



وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ
جامعة بابل / كليّة التّربية للعلوم الإنسانيّة
قسم اللغة العربيّة / الدّراسات العليا

نهج الهدى في شرح قطر الندى

للسيد علي بن عطيفة الحسني الكاظمي (ت ١٣٠٦هـ)
دراسة وتحقيق

أطروحة

تقدّم بها الطالب

حسين صالح عبيد ناصر الخفاجي

إلى مجلس كليّة التّربية للعلوم الإنسانيّة في جامعة بابل، وهي جزء من
متطلّبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في التّربية / اللغة العربيّة / اللغة

بإشراف

الأستاذ الدكتور محسن حسين علي الخفاجي

٢٠٢٢م

١٤٤٣هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾

سورة الزمر، الآية ٢٨.

الإهداء

بعد أن قاربْتُ قطافَ ثمرةِ جهدي بفضلِ الله تعالى يطيبُ لي أنْ أهديها إلى :

- والديَّ الكريمينِ حفظَهما الله ورعاُهما وجعلني من كلِّ مكروهٍ فِداهُما ...

برًّا ووفاءً

- وإلى روحِ شيخنا الأستاذِ الدكتورِ رحيم جبر الحسناوي طيّبَ الله ثراه ...

وفاءً لحقوقه

- وإلى الشَّهيدِ الَّذي أُسيغُ بهِ مرارةُ الحياةِ ولديَّ محمدَ ومحمدَ الجوادِ ...

لعلَّهما أنْ يحبَّبا طريقَ العلمِ وسالكيه

المحتويات

الصفحة	الموضوع
١	المَقْدَمَة
القسم الأول: الدِّراسة	
٥	الفصل الأول: المصنّف ابنُ هشامٍ والسَّيِّدُ الشَّارِحُ حياتُهما وآثارُهما
٢٠	الفصل الثاني: سببُ تأليفِ الشَّرحِ وَمَنهجُهُ فِيهِ، ومصادِرُهُ، وموقفُهُ من المصنّفِ ابنِ هشامٍ والشَّارِحِ الفاكهِيّ
٦٤	الفصل الثالث: موقفُ السَّيِّدِ عليّ بنِ عطيفةٍ من أصولِ النُّحوِ والخلافِ النُّحويّ واختياراتُهُ
١٠٣	الفصل الرَّابِع: تحقيقُ عنوانِ الكتابِ ونسبَتُهُ ووصفُ المخطوطِ، ومنهجي في التَّحقيقِ، وصورٌ من المخطوطِ
١١٢	الخاتمة:
القسم الثاني: النَّصُّ المحقَّق	
١	المَقْدَمَات
٤	بحث البسطة
٧	بحث الكلمة وأقسامها
١٧	بحث الأسماء
٢٥	بحث المعرب
٢٨	بحث المبني
٤٠	بحث الفعل
٥٠	بحث فعل الأمر
٥٥	بحث المضارع
٦١	بحث الحرف
٦٩	بحث الكلام
٧٣	بحث الإعراب
٧٧	بحث الأسماء السِتَّة

٨٥	بحث المثني والجمع
١٠١	بحث جمع المؤنث السالم
١٠٧	بحث ما لا ينصرف
١١١	بحث الأمثلة الخمسة
١١٤	بحث الفعل المعتل
١١٨	بحث الإعراب التقديري
١٢٥	بحث الفعل المعرب
١٢٨	بحث النواصب
١٦٢	بحث الجوازم.....
١٨٣	بحث النكرة والمعرفة
١٨٩	بحث الضمائر
٢٠٤	بحث العلم
٢١٣	بحث الإشارة.....
٢٢٠	بحث الموصول.....
٢٤٠	بحث الصلة.....
٢٥٥	بحث (أل) المعرفة.....
٢٦١	بحث المضاف.....
٢٦٣	بحث المبتدأ والخبر
٣٠٦	بحث النواسخ.....
٣٣٧	بحث (ما) النافية.....
٣٤٣	بحث (لات) النافية.....
٣٤٧	بحث (إن) وأخواتها.....
٣٧٧	بحث (لا) النافية.....
٣٨٨	بحث أفعال القلوب.....
٤٠٤	بحث الفاعل
٤٢٨	بحث النائب عن الفاعل
٤٣٧	بحث الاشتغال
٤٥٠	بحث التنازع
٤٦٠	بحث المفعول به

٤٦٣	بحث المنادى
٤٧٩	بحث الاستغاثة
٤٨٢	بحث المندوب
٤٨٤	بحث المفعول المطلق
٤٩٢	بحث المفعول له
٤٩٨	بحث المفعول فيه
٥٠٢	بحث المفعول معه
٥٠٩	بحث الحال
٥١٧	بحث التمييز
٥٢٥	بحث المستثنى
٥٣٩	بحث حروف الجر
٥٦٦	بحث الإضافة
٥٧٦	بحث الأسماء العاملة عمل الفعل
٥٨٠	بحث المصدر
٥٨٩	بحث اسم الفاعل
٥٩٥	بحث أمثلة المبالغة
٥٩٧	بحث اسم المفعول
٥٩٩	بحث الصِّفة المشبَّهة
٦٠٧	بحث اسم التفضيل
٦١٦	بحث التَّوابع
٦١٩	بحث النُّعت
٦٢٩	بحث التَّوكيد اللفظي
٦٣٥	بحث التَّوكيد المعنوي
٦٤٤	بحث عطف البيان
٦٤٩	بحث عطف النَّسق
٦٧٢	بحث البذل
٦٨٦	بحث العدد
٦٨٩	بحث موانع الصَّرف
٧٠٥	بحث التَّعْجُّب

نَمُجُ المُدَى فِي شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى.....قِسْمُ الدِّرَاسَةِ/المحتوياتُ

٧١٣	بحث الوقف
٧٢٣	ثبت المصادر والمراجع
a-b	الملخص بالإنجليزية

المَقْدِمَةُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله ربِّ العالمين كما يليقُ بجلال وجهه الكريم، والصَّلاةُ والسَّلامُ على أشرف خلقه
وسيدِّ بريته أبي القاسمِ محمدِ النَّبيِّ العربيِّ وعلى آله الطَّاهرينِ المعصومين وعلى جميع الأنبياء
 والمرسلين.

أَمَّا بَعْدُ :

فإنَّ الثَّراثَ العربيَّ المخطوطَ مفخرةُ هذه الأُمَّةِ وذخيرتها، فهو يمثلُ جهودَ أولئك الأعلام
الَّذِينَ دأبوا وتعبوا في سبيلِ خدمةِ هذه اللغةِ وكتابتها العظيمِ القرآنِ الكريمِ، والحفاظِ على المعارفِ
الإسلاميةِ الغزيرةِ النَّافعةِ.

أَقُولُ : طالما راودني حلمُ خدمةِ هذا الثَّراثِ بتحقيقِ نصٍّ من نصوصه في ميدانِ اختصاصي
في مرحلةِ الدكتوراه فدايْتُ على البحثِ في الفهارسِ والكشافاتِ وسؤالِ أهلِ المعرفةِ بالثَّراثِ
والباحثين فيه عن نصٍّ يصلحُ لأنَّ يكونَ مادةً لدراستي في مرحلةِ الدكتوراه فوقَّني اللهُ تعالى
للقوفِ على هذا السِّفرِ الجليلِ (نهج الهدى في شرحِ قطرِ النَّدَى) لعالمٍ كبيرٍ من علماء مدينةِ
الكاظميةِ المقدَّسةِ هو السيِّدُ عليُّ بنُ عطيفةِ الحسنيِّ الكاظميِّ (رحمتهُ اللهُ) المتوفَّى سنةَ (١٣٠٦هـ)
فوجدتُه سِفْرًا نحوياً جليلاً حافلاً يحسبُه من ينظرُ إليه من حسناتِ النُّحويِّين في عصورِ الإبداعِ
والعطاءِ ولا عجب، فابنُ عطيفةِ من القلَّةِ الَّذينَ تجرَّوا في هذا العلمِ الشَّريفِ حتَّى ملكَ ناصيتهُ
وأودعَ هذا السِّفرَ تحقيقاته ونقداته.

أَقُولُ : وقفتُ على هذا السِّفرِ الجليلِ في دليلِ مخطوطاتِ مؤسَّسةِ كاشفِ الغطاءِ العامَّةِ^(١)
فزرتُ المؤسَّسةَ طالباً المخطوطَ فأخبروني أنَّ جنابَ الدكتورِ محمدَ نوري الموسويِّ قد سبقني إليه
فقصدتُه فوجدتُه كذاباً سمحاً كريمَ اليدِ إذ جادَ به لي فجزاه اللهُ عني خيراً.

كَانَ سببُ اختياري لهذا الكتابِ إحياءَ تراثِ السيِّدِ عليِّ بنِ عطيفةِ الَّذي أَتَتْ على أَكثَرِهِ يَدُ
الزَّمنِ خوفاً على المتبقي من الاندثارِ ورجاءً للثَّوابِ في خدمةِ هذا العلمِ الجليلِ، وللتَّعَرُّفِ على
ثقافتهِ وتأثيرهِ بمن قبله من النُّحويِّين وأثرهِ فيمن بعده وليكونَ هذا الكتابُ متاحاً للدارسينَ آخذاً
مكانه اللائقَ به بينَ كتبِ العربيَّةِ، كلُّ هذه الأسبابِ، فضلاً عن القيمةِ العلميَّةِ لهذا الكتابِ،

(١) - ينظر : دليلِ مخطوطاتِ مؤسَّسةِ كاشفِ الغطاءِ العامَّةِ : ٦٠٥ برقم (١٦٠٦٧).

دَفَعْتَنِي فَشَمَرْتُ عَنْ سَاعِدِ الْجِدِّ وَقَرَأْتُ الْمَخْطُوطَ وَأَثْبَتُ نَصَّهُ بِالنَّسخِ وَالْمَقَابِلَةِ وَتَدْوِينِ الْمُلَاحَظَاتِ الْمَهْمَةِ فِيهِ ثُمَّ بِالتَّحْقِيقِ وَالِدِّرَاسَةِ مُتَوَكِّلاً عَلَى اللَّهِ تَعَالَى.

وَاجْهَنِي فِي عَمَلِي مَا يُوَاجِهُ الْعَامِلَ عَلَى تَحْقِيقِ نَسْخَةٍ وَحِيدَةٍ مِنَ الْعُقَبَاتِ وَالْمَتَاعِبِ غَيْرِ أَتَيْ اسْتَطَعْتُ بِفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ أَتَجَاوَزَ أَكْثَرَهَا بَعْدَ الرُّجُوعِ إِلَى كُتُبِ النَّحْوِ وَغَيْرِهَا وَسُؤَالِ ذَوِي الْخُبْرَةِ، وَبِالتَّأْنِي وَالْمِرَاجَعَةِ الْمُسْتَمِرَّةِ لِلْمَخْطُوطَةِ، كَذَلِكَ وَاجِهُتُ صَعُوبَةً فِي الْحَصُولِ عَلَى بَعْضِ الْمَصَادِرِ فَحَصَلْتُ عَلَى بَعْضِهَا وَلَمْ أُوقِفْ لِلْحَصُولِ عَلَى بَعْضِهَا الْآخَرِ.

وَاقْتَضَى عَمَلِي تَقْسِيمَهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ هِيَ : الدِّرَاسَةُ، وَالنَّصُّ الْمُحَقَّقُ، وَالْفَهَارِسُ، أَتَمَمْتُ الْقِسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ وَلَمْ أُوقِفْ لِإِتِمَامِ الْقِسْمِ الثَّالِثِ لَضَيْقِ الْوَقْتِ وَخَشْيَةِ تَجَاوُزِ الْأُطْرُوحَةِ الْحَدَّ الْمَقَرَّرَ لِمِثْلِهَا تَجَاوُزًا كَبِيرًا.

أَمَّا الدِّرَاسَةُ فَكَانَتْ فِي أَرْبَعَةِ فُصُولٍ، الْفَصْلُ الْأَوَّلُ مِنْهَا فِي مَبْحَثَيْنِ تَتَاوَلَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا تَرْجُمَةً مُخْتَصَرَةً لِلْمَصْنَفِ ابْنِ هِشَامٍ الْأَنْصَارِيِّ، وَتَتَاوَلَ الثَّانِي مِنْهُمَا تَرْجُمَةً السَّيِّدِ الشَّارِحِ عَلِيِّ بْنِ عَطِيفَةَ، فَذَكَرْتُ فِيهِ مَا تيسَّرَ لِي الْوُقُوفُ عَلَيْهِ مِنْ نَسَبِهِ الشَّرِيفِ، وَنَشَأَتِهِ، وَشِوْخِهِ، وَتِلَامِيذِهِ، وَإِجَازَاتِهِ، وَمُؤَلَّفَاتِهِ، وَأَقْوَالِ الْأَعْلَامِ فِيهِ، وَعَقِبِهِ، وَأَدَبِهِ، وَوَفَاتِهِ، وَمَدْفِنِهِ.

أَمَّا الْفَصْلُ الثَّانِي فَتَتَاوَلَ سَبَبُ تَأْلِيفِ الشَّرْحِ، وَمَنْهَجُهُ فِيهِ، وَمَصَادِرُهُ، وَمَوْقِفُهُ مِنَ الْمَصْنَفِ وَالشَّارِحِ الْفَاكِهِيِّ، وَقَسَّمْتُهُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَبَاحِثَ، تَتَاوَلَ الْأَوَّلُ مِنْهَا سَبَبُ تَأْلِيفِ الشَّرْحِ، وَالْمَنْهَجُ فِيهِ، وَالْمَنْهَجُ الْعَامُّ فِي الشَّرْحِ، وَمَلَامَحَ تَضَمَّنَهَا مِنْهَجُهُ أَشْرَفْتُ إِلَيْهَا مَعَ مَصَادِقِهَا وَهِيَ : الْعِنَايَةُ بِذِكْرِ لُغَاتِ الْعَرَبِ، وَالْإِهْتِمَامُ بِالْمَصْطَلَحِ النَّحْوِيِّ وَنَسَبَتِهِ، وَالْحُدُودُ النَّحْوِيَّةُ، وَقَضَايَا الْعَامِلِ النَّحْوِيِّ، وَاسْتَظْرَاؤُهُ بِإِيرَادِ الْقَصَصِ وَالْأَلْغَازِ، ثُمَّ ذَكَرْتُ أَهَمَّ مَزَايَا هَذَا الشَّرْحِ وَالْمُؤَاخَذَاتِ عَلَيْهِ.

وَتَتَاوَلَ الْمَبْحَثُ الثَّانِي مَصَادِرُهُ مِنْ كُتُبٍ وَعُلَمَاءَ. وَتَتَاوَلَ الْمَبْحَثُ الثَّالِثُ مَوْقِفُهُ مِنَ الْمَصْنَفِ وَالشَّارِحِ الْفَاكِهِيِّ.

وَأَمَّا الْفَصْلُ الثَّالِثُ فَقَسَّمْتُهُ عَلَى مَبْحَثَيْنِ، تَتَاوَلَ الْأَوَّلُ مَوْقِفَ السَّيِّدِ الشَّارِحِ مِنْ أَصُولِ النَّحْوِ وَهِيَ : السَّمَاعُ، وَالْقِيَاسُ، وَالْإِجْمَاعُ، وَاسْتِصْحَابُ الْحَالِ، وَتَتَاوَلَ الثَّانِي الْخِلَافُ النَّحْوِيُّ وَاخْتِيَارَاتِ الشَّارِحِ.

أَمَّا الْفَصْلُ الرَّابِعُ فَقَسَّمْتُهُ عَلَى مَبْحَثَيْنِ، تَتَاوَلَ الْأَوَّلُ مَخْطُوطَ (نَهْجِ الْهُدَى فِي شَرْحِ قَطْرِ الْهَدَى) إِذْ تَكَلَّمْتُ عَلَى تَحْقِيقِ عُنْوَانِ الْكِتَابِ وَنَسَبَتِهِ، وَوَصَفِ الْمَخْطُوطِ، وَتَتَاوَلَ الثَّانِي مِنْهُ فِي التَّحْقِيقِ، ثُمَّ أَثْبَتْتُ أَهَمَّ نَتَائِجِ الدِّرَاسَةِ، وَأَدْرَجْتُ صُورًا لِلْمَخْطُوطِ، وَقَدْ ذَيْلْتُ النَّصَّ بِثَبَاتٍ بِالْمَصَادِرِ وَالْمِرَاجِعِ الَّتِي أَفَدْتُ مِنْهَا.

أَمَّا النَّصُّ الْمُحَقَّقُ فَقَدْ جَرِيَتْ فِيهِ عَلَى الْقَوَاعِدِ الْمَعْرُوفَةِ فِي التَّحْقِيقِ مَتَوَخِّيًا مَا اسْتَطَعْتُ أَنْ يَخْرُجَ النَّصُّ عَلَى مَا وَضَعَهُ عَلَيْهِ مُؤَلِّفُهُ (تَبَيَّنَ) أَوْ أَقْرَبَ مَا يَكُونُ مِنْهُ فَنَسَخْتُ النُّسخَةَ الْوَحِيدَةَ مِنَ الْمَخْطُوطِ بِقَوَاعِدِ الْإِمْلَاءِ الْحَدِيثَةِ، وَقَابَلْتُهَا، وَأَثْبَتْتُ مَا عَنَّ مِنْ ملاحظاتٍ فِي الْهوامِشِ، وَخَرَّجْتُ الْآيَاتِ الْكَرِيمَاتِ وَالْأَحَادِيثَ الشَّرِيفَةَ وَالْأَثَارَ وَأَقْوَالَ الْعَرَبِ وَالْأَمْثَالَ وَالْأَشْعَارَ وَمَسَائِلَ الْخِلَافِ وَالْآرَاءِ النَّحْوِيَّةِ وَغَيْرَهَا مُجْتَهِدًا أَنْ أُخْرِجَ الْأَقْوَالَ وَالْمَسَائِلَ مِنْ مَظَانِّهَا مُرَاعِيًا فِي تَرْتِيبِ الْمَصَادِرِ الْأَقْدَمَ فَالْأَقْدَمَ.

وَتَنَوَّعَتْ الْمَصَادِرُ الَّتِي أَفَدْتُ مِنْهَا وَاعْتَمَدْتُ عَلَيْهَا فِي الدَّرَاسَةِ وَالتَّحْقِيقِ، فَقَدْ رَجَعْتُ إِلَى كُتُبِ التَّفْسِيرِ، وَأُصُولِ الْفَقْهِ، وَكُتُبِ اللُّغَةِ، وَكُتُبِ الصَّرْفِ وَالنَّحْوِ وَالبَلَاغَةِ، وَالدَّوَابِغِ الشَّعْرِيَّةِ، وَجَمَلَةٍ مِنَ الْمَرَاجِعِ وَالبَحْثِ الْمُنَشُورَةِ وَالرَّسَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ.

وَإِنِّي هُنَا عَرَفَانًا بِالْجَمِيلِ أَتَقَدَّمُ بِالشُّكْرِ الْجَزِيلِ إِلَى شَيْخِي الْأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ مُحَسَّنِ حَسِينِ عَلِيِّ الْخَفَاجِيِّ (مَتَعَهُ اللَّهُ بِتَمَامِ الْعَافِيَةِ) وَأَسَاتِيزِي فِي السَّنَةِ التَّحْضِيرِيَّةِ لَمَّا بَذَلُوهُ مِنْ جَهْدٍ فِي تَقْوِيمِي وَتَعْلِيمِي فَجَزَاهُمُ اللَّهُ خَيْرَ الْجَزَاءِ.

وَكَذَلِكَ الشُّكْرُ مُوصُولٌ إِلَى الْقَائِمِينَ عَلَى مُؤَسَّسَةِ كَاشِفِ الْغَطَاءِ الْعَامَّةِ فِي النَّجَفِ الْأَشْرَفِ؛ لَمَّا يَبْذُلُونَهُ مِنْ جُهِودٍ فِي جَمْعِ تَرَاثِنَا الْمَجِيدِ وَحَفْظِهِ، وَلَمَّا يَقْدِمُونَهُ مِنْ خِدْمَةٍ غَيْرِ مَمْنُونَةٍ لِلْبَاحِثِينَ فَجَزَاهُمُ اللَّهُ خَيْرَ الْجَزَاءِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَإِلَى الْأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ نَوْرِي الْمَوْسَوِيِّ وَالدُّكْتُورِ مُقْدَامِ مُحَمَّدِ الْبَيَّاتِيِّ وَالْأُسْتَاذِ الْمُحَقِّقِ الْمُفْضَالَ عَبْدِ الْكَرِيمِ الدَّبَّاحِ وَالْأَخِ الدُّكْتُورِ حِيدِرِ الْبَرَائِكِ وَالْأُسْتَاذِ مُحَمَّدِ الْحُسَيْنِيِّ، وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَهُ عَلَيَّ يَدٌ فَجَزَاهُمُ اللَّهُ عَنِ الْعِلْمِ وَخَدَمَتِهِ خَيْرَ مَا يَجْزِي الْعَامِلِينَ بِعِلْمِهِمْ.

وَهَذَا الَّذِي قَدَّمْتُهُ أَزْعُمُ أَنِّي بَذَلْتُ فِيهِ جُهْدِي وَوَسْعِي كَمَا قَالَتْ الْعَرَبُ : هَذَا جَنَائِي وَخِيَارُهُ فِيهِ، فَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ إِحْسَانٍ فَبِفَضْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَتَوْفِيقِهِ، وَمَا كَانَ فِيهِ مِنْ نَقْصٍ فَمِنْ نَفْسِي، وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ وَأَنْ يُوَفِّقَنِي لِإِكْمَالِ مَا نَقَصَ مِنْهُ بِمَنِّهِ وَرَحْمَتِهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا.

الباحث

القسم الثاني

النص الحق

الفصل الأول

المصنف ابن هشام والشارح السيد علي بن عطيفة حياتهما وآثارهما

المبحث الأول: ابن هشام الأنصاري حياته وآثاره:

هو جمال الدين عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري المصري، كنيته أبو محمد، ومحمد أكبر ولديه، والأصغر اسمه عبد الرحمن، ولكنّه اشتهر بكنيته (ابن هشام)^(١).

ولادته:

ولد في القاهرة في ذي القعدة سنة (٧٠٨هـ).

شيوخه:

أخذ عن الشيخ شهاب الدين بن المرجل (ت ٧٤٤هـ) ولزمه، وسمع أبا حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، وتاج الدين التبريزي (ت ٧٤٦هـ)، وتاج الدين الفاكهاني (ت ٧٣١هـ)، وروى الشاطبية عن ابن جماعة (ت ٧٣٣هـ)، وغيرهم.

تلاميذه:

أخذ عن ابن هشام جماعة من علماء النحو والفقه والتفسير منهم ابنه محب الدين ابن هشام (ت ٧٩٩هـ)، وابن الملاح الطرابلسي (ت ٧٦٥هـ)، وعلي بن أبي بكر البالسي (ت ٧٦٧هـ)، والنويري (ت ٧٨٦هـ)، وابن الفرات (ت ٧٩٤هـ)، وابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)، وجلال الدين النّباني (ت ٧٩٣هـ)، والزركشي (ت ٧٩٤هـ)، وغيرهم.

مؤلفاته:

ترك ابن هشام إرثاً ثرياً من كتب ورسائل منها: الإعراب عن قواعد الإعراب، وألغاز نحوية، وإقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وشرح بانة سعاد، وشذور الذهب في معرفة كلام العرب، وشرحه، وفوح الشذا في أحكام كذا، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، والجامع الصغير في النحو، وغير ذلك من كتب ورسائل^(٢).

(١) - تنظر ترجمته في: الوفيات لابن رافع: ٢/٢٣٤، والوفيات لابن قنفذ: ٣٦١، والمنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي: ١٣١/٧، وبغية الوعاة: ٦٨/٢، وحسن المحاضرة: ٥٣٦/١، والبدر الطالع: ٤٠٠/١، والأعلام: ١٤٧/٤، ومعجم المؤلفين: ١٦٣/٦.

(٢) - استقصاها الدكتور هادي نهر في مقّمة تحقيقه لـ (شرح اللّمة البدرية): ٧٣/١-١١٥.

ومن أشهر كتبه (قطر الندى وبل الصدى)، وهو متن ألفه ((للمبتدئين في النحو بعبارة موجزة مركزة جعلته صالحاً للاستظهار، جامعاً للمبادئ الأساسية))^(١)، فالهدف منه تعليمي يبتغي منه أن يحفظ طالب العلم هذا المتن ليستظهر معلوماته حين يحتاج إليها؛ لذلك نراه اختصره فاقصر فيه على أبواب النحو دون أبواب الصرف إلا اليسير منها كالوقف وهمزة الوصل.

أما ترتيب موضوعاته فقد شابه ترتيب الألفية في الإطار العام وخالفه في مواضع يسيرة من الكتاب منها أنه ذكر إعراب الفعل المضارع رفعه ونصبه وجرمه بعد ما يُعرب بالعلامات الفرعية، على حين أنه في الألفية من المباحث الأخيرة فيها، وكذلك المنادى جاء به عقب المفعول به لأنه مفعول به في الحقيقة، وجاء في الألفية عقب التوابع^(٢)، ومما يلاحظ على هذا المتن أيضاً استغناؤه عن بعض الأبواب النحوية اختصاراً فهو لم يذكر باب (أفعال المقاربة) ولا باب (التحذير والإغراء) ولا باب (الاختصاص).

وقد اشتهر (قطر الندى) ولقي قبولاً من العلماء وإقبالاً من طلبة العلم فكان مثار بحثٍ وشرحٍ وتعليقٍ وتحشيةٍ على مرّ العصور إلى اليوم^(٣).

(١) - ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي: ٩٥.

(٢) - ينظر المصدر نفسه، والصّفحة نفسها، ومناهج التأليف النحوي: ٢٤١-٢٤٣.

(٣) - تتبع الشيخ عبد الله الحبشي اليمني شروح (قطر الندى وبل الصدى) والحواشي عليها وشروح شواهد ومنظوماته والتعليقات عليه وأشار إلى المطبوع منها وإلى أماكن ما وصل من مخطوطاتها وما يتعلق بها، وكذلك جرّدها محقق (مغيث الندى شرح قطر الندى) سيد بن شلتوت الشافعي. ينظر: جامع الشروح والحواشي: ١٣٧٩-١٣٨٨، ومغيث النّدا: ١/٤٣-٥٦.

المبحث الثاني: الشَّارْحُ السَّيِّدُ عَلِيُّ بْنُ عُطَيْفَةَ الْحَسَنِيِّ الْكَازِمِيِّ حَيَاتُهُ وَآثَارُهُ:

- اسْمُهُ وَنَسَبُهُ الشَّرِيفُ:

ساقَ السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ مَهْدِي الْكَازِمِيُّ (ت ١٣٩١هـ) نَسَبَهُ الشَّرِيفَ إِلَى الْإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ الْمَجْتَبَى (عليه السلام)، فَهُوَ عَلِيُّ بْنُ عُطَيْفَةَ بْنِ مُصْطَفَى بْنِ عَيْسَى بْنِ جَلَالِ الدِّينِ بْنِ رِضَاءِ الدِّينِ ابْنِ عَلَاءِ الدِّينِ بْنِ مَرْتَضَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَزِّ الدِّينِ حَمِيضَةَ بْنِ نَجْمِ الدِّينِ أَبِي نُمَيٍّْ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي سَعْدِ الدِّينِ حَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ قَتَادَةَ بْنِ إِدْرِيسَ بْنِ مُطَاعِنَ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَيْسَى بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ الْقَوْدِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدٍ الْأَكْبَرِ الْحَرَّانِيِّ الثَّائِرِ بِمَكَّةَ الْمُشْرِفَةِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ مُوسَى الْأَبْرَشِيِّ بْنِ الْحَسَنِ الْمُتَنَّى بْنِ الْحَسَنِ الزَّكِيِّ (عليه السلام) بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (عليه السلام)^(١).

وَذَكَرَ الدُّكْتُورُ جَمَالَ الدَّبَّاعُ نَسَبَهُ بِاخْتِلَافٍ عَنْ هَذَا اعْتِمَادًا عَلَى مَشْجَرِ أُسْرَةِ آلِ عُطَيْفَةَ^(٢)، وَهُوَ عَلِيُّ بْنُ عُطَيْفَةَ بْنِ مُصْطَفَى بْنِ عَيْسَى بْنِ رِضَاءِ الدِّينِ بْنِ عَيْسَى بْنِ مُصْطَفَى بْنِ جَمَالِ الدِّينِ بْنِ رِضَاءِ الدِّينِ بْنِ سَيْفِ الدِّينِ بْنِ رَمِيثَةَ بْنِ رِضَاءِ الدِّينِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ بْنِ عُطَيْفَةَ بْنِ رِضَاءِ الدِّينِ بْنِ عَلَاءِ الدِّينِ بْنِ مَرْتَضَى بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَمِيضَةَ بْنِ أَبِي نُمَيٍّْ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ ابْنِ عَلِيٍّ الْأَكْبَرِ بْنِ قَتَادَةَ بْنِ إِدْرِيسَ بْنِ مُطَاعِنَ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَيْسَى بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سُلَيْمَانَ ابْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدٍ الْمَعْرُوفِ بِثَعْلَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَكْبَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَكْبَرِ الثَّائِرِ بِالْمَدِينَةِ بْنِ مُوسَى الثَّانِي بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى الْجَوْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُحَضِّ بْنِ الْحَسَنِ الْمُتَنَّى بْنِ الْحَسَنِ الزَّكِيِّ (عليه السلام) بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (عليه السلام). وَهَذَا هُوَ الْأَنْسَبُ فَقَدْ أَسْقَطَ السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ مَهْدِي الْكَازِمِيُّ جَمْلَةً مِنْ وَسَائِطِ النَّسَبِ. وَذَكَرَ بَاحِثُ السَّيِّدِ بـ((عَلِيٍّ الْحُسَيْنِيِّ الْكَازِمِيِّ (الكَازِمِيَّة - ١٣٦٠هـ)))^(٣)، وَهُوَ وَهْمٌ فِي النَّسَبِ وَفِي تَارِيخِ الْوَفَاةِ.

وَالظَّاهِرُ مِمَّا ذَكَرَهُ السَّيِّدُ الْكَازِمِيُّ وَالدُّكْتُورُ الدَّبَّاعُ أَنَّ السَّيِّدَ عَلِيًّا هُوَ الْإِبْنُ الصُّلْبِيُّ لِعُطَيْفَةَ لَا مِنْ أُسْرَتِهِ كَمَا رَجَّحَ السَّيِّدُ حُسَيْنٌ أَبُو سَعِيدَةٍ فِي مَقْدَمَةِ تَحْقِيقِهِ لِكِتَابِ (الْأَسَاسُ فِي أَنْسَابِ النَّاسِ) لِلْسَّيِّدِ جَعْفَرِ الْأَعْرَجِيِّ (ت ١٣٣٢هـ)، وَرَدَّهُ الدُّكْتُورُ الدَّبَّاعُ بِأَنَّهُ صَرَّحَ فِي هَذَا الْكِتَابِ نَفْسِهِ وَفِي تَحْقِيقِهِ لِكِتَابِ (الدَّرُّ الْمَنْثُورُ فِي أَنْسَابِ الْمَعَارِفِ وَالْصُّدُورِ) لِلْسَّيِّدِ الْأَعْرَجِيِّ بِمَا يَنْقُضُ هَذَا الرَّعْمَ^(٤).

(١) - يَنْظُرُ: أَحْسَنُ الْوَدِيعَةِ: ٤٧٢.

(٢) - يَنْظُرُ: السَّيِّدُ عَلِيُّ السَّيِّدِ عُطَيْفَةَ الْحَسَنِيِّ الْكَازِمِيِّ: ١-٢.

(٣) - مَعْجَمُ مُؤَلَّفِي الْكَازِمِيَّة: ٩٦.

(٤) - يَنْظُرُ: السَّيِّدُ عَلِيُّ السَّيِّدِ عُطَيْفَةَ الْحَسَنِيِّ الْكَازِمِيِّ: ١ هَامِش (٢).

أَمَّا السَّيِّدُ عَطِيفَةُ الْجَدُّ الْأَعْلَى الَّذِي تَنَسَّبَ إِلَيْهِ هَذِهِ الْأُسْرَةُ فَكَانَ ذَا حِظْوَةٍ عِنْدَ الشَّاهِ إِسْمَاعِيلِ الصَّفْوِيِّ (ت ٩٣٠هـ) بَعْدَ دُخُولِهِ بَغْدَادَ سَنَةَ (٩١٤هـ) إِذْ أَقْطَعَهُ أَرَاذِي مَنْطِقَةِ الْعَطِيفِيَّةِ وَأَمَرَهُ عَلَى الْحَجِّ وَشَرَفَهُ بِسَدَانَةِ الرُّوضَةِ الْكَاطِمِيَّةِ، تُوفِّيَ السَّيِّدُ عَطِيفَةُ سَنَةَ (٩٣٤هـ)^(١)، وَبَقِيَ فِي عَقِبِهِ شَرَفٌ حَقَّ الْخِدْمَةِ فِي الرُّوضَةِ الْمُقَدَّسَةِ وَتَوَلَّى بَعْضَ الْمَنَاصِبِ، فَقَدْ ذَكَرَ السَّيِّدُ جَعْفَرُ الْأَعْرَجِيُّ أَنَّ وَالِدَ السَّيِّدِ كَانَ وَجْهًا مِنْ وَجُوهِ مَشْهَدِ الْكَاطِمِينَ (عليه السلام)، وَخَدَامِهِ، وَكَانَ يَتَوَلَّى كَثِيرًا مِنْ أَوْقَافِ الْمَشْهَدِ كَالنَّاجِي وَغَيْرِهِ، وَأَخُوهُ مُحَمَّدٌ مِنْ أَهْلِ الْمَنَاصِبِ^(٢)، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْأُسْرَةَ لَمْ تُعْرَفْ بِالْعِلْمِ حَتَّى نَبَغَ السَّيِّدُ عَلِيُّ بْنُ عَطِيفَةَ، وَبِهَذَا عَلَّلَ السَّيِّدُ حَسَنُ الصَّدْرُ (ت ١٣٥٤هـ) عَدَمَ اشْتِهَارِهِ وَالْإِقْبَالَ عَلَيْهِ كَمَا يَسْتَحِقُّ^(٣).

أَمَّا مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ فَلَمْ أَجِدْ مِنْ ذِكْرٍ شَيْئًا، إِلَّا أَنَّهُ فِي مَقْدِمَةِ (نَهْجِ الْهَدَى) وَمَقْدِمَةِ شَرْحِهِ عَلَى مَنْظُومَةِ (الْعُرْوَةِ الْوُثْقَى) عَبَّرَ عَنْ نَفْسِهِ بِأَنَّهُ حَسَنِيَّ حُسَيْنِيَّ^(٤)؛ فَيَكُونُ إِنْتِسَابُهُ إِلَى الْحُسَيْنِ (عليه السلام) مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ.

- نَشَأَتُهُ:

لَمْ يَذْكُرْ مُتَرَجِّمُوهُ تَارِيخَ وَلَادَتِهِ لَكِنَّ السَّيِّدَ مُحْسِنَ الْأَمِينِ (ت ١٣٧١هـ) ذَكَرَ أَنَّهُ تُوفِّيَ عَنْ عُمُرٍ نَاهَزَ السَّبْعِينَ سَنَةً (١٣٠٦هـ)^(٥) فَيَكُونُ مَوْلَدُهُ فِي حُدُودِ سَنَةِ (١٢٣٦هـ)، فَلَا يَصِحُّ عَلَى هَذَا مَا ذَكَرَهُ السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ مَهْدِي الْأَصْفَهَانِيُّ الْكَاطِمِيُّ مِنْ أَنَّ وَلَدَ الْمُتَرَجِّمِ السَّيِّدَ حَسَنًا ذَكَرَ لَهُ تَارِيخَ مَوْلَدِهِ وَالِدِهِ بِحَسَابِ الْجُمْلِ مِنْ قَصِيدَةٍ:

بَعْلِي تَعَالَتْ الْعِلْيَاءُ

الَّتِي تَعْنِي (١١٥٦)^(٦).

وَلَمْ يُوَافِقِ الدُّكْتُورُ الدَّبَّاعُ عَلَى مَا نَقَلَهُ السَّيِّدُ الْأَمِينُ مِنْ وَفَاتِهِ عَنْ سَبْعِينَ سَنَةً، وَلَا مَا نَقَلَ عَنْ وَلَدِهِ بِحَسَابِ الْجُمْلِ وَاسْتَدَلَّ بِأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ آغا بَزْرَكُ الطَّهْرَانِيُّ (ت ١٣٨٩هـ) مِنْ أَنَّ السَّيِّدَ أَلْفَ كِتَابَةِ (نَهْجِ الْهَدَى

(١) - ينظر: لمحات اجتماعية في تاريخ العراق الحديث: ٢٤/٢/٦.

(٢) - ينظر: مناهل الضرب: ٢٨١، وكواكب مشهد الكاظمين: ٩٨.

(٣) - ينظر: تكملة أمل الأمل: ٤٥/٤.

(٤) - ينظر: النص المحقق: ١، وشرح منظومة العروة الوثقى في النحو: ٥٣.

(٥) - ينظر: أعيان الشيعة: ٢٨٨/٨.

(٦) - ينظر: أحسن الوديعه: ٣٣٤، ومكارم الآثار: ١٢١٣/٤.

في شرح قطر الندى) سنة (١٢٤٦هـ)^(١)، فعلى وفق كلام السيد الأمين يكون عمره حينئذٍ (١١) عاماً وهو مستبعد.

والآخر: أنه عاد مع شيخه محمد حسن آل ياسين (ت ١٣٠٨) إلى الكاظمية بحدود سنة (١٢٥٥هـ)، فيكون عمره حينئذٍ (٢٠) سنة، وهو أمر مستبعد أيضاً، فمتى رحل إلى النجف الأشرف ومتى حضر على علمائها^(٢)؟!

وما ذكره في الاستدلال الأول اعتماداً على كلام الشيخ الطهراني غير تام؛ لأن خطأ وقع في (الذريعة)، فالصواب أن السيد علي بن عطيفة أتم (نهج الهدى) في سنة (١٢٦٤هـ) لا في سنة (١٢٤٦هـ) كما ذكر في حرد المخطوط موضوع دراستي، فيكون عمره عند تأليفه على ما ذكره السيد الأمين (٢٩) عاماً، وهو عمر مناسب لاكتمال الأهلية العلمية لتأليف مثل هذا الكتاب.

وعلى الرغم من ذلك فوفقاً لاستدلال الدكتور الدباغ الآخر فإن الراجح أنه مولود قبل (١٢٣٥هـ) وعمره يوم توقي أكثر من سبعين سنة؛ لأنه صرح أنه ألف كتابه المذكور في النجف الأشرف، ولم يبلغنا أنه رجع إلى النجف الأشرف بعد رجوعه مع شيخه آل ياسين إلى الكاظمية المقدسة.

أما ما ذكره السيد محمد مهدي الأصفهاني الكاظمي فأحسب أن بعضاً سقط من الشعر المنقول عن ولده في تأريخ ولادته ولا سيما أن صدر البيت غير مذكور، أو هو كما افترض الميرزا محمد علي معلم الحبيب آبادي (ت ١٣٩٦هـ) من أن رواية البيت: من علي تعالت ... أو: في علي ...، فيكون التأريخ (١٢٤٦) وهو مناسب^(٣)، والله تعالى أعلم.

نشأ السيد علي في الكاظمية وقرأ فيها مقدمات العلوم^(٤)، وكان منذ أول شبابه ميالاً لطلب العلم فلم يكن يهتم بمأكول ولا ملبوس بل كانت همته منصرفة إلى تحصيل العلم أو ترتيب درس أو تعيين أستاذ^(٥)، ثم رحل إلى النجف الأشرف فجده واجتهد وحضر على أساطين علمائها إلى حين رجوعه مع الشيخ محمد حسن آل ياسين نحو سنة (١٢٥٥هـ) فكان خصباً به وكان وزيره وأمينه^(٦).

(١) - ينظر: الذريعة: ٤٢٧/٢٤.

(٢) - ينظر: السيد علي السيد عطيفة الحسني الكاظمي: ٧-٨.

(٣) - ينظر: مكارم الآثار: ١٢١٣/٤.

(٤) - ينظر: موسوعة طبقات الفقهاء: ٤٢٦/١٤، ومعجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى ٢٠٠٢م: ٢٩٨/٤.

(٥) - ينظر: تاريخ الكاظمية: ٥٨٩/٢-٥٩٠.

(٦) - ينظر: المصدر نفسه: ٥٩٠/٢.

- شيوخه:

حضر في النّجف الأشرف على جماعة من أكابر علماء زمانه ومنهم:

- ١- الشَّيْخُ حَسَنُ بْنُ الشَّيْخِ جَعْفَرٍ كَاشِفِ الْغَطَاءِ (ت ١٢٦٢هـ)^(١).
- ٢- الشَّيْخُ مُحَمَّدُ حَسَنُ النَّجْفِيِّ المشهور بصاحب الجواهر (ت ١٢٦٦هـ)^(٢).
- ٣- الشَّيْخُ مرتضى الأنصاري (ت ١٢٨١هـ)، حضر عليه درس الأصول^(٣).
- ٤- الشَّيْخُ مهدي بْنُ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ كَاشِفِ الْغَطَاءِ (ت ١٢٨٩هـ)، حضر عليه درس الفقه^(٤).
- ٥- الشَّيْخُ مُحَمَّدُ حَسَنُ آلِ يَاسِينَ (ت ١٣٠٨هـ)، درس عليه في النّجف وفي الكاظميّة بعد رجوعه^(٥).
- ٦- الشَّيْخُ نظامُ الدِّينِ عَبْدُ السَّمِيعِ اليزدي (ت بعد ١٢٦٠هـ)، صاحبُ كتاب (غاية المسؤول ونهاية المأمول)، وهو كتابٌ في النّحو^(٦)، كذا ذكر السيّد جعفر الأعرجي^(٧)، والغريب أنّ السيّد ابن عطيفة قد شرح منظومته (العروة الوثقى في النّحو) كما سيأتي في مؤلفاته، ولم يذكر أنّه شيخه في مقدّمة الشّرح المذكور!
- ٧- الشَّيْخُ راضي بْنُ الشَّيْخِ خُصَرِ النَّجْفِيِّ (ت ١٢٩٠هـ)^(٨).

- تلاميذه:

دَرَسَ السَّيِّدُ ابْنُ عطيفة المنطقَ وعلومَ العربيّة في النّجف، وعندما رجع إلى الكاظميّة المقدّسة استمرّ في تدريسها فضلاً عن تدريسه سطوحَ الفقه والأصول، مع مواظبته على حضور درس شيخه آل ياسين^(٩)، قال الشَّيْخُ راضي آل ياسين (١٣٧١هـ): ((وحضر عليه جُلُّ الطّبقة الرّاقية من علماء الكاظميّة))^(١٠)، وممّن تتلمذ عليه:

(١) - ينظر: موسوعة علماء الكاظميّة المقدّسة وأعلامها: ٢٨١/٣.

(٢) - ينظر: المصدر نفسه، والصّفحة نفسها.

(٣) - ينظر: تكملة أمل الآمل: ٤٤/٤.

(٤) - ينظر: المصدر نفسه، والصّفحة نفسها.

(٥) - ينظر: أعيان الشيعة: ٢٨٨/٨، وأحسن الوديعه: ٣٣٤.

(٦) - ينظر: الذريعة: ٢٤/١٦.

(٧) - ينظر: مناهل الضرب: ٢٨١-٢٨٢.

(٨) - ينظر: السيّد علي السيّد عطيفة الحسني الكاظمي: ٥.

(٩) - ينظر: تكملة أمل الآمل: ٤٤/٤.

(١٠) - تاريخ الكاظميّة: ٥١٩/٢.

- ١- الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ حَسِينُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ حَسَنُ آلِ يَاسِينَ (ت ١٣٠٥هـ)^(١).
- ٢- الشَّيْخُ تَقِيُّ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ حَسَنُ آلِ يَاسِينَ (ت ١٣٠٧هـ)^(٢).
- ٣- السَّيِّدُ حَسَنُ بْنُ هَادِي بْنِ مُحَمَّدٍ عَلِيِّ الصَّدْرُ (ت ١٣٥٤هـ)، قرأ عليه بعض القوانين^(٣).
- ٤- وَلَدُهُ السَّيِّدُ حَسَنُ آلِ عَطِيفَةَ الْحَسَنِيِّ الْكَاطِمِيِّ (ت ١٣٤٨هـ)^(٤).
- ٥- السَّيِّدُ جَعْفَرُ الْأَعْرَجِيُّ النَّسَّابَةُ (ت ١٣٣٢هـ)^(٥).
- ٦- الشَّيْخُ سَلْمَانُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ سَلْمَانَ بْنِ نُوحٍ مِنْ آلِ غَرِيبِ الْكَعْبِيِّ الْحَلِيِّ الْكَاطِمِيِّ (ت ١٣٠٨هـ)، درس عليه رسائل الشَّيْخِ الْأَنْصَارِيِّ^(٦).
- ٧- الشَّيْخُ كَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الدَّائِمِ الدُّجَيْلِيِّ (ت ١٣٣٢هـ)^(٧).
- ٨- الشَّيْخُ مُحَمَّدُ أَمِينُ بْنُ حَسَنِ آلِ أَسَدِ اللَّهِ (ت ١٣٣٤هـ)^(٨).
- ٩- الشَّيْخُ عَبَّاسُ الْكَرْكِيُّ الْكَاطِمِيُّ (ت ١٣٣٦هـ)^(٩).
- ١٠- الشَّيْخُ مَهْدِي الْخَالِصِيُّ (ت ١٣٤٣هـ)^(١٠).
- ١١- الشَّيْخُ رَاضِي الْخَالِصِيُّ (ت ١٣٤٧هـ)^(١١).
- ١٢- السَّيِّدُ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَعْرَجِيُّ (ت نحو ١٣٤٩هـ)^(١٢).
- ١٣- الشَّيْخُ عَبْدُ الْحَسَنِ آلِ يَاسِينَ (ت ١٣٥١هـ)، قرأ عليه المنطقَ وعلومَ البلاغةِ وشيئاً من أصولِ الفقه^(١٣).

-
- (١) - ينظر: تاريخ الكاظمية: ٣١٠/١.
 - (٢) - ينظر: تاريخ الكاظمية: ٣١٠/١، و ٥٠٢/٢.
 - (٣) - ينظر: المصدر نفسه: ٤٥/٤، والمراد بالقوانين كتاب القوانين المحكمة في الأصول المتقنة، للميرزا أبي القاسم بن محمد حسن القمي (ت ١٢٣١هـ).
 - (٤) - ينظر: كواكب مشهد الكاظمين: ٩٦/١.
 - (٥) - ينظر: مناهل الضرب: ٢٨١.
 - (٦) - ينظر: نقيب البشر: ٨٢٧/١، وتاريخ الكاظمية: ٥٨٥/٢، وخطيب الكاظمية الشَّيْخِ سَلْمَانَ آلِ نُوحٍ (بحث): (بحث): ٦١-٦٢.
 - (٧) - ينظر: موسوعة علماء الكاظمية المقدسة وأعلامها: ٢٨١/٣.
 - (٨) - ينظر: تاريخ الكاظمية: ٢٩٢/١، و ٥٩١/٢، وكواكب مشهد الكاظمين: ٢٢/٢.
 - (٩) - ينظر: موسوعة علماء الكاظمية المقدسة وأعلامها: ٢٨١/٣.
 - (١٠) - ينظر: تاريخ الكاظمية: ٥٩١/٢.
 - (١١) - ينظر: المصدر نفسه، والصَّفحة نفسها.
 - (١٢) - ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٩/١.
 - (١٣) - ينظر: المصدر نفسه: ٣١٧/١، و ٥٩١/٢.

١٥- السَّيِّدَانِ مُحَمَّدٌ وَإِبْرَاهِيمُ الْأَعْرَجِيَّانِ^(١).

١٦- ميرزا سيفُ الدِّينِ بَنُ سيفِ الملوكِ ابنِ نائبِ الأيالةِ بنِ فتحِ علي شاه القاجاري^(٢).

- إجازتهُ:

كَانَ السَّيِّدُ مِنْ مَشَائِخِ الْإِجَازَةِ فَهُوَ يَرْوِي إِجَازَةً عَنْ:

١- الشَّيْخُ حَسَنُ بْنُ الشَّيْخِ جَعْفَرٍ كَاشِفُ الْغَطَاءِ (ت ١٢٦٢هـ).

٢- الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ حَسَنُ النَّجْفِيِّ الْمَشْهُورُ بِصَاحِبِ الْجَوَاهِرِ (ت ١٢٦٦هـ).

٣- السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ بْنُ جَعْفَرِ بْنِ رَاضِي الْأَعْرَجِيِّ (ت ١٢٧٤هـ) وَالِدُ السَّيِّدِ جَعْفَرِ الْأَعْرَجِيِّ النَّسَّابَةِ.

٤- الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ حَسَنُ آلِ يَاسِينَ (ت ١٣٠٨هـ)، وَهُوَ آخِرُ مَنْ أَجَازَهُ^(٣).

قَالَ السَّيِّدُ جَعْفَرُ الْأَعْرَجِيُّ: ((وَقَدْ أَوقَفَنِي عَلَى إِجَازَاتِهِ أَيَّامَ قِرَاءَتِي عَلَيْهِ، وَأَجَازَ لِي جَمِيعَ إِجَازَاتِهِ))^(٤).

- مَوْلَفَاتُهُ:

تَرَكَ السَّيِّدُ مَجْمُوعَةً مِنَ الْمَوْلَفَاتِ هِيَ:

١- شرح الدُّرَةِ النَّجْفِيَّةِ، وَتَعْرِفُ بِـ(الْمَنْظُومَةِ) أَيْضًا وَهِيَ مَنْظُومَةٌ فَقْهِيَّةٌ لِلْسَّيِّدِ مُحَمَّدٍ مَهْدِي بَحْرِ الْعُلُومِ (ت ١٢١٢هـ)^(٥)، مَطْلُوعُهَا:

أَفْتَتَحُ الْمَقَالَ بَعْدَ الْبِسْمَلَةِ بِحَمْدِ خَيْرِ مُنْعِمٍ وَالشُّكْرِ لَهُ

وَلَيْسَ (الدُّرَةُ الْبَهِيَّةُ) كَمَا ذَكَرَ بَعْضُ الْبَاحِثِينَ^(٦)؛ لِأَنَّ (الدُّرَةَ الْبَهِيَّةَ) مَنْظُومَةٌ فِي عِلْمِ الْأُصُولِ لَا الْفَقْهِ^(٧).

قَالَ السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ مَهْدِي الْكَازِمِيِّ: ((وَهُوَ شَرْحٌ مَزْجِيٌّ لَطِيفٌ يَكْشِفُ عَنْ غَايَةِ مَهَارَتِهِ فِي الْفَقْهِ وَالْأُصُولِ، وَيُنْبِئُ عَنْ نَهَايَةِ تَتَبُّعِهِ وَسَعَةِ إِطْلَاعِهِ عَلَى الْأَدَلَّةِ وَالنُّقُولِ، بَلْ عِنْدِي أَحْسَنُ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الشُّرُوحِ، مِنْهُ رَائِحَةُ التَّحْقِيقِ تَفُوحُ، فَلِلَّهِ دَرُ الْمَوْلَفِ وَعَلَيْهِ أَجْرُ الْمَصْنِفِ))^(٨).

(١) - ينظر: موسوعة علماء الكاظمية المقدسة وأعلامها: ٢٨١/٣.

(٢) - ينظر: ديوان محمد بن سلمان نوح الكعبي: ٣٤٧/٢-٣٤٨، وأعيان الشيعة: ٣٢٥/٧.

(٣) - ينظر: مناهل الضرب: ٢٨١، وأحسن الوديعه: ٣٣٤.

(٤) - مناهل الضرب: ٢٨١.

(٥) - ينظر: الذريعة: ١٠٩/٨، وأحسن الوديعه: ٣٣٥.

(٦) - ينظر: موسوعة علماء الكاظمية المقدسة وأعلامها: ٢٨١/٣، وشرح منظومة العروة الوثقى في النحو: ٤٣.

(٧) - ينظر: الذريعة: ٩٢/٨، ووفيات الأعلام: ٤٤٩/١.

(٨) - أحسن الوديعه: ٣٣٥.

٢- أنوار الرِّياض، وهو حاشية على كتاب (رياض المسائل في بيان أحكام الشرع بالدلائل) للسَّيِّدِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَلِيِّ الطَّبَّاطِبَائِيِّ الحائري (ت ١٢٣١هـ)، وذكر السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ مَهْدِي الكاظمي أنَّها حاشية على كتاب الطَّهارة منه فقط، وأنَّه قرأه بخط المؤلِّف^(١) فوجدَه ((كتابًا لطيفًا وسفرًا شريفًا))^(٢).

ورأى هذين الكتابين أيضًا السَّيِّدُ جَعْفَرُ الأعرجِيُّ واشتراهما من السَّيِّدِ حَسَنِ نَجَلِ المؤلِّفِ، ثُمَّ صارا إلى السَّيِّدِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَطِيفَةَ ابْنِ أَخِي المؤلِّفِ، ثُمَّ عَقَّبَ على الكتابين بأنَّهما ((يدلَّان على كثرة اطلاع المؤلِّف في الفروع الفقهيَّة والمسائل الأصوليَّة))^(٣).

٣- شرح العروة الوثقى في النُّحو^(٤)، و(العروة الوثقى) منظومة نحوية تتكوَّن من ألفٍ ومائة بيتٍ بيتٍ للشَّيْخِ عَبْدِ السَّمِيعِ - وقيل: مُحَمَّدٌ سَمِيع^(٥) - بنِ مُحَمَّدٍ عَلِيِّ اليَزْدِيِّ^(٦).

٤- نهج الهدى في شرح قطر الندى، وهو هذا الكتاب الذي بين أيدينا.
٥- تعليقة على رسائل الشَّيْخِ مرتضى الأنصاري على هامش نسخة الرِّسائل^(٧)، وهذه الرِّسائلُ في علمي الفقه والأصول.

٦- كتاب الكشكول، فيه من كلِّ شيءٍ من آدابٍ وعلمٍ واجتماعٍ ونوادر^(٨).

٧- رسالة في الفقه^(٩).

٨- كتاب جوامع الجوهر^(١٠).

٩- ترجمة كتاب الأخلاق للحكيم الكاشاني^(١١).

وذكر السَّيِّدُ أَحْمَدُ الحسينيُّ له مؤلِّفاتٌ آخرٌ هي^(١٢):

١٠- شرح جلية.

١١- شرح جليل.

(١) - ينظر: أحسن الوديعة: ٣٣٤-٣٣٥.

(٢) - المصدر نفسه: ٣٣٥.

(٣) - مناهل الضرب: ٢٨١ هامش (١).

(٤) - حقَّقته الباحثة تحرير عبد الحسين بكر ودرستُه في رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، سنة ٢٠١٩م.

(٥) - ينظر: الكرام البررة: ٦١٣/٢.

(٦) - ينظر: تراجم الرجال: ٢٩٢/١.

(٧) - ينظر: السَّيِّدِ عَلِيِّ السَّيِّدِ عَطِيفَةَ الحسنيِّ الكاظمي: ١٤.

(٨) - ينظر: تاريخ الكاظميَّة: ٥٩٠/٢.

(٩) - ينظر: موسوعة علماء الكاظميَّة المقدَّسة وأعلامها: ٢٨٢/٣.

(١٠) - ينظر: المصدر نفسه، والصَّفحة نفسها.

(١١) - ينظر: المصدر نفسه، والصَّفحة نفسها.

(١٢) - ينظر: تراجم الرجال: ١٨٦/٢.

١٢- شرح الخزرجية.

١٣- شرح الفوائد.

١٤- مختصر مغني اللبيب.

ونذكر عمر كحالة (ت ١٤٠٨ هـ) له:

١٥- مجموعة شعرية^(١).

وقال السيد حسن الصدر: ((ولصاحب الترجمة جملة من المصنفات لم تخرج إلى البياض))^(٢).

والملاحظ أن مؤلفاته متنوعة تدل على موسوعيته وتبحره بجملة من العلوم بشهادة من ذكروا مؤلفاته وتتوَعَّها، وأغلبها لم تصل إلينا بسبب إهمال ذرائعها، فقد ذكر الشيخ راضي آل ياسين نقلاً عن الشيخ كاظم آل نوح أن بعض أعقاب السيد علي بن عطيفة رمى صرة كبيرة من مؤلفاته وأوراقه في نهر دجلة جهلاً وإهمالاً^(٣)!

- أدبه:

ذكر مترجموه أنه فضلاً عن تبحره في مجموعة من العلوم كان أديباً يقرض الشعر، فقد نقل الأستاذ عبد الكريم الدبّاغ قصيدة له بخط سبطه الشيخ كاظم آل نوح وجدّها في مجموعة بخط خاله السيد حسن آل عطيفة وهي في مدح أمير قايين نظام الملك أيام اشتغاله في النجف الأشرف، قال^(٤):

بدرٌ ثمّ مشرقٌ يجلو الظّلاما	أم سعادٌ وضعتُ عنها اللثاما
أم هي الشمسُ تلالا ضوؤها	أم شعاعُ الرّاحِ تجلّى للنّداما
قم خليلي عاطني الرّاح على	ذكر من أهوى ودّع عنك الملاما
سعدٌ عدّ في ذكرٍ من أهوى ودّع	زُخرفَ النّسك الذي غرّ الأناما
واجل لي الصّهباء عروساً وأرخ	من حميّا الرّاح قلبي المُستهما
بنّت تسعينَ التي ما مسّها	بشرّ يوماً ولم تُفضّض ختامها

(١) - ينظر: معجم المؤلفين: ١٥١/٧.

(٢) - تكلمة أمل الآمل: ٤٥/٤.

(٣) - ينظر: تاريخ الكاظمية: ٥٩١/٢.

(٤) - موسوعة الشعراء الكاظميين: ٢٤٢/٥-٢٤٣.

سَفَهٌ تَوْبِيخُ أَرْبَابِ الْهَوَى فإِلَامٌ فِي الْهَوَى اللُّومُ إِلَامَا
 إِنَّ لَوْمَ الصَّبِّ إِغْرَاءٌ لَهُ فَعَلَامٌ فِي الْهَوَى اللُّومُ عَلامَا
 إِنَّ أَرْبَابَ الْهَوَى أَهْلُ النُّهَى مَنْ يَلِمُ أَهْلَ الْهَوَى يَلِقُ إِثَامَا
 لَأَتَمِّي لَوْ ذَاقَ مِنْ طَعْمِ الْهَوَى أَوْ جَرَى فِي بَالِهِ مَا كَانَ لَامَا
 حَبَّذَا عَيْشٌ بِحَزْوَى وَاللَّوَى فَالْأَفِيلَاتِ عَلَى أَكْنَافِ رَامَا
 فَرُبَا نَجْدٍ فَسَلَعَ فَالْغَضَا يَا سَقَاها صَيِّبُ الشُّحْبِ رَهَامَا
 وَبَرُوضٍ لَيْلَةً جَادَ عَلَى الدَّ وَامِقِ الدَّهْرِ وَأَعْطَاهُ الزَّمَامَا
 جَعَلَ الرُّوضَ وَطَاءً تَحْتَنَا وَغَطَانَا مِنْ نَدَى الطَّلِّ الْأَجَامَا
 حَوْلَنَا الزَّهْرُ كَوْوَسٌ قَدْ غَدَتْ مَسْكَةُ اللَّيْلِ عَلَيْهِنَ خِتَامَا
 وَكَأَنَّ الشَّيْخَ صَبًّا لَمْ يُصَبْ بَعْدَ بَعْدِ الْحَبِّ ذَكَرًا وَسَلَامَا
 وَشَذَا بَيْنَ غُصُونٍ شَائِعٍ سَائِرٌ فِيهِ مُقَامًا فَمُقَامَا
 فَكَأَنَّ مَرًّا بِهَا ذَكَرُ الْفَتَى ذُو الْمَزَايَا الْغَرِّ مَنْ فَاقَ الْأَنَامَا
 فَكَأَنَّ مَرًّا أَرِيحُ عَيْقُ مِنْ شَذَا عُنْصَرِهِ السَّامِي الدَّعَامَا
 حَازَ مِنْ كُلِّ كَمَالٍ فَلِذَا كَانَ فِي الْكَلِّ أَمِينًا لَا يُسَامِي
 جَازَ أَهْلَ الْفَضْلِ طُرًّا فَعَدَا بِالْغَا فِيهِ مُقَامًا لَنْ يُرَامَا

ومن شعره أيضًا قوله^(١):

اعتدل في كلِّ أمرٍ لا تَضَلْ أَضَلًّا فِي طَرِيقٍ مُعْتَدِلْ؟
 واعلم الشَّيْءَ وَلَوْ مُسْتَحَقَّرًا هَلْ يُسَاوِي رَبُّ عِلْمٍ مَنْ جَهْلْ؟
 واحذرا غائِلَةَ الْقَوْلِ فَمَا جَرَحَ الْمَقُولُ جُرْحًا فَاَنْدَمْلْ

ومن شعره أيضًا قوله^(٢):

لِلْجِلْمِ حَدٌّ إِنْ تَعَدَّى فَمَا يَحْسُنُ مِنْ ذِي الْجِلْمِ أَنْ يَحْلَمَا

(١) - موسوعة الشعراء الكاظميين: ٢٤١/٥.

(٢) - المصدر نفسه، والصَّفحة نفسها.

وفي النَّثْرِ ((لَهُ إِنشَاءٌ حَسَنٌ لَا يَخْلُو مِنْ اسْتِعْمَالِ الْمُحِصِّنَاتِ اللَّفْظِيَّةِ))^(١) على عادة أهل عصره.

- أقوال العلماء فيه:

أَجْمَعَ مَنْ تَرَجَمُوا لَهُ مَمَّنْ عَاصِرُهُ وَمَنْ لَمْ يَعاَصِرْهُ عَلَى تَبْجِيلِهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ فَقَدْ قَالَ فِيهِ الشَّيْخُ الطَّهْرَانِيُّ: ((فَقِيهٌ أَدِيبٌ وَعَالِمٌ مُتَضَلِّعٌ ... كَانَ غَزِيرَ الْعِلْمِ، وَاسِعَ الْمَعْرِفَةِ وَالْإِطْلَاعِ، بَارِعًا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْعُلُومِ، مَعْرُوفًا بِالتَّحْقِيقِ فِي تَدْرِيسِ النُّحْوِ وَالْمَنْطِقِ، وَالْمَهَارَةِ فِي الْفَقْهِ وَالْأُصُولِ))^(٢).

وَقَالَ السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ مَهْدِي الْكَاظمِي فِيهِ: ((الْعَالِمُ الرَّبَّانِيُّ وَالْفَاضِلُ الصِّمْدَانِيُّ الْفَقِيهُ النَّبِيهُ ... كَانَ (رَحِمَهُ اللَّهُ) مِنْ أَكْبَرِ الْعُلَمَاءِ الْمُحَقِّقِينَ، وَأَفَاخِمِ الْفَضَلَاءِ الْمَدَقِّقِينَ، وَمِنْ كِبَارِ تَلَامِذَةِ الْعَلَمَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ حَسَنِ آلِ يَاسِينَ الْكَاظمِي، وَمَتَى لَمْ يَحْضُرِ الشَّيْخُ الْجَمَاعَةَ كَانَ سَيِّدُنَا الْمَشَارُ إِلَيْهِ هُوَ الْقَائِمُ مَقَامَهُ فِي الْإِمَامَةِ))^(٣).

وَقَالَ الشَّيْخُ رَاضِي آلِ يَاسِينَ فِيهِ: ((كَانَتْ لَهُ شَهْرَةٌ فِي الْفَضْلِ، وَيَعْرِفُهُ كُلُّ النَّاسِ بِحَسَنِ الْإِسْتِغَالِ، وَسِعَةِ الْفَهْمِ وَطُولِ الْبَاعِ وَحَسَنِ التَّحْصِيلِ، وَأَخِيرًا لَمْ يَشْكُ أَحَدٌ فِي اجْتِهَادِهِ وَتَقْدِيمِهِ))^(٤)، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ نِصُوصِ الْمَدْحِ لَهُ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ بِسَعَةِ عِلْمِهِ وَفَضِيلَتِهِ.

- عقبه:

أَعْقَبَ وَلَدًا وَاحِدًا هُوَ السَّيِّدُ حَسَنٌ، وَهُوَ عَالِمٌ فَاضِلٌ جَلِيلٌ وَلَدَ فِي النَّجَفِ الْأَشْرَفِ سَنَةَ (١٢٦١هـ) أَوْ سَنَةَ (١٢٦٤هـ)^(٥)، خَرَجَ مِنَ الْكَاظمِيَّةِ إِلَى طَهْرَانَ لِضَيْقِ الْحَالِ، وَاتَّصَلَ هُنَاكَ بِالْعَلَمَةِ الشَّيْخِ هَادِي النَّجْمِ آبَادِي (ت. نَحْوَ ١٣٠٩هـ)، وَبَقِيَ فِي طَهْرَانَ إِلَى حِينِ وَفَاتِهِ^(٦)، وَقِيلَ: بَقِيَ فِي إِيرَانَ خَمْسِينَ سَنَةً ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْكَاظمِيَّةِ وَتُوفِّيَ فِيهَا سَنَةَ (١٣٤٨هـ)، وَدُفِنَ فِي إِيْوَانَ الذَّهَبِ فِي حَرَمِ الْإِمَامِ الْكَاظمِ (عليه السلام)^(٧)، وَهَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ لِلصَّوَابِ؛ لِأَنَّ السَّيِّدَ مُحَمَّدَ مَهْدِي

(١) - تَرَاجِمُ الرِّجَالِ: ١٨٦/٢.

(٢) - نَقَبَاءُ الْبَشَرِ: ١٤٨١/١.

(٣) - أَحْسَنُ الْوَدِيعَةِ: ٣٣٣-٣٣٤.

(٤) - تَارِيخُ الْكَاظمِيَّةِ: ٥٩٠/٢.

(٥) - يَنْظُرُ: كَوَاكِبُ مَشْهَدِ الْكَاظمِينَ: ٩٥/١.

(٦) - يَنْظُرُ: النُّفُوحَاتُ الْقُدْسِيَّةُ: ١٣٨.

(٧) - يَنْظُرُ: كَوَاكِبُ مَشْهَدِ الْكَاظمِينَ: ٩٥/١.

الكاظمي ذكرَ أَنَّهُ سَأَلَهُ فِي سَنَةِ (١٣٤٥هـ) عَنْ تَارِيخِ وَفَاةِ وَالِدِهِ^(١)، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَانَ فِي الْكَاطِمِيَّةِ فِي ذَلِكَ التَّارِيخِ^(٢).

- وَفَاتُهُ:

تُوَفِّي سَنَةَ (١٣٠٦هـ) الْمَوَافِقُ لـ(١٨٨٨-١٨٨٩م) فِي طَرِيقِهِ هُوَ وَبَعْضُ عَائِلَتِهِ إِلَى زِيَارَةِ الْإِمَامِ الرِّضَا (عَلَيْهِ السَّلَام) فِي قَرْيَةِ قَرْبِ الْمَشْهَدِ الرِّضَوِيِّ وَنُقِلَ إِلَى الْمَشْهَدِ الشَّرِيفِ وَدُفِنَ قَرْبَ قَبْرِ الشَّيْخِ الْفَضْلِ بْنِ الْحَسَنِ الطَّبْرِسِيِّ (ت ٥٤٨هـ)^(٣)، وَذَكَرَ الشَّيْخُ رَاضِي آلِ يَاسِينَ أَنَّ وَفَاتَهُ كَانَتْ كَانَتْ فِي طَرِيقِ رَجُوعِهِ بَعْدَ أَدَاءِ الزِّيَارَةِ^(٤)، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ. وَرِثَاهُ الشَّيْخُ جَابِرُ الْكَاطِمِيِّ بِقَوْلِهِ^(٥):

قَالُوا: عَلِيٌّ قَضَى حَقًّا فَقُلْتُ لَهُمْ	قَضَى وَلَكُنْ حُقُوقُ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ
مَحَمَّدٌ كُلَّ مَجْدٍ فِي الْأَنَامِ حَوَى	كَمَا حَوَى كُلَّ فَضْلٍ فِي الْوُجُودِ عَلَيَّ
وَحَازَ مِنْ ذَا وَهَذَا الْمُجْتَبَى حَسَنٌ	فَضْلًا مُقِيمًا مَدَى الْأَيَّامِ لَمْ يَحُلِ
وَمَنْ غَدَا لِكِلَا النُّورَيْنِ مُنْتَسِبًا	فَرَدَ الْبِرَايَا فَقَيْدَ النَّدِّ لَمْ يَزَلِ
دَامُوا جَمِيعًا بَعِيشٍ لَا تُمَارِجُهُ	كَدُورَةً وَبَصْفٍ - دَامَ - مُقْتَبِلِ

وَقَالَ الشَّيْخُ كَاطِمُ آلِ نُوحٍ^(٦):

حَادَثُ جَدِّي مُفَزَّعٌ وَمُكْرِبٌ	قَدْ أَنْزَلَ الْقَضَاءُ فِينَا كَرْبَهُ
بَسْبَزَوَارَ قَدْ قَضَى فَيَمَّمُوا	طَوَسًا بِهِ وَسَدَ مِنْهُ تَرْبَهُ
لَأَهْلِهِ وَأَفَى بِمَا أَحْزَنَهُمْ	نَعِيٌّ بِهِ لِلْأَهْلِ أَسَدَى رُعْبَهُ
يَمُوتُ فِي الْغُرْبَةِ يَا لَهْفِي لَهُ	فَمَدَمَعِي لِأَزَمَ حَزْنًا سَكَبَهُ
آلَ عَطِيفَةٍ أَصْبَتْكُمْ فَاصْبَرُوا	لَقِيَ عَلِيٌّ أَحْمَدًا وَرَبَّهُ

(١) - يَنْظُرُ: أَحْسَنُ الْوَدِيعَةِ: ٣٣٤.

(٢) - يَنْظُرُ: كَوَاكِبُ مَشْهَدِ الْكَاطِمِيِّينَ: ٩٥/١.

(٣) - يَنْظُرُ: نَقَبَاءُ الْبَشَرِ: ١٤٨١/١-١٤٨٢، وَأَحْسَنُ الْوَدِيعَةِ: ٣٣٤، وَتَكْمِلَةُ أَمَلِ الْأَمَلِ: ٤٥/٤، وَأَعْيَانُ الشَّيْعَةِ:

الشَّيْعَةِ: ٢٨٨/٨، وَوَفَايَاتُ الْأَعْلَامِ: ٤٤٩/١.

(٤) - يَنْظُرُ: تَارِيخُ الْكَاطِمِيَّةِ: ٥٩١/٢.

(٥) - دِيَوَانُهُ: ٣٥٢.

(٦) - دِيَوَانُهُ: ٨٣٣/٣.

لِحَادِثِ أَلَمْ أَرِّخُوا (بِكُمْ قَضَى عَلَى الْحَسَنِ نَحْبَهُ)

١٣٠٦ هـ

فهو عالمٌ أديبٌ ناظمٌ للشَّعرِ، ولو وصلنا تراثَهُ كاملاً لتعرَّفنا على جوانبٍ أُخرٍ مضيئةٍ من حياةٍ هذا العالمِ الكبيرِ، والحمدُ لله على كلِّ حالٍ.

الفصل الثاني

سبب تأليف الشرح، ومنهجه فيه، ومصادره، وموقفه من المصنف ابن
هشام والشارح الفاكهي

المبحث الأول: سبب تأليف الشرح والمنهج فيه أولاً: سبب تأليف الشرح:

ذكر السيد الشارح في مقدمة هذا الشرح الأسباب التي دفعته إلى وضع كتابه، وهي على ما ذكرها تتمثل في:

السبب الأول: أنَّ (قطر الندى وبل الصدى) على الرغم من اشتهاها وعموم نفعها لم يتفق لها من يشرحها شرحاً شافياً يفهمها حقها، قال: ((لما رأيت مقدمة الإمام المحقق، والعالم المدقق، علامة الورى جمال الدين أبي محمد عبد الله بن هشام الأنصاري الموسومة بـ(قطر الندى وبل الصدى) قد عم نفعها في سائر الأقطار، واشتهرت اشتهاً الشمس في رابعة النهار؛ لحسن ترتيبها وغازة نفعها، ولم يتفق لها من يشرحها شرحاً شافياً يذلل صعابها ويخرج من قشرها لبابها، سوى مؤجر إجازاً مخللاً سالك طريقاً غير معتدل، أحببت أن أجمع لها شرحاً وافياً بذلك، وذاهباً بناظره أحسن المسالك))^(١).

السبب الثاني: طلب بعض أجلاء أصحابه منه أن يؤلف هذا الشرح.

السبب الثالث: نقد شرح العلامة الفاكهي (ت ٩٧٢هـ) وما وقع فيه من أوهام، قال: ((وربما تعرضت لسهو وقع للشارح الفاضل اللوذعي واللبيب الألمعي عبد الله بن أحمد الشهير بالفاكهي، ونبتت عليه بصريح العبارة، أو بخفي الإشارة، وربما عرضت عن ذلك لوضوحه، وكثيراً ما أخالفه في تقارير قررها، ومباحث ذكرها، لسلوكها على غير الطريق، وخلوها عن التحقيق، فأحررها بكلام مهذب تسمو قيمته عقود الجواهر))^(٢)، فهذه الأسباب هي الدافع لتأليف هذا الشرح الكبير.

ثانياً: المنهج في الشرح:

كلامي على منهج السيد الشارح في محورين:

المحور الأول: المنهج العام في الشرح:

يتميز هذا الشرح بأنه أكبر ما وصل إلينا من شروح القطر وأوسعها وأشملها، فقد نهج السيد ابن عطيفة فيه أن يشرح فقرة فقرة ولم ينهج منهج الشرح المزجي بأن ينثر عبارة المصنف في أثناء الشرح كما فعل الفاكهي في (مجيب الندا)، فالسيد يضع لأبواب النحو وموضوعاته عناوين

(١) - النص المحقق: ٢-١.

(٢) - النص المحقق: ٢.

تحت (بحث كذا) ك(بحث الكلمة وأقسامها) و(بحث (ما) النافية) و(بحث أفعال القلوب)، وهكذا إلى آخر أبواب الكتاب وموضوعاته.

ثم يبدأ كلامه بإثبات قطعة من كلام ابن هشام في (القطر) مصدرية بـ(ص) مختصراً عن (الأصل)، ثم يشرع بالشرح مبتدئاً كلامه بـ(ش) مختصراً عن (الشرح)، وقد يثبت مادة الباب كاملة من (القطر) على نحو ما في (بحث الاشتغال) و(بحث موانع الصرف) وقد يثبتها في فقرات على نحو ما في غالب أبواب الكتاب.

ثم يقدم مقدمة يسيرة يبين فيها ارتباط الموضوع الذي هو بصدد بما قبله ومناسبتة له بما يذكر القارئ بعلاقة ما يقرأه بما قبله بما يصون عرى هذه الموضوعات من الانقسام والتباين، حتى إذا ما أشار لذلك مختصراً شرع في بيان المصطلح في اللغة وعند أهل هذا العلم، ثم يذلل إلى الحد وما يتعلق به من متحرزات بما ينزه الحد الذي ارتضاه عن الاشتراك والاضطراب مستعملاً ثقافته المنطقية في ذلك.

وإن كان الموضوع غير ذي أقسام ابتداءً افتتحه بذكر الحد مباشرة، وإن كان له أقسام ذكر تلك الأقسام ثم حد كل قسم منها بما يميزه عن قسيمه ويوضح حدوده وموارده. وأنا لا أزعج أن هذا المنهج الذي ذكرته من الصرامة أن طبقه في كل موضع من مواضع الشرح، فقد يغير في موضع ما فيزيد وينقص مما ذكرت ويقدم ويؤخر بما يناسب المقام إلا أنه لا يخرج عن الإطار العام في مجمله خروجاً تاماً. وسأذكر لكل واحد من هذين القسمين مثلاً يوضحه:

المثال الأول: قال في (بحث الحرف): ((ص: وأما الحرف فيعرف بأن لا يقبل شيئاً من علامات الأسماء ولا من علامات الأفعال نحو: هل، وبلى، وليس منه (مهما) و(إنما)، بل منه (ما) المصدرية و(لما) الرابطة في الأصح.

ش: لما فرغ من الكلام على الاسم والفعل شرع في الحرف، وهو كلمة دلّت على معنى في غيرها فقط. فقولنا: في غيرها، صفة لمعنى، والضمير البارز في (غيرها) عائد إلى الكلمة، والمعنى أن الحرف كلمة دالة على معنى ثابت في لفظ غيرها، وبه مخرج للأسماء التي لا تدل على معنى في غيرها، وقولنا: فقط، مخرج للأفعال، [...] ومخرج لما دل من الأسماء على معنى في غيره ومعنى في نفسه كأسماء الشرط والاستفهام^(١).

فبدأ بنص (القطر) ثم شرع بمقدمة هي قوله: ((لما فرغ من الكلام على الاسم والفعل شرع في الحرف))، ثم حدّه بقوله: ((وهو كلمة دلّت على معنى في غيرها فقط))، ثم أخذ في بيان احترازات الحد.

(١) - النص المحقق: ٦١.

المثال الثاني: قال في (بحث الموصول): ((ص: ثُمَّ المَوْصُولُ، وهو الَّذِي، وَالَّتِي، وَالَّذَانِ، وَالَّتَانِ، بِالْأَلِفِ رَفْعًا، وبالياءِ جَرًّا وَنَصْبًا، وَلِجَمْعِ المَذَكَّرِ الَّذِينَ، بِالياءِ مطلقًا، والأُلى، وَلِجَمْعِ المؤنَّثِ اللَّائِي وَاللَّائِي.

ش: هذا هو القسم الرابع من المعارف، وهو الموصول، وهو في الأصل اسمٌ مفعولٍ من وصل الشيء بغيره إذا جعله من تمامه، وفي الاصطلاح ضربان:

حرفي: وهو ما صحَّ أَنْ يُؤَوَّلَ مع صِلَتِهِ بِمَصْدَرٍ، فَقَوْلُنَا: مع صِلَتِهِ، مُخْرَجٌ لِنَحْو: صِه، فَإِنَّهُ وَإِنْ أُوِّلَ بِمَصْدَرٍ، لَكِنَّهُ لا مع شيءٍ يليه، وكذا الفعلُ المضافُ إِلَيْهِ نَحْو: جاءني حينٌ قُمْتُ، و(هو) في نحو ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى (٨)﴾ [المائدة]، ولا تدخلُ همزةُ التَّسْوِيَةِ؛ لِأَنَّهَا وَإِنْ أُوِّلَتْ مع ما يليها بِمَصْدَرٍ، لَكِنَّهُ لا يسمَّى صلةً اصطلاحًا.

وهو خمسةٌ على المشهور: [...].

واسمي: وهو المطلوبُ المراد، وأما الموصولُ الحرفي فقد ذكرناه على سبيلِ الاطراد، وهو ما نتّم فائدته بالصِّلة، فخرج عن الحدِّ ما عدا المحدود، إذ المراد بالصِّلة الصِّلة الاصطلاحية، ولا يفترق إليها غيرُهُ^(١).

فبدأ بنصِّ القطرِ ثُمَّ قَدَّمَ بقوله: ((هذا هو القسم الرابع من المعارف، وهو الموصول))، ثُمَّ أَصَلَ لـ(الموصول) لغةً بقوله: ((وهو في الأصل اسمٌ مفعولٍ من وصل الشيء بغيره إذا جعله من تمامه))، ثم رَامَ ذكرَ المعنى الاصطلاحِي لَهُ فَأَدَّاهُ ذَلِكَ إِلَى ذكرِ قسمِيهِ (الحرفي) و(الاسمي) فحدّدَ كُلَّ واحدٍ منهما وذكرَ احترازاتِ الحَدِيثِ، وَبَيَّنَّ أَنَّهُ ذَكَرَ القسمَ الأوَّلَ استطرادًا وإتمامًا لما أهملَ المصنّفُ ذكرَهُ في المتن.

وهذا الَّذِي ذكرْتُهُ إِنَّمَا هو قبلَ الشُّرُوعِ بشرحِ عباراتِ المصنّفِ فقرةً فقرةً بعدَ ذكرِ ما تقدّمَ وصفُهُ، فهو يذكُرُ قطعةً من كلامِ المصنّفِ قد نقلَ فتكوُنُ كلمةً واحدةً، وقد تكثرُ فتكوُنُ فقرةً.

فإِذَا رَامَ الاستدراكَ بذكرِ ما لم يذكرهُ ابنُ هشامٍ - إجمالًا أو إخلالًا - أو ذكرَ خلافٍ أو مذهبٍ، أو رَامَ تفصيلَ إجمالٍ، أو توضيحَ مبهمٍ، أو توجيهَ مُشْكِلٍ، أو كلامًا على عاملٍ، أو بيانَ اختيارِهِ في مسألةٍ ما، لجأَ إِلَى أسلوبِ التَّنْبِيهَاتِ والتَّكْمِيلَاتِ والتَّنَمَّاتِ ممَّا يذكرُهُ في ذيلِ كلامِهِ أو وسطِهِ، وهو منهجٌ استعملَهُ جماعةٌ من النُّحَوِّيِّينَ قبلَهُ كابنِ هشامٍ والمراديِّ (ت ٧٤٥هـ) والسيدِ عليّ خان المدنيِّ (ت ١١٢٠هـ).

وهذه قد تكونُ تنبيهًا واحدًا كقوله في كلامِهِ على عللِ بناءِ الاسمِ في (بحث المبني): ((تنبيه: لو عارضَ الشَّبهُ ما يقتضي الإعرابَ رجعَ إِلَى أَصْلِهِ كإضافةِ (أَيِّ) الشرطيّةِ والموصوليّةِ، والاستفهاميّةِ، وتنبيه (ذَيْنِ) و(تَيْنِ) على ما قيل، والأصحُّ خلافُهُ كما تراهُ إِنْ شاءَ

(١) - النُّصُّ المحقَّق: ٢٢٠-٢٢١.

الله))^(١). أو تنبيهين^(٢)، أو مجموعة من التنبيهات ثلاثة^(٣) أو أربعة^(٤)، ولا تزيد على خمسة تنبيهات^(٥)، وأقل من التعبير بـ(تنبيه) التعبير بـ(تكميل)^(٦) وأقل منه التعبير بـ(تتممة)^(٧)، وأقل منه التعبير بـ(فائدة)^(٨)، و(خاتمة)^(٩).

والغالب على هذه التنبيهات الاختصار ولكن قد يستطرد فيطيل الكلام حتى استيفاء ما يريد بيانه، فنراه ينبه على ما ذهب إليه المصنف من أن لاسم الإشارة مرتبتين: قُربى، وهي مجردة عن اللام والكاف، وبعدي، وهي مقرونة بالكاف مع اللام أو بدون اللام، ثم ذكر أنه مذهب جماعة من النحويين وصححه ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، وذكر أنه الظاهر من كلام المتقدمين، وأن الصَّفَار (ت ٦٣٠هـ) نسبته إلى سيوييه (ت ١٨٠هـ)، ثم شرع في ذكر احتجاج ابن مالك وذكر اللغات المنقولة فيها، ثم ذكر رأي السيوطي (ت ٩١١هـ)، ثم عرج على ذكر مذهب الجمهور بأن له ثلاث مراتب: قُربى، وبعدي، ووسطى، وصححه ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، وذكر أنه مذهب المصنف في (شرح اللوحة البدرية)^(١٠).

أما لغته في الشرح فهي في الغالب لغة سهلة سلسة واضحة تمثل الهدف التعليمي من الشرح وتعكس ملكة أدبية عنده، وإنما أقول في الغالب؛ لأن في بعض المواضع من الكتاب صعوبة، وهذه الصعوبة تنتج إما من صعوبة الموضوع الذي يعالجه، وإما من تأثر لغته بلغة المنطق والفقه وأصوله، وهي من العلوم التي مهر بها كما مر في ترجمته، ونرى أمثلتها واضحة في بعض الأبواب النحوية في الشرح ككلامه - مثلاً - على الكلمة وتعريفها وأقسامها^(١١)، وبحث الأسماء^(١٢)، وبحث المبني^(١٣)، وبحث الإعراب^(١٤).

(١) - النص المحقق: ٣٠.

(٢) - ينظر: النص المحقق: ١١٦، ٢١٧، ٢٤٦، ٢٥٨، ٣١٧، ٣٤٥، ٣٩٨، ٤٣٨، ٧١٥.

(٣) - ينظر: النص المحقق: ١٣-١٥، ٨٨، ٩٥-٩٦، ١٣٠-١٣١، ١٣٨-١٣٩، ١٤٩-١٥٠، ١٥٧-١٥٨.

(٤) - ينظر: النص المحقق: ١١٢-١١٣، ١٦٣-١٦٤، ١٨٠-١٨٢، ٦٢٨-٦٢٩، ٦٤١-٦٤٢.

(٥) - ينظر: النص المحقق: ٢٣٦-٢٣٨، ٤٦٦-٤٦٨، ٥٠٨-٥٠٩، ٦٨٠-٦٨٣، ٧١١-٧١٣.

(٦) - ينظر: النص المحقق: ٩١، ١١٩، ٢٥١، ٥٨٩، ٦٨٣.

(٧) - ينظر: النص المحقق: ٢١٠، ٢١٨، ٤٠٢.

(٨) - ينظر: النص المحقق: ٧٦، ٢٥٦، ٢٨٦، ٣٦٦، ٣٨٣.

(٩) - ينظر النص المحقق: ٤٩٨، ٥١٨، ٥٢٦، ٦٢٩.

(١٠) - ينظر: النص المحقق: ٢١٧-٢١٨.

(١١) - ينظر: النص المحقق: ٧ وما بعدها.

(١٢) - ينظر: النص المحقق: ١٧.

(١٣) - ينظر: النص المحقق: ٢٨.

(١٤) - ينظر: النص المحقق: ٧٣-٧٥.

المحور الثاني: ملامح تضمّنها منهجُ نشيرٍ إليها مع مصاديقها في الشرح.

والفرق بين المحورين أنّ الأولَ عامٌّ مطّردٌ في كتابه من أوله إلى منتهاه، والثاني لا يطّرد في عموم الشرح بل تبرز مصاديقه في مواضع منه، فهي قد تتكرّر وقد لا تتكرّر، وهذه الملامح:

١ - العناية بذكر لغات العرب:

اللغة أو اللهجة هي ((مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئةٍ خاصّةٍ، ويشارك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة))^(١)، وهذه الصفات تشمل مستويات اللغة جميعاً، ومنها المستوى النحوي؛ لذلك لقيت هذه اللغات عناية من النحويين درساً ونسبةً، فمن الصعب أن تجد باباً من أبواب النحو يخلو من آثار هذه اللغات ودرسها^(٢). وليس السيّد الشارح ببدعٍ منهم في الاهتمام بهذه اللغات، فهو يذكر اللغات منسوبةً وغير منسوبة^(٣)، فنسب لغاتٍ إلى الحجازيين^(٤)، والتميميّين^(٥)، وقريشٍ ومن جاورهم^(٦)، وبلحارث بن كعب^(٧)، وقيس^(٨)، وربيعة^(٩)، وكنانة^(١٠)، وكنانة^(١١)، وأسد^(١٢)، وطيء^(١٣)، وحمير^(١٤)، وعُقيل^(١٥)، وسُلَيم^(١٦)، وهذيل^(١٧).

(١) - في اللهجات العربية: ١٥.

(٢) - ينظر: تقويم الفكر النحوي: ١٩٤.

(٣) - ينظر: النصّ المحقّق: ٨٤، ٩١، ١٠٥، ١٢١، ١٣١، ١٣٦، ١٦٦، ١٧٥، ٢١٦، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٨٨، ٣٥٢، ٤٠٩، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٥٧، ٧١٥.

(٤) - ينظر: النصّ المحقّق: ٣١، ٥٨، ١٠٣، ٢١٥، ٢١٧، ٢٢٣، ٣٣٧، ٣٨٧، ٥٢٨، ٥٣٢، ٦٩٩.

(٥) - ينظر: النصّ المحقّق: ٣٢، ٥٣، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٣، ٣٣٧، ٣٤٧، ٣٧٢، ٣٨٧، ٤٣٦، ٥٢٨، ٥٣٢، ٦٩٩.

(٦) - ينظر: النصّ المحقّق: ٤٣٥.

(٧) - ينظر: النصّ المحقّق: ٢٢٣.

(٨) - ينظر: النصّ المحقّق: ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٣، ٤٣٥.

(٩) - ينظر: النصّ المحقّق: ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٣.

(١٠) - ينظر: النصّ المحقّق: ٩٥.

(١١) - ينظر: النصّ المحقّق: ٨٩، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٣، ٤٣٥.

(١٢) - ينظر: النصّ المحقّق: ٧٨، ٢٣٥، ٢٤٤، ٣٨٧.

(١٣) - ينظر: النصّ المحقّق: ١٠٨، ٢٥٥، ٢٦٠.

(١٤) - ينظر: النصّ المحقّق: ٢٢٤.

(١٥) - ينظر: النصّ المحقّق: ١٦٩، ٤٠١.

(١٦) - ينظر: النصّ المحقّق: ٢٢٤، ٤٣٦، ٥٤٠.

وضَبَّةٌ^(١) وفَقْعَسٍ^(٢) ودُبِيرٍ^(٣) وبَنِي الصَّبَاحِ^(٤) وأَهْلُ الْعَالِيَةِ^(٥). وورودها عنده بمستويين:
الأوَّلُ منهما: ما يأخذُ في لغةٍ من لغاتِ العربِ حكمًا نحويًا خاصًا كموصوليةٍ (ذو) في لغةِ
الطَّائِيَيْنِ^(٦)، و(ما) في لغةِ الحجازيين^(٧)، ووجوبِ حذفِ خبرِ (لا) النافية للجنسِ عند التَّمِيمِيِّينَ
والطَّائِيَيْنِ^(٨)، وبناء ما على وزنِ (فَعَالٍ) كـ(حَذَامٍ) و(وَبَارٍ) و(ظَفَارٍ) على الكسرِ مطلقًا في لغةِ
الحجازيين^(٩).

وهو يذكرُ الخلافَ في نسبةِ لغةٍ ما لبعضِ العربِ، فذكرَ أَنَّ الْأَصَحَّ في (هَلَمْ) أَنَّهَا فَعْلٌ
في لغةٍ تميمٍ، واستدلَّ باستعمالهم إيَّاهَا استعمالَ الفعلِ، ومرادُهُ إلحاقُها الضَّمائِرِ نحو: هَلَمْ يا زَيْدُ،
وَهَلَمْ يا هَنْدُ، وَهَلَمْ يا زَيْدَانَ ويا هَنْدَانَ، وَهَلَمْوا يا زَيْدُونَ، وَهَلَمْمْ يا هَنْدَاتُ، ولم يصحَّ كونُها
على لغةٍ تميمٍ اسمًا غلبَ فِيهِ جانبُ الفَعْلِيَّةِ^(١٠).

ومع ذكرِ الخلافِ في اللغاتِ يذكُرُ مراتبَها في الفصاحةِ، ففي بناءِ الفعلِ الثلاثيِّ المعتلِّ
العينِ للمفعولِ نحو: قال، وباعَ، أو ما كانَ على وزنِ (انفَعَلَ) و(افتَعَلَ) مثلُ: انقادَ، واختارَ، ذكرَ
أَنَّ في عَيْنِهِ ثلاثُ لغاتٍ:

الأولى: كسرُ ما قبلُها مُخْلَصًا نحو: قِيلَ، وَبِيعَ، وَانْقَدِيَ، وَاخْتِيرَ، ونسبَ هذهِ اللغةَ إلى قريشٍ ومن
جاورَهُم، وهي اللغةُ العليا.

والثَّانية: الكسرُ مع إشمامِ شيءٍ من الصَّمِّ، وهي لغةٌ كثيرٌ من قيسٍ وأكثرِ بني أُسَدٍ، وهي اللغةُ
الوسطى.

الثَّالثة: الضَّمُّ مُخْلَصًا نحو: قُولَ، وَبُوعَ، وَانْقُودَ، وَاخْتُورَ، وذكرَ الخلافَ في نسبتِها قال: ((وهذهِ
اللغةُ ضعيفةٌ وتُوجدُ في كلامِ هُذَيْلٍ، وتُعزى لَفَقْعَسٍ ودُبِيرٍ، وقالَ الشَّاطِبيُّ: حُكِيَتْ عن بني
ضَبَّةٍ، وقالَ الْمُصَنِّفُ: حُكِيَتْ عن بني تَمِيمٍ))^(١١).

(١) - ينظر: النَّصُّ المَحَقَّقُ: ٤٣٦.

(٢) - ينظر: النَّصُّ المَحَقَّقُ: ٤٣٦.

(٣) - ينظر: النَّصُّ المَحَقَّقُ: ٤٣٦.

(٤) - ينظر: النَّصُّ المَحَقَّقُ: ١٤٤.

(٥) - ينظر: النَّصُّ المَحَقَّقُ: ٣٤٦، ٣٧٣.

(٦) - ينظر: النَّصُّ المَحَقَّقُ: ٢٣٥.

(٧) - ينظر: النَّصُّ المَحَقَّقُ: ٣٣٧.

(٨) - ينظر: النَّصُّ المَحَقَّقُ: ٣٨٧.

(٩) - ينظر: النَّصُّ المَحَقَّقُ: ٣١.

(١٠) - ينظر: النَّصُّ المَحَقَّقُ: ٥٣.

(١١) - النَّصُّ المَحَقَّقُ: ٤٣٦.

وفي الأسماء السبئية إلى عدة ما في كل اسم منها من لغات دون نسبة إلى جماعة من العرب، ففي (ذو) و(فو) لغة واحدة، وفي (هن) لغتان: النقص والإعراب بالحرف، وفي (أب) و(أخ) و(حم) ثلاث لغات: الإعراب بالحرف، والقصر، ثم النقص^(١)، وذكر غير ذلك من قضايا قضايا اللغات مما يذكره النحويون في مواضعه من كتبهم النحوية مجملين حيناً ومفوضين شرحاً وتعليلاً أحياناً آخر.

والآخر: بعض الألفاظ التي يختلف نطقها في مجموعة من لغات العرب فذكر أن في (قم) عشر لغات^(٢)، وفي (الذي) إحدى عشرة لغة^(٣)، وهذه اللغات في (التي) أيضاً^(٤)، وفي (ذو) الطائفة الطائفة أربع لغات^(٥)، وذكر في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، ما لم يكن أباً أو أمّاً، ست لغات^(٦)، وفي (رب) ثماني عشرة لغة^(٧)، ونقل عن (التصريح) لـ(هيات) أربعين لغة^(٨)، ونقل عنه أيضاً لـ(أب) مثل هذه العدة^(٩).

٢- الاهتمام بالمصطلح النحوي ونسبته:

يمثل المصطلح في كل علم وفن مدخلاً رئيساً لدراسة ذلك العلم، فهو القاعدة المشتركة التي يقف عليها الباحثون فيه والدارسون له لاتفاقهم على دلالة هذا المصطلح وترسخه في أذهانهم مما يجنبهم الكثير من الزلل والفضى التي تعم البحث لو انعدم هذا الاصطلاح بينهم أو تكاثر. والمصطلح لم يكتسب المعنى العلمي المجرد الذي اتفق عليه إلا بعد أن كان على مناسبة قوية لمعناه اللغوي الأول بما هو عليه بعد استقراره مصطلحاً صناعياً^(١٠)؛ لذلك نجد عناية من العلماء بقضايا المصطلح سواء أكان هؤلاء العلماء علماء النحو أم غيرهم من أرباب العلوم الأخرى.

(١) - ينظر: النص المحقق: ٨٣-٨٤.

(٢) - ينظر: النص المحقق: ٨٠.

(٣) - ينظر: النص المحقق: ٢٢٢.

(٤) - ينظر: النص المحقق: ٢٢٣.

(٥) - ينظر: النص المحقق: ٢٣٥.

(٦) - ينظر: النص المحقق: ٤٦٦.

(٧) - ينظر: النص المحقق: ٥٥٧.

(٨) - ينظر: النص المحقق: ٥٧٧.

(٩) - ينظر: النص المحقق: ٥٧٧.

(١٠) - ينظر: المصطلح النحوي للقوزي: ٢١.

والسيدُّ ابنُ عطيفةٍ نحويٌّ متأخِّرٌ، وكتابهُ شرحٍ تعليميٍّ، فلا بدَّ أن يتناولَ بالبحثِ علاقةَ المفهومِ الاصطلاحيِّ النَّحْوِيِّ بالمفهومِ اللُّغَوِيِّ لهُ ووجهَ المناسبةِ بينهما مع اهتمامِهِ بنسبةِ المصطلحِ إلى المدرسةِ التي شاعَ فيها ثُمَّ شاعَ عنها، وبيانَ ما يكتنفُهُ من غموضٍ، والخلافِ فيه، ونحوَ ذلك ممَّا يعرضُ لهُ من مباحثٍ، ويتَّضحُ ذلكُ في كلامِهِ على المعنى اللُّغَوِيِّ لـ(الكلمة) يقولُ: ((ويُقصدُ لغةً بالكلمةِ الكلامُ، كما قالَ تعالى حكايةً عن الكفارِ ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ (٩٩) لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا (١٠٠)﴾ [المؤمنون]، والقصيدةُ كقولِهِم: كلمةُ شاعرٍ، يُريدونَ: قصيدتهُ))^(١)، ثُمَّ يصرِّحُ أنَّ هذا المعنى حقيقيٌّ لهذهِ اللفظةِ وليستَ مجازًا من قبيلِ تسميةِ الشَّيءِ باسمٍ بعضِهِ، كما يُفصِّحُ عنه لفظُ الفاكهيةِ وغيرهِ^(٢)، وغيرهِ^(٣)، فهي بهذا المعنى في عرفِ النَّحْوِيِّينَ وليس في أصلِ لغةِ العربِ، ثم يبيِّنُ المعنى الاصطلاحيَّ لها بأنَّها عبارةٌ عن ((قَوْلٍ مُفْرَدٍ))^(٤).

وقد يكونُ للمصطلحِ أكثرُ من معنى لغويٍّ واحدٍ فيصارُ حينئذٍ إلى معرفةِ أقربِ تلكِ المعاني اللُّغَوِيَّةِ مناسبةً للمعنى الاصطلاحيِّ وما يكتنفُها من عمومٍ أو خصوصٍ أو مساواةٍ، ولا تكونُ مباينةً لها^(٥) ككلامِهِ على المعنى اللُّغَوِيِّ لـ(الإعرابِ) إذ اختارَ أنَّ المعنى المختارَ ليكونَ أصلًا للمعنى الاصطلاحيِّ لـ(الإعرابِ) هو (التَّغْيِيرُ)، وذكرَ لهُ معاني منها: البيانُ، والتَّغْيِيرُ، والتَّحْسِينُ^(٦)، ... وأشارَ إلى أنَّ السَّيَوطِيَّ أوصَلَهَا إلى عشرةِ معانٍ^(٧)، وأحسبُ أنَّ اختيارَهُ هذا المعنى - مع أنَّ مشهورَ النَّحْوِيِّينَ اختيارُ المعنى الأوَّلِ وهو (البيانُ)^(٨) - هو مناسبةٌ ما اختارَ لهُ من المعنى الاصطلاحيِّ قالَ: ((وحيثُ اتَّضحَ ممَّا ذكرنا معنى المُعَرَّبِ اللُّغَوِيِّ فقد أشارَ إلى معناه الاصطلاحيِّ بقوله: ما يتغيَّرُ آخرُهُ بسببِ العواملِ الدَّاخِلَةِ عليه))^(٩)، فالمشتركُ بينهما معنى التَّغْيِيرِ لا الإِبَانَةُ.

وقد يختارُ اصطلاحًا على آخرَ يراهُ أنسبَ كاختيارِهِ ما اصطَلَحَ عليه ابنُ هشامٍ بـ(مَا جُمِعَ بِأَلْفٍ وَتَاءٍ) دونَ على الاصطلاحِ بـ(جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ)، وعلَّلَ اختيارَهُ بأنَّ هذا الاصطلاحَ يشملُ ما كانَ مفردُهُ مذكَّرًا كـ(حَمَامَاتٍ) جَمْعِ (حَمَامٍ)، وما لم يسلمَ فيه لفظُ المفردِ كـ(سَجَدَاتٍ)

(١) - النَّصُّ المحقَّق: ٧.

(٢) - ينظر: شرح الأشموني: ٢٦/١، وشرح النَّصْرِيح: ٢٠/١، ومغيث النَّدَا: ١١٦/١، ومنتهى المقاصد: ٢٠.

(٣) - النَّصُّ المحقَّق: ٧.

(٤) - ينظر: حاشية الصَّبَّان: ٧٢/١، والنَّظَرِيَّةُ النَّقْدِيَّةُ في دراسةِ المصطلحِ النَّحْوِيِّ: ٥٠.

(٥) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٢٥.

(٦) - ينظر: همع الهوامع: ٥٩/١.

(٧) - ينظر: علل النَّحْو: ١٤٢، والخصائص: ٣٧/١-٣٨، والمحصل: ٦١/١، وشرح شذور الذهب: ٤٢.

(٨) - النَّصُّ المحقَّق: ٢٥.

و(حُبَلَيَاتٍ) و(صَحْرَاوَاتٍ)، جَمَعَ (سَجْدَةً) و(حُبْلَى) و(صَحْرَاءَ)، فالأَوَّلُ حَرَكٌ وَسَطُهُ، والثَّانِي قُلْبَتٌ أَلْفُهُ يَاءٌ، والثَّالِثُ قُلْبَتٌ هَمْزَتُهُ وَآوًا^(١)، فكونُ الاصطلاحِ مفهومًا عامًّا يشملُ ما تحتَهُ من مصاديقٍ من كمالِهِ ورجحانِهِ فهو أَوَّلَى من غَيْرِهِ وإنِ اشْتَهَرَ^(٢).

وقد يَنْبَغُ على التَّجَوُّزِ في استعمالِ مصطلحٍ ما كَتَبْتِيهِهِ على تعبيرِهِم عن المصدرِ الميميِّ بـ(اسم المصدرِ)؛ ((لأنَّهُ مصدرٌ حَقِيقَةٌ وَيُسَمَّى الْمَصْدَرُ الميميُّ، وتَسْمِيَّتُهُ اسمٌ مصدرٍ أحيانًا تَجَوُّزًا))^(٣).

وينبَغُ أيضًا على اختلافِ مذاهبِ النُّحَوِيِّينَ في استعمالِ مصطلحٍ، والوجهُ الَّذِي عليه المشهورُ، فذكرَ أَنَّ مُصْطَلَحَ سِيَبَوِيهِ في المَرْكَبِ الإِضافِيَّ أَنَّ الجزءَ الْأَوَّلَ يُسَمَّى مضافًا والثَّانِي يُسَمَّى مضافًا إِلَيْهِ وهو مذهبُ ابنِ مالِكٍ ومشهورُ المتأخِّرينَ وذهبَ نُحَوِيُّونَ آخَرُونَ إلى عكسِ المصطلحِ، وذهبَ آخَرُونَ إلى جوازِ الحالينِ^(٤).

والمصطلحُ مشروطٌ أَنَّ يكونَ واضحًا مُتَّفَقًا على مدلولِهِ، فَإِنِ اكْتَفَى بعضُ غموضٍ تصدَّى النُّحَوِيُّ لبيانِهِ وتحديدِهِ، وهذا ما فعلَهُ السَّيِّدُ الشَّارِحُ في تحديدِ وَظِيفَةِ وَآوِ المَعْيَةِ واشتراطِهِم كونَهَا صريحةً في المصاحبةِ، فَثَمَّةَ وَآوٍ غَيْرُ صريحةٍ في المصاحبةِ بل مُحتمَلَةٌ للعطفِ، فبيَّنَ السَّيِّدُ شرطَهُم بأنَّ المُرادَ بالصَّرِيحِ هنا المعنى الظَّاهِرُ والمتبادِرُ منها^(٥)؛ فهو كافٍ في تحديدِ مدلولِ هذا الاصطلاحِ. ويكتفي في أحيانٍ أُخَرَ بتعريفٍ موجزٍ للمصطلحِ إِذَا كَانَ غامضًا كفعلِهِ معَ (المُحَرِّزِ) في كلامِهِ على العطفِ على المحلِّ واشتراطِ المحقِّقينَ من النُّحَوِيِّينَ وجودَ المُحَرِّزِ قال: ((أَي: الطَّالِبُ لذلِكَ المحلِّ))^(٦).

أما اِهْتِمَامُهُ بنسبَةِ المصطلحِ إلى المدرسةِ الَّتِي شاعَ فيها ثُمَّ شاعَ عنها فيتمثَّلُ في نسبَتِهِ جملةً من المصطلحاتِ إلى الكوفيَّينَ والبصريَّينَ كنسبَتِهِ مصطلحَ (عطفِ النَّسَقِ) إلى الكوفيَّينَ وصرَّحَ أَنَّ عبارةَ البصريَّينَ بـ(بابِ الشَّرَكَةِ)^(٧)، وفي بحثِ النَّعْتِ قال: ((والتَّعبيرُ بالنَّعْتِ

(١) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ١٠١.

(٢) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ١٠١-١٠٢.

(٣) - النَّصُّ المحقَّق: ٥٨٨.

(٤) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٥٧٥.

(٥) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٣٠٥.

(٦) - النَّصُّ المحقَّق: ٥٨٦.

(٧) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٦٤٩.

اصطلاح كوفي، ورُبَّمَا عُبِّرَ بِهِ الْبَصْرِيُّ، وَالْأَكْثَرُ عِنْدَهُ الْوَصْفُ وَالصِّفَةُ^(١)، وَذَكَرَ فِي (بَحْثِ التَّنَازُعِ) أَنَّ الْكُوفِيَّيْنَ يَسْمُونَهُ (بَابِ الْإِعْمَالِ)^(٢).

وَقَدْ يَكْتَفِي بَعْدَ الْإِصْطِلَاحَاتِ دُونَ نِسْبَةٍ كَمَا فِي بَحْثِ التَّمْيِيزِ حَيْثُ ذَكَرَ (النَّفْسِيرُ)، وَ(النَّبِيِّنَّ)، وَ(الْمُفَسِّرَ)، وَ(الْمُبَيِّنَ)^(٣). فَاتَّضَحَ بِمَجْمَلٍ مَا تَقَدَّمَ عَنَايَةُ السَّيِّدِ الشَّارِحِ بِالْمِصْطَلَحِ النَّحْوِيِّ وَقَضَايَاهُ.

٣ - الْإِهْتِمَامُ بِالْحُدُودِ النَّحْوِيَّةِ:

اهْتَمَّ النَّحْوِيُّونَ بِالْحُدُودِ أَهْتِمَامًا كَبِيرًا، فَقَدْ أَلْفَوْا فِي هَذَا الْجَانِبِ مِنَ الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةِ الْكُتُبَ وَالرِّسَالَةَ مِنْذُ الْقُرُونِ الْأُولَى، فَنُسِبَ لِلْفَرَّاءِ (ت ٢٠٧ هـ) أَنَّهُ وَضَعَ كِتَابًا فِي الْحُدُودِ النَّحْوِيَّةِ، وَوَضَعَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدَانَ الْكُوفِيُّ (ت ٢٣١ هـ)، وَأَبُو الْعَبَّاسِ ثَعْلَبُ (ت ٢٩١ هـ)، وَهَشَامُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ (ت ٣٠٩ هـ)، وَعَلِيُّ بْنُ عِيسَى الرُّمَّانِيُّ (ت ٣٨٤ هـ) وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمَتَأَخِّرِينَ كُتُبًا وَرِسَالَةً فِي الْحُدُودِ النَّحْوِيَّةِ تَصْنِيفًا وَشَرْحًا^(٤).

وَهَذَا الْإِهْتِمَامُ تَجَلَّى بِوُضُوحٍ فِي مَوْلَفَاتِ النَّحْوِيِّينَ الْمَتَأَخِّرِينَ نَتِيجَةً لِمُوسُوعِيَّتِهِمْ وَتَأَثَّرِهِمْ بِالدَّرْسِ الْمُنَطْقِيِّ الَّذِي يَرَى أَنَّ التَّعْرِيفَ هُوَ: ((الطَّرِيقُ الْمَوْصِلُ إِلَى الْمَطْلُوبِ التَّصَوُّرِيِّ وَيُسَمَّى مَعْرِفًا، بِكَسْرِ الرَّاءِ الْمَشْدَدَةِ، وَقَوْلًا شَارِحًا أَيْضًا، وَيُسَمَّى حَدًّا أَيْضًا عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ وَأَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ))^(٥). وَالسَّيِّدُ الشَّارِحُ مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَعْلَامِ الَّذِينَ عُنُوا عَنَايَةً وَاضِحَةً بِالْحُدُودِ وَاحْتِرَازَاتِهَا، وَنَاقَشَهَا مَنَاقِشَةً مُسْتَفِيضَةً وَذَكَرَ مَا يَجِبُ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ الْحَدُّ لِيَكُونَ تَامًا وَمَا يَنْقُضُهُ وَيَنْقُضُهُ.

وَهُوَ عَادَةً يَذْكُرُ الْحَدَّ ثُمَّ يَذْكُرُ أَجْزَاءَهُ وَمَا يُحْتَرَزُ بِهَا عَنْهُ، وَهُوَ يُرَاعِي فِي الْحَدِّ التَّرْتِيبَ مِنَ الْجِنْسِ إِلَى الْفَصْلِ، وَهُوَ شَرْطٌ فِي الْحَدِّ^(٦)، فَفِي حَدِّهِ لِلْمُسْتَنْثَى قَالَ: ((وَهُوَ الْمَذْكُورُ بَعْدَ (إِلَّا) أَوْ أَوْ أَحَدِ أَخَوَاتِهَا غَيْرِ الصِّفَةِ))^(٧)، ثُمَّ أَخَذَ فِي بَيَانِ مَا يُدْخِلُهُ الْجِنْسُ وَمَا يُخْرِجُهُ الْفَصْلُ فَقَالَ: ((فَقَوْلُنَا: الْمَذْكُورُ، جِنْسٌ شَامِلٌ لِلْمُتَّصِلِ وَالْمُنْقَطِعِ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا يُذْكَرُ فِي الْكَلَامِ، وَقَوْلُنَا: بَعْدَ (إِلَّا) فَصْلٌ مُخْرَجٌ لَمَّا عَدَا الْمُسْتَنْثَى))^(٨).

(١) - النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٦١٩.

(٢) - يَنْظُرُ: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٤٥٠.

(٣) - يَنْظُرُ: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٥١٧.

(٤) - يَنْظُرُ: مِنْتَهَى الْمَقَاصِدُ: ٣٢.

(٥) - كَشَافُ إِصْطِلَاحَاتِ الْفُنُونِ: ٤٨٢/١.

(٦) - يَنْظُرُ: حَاشِيَةُ الْفَيْشِيِّ عَلَى شَرْحِ شَذُورِ الذَّهَبِ: ٥٨.

(٧) - النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٥٢٥.

(٨) - النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٥٢٥.

وهو يستعرض غالباً حدود ابن هشام ويناقشها موازنًا لها بما ذكره ابن هشام في بعض كتبه، فقد ذكر ما عرّف به ابن هشام المفعول فيه بأنّه ((ما سُلِّطَ عليه عاملٌ على معنى (في) من اسم زمانٍ أو مكانٍ مُبْهَمٍ))^(١)، ثم ناقش الحدّ بأنّ قول ابن هشام: ما سُلِّطَ عليه عاملٌ، شاملٌ لجميعِ المفاعيلِ المذكورة، فهو بمنزلة الجنس، وقوله: على معنى (في)، يخرجها إلّا المفعول فيه، وقوله: من اسم زمانٍ أو مكانٍ مُبْهَمٍ، أخرج نحو قوله تعالى ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النساء]، في حالٍ قدّر بـ(في)، فإنّ النكاح ليس بزمانٍ ولا مكانٍ^(٢)، ويوازن مع ما ذكره ابن هشام من حدّ في (أوضح المسالك) إذ عرّفه بأنّه ((ما ضُمِّنَ معنى (في) باطرادٍ من اسمٍ وقتٍ، أو اسمٍ مكانٍ، أو اسمٍ عُضِّتْ دلالتُهُ على أحدهما، أو جارٍ مجرّاه))^(٣)، إذ هدف من الموازنة إلى بيان أمرين:

أحدهما: أنّه هنا لم يقل: ما ضُمِّنَ معنى (في) (باطرادٍ)؛ لأنّ قيدَ (باطرادٍ) جيء به لإخراج نحو: دخلتُ الدَّارَ، لأنّه لا يتعدّى له كلُّ عاملٍ، فلا يُقال: صَلَّيْتُ الدَّارَ، ولا قرأتها، ممّا نُصِبَ على التَّوَسُّعِ؛ لأنّه يخرج بقوله: على معنى (في)، فلا حاجة إلى إضافة هذا القيد.

الآخر: أنّه قال في (الأوضح): أو اسمٍ عُضِّتْ دلالتُهُ على أحدهما، أو جارٍ مجرّاه، لإدخال نحو: جنّتُ قُدُومَ الحاجِّ، وأحقًا أنّك ذاهب. وقد اعتذر المصنّف لعدم إضافة هذه القيود للحدّ بأنّ ((أرباب هذه الفنون يتسامحون في التّعاريف))^(٤)، والمراد بهذه الفنون علوم العربية فإنّ علماءها أكثر تسامحًا بالحدود من أرباب العلوم العقلية؛ لاختلاف الغاية بين هذه العلوم^(٥).

وما لم يحده المصنّف يعلّل له السيّد الشارح، فقد علّق على عدم حدّ المصنّف الاسم واكتفائه بقوله: ((فأمّا الاسمُ فيُعرّف بـ(أل) كـ(الرَّجُلِ)، وبالتثوين كـ(رجلٍ)، وبالحديث عنه كـتاء (ضربتُ)))). بأنّه بدأ ((بالاسم؛ لأنّه أشرف؛ لِمَا مرَّ مُمَيَّرًا له بالعلامة دون الحدّ تسهيلًا على المُبتدئ؛ إذ المعرفة بالخاصّة أقرب إلى الفهم))^(٦)، فعلى ترك المصنّف لحدّ الاسم بأنّه اكتفى بالتمييز له بالخاصّة التي تميّزه دون أخويه الفعل والحرف، والخاصّة هي ((خاصّة الشيء ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره))^(٧)، وهي هنا دخول (أل) عليه، وتثوينه، والحديث عنه، ولكنّه يرى أنّ بيان الاسم بالحدّ أكثر دقّةً وحصرًا لحقيقة الاسم؛ والعلّة أنّ الحدّ يطرّد وينعكس، والخاصّة

(١) - النّصّ المحقّق: ٤٩٨.

(٢) - ينظر: النّصّ المحقّق: ٤٩٨.

(٣) - أوضح المسالك: ٢٠٤/٢.

(٤) - النّصّ المحقّق: ٤٩٨.

(٥) - ينظر: حاشية الألوسي: ٣٩/١، والنظرية النّقديّة دراسة المصطلح النّحوي: ٦٥.

(٦) - النّصّ المحقّق: ١٧.

(٧) - دستور العلماء: ٥٢/٢.

يجبُ اطْرَادُها ولا يجبُ انعكاسُها، ثم شرعَ ببيانِ معنى الاطرادِ والانعكاسِ، فالاطرادُ يُمتَحَنُ بإضافةِ (كَلِّ) إلى الحدِّ فتَجَعُّلُهُ مبتدأً والمحدودُ خبرُهُ نحوُ: كُلُّ قولٍ مُفْرَدٍ كلمةٌ، في الحدِّ، وكذا نقولُ في الخاصَّةِ: كُلُّ كلمةٍ دخلَها لامُ التَّعْرِيفِ اسمٌ. والانعكاسُ كقولِكَ: كُلُّ ما ليسَ قولاً مُفْرَدًا ليسَ بكلمةٍ، في الحدِّ؛ لأنَّ الانعكاسَ شرطٌ فيه، ولكنَّ لا نقولُ: كُلُّ كلمةٍ لم يدخلها لامُ التَّعْرِيفِ فليستَ باسمٍ؛ لأنَّ الخاصَّةَ قد لا تنعكسُ، ثُمَّ نَبَّهَ السَّيِّدُ الشَّارِحُ على أَنَّ كلامَهُم يُوهِمُ أَنَّ الخاصَّةَ لا يصحُّ انعكاسُها في كُلِّ المقاماتِ، وهو غيرُ صحيحٍ فهي قد تنعكسُ ومثَّلَ لذلكَ بقولِهِم: كُلُّ ما لم يدخله (لم) ليسَ بمضارعٍ^(١).

فهو هنا لا يكتفي بالتَّعْرِيفِ بل جمعَ إلى ذلكَ بيانَ الفرقِ بينَ الخاصَّةِ والحدِّ، ونَبَّهَ على خطأ ما يُتَوَهَّمُ من عدم انعكاسِ الخاصَّةِ ألبتَّةَ.

وكما يُشْتَرَطُ في الحدِّ الاطرادُ والانعكاسُ يُشْتَرَطُ فيه أن يكونَ جامعاً مانعاً^(٢)، ومعنى كونه جامعاً أَنَّهُ يجمعُ كُلَّ أفرادِ المعرَّفِ، وكونه مانعاً أَنَّهُ يمنعُ دخولَ أفرادٍ غيرِ المعرَّفِ فيه، وقد استعملَ السَّيِّدُ الشَّارِحُ هذا الشَّرْطَ في نقدِ تعريفِ المفعولِ المطلقِ وهو أَنَّهُ المصدرُ الفضلةُ المُسلَّطُ عليه عاملٌ من لفظِهِ أو من معناه^(٣)، إذ أَبْطَلَهُ بِأَنَّهُ غيرُ مانعٍ لنحوِ: كَرِهْتُ كراهَتِي، فَإِنَّهُ فَإِنَّهُ مفعولٌ بِهِ، والتَّعْرِيفُ شاملٌ لَهُ، وغيرُ جامعٍ لنحوِ ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ (٤٤)﴾ [العنكبوت] فَإِنَّ (السَّمَاوَاتِ) مفعولٌ مطلقٌ على ما اختارَهُ جماعةٌ من العلماءِ^(٤)، وهذا النَّقْدُ لا يصحُّ على مذهبِ الجمهورِ الَّذِي يرى أَنَّ (السَّمَاوَاتِ) في الآيةِ ونحوِها مفعولٌ بِهِ^(٥).

وقد ينسبُ حدًّا لأحدِ النُّحَوِيِّينَ ثم ينقُذُهُ، من ذلكَ ما نقلَهُ من حدِّ الفاكهِيِّ لأسماءِ الإشارةِ بقولِهِ: ((ما وُضِعَ لمسمًى وأشارَ إليه))^(٦)، وفَسَّرَهُ بِأَنَّ الإشارةَ إِلَيْهِ مِنْ جُمْلَةِ الموضوعِ، أي: في أصلِ الوضعِ، واعتَرَضَهُ بِأَنَّ الإشارةَ في هذه الأسماءِ قرينةٌ خارجةٌ عن الموضوعِ لَهُ، محتجاً بِأَنَّ جزءَ الشَّيْءِ لا يصحُّ أن يكونَ قرينةً على تعيينِ اللفظِ للجزءِ الآخرِ مِنْهُ^(٧)، ولو كانتْ كما يقولُ

(١) - ينظر: النَّصُّ المَحْقُوقُ: ١٧-١٨.

(٢) - ينظر: كَشَّافُ اصطلاحاتِ الفنون: ١/٤٨٤، والنَّصُّ المَحْقُوقُ: ٢٨.

(٣) - ينظر: شرح قطر الندى: ٢٢٤.

(٤) - ينظر: أسرار البلاغة: ٣٦٩، وتفسير الرَّازِي: ٤/١٥٣، وأمالِي ابن الحاجب: ٢/٧٠٢، ومغني اللبيب:

٥٧٨-٥٧٩.

(٥) - ينظر: النَّصُّ المَحْقُوقُ: ٤٨٥.

(٦) - مجيب النَّدَا: ١/٢٥٩.

(٧) - ينظر: النَّصُّ المَحْقُوقُ: ٢١٣.

الفاكهِي لدخلت في حدِّ الاسمِ العلمِ الَّذِي حَدَّ بَأَنَّهُ: اسمٌ يَعْنِي الْمُسَمَّى مُطْلَقًا، فلا يَتمايزان حينئذٍ، وحدَّ أسماءَ الإشارةِ بِحدِّ أيسرَ من حدِّ الفاكهِي، قال: ((وهي ما وضعَ لأنَّ يُشارَ به))^(١).

ومن شروطِ صحَّةِ الحدِّ أنَّ لا يُؤدِّي إلى الدَّورِ والتَّسلسلِ، فإذا لزمَ الدَّورُ أو تسلسلَ الحدُّ بطلَ ولم يكن دالًّا على حقيقةِ المحدودِ، والنَّحويُّ يدرأ هذينِ الخللينِ عن التَّعريفاتِ النَّحويَّةِ لتستقيمَ لَهُ حدودُ النَّحويَّينَ وضوابطُهُم، لذلكَ جعلَهُ السَّيِّدُ الشَّارِحُ مِمَّا تسقطُ بِهِ بعضُ الوجوهِ المحتملةِ، فمن ذلكَ رُدُّهُ ما عَرَّفَ الأصوليونَ المفردَ بَأَنَّهُ: ((اللفظُ بكلمةٍ واحدةٍ))^(٢)، فاعترضَهُم بأنَّهُم إنَّ أرادوا بـ(الكلمةِ) معناها اللغويَّ لشمَلتِ الواحدَ والمهمَل، وإنَّ أرادوا المعنى الاصطلاحيَّ يلزمُهُم الدَّورُ؛ لأنَّها هي المحدودُ بـ: القولِ المفردِ^(٣).

وكما يردُّ حدًّا بالدَّورِ نراهُ يدفعُ شبهةَ الدَّورِ عن حدِّ الصِّلَةِ؛ لأنَّهُ عَرَّفَ الموصولَ الاسمِيَّ بَأَنَّهُ ما تَتَمُّ فائدَتُهُ بالصِّلَةِ، ثم قال: ((لا يُقالُ: يلزمُ الدَّورُ لتوقُّفِ معرفتها على معرفةِ الموصولِ؛ لأنَّها عبارةٌ عن جملةٍ مذكورةٍ بعدَ الموصولِ مشتملةٍ على ضميرٍ يعودُ إليه؛ لأنَّا نقولُ: إنَّما يلزمُ ذلكَ لو فسَّرنا الصِّلَةَ بما ذُكِرَ، أمَّا إذا فسَّرناها بأنَّها جملةٌ خبريَّةٌ متَّصلةٌ باسمٍ لا يَتَمُّ جزءٌ إلَّا بها، مشتملةٌ على ضميرٍ عائِدٍ إليه، فلا دورَ))^(٤).

وهو مع العنايةِ بالحدودِ يصرِّحُ في بعضِ المواضعِ بمرجوحيةِ الحدِّ وذلكَ في حالتينِ: الأولى: في ما كانَ معلومًا بالعدِّ فلا يحتاجُ إلى الحدِّ، وقد اختاره في كلامه على المعرفةِ^(٥)، وهو وهو رأيُ ابنِ مالِك^(٦).

الثَّانية: ما استعملَ فيه الضَّابطُ دونَ الحدِّ، والفرقُ بينهما أنَّ وظيفةَ الضَّابطِ هي جمعُ الفروعِ من بابٍ واحدٍ في قيدِ الضَّابطِ^(٧)، أمَّا الحدُّ فالغرضُ منه تمييزُ المحدودِ عن غيره وبيانُ حقيقتهِ^(٨)، وقد استعملَ السَّيِّدُ الشَّارِحُ الضَّابطَ في (بحث الاشتغال) قال: ((هذا بابُ اشتغالِ العاملِ عن المعمولِ، وضابطُهُ أنَّ يتقدَّم اسمٌ على مشغولٍ عن العملِ فيه بضميرِهِ أو متعلِّقِهِ، ولولا ذلكَ لعملِ

(١) - النَّصُّ المحقَّق: ٢١٣.

(٢) - المختصر منتهى السُّؤل والأمل في علمي الأصول والجدل: ٢٢٠/١، والفصول الغرويَّة في الأصول الفقهيَّة: ٢١-٢٢.

(٣) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ١٠.

(٤) - النَّصُّ المحقَّق: ٢٢١.

(٥) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ١٨٥.

(٦) - ينظر: شرح التَّسهيل: ١١٥-١١٦.

(٧) - ينظر: تراثنا الاصطلاحيَّ أُسسه وعلاقاته وإشكالياته: ٣٢.

(٨) - ينظر: تقويم الفكر النَّحويَّ: ١٤٥.

هو أو مناسبه فيه^(١).

فالشَّارحُ عالِجُ قضايا الحدودِ النَّحْوِيَّةِ واهتمَّ بها اهتمامًا كبيرًا، ولعلَّ ما قدَّمنا يكونُ كافيًا للكشفِ عن ذلك.

٤ - الاهتمامُ بقضايا العاملِ النَّحْوِيِّ:

قامَ النَّحوُ العربيُّ على قضيَّةِ العاملِ، وهي من القضايا المهمَّةِ الَّتِي استأثَّرتْ باهتمامِ النَّحْوِيِّينَ قديمًا وحديثًا، وهي في رأيِ جماعةٍ من الباحثينَ نظريَّةٌ نحويَّةٌ اختصَّ بها النَّحوُ العربيُّ من غيرِ تأثُّرٍ فيها بأيِّ مؤثِّرٍ أجنبيٍّ^(٢).

وقد اهتمَّ السَّيِّدُ الشَّارحُ بالعاملِ ومسائله اهتمامًا واضحًا في شرحه، ويتبيَّنُ اهتمامه بما يأتي:

- تعرُّضه لمصطلحِ العاملِ: فقد ردَّ ما قيلَ مِنْ أَنَّهُ لا يُجمَعُ على وزنِ (فواعِل)؛ لأنَّه وصفٌ صارَ اسمًا بغلبةِ الاستعمالِ فصَحَّ جمعه على وزنِ (فواعِل) لأنَّه إنَّما يمتنعُ جمعه إذا كانَ لمذكرٍ عاقلٍ واحتجَّ بأنَّ سيبويه نصَّ على أنَّ (طوالع) مُطرَّدٌ في جمعِ (طالع)^(٣).

- تعريفه للعاملِ وبيانُه لظوابطه وعللَ هذه الصُّوابِ^(٤): عرَّفَ العاملَ بأنَّه ((ما أثَّرَ في آخرِ الكلمةِ اسمًا كانَ أو فعلًا أو حرفًا أو غيرَها))^(٥)، ثُمَّ بيَّنَ أنَّ الأصلَ في العواملِ هو الفعلُ معلَّلًا ذلكَ بأنَّه ((يعملُ لافتنقاره إلى غيره، والفعلُ أشدُّ افتقارًا؛ إذ هو حَدَثٌ يقتضي صاحبًا ومحلًّا وزمانًا، فكانَ افتقارُه من جهةِ الإحداثِ والتَّحقُّقِ))^(٦)، وعلى هذا الأساسِ قرَّرَ مجموعةً من الصُّوابِ للعاملِ هي:

- العاملُ علامةٌ لا مؤثِّرٌ حقيقيٌّ مُفيدٌ للوجودِ لذلكَ لا يمتنعُ أن يكونَ عديمًا^(٧).
- الافتقارُ أساسُ العملِ؛ لأنَّ العاملَ إنَّما يعملُ لافتنقاره إلى غيره، والفعلُ أشدُّ افتقارًا^(٨).

(١) - النَّصُّ المحقَّق: ٤٣٧.

(٢) - ينظر: تاريخ الأدب العربيِّ العصر العباسيَّ الأوَّل: ١٢٤، وأصول النَّحو العربيِّ للحلواني: ١٨٢، والنَّزعة المنطقية في النَّحو العربيِّ: ٤٧، ونظرية العامل في النَّحو العربيِّ للأنصاري: ٤٥.

(٣) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٢٦.

(٤) - عبَّرتُ هنا بـ(الصُّوابِ) ولم أُعبِّرْ بـ(الأحكام) كما فعلتُ في رسالتي للماجستير (التَّعليل النَّحْوِيُّ عند ابن إياز (ت ٦٨١هـ) في كتابه المحصول في شرح الفصول) تجنبًا للبسِ بالأحكام النَّحْوِيَّةِ كالوجوبِ والمنعِ. ينظر: التَّعليل النَّحْوِيُّ عند ابن إياز: ٥٨.

(٥) - النَّصُّ المحقَّق: ٢٦.

(٦) - النَّصُّ المحقَّق: ٢٦.

(٧) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٢٦-٢٧.

(٨) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٢٦.

- جزء الشَّيْء لا يعمل به^(١).
- العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي^(٢).
- العامل من الأسماء والحروف يُسأل عن المُوجِبِ لِعَمَلِهِمَا؛ لأنَّ العملَ فرعٌ فيهما فهما محمولان على الفعل في العمل^(٣).
- يختصُّ العامل بقبيلٍ من الكلم فلا يعمل عاملٌ واحدٌ في الأسماء تارةً وفي الأفعال تارةً أخرى، فالاختصاصُ شرطُ العمل^(٤).
- لا يعمل العامل عمليين مختلفين في محلٍّ واحدٍ من جهةٍ واحدةٍ^(٥).
- ولا يجتمع عاملان مختلفان على معمولٍ واحدٍ من جهةٍ واحدةٍ، قياساً على امتناع حصول أثرٍ واحدٍ من مؤثرين، وعلَّلَ ذلك بقوله: ((لأنَّ العوامل النَّحْوِيَّةَ وإنَّ كانتْ علاماتٍ إلا أنَّهم نزلوها منزلةَ المؤثراتِ الحقيقيَّةِ ومن ثمَّ رُدُّوا على من قال: إنَّ المبتدأَ والابتداءَ عاملانِ في الخبرِ، ونحو ذلك، وأمَّا نحو ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ (٢٤) [البقرة] فلا اجتماعَ فيه؛ لأنَّ (لم) عملتْ في ﴿تَفْعَلُوا﴾ لفظاً و(إن) في ﴿لَمْ تَفْعَلُوا﴾ محلاً^(٦)، فالعاملان في الآية الكريمة عملا في جهتين مختلفتين هما اللفظُ والمحلُّ.
- الحرفُ الَّذي لا محلَّ له من الإعرابِ، محمولٌ على حالةٍ انفراديه، أمَّا إذا انظمَّ إليه غيرهُ فيكونُ له محلٌّ؛ لأنَّ العاملَ يقتضيه إلا في حالٍ كانَ زائداً أو شبيهاً بالزائد^(٧).
- لا يكونُ العاملُ جملةً^(٨).
- تأخرُ العاملِ عن المعمولِ يضعفه.
- يجبُ أن يكونَ العاملُ متسلِّطاً على المعمولِ ظاهراً أو مقدَّراً، قال: ((والمُرَادُ بالعواملِ الدَّاخِلَةِ المُتَسَلِّطَةِ، إذ آخرُ المُعَرَّبِ لا يتغيَّرُ لأجلِ العواملِ إلا إذا كانَ العاملُ مُتَسَلِّطاً عليه مُتَقَدِّماً كضربتُ زيداً، أو مُتَأَخِّراً كزيداً ضربتُ، ملفوظاً كما مرَّ، أو مُقدَّراً كما في نحو: بكم درهمٍ اشتريتُ؛ لأنَّ العاملَ في (درهمٍ) (من) مقدَّرةٌ على الأظهرِ))^(٩).

(١) - ينظر: النَّصُّ المَحَقَّق: ١٢٦، ٣٣٧.

(٢) - ينظر: النَّصُّ المَحَقَّق: ٣٩٤.

(٣) - ينظر: النَّصُّ المَحَقَّق: ٢٦.

(٤) - ينظر: النَّصُّ المَحَقَّق: ٣٣٧.

(٥) - ينظر: النَّصُّ المَحَقَّق: ٢٦.

(٦) - النَّصُّ المَحَقَّق: ٢٦-٢٧، ٣٨٤.

(٧) - ينظر: النَّصُّ المَحَقَّق: ٢٧.

(٨) - ينظر: النَّصُّ المَحَقَّق: ١٦٤.

(٩) - النَّصُّ المَحَقَّق: ٢٦.

فهذه الضوابط هي التي اعتمد عليها النحويون وأثبتها السيّد الشارح واستدلوا بها في ترجيح رأي نحوي يخص العامل أو رده فهي أصول يُصار إليها عند الاختلاف.

- تعليله عمل ما خرج عن هذه الضوابط ظاهراً: ففي كلامه على التمييز ذكر أن عامل التمييز الفعل إن كان مفسراً للنسبة، ومفسراً إن كان مفسراً للمفرد، وعلل صحة عمل المفسر مع جموده بشبهه باسم الفاعل؛ ((لأنه طالب له في المعنى كعشرين درهماً، فإنه شبيه بضاربين زياداً، ورطباً زياتاً، فإنه شبيه بضارب عمرًا، في الاسميّة والطلب المعنوي ووجود ما به التمام، وهو التتوين والنون))^(١)، فشبه الجامد باسم الفاعل العامل أهله للعمل.

- اختياراته في مسائل العامل:

ذكر السيّد الشارح مسائل الخلاف في العوامل ونسبها إلى قائلها وذكر استدلالاتهم وردودها وعلق عليها رأيه وما يراه صحيحاً في جملة منها على النحو الآتي:

أولاً: المسائل التي كان له فيها اختيار:

ذكر جملة من مسائل الخلاف في العوامل واختار الرأي الذي يراه أصوب وأقرب للأصول والضوابط النحويّة، وسأعرض مجموعة من المسائل تعبر عن اختياراته والتزمّت فيها أن يكون اختياره صريحاً:

١- في كلامه على أدوات الشرط نبّه على القول بأنّها تجزئ الشرط والجزاء إذ ذكر أنّه مذهب المحقّقين من البصريّين، وذكر أنّ السيرافي (ت ٣٦٨هـ) نسبته إلى سيّويه وأنّه مختار الجزوليّ (ت ٦٠٧هـ)، وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، والأبذّي (ت ٦٨٠هـ)، وردّ الاعتراضين الموردين على هذا المذهب وهما:

- أنّ الجازم كالجار لا يعمل في شيئين، وأجاب عنه بأنّ بينهما فرقاً هو أنّ الجازم هنا جاء لتعليق حكم على آخر؛ فلذا عمل فيهما وليس الجار كذلك.

- أنّه ليس لنا من العوامل ما يتعدّد عمله إلّا إن كانا عمليّن مختلفين كرفع ونصب، وأجاب عنه أنّ تعدّد العمل من غير اختلاف معهود كمفعوليّ (ظنّ)، ومفاعيل (أعلم).

ثمّ ذكر مذهب الأخفش (ت ٢١٥هـ) في أنّ الشرط مجزوم بالأداة والجزاء مجزوم بالشرط، ومذهباً آخر هو أنّ الشرط والجزاء تجازماً كما ذهب الكوفيّون في المبتدأ والخبر، ثمّ ذكر الردود على هذين المذهبين وذكر أقوالاً أخرى في المسألة الأنسب عدم الإطالة بذكرها^(٢).

٢- ذكر أنّ النحويّين اختلفوا في عمل (لا) النافية للجنس في الخبر مع تركبها مع اسمها، فذهب قوم منهم إلى أنّها لا تعمل فيه؛ لضعفها، والنكرة مع (لا) في موضع رفع بالابتداء،

(١) - النّصّ المحقّق: ٥٢٤.

(٢) - ينظر: النّصّ المحقّق: ١٧٦.

والخبرُ خبرُ المبتدأ، فهو مرفوعٌ بما كان مرفوعاً به قبل دخولها. ونقل عن ابن هشام أنه ذكر في (حواشي التسهيل) أن مذهب سيبويه أنها لا تعملُ لا في الاسم ولا في الخبر، ومذهب الجمهور إلى أنها تعملُ في الاسم والخبر معاً، قال السيّد الشارح: ((وهو الصحيح، وعليه الجمهور، ورجحه ابن مالك))^(١) محتجاً بما احتج به ابن مالك من أن تركيبها مع اسمها لا يمنعها عن العمل في الخبر، كما لم يمنع (أن) المفتوحة صيرورتها مع معموليها كشيء واحد، وكذلك فإن تأثيرها في معنى الخبر أشد من تأثيرها في معنى الاسم. واستخلص في هذه المسألة ثلاثة مذاهب، وختم أن لهذا الخلاف ثمرة في مثل قول الشاعر:

فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْنِيمٌ فِيهَا

ف(فيها) على المذهبين الأول والثاني خبرٌ عن المبتدئين، وعلى مذهب الجمهور يمتنع كون (فيها) خبراً عن المبتدئين؛ لاستلزامه توارد عاملين على معمولٍ واحدٍ، فيكون (فيها) خبراً عن أحد المبتدئين، والخبر الآخر محذوف دلّ عليه المذكور^(٢).

٣- وافق جمهور البصريين على أن عامل المفعول له هو الفعل على تقدير لام العلة، وخالف الزجاج (ت ٣١١ هـ) والكوفيون فزعموا أنه مفعولٌ مطلقٌ لذلك لم يترجموا لهذا الباب اكتفاءً عنه به. ومذهب الزجاج أن عامله فعلٌ مُقدَّرٌ من لفظه، فالتقدير في جئتُك إكراماً: أكرمك إكراماً، ومذهب الكوفيون إلى أن ناصبه الفعل المتقدّم عليه وإن لم يكن من لفظه على شاكلة: قعدتُ جلوساً^(٣).

٤- ذكر أن في رافع المبتدأ والخبر تسعة أقوالٍ أحسنها ما عليه سيبويه وجمهور البصريين، وهو أن رافع المبتدأ هو الابتداء، وعرفه بأنه ((التجرّد للإسناد))^(٤)، والابتداء هذا هو رافع الخبر^(٥).

٥- ذكر أن (إن) وأخواتها تعملُ في المبتدأ النصب وفي الخبر الرفع على وفق مذهب البصريين، تشبيهاً لها ب(كان) الناقصة في استلزامها اسماً وخبراً والاكتفاء بهما، ولما كانت (إن) وأخواتها فرعاً على (كان) في العمل عكس عملها فنصبَت الاسم ورفعت الخبر تنبيهاً على الفرعية، ومذهب الكوفيون إلى أنها لم تعمل في الخبر شيئاً، وإنما هو مرفوعٌ بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، واحتجوا بأنها لو عملت في الخبر لجاز أن يقال: إن قائم زيداً.

(١) - النصّ المحقّق: ٣٨٢.

(٢) - ينظر: النصّ المحقّق: ٣٨٣.

(٣) - ينظر: النصّ المحقّق: ٤٩٦.

(٤) - النصّ المحقّق: ٢٦٧.

(٥) - ينظر: النصّ المحقّق: ٢٦٧.

وقد اختارَ مذهبَ البصريينَ، قال: ((والأصحُّ مذهبُ البصريينَ، وامتناعُ: إنَّ قائمَ زيادًا؛ لضعفِ الأحرفِ المذكورةِ لكونها فرعًا في العملِ فلم يُتَصَرَّفَ في معموليها))^(١).

٦- اختارَ أنَّ العاملَ في المضافِ إليه هو المضافُ، خلافًا للأخفش في قوله: إنَّ العاملَ هي الإضافةُ، ولابنِ الباذش (ت ٥٢٨هـ) في قوله: إنَّ العاملَ هو حرفُ جرٍّ مقدَّرٌ؛ لأنَّ حذفَ الجارِ وإبقاءَ عمله ضرورةٌ أو نادرٌ من الكلامِ^(٢).

٧- فصلٌ في كلامه على العاملِ في التَّوابع، فذكرَ في الصِّفةِ، والتَّأكيدِ، وعطفِ البيانِ، ثلاثةَ مذاهبٍ: مذهبُ سيبويه، وهو أنَّ العاملَ في التَّابعِ هو العاملُ في المتبوعِ، ومذهبُ الأخفش، وهو أنَّ العاملَ معنويٌّ وهو كونها تابعةً، ومذهبُ بعضهم، وهو أنَّ العاملَ مقدَّرٌ من جنسِ الأوَّلِ. واختارَ مذهبَ سيبويه، قال ((وقولُ سيبويه أَوْلَى))^(٣)، مستدلًّا بأنَّ قصدَ المتكلِّمِ يشملُه مع المتبوعِ في المعنى.

وذكرَ في عطفِ النسقِ أنَّ مذهبَ سيبويه فيه هو أنَّ العاملَ في المعطوفِ هو الأوَّلُ بوساطةِ حرفِ العطفِ، ومذهبُ الفارسيِّ (ت ٣٧٧هـ) وابنِ جنيِّ (ت ٣٩٢هـ) أنَّ عامله مقدَّرٌ من جنسِ الأوَّلِ، واختارَ مذهبَ سيبويه قال: ((فالأوَّلُ هو المختارُ، وأنتَ لك الخيارُ))^(٤).

٨- اختارَ في (إذا) أنَّها هي النَّاصِبَةُ للفعلِ بعدها لا (أنَّ) مضمرةً، خلافًا لمذهبِ الخليل (ت ١٧٥هـ) في أحدِ قوليه، والزَّجاجُ، والفارسيُّ، قال: ((الصَّحيحُ أنَّها النَّاصِبَةُ لا (أنَّ) مضمرةٌ بعدها))^(٥).

٩- أمَّا في (حتَّى) فاخترَ أنَّ النَّاصِبَ بعدها (أنَّ) مضمرةٌ وجوبًا وهو مذهبُ البصريينَ، ومذهبُ بعضِ الكوفيِّينَ إلى أنَّ النَّصْبَ بـ(حتَّى) نفسها، وردَّه السيِّدُ الشَّارحُ بأنَّ (حتَّى) عملتُ الجرَّ في الأسماءِ فلو عملتُ في الأفعالِ لكانَ لنا عاملٌ غيرُ مختصٍّ يعملُ في الأسماءِ والأفعالِ وليس له نظيرٌ في العربيَّةِ^(٦).

١٠- ذكرَ جوازَ جرِّ تمييزِ (كم) الاستفهاميَّةِ إذا دخلَ على (كم) حرفُ جرٍّ نحو: بكمِ درهمٍ؟ والجارُ للتمييزِ عندهُ (من) مضمرةٌ خلافًا للزَّجاجِ في ذهابه إلى أنَّ العاملَ هو الإضافةُ محتجًّا بأنَّ ((كم) بمنزلةِ عددٍ مركَّبٍ، والعددُ المركَّبُ لا يعملُ الجرَّ في تمييزه، فكذا ما بمنزلةِ))^(٧).

(١) - النَّصُّ المحقَّق: ٣٥٣.

(٢) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٥٦٧.

(٣) - النَّصُّ المحقَّق: ٦١٦.

(٤) - النَّصُّ المحقَّق: ٦١٧.

(٥) - النَّصُّ المحقَّق: ١٣٩.

(٦) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ١٥٢.

(٧) - النَّصُّ المحقَّق: ٥١٩.

ثانيًا: المسائل التي اكتفى فيها بعرض الخلاف في العامل:

١- ذكرَ في الخلاف في رافع الفعل المضارع أنَّ الفراءَ (ت ٢٠٧هـ) والحدَّاقَ من الكوفيَّين يذهبون إلى أنَّ رافعه هو التجرُّد عن النَّاصِبِ والجازمِ، وذهب البصريُّون إلى أنَّ رافعه وقوعه موقع الاسم، وذهب الكسائيُّ (ت ١٨٩هـ) إلى أنَّ رافعه حروف المضارعة، وذهب ثعلبٌ إلى أنَّ رافعه مضارعةً للاسم، وذكر الإيرادات على هذه المذاهب والأجوبة عنها ولم يصرَّح باختيار رأي فيه.

٢- ذكر أنَّ مذهب الجمهور في جازم الفعل المضارع المجزوم بعد الطلب أنَّه مجزومٌ بـ(إن) مقدَّرةً، وذهب الخليل وسيبويه وابنُ خروفٍ (ت ٦٠٩هـ) إلى أنَّه مجزومٌ بالطلبِ نفسه لما تضمَّنَه من معنى (إن) الشرطيَّة، وذهب السيرافيُّ والفارسيُّ إلى أنَّه مجزومٌ بالطلبِ لنيابته عن الشرط المقدَّر، ثمَّ ذكر أنَّ المراديَّ رجَّح مذهب الجمهور بأربعة أمورٍ ولم يعقب برَدٍّ ولا باختيارٍ^(١).

٣- تقدَّم رأي السيِّد الشَّارح في عوامل التَّوابع، أمَّا عاملُ البدلِ فذكرَ مذهب الأَخفش وأَكثَر المتأخِّرين أنَّ العاملَ فيه مقدَّرٌ من جنسِ الأوَّل، وذكرَ احتجاجهم وردَّ الرُّضَيِّ (ت ٦٨٦هـ) عليهم، ومذهب سيبويه والمبرِّد (ت ٢٨٥هـ) أنَّ العاملَ فيه هو العاملُ في المبدلِ منه؛ إذ المتبوعُ في حكم الطَّرح فكأنَّ العاملَ الأوَّلَ باشرَ الثاني، ولم يرجِّح أحدُ المذهبين^(٢).

٤- ذكرَ اختلاف النَّحويِّين في ناصبِ المفعولِ به، وهو الفعلُ وحده كما اختارَ ذلك ابنُ هشامٍ في (الأوضح)، وصرَّح السيِّد الشَّارح أنَّ هذا هو مذهب البصريِّين، وأمَّا الكوفيُّون فاختلفوا فذهب خَلْفُ الأَحمرُ (ت ١٨٠هـ) إلى أنَّ ناصبَه المفعوليَّة، والفراءُ إلى أنَّ ناصبَه الفعلُ والفاعلُ، وهشامٌ (ت ٢٠٩هـ) إلى أنَّ ناصبَه الفاعلُ، وذكر حجَّهم ولم يرجِّح رأيًا منها^(٣).

وكذلك موقفه من ناصبِ المفعولِ معه^(٤)، وناصبِ المستثنى^(٥)، وناصبِ (غير) في الاستثناء^(٦).

٤ - قد يستطرَّد بإيراد القصص والألغاز:

إذ أوردَ مجموعةً من القصصِ بغيةً فائدةً ما أو ترويحٍ عن طالبِ العلمِ النَّاظرِ في هذا الشَّرحِ لطرافتها، أو لأنَّ القصةَ تحتوي محاورةً نحويةً فيها إفادةٌ وتعليلٌ منها ما نقله عن ابنِ

(١) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ١٦٣-١٦٤.

(٢) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٦١٧.

(٣) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٤٦٠.

(٤) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٥٠٧.

(٥) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٥٣٠-٥٣١.

(٦) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٥٣٢.

هشام، وذلك قوله: ((قُلْتُ لطالبٍ علمٍ لِمَ بُنِيَ (عَشَرَ) في (اثني عشر)؟ فقال: لوقوعه موقع النُّونِ ...))^(١)، إلى آخرِ المحاورَةِ التي ذكرَ ابنُ هشامٍ فيها علَّةَ بناءِ (اثني عشر) وإفحامِهِ لذلك الطالبِ، وما نقلَهُ عنه أَيْضًا من قولِهِ: ((قال بعضُ الطَّلَبَةِ لا يتصوَّرُ لعطفِ الفعلِ على مثله مثالٌ لأنَّ نحو: قامَ زيدٌ وقعدَ عمرو، المعطوفُ فيه جملةٌ لا الفعلُ وكذا في: قامَ وقعدَ زيدٌ؛ لأنَّ في أحدِ الفعلينِ ضميرًا، فقلتُ له: فإذا قلتُ: يُعجبُنِي أنْ تقومَ وتخرجَ فيألفها خجلةٌ وقعَ فيها))^(٢)، ونقلَ قصةً من عرضٍ عليه كراسةً من تفسيرِ الثَّعلبيِّ (ت ٤٢٧ هـ) أو غيره فيها أنَّ (أرجلُكم) في قولِهِ تعالى ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ﴾ [المائدة] مخفوضةٌ بالمجاورة فرمى ابنُ هشامٍ الكراسةَ وأمرَ حاملها بكشطِ ما كُتِبَ فيها بالفأسِ^(٣).

ونقلَ قصصًا عن غيرِ ابنِ هشامٍ أَيْضًا استطرادًا كمحاورةِ عضدِ الدَّولةِ البويهِيِّ (ت ٣٧٢ هـ) لأبي عليٍّ الفارسيِّ في ميدانِ شيرازٍ حولِ ناصبِ المستثنى^(٤)، وقصةِ جمعِ السُّلطانِ تيمورلنك (ت ٨٠٧ هـ) بينَ التَّقَازانيِّ (ت ٧٩٢ هـ) والشَّريفِ الجرجانيِّ (ت ٨١٦ هـ) للمناظرةِ^(٥)، وكذلك ينقلُ من القصصِ ما فيها طرافةً كالَّذي نقلَهُ عن بعضهم في حديثِهِ عن قولِ بعضِ العربِ: نَعَمْ السَّيْرُ على بَنَسٍ العَيْرُ، قال: ((قال بعضهم: قرأ عليٌّ بعضُ الطَّلَبَةِ هذا المحلَّ من شرحِ المصنِّفِ وكسرَ العينِ)^(٦)، فقلتُ له فورًا: افتَحْ عينَكَ! ولا يخفى لُطفُ الإضافةِ))^(٧)، وقصصًا أخرى. أمَّا الأَلغازُ فلم يوردها إلَّا في موضعينِ نقلَ أحدهما عن (التَّصريحِ)^(٨) والآخرَ عن (المنهل الصَّافي)^(٩).

ثالثًا: مزايا الكتاب:

لهذا الشَّرحُ مزايا يمكنُ إجمالُها على النحوِ الآتي:

- ١ - (نهجُ الهدى في شرحِ قطرِ النَّدى) أكبرُ شروحِ (قطرِ النَّدى) - في حدودِ ما أعرفُ - وأغزرها مادةً وأكثرها استيعابًا للمباحثِ النحويَّةِ، إذ تكلمَ على ما ذكره ابنُ هشامٍ واستدركَ المسائلَ التي أهملها.

(١) - النَّصُّ المحقَّق: ٣٣.

(٢) - النَّصُّ المحقَّق: ٦٦٨.

(٣) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٥٧٤.

(٤) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٥٣١.

(٥) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٥٤٧-٥٤٨.

(٦) - أي: كسرَ العينَ من كلمةٍ (العيرِ).

(٧) - النَّصُّ المحقَّق: ٤٨.

(٨) - ينظر: شرح التَّصريح: ٤٤٠/١، والنَّصُّ المحقَّق: ٤٣٦.

(٩) - ينظر: المنهل الصَّافي: ٢٢/٢، ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٦٧١.

- ٢- وضوح شخصية المؤلف العلمية من خلال اختياراته وردوده ومناقشاته وتعليقاته ومنهجه.
- ٣- وضوح المنهج ووحدة في الكتاب كله بالتزام إثبات نص القطر ثم شرحه قطعة قطعة، ولم أجده أخل بهذا المنهج في موضع من كتابه.
- ٤- الغالب عليه في عرض الموضوع الذي يشرحه استعمال اللغة السهلة والأسلوب السلس البين، واستعمال أسلوب الحوار بالفنقلة في جملة من المواضع.
- ٥- يعد هذا الشرح مرجعاً لأقوال النحويين ومسائل الخلاف النحوي، فقد عرض لها بكثرة واضحة في أبواب البحث كلها، فهو يذكرها في الأعم من موارد مفصلة مثل كلامه على عامل نصب الاسم المشغول عنه، فقد ذكر مذهب الكسائي في أن العامل فيه هو الفعل الظاهر وهو غير عامل في الضمير، ومذهب الفراء أن العامل هو الفعل الظاهر في الاسم والضمير معاً^(١)، والنحويون يجمعون فينسبون للكوفيين بعمامة القول بأن العامل هو الظاهر^(٢)، ففصل ما أجمله غيره وعزا إلى أصحابها أو مصادرها فكثرت في الكتاب أسماء النحويين وعنوانات الكتب.
- ٦- الإكثار من الشواهد القرآنية وقراءاتها، والحديثية، ومن كلام العرب، والشواهد الشعرية حتى غدت سمة واضحة في الكتاب.
- ٧- استيفاء المادة النحوية في كل باب من أبوابه ولا سيما في المسائل التي تحتاج إلى زيادة توضيح لصعوبتها مثل كلامه على مسألة الكحل^(٣) كلاماً مفصلاً مقارنة بكلام الفاكهي المجل على المسألة نفسها^(٤).
- ٨- الأمانة العلمية تتجلى في تصريح المؤلف بمصادره كتباً وعلماء.
- ٩- فك ما استعلق فهمه من عبارات النحويين، وتبيين مرادهم، ونقد من أخطأ في فهم أقوالهم.
- ١٠- توخي الدقة في التعبير في تقريره مسائله في الغالب، مثال ذلك قوله في حديثه عن الجزم بـ(لو): ((وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري))^(٥)، وهو أدق من قول أبي حيان (ت٧٤٥): ((وقد أجاز الجزم بـ(لو) جماعة منهم هبة الله بن الشجري))^(٦)؛ لأن ابن الشجري (ت٥٤٢هـ) نص على أن الجزم بها ضرورة^(٧).

(١) - ينظر: النص المحقق: ٤٣٨-٤٣٩.

(٢) - ينظر: الإنصاف: ٧٧ م (١٢)، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢٦٦ م (٣٧)، وشرح المفصل: ٧٤/٢، وشرح الرضي: ٤٣٤/١.

(٣) - ينظر: النص المحقق: ٦١٣-٦١٤.

(٤) - ينظر: مجيب الندا: ٢٧٩/٢-٢٨٠.

(٥) - النص المحقق: ١٧٥.

(٦) - التذييل والتكميل: ٩٧/١٦.

(٧) - ينظر: أمالي ابن الشجري: ٨٣/٢.

١١- الاهتمام بالجانب المعنوي والبلاغي، فقد نقل آراء البلاغيين أمثال الخطيب القزويني (ت ٧٣٩هـ) والتقازاني، وبيان معاني الحروف والأدوات، وتقرير معاني بعض النصوص، من ذلك كلامه على معنى الباء في قوله تعالى ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ (٦) [الإنسان]، إذ جعل الباء للسببية ووجه معنى الآية الكريمة بأن ((العين في اللطافة بحيث تدعو الناظر إلى أن يشرب منها))^(١)، وكلامه على معنى (أو) في قوله تعالى ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ (١٤٧) [الصافات]^(٢).

١٢- تتبع أقوال النحويين والتنبه على اختلاف آرائهم في كتبهم، فهو ينبه على اختلاف رأي المصنف في (شرح القطر) و(الجامع الصغير) و(شذور الذهب) و(الحواشي) وغيرها^(٣)، ويذكر اختلاف رأي ابن مالك في بعض كتبه أيضًا^(٤).

١٣- تنوع مصادر الكتاب فلم يقتصر على أهل بلد دون غيرهم ولا على أهل زمان دون سواهم، مع التزام الموضوعية العلمية غالبًا فلم يتعصب لمذهب أو شخص على آخر.

رابعًا: مؤاخذات على الكتاب:

وقعت في الكتاب مجموعة من الهنات المغترة إزاء هذا العمل الكبير نشير إليها باختصار إيفاء بحق المنهج في الدراسة مع الاعتذار إلى المؤلف الجليل، وسبحان من تفرّد بالكمال.

١- احتواؤه على بعض الأخطاء النحوية والأسلوبية مثل إدخال (أل) على (غير)، وإضافة (نفس) إلى مؤكدها، ونحو قوله: لتقوية وتقرير معناه، والخطأ في كتابة الأعداد، ونحو ذلك.

٢- الإخلال بذكر بعض الأحكام الفرعية مثل عدم ذكر مسألة الفصل بين (كان) وأخواتها ومعمولاتها بالأجنبي، وعدم ذكر الخلاف في (لكن) أبسيطة أم مركبة؟ مع ذكر ذلك في (كأن) بعدها، وعدم ذكر حكم (ليثما) في باب الاشتغال مع ذكر حكم (أما) و(إذا) في ترجيح رفع الاسم المشغول عنه.

٣- الوهم بنسبة آراء إلى نحويين والصواب خلافها كما في الحديث عن شرط الكوفيين لجواز تقديم التابع على المتبوع في عطف النسق وهو أن يكون العطف بالواو، ثم ذكر أن المصنف أضاف: أو الفاء، أو (ثم)، أو (أو)، أو (لا)^(٥)، والصواب أن هذا رأي هشام بن معاوية

(١) - النص المحقق: ٥٥٤.

(٢) - ينظر: النص المحقق: ٦٥٨-٦٥٩.

(٣) - ينظر: النص المحقق: ٢٠٣، ٢٥٧، ٢٦٣، ٢٨١، ٣٩٥، ٣٩٦، ٥٠٠، ٥١٢، ٥٣٤، ٦٠٣، ٦٣١-٦٣٢، ٦٥٧، وغيرها.

(٤) - ينظر: النص المحقق: ٢٠١.

(٥) - ينظر: النص المحقق: ٦١٨.

الضَّرِيرِ^(١)، ومصدرُ وهمِهِ النَّقْلُ عَنِ السَّيِّدِ عَلِيِّ خَانَ المَدَنِيِّ^(٢). ومنها الوهمُ في ما نسبَهُ إلى السِّيرافيِّ في أَنَّهُ نسبَ إلى سيبويه القولَ إِنَّ أدواتَ الجزمِ تجزُمُ الشرطَ والجزاءَ معاً^(٣)، والصَّوابُ أَنَّ السِّيرافيَّ احتمَلَ أَنَّ يكونَ هذا معنى كلامِ سيبويه ولم يجزمَ بِهِ^(٤)، ونَسَبَ إلى ابنِ هِشَامٍ في (المغني) موافقةَ ابنِ جَنِّي في تركيبِ (كَأَنَّ) مع عدمِ تعلُّقِ الكافِ^(٥)، والصَّوابُ أَنَّ ابنَ هِشَامٍ عرضَ رأيَ ابنِ جَنِّي فيما عرضَ من آراءٍ واختارَ القولَ ببساطتها^(٦)، ونَسَبَ إلى الكوفيَّينَ منعَ توسيطِ أخبارِ الأفعالِ الناقصةِ مطلقاً^(٧)، وهو وهمٌ، فالكوفيُّونَ منعوا توسيطَ الخبرِ إذا كانَ مُشتقاً نحو: كَانَ قائماً زيدٌ؛ لأنَّ المُشتقَّ فيه ضميرُ اسمِ كَانَ المؤخَّرِ^(٨).

٤- الرَّدُّ على بعضِ العلماءِ بقسوةٍ وتهكُّمٍ كَرَدِهِ على بعضِ كلامِ الأزهريِّ (ت ٩٠٥) بأنَّه ((يضحكُ النَّكْلَى))^(٩)، وغلظتِهِ على الفاكهِيِّ في مواضعَ عدَّةٍ وقد اتَّضحَ ذلكَ في الكلامِ على موقعِهِ منه^(١٠).

٥- خطأً في ترتيبِ الأمورِ الَّتِي تُعرفُ بها عجمةُ الاسمِ، إذ أقحمَ الشرطَ الثاني من شروطِ منعِ صرفِ الاسمِ الأعجميِّ قبلَ تمامِ كلامِهِ على هاتيكِ الأمورِ^(١١).

(١) - ينظر: التَّنْذِيلُ والتَّكْمِيلُ: ١٢/١٩٦، وشرح الألفيَّةِ للمرادِي: ١/٥٥٨.

(٢) - ينظر: الحقائق النَّدِيَّة: ٢/٨٢.

(٣) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَقُ: ١٧٥.

(٤) - ينظر: شرح السِّيرافيِّ: ٩/٩٧.

(٥) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَقُ: ٢٤٩.

(٦) - ينظر: مغني اللبيب: ٣/٧٣.

(٧) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَقُ: ٣١٥-٣١٦.

(٨) - ينظر: شرح جمل الرَّجَاجِي: ١/٣٩٤، والتَّنْذِيلُ والتَّكْمِيلُ: ٤/١٦٩-١٧٠.

(٩) - النَّصُّ المَحْقَقُ: ١٤.

(١٠) - ينظر: قسم الدِّرَاسَةِ: ٥٨.

(١١) - النَّصُّ المَحْقَقُ: ٦٩٤.

المبحث الثاني: مصادره:

اعتمد السيدُ الشارحُ في شرحه هذا على مجموعة كبيرة من المصادر منها ما صرح به ومنها ما لم يُصرح به على عادة المؤلفين في تلك الأزمنة، وهو إذ يصرح بمصادره فإنَّ تصريحه إمَّا باسم المصدر الذي أخذ عنه أو باسم العالم الذي أخذ من مؤلفاته. لذلك سأوردُ ثبُتًا بعناوين الكتب والرسائل التي صرح بالنقل عنها، وآخر بأسماء العلماء الذين صرح بذكرهم في نقل آرائهم:

أولاً: الكتب والرسائل:

وهي في مجملها:

أ: الكتب والرسائل النحويَّة: وهي على ضربين:

أحدهما: مصادر اعتمد عليها وذكرها:

- كتابُ سيبويه، لأبي بشرٍ عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، ذكره ستَّ مرَّاتٍ.
- لغاتُ القرآن، لحيى بن زيادٍ الفراء (ت ٢٠٧هـ)، نقل عنه مرَّةً واحدةً.
- الأصول في النحو، لمحمَّد بن سهل بن السَّراج (ت ٣١٦هـ) ذكره مرَّةً واحدةً.
- شرح الكتاب، لأبي سعيدٍ الحسن بن عبد الله السَّيرافي (ت ٣٦٨هـ)، ذكره مرَّةً واحدةً.
- المسائل الحليَّات، لأبي عليٍّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، ذكره مرَّةً واحدةً.

- والإيضاح له، ذكره مرَّةً واحدةً.

- سرُّ صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ذكره مرَّةً واحدةً.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، وسماه السيدُ الشارحُ (شرح أبيات كتاب سيبويه) للأعلم الشنتمريُّ يوسف بن سليمان بن عيسى (ت ٤٧٦هـ)، ذكره مرَّةً واحدةً.

- وشرح الجمل له، ذكره مرَّةً واحدةً.

- المفصل في علم العربيَّة، لجار الله محمود بن عمر بن أحمد الزَّمخشري (ت ٥٣٨هـ)، ذكره أربع مرَّاتٍ.

- الأنموذج في النحو له، ذكره مرَّةً واحدةً.

- الغرَّة في شرح اللمع، لابن الدَّهان سعيد بن المبارك بن عليٍّ الأنصاري (ت ٥٦٩هـ) ذكره مرَّةً واحدةً.

- نتائج الفكر، وسمّاه (نتاج الفكر) لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الشَّهيلي (ت ٥٨١هـ) ذكره مرّة واحدة.
- المستوفى في النحو، لعلي بن مسعود بن محمود الفرخان (ت ق ٧)، ذكره مرّة واحدة.
- البسيط في النحو، لأبي عبد الله محمد بن علي بن العلي (ت ق ٧)، ذكره ثماني مرّات، والنقل عنه بالواسطة.
- البديع في علم العربيّة، لأبي السَّعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ)، ذكره مرّة واحدة.
- ألفية ابن معط، ليحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزَّواوي (ت ٦٢٨هـ)، ذكره مرّة واحدة.
- النِّهاية، لأحمد بن الحسين بن أحمد ابن الخباز (ت ٦٣٩هـ) ذكره ثلاث مرّات بواسطة (ارتشاف الضرب) و(تعليق الفرائد).
- شرح الإيضاح له، نقل عنه مرّة واحدة.
- الكافية في النحو، لعثمان بن عمر بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ذكره أربع مرّات.
- الأمالي له، ذكره مرتين.
- شرح المفصل له، ذكره مرتين.
- نقد على المقرَّب، لأحمد بن محمد بن أحمد بن الحاج الأزدي (ت ٦٤٧هـ) أو (٦٥١هـ)، ذكره مرّة واحدة بواسطة (التذييل والتكميل).
- شرح الهادي، لعبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الزنجاني (ت ٦٥٥هـ)، ذكره مرّة واحدة.
- شرح المفصل، لعلم الدين القاسم بن أحمد بن الموفق اللورقي الأندلسي (ت ٦٦١هـ)، ذكره مرّة واحدة.
- المقرَّب، لابن عصفور علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ)، ذكره مرّة واحدة.
- التَّسهيل، لمحمد بن عبد الله ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، ذكره اثنتين وثلاثين مرّة.
- وشرح التَّسهيل له، ذكره اثنتي عشرة مرّة.
- والمنظومة الكبرى، أو الكافية، أو المنظومة له، ذكرها ثلاث مرّات.
- شرح الكافية، أو شرح الكبرى له، ذكره إحدى عشرة مرّة.
- الألفيّة، أو الخلاصة له، ذكرها ثلاث عشرة مرّة.
- شرح العمدة له، ذكره مرتين.
- سبك المنظوم له، ذكره مرتين.
- التُّحفة (التُّحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب) له، وهو من إملاء ابن مالك جمعه بدرّ الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت ٧٣٣هـ)، ذكره مرّة واحدة.
- شرح الجزوليّة، لعلي بن محمد بن محمد الأبدني (ت ٦٨٠هـ) ذكره مرّة واحدة.

- شرح الكافية، للرَضِيِّ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الْاِسْتِرَابَادِيِّ (ت ٦٨٦هـ)، ذَكَرَهُ أَرْبَعَ عَشْرَةَ مَرَّةً.
- شرح الْأَلْفِيَّةِ، أو شرح الخلاصة، لابن النَّاطِمِ بَدْرِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَالِكٍ (ت ٦٨٦هـ)، نَقَلَ عَنْهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.
- وشرح التَّسْهِيلِ^(١)، لَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً.
- شرح الدَّرَّةِ الْأَلْفِيَّةِ، لعبد العزيز بن جمعة المعروف بابن القَوَاسِ (ت ٦٩٦هـ) ذَكَرَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً.
- التَّعْلِيْقَةُ عَلَى الْمُقَرَّبِ، لابن النَّحَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَلَبِيِّ (ت ٦٩٨هـ) ذَكَرَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً.
- اِرْتِشَافُ الصُّرْبِ، لِأَبِي حَيَّانٍ أَثِيرِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ يَوْسَفَ الْأَنْدَلُسِيِّ (ت ٧٤٥هـ)، ذَكَرَهُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ.
- وَالنُّكْتُ الْحِسان لَهُ، ذَكَرَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً.
- وشرح التَّسْهِيلِ (التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ فِي شَرْحِ كِتَابِ التَّسْهِيلِ) لَهُ، ذَكَرَهُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ.
- الْجَنَى الدَّانِي، لِلْحَسَنِ بْنِ قَاسِمِ الْمَرَادِيِّ (ت ٧٤٩هـ)، ذَكَرَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً.
- وشرح الخلاصة لَهُ، ذَكَرَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً.
- وشرح التَّسْهِيلِ (تَعْلِيْقُ الْفَرَائِدِ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ) لَهُ، ذَكَرَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.
- أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ، لِلْمَصَنِّفِ (ت ٧٦١هـ)، ذَكَرَهُ ثَمَانِي وَخَمْسِينَ مَرَّةً.
- وَالتَّذَكُّرَةُ لَهُ، نَقَلَ عَنْهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.
- وَالْجَامِعُ الصَّغِيرُ فِي النَّحْوِ لَهُ، ذَكَرَهُ إِحْدَى عَشْرَةَ مَرَّةً.
- وَالْحَوَاشِي (حَوَاشِي الْأَلْفِيَّةِ أَوْ حَوَاشِي التَّسْهِيلِ) لَهُ، ذَكَرَهُ ثَمَانِي مَرَّاتٍ.
- وَحَوَاشِي الْأَلْفِيَّةِ لَهُ، ذَكَرَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.
- وشرح التَّسْهِيلِ لَهُ، ذَكَرَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً.
- وَشُذُورُ الذَّهَبِ لَهُ، ذَكَرَهُ ثَمَانِي مَرَّاتٍ.
- وَشرح الشُّذُورِ لَهُ، ذَكَرَهُ أَرْبَعَ عَشْرَةَ مَرَّةً.
- وَشرح قَطْرَ النَّدى لَهُ ، ذَكَرَهُ سِتًّا وَعَشْرِينَ مَرَّةً.
- وَشرح اللَّمَحَةَ (شرح اللَّمَحَةِ الْبَدْرِيَّةِ) لَهُ ، ذَكَرَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ.
- وَمَغْنِي اللَّيِّيبِ لَهُ ، ذَكَرَهُ تِسْعًا وَسِتِينَ مَرَّةً.
- وَشرح الشُّوَاهِدِ أَوْ تَلْخِيصِ الشُّوَاهِدِ (تَلْخِيصِ الشُّوَاهِدِ وَتَلْخِيصِ الْفَوَائِدِ) لَهُ، ذَكَرَهُ مَرَّتَيْنِ.

(١) - قَالَ مُحَقِّقُ (شرح ابن النَّاطِمِ) الْأُسْتَاذُ مُحَمَّدُ بَاسِلُ عِيُونِ السُّودِ: إِنَّ هَذَا الشَّرْحَ هُوَ تَكْمِلَةٌ لشرح ابن مَالِكٍ. يَنْظُرُ: شرح ابن النَّاطِمِ (مقدمة المحقق): ٧، وَهَذِهِ التَّنْمَةُ مَعَ شرح ابن مَالِكٍ حَقَّقَهُ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ الطَّنَّاحِيُّ وَالدُّكْتُورُ علاء الدِّينِ مُحَمَّدٌ عَلِي حَمُويَّة فِي رسالتين فِي جامعة أم القرى عام ١٩٨٧م.

- حاشية المغني (تنزيه السلف عن تمويه الخلف في الرد على مغني اللبيب)، لابن الصائغ محمد بن عبد الرحمن بن عليّ الزمردّي (ت ٧٧٦هـ)، ذكره مرّة واحدة.
- والوضع الباهر في رفع أفعَل الظاهر له ، ذكره مرّة واحدة.
- الوافي، لمحمد بن عثمان بن عمر البلخي (ت ٨٠٠هـ)، ذكره مرّة واحدة.
- شرح التسهيل (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد)، لمحمد بن أبي بكر الدماميني (ت ٨٢٨هـ)، ذكره أربع مرّات.
- وشرح الخرجيّة (كتاب في العروض) له، ذكره مرّة واحدة.
- والنحفة (تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب) له، ذكره مرّة واحدة.
- والمنهل الصافي له ، ذكره مرّة واحدة.
- الإرشاد، للفاضل الهندي أحمد بن عمر الزاولي الدّولت آبادي (ت ٨٤٩هـ) ذكره مرّة واحدة.
- شرح الألفيّة، لمحمد بن محمد الراعي (ت ٨٥٣هـ)، ذكره مرّة واحدة بواسطة (حاشية يس).
- نزهة الأصحاب، لمحمد بن سليمان بن سعد الكافيجي (ت ٨٧٩هـ)، ذكره مرّة واحدة.
- حاشية الأوضح (رفع الستور والأرائك عن مخبات أوضح المسالك) لعبد القادر بن أبي القاسم ابن أحمد بن محمد المالكي (ت ٨٨٠هـ) ذكره مرّة واحدة.
- شرح الحاجبيّة (الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب)، لعبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي (ت ٨٩٨هـ)، ذكره مرّة واحدة.
- شرح التوضيح، لعليّ بن محمد بن عيسى الأشموني (ت ٩٠٠هـ)، ذكره مرّة واحدة.
- التصريح، أو شرح التوضيح (شرح التصريح على التوضيح)، لخالد بن عبد الله الأزهرّي (ت ٩٠٥هـ)، ذكره سبع عشرة مرّة.
- الأشباه والنظائر، لجلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، ذكره مرّة واحدة.
- وجمع الجوامع له ، ذكره مرّة واحدة.
- وهمع الهوامع له ، ذكره ستّ مرّات.
- شرح الكافية، للعصام الاسفراييني إبراهيم بن محمد بن عربشاه (ت ٩٤٣هـ)، ذكره مرّة واحدة.
- شرح الألفيّة، للفارضي شمس الدّين محمد القاهري (ت ٩٨١هـ) ذكره مرّة واحدة.
- حواشي الجامي، للشّهاب العبادي أحمد بن قاسم الصّبّاغ الأزهرّي (ت ٩٩٤هـ) ذكره مرّة واحدة بواسطة (حاشية يس).

ب: الكتب والرسائل غير النحوية وهي:

١- التفاسير:

- تفسير الثعلبي (الكشف والبيان)، لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت ٤٢٧هـ)، ذكره مرة واحدة.
- التبيان (في تفسير القرآن)، لمحمد بن الحسن بن علي الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، ذكره مرة واحدة.
- الكشاف، للزمخشري، نقل عنه مرتين.
- تفسير الرازي، لمحمد بن عمر بن الحسن الرازي (ت ٦٠٦هـ)، ذكره مرة واحدة.
- حاشية الكشاف، لمسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت ٧٩٢هـ)، ذكره مرة واحدة.
- حاشية الكشاف، للشريف الجرجاني علي بن محمد بن علي الحسني (ت ٨١٦هـ)، ذكره مرة واحدة.

٢- كتب القراءات:

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني.
- الكامل، لأبي القاسم يوسف بن علي الهذلي (ت ٤٦٥هـ) ذكره مرة واحدة.

٣- كتب الحديث:

- نهج البلاغة المختار من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام)، لجامعه محمد بن الحسين بن موسى الشريف الرضي (ت ٤٠٦هـ)، نقل عنه ثلاث مرات.
- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، نقل عنه مرتين.

٤- كتب أصول الفقه:

- التلويح (شرح التلويح على التوضيح)، للتفتازاني، ذكره مرة واحدة.

٤- كتب التاريخ:

- مطلع السعدين ومجمع البحرين، لكمال الدين عبد الرزاق بن إسحاق السمرقندي المؤرخ (ت ٨٨٧هـ)، ذكره مرة واحدة.

٥- كتب اللغة:

- لغات القرآن، يحيى بن زياد بن عبد الله القراء (ت ٢٠٧هـ)، ذكره مرة واحدة.
- الصّاح، لإسماعيل بن حماد الفارابي الجوهري (ت ٣٩٣هـ)، ذكره خمس مرات.
- القاموس، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، ذكره أربع مرات.

٦- كتب البلاغة:

- الأطول، للعصام الاسفراييني، ذكره مرة واحدة.
- المطول، للتفتازاني، ذكره خمس مرات.
- التلخيص، لمحمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني (ت ٧٣٩هـ)، ذكره مرة واحدة.

- المفتاح، ليوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (ت ٦٢٦هـ)، ذكره مرة واحدة.
٧- كُتُبُ الْأَدَبِ:

- شرح المفضلّيات، للقاسم بن محمد الأنباري (ت ٣٠٤هـ) ذكره مرة واحدة.

- شرح بانث سعاد، لابن هشام، نقل عنه مرة واحدة.

والآخر: مصادر اعتمد عليها السيّد الشارح ولم يصرح بذكرها:

اعتمد على مصادر لم يصرح بالنقل عنها على الرغم من كثرة النقول عنها وهي بحسب ما وجدته:

- حاشية يس على شرح قطر الندى، للعلامة يس بن زين الدين العلوي الحمصي (ت ١٠٦١هـ) وهي حاشية على مجيب النّدا للفاكهي (ت ٩٧٢هـ)، نقل عنه في مواضع دون إحالة عليه^(١)، وعبر عنه مرة بـ((بعض المحققين))^(٢).

- الحقائق النّديّة في شرح الفوائد الصّمدية، للسيّد عليّ خان بن أحمد بن محمد معصوم (ت ١١٢٠هـ)، فعلى الرغم من أنّ السيّد الشارح ذكر السيّد عليّ خان مرة لكنّه نقل عن (الحدائق) في مواضع عدة ولم يشر إليها^(٣).

ثانيًا: النّقل عن العلماء:

نقل عن جماعة من العلماء نسب الأقوال إليهم مباشرة، وسأذكر منهم من لم أذكر له كتابًا آنفًا وهم:

- عيسى بن عمر، أبو سليمان النّقفي (ت ١٤٩هـ)، ذكره ثلاث مرّات.

- أبو عمرو بن العلاء، زبّان بن عمّار بن العريان، أبو عمرو التّميمي المازني البصري (ت ١٥٤هـ)، ذكره ثماني مرّات.

- الخليل، الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي الأزدي (ت ١٧٠هـ)، ذكره ثماني عشرة مرّة.

- خلف الأحمر، أبو محرز خلف بن حيّان (ت ١٨٠هـ)، ذكره مرّتين.

- يونس، يونس بن حبيب النّحوي (ت ١٨٢هـ)، ذكره إحدى عشرة مرّة.

- الكسائي، عليّ بن حمزة بن عبد الله الكوفي (ت ١٨٩هـ)، ذكره إحدى وأربعين مرّة.

- أبو عمرو الشّيباني، إسحاق بن مرار الشّيباني الكوفي (ت ٢٠٦هـ)، ذكره مرّتين.

- قطرب، محمد بن المستنير بن أحمد (ت ٢٠٦هـ)، ذكره خمس مرّات.

(١) - ينظر: النّصّ المحقّق: ٣٣، ٤٦، ٥٢، ٥٩، ٦٣، ١١١، ١١٧، ١٨٣، ٢٠٢، ٢٠٨، ٣٥٠، ٤١٤، ٤١٧، ٤١٩، ٤٦١، ٤٢٨، وغيرها.

(٢) - النّصّ المحقّق: ١٧٧.

(٣) - ينظر: النّصّ المحقّق: ١٥٤، ١٩٩، ٢٠١، ٢٢١، ٥٩٦، ٥٩٩، ٦٢٦.

- هشام، هشام بن معاوية الصَّرِير (ت ٢٠٩هـ)، سبع مرَّات.
- أبو زيد، سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت ٢١٥هـ)، ذكره ثلاث مرَّات.
- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ)، ذكره واحدًا وخمسين مرَّة.
- اللحياني، علي بن المبارك اللحياني (ت ٢٢٠هـ)، ذكره ثلاث مرَّات.
- ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ)، ذكره مرَّة واحدة.
- المازني، بكر بن محمد بن عثمان (ت ٢٤٩هـ)، ذكره خمس عشرة مرَّة.
- الرِّيادي، إبراهيم بن سُفيان بن سليمان (ت ٢٤٩هـ)، ذكره مرَّة واحدة.
- المبرِّد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي (ت ٢٨٥هـ)، ذكره أربعين مرَّة.
- ثعلب، أحمد بن يحيى بن زيد (ت ٢٩١هـ)، ذكره ثلاث مرَّات.
- ابن كيسان، محمد بن أحمد بن إبراهيم (ت ٢٩٩هـ)، ذكره اثنتي عشرة مرَّة.
- الرِّجَّاج، إبراهيم بن محمد بن السَّري (ت ٣١١هـ)، ذكره ثلاثًا وعشرين مرَّة.
- ابن دريد، محمد بن الحسن الأزدي (ت ٣٢١هـ)، ذكره مرَّة واحدة.
- ابن الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد (ت ٣٢٨هـ)، ذكره مرَّتين.
- النَّحَّاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت ٣٣٨هـ)، ذكره مرَّة واحدة.
- الرِّجَّاجي، إبراهيم بن محمد بن السَّري بن سهل (ت ٣٤٠هـ)، ذكره ثلاث مرَّات.
- ابن درستويه، عبد الله بن جعفر بن درستويه (ت ٣٤٧هـ)، ذكره مرَّتين.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد بن خالويه الهمداني (ت ٣٧٠هـ)، ذكره مرَّة واحدة.
- الرُّمَّاني، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله (ت ٣٨٤هـ)، ذكره أربع مرَّات.
- الرِّعْفَراني، أبو الحسن مُحَمَّد بن يحيى، لم أقف على سنة وفاته، ذكره مرَّة واحدة.
- الصَّيمري، عبد الله بن علي بن إسحاق (من نحاة القرن الرابع)، ذكره مرَّة واحدة.
- العبدى، أحمد بن بكر بن بقية العبدى (ت ٤٠٦هـ)، ذكره مرَّة واحدة.
- ابن عبد الوارث، محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث (ت ٤٢١هـ)، ذكره مرَّة واحدة.
- ابن برهان، عبد الواحد بن علي الأسدي العكبري (ت ٤٥٦هـ)، ذكره مرَّة واحدة.
- ابن سيده، علي بن إسماعيل الأندلسي (ت ٤٥٨هـ)، ذكره مرَّتين.
- صاحب التَّيَّبان، محمد بن الحسن بن علي الطُّوسي (ت ٤٦٠هـ)، ذكره مرَّة واحدة.
- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود (ت ٤٦٩هـ)، ذكره مرَّتين.
- الواسطي، القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الصَّرِير (ت ٤٦٩هـ)، ذكره مرَّة واحدة.
- الحريري، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان (ت ٥١٦هـ)، ذكره مرَّتين.
- ابن الطَّراوة، سليمان بن محمد بن عبد الله (ت ٥٢٨هـ)، ذكره ست مرَّات.
- ابن الباذش، علي بن أحمد بن خلف الأنصاري (ت ٥٤٠هـ)، ذكره ثلاث مرَّات.

- ابنُ الشَّجَرِيِّ، هبةُ الله بنُ عليٍّ بنِ محمَّد بنِ عليٍّ (ت ٥٤٢هـ)، ذكره مرَّةً واحدةً.
- ابنُ يَسْعُون، يوسف بنُ يَبْقَى بنِ يوسفَ التُّجِيبِيِّ (ت ٥٤٣هـ)، ذكره مرَّةً واحدةً.
- ابنُ طاهرٍ، محمد بن أحمد بن طاهر الإشبيلي (ت ٥٨٠هـ)، ذكره مرَّتين.
- الشَّاطِبِيُّ، القاسم بنُ فيره بنِ خلف بنِ أحمد الرِّعِينِي (ت ٥٩٠هـ)، ذكره مرَّةً واحدةً.
- ابنُ خروفيٍّ، علي بنُ محمَّد بنِ عليٍّ الحضرمي (ت ٦٠٩هـ)، ذكره اثنتي عشرة مرَّةً.
- أبو البقاء، عبد الله بنُ الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، ذكره مرَّتين.
- صدرُ الأفاضل، القاسم بنُ الحسين بنِ محمَّد الخوارزمي (ت ٦١٧هـ)، ذكره مرَّةً واحدةً.
- ابنُ طلحة، محمَّد بنُ طلحة بنِ محمَّد (ت ٦١٨هـ)، ذكره ثلاث مرَّاتٍ.
- الصَّفَّار، قاسم بنُ عليٍّ بنِ محمَّد الأنصاري البطليوسي (ت ٦٣٠هـ)، ذكره مرَّةً واحدةً.
- ابنُ يعيش، يعيش بنُ عليٍّ بنِ محمَّد الحلبي (ت ٦٤٣هـ)، ذكره مرَّتين.
- السَّخَاوِيُّ، علي بنُ محمَّد بنِ عبد الصَّمد (ت ٦٤٣هـ)، ذكره مرَّةً واحدةً.
- ابنُ هشام الخضراني، محمَّد بنُ يحيى بنِ هشام الأندلسي (ت ٦٤٦هـ)، ذكره مرَّةً واحدةً.
- الشَّيْخُ عَزُّ الدِّين، عبد العزيز بنُ عبد السَّلام السُّلَمي الدِّمشقي (ت ٦٦٠هـ)، نقل عنه مرَّةً واحدةً.

- أبو شامة، عبد الرَّحمن بنُ إسماعيل بنِ إبراهيم المقدسي (ت ٦٦٥هـ)، ذكره مرَّةً واحدةً.
- ابنُ الضَّائِع، علي بنُ محمَّد بنِ عليٍّ الإشبيلي (ت ٦٨٠هـ)، ذكره خمس مرَّاتٍ.
- ابنُ فلاح اليميني، منصور بنُ فلاح بنِ محمَّد (ت ٦٨٠هـ)، نقل عنه مرَّةً واحدةً.
- ابنُ إِيَّاز، الحسين بنُ بدر بنِ إِيَّاز البغدادي (ت ٦٨١هـ)، ذكره ثلاث مرَّاتٍ.
- صاحبُ الباب، تاجُ الدِّين محمَّد الإسفراييني (ت ٦٨٤هـ)، ذكره مرَّةً واحدةً.
- ابنُ أبي الرَّبيع، عبيد الله بنُ أحمد الإشبيلي (ت ٦٨٨هـ)، ذكره مرَّتين.
- ركنُ الدِّين الاسترابادي (صاحب المتوسط)، الحسن بنُ محمَّد بنِ شرفشاه الحسيني (ت ٧١٥هـ)، ذكره مرَّتين.

- الجاربردي، أحمد بنُ الحسن بنِ يوسف (ت ٧٤٦هـ)، نقل عنه مرَّةً واحدةً.
- العضد، عبد الرَّحمن بنُ أحمد بنِ عبد الغفار عَضُد الدِّين الإيجي (ت ٧٥٦هـ)، ذكره مرَّةً واحدةً.

- ابنُ عقيل، عبد الله بنُ عبد الرَّحمن بنِ عبد الله الهاشمي (ت ٧٦٩هـ)، ذكره مرَّتين.
- تاجُ الدِّين السُّبكي، عبد الوهاب بنُ عليٍّ بنِ عبد الكافي (ت ٧٧١هـ)، ذكره مرَّةً واحدةً.
- بهاءُ الدِّين السُّبكي، أحمد بنُ عليٍّ بنِ عبد الكافي (ت ٧٧٣هـ)، ذكره مرَّةً واحدةً.
- الشَّاطِبِيُّ، إبراهيم بنُ موسى اللخمي (ت ٧٩٠هـ)، ذكره خمس مرَّاتٍ.
- الشُّمْنِي، أحمد بنُ محمَّد بنِ محمَّد (ت ٨٧٢هـ)، ذكره مرَّتين.

- العلامة التَّحْرِيرِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَلِيِّ الدِّينِ (ت ٩٠٩هـ)، ذَكَرَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً.
- شارِحُ اللَّبَابِ، لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ مِنْ هُوَ مِنْ بَيْنِ شَرَّاحِ اللَّبَابِ.
- الصَّفْوِيُّ، عِيسَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ (عَبِيد) اللَّهِ (ت ٩٥٣هـ)، ذَكَرَهُ مَرَّتَيْنِ.
- الشَّهَابُ الْعِبَادِيُّ (القَاسِمِيُّ)، أَحْمَدُ بْنُ قَاسِمِ الصَّبَاغِ الْأَزْهَرِيِّ الْعِبَادِيِّ (ت ٩٩٤هـ)، ذَكَرَهُ مَرَّتَيْنِ.
- صَاحِبُ اللَّمَعِ، لَمْ أُوقِفْ لِمَعْرِفَتِهِ، ذَكَرَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً.
- بهاءُ الدِّينِ الْعَامِلِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ الْحَارِثِيِّ الْهَمْدَانِيِّ (ت ١٠٣٠هـ)، ذَكَرَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً.
- الْحَرِيرِيُّ، مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ الْحَرْفُوشِيِّ الْعَامِلِيِّ (ت ١٠٥٩هـ)، ذَكَرَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً.
- شارِحُ الصَّمَدِيَّةِ، السَّيِّدُ عَلِيُّ خَانَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ مَعْصُومٍ (ت ١١٢٠هـ)، نَقَلَ عَنْهُ مَرَّةً وَاحِدَةً.

المبحث الثالث: موقفه من المصنّف والشارح الفاكهي:

أولاً: موقفه من المصنّف:

دار الشرح على (قطر الندى) لابن هشام فلا غرو أن يهتم السيّد الشارح بالمصنّف اهتماماً يفوق اهتمامه بغيره من التّحويين، فهو يصنّفه بـ((الإمام المحقّق، والعالم المدقّق، علامة الوری))^(١)، وقد تتبّع آراءه في (القطر) وفي جملة من كتبه، التي مرّ ذكرها في كلامنا على مصادر هذا الشرح^(٢)، وناقشها ترجيحاً ونقدًا، ووازن بينها، وذكر اختلاف رأي المصنّف في كتاب منها عمّا في كتبه الأخرى والعكس، وربّما اكتفى بعرضها إثباتاً لرأي أو تثبيتاً لحجّة أو تقريراً لقاعدة أو نقضاً لها، وقد يكمل ما لم يستوفيه من مسائل ويعتذر له على نحو ما فعل في كلامه على مواضع استتار الضمير وجوباً إذ اكتفى ابن هشام بالتّمثيل لموضعين هما: الفعل المضارع المبدوء بالهمزة نحو: أقوم، والفعل المضارع المبدوء بالتاء للمخاطب، وأكمل السيّد الشارح بقية المواضع إلى السّنة معتذراً بأن ابن هشام في مورد التّمثيل لا في مورد الحصر^(٣). وبالجملة فإنّ موقفه يدور على ثلاثة محاور سأذكر لكلّ محور أمثلة وأحيل على أشباهها في النّصّ المحقّق.

الأول: موافقة المصنّف والدّفاع عنه: دافع عن المصنّف واعتذر عنه وبيّن أغراضه في جملة من المواضع منها:

١- اعتذر للمصنّف عن ترك تعريف علم النّحو في أول مقدّمة (قطر الندى) بأنّ ((الغرض من وضعها إفهام الصّبيّ الذي لا يكون تحصيله إلّا قسريّاً فلا ينفعه في التّحصيل البصيرة، ولا ما يوجب الرّغبة))^(٤).

٢- نبّه على أنّه لا يردّ على المصنّف الإطلاق في كلامه على المعارف في قوله: ((ثمّ المضاف إلى واحد ممّا ذكر))^(٥)، أي: كون المضاف إلى معرفة معرفة، ما لا يتعرّف بالإضافة كالصفة المضافة إلى معمولها، والمتوغّل في الإبهام، والواقع موقع نكرة؛ لأنّه قرّرها في أبوابها، ((والحكم إذا علّم في بابيه بشيء كان قيداً للحكم الذي يُذكر مطلقاً في باب آخر))^(٦).

(١) - النّصّ المحقّق: ١.

(٢) - ينظر: قسم الدّراسة: ٤٤.

(٣) - ينظر: النّصّ المحقّق: ١٩٢-١٩٣.

(٤) - النّصّ المحقّق: ٣.

(٥) - النّصّ المحقّق: ٢٦١.

(٦) - النّصّ المحقّق: ٢٦٢.

٣- في كلامه على قول المصنّف: ((وافتتحه بحرفٍ من حُرُوفِ (نأيتُ)))^(١)، دفعَ توهمَ أنَّ (افتتاحه) مجرورٌ بالعطفِ على (لم) فتكونُ أحرفُ (نأيتُ) علامةً للمضارعِ أيضًا، بل كلامه هذا مُستأنفٌ غيرُ داخلٍ في الحكمِ السابق، ثمَّ استشهدَ بكلام المصنّف في (شرح القطر) بأنَّ هذه الحروفَ قد تدخلُ في أولِ الماضي نحو: أكرمَ، وتعلَّم، وترجَّسَ، وبرئاً^(٢).

٤- في كلامه على بناءِ اسمِ (لا) إذا كانَ جمعَ مؤنَّثٍ سالمًا ذكرَ أنَّه يُبنى على الكسرِ بلا تنوينٍ عندَ الأكثرينَ، ومعَ التنوينِ عندَ ابنِ مالكٍ، ويُبنى على الفتحِ عندَ المازنيِّ والفارسيِّ لأنَّها حركةُ المركبِ من (لا) واسمها، وهو مذهبُ المصنّف في (المُعني) و(الأوضح) و(شرح الشواهد)، وذهبَ في (القطر) إلى أنَّه يُبنى على الفتحِ والكسرِ بلا تنوينٍ، وعقَّبَ السيّدُ الشارحُ بقوله: ((وهو الحقُّ لثبوتهِ عن العربِ، وقد رويَ بهما قولُ سلامةَ بنِ جندلٍ:

إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ فِيهِ يُلْدُ وَلَا لَذَاتٍ لِلشَّيْبِ

فلا وجهَ بعدَ هذا للاختلافِ))^(٣).

٥- فهمَ من كلامِ المصنّف في بحثِ التَّنَازُعِ وجوبَ حذفِ غيرِ المرفوعِ، وهو المنصوبُ لفظًا أو محلاً نحو: ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ، قالَ السيّدُ الشارحُ: ((وهو كذلكُ إنَّ استُغْنِيَ عنه))^(٤)، وعللَ سببَ حكمِ الوجوبِ بأنَّه لا يجوزُ إضماره؛ لئلا يلزمَ الإضمارُ قبلَ الذِّكْرِ، ولأنَّه فضلةٌ يُستغنى عنه، فإنَّ لم يُستغنَ عنه وأوقعَ حذفه في لَبْسٍ وجبَ إضماره مؤخراً نحو: رَغِبْتُ وَرَغَبَ فِي زَيْدٍ عنه^(٥).

٦- قيّدَ ابنُ هشامٍ زيادةَ (كانَ) بكونها متوسّطةً، وفهمَ منه السيّدُ الشارحُ أنَّه لا يرى زيادتها في صدرِ الكلامِ أو في آخره، ووافقه على ذلكَ خلافاً للجوهريِّ في إجازةِ زيادتها صدرًا في نحو قوله تعالى ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا (٩٦)﴾ [النساء]، وللفرّاءِ في إجازةِ زيادتها صدرًا في نحو: زَيْدٌ قائمٌ كانَ، قياسًا على ألفاظٍ أُخرَ، وعللَ السيّدُ الشارحُ اختياره بأنَّ الصّدرَ محلُّ العناية، والعجزُ محطُّ الفائدةِ، وكلاهما مُنافٍ للزيادةِ^(٦).

فهذه نماذجُ لموافقاتِهِ لابنِ هشامٍ، مبينًا السَّبَبَ في موافقتهِ لهُ تعليلًا وتبيينًا.

الثاني: مخالفتهُ وردُّ قوله ونقدهُ: خالفَ المصنّف ونقدَ آراءه في جملةٍ من المواضعِ منها:

(١) - النَّصُّ المحقَّق: ٥٧.

(٢) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٥٧.

(٣) - النَّصُّ المحقَّق: ٣٨٠.

(٤) - النَّصُّ المحقَّق: ٤٥٦.

(٥) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٤٥٦.

(٦) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٣٢٨.

١- ذكر السيّد الشّارحُ مذهبيّ سيّويه وابن السّراج في عملِ الجازمِ أيّ شيءٍ يَحذفُ ؟ فمذهبُ الأوّلِ أنّ الجازمَ لمّا دخلَ على المضارعِ المعتلِّ الآخرِ حذفَ الحركةَ المقدّرةَ فاتّحدتْ صورتا المجزومِ والمرفوعِ فحذفوا حرفَ العلةِ دفعًا للبسٍ، ومذهبُ الثّاني أنّ هذه الأفعالَ المعتلّةَ الآخرَ لا يُقدّرُ فيها الإعرابُ، لأنّ الإعرابَ يقدّرُ في الاسمِ لأصاليتهِ فيه، فتجبُ المُحافظةُ عليه، وأمّا الفعلُ فهو فيه فرعٌ، فلا حاجةَ لتقديره فيه.

وعلى أساسِ هذا الخلافِ نقدَ السيّدُ الشّارحُ قولَ ابنِ هشامٍ: ((والفعلُ المُعتلُّ الآخرُ يُجرَمُ بحذفه))^(١). بأنّه في قولهِ هذا جارٍ على مذهبِ ابنِ السّراجِ^(٢) وهو يناقضُ ما ذهبَ إليه من تقديرِ الضّمّةِ والفتحةِ في الأفعالِ المعتلّةِ الآخرِ في (بحثِ الإعرابِ التّقديرِي)^(٣)؛ لأنّ ابنَ السّراجِ لا يرى التّقديرَ فانبني على قولهِ هذا أنّ الجازمَ يحذفُ حرفَ العلةِ مباشرةً، ويناسبُهُ قولُ ابنِ هشامٍ بأنّ الجازمَ يحذفُ هذه الحروفَ كما مرَّ آنفًا، ولا يناسبُهُ تقديرُهُ الضّمّةَ والفتحةَ في الفعلِ المعتلِّ الآخرِ، فهو مخالفٌ للقولين^(٤).

٢- ذكرَ في كلامِهِ على الخلافِ في رتبةِ المضافِ إلى معرفةٍ هل هو في رتبةِ المضافِ إليه أو لا ؟ مذهبُ المصنّفِ أنّه في رتبتهِ إلّا المضافُ إلى الضّميرِ فهو كالعلمِ وتبعه على هذا الرّأي الفاكهي^(٥) واستدلّ بأنّ في مثلِ قولهم: مررتُ بزيدٍ صاحبك، نعتُ العلمِ بالاسمِ المضافِ إلى الضّميرِ فلو كانَ في رتبةِ الضّميرِ لكانَ النّعتُ أعرفَ من المنعوتِ، وذلك لا يجوزُ، ثمّ ردّ السيّدُ الشّارحُ هذا الاستدلالَ بأنّه دليلٌ عليلٌ؛ لأنّ (صاحبك) يجوزُ أن يكونَ بدلًا لا نعتًا، فانتهى ما استدّلوا به^(٦).

٣- في كلامِهِ على الاستثناءِ ذكرَ أنّ ابنَ هشامٍ قدّمَ ((إلا)) لأنّها أمُّ هذه الأدواتِ، وما سواها محمولٌ عليها، ونقدّه السيّدُ الشّارحُ بأنّ ((الأولى الابتداءُ بما يتّعيّنُ نصبُ المُستثنى بعده على كلّ حالٍ؛ لأنّه أنسبُ بالمقام))^(٧).

٤- قال ابنُ هشامٍ: ((يرفعُ المضارعُ خاليًا من ناصبٍ أو جازمٍ))^(٨)، وذكرَ السيّدُ الشّارحُ أنّه قدّمَ الرّفعَ؛ لأنّه أقوى الحركاتِ، وعقّبَ بأنّ الأنسبَ تأخيرُهُ عن النّصبِ والجزمِ؛ لتوقّفِ معرفتهِ على

(١) - النّصُّ المحقّق: ١١٤.

(٢) - ينظر: الأصول في النّحو: ١٦٤/٢.

(٣) - ينظر: النّصُّ المحقّق: ١٢١-١٢٢.

(٤) - ينظر: النّصُّ المحقّق: ١٢٣.

(٥) - ينظر: مجيب النّدا: ٢٩٩/١.

(٦) - ينظر: النّصُّ المحقّق: ٢٦١-٢٦٢.

(٧) - النّصُّ المحقّق: ٥٢٧.

(٨) - النّصُّ المحقّق: ١٢٥.

معرفتهما^(١)، ومرادُهُ أَنَّهُمَا إِعْرَابَانِ وَجُودِيَّانِ وَالرَّفْعُ عَدَمِيٌّ، ومعرفةُ العدميِّ متوقِّفةٌ على معرفةِ الوجوديِّ.

٥- في كلامِهِ على أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ المستعملِ مضافاً ذَكَرَ أَنَّهُ إِنِ أُضِيفَ إِلَى معرفةٍ جازَ فِيهِ مطابقةُ المفضَّلِ وعدمُها نحوُ: الزَّيْدَانِ أَعْلَمَا النَّاسِ وَأَعْلَمُهُمْ، وقد ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ هِشَامٍ بِقَوْلِهِ: ((وَمُضَافاً لِمَعْرِفَةٍ فَوْجَهَانِ))^(٢)، وَتَعَقُّبُهُ السَّيِّدُ الشَّارِحُ بِأَنَّ كَلَامَهُ يُوْهَمُ أَنَّ الْوَجْهَيْنِ مُتساوِيَانِ، وَقَرَّرَ أَنَّ عَدَمَ الْمطَابَقَةِ أَوْلَى مُسْتَشْهِداً بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ (٩٦)﴾ [البقرة]، حَتَّى إِنَّ ابْنَ السَّرَّاجِ أَوْجَبَ ذَلِكَ^(٣)، وَرَدَّهُ النُّحَوِيُّونَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِلَّا الَّذِينَ هُمْ هُمْ أَرَادْنَاهُ (٢٧)﴾ [هود]، وَقَوْلِهِ ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا (١٢٣)﴾ [الأنعام]، فَالْأَصَحُّ عِنْدَهُ الْإِشَارَةُ إِلَى أَوْلَوِيَّةِ عَدَمِ الْمطَابَقَةِ^(٤).

فهذه نماذج لنقود السَّيِّدِ الشَّارِحِ لآراءِ ابْنِ هِشَامٍ فِي (قَطْرِ النَّدى)، وَلَكِنَّهُ أَيْضاً تَعَرَّضَ لِمَجْلَةٍ مِنْ آرائِهِ فِي غَيْرِ (الْقَطْرِ) مِنْ كُتُبِهِ، وَهُوَ يَرُدُّهَا بِقَوْلِهِ أَوْ بِأَقْوَالِ النُّحَوِيِّينَ، وَمِنْ هَذِهِ الْإِعْتِرَاضَاتِ:

٦- ذَهَبَ ابْنُ هِشَامٍ فِي (الأَوْضَحِ)^(٥) إِلَى أَنَّ الضَّمِيرَ الْعَائِدَ مِنَ الصِّلَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بَعْضُ مَعْمُولٍ مَعْمُولِ الصِّلَةِ وَكَانَ مُنْفَصِلاً لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ مُطْلَقاً، وَنَقَلَ تَصْرِيحَ الرُّضِيِّ بِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمُنْفَصَلَ الْمُتَمَتِّعَ حَذْفُهُ هُوَ الْمُنْفَصِلُ بِـ(إِلَّا) فَقَطْ، وَعَقَّبَ السَّيِّدُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ: ((وَلَعَلَّهُ هُوَ الْأَوَّلَى))^(٦).

٧- زَادَ جَمَاعَةُ النُّحَوِيِّينَ (الَّذِي) فِي أَلْفَاظِ الْمَوْصُولِ الْحَرْفِيِّ وَمِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ، وَذَكَرَ السَّيِّدُ الشَّارِحُ أَنَّ قِضِيَّةَ كَلَامِهِ فِي (الأَوْضَحِ) أَنَّهَا حَرْفٌ^(٧)، وَرَدَّهُ بِنَصِّ الرُّضِيِّ عَلَى أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّ (الَّذِي) الْمَصْدَرِيَّةَ اسْمٌ^(٨)، وَنَقَلَ اسْتِشْكَالَ نَاصِرِ الدِّينِ اللَّقَانِيِّ كَوْنَهَا حَرْفاً بِدُخُولِ (أَل) عَلَيْهَا وَهِيَ مِنْ مُخْتَصَّاتِ الْأَسْمِ^(٩).

٨- فِي كَلَامِهِ عَلَى الْمَعْنَى الْخَادِي عَشَرَ مِنْ مَعَانِي (مِنْ) وَهُوَ مُرَادِفَةُ الْبَاءِ، نَحْوُ ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ (٤٥)﴾ [الشورى]، وَنَسَبَهُ إِلَى يُونُسَ، ثُمَّ ذَكَرَ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ فِي (الْمَغْنِيِّ): ((وَالظَّاهِرُ

(١) - يَنْظُرُ: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ١٢٥.

(٢) - النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٦٠٧.

(٣) - يَنْظُرُ: الْأَصُولُ فِي النَّحْوِ: ٦/٢.

(٤) - يَنْظُرُ: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٦١٠.

(٥) - يَنْظُرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ: ١٧١/١.

(٦) - النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٢٤٧.

(٧) - يَنْظُرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ: ١٤٣/١.

(٨) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِيِّ: ٢٩٢/٣، وَالنَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٢٢١.

(٩) - يَنْظُرُ: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٢٢١.

أَنَّهَا لِلابْتِدَاءِ))^(١)، ثُمَّ رَدَّ السَّيِّدُ الشَّارِحُ هَذَا الْقَوْلَ بِمَا تَعَقَّبَهُ بِهِ الدَّمَامِينِيُّ وَهُوَ قَوْلُهُ: ((إِنْ أُريدَ كَوْنُ الظَّرْفِ آلَةً لِلنَّظَرِ فـ(مِنْ) بِمَعْنَى الْبَاءِ، وَلَيْسَ الظَّاهِرُ كَوْنَهَا حِينْتِزُّ لِلابْتِدَاءِ، وَإِنْ أُريدَ أَنَّهُ وَقَعَ ابْتِدَاءُ النَّظَرِ فِيهِ فـ(مِنْ) لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ، فَهَمَا مَعْنِيَانِ مُتَغَايِرَانِ مُوَكَّوِلَانِ إِلَى إِرَادَةِ الْمُسْتَعْمَلِ))^(٢).

٩- وقد لا يَصْرِّحُ بِاسْمِ الرَّادِّ عَلَى ابْنِ هِشَامٍ كَمَا فِي كَلَامِهِ عَلَى (لَمَّا)، إِذْ نَقَلَ الْاِخْتِلَافَ فِيهَا بَيْنَ قَوْلِ جَمَاعَةٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ بِظَرْفِيَّتِهَا وَقَوْلِ الْمَصْنُفِ بِحَرْفِيَّتِهَا، وَسَاقَ اسْتِدْلَالَ الْمَصْنُفِ عَلَى مَذْهَبِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ (١٤)﴾ [سَبَأٌ]، بِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ ظَرْفًا لاحتاجتْ إِلَى عَامِلٍ يَعْمَلُ فِيهَا النَّصْبَ، وَهُوَ فِي الْآيَةِ إمَّا (قَضَيْنَا) أَوْ (دَلَّهُمْ)، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ الْعَامِلَ؛ لِأَنَّ (لَمَّا) مُضَافَةٌ إِلَى مَا يَلِيهَا، وَلَا يَعْمَلُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ فِي الْمُضَافِ، وَلَا الثَّانِي؛ بَأَنَّ (مَا) النَّافِيَةَ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيهَا قَبْلَهَا، فَتَبَيَّنَتْ أَنَّهَا حَرْفٌ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ^(٣). وَرَدَّ السَّيِّدُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ: ((وَأُجِيبُ بِأَنَّ الْعَامِلَ (قَضَيْنَا)، وَكَوْنُهُ مُضَافًا إِلَيْهِ مَمْنُوعٌ، فَإِنَّ الْقَائِلِينَ بِاسْمِيَّتِهَا لَا يَقُولُونَ بِإِضَافَتِهَا إِلَى مَا يَلِيهَا))^(٤)، وَلَمْ يَصْرِّحْ بِاسْمِ الرَّادِّ.

١٠- ذَكَرَ الْخِلَافَ فِي مَا هِيَ (سَوَى)، فَمَذْهَبُ سَيَّبِيوِيهِ وَالْجُمْهُورِ أَنَّهَا ظَرْفٌ مَكَانٍ، وَمَذْهَبُ الرُّمَّانِيِّ وَأَبِي الْبَقَاءِ أَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ ظَرْفًا كَثِيرًا وَمِثْلَ (غَيْرِ) قَلِيلًا، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ ابْنَ هِشَامٍ اخْتَارَ هَذَا الْمَذْهَبَ فِي (الْجَامِعِ) وَ(الْأَوْضَحِ)، ثُمَّ قَالَ: ((وَأَنَا أَقُولُ كَقَوْلِ الْمَبْرِدِ: إِنَّهُ أَقْرَبُ؛ لِأَنَّ مَا اسْتَدْلُوا بِهِ لَا يَنْهَضُ حُجَّةً لِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ إِذْ بَعْضُهُ لَا يُخْرِجُ الظَّرْفَ عَنِ اللُّزُومِ وَهُوَ الْجَرُّ، وَبَعْضُهُ قَابِلٌ لِلتَّأْوِيلِ))^(٥)، وَالضَّمِيرُ فِي (أَنَّهُ أَقْرَبُ) عَائِدٌ إِلَى مَذْهَبِ الرُّمَّانِيِّ وَأَبِي الْبَقَاءِ، وَقَدْ نَبَّهْتُ إِلَى الْوَهْمِ الْوَهْمِ فِي نِسْبَةِ هَذَا الْقَوْلِ إِلَى الْمَبْرِدِ^(٦).

وغير ذلك من مواضع خالف فيها المصنف ونقده.

الثَّالِثُ: الْاِكْتِفَاءُ بِذِكْرِ آرائِهِ: يَكْتَفِي فِي جُمْلَةٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ بِذِكْرِ رَأْيِ الْمَصْنُفِ دُونَ أَنْ يَعْقِبَ بِرَدِّ وَلَا قَبُولٍ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ.

(١) - مغني اللبيب: ١٥٦/٤، والنص المحقق: ٥٤٣.

(٢) - النص المحقق: ٥٤٣.

(٣) - ينظر: شرح قطر الندى: ٤٣، والنص المحقق: ٦٧-٦٨.

(٤) - النص المحقق: ٦٨.

(٥) - النص المحقق: ٥٣٤.

(٦) - ينظر: النص المحقق: ٥٣٤ هامش (٥).

ثانيًا: موقفه من الفاكهي:

ذكر السيد الشارح في مقدمة شرحه أنَّ من أسباب تأليفه لهذا الشرح هو التعرُّض لما سها فيه الفاكهي والتنبيه عليه صراحةً أو إشارة^(١)، ويعبر عنه في الأكثر بـ(الشارح) والأقل بـ(الفاكهي)، وبتتبع المواضع التي ذكرها وجدتُ الغالب منها الردَّ عليه والنقد لأقواله، وربما استشهد بقوله في مواضع يسيرة، وعمومًا فموقفه من الفاكهي يتجلى في حالتين:

إحدهما: نقد الفاكهي والردُّ عليه:

أ- الانتصار لابن هشام من الفاكهي، فقد تعقَّب الفاكهي ابن هشام في جملة مواضع من (قطر الندى)، ودافع السيد الشارح عن ابن هشام وردَّ تعقبات الفاكهي:

١- نقد الفاكهي قول ابن هشام: ((إِلَّا الْأَسْمَاءَ السَّتَّةَ، وَهِيَ: أَبُوهُ، وَأَخُوهُ، وَحَمُوها، وَهَنُوهُ، وَفُوهُ، وَذُو مَالٍ))^(٢)، بأنَّه ((لو قال - كما في العُمدة - وذو المُعرب لكان أحسن))^(٣)، ومراده أنَّه لو قيدها بالمُعرب لكان أحسن لإخراجه (ذو) الطائئِة، وردَّه السيد الشارح بأنَّ المصنِّف قد مثَّل بـ(ذو مالٍ) مضافةً إلى اسم جنسٍ، والطائئِة لا توصل إلا بالجر، والتي بمعنى (صاحب) لا تضاف إلا إلى اسم الجنس، وقد تضاف نادرًا إلى علمٍ نحو: أنا الله ذو بَكَّة، أو إلى الجملة نحو: اذهب بذِي تَسْلَم، وأنذر من ذلك إضافتها إلى الضمير أو الوصف، أمَّا قراءة ابن مسعود ((وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عَالَمٍ عَلِيمٌ))^(٤)، فمؤولةٌ على أنَّ عالمًا مصدرٌ كالباطل، أو على زيادة (ذي)، ثُمَّ علَّل عدم تنبيه المصنِّف على ذلك لندرتِه^(٥).

٢- تعقَّب الفاكهي المصنِّف في بحث (جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ) بأنَّه لم يذكر ممَّا حُمِلَ على جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ مَا سُمِّيَ بِهِ نحو: عَرَقات، وأذرعات، وردَّ السيد الشارح بأنَّ نسبة هذا للمصنِّف سهوٌ من الفاكهي؛ لأنَّ المصنِّف صرَّح بذلك قائلًا: ((وَأُولَئِكَ وَمَا جُمِعَ بِالْفِ وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ، وَمَا سُمِّيَ بِهِ مِنْهَا))^(٦)، واعتذر السيد الشارح عنه بقوله: ((اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: هَذَا بِنَاءٌ عَلَى مَا فِي بَعْضِ النُّسخ، وَإِنْ كَانَ فِي أَغْلَبِ النُّسخ مذكورًا))^(٧).

٣- وقد يتعقَّب السيد الشارح الفاكهي في تعليقه على شرح (قطر الندى) لا متبه كما في حديثه عن حذف (كان) وحدها بدون اسمها وخبرها، مُعوِّضًا عنها بعد الحذف بـ(ما) الزائدة نحو:

(١) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَق: ٢.

(٢) - النَّصُّ المَحْقَق: ١٠١.

(٣) - مجيب النِّدا: ٧١/١.

(٤) - سورة يوسف، من الآية ٧٦.

(٥) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَق: ٧٨-٧٩.

(٦) - النَّصُّ المَحْقَق: ١٠١.

(٧) - النَّصُّ المَحْقَق: ١٠٤.

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ

أصله: لَأَنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ، حذفْتُ (كان) واللام قصداً للاختصاص فانفصل الضمير، وزيدت (ما) عوضاً عن (كان)، وأدغمت النون في الميم فصار: أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ، ولا يجوز الجمع بينهما، وقد فهم الفاكهي في هذا البحث من قول المصنّف في (الشرح): ((من خصائص (كان) جواز حذفها))^(١)، أنه موافق لمذهب المبرّد في جواز الجمع بين (ما) و(كان) بناءً على أَنَّ (ما) ليست عوضاً وإنما زائدة^(٢) فتنتفي علّة المنع وهي الجمع بين العوض والمعوّض منه، وردّ السيّد الشارح بأنّه توهم أَنَّ المراد بالجواز هنا ما يُقابل الامتناع، فيصدق بالوجوب، والقرينة على خلاف ما فهمه تصريحه بأنّ (ما) زيدت عوضاً^(٣)؛ لأنّ المبرّد لا يرى (ما) عوضاً، فالمراد هنا بالجواز الإمكان مقابل الامتناع لا الوجوب مقابل المنع.

٤- ذكر الفاكهي في كلامه على قول ابن هشام: ((وَيُسَكَّنُ آخِرُهُ مَعَ نُونِ النِّسْوَةِ))^(٤)، أنه لو قال: مع نون الجمع لكان أولى، لأنّ الفعل المضارع يسكن مع النون الدالة على الذكور نحو:

وَيَخْرُجْنَ مِنْ دَارَيْنِ بُجَرَ الْحَقَائِبِ

وردّ السيّد الشارح بأنّ هذا الاعتراض ساقط؛ لأنّ النون فيه نون النسوة وهي مستعارة للذكور، فلا حاجة إلى ما ذكره^(٥). وهذا التعقّب من كلام يس العلمي^(٦) ولم يشر السيّد الشارح إلى ذلك.

٥- عرّف ابن هشام الظرف بأنّه ((ما سلّط عليه عاملٌ على معنى (في) من اسم زمانٍ كصُمْتُ يومَ الخميس، أو حيناً، أو أسبوعاً، أو اسم مكانٍ مبهمٍ، وهو الجهات الست))^(٧)، وذكر السيّد الشارح أنّه أورد عليه بعضهم أنّه لم يذكر في تعريفه كونه منصوباً، ولا بدّ من ذكر ذلك ليخرج غير المنصوب من حدّ التعريف، ثمّ ذكر أنّ الفاكهي حاول التخلّص من ذلك بأنّ جعل معنى (ما سلّط عليه عاملٌ): ما نصبه عامل^(٨)، ثمّ قال: ((ولا يخفى أنّه لا ضرورة إلى مثل هذا

(١) - شرح قطر الندى: ١٣٩.

(٢) - ينظر مذهب المبرّد في: الانتصار لسيبويه على المبرّد: ٩٨-١٠٠، والتعليقة على كتاب سيبويه:

١٨٧/١، والبغداديات: ٣٠٥، إذ ذكر الفارسي أنّ المبرّد ذكره في كتاب (الرّد)، وارتشاف الضرب: ١١٩٢/٣،

وشرح الألفيّة للمراذبي: ٢٠٤-٢٠٥.

(٣) - ينظر: النصّ المحقّق: ٣٣٢-٣٣٣.

(٤) - النصّ المحقّق: ٥٥.

(٥) - ينظر: النصّ المحقّق: ٥٨-٥٩.

(٦) - ينظر: حاشية يس: ٢٦٢/١.

(٧) - النصّ المحقّق: ٥٥.

(٨) - ينظر: مجيب النّدا: ١٨٩/٢.

التَّعْسُفِ بَعْدَ قَوْلِ الْمَصْنُفِ عَلَى مَعْنَى (فِي) فَإِنَّهُ يُخْرِجُ غَيْرَ الْمَنْصُوبِ ضَرُورَةً أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى مَعْنَاهَا بِالْفَعْلِ^(١).

ب- الرَّدُّ عَلَى الْفَاكِهِيِّ فِي آرائِهِ الَّتِي لَا تَتَعَلَّقُ بِالْمَصْنُفِ:

- ١- نَقَدَ السَّيِّدُ الشَّارِحُ سَهْوَ الْفَاكِهِيِّ بَعْدَهُ ضَمَانُ الرَّفْعِ أَرْبَعَةً بِإِسْقَاطِ يَاءِ الْمَخَاطَبَةِ مِنْهَا^(٢).
- ٢- نفى الفاكهِيُّ تَلْقِيْبَ الْإِنَاثِ^(٣)، وَعَقَّبَ السَّيِّدُ الشَّارِحُ قَائِلًا: ((وهو وهم، وَقِلَّةُ إِطْلَاعٍ؛ إِذْ قَدْ صَرَّحُوا فِي قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخَدَرَ خَدَرَ عُيَيْرَةٍ

بِأَنَّ عُيَيْرَةَ لَقَبُ فَاطِمَةَ الْمُنَادَاةِ عَلَى طَرِيقَةِ التَّرْخِيمِ فِي قَوْلِهِ:

أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضُ هَذَا التَّدْلِيلِ

وَبِأَنَّ مَاءَ السَّمَاءِ لَقَبُ أُمِّ الْمَنْذَرِ ، وَوَرَدَ أَنَّ لَقَبَ عَائِشَةَ حُمَيْرَاءُ^(٤). وهذا الاستدلال هو ما تعقَّبَ تعقَّبَ بِهِ يَسُ الْعَلِيمِيُّ الْفَاكِهِيَّ^(٥)، وَلَمْ يَشِرِ السَّيِّدُ الشَّارِحُ إِلَى ذَلِكَ.

- ٣- وَقَدْ يَكُونُ تَعَقُّبُهُ فِي ضَوْءِ مَا نَقَلَهُ الْفَاكِهِيُّ مِنَ الْخِلَافِ النَّحْوِيِّ، مِنْ ذَلِكَ مَا نَقَلَهُ الْفَاكِهِيُّ مِنْ اتِّفَاقِ النَّحْوِيِّينَ عَلَى أَنَّ (كَانَ) وَأَخَوَاتَهَا أَفْعَالٌ إِلَّا (لَيْسَ)، فَإِنَّ الْفَارِسِيَّ وَمَنْ تَبِعَهُ ذَهَبَ إِلَى حَرْفِيَّتِهَا^(٦)، وَنَقَدَ السَّيِّدُ الشَّارِحُ دَعْوَى الْفَاكِهِيِّ الْإِتِّفَاقَ؛ إِذْ ذَهَبَ الرَّجَّاجُ وَمَنْ تَبِعَهُ إِلَى حَرْفِيَّةِ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا^(٧)؛ لِذَلَالَتِهَا عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهَا؛ إِذْ جَاءَتْ لِتَقْرِيرِ الْخَبَرِ عَلَى الصِّفَةِ^(٨)، فَدَعْوَى الْإِتِّفَاقِ هُنَا مُرَدُّوَةٌ.

وَمِثْلُ ذَلِكَ دَعْوَى الْفَاكِهِيِّ الْإِتِّفَاقَ - أَيِ: اتِّفَاقِ الْعَرَبِ - عَلَى بِنَاءِ (هَؤُلَاءِ) عَلَى الْكَسْرِ تَبَعًا لِابْنِ هِشَامٍ فِي (شَرْحِ قَطْرِ النَّدى)^(٩)، وَرَدَّهُ السَّيِّدُ الشَّارِحُ بِمَا حَكَاهُ قَطْرِبُ^(١٠) وَابْنُ هِشَامٍ فِي

(١) - النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٤٩٩.

(٢) - يَنْظُرُ: مُجِيبُ النَّدَا: ٢٥٢/١، وَالنَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ١٩٥.

(٣) - يَنْظُرُ: مُجِيبُ النَّدَا: ٢٥٧/١.

(٤) - النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٢٠٨.

(٥) - يَنْظُرُ: حَاشِيَةُ يَس: ١٩/٢.

(٦) - يَنْظُرُ: رَأْيُ الْفَارِسِيِّ أَنَّهَا حَرْفٌ - وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْهِ - فِي: الْمَسَائِلِ الْحَلِيَّاتِ: ٢٢٢، وَالْمَسَائِلِ الْبَصْرِيَّاتِ: ٨٣٣/٢، وَالْمَسَائِلِ الْمَنْثُورَةُ: ٢٢٠، وَإِبْضَاحُ الشَّعْرِ: ١٠.

(٧) - تَنْظُرُ نِسْبَةً هَذَا الرَّأْيِ لِلرَّجَّاجِ فِي: الْبَسِيطِ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ: ٤٤/٢، وَيَنْظُرُ تَعْلِيْقِي عَلَى هَذِهِ النِّسْبَةِ فِي: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٣٦٦ هَامِش (٤).

(٨) - يَنْظُرُ: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٣١١.

(٩) - يَنْظُرُ: شَرْحُ قَطْرِ النَّدى: ١٣.

(١٠) - تَنْظُرُ حِكَايَةَ قَطْرِبٍ فِي: شَرْحِ التَّسْهِيلِ: ٢٤١/١.

(شرح الشذور) بأنَّ منهم من يبيِّنُه على الضَّمِّ^(١)، فدعوى الاتِّعاقِ غيرُ صائِبةٍ، ثمَّ اعتذرَ له بقوله: ((اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ ذَلِكَ فِي الْأَشْهَرِ، فَلْيُتَأَمَّلْ))^(٢).

٤- وقد يردُّ على الفاكهِيِّ بقولِ نحوِيٍّ آخَرٍ مثَالُ ذلكِ في كلامِهِ على الثُّبوتِ في الصِّفَةِ المشبَّهَةِ إذ فسَّرَ الفاكهِيُّ الثُّبوتَ بأنَّه عبارةٌ عن إثباتِ الوصفِ واستمرارِهِ في سائرِ أوقاتِ وجودِ الموصوفِ لا أَنَّهُ يتجدَّدُ ويحدثُ له^(٣)، وردَّ عليه السَّيِّدُ الشَّارِحُ بما قرَّره الرُّضِيُّ لمعنى الثُّبوتِ بكلامٍ مبسوطٍ مؤدَّاهُ أَنَّ الصِّفَةَ المشبَّهَةَ ليستُ موضوعةٌ للحدوثِ وليستُ موضوعةٌ للاستمرارِ؛ لأنَّ كلاً من الحدثِ والاستمرارِ قيدانِ فيها ولا دليلَ فيها عليهما إلَّا بقرينةٍ ما^(٤).

٥- وقد يتحاملُ على الفاكهِيِّ فيصفُّه بما يُشعرُ بغلظةٍ لم يظهرها مع غيره من العلماء، وقد تقدَّم أنفاً وصفهُ بالوهمِ وقِلَّةِ الاطِّلاعِ، ومن ذلكَ أيضاً ما نقلَهُ من أَنَّهُ قال: ((قال الدَّمَامِينِيُّ والمرادِيُّ: التَّحْقِيقُ أَنَّ مِثْلَ هَذَا يَعْنِي «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» (١) [الإخلاص] ليس من الإخبارِ بالجملةِ بل بالمفردِ على إرادةِ اللفظِ كما في عكسِهِ نحوُ: (لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كُنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ)، انتهى))^(٥)، وعقَّب: ((وهو وهمٌ منه وافتراءٌ عليهما؛ لأنَّ كلامَهُما في الجملةِ المرادُ بها لفظُها نحوُ: نُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي، وليسَ كلامُهُما في نحوِ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» (١) [الإخلاص]؛ لأنَّهُ من المعلومِ أَنَّ الجملةَ المُخْبِرَ بها عن ضميرِ الشَّانِ كما في الآيةِ ليسَ المرادُ بها لفظُها))^(٦)، ومثُلُ هذه العباراتِ تكررَتْ في ردوده على الفاكهِيِّ نحوُ: ((وهو وهمٌ، وقِلَّةُ اطِّلاعٍ))^(٧)، و((قال الشَّارِحُ: ...، غلطٌ في غلطٍ))^(٨)، و((والفاكهِيُّ لما كانتْ عادتهُ أخذَ العباراتِ من الكتبِ من غيرِ غيرِ أَنْ يُدَقَّ النَّظَرُ فيها ليطلَّعَ على مفاسدها نقلَ هذه العبارةِ))^(٩)، وهي عباراتٌ تدلُّ على التَّحَامُلِ الَّذِي لم أَقفُ على سببه والدَّافعِ إليه.

وربَّما وهمَ السَّيِّدُ الشَّارِحُ في فهمِ مرادِ الفاكهِيِّ ونسبِ إليه الانفرادَ برأيِ كما في كلامِهِ على نحوِ: جاءَ زيدٌ ورجلٌ فضرِبَتْهُ، ممَّا تقدَّم فيه على ضميرِ الغائبِ اسمانِ صالحانِ لعودِ ذلكَ الضَّميرِ عليهما فيجبُ حينئذٍ عودُهُ للأقربِ منهما إلَّا إذا دلَّتْ قرينةٌ نحوُ: جاءَ عالمٌ وجاهلٌ

(١) - ينظر: شرح شذور الذهب: ١٥٨.

(٢) - النَّصُّ المحقَّق: ٣١.

(٣) - ينظر: مجيب النِّدا: ٢٧١/٢.

(٤) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ٤١٢/٤، والنَّصُّ المحقَّق: ٦٠٠.

(٥) - النَّصُّ المحقَّق: ٢٧٨، وينظر: مجيب النِّدا: ٣١١/١-٣١٢.

(٦) - النَّصُّ المحقَّق: ٢٧٨.

(٧) - النَّصُّ المحقَّق: ٢٠٨.

(٨) - النَّصُّ المحقَّق: ٦٥٣.

(٩) - النَّصُّ المحقَّق: ٦٥٢.

فَأَكْرَمَتْهُ، وهذا مذهب أكثر النحويين، ونسب السيد الشارح للفاكهية انفراداً بأن الضمير يعود إلى الأخص من الاسمين، وردّه بأنه لا مزية للأخصية في عود الضمير^(١).

والحق أن الفاكهية لم يقل ذلك، وكلامه في ترتيب الضمائر في الأعرافية لا حول أخصية الاسم الذي يرجع إليه الضمير، قال: ((وأخضها أعرافها، فضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب، وإذا أخص من ضمير الغائب، وإذا اجتمع الأخص وغيره غلب الأخص تقدّم أو تأخّر))^(٢)، فنقد السيد الشارح له بلا موضوع.

فهذه نماذج من نقود السيد الشارح تبين موقفه من الفاكهية، وثمة نقود لم أسطرها هنا خوف الإطالة وفي ما ذكرته صورة عما لم أذكره.

والأخرى: الاستشهاد بقوله أو الإحالة عليه:

وهي مواضع يسيرة استشهد بكلامه فيها أو أحال عليه، فمن الأول - أي: الاستشهاد بقوله - ما نقله عنه من علّة عدم إعراب الحرف، قال: ((قال الشارح: وإنما لم يُعرَب الحرف عند مشابهته الاسم كما بُني الاسم لمُشابهته لعدم المُقتضي لإعرابه إذ لا تعتوره المعاني حتّى يُعرَب لبيان ما أُريد منها، انتهى))^(٣).

ومنه أيضاً في كلامه على قول المصنّف: ((ك-هؤلاء) في لزوم الكسر، وكذلك (حذام) و(أمس) في لغة الحجازيين))^(٤)، إذ أتى المصنّف بكاف التشبيه مع حرف العطف لرفع توهم أن أن قوله: ((في لغة الحجازيين) عائد على (هؤلاء) وليس على (حذام) و(أمس)، ثم قال: ((كذا ذكر الشارح، فتأمل))^(٥). ومثله ما ذكره في كلامه على (أمس)، إذ ذكر أن العرب تعربه إن لم يدل على محدّد أو كان نكرة أو مصغراً أو مكسراً، ثم نسب هذا القول للشارح.

ومن ذلك كلامه على إطلاق المصنّف أن الفعل الماضي يعزف بتاء التانيث الساكنة، إذ أورد أن التاء المتحركة كالتّي في (رُبّت) و(ثُمّت) قد تسكن فيشكل ذلك على إطلاق المصنّف، وردّ بما أجاب به الفاكهية ((بأن المراد بالتاء التاء الدالة على تانيث الفاعل، وليست اللاحقة للحرف كذلك إذ هي لتأنيث اللفظ، والمصنّف وإن أطلق التانيث فالمراد به تأنيث المعنى، إذ هو المتبادر عند الإطلاق))^(٦)، وكذلك استشهد بكلامه في موضعين آخرين^(٧).

(١) - ينظر: النصّ المحقّق: ١٩٢.

(٢) - مجيب النّدا: ٢٥٣/١.

(٣) - النصّ المحقّق: ٢٩.

(٤) - النصّ المحقّق: ٣٠.

(٥) - النصّ المحقّق: ٣١.

(٦) - النصّ المحقّق: ٤٤.

(٧) - ينظر: النصّ المحقّق: ٢٩، ٣٢.

ومن الثاني - أي: الإحالة على شرح الفاكهي فقط - في موضع واحد في كلامه على ترتيب النُّعُوتِ في حالِ كُنَّ مفردًا فظرفًا فجملَةً، وقد أوجبَ ابنُ عَصْفُورٍ هذا التَّرتيبَ ^(١)، ثمَّ أحوَلَ على الفاكهي بقوله: ((وذكرَ الشَّارِحُ هذه المسألةَ في بابِ التَّوكيدِ فليَنظُرْ ما وَجَّهَهُ)) ^(٢).

(١) - ينظر: المقرَّب: ٢٢٦/١-٢٢٧.

(٢) - النُّصُّ المحقَّق: ٦٢٦.

الفصل الثالث

موقف السيد علي بن عطفة من أصول النحو والخلاف النحوي
واختياراته

المبحث الأول: موقف السيد الشارح من أصول النحو:

الأصل ((ما يُبْتَنَى عليه غيره))^(١)، وأصول النحو هي التي تُبْتَنَى عليها القاعدة النحويّة وتفاصيلها^(٢)، وقد حدّد السيوطي علم أصول النحو بأنّه: ((علم يُبْحَثُ فيه عن أدلّة النحو الإجماليّة، من حيث هي أدلّته، وكيفيّة الاستدلال بها، وحال المستدل))^(٣).

وهذه الأصول هي مدار عمل النحويّ منذ نشأة النحو فهي موجودة في صورتها العمليّة في جهود النحويّين المتقدّمين قبل صوغها علماً ذا أصول على يد أبي البركات الأنباري بعد أن نثر ابن جني جملة من مباحثه القيّمة في (الخصائص)^(٤)، ثمّ ألف السيوطي (الاقتراح في علم أصول النحو) الذي يعدّ المرجع الأساس في هذا العلم فأهتمّ به العلماء فألف محمد عليّ بن محمد علان (١٠٥٧هـ) (داعي الفلاح لمُخَبَّات الاقتراح) وهو شرح مزجيّ للاقتراح^(٥)، وألف محمد بن الحسن الأصفهانيّ المعروف بالفاضل الهندي (١١٣٧هـ) (قراح الاقتراح الهاديّة للعقل الصّراح إلى أصول النحو الواضح)^(٦)، وألف أبو عبد الله محمد بن الطيّب الفاسي (١١٧٠هـ) (فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح) وهو شرح على اقتراح السيوطي^(٧)، وحسب من ألف بعد السيوطي في هذا العلم بشكل مستقلّ فقد تأثّر بالاقتراح، فهذا يحيى بن محمد الشاوي (١٠٩٦هـ) كتب (ارتقاء السيادة في علم أصول النحو) على طريقة الاقتراح متأثراً به^(٨).

وشرح (الاقتراح) الدكتور محمود فجّال بكتاب تحت عنوان (الإصباح في شرح الاقتراح)^(٩). وأصول النحو هي: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال، وسنبينها - إن شاء الله - مجملّة ونبيّن موقف السيّد عليّ بن عطيفة الكاظمي منها.

(١) - التّعريفات: ٢٨.

(٢) - ينظر: أصول النحو العربيّ لمحمد عيد: ٥.

(٣) - الاقتراح في علم أصول النحو: ١٣.

(٤) - ينظر: أصول النحو العربيّ لمحمد عيد: ٥.

(٥) - ينظر: داعي الفلاح: ٢٢.

(٦) - ينظر: فنخا: ١١٦/٢٥.

(٧) - ينظر: فيض نشر الانشراح: ١٠.

(٨) - ينظر: ارتقاء السيادة: ٢١.

(٩) - صدر عن دار القلم في دمشق عام: ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

أَوَّلًا: السَّمَاعُ:

السَّمَاعُ، وَعَبَّرَ عَنْهُ الْأَنْبَارِيُّ بِالنَّقْلِ، وَعَرَّفَهُ بِأَنَّهُ ((الكلامُ العربيُّ الفصيحُ المنقولُ النَّقْلَ الصَّحِيحَ الْخَارِجَ مِنْ حَدِّ الْقَلَّةِ إِلَى حَدِّ الْكَثَرَةِ))^(١)، وَعَرَّفَهُ السِّيُوطِيُّ بِأَنَّهُ ((مَا ثَبَتَ فِي كَلَامٍ مِنْ يُوثَقُ بِفَصَاحَتِهِ، فَشَمَلَ كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى، وَكَلَامَ نَبِيِّهِ ﷺ)، وَكَلَامَ الْعَرَبِ، قَبْلَ بَعْثِهِ، وَفِي زَمَانِهِ، وَبَعْدَهُ، إِلَى أَنْ فَسَدَتِ الْأَلْسَنَةُ بِكَثْرَةِ الْمُؤَلِّدِينَ، نِظْمًا وَنَثْرًا، عَنْ مُسْلِمٍ أَوْ كَافِرٍ))^(٢)، فَهُوَ يَشْمَلُ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ وَقِرَاءَاتِهِ، وَالْحَدِيثَ النَّبَوِيَّ الشَّرِيفَ، وَكَلَامَ الْعَرَبِ عَلَى اخْتِلَافِ بَيْنِ الْعُلَمَاءِ فِي التَّحْدِيدِ الزَّمَانِيِّ وَالْمَكَانِيِّ لَهُ، وَيَشْمَلُ النَّثْرَ وَالشَّعْرَ، وَكُلُّ هَذَا مُشْرُوطٌ بِالنَّقْلِ الصَّحِيحِ، فَتَعْرِيفُ السِّيُوطِيِّ شَرْحٌ وَتَقْصِيلٌ لَتَعْرِيفِ أَبِي الْبَرَكَاتِ.

وَالسَّيِّدُ الشَّارِحُ يَحْفَلُ بِالسَّمَاعِ إِذْ هُوَ الْوَسِيلَةُ الْمُتَلَى لِإِثْبَاتِ الْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ ابْتِدَاءً كَمَا نَرَى فِي كَلَامِهِ عَلَى إِضْمَارِ (أَنَّ) الْمَصْدَرِيَّةَ جَوَازًا بَعْدَ حُرُوفِ الْعَطْفِ، قَالَ: ((وَيُنْصَبُ الْمَضَارِعُ بِ(أَنَّ) الْمَصْدَرِيَّةِ حَالٍ كَوْنِهَا مُضْمَرَةٌ إِضْمَارًا جَائِزًا فِي مَوْضِعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: بَعْدَ حَرْفِ عَاطِفٍ وَهُوَ الْوَوُ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَأَوْ، إِذْ لَمْ يُسْمَعْ غَيْرُهَا))^(٣)، فَالْحُكْمُ ابْتِدَاءً بِالْحَصْرِ بِهَذِهِ الْحُرُوفِ مَبْنِيٍّ عَلَى السَّمَاعِ ثُمَّ سَاقَ شَوَاهِدَ مَسْمُوعَةً لَهَا. أَوْ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ، فَجَدُّ السَّيِّدِ الشَّارِحِ فِي الْاِحْتِجَاجِ فِي الْمَسَائِلِ الْخَلَافِيَّةِ يَقُولُ فِي مَوْضِعٍ: ((وَهُمَا قَوْلَانِ وَاهِيَانِ يَرُدُّهُمَا السَّمَاعُ))^(٤)، وَفِي آخَرَ: ((فَالْأَوَّلَى مَا سَمِعَ، وَلَا يُتَجَاوَزُ مَوْرِدُ السَّمَاعِ وَإِنْ أَمَكْنَ فِيهِ ذَلِكَ))^(٥)، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى اعْتِدَادِهِ بِالسَّمَاعِ أَيْمًا اعْتِدَادٍ فِي نَقْلِهِ الْخِلَافَ فِي مَسْأَلَةِ تَنْثِيَةِ الْمَرْكَبِ الْمَرْجِيّ كـ(بُعْلَبَك) و(سَيُوبِيَه) ذَكَرَ أَنَّ أَكْثَرَ النَّحْوِيِّينَ يَمْنَعُونَ ذَلِكَ لِعَلَّتَيْنِ شَبَهُهُ بِالْمَحْكِيِّ وَلِعَدَمِ السَّمَاعِ^(٦)، وَرَدَّ مَا تُسَبِّحُ لَابِنِ دَرَسْتَوِيَه مِنْ مَنَعِ تَوْسِيطِ خَبَرِ (لَيْسَ) بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا مُحْتَجًّا بِشَبَهِهَا بِ(مَا)؛ لِسُقُوطِ هَذَا الْمَذْهَبِ بِوُرُودِ السَّمَاعِ^(٧)، وَهُوَ يَرَى فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَنَّ النَّحْوِيِّينَ لَوْ احْتَكَمُوا إِلَى السَّمَاعِ لَمَا اخْتَلَفُوا يَقُولُ: ((وَلِذَلِكَ قِيلَ: لَوْ وَاَفَقُوا عَلَى السَّمَاعِ لَمَا اخْتَلَفُوا))^(٨). وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ مَوَارِدِ الْاِحْتِجَاجِ بِالسَّمَاعِ عِنْدَهُ.

(١) - ينظر: لمع الأدلة: ٨١.

(٢) - الاقتراح في: ٧٤.

(٣) - النصُّ المحقق: ١٤٧.

(٤) - النصُّ المحقق: ٢٤٥.

(٥) - النصُّ المحقق: ٦٦٠.

(٦) - ينظر: النصُّ المحقق: ٨٥-٨٦.

(٧) - ينظر: النصُّ المحقق: ٣١٥-٣١٦.

(٨) - النصُّ المحقق: ٣٨٠.

والمسموع ليس بمستوى واحد فمنه المطرّد الكثير ومنه القليل ومنه النّادر والشّاذ، ومناهج النّحويّين في التّعامل مع المسموع والقياس عليه متفاوتة وبتفاوتها تتفاوت آراؤهم في الأحكام النّحويّة المختلف فيها^(١)، الأصل عند السيّد الشّارح أن يكون السّماع مطرّداً إلّا أن يدلّ دليل على خلاف ذلك يقول: ((فإن قيل: إنّ سماعه لا يقيّد اطّراد الجواز لإمكان كونه سماعياً والمطلوب أنّه مطرّد، قلت: لو صحّ هذا لم يصحّ حكم من الأحكام في العربيّة بورود ذلك في كلّ محلّ، بل الواجب حمل ما ثبت عن العرب على الاطراد ما لم يدلّ دليل على خلافه))^(٢)، وعلى هذا الأساس رتب الأوجه الأربعة في قولهم: النّاس مجزئون بأعمالهم إنّ خيراً فخير وإنّ شراً فشر. والمراد بالوجه الأوّل: نصب (خييراً) خبراً لـ(كان) المحذوف ورفع (خير) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: فجزأؤهم خيراً، والوجه الثّاني: نصبهما معاً بتقدير: إنّ كان عملهم خيراً فيجزون خيراً...، والوجه الثّالث: رفعهما معاً بتقدير: إنّ كان في عملهم خيراً فجزأؤهم خيراً، والوجه الرّابع: رفع (خير) ونصب (خييراً) بتقدير: إنّ كان في عملهم خيراً فيجزون خيراً. فقرر أنّ الأوّل أقواها والأخير أضعفها والمتوسّطين متوسّطان، وعلّل ذلك بقوله: ((أمّا الأوّل فلأنّ فيه حذف (كان) واسمها بعد (إنّ)، والمبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرّد، وأمّا الأخير فلأنّ فيه حذف (كان) وخبرها بعد (إنّ)، وفعل بعد فاء الجزاء وكلاهما قليل غير مطرّد؛ ولذلك لم يذكره سيبويه))، فترتيبه لهذه الأوجه قوّة وضعفاً مبني على اطراد المسموع وعدم اطراده.

أمّا ما ثبت شدوّده فينقل ولا يقاس عليه، ذكر ذلك في كلامه على مذهب الأخفش أنّ (كي) حرف جرّ دوماً والفعل بعدها منصوب بـ(أنّ) مضمرّة، ووجّه قوله تعالى ﴿لَكِنَّا لَا يَكُونُ (٥٠)﴾ [الأحزاب] أنّ (كي) تأكيدٌ للام كقوله:

وَلَا لِلِّمَاءِ بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءٌ

وتعقّبه السيّد الشّارح بقوله: ((ويردّه أنّ الفصيح المقيس لا يخرج على الشّاذ))^(٣).

مصادر السّماع:

أ- القرآن الكريم:

اهتمّ النّحويّون بالقرآن الكريم اهتماماً بالغاً، فهو عندهم المصدر الأوّل في الاحتجاج، فقد دارت عليه الدراسات النّحويّة الأولى في الكوفة والبصرة فهو عندهم ((أفضل ما يحتجّ به في

(١) - ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث: ٤٣-٤٤.

(٢) - النّص المحقّق: ٤٥٢.

(٣) - النّص المحقّق: ١٣٤.

تقرير أصول اللغة ولا يمتري أحد في أنه بالغ في الفصاحة وحسن البيان الذروة التي ليس بعدها مرتقى^(١).

والسيد الشارح لم يكن بدعا من النحويين في الاحتجاج بالقرآن الكريم فقد ذكر في كتابه تسعمئة واثنين وستين آية، متفرقة على بحوث الشرح، فهو في المنزلة الأولى عنده من حيث العدد ومن حيث الاهتمام، ففي جملة من الموضوعات نجد أنه يستشهد بأية كريمة دون غيرها من نشر أو شعر ككلامه على إثبات أنه قد يخاطب الواحد بفعل الجمع كقوله تعالى ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ (٩٩) ﴿المؤمنون﴾^(٢)، أو بآيتين كما في كلامه على علامة (كي) المصدرية، وهي تقدم اللام عليها لفظا كقوله تعالى ﴿لَكِي لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ (٣٧) ﴿الأحزاب﴾، أو تقديرنا نحو ﴿كِي لَا يَكُونُ ذُولَةً﴾ (٧) ﴿الحشر﴾، إذا قدرت أن الأصل: (لكي)^(٣)، أو بأكثر من ذلك، إذ استشهد لدخول الفاء جواب الشرط لكونه جملة فعلية فعلها جامد بقوله تعالى ﴿إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ (٣٩) ﴿فَعَسَىٰ رَبِّي﴾ (٤٠) ﴿الكهف﴾، و﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ (٢٧١) ﴿البقرة﴾، و﴿وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾ (٣٨) ﴿النساء﴾، ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ (٢٨) ﴿آل عمران﴾^(٤).

وفي الاستشهاد لمعاني أفعال القلوب وتعدد معانيها يذكر آيتين يدل (علم) في إحداها على اليقين هو قوله تعالى ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (١٩) ﴿محمد﴾، وفي الثانية على الرُّجْحَانِ هو قوله تعالى ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ (١٠) ﴿المتحنة﴾، وكذلك استشهد للفعل (رأى) بآيتين متتابعتين هما قوله تعالى ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾ (٦) ﴿وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ (٧) ﴿المعارج﴾، فالفعل في الأولى للرُّجْحَانِ وفي الثانية لليقين^(٥).

وفي رده ما ذهب إليه ابن الناطم من اشتراط تأخر معمول خبر إن لدخول اللام على الخبر نحو: إن زيدا لأكل طعامك، وإن زيدا لقائم في الدار، بأنه ((وهم لوروده في التنزيل كثيرا نحو)) إن ربهم بهم يومئذ لخبير (١١) ﴿العاديات﴾^(٦).

وفي تفضيل وجه نحوي على وجه آخر جعل الأسلوب القرآني هو الفيصل في الحكم، فقد نبه على أنه يجوز في الفعل بعد (إذا) مسبوقه بالواو والفاء ((الرفع باعتبار كون العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط بعض الكلام ببعض، والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة

(١) - ينظر: القياس في اللغة العربية: ٢٩.

(٢) - ينظر: النص المحقق: ١١٣.

(٣) - ينظر: النص المحقق: ١٣٢.

(٤) - ينظر: النص المحقق: ١٧٧.

(٥) - ينظر: النص المحقق: ٣٩١.

(٦) - النص المحقق: ٣٧٣.

مستقلةً، والفعل فيها بعد (إذا) ليس من تمام ما قبلها، والأوّل أجود وأكثر في لسان العرب قال تعالى ﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٧٦) [الإسراء]، ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَفِيرًا﴾ (٥٣) [النساء]، وقُري شاذًا بالنصب فيهما^(١).

وفي استشهاده بالقرآن الكريم قد يعمد إلى تحليل الآية لبيان موضع الشاهد فيها مقدّرًا المعنى على نحو حديثه عما يشمل الطلب في (بحث الجوازم) فبدأ بالأمر واستشهد بقوله تعالى ﴿تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ (١٥١) [الأنعام]، وفصل بقوله: ((ف(أتل) واقع بعد الطلب وهو ﴿تَعَالَوْا﴾، ومقصودًا به الجزاء، فجزم بـ(إن) مقدرة، والتقدير: تَعَالَوْا فَإِنْ تَأْتُونِي أَتْلُ عَلَيْكُمْ، فالإتيان سبب للتلاوة^(٢).

وقد يكون الشاهد القرآني هو مدار البحث في وجه من وجوه الخلاف النحوي نحو ما نقله السيّد الشارح من مذهب الزمخشري من أنّ (لن) نفي المؤبد في قوله تعالى ﴿لَنْ يَخْلُقُوا دُبَابًا﴾ (٧٣) [الحج]، ﴿وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ (٤٧) [الحج]^(٣)، وذكر ردود ابن مالك وغيره وضعفها، وذكر مذهب سيبويه والجمهور في أنّ (لن) لنفي المستقبل أعم من أن يكون محدودًا أو مؤبدًا، ونقل عن بعض النحويين أنّ إنكار النحويين للتأبّد في (لن) مناقض لمذهب سيبويه والجمهور في أنّ نفيها أعم من أن يكون محدودًا أو مؤبدًا^(٤)، وهذا البحث كله يدور على محاولة محاولة فهم هذه الآيات الكريمات ونظائرها.

وقد يكون مدار البحث في لغات العرب الواردة في القرآن الكريم ففي كلامه على (ألاء) أشار إلى أنّ مدّها لغة الحجازيين، وهي الفصحى التي نزل بها القرآن، أمّا النجديون من تميم وقيس وربيعه وأسدي فهي عندهم مقصورة^(٥)، وفي حديثه عن (ما) الحجازيّة التي حملها الحجازيون على (ليس) وأعملوها عملها وبلغتهم نزل القرآن في قوله تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (٣١) [يوسف]، و﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ (٢) [المجادلة]، وأعملها التميميون على القياس^(٦).

ب - القراءات القرآنية:

عرّف ابنُ الجزري (ت ٨٣٣هـ) القراءات بأنّها ((علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوًا لناقله))^(٧)، وعرفها الدكتور عبد اللطيف الخطيب بأنّها ((الصور المختلفة التي نُقلت في

(١) - النصّ المحقّق: ١٣٨.

(٢) - النصّ المحقّق: ١٦٢.

(٣) - ينظر: النصّ المحقّق: ١٢٩.

(٤) - ينظر: النصّ المحقّق: ١٢٩-١٣٠.

(٥) - ينظر: النصّ المحقّق: ٣١٥.

(٦) - ينظر: النصّ المحقّق: ٣٣٧.

(٧) - منجد المقرئين ومرشد الطالبين: ٤٩.

أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ عَنِ الْمُتَقَدِّمِينَ مَنْقُولَةً عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) بَعْدَ أَنْ نَزَلَ بِهَا الْوَحْيُ عَلَيْهِ^(١). وَلِصِحَّتِهَا اشْتَرَطُوا أَنْ تَكُونَ مُتَوَاتِرَةً، مُوَافِقَةً لِلْعَرَبِيَّةِ وَلَوْ بِوَجْهِ، مُوَافِقَةً لِرِسْمِ الْمَصْحَفِ، فَمَا خَالَفتْ وَاحِدًا مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ أَوْ جَمِيعِهَا فَهِيَ بِحَسَبِ تَسْلُسِلِ هَذِهِ الشُّرُوطِ بَاطِلَةٌ، أَوْ شَاذَّةٌ، أَوْ ضَعِيفَةٌ^(٢).

وَقَدْ اهْتَمَّ النَّحْوِيُّونَ بِشَرْطِ مُوَافَقَةِ الْعَرَبِيَّةِ؛ إِذْ أَدَّى بِهِمُ التَّشَدُّدُ بِالاهْتِمَامِ بِهَذَا الشَّرْطِ إِلَى تَخْطِئَةِ بَعْضِ الْقُرَّاءِ فِي ظَلِّ تَحْكِيمِ مَقَابِيصِهِمْ وَقَوَاعِدِهِمُ النَّحْوِيَّةِ^(٣) عَلَى الرَّغْمِ أَنَّ مُتَقَدِّمِيهِمُ الَّذِينَ أَسَّسُوا لَهُمْ قَوَاعِدَهُمْ وَمَقَابِيصَهُمْ كَانُوا مِنَ الْقُرَّاءِ وَمَمَّنْ عُنُوا بِالْأَدْرَاسَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيِّ وَعِيسَى بْنِ عُمرَ، وَأَبِي عمرو بْنِ العَلَاءِ مِنَ البَصْرِيِّينَ، وَالْكَسَائِيَّ وَالْفَرَّاءِ^(٤)، مِنَ الْكُوفِيِّينَ، فَكَانَتْ الْقِرَاءَةُ عِنْدَهُمْ ((لَا تُخَالَفُ؛ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ السُّنَّةُ))^(٥).

وَلَسْتُ هُنَا بِصَدَدٍ تَتَّبِعُ مَوْقِفَ النَّحْوِيِّينَ مِنَ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ بَلْ مَا قَدَّمْتُه إِضَاءَةً أَتْبِئُنُ بِهَا مَلَاحِ مَوْقِفِ السَّيِّدِ الشَّارِحِ مِنَ الْقِرَاءَاتِ وَمَوَاضِعِ وَرُودِهَا عِنْدَهُ فَقَدْ اهْتَمَّ أَهْتَمًّا وَاضِحًا بِالْقِرَاءَاتِ إِيرَادًا وَاحْتِجَاجًا فَذَكَرَ جَمْلَةً مِنَ الْقِرَاءَاتِ مَنْسُوبَةً إِلَى قُرَّائِهَا وَهُمْ ابْنُ مَسْعُودٍ (ت ٣٢هـ)^(٦)، وَأَبُو رَزِينٍ (ت بَعْدَ ٦٠هـ)^(٧)، وَابْنُ عَبَّاسٍ (ت ٦٨هـ)^(٨)، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ (ت ٧٤هـ)^(٩)، وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ (ت ٩٠هـ)^(١٠)، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ (ت ٩٦هـ)^(١١)، وَيَحْيَى بْنُ وَثَّابٍ (ت ١٠٣هـ)^(١٢)، وَمُجَاهِدٌ (ت ١٠٤هـ)^(١٣)، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ (ت ١١٠هـ)^(١٤)، وَابْنُ عَامِرٍ الشَّامِيُّ

(١) - معجم القراءات: ١٢/١١.

(٢) - ينظر: النُّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْر: ٩/١.

(٣) - ينظر: الْأُصُولُ لِتَمَامِ حَسَّان: ٩٢-٩٣، وَأُصُولُ النُّحُو دِرَاسَةٌ فِي فِكْرِ الْأَنْبَارِيِّ: ١٦٨.

(٤) - ينظر: مَدْرَسَةُ الْكُوفَةِ: ٢٠.

(٥) - كِتَابُ سَبْيُوهِ: ١٤٨/١.

(٦) - ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٥٣٨، ٧٩.

(٧) - ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٦٧١.

(٨) - ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ١٨٠، ٦٧٠.

(٩) - ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٢٧٦.

(١٠) - ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٣٤٦.

(١١) - ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٦٧٠.

(١٢) - ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٦٧٠-٦٧١.

(١٣) - ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٦٧٠.

(١٤) - ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٦٧٠.

(ت ١١٨ هـ)^(١)، وقتادة (ت ١١٨ هـ)^(٢)، وابن كثير المكي (ت ١٢٠ هـ)^(٣)، وابن محيصن (ت ١٢٣ هـ)^(٤)، وعاصم (ت ١٢٧ هـ)^(٥)، وأبو جعفر (ت ١٣٢ هـ)^(٦)، والأعمش (ت ١٤٨ هـ)^(٧)، (ت ١٤٨ هـ)^(٨)، وعيسى بن عمر (ت ١٤٩ هـ)^(٩)، وأبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ)^(١٠)، وحمزة وحمزة الزيات (ت ١٥٦ هـ)^(١١)، والمفضل (ت ١٦٨ هـ)^(١٢)، ونافع المدني (ت ١٦٩ هـ)^(١٣)، والكسائي (ت ١٨٩ هـ)^(١٤)، وأبو بكر بن عياش (ت ١٩٣ هـ)^(١٥)، وورش (ت ١٩٧ هـ)^(١٦)، وقالون (ت ٢٢٠ هـ)^(١٧)، والبزي (ت ٢٤٣ هـ)^(١٨)، والزعفراني^(١٩)، وقد لا ينسب القراءة بل يعبر عنها بصيغة المجهول فيقول: ((وَقُرِئَ...))^(٢٠).

ومنهجُه في إيرادِ القراءاتِ هو إمَّا بوصفِ القراءةِ بعدَ إثباتِ الآيةِ الكريمةِ برسمِ المصحفِ الشريفِ نحوَ حديثه عن الوقفِ في غيرِ الأفصحِ على مثل: رَحْمَةً، بالتَّاءِ، فيقال: رَحْمَةً، قال: ((وبذا قرأ بعض السبعة ﴿إِنَّ رَحِمْتَ اللَّهُ (٥٦)﴾ [الأعراف]، و﴿إِنَّ شَجَرَتِ الزُّقُومِ (٤٣)﴾ [الدُّخان]>)^(٢١)، وإمَّا بإيرادِ القراءةِ برسمِها لا برسمِ المصحفِ نحوَ قراءةِ أبي جعفرِ

(١) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَقُ: ١٨٠، ٢٧٦، ٤٣٥، ٤٦٧، ٥٢٧، ٦٧٤.

(٢) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَقُ: ٦٧٠.

(٣) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَقُ: ٣٨٤، ٣٨٥، ٧١٤.

(٤) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَقُ: ١٤٠، ٦٥٩، ٦٦٠.

(٥) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَقُ: ١٦٩، ١٨٠، ٣٣٧.

(٦) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَقُ: ٤٢٩، ٤٦٨.

(٧) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَقُ: ٦٧٠.

(٨) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَقُ: ١٣٦.

(٩) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَقُ: ١٤٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٧٢١.

(١٠) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَقُ: ١٤٣، ١٦٩، ١٧٨، ٦٧٠.

(١١) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَقُ: ٣٣٧.

(١٢) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَقُ: ١٥٠، ٣٧١، ٦٧٤.

(١٣) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَقُ: ١٤٣، ٧١٤.

(١٤) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَقُ: ٣٧١.

(١٥) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَقُ: ٧١٤.

(١٦) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَقُ: ١٦٩.

(١٧) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَقُ: ١٦٩.

(١٨) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَقُ: ٦٥٩.

(١٩) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَقُ: ١٠٦، ١١٢، ١١٣، ١٣٨، ٢٢٣، ٤٦٣، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧١، ٥٩٣.

(٢٠) - النَّصُّ المَحْقَقُ: ٨٣٢.

((يَا حَسْرَتَايِ))^(١)، وقراءة جماعة ((فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا))^(٢)، وقراءة ابنِ عامرٍ ((وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى))^(٣).

وهو يُشِيرُ إلى كونِ القراءةِ سَبْعِيَّةً بِإِجْمَاعٍ أو لِبَعْضِ السَّبْعَةِ، كما يَشِيرُ إلى الشَّاذَّةِ منها، فإِجْمَاعُ السَّبْعَةِ على وجهِ يورثُ القطعَ على أَرْجَحِيَّتِهِ، وكذلك ورودُ وجهٍ في قراءةِ بعضِ السَّبْعَةِ دليلٌ قوَّةٌ لَهُ، لذلكِ ففي كلامِهِ على جوازِ الرَّفْعِ في الفعلِ بَعْدَ (أَنْ) المصدريَّةِ المسبوقةِ بما يدلُّ على الظَّنِّ على تأويلِهِ بِالْعِلْمِ، والنَّصْبِ جَرِيًّا على الْأَصْلِ وهو الْأَكْثَرُ في العربيَّةِ إذ يستدلُّ بِإِجْمَاعِ الْقُرَّاءِ - يَريْدُ السَّبْعَةَ - عَلَيْهِ في قولِهِ تعالى ﴿الْم (١) أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ [العنكبوت]، واختلَفُوا في ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ (٧١) [المائدة]، فَقَرَأَ غَيْرُ أَبِي عَمْرٍو وَحْمَزَةً وَالْكَسَائِيَّ بِالنَّصْبِ، وهؤلاءِ الثَّلَاثَةُ بِالرَّفْعِ^(٤). ومثْلُهُ كَلَامُهُ على تسكينِ لامِ الطَّلَبِ بَعْدَ الْوَاوِ، والفَاءِ، وَثُمَّ، ثُمَّ قَالَ ((وَنَخْتَارُ تَسْكِينَهَا فِي الْأَوَّلِينَ على تحريكها نحو قولِهِ تعالى ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ (١٨٦) [البقرة]، في قراءةِ الجميعِ، بخلافِ (ثُمَّ) كقولِهِ تعالى ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَقْتُلُهُمْ﴾ (٢٩) [الحج] قَرَأَهَا قَالُونَ وَالْبَرِّيُّ وعاصمٌ وَحْمَزَةً وَالْكَسَائِيَّ بِالْإِسْكَانِ، والْباقُونَ بِالنَّحْرِيكِ))^(٥).

أَمَّا الْقِرَاءَةُ الشَّاذَّةُ فَيَأْتِي بِهَا ظَهِيرًا لِدَلِيلٍ آخَرَ على نحوِ حديثِهِ عن منعِ البصريِّينَ فَتَحَ تَاءَ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ وَنَقَلَ الرَّنْجَانِيَّ عَنِ الْكُوفِيِّينَ إِجَازَتَهُمُ الْفَتْحَ في محذوفِ اللامِ ك(ثُبَّةٍ)، وذكرَ الدَّلِيلَ على ذلكِ قولَ الشَّاعِرِ:

فَلَمَّا جَلَّاهَا بِالْإِيَامِ تَحَيَّرَتْ ثُبَاتًا عَلَيْهَا دُلُّهَا وَاكْتَنَابُهَا

بتنوينِ الْفَتْحِ (ثُبَاتًا)، والقراءةِ الشَّاذَّةُ (فَانْفَرُوا ثُبَاتًا)^(٦)، فأوردَ القراءةَ معَ الشَّاهِدِ الشَّعْرِيِّ ظَهِيرًا لَهُ^(٧)، وقد يَعْكُسُ فيستدلُّ للقراءةِ بِالشَّعْرِ كما في قراءةِ ابنِ عامرٍ ((وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى))^(٨)، ببيتِ الْكِتَابِ:

ثَلَاثَ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا فَأَخْرَى اللَّهُ رَابِعَةً تَعُودُ

(١) - سورة الزمر، من الآية: ٥٦. ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٤٦٨.

(٢) - سورة يونس، من الآية: ٥٨. ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٤١.

(٣) - سورة الحديد، من الآية: ١٠. ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٢٧٦.

(٤) - ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ١٤٢-١٤٣.

(٥) - النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ١٦٩.

(٦) - سورة النساء، من الآية: ٧١. ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ١٠٦.

(٧) - وينظر مثل ذلكَ أَيْضًا: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٤٠-٤١، ٣٦٢.

(٨) - سورة الحديد، من الآية: ١٠. ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٢٧٦.

ويستدلُّ بالقراءاتِ على جوازِ عدَّةِ وجوهٍ قرئَ بها جميعاً دونَ اختيارِ وجهٍ منها وذلك في حديثه عن الفعلِ المضارعِ المقرونِ بالفاءِ أو الواوِ الَّذِي جاءَ بعدَ انقضاءِ جُمْلَةِ الشَّرْطِ والجزاءِ إذ يجوزُ جزمُهُ بالعطفِ على الجوابِ المجزومِ، ورفعُهُ على الاستئنافِ، ونصبُهُ بـ(أَنْ) مضمرةً وجوباً، والنَّصْبُ قليلٌ، واستشهدَ بقوله تعالى ﴿وَإِنْ تُبْذَوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ (٢٨٤)﴾ [البقرة]، قرأَ عاصمٌ وابنُ عامرٍ ﴿فَيَغْفِرُ﴾ بالرفعِ، وباقي السَّبعةِ بالجرمِ، وقرأَ ابنُ عباسٍ بالنَّصْبِ^(١). أو على ترجيحِ رأيٍ لأحدِ النُّحَوِيِّينَ كما في حديثه عن لغةِ الجمعِ بينَ التَّاءِ والياءِ، أو التَّاءِ والألفِ في نداءِ (أبي) و(أُمِّي) فيقالُ: يا أبتِي، يا أُمْتِي، يا أبتَا، ويا أُمْتَا، وهذه اللغةُ خلافُ القياسِ؛ لأنَّ فيها الجمعَ بينَ العوضِ والمعوَّضِ، وخصَّها ابنُ هشامٍ بالشَّعرِ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ ظاهِرَ لفظِ الرِّضِيِّ عدمَ اختصاصِهما بالشَّعرِ، ويؤيِّدُهُ أَنَّهُ قُرِئَ ((يَا أَبَتِي إِنِّي أَخَافُ))^(٢).

ويحتجُّ بالقراءاتِ في المسائلِ الَّتِي تتعلَّقُ بلغاتِ العربِ وتصحيحِ نسبةِ لغةٍ منها إلى قومٍ من العربِ، ففي كلامِهِ على (اللَّذَانِ) و(اللَّتَانِ) ذَكَرَ أَنَّهُ يجوزُ في نونِهما التَّخْفِيفُ، وهي لغةُ أَهْلِ الحجازِ وبنِي أَسَدٍ، والتَّشْدِيدُ، وهي لغةُ قَيْسٍ وتميمٍ، ثُمَّ نَبَّهَ على أَنَّ التَّشْدِيدَ لا يختصُّ بحالةِ الرَّفْعِ خلافاً للبصريَّينَ؛ لِأَنَّهُ قُرِئَ بِهِ فِي السَّبْعِ فِي غَيْرِ الرَّفْعِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذِينَ (٢٩)﴾ [فصلت]، كما قُرِئَ بِهِ فِي الرَّفْعِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيهَا (١٦)﴾ [النِّسَاء]^(٣). ولا شكَّ أَنَّ اهتمامَ السَّيِّدِ الشَّارِحِ بالقراءاتِ يؤدي به إلى الاهتمامِ بتعليلِ ما أبهم من الوجوهِ النُّحَوِيَّةِ الَّتِي حُمِلَتْ عَلَيْهَا هَذِهِ الْقِرَاءَاتُ فَرَاهُ يَوْجُهَا وَيَبِينُ عَلَّهَا كما فعلَ في كلامِهِ على جوازِ فَتْحِ هَمْزَةِ (إِنَّ) وكسرها في قولِهِ تَعَالَى ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ (٢٨)﴾ [الطُّور]، فقد قرأَ نافعٌ والكسائيُّ بالفتحِ، على تقديرِ لامِ العلةِ، أي: لأنَّ، وقرأَ الباقرُ بالكسرِ على أَنَّهُ تعليلٌ مُستأنَفٌ^(٤).

فهذا الإكثارُ من نقلِ القراءاتِ والاحتجاجِ بها دليلٌ على الاهتمامِ بها فهي سَمَةٌ واضحةٌ من سماتِ منهجهِ في هذا الشَّرحِ.

(١) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَقُ: ١٨٠.

(٢) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَقُ: ٤٦٨.

(٣) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَقُ: ٢٢٣.

(٤) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَقُ: ٣٧١.

ج- الحديث الشريف والأثر:

عرّف السيّد حسنُ الصّدُرُ الحديثَ بأنّه ((كلامٌ يحكي قولَ المعصومِ (عليه السلام)، أو فعله، أو تقريره))^(١)، أمّا الأثرُ فقد اختلفَ فيه على أقوالٍ هي أنّه أعمُّ من الحديثِ فهو يشملُ قولَ المعصومِ (عليه السلام) وغيره كأقوالِ الصّحابة، أو أنّه خاصٌّ بأقوالِ الصّحابة والحديثِ خاصٌّ بأقوالِ المعصومِ (عليه السلام)^(٢)، وعلى هذا القولِ سأجري هنا للتمييزِ بينَ ما ذكره السيّدُ الشّارحُ من أحاديثِ المعصومِ (عليه السلام) وآثارِ الصّحابة (عليهم السلام).

لم يعتدَّ النّحويّونَ المتقدّمونَ بالحديثِ الشّريفِ اعتدادهم بالقرآنِ وكلامِ العربِ، ولم يقدّموا سبباً لذلك بل سكتوا عنه ففي كتابِ سيبويه لا نقفُ إلّا على سبعةِ أحاديثٍ لا يسوقُها منسوبةً للنّبيِّ (صلى الله عليه وآله) وإنّما يوردُ الحديثَ إيرادَهُ لكلامِ العربِ^(٣)، وتابَعَ النّحويّونَ هذا المسلكَ فلم يحتجُوا بالحديثِ الشّريفِ إلى القرنِ السّابعِ الهجريّ إذ استدلّ ابنُ خروفٍ ومالكٌ والرّضّيُّ بالحديثِ على اثباتِ المسائلِ النّحويّةِ والصّرفيّةِ^(٤). وتعقّبَ أبو حيّان الأندلسيّ ابنَ مالكٍ وأخذَ عليه أنّه بدعٌ من العلماءِ المتقدّمينَ بصريّينَ وكوفيّينَ في هذا معترضاً باحتمالِ أنّ الرّواةَ رَووا الحديثَ بالمعنى لا بلفظِ النّبيِّ (صلى الله عليه وآله)، أو وقعَ فيه تحريفٌ من الرّواةِ الأعاجمِ^(٥)، وإذا دخلَ الدّليلُ الاحتمالُ سقطَ الاستدلالُ^(٦)، وتوسّطَ الشّاطبيُّ فجعلَ الحديثَ قسمينَ:

أحدهما: ما يُعرفُ أنّ المعنى به فيه نقلٌ معانيه لا ألفاظه، فهذا لا يقعُ به الاستدلالُ.
والثّاني: ما يُعرفُ أنّ المعنى به فيه نقلٌ ألفاظه فهذا يقعُ به الاستدلالُ، كالأحاديثِ المنقولةِ في الاستدلالِ على فصاحةِ النّبيِّ (صلى الله عليه وآله). وأخذَ على ابنِ مالكٍ عدمَ التّمييزِ بينَ هذينِ النّمطينِ من الأحاديثِ والاستدلالِ بكلِّ حديثٍ^(٧).

أمّا موقفُ السيّدِ الشّارحِ من الاحتجاجِ بالحديثِ الشّريفِ فيتّضحُ في تصريحه بالردِّ على أبي حيّان بعدَ أن ذكرَ اعتراضه على ابنِ مالكٍ باحتمالِ روايةِ الأحاديثِ بالمعنى وردَّ عليه ((بأنّ الأصلَ الرّوايةُ باللفظِ وإذا قُصدَ الرّوايةُ بالمعنى أشارَ الرّاي إلى ذلكَ بقوله: قالَ ما معناه، كما لا يخفى على العارفِ بمصطلحِ الحديثِ، وفتحُ هذا البابِ يتطرّقُ إلى عدمِ الاستدلالِ بالأحاديثِ

(١) - نهاية الدّراية: ٨٠.

(٢) - ينظر: مقباس الهداية في علم الدّراية: ٦٤-٦٥.

(٣) - ينظر: كتاب سيبويه (الفهارس الفنية): ٢٩/٥، وفهارس كتاب سيبويه ودراسة له: ٧٦٢.

(٤) - ينظر: موقف النّحاة من الاحتجاجِ بالحديثِ الشّريفِ: ١٧-١٨.

(٥) - ينظر: التّنزيل والتّكميل: ١٥٤/٢، والاقتراح: ٨٩-٩٠.

(٦) - ينظر: الاقتراح: ١٦٠.

(٧) - ينظر: المقاصد الشّافية: ٤٠١/٣-٤٠٤.

على الشريعة وهذا مخالف للإجماع^(١). فيظهر من هذا أنه موافق لمذهب ابن مالك في فتح باب الاستدلال في الحديث لذلك نراه احتج بجملة من الأحاديث النبوية والعلوية وآثار الصحابة، وما ذكره من أحاديث احتج بها النحويون قبله وذكرته في المصادر النحوية سواء في كتب ابن مالك أم شرح الرضي على الكافية أو غيرها من مصادر النحو، وثمة أحاديث لم يستدل بها على مسائل نحوية كاستدلاله على فضيلة الابتداء بالبسملة^(٢) بقوله (عليه السلام): (كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبْدَأْ فِيهِ بِذِكْرِ الْبَسْمَلَةِ فَهُوَ أَبْتَرُّ)، وبقول الإمام الصادق (عليه السلام): (لَا تَتْرُكِ الْبَسْمَلَةَ وَلَوْ كَتَبْتَ شِعْرًا).

أما استدلاله بالحديث الشريف والأثر على مسائل نحوية فساد ذكر أمثلة منه:

١- احتج لصحة رأي البصريين والكسائي في فعلية (نعم) و(بئس) لقبولها تاء التانيث عند جميع العرب بقوله (عليه السلام): (مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ)، وقوله (عليه السلام): (وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخِيَانَةِ فَإِنَّهَا بِنِسْتِ الْبِطَانَةِ)^(٣).

٢- احتج لنقل الكلمة من حالة الفعلية إلى الاسمية حكاية بقوله (عليه السلام): (أَنْهَأَكُمُ عَنْ قِيلٍ وَقَالَ)^(٤).

٣- استشده لدخول لام الأمر على فعل المتكلم مبنياً للفاعل بقوله: (قُومُوا فَلَا صَلَ لَكُمْ)، وهو قليل^(٥)، وعلى فعل المخاطب مبنياً للفاعل أيضاً بقوله (عليه السلام): (لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ)، وهو أقل من الأول^(٦).

٤- استشده لكون فعل الشرط فعلاً مضارعاً مجزوماً وجوابه فعلاً ماضياً بقوله (عليه السلام): (مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ)^(٧).

٥- استشده لحذف الفاء من جواب الشرط مع كون الجواب فعل أمر ندوراً بقوله (عليه السلام) لأبي بن كعب لما سألته عن اللقطة: (فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتِعْ بِهَا)^(٨).

٦- استشده لموضع من مواضع تعذر اتصال الضمير في حال اجتماع ضميرين وقدم غير الأخص بقوله (عليه السلام): (وَلَوْ شَاءَ لَمَلَكَهُمْ إِيَّاكُمْ)^(٩).

(١) - النص المحقق: ٥٨٥.

(٢) - ينظر: النص المحقق: ٤.

(٣) - ينظر: النص المحقق: ٤٧.

(٤) - ينظر: النص المحقق: ٤٨.

(٥) - ينظر: النص المحقق: ١٦٨.

(٦) - ينظر: النص المحقق: ١٦٨.

(٧) - ينظر: النص المحقق: ١٧٠.

(٨) - ينظر: النص المحقق: ١٧٨.

(٩) - ينظر: النص المحقق: ٢٠٠.

- ٧- احتجَّ لوجوب ذكر خبر (لولا) إذا كان الخبر كونا مقيداً بقوله (ﷺ): (لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنييت الكعبة على قواعِد إبراهيم)، ف(حديثو) خبر عن (قومك) (١).
- ٨- احتجَّ لعمل (لا) النافية للجنس في الاسم المعرفة المؤول بنكرة بقوله (ﷺ): (إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده)، وبالأثر المنسوب لعمر: (قضية ولا أبا حسن لها) (٢).
- ٩- واحتجَّ لبعض معاني الأفعال أو الحروف كاستدلاله على (رجع) و(غدا) الملحقتين ب(صار) بقوله (ﷺ): (لا ترجعوا بعدي كفاراً) (٣)، و(تغدو خماصاً وتروح بطاناً) (٤)، ولمعاني بعض الحروف نحو دلالة (عن) على البدل في حديث (صومي عن أمك) (٥)، ودلالة (في) على السببية في حديث: (إن امرأة دخلت النار في هرة حبستها) (٦).
- ١٠- استشهد لحذف المفسر الذي هو خلف عن فاعل (نعم) إذا فهم المعنى بقوله (ﷺ): (من تَوْضاً يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ) أي: ونعمت سنة (٧). وسواها من أحاديث احتج بها.
- أما الأحاديث العلوية الشريفة فقد احتج بخمسة أحاديث منها هي:
- ١- قوله (ﷺ): (وَأَنْتُمْ وَالسَّاعَةُ فِي قَرْنٍ)، ذكره السيّد الشارح متابعاً للرّضي في أنّ حذف الخبر بعد واو المصاحبة الصريحة غالب لا واجب كما ذهب إليه جمهور البصريين (٨).
- ٢- قوله (ﷺ): (فَأَعْطَاهُ اللَّهُ النَّظْرَةَ اسْتِحْقَاقًا لِلْسُّخْطَةِ وَاسْتِثْمَامًا لِلْبَلِيَّةِ)، ذكره متابعاً للمتقدمين من النحويين والرّضي في عدم اشتراط مشاركة المفعول له الحدث في الفاعل، والمعطي المنظرة في هذا النص الشريف هو الله تعالى، والمستحق للسخط هو إبليس، فلم يتحد الفاعل كما اشترط المتأخرون (٩).

(١) - ينظر: النصّ المحقّق: ٣٠٠.

(٢) - ينظر: النصّ المحقّق: ٣٧٨.

(٣) - ينظر: النصّ المحقّق: ٣٠٧.

(٤) - ينظر: النصّ المحقّق: ٣٠٨.

(٥) - ينظر: النصّ المحقّق: ٥٤٦.

(٦) - ينظر: النصّ المحقّق: ٥٥٠.

(٧) - ينظر: النصّ المحقّق: ٤٢٦.

(٨) - ينظر: النصّ المحقّق: ٣٠٥.

(٩) - ينظر: النصّ المحقّق: ٤٩٤.

٣- قوله (عليه السلام): (وَقُلْتُ عَنْكُمْ نَبَوْتُهُ)، ذكره في طيِّ نقلٍ عن الرضويِّ في مذهبه بتجويزٍ تقدُّمِ معمولٍ المصدرِ عليه إذ كانَ هذا المعمولُ ظرفاً أو شبهة؛ لضعفِ عملِ المصدرِ، ولأنَّ الظرفَ وشبهه تكفيه راحة الفعل^(١).

٤- قوله (عليه السلام): (لَإِنْ أَصُومَ يَوْمًا مِنْ شَعْبَانَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ [أَنْ] أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ)، وقوله: (اللَّهُمَّ أَبْدِلْنِي بِهِمْ خَيْرًا مِنْهُمْ)، و(وَأَبْدِلْهُمْ بِي شَرًّا مِنِّي)، استدللَّ بهذه الأحاديث على لزوم أنَّ يكونَ المفضلُّ عليه مشاركاً المفضلَّ في المعنى تحقيقاً نحو: زيدٌ أحسنُ من عمرَ، أو تقديراً نحو الأحاديثِ العلويةِ المذكورةِ إذ إنَّه (عليه السلام) قدَّرَ أنَّ إفطارَ يومِ الشَّكِّ الذي يُمكنُ أن يكونَ من رمضان محبوبٌ إلى نفسه وإن لم يكن كذلك حقيقةً، ثمَّ فضَّلَ صومَ يومٍ من شعبانَ عليه، وكذلك الحديثُ الثاني قدَّرَ (عليه السلام) أنَّ فيهم خيراً وفيه شرٌّ مجازةً لاعتقادهم وإن كانَ الواقعُ خلافَ ذلك^(٢).

واحتجَّ السيِّدُ الشَّارحُ بجملةٍ من الآثارِ عن الصَّحابةِ (عليهم السلام) هي:

١- نقلَ احتجاجُ ابنِ هشامٍ بقولِ أبي الدرداءِ في الرِّكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ: (مَا أَنَا لِأَدْعَهُمَا)، بحذفٍ (كَانَ) قبلَ لامِ الجحودِ، ونقلَ ردُّ الدَّمَامِينِي بأنَّ ذلكَ ليسَ بمتعيِّنٍ لاحتمالِ كَوْنِ التَّقْدِيرِ: مَا أَنَا مُرِيدًا لِتَرْكِهْمَا^(٣).

٢- نقلَ احتجاجُ الكسائيِّ للجزمِ في نحو: لا تدنُ من الأسدِ يَأْكُلُكَ، قياساً على النَّصْبِ في نحو: لا تكفرُ فتدخلِ النَّارَ، بقولِ أبي طلحةَ للنَّبِيِّ (ﷺ): (لَا تُشْرِفْ يُصِيبُكَ سَهْمٌ)، بتقديرٍ: إِنَّ تُشْرِفْ يُصِيبُكَ سَهْمٌ^(٤).

٣- نقلَ احتجاجُ ابنِ مالكٍ لحملِ (مَتَّى) على (إِذَا) بقولِ عائشةَ: (وَإِنَّهُ مَتَّى مَا يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمَعُ النَّاسُ)^(٥)، واحتجاجه بقولها: (أَقُولُ مَاذَا)، على عدمِ اختصاصِ (ماذا) بلزومِ الصِّدْرِ^(٦).

٤- احتجَّ لوجوبِ حذفِ خبرِ (لولا) إذا كانَ كوناً مطلقاً بقولِ عمرَ: (لولا عليٌّ لَهْلَكَ عُمَرُ)، والتَّقديرُ: لولا عليٌّ موجودٌ لَهْلَكَ عُمَرُ^(٧)، واحتجَّ للأكثرِ في المستغاثِ بأنَّ يُجرَّ بلامٍ واجبةِ الفتحِ

(١) - ينظر: النَّصُّ المَحَقَّقُ: ٥٨٤.

(٢) - ينظر: النَّصُّ المَحَقَّقُ: ٦١٠-٦١١.

(٣) - ينظر: النَّصُّ المَحَقَّقُ: ١٥٠.

(٤) - ينظر: النَّصُّ المَحَقَّقُ: ١٦٥.

(٥) - ينظر: النَّصُّ المَحَقَّقُ: ١٧٤.

(٦) - ينظر: النَّصُّ المَحَقَّقُ: ٢٣٨.

(٧) - ينظر: النَّصُّ المَحَقَّقُ: ٢٩٩.

بقوله: (يا لله للمسلمين)^(١)، واحتجَّ للمندوب حكمًا بقوله وقد أخبر بجذبٍ شديدٍ أصاب قومًا: (وأعمرًا)^(٢).

ومن خلال هذه الإطلالة على شواهدِ الحديثية نلاحظ أنه لا يرى بأسًا بالاستشهاد بالأحاديث على طريقة ابن مالك إلا أنه لم يتوسع في ذلك فلم نجده استدلالًا بالأحاديث التي استدلت بها النحويون قبله.

د - الشعر:

ظلَّ الاحتجاجُ بالشعر على القواعد النحوية أشيع وأفشى من الاحتجاج بالنثر منذ بدايات وضع القواعد النحوية إلى أن استقرت، وسببُ هذا طبيعة الشعر القابل للحفظ، وحضوره الدائم في ذاكرة العلماء، وكونه أكثر ضبطًا من النثر؛ لأنَّ الضبط يمثل عنصرًا من عناصر إيقاعه^(٣).

واهتمامهم بالشاهد دفعهم إلى وضع ضوابط مكانية وزمانية له، أمَّا من حيث المكان فيحتجُّ بما ثبت عن العرب الفصحاء الموثوق بعربيَّتهم، وهم سكان البراري دون الحضر ثمَّ من سكان البراري في وسط بلاد العرب غير المحاذين للأعاجم من فرس وروم ولا المخالطين للسريانيين والأحباش وغيرهم وهم بحسب ما ذكر الفارابي قيس، وتميم، وأسد، وطيء، ثمَّ هذيل^(٤). وأمَّا من حيث الزمان فقد قسموا الشعراء على أربع طبقات هي: الجاهليون، والمخضرمون، والإسلاميون، والمولدون، فيحتجُّ بالطبقات الثلاث ولا يحتجُّ بالرابعة، وحددوا آخر الحجج بإبراهيم بن هرمة (ت ١٧٦هـ)^(٥)، وجرى النحويون المتأخرون على طريقة متقدميهم في ذلك وما احتجوا به من شعر المولدين فعلى سبيل الاستئناس لا لإثبات القواعد به.

أكثر السَّيِّدِ الشَّارِح من الاحتجاج بالشاهد الشعري فاستشهد بخمسمئة وسبعة وثلاثين شاهدًا شعريًا، منها أربعة وسبعون رجزًا، فهو في العدد بعد الشواهد القرآنية في هذا الشرح، ومن حيث الطبقات المذكورة آنفًا وجدناه يحتجُّ بشعر الجاهليين والمخضرمين والاسلاميين، بل أورد أبياتًا لمولدين هم دعلج بن علي الخزاعي (ت ٢٤٦هـ)، وأبو الطيب المتنبي (ت ٣٥٤هـ)، وأبو فراس الحمداني (ت ٣٥٧هـ)، والشريف الرضي (ت ٤٠٦هـ)، وأبو العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ)، وهي شواهد استدلت بها قبله.

(١) - ينظر: النصُّ المحقَّق: ٤٧٩.

(٢) - ينظر: النصُّ المحقَّق: ٤٨٢.

(٣) - ينظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة: ٥٢.

(٤) - ينظر: كتاب الحروف للفارابي: ١٤٧، والاقتراح: ١٠٠-١٠١.

(٥) - ينظر: خزانة الأدب: ٨-٥/١.

أَمَّا مِنْهَجُهُ فِي عَرْضِ الشَّاهِدِ فَالْأَكْثَرُ فِيهِ إِيرَادُ الْبَيْتِ كَامِلًا صَدْرًا وَعَجْزًا، وَأَقْلُ مِنْهُ أَنْ يُوْرَدَ شَطْرًا مِنَ الْبَيْتِ فِيهِ مَوْضِعُ الشَّاهِدِ، وَالنَّادِرُ أَنْ يُوْرَدَ بَعْضُ بَيْتٍ مُقْتَصِرًا فِيهِ عَلَى مَوْضِعِ الشَّاهِدِ مِثْلُ اسْتِشْهَادِهِ لِرَجْحَانِ الْإِلْغَاءِ لِلْفَعْلِ (ظَنَّ) لِتَأْخُرِهِ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

الْقَوْمُ فِي إِثْرِي ظَنَنْتُ^(١)

وَمِنْهُ فِي كَلَامِهِ عَلَى اللَّامِ الْمُقَحَّمَةِ، وَهِيَ الْمَعْتَرِضَةُ بَيْنَ الْمُتَضَايِفِينَ بِقَوْلِهِ:

يَا بُؤْسَ الْحَرْبِ^(٢)

وَهُوَ قَدْ يَسْتَشْهَدُ لِلْحُكْمِ النَّحْوِيِّ بِشَاهِدٍ شَعْرِيٍّ وَاحِدٍ، وَهُوَ الْأَشْيَعُ فِي مِنْهَجِهِ، كَمَا فِي حَدِيثِهِ عَلَى مُرَادِفَةِ اللَّامِ (مِنْ) إِذْ اسْتَشْهَدَ بِقَوْلِ جَرِيرٍ:

وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ^(٣)

أَوْ بِشَاهِدَيْنِ لَتَنْوِينِ التَّرْنُمِ بِقَوْلِ جَرِيرٍ:

أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابُنْ وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

وَقَوْلِ النَّابِغَةِ:

أَفِدِ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَرُلْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِنَ^(٤)

أَوْ بِثَلَاثَةِ شَوَاهِدَ كَاسْتِشْهَادِهِ لِلتَّنْوِينِ الْغَالِي، وَهُوَ الْلَّاحِقُ لِلْعَوَافِي الْمُقَيَّدَةِ بِقَوْلِ رُوبَةِ:

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ حَاوِيِ الْمُخْتَرْقُنْ

وَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

وَيَعْدُو عَلَى الْمَرءِ مَا يَأْتَمِرُنْ

وَقَوْلِ الْآخِرِ:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ: يَا سَلَمَى وَإِنْ

كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ: وَإِنْ^(٥)

وَقَدْ يَقْدَمُ الشَّاهِدُ الشَّعْرِيُّ عَلَى سِوَاهُ مِنْ شَوَاهِدَ غَيْرِ شَعْرِيَّةٍ وَقَدْ يُؤَخَّرُهُ.

وَالْأَكْثَرُ عِنْدَهُ عَدَمُ نِسْبَةِ الْأَبْيَاتِ إِلَى قَائِلِيهَا، وَقَلِيلًا مَا يَنْسَبُ الْأَبْيَاتُ إِلَى قَائِلِيهَا فَمِنْ مَجْمُوعِ مَا ذَكَرْنَا نَسَبَ خَمْسَةً وَسِتِينَ بَيْتًا إِلَى قَائِلِيهَا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ عَنَائِيَّتِهِ بِنِسْبَةِ الشَّوَاهِدِ اعْتِمَادًا عَلَى اسْتِشْهَادِ النَّحْوِيِّينَ قَبْلَهُ بِهَا.

(١) - يَنْظُرُ: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٣٩٣.

(٢) - يَنْظُرُ: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٥٥٢.

(٣) - يَنْظُرُ: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٥٥١.

(٤) - يَنْظُرُ: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٢٢.

(٥) - يَنْظُرُ: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٢٣.

ومنهجهُ في عرضِ الشَّاهدِ الشَّعْرِيِّ هو إيرادُهُ بعدَ ذكرِ الحكمِ النَّحْوِيِّ وما يلابسُهُ من خلافٍ أو بيانٍ لغَةٍ أو ترجيحٍ أو نحو ذلك من دونِ تفصيلِ موضعِ الشَّاهدِ في الأعمِّ، فإذا استدعى المقامُ شرحًا لموضعِ الشَّاهدِ في الشَّعرِ ذكرَهُ مبيِّنًا وجوهَهُ نحو قولِ الرَّاجِزِ:

إِنَّ الكَرِيمَ، وَأَبِيكَ، يَعْتَمَلُ

إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكَلُ

قال: ((أي: من يتَّكَلُ عليه، فحذفَ (عليه) وزادَ (على) تعويضًا، وقيل: إن المراد: لم يجد شيئًا، ثُمَّ ابتدأَ مستفهمًا فقال: على مَنْ يَتَّكَلُ))^(١)، ويذكرُ ما يكتنفُ موضعَ الشَّاهدِ من خلافٍ على نحو ما نقل من استشادِ ابنِ مالكٍ لزيادةِ (على) غيرِ عوضٍ في قولِ الشَّاعرِ:

أَبَى اللهُ إِلَّا أَنْ سَرَحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْئَانِ الْعِضَاهِ تَرَوْقُ

لأنَّ معنى تَرَوْقُ عندهُ: تُعَجِّبُ، ولا معنى هنا لـ(على) فهي زائدةٌ، ثُمَّ ذَكَرَ - أعني: السَّيِّدُ الشَّارِحُ - ردَّ ابنِ هشامٍ قال: ((قال المصنِّفُ: وفيهِ نظرٌ؛ لأنَّ راقَهُ الشَّيْءُ، بمعنى: أعجَبَهُ، ولا معنى له هاهنا، وإنما المعنى: تَعَلُّوْا وَتُرْفَعُوا))^(٢)، ويستطردُّ فيذكرُ شاهدًا ثانيًا في كلامِهِ على الاسمِ الموصولِ (الألى) فاستشهدَ لوروده كثيرًا بأبياتٍ منها قولُ الشَّاعرِ:

أَبَى اللهُ لِلشُّمِّ الْأَلَاءَ كَأَنَّهُمْ سُيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْمًا صِقَالَهَا

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ فِي الْبَيْتِ شَاهِدًا ثَانِيًا هُوَ مَدُّ (الألاءِ)^(٣).

ومن منهجِهِ الاهتمامُ بذكرِ الرِّوَايَاتِ الْمُخْتَلَفَةِ فِي نَقْلِ الشَّوَاهِدِ وما يتعلَّقُ بها من أحكامٍ نحويَّةٍ نحو ما ذكرَهُ من روايتي الرِّفْعِ والنَّصْبِ فِي (الرُّمَحِ) فِي قولِ عمرو بنِ معدي كَرِبَ: عَلامٌ نَقُولُ الرُّمَحُ يُثْقَلُ عَانِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَنْ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتِ النَّصْبُ عَلَى إِعْمَالِ الْقَوْلِ عَمَلِ (ظَنَّ) لِتَوْفُرِ شُرُوطِ الْإِعْمَالِ، وَالرِّفْعُ عَلَى الْحَاكِيَةِ^(٤)، ومثْلُهُ حَدِيثُهُ عَمَّا ذَكَرَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ وَاللَّحْيَانِيُّ مِنْ لُغَةٍ لِبَعْضِ الْعَرَبِ يَجْزَمُونَ بِ(أَنْ)، وَأَنكَرَهَا الْجُمْهُورُ، وَاسْتَدَلَّ الْمَثْبُتُ بِقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَلَدَانُ أَهْلِنَا تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطُبُ

وَأَنكَرَ الْفَارِسِيُّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ وَذَكَرَ أَنَّ الرِّوَايَةَ فِيهِ: الرِّوَايَةُ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ الصَّيْدُ، ثُمَّ ذَكَرَ السَّيِّدُ الشَّارِحُ أَنَّ رَوَايَةَ الْمَفْضَلِ الضَّبِّي: إِلَى مَا يَأْتِنَا الصَّيْدُ^(٥)، عَلَى أَنَّهُ احْتَجَّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بِتَصْرِيحِ أَبِي حَيَّانَ بِأَنَّ صَحَّةَ رَوَايَةٍ لَا تُسْقَطُ رَوَايَةُ أُخْرَى وَذَلِكَ فِي كَلَامِهِ عَلَى قولِ الشَّاعرِ:

(١) - ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٥٤٩.

(٢) - النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٥٤٩.

(٣) - ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٢٢٥.

(٤) - ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٤٠٣.

(٥) - ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ١٤٤.

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا
مستدلاً به على إسقاط الفاء الرابطة من جواب الشرط، ثم ذكر أن أبا حيان نسب للمبرد منع ذلك وروى البيت:

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ

ورده بما سلف^(١)، وغير ذلك^(٢).

وقد يتفرّد برواية مخالفة لما في المصادر السابقة له، فاستشهد لكسر نون الجمع ضرورة أو لغة بأبيات منها:

قُلُوْا أَنَّ اللَّحَى خُلِقَتْ حَشِيْشًا عَافَنَاهَا خُيُولُ الْمُسْلِمِيْنَ

بكسر نون (مسلمين) وألحقه ببيتي سُحَيْمٍ عَبْدُ بَنِي الْحَسَّاسِ:

أَكُلُّ الدَّهْرِ جِلٌّ وَارْتَحَالَ أَمَّا يُبْقِي عَلَيَّ وَلَا يَقِيْنِي

وَمَاذَا تَبَنِّي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِيْنَ

فوهم بالنسبة لأن البيت المذكور ليزيد بن مفرغ في ديوانه^(٣) بفتح النون بعدها ألف الإطلاق (المسلمين)، وكذا هو في خزنة الأدب^(٤)، وربما كان إلحاقه بهذين البيتين هو سبب الوهم؛ لأن الملحق كسر النون تجنباً للإقواء.

وقد يروي الشاهد بالرواية التي لم تشتهر بين النحويين وذلك في كلامه على عمل حاشا النصب في قول الشاعر:

حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ قَدَمٌ

وهي رواية المفضلين^(٥)، أما الرواية التي احتج بها النحويون فهي بالجر (أبي ثوبان) شاهداً على الجر بـ(حاشا)^(٦). واستشهد بقول الشاعر:

وَيَوْمَ تُوَفِّيْنَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ كَأَنَّ طَبِيْعَةً تَعْطُوْا إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

برفع (يوم) ^(٧)، والرواية في مصادر البيت بالنصب (يوماً)^(٨).

(١) - ينظر: النُّصُصُ المَحْقُوق: ١٧٨-١٧٩.

(٢) - ينظر: النُّصُصُ المَحْقُوق: ٥١، ٩٠، ١٠٥، ٢٣٥، ٣٣٨، ٣٨٠، ٤٤٤، ٥٣٦، ٦٢٥-٦٢٦.

(٣) - ينظر: ديوانه: ٢٢٥.

(٤) - ينظر: خزنة الأدب: ٤٥/٦.

(٥) - المفضلين: ٣٦٧.

(٦) - ينظر: الغرّة في شرح اللمع: ٥٣٦/٢، وشرح المفصل: ٨٤/٨-٨٥، والجنى الداني: ٥٦٢، والمقاصد النحويّة: ١١٠٢/٣.

(٧) - ينظر: النُّصُصُ المَحْقُوق: ١٤١.

(٨) - ينظر: كتاب سيبويه: ١٣٤/٢، والإفصاح للفارقي: ٣٤٦، وشرح المفصل: ١٥٠/٨، وضرائر الشعر: ٥٩.

وقد يستشهدُ بشاهدٍ في بابٍ استشهدَ النَّحْوِيُّونَ بهِ في بابٍ آخرَ نحوُ استشهادهِ في (بحثِ الاشتغالِ) بقولِ الشاعر:

أَتَجَزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حَمَامُهَا فَهَلَا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

على رفعِ (نَفْسٍ) بإضمارِ فعلٍ دلَّ عليه معنى ما بعده^(١)، ولم أَقِفْ على من استشهدَ بهذا البيتِ على هذا الحكمِ، بل استشهدَ النَّحْوِيُّونَ بعجزِهِ على حذفِ (عن) قبلِ الموصولِ وزيدَتْ بعدهُ والأصلُ: فَهَلَا عَنْ الَّتِي بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ^(٢).

فنخلصُ من هذا كَلِّهِ إلى عنايةِ السَّيِّدِ الشَّارِحِ بالشَّاهدِ الشَّعْرِيِّ وإيلائِهِ اهتمامًا بالغًا متابعًا في ذلكَ سَنَةَ النَّحْوِيِّينَ مِنْ قَبْلِهِ وَمَقْتَفِيًا آثَارَهُمْ.

هـ - النَّثْرُ:

مرادي هنا بالنَّثْرِ ضربانِ: النُّصُوصُ النَّثْرِيَّةُ المحكيَّةُ عن العربِ غيرَ الحديثِ الشَّريفِ والأثرِ، والأمثالُ الَّتِي احتجَّ بها النَّحْوِيُّونَ في كتبِهِمْ، وكلا الضَّرْبَيْنِ وردا في كلامِ السَّيِّدِ الشَّارِحِ وإنْ كَانَ - أعني النَّثْرَ - أَقَلَّ وروداً من شقيقِهِ الشَّعْرِ. وما ذَكَرْتُهُ قَبْلًا مِنْ اهْتِمَامِ النَّحْوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ الْأَوَائِلِ بِكَلَامِ الْعَرَبِ وَتَحْدِيدِ الْقَبَائِلِ الَّتِي يُوْخَذُ مِنْهَا يُقَالُ مِثْلُهُ هُنَا.

وكلامُ العربِ الَّذِي احتجَّ بِهِ السَّيِّدُ الشَّارِحُ غَيْرَ الْأَمْثَالِ عَلَى نَمَطَيْنِ:

النَّمَطُ الْأَوَّلُ: ما نسبَهُ إِلَى حَاكِيهِ عَنِ الْعَرَبِ مِنْ أُنْمَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَهُوَ قِسْمَانِ:

أ- وصفُ لغةٍ مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ مِنْ غَيْرِ نَقْلِ نَصٍّ نَثْرِيٍّ فِي ذَلِكَ مِثْلُ نَقْلِهِ مَا حَكَاهُ الْكَسَائِيُّ وَالْفَرَّاءُ مِنْ أَنَّ كِنَانَةَ يَعْرِبُونَ (كَلَا) وَ(كَلْتَا) مُضَافَيْنِ إِلَى الظَّاهِرِ إِعْرَابَ الْمُثَنَّى بِالْأَلْفِ رَفْعًا وَبِالْيَاءِ نَصْبًا وَجَزًّا، نَقَلَ السَّيِّدُ الشَّارِحُ ذَلِكَ وَلَمْ يَنْقُلْ لَهُمْ نَصًّا^(٣) عِنْدَهُمْ، فِي حِينَ نَصَّ الْفَرَّاءُ عَلَى عَلَى أَنَّهُمْ ((يَقُولُونَ: رَأَيْتُ كُلِّي الرَّجُلَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِكُلِّي الرَّجُلَيْنِ))^(٤)، وَكَذَلِكَ نَقَلَ حِكَايَةَ الْفَرَّاءِ عَنْ عَنْ سُلَيْمٍ أَنَّهُمْ يَفْتَحُونَ لَامَ الطَّلَبِ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ وَلَمْ يَنْقُلْ نَصًّا عَنْهُمْ^(٥)، وَنَقَلَ الْفَرَّاءُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: ((لَيْقَمَ زَيْدٌ، وَيَجْعَلُونَ اللَّامَ مَنْصُوبَةً فِي كُلِّ جِهَةٍ كَمَا نَصَبْتُ تَمِيمٌ لَامَ كِي إِذَا قَالُوا:

(١) - ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٤٤٤.

(٢) - ينظر: الجنى الدَّانِي: ٢٤٨، وشرح الأَشْمُونِي: ٩٦/٢، وجمع الهوامع: ٤٢٢/٢، وحاشية الصَّبَّان: ٣٣٧/٢.

(٣) - ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٩٥.

(٤) - معاني القرآن: ١٨٤/٢.

(٥) - ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ١٦٩.

جُنْتُ لَأَخَذَ حَقِّي))^(١). وهذا وإن لم يكن احتجاجاً بالنثر بالمعنى المباشر إلا أنني ذكرته بياناً لشيء من منهجه في نقل حكاية العلماء عن العرب.

وقد اهتم السيّد الشارح بنقل ما شدّ من النصوص النثرية عن القواعد وذلك بعد أن يُرسي القاعدة ويثبتها كما في حديثه عن المفعول فيه ممّا اتّحد مع عامله في المادّة الأصليّة نحو: رَمِيتُ مَرَمَى زَيْدٍ، وقمتُ مقامه، فإن لم يتحد في المادّة الأصليّة وجب جرّه بـ(في)، ثم قال: ((وشدّ قولهم: هو مَنِّي مَقْعَدَ القابِلَةِ، ومَزَجَرَ الكلبِ، ومَنَاطُ الثُّرَيَّا، إن قُدِّرَ عامله (استقرّ) أو نحوهُ، وإن قُدِّرَ من مادّته لم يكن ثَمَّةَ شُدُودٍ))^(٢)، في امتناع وقوع الحال خبراً قال: ((وشدّ قولهم لرجلٍ حَكَمُوهُ عليهم وأجازوا حُكْمَهُ: حُكْمَكَ مُسَمَّطاً [...] أي: حُكْمَكَ ثَبَتَا نَافِذاً))^(٣).

ب- التّصريح بالنّص المحكي ومن أمثلته:

١- أثبت لغة إبدال ياء المتكلم في المضاف إليها المنادى تاءً مضمومة محتجاً بما حكاه سيبويه عن الخليل أنّه سمع: يا أُمّة^(٤)، وذكر أنّ الفراء والنّحاس أجازاها^(٥).

٢- احتج لفعليّة (نعم) عند البصريّين والكسائيّ بحكاية الكسائيّ عن العرب: الزّيدانِ نعمًا رَجَلَيْنِ، والزّيدونَ نعموا رجلاً^(٦).

٣- واحتج لإعمال القول عمل (ظنّ) بحكاية الكسائيّ: أنقول للعميان عقلاً^(٧).

٤- نقل في كلامه على الخلاف في جواز عدم تأنيث الفعل مع تأنيث الفاعل تأنيثاً حقيقياً حكاية سيبويه: قال فلانة، للاستغناء بالموثّق الظاهر عن علامته^(٨)، ثم ذكر أنّ مذهب الأخفش الأخفش أنّه شاذ لا ينفاس، ومذهب الرّمانيّ أنّه ينفاس على قلّة، ثم نقل قول الرّضيّ أنّه لا وجه لإنكار ما حكاه سيبويه مع أمانته وثقته^(٩).

٥- احتج لمذهب المجوزين لدخول (أل) على (كلّ) بحكاية الأخفش: مررتُ بهم كلاً، بالنّصب على الحال، وهذا دليل على أنّه ينكّر ويعرف بـ(أل)^(١٠).

(١) - معاني القرآن: ٢٨٥/١.

(٢) - النّص المحقّق: ٥٠٠.

(٣) - النّص المحقّق: ٣٠٣.

(٤) - ينظر: كتاب سيبويه: ٢١١/٢. والنّص المحقّق: ٤٦٧.

(٥) - ينظر: معاني القرآن: ٣٢/٢، وإعراب القرآن: ٣١٢/٢.

(٦) - ينظر: النّص المحقّق: ٤٧.

(٧) - ينظر: النّص المحقّق: ٤٠٢.

(٨) - ينظر: النّص المحقّق: ٤١٠.

(٩) - ينظر: شرح الرّضيّ: ٣٠٢/٤.

(١٠) - ينظر: النّص المحقّق: ٦٧٦.

٦- احتجَّ لعدم وجوب إعادة الخافض مع الضمير في حالة العطف بحكاية قطرب: ما فيها غيره وفرسه، بجرِّ (فرسه) عطفًا على الضمير في (غيره)^(١).

٧- وقد يصرَّح بنسبة القول إلى قائله من العرب نحو قول الحجاج: يا حَرْسِي اضربَا عُقَّة^(٢).
فهذه نماذج من نقول لنصوص صرَّح بها بأسماء العلماء الحاكين عن العرب.
وقد ينسب الحكاية لمذهب، من ذلك نقله عن الكوفيين وسيبويه قول العرب: أزيدًا لست مثله^(٣)، محتجًا به على جواز تقديم خبر ليس عليها لتفسيرها عاملاً اشتغلت عنه بملايس ضميره ضميره ولو لم تكن تعمل لم تفسر عاملاً. ونقل حكاية الكوفيين: مررتُ بامرأة قويم الأنف، واحتجاج الأزهري بها على الفارسي في ذهابه إلى أنَّ الضمير في (وجهه) من نحو: زيدٌ حسنٌ وجهه، بدل بعض من كلٍّ من ضمير في الصفة، بأنَّه لا ضمير في حكاية الكوفيين المذكورة آنفًا^(٤).

النَّمط الثاني: ما نقله من كلام العرب من دون نسبته لحاكميه، وقد يصدِّره بـ(حكي) نحو ما نقله في استدلاله على أنه قد يخلط الاسم الظاهر الضمير الرَّاجع من الصلة قال: ((وحكي: أبو سعيد الذي روي عن الخدي، أي: عنه، قال الفارسي: ومن الناس من لا يُجيز هذا))^(٥)، أو يصدره بالإشارة إليهم بـ(قولهم) نحو ذكره (قعد) ملحقة بـ(صار) واستدلَّ بـ(قولهم: أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة))^(٦)، أو بـ(قول بعضهم) وقد يأتي في سياق الكلام دون إشارة إلى أنه نصٌ مسموعٌ كاستشهاديه للنصب بكونٍ محذوفٍ لا على المفعول معه بقوله: ((وقد أمكن بلا ضعف، ومثله: ما أنت وزيدًا، وكيف أنت وقصعة من ثريد، والنصب في دين بـ(كان) مضمرَّة، والأصل: ما تكون وزيدًا، وكيف تكون وقصعة من ثريد، فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل، وارتفاعه على أنه اسم (كان) و(ما) و(كيف) نصب على خبرية لها))^(٧).

وأورد جملة من الأمثال أو من ((كلام جرى مجرى الأمثال، والأمثال لا تُغيَّر))^(٨)، فمن الأمثال: مكره أذاك لا بطل^(٩)، وأعط القوس باريها^(١)، وشَرُّ أهرَّ ذا نابٍ^(٢)، واليومَ خمُرٌ وغداً

(١) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٦٧٠-٦٧١.

(٢) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ١١٣.

(٣) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٣٢١.

(٤) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٦٠٣.

(٥) - النَّصُّ المحقَّق: ٢٤٦.

(٦) - النَّصُّ المحقَّق: ٣٠٨.

(٧) - النَّصُّ المحقَّق: ٥٠٥.

(٨) - النَّصُّ المحقَّق: ٧٠٨.

(٩) - النَّصُّ المحقَّق: ٨٣.

أَمْرٌ^(٣)، وَالْكَالِبَ عَلَى الْبَقْرِ^(٤)، وَمَا مُسِيءٌ مِّنْ اعْتَذَرَ^(٥)، وَمَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ^(٦)، وَشَتَّى تَوُوبُ
الْحَلَبَةُ^(٧)، وَنَفَعَكَ جُذُكَ لَا كَذُكَ^(٨). وَمِمَّا جَرَى مَجْرَى الْمَثَلِ: اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمَ^(٩)، وَالنَّاسُ مَجْزُيُونَ
بَأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ^(١٠).

(١) - النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ١٢٤.

(٢) - النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٢٧٠.

(٣) - النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٢٨٥.

(٤) - النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٣١٣.

(٥) - النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٣٣٧.

(٦) - النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٤٠٠.

(٧) - النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٥١٥.

(٨) - النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٦٦٤.

(٩) - النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٧٨.

(١٠) - النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٣٣٤.

ثانيًا: القياس:

القياس ((هو حملٌ غير المنقول على المنقول إذا كان بمعناه))^(١)، أو هو ((حملٌ فرع على أصلٍ لعلّة وإجراء حكم الأصل على الفرع))^(٢)، وعرّف بتعريفاتٍ أُخرٍ والمضمون فيها واحدٌ^(٣). والقياس كان مرافقًا للنحو في مراحله كلّها منذ نشوئه فقد اهتمّ به النحويّون المتقدّمون حتّى صار سمةً لبعض أعلامهم مثل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ (ت ١١٨هـ) الذي أثر عنه ولعه بالقياس^(٤)، وبالجملّة فالقياس آنذاك قياس (استعماليّ) إذ سعى العلماء إلى رصد الظواهر المطرّدة في كلام العرب فما طابّقها كان قياسًا مقبولا عليها وما خالفها فيحفظ ولا يقاس عليه، وتمتدّ هذه المرحلة من القياس إلى القرن الثالث الهجريّ إذ تبدأ مرحلة جديدة من القياس (الشكليّ) هو حمل فرع على أصلٍ بجامع بينهما، وأركانه: الأصل، والفرع، والعلّة، والحكم^(٥)، وقد نضجت هذه المرحلة واكتملت في قرابة ثلاثة قرون ونظر لها أبو البركات الأنباريّ في القرن السادس الهجريّ^(٦).

وللقياس حضورٌ في هذا الشرح، فقد نقل السيّد الشارح أقيسة النحويّين في مسائله ومنها ما ذكرته أنفًا من أنّ شرط صحّة القياس على المقيس، وهو المسموع، أن يكون مطرّدًا وبه صحّ قول البصريّين في جواز وقوع خبر الأفعال الناقصة سوى (صار) وما صرّ (ما) منها بالفعل الماضي وعلّ بقوله ((لكثرت في الكلام نظمًا ونثرًا كثرة توجب القياس))^(٧)، أمّا لو كان قليلًا فلا فلا يقيسون عليه، ففي قول بعض النحويّين بأنّ فاعل (نعم) يكون مضافًا إلى ضمير عائِد إلى معرفة بـ(أل) الجنسيّة كقول الشاعر:

فَنِعَمَ أَخُو الْهَيْجَا وَنِعَمَ شَبَابُهَا

(١) - الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥.

(٢) - لمع الأدلة: ٩٣.

(٣) - ينظر: القياس في النحو العربي: ١٧.

(٤) - ينظر: مراتب النحويّين: ١٢، وأصول التفكير النحويّ: ٢٥.

(٥) - ينظر: لمع الأدلة: ٩٣.

(٦) - ينظر: أصول التفكير النحويّ: ٢٥، ٧٧، وأصول النحو دراسة في فكر الأنباريّ: ٧٠.

(٧) - النصّ المحقّق: ٣١٤.

قال: ((والأصحُّ أَنَّهُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ لِقَلَّتِهِ))^(١). وفي كلامه على مذهبِ البصريين في عدم إعمال أسماء المصادر ممَّا كَانَ لِغَيْرِ الْحَدَثِ ثُمَّ اسْتَعْمَلَ فِي الْحَدَثِ مِثْلُ الْعَطَاءِ، وَالْكَلَامِ، ذَكَرَ أَنَّ حَجَّتَهُم أَنَّهُ لَمْ يَكْثُرْ بَحِثُ يِقَاسُ عَلَيْهِ^(٢).

ويذكر في حديثه عن عملِ المصدرِ أَنَّ إِعْمَالَهُ ((مَنْوَنًا أَقْيَسُ مِنْ إِعْمَالِهِ مِضَافًا أَوْ مَقْرُونًا بِ(أَل)؛ لِأَنَّ التَّنْكِيرَ أَنْسَبُ بِمَعْنَى الْفِعْلِ الَّذِي عَمَلَ بِاعْتِبَارِهِ نَحْوُ ﴿أَوْ إِطْعَامٍ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ (١٤) يَتِيْمًا ذَا مَقْرَبَةٍ (١٥)﴾ [البلد]، وإِعْمَالُهُ مَقْرُونًا بِ(أَل) شَاذٌ فِي الْقِيَاسِ قَلِيلٌ فِي الْاسْتِعْمَالِ حَتَّى خَصَّهُ بَعْضُهُمْ بِالشَّعْرِ))^(٣).

وقد يذكر الحكم في موضعٍ ويذكر معه ما يُقَاسُ عَلَيْهِ مِنْ مَوَاضِعٍ أُخَرَ كَمَا فِي حَدِيثِهِ عَلَى شَرْطِ صِيَاحَةِ اسْمِ التَّفْضِيلِ وَمِنْهَا أَنَّ لَا يَكُونُ دَالًّا عَلَى عَيْبٍ أَوْ لَوْنٍ أَوْ حَلِيَةٍ أَوْ كَمَا عَبَّرَ ابْنُ هِشَامٍ: ((لَيْسَ اسْمُ فَاعِلِهِ عَلَى (أَفْعَلٍ)))^(٤)، قَالَ السَّيِّدُ الشَّارِحُ: ((لِئَلَّا يَلْتَبَسَ اسْمُ التَّفْضِيلِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ، وَقَسَّ عَلَيْهِ فِعْلِي التَّعَجُّبِ لِتَسَاوِيهِمَا مَعْنَى وَوَزْنًا، وَجَرِيَانِهِمَا مَجْرَى وَاحِدًا فِي أُمُورٍ كَثِيرَةٍ))^(٥).

وممَّا يَعْبُرُ بِهِ عَنِ الْقِيَاسِ هُوَ مُصْطَلَحُ (الْحَمْلِ) عَلَى نَحْوِ مَا عَبَّرَ بِهِ فِي كَلَامِهِ عَلَى الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ فِي نَحْوِ: الْجَعْدُ الشَّعْرِ، أَصْلُهُ: الْجَعْدُ شَعْرُهُ، حَذَفَ الضَّمِيرُ وَعَوَّضَ عَنْهُ بِ(أَل)، ثُمَّ قَالَ: ((وَحُمِلَ عَلَى الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ نَحْوُ: الضَّارِبُ الرَّجُلِ؛ لِمِشَابَهَتِهَا لَهُ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْمِضَافَ فِي الصُّورَتَيْنِ وَصِفٌ مَقْرُونٌ بِ(أَل) وَالْمِضَافُ إِلَيْهِ مَقْرُونٌ بِهَا))^(٦)، فَحَمَلَ (الضَّارِبُ الرَّجُلِ) عَلَى (الْجَعْدُ الشَّعْرِ) بِجَامِعٍ هُوَ أَنَّ كِلَيْهِمَا وَصِفٌ مَقْرُونٌ بِ(أَل).

وَمِنْ مَنْهَجِهِ أَنَّهُ يَعْطَلُ مَا لَمْ يَأْتِ عَلَى الْقِيَاسِ فَعَلَّلَ تَصْغِيرَ (اللَّتْيَا) وَهِيَ تَصْغِيرُ (الَّتِي) عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ؛ ((لِأَنَّ قِيَاسَ التَّصْغِيرِ أَنْ يُضْمَّ أَوَّلُ الْمُصَغَّرِ، وَهَذَا بَقِيَ عَلَى فَتْحَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ فَرَقًا بَيْنَ تَصْغِيرِ الْمُعَرَّبِ وَالْمَبْنِيِّ))^(٧).

وَمِنْ مَنْهَجِهِ أَنَّ يَعْضُضُ مَذَاهِبَ النَّحْوِيِّينَ فِي الْمَسَائِلِ الَّتِي احْتَجَّوْا بِهَا بِالْقِيَاسِ فَذَكَرَ مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ فِي الْجَزْمِ بِ(كَيْفَمَا) قِيَاسًا عَلَى أَخَوَاتِهَا أَدَوَاتِ الشَّرْطِ، فِي حِينٍ ذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى عَدَمِ الْجَزْمِ بِهَا لِعَدَمِ السَّمَاعِ^(٨).

(١) - النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٤٢٢.

(٢) - يَنْظُرُ: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٥٨٧-٥٨٨.

(٣) - النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٥٨٥.

(٤) - النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٧١٠.

(٥) - النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٧١١.

(٦) - النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٥٧٢.

(٧) - النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ٢٥٤.

وكذلك وصف بعض النصوص بالقياسية أو بالشذوذ مثل كلامه على قراءة ابن عامر لقوله تعالى ﴿يَا أَبَتِ إِنِّي (٤)﴾ [يوسف]، بإبدال ياء المتكلم تاءً مفتوحة، قال: ((وهذه الأقيس؛ لكون التاء بدلاً مما حركتها الفتح فتحريكها بحركة أصلها أصل في القياس))^(١)، في وروده على مجيء فاعل (نعم) و(بئس) اسم إشارة متبوعاً بذى اللام، وعلماً، ومضافاً إلى اسم الجلالة، واستشهد لذلك بقول الشاعر:

بئس هذا الحي حياً ناصراً

((وقول سهل ابن حنيف: شهدت صقيئ وبئست صقون، وقول بعض العبادلة: بئس عبد الله أنا إن كان كذا، وقول الشاعر:

بئس قوم الله قوم طرؤوا

وكل ذلك من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه))^(٢).

(١) - ينظر: النص المحقق: ١٧٤.

(٢) - النص المحقق: ٤٦٧.

(٣) - النص المحقق: ٤٢٤.

ثالثاً: الإجماع:

الإجماعُ هو ((إجماعُ نحاةِ البلدين البصرةَ الكوفةَ))^(١)، وهو مأخوذٌ من تعريفِ ابنِ جَنِّي^(٢)، ثُمَّ عَلَّقَ قَائِلاً: ((اعْلَمْ أَنَّ إِجْمَاعَ أَهْلِ الْبِلَدَيْنِ إِنَّمَا يَكُونُ حِجَّةً إِذَا أَعْطَاكَ خَصْمُكَ يَدَهُ أَلَّا يُخَالَفَ الْمَنْصُوصَ وَالْمَقِيسَ عَلَى النَّصُوصِ، فَأَمَّا إِنْ لَمْ يُعْطِ يَدَهُ بِذَلِكَ فَلَا يَكُونُ إِجْمَاعُهُمْ حِجَّةً عَلَيْهِ))^(٣)، ومعنى هذا أَنَّ إِجْمَاعَ النَّحْوِيِّينَ غَيْرُ مُلْزِمٍ كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي الْإِجْمَاعِ الْفَقْهِيِّ، وَهَذِهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ مِنَ الْأَدَلَّةِ الضَّعِيفَةِ^(٤)، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُسْمَحُ بِمُخَالَفَتِهِ^(٥).

وَاللُّبَاحِثِينَ الْمَحْدَثِينَ تَعْرِيفَاتٌ أَكْثَرُ اسْتِعَابًا لِمَفْهُومِ الْإِجْمَاعِ مِنْهَا تَعْرِيفُ الدُّكْتُورَةِ خَدِيجَةِ الْحَدِيثِيِّ: ((هُوَ اتِّفَاقُ الْعَرَبِ أَوْ النُّحَاةِ عَلَى أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ أَوْ عَلَى صُورَةٍ مِنْ صُورِ التَّعْبِيرِ))^(٦)، وَالدُّكْتُورُ أُسَامَةُ طَهَ الرِّفَاعِيِّ: ((مَا أَجْمَعَتْ عَلَى صَحَّتِهِ الْعَرَبُ أَوْ نَحَاةُ الْبَصْرَةِ أَوْ الْكُوفَةِ، أَوْ ارْتَجَلَهُ النَّحْوِيُّ عَنْ طَرِيقِ الْقِيَاسِ وَلَمْ يَخَالَفْ ذَلِكَ نَصًّا وَسَمِعَهُ الْجَمَاعَةُ فَسَكَتُوا عَلَيْهِ))^(٧)، فَشَمَلَ إِجْمَاعَ الْعَرَبِ وَإِجْمَاعَ النَّحْوِيِّينَ وَالْمَسْكُوتَ عَنْهُ مِنَ الْجَمَاعَةِ مِمَّا لَمْ يَخَالَفْ نَصًّا مِنَ الْقِيَاسِ.

وَقَدْ ذَكَرَ السَّيِّدُ الشَّارِحُ الْإِجْمَاعَ، وَعَبَّرَ عَنْهُ بِالِاتِّفَاقِ^(٨) تَارَةً وَبِالْإِجْمَاعِ^(٩) تَارَةً أُخْرَى، أَوْ بِقَوْلِهِ: لَا خِلَافَ^(١) فِي كَذَا، وَلَا يَخْتَلِفُونَ^(٢) فِي كَذَا.

(١) - الاقتراح: ١٨٧.

(٢) - ينظر: الخصائص: ١/١٩٠.

(٣) - المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٤) - ينظر: الإجماع دراسة في أصول النحو العربي: ٤٩، والمدارس النحوية للأوسى: ١٣٤.

(٥) - ينظر: الخصائص: ١/١٩١، والاقتراح: ١٩١، وأصول النحو العربي للحلواني: ١٢٨.

(٦) - الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ١٢٦.

(٧) - نظرة في النحو أصوله ونظامه، القسم الأول (بحث): ١٠٠.

(٨) - ينظر: النصُّ المحقَّق: ٧٤، ٨٠، ٨٥، ٨٦، ١٠٣، ١٠٦، ١٥٣، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٤٥، ٢٤٨، ٣٩٩،

٣٩٩، ٤٣٣، ٤٥١، ٤٧٤، ٤٩٤، ٥٦٠، ٥٨١، ٦٧١.

(٩) - ينظر: النصُّ المحقَّق: ١٢، ١٢٨، ٢٦٦، ٢٩١، ٣١٤، ٣١٦، ٣٢٠، ٣٤٨، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٥٩،

٣٩٩، ٤٠٨، ٥٨١، ٦٤٥.

وتعامله مع مسائل الإجماع يتمثل في ثلاثة مسالك:

الأول: نقل حكايات النحويين الإجماع، فقد نقل جملة من حكايات النحويين للإجماع من غير أن ينكر عليهم إقراراً بما نقلوه، فنقل حكاية الرضي الاتفاق على عدم جواز الفصل بين (أن) و(كي) و(لن) ومنصوباتها؛ لأن هذه الحروف هي الناصبة بنفسها، ولا يفصل بين العامل الحرفي ومعموله^(٣)، ونقل عنه أيضاً الاتفاق على أن (مذ) و(منذ) لا يخفضان ما يدل على الزمان المستقبل، بل ما يدل على الماضي والحال فقط^(٤).

ونقل عن ابن هشام الاتفاق على دخول الغاية في دلالة (حتى) إذا كانت عاطفة؛ لأنها حينئذ بمنزلة الواو^(٥)، ونقل حكايته الإجماع على عدم تعدد الخبر في نحو: زيد شاعرٌ وكاتبٌ، وفي نحو: الزيدان شاعرٌ وكاتبٌ، وفي نحو: هذا خلوةٌ حامضٌ؛ لأن ذلك كله لا تعدد فيه في الحقيقة^(٦).

الثاني: رد دعوى الإجماع عند بعض النحويين بذكر الخلاف في ما ادَّعوا فيه الإجماع، من ذلك أنه رد دعوى ابن خروف بالإجماع على حرفية (ما) المصدرية المسبوكة مع ما يليها بمصدرٍ نحو:

يَسُرُّ المَرَّةَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي

أي: ذهابُ الليالي، وردَّ هذه الدَّعوى بقوله: ((وليس بصحيح؛ لأنَّ الأخفش وابن السَّراج قد صرَّحا باسميتها، فهي عندهم بمنزلة (الذي) واقعةٌ على ما لا يعقل وهو الحدث، ومعنى البيت: يَسُرُّ المَرَّةَ الَّذِي أَذْهَبَتْهُ اللَّيَالِي، أي: الذَّهابُ الَّذِي أَذْهَبَتْهُ اللَّيَالِي))^(٧).

وفي كلامه على مذاهب النحويين في تقديم خبر (ليس) عليها ذكر منع ابن مالك تقديم خبرها عليها قياساً على (عسى) بجامع عدم التصرف فهي لا يتقدم خبرها عليها إجماعاً مع الاتفاق على فعليتها، و(ليس) مختلف في فعليتها فألاً يتقدم خبرها عليها أولى، وردَّ بأن في حكاية

(١) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَقُ: ٣٢، ٦٦، ١٩١، ٢١٦، ٢٨١، ٣٠٩، ٣٩٣، ٣٩٩، ٤٥٤، ٤٨٨، ٦١٢، ٦٣٩، ٧٠٧.

(٢) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَقُ: ٦٤٥.

(٣) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَقُ: ١٥٣.

(٤) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَقُ: ٥٦٠.

(٥) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَقُ: ٥٦٤.

(٦) - ينظر: النَّصُّ المَحْقَقُ: ٢٩١.

(٧) - النَّصُّ المَحْقَقُ: ٦٥.

ابن مالك الاتِّفَاقَ على فعلية (عسى) نظراً، ومراده بالنَّظَرِ أَنَّهَا مختلفٌ فيها فقد ذهب الكوفيون إلى أَنَّ (عسى) حرفٌ ترَجَّحَ (لعل) كما ذكر في موضع سابقٍ من هذا الشَّرح^(١).

وردَّ دعوى الفاكهي أَنَّ النُّحَوِّيَّينَ متَّفَقُونَ على أَنَّ كَانَ وَأَخَوَاتُهَا أَفْعَالٌ إِلَّا (ليس)، قال: ((قُلْتُ: ودعوى الاتِّفَاقِ ممنوعةٌ، فقد ذهب الرَّجَاجُ ومن تبعه إلى أَنَّهَا حرفٌ؛ لدلالاتها على معنًى في غيرها؛ حيثُ جاءتْ لتقرير الخبر على الصِّفَةِ))^(٢).

الثَّالِثُ: الاستدلال بالإجماع على الأحكام النُّحَوِّيَّةِ، من ذلك كلامُه على وجوب إهمال (إن) المخففة من الثَّقِيلَةِ إن وليها فعلٌ ناسخٌ ماضٍ نحو قولهِ تعالى ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ (١٤٣)﴾ [البقرة]، أو مضارعٌ نحو ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ (١٨٦)﴾ [الشعراء]، ثم ذكر أَنَّهُ يُقَاسُ على النَّوعَيْنِ الماضي والمضارعِ إجماعاً، وردَّ قول ابن مالك في المضارع: إِنَّهُ سَمَاعٌ لَا يُقَاسُ عليه، بقول أبي حيان بَأَنَّهُ منقَرَدٌ بهذا القولِ، أمَّا إِذَا كَانَ الفعلُ غيرَ ناسخٍ ماضياً أو مضارعاً فقررَ بَأَنَّهُ لَا يُقَاسُ عليهما إجماعاً^(٣).

واحتجَّ على من جعل الواو والألف والنون في لغة (أكلوني البراغيث) ضمائر، وما بعدها بدلٌ منها، بأنَّ ذلك لا يتأتَّى ((إِذَا كَانَ الواقعُ بعدَ الفعلِ ضميراً منفصلاً نحو: ما قاما إلا هُما وما قاموا إلا هُم وما قُمنَ إلا هُنَّ؛ لأنَّ الضَّمِيرَ المنفصلَ المرفوعَ بعدَ المرفوعِ المُتَّصِلِ توكيدٌ بالإجماع))^(٤).

وذكر أَنَّ المصدرَ لا يعملُ مصغراً فلا يُقالُ: أعجبتني ضَرْبُكَ زيداً، إجماعاً^(٥)، وأنَّهم صرفوا (سَحَرًا) غيرَ مرادٍ به معيَّنًا إجماعاً^(٦)، وحذفوا مفعولي أفعالِ القلوبِ معاً اختصاراً جوازاً بالإجماع^(٧)، ونحو ذلك من نقول الإجماعاتِ لديه^(٨).

(١) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٤٩.

(٢) - النَّصُّ المحقَّق: ٣١١.

(٣) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٣٨٥.

(٤) - النَّصُّ المحقَّق: ٤٠٨.

(٥) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٥٨١.

(٦) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٦٩٩.

(٧) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٣٩٩.

(٨) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٦٦، ١٢٨، ١٩١، ٢١٦، ٢٨١، ٢٩١، ٣١٤، ٣٢٠، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٩٣.

٤٠٨، ٥٩٢، ٦١٢، ٦٣٩، ٦٧١، ٦٩٨.

رابعًا: استصحاب الحال:

استصحاب الحال ((إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل))^(١)، وهو في الأصل مصطلح أصولي يقصد به بقاء الأمر على حاله ما لم يوجد ما يغيره^(٢) كأصل الإباحة فإنه لا يغير إلا بدليل. وهو من الأدلة المعتمدة عند النحويين لكنهم عدوه من أضعفها؛ ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد دليل غيره^(٣).

وقد أشار السيّد الشارح إلى هذا الأصل في موضعين:

الأول: في كلامه على إهمال (إن) المخففة من الثقلية وأنه الرجح عند البصريين لزوال اختصاصها بالأسماء، لكن يجوز إعمالها ((قليلاً استصحاباً للأصل نحو ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لِيُؤْفِقِينَ﴾ (١١١) [هود]، فيمن خفف (لما))^(٤).

والثاني: ذكر أن مذهب الجمهور وجوب إعمال (كأن)، وذكر أن حجّتهم في ذلك استصحاب الأصل في العمل^(٥).

(١) - لمع الأدلة: ١٤١.

(٢) - ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٤٤٦.

(٣) - ينظر: الإغراب في جدل الإعراب: ٦٣، والاقتراح: ٤١٤.

(٤) - النصّ المحقق: ٣٥٨.

(٥) - ينظر: النصّ المحقق: ٤٢٧.

المبحث الثاني: موقف السيد الشارح من الخلاف النحوي واختياراته:

رافق الخلاف الدرس النحوي منذ بواكيره، فمع ظهور الدراسات النحوية في البصرة والكوفة في مطلع القرن الهجري الثاني كان الخلاف حاضراً تبعاً لاختلاف منهج المدرستين في درس هذا العلم^(١)، وهذا الخلاف شاملاً لأبواب النحو وتفاصيله جميعاً، ((فلا تكاد تطالع موضوعاً نحوياً دون أن تجد اختلاف النحويين في تفسير ظواهره، أو تعليله، أو بيان عامله، أو نحو ذلك))^(٢).

ويمكن أن نقسم الخلاف النحوي على ضربين:

الأول: الخلاف بين المدرستين - أعني: البصرية والكوفية - وهو في أولياته يرجع إلى زمن الخليل بن أحمد وأبي جعفر الرُّوَاسِي (ت ١٨٧هـ) تلميذ عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ)^(٣)، إلا أنه لم يشتد ولم يأخذ إطار المذهبية إلا في عهد الكسائي وسيبويه، أو عند دخول الأخفش بغداد على ما يرى الدكتور شوقي ضيف^(٤).

والثاني: خلاف بين نحويين من مدرسة واحدة أو من مدرستين، ومبعثه اجتهاد النحوي قبال نحوي مدرسته أو غيرهم، ومثال ذلك ما وقع بين البصريين أنفسهم، فهذا المبرّد شيخ البصرية في عصره يؤلف كتاباً يخطئ فيه سيبويه في مسائل عديدة سمّاه (الرّد على سيبويه)، وألّف كتاباً آخر سمّاه (الزيادة المنتزعة من كتاب سيبويه)، وكذلك الحال بالنسبة للكوفيّين فقد كان الفراء مخالفاً لشيخه الكسائي في عددٍ من توجيهاته النحوية^(٥).

وقد اهتم السيد الشارح بالخلاف النحوي، وأورد مسائل الخلاف من الضربين، وذكر فضلاً عن آراء البصريين والكوفيّين آراءً للبغداديين^(٦) والمغاربة^(٧) والمتأخرين^(٨)، بل ذكر الخلاف لأئمة اللغة فأورد إنكار الجوهري ورود (لما) بمعنى (إلا) وأنه غير معروف في اللغة، وذكر أنه رُدّ بقوله:

(١) - ينظر: مدرسة الكوفة: ٣٦، ومدرسة البصرة النحوية: ١٤٩-١٥٠.

(٢) - الخلاف النحوي في المنصوبات: ٩.

(٣) - ينظر: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي: ٣٩٥.

(٤) - ينظر: المدارس النحوية: ٩٥، والخلاف بين النحويين دراسة، تحليل، تقويم: ٢٦، ودراسات نحوية: ١٧٧.

(٥) - ينظر: الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه: ٣٥٥، والمدارس النحوية لضيف: ٢٠٦، ٢١٣.

(٦) - ينظر: النصّ المحقّق: ٣٧٩، ٥١٠، ٥٢٩، ٥٣٢، ٥٣٨، ٥٨٧، ٥٩٤.

(٧) - ينظر: النصّ المحقّق: ٧٣، ٣٥٩، ٣٩٤، ٣٩٥، ٦٧٤.

(٨) - ينظر: النصّ المحقّق: ٧٣، ٢٥٦، ٢٨٥، ٢٦٩، ٣٢٠، ٤١٩، ٤٩٣، ٥٧٥، ٥٩٧، ٦١٧، ٦٤٢،

٦٧٤، ٧٠٨.

قَالَتْ لَهُ: يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ لَمَّا غَنَّثَتْ نَفْسًا أَوْ اثْنَيْنِ^(١)

وحرص على أن يكون لما يورده من خلافٍ ثمرةً نطقيةً أو علميةً تترتب عليه، فقد ذكر في غير موضع أن من الخلافات ما لا حاجة لإيراده؛ لأنه لا ثمرة له، ففي كلامه على (أل) التي للتعريف ذكر فيها أربعة مذاهب ثم قال: ((والأولى ترك الاحتجاج لهذه المذاهب فإنه كما قال أبو حيَّان: خلاف لا يجدي شيئاً ولا ينبغي أن يتشاعل به))^(٢)، ومثله قوله: ((ولا جدوى لإيراد ما في الأقوال؛ لأنه يقتضي تطويلاً لا طائلاً تحته))^(٣)، وقوله: ((وفيه أقوال أخر ذكرها يستدعي تطويلاً فتركها أولى وأنسب بهذا المختصر مع أنه خلاف لا ثمرة فيه ولا يترتب عليه حكم نطقي))^(٤)، وقوله: ((وفيه مذاهب أخر لا فائدة في إيرادها))^(٥).

وقد يذكر الثمرة عقب الخلاف نحو ما ذكره بعد إيراده الخلاف في رتبة المضاف إلى معرفة هل هو في رتبة المضاف إليه أو لا؟ قال: ((وثمره هذا الخلاف تظهر في النعت، فإن وجدت الأعراف في مذهب تابعاً لغيره فاحكم بأنه بدل عند صاحب المذهب لا نعت؛ لأن النعت لا يكون إلا مساوياً للمنعوت أو دونه))^(٦)، ونقل عن أبي حيَّان ثمرة خلافهم في اللام الفارقة أهي لام الابتداء أم لام أخرى اجتلبت للفرق؟ فذكر أن الثمرة تظهر عند دخول (علمت) وأخواتها، فإن كانت لام الابتداء علقت (علمت) عن العمل وكسرت همزة (إن)، نحو قوله (العلمت): (قد علمنا إن كُنتَ لمؤمنًا)، وإلا لم تعلق وفُتحتِ الهمزة على الرأي الثاني^(٧).

وتعددت طرائق إيراد الخلاف عنده، فمرة يذكر رأي البصريين ثم يردفه برأي الكوفيين من غير أن يذكر استدلالاً أو حجة لأحدهما ومن غير أن يختار مذهباً منهما^(٨)، وقد يذكر استدلالاً لهما وما يرد عليها من نواقض ومن يرد عليها من نحويتين - مطوّلاً - من غير أن يرجح مذهباً على آخر أيضاً كذكره الخلاف في عامل رفع المضارع، فذكر مذهب الفراء والحدائق من الكوفيين، ومذهب البصريين، ومذهبي الكسائي وثعلب، وذكر احتجاج كلٍ منهما وما يرد عليه من غير أن يقطع بأحدها^(٩).

(١) - ينظر: النصّ المحقق: ٦٦.

(٢) - النصّ المحقق: ٢٥٦.

(٣) - النصّ المحقق: ٨٢.

(٤) - النصّ المحقق: ١٧٦.

(٥) - النصّ المحقق: ١٩٦.

(٦) - النصّ المحقق: ١٨٨.

(٧) - ينظر: النصّ المحقق: ٣٧٦.

(٨) - ينظر: قسم الدراسة: ٩٨.

(٩) - ينظر: النصّ المحقق: ١٢٥-١٢٦.

أو مختصراً، كنفله الخلاف في الفصل بين (لن) ومعمولها، ف((مذهب البصريين وهشام أن (لن) لا تُفصل عن معمولها إلا في الضرورة كقوله:

لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا أَدْعَى الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ

وَجَوَزَ الْكَسَائِيَّ الْفَصْلَ بِالْقَسَمِ، ومعمول الفعل، والفراء بالأول، والظن، والشرط))^(١).

وقد يذكر مذهباً من المذاهب فيورده اختصاراً تنبيهاً للقارئ عليه نحو كلامه على (كيف) إذ قال: ((وأجاز الكوفيون الجزم بها مطلقاً قياساً على غيرها، وخصه قومٌ بحالة اقترانها بـ(ما)))^(٢)، وفي معنى (ليس) قال: ((و(ليس)، وهي لنفي خبرها عن اسمها حالاً عند الجمهور، ومطلقاً عند سيويه وابن السراج))^(٣).

وقد يفصل في ذكر مذهبٍ دون آخر؛ لعدم شهرته وبيِّن أدلة أصحابه واعتلالاتهم والأصل الذي دفعهم للقول به، ففي حديثه عن شروط إعمال (إذن) قرَّر أن الأشهر وجوب إعمالها إذا استوفيت الشروط، ثم ذكر مذهب البصريين في جواز إلغائها مع توافر شروطها ودليلهم، فقد اعتمدوا على حكاية عيسى بن عُمر أنها لغة لبعض العرب تلقاها البصريون بالقبول، ووافقهم ثعلب، ومنع ذلك الكوفيون، ثم استشهد بكلام أبي حيان في لزوم قبول رواية عيسى بن عُمر على الرغم من أنها لغة نادرة جداً؛ وهذا سبب إنكارها من الكسائي والفراء، ثم نقل عن الأزهري أن إلغائها هو القياس، والمرجع في إعمالها هو السماع^(٤).

وقد يسترسل في ذكر خلافٍ ما ثم يذكر ما ينبني عليه من خلافٍ آخر، ففي كلامه على الخلاف في عمل (إن) وأخواتها في أخبارها قال: ((ويبتي على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع على اسم (إن) قبل استكمال الخبر، فمن نسب الرفع لها منع العطف؛ لئلا يتوارد عاملان على معمولٍ واحدٍ، ومن منعه أجاز العطف؛ لانتفاء ذلك))^(٥).

ووجدته نقل الخلاف في (أل) الداخلة على الصفة المشبهة في (بحث الموصول)^(٦) فنذكر أن مذهب ابن مالك أنها موصول اسمي، ورجَّحه ابن هشام في (شرح قطر الندى)، ومذهب صاحب (البيسط) أنها ليست موصولاً اسمياً، ورجَّحه ابن هشام في (المغني)، ولم يختز ثمة رأياً منهما، بل أجل اختياره إلى (بحث الصفة المشبهة) إذ اختار أنها حرف تعريف لا موصولة^(٧).

(١) - النصُّ المحقق: ١٣١-١٣٢.

(٢) - النصُّ المحقق: ١٧٤.

(٣) - النصُّ المحقق: ٣٠٧.

(٤) - ينظر: النصُّ المحقق: ١٣٦-١٣٧.

(٥) - النصُّ المحقق: ٣٥٣.

(٦) - ينظر: النصُّ المحقق: ٢٣٢.

(٧) - ينظر: النصُّ المحقق: ٦٠١.

واعتنى بذكر من نقل له قولين في مسألة خلافية واحدة كنقله رأيي الأخفش في (ما) في صيغة (ما أَفْعَلَ زيدًا!) الأول منهما: أَنَّ (ما) معرفة ناقصة بمعنى (الذي)، والجملة بعدها صلة لها، والثاني: أَنَّها نكرة ناقصة بمعنى: شيء، والجملة صفة لها، والخبر محذوف وجوبًا، والتقدير: شيء عظيم^(١)، وكذلك ذكر في مواضع ما نقل عن الخليل من قولين في مسألة واحدة^(٢).

وقد يذكر من تفرّد في نقل مذهب للكوفيّين أو البصريّين من النحويّين، مثال ذلك ما نقله عن عبد الوهاب الزّنجانيّ في (شرح الهادي) من أَنه نقل أَن مذهب الكوفيّين أَن مفرد جمع المؤنّث السّالم إذا كان محذوف اللام ولم تُردّ إليه هذه اللام إلّا بحال الجمع فإنّه ينصب بالفتحة، ثمّ ذكر أَن ابن مالك في (التسهيل) جعلها لغة، ثمّ ذكر شواهدا^(٣).

وهذه مسائل لم يكن له فيها اختيار صريح أو تصحيح واضح لمذهب فيها، وفي الأقلّ صرّح بما اختار، وربّما فهم ميله إلى بعض الآراء والمذاهب من سياق حديثه كرده مذهبًا ما والسكوت عن آخر ونحو ذلك.

أما المسائل التي كان له فيها اختيار صريح فهي على شكلين:

أحدهما: ما صرّح فيها باختيار مذهب دون آخر باستعمال عبارات مثل: والصحيح كذا، أو الأصح كذا، والحق كذا.

والآخر: تقرير المسألة على مذهب جمهور البصريّين اتّباعًا لابن هشام في المتن من غير التصريح بنسبة للبصريّين، ثمّ ذكر خلاف الكوفيّين أو بعض النحويّين ومناقشة قولهم أو الاكتفاء بذكره دون مناقشة.

وسأذكر نماذج لاختيارات السيّد ابن عطيفة في هذا الشرح سواء من الخلافات بين البصريّين والكوفيّين أم خلافات النحويّين غير المدرسيّة التي اهتم بها إيرادًا واختيارًا على النحو الآتي:

(١) - ينظر: النّص المحقّق: ٧٠٦، وينظر: ٥٥٧.

(٢) - ينظر: النّص المحقّق: ١٣٩.

(٣) - ينظر: النّص المحقّق: ١٠٥-١٠٦.

أَوَّلًا: نماذج لاختياراته في ما ذكره من خلاف بين البصريين والكوفيين:

- أ- ما وافق فيه البصريين: يعبر عنهم عادةً بالبصريين، أو بالجمهور، أو جمهور البصريين، وقد وافقهم في جملة من المسائل الخلافية صرح بموافقتهم لها:
- ١- وافقهم على أن الفعل ثلاثة أقسام: ماضٍ، وأمر، ومضارع، ومذهب الكوفيين والأخفش أنه قسمان لأن الأمر عندهم مُقْتَطَعٌ من الفعل المضارع فأصل (افْعَلْ) (لَتَفْعَلْ)، ولما كان أمر المخاطب أكثر استعمالاً استقلوا مجيء اللام فيه فحذفوها تخفيفاً، وتابعهم ابن هشام في (المغني) واحتج له طويلاً^(١)، وذكر السيد الشارح احتجاجه وردّه فقرة فقرة^(٢).
- ٢- وافقهم على أن (نعم) و(بئس) و(عسى) و(ليس) أفعال، ومذهب الكوفيين أن (نعم) و(بئس) اسمان، وأن (عسى) حرف، ومذهب الفارسي أن (ليس) حرف^٣، وناقش السيد الشارح أدلة الكوفيين والأخفش وردّها^(٤).
- ٣- صحّح مذهبهم بأن (كي) على قسمين: مصدرية ناصبة بمنزلة (أن)، وتعليقية جارة بمنزلة اللام، ومذهب الكوفيين أنها ناصبة دائماً، ومذهب الأخفش أنها حرف جر دائماً، وينصب الفعل بعدها بـ(أن) مضمرة^(٥)، وكذلك في (لام التعليل)^(٦)، و(حتى)^(٧).
- ٤- وافقهم على أن (أن) الناصبة للمضارع مصدرية، ومذهب الكوفيين أنها المخففة من الثقلية وشذّ اتصالها بالفعل المتصرف الخبري، والقياس عندهم فصل الفعل منها بـ(قد) أو أحد أخواتها^(٨).
- ٥- صحّح مذهبهم في أن (كان) وأخواتها تعمل في المبتدأ والخبر الرفع والنصب، ومذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئاً، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها عليه، واختار مذهب البصريين في نصبها الثاني خبراً لها، وردّ قول الكوفيين إنه منصوب على الحال، وقول الفراء إنه منصوب على التشبيه بالحال^(٩).

(١) - ينظر: مغني اللبيب: ٢٣٦-٢٣٩.

(٢) - ينظر: النصّ المحقّق: ٤٠-٤١.

(٣) - ينظر: النصّ المحقّق: ٤١-٤٣.

(٤) - ينظر: النصّ المحقّق: ٤٦-٤٩.

(٥) - ينظر: النصّ المحقّق: ١٣٣.

(٦) - ينظر: النصّ المحقّق: ١٤٧.

(٧) - ينظر: النصّ المحقّق: ١٥٢.

(٨) - ينظر: النصّ المحقّق: ١٤٠-١٤١.

(٩) - ينظر: النصّ المحقّق: ٣١٢.

- ٦- صحَّحَ مذهبَ البصريينَ في أَنَّ (إِنَّ) وأخواتها ترفعُ أخبارها، ومذهبُ الكوفيينَ أنَّها لم تعملَ في الخبرِ شيئاً، وإنَّما هو مرفوعٌ بما كانَ مرفوعاً به قبلَ دخولها^(١).
- ٧- صحَّحَ مذهبهم في (بحثِ التَّنَازُعِ)، وذلكَ في حالِ تنازعِ عاملانِ متَّفَقانِ في العملِ نحو: قامَ وقعدَ أخواك، أو مختلفانِ نحو: ضربتُ وضربتُ زيداً، جازَ إعمالُ أيٍّ منهما باتِّفاقٍ فكلاهما مسموعٌ، ولكنَّ اختلفوا في المختارِ أهو إعمالُ الأوَّلِ أم الثاني أو هما على حدِّ سواءٍ، اختارَ الكوفيونَ إعمالَ الأوَّلِ، واختارَ البصريونَ إعمالَ الثاني، وحكى ابنُ العِلمِ أنَّهما سيَّان^(٢)، واحتجَّ لمذهبِ البصريينَ بأنَّ إعمالَ الثاني أكثرُ من الأوَّلِ كما نصَّ عليه سيبويه^(٣).
- ٨- وفي (بحثِ التَّنَازُعِ) أيضاً صحَّحَ مذهبهم في وجوبِ إضمارِ المرفوعِ فاعلاً كانَ أو نائبه مطابقاً للظاهرِ في الإفرادِ والتذكيرِ وفروعهما في مثل: ضربوني وضربتُ قومَكَ، فلا يُقالُ: ضربَ وضربتُ قومَكَ، ومنعَ الكوفيونَ ذلكَ لاستلزامِهِ الإضمارَ قبلَ الذِّكرِ، واحتجَّ السيِّدُ الشَّارحُ لمذهبِ البصريينَ بالسَّماعِ^(٤).
- ٩- وافقهم في أَنَّ (أَيْمَنَ) في القسمِ مفردٌ وليسَ جمعٌ (يَمِينِ) على مذهبِ الكوفيينَ، لأنَّهُ لو كانَ جمعاً لم يصحَّ كسرُ همزَتِهِ، ولم يُتصرَّفْ فيه بحذفِ بعضِهِ^(٥).
- ١٠- وافقهم بالاكْتفاءِ بتثنيةِ المضافِ وجمعِهِ عن تثنيةِ المضافِ إِلَيْهِ وجمعِهِ، ومذهبُ الكوفيينَ تثنيتهما وجمعهما معاً نحو: أبوا البكرينَ، وآباءُ البكرينَ، وقد ردَّ مذهبهم واحتجَّ عليهم^(٦).
- ١١- اختارَ مذهبَ الجمهورِ في أَنَّ (إِذَا) حرفٌ، ومذهبُ الكوفيينَ أنَّها اسمٌ، وبنى هذا على أنَّها بسيطةٌ لا مركَّبةٌ من (إِذْ) و(أَنْ)، وبنى على البساطةِ أنَّها النَّاصِبةُ لا (أَنَّ) مضمرَّةٌ بعدها^(٧).
- ١٢- خالفَ الكوفيَّينَ، والبغداديينَ، وبعضَ البصريينَ، في إدخالِهِم (بَلَه) في أدواتِ الاستثناءِ ونصبِ ما بعدها بها، ووافقَ جمهورَ البصريينَ على أنَّها ليسَ منها وأنَّ ما بعدها مجرورٌ^(٨).
- ١٣- وفي حديثِهِ عن الضَّمائِرِ (أَنْتَ) و(إِيَّايَ) وفروعِهِما تكَلَّمَ على مذهبِ سيبويه ومحقِّقي البصريينَ في أَنَّ الضَّمائِرَ (أَنْ) و(إِيَّا)، وأمَّا اللُّواحقُ فحروفُ ثَبِيْنُ الأُصولِ من إفرادٍ، وفرعِهِ، وتكَلَّمَ وفرعِهِ، وتذكيرِ وفرعِهِ، ثمَّ أوردَ على هذا المذهبِ، وردَّ الإيرادَ، في حينِ أوجَزَ في عرضِ

(١) - ينظر: النَّصُّ المَحَقَّقُ: ٣٥٢-٣٥٣.

(٢) - ينظر نَقْلَ حكايةِ ابنِ العِلمِ في: شرح التَّسهيلِ للمرادِي: ٤٥٢، وشرح النَّصْرِحِ: ٤٨٣/١.

(٣) - ينظر: كتاب سيبويه: ٧٤/١، والنَّصُّ المَحَقَّقُ: ٤٥٢.

(٤) - ينظر: النَّصُّ المَحَقَّقُ: ٤٥٤-٤٥٦.

(٥) - ينظر: النَّصُّ المَحَقَّقُ: ٧٢٠.

(٦) - ينظر: النَّصُّ المَحَقَّقُ: ٨٦.

(٧) - ينظر: النَّصُّ المَحَقَّقُ: ١٣٨-١٣٩.

(٨) - ينظر: النَّصُّ المَحَقَّقُ: ٥٣٧-٥٣٨.

مذهب الكوفيَّين وبعض البصريَّين في القول أنَّ هذه اللواحق هي الضَّمائر في (إِيَّاي) وأخواته، وفي (أَنْت) فالضمير اللفظ كُلُّهُ، وعَقِبَ أَنَّ في المسألة مذهب أخرى لا جدوى في إيرادها^(١)، ففي التَّفصيل لمذهب سيبويه والبصريَّين والاحتجاج له قرينة على اختياره له.

ب- ما وافق فيه الكوفيَّين: وافق الكوفيَّين في مسائل قليلة وهي:

١- صحَّح مذهبهم - في كلامه على الاسم واللقب في حال تأخير الثاني - في جواز إضافته إذا كان الاسم مفردًا أو كانا مفردين، وهذا الجواز مذهب الكوفيَّين، وأكثر البصريَّين يوجبون الإضافة أخذًا من اقتصار سيبويه عليها^(٢).

٢- صحَّح في (بحث الصِّلة) منعهم الجمع بين الجملتين في نحو: أنا الذي قُمتُ وخرَجْتُ، إذا لم يُفصل بينهما، فلا يجوزُ عندهم: أنا الذي قُمتُ وخرَجَ، وأطلق البصريُّون الجواز، واحتجَّ للكوفيَّين بالسمع بأنَّه لم يردَّ إلا بالفصل^(٣).

٣- اختار مذهبهم في جواز حذف ما علَّم من موصول اسميَّ نحو قوله تعالى ﴿أَمَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ (٤٦)﴾ [العنكبوت]، أي: والذي أُنزل؛ لأنَّ الذي أُنزل إلينا ليس هو الذي أُنزل إلينا من قبلنا، ومنع البصريُّون ذلك، وردَّ السيِّد الشَّارح بما نقله عن الرُّضِّي: ((ولا وجه لمنعهم ذلك من حيث القياس؛ إذ قد يُحذف بعض حروف الكلمة وإن كانت فاءً أو عينًا نحو: شَيْءٌ وَسَهٌ، وليس الموصول بالزَّرق منها))^(٤).

٤- وافقهم في أنَّ عطف البيان يتبع المعارف لتوضيحها ويتبع النكرات لتخصيصها، ومذهب البصريَّين أنَّه لا يتبع إلا المعارف^(٥).

٥- وافقهم في جواز تشديد النون في (الَّذِينَ، واللَّاتِينَ) في حالات الرِّفْع والنَّصْب والجرِّ، وخالف البصريَّين في اقتصارهم في الجواز على حالتي النَّصْب والجرِّ^(٦).

ت- ما اختلف فيه بعرض الخلاف دون اختيار: نهج في أغلب مسائل الخلاف بعرض المسألة دون ترجيح رأي وقد مرَّ ذكر ذلك^(٧).

(١) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ١٩٦.

(٢) - ينظر: كتاب سيبويه: ٢٩٤/٣، والنَّصُّ المحقَّق: ٢١٠.

(٣) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٢٤٥-٢٤٦.

(٤) - النَّصُّ المحقَّق: ٢٤٣، وينظر: شرح الرُّضِّي: ٣١٤-٣١٥.

(٥) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٦٤٥-٦٤٦.

(٦) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٢٢٣-٢٢٤.

(٧) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ١٠٨، ١٦٦، ١٧٤، ١٨٢، ٢٣٨-٢٣٩، ٢٤٨، ٢٧٤، ٣٥٣، وغيرها.

ثانيًا: اختياره في مسائل الخلاف بين النحويين من مدرسة واحدة أو أكثر ولكنه ليس خلافًا مدرسيًا:

١- ذكر أن مذهب الجمهور إعراب المقصور بالحركات الثلاثة خاص بالمنصرف منه، وأمّا الممنوع من الصرف ك(موسى) فتقدّر فيه الضمة والفتحة فقط دون الكسرة؛ لعدم دخولها فيه، وذهب ابن فلاح اليميني إلى تقدير الكسرة أيضًا؛ لأنها إنما امتنعت في ما لا ينصرف ك(أحسن) للنقل، ولا ثقل مع التقدير، ثم صرح باختيار الأول معتلًا بأنه أولى طردًا للبَاب^(١).

٢- مذهب الجمهور في النعت وجوب أن يكون مشتقًا، وما جاء منه جامدًا التزموا فيه التأويل، وخالفهم ابن الحاجب بأن النعت تابع يدل على معنى في متبوعه، فإذا كان كذلك في الدلالة صح سواء كان مشتقًا أم غيره، ولكن النحويين لما كان الأكثر في النعت هو المشتق توهم كثير منهم أنه شرط فيه، فتأولوا ما جاء منه جامدًا، واختار السيّد الشارح مذهبَهُ ووصفه بأنه أقلّ تعسفًا^(٢).

٣- صحّح مذهب المبرّد في أن (سرولة) مسموع وشاهدُه:

عليه من اللؤم سرولة

ويترتب عليه أن (سراويل) عربيّ واحدُه (سرولة)، وذهب آخرون إلى أنه لم يُسمع، وأن البيت مصنوع، ف(سراويل) عندهم أعجميّة شابهت من كلام العرب الممنوع من الصرف ك(قناديل) فمُنِعَتْ، قال السيّد الشارح: ((والصحيح قول أبي العباس فقد حكاه الأَخْفَشُ أيضًا))^(٣).

٤- ذكر في كلامه على حرف العطف (حتى) أن مذهب الزمخشري وابن الحاجب أنها تُقيد الترتيب مثل (ثم)، وخالفهم ابن مالك وردّ قولهم بأنه دعوى بلا دليل، وإنما هي لمطلق الجمع كالواو، ثم عقّب السيّد الشارح بأن ((التحقيق أنها تُقيد الترتيب والمهلة، لكن ذهنا لا خارجًا كما بينا، وعليه جماعة من المحقّقين))^(٤)، ونقل نصّ النّقّازانيّ على ذلك.

٥- أوجب ابنا الحاجب وهشام في (أم) المتصلة أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما، ويليّ الهمزة المعادل الآخر ليفهم المخاطب الشيء المطلوب تعيينه نحو: أزيدًا لقيت أم عمرًا، وذهب السيّد الشارح إلى أن ذلك حكم أولوي لا واجب ونقل نصّ سيبويه على ذلك فيجوز عنده أن يقال: أَلقيت زيدًا أم عمرًا^(٥).

٦- ذهب سيبويه والجمهور إلى حرفيّة (ما) المصدرية نحو:

(١) - ينظر: النصّ المحقّق: ١١٩.

(٢) - ينظر: النصّ المحقّق: ٦١٩-٦٢٠.

(٣) - النصّ المحقّق: ٦٩٩.

(٤) - النصّ المحقّق: ٦٥٥.

(٥) - ينظر: النصّ المحقّق: ٦٦٢-٦٦٣.

يُسْرُ الْمَرْءِ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي

ونقل ابنُ خروفٍ الاتفاقَ على ذلك، وردَّ السَّيِّدُ الشَّارِحُ أَنَّ في المسألة خلافًا؛ لأنَّ الأَخْفَشَ وابنَ السَّرَّاجِ يريانِ اسميَّتها، فهي عندهما اسمٌ موصولٌ بمنزلةِ (الَّذِي) واقعةٌ على ما لا يعقلُ وهو الحدثُ وتقديرُ الشَّاهدِ عندهم: يسُرُّ المرءَ الَّذي أذهبتُهُ اللَّيَالِي، أي: الذَّهابُ الَّذي أذهبتُهُ اللَّيَالِي، فدعوى الإجماعِ عنده غيرُ صحيحةٍ^(١).

٧- اختلفَ النُّحَوِيُّونَ في الزَّمانِ الَّذي يدلُّ عليه الفعلُ المضارعُ فعُزِّيَ إلى سيبويه القولُ بدلالتهِ على الحالِ والاستقبالِ، ونسبَ للفارسيِّ القولَ بأنَّه دالٌّ على الحالِ حقيقةً وإطلاقه على المستقبلِ مجازًا، ونُسبَ للزَّجَّاجِ العكسَ، ونسبَ السَّيِّدُ الشَّارِحُ للزَّجَّاجِيِّ القولَ بأنَّه دالٌّ على المستقبلِ ولا يستعملُ في الحالِ أصلًا لا حقيقةً ولا مجازًا، وعكسَ ابنُ الطَّراوة، واختارَ السَّيِّدُ الشَّارِحُ مذهبَ سيبويه؛ لأنَّ دلالتَهُ عليهما تستغني عن القرينة^(٢).

٨- ذهبَ الفرَّاءُ إلى أنَّ (إِذْ) و(حيثُ) تجزئُ من غيرِ اقترانِ بـ(ما) قياسًا على (أينَ) وأخواتها، وردَّه السَّيِّدُ الشَّارِحُ موافقًا للمصنِّفِ والجمهورِ في لزومِ اتصالها بـ(ما) لتجزئ^(٣).

٩- اختارَ في (إنما) أنَّها حرفٌ، وبنى على ذلك أنَّها لا تُشعرُ بالزَّمانِ خلافًا لابنِ السَّرَّاجِ والفارسيِّ^(٤).

١٠- ذكرَ أنَّ (ذَانِ) و(تَانِ) ليسا تنثنيةً (ذَا) و(تَا)، وليسا معربينِ باللَّفِ رفعًا وبالياءِ نصبًا وجراً على ما ذهبَ إليه ابنُ مالكٍ، واختارَ كونُهُما اسمينِ مبنيَّينِ وضعا على صورةِ المثنى باللَّفِ في حالةِ الرَّفْعِ وبالياءِ في حالةِ النَّصْبِ والجرِّ، ونسبَ هذا الرَّأيَ إلى الفارسيِّ وابنِ الحاجبِ وجمعَ من المحقِّقين وقال: ((هذا هو الأصحُّ))^(٥)، واحتجَّ بأنَّ شرطَ التَّنْثِيَةِ قبولُ التَّنْكِيرِ، وأسماءُ الإشارةِ ملازمةٌ للتَّعْرِيفِ فلا تُنْثَى^(٦).

١١- ذهبَ ابنُ عصفورٍ وجماعةٌ من المغاربةِ إلى عدمِ جوازِ تعدُّدِ الخبرِ إلَّا بالعطفِ^(٧)، واختارَ السَّيِّدُ الشَّارِحُ مذهبَ الأكثرينِ القائلينَ بجوازِ تعدُّدِ الخبرِ وجعله الرَّأيَ الأصحَّ؛ لأنَّ الخبرَ عنده

(١) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٦٥.

(٢) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٥٥-٥٦.

(٣) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ١٧٣.

(٤) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ١٧١.

(٥) - النَّصُّ المحقَّق: ٢١٤.

(٦) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٢١٤.

(٧) - ينظر: شرح الجمل: ٣٥٩/١، وجمع الهوامع: ٤٠٢/١.

كَالْتَعْتِ وَيَجُوزُ تَعَدُّ النَّعْتِ فَيَجُوزُ عَلَى هَذَا الْحَمْلِ تَعَدُّ الْخَبَرِ سِوَاءَ اتَّفَقَتِ الْأَخْبَارُ إِفْرَادًا وَجَمْلَةً أَوْ اخْتَلَفَتْ^(١).

١٢- ذهب جمهور النحويين والفرأء إلى أَنَّ (لات) لا تعمل إلا في الحين خاصة، وذهب الفارسي وجماعة من النحويين إلى أَنَّها تعمل في الحين وما يُردُّفه، وصحَّ السَّيِّدُ الشَّارِحُ مذهب الفارسي محتجًا بما ورد من نصوصٍ شعريَّةٍ تدلُّ على ذلك^(٢).

١٣- ذكر اختلاف النحويين في (ما) في صيغة التَّعْجُبِ (ما أَفْعَلْ زِيدًا) فقال سيبويه: إِنَّها نكرة تامَّةٌ بمعنى (شيء)، وساغ الابتداء بها لتضمَّنِها التَّعْجُبُ والإبْهَامُ، والجمْلُ بعدها في محلِّ رفع خبر لها والتَّقدير: شيءٌ عَجِيبٌ أَحْسَنَ زِيدًا، ولأخْفَشِ فيها قولان: الأوَّلُ: أَنَّها بمعنى (الذي)، والجملة بعدها صلة لها، والثَّاني: أَنَّها نكرةٌ بمعنى (شيء)، والجملة بعدها صفةٌ لها، الخبرُ محذوفٌ وجوبًا تقديره: شيءٌ عظيمٌ، وذهب الفرأء وابنُ درستويه إلى أَنَّها استفهاميَّةٌ دخلها معنى التَّعْجُبِ، وما بعدها خبر (ما)، وقد صحَّ السَّيِّدُ الشَّارِحُ مذهب سيبويه مستدلًّا بأنَّ معنى التَّعْجُبِ أَنَّ المُتَعَجِّبَ مِنْهُ ذُو مَزِيَّةٍ إدراكها جليًّا، لكنَّ سببها خَفِيٌّ، وصيغة التَّعْجُبِ لا بدَّ أَنْ تكونَ مفتوحةً بإبْهَامٍ بعده إِفْهَامٌ، فما مبهمٌ وما بعدها توضيحٌ إِفْهَامٍ لإِبْهَامِها^(٣).

فهذه نماذجُ توضيحِ مواقفه من آراء النحويين واختياراته المبنية على الاستدلال دون تعصُّبٍ لنحويٍّ على آخر.

(١) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٢٩٠-٢٩١.

(٢) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٢٤٤.

(٣) - ينظر: النَّصُّ المحقَّق: ٧٠٥-٧٠٦.

الفصل الرابع

تحقيق عنوان الكتاب ونسبته ووصف المخطوط، ومنهجي في
التحقيق، وصور من المخطوط

المبحث الأول: تحقيق عنوان الكتاب ونسبته ووصف المخطوط

أولاً: تحقيق عنوان الكتاب ونسبته:

لم يقع خلاف في عنوان الكتاب ونسبته لمؤلفه، وقد وُضِعَتْ على الصفحة الأولى من المخطوط نسبة هذا الكتاب إلى السيد علي بن عطفة فكتب أحد الذين تملكوا الكتاب: ((هذا الكتاب لحجة الإسلام السيد علي آل السيد عطفة دامت بركاته))، وعلى الصفحة نفسها تقييماً لبعضهم ضمته عنوان الكتاب قال:

كتاب جميع البرايا له مطأطئة رگعا أو سجودا

ينال به الخلق (نهج الهدى) ويسمى به فوق سعد صعودا

بما فيه من كل در نفيس أسر المحب وأردى الحسودا

وفي اللوح الثاني منه ذكر السيد الشارح عنوان هذا الكتاب في مقدمته، قال ((وسميته نهج الهدى في شرح قطر الندى))^(١).

وكذلك نص على العنوان جماعة ممن ترجم له، فقد ذكره الشيخ آغا بزرك الطهراني في (الذريعة) قال: ((نهج الهدى في شرح قطر الندى، لعلي بن عطفة الحسيني الحسن الكاظمي المتوفى نيف و ١٣٠٠، أوله: الحمد لله الذي قصرت أن تدرك معرفته بصائر أولي الأبصار))^(٢)، وكذلك ذكر على أنه رأى كتابه هذا في ترجمته له في (نقاء البشر)^(٣). وكذلك ذكره عمر رضا كحالة، قال: ((من آثاره: ... نهج الهدى في شرح قطر الندى))^(٤)، وذكره الشيخ راضي آل ياسين، والأستاذ كامل سلمان الجبوري^(٥) والأستاذ عبد الكريم الدبّاغ^(٦). وهذا يورث القطع بصحة عنوان هذا الكتاب وصحة نسبته للسيد علي بن عطفة.

وصف المخطوط:

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسخة وحيدة، مع طول بحثي في الكشافات والفهارس عن نسخ آخر، وهذه النسخة من مقتنيات مؤسسة كاشف الغطاء العامة في النجف الأشرف وهي برقم (١٦٠٦٧)، وتقع في (١٣٣) لوحاً كل لوح في صفحتين إلا لوح واجهة الكتاب ففي صفحة واحدة، والأخرى فارغة، وفي كل صفحة (٢٩) سطراً، وفي كل سطر نحو (١٧) كلمة.

(١) - النص المحقق: ١.

(٢) - الذريعة: ٤٢٧/٢٤.

(٣) - ينظر: نقباء البشر: ١٤٨١/٤-١٤٨٢.

(٤) - ينظر: معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى ٢٠٠٢م: ٤/٢٩٨.

(٥) - المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٦) - ينظر: موسوعة علماء الكاظمية المقدسة وأعلامها: ٢٨٢/٣.

وخطُّها رقعيّ مقروء مكتوبةً بالمدادِ الأسودِ ونصُّ متنِ (قطر الندى) معلّم فوقه بخطٍ بالمدادِ الأحمرِ سواءً كان نصُّ القطرِ كاملاً وهو الذي ينقله في أوّل كلّ بحثٍ أو القطعُ منه التي يشرحها في أثناء البحث، وكذلك رمزا الأصلِ والشرحِ (ص) و(ش) إلّا في بعضِ المواضعِ كُتِبَتْ هذه الرُّمُوزُ بالمدادِ الأسودِ، وكذلك كلمةُ (تنبيه) وأخواتها.

وقد استعمل النَّاسُ فيها طريقةَ التعقيبةِ في آخرِ الصَّفحةِ الأولى اليمنى من كلّ لوحٍ، وأثبت النَّاسُ عناوينَ الأبحاثِ في طررِ الكتابِ، وفي هذه الطُّررِ عباراتٌ مختصرةٌ تشيرُ إلى ما في الصَّفحاتِ من ردودٍ أو نقاشاتِ الشَّارحِ لابنِ مالكٍ أو الرُّضَيِّ أو ابنِ هِشامٍ أو الأزهرِيِّ أو الفاكهِيِّ أو غيرهم كقولهِ: ((كلامٌ مع ابنِ مالكٍ))، و((كلامٌ مع المصنِّفِ))، و((كلامٌ نفيسٌ)) ونحوها من العباراتِ، لكنّها لا تطرُدُ على طولِ المخطوطِ بل في بعضِ صفحاته، وفي أولها ترميمٌ ذهبَ ببعضِ الكلماتِ، وفي اللوحِ السَّابعِ عَشَرَ طمسٌ لانصبابِ بعضِ المدادِ عليه.

والنُّسخةُ تامّةٌ تبدأ بصفحةٍ عليها عبارةٌ فيها نسبةُ هذا الكتابِ إلى السيّدِ عليٍّ آلِ عطيفةٍ، وتقريضٌ لبعضهم بثلاثة أبياتٍ وقد مرَّ ذكرها، وكتبَ أحدهم : ((نظرْتُ في هذا الكتابِ المستطابِ الذي حَيَّرَ في محاسنه أُولي الألبابِ))، وبعدهُ ((نظرت فيه وفهمت اليسير منه))، وبعدهُ: ((بسمه تعالى نظر به المفتقر إلى الله تعالى ...)) ثم مُحَيَّ الاسمُ محوًّا تامًّا، وفي أسفلِ الصَّفحةِ: ((نظر فيه من إن حضر لا يعدُّ وإن غاب لا يفتقد هاشم ابن السيد حمزة ابن السيّد علي ابراهيم العاملي الحسيني رحم الله من [...]))، وبعدهُ بخطٍ غليظٍ: ((بسم الله الرحمن الرحيم نظر فيه من إذا فقد لا أسف عليه وإذا حضر لا يرجع في الأمر إليه العبد الجاني عبد الهادي ابن الشيخ [...]) الشَّيخُ عباس دام ظله ما طلعت الشمس على الناس [...]))، وبعدهُ: ((بسم الله الرحمن الرحيم [...]) إن حضر لا يعدُّ وإن غاب لا يفتقد محمد صادق ولد المحروس حاجي مسعود نجل المرحوم المبرور حاجي محمد نجل المرحوم كربلائي باقر العطار البهبهاني رحم الله من دعى له بالعلم والعمل به وقرأ له [...])).

وعليها تملُّكٌ أولها: ((قد دخل في ملكٍ مملوك [...]) والأرض الأقل عبد الأئمّة [...]) سنة ١٢٨٣)).

ثم يبدأ اللوحُ الثَّاني بقولهِ: ((يا مُسهِّلُ يا الله، بسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَصَّرَتْ عَنْ أَنْ تُدْرِكَ معرفتُهُ بصائرُ أُولي الأبصارِ)) وتنتهي بـ: ((تَمَّ الكتابُ المستطابُ بعونِ الله الملكِ الوهابِ على يدِ الحَقيرِ الفقيرِ عليِّ المرزّةِ الشَّروقيِّ رحمَ الله مَنْ يقرأ لأبيه الفاتحة)).

وهذه النُّسخةُ مكتوبةٌ في حياةِ المؤلِّفِ في مدينةِ النِّجفِ الأشرفِ، قال النَّاسُ: ((وكان الفراغُ منه صبيحةَ يومِ الجمعةِ لِسِتِّ وعشرينَ خَلَوْنَ مِنْ ربيعِ الأوّلِ أحدِ شهورِ سنةٍ أربعَةٍ وستينَ بعدَ المائتينِ والألفِ أحسنَ الله ختامها وأكملَ على أحسنِ النَّسقِ نظامها وذلك بالديارِ الغرويّةِ صلَّى

الله على مشرفها أَلَفَ أَلَفَ تَحِيَّةٍ))، ويعقب هذا تملك نصه: ((نظر فيه المفتقر إلى الله تعالى محمد الجواد نجل الشيخ علي آل الشيخ علي الجزائري النجفي (رحمته)).
وناسخها من طلبه العلم لا من العلماء، وأرجح أنه قرأها على المؤلف قراءة تصحيح بثلاث قرائن:

الأولى: البلاغات على طرر ألواح المخطوط نحو: (بلغ تصحيح)، و(بلغ).
الثانية: ضرب الناسخ على بعض العبارات أو الجمل، وقد يبلغ الضرب على سطرين أو دون ذلك، وقد يصح ما يضرب عليه بطرة الصفحة والغالب أنه يكتفي بالضرب.
الثالثة: جملة من التعليقات على طرر الكتاب مختومة بـ((منه))، فالمتبادر من (منه) أنه المؤلف رحمه الله تعالى.

فهذه القرائن تدل على أن هذه النسخة قرئت على المؤلف وصحح المؤلف ما رآه خطأ وأضاف حواشي وتعليقات وضرب على ما رآه زيادة غير نافعة.
وقولي في الناسخ: إنه متعلم لا عالم، مستند إلى كثرة ما في المخطوط من الأخطاء الإملائية والنحريفات والتصحيقات، وهذه الأخطاء تنقسم على نمطين:
أحدهما: أخطاء تطرد في أكثر مواضع المخطوط كإبدال الصاد ظاء وبالعكس، وكالخطا في رسم الهمزة، والخطا في رسم الألف، ونحو ذلك.
والآخر: تحريفات وتصحيقات غير مطردة في المخطوط قد تتكرر قليلاً أو لا ترد إلا مرة واحدة، وسأبين منهجي في ذلك قريباً، إن شاء الله تعالى.

المبحث الثاني: منهجي في التحقيق، وصور من المخطوط

أولاً: منهجي في التحقيق:

بعد الحصول على نسخة مصورة من مخطوط الكتاب قضيت مدة في قراءتها لغرض الوقوف على قيمته العلمية وأسلوبه ومختصراته وما يتعلق به ليسهل عليّ نسخه، وكان عملي في خطوات:

١- نسخ المخطوط على وفق القواعد الإملائية الحديثة، وتقسيمه إلى فقرات باستعمال علامات الترقيم.

٢- مقابلة نصّ متن قطر الندى على المخطوط وعلى المتن المطبوع، ومقابلة نص الشرح المنسوخ على المخطوط.

٣- ضبط النصّ بالشكل على قدر الإمكان لا سيما ما يشكل من الكلمات والتراكيب وحركات الإعراب والبناء، أمّا الأحاديث النبوية وأحاديث أهل البيت (عليهم السلام) وآثار الصحابة (رضي الله عنهم) وأقوال العرب فقد اعتنيت بضبطها تامّة.

٤- الإشارة إلى انتهاء صفحة من المخطوط بوضع خطّين مائلين // حشوها (و) رمزاً لصفحة الوجه من كلّ لوح، و(ظ) رمزاً لصفحة الظهر منه، مع رقم اللوح.

٥- كتبت المختصرات التي استعملها الناسخ كاملة وهي ليست بكثيرة مثل (الظ): الظاهر، و(المصد): المصنّف، و(س): سيبويه، و(المق): المقصود، و(هذ) هذا أو هذه، و(ق) قال، و(تع) تعالى، و(بط) باطل.

٦- أثبت عناوين الأبحاث التي أثبتتها الناسخ على طرر الكتاب، أمّا الأبحاث التي لم يثبت لها عنواناً فقد أثبت لها عنواناً مني بين معقوفتين [] دون إشارة في الهامش معتمداً على تبويب ابن هشام في المتن.

٧- قد يحتاج السياق إلى إثبات حرف أو كلمة أو جملة ليتم السياق، فما كان كذلك فقد أثبت ما يتطلبه السياق محصوراً بين معقوفتين [] دون إشارة في الهامش.

٨- التعليقات المنثورة على طرر الكتاب المذيلة بـ(منه) أو المذيلة بأسماء معقّين آخرين أثبتتها في الهوامش لفائدتها ومراعاة للأمانة العلمية.

٩- حصر الآيات الكريمات وأرقامها بين قوسين مزهرين وتخريجها من المصحف الشريف بحصر اسم السورة بين قوسين معقوفين في المتن تسهيلاً على القارئ واختصاراً للهوامش.

١٠- تخريج القراءات القرآنية السبعية من كتاب (السبع في القراءات) لابن مجاهد، أمّا غير السبعية والسبعية التي لم يذكرها ابن مجاهد فخرّجتها من (معجم القراءات) للدكتور عبد اللطيف

الخطيب؛ لأنَّه يذكرُ القراءةَ ويُحيلُ إلى مصادرها مفصَّلةً حتَّى اللُّغويَّةُ والنَّحويَّةُ منها فكفانا مؤونةً
إِثقالِ الهوامشِ بذكرِ مصادرها.

وابنُ عطيفةً يذكرُ القراءةَ بأسلوبين:

الأوَّلُ: كتابةُ الآيةِ الكريمةِ كما في المصحفِ الشَّريفِ ثم يصفُ القراءةَ، فما كانَ كذلكَ فقد
حصرتُ الآياتِ وأرقامها بينَ قوسينِ مزهرينِ وخرَّجتها في المتنِ.

الثاني: كتابةُ الآيةِ بالقراءةِ على غيرِ ما في المصحفِ الشَّريفِ، فهذهِ حصرتُها بينَ قوسينِ
مزدوجينِ () وخرَّجتها في الهامشِ تمييزاً لها.

١١- حصرُ الأحاديثِ النَّبويَّةِ والمعصوميَّةِ وآثارِ الصَّحابةِ بينَ قوسينِ () وتخريجُها من مظانِّها.

١٢- تخريجُ الأمثالِ من كتبِ الأمثالِ.

١٣- تخريجُ حكاياتِ أقوالِ العربِ من مصادرها سواءً أكانتُ كتبَ اللُّغةِ أم كتبَ معاني القرآنِ أم
الكتبِ النَّحويَّةِ، ونسبُها إلى حاكمها إنْ صرَّحَ بهِ.

١٤- تخريجُ الأشعارِ والأرجازِ من دواوينها ومن جملةٍ من المصادرِ النَّحويَّةِ الَّتِي وردتْ بها مع
بيانِ بحورها وبيانِ نسبتها إلى شعرائها، وإنْ كانَ ثمةَ اختلافٌ في نسبتها ذكرْتُه وقَدَّمتُ صاحبَ
الدِّيانِ على غيرهِ، وإنْ لم تَرُدْ في ديوانٍ أو كانتُ غيرَ منسوبةٍ ذكرْتُ المصادرَ الَّتِي أوردتها
مراعياً الأقدمَ فالأقدمَ، وإنْ كانَ المذكورُ في المتنِ صدرَ بيتٍ أو عجزه أو قطعةً منه ذكرْتُ تمامه
في التَّخريجِ إتماماً للفائدةِ، وإنْ كانَ ثمةَ اختلافٌ في الروايةِ أثبتُّه إنْ كانَ يمسُّ موضعَ الشَّاهدِ،
وإنْ كانَ لا ينالُ موضعَ الشَّاهدِ لم أشرْ لهِ.

١٥- توضيحُ معاني الكلماتِ الَّتِي تحتاجُ إلى توضيحٍ من المعجماتِ كالعينِ والصَّحاحِ.

١٦- رجعتُ في تعريفِ الاصطلاحاتِ المنطقيَّةِ أو الكلاميَّةِ وما شاكلها كالدُّورِ، والماهيةِ،
والدَّلالةِ الوضعيَّةِ، إلى كتبِ المعجماتِ الاصطلاحيةِ كاللتَّعريفاتِ، والكليَّاتِ، ودستورِ العلماءِ،
ومقاليدِ العلومِ.

١٧- رجعتُ في تخريجِ الآراءِ البلاغيَّةِ إلى كتبِ البلاغةِ مثلُ: التَّلخيصِ في علومِ البلاغةِ،
والأطولِ، والمطولِ، وغيرها.

١٨- تَرَجَّمْتُ للأعلامِ الواردينِ في النَّصِّ ترجمةً موجزةً سواءً أكانَ العَلَمُ مشهوراً أم مغموراً إتماماً
لفائدةِ القارئِ المتعلِّمِ إلَّا الأنبياءَ والأئمَّةَ (عليهم السلام).

١٩- توثيقُ آراءِ العلماءِ من كتبهم إنْ وجدتُ، ومن المصادرِ الَّتِي نَقَلْتُ عنهم مع مراعاةِ الأقربِ
إلى عصورهم فالأقربِ بحدودِ الإمكانِ.

٢٠- توثيقُ مسائلِ الخلافِ النَّحويِّ من مصادرِ الخلافِ النَّحويِّ بخاصَّةٍ ومن الكتبِ النَّحويَّةِ
بعامَّةٍ.

٢١- نَبَّهْتُ عَلَى بَعْضِ الْأَوْهَامِ الَّتِي وَقَعَتْ فِي هَذَا الْكِتَابِ فِي نَسْبَةِ بَعْضِ الْأَرْاءِ إِلَى نَحْوِيَّينَ وَهِيَ لغيرِهِم، أَوْ فِي خِلَافٍ أَوْ نَحْوِهِ مَعَ الْإِشَارَةِ إِلَى مَصَادِرِهِ.

٢٢- فِي الْمَخْطُوطِ آراءٌ وَأَقْوَالٌ كَثِيرَةٌ نُسِبَتْ إِلَى (بَعْضٍ) أَوْ (بَعْضِهِمْ)، وَقَدْ أَرْجَعْتُ كَثِيرًا مِنْهَا إِلَى أَصْحَابِهَا مِنَ الْعُلَمَاءِ وَقَلِيلٍ مِنْهَا لَمْ أُوقِفْ لِلْوُقُوفِ عَلَى قَائِلِيهَا، وَقَدْ أَشْرْتُ إِلَى ذَلِكَ فِي هَوَامِشِهَا.

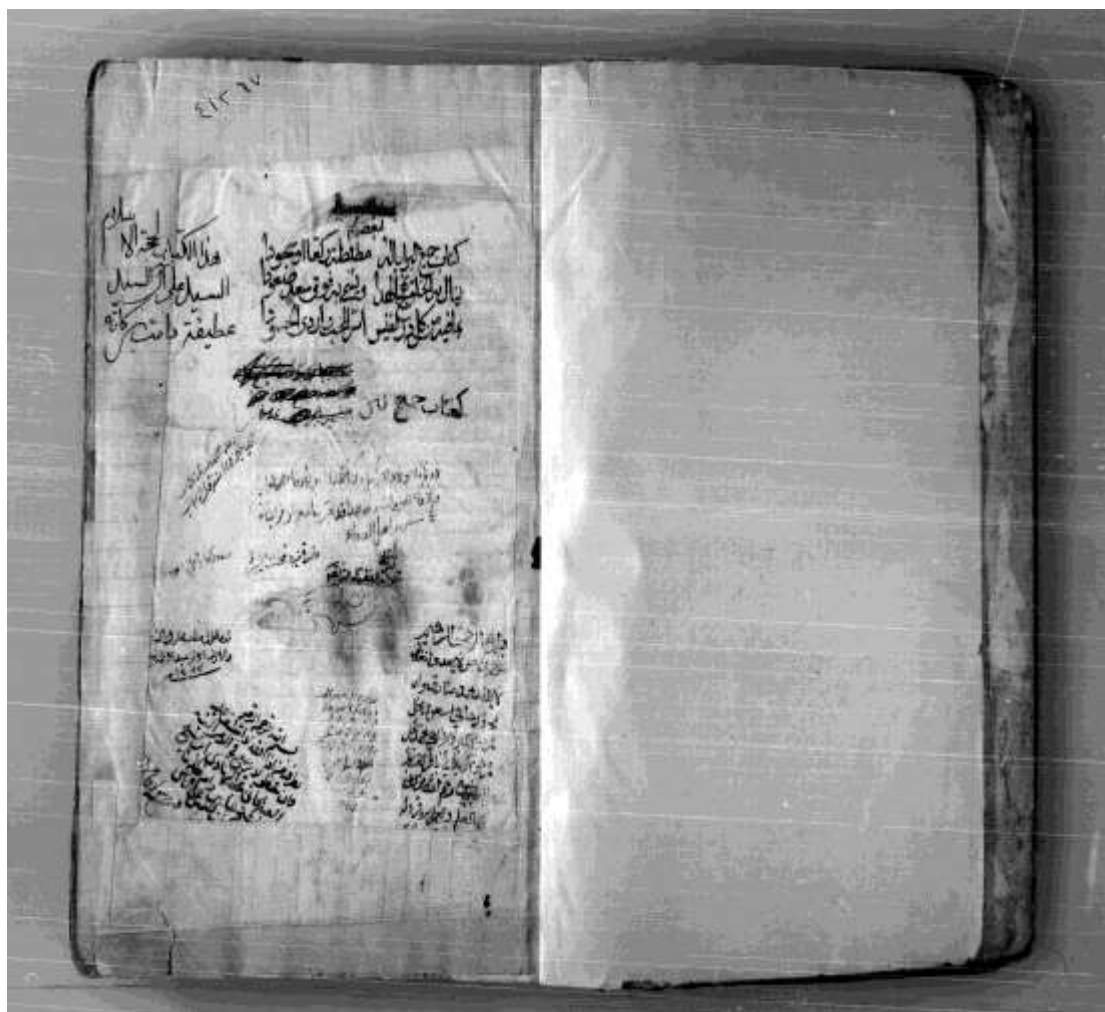
٢٣- النَّصُوصُ الَّتِي نَقَلْتُهَا فِي الْهَوَامِشِ حَصَرْتُهَا بَيْنَ قَوْسَيْنِ مَزْدُوجَيْنِ (())، أَمَّا النَّصُوصُ الَّتِي نَقَلَهَا الشَّارِحُ فَلَمْ أَحْصَرْهَا بَيْنَ قَوْسَيْنِ مَزْدُوجَيْنِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي هَذِهِ النَّصُوصِ التَّصَرُّفُ فِيهَا بِاخْتِصَارٍ أَوْ شَرْحٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَالنَّصُوصُ الْمَنْقُولَةُ حَرْفِيًّا قَلِيلَةٌ جَدًّا لِذَلِكَ رَأَيْتُ الْأَوَّلَى تَوْحِيدَ الْمَنْهَجِ بَعْدَ تَنْصِيفِهَا.

٢٤- صَحَّحْتُ الْأَخْطَاءَ الْإِمْلَانِيَّةَ الَّتِي تَتَكَرَّرُ فِي مَوَاضِعِهَا فِي الْمَخْطُوطِ كُلِّهَا أَوْ أَكْثَرِهَا، وَمِنْ أَمَثَلِهَا: الْأَخْطَاءُ فِي رِسْمِ الْهَمْزَةِ مِثْلُ: بَدَأَ فِي: قَرَأَ فِي: قَرَأَ، وَقِرَاءَةً فِي: قِرَاءَةً، وَمَبْدُوءَةً فِي: مَبْدُوءَةً، وَيُؤْتِي فِي: يُؤْتِي، وَمَسْئَلَةً فِي: مَسْأَلَةً، وَجَائِنِي فِي: جَاءَنِي، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْخَطَأِ فِي رِسْمِ الْهَمْزَةِ، وَالْأَخْطَاءُ فِي ذَوَاتِ الظَّاءِ وَالضَّادِ مِثْلُ: مَظْمَرُ فِي: مَظْمَرُ، وَمُضْمَرُ فِي: مُضْمَرُ، وَلَفْظُ فِي: لَفْظُ، وَنَضْمُ فِي: نَظْمُ، وَنَحْوُهَا، وَالْأَخْطَاءُ فِي رِسْمِ التَّاءِ الْمَرْبُوطَةِ وَالْمَبْسُوطَةِ مِثْلُ: جِهَتُ فِي: جِهَةٌ، وَدَلَّةُ فِي: دَلَّتْ، وَسِرَّةُ فِي: سَرَتْ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَمِنْ الْأَخْطَاءِ إِثْبَاتُ أَلِفِ التَّحْرِيقِ بَعْدَ الْوَائِ فِي (أُولُو) وَبَعْدَ الْوَائِ إِذَا كَانَتْ لَامًا لِلْفِعْلِ الْمُضَارِعِ مِثْلُ: يَدْعُو فِي: يَدْعُو، وَأَحْجُو فِي: أَحْجُو، وَعَدَمُ إِثْبَاتِهَا بَعْدَ وَائِ الْجَمَاعَةِ فِي مِثْلُ: قَالُوا فِي: قَالُوا، وَتَعَالُوا فِي: تَعَالُوا، وَأَوْقَعُوا فِي: أَوْقَعُوا، وَمِنْ الْأَخْطَاءِ الْخَلْطُ بَيْنَ الْأَلْفِ الْمَقْصُورَةِ وَالْأَلْفِ الْقَائِمَةِ فِي مِثْلُ: سَوَا فِي: سَوَى، وَعَدَى فِي: عَدَا، وَأَلَفَا فِي: أَلَقَى، وَمَعْنَا فِي: مَعْنَى، وَكَذَلِكَ الْخَلْطُ بَيْنَ الْأَلْفِ وَالْيَاءِ فِي مِثْلُ: لَدَى فِي: لَدَى، وَقَلْبُ الْهَمْزَةِ أَلَفًا مِثْلُ: مَبْتَدَى فِي: مَبْتَدَأُ، وَمِنْ الْأَخْطَاءِ الْإِمْلَانِيَّةِ عَدَمُ نَقْطِ التَّاءِ الْمَرْبُوطَةِ فَكُتِبَتْ فِي مَعْظَمِ مَوَاضِعِهَا فِي الْمَخْطُوطِ هَاءً، وَمِنْ الْأَخْطَاءِ إِقْحَامُ أَلْفٍ بَيْنَ الْأَسْمِ الْمَبْدُوءِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَبَيْنَ الْبَاءِ أَوْ الْكَافِ أَوْ الْفَاءِ الدَّخِلَةِ عَلَيْهِ مِثْلُ: بِالْأَسْمِ، وَكَالْمِثَالَيْنِ، وَفَالْأَوَّلَى، وَمِنْ الْأَخْطَاءِ إِسْقَاطُ اللَّامِ فِي مِثْلُ: الْإِمَامِ، فِي: الْإِمَامِ، وَالذَّانِ فِي: الذَّانِ. فَهَذِهِ الْأَخْطَاءُ الْإِمْلَانِيَّةُ وَمَا شَاكَلَهَا مِمَّا تَكَرَّرَ فِي أَكْثَرِ مَوَاضِعِهِ فِي الْمَخْطُوطِ لَمْ أَشْرُ إِلَيْهَا فِي الْهَامِشِ تَجَنُّبًا لِإِثْقَالِ الْهَامِشِ بِمَا لَا نَفْعَ فِيهِ.

وَكَذَلِكَ الْحَالُ فِي الْآيَاتِ الْكَرِيمَاتِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا خَطَأٌ فِي الْمَخْطُوطِ فَقَدْ أَصْلَحْتُ الْخَطَأَ دُونَ الْإِشَارَةِ إِلَى ذَلِكَ.

أَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَخْطَاءِ وَالتَّحْرِيفَاتِ وَالتَّنْصِيفَاتِ الَّتِي لَا تَتَكَرَّرُ فَقَدْ صَحَّحْتُهَا وَأَشْرْتُ إِلَيْهَا فِي الْهَوَامِشِ.

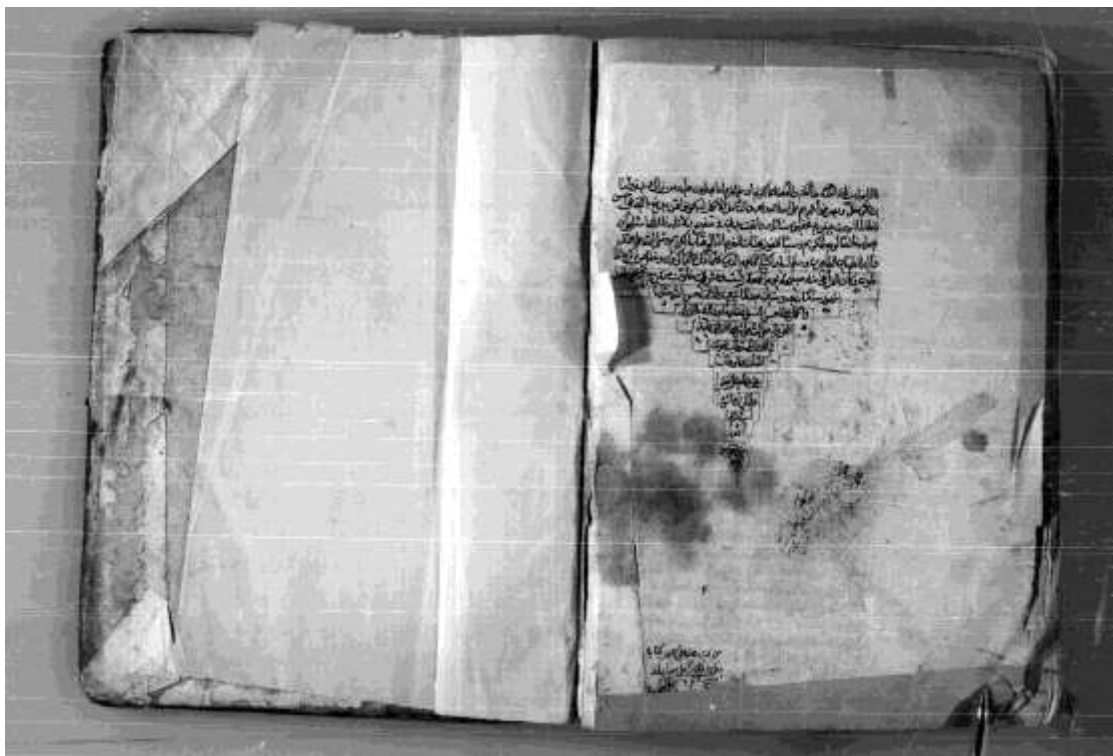
ثانيًا: صور من المخطوط:



واجهة المخطوط



اللوحة الأولى من المخطوط



اللوحة الأخيرة من المخطوط

الخاتمة

الخاتمة

بعد هذه الرحلة الماتعة في تحقيق (نهج الهدى في شرح قطر الندى) ودراسته نخلص إلى النتائج الآتية :

١- أثبتت بتحقيق العنوان والنسبة أن عنوان الشرح هو (نهج الهدى في شرح قطر الندى)، لمؤلفه السيد علي بن عطيفة الحسني الكاظمي (تت). .

٢- يعد هذا الشرح أكبر شروح (قطر الندى) وأكثرها مادة وتفصيلاً واستيعاباً لأقوال النحويين وأكثرها تعليلًا.

٣- أظهر تحقيق هذا الشرح الشخصية العلمية البارزة للسيد الشارح علي بن عطيفة الحسني الكاظمي في ضوء أسلوب شرحه ومناقشاته وتعليقاته وردوده على النحويين وسعة اطلاعه على كتب النحويين المتقدمين فمن بعدهم.

٤- تابع السيد الشارح علي بن عطيفة ابن هشام في منهجه في عرض مادة الكتاب، واستدرك عليه ما أهمله من موضوعات وتفصيلات، وقد شرح المتن من أوله إلى آخره.

٥- اهتم السيد الشارح بإيراد لغات العرب مما يأخذ في لغة من لغات العرب حكماً نحوياً خاصاً، أو الألفاظ التي يختلف نطقها في مجموعة من لغات العرب كلغات (قم) و(الذي) و(التي) و(ذو) الطائية، فنسب لغات إلى الحجازيين، والتميميين، وقريش ومن جاورهم، وكنانة، وأسد، وطيء، وحمير، وعُقيل، وسُلَيم، وهذيل، وضَبَّة وفقعس، ودبیر، وبني الصباح، وأهل العالية.

٦- واهتم بالمصطلح النحوي، وعلاقة المفهوم الاصطلاحي النحوي بالمفهوم اللغوي له، ووجه المناسبة بينهما، مع اهتمامه بنسبة المصطلح إلى المدرسة التي شاع فيها ثم شاع عنها، وقد يعلل اختيار مصطلح دون سواه، وغير ذلك مما يتعلّق بالمصطلح ومسائله.

٧- واهتم بالحدود النحوية، وناقش قضاياها واحترازاتها مما يدخل بالجنس ويخرج بالفصل ليكون الحد جامعاً مانعاً، وذكر أجزاءها، وما يبطلها من دور أو تسلسل، ونقد بعض حدود النحويين، ولم يحد ما كان محصوراً بالحد فيستغني عن الحد، واستعمل الضابط في مواضع من الكتاب دون الحد.

٨- واهتم بنظرية العامل النحوي، وأقر أن النحويين أنزلوها منزلة المؤثرات الحقيقية وأثبتت ضوابطها وأحكامها، ونقل مسائل الخلاف النحوي فيها وناقشها واختار ما يرى صحته في مواضع من الكتاب.

٨- واهتمَّ بالتَّعليلِ النَّحْوِيّ، فقد علَّلَ للأحكامِ النَّحْوِيَّةِ ولاختياراتِهِ، وذكرَ تعليلاتِ النَّحْوِيِّينَ لاختياراتِهِم وردَّ بعضَها، وتعليلاته لا تخرجُ عن تعليلاتِ سابقِيهِ من شَبهِهِ، ونظيرِ، ومشاكلَةٍ، وكثرة استعمالِ، وتخفيفِ، ونحوها.

٩- قد يستطردُّ بإيرادِ قصصٍ بغيةً فائدةً ما أو ترويحٍ عن طالبِ العلمِ النَّاطِرِ في هذا الشَّرحِ لطرافَتِها، أو لأنَّ القِصَّةَ تحتوي محاورَةً نحويَّةً فيها إفادةٌ وتعليلٌ، وأوردَ لغزِيْنَ من الإلغازِ بالمسائلِ النَّحْوِيَّةِ.

١٠- تنوعتْ مصادرُ الكتابِ، فقد ذكرَ في هذا الشَّرحِ أكثرَ من مئةِ كتابٍ، وأكثرَ من سبعينَ عالمًا، متقدِّمينَ ومتأخِّرينَ ومن مختلفِ المدارسِ النَّحْوِيَّةِ؛ غيرَ أنَّه أكثرُ النَّقْلِ عن ابنِ الحاجبِ وابنِ عصفورٍ وابنِ مالكٍ والرَّضِيِّ وأبي حَيَّانَ وابنِ هشامٍ، وخصَّ الرَّضِيَّ بالرَّضِيِّ والنَّقْدِيَّ.

١١- اعتمدَ على مصادرَ نقلَ عنها في مواضعٍ متعدِّدةٍ من هذا الشَّرحِ ولم يشرْ إليها ولو لمرةً واحدةً (كحاشية يس العليمي على مجيب الندى في شرح قطر الندى) و(الحقائق النَّدِيَّة في شرح الفوائد الصمدية للسَّيِّدِ عليَّ خان المدني)، وقد أشرتُ إلى ذلك في مواضعِهِ من النَّصِّ المحقِّقِ.

١٢- لم يسلمَ بكلِّ ما قاله ابنُ هشامٍ في (القطرِ) بل وقفَ منه موقفَ النَّاقِدِ المناقِشِ فربَّما وافقه، وربَّما خالفه، وربَّما استدرَكَ عليه تعليلًا أو توجيهاً، ولم يكتفِ بمناقشة آرائِهِ في (القطرِ) بل تعقَّبَ آراءَهُ في غيرِهِ من كتبِهِ.

١٣- اتَّسمَ موقفُهُ من الفاكهِيِّ بالغِلظةِ ورماءٍ بالوهمِ، والسَّهْوِ، والافتراءِ، وقلةِ الاطِّلاعِ، وأنَّ عادتهُ أخذُ العباراتِ من الكتبِ دونَ تدقيقٍ، وغيرَ ذلك ممَّا يدلُّ على تحاملٍ عليه لم أقفَ على سببِهِ، وقد وهمَ فنسبَ للفاكهِيِّ انفرادَهُ بأنَّ الضَّميرَ يعودُ إلى الأخصِّ من الاسمينِ، وردَّه بأنَّه لا مزيةَ للأخصِيَّةِ في عَوْدِ الضَّميرِ، والحقُّ أنَّ الفاكهِيَّ لم يقلْ ذلك، وكلامُهُ في ترتيبِ الضَّمائرِ في الأعرافيَّةِ لا حولَ أخصِيَّةِ الاسمِ الَّذي يرجعُ إليه الضَّميرُ.

١٤- حفلَ بالسَّماعِ فاستشهدَ بالقرآنِ الكريمِ وقراءاتِهِ والحديثِ الشَّريفِ والأثرِ وبكلامِ العربِ نثرًا وشعرًا، وكانتِ النُّصوصُ القرآنيَّةُ أكثرَ شواهِدِهِ يليها الشَّعْرُ.

١٥- احتجَّ بالحديثِ الشَّريفِ وردَّ رأيَ أبي حَيَّانَ بمنعِ الاستشهادِ بِهِ على القواعدِ النَّحْوِيَّةِ بحجَّةٍ احتمالِ أن يكونَ مرويًا بالمعنى بأنَّ فتحَ هذا البابِ يؤدي إلى عدمِ الاحتجاجِ بالحديثِ الشَّريفِ على مسائلِ الشَّريعةِ وهو مخالفٌ للإجماعِ، وكذلك احتجَّ بالآثارِ المنسوبةِ للصَّحابةِ.

١٦- احتجَّ بالحديثِ العلويِّ الشَّريفِ، ولم ينقلْ منه إلا ما نقلَهُ الرُّضِيُّ الاسترباديُّ وهي خمسةُ نصوصٍ.

١٧- احتجَّ بالقياسِ وذكرَ بعضَ ضوابطِهِ كالكَثْرَةِ فلا يقاسُ على القليلِ، ونقلَ أقيسةَ النُّحَوِيِّينَ في مسائلِهِ فيذكرُ المقيسَ والمقيسَ عَلَيْهِ والعِلَّةَ الموجبةَ للحكمِ، ويعلِّلُ ما لم يأتِ على القياسِ.

١٨- احتجَّ بالإجماعِ واستصحابِ الحالِ وكانَ احتجاجُهُ بهذينِ الأصلينِ أَقلَّ من احتجاجِهِ بالأصلينِ السَّابِقينِ تبعًا لِقَلَّةِ ورودِهِما عندهُ.

١٩- ناقشَ الكثيرَ من المسائلِ الخلافيةِ سواءَ أَكانَ خلافًا مدرسيًّا أم غيرَ مدرسيٍّ، فربَّما اكتفى بعرضِ الخلافِ، وربَّما عرضَ حججَ كُلِّ فريقٍ دونَ أَنْ يَرِجِّحَ رأيًا، وربَّما صحَّحَ قولًا مستدلًّا له أو غيرَ مستدلٍّ.

٢٠- أظهرَ الشَّرْحُ ميلَهُ إلى آراءِ جمهورِ البصريِّينَ من غيرِ تعصُّبٍ لهم فقد وافقَ الكوفيِّينَ في جملةٍ من المسائلِ الخلافيةِ.

٢١- ظهرتْ آثارُ ثقافتهِ الواسعةِ وتبحُّرِهِ في علومِ البلاغةِ والمنطقِ وأصولِ الفقهِ واضحةً في جملةٍ من المواضعِ في الشَّرْحِ.

وآخرُ دعوانا أَنْ الحمدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

القسم الثاني

النص الحق

يا مُسَهِّلُ يا الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَصَرَتْ عَنْ أَنْ تُدْرِكَ مَعْرِفَتَهُ بَصَائِرُ أُولِي الْأَبْصَارِ، وَحَسَرَتْ عَنْ أَنْ تُحْصِيَ آلاءُهُ ضَمَائِرُ ذَوِي الْأَفْكَارِ، سُبْحَانَهُ، هُوَ الْكَرِيمُ الَّذِي لَا يَخِيبُ مَنْ نَاجَاهُ، الْفَاعِلُ لِمَا يَشَاءُ فَلَا رَادَّ لِمَفْعُولٍ قَضَاهُ، أَحْمَدُهُ حَمْدٌ مِنْ أَيْقَنَ أَنَّهُ الْمُنْعَمُ فِي الْبَاطِنِ وَالظَّاهِرِ، وَأَشْكُرُهُ شُكْرَ مَنْ أَدْعَى أَنَّهُ الْعَالَمُ بِمَا فِي الصُّدُورِ وَالضَّمَائِرِ.

وَأُصَلِّي وَأُسَلِّمُ عَلَى أَفْصَحِ النَّاسِ لَفْظًا وَقَوْلًا، وَأَحْسَنِهِمْ اسْمًا وَفِعْلًا، الْمُنْعَوَاتِ بِأَحْسَنِ الْأَسْمَاءِ وَأَشْرَفِ الْأَلْقَابِ، الْمَوْصُوفِ فِي كِتَابِ ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ (٤٢)﴾ [فصلت] بِفَصْلِ الْخُطَابِ، الصَّادِعِ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَالْقَائِمِ بِأَعْبَاءِ الْوَحْيِ، الْحَبِيبِ الْمَجْتَبَى وَالشَّفِيعِ الْمُرْتَجَى، سَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ، مُحَمَّدٍ الْمَبْعُوثِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ مَصَادِرَ الْحِكْمَةِ وَمَوَارِدِهَا، وَأَرْكَانِ الثُّبُوتِ وَقَوَاعِدِهَا، الْمُشْرِقِ بِضَوْءِ أَنْوَارِهِمْ سِرَاجِ الدِّينِ، وَالْمُنْتَصِبِ بِرَفْعِهِمْ وَخَفِضِ أَعْدَائِهِمْ عِلْمَ الْحَقِّ الْمُبِينِ، وَعَلَى صَحَابَتِهِ وَتَوَابِعِهِ الْمُتَمَتِّلِينَ لَنَهْيِهِ وَأَوَامِرِهِ، الْمُتَقَفِّينَ أَثَرَهُ، النَّاحِينَ نَحْوَهُ، صَلَاةً وَسَلَامًا مَا أَسْبَلَ قَطْرَ النَّدى صُوبَ الْغَمَامِ، وَسَجَّ عَلَى غَصَنِ الْأَرَاكِ صَوْتُ الْحَمَامِ. أَمَّا بَعْدُ:

فَيَقُولُ الْفَقِيرُ إِلَى رَبِّهِ الْغَنِيِّ الْمُغْنِي عَلِيُّ بْنُ عَطِيفَةَ الْحُسَيْنِيِّ الْحُسْنِيِّ، غَفَرَ اللَّهُ ذُنُوبَهُمَا، وَسَتَرَ عِيوبَهُمَا، وَأَنَالَهُمَا كَرَمَهُ وَنِعَمَتَهُ، وَرَزَقَهُمَا فَضْلَهُ وَرَحْمَتَهُ: لَمَّا رَأَيْتُ مَقْدِمَةَ الْإِمَامِ الْمُحَقِّقِ، وَالْعَالِمِ الْمَدْقِقِ، عَلَامَةِ الْوَرَى جَمَالِ الدِّينِ أَبِي^(١) مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ الْمَوْسُومَةِ بِ(قَطْرِ النَّدى وَبِلِ الصَّدَى) قَدْ عَمَّ نَفْعُهَا فِي سَائِرِ الْأَقْطَارِ، وَاشْتَهَرَتْ اشْتِهَارَ الشَّمْسِ فِي رَابِعَةِ النَّهَارِ؛ لِحُسْنِ تَرْتِيبِهَا وَغَزَاوَةِ نَفْعِهَا، وَلَمْ يَتَّفَقْ لَهَا مِنْ يَشْرُحُهَا شَرْحًا شَافِيًا يُذَلِّلُ صَعَابَهَا وَيُخْرِجُ مِنْ قَشْرِهَا لَبَابَهَا، سِوَى مُوجِزٍ إِيْجَازًا مَخْلًا، سَالِكٍ طَرِيقًا غَيْرَ مَعْتَدِلٍ، أَحْبَبْتُ أَنْ أَجْمَعَ لَهَا شَرْحًا وَافِيًا بِذَلِكَ، وَذَاهِبًا بِنَازِهِ أَحْسَنَ الْمَسَالِكِ، وَصَرْتُ أَتَعَلَّلُ بِلَعْلٍ وَعَسَى، وَسَوْفَ وَمَتَى، إِلَى أَنْ طَلَبَ إِلَيَّ بَعْضُ أَجْلَاءِ أَصْحَابِي وَالتَّمَسَّ مِنِّي أَعَزُّ أَحْبَابِي فَوَجَّهْتُ رِكَابَ النَّظَرِ، وَأَرَخِيتُ عِنَانَ الْفِكْرِ، وَسَلَكْتُ ذَلِكَ الْفَجَّ الْعَمِيقَ، وَلَمْ يَكُنْ لِي وَثُوقٌ بِالْإِهْتِدَاءِ إِلَى سِوَاءِ الطَّرِيقِ؛ لِقَلَّةِ الْبُضَاعَةِ لِاسِيْمًا فِي هَذِهِ الصَّنَاعَةِ، شَعَرَ^(٢):

كَيْفَ الْوَصُولُ إِلَى سَعَادَ وَدُونَهَا قُلُّ الْجِبَالِ وَبَيْنَهُنَّ حُتُوفُ
وَالرَّجُلُ حَافِيَةً وَمَا لِي مَرْكَبُ وَالْكَفُّ صِفْرٌ وَالطَّرِيقُ مَخُوفُ

(١) - أبو، ولا وجه للرفع، فالصواب ما أثبتته.

(٢) - من الكامل، وهي للشافعي في: ديوانه: ١٠١.

فتوكلتُ على الله مستعيناً به سائلاً أن يهديني سواءَ الطريق، ويلهمني التحقيق والتدقيق، وشرحتها شرحاً يحلُّ ألفاظها ومبانيها، ويوضح إشكالاتها ومعانيها، ويكشف الأصداف عن وجوه فرائد فوائدها، ويُنيط^(١) اللآلئ على معاهد قواعدِها، مع فوائد ألحقها، وفرائد في سلك الإفادة نظمها، وربما تعرّضت لسهو وقع للشارح الفاضل اللودعي^(٢) والليبي الألمعي عبد الله بن أحمد الشهير بالفاكهي^(٣)، ونبّهت عليه بصريح العبارة، أو بخفي الإشارة، وربما أعرضت عن ذلك لوضوحه، وكثيراً ما أخالفه في قراراتٍ قرّرها، ومباحث ذكرها، لسلوكها على غير الطريق، وخلوها عن التحقيق، فأحررها بكلامٍ مُهدّبٍ تسمو قيمته عقود الجواهر، وأقرّرها بتقريرٍ موضحٍ تعلو بهجته الرياض الأزهري، وإن رُمّت تمييز الباطل عن الحق المبين، وتفرّق الغث عن السمين، فانظر كتابه تجده قد [...] ^(٤) فصيح العلم لساناً قد اعتورته اللكنة، ومُنير الفن طريقاً قد اكتفتها ^(٥) الظلمة [...] ^(٦) قد اقتطف من رياض العلم يانع /و ٢/ زهره، والنقط من بحرهِ يتيم درّه، قد حوى من هذا العلم لبّ لُبابه، وجمع من هذا الفن أبهج رياضه، قد حلّ في رياضه قطر ندى ^(٧) التحقيق، وانتظم في عقودِه جوهرُ شذور التدقيق، تُعجب الليبي عبارته الرائقة، وتُطرب الأديب تقاريرته الشائقة، تُسابق لؤلؤ ^(٨) أصدافه الأذهان، ويروق ^(٩) استماع عباراته الأذان، فالله أسأل، وبه أتوسّل أن ينفعني به وجميع الطالبين، فإنه أرحم الراحمين، وسميته (نهج الهدى في شرح قطر الندى)، ولم يكن ذلك لأن أعدّ من سلك المصنّفين، ولا لأن أنظم في عقد المؤلفين، بل لأن يذكرني بعض الأصحاب بشيء من الدعوات الصالحات في الخلوات وأوقات الصلوات، فالرجاء من كافة الإخوان الكرام الناظرين إليه ولو بعد مرور الدهور والأيام أن يُشركوني في صالح الدعاء، وليسألوا الله أن يجزيني على تأليفه خير الجزاء، وينظروا فيه بعين الرضاء، ويصلحوا ما عثروا عليه من الزلل والخطأ فإن الإنسان محلّ الزلات و﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ (١١٤) ﴿هود﴾.

(١) - يُنيط: يُعلّق. ينظر: لسان العرب: ٤٢١/٧ مادة (نيط).

(٢) - اللودعي: الطّريف، الحديّد الفؤاد. ينظر: ديوان الأدب: ٣٩/٢.

(٣) - عبد الله بن أحمد بن عبد الله، جمال الدين الفاكهي المكي، عالم بالعربية وفقية، ولد في مكة المكرمة وتعلّم فيها، ثمّ رحل إلى مصر وأقام فيها مدّة، ثمّ رجع إلى مكة المكرمة وتوفّي فيها، من مؤلفاته: محيّب النّدا في شرح قطر الندى، والحدود النّحويّة وشرحها، والفواكه الجنيّة على متّمة الأجروميّة، توفّي سنة (٩٧٢هـ). ينظر: شذرات الذهب: ٥٣٦/١٠، والنور السّافر عن أخبار القرن العاشر: ٣٧٨.

(٤) - خرم بمقدار كلمة واحدة.

(٥) - غير واضحة بسبب خرم.

(٦) - خرم بمقدار كلمتين.

(٧) - ند، وهو تحريف، والصواب ما أثبتّه.

(٨) - لؤلؤلي، وهو تحريف، والأنسب ما أثبتّه.

(٩) - يريق، وهو تحريف، والصواب ما أثبتّه.

مَقْدَمَةٌ

لَمَّا كَانَ لِكُلِّ عِلْمٍ مَوْضُوعٌ وَمَاهِيَّةٌ^(١) وَغَايَةٌ فَلَا بُدَّ لِلشَّارِعِ^(٢) أَنْ يَعْرِفَ مَوْضُوعَهُ لِيَتَمَيَّزَ ذَلِكَ الْعِلْمُ عِنْدَهُ عَنْ غَيْرِهِ تَمَيِّزًا كَامِلًا، وَأَنْ يَتَصَوَّرَ مَاهِيَّتَهُ بِوَجْهِ مَا؛ لِيَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ مِنْ أَمْرِهِ، وَالْمُرَادُ مِنْ كَوْنِهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَّهُ إِذَا تَصَوَّرَ^(٣) ذَلِكَ الْعِلْمَ قَبْلَ الشُّرُوعِ وَقَفَ عَلَى جَمِيعِ مَسَائِلِهِ إِجْمَالًا، فَلَا تَرُدُّ مَسْأَلَةٌ إِلَّا وَعِلْمٌ أَنَّهَا مِنْ ذَلِكَ الْعِلْمِ، وَأَنْ يَعْرِفَ غَايَتَهُ، أَي: إِنَّهُ يَتَصَوَّرُ فِي أَيِّ شَيْءٍ يُحْتَاجُ إِلَى هَذَا الْعِلْمِ، فَمَوْضُوعُ هَذَا الْعِلْمِ: الْكَلِمَةُ، وَالْكَلَامُ.

وَتَعْرِيفُهُ: عِلْمٌ بِأُصُولٍ يُعْرِفُ بِهَا أَحْوَالُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ مِنْ إِعْرَابٍ وَبِنَاءٍ^(٤).

وَغَايَتُهُ: الْإِحْتِرَازُ عَنِ الْخَطَا فِي الْمَقَالِ.

وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ فِي هَذِهِ الْمَقْدِمَةِ تَعْرِيفَ الْعِلْمِ، وَلَا الْغَرَضَ مِنْ تَحْصِيلِهِ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنْ وَضْعِهَا إِفْهَامُ الصَّبِيِّ الَّذِي لَا يَكُونُ تَحْصِيلُهُ إِلَّا قَسْرِيًّا فَلَا يَنْفَعُهُ فِي التَّحْصِيلِ الْبَصِيرَةُ، وَلَا مَا يُوجِبُ الرَّغْبَةَ، وَقَدْ آتَى^(٥) الشُّرُوعُ فِي الْمَرَامِ، وَاللَّهُ الْمَوْفَّقُ لِلْإِكْمَالِ وَالْإِتْمَامِ.

(١) - الماهية: حقيقة الشيء، أو تفسير الشيء بما ((هو هو فتطلق على الحقيقة الكلية والجزئية أيضًا، والحقيقة والحقيقة والماهية مترادفتان)). دستور العلماء: ١٣٦/٣.

(٢) - أي الشارح في طلب ذلك العلم.

(٣) - تصوّر، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته.

(٤) - حدّ النحو بحدود كثيرة منها هذا الحدّ. ينظر: الخصائص: ٣٥/١، والمستوفى في النحو: ١١/١، والبدیع:

٧/١، والمقرب: ٤٥/١، وحدود النحو: ٤٣٤.

(٥) - آن آن، مكرّرًا.

[بَحْثُ الْبِسْمَلَةِ]

قَالَ الْمُصَنَّفُ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ جَرَتْ عَادَةُ الْمُصَنِّفِينَ بَأَن يَبْتَدِئُوا كِتَابَهُمْ بِالْبِسْمَلَةِ، وَذَلِكَ لَوُجُوهٍ:

الأول: قوله (عليه السلام): (كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبْدَأْ فِيهِ بِذِكْرِ الْبِسْمَلَةِ فَهُوَ أَبْتَرُ)^(١).

الثاني: اتباعاً لنسق الكتاب العزيز.

الثالث: قول الصادق (عليه السلام): (لَا تَتْرُكِ الْبِسْمَلَةَ وَلَوْ كَتَبْتَ شِعْراً)^(٢).

الرابع: أَنَّ الشَّيْءَ لَهُ وَجُودٌ فِي الْأَعْيَانِ، وَوَجُودٌ فِي الْأَذْهَانِ، وَوَجُودٌ فِي اللِّسَانِ، وَوَجُودٌ لِلَّهِ أَشْرَفُ الوجوداتِ كُلِّهَا، وَالْأَشْرَفُ مَقْدَمٌ عَلَى غَيْرِهِ.

وَإِذَا انْتَقَشَ هَذَا عَلَى لَوْحِ خَاطِرِكَ فنقول: الباءُ إمَّا للاستعانة أو المصاحبة^(٣)، وقد تُرْجَحُ الْأُولَى بِإِشْعَارِهَا بِكَوْنِ ذِكْرِ الْأَسْمِ الْكَرِيمِ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْفِعْلِ وَسِيلَةً إِلَى وَقْعِهِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَكْمَلِ الْأَتَمِّ، حَتَّى كَأَنَّهُ لَا يَتَأْتَى وَلَا يُوْجَدُ بَدُونِ التَّيَرِكِ بِذِكْرِهِ، وَالْمُصَاحِبَةُ عَرِيَّةٌ عَنْ ذَلِكَ^(٤)، وَمُتَعَلِّقَةٌ مَحْذُوفَةٌ^(٥) تَقْدِيرُهُ: تَقْدِيرُهُ: بِسْمِ اللَّهِ أَبْتَدِئْ أَوْ أَقْرَأْ، عَلَى طَرِيقَةِ قَوْلِهِمْ، فَيَقْدَرُ الْمُتَعَلِّقُ، مَا جَعَلَ التَّسْمِيَةَ مَبْدِئاً (...) ^(٦) مُؤَخَّرٌ؛ لِأَنَّ الْمُتَعَلِّقَ أَهْمٌ مِنَ الْمُتَعَلَّقِ بِهِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَبْدِئُونَ بِاسْمِ آلِهَتِهِمْ فَيَقُولُونَ: (...) ^(٧) اللَّاتِ وَالْعُزَّى أَفْعَلُ، فَوَجَبَ أَنْ يَقْصِدَ الْمُوَحِّدُ مَعْنَى اخْتِصَاصِ اسْمِ اللَّهِ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَذَلِكَ بِتَقْدِيمِهِ وَتَأْخِيرِ الْفِعْلِ كَمَا فَعَلَ فِي قَوْلِهِ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ (٥)﴾ [الْفَاتِحَةُ]، حَيْثُ صَرَّحَ بِتَقْدِيمِ الْأَسْمِ قَصْدَ الْإِخْتِصَاصِ، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمَرْسَاهَا (٤١)﴾ [هُود]^(٨).

وَأَمَّا الْأَسْمُ فَمُسَيَّاتِي بَيَانُهُ وَاسْتِنَاقُهُ.

(١) - الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ فِي تَفْسِيرِ الْإِمَامِ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ (عليه السلام)، حَدِيثٌ قَدْسِيٌّ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (عليه السلام) عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) عَنْ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ بِصِيغَةٍ (كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَمْ يُبْدَأْ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَقْطَعُ)، مُتَّصِلاً عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَمُرْسَلاً، وَهُوَ فِي أَكْثَرِ الْمَصَادِرِ بِصِيغَةٍ (كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ، لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ، أَقْطَعُ).. يَنْظُرُ: تَفْسِيرُ الْإِمَامِ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ (عليه السلام): ٤٠، وَالْجَامِعُ لِأَخْلَاقِ الرَّأْيِ وَأَدَابِ السَّمَاعِ: ٨٧/٢ بِرَقْم (١٢٣٣)، وَالْمَنَهَاجُ شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ: ٤٣/١.

(٢) - أَخْرَجَ الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ عَنْ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عليه السلام) ابْنُ فَهْدٍ الْحَلِيِّ فِي: الْمُقْتَصِرُ مِنْ شَرْحِ الْمُخْتَصَرِ: ٦، وَعَبَّاسُ الْقَمِي فِي: سَفِينَةُ الْبَحَارِ: ٧٤٣/٢.

(٣) - ذَكَرَ الْأَلُوسِيُّ لَهَا مِنَ الْمَعَانِي: الْإِسْتِعَانَةَ أَوْ الْمُصَاحَبَةَ أَوْ الْإِلْصَاقَ أَوْ الْإِسْتِعْلَاءَ أَوْ زَائِدَةً أَوْ قَسْمِيَّةً، وَاسْتَبْعَدَ الْأَرْبَعَةَ الْأَخِيرَةَ. يَنْظُرُ: رُوحُ الْمَعَانِي: ٤٩/١.

(٤) - يَنْظُرُ: مِفْتَاحُ الْفَلَاحِ لِلْبَهَائِيِّ: ٧٤٨.

(٥) - اخْتَرَمَ بَعْضُ الْكَلِمَةِ.

(٦) - حَرَّمَ بِمَقْدَارِ كَلِمَةٍ أَوْ اثْنَتَيْنِ، وَرَبَّمَا كَانَتْ كَلِمَةً (وَالْمُتَعَلَّقُ).

(٧) - حَرَّمَ بِمَقْدَارِ كَلِمَةٍ، وَرَبَّمَا كَانَتْ كَلِمَةً (بِاسْمٍ).

(٨) - يَنْظُرُ: الْكَشَافُ: ٣/١، وَتَفْسِيرُ الْبِيضَاوِيِّ: ٢٥/١.

والله أصله (إله)^(١) حُذِفَتِ الهمزة وعَوِّضَ عنها حرفُ التَّعْرِيفِ، وجُعِلَ علماً للذَّاتِ الجامعةِ لصفاتِ الكمالِ. واشتقاقُه إمَّا من (الألوهة) أي: العبادة/ظ٢/، والتَّأْلِيَةُ: التَّعْبِيدُ، فيكونُ هو الَّذي يَسْتَحِقُّ العبادةَ بقدرتهِ على أصولِ النِّعمِ، فهو اسمٌ مختصٌّ بهِ أزلاً وأبداً، وإمَّا من (الوليه) وهو التَّحْيِيرُ؛ لِتَحْيِيرِ العقولِ في كُنْه عَظَمَتِهِ^(٢).

والتَّحْقِيقُ أَنَّهُ اسمٌ غيرُ صفةٍ، ومِنْ ثَمَّ يوصفُ ولا يوصفُ بهِ، تقولُ: إلهٌ واحدٌ أحدٌ، كما تقولُ: رجلٌ كريمٌ، ولا تقولُ: شيءٌ إلهٌ، كما لا يُقالُ: شيءٌ رجلٌ، وأيضاً فإنَّ صفاتِهِ تعالى لا بدَّ لها مِنْ موصوفٍ تجري عليه، فلو جعلتها كلها صفاتٍ بقيتْ غيرَ جاريةٍ على موصوفٍ بها وهو مُحالٌ^(٣).
والرَّحْمَنُ والرَّحِيمُ: فَعْلَانٌ وفَعِيلٌ، كغضبانٍ، وعظيمٍ، من الرَّحْمَةِ، وهي إفاضةُ الخيرِ على المحتاجِ، وفي الرَّحْمَنِ من المبالغةِ ما ليستُ في الرَّحِيمِ^(٤)، جرياً على القاعدةِ المشهورةِ مِنْ أَنَّ زيادةَ المباني تدلُّ على زيادةِ المعاني، ولذلك قيل: الرَّحْمَنُ بجميعِ الخلقِ، والرَّحِيمُ بالمؤمنينِ خاصَّةً.

وعن الصادق (عليه السلام) أَنَّهُ قال: (الرَّحْمَنُ اسمٌ خاصٌّ بصفةٍ عامَّةٍ، والرَّحِيمُ اسمٌ عامٌّ بصفةٍ خاصَّةٍ)^(٥)، بيانٌ ذلك أَنَّ الرَّحْمَنَ لا يُسمَّى بهِ سوى الله، والرَّحِيمُ قد يُطلقُ على غيره، فهو مِنْ هاهنا مُساوٍ لاسمِ (الله) الَّذي هو علَمٌ على ذاتِهِ مختصاً بهِ، وإنَّ كانَ مشتقاً من الرَّحْمَةِ؛ لجوازِ اختصاصِ الرَّحْمَنِ^(٦) بنوعٍ من الرَّحْمَةِ لا يُتصوَّرُ حصولُها لغيرِهِ سبحانه، وأمَّا كونهُ بصفةٍ عامَّةٍ فلما عرفتُ [مِنْ] أَنَّهُ رَحْمَنٌ بجميعِ الخلقِ^(٧).

(١) - اختلفَ في هذا الاسمِ المبارك، فذهبَ جماعةٌ من العلماءِ إلى أَنَّهُ مرتجلٌ لا اشتقاقٌ له من لغةِ العربِ، وهو مذهبُ الرَّجَّاجِ والشَّهيدِ وابنِ مالكٍ وغيرهم. ينظر: تفسير أسماء الله الحسنى: ٢٥، ونتائج الفكر: ٤١، وسفر السَّعادة وسفير الإفاضة: ١٥، وشرح التَّسهيل: ١٧٧/١-١٨٠، والقاموس المحيط: ١٢٤٢ مادة (أله).

(٢) - تنتظر هذه الوجوه في اشتقاقِ هذا الاسمِ المبارك وغيرها في: اشتقاق أسماء الله: ٢٣-٢٦، وسفر السَّعادة وسفير الإفاضة: ٧-١٦، وما تقدَّم ذكره من مصادر.

(٣) - ينظر: الكشاف: ٦/١، ومغني اللبيب: ٢٧٤/٥-٢٧٥.

(٤) - اختلفَ في معنى (الرَّحْمَنُ) و(الرَّحِيمُ)، فقليلٌ: هما سواءٌ في المعنى، وهو مذهبُ أبي عبيدة، وذهبَ الجمهورُ إلى أَنَّ بينهما فرقاً، وهو ما سيذكره السيِّدُ الشَّارحُ. يُنظر: مجاز القرآن: ٢١، وتفسير أسماء الله الحسنى: ٢٨، واشتقاق أسماء الله: ٢٨-٢٩، والكشاف: ٦/١.

(٥) - أخرجَ الحديثُ عن الإمامِ الصادقِ (عليه السلام) مرسلاً أبو إسحاق الثعلبيُّ في: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: القرآن: ٩٩/١، والطَّبْرسيُّ في: مجمع البيان في تفسير القرآن: ٩٤/١، وتقي الدِّين الكفعميُّ في: المقام الأسنى في تفسير الأسماء الحسنى: ٤٥.

(٦) - الرحمة، وهو تحريفٌ، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

(٧) - ينظر هذا الكلامُ بأدنى تفاوتٍ في: إرشاد الطَّالِبينَ إلى نهج المسترشدين للمقداد السَّيوري: ٨، وينظر: تفسير الطَّبْرسي: ١١/١٢٦-١٢٨، معاني القرآن وإعرابه: ٤٣/١.

وَأَمَّا عَمُومُ اسْمِ الرَّحِيمِ فَلِقَوْلِهِمْ: رَبِّ رَحِيمٌ، وَقَلْبُ رَحِيمٍ، وَأَمَّا خُصُوصُ صِفَتِهِ فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا (٤٣)﴾ [الأحزاب]، وَقَدَّمَ مَا هُوَ أَبْلَغُ مِنَ الْوَصْفَيْنِ وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ الْعَكْسَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ: الرَّحْمَنُ، وَهُوَ يَتَنَاوَلُ جَلَائِلَ النِّعَمِ وَعِظَائِمَهَا وَأُصُولَهَا أَرَدَفَهُ الرَّحِيمَ كَالْتَّئِمَّةِ وَالرَّدِيفِ لِيَتَنَاوَلَ مَا دَقَّ مِنْهَا وَلَطَفَ^(١)، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

(١) - قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: ((قَلَّمَ قَدَّمَ مَا هُوَ أَبْلَغُ مِنَ الْوَصْفَيْنِ عَلَى مَا هُوَ دُونُهُ، وَالْقِيَاسُ التَّرْقِيُّ مِنَ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى كَقَوْلِهِمْ: فَلَانَّ عَالَمَ نَحْرِيرٍ، وَشُجَاعَ بَاسِلٍ، وَجَوَادَ فَيَاضٍ؟ قُلْتُ: لَمَّا قَالَ: الرَّحْمَنُ فَتَنَاوَلَ جَلَائِلَ النِّعَمِ وَعِظَائِمَهَا وَأُصُولَهَا، أَرَدَفَهُ الرَّحِيمَ كَالْتَّئِمَّةِ وَالرَّدِيفِ لِيَتَنَاوَلَ مَا دَقَّ مِنْهَا وَلَطَفَ)). الْكَشَّافُ: ٨/١.

[بَحْثُ الْكَلِمَةِ وَأَقْسَامِهَا]

ص: الْكَلِمَةُ: قَوْلٌ مُفْرَدٌ.

ش: الْكَلِمَةُ^(١) مفردُ الكلامِ، وهو اسمُ جنسٍ جمعيٌّ؛ لَأَنَّهُ لَا يُطْلَقُ فِي الاسْتِعْمَالِ إِلَّا عَلَى مَا فَوْقَ الْاِثْنَيْنِ^(٢)، بخلافِ نحو: الضَّرْبُ، وَالتَّمَرُ، فَإِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ؛ لَأَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ إِفْرَادِيٍّ^(٣). وَلَيْسَ الْكَلِمُ جَمْعًا خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ^(٤)؛ لَأَنَّهُ يَجُوزُ تَذْكِيرُ ضَمِيرِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ (١٠)﴾ [فاطر]، وَالْجَمْعُ يَغْلِبُ عَلَيْهِ التَّأْنِيثُ، وَلَا اسْمَ جَمْعٍ لَوْجُودِ وَاحِدٍ مِنْ لَفْظِهِ، وَالْغَالِبُ عَلَى اسْمِ الْجَمْعِ خِلَافُ ذَلِكَ^(٥).

وَيُقْصَدُ لُغَةً بِالْكَلِمَةِ الْكَلَامُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى حِكَايَةً عَنِ الْكَفَّارِ ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ (٩٩) لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا (١٠٠)﴾ [المؤمنون]، وَالْقَصِيدَةُ كَقَوْلِهِمْ: كَلِمَةٌ شَاعِرٍ، يُرِيدُونَ: قَصِيدَتُهُ^(٦).

وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّ مَا قُصِدَ بِالْكَلَامِ قُصِدَ بِالْكَلِمَةِ، مِنْ قِبَلِ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِاسْمِ بَعْضِهِ، كَمَا يُفْصِحُ عَنْهُ لَفْظُ الشَّارِحِ^(٧) وَغَيْرِهِ^(٨)، بَلْ هُوَ أَحَدُ مَعَانِيهَا فِي اللُّغَةِ حَقِيقَةً، نَعَمْ، فِي عُرْفِ النُّحَاةِ كَذَلِكَ^(٩). وَاصْطِلَاحًا: قَوْلٌ مُفْرَدٌ.

وَالْقَوْلُ فِي الْأَصْلِ مُصَدَّرٌ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ بِمَعْنَى الْمَقُولِ كَمَا يُقَالُ: الدِّينَارُ ضَرْبُ الْأَمِيرِ، أَيْ: مَضْرُوبُهُ^(١٠)، وَلَيْسَ هَذَا مُضَرًّا بِالتَّعَارِيفِ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ بِمَجَازٍ كَمَا تَوْهَّمُ بَعْضُ (...) ^(١١)، بَلْ حَقِيقَةٌ

(١) - فِي (كَلِمَةٍ) ثَلَاثُ لُغَاتٍ: كَلِمَةٌ، كـ(لَبَنَةٍ)، وَهِيَ لُغَةُ الْحِجَازِ، وَكَلِمَةٌ كـ(سِدْرَةٍ)، وَهِيَ لُغَةُ بَنِي تَمِيمٍ، وَكَلِمَةٌ كـ(جَفْنَةٍ)، وَهِيَ لُغَةُ رَوَاهَا الْفَرَاءُ، وَمِثْلُ هَذِهِ اللُّغَاتِ فِي (كَلِمٍ). يَنْظُرُ: الصَّحَاحُ: ٢٠٢٣/٥ - ٢٠٢٤ مادة (كَلِم).

(٢) - يَنْظُرُ: اللَّحْظَةُ فِي شَرْحِ الْمَلْحَةِ: ١٠٥/١، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ٢٩/١، وَإِرْشَادُ السَّالِكِ: ٧٨/١.

(٣) - يَنْظُرُ: حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ: ٣٨/١.

(٤) - ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ ابْنُ جَنِّي وَالْجَوْهَرِيُّ وَالْجَرَجَانِيُّ وَالسُّهَيْلِيُّ وَالْفَيُومِيُّ إِلَى أَنَّ (الْكَلِمَ) جَمْعٌ مُفْرَدُهُ (كَلِمَةٌ). يَنْظُرُ: الْخَصَائِصُ: ٢٦/١، وَالصَّحَاحُ: ٢٠٢٣/٥ مادة (كَلِم)، وَالْمَقْتَصِدُ: ٦٩/١، وَنَتَائِجُ الْفِكْرِ: ٤٩، وَالْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ: ٥٣٩/٢ مادة (كَلِم).

(٥) - يَنْظُرُ: الْمَغْنِي فِي النَّحْوِ: ٥٧/١ - ٥٨، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٥٤/١، وَحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ: ٣٨/١.

(٦) - يَنْظُرُ: تَهْذِيبُ اللُّغَةِ: ١٠٤٧/١٠ مادة (كَلِم)، وَالْمَلْحَةُ فِي شَرْحِ الْمَلْحَةِ: ١٠٤/١.

(٧) - يَنْظُرُ: مُجِيبُ النَّدَا: ٣٣-٣٤.

(٨) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ: ٢٦/١، وَشَرْحُ النَّصْرِیحِ: ٢٠/١، وَمَغِيثُ النَّدَا: ١١٦-١١٨، وَمُنْتَهَى الْمَقَاصِدِ:

٢٠.

(٩) - يَنْظُرُ: اللَّحْظَةُ فِي شَرْحِ الْمَلْحَةِ: ١٠٤/١، وَحَاشِيَةُ الْخَضْرِيِّ: ٣٣/١.

(١٠) - يَنْظُرُ: مُجِيبُ النَّدَا: ٣٤/١.

(١١) - سَقَطَ بِمَقْدَارِ سَطَرٍ بِسَبَبِ تَرْمِيمِ الْمَخْطُوطَةِ.

عرفية^(١)، فلو سلّم فمجاز مشهور، وهو لا يقدح بها.

ولهُ اصطلاحاً تعريفان:

أحدهما: أَنَّهُ (...) ^(٢) الدّالُّ على معنَى ^(٣).

ثانيهما: أَنَّهُ اللفظُ الموضوعُ لمعنى ^(٤).

وأوردَ على الأول من وجهين: الأول: (...) ^(٥) منتقض بالالفاظ الدّالة بالطبع كـ (أخ أخ) الدّالّ على أَلَم الصّدر، والدّالة بالعقل كلـ (...) ^(٦) المسموع من وراء الجدار الدّالّ على وجود اللفظ به فإنّ التعريف صادق (...) ^(٧) شيء منهما قولاً. الثاني: أنّ قيد المعنى مستدرَك؛ إذ ليس لنا لفظ دالّ على (...) ^(٨).

والجواب عن الأول أنّ المراد من الدّالة الدّلالة الوضعيّة، إذ هي (...) ^(٩) و ٣/ والمتبادرة عند الإطلاق، فإنّ لا ينتقض التعريف بشيء ممّا ذكر، إذ ليس شيء منهما دالّاً دلالة وضعيّة. والجواب عن الثاني أَنَّهُ لمزيد الإيضاح، وهو حسن متعارف في التعاريف، إذ الدّالة لا تكون إلّا كذلك.

وأوردَ على التعريف الثاني أنّ قيد المعنى مستدرَك، فإنّ الوضع ^(١٠) والمعنى متلازمان، إذ الوضع لا يكون إلّا لمعنى، وأجيب بأنّا لا نسلّم أنّهما متلازمان، بل ربّما يوجد وضع وليس هناك معنى كحروف الهجائية فإنّها موضوعة للتّركيب، وليس هو بمعنى، ولقائل أن يقول: إنّهم صرّحوا بأنّ المعنى هو ما يتصدّد من اللفظ، ولا ريب أنّ هذا التعريف على هذا التّفسير صادق على حروف الهجائية ضرورة أنّ التّركيب مقصود للوضع من اللفظ المذكور، أعني حروف الهجائية، فتكون موضوعة لمعنى، فتكون قولاً، وقد انتفقوا على أنّها مُهملة، ولا شك أنّ كونها موضوعة يُنافي كونها مهملة.

(١) - الحقيقة العرفية: ((هي اللفظ الذي نُقلَ عن موضوعه الأصليّ إلى غيره لغلبة الاستعمال وصار الوضع الأصليّ مهجوراً)). الكليات: ٣٦١.

(٢) - خرم بمقدار كلمة بسبب ترميم المخطوط، ولعلّها كلمة: (اللفظ) كما في: أوضح المسالك: ٣٦/١.

(٣) - ينظر هذا التعريف في: أوضح المسالك: ٣٦/١، وشرح شذور الذهب: ١٥، وشرح شذور الذهب للجوري: ١٣٨/١، وهمع الهوامع: ٥٨/١.

(٤) - في شرح ابن عقيل بإضافة (مفرد). ينظر: شرح ابن عقيل: ١٦/١.

(٥) - خرم بمقدار كلمة بسبب ترميم المخطوط.

(٦) - خرم بمقدار كلمة بسبب ترميم المخطوط.

(٧) - خرم بمقدار كلمة بسبب ترميم المخطوط.

(٨) - خرم بمقدار كلمتين بسبب ترميم المخطوط.

(٩) - خرم بمقدار كلمة واحدة بسبب ترميم المخطوط.

(١٠) - الوضع: تخصيص شيء بشيء متى أُطلق، أو أحسن الشّيء الأول فهم منه. التعريفات: ٢٥٢.

والجواب أَنَّ هذا السُّؤالَ إِنَّمَا يَرِدُ أَنْ لو جُعِلَ اللَّامُ في قولِهِم: موضوعَةٌ للتَّركيبِ، صلةٌ للوضعِ، وأَمَّا إِذَا جُعِلَتْ للغرضِ فلا وَرُودَ، إِذِ المعنى حينئِذٍ أَنَّ حروفَ الهجائيةِ مجعولةٌ لغرضِ التَّركيبِ، أي: إِنَّ العِلَّةَ في وضعِها وجعلِها هو التَّركيبُ، فَإِذَنْ لا يكونُ التَّركيبُ مقصودًا من اللفظِ حتَّى يكونَ معنىً فيكونَ قولًا، بل عِلَّةٌ لوضعِها، ولا يَرِدُ ما ذكرَهُ القائلُ من التَّنَافِي بينَ كونِها موضوعَةٌ وكونِها مهملةً، فَإِنَّ الوضعَ على التفسيرِ المذكورِ لا يُنافي الإهمالَ بل الَّذي يُنافيهِ الوضعُ لمعنى، فتدبَّرْ.

واللفظُ لُغَةً: هو الرَّمْيُ من القَمِ^(١)، واصطلاحًا لَهُ تعريفانِ أيضًا:

أحدهما: أَنَّهُ الصَّوْتُ المَشْتَمِلُ على بعضِ الحروفِ الهجائيةِ.

وثانيهما: أَنَّهُ صَوْتُ معتمدٌ على مخارجِ الحروفِ^(٢).

وأورِدَ على الأوَّلِ أَنَّهُ لا يشملُ اللفظَ البسيطَ^(٣)، وعلى الثاني أَنَّهُ لا يشملُ مثلَ كلماتِ الله. والجوابُ عن الأوَّلِ أَنَّهُ مبنيٌّ على أَنَّ الاشتِمَالَ هنا من اشتِمَالِ الكلِّ على الجزءِ، وأَمَّا إِذَا جُعِلَ من اشتِمَالِ الكلِّ على الجزئيِّ فلا إشكالَ؛ إِذِ المعنى حينئِذٍ أَنَّ اللفظَ صوتٌ، والصَّوْتُ جنسٌ شاملٌ لفصلِهِ الَّذي هو بعضُ حروفِ الهجائيةِ.

والجوابُ عن الثاني أَنَّ المرادَ ما يصحُّ اعتمادهُ على مخارجِ الحروفِ^(٤)، فلا إشكالَ أيضًا.

وللمفردِ اعتبارانِ: أحدهما: أَنَّ يُجْعَلَ صفةً للفظِ. الثاني: أَنَّ يُجْعَلَ صفةً للمعنى^(٥). فمن اعتبرَ الأوَّلَ عرَّفَهُ بأنَّهُ ما لا يدلُّ جُزْؤُهُ على جزءٍ معناه. ومن اعتبرَ الثاني عرَّفَهُ بأنَّهُ ما لا يدلُّ جزءٌ لفظُهُ على جُزْئِهِ.

وأورِدَ على كلا التعريفينِ بنحوٍ: حيوانٌ ناطقٌ علمًا، وبنحوٍ: ضربٌ، فإنَّهما مفردانِ مع خروجِهما عن التعريفينِ، أمَّا الأوَّلُ فلأنَّ (الحيوانَ) الَّذي هو جزءٌ اللفظِ دالٌّ على جزءِ المعنى، والجزءُ الآخرُ الَّذي هو (الناطقُ) دالٌّ على الجزءِ الآخرِ. وأمَّا الثاني فلأنَّ جزءَهُ المادَّةُ وهو دالٌّ على الحدثِ الَّذي هو جزءُ المعنى، وجزءُهُ الآخرُ وهو الهيئَةُ دالٌّ على الجزءِ الآخرِ وهو الزَّمانُ والنِّسْبَةُ.

(١) - ينظر: الصِّحاح: ١١٧٩/٣ مادة (لفظ).

(٢) - قال السيوطي: صوتٌ معتمدٌ على مقطعِ القَمِ، وقال الخصريُّ: صوتٌ معتمدٌ على مخرجٍ من مخارجِ القَمِ محقَّقٍ كاللسانِ، والمؤدَّى مع التعريفِ الثاني واحدٌ. ينظر: البهجة المرضية: ٢٠، وحاشية الخصري: ٢٧/١.

(٣) - مصطلحٌ منطقيٌّ يدلُّ على اللفظِ الَّذي لا جزءَ لمعناه. ينظر: الموجز في المنطق: ٥٩، وينظر هذا الإيرادُ في: الحقائق النَّدِيَّة: ١٣٦/١، وحاشية الحكيم الأحسائي: ٣٤٩/١، وحاشية الخصري: ٢٧/١.

(٤) - أي: وإنَّ لم يُلفَظْ، فهو لفظٌ بالقوَّة لا بالفعل. ينظر: حاشية الخصري: ٢٧/١.

(٥) - ينظر في تفصيلِ هذه المسألة: الرِّشَاد في شرح الإرشاد: ١٤٦-١٤٧، وهمع الهوامع: ٢٣/١، فقد أشارَ ابنُ الشَّريفِ الجرجانيِّ إلى أَنَّ ابنَ الحاجبِ قد جعلَ (مفرد) صفةً للمعنى، ويعني بذلك قولَ ابنِ الحاجبِ: ((الكلمَةُ: لفظٌ وُضِعَ لمعنى مفردٍ)). الكافية في النحو: ١١.

ومنهم من قصصى^(١) عن النقص الأول بأن عرّف المفرد بأنه: ما لا يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه^(٢).

ومنهم من أجاب عن النقص الأول/ظ/٣ من دون زيادة في التعريف بأن المتبادر من الدلالة ما هي مقصودة، فحينئذ يشمل (الحيوان الناطق) فإنه وإن دلّ جزؤه على جزء معناه إلا أن تلك الدلالة غير مقصودة. وفي كلا الجوابين بحث، فإنه لا فائدة باعتبار القصد ضرورة أنه يصدق على (الحيوان الناطق) المستعمل في معناه العلمي أنه لفظ قصد بجزئه الدلالة على جزء معناه، ولو بحسب استعمال آخر، على أن التعريف حينئذ فاسد؛ لصدقه على المركبات التي لا يقصد بها معانيها ك...^(٣) الساهي والتائم ونحوهما^(٤).

وأجيب عن الثاني أن المعتبر في الدلالة على الجزء ما يكون مرتباً في السمع، ودلالة المادة والهيئة ليست كذلك، بل توجدان مسموعتين معاً فلا انتقاض، وفيه أنه لا إشعار في لفظ الحد بذلك^(٥) ذلك فيفسد على أنه لا يقوم برفع الإشكال بتوجهه النقص بمثل (هندي) و(ضرب) لترتب الأجزاء الأجزاء فيهما، فالتزام التركيب في مثله تعسف.

ومنهم من تخلص عن ذلك كله بأن عرّف المفرد بأنه: اللفظ بكلمة واحدة^(٦)، وأراد بالوحدة الوحدة العرفية ليدخل نحو: ضرب، وهندي، لأنه يعد عرفاً كلمة واحدة، والتزم بأن يكون (حيوان ناطق) كلمتين مستدلاً بإعراب كل على حدة، وفيه بحث من وجهين: الأول: إن أراد بالكلمة معناها اللغوي تناول الكلام الواحد والمهمل، أو الاصطلاحي^(٨) فيلزم الدور^(٩)؛ الدور^(٩)؛ لأنها المحدود ب: القول المفرد.

(١) - النقص في اللغة الابتعاد والمباينة والتخلص، والمراد هنا التخلص من النقص أو الإشكال ونحوه. ينظر: جمهرة اللغة: ٨٩٣/٢ مادة (صفي)، والصاح: ٢٤٥٥/٦ مادة (فصا).

(٢) - هو لابن الشريّف الجرجاني في: الرّشاد في شرح الإرشاد: ١٤٦، وينظر: الحقائق النّديّة: ١٣٧/١.

(٣) - حرّم بمقدار بعض كلمة، والظاهر أنها (ككلام).

(٤) - جواب النقص والإيراد عليه للشيخ محمد حسين الحائري، ينظر: الفصول الغروية في الأصول الفقهيّة: ٢٢.

(٥) - بذال، وهو تحريف.

(٦) - ضربة، والصواب ما أثبتته بقرينة الحديث عنها أنفاً.

(٧) - هذا تعريف الأصوليين، فقد عرفه ابن الحاجب به في: المختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول الأصول والجدل: ٢٢٠/١، وتابعه شراخه عليه. والذي يعنيه السيّد الشارح هو الشيخ محمد حسين الحائري في: الفصول الغروية في الأصول الفقهيّة: ٢١-٢٢.

(٨) - الاصطلاح، والصواب ما أثبتته.

(٩) - الدور هو توقف كل واحد من الشئيين على الآخر، ويلزمه توقف الشيء على ما يتوقف عليه وهو باطل. دستور العلماء: ٨٧/.

الثَّانِي: أَنَّ لَفْظَ (اللفظ) مُسْتَدْرَكٌ.

وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّهُ تَعْرِيفٌ لَفْظِيٌّ لِمَنْ عَرَّفَ الْكَلِمَةَ فِي الْأَصْطِلَاحِ وَلَمْ يَعْرِفْهَا (...) ^(١) يَعْرِفْهَا (...) ^(١) مَعْرِفَةُ الْكَلِمَةِ إِنَّمَا هُوَ الْمَفْرَدُ فَلَا دَوْرَ، وَهُوَ تَعَسُّفٌ، وَعَنِ الثَّانِي أَنَّ ذِكْرَ الْعَامِّ مَعْتَقَبًا بِالْخَاصِّ مَتَعَارَفٌ فِي التَّعَارِيفِ، هَذَا مَفْهُومٌ حَدَّ الْكَلِمَةِ ^(٢).

وَأَمَّا احْتِرَازَاتُهُ، فَالْقَوْلُ وَإِنْ كَانَ فِي التَّعْرِيفِ بِمِثَابَةِ الْجِنْسِ، وَهُوَ إِنَّمَا يُؤْتَى بِهِ لِبَيَانِ أَصْلِ الذَّاتِ لَا لِإِخْرَاجِ شَيْءٍ إِذْ لَيْسَ قَبْلُهُ سِوَى الْمُعَرَّفِ، إِلَّا أَنَّهُ يُؤْذِنُ بِمِثَابَةِ مَا عَدَاهُ لِلْمَعْرِفِ ^(٣) وَهَذَا مَعْنَى الْإِحْتِرَازِ بِالْجِنْسِ كَمَا أَفَادَهُ الْمَصْنُفُ فِي (شرح اللِّمَّة) ^(٤)، أَوْ يُقَالُ: إِنَّ الْجِنْسَ هَهُنَا لَمَّا كَانَ أَخْصَصَ مِنَ الْفَصْلِ مِنْ وَجْهِ لَتَصَادُقَهُمَا عَلَى (زَيْدٍ)، وَانْفِرَادِ (المفرد) فِي الْأَلْفَاظِ الدَّالَّةِ بِالطَّبْعِ وَالْعَقْلِ، وَانْفِرَادِ الْقَوْلِ فِي (المركَّب) صَحَّ الْإِحْتِرَازُ بِهِ وَإِخْرَاجُ مَا تَتَوَلَّاهُ عَمُومُ فَصْلِهِ وَهُوَ اللَّفْظُ الدَّالُّ بِالطَّبْعِ وَالْعَقْلِ، وَأَمَّا تَعْيِينُهُ حِينَئِذٍ لِلْجِنْسِيَّةِ فَلِكُونِهِ أَظْهَرَ أَوْصَافِ الْكَلِمَةِ فَقَدْ جُعِلَ جِنْسًا وَاحْتَرَزَ بِهِ عَمَّا ذُكِرَ، وَبِالْمَفْرَدِ عَنِ الْمُرْكَبِ وَعَنِ الدَّوَالِ الْأَرْبَعِ ^(٥).

وَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الدَّوَالِ الْأَرْبَعَ خَارِجَةً بِالْجِنْسِ، ثُمَّ أَوْرَدَ عَلَى نَفْسِهِ بَأَنَّ الْجِنْسَ لَا يُؤْتَى بِهِ لِلْإِخْرَاجِ، وَأَجَابَ بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ أَخْصَصَ مِنْ فَصْلِهِ صَحَّ أَنْ يُحْتَرَزَ بِهِ ^(٦).

وَهَذَا بِمَعْزَلٍ عَنِ الصَّوَابِ، فَإِنَّ الْمَفْرَدَ غَيْرُ شَامِلٍ لِلدَّوَالِ الْأَرْبَعِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ تَعْرِيفِيهِ، وَإِذَا كَانَ غَيْرَ شَامِلٍ لَهَا وَهِيَ بِهِ خَارِجَةٌ فَمَا الْمَوْجِبُ لِإِخْرَاجِهَا بِالْجِنْسِ الَّذِي لَمْ يَسْتَوْ إِلَّا لِبَيَانِ أَصْلِ الذَّاتِ؟ وَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُدْعَى أَنَّ الْقَوْلَ أَخْصَصَ مِنَ الْمَفْرَدِ مِنْ وَجْهِ لَصَدَقَهُمَا عَلَى (زَيْدٍ)، وَانْفِرَادِ الْمَفْرَدِ فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ، وَالْقَوْلِ فِي الْمُرْكَبِ؟ وَهَلْ هَذَا إِلَّا خَرَافَةٌ بَيِّنَةٌ وَخَبْطٌ عَشَوَاءٌ بَلَا بَيِّنَةٍ.

فَإِنَّ قُلْتَ: فَلِمَ لَمْ يَزِدْ فِي التَّعْرِيفِ قَيْدَ الْوَضْعِ كَمَا صَنَعَ غَيْرُهُ لِيُخْرِجَ الْمَهْمَلُ؟ فَالْجَوَابُ أَنَّهُ اسْتَغْنَى عَنِ ذَلِكَ بِالتَّعْبِيرِ بِالْقَوْلِ، إِذْ هُوَ خَاصٌّ بِمَا وَضَعَ لِمَعْنَى ^(٧).

فَإِنْ قِيلَ: التَّعْبِيرُ بِاللَّفْظِ أَوْلَى مِنَ الْقَوْلِ؛ إِذْ هُوَ مُشْتَرِكٌ لِإِطْلَاقِهِ عَلَى الرَّأْيِ وَالْإِعْتِقَادِ كَمَا يُقَالُ:

(١) - خَرَّمَ بِمَقْدَارِ كَلِمَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ.

(٢) - يَنْظُرُ: الْفُصُولُ الْغُرُوبِيَّةُ فِي الْأُصُولِ الْفَقْهِيَّةِ: ٢٢.

(٣) - لِلْمَعْرِفِ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٤) - يَنْظُرُ: شَرْحُ اللَّحْمَةِ الْبَدْرِيَّةِ: ٢٣٨/١.

(٥) - يَنْظُرُ: الْحَدَائِقُ النَّدِيَّةُ: ١٣٧/١. وَالدَّوَالِ الْأَرْبَعُ هِيَ: الْخَطُوطُ، وَالْعُقُودُ، وَالْإِشَارَاتُ، وَالنُّصُبُ.

(٦) - يَعْنِي بِهِ الْفَاكِهِيُّ فِي: مَجِيبِ النَّدَا: ٣٥/١.

(٧) - يَنْظُرُ: شَرْحُ قَطْرِ النَّدَى: ١١.

قال الشافعي^(١) بجلّ كذا، يُرادُ به رأيه واعتقاده، وذلك مذمومٌ في التعاريف؛ إذ القصد منها إيضاح ماهية المعروف، وذكره^(٢) فيها مؤهّم دخول غير المراد فيها، قلنا: لا نُسلم كونه مشتركاً، بل هو حقيقة في اللفظ مجاز في سواه، كما صرح به الفاضل المرادي^(٣) في (شرح الخلاصة)^(٤)، بل حكى المحقق السيوطي^(٥) في (الهمع) الإجماع عليه^(٦)، ولو سلّمنا فنقول^(٧): إنّما يقدح ذكر المشترك في في التعاريف عند انتقاء القرينة، وأمّا عند وجودها فلا.

وقدّم الكلمة على الكلام مع أنّ المقصود والأهم من هذا العلم معرفة الإعراب الحاصل بالتركيب؛ لأنّها جزؤه، إذ مفهومها جزء مفهومه، والجزء مقدّم على الكلّ طبعاً فقدّم وضعاً؛ ليوافق الوضع الطّبع^(٨).

فإن قيل: / و٤/ التّاء في الكلمة للوحدة واللام للجنس فيتناقضان؛ لدلالة الجنس على الكثرة المنافية للوحدة، فالجواب أنّ اللام الجنسية ضربان: الأوّل: ما يُفيد استغراق الجنس، وهي ما يصح (كلّ) محلّها، نحو ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ (٢) [العصر]، وهذا يُنافي الوحدة. الثاني: ما يُفيد الماهية من حيث هي هي، أي: من غير اعتبارها في ضمن فرد من أفرادها أو في جميع أفرادها، فلا تدلّ على القلّة والكثرة، وهذا لا يُنافي الوحدة^(٩).

(١) - محمّد بن إدريس بن العباس، أبو عبد الله الشافعي، عالم فصيح وشاعر، ولد في غزّة ونشأ بمكّة، قصد مصر سنة (١٩٩هـ)، وبقي فيها إلى حين وفاته من مؤلفاته: الأم في الفقه، وأحكام القرآن، والسّنن، تُوفي سنة (٢٠٤هـ). ينظر: طبقات الفقهاء للشيرازي: ٧١، ومعجم الأدباء: ٢٣٩٣/٦، ووفيات الأعيان: ١٦٣/٤.

(٢) - أي: ذكر المشترك.

(٣) - الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، بدر الدين المعروف بابن أمّ قاسم، أو ابن قاسم، ولد في مصر، وأصله من المغرب، أخذ عن أبي حيان وغيره، من مؤلفاته: شرح التسهيل، وشرح الألفيّة، والجنى الداني، تُوفي سنة (٧٤٩هـ). ينظر: غاية النهاية: ٢٢٧/١، وبغية الوعاة: ٥١٧/١، وشذرات الذهب: ٢٧٤/٨.

(٤) - ينظر: شرح الألفيّة للمرادي: ٢٧/١.

(٥) - عبد الرحمن بن الكمال بن أبي بكر، أبو بكر الخضير الأسويطي، العلامة الموسوعي النحوي، كان غزير التّأليف، أخذ عن تقي الدين الشّلبلي والكافيجي وغيرهما، من مؤلفاته: جمع الجوامع في النحو، وجمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، والأشباه والنظائر، وغيرها كثير في مختلف الفنون والعلوم، تُوفي سنة (٩١١هـ). ينظر: حسن المحاضرة: ٣٣٥/١ (ترجم لنفسه)، وشذرات الذهب: ٧٤/١٠، والبدر الطّالع: ٣٢٨/١.

(٦) - قال: ((أمّا إطلاقه على غير اللفظ من الرّأي والاعتقاد فمجاز إجماعاً)). همع الهوامع: ٥٨/١.

(٧) - فلقول، وهو تحريف.

(٨) - ينظر: مجيب النّدا: ٣٨/١، وحاشية يس: ٥٩/١.

(٩) - ينظر الإيراد والإجابة في: شرح الرّضي: ٩/١.

وقيل: يجوز أن تكون اللام للعهد، أي: الكلمة المصطلح عليها عند النُّحَاة^(١)، وإذا تمَّ هذا القول القول فلا إشكال.

فإن قيل: لمَّ لمَّ يُؤَنَّثِ القول ليطابق المُبتدأ؟ فالجواب أن المطابقة إنما تجب عند اجتماع ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون الخبر وصفاً.

الثاني: أن يكون رافعا ضمير المبتدأ.

الثالث: أن لا يكون مما يستوي فيه التذكير والتأنيث^(٢).

وهنا ليس كذلك، فإن الخبر مصدر، وحق المصدر أن لا يثنى ولا يجمع، ولا يؤنث؛ لكونه موضوعاً للحقيقة التي من شأنها ذلك، فإن قيل: هو ههنا بمعنى المقول فيكون صفة لا مصدراً، قلنا: مسلم، ولكن يُعتبر في مثله الأصل، يُقال: امرأة صوم، ورجلان صوم، ورجال صوم، بالإنفراد والتذكير فقط^(٣).

تنبيهات:

الأول: أخذ ابن مالك^(٤) في تعريف الكلمة قيد الاستقلال^(٥)؛ لإخراج الأبعاض الدالة على معنى كألف المفاعلة وحروف المضارعة^(٦)، وأجيب عن عدم اشتراط المصنّف إياه بأن هذه الأبعاض مع ما هي فيه صارتا كالكلمة الواحدة من شدة الامتزاج^(٧). وههنا نظر، وهو أن هذه الأبعاض إن كانت كانت غير موضوعة فلا موجب لأخذ ذلك القيد؛ لأنها حينئذٍ خارجة بالقول ولا حاجة إلى الجواب المذكور، وإن كانت موضوعة فلا يجوز إخراجها؛ إذ لا فرق حينئذٍ بينها وبين الضمائر المتصلة إلا بالتحكم.

(١) - ينظر هذا الجواب في: البسيط في شرح الكافية: ١٢٠/١-١٢١، والفوائد الصبيائية: ١٦٦/١.

(٢) - ينظر: شرح الرضي: ٩/١، والفوائد الصبيائية: ١٦٦/١، وحاشية محرم أفندي: ٣٤/١.

(٣) - ينظر: شرح الرضي: ١٠/١.

(٤) - محمد بن عبد الله [وقيل: بن عبد الله بن عبد الله] بن مالك الطائي الجبلي، أبو عبد الله، من أكابر علماء علماء العربية والقراءات، ولد في جيان في الأندلس، ثم انتقل إلى دمشق، من مؤلفاته: الكافية الشافعية (منظومة) وشرحها، والتسهيل، وشرحه، وعمدة الحافظ وعدة الالفاظ وشرحه، توفي سنة (٦٧٢هـ). ينظر: فوات الوفيات: ٤٠٧/٣، وطبقات الشافعية الكبرى: ٦٧/٨، والبلغة: ٢٦٩.

(٥) - قال: ((الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع تحقيقاً أو تقديرًا أو منوي معه كذلك)). التسهيل: ٣.

(٦) - ينظر: شرح التسهيل: ٤/١.

(٧) - أجاب الفاكهي بأن المصنّف جنح - بعدم اشتراطه الاستقلال لإخراج هذه الأبعاض ونحوها - لما جنح إليه إليه الرضي من أنها مع ما دخلت عليه كالكلمة الواحدة من شدة الامتزاج، فيعرب إعراب المركب المزجي. ينظر: شرح الرضي: ١١-١٢، وجمع الهوامع: ٢٣/١، ومجيب الندا: ٣٧/١.

وأورد على ابن مالك أن أخذ ذلك القيد يخرج الضمير المتصل لعدم استقلاله، وأجيب بأن المراد بالمستقل أعم مما يستقل بنفسه وبمرادفه، ولا شك أن الضمائر المتصلة تستقل بالمرادف فإذن لا تكون خارجة^(١).

الثاني: فهم مما ذكرنا في تعريف القول أنه يشمل (الكلمة) و(الكلام) و(الكلم) شمولاً بدلياً، أي: يصدق على كل واحد منها أنه قول إطلاقاً حقيقياً وهو الأصح، وقيل: القول حقيقة في المفرد ومجاز في المركب^(٢). وقيل: بالعكس^(٣)، وقيل: حقيقة في المركب المفيد، وإطلاقه على المفرد والمركب غير المفيد^(٤) مجاز^(٥).

وهنا لصاحب (التصريح)^(٦) تشكيك غريب /ظء/ وكلام عجيب، حاصله أن القول عبارة عن اللفظ، ودلالة اللفظ تنقسم إلى وضعيّة كما في المفردات الحقيقيّة، وإلى عقليّة كما في المركبات والمفردات المجازيّة، وإلى طبيعيّة ك(أخ أخ) الدالّ على ألم الصدر، والقول إما أن يكون عبارة عن اللفظ الذي دلّته وضعيّة أو الذي دلّته عقليّة أو عن مطلق اللفظ بأي دلالة كان، فإن كان الأوّل لم يصدق على الكلم والكلام والكلمة المجازيّة؛ لأنّ دلالة (كل) عقليّة، فكيف يكون شاملاً لها، وإن كان الثاني فلا يصدق على الكلمة الحقيقيّة؛ لأنّ دلالتها وضعيّة، وإن كان الثالث لزم صدق القول على المهمل لدلالته على معنى، وهو حياة اللفظ به، وهو لا يصدق عليه^(٧). هذا كلامه ومحصّله، ومحصّله، ولعمري إنه تشكيك يضحك التكلّي.

وجوابه: أننا نختار الأوّل، وهو أن القول عبارة عن اللفظ الذي دلّته وضعيّة، ولا يلزم أنه لا يصدق على المركبات والمفردات المجازيّة؛ لأنّ المركب والمجاز موضوعان كما هو المشهور، وإن كان وضعهما نوعياً لا شخصياً، فليس إذن دلّتهما عقليّة بل وضعيّة، سلّمنا أن دلّتهما عقليّة، لكن نقول: إن القول ليس عبارة عن اللفظ الذي دلّته وضعيّة^(٨) وحده، ولا الذي دلّته عقليّة وحده،

(١) - ينظر الإيراد وجوابه في: الحقائق النديّة: ١/١٤٠، وحاشية الصبّان: ١/٣٦.

(٢) - هو قول ابن مَعْطِ الزَّوَاوِيّ وَالْمَحْ لَهُ ابْنُ مَالِكٍ، ينظر: الفصول الخمسون: ١٤٩، وشرح التسهيل: ١/٥٠.

(٣) - هو مذهب أبي عليّ الشّلوّيين، ينظر: شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير: ١/٢٠٠.

(٤) - الغير المفيد، والصواب ما أثبتّه.

(٥) - تنظر هذه الآراء في: المحصول: ١/١٧، وعفو العافية في شرح الكافية: ١/٣٢-٣٣.

(٦) - خالد بن عبد الله بن أبي بكر، الأزهرّي، المعروف بالوقاد، نحويّ كبير، ولد بجرنا في الصّعيد، ونشأ في القاهرة، كان وقاداً في الأزهر وجرّت له حادثة دفعته للانكباب على طلب العلم، من مؤلّفاته: شرح التصريح على التوضيح، والمقدّمة الأزهرية في علم العربيّة، وموصل الطّلاب إلى قواعد الإعراب، تُوفيّ عند منصرفه من الحجّ سنة (٩٠٥هـ). ينظر: الصّوء اللامع: ٣/١٧١، والكواكب السّائرة: ١/١٩٠.

(٧) - ينظر: شرح التصريح: ١/٢٠.

(٨) - الدّلالة الوضعيّة: هي كون اللفظ بحيث متى أطلق أو تخيل فهم منه معناه؛ للعلم بوضعه، وهي المنقّسة إلى المطابقة، والتّضمّن، والالتزام. التّعريفات: ١٠٤.

وحده، ولا عبارة عن مطلق اللفظ، بل عبارة عن اللفظ المستعمل الذي دلالة وضعيته والذي دلالة عقلية، فيصدق على المفردات الحقيقية، والمركبات، والمفردات المجازية، ولا يصدق على المهمل؛ لأنه ليس عبارة عن مطلق اللفظ بل عبارة عن اللفظ المستعمل، فافهم.

الثالث: ذكر شارح^(١) (الصمدية) أن للمفرد ستة معانٍ^(٢):

الأول: أنه يطلق على ما يقابل المركب كما هنا. والثاني: على ما يقابل التثنية والجمع على حده في باب الإعراب بالحركات. الثالث: على ما يقابل المضاف وشبهه في باب النداء و(لا) الجنسية. الرابع: على ما يقابل الجملة في باب المبتدأ. الخامس: على ما يقابل العلم المزجي والإضافي والإسنادي في باب العلم. السادس: على المعنى الواحد في باب العدد^(٣). لا يقال: فاستعماله حينئذٍ مخلٌ بالتعريف لما مرَّ من أن استعمال المشترك عند قيام قرينة على المراد متعارف في التعاريف.

ص: وهي اسم، وفعل، وحرف.

ش: يعني أن الكلمة تنقسم بحسب مفهومها إلى هذه الأنواع الثلاثة وتتحصر فيها كما يفيد السكوت في مقام البيان، وكما يفيد التقسيم أيضاً، إذ الأصل فيه أن يكون حاصراً، واعلم أن انحصارها في هذه الأنواع الثلاثة بثلاثة أدلة:

الأول: تصريح واضح الفَنِّ، وهو ما روي عن أمير المؤمنين.

الثاني: الاستقراء التام /و/٥.

الثالث: الدليل العقلي، وهو أن الكلمة إما أن تدل على معنى بنفسها أو لا، فالثاني الحرف، والأول إما أن يقتصر بزمان أو لا، فالثاني الاسم والأول الفعل. فهذه القسمة الدائرة بين النفي والإثبات حصر عقلي لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان عنها، فما ذهب إليه بعضهم من وجود قسم رابع وهو اسم الفعل سماء^(٤)؛ لأنه خلف الفعل، سقوطه بَيِّن.

وتقسيمها إلى هذه الثلاثة من تقسيم الكل إلى جزئياته كانقسام الحيوان إلى إنسان، وقرس، وغيرهما، فيصح إطلاق المقسم على كل من أقسامه، فاندفع ما يقال: إن العطف بواو الجمع يقتضي

(١) - السيد علي خان بن أحمد بن الأمير محمد معصوم الحسيني الحسنی المدني الشيرازي، عالم لغوي وأديب مجيد، ولد في المدينة، ونشأ فيها وفي مكة، هاجر إلى الهند والعراق وخراسان، من مؤلفاته: الحقائق الندية في شرح الفوائد الصمدية، والطراز الأول معجم، والزهرة في النحو، توفي سنة (١١٢٠هـ). ينظر: أمل الأمل: ١٧٦/٢، وروضات الجنات: ٣٩٤/٤، وأعيان الشيعة: ١٨٢/١٢.

(٢) - معاني، والصواب ما أثبتته.

(٣) - ينظر: الحقائق الندية: ١٤٠/١.

(٤) - ذهب أبو جعفر أحمد بن صابر القيسي إلى وجود قسم رابع هو (أسماء الأفعال)، وسماء (خالقة)، نقله عنه أبو حيان بواسطة شيخه أبي جعفر بن الزبير صاحب ابن صابر. ينظر: التذيل والتكميل: ٢٢/١-٢٣.

أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَةُ مَجْمُوعَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ، فَيَكُونُ: مَرَّ بَزِيدٍ، كَلِمَةً^(١)، وَهَذَا إِنَّمَا يَلَزِمُ لَوْ كَانَ تَقْسِيمُهَا إِلَى الثَّلَاثَةِ مِنْ تَقْسِيمِ الشَّيْءِ إِلَى أَجْزَائِهِ كَتَقْسِيمِ (السَّكَنْجَبِيلِ)^(٢) إِلَى (خَلٍّ) وَ(عَسَلٍ)، فَلَا يَصِحُّ إِطْلَاقُ الْمُقْسَمِ عَلَى كُلِّ مِنْ أَقْسَامِهِ.

وَقَدَّمَ الْأِسْمَ عَلَى الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ لِحَصُولِ الْكَلَامِ فِي نَوْعِهِ دُونَ أَخُوهِ^(٣)، ثُمَّ قَدَّمَ الْفِعْلَ عَلَى الْحَرْفِ لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَتَأْتِ^(٤) مِنَ الْفَعْلَيْنِ كَلَامٌ لَكِنَّهُ يَكُونُ أَحَدَ جُزْئِي الْكَلَامِ، بِخِلَافِ الْحَرْفِ فَإِنَّهُ لَا يَتَأْتِي مِنْهُ وَمِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى كَلَامٌ^(٥).

فَإِنْ قُلْتَ: [لَمْ] سُمِّيَ الْأِسْمُ اسْمًا؟ قِيلَ: لِأَخْذِهِ مِنَ السِّمَةِ وَهِيَ الْعَلَامَةُ، إِذْ هُوَ عِلَامَةٌ عَلَى مُسَمَّاهُ، وَرَدَّ بِتَصْغِيرِهِ عَلَى (سُمِّيَ)، وَجَمْعُهُ عَلَى (أَسْمَاءٍ)، وَكَانَ الْقِيَاسُ عَلَى ذَلِكَ (وُسَيْمٍ) وَ(أَوْسَامٍ)، وَقِيلَ: لِأَخْذِهِ مِنَ السُّمُومِ، وَهُوَ الْعُلُوُّ، كَسُمُومِهِ عَلَى أَخُوهِ بِاسْتِغْنَائِهِ عَنْهُمَا^(٦)، وَهُوَ الْحَقُّ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ تَصْغِيرُهُ وَجَمْعُهُ الْمَذْكُورَانِ.

وَسُمِّيَ الْفِعْلُ فِعْلًا لِدَلَالَتِهِ ضَمْنًا عَلَى الْفِعْلِ اللَّغْوِيِّ، أَعْنِي: الْحَدَثَ، وَالْحَرْفُ حَرْفًا لَكُونِهِ عَلَى حَرْفٍ، أَي: طَرَفٍ مِنَ الْكَلَامِ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى بِنَفْسِهِ، وَلَا يَقَعُ عُمْدَةً فِي الْكَلَامِ^(٧).

(١) - لم أقف على ذلك بل هو افتراض افترضه ابن الشريف الجرجاني وأجاب عليه، ينظر: الرُّشَادُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ: ١٤٨، وَالْحَدَائِقُ النَّدِيَّةُ: ١٤١/١-١٤٢.

(٢) - السَّكَنْجَبِيلُ أَوْ السَّكَنْجَبِينُ، كَلِمَةٌ فَارْسِيَّةٌ مَكُونَةٌ مِنْ شَقَيْنِ (سَك) بِمَعْنَى: خَلَّ، وَ(أَنْكَبِينَ) بِمَعْنَى: عَسَلَ، وَهُوَ شَرَابٌ يُصْنَعُ مِنَ الْخَلِّ وَالْعَسَلِ كَثِيفًا، وَيُشْرَبُ مَخْفَقًا بِالْمَاءِ. يَنْظُرُ: الْأَلْفَاظُ الْفَارْسِيَّةُ الْمَعْرَبَةُ: ٩٢.

(٣) - أَي: يَقَعُ مَسْنَدًا وَمَسْنَدًا إِلَيْهِ نَحْوُ زَيْدٍ ذَاهِبٌ، فَيَكُونُ كَلَامًا، وَالْفِعْلُ وَالْحَرْفُ مُحْتَاجَانِ إِلَيْهِ. يَنْظُرُ: الْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ٢٠٧/١، وَالْمَحْصُولُ: ٢٢/١، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ: ١٣/١.

(٤) - يَتَأْتِي، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٥) - يَنْظُرُ: الْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ٢١٧/١-٢١٨، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ: ١٣/١، وَشَرْحُ اللَّبَابِ لِلزَّوْزَنِيِّ: ٣٣/١.

(٦) - اِسْتِقْفَاهُ مِنَ (الْوَسْمِ) بَعْدَهُ سَمَةٌ وَعِلَامَةٌ عَلَى حَامِلِهِ هُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ، وَمَا ذَكَرَهُ السَّيِّدُ الشَّارِحُ مِنْ رَدِّ هُوَ رَدُّ الْبَصْرِيِّينَ عَلَيْهِمْ، أَمَّا اِسْتِقْفَاهُ مِنَ (السُّمُومِ) لِأَنَّهُ يَغْلُو عَلَى الْمُسَمَى، وَيَدُلُّ عَلَى مَا تَحْتَهُ مِنَ الْمَعْنَى، أَوْ لِأَنَّهُ يَعْلُو عَلَى قَسِيمِيَّةِ الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ بِاسْتِغْنَائِهِ عَنْهُمَا، فَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ. يَنْظُرُ: الْإِنْصَافُ: ٤ م (١)، وَمَسَائِلُ خِلَافِيَّةِ فِي النَّحْوِ: ٥٩ م (٤)، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ: ٥٤/١-٥٥، وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ٢٠٩/١-٢١٠.

(٧) - يَنْظُرُ: أَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ: ٣٩-٤٠، وَاللِّبَابُ لِلْعَبْرِيِّ: ٤٤/١-٤٥، وَالْفُصُولُ الْخَمْسُونَ: ١٥٠، وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ٢١٨/١، ٢٢٥.

بَحْثُ الْأَسْمَاءِ

ص: فَأَمَّا الْأِسْمُ فَيُعْرَفُ بِ(أَل) كَ(الرَّجُلِ)، وَبِالْتَّنْوِينِ كَ(رَجُلٍ)، وَبِالْحَدِيثِ عَنْهُ كِتَاءٍ (ضَرْبُث).
ش: لَمَّا قَسَمَ الْكَلِمَةَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ أَرَادَ أَنْ يُمَيِّزَ كَلًّا عَنِ الْآخِرِ^(١) تَكْمِيلًا لِفَائِدَةِ الْقِسْمَةِ، فَبَدَأَ بِالْأَسْمِ؛ لِأَنَّهُ أَشْرَفُ؛ لَمَّا مَرَّ مُمِيزًا لَهُ بِالْعَلَامَةِ دُونَ الْحَدِّ تَسْهِيلًا عَلَى الْمُبْتَدِئِ؛ إِذِ الْمَعْرِفَةُ بِالْخَاصَّةِ^(٢) أَقْرَبُ إِلَى الْفَهْمِ، وَلِنَذَكُرَ حَدَّهُ؛ لِأَنَّ التَّمْيِيزَ بِالْحَدِّ أَحْصَى حَصْرًا لِإِطْرَادِهِ وَانْعِكَاسِهِ بِخِلَافِ الْخَاصَّةِ، وَسَتَرَى مَا يُوضِّحُ لَكَ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا، فَالْأِسْمُ مَا اسْتَقَلَّ غَيْرَ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ^(٣)، فَقَوْلُنَا: اسْتَقَلَّ، مُخْرَجٌ لِلْحَرْفِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَقَلٍّ كَمَا سَيَتَّضِحُ فِي بَحْثِهِ، وَقَوْلُنَا: غَيْرَ مُقْتَرِنٍ، مُخْرَجٌ لِلْفِعْلِ الْمُقْتَرِنِ بِزَمَانٍ وَضْعًا وَاسْتِعْمَالًا، وَالْفِعْلُ الْمُقْتَرِنُ بِهِ وَضْعًا الْمُجَرَّدُ عَنْهُ اسْتِعْمَالًا كَ(نَعَمْ) وَ(بِئْسَ)، وَالْفَاعِلُ الْعُقُودُ^(٤)، إِذِ الْمُعْتَبَرُ وَالْمُتَبَادِرُ مِنَ الْاِقْتِرَانِ هُوَ الْوَضْعِيُّ، وَالتَّجَرُّدُ الْاسْتِعْمَالِيُّ عَارِضٌ، وَهُوَ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهِ، وَشَمَلَ نَحْوَ: الضَّرْبِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ وَجَبَ وَقُوعُهُ فِي زَمَانٍ لَكِنَّهُ لَيْسَ مَدْلُولًا لِلْفِعْلِ، وَنَحْوَ: الصَّبُوحِ وَالْعَبُوقِ^(٥) وَالسَّرَى^(٦)؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ وَإِنْ دَلَّ عَلَى زَمَانٍ لَكِنَّهُ لَيْسَ زَمَانًا مُعِينًا، إِذِ إِذْ مَعْنَى كُلِّ وَاحِدٍ يَصْلُحُ لِأَنْ يَقَعَ مَاضِيًّا، وَحَالًا، وَاسْتِقْبَالًا، وَلِهَذَا يَحْتَاجُ إِلَى تَجْدِيدِ صِيغَةٍ لِإِفَادَةِ أَحَدِهَا كَ(اصْطَبَحَ)، وَ(يَصْطَبِخُ)، وَنَحْوَ ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ (٢٢)﴾ [الرُّومَ]، وَقِيَامُ السَّاعَةِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ اقْتَرَنَ الْحَدَّثَانِ كُلُّ وَاحِدٍ بِزَمَانٍ لَكِنَّهُ لَا بَدَلَالَةَ لِلْفِعْلِ وَضْعًا، وَنَحْوَ: أَسْمَاءِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ؛ لِأَنَّ دَلَالَتَهُمَا عَلَى الزَّمَانِ لَيْسَتْ بِالْوَضْعِ^(٧) ظه/.

والفرق بين الحدِّ والخاصَّة أنَّ الحدَّ يجبُ إطرادُهُ وانْعِكَاسُهُ، والخاصَّةُ يجبُ إطرادُها ولا يجبُ انْعِكَاسُها، والمرادُ بالإطرادِ أَنْ تُضَيَّفَ لَفْظُ (كَلٍّ) إِلَى الْحَدِّ فَتَجْعَلُهُ مُبْتَدَأً وَالْمَحْدُودَ خَبْرَهُ، كَمَا تَقُولُ فِي قَوْلِنَا: الْكَلِمَةُ قَوْلٌ مُفْرَدٌ: كُلُّ قَوْلٍ مُفْرَدٍ كَلِمَةً، وَكَذَا تَقُولُ فِي الْخَاصَّةِ: كُلُّ كَلِمَةٍ دَخَلَهَا لَامُ التَّعْرِيفِ اسْمٌ.

- (١) - ن يميز كلا الآخر عن أخويه، وهي عبارة مضطربة، وما أثبتته يستقيم معه السياق.
- (٢) - الخاصَّةُ ((خاصَّةُ الشَّيْءِ مَا يُوجَدُ فِيهِ وَلَا يُوجَدُ فِي غَيْرِهِ)). دستور العلماء: ٥٢/٢، والمرادُ بها هنا ما يُمَيِّزُ الْأِسْمَ مِنْ خِصَائِصِ.
- (٣) - ذَكَرَ أَبُو الْبَرَكَاتِ الْأَنْبَارِيُّ أَنَّ النَّحْوِيَّينَ حُدُّوا الْأِسْمَ حَدُودًا كَثِيرَةً تَزِيدُ عَلَى سَبْعِينَ حَدًّا، يَنْظُرُ: أَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ: ٩-١٠، وَيَنْظُرُ حَدُودُ الْأِسْمِ فِي: مَسَائِلُ خِلَافِيَّةٍ فِي النَّحْوِ: ٤٦، وَالْحُدُودُ فِي النَّحْوِ لِلْأَبْذِيِّ: ٤٤٠.
- (٤) - كَ(بَعَثَ) وَ(اشْتَرَيْتَ) وَنَحْوِهَا.
- (٥) - الصَّبُوحُ: الشَّرْبُ أَوَّلَ النَّهَارِ، وَالْعَبُوقُ: الشَّرْبُ آخِرَهُ. يَنْظُرُ: تَاجُ الْعُرُوسِ: ٢٦/٢٣٣ مادة (غ ب ق).
- (٦) - السَّرَى: السَّيْرُ لَيْلًا. يَنْظُرُ: الصَّحَاحُ: ٦/٢٣٧٦ مادة (سرا).
- (٧) - يَنْظُرُ: الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ: ١٦-١٧، وَالْمَغْنِي فِي النَّحْوِ: ٨٨/١، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ: ٢٥-٢٦.

والمُرَادُ بالانعكاسِ أَنْ تجعلَ مكانَ هذينِ نقيضيهما فنقول: كلُّ ما ليسَ قولًا مُفْرَدًا ليسَ بكلمةٍ. وظاهرُ كلامهم يُوهِمُ أَنَّ الخاصَّةَ لا يصحُّ انعكاسُها في كلِّ المقاماتِ، وليسَ كذلك، بل في بعضها كما هنا، فإنَّه لا يصحُّ أَنْ نقول: كلُّ كلمةٍ لم تدخلها لأمِّ التعريفِ ليسَ باسمٍ؛ لأنَّه إذ ذاك تخرجُ الضَّمائرُ ونحوها، ويصحُّ أَنْ تعكسَ في بعضها كأنَّ نقول في خاصَّةِ المضارع: كلُّ ما^(١) لم يدخله (لم) ليسَ بمضارعٍ.

قوله: فَأَمَّا الاسمُ ... إلخ، أي: يتميَّزُ الاسمُ عن قسيميه الفعلِ والحرفِ بصحَّةِ دخولِ (أل) عليه، قال الشَّارحُ: مرادهُ (أل) المُعرِّفةُ، إذ هي المتبادرةُ عندَ الإطلاقِ حتَّى إذا أُريدَ غيرها قُيِّدَتْ فيقال: (أل) الموصولةُ، ويجوزُ أَنْ يكونَ مرادهُ ما هو أعمُّ من المُعرِّفةِ فتدخلُ الموصولةُ، والزَّائدةُ، وكلُّ مختصٍّ بالاسمِ أيضًا، ثُمَّ قال: وهذا الاحتمالُ ظاهرٌ إطلاقه هنا^(٢).

هذا كلامه، وغيرُ خفيٍّ ما فيه من التَّدافعِ؛ لأنَّه جعلَ غيرَ المتبادرِ ظاهرَ الإطلاقِ، وليسَ ببعيدٍ أَنْ يُقالَ: المُتبادرُ من (أل) جميعُ أقسامها^(٣).

وإنَّما لم يُعبَّرَ بـ(أداةِ التعريفِ) حتَّى يشملَ (أم) الطَّائِفةَ^(٤) لعدمِ شهرتها باختصاصِها ببعضِ اللغاتِ؛ ولأنَّ العلامةَ في الحقيقةِ صحَّةُ دخولها لا دخولها بالفعلِ وكلُّ ما تدخله (أل) تدخله (أم)، واختصَّتِ المُعرِّفةُ بالاسمِ؛ لأنَّ مِنْ شأنِها أَنْ تجعلَ المحكومَ عليه معيَّنًا عندَ المُخاطَبِ، والأفعالِ والحروفِ لم تقعْ محكومًا عليها فلم يحتجْ إلى التعريفِ^(٥). وقيل: إنَّها موضوعةٌ لتعريفِ الذاتِ المدلولِ عليها مُطابقةً في نفسِ الدَّالِّ، والفعلُ لا يدلُّ عليها إلَّا ضمناً، والحرفُ مدلوله في غيره^(٦)، وفيه نظرٌ، واختصَّتِ الموصولةُ والزَّائدةُ لمشابهتهما (أل) المُعرِّفةَ صورةً^(٧).

(١) - كلما، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

(٢) - ينظر: مجيب النِّدا: ٤٤/١-٤٥.

(٣) - في الحاشية: يرُدُّ عليه أَنَّ مِنْ جملةِ أقسامِها (أل) الاستفهاميةُ، وهي تدخلُ على الماضي كما حكاه قطربٌ قطربٌ في قولهم: الفَعْلَت؟ فكيف يُرادُّ بها جميعُ أقسامِها وقد جعلها المصنِّفُ مختصةً بالاسمِ! [...] هادي [...].

(٤) - أي: في لهجةٍ طيءٍ نحو الحديثِ الشَّريفِ: (لَيْسَ مِنْ أُمِّ بَرٍّ أُمُّ صِيَامٍ فِي أُمِّ سَقَرٍ)، وسيأتي الكلامُ عليها.

(٥) - ينظر: شرح المفصل: ٥٨/١، وشرح المقدِّمة الكافية: ٢٣١/١، والمغني في النُّحو: ١٠٠/١، والبسيط في شرح الكافية: ١٤٢/١.

(٦) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ٣٠/١، والمنهل الصَّافي: ٩٥/١.

(٧) - ينظر: المنهل الصَّافي: ٩٥/١.

قوله: وبالتنوين، أي: يتميز الاسم عن قسيميه بصحة دخول التنوين عليه، وهو في الأصل مصدر نونت الكلمة إذا ألحقها نوناً^(١)، ثم غلب اصطلاحاً على نون ساكنة تثبت لفظاً لا خطأً، وأنواعه في المشهور^(٢) ستة، أربعة منها مختصة بالاسم: أحدها: تنوين التكمين، وهو اللاحق للاسم المَعْرِفِ المُنْصَرَفِ تنبيهاً على أمكنته بحيث لم يشبه الحرف فينبى، ولا الفعل فيمنع من الصّرف، ويُسمى تنوين الصّرف^(٣) أيضاً. ثانيها: التّكثير^(٤)، وهو اللاحق لاسم الفعل والعلم المختوم بـ(ويه)^(٥) كسيبويه^(٦) وسيبويه آخر، دالاً دالاً على تكثيره، قال بعضهم^(٧): ولنحو رجل، وردّه ابن الحاجب^(٨) ببقاء التنوين بعد جعله علماً^(٩)، علماً^(٩)، وفيه نظر؛ لظهور أنّ اسم الفعل تنوينه للتّكثير مع أنّه إذا سُمي به وحكي يبقى تنوينه مع

(١) - في الحاشية: قوله: إذا ألحقها نوناً، فيه إيهام أنّ المراد مطلق النون، وليس كذلك بل النون المذكورة، وبهذا يندفع أنّ التنوين فعل المُنون، فلا يصح حمل النون عليه. هاشم إبراهيم الفاضلي.

(٢) - زاد بعضهم سابقاً وهو اللاحق في الشعر للضرورة نحو: ويوم دخلت الخدر خدر عذرة، وثامناً وهو اللاحق للمنادى نحو: سلام الله يا مطر عليها. ينظر: شرح النصريح: ٣٠/١-٣١.

(٣) - أشار إليه سيبويه، ينظر: الكتاب: ٢٢/١، وقال ابن مالك: ((وتنوين الصّرف كتنوين (رجل)، وغيره من الأسماء المعربة العارية من موانع الصّرف)). شرح الكافية الشافية: ١٤٢٢/٣.

(٤) - قال علي بن سليمان اليميني: ((وإنما سمي تنوين تكثير لأنه يُكثّر المعارف إذا دخلها ألا ترى أنّك تقول: جاءني سيبويه المعروف وسيبويه آخر، فيكون الأول معرفة، والآخر نكرة، وكذلك صه، وصه، الأول معرفة والثاني نكرة)). كشف المشكل: ١٩٩/٢.

(٥) - وهذا التنوين سماعي في باب اسم الفعل، كصه ومه، وقياسي في العلم المختوم بـ(ويه) كسيبويه وسيبويه آخر. ينظر: الجنى الداني: ١٤٥، مجيب النّدا: ١٦.

(٦) - إمام النّحويين عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر سيبويه، مولى بني الحارث بن كعب، وسيبويه لفظ فارسي معناه: رائحة النّجاح، أخذ العربية عن الخليل ويونس وعيسى بن عمر وسمع عن الأخفش الأكبر وغيره، له الكتاب المعروف في العربية، توفي سنة (١٨٠هـ) وقيل غير ذلك. ينظر: أخبار النّحويين البصريين: ٣٨، وتاريخ العلماء النّحويين: ٩٠، ونزهة الألباء: ٥٤.

(٧) - لم أقف عليه.

(٨) - عثمان بن عمر بن أبي بكر، جمال الدين الدوني الإنساني المعروف بابن الحاجب، عالم بالنحو والقراءات والقراءات والأصول، ولد في (إسنا) من صعيد مصر، وغادرها صغيراً إلى القاهرة لتلقي العلم، ثم رحل إلى بلدان عدّة إلى أن توفي في الإسكندرية، من مؤلفاته: الكافية في النّحو، والشافية في التّصريف، والإيضاح في شرح المفصل، توفي سنة (٦٤٦هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ٢٤٨/٣، والبلغة: ١٩٦، وبغية الوعاة: ١٣٤/٢.

(٩) - قال ابن الحاجب: ((وليس التنوين في (رجل) تنوين تكثير، وإن كان الاسم نكرة، ألا ترى أنّه لو جعل علماً علماً لم يزل منه تنوينه، ولو كان تنوين تكثير لوجب زواله عند زوال التّكثير)). الإيضاح في شرح المفصل: ٢٧٢/٢.

كونه علماً^(١). قال نجم الأئمة: لا مانع من أن يكون حرفاً يُعِيدُ فائدتين معاً كالألف والواو في (مُسلمان) و(مُسلمون)، فنقول: التَّنوينُ في رجلٍ يُعِيدُ للتَّكْثِيرِ فإذا سُميَ به شخصٌ تمَحَّضٌ للتَّمْكِينِ^(٢).

ثالثها: المُقابَلَةُ، وهو اللاحقُ جمعُ المؤنَّثِ السَّالمِ لمقابَلَةِ النُّونِ في جمعِ المذكَرِ السَّالمِ على الأعرافِ من أقوالهم^(٣)، وإنَّما قالوا: إِنَّهُ تَنْوِينٌ مُقَابِلَةٌ؛ لأنَّه لا يُمكنُ أن يكونَ للتَّمْكِينِ لثبوتِهِ في نحو ﴿فَإِذَا أَفْضَنْتُمْ مِنْ عَرَاقٍ﴾ (١٩٨) [البقرة]، وهو لا يُجامعُ العَلْتَيْنِ^(٤)، ولا للتَّكْثِيرِ، لثبوتِهِ في الأعلامِ، ولا عوضاً لِمَا سيأتي^(٥).

قال بعضُ المحقِّقين^(٦): هو للتَّمْكِينِ، وثبتَ في نحو ﴿مِنْ عَرَاقٍ﴾؛ لأنَّه لو سقطَ /و/ لَتَبَعَهُ الكسْرُ في السَّقُوطِ، وَلَتَبَعَهُ النَّصْبُ، وهو خلافُ ما عليه الجمعُ السَّالمُ؛ لأنَّ الكسْرَ فيه متبوعٌ لا تابعٌ، فهو فيه كالتَّنوينِ في غيرِ المُنصَرِفِ لِلضَّرورةِ لم يُحذفْ لمانع^(٧).

وقيل: هو عوضٌ عن منعِ الفتحَةِ^(٨)، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ كونهُ عوضاً عن منعِ الفتحَةِ يُوجبُ وجودَ وجودِ الفتحَةِ فليُفهمُ، وقيل: هو عوضٌ من الفتحَةِ نصباً، وردَّه في (المغني) بأنَّه لو كانَ كذلكَ لِمَ يُوجدُ في الرَّفْعِ والجَرِّ؟ ثُمَّ الفتحَةُ قد عَوَّضَ عنها الكسرةُ، فما هذا العِوضُ الثاني^(٩)؟

رابعها: العِوضُ، وهو اللاحقُ للاسمِ عوضاً عن حرفٍ أصليٍّ أو زائدٍ أو مضافٍ إليه مفرداً أو جملةً، فالأوَّلُ: كـ(جوارٍ) و(غواشٍ)، فإنَّ التَّنوينَ فيهما عوضٌ عن الياءِ المحذوفِ وفاقاً لسيبويه والجمهور^(١٠)، وذهب المبرِّدُ^(١١) إلى أنَّها عوضٌ عن ضمَّةِ الياءِ وفتحِها النَّائِبَةِ عن الكسرةِ^(١٢)، وردَّ بأنَّه لو صحَّ لعِوضٍ عن حركاتٍ نحو: حُبَلِي^(١٣).

(١) - بعده (ودعوى أنَّ التَّنوينَ مع العلميَّةِ غيرها بدونها فاسدةٌ إذ لا دليلٌ على ذلك) ضربَ عليها.

(٢) - ينظر: شرح الرُّضِّي: ٣١/١.

(٣) - نُسبَ للرُّبَيعِيِّ والرَّمْخَشَرِيِّ القولُ بأنَّه تَنْوِينُ الصَّرْفِ، وردَّ بثبوتِهِ في ما لا ينصرفُ منه نحو (عرفاتٍ) كما سيستدلُّ السَّيِّدُ الشَّارِحُ. ينظر: شرح الرُّضِّي: ٣٣/١، وشرح الألفيَّةِ للمرادِّي: ٣٣-٣٤.

(٤) - أي العَلْتَيْنِ الموجِبَتَيْنِ لِمَنعِ الصَّرْفِ وهما: العلميَّةُ والتَّانِيثُ، فلا يكونُ تَنْوِينُ التَّمْكِينِ في اسمٍ علمٍ ممنوعٍ من الصَّرْفِ. ينظر: المنصفُ للشُّمْنِي: ٦٦٤/١.

(٥) - أي: ليسَ عوضاً عن المضافِ إليه كما في تَنْوِينِ العِوضِ الآتي ذِكرُهُ.

(٦) - في الحاشية: المرادُ ببعضِ المحقِّقينَ نجمُ المَلَّةِ والدِّينِ الرُّضِّي.

(٧) - ينظر: شرح الرُّضِّي: ٣٣-٣٤.

(٨) - كاهُ الرُّضِّي عن بعضهم. ينظر: شرح الرُّضِّي: ٣٤/١، وتحفة الغريب: ق ١/ج ٢/١٠١٥.

(٩) - ينظر: مغني اللبيب: ٢٦٧/٤.

(١٠) - ينظر: كتاب سيبويه: ٣/٣١٠-٣١١، والجنى الدَّاني: ١٤٥، وارتشاف الصُّرب: ٦٦٨/٢، ومغني اللبيب:

٢٧٠-٢٧١/٤.

وذهب الأخفش^(٤) إلى أنها للتمكين والاسم منصرف^(٥)؛ لأنه لما حذف الياء التحق بأوزان^(٦) الأحاد (كـ) (سلام)، و (كلام)، فصرف^(٧)، وردَّ بأن حذفها عارضٌ للتخفيف، وهي منويّةٌ بدليل أن الحرف الباقي أخيراً لم يحرك بحسب العوامل^(٨). الثاني: (كـ) (جندل) فإن تنوينه عوض عن ألف (جندل)، قاله ابن مالك^(٩)، وردَّ بأنه للصرف؛ ولذلك يجزُّ بالكسرة^(١٠). الثالث: تنوين (كلّ)، (بعض) و (أي) إذا حذف مضافاتها نحو ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ (٤٠)﴾ [يس]، و ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ (٢٥٣)﴾ [البقرة] ﴿أَيَّا مَا تَدْعُوا (١١٠)﴾ [الإسراء]، والمحقّقون على أنه هنا للتمكين رجّع لزوال الإضافة التي كانت تعارضه^(١١). الرابع: تنوين (إذ) في نحو ﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ (٨٤)﴾ [الواقعة]،

(١) - محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثماليّ الأردنيّ، أبو العبّاس، إمام العربية في بغداد، عالم في الأدب والأخبار، ولد في البصرة وأخذ عن السجستانيّ والمازنيّ وغيرهما حتّى صار رأس المدرسة البصريّة بعد المازنيّ، من مؤلفاته: المقتضب، والكامل، والفاضل، توفي في بغداد سنة (٢٨٥هـ). ينظر: أخبار النحويّين البصريّين: ٧٣، وتاريخ العلماء النحويّين: ٥٣، ونزهة الألباء: ١٦٤.

(٢) - نُسب هذا الرأي للمبرد، وكلامه في المقتضب لا يُعطي هذا الرأي فقد قال: ((كذلك قاضي فاعلم لو سميت به امرأة لانصرف في الرفع والخفض؛ لأنّ التّوين يدخل عوضاً ممّا حذف منه)). المقتضب: ١/١٤٣، فلم يُحدّد المحذوف حركةً هو أم حرف، ولكن نسبّه إليه جماعة من النحويّين. ونُسب أيضاً للرّجاج، وقيل: للرّجّاجي، ونسبته إليهما معاً صحيحة، فقد صرّح الرّجّاج بذلك ونسبته إلى المبرد أيضاً في: ما ينصرف وما لا ينصرف: ١١٢، وصرّح الرّجّاجي بذلك في: الإيضاح في علل النّحو: ٩٧-٩٨. وينظر: الخصائص: ١/١٧٢، وارتشاف الصّرب: ٢/٦٦٨، والجنى الدّاني: ١٤٥، ومغني اللبيب: ٢٧٠-٢٧١/٤.

(٣) - هو ردّ ابن هشام، ينظر: مغني اللبيب: ٢٧١/٤.

(٤) - سعيد بن مسعدة، أبو الحسن المجاشعيّ ولّاء، المعروف بالأخفش الأوسط، ويُلقّب أيضاً بالرّواية، أخذ عن الخليل ولزم سيّويه حتّى برع، وهو الطّريق إلى كتاب سيّويه، قرأه عليه الجرّميّ والمازنيّ ثمّ أخذه النّاس عنهما، من مؤلفاته: معاني القرآن، والأوسط في النّحو، وكتاب المسائل الكبير وكتاب المسائل الصّغير، توفي سنة (٢١٥هـ). ينظر: أخبار النحويّين البصريّين: ٤٠، وتاريخ العلماء النحويّين: ٨٥، ونزهة الألباء: ١٨٥.

(٥) - تنظر نسبة هذا الرأي للأخفش في: الجنى الدّاني: ١٤٥، ومغني اللبيب: ٢٧١/٤.

(٦) - باوزار، وهو تصحيّف، والصّواب ما أثبتّه.

(٧) - وإنّما حذف الياء تخفيفاً، ينظر: اللباب للعكبري: ١/٥١٦، ومغني اللبيب: ٢٧٢/٤.

(٨) - ينظر: اللباب للعكبري: ١/٥١٦، ومغني اللبيب: ٢٧٢/٤.

(٩) - قال: ((لا أسلم أنّ تنوين (جندل) ونحوه تنوين صرف، وإنّما هو تنوين جيء به عوضاً عن الألف كما جيء بتنوين (جوار) عوضاً من الياء)). شرح الكافية الشّافية: ٣/١٤٢٥-١٤٢٦.

(١٠) - ينظر: مغني اللبيب: ٢٧٤/٤.

(١١) - لا مناقضة بين كونه للعوض وللمكين، فهو عوض عن المضاف إليه بلا شك، وللمكين لأنّ مدخوله مُعربٌ منصرف. ينظر: شرح التّصريح: ١/٢٦، وحاشية الصّبّان: ١/٥٤، وحاشية الخصري: ١/٣٨.

أي: حين إذ بلغت الروح الحلقوم، فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين، وكسرت الذال للساكنين، وإنما اختصت هذه الأربعة بالاسم لأنها لمعان^(١) لا توجد إلا فيه.

قال بعضهم: ويشكل الاستدلال بها على الاسمى للزوم الدور، إذ معرفة تلك الأقسام فرع عن الاسمى كما يعرف من تقريرها؛ إذ لا يعرف أن التنوين للتمكين إلا إذا عرف أن مدخولها اسم معرب منصرف، وهكذا البواقي^(٢)، انتهى.

وجوابه أن المستدل به مطلق التنوين الذي يعرف بمجرد ثبوته لفظاً لا خطأ، لا بخصوص الأقسام فلا إشكال، وما يقال في الجواب: إنه تعريف لفظي يخاطب به من عرف تلك الأقسام ولو بالتوقيف، ثم يقال له: هذا للتمكين... وهكذا^(٣) لا يخفى ضعفه.

وأما النوعان الآخران فأحدهما: تنوين الترثم، وهو اللاحق للقوافي المطلقة عوضاً عن حرف الإطلاق وهو الألف، والواو، والياء، المتولدات من إشباع الحركة، كقول جرير^(٤):

[١] أَقْلِي اللّوْمَ عَادِلَ وَالْعِتَابِنِ وَفُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابِنِ

وقول النابغة^(٥):

[٢] أَفَدِ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِنِ

وهو على ما صرح سيبويه لترك الترثم، أي: التغمي؛ لأنه إنما يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها مد الصوت فإذا أنشدوا ولم يترثموا جاءوا بالثون مكانها^(٦)، فيكون حينئذ على حذف مضاف، أي: ترك الترثم.

(١) - لمعاني، والصواب ما أثبتته.

(٢) - الإشكال وجوابه الذي يليه لأبي التثاء الألوسي، ينظر: حاشية الألوسي: ٤٨/١.

(٣) - الجواب الثاني لأبي التثاء الألوسي، ينظر: حاشية الألوسي: ٤٨/١.

(٤) - من الوافر، وهو في: ديوانه: ٨١٣، وكتاب سيبويه: ٢٠٥/٤، و٢٠٨، وشرح أبيات سيبويه: ٣٠١/٢، والمقاصد النحوية: ١٦٢/١، وشرح شواهد المغني ٧٦٢/٢، وخزانة الأدب: ٧١/١، وقد روي البيت ثلاث روايات، هذه الرواية (العتابن) و(أصابن)، والثانية بالألف إشباعاً للفتحة، والثالثة بالسكون.

والشاهد فيه: إدخال تنوين الترثم في (العتابن) و(أصابن) والأولى اسم والثانية فعل.

هو جرير بن عطية بن حذيفة، أبو حرزة اليربوعي التميمي، شاعر أموي فحل، من أهل اليمامة مولداً ووفاء، عرف بالهجاء للفرزدق والأخطل وغيرهما، توفي سنة (١١٠ هـ). ينظر: الشعر والشعراء: ٤٥٦/١، ووفيات الأعيان: ٣٢١/١.

(٥) - من الكامل، وهو للنابغة الذبياني في: ديوانه: ٨٩، والبدیع: ٦٢٠/١، وشرح المفصل: ٢٧٠/٨، والمقاصد النحوية: ١٥٥/١، وخزانة الأدب: ٢٠٣/٧، والرواية الثانية بـ(أزف) و(قد).

والشاهد فيه: دخول تنوين الترثم الحرف (قد).

والنابغة هو زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني، شاعر جاهلي فحل من المعمرين، من ندماء النعمان بن المنذر، توفي نحو سنة (١٨ ق هـ). ينظر: طبقات فحول الشعراء: ٥١/١، والأعلام: ٥٤/٣.

ثَانِيهِمَا: تَتَوَيْنُ الْغَالِي، وَهُوَ الْلاحِقُ لِلقَوَافِي الْمُقَيَّدَةِ، أَي: الَّتِي آخَرُهَا حَرْفٌ سَاكِنٌ^(٣) كَقَوْلِ رُؤْبَةٍ^(٣):

[٣] وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرَقُنْ

وقول امرئ القيس^(٤):

[٤] وَيَعْدُو عَلَى الْمَرِّ [مَا]^(٥) يَأْتَمِرُنْ

وقول الآخر^(٦):

[٥] قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ: يَا سَلَمَى وَإِنَّ

كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ: وَأَنْتِ

وَسَمِّيَ غَالِيًا إِمَّا لِقَلَّةِ وَقْعِهِ فِي الْكَلَامِ^(٧)، أَوْ لِتَجَاوِزِهِ حَدَّ الْوِزْنِ^(٨)، وفائدته الفرق بين الوقف والوصل فإذا جيء به آذن بالوقف^(٩)، والصحيح أن تسمية هذين النوعين تتوينا مجاز كما صرح

(١) - ينظر: كتاب سيبويه: ٢٠٧/٤.

(٢) - التَّوَيْنُ الغالي زاده الأَخْفَشُ، قَالَ: ((وَكثِيرٌ مِنَ الْعَرَبِ يَحْرُكُ الرَّوْيَ الْمُقَيَّدَ وَيَزِيدُ عَلَيْهِ نُونًا فِي الْوَصْلِ سَمِعْتُ ذَلِكَ مِمَّنْ لَا أَحْصِيهِ مِنَ الْعَرَبِ)). القوافي للأخفش: ٤١.

(٣) - شطر رجز تمامه: مُشْتَبِه الْأَعْلَامِ لِمَاعِ الْخَفْنِ،

وهو له في: ديوانه: ١٠٤، وشرح أبيات سيبويه: ٣٥٣/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٥٥٥/١، والمقاصد النحوية: ١٢٧٥/٣، وشرح شواهد المغني: ٧٤٦/٢، ٧٨٢، وخزانة الأدب: ٢٥/١٠.

والشاهد فيه: دخول تنوين الغالي على (المخترقن) والقاف قافية مقيدة.

ورؤبة هو ابن عبد الله العجاج بن رؤبة، أبو الجفاف التميمي السعدي، من فصحاء العرب الرجاز ومخضرمي الدولتين، أخذ عنه علماء البصرة واحتجوا به، توفي سنة (١٤٥هـ). ينظر: الشعر والشعراء: ٥٧٢/٢، والأعلام: ٣٤/٣.

(٤) - عجز بيت من المتقارب صدره: أَحَارِ بَنَ عَمْرٍو كَأَنِّي خَمِرُنْ،

وهو في: ديوانه: ١٥٤، وشرح الألفية للمراذبي: ٣٥/١، والمقاصد النحوية: ١٦٤/١، وللممر بن تولب في: ملحق ديوانه: ١٣٤، ولربيعه بن جعشم في: خزانة الأدب: ٣٧٤/١.

والشاهد فيه: دخول تنوين الغالي على الفعل (يأتَمِرُنْ).

وامرؤ القيس هو ابن حجر بن الحارث، الكندي، الشاعر الجاهلي المشهور، اشتغل أول عمره باللهو والمجون، ثم قتل بنو أسد أباه فأخذ بالطلب بثأره واستعان بقيصر الروم على ذلك، توفي بأنقرة نحو سنة (٨٠ ق هـ). ينظر: الشعر والشعراء: ١٠٧/١، والأعلام: ١١/٢.

(٥) - تَكْمَلَةٌ مِنَ الدِّيَوَانِ وَالْمَصَادِرِ، لَا يَسْتَقِيمُ الْوِزْنُ بِدُونِهَا.

(٦) - مِنَ الرِّجْزِ، وَهُوَ لِرُؤْبَةٍ فِي: ملحق ديوانه: ١٨٦، والمقاصد النحوية: ١٦٩/١، وشرح شواهد المغني: ٩٣٦/٢، وخزانة الأدب: ١٥/٩.

والشاهد فيه: دخول تنوين الغالي على الحرف (إِنْ).

(٧) - ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ الْحَاجِبِ، يَنْظُرُ: شرح المقدمة الكافية: ١٠١٢/٣، وينظر الرُّدُّ عَلَيْهِ فِي: تَخْلِيصِ الشَّوَاهِدِ: ٥٠.

سيبويه^(٣)، لعدم اختصاصيهما بالأسماء، ومُجامعتيهما (أل)، وثبوتيهما^(٤) وقفًا وخطًا وحذفهما وصلًا، فاندفع ما يُقال على إطلاق النحويين كالمُصنّف^(٥): إِنَّ الاسمَ يعرفُ بالتَّنوينِ، إِنَّهُ إِطْلَاقٌ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ^(٦)، وَلَا حَاجَةَ إِلَى مَا تَكَلَّفَ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنَّ (أل) فِي التَّنوينِ للعهدِ فلا يشملُ ما لَا يختصُّ بالاسمِ على أَنَّهُ لَا مَعْهَدَ يُصَرَّفُ إِلَيْهِ اللفظُ عِنْدَ مَنْ تُذَكَّرُ لَهُ عِلَامَاتُ الاسمِ^(٧)، فَلْيُتَدَبَّرْ.

قوله: /ظ٦/ وَبِالْحَدِيثِ عَنْهُ، أَي: عَنِ اللفظِ أَوْ الشَّيْءِ، وَلَيْسَ الضَّمِيرُ رَاجِعًا لِلِاسْمِ لِلزُّومِ الدَّوْرِ إِذْ مَعْرِفَةُ الْإِسْنَادِ حِينَئِذٍ تَتَوَقَّفُ عَلَى مَعْرِفَةِ الْاسْمِ، فَلْيُفْهَمْ^(٨)، يَعْنِي أَنَّ الْاسْمَ يَتَمَيَّزُ عَنْ قِسْمِيهِ بِالْإِسْنَادِ إِلَيْهِ، وَهُوَ تَعْلِيْقُ خَبَرٍ بِمُخْبِرٍ عَنْهُ أَوْ طَلَبٍ بِمَطْلُوبٍ مِنْهُ^(٩) كَالْتَّاءِ مِنْ (ضَرَبْتُ) وَالْأَلِفِ فِي (اضْرِبَا)^(١٠)، وَعَرَفَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ: أَنَّ تَضَمُّنَ إِلَيْهِ مَا تَتَمُّ بِهِ الْفَائِدَةُ^(١١). وَهُوَ غَيْرُ جَامِعٍ لَخُرُوجِ (زَيْدٌ) فِي: إِنَّ قَامَ زَيْدٌ، وَاسْمٍ (كَانَ) النَّاقِصَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا هُوَ وَاقِعٌ فِي الْمَرْكَبَاتِ النَّاقِصَةِ، مَعَ أَنَّ مُطْلَقَ الْإِسْنَادِ وَلَوْ نَاقِصًا خَاصَّةً لِلِاسْمِ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى التَّقْيِيدِ.

واعلم أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِسْنَادِ الْمَعْنَوِيِّ كَمَا مَرَّ، وَاللِّفْظِيِّ ك(ضَرَبَ) ثَلَاثِي، وَ(مَنْ) ثَنَائِي، خِلَافًا لِمَنْ اعْتَبَرَ فِي الْإِسْنَادِ إِلَى اللفظِ إِسْنَادًا مَا لِمَعْنَاهُ؛ إِخْرَاجًا لِمَا أُسْنَدَ لِلْفِظِ كَالْمَثَالَيْنِ، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مَخْتَصٍّ بِالِاسْمِ^(١٢)، وَلَيْسَ بِسَدِيدٍ لظَهْوَرِ أَنَّ الْفِعْلَ وَالْحَرْفَ لَا يُسْنَدُ لَهُمَا إِلَّا مُحْكَمًا

(١) - ينظر: المقتصد: ٧٦/١، وشرح المفصل: ٦٢/٩، وأوضح المسالك: ٤٢/١.

(٢) - ينظر: المقتصد: ٧٦/١، ومغني اللبيب: ٢٧٨/٤، ومنتهى المقاصد: ٥١.

(٣) - لم أقف على تصريح سيبويه بذلك، نعم، قد يريدُ تصريحُ سيبويه بأنَّه يدخلُ على الاسمِ والفعلِ والحرفِ. ينظر: كتاب سيبويه: ٢٠٦-٢٠٧.

(٤) - وثبوتها، والصواب ما أثبتته.

(٥) - أي في قوله: ((فَأَمَّا الْاسْمُ فَيُعْرَفُ بِ(أَل) ك(الرَّجُلِ) وَبِالتَّنوينِ ك(رَجُلٍ))).

(٦) - ينظر: المقاصد الشافية: ٤٥/١، وشرح الأشموني: ٣١/١، ومجيب النِّدَا: ٥٠-٥٣.

(٧) - ينظر الإيرادُ والجوابُ في: شرح الألفية للمرادي: ٣٥/١، والنُّكْتُ لِلْسَّيُوطِيِّ: ٧٩/١.

(٨) - في الحاشية: فَبِهِ مَا لَوْ نُشِرَ لَمَّا حَوَتْهُ الطُّرُوسُ. مِنْهُ.

(٩) - هو تعريفُ ابنِ مالِكٍ. ينظر: شرح التَّسهيل: ٩/١.

(١٠) - مثَّلَ بَتَاءِ الْفَاعِلِ وَالْأَلِفِ الْاِثْنَيْنِ لِأَنَّ هَذِهِ الصُّمَائِرَ لَا يَسْتَدُلُّ عَلَيْهَا إِلَّا بِالْإِسْنَادِ مِنْ عِلَامَاتِ الْفِعْلِ عَلَيْهَا، فَلَا يَدْخُلُهَا (أَل) وَلَا التَّنوينُ، وَلَا غَيْرُهَا مِنَ الْعِلَامَاتِ الَّتِي تُذَكَّرُ لِلِاسْمِ. ينظر: شرح قطر الندى: ١٢.

(١١) - ينظر: مجيب النِّدَا: ٥٤/١.

(١٢) - فَرَّقَ ابْنُ مَالِكٍ بَيْنَ الْإِسْنَادِ الْمَعْنَوِيِّ الْحَقِيقِيِّ نَحْوُ: زَيْدٌ فَاضِلٌ، وَاللِّفْظِيِّ نَحْوُ: (قَامَ) مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، وَ(فِي) حَرْفُ جَرٍّ، فَالْأَوَّلُ مَخْتَصٌّ بِالِاسْمِ وَالثَّانِي يَكُونُ فِي الْاسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ وَالْجُمْلَةِ. ينظر: شرح التَّسهيل: ٩/١.

باسميتيهما^(١)، بدليل الإخبار عنهما، ودخول حرف الجر في نحو: مرفوع بـ(ضرب)، ومجرور بـ(من)، بـ(من)، وعدم دلالة (ضرب) على حدث وزمان، وخلوها عن الفاعل، وعدم ذكر متعلق لـ(من). واختص الإسناد بالاسم ولم يدخل الفعل؛ لأنه وضع لأن يُسند معنى مصدره إلى شيء فلا يجوز جعله مسنداً إليه وإلا لخرج عن وضعه، ولا الحرف؛ لأنه لا يدل على معنى بنفسه^(٢). وقيل: لم يدخل الفعل لأنه وضع مسنداً إلى شيء دائماً، فلو أُسند إليه للزم أن يكون مسنداً ومسنداً إليه في حالة واحدة، وهو غير جائز، وفيه أنه منقوض بنحو: أعجبني ضرب زيد^(٣).

(١) - ينظر: شرح الألفية للمرادي: ٣٨-٣٩، وشرح ابن طولون: ٦٢/١.

(٢) - ينظر: المغني في النحو: ١٠٦/١، والرشاد في شرح الإرشاد: ١٥٠، وشرح لب الألباب: ٧٠.

(٣) - ينظر التعليل ونقضه في: شرح لب الألباب: ٧٠.

بَحْثُ الْمُعَرَّبِ

ص: وَهُوَ ضَرْبَانِ: مُعَرَّبٌ وَهُوَ مَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ كَ(زَيْدٍ).

[ش]: أَي: يَنْقَسُمُ الْاسْمُ بَعْدَ التَّرْكِيبِ بِحَسَبِ الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ قِسْمَيْنِ وَيَنْحَصِرُ فِيهِمَا أَحَدُهُمَا: الْمُعَرَّبُ وَهُوَ الْأَصْلُ؛ وَمِنْ ثَمَّ قَدَّمَهُ، وَيُسَمَّى مُتَمَكِّنًا وَأَمَكَّنَ إِنْ أَنْصَرَفَ، وَإِنَّمَا كَانَ الْأَصْلُ فِيهِ الْإِعْرَابُ لِاخْتِصَاصِهِ بِتَعَاقُبِ مَعَانٍ تَرْكِيبِيَّةٍ لَا يُمَيِّزُهَا سِوَى الْإِعْرَابِ^(١).

وَالْمُعَرَّبُ اسْمٌ مَفْعُولٌ مِنَ الْإِعْرَابِ وَهُوَ فِي اللُّغَةِ: الْبَيَانُ، وَالتَّغْيِيرُ، وَالتَّحْسِينُ، يَقَالُ: أَعْرَبَ الرَّجُلُ عَمَّا فِي ضَمِيرِهِ، أَي: أَبَانَهُ وَأَظْهَرَهُ، وَعَرَبَتْ مَعْدَةُ النُّبْعِ، وَأَعْرَبَهَا اللَّهُ أَي: تَغَيَّرَتْ، وَغَيَّرَهَا اللَّهُ، وَجَارِيَةٌ عَرُوبَةً^(٢) أَي: حَسَنَاءُ^(٣)، وَأَنْهَى بَعْضُهُمْ مَعَانِي الْإِعْرَابِ إِلَى عَشْرَةٍ^(٤)، وَالْمُلَائِمُ لِلْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِيّ الثَّانِي^(٥)، وَحَيْثُ انْضَحَ مِمَّا ذَكَرْنَا مَعْنَى الْمُعَرَّبِ اللَّغَوِيُّ فَقَدْ أَشَارَ إِلَى مَعْنَاهُ الْإِصْطِلَاحِيّ^(٦) بِقَوْلِهِ: مَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ، فَقَوْلُهُ: مَا يَتَغَيَّرُ، شَامِلٌ لِمَا تَغَيَّرَ آخِرُهُ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ وَلِغَيْرِهِ، وَالْمُرَادُ بِتَغْيِيرِ الْآخِرِ تَغْيِيرُ هَيْئَتِهِ لَا تَغْيِيرُ ذَاتِهِ، إِذْ لَا تَغْيِيرَ فِيهَا، وَالْمُرَادُ بِالْآخِرِ مَا كَانَ حَقِيقَةً كَالدَّالِ مِنْ (زَيْدٍ)، أَوْ مَجَازًا كَالدَّالِ مِنْ (يَدٍ)^(٧).

وقَوْلُهُ: بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ، مُخْرَجٌ مَا تَغَيَّرَ بِغَيْرِ سَبَبٍ كَالِإِتْبَاعِ، وَالنَّقْلِ، وَالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَالحِكَايَةِ، كَمَا فِي ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ (٢)﴾ [الْفَاتِحَةِ] فَيَمْنُ كَسَرَ الدَّالِ اتِّبَاعًا لِلَامِ^(٨)، وَ﴿قَدْ أَفْلَحَ (١)﴾ [الْمُؤْمِنُونَ]،

(١) - ينظر: علل النُّحو: ١٤٢-١٤٣، والمرتجل: ٣٥، وأسرار العربية: ٤٨، والمحصل: ٧٢/١، واللمحة في شرح الملحة: ١٥١/١، وهي مسألة خلافية، فقد ذهب البصريون إلى أَنَّ أَصْلَ الْإِعْرَابِ، وَالْفِعْلُ مَحْمُولٌ عَلَيْهِ، وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْإِعْرَابَ أَصْلٌ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ، وَنَقَلَ ابْنُ الْعِلَاجِ عَنْ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ أَنَّهُ أَصْلٌ فِي الْفِعْلِ، فَرَعَ فِي الْاسْمِ. ينظر: الإيضاح في علل النُّحو: ٧٧-٧٨، والتبيين عن مذاهب النُّحَوِيِّينَ: ١٥٣ م (٨)، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٣٠/٢، وشرح ابن عقيل: ٣٥/١.

(٢) - قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ: ((وَالْعَرُوبَةُ: مِثْلُ الْعَرُوبِ فِي صِفَةِ النِّسَاءِ. وَقَالَ اللَّحْيَانِيُّ: هِيَ الْعَاشِقُ الْغَلِمَةُ، وَهِيَ الْعَرُوبُ أَيْضًا)). لسان العرب: ٥٩١/١ مادة (عرب).

(٣) - ينظر: مقاييس اللغة: ٢٩٩/٤، والطَّرَازُ الْأَوَّلُ: ٢٨٨/٢ مادة (عرب) وفيهما، وكشف المشكل: ٢٢٩/١.

(٤) - هُوَ السَّيُّوْطِيُّ، يَنْظُرُ: هَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٥٩/١.

(٥) - أَي: التَّغْيِيرُ، وَاخْتَارَ ابْنُ إِيَازٍ الْأَوَّلُ، قَالَ: ((وَالْمَخْتَارُ هُوَ الْأَوَّلُ؛ إِذِ الْعَرَبُ لَمْ تَقْصُدْ بِإِعْرَابِ كَلِمَتِهَا تَحْسُنًا وَلَا تَغْيِيرًا)). المحصول: ٦١/١.

(٦) - الْإِصْطِلَاحُ، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٧) - لِأَنَّهَا مَحْذُوفَةُ اللَّامِ وَأَصْلُهَا (يَدِي)، وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى فَتْحِ الدَّالِ، حُذِفَ لَامُهَا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَجَعَلَ الْإِعْرَابَ عَلَى عَيْنِهَا. ينظر: شرح النَّصْرِيّ: ٧١/١.

(٨) - قَرَأَهُ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وَالْحَسَنُ وَرُؤْبَةُ وَأَبِي نَهْيَك، وَثَمَّةُ قَرَأَهُ إِتْبَاعًا أُخْرَى وَهِيَ (الْحَمْدُ لِلَّهِ) بِضَمِّ اللَّامِ الْجَارَةِ إِتْبَاعًا لِحَرَكَةِ الْإِعْرَابِ فِي الدَّالِ، وَهِيَ أَقْوَى مِنَ الْأُولَى لِأَنَّ فِيهَا إِتْبَاعَ حَرَكَةٍ غَيْرِ إِعْرَابٍ لِحَرَكَةِ إِعْرَابٍ. ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٤/١.

و﴿قُلْ أَوْحِيَ (١)﴾ [الجن]، فِيمَنْ فَتَحَ الدَّالَ (١) وَضَمَّ اللامَ (٢) نَقْلًا لِحَرَكَةِ (٣) مَخْرَجَ تَالِيَهُمَا لهما، و﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ (١)﴾ [البينة] بَكْسِرِ النُّونِ لِلسَّاكِنِينَ، وَقَوْلُكَ: مَنْ زَيْدًا؟ جَوَابًا لِمَنْ قَالَ: رَأَيْتُ زَيْدًا، وَحِكَايَةً لِقَوْلِهِ.

والمُرَادُ بالعواملِ الدَّاخلَةِ المُتَسَلِّطَةِ؛ إذ آخِرُ المعرِبِ لا يَتَغَيَّرُ لأَجْلِ العواملِ إِلَّا إذا كَانَ العَامِلُ مُتَسَلِّطًا عَلَيْهِ مُتَقَدِّمًا كَضَرَبْتُ زَيْدًا، أَوْ مُتَأَخِّرًا كَزَيْدًا ضَرَبْتُ، مَلْفُوظًا كَمَا مَرَّ، أَوْ مُقَدَّرًا كَمَا فِي نَحْوِ: بَكَمِ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتُ؛ لِأَنَّ العَامِلَ فِي (دِرْهَمٍ) (مِنْ) مُقَدَّرَةٌ عَلَى الْأَظْهَرِ (٤).

وَالعواملُ جَمْعُ عَامِلٍ، لِأَنَّ عَامِلًا صَارَ بِغَلَبَةِ الاستعمالِ اسْمًا فَصَحَّ جَمْعُهُ عَلَى وَزْنِ (فَوَاعِلٍ)، فَسَقَطَ مَا قِيلَ مِنْ أَنَّ (عَامِلًا) وَصِفٌ وَهُوَ لَا يُجْمَعُ عَلَى وَزْنِ (فَوَاعِلٍ) (٥)، عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَمْتَنِعُ جَمْعُهُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ لِمُذَكَّرٍ عَاقِلٍ عَلَى مَا نَصَّ سِيبُوهُ أَنَّ (طَوَالِعَ) مُطَرَّدٌ فِي جَمْعِ (طَالِعٍ) (٦).

وَالعَامِلُ مَا أَثَّرَ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ اسْمًا كَانَ أَوْ فِعْلًا أَوْ حَرْفًا أَوْ غَيْرَهَا (٧)، وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ العَامِلَ إِنَّمَا يَعْمَلُ لافْتِقَارِهِ إِلَى غَيْرِهِ، وَالْفِعْلُ أَشَدُّ افْتِقَارًا (٨)؛ إِذْ هُوَ حَدَثٌ يَقْتَضِي صَاحِبًا وَمَحَلًّا وَزَمَانًا، فَكَانَ افْتِقَارُهُ مِنْ جِهَةِ الْإِحْدَاثِ وَالتَّحْقُقِ (٩).

وَمَا كَانَ مِنَ الْحُرُوفِ وَالْأَسْمَاءِ/و٧/ عَامِلًا يَنْبَغِي أَنْ يُسْأَلَ عَنِ الْمُوجِبِ لِعَمَلِهِ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ فَرَعٌ فِيهِمَا، وَلَا يُؤَثِّرُ الْعَامِلُ أَثَرَيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا يَجْتَمِعُ عَامِلَانِ مُخْتَلِفَانِ عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّ الْعَوَامِلَ التَّحْوِيَّةَ وَإِنْ كَانَتْ عِلَامَاتٍ إِلَّا أَنَّهُمْ نَزَلُوا مِنْزِلَةَ الْمُؤَثِّرَاتِ

(١) - قراءة ورشٍ عن نافع وابن ذكوان وحفص وإدريس بنقل فتح الهمة إلى الدال الساكنة قبلها. ينظر: معجم القراءات للخطيب: ١٥١/٦.

(٢) - قراءة ورشٍ بنقل ضمة الهمة إلى اللام الساكنة قبلها. ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٧٢/١٠.

(٣) - الحركة، والصواب ما أثبتته.

(٤) - هذا مذهب سيبويه والخليل، وذهب الزجاج إلى أن المجرور بعد (بكم) الاستفهامية مجرور بالإضافة. ينظر: الحل في إصلاح الخلل: ٢٣٩-٢٤٠، وشرح التسهيل: ٤١٩/٢، وشرح ابن الناطم: ٢٧١.

(٥) - قال ابن مالك: ((و(فاعِلٌ) و(فَوَاعِلٌ) في صفات ذكور ما لا يعقل ك(نجم طالع) و(نجوم طالع) و(جبل شامخ) و(جبال شوامخ)، وهو مطرَّد نص على ذلك سيبويه، وغلط كثير من المتأخرين فحكم على هذا بالشذوذ، وإنما الشاذ جمع (فاعل) صفة لمذكر عاقل على (فواعل) ك(فارس) و(فوارس)). شرح الكافية الشافية: ١٨٦٥/٤.

(٦) - قال سيبويه: ((وإن كان فاعلٍ لغير الأدميين كُتِبَ على فواعل، وإن كان المذكر أيضًا؛ لأنه لا يجوز فيه ما جاز في الأدميين وذلك قولك: جمالٌ بوازل، وجمالٌ عواضه)). كتاب سيبويه: ٦٣٣/٣.

(٧) - ينظر: مجيب الندا: ٦٨/١، وحاشية الألويسي: ٥٣/١، وزاد ((أو غيرها)) ليدخل العامل المعنوي كالابتداء. كالابتداء.

(٨) - افتقار، والصواب ما أثبتته.

(٩) - ينظر: حاشية يس: ١٢٣/١.

الحَقِيقَتِيَّةُ^(١) وَمِنْ ثَمَّ رَدُّوا عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّ الْمَبْتَدَأَ وَالْأَبْتَدَاءَ عَامِلَانِ فِي الْخَبَرِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَأَمَّا نَحْوُ ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا (٢٤)﴾ [البقرة] فَلَا اجْتِمَاعَ فِيهِ لِأَنَّ (لَمْ) عَمَلَتْ فِي ﴿تَفْعَلُوا﴾ لَفْظًا وَ(إِنْ) فِي ﴿لَمْ تَفْعَلُوا﴾ مَحَلًّا^(٢)، وَقَوْلُهُمْ: لَا مَحَلَّ لِلْخَرَفِ مِنَ الْإِعْرَابِ، مَحْمُولٌ عَلَى حَالَةِ انْفِرَادِهِ وَعَدَمِ انْضِمَامِهِ إِلَى غَيْرِهِ، وَأَمَّا مَعَ غَيْرِهِ فَقَدْ يَكُونُ لَهُ مَحَلٌّ^(٣)، وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ زَائِدًا^(٤) وَلَا شَبِيهًا، لِأَنَّهُ مَطْلُوبٌ لِمَا يَعْمَلُ فِيهِ، أَلَا تَرَى^(٥) أَنَّ (لَمْ) فِيهَا ذِكْرُنَا^(٦) مَطْلُوبٌ لـ(إِنْ) إِذَا الْمُعْلَقُ نَفْيُ الْفِعْلِ لَا الْفِعْلُ، وَمَعْنَى الْبَاءِ فِي نَحْوِ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، مَطْلُوبٌ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى إِلَّا بِهِ بِخِلَافِ الزَّائِدِ وَشَبِيهِهِ فَلَا مَحَلَّ لَهُ؛ إِذَا لَيْسَ لَهُ مَعْنَى يَطْلُبُهُ الْعَامِلُ^(٧).

(١) - ينظر: شرح التصريح: ٤٨٥/١، وحاشية الصَّبَّان: ١٥٠/٢.

(٢) - ينظر: حاشية يس: ١٢٤/١.

(٣) - محلا، والصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٤) - زائد، والصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٥) - تر، والصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٦) - في قوله سبحانه ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا (٢٤)﴾ [البقرة].

(٧) - ينظر: حاشية يس: ١٢٤/١-١٢٥.

بَحْثُ الْمَبْنِيِّ

[ص]: وَمَبْنِيٌّ وَهُوَ بِخِلَافِهِ.

[ش]: هذا الْقِسْمُ الثَّانِي مِنْ قِسْمِي الْأَسْمِ، وَهُوَ الْمَبْنِيُّ، وَهُوَ اسْمٌ مَفْعُولٍ (بَنَى) وَأَصْلُهُ (مَبْنُوءِي) فَاجْتَمَعَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَسَابِقُهُمَا سَاكِنٌ فَانْقَلَبَتِ الْوَاوُ يَاءً فَأُدْغِمَتْ الْيَاءُ فِي مِثْلِهَا، وَمَصْدَرُهُ الْبِنَاءُ، وَهُوَ لُغَةٌ: وَضَعُ شَيْءٍ عَلَى آخَرٍ قَصْدَ الثَّبُوتِ^(١)، وَاصْطِلَاحًا: ثُبُوتُ الْكَلِمَةِ عَلَى حَالَةٍ تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا، هَذَا أَحْسَنُ مَا عَرَّفُوا بِهِ الْبِنَاءَ وَأَخْصَرُهَا^(٢)، وَاحْتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا: تَقْدِيرًا، عَمَّا تَغَيَّرَ لِلْحَكَايَةِ أَوْ الْإِتْبَاعِ أَوْ التَّخْلُصِ مِنْ سُكُونَيْنِ، وَإِذَا عَرَفْتَ مَعْنَى الْمَبْنِيِّ اللَّغَوِيَّ فَقَدْ أَشَارَ إِلَى مَعْنَاهُ الْاصْطِلَاحِيِّ بِقَوْلِهِ: وَهُوَ بِخِلَافِهِ، أَي: مَا يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ عَلَى الْوَجْهِ الْمُتَقَدِّمِ فِي تَعْرِيفِ الْمُعَرَّبِ، فَدَخَلَ فِيهِ مَا لَا يَتَغَيَّرُ أَصْلًا كـ(أَيْنَ) وَ(مَتَى)، وَمَا يَتَغَيَّرُ لَا بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ كـ(حَيْثُ)^(٣).

لَا يُقَالُ: إِنَّ هَذَا التَّعْرِيفَ غَيْرُ مَانِعٍ لَصَدَقِهِ عَلَى الْمُحَرِّكِ بِحَرَكَةٍ إِتْبَاعٍ أَوْ نَحْوِهَا؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ هَذَا تَعْرِيفٌ لَفْظِيٌّ، وَهُوَ جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ بِالْأَعْمِ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ جَامِعًا مَانِعًا، وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ فِي الْحُدُودِ الْحَقِيقِيَّةِ، وَمَا يُقَالُ فِي التَّفْصِيصِ عَنْ هَذَا بَأَنَّهُ قَدْ تَغَيَّرَ قَبْلُ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ، لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، عَلَى أَنَّهُ فَاسِدٌ لِعَدَمِ لَزُومِ ذَلِكَ ضَرُورَةً أَنَّهُ قَدْ يَحْرُكُ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ بِمَا ذَكَرْنَا، عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ فِي التَّعْرِيفِ لَا يَدُلُّ عَلَى زَمَانٍ، عَلَى أَنَّ هَذَا إِنَّمَا يُمَكِّنُ فِيمَا هُوَ قَابِلٌ لِلْإِعْرَابِ، وَأَمَّا فِي غَيْرِهِ نَحْوُ: مَنِ ابْنُكَ، وَ(مَنْ أُوتِيَ)^(٤)، وَمَنْ أَكْرَمَ، فَلَا.

وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: وَهُوَ بِخِلَافِهِ، أَنَّ الْمَبْنِيَّ مُتْلَبَسٌ بِمُخَالَفَةِ الْمُعَرَّبِ مُخَالَفَةً بَهَا يَتَنَافِيانِ وَلَا يَجْتَمِعَانِ كَمَا فَهَمَ مِنْ قَوْلِهِ: وَهُوَ ضَرْبَانِ؛ لِأَنَّ تَنَافِي الْأَقْسَامِ وَعَدَمَ اجْتِمَاعِهَا هُوَ الْأَصْلُ فِي التَّقْسِيمِ، وَمِنْ

(١) - ينظر: الغرّة المخفية: ٩٥/١، وشرح ألفية ابن معطي للقوَّاس: ق ١/ج ٢٣١/١، وشرح الألفية للمرادي:

٤٦/١، والكلّيات: ٢٤١، ولم أقف على هذا التّعريف نصًّا وإن كان المعنى متقاربًا.

(٢) - قَوْلُهُ: ((هَذَا أَحْسَنُ مَا عَرَّفُوا بِهِ الْبِنَاءَ وَأَخْصَرُهَا)) إشارةٌ إِلَى التَّعْرِيفَيْنِ اللَّذَيْنِ نَقَلَهُمَا الْفَاكُهِيُّ بِقَوْلِهِ: ((وَاصْطِلَاحًا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ لَفْظِيٌّ: مَا جِيءَ بِهِ لَا لِبَيَانِ مُقْتَضَى الْعَامِلِ مِنْ شَبهِ الْإِعْرَابِ مِنْ حَرَكَةٍ أَوْ حَرْفٍ أَوْ سُكُونٍ أَوْ حَذَفٍ، وَلَيْسَ حَكَايَةً أَوْ اتِّبَاعًا أَوْ تَقْلًا أَوْ تَخْلُصًا مِنْ سُكُونَيْنِ. وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ مَعْنَوِيٌّ: لَزُومُ آخِرِ الْكَلِمَةِ خَالَةً وَاحِدَةً لَغَيْرِ عَامِلٍ وَلَا اعْتِلَالٍ)). فَتَعْرِيفُ السَّيِّدِ الشَّارِحِ أَخْصَرُ مِنَ الْأَوَّلِ، وَأَجْمَعُ مِنَ الثَّانِي لِأَنَّهُ - أَي: التَّعْرِيفُ الثَّانِي الَّذِي نَقَلَهُ الْفَاكُهِيُّ - أَضَافَتْ قِيْدًا لَا حَاجَةَ لَهُ وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَلَا اعْتِلَالٍ)، لِأَنَّ الْمَعْتَلَّ الْآخَرَ مُخْتَلَفٌ تَقْدِيرًا، وَهُوَ دَاخِلٌ فِي قَوْلِ السَّيِّدِ الشَّارِحِ: أَوْ تَقْدِيرًا.

(٣) - تَغَيَّرَ حَرَكَاتُ آخِرِهَا عَلَى أَنَّهُ لَغَاتٌ فِيهَا، وَأَجَابَ بِيَسَ الْعِلْمِيُّ بِأَنَّ كُلَّ حَرَكَةٍ ثَابِتَةٌ بِهَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ أَيِ بِالنَّسَبَةِ لِلْغَةِ الَّتِي هِيَ فِيهَا، فَلَا يَرُدُّ هَذَا عَلَى التَّعْرِيفِ. ينظر: حاشية يس: ١٣٤/١.

(٤) - قراءةٌ ورشٍ لقوله تعالى ﴿مَنْ أُوتِيَ (٧)﴾ [الانشقاق] بنقل حركة الهمزة للثَّوْنِ قَبْلَهَا. ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٣٥٨/١٠.

قوله الآتي^(١): في لزوم الكسر، ... في لزوم الفتح... إلخ؛ لأنه ظاهر في أن المبني يلزم طريقة واحدة؛ فاندفع اعتراض الشارح بأن الخلافين^(٢) قد يجتمعان كالقعود والضحك، فيلزم جواز اجتماع الإعراب والبناء، فلو قال: بضده، كان أولى؛ لأن الضدين لا يجتمعان^(٣).

على أنه قد أورد على الشارح بأن الضدين لا يجتمعان، ويجوز ارتفاعهما كالبياض والسود، فيلزم ارتفاع الإعراب والبناء من الاسم^(٤)، وليس كذلك.

إذا تحققت ذلك فنقول: قد عرفت فيما مر أن الأصل في الأسماء الإعراب، فلا تُبنى إلا لوجود المانع منه، وهو غالباً مشابهته للحرف شبيهاً قوياً في واحد من وجوه الشبه الأربعة^(٥)، وهي: الوضع، والمعنى، والاستعمال، والافتقار، ونعني بالشبه بالوضع كون الاسم موضوعاً في الأصل على حرف/ظ/ أو حرفين كالتاء و(نا) من (جئتنا)؛ لأن أصل وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فما فوق كما هو مقرر في علم التصريف، وأصل وضع الحرف أن يكون على حرف أو حرفين كالباء و(من) الجارتين، فإذا كان الاسم على حرف أو حرفين شابه الحرف^(٦) فوجب له البناء^(٧)، قال الشارح: وإنما لم يُعرب الحرف عند مشابهته الاسم كما بُني الاسم لمُشابهته لعدم المُقتضي لإعرابه إذ لا تعتوره المعاني حتى يُعرب لبيان ما أُريد منها^(٨)، انتهى.

والشبه بالمعنى أن يكون الاسم متضمناً معنى من معاني الحروف وضع له حرف أو لا ك(متى) و(هنا)^(٩).

وبالاستعمال أن يكون نائباً عن الفعل في أن يعمل ولا يعمل فيه شيء فيكون مؤثراً بلا تأثر، وهذه طريقة الحروف، والمراد به أسماء الأفعال لأنها كذلك.

(١) - أي: قول ابن هشام الآتي في القطر: ((ك-هؤلاء) في لزوم الكسر، وكذلك (حذام) و(أمس) في لغة الحجازيين، وك(أحد عشر) وأخواته في لزوم الفتح)).

(٢) - الخلافان: ما تغايرا فلم ينبأ أحدهما مناب الآخر مع إمكان اجتماعهما في مكان واحد كالبياض والحلاوة. ينظر: إصطلاحات الأصول: ١٥٩.

(٣) - ينظر: مجيب النّدا: ٧٤/١.

(٤) - المورد هو الشيخُ يس العلمي. ينظر: حاشية يس: ١٢٩/١.

(٥) - الأربع، والصواب ما أثبتّه.

(٦) - شابه الى لحرف، وهو اضطراب.

(٧) - لا ينتقض بمثل (يد) و(دم)؛ لأن المراد ما وضع أصلاً على ثلاثة فأكثر، وهذه كذلك لأنها في الأصل: (يدي) و(دمي) بدليل: (اليدان) و(الدميان). ينظر: شرح ابن النّاطم: ١٣.

(٨) - ينظر: مجيب النّدا: ٧٨/١.

(٩) - تابع السيّد الشارح ابن مالك في الألفيّة في التمثيل لتضمن الاسم معنى الحرف ب(متى) لتضمنها معنى همزة الاستفهام، وهو معنى قد وضع له حرف، و(هنا) لتضمنه معنى الإشارة وهو من معاني الحروف ولم يوضع له حرف. ينظر: شرح ابن النّاطم: ١٣.

وبالافتقار أن يكون مفتقراً إلى جملة افتقاراً لازماً وذلك كالموصلات، فلو افتقر إلى المفرد لا يُبنى كـ(سبحان) و(عند) فإنَّهما مفتقران لزوماً لكن إلى مفرد^(١)، أو لم يفتقر لزوماً فلا يُبنى كافتقار النكرة إلى الجملة الوصفية^(٢).

وزاد بعضهم وجوهاً أخر منها الشبهة الإهمالي بأن يكون لا عاملاً ولا معمولاً، قاله ابن مالك، ومثّل له بالأسماء قبل التركيب^(٣)، والصحيح أنها موقوفة لعدم مقتضي الإعراب وسبب البناء.

تنبيه:

لو عارض الشبهة ما يقتضي الإعراب رجع إلى أصله كإضافة (أي) الشرطية والموصولية والاستفهامية، وتنشئة (ذین) و(تین) على ما قيل^(٤)، والأصح خلافه كما تراه إن شاء الله.

ص: كـ(هؤلاء) في لزوم الكسر، وكذلك (حذام) و(أمس) في لغة الحجازيين، وكـ(أحد عشر) وأخواتها في لزوم الفتح، وكـ(قبل) و(بعد) [وأخواتهما] في لزوم الضم إذا حذف المضاف إليه ونوي معناه، وكـ(من) و(كم) في لزوم السكون، وهو أصل البناء.

ش: لما فرغ من تقسيم الاسم إلى مُعَرَّبٍ ومَبْنِيٍّ شَرَعَ في تقسيم المَبْنِيٍّ إلى أربعة أقسام: مَبْنِيٌّ على الكسر، ومَبْنِيٌّ على الفتح، ومَبْنِيٌّ على الضم، ومَبْنِيٌّ على السكون. وقدّم المَبْنِيَّ على الحركة على المَبْنِيَّ على السكون مع أنه الأصل في البناء؛ مراعاة لما جرت عليه عادتهم من تقديم الحركات على السكون، واعتباراً بكون الحركة أشرف؛ لكونها وجوديةً، ويتوقف فهم السكون عليها فإنه عدم الحركة، والمضاف من حيث هو مضاف يتوقف فهمه على فهم المضاف إليه^(٥).

وقدّم المَبْنِيَّ على الكسر على غيره؛ لأنه الأصل في تحريك البناء، فهو أقرب إلى السكون من غيره، والمَبْنِيَّ على الفتح على المَبْنِيَّ على الضم لأنه أخف منه^(٦)، ومن ثم كان البناء على الفتح في الاسم والفعل والحرف دونه، فكان أقرب إلى السكون منه.

قوله: كـ(هؤلاء)، أي: والمَبْنِيَّ كـ(هؤلاء)، وهو مثال للمَبْنِيَّ على الكسر، وهو من أسماء الإشارة مَبْنِيٌّ عليه في الأحوال الثلاثة، وحكى قطرب^(٧) والمصنف في (شرح الشذور) بناءه على

(١) - ينظر: أوضح المسالك: ٥٩/١، وشرح شذور الذهب للجوري: ٢٧٤/١.

(٢) - ينظر: شرح الأشموني: ٤٣/١.

(٣) - مثل حروف التهجي المسرودة. ينظر: شرح التسهيل: ٣٨/١.

(٤) - ينظر: شرح الألفية للمراي: ١٣٢/١، وأوضح المسالك: ٥٥/١، وشرح الأشموني: ٤٣/١.

(٥) - أي: في قوله: عدم الحركة، فلا يفهم الغدماً إلا بالمضاف إليه وهو (الحركة).

(٦) - ينظر: شرح شذور الذهب: ٨٩، وحاشية الألوسي: ٥٤-٥٥.

(٧) - محمد بن المستنير بن أحمد المعروف بـ(قطرب)، وهو لقب لقبه به أستاذه سيبويه، نحوي عالم باللغة والأدب، أخذ النحو عن سيبويه وجماعة من البصريين، من مؤلفاته: الجماهير في النحو، والعلل في النحو،

الصَّمِّ^(١)، وحكى بعضهم تنوينه مع الكسر^(٢)، فما حكاه الشَّارِحُ تَبَعًا للمصنِّفِ من الاتفاقِ على بنائه على الكسر^(٣) ليس بصواب، اللهمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ ذَلِكَ فِي الْأَشْهَرِ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

وَبُنِيَتْ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الْإِشَارَةِ لِأَنَّهَا مِنْ مَعَانِي الْحُرُوفِ، عَلَى حَرَكَةٍ فَرْقًا بَيْنَ مَا أَصْلُهُ الْبِنَاءُ وَبَيْنَ مَا طَرَأَ عَلَيْهِ، كَذَا قِيلَ^(٤)، وَفِيهِ تَأَمَّلْ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُعْلَلَّ بَأَنَّ لَهُ حَالَةَ إِعْرَابٍ، أَوْ لِلْفَرَارِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَعَلَى الْكُسْرِ لَكُونِهِ الْأَصْلَ فِي التَّخْلُصِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ.

قَوْلُهُ: كَذَلِكَ... إِيخ، أَي: وَمِثْلُ (هَؤُلَاءِ) فِي لُزُومِ الْكُسْرِ (حَذَامٍ) وَ(أَمْسٍ)، لَكِنَّهُ فِي لُغَةِ الْحَاجَزِيِّينَ لَا غَيْرَ^(٥)، وَأَتَى بِكَافِ التَّشْبِيهِ مَعَ حَرْفِ الْعَطْفِ مَعَ أَنَّهُ يُغْنِي عَنِ الْإِتْيَانِ بِهَا لِأَنَّهَا مُقَدَّرَةٌ /و٨/ مَعَهُ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمَبْنِيَّ عَلَى الْكُسْرِ نَوْعَانِ: مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ كـ(هَؤُلَاءِ)، وَمُخْتَلَفٌ فِيهِ كـ(حَذَامٍ) وَ(أَمْسٍ)، وَلَوْلَا لَتْوَهَّمْ رَجُوعُ قَوْلِهِ: فِي لُغَةِ الْحَاجَزِيِّينَ، لـ(هَؤُلَاءِ) فَلَمْ يُفِدِ الْكَلَامُ أَنَّ الْمَبْنِيَّ نَوْعَانِ، كَذَا ذَكَرَ الشَّارِحُ^(٦)، فَتَأَمَّلْ. فَأَمَّا (حَذَامٍ) وَنَحْوَهَا مِمَّا هُوَ عَلَى وَزْنِ (فَعَالٍ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ مَعْدُولًا عِلْمًا لِمُؤَنَّثِ كـ(وَبَارٍ)^(٧) اسْمٌ لِقَبِيلَةٍ، وَ(ظَفَّارٍ)^(٨) اسْمٌ لِبَلَدٍ، وَ(سَكَّابٍ) اسْمٌ لِفَرْسٍ، وَ(سَجَاحٍ) اسْمٌ لِكَاذِبَةٍ الَّتِي ادَّعَتْ النُّبُوَّةَ، فَأَهْلُ الْحَجَّازِ يَبْنُونَهُ عَلَى الْكُسْرِ مُطْلَقًا تَشْبِيهًا بِـ(فَعَالٍ) الدَّالِّ عَلَى الْأَمْرِ كـ(نَزَالٍ) لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي التَّعْرِيفِ؛ لِأَنَّ (نَزَالٍ) عِلْمٌ لَصِغَةٍ (انْزِلْ)، وَفِي التَّأْنِيثِ وَالْعَدْلِ؛ لِأَنَّ (نَزَالٍ) مَعْدُولٌ عَنْ مَصْدَرٍ مُؤَنَّثٍ وَهُوَ النَّزْلَةُ، وَلِتَوَافُقِهِمَا فِي الزَّنَةِ^(٩)، قَالَ^(١٠):

ومعاني القرآن، تُوقِي سنة (٢٠٦هـ). ينظر: أخبار النحويين البصريين: ٣٩، نزهة الألباء: ٧٦، وبغية الوعاة: ٢٤٢/١.

(١) - ينظر شرح شذور الذهب: ١٥٨، والمقاصد الشافية: ٤٠٣/١.

(٢) - حكاها ابن جني والجوهرى عن أبي زيد، نسبها ابن جني لبني عُقِيل، والجوهرى لبعض العرب، وحكاها ابن مالك عن قطرب. ينظر: سر صناعة الإعراب: ٣١٧/١، والصَّاح: ٢٥٤٤/٦ مادة (ألا)، وشرح التسهيل: ٢٤١/١، والتَّذْيِيلُ والتَّكْمِيلُ: ١٨٨/٣، والمقاصد الشافية: ٤٠٢/١.

(٣) - ينظر: مجيب النِّدَا: ٨١/١.

(٤) - ينظر: البيان في شرح اللمع: ٣٨، وشرح اللمع للباقولي: ٢٠٧/١، وأسرار العربية: ٥٢.

(٥) - ينظر: كتاب سيبويه: ٢٧٨/٣، والمقتضب: ٤٩/٣-٥٠، والأصول في النحو: ٨٩/٢.

(٦) - ينظر: مجيب النِّدَا: ٨١/١.

(٧) - وبار: اسم بلاد بالدهناء، وقيل: بين اليمن ورمال يبرين. معجم ما استعجم: ١٣٦٦/٤.

(٨) - وظفَّار: مدينة باليمن. ينظر: معجم ما استعجم: ٩٠٤/٣.

(٩) - هذا تعليل سيبويه، أي: بِنَاؤُهُ عَلَى الْكُسْرِ تَشْبِيهًا بِـ(نَزَالٍ) فِي الصِّغَةِ وَالْعَدْلِ وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ، وَعِلْلُ الْمَبْرَدِ بِأَنَّهَا قَدْ اجْتَمَعَتْ فِيهَا ثَلَاثُ عِلَلٍ هِيَ التَّعْرِيفُ وَالتَّأْنِيثُ وَالْعَدْلُ، وَاتِّثَانِ يَمْنَعُ الصَّرْفَ، وَلَا بَدَّ لِلثَّلَاثَةِ مِنْ تَأْثِيرٍ وَلَيْسَ بَعْدَ الْمَنْعِ مِنَ الصَّرْفِ غَيْرُ الْبِنَاءِ قَبْنِيَّتْ، وَنَسَبَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ إِلَى الرُّمَانِيِّ أَنَّهَا بُنِيَتْ لِأَنَّهَا تَضَمَّنَتْ تَاءَ التَّأْنِيثِ فِي مِثْلِ (حَازِمَةٍ). ينظر: كتاب سيبويه: ٢٧٨/٣، والمقتضب: ٣٧٤/٣، وأمالى ابن الشَّجَرِيِّ: ٣٦١-٣٦٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٢٩/٢.

(١٠) - من الوافر، وهو لِلْجَيْمِ بْنِ صَعْبٍ فِي: المقاصد النحوية: ١٨٤٧/٤، وشرح شواهد المغني: ٥٩٦/٢.

[٦] إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ
وأكثر بني تميم يُوافقُ الحجازيين فيما آخَرُهُ رَأْيَ فِينِيهِ عَلَى الْكسْرِ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ؛ لِيَتِمَّ كُنَّ
مِنَ الْإِمَالَةِ لِأَنَّهَا مِنْ لَغَتِهِمْ، كَذَا قِيلَ^(١)، وَيُخَالَفُهُمْ فِي غَيْرِهِ فَيُعَرِّبُهُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ لِلْعَدْلِ
وَالْعِلْمِيَّةِ، وَبَعْضُهُمْ يُعَرِّبُ مَا كَانَ عَلَى (فَعَالٍ) مُطْلَقًا إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ لَمَّا ذُكِرَ^(٢).
وَأَمَّا (أَمْسٍ) فَأَهْلُ الْحِجَازِ يَبْنُونَهُ عَلَى الْكسْرِ مُطْلَقًا إِذَا أُريدَ بِهِ مُعَيَّنٌ، وَلَمْ يُصَفْ، وَلَمْ يُجْمَعْ
مَكْسَرًا، وَلَمْ يُصَغَّرْ، وَعَلَّةُ بَنَائِهِ تَضْمُنُهُ مَعْنَى أَدَاةِ التَّعْرِيفِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَمْرَانِ:
أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ مَعْنَى؛ لِدَلَالَتِهِ عَلَى مُعَيَّنٍ مَخْصُوصٍ، وَلَيْسَ هُوَ أَحَدُ الْمَعَارِفِ.
وَالثَّانِي: أَنَّهُ يُوصَفُ بِمَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ كَقَوْلِهِمْ: أَمْسِ الدَّابِرُ، وَلَوْلَا أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ بِالتَّضْمُنِ لَمَّا وُصِفَ
بِالْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَحَدُ الْمَعَارِفِ.
وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَمِنْهُمْ مَنْ أَعَرَبَهُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ، وَأَكْثَرُهُمْ يَخْصُ ذَلِكَ
بِحَالَةِ الرَّفْعِ كَقَوْلِهِمْ^(٣):

[٧] اعْتَصِمَ بِالرَّجَاءِ^(٤) إِنْ عَنَّ يَأْسٌ وَتَنَاسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسٌ
وَيَبْنِيهِ عَلَى الْكسْرِ فِي غَيْرِهَا، وَفِي (الْهَمْعِ) أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ أَعَرَبَهُ مَنْصَرَفًا فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ^(٥)، فَإِنْ
فُقِدَ شَرْطُ مَمَّا مَرَّ فَلَا خِلَافَ فِي إِعْرَابِهِ وَصَرْفِهِ، كَذَا ذَكَرَ الشَّارِحُ^(٦).
وَإِذَا اسْتَعْمَلَ الْمَجْرَدُ مِنْ (أَلِ) الْمُرَادُ بِهِ مُعَيَّنٌ ظَرْفًا بُنِيَ عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ، كَذَا فِي (التَّوْضِيحِ)
و(التَّسْهِيلِ)^(٧).

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: بِنَاءُ (حَذَامٍ) عَلَى الْكسْرِ عَلَى لُغَةِ الْحِجَازِيِّينَ.
(١) - هَذَا تَعْلِيلُ الْخَلِيلِ نَقْلُهُ سِيبَوِيه. يَنْظُرُ: كِتَابُ سِيبَوِيه: ٢٧٨/٣.
(٢) - فَتَحَصَّلَ أَنَّ لِلْعَرَبِ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ وَنَحْوِهَا ثَلَاثَ لُغَاتٍ: الْأُولَى: بِنَاؤُهَا عَلَى الْكسْرِ مُطْلَقًا، وَهِيَ لُغَةُ
الْحِجَازِيِّينَ. وَالثَّانِيَّةُ: إِعْرَابُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مَمْنُوعَةً مِنَ الصَّرْفِ مُطْلَقًا، سَوَاءً خَتِمَتْ بِالرَّاءِ أَمْ بِغَيْرِهَا. وَالثَّلَاثَةُ: مَا
كَانَ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مَخْتُومًا بِالرَّاءِ فَيَبْنِي عَلَى الْكسْرِ، وَمَا لَيْسَ مَخْتُومًا بِهَا يُعَرِّبُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ، وَهِيَ
لُغَةُ أَكْثَرِ التَّمِيمِيِّينَ. يَنْظُرُ: كِتَابُ سِيبَوِيه: ٢٧٨/٣، وَالْمَقْتَضِبُ: ٣٧٥/٣، وَعِلَالُ النَّحْوِ: ٤٧٤، وَالبَدِيعُ: ٢٦٥/٢،
وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ١٣٦٦/٣، وَالْمَحْصُولُ: ٧٦٦/٢.
(٣) - مِنَ الْخَفِيفِ، وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٢٢٣/٢، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٨/٨، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ:
١٨٤٨/٤.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إِعْرَابُ (أَمْسٍ) إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ فِي حَالِ الرَّفْعِ عَلَى لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ.
(٤) - بِالرَّجَالِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.
(٥) - يَنْظُرُ: هَمْعُ الْهَوَامِعِ: ١٨٩/٢ حِكَايَةً عَنِ الْكَسَائِيِّ.
(٦) - يَنْظُرُ: مُجِيبُ النَّدَا: ٨٥/١.
(٧) - يَنْظُرُ: التَّسْهِيلُ: ٩٥، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ (تَحْقِيقُ مُحَمَّدٍ مَحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ): ١٣٢/٤-١٣٤، وَلَيْسَ
فِيهِمَا دَعْوَى إِجْمَاعِ الْعَرَبِ عَلَى بَنَائِهِ مَجْرَدًا مِنْ (أَلِ) مَقْصُودًا بِهِ الْيَوْمُ الَّذِي يَلِيهِ يَوْمُكَ.

قوله: وَكَ(أحد عشر)... إلخ أي: والمبني ك(أحد عشر) وأخواتها من (ثلاثة عشر) إلى (تسعة عشر)، وذلك مثالاً للمبني على الفتح، وكلها مبنية على الفتح صدراً وعجزاً^(١)، أمّا الصدر فقليل: لافتراره إلى الثاني^(٢)، وفيه نظر^(٣)، وقيل: لوقوع آخره وسط الكلمة وهو لا يستحق إعراباً^(٤)، وفيه تأمل، وأمّا الثاني: فقليل: لتضمينه معنى حرف العطف، إذ أصل (أحد عشر) أحد وعشر، ثم حيث قصدوا مزج الاسمين حذفوا الواو فجعلوا اسماً واحداً للتخفيف^(٥).

والأولى أن يقال: إنّما بُنِيَ لتضمينهما معاً معنى حرف العطف، إذ المركّب يشتمل على معنى اسمين وحرف، فالمتضمن للحرف هو المركّب لا أحد جزأيه، وبُني على فتحة تخفيفاً للتثقل الحاصل بالتركيب^(٦).

وأمّا (اثنا عشر) و(اثنتا عشر) فلا يُبنى صدرهما على الأصح^(٧)؛ لوقوع العجز فيهما موقع النون، فكما أنّ الإعراب مع النون ثابت أثبت مع الواقع موقعها، ومن ثمّ اختصاً بمنع الإضافة فلا يُقال: اثنا عشركَ، ولا اثنتا عشركَ؛ لأنّ النون لا تُجامع^(٨) الإضافة، فكذا ما وقع موقعها، بخلاف سائر أخواتها فإنّها تضاف، وأمّا العجز فيهما فينبى لتضمينه معنى حرف العطف^(٩)، قال المصنّف في (الحواشي): قُلْتُ لطالب /ظ/ ٨/ علم: لِمَ بُنِيَ (عشر) في (اثني عشر)؟ فقال: لوقوعه موقع النون، فقلْتُ: يلزمك أن تبني الصلاة في ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ (٣٥) [الحج]، فقال: لتضمينه معنى الواو، فقلْتُ: إنّما يتضمّن معنى الواو إذا لم يكن لها ارتباط إلّا من جهة العطف كما في حالة التركيب، وأمّا إذا كانت مضافاً إليها فهي ك(زيد) في: غلام زيد، فكما لا يصح أن يقال: أصله: غلام زيد، لا يصح في (اثني عشر) فسكت.

(١) - هذا الحكم على الأكثر الشائع فيها، فقد ذكروا في (ثمانية عشرة) أنّه يجوز في يائه الفتح والإسكان، وحذفها مع بقاء كسر النون وفتحها، والفتح هو الأوجه. ينظر: حاشية يس: ١٥٨/١، وحاشية الألوسي: ٦٣/١.

(٢) - ينظر: شرح الرضي: ٦٢/٤، ومجيب النّدا: ٨٧/١.

(٣) - ينظر إيراد يس العليمي وجوابه في حاشية يس: ١٩٥/١.

(٤) - قد يُعزّر بعض النحويين عن هذه العلة بوقوع العجز منه موقع تاء التانيث، والمؤدّى واحد. ينظر: الإقليد: ٩٩٠-٩٩١، وشرح الألفية للمراذبي: ٢١٢/٢، والفوائد الصيائية: ١١٢/٢، وحاشية الصّبّان: ٩٧/٤.

(٥) - ينظر: علل النحو: ٤٩٤، واللباب للعكبري: ٣٢١/١، والغرة المخفية: ٥٦٣/٢.

(٦) - من النحويين من علّل بهذا التعليل، ولكنّه لم يُشتهر، ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ٨١٧/٢، والمحرّر في النحو: ١١٨٣/٣، واللمحة في شرح الملحة: ٩٠٨/٢.

(٧) - إشارة إلى ما ذهب إليه ابن كيسان وابن درستويه إلى أنّهما مبنيان كسائر أخواتهما. ينظر: الكتاب لابن درستويه: ٨٢، والكافي في شرح الهادي: ٢٠٤٠/٤، واللمحة في شرح الملحة: ٨٠٩/٢.

(٨) - نجامع، وهو تصحيّف، والصواب ما أثبتّه.

(٩) - ينظر: شرح السيرافي: ٢٦٨/٤، وعلل النحو: ٤٩٨، والمفصل: ٢١١، وشرح المفصل: ٢٠-٢١، والمقاصد الشافية: ٢٦٥/٦.

ولك أن تقول: الإضافة ضربان: تحقيقية، وهي التي يلزم فيها ما ذكرت، وتشبيهية، وهي التي لا يلزم فيها ذلك نحو: معدي كرب، على لغة من يضيف^(١)، وكذلك هذا فلا يمتنع أن يقال ببقاء معنى معنى الواو عند الإضافة، وعلى هذا فقد [يُخْرَجُ] بهذا الموضع ويقال: لنا إضافة بمعنى الواو^(٢)، انتهى.

قوله: وَكَ(قَبْلُ) وَ(بَعْدُ) إلخ، هذا مثال للمبني على الضم، يعني أن (قَبْلُ) و(بَعْدُ) وأخواتها وهي أسماء الجهات الست، و(حَسْبُ) و(دُونُ) و(أَوَّلُ) تُلْزَمُ البناء على الضم بشرط أن يُحذف المضاف إليه ويُنَوَى وجودُ معناه دون لفظه كقراءة السبعة ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (٤) [الروم]، بالضم^(٣)، بالضم^(٣)، أي: من قبل الغلب ومن بعده، فُحِذِفَ لفظُ المضافِ إليه ونُويَ معناه فبُنِيَ لذلك، قال الرضي^(٤): لا يُقاسُ عليها في هذا الحكم ما بمعناها نحو: (يَمِينُ)، و(شَمَالُ)، و(أَخْرُ)، وغير ذلك^(٥). فما شمله أسماء الجهات نحو: (يَمِينُ)، و(شَمَالُ)، وغيرها غير مسموع، لكن ظاهر (الأوضح) يقتضي السماع فيها؛ لأنه ذكر (يَمِينُ) و(شَمَالُ) وأجرى^(٦) التفصيل ولم يتعرض لسماع وعدمه في المقام^(٧)، ففهم من كلامه هنا أنه إذا صرح بالمضاف إليه كجئتُك قبل زيدٍ وبعده، أو حُذِفَ ونُويَ ثبوت لفظه كقوله^(٨):

[٨] وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةً

أي: من قبل ذلك، إذ لولا ثبوت لفظه لما جرَّ من غير تنوين، بل لا بُدَّ من بنائه على الضم لنية معناه، أو حُذِفَ ولم يُنَوَّ^(٩) أصلاً كقوله^(١):

(١) - قال الجوهري: ((ومعدي كرب فيه ثلاث لغات: معدي كرب برفع الباء لا يُصرف، ومنهم من يقول: معدي معدي كرب يضيف ويصرف كرباً، ومنهم من يقول: معدي كرب يضيف ولا يصرف كرباً يجعله مؤنثاً معرفة، والباء من معدي ساكنة على كل حال)). الصّاح: ١/٢١٢ مادة (كرب).

(٢) - لم أقف عليه في حاشيتي الألفية الكبرى والصغرى، فربما كان في حواشي التسهيل.

(٣) - ينظر: معجم القراءات للخطيب: ١٣٩/٧.

(٤) - محمد بن الحسن، نجم الأئمة المعروف بالرضي الاسترابادي، نحويّ محقّق مدقّق، من مؤلفاته: شرح الكافية، وشرح الشافية، تُوفِّي سنة (٦٨٦هـ). ينظر: بغية الوعاة: ١/٥٦٧، وأمل الأمل: ٢/٢٥٥.

(٥) - ينظر: شرح الرضي: ١٠٦/٤.

(٦) - اجري، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتّه.

(٧) - ينظر: أوضح المسالك: ٣/١٣٥-١٣٦.

(٨) - صدر بيت من الطويل عجزه: فما عطفت مولى عليه العواطف،

وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٣/٢٤٨، وشرح الألفية للمرادي: ١/٤٤٧، والمقاصد النحوية: ٣/١٣٤٧.

والشاهد فيه: جرّ (قَبْلُ) من دون تنوين على نية ثبوت لفظ المضاف إليه.

(٩) - ينوي، والصواب ما أثبتّه

[٩] فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالمَاءِ الْفُرَاتِ
وقوله^(٢):

[١٠] فَمَا شَرَبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَةٍ خَمَرًا

كانت هذه الأسماء معربةً نصبًا على الظرفية أو خفضًا بـ(من) لا غير لما سيأتي، لكن يجب ترك التثوين في الحالات الثلاثة المتقدمة لأنها في الأولى مبنية، وفي الثانية المضاف إليه موجود ولا يُجامع التثوين، وفي الثالثة منوي لفظه، والمنوي لفظه كالموجود، ويجب ذكره^(٣) في الحالة الرابعة لزوال ما كان يُعارضه في اللفظ والتقدير، واختلف فيه فقيل: إنه للتمكين^(٤)؛ لأن هذه الأسماء في هذه الحالة نكرات، ومعنى: كنت قبلًا، أي: قديمًا، وبعْدًا، أي: متأخرًا، وقيل: إنه للتعويض عن المضاف إليه، واختاره نجم الأئمة وابن مالك^(٥).

وإنما بُنيت هذه الأسماء في الحالة الأولى لشبه الحرف باحتياجها إلى معنى المضاف إليه^(٦)، فإن قيل: هذا الاحتياج حاصل مع وجود المضاف إليه فهل بُنيت كما تُبنى الموصولات مع وجود ما تحتاج إليه في صلاتها، فالجواب أن ظهور الإضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالأسماء فترجع بسببه إلى أصلها الذي هو الإعراب^(٧).

وأما (حيث) و(إذا)^(٨) فإنهما وإن كانتا مضافتين إلى الجمل الموجودة بعدهما^(٩) إلا أن إضافتهما ليس بظاهرة إذ الإضافة في الحقيقة إلى مصادر تلك الجمل، فكأن المضاف إليه محذوف^(١٠).

(١) - من الوافر، وهو لعبد الله بن يعرب في: المقاصد النحوية: ١٣٤٨/٣، وشرح شواهد شرح ابن النّاطم:

٢٧٣/٣، ولينيد بن الصّقي في: خزنة الأدب: ٤٢٦/١، ويروى: بالماء الحميم.

والشاهد فيه: تنوين (قبلاً) لقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى.

(٢) - عجز بيت من الطويل صدره: وَحَن قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدَ خَفِيَّةٍ،

وهو لبعض بني عُقيل في: خزنة الأدب: ٥٠٦/٦، وروى: بعد بتثوين الصم.

والشاهد فيه: تنوين (بعداً) لقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى.

(٣) - أي: التثوين.

(٤) - ينظر: مجيب النّدا: ٩٥/١، ونسبه البغدادي للجمهور، ينظر: خزنة الأدب: ٥١٠/٦.

(٥) - ينظر: شرح الرّضي: ١٠٧/٤-١٠٨، وشرح الكافية الشّافية: ٩٦٦/٢، وشرح التّسهيل: ٢٤٧/٣.

(٦) - ينظر هذا التعليل في: شرح الرّضي: ١٠٦/٤، والبسيط في شرح الكافية: ١٧٣/٢-١٧٤.

(٧) - ينظر هذا الإيراد وجوابه في: شرح الرّضي: ١٠٧/٤، والمنهل الصّافي: ١٦٧/١.

(٨) - الشّرطية، وتدخل فيها أيضاً التي للمفاجأة على مذهب من قال إنها ظرف. ينظر: الكناش: ٢٨٧/١،

ومغني اللبيب: ٤٩/٢.

(٩) - بعدها، والصواب ما أثبتته.

(١٠) - ينظر: شرح الرّضي: ١٠٧/٤، وشرح الباب للروزي: ٣٥١/١، والمنهل الصّافي: ١٦٧/١.

ولمَّا أُبدِلَ في (كَلِّ) و(بعضِ) التَّنْوِينُ من المضافِ إليه لم يُنْبِأ إِذِ المضافُ كأنَّهُ ثابتٌ بثبوتِ بدله، كذا ذكر الرُّضِّي^(١).

والَّذي يظهرُ عندي أَنَّ /و٩/ يُقال: لَمَّا حُذِفَ المضافُ إليه وصارَ كأنَّهُ نَسِيًّا مَنْسِيًّا تَضَمَّنَتْ هذهِ الأسماءُ معناه فاستَحَقَّتْ لذلكِ البناءَ، وَبُنِيَتْ على الضَّمِّ فرَقًا بينَ حركةِ بَنَائِها وحركةِ إعرابِها، أو ليكملَ لها جميعُ الحركاتِ، وأُعرِبَتْ في الأحوالِ الثلاثةِ لَعَدَمِ تَضَمُّنِها معنى المضافِ إليه لوجودِ لفظِها معها تحقيقًا أو تقديرًا.

تَنْبِيْهُ:

أُلْحِقَ بهذهِ الظُّروفِ في جوازِ القَطْعِ عن الإِضاْفَةِ والْبِنَاءِ على الضَّمِّ لفظَةُ (غَيْرُ) الواقعةَ بعدَ (لَيْسَ) كقولِهِم: قَبَضْتُ عَشْرًا لَيْسَ غَيْرُ، بِالضَّمِّ، بِإِضْمَارِ اسمِ (لَيْسَ) فيها، و(غَيْرُ) خبرُها^(٢)، والتَّقْدِيرُ: لَيْسَ المَقْبُوضُ غَيْرُها، أو أَنَّ (غَيْرُ) اسمُها وخبرُها محذوفٌ والتَّقْدِيرُ: لَيْسَ غَيْرُها مَقْبُوضًا. وكذلك القولُ في الواقعةِ بعدَ (لا) نحوُ: قامَ القومُ لا غَيْرُ، فحُذِفَ ما أُضِيفَتْ إليه ونُويَ معناه فبُنِيَتْ على الضَّمِّ لمشاركتِها للظُّروفِ المذكورةِ في الإِبْهَامِ^(٣)؛ ولذلك لم تتعرَّفْ بالإِضاْفَةِ، وَمَنَعَ في (شرحِ الشُّذُورِ) قطعُها بعدَ (لا)، قال: لا يجوزُ حذفُ ما أُضِيفَتْ إليه (غَيْرُ) إلَّا بعدَ (لَيْسَ)، وأمَّا ما يَقَعُ في عبارةِ العلماءِ من قولِهِم: لا غَيْرُ، فلم يتكلَّمْ بهِ العربُ، فأَمَّا أَنَّهُم قاسوا (لا) على (لَيْسَ)، أو قالوا ذلكَ سَهْوًا عن شَرَطِ المسأَلَةِ^(٤). وقالَ في (المغني) قولُهُم: لا غَيْرُ، لَحْنٌ^(٥)، وقد استعملَهُ في كثيرٍ^(٦) من كتبِهِ فيكونُ قولُهُ هذا شاهدًا عليه بارتكابِ اللَّحَنِ^(٧)، والصَّحِيحُ خِلافُهُ، فقد حكى ذلكَ جماعةٌ من الأئمَّةِ منهم ابنُ السَّرَّاجِ^(٨) في (الأُصولِ)^(٩)، والسَّيرافي^(١٠) في (شرحِ

(١) - ينظر: شرح الرُّضِّي: ١٠٧/٤.

(٢) - صرَّحَ ابنُ هشامٍ بفتحها في حالِ جُعِلَتْ خبرًا لـ(لَيْسَ) واسمُها مُضْمَرٌ، وبضمِّها في حالِ جُعِلَتْ اسمًا لـ(لَيْسَ) وخبرُها محذوفٌ والتَّقْدِيرُ: لَيْسَ غَيْرُها مَقْبُوضًا، وهو الصَّوابُ، فقولُ السَّيِّدِ الشَّارِحِ: ((لَيْسَ غَيْرُ، بِالضَّمِّ، بِإِضْمَارِ اسمِ (لَيْسَ) فيها، و(غَيْرُ) خبرُها، والتَّقْدِيرُ: لَيْسَ المَقْبُوضُ غَيْرُها)). غيرُ صوابٍ، وقد تابَعَ في هذا الفاكهِي. ينظر: مغني اللبيب: ٤٥٣-٤٥٤، ومجيب النِّدَا: ١٠٢/١.

(٣) - ينظر: شرح الدُّمامي: ٧١/٢، وغنية الأريب عن شروح مغني اللبيب: ٢٦٠/٢.

(٤) - شرح شذُور الذهب: ١٣٨-١٣٩.

(٥) - ينظر: مغني اللبيب: ٤٥٣/٢.

(٦) - كثيرًا، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ.

(٧) - ينظر على سبيلِ المثال: مغني اللبيب: ٢٩٧/٣، و٣٥١، و٣٢٥/٤، وغيرها، وكذا في غيره من كتبِهِ.

(٨) - محمَّدُ بنُ السَّرِيِّ بنِ سهلٍ، أبو بكرِ بنُ السَّرَّاجِ، من أئمَّةِ النُّحَوِيِّينَ، نشأ في بغدادَ وتعلَّم بها، أخذَ عن المبرِّدِ وإليه انتهتِ الرِّئاسةُ في النُّحوِ بعدَهُ، وأخذَ عنه الرَّجَاجِيُّ والسَّيرافيُّ وجماعةٌ، من مؤلِّفَاتِهِ: الأُصولُ في النُّحوِ، والموجزُ، والأُصولُ الصَّغِيرُ، تُوفِّيَ سنةَ (٣١٦هـ). ينظر: تاريخ العلماء النُّحَوِيِّينَ: ٤٠، ونزهة الألباء: ١٨٦، ومعجم الأدباء: ٢٥٣٤/٦.

الكتاب^(٣)، وأبو حيان^(٤)، وابنُ الحاجب^(٥)، وتابعه على ذلك شارحو كلامه كالعلامة نجم الأئمة^(٦)، والمحقق الجامي^(٧). وحكى الزمخشري^(٨) في (المفصل): لا غير، وليس غير^(٩). وقال الأندلسي^(١٠) في (شرح المفصل): وأما لا غير، فإن أبا العباس كان يقول: إنه مبني على الضم مثل (قبل) و(بعد)^(١١)، انتهى.

- (١) - ينظر على سبيل المثال: ٩٣/١، و٩٤، و١٤٤، و٢٥٧، وغيرها.
- (٢) - الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد السيرافي، من أكابر علماء العربية فضلاً عن غيرها من العلوم، أخذ عن أكابر علماء عصره العلوم المختلفة والقراءات، وولي القضاء في بغداد، من مؤلفاته: شرح كتاب سيبويه، والإقناع في النحو، وأخبار النحويين البصريين، توفي سنة (٣٦٨هـ). ينظر: تاريخ العلماء النحويين: ٢٨/١، ومعجم الأدباء: ٨٧٦/٢، ووفيات الأعيان: ٧٨/٢.
- (٣) - منع السيرافي استعمال (غير) و(إلا) إلا بعد (ليس) ولا يصح عنده إبدال (ليس) بغيرها ينظر: شرح السيرافي: ٦٤/٨، إلا أنه استعمل (لا غير) في كلامه كثيراً، ينظر مثلاً: ٥٣/١، و١٨٠، و٢٠٩، و١٢٥/٣.
- (٤) - محمد بن يوسف بن علي، أبو حيان الأندلسي، العلامة النحوي المفسر، أخذ عن جماعة من النحويين منهم ابن النحاس وابن الضائع وغيرهما، وأخذ عنه جمعٌ غفير، من مؤلفاته: التذيل والتكميل في شرح التسهيل، والتحرير لأحكام سيبويه، والموفور من شرح ابن عصفور، توفي سنة (٧٤٥هـ). ينظر: البلغة: ٢٥١، وبغية الوعاة: ٢٨٠/١.

- وينظر على سبيل المثال: التذيل والتكميل: ٣٠٥/١، و٣٣٢، و٦١/٢، و١٢٠، و٥٧/٤، و٦٨، وغيرها.
- (٥) - ينظر سبيل المثال: الإيضاح في شرح المفصل: ١٨/١، و٨٧، و١٤٣، و٢٤٠، و٣٥٦، وغيرها، وأمالى ابن الحاجب: ١٩٥/١، و٢٤٦، و٣٥٦، و٦٥٢/٢، وغيرها.
- (٦) - ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٧٦/١، و١٥٦، و١٨١، و٣٤/٢، و١٢٤، وغيرها، وشرح الرضي: ٤٨/١، و١٦٤، و١٠٩/٢، وغيرها.
- (٧) - عبد الرحمن بن أحمد بن محمد، نور الدين الجامي، عالم جامع لعلوم عصره ومنها علوم العربية، تعلم على أبيه في ولاية جام مسقط رأسه، ثم انتقل إلى هراة وأخذ عن علمائها، وطوّف في البلدان حاجاً وسائحاً، ألف بالعربية والفارسية، من مؤلفاته: شرح الكافية المعروف بالفوائد الضيائية، توفي سنة (٨٩٨هـ). ينظر: ديوان الإسلام: ٧٧/٢، والبدر الطالع: ٣٢٧/١، ومعجم المؤلفين: ١٢٢/٥.

- وينظر: الفوائد الضيائية: ٢١٠/١، و٣٣٧، و٣٧٧، و٣٩٠، و٥٥/٢، و١٠٤، وغيرها.
- (٨) - محمود بن عمر بن محمد، أبو القاسم الخوارزمي الزمخشري، عالم باللغة والتفسير وغيرها من علوم عصره، ولد في خوارزم وزار بغداد مرات، وجاور في مكة المكرمة مدةً فقيل له: جاز الله، من مؤلفاته: الكشف في التفسير، والمفصل في علم العربية، والأنموذج في النحو، وأساس البلاغة توفي سنة (٥٣٨هـ). ينظر: نزهة الألباء: ٢٩٠، ومعجم الأدباء: ٢٦٨٧/٦، وإنباه الرواة: ٢٦٥/٣.

- (٩) - قال الزمخشري: ((وقد جاء ما ليس بظرف غاية نحو: حسب، ولا غير، وليس غير)). المفصل: ١٥٧.
- (١٠) - القاسم بن أحمد بن الموفق، أبو محمد، علم الدين اللورقي نسبةً إلى لورقة من بلاد الأندلس، النحوي المقرئ، كان عارفاً بالكلام والأصليين والفلسفة فضلاً عن علوم العربية، وكان مُعَمِّراً، من مؤلفاته: شرح الشاطبية،

وَأَنْشَدَ ابْنُ مَالِكٍ فِي (شرح التسهيل) (٢):

[١١] جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدَ قَوَرَبْنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ

وقال محمد بن يعقوب (٣) في (القاموس): قولهم: لا غير لحن، غير جدي؛ لأنه مسموع (٤). واستشهد بالبيت المذكور.

قوله: وكـ(من)... إلخ، أي: والمبني كـ(من) و(كم)، وهما مثالان للمبني على السكون فإثما ملازمان له في الأحوال الثلاثة، ولا فرق في (من) بين أن تكون شرطية أو استفهامية أو موصولة أو موصوفة نحو: من يقيم أقم معه، ومن جاءك؟، وجاء من ضربت، ومررت بمن معجب لك. وفي (كم) بين أن تكون استفهامية بمعنى: أي عدد؟، أو خبرية بمعنى: عدد كثير نحو: كم رجلاً جاءك؟ وكم عبيد ملكك! وبناء (من) و(كم) في الجميع لمشابهتهما الحرف بالوضع على حرفين (٥). قوله: وهو أصل البناء، أي: والبناء على السكون أصل أنواع البناء، وأتى بهذا الكلام رفعاً لما يتوهم من تأخير البناء على السكون أنه خلاف الأصل، وأخره وإن كان هو الأصل؛ لما مر في

وشرح الجزولية، والمحصل في شرح المفصل، توفي سنة (٦٦١هـ). ينظر: تاريخ الإسلام: ٨٤/٤٩، وبغية الوعاة: ٢٥٠/٢، وشذرات الذهب: ٥٣٢/٧.

(١) - قال المبرد: ((هذا باب ما حذف من المستثنى تخفيفاً واجتزأً يعلم المخاطب وذلك قولك: عندي درهم ليس غير، أردت ليس غير ذلك فحذفت وضممت كما ضممت قبل وبعد لأنه غاية)). المقتضب: ٤٢٩/٤.

(٢) - من الطويل، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٢٠٩/٣، والتذيل والتكميل: ٣٨٤/١١، وشرح شذور الذهب للجوجري: ٢٦٠/١، وجمع الهوامع: ١٩٩/٢.

والشاهد فيه: استعمال (لا غير).

(٣) - محمد بن يعقوب بن إبراهيم، مجد الدين الفيرزآبادي، لغوي بارع، دخل الشام ومصر وأفاد من علمائهما، ودخل بلاد الروم، والهند، وزبيد، وأكرمه ملوكها إجلالاً لعلمه، من مؤلفاته: القاموس المحيط في اللغة، والبلغة في تراجم أئمة اللغة، والزوض المسلول فيما له اسمان إلى ألف، توفي سنة (٨١٧هـ). ينظر: والضوء اللامع: ٧٩/١٠، وبغية الوعاة: ٢٧٣/١.

(٤) - القاموس المحيط: ٤٥٣.

(٥) - ما ذكره من علّة الشبه الوضعي في (من) و(كم) هي إحدى العلل المذكورة، وثمة علل ذكرها منها في علّة بناء (من): أنها في الاستفهام نائبة عن حرف الاستفهام، وفي الشرط نائبة عن حرف الشرط، وفي الخبر بمنزلة (الذي) فقد صارت كعبض اسم، والنكرة الموصوفة لافتقارها إلى صفتها، وخصت بالسكون لأنها لم تقع متمكنة. وفي علّة بناء (كم): أنها في الخبرية نقيضة (رب) و(رب) حرف، فحملت على نقيضتها لما دخلها معنى الحرف، وفي الاستفهام، لتضمينها معنى حرف الاستفهام، وإنما وجب أن تبني على السكون، ليكون بينها وبين ما له حال تمكّن فصل. ينظر: علل النحو: ٤٠٣/١، و٤٢٦، واللباب: ٣١٤/١، وأمالي ابن الحاجب: ٨٢٣/٢.

صدر هذا البحث^(١)، وإنَّما كانَ البناءُ على السُّكونِ هو الأصلُ لَخَفَّتِهِ وَثَقُلِ البناءِ، ولأنَّ الإعرابَ خلافُ البناءِ، وأصلُ الإعرابِ الحركةُ، فأصلُ البناءِ السُّكونُ^(٢)، ومن ثَمَّ لم يُعدَلْ عن السُّكونِ إلى غيرِهِ إِلَّا لِسَبَبِ كالتقاءِ السَّاكنينِ في نحو: أَمْسِ، وكونِ الكلمةِ على حرفٍ واحدٍ ككافِ الضَّميرِ، أو كونِها مشابهةً للمُعربِ كضربِ^(٣)، واللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) - أي: قوله في صدرِ البحثِ: ((وقدَّمَ المَبْنِيَّ على الحركةِ على المَبْنِيَّ على السُّكونِ مع أَنَّهُ الأصلُ في البناءِ، مراعاةً لما جَرَتْ عليه عادَتُهُم من تقديمِ الحركاتِ على السُّكونِ، واعتبارًا بِكونِ الحركةِ أَشْرَفَ؛ لكونِها وجوديَّةً، ويتوقَّفُ فَهْمُ السُّكونِ عليها فَإِنَّهُ عَدَمُ الحَرَكَةِ)).

(٢) - ينظر تعليلُ كونِ الأصلِ في المَبْنِيَّ السُّكونَ: اللباب للعكبري: ٦٦/١، و٧٥/٢، والتعليقة على المقرَّب: ٥٣٥، والأشباه والنظائر: ٤٨/٣-٤٩.

(٣) - وزاد الفاكهي سببين آخرين هما: كونُ الكلمةِ عُرْضَةً لأنَّ يُبتدأُ بها ك(لامِ الابتداءِ)، وكونِها لها أصلٌ في التَّمْكِينِ كالمنادى والغاياتِ. ينظر: مجيب النِّدا: ١١٤/١.

بَحْثُ الْفِعْلِ

ص: وَأَمَّا الْفِعْلُ فَثَلَاثَةٌ: مَاضٍ، وَيُعْرَفُ بِتَاءِ التَّانِيثِ / ظ ٩/ السَّائِكَةِ، وَبِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ كَصَرَبٍ، إِلَّا مَعَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ فَيُضَمُّ كَصَرَبُوا، أَوْ مَعَ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ فَيُسَكَّنُ كَصَرَبْتُ، وَمِنْهُ (نَعَمْ) وَ(بُنْسَ)، وَ(عَسَى) وَ(لَيْسَ) فِي الْأَصَحِّ.

ش: لَمَّا فَرَّغَ مِنْ ذِكْرِ الْأَسْمِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ أَخَذَ فِي قَسِيمِهِ الْفِعْلِ، وَالْفِعْلُ مَا اسْتَقَلَّ وَاقْتَرَنَ بِأَحَدِ الْأَزْمَنَةِ^(١)، فَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: اسْتَقَلَّ، الْحَرْفُ، وَقَوْلِنَا: اقْتَرَنَ، جَمِيعُ الْأَسْمَاءِ سِوَاءَ كَانَتْ غَيْرَ مَقْتَرِنَةٍ وَضَعًا وَاسْتِعْمَالًا كَعَمَرَ وَبَكَرَ، أَوْ مَقْتَرِنَةً اسْتِعْمَالًا لَا غَيْرُ كَأَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ وَنَحْوَهُمَا. وَاعْلَمْ أَنَّ الْفِعْلَ عِنْدَ جُمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ: مَاضٍ، وَأَمْرٌ، وَمُضَارِعٌ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ أَصْلٌ بِرَأْسِهِ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ^(٢) قِسْمَانِ بِإِدْخَالِ الْأَمْرِ تَحْتَ الْمُضَارِعِ^(٣)، قَالُوا: لِأَنَّهُ مُقْتَطَعٌ مِنْهُ إِذَا أَصْلُ (افْعَلْ) (لِتَقْعَلْ) كَأَمْرِ الْغَائِبِ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ أَمْرُ الْمُخَاطَبِ أَكْثَرَ دَوْرًا عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ اسْتَقْتَلُوا مَجِيءَ اللَّامِ فِيهِ فَحَذَفُوهَا تَخْفِيفًا وَاتَّبَعُوهَا بِحَرْفِ الْمُضَارِعِ فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَصْلِهِ، وَبَنَوْا عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ مَعْرَبٌ مَجْزُومٌ بِتِلْكَ اللَّامِ الْمَحْذُوفَةِ^(٤).

وَصَرَّحَ فِي (الْمُغْنِيِّ) بِاخْتِيَارِهِ حَيْثُ قَالَ: وَبِقَوْلِهِمْ أَقُولُ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ مَعْنَى فَحَقُّهُ أَنْ يُؤْدَى بِالْحَرْفِ، وَلِأَنَّهُ أَخُو النَّهْيِ فِي الْأَصْلِ، وَقَدْ دُلَّ عَلَيْهِ بِالْحَرْفِ، وَلِأَنَّ الْفِعْلَ وَضَعَ لَتَقْيِيدِ الْخَدَثِ بِالزَّمَانِ الْمُحْصَلِ، وَكَوْنُهُ أَمْرًا وَخَبْرًا خَارِجٌ عَنِ مَقْصُودِهِ، وَلِأَنَّهُمْ نَطَقُوا بِذَلِكَ الْأَصْلِ كَقَوْلِهِ^(٥):
لَتَقْمَ أَنْتَ يَا بَنِي خَيْرٍ قُرَيْشٍ [١٢]

(١) - حَدُّ النَّحْوِيِّونَ الْفِعْلَ حَدُودًا كَثِيرَةً، يَنْظُرُ: أَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ: ٣٩، وَكَشَفُ الْمَشْكِ: ٥٩٩/١، وَاللِّبَابُ لِلْعَكْبَرِيِّ:

٤٨/١، مَسَائِلُ خِلَافِيَّةٍ فِي النَّحْوِ: ٤٥ م (٥)، وَالْحُدُودُ فِي عِلْمِ النَّحْوِ: ٤٤٠.

(٢) - نَبْهَةُ الدِّكْتُورِ عَبْدِ الْلطِيفِ الْخَطِيبِ إِلَى أَنَّهُ اسْتَعْرَضَ مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ فَلَمْ يَجِدْ مِثْلَ هَذَا الرَّأْيِ، بَلْ وَجَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى مُوَافَقَةِ الْبَصَرِيِّينَ فَقَدْ قَالَ فِي حَدِيثِهِ عَنْ (فَلْتَقَرَّخُوا): ((وَقَالَ بَعْضُهُمْ: (فَلْتَقَرَّخُوا) وَهِيَ لُغَةٌ لِلْعَرَبِ رَدِيَّةٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ اللَّامَ إِنَّمَا تَدْخُلُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَا يُقَدَّرُ فِيهِ عَلَى (افْعَلْ) يَقُولُونَ: لِيَقُلَّ زَيْدٌ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقْدِرُ عَلَى (افْعَلْ). وَلَا تَدْخُلُ اللَّامُ إِذَا كَلَّمْتَ الرَّجُلَ فَقُلْتَ: قُلْ، وَلَمْ تَحْتَجْ إِلَى اللَّامِ)). مَعَانِي الْقُرْآنِ: ٣٧٥/١، وَيَنْظُرُ: مُغْنِي اللَّيْبِ: ٢٣٦/٣ هَامِش (٥).

(٣) - يَنْظُرُ الْخِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بَيْنَ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ وَرَأْيِ الْأَخْفَشِ فِي: شَرْحُ اللَّامِ لِابْنِ بَرَهَانَ: ٣٣٥/٢، وَالبَيَانُ فِي شَرْحِ اللَّامِ: ٤١٤، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٣٥٥/٢، وَالْإِنْصَافُ: ٤١٤ م (٧٥)، وَالتَّبَيُّنُ عَنِ مَذَاهِبِ النَّحْوِيِّينَ: ١٧٦ م (١٥)، وَمُغْنِي اللَّيْبِ: ٢٣٦/٣.

(٤) - يَنْظُرُ: شَرْحُ اللَّامِ لِابْنِ بَرَهَانَ: ٣٣٥/٢، وَاللِّبَابُ لِلْعَكْبَرِيِّ: ١٧/٢-١٨، وَالْإِنْصَافُ: ٤١٤-٤١٥ م (٧٥)، وَالْإِقْلِيدُ: ١٥٢٣/٣.

(٥) - صَدُرَ بَيْتٌ مِنَ الْخَفِيفِ عَجْزُهُ: فَلْتَقْضِي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ،

وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي: تَذَكُّرَةُ النُّحَاةِ: ٦٦٦، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمُغْنِيِّ: ٦٠٢/٢، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ١٤/٩، ١٠٦.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: دَخُولُ اللَّامِ عَلَى فِعْلِ أَمْرِ الْمُخَاطَبِ (لَتَقْمَ).

وكقراءة جماعة ((فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا))^(١)، وفي الحديث: (لِتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ)^(٢)(٣)، ولأنك تقول: اغز، واخش، وارم، واضربا، واضربوا، واضربي، كما تقول في الجزم، ولأن البناء لم يُعْهَدْ كونه بالحذف، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان (بعث) و(أقسمت)، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالا بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكنهم إيعاء ذلك في نحو: فم، لأنه ليس له حالة غيرها، وحينئذ فيشكل فعليته، فإذا ادعى أن أصله: لتقم كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل^(٤)، انتهى. وفي كل من ذلك نظر.

أما قوله: لأن الأمر ... إلى آخره، فمعناه أن الأمر معنى حرفي فإذا دار الأمر بين أن يؤدي بالحرف أو يؤدي بغيره فالأول أولى، والجواب أن تأدية المعنى الحرفي بالحرف دون غيره لا يقضي بامتناع تأديته بغيره كما لا يخفى، إذ قد ثبت تأديته بالفعل والاسم كثيرا (عسى) و(ليس) وأسماء الاستفهام ونحوها مما تضمن معنى حرفيا، فإن (عسى) قد أفادت معنى (لعل)، و(ليس) معنى (ما)، و(من) الاستفهامية معنى الهمزة، ولم يدع^(٥) بأن هذه المعاني قد دل عليها بالحروف الموضوعية لها مقدرة، فإن قيل: إن تضمن الفعل والاسم معنى الحرف خلاف الأصل فلا ينبغي الحمل عليه، قلنا: وكذا الحذف لاسيما حذف الجازم وإبقاء عمله، بل هو ضعيف كحذف الجار، بل لم يُسمع إلا نادرا^(٦)، وتضمن الفعل معنى الحرف وإن كان خلاف الأصل لكنه ليس بضعيف ولا نادر فيجب الحمل عليه.

وأما قوله: لأنه أخو النهي ... إلخ، فجوابه بأن أخوته له لا تستلزم جريانه مجراه في كل أمر، ولذلك نظائر كثيرة.

(١) - من الآية: ٥٨ من سورة يونس. ونُسبت للنبي (ﷺ)، ولعثمان وزيد بن ثابت وجماعة من الصحابة والتابعين والقراء. ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٥٧٣/٣-٥٧٤.

(٢) - مصارفكم، وهو تحريف.

(٣) - لم أقف عليه بهذا اللفظ في كتب الحديث، وقال الزيلعي في: تخريج أحاديث الكشاف: ((غريب)). ولكن رَوَوْا مثله كحديث مسلم وأبي داود وغيرهما: (لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ)، وحديث مستخرج أبي عوانة: (لِتَسْؤُوا صُفُوفَكُمْ). ونقل الحديث بهذا اللفظ - أي: لَتَأْخُذُوا مَصَافَكُمْ - القراء في معاني القرآن، وعنه أخذ النحويون واللغويون. ينظر: معاني القرآن للقراء: ٤٧٠/١، وصحيح مسلم: ٩٤٣/٢ برقم (١٢٩٦)، ورقم (١٢٩٧)، وسنن أبي داود: ٢١٠/٢ برقم (١٩٧٠)، ومستخرج أبي عوانة: ٣٨٠/١ برقم (١٣٧٨)، واللامات: ٩٣، وتهذيب اللغة: ٢٩٥/١٥ مادة (لام)، وأسرار العربية: ٢٢٨، وتخريج أحاديث الكشاف: ١٢٧/٢.

(٤) - ينظر: مغني اللبيب: ٢٣٦-٢٣٩.

(٥) - يدعى، والصواب ما أثبتته.

(٦) - صرح النحويون بأن عوامل الجزم أضعف من عوامل الجر، فإذا لم يجز حذف الجار وإبقاء عمله فالأخرى فالأخرى أن لا يجوز في الجازم الذي هو أضعف منه فلا يجوز إلا في ضرورة وفي اللام خاصة. ينظر: المقتضب: ١٣٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٤٩/٢-١٥٠، وضرائر الشعر: ١٤٩.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: **وَلَأَنَّ الْفِعْلَ** ... إلخ، فمعناه أَنَّ الْفِعْلَ وَضَعَ لَتَقْيِيدِ الْحَدَثِ بِالزَّمَانِ لَا غَيْرَ، وَلَمْ يُؤْخَذْ فِي وَضْعِهِ كَوْنُهُ خَبَرًا أَوْ أَمْرًا، وَعَلَى قَوْلِ الْبَصْرِيَّةِ يَكُونُ دَالًّا عَلَى الْأَمْرِ بِالصَّيْغَةِ، وَذَلِكَ مَغَايِرُ لَوْضَعِ الْفِعْلِ، وَقَوْلُ الْكُوفِيَّةِ سَالِمٌ /و ١٠/ مِنْ ذَلِكَ؛ إِذْ دَعَوَاهُمْ أَنَّ الْأَمَرَ مُسْتَفَادٌّ مِنَ اللَّامِ الْمَقْدَّرَةِ. وَجَوَابُهُ بِأَنَّ دَعْوَى وَضَعِ الْفِعْلِ بِذَلِكَ الْمَعْنَى تَحَكُّمٌ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، وَلَوْ سَلَّمْنَا قُلْنَا: لَا مَنَعَ مِنْ أَنَّ يَكُونَ الْوَاضِعُ وَضَعَهُ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ دَالًّا مَعَ ذَلِكَ عَلَى الْأَمْرِيَّةِ، عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى الْمَفْهُومَ مِنَ اللَّفْظِ إِذَا ادَّعِيَ أَنَّهُ مُسْتَفَادٌّ مِنْ ذَلِكَ اللَّفْظِ أُولَى مِنْ دَعْوَى أَنَّهُ مُسْتَفَادٌّ مِنْ غَيْرِهِ، وَهَذَا ظَاهِرٌ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: **وَلَأَنَّهُمْ نَطَقُوا** ... إِلَى آخِرِهِ، فَجَوَابُهُ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ هُوَ الْأَصْلَ كَمَا زَعَمَ لَكَانَ شَائِعًا مُسْتَفِيضًا مُعَادًّا لِلْفَرْعِ أَوْ أَكْثَرَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مَا أوردَهُ قَلِيلٌ نَادِرٌ^(١).

وَأَمَّا قَوْلُهُ: **وَلَأَنَّكَ تَقُولُ**: ... إِلَى قَوْلِهِ: **وَلَأَنَّ الْبِنَاءَ** ... إلخ، فَجَوَابُهُ أَنَّ مُعَامَلَةَ آخِرِ الْأَمْرِ مُعَامَلَةَ الْمُضَارِعِ الْمَجْزُومِ لَا يَقْتَضِي كَوْنَهُ مُضَارِعًا مُجْزُومًا لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِلتَّأْخِي بَيْنَهُمَا، وَأَنَّهُ كَمَا يَكُونُ الْإِعْرَابُ بِالنِّيَابَةِ فَكَذَلِكَ الْبِنَاءُ، وَلَا مَنَعَ مِنْهُ عَلَى أَنَّ دَعْوَى أَنَّهُ قِسْمٌ بِرَأْسِهِ مَبْنِيٌّ أُولَى؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَحَافِظَةِ عَلَى أَصْلِهِ الَّذِي هُوَ الْبِنَاءُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: **وَلَأَنَّ الْمُحَقِّقِينَ** ... إلخ، فَجَوَابُهُ بِأَنَّ أَفْعَالَ الْإِنْشَاءِ وَإِنْ قُلْنَا بِتَجَرُّدِهَا عَنِ الزَّمَانِ لَكُنْ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ هِيَ إِنْشَاءٌ، وَالْأَمْرُ لَا دَلَالَةَ لَهُ عَلَى الزَّمَانِ بِحَسَبِ الْوَضْعِ مِنْ حَيْثُ إِنْشَائِيَّتُهُ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةُ جِهَةً كَوْنَهُ فِعْلًا، بَلْ فَعْلِيَّتُهُ بِاعْتِبَارِ دَلَالَتِهِ عَلَى الْحَدَثِ الْمَطْلُوبِ مِنَ الْمُخَاطَبِ فَقَدْ ثَبَتَ كَوْنُهُ فِعْلًا مِنْ حَيْثُ دَلَالَتُهُ عَلَى الْحَدَثِ وَزَمَانِهِ وَإِنْ كَانَ لَا دَلَالَةَ لَهُ عَلَى الزَّمَانِ مِنْ حَيْثُ هُوَ إِنْشَاءٌ^(٢).

قَوْلُهُ: **مَاضٍ**، إِشَارَةٌ لِلْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنَ الْأَفْعَالِ وَهُوَ الْفِعْلُ الْمَاضِي، وَهُوَ كَلِمَةٌ دَلَّتْ عَلَى حَدَثِ زَمَانٍ انْقَضَى^(٣)، فَدَخَلَ نَحْوُ (نَعَمْ) وَ(بِئْسَ) فَإِنَّ تَجَرُّدَهُمَا عَنِ الزَّمَانِ عَارِضٌ وَلَا اعتِدَادَ بِهِ^(٤)، وَخَرَجَ وَخَرَجَ نَحْوُ: أَمْسَى؛ لِعَدَمِ دَلَالَتِهِ عَلَى الْحَدَثِ.

(١) - ينظر: المفصل: ٢٥٧، ورسف المباني: ٣٠٢، ومغني اللبيب: ٢٢٥/٣، وذهب الأخفش إلى أنها لغة

رديئة، وقال الزجاجي: لغة جيدة. ينظر: معاني القرآن: ٣٧٥/١، والجنى الداني: ١١١.

(٢) - هذا نص جواب الدماميني في: تحفة الغريب: ق ١/ج ٢/٧٤٨-٧٤٩.

(٣) - ينظر حدُّ التَّحْوِيَّتَيْنِ لِلْفِعْلِ الْمَاضِي فِي: المفصل: ٢٤٣، والغرّة المخفية: ١/١٤٧، والحدود في علم النحو: ٤٤١، وزاد الفاكهي في حده قيد الوضع لإخراج نحو: إِنْ ضَرَبْتَ، وَأَفْعَالِ الْعُقُودِ. ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو: ٩٨، ومجيب النداء: ١/١١٨.

(٤) - لما كانا موضوعين لغاية المدح والذم؛ فجعلت دلالتهما مقصورة على الآن، لأنك تريد المدح والذم بما هو موجود الآن في الممدوح أو المذموم، لا بما كان، ولا بما سيكون، فتجردهما من الزمان الماضي لعروض الدلالة على الحال. ينظر: الإنصاف: ١٠١ م (١٤).

ولفظ الماضي إذا أُريدَ به الفعل الذي مَضَى [لا يدخل في هذا الحَدِّ] ^(١)؛ لأنَّه ليس موضوعاً للحدث الكائن في ما مضى، بل لكلِّ ماضٍ زماناً أو مكاناً نحو: مَضَى في الأرض ^(٢)، ويُسمَّى ماضياً باعتبارِ زمانِهِ المُستَقَادِ مِنْهُ، وقُدِّمَ هنا على أخوِيهِ لِسَبْقِ زَمَانِهِ زَمَانُهُمَا، ولأنَّه مُجَرَّدٌ ^(٣) عن الزِّيَادَةِ بخلافِ المضارعِ فإنَّه لا يكونُ إلَّا بها، وما يحتاجُ فرْعُ ما لا يحتاجُ، ولا يُفَاقِهم على بنائِهِ بخلافِ الأمرِ ^(٤).

قوله: وَيُعَرَّفُ ... إلخ، أي يُمَيِّزُ الماضي عن قسيميهِ المضارعُ والأمرُ بصحَّةِ دخولِ تاءِ التَّأْنِيثِ السَّائِكَةِ الدَّالَّةِ على تَأْنِيثِ مرفوعِ الفعلِ عليه، وتدخلُ عليه متصرفاً كانَ أو جامداً إلَّا (أَفْعَل) في التَّعْجُبِ نحو: ما أَحْسَنَ زيداً، و(حَبَّذا) في المدحِ نحو: حَبَّذا هَذَا، وأَفْعَالِ الاستثناءِ كـ(حَلَا) و(عَدَا) و(حَاشَا)، و(كَفَى) في قولِهِم: كَفَى بهنْدٍ، ولا يقدحُ ذلك في كونِها أفعالاً ماضيةً؛ لأنَّ العربَ التزمتْ تذكيرَ فاعليها ^(٥)، أمَّا (أَفْعَل) في التَّعْجُبِ فلأنَّ الفاعلَ المستترَ فيه يعودُ إلى (ما) وهو مُذَكَّرٌ، وأمَّا (حَبَّذا) فلأنَّ (حَبَّ) فعلٌ و(ذا) فاعلُهُ، وهو مُذَكَّرٌ أَيْضاً، وأمَّا أفعالِ الاستثناءِ فلأنَّ الفاعلَ المستترَ فيها يعودُ إلى البَعْضِ الَّذِي دلَّ عليه المستثنى مِنْهُ، أو إلى الفاعلِ الَّذِي دلَّ عليه الفعلُ السَّابِقُ، وأمَّا كَفَى بهنْدٍ، فقليلٌ: إنَّما تجرَّدَ من التَّاءِ لوجودِ الفاصلِ ^(٦)، ورُدَّ في (المُعْنِي) بأنَّ الفاصلَ يُجَوِّزُ التَّجْرِيدَ لا يُوجِبُهُ بدليلِ ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ (٥٩)﴾ [الأنعام]، ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ (٤٧)﴾ [فصلت]، بإلحاقِ التَّاءِ مع الفاصلِ ^(٧)، وكفى بهنْدٍ، لا يجوزُ فيه الإلحاقُ أصلاً، فالصَّحِيحُ ما قاله الرَّجَّاجُ ^(٨) مِنْ أَنَّ (كَفَى) بمعنى: (اكتَفَى) ^(٩).

وإنَّما اختصَّتِ التَّاءُ المذكورةُ بالفعلِ لَخَفَّتْها وثَقُلَتْ ^(١٠)، والمرادُ بسكونِها أَنْ يكونَ بالأصالةِ فلا يقدحُ تحريكُها لعارضِ النِّقَاءِ السَّاكِنِينَ نحو ﴿قَالَتِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ (٥١)﴾ [يوسف]، ﴿وَقَالَتِ

(١) - زيادةٌ يتمُّ بها السِّياقُ، وهي مأخوذةٌ من شرح الرُّضِيِّ الَّذِي استقَى مِنْهُ السَّيِّدُ الشَّارِحُ هذا الكلامَ.

(٢) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ٢٦/١، وشرح لبِّ الألباب: ٦٢.

(٣) - مجرداً، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ.

(٤) - ينظر: مجيب النِّدا: ١١٨/١.

(٥) - ينظر: شرح الألفيَّةِ للمرادي: ٤٠/١، وشرح شذور الذهب للجوري: ١٥١/١، ومجيب النِّدا: ١١٩/١.

(٦) - أي: دُكِرَ الفعلُ لوقوعِ الفَصْلِ بينَ الفعلِ والفاعلِ المؤنَّثِ الَّذِي هو الباءُ في مثالِ الشَّارِحِ ونحو: حَضَرَ القاضي امرأةً. ينظر: المفصل: ١٨٧، وشرح قطر الندى: ١٨٣.

(٧) - ينظر: مغني اللبيب: ١٤٨/٢-١٤٩، والمنصف للشُّمَّيْ: ٢٤٧/١.

(٨) - إبراهيمُ بنُ مُحَمَّدٍ بنِ السَّرِيِّ بنِ سَهْلٍ، أبو إسحاقِ الرَّجَّاجُ، نحويٌّ بصريٌّ من أكابرِ أهلِ العربيَّةِ، أخذَ عن ثعلبٍ ثمَّ المبرِّدِ ولازمَهُ باراً به إلى آخرِ حياتِهِ، من مؤلِّفاتِهِ: معاني القرآن وإعرابه، والاشتقاق، وفعلتُ وأفعلتُ، تُوفِّي سنة (٣١١هـ). ينظر: تاريخ العلماء النحويين: ٣٨، ونزهة الألباء: ١٨٣، ومعجم الأدياء: ٥١/١.

(٩) - ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٥٧/٢، و٧٤، و١٣٤، و٣٩٤/٣.

(١٠) - خَفَّتْها بالسُّكُونِ وثَقُلَتْ بالتركيبِ. ينظر: مجيب النِّدا: ١٢٠/١، وحاشية الألوسي: ٧٤/١.

اُخْرُجَ (٣١) ﴿يوسف﴾، ﴿قَالَتَا (٢٣)﴾ [القصص]، وَقَيَّدَ^(١) بِالسَّكَنَةِ احْتِرَازًا عَنِ الْمُتَحَرِّكِهَ /ظ ١٠/ فَإِنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْاسْمِ كـ(فَاطِمَةَ) وَعَلَى الْحَرْفِ كـ(رُبَّتْ) وَ(ثُمَّتْ)^(٢)، فَإِنْ قِيلَ: إِنَّهَا قَدْ تَسْكُنُ مَعَ دَخُولِهَا عَلَى الْحَرْفِ فَحِينَئِذٍ يَرُدُّ عَلَى إِطْلَاقِ الْمُصَنِّفِ، قُلْنَا: قَدْ أَجَابَ الشَّارِحُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّاءِ التَّاءَ الدَّالَّةُ عَلَى تَأْنِيثِ الْفَاعِلِ، وَلَيْسَتْ الْلاحِقَةُ لِلْحَرْفِ كَذَلِكَ إِذْ هِيَ لِتَأْنِيثِ الْلفظِ^(٣)، وَالْمُصَنِّفُ وَإِنْ أَطْلَقَ التَّأْنِيثَ فَالْمُرَادُ بِهِ تَأْنِيثُ الْمَعْنَى، إِذْ هُوَ الْمُتَبَادِّرُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ^(٤).

قَوْلُهُ: وَبِنَاوُهُ عَلَى الْفَتْحِ، لَمَّا فَرَعَ مِنْ تَمْيِيزِ الْمَاضِي شَرْعَ فِي حُكْمِهِ، يَعْنِي أَنَّ الْفِعْلَ الْمَاضِي حُكْمُهُ أَنْ يُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ تَخْفِيفًا لَفْظًا نَحْوُ: ضَرَبَ، وَضَرَبَكَ، وَمَنْهُ: ضَرَبَا عَلَى الْأَصَحِّ^(٥)، أَوْ تَقْدِيرًا تَقْدِيرًا نَحْوُ: رَمَى، وَغَزَا، وَقَضَى، ثَلَاثِيًّا كَانَ أَوْ رُبَاعِيًّا، أَوْ خُمَاسِيًّا، أَوْ سُدَاسِيًّا، وَذَلِكَ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَتَّصِلَ بِهِ وَاوُ الْجَمَاعَةِ وَلَا الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَحَرِّكُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ الْوَاوُ يُضْمُّ آخِرُهُ لِمُنَاسَبَتِهِ الْوَاوُ كَضَرَبُوا. وَأَمَّا نَحْوُ: دَعَا، وَاشْتَرَا، فَإِنَّ الْأَصْلَ فِيهَا (دَعَوُوا) وَ(اشْتَرَوْا) تَحَرَّكَ كُلُّ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُ فُكُلِبَ أَلْفًا، ثُمَّ حُذِفَ الْأَلْفُ لِلْسَّاكِنِينَ^(٦)، وَصَارَ مَا قَبْلَ الْوَاوِ مَضْمُومًا تَقْدِيرًا، لِأَنَّهُ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَحَرِّكُ يَسْكُنُ آخِرُهُ كَرَاهَةِ تَوَالِي أَرْبَعِ مُتَحَرِّكَاتٍ^(٧) فِيمَا هُوَ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، إِذْ^(٨) الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ كَجُزٍ مِنَ الْكَلِمَةِ سَيِّمًا إِذَا كَانَ فَاعِلًا، إِذْ لَا يَتِمُّ الْمَعْنَى إِلَّا بِهِ^(٩).

(١) - أي: قَيَّدَ الْمُصَنِّفُ التَّاءَ بِالسَّكَنَةِ.

(٢) - يَنْظُرُ: الْإِنْصَافُ: ٩٢ م (١٤)، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ٤٠/١، وَالْمَنْهَلُ الصَّافِي: ٢٩٦/٢.

(٣) - يَنْظُرُ: الْمَخْصَصُ: ٨٠/٥.

(٤) - يَنْظُرُ: مُجِيبُ النَّدَا: ١٢١/١.

(٥) - قَوْلُهُ: عَلَى الْأَصَحِّ، إِشَارَةٌ إِلَى مَا نَقَلَهُ بَيْسٌ عَنِ الشَّهَابِ الْقَاسِمِيِّ مِنَ التَّرْدُدِ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ حَرَكَةُ الْبِنَاءِ فِي (ضَرَبَا) مَقْدَرَةً عَلَى الْبَاءِ وَالظَّاهِرَةُ حَرَكَةُ الْمَجَانِسَةِ لِلْأَلْفِ، أَوْ الظَّاهِرَةُ حَرَكَةُ الْبِنَاءِ. يَنْظُرُ: حَاشِيَةُ بَيْسٍ: ٢٠٣/١.

(٦) - يَنْظُرُ: شَرْحُ شَذُورِ الذُّهَبِ: ٩١.

(٧) - ضَعَّفَ ابْنُ مَالِكٍ هَذِهِ الْعِلَّةَ، وَعَلَّلَ تَسْكِينَ آخِرِ الْفِعْلِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرٌ رَفَعَ بِتَمْيِيزِ الْفَاعِلِ مِنَ الْمَفْعُولِ فِي نَحْوِ: أَكْرَمْنَا وَأَكْرَمْنَا، ثُمَّ حُمِلَتِ التَّاءُ وَالنُّونُ عَلَى (نَا) لِلْمَسَاوَةِ فِي الرَّفْعِ، وَالِاتِّصَالِ، وَعَدَمِ الْاِعْتِلَالِ. يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ١٢٥/١.

(٨) - إِذَا، وَلَا يَسْتَقِيمُ بِهَا السِّيَاقُ، فَالضُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٩) - يَنْظُرُ: سِرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ: ٢٣١/١، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ: ٧٩، وَاللِّبَابُ لِلْعَبْرِيِّ: ٤٣١/١، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ:

١٠-٩/٥، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ٥٣/١.

وَأَمَّا نَحْوُ: (عَلَيْطٌ)، و(جَنْدِلٌ)^(١) فَمَزَالٌ عَنِ الْأَصْلِ، وَالْأَصْلُ (عَلَايِطٌ)، و(جَنَائِلٌ)^(٢)، أَوْ شَاذٌ^(٣)، شَاذٌ^(٣)، وَأَمَّا نَحْوُ: شَجَرَةٌ، فَالْتَّاءُ طَارِئَةٌ عَلَى الْكَلِمَةِ وَلَيْسَتْ مِنْهَا، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَرِقْ إِلَى أَرْبَعِ مَتَحَرِّكَاتٍ. فَإِنْ قِيلَ: لَا يُوجَدُ التَّوَالِي إِلَّا فِي الثَّلَاثِيِّ الصَّحِيحِ وَبَعْضِ الْخَمَاسِيِّ نَحْوُ: انطَلَقَ، وَالكَثِيرُ لَا يَتَوَالَى فِيهِ فَمُرَاعَاتُهُ أَوْلَى^(٤)، فَالْجَوَابُ: إِنَّمَا رَاعَوْا الْأَقْلَ لِأَنَّهُ لَوْ حُمِلَ الْأَقْلُ عَلَى الْأَكْثَرِ لَزِمَ التَّوَالِي الْمَذْكُورُ وَلَوْ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ، بِخِلَافِ الْعَكْسِ، فَإِنَّهُ لَا تَوَالِي فِيهِ أَصْلًا فَمُرَاعَاتُهُ أَوْلَى^(٥). وَفَقِدَ بِالْمَرْفُوعِ احْتِرَازًا عَنِ الْمَنْصُوبِ نَحْوُ: ضَرَبَكَ وَضَرَبْنَا زَيْدًا، فَلَأَنَّهُ لَا يَسْكُنُ فِيهِ إِذْ لَا يَلَزِمُ تَوَالِي مَا ذُكِرَ لِأَنَّ ضَمِيرَ النَّصْبِ فِي تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ، وَبِالْمُتَحَرِّكِ احْتِرَازًا عَنِ السَّاكِنِ نَحْوُ: ضَرَبَا، فَإِنَّهُ لَا يَسْكُنُ فِيهِ وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي الْمَاضِي الْمُتَّصِلِ بِهِ الْوَاوُ وَالضَّمِيرُ الْمَذْكُورَانِ، فَقِيلَ: إِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي الْأَوَّلِ وَعَلَى السُّكُونِ فِي الثَّانِي، وَقِيلَ: إِنَّ الضَّمَّ وَالسُّكُونَ عَارِضَانِ أُوجِبَتْهُمَا الْمُنَاسَبَةُ وَكَرَاهَةُ مَا ذُكِرَ، فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى فَتْحَةٍ مَقْدَرَةٍ اسْتِثْقَالًا مَنَعَ مِنْ ظَهْوَرِهَا اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ الْمُنَاسَبَةِ فِي (ضَرَبُوا)، وَبِالسُّكُونِ الْعَارِضِ فِي نَحْوِ: ضَرَبْتُ، كَذَا قِيلَ^(٦)، وَلَا يَخْلُو^(٧) عَنْ تَأْمُلٍ، أَمَّا تَقْدِيرُ الْفَتْحَةِ الْفَتْحَةَ اسْتِثْقَالًا فِي (ضَرَبْتُ) فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا تَقْدِيرُهَا اسْتِثْقَالًا فِي (ضَرَبُوا) فَمُشْكَلٌ، وَالْمُتَبَادَرُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ فِيهِ لِلتَّعْذُرِ إِذْ يَسْتَحِيلُ تَحْرُكُ الْحَرْفِ الْوَاحِدِ بِحَرَكَتَيْنِ فِي آنٍ وَاحِدٍ، وَمِمَّا يُؤَيِّدُ أَنَّهَا لِلتَّعْذُرِ مَا

(١) - حَبْدَلٌ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

وَالْعَلَايِطُ وَالْعَلَايِطُ: الضَّخْمُ، وَالْقَطِيعُ مِنَ الْغَنَمِ، وَاللَّبَنُ الْخَائِثُ، وَكُلُّ غَلِيظٍ، وَثَقُلَ الشَّخْصُ. يَنْظُرُ: الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ: ٦٧٨ مَادَّةُ (عَلَيْطٌ).

وَالْجَنَائِلُ: الْحَجَرُ كُلُّهُ، وَقَدْ يَكُونُ بَضَمِ الْمِيمِ كـ(عَلَيْطٌ - عَلَايِطٌ): الْمَوْضِعُ تَجْتَمِعُ فِيهِ الْحَجَارَةُ. يَنْظُرُ: تَاجُ الْعُرُوسِ: ٢٨/٢٤٥-٢٤٦ مَادَّةُ (جَنْدَلٌ).

(٢) - خَبَازِلٌ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ. وَيَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبَوِيهِ: ٢٨٩/٤، وَقَدْ اسْتَدَلَّ سَيَبَوِيهِ لِهَذَا الرَّأْيِ بِأَنَّهُ ((لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا الْمَثَالِ إِلَّا وَمِثَالُ فَعَالٍ جَائِزٌ فِيهِ؛ تَقُولُ: عَجَالُطٌ وَعَجَلُطٌ، وَعَكَالُطٌ، وَدَوَادِمٌ وَدَوْدِمٌ)). وَيَنْظُرُ: الْمَقْتَضِبُ: ٦٧/١، وَالْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ٤١٠/٣.

(٣) - يَنْظُرُ: هَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٢٩٨/٣.

(٤) - مُورِدٌ هَذَا الْإِشْكَالِ ابْنُ مَالِكٍ. يَنْظُرُ: شَرْحُ الشَّهِيلِ: ١٢٥/١.

(٥) - يَنْظُرُ: حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ: ٨٧/١، وَحَاشِيَةُ الْأَلُوسِيِّ: ٧٥/١.

(٦) - ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ هِشَامٍ بِقَوْلِهِ: ((وَبَنَؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ كـ(ضَرَبْتُ)، وَأَمَّا (ضَرَبْتُ) وَنَحْوُهُ فَالسُّكُونُ عَارِضٌ أُوجِبَهُ كِرَاهَتُهُمْ تَوَالِي أَرْبَعِ مَتَحَرِّكَاتٍ فِيمَا هُوَ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، وَكَذَلِكَ صَمَةُ (ضَرَبُوا) عَارِضَةٌ لِمُنَاسَبَةِ الْوَاوِ)). أَوْضَحُ الْمَسَالِكُ: ٦١/١، وَيَنْظُرُ: شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ: ٤٥/١.

(٧) - يَخْلُ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

صَرَّحُوا بِهِ مِنْ أَنَّ تَقْدِيرَ الْحَرَكَةِ فِي الْمَحَكِّيِّ وَالْمُضَافِ لِلْيَاءِ لِلتَّعْذُرِ؛ لِاشْتِغَالِ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ الْحَاكِيَةِ وَالْمُنَاسِبَةِ^(١).

وَذَكَرَ الشَّارِحُ فِي هَذَا الْمَقَامِ - حَيْثُ فُسِّرَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ - أَنَّ مُقْتَضَى كَلَامِهِ فِي (الْمَتْنِ) وَ(الشَّرْحِ)^(٢) أَنَّ الْمَاضِيَ الْمُنْصَلَّ بِهِ مَا ذُكِرَ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ وَالضَّمِّ بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَعْنَى كَلَامِ الْمُصَنِّفِ: وَبِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ فِي كُلِّ حَالٍ إِلَّا حَالُ كَوْنِهِ مَعَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ فَيُضَمُّ ضَمًّا بِنَاءً، أَوْ مَعَ الضَّمِّ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ فَيُسَكَّنُ تَسْكِينًا بِنَاءً^(٣). وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ، بَلِ الْأَقْرَبُ أَنَّ مَعْنَى كَلَامِ الْمُصَنِّفِ: وَبِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ لَفْظًا إِلَّا مَعَ ... إلخ، أَيِ فَلَا يُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ لَفْظًا بَلِ تَقْدِيرًا، وَلِهَذَا قَالَ: فَيُضَمُّ، فَيُسَكَّنُ، دُونَ أَنَّ يَقُولَ: فَمَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فَلْيُتَدَبَّرْ.

وَالشَّارِحُ حَيْثُ حَمَلَ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ عَلَى خِلَافِ الْمُرَادِ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُمْ قَدْ صَرَّحُوا عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى أَلْقَابِ الْبِنَاءِ أَنَّ /و ١١/ الضَّمُّ لَا يَدْخُلُ الْفِعْلَ كَالْكَسْرِ^(٤)، وَهَذَا لَمْ نَرَهُ لغيرِهِ، بَلِ الَّذِي رَأَيْنَاهُ الْعَكْسَ فَإِنَّ الرَّاعِي^(٥) ذَكَرَ فِي (شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ) عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى مُوجِبَاتِ الْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ وَعَدَّ مِنْهَا مُجَاوِرَةَ الْوَاوِ لِلْفِعْلِ^(٦) الْمَاضِيَ نَحْوُ: ضَرَبُوا، مَا نَصَّهُ: هَكَذَا قَالُوا^(٧).

قَوْلُهُ: وَمِنْهُ (نِعَم) ... إلخ، لَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ حُكْمِ الْمَاضِي، وَقَدْ كَانَ كَلِمَاتُ اخْتِلَافٍ فِي أَنَّهَا أَفْعَالٌ مَاضِيَّةٌ أَوْ غَيْرُهَا، أَرَادَ التَّنْبِيْهَ عَلَيْهَا بِ(مِنْهُ)^(٨)، وَمِنْ الْمَاضِي عِنْدَ جَمِيعِ الْبَصَرِيِّينَ^(٩)

(١) - ينظر: حاشية يس: ٢٠٧/١.

(٢) - قَوْلُهُ فِي الْمَتْنِ: ((وَبِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ كَضَرْبٍ، إِلَّا مَعَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ فَيُضَمُّ كَضَرَبُوا، أَوْ مَعَ الضَّمِّ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ فَيُسَكَّنُ كَضَرَبْتُ))، وَقَوْلُهُ فِي الشَّرْحِ: ((وَأَنَّ حُكْمَهُ فِي الْأَصْلِ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ كَمَا مَثَّلْنَا، وَقَدْ يَخْرُجُ عَنْهُ إِلَى الضَّمِّ وَذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ وَاوِ الْجَمَاعَةِ كَقَوْلِكَ: قَامُوا وَقَعَدُوا، أَوْ إِلَى السُّكُونِ وَذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ الضَّمِّ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ)). شَرْحُ قَطْرِ النَّدى: ٢٧.

(٣) - ينظر: مجيب النِّدَا: ١٢٢/١.

(٤) - ينظر: المصدر نفسه: ١٢٣/١.

(٥) - مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْدَلُسِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِالرَّاعِي النَّحْوِيِّ، عَالِمٌ بِالْفِقْهِ وَالْأُصُولِ وَالْعَرَبِيَّةِ، وَلَدَ بَغْرِنَاطَةَ، وَاسْتَوَطَنَ الْقَاهِرَةَ وَدَرَسَ بِهَا الْعَرَبِيَّةَ، مِنْ مَوْلَاتِهِ: شَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ، وَالنَّوَازِلُ النَّحْوِيَّةُ، وَشَرْحَانِ عَلَى الْأَجْرُومِيَّةِ، تُوفِّيَ سَنَةَ (٨٥٣هـ). ينظر: نظم العقيان: ١٦٦، نَفْحُ الطَّيِّبِ: ٦٩٤/٢، وَدِيَوَانُ الْإِسْلَامِ: ٣٣١/٢.

(٦) - فِي الْفِعْلِ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٧) - نَقَلَ كَلَامَهُ يَسُ الْعِلْمِيُّ، وَقَوْلُهُ: هَكَذَا قَالُوا، كَلَامُ الرَّاعِي يَعْنِي بِهِ النَّحْوِيِّينَ. ينظر: حاشية يس: ٢٠٨/١ - ٢٠٩.

(٨) - بَغِي، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٩) - ينظر: كِتَابُ سَيَبُويَه: ٢٦٦/٣، وَالْمَقْتَضِبُ: ١٤١/٢، وَالْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ١١١/١، وَعِلَلُ النَّحْوِ: ٢٩٢، وَشَرْحُ الْمَلْعِ لِابْنِ بَرَهَانَ: ٤١٦/٢، وَالْفَوَائِدُ وَالْقَوَاعِدُ: ٥٦٣/٢.

والكسائي^(١) (نعم) و(بئس) و(عسى) و(ليس) لقبولها التاء المذكورة عند جميع العرب^(٢) كقوله (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (مَنْ تَوَضَّأَ^(٣) يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعِمَتْ)^(٤)، وقوله (عَلَيْهِ السَّلَامُ) (وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخِيَانَةِ فَإِنَّهَا بئست بئست البطانة)^(٥)، ونحو: عَسَتْ الهندان تزورنا، وليست مُفْلحةً، ولاتصالها بضمائر الرفع، حكى الكسائي: الزيدان نعماً رجلين، والزيدون نعموا رجالاً^(٦). وقال تعالى ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾ (١١٣) ﴿آل عمران﴾، و﴿لَسْتُ عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ (٦٦) ﴿الأنعام﴾، ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾ (٢٢) ﴿محمد﴾. وذهب أكثر الكوفيين إلى أن (نعم) و(بئس) اسمان^(٧)؛ لدخول حرف الجرّ عليهما باطراد كما في قوله^(٨):

[١٣] صَبَّحَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ بَاكِرٍ

(١) - علي بن حمزة بن عبد الله، أبو الحسن الكسائي الكوفي، من أكابر العلماء والقراء الكوفيين، نشأ في إحدى قرى الكوفة، وتعلّم بها، وقرأ النحو كبيراً، وتنقل في البادية للسمع، ثم سكن بغداد، من مؤلفاته: معاني القرآن، ومختصر في النحو، والمتشابه في القرآن، توفي سنة (١٨٩هـ). ينظر: تاريخ بغداد: ٣٤٥/١٣، ونزهة الألباء: ٥٨، ومعجم الأدباء: ١٧٣٧/٤.

وتنظر نسبة هذا الرأي للكسائي في: الإنصاف: ٨٦ م (١٤)، واللباب للعكبري: ١٨٠/١، وشرح التسهيل: ٥/٣، ونسبها المرادي للكسائي والأخفش، ينظر: شرح الألفية للمرادي: ٥٢١/١.

(٢) - نصّ على ذلك المرادي، ينظر: شرح الألفية للمرادي: ٥٢١/١.

(٣) - تَوَضَّأَ، وقياس الإملاء أن يكون بالالف القائمة إذا خَفَّفَ، وقد غلط جماعة من العلماء هذا الاستعمال، والصواب أن يُكْتَبَ مهموزاً. ينظر: غلط الفقهاء: ١٥، وتصحيح التصحيف وتحرير التحريف: ١٩٦.

(٤) - بعض حديث شريف تمامه (وَمَنْ اغْتَسَلَ فَأَلْغَسَ أَفْضَلَ)، أخرجه أبو داود الطيالسي في: مسنده: ٦٨٨/٢ برقم (١٤٤٧)، و٥٧٩/٣ برقم (٢٢٢٤)، وعبد الرزاق الصنعاني في: مصنفه: ١٩٩/٣ برقم (٥٣١١) و(٥٣١٢)، وأحمد بن حنبل في: مسنده: ٣٤٤/٣٣ برقم (٢٠١٣٧).

(٥) - بعض حديث تمامه: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُوعِ، فَإِنَّهُ بئس الضَّجِيعُ). أخرجه أبو داود في: سننه: ٩١/٢ برقم (١٥٤٧)، والنسائي في سننه: ٢٦٨/٨ برقم (٥٤٦٨)، و(٥٤٦٩)، وابن ماجه في: سننه: ١١١٣/٢ برقم (٣٣٥٤)، وابن جبان في: صحيحه: ٣٠٤/٣ برقم (١٠٢٩).

(٦) - تنظر حكاية الكسائي في: البصريّات: ٤٢٢/١-٤٢٣، واللباب للعكبري: ١٨٠/١، وشرح الكافية الشافية: ١١١١/٢، والمحصل: ٣٥٧/١.

(٧) - نُسِبَ هذا الرأي للكوفيين بعمامةٍ وللفراء بخاصةٍ في: مجالس العلماء: ٤٩، وأمالى ابن الشجري: ٤٠٤/٢، والإنصاف: ٨٦ م (١٤)، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢٧٤ م (٤٠)، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٩٨/١، وارتشاف الضرب: ٢٠٤١/٤. وموقف الفراء منهما غير واضح في (معاني القرآن) فلا يُمكن البتّ بمذهبه فيهما من خلاله. ينظر: معاني القرآن: ٢٨٧-٢٨٦، و١٤١/٢-١٤٢.

(٨) - من الرجز، وهو بلا نسبة في: شرح الجمل لابن عصفور: ٥٩٨/١، وشرح التسهيل: ٥/٣، والتذليل والتكميل: ٧١/١٠، والمقاصد النحوية: ١٥٠٣/٤.

والشاهد فيه: دخول حرف الجرّ على (نعم).

بِنَعْمَ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَأَخِرِ

وقول بعضهم، وقد بُشِّرَ بالبنتِ، فقال: وَاللَّهِ مَا هِيَ بِنَعْمَ الْوَلَدُ^(١)، وقال الآخرُ وَقَدْ سَارَ إِلَى مَحْبُوبَتِهِ عَلَى حِمَارٍ بَطِيءٍ السَّيْرِ: نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِنْسِ الْعَيْرِ^(٢)، و(الْعَيْرُ) بفتح العينِ الْمُهْمَلَةِ، الْحِمَارُ وَحَشِيًّا كَانَ أَوْ إِنْسِيًّا^(٣)، قَالَ بَعْضُهُمْ: قَرَأَ عَلَيَّ بَعْضُ الطَّلَبَةِ هَذَا الْمَحَلَّ مِنْ شَرْحِ الْمَصْنَفِ وَكَسَرَ الْعَيْنَ فَقُلْتُ لَهُ فَوْرًا: افْتَحْ عَيْنَكَ! وَلَا يَخْفَى لُطْفُ الْإِضَافَةِ^(٤). وَأُجِيبَ عَنِ الْبَيْتِ بَأَنَّهُ عَلَى الْحِكَايَةِ وَنَقَلَ الْكَلِمَةَ مِنَ الْفَعْلِيَّةِ إِلَى جَعْلِهَا اسْمًا كَمَا قَالَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (أَنْهَاكُمْ عَنِ قِيلٍ وَقَالَ)^(٥).

وقال الفرزدق^(٦):

[١٤] لَوْلَا التَّشَهُدُ كَانَتْ لَأَوْه نَعْمَ

وقال الآخر^(٧):

[١٥] بُتَيْنُ الزَّمِي لَا إِنَّ لَا إِنَّ لَزِمَتْهُ عَلَى كَثْرَةِ الْوَاشِينَ أَيُّ مَعُونٍ

وعن المثاليين بَأَنَّ أَصْلَهُمَا: مَا هِيَ بَوْلِدٍ مَقُولٍ فِيهِ: نِعْمَ الْوَلَدُ، وَنِعْمَ السَّيْرُ عَلَى عَيْرٍ مَقُولٍ فِيهِ: بِنْسِ الْعَيْرِ، ثُمَّ حُذِفَ الْمَوْصُوفُ وَصَفْتُهُ وَأُقِيمَ مَعْمُولُ الصِّفَةِ مَقَامَهُمَا فَدَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ الْجَرِّ^(١) الْجَرِّ^(١)

(١) - قَالَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ: ((وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنُ بَشَّارِ الْأَنْبَارِيِّ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى يَحْكِي عَنْ سَلَمَةَ بْنِ عَاصِمٍ عَنِ الْفَرَّاءِ أَنَّ أَعْرَابِيًّا بُشِّرَ بِابْنَةٍ وَلَدَتْ لَهُ، فَقِيلَ لَهُ: نِعْمَ الْوَلَدُ هِيَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا هِيَ بِنَعْمَ الْوَلَدُ، نَصَرُهَا بَكَاءً، وَبَرُّهَا سَرَقَةً)). أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٤٠٥/٢.

(٢) - رُوِيَ عَنْ بَعْضِ الْأَعْرَابِ، يَنْظُرُ: عَلَلِ النَّحْوِ: ٢٩٢، أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٤٠٥/٢. وَيَنْظُرُ اسْتِدْلَالُ الْكُوفِيِّينَ فِي: أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٤٠٤/٢، وَالْإِنْصَافُ: ٨٦ م (١٤)، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ: ١١٠٢/٢، وَاللِّمَّةُ فِي شَرْحِ الْمَلْحَةِ: ٤١١/١، وَالْمَوْشَحُ: ٦٧٢/٢.

(٣) - يَنْظُرُ: الصَّحَاحُ: ٧٦٢/٢ مَادَّةُ (عَيْر).

(٤) - لَمْ أَقِفْ عَلَى صَاحِبِ الطَّرِيفَةِ.

(٥) - بَعْضُ حَدِيثٍ شَرِيفٍ وَرَدَ بِهَذِهِ الصِّيْغَةِ وَتَمَامُهَا (أَنْهَاكُمْ عَنْ قِيلٍ وَقَالَ وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ) فِي: جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلِهِ: ١٠٥٩/٢ بِرَقْمِ (٢٠٤٦)، وَأَخْرَجَهُ بِصِيْغَةٍ (إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ) أَحْمَدُ فِي: مَسْنَدِهِ: ٧٩/٣٠ بِرَقْمِ (١٨١٤٧)، وَالبخاريُّ فِي: صَحِيحِهِ: ١٢٤/٢ بِرَقْمِ (١٤٧٧)، وَمُسْلِمٌ فِي: صَحِيحِهِ: ١٣٤١/٣ بِرَقْمِ (٥٩٣).

(٦) - مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لَهُ فِي: دِيَوَانِهِ: ٥١٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: حِكَايَةُ (نَعْمَ) وَنَقْلُهَا مِنَ الْفَعْلِيَّةِ إِلَى الْاسْمِيَّةِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ آنْفًا.

(٧) - مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لَجْمِيلٍ بِثَبْتِهِ فِي: دِيَوَانِهِ: ٦٤، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَةِ: ٦٨.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: حِكَايَةُ (لَا) بِنَقْلِهَا مِنَ الْحَرْفِيَّةِ إِلَى الْاسْمِيَّةِ.

كُدْخُولِهِ عَلَى (نَامَ) فِي قَوْلِهِ^(٢):

[١٦] عَمْرُكَ^(٣) مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهُ

وذهب الفارسي^(٤) ومن تبعه إلى أَنَّ (ليس) حرفٌ نفِيٌّ بمنزلة (ما)^(٥)، والكوفيون إلى أَنَّ (عَسَى) حرفٌ تَرَجٍّ بمنزلة (لعل)^(٦) استدلالاً على ذلك بعدم دلالتيهما على الحدث والزمان، وتوقف معناه على غيرهما^(٧).

وأجيب عن الأول بأنه إن أُريدَ عدم دلالتيهما على دينك وضعاً فممنوع، وإن أُريدَ استعمالاً فمسلّم، لكنه لا يُفيد؛ لأنَّ المُعتبر الدلالة الوضعية^(٨).

وعن الثاني بأنَّ توقّف إفادة معناه على الغير لمشابهتهما الحرف في الجمود؛ فأعطيا حكمه وهو التوقّف المذكور، ألا ترى أنَّ أسماء الشرط والاستفهام ونحوهما تتوقّف إفادته معناه على غيرها وذلك لا يخرجها عن كونها أسماء؛ وذلك لما جرّت عادتُهم من إعطاء بعض الكلم حكم بعض لمشابهة بينهما كإعطائهم لنحو (متى) و(هذا) البناء لمشابهتهما الحرف لما سيأتي وذلك كثير في كلامهم.

(١) - تنظر أجوبة البصريين في: أمالي ابن السّجري: ٤٠٤/٢، والإنصاف: ٨٦ م (١٤)، والتبيين عن مذاهب النّحويين: ٢٧٧-٢٨١ م (٤٠)، وتوجيه اللّمع: ٣٨٩، وشرح المفصل: ٢٣٠/٧، وشرح الكافية الشّافية: ١١٠٢/٢، وشرح التّصريح: ٧٥-٧٦.

(٢) - من الرّجز، وهو بلا نسبة في: علل النّحو: ٢٩٣، وأمالي ابن السّجري: ٤٠٥/٢، وأسرار العربيّة: ٩٢، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٣٣٠/١. والزّوايّة في أكثرها: والله ما لي لي بِنَامَ صَاحِبُهُ. والشّاهد فيه: دخول حرف الجرّ على محذوفٍ تقديره: مقولٌ فيه: نامَ صاحبه، فحذف القول ودخل الجارّ على المحكي.

(٣) - عمرك الله، ولا يستقيم معه الوزن، لذلك صحّحته بأقرب الرّوايتين إليه.

(٤) - الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو عليّ الفارسيّ النّحويّ، أحد كبار علماء العربيّة، أخذ عن الرّجّاج وابن السّراج وغيرهما، وأخذ عنه كثيرون منهم ابن جني، والرّمانيّ، طوّف في البلاد وألّف كثيراً، من مؤلّفاته: كتاب الإيضاح في النّحو، والتّنكرة في علوم العربيّة، والتّعليقة على كتاب سيبويه، تُوفّي سنة (٣٧٧هـ). ينظر: تاريخ العلماء النّحويّين: ٢٦، ونزهة الألباء: ٢٣٢، ومعجم الأدباء: ٨١١/٢.

(٥) - وهو أشهر قوليه، ينظر: الحليّات: ٢٢٢، وإيضاح الشّعر: ١٢-١٣، والمسائل المنثورة: ٢٢٠-٢٢١، وشرح التّسهيل: ٣٧٩/١، ووصف المباني: ٣٦٨، والجنى الدّاني: ٤٩٤.

(٦) - نُسب القول بحرفيّة (عَسَى) لنعلبّ وابن السّراج وابن شقير، ونسبها ابن هشام للكوفيّين بعامّة، ينظر: أسرار العربيّة: ١٠٨، وارتشاف الصّرب: ١٢٢٢/٣، والجنى الدّاني: ٤٦١، ومغني اللّبيب: ٤١٤/٢.

(٧) - مغني اللّبيب: ٤١٤/٢.

(٨) - ينظر: مجيب النّدا: ١٢٥/١، وحاشية يس: ٢٢٠/١.

بَحْثُ فِعْلِ الْأَمْرِ

ص: وَأَمْرٌ، وَيَعْرِفُ بِالدَّلَالَةِ عَلَى الطَّلَبِ مَعَ قَبُولِهِ يَاءَ الْمُخَاطَبَةِ [وَبِنَاؤُهُ عَلَى السُّكُونِ] كـ(اضْرِبْ) إِلَّا الْمُعْتَلَّ فَعَلَى حَذْفِ آخِرِهِ كـ(اغْزُ)^(١)، وَ(اخْشَ)، وَ(ازِم)، وَنَحْوُ: (قُومَا)، وَ(قُومُوا)، وَ(قُومِي) فَعَلَى حَذْفِ النُّونِ. وَمِنْهُ (هَلُمَّ) فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ، وَ(هَاتِ) وَ(تَعَالِ)^(٢) فِي الْأَصَحِّ.

ش: لَمَّا فَرَعَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنَ الْأَفْعَالِ شَرَعَ فِي الثَّانِي وَهُوَ فِعْلُ الْأَمْرِ، وَهُوَ صِيغَةٌ يُطْلَبُ بِهَا الْفِعْلُ بَعْدَ حَذْفِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ^(٣)، فَخَرَجَ نَحْوُ: لِأَفْعَلِ أَنَا، ﴿وَلَنُخْمِلَنَّ خَطَايَاكُمْ﴾ (١٢) [العنكبوت]، وَلَيَفْعَلَنَّ زَيْدٌ، لِأَنَّ طَلَبَ الْحَدِيثِ لَيْسَ بِهَا بَلْ بِوَاسِطَةِ اللَّامِ، وَنَحْوُ: (صَهْ) وَ(نَزَالِ)، مِمَّا يُطْلَبُ بِهِ الْحَدِيثُ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بَعْدَ الْحَذْفِ الْمَذْكُورِ.

وَدَخَلَ مَا اسْتُعْمِلَ مِنْ صِيغَةِ الْأَمْرِ فِي الْإِبَاحَةِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ (٦٠) [البقرة] /ظ ١١/، أَوْ التَّهْدِيدِ نَحْوُ ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ (٤٠) [فصلت]، أَوْ التَّعْجِيزِ نَحْوُ ﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ﴾ (٢٣) [البقرة]، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَحَامِلِ هَذِهِ الصِّيغَةِ^(٤)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ دَالٌّ عَلَى طَلَبِ الْحَدِيثِ، وَإِنَّمَا اسْتُعِيدَ الْإِبَاحَةُ وَنَحْوُهَا مِنَ الْقَرِينَةِ^(٥).

قَوْلُهُ: وَيَعْرِفُ، أَي: يَتَمَيَّزُ الْأَمْرُ عَنْ غَيْرِهِ بِأَنْ يَدُلَّ عَلَى الطَّلَبِ بِنَفْسِهِ، فَخَرَجَ نَحْوُ: لِنَضْرِبْ؛ لِأَنَّ الدَّلَالََةَ عَلَى الطَّلَبِ لَيْسَ بِنَفْسِ الصِّيغَةِ بَلْ نَشَأَ مِنَ اللَّامِ كَمَا مَرَّ.

وَلَا يَدُّ مَعَ دَلَالَتِهِ عَلَى ذَلِكَ مِنْ قَبُولِهِ يَاءَ الْمُخَاطَبَةِ أَوْ إِحْدَى نَوَيِ التَّوَكُّيدِ كـ(اضْرِبْ) تَقُولُ فِيهِ: اضْرِبِي، وَاضْرِبَنَّ، وَالْمُرَادُ بِيَاءِ الْمُخَاطَبَةِ الْيَاءُ الْمَوْضُوعَةُ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ لِلْفَاعِلَةِ، وَهِيَ اسْمٌ مُضْمَرٌ

(١) - وَاغْزُوا، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٢) - وَتَعَالَى، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٣) - يَنْظُرُ حُدُّ الْأَمْرِ فِي: الْكَافِيَةِ فِي النَّحْوِ: ٤٦، وَتَاجُ عُلُومِ الْأَدَبِ: ١٥٤، وَالْحُدُودُ فِي عِلْمِ النَّحْوِ: ٤٤٣، وَشَرْحُ الْحُدُودِ فِي النَّحْوِ: ١٠١.

(٤) - جَمَعَهَا حَيْدَرَةُ الْيَمْنِيِّ فِي عَشْرَةِ مَحَامِلٍ هِيَ: الْإِزَامُ، وَطَلَبُ، وَنَدَبُ، وَإِبَاحَةُ، وَتَهْدِيدُ، وَتَعْجِيزُ، وَاسْتِهْزَاءُ، وَتَوْقِيفُ، وَتَحْدِيدُ، وَفَسْرُهَا وَاحِدًا وَاحِدًا. يَنْظُرُ: كَشَفُ الْمَشْكِلِ: ١٤١/٢-١٤٤، وَأَوْصَلَهَا فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِيُّ مِنْ الْأُصُولِيِّينَ إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ وَجْهًا. يَنْظُرُ: الْمَحْصُولُ: ٣٥/٢.

(٥) - مَعْنَى كَلَامِهِ أَنَّ الْأَمْرَ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ اسْتِعْمَالُ هَذِهِ الصِّيغَةِ فِي طَلَبِ الْفِعْلِ عَلَى وَجْهِ الِاسْتِعْلَاءِ، وَهُوَ الْأَمْرُ حَقِيقَةً، أَغْلَبُ وَأَكْثَرُ، وَغَيْرِهِ بِقَرِينَةٍ، وَاخْتَلَفَ الْأُصُولِيُّونَ فِي ذَلِكَ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِمِثْلِ قَوْلِ النَّحْوِيِّينَ وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ دَلَالَتَهَا دَلَالََةَ الْمُشْتَرَكِ عَلَى جَمِيعِ مَعَانِيهَا أَوْ بَعْضِهَا. يَنْظُرُ: شَرْحُ الرَّضِيِّ: ١٣٤/٥-١٣٥، وَالْمَحْصُولُ: ٤١/٢، وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ: ٤٠٩/٢.

عند سيويه^(١) والجمهور^(٢) إلا الأخفش فإنها عنده حرف تأنيث كالتاء، والفاعل مستتر^(٣)، ورد بأنها لو كانت حرفاً لثبت في التثنية كتاء التأنيث، وبأن علامة التأنيث لم تلحق آخر المضارع في موضع^(٤).

فلو دلت الكلمة على الطلب ولم تقبل أحد المذكورين فهي اسم فعل ك(صه) و(نزال)^(٥)، ولو قبلته ولم تدل على الطلب فهي فعل مضارع نحو: تضربين يا هند، ولتضربين يا زيد، وزاد الشارح: أو فعل تعجب نحو: أحسن بزيدي، فإنه ليس أمراً بل على صورته^(٦)، يريد بذلك أنه يقبل الياء والنون لكنه خبر معنى وإن كان لفظه لفظ الأمر، فمعنى: أحسن بزيدي، على كلامه: حسن زيد، أي: صار ذا حسن، كقولهم: أغد البعير، أي: صار ذا غدة^(٧)، وفاعله المجرور بالياء الزائدة^(٨)، وفيه نظر من وجوه: الأول: أن فعل التعجب لا يقبل ياء المخاطبة ولا نون التوكيد إلا شذوذاً كما ذكره في (المغني)^(٩)، الثاني: أن استعمال الأمر بمعنى الماضي مما لم يعهد، بل المعهود العكس، الثالث: أن استعمال (أفعل) بمعنى: صار ذا كذا، نحو: أغد البعير، أي: صار ذا غدة، قليل، الرابع: أن زيادة الباء في الفاعل غير ثابتة^(١٠)، وسترى في باب التعجب زيادة تحقيق^(١١) يتعلّق بهذا المقام.

(١) - ينظر: كتاب سيويه: ٢٠/١، و١٥٥/٤.

(٢) - ينظر: البغداديات: ٥٨١-٥٨٢، وشرح المقدمة الجزولية الكبير: ٣٢٥/١، والتذييل والتكميل: ١٤٢/٢.

(٣) - ينظر رأي الأخفش في: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٠/٢، والتسهيل: ٢٣، ورصف المباني: ٥٠٦-٥٠٧، والتذييل والتكميل: ١٤٢/٢، ونسب للأخفش والمازني في: الجنى الداني: ١٨١، ومغني اللبيب: ٤٤٥/٤.

(٤) - وبأن الياء لم تثبت علامة تأنيث في غير هذا الموضع وثبتت ضميراً نحو: ضربتي، وبأنها لو كانت حرف تأنيث لم تثبت معها تاء المضارعة، وغير ذلك. ينظر: رصف المباني: ٥٠٧، والتذييل والتكميل: ١٤٣/٢.

(٥) - أو مصدر نحو: ضرباً زيداً، أو حرف نحو: كلاً، بمعنى: انته. ينظر: مجيب الندا: ١٢٥/١.

(٦) - ينظر: مجيب الندا: ١٢٥/١-١٢٦.

(٧) - ينظر: المفصل: ٢٨٢.

(٨) - هذا مذهب جمهور البصريين، ومذهب الفرّاء والرجّاج والرمخسري وابني كيسان وخرّوف أن لفظ هذه الصيغة ومعناها الأمر حقيقة، وفيها ضمير مستتر في محل رفع على الفاعلية، والباء للتعدية داخل على المفعول به لا زائدة. ينظر: اللباب للعكبري: ٢٠٢/١-٢٠٣، وشرح المفصل: ٢٦٧/٧، والإيضاح في شرح المفصل: ١٠٢/٢، وشرح التسهيل: ٣٣/٣، والكافي لابن أبي الربيع: ٧٢٥-٧٣١، وارتشاف الضرب:

٢٠٦٦/٤، وشرح التصريح: ٦٠/٢.

(٩) - ينظر: مغني اللبيب: ٢٦٠/٤.

(١٠) - ينظر: شرح التصريح: ٦٠/٢-٦١.

(١١) - كلمة (تحقيق) مضروب عليها.

قَوْلُهُ: وَبِنَاؤُهُ عَلَى السُّكُونِ... إلخ، أي: وبناء الأمر على السُّكُونِ إذا كَانَ صَحِيحًا وَلَمْ يَتَّصِلْ بِهِ أَلِفُ الْاِثْنَيْنِ، وَلَا وَاوُ الْجَمَاعَةِ، وَلَا يَاءُ الْمَخَاطَبَةِ، وَلَا نُونُ التَّوَكِيدِ الْمُبَاشِرَةِ، نَحْوُ: اضْرِبْ، وَانْطَلِقْ، وَاسْتَخْرِجْ، إِلَّا إِذَا كَانَ مُضَعَّفًا فَيَجُوزُ تَحْرِيكُهُ بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ وَبِهَا رُويَ قَوْلُ جَرِيرٍ^(١):

[١٧] ثُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللَّوَى

فَإِذَا كَانَ مُعْتَلًّا وَلَمْ يَتَّصِلْ بِهِ أَلِفُ الْاِثْنَيْنِ، وَلَا وَاوُ الْجَمَاعَةِ، وَلَا يَاءُ الْمَخَاطَبَةِ، وَلَا نُونُ الْإِنَاثِ، وَلَا نُونُ التَّوَكِيدِ الْمُبَاشِرَةِ، فَبِنَاؤُهُ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْعَلَّةِ، نَحْوُ: اغْزُ، وَاخْشَ، وَارْمِ، وَإِنْ انْصَلَّ بِهِ الْأَلْفُ، أَوِ الْوَاوُ، أَوِ الْيَاءُ الْمَذْكُورَةُ فَبِنَاؤُهُ عَلَى حَذْفِ النُّونِ نَحْوُ: اغْزُوا، وَاخْشَيَا، وَارْمِيَا، وَاغْزُوا، وَاخْشُوا، وَارْمُوا، وَاغْزِي^(٢)، وَاخْشِي، وَارْمِي، كَالصَّحِيحِ فِي نَحْوِ: اضْرِبَا، وَاضْرِبُوا، وَاضْرِبِي، وَإِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ الْإِنَاثِ فَبِنَاؤُهُ عَلَى السُّكُونِ نَحْوُ: اغْزُونَ، وَاخْشَيْنَ، وَارْمِينَ يَا هِنْدَاتُ، أَوْ نُونُ التَّوَكِيدِ الْمُبَاشِرَةِ فَعَلَى الْفَتْحِ نَحْوُ: اغْزُونَ، وَاخْشَيْنَ، وَارْمِينَ يَا زَيْدُ، كَالصَّحِيحِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ نَحْوُ: اضْرِبِينَ يَا هِنْدَاتُ، وَاضْرِبِينَ يَا زَيْدُ.

وَعَلِمَ أَنَّ تَقْسِيمَ الْمُصَنِّفِ أَحْوَالَ الْأَمْرِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِهِمْ: يُبْنَى عَلَى مَا يُجْزَمُ بِهِ مُضَارِعُهُ^(٣)؛ لِأَنَّهُ لَا يَظْهَرُ فِي أَمْرِ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ، فَإِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ صَحِيحًا كَانَ أَوْ مُعْتَلًّا، وَمُضَارِعُهُ لَيْسَ مُجْزُومًا لِبَنَائِهِ عَلَى السُّكُونِ، وَكَوْنُهُ فِي مَحَلِّ جَزْمٍ عَلَى السُّكُونِ بَعِيدٌ لَا سِيَّمَا فِي الْمُعْتَلِّ، وَمَلَا حَظُّهُ مُجَرَّدًا عَنْ نُونِ النَّسْوَةِ مَعَ بُعْدِهِ لَا يَصِحُّ فِي الْمُعْتَلِّ^(٤)، وَلِهَذَا زَادَ بَعْضُهُمْ فِي الْقَاعِدَةِ لِإِخْرَاجِ هَذَا: لَوْ كَانَ مُعْرَبًا^(٥)، وَيَرُدُّ عَلَى الْقَاعِدَةِ بَعْدَ تِلْكَ الزِّيَادَةِ الْأَمْرُ الَّذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ الضَّمِيرُ الْمُتَقَدِّمُ إِذَا بَاشَرَتْهُ نُونُ التَّوَكِيدِ فَإِنَّهُ يُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّ مُضَارِعَهُ /و١٢/ مُجْزُومٌ بِالْفَتْحِ، ثُمَّ إِنَّهَا لَا تَشْمَلُ الْأَمْرَ الَّذِي لَا مُضَارِعَ لَهُ ك(هَاتِ)، وَلَا يُعْلَمُ مِنْهَا حُكْمُ الْأَمْرِ الَّذِي مُضَارِعُهُ لَيْسَ مُعْرَبًا عَلَى تِلْكَ الزِّيَادَةِ^(٦) فَلْيُتَدَبَّرْ، فَظَهَرَ فَسَادُ قَوْلِ الشَّارِحِ إِنَّ الْمُصَنِّفَ لَوْ قَالَ: يُبْنَى عَلَى مَا يُجْزَمُ بِهِ مُضَارِعُهُ، كَمَا فِي (الْأَوْضَحِ) لَكَانَ أَحْسَنَ^(٧).

(١) - صدر بيت من الكامل عجزه: والعيش بعد أولئك الأيام،

وهو لجريز في: ديوانه: ٩٩٠، والمفصل: ١٣٦، وتخليص الشواهد: ١٢٣، والمقاصد النحوية: ٣٤١/١، وخزانة الأدب: ٤٣٠/٥.

والشاهد فيه: تحريك ميم (ثُمَّ) بالحركات الثلاث لأنه مضعّف.

(٢) - اعزي، وهو تصحيّف.

(٣) - هذه عبارة جماعة من النحويين. ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣٤٧/٥، وأوضح المسالك: ٦١/١، وشرح شذور الذهب: ٩١، وشرح الأشموني: ٤٥/١، وشرح النصريح: ٥٠/١.

(٤) - ينظر هذا الإيراد في: حاشية يس: ٢٣٠-٢٣١، وحاشية الصبان: ٨٧/١.

(٥) - ينظر: دليل الطالبين لكلام النحويين: ١٦.

(٦) - ينظر: حاشية يس: ٢٣١/١.

(٧) - ينظر: مجيب النّدا: ١٢٧/١.

قوله: وَمِنْهُ (هَلَمْ) ... إلخ، فصل هذه الألفاظ بـ(منه) لأن فيها خلافاً بين النحويين.
قوله: فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ، أي: إِنَّ الْأَصَحَّ فِي (هَلَمْ) عَلَى لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ أَنَّهَا فَعْلٌ أَمْرٌ لاسْتِعْمَالِهِمْ
إِيَّاهَا عَلَى وَجْهِ عِلْمٍ مِنْهُ ذَلِكَ، وَهُوَ إلْحَاقُهَا الضَّمائرَ بِحَسَبِ مَنْ تُسندُ إِلَيْهِ نَحْوُ: هَلَمْ يَا زَيْدُ، وَهَلَمَي
يَا هُنْدُ، وَهَلَمَا يَا زَيْدَانِ وَيَا هُنْدَانِ، وَهَلَمُوا يَا زَيْدُونَ، وَهَلُمْنَ يَا هُنْدَاتُ^(١)، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ مَا قِيلَ مِنْ
أَنَّهَا عَلَى لُغَةِ تَمِيمٍ اسْمٌ غَلَبَ فِيهِ جَانِبُ الْفَعْلِيَّةِ لِلتَّزَامِ فَتَحَمِيمِهَا وَالْإِدْغَامِ، وَلَوْ كَانَتْ فَعلاً لَجَرَتْ
مَجْرَى (رَدَّ) فِي جَوَارِ الْكسْرِ وَالضَّمِّ وَالْإِضْمَارِ، وَالْجَوَابُ بَأَنَّ التَّزَامَ أَحَدِ الْجَائِزِينَ لَا يَقْتَضِي خُرُوجَهَا
عَنِ الْفَعْلِ^(٢).

وَأَمَّا عَلَى لُغَةِ الْحَاجِزِ فَهِيَ اسْمٌ فَعْلٌ؛ لِأَنَّهَا عِنْدَهُمْ لَازِمَةٌ طَرِيقَةً وَاحِدَةً وَلَا تَخْتَلِفُ بِحَسَبِ مَنْ
تُسندُ إِلَيْهِ^(٣)، وَهِيَ هَاءُ التَّنْبِيهِ مَرْكَبٌ مَعَهَا (لَمْ) أَمْرٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: لَمْ اللَّهُ شَعَثَهُ، أَي: جَمَعَهُ^(٤)، أَي:
اجْمَعَ نَفْسَكَ إِلَيْنَا فِي اللَّازِمِ، وَاجْمَعَ غَيْرَكَ فِي الْمُتَعَدِّي، فَلَمَّا غَيَّرَ مَعْنَاهُ هَاءُ التَّنْبِيهِ عِنْدَ التَّرْكِيبِ لِأَنَّهُ
صَارَ بِمَعْنَى: أَقْبِلْ، وَاحْضَرْ، صَارَ كَأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ الْمَنْقُولَةِ عَنْ أَصُولِهَا فَلَمْ يُتَصَرَّفْ فِيهِ مَعَ أَنَّ
أَصْلَهُ النَّصْرُفُ؛ وَذَلِكَ لِثِقَلِ التَّرْكِيبِ^(٥). وَجَاءَتْ فِي التَّنْزِيلِ بِالْمَعْنَيْنِ، قَالَ تَعَالَى ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ
لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا (١٨)﴾ [الْأَحْزَابِ]، أَي: أَقْبِلُوا، وَقَالَ ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ (١٥٠)﴾ [الْأَنْعَامِ]، أَي:
أَحْضِرُوهُمْ، فَقَبِي الْأُولَى لَازِمَةٌ، وَفِي الثَّانِيَةِ مُتَعَدِّيَّةٌ^(٦).

قوله: (هَاتِ) وَ(تَعَالِ) ... إلخ، يَعْنِي أَنَّ الْأَصَحَّ فِي (هَاتِ) وَ(تَعَالِ) أَنََّّهُمَا فَعْلَانِ أَمْرٌ لِدَلَالَتِهِمَا عَلَى
الطَّلَبِ مَعَ قَبُولِ يَاءِ الْمُخَاطَبَةِ^(٧) كـ(هَاتِي) وَ(تَعَالِي)^(٨)، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ مَا قَالَهُ الرَّمْخَشَرِيُّ وَغَيْرُهُ:
إِنَّهُمَا اسْمَا فَعْلٍ لِلزُّومِهِمَا الْأَمْرَ وَلُحُوقِ الضَّمائرِ لَهُمَا؛ لِقُوَّةِ شَبْهِهِمَا بِالْأَفْعَالِ فَالْحَقَّا بِهَا^(٩)، وَاعْتَرَضَ
بِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ (هَاتِ) لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا عَلَى صِيغَةِ الْأَمْرِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّهُ يُقَالُ: هَاتِي لِمَا فِي الْمَاضِي
كـ(عَاطَى)، وَتَصْرِيفُهُ تَصْرِيفُهُ^(١٠)، وَيَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنْ عِلَامَاتِ الْأَفْعَالِ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ.

(١) - ينظر: كتاب سيبويه: ٣/٣٣٢، و٥٢٩، والمقتضب: ٣/٢٠٢-٢٠٣، والأصول في النحو: ١/١٤٦،

والخصائص: ٣/٣٨، والبدیع: ١/٥٣٠، وشرح الكافية الشافية: ٣/١٣٩٠.

(٢) - ينظر: شرح التصريح: ٢/٧٦٥.

(٣) - تنظر ما تقدّم من مصادر.

(٤) - ينظر: كتاب سيبويه: ٣/٣٣٢، و٥٢٩، والمقتضب: ٣/٢٠٢، والتعليقة على كتاب سيبويه: ٣/١٥١.

(٥) - ينظر: شرح الرضي: ٤/٢٥.

(٦) - ينظر: المفصل: ١٤٧، وشرح المفصل: ٤/٦٦، والكافي في شرح الهادي: ٣/١٨٠٩.

(٧) - ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/١٩٨٣، وشرح شذور الذهب: ٢٨، وشرح قطر الندى: ٣٢.

(٨) - كهات وتعال، ولا معنى لها، وما أثبتّه هو الذي يناسب السياق.

(٩) - ينظر: المفصل: ١٤٥، وشرح المفصل: ٤/٤٤، وشرح الرضي: ٤/١٥.

(١٠) - أي: هاتِي إِلَيْنَا هَاتِ. ينظر: كتاب العين: ٤/٨٠ مادة (هت)، وجعل ابن مالك تصرّفها لغة لبعض

العرب. ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/١٣٨٩.

وَأَصْلُ (هَاتِ): آتٍ، مِنْ إِئْتٍ، تُؤْتِي إِيْتَاءً^(١)، فَقُلِبَتِ الْأَلْفُ هَاءً، وَمَعْنَاهَا: أَعْطَى، وَهِيَ مَكْسُورَةٌ التَّاءُ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهَا إِلَّا إِذَا اتَّصَلَ بِهَا وَאוُ الْجَمَاعَةِ فَتُضَمُّ، قَالَ تَعَالَى ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ (١١١) [البقرة].

و(تَعَالَى) مَفْتُوحَةُ اللَّامِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهَا اتَّصَلَ بِهَا الْوَاوُ أَمْ لَا، وَحُكْمُ بِنَائِهَامَا عُلِمَ مِنْ حُكْمِ بِنَاءِ الْمُعْتَلِّ.

(١) - ينظر: كتاب العين: ٨٠/٤ مادة (هتئ)، والكافي في شرح الهادي: ١٨٠٧/٣-١٨٠٨.

بَحْثُ الْمُضَارِعِ

ص: وَمُضَارِعٌ، وَيُعْرَفُ بـ(لَمْ)، وافتتاحه بحرفٍ من حُرُوفِ (تَأْيُث) نَحْوُ: نَقُومُ، وَأَقُومُ، وَيَقُومُ، وَتَقُومُ، وَيُضْمُ أَوَّلُهُ إِنْ كَانَ مَاضِيَهُ رُبَاعِيًّا كَيُذْخِرُ، وَيُكْرِمُ، وَيُفْتَحُ فِي غَيْرِهِ كَيَضْرِبُ وَيَسْتَخْرِجُ، وَيُسَكِّنُ آخِرُهُ مَعَ نُونِ النِّسْوَةِ نَحْوُ ﴿يَتَرَبَّصْنَ (٢٢٨)﴾ [البقرة]، وَ﴿لَا أَنْ يَغْفُونَ (٢٣٧)﴾ [البقرة]، وَيُفْتَحُ مَعَ نُونِ التَّوَكُّيدِ الْمُبَاشِرَةِ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا نَحْوُ ﴿لَيُنْبَذَنَّ (٤)﴾ [الهمزة]، وَيُعْرَبُ فِي مَا عَدَا ذَلِكَ نَحْوُ: يَقُومُ زَيْدٌ، ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ (٨٩)﴾ [يونس]، وَ﴿تَتَّبَلَّوْنَ (١٨٦)﴾ [آل عمران]، ﴿فَإِمَّا تَرِينَ (٢٦)﴾ [مريم]، ﴿وَلَا يَصُدُّكَ (٨٧)﴾ [القصص].

ش: هذا القسم الثالث من الأفعال وهو المضارع، وهو كلمة دَلَّتْ على حَدَثٍ وزمانٍ حَاضِرٍ أَوْ مُسْتَقْبَلٍ، فَعَلِمَ أَنَّ المضارعَ موضوعٌ للحال والاستقبال، وهذا أصحُّ ما قيلَ فيه^(١)، ويُعزى لظاهرِ مذهبِ سيبويه^(٢)، ويدلُّ عليه أَنَّ إطلاقَهُ على كُلِّ منهما مُسْتَعْنٍ عن قرينةٍ بخلافِ إطلاقِهِ على الماضي^(٣)، وهذا شأنُ الحقيقةِ والمجازِ، وقيلَ: إِنَّهُ موضوعٌ للاستقبال، وإطلاقُهُ على الحالِ مجازٌ^(٤)، وقيلَ: بالعكس، ويُعزى للفارسي^(٥)، وقيلَ: إِنَّهُ للاستقبال، ولا يُستعملُ في الحالِ أصلاً لا حقيقةً ولا مجازاً^(٦)، ويُنسبُ إلى الرَّجَاجِيِّ^(٧)، وقيلَ: بالعكس، واختاره ابنُ الطَّراوَةِ^(٨)، قالَ: /ظ ١٢/ إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ يَقُومُ غَدًا، فالمعنى أَنَّهُ يَنُوي أَن يَقُومَ غَدًا^(٩).

(١) - ينظر: المقتضب: ١/٢، والأصول في النحو: ٣٩/١، وعلل النحو: ١٤٣، والإيضاح في شرح المفصل: ٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/١٢٩، والإقليد: ٣/١٤٥١، والتذليل والتكميل: ٨١/١.

(٢) - ينظر: كتاب سيبويه: ١٣-١٥، و١١٧/٣.

(٣) - ينظر: المغني في النحو: ١/١٣٦، والمنهل الصافي: ٢/٣٠١.

(٤) - ونُسبَ للرَّجَاجِ، ينظر: التذليل والتكميل: ٨١/١، وهمع الهوامع: ١/٣٦.

(٥) - ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/٢٠٢٩، وهمع الهوامع: ١/٣٦.

(٦) - مجاز، والصواب ما أثبتته.

(٧) - عبد الرحمن بن إسحاق، أبو القاسم الرَّجَاجِيُّ، شيخُ العربيَّةِ في وقته، أصلُهُ من صَيْمَرٍ ثُمَّ نَزَلَ بَغْدَادَ وَلَازَمَ الرَّجَاجِ حَتَّى بَرَعَ فِي النُّحُو، وَأَخَذَ أَيُّضًا عَنْ ابْنِ السَّرَّاجِ وَعَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ الْأَخْفَشِ، دَرَسَ وَحَدَّثَ فِي دِمَشَقَ وَطَبْرِيقَ، مِنْ مَوْلَاتِهِ: الجمل، وشرح خطبة أدب الكاتب، والأُمالي، ثَوَفِي فِي طَبْرِيقَ سَنَةِ (٣٣٧هـ). ينظر: نزهة الألباء: ٢٢٧، والبلغة: ١٨٠، وبغية الوعاة: ٢/٧٧.

ونُسبَ هذا الرَّأْيُ للرَّجَاجِ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ مَنْسُوبًا للرَّجَاجِيِّ، فَلَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ أَوْ وَهْمٌ مِنَ النَّاسِخِ. ينظر: التذليل والتكميل: ٨١/١، وهمع الهوامع: ١/٣٦.

(٨) - سُلَيْمَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَبُو الْحُسَيْنِ السَّبْئِيُّ الْمَالِقِيُّ، طَافَ بِلَادَ الْأَنْدَلُسِ، كَانَ أَعْلَمَ أَهْلِ زَمَانِهِ بِالْعَرَبِيَّةِ، مِنْ مَوْلَاتِهِ: المَقْدِمَاتُ عَلَى كِتَابِ سَيْبَوِيهِ، وَتَرْشِيحُ الْمُقْتَدَى، وَرِسَالَةُ الْإِفْصَاحِ بِبَعْضِ مَا جَاءَ مِنَ الْخَطِّ فِي الْإِيضَاحِ، ثَوَفِي سَنَةِ (٥٢٨هـ). ينظر: إنباه الرواة: ٤/١١٣، وإشارة النعيين: ١٣٥، والبلغة: ١٤٩.

(٩) - ينظر: رسالة الإفصاح: ٢١، ونتائج الفكر: ٩٣، والبسيط لابن أبي الربيع: ١/٢٤٢-٢٤٣.

وسُمِّيَ هذا الفعلُ مُضَارِعًا من المضارعة، وهي لغةُ المُشابهة^(١)، لمُشابهته الاسمَ في احتمال الإبهام والتخصيص، وقبول لام الابتداء، والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته، هذا ما ذكره الجمهور في التعليل للتسمية، وذكرُوا أيضًا أَنَّ هذا هو السَّبَبُ في إعرابه^(٢)، واعتراضَ عليهم ابنُ مالك في (شرح التسهيل) بأنَّ المُشابهة في هذه الأمورِ بمعزلٍ عمَّا جيءَ بالإعرابِ لأجله، بل إعرابه بمُشابهته الاسمَ في أَنَّ كلاً منهما تطرؤُ عليه بعد التركيبِ معانٍ^(٣) مختلفة تتعاقبُ على صيغة واحدة؛ فيفتقرُ في تمييزها إلى الإعرابِ، وذلك في الاسمِ نحو: مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ، ترفعُ (زَيْدٌ) عندَ قصدِ النَّفي، وتنصبُهُ عندَ التَّعْجُبِ، وتخفُضُهُ مع رفعِ (أَحْسَنُ) عندَ الاستفهامِ عمَّا هو الأَحْسَنُ مِنْهُ، وفي الفعلِ نحو: لَا تَأْكُلِ السَّمَكَةَ وتشربِ اللبن، ترفعُ (تشربُ) عندَ إرادةِ النَّهي عن الأوَّلِ وإباحةِ الثاني، وتنصبُهُ عندَ النَّهي عن الجمعِ بينهما، وتجزمُهُ عندَ النَّهي عن كلِّ منهما^(٤).

وحاصلُ اعتراضِهِ أَنَّ هذه الأمورَ الَّتِي ذكرها الجمهورُ ليست هي السَّبَبُ في إعرابِ الاسمِ حتَّى يترتَّبَ على ثبوتها في المضارعِ إعرابه؛ لأنَّ شرطَ الجامعِ أَنْ يكونَ هو سببُ الحكم^(٥)، ويُجابُ بأنَّ هذه الأمورَ وإن لم تكن سببَ الإعرابِ إلَّا أَنَّهُ يصحُّ الإلحاقُ بسببِ المُشابهة^(٦). وأوردَ على ابنِ مالكِ مالكٌ قياسًا على ما أوردَهُ على الجمهورِ أَنَّ المُتبادِرَ مِنْهُ أَنَّ الاسمَ أُعْرِبَ لتواردِ النَّفي والتَّعْجُبِ والاستفهامِ عليه في تركيبٍ واحدٍ^(٧)، وليسَ كذلك، بل أُعْرِبَ لتواردِ الفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ والإضافة، وذلك لا يُتصوَّرُ في المضارعِ ضرورةً.

قوله: ويعرف ب(لم)، أي: يتميَّز المضارعُ عن قسيميَّه بصحَّة دخولِ (لم) عليه نحو ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (٣) [الإخلاص]، والمرادُ استقامةُ المعنى وعدمُ الامتناعِ بحسبِ اللغة، وظاهرُ أَنَّهُ يمكنُ معرفة ذلك بدونِ معرفة أَنَّ ما دخلت عليه مضارعٌ، فلا دَوْرَ في تعريفِ المضارعِ بها^(٨).

قوله: وافتتاحه ...، اعلم أَنَّ المضارعَ لا يخلو أَنْ يكونَ في أولِهِ حرفٌ من أحرفِ أربَعٍ يجمعُها قولك: نَأَيْتُ، وتُسَمَّى أحرفَ المضارعة؛ لأنَّ مضارعةَ هذا الفعلِ للاسمِ إِنَّمَا حصلتْ بزيادتها فيه كأقوم، ونقوم، ويقوم، وتقوم، وإِنَّمَا التزموا زيادتها فيه؛ لأنَّهم لَمَّا قصدوا أَنْ يدلَّ الفعلُ على غير

(١) - ينظر: مقاييس اللغة: ٣/٣٩٦ مادة (ضرع).

(٢) - ينظر: كتاب سيبويه: ١/١٣، والمقتضب: ٢/١، و٤/٨٠-٨١، والأصول في النحو: ١/٣٩، وشرح

السَّيرافي: ١/٤١، وأسرار العربيَّة: ٢٢٩، واللباب للعكبري: ٢/٢٠-٢١، وشرح المفصل: ٧/١٣.

(٣) - معاني، والصواب ما أثبتُّه.

(٤) - ينظر: شرح التسهيل: ١/٣٤-٣٥، والتذليل والتكميل: ١/١٢٤-١٢٦.

(٥) - أي: سببُ الحكم في الأصلِ لتكونَ سببَ الحكم في الفرع وهو المضارعُ وفقًا لقياسِ العلة.

(٦) - ولو في غيرِ سببِ الحكم في الأصل. ينظر: حاشية الصَّبَّان: ١/٩٠.

(٧) - على نحو ما مثَّل به من قولهم: مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ.

(٨) - ينظر: حاشية يس: ١/٢٤٣.

الماضي زادوها فيه لتدلّ عليه، ولم يُدلّ عليه بالتقصان منه لأنّ الماضي إذ ذاك يصير أقلّ من ثلاثة أحرف، وأمّا غير الثلاثي فمحمول عليه، ولم يزيدها في آخره هرباً من اللبس، وحملوا ما ليس فيه لابس على ما فيه.

ومقتضى لفظ المصنّف أنّ (افتتاحه) مجرور بالعطف على (لم) فتكون أحرف (نأيت) علامة للمضارع أيضاً، وليس ذلك بمرادٍ له، بل مراده أنّها مستأنفة غير داخلية في الحكم السابق، صرح بذلك في (الشرح) حيث قال: وإنّما ذكرنا هذه الأحرف بسطاً للحكم الذي بعدها لا لأعرف بها المضارع؛ لأنّنا وجدناها تدخل في أول الماضي نحو: أكرم، وتعلم، وترجس، ويرناً^(١)، انتهى.

وأقول: أحرف (نأيت)^(٢) صارت علماً اصطلاحاً على ذوات المعاني المخصوصة الآتي ذكرها حتّى لا يفهم في إطلاقها غيرها، والأحرف التي في أول الماضي ليست بأحرف (نأيت) قطعاً، فإذا لا مانع من جعلها علامة للمضارع، ومما يدلّ على ما ذكرنا تسميتها أحرف المضارعة، والمضارعة إنّما تتحقّق بذوات/و١٣/ المعاني المخصوصة؛ ضرورة أنّ الماضي المتصلّ به^(٣) الهمزة مثلاً كأكرم، لا يُسمّى (مضارعاً)، وليس ذلك إلّا لكون الهمزة فيه ليست للمتكلّم فقط لثبوتها مع المخاطب والغائب.

واعلم أنّ لكلّ من هذه الحروف معنى مختصّاً^(٤) به، فالهمزة للمتكلّم وحده، والنون له ومعه غيره أو للمعظم نفسه حقيقة أو ادعاءً، والياء للغائب المذكّر مفرداً كان أو مثني أو مجموعاً ولجمع الغائبات، والتاء للمخاطب مذكراً كان أو مؤنثاً مفرداً أو مجموعاً.

قوله: ويضمّ أوله، أي: يضمّ الحرف المفتوح به المضارع إذا كان ماضيه رباعياً سواء كانت جميع حروفه أصولاً وهو الرباعيّ المجرد كدحرج، أم بعضها زائداً وهو الثلاثيّ المزيد، ويختصر في ثلاثة أبواب: باب الإفعال كأكرم، وباب التفعيل كفرّج، وباب المفاعلة كفاتل، فنقول: يدحرج، ويكرم، ويقرّج، ويقاتل.

قوله: ويفتح في غيره، أي: يفتح أول المضارع في غير المضارع الذي ماضيه رباعيّ سواء كان ماضيه ثلاثياً كضرب، أو خماسياً كانطلق أو سداسياً كاستخرج، فنقول: يضرب، وينطلق، ويستخرج،

(١) - ينظر: شرح قطر الندى: ٤٧، و((اليرئأ واليرئأ: مثل الحياء)). لسان العرب: ٢٠٢/١ مادة (يرئأ).

(٢) - فضّل الألويسي جمعها في (أنيت) مراعاة للنسبة التضعيفية؛ لأنّ الهمزة لمعنى، والنون لاتنين، والياء لأربعة، والتاء لثمانية. ينظر: حاشية الألويسي: ٨٨-٨٩.

(٣) - بها، والصواب ما أثبتّه.

(٤) - مختص، والصواب ما أثبتّه.

بافتح لا غير على لغة الحجاز^(١) وهي الفصحى^(٢)، وأما نحو: خَصَمَ، وَقَتَلَ، فَإِنَّمَا فَتَحَ أَوَّلَ مضارعهما لكونهما خماسيين في الأصل ولا يَضُرُّ كونهما رباعيين في الصورة لأنَّ أصلهما اختَصَمَ، واقتَتَلَ، نُقِلَتْ حركة التاء إلى ما قبلها وادغمَتْ فيما بعدها وحُذِفَتِ الهمزة استغناءً عنها بحركة ما بعدها^(٣)، وأما نحو: (أَسْطَاعَ) و(أَهْرَاقَ) فَإِنَّمَا ضُمَّ أَوَّلُ مضارعهما لكونهما رباعيين، والهَاءُ والسَّيْنُ زائدتان على غير القياس^(٤).

قوله: وَيُسَكَّنُ ... إلخ، لَمَّا فرغ^(٥) من بيان حكم أول المضارع شرع في بيان حكم آخره، فنكر أن لآخره ثلاث حالات: البناء على السكون، والبناء على الفتح، والإعراب، وقَدَّمَ حالة البناء على حالة الإعراب؛ لأنَّ البناء هو الأصل في الفعل، ولأنَّ ضابطه وجودي بخلاف ضابط الإعراب فإنه عَدَمِي^(٦)، فالبناء على السكون إذا اتَّصل به نون النسوة نحو ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ (٢٣٣) ﴿البقرة﴾، و﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ﴾ (٢٣٧) ﴿البقرة﴾، ووزن هذه^(٧) (يَفْعُلْنَ)؛ لأنَّ الواو فيه لام الكلمة لا ضمير الجماعة، والنون ضمير النسوة لا نون الرفع، والفعل مَبْنِيٌّ بخلاف نحو: الرِّجَالُ يَعْفُونَ، فإنَّ وزنه (يَفْعُونَ)؛ لأنَّ الواو فيه ضمير الجماعة، ولأنَّ الفعل محذوف، والنون علامة الرفع، والفعل مُعَرَّبٌ وأصله (يَعْفُونَ) بواوین الأولى لام الكلمة، والثانية ضمير الجماعة، استثقلت الضمة على واو قبلها ضمةً فحذفت، ثم حذفت الواو الأولى^(٨) للساكنين، فبقي (يَعْفُونَ) بوزن ما ذكرنا.

والمُرَادُ بقوله: نُونُ النِّسْوَةِ، النُّونُ الموضوعَةُ لهنَّ سواءً استعملت فيهنَّ أو لا، فيشمل نحو قوله^(٩):

[١٨] يَمُرُّونَ بِالذَّهْنِ خِفَافًا عَيَابُهُمْ وَيَخْرُجْنَ مِنْ دَارَيْنِ بُجَرَ الْحَقَائِبِ

(١) - وغير الفصحى لغة من يكسر حرف المضارعة مطلقاً، وهو ما يُعرف بتلثة بهراء، أو من يكسر الهمزة والنون والتاء ويفتح الياء لاستتقالهم الكسرة في الياء، ونقل أبو البركات الأنباري أنَّ بعض العرب يضم حرف المضارعة من الخماسيِّ والسُداسيِّ فيقول: يُنْطَلِقُ، ويُستخرج. ينظر: كتاب سيبويه: ١١٠/٤، ومجالس ثعلب: ٨١، وشرح التصريف للثماني: ١٩٥-١٩٧، وأسرار العربية: ٢٧٨، وارتشاف الضرب: ١٨٢/١.

(٢) - الفصحاء، والصواب المناسب للسياق ما أثبتته.

(٣) - ينظر: شرح تصريف العزّي للثقاتاني: ١٧٩، ومجيب النّدا: ١٣٤/١.

(٤) - ينظر: كتاب سيبويه: ٢٨٥/٤، والأصول في النحو: ٢٢٩/٣، وشرح تصريف العزّي للثقاتاني: ١٧٩.

(٥) - فرع، وهو تصحيّف.

(٦) - ينظر: حاشية يس: ٢٥٦/١.

(٧) - والإشارة إلى (يَعْفُونَ).

(٨) - حذفت الواو الأولى منهما؛ لأنّها حرف علة، ولم تُحذف الثانية؛ لأنّها ضمير الفاعل.

(٩) - من الطويل، وهو لشاعر من همدان في: شرح أبيات سيبويه: ٢٤٦/١، وللأحوص في ملحق شعره: ٢٨٩،

٢٨٩، ولجريد في: ديوانه: ١٠٢١، ولأحدهم في: المقاصد النحويّة: ١٠٤١/٣.

والشاهد فيه: ورود نون النسوة في (يخرجن) مستعارة للذكور.

مِمَّا فِيهِ نُونُ النَّسْوَةِ مُسْتَعَارَةً لِلذُّكُورِ، فَسَقَطَ قَوْلُ الشَّارِحِ: لَوْ قَالَ الْمُصَنِّفُ: نُونُ الْجَمْعِ لَكَانَ أَوَّلَى لِيَشْمَلَ نُونُ الذُّكُورِ أَيْضًا فَإِنَّ الْفِعْلَ يُسَكَّنُ مَعَهَا أَيْضًا^(١).

وَأَعْلَمَ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي الْمُضَارِعِ الْمُتَّصِلِ بِهِ النُّونَ الْمَذْكُورَةَ، فَالْجَمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ لِلْحَاقِيقِ^(٢)، قَالَ سِيبَوِيه: إِنَّ يَضْرِبِينَ شَابَةَ ضَرْبِينَ^(٣)، يَعْنِي: أَنَّهُ لَمَّا سَكَّنَ آخِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَجْتَمِعْ فِيهِ أَرْبَعُ حَرَكَاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ حَمَلًا عَلَى (ضَرْبَ) جَازَ بِنَاوُهُ حَمَلًا عَلَيْهِ، وَإِذَا جَازَ تَشْبِيهُ الْفِعْلِ بِالاسْمِ /ظ ١٣/ وَإِخْرَاجِهِ عَنْ أَصْلِهِ مِنَ الْبِنَاءِ فَأَلَوَّلَى إِذَا شَابَةَ الْفِعْلُ أَنْ يُرَدَّ إِلَى أَصْلِهِ مِنَ الْبِنَاءِ^(٤)، وَقِيلَ: بُنِيَ لَفَوَاتٍ شَبَّهَهُ بِالاسْمِ لِاتِّصَالِهِ بِمَا لَا يَتَّصِلُ إِلَّا بِالْفِعْلِ^(٥)، وَفِيهِ نَظَرٌ^(٦).

وَالْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ أَحَدُ نَوْنِي التَّوَكِيدِ نَحْوُ ﴿لَيْسَ جَنَّ وَلَيْكُونَا مِنْ الصَّاغِرِينَ﴾^(٣٢) [يُوسُفَ]، وَاخْتَلَفُوا فِي هَذَا أَيْضًا، فَالْجَمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ لِتَرْكِيبِهِ مَعَ النُّونِ وَصِرُورَتِهِ مَعَهُ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، وَلَا إِعْرَابَ فِي الْوَسْطِ مَعَ أَنَّ الْوَسْطَ مُشْتَغَلٌ بِالْحَرَكَةِ الْمَجْتَلِبَةِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَفْرَدِ الْمَذْكُورِ وَالْمَجْمُوعِ الْمَذْكُورِ وَالْوَاحِدِ^(٧) الْمُؤَنَّثِ^(٨)، وَلَا عَلَى النُّونِ لِأَنَّهُ حَرْفٌ [فَ] يَبْقَى^(٩) الْجَزَائِرِ مَبْنِيَيْنِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ مُعَرَّبٌ كَمَا أَنَّ الْاسْمَ مَعَ التَّنْوِينِ مُعَرَّبٌ لَكِنْ لَمَّا اشْتَغَلَ حَرْفُ الْإِعْرَابِ بِالْحَرَكَةِ الْفَارِقَةِ صَارَ الْإِعْرَابُ مُقَدَّرًا كَمَا فِي غَلَامِي. وَقِيلَ: إِنَّهُ مَبْنِيٌّ لِلتَّرْكِيبِ إِلَّا إِذَا أُسْنَدَ إِلَى أَلْفِ الْاِثْنَيْنِ أَوْ وَاوِ الْجَمَاعَةِ أَوْ يَاءِ الْمَخَاطَبَةِ^(١٠)؛ لِأَنَّ الضَّمَائِرَ الْبَارِزَةَ تَمْنَعُ التَّرْكِيبَ لِفَصْلِهَا بَيْنَهُمَا، وَالْمَحذُوفُ لِلسَّاكِنِينَ فِي حُكْمِ الثَّابِتِ، فَالْمُسْنَدُ إِلَى أَحَدِ الثَّلَاثَةِ مُقَدَّرٌ إِعْرَابُهُ لِاشْتِغَالِ مَحَلِّهِ بِحَرَكَةِ الْفَرْقِ، وَهَذَا الْقَوْلُ اخْتَارَهُ فِي (الْأَوْضَحِ) وَفِي هَذَا الْكِتَابِ^(١١).

وَالْإِعْرَابُ فِيمَا إِذَا تَجَرَّدَ عَنْ نُونِ النَّسْوَةِ وَنَوْنِي التَّوَكِيدِ، أَوْ لِحَقَّهُ نُونُ التَّوَكِيدِ مَفْصُولًا عَنْهُ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا فَالْمَجْرَدُ نَحْوُ: يَقُومُ زَيْدٌ، وَالْمَفْصُولُ بِالْفَاصلِ اللَّفْظِيِّ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا

(١) - ينظر: مجيب النِّدَا: ١٣٥/١-١٣٦.

(٢) - وخالف ابن درستويه والسُّهَيْلِيُّ وابنُ طَلْحَةَ وطائفةٌ فذهبوا إلى أَنَّهُ مُعَرَّبٌ. ينظر: ارتشاف الضَّرْبِ:

٨٣٥/٢، وشرح الأَشْمُونِي: ٤٦/١، وجمع الهوامع: ٧٣/١، وشرح الفَارُضِيّ عَلَى أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ: ٧٦/١.

(٣) - ينظر: كتاب سِيبَوِيه: ٢٠/١، و٣٠٤/٣، وقد نقلَ السَّيِّدُ الشَّارِحُ ذَلِكَ عَنْ شَرْحِ الرُّضِيِّ.

(٤) - ينظر: الإِنْصَافُ: ١٩٧ م (٢٩)، وَاللِّبَابُ لِلْعَكْبَرِيِّ: ٢٨/٢، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ: ١٧/٥.

(٥) - ينظر: بُلُوغُ الْأَرْبِ بِشَرْحِ شَذُورِ الذَّهَبِ: ١٠٢، وَمَجِيبُ النِّدَا: ١٣٤/١-١٣٥.

(٦) - النَّظَرُ هُوَ مَا عَلَّقَهُ يَسُ الْعَلِيمِيُّ بِقَوْلِهِ: ((الشُّبُهَةُ لَمْ يَفُتْ، نَعَمْ قَدْ غَوْرَضَ بِاتِّصَالِهِ بِالنُّونِ الَّتِي لَا تَلْحَقُ

الْأَسْمَاءُ)). حَاشِيَةُ يَسُ: ٢٥٧/١، وَيَنْظُرُ: هَمْعُ الْهُوَامِعِ: ٧٣/١.

(٧) - الْوَاوُ مَطْمُوسَةٌ.

(٨) - فَيَفْتَحُ فِي الْأَوَّلِ، وَيُضْمُّ فِي الثَّانِي، وَيُكْسِرُ فِي الثَّالِثِ. ينظر: شَرْحُ الرُّضِيِّ: ١٥/٥-١٦.

(٩) - تَبَقَّى، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(١٠) - تَنْظُرُ الْمَذَاهِبُ الثَّلَاثَةُ فِي: شَرْحِ الرُّضِيِّ: ١٧/٥، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ٦٦٢/٢، وَمَجِيبُ النِّدَا: ١٣٦/١.

(١١) - ينظر: أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ: ١٠٥/٤، وَشَرْحُ قَطْرِ النَّدَى: ٣٥.

تَتَّبَعَانِ (٨٩) [يونس]، فَإِنَّ أَصْلَهُ قَبْلَ دُخُولِ (لَا) النَّاهِيَةِ وَنُونِ التَّوَكِيدِ (تَتَّبَعَانِ) بِنُونٍ خَفِيفَةٍ، ثُمَّ دَخَلَ الْجَازِمُ وَهُوَ (لَا) فَحُذِفَ النُّونُ ثُمَّ أُكِّدَ بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ فَالْتَقَى سَاكِنَانِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ الْمُدْغَمَةُ، وَلَمْ يَجْزُ حَذْفُ الْأَلْفِ خَشْيَةَ الْإِلْتِبَاسِ بِفِعْلِ الْوَاحِدِ، وَلَا حَذْفُ النُّونِ لِقَوَاتِ الْمَقْصُودِ مِنْهَا وَهُوَ التَّوَكِيدُ، فَحَرِّكَتِ النُّونُ بِالْكَسْرِ تَشْبِيهًا بِنُونِ الْمُثَنَّى الْوَاقِعَةِ بَعْدَ الْأَلْفِ (١).

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَتِ النُّونُ مَكْسُورَةً مَعَ فِعْلِ الْإِثْنَيْنِ فَلِمَ لَمْ تُحْذَفِ الْأَلْفُ إِذِ التَّمْيِيزُ حَاصِلٌ بِفَتْحِ النُّونِ مَعَ فِعْلِ الْوَاحِدِ؟ قُلْنَا: إِنَّ شَرْطَ كَسْرِهَا مَعَ فِعْلِ الْإِثْنَيْنِ وَجُودُ الْأَلْفِ، عَلَى أَنَّ الْكَسْرَةَ قَدْ يُذْهِلُ عَنْهَا أَوْ تَذْهَبُ حَالُ الْوَقْفِ فَلَا يَحْصُلُ التَّمْيِيزُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران]، مُضَارِعُ (بُلِيَ) (٢) مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ مَسْنَدٌ لِمُضْمِرِ جَمَاعَةِ الْمُخَاطَبِينَ، وَأَصْلُهُ قَبْلَ دُخُولِ نُونِ التَّوَكِيدِ (لَتُبْلَوُنَّ) بِوَاوَيْنِ، الْأُولَى لَامُ الْكَلِمَةِ وَالثَّانِيَةُ ضَمِيرُ الْجَمَاعَةِ تَحَرَّكَتِ الْوَاوُ وَانْفَتْحَ مَا قَبْلَهَا فَانْقَلَبَتْ أَلْفًا، ثُمَّ حُذِفَتْ لِانْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فَصَارَ (لَتُبْلَوُنَّ) ثُمَّ أُكِّدَ بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ فَاجْتَمَعَ ثَلَاثَةُ نَوَاتٍ فَحُذِفَتْ نُونُ الرَّفْعِ لِاسْتِقَالِ تَوَالِي أَمْثَالِ زَوَائِدَ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ الْوَاوِ الْجَمَاعَةِ وَالنُّونِ الْمُدْغَمَةُ، وَلَمْ يَجْزُ حَذْفُ الْوَاوِ لِعَدَمِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا، وَلَا النُّونِ لِقَوَاتِ الْمَقْصُودِ مِنَ الْإِثْنَيْنِ بِهَا، فَحَرِّكَتِ الْوَاوُ بِمَا يَجَانِسُهَا وَهِيَ الضَّمَّةُ، وَلَمْ تُقْلَبْ أَلْفًا لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا لِعَرُوضِ الْحَرَكَةِ فَصَارَ (لَتُبْلَوُنَّ) عَلَى وَزْنِ (تَفْعُولُنَّ) (٣).

وَنَحْوُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَأَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ (٢٦) [مريم]، أَصْلُهُ قَبْلَ دُخُولِ نُونِ التَّوَكِيدِ (تَرَايَيْنَ) (٤) عَلَى وَزْنِ (تَفْعَلَيْنِ)، نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ إِلَى مَا قَبْلَهَا فَحُذِفَتْ الْهَمْزَةُ فَصَارَتْ (تَرَيْنَ) بِفَتْحِ الرَّاءِ وَكَسْرِ الْيَاءِ الْأُولَى وَإِسْكَانِ الثَّانِيَةِ، فَلَمَّا تَحَرَّكَتِ الْيَاءُ وَانْفَتْحَ مَا قَبْلَهَا قُلِبَتْ أَلْفًا ثُمَّ حُذِفَتْ لِانْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْيَاءِ/و ١٤/ الثَّانِيَةِ، فَصَارَتْ (تَرَيْنَ) عَلَى وَزْنِ (تَقَيْنَ)، ثُمَّ دَخَلَ الْجَازِمُ وَهُوَ (إِنْ) فَحُذِفَ نُونُ الرَّفْعِ، ثُمَّ أُكِّدَ بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ فَالْتَقَى سَاكِنَانِ يَاءِ الْمُخَاطَبَةِ وَالنُّونِ الْمُدْغَمَةُ، فَحَرِّكَتِ الْيَاءُ بِمَا يَجَانِسُهَا وَهِيَ الْكَسْرَةُ فَصَارَتْ (تَرَيْنَ) (٥) عَلَى وَزْنِ (تَقَيْنَ) بِالتَّشْدِيدِ.

وَالْمَفْصُولُ بِالْفَاصلِ النَّقْدِيَّةِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا يَصُدُّكَ﴾ (٨٧) [القصص]، أَصْلُهُ قَبْلَ دُخُولِ الْجَازِمِ (يَصُدُّوَنَكَ) فَلَمَّا دَخَلَ حَذَفَ نُونُ الرَّفْعِ، ثُمَّ أُكِّدَ بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ فَالْتَقَى سَاكِنَانِ الْوَاوِ الضَّمِيرِ وَالنُّونِ الْمُدْغَمَةُ، فَحُذِفَتِ الْوَاوُ لَوْجُودِ الضَّمَّةِ الدَّالَّةِ عَلَيْهَا وَلَوْلَاهَا لَمْ يُحْذَفِ الْوَاوُ كَمَا فِي ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) - المحرك بالكسر هو النُّونُ المُدْغَمُ فِيهَا لَا الْمُدْغَمَةُ. ينظر: حاشية يس: ٢٦٨/١.

(٢) - بلى، والصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٣) - ينظر: شرح شذور الذهب: ٩٤، وشرح التصريح: ٥٢/١، ومجيب النِّدَا: ١٣٩-١٤٠.

(٤) - ترينين، والصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٥) - ينظر: المفتاح في الصِّرف: ٨١، وشرح التصريح: ٥٢-٥٣.

بَحْثُ الْحَرْفِ

ص: وَأَمَّا الْحَرْفُ فَيُعْرَفُ بِأَنْ لَا يَقْبَلَ شَيْئًا مِنْ عِلَامَاتِ الْأَسْمَاءِ وَلَا مِنْ عِلَامَاتِ الْأَفْعَالِ نَحْوُ: هَلْ، وَبَلْ، وَلَيْسَ مِنْهُ (مَهْمَا) وَ(إِذْمَا)، بَلْ مِنْهُ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةُ وَ(لَمَّا) الرَّابِطَةُ فِي الْأَصَحِّ، [وَجَمِيعُ الْحُرُوفِ مَبْنِيَّةٌ].

ش: لَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ شَرَعَ فِي الْحَرْفِ، وَهُوَ كَلِمَةٌ دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهَا فَقَطْ^(١). فَقَوْلُنَا: فِي غَيْرِهَا، صِفَةٌ لِمَعْنَى، وَالضَّمِيرُ الْبَارِزُ فِي (غَيْرِهَا) عَائِدٌ إِلَى الْكَلِمَةِ، وَالْمَعْنَى أَنَّ الْحَرْفَ كَلِمَةٌ دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى ثَابِتٍ فِي لَفْظٍ غَيْرِهَا، وَبِهِ^(٢) مَخْرَجٌ لِلْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهَا، وَقَوْلُنَا: فَقَطْ، مُخْرَجٌ لِلْأَفْعَالِ، فَإِنَّ (ضَرَبَ) مَثَلًا وَإِنْ كَانَتْ دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهَا وَهُوَ دِلَالَتُهَا^(٣) عَلَى ضَارِبِيَّةِ فَاعِلِهَا إِلَّا أَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا أَيْضًا وَهُوَ الْإِخْبَارُ عَنْ وَقْعِ ضَرْبٍ، وَالْحَرْفُ لَا يَدُلُّ إِلَّا عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ، وَمَخْرَجٌ لِمَا دَلَّ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ وَمَعْنَى فِي نَفْسِهِ كَأَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَالِاسْتِفْهَامِ فَإِنَّ (مَنْ) الشَّرْطِيَّةُ مَثَلًا وَإِنْ كَانَتْ دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهَا وَهُوَ الْمَعْنَى الْعَارِضُ لَهَا لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى (إِنْ) الشَّرْطِيَّةَ، أَعْنِي: عَقْدَ السَّبَبِيَّةِ وَالْمُسَبَّبِيَّةِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ بَعْدَهَا إِلَّا أَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى مَعْنَى فِي نَفْسِهَا أَيْضًا وَهُوَ الشَّخْصُ الْعَاقِلُ فِي نَفْسِ الْكَلِمَةِ.

وهذا المعنى الحرفي - أعني ما يكون في لفظ الغير - قد يكون في المفرد كالمُعْرِفِ بـ(أَل) والمُنْكَرِ بـتَوِينِ التَّنْكِيرِ، وقد يكون في الجملة كما في: هل زيد قائم؟ لأنَّ الاستفهامَ معنًى في الجملة، إذ المستفهم عنه قيام زيد، وكذا النَّفْيُ^(٤) في: ما قام زيد؟ إذ المنفي قيام زيد، فالحرفُ مُوجِدٌ لِمَعْنَاهُ فِي غَيْرِهِ، إِمَّا مَقْدَمًا عَلَيْهِ كَمَا فِي (بَصْرِيٍّ)، أَوْ مُؤَخَّرًا عَنْهُ كَمَا فِي (الرَّجَلِ)^(٥).

ثُمَّ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْمَعْنَى الْأِسْمِيَّةِ^(٦) وَالْحَرْفِيَّةِ، وَقَدْ أَوْضَحَهُ الرَّضِيُّ (رَحِمَهُ اللَّهُ) بِكَلَامٍ وَجِيزٍ فَلَنُورِدُهُ، قَالَ: إِنَّ مَعْنَى (مِنْ) الْإِبْتِدَاءِ، فَمَعْنَى (مِنْ) وَلَفْظُ الْإِبْتِدَاءِ سَوَاءٌ، إِلَّا أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا أَنَّ لَفْظَ الْإِبْتِدَاءِ لَيْسَ مَدْلُولُهُ مَضمُونٌ لَفْظٍ آخَرَ بَلْ^(٧) مَدْلُولُهُ مَعْنَاهُ الَّذِي فِي نَفْسِهِ مُطَابَقَةٌ^(٨)، وَمَعْنَى

(١) - تنظر حدود الحرف في: الأصول في النحو: ٤٠/١، والإيضاح في علل النحو: ٥٤، واللباب للعكبري:

٥٠/١، واللمحة في شرح الملحة: ١١٧/١، والجنى الداني: ٢٠، والحدود في النحو: ٤٤١.

(٢) - أي بقوله: في غيرها.

(٣) - دالالتها، وهو تحريف.

(٤) - كذا لنفي، وهو تحريف.

(٥) - ينظر: شرح الرضي: ٢٢/١.

(٦) - الاسم، والصواب ما أثبتته.

(٧) - اجزئ، وهو تحصيل.

(٨) - مسح ذهب ببعض الكلمة.

ومعنى (من) مضمون لفظ آخر، يضاف ذلك المضمون إلى معنى ذلك اللفظ الأصلي، فلهذا جاز الإخبار عن لفظ الابتداء، نحو: الابتداء خير من الانتهاء، ولم يجز الإخبار عن (من)؛ لأنَّ الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر فكيف يُخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره، وإنما يُخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مُطابقةً، فالحرف لا معنى له أصلاً إذ هو كالعلم المنصوب بجانب شيء ليدلَّ على أنَّ في ذلك الشيء فائدة ما^(١).

هذا كلامه، وهو جلي لا^(٢) غبار عليه، غير أنه نُوقِشَ في أنَّ ظاهره أنَّ الحرف لا معنى له أصلاً لا في نفسه ولا في غيره، وإنما يحدث فيه المعنى عند انضمامه إلى الغير، وهذا خرق لإطباقهم على أنَّ الحرف كلمة^(٣)، والجواب أنَّ إطلاقهم على الحرف (كلمة) إنما هو بشرط الانضمام إلى الغير ليحصل فيه المعنى فيصح إطلاق (الكلمة) عليه، وأمَّا في الحالة الإفرادية فلا يُطلق عليه (كلمة)؛ لأنه لا معنى له، وهذا مرادهم، وليس يخفى على من تدبَّر كلماتهم^(٤)، ويرشدك إلى ما ذكرناه ما صرَّحوا به من أنَّ (من) مثلاً ليس موضوعاً لمفهوم الابتداء المطلق أو المخصوص كلفظهما بل لكل واحدٍ من الابتداءات المخصوصة كالكائن بين السير والكوفة، وتخصيص الابتداء بخصوصية الطرفين^(٥)، فليفهم.

فإن قيل: لا يجوز أن يكون الحرف بلا معنى عند ذكره وحده لأنه /ظء/ ١ / (يبقى من قبيل المهملات، وإنما الحرف موضوع لا مهملاً، قلنا: لا نسلم لزوم ذلك؛ لأنَّ الحرف وضع لأن يفهم منه معنى عند التركيب لا وحده، وليس المهمل كذلك؛ إذ لا معنى له في الحالة الإفرادية والتركيبية جميعاً)^(٦).

قوله: **فيعرف ... إلخ**، أي: يُميَّز الحرف عن الأسماء والأفعال بأن لا يقبل شيئاً من علامات الأسماء ولا الأفعال؛ لأنه إذا امتنع أن يكون واحداً^(٧) منهما تعيَّن كونه حرفاً، إذ ليس نمة قسم رابع كما علمت سابقاً، وذلك نحو: (هل) من حروف الاستفهام، و(بل) من حروف العطف، فإن قيل: هذا

(١) - شرح الرضي: ٢٤/١. وتتمه كلامه: ((فإذا أُفرد عن ذلك الشيء بقي غير دالٍ على معنى أصلاً)).

(٢) - الا، وهو تحريف والصواب ما أثبتته.

(٣) - أورد هذا الاعتراض على الرضي معاصر السيد الشارح شيخ الإسلام محمود بن علي التبريزي (ت ١٣١٠ هـ) إذ قال: ((والعجب كله من الرضي رحمه الله قال: إنَّ الحرف وحده لا معنى له أصلاً. مع أنهم قسموا الكلمة إلى اسم، وفعل، وحرف، والكلمة لفظ موضوع لمعنى)). منتهى المقاصد: ٩٥.

(٤) - ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٥٤، والبسيط في شرح الكافية: ٥١٣/٢، والفوائد الصبائية: ٣١٨/٢.

(٥) - ينظر: دليل الهدى للحرفوشي: ١٩-٢٠.

(٦) - ما بين القوسين مضروب عليها، وإنما أثبتته لأنه يتم به الكلام.

(٧) - واحد، والصواب ما أثبتته.

التَّعْرِيفُ غَيْرُ مانِعٍ لصدِّقِهِ عَلَى نَحْوِ: نَزَالَ^(١) وَأَخَوَاتِهِ، وَ(قَطُّ) فِي قَوْلِكَ: مَا فَعَلْتَهُ قَطُّ^(٢)، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَرْفٍ، قُلْنَا: هَذَا مِنَ التَّعْرِيفِ بِالْأَعْمِ، وَهُوَ جَائِزٌ لِإِفَادَتِهِ التَّمْيِيزَ فِي الْجُمْلَةِ، فَإِنْ قِيلَ: عَلَامَاتُ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ حُرُوفٌ فَلَا يَصِحُّ عَدْمُهَا عَلَامَةً لِلْحَرْفِ لِلزُّومِ الدَّوْرِ، قُلْنَا: هَذَا لَا يَنْجُهِ إِبْرَادًا عَلَى الْمُصَنِّفِ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعَبِّرْ فِي عَلَامَاتِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ بِالْحَرْفِ، بَلْ عَيَّنَ أَلْفَاظًا مَخْصُوصَةً يُمَكِّنُ مَعْرِفَتَهَا بِدُونِ مَعْرِفَةِ كَوْنِهَا حُرُوفًا، وَإِنْ كَانَتْ فِي الْوَاقِعِ حُرُوفًا، وَلَوْ سَلَّمْنَا، أَجَبْنَا بِأَنَّ لِلْحَرْفِ جِهَتَيْنِ: جِهَةً كَوْنَهُ حَرْفًا، وَجِهَةً كَوْنِهِ لَفْظًا مَعْلُومًا، وَفِي الثَّانِيَةِ يَكُونُ عَدْمُهُ عَلَامَةً لِلْحَرْفِ لَا فِي الْأُولَى، فَلَا دَوْرَ^(٣).

قَوْلُهُ: وَلَيْسَ مِنْهُ (مَهُمَا)... إلخ، إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ فِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ خِلَافًا^(٤) فِي كَوْنِهَا حُرُوفًا أَوْ أَسْمَاءً، وَأَنَّ الصَّحِيحَ فِي (إِذْمَا) وَ(مَهُمَا) كَوْنُهُمَا اسْمَيْنِ لَا حَرْفَيْنِ، وَفِي (مَا) الْمَصْدَرِيَّةَ وَ(لَمَّا) الرَّابِطَةَ الْعَكْسَ.

وَالْقَوْلُ بِأَنَّ (مَهُمَا) اسْمٌ يُعْزَى إِلَى جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ الزَّمْخَشَرِيُّ^(٥)، وَقَالَ السُّهَيْلِيُّ^(٦): إِنَّهَا تَأْتِي اسْمًا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مَهُمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّا بِهَا (١٣٢)﴾ [الأعراف]، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٧):
[١٩] وَمَهُمَا كَفَلْتُ إِلَيْهِ كَفَاهُ
وَتَأْتِي حَرْفًا بِدَلِيلِ قَوْلِ زُهَيْرٍ^(٨):

-
- (١) - كَنْزَال، وَالصَّوَابُ حَذْفُ الْكَافِ.
(٢) - فَقَطُّ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.
(٣) - أَجَابَ بِهَذَا يَسَّ الْعِلْمِيُّ، يَنْظُرُ: حَاشِيَةُ يَس: ٢٧٦/١.
(٤) - خِلَافَ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.
(٥) - يَنْظُرُ: الْكَشَاف: ١٤٥-١٤٦، وَالْمَفْصَل: ١٤١.
(٦) - عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ السُّهَيْلِيُّ الْمَالِقِيُّ، إِمَامٌ فِي اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ، أَخَذَ عَنْ ابْنِ الطَّرَاوَةِ وَأَبِي بَكْرِ بْنِ الْعَرَبِيِّ، مِنْ مَوْلاَتِهِ: نَتَائِجُ الْفِكْرِ فِي النَّحْوِ، وَالرُّوُصُ الْأَنْفُ، وَشَرَحَ آيَةَ الْوَصِيَّةِ، تُوفِّيَ سَنَةَ (٥٨١هـ).
يَنْظُرُ: إِنْبَاهُ الرِّوَاة: ١٦١/٢، وَالْبَلْغَةُ: ١٨١، وَبَغِيَةُ الْوَعَاة: ٨١/٢.
وَيَنْظُرُ رَأْيُهُ فِي: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ١٨٦٣/٤، وَالْجَنَى الدَّانِي: ٦١١-٦١٢، وَمَغْنِي اللَّيْبِ: ٢١٥/٤.
(٧) - عَجَزُ بَيْتٍ مِنَ الْمُتَقَارِبِ صَدْرُهُ: إِذَا سُدَّتْهُ سُدَّتْ مِطْوَاعُهُ،
وَهُوَ لِلْمُتَنَحِّلِ الْهَذَلِيِّ فِي: شَرْحِ السِّيرَافِيِّ: ٩٣/٩، وَشَرَحَ أَشْعَارَ الْهَذَلِيِّينَ: ١٢٧٧/٣، وَلَهُ أَوْ لِدِي الْإِصْبَعِ الْعِدْوَانِيِّ فِي: خَزَانَةُ الْأَدَب: ١٤٧/٤، وَ٢٨/٩، وَالرِّوَايَةُ فِي هَذِهِ الْمَصَادِرُ: وَمَهُمَا وَكَلَّتْ ...
وَالشَّاهِدُ فِيهِ: وَرُودُ (مَهُمَا) اسْمًا لِعَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَيْهَا.
(٨) - مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لَهُ فِي: شَرْحِ دِيَوَانِهِ: ٣٧، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٥٧١/٢، وَشَرَحَ وَشَوَاهِدَ الْمَغْنِيِّ: ٧٣٨/٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: وَرُودُ (مَهُمَا) حَرْفًا لِأَنَّهَا لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ.
زُهَيْرُ بْنُ أَبِي سُلَمَى رَبِيعَةُ بْنُ رِيَّاحِ الْمَزْنِيِّ، مِنَ الشُّعْرَاءِ الْجَاهِلِيِّينَ الْحُكَمَاءِ، وَهُوَ رَاوِيَةُ أَوْسٍ بْنِ حَجْرٍ، وَهُوَ مِنْ بَيْتِ عَرِيقٍ فِي الشَّعْرِ، تُوفِّيَ سَنَةَ (١٣٣هـ). يَنْظُرُ: الشَّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ: ١٣٧/١، وَالْأَعْلَامُ: ٥٢/٣.

- [٢٠] وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ
فَإِنَّهَا هُنَا حَرْفٌ؛ لِأَنَّهَا لَا مَحَلَّ لَهَا، وَتَبَعُهُ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ يَسْعُونَ^(١)، وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِ الْآخِرِ^(٢):
- [٢١] قَدْ أُوتِيَتْ كُلُّ مَاءٍ فَهِيَ ضَاوِيَةٌ مَهْمَا تُصِيبُ أَفَقًا مِنْ بَارِقٍ تَشْمُ
ثُمَّ قَالَ: إِذْ لَا تَكُونُ مُبْتَدَأً؛ لِعَدَمِ الرَّابِطِ مِنَ الْخَبَرِ وَهُوَ فَعْلُ الشَّرْطِ، وَلَا مَفْعُولًا لِاسْتِيفَاءِ فَعْلِ
الشَّرْطِ مَفْعُولُهُ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى غَيْرِهِمَا فَتَعَيَّنَ أَنَّهَا لَا مَوْضِعَ لَهَا، وَذَلِكَ يَقْتَضِي الْحَرْفِيَّةَ^(٣).
وَأُجِيبَ بِأَنَّهَا فِي الْأَوَّلِ إِمَّا خَبَرٌ لـ(تَكُنْ)، وَ(خَلِيقَةً) اسْمُهَا، وَ(مِنْ) زَائِدَةٌ، وَإِمَّا مُبْتَدَأٌ^(٤)، وَاسْمُ
(تَكُنْ) ضَمِيرٌ رَاجِعٌ إِلَيْهَا، وَالظَّرْفُ خَبَرٌ، وَ(مِنْ خَلِيقَةٍ) تَفْسِيرٌ لِلضَّمِيرِ كَمَا فِي قَوْلِهِ^(٥):
- [٢٢] لِمَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وَشَمَالٍ
وَفِي الثَّانِي^(٦) مَفْعُولٌ (تُصِيبُ)، وَ(أَفَقًا) ظَرْفٌ، وَ(إِمِنْ) بَارِقٍ تَفْسِيرٌ لـ(مَهْمَا) أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِ(تُصِيبُ)،
وَالْمَعْنَى: أَيَّ شَيْءٍ تُصِيبُ فِي أَفَقٍ مِنَ الْبَوَارِقِ تَشْمُ^(٧).
وَالْقَوْلُ بَأَنَّ (إِذَا) اسْمٌ هُوَ مَا اخْتَارَهُ الْمَبْرِدُ^(٨) وَابْنُ السَّرَّاجِ^(٩) وَالْفَارَسِيُّ^(١٠)، قَالُوا: لِأَنَّهَا ظَرْفٌ
زَمَانٍ بِمَنْزِلَةِ (مَتَى)، فَإِذَا قُلْتَ: إِذَا تَقَمَّ أَقَمَ، فَمَعْنَاهُ: مَتَى تَقَمَّ أَقَمَ^(١١).

(١) - يَوْسُفُ بْنُ يَبْقَى أَبُو الْحَجَّاجِ التَّجِيبِيُّ، أَدِيبٌ وَفْقِيَّةٌ وَنَحْوِيُّ أُنْدَلُسِيٍّ، مِنْ مُؤَلِّفَاتِهِ: الْمَصْبَاحُ فِي
شَرْحِ شَوَاهِدِ الْإِبْضَاحِ، تُوفِّيَ نَحْوَ سَنَةِ (٥٤٣هـ). يَنْظُرُ: بَغِيَّةُ الْوَعَاة: ٣٦٣/٢، وَدِيَوَانُ الْإِسْلَامِ: ٤١١/٤،
وَالْأَعْلَامُ: ٢٥٦/٨.

(٢) - مِنْ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لِسَاعِدَةِ بْنِ جَوْيَةِ فِي: شَرْحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ: ١١٢٨/٣، وَإِبْضَاحِ شَوَاهِدِ الْإِبْضَاحِ:
٢٠٧/١، وَشَرْحِ شَوَاهِدِ الْإِبْضَاحِ: ١٥٠، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ١٦٣/٨ - ١٦٦، وَرَوَايَتُهُ فِي هَذِهِ الْمَصَادِرِ: قَدْ أُوتِيَتْ،
وَرُويَ: صَاوِيَةٌ، وَطَاوِيَةٌ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: وَرُودُ (مَهْمَا) حَرْفًا لِأَنَّهَا لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ.

(٣) - يَنْظُرُ هَذَا الْكَلَامُ بِأَدْنَى تَصَرُّفٍ فِي: مَغْنِي اللَّيْبِ: ٢١٤/٤ - ٢١٥.

(٤) - هَذَا الْجَوَابُ الثَّانِي نَسَبَهُ الْبَغْدَادِيُّ إِلَى ابْنِ هِشَامٍ اللَّخْمِيِّ. يَنْظُرُ: شَرْحُ أَبْيَاتِ مَغْنِي اللَّيْبِ: ٣٢٨/٥،
وَمَغْنِي اللَّيْبِ: ٢١٧/٤ حَاشِيَةُ رَقْمِ (٩) لِلْمَحَقِّقِ.

(٥) - عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ صَدْرُهُ: فَتَوْضَحُ فَالْمَقْرَأَةُ لَمْ يَعْفُ رَسْمُهَا،

وَهُوَ لِامْرِئِ الْقَيْسِ فِي: دِيَوَانِهِ: ٨، وَشَرْحِ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ١ / ٣٦٤، ٢ / ٧٤٣، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٢٢٤/٣.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: كَوْنُ (مِنْ جَنُوبٍ وَشَمَالٍ) تَفْسِيرًا لَضَمِيرٍ مُسْتَتِرٍ فِي (نَسَجَتْهَا) عَائِدٍ عَلَى (مَا).

(٦) - أَيَّ: (مَهْمَا) فِي الشَّاهِدِ الثَّانِي وَهُوَ: مَهْمَا تُصِيبُ أَفَقًا مِنْ بَارِقٍ تَشْمُ.

(٧) - تَنْظُرُ هَذِهِ الْأَجْوِبَةُ فِي: مَغْنِي اللَّيْبِ: ٢١٧/٤ - ٢١٩.

(٨) - فِي أَحَدِ قَوْلِيهِ الْمَنْقُولَيْنِ عَنْهُ، وَصَرِيحُ كَلَامِهِ حَرْفِيَّتُهَا، ثُمَّ حَكَمَ بِأَنَّهَا ظَرْفٌ يُضَافُ إِلَى الْفَعْلِ. يَنْظُرُ:

الْمَقْتَضِبُ: ٤٦/٢ - ٤٧، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ١٩٥/٢، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ١٨٦٢/٤.

(٩) - يَنْظُرُ: الْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ١٥٩/٢، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ١٨٦٢/٤.

(١٠) - يَنْظُرُ: الْإِبْضَاحُ: ٢٥٢، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ١٨٦٢/٤، وَالْجَنَى الدَّانِي: ١٩١.

(١١) - يَنْظُرُ: شَرْحُ قَطْرِ النَّدى: ٣٧، وَمَجِيبُ النَّدَا: ١٤٢/١.

وقال جماعة^(١) بأنها حرف بمنزلة (إن) الشرطية، ونُسب إلى سيبويه^(٢)، وصححه الرضي^(٣).

واحتج القائل بالاسمية بأنها كانت قبل دخول (ما) اسمًا، والأصل بقاء الشيء على ما كان عليه^(٤)، وهذا لا يرد على القائل بالحرفية لأنه يمنع كونها مركبة من (إذ) الاسمية و(ما) الزائدة، بل هي عنده وضعت بمعنى (إن) الشرطية، إذ الأصل عدم التركيب، ول بعضهم جواب عما استدل به على الاسمية تركناه لفساده.

وأما (ما) المصدرية وهي التي تسبك مع ما يليها بمصدر كقوله^(٥):

[٢٣] يسر المرء ما ذهب الليالي

أي: ذهب الليالي، فالقول بحرفيتها يُعزى إلى سيبويه والجمهور^(٦)، ونقل عن ابن خروف^(٧) الاتفاق الاتفاق عليه، ورد على من نقل خلافاً، وليس بصحيح؛ لأن الأخفش وابن السراج قد صرحا باسميتها^(٨)، فهي عندهم بمنزلة (الذي) واقعة على ما لا يعقل وهو الحدث^(٩)، ومعنى البيت^(١٠): يسر المرء الذي أذهبت الليالي، أي: الذهاب الذي أذهبت الليالي^(١١)، ورد بأنها لو كانت اسمًا لصح ذكر العائد إليها في تركيب ولم يسمع^(١٢).

(١) - ينظر: علل النحو: ٤٣٨، وأمثلة الجزولية: ١٧٤، وشرح الكافية الشافية: ١٦٢٢/٣، واللمحة في شرح

اللمحة: ٧٦٧/٢، والجنى الداني: ١٩١،

(٢) - ينظر: كتاب سيبويه: ٥٦-٥٧.

(٣) - ينظر: شرح الرضي: ٩٥/٥.

(٤) - ينظر هذا الاحتجاج في: شرح النصريح: ٣٩٨/٢، ومجيب النداء: ١٤٣/١.

(٥) - صدر بيت من الوافر عجزه: وكان ذهابهن له ذهاباً،

وهو بلا نسبة في: المقتصد: ٢١٠/١، والبدیع: ٤٣٧/٢، والتخمير: ١٢٦/٤، والإيضاح في شرح المفصل:

٢٢٦/٢، والجنى الداني: ٣٣١.

والشاهد فيه: سبك (ما) المصدرية مع مدخولها الفعل مصدرًا وهو (ذهاب الليالي).

(٦) - ينظر: كتاب سيبويه: ٣٢٦/٢، و٣٤٩/٢، والمقتضب: ٢٠٠/٣، والتسهيل: ٣٨، ورصف المباني: ٣٨١،

٣٨١، والجنى الداني: ٣٣٢، والتذيل والتكميل: ١٥٤/٣، وهمع الهوامع: ٣١٦/١.

(٧) - علي بن محمد بن علي الحضرمي، المعروف بابن خروف، عالم بالعربية، من أهل إشبيلية، تخرج على

ابن طاهر المعروف بالخدب، من مؤلفاته: شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل، توفي على الأشهر سنة (٦٠٩هـ).

ينظر: إنباه الرواة: ١٩٢/٤، وفيات الأعيان: ٣٣٥/٣، وبغية الوعاة: ٢٠٣/٢.

(٨) - ينظر: المقتضب: ٢٠٠/٣، والأصول في النحو: ١٦١/١، والبغداديات: ٢٧٠.

(٩) - ينظر: شرح قطر الندى: ٤٢.

(١٠) - أي: تقدير معنى البيت على وفق مذهب الأخفش.

(١١) - ينظر: شرح شواهد شرح قطر الندى للفحائم: ١٠٢.

(١٢) - ينظر: شرح قطر الندى: ٤٢، وحاشية الفيشي: ٦٥.

وَأَمَّا (لَمَّا) فَتَرَدُّ عَلَى أَوْجِهٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً فَتَخْتَصُّ بِالْمَضَارِعِ/و١٥/ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ (٨)﴾ [ص] (١).
ثَانِيهَا: أَنْ تَكُونَ اسْتِثْنَائِيَّةً فَتَدْخُلَ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ (٤)﴾ [الطَّارِق]، فَيَمُنْ شَدَّدَ الْمِيمَ (٢)، وَعَلَى الْمَاضِي لَفْظًا نَحْوُ: أُنْشِدَكَ اللَّهُ لَمَّا فَعَلْتَ كَذَا، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ (٣):

[٢٤] قَالَتْ لَهُ: يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ لَمَّا غَنَنْتَ نَفْسًا أَوْ اثْنَيْنِ

وَأَنْكَرَ الْجَوْهَرِيُّ (٤) وَرُودَ (لَمَّا) بِمَعْنَى (إِلَّا) وَقَالَ: هُوَ غَيْرُ مَعْرُوفٍ فِي اللُّغَةِ (٥)، وَرَدَّ بِالْبَيْتِ (٦)،
بِالْبَيْتِ (٦)، وَهَذَانِ الْوَجْهَانِ لَا خِلَافَ فِي حَرْفِيَّتَهُمَا (٧).

ثَالِثُهَا: أَنْ تَكُونَ وَجُودِيَّةً وَهِيَ الرِّابِطَةُ وَجُودَ شَيْءٍ بَاخِرَ نَحْوٍ: لَمَّا جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ، فَتَقْتَضِي جُمْلَتَيْنِ
مَاضِيَتَيْنِ سِوَاءٍ كَانَتَا (٨) مَوْجُودَتَيْنِ - كَمَا مَثَّلْنَا - أَوْ مُقَدَّرَتَيْنِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (٩):

[٢٥] أَقُولُ لَعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سِقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَا شَم

(١) - أي: لم يذوقوا عذابي بعد. ينظر: حروف المعاني: ١١، وهمع الهوامع: ٥٤٤/٢.

(٢) - قراءة الحسن والأعمش وقتادة وأبي جعفر وعاصم وغيرهم. ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٣٧٨/١٠.

(٣) - من السريع، وهو بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية: ١٦٤٥/٣، والجنى الذاني: ٥٩٣، ومغني اللبيب: ٤٩١/٣، وشرح شواهد المغني: ٦٨٣/٢.

والشاهد فيه: مجيء (لَمَّا) بِمَعْنَى (إِلَّا).

(٤) - إسماعيل بن حماد، أبو نصر الفارابي الجوهري، من أنمة اللغة، أخذ عن الفارسي والسيرافي وغيرهما، كان كان كثير الترحال، دخل الحجاز وطوّف بلاد ربيعة ومضر، وأجهد نفسه في الطلب، ثم استقر في خراسان، من مؤلفاته: المقدمة في النحو، وعروض الورقة، والصّاح في اللغة، توفي محاولاً الطيران سنة (٣٩٣هـ). ينظر: نزهة الألباء: ٢٥٢، ومعجم الأدياء: ٦٥٦/٢، وإنباه الرواة: ٢٢٩/١.

(٥) - قال: ((وقول من قال: (لَمَّا) بِمَعْنَى (إِلَّا)، فليس يُعرف في اللغة)). الصّاح: ٢٠٣٣/٥ مادة (لم).

(٦) - رده الفيروزآبادي بقوله تعالى ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ (٤)﴾ [الطَّارِق]، و﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ (٣٢)﴾ [يس]، وقراءة ابن مسعود ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ (١٤)﴾ [ص] بإبدال (لَمَّا) بـ(إِلَّا). ينظر: القاموس المحيط: ١١٥٩ مادة (لَمَّا)، وتتنظر قراءة ابن مسعود في: معجم القراءات للخطيب: ٨٥/٨.

(٧) - ينظر: شرح قطر الندى: ٤٣.

(٨) - كانا، والصواب ما أثبتته.

(٩) - من الطويل، وهو لتميم بن رافع المخزومي في: ألغاز ابن هشام في النحو: ٥٨، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١٥٣/٥.

والشاهد فيه: ورود فعل (لَمَّا) وجوابها مقدرين.

ف(سقاؤنا) فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يُفسرُهُ، (وَهَا) ^(١) بمعنى: سقط، وجوابها محذوفٌ تقديرُهُ: قُلْتُ، بدليل أقول، و(شِم) فعلٌ أمرٌ بمعنى: انظر ^(٢).

وهذه التي اختلفَ فيها، فالقولُ بحرفيّتها ما نقلَهُ المصنّفُ وغيرُهُ عن سيبويه، قال في (الشرح) ^(٣): (الشرح) ^(٣): قال سيبويه: (لَمَّا) حرفٌ وجودٍ لوجودٍ ^(٤)، وفي كلامه إشعارٌ بأنَّ سيبويه نصَّ على حرفيّتها، وليس كذلك، فقد ذكرَ السَّعدُ التَّقَازانيُّ ^(٥) في (المطول) أنَّ سيبويه قال: لَمَّا لوقوعٍ أمرٍ لوقوعٍ لوقوعٍ غيره، وإنَّما تكونُ مثل (لو)، فتوهمُ بعضهم أنَّها حرفٌ شرطٍ ك(لو) إلا أنَّ (لو) لانتقاءِ الثَّاني لا انتقاءِ الأوَّل، و(لَمَّا) لثبوتِ الثَّاني لثبوتِ الأوَّل ^(٦)، انتهى.

والقولُ باسميّتها مُختارُ الفارسيِّ ^(٧) وابنِ جنيِّ ^(٨) والجرجانيِّ ^(٩) والتَّقَازانيِّ وجماعةٍ ^(١٠) قالوا: إنَّها إنَّها ظرفٌ بمعنى: (حين)، واستدلَّ المصنّفُ على حرفيّتها بقوله تعالى ﴿فَلَمَّا قُضِيَنا عَلَيْهِ المَوْتُ مَا دَلَّهمْ عَلَى مَوْتِهِ (١٤)﴾ [سبأ]، قال: لأنَّها لو كانتْ ظرفاً لاحتاجتْ عاملاً يعملُ في محلِّها النِّصب،

(١) - وهى: تخرقَ وانشقَّ، أو لم يبقَ فيه شيءٌ من الماء، وكتبَ (وَهَا) بالألفِ للتَّعمية والإلغاز. ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب: ١٥٣/٥.

(٢) - ينظر: مغني اللبيب: ٤٨٩/٣، وحاشية الخصري: ٢٤/٢.

(٣) - ينظر: شرح قطر النداء: ٤٣.

(٤) - قال سيبويه: ((وَأَمَّا لَمَّا: فهي للأمر الذي قد وقعَ لوقوعٍ غيره، وإنَّما تجيءُ بمنزلةِ (لو) لَمَّا ذكرنا، فإنَّما هما هما لابتداءٍ وجوابٍ)). كتاب سيبويه: ٢٣٤/٤.

(٥) - مسعود بن عمر بن عبد الله، سعدُ الدِّينِ التَّقَازانيُّ، عالمٌ بالنَّحوِ والتَّصريفِ والمعاني والبيان والأصليين وغيرها، من مؤلَّفاتِه: شرح التَّصريفِ العَرَبِيِّ، والإرشاد في النَّحو، والمطولُ شرح تلخيص مفتاح العلوم، تُوفِّي سنة (٧٩٢هـ). ينظر: الدرر الكامنة: ١١٢/٦، وبغية الوعاة: ٢٨٥/٢، وديوان الإسلام: ٢٤/٣.

(٦) - ينظر: المطول: ١٣٣.

(٧) - ينظر: البغداديات: ٣١٥-٣١٦، والإيضاح: ٢٥٠.

(٨) - عثمان بن جني، أبو الفتح الموصلي، من أجلاء علماء العربيَّة، لازمَ أبا عليٍّ الفارسيَّ أربعين سنةً وأفاد منه علماً جمًّا، وخلفه في بغداد بعد موته، من مؤلَّفاتِه: الخصائص، واللمع في العربيَّة، والتَّصريفِ الملوكي، تُوفِّي سنة (٣٩٢هـ). ينظر: نزهة الألباء: ٢٤٤، ووفيات الأعيان: ٢٤٦/٣، والبلغة: ١٩٤.

وينظر رأي ابنِ جنيِّ في: سرِّ صناعة الإعراب: ٢٢٣/٢، وارتشاف الضرب: ١٨٩٧/٤.

(٩) - عبدُ القاهر بن عبدِ الرَّحمن، أبو بكرٍ الجرجانيُّ النَّحويُّ، إمامُ العربيَّةِ والمعاني والبيان، أخذَ عن محمَّد بنِ الحسينِ بنِ محمَّد بنِ عبدِ الوارث ولم يأخذَ عن غيره لأنَّه لم يخرجْ عن بلده جرجانَ، من مؤلَّفاتِه: المقتصد في شرح الإيضاح، والعوامل المئة، ودلائل الإعجاز، تُوفِّي سنة (٤٧١هـ). ينظر: نزهة الإلباء: ٢٦٤، والبلغة: ١٥٨، وبغية الوعاة: ١٠٦/٢.

وينظر رأي الجرجانيِّ في: المقتصد: ١٠٩٢/٢.

(١٠) - ينظر: الأصول في النَّحو: ١٥٧/٢، والأزھية: ١٩٩، واللباب للعكبري: ٤٨/٢، وشرح المفصل: ١٦٩/٤، والإيضاح في شرح المفصل: ٤٩٥/١، والإقليد: ٩٨١/٢، واللمحة في شرح اللمحة: ٨٥٤/٢.

وذلك العامل إما (قَضِينَا) أو (دَلَّهْم)، وكون العامل (قَضِينَا) مردوداً بأنَّ القائلين باسميَّتها يزعمون أنَّها مضافةٌ إلى ما يليها، والمضافُ إليه لا يعملُ في المضافِ، وكونُ العاملِ (دَلَّهْم) مردودٌ بأنَّ (ما) النافية لا يعملُ ما بعدها فيما قبلها، فإذا بطلَ أن يكونَ لها عاملٌ تعيَّن أنَّها لا محلَّ لها، وذلك يقتضي الحرفية^(١)، انتهى.

وأجيبَ بأنَّ العاملَ (قَضِينَا)، وكونُهُ مضافاً إليه مَمْنوعٌ، فإنَّ القائلين باسميَّتها لا يقولون بإضافتها إلى ما يليها، وقد صرَّحَ في (المغني) بذلك في (إذا) على قولِ المُحقِّقين: إنَّ العاملَ فيها شرطُها، فقال: لأنَّ (إذا) عندهم غيرُ مضافةٍ^(٢).

واستدلَّ بعضهم على حرفيَّتها بأنَّهم أطبقوا على زيادةِ (أنَّ) بعدها، ولو كانتَ ظرفاً والجملةُ بعدها في موضعٍ خفضٍ لزمَ الفصلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه، وجوابُهُ ما أُجيبَ به عما تقدَّمَ آنفاً.

ص: وَجَمِيعُ الْحُرُوفِ مَبْنِيَّةٌ.

ش: إِنَّمَا كَانَ جَمِيعُ الْحُرُوفِ مَبْنِيَّةً لِأَنَّهَا لَا تَعْتَوِرُهَا مِنَ الْمَعَانِي التَّرْكِيبِيَّةِ مَا تَحْتَاجُ لِأَجْلِهَا إِلَى الْإِعْرَابِ، وَنَعْنِي بِالْمَعَانِي التَّرْكِيبِيَّةِ الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ وَالْإِضَافَةِ، فَمِنَ الْحُرُوفِ مَا هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ كـ(هَلْ) وَ(قَدْ)، وَمَا هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ كـ(إِنَّ) وَ(لَيْتَ)، وَعَلَى الْكَسْرِ كَلَامِ الْجَرِّ وَبَائِهِ، وَعَلَى الضَّمِّ كـ(مُنْذُ) فَيَمْنُ جَرَّ بِهَا، وَأَمَّا مَنْ رَفَعَ بِهَا فَاسْمٌ عِنْدَهُ.

وقد أسلفنا سابقاً أنَّ الأصلَ في البناءِ السُّكُونُ، فإذا وَرَدَ شَيْءٌ مِمَّا الْأَصْلُ فِيهِ الْبِنَاءُ مَبْنِيًّا لَمْ يُسْأَلْ عَنْ بِنَائِهِ؛ لِأَنَّ وَرُودَهُ عَلَى الْأَصْلِ كِبَاءَ الْحُرُوفِ وَالْفِعْلِ الْمَاضِي، وَإِذَا وَرَدَ مَبْنِيًّا عَلَى السُّكُونِ لَمْ يُسْأَلْ أَيْضًا عَنْ سَبَبِ بِنَائِهِ عَلَيْهِ لَكُونِهِ أَصْلًا، وَإِذَا وَرَدَ مَبْنِيًّا عَلَى حَرَكَةٍ سُئِلَ عَنْهُ سَوَالَانِ: لِمَ عُذِلَ إِلَى الْحَرَكَةِ؟ وَلِمَ كَانَتْ الْحَرَكَةُ كَذَا؟ وَإِذَا وَرَدَ شَيْءٌ مِمَّا الْأَصْلُ فِيهِ الْإِعْرَابُ مَبْنِيًّا عَلَى السُّكُونِ سُئِلَ عَنْهُ سَوَالٌ وَاحِدٌ: لِمَ بُنِيَ؟ وَإِذَا وَرَدَ مَبْنِيًّا عَلَى حَرَكَةٍ سُئِلَ عَنْهُ ثَلَاثَةُ سَوَالَاتٍ: لِمَ بُنِيَ؟ وَلِمَ عُذِلَ إِلَى الْحَرَكَةِ؟ وَلِمَ كَانَتْ الْحَرَكَةُ كَذَا؟

(١) - ينظر: شرح قطر الندى: ٤٣.

(٢) - ينظر: مغني اللبيب: ٨٧/٢-٨٨.

بَحْثُ الْكَلَامِ

ص: وَالْكَلَامُ لَفْظٌ مُفِيدٌ.

ش: /ظ ١٥/ الكلام اسمٌ للمصدر الذي هو التَّكْلِيمُ^(١)، كَالسَّلَامِ اسْمٌ لِلتَّسْلِيمِ، وهو موضوعٌ لِجِنْسِ ما يُتَكَلَّمُ، الَّذِي هو أَثَرٌ لِمَدْلُولِ مصدرِهِ سواءَ كَانَ كَلِمَةً على حرفٍ واحدٍ كَوَاوِ العَطْفِ أو على أَكْثَرٍ، أو كَانَ أَكْثَرُ من كَلِمَةٍ سواءَ كَانَ مَهْمَلًا أم لا، أَمَّا إِطْلَاقُهُ على المَفْرَدَاتِ فَمِثْلُ قولِكَ للمتَكَلِّمِ بكَلِمَةٍ كَرِيدٍ، أو بِكَلِمَاتٍ غَيْرِ مَرَكِبَاتٍ كَرِيدٍ، عُمَرُ، بَكْرُ: هَذَا كَلَامٌ غَيْرُ مُفِيدٍ، وَأَمَّا إِطْلَاقُهُ على المُهِمَلِ فَمِثْلُ قولِكَ: تَكَلَّمَ فُلَانٌ بِكَلَامٍ لا مَعْنَى لَهُ، فَالْكَلَامُ والقَوْلُ واللفْظُ من حَيْثُ أَصْلُ اللُّغَةِ بِمَعْنَى يُطْلَقُ على كُلِّ حَرْفٍ من حُرُوفِ الْمُعْجَمِ كَانَ أو مِنْ حُرُوفِ المَعْنَى، وعلى أَكْثَرِ مِنْهُ، مُفِيدًا كَانَ أم لا، إِلَّا أَنَّ القَوْلَ اشْتَهَرَ لُغَةً فِي المُفِيدِ بِخِلَافِ اللفْظِ والكَلَامِ^(٢)، وَاشْتَهَرَ الكَلَامُ لُغَةً فِي المُرَكَّبِ من حَرْفَيْنِ فَصَاعِدًا، واللفْظُ خَاصٌّ بما يَخْرُجُ مِنَ القَمِ مِنَ القَوْلِ، فَلِهَذَا لا يُقَالُ: لَفْظُ اللَّهِ كَمَا يُقَالُ: كَلَامُ اللَّهِ، وَقَوْلُهُ. قَالَهُ الرُّضِيُّ (تَمَّ)^(٣).

وَقَدْ يُطْلَقُ الْكَلَامُ على المَعْنَى القَائِمِ بِالنَّفْسِ كَقَوْلِ الْأَخْطَلِ^(٤):

[٢٦] إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا وَيُطْلَقُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ^(٥).

وَاخْتَصَّ فِي صِنَاعَتِنَا بِاللَّفْظِ الْمُفِيدِ^(٦)، وَالْمُرَادُ بِاللَّفْظِ الْمَلْفُوظِ مِنْ إِطْلَاقِ الْمَصْدَرِ على اسمِ المَفْعُولِ، وَقَدْ أَسْلَفْنَا الْكَلَامَ على تَعْرِيفِهِ فِي بَحْثِ الْكَلِمَةِ، وَاحْتَرَزَ بِهِ عَمَّا كَانَ لَيْسَ بِلَفْظٍ وَإِنْ كَانَ جَنَسًا لِمَا مَرَّ فِي بَحْثِ الْكَلِمَةِ^(٧).

(١) - اخْتُلِفَ فِي (الْكَلَامِ) أَهْوُ مَصْدَرُ (كَلَمٌ) على حَذْفِ الزوائد أم هو اسمُ مصدرٍ على قولِ الْأَكْثَرِ. يَنْظُرُ:

الْبَابُ لِلْعَبْرِيِّ: ٤٢/١، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ: ٤٨/١، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٣/١.

(٢) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبَوِيهِ: ١٢٢/١، وَالْخَصَائِصُ: ١٩/١، وَنَتَائِجُ الْفِكْرِ: ٤٩-٥٠، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٥/١.

(٣) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِيِّ: ٦-٥/١، وَالرَّشَادُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ: ١٤٥.

(٤) - مِنَ الْكَامِلِ، وَهُوَ لِلْأَخْطَلِ فِي: دِيَوَانِهِ: ٥٦٠، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٨٥/١، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ:

٢٣/١، وَشَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ: ٣٥.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: قَوْلُهُ: إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ، دَلِيلٌ عَلَى الْكَلَامِ النَّفْسِيِّ.

(٥) - نَحْنُ مَا يَفْهَمُ مِنْ حَالِ الشَّيْءِ وَهَيَاتِهِ، وَالْخَطِّ، أَوِ الْمُرَكَّبِ غَيْرِ الْمَفِيدِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَعَانِي (الْكَلَامِ) فِي

اللُّغَةِ، يَنْظُرُ: شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٨٥-٨٦، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٤٨/١.

(٦) - يَنْظُرُ حَدُّ الْكَلَامِ فِي: مِلْحَةِ الْإِعْرَابِ: ٤، وَالبَدِيعِ: ٨/١، وَالْفُصُولُ الْخَمْسُونَ: ١٤٩، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ:

٤٦/١، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٨٧/١، وَالتَّسْهِيلُ: ٣، وَالْحُدُودُ فِي عِلْمِ النَّحْوِ: ٤٣٥.

(٧) - يَنْظُرُ: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ:

والمُرَادُ بالمفيد ما دلَّ على معنى يحسنُ السُّكُوتَ عليه؛ لأنَّ (المفيدَ) حيثُ وقعَ قيدًا للفظٍ أو القولِ فلا يُرَادُ به إلا الفائدةُ التَّامَّةُ، وأمَّا النَّاقِصَةُ فغيرُ مُعْتَدٍ بها^(١)، و[المُرَادُ]^(٢) بحسنِ السُّكُوتِ عليه: أنَّ لا يكونُ مُفْتَقِرًا إلى شيءٍ كافٍ لِمُقَارِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِ لِلْمَحْكُومِ بِهِ وَعَكْسِهِ، فلا أثرَ لافْتِقَارِهِ إِلَى الْمُتَعَلِّقَاتِ مِنَ الْمَفَاعِيلِ وَنَحْوِهَا، وهل المُرَادُ سُكُوتُ الْمُتَكَلِّمِ أَوِ السَّمَاعِ أَوْ هُمَا؟ أَقُولُ: رَجَحْنَا الْأَوَّلَ لِأَنَّهُ خِلَافُ التَّكَلُّمِ فَكَمَا أَنَّ التَّكَلُّمَ صِفَةُ الْمُتَكَلِّمِ كَذَلِكَ السُّكُوتُ صِفَةُ لَهُ أَيْضًا^(٣).

فَعَلِمَ مِنْ تَفْسِيرِ الْمَفِيدِ بِمَا ذَكَرَ أَنَّهُ لَا يُحْتَاجُ إِلَى قَوْلِهِم: الْمَرْكَبُ، إِذْ لَيْسَ لَنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ الْفَائِدَةَ الْمَذْكُورَةَ وَغَيْرَ مَرْكَبٍ، وَلَا إِلَى قَوْلِهِم: الْمَقْصُودُ؛ لِأَنَّ حُسْنَ [سُكُوتِ]^(٤) الْمُتَكَلِّمِ يَسْتَدْعِي أَنْ يَكُونَ قَاصِدًا لِمَا تَكَلَّمَ بِهِ^(٥). واحْتَرَزَ بِالْمَفِيدِ عَنْ غَيْرِهِ كَالْمُفْرَدِ، وَالْمَرْكَبِ كَالْإِضَافِيِّ^(٦)، وَالْمَرْجِي، وَالْإِسْنَادِيِّ وَالْإِسْنَادِيِّ الْمُسَمَّى بِهِ، وَالْمَوْقُوفِ عَلَى غَيْرِهِ كَزَيْدٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ، وَسَيَبُويهِ، وَشَابَ قَرْنَاهَا، وَإِنْ قَامَ زَيْدٌ، إِذْ كُلُّ مِنْهُمَا لَفْظٌ وَلَيْسَ بِمَفِيدٍ، وَدَخَلَ فِيهِ مَا لَا يُجْهَلُ مَعْنَاهُ ك: النَّارُ حَارَّةٌ، إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِالْمَفِيدِ الْمَفِيدُ بِالْفِعْلِ، فَحِينَئِذٍ لَا يُسَمَّى هَذَا كَلَامًا، وَعَلَيْهِ جَرَى جَمْعُ^(٧)، وَصَرَّحَ بِهِ ابْنُ مَالِكٍ فِي (شرح التَّسْهِيلِ) وَنَقَلَهُ عَنْ سَيَبُويهِ^(٨)، وَالْمُحَقِّقُونَ - بَلِ الْأَكْثَرُونَ - عَلَى خِلَافِهِ، وَنَازَعَهُ أَبُو حَيَّانٍ فِي نَقْلِهِ عَنْ سَيَبُويهِ^(٩) فَقَالَ: مَا أَعْلَمُ أَحَدًا يَمْنَعُ نَحْوَ: النَّارُ حَارَّةٌ، أَنْ يَكُونَ كَلَامًا، وَكَانَ بَعْضُ مُعَاصِرِنَا يَقُولُ: الْعَجَبُ مِنْ هَؤُلَاءِ النُّحَاةِ يَجِئُونَ إِلَى أَصْدَقِ الْقَضَايَا فَيَجْعَلُونَهَا لَيْسَتْ بِكَلَامٍ كَقَوْلِنَا: النَّقِيضَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ وَلَا يَرْتَفِعَانِ، وَالصَّدَّانِ لَا يَجْتَمِعَانِ وَقَدْ يَرْتَفِعَانِ، وَيَلْزَمُهُمْ لَمَّا شَرَحُوا الْكَلَامَ أَنْ يَقْدِدُوا بِأَنَّهُ الَّذِي يُفِيدُ السَّمَاعَ عِلْمَ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ، فَحِينَئِذٍ إِذَا طَرَقَ الْكَلَامُ سَمِعَ الْإِنْسَانُ فَاسْتَفَادَ مِنْهُ شَيْئًا ثُمَّ طَرَفَهُ مَرَّةً ثَانِيَةً وَقَدْ عُلِمَ مَضْمُونُهُ لَا يُسَمَّى كَلَامًا بِاعْتِبَارِ الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُفِدْهُ عِلْمَ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ، فَيَكُونُ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ كَلَامًا وَغَيْرَ كَلَامٍ^(١٠)، انْتَهَى.

(١) - ينظر: مسائل خلافة في النحو: ٣٨ م (١)، وشرح المقدمة الجزولية الكبير: ١٩٧/١، والمحصل: ٧/١.

(٢) - زيادة يقتضيها السياق، وكذا العبارة في: همع الهوامع: ٤٨/١.

(٣) - ينظر: همع الهوامع: ٤٨/١.

(٤) - زيادة يقتضيها السياق.

(٥) - ينظر: التذيل والتكميل: ٣٤-٣٥، وشرح التصريح: ١٦/١، وشرح الألفية للغزي: ٢٤٢/١.

(٦) - كالمركب المفرد وكالاضافي. والصواب ما أثبتته ليستقيم المعنى.

(٧) - قال ابن هشام: ((وذهب جماعة إلى أن شرط الكلام الإفادة، وهو اختيار الجزولي وابن مالك وابن معط والحريزي وغيرهم)). شرح اللحة البدرية: ٢٦٧/١، وينظر: الأصول في النحو: ٦٦/١، وشرح ملح الإعراب: ٢٢، والمقدمة الجزولية: ٣، وشرح المقدمة الجزولية الكبير: ١٩٧/١-١٩٨، والفصول الخمسون: ١٤٩، وشرح

الكافية الشافية: ٣٥٠/١-٣٥١.

(٨) - ينظر: شرح التسهيل: ٧/١.

(٩) - ينظر: التذيل والتكميل: ٣٤/١.

(١٠) - ينظر: المصدر نفسه: ٣٤-٣٥.

ولا يُشترطُ في الكلام أن يكونَ من متكلِّمٍ واحدٍ؛ لأنَّ النَّظَرَ إلى اللفظ لا إلى اللَّافِظِ^(١).

ص: وأقلُّ ائتلافٍ من اسمين كزيد قائمٌ، أو فعلٍ واسمٍ كقامَ زيدٌ.

ش: المرادُ بالائتلافِ وقوعُ الإلَاقَةِ، أي: المُناسِبَةِ والارتباطِ بينَ الكلمَتينِ بإسنادٍ أحدهما إلى الأخرى، أو إضافتها إليها أو وصفها بها ونحو ذلك، فهو أخصُّ من التَّركيبِ؛ لأنَّه ضمُّ كلمةٍ إلى أخرى سواءَ كانَ بينهما مناسبةٌ أم لا^(٢)، والصُّورُ الَّتِي يتألَّفُ منها الكلامُ سبعةٌ^(٣):
أحدها: تأليفُهُ من اسمينِ كذا زيدٌ.

ثانيها: من فعلٍ واسمٍ نحو: قامَ زيدٌ.

ثالثها: من اسمٍ وجُمْلَةٍ نحو: زيدٌ يقومُ.

رابعها: من فعلٍ واسمينِ نحو: ضربتُ زيدًا.

خامسها: من فعلٍ وثلاثةِ أسماءٍ نحو: علمتُ زيدًا قائمًا.

سادسها: من فعلٍ وأربعةِ أسماءٍ كأعلمتُ زيدًا عمرًا قائمًا.

سابعها: من جملَتَي /و ١٦/ الشَّرْطِ وجزائِهِ، والقَسَمِ وجوابِهِ نحو: إنَّ تَقُمَ أَقْمُ، واللهُ لزيدٌ قائمٌ.

وأقلُّ ائتلافٍ من اسمينِ كذا زيدٌ، وفعلٍ واسمٍ كقامَ زيدٌ، بل لا يُمكنُ حصولُ الكلامِ إلَّا من هذينِ القسمينِ؛ لأنَّ التَّركيبَ العقليَّ من الاسمِ والفعلِ والحرفِ لا يزيْدُ على سِتَّةِ أنواعٍ: وهَيِ المُرْكَبُ من اسمينِ وفعلينِ، ومن فعلينِ، ومن حرفينِ، ومن اسمٍ وفعلٍ، ومن اسمٍ وحرفٍ، ومن فعلٍ وحرفٍ^(٤)، والكلامُ لا يكونُ إلَّا من قسمينِ من هذه الأقسامِ ضرورةً أنَّ الكلامَ يقتضي الإسنادَ، وهو يقتضي المسندَ والمسندَ إليه؛ لكونِهِ نسبةً بينهما، ولا تتحقَّقُ النسبَةُ إلَّا عندَ تحقُّقِ المنتسبينِ، أعني المسندَ والمسندَ إليه، وهما موجودانِ في المُرْكَبِ من اسمينِ؛ لجوازِ وقوعِ الاسمِ مُسندًا ومُسندًا إليه^(٥)، وفي المُرْكَبِ من فعلٍ واسمٍ لجوازِ وقوعِ الفعلِ مُسندًا والاسمِ مُسندًا إليه^(٦)، وهما غيرُ موجودينِ في البواقي البواقي لانتفاءِ كليهما أو واحدٍ منهما^(٧) فتفكَّرْ.

(١) - اختلفَ في اشتراطِ وحدةِ المتكلِّمِ أو عدمِ اشتراطها. ينظر: شرح التَّسهيل: ٩-٨/١، والتَّذليل والتَّكميل:

١/٣٩-٤٠، والمقاصد الشَّافية: ١٧٧/٥-١٧٨، وهمع الهوامع: ١/٤٩، وحاشية الصَّبَّان: ١/٣٣.

(٢) - ينظر: المحصول: ١/١٨، وشرح النَّصريح: ١/١٥، وحاشية الآلوسي: ١/١٠٩.

(٣) - ذكرَ ابنُ هِشامٍ في (الشَّرح) سِتَّةَ منها، وزادَ السَّيْدُ الشَّارِحُ الصُّورَةَ الثَّالثَةَ. ينظر: شرح قطر النَّدَى: ٤٤.

(٤) - ينظر: شرح الرُّضوي: ١/٢٠، وهمع الوامع: ١/٥٢.

(٥) - ومسند إليه، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ.

(٦) - مسند إليه، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ.

(٧) - ينظر: الفصول الخمسون: ١٤٩-١٥٠، والمغني في النَّحو: ١/٧٢-٧٣، والمحصل: ١/١٨-١٩.

ولا يشترطُ في جُزْأَيِ الكلامِ أَنْ يَكُونَا موجودينِ لفظاً، بل قد يُوجَدُ أَحَدُهُمَا كـ(افهَمْ)، وقد يكونا غيرَ موجودينِ جميعاً كالمُقَدَّرِ بعدَ (نَعَمْ) في جوابٍ من قال: أَقامَ زيدٌ؟ فَإِنَّ الكلامَ هو المقدَّرُ خلافاً لابنِ طلحة^(١) فَإِنَّهُ زَعَمَ أَنَّ الكلمةَ الواحدةَ تكونُ كلاماً إذ قامتْ مقامه كـ(نَعَمْ) و(لا) و(إي) و(بلى) في الجواب^(٢).

(١) - محمد بن طلحة بن محمد، أبو بكر الأمويّ الإشبيليّ، عالمٌ في العربيّة غلبَ عليه تحقيقُ مسائلها والقيامُ عليها، قرأَ عليه خلقٌ كثيرٌ، وكانَ أستاذَ حاضرةِ إشبيلية، يميلُ إلى مذهبِ ابنِ الطَّراوةِ في العربيّة، تُوْفِيَ سنةَ (٦١٨هـ). ينظر: إشارة النّعيين: ٣١٥، والبلغة: ٢٦٧، وبغية الوعاة: ١/١٢١.

(٢) - ينظر رأيُ ابنِ طلحة في: الجنى الدّاني: ٢٩٦، وهمع الهوامع: ١/٥٢.

بَحْثُ الإِعْرَابِ

ص: فَصْلٌ: أَنْوَاعُ الإِعْرَابِ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ وَنَصْبٌ فِي اسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ: زَيْدٌ يَقُومُ، وَإِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ، وَجَرَّ^(١) فِي اسْمٍ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وَجَزَمَ فِي فِعْلٍ نَحْوُ: لَمْ يَقُمْ، فَيُرْفَعُ بِضَمَّةٍ، وَيُنْصَبُ بِفَتْحَةٍ، وَيُجَرَّ بِكَسْرَةٍ، وَيُجَزَمُ بِحَذْفِ حَرَكَةٍ.

ش: الكلام على أنواع الإعراب يستدعي إيضاح معناه لغةً، وقد أسلفنا الكلام عليه، واصطلاحاً، وهذا أوان الكلام عليه، اعلم أنهم اختلفوا في الإعراب هل هو لفظي أم معنوي^(٢)؟ فذهب إلى الأول ابن الحاجب^(٣)، وابن خروف^(٤)، والشلوبين^(٥)، وابن مالك، ونسبته إلى المحققين^(٦)، وسائر المتأخرين فعندهم أنه أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة^(٧)، ومرادهم بالأثر هو الضمة، والفتحة، والكسرة، والسكون، وما قام مقامها. وذهب الأعلَم^(٨) وجماعة من المغاربة^(٩) إلى الثاني، ونسب

(١) - وجزم، وهو تحريف.

(٢) - مجمل الفرق بين القولين: أن من يرى أن الإعراب لفظي فإنه يجعل الحركات اللاحقة للمعرب هي الإعراب نفسه، فيقول في قام زيد: إن (زيد) فاعل مرفوع بالضمة، ومن يرى أنه معنوي فإن الإعراب عنده هو التغيير الذي تحدثه العوامل، والحركات علامات عليه ودلائل، فيعرب (زيد) في المثال السابق: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. ينظر: ارتشاف الضرب: ٨٣٣/٢.

(٣) - ينظر: شرح المقدمة الكافية: ٢٣٧/١، والإيضاح في شرح المفصل: ٧٣/١.

(٤) - يظهر مما حدَّ به ابن خروف الإعراب في (شرح الجمل) أنه يراه معنوياً، وهو خلاف ما نُقل عنه هنا وفي مصادر آخر مثل نقل الأبيدي وأبي حيَّان عنه حدَّه الإعراب بأنه ((صوت يحدثه العامل في آخر الكلمة)). شرح الجزولية: ٥٨/١، والتدليل والتكميل: ١١٦/١. وينظر: شرح الجمل لابن خروف: ١/٢٥٩.

(٥) - عمر بن محمد بن عمر، أبو علي الأزدي، المعروف بالشلوبيني أو الشلوبين، نسبة إلى حصن (الشلوبين) أو (شلوبينية) بجنوب الأندلس، وقيل: معناه: الأبيض الأشقر، من النحويين الكبار، مولده ووفاته بإشبيلية، من مؤلفاته: القوانين في علم العربية، ومختصره (التوطئة)، وشرح المقدمة الجزولية كبير وصغير، وحواشي على المفصل، توفي سنة (٦٤٥هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ٤٥١/٣، والبلغة: ٢٢١، وبغية الوعاة: ٢٢٤/٢. وينظر رأيه في: التوطئة: ١١٦.

(٦) - ينظر: شرح التسهيل: ٣٣/١.

(٧) - ينظر هذا الحد في: أوضح المسالك: ٦٤/١، وشرح قطر الندى: ٤٥، وشرح التصريح: ٦٥/١.

(٨) - يوسف بن سليمان بن عيسى، أبو الحجاج الشنتمري الأندلسي المعروف بالأعلم، عالم بالعربية، حسن الصب لها، ولد في شنتمرية، ورحل إلى قرطبة وأخذ عن علمائها، وأخذ الطلبة عنه كثيراً، من مؤلفاته: النكت على كتاب سيبويه، وشرح ديوان زهير، وشرح الجمل للرجاجي، توفي في إشبيلية سنة (٤٧٦هـ). ينظر: معجم الأدباء: ٢٨٤٨/٦، وإنباه الرواة: ٦٥/٤، والوافي بالوفيات: ٩٠/٢٩.

وينظر رأي الأعلَم في: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١٦٧/١، وارتشاف الضرب: ٨٣٣/٢.

(٩) - ينظر: الفصول الخمسون: ١٥٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٠٢/١، والحدود في علم النحو: ٤٥٠.

لظاهر قول سيبويه^(١)، فعندهم أنه تغيير^(٢) أو آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظاً أو تقديرًا^(٣)، ومرادهم بالتغيير التثقل، وذلك بأن يتصف الآخر بصفة لم يكن عليها قبل، بيانه أن زياداً مثلاً في حالة الأفراد لم يستحق شيئاً من الحركات، فلما ضُمَّت الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد تغير، أي انتقل من حال السكون إلى هذه الحركة المعينة، فقد بان بحركة واحدة تغيير في الآخر، وكذا انتقاله من الضم إلى الفتح، ومنه إلى الكسر، وغير ذلك، وانتقاله من السكون إلى الضم مثلاً غير انتقاله منه إلى الفتح، فلا تلتفت إلى ما أوردته بعضهم من أن التغيير أمر واحد ناشئ من مجموع الضم والفتح والكسر والسكون، لا من كل واحد منها، فالتغيير واحد والإعراب ثلاثة اتفاقاً^(٤). وبما ذكرنا يندفع اعتراض ابن الحاجب على القائلين بأن الإعراب معنوي أن التغيير لو كان إعراباً لزم أن يكون الاسم في أول^(٥) تركيب ليس معرباً، كما لو جعل مثل (زيد) اسماً لشخص، وتركب مع عامله أول تركيب نحو: جاء زيد، فلا تغيير^(٦)، وهذا بناء منه على أن معنى التغيير انقلاب حركة حركة أخرى، أو انقلاب حرف حرفاً آخر، وما ذكرناه من أن انتقال الآخر من السكون إلى حركة تغيير أيضاً^(٧) يصير اعتراضه هباءً منثوراً.

واعترض أيضاً القائلون بأن الإعراب لفظي^(٨) بأن أنواع الإعراب رفع، ونصب، وجز، وجرم، ونوع الجنس يستلزم حقيقة^(٩)، أي يجب وجود حقيقة الجنس في النوع، فيلزم على القول بأن

(١) - ينظر: كتاب سيبويه: ١٣/١-١٤، والتذيل والتكميل: ١١٦/١، وقول السيد الشارح: ((نسب لظاهر قول سيبويه))، متبعة للنحويين السابقين الذين نقلوا هذا، ولم أفق في كلام سيبويه على ما يؤيد أحد القولين، ويبدو أن الخلاف في هذه المسألة حادث بعد سيبويه والرعييل الأول من النحويين.

(٢) - تغير، وهو تحريف.

(٣) - ينظر هذا الحد في: الإيضاح: ١١، والتبصرة والتذكرة: ٧٦/١، وشرح اللمع لابن برهان: ٧/١، والفوائد والقواعد: ٥٧/١، وكشف المشكل: ٢٢٧/١-٢٢٨، والبدیع: ٤٤/١.

(٤) - المورد هو ابن الحاجب قال: ((ثم وإن سلم أن ثم أمراً زائداً فلا بد أن يكون ناشئاً عن متعدد من الضم والفتح والكسر، فإذا نشأ عن متعدد بطل تقسيمه إلى ثلاثة، إذ لا يعقل الاختلاف بعد تسليم كونه أمراً زائداً على كل واحد من الثلاثة على انفراده... والذي يدل على أنه عند المحققين كذلك - وإن وقع في عبارات بعض المتأخرين ما يشعر بخلافه - أنهم متفقون على أن أنواعه رفع، ونصب، وجر، وأن الرفع، والنصب، والجر، أسماء للضم، والفتح، والكسرة)). شرح المقامة الكافية: ٢٣٨/١-٢٣٩، وسيأتي قريباً رد السيد عليه مصرحاً.

(٥) - أوله، والصواب ما أثبتته.

(٦) - ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٧٣/١، وشرح الرضي: ٤٧/١.

(٧) - ينظر: شرح الرضي: ٤٧/١.

(٨) - ليفضي، وهو تحريف.

(٩) - قال ابن الحاجب: ((إن الاتفاق على أن أنواعه رفع، ونصب، وجر، وأن الضمة في (قام زيد) رفع، والفتحة والفتحة في (ضربت زيداً) نصب، والكسرة في (مررت بزيد) جر، ونوع الشيء يستلزم حقيقة، فوجب ما ذكرنا)). الإيضاح في شرح المفصل: ٧٣/١، وينظر: شرح المقامة الكافية: ٢٣٩/١.

الإعراب معنويّ تغايّر/ظ ٦/ الجنس والنوع؛ إذ الإعراب على كلامهم معنويّ، وقد اتفقوا على أنّ أنواعه الرّفْع، والنّصب، والجرّ، والجزم، وهي لفظيّة لأنّها عبارة عن الضّمّ، والفتح، والكسر، والسكون، فلزم تغايّرها، وهو باطل، فوجب كونه لفظيّة، وفيه نظر؛ لأنّا لا نسلّم أنّ أنواع الإعراب لفظيّة، بل هي معنويّة، وليست هي نفس الضّمّ والفتح والكسر والسكون، ويدلّ على ذلك اتّفاقهم على أنّ الضّمّ والفتح مثلاً علامتا الرّفْع والنّصب، فلو كان الضّمّ والفتح نفس الرّفْع والنّصب لزم اتّحاد العلامة والمعلّم، وهو باطل، ثمّ إنّ الحركات لو كانت نفس الإعراب لم تُصَفْ إليه في قولهم: حركات الإعراب، مع أنّها تزول وفقاً مع الحكم عليه بالإعراب ثمّ إنّ السكون ليس بأثر.

وقال نجم الأئمّة (رحمهم الله): الظاهر في اصطلاحهم أنّ الإعراب هو التّغيير، ألا ترى أنّ البناء ضده، وهو عدم التّغيير^(١) اتّفاقاً^(٢). وأجيب عن الأوّل بأنّ الإضافة بيانيّة، على معنى أنّ الحركات هي الإعراب^(٣)، وفيه نظر؛ لأنّ الإعراب جنس، وأنواعه الرّفْع، والنّصب، والجرّ، والجزم، والحركات علائم الأنواع، فلو قلنا: إنّ الحركات هي الإعراب لزم كون الجنس علماً لنوعه، وهو باطل فتدبّر. إذا تقرّر هذا فنقول: الإعراب جنس وأنواعه الرّفْع، والنّصب، والجرّ، والجزم، وهذه تنقسم إلى ثلاثة أقسام: مشترك بين الأسماء والأفعال، ومختصّ بالأسماء، ومختصّ بالأفعال، فالأوّل: هو الرّفْع والنّصب نحو: زيد يقوم، وإنّ زيدا لن يقوم. والثّاني: هو الجرّ نحو: مررتُ بزيد. والثّالث: هو الجزم نحو: لم يقم.

وكانت أنواع الإعراب في الاسم ثلاثة لا رابع لها؛ لأنّ المعاني التي جيء في الاسم بالإعراب لبيانها ثلاثة، معنى هو عمدة في الكلام لا يستغنى عنه كالفاعل، وله الرّفْع، ومعنى هو فضلة يتمّ الكلام بدونه كالمفعول، وله النّصب، ومعنى هو بين العمدة والفضلة وهو المضاف إليه، وله الجرّ^(٤)، وأمّا المضارع فلمشابهته الاسم كانت له أيضاً ثلاثة، فأعرب بالرّفْع والنّصب، ولم يُعرب بالجرّ؛ لأنّه لا يكون إلّا للإضافة، والأفعال لا تقبلها؛ لأنّها^(٥) إخبار في المعنى، وهو^(٦) لا يصحّ أنّ

(١) - عبّر الرّضيّ في كلّ مواضعه بالاختلاف.

(٢) - شرح الرّضيّ: ٥٩/١.

(٣) - ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٧٣/١، والمغني في النحو: ٢١٩/١.

(٤) - ينظر هذا الاستدلال في: شرح ابن النّاطم: ١٦-١٧، وينظر: نتائج الفكر: ٧٢-٧٣.

(٥) - أي: الإضافة.

(٦) - أي: الفعل المضارع.

أَنْ يَخْبَرَ عَنْهُ أَصْلًا، فَلَمَّا لَمْ يُعَرَّبْ بِالْجَزْرِ عَوَّضَ عَنْهُ الْجَزْمُ لِمُنَاسِبَةِ خَفَّتِهِ وَثَقُلِ الْفَعْلِ؛ لَتَعْدُدْ مَدْلُولِهِ^(١).

ولهذه الأنواع الأربع علاماتٌ أصول^(٢)، وعلاماتٌ فروعٌ نائبةٌ عنها، ومجموعها أربعة عشر علامةً، أربعة منها أصولٌ، وهي الضمَّةُ، والفتحةُ، والكسرةُ، والسُّكُونُ. وعشرةٌ منها تنوبُ عن تلك الأصولِ فثلاثةٌ منها تنوبُ عن الضمَّةِ، وهي الألفُ، والواوُ، والنونُ. وأربعةٌ عن الفتحةِ، وهي الكسرةُ، والألفُ، والياءُ، وحذفُ النونِ، واثنانِ تنوبُ عن الكسرةِ، وهي الياءُ والفتحةُ، وواحدةٌ عن السُّكُونِ وهو الحذفُ.

فالأصلُ في المرفوعِ أَنْ يُرْفَعَ بضمَّةٍ، والمنصوبِ أَنْ يُنْصَبَ بفتحةٍ، والمجرورِ أَنْ يَجْرَّ بكسرةٍ، والمجزومِ أَنْ يُجْزَمَ بسكونٍ، لكنْ خَرَجَ عَنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ بِاعْتِبَارِ الْمَحَلِّ لَا النَّائِبِ^(٣) سبعةُ أبوابٍ، بابُ الْأَسْمَاءِ السِّتَةِ، والْمُتَنَّى، والْجَمْعُ الْمَذْكُورُ السَّالِمُ، والْجَمْعُ^(٤) بِالْفِ وَتَاءٍ^(٥)، وَمَا لَا يَنْصَرِفُ، وَالْأَمْثَلَةُ الْخَمْسَةُ، وَالْفِعْلُ الْمَعْتَلُ.

وقدَّمَ الْأَسْمَاءَ السِّتَةَ؛ لكونها مفردةً، والمفردُ سابقٌ على المتنَّى والمجموعِ، وأتبعَهُ بِالْمُتَنَّى؛ لكونه يليه، ثُمَّ أَتَى بِالْجَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ قَبْلَ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ؛ لكونِ الْمَذْكُورِ أَشْرَفَ، ثُمَّ بِمَا لَا يَنْصَرِفُ لَشَبْهِهِ بِالْفِعْلِ، ثُمَّ بِالْأَمْثَلَةِ الْخَمْسَةِ قَبْلَ الْفِعْلِ الْمَعْتَلِ / ١٧ / لَصَحَّةِ أَوَاقِهَا غَالِبًا، وَهَذَا حَدِيثٌ إِيْمَالِيٌّ سَيَرُدُّ عَلَيْكَ تَفْصِيلُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

[فائدة^(٦)]:

سَمِّيَ الضَّمُّ ضَمًّا؛ لِأَنَّهُ يَنْشَأُ مِنْ ضَمِّ الشَّفَتَيْنِ أَوَّلًا، ثُمَّ رَفْعُهُمَا ثَانِيًا، وَالْكَسْرُ كَسْرًا؛ لِأَنَّهُ يَنْشَأُ مِنْ انْجِرَارِ اللَّحْيِ^(٧) الْأَسْفَلِ إِلَى أَسْفَلِ انْجِرَارًا قَوِيًّا، وَالْفَتْحُ فَتْحًا؛ لِأَنَّهُ يَتَوَلَّدُ مِنْ مَجَرَّدِ فَتْحِ الْقَمِّ، وَسَمِّيَ

(١) - ينظر هذا التعليل وغيره من علل في: كتاب سيبويه: ١٤/١، والإيضاح في علل النحو: ١٠١-١٠٢، والعسكريات: ١١٨، وعلل النحو: ١٤٥، والتبصرة والتذكرة: ٨٠/١، والمقتصد: ١٦٨-١٧٢، واللباب للعكبري: ٦٥/١ و٦٨، والمحصل: ٢١٧/١.

(٢) - ينظر علل كونها أربعة في: أسرار العربية: ٤٥، والمغني في النحو: ٢٢٧-٢٣١، وشرح شذور الذهب: ٤٤.

(٣) - أي: باعتبار المواضع التي تقع فيها النباة، لا باعتبار ما ينوب. ينظر: حاشية يس: ٣٢٥/١.

(٤) - واجمع، وهو تحريفٌ، والصواب ما أثبتته.

(٥) - وتاء، والأصوب ما أثبتته.

(٦) - موضعها بياضٌ، وقدَّرتُ أَنَّهُ لِكَلِمَةِ (فائدة) وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٧) - اللَّحْيُ: منبثُّ اللحية من الرَّجْلِ. مقاييس اللغة: ٢٤٠/٥ مادة (لحي).

السُّكُونُ سَكُونًا؛ لَأَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنْ عَدَمِ تَحْرِيكِ الْآخِرِ إِلَى مَخْرَجِ الْحَرَكَاتِ الَّتِي هِيَ أَبْعَاثُ حُرُوفِ الْعِلَّةِ وَالْمَدِّ^(١) فَاسْمِيَتِ الثَّلَاثَةُ الْأُولُ حَرَكَاتٍ^(٢).

(١) - الضد، وهو تحريفٌ، والصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٢) - ينظر: الإيضاح في علل النُّحو: ٩٣-٩٤، والمغني في النُّحو: ٢١٥/١-٢١٧، وشرح التَّصْرِيح: ٥٥/١.

بَحْثُ الْأَسْمَاءِ السِّنَّةِ

ص: [إِلَّا] الْأَسْمَاءُ السِّنَّةُ، وَهِيَ: أَبُوهُ، وَأَخُوهُ، وَحَمُوها، وَهَنُوهُ، [وَفُوهُ] ^(١)، وَذُو مَالٍ، فَتَرْفَعُ [بِالْوَاوِ]، وَتَنْصَبُ بِالْأَلِفِ، وَتَجْرُ بِالنِّيَاءِ.

ش: هذا الباب الأول مما خرج عن الأصل، وهي الأسماء السنَّة المذكورة في المتن، وعدَّها الفراء ^(٢) والزَّجَّاج ^(٣) خمسةً بإسقاط الهن، منكرين إعرابه بالحروف، والحقُّ إعرابها بذلك في لغة قليلة ^(٤)؛ ولذلك أنكرها مَنْ أنكروا ^(٥)، وهو ^(٦) كناية عن أسماء الأجناس، وفي (الصَّحاح): كلمة كناية ومعناها الشيء ^(٧)، وقيل: إِنَّهُ اسْمٌ لِمَا يُسْتَقْبَحُ ذِكْرُهُ، وقيل: كناية عن الفَرْج خاصَّةً ^(٨).
والحمُّ يُطلق غالباً على أقارب الزوج، أباً كان أو أماً أو عمّاً، أو ابنةً، أو خالاً أو ابنةً؛ فلذلك أنث الضمير من قوله: وَحَمُوها، ويطلق أيضاً على أقارب الزَّوْجَةِ لكنَّه قليل ^(٩).

(١) - طمس بمقدار كلمة، وما أثبتُّه من القطر.

(٢) - والفراء هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور، أبو زكريا الفراء الكوفي، أخذ عن الكسائي ويونس بن حبيب، وهو أعلم الكوفيين بعد الكسائي، ولد في الكوفة وتعلَّم بها، ورحل إلى بغداد، من مؤلفاته: معاني القرآن، والمذكر والمؤنث، والمقصود والممدود، تُوفي في طريق مكة المكرمة سنة (٢٠٧هـ). ينظر: تاريخ العلماء النحويين: ١٨٨، وتاريخ بغداد: ٢٢٤/١٦، ونزهة الألباء: ٨١.

وينظر رأيه في: شرح المقدمة الجزوليَّة الكبير: ٣٤٤/١، والنَّوْطُنة: ١٢٥، والتَّنْذِيلُ والتَّكْمِيلُ: ١٦٣/١.

(٣) - الَّذِي أَسْقَطَ (هَن) من هذه الأسماء هو الزَّجَّاجُ إذ قال: ((والواو علامة الرَّفْع في خمسة أسماء معتلة مضافه، وهي أخوك، وأبوك، وحموك، وفوك، وذو مال)). الجمل في النحو: ٣، وقد أسقطها أيضاً ابنُ كيسان وصدر الأفاضل، ونسب هذا الرأي للزَّجَّاج ابنُ حمدون وهو من المتأخرين (ت ١٣١٦هـ)، والسَّيِّدُ الشَّارح، فلعلَّ الوهم وقع بين الزَّجَّاج والزَّجَّاجي، أو أنَّهما نقلًا عن مصدرٍ لم أقف عليه، والله أعلم. ينظر: الموقفي في النحو: ١٠٦، والتَّخْمِير: ٢٠٦/١، وحاشية ابن حمدون على شرح المكوذي: ٤٩/١.

(٤) - نصَّ سيوييه على أنَّ هذه لغة بعض العرب، قال: ((واعلم أنَّ من العرب من يقول: هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك، ويقول: هنوان فيجره مجرى الأب)). كتاب سيوييه: ٣٦٠/٣.

وقد نصَّ النحويون على قلة هذه اللغة وفي ذلك قال ابن مالِك: ((وهو قليل، فمن لم ينبه على قلة فليس بمصيب، وإنَّ حظي من الفضائل بأوفر نصيب)). شرح السَّهْل: ٤٤/١.

(٥) - ينظر: تعليل النحويين إنكار كون (هَن) من هذه الأسماء بعلة قلتها أو بعلة عدم السماع عن العرب في: المنهاج في شرح الجمل لابن عصفور: ١٧١/١.

(٦) - أي: هَن.

(٧) - قال الجوهرى: ((هَن، على وزن أخ: كلمة كناية، ومعناه: شيء)). الصَّحاح: ٢٥٣٦/٦ مادة (هنو).

(٨) - ينظر: الملح في شرح الملح: ١٦٧/١، وشرح الأشموني: ٥٠/١، وحاشية الصَّبَّان: ١٠٤/١.
والخلاصة أنَّ (هَن) تستعمل للكناية عن الشيء المنكر الذي يُستهجن ذكره كالعورة، والصِّفات الذميمة، والأفعال القبيحة. ينظر: الفوائد الصَّيائنية: ١٩٩/١، وحاشية يس: ٣٣٠/١.

(٩) - فيقال حينئذٍ: حموه. ينظر: شرح قطر الندى: ٤٧، ومغيث النِّدا: ٢٠٦/١، وحاشية الخصري: ٧٤/١.

والمُرَادُ بـ(ذو) هي الَّتِي بمعنى صاحبٍ؛ لتخرجَ (ذو) الطَّائِيَّةُ، فَإِنَّهَا بمعنى الَّذِي وفروعِهِ^(١)، واستغنى عن الاحترازِ عن هذه بآتيانِهِ بتلك مضافةً إلى اسمِ الجنسِ، والطَّائِيَّةُ لا تُوصَلُ إِلَّا بالجملةِ، والَّتِي بمعنى صاحبٍ لا تُضافُ إِلَّا إلى اسمِ الجنسِ، وَنَدَرَ إِضافَتُها إلى عِلْمٍ^(٢) نحو: أنا الله ذو بَكَّةَ^(٣).

أو جُمْلَةٍ نحو: اذهبْ بذِي تَسْلَمَ^(٤)، أي: في وقتِ صاحبِ سلامةٍ^(٥)، فالباءُ ظرفيَّةٌ، و(ذِي)^(٦) صفةٌ لزمنٍ محذوفٍ^(٧).
أو ضميرٍ نحو قولِهِ^(٨):

[٢٧] إِنَّمَا يَعْرِفُ ذَا الْقُصْدِ لِمَنِ النَّاسُ ذُووهُ

(١) - في زينة السَّالِكِ: ((بمعنى الَّذِي والَّتِي وفروعِهِما)). زينة السَّالِكِ في شرح خلاصة ابن مالك: ل ٤٢.
(٢) - جعل ابنُ مالكٍ إضافةَ (ذو) إلى العِلْمِ ضربين: نادرٌ، وهو أَنْ يكونَ (ذو) غيرَ جزءٍ من العِلْمِ، بل تكونُ إضافةً إلى العلمِ كإضافةِ صاحبٍ إليه، نحو: أنا الله ذو بَكَّةَ. وكثيرٌ، وهو أَنْ يكونَ (ذو) جزءً من العِلْمِ نحو: ذو يَزَنَ، وذو كِلاخَ، لرجلين. ينظر: شرح الكافية الشَّافِيَّة: ٩٢٩/٢.

(٣) - أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ الصَّنْعَانِيُّ فِي مَصْنُوعِهِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: ((بَلَّغَنِي أَنَّهُمْ وَجَدُوا فِي مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ ثَلَاثَةَ صُفُوحٍ فِي كُلِّ صَفْحٍ مِنْهَا كِتَابٌ، فِي الصَّفْحِ الْأَوَّلِ: أَنَا اللَّهُ ذُو بَكَّةَ، صَنَعْتُهَا يَوْمَ صَنَعْتُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ...)). المصنَّفُ للصَّنْعَانِيِّ: ١٤٩/٥ برقم (٩٢١٩)، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي: المصنَّفِ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارِ: ٢٦٩/٣ برقم (١٤١٠٣)، والبيهقيُّ فِي: شُعَبِ الْإِيمَانِ: ٤٤٧/٥ برقم (٣٦٩٩).

(٤) - قولٌ يجري مجرى المثل، قال الرَّجَاجِيُّ: ((قال الأصمعيُّ: تقولُ العربُ: اذهبْ بذِي تَسْلَمَ. والمعنى: اذهبْ والله يُسَلِّمُكَ، دعاءٌ لَهُ بِالسَّلامَةِ)). الإيضاح فِي علل النَّحْوِ: ١١٨؛ لذلك لا تُضافُ (ذو) بمعنى: صاحبٍ إِلَّا إلى هذا الفعلِ خاصَّةً، ولا تُضافُ إلى غيره، وهذا معنى قولِ الرَّجَاجِيِّ: إِنَّهُ يَجْرِي مجرى المثل. ينظر: شرح الكافية الشَّافِيَّة: ٩٤٦/٢.

(٥) - بقريبٍ من هذا التَّقْدِيرِ قَدَّرَهَا سيبويه، وَقَدَّرَهَا ابْنُ السَّرَّاجِ بـ(بذِي سلامتِكَ) على تأويلِ الجملةِ بمفردٍ، وما نقلَهُ السَّيِّدُ الشَّارِحُ هو رأيُ الجمهورِ بأنَّ الباءَ بمعنى: فِي، وَذِي بمعنى: صاحبٍ، وهي صفةٌ وقتٍ محذوفٍ، أي: اذهبْ فِي وقتِ ذِي سَلامَةٍ لَكَ. ومذهبُ ابنِ الطَّراوَةِ أَنَّ (ذِي) موصولةٌ على لُغَةِ طِيٍّ، وهي مَعْرَبَةٌ فِي لُغَةِ بَعْضِهِمْ، وَ(تَسْلَمَ) صلةٌ لَهَا، والمعنى: اذهبْ فِي الوقتِ الَّذِي تَسْلَمُ فِيهِ، ثم اشَّعَ، فَحُذِفَ الجارُّ، فَصارَ تَسْلَمَ ثُمَّ حُذِفَ الضَّميرُ، فلا إضافةَ فِي (ذِي) ولا شذوذ. ينظر: كتاب سيبويه: ١٢١/٣، ١١٨، والأصول فِي النَّحْوِ: ١٢/٢، وارتشاف الضَّرْبِ: ١٨٣٥/٤، ومغني اللبيب: ٢٠٨-٢٠٩، والمساعد: ٣٦٠/٢.

(٦) - وَذِي، مَطْمُوسَةٌ فِي المخطوطِ.

(٧) - هذا ما نصَّ عَلَيْهِ ابْنُ هِشَامٍ فِي: مغني اللبيب: ٢٠٨/٥.

(٨) - من مجزوءِ الرَّمْلِ، وروي: إِنَّمَا يَصْطَنَعُ المَعْرُوفُ فِي النَّاسِ ذُووَهُ،

وهو بلا نسبةٍ فِي: شرح المفصل: ١٢٣/١، وضرائر الشعر: ٢٩٣، وشرح التَّسْهِيلِ: ٢٤٢/٣، والمحصل: ١٦٣/١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: جَمْعُ (ذُو) مضافَةً إلى المضمَر، وهو نادرٌ.

وَأَنْدَرُ مِنْ هَذَا قَوْلُ بَعْضِهِمْ: اللَّهُمَّ صَلِّ^(١) عَلَى مُحَمَّدٍ وَذَوِيهِ^(٢)، بَلْ قَالَ بَعْضُهُمْ: إِضَافَةُ (ذُو) إِلَى الضَّمِيرِ لَحْنٌ^(٣)، وَأَمَّا إِضَافَتُهَا إِلَى الْوَصْفِ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ^(٤) ((وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عَالَمٍ عَلِيمٌ))^(٥)، عَلِيمٌ))^(٥)، فَمَوْوَلَةٌ بِأَنَّ الْعَالَمَ هُنَا مَصْدَرٌ كَالْبَاطِلِ، أَوْ بِأَنَّ (ذِي) زَائِدَةٌ^(٦).
وَلِنُدَوِّرَ إِضَافَتَهَا إِلَى مَا ذَكَرْنَا لَمْ يُنَبِّهْ عَلَيْهَا الْمَصْنُفُ، فَاَنْدَفَعَ قَوْلُ الْفَاكِهِيَّ: إِنَّهُ لَوْ قَالَ: (ذُو) الْمَعْرَبُ، لَكَانَ أَحْسَنَ^(٧)؛ لِيَشْمَلَ إِضَافَتَهَا إِلَى الْعَلَمِ وَنَحْوِهِ.
وَعَلِمَ أَنَّ إِعْرَابَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ بِالْوَاوِ رَفْعًا، وَبِالْأَلِفِ نَصَبًا، وَبِالْيَاءِ جَرًّا، مَشْرُوطٌ بِشَرْطِ أَرْبَعَةٍ^(٨):
أَحَدُهَا: الْإِفْرَادُ، فَلَوْ كَانَتْ مَثْنَاءً أَوْ مَجْمُوعَةً أُعْرِبَتْ إِعْرَابَهُمَا.
ثَانِيهَا: التَّكْبِيرُ، فَلَوْ كَانَتْ مُصَغَّرَةً أُعْرِبَتْ بِالْحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ فِي غَيْرِ (ذُو)؛ فَإِنَّهَا لَا تَصْغُرُ^(٩).
ثَالِثُهَا: أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً، فَلَوْ كَانَتْ غَيْرَ مُضَافَةٍ أُعْرِبَتْ بِالْحَرَكَاتِ الظَّاهِرَةِ.
رَابِعُهَا: أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً إِلَى غَيْرِ الْيَاءِ، فَلَوْ كَانَتْ مُضَافَةً إِلَيْهَا أُعْرِبَتْ بِحَرَكَاتٍ مَقْدَرَةٍ عَلَى

(١) - صلي، والصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٢) - جَعَلَهُ ابْنُ الْخَبَّازِ كَلَامًا لِلْمَوْلَدَيْنِ، وَنَسَبَهُ ابْنُ مَالِكٍ إِلَى عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ. يَنْظُرُ: الْغَرَّةُ الْمَخْفِيَّةُ: ١/١١٢، وَشَرْحُ النَّسْهِيلِ: ٣/٢٤٢.

(٣) - اخْتَلَفَ فِي جَوَازِ إِضَافَةِ (ذُو) إِلَى الضَّمِيرِ، فَمَنْعَهُ سَيِّبِيهِ، وَنَسَبَ ابْنُ الْأَثِيرِ وَالْقَوَّاسُ إِلَى الْمَبْرِدِ إِجَازَتَهُ، غَيْرَ أَنَّ نَصَّ الْمَبْرِدِ فِي الْمَقْتَضَبِ يَدُلُّ عَلَى مَنْعِ إِضَافَتِهِ إِلَى الْمَضْمَرِ، قَالَ: ((ذُو) لَا يُضَافُ إِلَى الْمَضْمَرِ تَقُولُ: هَذَا ذُو مَالٍ، وَلَا تَقُولُ: الْمَالُ هَذَا ذُوهُ)). الْمَقْتَضَبُ: ٣/١٢٠، وَيَنْظُرُ: الْبَدِيعُ: ١/٢٦، وَشَرْحُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَعْطِي: ١/١ ج/٢٥٤.

(٤) - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ بْنُ غَافِلٍ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْهُذَلِيُّ، مِنَ الصَّحَابَةِ السَّابِقِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ، الْمَقْرَبِينَ مِنَ النَّبِيِّ (ﷺ) هَاجَرَ الْهَجْرَتَيْنِ وَشَهِدَ بَدْرًا وَالْوَقَائِعَ بَعْدَهَا، تُوفِّيَ سَنَةَ (٣٢هـ). يَنْظُرُ: الْإِسْتِيعَابُ: ٣/٩٨٧، وَالْإِصَابَةُ: ٤/١٩٨.

(٥) - مِنَ الْآيَةِ: ٧٦ مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ. يَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْقِرَاءَاتِ لِلْخَطِيبِ: ٤/٣١٤.

(٦) - وَجَّهَ ابْنُ جَنِّي هَذِهِ الْقِرَاءَةَ بِثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ مِنْ بَابِ إِضَافَةِ الْمَسْمَى إِلَى الْاسْمِ؛ أَيِ: وَفَوْقَ كُلِّ شَخْصٍ يَسْمَى عَالِمًا عَلِيمٌ، وَاسْتَشْهَدَ لَهُ بِقَوْلِ الْكَمِيتِ: إِلَيْكُمْ ذَوِي آلِ النَّبِيِّ تَطَلَّعْتُ ... أَيِ: يَا أَصْحَابَ هَذَا الْاسْمِ الَّذِي هُوَ آلِ النَّبِيِّ. وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عَالِمٌ مَصْدَرًا كَالْفَالِجِ وَالْبَاطِلِ. وَالثَّلَاثُ: تَوْجِيهُهُ بِزِيَادَةِ (ذِي) فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَفَوْقَ كُلِّ عَالَمٍ عَلِيمٌ، وَهُوَ تَوْجِيهُهُ الْعَكْبَرِيُّ وَأَبِي حَيَّانٍ أَيْضًا. يَنْظُرُ: الْمَحْتَسَبُ: ١/٣٤٧، وَالتَّبْيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ: ٢/٧٤٠، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ٦/٣٠٧.

(٧) - قَالَ الْفَاكِهِيَّ: ((فَلَوْ قَالَ - كَمَا فِي الْغُمْدَةِ - ذُو الْمُعْرَبُ لَكَانَ أَحْسَنَ)). مُجِيبُ النَّدَا: ٧١، وَالْمَرَادُ بِالْغُمْدَةِ هُوَ عَمْدَةُ الْحَافِظِ وَعَمْدَةُ اللَّافِظِ لِابْنِ مَالِكٍ. يَنْظُرُ: شَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ: ١/١٢١.

(٨) - تَنْظُرُ هَذِهِ الشُّرُوطُ فِي: الْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ١/٢٨٦، وَشَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ: ١/١٨٨.

(٩) - نَصَّ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَصْغِيرِهَا مِنْهُمْ الشُّلُوبِينَ فِي: شَرْحِ الْمَقْدَمَةِ الْجَزُولِيَّةِ الْكَبِيرِ: ١/٩٠.

يصلح لأن يقوم مقام الحركات، فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف أجنبية، مع أن اللام في أربع منها كأنها مجلوبة للإعراب فقط؛ لكونها محذوفة قبل^(١) نسياً منسياً^(٢)، فهو إذن كالحركات المجتلبة المجتلبة للإعراب، وكذا الواو في (فوك) لأنها كانت مبدلة من^(٣) الميم في الأفراد فلم ترد إلى أصلها إلا للإعراب^(٤). وهذا هو المشهور من أقوال عشرة، وهو أصحها، وعليه قطرب، والزيادي^(٥)، والزجاج^(٦) من البصريين، وهشام^(٧) من الكوفيين^(٨)، وابن الحاجب^(٩)، والمحققون^(١٠).

وذهب سيبويه^(١١) والفارسي^(١٢) إلى أنها معربة بحركات مقدرة، وأتبع ما قبل آخرها له^(١٣)، فإذا قلت: قام أبوك، فأصله: أبوك بوزن: فرسك، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو فقل: أبوك، فاستقلت الضمة على الواو فحذفت.

وإذا قلت: رأيت أباك، فأصله أبوك، بوزن: فرسك، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً.

(١) - أي: قبل الإضافة إلى غير ياء المتكلم.

(٢) - كنسيا منسيا، والصواب ما أثبتته من شرح الرضي الذي أخذ منه.

(٣) - من، والصواب ما أثبتته.

(٤) - ينظر: شرح الرضي: ٧٠/١، والكافي في شرح الهادي: ٢٨٦/١، والمغني في النحو: ٣٠١/١-٣٠٢.

(٥) - إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر، أبو إسحاق الزيادي نسبة إلى زياد بن أبيه، نحوي لغوي راوية، قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه، من مؤلفاته: النقط والشكل، والأمثال، وشرح نكت سيبويه، توفي سنة (٢٤٩هـ). ينظر: غنية الملتبس: ١١٢، ونزهة الألباء: ١٥٧، وبغية الوعاة: ٤١٤/١.

وينظر رأي قطرب والزيادي في: البصريات: ٨٩٤، واللباب للعكبري: ٩٤/١، وارتشاف الضرب: ٨٣٧/٢.

(٦) - نسب النحويون هذا الرأي للزجاج لا الزجاج، وهو في (الجمال). ينظر: الجمل في النحو: ٣-٤، وارتشاف الضرب: ٨٣٧/٢، وشرح الأشموني: ٥٤/١.

(٧) - هشام بن معاوية، أبو عبد الله الضري، نحوي كوفي، أخذ عن الكسائي وكان مشهوراً بصحبته، من مؤلفاته: كتاب حدود الحروف، والعوامل، والأفعال واختلاف معانيها، توفي سنة (٢٠٩هـ). تنظر: تاريخ العلماء النحويين: ١٨٦، ونزهة الألباء: ١٢٩، والبلغة: ٣٠٩.

(٨) - هو أحد قولي، والقول الآخر هو أنها معربة بالتعيين والانقلاب في حالتها النصب والجر، وبعدم ذلك في حالة الرفع. ينظر رأياً هشام في: ارتشاف الضرب: ٨٣٧/٢، المساعد: ٢٩/١، والحدائق الندية: ٢٥٧/١.

(٩) - ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٧٧/١، وشرح الوافية نظم الكافية: ١٣٣.

(١٠) - منهم على سبيل المثال ابن معيط، وابن مالك، والرضي، ينظر: الفصول الخمسون: ١٥٩، وشرح الشهيل: ٤٣/١، وشرح الرضي: ٦٦/١.

(١١) - لم يصرح سيبويه برأيه، وإنما فهم النحويون ذلك من كلامه على المثني والجمع. ينظر: كتاب سيبويه: ١٧/١، والتعليق على كتاب سيبويه: ٢٤/١-٣١، وشرح كتاب سيبويه للزمان: ٦٥/١-٦٧.

(١٢) - ينظر رأي الفارسي في: التعليق على كتاب سيبويه: ٢٨/١، والبصريات: ٨٩٦.

(١٣) - أي: هي معربة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء، وأتبع الحرف الذي قبل الواو والألف والياء لها في الحركة.

وإذا قلت: مررتُ بأبيك، فأصله: بأبوك، بوزن: بفرسك، فأتبعْتُ حركةَ الباءِ لحركةِ الواوِ فصارت أبوك، فاستثقلتِ الكسرةُ على الواوِ فحذفتُ، فسكنتُ وقبلها كسرةٌ فقلبتُ ياءً، والحركاتُ مقدرةٌ في الأحوالِ الثلاثةِ تخفيفاً. قال ابنُ مالكٍ في (تسهيله): إِنَّهُ الْأَصْحُ^(١)، وخالفَ في (الألفية)^(٢)، فذهب إلى إعرابها بالحروفِ، وخبَطَ ابنُه^(٣) في شرحه على (الألفية)، فقالَ أَوَّلًا بقولِ قطربٍ، وثانيًا بقولِ سيبويه^(٤). ولا جدوى لإيرادِ ما في الأقوالِ^(٥)؛ لأنَّه يقتضي تطويلاً لا طائلاً تحته، فالأولى الاقتصارُ الاقتصارُ على ما ذكرنا.

ص: والأفصحُ استعمالُ (هَنٍ) كـ(غَدٍ).

ش: يعني أَنَّ الْأَفْصَحَ في كلمةِ (هَنٍ) استعمالُها منقوصةٌ، والمرادُ به النقصُ اللغويُّ، وهو حذفُ الآخرِ وجعلُ ما قبله آخرًا، فيُعربُ بالحركاتِ الثلاثةِ ظاهرةً عليه كـ(غَدٍ) ونحوه ممَّا حذفَ منه اللامُ اعتباطاً^(٦) وجعلتُ نسيًا منسيًا، تقولُ: هذا هَنٌ، ورأيتُ هَنًا، ومررتُ^(٧) بهنٍ، كما تقولُ في (غَدٍ)، ومن

(١) - قال: ((ومنهم من جعل إعرابها بحروف المدِّ على سبيلِ النِّبَاةِ عن الحركاتِ، وهذا أسهلُّ المذاهبِ وأبعدها عن التَّكْلِيفِ)). شرح التَّسْهِيلِ: ٤٣/١.

(٢) - قال: وارفَع بواوٍ وانصَبْ بالألفِ واجرِ بياءٍ ما من الأسماءِ أَصَفُ من ذاكِ ذو ...
الألفيَّة: ٤.

(٣) - ابنُه هو مُحَمَّدُ الملقَّبُ ببدرِ الدِّينِ والمشهورُ بابنِ النَّاطِمِ، نحويٌّ، ولدَ في دمشقَ، وسكنَ في بعلبك مدَّةً، من من مؤلفاتِه: شرح الألفيَّة، وشرح لاميَّة الأفعال، والمصباح في المعاني والبيان، وروض الأذهان، تُوفي في دمشقَ سنةَ (٦٨٦هـ). ينظر: الوافي بالوفيات: ١٦٥/١، وبغية الوعاة: ٢٢٥/١، وشذرات الذهب: ٦٩٦/٧-٦٩٧.

(٤) - قال ابنُ النَّاطِمِ: ((في الأسماءِ المَتمَكِّنة سِتَّةُ أسماءٍ يكونُ رفعُها بالواوِ، ونصبُها بالألفِ، وجرُّها بالياءِ، بشرطِ الإضافةِ إلى غيرِ ياءِ المتكلمِ، ... فأعرَبوها بحركاتٍ مقدرةٍ، وأتبعوا تلكَ الحركاتِ حركةً ما قبلَ الآخرِ، فأدَّى ذلكَ إلى كونه وَاوًا في الرَّفْعِ، وَأَلْفًا في النَّصْبِ، وِيَاءً في الجَرِّ)). شرح ابنِ النَّاطِمِ: ١٧-١٨.

(٥) - تنظر بقيَّةُ الأقوالِ في حروفِ إعرابِ هذه الأسماءِ في: المقنضب: ١٥٥/٢، والتعليقة على كتاب سيبويه: ٢٤/١-٣١، وأمالي ابنِ الشَّجْري: ٢٤٣/٢، والإنصاف: ١٣ م (٢)، وشرح المفصل: ١١٩/١-١٢١، والمحصل: ١٥٩/١، وهمع الهوامع: ١٣٦/١-١٣٨، إذ حكى السيوطيُّ اثني عَشَرَ قولاً.

(٦) - اعتباطاً، وهو تصحيفٌ. والمرادُ به هنا حذفُ الحرفِ لغيرِ علَّةٍ. ينظر: شرح اللع لابن برهان: ٢٠/١.

(٧) - مرت، وهو تحريفٌ.

ومن ذلك قوله (عليه السلام): (مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعْضُوهُ بِهِنِ أَبِيهِ وَلَا تُكْنُوا^(١))^(٢). وقول الشاعر^(٣):

[٢٨] اللَّهُ أَعْطَاكَ فَضْلًا مِنْ عَطِيَّتِهِ عَلَى هَنْ وَهَنْ فِي مَا مَضَى وَهَنْ

قال المصنّف في (شرح الشذور): هذه اللغة مع كونها أكثر استعمالاً أفصح قياساً؛ لأنّ ما كان ناقصاً في الأفراد حقّه أن يبقى عليه في الإضافة كما في (يَدٍ) فإنّهم لمّا حذفوا لامها في الأفراد وجعلوا الإعراب على ما قبلها استصحبوا ذلك في الإضافة^(٤).
تنبيه:

لا يختصّ النقص المذكور بـ(هَنْ)، بل يجوز قليلاً في الأب، والأخ، والحم، كقول ربيعة^(٥):

[٢٩] بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٍّ فِي الْكَرْمِ

وَمَنْ يُشَابِهْ أَبُهُ فَمَا ظَلَمَ

وحكاية أبي زيد^(٦): جاءني أخك، والفراء: هذا حمك^(٧).

ويجوز أيضاً في الثلاثة القصر، وهو التزام الألف في آخرها مطلقاً، فتقول: جاء الأب، ورأيت الأخ، ومررت بالحم، وهكذا باقي حالاتها قال أبو^(٨) / ١٨ / النجم^(٩):

(١) - تكنوه، والصواب ما أثبتّه.

(٢) - أخرج الحديث الشريف بهذا اللفظ النسائي في: السنن الكبرى: ١٣٦/٨ برقم (٨٨١٣)، والبغوي في: شرح السنة: ١٣/٢٠ برقم (٣٥٤١).

(٣) - من البسيط، وهو لابن هرمة في: شعره: ٢٢٣، ومجالس ثعلب: ٢١، والإيضاح في شرح المفصل: ٦٨/١، وخزانة الأدب: ٢٦٣/٧، ٢٦٤، ٢٦٥.

والشاهد فيه: استعمال (هَنْ) منقوصة، وهو الاستعمال الأفصح فيها.

(٤) - ينظر: شرح شذور الذهب: ٥٥.

(٥) - من الرجز، وهو لربيعة في: ديوانه: ١٨٢، والمقاصد النحوية: ١٨٨/١، وشرح التصريح: ٦٢/١، وشرح شواهد شرح ابن النّاطم: ٣٣/٢.

والشاهد فيه: استعمال (أَبِهِ، وَأَبُهُ) منقوصة.

(٦) - سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير، أبو زيد الأنصاري، من أكابر علماء العربية، غلبت عليه اللغة والنّوادر، والنّوادر، من مؤلفاته: النّوادر، والمطر، والنّبات، والشجر، تُوفي سنة (٢١٥هـ). ينظر: مراتب النّحويين: ٤٢-٤٤، وإنباه الرّواة: ٣٠/٢، ومعجم الأدباء: ٢١٢/١١.

(٧) - تنظر الحكايتان في: التّذييل والتّكميل: ١٦٦/١، وتعليق الفرائد: ١٤٨/١، ومجيب النّدا: ٧٧. وحكاية الفراء في: إصلاح المنطق: ٢٤١.

(٨) - أبو أبو، مكرّراً.

(٩) - من الرجز، تتمته: قَدْ بَلَعَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا،

وهو له في: ديوانه: ٤٥٠، ولربيعة في: ديوانه: ١٦٨، ولأحدهما في: شرح المفصل: ١١٥/٤، وشرح شواهد المغني ١٢٨-١٢٩، خزانة الأدب: ٧/٤٥٥.

[٣٠]

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

وقالوا في المثل: مَكْرَةُ أَخَاكَ لَا بَطْلَ^(١)، وهذه اللغة أشهر من النقص.

فتلخص أن هذه الأسماء على ثلاثة أقسام:

قسم فيه لغة واحدة: وهي الإعراب بالأحرف، وذلك (ذو)، و(القم) بغير ميم.

وقسم فيه لغتان: النقص، ثم الإعراب بالأحرف وهو (الهن).

وقسم فيه ثلاث لغات: الإعراب بالحرف، والقصر، ثم النقص، وهو (أب)، و(أخ)، و(حم).

وأبو النجم هو الفضل بن قدامة العجلي، من الرُّجَاز المشهورين في العصر الأموي، وهو من سواد الكوفة،
توفي سنة (١٣٠هـ). ينظر: الشعر والشعراء: ٥٨٨/٢، والأعلام: ١٥١/٥.

(١) - مثل يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه كرها. ولم أقف عليه بلفظ (أخاك) في ما بين يدي من كتب
الأمثال، بل جاء بصيغة (مكره أخوك لا بطل) في كل من: أمثال العرب للمفضل الضبي: ١١٢، والأمثال لأبي
عبيد: ٢٧١، وجمهرة الأمثال: ٢٤٢/٢، والأمثال للهاشمي: ٢٤٧، ومجمع الأمثال: ٣١٨/٢، والمستقصى:
٣٤٧/٢. وزوي بهذه الصيغة في كتب النحو، ينظر - على سبيل المثال -: أوضح المسالك: ٧١/١، وشرح
الأشمونى: ٥٢/١، وشرح التصريح: ٦٣/١.

بَحْثُ الْمُثْنَى وَالْجَمْعِ

ص: والمثنى كـ(الرَّيْدَانِ) [يُزْفَعُ] بِالْأَلِفِ، وَجَمْعُ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ كـ(الرَّيْدُونَ)، وَيُزْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُجْرَانِ وَيُنْصَبَانِ بِالْيَاءِ.

ش: هذا الباب الثاني والثالث ممّا خرج عن الأصل، وهما بابا المثنى وجمع المذكر السالم، وذكر الجمع مع المثنى قبل إنهاء الكلام عليه ليجمعهما في حالتي الجر والنصب لاشتراكهما فيهما محافظة على الاختصار وتفقنا في العبارة^(١)، فالمثنى اسم مفعول من ثَنَى يُثْنِي تَنْثِيَةً، والتثنية في اللغة عبارة عن فعل الشيء مرّة ثانية^(٢).

وفي الاصطلاح: ما دلّ على اثنين بألفٍ أو ياءٍ زائدتين قبل نونٍ، نحو: زيدان، ورجلان. فخرج بقولنا: بألفٍ إلى آخره نحو: شفع، وزكا^(٣)، وكلا، واثنان، ومؤنثهما^(٤)، وضمير التثنية كـ(أنثما)، ولَدْخُولِ مِثْلِ ذَلِكَ فِي تَعْرِيفِ الشَّارِحِ عَدْلُنَا عَنْهُ، فَإِنَّهُ قَالَ: المثنى ما دلّ على اثنين وأغنى عن المتعاطفين^(٥). ولا شك في كون (أنثما) مُغْنِيَةً عَنْ (أنت) و(أنت)، واثنين واثنين عن رجلٍ ورجلٍ، وامرأةً وامرأةً، فافهم. ولا يثنى الاسم إلا بشروط:

أَوَّلُهَا: أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا، فَلَا يُثْنَى الْمُثْنَى وَالْمَجْمُوعُ عَلَى حَدِّهِ وَالْمَجْمُوعُ الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْآحَادِ اِتِّفَاقًا، وَأَمَّا تَنْثِيَةُ الْجَمْعِ الْمُكْسَرِ كـ(الجمالان)^(٦)، واسم الجمع كـ(الركبان)^(٧)، ومنه قوله^(٨):

[٣١] وَكُلُّ رَفِيقِي كُلِّ رَجُلٍ - وَإِنْ هُمَا تَعَاطَى الْقَنَا قَوْمَاهُمَا - أَخَوَانِ وَتَنْثِيَةُ اسْمِ الْجِنْسِ كـ(غلمان)^(٩) فغير مقبولة^(١٠).

(١) - ينظر: مجيب النّدا: ١٦٩/١.

(٢) - ينظر: العين: ٢٤٢/٨ مادة (ثني)، والمغني في النحو: ٦/٢.

(٣) - قال أبو بكر ابن الأنباري: ((تُسَمَّى الْعَرَبُ الْاِثْنَيْنِ: زَكَا، وَالْوَاحِدَ: خَسَا)). الزّاهر في معاني كلمات النّاس: ١٩٩/٢. وينظر: تهذيب اللغة: ١٧٥/١٠ مادة (زكا).

(٤) - أي: كلتا، واثنين.

(٥) - مجيب النّدا: ١٦٦/١، وينظر هذا الحد في: أوضح المسالك: ٧٢/١، وشرح شذور الذهب للجوجري: ١٩٢/١، وشرح التصريح: ٦٤/١.

(٦) - وهما الجماعتان من الجمال. ينظر: إيضاح الشعر: ١٣٩، والكافي في شرح الهادي: ٢٩٧/١.

(٧) - لأنّه جَمْعُ رَكْبٍ، وَهُوَ اسْمُ جَمْعٍ أَوْ جَمْعٍ، وَجَمْعٌ عَلَى رُكْبَانٍ. ينظر: القاموس المحيط: ٩١ مادة (ركب).

(٨) - من الطويل، وهو للفرزدق في: ديوانه: ٨٧٠/٢، والبغداديات: ٤٤٣، وشرح شواهد المغني: ٢٠٨/٤، وخزانة الأدب: ٥٧٢/٧.

والشاهد فيه: تَنْثِيَةُ اسْمِ الْجَمْعِ (قوم) وهو غير مقبولة.

(٩) - الغنم لا واحد له من لفظه، وقد ثنوه فقالوا: غنمان. ينظر: القاموس المحيط: ١١٤٣ مادة (غنم).

(١٠) - أي: تَنْثِيَةُ الاسْمِ الْمَفْرَدِ مَقْبُولَةٌ، أَمَّا تَنْثِيَةُ الْجَمْعِ الْمُكْسَرِ، واسم الجمع، واسم الجنس فغير مقبولة. ينظر: التّذييل والتّكميل: ٢٢١/١.

ثانيها: أَنْ لَا يَكُونَ مَرْكَبًا^(١)، فَلَا يَثْنَى الْإِسْنَادِيُّ اتِّفَاقًا^(٢)، وَاخْتَلَفَ فِي تَثْنِيَةِ الْمَرْجِيّ كـ(بُعْلَبَكْ) و(سَبْيُوِيَه)، فَالْأَكْثَرُونَ عَلَى مَنْعِهِ^(٣)؛ لَشَبْهِهِ بِالْمَحَكِيِّ، وَلِعَدَمِ السَّمَاعِ^(٤).

وَأَمَّا الْإِضَافِيُّ فَانْتَفَى بِتَثْنِيَةِ الْمُضَافِ وَجَمْعِهِ عَنْ تَثْنِيَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَجَمْعِهِ، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ تَثْنِيَتَهُمَا وَجَمْعَهُمَا مَعًا فَيَقُولُونَ: أَبَوَا الْبَكْرَيْنِ^(٥)، وَأَبَاءُ الْبَكْرَيْنِ^(٦)، وَلَا يَخْفَى أَنَّ تَثْنِيَةَ الْجَزَائِنِ مَعًا وَجَمْعَهُمَا تَخُلُّ بِالْقَصْدِ وَتُصَرِّحُ بِخِلَافِهِ فِي أَكْثَرِ مَوَارِدِهِ، فَإِنَّ مِنَ الْمُتَيَقِّنِ أَنَّ الْمَرَادَ مِنْ تَثْنِيَةِ غَلَامٍ زَيْدٍ نَسَبَهُ غَلَامَيْنِ لَهُ لَا غَلَامَيْنِ لَزَيْدَيْنِ، مَعَ امْتِنَاعِهِ فِي مِثْلِ عَبْدِ اللَّهِ، وَقَسَّ عَلَيْهِ الْجَمْعَ.

وَتَالِثُهَا: أَنْ يَكُونَ مَعْرَبًا فَلَا يَثْنَى الْمَبْنِيُّ، وَمَا نَحْوُ: يَا زَيْدَانِ وَلَا رَجُلَيْنِ فَتَثْنِيَتُهُمَا قَبْلَ الْبَدَاءِ وَ(لَا). وَأَمَّا (هَذَانِ) وَ(اللَّذَانِ) فَصِيغٌ وَضَعَتْ لِلْمَثْنَى، وَلَيْسَتْ مِنَ الْمَثْنَى الْحَقِيقِيَّةِ عَلَى الْمَشْهُورِ^(٧).

رَابِعُهَا: أَنْ يَكُونَ مَنْكَرًا، فَلَا يَثْنَى الْعَلَمُ إِلَّا بَعْدَ تَكْوِينِهِ لِدَلَالَةِ الْعَلَمِيَّةِ عَلَى التَّخْصِيصِ وَالتَّثْنِيَةِ عَلَى التَّكْثِيرِ، وَهَذَا هُوَ الدَّاعِي إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ نَحْوَ: (هَذَانِ) وَ(اللَّذَانِ) صِيغٌ لَا مَثْنَى^(٨)، فَتَدْبَرُ.

خَامِسُهَا: أَنْ يَكُونَ قَابِلًا لِمَعْنَى التَّثْنِيَةِ، فَلَا يَثْنَى مَا لَا ثَانِي لَهُ فِي الْوُجُودِ كَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ إِلَّا عَلَى التَّغْلِيْبِ^(٩).

سَادِسُهَا: أَنْ لَا يُسْتَعْنَى عَنْ تَثْنِيَتِهِ بِتَثْنِيَةِ غَيْرِهِ، فَلَا يَثْنَى بَعْضُ، وَسَوَاءٌ، وَضِبْعَانُ اسْمٌ لِلذَّكَرِ^(١٠)، اسْتِغْنَاءً بـ(جُزْءَانِ)^(١١) تَثْنِيَةِ جُزْءٍ، وَ(سَيَّانِ) تَثْنِيَةِ سَيٍّ، وَ(ضَبْعَانِ) تَثْنِيَةِ ضَبْعٍ^(١٢)، اسْمٌ لِلْمُؤَنَّثِ، وَحَكَى أَبُو زَيْدٍ: سَوَاءَانِ^(١٣)، وَقَالَ فِي (الْمُغْنِي): لَمْ يُسْتَعْمَلْ سَوَاءَانِ إِلَّا شَاذًا^(١٤) كَقَوْلِهِ^(١٥):

(١) - مَرْكَبٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٢) - يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٣٠٦/١، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمَرَادِيِّ: ٧٠/١.

(٣) - أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ تَثْنِيَةَ الْمَرْكَبِ الْمَرْجِيّ مِثْلَ (بُعْلَبَكْ)، وَاخْتَارَهُ ابْنُ هِشَامٍ الْخَضْرَاوِيُّ، وَابْنُ أَبِي الرَّيْعِ، وَمَنْعَهُ الْأَكْثَرُونَ يَنْظُرُ: شَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمَرَادِيِّ: ٧٠/١، ارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ٥٥٢/٢، وَالْمُلَخَّصُ لِابْنِ أَبِي الرَّيْعِ: ٦٣٥/١.

(٤) - يَنْظُرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ: ٣٢٤/١، وَهَمَعَ الْهُوَامِعُ: ١٥٦/١.

(٥) - أَبُو الْبَكْرَيْنِ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٦) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَبْيُوِيَه: ٤٠٩/٣، وَالبَدِيعُ: ٧٣/٢، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمَرَادِيِّ: ٧٠/١.

(٧) - يَنْظُرُ: إِبْضَاحُ الشَّعْرِ: ١٤٠، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمَرَادِيِّ: ٧٠/١، وَحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ: ٢١٥/١.

(٨) - هَذَا تَعْلِيلُ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ. يَنْظُرُ: إِبْضَاحُ الشَّعْرِ: ١٤٠.

(٩) - يَنْظُرُ: الْمُقْتَضَبُ: ٣٢٦/٤، وَاللِّبَابُ لِلْعَكْبَرِيِّ: ٩٨/١-٩٩، وَالْمَلْحَةُ فِي شَرْحِ الْمَلْحَةِ: ١٨٦/١.

(١٠) - أَيُّ: الذَّكَرُ مِنَ الصَّبَّاعِ.

(١١) - بَجَزَانِ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(١٢) - وَلَمْ يَقُولُوا ضِبَاعِينَ. يَنْظُرُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ٥٥٩/٢.

(١٣) - تَنْظُرُ حِكَايَةَ أَبِي زَيْدٍ فِي: شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ٢٤١/٢، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمَرَادِيِّ: ٧١/١.

(١٤) - شَاذٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(١٥) - مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلْمَجْنُونِ فِي: دِيَوَانِهِ: ٩٤، وَشَرْحُ أَبْيَاتِ مَغْنِي اللَّيْبِ: ٢١٥/٣.

[٣٢] فَيَا رَبِّ إِنْ لَمْ تَقْسِمِ الْخُبَّ بَيْنَنَا سَوَاءَيْنِ فَاجْعَلْنِي عَلَى حُبِّهَا جَلَدًا^(١) وحكى غيره^(٢): ضِبْعَانِ.

ولا يثنى ولا يجمع أسماء العدد غير مائة وألف خلافاً للأخفش^(٣)؛ لأنه مُغْنٍ عن تثنية ثلاثة وجمعها ستة، وتسعة، وهكذا، ولما لم يكن لفظ يُغني عن تثنية مائة وألف وجمعهما ثنيا وجمعا^(٤). فإذا اجتمعت هذه الشروط في الاسم رُفِعَ بالألف المفتوح ما قبلها قائمة مقام الضمة /ظ ١٨/ كجاء الزيدان العاقلان.

وجمع المذكر السالم ما دلَّ على أكثر من اثنين بزيادة واو أو ياء قبل نون. ويشتَرط فيه ما اشتَرط في المثنى، وزيادة على ذلك أن يكون مفردُه علمًا لمذكر، عاقل، خاليًا من تاء التانيث كعامر^(٥)، أو صفة له خالية منها قابلة لها باطراد كضارب، أو في معنى ما هي قابلة لها كالأحسن^(٦)، فيقال: عامرون، وضاربون، والأحسنون، لا يقال: إن من جملة ما اشتَرط في المثنى التثنية فلا بد من اشتراط تنكير العلم إذا جمع، وقد اشتَرطت لمفرد الجمع إذا لم يكن صفة أن يكون علمًا، فهذا تناقض ظاهر! لأننا نقول: إن العلمية شرط الإقدام على جمعه، والتثنية شرط لثبوت جمعه بالفعل فلا تناقض. ولا يجمع هذا الجمع نحو: رجل؛ لانتفاء العلمية، ولا زينب؛ لانتفاء التذكير، ولا واشق علمًا لكلب؛ لانتفاء العقل، ولا طلحة؛ لوجود التاء^(٧)، ولا حائض؛ لكونها صفة مؤنث، ولا سابق؛ لكونها صفة ما لا يعقل^(٨).

والشاهد فيه: تثنية (سواء) شذوذًا لاستغنائه بـ(سيان).

(١) - ينظر: مغني اللبيب: ٣٥٠/٢-٣٥١.

(٢) - بل هي حكايته، تُنظر نسبتها إليه في: ارتشاف الضرب: ٥٥٩/٢.

(٣) - أجاز الأخفش تثنية أسماء الأعداد، واحتج بقول الفرزدق:

فلن تستطيعوا أن تزيلوا الذي رَسَا لَنَا عِنْدَ عَالٍ فَوْقَ سَبْعِينَ دَائِم

فثنى (سبعًا)، وردّه النحويون بأنه ضرورة. ينظر: ضرائر الشعر: ٢٩٩، والتذييل والتكميل: ٢٢٣/١.

(٤) - ينظر: همع الهوامع: ١٥٩/١، وعلل أبو حيان بعدم السماع عن العرب إلا في (مائة) و(ألف). ينظر:

التذييل والتكميل: ٢٢٣/١-٢٢٤.

(٥) - ينظر: المغني في النحو: ٧٤/٢، وشرح الألفية للمرادي: ٧٥/١، وشرح الأشموني: ٥٩/١.

(٦) - ينظر: ينظر في شروط جمع الصفة جمع مذكر سالم: شرح اللمع للثماني: ٢٩٨/١-٢٩٩، وشرح

المفصل: ١١٩/٥-١١٠، والكافي في شرح الهادي: ٣١٧/١.

(٧) - أجاز الكوفيون وابن كيسان جمع مثل (طلحة) بالواو والثون، ومنعه البصريون. ينظر: الإنصاف: ٣٤

م(٤).

(٨) - فهو صفة لفرس. ينظر: أوضح المسالك: ٧٤/١.

ولا نحو: جريح، وصبور، وسكران^(١)، ممّا يستوي فيه التذكير والتأنيث لكونه لا يقبل التأنيث المذكورة، وأجازه ابن كيسان^(٢).

تَنْبِيهَاتُ:

الأول: لا يشترط انصاف كل فرد من أفراد الجمع بالعقل، بل انصاف البعض كافٍ نحو: زيد والحَمِيرُ مُقْبِلُونَ^(٣).

الثاني: المراد بالعقل أعم من أن يكون حقيقة أو تنزيلاً ليدخل نحو قوله تعالى ﴿رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ (٤)﴾ [يوسف] ^(٤).

الثالث: لا يشترط أن يكون كل فرد من أفراد الصفة مذكراً بل البعض كافٍ نحو: زيد والهندات ضاربون^(٥). فإذا اجتمعت هذه الشروط في الاسم والصفة فإنهما حينئذ يُرفعان بالواو، المضموم ما قبلها لفظاً أو تقديرًا قائمة مقام الضمة كجاء الزيدون، ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ (١٣٩)﴾ [آل عمران].

وقوله: وَيُجَرَّانِ وَيُنْصَبَانِ بِالْيَاءِ، إشارة إلى ما اشترك فيه المثنى والمجموع من الإعراب، وهي حالة الجر والنصب، فإنهما يُجرَّانِ ويُنصبانِ بالياء قائمة مقام الكسرة والفتحة، مفتوحاً ما قبلها في المثنى، مكسوراً ما قبلها في الجمع، تليها نون مكسورة في المثنى مفتوحة في الجمع.

فإن قلت: لم أعرب المثنى والمجموع على حده بالحروف؟ قلت: لأن الحركات استوفتها الأحاد، مع أن في آخرهما ما يصلح لأن يكون إعراباً من حروف المد، واختص المثنى في الرفع بالألف، والمجموع فيه بالواو؛ لأن المثنى أكثر دوراناً في الكلام من الجمع، والألف خفيفة والواو ثقيلة بالنسبة إليها، فجعلوا الخفيف في الكثير، والثقل في القليل؛ ليكثر في كلامهم ما يستخفون ويقل ما يستثقلون^(٦).

(١) - ممّا هو على زنة فعلاً فعلى، وأخلّ السَّيِّدُ الشَّارْحُ بما هو على زنة (أفعل - فعلاء) نحو: أسودُ سوداء. ينظر: شرح المفصل: ١١٠/٥، والمقرب: ٥٠/٢.

(٢) - محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن ابن كيسان، وكيسان لقب جدّه، عالم بالعربية، من أهل بغداد، أخذ عن المُبرِّد، وشُعَلْبٍ. وهو لمذهب الكوفيّين أميل، من مؤلفاته: معاني القرآن، والمهذب في النحو، وتلقيب القوافي وتلقيب حرّاتها، وغلط أدب الكاتب، تُوفي سنة (٢٩٩هـ). ينظر: تاريخ العلماء النحويّين: ٥١، ومعجم الأدباء: ٢٣٠٦/٥، إنباه الزّواة: ٥٧/٣.

وينظر رأي ابن كيسان في: شرح المفصل: ١١٠/٥، والمغني في النحو: ٨٤/٢.

(٣) - ينظر: شرح الرّضي: ٣٥٤/٤.

(٤) - ينظر: أسرار العربية: ٦٧، واللمحة في شرح الملحّة: ١٩٦/١، وهمع الهوامع: ١٦٦/١، وحاشية الصّبّان: ١٢٠/١.

(٥) - ينظر: شرح الرّضي: ٣٥٤/٤.

(٦) - ينظر هذا التعليل في: سرّ صناعة الإعراب: ٣٥٠/٢، وعلل التثنية: ٧١.

وفيه نَظَرٌ، إذ لقائل أن يقول: لِمَ لَمْ يُجْعَلِ الألفُ علامةً للنَّصْبِ أو الجَرِّ في المثنى؟ والواو كذلك في الجمع مع بقاء هذا التعليل، فنحتاج إلى تعليل آخر، نعم، هذا يصلحُ تعليلًا لجعل الألف علامةً للتثنية، والواو علامةً للجمع، والصواب أن يقال: إنما أُعْرِبَ هذا الإعراب المعين؛ لأنَّ الألف جُلِبَتْ قبل الإعراب في المثنى علامةً للتثنية، وكذا الواو في الجمع جُلِبَتْ علامةً للجمع؛ لمناسبة الألف لحَقَّتِهِ لِقَلَّةِ عَدَدِ المثنى وَلِكثَرَةِ دورانه في الكلام؛ إذ هو يكونُ لمن يعقلُ ولغيره، بخلاف الجمع؛ ولمناسبة الواو بثقله لكثرة عدد الجمع ولقلة دورانه في الكلام.

ثمَّ أرادوا إعرابَهُما، ولا شكَّ أنَّ المثنى والمجموع سابقان على إعرابِهِما، وأسبقُ الإعرابِ الرَّفْعُ؛ لكونِهِ علامةً للعمدة، فجعلوا أَلِفَ المثنى وواو الجمع علامةً الرَّفْعِ، ولم يَبْقَ من حروفِ اللين التي هي أولى بالقيام مقام الحركاتِ إِلَّا الياءُ للجَرِّ والنَّصْبِ في المثنى والمجموع، والجَرُّ أولى بها؛ لأنَّ علامتهُ الأصليةُ الكسرةُ، وهي بعضُ الياءِ، فُجِلِبَتْ أَلِفُ المثنى وواو الجمع في الجَرِّ ياءً، فلم يَبْقَ للنَّصْبِ حرفٌ، فَحَمَلُوهُ على الجَرِّ دونَ الرَّفْعِ؛ لكونِهِما علامَتَي الفضلاتِ، وتُركَ فتحُ ما قبل المثنى إبقاءً على الحركةِ الكائنةِ قبلَ إعرابِ المثنى مع عدمِ استتقالِها، وَقُلِبَ الضَّمُّ قبلَ الجمعِ كسرًا لاستتقالِهِ قبلَ الياءِ الساكنةِ، وزادوا بعدَ علامةِ المثنى والمجموعِ نونًا/و ١٩/ دفعًا لَنَوْهُمُ الإضافةِ نحو: جاءَ خليلانِ موسى وعيسى، ونحو: مررتُ ببنتينِ كرامٍ أو كرماءَ، وحُمِلَ ما ليسَ فيه تَوَهُمٌ^(١) على ما فيه؛ ليجري البابُ على سَنَنِ واحدٍ^(٢).

وكسروا النونَ في المثنى لكونِهِ الأصلَ في تحريكِ الساكنِ، وفتحوها في الجمعِ فرقًا وتحصيلًا للاعتدالِ في المثنى لَخَفَةِ الألفِ وثقلِ الكسرةِ، وفي الجمعِ لثقلِ الواوِ وخَفَةِ الفتحةِ^(٣). وحكى الكسائي^(٤) والفرَّاءُ^(٥) فتحَ نونِ التثنيةِ مع الياءِ، وهي لغةُ بني أسدٍ، قال الشاعر^(٦):

[٣٣] عَلَى أَحْوِثَيْنِ اسْتَقَلْتُ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إِلَّا لَحْظَةٌ^(٧) وَتَغِيْبُ

(١) - توهما، والصواب ما أثبتُّه.

(٢) - ينظر هذا التعليلُ في: شرح الرُّضِيِّ: ٧٣/١-٧٤.

(٣) - تنظر هذه التعليلاتُ وغيرها في: علل النُّحُو: ١٦٣-١٦٤، واللباب للعكبري: ١٠٩/١-١١٠، وترشيح العلل: ٣٠-٣١، والمغني في النُّحُو: ٦١/٢.

(٤) - حكاها الكسائيُّ لغةَ لبني زيادِ بنِ فُقعسٍ. ينظر: ارتشاف الضُّرب: ٥٥٦/٢، المساعد: ٣٩/١.

(٥) - حكاها الفرَّاءُ لغةً لبعضِ بني أسدٍ. ينظر: شرح الكافية الشَّافية: ١٩٩/١، وارتشاف الضُّرب: ٥٥٦/٢، والمساعد: ٣٩/١.

(٦) - من الطويل، وهو لحُميدِ بنِ ثورٍ في: ديوانِهِ: ٥٥، وشرح المفصل: ٢٣٣/٤، والمقاصد الشَّافية: ٢٠٣/١، ٢٠٣/١، والمقاصد النُّحويَّةُ ٢٢٢/١، ولأحدِ بني أسدٍ في: معاني القرآن للفرَّاءِ: ٤٢٣/٢.

والشَّاهدُ فيه: فتحُ نونِ التثنيةِ في (أَحْوِثَيْنِ) في بعضِ لغاتِ العربِ.

(٧) - وفي كلِّ ما وقفتُ عليه من مصادرِ البيتِ (لمحةً) بدلَ (لحظةٍ).

وقال الآخر^(١):

[٣٤] يَارِبَّ خَالٍ^(٢) لَكَ مِنْ غُرَيْنَةٍ

لَا يَنْقُضِي فَسْوَتُهُ^(٣) شَهْرَيْنَةٍ

شَهْرِي رَبِيعٍ وَجُمَادِيَيْنَةٍ

وقال ابنُ عَصْفُورٍ^(٤): لَا يَخْتَصُّ فَتْحُ النُّونِ بِالْيَاءِ، بَلْ يَكُونُ مَعَهَا وَمَعَ الْأَلِفِ فِي لُغَةٍ مِنْ يُلْزَمُ المَثْنَى الْأَلِفَ فِي كُلِّ حَالٍ^(٥)، كَقَوْلِهِ^(٦):

[٣٥] أَعْرِفْ مِنْهُ الْجِدَّ وَالْعَيْنَانَا^(٧)

وَمَنْخَرَيْنَ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا

رُويَ هَكَذَا (وَمَنْخَرَيْنَ) بِالْيَاءِ، يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ اخْتِصَاصِ الْفَتْحِ مَعَ الْأَلِفِ فِي لُغَةٍ مَنْ يُلْزَمُهُ الْأَلِفُ. وَحَكَى الشَّيْبَانِيُّ^(٨) ضَمَّهَا مَعَ الْأَلِفِ فِي لُغَةٍ^(٩) كَقَوْلِهِ^(١٠):

(١) - من الرجز، وهو لامرأة من قعس في: سر صناعة الإعراب: ١٥٢/٢، وشرح المفصل: ٢٣٤/٤، وخزانة الأدب: ٤٥٦/٧-٤٥٧.

الشاهد فيه: فتح نون التثنية في (شهرينة) و(جُمَادِيَيْنَةٍ) في بعض لغات العرب.

(٢) - حال، وهو تصحيّف، والصواب ما أثبتّه.

(٣) - فسرته، وهو تصحيّف، والصواب ما أثبتّه.

(٤) - علي بن مؤمن بن محمد بن عصفور، أبو الحسن النحوي الحضرمي الإشبيلي، عالم العربية في الأندلس وحامل لوائها فيها، ولد في إشبيلية وبها نشأ وتعلّم، تلمذ على ابن الدّجاج والشّلوّيين، ثمّ تنقّل في ولايات الأندلس، وأفاد كثيراً من طلبه العلم فيها، من مؤلفاته: ثلاثة شروح على الجمل، والمقرب في النحو، والممتع في التصريف، توفّي سنة (٦٦٩هـ). ينظر: إشارة التّعيين: ٢٣٧، والبلغة: ٢١٨، وبغية الوعاة: ٢١٠/٢.

(٥) - ليس على كل حال، بل في حال النصب خاصّة، ينظر: ضرائر الشعر: ٢١٨. ورد رأي من قال: إنّ فتح النون مع الألف في المثنى لغة، ورد ما احتجوا به من قول الرّاجز:

ومنخريّن أشبها ظبيانا

بأنّه مجهول القائل تارة، وبأنّه مصنوع أخرى. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٥٠/١، والمقرب: ٤٧/٢.

(٦) - من الرجز، وهو لرؤبة في: ديوانه: ١٨٧، ولرجل في: النوادر في اللغة لأبي زيد: ١٦٨، ولرؤبة أو لرجل من صبة في: المقاصد النحوية: ٢٢٥/١.

والشاهد فيه: فتح النون في (العينانا) على لغة من يلزم المثنى الألف.

(٧) - الغيلانا، وهو تحريف.

(٨) - إسحاق بن مرار، أبو عمرو الشّيباني الكوفي، عالم باللغة، حافظ لها، جامع لأشعار العرب وأيامها، من المعمرين، سكن بغداد ومات بها، من مؤلفاته: كتاب اللغات، وكتاب الخيل، والنوادر، توفّي سنة (٢٠٦هـ).

ينظر: تاريخ العلماء النحويين: ٢٠٧، ونزهة الألباء: ٧٧، وبغية الوعاة: ٤٣٩/١.

(٩) - حكى الشّيباني عن بعض العرب: هما خيلان. ينظر: وارتشاف الصّرب: ٥٥٦/٢، والمساعد: ٤٠/١.

(١٠) - من الرجز، لرؤبة في: ديوانه: ١٨٦؛ وخزانة الأدب ٩٢/١.

[٣٦] يَا أَبَتِي أَرَقَّنِي الْقَدَانُ

فَالنَّوْمُ لَا تَأْلُفُهُ الْعَيْنَانُ

وَأَمَّا كَسْرُ نُونِ الْجَمْعِ كَقَوْلِ جَرِيرٍ^(١):

[٣٧] عَرِيْنٌ مِنْ عَرِيْنَةٍ لَيْسَ مِنَّا بَرِئْتُ إِلَى عَرِيْنَةٍ مِنْ عَرِيْنِ

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ

وقولِ سُحَيْمٍ^(٢):

[٣٨] أَكَلُ الدَّهْرِ حِلٌّ وَارْتَحَالَ أَمَّا يُبْقِي عَلَيَّ وَلَا يَقِينِي^(٣)

وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

فَلَوْ أَنَّ اللَّحَى خُلِقَتْ حَشِيشًا عَلَفْنَاهَا خُبُولَ الْمُسْلِمِينَ

فقال ابنُ مالكٍ في (شرح الكافية): إِنَّهُ لَغَةٌ^(٤)، وإِنُّهُ في (شرح الألفية): إِنَّهُ ضرورةٌ^(٥).

تَكْمِيلٌ:

اعْلَمْ أَنَّ الاسمَ المُستوفى للشُّروطِ المذكورةِ إِذَا أُرِدَتْ تَثْنِيَّتُهُ وَكَانَ صَحِيحًا، وَهُوَ مَا لَيْسَ آخِرُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ، سِوَاءٍ كَانَ غَيْرَ مَهْمُوزٍ وَمَمْدُودٍ كَزَيْدٍ وَعَمْرٌ، أَوْ مَهْمُوزًا غَيْرَ مَمْدُودٍ كَمَاءٍ وَرِشَاءٍ^(٦)، أَوْ مَمْدُودًا هَمْزُهُ أَصْلِيَّةٌ كَقَرَاءٍ وَوَضَاءٍ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: ضُمُّ نُونِ الْمُثَنَّى فِي (العينان) فِي لُغَةٍ مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ.

(١) - من الوافر، وهما لجرير في: ديوانه: ٤٢٩، وتذكرة النحاة: ٤٨٠، وتخليص الشواهد: ٧٢، والمقاصد النحوية: ٢٢٧/١، وخزانة الأدب: ٨/ ٩٥٦.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: كَسْرُ نُونِ الْجَمْعِ فِي (آخِرِينَ).

(٢) - من الوافر، والبيتان الأولان لسُحَيْمِ بْنِ وَثِيلٍ فِي: سِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ ٢/ ٢٧١، والمفصل: ١٧٥، وتخليص الشواهد: ٧٤، وخزانة الأدب: ٨/ ٦٥.

وَالْبَيْتُ الثَّلَاثُ لِيَزِيدَ بْنِ مَعْرَجٍ فِي: ديوانه: ٢٢٥، وخزانة الأدب: ٦/ ٤٥، وروايته في الديوان:

أَلَا لَيْتَ اللَّحَى كَانَتْ حَشِيشًا فَتَنْعَلِفُهَا دَوَابُّ الْمُسْلِمِينَ

وَفِي الْخَزَانَةِ كَذَلِكَ، فَلَا شَاهِدَ فِيهِ عَلَى كَسْرِ نُونِ الْجَمْعِ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى رِوَايَةِ السَّيِّدِ الشَّارِحِ بِجَمْعِ الْأَبْيَاتِ الثَّلَاثَةِ وَلَا بِكَسْرِ النَّوْنِ مِنَ (المسلمين) فِي مَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنْ مَصَادِرَ، وَرَبِّمَا كَانَ هَذَا مِنْ وَهْمِ النَّاسِخِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالشَّاهِدُ فِيهَا: كَسْرُ نُونِ الْجَمْعِ فِي (الأربعين) وَ(المسلمين).

وَسُحَيْمٌ هُوَ ابْنُ وَثِيلٍ بْنِ عَمْرِو الزِّيَّاحِيِّ التَّمِيمِيِّ، شَاعِرٌ مَخْضَرٌ شَرِيفٌ مَشْهُورٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ، تُوفِّيَ نَحْوَ سَنَةِ (٦١٠هـ). ينظر: طبقات فحول الشعراء: ٢/ ٥٧٦، والأعلام: ٣/ ٧٩.

(٣) - يقين، وهو تحريفٌ، والصَّوابُ مَا أَثْبَتَهُ مِنْ مَصَادِرِ الشِّعْرِ.

(٤) - ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ٢٠٠.

(٥) - ينظر: شرح ابن النَّاظِمِ: ٢٧، وَمِنْ النُّحَوِيِّينَ مَنْ يَرَى الْكُسْرَةَ فِي هَذِهِ الشُّوَاهِدِ كُسْرَةً إِعْرَابٍ. ينظر: المقتضب: ٣/ ٣٣٢، ٤/ ٣٧، والمفصل: ١٧٥، وشرح التسهيل: ١/ ٨٥-٨٦.

(٦) - الرِّشَاءُ: الْحَبْلُ، جَمْعُهُ أَرْشِيَّةٌ. ينظر: ديوان الأدب: ٤٠/ ٦٠، والصِّحَاح: ٦/ ٢٣٥٧ مادة (رِشَاء).

أَوْ كَانَ مَعْتَلًا جَارِيًا مَجْرَى^(١) الصَّحِيحِ، وَهُوَ مَا كَانَ آخِرُهُ حَرْفَ عِلَّةٍ سَاكِنًا مَا قَبْلَهُ، وَأَوَّلًا كَانَ كَذَلُومَغْرُومًا، أَوْ يَاءً كَظَبِيٍّ وَمَرْمِيٍّ، أَوْ كَانَ مَنْقُوصًا، وَهُوَ مَا آخِرُهُ يَاءٌ سَاكِنَةٌ، كَقَاضِيٍّ وَدَاعِيٍّ، أَلْحَقَتْهُ عِلَامَةُ التَّنْثِيَةِ بِلا تَغْيِيرٍ، سِوَى^(٢) فَتَحٍ مَا قَبْلَهَا وَرَدَّ يَاءُ الْمَنْقُوصِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ^(٣):
[٣٩] تَرْتَجُ أَلْيَاهُ^(٤) ارْتَجَا جِ الْوُطْبِ^(٥)

وَقَوْلُ الْآخِرِ^(٦):

[٤٠] كَأَنَّ خُصِيَّيْهِ مِنَ التَّدْلِيلِ

ظَرَفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثَنَاتَا حَنْظَلٍ

فَشَادُّ، وَالْقِيَاسُ أَلْيَتَانِ، وَخُصِيَّتَانِ^(٧)، كَمَا قَالَ عَنَرُهُ^(٨):

[٤١] مَتَى^(٩) مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَانِفُ^(١٠) أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

وَقَالَ الْآخِرُ^(١١):

(١) - مجر، والصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٢) - سواء، والصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٣) - من الرَّجَزِ، وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي: النُّوَادِرِ فِي اللُّغَةِ: ٣٩٣، وَالْمَقْتَضِبُ: ٤١/٣، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْإِيضَاحِ: ٥٩٩/٢، وَالْمَقْرَبُ: ٤٥/٢، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٥٢٥/٧، ٥٢٨.

وَالشَّاهِدُ: تَنْثِيَةُ (أَلْيَةٍ) عَلَى (أَلْيَانِ)، وَالْقِيَاسُ (أَلْيَتَانِ).

(٤) - الْيَاءُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٥) - الرُّطْبُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٦) - من الرَّجَزِ، وَهُوَ لِبَعْضِ السَّعْدِيِّينَ فِي: كِتَابِ سَيَبَوِيهِ: ٦٢٤/٣، وَلِجَنْدَلِ بْنِ الْمُثَنَّى فِي: التَّصْرِيحِ: ٤٥٠/٢.

الشَّاهِدُ: تَنْثِيَةُ (خُصِيَّةٍ) عَلَى (خُصِيَّيْنِ)، وَالْقِيَاسُ (خُصِيَّتَانِ).

(٧) - هَذَا إِذَا كَانَ تَنْثِيَةً لـ (أَلْيَةٍ) وَ (خُصِيَّةٍ)، وَيَرَى الْمُبَرِّدُ أَنَّهِنَّ، أَيُّ: أَلْيَاهُ، وَخُصِيَّاهُ، مِثْلَى خُصَى، وَأَلَى، وَمِنْ ثَنَى أَلْيَةٍ، وَخُصِيَّةٍ، قَالَ: أَلْيَتَانِ، وَخُصِيَّتَانِ. الْمَقْتَضِبُ: ٤١/٣، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ أَلْيَاهُ، وَخُصِيَّتَاهُ غَيْرَ شَادِّينِ.

(٨) - من الْوَافِرِ، وَهُوَ لَعْنَتُهُ فِي: دِيَوَانِهِ: ٢٣٤، وَالْمَفْصَلُ: ١٧٠، وَالْغَرَّةُ الْمُخَفِّيَّةُ: ١٢٧/١، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٥١٣/٧.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: تَنْثِيَةُ (أَلْيَةٍ) عَلَى (أَلْيَتَيْكَ) عَلَى الْقِيَاسِ.

وَعَنَرُهُ هُوَ ابْنُ شَدَادِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ مَعَاوِيَةَ الْعَبْسِيُّ، شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ وَفَارِسٌ كَرِيمٌ النَّفْسِ، مِنْ أَغْرِبَةِ الْعَرَبِ، عَشَقَ ابْنَتَهُ عَمَّةً عِبْلَةً وَلَمْ يَزُوجْهَا أَهْلَهَا لَهُ لِسَوَادِهِ، شَهِدَ حَرْبَ دَاخَسٍ وَالْغُبَرَاءِ، قُتِلَ نَحْوَ سَنَةِ (٢٢٢ ق هـ). يَنْظُرُ: الشَّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ: ٢٤٤/١، وَالْأَعْلَامُ: ٩١/٥.

(٩) - مَاتَ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(١٠) - رَوَاتِكَ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ لَا يَسْتَقِيمُ مَعَهُ مَعْنَى الْبَيْتِ.

(١١) - من الْوَافِرِ، وَهُوَ لِلْكَمِيتِ بْنِ ثَعْلَبَةَ فِي: الْغَرَّةِ الْمُخَفِّيَّةِ: ١٢٨/١، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٥٢١/٧.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: تَنْثِيَةُ (خُصِيَّةٍ) عَلَى (خُصِيَّتَانِ) قِيَاسًا.

[٤٢] بَلَى أَيْرُ الْحِمَارِ وَخَصِيَّتَاهُ أَحَبُّ إِلَى فَرَارَةٍ مِنْ فَرَارٍ
وكذا قول بعضهم^(١): قرأوان، ووضاوان، بقلبِ الهمزةِ الأصليةِ واوا^(٢)، والقياسُ قرأان^(٣)
ووضاان^(٤).

وإن كان الاسمُ مقصوراً فألفُهُ إن كانت زائدةً رابعةً كانت كُحْلَى، وملهى، أو خامسةً كمُصطَفَى،
ومُعْطَى، أو سادسةً كَقَبْعَتْرَى^(٥)، ومُستدعى، أو لم تكن زائدةً بل كانت بدلاً عن ياءٍ كفتى، ورحا^(٦)،
ورحاً^(٦)، أو أصليةً كحتى، [و] متى^(٧)، وإذا، وعلى، أعلاماً، أو مجهولةً الأصلِ قلبتها عند إلحاقِ
العلامةِ ياءً في الجمعِ مطلقاً، سوى الأخيرين^(٨) فإنَّهما يُقلبان ياءً إن سُمِعَ فيهما الإمالةُ، وإلا فيُقلبانِ
فيُقلبانِ واوا^(٩)، قال الرضِّي (رحمته): قلبهما واواً أولى؛ لأنَّه أكثرُ، وقال بعضهم: ثَلْبُ في النوعينِ
ياءٌ سُمِعَتِ الإمالةُ أم لا؛ لكونها أخفَّ من الواو^(١٠).

وإن كانت بدلاً من الواوِ كعصى، وأعلى، قلبتها عند إلحاقِ العلامةِ واواً.
وحكمُ الاسمِ إذا جُمعَ كحكمِهِ إذا تَنَّى من إلحاقِ العلامةِ بلا / ١٩ / تغييرِ سِوَى^(١١) المقصورِ
والمنقوصِ فإنَّ آخرهما يُحذفُ لالتقاءِ الساكنينِ، ثُمَّ يفتحُ ما قبلَ آخرِ المقصورِ للدلالةِ على

(١) - أي: بعضُ العرب.

(٢) - واو، والصوابُ ما أثبتُّه.

(٣) - قرأتان، وما أثبتُّه الصوابُ.

(٤) - قلبُ الهمزةِ الأصليةِ عند التثنيةِ واواً لغةً قاسها الفارسيُّ، قال: ((فأما ما الهمزةُ فيه أصلٌ فتثنيتهُ: قرأان،
ياثباتِ الهمزةِ ولا يحسنُ فيه غيرُ ذلك، ويجوزُ عندي في قياسِ قولٍ من قال في النسبِ: قرأوي أن يثنَّى
بالواو...)). التكملة: ٤٢، وينظر: الخصائص: ٢١٥/١، والنَّمام في تفسيرِ أشعار هذيل: ١٨، والممتع الكبير
في التصريف: ٢٤١. وجوزهُ المبرِّدُ على قبحٍ، وجعلهُ ابن مالِكٍ شاذًّا. ينظر: المقتضب: ٨٧/٣، وشرح الكافية
الشافية: ١٧٨٣/٤.

(٥) - قَبْعَتْرَى: وهو العَظِيمُ الخِلْقَةُ الكثيرُ الشَّعرِ من الإبلِ أو النَّاسِ. ينظر: جمهرة اللغة: ١٢٢٨/٣ (باب ما
جاء على فَعْلَى).

(٦) - رحاء، والصوابُ القصرُ.

(٧) - كحتى كمتى.

(٨) - قوله: (سوى الأخيرين)، أي إذا كانت ألفُهُ أصليةً أو مجهولةً.

(٩) - هذا مذهبُ سيبويه، وثمةُ مذهبانِ آخرانِ أحدهما: أنَّ الألفَ ثَلْبُ إلى الياءِ من غيرِ اعتبارِ إمالةٍ ولا قلبٍ.
والآخر: أنَّها ثَلْبُ ياءٍ إن أميلتْ أو انقلبَتْ في حالٍ من الأحوالِ، وواواً إن لم تُمل، ولم ثَلْبُ ياءٍ في حالٍ من
الأحوالِ، وهو مذهبُ بعضِ البصريِّين. تنظر هذه المذاهبُ الثلاثةُ في: كتاب سيبويه: ٣٨٧/٣-٣٨٨، وشرح
الشَّهيل: ٩١/١، والتَّذييل والتَّكميل: ٢٠/٢-٢١.

(١٠) - شرح الرضِّي: ٣١٦/٤.

(١١) - سو، والصوابُ ما أثبتُّه.

المحذوف، ويُضْمُ ما قبل آخر المنقوص في الرَّفْعِ لِمُنَاسِبَةِ الواو، ويُكسَرُ في الجَرِّ والنَّصْبِ لِمُنَاسِبَةِ الياء.

ص: و(كِلا) و(كِلْتَا) مع المضمَرِ كَالْمُثْنَى، وَكَذَا (اثْنَانِ) و(اثْنَتَانِ) مُطْلَقًا، وَإِنْ رُكِّبَا، وَ(أَلُو)، وَ(عِشْرُونَ) وَأَخَوَاتُهُ، وَ(عَالَمُونَ)، وَ(أَهْلُونَ)، وَ(وَابِلُونَ)، وَ(أَرْضُونَ)، وَ(سِئُونَ)، وَبَابُهُ، وَ(بُنُونَ)، وَ(عَلِيُونَ) وَشَبْهُهُ كَالْجَمْعِ.

ش: لَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى الْمُثْنَى وَالْمَجْمُوعِ عَلَى حَدِّهِ، عَقَّبَهُ بِذِكْرِ الْمُلْحَقَاتِ بِهِمَا الْمُعْرَبَاتِ بِإِعْرَابِهِمَا، وَلَمْ يَصْدُقْ عَلَيْهِمَا تَعْرِيفُهُمَا، فَالْمُلْحَقَاتُ بِالْمُثْنَى أَرْبَعَةُ أَسْمَاءٍ، اثْنَانُ مِنْهَا بِشَرْطٍ، وَاثْنَانُ مِنْهَا بِلَا شَرْطٍ، فَالْأَوَّلُ: (كِلا) وَ(كِلْتَا)، وَهُمَا مُفْرَدَانِ لَفْظًا مُثْنِيَانِ مَعْنَى، بِدَلِيلِ الْإِخْبَارِ عَنْهُمَا بِهِمَا، وَعَوْدِ ضَمِيرِ الْمُفْرَدِ وَالتَّنْيَةِ إِلَيْهِمَا بِاعْتِبَارِهِمَا، قَالَ تَعَالَى ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ ثُمَّ قَالَ ﴿وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهْرًا﴾ (٣٣) [الكهف] (١)، وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ (٢):

[٤٣] كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَزْيِ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا، وَكِلا أَنْفَيْهِمَا رَبِّي
وقال الأسود (٣):

[٤٤] إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحُثُوفَ كِلَاهُمَا يُوفِي الْمَخَارِمَ يَرْقِيَانِ سَوَادِي

وَلَا يُعْرَبَانِ كَذَلِكَ إِلَّا إِذَا أُضِيفَا إِلَى الْمُضْمَرِ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ (كِلاهُمَا)، وَ(كِلاكُمَا)، وَ(كِلاَنَا)، وَإِنَّمَا أُعْرِبَا إِعْرَابَ الْمُثْنَى لَشَدَّةِ شَبْهِهِمَا بِهِ لَفْظًا؛ لَكُونَ آخِرَهُمَا أَلْفًا، وَلَا يَنْفَكَّانِ عَنِ الْإِضَافَةِ حَتَّى يَتَمَيَّزَا عَنْهُ بِالتَّجَرُّدِ عَنِ الثُّنُونِ، وَمَعْنَى لَكُونِهِمَا مُثْنِيَانِ مَعْنَى (٤)، وَخُصَّ ذَلِكَ بِحَالِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمُضْمَرِ؛ لِأَنَّهُمَا إِذَا كَانَا كَذَلِكَ كَانَا غَالِبًا جَارِيَيْنِ عَلَى الْمُثْنَى تَوْكِيدًا لَهُ نَحْوُ: جَاءَ الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا، وَالْهِنْدَانِ كِلَتَاهُمَا، وَجِئْتُمَا كِلَاكُمَا، وَكِلْتَانَا، وَجِئْنَا كِلَانَا، وَإِنْ جَازَ أَيْضًا أَنْ تَقُولَ نَحْوُ: كِلَاهُمَا جَاءَنِي، بَعْدَ ذِكْرِ شَخْصَيْنِ، فَلَا يَكُونُ تَوْكِيدًا، وَإِذَا كَانَا غَالِبًا جَارِيَيْنِ عَلَى الْمُثْنَى مُوَافَقَيْنِ لَهُ لَفْظًا وَمَعْنَى كَمَا مَرَّ، وَأَصْلُ الْمُثْنَى أَنْ يَكُونَ مُعْرَبًا، فَالْأَوَّلَى جَعَلُهُمَا مُوَافَقَيْنِ لِمَتَبَوِّعِهِمَا فِي

(١) - تَمْتَمُ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئًا وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهْرًا﴾ (٣٣) [الكهف]..

(٢) - مِنْ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لَهُ فِي: النَّوَادِرِ فِي اللُّغَةِ لِأَبِي زَيْدٍ: ٤٥٣، وَالْخَصَائِصُ: ٣/٣١٧، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ: ٢١٠، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ: ١/٤٠٦، وَتَخْلِيسُ الشَّوَاهِدِ: ٦٥-٦٦، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٣/٩٦.

الشَّاهِدُ فِيهِ: تَنْثِيَةُ (أَقْلَعَا) اعْتِبَارًا لِمَعْنَى (كِلا)، وَتَوْحِيدُ (رَبِّي) اعْتِبَارًا لِلْفِعْلِ (كِلا).

(٣) - مِنْ الْكَامِلِ، وَهُوَ لِلْأَسْوَدِ بْنِ يَعْفَرَ فِي: دِيْوَانِهِ: ٢٦، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٢/٥٣٣، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٥٧٥/٧.

الشَّاهِدُ فِيهِ: تَنْثِيَةُ (يَرْقِيَانِ) اعْتِبَارًا لِمَعْنَى (كِلا)، وَإِفْرَادُ (يُوفِي) اعْتِبَارًا لِلْفِعْلِ (كِلا).

(٤) - يَنْظُرُ وَجْهِي الشَّبْهَ هَذَيْنِ فِي: شَرْحِ الرُّضِيِّ: ١/٧٨-٧٩.

الإعراب، ثم طُرِدَ ذلك في ما لم يَتَّبِعِ المثنى المُعَرَّبَ نحو: جِئْنَا كِلَانَا وَكِلْتَانَا، وَجِئْتُمَا كِلَاكُمَا وَكِلْتَاكُمَا^(١).

وَأَمَّا إِذَا أُضِيفَا إِلَى الظَّاهِرِ فَإِنَّهُمَا لَا يَجْرِيَانِ عَلَى المثنى أَصْلًا إِذْ لَا يَقَالُ: جَاءَنِي أَخَوَاكَ كِلَا أَخَوَيْكَ، فَلِذَا لَمْ يُلْحَقَا بِهِ بَلْ جُعِلَ إِعْرَابُهُمَا بِحَرَكَاتٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْآخِرِ كَالْمَقْصُورِ^(٢). وَحَكَى الْكَسَائِيُّ^(٣) وَالْفَرَّاءُ^(٤) أَنَّ كِنَانَةَ يَعْرِبُونَهُمَا مُضَافَيْنِ إِلَى الظَّاهِرِ إِعْرَابَ المثنى. وَحَكَى بَعْضُهُمْ^(٥) أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَلْزِمُ الْأَلْفَ فِيهِمَا مُضَافَيْنِ إِلَى الْمُضْمَرِ. قَالَ الرَّضِيُّ (جَوْنَعُهُ): وَلَمْ أَدْرِ مَا صَحَّتُهُ^(٦). وَالثَّانِي مِنَ الْمُلْحَقَاتِ بِالمثنى (اثْنَانِ) وَ(اثْنَتَانِ)^(٧)، سَوَاءٌ أُضِيفَا إِلَى ظَاهِرٍ نَحْوُ: جَاءَنِي اثْنَا الرَّجَالِ^(٨) وَاثْنَا النِّسَاءِ، أَوْ إِلَى مُضْمَرٍ نَحْوُ: جَاءَنِي اثْنَاهُمَا وَاثْنَتَاهُنَّ، أَوْ أَفْرَادًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ (١٠٦)﴾ [المائدة]، أَوْ رَكْبًا مَعَ الْعَشْرَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا (٦٠)﴾ [البقرة]، فَإِنَّهُمَا يُعْرَبَانِ إِعْرَابَ المثنى؛ لِأَنَّ وَضْعَهُمَا وَضْعُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُونَا مُتَتْنَيْنِ حَقِيقَةً؛ إِذْ لَمْ يَنْبُتْ لِهَمَا مُفْرَدٌ^(٩).

تَنْبِيهَاتُ:

الْأَوَّلُ: لَا يَجُوزُ إِضَافَةُ (اثْنَانِ) وَ(اثْنَتَانِ) إِلَى التَّنْثِيَةِ فَلَا يُقَالُ: اثْنَا رَجُلَيْنِ، وَلَا اثْنَا امْرَأَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَيْنِ وَالْامْرَأَتَيْنِ نَصٌّ فِي الْاِثْنَيْنِ وَالْاِثْنَتَيْنِ، فِإِضَافَتُهُمَا إِلَيْهِمَا مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ، وَكَذَا إِضَافَتُهُمَا إِلَى ضَمِيرِ التَّنْثِيَةِ، قَالَهُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ^(١٠).

(١) - ينظر: المغني في النحو: ٢٦٦/١، وشرح الرضي: ٧٨-٧٩، ومجيب النّدا: ١٧٩/١.

(٢) - ينظر: بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب: ٩٠.

(٣) - ينظر رأي الكسائي في: ارتشاف الضرب: ٥٥٨/٢، والمساعد: ٤٢/١.

(٤) - قال الفرّاء: ((وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في: كلا الرجلين، في الرفع والنصب والخفض وهما اثنان، إلا بني كنانة فإنهم يقولون: رأيتُ كلّي الرجلين، ومررتُ بكلّي الرجلين، وهي قبيحة قليلة، مضوا على القياس)). معاني القرآن: ١٨٤/٢.

(٥) - هو ابن فلاح اليميني، نسبها إليه الرضي، قال ابن فلاح: ((فيهما لغتان: أقلهما استعمالاً - وهي القويّة قياساً - ثبوت الألف مطلقاً وتقدير الإعراب، لأنّ ألف المقصور لا تتغيّر بإضافته إلى المضمر)). المغني في النحو: ٢٧٤-٢٧٥، وينظر: شرح الكافية في النحو لليميني: ١٦٧/١، وشرح الرضي: ٧٩/١.

(٦) - قال: ((ولا أدري ما صحته)). شرح الرضي: ٧٩/١.

(٧) - أغفل (ثنتان) في لغة تميم. ينظر: شرح شذور الذهب للجوري: ١٩٣/١، وشرح الأشموني: ٥٧/١.

(٨) - الرجل، والصواب الجمع.

(٩) - ينظر هذا التعليل في: مجيب النّدا: ١٨٠/١.

(١٠) - قاله بهذه الصيغة أو ما يقرب منها ابن هشام في: شرح اللمحة البدرية: ٣١٢/١، وأشار إليه قبله الحسن بن عبد الله القيسي في: إيضاح شواهد الإيضاح: ٤٠٤/١.

وأهمل المصنّف هذا الشرط، وأطلق الشارح جواز الإضافة إلى الظاهر، ولم يستثن التثنية^(١)، وقد علمت أنها ممنوعة، فتبين أن ما أورده على المصنّف في أن كلامه يؤهم جواز الإضافة إلى ضمير

التثنية يرد عليه مثله^(٢).

الثاني: إذا سمي بالمتنى فالمشهور أنه يبقى على حالته التي كانت له قبل التسمية، وقيل: /و/ ٢٠/ يُعرب إعراب ما لا ينصرف مع التزام الألف للزيادة والعلمية، فإذا دخل عليه (أل) جر بالكسرة^(٣) كقول تميم^(٤):

[٤٥] أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ

والذي أقول به إنه يلزم الحالة التي نقل عنها ويحكي عليها.

الثالث: من العرب من يلزم المتنى بالألف دائماً، ويعربه بحركات مقدرة على الألف^(٥) كقوله^(٦):

[٤٦] قَدْ بَلَعَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

ومنهم من يلزمه الألف ويعربه بحركات ظاهرة على النون إجراء له مجرى المفرد^(٧).

والملاحظات بالجمع المذكّر السالم أربعة أنواع:

أحدها: أسماء جموع، وهي ما لا واحد لها من لفظها غالباً، فمنها: (أولو)، بمعنى أصحاب، نحو قوله تعالى ﴿وَلَا يَأْتِلْ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِيَ الْقُرْبَى﴾ (٢٢) [التور]، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ

(١) - قال الفاكهي: ((سواءً أضيفاً إلى ظاهرٍ أو إلى مضميرٍ أم لم يضافاً)). مجيب النّدا: ١٨٠/١.

(٢) - قال الفاكهي: ((وكلامه [أي: ابن هشام] يؤهم جواز إضافتهما إلى كلّ مضمير، وليس كذلك، فإنّ إضافتهما إضافتهما إلى ضمير التثنية ممنوعة)). مجيب النّدا: ١٨٠/١.

(٣) - ينظر الوجهان في: شرح الألفية للمرادي: ٨٣/١، وشرح التصريح: ٦٦/١، وهمع الهوامع: ١٩٣/١.

(٤) - صدر بيت من الطويل عجزه: أَمَلٌ عَلَيْهَا بِالْبَلَى الْمَلَوَانِ،

وهو لتميم بن مقبل في ديوانه: ٢٣٧، وكتاب سبويه: ٢٥٩/٤، والأصول في النحو: ١٩٨/٣، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٥٨، ولعمرو بن أحمر في: شعره: ١٨٨.

والشاهد فيه: إعراب (السبعان) بالكسرة لدخول الألف واللام عليه.

وتميم هذا هو ابن أبي بن مقبل بن عوف العجلاني، شاعرٌ مخضرمٌ معمرٌ، كان يبكي الجاهليين ويرثيهم بعد إسلامه، توفي بعد سنة (٣٧هـ). ينظر: الشعر والشعراء: ٤٤٦/١، والأعلام: ٨٧/٢

(٥) - ينظر: وهم بنو الحارث بن كعب، وبتن من ربيعة، وغيرهم. ينظر: سر صناعة الإعراب: ٣٣٩/٢ -

٣٤١، وأسرار العربية: ٦٠، والكافي في شرح الهادي: ٣٠١/١، وهمع الهوامع: ١٤٥/١.

(٦) - مرّ تخريجُه.

(٧) - ينظر: الخصائص: ٢٠٥/٣، وشرح التسهيل للمرادي: ١٠٧، ومجيب النّدا: ١٨٦/١، وشرح التصريح:

لَعِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَبْصَارِ (١٣) ﴿آل عمران﴾، وهو اسمُ جمعٍ لِعَدَمِ وجودِ مُفْرَدٍ من لفظه، بل له من معناه وهو (ذو) أو صاحب.

ومنها: (عَشْرُونَ) نحو قوله تعالى ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ (٦٥)﴾ [الأنفال]، وهو اسمُ جمعٍ؛ لِعَدَمِ وجودِ مُفْرَدٍ له، وليس مُفْرَدُهُ (عَشْرَةٌ) وإلا لكانَ صَادِقًا عَلَى (ثَلَاثِينَ) فما فوق؛ لُجُوبِ صدقِ الجمعِ على ثلاثةِ مقاديرِ الواحدِ؛ ولُجُوبِ أَنْ يُقالَ: (عَشْرُونَ)، بفتحِ العينِ والسينِ ليكونَ سَالِمًا، والمُرَادُ بقوله: وأخواته، باقي ألفاظِ العقودِ وهي من (ثَلَاثِينَ) إلى (تسعين)، فإنَّ (ثَلَاثِينَ) لو كانَ جمعًا لكانَ مُفْرَدُهُ^(١) (ثلاثة)، فيصدقُ على (تسعة)، وهكذا في البواقي، وممَّا يَمْنَعُ كَوْنَ العقودِ جُمُوعًا أَنَّها تدلُّ على عددٍ معيَّن، وليس لنا جمعٌ كذلك، ثُمَّ إِنَّ مفرداتها ليست بأعلامٍ لذكورٍ عقلاء، ولا صفاتٍ لها.

ومنها: (عَالَمُونَ) بفتحِ اللامِ وهو اسمُ جمعٍ لـ(عَالَمٍ) [الذي] لا جمعَ له، كما ذهب إليه بعضهم، لإِطلاقِهِ عَلَى العقلاءِ وغيرِهِم، واختصاصُ (عَالَمِينَ) بالعُقلاءِ فيلزمُ زيادةُ مدلولِ المُفْرَدِ على جَمْعِهِ فتأمل. وعلى تقديرِ أَنَّهُ جَمْعٌ لـ(عَالَمٍ) فليس بكاملِ الشُّروطِ؛ إذ ليسَ عَلَمًا لعَاقِلٍ ولا صِفَةً له. ثانيها: جُمُوعٌ لَمْ تَسْتَوْفِ الشُّروطَ منها: (أَهْلُونَ) نحو ﴿شَعَلْنَا أَمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا (١١)﴾ [الفتح]، ﴿إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَدًا (١٢)﴾ [الفتح]، ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ (٨٩)﴾ [المائدة]. وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٢):

[٤٧] وَلِي دُونَكُمْ أَهْلُونَ سَيِّدٌ عَمَلَسَ وَأَرْقَطُ زُهْلُولٌ وَعِرْفَاءُ جِيَالٍ

فإنَّ مُفْرَدَهُ أَهْلٌ، وليسَ عَلَمًا لعَاقِلٍ ولا صِفَةً له، بل اسمٌ لخاصَّةِ الشَّيءِ، وَيَتَمَيَّزُ بالإِضافةِ كأهلِ الرَّجُلِ لِعِيَالِهِ، وأهلِ الإسلامِ لِمَنْ يَدِينُ به، وأهلِ القرآنِ لِمَنْ يُكثِرُ تلاوتهُ ويقومُ بحقوقه، فما قيلَ من أَنَّ جَمْعَهُ قِياسٌ لأنَّه جمعُ (أَهْلٍ)، وهو صِفَةٌ بدليلِ قولِهِم: الحَمْدُ لِلَّهِ أَهْلِ الحَمْدِ، فسأدهُ بيِّنٌ؛ لأنَّه خارجٌ عمَّا نحنُ فيه، إذ هذا، أعني الَّذي وصِفَ به بمعنى: مُستَحَقٌّ، وهو ليسَ ممَّا جُمِعَ بالواوِ والنُّونِ.

ومنها: (وَابِلُونَ) كقولِ الهذلي^(٣):

[٤٨] ثَلَاعِبُ الرِّيحِ بِالْعَصَرِينَ قَسَطَلَهُ وَالْوَابِلُونَ وَتَهَتَّانُ التَّجَاوِيدِ

فإنَّ مُفْرَدَهُ وابلٌ، وهو اسمٌ للمطرِ الغزيرِ، وهو ليسَ بعَلَمٍ لعَاقِلٍ ولا صِفَةً له.

(١) - مفره، وهو تحريفٌ.

(٢) - من الطَّويل، وهو للشَّنْفَرِي في: ديوانه: ٥٩، وشرح المِفْصَل: ٥٩/٥-٦٠، وخزانة الأدب: ٥٦/٨.

(٣) - من البسيط، وهو لأبي صخرِ الهذلي في: شرح أشعار الهذليين: ٩٢٥/٢، وشرح التَّسْهِيل: ٧٩/١، وشرح ابن النَّاظِم: ٢٦، تَخْلِيصُ الشَّوَاهِد: ٦٨، والمقاصد النُّوِيَّة: ٢١٠/١.

والشَّاهِدُ فيه: جمعُ (وابل) وهو لا يعقلُ على (وابِلُونَ) فألحقَ بجمعِ المَذَكَّرِ السَّالِمِ؛ لأنَّه مسموعٌ.

والهذليُّ هو عبدُ اللَّهِ بنُ سَلَمَةَ السَّهْمِيِّ الهذليُّ، شاعرٌ فصيحٌ من شعراءِ المروانيِّين المتعصِّبينَ لهم، تُوفِّي

نحو سنة (٨٠هـ). ينظر: شرح أشعار الهذليين: ٩١٦/٢، الأعلام: ٩٠/٤.

ثالثها: جموع تكسير وهي ما يتغير فيها بناءً واحدها لفظاً أو تقديرًا لغير إعلالٍ، منها: (أَرْضُونَ)،

بَفَتْحِ الرَّاءِ، وَرَبَّمَا سُكِّنَ، كَقَوْلِهِ^(١):

[٤٩] لَقَدْ ضَجَّتْ الْأَرْضُونَ^(٢) إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي هَٰذِلِ^(٣) حَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوَادِ مَنْبِرٍ

فَإِنَّ مُفْرَدَهُ (أَرْضٌ)، بِسُكُونِ الرَّاءِ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ غَيْرُ عَاقِلَةٍ، مَعَ مَا فِيهِ مِنْ عَدَمِ سَلَامَةِ مُفْرَدِهِ.

ومنها: (سِنُونَ)، بِكسْرِ السِّينِ، فَإِنَّ مُفْرَدَهُ (سَنَةٌ) بِفَتْحِهَا، وَالْكَلَامُ فِيهِ كَسَابِقُهُ. وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ:

وَبَابُهُ، كُلُّ ثَلَاثِي عَوْضٍ عَنْ لَامِهِ هَاءُ التَّانِيثِ، وَلَمْ يُكْسَرْ^(٤)، سِوَاهُ كَانَ مَفْتُوحَ الْفَاءِ، كَمَا مَثَّلْنَا، أَوْ

مَضْمُومَهَا ك(ثُبَّةٍ)^(٥)، أَوْ مَكْسُورَهَا ك(مَائَةٍ)^(٦)، فِي مَفْتُوحِهَا /ظ. ٢٠/ حَالَةَ الْجَمْعِ الْكُسْرِ، وَرَبَّمَا جَاءَ

الضَّمُّ^(٧)، وَفِي مَضْمُومِهَا الضَّمُّ مَعَ الْفَتْحِ^(٨)، وَمَكْسُورُهَا لَا يُغَيَّرُ^(٩).

فَلَا يُجْمَعُ هَذَا الْجَمْعُ نَحْوُ: تَمَرَّةٌ؛ لِعَدَمِ الْحَذْفِ، وَلَا نَحْوُ: عِدَّةٌ؛ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ الْفَاءَ لَا اللَّامَ، إِذْ

أَصْلُهَا (وَعِدَّةٌ)، بِكسْرِ الْوَاوِ، فَاسْتَقْبَلَ الْكُسْرُ عَلَى الْوَاوِ فَنُقِلَ إِلَى مَا بَعْدَهُ، ثُمَّ حُذِفَ الْوَاوُ وَعَوِضَ

عَنْهُ الْهَاءُ، وَلَا نَحْوُ: يَدٌ، وَدَمٌ، لِعَدَمِ التَّعْوِضِ عَنْ لَامِهَا الْمَحْذُوفَةِ^(١٠).

وَأَمَّا نَحْوُ: أَبُونٌ، وَأَخُونٌ، وَهَنُونٌ، فَشَاذٌ، وَلَا نَحْوُ: اسْمٌ، وَابْنٌ، وَأُخْتُ، وَبِنْتُ؛ لِأَنَّ الْعَوْضَ فِيهِ

غَيْرُ الْهَاءِ، بَلِ الْهَمْزَةُ فِي الْأَوَّلِينَ، وَالتَّاءُ فِي الْآخِرِينَ، وَلَا نَحْوُ: شَاةٌ، وَشَفَّةٌ، لَتَكْسِيرِهَا عَلَى شِيَاءَ،

وَشَفَاةٌ^(١١).

وَلَا يُنَاقِضُ قَوْلُنَا قَبْلُ: جُمُوعُ تَكْسِيرٍ، قَوْلُنَا بَعْدُ: وَلَمْ يُكْسَرْ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِنَا: وَلَمْ يُكْسَرْ، أَنَّ لَا

يُكْسَرُ تَكْسِيرًا يُعَرَّبُ بِالْحَرَكَاتِ، فَتَأْمَلُ تَفْهَمُ.

(١) - مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لَكَعْبِ بْنِ مَعْدَانَ فِي: الدُّرَرِ اللُّوَامِعِ: ١٣٣/١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: جَمْعُ (أَرْضٍ) وَهُوَ لَا يَعْقُلُ عَلَى (أَرْضُونَ) فَالْحَقُّ بِجَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ؛ لِأَنَّهُ مَسْمُوعٌ.

(٢) - رَجَبُ الْأَرْضُونَ رَجَا، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) - فِي مَصَادِرِ الْبَيْتِ بِأَكْثَرِ مِنْ لَفْظِ ك(هَدَادٍ)، وَ(هَذَاذٍ)، وَ(سَدُوسٍ)، وَآثَرْتُ إِبْقَاءَهُ كَمَا هُوَ.

(٤) - يَنْظُرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ: ٧٤/١، وَشَرَحَ الْأَشْمُونِي: ٦١/١.

(٥) - الثُّبَّةُ: الْجَمَاعَةُ مِنَ النَّاسِ أَوْ الْفِرْسَانِ أَوْ التَّحْلِ أَوْ غَيْرِهَا. يَنْظُرُ: الْعَيْنُ: ٢٤٨/٨ مَادَّةُ (ثُبَى).

(٦) - وَنَحْوُ: عِصَّةٌ، وَعِضِينَ، وَعِزَّةٌ وَعِزِينَ.

(٧) - قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: ((وَلَوْ كُنْ هَذَا النَّوعُ مَكْسَرًا فِي الْحُكْمِ غَيَّرَ فَاؤُهُ غَالِبًا فَقِيلَ فِي سَنَةٍ: سِنُونٌ، بِكسْرِ السِّينِ، وَقَدْ

وَقَدْ رُويَ ضَمُّهَا)). شَرَحَ التَّسْهِيلُ: ٧١/١.

(٨) - قَوْلُهُ: مَعَ الْفَتْحِ، وَالصَّوَابُ: الْكُسْرُ، نَحْوُ: ثُبَيْنٌ، بَضَمِ التَّاءِ وَكُسْرِهَا، فَرَبَّمَا كَانَ وَهْمًا مِنَ النَّاسِخِ. يَنْظُرُ:

شَرَحَ التَّصْرِيحِ: ٧١/١، وَهَمَعَ الْهُوَامِعِ: ١٧٣/١.

(٩) - يَنْظُرُ: هَمَعَ الْهُوَامِعِ: ١٧٣/١.

(١٠) - يَنْظُرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ: ٧٥/١، وَشَرَحَ التَّصْرِيحِ: ٧١/١.

(١١) - يَنْظُرُ: الْمَصَادِرُ نَفْسُهَا، وَالصَّفَحَاتُ نَفْسُهَا.

تَنْبِيْهٌ:

ويجوزُ في هذا البابُ أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى (حِينَ) فَيُجْعَلُ إِعْرَابُهُ بِحَرَكَاتٍ عَلَى النُّونِ مَنْوَنَةً وَلَا تَسْقُطُ النُّونُ لِلْإِضَافَةِ، تَقُولُ: هَذَا سِنِينَ، وَرَأَيْتُ سِنِينًا، وَمَرَرْتُ بِسِنِينَ، قَالَ الشَّاعِرُ^(١):

[٥٠] دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَهُ لَعَبْنُ بِنَا شَيْبًا، وَشَيَيْنَنَا مُرْدًا

وفي الحديث: (اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِنِينًا كَسِنِي يُوسُفَ)^(٢).

ومنها: (بُنُون) كَقَوْلِهِ^(٣):

[٥١] بُنُونًا بُنُو أَبْنَانًا وَبَنَاتُنَا بُنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ

وقال تعالى ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ (١٤)﴾ [آل عمران]، وقال ﴿وَجَعَلْتُ لَهُ مَالًا مَمْدُودًا (١٢) وَبَنِينَ شُهُودًا (١٣)﴾ [المدثر]، وهو جَمْعُ (ابنٍ)، والقياسُ أَنْ يُقَالَ فِي جَمْعِهِ: ابْنُون، كما قيلَ في تَنْثِيئِهِ^(٤): ابْنَانِ، ولكنْ خالفَ جَمْعُهُ تَنْثِيئَهُ؛ وذلكَ لِأَنَّ أَصْلَهُ (بُنُو) فَحُذِفَتْ لَامُهُ تَخْفِيفًا وَعُوضَ عَنْهَا هَمْزَةُ الْوَصْلِ، وَالْجَمْعُ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا، فَلَمَّا جُمِعَ رَجَعَتِ الْوَاوُ فَذَهَبَتِ الْهَمْزَةُ، ثُمَّ حُذِفَتِ الْوَاوُ لِعِلَّةٍ، وَالْمَحْذُوفُ لِعِلَّةٍ كَالثَّابِتِ، فَلَمْ تَأْتِ الْهَمْزَةُ، وَأَمَّا فِي التَّنْثِيَةِ فَلَوْ رَجَعَتِ الْوَاوُ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ مَا يَقْتَضِي حَذْفُهَا؛ لِأَنَّهَا مُتَحَرِّكَةٌ بِالْفَتْحِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ^(٥)، وَقَدْ حُذِفَتْ أَوَّلًا لَغَرَضِ التَّخْفِيفِ فَلَوْ رَجَعَتْ لَزَالَ ذَلِكَ الْغَرَضُ، وَالْمَانِعُ مِنْ حَذْفِهَا وَمَنْ قَلْبُهَا أَلِفًا لَوْ رَجَعَتْ سَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا، وَلَوْ حُذِفَتْ لَصَارَ اللَّفْظُ (بَنَانٌ)، فَيَحْصُلُ لِبَسِّ بَنَانِ الْكَفِّ، بِخِلَافِ (بُنُونٍ)^(٦).

تَنْبِيْهٌ:

ذَكَرَ أَنَّ بَعْضَهُمْ^(٧) يُجْرِي (بُنُونٌ) مَجْرَى (غَسْلِينَ) بِالْإِعْرَابِ عَلَى النُّونِ مَنْوَنَةً^(٨)، قَالَ^(٩):

(١) - من الطَّوِيلِ، وهو لِلصِّمَّةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَشِيرِيِّ فِي: ديوانه: ٧٨، وتخليص الشُّواهد: ٧١، والمقاصد النَّحْوِيَّة:

النَّحْوِيَّة: ٢١٦/١، ولبعض بني عامرٍ فِي: معاني القرآن للقرَّاء: ٩٢/٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إِعْرَابُ (سِنِينَ) بِالْحَرَكَاتِ.

(٢) - أَخْرَجَ هَذَا الْحَدِيثَ الشَّرِيفَ بِلَفْظِ (سِنِينًا كَسِنِي يُوسُفَ) الشَّافِعِيُّ فِي: مسنده: ٩٤/١ برقم (٢٦٨)، وَالسَّرَاجُ

فِي: مسنده: ٣٩٨/١ برقم (١٣٠١)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي: مستخرجه: ٢٤/٢ برقم (٢١٧٧).

(٣) - من الطَّوِيلِ، وهو للفرزدق فِي: خزانة الأدب: ١/ ٤٤٤.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إِعْرَابُ (بُنُونٍ) إِعْرَابَ جَمْعِ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ.

(٤) - تَنْثِيئِهِ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ لِيَصَحَّ السِّيَاقُ.

(٥) - خَفِيفٌ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ

(٦) - يَنْظُرُ: الْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ٤٢١/٢، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٩٦/١، وَحَاشِيَةُ يَس: ٤٠٩/١-٤١٠.

(٧) - أَي: بَعْضُ الْعَرَبِ.

(٨) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ: ١٩٦/١، وَشَرْحُ النَّصْرِ: ٧٥/١.

[٥٢]

وَكَانَ لَنَا أَبُو حَسَنِ عَلِيٍّ أَبًا بَرًّا وَنَحْنُ لَهُ بَنِينَ

رَابِعُهَا: مَا سُمِّيَ بِهِ مِنَ الْمَجْمُوعِ كـ(عَلِيُّونَ)، قَالَ تَعَالَى ﴿إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبَارِ لَفِي عَلَيْنِ (١٨) وَمَا أَذْرَاكَ مَا عَلِيُّونَ (١٩)﴾ [المطففين]، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ جَمْعٌ (عَلِيٍّ)، بِكسْرِ الْعَيْنِ وَاللَّامِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ، وَوَزْنُهُ (فَعِيلٌ)، مِنَ الْعُلُوِّ، فَتَقُلُّ عَنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى وَسُمِّيَ بِهِ أَعْلَى الْجَنَّةِ فَأَعْرَبَ هَذَا الْإِعْرَابَ نَظْرًا إِلَى أَصْلِهِ، فَعَلَى هَذَا إِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا بِـ(زَيْدُونَ) قُلْتَ: هَذَا زَيْدُونَ، وَرَأَيْتُ زَيْدِينَ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدِينَ، فَتُعْرَبُهُ كَمَا كُنْتَ تُعْرَبُهُ حِينَ كَانَ جَمْعًا، قَالَهُ فِي (الشَّرْحِ) (٢).

تَنْبِيْهُ:

قَالَ سَيَبَوِيه: يَجُوزُ فِي هَذَا الْقِسْمِ، أَيِ الْمُسَمَّى بِهِ، أَنْ تُعْرَبُهُ كَمَا كُنْتَ تُعْرَبُهُ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَجْرِيَهُ مَجْرَى (غُسْلِينَ) فِي لَزُومِ الْيَاءِ وَالْإِعْرَابِ بِحَرَكَاتٍ ظَاهِرَةٍ عَلَى النُّونِ مَنْوَنَةً، إِنْ لَمْ يَكُنْ أَعْجَمِيًّا، وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ نَحْوُ: قَنَسَرِينَ (٣)، مَنَعْتَ التَّنْوِينَ وَأَعْرَبْتَهُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ (٤). وَزَادَ بَعْضُهُمْ إِجْرَاءَهُ مَجْرَى (هَارُونَ) فِي لَزُومِ الْوَاوِ، وَالْإِعْرَابِ عَلَى النُّونِ غَيْرَ مَنْصَرِفٍ لِلْعِلْمِيَّةِ وَشَبَهِ الْعُجْمَةِ، وَالْإِزَامَةِ الْوَاوِ وَفَتْحِ النُّونِ مَطْلَقًا كَمَا ذَكَرَهُ السَّيْرَافِيُّ (٥). وَزَادَ الْمُصَنِّفُ فِي (الْأَوْضَحِ) إِجْرَاءَهُ مَجْرَى (عَرَبُونَ) فِي لَزُومِ الْوَاوِ وَالْإِعْرَابِ بِحَرَكَاتٍ عَلَى النُّونِ مَنْوَنَةً (٦)، فَتَلَحَّصَ أَنَّ فِيهِ خَمْسَةَ مَذَاهِبَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) - من الوافر، وهو لأحد أولاد علي بن أبي طالب (عليه السلام) في: شرح التصريح: ٧٥/١، والمقاصد النحوية ٢٠٥/١، ولسعيد بن قيس الهمداني في: خزنة الأدب: ٧٥-٧٧. والشاهد فيه: إجراء (بنين) مجرى (غسلين) في الإعراب بالحركات.

(٢) - ينظر: مجيب الندا: ١/١٨٤.

(٣) - مدينة من مدن الشام قريبة من حمص. ينظر: معجم البلدان: ٤/٤٠٣.

(٤) - قال سيبويه: ((فإذا سميت رجلاً برجلين فإن أقيسه وأجوده أن تقول: هذا رجلان، ورأيت رجلين، ومررت برجلين، كما تقول: هذا مسلمون ورأيت مسلمين. ومررت بمسلمين. فهذه الياء والواو بمنزلة الياء والألف. ومثل ذلك قول العرب: هذه قنسرون وهذه فلسطين. ومن النحويين من يقول: هذا رجلان، كما ترى، يجعله بمنزلة عثمان. وقال الخليل: من قال هذا قال: مسلمين كما ترى، جعله بمنزلة قولهم: سنيين كما ترى، وبمنزلة قول بعض العرب: فلسطين وقنسرين كما ترى. فإن قلت: هل تقول: هذا رجلين، تدع الياء كما تركتها في مسلمين؟ فإنه إنما منعهم من ذلك أن هذه لا تشبه شيئاً من الأسماء في كلامهم، ومسلمين مصروف كما كنت صارفاً سنيين)). كتاب سيبويه: ٢٣٢/٣.

(٥) - قال السيرافي: ((وقد رأينا في كلام العرب وأشعارها بالرواية الصحيحة وجهاً آخر، وهو أنهم إذا سموا بجمع فيه واو ونون، فقد يلزمون الواو على كل حال، ويفتحون النون، ولا يحذفونها في الإضافة، وكأنهم حكوا لفظ الجمع المرفوع في حال التسمية وألزموه طريقة واحدة، قال الشاعر:

وَلَهَا بِالْمَاطِرُونَ إِذَا أَكَلَ التَّمْلُ الَّذِي جَمَعَا)). شرح كتاب سيبويه: ٢٧٣/٤.

(٦) - ينظر: أوضح المسالك: ١/٧٦.

بَحْثُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ

ص: وَأُولَئِكَ وَمَا جُمِعَ بِالْفِ وَتَاءٍ مَزِيدَتَيْنِ، و ٢١ / وَمَا سُمِّيَ بِهِ مِنْهَا، فَيُنْصَبُ بِالْكَسْرِ نَحْوُ ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ (٤٤)﴾ [العنكبوت]، وَ﴿أَصْطَفَى النَّبَاتِ (١٥٣)﴾ [الصفات].

ش: هذا الباب الرابع مما خرج عن الأصل وهو جمع المؤنث السالم وما ألحق به وهو ما جمع بالالف وتاء مزيديتين كـ (هذات) و (زيبات).

وَأَخْرَهُ عَنِ جَمْعِ الْمُذَكَّرِ لِمَا تَقَدَّمَ، وَإِنَّمَا جَلَبُوا لَهُ علامتين ليكونا كزيادتي جمع المذكر السالم، وَخَصُّوا الزِّيَادَةَ بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ؛ لِأَنَّهُ عَرَضٌ فِيهِ الْجَمْعِيَّةُ، وَتَأْنِيثٌ غَيْرُ حَقِيقِيٍّ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَرْفَيْنِ قَدْ يَدُلُّ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا^(١) كَمَا فِي رِجَالٍ، وَسَلَمَى، وَالْحَاكَةِ^(٢)، وَضَارِبَةِ^(٣).

وَإِعْرَابُهُ بِالضَّمَّةِ رَفْعًا، وَبِالْكَسْرِ نَصَبًا وَجَرًّا، حَمَلًا لِلنَّصَبِ عَلَى الْجَرِّ كَمَا فِي جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ؛ لِئَلَّا يُلْزَمَ مَزِيَّةُ الْفَرْعِ عَلَى الْأَصْلِ^(٤)، فَإِنْ قُلْتُ: قَدْ تَحَمَّلُوا مَزِيَّةَ كَوْنِ الْجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ مَعْرَبًا بِالْحَرَكَاتِ دُونَ جَمْعِ الْمُذَكَّرِ، فَهَلَّا تَحَمَّلُوا الْمَزِيَّةَ أَيْضًا، قُلْتُ: قَالُوا: إِنَّ تَحَمُّلَهَا ثَمَّةٌ لِعَرَضٍ، وَهُوَ أَنَّ جَمْعَ الْمُذَكَّرِ فِي آخِرِهِ حُرُوفٌ تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ إِعْرَابًا فَأَعْرَبُوهُ بِهَا، وَلَمْ يُعْرَبُوهُ بِالْحَرَكَاتِ هَرَبًا مِنْ ثَقُلِ اجْتِمَاعِ الْحَرَكَاتِ وَالْحُرُوفِ، وَذَلِكَ الْغَرَضُ مَقْصُودٌ هُنَا، وَلَا يُلْزَمُ مِنْ تَحَمُّلِ الْمَحذُوفِ لِعَرَضٍ تَحَمُّلُهُ لَا لِعَرَضٍ.

وَتَعْبِيرُهُ بِ(مَا جُمِعَ بِالْفِ وَتَاءٍ) أَوَّلَى مِنْ تَعْبِيرِ الْأَكْثَرِينَ بِ(جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ)؛ لَشُمُولِهِ مَا كَانَ مَفْرُودَهُ مَذَكَّرًا كـ (حَمَامَاتٍ) و (إِصْطَبَلَاتٍ) جمع (حَمَامٍ) و (إِصْطَبَلٍ)، وَمَا سَلِمَ فِيهِ بِنَاءُ الْوَاحِدِ كـ (صَحْمَاتٍ) جَمْعُ (صَحْمَةٍ)، وَمَا تَغَيَّرَ فِيهِ ذَلِكَ كـ (سَجَدَاتٍ) و (حُبْلَيَاتٍ) و (صَحْرَاوَاتٍ)، جَمْعُ (سَجْدَةٍ) و (حُبْلَى) و (صَحْرَاءَ)^(٥)، فَالْأَوَّلُ حَرَكٌ وَسَطُهُ، وَالثَّانِي قُلْبٌ أَلْفُهُ يَاءٌ، وَالثَّلَاثُ قُلْبَتْ هَمْزُهُ وَأَوَّلًا^(٦).

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّ مَا عَبَرُوا بِهِ صَارَ عِلْمًا اضْطِلَاحًا عَلَى مَا عَبَّرَ بِهِ فَلَا أَوْلَوِيَّةَ، قُلْنَا: وَمَعَ ذَلِكَ فَتَعْبِيرُهُ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ لَا إِبْهَامَ فِيهِ، وَأُورِدَ الشَّارِحُ عَلَى الْمُصَنِّفِ بَأَنَّ الَّذِي جُمِعَ بِالْفِ وَتَاءٍ الْمَفْرُودُ، وَهُوَ

(١) - وفي هذه الألف والتاء ثلاثة مذاهب: الأول: إنَّ كلا الحرفين يدلُّ على كلا المعنيين: الجمع والتأنيث، نسبةً للعبريِّ إلى الجمهور. والثاني: إنَّ التاء تدلُّ على الجمع والتأنيث، والألف جيء بها فرقًا بين الواحد والجمع، نسبةً ابن إيازٍ إلى ابن الدهان. والثالث: إنَّ الألف تدلُّ على الجمع والتاء على التأنيث. ينظر: الباب للعبري: ١١٦/١، والكافي في شرح الهادي: ٣٢٨/١، والمحصل: ٢٠٢/١-٢٠٣.

(٢) - كذا في المخطوطة، وفي شرح العروة الوثقى: ٩٠، وهو كما في شرح الرضوي (الجمالة).

(٣) - ينظر: الباب للعبري: ١١٦/١، والكافي في شرح الهادي: ٣٢٨/١، وشرح الرضوي: ٣٥٧/٥.

(٤) - ينظر هذا التعليل في: الكافي في شرح الهادي: ٣٢٨/١-٣٢٩، والمحصل: ٢٠٣/١.

(٥) - ينظر: الإقليد: ١٠٤٤/٢، وشرح شذور الذهب: ٤٩، وشرح الأشموني: ٧٠/١.

(٦) - واو، والصواب ما أثبتُّه.

لا يُنْصَبُ بالكسرة، وأجاب بما قال ابن الصائغ^(١) تلميذ أبي حيّان: إنّ الذي يُجمَعُ بهما معناه الذي وقع عليه ما يُجمَعُ، وهو المجموعُ بهما، فهو المفردُ بوصفِ ضمِّ غيره إليه لا المفردُ قبلَ وصفِ ضمِّ غيره إليه^(٢)، انتهى.

وحاصله أنّ المنصوب بالكسرة المفردُ الموصوفُ بالجمعِ بالالفِ وتاءٍ، لا المفردُ بدونه، وأنّتِ خبيرٌ بأنّ المفردَ الموصوفَ بالضمِّ ليس هو المعربُ بهذا الإعرابِ، بل المعربُ بهذا الإعرابِ مجموعُ المضموم والمضموم إليه، فالصوابُ أنّ يُجابَ بأنّ المرادَ الجمعُ الذي جُمعَ بالالفِ والتاءِ، أي: الذي آلهُ جمعيتُهُ إلحاقُهُما.

وقدّ الألفُ والتاءُ بكونيهما مزيدتينِ احترازًا عما تكونُ فيه التاءُ أصليةً والألفُ زائدةً أو بالعكس، فالأولُ كـ(أبياتٍ) جمع (بيتٍ) و(أمواتٍ) جمع (ميتٍ)، والثاني كـ(قُضاةٍ) جمع (قاضٍ) و(غُزاةٍ) جمع (غازٍ) فإنّ أصلهما حينئذٍ (قُضيّةٌ) و(غُزوةٌ) تحرّكتِ الياءُ والواوُ وانفتحَ ما قبلهما فقلبتا ألفين، فالألفُ فيهما أصليةٌ لانقلابهما عن أصلٍ، والتاءُ زائدةٌ للتأنيثِ فلذلك أعربا بالفتحةِ نصبًا على الأصلِ نحو ﴿وَكُنْتُمْ أََمْْواتًا (٢٨)﴾ [البقرة]، وسكنتم أبياتًا، ورأيتم قُضاةً وغُزاةً^(٣).

قيل: هذا القيدُ، وهو قوله^(٤): مَزِيدَتَيْنِ، غيرُ محتاجٍ إليه؛ لأنّ نحو: (أبياتٍ) و(قُضاةٍ) غيرُ داخلٍ تحتِ قوله: ما جُمعَ بالالفِ وتاءٍ، إذ المتبادرُ من ذلك أنّ تكونَ الألفُ والتاءُ مستحدثتينِ لأصلِ الجمعيتينِ دالّتينِ عليها، وليستِ الألفُ والتاءُ في نحو: أبياتٍ، وقُضاةٍ، كذلك إذ لم يُستحدثا/ظ ٢١/ للجمعيتينِ، ولم يدلا^(٥) عليها لأصالةِ أحدهما، بل الدالُّ عليها الصيغةُ^(٦)، وفيه نظرٌ؛ لأنّا لا نسلّمُ ذلك ذلك بل نقولُ: الدالُّ على جمعيتيهما^(٧) الألفُ والتاءُ، وأصالةُ أحدهما لا ينافي ذلك، فحينئذٍ لا بدّ من قيدِ الزيادةِ لإخراجِ ذلك ولو سلّمنا قلنا: إنّ ذلك قيدٌ للتّوضيحِ ورفعِ الإبهامِ، وهو غيرُ مستغنى عنه.

(١) - محمّد بن عبد الرحمن بن عليّ الزمرديّ، شمس الدّين ابن الصائغ النّحويّ، ولد قبل سنة (٧١٠هـ) واشتغل بالعلم وبرغ في اللّغة والتّحقيق والفقه وأخذ عن ابن المرحّل وأبي حيّان وغيرهما، من مؤلّفاتِه: شرح الألفيّة لابن مالك، والتّدكرة، تُوفّي سنة (٧٧٦هـ). ينظر: الدّرر الكامنة: ٢٤٨/٥-٢٤٩، وبغية الوعاة: ٣٧٩/٢. أو هو:

محمّد بن عبد الله بن محمّد بن لبّ، أبو عبد الله ابن الصائغ، قرأ العربيّة بالقاهرة إلى أنّ صار يُقالُ له: النّحويّ، لازمَ أبا حيّان وانتفعَ بجاهه، تُوفّي سنة (٧٤٩هـ) أو (٧٥٠هـ). ينظر: الدّرر الكامنة: ٢٣١/٥.

(٢) - ينظر: مجيب النّدا: ١/١٨٨. ولم أقف على نصّ ابن الصائغ.

(٣) - ينظر: شرح قطر النّدى: ٥١، وشرح النّصريح: ٨٢/١.

(٤) - وهو قول، والصّوابُ ما أثبتّه ليمّ السّياق.

(٥) - ولم يدل، والصّوابُ ما أثبتّه.

(٦) - نَسَبَ الفاكهيّ هذا القولَ إلى جدّه نور الدّين عليّ بن محمّد الشّافعيّ (ت ٨٨٠هـ). ينظر: مجيب النّدا: ١٨٨.

(٧) - جمعيتهما، وهو تصحيف.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ مَا يُجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ جَمْعًا مَقْيَمًا خَمْسَةً أَنْوَاعٍ:
أَحَدُهَا: ذُو التَّاءِ عَلَمًا لِمُؤَنَّثٍ كَانَ كـ(فَاطِمَةٍ)^(١)، أَمَ لِمُذَكَّرٍ كـ(طَلْحَةٍ)، أَمَ اسْمُ جِنْسٍ كـ(تَمْرَةٍ)، أَمَ صِفَةً كـ(نَسَابَةٍ) أَبَدَلَتْ تَاءَهُ وَقَفًا هَاءً كَمَا مَثَّلْنَا أَمَ لَا كـ(بِنْتٍ) وَ(أُخْتٍ)، وَيُسْتَشْتَى نَحْوُ: شَاةٌ، وَشَفَةٌ، وَأَمَةٌ، فَلَا يُجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَتَاءِ اسْتِغْنَاءً بِتَكْسِيرِهِ عَنْهُ^(٢).
ثَانِيهَا: عَلَمٌ مُؤَنَّثٌ ظَاهِرَةٌ كَانَتْ الْعِلَامَةُ فِيهِ كـ(عَرَّةٍ) وَ(سَلَمَى) وَ(حُسْنَى)، أَمَ لَا كـ(زَيْنَبٍ) وَ(هِنْدٍ) وَ(عَفْرَاءٍ)، لِعَاقِلٍ كَانَ كَمَا مَثَّلْنَا، أَمَ لَا خِلَافًا لِابْنِ [أَبِي] الرَّبِيعِ^(٣)، وَيُسْتَشْتَى بَابُ (قَطَامٍ) فِي لُغَةِ الْحِجَازِ^(٤).

ثَالِثُهَا: وَصِفٌ مُذَكَّرٌ لَا يَعْقِلُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ (١٨٤)﴾ [البقرة]، وَجِبَالٌ رَاسِيَاتٌ.
رَابِعُهَا: مُصَغَّرٌ مَا لَا يَعْقِلُ كـ(فُلَيْسَاتٍ) وَ(ذُرَيْهَمَاتٍ) بِخِلَافِ مُصَغَّرِ مُؤَنَّثِهِ نَحْوُ: (أُرَيْنَبٍ) وَ(خُنْصِيرٍ) تَصْغِيرُ (أُرَيْنَبٍ) وَ(خُنْصِيرٍ)، وَهُمَا مُؤَنَّثَانِ.
خَامِسُهَا: اسْمُ جِنْسٍ مُؤَنَّثٍ بِالْأَلْفِ اسْمًا كَانَ كـ(بُهْمَى)^(٥) وَ(صَحْرَاءٍ)، أَمَ صِفَةً كـ(حُبْلَى) وَ(حَمْرَاءٍ)، وَيُسْتَشْتَى (فَعْلَان - فَعْلَى) كـ(سَكْرَى) مُؤَنَّثٌ (سَكْرَانٍ)، وَ(فَعْلَاء - أَفْعَل) كـ(حَمْرَاء) مُؤَنَّثٌ (أَحْمَر)، فَلَا يُقَالُ: (سُكْرِيَّاتٍ) وَ(حَمْرَاوَاتٍ)، كَمَا لَا يُجْمَعُ مُذَكَّرُهُمَا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، نَعَمْ، إِنَّ جُعِلَ (سَكْرَى) وَ(حَمْرَاء) عَلَمَيْنِ جَارَ جَمْعُهُمَا اتِّفَاقًا، وَلَوْ كَانَتْ الْعِلْمِيَّةُ حُمَا كـ(بَطْحَاءٍ)، فَإِنَّهَا فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ مُقَابِلَةٌ لـ(أَبْطَح) إِلَّا أَنَّهَا غَلَبَ اسْتِعْمَالُهَا فَأَشْبَهَتْ الْأَسْمَاءَ فَقِيلَ: (بَطْحَاوَاتٍ)، وَمَا عَدَا مَا ذَكَرْنَا مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ.

وَيَجِبُ حَذْفُ التَّاءِ لِلْجَمْعِ اسْتِغْنَاءً بِتَاءِهِ فَيُقَالُ: فِي (فَاطِمَةٍ) وَ(طَلْحَةٍ)، (فَاطِمَاتٍ) وَ(طَلْحَاتٍ)، وَإِذَا كَانَ قَبْلَهَا أَلِفٌ ثَالِثَةٌ كَانَتْ كـ(فَتَاةٍ) وَ(قَنَاةٍ)، أَمَ زَائِدَةٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ كـ(مُعْطِيَّاتٍ) وَ(مُشْتَرِيَّاتٍ) رَجَعَتْ إِلَى أَصْلِهَا فِي الْأَوَّلِ فَيُقَالُ: (فَتِيَّاتٍ) وَ(قَنَوَاتٍ)، وَقَلَبَتْ يَاءً فِي الثَّانِي مُطْلَقًا فَيُقَالُ: (مُعْطِيَّاتٍ) وَ(مُشْتَرِيَّاتٍ).

(١) - كَفَاطِمَةٌ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٢) - يَنْظُرُ: الْعَرَّةُ الْمُخَفِّيَّةُ: ١٣٩/١، وَالْمَغْنِي فِي النَّحْوِ: ١١١/٢-١١٢، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٩٣/٢.

(٣) - عِبِيدُ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ الْقُرَشِيِّ الْإِسْبِيلِيِّ، إِمَامُ النَّحْوِ فِي زَمَانِهِ، مِنْ أَهْلِ إِسْبِيلِيَّةَ، انْتَقَلَ لَمَّا اسْتَوْلَى عَلَيْهَا الْفَرَنْجُ إِلَى سَبْتَةِ، مِنْ مَوْلَفَاتِهِ: شَرَحَ كِتَابَ سَيَبَوِيهِ، وَالبسيط في شرح جمل الزَّجَاجِيِّ، وَالمُلَخَّص في ضبط قَوَانِينِ الْعَرَبِيَّةِ، تُوفِّيَ سَنَةَ (٦٨٨هـ). يَنْظُرُ: الْوَافِي بِالْوَفِيَّاتِ: ٢٣٨/١٩، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاة: ١٢٥/٢، وَرَوَضَاتُ الْجَنَّاتِ: ١٧٤/٥.

(٤) - لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ فِي لُغَتِهِمْ، وَبَنُو تَمِيمٍ يَعْزُبُونَ مَمْنُوعًا مِنَ الصَّرْفِ. يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبَوِيهِ: ٢٧٧/٣-٢٧٨، وَالمقتضب: ٣٧٣-٣٧٥، وَمَا يَنْصَرِفُ وَمَا لَا يَنْصَرِفُ: ٧٥، وَاللُّمَحَةُ فِي شَرْحِ الْمُلْحَةِ: ٩١٥/٢.

(٥) - الْبُهْمَى: نَبْتُ تَجْدُ بِهِ الْغَنَمُ وَجَدًا شَدِيدًا مَا دَامَ أَخْضَرَ، فَإِذَا بَيَسَ هَرَّ شَوْكُهُ وَامْتَنَعَ، وَهُوَ لِلوَاحِدِ وَلِلْجَمْعِ. يَنْظُرُ: تَهْذِيبُ اللُّغَةِ: ١٧٩/٦ مَادَّةُ (بِهِمْ)، وَلِسَانُ الْعَرَبِ: ٦٠/١٢ مَادَّةُ (بِهِمْ).

وفي ما فيه أَلِفُ التَّأْنِيثِ المقصورة كـ(حُبَلَى) فيُقَالُ: (حُبَلَيَاتٌ)، وإذا كَانَ قَبْلَهَا هَمْزَةٌ أَصْلِيَّةٌ بَعْدَ أَلِفٍ جَارٍ قَلْبُهَا وَوَاوًا، وَابْقَاؤُهَا عَلَى حَالِهَا، فيُقَالُ فِي: سَقَاءَةٌ سَقَاوَاتٌ وَسَقَاءَاتٌ، وإذا كَانَتْ مُبْدَلَةً مِنْ أَلِفِ التَّأْنِيثِ كـ(حَمْرَاءَ) قُلِبَتْ وَوَاوًا، فيُقَالُ فِي (حَمْرَاءَ) (حَمْرَاوَاتٌ)، وَإِنْ كَانَتْ مُبْدَلَةً مِنْ أَصْلِ كـ(كِسَاءٍ) فَإِنَّ أَصْلَهُ (كِسَاوُ) قُلِبَتْ الْوَاوُ هَمْزَةً لَتَطْرُقَ فِيهَا إِثْرُ أَلِفٍ زَائِدَةٍ تَرْجَحُ إِبْقَاءُ الْهَمْزَةِ عَلَى قَلْبِهَا وَوَاوًا، وَإِنْ كَانَتْ بَدَلًا مِنْ حَرْفِ الْإِلْحَاقِ كـ(عِلْبَاءَ) أَصْلُهُ (عِلْبَايَ) بِيَاءٍ زَائِدَةٍ لِلْإِلْحَاقِ بِـ(قِرْطَاسٍ)، ثُمَّ أُبْدِلَتْ الْيَاءُ هَمْزَةً تَرْجَحُ الْعَكْسُ^(١).

قَوْلُهُ: نَحْوُ ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ (١)﴾ [الأنعام]، وَ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ (١٥٣)﴾ [الصافات]. ذَكَرَ الْمُثَالِينَ تَنْبِيْهًا عَلَى أَنَّ هَذَا الْجَمْعَ بَعْضُهُ مَقْيَسٌ كـ(بَنَاتٍ)، وَبَعْضُهُ مَسْمُوعٌ كـ(سَمَاوَاتٍ)، فَإِنَّ مُفْرَدَهُ (سَمَاءٌ)، وَهُوَ لَيْسَ وَاحِدًا مِنَ الْخَمْسَةِ الْمُنْقَذَةِ، بَلْ هُوَ اسْمُ جَنْسٍ، وَلَيْسَ مُؤَنَّثًا بِالْأَلِفِ الْمُدَوْدَةِ، وَلِذَلِكَ صُرِفَ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا (١٢)﴾ [فصلت]، وَلِإِفَادَةِ أَنَّ مَا فِيهِ التَّاءُ إِذَا أُريدَ جَمْعُهُ هَذَا الْجَمْعَ حُذِفَتْ تَاوُهُ هَرَبًا مِنْ اجْتِمَاعِ عِلَامَتَيْ تَأْنِيثٍ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ^(٢).
وَأَلْحَقَ بِهَذَا الْجَمْعِ شَيْئَانِ أُعْرِبَا إِعْرَابَهُ أَحَدُهُمَا: (أُولَاتٌ) كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٌ حَمْلٍ (٦)﴾ [الطلاق]، وَتَقْدِيمُهُ عَلَى الْجَمْعِ لَا يُعْرَفُ لَهُ/و ٢٢/ جِهَةٌ حُسْنٍ^(٣)، وَهُوَ اسْمُ جَمْعٍ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، وَمَعْنَاهُ: صَاحِبَاتٌ، وَهُوَ مُلَازِمٌ لِلْإِضَافَةِ إِلَى اسْمِ جَنْسٍ، وَأَصْلُهُ (أُلَيَّ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ اللَّامِ، قُلِبَتْ الْيَاءُ أَلِفًا لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ حُذِفَتْ لِاجْتِمَاعِهَا مَعَ الْأَلِفِ وَالتَّاءِ الْمَزِيدَتَيْنِ، فَوَزْنُهَا (فُعَاتٌ)^(٤).

ثَانِيهَا: مَا سُمِّيَ بِهِ مِنْ هَذَا الْجَمْعِ، وَمَا أُلْحِقَ بِهِ كـ(عَرَفَاتٍ) وَ(أَنْدَرَعَاتٍ) نَحْوُ: رَأَيْتُ عَرَفَاتٍ، وَسَكَنْتُ أَنْدَرَعَاتٍ، فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَعَلِمَ لِمَوْضِعِ الْوُقُوفِ، وَأَمَّا الثَّانِي فَقَالَ فِي (الْأَوْضَحِ)^(٥) هُوَ اسْمُ قَرْيَةٍ مِنْ قُرَى الشَّامِ^(٦). وَقَوْلُ الْفَاكِهِيِّ: وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ مِمَّا^(٧) حَمَلَ عَلَى جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ مَا سُمِّيَ بِهِ^(٨)، مِنْهُ

(١) - ينظر: كتاب سيبويه: ٣/٣٩١-٣٩٢، وشرح الكافية الشافية: ٤/١٧٨٢، وشرح الألفية للمرادي: ٢/٢٦٢.

(٢) - ينظر: الخصائص: ١/٣١٤، والمقتصد: ١/٢٠٤، وأسرار العربية: ٦٨، وشرح النصريح: ٢/٥١٣.

(٣) - أَعْتَرَضَ عَلَى ابْنِ هِشَامٍ فِي تَقْدِيمِ (أُولَاتٍ) عَلَى ذِكْرِ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ مَعَ تَأْخِيرِهِ الْكَلَامَ عَلَى الْمُلْحَقَاتِ بِجَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ، وَرَدَّ مَا عَلَّلَ بِهِ بَعْضُهُمْ تَقْدِيمَهُ لِيَتَّصَلَ بِالْمُلْحَقَاتِ قَبْلَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ نَوْعِهَا. ينظر: حاشية يس: ١/٤١٧، وحاشية الألوسي: ١/١٤٠.

(٤) - ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/٢٠١، وشرح شذور الذهب: ٥٠، وحاشية الألوسي: ١/١٤٠.

(٥) - ينظر: أوضح المسالك: ١/٨٧.

(٦) - أَنْدَرَعَاتٌ: أَرْضٌ بِالشَّامِ تَجَاوَرُ أَرْضَ الْبَلْقَاءِ وَعَمَّانَ. ينظر: ومعجم البلدان: ١/١٣٠.

(٧) - مَا، وَمَا أَثْبَتَهُ أَنْسَبُ لِلْبَيَاقِ.

(٨) - ينظر: مجيب النِّدَا: ١/١٨٦.

منه سهو، اللهم إلا أن يُقال: هذا بناء منه على ما في بعض النسخ، وإن كان في أغلب النسخ مذكوراً^(١).

واختلف في إعراب هذا النوع، أعني المسمى به، على ثلاثة مذاهب، فبعض يُعرِّبه على ما كان عليه قبل التسمية مُثَبِّتاً للتَّوْنين لكونها للمُقَابلة في الأصل، وبعض يُعرِّبه كذلك مراعاةً للجمعيَّة، ويترك التَّوْنين مراعاةً للعلتين، وبعض يُعرِّبه إعراب ما لا ينصرف مراعاةً للتَّسمية^(٢). وروي بالأوجه الثلاثة^(٣) قول امرئ القيس^(٤):

[٥٣] تنورنُّها من أذرعاتٍ وأهلها بيثرب أدنى دارها نظَّرَ عال^(٥)

تنبيه:

مذهب البصريين أن جمع المؤنث السالم يُنصب بالكسرة مطلقاً، ونقل الزنجاني^(٦) في (شرح الهادي) عن الكوفيِّين أن مفرد هذا الجمع إذا كان محذوف اللام ولم تُردِّ إليه لامه حال الجمع نُصب بالفتحة^(٧)، وفي (التسهيل) أن ذلك لغة^(٨)، قال الشاعر^(٩):

(١) - في النسخ اطلعتُ عليها لم يذكر المصنّف ممّا ألحق بهذا الجمع غير (أولات) ولم يذكر ما سمّي به.

(٢) - تنظر هذه المذاهب في: كتاب سيبويه: ٢٣٣/٣، والمقتضب: ٣٧/٤-٣٨، وشرح السيرافي: ١٠/١٥١-١٥٢، والكشاف: ٢٤٥-٢٤٦، والكافي في شرح الهادي: ٣٣١-٣٣٢، والمغني في النحو: ٢/١١٠، وشرح التصريح: ٨٣/١، وجمع الهوامع: ٨٣-٨٤.

(٣) - ينظر: شرح التصريح: ٨٣/١، وجمع الهوامع: ٨٤/١.

(٤) - من الطويل، وهو لامرئ القيس في: ديوانه: ٣١، وكتاب سيبويه: ٢٣٣/٣، والمقتضب: ٣٨/٤، والمقاصد النحويّة: ٢٣٣/١، وخزانة الأدب: ٥٦/١.

والشاهد فيه: إعراب (أذرعات) بالأوجه الثلاثة مكسورة التاء منونة وغير منونة، ومفتوحها.

(٥) - عالي، وأثبت ما في الديوان لأنّه الصواب.

(٦) - عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب، ابن أبي المعالي الخرجي أو (الخرجي) الزنجاني، من علماء العربيّة، حكيم، عارف بالمنقول والمعقول، من مؤلفاته: العزي في التصريف، والهادي لذوي الألباب في علم الإعراب، والكافي في شرح الهادي، تُوفّي سنة (٦٥٥هـ). ينظر: تلخيص مجمع الآداب: ٢/٢٤٦، وبغية الوعاة: ١٢٢/٢، وروضات الجنّات: ٥/١٧٣.

(٧) - قال الزنجاني: ((ولا يجوز فتح هذه التاء عندنا، وأجاز الكوفيون فتحها فيما حذفت لامه، كأنهم جعلوا فتحها عوضاً من ذهاب اللام)). الكافي في شرح الهادي: ١/٣٢٩.

(٨) - ينظر: التسهيل: ١٥.

(٩) - من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في: ديوان الهذليين: ٧٩/١، وشرح أشعار الهذليين: ٥٣/١، ومعاني القرآن للقرّاء: ٢/٩٣، وسر صناعة الإعراب: ٢/٢٤٨، وشرح الكافية الشافية: ١/٢٠٦.

والشاهد فيه: إعراب (ثبات) منصوباً بالفتح إمّا لأنّه لغة، أو لأن مفردّه محذوف اللام.

[٥٤] فَلَمَّا جَلَّاهَا بِالْإِيَامِ تَحَيَّرَتْ ثُبَاتًا عَلَيْهَا ذُلُّهَا وَاكْتَنَابُهَا^(١)

وَقُرِئَ فِي الشَّوَادِ ((فَانْفِرُوا ثُبَاتًا))^(٢)، وَحَكَى الْكَسَائِيُّ: سَمِعْتُ لُغَاتَهُمْ^(٣)، وَحَكَى ابْنُ سَيْدِهِ^(٤): رَأَيْتُ بَنَاتَكَ^(٥)، وَأَمَّا إِذَا زِدْتَ لَامُهُ كَ(سَنَوَاتٍ) وَ(سَنَهَاتٍ) نُصِبْتَ بِالْكَسْرِ اتِّفَاقًا^(٦).

(١) - واكتسابها، وهو تحريفٌ.

(٢) - قرأ الجماعة ﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ﴾ (٧١) [النساء]، وقُرِئَ (فَانْفِرُوا ثُبَاتًا). ينظر: معجم القراءات للخطيب: ١٠٤/٢. وقد أنكر أبو حيان هذه القراءة، قال: ((وَلَمْ يَقْرَأْ ثُبَاتٍ فِيمَا عَلِمْنَاهُ إِلَّا بِكسرِ التَّاءِ)). البحر المحيط: ٧٠٣/٣، وتتنظر نسبة القراءة إلى الشُّذُذِ في: شرح الرُّضِيِّ: ٣٦٢/٤.

(٣) - تتنظر الحكاية عن بعض العرب في: شرح الكافية الشَّافِيَّة: ٢٠٦/١، وشرح الأشموني: ٧٠/١، ونُسِبَتْ الحكاية عن العرب إلى الكوفيِّين في: منهج السَّالِك: ٧٢/١، وإلى الكسائيِّ في: تاج العروس: ٥٠/١.

(٤) - عليُّ بنُ إسماعيلَ المعروف بابنِ سَيْدِهِ، أَبُو الْحَسَنِ الْأَنْدَلُسِيُّ، مِنْ أئِمَّةِ اللُّغَةِ، كَانَ ضَرِيرًا وَاسِعَ الْحِفْظِ، مِنْ مَوْلَانِيهِ: الْمُخَصَّصُ، وَالْمَحْكَمُ وَالْمَحِيطُ الْأَعْظَمُ، وَشَرَحَ مَا أَشْكَلَ مِنْ شَعْرِ الْمُتَنَبِّي، تُوفِّيَ سَنَةَ (٤٥٨هـ). ينظر: معجم الأدباء: ١٦٤٨/٤، ووفيات الأعيان: ٣٣٠/٣، والوفاء بالوفيات: ١٠٠/٢٠.

(٥) - المحكم والمحيط الأعظم: ٩٠/١ مادة (ع رق)، وسبقه في حكايته الجوهريُّ في: الصَّحاح: ٢٧٨/٦ مادة (بنا).

(٦) - شرح التَّصْرِيح: ٨١/١-٨٢.

بَحْثُ مَا لَا يَنْصَرِفُ

ص: وَمَا لَا يَنْصَرِفُ فَيَجُزُّ بِالْفَتْحَةِ نَحْوُ: بِأَفْضَلٍ^(١) مِنْهُ، إِلَّا مَعَ (أَل) نَحْوُ: بِالْأَفْضَلِ، أَوْ بِالْإِضَافَةِ نَحْوُ: بِأَفْضَلِكُمْ.

ش: هذا هو الباب الخامس مما خرج عن الأصل، وهو ما لا ينصرف، وهو ما فيه علتان فرعتان من علل تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما^(٢)، فالأول كقوله تعالى ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ﴾ (١٦٣) [النساء]. والثاني كقوله تعالى ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحَارِبَ وَتَمَاثِيلَ﴾ (١٣) [سبأ].

واختلفوا في منع الصرف ما هو؟ فقال قوم: هو عبارة عن منع الاسم الجر والتثوين؛ دفعة واحدة، وليس أحدهما تابعا للآخر إذ^(٣) كان الفعل لا يدخله جر ولا تثوين^(٤)، وهو قول بظاهر الحال.

وقال آخرون ينتمون إلى التحقيق: إن الجر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال، فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره، وإنما المحذوف منه علم الخفة وهو التثوين وحده؛ لتقل ما لا ينصرف لمشابهة الفعل ثم يتبع الجر التثوين في الرّوال؛ لأن التثوين خاصة للاسم والجر كذلك، فتبع الخاصة الخاصة^(٥).

ويدل على ذلك أن الشاعر متى اضطر إلى صرف المرفوع أو المنصوب نونه فيقال: صرفه للضرورة، مع أنه لا جر فيه، وأيضاً إن الكسر يعود في حال الضرورة مع التثوين تابعا له مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادته^(٦)؛ إذ الوزن يستقيم بالتثوين وحده كقول امرئ القيس^(٧):

(١) - ما أفضل، والصواب ما أثبتته.

(٢) - وهما الجمع وألفا التانيث المقصورة والممدودة. ينظر: شرح المفصل: ١٣٤/١، وشرح المقدمة الكافية: ٢٥٨/١، والكافي في شرح الهادي: ٢٧٨/١.

(٣) - إذا، وهي غير ملائمة للسياق، ونص الفقرة في: شرح المفصل: ١٣٤/١.

(٤) - ينظر هذا المذهب في: المقتضب: ٣٠٩/٣، والأصول في النحو: ٧٩/٢، واللباب للعكبري: ٥٠٠/١، وشرح الرضي: ٨٨/١، وشرح المفصل: ١٣٤/١، والإيضاح في شرح المفصل: ٨٦/١.

(٥) - ينظر هذا المذهب في: شرح اللمع لابن برهان: ٣٠٥/٢، والمقتصد: ٩٦٦/٢، والمرتل: ٧١، ومسائل خلافة في النحو: ١٠٣-١٤ م (١١)، وشرح المفصل: ١٣٤/١، والمحصول: ٧٨-٧٩ و٨١-٨٢، وشرح الرضي: ٨٦/١.

(٦) - ينظر: المحصول: ٧٩/١.

(٧) - من الطويل، وهو لامرئ القيس في: ديوانه: ١١، وضرائر الشعر: ٢٣، والمقاصد النحوية: ٤/١٨٥٠، وشرح شواهد المغني: ٧٦٦/٢، وخزانة الأدب: ٣٤٥/٩. والشاهد فيه: صرف (عزيمة) بتثوين الكسر ضرورة.

[٥٥] وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدرَ خِدرَ غُنْزِرَةٍ^(١) فَقَالَتْ: لَكَ الْوِيلاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي
 فلو كَانَ الْكسرُ حُذِفَ أَيْضًا لَمَنَعَ الصَّرْفُ كَالْتَّوِينِ لَمْ يَعْذُ بِلا ضَرْوَةٍ إِلَيْهِ، إِذْ مَعَ الضَّرْوَةِ لَا يَرْتَكِبُ
 إِلَّا قَدَرَ الْحَاجَةَ^(٢)، قَالَ نَجْمُ الْأَثْمَةِ: وَقَوُوا هَذَا الْقَوْلَ بِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ مَعَ اللَّامِ وَالْإِضَافَةُ تَتَوِينُ حَتَّى
 يُحْذَفَ لَمَنَعَ الصَّرْفِ لَمْ يَسْقُطِ الْكسرُ، فَظَهَرَ أَنَّ سُقُوطَهُ لَتَبَعِيَّةُ التَّوِينِ لَا بِالْأَصَالَةِ^(٣)، انْتَهَى.
 وَهَذَا الْخِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْخِلَافِ فِي مَعْنَى الصَّرْفِ، وَفِيهِ قَوْلَانِ^(٤):
 الْأَوَّلُ: أَنَّهُ مَأخُوذٌ مِنَ الصَّرِيفِ/ظ ٢٢/ وَهُوَ لُغَةُ الصَّوْتِ^(٥)؛ لِأَنَّ فِي آخِرِ الْمُنْصَرِفِ التَّوِينُ، وَهُوَ
 صَوْتٌ.
 وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَأخُوذٌ مِنَ الْإِنْصَرَفِ، وَهُوَ الذَّهَابُ فِي جِهَاتِ الْحَرَكَاتِ، فَمَنْ قَالَ بِالْأَوَّلِ قَالَ بِالثَّانِي،
 وَمَنْ قَالَ بِالثَّانِي قَالَ بِالْأَوَّلِ^(٦)، فَتَبَصَّرْ.
 وَبِالْجُمْلَةِ، فَلَا كَلَامَ فِي أَنَّ مَا لَا يَنْصَرِفُ لَا يَدْخُلُهُ التَّوِينُ وَلَا الْكسرُ، لَكِنْ هَلْ هُمَا مَمْنُوعَانِ
 مِنْهُ أَصَالَةً؟ أَوْ الْمَمْنُوعُ إِنَّمَا هُوَ التَّوِينُ وَالْكسرُ تَبَعًا؟
 قَوْلُهُ: فَيجْرُ بِالْفَتْحَةِ ... إلخ، بَيَانٌ لِحُكْمِ مَا لَا يَنْصَرِفُ، وَهُوَ أَنَّ يَعْرَبَ بِالْفَتْحَةِ جَزًّا، مِنْ غَيْرِ
 تَتَوِينٍ، نِيَابَةً عَنِ الْكسْرِ، حَمَلًا لِلْجَرِّ عَلَى النَّصْبِ، عَلَى الْعَكْسِ مِنْ سَابِقِهِ دُونَ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ الْفَتْحَةَ
 إِلَى الْكسْرِ أَقْرَبُ مِنْهَا إِلَى الضَّمَّةِ؛ لِاشْتِرَاكِهَما فِي كَوْنِهِمَا عَلَامَتَيْنِ لِلْفَضَلِ، بِخِلَافِ الضَّمَّةِ^(٧).
 وَذَلِكَ مُشْرُوطٌ بِخُلُوهِ عَنِ (أَل) وَ(أَم) بِدَلِيلِهَا فِي لُغَةِ حَمِيرٍ^(٨)، وَعَنِ الْإِضَافَةِ إِلَى شَيْءٍ لَفْظًا أَوْ
 تَقْدِيرًا، لَا إِضَافَةَ شَيْءٍ إِلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا (٨٦)﴾ [النِّسَاء]، فَلَوْ لَمْ
 يَخْلُ^(٩) عَنْ أَحَدٍ مَا ذَكَرْنَا كَانَ إِعْرَابُهُ بِالْكَسْرِ جَزًّا عَلَى الْأَصْلِ نَحْوُ ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي
 الْمَسَاجِدِ (١٨٧)﴾ [البَقَرَة]، وَ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ (٤)﴾ [التِّين].

(١) - غُنْزِرَة، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَتْبَعْتُهُ.

(٢) - يَنْظُرُ: تَوْجِيهِ الْمَعَ: ٧٥-٧٤.

(٣) - شَرْحُ الرُّضِيِّ: ٨٩/١، وَفِيهِ: لَا بِالْإِضَافَةِ.

(٤) - يَنْظُرُ الْوُجْهَانِ فِي: الْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ٢٧٣/١-٢٧٤، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ إِيَّازٍ ثَلَاثَةً وَجْهًا آخَرَ لِلْمَعْنَى
 اللَّغَوِيَّةِ لِلصَّرْفِ تُنْظَرُ فِي: وَالْمَحْصُولُ: ٧٧/١-٧٨ و٨٠.

(٥) - قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: ((وَصَرِيفُ الْبَكْرَةِ: صَوْتُهَا عِنْدَ الْإِسْتِقَاءِ. وَقَدْ صَرَفْتُ تَصْرِيفُ صَرِيفًا. وَكَذَلِكَ صَرِيفُ
 الْبَابِ، وَصَرِيفُ نَابِ الْبَعِيرِ)). الصَّحَاحُ: ١٣٨٥/٤ مَادَّةُ (صَرْف).

(٦) - أَي: مَنْ قَالَ: إِنَّ مَنَعَ الصَّرْفِ هُوَ مَنَعُهُ التَّوِينُ وَالْجَرُّ مَعًا، اعْتَمَدَ عَلَى الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ الثَّانِي، وَمَنْ قَالَ:
 إِنَّهُ مَنَعُهُ التَّوِينُ فَقَطْ، اعْتَمَدَ عَلَى الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ الْأَوَّلِ.

(٧) - يَنْظُرُ: أَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ: ٢٢٣/١، وَالْغَرَّةُ الْمُخَفِّيَّةُ: ١١٣/١، وَالْمَحْصُولُ: ٨٢/١.

(٨) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٤١/١، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٤٨/١، وَالْمُسَاعَدُ: ٢٤/١.

(٩) - يَخْلُو، وَالصَّوَابُ مَا أَتْبَعْتُهُ.

وإنَّما دَخَلَتِ الكسرةُ لِأَنَّها إِنَّمَا حُذِفَتْ تَبَعًا لِلتَّنْوِينِ، وما فِيهِ (أَل) والمضافُ لا يَقْبَلانِ التَّنْوِينَ، فلا يُقالُ: إِنَّهُ مَحذُوفٌ مِنْهُما لِيَسْتَتَبِعَ حَذْفُهُ حَذْفَ الكسرةِ، كما قُلْنَا فِي الخالي مِنْهُما، و(أَل)، سواءَ كَانَتْ مُعْرِفَةً كما مَثَّلْنَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿كَأَلَا أَعْمَى وَالْأَصَمَّ (٢٤)﴾ [هود]؛ لِأَنَّها لَيْسَتْ مَوْصُولَةً خِلافًا لِمَنْ زَعَمَ^(١)، أَمْ مَوْصُولَةً^(٢)، كَقَوْلِهِ^(٣):

[٥٦] وَمَا أَنْتَ بِالْيَقْظَانِ نَاطِرُهُ إِذَا نَسِيتَ^(٤) بَمَا تَهَوَّاهُ ذَكَرَ الْعَوَاقِبِ

أَمْ زَائِدَةٌ، كَقَوْلِهِ^(٥):

[٥٧] رَأَيْتُ الْوَلِيدَ ابْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ

على أَحَدِ الاحْتِمَالَيْنِ^(٦)، وَالْمُبْدَلِ كَقَوْلِهِ^(٧):

[٥٨] أِنْ شِمْتَ مِنْ نَجْدٍ بَرِيْقًا تَأَلَّقَا تُكَاذِبُ لَيْلَ أَمْ أَرَمَدٍ^(٨) اعْتَادَ أَوْلَقَا^(٩)

(١) - ذهب ابنُ هِشامٍ فِي (أَوْضَحِ الْمَسالِكِ) إِلَى أَنَّ (أَل) فِي الْأَعْمَى مَوْصُولَةٌ، وَذَهَبَ فِي (الْمَغْنِي) إِلَى أَنَّها حَرْفٌ تَعْرِيفٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ مالِكٍ وَأَبِي حَيَّانٍ. يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ١/١٨٠، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١/١٤٨، وَأَوْضَحِ الْمَسالِكِ: ١/٩٠، وَمَغْنِي اللَّيْبِ: ١/٣١٠-٣١١.

(٢) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ١/١٨٠، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١/١٤٨، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ١/٨٤.

(٣) - مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ بِلَا نَسْبَةٍ فِي: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ١/١٨٠، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١/١٤٨، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ١/٨٥، وَالْمَقاصِدُ النُّحَوِيَّةُ: ١/٢١٥.

(٤) - نَسَبَتْ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ ما أَثْبَتَهُ.

(٥) - مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لَابِنِ مِيَّادَةٍ فِي: شَعْرُهُ: ٨١، وَسَرَّ صِناعَةِ الْإِعْرَابِ: ٢/٤٥١، وَالْمَقاصِدُ النُّحَوِيَّةُ: ١/٢٤٦، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِي: ١/١٦٤، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٢/٢٢٦.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: جُرْ (الْيَقْظَانِ) بِالْكَسَرَةِ لِدُخُولِ (أَل) الْمَوْصُولَةِ عَلَيْهِ.

(٦) - أَي: يَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ (أَل) لِلتَّعْرِيفِ، أَوْ تَكُونَ زَائِدَةً، إِشَارَةً إِلَى ما ذَكَرَهُ ابْنُ هِشامٍ فِي قَوْلِهِ: ((وَكذلكَ تَمثِيلِي بـ(الأَفْضَلِ) أَوْلَى مِنْ تَمثِيلِ بَعْضِهِمْ بِقَوْلِهِ:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ

لِأَنَّهُ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَدَرٌ فِي (يَزِيدٍ) الشَّياعَ فَصارَ نَكْرَةً، ثُمَّ أُدْخِلَ عَلَيْهِ (أَل) لِلتَّعْرِيفِ، فَعَلَى هَذَا لَيْسَ فِيهِ إِلَّا وَزْنُ الْفِعْلِ خَاصَّةً وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ باقِيًا عَلَى عِلْمِيَّتِهِ وَ(أَل) زَائِدَةٌ فِيهِ كما زَعَمَ مِنْ مَثَلٍ بِهِ)). شَرْحُ قَطْرِ النَّدى: ٥٣-٥٤.

(٧) - مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِبَعْضِ الطَّائِفِينَ فِي: الْمَقاصِدُ النُّحَوِيَّةُ: ١/٢٤٩.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: جُرْ (أَمْ أَرَمَدٍ) بِالْكَسَرَةِ لِدُخُولِ (أَمْ) عَلَيْهِ الَّتِي هِيَ (أَل) بِلُغَةِ حَمِيرٍ.

(٨) - كَذَا فِي الْمَخْطُوطِ وَبَعْضِ الْمَصادِرِ، وَالْأَوْلَى رَسْمُها: لَيْلَ أَمَرَمَدٍ، بِاتِّصَالِها بِمَدْخُولِها قِياسًا عَلَى (أَل).

(٩) - الْعَجْزُ: بَلِيلُ أَمْ أَرَمَدٍ اعْتَارَ أَوْ لَقَا. وَهُوَ مُضْطَرَبٌ. وَالتَّصْوِيبُ مِنْ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ١/٤٢.

تَنْبِيْهٌ:

هل هذا المكسور ممنوعٌ مطلقاً، أم منصرفٌ كذلك؟ أو إن زالت عنه علّةٌ وإلا فممتنعٌ^(١)؟ أقوالٌ: ذهب إلى الأوّل ابنُ مالكٍ في (شرح الكافية)، وعلّلهُ بفقد^(٢) التّوين^(٣). وذهب إلى الثّاني جماعةٌ منهم المبرّد^(٤)، والسّيرافي^(٥)، والزّجاج^(٦)، وعلّلوا ذلك بأنّه دخله ما هو من خصائص الاسم فرجع إلى أصله وهو الصّرف^(٧). وذهب إلى الثّالث ابنُ مالكٍ في (التّحفة)^(٨)، وابنُ قاسمٍ^(٩)، وصاحبُ (المتوسّط)^(١٠)، وابنُ الخبّاز^(١١)، وهو المختار.

ويردُّ الأوّل أنّ التّوين لم يُحذف لمنع الصّرف، بل لامتناع اجتماعه مع الإضافة، والثّاني كونُ الاسم فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه بحرف جرٍّ ظاهرٍ أو مقدّرٍ من خواصّ الاسم أيضاً، وهو لا يرجعُ إلى أصله الذي هو الصّرف^(١٢).

(١) - مثّل له المرادي بقوله: ((إنّه إن زالت إحدى علّتيه بالإضافة أو (أل) فمنصرفٌ نحو: مررتُ بأحمدكم، وإلاّ فغيرُ منصرفٍ نحو: مررتُ بأحسنكم)). شرح الألفيّة: ٨٥/١، ومؤدى كلامه في الفرق بينهما أنّ (أحمد) ذهبَتْ منه العلميّةُ بالإضافة، أمّا في (أحسنكم) فلا تزالُ فيه الوصفيةُ ووزنُ الفعل، فالأوّل منصرفٌ، والثّاني غيرُ منصرفٍ.

(٢) - يقدّر، وهو تصحيّفٌ والصّوابُ ما أثبتّه.

(٣) - لأنّه يرى أن الصّرف هو التّوين وحده، ينظر: ١٤٨٠/٣.

(٤) - ينظر: المقتضب: ٣١٣/٣.

(٥) - ينظر: شرح السّيرافي: ٧٠/١.

(٦) - ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٩.

(٧) - ينظر هذا التّعليق في: المقتضب: ٣١٣/٣، وجمع الهوامع: ٧٤/١، وحاشية الصّبّان: ١٤٢/١.

(٨) - ينظر: التّحفة نقدٌ وتعليقٌ على كافية ابن الحاجب: ١١٨.

(٩) - ينظر: شرح الألفيّة للمرادي: ٨٥/١.

(١٠) - صاحبُ المتوسّط هو الحسنُ بنُ محمّدٍ بنِ شرف شاه، أبو الفضائل، ركنُ الدّين الحسينيُّ الاسترباديُّ، العلّامةُ المتفّن، جعله نصيرُ الدّين الطّوسيُّ رئيسَ أصحابه بمراعةٍ، ثمّ انتقل إلى الموصلِ ودّرسَ بالنّوريّة، وفيها شرح الكافية ثلاثة شروح، من مؤلّفاتِه: شرح الشّافية في الصّرف، وشرح الحماسة، وشرح فصيح ثعلب، تُوفّي سنة (٧١٥هـ). ينظر: أعيان العصر: ١٩٦/٢، وبغية الوعاة: ٥٢١/١، وأعيان الشّيعة: ٣٤٥-٣٤٦.

وينظر رأيُه في: البسيط في شرح الكافية: ٢٦٣-٢٦٤.

(١١) - أحمدُ بنُ الحسين بن أحمد بن معالي، ابنُ الخبّاز الإربليُّ الموصلِيّ الصّريُّ، العلّامةُ البارِعُ النّحويُّ اللّغويُّ، ولَدَ بإربل، ونشأ وتعلّم في الموصلِ، من مؤلّفاتِه: توجيه اللّمع، والغرّة المخفية في شرح الدّرة الألفيّة، والنّهاية في شرح الكافية، تُوفّي سنة (٦٣٩هـ). ينظر: إشارة التّعيين: ٢٩، وديوان الإسلام: ٢٥٢/٢، والأعلام: ١١٧/١.

وينظر: توجيه اللّمع: ٤٠٥، والغرّة المخفية: ١٠٢-١٠٣.

(١٢) - ردّ بكلّ الوجهين الرّضويّ في شرحه على الكافية: ١٧٧/١.

بَحْثُ الْأَمْثَلَةِ الْخَمْسَةِ

ص: وَالْأَمْثَلَةُ الْخَمْسَةُ نَحْوُ: تَفْعَلَانِ، وَتَفْعُلُونَ، وَبِالْيَاءِ فِيهِمَا^(١)، وَتَفْعَلِينَ، فَتَرْفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ، وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا، نَحْوُ ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعُلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا (٢٤)﴾ [البقرة].

ش: هذا الباب السادس مما خرج عن الأصل، وهي الأمثلة الخمسة، سُمِّيتَ بذلك لأنها ليست أفعالاً باعياً عنها كما أنَّ الأسماء الستة^(٢) أسماءً بأعيانها، وإنما هي أمثلة يَكْنَى بِهَا عن كلِّ فعلٍ كان بمنزلتها، فـ(يَفْعَلَانِ) كناية عن يذهبان ويستخرجان ونحوهما، وهكذا الباقي^(٣)، قال المصنّف في (شرح الملحّة): سُمِّيتِ الأفعالُ المذكورةُ خمسةً على إدراجِ المخاطبتين تحتِ المخاطبتين، والأحسنُ أنْ تُعَدَّ سِتَّةً^(٤)، انتهى. قال بعضُ المحقّقين^(٥): وفيه بحثٌ من وجهين: أحدهما: أنَّ عدّها خمسةً نظرٌ إلى اللفظ، وهو الأنسبُ بنظرِ الفنّ. ثانيها: أنَّ تسميتها خمسةً ليس مبنياً على إدراجِ المخاطبتين فقط تحتِ المخاطبتين، بل إدراجِ الغائبين^(٦) أيضاً تحتها، ومن هنا توجّه القدحُ في قوله: والأحسنُ أنْ تُعَدَّ سِتَّةً، إذ الأحسنُ على رأيه بناءً على ما سنبينه أنْ ٢٣/ تُعَدَّ سبعةً.

والأمثلة الخمسة هي المضارعُ المتّصلُ به ألفُ الاثنينِ، أو واوُ الجماعةِ، أو ياءُ المخاطبةِ نحو: (يَفْعَلَانِ) بالياءِ المثناةِ التّحتيّةِ للغائبينِ المذكّرينِ [والغائبتينِ]^(٧)، و(تَفْعَلَانِ) بالتاءِ المثناةِ الفوقيّةِ للمخاطبتينِ والمخاطبتينِ والغائبتينِ^(٨)، ويفعلون، بالياءِ المثناةِ التّحتيّةِ للذكورِ الغائبينِ، وتفعّلون، بالتاءِ المثناةِ الفوقيّةِ للذكورِ المخاطبتينِ، وتفعّلين، بالتاءِ المثناةِ الفوقيّةِ للمخاطبةِ.

قوله: فَتَرْفَعُ ... إلخ، بيانٌ لحكمِ الأمثلةِ الخمسةِ، فإنّها تُرْفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ نيابةً عن الضمّةِ، وتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحذفِها نيابةً عن الفتحِ والسكونِ نحو: أنتم تَفْعَلُونَ، و﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعُلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا (٢٤)﴾ [البقرة].

وإنّما أعرِبتُ بهذا الإعرابِ لأنّه لما اشتغلَ محلُّ الإعرابِ، وهو اللامُ، بالضمّةِ لمناسبةِ الواوِ، وبالفتحةِ لمناسبةِ الألفِ، وبالكسرةِ لمناسبةِ الياءِ، تعذّرَ دورانُ الإعرابِ عليه، ولم يكنْ فيه علّةٌ للبناءِ

(١) - عبارة متن (القطر) : بالياءِ والتّاءِ فيهما، ولا اختلاف في المعنى.

(٢) - أسماء الستة، والصّوابُ ما أثبتّه.

(٣) - ينظر: شرح الملحّة البدريّة: ٣٢٣/١-٣٢٤، وشرح النّصريح: ٨٥/١، ومجيب النّدا: ١٩٥-١٩٦.

(٤) - ينظر: شرح الملحّة البدريّة: ٣٢٤/١.

(٥) - نسبّه يس العليمي إلى الشّيخ الشّهابِ القاسمي، ينظر: حاشية يس: ٤٤٤/١.

(٦) - الغائبين، وهو تحريفٌ، والصّوابُ ما أثبتّه.

(٧) - زيادةٌ يقتضيها السّياق.

(٨) - والغائبين، وهو تحريفٌ، والصّوابُ ما أثبتّه.

حَتَّى يُمْنَعَ الإِعْرَابُ بِالْكَلِيَّةِ، فَجُعِلَ النُّونُ بَدَلَ الصَّمَةِ لِمُشَابَهَتِهِ لِلوَائِ فِي الْغَنَةِ^(١)، وَخَصِّصَ هَذَا الإِبْدَالُ بِالْفِعْلِ الْمَلْحَقِ بِهِ هَذِهِ الْأَحْرَفُ دُونَ (يَدْعُو) وَ(يَخْشَى) وَ(يَرْمِي) وَ(الْقَاضِي) وَ(غُلَامِي)، وَإِنْ كَانَ الإِعْرَابُ فِي جَمِيعِهَا مَقْدَرًا لِمَانِعٍ مَعَ كَوْنِهَا مُعَرَّبَةً؛ لِيَكُونَ الْفِعْلُ الْمَلْحَقُ بِهِ ذَلِكَ الضَّمِيرُ كَالِاسْمِ الْمُتَنَّى وَالْمَجْمُوعِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ؛ لَكُونَ أَلِفٍ يَضْرِبَانِ مُشَابِهًا لِأَلِفِ ضَارِبَانِ، وَوَاوٍ يَضْرِبُونِ مُشَابِهًا لَوَاوِ ضَارِبِينَ، وَحُمِلَ الْيَاءُ فِي (تَفْعَلِينَ) عَلَى أَخَوِيهِ الْأَلِفِ وَالْوَاوِ فِي إلْحَاقِ النُّونِ بِهِمَا^(٢)، وَإِسْقَاطِ النُّونِ فِي الْجَزْمِ لَكَوْنِهِ عِلَامَةً الرَّفْعِ.

وَأَمَّا النَّصْبُ فَحُمِلَ عَلَى الْجَزْمِ كَمَا فُعِلَ ذَلِكَ فِي نَظِيرِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ^(٣)، فَلِهَذَا قَدَّمَهُ عَلَى النَّصْبِ، وَبَكَسِرِ النُّونِ بَعْدَ الْأَلِفِ غَالِبًا؛ لِأَنَّ السَّاكِنَ إِذَا حُرِكَ فَالْأُولَى الْكَسْرُ^(٤)، وَقُرِئَ فِي الشَّوَادِ «أَتَعِدَانِي (١٧)» [الْأَحْقَافُ] بِفَتْحِهَا^(٥)، وَ«تُرْزِقَانِي (٣٧)» [يُوسُفُ] بِضَمِّهَا^(٦)، وَيُقْتَضَحُ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَالْيَاءُ حَمَلًا عَلَى نُونِ الْجَمْعِ فِي الْاسْمِ^(٧).

تَنْبِيهَاتُ:

الْأَوَّلُ: تُحذفُ هَذِهِ^(٨) النُّونُ مَعَ نُونِ التَّوَكِيدِ، أَمَّا عِنْدَ مَنْ قَالَ بِبِنَائِهِ فَلَأَنَّهُ عِلَامَةُ رَفْعٍ وَلَا يَكُونُ فِي الْمَبْنِيِّ، وَأَمَّا عِنْدَ مَنْ قَالَ بِإِعْرَابِهِ مَعَهَا فَلَاجْتِمَاعِ النُّونَاتِ، فَيَكُونُ الإِعْرَابُ مَعَهَا مُقَدَّرًا كَمَا فِي (قَاضِي).

الثَّانِي: رُبَّمَا يُحذفُ^(٩) لغيرِ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ كَقَوْلِهِ^(١٠):

(١) - وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَوْجِهِ الشَّبَهِ بَيْنَ النُّونِ وَحُرُوفِ الْعِلَّةِ. يَنْظُرُ: الْمَحْصُولُ: ٢٢٧/١، وَشَرْحُ النَّصْرِیحِ: ٨٦/١، وَمُجِيبُ النَّدَا: ١٩٧/١.

(٢) - يَنْظُرُ هَذَا التَّعْلِيلُ فِي: أَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ: ٢٣١، وَشَرْحِ الرُّضِيِّ: ١٩/٥، وَشَرْحِ مَنْظُومَةِ الْعُرُوَّةِ الْوَتَقَى: ٩١.

(٣) - لِأَنَّ النَّصْبَ فِي الْأَفْعَالِ مَحْمُولٌ عَلَى الْجَزْمِ الَّذِي هُوَ مِنْ خِصَائِصِهَا، كَمَا حُمِلَ فِي الْأَسْمَاءِ عَلَى الْجَزْمِ الَّذِي هُوَ مِنْ خِصَائِصِهَا. يَنْظُرُ: عِلَلُ النَّحْوِ: ٢٠١، وَالْمَحْصُولُ: ٢٢٩/١، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ٨٧/١.

(٤) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِيِّ: ٢٠/٥، وَبِالْحَمْلِ عَلَى نُونِ الْمُتَنَّى. يَنْظُرُ: الْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ١٦١٢/٣.

(٥) - تُسَبِّتُ الْقِرَاءَةُ إِلَى الْحَسَنِ وَشَبِيبَةَ وَأَبِي جَعْفَرٍ وَغَيْرِهِمْ، وَرَدَّهَا غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَحَمَلُوهَا عَلَى الشَّدُوذِ أَوْ أَوْ الْغَلْطِ. يَنْظُرُ: الْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ١٦١٢/٣، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ: ٣١١/٤، وَ٢٠/٥، مَعْجَمُ الْقِرَاءَاتِ لِلْخَطِيبِ: ٤٩٤-٤٩٥.

(٦) - لَمْ تُسَبِّ لَأَحَدٍ، يَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْقِرَاءَاتِ لِلْخَطِيبِ: ٢٦٢/٢، وَمَعْجَمُ الْقِرَاءَاتِ: ١٧٠/٣، وَقَدْ اعْتَمَدَا عَلَى نَقْلِ نَقْلِ الرُّضِيِّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ: ٣١١/٤، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٢٠١/١، وَحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ: ١٤٦/١.

(٧) - وَطَلَبًا لِلْحَقَّةِ. يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالنَّكْمِيلُ: ١٨٩/١.

(٨) - بِحذفِ هَذَا، وَالصَّوَابُ مَا أَتْبَعَهُ.

(٩) - أَيِ: النُّونِ، وَلَوْ قَالَ: تُحذفُ، لَكَانَ أَصَوْبُ.

(١٠) - مِنْ الرَّجْزِ، وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي: ضَرَائِرُ الشَّعْرِ: ١١٠، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٥٧/١، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٣٣٩/٨، ٣٤٠، ٤٢٥.

[٥٩] أَيْتُ أُسْرِي وَتَبَيْتِي تَذَلُّكِي

جِلْدَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِّي

وقول الآخر^(١):

[٦٠] وَنَقَرِي مَا شِئْتُ أَنْ تُنْقَرِي

قَدْ رُفِعَ الْفَخُّ فَمَاذَا تَحْذَرِي

الثَّالثُ: إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ نُونُ الْوَقَايَةِ جَازَ حَذْفُ أَحَدِهِمَا تَخْفِيفًا، وَالْفَكُّ، وَالْإِدْغَامُ^(٢)، وَفُرِيَ بِالثَّلَاثَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾ (٦٤) ﴿الزُّمَرُ﴾^(٣).

الرَّابِعُ: قَدْ يُخَاطَبُ الْوَاحِدُ بِفِعْلِ الْاِثْنَيْنِ كَقَوْلِهِ^(٤):

[٦١] وَإِنْ تَرْجُرَانِي يَا ابْنَ عَقَانَ أَرْجُرْ وَإِنْ تَدْعَوَانِ أَحْمَ عَرَضًا مُمَنَّا

وقول الآخر^(٥):

[٦٢] قُلْتُ لِصَاحِبِي لَا تَحْبَسَانَا

وَكَقَوْلِ الْحَجَّاجِ: يَا حَرَسِي اضْرِبَا عُنُقَهُ^(٦).

وَقَدْ يُخَاطَبُ الْوَاحِدُ بِفِعْلِ الْجَمْعِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ (٩٩) ﴿الْمُؤْمِنُونَ﴾.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: حَذْفُ النُّونِ فِي (تَذَلُّكِي) لَا لِنَاصِبٍ وَلَا لَجَازِمٍ وَلَا لَتَوَالِي الْأَمْثَالِ.

(١) - مِنْ الرَّجَزِ، وَهُوَ لَطَرَفَةُ بْنِ الْعَبْدِ فِي: دِيَوَانِهِ: ١٥٨.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: حَذْفُ النُّونِ فِي (تَحْذَرِي) لَا لِنَاصِبٍ وَلَا لَجَازِمٍ وَلَا لَتَوَالِي الْأَمْثَالِ.

(٢) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ٢٠٨/١، وَحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ: ١٤٤/١.

(٣) - قَرَأَ الْجُمْهُورُ (تَأْمُرُونِي) بِإِدْغَامِ النُّونِ فِي نُونِ الْوَقَايَةِ، وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَابْنُ ذَكْوَانَ - بِخِلَافِ عَنْهُ - وَهَشَامُ

(تَأْمُرُونِي) بِالْفَكِّ، وَقَرَأَ نَافِعٌ وَأَبُو جَعْفَرٍ وَابْنُ ذَكْوَانَ - بِرَوَايَةِ الصُّورِيِّ - وَابْنُ هَارُونَ عَنْ الْأَخْفَشِ وَابْنُ عَامِرٍ فِي

رَوَايَةِ الدَّاجُونِيِّ (تَأْمُرُونِي). يَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْقُرْآنِ لِلْخَطِيبِ: ١٨٣/٨-١٨٤.

(٤) - مِنْ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِسُوَيْدِ بْنِ كُرَاعٍ الْعُكْلِيِّ فِي: شَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَّةِ: ٤٨٤، وَلِيزِيدِ بْنِ مَعَاوِيَةَ فِي:

دِيَوَانِهِ: ٢٢، وَالرَّوَايَةُ فِيهَا (وَإِنْ تَدْعَانِي) وَ(وَإِنْ تَرْجُرَانِي)، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى رَوَايَةِ السَّيِّدِ الشَّارِحِ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: مَخَاطَبَةُ الْوَاحِدِ بِفِعْلِ الْاِثْنَيْنِ فِي (تَرْجُرَانِي) وَ(تَدْعَوَانِي).

(٥) - صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الْوَافِرِ عَجْزُهُ: يَنْزِعُ أَصُولَهُ وَاجْذَرُ شَيْخًا،

وَهُوَ لِيزِيدِ بْنِ الطَّرِيفَةِ فِي: شَعْرِهِ: ٦٥، وَلِمَضْرَسِ بْنِ رَبْعِي فِي: شَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَّةِ: ٤٨١، وَلِأَحَدِهِمَا فِي:

الْمَقَاصِدِ النَّحْوِيَّةِ: ٢١٢٥/٤.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: مَخَاطَبَةُ الْوَاحِدِ بِفِعْلِ الْاِثْنَيْنِ فِي (لَا تَحْبَسَانَا).

(٦) - تَنْظُرُ حِكَايَةً قَوْلِ الْحَجَّاجِ فِي: مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ: ٤٦/٥، وَشَرْحُ النَّسْهِيلِ: ١١١/١، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ:

٣٦/١.

بَحْثُ الْفِعْلِ الْمُعْتَلِّ

ص: وَالْفِعْلُ [المضارع] الْمُعْتَلُّ الْآخِرُ يُجْزَمُ بِحَذْفِهِ، نَحْوُ: لَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يَخْشَ، وَلَمْ يَرْمِ.

ش: هذا الباب السَّابِعُ مِمَّا خَرَجَ عَنِ الْأَصْلِ، وَهُوَ الْفِعْلُ الْمُعْتَلُّ الْآخِرُ وَهُوَ فِي هَذِهِ الصَّنَاعَةِ مَا لَامُهُ حَرْفٌ عِلَّةٌ، أَي: أَلِفٌ، أَوْ وَاوٌ، أَوْ يَاءٌ، كـ(يَخْشَى) و(يَدْعُو) و(يَرْمِي)، وَسُمِّيَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ حُرُوفَ عِلَّةٍ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ يَنْقَلِبَ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَحَقِيقَةُ الْعِلَّةِ تَغْيِيرُ الشَّيْءِ عَنْ حَالِهِ^(١).
قَوْلُهُ: فَيُجْزَمُ ... إلخ، بَيَانٌ لِحُكْمِ الْمُعْتَلِّ، وَهُوَ أَنْ يُجْزَمَ بِحَذْفِ آخِرِهِ نِيَابَةً عَنِ السُّكُونِ نَحْوُ: لَمْ يَخْشَ، وَلَمْ يَدْعُ، وَلَمْ يَرْمِ، فَالْمَحذُوفُ مِنْ (يَخْشَى) الْأَلِفُ، وَمِنْ (يَدْعُ)^(٢) الْوَاوُ، وَمِنْ (يَرْمِ) الْيَاءُ، وَالْحَرَكَاتُ قَبْلَهُنَّ دَلِيلٌ عَلَيْهِنَّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى/ظ ٢٣ /﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ﴾ (٥٢) [النُّور]، وَقَالَ ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾ (١٧) [الْعَلَق].

وَأَمَّا جُزْمُ هَذَا بِحَذْفِ آخِرِهِ لِأَنَّ حُرُوفَ الْعِلَّةِ لضعفها بسكونها صَارَتْ كَالْحَرَكَاتِ فِي الْخَفَةِ فَتَسَلَّطَ الْعَامِلُ عَلَيْهَا كَتَسَلَّطِهِ عَلَى الْحَرَكَاتِ^(٣)، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى ((لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى))^(٤)، فَمُؤَوَّلٌ بِحَذْفِ الْأَلِفِ الَّتِي هِيَ لَامُ الْفِعْلِ، وَهَذِهِ الْأَلِفُ جِيءَ بِهَا لِلْفَوَاصِلِ، قَالَهُ^(٥) السِّيرَافِيُّ^(٦). وَقَالَ الْمَصْنُفُ: إِنَّ (لَا) الثَّانِيَةَ نَافِيَةٌ، وَالْوَاوُ لِلِاسْتِثْنَاءِ، أَي: وَأَنْتَ لَا تَخْشَى^(٧). وَأَمَّا قَوْلُ قَيْسٍ^(٨):
[٦٣] أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمَى بِمَا لَأَقْتُ لُبُونُ بَنِي زِيَادِ

(١) - ينظر: مجيب النِّدَا: ٢٠٠/١.

(٢) - يدعو، هنا وفي الَّذِي قَبْلَهَا، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٣) - ينظر: مجيب النِّدَا: ٢٠٠/١.

(٤) - من الآية: ٧٧ من سورة طه.

وهي قراءة حمزة والأعمش وابن أبي ليلى وأبان وابن وثاب بالجزم، وقرأ الجمهور (تَخَافُ) بِالرَّفْعِ. ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٤٦٨/٤-٤٦٩.

(٥) - قال، وما أَثْبَتَهُ يَسْتَقِيمُ بِهِ السِّيَاقُ.

(٦) - أورد السِّيرَافِيُّ وَجْهَيْنِ: ((أَنَّهُ جَعَلَ الْأَوَّلَ نَهْيًا، وَالثَّانِي خَبْرًا، كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَا تَخَفْ دَرَكًا وَأَنْتَ لَا تَخَافُهُ امْتِنَالًا امْتِنَالًا لِمَا أَمْرُنَاكَ بِهِ، ... وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ تَكُونَ الْأَلِفُ فِي: (تَخْشَى) زَيْدَتْ لِإِطْلَاقِ الْفَتْحَةِ إِذْ كَانَتْ رَأْسَ آيَةٍ، كَمَا تَزَادُ فِي الْقَوَافِي وَالْكَلامِ الْمَسْجُوعِ)). شرح السِّيرَافِيِّ: ٨٩/٢-٩٠.

(٧) - ينظر: شرح اللمحة البدرية: ٣٢٧/١.

(٨) - من الوافر، وهو لقيس بن زهير العبسي في: ديوانه: ٢٩، معاني القرآن للقرطبي: ٢٢٣/٢، وشرح أبيات سيبويه: ٢٢٣/١، والمقاصد النحوية: ٢٥٤/١.

والشَّاهِدُ فِيهِ: إِثْبَاتُ الْبَاءِ فِي (أَلَمْ يَأْتِيكَ) ضَرُورَةً.

وقيس هو قيس بن زهير بن جذيمة بن ربيعة العبسي، شاعر عبسي وسيدها ودايتها، كَانَ يُلقَّبُ بِقَيْسِ الرُّأْيِ، لَجُودَةِ رَأْيِهِ، تُوقِي سَنَةَ (١٠هـ). ينظر: الأعلام: ٢٠٦/٥.

وقول الآخر^(١):

[٦٤] هَجَوْتُ زَبَانَ، ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَانَ، لَمْ تَهْجُو، وَلَمْ تَدَعِ

وقول الآخر^(٢):

[٦٥] إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِ

وَلَا تَرْضَاهَا، وَلَا تَمَلِّقِ

فضرورة عند الجمهور، والجزم مقدّر على حرف العلة^(٣)، قال ابن مالك: إِنَّهُ لَغَةٌ؛ لَأَنَّهُ قَدْ وَرَدَ فِي الشَّعْرِ كَثِيرًا^(٤)، وَقِيلَ: إِنَّ الحُرُوفَ الْأَصْلِيَّةَ مَحذُوفَةً لِلْجَازِمِ، وَهَذِهِ الحُرُوفُ الْمَوْجُودَاتُ لِلْإِشْبَاعِ^(٥) كَمَا فِي قَوْلِهِ^(٦):

[٦٦] مِنْ حَيْثُمَا سَلَكَوا أَدْنُو فَأَنْظُرُوا^(٧)

وقوله^(٨):

[٦٧] يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ

(١) - من البسيط، وهو بلا نسبة في: معاني القرآن للقرّاء: ١٢٨/٢، وإيضاح الشعر: ٢٣٢-٢٣٣، وأمالي ابن السّجري: ١٢٨/١، وضرائر الشعر: ٤٥، والمقاصد النّحويّة: ٢٥٧/١.

والشّاهد فيه: إثبات الواو في (لم تهجو) ضرورة.

(٢) - من الرّجز، وهو لرؤية في: ديوانه: ١٧٩، والمقاصد النّحويّة: ٢٥٨/١.

والشّاهد فيه: إثبات الألف في (ترضّاها) ضرورة.

(٣) - ينظر: كتاب سيبويه: ٣١٦/٣، وأمالي ابن السّجري: ١٢٨/١، واللباب للعكبري: ١٠٩/٢، وشرح المفصل: المفصل: ٢٠٢/١٠، وضرائر الشعر: ٤٥، والتّذييل والتّكميل: ٢٠٦/١، ومجيب النّدا: ٢٠١/١.

(٤) - نَسَبَ الْفَاكِهِيُّ هَذَا الرَّأْيَ لِابْنِ مَالِكٍ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي مَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنْ مَوْفَاقَتِهِ، بَلْ صَرَّحَ فِي (شرح التّسهيل) بأنّه ضرورة. ينظر: شرح التّسهيل: ٥٥/١-٥٦، ومجيب النّدا: ٢٠١/١.

(٥) - ينظر: سرّ صناعة الإعراب: ٢٧٥/٢، والمحصل: ٢٢٤/١، والإقليد: ٢١١٦/٤.

(٦) - عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الْبَسِيطِ صَدْرُهُ: وَأَنْتَنِي حَيْثُمَا يُشْرِي الْهَوَى بِصَرِي،

وهو لابن هرمة في: ملحقي شعره: ٢٣٩، وسرّ صناعة الإعراب: ٤١/١.

والشّاهد فيه: إشباع الضّمّة فنشأ منها الواو في (فأنظُرُوا).

(٧) - فانظرو، وهو تحريف، والصّواب ما أثبتّه.

(٨) - صدر بيت من الكامل عجزه: زَيَافَةٌ مِثْلُ الْفَنَيْقِ الْمُكَدَّمِ،

وهو لعنترة في: ديوانه: ١٩١، والبصريّات: ٢٤٢/١، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٣٨٣/١، و٧٤٣/٢، وخزانة الأدب: ١٢٨/١.

والشّاهد فيه: إشباع الفتحّة فنشأ منها الألف في (ينباع).

وَبِمَا حُذِفَ حَرْفُ الْعَلَّةِ لغير^(١) جازمِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ (٢٤)﴾ [الشورى]، ﴿سَنَدُّغُ الزَّبَانِيَّةَ (١٨)﴾ [العلق]، فَإِنَّ حَذْفَهُمَا لالتقاء السَّاكِنَيْنِ^(٢).

تَنْبِيْهَانِ:

الأوَّلُ: ما ذكره من أَنَّ علامةَ الجزمِ في الأفعالِ المذكورةِ حَذْفُ حَرْفِ الْعَلَّةِ، إِنَّمَا يَتِمُّشَى عَلَى قَوْلِ ابْنِ السَّرَّاجِ^(٣) من أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ لَا يُقَدَّرُ فِيهَا الْإِعْرَابُ بِالضَّمَّةِ حَالِ الرَّفْعِ، وبِالْفَتْحَةِ حَالِ النُّصْبِ، وَعَلَّ ذَلِكَ بِإِنَّ الْإِعْرَابَ إِنَّمَا قَدَّرْنَاهُ فِي الْأَسْمِ لِأَصَالَتِهِ فِيهِ، فَتَجِبُ الْمُحَافَظَةُ عَلَيْهِ، وَأَمَّا الْفِعْلُ فَهُوَ فِيهِ فَرْعٌ، فَلَا حَاجَةَ لِتَقْدِيرِهِ فِيهِ^(٤)، وَجُعِلَ الْجَازِمُ كَالدَّوَاءِ الْمُسَهِّلِ، إِنْ وَجَدَ فَضْلَةً أزالها وَإِلَّا أَخَذَ مِنْ قَوَى الْبَدَنِ، فَعَلِيهِ، إِنْ الْجَازِمَ حَذَفَ حَرْفَ الْعَلَّةِ نَفْسَهُ^(٥).

وذهبَ سيبويه إلى تقديرِ الإعرابِ فيها^(٦)، فعليه، إِنْ الْجَازِمَ لَمَّا دَخَلَ حَذَفَ الْحَرَكَةُ الْمَقْدَرَةَ فَاكْتَفَى بِهَا، ثُمَّ لَمَّا اتَّحَدَتْ^(٧) صَوْرَتَا الْمَجْزُومِ وَالْمَرْفُوعِ حَذَفُوا حَرْفَ الْعَلَّةِ رَفْعًا لِلالتباسِ^(٨)، فَحَرْفُ الْعَلَّةِ مَحْذُوفٌ عِنْدَ الْجَازِمِ لَا بِهِ^(٩)، فَظَهَرَ أَنَّ مَنْ يَقُولُ بَعْدَ التَّقْدِيرِ يَقُولُ: إِنْ الْجَزْمَ بِحَذْفِ الْآخِرِ، وَمَنْ يَقُولُ بِالتَّقْدِيرِ يَقُولُ: إِنْ الْجَزْمَ لَيْسَ بِحَذْفِهِ بَلْ بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ، وَحَذْفُهُ لِلْفَرْقِ، نَبَّهَ عَلَيْهِ الْمَصْنِفُ فِي (شرح التسهيل)^(١٠)، وَأَبُو حَيَّانٍ^(١١). فَقَوْلُهُ هُنَا: إِنْ الْجَزْمَ بِحَذْفِ الْآخِرِ لَا يُنَاسِبُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ فِيمَا سَيَأْتِي عَنْ قَرِيبٍ مِنْ تَقْدِيرِ الْإِعْرَابِ فِي الْمُضَارِعِ، فَتَدَبَّرْ.

(١) - لغو، وهو تحريف، والصواب ما أثبتُّه.

(٢) - ينظر: الخصائص: ١٣٦/٣، ومجيب النِّدَا: ٢٠١-٢٠٢، وحاشية يس: ٤٥٨/١.

(٣) - ينظر: الأصول في النحو: ١٦٤/٢.

(٤) - ينظر: شرح التصريح: ٨٧/١، ومجيب النِّدَا: ٢٠٣/١.

(٥) - لم أقف على هذا التعليل في (الأصول في النحو) لابن السراج، وإنما نقله عنه أبو البركات الأنباري في (أسرار العربية) قال: ((وقد حكى عن أبي بكر بن السراج أنه شبه الجازم بالدواء، والحركة في الفعل بالفضلة التي يخرجها الدواء، وكما أن الدواء إذا صادف فضلةً حذفها، وإن لم يصادف فضلةً أخذ من نفس الجسم، فكذا الجازم إذا دخل على الفعل إن وجد حركةً أخذها، وإلا أخذ من نفس الفعل)). أسرار العربية: ٣٢٣.

(٦) - ينظر: كتاب سيبويه: ٢٣/١، و٣٨١/٤.

(٧) - اتحدا صورتا، والصواب ما أثبتُّه.

(٨) - قال سيبويه: ((واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع حذفت في الجزم، لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع. وذلك قولك: لم يرم، ولم يغز، ولم يخش. وهو في الرفع ساكن الآخر، تقول: هو يرمي، ويغزو، ويخش)). كتاب سيبويه: ٢٣/١.

(٩) - ينظر: ارتشاف الصُّرْب: ٨٤٨/٢، والتَّصْرِيح: ٨٧/١.

(١٠) - من كتب ابن هشام المفقودة، وقد أشار إليه في: شرح اللحة البدرية: ٢٩٣/٢.

(١١) - ينظر: ارتشاف الصُّرْب: ٨٤٨/٢.

واختار أبو حيان مذهب سيبويه، وأيده بأنَّ الجازم لا يحذف إلا علامة الرفع، وهذه الحروف ليست علامة له، بل العلامة ضمة مقدرة، ولأنَّ الإعراب زائد على ماهية الكلمة، وهذه الحروف منها؛ لأنَّها أصلية أو منقلبة عن أصل^(١)، والجازم لا يحذف الأصلي ولا المنقلب عنه، فالقياس أنَّ الجازم حذف الضمة المقدرة، ثمَّ حذفت الحروف لتمييز المرفوع عن المجزوم؛ لاتحاد صورتها^(٢).

وفيه نظر؛ لأنَّه لا مانع من أن يحذف الجازم ما ليس علامة للرفع، ولا يجب أن يتفرع الجازم^(٣) على الرفع، ولأنَّ الإعراب قد لا يكون زائداً كما في الأسماء السنتة، ولا مانع من حذف الأصلي كما جاز جعله إعراباً فيها، ومما يدلُّ على أنَّ الحذف ليس للتمييز، اللهم، لو اعتبروا التمييز لميزوا المنصوب عنه أيضاً، ولو اعتبروا التمييز بالعامل لم يحتاجوا لتمييز المرفوع عن المجزوم؛ لأنَّ عامل أحدهما لفظي والآخر معنوي^(٤) و٢/٤٠.

الثاني: إذا كان حرف العلة بدلاً من همزة ما قبلها مفتوح كـ (يقرأ) مضارع (قرأ)، أو مكسور كـ (يقرئ) مضارع (أقرأ)، أو مضموم كـ (يؤضؤ) مضارع (وضؤ) بضم الضاد المعجمة، بمعنى: حسن وجمل، فإن كان الإبدال قبل دخول الجازم فهو شاذ؛ لكون الهمزة متحركة فهي متعاصية بالحركة عن الإبدال، وإبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ^(٥)، فحينئذ يجوز الحذف بناءً على على الاعتداد بالعارض الذي هو الإبدال لتتزيل الحرف المبدل منزلة الحرف الأصلي، ويجوز الإثبات بناءً على عدم الاعتداد بالعارض^(٦) وهو الأكثر^(٧)؛ لأنَّه لا يحذف للجازم إلا الحرف الأصلي، وإن كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو قياسي؛ لكون الهمزة ساكنة لحذف حركتها للجازم، وإبدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها قياسي فحينئذ يمتنع الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه، وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الإبدال، فلا يحذف شيئاً آخر، هذا ما في (الأوضح)، وشرجه^(٨).

(١) - الأصلية مثل الواو والياء من (يغزو) و(يرمي)؛ لأنَّه من (الغزو) و(الرمي)، والمنقلب الألف من مثل (يغشى)؛ لأنَّه من (العشيان).

(٢) - ينظر كلام أبي حيان في: التذييل والتكميل: ٢٠٢/١-٢٠٣، وارتشاف الضرب: ٨٤٨/٢.

(٣) - الأصح أن تكون العبارة: يتفرع الجزم على الرفع.

(٤) - هذا ردُّ الشهاب القاسمي على أبي حيان نقله عنه الغليمي في: حاشية يس: ٤٦٢/١.

(٥) - مكسورة، والصواب ما أثبتته.

(٦) - ينظر: حاشية يس: ٤٥٩/١، وحاشية الخصري: ١٠١/١.

(٧) - تابع المصنف والسيد الشارح ابن عصفور في إجازة حذف حرف العلة المبدل عن همزة للجازم إلحاقاً بالمعتل المحض، أو إثباته إجراء له مجرى الصحيح، وقد ردَّ أكثر النحويين بعدم جواز الحذف. ينظر: المقرب:

٥٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٨٩/٢، وأوضح المسالك: ٩٦/١.

(٨) - ينظر: التذييل والتكميل: ٢٠٤/١، وأوضح المسالك: ٩٦/١، وحاشية الحكيم الأحسائي: ٥٧٢/١.

(٩) - ينظر: أوضح المسالك: ٩٦/١، وشرح التصريح: ٨٩-٩٠.

بَحْثُ الإِعْرَابِ التَّقْدِيرِيِّ

ص: [فَصْلٌ] تُقَدَّرُ جَمِيعُ الْحَرَكَاتِ فِي نَحْوِ: غَلَامِي، وَالْفَتَى، وَيُسَمَّى الثَّانِي مَقْصُورًا، وَالضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ فِي نَحْوِ: الْقَاضِي، وَيُسَمَّى (مَنْقُوصًا)، وَالضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ: يَخْشَى، وَالضَّمَّةُ فِي نَحْوِ: يَدْعُو، وَيَقْضِي، وَتَظْهَرُ الْفَتْحَةُ فِي [نَحْوِ]: إِنَّ الْقَاضِي لَنْ يَقْضِي، وَلَنْ يَدْعُو.

ش: لَمَّا انْتَهَى الْقَوْلُ عَلَى الإِعْرَابِ اللَّفْظِيِّ شَرَعَ فِي بَيَانِ الإِعْرَابِ التَّقْدِيرِيِّ، وَهُوَ جَارٍ^(١) فِي الْأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ، وَهُوَ فِي كُلِّ مِنْهَا قِسْمَانِ؛ لِأَنَّ الْمَقْدَّرَ فِي الْمَعْرَبِ إِمَّا جَمِيعَ حَرَكَاتِهِ أَوْ بَعْضَهَا، فَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنَ الْأَسْمَاءِ هُوَ مَا يُقَدَّرُ جَمِيعُ حَرَكَاتِهِ.

هنا شيئان:

أَحَدُهُمَا: كُلُّ اسْمٍ مَعْرَبٍ بِالْحَرَكَاتِ مِضَافٍ إِلَى الْبَاءِ كـ(غَلَامِي)^(٢)، وَإِنَّمَا قَدَّرُوا جَمِيعَ حَرَكَاتِهِ؛ لِأَنَّهُمْ لَأَنَّهُمْ التَّزَمُوا الْإِتْيَانَ بِحَرَكَةٍ قَبْلَ الْبَاءِ تُجَانِسُهَا، فَإِذَا اسْتَحَقَّ الْاسْمُ الإِعْرَابَ بِالتَّرْكِيبِ أَمَكَّنَ الْمَجِيءُ بِالْحَرَكَاتِ؛ إِذْ لَا يَقْبَلُ الْمَحَلُّ الْوَاحِدُ فِي الْآنِ الْوَاحِدِ حَرْكَيْنِ مِثْمَالَتَيْنِ أَوْ مُخْتَلِفَتَيْنِ^(٣).
ثَانِيَهُمَا: كُلُّ اسْمٍ مُتَمَكِّنٍ فِي آخِرِهِ أَلِفٌ لَازِمَةٌ كـ(فَتَى)، وَإِنَّمَا قَدَّرُوا جَمِيعَ حَرَكَاتِهِ لِاسْتِحَالَةِ تَحْرِيكِ الْأَلِفِ مَعَ بَقَائِهَا أَلِفًا^(٤)، كَمَا قَالَ^(٥):

[٦٨] [لَكِنْ] نَحَلْتُ لِإِعْدِهِ فَكَأَنِّي أَلِفٌ وَلَيْسَ بِمُكِّنٍ تَحْرِيكُهُ

(١) - جاز، والصواب ما أثبتته.

(٢) - مذهب الجمهور أَنَّ المضافَ إِلَى بَاءِ الْمُتَكَلِّمِ مَعْرَبٌ، وَذَهَبَ الْجَرَجَانِيُّ، وَابْنُ الْخَشَّابِ، وَالْمَطْرِزِيُّ إِلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ لِصَيُورَتِهِ جُزْءَ كَلِمَةٍ، وَذَهَبَ ابْنُ جَنِّي إِلَى أَنَّهُ لَا مَبْنِيٍّ وَلَا مَعْرَبٌ، وَذَهَبَ مَذْهَبُهُ قَوْمٌ وَسَمَوْهُ (خَصِيًّا).
يَنْظُرُ: الْخَصَائِصُ: ٣٥٨/٢، وَالْجَمَلُ لِلْجَرَجَانِيِّ: ١١، وَالْمَرْتَجِلُ: ١٠٧، وَالْمَصْبَاحُ فِي عِلْمِ النَّحْوِ: ١٠، وَاللِّبَابُ لِلْعَكْبَرِيِّ: ٦٧/١، وَمَسَائِلُ خِلَافِيَّةٍ فِي النَّحْوِ: ٨٣-٨٦ م (٧)، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ٩٩٩/٢.

(٣) - مِثْمَالَتَيْنِ أَوْ مُخْتَلِفَتَيْنِ. وَيَنْظُرُ: الْمَنْهَلُ الصَّافِي: ١٣٨/١.

(٤) - لِأَنَّهَا لَوْ حَرَكْتُ لَانْقَلَبَتْ هَمْزَةً فَيَلْتَبِسُ الْمَقْصُورُ بِالْمَمْدُودِ. يَنْظُرُ: الْمَغْنِي فِي النَّحْوِ: ٢٦١/١، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ: ٨٤/١.

(٥) - مِنْ الْكَامِلِ، وَهُوَ لِمَحَمَّدِ بْنِ رِضْوَانَ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ الرَّعَادِ خَاطَبَ بِهَا بِهَاءِ الدِّينِ بْنِ النَّحَّاسِ، وَقَبْلَهُ:

سَلِّمْ عَلَى الْمَوْلَى الْبِهَاءِ وَقُلْ لَهُ: شَوْقِي إِلَيْهِ وَإِنِّي مَمْلُوكُهُ
أَبَدًا يُحَرِّكُنِي إِلَيْهِ تَشَوُّقٌ جَسْمِي بِهِ مَشْطُورُهُ مِنْهُوْكُهُ
لَكِنْ نَحَلْتُ ...

يَنْظُرُ: أَعْيَانُ الْعَصْرِ وَأَعْوَانُ النَّصْرِ: ٤٤٣/٤، وَالْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ: ٥٩/٣.

وهذا هو القسم الذي يُسمى عندهم بالمقصور^(١)؛ لأنَّ القَصَرَ حَبَسٌ^(٢)، وهو محبوسٌ^(٣)، واعتَرَضَهُ العَلَامَةُ الرُّضِيُّ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ إِطْلَاقُ المَقْصُورِ عَلَى المِضَافِ إِلَى اليَاءِ؛ لِجَرَيَانِ العِلَّةِ فِيهِ^(٤)، وفيه ما فيه^(٥). وقيل: لأنَّه غيرُ ممدودٍ^(٦)، وارتضاهُ الرُّضِيُّ^(٧) (جَوَالُفُهُ).

تَنْبِيْهٌ:

مَذْهَبُ الجَمْهُورِ أَنَّ إِعْرَابَ المَقْصُورِ بِالحَرَكَاتِ الثَّلَاثَةِ خَاصٌّ بِالْمُنْصَرَفِ مِنْهُ، وَأَمَّا غَيْرُ الْمُنْصَرَفِ كـ(موسى) فَالْمَقْدَرُ فِيهِ الضَّمَّةُ والْفَتْحَةُ فَقَطْ دُونَ الكَسْرِ؛ لِعَدَمِ دُخُولِهَا فِيهِ^(٨). وَذَهَبَ ابْنُ فَلَاحٍ الْيَمْنِيُّ^(٩) إِلَى تَقْدِيرِ الكَسْرِ أَيْضًا؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا امْتَنَعَتْ فِيمَا لَا يَنْصَرَفُ كـ(أَحْسَنَ) لِلثَّقَلِ، وَلَا ثَقُلَ مَعَ التَّقْدِيرِ^(١٠). وَالْأَوَّلُ أَوْلَى، أَعْنِي تَقْدِيرَ الْفَتْحَةِ طَرْدًا لِلْبَابِ.

تَكْمِيلٌ:

تُقَدَّرُ^(١١) حَرَكَاتُ الإِعْرَابِ مُطْلَقًا أَيْضًا فِي الْأَسْمِ الْمَسْكُونِ آخِرُهُ لِلإِدْغَامِ كَجَاءَ قَاضِيٍّ، وَرَأَيْتُ قَاضِيٍّ، وَمرَرْتُ بِقَاضِيٍّ بِكسرِ الضَّادِ وَتَشْدِيدِ الياءِ الْمَفْتُوحَةِ فِي الثَّلَاثِ^(١٢)، وَالْأَصْلُ قَاضِيٌّ بِيَاءَيْنِ،

(١) - سَمَاهُ سَبْيُوِيَه (مَنْقُوصًا). يَنْظُرُ: كِتَابُ سَبْيُوِيَه: ٥٣٦/٣.

(٢) - قَالَ الرُّضِيُّ: ((وَالْأَوَّلَى فِي تَسْمِيَةِ الْمَقْصُورِ أَنَّهُ لِيَكُونَ لَا مَدَّ فِي آخِرِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي مَقَابِلَةِ الْمَمْدُودِ، يَقَالُ: يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ قَصْرُ الْمَمْدُودِ: أَيِ الْإِتْيَانِ بِالْأَلْفِ فَقَطْ)). شَرْحُ شَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ: ٣٢٦/٢.

(٣) - أَيِ: مَحْبُوسٌ عَنْ حَرَكَاتِ الإِعْرَابِ، أَوْ مَحْبُوسَةٌ فِيهِ حَرَكَاتُ الإِعْرَابِ. يَنْظُرُ: أَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ: ٥٦-٥٧، وَاللِّبَابُ لِلْعَكْبَرِيِّ: ٨٤/١، وَالْمَحْصُولُ: ١٣٦/١.

(٤) - لَمْ أَقِفْ عَلَى اعْتِرَاضِ الرُّضِيِّ بِمِثْلِ هَذَا، بَلْ عَرَضَ هَذَا التَّعْلِيلَ مُصَدِّرًا لَهُ بِ(قَالَ بَعْضُهُمْ) دُونَ تَعْلِيلٍ عَلَيْهِ. يَنْظُرُ: شَرْحُ شَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ: ٣٢٦/٢.

(٥) - رَدَّهُ يَسُ الْعِلْمِيُّ بِأَنَّ الْمُنَاسَبَةَ الَّتِي أَوْجَبَتْ الْإِصْطِلَاحَ لَا يُشْتَرَطُ إِطْرَافُهَا لِطَرْدِ الْإِصْطِلَاحِ. يَنْظُرُ: حَاشِيَةُ يَسُ: ٤٦٨/١.

(٦) - يَنْظُرُ هَذَا التَّعْلِيلُ فِي: الْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ٢٨٣/١، وَالْمَغْنِي فِي النَّحْوِ: ٢٥٩/١، وَالْمَحْصُولُ: ١٣٧/١.

(٧) - يَنْظُرُ: شَرْحُ شَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ: ٣٢٦/٢.

(٨) - يَنْظُرُ: عَلَلُ النَّحْوِ: ١٧٨، وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ٢٨٤/١، وَالْمَحْصُولُ: ١٣٨/١.

(٩) - مَنصُورُ بْنُ فَلَاحٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَلِيمَانَ، تَقِيُّ الدِّينِ أَبُو الْخَيْرِ الْيَمْنِيُّ، الْعَلَامَةُ النَّحْوِيُّ، مِنْ مَوْلَفَاتِهِ: الْمَغْنِي الْمَغْنِي فِي النَّحْوِ، وَالْكَافِي، تُوفِّيَ سَنَةَ (٦٨٠هـ). يَنْظُرُ: بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ: ٣٠٢/٢، وَدِيَوَانُ الْإِسْلَامِ: ٤٣٨/٣.

(١٠) - يَنْظُرُ: الْمَغْنِي فِي النَّحْوِ: ٢٦٣-٢٦٤.

(١١) - يَقْدَرُ، وَالْأَصُوبُ مَا أُثْبِتُهُ.

(١٢) - الثَّلَاثِي، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

مُحَرَكَةً وَسَاكِنَةً، أُدْغِمَتْ إِحْدَاهُمَا ^(١) بِالْأُخْرَى، فَالْمَانِعُ مِنْ ظُهُورِ الْحَرَكَاتِ اسْتِحَالَةُ ظُهُورِهَا لَوْجُودِ إِدْغَامِ حَرْفِ الْإِعْرَابِ فَسُكُونُهُ وَاجِبٌ؛ إِذِ الْمَدْعُمُ لَا يَكُونُ إِلَّا سَاكِنًا ^(٢). وَيُقَدَّرُ أَيْضًا فِي الْحَاكِيَّاتِ عَلَى قَوْلِ الْبَصْرِيِّينَ نَحْوُ: مَنْ زَيْدٍ؟ لِمَنْ قَالَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ^(٣)، وَنُقَدَّرُ أَيْضًا فِي الْحُرُوفِ نَحْوُ: جَاءَ أَبُو الْقَوْمِ، وَرَأَيْتُ أَبَا الْقَوْمِ، وَمَرَرْتُ بِأَبِي ^(٤) الْقَوْمِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أُسْقِطَتْ حُرُوفُ الْإِعْرَابِ بِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ لَمْ يَبْقَ الْإِعْرَابُ لَفْظِيًّا، بَلْ صَارَ تَقْدِيرِيًّا ^(٥).

وَالْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَهُوَ مَا يُقَدَّرُ بَعْضُ حَرَكَاتِهِ، هُوَ كُلُّ اسْمٍ مَتَمِّكٍ فِي آخِرِهِ يَاءٌ خَفِيفَةٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ كـ(الْقَاضِي)، فَإِنَّهُ يُقَدَّرُ فِيهِ الضَّمَّةُ لثِقَلِهَا عَلَى الْيَاءِ، وَكَذَا الْكَسْرَةُ، وَتَظْهَرُ الْفَتْحَةُ /ظ ٤٤/ لَخَفِّهَا، وَهَذَا هُوَ الْقِسْمُ الَّذِي يُسَمَّى عِنْدَهُمْ بِالْمَنْقُوصِ؛ لِأَنَّهُ نَقَصَ مِنْهُ بَعْضُ الْحَرَكَاتِ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ نَقَصَ مِنْهُ اللَّامُ عِنْدَ التَّنْوِينِ ^(٦)، قَالَ فِي (التَّصْرِيحِ): وَكِلَا التَّعْلِيلَيْنِ لَا يَخْلُو مِنْ نَظَرٍ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَأَنَّ فَلَانَّ نَحْوُ: يَدْعُو، وَيَرْمِي نَقَصَ مِنْهُ بَعْضُ الْحَرَكَاتِ، وَلَا يُسَمَّى مَنْقُوصًا، وَأَمَّا الثَّانِي فَلَأَنَّ نَحْوُ: فَتَى، حُذِفَتْ لَامُهُ عِنْدَ التَّنْوِينِ، وَلَا يُسَمَّى مَنْقُوصًا ^(٧)، انْتَهَى. وَفِيهِ مَا فِي اعْتِرَاضِ الرُّضِيِّ ^(٨).

تَنْبِيْهٌ:

مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ تَقْدِيرِ الْكَسْرَةِ فِي الْمَنْقُوصِ مُحَلُّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى صِيغَةٍ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ، فَإِنْ كَانَ عَلَيْهَا نَحْوُ: مَرَرْتُ بِجَوَارٍ، لَمْ تَقْدَرِ الْكَسْرَةُ بَلِ الْفَتْحَةُ، وَلَا يَخْتَصُّ هَذَا التَّقْدِيرُ بِصِيغَةٍ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ، كَمَا يُوْهِمُهُ كَلَامُ الْفَاكْهِيِّ ^(٩)، بَلْ كُلُّ مَنْقُوصٍ مُسْتَحَقٌّ لِمَنْعِ الصَّرْفِ نَحْوُ: أُعْنِمِ، تَصْغِيرُ (أَعْمَى) فَإِنَّ

(١) - احدهما، والصواب ما أثبتته.

(٢) - ينظر: ارتشاف الصَّرب: ٨٥١/٢، وجمع الهوامع: ٢٠٨/١، والحدائق النَّدِيَّة: ٢٧٠/١.

(٣) - الحكاية على لغة أهل الحجاز، وأما تميم فيرفعون على كلِّ حالٍ، وهذا مذهب البصريين، ونُقلَ عنهم في حال الرِّفْعِ خلافاً فهي حركة حكاية أم إعرابٍ؟، أجاب أبو حيان بأنها حركة حكاية. ينظر: كتاب سيبويه: ٤١٣/٢، والمقتضب: ٢٥٦/٤، والتذيل والتكميل: ٢١٨/١.

(٤) - بآب، والصواب ما أثبتته.

(٥) - ينظر: الفوائد الصَّيَانِيَّة: ٢٠٧/١، والحدائق النَّدِيَّة: ٢٧٠/١.

(٦) - ينظر: المغني في النحو: ٢٤٥/١، والمحصل: ١٤٧/١، وشرح الألفية للمرادي: ٨٨/١.

(٧) - ينظر: شرح التصريح: ٩١/١.

(٨) - أي: أي ما نقض به الرُّضِيُّ تعليلهم الاصطلاح بالاسم المقصور بأنه يلزم منه إطلاقه على المضاف إلى إلى الياء؛ لجريان العلة فيه.

(٩) - قَالَ الْفَاكْهِيُّ: ((هُوَ الْأِسْمُ الْمَنْقُوصُ ... كُلُّ اسْمٍ مَعْرَبٍ آخِرُهُ يَاءٌ لَازِمَةٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ لثِقَلِهَا عَلَى الْيَاءِ، هَذَا مَا لَمْ يَكُنْ عَلَى صِيغَةِ الْجَمْعِ الْمُتَنَاهِي)). مجيب النِّدَا: ٢٠٧/١.

مانعة من الصّرف الوصف والوزن، وكذا نحو: قاضٍ، علماً^(١) لامرأة، فإن مانعة العلميّة والتأنيث، وكذا نحو: يرمي، علماً، فإن مانعة العلميّة والوزن^(٢).

فإن قلت: لم تظهر الفتحة فيما ذكرت حالة الجرّ لخصتها، مع أنّها تظهر حالة النصب؟ قلت: لأنها نابت عن حركة ثقيلة فعوملت معاملةً^(٣)، وقد جاء ظهورها عن بعض العرب، قال الفرزدق^(٤):

[٦٩] قَلَوَ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ وَلَكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

وهي لغة قليلة^(٥)، وربما ظهرت الكسرة ضرورة^(٦) كقوله^(٧):

[٧٠] كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ فِي الصَّحَرَاءِ

هذا خلاصة الكلام على ما يقدر في الأسماء.

وأما ما يقدر في الأفعال فالقسم الأول منها، وهو ما يقدر جميع حركاته، هو كل فعل آخره أَلِفٌ نحو: يَحْشَى، فإنه يُرفع بضمة مقدرة، ويُنصب بفتحة كذلك؛ لاستحالة تحريك الألف.

والقسم الثاني، وهو ما يقدر فيه بعض الحركات، هو كل فعل آخره واو أو ياء نحو: يدْعُو، ويقْضِي، فإنَّهما يُرفعان بضمة مقدرة على الواو والياء؛ لثقلها عليهما، وتظهر الفتحة في المنقوص والمعتل

(١) - ما كان منه علماً فمذهب أبي إسحاق وأبي عمرو والخليل وسيبويه وجمهور البصريين أنه ينون رفعاً وجرّاً وتحذف ياءه فيهما، وتبقى مفتوحة في النصب ولا ينون، ومذهب يونس وأبي زيد، وعيسى، والكسائي، وأهل بغداد أنّ الفتحة تظهر في حالة الجرّ كما تظهر في النصب، ويُمنع التثوين مطلقاً. ينظر: كتاب سيبويه: ٣١١/٣-٣١٢، والمقتضب: ١٤٢/١-١٤٣، وما ينصرف وما لا ينصرف: ١١٣-١١٤، وشرح الكافية الشافية: ١٥٠٦/٣، وارتشاف الضرب: ٨٨٩/٢-٨٩٠.

(٢) - ينظر: المقتضب: ١٤٢/١-١٤٣، وشرح الكافية الشافية: ١٥٠٦/٣، ارتشاف الضرب: ٨٨٩/٢، والمقاصد الشافية: ٦٨٣/٥-٦٨٤.

(٣) - ينظر هذا التعليل في: البهجة المرضية: ٤٦٦.

(٤) - من الطويل، وهو للفرزدق في: كتاب سيبويه: ٣١٣/٣، والمقتضب: ١٤٣/١، وخزانة الأدب: ٢٣٤/١.

والشاهد فيه: إعراب الاسم المنقوص في حالة الجرّ بالفتح (مواليا).

(٥) - مذهب السيد الشارح أنّها لغة، وهو مذهب ابن الحاجب، وتاج الدين الجندب، وركن الدين الاسترابادي وغيرهم، وهو عند الخليل وسيبويه والجمهور ضرورة. ينظر: كتاب سيبويه: ٣١٢/٣-٣١٣، والمقتضب: ١٤٣/١، والأصول في النحو: ٤٤٤/٣-٤٤٥، والفوائد والقواعد: ٩٣/١، وشرح اللمع لابن برهان: ٤٨٨/٢-٤٨٩، والإيضاح في شرح المفصل: ١٠٣/١-١٠٤، والإقليد: ٢٦٠/١، والبسيط في شرح الكافية: ٢٣٨/١.

(٦) - ينظر: شرح السيرافي: ٩٢/٢، والمفصل: ٤١٠، وضرائر الشعر: ٤٤.

(٧) - عجز بيت من الكامل صدره: مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا أَرَى فِي مَدَّتِي، وهو بلا نسبة في: أمالي الرّجّاجي: ٨٣، وشرح السيرافي: ٩٢/٢، والمفصل: ٤١٠، وضرائر الشعر: ٤٤، وخزانة الأدب: ٣٤١/٨.

والشاهد فيه: ظهور الكسرة في (جوازي) ضرورة.

بالواو والياء لَخَفَّتْهَا^(١) نحو: إِنَّ الْقَاضِيَ لَن يَقْضِي، وَلَن يَدْعُو^(٢)، وَأَمَّا الْجَزْمُ فَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ عَلَيْهِ، وَرَبَّمَا ظَهَرَتْ الضَّمَّةُ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ ضَرْوَةً^(٣) كَقَوْلِهِ^(٤):

[٧١] إِذَا قُلْتُ عَلَى الْقَلْبِ يَسْلُو فُيَصَّتْ هَوَاجِسُ لَا تَتَفَكُّ تُغْرِيه بِالْوَجْدِ وَقَوْلِهِ^(٥):

[٧٢] فَعَوَضَنِي عَنْهَا غَنَائِي^(٦) وَلَمْ تَكُنْ تُسَاوِي عَنَزِي^(٧) غَيْرَ خَمْسِ^(٨) دَرَاهِمٍ وَقَدْ تُقَدَّرُ الْفَتْحَةُ عَلَيْهِمَا أَيْضًا، كَقَوْلِهِ^(٩):

[٧٣] وَمَا سَوَّدَنْتِي عَامِرٌ عَنْ وَرَائِهِ أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأَمٍ وَلَا أَبٍ وَقَوْلِهِ^(١٠):

[٧٤] مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحَطٍ^(١١) مَنْ دَارُهُ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صَوْلٌ^(١٢) وَقَوْلِهِ^(١٣):

[٧٥] كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرَقُ أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الْوَرَقَ

-
- (١) - لَخَفَّتْهَا، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِيهَا يَعُودُ إِلَى الْفَتْحَةِ.
- (٢) - يَنْظُرُ: شَرْحُ قَطْرِ النَّدى: ٥٦، وَشَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ لِلجَوَجَرِيِّ: ٢١٦/١، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٩٢/١.
- (٣) - يَنْظُرُ: ضَرَائِرُ الشَّعْرِ: ٤٦، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢١١/١، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ٩٣/١.
- (٤) - مِنْ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لَرَجُلٍ مِنْ طَبِيعَةٍ فِي: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٥٧/١.
- وَالشَّاهِدُ فِيهِ: ظُهُورُ الضَّمَّةِ عَلَى الْوَاوِ فِي (يَسْلُو) ضَرْوَةً.
- (٥) - مِنْ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِأَعْرَابِيٍّ مِنْ أَبْيَاتٍ يَمْدَحُ بِهَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ فِي: الْمَقَاصِدِ النَّحْوِيَّةِ: ٢٦٤/١، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٢٨٢/٨.
- وَالشَّاهِدُ فِيهِ: ظُهُورُ الضَّمَّةِ عَلَى الْيَاءِ فِي (تُسَاوِي) ضَرْوَةً.
- (٦) - عَنَائِي، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.
- (٧) - عَنَزِي، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.
- (٨) - حَسَنٌ، تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.
- (٩) - مِنْ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِعَامِرِ بْنِ الطُّفَيْلِ فِي: دِيَوَانِهِ: ١٣، وَتَوْجِيهِ اللَّمَعِ: ٣٥٣، وَالْمَقَاصِدِ النَّحْوِيَّةِ: ٢٦٢/١، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٩٥٣/٢، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٣٤٤/٨.
- وَالشَّاهِدُ فِيهِ: تَقْدِيرُ الْفَتْحَةِ عَلَى الْوَاوِ فِي (أَسْمُو) ضَرْوَةً.
- (١٠) - مِنْ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لِحَنْدَجِ بْنِ حَنْدَجٍ الْمُرِّي فِي: الْمَقَاصِدِ النَّحْوِيَّةِ: ٢٥٩/١، وَالدُّرَرُ اللَّوَامِعُ: ٥٣٨/٢.
- وَالشَّاهِدُ فِيهِ: تَقْدِيرُ الْفَتْحَةِ عَلَى الْيَاءِ فِي (يَدْنِي) ضَرْوَةً.
- (١١) - سَخَطٌ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.
- (١٢) - خَوْلٌ، تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ، وَهُوَ اسْمُ قَرْيَةٍ عَلَى النَّيْلِ كَمَا فِي: مَعْجَمِ الْبِلَادَانِ: ٤٣٥/٣.
- (١٣) - مِنْ الرَّجَزِ، وَهُوَ لِرُؤْبَةِ فِي: مَلْحَقِ دِيَوَانِهِ: ١٧٩، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَّةِ: ٤٠٥، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٣٤٧/٨.
- وَالشَّاهِدُ فِيهِ: تَقْدِيرُ الْفَتْحَةِ عَلَى الْيَاءِ فِي (أَيْدِيَهُنَّ) ضَرْوَةً.

وقولهم في المثل: أعطِ القوسَ باريها^(١).

تنبّهات:

الأوّل: قد مرَّ أنَّ من يقول بتقدير الحركات في المعتلّ يرى أنَّ جزمه بحذف الحركة، ومن يقول بعدم تقديرها يرى أنَّ جزمه بحذف آخره، والمصنّف قد جمع بين دعوى تقدير الحركة وحذف الحرف للجازم وهو في ذلك مُخالفٌ للقولين^(٢).

الثاني: التّقدير ليس مختصاً بالحركات فقط، كما يوهمه اقتصارُ المصنّف عليها، بل هو جارٍ في الحروف أيضاً، كالواو في جمع المذكر السالم المضاف إلى الياء كـ(مُسْلِمِي) فإنّها علامة الرّفع وقد أبدلت حالة الرّفع ياءً؛ وذلك لأنّ أصله (مُسْلِمُوِي) اجتمعت الواو والياء وسابقيهما ساكن، فقلبت الواو ياءً وأدغمت في مثلها، وكُسِرَ ما قبلها إتماماً للتّخفيف، فلمّا لم تبق الواو لفظاً قدّرت ضرورة^(٣)، ولا يجوز الحكم بأنّ هذه الياء المنقلبة عن الواو علامة للرّفع كما كانت علامة الجمع؛ لأنّ كون الواو علامة للجمع من حيث هي حرف لين، وهو باقٍ، وعلامة للرّفع من حيث خصوصيّة الواو، وهو زائل، هذا مذهب ابن الحاجب^(٤)، وابن مالك^(٥).

وزعم أبو حيّان^(٦)، وتبعه الحريري^(٧)، أنّه لا تحقيق فيه؛ لأنّ /و٢٥/ المقدّر ما لم يوجد، والواو والواو فيه موجودة إلا أنّها انقلبت ياءً، فكما لا يُقال في (ميزان)^(٨): إنّ الواو مقدّرة، فكذا هنا، وبما وبما ذكرنا

(١) - مثل يُضربُ لضرورة أن تستعين على عمك بمن يُحسنه، وهو من قول القائل:

يا باري القوسِ برياً لست تُحكّمه لا تظلم القوسَ أعطِ القوسَ باريها

ينظر: جمهرة الأمثال: ٧٦/١، ومجمع الأمثال: ١٩/٢.

(٢) - نبة على ذلك الفاكهي. ينظر: مجيب النّدا: ٢٠٨/١.

(٣) - ينظر: شرح المقدّمة الكافية: ٢٥٦-٢٥٧، والموشّح: ٢٧/١، والفوائد الصّياغية: ٢٠٧/١، وموصل النّيل: ١٠٠٣/٣.

(٤) - ينظر: شرح المقدّمة الكافية: ٢٥٦-٢٥٧.

(٥) - ينظر: التّسهيل: ١٦١.

(٦) - ينظر: التّذيل والتّكميل: ١٥٤/١٢، وارتشاف الضّرب: ١٨٤٨/٤.

(٧) - هو محمّد بن عليّ بن أحمد، الحريري الحرفوشي العاملي، عالمٌ محقّقٌ أعرف أهل عصره بعلوم العربيّة، من مؤلّفاته: اللّالي السّنية في شرح الأجروميّة، وشرح التّهذيب في النّحو، وشرح الصّمدية في النّحو، تُوفّي سنة (١٠٥٩هـ). ينظر: خلاصة الأثر: ٤٩/٤، وسلافة العصر: ٥٢٣/٢، وأعيان الشّيعة: ٣١٦/١٤.

ينظر رأيّه في: دليل الهدى شرح قطر النّدى: ٥٨ل.

وذهب نحويون إلى أنّ الواو غير مقدّرة بل منقلبة إلى ياءٍ، فهو إعرابٌ لفظي لا تقديري. ينظر: المساعد:

٣٧٤/٢، والنّجم الثّاقب: ١١٤/١، وموصل النّيل: ١٠٠٣/٣.

(٨) - الأصل: مؤزّان، لأنّه من الوزن، فقلبت الواو ياءً لسكونها، وانكسار ما قبلها.

يُعلمُ أَنَّ هذا هو الَّذي لا تحقيقَ فيه^(١).

وتُقَدَّرُ النُّونُ وصلًّا ووقفًا في كلِّ مضارعٍ اتصلَ به أَلِفُ الاثنينِ، أو واو الجماعة، أو ياءِ المُخاطَبَةِ، وأُكِّدَ بالنُّونِ التَّغْيِيلَ نحو: لَتَضْرِبَنَّ، وَلَتَضْرِبَنَّ، وَلَتَضْرِبَنَّ، فَإِنَّهَا حُذِفَتْ في هذه الأمثلةِ لثقلِ اجتماعِ النُّونَاتِ، فحيثُ حُذِفَتْ قَدَّرَ ثُبُوتُهَا لَأَنَّهَا علامةُ الرَّفْعِ.

وتُقَدَّرُ وصلًّا في كلِّ فعلٍ اتصلَ به واو الجماعة، أو ياءُ المُخاطَبَةِ^(٢)، وأُكِّدَ بالخفيفةِ نحو: لَتَضْرِبَنَّ، وقَيَّدْنَا التَّقْدِيرَ بالوصلِ ليخرجَ الوقفُ؛ لَأَنَّهُ لا تقديرَ فيه؛ لَأَنَّ نونَ التَّوكِيدِ تُحذفُ فيه وترجعُ نونُ الرَّفْعِ^(٣).

(١) - يريدُ بما ذكره قوله: ((لأنَّ كونَ الواوِ علامةً للجمعِ من حيثُ هي حرفُ لينٍ، وهو باقٍ، وعلامةُ للرفعِ من

حيثُ خصوصيَّةُ الواوِ، وهو زائلٌ)). وهو احتجاجُ السَّيِّدِ عَلِيِّ خانِ المدنيِّ في: الحقائق النَّدِيَّة: ٢٧٤/١.

(٢) - أي: ما عدا أَلِفَ الاثنينِ.

(٣) - ينظر: الجامع الصَّغِير: ١٦-١٧، ومجيب النَّدَا: ٢٠٩/١، وحاشية يس: ٤٧٩/١.

بَحْثُ الْفِعْلِ^(١) الْمُعَرَّبِ

ص: فَصْلٌ: يُرْفَعُ الْمُضَارِعُ خَالِيًا مِنْ نَاصِبٍ أَوْ^(٢) جَازِمٍ [نَحْوُ: يَقُومُ زَيْدٌ].

ش: إِنَّمَا قَالَ فِي الْمَنْصُوبِ يُنْصَبُ بِكَذَا، وَفِي الْمَجْزُومِ يُجْزَمُ بِكَذَا، وَلَمْ يَقُلْ فِي الْمَرْفُوعِ يُرْفَعُ بِالْخَلْوِ؛ لِيَكُونَ جَارِيًا عَلَى كُلِّ الْمَذَاهِبِ، مَعَ مَا فِيهِ مِنَ الْإِيمَاءِ إِلَى مَا اخْتَارَهُ مِنْ أَنَّ رَافِعَهُ التَّجَرُّدُ، وَإِنَّمَا لَمْ يَقَيِّدْ بِالْخَلْوِ عَنْ نُونِي التَّوَكِيدِ وَالْإِنَاءِ أَيْضًا اكْتِفَاءً بِمَا أَسْلَفَهُ، أَوْ أَرَادَ بَيَانَ رَفْعِهِ وَلَوْ مُحَلًّا. وَقَدَّمَ الرَّفْعَ لكونِهِ أَقْوَى الْحَرَكَاتِ، لَكِنَّ الْأَنْسَبَ بِتَوْقُفِهِ عَلَى مَعْرِفَةِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ تَأْخِيرُهُ عَنِ النَّصِبِ وَالْجَزْمِ.

واعلم أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ إِذَا تَجَرَّدَ عَنِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ كَانَ مَرْفُوعًا، وَإِنَّمَا اختلفوا فِي تَحْقِيقِ الرَّافِعِ لَهُ مَا هُوَ؟

فذهبَ الْفَرَّاءُ وَالْحَذَّاقُ مِنَ الْكُوفِيِّينَ^(٣) إِلَى أَنَّ رَافِعَهُ نَفْسُ التَّجَرُّدِ عَنِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ^(٤)، وَأُورِدَ عَلَيْهِ أَنَّ التَّجَرُّدَ أَمْرٌ عَدَمِيٌّ، وَالرَّفْعُ وَجُودِيٌّ، وَالْعَدَمِيُّ لَا يَكُونُ عَامِلًا فِي الْوُجُودِ، وَرُدَّ بِمَنْعِ كونه عَدَمِيًّا، بَلْ هُوَ الْإِتْيَانُ بِالْمُضَارِعِ عَلَى أَوَّلِ أَحْوَالِهِ، وَهُوَ لَيْسَ بِعَدَمِيٍّ، وَلَوْ سَلِمَ فَمِنْ أَيْنَ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِي الْوُجُودِ؟ بَلْ يَعْمَلُ؛ لِأَنَّهُ هُنَا عَلَامَةٌ كَمَا فِي الْمَبْتَدَأِ، لَا مُؤَثِّرَ حَقِيقِيٍّ مُفِيدٍ لِلْوُجُودِ حَتَّى يَمْتَنِعَ أَنْ يَكُونَ عَدَمِيًّا^(٥).

وذهبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ رَافِعَهُ وَقُوعُهُ مَوْقِعَ الْاسْمِ^(٦)، قَالُوا: وَلِهَذَا إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَحْوُ: (أَنَّ) وَ(لَمْ) اِمْتَنَعَ رَفْعُهُ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ لَا يَقَعُ بَعْدَهُ فَلَيْسَ حِينئِذٍ وَاقِعًا مَوْقِعَهُ^(٧). وَاعْتَرَضَهُ الْبَدْرُ ابْنُ مَالِكٍ^(٨) بِأَنَّ قَوْلَهُمْ: رَافِعُ الْمُضَارِعِ وَقُوعُهُ مَوْقِعَ الْاسْمِ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يُرِيدُوا بِهِ أَنَّ رَافِعَهُ وَقُوعُهُ مَوْقِعًا هُوَ لِلْاسْمِ أَصَالَةً، سِوَاءَ جَارَ وَقُوعِ الْاسْمِ فِيهِ نَحْوُ: زَيْدٌ يَقُومُ، أَوْ مَنْعَ مِنْهُ الْاسْتِعْمَالُ نَحْوُ: جَعَلَ زَيْدٌ

(١) - فِعْلٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٢) - وَ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ مَتْنِ الْقَطْرِ.

(٣) - وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَابْنِ مَالِكٍ. يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٦-٥/٤، وَمَوْصِلُ النَّبِيلِ: ١٤٦٦/٤.

(٤) - يَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ: ٥٣/١، وَعِلَلُ النُّحُو: ١٨٨، وَالْإِنْصَافُ: ٤٣٧ م (٧٧)، وَتَوْجِيهِ اللَّعْمِ: ٣٥١، وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ١٦٠٤/٣، وَالْمَغْنِي فِي النَّحْوِ: ١٥١/١.

(٥) - يَنْظُرُ الْإِيرَادُ وَجَوَابُهُ فِي: الْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ١٦٠٤/٣، وَشَرْحُ ابْنِ النَّاطِمِ: ٤٧٤.

(٦) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَبْيُوِيهِ: ١٠-٩/٣، وَالْمَقْتَضِبُ: ٥/٢، وَعِلَلُ النَّحْوِ: ١٨٧، وَشَرْحُ اللَّعْمِ لِابْنِ بَرَهَانَ: ٣٣٩/٢، وَالْإِنْصَافُ: ٤٣٧-٤٣٨ م (٧٧)، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ١٣٠/١، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ: ١/٦.

(٧) - يَنْظُرُ: شَرْحُ قَطْرِ النَّدى: ٥٧، وَشَرْحُ النَّصْرِاحِ: ٣٥٦/٢.

(٨) - مُحَمَّدٌ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ، بَدْرُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الطَّائِي، مِنْ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ، كَانَ ذَكِيًّا فَهْمًا حَادًّا الْخَاطِرِ، سَكَنَ بَغْلَبَك، وَلَمَّا مَاتَ وَالِدُهُ عَادَ إِلَى دِمَشْقَ، مِنْ مَوْلَفَاتِهِ: شَرْحُ أَلْفِيَّةِ الْوَالِدِ، وَالْمَصْبَاحُ فِي الْمَعَانِي وَالْبَيَانِ، وَشَرْحُ لَامِيَةِ الْأَفْعَالِ، تُوفِّيَ سَنَةَ (٦٨٦هـ). يَنْظُرُ: الْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ: ١٦٥/١، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ: ٢٢٥/١.

يفعل، وإمّا أَنْ يُريدوا أَنْ رافعه وقوعه موقع الاسم مطلقاً، فإن أرادوا الأول فباطل برفع المضارع بعد (لو) وحرف^(١) التحضيض، وإن أرادوا الثاني فباطل بعدم رفعه بعد (إن) الشرطية، فلو كان الرفع وقوعه موقع الاسم مطلقاً لما كان بعد (إن) الشرطية إلا مرفوعاً^(٢).

وذهب الكسائي إلى أَنْ رافعه حروف المضارعة^(٣)، قال: لأنها دخلت في أول الاسم^(٤) فحدث الرفع بحدوثها، إذ أصل المضارع إمّا الماضي وإمّا المصدر، ولم يكن فيها الرفع، بل حدث مع حدوثها، فإحالتها عليها أولى من إحالتها على المعنوي الخفي كما هو مذهب الفراء والبصريين^(٥)، وردَّ بأن جزء الشيء لا يعمل فيه^(٦)، وبأنه يلزم أَنْ يكون مرفوعاً أبداً، وأجيب عن هذا بأن عامل النصب أقوى فعزله عن عمله^(٧).

وذهب ثعلب^(٨) إلى أَنْ رافعه مضارعة للاسم^(٩)، وأبطل بأن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من بين الأفعال، وأمّا رفعه، ونصبه، وجزمُه فيحتاج كلُّ منهما إلى عاملٍ على حدة^(١٠). وإنما نصب الفعل إذا دخله الناصب، وجزم إذا دخله الجازم؛ لأن الرفع الذي هو التجرد إذا كان ينتفي، فيعطى لكل من الناصب والجازم مقتضاه، وظه ٢/ وهذا ظاهر، فتبين أن ما قيل من أن عامل الجزم والنصب رجح على عامل الرفع إذا دخل الفعل لكونه قوياً^(١١)، ظاهر الفساد؛ إذ الترجيح إنما يظهر عند اجتماع العاملين، وهما لا يجتمعان على القول بأن الرفع التجرد ضرورة أنه متى دخل الجازم

(١) - في شرح ابن النّاطم: لولا وحروف التحضيض.

(٢) - ينظر: شرح ابن النّاطم: ٤٧٣. وكذلك وقوعه بعد (السين) و(سوف)، وفي خبر (كاد) نحو: كاد زيد يقوم، يقوم، وغير ذلك من المواضع التي لا يقع فيها الاسم. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/١٣٠، وشرح السهيل: ٦/٤، والمغني في النحو: ١/١٥٢، وشرح الرضي: ٥/٢٤.

(٣) - ينظر: علل النحو: ١٨٨، والإنصاف: ٤٣٧-٤٣٨ م (٧٧)، والمغني في النحو: ١/١٥٢.

(٤) - وفي شرح الرضي: أول الكلمة، وهو الأصوب؛ لأن المضارع مأخوذ من الماضي أو من المصدر كما صرح هو.

(٥) - ينظر: شرح الرضي: ٥/٢٥، وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ٣/٤٦١.

(٦) - ينظر: شرح قطر الندى: ٥٧، وشرح التصريح: ٢/٣٥٧، وحاشية الدسوقي: ٣/٤٦١.

(٧) - ينظر: المغني في النحو: ١/١٥٤، وشرح الرضي: ٥/٢٥، وحاشية الصبان: ٣/٤٠٦.

^٨ - تغلب، وهو تصحيف.

وهو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار، أبو العباس ثعلب، عالم الكوفيين في النحو واللغة في زمانه، أثنى عليه مترجموه ثناءً جميلاً، ولد في بغداد ومات بها، من مؤلفاته: شرح ديوان زهير، مجالس ثعلب، ما تلحن فيه العامة، توفي سنة (٢٩١). ينظر: تاريخ بغداد: ٦/٤٤٨، ونزهة الألباء: ١٧٣، ووفيات الأعيان: ١/١٠٢.

(٩) - ينظر: شرح الألفية للمرادي: ٢/١١٦، وشرح قطر الندى: ٥٧، وشرح التصريح: ٢/٣٥٦.

(١٠) - ينظر: شرح التصريح: ٢/٣٥٧، وحاشية الدسوقي: ٣/٤٦١.

(١١) - إذ هو عامل لفظي، وعامل الرفع معنوي. والقائل هو الفاكهي في: مجيب النّدا: ١/٢١١-٢١٢، وينظر: حاشية الألوسي: ١/١٦٠.

نَهَى الْمُدَى فِي شَرْحِ قَطْرِ النَّدَى.....الْمُقَدِّمَاتُ

وَالنَّاصِبُ انْتَقَى الرَّافِعُ كَمَا لَا يَخْفَى، وَدُخُولُ الْعَامِلِ بَعْدَ الْعَامِلِ لَا تَرْجِيحَ فِيهِ، كَدُخُولِ عَامِلِ الْجَزْمِ
بَعْدَ عَامِلِ النَّصْبِ.

بَحْثُ النَّوْصِبِ

ص: وَيُنْصَبُ بِ(لَنْ) نَحْوُ ﴿لَنْ نَبْرَحَ (٩١)﴾ [طه].

ش: لَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى الْحَالَةِ الَّتِي يُرْفَعُ الْمُضَارِعُ فِيهَا، شَرَعَ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْحَالَةِ الَّتِي يُنْصَبُ فِيهَا، وَذَلِكَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ أَرْبَعَةٍ وَهِيَ: (لَنْ) وَ(كَي) وَ(إِذَا) وَ(أَنْ)، وَبَدَأَ بِالْكَلامِ عَلَى (لَنْ) لِمُلَازِمَتِهَا النَّصْبَ نَحْوُ ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ (٩١)﴾ [طه]، وَهِيَ حَرْفٌ بِالْإِجْمَاعِ^(١)، بِسِطَّةٍ عَلَى وَضْعِهَا الْأَصْلِيِّ عِنْدَ سِيبَوِيهِ وَالْجُمْهُورِ^(٢).

وَادَّعَى الْفَرَّاءُ أَنَّ أَصْلَهَا (لَا) النَّافِيَةَ فَأَبْدَلَتْ الْأَلِفُ نُونًا، وَحَجَّتُهُ أَنَّهَا حَرْفَانِ نَافِيَانِ تَتَأْنِيَانِ، وَ(لَا) أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا^(٣)، وَرَدَّ بِأَنَّ الْإِبْدَالَ لَا يُغَيِّرُ حَكْمَ الْمَهْمَلِ فَيَجْعَلُهُ مَعْمَلًا، وَبِأَنَّ الْمَعْرُوفَ إِبْدَالَ النُّونِ أَلْفًا نَحْوُ ﴿لَنَسْفَعًا (١٥)﴾ [العلق]، ﴿وَلَيَكُونَا (٣٢)﴾ [يوسف]، لَا الْعَكْسُ^(٤).

وَزَعِمَ الْخَلِيلُ^(٥) وَتَبَعَهُ الْكَسَائِيُّ^(٦) أَنَّ أَصْلَهَا (لَا) وَ(أَنْ) فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ تَخْفِيفًا لِكثَرَةِ الْاسْتِعْمَالِ كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: وَيُلْمَهُ، وَالْأَلِفُ لِلْسَّاكِنِينَ^(٧)، وَحَجَّتُهُمَا قُرْبُ لَفْظِهَا مِنْهُمَا، وَفِيهِمَا^(٨) التَّفْيُّ وَالتَّخْلُصُ لِلْاسْتِقْبَالِ الَّذِي هُوَ مَعْنَاهُمَا، وَقَدْ جَاءَتْ عَلَى الْأَصْلِ فِي الضَّرُورَةِ كَقَوْلِهِ^(٩):

(١) - ينظر: شرح شذور الذهب: ٣٧٢.

(٢) - ينظر: المقتضب: ٨/٢، والأصول في النحو: ١٤٧/٢، واللباب للعكبري: ٣٢/٢، وشرح التسهيل: ١٥/٤، ١٥/٤، ارتشاف الضرب: ١٦٤٣/٤، ومغيث النِّدَا شرح قطر الندى: ٢٥١/١.

(٣) - ينظر رأي الفراء في: شرح السيرافي: ٥٠/١، وشرح التسهيل: ١٦/٤، وارتشاف الضرب: ١٦٤٣/٤.

(٤) - هذا ردُّ الأزهرِّي. ينظر: شرح التصريح: ٣٥٨/٢، وموصل النِّبيل: ١٤٨٠/٤-١٤٨١.

(٥) - الخليل بن أحمد، أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي، من أئمة اللغة والأدب، رزق ذكاءً حادًا وزهدًا، أخذَ عن أبي عمرو بن العلاء وغيره من البصريين، وأخذَ عنه سيبويه وغيره، من مؤلفاته: العين، والعوامل، والعروض، ثوْقِي سنة (١٧٠هـ)، وقيل غير ذلك. ينظر: أخبار النحويين البصريين: ٣١، وتاريخ العلماء النحويين: ١٢٣، ونزهة الألباء: ٤٥.

وينظر رأي الخليل في: كتاب سيبويه: ٥/٣، والمقتضب: ٨/٢، والأصول في النحو: ١٤٧/٢، والحليبات: ٤٥. ونقل السيرافي قولين للخليل هذا أحدهما، والآخر أَنَّهَا بِسِطَّةٌ كَقَوْلِ سِيبَوِيهِ، وَالْأَصَحُّ مَا نَقَلَهُ عَنْهُ سِيبَوِيهِ، فَقَدْ قَالَ فِي كِتَابِ الْعَيْنِ: ((وَأَمَّا (لَنْ) فَهِيَ: لَا أَنْ، وَصَلَتْ لِكثَرَتِهَا فِي الْكَلَامِ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا تُشَبِّهُ فِي الْمَعْنَى (لَا)، وَلَكِنَّهَا أَوْكَدُ)). كتاب العين: ٣٥٠/٨.

(٦) - ينظر رأي الكسائي: معاني القرآن وإعرابه: ١٦١/١، وشرح التسهيل: ١٥/٤، وموصل النِّبيل: ١٤٧٩/٤.

(٧) - أي: النقاء الألف من (لَا) مع النون من (أَنْ) بعدَ حذفِ الهمزة.

(٨) - فيها، والصواب ما أثبتته ليستقيم السياق.

(٩) - صدر بيت من الوافر عجزه: وتعرض دون أدناه الخطوب،

وهو لجابر بن رألان الطائي أو لإياس بن الأرب في: شرح شواهد المغني: ٨٥/١، والخزانة: ٤٤٠/٨، ٤٤٣، ولجابر الأنصاري في: شرح التصريح: ٣٥٩/٢.

[٧٦]

يُرْجَى الْمَرْءُ مَا لَا أَنْ يُلَاقِي

ورَّدَهُ سيبويه بجواز تقديم معمولها عليها نحو: زيدًا لن أضرب، وامتناع نحو: زيدًا يُعْجِبُنِي أَنْ تُضْرِبَ^(١)، قال نجم الأئمة: وللخليل أن يقول: لا منع أن تُغَيِّرَ الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنًى وعملاً إذ هو وضع مُستأنف^(٢)، انتهى.

وهي لنفي الفعل المُستقبل، وتقتضي تأكيدَه وفاقًا للزمخشري في كشَّافِه ومفصَّله^(٣)، وعليه ابنُ الخبَّاز، قال في (شرح الإيضاح)^(٤): (لن) لنفي المضارع على جهة التأكيد^(٥). ونجم الأئمة قال في (شرح الكافية): هي تنفي المستقبل نفيًا مُؤكِّدًا، وليس للدوام والتأبيد كما قال بعضهم^(٦)، وصاحب (التيبان)^(٧) أيضًا، بل قال بعضهم^(٨): إنَّ منعه مكابرة؛ لأنَّها لنفي (إني أفعل)، و(لا) لنفي (أفعل)^(٩)، كما في (لم) و(لما)^(١٠).

والشَّاهدُ فيه: مجيء (لَا أَنْ) على الأصلِ عندَ من قال بتركيبها.

(١) - قال سيبويه: ((ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أمَّا زيدًا فلن أضرب؛ لأنَّ هذا اسمٌ والفعل صلة، فكأنَّه قال: أمَّا زيدًا فلا الضربُ له)). كتاب سيبويه: ٥/٣.

(٢) - ينظر: شرح الرُّضي: ٣٨/٥.

(٣) - ينظر: الكشَّاف: ١٠١/١، والمفصَّل: ٣١٢.

(٤) - من كتبه التي لم تصلنا. ينظر: توجيه اللع: ٢٩ مقدِّمة المحقِّق.

(٥) - قال ابنُ الخبَّاز: ((وأمَّا (لن) فليتوكيد النفي، تقول: لا أكرمك، فإذا أردت التوكيد قلت: لن أكرمك)). توجيه اللع: ٣٥٨.

(٦) - ينظر: شرح الرُّضي: ٣٧/٥، والمراد بـ(بعضهم) الزمخشري كما سيأتي.

(٧) - هو الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ، أَبُو جَعْفَرٍ الطُّوسِيُّ، مفسِّرٌ، محدِّثٌ، فقيهٌ، متكلمٌ، رحلَ من خراسانَ إلى بغدادَ وأخذَ عن أكابر علمائها كالسَّيِّدِ المرتضى والشَّيْخِ المفيد، ثُمَّ رحلَ إلى النُّجفِ بعدَ سيطرة السَّلاجقة على بغدادَ، من مؤلَّفاته: التَّيْبَانُ في تفسير القرآن، الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، والفهرست، تُوفِّي سنة (٤٦٠هـ). ينظر: معالم العلماء: ١١٤-١١٥، والوافي بالوفيات: ٢٥٨/٢، وأعيان الشيعة: ١٥٩/٩.

وقوله في إفادة (لن) للتأبيد في كلامه على قوله تعالى ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ (البقرة)، قال: ((ومعنى ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾: أي: لن تأتوا بسورةٍ من مثله أبدًا؛ لأنَّ (لن) تنفي على التأبيد في المستقبل)). التَّيْبَانُ في تفسير القرآن: ٣٠٩/١-٣١٠.

(٨) - القائل هو سعدُ الدِّينِ النَّقَازَانِيُّ في: شرح المقاصد في علم الكلام: ١٢٢.

(٩) - هذا الكلام من قوله: بل قال بعضهم ... إلى قوله: كما في (لم) و(لما). كلامُ السَّيُّوطِيِّ في: الإتيان في علوم القرآن: ٢٧٨/٢.

(١٠) - لأنَّ (لما) نفي (قَدْ فَعَلَ)، (لم) نفي (فَعَلَ). ينظر: قواعد المطارحة: ٢١٢، وهمع الهوامع: ٥٤١/٢.

وَادَّعَى الزَّمْخَشَرِيُّ فِي أُنْمُودَجِهِ - عَلَى مَا فِي بَعْضِ النُّسخ - أَنَّهَا لِتَأْيِيدِ النَّفْيِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ (٧٣) [الحج]، ﴿وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ (٤٧) [الحج] (١).

قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: وَالْحَامِلُ لَهُ عَلَى ذَلِكَ اعْتِقَادُهُ فِي ﴿لَنْ تَرَانِي﴾ (١٤٣) [الأعراف]، أَنَّ اللَّهَ لَا يُرَى (٢). وَرَدَّهُ غَيْرُهُ بِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ لِلتَّأْيِيدِ لَمْ يَقَيِّدْ مَنْفِيَّتُهَا بِ(اليوم) فِي ﴿فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ (٢٦) [مريم]، وَلَكَانَ ذِكْرُ الْأَبَدِ فِي ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ (٩٥) [البقرة]، تَكَرَّرًا وَالْأَصْلُ عَدْمُهُ (٣)، انْتَهَى. انْتَهَى.

وهو ضعيف، إذ للقاتل بالتأيد أن يجيب عن الأول بأن ذلك عند إطلاق منفيها وخلو المقام عن مقيداته، وبأن ذكر الأبد ليس تكرارًا باللفظ، وهو ظاهر، ولا بالمرادف؛ لأن الأبد لا يرادف (لن)، إذ الاسم لا يرادف الحرف؛ ولأن التأيد نفس معنى أبدًا وجزء معنى (لن)، وإنما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما يفهم بالتضمن، ولو سلم فله فائدة وهي رفع ما يتوهم من أن (لن) لمجرد النفي بناءً على استبعاد نفي تمنّي الموت منهم على جهة التأيد (٤).

ومذهب سيبويه والجمهور أنها لنفي المستقبل أعم من أن يكون محدودًا (٥) كما في ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ (٩١) [طه]، أو مؤبدًا كما في نحو ﴿لَنْ يُغْنُوا عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ (١٩) [الجاثية] (٦). قَالَ بَعْضُهُمْ: وَإِنْكَارُهُمْ اقْتِضَاءُهَا التَّأْيِيدَ مُنَاقِضٌ لِقَوْلِهِمْ هَذَا، وَهُوَ لَا يَخْفَى (٧).

تَنْبِيهَاتُ:

الأول: ذهب جماعة (٨) منهم ابنُ عصفورٍ إلى أَنَّ الفعلَ بعدَ (لن) قد يخرجُ للدُّعاء (٩)، وأنكره الجمهور، قالوا: بل حاله بعدَ (لن) كحالهِ بعدَ سائرِ حروفِ النَّفْيِ/و٢٦/ غير (لا) (١٠)، واختار المصنّف الأول في (المغني)، قال: والحجة في قوله (١١):

(١) - في النسخة المحققة: ((و(لن) نظيره (لا) في نفي المستقبل ولكن على التأكيد)). الأنموذج في النحو: ٣٢. ٣٢

(٢) - قال ابنُ مالك: ((قال الشيخ رحمه الله: وحامله على ذلك اعتقاده أن الله تعالى لا يرى، وهو اعتقاد باطل، لصحة ثبوت الرؤية عن رسول الله ﷺ)). شرح السهيل: ١٤/٤، والمراد بالشيخ هو ابنُ الحاجب.

(٣) - ينظر هذا الرد في: مغني اللبيب: ٥٠٥/٣-٥٠٦.

(٤) - تنظر هذه الردود في: المنصف للشُّمَّيِّي: ٥٧٢/١.

(٥) - محدود، والصواب ما أثبتُّه.

(٦) - ينظر: المساعد: ٦٦/٣، وموصل النبيل: ١٤٧٧/٤.

(٧) - لم أقف على هذا القائل.

(٨) - قال ابنُ السَّراج: ((وقال قوم: يجوزُ الدُّعاء بـ(لن)، مثل قوله: ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ﴾ (١٧) [القصص])) الأصول في النحو: ١٧١/٢.

(٩) - لم أقف عليه في مؤلفاته، وتتنظر نسبته إليه في: ارتشاف الضرب: ١٦٤٤/٤، والمساعد: ٦٧/٣.

[٧٧] لَنْ تَرَالُوا كَذَلِكَ ثُمَّ لَا زِلْ تُمْ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ^(٣)

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ﴾ [القصص]، فَقِيلَ: مِنْهُ^(٤)، وَقِيلَ: لَيْسَ مِنْهُ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الدُّعَاءِ لَا يُسْنَدُ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ^(٥)، وَبِرُدُّهُ قَوْلُهُ:

لَا زِلْ تُمْ لَكُمْ خَالِدًا

الثَّانِي: مَا أَسْلَفْتُهُ مِنْ مُلَازِمَةِ (لَنْ) لِلنَّصِبِ هُوَ الْمَشْهُورُ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ^(٦) أَنَّهَا قَدْ تَجَزَّأَتْ كَقَوْلِهِ^(٧):

[٧٨] فَلَنْ يَحُلْ^(٨) لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنْظَرٌ
وَقَوْلِهِ^(٩):

[٧٩] لَنْ يَخِبَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَةَ
وَذَكَرَ اللَّحْيَانِيُّ^(١٠) أَنَّ ذَلِكَ لُغَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ^(١١) يَجْزَمُونَ بِالنَّوَاصِبِ وَيَنْصِبُونَ بِالْجَوَازِمِ^(١٢).
الثَّالِثُ: مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ وَهَشَامٍ أَنَّ (لَنْ) لَا تُفَصَّلُ عَنْ مَعْمُولِهَا إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ^(١) كَقَوْلِهِ^(٢):

(١) - ينظر: همع الهوامع: ٣٦٦/٢، والحدائق النَّدية: ٢٨١/٢.

(٢) - من الخفيف، وهو للأعشى في: ديوانه: ٦٣، وشرح شواهد المغني: ٦٨٤/٢. والشَّاهِدُ فِيهِ: خُرُوجُ الْفِعْلِ بَعْدَ (لَنْ) لِلدُّعَاءِ بِدَلِيلِ عَطْفِ (لَا) الدُّعَائِيَّةِ عَلَيْهِ.

(٣) - ينظر: مغني اللبيب: ٥٠٦/٣.

(٤) - ينظر: شرح الألفية للمرادي: ١١٨/٢، وشرح قطر النَّدَى: ٥٨، وشرح الأشموني: ١٨٠/٣.

(٥) - ينظر: مغني اللبيب: ٥٠٧/٣، وشرح التصريح: ٣٥٨/٢.

(٦) - جعلها المالقي لغةً لبعض العرب. ينظر: رصف المباني: ٣٥٧.

(٧) - عَجَزُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ صَدْرُهُ: أَيَادِي سَبَا يَا عَزَّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ،

وهو لكثير عزة في ديوانه: ٣٢٨، (والرَّوَايَةُ فِيهِ (فَلَمْ يَحُلْ))، وشرح شواهد المغني: ٦٨٧/٢.

والشَّاهِدُ فِيهِ: الْجَزْمُ بِ(لَنْ).

(٨) - يَحُلْ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٩) - من المنسرح، وهو لأعرابي يمدح الإمام الحسين (عليه السلام) في: شرح شواهد المغني: ٦٨٨/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١٦١/٥.

والشَّاهِدُ فِيهِ: الْجَزْمُ بِ(لَنْ).

(١٠) - عليُّ بْنُ الْمُبَارَكِ [وقيل: عليُّ بْنُ حَازِمٍ]، أَبُو الْحَسَنِ اللَّحْيَانِيُّ، مِنْ أَكَابِرِ أَهْلِ اللُّغَةِ وَلَهُ نَوَادِرٌ، أَخَذَ عَنِ الْكِسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ وَأَبِي زَيْدٍ وَأَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ وَأَبِي عُبَيْدَةَ وَالْأَصْمَعِيِّ وَغَيْرِهِمْ، تُوفِّيَ سَنَةَ (٢٢٠هـ). ينظر: نزهة الألباء: ١٣٧، ومعجم الأدباء: ١٨٤٣/٤، وإنباه الرُّوَاة: ٢٥٥/٢.

(١١) - الْمَغْرِبِ، تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ مِنَ الْمَصَادِرِ.

(١٢) - تَنْتَظِرُ حِكَايَةَ اللَّحْيَانِيِّ فِي: الْإِنْصَافِ: ٤٨٩ م (٨٧)، وَارْتِشَافِ الضَّرْبِ: ١٦٤٣/٤.

[٨٠] لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا أَدْعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ
وَجَوَّزَ الْكَسَائِيَّ الْفَصْلَ بِالْقِسْمِ، وَمَعْمُولِ الْفَعْلِ (٣)، وَالْفَرَاءَ بِالْأَوَّلِ، وَالظَّنَّ (٤)، وَالشَّرْطَ (٥).

ص: وب(كي) المصدريّة نحو ﴿لَكَيْلًا تَأْسُوا﴾ (٢٣) [الحديد].

ش: وَيُنْصَبُ الْمَضَارِعُ بِ(كي) المصدريّة (٦)، وجاءَ بها بعدَ (لن) لمُشاركتيهما في العملِ من غيرِ شرطٍ، وَقَيَّدَهَا بِالمصدريّة لِخُرْجِ التَّعْلِيلِيَّةِ فَإِنَّهَا لَا تَنْصَبُ الْمَضَارِعَ، كَمَا سَيَأْتِي، وَعَلَامَةُ الْمَصْدَرِيَّةِ تَقْدُمُ اللَّامِ عَلَيْهَا لَفْظًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ (٣٧) [الأحزاب]، أَوْ تَقْدِيرًا نَحْوُ ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ (٧) [الحشر]، إِذَا قَدَّرْتَ أَنَّ الْأَصْلَ (لكي)، فَلَا يَجُوزُ حِينَئِذٍ كَوْنُهَا جَارَةً؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَرِّ لَا يَبَاشِرُ مِثْلَهُ إِلَّا تَوْكِيدًا.

وعَلَامَةُ التَّعْلِيلِيَّةِ ظُهُورُ (أَنْ) الْمَفْتُوحَةِ بَعْدَهَا نَحْوُ (٧):

[٨١] كَيْمَا أَنْ تَغَرَّ وَتَخْدَعَا

أَوْ اللَّامِ نَحْوُ قَوْلِهِ (٨):

[٨٢] كِي لِنَقْضِيَنِي رُقِيَّةً مَا وَعَدْتَنِي ...

(١) - ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٤٤/٤، مجيب النّدا: ٢١٦/١، وعلل السيوطي بأنها محمولة على (سيفعل)

فكما لا يفصل بين السين والفعل لا يفصل بين (لن) ومعمولها. ينظر: همع الهوامع: ٣٦٧/٢.

(٢) - من الكامل، وهو بلا نسبة في: الخصائص: ٤١٣/٢، والانتخاب: ٢٠، وشرح شواهد المغني: ٦٨٣/٢. والشاهد فيه: الفصل بين (لن) ومعمولها مع إبقاء عملها، لأنّ (لما) هي (لن) و(ما) كَتَبْتُ مُتَّصِلَةً لِلْإِغَارِ، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ هِشَامٍ.

(٣) - ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٤٤/٤.

(٤) - والضرف، والصواب ما أثبتّه.

(٥) - ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٤٤/٤، وهمع الهوامع: ٣٦٧/٢.

(٦) - في (كي) ثلاثة مذاهب: الأول: تكون ناصبة تارةً وجارةً أخرى وهو مذهب الجمهور. الثاني: تكون جارةً دائماً، والنصب بعدها بـ(أَنْ) مضمرّة أو مظهرّة، وهو مذهب الخليل والأخفش. الثالث: تكون ناصبة دائماً ولا تكون حرف جرّ، وهو مذهب الكوفيّين. ينظر: وارتشاف الضرب: ١٦٤٥/٤، وشرح الألفيّة للمراذبي: ١١٩/٢.

(٧) - بعض بيت من الطويل تمامه: فَقَالَتْ: أَكَلَّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانَحًا لِسَانَكَ ...

وهو لجميل بثينة في: ديوانه: ٤١، وشرح المفصل: ٢٦/٩، و١٨٢، وخزانة الأدب: ٤٨٢/٨، ولحسن بن ثابت في: ضرائر الشعر: ٦٠، ولأحدهما في: شرح شواهد المغني: ٥٠٨/١.

والشاهد فيه: ظُهورُ (أَنْ) الْمَفْتُوحَةِ بَعْدَ (كَيْمَا) دَلِيلٌ أَنَّهَا تَعْلِيلِيَّةٌ.

(٨) - من المديد، تمامه: غَيْرَ مُخْتَلَسٍ،

وهو لعبيد الله بن قيس الرقيّات في: ديوانه: ١٦٠، والتّذييل والتّكميل: ٢١٤/١، والمقاصد النّحويّة: ١٨٥٨/٤، وخزانة الأدب: ٤٨٨/٨، ٤٩٠.

والشاهد فيه: ظُهورُ اللَّامِ بَعْدَ (كَيْ) دَلِيلٌ أَنَّهَا تَعْلِيلِيَّةٌ.

فلا يجوزُ حينئذٍ كونُها مصدريةً، أمّا في الأولِ فلأنَّ الحرفَ المصدريَّ لا يُباشِرُ مثلهُ، وأمّا الثاني فلئلا يلزِمُ الفصلُ بينَ الحرفِ المصدريِّ وصلتهِ باللامِ. وكذا لو لم تُقدِّرِ اللامُ قبلَها فإنَّها في هذه المواضعِ الثلاثةِ يتعيَّنُ كونُها تعليليةً بمنزلةِ اللامِ الجارّةِ، والمضارعُ بعدها منصوبٌ بـ(أنَّ) ظاهرةً في الأولِ، ومضمرةً في الآخرين^(١).

تَنْبِيهَاتٌ^(٢):

الأولُ: ما ذكرناه من أنَّ (كي) على قسمين: مصدريةً ناصبةً بمنزلةِ (أنَّ)، وتعليليةً جارةً بمنزلةِ اللامِ، إنّما هو على مذهبِ جمهورِ البصريين^(٣)، ومذهبُ الكوفيين أنَّها ناصبةٌ دائماً^(٤)، ومذهبُ الأخفش أنَّها حرفٌ جرٌّ دائماً^(٥)، وانتصابُ الفعلِ بعدها بـ(أنَّ) مضمرةً.

والأصحُّ الأولُ، قال ابنُ مالكٍ في (شرح الكافية): والذي أحوجُ إلى القولِ بذلك قولُ العربِ في السؤالِ عن العلةِ: كَيْمَه؟ كما يقولون: لِمَه؟ فسوّوا بينها وبينَ اللامِ في المعنى؛ فثبتَ بذلك أنَّها حرفٌ جرٌّ مرادفٌ للامِ، وثبتَ بدخولِ اللامِ عليها في نحو قولهِ تعالى ﴿لَكَيْلًا يَكُونُ (٥٠)﴾ [الأحزاب]، أنَّها مصدريةٌ؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ لا يدخلُ على مثلهِ فيلزمُ من ذلك جعلُ (كي) على قسمين^(٦)، انتهى.

قال المصنّفُ في (حواشي التسهيل): وأجاب الكوفيون عن (كَيْمَه) بأنَّ الفعلَ منصوبٌ بـ(كي) مقدّرةً، وما منصوبٌ بذلك الفعلِ. قال الرّضيُّ (تتد) وفي جوابهم هذا مخالفةٌ لعدّةِ أصولٍ: أحدها: حذفُ الصّلةِ وإبقاءُ معموليها، والثاني: نصبُ (ما) الاستفهاميّةِ مؤخّرةً عن الفعلِ المقدّرِ ولا تُنصبُ إلّا مقدّمةً عليه، ولهم أن يقولوا: إنّ المقدّرَ كالمعدومِ إلّا أنَّ (كي) يكونُ إذن متقدّماً على كلمةِ الاستفهامِ، مع أنَّه لا يكونُ مركّباً معه ككلمةٍ واحدةٍ فيسقطُ ما بهذا الوجهِ عن التّصديرِ اللفظي، والثالثُ: حذفُ ألفِ (ما) الاستفهاميّةِ غيرَ مجرورةٍ، ولا نظيرُ له في الكلامِ^(٧)، انتهى.

وأجابوا عن قولهِ: كَيْمًا أن تغرَّ وتخدعًا، بأنَّ (أنَّ) زائدةٌ أو بدلاً من (كي)، وعن قولهِ: كِي لِنَقْضِيْنِي، بزيادةِ اللامِ كما في ﴿رَدَفَ لَكُمْ (٧٢)﴾ [النمل]^(٨)، وأجاب الأخفش عن نحو ﴿لَكَيْلًا يَكُونُ (٥٠)﴾ [الأحزاب]، أنَّ (كي) تأكيدٌ للامِ كقولهِ^(٩):

(١) - الأصوبُ أن يقول: الأخير، لأنَّه استشهدَ ببينين فقط.

(٢) - في النّص تنبيهه، والنّصويُّ من الحاشية.

(٣) - ينظر: كتاب سيبويه: ٦/٣، وارتشاف الصّرب: ١٦٤٥/٤، وشرح الألفيّة للمرادّي: ١١٩/٢.

(٤) - ينظر مذهبُ الكوفيين في: شرح الرّضي: ٥١/٥، وارتشاف الصّرب: ١٦٤٥/٤، والجنى الدّاني: ٢٦٤.

(٥) - ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١٢٧/١، وشرح الرّضي: ٤٩/٥.

(٦) - ينظر: شرح الكافية الشّافية: ١٥٣٢/٣.

(٧) - ينظر: شرح الرّضي: ٥١/٥.

(٨) - تنظر إجابة الكوفيين في: شرح الرّضي: ٥١/٥، وحاشية الصّبان: ٤١٢/٣.

(٩) - عجزُ بيتٍ من الوافرِ صدره: فلا والله لا يُلْقَى لِمَا بِي،

[٨٣] وَلَا لِيَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً

ويردُّه أَنَّ الفصيحَ المقيسَ لَا يُخْرِجُ عَلَى الشَّاذِّ^(١).

الثَّانِي: أَثَبَّتَ الْكُوفِيُّونَ مِنْ حُرُوفِ النَّصْبِ (كَمَا) بِمَعْنَى (كَيْمَا)^(٢)، وَوَأَفَقَهُمُ الْمَبْرَدُ^(٣)، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ^(٤):

[٨٤] وَطَرَفُكَ إِمَّا جِئْنَا فَأَحْبِسْنَهُ كَمَا يَحْسُبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

وَأَنْكَرَ ذَلِكَ الْبَصْرِيُّونَ وَتَأَوَّلُوا مَا وَرَدَ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ (كَيْمَا) حُذِفَتْ يَأْوُهُ ضَرُورَةً /ظ٢٦/ أَوْ الْكَافِ الْجَارَةِ كُفَّتْ بِ(مَا) وَحُذِفَتْ التَّوْنُ مِنَ الْفِعْلِ ضَرُورَةً^(٥).

الثَّالِثُ: قَدْ تَكُونُ (كِي) مُخْتَصِرَةً مِنْ (كَيْفَ)^(٦) كَقَوْلِهِ^(٧):

[٨٥] كِي تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا تُثَرَّتْ قَتْلَاكُمْ وَلَطَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرُّمِ

ص: وَبِ(إِذَا) مُصَدَّرَةً، وَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ مُتَّصِلٌ أَوْ مُنْفَصِلٌ بِقَسَمٍ نَحْوُ: إِذَا أُكْرِمَكَ، وَ:

إِذَا وَاللَّهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ

ش: أَي: وَيُنْصَبُ الْمَضَارِعُ بِ(إِذَا)، وَرَبَّمَا حَذَفُوا الْهَمْزَةَ وَقَالُوا: (ذَنْ)^(٨)، وَأَتَى^(٩) بِهَا قَبْلَ (أَنَّ) لَطَوِيلَ الْكَلَامِ عَلَيْهَا، وَهِيَ حَرْفُ جَوَابٍ وَجَزَاءٍ، وَالْمُرَادُ بِكُونِهَا لِلْجَوَابِ أَنَّ تَقَعَّ فِي كَلَامٍ يُجَابُ بِهِ كَلَامٌ آخَرُ

وهو لمسلم بن معبد الوالبي في: شرح شواهد المغني: ٧٧٣/٢، وخزانة الأدب: ٣٠٨/٢، ولبعض بني أسد في: معاني القرآن للقرطبي: ٦٨/١، والمقاصد النحوية: ١٥٨٩/٤، وشرح التصريح: ١٤٥/٢. والشاهد فيه: دخول الجار على الجار تأكيداً.

(١) - تنظر إجابة الأخفش وردّها في: مغني اللبيب: ٣٥-٣٦.

(٢) - ينظر: الإنصاف: ٤٧٠ م (٨٤)، وجمع الهوامع: ٣٧٢/٢، ونسب ابن مالك هذا القول إلى الفارسي وتابعه جماعة. ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٣٤-١٥٣٥/٣، وشرح الألفية للمرادي: ١٢٠/٢، وشرح الأشموني: ١٨٥/٣.

(٣) - لم أفق على رأيه في المقتضب، ونسب إليه هذا القول في: الإنصاف: ٤٧٠ م (٨٤)، وارتشاف الصرب: ١٦٤٩/٤، وجمع الهوامع: ٣٧٢/٢.

(٤) - من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في: ديوانه: ١٠٥، ولجميل بثينة في: ديوانه: ٣١، ولأحدهما في: شرح شواهد المغني: ٤٩٨/١.

والشاهد فيه: نصب الفعل المضارع ب(كَمَا) على مذهب الكوفيين.

(٥) - ينظر: جمع الهوامع: ٣٧٢/٢.

(٦) - ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٣٤/٣، وشرح الأشموني: ١٨١/٣.

(٧) - من البسيط، وهو بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية: ١٥٣٤/٣، وشرح الألفية للمرادي: ١١٨/٢، وشرح شواهد المغني: ٥٥٧/٢، وخزانة الأدب: ١٠٦/٧.

والشاهد فيه: مجيء (كِي) مختصرةً من (كَيْفَ).

(٨) - قالوا: ذَنْ لَا أَفْعُل. ينظر: سرُّ صناعة الإعراب: ١٢٦/١، والمحکم والمحيط الأعظم: ٩٩/١٠ مادة (أَنْن).

ملفوظٌ أو مقدَّر، سواءً وقعت في صدره أو حشوه أو آخره، ولا تقع في كلامٍ مقتضبٍ ابتداءً ليس جواباً عن شيءٍ، فباعتبارٍ ملابتها للجواب على هذا الوجه سُميت حرفَ جوابٍ، وإلا فالجواب في الحقيقة إنما هو الجملة التي وقعت هي فيه، لا هي وحدها.

والمراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام التي هي فيه جزءاً لمضمون كلام آخر، بيانه أن رجلاً يقول: آتيك، فنقول: إذا أكرمك، فهذا الكلام قد أجبت به وصيرت إكرامك جزءاً له، وكونها للجواب والجزاء هو نصٌ سيبويه^(١)، واختلف فيه، فحمله قومٌ منهم الشلوبين على ظاهره، وقال: إنها لهما في كل موضع، وتكلف تخريج ما خفي فيه ذلك^(٢).

وزهد الفارسي إلى أنها قد ترد لهما وهو الأكثر، وقد تتمحض للجواب كأن تقول: أحبك، فنقول: إذا نظنك صادقاً، فلا يتصور هنا الجزء^(٣)، وقال الرضي (رحمته): لأن الشرط والجزاء إما في المستقبل أو في الماضي، ولا مدخل للجزاء في الحال^(٤)، انتهى.

ولا ينتصب [بها] المضارع إلا بثلاثة شروط:

أحدها: أن تكون مصدرية في أول الجواب؛ لأنها حينئذ في أشرف محالها، فإن وقعت حشواً بأن كان ما بعدها من تمام ما قبلها لم تنصب؛ وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: أن يكون ما بعدها خبراً لما قبلها نحو: أنا إذا أكرمك، وإني إذا أكرمك، وأمّا قوله^(٥):

[٨٦] لا تتركني فيهم شطيراً

إني إذا أهلك أو أطيراً

فضرورة، أو الخبر محذوف، أي: إني لا أستطيع ذلك، ثم استأنف ما بعده^(٦)، أو الخبر مجموع نحو: إذا أهلك، لا أهلك^(٧)، قاله الرضي (رحمته)^(٨).

(١) - أي: المصنف.

(٢) - قال سيبويه: ((وأمّا إن فجواب وجزاء)). كتاب سيبويه: ٢٣٤/٤.

(٣) - هذه عبارة أبي حيان: (((إنّ) قال سيبويه: معناها الجواب، والجزاء، فحمل هذا الكلام الأستاذ أبو علي على ظاهره، وتكلف في كل مكان وقعت فيه أنها جواب وجزاء)). ارتشاف الضرب: ١٦٥٤/٤، وينظر: التوطئة: ١٤٥-١٤٧، أمثلة الجزولية: ١٦٧-١٦٨، وشرح المقدمة الجزولية الكبير: ٤٧٧/٢-٤٨١.

(٤) - ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٥٤/٤، وشرح قطر الندى: ٥٩، ومغني اللبيب: ١١١/١.

(٥) - ينظر: شرح الرضي: ٤٢/٥.

(٦) - من الرجز، وهو بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء: ٢٧٤/١، واللباب للعكبري: ٢١١/١، والمقاصد النحوية: ١٨٦٣/٤، وخزانة الأدب: ٤٥٦/٨، ٤٦٠، وشرح شواهد المغني: ٧٠/١.

والشاهد فيه: نصب (إذا) ل(أهلك) مع عدم تصديرها ضرورة أو بما ذكره السيد الشارح من تقدير.

(٧) - ينظر: معاني القرآن: ٣٣٨/٢، والإنصاف: ١٥٦ م (٢٣)، واللباب للعكبري: ٢١١/١.

(٨) - ذكر هذا الوجه أبو البركات الأنباري في الإنصاف: ١٥٦ م (٢٣).

قال الدَّمَامِينِي^(٢): وفيه نظرٌ، إذ مقتضاهُ جوازُ مثل قولك: إِذَا أَقِيمَ، بالنَّصْبِ على أَنْ يُجْعَلَ الخبرُ هو المجموعُ من (إِذَا) ومدخولِها، وظاهرُ كلامِهِمْ يَأْبَاهُ^(٣)، انتهى.

الثَّاني: أَنْ يَكُونَ جوابًا لشرطٍ قبلها - صناعةٌ لا معنى - نحو: إِنْ تَأْتِي إِذَا أَكْرَمَكَ.

الثَّالثُ: أَنْ يَكُونَ جوابًا لقسمٍ قبلها نحو: وَاللَّهِ إِذَا لَأَخْرُجَنَّ، وقول كُنْثِيرٍ عَزَّةً^(٤):

[٨٧] لَئِنْ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمَكَّنِي مِنْهَا إِذَا لَا أَقِيلُهَا

التَّقْدِيرُ: وَاللَّهِ لَئِنْ عَادَ، وجوابُ الشرطِ مَحذوفٌ^(٥).

ثانيها: أَنْ يَكُونَ المضارعُ بعدها مقصودًا به الاستقبالُ، فلو قُصِدَ به الحالُ لم تنصبهُ نحو قولك: إِذَا تَصَدَّقْ، لمن قال: أَحْبَبْتُ، قياسًا على سائرِ التَّوَصُّبِ حيثُ لم تعملْ إِلَّا في المُسْتَقْبَلِ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الحالِ لَهُ تَحَقُّقٌ فِي الوجودِ كالأسماءِ، فلا تعملُ فيه فهو أصلُ الأفعالِ^(٦).

ثالثها: أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا بها، فلو انفصلَ عنها لم تنصبهُ لضعفِها مع الفصلِ عن العملِ فيما بعدها.

فإِذَا استوفتْ هذه الشُّرُوطَ نصبتَ المضارعَ وجوبًا في الأشهرِ، نحو قولك: إِذَا أَكْرَمَكَ، لَمَنْ قال: أَرْوَرُكَ. وإلغاؤها حينئذٍ لغةٌ لبعضِ العربِ حكاها عيسى بنُ عُمَرَ^(٧)، تلقاها البصريُّونَ بالقبولِ،

(١) - قال الرُّضَيُّ: ((بتأويل أن الخبر هو: (إِنْ أَهْلَكَ)، لا: (أَهْلَكَ) وحده، فتكون (إِنْ) مصدرًا، كما تقول: زيدٌ (لن يقوم)). شرح الرُّضَيُّ: ٤٧/٥، وقد مرَّتْ نسبتهُ هذا الرَّأي إلى الأنباريِّ في الهامشِ المذكورِ آنفًا.

(٢) - مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بنِ عَمَرَ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الدَّمَامِينِي، أو ابْنُ الدَّمَامِينِي، نسبةٌ إلى دمامين من قرى الصَّعِيدِ، ولدَ في الاسكندريَّة وتعلَّم فيها، ثُمَّ رَحَلَ إلى القاهرة، ثُمَّ إلى مَكَّة المكرمة، ثُمَّ نَزَلَ الاسكندريَّة واليمنَ واستقرَّ به المقامُ في الهند، من مؤلَّفاته: تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، المنهل الصافي في شرح الوافي، تعليق الفرائد على التسهيل، تُوفِّي سنة (٨٢٨هـ). ينظر: الصَّوِّ اللامع: ١٨٤/٧، وبغية الوعاة: ٦٦/١.

(٣) - ينظر: شرح الدَّمَامِينِي على مغني اللبيب: ٨٨/١.

(٤) - من الطَّوِيلِ، وهو لكُنْثِيرٍ عَزَّةً في ديوانِهِ: ٣٠٥، وكتاب سيبويه: ١٥/٣، والمقاصد النَّحْوِيَّة ٤/١٨٦٢، وخزانة الأدب: ٤٧٣/٨.

والشَّاهِدُ فِيهِ: عَدَمُ نَصْبِ (أَقِيلُهَا) بِ(إِذَا)؛ لِأَنَّ ما بعدها جوابٌ لقسمٍ قبلها.

وكُنْثِيرٍ عَزَّةً هو كُنْثِيرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَبُو صَخْرٍ الْخَزَاعِي، شاعرٌ أُمَوِيٌّ من أَهْلِ المدينة، وأكثرَ إقامتهِ في مصرَ، وهو من عشاقِ العربِ، تُوفِّي سنة (١٠٥هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ١٠٦/٤، والأعلام: ٢١٩/٥.

(٥) - ينظر: كتاب سيبويه: ١٥/٣، ومعاني القرآن للأخفش: ٥٣٩/٢، والتَّعليقة على كتاب سيبويه: ١٣٤/٢.

(٦) - لِأَنَّهُ يَجْرِي الآنَ دُونَ الماضِي والمستقبلِ بِناءٍ على أَنَّهُ أَصْلُ الأفعالِ، ينظر: الباب للعكبري: ١٥/٢.

(٧) - عيسى بنُ عُمَرَ النَّقَّاشِي، أَبُو سُلَيْمَانَ، عالِمٌ بالعربيَّة والقراءة، أَخَذَ عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي إِسْحاقَ الحَضْرَمِيِّ، وهو أستاذُ الخليل، كانَ فصيحًا لكنَّهُ يَتَعَرَّضُ في كلامِهِ، نُسِبَ إِلَيْهِ من المؤلَّفاتِ: الجامع، والإكمال، في العربيَّة، تُوفِّي سنة (١٤٩هـ). ينظر: تاريخ العلماء النَّحْوِيِّين: ١٣٥، ونزهة الألباء: ٢٨، ومعجم الأدياء: ٢١٤٥.

وتنظر حكايةَ عيسى بنِ عَمَرَ في: كتاب سيبويه: ١٦/٣، والأصول في النَّحْوِ: ١٤٩/١، وشرح اللمع لابن برهان: ٣٤٦/٢، والتَّنْذِيلُ والتَّكْمِيلُ: ٢٦٣/١٥.

ووافقهم ثعلب^(١)، وخالف سائر الكوفيّين، فلم يُجزْ أحدٌ منهم الرّفْعَ بعدها، قال أبو حيّان: ورواية الثّقّة مقبولة، ومن حفظ حَجّةً على من لا يحفظ، إلّا أنّها لغة نادرة جدّاً؛ ولذلك أنكرها الكسائيّ والفرّاء على اتّساع حفظهما وأخذهما بالشاذّ والقليل^(٢).

وقال في (التّصريح): إلّاؤها هو القياس لأنّها غيرُ مختصّة بالفعل، وإنّما أعملها الأكثرون / ٢٧/ حملاً على (ظنّ) لأنّها مثلها في جوازِ تقديمها على الجملة وتأخيرها عنها وتوسطها بين جزأيهما كما حُمِلَتْ (ما) على (ليس) لأنّها مثلها في نفي الحالِ فعَمَلَتْ عملها وإن كانَتْ غيرَ مختصّة بالاسم، والمرجعُ في ذلك كلّ السّماع^(٣)، انتهى.

ويجوزُ الفصلُ بينها وبينَ المضارعِ بالقسمِ فلا يقدَحُ في نصبها كقولهِ^(٤):

[٨٨] إِذَا وَاللّهِ نَرَمِيَهُمْ بِحَرْبٍ يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

وإنّما اغتفرَّ الفصلُ به لأنّه زائدٌ جيءَ به للتّأكيدِ فلا يَمْنَعُ النّصبُ^(٥)، كما لم يَمْنَعِ الجرُّ في قولهم: إِنَّ الشّاةَ لَتَجَبَّرَ فَتَسْمَعُ صَوْتَ - واللّهِ - رَبِّهَا^(٦). وأجازَ المصنّفُ في (المغني)^(٧) و(الشّدور)^(٨) و(الشّدور)^(٨) الفصلَ بـ(لا) النّافية أيضاً نحو: إِذَا لَا أَهْيَنُكَ^(٩)؛ لأنّ النّافي كالجزءِ من الفعلِ المنفِي، المنفِي، فكأنّه لا فاصل^(١٠)، وابنُ عصفورٍ^(١١) والأبذيّ^(١٢) وغيرُهُما بالظّرْفِ.

(١) - تنظر موافقة ثعلبٍ للبصريّين في: ارتشاف الصّرب: ١٦٥١/٤، وجمع الهوامع: ٣٧٦/٢.

(٢) - ينظر: التّذييل والتّكميل: ٢٦٣/١٥.

(٣) - ينظر: شرح التّصريح: ٣٧٠/٢.

(٤) - من الوافر، وهو لحسان في: ديوانه: ٤٤٦/١، والمقاصد النّحويّة: ١٨٩١/٤، وشرح شواهد المغني: ٩٧/١.

والشّاهدُ فيه: الفصلُ بينَ (إذا) والفعلِ المنصوبِ بها بالقسم.

(٥) - ينظر هذا التّعليلُ في: شرح شذور الذهب للجوجريّ: ٥٢٠/٢، ومجيب النّدا: ٢٢١/١.

(٦) - حكاه أبو عبيدة، ينظر في: الإنصاف: ٣٤٨، وشرح ابن النّاظم: ٤٧٨.

(٧) - ينظر: مغني اللبيب: ١١٨/١، وقد وجّه قبله المبرّد قراءة ابن مسعودٍ لقوله تعالى ﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خِلَافَكَ﴾

(٧٦) [الإسراء]، بنصبِ الفعلِ بـ(إنّ) لاتصالها بالفعلِ بعدمِ الاعتدادِ بـ(لا) فاصلاً. ينظر المقتضب: ١٢/٢.

(٨) - ينظر: شرح شذور الذهب: ٣٧٦.

(٩) - هنيك، وهو تحريفٌ، والصّوابُ ما أثبتّه.

(١٠) - ينظر هذا التّعليلُ في: شرح شذور الذهب للجوجريّ: ٥٢٢/٢، ومجيب النّدا: ٢٢١/١.

(١١) - جوّز ابنُ عصفور الفصلَ بالظّرْفِ والمجرورِ. ينظر: المقرّب: ٢٦٢/١.

(١٢) - عليّ بنُ محمّد بنِ محمّد بنِ عبدِ الرّحمن، أبو الحسنِ الخُشنِيّ المعروفُ بالأبذيّ نسبةً إلى (أبذة) في بلادِ الأندلس، من النّحويّين الكبار، عالمٌ باللّغة والأشعار، أخذ السّلوطين والدّبّاج، ودرّس في غرناطة ومالقة وإشبيلية، من مؤلّفاتِه: شرح الجزوليّة، ومشكل الأشعار السّيّئة، إملاءات على كتاب سيبويه، وعلى الجمل، وعلى الإيضاح، تُوفّي سنة (٦٨٠هـ). ينظر: إشارة التّعيين: ٢٣٣، والبلغة: ٢١٧، وبغية الوعاة: ١٩٩/٢.

وينظر رأيهُ في: شرح الجزوليّة له: ٣٣٢/١.

وابنُ بابشاذ^(١) بالدُّعاء والدُّعاء^(٢)، والرَّضِيُّ بِأَحَدِ الثَّلَاثَةِ^(٣)، والكسائيُّ وهشام^(٤) بمعمولِ الفعلِ نحوُ: نحوُ: إِذَا زَيْدًا^(٥) أَكْرَمَ^(٦)، والأَرْجَحُ حِينَئِذٍ عِنْدَ الكسائيِّ النَّصْبُ، وعندَ هشام الرَّفْعُ.

تَنْبِيهَاتُ:

الأوَّلُ: يجوزُ في المضارع، بعدَ (إِذَا) التَّالِيَةِ للواوِ والفاءِ، الرَّفْعُ باعتبارِ كونِ العاطفِ من تمامِ ما قبله بسببِ ربطِ بعضِ الكلامِ ببعضٍ، والنَّصْبُ باعتبارِ كونِ ما بعدَ العاطفِ جملةً مستقلةً، والفعلُ فيها بعدَ (إِذَا) ليسَ من تمامِ ما قبلها^(٧). والأوَّلُ أجودُ وأكثرُ في لسانِ العربِ^(٨) قَالَ تَعَالَى ﴿وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا (٧٦)﴾ [الإسراء]، ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا (٥٣)﴾ [النساء]، وفُرئَ شاذًّا بالنَّصْبِ فيهما^(٩).

الثَّانِي: ما أَسْلَفْنَاهُ مِنْ أَنَّ (إِذَا) حَرْفٌ هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَذَهَبَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ إِلَى أَنَّهَا اسْمٌ^(١٠)، وَالْأَصْلُ فِي: إِذَا أَكْرَمَكَ: إِذَا جِئْتَنِي أَكْرَمَكَ، ثُمَّ حُذِفَتِ الْجُمْلَةُ وَعَوِّضَ عَنْهَا التَّنْوِينُ^(١١)، وَاخْتَارَهُ الرَّضِيُّ (جِيئْتَنِي)^(١٢). وَعَلَى الْأَوَّلِ فَالصَّحِيحُ أَنَّهَا بِسِيطَةٍ لَا مَرَكِبَةٌ مِنْ (إِذْ) وَ(أَنَّ)، وَعَلَى الْبَسَاطَةِ

(١) - طاهرُ بنِ أحمدَ بنِ بابشاذَ بنِ داودَ، أَبُو الحَسَنِ، المعروفُ بابنِ بابشاذَ النُّحَوِيِّ، مِنْ الْأَعْلَامِ فِي عُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ وَفَصَاحَةِ اللِّسَانِ، وَرَدَ الْعِرَاقَ تَاجِرًا فِي اللُّؤْلُؤِ وَأَخَذَ عَنْ عِلْمَائِهِ، ثُمَّ رَحَلَ إِلَى مِصْرَ وَعَمَلَ فِي دِيوَانِ الرِّسَالِ، ثُمَّ تَزَهَّدَ وَاعْتَزَلَ فِي غُرْفَةٍ مَنَارَةٍ، مِنْ مَوْلَفَاتِهِ: شَرَحَ جَمَلَ الرَّجَاجِيِّ، وَالْمَقْدَمَةَ النَّحْوِيَّةَ، وَشَرَحَ الْأُصُولَ لِابْنِ السَّرَاجِ، تُوفِّيَ سَنَةَ (٤٦٩ هـ). يَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ: ٤/١٤٥٥، وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ: ٢/٥١٥، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ: ١٧/٢.

(٢) - يَنْظُرُ: ارْتِشَافُ الصَّرْبِ: ٤/١٦٥٣، وَالْجَنَى الدَّانِي: ٣٦٢.

(٣) - أَي: بِالْقَسَمِ، وَالِدُّعَاءُ، وَالنَّدَاءُ؛ لِكَثَرَةِ دَوْرِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ فِي الْكَلَامِ. يَنْظُرُ: شَرَحُ الرَّضِيِّ: ٥/٤٣.

(٤) - يَنْظُرُ: شَرَحُ التَّسْهِيلِ: ٤/٢٢، وَارْتِشَافُ الصَّرْبِ: ٤/١٦٥٤، وَمَغْنِي اللَّيْبِيبِ: ١/١٢١.

(٥) - زَيْدٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٦) - وَنُسِبَ هَذَا الرَّأْيُ أَيْضًا لِلْفَرَّاءِ، يَنْظُرُ: ارْتِشَافُ الصَّرْبِ: ٤/١٦٥٤، وَهَمْعُ الْهُوَامِعِ: ٢/٣٧٣.

(٧) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبُويَه: ٣/١٣، وَشَرَحَ كِتَابُ سَيَبُويَه لِلرُّمَانِيِّ: ٣/٤١٩-٤٢٠، وَاللِّبَابُ لِلْعَبْرِيِّ: ٢/٣٦.

(٨) - يَنْظُرُ: حَاشِيَةُ الدَّسُوقِيِّ: ١/٥٩.

(٩) - فِي آيَةِ النَّسَاءِ قَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَبِيُّ بَنُ كَعْبٍ بِإِعْمَالِ (إِذَنْ)، وَقَرَأَ الْأَكْثَرُونَ بِإِهْمَالِهَا، وَفِي آيَةِ الْإِسْرَاءِ قَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَأَبِيُّ بَنُ كَعْبٍ بِإِعْمَالِ (إِذَنْ)، وَالْأَكْثَرُونَ بِإِهْمَالِهَا. يَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْقِرَاءَاتِ لِلْخَطِيبِ: ٨٨/٢، وَ١٠١/٥.

(١٠) - يَنْظُرُ: الْجَنَى الدَّانِي: ٣٦٣، وَحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ: ٣/٤٢٤.

(١١) - يَنْظُرُ: الْجَنَى الدَّانِي: ٣٦٣، وَمَغْنِي اللَّيْبِيبِ: ١/١٠٩.

(١٢) - يَنْظُرُ: شَرَحُ الرَّضِيِّ: ٥/٣٨.

فَالصَّحِيحُ أَنَّهَا النَّاصِبَةُ لَا (أَنْ) مَضْمَرَةٌ^(١) بَعْدَهَا، خِلَافًا لِلزَّجَاجِ^(٢)، وَالْفَارَسِيِّ^(٣)، وَالْخَلِيلِ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ^(٤).

الثَّالِثُ: فِي (إِذَا) فِي حَالِ الْوَقْفِ عَلَيْهَا، فَقِيلَ: يُبْدَلُ نَوْنُهَا أَلِفًا تَشْبِيهَا لَهَا بِتَتْوِينِ الْمَنْصُوبِ^(٥)، قَالَ الْمَصْنُفُ فِي (الْمَغْنِيِّ): وَهُوَ الصَّحِيحُ^(٦). وَقِيلَ: يُوقَفُ عَلَيْهَا بِالنُّونِ؛ لِأَنَّهَا كُنُونٌ (أَنْ) وَ(لَنْ)، نُقِلَ عَنِ الْمَازَنِِيِّ^(٧) وَالْمَبْرَدِيِّ^(٨). وَتَبَيَّنَ عَلَى هَذَا الْخِلَافِ خِلَافٌ فِي كِتَابَتِهَا، فَجَزَمَ فِي (التَّسْهِيلِ) بِأَنَّهَا تُكْتَبُ أَلِفًا مُرَاعَاةً لِلْوَقْفِ عَلَيْهَا، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ^(٩)، وَقَالَ الْمَبْرَدِيُّ: تُكْتَبُ بِالنُّونِ وَبَالِغٌ فِي الْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ يَكْتُبُهَا أَلِفًا^(١٠)، وَفَصَّلَ الْفَرَّاءُ قَالَ: إِذَا أَعْمَلْتَهَا فَاكْتُبْهَا بِالْأَلِفِ، وَإِذَا أَلْغَيْتَهَا فَاكْتُبْهَا بِالنُّونِ؛ لِئَلَّا تَلْتَبَسَ بِ(إِذَا) الزَّمَانِيَّةِ^(١١).

ص: وَبِ(أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةُ ظَاهِرَةٌ نَحْوِ ﴿أَنْ يَغْفِرَ لِي (٨٢)﴾ [الشُّعْرَاءُ]، مَا لَمْ تُسَبِّقْ بِعِلْمٍ نَحْوِ ﴿عِلْمٍ أَنْ سَيَكُونُ (٢٠)﴾ [الْمَزْمَلُ]، فَإِنْ سُبِقَتْ بِظَنْ فُوجِهَانِ ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً (٧١)﴾ [الْمَائِدَةُ].
ش: أَي: وَيُنْصَبُ الْمَضَارِعُ بِ(أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ حَالِ كَوْنِهَا ظَاهِرَةٌ [نَحْوُ] ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي (٨٢)﴾ [الشُّعْرَاءُ]، وَالْمَصْدَرِيَّةُ نَسَبَةٌ إِلَى الْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّهَا تُؤَوَّلُ مَعَ صَلَاتِهَا بِالْمَصْدَرِ نَحْوِ ﴿وَأَنْ

(١) - مظهره، وهو تحريف والصواب ما أثبتته.

(٢) - ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٦٣/٢.

(٣) - نسب هذا الرأي للفارسي في: ارتشاف الضرب: ١٦٥٠/٤، وهمع الهوامع: ٣٧٤/٢، ولم يصرح برأيه في تعليقه على كتاب سيبويه، بل اكتفى بشرح كلام سيبويه ولم يعقب، وما نسب للفارسي غير دقيق، فقد رد رأي الزجاج وقال: ((هذا الذي أجازته من انتصاب الفعل بعد (إن) ب(أن) مضمرة بعدها فاسد مدخول من غير جهة...)). الإغفال: ١٥٩/٢، ثم استدلل على بطلان مذهب الزجاجي بجملة حجج.

(٤) - نقله عنه أبو عبيدة. ينظر: المقتضب: ٧/٢، ورصف المباني: ١٥٦، وارتشاف الضرب: ١٦٥٠/٤، وحكاة سيبويه عن بعض من حكاها عن الخليل. ينظر: كتاب سيبويه: ١٦/٣.

(٥) - هو مذهب الجمهور، ينظر: إيضاح الشعر: ٨٣، وسر صناعة الإعراب: ٣١٨/٢، والجنى الداني: ٣٦٥، ٣٦٥، وهمع الهوامع: ٤٣٠/٣.

(٦) - ينظر: مغني اللبيب: ١١٥/١.

(٧) - بكر بن محمد بن بقیة، أبو عثمان المازني، من أكابر النحويين البصريين، أخذ عن الأخفش وأبي عبيدة والأصمعي، وأخذ عنه المبرد، كان يجل كتاب سيبويه ويهتم به، من مؤلفاته: النصريف، كتاب الألف واللام، وما تلحن فيه العامة، توفي (٢٤٩هـ). ينظر: تاريخ العلماء النحويين: ٦٥، نزهة الألباء: ١٤٠، ومعجم الأدباء: ٧٥٧/٢.

(٨) - ينظر رأي المازني والمبرد في: الجنى الداني: ٣٦٥.

(٩) - ينظر: التسهيل: ٣٢٨، وشرح الألفية للمراذبي: ٣٩٧/٢.

(١٠) - قال أبو جعفر النحاس: ((حدثنا علي بن سليمان، عن محمد بن يزيد، أنه كان لا يجيز أن تكتب (إن) إلا بالنون؛ لأنها مثل (لن)، قال: وأشبهني أن أكوي يد من يكتبها بالألف)). عمدة الكتاب: ١٦٤.

(١١) - ينظر رأي الفرّاء في: أدب الكاتب: ٢٤٩، وعمدة الكتاب: ١٦٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٧٠/٢.

تَصَوُّمُوا خَيْرَ لَكُمْ (١٨٤) [البقرة]، وهي أُمُّ الْبَابِ، قَالَ أَبُو حَيَّانَ: بِدَلِيلِ الْإِتِّفَاقِ عَلَيْهَا وَالِاخْتِلَافِ فِي أَخَوَاتِهَا، وَعَنِ الْخَلِيلِ أَنَّ لَا نَاصِبَ سِوَاهَا، وَبَعْضُهُمْ يُهْمَلُهَا حَمَلًا عَلَى (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ كَقِرَاءَةِ ابْنِ مُحَيْصِنٍ^(١) ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ (٢٣٣)﴾ [البقرة]، بَرَفَعَ (يُنِمُّ)^(٢)، وَقَوْلِهِ^(٣):

[٨٩] أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مَنِي السَّلَامِ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: وَذَلِكَ كَمَا أَعْمَلْتُ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةَ حَمَلًا عَلَيْهَا فِيمَا رُوِيَ عَنْهُ (عَلِيٍّ)^(٤): (كَمَا تَكُونُوا يُؤَلَّى عَلَيْكُمْ)^(٥). قَالَ فِي (الْمَغْنِيِّ): وَالْمَعْرُوفُ فِي الرِّوَايَةِ: تَكُونُونَ^(٦).

وَفِي (شَرْحِ الْكَافِيَةِ) لِلرُّضِيِّ: تَكُونُونَ^(٧)، وَجَوَزَ فِي (مَا) كَوْنَهَا كَافَّةً، وَكَوْنَهَا مَصْدَرِيَّةً^(٨). قَالَ أَبُو حَيَّانَ: وَلَا تُحْفَظُ (أَنْ) غَيْرَ نَاصِبَةٍ إِلَّا فِي الْقِرَاءَةِ الْمَذْكُورَةِ^(٩) وَالْبَيْتِ الْمَذْكُورِ، وَمَا هَذَا سَبِيلُهُ / ٢٧٧/ لَا يُبْتَدَى عَلَيْهِ قَاعِدَةٌ^(١٠). وَصَرَّحَ ابْنُ مَالِكٍ بِشَذُوذِهِ فِي (الْكَافِيَةِ) حَيْثُ قَالَ:

[٩٠] وَشَذَّ رَفَعٌ بَعْدَ (أَنْ) حَيْثُ اسْتَحَقَّ نَصَبًا بِهَا وَاعْرِفْ شَذُوذَهُ وَثَقُ^(١١)

عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ بِإِنَّ هَذِهِ مَصْدَرِيَّةٌ هُوَ قَوْلُ الْبَصْرِيِّينَ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: إِنَّهَا الْمَخْفَفَةُ مِنَ النَّقِيلَةِ^(١٢) شَذَّ

(١) - مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَبُو حَفْصٍ ابْنُ مُحَيْصِنٍ السَّهْمِيُّ وَلَاءَ، الْمَكِّيُّ مَوْطِنًا، مَقْرَأٌ أَهْلُ مَكَّةَ كَانَ عَالِمًا بِالْعَرَبِيَّةِ، لَهُ اخْتِيَارٌ فِي الْقِرَاءَةِ يُوَافِقُ الْعَرَبِيَّةَ تَقَرَّرَ بِهِ؛ فَرَغِبَ النَّاسُ عَنْهُ وَمَالُوا إِلَى ابْنِ كَثِيرٍ الْمَكِّيِّ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ اتِّبَاعًا، تُوَفِّيَ سَنَةٌ (١٢٣هـ). يَنْظُرُ: غَايَةُ النِّهَايَةِ: ١٦٧/٢، وَالْأَعْلَامُ: ١٨٩/٦.

(٢) - هِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمَجَاهِدٍ وَابْنِ مُحَيْصِنٍ. يَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْقِرَاءَاتِ لِلْخَطِيبِ: ٣٢١/١.

(٣) - مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ بِلَا نَسْبَةٍ فِي: مَجَالِسِ ثَعْلَبٍ: ٣٢٢، وَضُرَائِرُ الشَّعْرِ: ١٦٣، وَتَخْلِيصُ الشَّوَاهِدِ: ٣٨٩، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ١٠٠/١، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٤٢٠/٨.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إِهْمَالُ (أَنْ) وَرَفْعُ الْفِعْلِ (تَقْرَأَ) بَعْدَهَا.

(٤) - يَنْظُرُ الْحَدِيثُ الشَّرِيفَ فِي: الطَّيُورِيَّاتِ: ١٣٥٨/٤، وَكَنَزُ الْعَمَالِ فِي سَنَنِ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ: ٨٩/٦ بِرَقْمِ (١٤٩٧٢)، وَفِيضُ الْقَدِيرِ شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ: ٤٧/٥ بِرَقْمِ (٦٤٠٦).

(٥) - قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: ((فَأَمَّا تَشْبِيهُ (مَا) بِ(أَنْ) فِي الْعَمَلِ فَأَبْعُدُ، وَعَلَيْهِ مَا يُرَوَّى مِنْ قَوْلِهِ: (كَمَا تَكُونُوا يُؤَلَّى عَلَيْكُمْ)))). الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ: ٢٢٧/٢.

(٦) - يَنْظُرُ: مَغْنِي اللَّيِّبِ: ٧٢٠/٦.

(٧) - شَرْحُ الرُّضِيِّ: ٨٥/٦.

(٨) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِيِّ: ٨٤/٦-٨٧.

(٩) - الْمَذْكُورُ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَهُ.

(١٠) - لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ بِهَذَا النَّصِّ فِي كِتَابِ أَبِي حَيَّانَ وَلَكِنْ قَرِيبٌ مِنْهُ فِي: التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ: ١٦٦/٥-١٦٧.

(١١) - شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ: ١٥١٤/٣.

(١٢) - يَنْظُرُ: شَرْحُ النَّسْهِيلِ: ٤٤/٢، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ١٢٤/٢، وَمَغْنِي اللَّيِّبِ: ١٨٣/١-١٨٤، وَشَرْحُ النَّصْرِ: ٣٦٣/٢، وَهُوَ خِلَافُ مَا نَقَلَهُ ابْنُ جَنِّي عَنْ شَيْخِهِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ مِنْ أَنَّ الْقَوْلَ إِنَّهَا مَخْفَفَةٌ مِنَ النَّقِيلَةِ هُوَ قَوْلُ الْبَغْدَادِيِّينَ. يَنْظُرُ: سُرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ: ٢٠٠/٢. وَقَدْ تَعَقَّبَ الْبَغْدَادِيُّ ابْنَ هِشَامٍ فِي هَذِهِ النَّسْبَةِ فَقَالَ: ((وَالصَّوَابُ الْعَكْسُ، فَإِنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّهَا هِيَ الْمَخْفَفَةُ قَوْلُ الْبَصْرِيِّينَ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهَا النَّاصِبَةُ الْخَفِيفَةُ وَقَدْ أَهْمَلْتُ

اتصالها بالفعل المتصرف الخبري، والقياس فصله^(١) منها بـ(قد) أو أحد أخواتها^(٢).
 وقيدَها بالمصدرية ليُخرج المفسرة، والزائدة، والاسمية، فالأولى: هي التالية لجمله فيها معنى
 القول دون حروفه^(٣)، المتلوّة بجمله ولم تقترن بجارٍ نحو ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ
 الْفُلَ﴾^(٢٧) [المؤمنون].
 والثانية: هي التالية لـ(لما)^(٤) التوقيتية نحو ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾^(٩٦) [يوسف]، ولـ(إذا)^(٥)
 كقوله^(٦):

[٩١] فَأَمَّهُلَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَانَهُ مُعَاطِي يَدٍ فِي لَجَّةٍ^(٧) الْمَاءِ غَارِفُ

والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله^(٨):

[٩٢] وَيَوْمَ ثَوَاقِنَا بَوَجْهِ مُقَسَّمٍ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

فيمَن جَرَّ (ظَبِيَّةٍ)^(٩).

قول (الكوفيّ)). شرح أبيات مغني اللبيب: ١٣٥/١، وهو الصواب، فقد نصّ ثعلب إمام الكوفيّين على أنّ (أنّ)
 في البيت هي الناصبة أُمِلَتْ تشبيها لها بـ(ما). ينظر: مجالس ثعلب: ٣٢٢.

(١) - فضله، وهو تصحيّف.

(٢) - ينظر: شرح التصريح: ٣٦٣/٢.

(٣) - جوّز ابنُ عصفور أنّ تأتي بعد صريح القول. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٧٣/٢، وارتشاف
 الضرب: ١٦٩١/٤.

(٤) - قال سيبويه: ((فأما الوجه الذي تكون فيه لغوا فنحو قولك: لما أنّ جاءوا ذهبْتُ، وأما والله أنّ لو فعلت
 لأكرمْتُك)). كتاب سيبويه: ١٥٢/٣.

(٥) - ينظر: مغني اللبيب: ٢١٠/١، وشرح التصريح: ٣٦٥/٢، وهمع الهوامع: ٤٠٨/٢.

(٦) - من الطويل، وهو لأوس بن حجر في: ديوانه: ٧١، وشرح شواهد المغني: ١١٢/١.

والشاهد فيه: زيادة (أنّ) بعد (إذا).

(٧) - من جهة، وهو تحريف، والصواب ما أثبتّه.

(٨) - من الطويل، وهو لابن صرّيم اليشكري في: كتاب سيبويه: ١٣٤/٢، والإفصاح للفارقي: ٣٤٦، وشرح
 المفصل: ١٥٠/٨، وضرائر الشعر: ٥٩، والمقاصد الشافية: ٤٠٨/٢، ولأرقم بن علباء اليشكري في: شرح أبيات
 سيبويه لابن السّيرافي: ٣٦٦/١، ولعلباء بن أرقم اليشكري في: التّخميم: ٧٠/٤، ولزيد بن أرقم في الإنصاف:
 ١٦٨، ولابن صرّيم اليشكري أو لأرقم بن علباء اليشكري أو لباعث اليشكري في: المقاصد النّحويّة: ٧٦٧/٢،
 ولهم أو لراشد بن شهاب اليشكري في: شرح أبيات مغني اللبيب: ١٦٠/١.

والشاهد فيه: وقوع (أنّ) زائدة بين الكاف ومجرورها.

(٩) - ينظر: سرّ صناعة الإعراب: ٣٢٠/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٨٢/٢، وقد ذكروا في (ظبيّة) ثلاثة
 وجوه: الرّفْع على إلغاء (كأنّ)، والنّصب على إعمالها والخبر محذوف أي: كأنّ ظبيّة هذه المرأة، والجرّ على
 زيادة (أنّ) والجرّ بالكاف. ينظر: اللّباب للعكبري: ٢٢٢/١، وشرح قطر النّدى: ١٥٨.

وبين القسم و(لو) ^(١) كقوله ^(٢):

[٩٣] فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلَمٌ

وقول الآخر ^(٣):

[٩٤] أَمَا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ

والتالفة: هي ضمير المتكلم في قول بعض العرب: أَنْ فَعَلْتُ ^(٤).

قوله: مَا لَمْ تُسَبِّقْ... إلخ، بيان لأن محل النصب ب(أن) حيث لم يتقدم عليها علم، أي: لفظ دال على اليقين سواء دل عليه بمادة (ع ل م) أم لا، فلو تقدم عليها ذلك لم تنصبه؛ لأنها ليست المصدرية الناصبة، بل هي المخففة من الثقيلة؛ لأنها إنما تدخل على ما ليس بمعلوم التحقيق؛ لأن بابها أن تدخل للاستقبال، فلذلك لا تقع بعد أفعال التحقيق، بخلاف المخففة فإنها تقتضي تأكيد الشيء وثبوته ^(٥). وقولنا: سواء دل عليه بمادة (ع ل م) أم لا، تعميم لنحو قوله تعالى ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ [المزمل]، وقوله ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ (٨٩) [طه]، ومثل ذلك كل ما يؤدي ^(٦) معناه كالنبيين، والتبيين، والانكشاف، والظهور، والنظر، والفكر، ونحو ذلك ^(٧)، فإن (أن) متى تقدم عليها شيء مما ذكرنا كان الفعل بعدها مرفوعاً لا غير.

ولو تقدم عليها لفظ دال على الظن جاز في الفعل بعدها الرفع على تأويله بالعلم، والنصب إجراء له على أصله، وهو الأرجح عقلاً ونقلاً؛ لأن التأويل خلاف الأصل، والأكثر في لسان العرب النصب بعده ^(٨)؛ ولهذا أجمع القراء عليه في ﴿الم (١) أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ [العنكبوت]، ﴿(٢)﴾ [العنكبوت]،

(١) - هذا مذهب سيبويه، ينظر: كتاب سيبويه: ١٥٢/٣، وذهب ابن عصفور إلى أن (أن) رابطة بين المقسم

والمقسم عليه. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٥٢٨/١-٥٢٩، وارتشاف الضرب: ١٦٩١/٤.

(٢) - من الطويل، وهو للمسيب بن علس في: شرح أبيات سيبويه: ١٧٥/٢، وتحصيل عين الذهب: ٤٢٦،

وشرح شواهد المغني: ١٠٩/١، وخزانة الأدب: ٨٣/١٠.

والشاهد فيه: وقوع (أن) زائدة بين القسم و(لو).

(٣) - من الوافر، وهو لامرأة من غني في: معاني القرآن للقرائ: ٤٤/٢.

والشاهد فيه: وقوع (أن) زائدة بين القسم و(لو).

(٤) - ينظر: مغني اللبيب: ١٥٩/١، وهي لغة حكاها قطرب. ينظر: حاشية الدسوقي: ١٧٥/١.

(٥) - ينظر هذا التعليل في: كتاب سيبويه: ١٦٥-١٦٦، والمقتضب: ٤٨/١، وحاشية الصبان: ٤١٤/٣.

(٦) - كلما يأتي، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته.

(٧) - مثل: وجد، ودرى، إن كانا بمعنى (علم)، ورأى أبو حيان أن الأصح من قولهم: بعد علم، أن يقال: أن لا تقع بعد فعل تحقيق فهو يشمل كل ما ذكر من أفعال وما بمعناها. ينظر: التذييل والتكميل: ٢١٢/١٥.

(٨) - ينظر: همع الهوامع: ٣٦١/٢، وحاشية يس: ٥٢٣/١.

واختلفوا في ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً﴾ (٧١) [المائدة]، فقرأ^(١) غير أبي عمرو^(٢) وحمزة^(٣) والكسائي بالنصب، والثلاثة بالرفع^(٤). قال أبو حيان: وليس في الواقعة بعد الشك إلا النصب^(٥). وأجراها سيبويه^(٦) والأخفش^(٧) بعد الخوف مجراها بعد العلم نحو: خِفْتُ أَنْ لَا تَفْعَلَ، وخَشِيتُ أَنْ لَا تَقُومَ، ومنه قوله^(٨):

[٩٥] أَخَافُ إِذَا مَا مِتُّ أَنْ لَا أُدْفِنَهَا

تنبية:

جَوَزَ بعضُ الكوفيِّينَ الجزمَ بـ(أَنْ)^(٩)، وأنكره الجمهور^(١٠)، وأنشد على الجزم قوله^(١١):

(١) - فقر، والصواب ما أثبتُّه.

(٢) - زَبَّانُ بْنُ عَمَّارِ بْنِ الْعَرِيَّانِ، أَبُو عمرو النَّمِيمِيُّ الْمَازَنِيُّ الْبَصْرِيُّ، والعلاءُ لَقَبُ أَبِيهِ، وقد اختلفَ في اسمِهِ واسم أبيهِ، وَلَدَ فِي مَكَّةَ، ونشأ بالبصرة وسط قومِهِ بني تميمٍ، وقد اشتهر بالفصاحة، والصدق، والقيمة، وسعة العلم، والزهد، والعبادة، وكان من أشرف العرب، وهو أحدُ القراء السبعة، عنه أخذَ يونس وطبقته من البصريين، تُوفِّيَ سنة (١٥٤هـ). ينظر: الفهرست: ٤٦، نزهة الألباء: ٣٠، وعجم الأدباء: ١٣١٦/٣.

(٣) - حمزة بْنُ حَبِيبِ بْنِ عَمَارَةَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، النَّمِيمِيُّ الزَّيَّاتُ، أحدُ القراء السبعة، تُوفِّيَ سنة (١٥٦هـ). ينظر: غاية النهاية: ٢٦١/١، والأعلام: ٢٧٧/٢.

(٤) - أي: من السبعة، ينظر: السبعة في القراءات: ٢٤٧، ومعجم القراءات للخطيب: ٣٢٣/٢-٣٢٤.

(٥) - ينظر: التذييل والتكميل: ٢١٣/١٥.

(٦) - ينظر: كتاب سيبويه: ١٦٧/٣.

(٧) - ينظر: معاني القرآن له: ١٣٠/١، وأجاز الرفع أيضًا إذا تيقن المتكلم وقوع ما يُخَافُ، قال: ((ولو رفعتُه على أمرٍ قد استقرَّ عندك وعرفته كأنك جربته فكان لا يُكرِّمُكَ فقلت: خَشِيتُ أَنْ لَا تُكْرِمَنِي، أي: خَشِيتُ أَنَّكَ لَا تُكْرِمَنِي جاز)). معاني القرآن: ١٣٠/١.

(٨) - عَجَزُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ صَدْرُهُ: وَلَا تَدْفِنَنِي فِي الْفَلَاةِ فَإِنِّي،

وهو لأبي محجن التَّقْفِيّ في: ديوانه: ٨٢، والأزهية: ٦٧، والتذييل والتكميل: ٢٢٢/١٥، والمقاصد النحويّة: ١٨٦٠/٤، وخزانة الأدب: ٤٠٢/٨، وشرح شواهد المغني: ١٠١/١.

والشاهدُ فيه: عدمُ إعمالِ (أَنْ) لوقوعِها بعدَ الخوفِ إجراءً لَهُ مُجَرِّى العلمِ عندَ سيبويه والأخفش.

(٩) - نُسِبَ هَذَا الْقَوْلُ إِلَى أَبِي جَعْفَرِ الرُّوَاسِيِّ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: ((وَجَدْتُ بَخْطَ الْجَوَالِيْقِيِّ أَنَّ سَلَمَةَ أَخْبَرَ عَنِ الْقُرَاءِ الْقُرَاءِ عَنِ الْكَسَائِيِّ عَنِ الرُّوَاسِيِّ قَالَ: فَصَحَاءُ الْعَرَبِ يَنْصَبُونَ بـ(أَنْ) وَأَخَوَاتُهَا الْفَعْلُ، وَدُونَهُمْ قَوْمٌ يَرْفَعُونَ بِهَا، وَدُونَهُمْ قَوْمٌ يَجْزِمُونَ بِهَا، وَعِنْدَهُ أَنَّ مُسْتَدْتَ الرَّأْيِ فِي ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ:

لَقَدْ طَالَ كَيْتَمَانِي عَزِيزَةً حَاجَةً مِنْ الْحَاجِّ لَا تَدْرِي عَزِيزَةً مَا هِيَ

أَحَازِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتَرُدَّهَا فَتَتْرَكُهَا ثِقَلًا عَلَيَّ كَمَا هِيَ)). شرح التسهيل: ١٣/٤.

(١٠) - ينظر: همع الهوامع: ٣٦٣/٢.

(١١) - مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لَجْمِيلٌ بِثَبْتِهِ فِي: شرح شواهد المغني: ٩٨/١، والدُرر اللوامع: ٥/٢.

والشاهدُ فيه: الجزمُ بـ(أَنْ) فِي: أَنْ تَعْلَمَ، عَلَى لُغَةِ بَعْضِ الْعَرَبِ.

[٩٦] أَحَاذِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتَرُدَّهَا فَتَتْرُكَهَا ثِقَلًا عَلَيَّ كَمَا هِيََا
وَحَكَاهُ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ أَبُو عُبَيْدَةَ^(١) وَاللَّحْيَانِيُّ وَقَالَ: إِنَّهَا لُغَةٌ بَنِي الصُّبَا^(٢)، قَالَ فِي (الْمُغْنِي): وَفِي
كُونِهَا فِي الْبَيْتِ جَاذِمَةٌ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ عَطْفَ الْمَنْصُوبِ عَلَيْهِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ سَاكِنٌ لِلضَّرُورَةِ لَا مَجْزُومٌ^(٣)،
مَجْزُومٌ^(٤)، انْتَهَى. وَأَنْشَدَ غَيْرُهُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلَ امْرِئِ الْقَيْسِ^(٥):
[٩٧] إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَلِدَانُ أَهْلِنَا تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبُ
وَأَنْكَرَهُ الْفَارِسِيُّ وَقَالَ: الرِّوَايَةُ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ الصَّيْدُ^(٥)، وَأُورِدَهُ الْأَنْبَارِيُّ^(٦) فِي (شَرْحِ الْمَفْضَلِيَّاتِ) بِلَفْظٍ:
بِلَفْظٍ: إِلَى مَا يَأْتِنَا^(٧).

ص: وَمُضْمَرَةٌ جَوَازًا بَعْدَ عَاطِفٍ مَسْبُوقٍ بِاسْمٍ خَالِصٍ مِنَ التَّقْدِيرِ بِالْفِعْلِ نَحْوُ:
وَلَبَسَ عِبَاءَةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي
وَبَعْدَ السَّلَامِ فِي نَحْوِ «لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ (٤٤)» [النحل]، إِلَّا إِذَا اقْتَرَنَ بـ(لا) نَحْوُ «لِيَأْتِيَ
يَعْلَمَ (٢٩)» [الحديد]، «لِيَأْتِيَ لِلنَّاسِ (١٥٠)» [البقرة]، فَتَنْظَرُ لَا غَيْرَ.

(١) - معمر بن المثنى، مولى بني تميم القرشيين، أبو عبيدة البصري، من أعلم الناس باللغة وأنساب العرب
وأخبارها، أخذ عن يونس بن حبيب وأبي عمرو بن العلاء، مولده ووفاته بالبصرة، كان غزير التأليف، من
مؤلفاته: مجاز القرآن، ما تلحن فيه العامة، إعراب القرآن، توفي سنة (٢٠٩هـ). ينظر: أخبار النحويين
البصريين: ٥٣، ومعجم الأدباء: ٢٧٠٤/٦.

(٢) - الصنياع، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته.

تنظر حكاية لغة بني صباح في: التذييل والتكميل: ٢٢٥/١٥، والجنى الداني: ٢٢٦.

(٣) - ينظر: مغني اللبيب: ١٨١/١.

(٤) - من الطويل، وهو لامرئ القيس في: ملح ديوانه: ٣٨٩، والمحتسب: ٢٩٥/٢، وشرح شواهد المغني:
٩١/١، وخزانة الأدب: ٢٩٢/٤.

والشاهد فيه: الجزم بـ(أن) في: أن يأتينا، على لغة بعض العرب.

(٥) - قال الفارسي: ((أَنشَدَ الْفَرَاءَ هَذَا الْبَيْتَ:

إِذَا مَا خَرَجْنَا قَالَ وَلِدَانُ أَهْلِنَا تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبُ
وَأَنْشَدَهُ أَبُو بَكْرٍ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ - أَحْسَبُ -:

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَلِدَانُ أَهْلِنَا هَلُمَّ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ الصَّيْدُ نَحْطِبُ

وَأَنشَادَ الْفَرَاءَ خَطَأً فَاحْشٌ لِأَنَّهُ جَزَمَ بـ(أن)). البصريات: ٢٥٩/١.

(٦) - القاسم بن محمد بن بشر، أبو محمد الأنباري، محدث أخباري ثقة صاحب عربيّة، سمع منه ابنه محمد،
من مؤلفاته: كتاب خلق الإنسان، كتاب خلق الفرس، كتاب المقصور والممدود، توفي سنة (٣٠٤هـ) وقيل:
(٣٠٥هـ). ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ٢٠٨، معجم الأدباء: ٢٢٢٨/٥، وإنباه الرواة: ٢٨/٣.

(٧) - ينظر: شرح شواهد المغني: ٩٣/١. وقد أصاب السيد الشارح بتعبيره بـ(الأنباري) لأن شرح المفضليات هو
للأنباري القاسم بن محمد لا لابنه أبي بكر ابن الأنباري كما وهم السيوطي، وقد نبّه على وهم بعض العلماء في
نسبة الشرح المذكور لأبي بكر ابن الأنباري الأستاذ عبد السلام محمد هارون في تحقيقه للمفضليات: ٢٣-٢٤.

ش: أي: ويُنصب المضارع بـ(أن) المصدرية حال كونها مضمرة إضماراً جائزاً /و ٢٨/ في موضعين: أحدهما: بعد حرف عاطف وهو الواو، والفاء، وثم، وأو، إذ لم يُسمع غيرها، بشرط أن يكون مسبوفاً باسم خالص من التأويل بالفعل، فخرج بالاسم الفعل نحو ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ﴾ (٢٦) [النساء]، فإن ﴿يَهْدِيَكُمْ﴾ ليس منصوباً بـ(أن) مضمرة جوازاً، بل بالعطف، وبخالص غيره^(١) نحو: الطائر فيعصب زيد الدباب، فإن (يعصب) مرفوع لأن المعطوف عليه، وهو طائر، مؤول بالفعل لوقوعه صلة لـ(أل)، أي: الذي يطير^(٢).... مثاله بعد الواو قول ميسون^(٣):

[٩٨] وَلُبْسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشَّفَوفِ

ومثاله بعد الفاء قوله^(٤):

[٩٩] لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍ^(٥) فَأَرْضِيَهُ مَا كُنْتُ أُوتِرُ أَتْرَابًا عَلَى تَرْبِ

ومثاله بعد (ثم) قوله^(٦):

[١٠٠] إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقَلُهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتْ الْبَقْرُ

ومثاله بعد (أو) قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ (٥١) [الشورى].

ثانيهما: بعد اللام، سواء كانت للتعليل كقوله تعالى ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ (١) لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ (٢) [الفتح]، أم للعاقبة، وهي التي يكون ما بعدها نقيضاً لمقتضى ما قبلها نحو قوله تعالى ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ (٨) [القصص]، فإن التقاطهم إنما كان لرأفتهم عليه، ولما ألقى الله عليه من المحبة، فقصدوا أن يصير لهم قرّة عين، فال الأمر إلى أن صار لهم عدواً وحزناً^(٧)، ومثله قول الشاعر^(٨):

(١) - أي: غير الاسم الخالص، وهو المؤول بالفعل كما ذكر آنفاً.

(٢) - ينظر: شرح التصريح: ٢٩٠-٢٩١، وحاشية الصبان: ٤٦٠/٣.

(٣) - من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل في: سر صناعة الإعراب: ٢٨٤/١، وشرح اللمع لابن برهان:

٣٦١/٢، وشرح شواهد الإيضاح: ٢٥٠، والمقاصد النحوية: ١٨٨٠/٤، وخزانة الأدب: ٥٠٣/٨.

والشاهد فيه: نصب المضارع بـ(أن) مضمرة بعد الواو في: وتقر.

(٤) - من البسيط، وهو لبعض الطائيين في: شرح التسهيل: ٤٩/٤.

والشاهد فيه: نصب المضارع بـ(أن) مضمرة بعد الفاء في: فأرضيه.

(٥) - معترا، والصواب ما أثبتته.

(٦) - من البسيط، وهو لأنس بن مدركة الخثعمي في: المقاصد النحوية: ١٨٨٣/٤، وشرح التصريح: ٢٤٤/٢.

٢٤٤.

والشاهد فيه: نصب المضارع بـ(أن) مضمرة بعد (ثم) في: ثم أعقله.

(٧) - ينظر: رصف المباني: ٣٠١، وشرح شذور الذهب: ٣٨٣.

(٨) - من الطويل، وهو لسابق البربري في: شرح أبيات مغني اللبيب: ٢٩٦/٤، وخزانة الأدب: ٥٣٠/٩.

[١٠١] فَلَمَوَتْ تَغْذُو الْوَالِدَاتُ سِخَالَهَا كَمَا لِخِرَابِ الدُّورِ تُبْنَى الْمَسَاكِينُ
 أم كانت اللام للتأكيد، وهي التي دخولها في الكلام كخروجها، وعلامتها أن تقع بعد فعل مُتَعَدٍّ^(١)
 نحو ﴿وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ (٧١)﴾ [الأنعام]، ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ (٨)﴾ [الصف].
 قوله: إِلَّا إِذَا اقْتَرَنَ، أي: تظهر (أن) جوازاً بعد اللام، إلا إذا اقترن الفعل الواقع بعدها بـ(لا)
 مؤكدة كانت كالتى في قوله تعالى ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ (٢٩)﴾ [الحديد]، أو نافية كالتى في قوله
 تعالى ﴿لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ (١٥٠)﴾ [البقرة]، فإنه يجب إظهارها دفعا لثقل اجتماع اللامين^(٢).

تنبيهات^(٣):

الأول: ما ذكرناه من أن (أن) تظهر جوازاً أيضاً بعد لام^(٤) العاقبة والزائدة هو صريح كلام المصنف
 المصنف في (شرح الشذور)^(٥) وغيره^(٦)، ونفى البصريون لام العاقبة، قال الرّمخشي: التحقيق أنها
 لام العلة، والتعليل فيها على طريق المجاز دون الحقيقة، بيانه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن
 يكون لهم عدواً وحزناً، بل المحبة والتبني، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له، وثمرته شبهة
 بالداعي الذي يفعل الفعل لأجله، فاللام مستعارة لما يشبه التعليل، كما استعير الأسد لمن يشبه
 الأسد^(٧).

ونفى ابن قاسم اللام الزائدة، وقال: إنها لام (كي) نحو ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ (٢٦)﴾ [النساء]،
 وعزى ذلك إلى المحققين^(٨)، قال: ولهم في ذلك قولان:
 أحدهما: أن المفعول في نحو ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ محذوف واللام للتعليل، والمعنى: يريد الله ذلك
 ليبيّن. والثاني: ما حكى عن سيبويه^(٩) وأصحابه أن الفعل مقدّر بالمصدر، أي: إرادة الله^(١٠)
 ليبيّن^(١١).

(١) - ينظر: شرح شذور الذهب: ٣٨٣، وحاشية الصبان: ٤٢٦/٣.

(٢) - ينظر: المرتجل: ٢٠٦، وأمثلة الجزولية: ١٦٣، وارتشاف الضرب: ١٦٥٩/٤، والجنى الداني: ١١٦.

(٣) - تنبيه، والصواب ما أثبتّه.

(٤) - اللام، والصواب ما أثبتّه.

(٥) - ينظر: شرح شذور الذهب: ٣٨٠.

(٦) - ينظر: المرتجل: ٢٠٦، ونتائج الفكر: ١٠٧، وشرح التسهيل: ٤٩/٤، وشرح الألفية للمراي: ١٣١/٢.

(٧) - ينظر: الكشف: ٣٩٤/٣.

(٨) - ينظر: الجنى الداني: ١٢١، وينظر: شرح الألفية للمراي: ١٣١/٢.

(٩) - قال سيبويه: ((وسألته عن معنى قوله: أريد لأن أفعّل، إنما يريد أن يقول: إرادتي لهذا)). كتاب سيبويه:
 ١٦١/٣.

(١٠) - المراد هنا تقدير المعنى وليس تقدير الإعراب؛ لعدم وجود سابق.

(١١) - ينظر: الجنى الداني: ١٢١-١٢٢.

الثاني: ما ذكرناه من أنَّ النَّاصِبَ هو (أَنْ) مضمرٌ بعدَ اللامِ، هو مذهبُ جمهورِ البصريينَ، وذهب جمهورُ الكوفيينَ إلى أنَّ النَّاصِبَ هو اللامُ^(١)، وجوزوا إظهارَ (أَنْ) بعدها توكيداً، وقال ثعلبٌ^(٢): النَّاصِبُ اللامُ كما قالوا، ولكنْ لنبايتها عن (أَنْ) المحذوفة^(٣).

وقال ابنُ كيسانٍ والسَّيرافيُّ: يجوزُ أَنْ يكونَ النَّاصِبُ (أَنْ) المقدَّرةُ بعدها، وَأَنْ تكونَ (كي)، ولا تتعيَّنُ (أَنْ) لذلك، ودليلُهُم صِحَّةُ إظهارِ (كي) بعدها، قاله في (التَّصريح)^(٤).

ص: وَنَحْوُ / ٢٨ ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ (٣٣)﴾ [الأنفال]، فَتَضْمَرُ لَا غَيْرُ كِاضِمَارِهَا بَعْدَ (حَتَّى) إِنْ كَانَ مُسْتَقْبَلًا نَحْوُ ﴿حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى (٩١)﴾ [طه] وَبَعْدَ (أَوْ) الَّتِي بِمَعْنَى (إِلَى) أَوْ (إِلَّا) نَحْوُ: لَا لَزِمَتْكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي^(٥)، وَنَحْوُ:

كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

وَبَعْدَ فَأِ السَّبَبِيَّةِ أَوْ وَاوِ الْمَعِيَّةِ مَسْبُوقِينَ بِنَفْيِ مَحْضٍ أَوْ طَلَبًا بِالْفِعْلِ نَحْوُ ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فِيمَوْثُوْا (٣٦)﴾ [فاطر]، ﴿وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ (١٤٢)﴾ [آل عمران]، ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ (٨١)﴾ [طه]، وَلَا تَأْكُلِ السَّمَكِ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ.

ش: هذا بيانٌ للحالةِ الَّتِي يُنْصَبُ فِيهَا الْمُضَارِعُ بـ (أَنْ) مضمرٌ وجوباً، وذلك في خمسةِ مواضعٍ: أَحَدُهَا: بعدَ لامِ الجحودِ، إِذَا كَانَتْ مَسْبُوقَةً بِكُونِ ماضٍ - ولو معنًى - منفيٍّ بـ (ما) أَوْ (لم) لا غير^(٦)، مسندٍ إلى مَا أُسْنَدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ الْمَقْرُونُ بِاللَّامِ^(٧)، فخرجَ بالتَّيْيِيدِ بِالْكَوْنِ مَا عَدَاهُ، وبِالْمَاضِي غَيْرُهُ، وبِمَا بَعْدَهُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ (٤٦)﴾ [إبراهيم].

وقولنا: ماضٍ ولو معنًى تَعْمِيمٌ لِمَا كَانَ مَاضِيًا لَفْظًا وَمَعْنًى مَعًا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ (٣٣)﴾ [الأنفال]، أَوْ معنًى فقط، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ (١٣٧)﴾ [النساء]^(٨)، وَسَمِّيَتْ هَذِهِ اللَّامُ لَامُ الْجُودِ؛ لِمَلَاذِمَتِهَا الْجَدَّ أَيِ: النَّفْيِ، قَالَ ابْنُ

(١) - ينظر: شرح السَّيرافي: ٢٤٦/٨ - ٢٤٨، والإنصاف: ٤٦١ م (٨٢)، والإيضاح في شرح المفصل: ١٥/٢، وارتشاف الضرب: ١٦٥٩/٤ - ١٦٦٠.

(٢) - ثعلب، وهو تصحيّف.

(٣) - ينظر رأي ثعلب في: شرح السَّيرافي: ٢٤٧/٨، والتَّذييل والتَّكميل: ٣٧١/١٥، وشرح التَّصريح: ٣٨٧/٢.

(٤) - ينظر: شرح التَّصريح: ٣٨٧/٢، وسبق الأزهرى في هذه النِّسبة وهذا التَّقرير أبو حيان في: التَّذييل والتَّكميل: ٣٦٩/١٥.

(٥) - في متن القطر: نَحْوُ: لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّغْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى

(٦) - فلا يصحُّ النَّفْيُ بـ (ما)، ولا (بلا)، ولا بـ (لما)، و(لا يَكُنْ). ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٥٦/٤.

(٧) - ينظر: مغني اللبيب: ١٦٤/٣، مجيب النِّدَا: ٢٢٧/١.

(٨) - ينظر: مغني اللبيب: ١٦٤/٣، وموصل النَّبيل: ١٤٩٠ - ١٤٩١، ومجيب النِّدَا: ٢٢٧/١.

النَّحَّاسُ^(١): وَالصَّوَابُ تَسْمِيَّتُهَا لَامُ النَّفَى؛ لِأَنَّ الْجَدَّ فِي اللُّغَةِ إِنكَارُ مَا تَعْرِفُهُ لَا مَطْلَقُ الْإِنْكَارِ^(٢)، انْتَهَى. فَعَلَى هَذَا تَعْبِيرُهُم بِالْجُودِ مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الْعَامِ بِاسْمِ الْخَاصِّ^(٣)، فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالْجُودِ هُنَا الْعَامُ الَّذِي هُوَ النَّفَى، وَيُسَمِّيَهَا الْبَصْرِيُّونَ مُؤَكَّدَةً لَصَحَّةِ الْكَلَامِ بِدُونِهَا^(٤)، إِذْ يُقَالُ فِي: مَا كَانَ زَيْدٌ لِيَفْعَلْ: مَا كَانَ زَيْدٌ يَفْعَلُ، لَا لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ زَائِدَةً لَمَا كَانَ لِنَصْبِ الْفَعْلِ بَعْدَهَا وَجْهٌ صَحِيحٌ، قَالَهُ ابْنُ النَّازِمِ فِي (شَرْحِ التَّسْهِيلِ)^(٥).

وَأَمَّا وَجِبَ إِضْمَارُ (أَنَّ) بَعْدَهَا لِأَنَّ: مَا كَانَ لِيَفْعَلْ، رَدُّ عَلَى مَنْ قَالَ: كَانَ سَيَفْعَلُ، فَالْإِلَامُ فِي مُقَابِلَةِ السِّينِ، فَكَمَا لَا يُجْمَعُ بَيْنَ (أَنَّ) النَّاصِبَةِ وَالسِّينِ، لَا يُجْمَعُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْإِلَامِ فِي اللَّفْظِ مُرَاعَاةً لِلْمُطَابَقَةِ بَيْنَهُمَا لَفْظًا^(٦)، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ إِظْهَارَهَا تَأْكِيدًا كَمَا جَازَ ذَلِكَ فِي (كِي) نَحْوُ: مَا كَانَ زَيْدٌ لِأَنَّ يَفْعَلُ^(٧)، قَالَ أَبُو حَيَّانَ: وَيَحْتَاجُ إِلَى سَمَاعٍ مِنَ الْعَرَبِ^(٨).

تنبيهات:

الأوَّلُ: مَا ذَكَرْنَا مِنْ ضَابِطَةِ هَذِهِ الْإِلَامِ، وَخُصُوصِيَّةِ الْفَعْلِ وَحَرْفِ النَّفَى، وَاتِّحَادِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، هُوَ الْمَشْهُورُ^(٩)، قَالَ فِي (الْمُعْنَى): وَزَعَمَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِلْتَّرْوَلِ مِنْهُ﴾

(١) - نَسَبَ ابْنُ هِشَامٍ وَالْأَشْمُونِيُّ هَذَا الْكَلَامَ إِلَى النَّحَّاسِ وَلَيْسَ لِابْنِ النَّحَّاسِ الْمَلَقَبِ بِبِهَاءِ الدِّينِ الَّذِي سَتَأْتِي تَرْجُمَتُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَالنَّحَّاسُ هُوَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، أَبُو جَعْفَرٍ الْمُرَادِيُّ الْمَصْرِيُّ النَّحْوِيُّ، مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْفِقْهِ وَالْقُرْآنِ وَالْعَرَبِيَّةِ، نَشَأَ بِمِصْرَ وَرَحَلَ إِلَى بَغْدَادَ وَأَخَذَ عَنِ الْمُبَرِّدِ وَالْأَخْفَشِ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ وَالزَّجَّاجِ وَغَيْرِهِمْ، ثُمَّ رَجَعَ وَدَرَسَ وَأَفَادَ فِي فُسْطَاطِ مِصْرَ، مِنْ مَوْفَاتِهِ: إِعْرَابُ الْقُرْآنِ، وَالثَّقَافَةُ فِي النَّحْوِ، كِتَابُ اخْتِلَافِ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ، تُوفِّيَ سَنَةَ (٣٣٨هـ) وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ. يَنْظُرُ: تَارِيخُ الْعُلَمَاءِ النَّحْوِيِّينَ: ٣٣، مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ: ١/٤٦٨، وَإِنْبَاءُ الرِّوَاةِ: ١٣٦/١.

(٢) - عَبَّرَ النَّحَّاسُ عَنْهَا بِ(لَامِ النَّفَى) فِي مَوْضِعٍ، وَذَكَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنَّ بَعْضَ التَّحْوِيلِينَ يُسَمِّيَهَا لَامَ النَّفَى وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيَهَا لَامَ الْجُودِ، وَالنَّصُّ الْمَذْكُورُ نَقْلُهُ عَنْهُ ابْنُ هِشَامٍ وَالْأَشْمُونِيُّ. يَنْظُرُ: إِعْرَابُ الْقُرْآنِ: ١/١٩٠، وَ ٢/٢٢٢، وَمَغْنِي اللَّيْبِ: ٣/١٦٥، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ: ٣/٢٩٢.

(٣) - يَنْظُرُ: مُجِيبُ النَّدَا: ١/٢٢٧.

(٤) - يَنْظُرُ: هَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٢/٣٧٨، وَالْحَدَائِقُ النَّدِيَّةُ: ٢/٢٩٩.

(٥) - الْكَلَامُ لِابْنِ مَالِكٍ فِي: شَرْحِ التَّسْهِيلِ: ٤/٢٣، وَتَابِعَ السَّيِّدُ الشَّارِحُ أَبَا حَيَّانَ وَالْمُرَادِيَّ فِي نَسْبَةِ هَذَا الْكَلَامِ لِابْنِ النَّازِمِ فِي (شَرْحِ التَّسْهِيلِ) فِي: التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ: ١٥/٢٨١، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيَّ: ٢/١٣٢.

(٦) - يَنْظُرُ هَذَا التَّعْلِيلُ فِي: ارْتِشَافِ الصُّرْبِ: ١٦٥٦-١٦٥٧، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيَّ: ٢/١٢٩.

(٧) - يَنْظُرُ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ فِي: اللَّبَابِ لِلْعَكْبَرِيِّ: ٢/٤٦، وَالْمَسَاعِدُ: ٣/٧٧، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٢/٣٧٨.

(٨) - يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٥/٢٨٠، وَارْتِشَافِ الصُّرْبِ: ٤/١٦٥٧.

(٩) - تَنْظُرُ هَذِهِ الْخَصَائِصُ فِي: اللَّامَاتِ: ٦٨، وَنَتَائِجُ الْفِكْرِ: ١٠٦-١٠٧، وَارْتِشَافِ الصُّرْبِ: ٤/١٦٥٦، وَالْجَنَى الدَّانِي: ١١٦-١١٧، وَمَغْنِي اللَّيْبِ: ٣/١٦٤-١٦٥، وَمُجِيبُ النَّدَا: ١/٢٢٧.

الْجِبَالِ (٤٦) ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾، فِي قِرَاءَةِ غَيْرِ الْكَسَائِيٍّ ^(١) بِكَسْرِ اللَّامِ الْأُولَى وَفَتْحِ الثَّانِيَةِ أَنَّهَا لَامُ الْجُودِ، وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الدَّانِيَّ عَلَى هَذَا غَيْرُ (مَا) وَ(لَمْ)، وَالاختلافِ فاعلي (كَانَ) وَ(تَزَوَّلَ)، وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهَا لَامُ كِيٍّ، وَأَنَّ (إِنْ) شَرْطِيَّةٌ، أَيْ: وَعِنْدَ اللَّهِ جَزَاءُ مَكْرِهِمْ وَهُوَ مَكْرٌ أَعْظَمُ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لَشِدَّتِهِ مُعَدًّا لِأَجْلِ زَوَالِ الْأُمُورِ الْعِظَامِ الْمُشَبَّهَةِ فِي عَظَمِهَا الْجِبَالِ كَمَا تَقُولُ: أَنَا أَشْجَعُ مِنْ فَلَانٍ وَإِنْ كَانَ مُعَدًّا لِلنَّوَازِلِ ^(٢)، انْتَهَى. وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا تَكُونُ فِي أَخَوَاتِ كَانَ قِيَاسًا عَلَيْهَا نَحْوُ: مَا أَصْبَحَ زَيْدٌ لِيُضْرَبَ عَمْرًا ^(٣)، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا تَكُونُ فِي (ظَنَّ) وَأَخَوَاتِهَا نَحْوُ: مَا ظَنَنْتُ زَيْدًا لِيُضْرَبَ لِيُضْرَبَ عَمْرًا، قَالَ أَبُو حَيَّانَ: وَهَذَا كُلُّهُ تَرْكِيبٌ لَمْ يُسَمَعْ فَوَجِبَ مَنْعُهُ ^(٤).

وَوَسَّعَ بَعْضُهُمْ ^(٥) الدَّائِرَةَ فَذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا تَدْخُلُ فِي كُلِّ فِعْلٍ تَقَدَّمَهُ فِعْلٌ مَنْفِيٌّ نَحْوُ: مَا جَاءَ زَيْدٌ لِيَفْعَلَ، وَالصَّوَابُ أَنَّ هَذِهِ لَامُ كِيٍّ ^(٦).

الثَّانِي: اخْتُلِفَ فِي الْفِعْلِ الْوَاقِعِ بَعْدَ لَامِ الْجُودِ، فَذَهَبَ الْكَوْفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ كَانَ وَاللَّامُ لِلتَّوَكُّيدِ، وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ خَبَرَ كَانَ مَحْذُوفٌ وَأَنَّ هَذِهِ اللَّامَ مُتَعَلِّقَةٌ بِذَلِكَ الْمَحْذُوفِ ^(٧)، وَأَنَّ الْفِعْلَ لَيْسَ بِخَبَرٍ بَلِ الْمَصْدَرُ الْمُنْسَبُكُ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ (٣٣) ﴿الْأَنْفَالِ﴾، مِنْ (أَنَّ) الْمَضْمَرَةَ وَالْفِعْلَ الْمَنْصُوبَ بِهَا، فِي مَوْضِعِ جَرٍّ، وَ/٢٩/ وَالتَّقْدِيرُ: مَا كَانَ مُرِيدًا لَتُعَذِّبَهُمْ، وَيُقَدَّرُ فِي كُلِّ مَقَامٍ مَا يَلِيقُ بِهِ عَلَى حَسَبِ مَسَاقِ الْكَلَامِ ^(٨)، وَالذَّلِيلُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ: أَنَّهُ قَدْ جَاءَ مَصْرَحًا بِهِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ ^(٩):

[١٠٢] سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لَتَسْمُوا وَلَكِنَّ الْمُضْيِعَ قَدْ يُصَابُ ^(١٠)

(١) - المراد بقوله: غَيْرِ الْكَسَائِيٍّ، مِنَ السَّبْعَةِ، وَإِلَّا فَقَرَأَهُ عَلِيٌّ (عليه السلام) وَابْنُ عَبَّاسٍ وَمُجَاهِدٌ وَابْنُ وَثَّابٍ وَابْنُ مُحَيْصِنٍ وَابْنُ جَرِيرٍ وَالْكَسَائِيُّ فَتُخِ اللّامُ الْأُولَى وَضُمُّ الثَّانِيَةِ، عَلَى جَعْلِ (إِنْ) الْمَخْفِةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَاللّامُ هِيَ الْفَارِقَةُ. يَنْظُرُ: اللَّامَاتُ: ١٦٠، مَعْجَمُ الْقِرَاءَاتِ لِلْخَطِيبِ: ٥١٥/٤.

(٢) - يَنْظُرُ: مَغْنِي اللَّيْبِ: ١٦٦-١٦٨.

(٣) - يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٨٣/١٥، وَالْمَسَاعِدُ: ٧٨/٣، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٣٧٢/٢.

(٤) - يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٨٣/١٥.

(٥) - هُوَ رَأْيُ الصَّيْمَرِيِّ فِي: التَّبَصُّرَةِ وَالتَّنْكَرَةِ: ٤٠٤/١، وَابْنُ خُرُوفٍ فِي: شَرْحِ الْجَمَلِ: ٧٩٠/٢.

(٦) - يَنْظُرُ: مَوْصِلُ النَّبِيلِ: ١٤٩١/٤.

(٧) - يَنْظُرُ الْخِلَافُ فِي: اللَّابَابِ لِلْعَكْبَرِيِّ: ١٧٢/١، وَالْمَسَاعِدُ: ٧٨-٧٩/٣، وَالْجَنَى الدَّانِي: ١١٨-١١٩، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٣٧١/٢، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٣٧٨/٢.

(٨) - يَنْظُرُ: النُّجْمُ الثَّاقِبُ: ٩٣٩/٢، وَمُجِيبُ الْبَدَا: ٢٢٨/١.

(٩) - مِنْ الْوَافِرِ، وَهُوَ بِلَا نَسْبَةٍ فِي: التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ: ٢٨٢/١٥، وَالْجَنَى الدَّانِي: ١١٩.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: التَّصْرِيحُ بِالْخَبَرِ (أَهْلًا) مَعَ وَجُودِ لَامِ الْجُودِ وَالْفِعْلِ بَعْدَهَا.

(١٠) - يَنْظُرُ: ارْتِشَافُ الصُّرْبِ: ١٦٥٧/٤، وَالْجَنَى الدَّانِي: ١١٩، وَمَوْصِلُ النَّبِيلِ: ١٤٩١-١٤٩٢.

الثَّالِثُ: قد تُحذف (كَانَ) قبلَ لَامِ الجودِ كقولِهِ^(١):

[١٠٣] فَمَا جَمَعَ لِيَغْلِبَ جَمَعَ قَوْمِي مُقَاوِمَةً وَلَا فَرْدٌ لِفَرْدٍ

وقول أبي الدرداء^(٢) في الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ: (مَا أَنَا لِأَدْعُهُمَا)^(٣)، قَالَهُ فِي (الْمُغْنِي)^(٤)، وَتَعَقَّبَهُ الدَّمَامِينِيُّ بِأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِمَتَعَيِّنٍ لِحَوَازٍ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى فِي الْبَيْتِ: فَمَا جَمَعَ مَتَاهِلًا لِيَغْلِبَ قَوْمِي، وَفِي قَوْلِ أَبِي الدَّرْدَاءِ: مَا أَنَا مُرِيدًا لِتَرْكِهْمَا^(٥)، انْتَهَى.

الثَّانِي: مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي يُنْصَبُ فِيهَا الْمَضَارِعُ بـ(أَنَّ) مَضْمَرَةً وَجُوبًا بَعْدَ (حَتَّى) الْجَارَةِ إِذَا أُريدَ بِالْمَضَارِعِ بَعْدَهَا الْاِسْتِقْبَالُ تَحْقِيقًا نَحْوُ ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ (٩١) [طه]، فَإِنَّ (يَرْجِعُ) مُرادٌ بِهِ الْاِسْتِقْبَالُ حَقِيقَةً؛ لِأَنَّ رَجُوعَ مُوسَى (عَلَى نَبِينَا وَآلِهِ وَعَلَيْهِ السَّلَامُ) مُسْتَقْبَلٌ بِالنَّظَرِ إِلَى تَكْلُمِهِمْ بِذَلِكَ^(٦)، أَوْ حِكَايَةً نَحْوُ ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ (٢١٤)﴾ [البقرة]، بِنْصَبِ (يَقُولُ) فِي قِرَاءَةٍ غَيْرِ نَافِعٍ^(٧)؛ فَإِنَّ (يَقُولُ) مُرادٌ بِهِ الْاِسْتِقْبَالُ حِكَايَةً لَا تَحْقِيقًا؛ لِأَنَّ قَوْلَ الرَّسُولِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) ماضٍ بِالنَّسْبَةِ إِلَى زَمَنِ الْإِخْبَارِ وَقَصَّهِ عَلَيْنَا، إِلَّا أَنَّهُ حَكَى الْاِسْتِقْبَالَ بِالنَّظَرِ إِلَى الزَّلْزَالِ^(٨). وَ(حَتَّى) هَذِهِ مَعْنِيَانِ^(٩):

أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (إِلَى)، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَا بَعْدَهَا غَايَةً لِمَا قَبْلَهَا نَحْوُ: لِأَسِيرَنَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ.

(١) - من الوافر، وهو لعمر بن معدى كرب في: ديوانه: ١٠١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٨٤/٤.

والشَّاهِدُ فِيهِ: حَذَفُ (كَانَ) قَبْلَ لَامِ الْجُودِ.

(٢) - عُومِرُ بْنُ مَالِكِ بْنِ قَيْسٍ، أَبُو الدَّرْدَاءِ الْأَنْصَارِيُّ الْخَزْرَجِيُّ، صَحَابِيٌّ حَكِيمٌ وَفَارِسٌ، أَسْلَمَ يَوْمَ بَدْرٍ وَشَهِدَ أَحَدًا وَأَبْلَى فِيهَا، تُوُفِّيَ سَنَةَ (٣٢ هـ) عَلَى خِلَافٍ فِي ذَلِكَ. يَنْظُرُ: الْاِسْتِعَابُ: ١٢٢٧/٣، وَالْإِصَابَةُ: ٦٢١/٤.

(٣) - نَقَلَهُ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ فِي: غَرِيبِ الْحَدِيثِ: ١٤٧/٤، وَأَخْرَجَهُ أَبُو بَكْرٍ الْحَمِيدِيُّ وَالبَخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ بِصِيغَةٍ: (مَا كُنْتُ لِأَدْعُهُمَا). مَسْنَدُ الْحَمِيدِيِّ: ١٠/٢ بِرَقْمِ (٧٥٨)، والقراءة خلف الإمام: ٤٣ بِرَقْمِ (١٠٣).

(٤) - يَنْظُرُ: مغني اللبيب: ١٦٨/٣.

(٥) - يَنْظُرُ: شرح المزج: ٩٢، وتحفة الغريب: ق ١/ج ٧٢٠، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٨٤/٤.

(٦) - يَنْظُرُ: شرح الكافية الشَّافِيَّة: ١٥٤٢/٣، وشرح الألفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ١٣٦/٢، وشرح شذور الذهب: ٣٨٢.

(٧) - قَرَأَ بِالرَّفْعِ نَافِعٌ وَالكَسَائِيُّ مِنَ السَّبْعَةِ، وَمَجَاهِدٌ وَابْنُ مُحَيْصِنٍ وَشَيْبَةُ وَالْأَعْرَجُ مِنْ غَيْرِ السَّبْعَةِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالنَّصْبِ إِمَّا عَلَى الْغَايَةِ أَوْ عَلَى التَّعْلِيلِ، أَي: كَمَا يَقُولُ الرَّسُولُ. يَنْظُرُ: معجم القراءات للخطيب: ٢٩٥/١.

وَنَافِعٌ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نَعِيمٍ اللَّيْثِيِّ وَلَاءً، أَبُو رُوَيْمٍ الْمَدَنِيُّ، قَارِئُ الْمَدِينَةِ مِنَ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ، قَرَأَ عَلَى طَائِفَةٍ مِنْ تَابِعِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَأَقْرَأَ النَّاسَ نَبِيًّا وَسَبْعِينَ سَنَةً، تُوُفِّيَ سَنَةَ (١٦٩ هـ). يَنْظُرُ: معرفة القراء الكبار: ٦٤/١، وَغَايَةُ النِّهَايَةِ: ٣٣٠/٢.

(٨) - يَنْظُرُ: الْمُقْتَضِبُ: ٤٣/٢، وَالْإِبْضَاحُ لِلْفَارْسِيِّ: ٢٤٧-٢٤٨، وَشرح الكافية الشَّافِيَّة: ١٥٤٣/٣.

(٩) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَبْيُوِيَه: ١٧-١٨/٣، وَالْمُقْتَضِبُ: ٣٨/٢، وَالْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ١٥١/٢، وَالْإِبْضَاحُ لِلْفَارْسِيِّ: ٢٤٨-٢٤٧.

ثانيهما: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (كَي)، وذلك إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا سَبَبًا لِمَا بَعْدَهَا، نَحْوُ: أَسْلِمَ حَتَّى تَدْخَلَ الْجَنَّةَ. وقد تَصَلَّحَ لِلْمَعْنَيْنِ جَمِيعًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَقَاتِلُوا آلَ لُحْيَانَ الَّذِي نَبَغِيَ حَتَّى تَقِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ (٩) [الحجرات] ^(١)، وهذانِ المعنَيانِ هُمَا اللَّذَانِ ذَكَرَهُمَا مُعْظَمُ النُّحَاةِ لـ (حَتَّى) هَذِهِ. وَزَادَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّهَا تَكُونُ بِمَعْنَى (إِلَّا) الاستثنائية ^(٢)، وَأَنْشَدَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلَ الْمُقَنَّنِ الْكِنْدِيِّ ^(٣):

[١٠٤] لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ

وَاسْتَظْهَرَ فِي (الْمُعْنَى) هَذَا الْمَعْنَى فِي هَذَا الْبَيْتِ ^(٤)، قَالَ: لِأَنَّ مَا بَعْدَهَا لَيْسَ غَايَةً لِمَا قَبْلَهَا وَلَا مُسَبَّبًا عَنْهُ ^(٥)، انْتَهَى. وَمَرَادُهُ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ، وَإِلَّا فَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى الْغَايَةِ وَالسَّبَبِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ مَا اسْتَظْهَرَهُ أَظْهَرَ وَأَرْجَحُ مِنْهُمَا.

وَإِذَا أُريدَ بِالْمُضَارِعِ بَعْدَ (حَتَّى) الْحَالُ كَانَتْ (حَتَّى) حَرْفَ ابْتِدَاءٍ، وَيَجِبُ حِينَئِذٍ رَفْعُهُ بَعْدَهَا سَوَاءً كَانَ الْحَالُ تَحْقِيقًا نَحْوُ: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ، إِذَا قُلْتَ ذَلِكَ وَأَنْتَ فِي حَالَةِ الدُّخُولِ، أَوْ حِكَايَةً نَحْوُ: سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا، إِذَا قُلْتَهُ بَعْدَ حُصُولِ السَّيْرِ وَالدُّخُولِ، وَلَكِنْ يُشْتَرَطُ مَعَ كَوْنِهِ حَالًا أَوْ مَوْلاً بِهِ شَرْطَانِ:

(١) - فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: كَي تَقِيءَ، أَوْ إِلَى أَنْ تَقِيءَ. يَنْظُرُ: شَرْحُ قَطْرِ النَّدَى: ٦٨، وَحَاشِيَةُ يَس: ٥٤٥/١.

(٢) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٢٤/٤، وَهَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ سَيَبَوِيهِ عَلَى: ((قَوْلِهِمْ: وَاللَّهُ لَا أَفْعُلُ إِلَّا أَنْ تَفْعَلَ، فَ(أَنْ تَفْعَلَ) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَالْمَعْنَى: حَتَّى تَفْعَلَ)). كِتَابُ سَيَبَوِيهِ: ٣٤٢/١، وَيَنْظُرُ: الْجَنَى الدَّانِي: ٥٥٥، وَمُعْنَى اللَّيْبِ: ٢٧١/٢.

(٣) - مِنْ الْكَامِلِ، وَهُوَ لَهُ فِي: دِيَوَانِهِ: ١١٠، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمُعْنَى: ٣٧٢/١، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٣٧٠/٣. وَالْمُقَنَّنُ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ بِنِ عَمِيرَةَ بْنِ أَبِي شَمْرٍ الْكِنْدِيُّ، شَاعِرٌ أُمَوِيٌّ مِنْ أَهْلِ حَضْرَمَوْتِ، لَقِبَ بِالْمُقَنَّنِ لِأَنَّهُ كَانَ يَغْطِي وَجْهَهُ لِحَمَالِهِ أَوْ لِأَنَّهُ مَغْطًى بِالسِّلَاحِ، تُوفِّيَ نَحْوَ سَنَةِ (٧٧٠هـ). يَنْظُرُ: الشَّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ: ٧٢٨/٢، وَالْأَعْلَامُ: ٣١٩/٦.

(٤) - يَنْظُرُ: مُعْنَى اللَّيْبِ: ٢٧١-٢٧٢.

(٥) - نَقَلَ ابْنُ هِشَامٍ مَا نَقَلَهُ أَبُو الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيُّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ﴾ (١٠٢) [البقرة]: ((وَقِيلَ حَتَّى بِمَعْنَى (إِلَّا)، أَيْ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا أَنْ يَقُولَا)). التَّبْيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ: ٩٩/١، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ مُعَقِّبًا: ((وَالظَّاهِرُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ خِلَافُهُ، وَأَنَّ الْمُرَادَ مَعْنَى الْغَايَةِ، نَعَمْ هُوَ ظَاهِرٌ فِيْمَا أَنْشَدَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي قَوْلِهِ:

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ

وَفِي قَوْلِهِ:

وَاللَّهُ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلًا حَتَّى أُبَيِّرَ مَالِكًا وَكَاهِلًا

لِأَنَّ مَا بَعْدَهُمَا لَيْسَ غَايَةً لِمَا قَبْلَهُمَا وَلَا مُسَبَّبًا عَنْهُ)). مُعْنَى اللَّيْبِ: ٢٧١/٢-٢٧٣.

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ سَبَبًا عَمَّا قَبْلَهَا، فَلَا يَجُوزُ الرَّفْعُ فِي نَحْوِ: سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، بَلْ يَجِبُ النَّصْبُ؛ لِأَنَّ طُلُوعَ الشَّمْسِ لَا يَتَسَبَّبُ عَنِ السَّيْرِ^(١).

ثَانِيَهُمَا: أَنْ يَكُونَ فَضْلَةً، فَلَا يَجُوزُ الرَّفْعُ فِي نَحْوِ: سِيرِي حَتَّى أَدْخَلَهَا؛ بَلْ يَجِبُ النَّصْبُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ذَاكَ يَبْقَى الْمَبْتَدَأُ بِلَا خَبَرٍ، وَلَا فِي نَحْوِ: كَانَ سِيرِي حَتَّى أَدْخَلَهَا، إِنْ قَدَّرْتَ (كَانَ) نَاقِصَةً، فَإِنْ قَدَّرْتَهَا تَامَةً جَازَ الرَّفْعُ^(٢)، قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي (حَاشِيَةِ التَّسْهِيلِ): تَلْخِيصُ مَسْأَلَةٍ (حَتَّى) بِأَسْهَلِ طَرِيقٍ أَنْ يُقَالَ: إِنْ صَلَحَ الْمُضَارِعُ بَعْدَهَا لَوْ قَوِيَ الْمَاضِي مَوْقَعُهُ جَازَ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ نَحْوُ ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ (٢١٤)﴾ [البقرة]، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ حَاضِرًا فَالرَّفْعُ أَوْ مُسْتَقْبَلًا فَالنَّصْبُ، انْتَهَى.

تَنْبِيهَاتُ:

الأَوَّلُ: مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْمَضَارِعَ بَعْدَ (حَتَّى) مَنْصُوبٌ بـ(أَنْ) مُضْمَرَةٌ وَجُوبًا إِنَّمَا هُوَ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ، وَذَهَبَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ^(٣) إِلَى أَنَّ النَّصْبَ بـ(حَتَّى) نَفْسُهَا^(٤)، وَهُوَ مُرَدُّوٌّ بِأَنَّهَا قَدْ عَمَلَتْ فِي الْأَسْمَاءِ الْجَرِّ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ (٥)﴾ [القدر]، فَلَوْ عَمَلَتْ فِي الْأَفْعَالِ النَّصْبَ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ لَنَا عَامِلٌ وَاحِدٌ يَعْمَلُ تَارَةً فِي الْأَسْمَاءِ وَتَارَةً فِي الْأَفْعَالِ، وَلَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ. فَإِنْ قِيلَ: إِذَا قُلْتُ: أَيُّ رَجُلٍ تَضْرِبُ^(٥) أَضْرِبُ، عَمَلْتُ أَيُّ الْجَزْمِ فِي الْفَعْلِ وَالْجَرِّ فِي الْأِسْمِ، فَإِنَّ خَافِضَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ هُوَ الْمُضَافُ عَلَى الصَّحِيحِ، وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْمُرَادَ مَا يَعْمَلُ فِي الْأَسْمَاءِ لَا يَعْمَلُ فِي الْأَفْعَالِ مِنْ جِهَةِ عَمَلِهِ فِي الْأَسْمَاءِ، وَعَمَلُ أَيُّ الْجَرِّ فِي الْأَسْمَاءِ لَيْسَ مِنْ جِهَةِ عَمَلِهَا الْجَزْمِ فِي الْأَفْعَالِ، ظ ٢٩/ فَإِنَّ عَمَلَهَا الْجَرِّ فِي الْأَسْمَاءِ مِنْ جِهَةِ الْإِضَافَةِ، وَالْجَزْمِ فِي الْأَفْعَالِ مِنْ جِهَةِ تَضَمُّنِهَا مَعْنَى (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ^(٦).

فَإِنْ قِيلَ: هَلَّا جَعَلْتَهَا مِثْلَ (كَيْ) جَارَةً وَنَاصِبَةً بِنَفْسِهَا، قُلْتُ: لِأَنَّ النَّصْبَ بِهَا أَكْثَرُ مِنَ الْجَرِّ، وَلَمْ يُمْكِنْ تَأْوِيلُ الْجَرِّ حَتَّى لَا تَخْرُجَ عَنِ الْإِخْتِصَاصِ، فَالْجَاؤُ الْأَمْرُ إِلَى عَمَلِهَا فِي الْقَبِيلَيْنِ بِخِلَافِ (حَتَّى) فَإِنَّ الْجَرِّ بِهَا أَكْثَرُ، وَأَمَكَنَ حَمْلُ النَّصْبِ بَعْدَهَا بِتَقْدِيرِ (أَنْ) فَلَمْ تَخْرُجَ عَنِ الْإِخْتِصَاصِ بِالْأَسْمَاءِ.

(١) - ينظر: كتاب سيبويه: ٢٥/٣، والمقتضب: ٤٢/٢، والأصول في النحو: ١٥١/٢-١٥٢.

(٢) - ينظر: المقتضب: ٤٣/٢، والأصول في النحو: ١٥٣/٢، والمفصل: ٢٤٨-٢٤٩، واللباب للعكبري: ٤٥/٢، ومغيث النِّدَا: ٢٧٣/١.

(٣) - إِنَّمَا عَزَّرَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ لِأَنَّ هَذَا مَذْهَبُ الْكَسَائِيِّ، وَمَذْهَبُ الْفَرَّاءِ أَنَّ (حَتَّى) النَّاصِبَةُ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا فَهِيَ غَيْرُ الْجَارَةِ. ينظر: معاني القرآن للفرَّاء: ١٣٦-١٣٧، وارتشاف الضرب: ١٦٦٢/٤.

(٤) - ينظر: الإنصاف: ٤٧٧ م (٨٦)، وشرح التَّسْهِيل: ٢٤/٤، وارتشاف الضرب: ١٦٦١-١٦٦٢، وانتلاف النُّصْرَة: ١٥٣-١٥٤، وموصل النَّبِيل: ١٤٩٣/٤.

(٥) - نَضْرِبُ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ لَا يَسْتَقِيمُ مَعَهُ الْمَعْنَى.

(٦) - ينظر هذا الْإِيرَادُ وَجَوَابُهُ فِي: الْمُنْصَفِ لِلشُّمْنِيِّ: ٢٨٦/١.

الثاني: لا يجوز الفصل بين (حتى) والفعل بشيء، وجوز الأخفش فصلها بالظرف نحو: أقعد حتى عندك يجتمع الناس، وبشرط ماضٍ نحو: أصبحك حتى إن قدر الله تعلم العلم^(١)، وجوز هشام بالقسم، والمفعول، والجار والمجرور^(٢)، قال الرضي: ولا يجوز الفصل اتفاقاً بين (أن) و(كي) و(لن) ومنصوباتها؛ لأنها الناصبة بنفسها، ولا يفصل بين العامل الحرفي ومعموله، وكذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام [وبين]^(٣) ما انتصب بها لكونها على حرف واحد^(٤).

الثالث: من المواضع التي ينتصب فيها المضارع بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (أو)^(٥) العاطفة إذا صلح في موضعها (إلى) بأن كان الفعل قبلها ممّا يتقضى شيئاً فشيئاً، أو (إلا) الاستثنائية نحو: لألزمك أو تقضيني حقّي، أي: إلى أن تقضي، أو إلا أن تقضيني^(٦). وتتعيّن الغاية في نحو: لانتظرنه أو يجيء، وقوله^(٧):

[١٠٥] لأستسهلن الصّعب أو أدرك المني فمّا انفادت الآمال إلا لصابر

وتتعيّن الاستثنائية في نحو قوله: لأقتلن الكافر أو يسلم، وقوله^(٨):

[١٠٦] وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما

إذ الإسلام لا يكون غاية للقتل، والاستقامة لا تكون غاية للكسر^(٩)، والفعل في هذه الأمثلة ونحوها مؤوّل بمصدر معطوف على مصدر متصيّد من الفعل السابق كقولنا في المثال الأول: ليكن لزوم مّي أو قضاء منك^(١٠)، وقس عليه البواقي.

(١) - ينظر رأي الأخفش في: شرح الرضي: ٦٣/٥، وارتشاف الضرب: ١٦٦٧/٤، وهمع الهوامع: ٣٨٣/٢.

(٢) - ينظر رأي هشام في المصادر نفسها في الهامش السابق.

(٣) - من شرح الرضي يتم بها السياق.

(٤) - ينظر: شرح الرضي: ٦٣/٥.

(٥) - واو، والصواب ما أثبتّه.

(٦) - قدرها سيبويه والمبرد بـ(إلا أن). ينظر: كتاب سيبويه: ٤٧/٣، والمقتضب: ٢٨/٢، وتابع السيّد الشارح

المصنّف في تقدير معناها بـ(إلى) و(إلا). ينظر: شرح قطر الندى: ٦٨، وشرح شذور الذهب: ٣٨٥.

(٧) - من الطويل، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٢٥/٤، وشرح ابن النّاطم: ٤٧٩، والمقاصد النّحويّة:

١٨٦٥/٤، وشرح شواهد المغني: ٢٠٦/١.

والشّاهد فيه: نصب الفعل (أدرك) بـ(أن) مضمرة بعد (أو) الدّالة على الغاية.

(٨) - من الوافر، وهو لزياد الأعجم في: شعره: ١٠١، والقافية فيه مقيدة، وكتاب سيبويه: ٤٨/٣، والمقتضب

٩٢/٢، وشرح شواهد الإيضاح: ٢٥٤، والمقاصد النّحويّة: ١٨٦٦/٤، وشرح شواهد المغني: ٢٠٥/١.

والشّاهد فيه: نصب الفعل (تستقيما) بـ(أن) مضمرة بعد (أو) بمعنى الاستثنائية.

(٩) - ينظر: شرح الكافية الشّافية: ١٥٣٩-١٥٤١، وشرح قطر الندى: ٧١.

(١٠) - ينظر: مجيب النّدا: ٢٣٢/١.

ومقتضى كلام المصنف أن (أو) مرادفة للخرفين المذكورين، وهو قضية كلام كثيرين، لكن قال بعضهم: الأظهر أنهم لم يريدوا أن (أو) بمعنى (إلى) أو (إلا) حقيقة، بل أرادوا أنها لأحد الأمرين وما بعدها حين التكلم به غير متحقق، وما قبلها متحقق، فالحكم بأن أحد الأمرين متحقق -لا محالة- يستلزم أن ما قبلها متحقق إلى أن يتحقق ما بعدها، أو أن ما قبلها متحقق كل وقت إلا وقت تحقق ما بعدها، وما قيل: إن الوقت محذوف على الثاني وأن ما بعد (أو) في محل جر على الأول، وفي محل نصب على الثاني من عدم التأمل، وكفى شاهداً على صدق ما قلنا أنهم لم يعدوا (أو) من حروف الجر، ولا من أدوات الاستثناء^(١)، انتهى. وهو رد لما قاله الرضي (رحمته) من [أن] (أو) إذا فسرت بـ(إلى) فما بعدها بتأويل مصدر مجرور بها؛ لأنها بمعنى (إلى)، وإن فسرت بـ(إلا) فالمضاف بعدها محذوف، وهو الظرف، أي: لألزمك إلا وقت أن تُعطيني حقي، فهو في محل نصب على أنه ظرف لما قبل (أو)^(٢)، انتهى.

تنبيهات:

الأول: عبّر ابن مالك في (الكافية)^(٣) و(الخلاصة)^(٤) بدل (إلى) بـ(حتى)، قال غير واحد^(٥): وهو أولى؛ لأن (حتى) معنيين كلاهما يصح هنا: الأول: معنى الغاية مثل (إلى)، والثاني: التعليل مثل (كي) فتشمل العبارة نحو: لأرضين الله أو يغفر لي، ف(أو) هنا لا تصلح لشيء من معنى (إلى) أو (إلا)، بل هي بمعنى (كي).

الثاني: ما ذكره من أن النصب بـ(أن) مضمرة بعد (أو) مذهب الجمهور، وذهب الكسائي^(٦) إلى أن (أو) المذكورة^(٧) ناصبة بنفسها، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة^(٨). والصحيح الأول؛ لأن (أو) حرف عطف لا عمل لها، ولكنها عطفت مصدراً مقدراً على على مصدر متوهم، ومن ثم لم يظهر (أن) بعدها.

(١) - ينظر النقل عن هذا البعض في: الحقائق الندية: ٣٠٢/٢.

(٢) - ينظر: شرح الرضي: ٧٩/٥.

(٣) - لم يقدّر ابن مالك في الكافية الشافية معنى (أو) بـ(حتى)، بل قدره بمعنى (إلى) و(إلا). ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٣٩/٣.

(٤) - قال: كذاك بعد (أو) إذا يصلح في موضعها (حتى) أو (إلا) أن خفي

متن الألفية: ٤٥.

(٥) - ينظر: شرح اللمع لابن برهان: ٣٦٢/٢، وشرح عمدة الحافظ: ٣٣٥/١، وشرح الألفية للمرادي: ١٣٣/٢، وشرح النصريح: ٣٧٢/٢، والحقائق الندية: ٣٠٣/٢.

(٦) - وهو مذهب الجرمي. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٤٣/٢، وارتشاف الضرب: ١٦٦٨/٤.

(٧) - للذكرة، تحريف، والصواب ما أثبتته.

(٨) - ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٤٣/٢، وارتشاف الضرب: ١٦٦٨/٤، وشرح الألفية للمرادي: ١٣٤/٢.

الرَّابِع: من المواضع التي يُنصبُ فيها المضارعُ بـ(أن) مضمرةً وجوباً بعدَ فاءِ السَّبَبِيَّةِ، أي: التي قُصِدَ بها/و ٣٠/ السَّبَبِيَّةِ، وهي حينئذٍ عندَ الجمهورِ^(١) عاطفةٌ للمصدرِ المسبوكِ من (أن) وصلتها على مصدرٍ مُنْصِيْدٍ من الفعلِ المتقدِّمِ فتقديرُ: زُرني فأكرمَكَ، عندهم: لتكنَ زيارةُ منكَ فأكرمَ مني. واستشكله نجمُ الأئمَّةِ (رحمهم الله) بأنَّ فاءَ العطفِ لا تكونُ للسَّبَبِيَّةِ إِلَّا إذا عطفَتْ جملةً على جملةٍ نحو: الذي يطيرُ فيغضبُ زيدُ الدُّبَابِ، واختارَ أن تكونَ للسَّبَبِيَّةِ دونَ العطفِ، وأنَّ ما بعدها مبتدأٌ محذوفٌ الخبرِ والتقديرُ: زُرني فأكرمَكَ ثابتٌ^(٢)، انتهى. وسيأتي ما فيه.

والتَّقييدُ بالسَّبَبِيَّةِ مخرجُ الاستثنايَّةِ بأنَّ يقدَّرَ ما بعدها مبنياً على مبتدأٍ محذوفٍ كقولهِ^(٣):

[١٠٧] أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبَّعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقُ

كذا قيل^(٤)، قال في (المغني): والتَّحْقِيقُ أنَّها في ذلكَ للعطفِ، وأنَّ المعتمدَ بالعطفِ الجملةُ لا الفعلُ وحدهُ، وإنما يقدَّرُ النَحْوِيُّونَ كلمةَ (هو)^(٥) لِيُبَيِّنُوا أَنَّ الفعلَ ليسَ المعتمدَ بالعطفِ^(٦)، انتهى. والعاطفةُ، نحو: ما تأتينا فُحِدَّتْنَا على معنى: ما تأتينا فما تُحَدِّثُنَا^(٧)، فيجبُ الرِّفْعُ. ولا يُنصبُ المضارعُ بعدَ هذهِ الفاءِ إِلَّا أن تكونَ مسبوقَةً بنفيٍ محضٍ، أو طلبٍ بالفعلِ نحو ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ (٣٦) [فاطر]؛ وذلكَ لِيَبْعَدَ بتقديمُ الإنشاءِ أو ما في معناه من النَّفي عن توهّم كونِ ما بعدها جملةً معطوفةً على الجملةِ السَّابِقَةِ^(٨)، وقَيَّدْنَا الفاءَ بأنَّ تكونَ مسبوقَةً بأحدِ المذكورينِ احترازاً من نحو: زيدٌ يَأْتِينَا فَيُحَدِّثُنَا، فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ فِيهِ النَّصْبُ، وأمَّا قولُهُ^(٩):

[١٠٨] سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَارِ فَأَسْتَرِيحَا

(١) - ينظر: علل النَّحو: ١٩٥، والمقتصد: ١٠٦١/٢، والبدیع: ٥٩٥/١، وشرح المفصل: ٣٩/٧.

(٢) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ٦٩/٥، و: ٧٣/٣-٧٤.

(٣) - صدرُ بيتٍ من الطَّوِيلِ عَجْزُهُ: وهل تُخْبِرُنَاكَ اليومَ بدياءِ سَمْلَقُ،

وهو لجميلٍ بثينةٍ في: ديوانه: ٤٥، وشرح أبيات سيويه: ١٨٧/٢، وشرح المفصل: ٦٨/٧، والمقاصد

النَّحْوِيَّة: ١٨٧٣/٤، وخزانة الأدب ٥٢٤/٨، وشرح شواهد المغني: ٤٧٤/١.

والشَّاهدُ فِيهِ: رَفْعُ الفعلِ (يَنْطِقُ) بعدَ الفاءِ الاستثنائيَّةِ.

(٤) - قال سيويه: ((لم يجعل الأول سبباً للآخر، ولكنه جعله ينطق على كلِّ حال، كأنه قال: فهو ممَّا يَنْطِقُ)).

يَنْطِقُ)). كتاب سيويه: ٣٧/٣، وينظر: المفصل: ٢٥١، والجنى الدَّاني: ٧٦.

(٥) - أي: بتقدير: فهو يَنْطِقُ. ينظر: الجنى الدَّاني: ٧٦.

(٦) - ينظر: مغني اللبيب: ٥١٢/٢.

(٧) - ينظر: كتاب سيويه: ٣٠/٣، والمقتضب: ١٤/٢، والمفصل: ٢٥١، وشرح الكافية الشَّافية: ١٥٤٦/٣.

(٨) - ينظر: الفوائد الصَّيَانِيَّة: ٢٤٨/٢.

(٩) - من الوافر، وهو للمغيرة بن حبياء في: شعراء أمويون: ٨٣/٣، وشرح شواهد الإيضاح: ٢٥١، والمقاصد

النَّحْوِيَّة: ١٨٧٢/٤، وشرح شواهد المغني: ٤٩٧/١، وخزانة الأدب: ٥٢٢/٨.

والشَّاهدُ فِيهِ: نَصْبُ الفعلِ بـ(أن) مضمرةً بعدَ فاءِ السَّبَبِيَّةِ دونَ أنْ تُسَبِّقَ بنفيٍ أو طلبٍ ضَرُورَةً.

فضرورة^(١).

ويشمل النفي ما كان بحرفٍ أو بفعلٍ أو اسمٍ، وما كان تقليلًا نحو: ما تأتينا فتحدثنا، وليس زيد حاضرًا فيكلمك، وأنت غير آتٍ فتحدثنا، وقلما تزورنا فنكرمك؛ لأن هذه الكلمة^(٢) مستعملة بمعنى بمعنى النفي المحض^(٣). وقيدنا النفي بكونه محضًا احترازًا من النفي التالي للاستفهام التقريري نحو: ألم تأتني فأكرمك؟ إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي؛ لأن ذلك يتضمن ثبوت الفعل فيمتنع النصب لعدم تمحض النفي، وعن المنفي المتلو بنفي آخر^(٤) نحو: ما تزال تأتينا فتحدثنا، وعن النفي المنتقض بـ(إلا) نحو: ما تأتينا إلا فتحدثنا، فيمتنع النصب فيهما أيضًا بخلاف ما لو كان الانتقال بعد الفعل نحو: ما تأتينا فتحدثنا إلا في الدار، ويتفرع على ذلك ما إذا قلت: ما جاءني أحد إلا زيد فأكرمته، فإن جعلت الهاء لـ(أحد) نصبت لتقدم الفعل على انتقاض النفي، وإن جعلتها لزيد رفعت لتأخره عنه^(٥). وقيدنا الطلب بكونه بالفعل احترازًا عما يدل عليه بلفظ الخبر نحو: حسبك حديث فينام الناس، ورحم الله زيدًا^(٦) فدخله الجنة، أو بالمصدر نحو: سقيًا فيرويك، أو باسم الفعل نحو: صه فأكرمك، فإنه يمتنع النصب بعد شيء منها^(٧).

ويشمل الطلب الأمر، والنهي، والدعاء، والعرض، والتحريض، والتمني، والاستفهام^(٨)، كقوله^(٩):

[١٠٩]

يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا فَسِيحًا
إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحًا

(١) - ينظر: كتاب سيبويه: ٣٩/٣، والمقتضب: ٢٣/٢-٢٤، والأصول في النحو: ١٨٢/٢، وضرائر الشعر: ٢٨٤-٢٨٥.

(٢) - أي: قلما.

(٣) - قال سيبويه: ((تقول: قلما سرت حتى أدخلها إذا عنيت غير سير، وكذلك أقل ما سرت حتى أدخلها، من قبل أن قلما نفي لقوله: كثرما، كما أن ما سرت نفي لقوله: سرت)). كتاب سيبويه: ٢٢/٣، وينظر: الأصول في النحو: ٢٩٢/٢، والمسائل السقريّة: ١٢، وشرح النصريح: ٢٣٦/١.

(٤) - لأن نفي النفي إثبات.

(٥) - ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٥٣/٢-١٥٤، وشرح شذور الذهب: ٣٩٣-٣٩٤.

(٦) - زيد، والصواب ما أثبتته.

(٧) - ينظر: مجيب النّدا: ٢٣٢/١، وحاشية الصّبان: ٤٤٥/٣.

(٨) - وهي ثمانية بإضافة النفي. ينظر: شرح شذور الذهب: ٣٩٠.

(٩) - من الرجز، وهو لأبي النّجم العجليّ في: ديوانه: ١٢٣، وكتاب سيبويه: ٣٤/٣، والرّد على النّحاة: ١٢٣، والمقاصد النّحويّة: ١٨٦٨/٤.

والشّاهد فيه: نصب الفعل (نستريح) بعد فاء السّبب في جواب الأمر.

وقوله تعالى ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ (٨١) [طه]، وقول الشاعر^(١):
[١١٠] رَبِّ وَقَفْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ
وقول الآخر^(٢):

[١١١] يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَنُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا
وقوله تعالى ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ (١٠) [المنافقون]، وقوله ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ
فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (٧٣) [النساء]، وقوله ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ (٥٣) [الأعراف].
ويشترط في النهي عدم النقص بـ(إلا) فيمتنع النصب في نحو: لا تضرب إلا زيداً فيغضب،
ويجب الرفع، قاله في (شرح الشذور) تبعاً لسيبويه^(٣).
وفي الاستفهام بأداة تليها [جملة] اسمية خبرها جامد فيمتنع النصب في نحو: هل أخوك زيدٌ
فأكرمك، بخلاف: هل أخوك قائمٌ فأكرمه، وأمّا قوله تعالى ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا
فَيُضَاعِفَهُ لَهُ﴾ (٢٤٥) [البقرة]، بالنصب^(٤) فإنه وإن كان الخبر هو الموصول وهو جامد/ظ ٣٠/ لكنه
لكنه لا يتم إلا بالصلة، والمجموع في حكم المشتق.
تنبيهات^(٥):

الأول: ألحق بالنهي التشبيه الواقع موقعه نحو: كأنك وإل علينا فتشتمنا تقديره: ما أنت وإل علينا
فتشتمنا^(٦)، قاله في (التسهيل)^(٧)، قال أبو حيّان: هذا شيء زعمه الكوفيون، ولا يحفظه البصريون،
ولا تكون (كأن) أبداً إلا للتشبيه^(٨)، قال ابن سيده^(٩) وابن مالك: ربّما نفي بـ(قد) فنصب
فنصب

(١) - من الرمل، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٢٩/٤، والتذيل والتكميل: ٣٠٥/١٥، وشرح شذور الذهب:
٣٩٦، والمقاصد النحوية: ١٨٦٩/٤.

والشاهد فيه: نصب الفعل بعد فاء السببية الواقعة في جواب الدعاء.

(٢) - من البسيط، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٣٣/٤، وشرح ابن النّاطم: ٤٨٣، والتذيل والتكميل:
٣١٥/١٥، والمقاصد النحوية: ١٨٧١/٤، وشرح شواهد شرح ابن النّاطم: ١٤٦/٤.

والشاهد فيه: نصب المضارع (تبصر) بعد فاء السببية الواقعة في جواب العرض.

(٣) - ينظر: كتاب سيبويه: ٣٢/٣، وشرح شذور الذهب: ٣٩٥.

(٤) - هي قراءة ابن عامر وعاصم. ينظر: السبعة في القراءات: ١٨٤-١٨٥.

(٥) - تنبيهان، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتّه.

(٦) - فتشتمنا فتشتمنا، مكرراً.

(٧) - ينظر: التسهيل: ٢٣١.

(٨) - ينظر: التذيل والتكميل: ٣١٨/١٥.

الجواب^(٢)، وحكي عن بعض الفصحاء^(٣):

[١١٢] قَدْ كُنْتُ فِي خَيْرٍ فَتَعْرِفُهُ^(٤).

بالنَّصَبِ يَرِيدُ: مَا كُنْتُ فِي خَيْرٍ فَتَعْرِفُهُ^(٥).

الثَّانِي: مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ اشْتِرَاطِ كَوْنِ الطَّلَبِ بِصَرِيحِ الْفَعْلِ هُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ^(٦) وَجَوَزَهُ الْكَسَائِيُّ مَطْلَقًا^(٧)، وَفَصَّلَ ابْنُ جَنِّي وَابْنُ عَصْفُورٍ فَأَجَازَا^(٨) النَّصْبَ بَعْدَ اسْمِ الْفَعْلِ إِذَا كَانَ مِنْ لَفْظِ الْفَعْلِ نَحْوُ: نَزَلَ فَنُحْدِتُكَ، وَمَنْعَاهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ لَفْظِهِ نَحْوُ: صَهْ فَنُكْرِمُكَ^(٩)، قَالَ فِي (شَرْحِ الشُّذُورِ): وَمَا أَجْدَرَ هَذَا الْقَوْلَ بِأَنْ يَكُونَ صَوَابًا^(١٠)، وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ: الصَّوَابُ أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَسْمُوعٍ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ^(١١).

الثَّالِثُ: مَنْعُ الْبَصْرِيِّونَ^(١٢) النَّصْبَ بَعْدَ الْفَاءِ الْمَسْبُوقَةِ بِالتَّرْجِي، وَجَوَزَهُ الْكُوفِيُّونَ^(١٣)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ مَالِكٍ^(١٤) اسْتِدْلَالًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي (٣) أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى

(١) - عَلِيُّ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَقِيلَ: ابْنُ أَحْمَدَ، أَبُو الْحَسَنِ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ سَيِّدِهِ، عَالِمٌ بِالْعَرَبِيَّةِ، أَدِيبٌ، عَالِمٌ بِأَيَّامِ الْعَرَبِ وَبِالْحِكْمَةِ، مِنْ مَوْلَفَاتِهِ: الْمَخْصَصُ، وَالْمَحْكَمُ وَالْمَحِيطُ الْأَعْظَمُ، وَشَرْحُ إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ، تُوفِّيَ سَنَةَ (٤٥٨هـ). ينظر: معجم الأدباء: ١٦٤٨/٤، وإنباه الرواة: ٢٢٥/٢.

(٢) - ينظر: شرح التسهيل: ٣٤/٤ و ٣٥.

(٣) - شَطْرٌ مِنَ السَّرِيعِ، لَمْ أَقْفَ عَلَى قَائِلِهِ، وَرَبِمَا يَكُونُ نَثْرًا وَافِقَ هَذَا الْوِزْنَ عَرَضًا.

(٤) - قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ: ((تَكُونُ (قَدْ) بِمَنْزِلَةِ (مَا) فَيَنْفِي بِهَا، سُمِعَ بَعْضُ الْفَصَحَاءِ يَقُولُ: قَدْ كُنْتُ فِي خَيْرٍ فَتَعْرِفُهُ. الْمَحْكَمُ وَالْمَحِيطُ الْأَعْظَمُ: ١٥/٦ مَادَّةُ (ق د).

(٥) - ينظر: مغني اللبيب: ٥٤٥/٢، و همع الهوامع: ٣٨٩/٢، وحاشية الصَّبَّان: ٤٤٧/٣.

(٦) - ينظر: شرح شذور الذهب: ٧٦، وشرح قطر الندى: ٧٦، و همع الهوامع: ٣٨٦/٢.

(٧) - ينظر رأي الكسائي في: شرح التسهيل: ٤١/٤، وارتشاف الضرب: ١٦٦٩/٤، والمساعد: ٩٨/٣.

(٨) - فَأَجَازَ، وَالسِّيَاقُ يَتَطَلَّبُ التَّنْثِيَةَ.

(٩) - ينظر: الخصائص: ٥١/٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٥٠/٢.

(١٠) - ينظر: شرح شذور الذهب: ٣٩٥.

(١١) - ينظر: التذييل والتكميل: ٣٤٣/١٥.

(١٢) - لِأَنَّ التَّرْجِيَّ فِي حَكْمِ الْوَاجِبِ عِنْدَهُمْ. ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٧٣/٤.

(١٣) - الْبَصْرِيُّونَ، وَهُوَ وَهْمٌ، وَالْأَقْرَبُ مَا أَثْبَتَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالْجَوَازُ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ، قَالَ: ((قَوْلُهُ: لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ (٣٦) (أَسْبَابُ السَّمَاوَاتِ) فَأَطَّلَعَ (٣٧). بِالرَّفْعِ، يَرُدُّهُ عَلَى قَوْلِهِ: (أَبْلُغْ)، وَمَنْ جَعَلَهُ جَوَابًا لـ(لَعَلَّ) نَصَبَهُ، وَقَدْ قَرَأَ بِهِ بَعْضُ الْفَرَّاءِ قَالَ: وَأُنْشِدُنِي بَعْضُ الْعَرَبِ:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا يُدَلِّلُنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا

فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا

فَنَصَّبَ عَلَى الْجَوَابِ بَلَعْلًا)). معاني القرآن: ٩/٣، و ٢٣٥/٣، وشرح التسهيل: ٣٤/٤.

(١٤) - ينظر: شرح التسهيل: ٣٤/٤.

(٤) [عبس]، ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ (٣٦) أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر]، فيمن نصب فيهما^(١)، وقال أبو حيان: يمكن أن نتأول الآيتين بأنَّ النَّصْبَ فيهما من العطفِ على التَّوَهُّمِ؛ لأنَّ خبرَ (لعلَّ) كثر في لسانِ العربِ دخولُ (أنَّ) عليه^(٢)، انتهى.

ويمكن تأويلُ الآيةِ الثَّانيةِ أيضًا إمَّا على أنَّه جوابٌ للأمرِ وهو (ابنِ)، أو على العطفِ على الأسبابِ^(٣) على حدِّ قولها^(٤):

[١١٣] وَلُبْسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنٌ

الخامس: من المواضع التي ينتصب فيها المضارعُ بـ(أنَّ) مضمرةً وجوبًا بعدَ واوِ المعيةِ، أي التي يقع موقعها (مع)، وهي ما يجتمع مضمون ما قبلها وما بعدها في زمانٍ واحدٍ وهي حينئذٍ عندَ الجمهورِ عاطفةٌ^(٥)، وخالفهم نجم الأئمة (تت) فقال: إنَّ العربَ لمَّا قصدوا فيها معنى الجَمْعِيَّةِ نصبوا نصبوا المضارعَ بعدها؛ ليكونَ الصَّرفُ عن سَنَنِ الكلامِ المتقدِّمِ مرشدًا من أوَّلِ الأمرِ إلى أنَّها ليستُ للعطفِ، فهي - إذن - إمَّا واوُ الحالِ فأكثرُ دخولها على [الجملة]^(٦) الاسميَّةِ، فالمضارعُ بعدها في تقديرٍ مُبتدأٍ محذوفٍ الخبرِ وجوبًا، فمعنى: قُمْ وَأَقُومْ، قُمْ وَقيامي ثابتٌ، أي: في حالِ ثبوتِ قيامي، وإمَّا بمعنى (مع)، أي: قُمْ مع قيامي، كما قصدوا في المفعولِ معه مصاحبةَ الاسمِ للاسمِ، فنصبوا ما بعدَ الواوِ، ولو جعلنا الواوَ عاطفةً للمصدرِ على المصدرِ المُتَصِدِّ من الفعلِ قبله - كما قال النُّحاةُ - لم يكن فيه خصوصيَّةٌ على معنى الجمعِ، كما لم يكن في تقديرهم في الفاءِ معنى السَّبَبِيَّةِ، بل كونُ واوِ العطفِ للجَمْعِيَّةِ قليلٌ نحو: كلُّ رجلٍ وضيعةً^(٧)، انتهى.

ورُدَّ عليه في الموضعين - أعني في الفاءِ والواوِ - أنَّه يلزمُ حذفُ الخبرِ وجوبًا من غيرِ شيءٍ يسدُّ مسدَّه وهو مُمتنعٌ.

(١) - قرأ عاصمٌ في آيةِ (عبس) بالنَّصْبِ، وفي آيةِ (غافر) بروايةِ حفصٍ عنه بالنَّصْبِ وبروايةِ أبي بكرٍ عنه بالرَّفْعِ، وقرأ باقي السَّبعةِ في الآيتين بالرَّفْعِ. ينظر: السَّبعة في القراءات: ٥٧٠، و٦٧٢.

(٢) - قال أبو حيان: ((وقد تأولنا ذلك على أنَّ يكونَ عطفاً على التَّوَهُّمِ، لأنَّ خبرَ لعلَّ كثيراً جاء مقروناً بـ(أنَّ) في النَّظْمِ كثيراً، وفي النَّثرِ قليلاً. فمن نصب، توهم أنَّ الفعلَ المرفوعَ الواقعَ خبراً كان منصوباً بأنَّ، والعطفُ على التَّوَهُّمِ كثيرٌ، وإنَّ كان لا ينفاسٌ، لكنَّ إنَّ وقعَ شيءٌ وأمكَّنَ تخريجهُ عليه خرج)). البحر المحيط: ٢٥٩/٩.

(٣) - ينظر: الكشاف: ١٦٧/٤ و٧٠١، والبحر المحيط في التفسير: ٢٥٨/٩-٢٥٩، وينظر كلا التَّوجيهين في: المنهل الصَّافي: ٤٦١/٢-٤٦٢.

(٤) - تقدَّم تخريجُه، وفي مصادر البيت: وتقرَّرَ عيني، لا عينٌ.

(٥) - ينظر: علل النَّحو: ١٩٠، وشرح اللع لابن برهان: ٣٥٠/٢، والبيدع: ٦٠٣/١.

(٦) - زيادة يقتضيها السِّياقُ من شرح الرُّضي.

(٧) - ينظر: شرح الرُّضي: ٦٩/٥-٧٠.

وأجيب^(١) بأنه أشار إلى جواب ذلك في الحروف المشبهة بالفعل حيث قال^(٢): والتَّزَمَ حَذْفُ الخبر في: لَيْتَ شِعْرِي أَتَأْتِينِي^(٣) أم لا، فهذا الاستفهام مفعول (شعري)، والخبر محذوف وجوباً بلا شيء يسد مسدده لكثرة الاستعمال^(٤)، انتهى. وهو هنا كذلك.

والتقييد بواو المعية مخرج لواو الاستثنائية والعاطفة نحو: لا تَأْكُلِ السَّمَكِ وتشرب اللبن، فإن جعلت الواو استثنائية وجب الرفع، فيكون الكلام نهياً عن /و ٣١/ الأول وإخباراً بإباحة الثاني، فكأنك قلت: لا تأكل السمكة ولك شرب اللبن، وإن جعلتها عاطفة وجب الجزم فيكون نهياً عن كل منهما. ولا ينصب المضارع بعد هذه الواو إلا أن تكون مسبوقاً بما قدمنا ذكره في الفاء لما قدمنا ذكره فيها^(٥) كقوله تعالى ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ (١٤٢) [آل عمران]، وقول الشاعر^(٦):

[١١٤] فَقُلْتُ: ادْعُوا وَادْعُوا إِنَّ أُنْدَى لِيَصُوتَ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

وقول الآخر^(٧):

[١١٥] لَا تَنْتَهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

(١) - ينظر: الحقائق الندية: ٣٠٤/٢.

(٢) - أي: الرضي الاسترابادي.

(٣) - أتأتني، والصواب ما أثبتته.

(٤) - اختصر السيد الشارح كلام الرضي، ينظر: شرح الرضي: ١٤٢/٦-١٤٣.

(٥) - أي: مسبوقه بنفي أو طلب؛ ليعبد ذلك عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة.

(٦) - من الوافر، وهو للحطيئة في: ديوانه: ١٨٨، ولأعشى في: كتاب سيبويه: ٤٥/٣، والرد علي النحاة: ١٢٨، ولربيعه بن جشم في: المفصل: ٢٥٠، ولأحد هؤلاء الثلاثة في: شرح المفصل: ٦٥/٧، ولأحد هؤلاء الثلاثة أو لدثار بن شبيان في: شرح التصريح: ٣٧٧/٢، وشرح شواهد المغني: ٨٢٧/٢، والمقاصد النحوية: ١٨٧٥/٤. وروايته في هذه المصادر وغيرها: فقلت: ادعي؛ لأن الخطاب لحليلته في بيت قبل بيت الشاهد يقول فيه:

تَقُولُ حَلِيلَتِي لَمَّا اشْتَكَيْتَا سَيُدرِكُنَا بَنُو القَرَمِ الهَجَانِ

والشاهد فيه: نصب الفعل بعد المعية لسبقها بطلب.

(٧) - من الكامل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في: ديوانه: ٤٠٤، والأزهية: ٢٣٤، وشرح شذور الذهب: ٣١٠، وللأخطل في: كتاب سيبويه: ٤٢/٣، والرد على النحاة: ١٢٧، وشرح المفصل: ٤٤/٧، ولأحدهما أو لأبي جهينة المتوكل الكناني الليثي في: شرح شواهد الإيضاح: ٢٥٢، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٣٤٨/١، والمقاصد النحوية: ١٨٧٦/٤، ولأحد هؤلاء أو للطرماح أو لسابق البربري في: خزنة الأدب: ٥٦٤/٨-٥٦٧، ولحسن بن ثابت في: شرح أبيات سيبويه: ١٧٨/٢.

والشاهد فيه: نصب الفعل المضارع بعد واو المعية الواقعة في جواب النهي.

وقولك: اللهم تُبْ عليّ وأتوب، ونحو: أَلَا تَقُومُ فاقوم، وهَلَّا اتَّقَيْتَ اللَّهَ فيَغْفِرَ لَكَ، وقوله تعالى ﴿يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٢٧) [الأنعام] في قراءة النَّصْبِ^(١)، وقول الشاعر^(٢):

[١١٦] أَتَبَيْتُ رِيَّانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكَرَى وَأَبَيْتُ مِنْكَ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ

قال المصنّف في (شرح الشذور): ولم يُسمع النَّصْبُ بعدَ الواوِ في المواضع المذكورةِ إِلَّا في النَّفْيِ والأمرِ والنَّهْيِ والاستفهامِ^(٣)، وقاسَهُ النُّحَوِيُّونَ في الباقي^(٤)؛ لِكَوْنِ الغرضِ الَّذِي يُقصدُ فيما سُمِعَ موجودٌ فيما لم يُسمعَ.

تَنْبِيْهُ:

الخِلَافُ في الفَاءِ والواوِ كالخِلَافِ في (أو) من أَنَّ ما بعدهما منصوبٌ بالمخالفةِ أو بهما، والصَّحِيحُ ما ذكرَهُ المصنّفُ كما تقدَّم^(٥).

(١) - قرأ ابنُ عامرٍ وحمزةُ وحفصٌ عن عاصمٍ ويعقوبُ والأعمشُ وغيرُهم بِنَصْبِ (نُكْذِبُ) و(نُكُونُ) بعدَ الواوِ، وقرأ آخرونَ برفعِ (نُكْذِبُ) بالعطفِ على (نُرَدُّ) وبنصبِ (نُكُونُ) على جوابِ التَّرجِي، وقرأ قومٌ برفعِ (نُكْذِبُ) و(نُكُونُ) بالعطفِ على (نُرَدُّ)، أو على الاستئنافِ. ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٤١٠/٢-٤١١.

(٢) - من الكامل، وهو للشَّريفِ الرُّضِيِّ في: ديوانه: ٤٩٧/١.

(٣) - ذكرَ ابنُ هشامٍ أَنَّ المذكورَ منها بعدَ خمسةٍ هي ما ذُكِرَ هنا، وأخلَّ هنا بذكرِ التَّمْيِي.

(٤) - ينظر: شرح شذور الذهب: ٤٠٠-٤٠٣.

(٥) - أي: الصَّحِيحُ مذهبُ البصريِّينَ الَّذِي اختارَهُ المصنّفُ بأنَّ الفعلَ بعدها منصوبٌ بـ(أَنَّ) مضمرةً.

بَحْثُ الْجَوَازِمِ

ص: فَإِنْ سَقَطَتِ الْفَاءُ بَعْدَ الطَّلَبِ وَقَصَدَتِ الْجَزَاءُ جُزِمَ^(١) نَحْوُ ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾ (١٥١) [الأنعام]، وَشَرَطُ الْجَزْمِ بَعْدَ النَّهْيِ صِحَّةُ حُلُولِ (إِنْ لَا) مَحَلَّهُ نَحْوُ: لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ، بِخِلَافِ: يَأْكُلُكَ. وَيُجَزَمُ أَيْضًا بـ(لَمْ) نَحْوُ ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (٣) [الإخلاص]، وَ(لَمَّا) نَحْوُ ﴿لَمَّا يَقْضِ﴾ (٢٣) [عبس]، وَبِالْإِلَامِ وَ(لَا) الطَّلِبَتَيْنِ^(٢) نَحْوُ ﴿لِيُنْفِقْ﴾ (٧) [الطلاق]، ﴿لِيَقْضِ﴾ (٧٧) [الزخرف]، ﴿لَا تُشْرِكْ﴾ (١٣) [لقمان]، ﴿لَا تُؤْخِذْنَا﴾ (٢٨٦) [البقرة].

ش: لَمَّا فَرَّغَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى مَا يَنْصَبُ الْمَضَارِعَ شَرَعَ فِي الْكَلَامِ عَلَى مَا يَجْزُمُهُ، وَالْجَوَازِمُ نَوْعَانِ: مَا يَجْزُمُ فَعْلَيْنِ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَمَا يَجْزُمُ فَعْلًا وَاحِدًا وَهُوَ أُمُورٌ: أَحَدُهَا: الطَّلَبُ، إِنْ قُلْنَا: إِنَّهُ الْجَازِمُ بِنَفْسِهِ، وَذَلِكَ إِذَا وَقَعَ الْمَضَارِعُ بَعْدَ لَفْظٍ دَالٍّ عَلَى الطَّلَبِ، وَكَانَ الْمَضَارِعُ مَجْرَدًا مِنَ الْفَاءِ، وَمَقْصُودًا بِهِ الْجَزَاءُ لِلطَّلَبِ السَّابِقِ عَلَيْهِ بِأَنْ يَقْدَرُ مُسَبَّبًا عَنْ ذَلِكَ الطَّلَبِ السَّابِقِ عَلَيْهِ، كَمَا أَنَّ جَزَاءَ الشَّرْطِ مُسَبَّبًا عَنْ فِعْلِ الشَّرْطِ، فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ مَجْزُومًا بِأَدَاةِ الشَّرْطِ مَقْدَرَةً مَعَ فِعْلِ الشَّرْطِ، وَيَشْمَلُ الطَّلَبُ:

الْأَمْرَ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ (١٥١) [الأنعام]، فَ(أَتْلُ) وَقَعَ بَعْدَ الطَّلَبِ وَهُوَ ﴿تَعَالَوْا﴾، وَمَقْصُودًا بِهِ الْجَزَاءُ، فَجُزِمَ بـ(إِنْ) مَقْدَرَةً، وَالتَّقْدِيرُ: تَعَالَوْا فَإِنْ تَأْتُونِي أَتْلُ عَلَيْكُمْ^(٣)، فَالِإِيتْيَانُ سَبَبٌ لِلتَّلَاوَةِ.

وَالنَّهْيَ، نَحْوُ: لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ.

وَالدُّعَاءَ، نَحْوُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي أَدْخِلِ الْجَنَّةَ.

وَالِاسْتِفْهَامَ، نَحْوُ: هَلْ تَزُورُنِي أَكْرَمَكَ.

وَالنَّمْنَى، نَحْوُ: لَيْتَ لِي مَا لَا أَنْفَقُهُ.

وَالْعَرَضَ، نَحْوُ: أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا تُصِيبُ خَيْرًا.

وَالتَّحْضِيضَ، نَحْوُ: لَوْلَا تَأْتِينَا تُحَدِّثُنَا^(٤). قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي (الْإِرْتِشَافِ): وَسُمِعَ الْجَزْمُ بَعْدَ التَّرْجِييِ^(٥). وَاسْتَشْهَدَ فِي (شَرْحِ التَّسْهِيلِ)^(٦) بِقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٧):

(١) - وَجَزِمَ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٢) - الصَّلْبَتَيْنِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) - يَنْظُرُ: شَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ: ٤٤٧، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٣٨٣/٢، وَمَجِيبُ النَّدَا: ٢٣٦/١.

(٤) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبُويَه: ٩٣-٩٤، وَالْأَصُولُ فِي النَّحْوِ: ١٦٢/٢، وَقَوَاعِدُ الْمَطَارِحَةِ: ٢١٣.

(٥) - يَنْظُرُ: إِرْتِشَافُ الضَّرْبِ: ١٦٨٣/٤.

(٦) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٣٩/٤.

(٧) - مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٣٩/٤، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٣٣٥/١٥، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ:

٧٣/٦، وَشَرْحُ أَبْيَاتِ مَعْنِي اللَّيْبِ: ٣٨٨/٣.

[١١٧] لَعَلَّ التَّفَاتَا مِنْكَ نَحْوَ مُيَسَّرٍ يَمِلُ بِكَ عَن بَعْدِ الْقِسَاوَةِ لِلْيُسْرِ

تَنْبِيهَاتٌ:

الأَوَّلُ: لا فرق في الأمر بين أن يكون صريحاً كما مرَّ أو مدلولاً عليه بخبر^(١) نحو: اتَّقَى الله^(٢) وفعل امرؤ خيراً يُنَبِّ عليه^(٣)، أي: إن يَتَّقِ، أو اسم فعل كقوله^(٤):

[١١٨] وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأْتُ وَجَاشْتُ مَكَانَكَ تُحَمِّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

أي: إن^(٥) تَنْبُتِي تستريحِي.

أو بجملة اسمية نحو: أَيْنَ بَيْتُكَ أَرْزُكَ، أي: إن تُخْبِرْنِي أَرْزُكَ.

الثَّانِي: ما ذكرناه من أن المضارع مجزومٌ بعد الطلب (إن) مقدَّرةً هو مذهب الجمهور^(٦)، ورجَّحه في (المغني)^(٧)، وذهب الخليلي^(٨) وسيبويه^(٩) وابن خروف^(١٠) إلى أنه مجزومٌ بنفس الطلب/ظ ٣١/ لما تضمنته من معنى (إن) الشرطية، كما أن أسماء الشرط إنما جَزَمَتْ لذلك، واختاره ابن مالك^(١١)،

والشَّاهِدُ فيه: جزمُ الفعل (يَمِلُ) في جوابِ التَّرجِي.

(١) - بخير، وهو تصحيّف.

(٢) - اتَّقِ، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

(٣) - في كتاب سيبويه، والأصول في النحو، والمفصل: (اتَّقَى الله امرؤ وفعل خيراً يُنَبِّ عليه)، وفي شرح الكافية الشافية وغيره: (اتَّقَى الله امرؤ فعل خيراً يُنَبِّ عليه). ويبدو أن تأخير (امرؤ) سهو من الناسخ.

(٤) - من الوافر، وهو لعمرو بن الإطناية في: شعره: ٩٤، ومجالس ثعلب: ٦٧، والمقاصد النحوية: ١٩٠٢/٤، وشرح شواهد المغني ٥٤٦/٢، وخزانة الأدب: ٤٢٨/٢.

والشَّاهِدُ فيه: جزمُ (تُحَمِّدِي) في جوابِ اسمِ الفعلِ (مكانك)، فإنَّه في معنى: إن تَنْبُتِي تُحَمِّدِي.

(٥) - أي ن، بسقوط همزة (إن).

(٦) - ينظر: شرح المفصل: ٨٤/٧، وشرح المقدمة الكافية: ٨٨٨/٢، وشرح التسهيل: ٤٠/٤.

(٧) - ينظر: مغني اللبيب: ٢٣٣/٣-٢٣٤.

(٨) - قال سيبويه: ((وزعم الخليل: أن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن)، فلذلك انجزم الجواب)). كتاب سيبويه: ٩٤/٣.

(٩) - إنما فهم النحويون هذا من قوله: ((فأما ما انجزم بالأمر فقولك: انتني آتك، وأما ما انجزم بالنهي)). وليس كذلك، فظاهر مذهب سيبويه أن الجواب هنا إنما جزم بـ(إن) مقدَّرةً مع مدخولها الفعل، فهو يقول: ((وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتيني، وإن تأتيني، لأنهم جعلوه معلَّقاً بالأوّل غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أن إن تأتيني غير مستغنية عن آتك)). كتاب سيبويه: ٩٣/٣-٩٤. وقد نبّه إلى ذلك السيرافي بقوله: ((فلذلك تجوز سيبويه في عبارته عن جزم هذه الأشياء، فأوهم أن هذه الأشياء هي الجازمة لما بعدها)). شرح السيرافي: ١٥٥/٩-١٥٦، وقد حمل ابن مالك كلام سيبويه على مذهبه في الجزم بالطلب متضمناً معنى الشرط. ينظر: شرح التسهيل: ٤٠/٤.

(١٠) - ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١٧٧.

(١١) - ينظر: شرح التسهيل: ٤٠/٤، وشرح الكافية الشافية: ١٥٥١/٣.

- وجرى عليه المصنف في (الشرح)^(١).
- وذهب السيرافي^(٢) والفارسي^(٣) إلى أنه مجزوم بالطلب لنيابته عن الشرط المقدر كما أن النصب النصب بـ(ضرباً) في قولك: ضرباً زيداً، لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه.
- ورجح المرادي مذهب الجمهور بأربعة أمور:
- أحدها: أن ما ذهب إليه - يعني: ابن مالك - يستلزم أن يكون العامل جملةً، وذلك لا يوجد في موضع.
- ثانيها: أن الإضمار أسهل من التضمن؛ لأن التضمن زيادة لتغيير الوضع، والإضمار زيادة بغير تغيير فهو أسهل.
- ثالثها: أن التضمن لا يكون إلا لفائدة، ولا فائدة في تضمين الفعل^(٤) معنى الشرط^(٥).
- رابعها: أن الشرط لا بد له من فعل، ولا يجوز أن يكون هو الطلب بنفسه، ولا مضمناً له مع حرف الشرط؛ لما في ذلك من معنى التعسف، ولا مقدراً بعده لقبح إظهاره بدون حرف الشرط بخلاف إظهاره معه^(٦)، انتهى.
- الثالث: إذا جرد المضارع من الفاء بعد غير الطلب، وهو الخبر المثبت أو المنفي وجب الرفع.
- الرابع: إذا لم تقصد السببية بعد الطلب وجب رفع المضارع على أنه حال نحو ﴿ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ (٩١) ﴿الأنعام﴾^(٧)، أو نعت نحو ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ (٥) يَرِثُنِي ﴿مريم﴾، على قراءة الرفع^(٨)، أو الاستئناف نحو: لا تذهب به تغلب عليه^(٩).
- قوله: **وشرط الجزم ... إلخ**، بيان لأن الجزم في جواب النهي مشروط بصحة إقامة (إن) الشرطية مقامه مع صحة المعنى، وذلك كقولك: لا تكفر تدخل الجنة، ولا تدن من الأسد تسلم، فإنك لو قلت: إن لا تكفر تدخل الجنة، وإن لا تدن من الأسد تسلم، صح بخلاف: لا تكفر تدخل النار، ولا تدن من الأسد يأكلك، فإنه لا يصح أن يقال: إن لا تكفر تدخل النار، وإن لا تدن من الأسد
-
- (١) - ينظر: شرح قطر الندى: ٨٠.
- (٢) - قال السيرافي: ((وهذه الأشياء التي ذكرناها من الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض تُغني عن ذكر الشرط ويكتفى بذكرها عن ذكره)). شرح السيرافي: ١٥٥/٩.
- (٣) - تُنظر نسبة هذا الرأي للفارسي في: شرح الألفية للمرادي: ١٤٣/٢.
- (٤) - في شرح الألفية للمرادي: الطلب، وهو الصواب؛ لأن الطلب يكون فعلاً وغيره.
- (٥) - تمامه: ((لأنه يدل عليه بالالتزام)).
- (٦) - ينظر: شرح الألفية للمرادي: ١٤٣/٢.
- (٧) - ﴿فيلعبون﴾ في تأويل (لأعبين) حال من المضمر في (ذَرَهُمْ) لا من المضمر في (خَوْضِهِمْ) لأن الحال لا يكون من المضاف إليه. ينظر: المقتضب: ٨٦/٢، وشرح المفصل: ٩٢/٧.
- (٨) - قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمره والحسين. ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٣٤٠/٥.
- (٩) - ينظر: كتاب سيبويه: ٩٧/٣-٩٨، وشرح المفصل: ٩٢/٧.

يَأْكُلُكَ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الْكَفْرِ وَعَدَمَ الدُّنْوِ لَا يَكُونَانِ^(١) سَبَبَيْنِ لِدُخُولِ النَّارِ وَالْأَكْلِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: إِنْ تَكْفَرْتَ تَدْخُلُ النَّارَ، وَإِنْ تَدُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ؛ لِأَنَّ الْمَقْدَرَّ يَجِبُ أَنْ يُوَافِقَ الْمُظْهَرَ نَفْيًا وَإِثْبَاتًا^(٢)، هَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ^(٣).

وَخَالَفَ الْكَسَائِيَّ^(٤) فِي ذَلِكَ - قِيلَ: بَلِ الْكُوفِيُّونَ قَاطِبَةٌ^(٥) - فَأَجَازُوا الْجَزْمَ فِي نَحْوِ الْمُثَالَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ بِتَقْدِيرٍ: إِنْ تَكْفَرْتَ، وَإِنْ تَدُنْ، بِغَيْرِ نَفْيٍ، وَاحْتَجُّوا بِالْقِيَاسِ عَلَى النَّصْبِ فِي نَحْوِ: لَا تَكْفُرْ فَتَدْخُلُ النَّارَ، وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿لَا تَقْتُلُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ (٦١)﴾ [طه]، وَيَقُولُ (ﷺ): (لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفْرًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ)^(٦)، وَقَوْلُهُ (ﷺ): (مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرُبَ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا)^(٧)، وَقَوْلُ أَبِي طَلْحَةَ^(٨) لِلنَّبِيِّ: (لَا تُشْرِفْ^(٩) يُصْنَبُ سَهْمٌ)^(١٠).

وَأَجَابَ الْبَصْرِيُّونَ عَمَّا احْتَجَّ بِهِ الْكُوفِيُّونَ بِأَنَّهُ لَوْ صَحَّ الْقِيَاسُ عَلَى النَّصْبِ لَصَحَّ الْجَزْمُ بَعْدَ النَّفْيِ قِيَاسًا عَلَى النَّصْبِ، وَ(يَضْرِبُ) مَدْعَمٌ^(١١)، وَ(يُؤْذِنَا) بَدَلٌ مِنْ (يَقْرُبُ)، وَ(يُصْنَبُ) بَدَلٌ مِنْ (تُشْرِفُ)^(١٢).

(١) - يَكُونَا، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٢) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبَوِيهِ: ٩٧-٩٨/٣، وَالْمَقْتَضَبُ: ٨٣/٢، وَالْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ١٨٠/٢، وَاللِّبَابُ لِلْعَبْرِيِّ: ٦٤/٢، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٣٨٤/٢.

(٣) - يَنْظُرُ: الْمَسَاعِدُ: ٩٨/٣، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ: ٧٥/٦، وَالْحَدَائِقُ النَّدِّيَّةُ: ٣٣٥/٢.

(٤) - يَنْظُرُ رَأْيَ الْكَسَائِيِّ فِي: شَرْحِ التَّسْهِيلِ: ٤١/٤، وَقَوَاعِدُ الْمَطَارِحَةِ: ٢١٣، وَالْمَسَاعِدُ: ٩٨/٣.

(٥) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٣٨٤/٢.

(٦) - مِنْ خُطْبَةِ النَّبِيِّ (ﷺ) فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي: صَحِيحِهِ: ٣٥/١ بِرَقْمِ (١٢١)، وَ ١٧٦/٢ بِرَقْمِ (١٧٣٩)، وَمُسْلِمٌ فِي: صَحِيحِهِ: ٨١/١ بِرَقْمِ (٦٥)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي: سَنَنِهِ: ٢٢١/٤ بِرَقْمِ (٤٦٨٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي: سَنَنِهِ: ٤٨٦/٤ بِرَقْمِ (٢١٩٣)، وَغَيْرُهَا. وَلَمْ أَقِفْ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ عَلَى (يَضْرِبُ) بِالْجَزْمِ، بَلْ هُوَ مَرْفُوعٌ فِيهَا جَمِيعًا.

(٧) - رَوَى بِالْأَفَاطِظِ مُخْتَلَفَةً، وَفِي جَمِيعِهَا هُوَ عَزَى مِنْ ذِيلِ الْحَدِيثِ (تَوَدُّنَا)، وَهُوَ مَوْضِعُ الشَّاهِدِ، أَخْرَجَ الْحَدِيثَ ابْنُ حِبَّانَ فِي: صَحِيحِهِ: ٤٤٠/٥ بِرَقْمِ (٢٠٨٦)، وَالتَّطَبُّرَانِيُّ فِي: الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ: ٣٠٣/٣ بِرَقْمِ (٣٢٣٠).

(٨) - زَيْدُ بْنُ سَهْلٍ بْنُ الْأَسَدِ بْنِ حَرَامٍ، أَبُو طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيُّ النَّجَّارِيُّ الْخَزْرَجِيُّ، صَحَابِيُّ شَهِدَ الْعَقَبَةَ، ثُمَّ شَهِدَ بَدْرًا وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الْمَشَاهِدِ، وَكَانَ مِنَ الزُّمَامَةِ الْمَذْكُورِينَ، تُوْفِيَ سَنَةَ (٣١ هـ) وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ. يَنْظُرُ: الْإِسْتِيعَابُ: ١٦٩٧-١٦٩٨، وَالْإِصَابَةُ: ٥٠٢/٢.

(٩) - تَسْرَفٌ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(١٠) - أَخْرَجَ الْحَدِيثَ بِهَذَا اللَّفْظِ أَبُو يَعْلَى الْمَوْصِلِيُّ فِي: مَسْنَدِهِ: ٢٤/٧ بِرَقْمِ (٣٩٢١)، وَمُسْلِمٌ بِلَفْظٍ (لَا يُصْنَبُ) سَهْمٌ فِي صَحِيحِهِ: ٤٤٣/٣ بِرَقْمِ (١٨١١).

(١١) - أَيُ: فِي قَوْلِهِ (ﷺ): (يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ)، فَبَاءُ (يَضْرِبُ) مَدْعَمَةٌ بِالْبَاءِ بَعْدَهَا.

(١٢) - يَنْظُرُ خِلَافَ الْكُوفِيِّينَ وَالرُّدَّ عَلَيْهِ فِي: شَرْحِ التَّصْرِيحِ: ٣٨٥/٢، وَالْحَدَائِقُ النَّدِّيَّةُ: ٣٣٥-٣٣٦/٢.

قال في (التصريح): وفي ردّ القياس نظّر، فإنّهم قائلون بجواز الجزم بعد النفي نحو: ما تأتينا تُحَدِّثُنَا^(١)، انتهى.

الثاني ممّا يجزم فعلاً واحداً (لم) وهي حرف تجزم المضارع، وتنفي حدثه، وتقلب زمانه ماضياً نحو ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (٣) [الإخلاص].

الثالث: (لَمَّا) أُخْتُهَا، وهي مثلها فيما دُكِرَ، ويزاد عليه أنّ منفيها مستمرّ نفيّه من الزّمن الماضي إلى زمن التّكلم، وأنّه متوقّع حصوله^(٢) نحو ﴿لَمَّا يَقْضِ مَا أَمَرَهُ﴾ (٢٣) [عبس]، ويشتركان في الحرفيّة، والاختصاص بالمضارع، والجزم، والنفي، والقلب للمضي وجواز دخول همزة الاستفهام عليها^(٣).

وتختصّ (لم) بجواز مصاحبة أداة الشرط نحو: إنّ لم تقم أقم، بخلاف (لَمَّا) فإنّه لا يجوز فيها ذلك، وبجواز انقطاع نفي منفيها عن الحال؛ لأنّها لمطلق الانتفاء؛ فتكون للمتّصل به نحو ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيّاً﴾ (٤) [مريم]، ولغيره نحو: هذا لم يكن ثمّ كان، بخلاف (لَمَّا) فإنّها لا يجوز أنّ /و ٣٢/ يقال فيها: لَمَّا يكن ثمّ كان، بل يقال: لَمَّا يكن وقد يكون؛ وذلك لأنّ امتداد النفي واستمراره إلى زمن التّكلم يمنع كون ذلك المنفي المستمرّ نفيّه وُجِدَ في الماضي، نعم، الإخبار بأنّه سيكون في المستقبل صحيح، ولا يُنافي استمرار النفي إلى الحال، قاله الدّماميني في (التحفة)^(٤).

وتختصّ (لم) أيضاً بأنّها قد تُهمَل حملاً على (ما) كقوله^(٥):

[١١٩] لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نَعْمٍ وَأُسْرَتُهَا يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوَفُّونَ بِالْجَارِ

وهل إهمالها ضرورة أم لغة؟ فيه خلافت فذهب السّعد إلى أنّه ضرورة^(٦)، وظاهر كلام ابن مالك في (شرح التّسهيل) أنّه لغة^(٧)، وأمّا (لَمَّا) فإنّها لا تُهمَل، وتختصّ (لم) أيضاً بأنّها قد تتّصّب في لغة حكاها اللّحائي^(٨) كقراءة بعضهم ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ (١) [الشّرح] بفتح الحاء^(١)، قال الدّماميني: يُحتمل في في

(١) - شرح التصريح: ٣٨٥/١.

(٢) - ينظر: المحصول: ٦٣١/٢، وارتشاف الضرب: ١٨٥٩/٤.

(٣) - ينظر: مجيب النّدا: ٢٤/١.

(٤) - ينظر: تحفة الغريب: ق ١/ج ٢/٨٦٧-٨٦٨.

(٥) - من البسيط، وهو بلا نسبة في: سرّ صناعة الإعراب ١١٨/١، والبدیع: ٦١٩/١، وضرائر الشّع: ٣١٠، والمقاصد النّحويّة: ٤/١٩٤٠، وشرح شواهد المغني: ٦٧٤/٢.

والشّاهد فيه: إهمال (لم) فرُفِعَ الفعل (يُوفُّونَ) بعدها.

(٦) - ينظر: شرح تصريف العزي: ١٨٥-١٨٦.

(٧) - قال ابن مالك: ((وأُطلِغْتُ (لم) تنبيهاً على أنّها صارفة إلى المضيّ أبداً، ولو لم يكن الفعل بعدها مجزوماً

كقول الشاعر: لولا فوارس من نعيم وأسرتهم يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوَفُّونَ بِالْجَارِ

فرُفِعَ الفعل بعد (لم)، وهي لغة قوم)). شرح التّسهيل: ٢٨/١.

(٨) - تنظر حكاية اللّحائي في: ارتشاف الضرب: ١٨٦١/٤، والبحر المحيط: ٥٠٠/١٠.

هذه الآية أن تكون حركة الحاء إتباعاً لحركة الراء الذي قبلها، أو اللام التي بعدها^(٢).
وتختص (لم) أيضاً بجواز الفصل بينها وبين معمولها في الضرورة كقوله^(٣):
[١٢٠] فَأُضْحَتْ^(٤) مَغَانِيهَا قِفَارًا رُسُومُهَا كَأَنَّ لَمْ سِوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ تُؤْهِلِ

وقول الآخر^(٥):

[١٢١] طُنُنْتُ فَقِيرًا ذَا غِنَى ثُمَّ نِلْتُهُ وَلَمْ ذَا رَجَاءٍ أَلْفَهُ غَيْرَ وَاهِبٍ^(٦)
وتختص (لما) بجواز حذف مجزومها لدليل اختياري نحو: قَارَبْتُ الْبَلَدَ وَلَمَّا، أَي: وَلَمَّا أَدْخُلُهَا^(٧)،
بخلاف (لم) فإنه لا يجوز فيها ذلك إلا في الضرورة كقوله^(٨):

[١٢٢] احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي أُسْتُوْدِعْتَهَا يَوْمَ الْأَعَارِبِ^(٩) إِنَّ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ

أَي: وَإِنْ لَمْ تَصِلْ.

وإنما جاز ذلك في (لما) دون (لم)؛ لأنَّ مُثَبَّتَهَا وهو (قَدْ فَعَلَ) يجوز فيه ذلك بأن يُقْتَصَرَ على

(١) - قراءة أبي جعفر المنصور، ينظر: المحتسب: ٣٦٦/٢، والبحر المحيط: ٤٩٩/١٠-٥٠٠.

(٢) - ينظر: شرح الدماميني: ١٩١/٢، وقد نقل أبو حاتم السجستاني في ما ماثل الآية الكريمة من قول الزجاج:

مِنْ أَي يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرُ أَيَوْمَ لَمْ يَقْدَرِ أَمْ يَوْمَ قُدِرَ

فتح راء (يَقْدَرُ)، على نية إرادة النون الخفيفة، فحذفت النون وبقي ما قبلها مفتوحاً. ينظر: النواذر في اللغة:

١٦٤. ورد ابن جني هذا التعليل بأنه نقص للغرض؛ إذ التوكيد يتطلب الإسهاب وذكر النون، والحذف

للاختصار، وعلله بنقل الحركة إليه من الهمزة بعده كما حركت الحاء حركة الراء في (نشرح). ينظر:

الخصائص: ٩٦-٩٧، وسر صناعة الإعراب: ٨٩/١.

(٣) - من الطويل، وهو لذي الرمة في: ديوانه: ١٤٦٥/٣، والخصائص: ٤١٢/٢، وضرائر الشعر: ٢٠٣،

والمقاصد النحوية: ١٩٣٩/٤، وشرح شواهد المغني: ٦٧٨/٢، وخزانة الأدب: ٥/٩.

والشاهد فيه: الفصل بين (لم) والفعل ضرورة.

(٤) - فأصبحت، وهو تحريف لا يستقيم معه الوزن.

(٥) - من الطويل، وهو بلا نسية في: شرح السهيل: ١٤١/٢، والتذيل والتكميل: ٣٢١/٦، وشرح الألفية

للمرادي: ١٥٥/٢، وشرح شواهد المغني: ٦٧٩/٢، وخزانة الأدب: ٥/٩.

والشاهد فيه: الفصل بين (لم) والفعل ضرورة.

(٦) - ذاهب، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته ن مصادر البيت.

(٧) - ينظر: أمالي ابن الحاجب: ١٦٦/١، واللمحة في شرح الملح: ٨٥٢/٢، وارتشاف الصرب: ١٨٦٠/٤.

(٨) - من الكامل، وهو لإبراهيم بن هرمة في: شعره: ١٩١، وشرح شواهد المغني: ٦٨٢/٢، والمقاصد النحوية

١٩٣٦/٤، وخزانة الأدب: ٩/٩.

والشاهد فيه: حذف مدخول (لم) ضرورة.

(٩) - الأعراب، وهو تصحيف.

(قد) ^(١) كقولهِ ^(٢):

[١٢٣] أَزَفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رُكَابَنَا لَمَّا تَزَلْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

وتختص (لَمَّا) أَيْضًا بِكَوْنِ مَنْفِيَّهَا مُتَوَقَّعًا ثُبُوتُهُ غَالِبًا كَقَوْلِكَ: لَمَّا يَرْكَبُ الْأَمِيرُ، لِمَنْ يَتَوَقَّعُ رُكُوبَ الْأَمِيرِ، أَيْ: إِلَى الْآنَ لَمْ يَرْكَبْ، وَسَوْفَ يَرْكَبُ. وَمِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ قَوْلُكَ: نَدِمَ إِبْلِيسُ وَلَمَّا يَنْفَعُهُ النَّدَمُ، إِذْ لَا يُتَوَقَّعُ هُنَا ثُبُوتُ النَّفْعِ، وَأَمَّا (لَمْ) فَلَا يَكُونُ مَنْفِيَّهَا مُتَوَقَّعًا ^(٣).

الرَّابِعُ والخَامِسُ: مِمَّا يَجْزُمُ فَعْلًا وَاحِدًا (اللام) و(لا) الموضوعَتَيْنِ لِلطَّلَبِ، فَدَخَلَ فِي ذَلِكَ لَامُ الْأَمْرِ نَحْوُ ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ (٧)﴾ [الطَّلَاق]، وَلَامُ الدُّعَاءِ نَحْوُ ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ (٧٧)﴾ [الزُّخْرَف]، و(لا) النَّاهِيَةِ نَحْوُ ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ (١٣)﴾ [الْقَمَان]، وَلَا الدُّعَائِيَّةِ نَحْوُ ﴿رَبَّنَا لَا تُؤْخِذْنَا (٢٨٦)﴾ [البَقَرَة].

ودخول هذه اللام على فعل التَّكَلُّمِ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ قَلِيلٌ نَحْوُ: (قُومُوا فَلَأُصَلِّ لَكُمْ) ^(٤)، ﴿وَلَنُحْمِلَ خَطَايَاكُمْ (١٢)﴾ [العنكبوت]؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَأْمُرُ نَفْسَهُ إِلَّا تَجَوُّزًا وَتَنْزِيلًا لَهَا مِنْزِلَةَ الْمُخَاطَبِ، وَأَقْلٌ مِنْهُ دَخُولُهَا عَلَى فَعْلِ الْمُخَاطَبِ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ ^(٥) أَيْضًا نَحْوُ قَوْلِهِ (رَبِّهِ): (لَتَأْخُذُوا مَصَافِقَكُمْ) ^(٦) ^(٧)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَهُ صِيغَةٌ تَخْصُهُ، وَهِيَ فَعْلُ الْأَمْرِ، وَدَخُولُهَا عَلَى فَعْلِ الْغَائِبِ كَثِيرٌ مُطْلَقًا، وَدَخُولُ (لا) هَذِهِ عَلَى فَعْلِ الْغَائِبِ وَالْمُخَاطَبِ كَثِيرٌ عَلَى السَّوَاءِ، كَمَا قَالَ الرَّضِيُّ ^(٨)، وَدَخُولُهَا عَلَى فَعْلِ الْمُتَكَلِّمِ قَلِيلٌ كَقَوْلِهِ ^(٩):

[١٢٤] لَا أَعْرِفَنَّ رَبِّبًا خُورًا مَدَامِغَهَا

(١) - ينظر: قواعد المطارحة: ٢١٢، وهمع الهوامع: ٥٤١/٢، ونقل أبو حيان تعليل الغزني في (البدیع) جواز حذف الفعل بعد (لَمَّا) دون (لَمْ) بَأَنَّهُ: ((إِنَّمَا جَازَ حَذْفُ فَعْلِهِ؛ لِأَنَّهُ يَقُومُ بِنَفْسِهِ بِسَبَبِ أَنَّهُ مَرْكَبٌ مِنْ (لَمْ) وَ(مَا)، وَكَأَنَّ (مَا) عِوَضٌ مِنَ الْمَحذُوفِ)). ارتشاق الضرب: ١٨٦٠/٤، وهذا لا يتم إلا على القول بتركيب (لَمَّا).

(٢) - مرّ تخريج البيت، والشاهد فيه: حذف الفعل بعد (قد).

(٣) - ينظر: شرح الرضي: ٨٦/٥-٨٧، وشرح النصريح: ٣٩٧/٢.

(٤) - أخرج الحديث: الشافعي في: مسنده: ١٠٥/١ برقم (٣١٠)، والبخاري في: صحيحه: ٨٦/١ برقم (٣٨٠).

(٥) - ينظر: اللامات: ٩٢، ورصف المباني: ٣٠٢، ومغني اللبيب: ٢٢٥/٣-٢٢٦.

(٦) - مصارفكم، وهو تحريف.

(٧) - مرّ تخريج الحديث الشريف.

(٨) - ينظر: شرح الرضي: ٩١/٥.

(٩) - صدر بيت من البسيط، عجزه: كَأَنَّ أَبْكَارَهَا نِعَاجُ دُورٍ،

وهو للناطقة الديباني في: ديوانه: ٧٥، وكتاب سيبويه: ٥١١/٣، والمقاصد النحوية: ١٩٣٤/٤، وشرح شواهد المغني: ٦٢٥/٢.

وإنَّما كانَ قليلاً لنحو ما مرَّ في اللام.

تنبيهات:

الأوّل: الصّحيح أنّ (لا) بسيطة؛ لأصالة البساطة^(١)، وزعم بعضهم^(٢) أنّ أصلها لام الأمر، وزيدت عليها ألف فانفتحت لأجلها^(٣).

الثاني: جوّز ابنُ عصفورٍ والأبدي^(٤) حذفَ مجزومها إن دُلَّ عليه نحو: اضربَ زيدًا إن أساءَ وإلا فلا، فهو حسنٌ لو ساعده سماعٌ.

الثالث: حُرِّكت اللام بالكسرة لضرورة الابتداء بها^(٥)، وفتحها لغةً سليمٌ حكاها عنهم الفراء^(٦).

الرابع: يجوزُ تسكينُ لامِ الطلبِ بعدَ /ظ٣٢/ الواوِ والفاءِ وثُمَّ، ونختارُ تسكينها في الأوّلين على تحريكها نحو قوله تعالى ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ (١٨٦) [البقرة]، في قراءة الجميع^(٧)، بخلاف (ثُمَّ) كقوله تعالى ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾ (٢٩) [الحج] قرأها قالون^(٨) والبرزّي^(٩) وعاصم^(١٠) وحمزة والكسائي بالإسكان^(١١)، والباقون بالتحريك^(١٢).

(١) - لأنَّ البساطة أصلٌ، والتَّركيبُ فرعٌ، ولا يُعدَّلُ عن الأصلِ إلى الفرعِ إلَّا بدليلٍ.

(٢) - لم أقف على هذا البعضِ على الرِّغمِ من كثرةِ نقلِ هذا القولِ وردّه.

(٣) - ينظر: جواهر الأدب: ٣١٠، وارتشاف الضرب: ٤/١٨٥٧، والجنى الداني: ٣٠٠، ومغني اللبيب: ٣٣٠/٢-٣٣١.

(٤) - لم أقف عليه في مؤلفاتهما، وإنَّما نقلَ ذلكَ عنهما أبو حيَّان. ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/١٨٥٨.

(٥) - علَّل ابنُ جنِّيَ بالفرقِ بينها وبينَ لامِ الابتداءِ التي تدخلُ على الأفعالِ المضارعةِ، وعلَّل السَّيوطيُّ بضرورةِ الابتداءِ بها. ينظر: سرُّ صناعة الإعراب: ٦٦/٢، وجمع الهوامع: ٥٣٨/٢.

(٦) - قال: ((وبنو سليمٍ يفتحون اللامَ إذا استؤنفت فيقولون: ليقمَ زيدُ، ويجعلون اللامَ منصوبةً في كلِّ جهةٍ كما نصبتَ تميمٌ لامَ كي إذا قالوا: جئتُ لأخذَ حقِّي)). معاني القرآن: ٢٨٥/١.

(٧) - قال ابنُ مجاهدٍ: ((اتَّفَقُوا على تسكينِ لامِ الأمرِ إذا كانَ قبلها واوٌ أو فاءٌ في جميعِ القرآن)). السَّبعة في القراءات: ١/١٧٧.

(٨) - عيسى بنُ مينا بنِ وردانَ المدنيُّ، أخذُ القراءِ المشهورينَ، انتهتْ إليه رئاسةُ علومِ العربيَّةِ والقراءةِ في زمانِهِ بالحجازِ، وقالونَ لقبٌ لقَبه به نافعُ المدنيُّ، تُوفِّيَ سنةَ (٢٢٠هـ). ينظر: غاية النِّهاية: ١/٦١٥، والأعلام: ١١٠/٥.

(٩) - أحمدُ بنُ محمَّد بنِ عبدِ اللهِ بنِ القاسمِ بنِ نافع بنِ أبي بَرَّة، أبو الحسنِ البرزِّي المكيُّ، قارئُ مكَّة ومؤذُنُ المسجدِ الحرامِ، تُوفِّيَ سنةَ (٢٤٣هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار: ١٠٢، والأعلام: ٢٠٤/١.

(١٠) - عاصمُ بنُ أبي النُّجودِ بهذلة الكوفيُّ، أبو بكرٍ الأسديُّ بالولاءِ، أخذُ القراءِ السَّبعةِ ويعُدُّ من التَّابعينَ، تُوفِّيَ سنةَ (١٢٧هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار: ٥١، والأعلام: ٢٤٨/٣.

(١١) - ينظر: مغني اللبيب: ٣/٢١٨، ومعجم القراءات للخطيب: ٦/١٠٧.

ص: وَيَجْزُمُ فَعْلَيْنِ (إِنْ)، وَ(إِذَا)، وَ(أَيَّ)، وَأَيْنَ، وَ(أَنَّى)، وَ(أَيَّانَ)، وَ(مَتَى)، وَ(مَهْمَا)، وَ(مَا) وَ(مَنْ)^(١)، وَ(حَيْثُمَا) نَحْوُ ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣]، ﴿مَنْ يَفْعَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣]، ﴿مَا نُنْسخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦].

ش: النَّوعُ الثَّانِي مِنَ الْجَوَازِمِ وَهُوَ مَا يَجْزُمُ فَعْلَيْنِ، وَبَيَانُ حُكْمِ هَذَيْنِ الْفَعْلَيْنِ أَنْ يُقَالَ: لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ مَتَّفِقَيْنِ أَوْ مُخْتَلَفَيْنِ، فَإِنْ كَانَا مَتَّفِقَيْنِ فَلَا يَخْلَوَانِ^(٢) مِنْ أَنْ يَكُونَا مُضَارِعَيْنِ أَوْ مَاضِيَيْنِ، فَإِنْ كَانَا مُضَارِعَيْنِ فَالْجَزْمُ وَاجِبٌ، وَإِنْ كَانَا مَاضِيَيْنِ فَالْجَزْمُ لِمَحَلِّهِمَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ﴾ [الأنفال: ١٩] ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨]، وَأَمَّا قَوْلُهُ^(٤):

[١٢٥] يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخَوُكَ تُصْرَعُ
فَظَرُورَةً عَلَى الْأَصَحِّ^(٥).

وَإِنْ كَانَا مُخْتَلَفَيْنِ فَلَا يَخْلَوَانِ^(٦) مِنْ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ مُضَارِعًا، وَالثَّانِي مَاضِيًا أَوْ بِالْعَكْسِ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ مُضَارِعًا فَالْجَزْمُ لِلْفِظَةِ كَقَوْلِهِ (عَلِيٌّ): (مَنْ يَنْقُصُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ)^(٧)، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ مَاضِيًا جَازَ فِي الثَّانِي الْجَزْمُ وَالرَّفْعُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ﴾ [الشورى: ٢٠]، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٨):

(١) - قَالَ الْفَرَّاءُ: ((وَذَلِكَ لِأَنَّ الْوَقُوفَ عَلَى (تُمْ) يَحْسُنُ، وَلَا يَحْسُنُ فِي الْفَاءِ وَلَا الْوَاوِ، وَهُوَ وَجْهٌ، إِلَّا أَنَّ أَكْثَرَ الْقُرَاءَةِ عَلَى تَسْكِينِ اللَّامِ فِي (تُمْ)). معاني القرآن: ٢٢٤/٢.

(٢) - فِي مِثْنِ الْقَطْرِ: وَ(مَنْ) وَ(مَا).

(٣) - يَخْلُو، وَالصَّوَابُ مَا أَتْبَعُهُ.

(٤) - مِنَ الرَّجْزِ، وَهُوَ لَجْرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ فِي: كِتَابِ سَبْيُوِيهِ: ٦٧/٣، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ: ١٣٥/٦، وَلَهُ أَوْ لِعَمْرِو بْنِ خُثَّارٍ الْعَجَلِيُّ فِي: الْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ١٩٢٠/٤، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٨٦٧/٢، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٢١/٨، وَلِأَحَدِ الْبَجَلِيِّينَ غَيْرِ جَرِيرٍ فِي: شَرْحِ أَبْيَاتِ سَبْيُوِيهِ: ١٢٧/٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: رَفْعُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ (تُصْرَعُ) الثَّانِي ظَرُورَةً.

(٥) - مَذْهَبُ سَبْيُوِيهِ أَنَّهُ عَلَى نِيَّةِ التَّقْدِيمِ، وَالْجَوَابُ مَحْذُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ (تُصْرَعُ) الَّتِي هِيَ خَبَرُ إِنْ، وَالتَّقْدِيرُ: إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخَوُكَ. وَمَذْهَبُ الْمَبْرَدِ أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، أَيُّ: فَأَنْتَ تُصْرَعُ. وَقَدْ أَلْمَحَ سَبْيُوِيهِ إِلَى أَنَّهُ ظَرُورَةٌ بِقَوْلِهِ: ((وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ)). كِتَابُ سَبْيُوِيهِ: ٦٧/٣، وَصَرَّحَ عِدَّةٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ بِذَلِكَ. يَنْظُرُ: الْمُقْتَضِبُ: ٧٢/٢، وَالْأَصُولُ فِي النَّحْوِ: ١٩٢/٢-١٩٣، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ١٦٥/٢، وَاعْتِرَاضُ الشَّرْطِ عَلَى الشَّرْطِ: ٤٤، وَشَرْحُ شُذُورِ الذَّهَبِ لِلْجَوْجَرِيِّ: ٦١٩/٢، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٥٥٨/٢.

(٦) - يَخْلُو، وَالصَّوَابُ مَا أَتْبَعُهُ.

(٧) - أَخْرَجَ الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ الْبَخَارِيُّ فِي: صَحِيحِهِ: ١٦/١ بِرَقْمِ (٣٥)، وَمُسَلَّمٌ فِي: صَحِيحِهِ: ٥٢٤/١ بِرَقْمِ (٧٦٠)، وَالتَّنْسَائِيُّ فِي سَنِيهِ: ٤٠٣/٣ بِرَقْمِ (٣٣٩٨)، وَابِيهَيْقِيُّ فِي: سَنِيهِ: ٥٠٥/٤ بِرَقْمِ (٨٥٢٤).

(٨) - مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لَزْهَرِ بْنِ أَبِي سُلَمَى فِي: دِيَوَانِهِ: ١٢٠، وَكِتَابُ سَبْيُوِيهِ: ٦٦/٣، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ١٩١٩/٤، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٤٧/٩.

[١٢٦] وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ^(١)
أَمَّا الْجَزْمُ فَلِتَعْلُقِ الْفَعْلَ بِالْجَازِمِ، وَهُوَ أَدَاءُ الشَّرْطِ، وَأَمَّا الرَّفْعُ فَلِضَعْفِ الْجَازِمِ بِالتَّعْلُقِ لِلْفَصْلِ بَيْنَهُ
وَبَيْنَ الْمُضَارِعِ بِغَيْرِ الْمَعْمُولِ، وَالْجَزْمُ هُوَ الْفَصِيحُ الْمُخْتَارُ، وَالرَّفْعُ كَثِيرٌ^(٢).
ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ - بِحَسَبِ الْاِخْتِلَافِ فِي حَقِيقَتِهَا وَالِاتِّفَاقِ عَلَيْهَا - تَنْقَسِمُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:
الْأَوَّلُ: مَا هُوَ مُتَقَقٌّ عَلَى حَرْفِيَّتِهِ، وَهُوَ (إِنْ) وَهِيَ أُمُّ الْكَلِمَاتِ الشَّرْطِيَّةِ^(٣)؛ فَلِذَلِكَ قَدَّمَهَا، وَمِنْ ثَمَّ
يُحَذَفُ بَعْدَهَا الشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ^(٤)، كَمَا سَيَأْتِي آخِرَ الْبَابِ.
وَمَا فِيهِ خِلَافٌ^(٥)، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ حَرْفٌ، وَهُوَ (إِذَا) ^(٦)، وَأَنْكَرَ قَوْمٌ الْجَزْمَ بِهَا وَخَصُّوهُ
بِالضَّرُورَةِ^(٧). وَهُمَا مَوْضِعَانِ لِمُجَرَّدِ تَعْلُقِ الْجَوَابِ بِالشَّرْطِ، وَلَا تُشْعِرُ (إِذَا) بِالزَّمَانِ^(٨)، خِلَافًا لِابْنِ
السَّرَّاجِ^(٩) وَالْفَارَسِيِّ^(١٠) وَغَيْرِهِمَا^(١١)، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ (١٣٣) [النِّسَاءَ]، وَقَوْلِ
الشَّاعِرِ^(١٢):

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: رَفْعُ الْفَعْلِ (يَقُولُ) وَهُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ، وَفَعْلُ الشَّرْطِ مَاضٍ.

- (١) - جزم، وهو تصحييف، والصواب ما أثبتته.
(٢) - ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٨٨/٣، والتذليل والتكميل: ٨٣/١٦، وشرح الألفية للمراي: ١٦٥/٢.
(٣) - قال سيبويه: ((وزعم الخليل أن (إن) هي أم حروف الجزاء، فسألته: لم قلت ذلك؟ فقال: من قبل أني أرى
حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استقهما، ومنها ما يفارقه ما فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبدا لا
تتأرق (المجازة)). كتاب سيبويه: ٦٣/٣.
(٤) - ولأنه يشترط بها على كل شيء من عين، ومعنى، ومكان، وزمان، ومن يعقل، ومن لا يعقل. ينظر:
المحصول: ٦٣٤/٢.
(٥) - أي: والثاني: ما فيه خلاف.
(٦) - القول بأنها حرف مذهب سيبويه، والمبرد في أحد قوليه، وذهب المبرد، وابن السراج، والفارسي إلى أنها
اسم ظرف زمان، وأصلها: (إذ) التي هي ظرف لما مضى، فزيد عليها (ما) وجوبا في الشرط، فجزم بها. ينظر:
كتاب سيبويه: ٥٦-٥٧/٣، والمقتضب ٤٦/٢ (القول الأول)، ٤٧/٢ (القول الثاني)، والأصول في النحو:
١٥٩/٢، والمحصول: ٦٧٣/٢، وارتشاف الضرب: ١٨٦٢/٤، والجنى الداني: ١٩١.
(٧) - ينظر: ارتشاف الضرب: ١٨٦٢/٤، والمساعد: ١٤٠/٣، وجمع الهوامع: ٥٤٧/٢.
(٨) - على رأي من قال بحرفيتها؛ لأنها نُقِلَتْ في التركيب من حال الاسمية إلى حال الحرفية، وأما من جعلها
اسما فهي عنده ظرف زمان.
(٩) - ينظر: الأصول في النحو: ١٥٩/٢.
(١٠) - ينظر: البغداديات: ٢٩٤، والإيضاح: ٢٥٢.
(١١) - ينظر: المقتصد: ١١١٣/٢، وشرح المقدم المحسبة: ٢٤٣، وعمدة ذوي الهمم: ٢٤٦.
(١٢) - من الطويل، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٦٧/٤، وشرح ابن الناطم: ٤٩٥، والمقاصد النحوية
١٩١٤/٤.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: الْجَزْمُ بِ(إِذَا) فَعْلُ الشَّرْطِ (تَأْتِ) وَجَوَابِهِ (تُلَفَّ).

[١٢٧] وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ أَمْرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا
وما هو مَتَّقٍ عَلَى اسْمِيَّتِهِ، وهو (أَيُّ) و(أَيْنَ) و(أَنَّى) و(أَيَّانَ) و(مَتَّى) و(مَا) و(مَنْ) و(حَيْثُمَا)،
فَأَمَّا (أَيُّ) فَهُوَ مَوْضُوعٌ لشيءٍ مِنْ جِنْسٍ مَا يَضَافُ إِلَيْهِ، فَيَكُونُ لِلْعَاقِلِ فِي نَحْوِ: أَيُّهُمْ يَقُمْ أَقَمَ مَعَهُ،
وَلِغَيْرِهِ فِي نَحْوِ: أَيُّ الدَّوَابِّ تَرَكَّبَ أَرْكَبَ، وَلِلزَّمَانِ نَحْوِ: أَيُّ يَوْمٍ تَصُمُّ أَصُمُّ، وَلِلْمَكَانِ نَحْوِ: أَيُّ مَكَانٍ
تَجْلِسُ أَجْلِسُ.

وَأَمَّا (أَيْنَ) و(أَنَّى) و(حَيْثُمَا) فَمَوْضُوعَةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْمَكَانِ ثُمَّ ضُمِّنَتْ مَعْنَى حَرْفِ الشَّرْطِ كَقَوْلِهِ
تَعَالَى ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ (٧٨)﴾ [النِّسَاءَ]، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ (١):
[١٢٨] حَلِيلِي، أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا أَخَا غَيْرِ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ

وَقَوْلِ الْآخِرِ (٢):

[١٢٩] حَيْثُمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّ هُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ
وقد تَخْرُجُ (أَيْنَ) عَنِ الشَّرْطِيَّةِ فَتُسْتَعْمَلُ اسْتِفْهَامِيَّةً، وَتُسْتَعْمَلُ (أَنَّى) كَذَلِكَ لَكِنْ بِمَعْنَى (مَتَّى)
كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ (٢٢٣)﴾ [البَقَرَةُ] (٣)، وَبِمَعْنَى (مِنْ أَيْنَ) نَحْوِ ﴿أَنَّى لَكَ
هَذَا (٣٧)﴾ [آلِ عِمْرَانَ] (٤)، وَبِمَعْنَى (كَيْفَ) (٥) نَحْوِ ﴿أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا (٢٥٩)﴾ [البَقَرَةُ].
وَأَمَّا (أَيَّانَ) و(مَتَّى) فَمَوْضُوعَانِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَانِ، ثُمَّ ضُمِّنَا مَعْنَى حَرْفِ الشَّرْطِ كَقَوْلِهِ (٦):
[١٣٠] أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ (١) غَيْرِنَا وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْأَمْنُ مِنَّا لَمْ تَزَلْ حَذِرًا / ٣٣

(١) - من الطَّوِيلِ، وهو بلا نسبةٍ في: شرح التَّسْهِيلِ: ٧٠/٤، وشرح شذور الذهب: ٤٣٧، والمقاصد النَّحْوِيَّة: ١٩١٦/٤.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: دَلَالَةُ اسْمِ الشَّرْطِ (أَنَّى) عَلَى الْمَكَانِ.

(٢) - من الْخَفِيفِ، وهو بلا نسبةٍ في: شرح التَّسْهِيلِ: ٧٢/٤، والمقاصد النَّحْوِيَّة: ١٩١٥/٤، وشرح شواهد
المغني: ٣٩١/١، وخزانة الأدب: ٢٠/٧.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: دَلَالَةُ اسْمِ الشَّرْطِ (حَيْثُمَا) عَلَى الْمَكَانِ.

(٣) - وَتَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ فِي الْآيَةِ بِمَعْنَى (كَيْفَ)، قَالَ الْفَرَّاءُ: ((أَي: كَيْفَ شِئْتُمْ)). معاني القرآن: ١٤٤/١.

(٤) - إِنَّمَا قَالَ: بِمَعْنَى (مِنْ أَيْنَ) وَلَمْ يَقُلْ: (أَيْنَ)؛ لِأَنَّ بَيْنَ (أَيْنَ) و(أَنَّى) فَرْقٌ فِي الْمَعْنَى، ذَلِكَ أَنَّ مَعْنَى (أَنَّى)
يَزِيدُ عَلَى مَعْنَى (أَيْنَ)؛ إِذْ مَعْنَاهُ: مِنْ أَيْنَ؛ لِذَلِكَ أَجَابَتْ مَرْيَمُ (عَلَيْهَا السَّلَامُ) عَنْ سُؤَالِ زَكَرِيَّا (ع) ﴿يَا مَرْيَمُ أَنَّى لَكَ هَذَا
(٣٧)﴾ [آلِ عِمْرَانَ] بِقَوْلِهَا ﴿هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ (٣٧)﴾ [آلِ عِمْرَانَ]، وَلَوْ سَأَلَ بِ(أَيْنَ) لَأَجَابَتْ: هُوَ عِنْدَ اللَّهِ، وَلَمْ تُقِدِّ
الْمَعْنَى الْمُرَادَ مِنْ (أَنَّى). ينظر: ارتشاف الضَّرْبِ: ١٨٦٧/٤.

(٥) - قَالَ سَبْيُوه: ((وَأَنَّى تَكُونُ فِي مَعْنَى (كَيْفَ) و(أَيْنَ))). كتاب سبْيُوه: ٢٣٥/٤.

(٦) - من الْبَسِيطِ، وهو بلا نسبةٍ في: شرح التَّسْهِيلِ: ٧١/٤، وشرح ابن النَّاطِمِ: ٤٩٤، والمقاصد النَّحْوِيَّة: ١٩١٢/٤.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: الْجَزْمُ بِ(أَيَّانَ) فَعَلَيْنِ شَرْطًا (نُؤْمِنُكَ) وَجَوَابًا (تَأْمَنُ).

وكقولِه^(٢):

[١٣١] مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُو إِلَى صَوِّ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا^(٣) خَيْرُ مُوقِدٍ

وَأَمَّا (مَا) فهي موضوعة لما لا يعقل، ثُمَّ ضَمِنَتْ معنى حرف الشرط كقولِه تعالى ﴿مَا نُنْسخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا (١٠٦)﴾ [البقرة]. وَأَمَّا (مَنْ) فموضوعة لمن يعقل، ثُمَّ تَضَمَّنَتْ مَا تَضَمَّنَتْ (مَا) كقولِه تعالى ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ (١٢٣)﴾ [النساء].

وما فيه خلافت، والأصحُّ أَنَّهُ اسمٌ، وهو (مَهْمَا)^(٤)، وهي ك(ما) وضْعًا وتَضَمُّنًا^(٥) كقولِه تعالى ﴿مَهْمَا تَأْتِيَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ (١٣٢)﴾ [الأعراف]، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٦):
[١٣٢] وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمُ

تَنْبِيهَاتُ:

الأوَّلُ: فُهِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْجَزْمَ بِ(إِذْ) وَ(حَيْثُ) مَخْصُوصٌ بِاقْتِرَانِ (مَا) بِهِمَا كَمَا لَفَظَ بِهِ، وَهُوَ كَذَلِكَ عَلَى الْأَصَحِّ^(٧)، خِلَافًا لِلْفَرَاءِ فِي جَوَازِ الْجَزْمِ بِهِمَا بِدُونِهَا قِيَاسًا عَلَى (أَيْنَ) وَأَخَوَاتِهَا^(٨).
وَأَمَّا غَيْرُهُمَا فَقِسْمَانِ: قِسْمٌ لَا يَلْحَقُهُ (مَا)، وَهُوَ (مَنْ) وَ(مَا) وَ(مَهْمَا) وَ(أَيُّ)، وَأَجَازُهُ الْكُوفِيُّونَ فِي (مَنْ) وَ(أَيُّ)^(٩). وَقِسْمٌ يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ وَهُوَ (أَيْنَ) وَ(أَيُّ) وَ(مَتَى) وَ(أَيَّانَ) وَمَنْعَ بَعْضُهُمْ فِي (أَيَّانَ)^(١٠)، وَالصَّحِيحُ الْجَوَازُ^(١١).

(١) - تَوْمَن، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٢) - مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلْحَطِئَةِ فِي: دِيَوَانِهِ: ٧٠، وَكِتَابِ سَيَبُويَه: ٨٦/٣، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ١٢/٣، وَالْمَقَاصِدُ النُّحُوِّيَّةُ: ١٩٣٢/٤، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ١٥٥/٧.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: الْجَزْمُ بِ(مَتَى) فَعْلَيْنِ شَرْطًا (تَأْتِيهِ) وَجَوَابًا (تَجِدُ).

(٣) - عِنْدَنَا، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مِنْ مَصَادِرِ الْبَيْتِ.

(٤) - ذَهَبَ السُّهَيْلِيُّ إِلَى أَنَّ (مَهْمَا) قَدْ تَخَرَّجَ عَنِ الْأَسْمِيَّةِ، وَتَكُونُ حَرْفًا، وَحَكَى خَطَّابُ الْمَارِدِيِّ، عَنْ بَعْضِهِمْ، أَنَّهَا تَكُونُ حَرْفًا بِمَعْنَى (إِنْ)، وَتَابِعَهُ ابْنُ يَسْعَوْنَ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ. يَنْظُرُ رَأْيُ السُّهَيْلِيِّ وَخَطَّابٍ فِي: ارْتِشَافِ الضَّرْبِ: ١٨٦٣/٤، وَالْجَنَى الدَّانِي: ٦١١-٦١٢، وَمَغْنِي اللَّيْبِ: ٢١٥-٢١٦.

(٥) - وَقِيلَ: هِيَ أَعْمُ مِنْهَا. يَنْظُرُ: مُوَصِّلُ النَّبِيلِ: ١٥٤٥/٤.

(٦) - مَرَّ تَخْرِيجُ الْبَيْتِ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ هُنَا: الْجَزْمُ بِ(مَهْمَا) فَعْلَيْنِ شَرْطًا (تَكُنْ) وَجَوَابًا (تُعْلَمُ).

(٧) - هُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ. يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبُويَه: ٥٦/٣، وَالْمَقْتَضِبُ: ٥٣/٢-٥٤، وَالْأَصُولُ فِي النُّحُو: ١٥٩/٢، وَعِلَلُ النُّحُو: ٤٣٨، وَاللَّمْحَةُ فِي شَرْحِ الْمَلْحَةِ: ٨٧٢/٢، وَارْتِشَافِ الضَّرْبِ: ١٨٨٦/٤.

(٨) - يَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ: ٨٥/١.

(٩) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ: ٢٣٥/٥ (طَبْعَةُ مِصْرَ).

(١٠) - مَنْعُ ابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ ذَلِكَ فِي (أَيَّانَ). يَنْظُرُ: الْبَسِيطُ: ٢٤٠/١، وَالْمُلَخَّصُ: ١٥١/١.

الثَّانِي: رَبَّمَا تُهْمَلُ (إِنْ) حَمَلًا عَلَى (لَوْ) ^(٢) كَحَدِيثِ: (إِنْ لَا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ) ^(٣)، و(مَتَّى) حَمَلًا عَلَى (إِذَا) كَحَدِيثِ الْبُخَارِيِّ ^(٤): (وَإِنَّهُ مَتَّى مَا يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ) ^(٥). قَالَ ابْنُ مَالِكٍ ^(٦)، قَالَ أَبُو حَيَّانَ: وَهَذَا شَيْءٌ غَرِيبٌ ^(٧).

الثَّالِثُ: أَسْقَطَ الْمُصَنِّفُ مِنَ الْجَوَازِمِ مَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ وَهُوَ (إِذَا) وَ(كَيْفَمَا) وَ(لَوْ)؛ لِأَنَّ الْمَشْهُورَ فِي (إِذَا) أَنَّهَا لَا تَجْزُمُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ خَاصَّةً ^(٨) كَقَوْلِهِ ^(٩):

[١٣٣] وَإِذَا تُصِيبَكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

قَالَ نَجْمُ الْأَثَمَةِ: لَمَّا كَانَ حَدَثُ (إِذَا) الْوَاقِعُ فِيهِ مَقْطُوعًا بِهِ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ لَمْ يَرَسْخُ فِيهِ مَعْنَى (إِنْ) الدَّالَّةُ عَلَى الْفَرْضِ، بَلْ صَارَ عَارِضًا عَلَى شَرَفِ الزَّوَالِ؛ فَلهَذَا لَمْ تَجْزَمْ إِلَّا فِي الشَّعْرِ مَعَ إِرَادَتِهِ بِمَعْنَى الشَّرْطِ، وَكَوْنِهِ بِمَعْنَى (مَتَّى) ^(١٠).

وَالْمَشْهُورُ فِي (كَيْفَمَا) عَدَمُ الْجَزْمِ بِهَا لِعَدَمِ السَّمَاعِ بِذَلِكَ ^(١١)، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ الْجَزْمَ بِهَا مُطْلَقًا قِيَاسًا عَلَى غَيْرِهَا ^(١٢)، وَخَصَّه قَوْمٌ بِحَالَةِ اقْتِرَانِهَا بِ(مَا) ^(١٣).

(١) - ينظر: شرح اللمع للضَّير: ١٧٤، والمقرب: ٢٧٤/١، وشرح الكافية الشَّافية: ١٦٢٠/٣-١٦٢١.

(٢) - ينظر: شرح التَّسهيل: ٨٢-٨٣، وشرح الكافية الشَّافية: ١٥٩١/٣، وارتشاف الضَّرب: ١٨٦٣/٤.

(٣) - أخرج الحديث الشَّريف بهذه الصَّيْغَةِ مُسَلِّمٌ فِي: صحيحه: ٣٩/١ برقم (٩)، وابنُ ماجَّة فِي: سننه: ٢٤/١ برقم (٦٣)، وابنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي: مصنَّفه: ١٥٧/٦ برقم (٣٠٣٠٩).

(٤) - مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمَغِيرَةِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيُّ، عَالِمٌ بِالْحَدِيثِ وَحَافِظٌ مَشْهُورٌ، مِنْ مُؤَلِّفَاتِهِ: الْجَامِعُ الصَّحِيحُ، الْأَدَبُ الْمَفْرَدُ، تُوفِّيَ سَنَةَ (٢٥٦هـ). ينظر: تاريخ بغداد: ٣٢٢/٢، والأعلام: ٣٤/٦.

(٥) - مِنْ كَلَامِ عَائِشَةَ فِي: مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: ١١٨/٢ برقم (٧١٦٧)، وَمُسْنَدِ أَحْمَدَ: ٦٠/٤٣ برقم (٢٥٨٧٦)، وَفِي صَحِيحِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ بِرَوَايَاتٍ لَا شَاهِدَ فِيهَا.

(٦) - قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: ((وَقَدْ تُهْمَلُ (مَتَّى) فَيُرْفَعُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا حَمَلًا عَلَى (إِذَا)، وَهُوَ غَرِيبٌ، وَمِنْهُ: (إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَّى يَقُومُ مَقَامَكَ رَقَّ)))). شرح التَّسهيل: ٨٢/٤.

(٧) - ينظر: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٩٧/١٦.

(٨) - ينظر: كتاب سيبويه: ٦١/٣، وشرح الكافية الشَّافية: ١٥٨٤/٣.

(٩) - عَجَزُ بَيْتٍ مِنَ الْكَامِلِ صَدْرُهُ: اسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغَنَى،

وَهُوَ لِعَبْدِ قَيْسٍ بْنِ خَفَّافٍ فِي: الْمَقَاصِدِ النَّحْوِيَّةِ: ٧٠٣/٢، وَشرح شواهد المغني: ٢٧١/١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: الْجَزْمُ بِ(إِذَا) فِي الشَّعْرِ.

(١٠) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ١٢٩/٤.

(١١) - ينظر: كتاب سيبويه: ٦٠/٣، والأصول فِي النَّحْوِ: ١٩٧/٢.

(١٢) - ينظر مذهب الكُوفِيِّينَ فِي: الإِنْصَافِ: ٥١١ م (١٥)، وَاللِّبَابُ لِلْعَبْرِيِّ: ٦٢-٦٣، وَارتشاف الضَّرب: ١٨٦٨/٤، وَائْتِلَافُ النُّصَرَةِ: ١٥٦، وَالفَوَائِدُ الصَّيَائِيَّةُ: ٢٥٦/٢، وَنَسَبُهُ ابْنُ عَصْفُورٍ إِلَى قَطْرِ، وَصَدْرُ

الْأَفَاضِلِ إِلَى ابْنِ كَيْسَانَ. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٩٥/٢، وَالتَّخْمِيرُ: ٢٨٩/٢.

وَأَمَّا (لو) فالأصحُّ أَنَّهَا لَا تَجْزُمُ أَصْلًا، قَالَ فِي (المغني): وزعمَ بعضهم أَنَّهُ مَطْرَدٌ عَلَى لُغَةٍ، وَأَجَازُهُ جَمَاعَةٌ فِي الشَّعْرِ مِنْهُمْ ابْنُ الشَّجَرِيِّ^(٢) كَقَوْلِهِ^(٣):

[١٣٤] لَوْ يَشَأُ طَارَ بِهَا دُو مَيْعَةٍ^(٤)

وقوله^(٥):

[١٣٥] تَامَتْ فَوَادَكَ لَوْ يُحْزَنُكَ مَا صَنَعْتُ إِحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذَهْلِ ابْنِ شَيْبَانَ^(٦)

الرَّابِعُ: مَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ جَازِمَةٌ لِلشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ مَعًا هُوَ مَذْهَبُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ^(٧)، وَعِزَّاهَا السِّيرَافِيُّ لِسَيَّبِيهِ^(٨)، وَاخْتَارَهُ الْجَزُولِيُّ^(٩) وَابْنُ عَصْفُورٍ^(١٠)، وَالْأَبْذِيُّ^(١١)، وَاعْتَرِضَ بِأَنَّ الْجَازِمَ كَالْجَارِّ فَلَا يَعْمَلُ فِي شَيْئَيْنِ، وَبِأَنَّهُ لَيْسَ لَنَا مَا يَتَعَدَّدُ عَمَلُهُ إِلَّا وَيَخْتَلِفُ كَرَفِعٍ وَنَصْبٍ، وَأُجِيبَ بِالْفَرْقِ

(١) - هُوَ مَذْهَبُ الرَّجَّاجِيِّ. يَنْظُرُ: حُرُوفُ الْمَعَانِي: ٥٩.

(٢) - هَبَةُ اللَّهِ بَنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَبُو السَّعَادَاتِ ابْنُ الشَّجَرِيِّ، الْحُسَيْنِيُّ، كَانَ إِمَامًا فِي النَّحْوِ وَاللُّغَةِ، أَخَذَ عَنْ ابْنِ فَضَّالٍ وَالتَّبْرِيذِيِّ، وَأَخَذَ عَنْهُ ابْنُ الْخَشَّابِ وَالْأَنْبَارِيُّ، مِنْ مَوْلَفَاتِهِ: الْأَمَالِيُّ، وَشَرَحَ اللَّمَعَ، وَشَرَحَ التَّصْرِيفَ الْمُلُوكِيَّ، تُوَفِّيَ سَنَةَ (٥٤٢هـ). يَنْظُرُ: وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ: ٤٥/٦، وَالْبُلْغَةُ: ٣٠٨، وَبَغِيَةُ الْوَعَاةِ: ٣٢٤/٢.

(٣) - صَدُرَ بَيْتٌ مِنَ الرَّمْلِ عَجْزُهُ: لَاحِقُ الْأَطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلٍ،

وَهُوَ لَعَلْقَمَةُ الْفَحْلِ فِي: شَرْحِ دِيَوَانِهِ: ٥٥، وَلَامِرَةٌ مِنْ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ فِي: أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٢٨٨/١، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْمَغْنِيِّ: ٦٦٤/٢، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٣٠٠/١١، وَلَأَحْدُهُمَا فِي: الْمَقَاصِدِ النَّحْوِيَّةِ: ٩٨٦/٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: الْجَزْمُ بِ(لَوْ) فِي الشَّعْرِ.

(٤) - مَبْعَةٌ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ مِنْ مَصَادِرِ الْبَيْتِ.

(٥) - مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لِلْقَيْطِ بْنِ زُرَّارَةَ فِي: شَرْحِ أَبْيَاتِ مَغْنِيِّ اللَّيْبِ: ١٠٩/٥.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: الْجَزْمُ بِ(لَوْ) فِي الشَّعْرِ.

(٦) - يَنْظُرُ: مَغْنِيُّ اللَّيْبِ: ٤٣٣/٣-٤٣٥.

(٧) - يَنْظُرُ: الْإِنْصَافُ: ٤٨٣ م (٨٧)، وَشَرَحَ الْمَفْصَلُ: ٧٦/٧، وَالْكَافِيُّ فِي شَرْحِ الْهَادِي: ١٦٥٨/٣، وَالمَحْصُولُ: ٦٣٣/٢، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ١٨٧٧/٤، وَائْتِلَافُ النُّصَرَةِ: ١٢٨.

(٨) - لَمْ يَنْسِبِ السِّيرَافِيُّ هَذَا الْقَوْلَ لِسَيَّبِيهِ، بَلْ احْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ((وَأَعْلَمُ أَنَّ حُرُوفَ الْجَزَاءِ تَجْزُمُ الْأَفْعَالَ وَيَتَجَزَّمُ الْجَوَابُ بِمَا قَبْلَهُ)). كِتَابُ سَيَّبِيهِ: ٦٢/٣، قَالَ السِّيرَافِيُّ: ((وَقَوْلُهُ: وَيَتَجَزَّمُ الْجَوَابُ بِمَا قَبْلَهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِجُمْلَةٍ مَا قَبْلَهُ، وَهُوَ (إِنْ) وَالشَّرْطُ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بِ(إِنْ) وَحْدَهَا)). شَرْحُ السِّيرَافِيِّ: ٩٧/٩.

(٩) - عَيْسَى بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ يَلْبَخْتٍ، أَبُو مُوسَى الْجَزُولِيُّ النَّحْوِيُّ، مِنْ أُنَمَّةِ الْعَرَبِيَّةِ، مِنْ أَهْلِ مَرَكَشَ، حَجَّ فَلَقِيَ ابْنَ بَرِّيٍّ فَلَزِمَهُ وَتَعَلَّمَ عَلَى يَدَيْهِ بِمَصْرَ، ثُمَّ عَادَ إِلَى بَلَدِهِ مَقْرَبًا، أَخَذَ عَنْهُ الشُّلُوبِيُّ وَابْنُ مَعْطٍ وَغَيْرُهُمْ، مِنْ مَوْلَفَاتِهِ: شَرْحُ أَصُولِ ابْنِ السَّرَّاجِ، وَالْمَقْدَمَةُ الْجَزُولِيَّةُ، وَمَخْتَصَرُ الْفَسْرِ لِابْنِ جَنِّيٍّ، تُوَفِّيَ سَنَةَ (٦٠٧هـ). يَنْظُرُ: وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ: ٤٨٨/٣، وَالْبُلْغَةُ: ٢٢٦، وَبَغِيَةُ الْوَعَاةِ: ٢٣٦/٢.

وَيَنْظُرُ رَأْيُهُ فِي: الْمَقْدَمَةِ الْجَزُولِيَّةِ: ٤٢.

(١٠) - يَنْظُرُ: الْمَقْرَبُ: ٢٧٣/١.

(١١) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْجَزُولِيَّةِ لِلْأَبْذِيِّ: ٣٥١/١.

بأنَّ الجازمَ لَمَّا كَانَ لتعليقِ حكمٍ على آخرٍ عملٌ فيهما بخلافِ الجارِّ، وبأنَّ تعدُّدَ العملِ قد عُهِدَ من غيرِ اختلافٍ كمفعوليَّ ظنٍّ، ومفاعيلٍ أَعْلَمَ^(١). وقال الأَخْفَشُ: إِنَّ الشَّرْطَ مجزومٌ بالأداة والجزاء مجزومٌ بالشَّرْطِ، كما أَنَّ المبتدأَ مرفوعٌ بالابتداءِ، والخبرُ مرفوعٌ بالمبتدأِ^(٢)، واختاره ابنُ مالكٍ؛ لأنَّ الشَّرْطَ مُستدعٍ للجزاءِ بما أَدْنَتْ فِيهِ الأداةُ من المعنى والاستلزامِ^(٣)، ورَدَّ بأنَّ النَّوعَ لا يعملُ في مثله؛ مثله؛ إذ ليسَ أحدهما بأولى من الآخرِ، وبأنَّه يُستغَرَّبُ عملُ الفعلِ الجزمِ^(٤).

وقيل: الشَّرْطُ والجزاءُ تجازَما، كما قال الكوفيُّونَ في المبتدأِ والخبرِ، نقله ابنُ جَنِّي عن الأَخْفَشِ^(٥). وفيه أقوالٌ أُخِرَ^(٦) ذكرها يستدعي تطويلاً فتركها أولى وأنسبُ بهذا المختصرِ مع أنَّه خلافٌ لا ثمرةَ فيه ولا يترتَّبُ عليه حُكْمٌ نُطْقِي.

ص: وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ شَرْطًا وَالثَّانِي جَوَابًا وَجَزَاءً، وَإِذَا لَمْ يَصْلَحِ الْجَوَابُ لِمَبَاشَرَةِ الْأَدَاةِ قُرِنَ بِالْفَاءِ نَحْوُ ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَخِيرٌ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (١٧) [الأنعام]، و^(٧)ب(إذا) الفجائيةِ نَحْوُ ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (٣٦) [الروم].

ش: أَي: وَيُسَمَّى الْفِعْلُ الْأَوَّلُ مِنَ الْفَعْلَيْنِ الْمَجْزُومَيْنِ/ ٣٣/ بِأَحَدِ هَذِهِ الْأَدَاةِ شَرْطًا، وَيُسَمَّى الثَّانِي مِنْهَا جَوَابًا وَجَزَاءً، أَمَّا وَجْهُ تَسْمِيَةِ الْأَوَّلِ شَرْطًا فَلِكُونِ مَضمُونِهِ شَرْطًا لِتَحَقُّقِ مَضمُونِ الثَّانِي^(٨)، وَأَمَّا وَأَمَّا وَجْهُ تَسْمِيَةِ الثَّانِي جَوَابًا فَلِكُونِهِ مُرتَبًا عَلَى الشَّرْطِ كما يترتَّبُ الجوابُ على السُّؤالِ، وَجَزَاءً لِكُونِ مَضمُونِهِ جَزَاءً لِمَضمُونِ الشَّرْطِ.

(١) - ينظر الاعتراض في: شرح التسهيل: ٨٠/٤، وجوابه في: شرح النصريح: ٤٠٠/٢.

(٢) - ينظر رأي الأَخْفَشِ في: شرح الرُّضِيِّ: ٩٨/٥، وارتشاف الضَّرْبِ: ١٨٧٧/٤.

(٣) - ينظر: شرح التسهيل: ٨٠/٤.

(٤) - هذا جوابُ الرُّضِيِّ. ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ٩٨/٥.

(٥) - ينظر: شرح النصريح: ٤٠٠/٢، ولم أَقِفْ عَلَيْهِ في ما بينَ يَدَيَّ من كتبِ ابنِ جَنِّي.

(٦) - منها: ذهب الكوفيُّونَ إلى أَنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ مجزومٌ بالأداة وجوابُ الشَّرْطِ مجزومٌ بالمجاورة. وذهب المازنيُّ إلى أَنَّ الشَّرْطَ والجزاءَ مبنيانَ، ونُقِلَ عَنْهُ أَيْضًا أَنَّ الشَّرْطَ معرَّبٌ والجزاءُ مبنِيٌّ، وذهب المبردُ إلى أَنَّ الشَّرْطَ مجزومٌ بالأداة والجوابُ مجزومٌ بهما، وذهب الأنباريُّ إلى أَنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ مجزومٌ بالأداة والجوابُ بها أَيْضًا لَكُنْ بواسطةِ الشَّرْطِ. ينظر: المقتضب: ٤٩/٢، وأسرار العربية: ٢٣٨-٢٣٩، والكافي في شرح الهادي: ١٦٥٨/٣-١٦٥٩، وارتشاف الضَّرْبِ: ١٨٧٧/٤، والمساعد: ١٥٢/٣-١٥٣، وشرح النصريح: ٤٠٠/٢.

(٧) - في متن القطر: أو.

(٨) - الشَّرْطُ هو العَلَامَةُ والأَمَارَةُ في اللغة، فكأنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ عَلامَةٌ على وجودِ الجوابِ، وهو في اصطلاح النُحَوِّيِّينَ السَّبَبُ نَفْسُهُ لَدَلَّكَ لَا يَتَخَلَّفُ عَنْهُ الْجَوَابُ، على خلافِ ما هو مصطلحٌ عليه عندَ الفقهاء. ينظر: شرح المفصل: ٧٥/٧، والكافي في شرح الهادي: ١٦٥٩/٣.

قيل: تسميته جواباً مجازاً؛ لأن حقيقة الجواب ما يترتب على السؤال، لكنه لما أشبهه في الترتيب أطلق عليه الجواب، وكذا تسميته جزاءً؛ لأن حقيقة الجزاء هو الفعل المرتب على فعل آخر ثواباً عليه، كما في الطاعات، أو عقاباً، كما في المعاصي، لكن لما كان مضمون الفعل الثاني في قولك: إن أكرمتني أكرمتك، مثلاً، الذي هو الإكرام في مقابلة مضمون الفعل الأول الذي هو إكرام المخاطب صار كالجزاء له فأطلق عليه: الجزاء، قال بعض المحققين^(١): وقد يُمنع كونها مجازاً اصطلاحاً، بل هي حقيقة، نعم، دعوى التجوز صحيحة باعتبار اللغة.

قوله: وإذا لم يصلح للجواب ... إلخ، هذا قانون كلي في ضبط ما يدخله الفاء من جواب الشرط، وقد سبقه إليه ابن مالك حيث قال^(٢):

واقرن بفا حتماً جواباً لو جعل شرطاً ل(إن) أو غيرها لم يجعل

قال أبو حيّان: وهو أقرب وأحسن ممّا ذهب إليه بعض أصحابنا^(٣) من تعداد ما يدخله الفاء^(٤)، انتهى.

والمواضع التي يقتصر فيها الجواب بالفاء ستة:

أحدها: أن يكون الجواب جملة اسمية نحو: إن تقم فأنا أقوم، ومنه قوله تعالى ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بَخِيرٌ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (١٧) [الأنعام]، و﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبْدُكَ﴾ (١٨) [المائدة]، وأما قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ (١٢١) [الأنعام]، فالجملة الاسمية فيه جواب لقسم محذوف^(٥). محذوف^(٥).

ثانيها: أن تكون فعلية كالاسمية، وهي التي فعلها جامدٌ نحو ﴿إِنْ تَرِنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ (٣٩) فَعَسَى رَبِّي (٤٠) [الكهف]، ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ (٢٧١) [البقرة]، ﴿وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾ (٣٨) [النساء]، ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ (٢٨) [آل عمران].
ثالثها: أن يكون فعلاً إنشائياً، أمراً كان أو نهياً أو استفهاماً أو تمنياً أو عرضاً أو تحضيضاً أو ترجيئاً، كقوله تعالى ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ (٣١) [آل عمران]، والأمثلة لا تحصى.
رابعها: أن يكون فعلاً ماضياً مقروناً بـ(قد) كقوله تعالى ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ (٧٧) [يوسف]، ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبْتَ﴾ (٢٧) [يوسف]^(٦).

(١) - هو الشيخ يس العليمي، ينظر: حاشية يس: ٦١٣/١.

(٢) - متن الألفية: ٤٧.

(٣) - أراد أبو حيّان ببعض أصحابه الجزولي وابن عصفور. ينظر: المقدمة الجزولية: ٤٣-٤٤، والمقرب: ٢٧٤/١.

(٤) - ينظر: التذليل والتكميل: ٧١/١٦.

(٥) - قال ابن هشام: ((الجملة الاسمية فيه جواب لقسم محذوف مقدّر قبل الشرط)). مغني اللبيب: ١٠٤/٢.

(٦) - (قد) في هذه الآية مقدرة. ينظر: البديع: ٦٣٣/١، ومغني اللبيب: ٤٩٢/٢.

خامسها: أَنْ يَكُونَ مَقْرُونًا بِحَرْفِ اسْتِقْبَالٍ نَحْوُ ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ﴾ (٥٤) ﴿المائدة﴾، ﴿وَإِنْ تَعَاسَزْتُمْ فَسَتُزْضِعُ﴾ (٦) ﴿الطلاق﴾، ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾ (١١٥) ﴿آل عمران﴾.

سادسها: أَنْ يَكُونَ مُقْتَرَنًا بِحَرْفٍ لَهُ الصَّدْرُ كـ(ما) النَّافِيَةِ نَحْوُ ﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرِ﴾ (٧٢) ﴿يونس﴾، و(رُبَّ) ^(١)، كقوله ^(٢):

[١٣٧] فَإِنْ أَهْلِكَ فَذِي لَهَبٍ لَظَاهُ عَلَيَّ تَكَادُ تَلْتَهَبُ التَّهَابَا

فهذه ستة مواضع لا يصلح فيها أَنْ يُبَاشَرَ الجوابُ الأداة ^(٣)، وأفهم كلامه أنه إذا صلح الجوابُ لمباشرة الأداة لم يُقَرَّنْ بالفاء، قال ابنُ مالك: وَإِنْ قُرُنَ فِيهَا فَعَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَحُكِمَ بَزِيَادَةِ الْفَاءِ، وَجُزِمَ الْفَعْلُ إِنْ كَانَ مُضَارِعًا؛ لِأَنَّ الْفَاءَ عَلَى ذَلِكَ زَائِدَةٌ فِي حُكْمِ السُّقُوطِ لَكِنَّ الْعَرَبَ التَّرَمَّتْ رَفَعَ الْمِضَارِعَ بَعْدَهَا فَعُلِمَ أَنَّهَا غَيْرُ زَائِدَةٍ وَأَنَّهَا دَاخِلَةٌ عَلَى مَبْتَدَأٍ مَقْدَرٍ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ (١٣) ﴿الجن﴾، ومثله قراءة حمزة ^(٤) ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ (٢٨٢) ﴿البقرة﴾ ^(٥)، انتهى. ووقع لابنهِ ^(٦) في (شرح الخلاصة) أَنْ مَا بَعْدَ الْفَاءِ هُوَ الْجَوَابُ ^(٧)، والتَّحْقِيقُ الْأَوَّلُ.

تَنْبِيهُ / و٣٤:

قَدْ تُحذفُ الْفَاءُ فِي نُدُورٍ كَقَوْلِهِ (ﷺ) لِأَبِي بَنْ كَعْبٍ ^(١) لَمَّا سَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ: (فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتِعَ بِهَا) ^(٢). وفي ضرورة كقوله ^(٣):

(١) - ينظر: مغني اللبيب: ٤٩٣/٢.

(٢) - من الوافر، وهو لربيعة بن مقروم الصَّبِّي في: ديوانه: ٢١، وشرح شواهد المغني: ٤٦٦/١، وخزانة الأدب: ٢٩/١٠.

والشَّاهِدُ فِيهِ: دُخُولُ الْفَاءِ عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ لِنَصْدُرِهِ بِ(رَبِّ) مَقْدَرَةً لَذَلِكَ عَمَلَتِ الْجَرُّ فِي (ذِي).

(٣) - ينظر: مغني اللبيب: ٤٨٩/٢-٤٩٣، ومجيب النِّدَا: ٢٤٦/١-٢٤٧.

(٤) - قرأ حمزة بنُ حبيبِ الرِّيَّاتِ وَأَبَانُ بْنُ تَغْلِبٍ وَالْأَعْمَشُ (إِنْ تَضِلَّ) عَلَى أَنْ (إِنْ) حَرْفُ شَرْطٍ. ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٤١٧/١. والكوفيون يجعلون (أَنْ) كـ(إِنْ) فِي الشَّرْطِ، قَالُوا: وَلِهَذَا دَخَلَتِ الْفَاءُ فِي جَوَابِهَا. ينظر: الجني الدَّانِي: ٢٢٣، وخزانة الأدب: ٢٠/٤.

(٥) - ينظر: شرح الكافية الشَّافِيَّة: ١٥٩٤/٣-١٥٩٥.

(٦) - بدر الدِّينِ ابْنُ النَّاطِمِ.

(٧) - لم يصرِّح ابنُ النَّاطِمِ بِذَلِكَ بَلْ قَالَ: ((فَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا رَفَعَ وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ... ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ (١٣) ﴿الجن﴾)). شرح ابن النَّاطِمِ: ٤٩٨.

[١٣٨]

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

وَعَنِ الْمُبَرِّدِ إِجَازَةُ حَذْفِهَا فِي الْاِخْتِيَارِ^(٤)، لَكِنْ قَالَ أَبُو حَيَّانَ: فِي مَحْفُوظِي قَدِيمًا أَنَّ الْمُبَرِّدَ مَنَعَ مِنْ حَذْفِهَا فِي الضَّرُورَةِ، وَأَنَّهُ زَعَمَ أَنَّ الرَّوَايَةَ فِي هَذَا الْبَيْتِ^(٥):

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ

قَالَ: وَإِنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ صِحَّةِ الرَّوَايَةِ لَا يَطْعُنُ ذَلِكَ فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرِ^(٦).
قَوْلُهُ: أَوْ بـ (إِذَا) الْفَجَائِيَّةُ ... إلخ، إِشَارَةٌ إِلَى جَوَازِ نِيَابَةِ (إِذَا) الْفَجَائِيَّةِ عَنِ الْفَاءِ فِي الرَّبْطِ؛ لِمُشَابَهَتِهَا لَهَا فِي كَوْنِهَا لَا يُتَنَدَّى بِهَا وَلَا تَقَعُ إِلَّا بَعْدَ مَا هُوَ مَعْقَبٌ بِمَا بَعْدَهَا^(٧)، وَلَكِنَّ ذَلِكَ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ الْأَدَاةُ (إِنْ)^(٨)، وَالْجَوَابُ جَمْلَةً إِسْمِيَّةً غَيْرَ إِنشَائِيَّةٍ، وَلَا مَنَفِيَّةٍ، وَلَا مُصَدَّرَةٍ بـ (إِنْ)، نَحْوُ ﴿وَإِنْ

(١) - أَبِي بَنْ كَعْبٍ بِنْ قَيْسٍ بِنْ عُبَيْدِ النَّجَّارِيِّ الْخَزْرَجِيُّ، شَهِدَ بَيْعَةَ الْعُقَبَةِ الثَّانِيَةِ وَبَدَّرًا وَسَائِرَ مَشَاهِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، تُوُفِّيَ سَنَةَ (٢١١هـ). يَنْظُرُ: الْاِسْتِيعَابُ: ٦٥/١، وَالْإِصَابَةُ: ١٨٠/١.

(٢) - أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الشَّرِيفَ الْبُخَارِيُّ فِي: صَحِيحِهِ: ١٢٦/٣ بِرَقْمِ (٢٤٣٧).

(٣) - صَدْرَ بَيْتٍ مِنَ الْبَسِيطِ عَجْزُهُ: وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ،

وَهُوَ لَكَعْبٍ بِنْ مَالِكٍ فِي: دِيَوَانِهِ: ٢٨٨، وَشَرَحَ أَبْيَاتَ سَبِيوِيهِ: ١١٤/٢، وَلِحَسَّانِ بِنْ ثَابِتٍ فِي: كِتَابِ سَبِيوِيهِ: ٦٥/٣. وَلَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بِنْ حَسَّانٍ فِي: شِعْرِهِ: ٦١، وَالنُّوَادِرُ فِي اللُّغَةِ: ٢٠٧، وَالْمَقْتَضَبُ: ٧٢/٢، وَالْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ: ١٩٢٣/٤، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٣٦٥/٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: حَذْفُ الْفَاءِ الرَّابِطَةِ مِنْ جَوَابِ الْجَزَاءِ ضَرُورَةً، وَالتَّقْدِيرُ: فَاللَّهُ يَشْكُرُهَا.

(٤) - اِخْتَلَفَ النَّقْلُ عَنِ الْمُبَرِّدِ، فَنُقِلَ عَنْهُ هَذَا، وَنُقِلَ عَنْهُ مَنَعُ حَذْفِهَا، وَهُوَ مَنَقُولٌ عَنِ الْأَخْفَشِ أَيْضًا. يَنْظُرُ: الْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ١٦٦٤/٣، وَالْجَنَى الدَّانِي: ٦٩، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ١٨٧٢/٤.

(٥) - قَالَ أَبُو زَيْدٍ: ((وَأَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ عَنِ الْمَازِنِيِّ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ أَنَّهُ أَنْشَدَهُمْ:

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ

قَالَ: فَسَأَلْتُهُ عَنِ الرَّوَايَةِ الْأُولَى فَذَكَرَ أَنَّ النَّحْوِيَّيْنَ صَنَعُوهَا)). النُّوَادِرُ فِي اللُّغَةِ: ٢٠٨.

(٦) - قَالَ أَبُو حَيَّانَ: ((وَفِي مَحْفُوظِي قَدِيمًا أَنَّ الْمُبَرِّدَ مَنَعَ مِنْ حَذْفِ الْفَاءِ فِي الضَّرُورَةِ، وَأَنَّهُ زَعَمَ فِي الْبَيْتِ الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى جَوَازِ حَذْفِ الْفَاءِ، وَهُوَ قَوْلُهُ:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

أَنَّ الرَّوَايَةَ: فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهَا)). ارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ١٨٧٢-١٨٧٣، وَلَيْسَ فِيهِ قَوْلُهُ: ((قَالَ: وَإِنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ)).
(٧) - يَنْظُرُ: الْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ١٦٦٥-١٦٦٦، وَاللِّمَحَةُ فِي شَرْحِ الْمَلْحَةِ: ٨٨٥/٢، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ١٦٨/٢-١٦٩، وَشَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ لِلْجَوَاجِرِيِّ: ٦٠٨-٦٠٩، وَشَرْحُ النَّصْرِاحِ: ٤٠٧/٢.

(٨) - تَابَعَ السَّيِّدُ الشَّارِحُ فِي هَذَا الشَّرْطِ ابْنَ هِشَامٍ فِي: أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ: ٢٨٢/٢، وَأَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ لَمْ يَشْتَرِطُوا ذَلِكَ، وَاخْتَارَ الْفَاكُهِيُّ الْإِطْلَاقَ مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ (٤٨)﴾ [الرُّوم]. يَنْظُرُ: مُجِيبُ النَّدَا: ٢٤٨/١.

تُصِبُّهُمْ سَيِّئَةً بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ (٣٦) ﴿الرُّوم﴾^(١). فلو كانت إنشائية أو منفية أو مصدرية بـ(إن) تعينت الفاء نحو: إن أطاع زيد فسلام عليه، وإن قام زيد فما عمر قائم، وإن قام زيد فإن عمراً قائم، واستغنى عن ذكر هذا الشرط إحالة على المثال فإنه جامع لها.

تنبيهات:

الأول: قد يجمع بين الفاء و(إذا) الفجائية لمجرد التوكيد كقوله تعالى ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (٩٧) ﴿الأنبياء﴾.

الثاني: إذا انقضت جملة الشرط والجزاء ثم جاء بمضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز جزؤه بالعطف على الجواب المجزوم لفظاً أو محلاً، ورفعاً على الاستئناف، ونصبه بـ(أن) مضمره وجوباً^(٢)، وهو قليل^(٣)، كقوله تعالى ﴿وَإِنْ تُبْذُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرْ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ (٢٨٤) ﴿البقرة﴾ قرأ عاصم وابن عامر^(٤) ﴿فَيَغْفِرْ﴾ بالرفع، وباقيهم بالجزم^(٥)، وابن عباس^(٦) بالنصب^(٧).

وإذا توسط بين الجملتين مضارع مقرون بالفاء أو الواو، قال الكوفيون: أو (ثم)^(٨)، فالوجه الجزم الجزم بالعطف على الشرط المجزوم لفظاً أو محلاً، ويجوز النصب بـ(أن) مضمره وجوباً كقوله^(٩):
[١٣٩] وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا، وَيَخْضَعْ، نُؤْوِهِ وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا، مَا أَقَامَ، وَلَا هَضْمًا

-
- (١) - ينظر: كتاب سيبويه: ٦٤/٣، والمقاصد الشافية: ١٥١/٦، وشرح شذور الذهب للجوهرى: ٦٠٩/٢.
- (٢) - فإن كان المضارع معطوفاً بغير الفاء والواو من حروف العطف لم يجر النصب، وجاز الجزم على التشريك والرفع على الاستئناف. ينظر: كتاب سيبويه: ٨٩/٣، والمقاصد الشافية: ١٥٥/٦-١٥٦.
- (٣) - ينظر: المقتضب: ٦٧/٢، والمقاصد الشافية: ١٥٧/٦، وشرح شذور الذهب: ٤٥٤.
- (٤) - عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي، إمام أهل الشام في القراءة، توفي سنة (١١٨هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار: ٤٩.
- (٥) - أي باقي السبعة. ينظر: السبعة في القراءة: ١٩٥.
- (٦) - عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، أبو العباس الهاشمي، ابن عم النبي (ﷺ) وصاحبه، روى الكثير من الأحاديث، وشهد مع أمير المؤمنين علي (عليه السلام) حروبه، توفي سنة (٦٨هـ). ينظر: الاستيعاب: ٩٣٣/٣، والإصابة: ١٢١/٤.
- (٧) - ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٤٢٩-٤٣٠.
- (٨) - ينظر مذهب الكوفيين في الفعل الواقع بعد (ثم) واستدلّاهم في: شرح الكافية الشافية: ١٦٠٧/٣، والمقاصد والمقاصد الشافية: ١٦٠/٦، وشرح الألفية للمرادي: ١٧٠/٢.
- (٩) - من الطويل، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٤٥/٤، وشرح شذور الذهب: ٤٥٤، والمقاصد النحوية: ١٩٢٦/٤، وشرح شواهد المغني: ٤٠١/٢.
- والشاهد فيه: مجيء الفعل المضارع المقرون بالواو المعترض بين جملتي الشرط والجزاء (ويخضع) منصوباً.

الثَّالِثُ: يَجُوزُ حَذْفُ مَا عُلِمَ مِنْ شَرْطٍ أَوْ جَوَابٍ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ فِي الشَّرْطِ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ (إِنْ) مَقْرُونَةً بِ(لَا) ^(١) كَقَوْلِهِ ^(٢):

[١٤٠] فطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍّ ^(٣) وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ
أَي: وَإِلَّا تُطَلِّقَهَا يَعْلُ ^(٤).

وَفِي الْجَوَابِ أَنْ يَكُونَ شَرْطُهُ بِلَفْظِ الْمَاضِي، أَوْ الْمَضَارِعِ الْمَقْرُونِ بِ(لَمْ) ^(٥) نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ (٣٥)﴾ [الأنعام]، أَي: فَافْعَلْ ^(٦)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِصِيغَةِ الْمَضَارِعِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، هَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ^(٧)، وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ ابْنِ مَالِكٍ فِي (النَّسْهِيلِ) ^(٨).

وَقَدْ يُحَذَفُ الشَّرْطُ وَالْجَوَابُ مَعًا بَعْدَ (إِنْ) خَاصَّةً ^(٩) كَقَوْلِهِ ^(١٠):
[١٤١] قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ: يَا سَلَمَى وَإِنْ
كَانَ فَقِيرًا مَعْدَمًا قَالَتْ: وَإِنْ

أَي: وَإِنْ كَانَ كَمَا تَصِفُهُ فَرُوجَنِيهِ ^(١١)، وَخَصَّهُ ابْنُ مَالِكٍ بِالضَّرُورَةِ ^(١٢) تَبَعًا لِابْنِ عَصْفُورٍ ^(١٣)، قَالَ أَبُو أَبُو حَيَّانٍ: وَلَمْ يَنْصَ غَيْرُهُمَا عَلَى أَنَّ ذَلِكَ ضَرُورَةٌ، بَلْ أَطْلَقُوا الْجَوَارَ إِذَا فُهِمَ الْمَعْنَى ^(١٤)، وَانْتَهَى. وَقَالَ وَقَالَ نَجْمُ الْأَثَمَةِ: يَحذفُ بَعْدَهَا الشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ فِي الشَّعْرِ خَاصَّةً مَعَ الْقَرِينَةِ ^(١٥)، وَانْتَهَى.

(١) - وَيَجُوزُ إِيضًا فِي حَالِ الْإِثْبَاتِ نَحْوُ: إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ. يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبَوِيهِ: ١١٣/٣، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ١٨٨٣/٤.

(٢) - مِنْ الْوَافِرِ، وَهُوَ لِلْأَحْوَصِ فِي: دِيَوَانِهِ: ١٨٤، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٩٦/٢، وَالْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ: ١٩٢٧/٤، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٧٦٧/٢، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ١٥١/٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: حَذْفُ فِعْلِ الشَّرْطِ لِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَإِلَّا تَطَلَّقَهَا يَعْلُ.
(٣) - بَكْوٍ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٤) - يَنْظُرُ: الْبَابُ لِلْعَكْبَرِيِّ: ٦٠/٢، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ١٦٠٩/٣، وَشَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ: ٤٤٥.

(٥) - مِثَالُ الشَّرْطِ الْمَضَارِعِ الْمَقْرُونِ بِ(لَمْ) قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿لَنْ لَمْ تَنْتَه لَأَرْجَمَنَّكَ (٤٦)﴾ [مريم]. يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ١٦١٨/٣.

(٦) - قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: ((وَالْحَذْفُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ فِي غَايَةِ مِنَ الْحَسَنِ لِأَنَّهُ قَدْ انضَمَّ لَوْجُودِ الشَّرْطَيْنِ طَوْلَ الْكَلَامِ وَهُوَ مِمَّا يَحْسُنُ مَعَهُ الْحَذْفُ)). شَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ: ٤٤٥. وَشَرْطًا ابْنُ هِشَامٍ أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا، وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ فِعْلُ الشَّرْطِ مَاضِيًا.

(٧) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ١٦١٨/٣، وَمَوْصِلُ النَّبِيلِ: ١٥٨٣/٤، وَحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ: ٢٠٥/٢.

(٨) - يَنْظُرُ: النَّسْهِيلُ: ٢٣٨، وَشَرْحُ النَّسْهِيلِ: ٨٥/٤.

(٩) - قَالَ أَبُو حَيَّانٍ: ((وَحَذْفُ فِعْلِ الْجَوَابِ وَحَذْفُ فِعْلِ الشَّرْطِ لَا أَحْفَظُهُ إِلَّا فِي (إِنْ) وَحَدَّهَا)). ارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ١٨٨٢/٤.

(١٠) - مَرَّ تَخْرِيجُ الرَّجَزِ. وَالشَّاهِدُ فِيهِ هُنَا: حَذْفُ الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ مَعًا بَعْدَ (إِنْ).

(١١) - فَرُوجَنِيهِ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ لِأَنَّ الْخَطَابَ لِمَجْمُوعِ نِسَاءٍ.

الرَّابِعُ: قَضِيَّةُ اقْتِصَارِ المَصْنَفِ عَلَى مَا ذَكَرَ مِنَ الجَوَازِمِ لِفَعْلٍ وَلِفَعْلَيْنِ أَنَّ الجَزْمَ لَا يَكُونُ بغيرِهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ^(٥)، وَأَجَازَ الكُوفِيُّونَ جَزْمَ المَسَبِّبِ عَنْ صِلَةِ (الَّذِي)، وَالنَّكَرَةِ المَوْصُوفَةِ تَشْبِيهًا بِجَوَابِ الشَّرْطِ نَحْوُ: الَّذِي يَأْتِينِي أَحْسَنُ إِلَيْهِ، وَكُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي أُكْرِمُهُ^(٦)، وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ^(٧)، قَالَ الشَّاعِرُ^(٨):

[١٤٢] لَا تَحْفِرَنَّ بئِرًا تُرِيدُ أَحَا بِهَا فَإِنَّكَ فِيهَا أَنْتَ مِنْ دُونِهِ تَقَعُ/ ظ ٣٤٤/
كَذَاكَ^(٩) الَّذِي يَبْغِي عَلَى النَّاسِ ظَالِمًا تُصِيبُهُ عَلَى رَغَمِ عَوَاقِبُ مَا صَنَعَ
وَأَنْشَدَ الرُّوزْبَانِي^(١٠):

وَكُلُّ امْرِئٍ يَبْغِي^(١١) عَلَى النَّاسِ ظَالِمًا [تُصِيبُهُ عَلَى رَغَمِ عَوَاقِبُ مَا صَنَعَ]
وَهَذَا عِنْدَ البَصْرِيِّينَ مِنَ الضَّرُورَةِ بَحِيثٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ^(١٢).

(١) - قَالَ: ((وَيُحَذِّفَانِ بَعْدَ (إِنْ) فِي الضَّرُورَةِ)). التَّسْهِيلُ: ٢٣٩، وَجَعَلَهُ نَادِرًا فِي: شَرْحِ عَمْدَةِ الحَافِظِ: ٣٦٩/١.

(٢) - يَنْظُرُ: ضُرَائِرُ الشَّعْرِ: ١٨٥.

(٣) - يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٢٦/١٦.

(٤) - شَرْحُ الرُّضِيِّ: ٩٢/٥.

(٥) - يَنْظُرُ: شَرْحُ عَيُونِ الإِعْرَابِ: ٢٨٩-٢٩٠، وَجِيبُ النِّدَا: ٢٤١/١-٢٤٤.

(٦) - تَنْظُرُ نَسْبَةً هَذَا المَذْهَبِ لِلْكَوْفِيِّينَ فِي: ارْتِشَافِ الضَّرْبِ: ١٨٦٨/٤، وَالمُسَاعَدِ: ١٥٧/٣، وَهَمْعُ الهَوَامِعِ: ٥٥٠/٢.

(٧) - قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: ((وَقَدْ يُجْزَمُ مُسَبِّبٌ عَنْ صِلَةِ الَّذِي تَشْبِيهًا بِجَوَابِ الشَّرْطِ)). التَّسْهِيلُ: ٢٣٧، وَلَمْ يَذْكُرِ المَسَبِّبَ عَنْ النَّكَرَةِ المَوْصُوفَةِ بَعْدَ (كُلِّ).

(٨) - مِنْ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِسَابِقِ البَرَبَرِيِّ فِي: أَمَالِي الرُّجَّاجِيِّ: ١٨٥.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: جَزْمُ (تُصِيبُهُ) لِأَنَّهُ مَسَبِّبٌ عَنْ صِلَةِ (الَّذِي)، أَوْ عَنْ النَّكَرَةِ المَوْصُوفَةِ فِي رَوَايَةِ (الرُّوزْبَانِيِّ).

(٩) - كَذَلِكَ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ لَا يَسْتَقِيمُ مَعَهُ الوِزْنُ.

(١٠) - كَذَا فِي: الحَدَائِقِ النَّدِيَّةِ: ٣٣٧/٢، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى الرُّوزْبَانِيِّ هَذَا مَنْ هُوَ، فَرُبَّمَا يَكُونُ تَحْرِيفُ المَرْزُبَانِيِّ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى البَيْتِ فِي مَوْلاَفَاتِهِ.

(١١) - يَبْغِي، وَالمَصَوِّبُ مَا أَثْبَتَهُ.

(١٢) - يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٩٩/١٦، وَالمُسَاعَدِ: ١٥٧/٣.

بَحْثُ النَّكْرَةِ^(١) وَالْمَعْرِفَةِ

ص: الاسمُ ضَرْبَانِ: نَكْرَةٌ^(٢)، وَهُوَ مَا شَاعَ فِي جَنْسٍ مَوْجُودٍ [كَرَجَلٍ] أَوْ مَقْدَرٍ كَشَمْسٍ.

ش: هذا الفصلُ معقودٌ لِبَيَانِ النَّكْرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ، وَهُمَا فِي الْأَصْلِ اسْمَا مُصَدِّرَيْنِ^(٣) لـ(نَكَّرْتُهُ) وَ(عَرَّفْتُهُ)، وَ(عَرَّفْتُهُ)، ثُمَّ نُقِلَا وَسَمِّيَ بِهِمَا الْأِسْمُ الْمُنْكَرُ وَالْمُعْرَفُ^(٤)، وَقَدَّمَهُمَا هُنَا؛ لِتَوْقُفِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَيْهَا كِبَابِ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَالْحَالِ وَصَاحِبِهَا، وَالتَّمْيِيزِ، وَغَيْرِ الْمُنْصَرِفِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: وَهُوَ مَا شَاعَ ... إلخ، رِسْمٌ لِلنَّكْرَةِ، وَفِيهِ عَوْدٌ ضَمِيرِ الْمَذْكَرِ إِلَى الْمُؤَنَّثِ، وَهُوَ جَائِزٌ؛ لَمَّا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ الضَّمِيرَ إِذَا عَادَ إِلَى مُؤَنَّثٍ وَأُخْبِرَ عَنْهُ بِمَذْكَرٍ، أَوْ بِالْعَكْسِ، جَازَ مُطَابَقَتُهُ لِلْخَبَرِ كَمَا يَجُوزُ مُطَابَقَتُهُ لَمَّا عَادَ إِلَيْهِ، وَالْأُولَى مِرَاعَاةُ الْخَبَرِ نَحْوُ: مَنْ كَانَتْ أُمُّكَ^(٥)؟ فَعَلِمَ أَنَّه لَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ مَوْصُوفِ النَّكْرَةِ وَجَعَلَ الضَّمِيرَ عَائِدًا إِلَيْهِ كَمَا صَنَعَهُ الْفَاكِهِيُّ^(٦).

فَقَوْلُهُ: مَا شَاعَ فِي جَنْسٍ، أَيِ فِي أَفْرَادِ جَنْسٍ^(٧) لَا فِي الْجَنْسِ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَمَعْنَى الشِّيَاعِ فِي الْأَفْرَادِ أَنَّ لَفْظَ النَّكْرَةِ مَوْضُوعٌ لِلْمَفْهُومِ الصَّادِقِ عَلَى كُلِّ مِنْ تِلْكَ الْأَفْرَادِ لَا يَخْصُ بَعْضُهَا دُونَ بَعْضٍ، بَلْ يُسْتَعْمَلُ فِي كُلِّ مِنْهَا اسْتِعْمَالًا حَقِيقِيًّا، فَلَفْظُ (رَجُلٍ) مِثْلًا شَائِعٌ فِي زَيْدٍ وَبَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَفْرَادِ لِمَفْهُومِ الْإِنْسَانِ الْمَوْضُوعِ لَهُ هَذَا اللَّفْظُ، فَإِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مِنْهَا إِطْلَاقًا حَقِيقِيًّا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ فَرْدًا مِنْ ذَلِكَ الْمَفْهُومِ، لَا مِنْ حَيْثُ خُصُوصُهُ^(٨).

وَقَوْلُهُ: مَوْجُودٌ، وَصَفٌ لِلْأَفْرَادِ لَا لِلْجَنْسِ، وَكَذَا قَوْلُهُ: مَقْدَرٍ^(٩)، وَفِي هَذَا الْكَلَامِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي النَّكْرَةِ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ شَائِعَةً فِي أَفْرَادٍ مُتَحَقِّقِينَ تَعَدُّدُهَا فِي الْخَارِجِ، أَوْ مَقْدَرٍ، فَالْأَوَّلُ كـ(رَجُلٍ) فَإِنَّهُ شَائِعٌ فِي أَفْرَادِ الرِّجَالِ، وَهِيَ مُتَحَقِّقَةٌ مُشَاهِدَةٌ فِي الْخَارِجِ، وَالثَّانِي كـ(شَمْسٍ) فَإِنَّهَا وُضِعَتْ عَلَى أَنْ تَكُونَ شَائِعَةً كَأَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ، لَا عَلَى أَنْ تَكُونَ خَاصَّةً كَزَيْدٍ وَنَحْوِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِكُلِّ كَوْكَبٍ نَهَارِيٍّ يَنْسَخُ ضَوْؤُهُ وَجُودَ اللَّيْلِ، فَحَقُّهَا أَنْ تَصْدُقَ عَلَى أَفْرَادٍ مُتَعَدِّدَةٍ، كَمَا أَنَّ رَجُلًا كَذَلِكَ، لَكِنْ

(١) - النكر، والصواب ما أثبتته.

(٢) - في المخطوطة: الاسم ضربان نكرة ومعرفة، وهو ما شاع، والصواب ما أثبتته من متن القطر.

(٣) - وقيل: إنهما موضوعان لكن نُقِلَا وَسَمِّيَ بِهِمَا. ينظر: المحصول: ٧٨٠/٢.

(٤) - ينظر: اللباب للعكبري: ٤٧١/١، والمحصل: ٧٧٩-٧٨٠، وشرح التصريح: ٩٣/١.

(٥) - ينظر هذا التقرير في: حاشية يس: ٦٣٠/١.

(٦) - أي: في قوله: ((وهو أي: الاسم النكرة، ما شاع...)). مجيب الندا: ٢٤٩/١.

(٧) - أو نوع كـ(إنسان)، فإن كل فرد منه نكرة. ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٢٢/١.

(٨) - ينظر: حاشية يس: ٦٣١/١.

(٩) - مقدراً، والصواب ما أثبتته.

تَخَلَّفَ ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ لَمْ يُوجَدْ فِي الْخَارِجِ سِوَى هَذَا الْفَرْدِ، وَلَوْ وُجِدَ لَكَانَ اللَّفْظُ صَالِحًا لَهُ، فَالْمُعْتَبَرُ فِي النَّكْرَةِ صِلَاحِيَّتُهَا لِلْأَفْرَادِ الْمُتَعَدِّدَةِ، لَا تَحَقُّقُ الْأَفْرَادِ بِالْفِعْلِ^(١).

وَعَلِمَ أَنَّ مَرَاتِبَ النَّكَرَاتِ تَتَفَاوَتْ كَمَا أَنَّ الْمَعَارِفَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ بَعْضَهَا أَنْكَرُ مِنْ بَعْضٍ، فَأَنْكَرُهَا: شَيْءٌ^(٢)، ثُمَّ مَوْجُودٌ^(٣)، ثُمَّ مُتَحَيِّرٌ^(٤)، ثُمَّ جِسْمٌ، ثُمَّ نَامٌ، ثُمَّ حَيَوَانٌ، ثُمَّ مَاشٍ، ثُمَّ ذُو رِجْلَيْنِ، ثُمَّ إِنْسَانٌ، ثُمَّ رَجُلٌ^(٥). وَالضَّابِطُ أَنَّ النَّكْرَةَ إِذَا دَخَلَ غَيْرُهَا تَحْتَهَا وَلَمْ تَدْخُلْ تَحْتَ غَيْرِهَا فَهِيَ أَنْكَرُ النَّكَرَاتِ، فَإِنْ دَخَلَتْ تَحْتَ غَيْرِهَا، وَدَخَلَ غَيْرُهَا تَحْتَهَا فَهِيَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا يَدْخُلُ تَحْتَهَا أَعْمٌ، وَإِلَى مَا تَدْخُلُ تَحْتَهُ أَخْصُ^(٦).

ص: وَمَعْرِفَةٌ، وَهِيَ سِتَّةٌ:

ش: لَمَّا فَرَعَ مِنْ بَيَانِ النَّكْرَةِ شَرْعَ فِي تَقْسِيمِ الْمَعْرِفَةِ، وَالْمَعْرِفَةُ: مَا وُضِعَ لِمُعَيَّنٍ^(٧)، وَوَضَعُهَا عَامٌّ وَمَوْضُوعُهَا خَاصٌّ عَلَى الْأَصَحِّ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ الْوَاضِعَ تَصَوَّرَ أُمُورًا مَخْصُوصَةً بِاعْتِبَارِ أَمْرٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهَا وَعَيْنَ اللَّفْظِ بِإِزَاءِ تِلْكَ الْخُصُوصِيَّاتِ دَفْعَةً وَاحِدَةً، كَمَا عَيْنَ لَفْظَ (أَنَا) لِكُلِّ مُتَكَلِّمٍ وَاحِدٍ، فَالْمُعْتَبَرُ فِي الْوَضْعِ مَفْهُومٌ عَامٌّ، وَهَذَا مَعْنَى كَوْنِهِ عَامًّا، وَالْمَوْضُوعُ لَهُ خُصُوصِيَّاتُ أَفْرَادٍ ذَلِكَ الْمَفْهُومِ الْعَامِّ، فِإِطْلَاقُ (أَنَا) عَلَى الْجَزَائِيَّاتِ الْمَخْصُوصَةِ بِطَرِيقِ الْحَقِيقَةِ، وَلَا يَجُوزُ إِطْلَاقُهُ عَلَى ذَلِكَ الْمَفْهُومِ الْكُلِّيِّ فَلَا يُقَالُ: أَنَا، وَيُرَادُ بِهِ مُتَكَلِّمٌ مَا، وَبِهَذَا / ٣٥ / الْوَجْهَ أَمَكَنَ تَعَدُّدُ مَعَانِي لَفْظٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاكِهِ فِي تَعَدُّدِ أَوْضَاعٍ، وَإِذَا تَصَوَّرَ الْوَاضِعُ مَفْهُومًا مَا كُلِّيًّا وَعَيْنَ اللَّفْظِ بِإِزَائِهِ كَانَ مِنَ الْوَضْعِ وَالْمَوْضُوعِ لَهُ عَامًّا، وَإِذَا تَصَوَّرَ مَعْنَى جَزَائِيًّا وَعَيْنَ اللَّفْظِ لَهُ كَانَ كُلٌّ مِنْهُمَا خَاصًّا، وَذَلِكَ كَالْعَلَمِ^(٨)، وَأَمَّا كَوْنُ الْوَضْعِ خَاصًّا وَالْمَوْضُوعِ لَهُ عَامًّا فَغَيْرُ مَقْبُولٍ^(٩). وَهَذَا التَّعْرِيفُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ لِلْمَعْرِفَةِ هُوَ الدَّائِرُ عَلَى عَلَى أَلْسِنَةِ النُّحَاةِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ.

(١) - ينظر: المحصول: ٧٨٠-٧٨١، وشرح قطر الندى: ٩٣-٩٤، مجيب النِّدَا: ٢٤٩.

(٢) - قَالَ الْمَبْرَدُ: ((فَأَنْكَرُ الْأَسْمَاءِ قَوْلَ الْقَائِلِ: شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ مُبْهَمٌ فِي الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا)). الْمُقْتَضَبُ: ١٨٦/٣.

(٣) - لِأَنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ شَيْءٌ، وَلَيْسَ كُلُّ شَيْءٍ مَوْجُودًا. ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ٥٦٣/٢.

(٤) - الْمُتَحَيِّرُ مَا يَشْغُلُ حَيْرًا، فَهُوَ أَخْصُ مِنَ الْمَوْجُودِ.

(٥) - ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ٥٦٣-٥٦٤، والتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٠٢/٢، وَشَرْحُ النَّصْرِيحِ: ٩٥/١.

(٦) - ينظر هذا الضَّابِطُ فِي: التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٠٣/٢، وَمَجِيبُ النَّدَا: ٢٤٩/١.

(٧) - ينظر: إظهار الأسرار في النحو: ١١٣، وَحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ: ١٩٨-١٩٩، وَنَسَبُ الصَّبَّانِ هَذَا الْحَدِّ إِلَى غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ.

(٨) - ينظر: الحاشية على المطول: ١١٩-١٢٠.

(٩) - أَي: ثَمَّةُ أَرْبَعَةِ اِحْتِمَالَاتٍ فِي الْوَضْعِ: الْأَوَّلُ: كُلٌّ مِنَ الْوَضْعِ وَالْمَوْضُوعِ لَهُ خَاصٌّ. وَالثَّانِي: كُلٌّ مِنْهُمَا عَامٌّ. وَالثَّالِثُ: الْوَضْعُ عَامٌّ وَالْمَوْضُوعُ لَهُ خَاصٌّ. وَالرَّابِعُ: الْوَضْعُ خَاصٌّ وَالْمَوْضُوعُ لَهُ عَامٌّ وَلَا وَجُودَ لَهُ. ينظر: دستور العلماء: ٣١٥/٣.

وعَرَّفَهَا السَّعْدُ التِّقْزَانِي فِي (المَطْوَل) بِأَنَّهَا: مَا وُضِعَ لِيُسْتَعْمَلَ فِي شَيْءٍ مُعَيَّنٍ^(١)، وَقَالَ السَّيِّدُ^(٢): أَي: الْمُعْتَبَرُ فِي الْمَعْرِفَةِ هُوَ التَّعْيِينُ عِنْدَ الْإِسْتِعْمَالِ دُونَ الْوَضْعِ؛ لِيُنْذِرَ فِيهَا الْأَعْلَامُ الشَّخْصِيَّةَ وَغَيْرَهَا مِنَ الْمَضْمَرَاتِ وَالْمِبْهَمَاتِ وَسَائِرِ الْمَعَارِفِ فَإِنَّ لَفْظَ (أَنَا) مَثَلًا لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي أَشْخَاصٍ مُعَيَّنَةٍ، إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: أَنَا، وَيُرَادُ بِهِ مُتَكَلِّمٌ لَا بَعِيْنَهُ، وَلَيْسَتْ مَوْضُوعَةً لِوَاحِدٍ مِنْهَا وَإِلَّا لَكَانَتْ فِي غَيْرِهِ مَجَازًا، وَلَا^(٣) لِكُلِّ وَاحِدٍ، وَإِلَّا لَكَانَتْ مُشْتَرَكَةً مَوْضُوعَةً بَعْدَ أَفْرَادِ الْمُتَكَلِّمِ، فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ مَوْضُوعَةً لِمَفْهُومٍ كُلِّيٍّ شَامِلٍ لَتِلْكَ الْأَفْرَادِ، وَيَكُونُ الْغَرَضُ مِنْ وَضْعِهَا لَهُ اسْتِعْمَالُهَا فِي أَفْرَادِهِ الْمَعْيَنَةِ دُونَهُ وَهَذَا مَا تَوَهَّمَهُ جَمَاعَةٌ، وَالْحَقُّ مَا أَفَادَهُ بَعْضُ الْفَضْلَاءِ مِنْ أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِكُلِّ مُعَيَّنٍ مِنْهَا وَضْعًا وَاحِدًا^(٤) فَلَا يِلْزَمُ كَوْنُهَا مَجَازًا فِي شَيْءٍ مِنْهَا، وَلَا الْإِشْتِرَاكُ وَتَعَدُّدُ الْأَوْضَاعِ، وَلَوْ صَحَّ مَا يَتَوَهَّمُونَ لَكَانَ (أَنَا) وَ(أَنْتَ) وَ(هُوَ) مَجَازَاتٍ لَا حَقَائِقَ لَهَا، إِذْ لَمْ تُسْتَعْمَلْ فِيمَا وُضِعَتْ هِيَ لَهُ مِنْ الْمَفْهُومَاتِ الْكَلِّيَّةِ، بَلْ لَا يَصِحُّ اسْتِعْمَالُهَا فِيهِ أَصْلًا، وَهَذَا مُسْتَبْعَدٌ جَدًّا، كَيْفَ لَا وَلَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَمَا اخْتَلَفَ أَثْمَةُ اللُّغَةِ فِي عَدَمِ اسْتِزْلَامِ الْمَجَازِ الْحَقِيقَةِ، وَلَمَّا احتَاجَ مِنْ نَفِيِ اسْتِزْلَامٍ إِلَى أَنْ يَتَمَسَّكَ بِأَمْتَلَةٍ نَادِرَةٍ^(٥)، انْتَهَى. فَتَأَمَّلْ هَذَا الْبَحْثَ فَإِنَّهُ نَفِيسٌ جَدًّا.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَصْنِفَ لَمْ يُعَرِّفِ الْمَعْرِفَةَ؛ وَذَلِكَ إِمَّا لَمَّا قَالَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ مَعْلُومَةٌ بِالْعَدِّ، فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى حَدٍّ^(٦)، وَإِمَّا لَمَّا زَعَمَ ابْنُ مَالِكٍ فِي (شَرْحِ التَّسْهِيلِ) مِنْ أَنَّ مِنْ تَعَرُّضٍ لِحَدِّ الْمَعْرِفَةِ عَجَزَ عَنِ الْوَصُولِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا هُوَ مَعْرِفَةٌ مَعْنَى نَكْرَةً لَفْظًا نَحْوُ: كَانَ ذَلِكَ عَامًا أَوَّلًا، وَأَوَّلًا مِنْ أَمْسٍ، فَإِنَّ مَدْلُولَهُمَا مُعَيَّنٌ لَا شِيَاعَ فِيهِ وَلَمْ يُسْتَعْمَلَا إِلَّا نَكْرَتَيْنِ، وَمِنْهَا مَا هُوَ نَكْرَةٌ مَعْنَى مَعْرِفَةً لَفْظًا كـ(أُسَامَةَ) فَإِنَّهُ فِي الْفَلِظِ كـ(حِمَزَةٍ) فِي مَنَعَ الصَّرْفِ وَالْإِضَافَةِ وَدُخُولِ (أَل) وَنَحْوِهَا وَفِي الشِّيَاعِ كـ(أَسَدٍ)، وَمَا هُوَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ عَلَى وَجْهَيْنِ كَوَاحِدٍ أَمٍّ، وَعَبْدٌ بَطْنِي، فَهُمَا عِنْدَ أَكْثَرِ الْعَرَبِ^(٧) الْعَرَبِ^(٨) مَعْرِفَتَانِ بِالْإِضَافَةِ، وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهُمَا نَكْرَةً وَيَنْصِبُهُمَا عَلَى الْحَالِ^(٩)، وَمِثْلُهُمَا ذُو اللَّامِ

(١) - المَطْوَلُ شَرْحُ تَلْخِيصِ مِفْتَاحِ الْعُلُومِ: ٢١٤.

(٢) - عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، السَّيِّدُ الْحُسَيْنِيُّ الْجَرْجَانِيُّ، مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْفَلَسَفَةِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ عُلُومِ زَمَانِهِ، دَرَسَ فِي شِيرَازَ ثُمَّ فَرَّ هَرَبًا مِنْ تَيْمُورَلَنْكَ إِلَى سَمَرْقَنْدَ، وَطَوَّفَ فِي الْبُلْدَانِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى شِيرَازَ، مَوْلَفَاتُهُ كَثِيرَةٌ مِنْهَا: حَاشِيَةٌ عَلَى الْعَوَامِلِ الْجَرْجَانِيَّةِ، حَاشِيَةٌ عَلَى الْأَوَائِلِ مِنَ الْكَشَافِ، وَالْحَاشِيَةُ عَلَى الْمَطْوَلِ، تُوفِّيَ سَنَةَ (٨١٦ هـ أَوْ ٨١٤ هـ). يَنْظُرُ: بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ: ١٩٧/٢، وَالبدر الطَّالِعُ: ٤٨٨/١، وَالكُنَى وَالْأَلْقَابُ: ٣٥١.

(٣) - أَوَّلًا، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٤) - وَاحِدًا، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٥) - يُنْظَرُ: الْحَاشِيَةُ عَلَى الْمَطْوَلِ: ٨٩.

(٦) - أَي: الْمَعَارِفُ مَعْدُودَاتٌ مَحْصُورَاتٌ - كَحُرُوفِ الْجَرِّ مَثَلًا - وَغَيْرُهَا نَكَرَاتٌ. يَنْظُرُ: تَعْلِيْقُ الْفَرَائِدِ: ١١/٢، وَالتُّكْتُكَ لِلْسِّيُوطِيِّ: ١٢/٢.

(٧) - صَرَّحَ ابْنُ مَالِكٍ بِأَنَّهُ مَذْهَبُ بَعْضِ الْعَرَبِ. يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ١١٥/١.

(٨) - نَسَبَهُ ابْنُ مَالِكٍ إِلَى أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ، يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ٩١٨/٢، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ١١٥/١.

الجنسيّة فإنّه من قبل اللفظ معرفة، ومن قبل المعنى لشياعه نكرة؛ ولذلك يُوصفُ بالمعرفة اعتبارًا بلفظه وبالنكرة اعتبارًا بمعناه^(١)، وإذا كان الأمر كذلك فأحسن تبيين المعرفة ذكر أقسامها مستقصاة، ثم يُقال: وما سواه نكرة^(٢)، انتهى.

وفي كلّ من ذلك نظر، أمّا نحو: عامّا أوّل، وأوّل من أمس، فإنّه ليس بمعرفة معنّى؛ لأنّ تعيينه ليس بوضعيّ وإنّما هو استعماليّ، والمعرفة ما كان تعريفها وضعيًّا. وأمّا نحو: أسامة، فإنّه معيّن للماهيّة بخلاف المنكر نحو: أسد، فإنّه وإن دلّ على الماهيّة معيّنة، لكنّ تعيينها غير ملحوظ، بخلاف تعيين (أسامة)، ويدلّ على ذلك جريان أحكام المعارف عليها، وأمّا نحو: واحد أمّه، وعبد بطنه، فإنّهما ليسا بمعرفتين عند من ينصبهما على الحال؛ لأنّ إضافتهما حينئذٍ غير مفيدة للتعريف، وعند من لم ينصبهما على الحال معرفتان؛ لأنّ إضافتهما حينئذٍ مفيدة للتعريف.

وأما ذو اللام /ظ ٣٥/ الجنسيّة فإنّما يتّم كلامه فيه لو كان يُعدّ في اصطلاح القوم نكرة حقيقة، كما أنّه عندهم معرفة حقيقة، وكلامهم كالصريح، أو صريح في خلافه^(٣). قوله: وهي ستّة، بيان لأنّ المعرفة تنقسم إلى ستّة أقسام: أحدها: الضمير، الثّاني: العلم، الثّالث: الإشارة، الرّابع: الموصول، الخامس: ذو اللام، السّادس: المضاف إلى أحدها. وعدّها ابن مالك سبعة^(٤) بإدخال المنادى المقصود نحو: يا رجل، بناءً على أنّ تعريفه بالقصد لا بـ(أل) محذوفة^(٥)، وتبعه المصنّف في (الأوضح)^(٦)، ولعلّ تركه له لذكره^(٧) في باب المنادى كما سيأتي^(٨). سيأتي^(٨).

تنبيه:

-
- (١) - نحو: مررت بالرجل خير منك.
- (٢) - ينظر: شرح التسهيل: ١١٥-١١٦.
- (٣) - أي: إنّ كلام النحويّين صريح في كون مدخول (أل) الجنسيّة معرفة. ينظر: حاشية الصّبان: ١٥٤/١، والحدائق النّديّة: ١٨٥/١.
- (٤) - ينظر: شرح التسهيل: ١١٦/١، وشرح الكافية الشّافية: ٢٢٢/١، وشرح عمدة الحافظ: ١٣٧-١٣٨، وعدّها في الألفيّة ستّة بإسقاط المنادى النّكرة. وقال بأنّها سبعة بزيادة المنادى المقصود قبل ابن مالك الخوارزمي في: التّخميم: ٣٨٠/٢، وابن الحاجب في: شرح المقدّمة الكافية: ٧٨٧/٣.
- (٥) - واختار أبو حيّان أنّها - أي: النّكرة المقصودة - تعرّف (بأل) المحذوفة منها التائب حرف التّداء منابها. ينظر: ارتشاف الضّرب: ٩٠٩/٢.
- (٦) - ينظر: أوضح المسالك: ٩٩/١.
- (٧) - لذكوره، وهو تحريف.
- (٨) - هذا تعليل منه لعدم ذكر المنادى النّكرة المقصودة مع المعارف هنا بأنّه ذكره في باب المنادى.

اختلفوا في ترتيب هذه المعارف في التعريف، وخلافهم في ثلاثة مواضع:

أحدها: في رتبة الضمير، والعلم، واسم الإشارة، وقد اتفقوا على أنها أعرف من الموصول وذي اللام، لكن اختلفوا في رتبة بعضها مع بعض على أقوال أربعة:

أحدها: ما ذهب إليه سيبويه والجمهور من أن أعرفها المضمّر، ثم العلم، ثم اسم الإشارة^(١)، قالوا: إن الضمير أعرف من غيره؛ لأنه إما لمتكلم أو مخاطب أو غائب، وكون ضمير المتكلم والمخاطب أعرف من غيره ظاهر، وأمّا الغائب فلأن احتياجه إلى مفسره جعله بمنزلة وضع اليد، وكان العلم أعرف من الإشارة لأن مدلوله ذات معينة عند الواضع والمستعمل، واسم الإشارة وإن كان مدلوله معيناً^(٢) في الوضع والاستعمال لكنّ الذات المعنوية فيه ملحوظة إجمالاً لا تفصيلاً، وكان اسم الإشارة الإشارة أعرف من الموصول وذي اللام؛ لأن تعيينه بالجارية الخارجية والقلب، وتعيين الموصول وذي اللام بالقلب وحده^(٣).

ثانيها: ما ذهب إليه الكوفيون من أن أعرفها العلم، ثم المضمّر، ثم اسم الإشارة^(٤)؛ لأن العلم ذاته معينة عند الوضع تفصيلاً^(٥)، بخلاف الضمير واسم الإشارة، فإن أفرادهما معينة إجمالاً لا تفصيلاً؛ لأن الوضع فيهما عام والموضوع له خاص، وكان الضمير أعرف من اسم الإشارة لما عرفت سابقاً.

ثالثها: ما ذهب إليه ابن السراج من أن أعرفها اسم الإشارة^(٦)؛ لأن تعيينه بالقلب والجارية الخارجية^(٧)، ثم العلم ثم الضمير.

- (١) - ينظر: المقتضب: ٢٨١/٤، وشرح اللمع للثماني: ٥٦٦/٢، وأسرار العربية: ٢٤٣، والإنصاف: ٥٦٩ م (١٠٤)، والكافي في شرح الهادي: ١٤١٤/٣، واللمحة في شرح الملح: ١٢٣/١.
- (٢) - معين، والصواب ما أثبتته.
- (٣) - تنظر هذه التعليلات في: الإنصاف: ٥٦٩ م (١٠٤)، وشرح الرضي: ٣٩/٣-٤٠.
- (٤) - ينظر: الباب للعكبري: ٤٩٤/٤، والكافي في شرح الهادي: ١٤١٤/٣، وشرح الرضي: ٤٠/٣، ونسب هذا هذا المذهب إلى السيرافي، ومذهبه في شرحه الكتاب موافق لمذهب الجمهور في أن المضمّر أعرف المعارف. ينظر: شرح السيرافي: ٨٢/٨، والفوائد والقواعد: ٣٩٥/١، وأسرار العربية: ٢٤٤، وشرح المفصل: ١٠٣/٣.
- (٥) - ينظر: الإنصاف: ٥٦٩ م (١٠٤)، وشرح المفصل: ١٠٣/٣، وشرح الرضي: ٤٠/٣.
- (٦) - تنظر نسبة هذا الرأي لابن السراج في: أسرار العربية: ٢٤٤، والإنصاف: ٥٦٩ م (١٠٤)، واللباب للعكبري: ٤٩٤/١، وشرح المفصل: ١٠٣/٣، وشرح الرضي: ٤٠/٣. وهذه النسبة قد دفعها المحقق الدكتور عبد الحسين الفتلي (رحمه الله) في دراسته التي صدر بها تحقيقه لكتاب (الأصول في النحو) بأن ابن السراج يرى ما يراه الجمهور من أعرفية المضمّر. ينظر: الأصول في النحو: ٢٦-٢٧، و١٤٩، و٣١٣/٢. ونسب للضمير أيضاً، وهو وهم فقد صرح في (التبصرة والتذكرة) بأن أعرفها المضمّر. ينظر: التبصرة والتذكرة: ١٧٢/١، وارثشاف الضرب: ٩٠٨/٢.
- (٧) - ينظر: الفوائد والقواعد: ٣٩٥/١، وشرح المفصل: ١٠٣/٣، وشرح الرضي: ٤١/٣.

رابعها: ما ذهب إليه ابن مالك من أنَّ أعرفها ضمير المتكلم، ثمَّ العلم، ثمَّ الخاص الذي ليس له مشارك، وضمير مخاطب، ثمَّ ضمير الغائب السالم من الإبهام، أي الذي لا يشتبه مفسره، ثمَّ المشار به، والمنادى^(١).

الموضع الثاني: في رتبة الموصول مع ذي اللام وفيه ثلاثة أقوال: أحدها: أنَّهما في رتبة واحدة وهو مذهب الجمهور^(٢).

الثاني: أنَّ الموصول أعرَف، وذهب إليه جماعة^(٣)، وهو الصحيح؛ لأنَّ ذي اللام كثيراً ما يُعامل معاملة النكرة حتى قيل: إنَّ اللام لا تُفيد التعريف إلا إذا كان للعهد الخارجي^(٤)، وما ذلك إلا لقربه من التكرات، والموصول ليس كذلك.

الثالث: أنَّ ذا اللام أعرَف، وإليه ذهب ابن كيسان^(٥).

الموضع الثالث: في رتبة المضاف إلى معرفة هل هو في رتبة المضاف إليه أو لا؟ أقوال يأتي ذكرها^(٦). وثمره هذا الخلاف تظهر في النعت، فإن وجدت الأعرَف في مذهب تابعاً لغيره فاحكم بأنَّه بأنَّه بدل عند صاحب المذهب لا نعت؛ لأنَّ النعت لا يكون إلا مساوياً للمنعوت أو دونه، كذا قيل^(٧)، وسترى ما فيه من باب النعت^(٨).

(١) - كذا في المخطوطة، وقد أخل بالترتيب والعدَّة، قال ابن مالك: ((وأمكنها في التعريف ضمير المتكلم؛ لأنَّه يدلُّ على المراد بنفسه، وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره، وبتميز صوته، ثمَّ ضمير المخاطب؛ لأنَّه يدلُّ على المراد بنفسه، وبمواجهة مدلوله. ثمَّ العلم؛ لأنَّه يدلُّ على المراد به حاضراً وغائباً على سبيل الاختصاص، ثمَّ ضمير الغائب السالم من إبهام نحو: زيد رأيتُه، فلو تقدَّم اسمان وأكثر نحو: قام زيد وعمرو كلمتُه، لتطرق إليه إبهام ونقص تمكُّنه في التعريف. ثمَّ المشار به، والمنادى وهما متقاربان، ثمَّ الموصول، وهو بحسب صلاته، فيكمل تعريفه بكمال وضوحها وينقص بنقصانها، ثمَّ المعرَّف بالأداة، والمعرَّف بالإضافة بحسب المضاف إليه)). شرح التسهيل: ١١٦/١-١١٧.

(٢) - إذ إنَّهم جعلوا الموصول من قبيل ما عرِف بـ(أل)، فصار منه؛ لأنَّ تعريفهما بالعهد، وهو مذهب ابن مالك في التسهيل. ينظر: التسهيل: ٢١، وشرح التسهيل: ١١٨/١.

(٣) - ينظر: الغرَّة المخفية: ٣٠٩/١، وشرح الألفيَّة للمرادى: ٥٩/١، وحاشية الألوسي: ٢١٦.

(٤) - ينظر: حاشية الصَّبَّان: ١٥٤/١، والحدائق النَّدِيَّة: ١٨٥/١.

(٥) - محمَّد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن ابن كيسان، وكيسان لقب جدِّه، عالمٌ بالعربيَّة، من أهل بغداد، أخذ عن المُبرِّدِ وُثعلبٍ، وهو للكوفيَّين أميل، من مؤلِّفاته: معاني القرآن، والمهذب في النحو، وغلط أدب الكاتب، تُوفي سنة (٢٩٩هـ). ينظر: تاريخ العلماء النُحويِّين: ٥١، ومعجم الأدباء: ٢٣٠٦/٥، إنباه الرِّوَاة: ٥٧/٣.

وتنظر نسبته هذا المذهب إلى ابن كيسان في: شرح المفصل: ١١٨/١، وهمع الهوامع: ٢٢١/١، وحاشية الصَّبَّان: ١٥٩/١، وحاشية الألوسي: ٢١٦/١.

(٦) - ينظر: النَّصَّ المحقَّق:

(٧) - ينظر: كتاب سيبويه: ٦/٢-٧، والتَّذييل والتَّكميل: ١٢٣/٢، والمقاصد الشَّافِيَّة: ٢٤٨/١.

(٨) - ينظر: النَّصَّ المحقَّق:

[بَحْثُ الضَّمَائِرِ]

ص: الضَّمِيرُ وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى مُتَكَلِّمٍ كـ(أَنَا)، أَوْ مُخَاطَبٍ كـ(أَنْتَ)، أَوْ غَائِبٍ كـ(هُوَ).

ش: هذا شروعٌ في تبیین تلك الأقسام المذكورة، وتمييز بعضها عن الآخر، فبدأ أولاً بالضَّمِيرِ؛ لأنَّه أعرفُ /و٣٦/ المعارفِ عنده؛ لتقديمه إيَّاه، وعطف باقي المعارفِ عليه بـ(تَمْ)، وتعبيره بالضَّمِيرِ اصطلاحاً بصريٍّ، ويُعبَّرُ عنه أيضاً بـ(المُضْمَرِ)^(١)، والكوفيُّون يُسمونه (كِنَايَةً) و(مُكْنَى بِهِ)^(٢)، وهو في الأصلِ (فَعِيلٌ) بمعنى (مَفْعُولٍ) من أَضْمَرْتُ الشَّيْءَ إِذَا سَتَرْتُهُ، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى اللَّفْظِ الدَّالِّ عَلَى نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ، وَالْمُخَاطَبِ، وَالْغَائِبِ، وَالْفَائِدَةُ مِنْ وَضْعِهِ أَمْرَانِ:

أحدهما: رَفَعُ اللَّبْسِ، فَإِنَّهُ لَوْ قَالَ مَنْ اسْمُهُ زَيْدٌ: زَيْدٌ فَعَلَ كَذَا، لَتَوَهَّمَ السَّامِعُ أَنَّ الْمُرَادَ غَيْرَ الْمُتَكَلِّمِ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ: أَنَا فَعَلْتُ كَذَا.

الثاني: الاختصارُ، هِيَ إِنَّمَا تَحْصُلُ بِالْمُتَّصِلِ، وَأَمَّا الْمَنْفَصِلُ فَلَيْسَ فِيهِ اخْتِصَارٌ^(٣).

وَرَسَمَ الْمَصْنُفُ الضَّمِيرَ بِأَنَّهُ مَا دَلَّ عَلَى مُتَكَلِّمٍ، أَوْ مُخَاطَبٍ، أَوْ غَائِبٍ^(٤)، فَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ يُرَادَ بِالذَّلَالَةِ الدَّلَالَةُ الْوَضْعِيَّةُ، وَإِلَّا دَخَلَ فِيهِ قَوْلُ مَنْ اسْمُهُ زَيْدٌ: زَيْدٌ ضَرَبَ، وَقَوْلُكَ لَزَيْدٍ: يَا زَيْدُ افْعَلْ، وَقَوْلُكَ عَنْ زَيْدٍ الْغَائِبِ: زَيْدٌ فَعَلَ كَذَا، فَإِنَّ لَفْظَ زَيْدٍ دَالٌّ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ وَالْغَائِبِ، لَكِنَّهُ لَيْسَ مَوْضِعًا لِذَلِكَ^(٥)، وَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ: عَلَى مُتَكَلِّمٍ، شَخْصًا يَحْكِي بِهِ عَنْ نَفْسِهِ، وَبِقَوْلِهِ: مُخَاطَبٍ، شَخْصًا تَوَجَّهَ إِلَيْهِ الْخَطَابُ، وَبِقَوْلِهِ: غَائِبٍ، شَخْصًا غَيْرَ مُتَكَلِّمٍ وَلَا مُخَاطَبٍ بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ، وَإِلَّا دَخَلَ عَلَيْهِ فِيهِ لَفْظُ الْمُتَكَلِّمِ أَوْ الْمَخَاطَبِ وَالْغَائِبِ.

وَإِذْ قَدْ عَرَفْتَ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ الضَّمِيرَ لَا بَدَّ لَهُ مِنْ مَفْسَرٍ، فَإِنْ كَانَ لِمُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ فَمَفْسَرُهُ حُضُورٌ مِنْ هُوَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ لَغَائِبٍ فَمَفْسَرُهُ إِمَّا مَعْلُومٌ، أَيْ: مُتَعَقِّلٌ فِي الذَّهْنِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾^(١) [القدر]، فَإِنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ إِلَى الْقُرْآنِ، وَهُوَ مُتَعَقِّلٌ فِي الذَّهْنِ؛ إِذْ لَمْ يَسْبِقْ لَهُ ذِكْرٌ، وَإِمَّا

(١) - الْمُضْمَرُ وَالضَّمِيرُ اصطلاحانِ بصريَّانِ، ينظر: الكافي في شرح الهادي: ١٤١٦/٣، والتَّذْيِيلُ والتَّكْمِيلُ:

١٢٨/٢، وشرح التصريح: ٩٧/١.

(٢) - ينظر: معاني القرآن للفرَّاء: ١٩/١، و٥٠/١، وغيرها، والكافي في شرح الهادي: ١٤١٦/٣، والتَّذْيِيلُ

والتَّكْمِيلُ: ١٢٨/٢.

لا فرقَ بَيْنَ الْمُضْمَرِ وَالْمُكْنَى عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، فَهُمَا مِنْ قَبِيلِ الْأَسْمَاءِ الْمُرَادِفَةِ. أَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَيَقُولُونَ: الْمَضْمَرَاتُ نَوْعٌ مِنَ الْمَكْنِيَّاتِ، فَكُلُّ مُضْمَرٍ مُكْنَى، وَلَيْسَ كُلُّ مُكْنَى مُضْمَرًا. ينظر: شرح المفصل: ١٥٣/٣ وشرح ألفية ابن معطي للقَّوَّاس: ق ١/ج ١/٦٤٦.

(٣) - تنظر هاتانِ العِلَّتَانِ فِي: البابِ لِلْعَبْرِيِّ: ٤٧٤/١، والكافي في شرح الهادي: ١٤١٦/٣.

(٤) - تنظر حدود الضَّمِيرِ الْمُخْتَلَفَةُ فِي: التَّسْهِيلِ: ٢٢، شرح ابن النَّاطِمِ: ٣٤، والحدود في علم النَّحْوِ: ٤٤١، وشرح كتاب الحدود في النَّحْوِ: ١٣٩.

(٥) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ١٣٨-١٣٩.

مذكورٌ مُتَقَدِّمٌ لفظاً ورتبةً، وهو الأصلُ في عَوْدِهِ كقولِهِ تعالى ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ (٣٩)﴾ [يس]، أو لفظاً لا رتبةً نحو قولِهِ تعالى ﴿وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ (١٢٤)﴾ [البقرة]، أو بالعكس كقولِهِ تعالى ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى (٦٧)﴾ [طه]، أو متأخراً لفظاً ورتبةً، وحصرُهُ في المُغْنِي فِي سَبْعَةِ أَبْوَابٍ^(١):
أحدها: أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ مرفوعاً بـ(نعم) و(بئس) وما ألحقَ بهما، ولا يُفسَّرُ إلا بالتَّمْيِيزِ، نحو: نِعَمَ رجلاً زيدٌ^(٢).

ثانيها: أَنْ يَكُونَ مرفوعاً بأولِ المُتَنَازِعِينَ المُعْمَلِ ثانيهما نحو: أَعْطَانِي وَأَكْرَمَنِي زيدٌ^(٣).
ثالثها: أَنْ يَكُونَ مُخْبِراً عنه فيُفسَّرُ خبرُهُ كقولِهِ تعالى ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا (٢٩)﴾ [الأنعام]^(٤).
رابعها: ضميرُ الشَّانِ والقِصَّةِ كقولِهِ تعالى ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (١)﴾ [الإخلاص]، على أحدِ الوجهين^(٥).
الوجهين^(٥).

خامسها: أَنْ يُجَرَّ بـ(رُبِّ) كقولِهِ^(٦):

[١٤٣] رُبُّهُ^(٧) فِتْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا

وَحُكْمُهُ حُكْمُ ضَمِيرِ (نِعَم)^(٨).

سادسها: أَنْ يَكُونَ مُبْدَلاً مِنْهُ الظَّاهِرُ المُفسَّرُ لَهُ^(١) كضربته زيداً.

(١) - ينظر: مغني اللبيب: ٥٣٣/٥-٥٤٩، وشرح شذور الذهب: ١٧٦-١٧٨.

(٢) - وقال ابن هشام: ((وَيَلْتَحِقُ بِهِمَا (فَعْلٌ) الَّذِي يُزَادُ بِهِ الْمَدْحُ وَالذَّمُّ نَحْوُ ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ (١٧٧)﴾ [الأعراف]، و﴿كَثُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ (٥)﴾ [الكهف] و﴿ظُرِفَ رَجُلًا زَيْدًا﴾. مغني اللبيب: ٥٣٣/٥.

(٣) - مثل لها ابن هشام بقول الشاعر: جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ إِنِّي ...
فضميرُ الفاعلِ المُسْتَتَرِّ بَعْدَ (أَعْطَانِي، وَجَفَوْنِي) يَعُودُ عَلَى (زَيْدٍ، وَالْأَخْلَاءِ) وَهُمَا مُتَأَخَّرَانِ. ينظر: شرح قطر الندى: ١٩٧-١٩٨.

(٤) - واستدلَّ لَهُ بِقَوْلِ الرَّمَحْشَرِيِّ: ((هَذَا ضَمِيرٌ لَا يُعْلَمُ مَا يَعْنِي بِهِ إِلَّا بِمَا يَتْلُوهُ مِنْ بَيَانِهِ، وَأَصْلُهُ: إِنْ الْحَيَاةُ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ثُمَّ وَضَعَ (هِيَ) مَوْضِعَ الْحَيَاةِ، لِأَنَّ الْخَبَرَ يَدُلُّ عَلَيْهَا وَيُبَيِّنُهَا)). الكشاف: ١٨٧/٣، ومغني اللبيب: ٥٣٦/٥.

(٥) - والوجهُ الآخرُ أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، عَائِدٌ عَلَى مَا يُفْهَمُ مِنَ السِّيَاقِ، وَجَمْلُهُ ﴿اللَّهُ أَحَدٌ﴾ خبرُهُ، أَوْ ﴿اللَّهُ﴾ خبرُهُ، و﴿أَحَدٌ﴾ بدلٌ، وَغَيْرَهَا مِنْ أَوْجِهٍ تَقْرِيرِ الْخَبَرِ. ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٧٧/٥، والبيان في إعراب القرآن: ١٣٠٩/٢، والدُّرُّ المصون: ١٤٩/١١.

(٦) - من الخفيف، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ١٨٤/٣، والتذيل والتكميل: ٣٠٦/١١، والمقاصد النحويّة: النحويّة: ١٢٠٦/٣، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٧١/٧.

والشاهدُ فِيهِ: عَوْدُ الضَّمِيرِ (الهَاءِ) عَلَى مُتَأَخِّرٍ لفظاً ورتبةً، وَمَسْوَعُهُ وَقَوْعُهُ مَجْرُورًا بـ(رُبِّ).

(٧) - رَبِّ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٨) - أَي: فِي وَجوبِ كَوْنِ مفسِّره تَمْيِيزًا، وَكَوْنِهِ مَفْرَدًا. ينظر: مغني اللبيب: ٥٤٤/٥.

سابعها: أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا بِفَاعِلٍ مُتَقَدِّمٍ وَمَفْسَّرُهُ مَفْعُولُهُ مُؤَخَّرًا كَقَوْلِهِ^(٢):

[١٤٤] كَسَا جِلْمُهُ ذَا^(٣) الْحِلْمِ أَثَوَابَ سُودِدٍ وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

وَيَنْقَسِمُ ضَمِيرُ الْغَائِبِ بِاعْتِبَارِ مَا يَعُودُ إِلَيْهِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَعُودَ إِلَى مَعْرِفَةٍ نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ وَضَرْبُهُ، وَهَذَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَائِدًا إِلَيْهَا مُؤَخَّرَةً لَفْظًا وَرُتْبَةً أَوْ لَا، فَإِنْ عَادَ إِلَيْهَا مُؤَخَّرَةً لَفْظًا وَرُتْبَةً نَحْوُ: هُوَ الْمَوْتُ ... ، فَالظَّاهِرُ مِنَ النُّحَاةِ الْإِتِّفَاقُ عَلَى أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ، لَكِنْ خَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ نَجْمُ الْأَثْمَةِ، فَذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ نَكْرَةٌ^(٤)، وَيَلْزِمُهُ الْإِخْبَارُ عَنِ النَّكْرَةِ بِالمَعْرِفَةِ فِي نَحْوِ الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقُولَ: إِنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ مَوَاضِعِ عَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَى مُتَأَخَّرٍ لَفْظًا وَرُتْبَةً، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ بَعْضِهِمْ، أَوْ أَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ مُخَصَّصٌ مَعْنَى لَكُونِهِ مَقْصُودًا بِهِ التَّفْخِيمُ، وَيَكُونُ حِينَئِذٍ الْإِخْبَارُ عَنِ النَّكْرَةِ الْمُخَصَّصَةِ بِالمَعْرِفَةِ، وَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَ سَيَبُويهِ^(٥)، وَإِنْ عَادَ الضَّمِيرُ إِلَى مَعْرِفَةٍ غَيْرِ مُؤَخَّرَةٍ لَفْظًا وَرُتْبَةً فَمَعْرِفَةٌ بِلَا خِلَافٍ.

الثَّانِي: أَنْ يَعُودَ إِلَى نَكْرَةٍ مُخَصَّصَةٍ وَالْمُرَادُ بِهَا مَا تَقَلَّلَتْ أَفْرَادُهَا بِوصْفٍ أَوْ بِإِضَافَةٍ أَوْ نَحْوِهِمَا، وَهَذَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَائِدًا إِلَيْهَا مُؤَخَّرَةً لَفْظًا وَرُتْبَةً أَوْ لَا، وَعَلَى كِلَا الْوَجْهَيْنِ فَالْكَلَامُ فِيهِ كَسَابِقِهِ.

الثَّالِثُ: أَنْ يَعُودَ إِلَى نَكْرَةٍ غَيْرِ مُخَصَّصَةٍ / ٣٦٠/، وَهَذَا فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ^(٦):

أَحَدُهَا: أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ مُطْلَقًا وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ.

ثَانِيهَا: إِنْ عَادَ إِلَى جَائِزٍ^(٧) التَّنْكِيرِ نَحْوُ: رَجُلٌ قَائِمٌ أَبُوهُ، فَمَعْرِفَةٌ، وَإِنْ عَادَ إِلَى وَاجِبِهِ نَحْوُ: رَبُّهُ رَجُلٌ، فَنَكْرَةٌ.

ثَالِثُهَا: أَنَّهُ نَكْرَةٌ مُطْلَقًا بِدَلِيلِ دُخُولِ (رَبِّ) عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ نَجْمُ الْأَثْمَةِ^(٨).

(١) - نَقَلَ ابْنُ هِشَامٍ نَصَّ ابْنِ كَيْسَانَ الْإِجْمَاعَ عَلَى جَوَازِهِ، وَنَقَلَ ابْنُ عَصْفُورٍ خِلَافَهُمْ فِيهِ فَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَهُ -

وَنَسَبَهُ ابْنُ هِشَامٍ لِسَيَبُويهِ - وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَهُ وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ. يَنْظُرُ: شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ١٢/٢، وَمَغْنِي اللَّيْبِ: ٥٤٦/٥.

(٢) - مِنْ الطَّوِيلِ، وَهُوَ بِلَا نَسَبَةٍ فِي: شَرْحُ النَّسْهِيلِ: ١٦١/١، وَتَخْلِيصُ الشَّوَاهِدِ: ٤٩٠، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ٩٥٨/٢، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٨٧٥/٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: اتِّصَالُ الضَّمِيرِ بِفَاعِلٍ مُتَقَدِّمٍ وَمَفْسَّرُهُ مَفْعُولُهُ مُؤَخَّرًا.

(٣) - ذِي، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ مِنْ مَصَادِرِ الْبَيْتِ.

(٤) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِيِّ: ١٤٣/٣-١٤٤.

(٥) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبُويهِ: ٢٥/٢، وَمَغْنِي اللَّيْبِ: ٣٦٠/٥.

(٦) - تَنْظُرُ هَذِهِ الْأَقْوَالُ فِي: شَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ: ١٧٣، مُجِيبُ النَّدَا: ٢٥١/١، وَحَاشِيَةُ يَسَ: ٦٤٨/١.

(٧) - جَائِزٌ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٨) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِيِّ: ١٤٣/٣-١٤٤.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى ضَمِيرِ الْغَائِبِ اسْمَانِ صَالِحَانِ لِأَنَّهُ يَعُودُ إِلَيْهِمَا فَإِنَّهُ يَجِبُ عَوْدُهُ لِلْأَقْرَبِ نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ وَرَجُلٌ فَضْرِبْتُهُ، وَيَجُوزُ مَعَ الْقَرِينَةِ عَوْدُهُ لِلْأَبْعَدِ نَحْوُ: جَاءَ عَالِمٌ وَجَاهِلٌ فَأَكْرَمْتُهُ، هَذَا مَذْهَبُ الْمُحَقِّقِينَ، بَلِ الْأَكْثَرِينَ^(١).

وَأَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَاكِهِيُّ مِنْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا أَخَصَّ عَادَ إِلَيْهِ تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ^(٢)، فَقَدْ انْفَرَدَ بِهِ، وَلَا يُعْرِفُ لغيرِهِ، عَلَى أَنَّهُ لَا مَزِيَّةَ لِلْأَخْصِيَّةِ فِي عَوْدِ الضَّمِيرِ، وَلَا يُفْهَمُ مِنَ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُتَتَبِّعِ.

ص: وهو إمَّا مُسْتَتَرٌّ كَالْمَقْدَّرِ وَجُوبًا فِي نَحْوِ: أَقُومُ، وَتَقُومُ، وَجَوَازًا فِي نَحْوِ: زَيْدٌ يَقُومُ.

ش: لَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ تَعْرِيفِ الضَّمِيرِ شَرَعَ فِي بَيَانِ تَقْسِيمِهِ، وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى مُسْتَتَرٍّ، وَهُوَ مَا لَا صُورَةَ لَهُ فِي اللَّفْظِ، وَاسْتِتَارُهُ تَارَةً يَكُونُ وَاجِبًا، وَتَارَةً جَائِزًا، وَإِلَى بَارِزٍ وَهُوَ مَا بَخْلَافِهِ، وَهَذَا يَنْقَسِمُ إِلَى مُتَّصِلٍ وَمُنْفَصِلٍ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا يَنْقَسِمُ إِلَى أَقْسَامٍ سَتَقِفُ عَلَيْهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَبَدَأَ بِالْمُسْتَتَرِّ لِأَنَّهُ أَصْلُ الضَّمَائِرِ الْمُتَّصِلَةِ؛ لَكُونِهِ أَخَصَّ، ثُمَّ الْمُتَّصِلِ الْبَارِزِ عِنْدَ خَوْفِ اللَّبْسِ بِالِاسْتِتَارِ لَكُونِهِ أَخَصَّ^(٣) مِنَ الْمُنْفَصِلِ، ثُمَّ الْمُنْفَصِلِ عِنْدَ تَعَذُّرِ الْإِتِّصَالِ^(٤). وَأَعْلَمَ أَنَّ الضَّمِيرَ الضَّمِيرَ الْمُسْتَتَرَّ لَا يَكُونُ إِلَّا مَرْفُوعًا؛ لِأَنَّ الْمَنْصُوبَ وَالْمَجْرُورَ فَضْلَةً لَأَنَّهُمَا مَفْعُولَانِ، وَالْمَرْفُوعُ فَاعِلٌ وَهُوَ كَجَزْءِ الْفِعْلِ، فَجَوَّزُوا فِي الضَّمَائِرِ الْمُتَّصِلَةِ الَّتِي وَضَعُهَا عَلَى الْإِخْتِصَارِ اسْتِتَارَ الْفَاعِلِ، وَاكْتَفَوْا بِلَفْظِ الْفِعْلِ، كَمَا يُحْذَفُ مِنْ آخِرِ الْكَلِمَةِ الْمَشْهُورَةِ شَيْءٌ فَيَكُونُ فِيمَا أَبْقَى دَلِيلًا عَلَى مَا أَلْقَى^(٥).

وَيَنْقَسِمُ إِلَى وَاجِبِ الْإِسْتِتَارِ وَهُوَ مَا لَا يَخْلُفُهُ الظَّاهِرُ بِحَالٍ، وَجَائِزُهُ وَهُوَ مَا بَخْلَافِهِ، وَالْمَصْنِيفُ أَشَارَ إِلَى بَعْضِ مَوَارِدِ^(٦) الْوَاجِبِ بِالْأَمْثَلَةِ، وَلَمْ يُرِدْ بِهِ الْإِنْحِصَارَ فِيهَا، إِذْ هُوَ يَسْتَتِرُّ فِي غَيْرِهَا، فَالْأَوَّلُ: مَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: نَحْوُ: أَقُومُ، وَهُوَ الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ الْمَبْدُوءُ بِالْهَمْزَةِ، وَالثَّانِي: نَقُومُ، وَهُوَ الْمَضَارِعُ الْمَبْدُوءُ بِالْثَوْنِ، وَالثَّلَاثُ: تَقُومُ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْمَضَارِعُ الْمَبْدُوءُ بِالتَّاءِ لِلْمَخَاطَبِ، الرَّابِعُ: فِعْلُ

(١) - ينظر: شرح التسهيل: ١٥٦/١-١٥٧، وشرح الرضي: ١٤١/٣، وارتشاف الضرب: ٩٤١/٢.

(٢) - قال الفاكهي: ((وَأَخْصُهَا أَعْرِفُهَا، فَضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ أَخَصُّ مِنْ ضَمِيرِ الْمَخَاطَبِ، وَذَا أَخَصُّ مِنْ ضَمِيرِ الْغَائِبِ، وَإِذَا اجْتَمَعَ الْأَخَصُّ وَغَيْرُهُ غَلِبَ الْأَخَصُّ تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ)). مجيب النِّدَا: ٢٥٣، وكلامه في ترتيب الضَّمَائِرِ فِي الْأَعْرِفِيَّةِ لَا حَوْلَ أَخْصِيَّةِ الْاسْمِ الَّذِي يَرْجِعُ إِلَيْهِ الضَّمِيرُ؛ فَتَقْدُّ السَّيِّدِ الشَّارِحِ لَهُ بِلَا مَوْضِعٍ.

(٣) - لو استعمل عبارة الرضي وهي: أَخْصَرُ، فَهِيَ أَلْيَقُ، وَكَذَا فِي الْمَوْضِعِ الْمَذْكُورِ أَنْفَاءً.

(٤) - ينظر هذا الترتيب في: شرح اللمع للثميني: ٥٦٩/٢، وشرح الرضي: ١٦٨/٣.

(٥) - ينظر: شرح الرضي: ١٦٦/٣-١٦٧.

(٦) - مراد، والأصوب ما أثبتته.

الأمير المفرد المذكر، والخامس: اسم فعل غير ماضٍ كـ(أَوْه) و(نَزَال). السادس: أفعال الاستثناء، وهي (خلا) و(عدا) و(حاشا)، و(ليس) و(لا يكون)^(١).

قال ابن مالك: وإنما التزم الإضمار في هذه الأفعال الخمسة لجريانها مجرى أداة^(٢) الاستثناء التي هي أصل فيه وهي (إلا)، فكما لا يظهر بعدها سوى اسم واحد، فكذلك بعد ما جرى مجراها^(٣). السابع: أفعال التعجب نحو: ما أحسن زيدًا.

الثامن: المصدر الواقع بدلًا من اللفظ بفعله نحو: ضربًا زيدًا، وليس وجوب الاستتار في البدل من فعله مطلقًا، بل في غير الغائب؛ لأنه إذا كان للغائب لا يجب فيه الاستتار^(٤)، كما سيأتي. التاسع: اسم التفضيل، في غير مسألة الكحل^(٥)، والكثير منهم عدّه فيما يجوز فيه الاستتار نظرًا إلى مسألة الكحل^(٦).

وها هنا قسم آخر أغفل النحويون عدّه فيما يستتر فيه الضمير وجوبًا، وهو الوصف^(٧) المضاف إلى مرفوعه نحو: زيد حسن الوجه، ومضروب العبد، فإن الوصف إذا أضيف إلى مرفوعه تحول الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف^(٨)، فيكون ذلك الضمير إذ ذاك واجب الاستتار؛ إذ لا يجوز أن يخلقه الظاهر للزوم الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

وأما الجائر الاستتار فيكون في ستة مواضع:

الأول: المضارع المسند إلى الغائب والغائبة نحو: زيد يقوم، وهند تقوم. الثاني: الماضي، ما عدا فعل التعجب وأفعال الاستثناء.

(١) - ليس، ولا يكون هنا هما الرفعان الاسم التأنيب الخبر، واسمها محذوف لئلا يفصلها من المستثنى فيجهد قصد الاستثناء، وخبرها ما استثنى بهما لذا يجب نصبه. ينظر: شرح التسهيل: ٣١١/٢. - (٢) لجرائها، والصواب ما أثبتته.

(٣) - كذا نقل النص السيوطي في: معجم الهوامع: ٢٤٥/١، ولم أقف عليه في ما تيسر من مؤلفات ابن مالك وإن كان مضمون الكلام واحدًا، ينظر: شرح الكافية الشافية: ٧٢٠-٧٢١، وشرح التسهيل: ١٥٥/١، و٣١١/٢.

(٤) - ينظر: المقتضب: ٢٢٦/٣، وشرح الألفية للمراي: ١٠٢/١، والنكت للسيوطي: ١٦٧/١.

(٥) - لأنه في هذه المسألة يرفع ظاهرًا، وقيل: رفعه الظاهر مطلقًا لغة، فيكون المضمّر حينئذ جائر الاستتار، وسيأتي بيان مسألة الكحل إن شاء الله تعالى. ينظر: شرح الألفية للمراي: ٥٥٥/١، وشرح شذور الذهب: ٥٣٠/١، وشرح قطر الندى: ٢٨٠.

(٦) - المراد أن النحويين قبل ابن هشام لم يذكروا هذا الموضع من مواضع وجوب الاستتار. ينظر: حاشية يس: ٦٥٢/١.

(٧) - أي: الصفة المشبهة واسم المفعول، أمّا اسم الفاعل إذا كان غير متعدّ، وقصد ثبوت معناه عومل معاملة الصفة المشبهة، وساعت إضافة إلى مرفوعه نحو: زيد قائم الأب. ينظر: شرح الأشموني: ٢٢٩/٢-٢٣٠.

(٨) - ينظر: أوضح المسالك: ١٩٦-١٩٧، وشرح التصريح: ٢٤/٢، وشرح ألفية ابن مالك للغزي: ٨٤٥/٢.

الثَّالِثُ: الصِّفَاتُ الْمُحَضَّةُ^(١) نحو: زَيْدٌ حَسَنٌ، وَمَضْرُوبٌ، وَضَرَّابٌ، وَيَسْتَتْنِي مِنْهَا اسْمُ التَّقْضِيلِ فِي غَيْرِ مَسْأَلَةٍ ٣٧/ الكحل، والصِّفَاتُ الْمُضَافَةُ إِلَى مَرْفُوعِهَا.

فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ جَعَلْتَ الصِّفَاتِ مِمَّا يَسْتَتِرُ فِيهَا الضَّمِيرُ جَوَازًا مَعَ نَصِّهِمْ عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي الصِّفَاتِ لَا يَبْرُزُ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ فِي نَحْوِ: أَقَائِمٌ أَنْتُمَا، وَفِي نَحْوِ: زَيْدٌ عُمَرُ ضَارِبُهُ هُوَ، وَهُوَ لَا يَبْرُزُ فِي غَيْرِ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ، وَأَمَّا نَحْوُ: مَا قَائِمٌ إِلَّا هُوَ، فَمِنْ بَابِ أَقَائِمٍ أَنْتُمَا، وَنَحْوُ: لَا ضَارِبَ إِلَّا هُوَ، فَهُوَ فِيهِ بَدَلٌ مِنْ ضَارِبٍ لَا فَاعِلٌ لَهُ، قُلْتُ: لَا يَلَزِمُ مِنْ كَوْنِ الضَّمِيرِ لَا يَبْرُزُ فِي الصِّفَاتِ فِي غَيْرِ هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ أَنْ يَسْتَتِرَ وَجُوبًا فِي غَيْرِهِمَا؛ لِأَنَّ الْمُسْتَتَرَ وَجُوبًا هُوَ مَا لَا يَخْلُفُهُ الظَّاهِرُ، وَالْمُسْتَتَرُ جَوَازًا هُوَ مَا يَخْلُفُهُ، وَالصِّفَاتُ وَإِنْ لَمْ يَخْلَفِ الضَّمِيرَ فِيهَا بَارِزٌ لَكِنْ يَخْلُفُهُ الظَّاهِرُ كَأَنَّ تَقُولُ: زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ.

الرَّابِعُ: اسْمُ فِعْلِ الْمَاضِي نَحْوُ: هَيَّاتِ الْعَقِيقُ هَيَّاتِ^(٢).

الخَامِسُ: الْمَصْدَرُ الْوَاقِعُ بَدَلًا مِنْ فِعْلِ الْغَائِبِ نَحْوُ: زَيْدٌ سِيرًا سِيرًا، وَلِهَذَا ظَهَرَ الْفَاعِلُ فِي قَوْلِهِ^(٣):

[١٤٥] أَحَقًّا أَنْ جِيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَنِيَّتْنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقٌ

فَإِنَّ حَقًّا بِمَعْنَى: (ثَبَّتَ)، وَ(أَنَّ) وَمَا بَعْدَهَا فَاعِلٌ (حَقًّا)^(٤).

(١) - الصِّفَاتُ الْمُحَضَّةُ هِيَ الْخَالِصَةُ مِنْ شَائِبَةِ الْأَسْمِيَّةِ كَاسْمِ الْفَاعِلِ، وَاسْمِ الْمَفْعُولِ، وَالصِّفَةُ الْمَشَبَّهَةُ وَأَمَثَلَةُ الْمُبَالَغَةِ، نَحْوُ: مُحَمَّدٌ ضَرَّابٌ أَوْ مَضْرُوبٌ، أَمَّا الصِّفَاتُ غَيْرُ الْمُحَضَّةِ وَهِيَ الَّتِي غَلِبَتْ عَلَيْهَا الْأَسْمِيَّةُ فَلَا تَحْتَمِلُ ضَمِيرًا، مَثَلُ: الْأَبْطَحِ، وَالْأَجْرَعِ، وَالْأَبْيَضِ، وَالْأَرْحَبِ. يَنْظُرُ: شَرْحُ شُذُورِ الذَّهَبِ لِلْجَوْجَرِيِّ: ٣٠٣/١.

(٢) - كَذَا مَثَلُ لِبَيَانِ رَفْعِ (هَيَّاتِ) الْأُولَى الْأَسْمَ الظَّاهِرَ، وَ(هَيَّاتِ) الثَّانِيَةِ الْمُضْمَرِ الْمُسْتَتَرَ. يَنْظُرُ: حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ: ١٦٨/١.

(٣) - مِنْ الْوَافِرِ، وَهُوَ لِلْعَبْدِيِّ فِي: كِتَابِ سَيَبُويهِ: ١٣٦/٣، وَالْأَصُولُ فِي النَّحْوِ: ٢٧٣/١، وَشَرْحُ اللَّعَلِ لَابْنِ بَرَهَانَ: ٨٢/١، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٢٧٧/١٠، وَلِلْمَفْضَلِ النَّكْرِيِّ فِي: شَرْحِ أَبِياتِ سَيَبُويهِ: ١٩٣/٢، لِلْمَفْضَلِ بْنِ مَعْشَرِ الْبَكْرِيِّ أَوْ السَّكْرِيِّ فِي: الْمَقَاصِدِ النَّحْوِيَّةِ: ٧٢٥/٢، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ١٧١/١، وَلِرَجُلٍ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ أَوْ لِلْمَفْضَلِ بْنِ مَعْشَرِ الْبَكْرِيِّ فِي: تَخْلِيصِ الشَّوَاهِدِ: ٣٥١. وَقَدْ نَبَّهَ الدَّكْتُورُ شَرِيفُ النَّجَّارُ عَلَى أَنَّ أَبَا أَحْمَدَ الْعَسْكَرِيَّ (ت ٣٨٢هـ) ذَكَرَ أَنَّ الْبَيْتَ لِلْمَفْضَلِ بْنِ عَامِرٍ، أَوْ لِلْمَفْضَلِ بْنِ مَعْشَرٍ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّهُ الْعَبْدِيُّ الَّذِي ذَكَرَهُ سَيَبُويهِ. وَأَقُولُ: وَهُوَ الرَّجُلُ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ هِشَامٍ، وَالْمَفْضَلُ لِقَبْلِهِ لِقَبْلِهِ بِهِ بَعْدَ قَوْلِهِ الْقَصِيدَةُ الَّتِي مَطَّلَعُهَا هَذَا الْبَيْتُ وَالَّتِي تَسْمَى (الْمُنْصِفَةُ) وَاسْمُهُ عَامِرٌ، وَالنَّكْرِيُّ وَالْبَكْرِيُّ وَالسَّكْرِيُّ تَحْرِيفَاتٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. يَنْظُرُ: شَرْحُ مَا يَقَعُ فِيهِ التَّصْحِيفُ وَالتَّحْرِيفُ: ٤١٩/٣، وَالْمَوْشَحُ: ٧١٠/٢ هَامِشُ (٣) لِلْمَحَقِّقِ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: ظُهُورُ فَاعِلِ الْمَصْدَرِ الْوَاقِعِ بَدَلًا مِنْ فِعْلِ الْغَائِبِ (حَقًّا)، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى اسْتِنَارِهِ جَوَازًا مَعَ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْمَصَادِرِ.

(٤) - (حَقًّا) مَصْدَرٌ وَاقِعٌ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِفَعْلِهِ، وَ(أَنَّ) وَمَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْفَاعِلِيَّةِ، هَذَا الْمَذْهَبُ مَنْسُوبٌ مَنْسُوبٌ إِلَى الْمُبَرِّدِ، وَاحْتَمَلَهُ ابْنُ مَالِكٍ، وَمَذْهَبُ سَيَبُويهِ وَالْجُمْهُورِ أَنَّ (أَنَّ) وَمَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ مُبْتَدَأٌ، وَ(حَقًّا) مَصْدَرٌ نُصِبَ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ - لِأَنَّهَا عِنْدَهُ ظَرْفٌ مُجَازِيٌّ بِمَنْزِلَةِ (كَيْفَ) - مُتَعَلِّقٌ بِخَبَرٍ مَحْذُوفٍ. يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبُويهِ: ١٣٥/٣ - ١٣٦، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٢٣/٢ - ٢٤، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ١٣٩٠/٣ - ١٣٩١.

السادس: الظرف وعديله^(١)، فإنّ الضمير فيهما يجوز استتاره؛ لأنّه يخلفه الظاهر نحو: أعذك زيد، و﴿أفي الله شك﴾ (١٠) ﴿إبراهيم﴾^(٢).
ص: أو بارز، وهو إما متصل كتاء فُمت، وكاف أكرمك، وهاء غلامه، أو منفصل كأنا وأنت وهو وإيائي.

ش: هذا القسم الثاني من أقسام الضمير وهو البارز، وقد تقدّم تعريفه، وأنّه ينقسم إلى قسمين: متصل ومنفصل، فالمتصل هو الذي لا يُبتدأ به، ولا يقع بعد (إلا) اختياريًا، والمنفصل بخلافه، وسُمي متصلًا لاتصاله بعامله، إما حقيقة نحو: ضربت، أو حكمًا نحو: أكرمك، فإنّ الكاف وإن لم تتصل بالعامل حقيقة لكنها كالم متصل؛ لأنّ الضمير قبلها بمنزلة الجزء من الفعل فكأنّها قد اتصّلت به. ويتقسم المتصل بحسب موافقه من الإعراب إلى ثلاثة أقسام:

ما يختصّ بمحلّ الرفع وهو خمسة: تاء الضمير ك(فُمت)، وألفه ك(قاما)، وواؤه ك(قاموا)، ونون الإناث ك(قمن)، وياء المخاطبة ك(قومي)، وسها الفاعليّ فعده أربعة بإسقاط الياء^(٣).
وما هو مشترك بين محلّ الجرّ والنصب، وهو ثلاثة: ياء المتكلم نحو ﴿ربي أكرم﴾ (١٥) ﴿الفجر﴾، وكاف المخاطب نحو ﴿ما ودّعك ربك﴾ (٣) ﴿الضحى﴾، وهاء الغائب نحو ﴿قال له صاحبه وهو يحاوره﴾ (٣٧) ﴿الكهف﴾. وما هو مشترك بين الثلاثة، وهو (نا) خاصة نحو ﴿ربنا إنّنا سمعنا منادياً﴾ (١٩٣) ﴿آل عمران﴾، وأمّا نحو: عجب من كوني وكونك وكونه قائماً، فمزال عن الأصل.

وينقسم المنفصل إلى قسمين: مرفوع المحلّ ومنصوبه، فالمرفوع ك(أنا) للمتكلم وحده، وفروعه (نحن) له ومعّه غيره، أو المعظم نفسه حقيقة أو ادعاءً، و(أنت) للمخاطب، وفروعه: (أنت) للمخاطبة، و(أنتما) للمخاطبين مذكّرين أو مؤنّثين، و(أنتم) للمخاطبين، و(أنتن) للمخاطبات، و(هو) للغائب، وفروعه: (هي) للغائبة، و(هما) للغائبين مذكّرين أو مؤنّثين، و(هم) للغائبين، و(هنّ) للغائبات.

والمنصوب (إيائي) للمتكلم وحده، وفروعه: (إيانا) له ومعّه غيره، أو المعظم نفسه حقيقة أو ادعاءً، و(إياك) للمخاطب، وفروعه: (إياك) للمخاطبة، و(إياكما) للمخاطبين مذكّرين أو مؤنّثين، و(إياكم) للمخاطبين، و(إياكن) للمخاطبات، و(إياها) للغائبة، و(إياهما) للغائبين مذكّرين أو مؤنّثين، و(إياهم) للغائبين، وإياهنّ للغائبات، ولا يكون المنفصل مجرور المحلّ؛

(١) - أي: الجار والمجرور.

(٢) - فقد رفع متعلّق الظرف والجار والمجرور - المقدّر فعلاً - الاسم الظاهر وهو (زيد) في المثال، و(شك) في الآية الكريمة. ينظر: مغني اللبيب: ٣٢٩/٥.

(٣) - ينظر: مجيب النّدا: ٢٥٢/١.

لأنَّه عبارةٌ عما يصحُّ أن يُبتدأ به، والمخفوض /ظ٣٧/ لا يصحُّ فيه ذلك؛ لأنَّ خافضه إمَّا حرفٌ أو مضافٌ، ولا يتقدَّم المجرور على الجارِّ، والمضافُ إليه على المضاف، وأمَّا نحو: ما أنا كَأَنْتَ ولا أَنْتَ كَأَنَا^(١)، فمستعارٌ مكانَ ضميرِ الجرِّ^(٢).

تَنْبِيهَاتُ:

الأوَّل: مذهبُ سيبويه ومحقِّقي البصريين أنَّ الضَّميرَ في (أَنْتَ) وفروعها، و(إِيَّاي) وفروعها هو (أَنْ) و(إِيَّا)، واللَّواحقُ حروفٌ تُبَيِّنُ الأصولَ من إفرادٍ، وفرعيه، وتكلمٍ وفرعيه، وتذكيرٍ وفرعيه^(٣). وأورد أنَّ ذلك يُوجبُ عدمَ صدقِ تعريفِ الضَّميرِ عليهما، إذ الضَّميرُ عبارةٌ عما دلَّ على متكلِّمٍ، أو مخاطبٍ، أو غائبٍ، ولا يدلانِ على شيءٍ منها، وأُجيبَ بأنَّهما وضعا على الاشتراكِ بينَ المعاني الثلاثة، وكلُّ مشتركٍ دالٌّ على معناه، غايةُ الأمرِ أنَّه يحتاجُ إلى قرينةٍ معيَّنةٍ فلتكنِ القرينةُ تلكَ اللواحقُ^(٤)، والقرينةُ لا يتوقفُ عليها أصلُ الدَّلالة، بل تعيينُ المدلول، فليُتأمل.

وذهبَ بعضُ البصريينَ وجمعٌ من الكوفيين إلى أنَّ الضَّميرَ في (إِيَّا) هو اللواحقُ، وهي حرفٌ زيَّدَ دعامةً يَعتمدُ عليها اللواحقُ لتتفصلَ عن المتصلِ^(٥)، وفي (أَنْتَ) أنَّه الضَّميرُ بكماله^(٦)، وفيه مذاهبٌ أُخَرُ لا فائدةَ في إيرادها^(٧).

الثَّاني: ذكروا في بناءِ المضمراتِ أسبابًا:

أحدها: مشابهتها الحرفَ بالوضعِ كالتاءِ و(نا) من (جِئْنَا)، ثُمَّ أُجريتْ باقي المضمراتِ هذا المجرى^(٨) طردًا للبابِ^(٩).

(١) - تنظر حكاية قول العربِ هذا في: المفصل: ١٣٥، وشرح عمدة الحافظ: ٢٧٠/١.

(٢) - استدللَ به الفراءُ والأخفشُ، فهو عندهم نظيرُ (الكاف) و(الياء) في قولهم: لولاك ولولاي، حيثُ وقعا في موضعٍ رفعٍ، وكذلك ضميرُ الرَّفْعِ هنا في موضعِ الجرِّ، وردَّه المبرِّدُ. ينظر: المقتضب: ٧٣/٣، وشرح المفصل: ٢١٨/٣، والتَّذييل والتَّكميل: ٣٥٩/٤، ومغني اللبيب: ٣٠٩/٥.

(٣) - ينظر: كتاب سيبويه: ٢٤٥/١، و٣٣٢/٣، و٣٥٥/٢، و٣٥٩، والعُضْدِيَّات: ٤٠، وشرح اللمع للثَّمانيني: ٥٧٠/٢، والإنصاف: ٥٥٥ م (١٠١)، وشرح المفصل: ١٢٧/٣ و١٧٨، والكافي في شرح الهادي: ٤٢٢/٣ و١٤٤٤، وارتشاف الضَّرب: ٩٢٧/٢.

(٤) - ينظر الإيرادُ وجوابه في: شرح النَّصريح: ١٠٤/١، وشرح ابن طولون: ١٠٥/١.

(٥) - وهو مذهبُ ابنِ كيسانَ أيضًا ينظر في: سرِّ صناعة الإعراب: ٣٢٠/١، والإنصاف: ٥٥٥ م (١٠١)، والكافي في شرح الهادي: ١٤٤٥/٣، والبسيط في شرح الكافية: ٤٨/٢، وحاشية الصَّبَّان: ١٧١/١.

(٦) - تُسبِّبُ هذا إلى الفراءِ والكوفيينَ، ينظر: الكافي في شرح الهادي: ١٤٢٢/٣، وشرح النَّصريح: ١٠٤/١.

(٧) - ينظر في: المسائل المنثورة: ٥٠، وعلل النَّحو: ٤١٢ و٤١٦، والإنصاف: ٥٥٥ م (١٠١)، والكافي في شرح الهادي: ١٤٤٤-١٤٤٧، وارتشاف الضَّرب: ٩٢٧/٢ و٩٣٠، ونتائج التَّحصيل: ٥٩٠-٥٩٣.

(٨) - المجرا هذا المجرا، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

(٩) - ينظر: الخصائص: ١٩٤/٢، وترشيح العلل: ٣٣٣، وشرح التَّسهيل: ١٦٦/١، والمحصل: ٧٩٤/٢.

ثانيها: افتقارها إلى مفسّر، وهو الحضور في المتكلم والمخاطب، وتقدّم الذكر في الغائب، كاحتياج الحرف إلى ما يفهم به معناه الإفرادى^(١).

ثالثها: شبهها بالحرف في الجمود^(٢)، وذكروا أسباباً أخر^(٣) يغني عن ذكرها ما ذكرناه.

ص: ولا فصل مع إمكان المتصل، إلّا في الهاء من نحو: (سَلْنِيهِ) بِمَرْجُوحِيَّةٍ، و(ظَنَنْتُكَ)، و(كُنْتُه) بِرَجَحَانٍ.

ش: قد مرّ أنّ الغرض من وضع الضمائر التّوصّل إلى الاختصار، ولا شك أنّ المتصلّ أخصر من المنفصل فمقتضى القياس أنّ لا يُستعمل المنفصل في مقام يمكن أو يُستعمل فيه المتصلّ إلّا إذا تعدّر فلا يجوز في نحو: قُمْتُ، وأكرمْتُكَ، أنّ يقال: قام أنا، وأكرمْتُ إِيَّاكَ، لقوّات ذلك الغرض، وأمّا قوله^(٤):

[١٤٦] وَمَا أَصَابُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمْ
وقوله^(٥):

[١٤٧] بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ^(٦) قَدْ ضَمِنْتُ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَائِرِ
وقوله^(٧):

[١٤٨] أَتَيْتُكَ وَهِيَ تَقْطَعُ الْأَرَاكَ
إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ

(١) - ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٤٤٠/١، وشرح التسهيل: ١٦٧/١، والمحصل: ٧٩٤/٢.

(٢) - فلا يُتصرّف به بوجه من الوجوه كالتّصغير أو بأنّ يوصف أو يوصف به كاسم الإشارة. ينظر: شرح التسهيل: ١٦٧/١، والتّذيل والتّكميل: ٢٨٤/٢، وشرح شذور الذهب للجوجري: ٢٧٢/١.

(٣) - ينظر غير ما ذكر من عليّ في: شرح التسهيل: ١٦٦-١٦٧، والمحصل: ٧٩٤/٢، والتعليقة على المقرّب: ٥٣١، وشرح شذور الذهب للجوجري: ٢٧٢/١.

(٤) - من البسيط، وهو لزياد بن منقذ- ويقال له: المرار العدويّ أيضاً- في: سرّ صناعة الإعراب: ٢٨٢/١، وشرح المفصل: ٤٨/٧، وخزانة الأدب: ٢٤٥/٥، وله أو لزياد بن حمّل التميمي في: المقاصد النّحوية: ٢٧١/١، وشرح شواهد المغني: ١٣٤-١٣٥.

والشّاهد فيه: فصل الضمير (هم) ضرورة والقياس اتّصاله.

(٥) - من البسيط، وهو للفرزدق في: ديوانه: ١٩٠، وخزانة الأدب: ٢٨٩/٥، ولأمية بن أبي الصلت في: اللمع في العربية: ١٠٣، ولأحدهما في: تخلص الشّواهد: ٨٧، والمقاصد النّحوية: ٢٧٩/١.

والشّاهد فيه: فصل الضمير (هم) ضرورة في (ضمّنت إِيَّاهُم الْأَرْضُ)، والقياس (ضمّنتهم).

(٦) - الاملاك، وهو تحريف، والصّواب ما أثبتّه من مصادر البيت.

(٧) - من الرّجز، لحميد الأرقط في: كتاب سيبويه: ٣٦٢/٢، والأصول في النّحو: ١٢٠/٢، وتخلص الشّواهد: ٩٢، وخزانة الأدب: ٢٨٠-٢٨١. ورواية الشّطر الأوّل مختلفة فقد روي ب: أتتكَ عيرٌ، وأتتكَ عنسٌ.

والشّاهد فيه: فصل الضمير ضرورة والقياس (بلغتكَ).

فضرورة^(١).

ويتعذر استعمال المتصل في مواضع^(٢):

أحدها: أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمُضْمَرُّ عَلَى عَامِلِهِ نَحْوُ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ (٥) [الفاتحة].

والثاني: أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنْ عَامِلِهِ وَيَلِي (إِلَّا) نَحْوُ ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ (٤٠) [يوسف]، و(إِنَّمَا) نَحْوُ: إِنَّمَا قَامَ أَنَا، وَمِنْهُ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ^(٣):

[١٤٩] أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الدِّمَارِ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

وَأَمَّا قَوْلُهُ^(٤):

[١٥٠] وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتَنَا أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّا كِ دَيَّارُ

فضرورة^(٥).

الثالث: أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ مَحذُوفًا، إِمَّا لَكُونِهِ مَفْسَرًا بِمَذْكُورٍ نَحْوُ: إِنْ إِيَّاهُ ضَرَبْتَ فَأَكْرَمَ أَخَاهُ، أَوْ بِقَرِينَةٍ السُّؤَالِ نَحْوُ: إِيَّاهُ، جَوَابًا لِمَنْ قَالَ: مَنْ أَضْرَبُ؟ أَوْ لَكُونِ الضَّمِيرِ جُعِلَ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ فَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ، وَذَلِكَ فِي بَابِ التَّحْذِيرِ نَحْوُ: إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ، أَي: قِي نَفْسَكَ وَاحْذَرِ الْأَسَدَ.

الرابع: أَنْ يَكُونَ تَابِعًا، إِمَّا تَوْكِيدًا نَحْوُ ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ﴾ (٣٥) [البقرة]، أَوْ بَدَلًا كَقَوْلِكَ بَعْدَ ذِكْرِ أَخِيكَ: لَقِيتُ زَيْدًا إِيَّاهُ^(٦)، أَوْ عَطَفَ نَسَقٍ كَجَاءَ زَيْدٌ وَأَنْتَ.

(١) - ينظر: كتاب سيبويه: ٣٦٢/٢، والأصول في النحو: ١٢٠/٢، واللمع في العربية: ١٠٣، والهادي في شرح الكافي: ١٤١٨/٣، وضرائر الشعر: ٢٦٠-٢٦١، وأوضح المسالك: ١٠٥-١٠٦.

(٢) - تنظر هذه المواضع أو بعضها في: شرح التسهيل: ١٤٧/١-١٥١، وشرح الرضي: ١٧٠/٣ وما بعدها، وشرح الألفية للمراي: ١٠٤/١-١٠٥، والفوائد الصيانية: ٨٢/٢-٨٥، وهمع الهوامع: ٢٤٧/١-٢٥١.

(٣) - من الطويل، وهو لأمية بن أبي الصلت في: ملحق ديوانه: ١٨٦، وقد نبّه الدكتور فائز فارس في تحقيقه لشرح اللمع لابن برهان على وهم جامع ديوان أمية (فردريك شولتس) في إلحاق هذا البيت بشعره، وللفرزدق في: ديوانه: ٤٨٨، وشرح اللمع لابن برهان: ٧٤/١، والمقاصد النحوية: ٢٨٢/١، وشرح شواهد المغني: ٧١٨/٢، وخزانة الأدب: ٤٦٥/٤.

والشاهد فيه: تعين انفصال الضمير لأنه محصور بد(إنما).

(٤) - من البسيط، وهو بلا نسبة في: الخصائص: ٣٠٨/١، و١٩٧/٢، وتخليص الشواهد: ١٠٠، والمقاصد النحوية: ٢٦٩/١، وشرح شواهد المغني: ٨٤٤/٢، وخزانة الأدب: ٢٧٨/٥.

والشاهد فيه: وقوع الضمير الكاف بعد (إلا) ضرورة.

(٥) - ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٣٨٥-٣٨٦، وضرائر الشعر: ٢٦٢، وأوضح المسالك: ١٠٠/١.

(٦) - مذهب أكثر النحويين أن المضمرة في هذا المثال ونحوه بدل من المظهر، ورد ابن مالك هذا وعده توكيدًا، توكيدًا، قال: ((والصحيح عندي أن نحو: رأيت زيدًا إياه، لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه، ولو استعمل لكان توكيدًا لا بدلًا)). شرح التسهيل: ٣٣٢/٣، وتنظر آراء النحويين في: كتاب سيبويه: ٣٨٦/٢، والمقتضب: ٢٩٦/٤، وشرح شذور الذهب: ٥٧١، وشرح اللباب للروزني: ٣٧٠/٢، وشرح التصريح: ١٩٧/٢.

الخامس: أَنْ يَقَعَ بَعْدَ (إِمَّا) نَحْوُ: جَاءَ إِمَّا أَنْتَ أَوْ زَيْدٌ.

السادس: أَنْ يَقَعَ بَعْدَ واوِ المصاحبة كقوله^(١):

[١٥١] قَالَيْتُ لَا أَنْفَكُ أَحَدُو^(٢) قَصِيدَةً تَكُونُ/و٣٨/ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي

السابع: أَنْ يَقَعَ بَعْدَ اللامِ الفارقة كقوله^(٣):

[١٥٢] إِنْ وَجَدْتُ الصَّدِيقَ حَقًّا لِإِيَّاكَ لَكَ فَمُرْنِي فَلَنْ أَزَالَ مُطِيعًا

الثامن: إِنْ يَكُونُ مَنَادَى نَحْوُ: يَا إِيَّاكَ، وَيَا أَنْتَ.

التاسع: أَنْ يَكُونَ ثَانِي مَفْعُولِي (عَلِمْتُ) أَوْ (أَعْطَيْتُ)، وَيُورِثُ اتِّصَالَ الضَّمِيرِ التَّبَاسُطُ بِالْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، كَمَا إِذَا أَخْبَرْتَ عَنِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي فِي: عَلِمْتُ زَيْدًا إِيَّاكَ، وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا، قُلْتُ: الَّذِي عَلِمْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ أَبُوكَ، وَالَّذِي أَعْطَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ عَمْرُو، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: الَّذِي عَلِمْتُهُ زَيْدًا، وَالَّذِي أَعْطَيْتُهُ زَيْدًا لِأَنَّهُ يَلْتَبَسُ الْمَفْعُولُ الثَّانِي بِالْأَوَّلِ^(٤).

العاشر: أَنْ يَكُونَ عَامِلُهُ مَعْنَوِيًّا نَحْوُ: أَنَا قَائِمٌ.

الحادي عشر: أَنْ يُرْفَعَ بِمَصْدَرٍ مضافٍ إِلَى المنصوبِ كقوله^(٥):

[١٥٣] بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ ظَافِرِينَ فَقَدْ أَغْرَى الْعِدَا بِكُمْ اسْتِسْلَامَكُمْ فَشَلَا

الثاني عشر: أَنْ يُنْصَبَ بِمَصْدَرٍ مضافٍ إِلَى المرفوعِ نَحْوُ: عَجَبْتُ مِنْ ضَرْبِ الْأَمِيرِ إِيَّاكَ، فَإِنْ قَالُوا: يَجُوزُ: مِنْ ضَرْبِكَ الْأَمِيرِ، قُلْنَا: يَجُوزُ: بِنَصْرِنَا إِيَّاكُمْ؟!، فَمَا هُوَ جَوَابُكُمْ فَهُوَ جَوَابُنَا^(٦).
الثالث عشر: أَنْ يَكُونَ عَامِلُهُ حَرْفُ نَفْيٍ نَحْوُ ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ (٢)﴾ [المجادلة]، وقوله^(٧):

(١) - من الطَّوِيلِ، وهو لأبي ذؤيبِ الهذلي في: شرح أشعار الهذليين: ١/ ٢١٩، وشرح شواهد الإيضاح: ١٨٠، وإيضاح شواهد الإيضاح: ١/ ٢٤١، والمقاصد النحوية: ١/ ٢٩٢، وخزانة الأدب: ٨/ ٥١٥.

والشاهدُ فيه: انفصال الضمير (إِيَّاهَا) لمجيئه بعد واوِ المصاحبة.

(٢) - لصمدو، وهو تحريفٌ بَيِّنٌ.

(٣) - من الخفيف، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ١/ ١٥١، والتذيل والتكميل: ٢/ ٢٢٧، والمقاصد النحوية: ١/ ٢٩٦، وشرح التصريح: ١/ ١٠٩.

والشاهدُ فيه: انفصال الضمير (إِيَّاكَ) لمجيئه بعد اللامِ الفارقة.

(٤) - ينظر: شرح الرضي: ٣/ ١٧١.

(٥) - من البسيط، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ١/ ١٤٩، والتذيل والتكميل: ٢/ ٢٢١، وشرح الألفية للمراذبي: ١/ ١٠٥، والمقاصد النحوية: ١/ ٢٨٩.

والشاهدُ فيه: انفصال الضمير لعدم تأتِي الاتِّصالِ لأنَّ المصدرَ مضافٌ إِلَى المنصوبِ.

(٦) - تنظر هذه الفعلة في: الحقائق النُدِّيَّة: ١/ ١٠.

(٧) - من المنسرح، وهو بلا نسبة في: الأزهية: ٤٦، وأمالِي ابنِ الشَّجَرِيِّ: ٣/ ١٤٣، وتخليص الشواهد: ٣٠٦، والمقاصد النحوية: ٢/ ٦٤٩، وخزانة الأدب: ٤/ ١٦٦.

والشاهدُ فيه: انفصال الضمير؛ لأنَّ عامِلَهُ حَرْفُ نَفْيٍ (إِنْ).

[١٥٤] إِنَّ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ

الرَّابِعَ عَشَرَ: أَنْ يُرْفَعَ بِصِفَةٍ جَرَتْ عَلَى غَيْرِ صَاحِبِهَا^(١) نَحْوُ: زَيْدٌ هُنْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ، وَقَوْلُهُ^(٢):

[١٥٥] غَيْلَانُ مَيَّةٌ مَشْغُوفٌ بِهَا هُوَ مُذٌ بَدَتْ لَهُ فَحِجَاهُ بَانَ أَوْ كَرَبَا

الخَامِسَ عَشَرَ: أَنْ يَجْتَمَعَ ضَمِيرَانِ وَيُقَدَّمَ غَيْرُ الْأَخْصَصِ نَحْوُ: أَعْجَبَنِي إِكْرَامُكَ إِيَّايَ، وَإِكْرَامُهُ إِيَّاكَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (وَلَوْ شَاءَ لَمَلَّكَهُمْ إِيَّاكُمْ)^(٣).

الْسَّادِسَ عَشَرَ: أَنْ يَجْتَمَعَ ضَمِيرَانِ فِي مَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ بِأَنْ يَكُونَا لِمُتَكَلِّمٍ، أَوْ مُخَاطَبٍ، أَوْ غَائِبٍ نَحْوُ: ظَنَنْتُنِي إِيَّايَ، وَظَنَنْتُكَ إِيَّاكَ، وَظَنَنْتُهُ إِيَّاهُ، وَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِهِ^(٤):

[١٥٦] وَقَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي تَطِيبُ لِضْغَمَةٍ لِضْغَمِهَا^(٥) يَقْرَعُ الْعَظَمَ نَابِهَا

وقوله^(٦):

[١٥٧] أَنَا لَهُمَا قَفُو أَكْرَمِ وَالِدِ

فَإِنَّمَا سَهْلُهُ اخْتِلَافٌ لَفْظِي الضَّمِيرِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ شَاذٌ^(٧)، وَحَصَرَ الْفَاكِهِيُّ وَجُوبَ الْانْفِصَالِ فِي ثَلَاثَةِ عَشَرَ مَوْضِعًا^(٨).

قَوْلُهُ: إِلَّا فِي الْهَاءِ ... إلخ، لَمَّا ذَكَرَ تِلْكَ الْقَاعِدَةَ، وَهِيَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فَصْلُ الضَّمِيرِ مَعَ إِمْكَانِ وَصْلِهِ، اسْتَشْنَى مِنْهَا صَوْرَتَيْنِ يَجُوزُ فِيهِمَا فَصْلُهُ مَعَ إِمْكَانِ وَصْلِهِ:

(١) - مطلقاً عند البصريين سواء خيف اللبس نحو: زيدٌ عمرو ضاربُهُ هو، أم أمّن كما في تمثيل السيّد الشّارح،

وبشرط أمّن اللبس عند الكوفيّين. ينظر: الباب للعكبري: ١٣٧/١-١٣٨، وشرح الألفيّة للمرادي: ١٠٥/١، وأوضح المسالك: ١٩٤/١، وشرح الأشموني: ١٨٨/١.

(٢) - من البسيط، وهو لذي الرّمة في: الدرر اللوامع: ١٠٠/١.

والشّاهد فيه: انفصال لضمير لأنّه رُفِعَ بِصِفَةٍ جَرَتْ عَلَى غَيْرِ صَاحِبِهَا.

(٣) - ينظر الحديث الشّريف في: شرح صحيح البخاري لابن بطّال: ٦٨/٧، والكبائر المنسوب للذهبي: ٢٠٣.

(٤) - من الطّويل، وهو لمعلّس بن لقيط في: شرح اللمع لابن برهان: ١١٩/١، وشرح شواهد الإيضاح: ٧٥، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٨٢/١، وتخليص الشّواهد: ٩٤، والمقاصد النّحويّة: ٣١٤/١.

والشّاهد فيه: اتصال الضمير (ها) في قوله: لِضْغَمِهَا، شنوداً.

(٥) - لضغمة ما، والصّواب ما أثبتّه.

(٦) - عجز بيت من الطّويل صدره: لوجهك في الإحسان بسطٌ وبهجة،

وهو بلا نسبة في: تذكرة النّحاة: ٥٠، وتخليص الشّواهد: ٩٧، والمقاصد النّحويّة: ٣١٨/١، وأوضح

المسالك: ١١٦/١.

والشّاهد فيه: انفصال الضمير الهاء في لهما شنوداً.

(٧) - قال سيبويه: ((إذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب فقلت: أعطاهما وأعطاهما، جاز، وهو عربي، ولا عليك بأيهما بدأت، من قبل أنّهما كلاهما غائب، وهذا أيضاً ليس بالكثير في كلامهم؛ والأكثر في كلامهم: أعطاه إياه)). ينظر: كتاب سيبويه: ٣٦٥/٢.

(٨) - موضع، والصّواب ما أثبتّه. وتنظر هذه المواضع في: مجيب النّدا: ٢٥٥-٢٥٦.

إِحْدَاهُمَا: أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ ثَانِي ضَمِيرَيْنِ أَوَّلُهُمَا أَعْرَفُ، وَغَيْرُ مَرْفُوعٍ، وَذَلِكَ كَالِهَاءِ مِنْ نَحْوِ: سَلْنِيهِ، وَمَنْعُكَهَا، فِي قَوْلِهِ^(١):

[١٥٨] فَلَا تَطْمَعُ - أَبَيْتَ اللَّعْنَ - فِيهَا وَمَنْعُكَهَا^(٢) بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

فَإِنَّ الْهَاءَ فِيهَا ثَانِي ضَمِيرَيْنِ أَوَّلُهُمَا أَعْرَفُ؛ لِمَا عَرَفْتَ مِنْ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ أَعْرَفُ مِنَ الْمُخَاطَبِ، وَالْمُخَاطَبُ أَعْرَفُ مِنَ الْغَائِبِ، وَغَيْرُ مَرْفُوعٍ؛ لِأَنَّهُ فِي الْمَثَلِ الْأَوَّلِ مَنْصُوبٌ، وَفِي الثَّانِي مَجْرُورٌ، فَيَجُوزُ لَكَ فِي الْهَاءِ الْمَذْكُورَةِ الْوَصْلُ نَظَرًا إِلَى الْأَصْلِ^(٣)، وَالْفَصْلُ هَرَبًا مِنْ تَوَالِي اتِّصَالَيْنِ فِي فَضْلَتَيْنِ، فَتَقُولُ: سَلْنِي إِيَّاهُ، وَمَنْعَكَ إِيَّاهَا.

وظاهرُ كلامِ ابنِ مالكٍ في (الخلاصة) أنَّهُمَا عَلَى السَّوَاءِ^(٤)، بَلْ قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ^(٥): إِنَّهُ ظَاهِرُ كَلَامٍ أَكْثَرَ النَّحْوِيِّينَ^(٦)، وَاخْتَارَ فِي (التَّسْهِيلِ) الْوَصْلَ^(٧)؛ لَكُونِهِ الْأَصْلَ، وَلَا مَرَجَّحَ لِلْفَصْلِ^(٨)، وَتَابَعَهُ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْكِتَابِ^(٩)، وَاقْتَصَرَ سَبْيُوهِ عَلَيْهِ^(١٠)، وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ: فَظَاهِرُ كَلَامِهِ لَزُومُ الْوَصْلِ، وَأَجَازَ غَيْرُهُ الْفَصْلَ، وَيدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ (وَاللَّهِ) (إِنَّ اللَّهَ مَلَكُكُمْ إِيَّاهُمْ)^(١١)، انْتَهَى. وَذَهَبَ الشَّلُوبِيُّ إِلَى رَجْحَانِ الْفَصْلِ^(١٢)، وَهُوَ بَعِيدٌ عَنِ الْأَصْلِ، وَقَالَ الْفَاكُهِيُّ: الْوَصْلُ هُنَا أَرْجَحُ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَامِلَ الضَّمِيرِ اسْمًا، وَإِنْ كَانَ فَالْفَصْلُ أَرْجَحُ نَحْوُ: عَجَبْتُ مِنْ حَبِّي إِيَّاهُ^(١٣).

(١) - من الوافر، وهو لرجلٍ من تميمٍ في: تَخْلِيصُ الشَّوَاهِدِ: ٨٩، وَهُوَ لَحْفِيفُ الْعَجَلِيّ فِي: الْمَقَاصِدِ النَّحْوِيَّةِ: ٥٨٦/٢، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٣٣٨/١، وَلِرَجُلٍ مِنْ تَمِيمٍ أَوْ لَعَبِيدَةَ بْنِ رَبِيعَةَ فِي: خَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٢٩٨/٥. وَالشَّاهِدُ فِيهِ: انفصالُ الضَّمِيرِ (ها) لِأَنَّهُ ثَانِي ضَمِيرَيْنِ أَوَّلُهُمَا أَعْرَفُ.

(٢) - معك ها، والصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٣) - لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ الْإِتِّصَالُ.

(٤) - قَالَ: وَصِلْ أَوْ افصلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى

(٥) - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ عَقِيلٍ، بِهَاءِ الدِّينِ الْهَاشِمِيِّ الْعَقِيلِيِّ، عَالِمٌ مَلَمٌ، وَنَحْوِيُّ الدِّيَارِ الْمَصْرِيَّةِ فِي زَمَانِهِ، وَوَلِيَ قَضَاءَهَا مَدَّةً قَصِيرَةً، أَخَذَ عَنِ الْقَوْنَوِيِّ وَالْجَلَالِ الْقَزْوِينِيِّ وَأَبِي حَيَّانَ، وَأَخَذَ عَنْهُ الْبَلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ، تُوُفِّيَ سَنَةَ (٧٦٩هـ). يَنْظُرُ: بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ: ٤٧/٢.

(٦) - يَنْظُرُ: شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ: ٨٩/١.

(٧) - يَنْظُرُ: التَّسْهِيلُ: ٢٧.

(٨) - عَلَّ اخْتِيَارَ الْإِتِّصَالِ بَأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ إِلَّا مُتَّصِلًا. يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ١٥٣/١.

(٩) - يَنْظُرُ: قَطْرُ النَّدى: ١٣، وَشَرْحُ قَطْرِ النَّدى: ٩٦.

(١٠) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَبْيُوهِ: ٣٦٥/٢، وَشَرْحُ السَّيْرَافِيِّ: ١٢٣/٨.

(١١) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ١٥٣/١، وَقَوْلُهُ: (إِنَّ اللَّهَ مَلَكُكُمْ إِيَّاهُمْ)، هُوَ صَدْرُ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ (وَلَوْ شَاءَ لَمَلَكْهُمْ إِيَّاكُمْ)، وَمَرَّ تَخْرِيجُهُ.

(١٢) - إِنَّمَا ذَهَبَ إِلَى جَوَازِ اتِّصَالِهِ بِ(كَانَ) وَإِنْ كَانَ الْفَصِيحُ انفصالَهُ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى رَأْيِهِ الَّذِي نَسَبَهُ لَهُ السَّيِّدُ الشَّارِحُ تَبَعًا لِلْسَّيِّدِ عَلِيِّ خَانَ الْمَدَنِيِّ. يَنْظُرُ: شَرْحُ الْمُقَدِّمَةِ الْجَزُولِيَّةِ الْكَبِيرِ: ٦٣٣/٢، وَالْحَدَائِقُ النَّدِّيَّةُ: ١١/٢.

(١٣) - يَنْظُرُ: مُجِيبُ النَّدَا: ٢٥٤/١.

واعترضه بعض المحققين بأن هذا المثال ونحوه غير داخل تحت هذه الصورة^(١) / ٣٨ / إذ شرط هذه الصورة أن لا يكون الضمير المتقدم مرفوعاً، وهذا وإن كان مجرور اللفظ لكنه مرفوع على الفاعلية^(٢).

الصورة الثانية: أن يكون الضمير خبراً في الأصل كباي (ظن) و(كان)، فإنه يجوز فيهما الوصل والفصل نحو: الصديق خلتك، وختلك إيّاه، وكنته، وكنت إيّاه، وكأنه زيد، وكان إيّاه زيد، قال^(٣):

[١٥٩] بُلِغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ [بِرٍّ] إِخَالَكُهُ إِذْ لَمْ تَزَلْ لِاِكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرًا

وقال^(٤):

[١٦٠] أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ وَقَدْ مُلِئْتُ أَرْجَاءَ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِخْنِ

وقال^(٥):

[١٦١] فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتُهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

وقال^(٦):

[١٦٢] لَيْنَ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بُعْدُنَا عَنْ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

وفي الأرجح مذهب:

أحدها: أن الأرجح فيها الفصل، وعليه سيبويه^(٧)؛ لأنه خبر في الأصل، ولو بقي على ما كان لوجب لوجب الفصل فكان بعد الناسخ راجحاً، وتبعه المصنف في هذا الكتاب.

(١) - في الحاشية: واعترضه ... إه، فيه أن المرفوع ما كان مرفوعاً فقط، أما إذا كان له حال غير الرفع فالحكم إنما يترتب عليه كما هو غير خفي.

(٢) - اعترض بهذا الشيخ يس العلمي في: حاشية يس: ٦٦٨/١.

(٣) - من البسيط، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ١٥٥/١، والتذيل والتكميل: ٢٣٩/٢، والمقاصد النحوية: ٢٨٨/١.

والشاهد فيه: اتصال الضمير (هـاء) في (إخالكه) وهو ثاني مفعولي (إخال) جوازاً.

(٤) - من البسيط، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ١٥٥/١، والتذيل والتكميل: ٢٣٩/٢، والمقاصد النحوية: ٢٨٦/١.

والشاهد فيه: انفصال الضمير (إيّا) في (حسبتك إيّا) وهو ثاني مفعولي (حسب) جوازاً.

(٥) - من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في: ديوانه: ١٦٢، ٣٠٦، وكتاب سيبويه: ٤٦/١، والأصول في النحو: ٩١/١، و٢٩٠/٢، والمقاصد النحوية: ٣٠١/١.

والشاهد فيه: مجيء خبر (كان) في (تكنها) و(تكنه) ضميراً متصلاً جوازاً.

(٦) - من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في: ديوانه: ٩٤، وشرح السيرافي: ١٠٨/٨، وشرح المفصل: ١٩٤/٣، وتخليص الشواهد: ٩٣، والمقاصد النحوية: ٣٠٤/١، وخزانة الأدب: ٣١٣/٥.

والشاهد فيه: انفصال الضمير (إيّا) وهو خبر (كان).

(٧) - ينظر: كتاب سيبويه: ٣٥٨/٢-٣٥٩، ومنهج السالك: ٦٥-٦٦.

الثَّانِي: أَنَّ الْأَرْجَحَ فِيهَا الْوَصْلُ، وَعَلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ فِي (الْخُلَاصَةِ)^(١)؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ.
وَالثَّلَاثُ: التَّقْصِيلُ، وَهُوَ الْفَصْلُ فِي بَابِ (ظَنَّ)، وَالْوَصْلُ فِي بَابِ (كَانَ) وَرَجَّحَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي (التَّسْهِيلِ)^(٢)، وَفَرَّقَ بَيْنَ الضَّمِيرِ فِي: خَلُتْكَهُ، قَدْ حَجَزَهُ عَنِ الْفِعْلِ مَنْصُوبٍ آخَرَ بِخِلَافِهِ فِي: كُنْتُهُ، فَإِنَّهُ لَمْ يَحْجُزْهُ إِلَّا مَرْفُوعٌ، وَالْمَرْفُوعُ كَجَزءٍ مِنَ الْفِعْلِ فَكَانَ الْفِعْلَ مُبَاشِرًا، فَهُوَ شَبِيهٌ بِهَاءِ ضَرْبَتِهِ؛ وَلِأَنَّ الْوَارِدَ عَنِ الْعَرَبِ مِنْ انفصالِ بَابِ (ظَنَّ) وَاتِّصَالِ بَابِ (كَانَ) أَكْثَرُ مِنْ خِلَافِهِمَا^(٣).

تَنْبِيْهُ:

فُهِمَ مِمَّا ذَكَرْنَا أَنَّ جَوَازَ الْوَصْلِ وَالْفَصْلِ جَارٍ فِي أَخَوَاتِ (كَانَ) كـ(كَانَ)، وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ وَصَرَّحَ بِهِ فِي (شَرْحِ الْكَافِيَةِ)^(٤)، وَصَرَّحَ بِهِ الْمَصْنُفُ أَيْضًا فِي (الشَّرْحِ)^(٥) وَ(الْأَوْضَحِ)^(٦)، وَنَصَّ عَلَيْهِ شَرَّاحُ الْكِتَابِ^(٧)، وَنُقِلَ عَنْ صَاحِبِ (الْمُسْتَوْفَى)^(٨) أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي أَخَوَاتِ (كَانَ) إِلَّا الْفَصْلُ^(٩)، وَجَزَمَ بِهِ أَبُو حَيَّانٍ فِي (شَرْحِ التَّسْهِيلِ) قَالَ: وَقَوْلُهُمْ: لَيْسَنِي وَلَيْسَكَ، شَاذٌ^(١٠).

(١) - قَالَ: وَصِلْ أَوْ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى

كَذَلِكَ خَلَّتِيهِ وَاتَّصَلَا أَخْتَارُ، غَيْرِي اخْتَارَ الْإِنْفَصَالَا

(٢) - يَنْظُرُ: التَّسْهِيلُ: ٢٧، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ١٥٣/١.

(٣) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ١٥٤-١٥٥، وَهَمَّ الْهُوَامِعُ: ٢٥٤.

(٤) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ: ٢٣٠/١.

(٥) - يَنْظُرُ: شَرْحُ قَطْرِ النَّدَى: ٩٦.

(٦) - يَنْظُرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ: ١١٤/١.

(٧) - يَنْظُرُ: مُجِيبُ النَّدَا: ٢٥٥/١، وَمُغِيثُ النَّدَا شَرْحُ قَطْرِ النَّدَى: ٣٢٧/١، وَحَاشِيَةُ يَسَ: ٦٧٠/١، وَدَلِيلُ الْهَدْيِ شَرْحُ قَطْرِ النَّدَى: ل ٨٣ (مَخْطُوط).

(٨) - عَلِيُّ بْنُ مَسْعُودٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَكَمِ الْفَرَخَانِ، قَاضِي الْقَضَاةِ صَاحِبُ كِتَابِ (الْمُسْتَوْفَى فِي النَّحْوِ)، مِنْ الْعُلَمَاءِ الْمَجْهُولِي الْحَالِ وَسَنَةِ الْوَفَاةِ، وَقَدْ قَدَّرَ مُحَقِّقُ كِتَابِ (الْمُسْتَوْفَى فِي النَّحْوِ) الدَّكْتُورُ مُحَمَّدُ بَدْوِي الْمَخْتُونُ أَنَّهُ مِنْ عُلَمَاءِ آخِرِ الْقَرْنِ السَّادِسِ وَأَوَّلِ الْقَرْنِ السَّابِعِ الْهَجْرِيِّينَ. يَنْظُرُ: بَغِيَّةُ الْوَعَاةِ: ٢٠٦/٢، وَالْمُسْتَوْفَى فِي النَّحْوِ: (مَقْدِمَةُ الْمُحَقِّقِ).

وَهُوَ فِي الْمَخْطُوطِ (الْمُسْتَوْفَى)، وَالْمَشْهُورُ (الْمُسْتَوْفَى) كَمَا ضَبَطَهُ مُحَقِّقُهُ. يَنْظُرُ: الْمُسْتَوْفَى فِي النَّحْوِ: ٩.

(٩) - نَقَلَ السَّيِّدُ الشَّارِحُ مَا نَسَبَهُ لِلْفَرَخَانِ عَنْ أَبِي حَيَّانٍ فِي الْإِرْتِشَافِ، حَيْثُ نَسَبَ لِلْفَرَخَانِ قَوْلَهُ: ((خَبِرْ كَانَ شَدِيدُ الشَّبَهِ بِالْحَالِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يَجِيءُ مَعْرِفَةً فِي نَحْوِ قَوْلِهِ:

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهَا فَإِنَّهُ ...

وَلَيْسَ يَشْرُكُهَا فِي هَذَا الْحُكْمِ غَيْرُهَا مِنْ أَخَوَاتِهَا)) ارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ٩٤٠/٢. وَهُوَ نَصٌّ مَا فِي (الْمُسْتَوْفَى) إِلَّا قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ يَشْرُكُهَا فِي هَذَا الْحُكْمِ غَيْرُهَا مِنْ أَخَوَاتِهَا)، فَهِيَ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِيهِ. يَنْظُرُ: الْمُسْتَوْفَى فِي النَّحْوِ: ٢٢٦/١.

(١٠) - قَالَ أَبُو حَيَّانٍ: ((وَقَدْ جَاءَ الْمُنْصَلُّ قَلِيلًا نَحْوُ: لَيْسَنِي وَلَيْسَكَ وَلَيْسِي)). التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٤٥/٢.

بَحْثُ الْعَلَمِ

ص: [ثُمَّ] الْعَلَمُ، وَهُوَ إِمَّا شَخْصِيٌّ كَزَيْدٍ، أَوْ جِنْسِيٌّ كَأَسَامَةِ، وَهُوَ إِمَّا اسْمٌ كَمَا مَثَلْنَا، أَوْ لَقَبٌ كَزَيْنِ الْعَابِدِينَ، وَفَقَّةً، أَوْ كُنْيَةً كَأَبِي عَمْرٍو، وَأَمَّ كُلُّثُومٍ.

ش: هذا هو القسم الثاني من المعارف وهو العلم، من العلامة؛ لَأَنَّهُ علامةٌ على مسماه^(١)، وهو ما وُضِعَ لِمُعَيِّنٍ لَا يَتَنَاولُ غَيْرَهُ بِوَضْعٍ وَاحِدٍ^(٢).

فخرج بالمعَيَّنِ النَّكَارَتُ؛ لِأَنَّهَا لَا تُعَيَّنُ مَسْمَاهَا مِنْ حَيْثُ الْوَضْعُ، وَإِنْ عَرَضَ بَعْدَ الْوَضْعِ لِأَمْرِ عَارِضٍ كـ(شمسٍ) و(قمرٍ)^(٣)، وَلَا حَاجَةَ فِي إِخْرَاجِ نَحْوِ ذَلِكَ لَزِيَادَةِ قَيْدٍ عَلَى وَجْهِ مَنَعِ الشَّرْكَاءِ. وَخَرَجَ بِمَا بَعْدَهُ بَاقِي الْمَعَارِفِ، فَإِنَّ الْمَضْمَرَاتِ، وَالْمُبْهَمَاتِ، وَذَا اللَّامِ، وَضَعَهَا الْوَاضِعُ لِنُطْلَقَ^(٤) عَلَى أَيِّ مُعَيَّنٍ يَرَادُ، بِخِلَافِ الْعَلَمِ فَإِنَّ وَاضِعَهُ لَمْ يَضَعْهُ إِلَّا لِمَسْمَى مُعَيَّنٍ، وَلَا نَظَرَ لَهُ إِلَى تَنَاولِهِ مُعَيَّنًا آخَرَ. وَقَوْلُنَا: بِوَضْعٍ وَاحِدٍ، مُدْخَلٌ لِلْعَلَمِ الْمَشْتَرَكِ، فَإِنَّهُ وَإِنْ تَنَاولَ غَيْرَهُ لَكِنَّهُ بِوَضْعٍ آخَرَ، أَيِّ بِتَسْمِيَةٍ أُخْرَى لَا بِالتَّسْمِيَةِ الْأُولَى، كَمَا إِذَا سَمِيَ شَخْصٌ بِزَيْدٍ ثُمَّ سَمِيَ بِهِ شَخْصٌ آخَرَ فَإِنَّ هَذَا وَإِنْ كَانَ مُتَنَاولًا بِالْوَضْعِ لِمُعَيَّنِينَ، لَكِنَّ تَنَاولَهُ لِلْمُعَيَّنِ الثَّانِي بِوَضْعٍ آخَرَ غَيْرِ الْوَضْعِ الْأَوَّلِ^(٥).

وَلَا يَنْتَقِضُ التَّعْرِيفُ بِالْمُعَرَّفِ بِلَا مِ الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ الْإِنْتِقَاضَ يَتَوَقَّفُ عَلَى كَوْنِهِ مَوْضُوعًا بِأَوْضَاعٍ مُتَعَدِّدَةٍ لِلْخُصُوصِيَّاتِ، وَمَنْعُ هَذَا يَعْرِفُ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ فِي تَعْرِيفِ الْمَعْرِفَةِ مِنْ أَنَّ الْمَعَارِفَ - مَا عَدَا الْعَلَمَ - مَوْضُوعَةٌ لِلْخُصُوصِيَّاتِ بِوَضْعٍ وَاحِدٍ، فَمَنْ ادَّعَى خِلَافَ ذَلِكَ فَعَلِيهِ الْإِثْبَاتُ، وَدُونَ ذَلِكَ خَرَطُ الْقِتَادِ^(٦). ثُمَّ التَّعْيِينُ إِنْ كَانَ خَارِجِيًّا بِأَنْ كَانَ الْمَوْضُوعُ لَهُ مُعَيَّنًا فِي الْخَارِجِ كـ(زَيْدٍ) فَهُوَ عِلْمٌ شَخْصِيٌّ، وَإِنْ كَانَ ذَهْنِيًّا بِأَنْ كَانَ الْمَوْضُوعُ لَهُ مُعَيَّنًا فِي الذَّهْنِ كـ(أَسَامَةِ) عِلْمٌ لِلسَّبْعِ، أَيِّ لِلْمَاهِيَةِ الْحَاضِرَةِ فِي الذَّهْنِ فَهُوَ عِلْمٌ جِنْسِيٌّ^(٧).

(١) - وَقِيلَ: مُشْتَقٌّ مِنَ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّهُ يُعْلَمُ بِهِ مَسْمَاهُ، أَوْ لِأَنَّ غَالِبَ مَسْمَيَاتِهِ مِنْ ذَوِي الْعِلْمِ. يَنْظُرُ: إِرْشَادُ السَّالِكِ إِلَى حَلِّ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ: ١٣٠/١.

(٢) - يَنْظُرُ هَذَا الْحَدُّ فِي: الْكَافِيَةِ فِي عِلْمِ النَّحْوِ: ٣٧.

(٣) - لِأَنَّهُمَا وَإِنْ عَيَّنَا فَرْدَيْنِ لَكِنَّ هَذَا التَّعْيِينَ حَصَلَ لِأَمْرِ عَرَضَ بَعْدَ الْوَضْعِ، وَهُوَ عَدَمُ وَجُودِ غَيْرِهِمَا مِنْ أَفْرَادِ الْمَسْمَى. يَنْظُرُ: حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ: ١٨٦/١.

(٤) - لِيُطْلَقَ، وَالْأَصُوبُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٥) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرِّضِيِّ: ١٩٤/٤.

(٦) - الْقِتَادُ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

وَقَوْلُهُ: (وَدُونَ ذَلِكَ خَرَطُ الْقِتَادِ)، مِثْلُ يُضْرَبُ لِلْأَمْرِ الْعَسِيرِ؛ لِأَنَّ الْقِتَادَ نَبَاتٌ لَهُ شَوْكٌ أَمْثَالُ الْإِبْرِ، فَخَرَطُهُ بِالْكَفِّ أَمْرٌ مُتَعَبِّرٌ أَوْ مُسْتَحِيلٌ. يَنْظُرُ: مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ: ٢٦٥/١.

(٧) - يَنْظُرُ تَعْرِيفًا الْعِلْمَ الشَّخْصِيَّ وَالْعِلْمَ الْجِنْسِيَّ وَالْفَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي: شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ: ٢٥١-٢٥٢، وَحَاشِيَةُ السُّجَاعِيِّ: ٢٢٠، وَحَاشِيَةُ الْخَضِرِيِّ: ١٣٩-١٤٠.

وَأَمَّا اسْمُ الْجِنْسِ فَهُوَ مَا وَضَعَ لِلْمَاهِيَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ، أَي: مِنْ غَيْرِ مِلَاحَظَةٍ تَعْيِينِهَا فِي الْخَارِجِ أَوْ فِي الذَّهْنِ كـ(أَسَدٍ) اسْمٌ لِلسَّبْعِ، أَي لِمَاهِيَّتِهِ. /و ٣٩/ هذا تَحْرِيرُ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا^(١)، فَإِنَّهُمَا مُلْتَبَسَانِ لَصَدَقَ كُلٌّ مِنْهُمَا عَلَى كُلِّ مِنْ أَفْرَادِ الْجِنْسِ.

فَإِنْ قُلْتُ: الْوَاضِعُ إِذَا وَضَعَ لَفْظَةً بِإِزَاءِ مَعْنَى فَلَا بَدَّ أَنْ يُلَاحَظَ تَعْيِينُهُ فَحِينَئِذٍ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، قُلْتُ: مَعْنَى قَوْلِهِمْ: إِنَّ اسْمَ الْجِنْسِ لَا يُلَاحَظُ تَعْيِينُهُ فِي الذَّهْنِ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ مِلَاحَظَتُهُ فِيهِ، وَالْوُجُودُ الذَّهْنِيُّ وَإِنْ كَانَ حَاصِلًا لَكُنْهُ لَا تَجِبُ مِلَاحَظَتُهُ فِي النُّكْرَةِ، بِخِلَافِ الْمَعْرِفَةِ فَإِنَّ مِلَاحَظَتَهَا وَاجِبَةٌ، وَعَدَمُ اعْتِبَارِ الشَّيْءِ لَيْسَ اعْتِبَارًا لِعَدَمِهِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى اعْتِبَارِ التَّعْيِينِ فِي عِلْمِ الْجِنْسِ إِجْرَاءُ الْأَحْكَامِ اللَّفْظِيَّةِ لِعِلْمِ الشَّخْصِ عَلَيْهِ كَمَنْعِهِ مِنْ (أَل)، وَالْإِضَافَةِ، وَالصَّرْفِ مَعَ سَبَبٍ آخَرَ كَالثَّانِيَةِ فِي (أَسَامَةِ)، وَمَجِيءِ الْحَالِ مِنْهُ كَهَذَا أُسَامَةُ مُقْبِلًا، وَعَدَمُ نَعْتِهِ بِالنُّكْرَةِ.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ اسْتِعْمَالَ عِلْمِ الْجِنْسِ أَوْ اسْمِهِ مَعْرُفًا أَوْ مُنْكَرًا فِي الْفَرْدِ الْمَعْيَنِ أَوْ الْمُبْهَمِ إِنْ كَانَ مِنْ حَيْثُ اشْتِمَالِهِ عَلَى الْمَاهِيَةِ، مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الشَّخْصِ، فَحَقِيقَةً، وَإِلَّا فَمَجَازًا، وَهَذَا فِي عِلْمِ الْجِنْسِ لَا إِشْكَالَ فِيهِ، وَكَذَا فِي اسْمِهِ عَلَى مَا اخْتَرْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِلْمَاهِيَةِ، لَكِنْ يَشْكُلُ عَلَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ مَوْضُوعٌ لِلْفَرْدِ الْمُبْهَمِ، وَيَلْزُمُهُ أَنْ يَدَّعِيَنَّ أَنَّ اسْتِعْمَالَ مَعْرُفًا بِلَا مِلَاحَظَةٍ مَجَازًا، ضَرُورَةٌ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَوْضُوعًا لِفَرْدٍ مُبْهَمٍ مِنْ أَفْرَادِ جِنْسِهِ ثُمَّ عُرِفَ بِلَا مِلَاحَظَةٍ أُريدَ بِهِ مَفْهُومُ الْمَسْمُومِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ لِمَا صَدَقَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَفْرَادِ، فَقَدْ اسْتَعْمِلَ فِي جُزْءٍ مَعْنَاهُ فَيَكُونُ مَجَازًا.

وَإِذَا قَدْ عُرِفَتْ أَنَّ الْعِلْمَ قِسْمَانِ: شَخْصِيٌّ وَجِنْسِيٌّ، فَاعْلَمْ أَنَّ مَسْمُومَ الشَّخْصِيَّ نَوْعَانِ: أَوَّلُو الْعِلْمِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، وَالْجِنِّ، وَالْإِنْسِ، كَجِبْرَائِيلَ، وَزَيْدٍ، وَالْوَلَهَانَ^(٢)، وَمَا يُؤْلَفُ كَالْقَبَائِلِ كَقَرْنٍ، وَالْبِلَادِ كَعَدَنٍ، وَالْخَيْلِ كَلَاْحِقٍ، وَالْإِبِلِ كَشَذَقَمٍ^(٣)، وَالْبَقَرِ كَعَرَارٍ، وَالْغَنَمِ كَهَيْلَةَ، وَالْكَلابِ كَوَاشِقٍ، وَالسِّلَاحِ كَذِي الْفَقَّارِ. الْفَقَّارِ.

وَيَنْقَسِمُ إِلَى: مَنْقُولٍ إِلَى الْعِلْمِيَّةِ، وَهُوَ مَا سَبَقَ لَهُ اسْتِعْمَالٌ فِي غَيْرِهَا، وَلَوْ مَجَازًا، وَنَقْلُهُ إِذَا مِنْ اسْمٍ عَيْنٍ كَأَسَدٍ، أَوْ اسْمٍ مَعْنَى كَزَيْدٍ، أَوْ مُشْتَقٍّ، وَهُوَ إِذَا وَصِفَ لِفَاعِلٍ كَجَادَتْ، وَحَسَنٍ، أَوْ لِمَفْعُولٍ

(١) - أَي: بَيَّنَّ اسْمَ الْجِنْسِ وَالْعِلْمَ الْجِنْسِيَّ.

(٢) - الْوَلَهَانُ: شَيْطَانُ الْوَضُوءِ، وَهُوَ الَّذِي يُؤْلَفُ النَّاسُ بِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ. يَنْظُرُ: الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ: ٦٧٢/٢ مادة (و ل ه).

(٣) - شَذَقَمٌ، أَوْ شَذَقَمٌ، اسْمُ فَحُولٍ إِبِلٍ الْعَرَبِ كَانَ لِلنُّعْمَانِ بْنِ الْمُنْذَرِ. يَنْظُرُ: الصِّحَاحُ: ١٩٥٩/٥ مادة (ش ذ ق م). مادة (ش ذ ق م)، وَتَاجُ الْعُرُوسِ: ٤٦٠/٣٢ مادة (ش ذ ق م).

كمنصورٍ ومحمَّدٍ، وما وقع لابنِ مُعْطٍ^(١) في (أَلْفَيْتِهِ) من أَنَّ (محمَّد) مرتجلٌ حيثُ قال^(٢):
ثُمَّ الَّذِي فِي النَّاسِ مِنْهُ مُفْرَدٌ مُرْتَجِلٌ مِثَالُهُ: مُحَمَّدٌ
فَسَهُوَ ظَاهِرٌ^(٣).

وإِذَا مِنْ فِعْلٍ مَاضٍ كـ(شَمَرَ) وَ(كَغَسَبَ)^(٤)، أَوْ مُضَارِعٍ كـ(يَشْكُرُ)، أَوْ أَمْرِ كـ(إِصْمِتْ)، وَإِذَا مِنْ جُمْلَةٍ إِذَا فَعْلِيَّةً كـ(شَابَ قَرْنَاهَا)، أَوْ اسْمِيَّةً كـ(زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، وَلَيْسَ بِمَسْمُوعٍ، وَلَكِنَّهُمْ قَاسَوْهُ.
وإِلَى مُرْتَجِلٍ، وَهُوَ مَا بَخْلَافِهِ، وَقِيلَ: مَا سَبَقَ لَهُ اسْتِعْمَالٌ فِي غَيْرِهَا، إِلَّا أَنَّهُ جُهْلٌ، وَذَلِكَ نَحْوُ:
سُعَادٌ، وَفَقْعَسٌ، وَمَوْهَبٌ، هَذَا رَأْيُ الْأَكْثَرِينَ^(٥)، وَقِيلَ: إِنَّ الْأَعْلَامَ كُلَّهَا مَنْقُولَةٌ وَلَا يَضُرُّ جُهْلُ
أَصْلِهَا^(٦)، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ^(٧)، وَقِيلَ: كُلُّهَا مُرْتَجَلَةٌ وَهُوَ مَذْهَبُ الرَّجَّاحِ^(٨)، قَالَ أَبُو حَيَّانَ:
هَذَا التَّقْسِيمُ بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَغْلَبِ، وَإِلَّا فَالَّذِي عِلْمِيَّتُهُ بِالْغَلْبَةِ خَالٍ عَنِ الْقِسْمَيْنِ^(٩)، انْتَهَى. وَلَيْسَ
بشَيْءٍ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ مَنْقُولٌ؛ لَصَدَقَ حَدِّ عَلَيْهِ.
وَيَنْقَسِمُ أَيْضًا إِلَى مُفْرَدٍ كـ(زَيْدٍ)، وَإِلَى مَرْكَبٍ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ:
الْأَوَّلُ: الْمَرْكَبُ الْإِضَافِيُّ كَعَبْدِ اللَّهِ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَحُكْمُهُ أَنَّ يَجِيءُ الْأَوَّلُ بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ، وَأَنْ يُجَرَّ
الثَّانِي بِالْإِضَافَةِ.

(١) - يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْمُعْطِيِّ بْنِ عَبْدِ الثَّوْرِ الزَّوَاوِيُّ، نَسَبُهُ إِلَى قَبِيلَةِ زَوَاوَةَ بَظَاهِرِ بَجَايَةِ فِي إِفْرِيقِيَا، عَالَمٌ بِاللُّغَةِ
وَالْأَدَبِ، وَاسِعُ الشُّهُرَةِ، سَكَنَ دِمَشْقَ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى مِصْرَ حَيْثُ دَرَسَ فِيهَا، مِنْ مَوْلَاتِهِ: الدُّرَّةُ الْأَلْفِيَّةُ فِي عِلْمِ
العَرَبِيَّةِ مَنْظُومَةٌ فِي أَكْثَرِ مِنْ أَلْفِ بَيْتٍ، وَالْعُقُودُ وَالْقَوَانِينُ فِي النُّحُو، وَالْمَثَلُ فِي اللُّغَةِ، تُوفِّيَ فِي الْقَاهِرَةِ سَنَةَ
(٦٢٨هـ). ينظر: معجم الأدباء: ٢٨٣١/٦، ووفيات الأعيان: ١٩٧/٦، وبغية الوعاة: ٣٤٤/٢.

(٢) - الدُّرَّةُ الْأَلْفِيَّةُ: ٨٥.

(٣) - لِأَنَّ مُحَمَّدًا مَنْقُولٌ عَنْ صِفَةٍ وَلَيْسَ مُرْتَجَلًا. ينظر: الصِّفَةُ الصِّفِيَّةُ: ٥٧٦/١.

(٤) - كَغَسَبَ، عَلَى زَنَةِ (فَعَّلَ)، الرَّجُلُ إِذَا عَدَا عَدَا شَدِيدًا، أَوْ مَشَى مِشْيَةَ السَّكَارَانِ. ينظر: لسان العرب:
٧٢٠/١ مادة (كغسب).

(٥) - أَي: التَّقْسِيمُ إِلَى مُرْتَجِلٍ وَمَنْقُولٍ، هُوَ رَأْيُ الْأَكْثَرِينَ.

(٦) - ينظر: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٣٠٧/٢، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكُ: ١٣٠-١٣١، وَشَرَحَ النَّصْرُحُ: ١٢٨/١.

(٧) - لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَسْمَاءِ التَّنْكِيرُ، ثُمَّ نَقَلْتُ لِلْعِلْمِيَّةِ. ينظر: كِتَابُ سَيَبَوِيهِ: ٩٥-٩٦، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ:
٣٠٧/٢ - ٣٠٨، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكُ: ١٣٠-١٣١، وَشَرَحَ النَّصْرُحُ: ١٢٨/١.

(٨) - لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ النَّقْلِ، وَمَا وَافَقَ وَصْفًا أَوْ غَيْرَهُ؛ فَهُوَ اتِّفَاقِيٌّ لَا مَقْصُودٌ. ينظر: مَذْهَبُ الرَّجَّاحِ فِي: ارْتِشَافِ
ارْتِشَافِ الصُّرْبِ: ٩٦١/٢، وَشَرَحَ الْأَشْمُونِيُّ: ١١٤/١، وَشَرَحَ النَّصْرُحُ: ١٢٨/١، وَهَمَعَ الْهَوَامِعُ: ٢٨٥/١.

(٩) - ينظر: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٣١١/٢، وَارْتِشَافِ الصُّرْبِ: ٩٦٣/٢.

والثاني: المركَّبُ المزجِيُّ وهو كلُّ اسمين جُعلا اسمًا واحدًا، ونُزِلَ ثانيهما منزلة تاءِ التَّأْنِيثِ، وحكمُهُ أن يُبْنَى الأوَّلُ على الفتحِ ما لم يكن آخرُهُ ياءً فيُبنى على السُّكُونِ كَبَعْلَبَكَّ، وَمَعْدِي كَرِبَ، وأن يُعْرَبَ الثاني ما لم يكن اسمُ صوتٍ كـ(وَيْه) من سيبويه، ونفطويه، فيُبنى على الكسر^(١).

الثالث: المركَّبُ الإسناديُّ كشَابَ قَرْنَاهَا، وبرَقَ نَحْرُهُ، وحكمُهُ أن يُحكى^(٢) على ما كان / ٣٩ / عليه، عليه، ولا يُعْرَبُ، بل يَقْدَرُ الإعرابُ على محلِّه، كقولهِ^(٣):

[١٦٣] كَذَبْتُمْ وَبَيْتَ اللَّهِ لَا تَنْكِحُونَهَا بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ^(٤) وَتَحْلُبُ

ومُسَمَّى الجنسِي ثلاثة أنواع^(٥):

- أعيانٌ لا تُؤْلَفُ كالسِّبَاعِ والحشراتِ، نحو: أَسَامَةُ، وأبو الحارثِ، للأسدِ، وشَبُوءُ، وأُمُّ عَرِيْطٍ، للعقربِ، وبنْتُ طَبَقٍ، لَصَرْبٍ من الحَيَّاتِ.

- وأعيانٌ تُؤْلَفُ، كقولهِم: هَيَّانُ بْنُ بَيَّانٍ، للمجهولِ العَيْنِ والنَّسَبِ، وأبو الدَّغَفَاءِ، للأحمقِ، وأبو المَصَّاءِ، للفرسِ.

- ومَعَانٍ، كسُبحانٍ، للتَّسْبِيحِ، وَبَرَّةٍ، للمَبَرَّةِ، وَفَجَّارٍ، للفَجْرَةِ، وَيَسَارٍ للمَيْسَرَةِ.

قوله: وَهُوَ إِمَّا اسْمٌ ... إلخ، إشارةٌ إلى أَنَّ العَلَمَ، شخصيًّا كانَ أو جنسيًّا، يَنْقَسِمُ إلى مَا يَخْتَصُّ بلفظِ الاسمِ، وهو الَّذي لا يُقصدُ به مدحٌ ولا ذمٌّ كزَيْدٍ وَهِنْدٍ، وإلى لَقَبٍ، وهو ما يُقصدُ به أَحَدُهُمَا كالمصطفى، والمرتضى، في المدحِ، وَقَفَّةٍ، وَبَطَّةٍ، في الذَّمِّ، ولم يُسمَعْ لَعَلَمَ الجنسِ لَقَبٌ، نصَّ عليه المصنِّفُ في (حَوَاشِي الألفيَّةِ)^(٦).

(١) - أَجَارَ الجرميُّ إعرابه إعرابَ ما لا ينصرفُ نحو: قامَ سيبويه، ورأيتُ سيبويه، ومررتُ بسيبويه، وحكى ابنُ مالكٍ أَنَّها لغةٌ. ينظر: شرح التَّسهيل: ١٧٣/١، وارتشاف الضَّرْب: ٩٦٤/٢.

(٢) - حكى ابنُ مالكٍ أَنَّ من العربِ من يُضِيفُ أوَّلَ الجزأينِ إلى الثاني فيقولون: بَرَقَ نَحْرُهُ، ورَدَّهُ أَبُو حَيَّانٍ بَأَنَّهُ لا يقاسُ عليه، واستدلَّ بنصِّ النُّحَوِيِّينَ على أَنَّ كلَّ ما سُمِّيَ به ممَّا يتضمَّنُ إسنَادًا فليس فيه إلَّا الحكايةُ. ينظر: شرح التَّسهيل: ١٧٣/١، وارتشاف الضَّرْب: ٩٦٤/٢.

(٣) - من الطَّوِيلِ، وهو بلا نسبةٍ في: كتاب سيبويه: ٨٥/٢، و٢٠٧/٣، و٣٢٦/٣، والمقتَضِب: ٩/٤، و٢٢٦/٤، والإيضاح في شرح المفصَّل: ٢٦/١، وشرح المفصَّل: ٦٩/١.

والشَّاهِدُ فيه: حكايةُ العَلَمِ المركَّبِ تركيبًا إسناديًّا (شَابَ قَرْنَاهَا).

(٤) - تصرَّوا، وهو تحريفٌ.

(٥) - تنظر هذه الأنواع في: شرح ابن النَّاظم: ٥٠، ومنهج السَّالِك: ١٠٨/١-١٠٩، وأوضح المسالك: ١٣٨/١.

١٣٨/١.

(٦) - قال: ((وفهم من اقتصاره -[أي: ابن مالك في الألفيَّة]- على التَّمثِيلِ بالكنية والاسم أَنَّ الجنسَ لم يوضع له لَقَبٌ، وكذا قال غيره من النُّحَوِيِّينَ، أعني: قَسَمَ عِلْمَ الجنسِ إلى كنيةٍ واسمٍ، ومنهم الرَّمْخَرِيُّ في (مفصِّله)).

حاشية ابن هشام الكبرى: ١٢٣، وينظر: المفصَّل: ٣٦.

ونفى الفاكهِي تلقِيبَ الإناثِ^(١)، وهو وَهْمٌ وَقَلَّةُ اطِّلاعٍ؛ إذ قد صرَّحوا في قولِ امرئ القيسِ^(٢):

[١٦٤] وَيَوْمُ دَخَلْتُ الْخَدَرَ خَدَرَ غُنَيْرَةَ

بأنَّ غُنَيْرَةَ لَقَبُ فَاطِمَةَ^(٣) المُناداةُ على طَرِيقَةِ التَّرْخِيمِ في قولِهِ^(٤):

[١٦٥] أَفَاطُمُ مَهْلًا بَعْضُ هَذَا التَّدُلِّ

وبأنَّ ماءَ السَّماءِ لَقَبُ أمِ المنذرِ اشتهرتْ به^(٥)، ووردَ أنَّ لَقَبَ عائشةَ^(٦) حُمَيْرَاءُ^(٧).

والى كنيةٍ، وهو ما صُدِّرَ بِأَبٍ أو أمِّ كَأَبِي الْحَسَنِ، وأمِّ كلثومٍ، وأَبِي المضاءِ، وأمِّ عَرِيْطٍ، وزادَ نجمُ الأئمةِ في (شرح الكافية): أو ابنٍ، أو بنتٍ، كابنِ آوى، وبنتِ وَرْدَانَ.

فإن قلت: نرى بعضَ الأسماءِ يدلُّ على مدحِ المسمَّى وذمِّه، ويُصَدَّرُ بذلكَ أيضًا كَأَبِي الخَيْرِ، وأَبِي لهبٍ فيختلُّ تعريفُ كلِّ من الثلاثةِ، قلنا: لم يُقصدْ ذلكَ حينَ الوضعِ وإنَّ دلَّ عليه.

ص: وَيُوَخَّرُ اللَّقَبُ [عَنِ الاسمِ] تَابِعًا لَهُ مُطْلَقًا، أو مَخْفُوضًا بِالْإِضَافَةِ إِنَّ أُفْرِدَ ك(سَعِيدِ كُرْزٍ).

ش: لَمَّا فرَغَ من تمييزِ هذهِ الثلاثةِ أعني: الاسمَ، واللَّقبَ، والكنيةَ، شرَعَ في بيانِ ترتيبِها في اللفظِ، فأشارَ إلى أَنَّهُ إذا اجتمعَ الاسمُ واللَّقبُ وجبَ تأخيرُ اللَّقبِ غَالِبًا، ومن غيرِ الغالبِ قولُهُ^(٨):

(١) - ينظر: مجيب النِّدا: ٢٥٧/١.

(٢) - من الطَّويل، وعجزُهُ: فَقَالَتْ: لَكَ الْوِيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي،

وهو لَهُ في ديوانِهِ: ١١، والمقاصد النَّحوِيَّة: ٤/١٨٥٠، وخزانة الأدب: ٣/٤٤٨.

(٣) - نقلَهُ ابنُ الأَثيرِ عن الأَصمعيِّ في: شرح القصائد السَّبعِ الطَّوَالِ الجاهليَّاتِ: ٣٦.

(٤) - من الطَّويل، وعجزُهُ: وَإِنْ كُنْتُ قد أَرَمَعْتُ صرْمِي فَأَجْمَلِي،

وهو لَهُ في ديوانِهِ: ١٢، والجنى الدَّاني: ٣٥، والمقاصد النَّحوِيَّة: ٤/١٧٦٤، وخزانة الأدب: ١١/٢٢٢.

والشَّاهدُ فِيهِ وفي البيتِ المذكورِ قَبْلَهُ: تلقِيبُ العربِ لِلْإناثِ رَدًّا على الفاكهِي بأنَّ (غُنَيْرَةَ) لَقَبُ (فَاطِمَةَ) الَّتِي تَغَزَّلَ بها امرؤُ القيسِ في مَعْلَقَتِهِ المشهورةِ.

(٥) - واسمُها ماوِيَّةُ بنتُ عوفٍ بنِ جشمِ بنِ الخَزرجِ، لَقِبَتْ بماءِ السَّماءِ لحسنِها وجمالِها، وقيل: لَقَبُ أبيه عامرٍ، عامرٍ، كانَ إذا أَجْدَبَ قومُهُ مائهم. ينظر: المعارف: ٦٤٧، والمقاصد النَّحوِيَّة: ١/٣٥٤، وخزانة الأدب: ٢/٣٢٤.

(٦) - عائشةُ بنتُ أبي بكرٍ أمُّ المؤمنينَ، تزَوَّجها النَّبِيُّ (ﷺ) في السَّنَةِ الثَّانِيَةِ من الهجرةِ، وهي أَكثَرُ نساءِهِ روايةً روايةً للحديثِ عنه، تُوفِّيَتْ سنةَ (٥٨هـ). ينظر: الاستيعاب: ٤/١٨٨١، والإصابة: ٨/٢٣١.

(٧) - ينظر هذا التَّعْقُبُ للفاكهِي في: حاشية يس: ١٩/٢.

(٨) - صُدِّرَ بَيْتٌ من البسيط، عجزُهُ: بِيْطَنٍ شَرِيانٍ يَعوي عِنْدَهُ الدَّيْبُ،

وهو لجنوبِ أُختِ عمروِ ذي الكلبِ أو لسريعِ بنِ عمرانِ الصَّاهليِّ في: شرح أشعار الهذليين: ٢/٥٧٨، ولجنوبِ في: شرح التَّسهيل: ١/١٧٤، وتخليص الشَّواهد: ١١٨، والمقاصد النَّحوِيَّة: ١/٣٥٧، ولرِيطَةُ أُختِ عمروِ ذي الكلبِ في: خزانة الأدب: ١٠/٣٩٠.

والشَّاهدُ فِيهِ: تَقْدِيمُ اللَّقبِ (ذا الكلبِ) على الاسمِ (عمراً) في غيرِ الغالبِ.

[١٦٦] فَإِنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرُهُمْ نَسَبًا
وَقَوْلُهُ^(١):

[١٦٧] أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو وَجَدِّي أَبُوهُ مُنْذِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ

وفي (التسهيل): العلة في ذلك أن اللَّقَبَ غالبًا منقولٌ من اسمٍ غيرِ إنسانٍ، فلو قُدِّمَ لَتَوْهَمَ أَنَّ المرادَ مُسمَّاهُ الأصلي، وذلك مأمونٌ بتأخيرهِ^(٢).

وقال الرُّضَيُّ (تت): إذا قُصِدَ الجمعُ بينَ الاسمِ واللَّقبِ أُتِيَ بالاسمِ أَوَّلًا، ثُمَّ باللَّقبِ؛ لكونهِ أَشْهَرَ؛ لِأَنَّ فِيهِ الْعِلْمِيَّةَ مَعَ شَيْءٍ مِنْ مَعْنَى التَّعَبُّ، فَلَوْ أُتِيَ بِهِ أَوَّلًا لَأَغْنَى عَنِ الْاسْمِ^(٣)، وَهُوَ مُخَالَفٌ مُخَالَفٌ لِمَا قَالَهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ^(٤) مِنْ أَنَّ اللَّقَبَ إِذَا كَانَ أَشْهَرَ يُبْدَأُ بِهِ قَبْلَ الْاسْمِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿الْمَسِيحُ عِيسَى﴾ (٤٥) [آل عمران]، فَإِنَّ الْمَسِيحَ لَا يَقَعُ عَلَى غَيْرِهِ، بِخِلَافِ عِيسَى فَإِنَّهُ يَقَعُ عَلَى عَدَدٍ كَثِيرٍ، قَالَ: وَلِذَلِكَ تَقَدَّمَ أَلْقَابُ الْخُلَفَاءِ لِأَنَّهَا أَشْهَرُ مِنْ أَسْمَائِهِمْ^(٥)، وَفِيهِ تَخْصِصٌ لِإِطْلَاقِ وَجوبِ تَأْخِيرِ اللَّقَبِ، وَقَدْ خُ لِمَا عَلِلَ بِهِ الرُّضَيُّ^(٦) (تت).

وَأَمَّا حَالُ^(٧) اللَّقَبِ مَعَ الْكُنْيَةِ فَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ كَمَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ بِلَا تَفَاوُتٍ^(٨)، لَكِنْ مُؤَدَّى تَعْلِيلِ ابْنِ مَالِكٍ وَالرُّضَيِّ (تت) يَمْنَعُ مِنَ التَّقْدِيمِ أَيْضًا، وَأَمَّا حَالُ الْكُنْيَةِ مَعَ الْاسْمِ فَالتَّقْدِيمُ كَالْتَأْخِيرِ بِلَا تَفَاوُتٍ.

وَإِذْ قَدْ عَرَفْتَ هَذَا فَنَقُولُ: إِذَا اجْتَمَعَ الْاسْمُ وَاللَّقَبُ وَأُخِّرَ الْأَخِيرُ جَازَ أَنْ يُجْعَلَ تَابِعًا، عَطْفَ بَيَانٍ لَهُ^(٩)؛ لكونهِ أَشْهَرَ، وَأَنْ يَقْطَعَ عَنْهُ رَفْعًا، أَوْ نَصَبًا عَلَى الْمَدْحِ وَالذَّمِّ؛ لكونهِ مُتَضَمِّنًا لِأَحَدِهِمَا سَوَاءً

(١) - من الوافر، وهو لبعض الأنصار في: تخلص الشواهد: ١١٨، خزنة الأدب: ٣٦٥/٤، ولأوس بن الصامت في: المقاصد النحوية: ٣٥٤/١، وشرح التصريح: ١٣٣/١.

والشاهد فيه: تقديم اللقب (مزيقيا) على الاسم (عمرو) في غير الغالب.

(٢) - هذا الكلام غير موجود في التسهيل بل في شرحه لابن مالك فربما سقطت كلمة (شرح) من المخطوطة. ينظر: شرح التسهيل: ١٧٤/١.

(٣) - شرح الرضي: ٢١٤/٤.

(٤) - محمد بن القاسم بن محمد، أبو بكر، ابن الأنباري النحوي اللغوي الأديب، من أعلم الناس بنحو الكوفيين، وأكثرهم حفظًا للغة، أخذ عن ثعلب وأبيه وغيرهما، من مؤلفاته: غريب الحديث، وكتاب الهاءات، والكافي في النحو، توفي سنة (٣٢٨هـ). ينظر: معجم الأدباء: ٢٦١٤/٦، وإنباه الرواة: ٢٠١/٣، وبغية الوعاة: ٢١٢/١.

(٥) - ينظر: النقل عن ابن الأنباري في: النكت للسيوطي: ١٧٩/١.

(٦) - لأن الرضي يرى تأخر الأشهر لئلا يستغنى عن الاسم، وابن الأنباري يرى تقديم الأشهر.

(٧) - حال حال، مكرراً.

(٨) - ينظر: أوضح المسالك: ١٣٦/١، وشرح ابن عقيل: ١٠١/١، والمنهل الصافي: ١١٢/١.

(٩) - أو بدلاً منه، وعطف البيان أولى؛ لأنَّ اللَّقَبَ أَشْهَرُ مِنَ الْاسْمِ، وَيَبْدُو أَنَّ السَّيِّدَ الشَّارِحَ اكْتَفَى بِذِكْرِ الْأُولَى الْأُولَى. ينظر: المنهل الصافي: ١١٢/١.

كانا مفردين كسعيد كُرز، أو مركبين كعبد الله زين العابدين، و/٤٠ أو مختلفين في ذلك كزيد زين العابدين، وعبد الله كُرز.

وجاز أن يضاف الاسم إليه إن كانا مفردين كسعيد كُرز^(١)، أو أولهما كسعيد زين العابدين، على على تأويل الأول بالمسمى فيكون نكرة فتصح إضافته، واللقب حينئذ يكون الاسم، هذا إن لم يكن مانع، وإلا امتنعت الإضافة كما في الحارث كُرز؛ لمانع (أل)، وظاهر لفظ المتن امتناع الإضافة إذا كان الأول مفرداً، وبه صرح في (الشرح)^(٢)، وأقره عليه الفاكهي^(٣)، والوجه خلافه وفقاً للرضي (تتأمل)^(٤)؛ وذلك لأن المضاف إليه يجوز أن يكون مركباً كغلام عبد الله بخلاف المضاف.

واعلم أن جواز الإتيان والقطع والإضافة فيما إذا كان الاسم واللقب مفردين، أو أولهما، هو مذهب الكوفيين^(٥)، وبعض البصريين^(٦)، وأكثر البصريين يوجبون الإضافة أخذاً من اقتصار سيبويه سيبويه عليها^(٧)، والصحيح مذهب الكوفيين لما روى الفراء: قيس قُفَّة^(٨) ويحيى عَينان بالإتيان، وابن وابن قيس الرقيات^(٩)، بتتوين (قيس)^(١٠). لكن الإضافة أكثر استعمالاً، والإتيان أقيس منها^(١١).

تَمَمَّة:

كُنْتُ الْعَرَبُ عَنْ عَلمِ الْمَذْكَرِ الْعَاقِلِ بِفُلَانٍ، وَعَنْ كُنْيَتِهِ بِأَبِي فُلَانٍ وَابْنِ فُلَانٍ، وَعَنْ عَلمِ الْمُؤَنَّثِ بِفُلَانَةٍ، وَعَنْ كُنْيَتِهَا بِأُمِّ فُلَانٍ وَأُمِّ فُلَانَةٍ، وَفُلَانٌ وَفُلَانَةٌ عَلمان، وَلَا يُتَنَيَّانِ وَلَا يُجْمَعَانِ، وَأَمْرُهُمَا غَرِيبٌ

(١) - مذهب البصريين وجوب الإضافة، كما سيأتي.

(٢) - ينظر: شرح قطر الندى: ٩٨.

(٣) - ينظر: مجيب الندا: ٢٥٨/١.

(٤) - ينظر: شرح الرضي: ٣٠٥/٢، و٢١٥/٤.

(٥) - تنظر نسبة هذا المذهب للكوفيين في: شرح الكافية الشافية: ٢٥٠/١، وشرح ابن النّاطم: ٤٨، والتّذييل والتّكميل: ٣١٧/٢، ونسبه الرضي إلى الفراء خاصة، ينظر: شرح الرضي: ٣٠٥/٢، و٢١٥/٤.

(٦) - هو الرّجاء، ينظر: شرح الرضي: ٣٠٥/٢، وشرح التّصريح: ١٣٥/١، ونتائج التّحصيل: ٦٧٦/٢.

(٧) - قال سيبويه: ((هذا باب الألقاب إذا لُقبَ مفرداً بمفرد أضفته إلى الألقاب، وهو قول أبي عمرو، ويونس والخليل، وذلك قولك: هذا سعيد كُرز، وهذا قيس قُفَّة قد جاء...)). كتاب سيبويه: ٢٩٤/٣. وينظر مذهب البصريين في: المقتضب: ١٦/٤، والكافي في شرح الهادي: ١٥٧٥-١٥٧٦، وشرح ابن النّاطم: ٤٨، والتّذييل والتّكميل: ٣١٧/٢.

(٨) - قطمة، وهو تحريف، والصواب ما أثبتّه.

(٩) - عبيد الله بن قيس بن شريح بن مالك الفُرسِي، شاعر أمويّ أكثر شعره الغزل، لُقبَ بالرّقيّات لتشبيهه بثلاث نساء كلّ واحدة منهن اسمها رقيّة، تُوفّي نحو سنة (٨٥هـ). ينظر: الشّعر والشّعراء: ٥٣٠/١، والأعلام: ١٩٦/٤.

(١٠) - تنظر رواية الفراء في: الإيضاح في شرح المفصل: ٣٤/١، وشرح الرضي: ٢١٥/٤.

(١١) - ينظر: شرح قطر الندى: ٩٨، وشرح التّصريح: ١٣٥/١.

في لحاقِ النَّاءِ للمؤنَّثِ وهو عَلمٌ، وإنَّما يلحقُ للفرقِ بينَ الصِّفاتِ، والدَّلِيلُ على عَلمِيَّتِهِ منعُ مؤنَّثِهِ الصَّرْفِ^(١) كما في قولِهِ^(٢):

[١٦٨] فُلَانَةٌ أَصَحَّتْ خَلَّةً لِفُلَانٍ

وكنُوا عن عَلمٍ ما لا يعقلُ بالفُلانِ في المذكَّرِ، والفُلانةُ في فرعِهِ، فزادُوا (أل) فرقًا بينَ العاقلِ وغيرِهِ^(٣).

وأسماءُ الأيامِ عندَ الجمهورِ أعلامٌ تُوهِّمُ فيها الصِّفَةُ فدخلَتْها (أل) التي للمَح كالحارثِ والعبَّاسِ، ثُمَّ غَلَبَتْ فَصارتِ كالدَّبْرانِ، فالسَّبَبُ مُشتَقٌّ من معنى القطعِ^(٤)، والجُمُعَةُ من الاجتماعِ، وباقيها من الواحدِ، والثَّاني، والثَّالثِ، والرَّابعِ، والخامسِ، وخالفَ المُبرِّدُ فقال: إِنَّها غيرُ أعلامٍ، ولأَمثالِها للتَّعريفِ، فإذا زالتْ صارتِ نكراتٍ^(٥).

ومن الأعلامِ بعضُ الأعدادِ المطلقةِ، وهي التي لم تُقَيَّدْ بمعدودٍ مذكورٍ ولا محذوفٍ، وإنَّما تدلُّ على مجرَّدِ العدَدِ، وإنَّما كانتْ أعلامًا؛ لأنَّ كلاً منها يدلُّ على حقيقةٍ مُعَيَّنةٍ دلالةً خاليةً من الشَّرْكِةِ، فإذا انضافَ إلى العلميَّةِ سببٌ آخرُ مُنَعَتْ من الصَّرْفِ نحوُ: ستَّةٌ ضِعْفُ ثلاثةٍ، وأربعةٌ نصفُ ثمانيةٍ^(٦).

(١) - ينظر: ارتشاف الصُّرب: ٩٧٢/٢، وجمع الهوامع: ٢٩٢/١، وغفو العافية في شرح الكافية: ٢٠/٢.

(٢) - عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ صَدْرُهُ: أَلَا لَعَنَ اللَّهُ الْوَشَاءَ وَقَوْلَهُم،

وهو لعروة بن حزام في: ديوانه: ١٣٤، والمقاصد النُحوية: ٩٩٤-٩٩٥/٢، وشرح شواهد المغني: ٤١٤/١، وخزانة الأدب: ٣٧٥/٣، ٣٧٩.

والشَّاهِدُ فِيهِ: مَنَعُ صَرْفٍ (فُلَانَةٌ) وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى عِلْمِيَّتِهِ.

(٣) - ينظر: كتاب سيبويه: ٤١٥/٢، و٥٠٧/٣، وشرح المفصل: ١١١/١، والكافي في شرح الهادي: ١٥٨٤/٣، ١٥٨٤/٣، والإقليد: ٢٢٣/١.

وعَلَلِ الْجَنْدِيُّ دَخُولَ (أَل) عَلَيْهَا بَأَنَّ فِيهَا شَوَبٌ مِنَ الْجَنْسِيَّةِ، فَمِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا أَعْلَامًا كُنُوا عَنْهَا بِمَا يَكْنَى بِهِ عَنْ الْأَعْلَامِ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّ فِيهَا شَوَبًا مِنَ الْجَنْسِيَّةِ أَدْخَلُوا عَلَيْهَا اللَّامَ. ينظر: الإقليد: ٢٢٣/١.

(٤) - للسَّبَبِ مَعَانٍ مِنْهَا: الْقَطْعُ، وَمِنْهُ سُمِّيَ يَوْمُ السَّبَبِ، لَانْقِطَاعِ الْأَيَّامِ عِنْدَهُ. ينظر: الصَّاح: ٢٥٠/١ مادة (سبت)، والقاموس المحيط: ١٥٢ مادة (سبت).

(٥) - تَنْظُرُ نِسْبَةً هَذَا الرَّأْيِ إِلَى الْمَبْرَدِ فِي: وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ: ١٨٨/١، وجمع الهوامع: ٢٩٢/١، ومجيب النِّدَا: ٢٥٧/٢، لَكِنَّ مُحَقِّقَ (الْمَقْتَضَبِ) الْأُسْتَاذَ عَبْدَ الْخَالِقِ عَظِيمَةً نَفَى هَذَا عَنِ الْمَبْرَدِ، وَبَيَّنَّ أَنَّ رَأْيَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَرَأْيِ النَّحْوِيِّينَ الْآخَرِينَ فِي عَدِّ أَيَّامِ الْأُسْبُوعِ أَعْلَامًا، مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِ الْمَبْرَدِ: ((وَتَقُولُ فِيمَا كَانَ عِلْمًا فِي الْأَيَّامِ كَذَلِكَ فِي تَصْغِيرِ سَبَبٍ: سُبَيْتٌ، وَفِي تَصْغِيرِ أَحَدٍ أَحْيَدٌ...)). المقتضب: ٢٧٦/٢، فهي أسماءُ أعلامٍ عنده، فاندفعَ ما نُسِبَ إِلَيْهِ مِنْ رَأْيٍ مُخَالَفٍ لِلْجُمْهُورِ. ينظر: المقتضب: ٢٧٦/٢ - ٢٧٧.

(٦) - هذا مذهبُ ابْنِ جَنِّي وَالرَّمْخُسَرِيِّ وَابْنِ مَالِكٍ، وَتَابِعَهُمْ عَلَيْهِ السَّيِّدُ الشَّارْحُ، وَرَدَّ ابْنُ الْحَاجِبِ وَالرُّضِيُّ وَأَبُو الْفَدَاءِ بِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى أَنَّ تَكُونَ أَسْمَاءُ الْأَجْنَاسِ كُلُّهَا أَعْلَامًا، إِذْ كُلُّ نَكْرَةٍ يَصْخُ استعمالُها كَذَلِكَ نَحْوُ: رَجُلٌ

ومن الأعلام الأمثلة الموزون بها؛ لأنها دالة على المراد دلالة متضمنة للإشارة إلى حروفه وهيئاته؛ ولذلك تقع النكرة بعدها حالاً، وتوصف بالمعرفة^(١)، كقولنا: لا ينصرف فعل المعدول، وينصرف فعل غير معدول^(٢).

ومن الأعلام الكلمات المقصود بها لفظها دون معناها كقولك: (أَيْنَ) كلمة استفهام، و(ضَرَبَ) فعل ماضٍ، و(مِنْ) حرف جرٍّ؛ وذلك لأنَّ مثل هذا موضوع لمعنيين غير متناولٍ سواه، وهو منقول؛ لأنه نقل من مدلول هو المعنى إلى آخر هو اللفظ^(٣).
واعلم أنَّ التَّصْغِيرَ لا يُبْطِلُ الْعِلْمِيَّةَ تَرْخِيماً كَانَ أَوْ غَيْرُهُ، وَقِيلَ: يُبْطِلُهَا تَصْغِيرُ التَّرخيمِ، وَرَدَّهُ ابْنُ جَنِّي بِقَوْلِهِ^(٤):

[١٦٩] وَكَانَ خُرَيْثٌ فِي عَطَائِي جَاهِداً

يُرِيدُ الْحَارِثُ بْنُ وَعَلَةَ^(٥)، وَلَوْ كَانَ مِنْكَراً لَأَدْخَلَ عَلَيْهِ اللَّامَ^(٦)، ظ ٤٠/٤/ انتهى.

قَالَ بَعْضُهُمْ^(٧): وَقَدْ يُنْكَرُ الْعَلَمُ، وَصَوْرُ ذَلِكَ فِي وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُرَادَ بِهِ مُسَمًّى بِكَذَا، وَجَعَلَ مِنْهُ قَوْلُهُمْ: لَا زَيْدَ كَزَيْدٍ بِنِ ثَابِتٍ.

الثَّانِي: أَنْ يُرَادَ بِهِ الصِّفَةُ كَقَوْلِهِمْ: لِكُلِّ فِرْعَوْنَ مُوسَى، أَيْ: لِكُلِّ جَبَّارٍ قَهَّارٍ، أَوْ لِكُلِّ مُبْطِلٍ مُحَقِّقٍ^(٨).

وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَدَارَ التَّعْرِيفِ هُوَ الْوَضْعُ، فَبِاسْتِعْمَالِ الْعَلَمِ فِي أَحَدِ هَذَيْنِ النَّوعَيْنِ الْمُعَيَّنَيْنِ - وَهُوَ مُجَازٌ قَطْعاً - لَمْ يَخْرُجْ عَنْ كَوْنِهِ مَعْرِفَةً، فَالْقَوْلُ بِتَنْكِيرِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمُسَامَحَةِ.

خَيْرٌ مِنْ امْرَأَةٍ، وَهُوَ بَاطِلٌ. يَنْظُرُ: الْخَصَائِصُ: ٣٥/٣، وَالْمَفْصَلُ: ٣٧، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ: ٥٠/١ -

٥١، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ١٨٥/١، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ: ١٩٨/٤ وَالْكَتَّاشُ: ٢٩٧/١-٢٩٨، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٣٣٢/٢.

(١) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ١٨٤/١، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ: ١٩٩/٤، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٣٢٨/٢.

(٢) - يَنْظُرُ: الْخَصَائِصُ: ٣٥/٣، وَالْمَفْصَلُ: ٣٧، وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ١٥٦٧/٣-١٥٦٨.

(٣) - يَنْظُرُ هَذَا التَّعْلِيلُ فِي: شَرْحِ الرِّضِيِّ: ٢٠٤/٤، وَمَغْنِي اللَّيْبِ: ٥٩٦/٦، وَالْمَنْصَفُ لِلشُّمَيْيِّ: ٥٤٢/٢.

(٤) - عَجَزُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ صَدْرُهُ: أَتَيْتُ حَرِيثًا زَانِرًا عَنْ جَنَابَةٍ،

وَهُوَ لِلْأَعَشَى فِي: دِيَوَانِهِ: ٦٥، وَالدَّرُّ اللُّوَامِعُ: ١٢٤/١.

(٥) - الْحَارِثُ بْنُ وَعَلَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَرْمِيِّ، شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ، هُوَ وَأَبُوهُ مِنْ فِرْسَانٍ قِضَاعَةٌ وَأَعْلَامُهَا. يَنْظُرُ: شَرْحُ

دِيَوَانِ الْحَمَاسَةِ لِلتَّبْرِيزِيِّ: ٦٤/١، وَالْأَعْلَامُ: ١٥٨/٢.

(٦) - يَنْظُرُ هَذَا الْكَلَامُ فِي: ارْتِشَافِ الضَّرْبِ: ٩٦٩/٢، وَهَمْعِ الْهَوَامِعِ: ٢٩٣/١، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي مَا تَبَسَّرَ لِي

مِنْ مَوْلاَفَاتِ ابْنِ جَنِّي.

(٧) - هُوَ السَّيِّدُ عَلِيٌّ خَانَ الْمَدْنِيِّ.

^٨ - يَنْظُرُ: يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ١٨٠/١-١٨٢، وَجَمْعُ الْجَوَامِعِ: ٤٦-٤٧.

بَحْثُ الْإِشَارَةِ

ص: ثُمَّ الْإِشَارَةُ، وَهِيَ (ذَا) لِلْمُذَكَّرِ، وَ(ذِي) وَ(ذِهِ) وَ(تِي) وَ(تِهِ) وَ(تَا) لِلْمُؤَنَّثِ، وَ(ذَانِ) وَ(تَانِ) لِلْمُثَنَّى بِالْأَلْفِ رَفْعًا، وَبِالْيَاءِ جَرًّا وَنَصْبًا، وَ(أُولَاءِ) ^(١) لَجَمْعِهِمَا، [وَالْبَعِيدُ] بِالْكَافِ مُجَرَّدَةٌ مِنَ اللَّامِ مُطْلَقًا، أَوْ مَقْرُونَةٌ بِهَا، إِلَّا فِي الْمُثَنَّى مُطْلَقًا، وَفِي الْجَمْعِ فِي لُغَةٍ مِنْ مَدَّةٍ، وَفِيمَا ^(٢) تَقَدَّمَ هَاءُ التَّنْبِيهِ.

ش: هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّلَاثُ مِنَ الْمَعَارِفِ، وَهِيَ الْإِشَارَةُ، وَلَيْسَتْ عَلَى حَذْفِ مضافٍ تَقْدِيرُهُ: أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ، كَمَا زَعَمَهُ الشَّارِحُ ^(٣)، إِذْ لَا ضَرُورَةَ مُوجِبَةً لَذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ الْآتِيَةَ كَمَا تُسَمَّى بِ(أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ) تُسَمَّى بِ(الْإِشَارَةِ)، فَلَهَا اسْمَانِ ^(٤)، وَهِيَ مَا وُضِعَ لِأَنْ يَشَارَ بِهِ. وَالْمَرَادُ بِالْإِشَارَةِ فِي التَّعْرِيفِ الْإِشَارَةُ الْحَسِّيَّةُ ^(٥)، فَلَا يِلْزَمُ الدَّوْرُ، وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ الضَّمِيرُ مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ فَأَكْرَمْتُهُ ^(٦).

وَعَرَّفَهَا الْفَاكُهِيُّ بِأَنَّهَا: مَا وُضِعَ لِمُسَمًّى وَأَشَارَ إِلَيْهِ ^(٧)، وَقَضِيَّتُهُ أَنْ تَكُونَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ مِنْ جُمْلَةِ الْمَوْضُوعِ لَهُ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهَا قَرِينَةٌ خَارِجَةٌ عَنِ الْمَوْضُوعِ لَهُ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ اسْمِ الْإِشَارَةِ بِمُطْلَقِهِ مِنْ تَعْرِيفِ الْعَلَمِ بِاسْمٍ يَعْينُ الْمُسَمًّى مُطْلَقًا ^(٨)، وَلَوْ كَانَتْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَوْضُوعِ لَهُ لَمْ تَصْلَحْ لَذَلِكَ ضَرُورَةً [أَنَّ] جُزْءَ الشَّيْءِ لَا يَكُونُ قَرِينَةً عَلَى تَعْيِينِ اللَّفْظِ لِلْجُزْءِ الْآخِرِ ^(٩).

(١) - واولي لا، وهو تحريف والصواب ما أثبتته.

(٢) - وقِيمَا، وهو تصحيف.

(٣) - قَالَ الْفَاكُهِيُّ: ((إِشَارَةٌ: عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، أَي: أَسْمَاؤُهَا، حَذَفَهُ لِلْقَرِينَةِ الدَّالَّةِ عَلَيْهِ، وَهِيَ: مَا وَضِعَ لِمُسَمًّى وَأَشَارَ إِلَيْهِ)). مَجِيبُ النَّدَا: ٢٥٩/١.

(٤) - يَنْظُرُ: حَاشِيَةِ يَس: ٢٦/٢.

(٥) - أَي: لِمَشَارٍ إِلَيْهِ بِالْجَوَارِحِ، لِأَنَّ الْإِشَارَةَ عِنْدَ إِطْلَاقِهَا هِيَ حَقِيقَةٌ فِي الْإِشَارَةِ الْحَسِّيَّةِ مَجَازٌ فِي غَيْرِهَا. يَنْظُرُ: يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِيِّ: ٢٢٠-٢٢١، وَالْفَوَائِدُ الصِّيَانِيَّةُ: ٩٣/٢.

(٦) - الْمَقْصُودُ أَنَّ لِمَعْتَرِضٍ أَنْ يَعْتَرِضَ بِأَنَّ هَذَا الْحَدَّ يَشْمَلُ ((الْمُضْمَرَاتِ، وَجَمِيعَ الْمَظْهَرَاتِ، وَخَاصَّةً مَا فِيهِ لَامُ الْعَهْدِ، دَاخِلَةٌ فِي الْحَدِّ، لِأَنَّ الْمُضْمَرَ يَشَارُ بِهِ إِلَى الْمَعُودِ إِلَيْهِ، وَالْمَظْهَرَاتُ إِنْ كَانَتْ نَكْرَةً، يُشَارُ بِهَا إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الْجِنْسِ غَيْرِ مَعْيِنٍ، وَإِنْ كَانَتْ مَعْرِفَةً، فَإِلَى وَاحِدٍ مَعْيِنٍ، فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمَرَادَ بِقَوْلِنَا: مَشَارٌ إِلَيْهِ: مَا أَشِيرَ إِلَيْهِ إِشَارَةً حَسِّيَّةً أَي: بِالْجَوَارِحِ وَالْأَعْضَاءِ، لَا عَقْلِيَّةً، وَالْأَسْمَاءُ الْمَذْكُورَةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ فَإِنَّهَا لِلْمَشَارِ إِلَيْهِ إِشَارَةٌ عَقْلِيَّةٌ ذَهْنِيَّةٌ، فَلَمْ يَحْتَجْ فِي الْحَدِّ إِلَى أَنْ يَقُولَ: لِمَشَارٍ إِلَيْهِ إِشَارَةً حَسِّيَّةً، لِأَنَّ مُطْلَقَ الْإِشَارَةِ حَقِيقَةٌ فِي الْحَسِّيَّةِ دُونَ الذَّهْنِيَّةِ)). شَرْحُ الرُّضِيِّ: ٢٢٠-٢٢١.

(٧) - فِي مَجِيبِ النَّدَا ٢٥٩/١: ((وَإِشَارَةٌ إِلَيْهِ))، وَهِيَ الْأَصُوبُ لِأَنَّ الْفَاكُهِيَّ تَابَعَ ابْنَ مَالِكٍ عَلَى هَذَا الْحَدِّ فِي: الشَّهِيلِ: ٣٩.

(٨) - هُوَ تَعْرِيفُ ابْنِ مَالِكٍ فِي الْأَلْفِيَّةِ: اسْمٌ يَعْينُ الْمُسَمًّى مُطْلَقًا عِلْمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخَرْنِقَا

(٩) - يَنْظُرُ: حَاشِيَةِ يَس: ٢٦/٢.

وإذا قد عرفت هذا فاعلم أنَّ المشار إليه إمَّا مفردٌ، أو مثنيٌ، أو مجموعٌ، وكلُّ منها إمَّا مذكرٌ، أو مؤنَّثٌ، وكلُّ إمَّا قريبٌ، أو بعيدٌ.

فإنَّ كانَ مفردًا، مذكرًا، عاقلًا كانَ أو غيرُهُ، فَلَهُ (ذا) بِالْألفِ ساكنةٍ، ويقالُ فيه: (ذَاءٌ)، بهمزةٍ مكسورةٍ بعدَ الألفِ، و(ذَائِهِ) بهاءٍ مكسورةٍ بعدَ الهمزةِ كذلك، و(ذَاؤُهُ) بهاءٍ مضمومةٍ بعدَ همزةٍ كذلك، قال^(١):

[١٧٠] هَذَاؤُهُ الدَّفْتُرُ خَيْرُ دَفْتُرٍ

فِي كَفِّ قِرْمٍ مَاجِدٍ مُصَوِّرٍ

يُرَوَّى بضمِّ الهاءِ وكسْرِها^(٢).

وإنَّ كانَ مؤنَّثًا كذلك فَلَهُ (ذِي) بذالٍ مُعْجَمَةٍ مكسورةٍ، فَيَاءٍ ساكنةٍ مُبْدَلَةٍ من أَلِفٍ (ذا)؛ فرقًا بينَ المذكرِ والمؤنَّثِ بالياءِ التي هي علامةُ التَّأْنِيثِ في نحو: قومينَ، و(ذِه) و(تِه) بإسكانِ الهاءِ، و(ذِهِي) و(تِي) و(تِهِي) بالياءِ، و(تَا)، و(تِه)، و(ذِه) بالاختلاسِ، و(ذَاتُ) بالضمِّ، فهذه عشرةُ أَلْفَظٍ للمؤنَّثِ، وإنَّما كَثُرُوا لَهُ لِيَسْتَغْنُوا بِذَلِكَ عَنِ التَّصْرِيحِ بِاسْمِهِ فَإِنَّهُ مُسْتَهْجَنٌ مُسْتَقْبَحٌ.

وإنَّ كانَ مثنيً، مذكرًا، مرفوعًا، قريبًا، فَلَهُ (ذَانِ)، وإنَّ كانَ مؤنَّثًا كذلك فَلَهُ (تَانِ)، وإنَّ كانَ مثنيً، مذكرًا منصوبًا، قريبًا، فَلَهُ (ذَيْنِ)، وإنَّ كانَ مثنيً مؤنَّثًا كذلك فَلَهُ (تَيْنِ).

وليسَ (ذَانِ) و(تَانِ) تَنْثِيَةً (ذَا) و(تَا)، و[لا] هُما معربانِ بِالْألفِ^(٣) رَفْعًا وبالياءِ جَرًّا ونصبًا، خَلْفًا لابنِ مالِكٍ^(٤) ومن تابعَهُ، بل هُما مَبْنِيَّانِ جِيءَ بِهِمَا على صورةِ المثنى؛ لأنَّ من شرطِ التَّنْثِيَةِ قبولُ التَّنْكِيرِ كما مرَّ، وأَسْمَاءُ الإِشَارَةِ ملازمةٌ لِلتَّعْرِيفِ^(٥)، ففي حالةِ الرَّفْعِ وَضَعًا على صيغةِ المثنى المثنى المرفوعِ، وفي حالةِ النَّصْبِ والجَرِّ وَضَعًا على صيغةِ المثنى المنصوبِ والمجرورِ، هذا هو الأصحُّ، وعليه ابنُ الحاجبِ^(٦)، والفارسيُّ^(٧) وجمعٌ من المحقِّقين^(٨).

(١) - من الرُّجَزِ، وهو بلا نسبةٍ في: التَّنْذِيلِ والتَّكْمِيلِ: ١٨٤/٣، وشرح التَّصْرِيحِ: ١٤٢/١، وجمع الهوامع: ٢٩٥/١.

والشَّاهِدُ فِيهِ: ورودُ (هَذَائِهِ) مكسورةِ الهاءِ على إحدى رواياتِ الرُّجَزِ ومضمومةً على أخرى.

(٢) - ينظر: شرح التَّصْرِيحِ: ١٤٢/١.

(٣) - معربانِ منصوبانِ بالالفِ رَفْعًا... وهو مضطربٌ، والصَّوابُ ما أثْبَتُهُ.

(٤) - ينظر: شرح عمدة الحافظ: ١٥١/١، وهذا هو الظَّاهِرُ من كلامِ سيبويه، والمبرِّدِ، وابنِ السَّرَّاجِ، ينظر: كتاب سيبويه: ٤١١/٣، والمقتضب: ٢٧٨/٤، والأصول في النحو: ١٢٨/٢، ونسبَةُ الرُّضِيِّ لِلزَّجَّاجِ، ينظر: وشرح الرُّضِيِّ: ٢٢٤/٣.

(٥) - ينظر هذا التَّعْلِيلُ في: علل التَّنْثِيَةِ: ٧٧، واللباب للعكبري: ٤٨٦/١.

(٦) - ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٤٥٨/١، وشرح المَقْدِمَةِ الكافية: ٧٢٣/٣.

(٧) - ينظر: البصريَّات: ٨٥٢-٨٥٣.

(٨) - ينظر: المقتصد: ١٩١/١، وتوجيه اللمع: ٣١٤، واللباب للعكبري: ٩٨/١، والمحصول: ٨٢٨/٢، والبسيط والبسيط لابن أبي الرِّبِيعِ: ٢٤٦/١، والتَّنْذِيلِ والتَّكْمِيلِ: ٢٢٤-٢٢٥، والفوائد الصَّيَائِيَّةُ: ٩٥/٢.

وصريح (الأوضح) أَنَّهُمَا معربان، فَإِنَّهُ قَالَ: وَإِنَّمَا أُعْرِبَا مع تضمُّنهما لمعنى الإشارة /و٤١/ لضعف^(١) الشَّبه^(٢) بما عارضَهُ من مجيئهما على صورةِ المثنى، والتَّشْبِيهُ من خواصِّ الأسماء^(٣). واعتراضُهُ الفاكهِيُّ بأنَّ كلامَهُ يقتضي أَنَّ لنا قولًا ثالثًا يقولُ بإِعْرَابهما معَ عدمِ تشبيهِهما، ولا قائلَ بِهِ^(٤).

وهذا الاعتراضُ مأخوذٌ من تدقيقاتِ الأزهرِيِّ في (التَّصْرِيحِ)، فَإِنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ كلامَ المصنِّفِ الَّذِي قَدَّمَاهُ، قَالَ: فَقَوْلُهُ^(٥): إِنَّمَا أُعْرِبَ (هَذا) و(هاتان)، يقتضي أَنَّهُمَا مثنَّيان. وقَوْلُهُ: أُخْرَا لمجبيئهما على صورةِ المثنى، يقتضي أَنَّهُمَا ليسا بمثنَّيين حقيقةً، وإذا جَمَعَ بين طرفي الكلامِ أُنْتَجَ أَنَّهُمَا معربانِ معَ عدمِ تشبيهِهما، وهذا قولٌ ثالثٌ لم أَقِفْ عليه^(٦)، انتهى.

وحاصلُ الاعتراضِ أَنَّ ما ذُكِرَ ملفَّقٌ من قولين، وجوابُهُ بأنَّ الوصفَ بصورةِ المثنى لا يُنافي أَنَّهُ مثنَّى حقيقةً، إذ يصدقُ على فَرْدِ المثنى أَنَّهُ على صورته، وغايةُ الأمرِ أَنَّهُ مُوَهَّمٌ فالتَّلفيقُ مَمْنُوعٌ. وَإِنْ كَانَ المشارُ إِلَيْهِ جَمْعًا قريبًا، مذكَّرًا كَانَ أَوْ مؤنَّثًا، عاقلًا كَانَ أَوْ غيرَهُ، مرفوعًا أَوْ منصوبًا أَوْ مجرورًا، فَلَهُ (أولاء) بضمِّ الهمزةِ الأولى وكسرِ الأخيرة، ممدودًا في لغةِ الحجاز، وهي الفصحى، وبها نزلَ التَّنْزِيلُ، ومقصورًا في لغةِ أَهْلِ نَجْدٍ من تميمٍ وقيسٍ وربيعةٍ وأسدٍ، ذَكَرَ ذَلِكَ الْفَرَّاءُ في (لغاتِ القرآن)^(٧).

وقد تُبَدِّلُ هَمْزَتُهُ هَاءً فيُقَالُ: (هؤلاء)^(٨)، وقد تُضْمُّ الْأَخِيرَةُ فيُقَالُ: (أولاء)، ورُبُّمَا أُشْبِعَتِ الضَّمَّةُ قَبْلَ اللَّامِ فيُقَالُ: (أولاء) على وزنِ (طُومَار). وأَمَّا قَوْلُهُمْ: (هؤلاء) على وزنِ (تَوْرَاب)^(٩) كما قال^(١٠):
[١٧١] تَجَلَّدَ لَا تَقُلْ هَؤُلَاءِ هَذَا بَكَى لَمَّا بَكَى أَسْفًا وَغَيْظًا

(١) - لضعف لضعف، مكرَّرًا.

(٢) - الشَّبه، وهو خطأ. والمرادُ: ضَعْفُ الشَّبهِ بالحرفِ الَّذِي هو موجبُ الإعرابِ في المَبْنِيَّاتِ من الأسماء.

(٣) - ينظر: أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ: ٥٦/١.

(٤) - صَرَّحَ الْفَاكُهِيُّ بِنَسْبَةِ هَذَا التَّنْبِيهِ إِلَى الْأَزْهَرِيِّ، وَتَأْتِي بَعْدَهَا إِشَارَةُ السَّيِّدِ الشَّارِحِ إِلَى ذَلِكَ. ينظر: مجيب النِّدَا: ٢٥٩/١-٢٦٠، وشرح التَّصْرِيحِ: ٤٤/١.

(٥) - أَي: قَوْلُ ابْنِ هِشَامٍ فِي: أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ: ٥٦/١.

(٦) - ينظر: شرح التَّصْرِيحِ: ٤٤/١.

(٧) - ينظر: كِتَابُ فِيهِ لُغَاتُ الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ (غير مطبوع): ٢٢، وشرح التَّصْرِيحِ: ١٤٣/١.

(٨) - هلا، والصَّوَابُ ما أثْبَتَهُ.

(٩) - تورات، وهو تصحيفٌ. و(تَوْرَاب) لغةٌ في (تُرَاب). ينظر: الصِّحَاح: ٩٠/١ مادة (ترب).

(١٠) - من الوافر، وهو بلا نسبةٍ في: شرح المفصَّل: ٢٤٦/٣، وشرح التَّسْهِيلِ: ٢٤٢/١، وتذكرة النُّحَاة: ٥٠٦، وخزانة الأدب: ٤٣٧/٥، ٤٣٨.

والشَّاهِدُ فِيهِ: تَخْفِيفُ (هؤلاء) بِحَذْفِ الْأَلْفِ وَتَسْهِيلِ الْهَمْزَةِ فِي لُغَةٍ مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ.

فليس بلغة، بل هو تخفيف (هاؤلاء) بحذف ألفها وقلب همزتها واوا^(١)، قاله الرضوي^(٢) (جاءه) (٢). وإن كان المشار إليه بعيداً، مفرداً كان أو مثني أو مجموعاً، ألحقت اسم الإشارة المتقدم على الترتيب المرسوم كاف الحرفية على حسب أحوال المخاطب في الآخر؛ لتدل على البعيد فتقول: (ذاك)، و(تاك)، و(ذانيك)، و(تانيك)، و(ذنيك)، و(تنيك)، سواء كانت مجردة عن اللام كما ذكرنا، أو مقرونة بها مبالغة في البعد، ويستثنى من ذلك ثلاث مسائل لا يجوز فيها أن تقتصر باللام^(٣):
أحدها: المثني مطلقاً، أي: من غير تقييد بلغة من دون أخرى، مذكراً كان أو مؤنثاً^(٤).
ثانيها: الجمع في لغة من مدّه، وهم أهل الحجاز، دون من قصره من أهل نجد كقيس وربيعة وأسد. وأمّا بنو تميم، وإن كان لغتهم القصر، فلا يأتون باللام في مفرد، ولا في مثني، ولا في مجموع، حكاة الفراء عنهم^(٥)، وعن الأشموني^(٦) أنه صرح في (شرح التوضيح)^(٧) بأن بني تميم يلحقون اللام بالجمع^(٨).

ثالثها: ما تقدّمه هاء التنبيه، فتقول: (هذاك)، ولا يجوز (هذاك) كراهة كثرة الزوائد.
ولا خلاف في أن هذه الكاف حرف^(٩)؛ لامتناع وقوع الظاهر موقعها، ولو كانت اسماً لم يمتنع ذلك كما في كاف (ضربتك)، كذا قال الرضوي^(١٠) (جاءه) (١٠) فتأمل، ولأنها إنما تُفيد معنى في غيرها، وهو كون اسم الإشارة الذي لحقته مخاطباً به واحد أو اثنان أو جماعة من قبيل المذكر أو المؤنث، ولأنها لا محل لها من الإعراب، إذ لا رافع، ولا ناصب، ولا خافض بحرف ولا إضافة، أمّا الثلاثة الأولى فواضح، وأمّا الرابع فلأن أسماء الإشارة لا تُضاف؛ لأنّه لا يُضاف إلا التكرة، وهي لا تقبل

(١) - واو، والصواب ما أثبتّه.

(٢) - ينظر: شرح الرضوي: ٢٢٦/٣.

(٣) - تنظر هذه المسائل في: أوضح المسالك: ١٤٢/١، وشرح قطر الندى: ١٠٠.

(٤) - ك(ذانيك) للمذكر، أو (تانيك) للمؤنث.

(٥) - ينظر: معاني القرآن: ١٠٩/١، وتنظر الحكاية عن الفراء في: شرح التسهيل: ٢٤٢/١، وارتشاف الضرب: الضرب: ٩٧٦/٢.

(٦) - علي بن محمد بن عيسى، نور الدين الأشموني الأصل ثمّ القاهري، من العلماء الكبار في العربية وعلوم وقته التي تصدّى لإقراءها، من مؤلفاته: شرح الألفية، وشرح قطعة من التسهيل، وتوضيح التوضيح، توفي سنة (٩٠٠هـ) وقيل غير ذلك. ينظر: ديوان الإسلام: ١٢٩/١، والبر الطالع: ٤٩١/١، والأعلام: ١٠/٥.

(٧) - ينظر: توضيح التوضيح:

(٨) - كذا نقل عنه الصبّان، ينظر: حاشية الصبّان: ٢٠٨/١.

(٩) - ينظر: المقتضب: ٢٧٥/٣، و٢٧٨/٤، وسر صناعة الإعراب: ٣٢٢/١، والكافي في شرح الهادي: ١٤٨٠/٣، وشرح التسهيل: ١٤٥/١، وشرح الألفية للمراي: ١٣٥/١، وموصل النبيل: ١٨١/١.

(١٠) - ينظر: شرح الرضوي: ٢٢٧/٣.

التَّكْثِيرَ، فَيَتَعَيَّنُ كَوْنُهَا حَرْفًا^(١)، وَإِنْ كَانَتْ تَتَصَرَّفُ تَصَرَّفَ الْكَافِ الْأَسْمِيَّةِ غَالِبًا، فَتُبَيَّنُ حَالُ^(٢) الْمُخَاطَبُ مِنْ إِفْرَادٍ وَتَذْكِيرٍ وَضِدِّهِمَا كَمَا تُبَيَّنُّ إِذَا كَانَتْ اسْمًا فَتُفْتَحُ مَعَ الْمَذْكَرِ، وَتُكْسَرُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ، ظ ٤١ / وَتُوصَلُ بِمِيمٍ وَالْفِ فِي الْمُثَنَّى، وَبِمِيمٍ فِي الْمَجْمُوعِ الْمَذْكَرِ، وَبِنُونٍ فِي الْجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ نَحْوُ: (ذَاكَ)، وَ(ذَاكَ)، وَ(ذَاكُمَا)، وَ(ذَاكُم)، وَ(ذَاكُنَّ)، وَإِنَّمَا قُلْنَا: غَالِبًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَلْحَقُهَا دَلِيلُ تَنْثِيَةٍ وَلَا جَمْعٍ، بَلْ تُفْرَدُ مَفْتُوحَةً فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا فَيَكُونُ الْمَقْصُودُ بِهَا التَّنْبِيَةُ عَلَى مُطْلَقِ الْخَطَابِ مِنْ غَيْرِ دَلَالَةٍ عَلَى حَالِ الْمُخَاطَبِ مِنْ تَنْثِيَةٍ وَغَيْرِهَا وَرُبَّمَا تُفْرَدُ مَفْتُوحَةً فِي التَّذْكِيرِ، مَكْسُورَةً فِي التَّأْنِيثِ فَلَهَا حَيْنَنْدِ حَالَتَانِ^(٣)، فَتُلَخَّصُ أَنَّ فِيهَا ثَلَاثَ لَغَاتٍ، إِلَّا أَنَّ الْأُولَى هِيَ الْفُصْحَى.

تَنْبِيْهَانِ:

الأَوَّلُ: فَهَمْ مِمَّا ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَيْسَ لِاسْمِ الْإِشَارَةِ إِلَّا مَرْتَبَتَانِ: قُرْبَى، وَهِيَ الْمَجْرَدَةُ عَنِ اللَّامِ وَالْكَافِ، وَبُعْدَى، وَهِيَ الْمَقْرُونَةُ بِالْكَافِ مَعَ اللَّامِ أَوْ بِدُونِهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ^(٤)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ مَالِكٍ وَقَالَ فِي (شَرْحِ التَّسْهِيلِ): إِنَّهُ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ الْمُتَقَدِّمِينَ^(٥). وَنَسَبَهُ الصَّفَّارُ^(٦) إِلَى سَيَبَوِيهِ^(٧).

وَاحتَجَّ لَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي الشَّرْحِ الْمَذْكَورِ بِأَنَّ الْمَشَارَ إِلَيْهِ شَبِيهُ الْمَنَادَى، وَالتَّحْوِيلُونَ مَجْمُوعُونَ عَلَى أَنَّ الْمَنَادَى لَيْسَ لَهُ إِلَّا مَرْتَبَتَانِ فَيُلْحَقُ بِنَظِيرِهِ، وَبِأَنَّ الْفَرَاءَ نَقَلَ أَنَّ التَّمِيمِيَّينَ^(٨) لَيْسَ مِنْ لُغَتِهِمْ اسْتِعْمَالُ الْكَافِ مَعَ اللَّامِ، وَالْحَاجَزِيَّيْنَ اسْتِعْمَالُ الْكَافِ بِلَا لَامٍ، وَأَنَّ تَمِيمًا يَقُولُ: (ذَاكَ) وَ(ذِيكَ)^(٩)، حَيْثُ يَقُولُ الْحَاجَزِيُّونَ: (ذَاكَ) وَ(تِلْكَ)^(١٠)، فَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ عَلَى اللَّغَتَيْنِ لَيْسَ لَهُ إِلَّا

(١) - ينظر: الكافي في شرح الهادي: ١٤٨٠/٣-١٤٨١، وشرح الرضوي: ٢٢٧/٣، والإقليد: ٨٥٣/٢-٨٥٤، ومجيب النِّدَا: ٢٦٠-٢٦١.

(٢) - خال، وهو تصحيْفٌ.

(٣) - تنظر هذه اللغات في: الجنى الدَّانِي: ٩٢، ومجيب النِّدَا: ٢٦١/١.

(٤) - ينظر هذا المذهب في: شرح ابن النَّاظِم: ٥١-٥٢، وشرح الألفيَّة للمرادي: ١٣٤/١-١٣٥، وأوضح المسالك: ١٤٢/١، وشرح قطر النَّدَى: ١٠٠.

(٥) - ينظر: شرح التَّسْهِيل: ٢٤٢/١.

(٦) - قاسمُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سُلَيْمَانَ، أَبُو الْقَاسِمِ الْأَنْصَارِيُّ الْبَطْلَيْسِيُّ الْمَعْرُوفُ بِالصَّفَّارِ، نَحْوِيُّ أُنْدَلُسِيٍّ، صَحَبَ الشَّلَوْبِيَّيْنَ وَابْنَ عَصْفُورٍ، مِنْ مَوْلَفَاتِهِ: شَرَحَ كِتَابَ سَيَبَوِيهِ لَمْ يَتِمَّهْ، تُوفِّيَ بَعْدَ سَنَةِ (٦٣٠هـ). ينظر: إِشَارَةُ الشَّعْبِيْنَ: ٢٦٦، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاة: ٢٥٦، وَمَعْجَمُ الْمُؤَلَّفِيْنَ: ١٠٧/٨.

(٧) - ينظر نَقْلَ نَسَبَةِ الصَّفَّارِ هَذَا الرَّأْيَ لِسَيَبَوِيهِ فِي: شَرَحِ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمَرَادِيِّ: ١٣٤/١.

(٨) - التَّمِيمِيْنَ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٩) - فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ وَالتَّسْهِيلِ وَشَرْحِهِ: (ذَاكَ) وَ(تِيكَ)، وَآثَرَتْ إِبْقَاءَهَا فِي الْمَتْنِ كَذَلِكَ لِأَنَّ (ذِيكَ) صَحِيحَةٌ أَيْضًا.

(١٠) - ينظر: معاني القرآن: ١٠٩/١.

مرتبّتان: إحداهما للقريب، والأخرى للبعيد لأدناه وأقصاه، وبأنّ القرآن لم يرد فيه المجرّد من اللام دون الكاف، فلو كان له مرتبة أخرى لكان القرآن غير جامع لوجوه الإشارة^(١).

قال السيوطي: وهي وجوه حسنة سوى دعوى الإجماع فإنّها مردودة^(٢).

وزهد الجمهور^(٣) إلى أنّ الإشارة ثلاث مراتب فُربى وهي المجرّدة من اللام والكاف، وبُعدى وهي المقرونة بهما في غير المثني، وبالنون المشدّدة والكاف في المثني، ووُسطى وهي المقرونة بالكاف وحدها، وعليه المصنّف في (شرح اللّحة)^(٤)، وصحّحه ابن الحاجب^(٥).

الثاني: قد يُشار إلى القريب بما للبعيد لعظمة المُشير نحو ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ (١٧) ﴿طه﴾، أو المُشار إليه نحو ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ (٢) ﴿البقرة﴾، أو لتحقيقه نحو: ذلك اللّعين.

وقد يُشار إلى البعيد بما للقريب لحكاية الحال نحو ﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ (١٥) ﴿الفصص﴾، وقد يتعاقبان مشيراً بهما إلى ما ولياه كقوله تعالى متّصلاً بقصة عيسى ﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ﴾ (٥٨) ﴿آل عمران﴾، ثم قال ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ (٦٢) ﴿آل عمران﴾^(٦).

تتمة:

وضعوا للإشارة إلى الأمكنة ألفاظاً خاصّة بها بخلاف ما تقدّم، فإنّها تقع لكلّ مشارٍ إليه زماناً أو مكاناً أو غيرهما، فوضعوا للمكان القريب (هنا) و(هنا)، وللبعيد (هناك) و(هناك)، و(هناك) و(هنا) بتشديد النون مع فتح الهاء وكسرها، و(ثمّ) بفتح الثاء المثناة وتشديد الميم^(٧)، وبُنيت على

(١) - تنظر هذه الوجوه ووجهان آخران في: شرح التسهيل: ٢٤٢/١-٢٤٣.

(٢) - أي: دعوى أنّ النحويّين مجمعون على أنّ المنادى ليس له إلا مرتبتان. ينظر: همع الهوامع: ٢٩٦/١.

(٣) - ينظر هذا المذهب في: أمالي ابن الشّجري: ١٦٤/٣، والفصول الخمسون: ٢٣٠-٢٣١، والتّخمين: ١٨٥/٢، والنّوطنة للشّلوبين: ١٩٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٠١/١، والبسيط لابن أبي الرّبيع: ٣٠٨/١-٣٠٩، والنّكت الحسان: ٤٤.

(٤) - ينظر: شرح اللّحة البدرية: ٣٤٧/١-٣٤٨.

(٥) - نسب هذا الرّأي السيوطي في: همع الهوامع: ٢٩٧/١، إلى ابن الحاجب، إلا أنّ الرّجوع إلى نصوص ابن الحاجب يوضّح أنّه لا يصحّح رأياً، بل ظاهر كلامه أنّه لا يقطع برأي من هذين المذهبين، وإلى هذا أشار الرّضي حين قال: ((لمّا رأى المصنّف كثرة استعمال ذي القرب من أسماء الإشارة في موضع ذي النّعد منها، وبالعكس، لضرب من التّأويل كما ذكرنا، خالجه الشّك في اختصاص بعضها بالقريب، وبعضها بالبعيد، فلم يأخذه مذهباً ولم يقطع به، بل أحاله على غيره)). شرح الرّضي: ٢٣١/٣، وينظر كلام ابن الحاجب في: شرح المقدّمة الكافية: ٧١٥/٢ وهامش (١) للمحقّق، وشرح الوافية نظم الكافية: ٢٨٧.

(٦) - ينظر: شرح التسهيل: ٢٤٨/١-٢٥٠، وتعليق الفرائد: ٣٤٢/٢-٣٤٣.

(٧) - ينظر: كتاب سيبويه: ٢٦٧/٣، والكافي في شرح الهادي: ١٤٧٨/٣-١٤٧٩، وشرح التسهيل: ٢٥٠/١، وشرح الألفيّة للمراي: ١٣٨/١-١٣٩.

الفتح للتخفيف، ولم تكسرْ على أصلِ التقاء الساكنين لاستثقالِ الكسرة مع التضعيف^(١)، قال الدِّمَامِينِيُّ: وانظروا (ثُمَّ) في قولِ العلماء: ومن ثَمَّ كَانَ كذا، هل معناها معنى (هُنَالِكَ) أو (هُنَا)؟ والظاهرُ الثاني^(٢)، انتهى.

ومن أثبت المرتبة الوسطى في الإشارة فرَّقَ بينَ (هُنَاكَ) و(هُنَالِكَ) فجعلَ الأولى للمتوسط، والثانية للبعيد، والتزمَ في هذه الألفاظِ الظرفية، والجُرْ بـ(من) أو (إلى) وفي كافهِنَّ الفتح. وقد يُستعارُ غيرُ (ثُمَّ) للزمانِ كقوله تعالى ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (١١) [الأحزاب]، وقول الشاعر^(٣):

[١٧٢] وإذا الأمورُ تعاظمت وتشابَهتْ فهُنَاكَ يَعْتَرِفُونَ أَيْنَ الْمَفْرَعُ

وقوله^(٤):

[١٧٣] حَنَّتْ نَوَارُ وَلَا ت هُنَّا حَنَّتْ

كذا قيل^(٥)، ويحتملُ في الآيةِ والبيتِ إرادةَ المكانِ^(٦).

(١) - ينظر هذا التعليلُ في: شرح التصريح: ١/١٤٧.

(٢) - قال الدِّمَامِينِيُّ: ((وانظر (ثُمَّ) في قولِ العلماء: ومن ثَمَّ كَانَ كذا. هل معناها معنى (هُنَالِكَ) ، أو معنى (هنا) التي للقريب؟ والظاهرُ هو الثاني)). تعليق الفرائد: ٢/٣٤٦.

(٣) - من الكامل، وهو للأفوه الأودي في: ديوانه: ٩١، وشرح السَّهِيل: ١/٢٥١، وتخليص الشواهد: ١٢٨، والمقاصد النحوية: ١/٤٢٠.

والشاهدُ فيه: الإشارةُ بـ(هُنَاكَ) إلى الزَّمانِ.

(٤) - صدرُ بيتٍ من الكاملِ عجزُهُ: وبدا الَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجْنَتْ،

وهو لحَجَلِ بنِ نُضَلَّة في: البصريَّات: ٢/٧٥٦، ولشبيبِ بنِ جُعيلٍ في: المقاصد النحوية: ١/٣٨٢، وشرح شواهد المغني: ٢/٩١٩، ولأحدهما: خزانة الأدب: ٤/١٩٥.

والشاهدُ فيه: الإشارةُ بـ(هُنَّا) إلى الزَّمانِ.

(٥) - قال ابنُ مالك: ((وقد يشارُ بهنالك وهنالك وهنالك وهنالك إلى الزَّمانِ، فمن الإشارةِ إليه بهنالك قولُ الأفوه الأودي:

وإذا الأمورُ تعاظمت وتشابَهتْ فهُنَاكَ يَعْتَرِفُونَ أَيْنَ الْمَفْرَعُ

ومن الإشارةِ بهنالك قوله تعالى ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (١١) [الأحزاب]). شرح السَّهِيل: ١/٢٥١.

(٦) - قال المراديُّ معقِّباً على قولِ ابنِ مالك: إنها تأتي للإشارةِ إلى الزَّمانِ في ما ذُكِرَ من آيةٍ وبيتٍ: ((ولا حجةَ حجةَ فيهما، لاحتمالِهما أن تكونَ الإشارةُ إلى المكانِ)). شرح الألفية للمرادي: ١/١٣٨.

بَحْثُ الْمَوْصُولِ

ص: ثَمَّ الْمَوْصُولُ، وَهُوَ الَّذِي، وَالَّتِي، وَاللَّذَانِ، وَ/ ٢٤ / وَاللَّتَانِ، بِالْأَلِفِ رَفْعًا، وَبِالْيَاءِ جَرًّا وَنَضْبًا، وَلِجَمْعِ الْمَذَكَّرِ الَّذِينَ، بِالْيَاءِ مطلقًا، وَالْأَلِي، وَلِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ اللَّائِي وَاللَّائِي.

ش: هذا هو القسم الرابع من المعارف، وهو الموصول، وهو في الأصل اسمُ مفعولٍ من وصل الشيءَ بغيره إذا جعله من تمامه، وفي الاصطلاح ضربان:

حرفي: وهو ما صحَّ أَنْ يُؤَوَّلَ مع صلته بمصدر، فقولنا: مع صلته، مُخَرَّجٌ لنحو: صِه، فَإِنَّهُ وَإِنْ أَوَّلَ بمصدر^(١)، لَكِنَّهُ لَا مع شيءٍ يليه، وكذا الفعلُ المضافُ إليه نحو: جاءني حينٌ قُتِمْتُ، و(هو) في نحو ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ (٨) [المائدة]، ولا تدخل فيه همزة التسوية؛ لَأَنَّهَا وَإِنْ أَوَّلَتْ مع ما يليها بمصدر^(٢)، لَكِنَّهُ لَا يسمَّى صلةً اصطلاحًا.

وهو خمسة على المشهور: (أَنْ) بفتح الهمزة والتخفيف، و(أَنَّ) بفتح الهمزة والتشديد، و(مَا)، و(كَي)، و(لَوْ) نحو ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (١٨٤) [البقرة]، ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا﴾ (٥١) [العنكبوت]، ﴿وَوَدُّوا مَا عَنِتُّمْ﴾ (١١٨) [آل عمران]، ﴿لَكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ (٣٧) [الأحزاب]. وزاد بعضهم^(٣) (الَّذِي)، واختاره ابنُ خروف^(٤)، وابنُ مالك^(٥)، والمصنّف^(٦)، والمصنّف^(٦)، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ﴾ (٢٣) [الشورى]، ﴿وَحُضِّنْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ (٦٩) [النوبة]، قاله المصنّف^(٧).

(١) - مؤوَّلٌ بمصدرٍ (سكوًا)، ينظر: كتاب سيبويه: ٢٠٢/٣، وأوضح المسالك: ٩٨/١.

(٢) - ينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ١١٢/١.

(٣) - القائلُ الفراءُ في كلامه على قوله تعالى ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ (١٥٤) [الأنعام]، قال: ((وَإِنْ شُئْتَ جَعَلْتُ (الَّذِي) عَلَى معنى (ما)، تريدُ: تمامًا على ما أحسنَ موسى، فيكونُ المعنى: تمامًا على إحسانه)). معاني القرآن: ٣٦٥/١. وأبو عليّ، قال: ((ويجوزُ في قوله ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ وجهٌ آخرٌ على ما يراه البغداديونَ أيضًا وحكاه أبو الحسن عن يونس، وهو أن يكونَ (الَّذِي) مع ما بعده من الفعلِ فيمن قَدَّرَ (أحسنَ) فعلًا في تقديرِ المصدرِ، كما يرى الجميعُ ذلكَ في (ما) في نحو قوله ﴿بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾، أي: بكذبهم. وكذا قال البغداديونَ - أو من قالَ منهم - في قوله ﴿وَحُضِّنْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾: إِنَّ المعنى: وخضنتم كخوضهم. وحكى أبو الحسن عن يونس في قوله ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾، كَأَنَّهُ: ذَلِكَ تَبَشِيرُ اللَّهِ عِبَادَهُ)). الشِّيرَازِيَّات: ٣٦٠/١-٣٦١.

(٤) - لم أقف عليه في مؤلفيه. وينظر رأيه هذا في: مغني اللبيب: ٧٦/٦-٧٧.

(٥) - ينظر: شرح التسهيل: ٢١٨/١، وشرح الكافية الشافية: ٢٦٦/١-٢٦٧.

(٦) - ينظر: أوضح المسالك: ١٤٣/١-١٤٤، ومغني اللبيب: ٧٦/٦-٧٧.

(٧) - ينظر: حاشية ابن هشام الصغرى: ٧٩، وما قاله ابنُ هشامٍ هو نسبةُ روايةِ الفارسيّ في (الشِّيرَازِيَّات) عن يونس أن (الَّذِي) في الآيتين المذكورتين أنفاً موصولٌ حرفيٌّ.

ومن أوضح الدلالة على ذلك قول أبي دهب^(١) الجُمَحِيُّ^(٢):

[١٧٤] يَأْتِي مَنْ يَمْنَعُ الْمَعْرُوفَ يُمْنَعُهُ حَتَّى تَذُوقَ رِجَالٌ مَرَّ مَا صَنَعُوا
وَلَيْتَ رِزْقَ رِجَالٍ مِثْلُ نَائِلِهِمْ قُوْتُ كَقُوْتٍ وَوَسْعٌ كَالَّذِي وَسَعُوا^(٣)
وقضيّة كلامه في (الأوضح) أنّها حرف^(٤).

وقال الرّضِيُّ (رحمته الله): لا خلاف على القول بأنّ (الذي) مصدرية في أنّها اسم^(٥).
قال بعضهم: يُشكّل على القول بحرفيتها دخول (أل) عليها؛ لأنّها من خواصّ الاسم بجميع
أقسامها^(٦)، انتهى.

وهذا إنّما يردّ لو كان (أل) حرفاً مستقلاً ليس جزء كلمة، وليس كذلك، بل جزء منها^(٧) كما جزم
جزم به المصنّف^(٨).

واسميّ: وهو المطلوب المراد، وأمّا الموصول الحرفي فقد ذكرناه على سبيل الاطراد، وهو ما تتّم
فائدته بالصّلة، فخرج عن الحدّ ما عدا المحدود، إذ المراد بالصّلة الصّلة الاصطلاحية، ولا يقتصر
إليها غيره، لا يقال: يلزم الدور لتوقّف معرفتها على معرفة الموصول؛ لأنّها عبارة عن جملة مذكورة
بعد الموصول مشتملة على ضمير يعود إليه؛ لأنّا نقول: إنّما يلزم ذلك لو فسرنا الصّلة بما ذكر، أمّا
إذا فسرناها بأنّها جملة خبريّة متّصلة باسم لا يتمّ جزء إلّا بها، مشتملة على ضمير عائد إليه، فلا
دور.

وهو نوعان: مشترك، وسيأتي الكلام عليه إن شاء الله.

(١) - رهل، وهو تحريف.

(٢) - من البسيط، وهما في ديوانه: ٩١، وشرح التصريح: ١٤٨/١.

والشاهد فيه: ورود (الذي) في قوله: كالذي وسعوا، موصولاً حرفياً مؤوّلاً مع الفعل بعده بمصدر.
وأبو دهب هو وهب بن زمعة بن أسيد الجُمَحِيُّ القُرَشِيُّ، من أهل مكة، شاعر أمويّ محسن رقيق الشعر،
وهو أحد عشاق العرب، تُوفي بعد سنة (١٢٥هـ) على تقدير محقّق ديوانه عبد العظيم عبد المحسن. ينظر:
الشعر والشعراء: ٦٠٠/٢، ومقدمة ديوانه: ٣١.

(٣) - ينظر: شرح التصريح: ١٤٨/١.

(٤) - ينظر: أوضح المسالك: ١٤٣/١، حيث عدّ (الذي) في الموصول الحرفية.

(٥) - قال الرّضِيُّ: ((وأما (الذي) المصدرية فلا خلاف في اسميتها للام فيها، نحو قول عليّ (رحمته الله) في النهج:
النّهج: (نزلت أنفسهم منهم في البلاء كالذي نزلت في الرّخاء)، أي: نزولاً كالنّزول الذي نزلته في الرّخاء)). شرح
الرّضيّ: ٢٩٢/٣.

(٦) - القائل هو ناصر الدين اللّقاني (ت ٩٥٨هـ)، نقله عنه الصّبّان. ينظر: حاشية الصّبّان: ٢٥٤/١.

(٧) - هذا ردّ السيّد علي خان المدني على ما أورده اللّقاني. ينظر: الحقائق النّدية: ٤٢/٢.

(٨) - مذهبه فيها أنّها زائدة لازمة في (الذي)، فإذا أراد أنّها لا تحذف منه إلّا في لغة شاذّة فهو صحيح. ينظر:
معني اللبيب: ٣٢٤-٣٢٥/١.

وإنَّ الألى حَانَتْ ...

فلا يكونُ على هذا في البيتِ ضرورةً، وسيأتي في الآية والبيتِ غيرُ ذلك.
و(التي) للمفردِ المؤنثِ عالمًا نحو ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ﴾ (١) [المجادلة]، أو غيرهُ نحو ﴿مَا وَلَّهُمْ عَنْ قِبَلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾ (١٤٢) [البقرة]، وفيها تلكُ اللغاتُ أيضًا^(١). و(اللذان) للمثنى المُذكر، و(اللّتان) للمثنى المؤنث، بالألفِ في حالة الرّفع، و(اللّذين) و(اللّتين) بالياءِ في حالة الجرّ والنّصب، وليس الألفُ فيها علامةُ الرّفع والياءُ علامةُ الجرّ والنّصب؛ لأنّهما ليسا مثنّيين حقيقةً، بل جيءَ بهما على صورةِ المثنّى^(٢)، كما مرَّ في (ذان)، و(تان)، و(ذين)، و(تين).
ولك في نونِهِنَّ وجهان: إثباتُها مخففةً، وهي لغةُ أهلِ الحجازِ وبنِي أسدٍ، ومشدّدةً، وهي لغةُ قيسٍ وتميمٍ^(٣)، ولا يختصُّ التّشديدُ بحالةِ الرّفعِ خلافًا للبصريّين^(٤)؛ لأنّه قرئَ به [في] السّبع^(٥) في غيرِ الرّفعِ قوله تعالى ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذَيْنِ﴾ (٢٩) [فصلت]، كما قرئَ به في الرّفعِ قوله تعالى ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا﴾ (١٦) [النّساء]^(٦)، وحذفُها في حالةِ الرّفعِ، إذ لم يُسمَعْ في سواها، وهي لغةُ بني الحارثِ بن كعبٍ وبعضِ بني ربيعة^(٧)، قال^(٨):

[١٧٦] أبني تميمٍ إنَّ عَمِّي اللّذَا^(٩) قَتَلَا المُلُوكَ وَفَكَكَا^(١٠) الْأَغْلَا

وقال^(١١):

(١) - أي: فيها لغاتُ الذي.

(٢) - ينظر: علل التثنية: ٧٧، والبسيط لابن أبي الزبيع: ٢٨١/١، والمقاصد الشافية: ٤٢٧/١-٤٢٨.

(٣) - ينظر: ارتشاف الضرب: ١٠٠٣/٢، وأوضح المسالك: ١٤٥/١، والمساعد: ١٤٠/١، بل قال ابن طولون: طولون: ((وجمهورُ العربِ على تخفيفِ النونِ في تثنيةِ الموصولِ واسمِ الإشارة)). شرح ابن طولون: ١٤٢/١.

(٤) - لم يُجزِ البصريّون تشديدَ النونِ في (اللّذين، واللّتين) في حالةِ النّصبِ والجرّ، وأجازهُ الكوفيّون محتجّين بما بما قرئَ به للآيةِ المذكورةِ آنفًا. ينظر: ارتشاف الضرب: ١٠٠٣/٢، وتعليق الفرائد: ١٨٧/٢.

(٥) - قرأ بتشديدِ النونِ وكسرِها وتمكينِ الياءِ منعًا لالتقاءِ الساكنينِ في (اللّذين) ابنُ كثيرٍ، وهي من القراءاتِ السّبع. ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٢٨٢/٨.

(٦) - قرأ بتشديدِ النونِ وكسرِها في (اللّذان) ابنُ كثيرٍ، ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٣٦/٢.

(٧) - ينظر: شرح السّهيل: ٦٢/١، وارتشاف الضرب: ١٠٠٤/٢، وعلل المبرّد الحذفَ بطولِ الصّلة. ينظر: المقتضب: ١٦٤/٤.

(٨) - من الكامل، وهو للأخطل في: شعره: ٨٦، وكتاب سيبويه: ١٨٦/١، والمقتضب: ١٤٦/٤، وخزانة الأدب: الأدب: ٧/٦.

والشّاهدُ فيه: حذفُ النونِ من (اللّذان) للضرورةِ الشّعريّة.

(٩) - للذا، والصّوابُ ما أثبتّه.

(١٠) - قتل، وفكك، وهو تحريفٌ والصّوابُ ما أثبتّه.

(١١) - من الرّجز، وهو للأخطل في: شعره: ٥٨١، والمقاصد النّحويّة: ٣٩٠/١، وخزانة الأدب: ١٤/٦.

والشّاهدُ فيه: حذفُ النونِ من (اللّتان) للضرورةِ الشّعريّة.

[١٧٧] هُمَا اللَّتَا لَوْ وَلَدَتْ تَمِيمٌ

لَكَانَ فَخْرٌ لَهُمْ صَمِيمٌ

ويجري الوجهان الأولان في نون (ذَانِ) و(تَانِ) و(ذَيْنِ) و(تَيْنِ) دون الثالث^(١)؛ حذراً من الالتباس.

ولجمع المذكر شيئان:

أَحْدُهُمَا: (الَّذِينَ) بالياء رفعًا، وجراً ونصبًا، وَهَذِيلٌ وَعُقَيْلٌ يُعْرِبُونَهُ كـ(الرَّيْدِينَ)^(٢)، قال^(٣):

[١٧٨] نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاخَا

يَوْمَ النَّخِيلِ غَارَةً مِلْحَاخَا

وقد تُحذف نونُهُ مرفوعًا كقولهِ^(٤):

[١٧٩] قَوْمِي اللَّذُو بَعَاظِ طَيْرُوا شَرَرًا مِنْ رُوسٍ^(٥) قَوْمِكَ ضَرْبًا بِالْمَصَاقِيلِ

وَمَنْصُوبًا كقولِ الْآخَرِ^(٦):

[١٨٠] وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلَجٍ دِمَاؤُهُمْ

ويجوزُ في هذا أن يكونَ مُفردًا^(٧) وَصِفَ بِهِ مَقْدَرٌ مُفْرَدٌ اللَّفْظِ مَجْمُوعُ الْمَعْنَى، أَي: وَإِنَّ الْجَمْعَ الَّذِي، أَوِ الْجَيْشَ الَّذِي، كقولهِ تعالى ﴿كَمَثَلُ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا (١٧)﴾ [البقرة]، أَي: كَمَثَلِ الْجَمْعِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا، فَحَمَلَ عَلَى اللَّفْظِ، ثُمَّ قَالَ: (بنورهم) فَحَمَلَ عَلَى الْمَعْنَى، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فِي الْآيَةِ مَخْفَفًا مِنْ (الَّذِينَ) وَإِلَّا لَمَّا جَازَ إِفْرَادُ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ إِلَيْهِ، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ

(١) - أَي: تخفيفُ النُّونِ وتشديدُها، ولكنَّها هنا لا تُحذفُ خوفُ اللبسِ. ينظر: الفصول الخمسون: ٢٣١، والمقاصد الشَّافية: ٤٣١/١، وشرح الألفيَّة للمراي: ١٤٥/١.

(٢) - نسبُ أبو زيدِ الأنصاري هذه اللغةَ إلى عقيلٍ، ونسبها أبو حيَّان وابنُ هشامٍ إلى هذيلٍ أو عُقيلٍ. ينظر: النُّوادر في اللغة: ٣١٧، وارتشاف الضُّرب: ١٠٠٤/٢، وأوضح المسالك: ١٤٩/١.

(٣) - من الرُّجَزِ، لرُؤْبَةٍ في: ملحقِ ديوانهِ: ١٧٢، ولليلى الأَخيلية في: ديوانها: ٦١، ولأبي الحربِ بنِ الأَعلم في: النُّوادر في اللغة: ٢٣٩، ولأحدهم في: المقاصد النُّحويَّة: ٣٩١/١، وشرح شواهد المغني: ٨٣٢/٢، وللعقيلي في: مغني اللبيب: ١٥٧/٥، ولأبي حربِ بنِ الأَعلم أو لليلى في: خزنة الأدب: ٢٣/٦.

والشَّاهدُ فيه: مجيءُ (الذُّونِ) بالواوِ في حالة الرِّفْعِ كأنَّهُ جمعٌ مذكَّرٍ سالمٍ.

(٤) - من البسيط، وهو لأمية بن الأُسَكر في: خزنة الأدب: ١٦/٦.

والشَّاهدُ فيه: حذفُ النُّونِ من (الذُّونِ).

(٥) - راس، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ.

(٦) - تقدَّم تخريجُ البيتِ.

(٧) - مفرد، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ.

وَصَدَّقَ بِهِ أَوْلَيْكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ (٣٣) ﴿[الزُّمَرُ]﴾^(١). وقد يُحذفُ (أل) من (الَّذِينَ) فيقال: (الَّذِينَ)، قال أبو عمرو: سَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ: (صِرَاطُ لَذِينَ)^(٢).

والثَّانِي: (الألى) على وزنِ (الغلى) بالقصرِ أشهرُ من المدِّ^(٣)، وَيَجِيئَانِ لِلْعَاقِلِ كَثِيرًا وَلِغَيْرِهِ قَلِيلًا^(٤)، قَلِيلًا^(٥)، فمن الكثيرِ في (الَّذِينَ) قوله تعالى ﴿وَقَالَ الَّذِينَ آمَنُوا (٤٥)﴾ [الشُّورَى]، ومن القليلِ فيها قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ (١٩٤)﴾ [الأعراف]، ومن الكثيرِ في (الألى) قوله^(٦):

[١٨١] رَأَيْتُ بَنِي عَمِّي الْأَلَى يَخْذُلُونَنِي عَلَى حَدَثَانِ الدَّهْرِ إِذْ يَتَقَلَّبُ
وقوله^(٦):

[١٨٢] أَبَى اللَّهُ لِلشُّمِّ^(٧) الْأُلَاءِ كَأَنَّهُمْ سُيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْمًا صِقَالَهَا
وقوله^(٨):

[١٨٣] وَنَحْنُ أَلَى ضَرْبِنَا رَأْسِ حَجْرٍ بِأَسْيَافٍ مُهَنْدَةٍ صِقَالِ
وفي البيتِ الثَّانِي شَاهِدٌ ثَانٍ^(٩)، وهو مدُّ الألى، وفي الثَّالِثِ حَذَفُ (أل) منها، ومن القليلِ فيها قوله^(١٠):

[١٨٤] تُهَيِّجُنِي لِلْوَصْلِ أَيَامُنَا الْأَلَى مَرَرْنَ عَلَيْنَا وَالزَّمَانُ وَرِيقُ
ولجمعِ المؤنَّثِ (اللائي) بهمزةً بعدها ياءٌ ساكنةٌ، وفيه لغةٌ أخرى وهو حذفُ الياءِ وكسرُ ما

(١) - هذا توجيهُ الرُّضِيِّ، قال معقباً عليه: ((وهذا كثيرٌ، أعني ذكرَ (الَّذِي) مفردًا موصوفًا به مقدَّرَ مفردَ اللفظِ، مجموعُ المعنى)). شرح الرُّضِيِّ: ٢٥٥/٣.

(٢) - لقوله تعالى ﴿صِرَاطُ الَّذِينَ (٧)﴾ [الفاتحة]، تنظر الحكايةُ عن أبي عمرو بن العلاء في: مختصر في شواذِّ القرآن من كتابِ البديع: ٩، وشرح التسهيل: ١٩٠/١، والتذيل والتكميل: ٣٢/٣.

(٣) - ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٨٥/١، وشرح اللحة البدرية: ٣٦٢/١، وشرح التصريح: ١٥٣/١.

(٤) - ينظر: المقرب: ٥٩/١، والتذيل والتكميل: ٣٣/٣، وشرح اللحة البدرية: ١٦١/١-١٦٣.

(٥) - من الطويل، وهو لبعض بني فقعس في: خزنة الأدب: ٣٠/٣.

(٦) - من الطويل، وهو لكثير عزة في: ديوانه: ٨٧، وشرح التسهيل: ١٩٥/١، والمقاصد النحوية: ٤٢٥/١.

والشاهد فيه: ورودُ (الألاء) ممدودةً.

(٧) - للشيم، وهو تحريفٌ، والصوابُ ما أثبتُّه.

(٨) - من الوافر، وهو لبشر بن أبي خازم في: ديوانه: ١٦٦، وإيضاح الشعر: ٤٥٠، وشرح أبيات مغني اللبيب: اللبيب: ١٩٥/٢، والروايةُ فيها: بأسْيَافٍ مهَنْدَةٍ رَقَاقِ.

والشاهد فيه: ورودُ (ألى) بلا (أل).

(٩) - ثاني، والصوابُ ما أثبتُّه.

(١٠) - من الطويل، وهو لمجنون ليلي في: ديوانه: ١٦٣.

قَبْلَهَا^(١)، وقد يُقَالُ: (الَلَا)، و(اللَّوَا) بقصرهما، و(اللَّوَاء) بالمد^(٢).
و(اللاتي) بتاء فوقانية مكان الهمزة، وفيه لغة أخرى وهي^(٣) حذف الياء، وقد يُقَالُ: (اللواتي) بإثبات الياء وحذفها، أو (اللاءات)^(٤) بالبناء على الكسر، وإعرابها كجمع المؤنث السالم^(٥)، وقد تُعَرَّبُ (اللاء) إعراب جمع المذكر السالم^(٦)، قال^(٧):

[١٨٥] هُمُ اللَّاوُونَ فَكُؤَا الْغَلِّ عَنِّي

وقال^(٨):

[١٨٦] وَإِنَّا مِنَ اللَّائِينَ إِن قَدَرُوا عَفْوَا

وقد يتقارض (الألى) و(اللاتي) فيقع كل منها مكان الآخر^(٩) و/٤٣/ قال^(١٠):

[١٨٧] مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الْأَلَى كُنَّ قَبْلَهَا وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ

وقال^(١١):

[١٨٨] فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءُ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا^(١٢)

(١) - أي: اللاء.

(٢) - قال ابن مالك: ((والأظهر عندي أَنَّ الأصل في: اللوا، اللواء، وفي: اللا، اللاء، ثم قُصِّرَا)). شرح الشَّهِيل: ١٩٥/١، وينظر: شرح الكافية الشَّافِيَّة: ٢٦٨-٢٦٩.

(٣) - هو، والصَّوَابُ ما أثبتُّه.

(٤) - اللوات، وهو تحريف، والصَّوَابُ ما أثبتُّه.

(٥) - ينظر: شرح الشَّهِيل: ١٩٢/١، وشرح الكافية الشَّافِيَّة: ٢٦٨/١، وهمع الهوامع: ٣٢٥/١.

(٦) - هي لغة لبعض هذيل، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٧٢-١٧٣، وشرح الشَّهِيل: ١٩٤/١، وارتشاف الضَّرَب: ١٠٠٤-١٠٠٥.

(٧) - صدر بيت من الوافر عجزه: بِمَرَوْ الشَّاهِجَانِ وَهَمَّ جَنَاحِي،

وهو لأحد الهذليين في: الأزهية: ٣١٠، وأمالي ابن الشَّجَرِي: ٥٨/٣، ومغني اللبيب: ١٥٧/٥.

والشَّاهد فيه: إعراب (اللاء) إعراب جمع المذكر السالم.

(٨) - صدر بيت من الطَّوِيل عجزه: وَإِنْ أَتَرَبَّوْا جَادُوا وَإِنْ تَرَبَّوْا عَفَّوْا،

وهو بلا نسبة في: شرح الشَّهِيل: ١٩٤/١، والتَّذْيِيل والتَّكْمِيل: ٣٦/٣، وهمع الهوامع: ٣٢٤/١.

والشَّاهد فيه: إعراب (اللاء) إعراب جمع المذكر السالم.

(٩) - ينظر: أوضح المسالك: ١٥٠/١، وشرح التَّصْرِيح: ١٥٤/١، ومجيب النَّدَا: ٢٦٩/١.

(١٠) - من الطَّوِيل، وهو لمجنون ليلي في: ديوانه: ١٧٠، والمقاصد النَّحْوِيَّة: ٣٩٥/١.

والشَّاهد فيه: وقوع (الألى) مكان (اللاتي).

(١١) - من الوافر، وهو لرجل من بني سُلَيْم في: التَّذْيِيل والتَّكْمِيل: ٣٥/٣، تخليص الشَّواهد: ١٣٧، والمقاصد النَّحْوِيَّة: ٣٩٣/١.

والشَّاهد فيه: وقوع (اللاتي) مكان (الألى).

(١٢) - الحُجُور، والصَّوَابُ ما أثبتُّه.

فَأَوْقَعَ (الْأَلَى) فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ مَكَانَ (الْأَيِّ)، وَأَوْقَعَ (الْلَاءَ) فِي الْبَيْتِ الثَّانِي مَكَانَ (الْأَلَى).

ص: وَبِمَعْنَى الْجَمِيعِ (مَنْ) وَ (مَا) وَ (أَيُّ) وَ (أَل) فِي وَصْفِ صَرِيحٍ لَغَيْرِ تَفْصِيلٍ كـ (الضَّارِبِ) وَ (الْمَضْرُوبِ)، وَ (ذُو) فِي لُغَةٍ طَيِّئَةٍ وَ (ذَا) بَعْدَ (مَا) أَوْ (مَنْ) الْاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ.

ش: هَذَا شُرُوعٌ فِي بَيَانِ النَّوعِ الثَّانِي مِنَ الْمَوْصُولِ، وَهُوَ الْمَشْتَرَكُ، وَهُوَ مَا وُضِعَ لِمَعَانٍ ^(١) مُتَعَدِّدَةٍ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، وَأَقْسَامُهُ سِتَّةٌ: (مَنْ)، وَ (مَا)، وَ (أَيُّ)، وَ (أَل)، وَ (ذُو) وَ (ذَا).

فَأَمَّا (مَنْ) فَمَوْضُوعَةٌ لِلْعَالَمِ نَحْوُ: جَاءَنِي مَنْ قَامَ، وَمَنْ قَامَا، وَمَنْ قَامُوا، وَمَنْ قَامَتْ، وَمَنْ قَامَتَا، وَمَنْ قُتِلَ. وَرَبَّمَا اسْتَعْمَلَتْ فِي غَيْرِهِ مَجَازًا، وَذَلِكَ فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ ^(٢):

أَحَدُهَا: أَنْ يُنْزَلَ غَيْرُ الْعَالَمِ مَنْزِلَةَ الْعَالَمِ نَحْوُ ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ﴾ (٥) [الْأَحْقَافُ]، وَقَوْلُهُ ^(٣):

[١٨٩] أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ

وَقَوْلُهُ ^(٤):

[١٩٠] أَلَا عِمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي [وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْغُصْرِ الْخَالِي]

فَدُعَاءُ الْأَصْنَامِ سَوَّغَ وَقُوعَ (مَنْ) عَلَيْهَا، وَنَدَاءُ الْقَطَا وَالطَّلَلِ سَوَّغَ وَقُوعَهَا عَلَيْهِمَا؛ إِذْ كَانَ لَا يُدْعَى وَيُنَادَى إِلَّا الْعَاقِلُ.

ثَانِيهَا: أَنْ يَجْتَمَعَ مَعَ الْعَالَمِ غَيْرُهُ فِيمَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ نَحْوُ ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ﴾ (٤٥) [النُّور]؛ لَشُمُولِهِ الْإِنْسَانَ وَالطَّائِرَ.

ثَالِثُهَا: أَنْ يَجْتَمَعَ مَعَهُ غَيْرُهُ فِي عُمُومٍ فُصِّلَ بـ (مَنْ) نَحْوُ ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ...﴾ [وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ (٤٥) [النُّور]؛ لِاقْتِرَانِهِمَا بِالْعَاقِلِ فِي عُمُومٍ كُلِّ دَابَّةٍ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ (٤٥) [النُّور]؛ لِأَنَّ الدَّابَّةَ لُغَةٌ لِمَا يَدْبُ عَلَى الْأَرْضِ عَاقِلًا كَانَ أَوْ غَيْرُهُ، بِدَلِيلِ

(١) - لِمَعَانِي، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٢) - تَنْظُرُ هَذِهِ الْمَسَائِلُ فِي: أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ: ١٥٢/١-١٥٥، وَشَرَحَ النَّصْرِيحُ: ١٥٥/١-١٥٦.

(٣) - صَدُرَ بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ عَجْزُهُ: لِعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ،

وَهُوَ لِلْمَجْنُونِ فِي: دِيَوَانِهِ: ١٠٦، وَلِلْعَبَّاسِ بْنِ الْأَحْنَفِ فِي: دِيَوَانِهِ: ١٤٣، وَتَخْلِيصُ الشُّوَاهِدِ: ١٤١، وَشَرَحَ النَّصْرِيحُ: ١٥٥/١، وَلَأَحْدِهِمَا فِي: الْمَقَاصِدِ النَّحْوِيَّةِ: ٣٩٦/١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: اسْتِعْمَالُ (مَنْ) لِغَيْرِ الْعَاقِلِ.

(٤) - صَدُرَ بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ: وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْغُصْرِ الْخَالِي

وَهُوَ لَامِرُ الْقَيْسِ فِي: دِيَوَانِهِ: ٢٧، وَشَرَحَ شَوَاهِدُ الْمَغْنِي: ٣٤٠/١، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٦٠/١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: اسْتِعْمَالُ (مَنْ) لِغَيْرِ الْعَاقِلِ فِي قَوْلِهِ: وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ، وَقَدْ وَهَمَ الشَّارِحُ أَوْ النَّاسِخُ فِي إِثْبَاتِ صَدْرِ الْبَيْتِ وَلَا شَاهِدَ فِيهِ دُونَ عَجْزِهِ وَالشَّاهِدُ فِيهِ.

قوله تعالى ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (٥٥) [الأنفال]، ﴿إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ﴾ (١٤) [سبأ].

وأما (ما) فموضوعة لما لا يعقل، وقد ورد عن النبي (ﷺ)، في كثير من كتب الأصول وغيرها^(١)، أَنَّ ابْنَ الزَّيْعَرِيَّ^(٢) لَمَّا سَمِعَ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ (٩٨) [الأنبياء]، قَالَ: لأَخْصِمَنَّ مُحَمَّدًا فَجَاءَ إِلَى النَّبِيِّ (ﷺ) فَقَالَ: أَلَيْسَ قَدْ عَبَدُوا الْمَلَائِكَةَ وَالْمَسِيحَ فَيَكُونُونَ هَؤُلَاءِ حَصَبُ جَهَنَّمَ؟! فَقَالَ (ﷺ): (مَا أَجْهَلَكَ بِلُغَةِ قَوْمِكَ، (مَا) لِمَا لَا يَعْقِلُ)^(٣)، انتهى.

وتأتي للعاقل مع غيره نحو ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (١) [الحديد]، وللمُبْهَمِ أمره كقولك - وقد رأيت شبحًا من بعيدٍ لا تدري أبشر هو أم مدر - انظر إلى ما ظهر!، وكذلك لو علمت إنسانيته ولم تدري^(٤) أَذْكَرُ هو أم أنثى نحو ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ (٣٥) [آل عمران]، وزاد بعضهم^(٥): ولصفاتٍ من يعقل ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (٣) [النساء]، وذهب

(١) - ما نقله الأصوليون - على ما وجدت - مختلف عن هذا النقل، ولا يتأتى منه الشاهد المراد من النحويين، وهذا نص ما نقله الأصوليون، قال أبو إسحاق الشيرازي: ((وأيضًا ما روى أنه لما نزل قوله تعالى ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَارِدُونَ﴾ (٨٩) [الأنبياء] قال عبد الله بن الزبيدي لأخصم محمدًا فجاء إلى رسول الله (ﷺ) فقال: قد عبدت الملائكة وعبد المسيح أفيدخلون النار؟! فأنزل الله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنْ الْحُسْنَى أُولَئِكَ عَنْهَا مُنْعَدُونَ﴾ (١٠١) [الأنبياء]، فاحتج على النبي (ﷺ) بعموم اللفظ ولو لم يقتض اللفظ العموم لما احتج به ولأنكر النبي عليه احتجاجه)). التبصرة في أصول الفقه: ١٠٦، وتتنظر الحكاية أيضًا في: المحصول للفخر الرازي: ٣٣٢/٢، وروضة الناظر وجنة المناظر: ١٨/٢-١٩، وغيرهما، والذي نقله المتأخرون من الأصوليين والنحويين لم أقف عليه في نصوص المتقدمين، بل صرح العلامة عبد العلي اللكنوي بأن ما عُرف من ((أنه (ﷺ) قال: (ما أَجْهَلَكَ بِلُغَةِ قَوْمِكَ، مَا لِمَا لَا يَعْقِلُ) فلا أصل له)). فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت: ٣٠٦/١.

(٢) - عبد الله بن الزبيدي بن قيس السهمي، شاعر قريش في الجاهلية، كان شديدًا على المسلمين بشعره، أسلم بعد الفتح. ينظر: طبقات فحول الشعراء: ٢٣٣/١، الأعلام: ٨٧/٤.

(٣) - ينظر: حاشية الصبان: ٢٢٢/١، وحاشية الخصري: ١٥٥/١-١٥٦.

(٤) - تدري، والصواب ما أثبتته.

(٥) - قال المبرِّد: ((فأما ما فتكون لذوات غير آدميين ولنوعات الأدميين)). المقتضب: ٢٩٦/٢، وقال في موضع آخر عن الاستهامية: ((ومنها (ما) وهي سؤال عن ذات غير الأدميين وعن صفات الأدميين وتقع في جميع مواضع (من)). المقتضب: ٤١/١، ونسبه أبو حيَّان للغارسي. ينظر: البغداديات: ٢٦٣، والتذليل والتكميل: ١٣٣/٣، ونسبه السيوطي للشهيلي. ينظر: همع الهوامع: ٣٥٢/١.

بَعْضُهُمْ^(١) إِلَى أَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ لِمَا لَا يَعْقِلُ وَغَيْرِهِ نَحْوُ مَا سُمِعَ مِنْ قَوْلِهِمْ: سُبْحَانَ مَا سَخَّرَكُنَّ لَنَا، وَسُبْحَانَ مَا يُسَيِّحُ الرِّعْدُ بِحَمْدِهِ^(٢)، ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا (٥)﴾ [الشَّمْسُ] الآية^(٣).

وَأَمَّا (أَيُّ) فَتَكُونُ لِمَنْ يَعْقِلُ وَلِغَيْرِهِ، وَكَذَا الثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَّةُ، وَهِيَ مِلَازِمَةٌ لِلْإِضَافَةِ إِلَى مَعْرِفَةِ لَفْظًا نَحْوُ ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ (٦٩)﴾ [مَرْيَمَ]، وَنِيَّةٌ نَحْوُ: أَكْرَمَ أَيًّا تَلَقَّاهُ، وَأَجَازَ ابْنًا عَصْفُورٍ^(٤) وَالضَّائِعِ^(٥) إِضَافَتَهَا إِلَى نَكْرَةٍ، وَجَعَلَا مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ (٢٢٧)﴾ [الشُّعْرَاءُ]، زَاعِمِينَ أَنَّ (أَيُّ) فِيهِ مَوْصُولَةٌ، وَ(يَعْلَمُ) بِمَعْنَى يَعْرِفُ، وَالتَّقْدِيرُ: وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا الْمُنْقَلَبَ الَّذِي يَنْقَلِبُونَهُ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى مَنْعِهِ؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ نَكْرَةٌ، وَالْمَوْصُولَاتُ مَعَارِفٌ، وَأَنَّهَا فِي الْآيَةِ اسْتِفْهَامِيَّةٌ مَنْصُوبَةٌ بِ(يَنْقَلِبُونَ) عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، وَ(يَعْلَمُ) عَلَى مَعْنَاهُ مُعَلِّقٌ عَنِ الْعَمَلِ فِيمَا بَعْدَهُ لِلْاسْتِفْهَامِ^(٦)، وَالتَّقْدِيرُ: وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ انْقِلَابٍ يَنْقَلِبُونَ^(٧).

وَعِنْدَ الْكِسَائِيِّ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَامِلٌ (أَيُّ) مُسْتَقْبَلًا^(٨)، وَنُوزِعَ فِيهِ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ مُسْتَدٌّ إِلَّا أَنَّهُ

أَنَّهُ

(١) - تَسْتَعْمَلُ (مَا) لِلْعَاقِلِ إِذَا دَلَّتْ عَلَى صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ، أَمَّا إِنْ أَرَدْتَ الْمَوْصُوفَ عَلَى وَجْهِ الْعُمُومِ جَازَ أَنْ تَقَعَ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ وَمَا لَا يَعْقِلُ. يَنْظُرُ: الْمُقْتَضِبُ: ٢/٢٩٦، وَالْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ٢/١٣٥، وَشَرْحُ الْمَعْلَمِ لِابْنِ بَرَهَانَ: ٢/٥٩١، وَعَقَّبَ ابْنُ يَعِيشَ بِقَوْلِهِ: ((وَرُبَّمَا اتَّسَعُوا فِيهَا وَأَوْقَعُوهَا عَلَى ذَوَاتِهِمْ)). شَرْحُ الْمَفْصَلِ: ٤/١١، أَيُّ: رُبَّمَا أَوْقَعُوا (مَا) عَلَى ذَوَاتِ الْعُقَلَاءِ.

(٢) - تَنْظُرُ حِكَايَةُ الْقَوْلَيْنِ فِي: الْمُقْتَضِبُ: ٢/٢٩٦، وَالْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ٢/١٣٥، وَشَرْحُ السِّيَرَايُ: ٦/٢٥٥.

(٣) - الْآيَاتُ، وَلَيْسَ ثَمَّةَ إِلَّا آيَةٌ.

(٤) - قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ: ((وَلَا يَخْلُو أَنْ تُضَيِّفَهَا لِمَا هِيَ بَعْضُهُ أَوْ إِلَى مَا تَقَعُ عَلَيْهِ. فَإِنْ أَضَفْتَهَا إِلَى مَا هِيَ بَعْضُهُ فَلَا تَكُونُ إِلَّا مَعْرِفَةً سِوَاءَ أَضَفْتَهَا إِلَى مُفْرَدٍ أَوْ جَمْعٍ أَوْ مَثْنً مِثْلَ قَوْلِكَ: أَيُّ الرِّجَالِ قَائِمٌ؟ وَأَيُّ الرِّجَالَيْنِ قَائِمٌ؟ وَأَيُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ؟. فَإِنْ أَضَفْتَهَا إِلَى مَا تَقَعُ عَلَيْهِ كَانَ نَكْرَةً سِوَاءَ أَضَفْتَهَا إِلَى مُفْرَدٍ أَوْ مَثْنً أَوْ مَجْمُوعٍ مِثْلَ قَوْلِكَ: أَيُّ رَجُلٍ عِنْدَكَ؟ وَأَيُّ رَجَالٍ عِنْدَكَ؟ وَأَيُّ رَجُلَيْنِ عِنْدَكَ؟)). شَرْحُ الْجَمَلِ: ٢/٤٦.

(٥) - عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ الْكِنْدَامِيُّ الْإِشْبِيلِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الضَّائِعِ، نَحْوِيُّ أُنْدَلُسٍ مِنْ تَلَامِيذِ الشُّلُوبِينِ، لَمْ يَكُنْ فِي عَصَرِهِ مَنْ يَقَارِبُهُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ وَلَا فِي فَهْمِهِ لِكِتَابِ سَيَبَوِيهِ، وَلَهُ مِشَارَكَةٌ فِي الْمُنَاطِقِ وَالْفَقْهِ، مِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ: شَرْحُ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ، وَشَرْحُ الْجَمَلِ، تُوفِّيَ سَنَةَ (٦٨٠هـ). يَنْظُرُ: إِشَارَةُ التَّعْيِينِ: ٢٣٥، الْبَلُغَةُ: ٢١٨، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ: ٢/٢٠٤.

لَمْ أَقِفْ عَلَى رَأْيِهِ هَذَا فِي مَا وَصَلْنَا مِنْ كِتَابِ (شَرْحُ الْجَمَلِ) لَهُ. وَيَنْظُرُ فِي: شَرْحُ النَّصْرِ: ١/١٥٨.

(٦) - لِأَنَّ الْاسْتِفْهَامَ لَهُ الصَّدْرُ؛ فَلَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ.

(٧) - يَنْظُرُ: نَتَائِجُ الْفِكْرِ: ١٥٥، وَشَرْحُ النَّصْرِ: ١/١٥٨، وَشَرْحُ ابْنِ طُولُونَ: ١/١٥٥.

(٨) - أَيُّ: لَا يَعْمَلُ فِيهَا الْمَاضِي، وَيَأْتِي تَعْلِيلُهُ. يَنْظُرُ: الْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ٢/٣٢٦، وَشَرْحُ الْبَابِ لِلرُّوزَنِيِّ: ١/٢٩٣، وَبِهِ قَالَ ابْنُ هِشَامٍ. يَنْظُرُ: أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ: ١/١٥٧.

قال: كذا خُلِّقَتْ. يعني كذا وضعها الواضع، فقال له السائل: استحييت لك يا شيخ^(١)، يعني أن هذا أيضًا مُتَنَازَعٌ فيه^(٢).

وعَلَّاهُ ابنُ بابشاذ^(٣) بأن قال: (أي) موضوعة على الإبهام، والإبهام لا يتحقق إلا في المستقبل الذي لا يُدرى مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضي والحال فإنهما محصوران، فلما كان الإبهام في المستقبل أكثر منه في غيره استعملت معه (أي)^(٤)، انتهى.

ورَدَّ هذا التعليل بأن الإبهامين مختلفان، وعند الكوفيين يلزم أيضًا تقديم عاملها عليها، وخالفهم/ظ٤٣/ البصريون في الموضعين لعدم الدليل على الدعويين^(٥).

واعلم أن لـ(أي) أربع حالات، تُعرب في ثلاث منها، وهي ما إذا أُضيفت، وذكر صدر صلتها نحو: يُعجبني أيهم هو قائم، أو ذكر صدر صلتها ولم تُضف نحو: يُعجبني أي هو قائم، أو لم تُضف ولم يُذكر صدر صلتها نحو: يُعجبني أي قائم.

وتُبنى في الرابعة على الضم تشبيهًا بالغايات^(٦)، وهي ما إذا أُضيفت لفظًا وكان صدر صلتها ضميرًا محذوفًا نحو ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ (٦٩) [مريم]، وقوله^(٧):

[١٩١] فسلم على أيهم أفضل

هذا مذهب سيبويه^(٨).

(١) - سئل الكسائي في مجلس يونس بن حبيب بالبصرة، تنظر حكاية مسألة الكسائي في: الأصول في النحو: ٣٢٦/٢، وأخبار النحويين البصريين: ٢٩، والخصائص: ٢٩٥/٣.

(٢) - ينظر: شرح الرضي: ٢٥٧/٣.

(٣) - نسبة الرضي ويس العلمي إلى ابن الباذش، فربما كانت نسبته إلى ابن بابشاذ تحريفًا. ينظر: شرح الرضي: ٢٥٧/٣، وحاشية يس: ٦٥/٢.

(٤) - سبق ابن السراج ابن الباذش بهذا التعليل إذ قال: ((والجواب عندي في ذلك أن (أيًا) بعض لما تُضاف إليه مبهم مجهول، فإذا كان الفعل ماضيًا فقد علم البعض الذي وقع به الفعل وزال المعنى الذي وضعت له (أي) والمستقبل ليس كذلك)). الأصول في النحو: ٣٢٦/٢.

(٥) - هذا رد الرضي على هذا التعليل. ينظر: شرح الرضي: ٢٥٧/٣.

(٦) - أي: علة بنائها تشبه علة بناء الغايات، لأن (أي) لما حذف صدر صلتها صارت كأنها جزء كلمة فتبني كبناء جزء الكلمة، فضلًا عن خروجها عن نظائرها الموصولات بحذف صدر صلتها. ينظر: علل النحو: ٤٢٥، وشرح كتاب سيبويه للرماني: ٣٣٠/٣، واللباب للعكبري: ١٢٤/٢.

(٧) - عجز بيت من المتقارب صدره: إذا ما لقيت بني مالك،

وهو لغسان بن ولة في: المقاصد النحوية: ٤٠٠/١، وشرح التصريح: ١٥٧/١، وله أو لرجل من غسان في: شرح شواهد المغني: ٢٦٣/١، وخزانة الأدب: ٦١/٦.

والشاهد فيه: بناء (أي) الموصولة على الضم لما أُضيفت وحُذِفَ صدر صلتها.

(٨) - ينظر: كتاب سيبويه: ٣٩٨-٣٩٩، وأمالى ابن السجري: ٤١/٣.

وزهب الخليل ويونس والكوفيون إلى إعرابها مطلقاً^(١) وتأول الآية والبيت بما هو مذكور في (المغني)^(٢)، قال الزجاج: ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين أحدهما هذا، فإنه يُسلم أنها تُعرب إذا أُفردت، فكيف يقول ببنائها إذا أُضيفت^(٣)؟!

قال بعضهم^(٤): وقد يُفرّق بأنّها عند ظهور الإضافة يظهر الاحتياج لدلالة الإضافة عليه لافتقار المضاف إلى المضاف إليه، وأمّا عند عدم الإضافة لفظاً فيخفى الاحتياج، والاحتياج الظاهر أشدّ تأثيراً من الخفي أي هو أظهر في مشابهة^(٥) الحرف، لا يقال: الاحتياج مع عدم المحتاج إليه أقوى من الاحتياج إليه مع وجوده؛ لوجود رافع ضرر الاحتياج في الثاني دون الأول؛ لأننا نقول: لا نُسلم اندفاع الاحتياج لوجود المحتاج إليه، بل الاحتياج ثابت قطعاً مع وجوده، ويزيد بظهوره لاحتياجه إليه^(٦)، انتهى.

وهو تعليلٌ عليلٌ غير شافٍ الغليل؛ لأنّه يقتضي بناء (أي) حيث أُضيفت مطلقاً كما لا يخفى، والغرض [بيان]^(٧) حكمة تخصيص بنائها بما إذا أُضيفت وحذف صدر صلتها.

والأحسن ما علّل بعضهم^(٨) بأنّها إنّما بُنيَتْ والحالة هذه؛ لأنّها كالمُنقطعة عن الإضافة لفظاً ونيةً، مع قيام موجب البناء، وهو الافتقار إلى جملة، أمّا لفظاً فليقيام ما هي مضافة إليه، وهو الضمير، منزلة صدر الصلة؛ لكون ما بعده في اللفظ غير صالح للوصل؛ لأنّه مفرد، وأمّا نيةً فلائّه لا يُنوى المضاف إلا عند فقده من اللفظ وهو موجود^(٩).

وأما (أل) فتكون موصولة إذا كانت داخلة على صفة محضة من اسم فاعلٍ أو مفعولٍ، بخلاف غير المحضة كالتي يُوصف بها وهي غير مشتقة كـ(أسدٍ)، أو صفة غلبت عليها الاسمية^(١٠).

(١) - ينظر: كتاب سيبويه: ٣٩٩/٢ - ٤٠٠، ومعاني القرآن للفرّاء: ٤٧/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣٣٩/٣ -

٣٤٠، والأصول في النحو: ٣٢٤/٢ - ٣٢٥، والإنصاف: ٥٧٢ م (١٠٥)، وإسرار العربية: ٢٦٥.

(٢) - ينظر: مغني اللبيب: ٥١٤/١ وما بعدها.

(٣) - تنظر الحكاية عن الزجاج في: مغني اللبيب: ٥١٣/١.

(٤) - نسبة يس العليمي إلى الشهاب القاسمي.

(٥) - شبايهة، تحريف، والصواب ما أثبتّه.

(٦) - ينظر: حاشية يس: ٦٧/٢.

(٧) - زيادة يقتضيها السياق.

(٨) - هو الأشموني.

(٩) - ينظر مجملّه في: شرح الأشموني: ٤٣/١.

(١٠) - أي: إنّ ((الصفة ربّما كثرث في كلامهم واستعملت وأوقعت مواقع الأسماء حتّى يستغنوا بها عن الأسماء)). كتاب سيبويه: ٢٠١/٣.

كالأَبْطَح^(١)، والأَجْرَع^(٢)، والصَّاحِبِ، والرَّاكِبِ، أو صِفَةً دَلَّتْ عَلَى التَّفْضِيلِ كالأَعْلَمِ، والأَفْضَلِ، فَإِنَّ (أَل) فِي جَمِيعِ ذَلِكَ لِلتَّعْرِيفِ اتِّفَاقًا^(٣).

وَاخْتَلَفَ فِي الدَّاخِلَةِ عَلَى الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ، فَذَهَبَ ابْنُ مَالِكٍ إِلَى أَنَّهَا مُوصُولٌ اسْمِيٌّ^(٤)، وَجَرَى عَلَيْهِ الْمَصْنُفُ فِي (الشَّرْحِ)^(٥)، وَذَهَبَ صَاحِبُ (البسيط) إِلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مُوصُولًا^(٦)، وَرَجَّحَهُ الْمَصْنُفُ فِي (المُغْنِي) بِأَنَّهَا لِلتَّبُوتِ فَلَا تَوَوُّلٌ بِالْفِعْلِ الدَّالِّ عَلَى الْحَدُوثِ قَالَ: وَلِذَلِكَ لَا تَوْصُلُ بِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ بِاتِّفَاقٍ^(٧).

وَقَدْ تَوَصَّلَ بِظَرْفٍ، أَوْ جُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ، أَوْ فِعْلِيَّةٍ فَعُلْهَا مُضَارِعٌ، فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِهِ^(٨):

[١٩٢] مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَةِ

فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةٍ ذَاتِ سَعَةٍ

وَالثَّانِي كَقَوْلِهِ^(٩):

[١٩٣] مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ لَهُمْ ذَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

وَالثَّالِثُ كَقَوْلِهِ^(١٠):

(١) - الأَبْطَحُ: مَسِيئٌ وَاسِعٌ فِيهِ دِقَاقُ الْحَصَى، ثُمَّ غَلَبَ عَلَى بَطْحَاءٍ مَكَّةَ. يَنْظُرُ: الصِّحَاحُ: ١١١٧/٣ مادة (بطح).

(٢) - الأَجْرَعُ، وَالْجَمْعُ: أَجَارَعُ وَيُقَالُ: جَرَعَاءُ مِنَ الْأَرْضِ وَالْجَمْعُ جَرَعَاوَاتٌ، وَهِيَ الْأَرْضُ السَّهْلَةُ ذَاتُ الرَّمْلِ. جُمُورَةُ اللُّغَةِ: ٤٦٠/١ مادة (ج ر ع).

(٣) - يَنْظُرُ: شَرْحُ ابْنِ النَّازِمِ: ٦٣، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكُ: ١٦٩/١، وَتَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ: ٦٨٧/٢، وَشَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ لِلْجَوْجَرِيِّ: ٣٠٣، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ: ١٥٠/١، وَعَفُو الْعَافِيَةِ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ: ٥٣٢/١.

(٤) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٢٠٢-٢٠٣.

(٥) - قَالَ: ((وَأَيْنَمَا تَكُونُ (أَل) الْمَوْصُولَةُ بِشَرْطٍ أَنْ تَكُونَ دَاخِلَةً عَلَى وَصْفٍ صَرِيحٍ لَغَيْرِ تَفْصِيلٍ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ: اسْمُ الْفَاعِلِ كَالضَّارِبِ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ كَالْمَضْرُوبِ، وَالصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ كَالْحَسَنِ)). شَرْحُ قَطْرِ النَّدى: ١٠٢.

(٦) - يَنْظُرُ النَّقْلُ عَنْ صَاحِبِ (البسيط) فِي: ارْتِشَافِ الضَّرْبِ: ١٠١٣/٢، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٣٣٢/١.

(٧) - يَنْظُرُ: مُغْنِي اللَّيْبِ: ٣١٠-٣١١.

(٨) - مِنَ الرَّجَزِ، وَهُوَ بِلَا نَسَبَةٍ فِي: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٢٠٣/١، وَجَوَاهِرُ الْأَدَبِ: ٤٠١، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ٤٤١/١ وَشَرْحُ أَبْيَاتِ مُغْنِي اللَّيْبِ: ٢٩٠/١، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٣٢/١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: مَجِيءُ صَلَّةِ (أَل) الْمَوْصُولَةِ ظَرْفًا (مَعَ).

(٩) - مِنَ الْوَافِرِ، وَهُوَ بِلَا نَسَبَةٍ فِي: اللَّامَاتِ: ٥٤، وَالبَدِيعِ: ٦٥٤/٢، وَضُرَائِرُ الشِّعْرِ: ٢٨٩، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ٤٤٢/١، وَشَرْحُ أَبْيَاتِ مُغْنِي اللَّيْبِ: ٢٩١/١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: مَجِيءُ صَلَّةِ (أَل) الْمَوْصُولَةِ جُمْلَةً اسْمِيَّةً.

(١٠) - مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ بِلَا نَسَبَةٍ فِي: جَوَاهِرُ الْأَدَبِ: ٤٠٠، وَالتَّذْنِيزُ وَالتَّكْمِيلُ: ٦٦/٣، وَتَخْلِيصُ الشَّوَاهِدِ: ١٥٤، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٣٢/١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: مَجِيءُ صَلَّةِ (أَل) الْمَوْصُولَةِ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً فَعُلْهَا مُضَارِعٌ.

[١٩٤] مَا كَالْيَرُوحُ وَيَعْدُو لَاهِيًا مَرِحًا مُشَمِّرٌ مُسْتَدِيمُ الْحَزَمِ ذُو رَشْدٍ
 قَالَ الْمَصْنِفُ فِي (المغني): والجميعُ خاصٌّ بالشَّعرِ خلافًا للأخفش وابنِ مالك^(١) في الأخير^(٢).
 واختصاصُ دخولها على الاسمِيَّةِ بالشَّعرِ منقوضٌ بما حكاهُ الفراءُ مِنْ أَنَّ رجلاً أَقْبَلَ فَقَالَ لَهُ آخِرُ:
 ها هو ذا، فقال السَّامِعُ: [نَعَمْ] الها هو ذا^(٣).

تَنْبِيهَاتٌ:

الأوَّلُ: ما تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ (أَل) مَوْصُولٌ اسْمِيٌّ هُوَ الْأَصْحُ وَعَلَيْهِ الْجَمْهُورُ^(٤)، وليسَ مَوْصُولًا حَرْفِيًّا
 خِلَافًا لِلْمَازِنِيِّ^(٥)؛ لِعَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَيْهَا نَحْوُ: قَدْ أَفْلَحَ الْمُتَّقِي رَبَّهُ^(٦)، ولأنَّها لَا تَوَوَّلُ مَعَ صَلَاتِهَا
 بِالمصدرِ^(٧).

وَلَا حَرْفَ تَعْرِيفٍ خِلَافًا لِلأخفشِ والمَازِنِيِّ^(٨)؛ لِأَنَّهُ [لَا] يَجُوزُ عَطْفُ الْفِعْلِ/و٤٤/ عَلَى مَدْخُولِهَا
 نَحْوُ ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا (٣) فَأَنْتَرْنَ بِهِ نَفْعًا (٤)﴾ [العاديات]^(٩)، ولأنَّه لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا مَعْمُولٌ مَدْخُولِهَا،
 مَدْخُولِهَا، لَا يُقَالُ: جَاءَ زَيْدًا الضَّارِبُ^(١٠)، ولأنَّه لَوْ كَانَتْ حَرْفَ تَعْرِيفٍ لَكَانَتْ مَبْعَدَةً عَنْ شَبِّهِ الْفِعْلِ،

(١) - قَالَ: ((وعندي أَنَّ مِثْلَ هَذَا غَيْرُ مَخْصُوصٍ بِالضَّرُورَةِ، لَتَمَكُّنَ قَائِلَ الْأَوَّلِ أَنْ يَقُولَ:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الْمَرْضِيِّ حُكُومَتُهُ

[...] فَإِذَا لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ مَعَ اسْتِطَاعَتِهِمْ فِي ذَلِكَ إِشْعَارًا بِالِاخْتِيَارِ وَعَدَمِ الْاضْطِرَارِ)). شرح التَّسْهِيلِ: ٢٠٢/١.

(٢) - مَغْنِي اللَّيْبِ: ٣١٤/١. وَقَوْلُهُ: ((فِي الْآخِرِ)) أَي: دَخُولُ (أَل) عَلَى الْمَضَارِعِ فِي كَلَامِهِ عَلَيْهَا فِي (المغني).

(٣) - تَنْظُرُ حِكَايَةَ الْفَرَاءِ فِي: سُرُ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ: ٤٧/٢، وَالْمَحْكَمُ وَالْمَحِيطُ الْأَعْظَمُ: ٣٠٥/١ (ج د ع)، وَلِسَانُ الْعَرَبِ: ٤١/٨ مَادَّةُ (ج د ع).

(٤) - يَنْظُرُ: الْمُقْتَضَبُ: ١٩/١، وَالْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ٢٦٥/٢، وَاللِّبَابُ لِلْعَبْرِيِّ: ١٢٧/٢، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ١٧٨/١، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ٢٩٨/١، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٥٩/٣.

(٥) - تَنْظُرُ نِسْبَةً هَذَا الرَّأْيِ إِلَى الْمَازِنِيِّ فِي: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ١٠١٣/٢، وَالْجَنَى الدَّانِي: ٢٠٢، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمَرَادِيِّ: ١٥٣/١، وَأَبُو عَثْمَانَ الْمَازِنِيُّ وَمَذَاهِبُهُ فِي الصَّرْفِ وَالنَّحْوِ: ٢٢٣-٢٢٦.

(٦) - يَنْظُرُ هَذَا الِاسْتِدْلَالَ فِي: شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ١٧٨/١، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمَرَادِيِّ: ١٥٣/١، وَمَجِيبُ النَّدَا: ٢٧٦/١. وَهَذَا الِاسْتِدْلَالُ يَتِمُّ رَدًّا عَلَى مَنْ ادَّعَى أَنَّهَا حَرْفُ تَعْرِيفٍ وَهُوَ الْمَازِنِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلِيهِ وَالْأَخْفَشُ.

(٧) - يَنْظُرُ هَذَا الِاسْتِدْلَالَ فِي: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٦١/٣، وَالبَهْجَةُ الْمَرْضِيَّةُ: ٩٨.

(٨) - تَنْظُرُ نِسْبَةً هَذَا الرَّأْيِ إِلَى الْمَازِنِيِّ فِي: الْكَامِلُ فِي اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ: ٣٧/١، وَالبَغْدَادِيَّاتُ: ٥٥٣، وَالكافي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ١٤٩٩/٣، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٢٠٠/١، وَالْمَوْشَّحُ: ٣٨٥/١. وَنِسْبَتُهُ إِلَى الْأَخْفَشِ فِي: اللَّبَابُ لِلْعَبْرِيِّ: ١٧٢/٢، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ١٠١٣/٢، وَالْجَنَى الدَّانِي: ٢٠٢.

(٩) - تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: فَالْإِتْيَافُ أَغْرَنَ فَأَنْتَرْنَ، يَنْظُرُ هَذَا الِاسْتِدْلَالَ فِي: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ٢٩٨-٢٩٩، وَشَرْحُ شُذُورِ الذَّهَبِ: ١٩٣، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ: ١٥٠/١، وَشَرْحُ النَّصْرِحِ: ٢٣٩/١.

(١٠) - يَنْظُرُ هَذَا الِاسْتِدْلَالَ فِي: شَرْحُ شُذُورِ الذَّهَبِ لِلْجَوْجَرِيِّ: ٣١٥/١، وَالحَدَائِقُ النَّدِيَّةُ: ٥٤/٢.

فلا يكون الوصفُ معهما عاملاً، واللازمُ منتفٍ فكذا الملزوم^(١). قال التَّقْتَازَانِي^(٢) في بحثِ تعريفِ المُسَنَّدِ إليه باللامِ من (شرحِ التَّلْخِصِ): وهذا الخِلافُ محلُّه إذا كانَ اسماً الفاعِلِ والمفعولِ بمعنى الحدوثِ، أمَّا إذا كانا بمعنى الثُّبُوتِ كالمُؤْمِنِ والصَّائِغِ فـ(أل) فيهما حرفُ تعريفٍ اتِّفَاقاً^(٣).

وهو سهوٌ؛ لأنَّه عندَ إرادةِ الثُّبُوتِ يخرجانِ عن كونِهما اسمي فاعِلٍ ومفعولٍ، ويصيرانِ صفةً مشبَّهةً كما يُعلمُ من حدِّ اسمي الفاعِلِ والمفعولِ والصِّفَةِ المشبَّهةِ.

وقال الرُّضِّيُّ (تت): وهذا الخِلافُ محلُّه إذا لم تكنِ اللامُ في الصِّفَةِ للعهدِ، أمَّا إذا كانتَ له كما في قولك: جاءني ضاربٌ فأكرمتُ الضَّارِبَ، فلا كلامٌ في حرفيتها^(٤)، انتهى. ولا يخفى أنَّ هذا الكلامَ الكلامَ إنّما يتمُّ لو لم يأتِ^(٥) الموصولُ لتعريفِ العهدِ، والتَّحْقِيقُ أنَّ الأقسامَ الأربعةَ للتعريفِ تجري في الموصولِ^(٦).

الثَّاني: على القولِ بأنَّ (أل) اسمٌ، فالْمَشْهُورُ أنَّها اسمٌ موضوعٌ برأسه غيرُ منقطعٍ من شيءٍ^(٧)، وزعمَ الزَّمَخْشَرِيُّ بأنَّها بعضُ (الَّذِي)، وأنَّهم لكثرةِ استعمالِهِ متوصِّلاً به إلى وصفِ المعارفِ بالجمَلِ نهكوه بالحذفِ فحذفوا تارةً الياءَ وحدها، وتارةً مع الكسرةِ، وتارةً اقتصروا على (أل)^(٨)، وصريحُ كلامِهِ كلامِهِ في (المفصلِ) أنَّ (أل) في الَّذِي حرفُ تعريفٍ، وأنَّ (أل) التي تعدُّ مِنَ الموصولاتِ هي تلكَ

(١) - ينظر هذا الاستدلالَ في: شرح النَّصْرِح: ١/١٦٠، وحاشية الصَّبَّان: ١/٢٢٧.

(٢) - التَّقْتَازَانِ، والصَّوَابُ ما أثبتُّه.

(٣) - لم أقفُ على هذا النَّصِّ في (المطوَّل شرح تلخيص مفتاح العلوم) للتَّقْتَازَانِي، وإنَّما كلامُهُ هذا في حاشيته على (شرح مختصر المنتهى الأصولي) لعُضد الدِّين عبد الرَّحْمَنِ الإيجي (ت ٧٥٦هـ)، في كلامِهِ على دلالةِ المشتَقَّاتِ الحَقِيقِيَّةِ والمجازِيَّةِ وليسَ في شيءٍ ممَّا ذكره السَّيِّدُ الشَّارِحُ من أنَّ اسمَ الفاعِلِ أو المفعولِ إذا كانَ بمعنى الثُّبُوتِ كالمُؤْمِنِ والصَّائِغِ فـ(أل) فيهما حرفُ تعريفٍ، قال التَّقْتَازَانِي: ((والتَّحْقِيقُ أنَّ النِّزاعَ في حقيقةِ اسمِ الفاعِلِ وهو الَّذِي بمعنى الحدوثِ لا في مثلِ المؤمنِ، والكافرِ، والنَّائمِ، واليقظانِ، والحلوِ، والحامضِ، والعبدِ، والحرِّ، ونحو ذلك ممَّا يُعتبرُ في بعضِهِ [الاتِّصافُ] به مع عدم طَرَيانِ المُنافِي وفي بعضِهِ الاتِّصافُ به بالفعلِ البتَّةُ)). حاشية السَّعْدِ على العُضدِ: ١/٦٢٧-٦٢٨. فلعَلَّ السَّيِّدَ الشَّارِحَ نقلُهُ عن التَّقْتَازَانِي بالواسطةِ ممَّا أوقعَهُ في هذا الوهمِ، وقد سبقَهُ بهذا النَّقْلِ دونَ نسبةٍ غيرَ واحدٍ من النُّحَوِيِّينَ المتأخِّرينَ، ينظر: المنصف للشُّمْنِي: ١/١١٧، وحاشية الصَّبَّان: ١/٢٣٨، وحاشية الدسوقي: ١/١٣٥.

(٤) - لم أقفُ عليه في شرحِ الرُّضِّيِّ، بل وجدتهُ منقولاً عنه في: شرح الكافية للعصام: ٤٢٠.

(٥) - يأتي، والصَّوَابُ ما أثبتُّه.

(٦) - ينظر هذا التَّعْقِيبُ في: شرح الكافية للعصام: ٤٢٠.

(٧) - ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١/٤٦٣، والكافي في شرح الهادي: ٣/١٥٠١، وشرح الرُّضِّيِّ: ٢/١٢٤-١٢٥.

(٨) - ينظر: الكشَّاف: ١/٧٣.

الَّتِي فِي الَّذِي؛ لكونه تخفيفاً^(١)، وهي دعوى لا دليل عليها، وفيها ما رأيت من جعل الاسم عين الحرف، وهو باطل^(٢).

وأما (ذو)^(٣) فتكون موصولة في لغة طيء خاصة كقول سنان بن الفحل الطائي^(٤):

[١٩٥] فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءَ أَبِي وَجْدِي وَبِئْرِي ذُو حَفْرَتٍ وَذُو طَوِيثٍ

والمشهور عندهم إفرادها وتذكيرها وبنائها على السكون^(٥)، ومنهم من يعربها إعراب (ذو) بمعنى صاحب^(٦)، وخصه ابن الصائغ بحالة الجر^(٧)؛ لأنه هو المسموع كقوله^(٨):

[١٩٦] فَأَمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ فَحَسْبِي مَنْ ذِي عُنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

هكذا رواية ابن جني في (المحتسب)^(٩).

وفيها أربع لغات أشهرها ما مر، أعني عدم تصرفها مع بنائها، والثانية (ذو) للمفرد المذكّر، ومثناة، ومجموعه، و(ذات) مضمومة للمفرد المؤنث، ومثناة، ومجموعه، الثالثة كالثانية إلا أنه يقال لجمع المؤنث (ذوات)^(١٠) مضمومة^(١١)، والرابعة تصريفها تصريف (ذو) بمعنى (صاحب) معربة

(١) - ينظر: المفصل: ١٣٩.

(٢) - ينظر هذا الرد في: تعليق الفرائد: ٢١٣/٢.

(٣) - ذوا، وهو تحريف من الناسخ.

(٤) - من الوافر، وهو له في: أمالي ابن الشجري: ٥٥/٣، والغرة المخفية: ٣٣٨/١، والمقاصد النحوية: ٤٠٢/١، وخزانة الأدب: ٣٤ / ٦، ٣٥.

والشاهد فيه: استعمال طيء (ذو) اسماً موصولاً.

وسنان بن الفحل الطائي أخو بني أم الكهف من طيء، شاعر أموي لم أقف على سنة وفاته. ينظر: شرح ديوان الحماسة للتبريزي: ٢٣٠/١، وخزانة الأدب: ٤٠/٦.

(٥) - ينظر: شرح اللمع لابن برهان: ٢٣/١، والبيدع: ٢٤١/٢، والمحصل: ٨٣٦/٢.

(٦) - حكاها الرضي عن ابن الدّهان، ينظر: شرح الرضي: ٢٥٨/٣.

(٧) - لم ينص على ذلك في (شرح الجمل)، بل نسب إليه في: تخلص الشواهد: ٥٤، وشرح التصريح: ٦٠/١.

(٨) - من الطويل، وهو لمنظور بن سحيم في: شرح المفصل: ٢٦٧/٢، والمقرب: ٥٩/١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٥٠-٢٥١، وللطائي (كذا) في: مغني اللبيب: ١٥٧/٥.

والشاهد فيه: إعراب (ذو) عند بعض طيء إعراب (ذو) بمعنى صاحب في حالة الجر.

(٩) - لم أقف على البيت في (المحتسب)، وإنما نقل ابن جني حكاية أبي علي الفارسي أنها قد تعرب. ينظر: المحتسب: ١٤٢/١، وأشير إلى رواية ابن جني البيت معرباً (ذو) في: شرح عمدة الحفاظ: ١٢٢/١، وشرح ابن النّاطم: ٦٠، واللمحة في شرح الملحّة: ١٧٠/١، ولم يصرحوا أنها في (المحتسب)، بل صرح بذلك ابن هشام في: تخلص الشواهد: ٥٤.

(١٠) - أي: مبنية على الضم، نقل أبو حيّان عن شيخه بهاء الدين بن النّحاس أنه حكى إعراب (ذوات) إعراب مسلمات، قال أبو حيّان: ((وهذا غريب، والمعروف البناء على الضم)). منهج السالك: ١٢٤/١.

(١١) - حكاها الرضي عن الجزولي، ينظر: شرح الرضي: ٢٥٨/٣.

إِعْرَابُهَا فَيَقَالُ (ذو، ذا، ذي، ذوا، ذوي، ذُوو، ذَوِي، ذاتُ، ذاتا ذواتا، ذواتُ)^(١). وَأَمَّا (ذا) فَتَكُونُ مَوْصُولَةً إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ (ما) الِاسْتِفْهَامِيَّةِ بِاتِّفَاقٍ، أَوْ (من) عَلَى الْأَصَحِّ^(٢).

وَيُشْتَرَطُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ لَا تَكُونَ لِلإِشَارَةِ؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ تَدْخُلُ عَلَى الْمُفْرَدِ نَحْوُ: مَاذَا التَّوَانِي، وَمَنْ ذَا^(٣) الدَّاهِبُ، وَهُوَ لَا يَكُونُ صِلَةً لِغَيْرِ (أَلِ)^(٤).

وَأَنْ لَا تَكُونَ مُلْغَاءً، وَالْمَرَادُ بِالْإِلْغَاءِ أَنْ تَتَرَكَّبَ مَعَ مَا قَبْلَهَا فَتَكُونَ اسْمًا وَاحِدًا دَالًّا عَلَى الِاسْتِفْهَامِ^(٥)، وَيُظْهَرُ أَثَرُ ذَلِكَ فِي الْجَوَابِ كَمَا إِذَا قُلْتَ: مَنْ ذَا رَأَيْتَ؟: زَيْدٌ، فَإِنْ رَفَعْتَ الْجَوَابَ فـ(ذَا) غَيْرُ مُلْغَاءٍ، بَلْ مَوْصُولَةٌ خَبَرٌ، وَالِاسْتِفْهَامُ قَبْلَهَا مُبْتَدَأٌ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ (٢١٩)﴾ [البقرة]، فَيَمُنْ رَفَعَ (العفو)^(٦).

وَأِنْ نَصَبْتَهُ فـ(ذَا) مُلْغَاءٌ، وَهِيَ مَعَ مَا قَبْلَهَا مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ بِـ(رَأَيْتَ)^(٧)، وَيَدُلُّ عَلَى إِلْغَائِهَا إِثْبَاتُ أَلِفٍ (ما) مَعَ إِبْلَائِهَا الْجَارَ نَحْوَ قَوْلِهِمْ: عَمَّاذَا تَسْأَلُ، وَجَارَ ثُبُوتُهَا لَتَوَسُّطِهَا بِالتَّرْكِيبِ، وَلَوْلَاهُ لَحُذِفَ؛ لِأَنَّ (ما) الِاسْتِفْهَامِيَّةَ /ظ ٤٤٤/ إِذَا دَخَلَهَا الْجَارُ حُذِفَتْ أَلِفُهَا؛ لِتَطَرُّفِهَا نَحْوُ ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ (١)﴾ [النَّبَأُ]، فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ (ما) المَوْصُولَةِ، وَخُصَّتْ بِالْحَذْفِ لِلتَّطَرُّفِ، وَصِيَّتِ المَوْصُولَةُ عَنِ الْحَذْفِ لَتَوَسُّطِ الْأَلِفِ؛ لِأَنَّ الصِّلَةَ وَالْمَوْصُولَ بِمَنْزِلَةِ الْاسْمِ الْوَاحِدِ.

تَنْبِيهَاتُ:

الأوَّلُ: لَمْ يَشْتَرَطِ الْكُوفِيُّونَ فِي مَوْصُولِيَّةِ (ذَا) كَوْنَهَا بَعْدَ (ما) أَوْ (من) الِاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ احْتِجَاجًا بِقَوْلِهِ^(٨):

[١٩٧] عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمْنَتٌ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيقٌ

(١) - ينظر: المحاجة بالمسائل النحوية: ١٦٨-١٦٧، وقد مرَّ أَنَّ الرُّضِيَّ حَكَاهَا عَنْ ابْنِ الدَّهَّانِ، يَنْظُرُ: شَرْحُ

الرُّضِيِّ: ٢٥٨/٣، وَحَكَى ابْنُ الدَّهَّانِ اللَّغَتَيْنِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةَ فَقَط. يَنْظُرُ: الْغَرَّةُ فِي شَرْحِ الْمَمْع: ٢/٧٣٠.

(٢) - سَيَأْتِي بَيَانُ ذَلِكَ فِي ثَانِي التَّنْبِيهَاتِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(٣) - مَا ذَا الدَّاهِبِ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٤) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ١/١٩٧، وَارْتِشَافُ الصَّرْبِ: ٢/١٠٠٩، وَالنُّكْتُ لِلْسِّيُوطِيِّ: ١/٢٠٠.

(٥) - يَنْظُرُ: الْمَحْصُولُ: ٢/٨٣٦، وَشَرْحُ شُذُورِ الدَّهْبِ: ١٩٢.

(٦) - قِرَاءَةُ الرَّفْعِ هِيَ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ، وَابْنُ كَثِيرٍ، فِي إِحْدَى رَوَايَتَيْهِ، وَغَيْرُهُمَا، عَلَى تَقْدِيرِ: الَّذِي يُنْفِقُونَهُ الْعَفْوَ. يَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْقِرَاءَاتِ لِلْخَطِيبِ: ١/٣٠٢.

(٧) - بَصْنَعْتُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ؛ لِأَنَّهُ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ عَلَى الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ أَنْفَاءً وَهُوَ: مَنْ ذَا رَأَيْتَ؟

(٨) - مِنْ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِيَزِيدَ بْنِ مَفْرَغٍ فِي: دِيَوَانِهِ: ١٧٠، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ ٢/٣٩، وَتَخْلِيصُ الشَّوَاهِدِ: ١٥٠، وَالْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ ١/٤٠٨، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٦/٤١-٤٣.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: كَوْنُ (هَذَا) مَوْصُولَةً عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، الْهَاءُ لِلتَّنْبِيهِ، وَلَمْ تُسَبِّقْ (ما) أَوْ (من) الِاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ.

أي: والذي تحمليْن طليْق^(١)، وأُجِيبَ بَأَنَّ (هذا طليْق) جملة اسميَّة و(تحمليْن) حال، أي: وهذا طليْقٌ محمولٌ لك، وقال الشَّيْخُ سراجُ الدِّينِ البُلْقِينِي^(٢): يجوزُ أَنْ يكونَ ممَّا حُذِفَ فِيهِ الموصولُ مِنْ غيرِ أَنْ يجعلَ (هذا) موصولاً، والتَّقديرُ: وهذا الَّذي تحمليْن طليْقٌ، على حدِّ قولِهِ^(٣):

[١٩٨] فوالله ما نلثم^(٤) وما نيل منكم بمعتدل وفقٍ ولا متقاربٍ

أي: الَّذي نلثم^(٥)، انتهى.

الثَّاني: مقابلُ الأصَحِّ في (ذا) بعد (مَنْ) ما نُقِلَ عن بعضهم^(٦) من منع كونه موصولاً بعدها، قال: لأنَّ الأصلَ في (ذا) أَنْ تكونَ للإشارةِ لمُعَيَّنٍ لَكُنْ لَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهَا (ما) الاستفهاميَّة وهي في غايَةِ الإبهامِ جرَّدتها عن معنى الإشارةِ وجذبَتْها إلى الإبهامِ فجعلتْ موصولةً، ولا كذلك (مَنْ) لتخصيصِها بمن يعقلُ، فليسَ فيها الإبهامُ الَّذي في (ما)، واستدلَّ المجوِّزُ بالسَّماعِ^(٧).

(١) - ينظر: معاني القرآن للقرّاء: ١٣٨/١-١٣٩، وشرح ابن النّاطم: ٦١، وشرح شذور الذهب: ١٩٠.

(٢) - عمر بن رسلان بن نصير بن صالح، أبو حفص الكناينيّ العسقلانيّ الأصل، ثمّ البلقينيّ، عالمٌ فقيهُ حافظٌ للحديث، ولد في بلقينة في مصر، وتعلّم بالقاهرة، وأخذ النّحو عن أبي حيّان، ولي قضاء الشّام، من مؤلّفاته: حاشية على الكشاف، وزهر الرّبيع في فنون المعاني والبيان والبديع، تُوفّي سنة (٨٠٥هـ). ينظر: شذرات الذهب: ٨٠/٩-٨١، والبرد الطّالع ٥٠٦/١، ومعجم المؤلّفين: ٢٨٣/٧-٢٨٤.

(٣) - من الطّويل، وهو لعبد الله بن رواحة في: شرح الكافية الشّافية: ٨٤٦/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣٤٦/٧، وخزانة الأدب: ٩٤/١٠، ولحسان بن ثابت في: شرح التّسهيل: ٢٣٥/١.

والشّاهد فيه: حذفُ الموصولِ والتّقديرُ: وهذا الَّذي تحمليْن طليْقٌ.

(٤) - نلت، تحريفٌ، والصّوابُ ما أثبتُّهُ.

(٥) - ينظر: البهجة المرضيّة: ١٠١.

(٦) - إشارةٌ إلى ما ذهب إليه أبو البركات وأبو البقاء والزّنجانيّ من عدم مجيء (ذا) بعد (مَنْ) موصولةً؛ لأنّ (ذا) مبهمَةٌ و(ما) مبهمَةٌ، فجازَ أَنْ تتركَبَ إحداهُما مع الأخرى بخلافِ (مَنْ)، فهي تخصُّ من يعقلُ فليسَ فيها إبهامٌ (ما) فلا تتركَبُ مع (ذا). ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١٦٤/١، واللباب للعكبري: ١٢٣/٢، والكافي في شرح الهادي: ١٤٩٧/٣، وذهب أكثر النّحويّين إلى إجازة ذلك. ينظر: التّذيل والتّكميل: ٤٣/٣.

(٧) - نسب أبو حيّان هذا الكلامَ إلى صاحبِ (البسيط) في: التّذيل والتّكميل: ٤٢/٣-٤٣، وذكرَ ذلك أبو البقاء العكبري، ينظر: اللباب للعكبري: ١٢٣/٢، والسَّماعُ الَّذي احتجَّ به المجيزون قولُ الشّاعر:

وغيرية تأتي الملوك كريمةً قد قلّتها ليقال: مَنْ ذا قالها

وقول الآخر:

ألا إنّ قلبي لدى الطّاعنينَا حزينٌ فمن ذا يُعزي الحزينَا

ينظر: التّذيل والتّكميل: ٤٣/٣، والمقاصد الشّافية: ٤٦٣/١-٤٦٤، وتعليق الفرائد: ٢٠٢/٢.

الثَّالِثُ: إِذَا قُدِّرَ فِي: مَاذَا صَنَعْتَ؟، وَمَنْ ذَا رَأَيْتَ؟، ضَمِيرًا أَوْ ذُكِرَ لَفْظًا فَقِيلَ: مَاذَا صَنَعْتَهُ، أَوْ مَنْ ذَا رَأَيْتَهُ، جَارَ فِي (ذَا) الْوَجْهَانِ أَيْضًا^(١)، إِلَّا أَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِلْغَاءِ، لَا لَتَعْيُنِ كَوْنِ اسْمِي الاستفهامِ مَفْعُولَيْنِ، بَلْ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَا مُبْتَدَأَيْنِ، وَخَبَرُ كُلِّ مِنْهُمَا الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ، وَالْعَائِدُ الضَّمِيرُ الْمُقَدَّرُ أَوْ الْمَفُوظُ، وَأَنْ يَكُونَا مَفْعُولَيْنِ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى؛ لِسَلَامَتِهِ مِنَ الْإِضْمَارِ، فَيَكُونُ الْجَوَابُ مَرْفُوعًا عَلَى الْمُخْتَارِ؛ لِيُطَابَقَ السُّؤَالُ^(٢).

الرَّابِعُ: وَقَعَ لكَثِيرٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ فِي تَعْلِيلِ كَوْنِ (مَاذَا) وَ(مَنْ ذَا)، إِذَا رَكَّبَا كَانَا مَفْعُولَيْنِ مُقَدَّمَيْنِ، أَنَّهُ إِنَّمَا قَدِّمًا لِلزُّومِهِمَا الصَّدَرِ بِتَضَمُّنِهِمَا مَعْنَى الاستفهامِ، وَهَذَا فِي (مَنْ ذَا) صَحِيحٌ، وَأَمَّا فِي (مَاذَا) فَفِيهِ نَظَرٌ، فَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ^(٣) إِلَى أَنَّهَا مِنْ بَيْنِ أَدَوَاتِ الاستفهامِ لَا يِلْزَمُ صَدْرُهَا، وَأَنَّهَا كَذَلِكَ عِنْدَ الْعَرَبِ^(٤). وَنُقِلَ عَنِ ابْنِ الْمَرْحَلِ^(٥) الْمَغْرِبِيِّ^(٦) أَنَّهُ صَنَّفَ فِي ذَلِكَ مُخْتَصَرًا ذَكَرَ فِيهِ شَوَاهِدَ لِمَجِيئِهَا لِمَجِيئِهَا غَيْرِ صَدْرٍ^(٧)، وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ: إِنَّ (مَا) الاستفهامِيَّةَ إِذَا رَكَّبَتْ مَعَ (ذَا) تُفَارِقُ تُفَارِقُ وَجُوبَ التَّصْدِيرِ فَيَعْمَلُ فِيهَا مَا قَبْلَهَا رَفْعًا وَنَصَبًا، فَالرَّفْعُ كَقَوْلِهِمْ: كَانَ مَاذَا، وَالنَّصَبُ كَقَوْلِ عَائِشَةَ: (أَقُولُ مَاذَا)، وَأَجَارَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ وَقَوَّعَهَا تَمْيِيزًا كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَالَ لَكَ: عِنْدِي عَشْرُونَ: [عَشْرُونَ] مَاذَا؟^(٨)، انْتَهَى.

الخَامِسُ: مَا تَقَرَّرَ مِنْ حَصْرِ الْمَوْصُولَاتِ فِي مَا ذُكِرَ هُوَ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ، وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ أَنَّ جَمِيعَ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ تَقَعُ مَوْصُولَةً^(٩) كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ (٨٥) [البقرة]، أَي: أَنْتُمْ الَّذِينَ، وَقَوْلِهِ ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾ (١٧) [طه]، أَي: مَا الَّتِي^(١٠).

(١) - ينظر: شرح ابن النَّاظِم: ٦١، وشرح الأَلْفِيَّةِ لِلْمَرَادِيِّ: ١٥٦/١، وحاشية الصَّبَّان: ٢٣٢/١.

(٢) - ينظر: الكافي في شرح الهادي: ١٤٩٦/٣، وشرح الأَلْفِيَّةِ لِلْمَرَادِيِّ: ١٥٦/١.

(٣) - المرادُ به: بَدْرُ الدِّينِ الدَّمَامِينِيِّ.

(٤) - ينظر: تعليق الفرائد: ٢٠١/٢، وحاشية يس على التَّصْرِيح: ٣٩٠/١.

(٥) - المَرَجَل، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٦) - مَالِكُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَبُو الْحَكَمِ ابْنُ الْمَرْحَلِ، الْأَدِيبُ الشَّاعِرُ الْمَغْرِبِيُّ، أَخَذَ عَنِ الشَّلُوبِيِّينَ، وَابْنِ الدَّبَّاجِ، وَلَدَ فِي مَالِقَةٍ، وَسَكَنَ سَبْتَةَ، لَهُ مَطَارِحَاتٌ مَعَ ابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ السَّبْتِيِّ فِي قَوْلِهِمْ: (كَانَ مَاذَا)، مِنْ مَوْلاَتِهِ: أَرْجُوزَةٌ شَرَحَ بِهَا فَصِيحٌ ثَعْلَبٌ، أَرْجُوزَةٌ فِي النُّحُو، الْعُرُوضُ، تُوفِّيَ سَنَةَ (٦٩٩هـ). ينظر: أَعْيَانُ الْعَصْرِ: ١٨٧/٤، الأَعْلَام: ٢٦٣/٥.

(٧) - ينظر: شرح المَزَج: ٥١.

(٨) - ينظر: شَوَاهِدُ التَّوْضِيحِ وَالتَّصْحِيحِ: ٢٦١.

(٩) - ينظر الخلافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي: الْإِنْصَافِ: ٥٧٩ م (١٠٦)، وَاللِّبَابُ لِلْعَكْبَرِيِّ: ١٢٠/٢، وَشرح الجمل لابن عصفور: ١٦٨-١٦٩، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٤٩/٣، وَائْتِلَافُ النَّصَرَةِ: ٦٧-٦٨ م (٥٩).

(١٠) - ينظر: شرح التَّصْرِيح: ١٦٥/١.

وَأَنَّ الْأِسْمَ الْمُحَلَّى بِـ(أَل) يَكُونُ مُوَصُولًا^(١) كَقَوْلِهِ^(٢):

[١٩٩] لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلُهُ وَأَقْعَدُ فِي أَفْيَائِهِ بِالْأَصَائِلِ

أَي: لَأَنْتَ الَّذِي.

وَأَنَّ النَّكْرَةَ الْوَاقِعَةَ بَعْدَهَا جُمْلَةٌ تُوصَلُ بِمَا بَعْدَهَا نَحْوُ: هَذَا رَجُلٌ ضَرِبْتُهُ، فَ(ضَرِبْتُهُ) عِنْدَهُمْ صَلَةٌ لـ(رَجُلٍ)، وَأَنَّ النَّكْرَةَ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مَعْرِفَةٍ جَازَ وَصْلُهَا^(٣) كَقَوْلِهِ^(٤):

[١٠٠] يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالْسَّنَدِ

فـ(الْعَلْيَاءِ) صَلَةٌ لـ(دَارٍ). وَكُلُّ هَذَا مَحْمُولٌ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ عَلَى غَيْرِ مَا ذُكِرَ^(٥).

(١) - أَي: فِي الْأَسْمَاءِ الْجَامِدةِ جَمِيعًا، يَنْظُرُ: شَرْحُ السِّيْرَافِيِّ: ٢٣٠/٨-٢٣١، وَالْإِنْصَافُ: ٥٨٤ م (١٠٧)،

وَاللِّبَابُ لِلْعَكْبَرِيِّ: ١٢٠/٢، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ١٠١٤/٢، وَالْمَنْهَلُ الصَّافِي: ١٢٠/٢.

(٢) - مِنْ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِأَبِي ذُوَيْبٍ الْهَذَلِيِّ فِي: شَرْحُ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ: ١٤١/١، وَشَرْحُ السِّيْرَافِيِّ: ٢٣٠/٨،

وَإِيضَاحُ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ: ٢٥٥/١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: كَلِمَةُ (الْبَيْتِ) الْمَعْرُفُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ اسْمٌ مُوَصُولٌ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصَرِيِّينَ.

(٣) - يَنْظُرُ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ مِنْ رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ فِي: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ١٠١٤/٢، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ: ١٦٦/١، وَهَمَعَ

وَهَمَعَ الْهَوَامِعُ: ٣٣١.

(٤) - صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الْبَسِيطِ عَجْزُهُ: أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبَدِ،

وَهُوَ لِلنَّابِغَةِ الدُّبْيَانِيِّ فِي: دِيَوَانِهِ: ١٤، وَكِتَابُ سَيَبُويهِ: ٣٢١/٢، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٤١٩/١، وَإِيضَاحُ

شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ: ٥٥٤/١، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ ١٧٩١/٤، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٣٢/١١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: وَقُوعُ النَّكْرَةِ الْمُضَافَةِ مُوَصُولًا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ.

(٥) - تَنْظُرُ رَدُودُ الْبَصَرِيِّينَ فِي: شَرْحُ السِّيْرَافِيِّ: ٢٣٠/٨-٢٣١، وَالْإِنْصَافُ: ٥٨٠-٥٨٣ م (١٠٧)، وَاللِّبَابُ

لِلْعَكْبَرِيِّ: ١٢٠/٢-١٢١، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ١٦٩/١-١٧٠، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٧٠/٣.

بَحْثُ الصِّلَةِ

ص: وَصِلَتْهُ (أل) / و ٥ / الوصف، وَصِلَتْهُ غَيْرِهَا إِذَا جُمِلَتْ خَبَرِيَّةٌ ذَاتُ ضَمِيرٍ طَبَقِ الْمَوْصُولِ يُسَمَّى عَائِدًا، وَقَدْ يُحْدَفُ نَحْوُ ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مریم]، (وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ (٣٥)) [يس]، ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ (٧٢)﴾ [طه]، ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ (٣٣)﴾ [المؤمنون]، أَوْ ظَرْفٌ، أَوْ مَجْرُورٌ، تَامَانٍ مُتَعَلِّقَانِ بِـ (اسْتَقَرَّ) مَحْدُوفًا.

ش: لَمَّا فَرَعَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى الْمَوْصُولَاتِ شَرَعَ فِي بَيَانِ الصِّلَةِ، وَقَدْ قَدَّمْنَا مِنْ بَيَانِ صِلَةِ (أل) مَا يُغْنِي عَنِ الْإِعَادَةِ، وَبَقِيَ الْكَلَامُ عَلَى صِلَةِ غَيْرِهَا مِنَ الْمَوْصُولَاتِ.

فَاعْلَمْ أَنَّ الصِّلَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً؛ لِأَنَّ وَضْعَ الْمَوْصُولِ عَلَى أَنْ يُطْلَقَهُ الْمُتَكَلِّمُ عَلَى مَا يَعْتَقِدُ أَنَّ الْمَخَاطَبَ يَعْرِفُهُ بِكَوْنِهِ مُحْكَمًا عَلَيْهِ بِحُكْمٍ، إِذَا مُسْتَمَرَّ نَحْوُ: بِاسْمِ اللَّهِ الَّذِي يَبْقَى، أَوِ الَّذِي هُوَ بَاقٍ، أَوْ فِي أَحَدِ الْأَزْمَنَةِ نَحْوُ: الَّذِي ضَرَبَنِي، أَوِ الَّذِي هُوَ ضَارِبٌ، أَوْ يَكُونُ مُتَعَلِّقًا مُحْكَمًا عَلَيْهِ بِحُكْمٍ إِذَا مُسْتَمَرَّ نَحْوُ: اللَّهُ الَّذِي يَبْقَى مُلْكُهُ، أَوِ الَّذِي مُلْكُهُ بَاقٍ، أَوْ فِي أَحَدِ الْأَزْمَنَةِ نَحْوُ: الَّذِي ضَرَبَ غَلَامَهُ، أَوْ غَلَامَهُ ضَارِبٌ^(١)، وَالْحُكْمُ عَلَى شَيْءٍ بِشَيْءٍ مِنْ مَضْمُونَاتِ الْجُمْلِ وَمَا شَابَهَا مِنْ الصِّفَاتِ مَعَ فَاعِلِهَا، أَوِ الْمَصْدَرِ مَعَ فَاعِلِهِ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ اقْتِضَاءُ الْمَوْصُولِ لِلْحُكْمِ وَضْعِيًّا أَصْلِيًّا لَمْ يَسْتَعْمَلْ مَعَهُ مِنْ جَمِيعِ مَا يَتَضَمَّنُ الْحُكْمَ سِوَى مَا يَكُونُ تَضَمُّنُهُ لَهُ أَصْلِيًّا لَا بِالشَّبَهِ، وَهُوَ الْجُمْلَةُ^(٢). وَهِيَ إِذَا ظَاهِرَةٌ - كَمَا مَرَّ^(٣) - أَوْ مَقْدَرَةٌ نَحْوُ: الَّذِي عِنْدَكَ، وَالَّذِي فِي الدَّارِ؛ لِأَنَّ النِّقْدِيرَ: الَّذِي اسْتَقَرَّ، أَوْ مُؤَوَّلٌ نَحْوُ: الضَّارِبُ وَالْمَضْرُوبُ، فَإِنَّ صِلَةَ (أَل) جُمْلَةٌ مُؤَوَّلَةٌ بِمَفْرَدٍ^(٤) - كَمَا قَالَ

(١) - استدلَّ الرُّضِيُّ بهذا الكلام على أربعة أشياء: ((أحدها: أَنَّ الموصولات معارفٌ وضَعَاءٌ، وذلك لما قلنا: إِنَّ وَضْعَهَا عَلَى أَنْ يُطْلَقَهَا الْمُتَكَلِّمُ عَلَى الْمَعْلُومِ عِنْدَ الْمَخَاطَبِ، وَهَذِهِ خَاصَّةُ الْمَعَارِفِ، ... وَثَانِيهَا: أَنَّ الصِّلَةَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً لِلْسَّامِعِ فِي اعْتِقَادِ الْمُتَكَلِّمِ قَبْلَ ذِكْرِ الْمَوْصُولِ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ: أَنَّ الْحُكْمَ الَّذِي تَضَمَّنَتْهُ الصِّلَةُ، يَنْبَغِي أَنْ يَعْتَقِدَ الْمُتَكَلِّمُ فِي الْمَخَاطَبِ أَنَّهُ يَعْلَمُ حَصُولَهُ لِلْمَوْصُولِ، فَلَا يُقَالُ: أَنَا الَّذِي دَوَّخَ الْبِلَادَ، إِلَّا لِمَنْ يَعْلَمُ أَنَّ شَخْصًا دَوَّخَهَا، ... وَثَالِثُهَا: أَنَّ الصِّلَةَ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ جُمْلَةً، لِأَنَّ الْحُكْمَ عَلَى شَيْءٍ بِشَيْءٍ: مِنْ مَضْمُونَاتِ الْجُمْلِ، أَوْ مَا أَشَبَّهَا مِنَ الصِّفَاتِ مَعَ فَاعِلِهَا، وَالْمَصْدَرُ مَعَ فَاعِلِهِ، وَلَمَّا كَانَ اقْتِضَاءُ الْمَوْصُولِ لِلْحُكْمِ وَضْعِيًّا، لَمْ يُسْتَعْمَلْ مِنْ جَمِيعِ مَا يَتَضَمَّنُ الْحُكْمَ إِلَّا مَا يَكُونُ تَضَمُّنُهُ لَهُ أَصْلًا، لَا بِالشَّبَهِ، وَهُوَ الْجُمْلَةُ ... وَرَابِعُهَا: أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ الصِّلَةُ جُمْلَةً خَبَرِيَّةً، لَمَّا ذَكَرْنَا أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَضْمُونُ الصِّلَةِ حُكْمًا مَعْلُومًا الْوَقْعَ لِلْمَخَاطَبِ قَبْلَ الْخِطَابِ، ...)). شَرَحَ الرُّضِيُّ: ٢٣٧/٣-٢٣٨، وَقَدْ ذَكَرَ السَّيِّدُ الشَّارِحُ بَعْضًا مِنْهَا وَأَجْمَلَ الْبَاقِي.

(٢) - تَنْظُرُ هَذِهِ التَّعْلِيلَاتُ فِي: شَرَحَ الرُّضِيُّ: ٢٤٧/٣، وَالدَّائِقُ النَّدِّيَّةُ: ٤٣/٢، وَيَنْظُرُ تَعْلِيلُ كَوْنِ الصِّلَةِ جُمْلَةً فِي: تَوْجِيهِ اللَّعْم: ٤٩٣، وَالْكَافِي فِي شَرَحِ الْهَادِي: ١٥٠٣/٣، وَالْإِقْلِيدُ: ٨٦٣/٢-٨٦٤.

(٣) - أَي: جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ أَوْ فِعْلِيَّةٌ ظَاهِرَةٌ غَيْرُ مَقْدَرَةٍ أَوْ مُؤَوَّلَةٍ كَمَا مَثَّلَ قَبْلَ قَلِيلٍ بِنَحْوِ: الَّذِي ضَرَبَنِي، أَوِ الَّذِي هُوَ ضَارِبٌ، وَغَيْرِهَا.

(٤) - مِنْ بَابِ الْحَذْفِ وَالْإِصَالِ، أَي: مُؤَوَّلٌ بِهَا غَيْرُهَا فَهُوَ فِي مَعْنَاهَا، فَلَفْظُهُ مَفْرَدٌ وَمَعْنَاهُ جُمْلَةٌ. يَنْظُرُ: التَّعْلِيلَةُ عَلَى الْمُقَرَّبِ: ١٠١، وَحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ: ٢١٢/١.

الرَّضْيُ (تَدْرُ) وَغَيْرُهُ - وَالْأَصْلُ: الضَّرْبُ، وَالضَّرْبُ، فَكُرْهُوا دُخُولَ (أَل) الْمُشَابَهَةِ لِلْحَرْفِيَّةِ لَفْظًا وَمَعْنَى، أَمَّا لَفْظًا فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا مَعْنَى فَلصيرورتها مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه، فصيروا الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل، والمبني للمفعول في صورة المفعول؛ ولذلك عملاً بمعنى الماضي، ولو كانا اسمي فاعل ومفعول حقيقة لم يعملوا بمعنى الماضي كالمجردين من (أَل) ^(١).

ويشترط عند الجمهور في الجملة الواقعة صلة أن تكون خبرية، وهي المحتملة للتصديق والتكذيب في نفسها ^(٢)؛ وذلك لأن الموصول وضع صلة إلى وصف المعارف بالجملة نحو: جاء الرجل الذي قام أبوه، ومن شرط الجملة المنعوت بها أن تكون خبرية، كما سيأتي إن شاء الله، فخرج بالخبرية، الإنشائية، وهي ما قارن ^(٣) لفظها معناها ^(٤) نحو: بعثك، والطلبية، وهي ما تأخر وجود معناها عن وجود لفظها أمراً كان أو نهياً.

وجوز الكسائي ^(٥) الوصل بجملة الأمر والنهي ^(٦)، والمازني بجملة الدعاء إذا كانت بلفظ الخبر ^(٧)، وهشام بجملة مصدرية ب(ليت) و(لعل) و(عسى) ^(٨).
وأما جملة التعجب فإن قلنا بأنها إنشائية لم يوصل بها، أو خبرية ^(٩) فقولان: الجواز وعليه ابن خروف ^(١٠)، والمنع؛ لما في التعجب من الإبهام المنافي للبيان ^(١١).

(١) - ينظر هذا التعليل في: شرح الرضي: ٢٤٧/٣، والحدائق الندية: ٤٣/١.

(٢) - أي: بصرف النظر عن قائلها.

(٣) - قارنت، والصواب ما أثبتته.

(٤) - أي: هي المقارن حصول معناها للفظها، فهي غير معهودة لدى المخاطب. ينظر: همع الهوامع: ٣٣٣/١.

(٥) - الكساء، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته.

(٦) - ينظر رأي الكسائي في: منهج السالك: ١٠٢/١، وشرح الألفية للمراي: ١٥٩/١.

(٧) - ينظر رأي المازني في: منهج السالك: ١٠٢/١، وهمع الهوامع: ٣٣٤/١.

(٨) - ينظر رأي هشام في: التذييل والتكميل: ٩/٣-١٠.

(٩) - بناءً على اختلاف العلماء في الجملة التعجبية خبرية هي أم إنشائية؟ فإنها خبرية تحتل الصدق والكذب عند بعضهم، أو على القول بأن جملة التعجب خبرية باعتبار الأصل وهي إنشائية الآن؛ لأن التعجب إنما يكون في ما خفي سببه ففيه إبهام، والمقصود من إيجاد الصلة التعريف، فتكون هذه الجملة مستثناة من الخبرية كما أن جملة القسم مستثناة من الإنشائية. ينظر: المرتجل: ١٤٦، والتذييل والتكميل: ٣٣٠/١١، وشرح التصريح: ١٦٨-١٦٩، وحاشية الخصري: ١٦٦/١، ومنحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: ١٥٤/١، هامش رقم (٢).

(١٠) - في التعجب ونعم وبئس. ينظر: المقاصد الشافية: ٤٧٨/١، وهمع الهوامع: ٣٣٤/١، ولم أقف عليه في القسم المحقق من كتاب (شرح جمل الزجاجي) لابن خروف.

(١١) - ينظر: شرح التصريح: ١٦٨/١، وهمع الهوامع: ١٣٤-١٣٥.

وَالصَّحِيحُ جَوَازُ الْوَصْلِ بِجُمْلَةِ الْقَسَمِ^(١)، وَبِجُمْلَةِ الشَّرْطِ مَعَ جَزَائِهِ^(٢)، وَيَشْتَرِطُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ أَيْضًا فِي الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةَ صَلَةً أَنْ تَكُونَ مَعْهُدَةً عِنْدَ الْمَخَاطَبِ^(٣)؛ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَأْتِي بِالصَّلَةِ لِتَعْرِفَ الْمَوْصُولَ الْمُبْهَمَ بِمَا كَانَ يَعْرِفُهُ قَبْلَ ذِكْرِ الْمَوْصُولِ مِنْ اتِّصَافِهِ بِالصَّلَةِ، إِلَّا فِي مَقَامِ التَّهْوِيلِ وَالتَّعْظِيمِ فَيَحْسُنُ إِبْهَامُهَا^(٤) نَحْوُ ﴿فَعَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ (٧٨)﴾ [طه]، ﴿فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى (١٠)﴾ [النَّجْم].

وَلَمْ يَعتَبِرْ ابْنُ مَالِكٍ هَذَا الشَّرْطَ^(٥)، قَالَ فِي (شرح التَّسْهِيلِ): الْمَشْهُورُ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ تَقْيِيدُ الْمَوْصُولَةِ بِكَوْنِهَا مَعْهُدَةً، وَذَلِكَ غَيْرُ لَازِمٍ؛ لِأَنَّ الْمَوْصُولَ قَدْ يُرَادُ بِهِ مَعْهُدٌ، فَتَكُونُ صَلَتُهُ مَعْهُدَةً نَحْوُ ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ (٣٧)﴾ [الأَحْزَاب].

وَقَدْ يُرَادُ بِهِ الْجِنْسُ فَتَوَافَقَتْ صَلَتُهُ نَحْوُ ﴿كَمَثَلِ الَّذِي / ٤٥٥ / يَنْعِقُ (١٧١)﴾ [البقرة]، وَقَدْ يُقْصَدُ تَعْظِيمُهُ فِتْبَهُمْ صَلَتُهُ كَقَوْلِهِ^(٦):

[١٠١] فَمِثْلُ الَّذِي لَا قَيْثُ يُغْلَبُ صَاحِبُهُ^(٧)

انتهى.

(١) - منع قدماء النَّحْوِيِّينَ الْوَصْلَ بِالْقَسَمِ، وَمِنْهُمْ الرَّجَّاجُ، وَأَجَازَهُ ابْنُ السَّرَّاجِ وَالْفَارِسِيُّ، يَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ: ٧٥-٧٦/٢، وَالْأَصُولُ فِي النَّحْوِ: ٢٦٩/٢، وَالبديع: ٢٤٤/٢، وَشرح الجمل لابن عصفور: ١٨٢/١، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ: ٤٧٨/١.

(٢) - يَنْظُرُ: شرح المِفْصَلِ: ٢٧٢/٣، وَشرح الجمل لابن عصفور: ١٨٢/١ وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٣٣٥/١.

(٣) - يَنْظُرُ: الْكَافِي فِي شرح الهادي: ١٥٠٦/٣، وَشرح التَّسْهِيلِ: ١٨٧/١، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٨/٣.

(٤) - يَنْظُرُ: شرح الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ٢٨٨/١، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ: ١٦٨/١، وَشرح الْأَشْمُونِيِّ: ١٤٧-١٤٨.

(٥) - أَي: شَرَطُ أَنْ تَكُونَ الصَّلَةُ مَعْهُدَةً.

(٦) - عَجَزُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ صَدْرُهُ: فَإِنْ أَسْتَطَعَ أَغْلَبَ، وَإِنْ يَغْلِبِ الْهَوَى،

وَهُوَ لَابِنِ مِيَادَةٍ فِي: ديوانه: ٢٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إِبْهَامُ صَلَةِ الَّذِي قَصِدًا لِلتَّعْظِيمِ.

(٧) - قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: ((وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ تَقْيِيدُ الْجُمْلَةِ الْمَوْصُولِ بِهَا بِكَوْنِهَا مَعْهُدَةً، وَذَلِكَ غَيْرُ لَازِمٍ، لِأَنَّ الْمَوْصُولَ قَدْ يُرَادُ بِهِ مَعْهُدٌ، فَتَكُونُ صَلَتُهُ مَعْهُدَةً، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ (٣٧)﴾ [الأَحْزَاب] وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أَلَا أَيُّهَا الْقَلْبُ الَّذِي قَادَهُ الْهَوَى أَفَقٌ لَا أَقَرَّ اللَّهُ عَيْنَكَ مِنْ قَلْبٍ

وَقَدْ يُرَادُ بِهِ الْجِنْسُ فَتَوَافَقَتْ صَلَتُهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً (١٧١)﴾ [البقرة] وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَيَسْعَى إِذَا أَبْنَى لِيَهْدِمَ صَالِحِي وَلَيْسَ الَّذِي يَبْنِي كَمَنْ شَأْنُهُ الْهَدْمُ

وَقَدْ يُقْصَدُ تَعْظِيمُ الْمَوْصُولِ فِتْبَهُمْ صَلَتُهُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَإِنْ أَسْتَطَعَ أَغْلَبَ وَإِنْ يَغْلِبِ الْهَوَى فَمِثْلُ الَّذِي لَا قَيْثُ يُغْلَبُ صَاحِبُهُ)). شرح التَّسْهِيلِ: ١٨٧/١.

ويُشترطُ أيضًا في الصِّلة أَنْ تكونَ مُشتملةً على ضميرٍ مُطابقٍ للموصولِ في الإفرادِ والتذكيرِ وفروعِهِما، كجاءَ الَّذِي قامَ أبوه، والَّتِي قامَ أبوها، واللَّذانِ واللَّتَانِ قامَ أبوهما، والَّذينِ قامَ أبوهنَّ، واللاتي قامَ أبوهنَّ؛ وذلكَ لأنَّ ما تضمَّنَتْهُ الصِّلةُ من الحكمِ متعلِّقٌ بالموصولِ، فلا بُدَّ من ذكرِ نائبِ الموصولِ والصِّلةِ بسببِ تعلُّقِهِ بنائيه، وذلكَ النَّائبُ هو الضَّميرُ، ولو لم يكنْ في الصِّلةِ لبقِي الحكمِ أجنبيًّا؛ لأنَّ الجُمْلَ مستقلةً بنفسِها لولا الرِّابطُ الَّذِي فيها^(١). ويُسمَّى هذا الضَّميرُ (عائِدًا) لعودِهِ إلى الموصولِ، ولا إشكالَ في مطابقتِهِ للموصولِ لفظًا ومعنى إنْ طابقَ لفظُ الموصولِ معناه كالأمثلةِ المذكورة.

وإنْ خالفَ بأنْ كانَ مفردَ اللفظِ مذكرًا^(٢) وأريدَ به غيرُ ذلكَ (كَمَنْ) و(مَا) جازَ في العائدِ وجهانِ: مُراعاةُ اللفظِ، وهو أكثرُ^(٣) نحو ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ (٢٥) [الأنعام]، ومُراعاةُ المعنى، نحو ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ (٤٢) [يونس]، ما لم يحصلْ من مُطابقةِ اللفظِ لبسٌ أو قُبْحٌ فيجبُ حينئذٍ مُراعاةُ المعنى^(٤).

فالأوَّلُ نحو: أعطِ مَنْ سألَكَ، إذ لو قيلَ: مَنْ سألَكَ، لالتبسَ^(٥). والثَّاني نحو: مَنْ هي حمراءُ أمَّتكَ، إذ لو قيلَ: مَنْ هو حمراءُ أمَّتكَ، لكانَ في غايةِ القبحِ^(٦)، وما لم يعضدْ المعنى سابقٌ فيختارُ حينئذٍ مُراعاتُهُ كقولِهِ تعالى ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلَ صَالِحًا﴾ (٣١) [الأحزاب]، فسبقُ ﴿مَنْكُمْ﴾ مقوِّ لِقَوْلِهِ ﴿وَتَعَمَلَ﴾ بالتَّاءِ.

ويجوزُ الغيبةُ والحُضورُ في ضميرِ المُخبرِ بهِ أو بموصوفِهِ عن حاضرٍ مقدَّمٍ لم يُقصدْ تشبيهُهُ بالمخبرِ بهِ^(٧)، والحاضرُ يشملُ المتكلِّمَ والمخاطَبَ نحو: أنا الَّذي فعلتُ، والَّذي فعلَ، وأنتَ الَّذي فعلتَ والَّذي فعلَ، قالَ عليٌّ (عليه السلام)^(٨):

[١٠٢] أنا الَّذي سَمَّيْتُ أُمِّي حَيْدَرَةَ

وقالَ الآخرُ^(٩):

(١) - ينظر: الكافي في شرح الهادي: ١٥٠٦/٣، وشرح الرضوي: ٢٤٣/٣.

(٢) - مذكر، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ.

(٣) - ينظر: شرح التسهيل: ٢١٤/١، ارتشاف الضرب: ١٠٢٤/٢، وشرح الألفية للمراي: ١٥٧/١.

(٤) - ينظر: المقتضب: ٢٩٥/٢، وشرح الكافية الشافية: ٤٤١/١، وشرح الألفية للمراي: ١٥٧/١-١٥٨.

(٥) - إذا كانَ المرادُ الإعطاءَ للأُنثى.

(٦) - ينظر: الأصول في النحو: ٣٤٢/٢، وشرح الألفية للمراي: ١٥٧/١-١٥٨، وشرح الأشموني: ١٤٨/١،

وهمع الهوامع: ٣٣٨/١.

(٧) - ينظر: التسهيل: ٣٥.

(٨) - الرَّجَزُ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (عليه السلام) في: ديوانهِ: ٦٧، وخزانة الأدب: ٦٢/٦.

والشَّاهدُ فيه: استعمالُ ضميرِ المتكلِّمِ في (سَمَّيْتُ).

(٩) - صدرُ بيتٍ من الطَّويلِ عجزُهُ: خَشَّاشُ كُرَّاسِ الحَيَّةِ المُتَوَقِّدِ،

[١٠٣] أَنَا الرَّجُلُ الصَّرْبُ الَّذِي تَعْرِفُونَهُ

وقال^(١):

[١٠٤] وَأَنْتِ الَّتِي^(٢) حَبَبْتَ كُلَّ قَصِيرَةٍ إِلَيَّ وَلَمْ يَشْعُرْ بِذَلِكَ^(٣) الْقَصَائِرُ

وقال^(٤):

[١٠٥] وَأَنْتِ الَّتِي آثَرُهُ فِي عَدُوِّهِ

ومن أمثلة المخبر بموصوفه: (أَنْتِ آدَمُ الَّذِي أَخْرَجْتَنَا مِنَ الْجَنَّةِ)، و(أَنْتِ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ)^(٥)، وتقول: أَنْتِ فُلَانُ الَّذِي فَعَلَ كَذَا، وَإِنَّمَا جَاَزَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَخْبَرَ عَنْهُ وَالْمَخْبَرُ بِهِ شَيْءٌ وَاحِدٌ^(٦)، لَكِنَّ اعْتِبَارَ الْخَبَرِ أَكْثَرُ وَأَقْبَسُ^(٧)، فَهَلْ يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالَّذِي وَالَّتِي وَتَشْتَبِهُهُمَا وَجْمَعُهُمَا، وَيَتَعَيَّنُ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ الْغَيْبَةُ أَوْ لَا؟

قال أبو حيان: الصَّوَابُ الْأَوَّلُ^(٨)، قال: وزادَ بعضُ^(٩) أصحابنا (ذو) و(ذات) الطَّائِيَّةَ و(أل)، وَأَجَاَزَ بَعْضُ^(١٠) فِي جَمِيعِ الْمَوْصُولَاتِ، وَهُوَ وَهْمٌ مِنْهُ^(١١).

وهو لَطَرَفَةُ بْنُ الْعَبْدِ فِي: ديوانه: ٥٣، وسر صناعة الإعراب: ٣٨/٢.

والشَّاهِدُ فِيهِ: اسْتِعْمَالُ ضَمِيرِ الْغَائِبِ فِي (تَعْرِفُونَهُ) فِي صَلَةِ (الَّذِي).

(١) - من الطَّوِيلِ، وهو لَكُنْثِيرٌ عَزَّةٌ فِي: ديوانه: ٣٦٩، واللباب للعكبري: ٨٤/١.

والشَّاهِدُ فِيهِ: اسْتِعْمَالُ ضَمِيرِ الْمَخَاطَبَةِ (تاء الفاعل) فِي (حَبَبْتَ) فِي صَلَةِ (الَّتِي).

(٢) - الَّذِي، وهو تحريفٌ، والصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٣) - بِذَلِكَ، وهو تحريفٌ لا يستقيم معه الوزن.

(٤) - صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ عَجْزُهُ: مِنَ الْبُؤْسِ وَالنُّعْمَى لَهُنَّ نَدُوبٌ،

وهو لعلقمة الفحل في: ملحقات ديوانه: ١٧.

والشَّاهِدُ فِيهِ: اسْتِعْمَالُ ضَمِيرِ الْغَائِبِ فِي (آثَرُهُ) فِي صَلَةِ (الَّذِي).

(٥) - أَبْعَاضٌ مِنْ حَدِيثِ مُحَاجَّةِ مُوسَى آدَمَ (عليه السلام)، والحديث مرويٌّ بِالْفَاظِ كَثِيرَةً فِي: مسند أحمد بن حنبل:

١٣١/٣ برقم (٧٥٨٧)، وصحيح البخاري: ١٥٨/٤ برقم (٣٤٠٩)، وصحيح مسلم: ٢٠٤٣/٤ برقم (٢٦٥٢).

وينظر: شرح التسهيل: ٢١٠/١، والتذيل والتكميل: ٩٦/٣.

(٦) - فِي الْمَعْنَى، ينظر: التذيل والتكميل: ٩٦/٣، وتعليق الفرائد: ٢٣٣/٢.

(٧) - ينظر: تعليق الفرائد: ٢٣٣/٢، وموصل النبل: ١٥٤/١.

(٨) - ينظر: التذيل والتكميل: ٩٨/٣.

(٩) - زَادَهَا أَبُو الْحَسَنِ الْأَبْذِيُّ مِنْ أَصْحَابِهِ الْأَنْدَلُسِيِّينَ، ينظر: شرح الجزوليَّة للأبْذِيِّ: ٤٦٧/١، والتذيل

والتكميل: ٩٨/٣ هامش المحقق رقم (٣).

(١٠) - هو ابنُ عَصْفُورٍ، ينظر: شرح الجمل: ١٨٨/١-١٨٩.

(١١) - ينظر: التذيل والتكميل: ٩٨/٣، وارتشاف الصَّرب: ١٠٢٢/٢.

فَإِنْ تَأَخَّرَ الْمُخْبِرُ عَنْهُ وَتَقَدَّمَ الْخَبَرُ تَعَيَّنَتِ الْغَيْبَةُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ ^(١) نَحْوُ: الَّذِي قَامَ أَنَا، وَالَّذِي قَامَ قَامَ أَنْتَ؛ لِأَنَّ الْحَمَلَ عَلَى الْمَعْنَى قَبْلَ تَمَامِ الْكَلَامِ مَمْنُوعٌ ^(٢)، وَأَجَازَ الْكَسَائِيُّ ذَلِكَ مَعَ التَّأْخِيرِ أَيْضًا ^(٣)، وَإِنْ قُصِدَ تَشْبِيهُهُ بِالْمُخْبِرِ بِهِ تَعَيَّنَتِ الْغَيْبَةُ اتِّفَاقًا ^(٤) نَحْوُ: أَنَا فِي الشَّجَاعَةِ الَّذِي قَتَلَ مَرْحَبًا، مَرْحَبًا، وَأَنْتَ فِي الشَّجَاعَةِ الَّذِي قَتَلَ مَرْحَبًا، يَعْنِي أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَى تَقْدِيرِ (مِثْلِ)، وَلَوْ صُرِّحَ بِهَا تَعَيَّنَتِ الْغَيْبَةُ ^(٥)، وَأَوْجَبَ قَوْمُ الْغَيْبَةِ مُطْلَقًا، وَأَوْجَبَهَا قَوْمٌ فِي السَّعَةِ دُونَ الضَّرُورَةِ ^(٦)، وَهَمَا قَوْلَانِ وَاهِيَانِ يَرُدُّهُمَا السَّمَاعُ ^(٧)، وَعَلَى الْجَوَازِ بَشْرَطُهُ إِنْ وُجِدَ ضَمِيرَانِ جَارٍ فِي أَحَدِهِمَا مُرَاعَاةُ اللَّفْظِ وَفِي الْآخَرِ الْمَعْنَى ^(٨) قَالَ ^(٩):

[١٠٦] نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدًا

عَلَى الْجِهَادِ مَا بَقِينَا أَبَدًا

وَقَالَ ^(١٠):

[١٠٧] أ أَنْتَ الْهَلَالِيُّ ^(١١) الَّذِي كُنْتُ مَرَّةً سَمِعْنَا بِهِ وَالْأَرْحَبِيُّ الْمُهْلَبُ

وَمَنْعَ الْكُوفِيِّونَ الْجَمْعَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ ^(١٢) إِذَا لَمْ يُفْصَلْ بَيْنَهُمَا نَحْوُ: أَنَا الَّذِي قُتِلْتُ وَخَرَجْتُ، فَلَا يَجُوزُ

(١) - هو مذهبُ الْفَرَّاءِ وَابْنِ السَّرَّاجِ، يَنْظُرُ: الْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ٣١٢/٢، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ١٠٢٣/٢، تَعْلِيقُ الْفَرَائِدِ: ٢٣٤/٢، قَالَ أَبُو حَيَّانَ: ((هَذَا مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَهُوَ الَّذِي تَقْتَضِيهِ أُصُولُ الْبَصْرِيِّينَ)).
التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٩٩/٣.

(٢) - يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٣٣٧/١، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٣٣٧/١.

(٣) - يَنْظُرُ مَذْهَبُ الْكَسَائِيِّ فِي: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٩٩/٣، وَتَعْلِيقُ الْفَرَائِدِ: ٢٣٤/٢.

(٤) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٢١٠/١، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ١٠٢٣/٢، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٣٣١/١.

(٥) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ لِلْمَرَادِيِّ: ٢٠٦، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٣٣٧/١.

(٦) - نَسَبَهُ أَبُو حَيَّانَ إِلَى صَاحِبِ الْبَسِيطِ (ابْنِ الْعَلَجِ): ١٠٢/٣.

(٧) - يَنْظُرُ: الْحَدَائِقُ النَّدِيَّةُ فِي شَرْحِ الْفَوَائِدِ الصَّمَدِيَّةِ: ٤٨٦/٢.

(٨) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٢١١/١، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ١٠٢٣/٢، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِلتَّنَسِي: ١٨٢/١.

(٩) - مِنْ الرَّجَزِ، وَهُوَ لِبَعْضِ الْأَنْصَارِ فِي: شَرْحِ التَّسْهِيلِ: ٢١١/١، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٠٣/٣.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: مُرَاعَاةُ الْمَعْنَى فِي الْإِيتْيَانِ بِضَمِيرِ الْغَيْبَةِ فِي (بَايَعُوا) فِي صَلَةِ (الَّذِينَ) وَمُرَاعَاةُ اللَّفْظِ فِي الْإِيتْيَانِ بِضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي (بَقِينَا).

(١٠) - مِنْ الطَّوِيلِ، وَهُوَ بِلا نَسَبَةٍ فِي: الْمُقَرَّبِ: ٦٣/١، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٢١١/١، وَرِصْفُ الْمَبَانِي: ١١٩.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: مُرَاعَاةُ الْمَعْنَى فِي الْإِيتْيَانِ بِضَمِيرِ الْغَيْبَةِ فِي (سَمِعْنَا) فِي صَلَةِ (الَّذِي) وَاللَّفْظِ فِي الْإِيتْيَانِ بِضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ فِي (كُنْتُ).

(١١) - أَنْتَ الْهَلَالِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(١٢) - عَبَّرَ أَبُو حَيَّانَ وَالْمَرَادِيُّ بِ(الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَمَلَيْنِ)، أَيِ: الْحَمْلُ عَلَى اللَّفْظِ وَالْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى، وَهُوَ الْأَدْقُّ.

عَنْهُمْ: وَخَرَجَ، وَأَطْلَقَ الْبَصْرِيُّونَ، وَالسَّمَاعُ مَعَ الْكُوفِيِّينَ^(١)؛ إِذْ لَمْ يَرِدْ إِلَّا مَعَ الْفَصْلِ^(٢).
تَنْبِيهَانِ^(٣):

الأوّل: قَدْ يَخْلُفُ الضَّمِيرَ الْمَذْكُورَ اسْمٌ ظَاهِرٌ فَيَقُومُ مَقَامَهُ كَقَوْلِهِ^(٤):

[١٠٨] سَعَادُ الَّذِي أَضْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا

أَي: حُبُّهَا، وَقَوْلِهِ^(٥):

[١٠٩] فَيَا رَبَّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

أَي: فِي رَحْمَتِهِ، أَوْ رَحْمَتِكَ. /و٤٦/ وَحُكِّي: أَبُو سَعِيدٍ^(٦) الَّذِي رَوَيْتُ عَنِ الْخُدْرِيِّ^(٧)، أَي: عَنْهُ، قَالَ الْفَارِسِيُّ: وَمَنْ النَّاسِ مِنْ لَا يُجِيزُ هَذَا^(٨).

الثاني: أَجَازَ ابْنُ الضَّائِعِ^(٩) خُلُوَ جَمَلَةَ الصَّلَةِ مِنَ الضَّمِيرِ إِذَا عُطِفَ عَلَيْهَا بِالْفَاءِ جَمَلَةٌ مُشْتَمِلَةٌ عَلَيْهِ عَلَيْهِ نَحْوُ: الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدُ الدُّبَابِ^(١٠)؛ لِحَصُولِ الْارْتِبَاطِ بِالْفَاءِ وَصِيرُورَتِهَا جَمَلَةً وَاحِدَةً^(١١).

-
- (١) - ينظر: التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٠٣/٣-١٠٤، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِلْمُرَادِيِّ: ٢٠٦، وَهَمْعُ الْهُوَامِعِ: ٣٣٨/١.
(٢) - ينظر رُدُّ أَبِي حَيَّانَ عَلَيْهِمْ عَدَمَ السَّمَاعِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ (١١١) [البقرة]، فَجَاءَ الْحَمْلُ عَلَى اللَّفْظِ فِي (كَانَ)، إِذْ أَفْرَدَ الضَّمِيرَ، وَجَاءَ الْخَبَرُ عَلَى الْمَعْنَى جَمْعًا، وَلَا فَصْلَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ. ينظر: الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ٩١/١.
(٣) - تَنْبِيهَاتٍ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.
(٤) - مِنْ الطَّوِيلِ، وَهُوَ بِلَا نَسْبَةٍ فِي: شَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ: ١٨٤، وَشَرْحُ النَّصْرِیحِ: ١٦٨/١، شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ: ١٢٦/١.

- وَالشَّاهِدُ فِيهِ: وَضَعُ الْاسْمِ مَوْضِعَ الضَّمِيرِ، فَالْأَصْلُ: سَعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّهَا.
(٥) - مِنْ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلْمَجْنُونِ فِي: الْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ٤٦٤/١، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٥٥٩/٢.
وَالشَّاهِدُ فِيهِ: وَضَعُ الْاسْمِ مَوْضِعَ الضَّمِيرِ، فَالْأَصْلُ: فِي رَحْمَتِهِ، أَوْ رَحْمَتِكَ أَطْمَعُ.
(٦) - سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ بْنِ سَنَانٍ، أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، مَشْهُورٌ بِكُنْيَتِهِ، شَهِدَ الْخَنْدَقَ، وَغَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اثْنَتَيْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ غَزْوَةً، وَكَانَ مِمَّنْ حَفِظَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَنَةً كَثِيرَةً، تُوفِّيَ سَنَةَ (٧٤هـ) وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ. ينظر: الْاسْتِيعَابُ: ١٦٧٤-١٦٧٥، وَالْإِصَابَةُ: ٦٣-٦٤.
(٧) - ينظر الْقَوْلُ فِي: شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ١٨١/١، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٢١٢/١، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ٩٩٨/٢.
(٨) - تَنْظَرُ حِكَايَةَ قَوْلِ الْفَارِسِيِّ نَقْلًا عَنْ كِتَابِهِ (التَّذْكِرَةُ) فِي: التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٦/٣، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ١٤٠/١.
(٩) - كَذَا فِي الْمَخْطُوطِ (الصَّايِعِ)، وَلَعَلَّهُ وَهَمٌّ مِنَ النَّاسِخِ، فَقَدْ نَسَبَهُ السَّيُوطِيُّ وَالْفَاكُهِيُّ وَالسَّيِّدُ عَلِيُّ خَانَ الْمَدَنِيِّ إِلَى ابْنِ الصَّائِعِ. ينظر: هَمْعُ الْهُوَامِعِ: ٣٣٦/١، وَمَجِيبُ النَّدَا: ٢٥٨/١، وَالْحَدَائِقُ النَّدِيَّةُ: ٤٨٧/٢.
(١٠) - نَسَبَ أَبُو حَيَّانٍ وَتَلْمِيزُهُ الْمُرَادِيُّ هَذَا الرَّأْيَ إِلَى أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ. ينظر: الْإِيضَاحُ: ٤١٣، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ٩٩٩/٢، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ١٤٠/١.
(١١) - ينظر: الْأَصُولُ فِي النَّحْوِ: ٣٥٧/٢، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ١٢٠٧/٣، وَهَمْعُ الْهُوَامِعِ: ٣٣٦/١.

قوله: وَقَدْ يُحذفُ ... إشارة إلى الأصول التي يجوز فيها حذفُ العائد.

اعلم أنَّ العائدَ المذكورَ إن كانَ بعضَ معمولِ الصِّلةِ جازَ حذفُهُ مطلقاً كحذفِ معمولِ نحو: أَيْنَ الرَّجُلُ الَّذِي قُلْتُ ؟ تريدُ: أَنَّهُ يَأْتِي أو نحوه^(١)، وإن لم يكن^(٢)، فإمَّا أَنْ يَكُونَ منفصلاً أو متصلاً، متصلاً، فإن كانَ منفصلاً فظاهرُ إطلاقِ (التَّسهيلِ)^(٣) وشروحه^(٤)، و(الأوضحِ)^(٥) وغيره^(٦) أَنَّهُ لا يجوزُ حذفُهُ مُطلقاً، وصرَّحَ الرُّضِّيُّ (تتجسَّ) بأنَّ المُمْتَنِعَ حذفُهُ هو المنفصلُ بـ(إلا) فقط^(٧)، ولعلَّه هو هو الأوَّلَى.

وإن كانَ متصلاً فله أحوالٌ:

أحدها: أَنْ يَكُونَ مرفوعاً، فإن كانَ فاعلاً، أو نائباً عنه، أو خيراً لمبتدأ^(٨) أو لناسخٍ، أو اسماً له، لم يَجْزُ حذفُهُ نحو: جاءَ اللَّدانِ قاماً أو ضرباً، وجاءَ الَّذِي الفاضلُ هو، أو إنَّ الفاضلُ هو، وجاءَ اللَّدانِ كانا يُكرِمانِ زيِّداً^(٩). وإن كانَ مبتدأً جازَ بشروطِ^(١٠):

أحدها: أَنْ لا يَكُونَ بعدَ حرفٍ نفِيٍّ نحو: جاءَ الَّذِي ما هو قائمٌ.

ثانيها: أَنْ لا يَكُونَ بعدَ أداةٍ حَصَرٍ نحو: جاءَ الَّذِي ما في الدَّارِ إلَّا هو، أو إنَّما في الدَّارِ هو^(١١).

ثالثها: أَنْ لا يَكُونَ معطوفاً نحو: جاءَ الَّذِي زيِّدٌ وهو منطلقان.

رابعها: أَنْ لا يَكُونَ معطوفاً عليه^(١٢) نحو: جاءَ الَّذِي هو وزيدٌ منطلقان.

(١) - ينظر: همع الهوامع: ٣٤٦/١.

(٢) - أي: لم يكن بعض معمول الصِّلة.

(٣) - ينظر: التَّسهيل: ٣٥.

(٤) - ينظر: شرح التَّسهيل: ٢٠٤/١، والتَّذليل والتَّكميل: ٨٨/٣، وشرح التَّسهيل للتَّنسي: ١٧٣/١، وتعليق

الفرائد: ٢٢١/٢، وموصل النبيل: ١٤٨/١.

(٥) - ينظر: أوضح المسالك: ١٧١/١.

(٦) - ينظر: اللمع في العربيَّة: ١٩٠، والكافي في شرح الهادي: ١٥١٤/٣، وشرح الكافية الشافية: ٢٩٠/١،

وشرح الألفيَّة للمرادِّي: ١٦٥/١، شرح ابن عقيل: ١٤٣/١، وشرح النَّصريح: ١٧١/١.

(٧) - ينظر: شرح الرُّضِّي: ٢٦٠/٣.

(٨) - و، والصَّوابُ ما أثبتُّه لِيَسْتَقِيمَ السَّيَاقُ.

(٩) - ينظر: التَّذليل والتَّكميل: ٨٥/٣.

(١٠) - تنظر هذه الشُّروطُ في: ارتشاف الضُّرب: ١٠١٦-١٠١٧، وشرح الأشموني: ١٥٦/١، والنُّكت

للسَّيوطي: ٢٠٥-٢٠٦.

(١١) - جعلها أبو حيَّان نقطةً منفصلةً فقال: ((أَنْ لا يَكُونَ في معنى المحصورِ نحو: جاءني الَّذِي إنَّما في الدَّارِ

هو)). التَّذليل والتَّكميل: ٨٨/٣.

(١٢) - خالفَ فيه الفراءُ فأجازَ حذفَهُ إذا كانَ معطوفاً عليه. ينظر: الأصول في النَّحو: ٣٣٨/٢، والتَّذليل

والتَّكميل: ٨٨/٣. وقد نسبَ أبو حيَّان هذا الرَّأيَ لابنِ السَّرَّاجِ قالَ: ((وأجازَ ابنُ السَّرَّاجِ الَّذِي عبدَ الله ضاربانِ

لي أخوك، ولم يستقيحْ، وإن كانَ فيه حذفُ الضَّميرِ أي: هو عبدَ الله)). ارتشاف الضُّرب: ١٠١٦/٢، وهو

خامسها: أَنْ لَا يَكُونَ بَعْدَ (لَوْلَا) نَحْوُ: جَاءَ الَّذِي لَوْلَاهُ لِأَكْرَمَتِكَ.
سادسها: أَنْ لَا يَكُونَ خَبَرُهُ جُمْلَةً، وَلَا ظَرْفًا، وَلَا مَجْرُورًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَءُونَ﴾ (٦) [الماعون]، وَقَوْلِكَ: جَاءَ الَّذِي هُوَ عِنْدَكَ، أَوْ فِي الدَّارِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ حُذِفَ لَمْ يُدْرَ أَحَدٌ شَيْءٌ مِنَ الْكَلَامِ أَمْ لَا؟ لِأَنَّ مَا بَعْدَهُ مِنَ الْجُمْلَةِ، وَالظَّرْفِ، وَالْمَجْرُورِ، صَالِحٌ لِأَنْ يَكُونَ صَلَةً^(١).
سابعها: أَنْ تَطُولَ الصِّلَةُ، شَرْطُ ذَلِكَ الْبَصْرِيُّونَ^(٢)، وَلَمْ يَشْتَرِطْهُ الْكُوفِيُّونَ، فَأَجَازُوا الْحَذْفَ فِي قَوْلِكَ: جَاءَ الَّذِي هُوَ فَاضِلٌ^(٣)؛ لَوُرُودِهِ فِي قِرَاءَةِ ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ (١٥٤)﴾^(٤) [الأنعام]، وَقَوْلِهِ^(٥):
[١١٠] مِنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ

أَي: بِمَا هُوَ سَفَهُ. وَجَعَلَ الْبَصْرِيُّونَ ذَلِكَ نَادِرًا^(٦).
وَمَحَلُّ الْخِلَافِ فِي غَيْرِ (أَيِّ)، أَمَّا (أَيُّ) فَلَا يُشْتَرِطُ فِيهَا الطُّوْلُ اتِّفَاقًا؛ لِأَنَّهَا مَفْتَقَرَةٌ إِلَى الصِّلَةِ وَالْإِضَافَةِ فَكَانَتْ أَطْوَلَ، فَحَسَنَ فِيهَا تَخْفِيفُ اللَّفْظِ^(٧).
وَمِثَالُ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ الشُّرُوطُ وَالطُّوْلُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ (٨٤)﴾ [الزُّخْرَفِ]، أَيْ: هُوَ إِلَهٌ^(٨).
الْحَالَةُ الثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا، فَإِنْ نُصِبَ بِفِعْلٍ أَوْ وَصِفٍ جَازَ حَذْفُهُ نَحْوُ (وَمَا عَمِلْتَ أَيُّدِيهِمْ)^(٩)،

وَهُمْ مِنْهُ، فَقَدْ قَالَ السَّرَاجُ: ((وَهُوَ عِنْدِي قَبِيحٌ وَالْفَرَاءُ يَجِيزُهُ، وَإِنَّمَا اسْتَقْبَحْتُهُ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ لَيْسَ كَالْمَوْجُودِ وَإِنْ كُنَّا نَنْوِيهِ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ وَالْعَطْفُ كَالْتَنْتِيَةِ، فَإِذَا جِئْتُ بِوَاوٍ وَلَيْسَ قَبْلُهَا اسْمٌ مَسْمُوعٌ يُعْطَفُ عَلَيْهِ كُنْتُ بِمَنْزِلَةٍ مِنْ ثَنَى اسْمًا وَاحِدًا لَا ثَانِي لَهُ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ اسْتَقْبَحَتْ مَا هُوَ دُونَ ذَلِكَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (قَمْتُ وَزَيْدٌ) يَسْتَقْبَحُونَهُ حَتَّى يَقُولُوا: قُمْ أَنْتَ وَزَيْدٌ)). الْأُصُولُ فِي النُّحُو: ٣٣٨/٢.

- (١) - ينظر: شرح ابن النّاطم: ٦٦، والتّذييل والتّكميل: ٨٥/٣.
- (٢) - على نحو ما حكاه الخليل عن العرب من قولهم: مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ سُوءًا، لَمَّا طَالَتِ الصِّلَةُ حَذَفُوا الْعَائِدَ (هُوَ)، وَالْأَصْلُ: مَا أَنَا بِالَّذِي هُوَ قَائِلٌ لَكَ سُوءًا. ينظر: كتاب سيبويه: ١٠٨/٢.
- (٣) - ينظر: ارتشاف الضّرب: ١٠١٧/٢، والمساعد: ١٥٣/١.
- (٤) - برفع (أَحْسَنُ) على أَنَّهُ خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ أَي: (هُوَ أَحْسَنُ). وَهِيَ قِرَاءَةُ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، وَابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، وَالْحَسَنِ، وَالْأَعْمَشَ، وَالسُّلَمِيَّ، وَأَبُو رُزَيْنٍ. ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٥٨٧/٢-٥٨٨.
- (٥) - صدر بيت من البسيط عجزه: وَلَا يَجِدُ عَنْ سَبِيلِ الْحِلْمِ وَالْكَرَمِ، وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي: شرح التّسهيل: ٢٠٨/١، والتّذييل والتّكميل: ٨٧/٣، وتخليص الشّواهد: ١٦٠، والمقاصد النّحويّة: ٤١٢/١.

- وَالشَّاهِدُ فِيهِ: حَذْفُ الْعَائِدِ إِلَى الْأَسْمِ الْمَوْصُولِ، وَالتّقدير: بِمَا هُوَ سَفَهُ، مَعَ عَدَمِ طَوِيلِ الصِّلَةِ.
- (٦) - ينظر: شرح الكافية الشّافية: ٢٩٦/١، وارتشاف الضّرب: ١٠١٧/٢، وأوضح المسالك: ١٧١/١.
 - (٧) - ينظر: شرح التّسهيل: ٢٠٧/١، والتّذييل والتّكميل: ٨٦/٣.
 - (٨) - ينظر: شرح التّسهيل: ٢٠٧/١، والمقاصد الشّافية: ٥٢٢/١، وشرح النّصريح: ١٥٤/١.
 - (٩) - سورة يس: مِنَ الْآيَةِ ٣٥. وَهِيَ قِرَاءَةُ عَاصِمٍ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَحَمْزَةً، وَالْكَسَائِيَّ، وَخَلْفٍ، وَطَلْحَةَ، وَعَيْسَى، وَالْمَفْضِلَ، بِغَيْرِ هَاءٍ. ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٤٨٤/٧.

أَي: عَمَلَتْهُ^(١).

وقوله^(٢):

[١١١] مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ^(٣) فَضْلًا فَاحْمَدْنُهُ بِهِ

أَي: مُؤَلِّكَهُ^(٤). وَإِنْ نُصِبَ بِغَيْرِهِمَا فَلَا يَجُوزُ نَحْوُ: جَاءَ الَّذِي إِنَّهُ فَاضِلٌ أَوْ كَأَنَّهُ قَمَرٌ^(٥).

الحالة الثالثة^(٦): أَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا، فَيَجُوزُ حَذْفُهُ فِي صُورٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يُجَرَّ بِإِضَافَةٍ صِفَةٍ نَاصِبَةٍ لَهُ تَقْدِيرًا نَحْوُ ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ (٧٢)﴾ [طه]، أَي:

قَاضِيهِ^(٧). وَإِنْ جُرَّ بِإِضَافَةٍ غَيْرِ صِفَةٍ نَحْوُ: جَاءَ الَّذِي وَجْهُهُ حَسَنٌ، أَوْ بِإِضَافَةٍ صِفَةٍ غَيْرِ نَاصِبَةٍ

نَحْوُ: جَاءَ الَّذِي أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسٍ^(٨)، لَمْ يَجَزْ حَذْفُهُ خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ^(٩).

ثَانِيهَا: أَنْ يُجَرَّ بِحَرْفٍ جُرَّ بِمَثَلِهِ الْمُوصُولُ أَوْ الْمُوصُوفُ [بِه] ^(١٠) لَفْظًا، وَمَعْنَى، وَمَتَعَلِّقًا، مَا لَمْ يَمْنَعْ

مَانِعٌ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِالَّذِي [مَرَرْتُ]^(١١)، أَوْ بِالرَّجُلِ الَّذِي مَرَرْتُ، أَي: بِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَيَشْرَبُ

مِمَّا تَشْرَبُونَ (٣٣)﴾ [المؤمنون]، أَي: مِنْهُ^(١٢).

فَإِنْ جُرَّ مَعًا بِغَيْرِ حَرْفٍ نَحْوُ: جَاءَ غُلَامٌ الَّذِي أَنْتَ غُلَامُهُ، أَوْ لَمْ يُجَرَّ الْمُوصُولُ أَصْلًا نَحْوُ:

جَاءَ الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ، أَوْ جُرَّ بِحَرْفٍ لَمْ يُمَاتِلْ مَا جُرَّ بِهِ الْعَائِدُ فِي اللَّفْظِ كَحَلَلْتُ فِي الَّذِي حَلَلْتُ بِهِ،

أَوْ مَاتَلُهُ لَفْظًا لَا مَعْنَى كَمَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتُ بِهِ عَلَى زَيْدٍ، إِذِ الْحَرْفُ الْأَوَّلُ لِلْإِلْصَاقِ /ظ٦٤/ وَالثَّانِي

(١) - ينظر: شرح الكافية الشافية: ٦٧/١، وشرح قطر الندى: ١٠٨، وحاشية الصَّبَّان: ٢٤٨/١.

(٢) - صدر بيت من البسيط عجزه: فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ،

وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٢٠٥/١، وتخليص الشواهد: ١٦١، والمقاصد النحوية: ٤١٣/١.

والشاهد فيه: حذف الضمير العائد على الموصول (ما) لِأَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْوَصْفِ (مولى)، والتقدير: مولى كهُ.

(٣) - مولاك، وهو تحريف والصواب ما أثبتته.

(٤) - مولاكه، وهو تحريف والصواب ما أثبتته.

(٥) - ينظر: شرح الألفية للمرادي: ١٦٥/١.

(٦) - الئة، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته.

(٧) - ينظر: البحر المحيط: ٣٥٩/٧، شرح الألفية للمرادي: ١٦٧/١، وشرح قطر الندى: ١٠٨.

(٨) - لِأَنَّهُ غَيْرُ عَامِلٍ عَلَى الْأَصَحِّ؛ إِذِ اسْمُ الْفَاعِلِ هُنَا بِمَعْنَى الْمَاضِي.

(٩) - يرى الكسائي عمل الوصف إذا كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي. ينظر: ارتشاف الضرب: ١٠٢٠/٢، وشرح

التصريح: ٤٥٧/١، وجمع الهوامع: ٣٤٠/١.

(١٠) - زيادة يقتضيها السياق.

(١١) - زيادة يقتضيها السياق.

(١٢) - ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٩٢/١، وأوضح المسالك: ١٧٦/١، وشرح قطر الندى: ١٠٩.

للسببية، أو لفظاً ومعنى لا متعلقاً كمررت بالذي فرحت به، لم يجز الحذف في الصور كلها^(١)، وما سُمع منه فساداً^(٢).

وقد يمتنع الحذف مع توفر الشروط المذكورة لمانع، وذلك إذا كان العائد المجرور محصوراً نحو: مَا مَرَرْتُ بِالَّذِي مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِهِ، أو إِنَّمَا مَرَرْتُ بِهِ، كَانَ نَائِباً عَنِ الْفَاعِلِ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَّ بِهِ، أو كَانَ لَا يَتَعَيَّنُ لِلرِّبْطِ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتُ بِهِ فِي دَارِهِ^(٣)، أو كَانَ حَذْفُهُ مُلَبَّساً نَحْوُ: رَغِبْتُ فِيمَا رَغِبْتَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَوْ عَنْهُ، وَالصَّحِيحُ جَوَازٌ هَذَا؛ لِأَنَّ الْحَذْفَ يَدُلُّ عَلَى اتِّفَاقِ الْحَرْفَيْنِ، وَلَوْ كَانَا مُتَبَايِنَيْنِ لَمْ يَجْزِ الْحَذْفُ^(٤)؛ لِأَنَّهُ مَشْرُوطٌ فِيهِ اتِّفَاقُ الْحَرْفَيْنِ كَمَا عُرِفَتْ.

قوله: أَوْ ظَرَفٌ ... إلخ، إشارة إلى أَنَّهُ قَدْ يُغْنِي عَنِ الْجُمْلَةِ ظَرْفٌ، أَوْ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ تَامَّانِ، وَقَيَّدَ بِقَوْلِهِ: تَامَّانِ؛ لِخُرْجِ النَّاقِصِ، وَهُوَ مَا لَا يُفْهَمُ بِمَجْرَدِ ذِكْرِهِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: جَاءَ الَّذِي عِنْدَكَ أَوْ فِي الدَّارِ، وَالثَّانِي نَحْوُ: جَاءَ الَّذِي بِكَ، أَوْ أَمْسَ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ جَعْلُهُمَا صِلَةً إِنْ لَوْحِظَ تَعَلُّقُهُمَا بِفَعْلٍ خَاصٍّ كـ(وَتَقَّ) وَ(شَرَبَ)، وَأَمَّا إِنْ لَوْحِظَ أَنَّ التَّقْدِيرَ: حَصَلَ بِكَ، أَوْ اسْتَقَرَّ أَمْسٍ، مِمَّا هُوَ فَعْلٌ عَامٌّ جَارٌّ لِتَمَامِ الْفَائِدَةِ^(٥).

وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ فِي الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ الْوَاقِعَيْنِ صِلَةً أَنْ يَتَعَلَّقَا بِـ(اسْتَقَرَّ) وَنَحْوِهِ مِمَّا هُوَ فَعْلٌ، لَا بِمُسْتَقَرٍّ وَنَحْوِهِ مِمَّا هُوَ وَصَفٌ^(٦)، عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِمَحْذُوفٍ عَلَى حَدِّ قِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ (١٥٤)﴾^(٧) [الأنعام] بِالرَّفْعِ؛ لِقَلَّةِ ذَلِكَ وَاطِّرَادِ هَذَا، قَالَهُ فِي (الْمُغْنِيِّ)^(٨)، وَأَنَّهُ لَا

(١) - ينظر: شرح الألفية للمرادي: ١٦٧/١-١٦٨، وهمع الهوامع: ٣٤٧/١.

(٢) - ينظر: الحقائق النَّدِيَّة: ٤٨٨/٢.

(٣) - تنظر هذه الشروط في: منهج السَّالِك: ١١٢/١-١١٣، وشرح الألفية للمرادي: ١٦٨/١-١٦٩، والنُّكْت لِلْسِّيُوطِيِّ: ٢٠٨/١، ومجيب النَّدَا: ٢٩١/١.

(٤) - المقاصد الشَّافِيَّة: ٥٤٦-٥٤٧، وشرح التَّصْرِيح: ١٧٨/١.

(٥) - ينظر: المغني في النُّحُو: ٣٢١/٢، والمقاصد الشَّافِيَّة: ١٢/٢.

(٦) - اختلفَ البصريُّونَ فِي تَقْدِيرِ مَتَعَلِّقِ الظَّرْفِ وَالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، فَذَهَبَ أَكْثَرُهُمْ إِلَى أَنَّ الْمُقَدَّرَ فَعْلٌ وَهُوَ (اسْتَقَرَّ) أَوْ (حَصَلَ) وَنَحْوُهَا، وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى تَقْدِيرِ وَصَفٍ (مُسْتَقَرٌّ) أَوْ (حَاصِلٌ)، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى التَّخْيِيرِ بَيْنَ التَّقْدِيرَيْنِ. تَنْظُرُ أَرْوَاهُمْ فِي: شرح التَّسْهِيل: ٣١٨/١، والمغني في النُّحُو: ٣١٨/٢-٣١٩، والمَحْصُول: ٥٧٢/١-٥٧٣، وَارْتِشَافُ الصُّرْبِ: ١١٢١/٣، والمقاصد الشَّافِيَّة: ١١-١٣.

(٧) - سبق تخريجُ القِرَاءَةِ.

(٨) - قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: ((لَا خِلَافَ فِي تَعْيِينِ الْفِعْلِ فِي بَابِي الْقِسْمِ وَالصِّلَةِ لِأَنَّ الْقِسْمَ وَالصِّلَةَ لَا يَكُونَانِ إِلَّا جَمْلَتَيْنِ قَالَ ابْنُ يَعِيشَ: وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزْ فِي الصِّلَةِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ نَحْوُ: جَاءَ الَّذِي فِي الدَّارِ بِتَقْدِيرِ مُسْتَقَرٍّ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِمَحْذُوفٍ عَلَى حَدِّ قِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ بِالرَّفْعِ لِقَلَّةِ ذَلِكَ وَاطِّرَادِ هَذَا)). مَغْنِي اللَّيْبِ: ٣٣٤/٥، وَيَنْظُرُ: شرح المَفْصَل: ٢٧٣/٣.

يجوزُ إظهارُ ذلكَ المتعلّقِ، بل يجبُ أن يكونَ محذوفًا لقيامِ القرينةِ على تعيُّنه، ويسدُّ^(١) الظَّرْفُ مسدّه^(٢).

تكميل:

لا بأسَ بذكرِ ما أهملهُ المصنّفُ من أحكامِ الموصولِ ممّا تشدّدُ الحاجةُ إليه وتتوفّرُ الرّغبةُ إليه^(٣)، وذلكَ في مسائل:

أحدها: أن لا تتقدّمَ الصّلةُ على الموصولِ، ولا تتأخّرَ عن خبره، ولا عمّا استثنِيَ منه، ولا تُعلّقُ بما قبله بأن تكونَ مصدرّةً بـ(بل) أو (لكنّ)، أو علامةَ جوابِ القسمِ أو نحو ذلكَ ممّا له تعلّقٌ بما قبلَ الموصولِ، ولا يُفصلُ بينهما بأجنبيّ كتابيّ وغيره^(٤)، واغترفتَ جملةُ الاعتراضِ^(٥) والنّداءِ إذا وليه مخاطبٌ^(٦) كقوله^(٧):

[١١٢] ماذا- ولا عتبَ في المقدور - رُمْتُ أما يكفيك بالنّجحِ أم حُسْرٌ وتضليلٌ

وقوله^(٨):

[١١٣] ذاك الذي - وأبيك - يعرفُ مالكا

وقوله^(٩):

(١) - مسد، وأحسبُه تحريفٌ والأصوبُ ما أثبتُّه.

(٢) - ينظر: علل النّحو: ٣٧٢، والمغني في النّحو: ٣٢١/٢، وذهب ابنُ جنيّ إلى جوازِ إظهارِ هذا الفعلِ وهو عنده ليسَ من قبيلِ الأصلِ المتروكِ أو الشّرعِ المنسوخِ. ينظر: الخصائص: ١٠٨/١.

(٣) - الأولى أن يقول: فيه.

(٤) - ينظر: شرح الرّضي: ٣١١/٣.

(٥) - هي الجملةُ الّتي فيها تأكيدٌ أو تبيينٌ للصّلة، ويدخلُ فيه القسمُ، لأنّه تأكيدٌ للجملة، وقد منعَ الفارسيُّ الفصلَ بينَ الموصولِ والصّلةِ بجملةِ الاعتراضِ، وعللَ ما سَمِعَ من الفصلِ بينَ الموصولِ والصّلةِ بالقسمِ بأنّ للقسمِ خصائصَ ليستَ في الجملِ أهلتهُ لذلك. ينظر: الإغفال: ٣٠-٣٣، والتّذييل والتّكميل: ١٦٤-١٦٥.

(٦) - قال ابنُ مالك: ((مما لا ينبغي أن يُعدَّ أجنبيًّا النّداءُ الذي يليه مخاطبٌ ... فلو لم يليه مخاطبٌ عدَّ أجنبيًّا ولم يجزِ إلّا في ضرورةٍ)). شرح التّسهيل: ٢٣٢/١-٢٣٣.

(٧) - من البسيط، وهو بلا نسبةٍ في: شرح التّسهيل: ٢٣٢/١، والتّذييل والتّكميل: ١٦٥/٣.

والشّاهدُ فيه: الفصلُ بينَ الموصولِ والصّلةِ بجملةٍ اعتراضيةٍ.

(٨) - صدرُ بيتٍ من الكاملِ عجزُهُ: والحقُّ يدفعُ ثُرَاهاتِ الباطلِ،

وهو لجريرٍ في: ديوانه: ٥٨٠، وشرح شواهد المغني: ٨١٧/٢.

والشّاهدُ فيه: الفصلُ بينَ الموصولِ والصّلةِ بالقسمِ.

(٩) - من الطّويل، وهو بلا نسبةٍ في: شرح الكافية الشّافية: ٣٠٩/١، وجمع الهوامع: ٣٤١/١.

والشّاهدُ فيه: الفصلُ بينَ الموصولِ والصّلةِ بالنّداءِ.

[١١٤] وَأَنْتَ الَّذِي - يَا سَعْدُ - بُؤْتُ بِمَشْهَدٍ كَرِيمٍ وَأَثْوَابٍ^(١) الْمَكَارِمِ وَالْحَمْدِ
وَأَمَّا قَوْلُهُ^(٢):

[١١٥] نَكُنْ^(٣) مِثْلَ مَنْ - يَا ذَنْبُ - يَصْطَحِبَانِ
فَشَاذٌ^(٤).

الثَّانِيَةُ: قَدْ يُحذفُ مَا عُلِمَ مِنْ مَوْصُولِ اسْمِيٍّ غَيْرِ الْاِخْتِيَارِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ^(٥)، وَتَبْعُهُمْ ابْنُ مَالِكٍ،
وَشَرَطَ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ كَوْنَهُ مَعْطُوفًا عَلَى مَوْصُولٍ آخَرَ^(٦)، وَمِنْ حُجَّتِهِمْ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿أَمَّا بِالَّذِي
أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ (٤٦)﴾ [العنكبوت]، أَي: وَالَّذِي أُنْزِلَ؛ لِأَنَّ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا لَيْسَ هُوَ الَّذِي أُنْزِلَ
إِلَى مَنْ قَبْلِنَا، وَلِهَذَا أُعِيدَتْ (مَا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ
(١٣٦)﴾ [البقرة]، وَقَوْلِ حَسَّانَ^(٧):

[١١٦] أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ
وَقَوْلِ الْآخِرِ^(٨):

[١١٧] مَا الَّذِي دَابَهُ احْتِيَاظٌ وَحَزْمٌ^(٩) وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ
أَي: وَمَنْ يَمْدَحُهُ، وَالَّذِي أَطَاعَ هَوَاهُ.

(١) - وَأَبْوَابٌ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٢) - عَجَزُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ صَدْرُهُ: تَعَشَّى فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي،

وَهُوَ لِلْفَرَزْدَقِ فِي: دِيَوَانِهِ: ٦٢٨، وَكِتَابِ سَبِيحِيهِ: ٤١٦/٢، وَشَرَحَ أَبِيَاتِ سَبِيحِيهِ: ٩٢/٢، وَتَخْلِيصِ الشَّوَاهِدِ:

١٤٢، وَالْمَقَاصِدَ النَّحْوِيَّةَ: ٤٢٦/١، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْمَغْنِيِّ: ٥٣٦/٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: الْفَصْلُ بَيْنَ الْمَوْصُولِ وَالصَّلَةِ بِالذَّاءِ شَذُوذًا.

(٣) - تَكُنْ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَتْبَعْتُهُ.

(٤) - عَدَهُ ابْنُ مَالِكٍ وَأَبُو حَيَّانَ ضَرُورَةً. يَنْظُرُ: شَرَحَ التَّسْهِيلُ: ٢٣٣/١، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ١٠٤١/٢.

(٥) - يَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ: ٣١٥/٢، وَهُوَ قَوْلُ الْبَغْدَادِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ، يَنْظُرُ: الْمَقْتَضِبُ:

١٣٧/٢، الْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ١٧٧/٢، وَشَرَحَ التَّسْهِيلُ: ٢٣٥/١، وَالْمَسَاعِدُ: ١٧٨/١.

(٦) - يَنْظُرُ: شَرَحَ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةَ: ٣١٣/١-٣١٤، وَشَرَحَ التَّسْهِيلُ: ٢٣٥/١.

(٧) - مِنَ الْوَافِرِ، وَهُوَ لِحَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ فِي: دِيَوَانِهِ: ١٨/١، وَالْمَقْتَضِبُ ١٣٧/٢، وَالْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ١٧٧/٢،

١٧٧/٢، وَشَرَحَ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةَ: ٣١٣/١، وَتَذَكُّرَةُ النُّحَاةِ: ٧٠.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: حَذْفُ الْاسْمِ الْمَوْصُولِ لِدَلَالَةِ الْمَوْصُولِ الْأَوَّلِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَمَنْ يَمْدَحُهُ .

حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ مِنَ الْمَنْذَرِ الْخَزْرَجِيِّ، شَاعِرٌ مَخْضَرٌ كَثِيرُ الشَّعْرِ جَيِّدُهُ، عُمَرُ طَوِيلًا، كَانَ شَاعِرَ الْغَسَّانِيِّينَ
وَمُلُوكِ الْحِيرَةِ فِي جَاهِلِيَّتِهِ وَشَاعَرَ النَّبِيَّ (ﷺ) فِي إِسْلَامِهِ، تُوفِّيَ سَنَةَ (٥٤هـ). يَنْظُرُ: طَبَقَاتُ فَحُولِ الشُّعْرَاءِ:

٢١٥/٢، وَالْأَعْلَامُ: ١٧٥/٢.

(٨) - مِنَ الْخَفِيفِ، وَهُوَ لِبَعْضِ الطَّائِفِينَ فِي: التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ: ١٧٠/٣.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: حَذْفُ الْاسْمِ الْمَوْصُولِ لِدَلَالَةِ الْمَوْصُولِ الْأَوَّلِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَالَّذِي هَوَاهُ أَطَاعَ.

(٩) - وَحَزْمٌ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

ومنع ذلك البصريون وخصوه بالشعر^(١)، قال الرضي (تت): ولا وجه لمنعهم ذلك من حيث القياس؛ إذ قد يُحذف بعض حروف الكلمة وإن كانت فاءً أو عيناً نحو: شَيْءٌ^(٢) وَسَهٍ^(٣)، وليس الموصول بالزق منها^(٤).

ولا يحذف من الموصولات الحرفية إلا (أن) في المواضع المخصوصة، كما مر^(٥)، وذلك لقوة الدلالة عليها، وكون الحروف التي قبلها كالتائبة عنها^(٦).

الثالثة: يجوز حذف الصلة قليلاً لدلالة صلة أخرى^(٧) كقوله^(٨):

[١١٨] وَعِنْدَ الَّذِي وَاللَّاتِ عُدْنَكَ إِحْنَةً عَلِيكَ فَلَا يَغْرُزُكَ كَيْدُ الْعَوَائِدِ/و٤٦/

أي: الذي عادتك، أو دلالة غيرها^(٩) كقوله^(١٠):

[١١٩] نَحْنُ الْأُولَى فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ ثُمَّ جَهَّزْهُمْ إِلَيْنَا

أي: نحن الأولى عرفوا^(١١)

والنثر حذفها بعد (اللتيا) معطوفاً عليها (التي) إذا قصد بهما الدواهي ليفيد حذفها أن الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلتا إلى حدٍّ من العظم تقصر العبارة عن الإحاطة به، فلذلك تركتا على إبهامهما بغير صلة مبيّنة^(١٢).

(١) - ينظر: المقتضب: ١٣٧/٢، والأصول في النحو: ١٧٧/٢، وارتشاف الضرب: ١٠٤٥/٢.

(٢) - شبه، وهو تصحيّف، والشّيء: كلّ لون يخالف معظم لون الفرس وغيره. ينظر: الصحاح: ٢٥٢٦/٦ مادة (وشى)، والتاء في آخره عوض عن الواو المحذوفة وهي فاء الفعل، لأنّه مشتقّ من الفعل (وشى). ينظر: سرّ صناعة الإعراب: ٢١٣/٢.

(٣) - سته، والصواب ما أثبتته، والسّه: حلقة الدُّبر.

(٤) - ينظر: شرح الرضي: ٣١٤-٣١٥.

(٥) - ينظر: النصّ المحقّق:

(٦) - ينظر: شرح الرضي: ٣١٤-٣١٥.

(٧) - ينظر: التسهيل: ٣٨، ومغني اللبيب: ٤٢١/٦.

(٨) - من الطويل، وهو بلا نسبة في: التذيل والتكميل: ١٦٩/٣، ومغني اللبيب: ٤٢١/٦.

والشاهد فيه: حذف صلة (الذي) والتقدير: الذي عادتك، لدلالة صلة (اللاتي) عليها.

(٩) - أي: دلالة غير الصلة المذكورة كدلالة السياق أو المقام مثلاً.

(١٠) - من مجزوء الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص في: ديوانه: ١٣٧، والمقاصد النحويّة: ١/، وشرح شواهد المغني ١/ ٢٥٨، وخزانة الأدب: ٢٨٩/٢.

والشاهد فيه: حذف صلة (الأولى) لدلالة ما بعدها عليها.

(١١) - ما استشهد به في حذف الصلة ومسوغاتها اعتمد فيه على مغني اللبيب: ٤٢١/٦.

(١٢) - ينظر: المفصل: ١٣٩، وشرح الرضي: ٣١٣/٣.

ويجوزُ أَنْ يَكُونَ تَصْغِيرُ (الَّتِي) لِلتَّعْظِيمِ^(١) كَقَوْلِهِ^(٢):

[١٢٠] دُوبِيَّةٌ تَصْفَرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ

وهي تصغيرُ (التي) على غيرِ القياسِ؛ لأنَّ قياسَ التَّصْغِيرِ أَنْ يُضْمَ أَوَّلُ الْمُصَغَّرِ، وهذا بقيَ على فتحِهِ الْأَصْلِيَّةِ فَرَقًا بَيْنَ تَصْغِيرِ الْمُعَرَّبِ وَالْمَبْنِيِّ، وَعَوَّضُوا عَنْ ضَمِّ أَوَّلِهِ زِيَادَةَ الْأَلِفِ فِي آخِرِهِ كَمَا فَعَلُوا فِي نِظَائِرِهِ مِنْ (الَّذِي) وَ(ذِي)^(٣)، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: (الَّذِي)^(٤) وَ(الَّتِي) بِضَمِّ الْأَوَّلِ عَلَى الْقِيَاسِ فَيَجْمَعُ بَيْنَ الضَّمِّ وَالْأَلِفِ^(٥).

(١) - القول بدلائلها على التَّعْظِيمِ وَالتَّخْفِيمِ هُوَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ، إِذْ أَطْلَقُوا عَلَى هَذَا الضَّرْبِ مِنَ التَّصْغِيرِ (تَحْقِيرِ التَّعْظِيمِ)، وَهُوَ الَّذِي يَفِيدُ التَّعْظِيمَ وَالتَّهْوِيلَ، وَاسْتَشْهَدُوا عَلَيْهِ، فَضْلًا عَنِ الْبَيْتِ، بِقَوْلِ الْعَرَبِ: (أَنَا جُذَيْلُهَا الْمُحَكَّكُ، وَغَدَيْتُهَا الْمُرْجَبُ)، وَهُوَ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ عَلَى حَالِهِ، أَيِ: الدَّاهِيَةُ الصَّغِيرَةُ الَّتِي تَقْسُدُ الْأَمْرَ الْعَظِيمَ. يَنْظُرُ: الْبَابُ لِلْعَكْبَرِيِّ: ١٥٨/٢، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ: ٣١٣/٣، وَالْمَلْحَةُ فِي شَرْحِ الْمَلْحَةِ: ٦٥٤/٢.

(٢) - عَجَزُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ صَدْرُهُ: وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوَفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ، وَهُوَ لِلْبَيْدِ بْنِ رَبِيعَةَ فِي: دِيَوَانِهِ: ٢٥٦، وَمَغْنِي اللَّيْبِ: ٣٢٧/٢، وَ١٠١/٣، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ٢٠٥٠/٤، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ١٥٩/٦، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ١٥٠/١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: تَصْغِيرُ (دُوبِيَّةٌ) تَصْغِيرَ تَعْظِيمٍ.
(٣) - يَنْظُرُ: الْمَقْتَضِبُ: ٢٨٧/٢، وَسُرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ: ٣٥٥/٢، وَعَلَّلَ الْخَلِيلُ وَسَيَّبُوهُ وَابْنُ السَّرَّاجِ بَعْلَةً الْفَرْقِ. يَنْظُرُ: الْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ٥٧/٣، وَكِتَابُ سَيَّبُوهِ: ٤٨٧/٣.

(٤) - الذِّیَا، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٥) - يَنْظُرُ: الْبَابُ لِلْعَكْبَرِيِّ: ١٧٦/٢.

بَحْثُ (أَلِ) الْمَعْرِفَةِ

ص: ثُمَّ ذُو الْأَدَاةِ، وَهِيَ (أَلِ) عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَيَّبِيهِ، لَا اللَّامُ^(١) وَحْدَهَا خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ، وَتَكُونُ لِلْعَهْدِ نَحْوُ ﴿فِي رُجَاجَةِ الرُّجَاجَةِ (٣٥)﴾ [النُّور]، وَجَاءَ الْقَاضِي، أَوْ لِلْجِنْسِ نَحْوُ: (أَهْلِكَ النَّاسِ الدِّيْنَارُ وَالْدِرْهَمُ)، وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ (٣٠)﴾ [الْأَنْبِيَاءُ]، أَوْ لاسْتِغْرَاقِ الْأَفْرَادِ نَحْوُ ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا (٢٨)﴾ [النِّسَاءُ]، أَوْ لِلصِّفَاتِ نَحْوُ: زَيْدُ الرَّجُلِ.

ش: هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الْخَامِسُ مِنَ الْمَعَارِفِ، وَهُوَ ذُو الْأَدَاةِ وَالْمُرَادُ بِهَا أَدَاةُ التَّعْرِيفِ أَيْ: آتَتْهُ، وَاخْتَلَفَ فِيهَا فَذَهَبَ الْخَلِيلُ إِلَى أَنَّهَا (أَلِ) بِجَمَلَتِهَا، وَالْهَمْزَةُ أَصْلِيَّةٌ قِطْعِيَّةٌ وَحَذْفُهَا فِي الْوَصْلِ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ^(٢)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ مَالِكٍ، وَنَقَلَ عَنْ سَيَّبِيهِ مَا يُوَافِقُهُ فِي كَوْنِهَا (أَلِ) أَيْضًا، لَكِنْ يَخَالِفُهُ فِي أَصَالَةِ الْهَمْزَةِ فَهِيَ عِنْدَهُ زَائِدَةٌ لَكِنْ مَعْتَدٌ بِهَا فِي الْوَضْعِ^(٣).

وَالْمَشْهُورُ عَنْ سَيَّبِيهِ أَنَّهَا اللَّامُ وَحْدَهَا، وَالْهَمْزَةُ وَصْلِيَّةٌ جُلِبَتْ قَبْلَهَا لَتَعْدُرِ الْإِبْتِدَاءَ بِالسَّكَنِ، وَفُتِحَتْ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي هَمْزَاتِ الْوَصْلِ الْكَسْرُ؛ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ^(٤)، وَنَقَلَ أَبُو حَيَّانَ هَذَا الْقَوْلَ عَنْ جَمِيعِ النَّحْوِيِّينَ سِوَى ابْنِ كَيْسَانَ^(٥)، وَعِزَّاهُ^(٦) صَاحِبُ (الْبَسِيطِ) لِلْمُحَقِّقِينَ^(٧)، وَلَمْ يَحْكِ الرُّضِّيُّ (تَبَيَّنَ) عَنْ سَيَّبِيهِ سِوَى هَذَا الْمَذْهَبِ مَعَ كَثْرَةِ إِطْلَاعِهِ وَسِعَةِ بَاعِهِ^(٨)؛ وَذَلِكَ لِعَدَمِ شَهْرَةِ ذَلِكَ الْمَذْهَبِ الَّذِي نَقَلَهُ ابْنُ مَالِكٍ.

وَذَهَبَ الْمَبْرِدُ إِلَى أَنَّ أَدَاةَ التَّعْرِيفِ هِيَ الْهَمْزَةُ وَحْدَهَا، وَجُلِبَتْ اللَّامُ فَرْقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ^(٩)؛ مُسْتَدَلًّا بِأَنَّهَا جَاءَتْ لِمَعْنَى، وَأَوَّلَى الْحُرُوفِ بِذَلِكَ حُرُوفُ الْعَلَّةِ، وَبِأَنَّ اللَّامَ تُغَيَّرُ عَنْ صَوْرَتِهَا فِي لُغَةِ حَمِيرٍ؛ فَالْهَمْزَةُ أَوَّلَى مِنْهَا.

(١) - لِلامٍ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٢) - تَنْظُرُ نِسْبَةُ هَذَا الْمَذْهَبِ لِلْخَلِيلِ فِي: كِتَابِ سَيَّبِيهِ: ٣/٣٢٤، وَ ٤/١٤٨، وَاللَّامَاتُ لِلرُّجَاجِيِّ: ٤١، وَتَوْجِيهِ الْمَعَ: ٣١٧، وَشَرْحُ النَّسْهِيلِ: ١/٢٥٣، وَسَيَّاتِي وَشَيْكَأَنَّ هَذَا الْمَذْهَبَ مَنْقُولٌ عَنْ ابْنِ كَيْسَانَ.

(٣) - يَنْظُرُ كَلَامُ ابْنِ مَالِكٍ وَمَا اسْتَدَلَّ بِهِ مِنْ نصوصِ سَيَّبِيهِ فِي: شَرْحِ النَّسْهِيلِ: ١/٢٥٣.

(٤) - تَنْظُرُ نِسْبَةُ هَذَا الْمَذْهَبِ إِلَى سَيَّبِيهِ فِي: الْغَرَّةُ الْمُخْفِيَّةُ: ١/٣٥١، وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ٣/١٥٩٢، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ١/٣١٩، وَالْمَحْصُولُ: ٢/٨٥١. وَلَا يَظْهَرُ هَذَا الْمَذْهَبُ مِنْ كَلَامِ سَيَّبِيهِ، بَلِ الظَّاهِرُ مِنْهُ مَا قَرَّرَهُ ابْنُ مَالِكٍ مِنْ أَنَّ الْخِلَافَ فِي الْهَمْزَةِ لَا فِي حَرْفِ التَّعْرِيفِ بِرَمْتِهِ، فَهِيَ وَصْلِيَّةٌ زَائِدَةٌ عِنْدَ سَيَّبِيهِ، قِطْعِيَّةٌ عِنْدَ الْخَلِيلِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَقْرِيرُ السَّيِّدِ الشَّارِحِ لِذَلِكَ. يَنْظُرُ: كِتَابِ سَيَّبِيهِ: ٤/١٤٧-١٤٨.

(٥) - هُوَ عَيْنُ مَا نَقَلَهُ النَّحْوِيُّونَ عَنِ الْخَلِيلِ كَمَا مَرَّ، وَنُسِبَ هَذَا الْمَذْهَبُ أَيْضًا إِلَى الْأَخْفَشِ، يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٣/٢١٨، وَالْجَنَى الدَّانِي: ١٣٨، وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ: ١/٢٦٥، وَشَرْحُ النَّصْرِ: ١/١٧٩.

(٦) - عِزَّاهُ، وَالْأَصُوبُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٧) - تَنْظُرُ حِكَايَةُ قَوْلِ صَاحِبِ (الْبَسِيطِ) فِي: هَمْعُ الْهَوَامِعِ: ١/٣٠٧، وَعَفْوُ الْعَافِيَةِ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ: ٢/٦.

(٨) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِّيِّ: ٤/١٨٩.

(٩) - نَقَلَ الرُّضِّيُّ مَذْهَبَ الْمَبْرِدِ هَذَا عَنْ كِتَابِهِ (الشَّافِي)، يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِّيِّ: ٤/١٩١.

واختار المصنّف في (حواشيه) المذهب المشهور عن سيبويه، وقال: إنّه من الحسنِ بِمكانٍ رفيع^(١)، لكنّه رجّح في (الجامع) قولَ الخليلي^(٢)، وهو صريحُ عبارته هنا^(٣)، وفي (الشذور)^(٤)، فتلخّص في المسألة أربعة مذاهب:

أحدها: أنّ المعرّف (أل)، والألف أصل.

الثاني: أنّ المعرّف (أل)، والألف زائدة.

الثالث: أنّ المعرّف اللام وحدها.

الرابع: أنّ المعرّف الهمزة وحدها.

والأولى تركُّ الاحتجاج لهذه المذاهب فإنّه كما قال أبو حيّان: خلاف لا يُجدي شيئاً ولا ينبغي أن يُتساغل به^(٥).

فائدة:

قال المرادي في (الجنى): اعلم أنّ من جعل حرف التعريف ثنائياً وهمزته أصلية عبّر عنه بـ(أل)، ولا يحسن أن يقول: (الألف واللام) كما لا يقال في (قد) (القاف والدال)، وكذلك ذكر عن الخليل، قال ابن جني: إنّه كان يقول: (أل)، ولا يقول: (الألف واللام)^(٦). ومن جعله اللام وحدها عبّر باللام كما فعل المتأخرون، ومن جعله ثنائياً وهمزته وصليّة زائدة فله أن يقول: (أل)، وله أن يقول: (الألف واللام)، وقد وقع في (كتاب سيبويه) التعبير بالأمرين، والأول أقيس^(٧).

وهي على كل قول /ظ٤٧/ أمّا عهديّة أو جنسيّة، فالعهديّة وهي التي يكون مصحوبها معهوداً ثلاثة أنواع؛ لأنّ مصحوبها إمّا أن يكون معهوداً ذكرًا صريحًا كان نحو ﴿فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ﴾ (٣٥) [النور]، أو كناية (أل) في (الذكر) من قوله تعالى ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾ (٣٦) [آل

(١) - لم أقف عليه في حاشيتي الألفية الكبرى والصغرى فربّما كان في (حواشي السهيل). وتنتظر حكاية هذا القول في: مجيب النّدا: ٢٩٣/١، وحاشية يس: ١٢٤/٢.

(٢) - ينظر: الجامع الصغير في النحو: ٣٧.

(٣) - أي: قوله في المتن: ((ثمّ ذو الأداة ، وهي (أل) عند الخليل وسيبويه، لا اللام وحدها خلافاً للأخفش)).

(٤) - أي: تعبيره بـ(أل)، في شرح شذور الذهب حيث قال: ((ثمّ قلت: الخامس المحلّى بـ(أل) العهديّة كجاء القاضي، ونحو ﴿فِيهَا مِصْبَاحُ الْمِصْبَاحِ﴾ (٣٥) [النور] الآية، أو الجنسيّة نحو)). شرح شذور الذهب: ١٩٣.

(٥) - قال أبو حيّان: ((وقد طال الكلام في (أل) طويلاً زائداً على الحدِّ واختلافهم فيما لا يُجدي شيئاً لأنّه خلاف لا يؤدي نطقاً لفظياً ولا معنىً كلامياً، وإنّما ذلك هوسٌ وتضييعٌ ورقٍ ومدادٍ ووقتٍ يسطرّ ذلك فيه، والخلاف إذا لم يفرّح اختلافاً في كنيّة تركيبٍ أو في معنى يعود إلى أقسام الكلام، ينبغي أن لا يتساغل به)). التذييل والتكميل: ٢٣٠/٤، وينظر: ارتشاف الصّرب: ٩٨٥/٢.

(٦) - ينظر: سرّ صناعة الإعراب: ١٥/٢.

(٧) - ينظر: الجنى الداني: ١٩٣/١.

عمران]، فَإِنَّهُ قَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ كُنَايَةً فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا (٣٥)﴾ [آل عمران]، إِذِ الْمَحَرَّرُ، وَهُوَ الَّذِي عُتِقَ لخدمَةِ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ^(١)، لَا يَكُونُ إِلَّا ذَكَرًا، وَأَمَّا (أَل) فِي الْأُنْثَى فَمِنْ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ لِنَقْدَمِ ذِكْرَ مُصْحوبِهَا صَرِيحًا فِي قَوْلِهِ ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى (٣٦)﴾ [آل عمران]، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْهُدًا ذَهْنًا نَحْوُ ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ (٤٠)﴾ [التَّوْبَةِ]، وَنَحْوُ: جَاءَ الْقَاضِي، فِي قَاضٍ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مُخَاطَبِكَ عَهْدٌ فِيهِ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْهُدًا حُضُورًا نَحْوُ ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ (٣)﴾ [الْمَائِدَةِ]^(٢). وَالْجَنَسِيَّةُ، وَهِيَ الَّتِي لَمْ يُعْهَدْ مُصْحوبُهَا أَصْلًا، ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ أَيْضًا؛ لِأَنَّهَا إِمَّا أَنْ تَكُونَ لِبَيَانِ الْحَقِيقَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ مَا صَدَقَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْأَفْرَادِ كـ (أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالْذِرْهُمُ)^(٣)، أَيْ: جَنَسُهُمَا، مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى مَا صَدَقَتْ عَلَيْهِ، وَكَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ (٣٠)﴾ [الْأَنْبِيَاءِ]، أَيْ: مِنْ جَنَسِ الْمَاءِ الْمَعْرُوفِ، وَهَذِهِ لَا يَخْلُفُهَا كُلٌّ لَا حَقِيقَةً وَلَا مَجَازًا^(٤).

وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ لاسْتِغْرَاقِ أَفْرَادِ الْجَنَسِ، وَهِيَ الَّتِي تَخْلُفُهَا (كُلٌّ) حَقِيقَةً نَحْوُ ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا (٢٨)﴾ [النِّسَاءِ]، أَيْ: كُلُّ فَرْدٍ، وَتُعْزَفُ (أَل) هَذِهِ بِصَحَّةِ الِاسْتِثْنَاءِ مِنْ مَدْخُولِهَا نَحْوُ ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ (٢) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا (٣)﴾ [العَصْرِ]^(٥)، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ^(٦) لاسْتِغْرَاقِ صِفَاتِهِ وَهِيَ الَّتِي تَخْلُفُهَا كُلٌّ مَجَازًا^(٧) نَحْوُ: زَيْدُ الرَّجُلِ، أَيْ: الْجَامِعُ لَصِفَاتِ الرِّجَالِ الْمَحْمُودَةِ إِذْ لَوْ قِيلَ: زَيْدٌ كُلٌّ

(١) - ينظر: الكشاف: ٣٥٥/١.

(٢) - تُنْظَرُ أَصْنَافُ اللَّامِ الْعَهْدِيَّةِ فِي: الْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ١٥٨٦/٣، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٣١/٣، وَشَرْحُ شُذُورِ الذَّهَبِ: ١٩٥، وَمَجِيبُ النَّدَا: ٢٩٤/١، وَحَاشِيَةُ يَس: ١٢٥-١٢٦.

(٣) - نُقِلَ هَذَا الْأَثَرُ بِهَذِهِ الصِّيْغَةِ فِي كِتَابِ النَّحْوِ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ، وَقَرِيبٌ مِنْهُ مَا أَخْرَجَهُ أَخْرَجَهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: (إِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ هَذَا الدِّينَارُ وَالْذِرْهُمُ وَهُمَا مُهْلِكَاكُمْ). مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: ٤١/٧ برقم (٣٤٨١٣).

(٤) - مجاز، والصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

أَقُولُ: وَلِذَلِكَ يُعْبَرُ عَنْهَا بِأَنَّهَا لَتَعْرِيفِ الْحَقِيقَةِ، أَوْ لَتَعْرِيفِ الْمَاهِيَّةِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي (أَل) هَذِهِ هَلْ هِيَ جَنَسِيَّةٌ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السَّيِّدُ الشَّارْحُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، وَمَذْهَبُ ابْنِ عَصْفُورٍ أَنَّهَا عَهْدِيَّةٌ، وَذَهَبَ ابْنُ إِيَّازٍ وَعَلَاءُ الدِّينِ الْإِرْبِلِيُّ إِلَى أَنَّهَا قِسْمٌ بِرَأْسِهِ. يَنْظُرُ: الْمُقْتَضِبُ: ١٤٣/٢، وَ١٣٨، وَاللَّامَاتُ لِلرَّجَاجِيِّ: ٤٣-٤٤، وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ: ٩٦/١، وَالْمُرْتَجِلُ: ٢٩٨، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ١١١/١، وَالْمَحْصُولُ: ٨٥٢/٢، وَجَوَاهِرُ الْأَدَبِ: ٣٨١، وَالْجَنَى الدَّانِي: ١٩٤.

(٥) - ينظر: الْمُقْتَضِبُ: ١٤٣/٢، وَ١٣٩، وَالْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ١٥٣/١، وَالْفَوَائِدُ وَالْقَوَاعِدُ: ٤٣٤/٢، وَالْجَنَى الدَّانِي: ١٩٤.

(٦) - يَكُونُ، تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٧) - مجاز، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

رجلٍ على جهة المجاز والمبالغة لصحَّ، بمعنى أَنَّهُ اجتمع فيه ما افترق في غيره من الرجال، ولا اعتداد بغيره لقصوره عن رتبة الكمال^(١).

تَنْبِيْهَانِ:

الأوّل: ما تلخّص من كلام المصنّف أنّ (أل) المعرفة إمّا عهديّة أو جنسيّة، وكلّ منها ثلاثة أنواع، وقد تكون زائدة وهي قسمان: لازمة وغير لازمة، فالأولى: كالتّي في الأسماء الموصولة، والواقعة في الأعلام بشرط مقارنتها لنقلها كالكالات والعزى، أو لارتجالها كالسموأل، أو لغلبتها على بعض من هي له في الأصل كالبيت للكعبة، والمدينة للطّيبة، والنجم للثريا، وهذه في الأصل للعهد الذهني^(٢).
والثانية نوعان: واقعة في الفصيح بكثرة أو لا، فالأولى: الدّاخلّة على علم منقول من مجرّد صالح لها كحرث وعبّاس، تقول فيهما: الحرث، والعبّاس^(٣)، وهو يتوقّف على السّماع فلا يُقال في محمّد: المحمّد.

والثانية: ضربان، واقعة في شعر، أو شذوذ من النثر، فالأولى هي الدّاخلّة على علم للمح الأصل^(٤) كعمرو^(٥)، ويزيد في قوله^(٦):

[١٢١] باعد أمّ العمرو عن أسيرها

وقوله^(٧):

[١٢٢] رأيث الوليد بن اليزيد مباركا

والثانية: كالداخلّة على ما هو^(٨) واجب التّكثير نحو: ادخلوا الأوّل فالأوّل، وجاءوا الجماء الغفير، ومنه ﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾^(٨) [المنافقون]، على قراءة من فتح الياء، ولم يعتبر (الأذلّ)

(١) - ينظر: شرح الألفية للمرادي: ١/١٧٢، وشرح شذور الذهب للجوجري: ١/٣١٨.

(٢) - ينظر: رصف المباني: ١٦٤-١٦٥، وشرح الألفية للمرادي: ١/١٧٢-١٧٣، ومغني اللبيب: ١/٣٢٤.

(٣) - حرث وعبّاس، وهو وهم من النَّاسخ، والصّواب ما أثبتّه.

(٤) - ينظر: مغني اللبيب: ١/٣٢٥-٣٢٦، وعفو العافية في شرح الكافية: ٢/١٠-١١.

(٥) - كعمر، والصّواب ما أثبتّه.

(٦) - من الرّجز، وهو لأبي النّجم العجليّ في: ديوانه: ٢١٢، والمفصل: ٣٨.

والشّاهد فيه: زيادة (أل) في (العمرو)، وهي ليست للمح الأصل كما ذكره السيّد الشّارح، بل هي زائدة هنا.

(٧) - مرّ تخريج البيت.

(٨) - هي، والصّواب ما أثبتّه.

مفعولاً مطلقاً على حذف مضاف، أي: خروج الأذل^(١)، ومن اعتبر ذلك لم يحتج إلى دعوى زيادة^(٢).
الثاني: المختار جواز نيابة (أل) عن ضمير المضاف إليه نحو ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ
الْمَأْوَى﴾ (٤١) [النازعات]، وقيد ابن مالك بغير الصلة^(٣)، وجوز الزمخشري نيابتها عن الاسم الظاهر
الظاهر في قوله تعالى ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ (٣١) [البقرة]، وقال: إن الأصل أسماء
المسميات^(٤)، وأبو شامة^(٥) نيابتها عن ضمير المتكلم في قول الشاطبي^(٦):

بَدَأْتُ بِاسْمِ اللَّهِ فِي النَّظْمِ أَوَّلًا

قال: إن الأصل: في نظمي^(٧).

قال في (المعني): والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب^(٨)، انتهى.
ويعضد صنيع أبي شامة قوله تعالى ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ (٤) [مريم]، فإن المعنى: واشتعل
رأسي^(٩).

ص: وَإِبْدَالُ اللَّامِ مِيمًا لُغَةً حَمِيرًا^(١٠).

(١) - ينظر توجيه الزمخشري لقراءة الحسين وابن أبي عبيدة: (لُخْرِجَنَّ الْأَعَزَّ مِنْهَا الْأَذَلَّ)، ينظر: الكشاف: ٥٤٣/٤.

(٢) - أي: دعوى زيادة (أل) في (الأذل) إذ شرط الحال أن يكون نكرة.

(٣) - ينظر: التسهيل: ٤٢، وشرح التسهيل: ٢٦١/١، وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين، وأنكر ابن خروف
خروف أن يكون ثمة خلاف، قال: ((فلا خلاف بين الأئمة فيها)). شرح الجمل لابن خروف: ٥٦٢/١، وينظر:
معاني القرآن للقرءاء: ٤٠٨/٢، وتعليق الفرائد: ٣٦١/٢، وهمع الهوامع: ٣١١/١.

(٤) - قال الزمخشري: ((أي: أسماء المسميات، فحذف المضاف إليه لكونه معلوماً مدلولاً عليه بذكر الأسماء،
لأن الاسم لا بد له من مسمى، وعوض منه اللام)). الكشاف: ١٢٥/١-١٢٦.

(٥) - عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي، أبو القاسم، الملقب بأبي شامة؛ لشامة كبيرة كانت على
حاجبه الأيسر، مؤرخ ومحدث وعالم بالقراءات والنحو والفقه، أصله من القدس، ومولده ونشأته في دمشق، ولي
بها مشيخة دار الحديث الأشرفية، من مؤلفاته: إبراز المعاني من حرز الأمان، ومفردات القرءاء، توفي
سنة (٦٦٥هـ). ينظر: فوات الوفيات: ٢/٢٦٩، والوفاي بالوفيات: ٦٧/١٨.

(٦) - القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي، ولد بشاطبة في الأندلس، من أئمة القرءاء،
عالم بالحديث والتفسير واللغة، واسع الحفظ، من مؤلفاته: حرز الأمان ووجه التهاني قصيدة في القراءات، توفي
بمصر سنة (٥٩٠هـ). ينظر: إنباه الرواة: ٤/١٦٠، وفيات الأعيان: ٤/٧١، وبغية الوعاة: ٢/٢٦٠.

(٧) - قال أبو شامة: ((أي: قدمت لفظ: (بسم الله الرحمن الرحيم) في أول نظمي)). إبراز المعاني من حرز
الأمان: ٩.

(٨) - ينظر: مغني اللبيب: ١/٣٤٠.

(٩) - ينظر: تعليق الفرائد: ٢/٣٦٢.

(١٠) - في قطر الندى: لغة حميرية.

ش: لغة حِمَيْر، المرادُ بها^(١) قبيلةٌ من اليمن، إبدالُ اللامِ التي /و٤٨/ في (أل) المعرفة ميمًا كقولك

كقولك

في الرَّجُلِ والفرسِ: أم رجلٌ أم فرسٌ، وقد نطقَ بها (عَلِيٌّ) حينَ قالَ لَهُ ابْنُ تَوَلَبَ^(٢): (أَمِنْ أَمِيرٍ أم صَيَّامٍ في امسْفَرٍ) فقالَ (عَلِيٌّ): (ليسَ مِنْ أَمِيرٍ امصَيَّامٍ في امسْفَرٍ)^(٣)، وثَقَلَتْ هذه اللغةُ عن نفرٍ مِنْ مِنْ طَيِّءٍ، قالَ شاعرُهُم^(٤):

[١٢٣] ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصلُنِي يَرْمِي وَرَائِي بِأَمْسَهُمْ وَأَمْسَلِمَهُ

وزعمَ بعضهم^(٥) أَنَّ الإبدالَ المذكورَ مختصٌّ بالأسماءِ التي لا يُدغمُ حرفُ التعرِيفِ في أولِها نحو: غُلَامٌ وكتابٌ، بخلافِ رجلٍ وفرسٍ. قالَ المُصَنِّفُ ولعلَّ ذلكَ لغةٌ لبعضِهِم، الا ترى إلى البيتِ، وأَنَّها دخلتْ في الحديثِ على النوعينِ^(٦).

(١) - به، وهو تحريفٌ، والصوابُ ما أثبتُّه.

(٢) - النمرُ بنُ تولبِ بنِ زهيرِ العُكْلِيّ، صحابيٌّ، كانَ شاعرًا فصيحًا جوادًا، وفدَ على النَّبِيِّ (ﷺ)، وكتبَ لَهُ النَّبِيُّ (ﷺ) كتابًا، ونزلَ البصرةَ بعدَ ذلكَ، تُوفِّيَ نحوَ سنةٍ (١٤هـ). ينظر: معجم الصَّحابة لابن قانع: ١٦٥/٣، والاستيعاب: ١٥٣١/٤، والأعلام: ٤٨/٨.

(٣) - رُوِيَ الحديثُ بهذا اللفظِ في: مسند الشَّافِعِيِّ: ١٥٧/١، ومسند الحميدي: ١٣/٢ برقم (٨٨٧)، وشرح معاني الآثار: ٦٣/٢ برقم (٣٢١٣). بروايةٍ (ليسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَّامُ فِي السَّفَرِ)، في مصادرٍ كثيرةٍ.

(٤) - من المنسرحِ، وهو لجبيرِ بنِ غنيمَةَ في: المقاصد النَّحْوِيَّة: ٤٢٩/١، وشرح شواهد المغني: ١٥٩/١. والشَّاهدُ فيه: في قولِهِ: بِأَمْسَهُمْ وَأَمْسَلِمَهُ، على لغةِ حِمَيْرٍ منقولةً عن بعضِ طَيِّءٍ.

(٥) - نسبُهُ خَالِدُ الْأَزْهَرِيُّ إِلَى الرَّجَّاجِ فِي (حواشيه على ديوان الأدب)، إذ يرى أَنَّ ((حِمَيْرٍ يَقلِبُونَ (اللام) ميمًا إذا كانتْ مظهرَةً كالحديثِ المروِيّ، إِلَّا أَنَّ الْمُحَدِّثِينَ أَبْدَلُوا فِي (الصَّوْمِ) و(السَّفَرِ)، وَإِنَّمَا الْإِبْدَالُ فِي (الْبِرِّ) فقط)). شرح النَّصْرِي: ١٨٠/١.

(٦) - ينظر: مغني اللبيب: ٣٠٩/١.

بَحْثُ الْمُضَافِ

ص: ثُمَّ الْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ، وَهُوَ بِحَسَبِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ إِلَّا الْمُضَافُ إِلَى الضَّمِيرِ فَكَالْعَلَمِ.
ش: هذا هو القسم السادس من المعارف، وهو المضاف إضافة محضة إلى واحد من الخمسة المتقدمة، ما لم يكن المضاف متوَعِّلاً في الإبهام كـ(غير) و(مثل) إذا أُريدَ بهما مطلق المغايرة والمماثلة^(١)، ولا واقعاً موقع نكرة كجاء زيدٌ وحده، فلو كان متوَعِّلاً أو واقعاً^(٢) موقع نكرة لم يكن معرفة^(٣). واختلف في رتبة المضاف إلى معرفة هل هو في رتبة المضاف إليه أو لا؟ على أربعة أقوال^(٤):

أحدها: أَنَّهُ في رتبته مطلقاً، وعليه ابن^(٥) طاهرٍ وخروف^(٦)، وجزم به في (التسهيل)^(٧).

ثانيها: أَنَّ رتبته دون رتبته مطلقاً، وعليه المبرد^(٨).

ثالثها: أَنَّ رتبته دون رتبته إِلَّا المضاف لذي (أل) فلذي (أل)^(٩).

رابعها: أَنَّهُ في رتبته إِلَّا المضاف إلى الضمير فكالعلم، وعليه الأندلسيون^(١٠)، واختاره المصنف^(١١)، وتبعه الشارح^(١٢)، واستدلَّ على ذلك بأنك تقول: مررتُ بزيدٍ صاحبك، فتصف العلم بالاسم المضاف

(١) - فَإِنْ كَانَ التَّمَاثُلُ أَوْ التَّغَايُرُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ تَعَرُّفاً كَقَوْلِكَ: الْحَرَكَةُ غَيْرُ السُّكُونِ. يَنْظُرُ: الْبَابُ لِلْعَبْرَةِ: ٣٨٩/١.

(٢) - وَقَعَ، وَالصَّوَابُ مَا أَتْبَعَهُ.

(٣) - يَنْظُرُ الْمُقْتَضِبُ: ٢٨٨/٤، وَشَرْحُ شَذُورِ الدَّهَبِ: ٤١٩.

(٤) - تَنْظُرُ هَذِهِ الْوُجُوهُ فِي: التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ: ١١٨-١١٩، وَشَرْحُ اللَّحْمَةِ الْبَدْرِيَّةِ: ٣٧٣/١، وَشَرْحُ النَّصْرِ: ٩٦/١، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٢٢٢/١.

(٥) - ابْنُ، وَالصَّوَابُ مَا أَتْبَعَهُ.

(٦) - يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١١٨/٢، وَمَا وَجَدْتُهُ عِنْدَ ابْنِ خُرُوفٍ مَخَالَفَ لِهَذَا، فَهُوَ يَرَى أَنَّ ((الْمُضَافَ إِلَى الْعِلْمِ وَالْمُضْمَرِ بِمَنْزِلَةِ الْمُبْهَمِ، وَمَا أُضِيفَ إِلَى الْمُبْهَمِ فَبِمَنْزِلَةِ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ؛ لِأَنَّهُ نَقَصَ دَرَجَةً عَنِ الْمُبْهَمِ)). شَرْحُ الْجَمْلِ لِابْنِ خُرُوفٍ: ٧٨٤/٢.

(٧) - يَنْظُرُ: التَّسْهِيلُ: ٢١، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ١١٥/١.

(٨) - تَنْظُرُ نِسْبَةُ هَذَا الرَّأْيِ لِلْمَبْرَدِ فِي: شَرْحِ الْجَمْلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ١٣٦-١٣٧، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ٩٠٨/٢، وَحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ: ١٦٠/١، وَكَلَامُ الْمَبْرَدِ فِي الْمُقْتَضِبِ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ ذَلِكَ، يَنْظُرُ: الْمُقْتَضِبُ: ٢٧٦/٤-٢٨٣.

(٩) - أَيُّ: فَهُوَ مَسَاوٍ لِذِي (أَلٍ) بِالتَّعْرِيفِ؛ إِذْ هُوَ أَدْنَى الْمَعَارِفِ تَعْرِيفاً فَلَا يَكُونُ دَوْنَهُ شَيْءٌ. يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١١٨/٢.

(١٠) - قَالَ أَبُو حَيَّانٍ: ((قَالَ أَصْحَابُنَا: إِنَّ الْمُضَافَ فِي رَتْبَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ إِلَّا الْمُضَافَ إِلَى مُضْمَرٍ، فَإِنَّهُ فِي رَتْبَةِ الْعِلْمِ)). التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١١٦/٢، وَيَنْظُرُ: شَرْحُ الْجَمْلِ لِابْنِ الْفَخَّارِ: ٧٥٨/٢، وَشَرْحُ الْجَمْلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ١٣٦/٢، وَشَرْحُ الْجَمْلِ لِابْنِ الصَّائِعِ: ١٠٩/٢.

(١١) - يَنْظُرُ شَرْحُ شَذُورِ الدَّهَبِ: ٢٠٢، وَشَرْحُ قَطْرِ النَّدى: ١١٦.

إلى الضَّمير، فلو كان في رتبة الضَّمير كائنت الصِّفةُ أعرَفَ من الموصوفِ، وذلك لا يجوزُ، وهو دليلٌ عليّ؛ فإنَّهُ قد أُجيبَ بأنَّ ذلك لا يُنافي لجواز أن يكونَ (صاحبك) بدلًا [لا] نعتًا، وقد ذكروا في بابِ النِّعتِ أن نحو: بالرجلِ صاحبك، بدلٌ لا نعتٌ^(٢)، فليكن هذا كذلك.

ويظهرُ لي قولُ^(٣) خامسٌ: وهو أنَّ المضافَ إلى معرفةٍ يُفيدُ^(٤) ما تُفيدُهُ اللامُ من عهدٍ، وبيانِ ماهيةٍ، واستغراقٍ، فإنَّكَ تقول: جاءني غلامُ زيدٍ، مشيرًا إلى غلامٍ معهودٍ بينك وبينَ مخاطبك، وتقول: ماءُ زيدٍ خيرٌ من ماءِ عمرَ، أي: جنسُ هذا خيرٌ من جنسِ هذا، وتقول: ضربِي حَسَنٌ وعبيدي أحرارٌ، أي: كلُّ ضربِي، وكلُّ عبيدي، فلو كان المضافُ إلى معرفةٍ في رتبةٍ ما أُضيفَ إليه لما أفادتِ الإضافةُ هذه المعاني إلّا في المضافِ إلى ذي اللامِ.

تَنْبِيْهُ:

لا يَرُدُّ على إطلاقِ قولِ المُصنِّفِ: إنَّ المضافَ إلى معرفةٍ معرفةً^(٥)، الذي لا يتعرَّفُ بالإضافةِ كالصِّفةِ المُضافةِ إلى معمولِها، والمتوَعِّلِ في الإبهامِ، والواقعِ موقعَ نكرةٍ، لما تقرَّرَ من أنَّ كلاً منها لا يتعرَّفُ بالإضافةِ، والحُكمُ إذا عُلِمَ في بابِهِ بشيءٍ كان قيدًا للحُكمِ الذي يُذكرُ مطلقًا في بابٍ آخرَ.

(١) - ينظر: مجيب النِّدا: ٢٩٩/١.

(٢) - ينظر: حاشية الصَّبان: ٨٩/٣.

(٣) - قولِي، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ.

(٤) - تفيد، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ.

(٥) - معرِفُهُ مَعْرِفُهُ، مكرَّرًا.

بَحْثُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ

ص: بَابُ: الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ مَرْفُوعَانِ كَ: اللَّهُ رَبُّنَا.

ش: مرفوعات الأسماء أربعة، وهي المبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه، وهذا الباب في ذكر الأول والثاني منها، وما يتعلق بهما من الأحكام، وبدأ هنا وفي (الجامع)^(١) بالمبتدأ قبل الفاعل تبعاً لمن يرى أنه الأصل في استحقاق الرفع، وغيره من المرفوعات محمول عليه، وهو مذهب سيبويه^(٢) وابن السراج^(٣)، على ما نقله ابن يعيش^(٤)، ووجهه أنه مبدوء به في الكلام، وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدّم، وأنه عامل ومعمول، والفاعل معمول^(٥) لا غير^(٦). وخالف في (الشذور) فقدّم الفاعل نظراً إلى أنه الأصل في ذلك، وهو مذهب الخليل^(٧)، بل قال بعضهم: هو مذهب الأكثر^(٨)، ووجهه أن عامله لفظي وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي، وأنه يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب للكلام من حيث إن تكلف زيادة الإعراب إنما احتمل للفرق بين

(١) - ينظر: الجامع الصغير: ٤١.

(٢) - قال سيبويه: ((واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ)). كتاب سيبويه: ٢٣/١-٢٤. وينبغي الإشارة إلى أن قوماً من النحويين رأوا أن مذهب سيبويه أن الفاعل أصل المرفوعات. ينظر: الحل في إصلاح الخل: ١٣٠.

(٣) - قال ابن السراج: ((والمبتدأ يبتدأ فيه بالاسم المحدث عنه قبل الحديث، وكذلك حكم كل مخبر، والفرق بينه وبين الفاعل: أن الفاعل مبتدأ بالحديث قبله)). الأصول في النحو: ١/٥٨.

وما نسب إلى ابن السراج من القول بأن المبتدأ أصل المرفوعات قائم على تقديمه الكلام عليه قبل الفاعل، فضلاً عما ألمح إليه النص المتقدم، فليس ثمة نص صريح منه على تبني هذا الرأي، وقد أشار إلى ذلك ابن السراج البطليوسي بقوله: ((وهذا هو الظاهر من مذهب ابن السراج في الأصول؛ لأنه بدأ بباب المبتدأ وخبره وأتى بعد ذلك بباب الفاعل، وكذلك فعل أبو علي الفارسي في كتاب الإيضاح)). الحل في إصلاح الخل: ١٣٠. وسيأتي أنه يعتد أن كلا منهما قسم برأسه.

(٤) - قال ابن يعيش: ((ومذهب سيبويه، وابن السراج، إلى أن المبتدأ والخبر هما الأول والأصل في استحقاق الرفع، وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما...)). شرح المفصل: ١٧١/١-١٧٢.

وابن يعيش هو يعيش بن علي بن محمد الحلبي، موفق الدين، من كبار علماء العربية، تتلمذ على علماء الشام، ثم رحل من حلب إلى بغداد قاصداً لقاء أبي البركات الأنباري فتوفي أبو البركات وهو في الطريق فبقي في الموصل مدة طلباً للعلم، ثم رجع إلى حلب وتصدّر للإفادة، من مؤلفاته: شرح التّصريف الملوكي، وشرح المفصل، توفي سنة (٦٤٣هـ). ينظر: إنباه الرواة: ٤/٤٥، ووفيات الأعيان: ٧/٤٧، وبغية الوعاة: ٢/٢٥١.

(٥) - معمولاً، والصواب ما أثبتّه.

(٦) - ينظر: اللباب للعكبري: ١/١٢٤، وهمع الهوامع: ١/٣٥٩، وشرح ألفية ابن مالك للغزي: ١/٤١٩.

(٧) - ينظر: البديع: ١/٥٤، وهمع الهوامع: ٣/٣٥٩، والنكت للسيوطي: ١/٢٢٣.

(٨) - ينظر: شرح المفصل: ١/١٧٢، و١٧٣.

المعاني التي لولاها وقع لبس، فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول الذي يجوز أن يكون كل /ظ ٤٨/ [منهما] فاعلاً ومفعولاً، ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمرٍ يُخشى التباسه بل لضربٍ من الاستحسان، وتشبيهاً بالفاعل^(١).

وقيل: كلٌّ منهما أصلٌ، وليس أحدهما محمولاً على الآخر^(٢)، وهو مرتضى الرضي (رحمته) ونقله عن الأخفش وابن السراج، قال: ولا دليل على ما يُعزى للخليل من كون المبتدأ والخبر فرعين على الفاعل، ولا على ما يُعزى لسبويه من كون المبتدأ أصلاً للفاعل^(٣)، انتهى.

قال المصنف في (شرح اللّمة): وبالجمله فإنّ هذا الخلاف طويل الذيل عديم النّيل^(٤). وقال أبو حيّان: لا يُجدي فائدة^(٥).

قال الدّماميني^(٦) في (شرح التّسهيل): إنّ له فائدةً، وتظهر في أولويّة المقدّر عند الاحتمال، كما إذا وجدنا محلاً دار فيه الأمر بين أن يكون المحذوف فعلاً، والباقي^(٧) فاعلاً، وأن يكون المحذوف خبراً، والباقي مبتدأً، كما إذا قيل: مَنْ قام؟ فقيل في جوابه: زيدٌ، فإنّ (زيدٌ) يُحتملُ كونه مبتدأً، والتّقدير: زيدٌ قام، وكونه فاعلاً والتّقدير: قام زيدٌ، فإن قلنا: المبتدأ أصلٌ، ترجّح [الأول]^(٨)، وإن قلنا: الفاعل أصلٌ، ترجّح الثاني، وإن قلنا: كلاهما، استوى التّقديران؛ لفقد المرجّح^(٩)، انتهى. وأورد^(١٠) أنّ التّرجيح هنا بمطابقة السّؤال، وأجيب بأنّه لا مانع من تعدّد المرجّح.

[ف]إذا تقرّر هذا فنقول: المبتدأ اسمٌ أو بمنزلة، مجرّد عن عاملٍ لفظيٍّ أو بمنزلة، مخبرٌ عنه، أو وصفٌ رافعٌ لمستقلٍّ كافٍ أو بمنزلة.

فالاسم نحو: الله ربّنا، ومحمّد نبينا، والذي بمنزلة الاسم نحو ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ (١٨٤) [البقرة]، ونحو ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ (٦) [البقرة]، ونحو: تَسْمَعُ بِالْمَعِيَدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ^(١١).

(١) - ينظر: شرح المفصل: ١٧١/١-١٧٢، والتعليقة على المقرّب: ٧٨، والأشباه والنظائر: ٩٣/٣.

(٢) - ينظر: البديع: ٥٤/١، والتذليل والتكميل: ٢٤٣/٣-٢٤٤.

(٣) - ينظر: شرح الرضي: ٥٥/١.

(٤) - ينظر: شرح اللّمة البدرية: ٣٨١/١.

(٥) - ينظر: التذليل والتكميل: ٢٤٤/٣.

(٦) - الدّمامين، والصّواب ما أثبتّه.

(٧) - والباقي، وهو تصحيّف.

(٨) - الزيادة من (تعليق الفرائد).

(٩) - ينظر: تعليق الفرائد: ٨/٣-٩، ثم عقّب الدّماميني بقوله: ((فقد ظهرت جدوى الخلاف كما رأيت)).

(١٠) - أي: أورد الدّماميني على نفسه سؤالاً أو إشكالاً. ينظر: تعليق الفرائد: ٨/٣-٩.

(١١) - مثل يضرب لمن خبره خيرٌ من مرّاه، ينظر: جمهرة الأمثال: ٢٦٦/١، ومجمع الأمثال: ١٢٩/١.

ف(أَنْ تَصُومُوا)، و(أَنْذَرْتَهُمْ)، و(تَسْمَعُ)، مبتدأ؛ لأنها في تأويل مصدرٍ تقديرُهُ: صِيَامُكُمْ، وإنذارُك، وسَمَاعُكَ.

والمجرَّدُ كما مثَّلنا^(١)، والذي بمنزلة المجرَّد نحو ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ (٣)﴾ [فاطر]، ونحو: بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ؛ لأنَّ وجودَ الزائدِ كلا وجود^(٢).

والوصفُ نحو: أَقَانَمَ هَذَانِ، وما مضروبُ العَمْرَانِ، ومنهُ في عينِ زيد^(٣)، وما قُرْشِيَّ أَبَوَاكَ، والذي بمنزلة الوصفِ، نحو قولِهِمْ: لَا نَوَلُّكَ أَنْ تَفْعَلَ، فنَوَلُّكَ^(٤) مبتدأ وهو بمنزلة الوصفِ في كونه قائماً مقامَ الفعلِ، وهو (يَنْبَغِي)^(٥)، وَأَنْ تَفْعَلَ، فاعِلٌ (بِنَوَلِّكَ) سادُّ مسدِّ الخبر^(٦).

وخرج بقولنا: مُخَبِّرٌ عَنْهُ أَوْ وَصَفٌ، نحو: نَزَلَ، من أسماء الأفعال^(٧)، ونِخْ^(٨) من أسماء الأصواتِ، فإنَّهما لَا يُخَبِّرُ عَنْهُمَا، وليسَا وصفيينِ.

وبقولنا: رافعٌ لمستقلِّ، الضَّمِيرُ المتَّصِلُ، في نحو قولِهِمْ: أَقَانَمَ أَخَوَاكَ أَمْ قَاعَدَانِ^(٩)، قال المصنِّفُ في (الحواشي): قَاعَدَانِ مبتدأ؛ لأنَّه عُطِفَ بِأَمِ المتَّصِلَةِ على المبتدأِ، وليسَ لَهُ خبرٌ وَلَا فاعِلٌ مستقلٌّ^(١٠)؛ وذلك لتوسُّعِهِمْ في التَّوَانِي^(١١)، وقد يُقالُ: التَّقْدِيرُ: هُمَا قَاعَدَانِ، والمعطوفُ الجملةُ^(١٢)، انتهى.

(١) - في نحو: اللَّهُ رَبُّنَا، وَمُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا، مُجَرَّدًا عن عاملٍ لفظيٍّ.

(٢) - أي: (مِنْ) والباءُ حرفًا جرَّ زائدانِ فهما بحُكْمِ المَعْدُومَيْنِ. ينظر: أوضح المسالك: ١٨٧/١، وشرح الأشموني: ١٧٧/١، وجمع الهوامع: ٣٦٠/١.

(٣) - في قولِهِمْ: ما رَأَيْتُ رجلاً أَحْسَنَ في عَيْنِهِ الكحلَّ مِنْهُ في عينِ زيدٍ. ينظر: كتاب سيبويه: ٣١/٢، والمقتضب: ٢٤٨/٣، والأصول في النحو: ١٣١/١.

(٤) - فنَوَلُّكَ فنَوَلُّكَ، مكرراً.

(٥) - قال سيبويه: ((وَأَمَّا نَوَلٌّ فتقول: نَوَلُّكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا وَكَذَا، أَي يَنْبَغِي لَكَ فِعْلُ كَذَا وَكَذَا. وَأَصْلُهُ مِنَ التَّوَالٍ كَأَنَّهُ يَقُولُ: تَتَوَالُكَ كَذَا وَكَذَا. وَإِذَا قَالَ: لَا نَوَلُّكَ فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: أَقْصِرْ، وَلَكِنَّهُ صَارَ فِيهِ مَعْنَى يَنْبَغِي لَكَ)). كتاب سيبويه: ٢٣٢/٤، وينظر: الأصول في النحو: ١٧٧/٣، وشرح التصريح: ١٩٢/١.

(٦) - فيكونُ معنى التَّرْكِيْبِ: لَا يَنْبَغِي أَنْ تَفْعَلَ. ينظر: ارتشاف الضرب: ١٠٧٩/٣.

(٧) - بناءً على أَنَّ اسمَ الفعلِ لَا محلَّ لَهُ مِنَ الإِعْرَابِ. ينظر: شرح التصريح: ١٩٢/١.

(٨) - اسمُ صوتٍ رَجَرَ البَعِيرُ، أَوْ إِنَّاخَتَهُ. ينظر: كتاب الأفعال: ٢٦٨/٣، وشرح الكافية الشافية: ١٣٩٧/٣.

(٩) - قال ابنُ جَنِّي: ((وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ: أَقَانَمَ أَخَوَاكَ أَمْ قَاعَدَانِ، هَذَا كَلَامُهَا. قَالَ أَبُو عَثْمَانَ: وَالْقِيَاسُ يُوْجِبُ أَنْ تَقُولَ: أَقَانَمَ أَخَوَاكَ أَمْ قَاعَدٌ هُمَا؟ إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَقُولُهُ إِلَّا قَاعَدَانِ، فَتَصِلُ الضَّمِيرَ، وَالْقِيَاسُ يُوْجِبُ فَصْلَهُ لِيُعَادَلَ الْجُمْلَةُ الْأُولَى)). الخصائص: ١٠١/١.

(١٠) - في حاشيتي (الصَّبَّانِ)، و(الخَضِرِيِّ): منفصلٌ.

(١١) - يعني أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ فاعِلٌ ظَاهِرٌ وَلَا ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ، بَلِ اسْتَغْنَى بِالضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ، وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ الْخَبَرَ ثَانٍ لِلْمَبْتَدَأِ، وَفِي التَّوَانِي يُغْتَفَرُ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي غَيْرِهَا. ينظر: حاشية الصَّبَّانِ: ٢٧٩/١.

(١٢) - ينظر النُّقْلُ عن ابنِ هِشَامٍ فِي: حاشية الصَّبَّانِ: ٢٧٩/١، حاشية الخَضِرِيِّ: ١٩٢/١.

وبقولنا: كافٍ، نحو: أَقَائِمُ أَبَوَاهُ زَيْدٌ، فَإِنَّ المرفوعَ بالوصفِ، وهو أَبَوَاهُ، غيرُ كافٍ في حُصولِ الفائدةِ، فزَيْدٌ مبتدأٌ مؤخَّرٌ، والوصفُ خبرُهُ، وأَبَوَاهُ^(١) فاعلُ الوصفِ^(٢).

وقولنا: مُسْتَقَلٌّ، شاملٌ للاسمِ الظَّاهِرِ والضَّميرِ المنفصلِ، نحو: أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ، و﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ﴾^(٤٦) [مريم]. هذا مذهبُ البَصْرِيِّينَ، ومنعَ الكوفيُّونَ رفعَ الوصفِ ضميراً مُنفصلاً وأوجِبُوا في نحو: أَقَائِمُ أَنْتَ، كَوْنِ (أَنْتَ) مبتدأً، وتبعَهُم الزَّمخشرِيُّ^(٣) والسُّهيليُّ^(٤)، ونقلَ ابنُ الحاجبِ في أَماليهِ الإجماعَ عليه^(٥)، قال المصنِّفُ: وهو وهَمٌ منه، وممَّا يُقَطَّعُ بِهِ على بَطْلَانِ مذهبِهِم قولُهُ تعالى ﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي﴾^(٤٦) [مريم]، وقولُهُ^(٦):

[١٢٤] خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتَمَا^(٧)

فإِنَّ القولَ بأنَّ الضَّميرَ في الآيةِ مبتدأٌ كما زعمَ الزَّمخشرِيُّ^(٨) مُؤدِّ إلى فصلِ العاملِ عن معمولِهِ بالأجَنبِيِّ^(٩)، والقولُ بذلكَ في البيتِ مُؤدِّ إلى الإخبارِ عن الاثنينِ بالواحدِ^(١٠)، انتهى. والخبرُ هو المُسنَدُ إلى المبتدأِ، فخرجَ نحو: قامَ، مِن: قامَ زَيْدٌ، وهيهاتَ، مِن^(١١):

(١) - أبوه، وهو تحريفٌ، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ.

(٢) - ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣٣١/١، وأوضح المسالك: ١٨٨/١، وشرح التصريح: ١٩٢/١.

(٣) - ينظر: الكشف: ٢٠/٣.

(٤) - ينظر: المقاصد النحوية: ٤٨٦/١.

(٥) - قال ابنُ الحاجبِ: ((فإنَّهُ لم يُخْتَلَفْ في أَنَّ: أَقَائِمٌ؟ خبرٌ مبتدأٌ مقدَّمٌ، ولذلك وجبَ في التَّنْثِيَةِ: أَقَائِمَانِ هُمَا؟ وفي الجمعِ: أَقَائِمُونَ هُمْ؟ ولا يجوزُ: أَقَائِمٌ هُمَا؟ ولا: أَقَائِمٌ هُمْ؟)). أَمالي ابنِ الحاجبِ: ٤٩٥/٢.

(٦) - صدر بيتٌ من الطَّويلِ عجزُهُ: إذا لم تكونا لي على مَنْ أَقَاطِعُ،

وهو بلا نسبةٍ في: شرح التسهيل: ٢٦٩/١، وشرح ابنِ النَّاظِمِ: ٧٥، وتخليص الشَّواهد: ١٨١، والمقاصد الشَّافية: ٥٩٨/١، والمقاصد النُّحويَّةُ ٤٨٥/١.

والشَّاهدُ فيه: الرَّدُّ على دعوى الكوفيِّينَ ومن تابعَهُم بأنَّ (أَنْتَ) مبتدأٌ مؤخَّرٌ، والوصفُ (وَافٍ) خبرٌ مقدَّمٌ، بَعْدَ التَّطابُقِ بِالْعَدَدِ بَيْنَ المبتدأِ والخبرِ.

(٧) - بعهد ابتما، وهو تحريفٌ، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ.

(٨) - قال الزَّمخشرِيُّ: ((وقدَّمَ الخبرَ على المبتدأِ في قولِهِ ﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَهْمُ عِنْدَهُ وهو عِنْدَهُ أَعْنَى، وفيهِ ضربٌ من التَّعَجُّبِ والإِنْكَارِ لرغبتِهِ عن آلِهَتِهِ، وَأَنَّ آلِهَتَهُ ما ينبغي أن يَرِغِبَ عَنْهَا أَحَدٌ)). الكشف: ٢٠/٣.

(٩) - الأَجَنبِيُّ (أَنْتَ) لِأَنَّهُ أَجَنبِيٌّ مِنْ (زَاغِبٍ) على هذا الوجه؛ لِأَنَّهُ مبتدأٌ فليس لَرَاغِبٍ عملٌ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ خبرٌ والخبرُ لا يعملُ في المبتدأِ على الصَّحِيحِ. ينظر: شرح ابنِ عقيل: ١٩٨/١.

(١٠) - قال ابنُ هِشَامٍ: ((وَوَافَقَهُمُ ابْنُ الْحَاجِبِ، وَوَهَمَ إِذْ نَقَلَ فِي أَمَالِيهِ الإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ)). مغني اللبيب: ١١٨-١١٧/٦.

(١١) - والصَّوابُ ما أثبتُّهُ، وهو قطعةٌ من بيتٍ جريرٍ:

فَهِيهَاتَ هِيَهَاتَ الْعَقِيقُ وَأَهْلُهُ هِيَهَاتَ خِلٌ بِالْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ

[١٢٥]

هَيَّاهَاتِ الْعَقِيقُ^(١)

لأنَّهما مُسْنَدَانِ إِلَى الْفَاعِلِ لَا إِلَى الْمَبْتَدَأِ، وَ/٤٩/ ونحو: الزَّيْدَانِ، مِنْ أَقَائِمِ الزَّيْدَانِ؛ لِأَنَّ الْمَبْتَدَأَ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ، لَا هُوَ مُسْنَدٌ إِلَى الْمَبْتَدَأِ، لَا يُقَالُ: فِي التَّعْرِيفِ دَوْرٌ؛ لِتَوَقُّفِ الْخَبَرِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ؛ لِأَخْذِهِ فِي تَعْرِيفِهِ، وَهُوَ مُتَوَقِّفٌ عَلَى الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ مِنْ تَعْرِيفِهِ (مُخْبَرٌ عَنْهُ) وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: الْمَرَادُ بِقَوْلِنَا: مُخْبَرٌ عَنْهُ، الْإِخْبَارُ اللَّغَوِيُّ فَحِينَئِذٍ لَا دَوْرَ. وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ مَرْفُوعَانِ، لَكِنْ اخْتَلَفُوا فِي رَافِعِهِمَا عَلَى تِسْعَةِ أَقْوَالٍ^(٢) أَحْسَنُهَا مَا عَلَيْهِ سَيَبُوه^(٣) وَالْجَمْهُورُ^(٤) مِنْ أَنَّ رَافِعَ الْمَبْتَدَأِ الْإِبْتِدَاءُ، وَهُوَ التَّجَرُّدُ لِلْإِسْنَادِ^(٥)، وَالْخَبَرِ الْمَبْتَدَأُ؛ لِأَنَّهُ بُنِيَ عَلَيْهِ فَارْتَفَعَ بِهِ كَمَا ارْتَفَعَ هُوَ بِالْإِبْتِدَاءِ^(٦).

وَأُورِدَ^(٧) أَنَّ الْمَبْتَدَأَ قَدْ يَرْفَعُ الْفَاعِلَ نَحْوُ: الْقَائِمُ أَبُوهُ ضَاحِكٌ، وَلَوْ رَفَعَ الْخَبَرَ لَأَدَّى إِلَى إِعْمَالٍ وَاحِدٍ رَفْعَيْنِ^(٨) وَلَا نَظِيرَ لَهُ، وَبِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ جَامِداً وَضَمِيرًا، وَهُمَا لَا يَعْمَلَانِ. وَأُجِيبَ بِأَنَّ عَمَلَ الْوَاحِدِ رَفْعَيْنِ إِنَّمَا يَمْتَنِعُ إِذَا اتَّحَدَتِ الْجَهَةُ، وَهِيَ هُنَا مُخْتَلِفَةٌ؛ لَكُونَ طَلِبُهُ الْفَاعِلَ مُخَالَفًا لَطَلِبُهُ الْخَبَرَ^(٩)، وَبِأَنَّ أَصْلَ الْعَمَلِ الطَّلَبُ، وَالْمَبْتَدَأُ طَالِبٌ لِلْخَبَرِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مُحْكَمًا بِهِ طَلِبًا لِزَمًا، فَصَحَّ رَفْعُهُ بِهِ وَإِنْ كَانَ جَامِداً^(١٠).

في: ديوانه: ٩٦٥.

(١) - العتيق، تصحيف، والصواب ما أثبتته.

(٢) - تنظر هذه الأقوال في: شرح اللمع للثماني: ٣٢٦/١-٣٢٧، والإنصاف: ٤٠ م (٥)، واللباب للعكبري: ١٢٥/١، وشرح المفصل: ١٩٦-١٩٩، والكافي في شرح الهادي: ٣٥٢/١-٣٥٤، والمغني في النحو: ٢٥٢/٢-٢٥٤، والإقليد: ٣٠٦/١-٣٠٨، وارتشاف الضرب: ١٠٨٥/٢.

(٣) - ينظر: كتاب سيبويه: ٨١/١، و١٢٦-١٢٧.

(٤) - ينظر: شرح اللمع لابن برهان: ٣٣/١، والمقتصد: ٢٥٦/١، وأسرار العربية: ٧٢، والمحصل: ٥٥٧/١.

(٥) - اختلف في معنى الابتداء، فقيل: هو النعري عن العوامل اللفظية، وقيل: هي علة مركبة من ثلاثة أوصاف هي: التجرد من العوامل، والتعرض لدخولها، والإسناد، وقيل: هي الإسناد وحده قياساً على الفاعل، وقيل: هو الاهتمام، بمعنى جعل الابتداء أولاً مقتضياً ثانياً، وقيل: هو التجرد وإسناد الخبر إليه؛ لدورانها معاً وجوداً وعدمًا. ينظر: اللباب للعكبري: ١٢٥/١، وشرح المفصل: ١٩٧/١، والكافي في شرح الهادي: ٣٥٣/١، والمحصل: ٥٥٨/١.

(٦) - ينظر: كتاب سيبويه: ١٢٧/٢، وشرح الأشموني: ١٨٣/١، وهمع الهوامع: ٣٦٣/١.

(٧) - مورد الإشكاليين هو ابن عصفور في: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٧/١.

(٨) - في معمولين من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٥٧/١، شرح التصريح: ١٩٦/١، ولم يضاف السيوطي هذا القيد، ويبدو أن الشارح نقل الاعتراض عن (الهمع).

(٩) - أوضح الأزهرى وجه الاختلاف بين طلب المبتدئ للفاعل وبين طلبه للخبر بأن (طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوماً عليه، وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوماً به). شرح التصريح: ١٩٦/١.

(١٠) - ينظر الجوابان في: شرح التصريح: ١٩٦/١، وهمع الهوامع: ٣٦٣/١-٣٦٤، حاشية الصبان: ٢٨٣/١.

الثَّانِي: ما عليه الرَّمْخُشِيُّ^(١) والجَزُولِيُّ^(٢) وابنُ الحَاجِبِ^(٣) أَنَّ رَافِعَ الجَزَائِنِ الابتداء؛ لَأَنَّهُ اقْتَضَاهُمَا اقْتِضَاهُمَا فَعَمَلٌ فِيهِمَا.

الثَّالِثُ: ما عليه الكَسَائِيُّ والفَرَّاءُ أَنَّهُمَا مِترَافِعَانِ^(٤)؛ لافْتِقَارِ كُلِّ لِّلْآخِرِ.

الرَّابِعُ: ما عَلَيْهِ بَعْضُ الكُوفِيِّينَ أَنَّ الرَّافِعَ لِلْمَبْتَدَأِ الضَّمِيرُ الَّذِي فِي الْخَبَرِ^(٥) نَحْوُ: زَيْدٌ ضَرِبْتُهُ، لِفَقْدِ الرَّفْعِ بِفَقْدِهِ فَنُسِبَ لَهُ.

الخَامِسُ: ما عليه الْمَبْرَدُ أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ عَامِلٌ فِي الْمَبْتَدَأِ، وَهُمَا عَامِلَانِ فِي الْخَبَرِ^(٦).

السادسُ: ما عليه بَعْضُهُمْ أَنَّ رَافِعَ الْمَبْتَدَأِ إِسْنَادُ الْخَبَرِ إِلَيْهِ^(٧)، كَمَا قَالَ خَلْفٌ^(٨) فِي ارْتِفَاعِ الْفِعْلِ. والاحتجاجُ على هذه المذاهبِ يَسْتَدْعِي تَطْوِيلًا لَا يَلِيْقُ بِهَذَا الْإِمْلَاءِ، عَلَى أَنِّي لَا أَرَى لَهُ فَائِدَةً.

ص: وَيَقَعُ الْمَبْتَدَأُ نَكْرَةً إِنْ عَمَّ أَوْ خَصَّ نَحْوُ: مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ﴿أَلَيْهَ مَعَ اللَّهِ﴾ (٦٠) ﴿النَّمْلُ﴾، ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ (٢٢١) ﴿البقرة﴾، وَ﴿خَمْسُ صَلَوَاتٍ﴾.

ش: أَعْلَمُ أَنَّ مَا عَوَّلَ عَلَيْهِ الْمُتَقَدِّمُونَ فِي ضَابِطِ الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ حُصُولُ الْفَائِدَةِ^(٩)، قَالَ الرَّضِيُّ (تَبَيَّنَ): وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَ ابْنُ الدَّهَّانِ^(١٠): إِذَا حَصَلَتِ الْفَائِدَةُ فَأَخْبِرْ عَنْ أَيِّ نَكْرَةٍ شِئْتَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ

(١) - ينظر: المفصل: ٤٨.

(٢) - ينظر: المقدمة الجزوليّة: ٩٣، وشرح المقدمة الجزوليّة الكبير: ٧٤٢/٢-٧٤٣.

(٣) - ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١٤٧/١.

(٤) - نَسَبَ النُّحَوِيُّونَ هَذَا الْمَذْهَبَ إِلَى الْكُوفِيِّينَ عَمُومًا، وَسَيَأْتِي قَرِيبًا بَيَانُ مَا نُسِبَ إِلَيْهِمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. ينظر: الخصائص: ١٦٧/١، وأسرار العربيّة: ٧٣، والتبيين عن مذاهب النحويّين: ٢٢٤ م (٢٧)، وشرح المفصل: ١٩٦/١، والتعليقة على المقرّب: ١٤٥.

(٥) - هو مذهبُ الفَرَّاءِ والكُوفِيِّينَ كَمَا يَظْهَرُ مِنَ الْمُنَاطَرَةِ الَّتِي نَقَلَهَا أَبُو الْبَرَكَاتِ الْأَنْبَارِيُّ بَيْنَ الْجَرْمِيِّ وَالْفَرَّاءِ، فَقَدْ قَدَّرَ صَرَحًا بِالنَّقْلِ عَنِ الْفَرَّاءِ أَنَّهُ يَرَى أَنَّ الْخَبَرَ إِنْ كَانَ مَفْرَدًا نَحْوُ: زَيْدٌ مُنْطَلَقٌ، فَإِنَّ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ يَتَرَفَعَانِ، وَإِنْ كَانَ الْخَبَرُ جُمْلَةً فَعَلِيَّةً نَحْوُ: زَيْدٌ ضَرِبْتُهُ، فَإِنَّ رَافِعَ الْخَبَرِ هُوَ الضَّمِيرُ الرَّاجِعُ إِلَيْهِ مِنَ الْخَبَرِ. ينظر: الإنصاف: ٤٥ م (٥).

(٦) - ينظر: المقتضب: ١٢٦/٤.

(٧) - هو رأيُ أَبُو الْقَاسِمِ الرَّجَاجِيِّ فِي: الْجَمَلِ فِي النَّحْوِ: ٣٦، وَيَنْظُرُ: شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ خُرُوفٍ: ٣٩٧/١.

(٨) - خَلْفٌ بْنُ حَيَّانٍ، أَبُو مُحَرَّرٍ الْمَعْرُوفُ بِالْأَحْمَرِ، رَاوِيَةٌ ثِقَّةٌ، عَلَّامَةٌ، مِنْ مَوْلَاتِهِ: جِبَالُ الْعَرَبِ وَمَا قِيلَ فِيهَا مِنَ الشُّعْرِ، وَلَهُ دِيْوَانٌ شَعَرَ حَمَلَهُ عَنْهُ أَبُو نَوَاسٍ، تُوفِّيَ نَحْوَ سَنَةِ (١٨٠هـ). ينظر: معجم الأدباء: ١٢٥٤/٣، وبغية الوعاة: ٥٥٤/١.

وَرَأَى خَلْفُ الْأَحْمَرِ هُوَ أَنَّ رَافِعَ الْفَاعِلِ هُوَ الْإِسْنَادُ، أَيُّ: كَوْنُهُ فَاعِلًا. ينظر: التسهيل: ٧٥، وشرح التسهيل: ١٠٧/٢، وارتشاف الضرب: ١٣٢١/٣.

(٩) - قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: ((لَمْ يَعُولِ الْمُتَقَدِّمُونَ فِي ضَابِطِ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى حُصُولِ الْفَائِدَةِ)). مَغْنَى اللَّيْبِ: ٤٣٩/٥.

(١٠) - سَعِيدُ بْنُ الْمُبَارَكِ بْنِ عَلِيٍّ الْأَنْصَارِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الدَّهَّانِ، مِنْ أَهْلِ وَاسِطٍ، قَدَّمَ بِغَدَادَ فَأَقَامَ بِهَا، وَأَخَذَ عَنْ عِلْمَائِهَا، كَانَ إِمَامًا فِي النَّحْوِ، مِنْ مَوْلَاتِهِ: شَرْحُ الْإِيضَاحِ، وَالْغَرَّةُ فِي شَرْحِ اللَّمَعِ، وَالدُّرُوسُ فِي

الغرض من الكلام إفادة المخاطب فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا^(١).

ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة فتتبعوها^(٢)، وأنهاها بعضهم^(٣) إلى نيف وأربعين^(٤) موضعاً^(٥)، ذكرها السيوطي في (الأشباه والنظائر)^(٦):
الأول: أن يتقدم الخبر عليها، وهو ظرف أو جار^(٧).
الثاني: أن يتقدم عليها استفهام^(٨).
الثالث: أن يتقدم [عليها] نفي^(٩).
الرابع: أن توصف^(١٠).

النحو، توقي بالموصل ليلة عيد الفطر سنة (٥٦٩هـ). ينظر: معجم الأدباء: ١٣٦٩/٣، وإنباه الرواة: ٤٧/٢، ووفيات الأعيان: ٣٨٢/٢.

(١) - ينظر: شرح الرضي: ٢٢٥/١.

(٢) - ينظر: مغني اللبيب: ٤٣٩/٥.

(٣) - هو ابن النحاس في: التعليقة على المقرب: ١٤٨-١٥٢.

(٤) - كذا في المخطوط (نيف وأربعين)، ولعله وهم، فقد نص ابن النحاس على أن ((الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة تنيف على الثلاثين، وإن لم أر أحداً من النحاة بلغ بها زائداً عن أربعة وعشرين فيما علمته)).
التعليقة على المقرب: ١٤٨، وتتابع النحويون على الإشارة إلى هذا العدد من المسوغات، وإن لم يذكروها كلها في مصنفاتهم. ينظر: منهج السالك: ١٥١/١، وشرح ابن عقيل: ١٨٧/١، وشرح قطر الندى: ١١٨، وشرح شذور الذهب: ٢٣٥.

(٥) - سأكتفي بإيراد ما لم يورده السيّد الشارح ممّا ذكره ابن النحاس - على أن السيّد الشارح قد ذكر مواضع لم يذكرها ابن النحاس - وما ذكره ابن النحاس دون السيّد:

- ما قاربته المعرفة في عدم قبول الألف واللام نحو: أفضل من زيد ضاحك.

- أن تكون اسم استفهام نحو: من جاءك.

- أن يراد بالنكرة واحداً مخصوصاً نحو قولك: رجل وما اختار، في جواب من قال لك: أسلم زيد.

- أن يتقدم خبرها وهو جملة نحو: قام أبوه رجل.

- أن تكون في معنى الفعل من غير اعتماد نحو: قائم الزيدان، على مذهب الكوفيين والأخفش.

- أن تكون معطوفة على نكرة وفيها شرط من شروط الابتداء بالنكرة نحو: عندي اضطبار وشكوى عند قاتلتي.

- أن تُعطف عليها نكرة موصوفة نحو: «طاعة وقول مغرّوت (٢١)» [مجد]، على أحد وجهين.

(٦) - لم يذكر السيوطي إلا عشرة، قال: ((والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور)). الأشباه والنظائر: ٩٥/٣.

(٧) - نحو: في الدار رجل، وعند زيد نمرّة.

(٨) - نحو: هل فتى فيكم؟

(٩) - نحو: ما خل لنا.

(١٠) - نحو: رجل من الكرام عندنا.

الخامس: أَنْ تكونَ عاملةً^(١).

السادس: أَنْ تكونَ مُضافةً^(٢).

السابع: أَنْ تكونَ شرطاً^(٣).

الثامن: أَنْ تكونَ جواباً^(٤).

التاسع: أَنْ تكونَ عامّةً نحو: كُلُّ يَمُوتُ.

العاشر: أَنْ يُقصدَ بها التَّنويعُ كقولهِ^(٥):

[١٢٦] فَتَوْبٌ نَسِيْتُ وَتَوْبٌ أَجْرٌ

الحادي عشر: أَنْ تكونَ دعاءً^(٦).

الثاني عشر: أَنْ يكونَ فيها معنى التَّعَجُّبِ^(٧).

الثالث عشر: أَنْ تكونَ مُصغّرةً^(٨).

الرابع عشر: أَنْ تكونَ خَلْقاً عن موصوفٍ^(٩).

الخامس عشر: أَنْ تكونَ محصورةً معنًى نحو: شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ^(١٠).

(١) - نحو: رغبةٌ في الخيرِ خَيْرٌ.

(٢) - نحو: عملٌ بِرٍّ يَزِينُ.

(٣) - نحو: مَنْ يَقُمْ أَقَمَ مَعَهُ.

(٤) - نحو: رجلٌ، في جوابٍ من سَأَلَكَ: مَنْ عِنْدَكَ؟

(٥) - عَجَزُ بَيْتٍ من المتقاربِ صدرُهُ: فَأَقْبَلْتُ رَحْفاً على الرُّكْبَتَيْنِ،

وهو لامرئ القيسِ في: ديوانهِ: ١٥٩، ورواية الديوانِ بالنَّصبِ:

فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَّيْتُهَا فَتَوْبًا نَسِيْتُ وَتَوْبًا أَجْرٌ

وحينئذٍ لا شاهدَ فيه.

وفي: كتاب سيبويه: ٨٦/١، وأمالى ابن السَّجَرِيِّ: ١٤٠/١، والمقاصد النَّحْوِيَّةُ ٥١٩/١، وشرح شواهد المغني:

٨٦٦/٢، وخزانة الأدب: ٣٧٣/١، ٣٧٤.

والشَّاهدُ فيه: الابتداءُ بالنَّكرةِ وهي (تَوْبٌ) والمسوَّغُ لها أَنَّها قُصدَ بها التَّنويعُ.

(٦) - نحو قولهِ تعالى ﴿سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الصافات].

(٧) - نحو: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا.

(٨) - نحو: رَجُلٌ عِنْدَنَا.

(٩) - نحو: مُؤمِّنٌ خَيْرٌ من كافرٍ.

(١٠) - مثلُ يُضْرَبُ في ظهورِ أَماراتِ الشَّرِّ ومخايلِهِ، كَأَنَّهُمْ سَمِعُوا هَرِيرَ كَلْبٍ في وقتٍ لا يَهْرُ في مثلهِ إِلَّا

لسوءٍ. ينظر: مجمع الأمثال: ٣٧٠/١، والمستقصى: ١٣٠/٢. ومعنى قولهِ: محصورةٌ معنًى، أي: بمعنى

المحصورِ لا محصورٍ لفظاً، والتَّقديرُ: ما أَهْرَ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ. ينظر: كتاب سيبويه: ٣٢٩/١، والأصول في

النحو: ٩٩/١.

السادس عشر: أَنْ تَقَعَ بَعْدَ وَاوِ الْحَالِ^(١).

السابع عشر: أَنْ تُعْطَفَ عَلَى مَعْرِفَةٍ^(٢).

الثامن عشر: أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهَا مَعْرِفَةٌ^(٣).

التاسع عشر: أَنْ تُعْطَفَ عَلَى وَصْفٍ^(٤).

العشرون: أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهَا مَوْصُوفٌ^(٥).

الواحد والعشرون: أَنْ تَكُونَ مُبْهَمَةً كَقَوْلِهِ^(٦):

[١٢٧] مَرْسَعَةٌ^(٧) وَسَطَ أَرْفَاقِهِ بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْبَابًا /ظ ٤٩/

الثاني والعشرون: أَنْ تَقَعَ بَعْدَ لَوْلَا^(٨).

الثالث والعشرون: أَنْ تَقَعَ بَعْدَ فَاءِ الْجَزَاءِ^(٩).

الرابع والعشرون: أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا لَامُ الْإِبْتِدَاءِ^(١٠).

الخامس والعشرون: أَنْ تَكُونَ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةِ^(١١) نَحْوُ^(١٢):

[١٢٨] كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ

السادس والعشرون: أَنْ تَقَعَ بَعْدَ إِمَّا.

(١) - نحو: سَرِينًا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ هذا وقد تكونُ النُّكْرَةُ غَيْرَ مَسْبُوقَةٍ بِالْوَاوِ الْحَالِيَّةِ وَلَكِنَّهَا وَاقِعَةٌ فِي صَدْرِ

جُمْلَةٍ حَالِيَّةٍ نَحْوُ قَوْلِهِ: وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدِيَّةً بِيَدِي. ينظر: شرح ابن عقيل: ١/١٨٣-١٨٤ حاشية المحقق.

(٢) - نحو: زَيْدٌ وَرَجُلٌ قَائِمَانِ.

(٣) - نحو: رَجُلٌ وَزَيْدٌ قَائِمَانِ.

(٤) - نحو: تَمِيمِيٌّ وَرَجُلٌ فِي الدَّارِ.

(٥) - نحو: رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ طَوِيلَةٌ فِي الدَّارِ.

(٦) - من المتقارب، وهو لامرئ القيس في ديوانه: ١٢٨، الكافي لابن أبي الربيع: ٣٨٨/٢، وشرح ابن عقيل:

١/١٨٤، والمقاصد الشافية: ٥٠/٢.

والشاهد فيه: الْإِبْتِدَاءُ بِالنُّكْرَةِ (مَرْسَعَةٌ) وَقَدْ سَوَّغَ الْإِبْتِدَاءَ بِهَا إِبْهَامُهَا.

(٧) - مرسعة، والصواب ما أثبتته.

(٨) - نحو: لَوْلَا اصْطِبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ

(٩) - نحو قولهم: إِنْ ذَهَبَ غَيْرُ فَعِيرٍ فِي الرِّبَاطِ.

(١٠) - نحو: لِرَجُلٍ قَائِمٍ.

(١١) - أي أَنْ تَقَعَ النُّكْرَةُ بَعْدَ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةِ.

(١٢) - صدر بيت من الكامل عجزه: فَدَعَاءٌ قَدْ خَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي،

وهو للفرزدق في ديوانه: ٣١٢، وكتاب سيويه: ٧٢/٢، ١٦٢، والمفصل: ١٦٩، والمقاصد النحوية:

٤/١٩٩٦، وشرح شواهد المغني: ٥١١/١.

والشاهد فيه: الْإِبْتِدَاءُ بِ(عَمَّةٍ) مَعَ كَوْنِهَا نَكْرَةً لَوْقَعَهَا بَعْدَ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةِ.

السَّابِعُ وَالْعَشْرُونَ: أَنْ تَقَعَ بَعْدَ إِذَا الْمُفَاجَأَةُ^(١).

الثَّامِنُ وَالْعَشْرُونَ: أَنْ يُرَادَ بِهَا الْحَقِيقَةُ مِنْ حَيْثُ هِيَ^(٢).

التَّاسِعُ وَالْعَشْرُونَ: أَنْ يَكُونَ ثُبُوتُ الْخَبَرِ لَهَا مِنْ خَوَارِقِ الْعَادَاتِ^(٣).

وتركنا بقيَّةَ ما ذكرُوهُ؛ لأنَّ تركها أَحَبُّ لضعفِ التَّعْوِيلِ عليها، وإنَّ كَانَ كَثِيرًا^(٤) مِمَّا ذَكَرْنَا يَرْجِعُ يَرْجِعُ إِلَى الْآخِرِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ^(٥): إِنَّ الصَّابِطَ فِي إِفَادَتِهَا قَرْنُهَا مِنَ الْمَعْرِفَةِ، وَذَلِكَ بِأَحَدِ شَيْئَيْنِ: إمَّا بكونِهَا عَامَّةً لِكُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ جَنَسِهَا، أَوْ خَاصَّةً فَرْدًا مِنْ أَفْرَادِهِ، فَالْعَامَّةُ نَحْوُ: مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ؛ لِأَنَّ النَّكْرَةَ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ تَعُمُّ، فَإِذَا عَمَّتْ كَانَ مَدْلُولُهَا جَمِيعُ أَفْرَادِ الْجَنَسِ فَأَشْبَهَتْ (أَل) الاستغراقِيَّةَ، وَكَذَا النَّكْرَةُ فِي سِيَاقِ الاستفهامِ نَحْوُ ﴿إِلَهَ مَعَ اللَّهِ (٦٠)﴾ [النَّمْل]. وَالْخَاصَّةُ نَحْوُ ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ (٢٢١)﴾ [البقرة]، وَ(خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ)^(٦)، وَ(أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَّةٌ، وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ)^(٧)، وَرَجُلٌ جَاءَنِي، فَإِنَّهُ بِمَعْنَى: رَجُلٌ صَغِيرٌ، وَالتَّخْصِصُ فِي هَذَا وَمَا قَبْلَهُ مِمَّا لَا

يُخْفَى^(٨).

(١) - نَحْوُ: خَرَجْتُ إِذَا أَسَدَ بِالْبَابِ.

(٢) - نَحْوُ: رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْ امْرَأَةٍ، وَتَمَرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ.

(٣) - نَحْوُ: شَجَرَةٌ سَجَدَتْ، وَبَقْرَةٌ تَكَلَّمَتْ.

يَنْظُرُ فِي الْأَمْثَلَةِ: شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ: ١٧٩-١٨٦، وَالْمَوْشَحُ: ٩٦/١-١٠٢، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِلْمُرَادِيِّ: ٢٥٦-٢٥٧.

(٤) - كَثِيرًا مِنْ مَا، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٥) - هَذَا الْبَعْضُ هُوَ جَمَالُ الدِّينِ بْنُ عَمْرٍو شَيْخُ بَهَاءِ الدِّينِ ابْنِ النَّحَّاسِ، قَالَ ابْنُ النَّحَّاسِ: ((وَقَالَ شَيْخُنَا الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ جَمَالُ الدِّينِ بْنُ عَمْرٍو (رَحِمَهُ اللَّهُ): الصَّابِطُ فِي جَوَازِ الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ قَرْنُهَا مِنَ الْمَعْرِفَةِ لَا غَيْرَ، وَفَسَّرَ قَرْنَهَا مِنَ الْمَعْرِفَةِ بِأَحَدِ شَيْئَيْنِ: إمَّا بِاخْتِصَاصِهَا كَالنَّكْرَةِ الْمَوْصُوفَةِ، أَوْ كونِهَا فِي غَايَةِ الْعُمُومِ، كَقَوْلِنَا: تَمَرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ، فَعَلَى هَذِهِ الصَّوَابِ لَا حَاجَةَ لَنَا بِتَعَدُّدِ الْأَمَّاكِنِ، بَلْ نَعْتَبِرُ كُلَّ مَا يَرُدُّ، فَإِنْ كَانَ جَارِيًا عَلَى الصَّابِطِ أَجْرَانَهُ، وَإِلَّا مَنَعَاهُ)). التَّعْلِيلُ عَلَى الْمُقَرَّبِ: ١٤٨.

(٦) - صَدْرُ حَدِيثٍ شَرِيفٍ تَمَامُهُ (عَلَى الْعِبَادِ. فَمَنْ جَاءَ بِهِنَّ، لَمْ يُصَيِّعْ مِنْهُنَّ شَيْئًا، اسْتَخْفَافًا بِحَقِّهِنَّ؛ كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ. وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ، فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ. إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ). أَخْرَجَ الْحَدِيثَ مَالِكٌ فِي: الْمَوْطَأِ: ١٦٩/٢ بِرَقْمٍ (٤٠٠)، وَهُوَ فِي: مُصَنَّفِ الصَّنْعَانِيِّ: ٥/٣ بِرَقْمٍ (٤٥٧٥)، وَسُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: ٦٢/٢ بِرَقْمٍ (١٤٢٠).

(٧) - بَعْضُ حَدِيثٍ تَمَامُهُ (يُصْبِحُ عَلَى كُلِّ سَلَامَى مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَّةٌ، فَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَّةٌ، وَكُلُّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَّةٌ، وَكَبِيرَةٍ صَدَقَّةٌ، وَتَحْمِيدَةٍ صَدَقَّةٌ، وَأَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَّةٌ، وَنَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَّةٌ، وَيُجْزَى أَحَدُكُمْ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ رَكْعَتَانِ يَرْكَعُهُمَا الصُّحَى). أَخْرَجَ الْحَدِيثَ أَبُو عَوَانَةَ فِي: مُسْتَخْرَجِهِ: ٩/٢ بِرَقْمٍ (٢١٢١)، وَفِي: صَحِيحِ ابْنِ جَبَّانَ: ١١٩/٣ بِرَقْمٍ (٨٣٨)، وَشَرْحِ السُّنَّةِ لِلْبَغَوِيِّ: ١٤٥/٦ بِرَقْمٍ (١٦٤٥).

(٨) - يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٣/٣٢٨، وَشَرْحُ شُذُورِ الذَّهَبِ: ٢٣٥، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٢١١/١-٢١٢.

ص: والخبر جملة لها رابط من روابط أربعة ك: زيد أبوه قائم^(١)، ﴿ولباس التقوى ذلك خير﴾ (٢٦) ﴿الأعراف﴾، و﴿القارعة﴾ (١) ما القارعة (٢) ﴿القارعة﴾، ﴿وزيد نعم الرجل﴾^(٢)، إلا في نحو ﴿قل هو الله أحد﴾ (١) ﴿الإخلاص﴾.

ش: أي: يقع خبر المبتدأ جملة، واعلم أن الأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفرداً^(٣)؛ لأن الخبر متحد بالمبتدأ ذاتاً، ولا يتصور الاتحاد بلا تأويل إلا في المفرد^(٤). وهذا المفرد إما أن يكون مشتقاً^(٥)، وهو ما تضمن معنى فعل وحروفه من الصفات، فيتحمل ضمير المبتدأ نحو: زيد قائم؛ لأن المشتق بمنزلة الفعل فلا بد له من فاعل مضمّر أو ظاهر^(٦). وإما أن يكون جامداً، وهو ما بخلاف المشتق، فلا يتحمل ضميره نحو: هذا زيد، خلافاً للكسائي والرّماني^(٧) ومن وافقهما^(٨)؛ لأنه يكفي في صحة الإخبار كونه صادقاً على ما صدق عليه المبتدأ^(٩)، إلا إن أول بمشتق نحو: زيد أسد، إذا قصد به [أنه] شجاع، فيتحمل الضمير المذكور.

(١) - في القطر: والخبر جملة كزيد أبوه قائم، وليس فيه: لها رابط من روابط أربعة.

(٢) - زياده من متن القطر أخل بها الناسخ.

(٣) - مفرد، والصواب ما أثبتته.

(٤) - ينظر: المقتضب: ١٢٧/٤، وشرح اللمع للثمانيني: ٣٢٨/١، والمحصل: ٥٦٦/١.

(٥) - اعترض أبو حيان على التعبير بالمشتق في مثل هذا الموضع دون قيد، لأن من المشتقات ما لا يتحمل ضميراً كاسم الآلة واسم الزمان والمكان كمسحاة ومغزى، وما بُني على (مفعلة) للتكثير، نحو: مسبعة ومأسدة، وإنما يتحمل الضمير من المشتقات ما جاز أن يعمل عمل الفعل. ينظر: التذليل والتكميل: ١٥/٤.

(٦) - ينظر: أسرار العربية: ٧٥، واللباب للعكبري: ١٣٦/١، وشرح الكافية الشافية: ٣٣٨-٣٣٩.

(٧) - علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرّماني، نحوي كبير ومفسر وفقية ومتكلم معتزلي، أصله أصله من سامراء، أخذ النحو عن الزجاج وابن السراج وابن دريد، من مؤلفاته: شرح كتاب سيوبه، شرح كتابي الموجز والأصول لابن السراج، ومعاني الحروف، توفي سنة (٣٨٤هـ). ينظر: نزهة الألباء: ٢٣٣، والبلغة: ٢١١، وبغية الوعاة: ١٨٠/٢.

(٨) - نسب أبو البركات الأنباري وأبو البقاء العكبري القول بتحمل الخبر المفرد الجامد الضمير إلى الكوفيين عموماً ولم يخص به الكسائي، وإلى الرّماني من البصريين، وخص ابن مالك الكسائي به، ونسب ابن إياز البغدادي هذا القول إلى الكوفيين والرّماني والزجاج، وذهب البصريون إلى أن الخبر المفرد الجامد لا يتحمل الضمير. ينظر: الإنصاف: ٥٣ م (٧)، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢٣٦ م (٣)، وشرح التسهيل: ٣٠٧/١، والمغني في النحو: ٢٨١/٢، والمحصل: ٥٦٨/١.

(٩) - ينظر: شرح ابن النّاطم: ٧٨، وينظر الاستدلال على ذلك أيضاً في: اللباب للعكبري: ١٣٦-١٣٧، والبسيط في شرح الكافية: ٣٢٦-٣٢٧، والتذليل والتكميل: ١٥/٤.

وهذا الضمير يجب استتاره^(١)، إلا إذا جرى الخبر على غير من هو له في المعنى فيبرز، سواءً سواءً خيف اللبس نحو: غلام زيد ضاربُه هو، إذ لو لم يبرز الضمير لتوهم أن الغلام هو الضارب، أم لا، نحو: غلام هند ضاربته^(٢) هي، إذ التأء تدل على جريانه على هند، وإن كان خبر الغلام، وكان ينبغي أن يستتر هذا لأمن اللبس، وللتمكن من الاتصال فلا يعتدل عنه، لكن البصريون أوجبوا الإبراز مطلقاً؛ طرداً للباب^(٣)، والكوفيون لا يوجبونه إلا مع اللبس^(٤)؛ لعدم الداعي إلى الانفصال، وتمسكاً بقوله^(٥):

[١٢٩] قَوْمِي ذُرَى الْمَجْدِ بَأْنُوهَا

واختاره ابن مالك فقال في منظومته الكبرى:

فِي مَذْهَبِ الْكُوفِيِّ شَرْطُ ذَلِكَ أَنْ لَا يُؤْمَنُ اللَّبْسُ، وَرَأْيُهُمْ حَسَنٌ^(٦)
وخالف في الخلاصة فوافق البصريين^(٧).

(١) - أي: إذا جرى على من هو له في المعنى نحو: زيد هند ضاربته، ففي (ضاربته) ضمير مستتر يعود إلى هند، وقد تبع الشارح مذهب ابن مالك في شرح التسهيل بوجوب استتار الضمير إذا جرى على من هو له، كما يبدو من ظاهر كلامه. ينظر: شرح التسهيل: ٣٠٧/١.

(٢) - في الخاشية: (اعلم أن ضاربه في قولنا: غلام زيد ضاربُه، هو خبر عن (غلام) ووصف لـ(زيد) في المعنى فأوجبوا إبراز الضمير الذي كان مستتراً فيه لأنه جرى على غير من هو وصف له في المعنى، أي: أخبر به عن الغلام الذي هو ليس وصفاً له في المعنى، فلو بقي على استتاره لتوهم أنه وصف للغلام في المعنى كما هو خبر عنه. فإن قلت: فما وجه اندفاع كونه وصفاً للغلام في المعنى بسبب بروز الضمير فإنني أرى الالتباس كهو [كذا] حال الاستتار! قلت: ليس الأمر كما ظننت، بل حيثما برز الضمير فلا مجال لتوهم كونه وصفاً للغلام، ببيان ذلك أنه لو كان وصفاً للغلام مع كونه خبراً عنه لما كان من استتار الضمير بُدٌّ؛ لأنه حينئذ يكون جارياً على من هو له، أي: مخبراً به على من هو وصف له في المعنى، وقد علم أنه متى كان الوصف جارياً على من هو له وجب استتار ضميره إذ لا يسوغ فصل الضمير مع إمكان وصله إلا لموجب، ولا موجب حينئذٍ، منه.

(٣) - علل بهذه العلة ابن مالك إذ قال: ((ففرق الكوفيون بين ما يؤمن فيه اللبس، وبين ما لا يؤمن فيه، ولم يفرق البصريون بينهما ليجري الباب على سَنَنِ واحدٍ)). شرح الكافية الشافية: ٣٤٠/١.

(٤) - ينظر الخلاف في: الإنصاف: ٥٦ م (٨)، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢٥٩ م (٣٥)، والتذييل والتكميل: ١٦/٤، والمقاصد الشافية: ٦٤٨-٦٤٩.

(٥) - بعض بيت تمامه: ... وَقَدْ عَلِمْتُ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنًا وَقَحْطَان

من البسيط، وهو بلا نسبة في: شرح ابن الناطم: ٧٨، وتخليص الشواهد: ١٨٦، وتعليق الفرائد: ٨٨/٣.

والشاهد فيه: عدم إظهار الضمير، فلم يقولوا (بانوها هم)، على الرغم من جريان الخبر على غير من هو له.

(٦) - شرح الكافية الشافية: ٣٣٨/١.

(٧) - قال في الخلاصة الألفية:

وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلًا

ويقع خبرُ المبتدأِ جملةً؛ لتضمينها الحكمَ المطلوبَ من الخبرِ كتضمنِ المفردِ له، فلا بُدَّ فيها من رابطٍ يربطها بالمبتدأِ الَّذي سبقتُ له، اسميةً كانت أو فعليةً، إلّا إذا كانت نفسَ المبتدأِ، كما سيأتي. وذلك لأنَّ الجملَ كلامٌ مُستقلٌّ بنفسه، فإذا قُصدَ جعلُهُ جزءاً للكلامِ فلا بُدَّ من رابطَةٍ تربطها بالجزءِ الآخرِ/و ٥٠/ ليكونَ كلاماً واحداً، وإلّا لم تحصلِ الفائدةُ لو قُلت: زيدٌ قامَ عمرو^(١).

وروابطُ الجملةِ بما هي خبرٌ عنه أنهاها في (المُغني) إلى عشرة^(٢)، على خلافٍ في بعضها، وأقتصرُ هنا على أربعة:

أحدها: الضميرُ، وهو الأصلُ في الرابطِ، إذ هو موضوعٌ لمثلِ هذا الغرضِ، ومن ثمَّ يُربطُ به مذكوراً نحو: زيدٌ قائمٌ أبوه، وعمرو قعدَ أخوه، ومحدوفاً، وذلك في مواضع:

منها: أن يُجرَّ بـ(من) التبعيضيةِ نحو: السَّمْنُ مَنَوَانِ بديرهم، أي: منه.

ومنها: أن يُجرَّ بـ(في) الظرفيةِ كقوله^(٤):

[١٣٠] فَيَوْمَ عَلَيْنَا وَيَوْمَ لَنَا وَيَوْمَ نُسَاءُ وَيَوْمَ نُسَرِ

أي: نُسَاءُ فيه، ونُسَرُ فيه.

ومنها: أن يُجرَّ بمسبوقٍ مماثلٍ لفظاً ومعمولاً كقوله^(٥):

[١٣١] أَصِخْ فَالَّذِي تُوصِي^(٦) بِهِ أَنْتَ مُفْلِحٌ فَلَا تَكْ إِلَّا فِي الْفَلَاحِ مُنَافِسًا

أي: أَنْتَ مُفْلِحٌ بِهِ.

ومنها: أن يُجرَّ بإضافةِ اسمِ فاعلٍ كقوله^(٧):

[١٣٢] سُبُلُ الْمَعَالِي بَنُو الْأَعْلَيْنِ سَالِكَةٌ وَالْإِرْثُ أَجْدَى^(٨) مَنْ يَحْظَى بِهِ الْوَلَدُ

(١) - ينظر: الكافي في شرح الهادي: ٣٦٨/١، والكافي لابن أبي الربيع: ٣٢٢/٢، و ٣٩٠.

(٢) - ينظر: مغني اللبيب: ٥٧٧/٥ - ٥٩٧.

(٣) - من، وهو تحريفٌ.

(٤) - من المتقارب، وهو للتمر بن تولب في: شعره: ٥٧، وكتاب سيبويه: ٨٦/١، وشرح الكافية الشافية:

٣٤٦/١، وتخليص الشواهد: ١٩٣، والمقاصد النحوية: ٥٤٣/١.

والشاهد فيه: حذفُ الضميرِ الرابطِ لأنَّه في محلِّ جرٍّ بـ(في).

(٥) - من الطويل، وهو بلا نسبة في: التذييل والتكميل: ٣٩/٤، وشفاء العليل: ٢٩١/١، وتمهيد القواعد:

٩٨٥/٢، وموصل النبيل: ٢٢٥/١، والنكت للسيوطي: ٢٣٠/١.

والشاهد فيه: حذفُ الضميرِ؛ لأنَّه جرٌّ بمسبوقٍ مماثلٍ لفظاً ومعمولاً وهو (به).

(٦) - ترضى، والنصوب من مصادر البيت، وبه يستقيم المعنى.

(٧) - من البسيط، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٣١٢/١، والمساعد: ٢٣٤/١، وشفاء العليل: ٢٩١/١،

وتعليق الفرائد: ١٠١/٣، والنكت للسيوطي: ٢٣٠/١.

والشاهد فيه: حذفُ الضميرِ الرابطِ لأنَّه جرٌّ بإضافةِ اسمِ فاعلٍ إليه.

(٨) - في مصادر البيت: أجدر.

أَي: سَالَكْتُهَا، وَمَنْعَ ذَلِكَ بَعْضُ (١).

ومنها: أَنْ يُنْصَبَ بِوَصْفٍ نَحْوُ: الدَّرْهَمُ أَنَا مُعْطِيكَ، أَي: مُعْطِيكَهُ، وَهُوَ قَلِيلٌ (٢).

ومنها: أَنْ يُنْصَبَ بِفِعْلٍ تَامٍ مُتَصَرِّفٍ، وَالْمُبْتَدَأُ (كَلٌّ) (٣) كَقِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ فِي سُورَةِ الْحَدِيدِ ((وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى)) (٤)، وَبَيْتِ الْكِتَابِ (٥):

[١٣٣] ثَلَاثُ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا فَأَخْرَى اللَّهُ رَابِعَةً تَعُودُ

وقول أبي النجم (٦):

[١٣٤] قَدْ أَصْبَحْتُ أُمَّ الْخِيَارِ تَدَّعِي

عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعْ

ويضعف الحذفُ إِنْ كَانَ الْمُبْتَدَأُ غَيْرَ (كَلٍّ) (٧) كَقِرَاءَةِ السُّلَمِيِّ (٨) ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ

(١) - نقل المرادي والدَّمَامِينِي مَنْعَ بَعْضِهِمْ حَذْفَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بِالْإِضَافَةِ مُطْلَقًا، وَهَذَا الْبَعْضُ هُوَ ابْنُ عَصْفُورٍ. يَنْظُرُ: شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٣٥١/١، شَرْحُ التَّسْهِيلِ لِلْمُرَادِيِّ: ٢٧٠، وَتَعْلِيقُ الْفَرَّائِدِ: ١٠٢/١.

(٢) - قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: ((وَهُوَ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا قَبْلَهُ)). مَوْصَلُ النَّبِيلِ: ٢٢٤/١.

(٣) - هُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ، أَوْ الْكَسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ. يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِيِّ: ٢٣٣/١، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٤٥/٤. وَالْحَقُّ ابْنُ مَالِكٍ بـ(كَلٍّ) مَا أَشْبَهَهَا، وَالْمُرَادُ مَا أَشْبَهَ (كَلًّا) فِي الْعُمُومِ، أَوْ الْإِفْتِقَارِ إِلَى مُتَمِّمٍ لِلْمَعْنَى نَحْوُ: أَمْرٌ يُدْعُو إِلَى خَيْرٍ أَجْبَبَ، وَأَمْرٌ بِخَيْرٍ وَلَوْ كَانَ صَبِيًّا أَطِيعُ، وَكَذَا مَا أَشْبَهَ (كَلًّا) بِالْإِفْتِقَارِ إِلَى مُتَمِّمٍ دُونَ عُمُومٍ نَحْوُ: فَتَوْبٌ نَسِيْتُ وَتَوْبٌ أَجْرُ ...

يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ٣٤٦/١، وَرَدَّهُ أَبُو حَيَّانٍ، يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٤٠/٤ وَ ٤٥.

(٤) - مِنْ الْآيَةِ: ١٠. وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ، وَعَبْدُ الْوَارِثِ وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَهِيَ كَذَلِكَ فِي مَصَاحِفِ أَهْلِ الشَّامِ وَأَهْلِ الْحِجَازِ. يَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْقُرْآنِ لِلْخَطِيبِ: ٣٣٠/٩.

(٥) - مِنْ الْوَافِرِ، وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي: كِتَابُ سَيَبُوه: ٨٦/١، وَتَخْلِيصُ الشُّوَاهِدِ: ٢٨١، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٣٦٩/١. وَالشَّاهِدُ فِيهِ: حَذْفُ الضَّمِيرِ لِأَنَّهُ نُصِبَ بِفِعْلٍ تَامٍ مُتَصَرِّفٍ.

(٦) - مِنْ الرَّجَزِ، وَهُوَ لَهُ فِي: دِيْوَانِهِ: ٢٥٦، وَكِتَابُ سَيَبُوه: ٨٥/١، وَتَخْلِيصُ الشُّوَاهِدِ: ٢٨١؛ وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ١٧٠٣/٤، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٣٥٩/١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: حَذْفُ الضَّمِيرِ لِأَنَّهُ نُصِبَ بِفِعْلٍ تَامٍ مُتَصَرِّفٍ.

(٧) - لَمْ يُجَزَّ الْكُوفِيُّونَ حَذْفُهُ إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ غَيْرَ (كَلٍّ)، وَالضَّمِيرُ مَفْعُولٌ بِهِ، مَعَ بَقَاءِ الرَّفْعِ إِلَّا اضْطِرَّارًا، وَالبَصْرِيُّونَ يُجِيزُونَ ذَلِكَ فِي الْإِخْتِيَارِ، وَيُرْوَنُهُ ضَعِيفًا. يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ٣٤٧/١، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٤٠/٤، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِلْمُرَادِيِّ: ٢٧٠.

(٨) - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَبِيبٍ بْنِ رَبِيعَةَ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ، مُقَرَّرُ الْكُوفَةِ، وَلَدَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ (ﷺ)، أَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ (عليه السلام) وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، أَقْرَأَ الْقُرْآنَ فِي مَسْجِدِ الْكُوفَةِ أَرْبَعِينَ سَنَةً، تُوفِّيَ سَنَةَ (٧٤هـ). يَنْظُرُ: سِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ: ٢٦٧/٤، وَغَايَةُ النِّهَايَةِ: ٤١٣/١.

يَبْغُونَ (٥٠) ﴿[المائدة]، بالرفع^(١)، أي: يَبْغُونَهُ.
وقوله^(٢):

[١٣٥] وَخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتُنَا بِالْحَقِّ لَا يَحْمَدُ بِالْبَاطِلِ

برفع (خَالِدٌ) و(ساداتنا)، أي: يَحْمَدُهُ ساداتنا.

وأما المرفوع فقد صرَّحَ الرُّضِيُّ (نَهْجٌ)، وابنُ مالِكٍ، وأبو حَيَّانَ^(٣) بمنع حذفه؛ لأنَّه عمدة، وأجاز بعضهم حذفه مبتدأ، وخرَّجَ عليه قوله تعالى ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه]، أي: لهُمَا ساحران^(٤).
الثاني: الإشارة، نحو قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [٣٦] ﴿[الأعراف]، ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [٢٦] ﴿[الأعراف]، إِنَّ قَدْرَ (ذَلِكَ) مبتدأ لا تابعا للباس، وإلا فالخبر مُفْرَدٌ^(٥).

الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه، نحو ﴿الْقَارِعَةُ﴾ (١) مَا الْقَارِعَةُ ﴿[٢]﴾ [القارعة]، ف(الْقَارِعَةُ) الأولى مبتدأ أول، و(مَا) مبتدأ ثانٍ^(٦)، و(الْقَارِعَةُ) الأخيرة خبر للمبتدأ الثاني، وهو (مَا)، ويجوز كون (مَا) خبراً مقدماً؛ لكونه اسم استفهام، والقارعة بعده مبتدأ، والجملة على كلا التقديرين خبر المبتدأ الأول، والرباط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه، والأصح أن هذا ليس ضعيفاً كما زعم سيبويه^(٧)، ولا خاصاً بالشعر كما زعم الأعلام^(٨)، ولا بمقام التهويل والتفخيم وإن كان كثيراً ما يقع فيه^(٩) نحو ﴿الْحَاقَّةُ﴾ (١) (١) مَا الْحَاقَّةُ ﴿[٢]﴾ [الحاقة]، ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾ [٢٧] ﴿[القارعة].

(١) - هي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي، وابن وثاب، وأبي رجاء، والأعرج، ويحيى بن يعمر، وإبراهيم النخعي.

ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٢٨٧/٢.

(٢) - البيت من السريع، وهو للأسود بن يعفر في: المقرب ٨٤/١.

والشاهد فيه: حذف الضمير والمبتدأ غير (كل)، وهو ضعيف.

(٣) - ينظر: شرح الرضي: ٢٣٥/١، وشرح التسهيل: ٣١١/١، والتذيل والتكميل: ٤١/٤.

(٤) - جَوْرَةُ الزَّجَاجِ، ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٦٣/٣.

(٥) - ينظر الوجهان الإعرابيان في: معاني القرآن وإعرابه: ٣٢٨-٣٢٩، والكشاف: ٩٧/٢، والتبيان في إعراب إعراب القرآن: ٥٦٢/١.

(٦) - ثاني، والصواب ما أثبتته.

(٧) - ينظر: كتاب سيبويه: ٦٢-٦٣.

(٨) - تنظر نسبة هذا الرأي للأعلام في: ارتشاف الضرب: ١١١٦/٣.

(٩) - لأن وضع الظاهر موضع المضمير قياسي. ينظر: التذيل والتكميل: ٣٢/٤، ومغني اللبيب: ٥٩٠/٥.

الرَّابِعُ: الْعُمُومُ، وَهُوَ أَنْ تَكُونَ^(١) الْجُمْلَةُ الْمُخْبِرُ بِهَا مُشْتَمِلَةً عَلَى اسْمٍ أَعَمٍّ مِنَ الْمَبْتَدَأِ فَيَكُونُ الْمَبْتَدَأُ دَاخِلًا^(٢) تَحْتَهُ نَحْوُ: زَيْدٌ نَعَمَ الرَّجُلُ، (فَال) فِي (الرَّجُلِ) لِلْجِنْسِ الْمُسْتَغَرِقِ عَلَى الْمَشْهُورِ^(٣)، وَزَيْدٌ فَرْدٌ فَرْدٌ فَدَخَلَ فِي الْعُمُومِ، فَحَصَلَ الرِّبْطُ^(٤).

قَوْلُهُ: إِلَّا فِي نَحْوِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (١) [الإخلاص]، أَي: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لِلْجُمْلَةِ الْمُخْبِرِ بِهَا رَابِطٌ إِلَّا فِي نَحْوِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، مِمَّا الْجُمْلَةُ الْمُخْبِرُ بِهَا [فِيهِ] نَفْسُ الْمَبْتَدَأِ فِي الْمَعْنَى، فَإِنَّهَا لَا تَحْتَاجُ إِلَى رَابِطٍ؛ لِأَنَّهَا مَفْسَّرَةٌ لِلْمَبْتَدَأِ، وَالْمَفْسَّرُ عَيْنُ الْمَفْسَّرِ^(٥)، وَهَذَا إِنْ قُدِّرَ (هُوَ) ضَمِيرُ الشَّانِ، وَإِلَّا فَإِنْ قُدِّرَ ضَمِيرُ الْمَسْئُولِ^(٦) عَنْهُ فَالْخَبَرُ مُفْرَدٌ وَهُوَ (اللَّهُ)، وَ(أَحَدٌ) خَبَرٌ بَعْدَ خَبَرٍ أَوْ بَدَلٌ^(٧).

قَالَ الشَّارِحُ: قَالَ الدَّمَامِينِيُّ وَالْمُرَادِيُّ: التَّحْقِيقُ أَنَّ مِثْلَ هَذَا يَعْنِي ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، لَيْسَ مِنَ الْإِخْبَارِ بِالْجُمْلَةِ بَلْ بِالْمُفْرَدِ عَلَى إِرَادَةِ اللَّفْظِ كَمَا فِي عَكْسِهِ نَحْوُ: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كُنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ)^(٨)، انْتَهَى. وَهُوَ وَهْمٌ مِنْهُ وَافْتِرَاءٌ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ كَلَامَهُمَا فِي الْجُمْلَةِ الْمُرَادِ بِهَا لَفْظُهَا نَحْوُ: نُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي، وَلَيْسَ كَلَامُهُمَا فِي نَحْوِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْمُخْبِرَ بِهَا عَنْ ضَمِيرِ الشَّانِ كَمَا فِي الْآيَةِ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهَا لَفْظُهَا^(٩).

ص: وَظَرْفًا مَنْصُوبًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ (٢) [الأنفال] / ظ. ٥٠ / أَوْ جَارًّا وَمَجْرُورًا^(١٠) ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (٢) [الفاتحة]، وَتَعَلَّقَهُمَا بِ(مُسْتَقَرٍّ) أَوْ (اسْتَقَرَّ) مَحْدُوفِينَ. ش: أَي: وَيَقَعُ الْخَبَرُ ظَرْفًا أَيْضًا، كَمَا يَقَعُ جُمْلَةً، سِوَاءَ كَانَ مَكَانِيًّا نَحْوُ ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾، أَوْ

(١) - يَكُونُ، وَالْأَصُوبُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٢) - دَاخِلُ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٣) - أَي بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ مِنْ أَنَّ (أَل) لِلْجِنْسِ الْمُسْتَغَرِقِ لَا لِلْعَهْدِ. يَنْظُرُ: الْمَقْتَضِبُ: ١٤٢/٢، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ٥٢٦-٥٢٧، وَحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ: ٢٨٧/١.

(٤) - يَنْظُرُ: شَرْحُ قَطْرِ النَّدَى: ١١٩.

(٥) - يَنْظُرُ: مُجِيبُ النَّدَا: ٣١١/١، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٢٠١/١.

(٦) - لِأَنَّ الْمَشْرُكِينَ سَأَلُوا النَّبِيَّ (ﷺ): أَرَبُّكَ مِنْ نَحَاسٍ أَمْ مِنْ ذَهَبٍ؟، فَالضَّمِيرُ (هُوَ) إِشَارَةٌ إِلَى الْمَسْئُولِ عَنْهُ. يَنْظُرُ: التَّبَيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ: ٣٠٩/٢.

(٧) - تَنْظُرُ هَذِهِ الْوُجُوهُ فِي: مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ: ٢٩٩/٣، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ: ٣٧٧/٥، وَإِعْرَابُ (أَحَدٌ) بَدَلًا مِنْ (اللَّهُ) هُوَ رَأْيُ الْأَخْفَشِ وَالرَّمْخَشَرِيِّ. يَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ: ٥٨٩/٢، وَالْكَشَّافُ: ٨١٧/٤.

(٨) - حَدِيثٌ شَرِيفٌ وَرَدَ بِصِيغٍ كَثِيرَةٍ، مِنْهَا بِهِذِهِ الصِّيغَةُ فِي: مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: ١٩٤/٧ بِرَقْمِ (٣٥٢٦٤)، وَالْأَحَادُ وَالْمِثَالِي لَابْنِ أَبِي عَاصِمٍ: ٢٤٦/٢ بِرَقْمِ (١٠٠٠)، وَسَنَنُ النَّسَائِيِّ: ٢٣/٩ بِرَقْمِ (٣٥٢٦٤)، وَيَنْظُرُ:

شَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ١٨٣/١، وَمُجِيبُ النَّدَا: ٣١١-٣١٢.

(٩) - يَنْظُرُ: مَغْنِي اللَّيْبِ: ١٢٢/٥.

(١٠) - جَارٌ وَمَجْرُورٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

زمانياً نحو: الرَّحِيلُ غَدًا، وَقَيَّدَ الظَّرْفَ بِكُونِهِ [مَنْصُوبًا]^(١)، وَإِنْ كَانَ الظَّرْفُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ ظَرْفًا لَا يَنْفَكُ عَنِ النَّصْبِ؛ لِئَلَّا يُتَوَهَّمَنَّ أَنَّهُ لَا يَقَعُ خَبْرًا مَادَامَ مَنْصُوبًا، [وَهُوَ]^(٢) مَخْتَصٌّ بِالظَّرْفِ الْمُتَصَرِّفِ الْمُتَّحِدِ مَعَ الْمَبْتَدَأِ مَعْنَى، وَلِيَحْتَرَزَ عَنِ الْمَرْفُوعِ فَإِنَّ فِيهِ تَفْصِيلًا طَوِيلًا وَلِذَا تَرَكْنَاهُ فِي هَذَا الْمَخْتَصَرِ فَسَنُبَيِّنُهُ إِنْ شَاءَ^(٣) اللَّهُ تَعَالَى، فَإِنْ كَانَ الظَّرْفُ مُعْرَبًا فَالنَّصْبُ لِلْفِظَةِ، وَإِلَّا فَلِمَحَلِّهِ. قَوْلُهُ: أَوْ جَارًّا ... إِلَخْ، أَي: وَيَقَعُ الْخَبَرُ جَارًّا وَمَجْرُورًا^(٤) أَيْضًا نَحْوُ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٥) [الْفَاتِحَةُ].

وَيُشْتَرَطُ فِي الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ إِذَا وَقَعَا خَبْرًا أَنْ يَكُونَا^(٥) تَامِينَ^(٦) كَمَا ذَكَرْنَا فِي الصِّلَةِ فَلَا يَجُوزُ: يَجُوزُ: زَيْدٌ بَكَ، وَلَا زَيْدٌ أَمْسَ، إِنْ لَوَحِظَ التَّعْلُقُ بِالْفِعْلِ الْخَاصِّ وَالْأَجَازِ، وَالنَّاصِبُ لِهَمَا كَوْنٌ مَقْدَرٌ عَلَى الْأَصَحِّ^(٧).

وَقِيلَ: الْمَبْتَدَأُ وَأَنَّهُ عَمَلٌ فِيهِ النَّصْبُ لَا الرَّفْعُ^(٨)، وَرَدَّ بِأَنَّهُ^(٩) مُخَالَفٌ لِلْمَشْهُورِ بِلَا دَلِيلٍ، وَأَنَّهُ يَلْزَمُ يَلْزَمُ مِنْهُ تَرْكِيبُ كَلَامٍ مِنْ نَاصِبٍ وَمَنْصُوبٍ بِلَا ثَالِثٍ^(١٠). وَقِيلَ: الْمُخَالَفَةُ^(١١)، وَهُوَ كَوْنُهُمَا مُخَالَفَيْنِ

(١) - زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٢) - زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٣) - انْشَاءً، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٤) - جَارٍ وَمَجْرُورٍ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٥) - يَكُونَا يَكُونَا، مَكْرَرًا

(٦) - لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ تَامًا - أَيِ نَاقِصًا، وَهُوَ الَّذِي لَا يَدُلُّ ذِكْرُهُ عَلَى مُتَعَلِّقِهِ، مِثْلُ: بَكَ، وَفِيكَ، وَعَنْكَ - لَمْ يَفِدْ نَحْوُ: زَيْدٌ عَنْكَ، وَعَمْرُو فَيْكَ، فَيَجِبُ حِينَئِذٍ ذِكْرُ مُتَعَلِّقِهِ نَحْوُ: زَيْدٌ يَبْحَثُ عَنْكَ، وَعَمْرُو يَرْغُبُ فَيْكَ. يَنْظُرُ: تَعْلِيقُ الْفَرَائِدِ: ١٠٥/٣.

(٧) - هُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ تَصْرِيحًا، وَسَيَبُويهِ إِيمَاءً. يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبُويهِ: ٨٧/٢، وَالنَّسْهِيلُ: ٤٩، وَشَرْحُ النَّسْهِيلِ: ٣١٧/١، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٣٧٥/١.

(٨) - نَسَبَ ابْنُ أَبِي الْعَافِيَةِ وَابْنُ خُرُوفٍ هَذَا الْمَذْهَبَ إِلَى سَيَبُويهِ، وَرَدَّهُ ابْنُ مَالِكٍ بِأَنَّ كَلَامَ سَيَبُويهِ يَحْتَمِلُ أَرْبَعَةً أَوْجِهٍ هَذَا أَحَدُهَا. يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبُويهِ: ٤٠٣/١ - ٤٠٤ و ٤٠٦، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ خُرُوفٍ: ٣٩٤/١، وَشَرْحُ النَّسْهِيلِ: ٣١٤-٣١٦، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٥١-٥٠/٤.

(٩) - سَرْنَهُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(١٠) - تُنْتَظَرُ هَذِهِ الرُّدُودُ وَغَيْرُهَا فِي: شَرْحِ النَّسْهِيلِ: ٣١٥-٣١٦، هَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٣٧٥/١.

(١١) - هُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ غَيْرِ ثَعْلَبٍ. يَنْظُرُ: شَرْحُ السِّيَرَاظِيِّ: ٣٧/٩، وَالْإِنْصَافُ: ٢٠٢ م (٣٠)، وَشَرْحُ النَّسْهِيلِ: ٣١٣/١، وَالتَّبَيِّنُ عَنْ مَذَاهِبِ النَّحْوِيِّينَ: ٣٧٦ م (٦٠)، وَارْتِشَافُ الصَّرْبِ: ١١٢١/٣.

للمبتدأ^(١)، وَرُدَّ بِأَنَّهَا لَا تَخْتَصُّ بِالْأَسْمَاءِ دُونَ الْأَفْعَالِ فَلَا يَصِحُّ كَوْنُهَا عَامِلًا؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْعَامِلِ أَنْ يَكُونَ مُخْتَصًّا، فَالْمَعْنَوِيُّ الْأَضْعَفُ أَوْلَى^(٢).

وعلى الأول^(٣) يجوزُ تَقْدِيرُ الْكَوْنِ بِالْفِعْلِ واسمِ الْفَاعِلِ، لَكِنْ اخْتَلَفَ فِي الْأَوَّلَى مِنْهُمَا، فَرَحَّجَ ابْنُ الْحَاجِبِ^(٤) تَبَعًا لِلزَّمَخْشَرِيِّ^(٥) وَالْفَارَسِيِّ^(٦) تَقْدِيرَ الْفِعْلِ؛ لِأَصَالَتِهِ فِي الْعَمَلِ وَلِتَعَيُّنِهِ فِي الصِّلَةِ^(٧)، وَابْنُ وَابْنِ مَالِكٍ وَغَيْرُهُ تَقْدِيرَ اسْمِ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْخَبَرِ الْإِفْرَادُ؛ لِأَنَّهُ الْقَوْلُ الْمُقْتَضِي نِسْبَةَ أَمْرٍ إِلَى آخَرَ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمَنْسُوبُ شَيْئًا وَاحِدًا كَالْمَنْسُوبِ إِلَيْهِ؛ وَإِلَّا كَانَتْ هُنَاكَ نِسْبَتَانِ أَوْ أَكْثَرُ فَيَكُونُ خَبْرَانِ أَوْ أَكْثَرُ، فَالتَّقْدِيرُ فِي: زَيْدٌ ضَرَبَ غَلَامَهُ، زَيْدٌ مَالِكٌ لِغَلَامٍ ضَارِبٍ^(٨)؛ وَلِأَنَّهُ قَدْ وَرَدَ اجْتِمَاعُ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالظَّرْفِ كَقَوْلِهِ^(٩):

[١٣٦] فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةٍ^(١٠) الْهُونِ كَأَنَّ

وَلَمْ يَرِدْ اجْتِمَاعُ الْفِعْلِ وَالظَّرْفِ فِي كَلَامٍ يُسْتَشْهَدُ بِهِ^(١١)، وَلِتَعَيُّنِهِ^(١٢) اتِّفَاقًا بَعْدَ (أَمَّا) نَحْوُ: أَمَّا فِي الدَّارِ فَزَيْدٌ، وَبَعْدَ (إِذَا) نَحْوُ ﴿إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا﴾^(١٣) [يُونُس]؛ لِامْتِنَاعِ الْفَصْلِ بَيْنَ (أَمَّا) وَالْقَاءِ بِغَيْرِ الْمَفْرَدِ أَوْ فِعْلِ الشَّرْطِ، وَلِتَخْصِيصِهِمْ (إِذَا) الْفَجَائِيَّةَ بِالْجَمْلِ الْأَسْمِيَّةِ^(١٤).

(١) - فَسَّرَ أَبُو الْبَقَاءِ الْمَخَالَفَةَ بِشَيْئَيْنِ: الْأَوَّلُ: مَخَالَفَتُهُ الْأَصْلَ، إِذْ حَقَّ الظَّرْفُ أَنْ يُنْصَبَ بِ(فِي)، فَأَصْلُ: زَيْدٌ خَلَفَكَ، فِي خَلْفِكَ، فَلَمَّا عُدِلَ عَنْ ذَلِكَ وَحُذِفَ الْحَرْفُ نُصِبَ لِمَخَالَفَتِهِ الْأَصْلَ الْمَذْكُورَ. وَالثَّانِي: أَنَّ الْخَبَرَ هُوَ الْمَبْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى، وَالظَّرْفُ لَيْسَ كَذَلِكَ، فَلَمَّا خَالَفَ انْتَصَبَ. يُنْظَرُ: التَّبَيُّنُ عَنْ مَذَاهِبِ النُّحَوِيِّينَ: ٣٧٦ م (٦٠).
(٢) - أَي: إِذَا كَانَ شَرْطُ الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ الْاِخْتِصَاصَ لِيَعْمَلَ عَلَى قُوَّتِهِ، فَعَدُمَ عَمَلُ الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ (وَهُوَ هُنَا الْمَخَالَفَةُ) أَوْلَى لَضَعْفِهِ.

(٣) - أَي قَوْلُهُ: وَالتَّائِبُ لَهُمَا كَوْنٌ مَقْدَرٌ عَلَى الْأَصَحِّ.

(٤) - يَنْظُرُ: الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ: ١٥٣/١، وَشَرْحُ الْمَقْدِمَةِ الْكَافِيَّةِ: ٣٦٢/٢.

(٥) - يَنْظُرُ: الْمَفْصَلُ: ٤٩.

(٦) - يَنْظُرُ: الْإِيضَاحُ: ٩٢، ٩٥.

(٧) - يَنْظُرُ هَذَانِ الْاِسْتِدْلَالَانِ فِي: الْمَقْتَصِدِ: ٢٧٥-٢٧٦، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ: ٧٦، وَتَوْجِيهِ اللَّمَعِ: ١١٢-١١٣،

١١٣، وَالْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ: ١٥٣/١، وَالْمَحْصُولُ: ٥٧٢/١-٥٧٣.

(٨) - يَنْظُرُ هَذَا الْاِسْتِدْلَالَ فِي: شَرْحِ الرُّضِيِّ: ٢٣٩/١.

(٩) - عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ صَدْرُهُ: لَكَ الْعِرُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهُنُّ

وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي: شَرْحِ التَّسْهِيلِ: ٣١٧/١، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٥٨/٤، وَالْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ: ٥١٧/١، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٨٤٧/٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: النَّصْرِيخُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ (كَائِنْ)، وَهُوَ مُتَعَلِّقُ الظَّرْفِ الْوَاقِعِ خَبْرًا شَدُودًا.
(١٠) - مُحَبُّوبَةٌ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(١١) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٣١٧/١، وَمَجِيبُ الْبَيِّنَاتِ: ٣١٣/١.

(١٢) - وَلِتَعَيُّنِ، الْأَصُوبُ مَا أَثْبَتَهُ لِيُنَاسِبَ السِّيَاقَ.

(١٣) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٣١٧-٣١٨، وَمَغْنِي اللَّبِيبِ: ٣٥٢/٥، وَشَرْحُ النَّصْرِيخِ: ٢٠٦/١.

وأجيب عن الأول بأن المنسوب يكون شيئاً واحداً كما قلتم لكنّه ذو نسبة في نفسه فلا يُقدَّر بالمفرد فالمنسوب إلى (زيد) في المثال المذكور (ضربُ غلامه) الذي تضمّنته الجملة^(١). وعن الثاني الثاني بمنع دلالتِهِ على الأولوية بل يدلُّ على مجرد الجواز ولو سلّم فالجواب بأن (كائن) في البيت كونٌ خاصٌّ وهو بمعنى الثبوت وعدم التزلزل فلا شاهد فيه^(٢). وعن الثالث بأنّه لا يلزم من جواز تقديره بالفعل جواز الفصل بين (أمّا) والفاء بغير المفرد وفعل الشرط؛ لأنّه لا يلزم في الحذف؛ لأنّهم يغتفرون في المقدّرات ما لا يغتفرون فيها كما أجاب به الرّعفراني^(٣) ابن جنّي لما أجاز النصب في: فإذا زيد ضربته، وقال له ابن جنّي: يلزمك إيلاء (إذا) الفجائية الفعل، ولو سلّم أنّ المحذور أعم من ذلك فالجواب بأنّه لا يلزم الفصل إذا قدرناه بعد المبتدأ بأن يُقال: أمّا في الدار فزيد استقرّ، بلى، يلزم لو قُدِّر قبل معموله، وكذا في (إذا)^(٤).

قال في (المغني): والحقّ عندي أنّ لا يترجّح تقديره اسماً أو فعلاً بل بحسب المعنى^(٥)، وهو ظاهر كلامه هنا^(٦)، واختار في (الأوضح) تقديره اسماً^(٧).

وهذا المتعلّق المذكور يجب حذفه^(٨) إذا كان كوناً مطلقاً بلا خلاف^(٩)، أمّا^(١٠) إذا كان كوناً /و٥١/ خاصاً فإنّه يجب ذكره إلّا لدليل فيجوز حذفه^(١١)، وعليه خرّج قولهم: من لي بكذا، أي: من يتكفّل^(١٢)، وقوله تعالى ﴿الْحَرُّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى﴾^(١٣) [البقرة]. قال في

(١) - ينظر هذا الرّد في: شرح الرّضي: ٢٣٩/١، وتعليق الفرائد: ١٠٦/٣-١٠٧.

(٢) - ينظر: شرح الرّضي: ٢٣٨/١، وتعليق الفرائد: ١٠٩/٣، وشرح المزج: ٣٨٠.

(٣) - محمّد بن يحيى، أبو الحسن الرّعفراني النّحوي، من تلاميذ أبي الحسن الرّماني، كان شيخه يثني عليه، لقي لقي أبا عليّ الفارسيّ وقرأ عليه كتاب سيّويه، لم يذكر مترجموه سنة وفاته. ينظر: إنباه الرّواة: ١١٥-١١٦، والوافي بالوفيات: ١٢٢/٥-١٢٣، وبغية الوعاة: ٢٦٨/١.

(٤) - تنظر هذه المناظرة في: شرح الأشموني: ١٩٠/١، وينظر: المحصول: ٥٧٢/١.

(٥) - ينظر: مغني اللبيب: ٣٣٧/٥.

(٦) - في قوله: وتعلّفهما ب(مُسْتَقَرٍّ) أو (اسْتَقَرَّ) محدّوفين.

(٧) - ينظر: أوضح المسالك: ٢٠٠/١.

(٨) - لأنّه صار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف. ينظر: شرح المفصل: ٢١١/١، والكافي في شرح الهادي: ٣٧٧/١، وشرح الرّضي: ٢٣٨/١، والمقاصد الشّافية: ٤/٢.

(٩) - بل نقل الخلاف عن ابن جنّي في جواز إظهاره. ينظر: شرح المفصل: ٢١١/١، والمغني في النّحو: ٣٢٢/٢، وشرح الرّضي: ٢٣٨/١.

(١٠) - ما، والصّواب ما أثبتّه.

(١١) - ينظر: مغني اللبيب: ٣٤٢/٥، والمقاصد الشّافية: ٤/٢، وغفو العافية في شرح الكافية: ١٩٠/١.

(١٢) - ينظر: مغني اللبيب: ٣٤٣/٥، وحاشية الصّبّان: ٢٩٧/١.

(١٣) - التّقدير - والله أعلم -: الحرّ مقتول أو يُقتل بالحرّ، أو مأخوذ أو يؤخذ بالحرّ. ينظر: التّبيان في إعراب القرآن: ١٤٥/١، ومغني اللبيب: ٣٤٤/٥.

(المغني): وتوهّم جماعة امتناع حذف الكون الخاص، ويطلبه أنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معموله، فكيف يكون وجود المعمول مانعاً من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقوياً للدليل^(١).

والأصل في هذا المتعلق أن يُقدّر مقدّماً على الظرف كسائر العوامل مع معمولاتها، وقد يعرض ما يقتضي إيجاب تقديره مؤخراً نحو: إن في الدار زيدا؛ لأنّ مرفوع (إن) لا يليها^(٢)، وقول بعضهم: إنّه يترجّح تقديره مؤخراً في نحو: في الدار زيد؛ لأصالة تأخير الخبر^(٣)، فيه نظر لأنّه عارضها أصل آخر، وهو تقديم العامل على المعمول فيستوي التقديران.

وفي (حاشية الكشاف) للتقارن أنّه إذا قُدِّرَ في الظرف (كان) أو (كائن) فهو من (كان) التامة، والظرف بالنسبة إليه لغو، لا الناقصة، وإلا لكان الظرف في موضع الخبر بتقدير (كان) وتتسلسل التقديرات^(٤)، وفيه نظر؛ لأنّ هذا التسلسل غير مستحيل؛ لأنّه في الأمور الاعتبارية التي تنقطع بانقطاع الاعتبارات، ولو سلّم فالجواب بأنّه لا يلزم تقدير (كان) في الثاني بل (حصل) ونحوه فلا تسلسل.

تنبيه:

مذهب البصريين أن الظرف يتحمل ضمير المبتدأ كالمشتق سواء تقدّم أو تأخّر^(٥)، وقال القراء: القراء: لا ضمير فيه إلا إذا تأخّر، وإن تقدّم فلا^(٦)، وإلا لجاز أن يؤكد ويعطف عليه ويبدل منه كما يفعل ذلك مع التأخير^(٧)، ومن تأكيده مؤخراً^(٨):

[١٣٧] فَإِنْ فَوَّادِي عِنْدَكَ الدَّهْرُ أَجْمَعُ

(١) - ينظر: مغني اللبيب: ٣٤٣/٥.

(٢) - ينظر: مغني اللبيب: ٣٥٠/٥، وعفو العافية في شرح الكافية: ١٩٢/١.

(٣) - قال ابن هشام: ((لأنّ المحذوف هو الخبر وأصله أن يتأخّر عن المبتدأ)). مغني اللبيب: ٣٥٠/٥.

(٤) - ينظر: حاشية التقارن: ٤٦٨/١، وتحفة الغريب: ٢/٢ ج ١/٢٦١.

(٥) - ينظر: المسائل المنثورة: ٣٣، وشرح اللمع للثمانيني: ٣٣٨-٣٣٩، والكافي في شرح الهادي: ٣٧٧/١، والمحصل: ٥٧٣-٥٧٤/١، ومذهب السيرافي أنّه لا يتحمل الضمير، ينظر: المغني في النحو: ٣٢٣/٢.

(٦) - يُنظر مذهب القراء في: ارتشاف الضرب: ١١٢٢/٣، وشرح التصريح: ٢٠٧/١.

(٧) - ينظر: التذييل والتكميل: ٥٥/٤، وهمع الهوامع: ٣٧٦/١.

(٨) - عجز بيت من الطويل صدره: فإن يك جثمانى بأرض سواكم،

وهو لجميل بثينة في: ديوانه: ٣٨، والمقاصد النحوية: ٤٩٥/١، وخزانة الأدب: ٣٥٩/١، ولكنّ عزة في:

ديوانه: ٤٠٤، وأمالي ابن الشجري: ٥/١، و٧٨/٢، والمحصل: ٥٧٤/١.

والشاهد فيه: توكيد الضمير المستكن في الظرف الواقع متعلّقه خبراً بـ(أجمع).

فَائِدَتَانِ:

الأولى: الظرف عندهم بحسب متعلّقه قسماً: مُستَقَرٌّ، بفتح القاف، ولغوٌ، فالمُستَقَرُّ ما كان عامله المحذوف مفهوماً منه وإن كان كوناً خاصاً، واللغو بخلافه^(١)، وسُمِّيَ الأولُ مُستَقَرّاً لاستقرار معنى عامله فيه، والثاني لغواً لعدم ذلك، فكأنه ألغى ولم يُعتَبَرِ اعتبارَ الأول^(٢)، قاله السيّد^(٣)، وهو أولى من تعليل الدماميني في تسميتهما أن المتعلّق العامّ لمّا كان إذا حُذِفَ انتقل الضمير الذي كان مُستَقَرّاً^(٤) فيه إلى الظرف سُمِّيَ مُستَقَرّاً؛ لاستقرار الضمير فيه، ولمّا كان الثاني لم ينتقل إليه شيءٌ من متعلّقه سُمِّيَ لغواً أو مُلغى، كأنه ألغى^(٥)؛ لأنّه لا يأتي^(٦) على قولٍ من يقول بحذف الضمير مُطلقاً، أو إذا تقدّم^(٧).

الثانية: كلُّ ظرفٍ أو جَرٍّ ومجرورٍ غير زائدٍ، ولا ممّا يُستثنى به نحو: خلا، وعدا، وحاشا، لا بُدَّ أن يتعلّق بالفعل أو شبهه، وقد اجتمعا في قوله ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾^(٧) [الفاتحة]^(٨).

أو ما أولَ بشبهه نحو ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾^(٨٤) [الزُخْرَفِ]، ففي السماء مُتعلّق بـ(إله) وهو اسمٌ غير صفةٍ، بدليل أنّه يُوصَفُ ولا يُوصَفُ به، وصَحَّ التعلّق لتأوّلِهِ بمعبود^(٩)، أو ما فيه رائحته^(١٠) نحو: فلان حاتمٌ في قومه، وأسَدٌ في عشيرته، فتعلّق (في قومه) و(في عشيرته)

(١) - ينظر: حاشية الصّبّان: ٢٩٣/١.

(٢) - قال الشّريف الجرجاني: ((الظرف المُستَقَرُّ: هو ما كان فيه العاملُ مُقدّراً، نحو: زيدٌ في الدارِ [...])، ويسمى أيضاً: ظرفاً لغواً، إذا كان عامله منكوراً)). التعريفات: ٢٢٤، وقال: ((تحقيقه أنّ هذا القسم من الظرف إنّما سُمِّيَ مُستَقَرّاً لأنّه استقرّ فيه معنى عامله وفهم منه)). حاشية الكشاف: ١٣٩.

(٣) - عليّ بن محمّد بن عليّ، المعروف بالشّريف الجرجاني، فيلسوفٌ، منطقيّ، عالمٌ بالعربيّة، درس في شيراز وسمرقند، واشتهر بكثرة التّأليف، من مؤلّفاته: حاشية على الكشاف، والتّعريفات، ومقاليد العلوم، تُوفّي سنة (٨١٦هـ). ينظر: الصّوّء اللامع: ٣٢٨/٥-٣٣٠، وبغية الوعاة: ١٩٦/٢، والأعلام: ٦/٥.

(٤) - مستقرا، والصّواب ما أثبتّه من كلام الدماميني.

(٥) - ينظر: تحفة الغريب: ق ٢/ج ١/٢٥٣.

(٦) - في الحاشية: قوله: لأنّه لا يأتي....، علّة ومتعلّق لقوله: وهو أولى من تعليل الدماميني ...، منه.

(٧) - الأولُ مذهب السّيرافي، والثاني مذهب الفراء، وقد تقدّم تخريجُهما.

(٨) - (عليهم) الأولُ مُتعلّق بالفعل (أنعمت)، و(عليهم) الثاني متعلّق بما في معنى الفعل وهو (المغضوب). ينظر: موصل الطّلاب إلى قواعد الإعراب: ٧٥.

(٩) - ينظر: التّبيان في إعراب القرآن: ١١٤٢/٢، ومغني اللبيب: ٢٧٤/٥، وشرح الأشموني: ١١٩/٢.

(١٠) - أي: رائحة الفعل.

بالاسمين العَلَمينِ لا لتأويلهما باسمٍ يشبهُ الفعل، بل لِمَا فيهما من معنى قولك: الجوادُ والشجاعُ^(١)، قال^(٢):

[١٣٨] أَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ بَعْضُ الْأَحْيَانِ

وقال^(٣):

[١٣٩] أَنَا ابْنُ مَأْوِيَّةٍ إِذْ جَدَّ النَّفْرُ

والمُتَعَلِّقُ إمَّا أَنْ يَكُونَ مَلْفُوظًا بِهِ أَوْ مَقْدَرًا^(٤)، والمُقَدَّرُ إمَّا وَاجِبُ الحذفِ أَوْ لَا، وواجبُ الحذفِ في ثمانية مواضع^(٥):

الأوَّلُ: أَنْ يَقَعَا خَبْرًا.

الثَّانِي: أَنْ يَقَعَا صِفَةً نَحْوُ ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ (١٩)﴾ [البقرة]^(٦).

الثَّالِثُ: أَنْ يَقَعَا حَالًا نَحْوُ ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ / ظ ٥١﴾ فِي زِينَتِهِ (٧٩) [الفَصَص]، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ (٤٠)﴾ [النمل] فمعناه عَدَمُ التَّحَرُّكِ لَا مَطْلَقَ الوجودِ والحصولِ فَهُوَ كَوْنٌ خَاصٌّ^(٧).

الرَّابِعُ: أَنْ يَقَعَا صِلَةً نَحْوُ ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ (١٩)﴾ [الأنبياء].

الخامسُ: أَنْ يَرْفَعَا الاسمَ الظَّاهِرَ^(٨) نَحْوُ ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ (١٠)﴾ [إبراهيم]، ونحوُ: أَعْنَدِي مَالٌ؟

السادسُ: أَنْ يَكُونَ الْمُتَعَلِّقُ بِهِ مَحذُوفًا عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ نَحْوُ: يَوْمَ الْجُمُعَةِ صُمْتُ فِيهِ^(٩).

(١) - ينظر: إيضاح الشعر: ٢٨٤، والخصائص: ٢٧٣/٣-٢٧٤، ومغني اللبيب: ٢٧٧/٥-٢٧٨.

(٢) - من الرجز، وهو بلا نسبة في: إيضاح الشعر: ٢٨٤، الخصائص ٢٧٣/٣، وشرح شواهد المغني: ٨٤٣/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣١٨/٦.

والشاهد فيه: تعلق الظرف (بعض الأحيان) بـ(أبو المنهال) لما تضمنته من معنى الجواد والسخي، أي: معنى التشبيه، والتقدير: مثل أبي المنهال.

(٣) - من الرجز، وهو لبعض السعديين في: كتاب سيبويه: ١٧٣/٤، وله أو لعبد الله بن مأوية الطائي، في: شرح شواهد الإيضاح: ٣٥٨، أو لفدكي بن عبد الله المنقري في: المقاصد النحوية ٥٥٩/٤.

والشاهد فيه: تعلق الظرف (إذ) بـ(ابن مأوية) لما تضمنته من معنى الشجاع.

(٤) - مقدر، والصواب ما أثبتته.

(٥) - تنظر هذه المواضع في: مغني اللبيب: ٣٢٧/٥-٣٣٣، والأشباه والنظائر: ٢٢٦/٢.

(٦) - على أحد قولين أحدهما المراد هنا وهو أن يكون (من السماء) متعلقًا بمحذوفٍ صفةٍ لـ(صَيِّبٍ) تقديرها (كائنٌ) ونحوها، والآخر أنه متعلقٌ بـ(صَيِّبٍ). ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٣٥/١.

(٧) - ينظر: المصدر نفسه: ١٠٠٩/٢، والبديع: ٧٦/١.

(٨) - عملُ الظرفِ والجارِ والمجرورِ الرِّفْعَ لاعتمادهما على الاستفهام، واختلف في المرفوعِ فَمِنْ النَحْوِيِّينَ من جعله فاعلاً، ومنهم من جعله مبتدأً مؤخرًا. ينظر: شرح شذور الذهب: ٥٢٥، وموصل الطلاب: ٨٣.

(٩) - والتقدير: صُمْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ صُمْتُ فِيهِ. ينظر: حاشية الدسوقي: ٥٤٤/٢.

السَّابِعُ: أَنْ يُسْتَعْمَلَ الْمُتَعَلِّقُ مَحذُوفًا فِي مَثَلٍ أَوْ شَبِيهِهِ كَقَوْلِهِمْ لَمَنْ ذَكَرَ مَا تَقَادَمَ عَهْدُهُ: (حِينَئِذٍ الْآنَ)، وَأَصْلُهُ: كَانَ ذَلِكَ حِينَئِذٍ، وَاسْتَمَعَ الْآنَ^(١).

الثَّامِنُ: الْقَسَمُ بِغَيْرِ الْبَاءِ نَحْوُ ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى (١)﴾ [الليل]، ﴿وَتَاللَّهِ لَا كِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ (٥٧)﴾ [الأنبياء]، وَلَوْ صُرِّحَ بِالْفِعْلِ^(٢) فِي ذَلِكَ وَجَبَتِ الْبَاءُ، ذَكَرَهُ فِي (الْمَغْنِي)^(٣).

ص: وَلَا يُخْبَرُ بِالزَّمَانِ عَنِ الذَّاتِ، وَاللَّيْلَةُ الْهَلَالُ، مُتَأَوَّلٌ.

ش: الْغَرَضُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ تَقْيِيدُ قَوْلِهِ: وَيَقَعُ الْخَبَرُ ظَرْفًا، وَتَفْصِيلُهُ زِيَادَةُ فَائِدَةٍ، أَعْلَمُ أَنَّ قَضِيَّةَ [مَنْعِ]^(٤) الْإِخْبَارِ بِالزَّمَانِ عَنِ الذَّاتِ مُطْلَقًا هُوَ الْمَشْهُورُ بَيْنَ الْمُتَقَدِّمِينَ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ^(٥)؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِ شَأْنِ الدَّوَاتِ الْاسْتِمْرَارَ فِي جَمِيعِ الْأَزْمَنَةِ فَلَا فَائِدَةَ فِي الْإِخْبَارِ عَنْهَا بِزَمَنِ مَخْصُوصٍ إِذْ لَا فَائِدَةَ لِتَخْصِصِ شَيْءٍ بِزَمَانٍ هُوَ فِي غَيْرِهِ حَاصِلٌ مِثْلُهُ^(٦)، وَمَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ فَعِنْدَهُمْ مُؤَوَّلٌ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ كَقَوْلِهِمُ: اللَّيْلَةُ الْهَلَالُ، أَيْ: طُلُوعُ الْهَلَالِ، وَقَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ: الْيَوْمَ خَمْرٌ وَغَدًا أَمْرٌ^(٧)، أَيْ: شُرْبُ خَمْرٍ، أَوْ قَوْلُ الْآخِرِ^(٨):

[١٤٠] أَكَلٌ عَامٍ نَعَمْ تَحْوُونَهُ

أَي: حَوَائِثُهُ^(٩). وَأَجَازَ ذَلِكَ بِشَرْطِ الْفَائِدَةِ جَمَاعَةً مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْهُمْ ابْنُ الطَّرَاوَةِ^(١٠)، وَالْمَصْنُفُ فِي (الْأَوْضَحِ)^(١١)، وَابْنُ مَالِكٍ، وَضَبَطَهُ بِأَنْ يُشَابَهَ اسْمُ الْعَيْنِ اسْمَ الْمَعْنَى فِي الْخُدُوثِ وَقَتًا دُونَ وَقْتِ نَحْوِ: اللَّيْلَةُ الْهَلَالُ، وَالرُّطْبُ شَهْرِي رَبِيعٍ، أَوْ أَنْ تَعْلَمَ إِضَافَةَ اسْمٍ مَعْنَى إِلَى اسْمِ الْعَيْنِ تَقْدِيرًا نَحْوِ قَوْلِهِ: الْيَوْمَ خَمْرٌ وَغَدًا أَمْرٌ، وَقَوْلِهِ:

(١) - ينظر: كتاب سيبويه: ٢٢٤/١، و٢٧٤، و١٢٩/٢، والمفصل: ٧٥.

(٢) - الفعل، والصواب ما أثبتته.

(٣) - ينظر: مغني اللبيب: ٣٣٣/٥.

(٤) - زيادة يقتضيها السياق.

(٥) - ينظر: المقتضب: ٢٧٤/٣، و١٧٢/٤، والأصول في النحو: ٦٣/١، والإيضاح: ٩٥-٩٦.

(٦) - ينظر تعليل ذلك في: الأصول في النحو: ٦٣/١، واللباب للعكبري: ١٤٠/١، والمحصل: ٥٧٥/١-٥٧٦.

(٧) - مثل: يضرب للرّخاء يأتي بعده الجد، وقائله امرؤ القيس عندما بلغه خبر مقتل أبيه حُجِرَ، وكان امرؤ القيس على الشَّرَاب. ينظر في: مجمع الأمثال: ٤١٧/٢.

(٨) - من الرّجز، وهو لقيس بن حصين الحارثي في: الانتخاب: ٥٢.

والشّاهد فيه: حذف المضاف المُقَدَّر وإقامته المضاف إليه مقامه، والأصل: حوايه نَعَمْ.

(٩) - ينظر: كتاب سيبويه: ٢١٦/١، والمقتضب: ٣٥١/٤، وشرح الرّضي: ٢٤٢-٢٤٣.

(١٠) - تُنْظَرُ نَسْبَةُ هَذَا الْمَذْهَبِ إِلَيْهِ فِي: الْبَسِيطِ لِابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ: ٦٠١/١، وَالْمَقَاصِدِ الشَّافِيَّةِ: ٣٠/٢.

(١١) - ينظر: أوضح المسالك: ٢٠١/١.

[١٤١]

أَكْلٌ عَامٍ نَعَمَ تَحْوُونَهُ

أَوْ أَنْ يَكُونَ اسْمُ الْعَيْنِ عَامًا وَاسْمُ الزَّمَانِ خَاصًّا نَحْوُ: نَحْنُ فِي شَهْرِ كَذَا، (فَنَحْنُ) مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ عَامٌّ لَشُمُولِهِ الْمُتَكَلِّمَ وَجَمِيعَ مَنْ سِوَاهُ مِنَ الْمَوْجُودِينَ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ، وَ(فِي شَهْرِ كَذَا) خَبَرُهُ، وَهُوَ خَاصٌّ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ، أَوْ أَنْ يَكُونَ اسْمُ الزَّمَانِ مَسْئُولًا^(١) بِهِ عَنْ خَاصِّ نَحْوُ: فِي أَيِّ الْفُصُولِ نَحْنُ^(٢)؟، وَمَا ذَكَرُوهُ حَسَنٌ سِوَى تَمَثِيلِهِمْ بِنَحْوِ: نَحْنُ فِي شَهْرِ كَذَا، وَفِي أَيِّ الْفُصُولِ نَحْنُ؟، ففِيهِ مَنَاقِشَةٌ.

وَفُهِمَ مِنْ نَفْيِهِ الْإِخْبَارَ عَنِ الذَّاتِ بِالزَّمَانِ فَقَطْ أَنَّ الْمَكَانَ يُخْبَرُ بِهِ عَنِ الذَّاتِ نَحْوُ: زَيْدٌ أَمَامَكَ، وَعَنِ الْمَعْنَى نَحْوُ: الْخَيْرُ عِنْدَكَ، وَأَنَّ الْمَعْنَى يُخْبَرُ عَنْهُ بِالزَّمَانِ^(٣)، وَهُوَ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْحَدُثُ غَيْرَ مُسْتَمَرٍّ نَحْوُ: الصَّوْمُ غَدًا، وَإِلَّا فَلَا لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ، فَلَا يَقَالُ: طُلُوعُ الشَّمْسِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ^(٤)، وَهَذَا إِنْ أَفَادَ أَفَادَ الْإِخْبَارُ بِالْمَكَانِ عَنِ الذَّاتِ أَوْ عَنِ الْمَعْنَى، أَوْ بِالزَّمَانِ عَنِ الْمَعْنَى كَالْأَمْثَلَةِ الْمَذْكُورَةِ جَائِزٌ^(٥)، وَإِلَّا فَلَا نَحْوُ: زَيْدٌ مَكَانًا، وَالْقِتَالُ مَكَانًا، وَالْقِتَالُ زَمَانًا، أَوْ حِينًا^(٦).

فَائِدَةٌ:

إِذَا أُخْبِرَ بِالزَّمَانِ عَنِ الْمَعْنَى وَاسْتَغْرَقَ ذَلِكَ الْمَعْنَى جَمِيعَ الزَّمَانِ أَوْ أَكْثَرَهُ، وَكَانَ الزَّمَانُ نَكْرَةً رُفِعَ غَالِبًا نَحْوُ ﴿وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا (١٥)﴾ [الْأَحْقَافَ]، وَالصَّوْمُ يَوْمٌ، وَالسَّيْرُ شَهْرٌ، إِذَا كَانَ السَّيْرُ فِي أَكْثَرِهِ؛ لِأَنَّهُ بَاسْتَغْرَاقِهِ إِيَّاهُ كَأَنَّهُ هُوَ، وَلَا سِيَّمَا مَعَ التَّنْكِيرِ الْمُنَاسِبِ لِلْخَبَرِيَّةِ^(٧)، وَيَجُوزُ نَصْبُ نَصْبُ هَذَا الزَّمَانِ الْمُنْكَرِ وَجَرُّهُ بِ(فِي) خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ^(٨).

وَإِنْ كَانَ الزَّمَانُ مَعْرِفَةً نَحْوُ: الصَّوْمُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، لَمْ يَكُنِ الرَّفْعُ غَالِبًا، وَأَوْجَبَ الْكَوْفِيُّونَ النَّصْبَ^(٩)، فَإِنْ وَقَعَ لَا فِي الْأَكْثَرِ^(١٠) فَالْأَغْلَبُ نَصْبُهُ أَوْ جَرُّهُ بِ(فِي) مُعْرِفًا كَانَ الزَّمَانُ أَوْ مُنْكَرًا نَحْوُ: نَحْوُ: الْخُرُوجُ يَوْمًا، أَوْ فِي يَوْمٍ، وَالسَّيْرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أَوْ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَأَمَّا ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ (١٩٧)﴾ [البَقَرَةُ]، فَلَتَأْكُدُ أَمْرَ الْحَجِّ وَدُعَاءِ النَّاسِ إِلَى الْإِسْتِعْدَادِ لَهُ حَتَّى كَانَ أَفْعَالُ الْحَجِّ

(١) - مَسْئُولٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٢) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٣١٩/١ - ٣٢٠.

(٣) - وَأَنَّ الْمَعْنَى يَخْبَرُ بِهِ عَنِ الزَّمَانِ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٤) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٢٠٨/١، وَمَجِيبُ الْبَيِّنَاتِ: ٣١٨/١ - ٣١٩.

(٥) - فِي الْحَاشِيَةِ: قَوْلُهُ: جَائِزٌ، خَبَرٌ لِقَوْلِهِ: هَذَا إِنْ أَفَادَ، مِنْهُ.

(٦) - يَنْظُرُ: الْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ: ٢٧/٢، وَحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ: ٢٩٨/١.

(٧) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِيِّ: ٢٤٣/١.

(٨) - يَنْظُرُ مَذْهَبُ الْكَوْفِيِّينَ فِي: شَرْحِ التَّسْهِيلِ: ٣٢٠/١، وَشَرْحِ الرُّضِيِّ: ٢٤٣/١، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٦٢/٤.

(٩) - إِذَا كَانَ فِي الْأَكْثَرِ، يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِيِّ: ٢٤٣/١ - ٢٤٢.

(١٠) - أَيُّ: لَا فِي أَكْثَرِ الزَّمَانِ.

مُستغرقةً لجميع الأشهر الثلاثة^(١)، وربما رُفِعَ نحو ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ﴾ (٥٩) [طه]^(٢).

وإذا أخبرنا بالمكان عن اسم عينٍ سواء كان اسم مكانٍ أم لا، فإن كان غير مُتصرفٍ نحو: زيدٌ عندك، امتنع رفعه، وإن كان مُتصرفاً وهو نكرة فالرفع راجح^(٣) نحو: أنت مني مكان قريب، ودارك مني يمين أو شمال، وهو باقٍ على الظرفية عند البصريين^(٤)، والمضاف محذوف إما من المبتدأ أي: مكانك مني مكان / و٥٢ / قريب أو من الخبر نحو: أنت مني ذو مكان قريب، وإن كان معرفة فالرفع مرجوح نحو: زيد خلقك^(٥).

ويكثر رفع المحدود^(٦) المتصرف من الظرفين بعد اسم عينٍ مُقدِّراً إضافةً بعدٍ إليه نحو: زيد مني يومان، أو فرسخان، وأما المبهم نحو: أنت مني زمان، فلا يجوز رفعاً ولا نصباً، وكذا المختص نحو: زيد دارك أو بستانك، وغير المتصرف نحو: صحوة، يلزم النصب على الظرفية، ويتعين النصب في نحو: أنت مني فرسخين، أي: من أشياعي^(٧) ما سرنا فرسخين، وهذا تفسير معني لا لفظ^(٨)، وإن أردت تفصيل المقام فارجع إلى الرضي (تت)^(٩) وشروح (التسهيل)^(١٠).

ص: وَيُغْنِي عَنِ الْخَبَرِ مَرْفُوعٌ وَصِفٌ مُعْتَمَدٌ عَلَى اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ نَحْوُ:

أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلِمَى ...

وَمَا مَضْرُوبُ الْعَمْرَانِ.

ش: اعلم أنه قد أفهم رسمنا للمبتدأ في أول الباب أن المبتدأ قسمان: قسم له خبر، وقسم ليس له خبر، بل له مرفوعٌ يُغْنِي عن الخبر فاعلاً كان أو نائبه، والمُصَنَّفُ لما أنهى كلامه على القسم الأول نَبَهَ على القسم الثاني، وهو الوصف سواء كان اسم فاعلٍ نحو: أضراب الزيدان، أو اسم

(١) - ينظر: شرح الرضي: ٢٤٤/١، والنجم الثاقب: ٢٤٥/١.

(٢) - ينظر: تعليق الفوائد: ١١٧/٣-١١٨.

(٣) - يوجب الكوفيون في مثل هذه الحالة الرفع في تفصيلٍ أورده أبو حيان ردًا على ابن مالك في توهميه من نسب لزوم الرفع إلى الكوفيين. ينظر: شرح التسهيل: ٣٢٢/١، والتذليل والتكميل: ٦٩-٧٠.

(٤) - ينظر: شرح الرضي: ٢٤٤/١.

(٥) - ينظر: شرح التسهيل: ٣٢٢/١، وشرح الرضي: ٢٤٤/١، وتعليق الفوائد: ١١٩/٣.

(٦) - المحدود من الظروف ما دلَّ على وقتٍ مُقدَّرٍ مُعَيَّنٍ ومحدودٍ، مثل: ساعة، ويوم، وليلة، إلخ.

(٧) - أشياع، والصواب ما أثبتته، وهو من تقدير ابن مالك.

(٨) - ينظر: التسهيل: ٤٩-٥٠، وشرح التسهيل: ٣٢١/١-٣٢٢، والتذليل والتكميل: ٧١/٤.

(٩) - ينظر: شرح الرضي: ٢٤٢/١ وما بعدها.

(١٠) - ينظر: شرح التسهيل: ٣١٩/١، والتذليل والتكميل: ٦١/٤٤، وشرح التسهيل للتنسي: ٢٩٣/١، وتعليق

الفوائد: ١١٤/٣، وشفاء العليل: ٢٩٥/١.

مفعول نحو: أَمْضُوبُ الْعَمْرَانِ، أو صفةً مُشَبَّهَةٌ نحو: مَا حَسَنَ الْوَجْهَانِ، أو اسمَ تفضيلٍ نحو: مَا أَحْسَنَ فِي عَيْنِ زَيْدٍ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ غَيْرِهِ، أو منسوباً^(١) نحو: أَفْرَشِي أَبْوَكَ. ويُشْتَرَطُ فِي الْوَصْفِ الْمَذْكُورِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ^(٢) أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى اسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ لِيَصَحَّ الْاِكْتِفَاءُ بِالْمَرْفُوعِ سِوَاءَ كَانَ الْاسْتِفْهَامُ بِالْحَرْفِ كَقَوْلِهِ^(٣):

[١٤٢] أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمَى أَمْ نَوَوَا ظَعَنًا

أو بالاسم نحو: كَيْفَ جَالَسَ الْعَمْرَانِ، وسواءً كَانَ النَّفْيُ بِالْحَرْفِ كَقَوْلِهِ^(٤):

[١٤٣] خَلِيلِي مَا وَافٍ بَعْهَدِي^(٥) أَنْتُمَا

أو بالفعل نحو: لَيْسَ قَائِمُ الزَّيْدَانِ، أو بالاسم نحو: غَيْرُ قَائِمِ الزَّيْدَانِ^(٦)، وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي نَوَاسٍ^(٧):

[١٤٤] غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

وإنَّما لم يُجْعَلِ الْمَرْفُوعُ بِالْوَصْفِ خَبَرَ الْوَصْفِ؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ قَائِمٌ مَقَامَ [الْفِعْلِ]، وَالْفِعْلُ لَا يُخْبَرُ عَنْهُ فَكَذَا مَا قَامَ مَقَامَهُ^(٨)، وَمِنْ تَمَّ بِفَاعِلِهِ كَلَامٌ مِنْ بَيْنِ الصِّفَاتِ؛ وَلِهَذَا أَيْضًا لَا يُصَغَّرُ وَلَا يُوصَفُ وَلَا وَلَا يَتَنَّى وَلَا يُجْمَعُ، إِلَّا عَلَى لُغَةٍ (أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ)^(٩)، وَعَنْ سَبِيوِيهِ جَوَازُ الْإِبْتِدَاءِ بِهَذَا الْوَصْفِ بَدُونِ

(١) - منسوب، والصواب ما أثبتته.

(٢) - وذهب أبو الحسن الأخفش إلى عدم اشتراط الاعتماد. ينظر مذهبه في: البغداديات: ٤١٦، وقواعد المطارحة في النحو: ٧٢، والبسيط في شرح الكافية: ٢٧٧/٢، والتذيل والتكميل: ٢٧٢/٣.

(٣) - صدر بيت عجزه: إِنْ يَطْعُنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطْنَا،

وهو من البسيط، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٢٦٩/١، وشرح ابن الناطم: ٧٥، والتذيل والتكميل: ٢٥٣/٣، وتخليص الشواهد: ١٨١، والمقاصد النحوية ٤٨١/١.

والشاهد فيه: اعتماد الوصف (قَاطِنٌ) على الاستفهام؛ لَيْسَ الْفَاعِلُ (قَوْمٌ سَلَمَى) مَسَدَ الْخَبَرِ.

(٤) - مرّ تخريج البيت، والشاهد فيه هنا: اعتماد الوصف (وَافٍ) على النفي؛ لَيْسَ الْفَاعِلُ (أَنْتُمَا) مَسَدَ الْخَبَرِ.

(٥) - بعهد، والصواب ما أثبتته من مصادر البيت.

(٦) - أي: أدوات الاستفهام جميعها، وأدوات النفي جميعها. شرح التسهيل: ٣٧٤/١، والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو: إِنَّمَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ، ففي قَوْه قولنا: مَا قَائِمٌ إِلَّا الزَّيْدَانِ. ينظر: شرح التصريح: ١٩٣/١.

(٧) - من المديد، وهو لأبي نواس في: أمالي ابن الشجري: ٤٧/١، وأمالي ابن الحاجب: ٦٣٧/٢، ومغني اللبيب: ٤٦٦/٢، و٦٣٣/٦، وخزانة الأدب: ٣٤٥/١، و٥٤٧/٩.

والشاهد فيه: اعتماد الوصف (مَأْسُوفٍ) على النفي بالاسم (غَيْرُ)؛ لَيْسَ نَائِبُ الْفَاعِلِ، وهو متعلق (على زَمَنٍ) مَسَدَ الْخَبَرِ.

(٨) - ينظر: شرح الرضي: ٢١٩/١، وشرح التصريح: ١٩٣/١، وجمع الجوامع في النحو: ٦٣.

(٩) - ينظر: شرح الرضي: ٢١٩/١، والبسيط في شرح الكافية: ٢٧٦/٢، وارتشاف الضرب: ١٠٨١/٣.

بدونِ هذا الشرطِ مع قُبْحِ^(١)، واختارَه ابنُ مالكٍ^(٢)، وذهبَ الفرَّاءُ والكوفيُّونَ إلى جوازِهِ دونَ قُبْحِ^(٣)، والأصحُّ الأوَّلُ؛ ولا حَجَّةَ فيما استدَلُّوا بِهِ مِنْ قَوْلِهِ^(٤):

[١٤٥] خَبِيرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلَغِيًا مَقَالَةً لَهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

لأنَّ (خَبِيرٌ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، و(بَنُو) مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ، لا مَرْفُوعٌ بِ(خَبِيرٍ) كما زَعَمُوا، وإنَّما صَحَّ كونهُ خبرًا عَنِ الجمعِ مع كونهِ مُفْرَدًا؛ لأنَّه على وَزْنِ (فَعِيلٍ)، وفَعِيلٌ على وَزْنِ المَصْدَرِ ك(صَهِيلٍ)، والمَصْدَرُ يُخْبِرُ عن المَفْرَدِ والمُتَشَيِّ والمَجْمُوعِ فَأُعْطِيَ حَكْمَهُ لِمَا هُوَ على زَنْتِهِ على حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ (٤)﴾ [التَّحْرِيمُ]^(٥).

وهذا الوصفُ مع مرفوعِهِ إمَّا أَنْ يَتطابَقَا أو لا، فَإِنْ تَطَابَقَا إِفْرَادًا نَحْوُ: أَقَانِمُ زَيْدٌ، جَازَ فِي الوَصْفِ وَجْهَانِ: الْإِبْتِدَائِيَّةُ، وَمَا بَعْدَهُ مَرْفُوعٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ، وَالْخَبَرِيَّةُ، وَمَا بَعْدَهُ مُبْتَدَأٌ، إِلَّا فِي نَحْوِ: أَحَاضِرُ الْقَاضِيِ امْرَأَةٌ، فَيَتَعَيَّنُ كَوْنُ الوَصْفِ مُبْتَدَأً، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا^(٦) مُقَدَّمًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُطَابِقٍ لِلْمُبْتَدَأِ فِي التَّأْنِيثِ^(٧).

وإِنْ تَطَابَقَا تَنْثِيَةً أو جَمْعًا نَحْوُ: أَضَارِبَانِ الزَّيْدَانِ، أَضَارِبُونَ الزَّيْدُونَ، تَعَيَّنَتْ خَبَرِيَّةُ الوَصْفِ عَلَى اللِّغَةِ الْفَصْحَى^(٨)؛ لِأَنَّ تَحْمُلَ الوَصْفِ الضَّمِيرَ أَمَارَةً عَلَى خَبَرِيَّتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَتطَابَقَا تَعَيَّنَتْ ابْتِدَائِيَّةُ الوَصْفِ وَمَا بَعْدَهُ فَاعِلٌ أو نَائِبٌ^(٩) عَنْهُ نَحْوُ: أَقَانِمُ الزَّيْدَانِ، وَمَا مَضْرُوبُ الْعَمْرَانِ، وَنَحْوُ ذَلِكَ^(١٠).

(١) - ينظر: كتاب سيبويه: ١٢٧/٢، وهذا المذهب نسبُهُ ابنُ مالكٍ لسيبويه، قال ((لا يَحْسُنُ عِنْدَ سِيبَوِيهِ الْإِبْتِدَاءُ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي تَقَرَّرَ إِلَّا بَعْدَ اسْتِفْهَامٍ أو نَفْيٍ، وَإِنْ فُعِلَ بِهِ ذَلِكَ دُونَ اسْتِفْهَامٍ أو نَفْيٍ قُبْحٌ عِنْدَهُ دُونَ مَنَعٍ. هَذَا مَفْهُومُ كَلَامِهِ فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ، وَلَا مُعَارَضَ لَهُ فِي غَيْرِهِ. وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ سِيبَوِيهَ لَمْ يُجْزِ جَعْلَهُ مُبْتَدَأً إِذَا لَمْ يَلِ اسْتِفْهَامًا أو نَفْيًا فَقَدْ قَوْلُهُ مَا لَمْ يَقُلْ)). شرح التَّسْهِيلِ: ٢٧٣/١. وَقَدْ رَدَّ أَبُو حَيَّانَ بِأَنَّ كَلَامَ سِيبَوِيهِ لَا يُعْطَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ. ينظر: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٧٢/٣-٢٧٣، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ١٠٨٣/٣.

(٢) - ينظر: شرح التَّسْهِيلِ: ٢٧٣/١، وَسِبْقُهُ ابْنُ السَّرَّاجِ فِي تَجْوِيزِهِ عَلَى قُبْحٍ، ينظر: الْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ٦٠/١.

(٣) - ينظر: شرح ألفية ابن معطي للقَوَّاس: ق ٢/١ ج ١/٩٨٠، وتعليق الفوائد: ٢٠/٣.

(٤) - من الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِرَجُلٍ مِنَ الطَّائِفِينَ فِي: شرح الكافية الشَّافِيَّة: ٧٤/١، وَتَخْلِيصُ الشُّوَاهِدِ: ١٨٢، وَتَاجُ عُلُومِ الْأَدَبِ: ٣٤٣، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّة: ٤٨٧/١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: اسْتِدْلَالُ الْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ بِهِ عَلَى جَوَازِ الْإِبْتِدَاءِ بِالْوَصْفِ مِنْ غَيْرِ اعْتِمَادٍ، وَرَدُّهُ الْبَصْرِيُّونَ بِأَنَّهُ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ.

(٥) - ينظر: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٧٤/٣، وَشرح قطر النَّدَى: ٢٧٣، وَشرح النَّصْرِيح: ١٩٤/١.

(٦) - خبر، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٧) - ينظر: شرح ابن النَّاظِمِ: ٧٦، وَمَنْهَجُ السَّالِكِ: ١٢٣/١، وَشرح الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ١٨٠/١.

(٨) - إِيْشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَكُونُ عَلَى اللِّغَةِ الْمَعْرُوفَةِ بُلْغَةً أَكْلُونِي الْبِرَاقِيْثُ.

(٩) - فَاعِلًا أو نَائِبًا، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(١٠) - ينظر: أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ: ١٩٢/١، وَشرح النَّصْرِيح: ١٩٥/١، مُجِيبُ النَّدَا: ٣٢٣/١.

ص: وقد يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ نَحْوُ ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (١٤)﴾ [البروج].

ش: الأصل أن يُخْبَرَ عن المبتدأ /ظ٥٢/ الواحدِ بخبرٍ واحدٍ^(١)، ويجوزُ أن يَتَعَدَّدَ لمبتدأٍ واحدٍ على الأصح^(٢)؛ لأنَّه كالنَّعْتِ فيجوزُ تعدُّدهُ سواءً اتَّفَقَا إفراداً، أو جملةً، أو اختلَفَا^(٣) فالأوَّلُ نحوُ: زيدٌ شاعرٌ شاعرٌ وكاتبٌ، والثَّاني نحوُ: زيدٌ قامَ وضَحَكَ، والثَّالثُ نحوُ: زيدٌ قاعدٌ وضَحَكَ، وبالعكسِ، والتَّعَدُّدُ على ثلاثةِ أَصْرُبٍ:

أحدها: أن يَتَعَدَّدَ لفظاً ومعنى، لا لتعدُّدِ المُخْبِرِ عنه نحوُ: زيدٌ شاعرٌ كاتبٌ فقيهٌ، وضابطُ هذا الصُّرْبِ صِحَّةُ الاقتصارِ على واحدٍ من الخبرين أو الأخبارِ، ويجوزُ في هذا العطفِ نظراً إلى المغايَرةِ بينهما، وتركُّهُ نظراً إلى أنَّها أخبارٌ عن واحدٍ وهي هو معنى^(٤).

ثانيها: أن يَتَعَدَّدَ لفظاً فقط؛ لقيامِ المتعدِّدِ فيه مقامَ خبرٍ واحدٍ نحوُ: الرُّمَّانُ حُلُوٌّ حامضٌ، وضابطُ هذا أن لا يَصَحَّ الإخبارُ ببعضِهِ عن المبتدأ، والجمهورُ يلتزمونَ تركَ العطفِ في هذا الصُّرْبِ؛ لأنَّ مجموعَهما بمنزلةِ الخبرِ الواحدِ إذ المعنى: الرُّمَّانُ مُرٌّ^(٥)، وأجازهُ الفارسيُّ نظراً إلى تعدُّدِ اللفظِ^(٦)، وارتضاءُ الرُّضِيِّ (رحمته) ^(٧)، وذكرَ في (البديع) أنَّه لا يجوزُ تَوَسُّطُ المبتدأِ بينهما ولا تقدُّمُهما عليه عندَ الأكثرِ وأجازهُ بعضُ^(٨).

ثالثُهما: أن يَتَعَدَّدَ لتعدُّدِ صاحبهِ إمَّا حقيقةً نحوُ: بنوكَ فقيهٌ، وشاعرٌ، وكاتبٌ، وقولُهُ^(٩):

[١٤٦] يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ

-
- (١) - ينظر: الكافي في شرح الهادي: ٣٩١/١، والمغني في النحو: ٣٦٧/٢، وشرح قطر الندى: ١٢٤.
- (٢) - ذهب ابنُ عصفورٍ وجماعةٌ من المغاربةِ إلى عدمِ جوازِ تعدُّدِ الخبرِ إلَّا بالعطفِ. ينظر: شرح الجمل لابن عصفورٍ: ٣٥٩/١، وهمع الهوامع: ٤٠٢/١.
- (٣) - ينظر: منهج السَّالِك: ٢٠٠/١.
- (٤) - ينظر: الكافي في شرح الهادي: ٣٩٢/١، وشرح التَّسهيل: ٣٢٦/١، وشرح ابن النَّاظم: ٩٠، والمقاصد الشَّافية: ١٢٧/٢.
- (٥) - ينظر: شرح التَّسهيل: ٣٢٧/١، وتنبيه الطَّلَبة على معاني الألفيَّة: ٣٨٠/١، وشرح الأشموني: ٢١٤.
- (٦) - تنظر نسبةُ هذا الرَّأْيِ إلى الفارسيِّ في: شرح التَّسهيل: ٣٢٧/١، والتَّذْيِيلُ والتَّكْمِيلُ: ٨٨/٤، وشرح الألفيَّة للمراديِّ: ١٩٥/١، وتعليق الفرائد: ١٣٤/٣، وشرح الأشموني: ٢١٤/١.
- (٧) - فيجوزُ عندهُ أن تقولَ: هذا أبيضٌ وأسودٌ، وهذا حُلُوٌّ وخامضٌ. ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ٢٦١/١.
- (٨) - قال ابنُ الأثيرِ: ((وهذانِ الخبرانِ وقعا جميعاً خبراً للمبتدأ؛ لمشابهتهما الجمل، فلا يجوزُ الفصلُ بينهما، ولا ولا تقدُّمُهما معاً على المبتدأ عندَ الأكثرينَ، ولا تقدُّمُ أحدهما وتأخُّرُ الآخرِ، وأجازهُ بعضُهُم)). البديع: ٨٤/١.
- (٩) - من المتقاربِ، وهو لطرَفةُ بنِ العبدِ في: ديوانه: ١٧٠، والمقاصد النَّحويَّة: ٥٥٣/١.
- والشَّاهِدُ فيه: مجيءُ الخبرِ متعدِّداً لتعدُّدِ المُخْبِرِ عنه، ولذلك وجبَ العطفُ بالواوِ.

أَوْ حُكْمًا بِأَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ مَفْرَدًا ذَا أَجْزَاءٍ تَتَقَسَّمُ الْأَخْبَارُ إِلَيْهَا نَحْوُ ﴿أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌّ وَلَهُوَ وَزِينَةٌ وَتَقَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ﴾ (٢٠) [الحديد]، وَهَذَا يَجِبُ فِيهِ الْعَطْفُ^(١).

وَصَرَّحَ الْمُصَنِّفُ فِي (الْأَوْضَحِ) بِأَنَّ هَذَا الضَّرْبَ وَالضَّرْبَ الثَّانِي^(٢) لَيْسَ مِنَ التَّعَدُّدِ فَإِنَّهُ قَالَ حَيْثُ اعْتَرَضَ عَلَى ابْنِ النَّازِمِ فِي جَعْلِهِمَا مِنْ تَعَدُّدِ الْخَبَرِ^(٣) مَا حَاصِلُهُ: إِنَّ (حُلُوَّ حَامِضٍ) فِي مَعْنَى خَبَرٍ وَاحِدٍ، وَأَنَّ قَوْلَهُ: يَدَاكَ ... إلخ، فِي قُوَّةٍ مُبْتَدَأَيْنِ لِكُلِّ مِنْهُمَا خَبَرٌ، وَأَنَّ نَحْوَ ﴿أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌّ وَلَهُوَ﴾ (٢٠) [الحديد]، الثَّانِي تَابِعٌ لَا خَبَرٌ^(٤).

وَنَظَرَ فِيهِ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ^(٥) فَقَالَ: أَمَّا مَا قَالَهُ فِي الْأَوَّلِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، إِذْ لَمْ يَصَادَمْ [كَلَامُ] الشَّارِحِ، بَلْ هُوَ عَيْثُهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَعَلَهُ مُتَعَدِّدًا فِي اللَّفْظِ فَقَطْ.

وَأَمَّا الثَّانِي وَهُوَ كَوْنُ (يَدَاكَ) فِي قُوَّةٍ مُبْتَدَأَيْنِ فَلَا يُنَافِي كَوْنَهُ بِحَسَبِ اللَّفْظِ وَاحِدًا^(٦).

وَأَمَّا الثَّلَاثُ فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ كَوْنِهِ تَابِعًا وَخَبَرًا، هُوَ تَابِعٌ مِنْ حَيْثُ تَوَسَّطَ الْحَرْفُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ، خَبَرٌ مِنْ حَيْثُ عَطَفَهُ عَلَى الْخَبَرِ، إِذِ الْمَعْطُوفُ عَلَى الْخَبَرِ خَبَرٌ كَمَا أَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَى الصَّلَةِ صَلَةٌ^(٧)، انْتَهَى. وَحَكَى الْمُصَنِّفُ فِي (الشَّرْحِ) الْإِجْمَاعَ عَلَى عَدَمِ التَّعَدُّدِ فِي هَذَيْنِ الضَّرْبَيْنِ^(٨). وَلِلْفَاكِهِي فِي هَذَا الْمَقَامِ كِبَوَّةٌ وَاضِحَةٌ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا نَقَلَ عَنِ (النَّسْهِيلِ) مَا يُوَافِقُ لـ (لَا وَضَحَ) مِنْ نَفْيِ التَّعَدُّدِ فِي الضَّرْبَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، قَالَ: فَمَا فِي (الشَّرْحِ) مِنْ حِكَايَةِ الْإِجْمَاعِ عَلَى [عَدَمِ] التَّعَدُّدِ فِيهِمَا مَنْظُورٌ فِيهِ^(٩).

ص: وَقَدْ يَتَقَدَّمُ نَحْوُ: فِي الدَّارِ زَيْدٌ، وَأَيْنَ زَيْدٌ.

ش: الْأَصْلُ فِي الْخَبَرِ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْمُبْتَدَأِ؛ لِأَنَّهُ وَصِفَ لَهُ غَالِبًا، فَحَقُّهُ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنْهُ وَضْعًا كَتَأَخَّرِهِ طَبْعًا^(١٠)، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهُ^(١) حَيْثُ لَا مَانِعَ مِنْهُ^(٢)، وَذَلِكَ إِذَا جَوَّازَ نَحْوُ: فِي الدَّارِ زَيْدٌ، أَوْ وَجُوبٌ وَذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ:

(١) - ينظر: شرح النَّسْهِيلِ: ٣٢٦/١، وشرح ابن النَّازِمِ: ٨٩-٩٠، والتَّذْيِيلُ والتَّكْمِيلُ: ٨٨/٤.

(٢) - أي: مَا يَتَعَدَّدُ لَفْظًا فَقَطْ؛ لِقِيَامِ الْمُتَعَدِّدِ فِيهِ مَقَامَ خَبَرٍ وَاحِدٍ، وَمَا يَتَعَدَّدُ لِتَعَدُّدِ صَاحِبِهِ إِذَا حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا.

(٣) - ينظر: شرح ابن النَّازِمِ: ٨٩-٩٠.

(٤) - ينظر: أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ: ٢٢٣-٢٢٥.

(٥) - هُوَ الْأَشْمُونِي.

(٦) - وَاحِدٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٧) - ينظر: شرح الْأَشْمُونِي: ٢١٥-٢١٦.

(٨) - قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: ((وَأَجْمَعُوا عَلَى عَدَمِ التَّعَدُّدِ فِي مِثْلِ: زَيْدٌ شَاعِرٌ وَكَاتِبٌ، وَفِي نَحْوِ: الرَّيْدَانِ شَاعِرٌ وَكَاتِبٌ، وَفِي نَحْوِ: هَذَا حُلُوٌّ حَامِضٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ لَا تَعَدَّدُ فِيهِ فِي الْحَقِيقَةِ)). شرح قَطْرِ النَّدى: ١٢٤.

(٩) - الصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ مِنْ لَفْظَةِ (عَدَمَ) لِمُنَاسَبَةِ السِّيَاقِ. ينظر: مجيب النَّدَا: ٣٢٦/١.

(١٠) - ينظر: شرح الكافية الشَّافِيَّة: ٣٦٦/١، وشرح أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَعْطِي لِلْقَوَاسِ: ق ٢/١ ج ٨٣٨.

منها: أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ مُفْرَدًا، وَهُوَ وَاجِبُ التَّصْدِيرِ إِمَّا بِنَفْسِهِ كَالِاسْتِفْهَامِ نَحْوُ: مَنْ زَيْدٌ؟ وَكَيْفَ عَمَرٌ؟ أَوْ بغيرِهِ نَحْوُ: صَبِيحَةُ أَيِّ يَوْمٍ سَفَرُكَ؟ إِذْ لَوْ أُخِّرَ لَزَالَ تَصْدِيرُهُ^(٣)، فَلَوْ كَانَ جُمْلَةً جَارَ تَأْخِيرُهُ نَحْوُ: زَيْدٌ مَنْ أَبُوهُ؟ لَعَدِمَ زَوَالِ التَّقْدِيرِ؛ لِأَنَّ ذَا التَّصْدِيرِ يَكْفِيهِ أَنْ يَقَعَ صَدْرَ جُمْلَةٍ بِحَيْثُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ مِنْ رُكْنَيْهَا^(٤).

ومنها: أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا أَوْ جُمْلَةً، وَالْمَبْتَدَأُ نَكْرَةً مُحْضَةً نَحْوُ: فِي الدَّارِ رَجُلٌ، وَعِنْدَكَ مَالٌ، وَقَصْدَكَ غَلَامُهُ رَجُلٌ، فَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِذْ لَوْ تَأَخَّرَ لُتَوَهَّمُ أَنَّه صِفَةٌ لِلنَّكْرَةِ^(٥)؛ لِأَنَّ حَاجَةَ النَّكْرَةِ الْمُحْضَةِ /و٥٣/ إِلَى الصِّفَةِ لِيُعَيِّدَ الْإِخْبَارَ عَنْهَا فَائِدَةً تَامَّةً أَكْذُ مِنْهَا إِلَى الْخَبْرِ؛ لِتَوْقُفِ الْإِخْبَارِ عَلَى حُصُولِ الْفَائِدَةِ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ كَانَ الْمَبْتَدَأُ مَعْرِفَةً أَوْ نَكْرَةً مُخَصَّصَةً كَزَيْدٌ عِنْدَكَ، وَرَجُلٌ تَمِيمِيٌّ فِي الدَّارِ، جَارَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ^(٦).

ومنها: أَنْ يَكُونَ مُحْصُورًا نَحْوُ: إِنَّمَا قَائِمٌ زَيْدٌ، وَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَ، إِذْ لَوْ أُخِّرَ لَأَنْقَلَبَ الْحَصْرُ فَيَفْسُدُ الْمَعْنَى^(٧).

ومنها: أَنْ يَعُودَ ضَمِيرٌ مُتَلَبِّسٌ بِالْمَبْتَدَأِ عَلَى بَعْضِ الْخَبْرِ نَحْوُ ﴿أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ (٢٤) ﴿مُحَمَّدٌ﴾، وَقَوْلُهُ^(٨):

وَلَكِنْ مِلءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا [١٤٧]

(١) - منع ذلك الكوفيون دفعًا لتَقَدُّمِ الضَّمِيرِ عَلَى ظَاهِرِهِ. ينظر: الإنصاف: ٦١ م (٩)، والتبیین عن مذاهب النُّحَوِّينَ: ٢٤٥ م (٣٢)، والمقاصد الشَّافِيَّة: ٥٥/٢.

(٢) - عبارة المصنِّفِ فِي الشَّرْحِ: ((قَدْ يَتَقَدَّمُ الْخَبْرُ مِنَ الْمَبْتَدَأِ جَوَازًا أَوْ وَجُوبًا...)). أَكْثَرُ إِحْكَامًا مِنْ عِبَارَةِ السَّيِّدِ الشَّارِحِ، فَالتَّقْدِيمُ يَكُونُ جَائِزًا وَوَاجِبًا فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْجَوَازُ أَسَاسَ الْقِسْمَةِ.

(٣) - ينظر: كتاب سيبويه: ١٢٨/٢، وشرح اللمع للثَّمانِينِي: ٣٤١/١، وشرح الكافية الشَّافِيَّة: ٣٦٨/١.

(٤) - هذا تعليلٌ لاشتراطِهِ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ مُفْرَدًا، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ جُمْلَةً لَمْ يَجِبْ فِيهِ التَّقْدِيمُ. ينظر: البسيط فِي شرح الكافية: ٣٤٣/١.

(٥) - ينظر: الغرَّة المخفَّيَّة: ٤٠٧/١، وشرح التَّسهيل: ٣٠١/١، وشرح الرُّضَيِّ: ٢٥٦/١.

وكذلك فَإِنَّ (فِي الدَّارِ) وَ(عِنْدَكَ) وَنَحْوَهَا مُخَصَّصَةٌ لِلْمَبْتَدَأِ وَمُصَحَّحَةٌ لِابْتِدَائِيَّتِهِ فَلَوْ أُخِّرَ الْخَبْرُ انْتَقَى الْمَصَحِّحُ لِابْتِدَائِيَّتِهِ. ينظر: البسيط فِي شرح الكافية: ٣٤٣/١، والفوائد الصَّيَّانِيَّة: ٢٨٧/١.

(٦) - ينظر: شرح ابن النَّاظِم: ٨٣، وشرح الرُّضَيِّ: ٢٥٩/١.

(٧) - ينظر: شرح التَّسهيل: ٣٠٢/١، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِك: ٢١٢/١، وشرح التَّصْرِيح: ٢٢٠/١.

(٨) - عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ صَدْرُهُ: أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةً،

وَهُوَ لِلْمَجْنُونِ فِي: دِيَوَانِهِ: ٥٨، وَلِنُصَيْبِ بْنِ رَبَّاحٍ فِي: شَعْرِهِ: ٦٨، وَتَخْلِيصِ الشَّوَاهِدِ: ٢٠١، وَالْمَقَاصِدِ النُّحَوِّيَّة: ٥٠٩/١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: قُدِّمَ الْخَبْرُ وَهُوَ (مِلءُ عَيْنٍ) عَلَى الْمَبْتَدَأِ (حَبِيبُهَا) لِاتِّصَالِ الْمَبْتَدَأِ بِضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى بَعْضِ الْخَبْرِ وَهُوَ (عَيْنٍ).

ف﴿أَقَالُهَا﴾ و(حَبِيبُهَا) مَبْتَدَأٌ، وَالضَّمِيرُ فِيهِمَا يَعُودُ عَلَى بَعْضِ الْخَبَرِ وَهُوَ الْمَجْرُورُ بِالْحَرْفِ فِي الْآيَةِ، وَالْمَجْرُورُ بِالِإِضَافَةِ فِي الْبَيْتِ، فَالْتَرَمُّ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ إِذْ لَوْ أُخِّرَ عَادَ الضَّمِيرُ عَلَى مَتَأَخَّرِ لَفْظًا وَرُتْبَةً^(١)، وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْمَوَاضِعِ الْمُنْقَدِمَةِ.

تَنْبِيْهُ:

لَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ سِوَى تَقْدَمِ الْخَبَرِ، وَأَمَّا تَأَخُّرُهُ فَأَهْمَلَهُ، وَلَا بَأْسَ بِأَنْ نَذْكُرَهُ لَشَدَّةِ الْحَاجَةِ لَهُ وَهِيَ مَوَاضِعُ:

مِنْهَا: أَنْ يُوهَمَ تَقْدَمُ الْخَبَرِ ابْتِدَائِيَّتُهُ بِأَنْ يَكُونَ الْمَبْتَدَأُ أَوْ الْخَبَرُ مَعْرِفَتَيْنِ أَوْ نَكْرَتَيْنِ مُتَسَاوِيَتَيْنِ فِي التَّخْصِصِ، وَلَا قَرِينَةَ تُمَيِّزُ أَحَدَهُمَا عَنِ الْآخَرِ نَحْوُ: زَيْدٌ أَخُوكَ، وَأَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي، فَلَا يَجُوزُ هُنَا تَقْدَمُ الْخَبَرِ إِذْ لَوْ تَقَدَّمَ لَالْتَبَسَ بِالْمَبْتَدَأِ فَيَفْسُدُ الْمَعْنَى^(٢)، فَإِنْ كَانَ قَرِينَةً جَازَ التَّقْدَمُ لَفْظِيَّةً كَانَتْ كَانَتْ

نَحْوُ: رَجُلٌ صَالِحٌ قَائِمٌ، أَوْ مَعْنَوِيَّةً نَحْوُ: أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَقَوْلُهُ^(٣):

[١٤٨] بَنُونًا بَنُو أَبْنَانِنَا وَبَنَاتِنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ

لَأَنَّ قَرِينَةَ التَّشْبِيهِ الْحَقِيقِي قَاضِيَةٌ بِأَنَّ (أَبَا يُوسُفَ) مَبْتَدَأٌ وَ(أَبُو حَنِيفَةَ) خَبَرٌ، إِذِ الْمُرَادُ تَشْبِيهُ أَبِي يُوسُفَ بِأَبِي حَنِيفَةَ، لَا الْعَكْسَ، وَالْمَعْنَى: أَبُو يُوسُفَ مِثْلُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَبِأَنَّ بَنِي أَبْنَانِنَا مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ وَبَنُونَ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، إِذِ الْمُرَادُ تَشْبِيهُ بَنِي أَبْنَانِنَا بِبَنِيْنَا لَا الْعَكْسَ وَالْمَعْنَى: بَنُو أَبْنَانِنَا مِثْلُ بَنِيْنَا^(٤).

وَمِنْهَا: أَنْ يُخْشَى التَّبَاسُ الْمَبْتَدَأِ بِالْفَاعِلِ بِأَنْ يَكُونَ الْمَبْتَدَأُ مَفْرَدًا وَالْخَبَرُ فِعْلًا أَوْ وَصْفًا تَالِيًا لِاسْتِفْهَامٍ أَوْ نَفْيٍ، مُسْنَدًا إِلَى ضَمِيرِهِ الْمُسْتَتِرِ نَحْوُ: زَيْدٌ قَامَ، وَنَحْوُ: أَزِيدٌ قَائِمٌ، وَمَا زَيْدٌ قَائِمٌ؛ إِذْ لَوْ جُوزَ تَقْدَمُ الْخَبَرِ هُنَا لَالْتَبَسَ الْمَبْتَدَأُ بِالْفَاعِلِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْمَبْتَدَأُ مَثْنً أَوْ مَجْمُوعًا وَالْخَبَرُ فِعْلًا مُسْنَدًا إِلَى ضَمِيرِهِ نَحْوُ: الزَّيْدَانِ قَامَا، وَالزَّيْدُونَ قَامُوا، أَوْ كَانَ الْخَبَرُ صِفَةً نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ، أَوْ فِعْلًا مُسْنَدًا إِلَى الظَّاهِرِ نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ، فَيَجُوزُ التَّقْدِيمُ لِعَدَمِ الِاتِّبَاسِ، كَذَا ذَكَرُوا، وَالْأَوَّلَى اسْتِثْنَاءٌ مَا إِذَا كَانَ الْمَبْتَدَأُ مَثْنً وَالْخَبَرُ مُسْنَدًا إِلَى ضَمِيرِهِ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ فِي الْفِعْلِ قَدْ يُحْذَفُ لِسَاكِنٍ يَلِيهَا كَمَا فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ فَيَحْصُلُ الِاتِّبَاسُ^(٥).

(١) - ينظر: شرح المفصل: ٢١٥/١، وشرح التسهيل: ٣٠٢/١، وشرح ابن النّاطم: ٨٤.

(٢) - ينظر: كتاب البيان في شرح اللمع: ١١٥، وشرح ابن عقيل: ١٩٢/١، وأوضح المسالك: ٢٠٥/١.

(٣) - من الطّويل، وهو للفرزدق في: خزنة الأدب: ٤٤٤/١.

والشّاهد فيه: تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى الْمَبْتَدَأِ مَعَ مَسَاوَاتِهِمَا فِي التَّعْرِيفِ، لِأَجْلِ الْقَرِينَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ تَشْبِيهُ بَنِي أَبْنَانِنَا بِبَنِيْنَا.

(٤) - ينظر: توجيه اللمع: ١١٦، وأمثلة الجزوليّة: ٢٧٦، والصّفوة الصّفيّة: ٨١٨/٢-٨١٩.

(٥) - نقله السيوطي والدّه في: همع الهوامع: ٣٨٥/١، وينظر: حاشية الحكيم الأحسائي: ٨٣٠/٢-٨٣١.

ومنها: أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مُحْصُورًا فِيهِ نَحْوُ ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾ (١٢) [هود]، ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ (١٤٤) [آل عمران]، وَأَمَّا قَوْلُ الْكَمِيتِ^(١):
[١٤٩] فَيَا رَبِّ هَلْ إِلَّا بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهِمْ وَهَلْ إِلَّا عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ
فَضْرُورَةٌ^(٢).

ومنها: أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ وَاجِبَ التَّصْدِيرِ، إِمَّا بِنَفْسِهِ ك(مَا) التَّعْجِيبِيَّةِ نَحْوُ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، وَ(مَا) الاستفهامية نَحْوُ: مَا فِي الدَّارِ؟ وَ(مَنْ) الشَّرْطِيَّةِ نَحْوُ: مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ، وَ(كَمْ) الْخَبَرِيَّةِ نَحْوُ: كَمْ عَبِيدِي، وَضَمِيرُ الشَّانِ نَحْوُ: هُوَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ^(٣)، أَوْ مُشَبَّهًا بِهِ نَحْوُ: الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ، فَالَّذِي مُبْتَدَأٌ وَهُوَ مُشَبَّهٌ بِاسْمِ الشَّرْطِ لِعُمُومِهِ وَإِبْهَامِهِ وَاسْتِقْبَالِ الْفِعْلِ بَعْدَهُ وَكَوْنِهِ مُسَبَّبًا لِمَا بَعْدَهُ؛ فَلِهَذَا دَخَلَتْ الْفَاءُ فِي الْخَبَرِ كَمَا تَدْخُلُ فِي الْجَوَابِ^(٤).

وَأَمَّا بغيره، وَذَلِكَ الْغَيْرُ، وَهُوَ مَا لَهُ الصَّدْرُ، إِمَّا مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ نَحْوُ: لَزِيدٌ قَائِمٌ، فَإِنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ مُلَازِمَةٌ التَّصْدِيرِ، وَأَمَّا قَوْلُ رُوبَةِ^(٥):
[١٥٠] أُمُّ الْخَلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ
تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظَمَ الرَّقَبَةِ

فَاللَّامُ زَائِدَةٌ لَا لَامُ الْإِبْتِدَاءِ^(٦).

أَوْ مُتَأَخِّرَةٌ عَنْهُ بِأَنْ يَكُونَ مَا لَهُ الصَّدْرُ مُضَافًا إِلَيْهِ الْمُبْتَدَأِ نَحْوُ: غُلَامٌ مِّنْ فِي الدَّارِ، وَغُلَامٌ مِّنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ، وَمَالٌ كَمْ رَجُلٍ عِنْدَكَ.
ص: وَقَدْ يُحْدَفُ كُلُّ /ظ٥٣/ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ نَحْوُ ﴿سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ (٢٥) [الذَّارِيَات]، أَي: عَلَيْكُمْ، أَنْتُمْ.

(١) - من الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلْكَمِيتِ فِي: سِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ: ١/١٤٩، وَتَخْلِيصِ الشُّوَاهِدِ: ١٩٢، وَالْمَقَاصِدِ النَّحْوِيَّةِ: ١/٥٠٦، وَشَرْحِ النَّصْرِ: ١/١٣٧.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: تَقْدِيمُ الْخَبَرِ الْمُحْصُورِ بِ(إِلَّا) وَهُوَ (بِكَ النَّصْرِ) وَ(عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ) فِي الْمَوْضِعَيْنِ ضَرْورَةً.
وَالْكَمِيتُ هُوَ ابْنُ زَيْدِ بْنِ خَنْسٍ، أَبُو الْمُسْتَهَلِّ الْأَسَدِيُّ، شَاعِرٌ أُمَوِيٌّ مُكَثِّرٌ، عَالِمٌ بِأَدَابِ الْعَرَبِ وَلِغَاتِهَا وَأَخْبَارِهَا وَأَنْسَابِهَا، كَثِيرُ الْمَدْحِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ (عليه السلام)، تُوفِّيَ سَنَةَ (١٢٦هـ). يَنْظُرُ: الشَّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ: ٢/٥٦٦، الْأَعْلَامُ: ٥/٢٣٣.

(٢) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ١/١٨٩-١٩٠، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ: ١/٢٠٧، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ: ١/٢٠٠.

(٣) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ١/١٩٠، وَشَرْحُ النَّصْرِ: ١/٢١٥، وَمَصْبَاحُ الرَّاغِبِ: ١٥٣-١٥٤.

(٤) - يَنْظُرُ: أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ: ١/٢٠٨، وَشَرْحُ النَّصْرِ: ١/٢١٦.

(٥) - مِنْ الرُّجُزِ لِرُوبَةِ فِي: مَلْحَقِ دِيَوَانِهِ: ١٧٠، وَشَرْحِ الْمَفْصَلِ: ٣/٢٣٤-٢٣٥، وَ٧/١٠٠، وَ٨/٤٤، وَلَهُ أَوْ لِعَنْتَرَةَ بْنِ عُرُوسٍ فِي: الْمَقَاصِدِ النَّحْوِيَّةِ: ١/٥٠٧، وَشَرْحِ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٢/٦٠٤، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ١٠/٣٢٣.
وَالشَّاهِدُ فِيهِ: دَخُولُ اللَّامِ الزَّائِدَةِ عَلَى الْخَبَرِ.

(٦) - يَنْظُرُ: الْأَصُولُ فِي النَّحْوِ: ١/٢٧٤، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ١/٢٩٨-٢٩٩، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ: ٢/٧٥-٧٦.

ش: يُحَذَفُ مَا عَلِمَ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ جَوَازًا، وَيَكْثُرُ حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ فِي جَوَابِ الاسْتِفْهَامِ نَحْوُ ﴿وَمَا أَذْرَاكَ مَا هِيَ (١٠) نَارٌ (١١)﴾ [القارعة]، أَي: هِيَ نَارٌ، ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِنْ ذَلِكَُمُ النَّارُ (٧٢)﴾ [الحج]، أَي: هِيَ النَّارُ، ﴿وَمَا أَذْرَاكَ مَا الْخُطْمَةُ (٥) نَارُ اللَّهِ (٦)﴾ [الهمزة]، أَي: هِيَ نَارُ اللَّهِ.

وبعدَ فاءِ الجوابِ نحو ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا (٤٦)﴾ [فصلت]، أَي: فَعَمَلُهُ لِنَفْسِهِ وَإِسَاءَتُهُ عَلَيْهَا ﴿وَإِنْ تَخَالَطُوهُمْ فَاخْوَانُكُمْ (٢٢٠)﴾ [البقرة]، أَي: فَهُمْ إِخْوَانُكُمْ، ﴿فَإِنْ لَمْ يُصِْبْهَا وَابِلٌ فَطُلٌّ (٢٦٥)﴾ [البقرة]، أَي: فَهِيَ طُلٌّ، ﴿وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيُبْئُوسُ (٤٩)﴾ [فصلت]، أَي: فَهُوَ يُوْؤُسُ.

وبعدَ القولِ نحو ﴿وَقَالُوا أَأَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ (٥)﴾ [الفرقان]، و﴿قَالُوا سَاجِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ (٥٢)﴾ [الذاريات]، ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ (٢٢)﴾ [الكهف] الآيات^(١).

وحذفُ الخبرِ في جوابِ الاستفهامِ أَيْضًا كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ، لِمَنْ قَالَ: مَنْ عِنْدَكَ؟ أَي: زَيْدٌ عِنْدِي، والعطفُ نحو: زَيْدٌ وَعُمَرُ قَائِمٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ (٥)﴾ [المائدة]، أَي: حِلٌّ لَكُمْ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿أَكُلْهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا (٣٥)﴾ [الرعد]، أَي: دَائِمٌ. وَبَعْدَ إِذَا الْفَجَائِيَّةِ عَلَى الْقَوْلِ بِحَرْفِيَّتِهَا^(٢) نحو: خَرَجْتُ إِذَا السَّبْعُ، أَي: حَاضِرٌ، وَهُوَ قَلِيلٌ، فَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَقَعْ فِي التَّنْزِيلِ بَعْدَهَا إِلَّا ثَابِتًا^(٣). وَقَدْ اجْتَمَعَ حَذْفُ كُلِّ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ (٢٥)﴾ [الذاريات] أَي: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ، فَحُذِفَ خَبَرُ الْأَوَّلِ وَمُبْتَدَأُ الثَّانِي^(٤). وَقَدْ يَحْتَمِلُ الْمَحْذُوفُ الْأَمْرَيْنِ، وَيَكْثُرُ بَعْدَ الْفَاءِ نَحْوُ ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ (٩٢)﴾ [النساء]، ﴿فَعِدَّةٌ

(١) - تابع السَّيِّدُ الشَّارِحُ ابْنَ هِشَامٍ فِي مَا سَطَرَهُ فِي (مَغْنِي اللَّيْبِ)، وَأَغْفَلَ مِمَّا ذَكَرَهُ مَا الْخَبَرُ صِفَةً لَهُ فِي الْمَعْنَى مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ (١١٢)﴾ [التوبة]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿صُمُّكُمْ عُمِّي (١٨)﴾ [البقرة]، أَي: هُمْ الْعَابِدُونَ التَّائِبُونَ، وَهُمْ صُمُّكُمْ عُمِّي. وَمَا وَقَعَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ نَحْوُ ﴿لَا يَغْرَنَّكَ تَلْقَابُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ (١٩٦) مَتَاعٌ قَلِيلٌ (١٩٧)﴾ [آل عمران]، أَي: تَقْلِبُهُمْ أَوْ تَصْرِفُهُمْ مَتَاعٌ قَلِيلٌ. يَنْظُرُ: مَغْنِي اللَّيْبِ: ٤٤٣/٦ - ٤٤٤، وَتَحْفَةُ الْغَرِيبِ: ق ٢/٢ ج ٢/٧٠٨ - ٧١١، وَحَاشِيَةُ الدَّسُوقِيِّ: ٤٠٨/٣ - ٤٠٩.

(٢) - اِخْتَلَفَ فِي (إِذَا) الْفَجَائِيَّةِ فَقِيلَ: هِيَ اسْمٌ ظَرَفُ مَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ، وَقِيلَ: هِيَ حَرْفٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ، وَنَقَلَهُ الرَّضِيُّ عَنْ ابْنِ بَرِيٍّ. يَنْظُرُ: شَرْحُ الْمَفْصَلِ: ٢٢٠/١، وَشَرْحُ الرَّضِيِّ: ٢٦٨/١ - ٢٦٩، وَرَصَفُ الْمِبَانِي: ١٤٩ - ١٥٠، وَالْجَنَى الدَّانِي: ٣٧٤ - ٣٧٥.

(٣) - نَصَّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ مَالِكٍ فِي: شَرْحِ التَّسْهِيلِ: ٢٧٥/١ - ٢٧٦. وَهَذَا يَصِحُّ عَلَى الْقَوْلِ بِحَرْفِيَّتِهَا - كَمَا نَصَّ السَّيِّدُ الشَّارِحُ - أَمَّا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَقُولُ بِاسْمِيَّتِهَا (ظَرْفًا) فَتَكُونُ خَبْرًا مَقْدَمًا مُتَعَلِّقًا بِاسْتِقْرَارِ مَحْذُوفٍ، وَ(السَّبْعُ) مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ. يَنْظُرُ: شَرْحُ الْمَفْصَلِ: ٢٢٠/١، وَارْتِشَافُ الصُّرْبِ: ١٠٨٨/٣.

(٤) - يَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ: ٨٦/٣، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ٥٥٥/٩، وَمَغْنِي اللَّيْبِ: ٣١٨/٦، وَنَقَلَ مَكِّيٌّ أَنَّ (سَلَامٌ) خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: أَمْرِي سَلَامٌ. يَنْظُرُ: مُشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ: ٦٨٨/٢.

مِنْ أَيَّامٍ آخَرَ (١٨٤) [البقرة]، ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ (١٩٦)﴾ [البقرة]، أي: فالواجبُ كذا، وفعلية أو فعليكم كذا^(١).

وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وخبراً فأيهما أولى؟ قال الواسطي^(٢): كونه مبتدأ لأنَّ الخبرَ محطُّ الفائدة، وقال العبدِيُّ^(٣): كونه الخبر لأنَّ الحذفَ بالأعجازِ والأواخرِ أليقُ منه بالصُّدُورِ والأوائِلِ، حكاة ابنِ إيازٍ^(٤)، ومثاله ﴿فَصَبَّرَ جَمِيلٌ (١٨)﴾ [يوسف]، أي: أمري صَبَّرَ جَمِيلٌ، أو صَبَّرِي جَمِيلٌ أمثلٌ من غيره^(٥)، فإن قلت: كيف جازَ في الكلام الواحد أن يحتملَ ذلك مع أنَّه لا بُدَّ في الحذفِ من استحضارِ المحذوفِ ضرورةً أنَّه لا بُدَّ من القرينةِ المُرشدةِ إليه؟

قلتُ: إنّما جازَ ذلك باعتبارِ تعارضِ القرائنِ، فباعتبارِ كلِّ قرينةٍ يتعيَّنُ محذوفٌ، ويوضِّحُ ذلك ما ذكره في (التلخيص) في باب الإيجازِ في قوله تعالى ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ (٣٢)﴾ [يوسف]، من أنَّه يحتملُ في (حَبِّهِ) لقوله ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا (٣٠)﴾ [يوسف]، أو في (مُرَاوَدَتِهِ) لقوله ﴿تُرَاوَدُّ فَتَاهَا (٣٠)﴾ [يوسف]^(٦). فلا حاجةَ لما قيل: إنَّه في صورة الاحتمالِ إحدى^(٧) القرينتينِ كاذبةٌ؛ لأنَّها دلَّتْ على عدمِ المرادِ^(٨)، ولا يضرُّ ذلك؛ لأنَّ القرينةَ أمرَ ظَنِّيٍّ وَالظَّنِّيُّ يَجُوزُ تَخَلُّفُ مدلولِهِ عنه^(٩).

(١) - الأولُ بإثباتِ المبتدأ وحذفِ الخبر، والثاني بإثباتِ الخبر وحذفِ المبتدأ.

(٢) - القاسمُ بنُ محمدَ بنِ مباشرٍ، الواسطيُّ الصُّرِّيُّ، أخذَ عن أصحابِ الفارسيِّ في بغدادَ، وتنفَّلَ حتَّى استقرَّ في مصرَ فاستوطنَها وقرأَ عليه أهلُها، من مؤلَّفَاتِهِ: شرحُ اللِّمَعِ في النُّحُو، كتابٌ في النُّحُو رَتَّبَهُ على أبوابِ الجُمَلِ، كانَ حيًّا قبلَ سنة (٤٦٩هـ). ينظر: معجم الأديباء: ٢٢٣٠/٥، وبغية الوعاة: ٢٦٢٢/٢.

ولم أقفَ على قوله هذا في (شرح اللِّمَعِ) فلعلَّه ذكره في غيره من كتبه.

(٣) - أحمدُ بنُ بكرٍ بنِ بَقِيَّة، العبدِيُّ النُّحَوِيُّ، كنيته أبو طالبٍ، قرأَ النُّحُو على السِّيرافيِّ والرُّمانيِّ والفارسيِّ، من مؤلَّفَاتِهِ: شرحُ كتابِ الإيضاحِ في النُّحُو للفارسيِّ، وكتابُ شرحِ الجرميِّ، تُوفِّيَ سنة (٤٠٦هـ). ينظر: نزهة الألباء: ٢٤٦-٢٤٧، ومعجم الأديباء: ٢٠٤/١-٢٠٥، ووفيات الأعيان: ١٠١/١.

(٤) - إبان، وهو تحريفٌ، والصَّوابُ ما أثبتُّه. وينظر: المحصول: ٥٧٦/١-٥٧٧.

وابنُ إيازٍ هو الحسينُ بنُ بدرٍ بنِ إيازٍ بنِ عبدِ اللهِ، أبو محمدٍ النُّحَوِيُّ البغداديُّ، من أئمَّةِ المتأخِّرينَ في النُّحُو، كانَ ذا حفظٍ حَسَنٍ، ثقةً فيما يكتبُ ويقولُ، درسَ في بغدادَ بالمستصريَّةِ وأخذَ عن مشايخِها الكبارِ حتَّى وُلِّيَ مشيخةَ النُّحُو فيها، من مؤلَّفَاتِهِ: قواعدُ المطارحةِ، المحصولُ في شرحِ الفصولِ، الإسعافُ في علمِ الخلافِ، تُوفِّيَ سنة (٦٨١هـ). ينظر: الوافي بالوفيات: ٢١٢/١٢، البلغة: ١٢٢، وبغية الوعاة: ٥٣٢/١.

(٥) - ينظر: المفصل: ٥١، البحر المحيط في التفسير: ٢٥١/٦، ومغني اللبيب: ٤٥٢/٦.

(٦) - ينظر: التلخيص في علوم البلاغة: ٢٢٠-٢٢١.

(٧) - أحد، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

(٨) - نقلُ الدُّسوقيِّ عن العلامةِ القاسميِّ بأنَّه يجوزُ أن تكونَ هناك قرينتانِ تدلُّ إحداهما على حذفِ المبتدأِ والأخرى على حذفِ الخبرِ، غايةُ الأمرِ أنَّ إحداهما تكونُ كاذبةً؛ لأنَّه لا يجوزُ أن يُرادَ الأمرانِ معاً. ينظر: حاشية الدُّسوقيِّ على مختصر السَّعد: ١٥٠/٢.

(٩) - ينظر: حاشية الدُّسوقيِّ على مختصر السَّعد: ١٥٠/٢.

وَإِذَا جِئْتَ بَعْدَ الْمُبْتَدَأَيْنِ بِخَبَرٍ وَاحِدٍ نَحْوُ: زَيْدٌ وَعَمْرُو قَائِمٌ، فَذَهَبَ سَيَبُوه^(١) وَالْمَازَنِي^(٢) وَالْمَبْرُذُ^(٣) إِلَى أَنَّ الْمَذْكُورَ خَبَرُ الْأَوَّلِ^(٤)، وَخَبَرُ الثَّانِي مَحْذُوفٌ، وَذَهَبَ ابْنُ السَّرَّاجِ^(٥) وَعَصْفُورٍ^(٦) وَعَصْفُورٍ^(٦) إِلَى عَكْسِهِ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا مَسْمُوعٌ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٧):

[١٥١] فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَعَرِيبُ

فَذَكَرَ خَبَرَ الْأَوَّلِ وَهُوَ (لَعَرِيبُ)، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا^(٨) لـ (قَيَّارٍ) لِمَكَانِ اللَّامِ^(٩)، وَقَالَ الْآخَرُ^(١٠):

[١٥٢] نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفٌ

فَحَذَفَ خَبَرَ الْأَوَّلِ، أَي: رَاضُونَ^(١١)، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى التَّخْيِيرِ^(١٢)، وَهُوَ خَيْرٌ مِنَ الْمَذْهَبَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ.

ص: وَيَجِبُ حَذْفُ الْخَبَرِ قَبْلَ جَوَابِي^(١) (لَوْلَا) وَالْقَسَمِ الصَّرِيحِ وَالْحَالِ الْمُتَمَتِّعِ كَوْنُهَا خَبَرًا عَنِ الْمُبْتَدَأِ، وَبَعْدَ وَائِ الْمَصَاحَبَةِ الصَّرِيحَةِ نَحْوُ ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ (٣١) [سَبَأٌ]، وَلَعَمْرُكَ لَا فَعْلَنَ، وَصَرِيحِي زَيْدًا^(٢) قَائِمًا، وَكُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ.

(١) - ينظر: كتاب سيبويه: ٧٤-٧٦.

(٢) - تنظر نسبة هذا المذهب إلى المازني في: ارتشاف الضرب: ٢٠٢٠/٤، وجمع الهوامع: ٣٩١/١.

(٣) - ينظر: المقتضب: ٧٣/٤.

(٤) - ونسب أبو حيان إلى علي بن سليمان (الأخفش الأصغر). ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٢٠/٤.

(٥) - ينظر: الأصول في النحو: ٧٦/٢.

(٦) - ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٤٧/١-٢٤٨.

(٧) - عجز بيت من الطويل صدره: ومن يك أمسى في المدينة رحله،

وهو لضابي بن الحارث البرجمي في: كتاب سيبويه: ٧٥/١، والنوادر في اللغة: ١٨٢، واللباب للعكبري: ٢١٣/١، وتخليص الشواهد: ٣٨٥، وخزانة الأدب: ٣٢٠/١٠.

والشاهد فيه: مجيء (لَعَرِيبُ) خبراً عن الأول، وتعيين للأول لدخول اللام عليه. (٨) - خبر، والصواب ما أثبتته.

(٩) - لأن هذه اللام يحسن دخولها في خبر (إِنَّ)، ودخولها في خبر المبتدأ ضعيف. ينظر: علل النحو: ٢٤٤، ٢٤٤، واللباب للعكبري: ٢١٣/١، وأوضح المسالك: ٣٤٩-٣٥٠، وحاشية الأشموني: ٣١٥/١.

(١٠) - من المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم في: ملحق ديوانه: ٨١، وكتاب سيبويه: ٧٤-٧٥، وتخليص الشواهد: ٢٠٥، والمقاصد النحوية: ٥٣٤/١، وله أو لعمر بن امرئ القيس الخزرجي في: إيضاح شواهد الإيضاح: ١٦٧/١، ولعمر بن امرئ القيس الخزرجي في: شرح أبيات سيبويه: ١٨٦/١، ولمرارة الأسدي في: معاني القرآن للفرأ: ٣٦٣/٢، ولدرهم بن زيد الأنصاري في: الإنصاف: ٨٥.

والشاهد فيه: حذف خبر المبتدأ الأول جوازاً، والاكتفاء بخبر المبتدأ الثاني لدلالته عليه. (١١) - ينظر: كتاب سيبويه: ٧٥-٧٦، والمقتضب: ٧٣/٤، وأمالى ابن السجري: ٢٠/٢.

(١٢) - ينظر: أسرار العربية: ١٢٥، واللباب للعكبري: ٢١٣/١، والتذليل والتكميل: ٢٧٩/٣.

ش: يُحَذَفُ مَا عَلِمَ مِنَ الْمَبْتَدَأِ أَوْ الْخَبَرِ وَجُوبًا فِي مَوَاضِعَ، وَالْمُصَنَّفُ قَدْ أَهْمَلَ مَوَاضِعَ حَذْفِ الْمَبْتَدَأِ هُنَا، وَلِنَذْكُرَهَا لِعَظَمِ /و٥٤/ جِدْوَاهَا وَكَبِيرِ نَفْعِهَا، وَلِمُنَاسَبَةِ ذِكْرِ مَوَاضِعِ حَذْفِ الْخَبَرِ، فَمِنْ مَوَاضِعَ مَا يُحَذَفُ فِيهَا الْمَبْتَدَأُ وَجُوبًا: أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ بِنَعْتٍ فِي الْأَصْلِ مَقْطُوعٍ لِمُجَرَّدِ مَدْحٍ نَحْوُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدُ، أَوْ ذَمٍّ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْفَاسِقِ، أَوْ تَرْحُمٍ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْمُسْكِينِ^(٣)، وَالتَّقْدِيرُ: هُوَ الْحَمِيدُ، وَقِسْ عَلَيْهِ^(٤)، وَإِنَّمَا وَجِبَ حَذْفُهُ لِأَنَّهُمْ لَمَّا قَطَعُوا هَذِهِ النُّعُوتَ إِلَى النَّصْبِ التَّزَمُوا إِضْمَارَ النَّاصِبِ أَمَارَةً عَلَى أَنَّهُمْ قَصَدُوا إِنْشَاءَ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ وَالتَّرحُّمِ كَمَا فَعَلُوا فِي النَّدَاءِ، إِذْ لَوْ أَظْهَرَ النَّاصِبُ لَأَوْهَمَ الْإِخْبَارَ، وَأَجْرَى الرَّفْعَ فِي وَجُوبِ الْحَذْفِ مَجْرَاهُ^(٥).

ومنها: أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ بِمَصْدَرٍ جِيءَ بِهِ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِفَعْلِهِ^(٦) نَحْوُ: سَمِعَ وَطَاعَةً^(٧)، وَقَوْلُهُ^(٨):

[١٥٣] فَقَالَتْ: حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَاهُنَا أَدُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ

ف(سَمِعَ) وَ(حَنَانٌ) خَبَرَيْنِ لِمَبْتَدَأَيْنِ مَحْذُوفَيْنِ وَجُوبًا، وَالتَّقْدِيرُ: أَمْرِي سَمِعَ، وَأَمْرِي حَنَانٌ^(٩)، وَأَصْلُ هَذِهِ الْمَصَادِرِ النَّصْبُ بِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي جِيءَ بِهَا بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِأَفْعَالِهَا، وَلَكِنَّهُمْ قَصَدُوا الثَّبُوتَ وَالِدَوَامَ فَرَفَعُوهَا، وَجَعَلُوهَا أَخْبَارًا لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا حَمَلًا لِلرَّفْعِ عَلَى النَّصْبِ، وَإِجْرَاءً لِلْحَالَةِ الْفَرَعِيَّةِ مَجْرَى الْأَصْلِيَّةِ^(١٠).

ومنها: أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ بِمَخْصُوصٍ (نِعَمَ) وَ(بِئْسَ) نَحْوُ: نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَبِئْسَ الرَّجُلُ عُمَرُ، إِذَا قَدَّرْتَ الْمَخْصُوصَ خَبْرًا^(١١) لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا، كَأَنَّ سَامِعًا سَمِعَ: نِعَمَ الرَّجُلُ، فَسَأَلَ عَنِ الْمَخْصُوصِ فَقِيلَ لَهُ: زَيْدٌ، أَيْ: هُوَ زَيْدٌ^(١٢).

(١) - جواب، والصواب ما أثبتته من القطر.

(٢) - زيد، والصواب ما أثبتته.

(٣) - أمّا غير هذه الثلاثة (أعني: المدح، والذم، والترحم) من النعوت فالحذف فيها جائز لا واجب. ينظر: ارتشاف الضرب: ١٠٨٦/٣، وهمع الهوامع: ٣٩١/١.

(٤) - ينظر: ارتشاف الضرب: ١٠٨٦/٣، وأوضح المسالك: ٢١٤/١، وشرح التصريح: ٢٢١/١.

(٥) - ينظر هذا التعليق في: المقاصد الشافية: ٦٨٨/٤، وشرح التصريح: ٢٢١/١، وهمع الهوامع: ٣٩١/١.

(٦) - ينظر: كتاب سيبويه: ٣٤٩/١، والتسهيل: ٤٥، وشرح الألفية للمراي: ١٩٥/١.

(٧) - وورد إظهار هذا المحذوف في الشعر في قوله:

فَقَالَتْ: عَلَى اسْمِ اللَّهِ أَمْرُكَ طَاعَةً وَإِنْ كُنْتُ قَدْ كَلَفْتُ مَا لَمْ أَعُودِ

ينظر: اللمع في العربية: ٣٠، وارتشاف الضرب: ١٠٨٧/٣.

(٨) - من الطويل، وهو لمنذر بن درهم الكلبى في: شرح أبيات سيبويه: ١٦٠/١، وخزانة الأدب: ١١٢/٢.

والشاهد فيه: حذف المبتدأ للإخبار عنه بمصدر جيء به بدلًا من اللفظ بفعله (حنان)، والتقدير: أمرى حنان.

(٩) - ينظر: كتاب سيبويه: ٣٤٩/١، وشرح الكافية الشافية: ٣٦٢/١، ارتشاف الضرب: ١٠٨٧/٣.

(١٠) - ينظر: التذييل والتكميل: ٣١٤/٣، وموصل النبيل: ٢٠٥/١، وشرح التصريح: ٢٢٢/١.

(١١) - خبر، والصواب ما أثبتته.

ومنها: أَنْ يُخْبَرَ عَنْهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْقَسَمِ نَحْوُ: فِي ذِمَّتِي لَفَعَلَنْ، فَ(فِي ذِمَّتِي) خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ: يَمِينٌ، أَوْ نَحْوُهُ، وَوَجِبَ حَذْفُهُ لِسَدِّ الْجَوَابِ مَسَدَّهُ^(٢).
وَأَمَّا حَذْفُ الْخَبَرِ وَجُوبًا فِي مَوَاضِعَ:

منها: قَبْلَ جَوَابِ (لَوْلَا) الْاِمْتِنَاعِيَّةِ إِذَا كَانَ الْخَبَرُ كَوْنًا مُطْلَقًا، وَهُوَ الَّذِي لَا يَخْلُو مِنْهُ فِعْلٌ، وَهُوَ مُجَرَّدُ الْوُجُودِ وَالْحُصُولِ، وَنَحْوُهُمَا مِنَ الْأَفْعَالِ الْعَامَّةِ، وَإِضَاحُ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: إِذَا كَانَ امْتِنَاعُ الْجَوَابِ لِمُجَرَّدِ وُجُودِ الْمَبْتَدَأِ فَهُوَ كَوْنٌ مُطْلَقٌ نَحْوُ: (لَوْلَا عَلَيَّ لَهْلَكُ عُمَرُ)^(٣)، فَهَلَاكُ عُمَرُ^(٤) مُمْتَنِعٌ لَوْجُودِ عَلَيٍّ، وَالتَّقْدِيرُ: لَوْلَا عَلَيَّ مَوْجُودٌ لَهْلَكُ عُمَرُ، وَإِنَّمَا حُذِفَ إِذَا كَانَ كَوْنًا مُطْلَقًا لِلْعِلْمِ بِهِ^(٥) مِنْ (لَوْلَا) إِذْ هِيَ دَالَّةٌ عَلَى امْتِنَاعِ لَوْجُودِ، وَالْمَدْلُولُ عَلَى امْتِنَاعِهِ هُوَ الْجَوَابُ، وَالْمَدْلُولُ عَلَى وُجُودِهِ هُوَ الْمَبْتَدَأُ، فَإِذَا قِيلَ: (لَوْلَا عَلَيَّ لَهْلَكُ عُمَرُ)، لَمْ يُشَكَّ فِي أَنَّ وُجُودَ عَلَيٍّ مَانِعٌ مِنْ هَلَاكِ عُمَرَ؛ فَصَحَّ الْحَذْفُ لَتَعْيِينِ الْمَحذُوفِ، وَوَجِبَ^(٦) لِسَدِّ الْجَوَابِ مَسَدَّهُ^(٧).

فَإِذَا كَانَ الْخَبَرُ كَوْنًا مُقَيَّدًا بِمَعْنَى زَائِدٍ عَلَى الْوُجُودِ وَجِبَ ذِكْرُهُ إِنْ قُدِّرَ دَلِيلُهُ كَمَا فِي حَدِيثِ: (لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُو عَهْدٍ بُكَفَرٍ لَبَنَيْتُ الْكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ)^(٨)، فَ(حَدِيثُو) خَبَرٌ عَنْ (قَوْمُكَ) وَهُوَ كَوْنٌ مُقَيَّدٌ بِالْحَدَاثَةِ وَلَا دَلِيلَ يَدُلُّ عَلَى خُصُوصِهَا، فَلِذَا وَجِبَ ذِكْرُهُ، وَإِنْ وُجِدَ دَلِيلُهُ جَارَ ذِكْرُهُ وَحَذْفُهُ نَحْوُ: لَوْلَا أَنْصَارُ زَيْدٍ حَمَوَهُ مَا سَلَمَ، فَ(حَمَوَهُ) خَبَرٌ عَنْ (أَنْصَارُ) وَهُوَ كَوْنٌ مُقَيَّدٌ بِالْحِمَايَةِ، وَالْمَبْتَدَأُ دَالٌّ عَلَيْهَا إِذْ مِنْ شَأْنِ النَّاصِرِ أَنْ يَحْمِيَ مِنْ يَنْصُرُهُ^(٩)، وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي الْعَلَاءِ الْمَعْرِيِّ^(١٠):

(١) - وَجُوزُوا فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً خَبَرُهُ الْجُمْلَةُ قَبْلَهُ. يَنْظُرُ: أَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ: ٩٦-٩٧، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٢٨٨/١.

(٢) - يَنْظُرُ: إِضَاحُ الشُّعْرِ: ٥٤٨، شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ٣٦٢/١، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٣١٥/٣.

وَقَدْ أَغْفَلَ السَّيِّدُ الشَّارِحُ مَوَاضِعَ أُخَرَ هِيَ: قَوْلُ الْعَرَبِ: مَنْ أَنْتَ؟ زَيْدٌ، أَيْ: مَذْكُورُكَ زَيْدٌ. وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ: لَا سَوَاءَ، حَكَاهُ سَيَّبُوهُ، وَتَأَوَّلَهُ عَلَى حَذْفِ مَبْتَدَأٍ أَيْ: هَذَانِ لَا سَوَاءَ، أَوْ لَا هُمَا سَوَاءَ، وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ: لَا سَيِّمَا زَيْدٌ، بِالرَّفْعِ أَيْ: لَا سَيِّ الَّذِي هُوَ زَيْدٌ. يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَّبُوهِ: ٣٢١/١، وَ٣٠٢/٢، وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ٤٠٠/١، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ: ٢١٦/١، وَهَمَعَ الْهَوَامِعُ: ٣٩١/١.

(٣) - رَوَى هَذَا الْأَثَرُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَنَاسِبَةٍ. يُنْظَرُ: الْاِسْتِيعَابُ: ١١٠٣/٣.

(٤) - عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بْنِ نُفَيْلٍ، أَبُو حَفْصٍ الْقُرَشِيُّ الْعَدَوِيُّ، أَسْلَمَ قَبْلَ الْهَجْرَةِ بِخَمْسِ سَنِينَ وَشَهِدَ مَعَ النَّبِيِّ (ﷺ) وَقَائِعَهُ، وَلِيَ الْخِلَافَةَ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ، تُوُفِّيَ سَنَةَ (٢٣هـ). يَنْظُرُ: الْاِسْتِيعَابُ: ١١٤٤/٣، وَالْإِصَابَةُ: ٤٨٤/٤.

(٥) - مَعَ كَثْرَةِ الْاِسْتِعْمَالِ. يَنْظُرُ: أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٥١٠/٢، وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ٤٠٥/١.

(٦) - أَيْ: وَوَجِبَ الْحَذْفُ.

(٧) - يَنْظُرُ: الْمَفْصَلُ: ٥١، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٢٧٦/١.

(٨) - رَوَى الْحَدِيثُ بِالْفَاعِظِ، وَهُوَ بِهَذَا اللَّفْظِ - أَعْنِي: (لَوْلَا قَوْمُكَ) - فِي: صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ: ٣٧/١ بِرَقْمِ (١٢٦).

(٩) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٢٧٦/١، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمَرَادِيِّ: ١٩٣/١، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ: ٢١٧/١-٢١٨.

[١٥٤] يُذِيبُ الرُّعْبَ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا
 (يُمَسِّكُهُ) خَيْرٌ^(٢) لِمَبْتَدَأٍ وَهُوَ كَوْنٌ مُقَيَّدٌ بِالْإِمْسَاكِ، وَالْمَبْتَدَأُ دَالٌّ عَلَيْهِ إِذْ مِنْ شَأْنِ غَمْدِ السَّيْفِ
 إِمْسَاكُهُ.

فَتَبَيَّنَ مِنْ هَذَا أَنَّ تَمَثُّلَ الْمُصَنِّفِ فِي الشَّرْحِ لَمَّا يَجِبُ حَذْفُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا
 مُؤْمِنِينَ﴾^(٣١) [سبأ]، مَعَ تَقْدِيرِهِ الْخَبَرَ (صَدَدْتُمُونَا)^(٣) غَيْرُ حَسَنِ؛ لِأَنَّ (صَدَدْتُمُونَا) كَوْنٌ مُقَيَّدٌ
 بِالصُّدُودِ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهَا إِذَا كَانَ كَوْنًا مُقَيَّدًا فَهُوَ مِمَّا حَذْفُهُ جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ، بَلَى، لَوْ قُدِّرَ الْخَبَرُ
 فِي الْآيَةِ كَوْنًا مُطْلَقًا لَكَانَ تَمَثُّلُهُ بِهَا لَوَاجِبَ الْحَذْفِ حَسَنًا^(٤).

ومنها: قَبْلَ جَوَابِ الْقَسَمِ الصَّرِيحِ، أَي: الَّذِي لَا يُسْتَعْمَلُ فِي سِوَى الْقَسَمِ، وَيُفْهَمُ مِنْهُ الْقَسَمُ قَبْلَ
 ذِكْرِ الْمُقَسَمِ / ظ ٥٤/ عليه نحو: لَعَمْرُكَ لِأَفْعَلَنَّ، أَيْمُنُ اللَّهُ لِأَفْعَلَنَّ، (عَمْرُكَ) وَ(أَيْمُنُ) مَبْتَدَأَانِ حُذِفَ
 خَبَرُهُمَا وَجوبًا تَقْدِيرُهُ: لَعَمْرُكَ قَسَمِي، وَأَيْمُنُ اللَّهُ يَمِينٌ، وَوَجِبَ حَذْفُهُ لِسَدِّ الْجَوَابِ مَسَدَّهُ^(٥)، وَالْإِحْتِرَازُ
 بِالصَّرِيحِ عَنِ غَيْرِ الصَّرِيحِ فِي الْقَسَمِ، وَهُوَ مَا يَصْلُحُ لَهُ وَلِغَيْرِهِ نَحْوُ: عَهْدُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنَّ، تَقْدِيرُهُ: عَلَيَّ،
 فَيَجُوزُ حَذْفُ (عَلَيَّ) وَذِكْرُهُ؛ لِأَنَّ عَهْدَ اللَّهِ غَيْرُ مُلَازِمٍ لِلْقَسَمِ؛ إِذْ قَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ نَحْوُ: عَهْدُ اللَّهِ
 يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ^(٦)، وَلَا يُفْهَمُ ذِكْرُ الْقَسَمِ إِلَّا بَعْدَ ذِكْرِ الْمُقَسَمِ عَلَيْهِ.

ومنها: قَبْلَ الْحَالِ الْمُتَمَتِّعِ أَنْ تَكُونَ خَبْرًا عَنِ الْمَبْتَدَأِ الْمَذْكُورِ قَبْلَهَا، بِأَنْ يَكُونَ الْمَبْتَدَأُ مُصَدَّرًا
 عَامِلًا فِي مُفَسِّرٍ لَضَمِيرٍ ذِي حَالٍ نَحْوُ: ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا، أَوْ اسْمَ تَفْضِيلٍ مَضَافًا إِلَى الْمَصْدَرِ
 الْمَذْكُورِ نَحْوُ: أَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْتَوْتًا، أَوْ مَضَافًا إِلَى مُؤَوَّلٍ بِالْمَصْدَرِ الْمَذْكُورِ نَحْوُ: أَخْطَبُ مَا
 يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا.

وهذا التفصيل مذهب الرُّمَّانِيِّ وَابْنِ الشَّجَرِيِّ وَالشُّلُوبِيِّنِ وَابْنِ مَالِكٍ، وَغَيْرِهِمْ، وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّ الْخَبَرَ بَعْدَ
 (لَوْلَا) وَاجِبُ الْحَذْفِ مُطْلَقًا، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا كَوْنًا مُطْلَقًا، وَإِذَا أُريدَ الْكَوْنُ الْمُقَيَّدُ جَعَلَ مَبْتَدَأً. وَفِي
 مَدْخُولِ (لَوْلَا) خِلَافٌ وَآرَاءٌ تُنْظَرُ فِي: ارْتِشَافِ الضَّرْبِ: ١٠٨٩/٣-١٠٩٠، وَالْجَنَى الدَّانِي: ٦٠١-٦٠٢.
 (١) - أَبُو الْعَلَى الْمَعْرِيُّ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

وَالْبَيْتُ مِنَ الْوَافِرِ، وَهُوَ لَهُ فِي: سَقَطَ الزَّنْدُ: ٥٤، وَالْمَقَرَّبُ: ٨٤/١، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ: ٣٥٦/١.
 وَالْمَعْرِيُّ هُوَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ، أَبُو الْعَلَاءِ التَّنُوخِيُّ، وَالْمَعْرِيُّ نَسَبُهُ إِلَى مَعْرَةَ النُّعْمَانِ، شَاعِرٌ
 وَفِيلَسُوفٌ وَعَالِمٌ، لَهُ فَضْلٌ عَنِ دَوَاوِينِهِ: عَبْتُ الْوَلِيدِ وَهُوَ شَرَحٌ لِدِيوانِ الْبَحْتَرِيِّ، وَمَعْجَزُ أَحْمَدَ وَهُوَ شَرَحٌ لِدِيوانِ
 الْمُتَنَبِّيِّ، وَرِسَالَةُ الْغَفَرَانِ، وَغَيْرُهَا، تُوفِّيَ سَنَةَ (٤٤٩هـ). يَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ: ٢٩٥/١، وَالْأَعْلَامُ: ١٥٧/١.
 (٢) - خَبْرًا، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٣) - يَنْظُرُ: شَرْحُ قَطْرِ النَّدى: ١٢٥-١٢٦.

(٤) - حَسَنًا، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

وهذا ما تَعَقَّبَ بِهِ الْفَاكُهِيُّ ابْنَ هِشَامٍ. يَنْظُرُ: مُجِيبُ النَّدَا: ٣٣٤/١.

(٥) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٢٧٧/١، وَتَعْلِيقُ الْفَرَائِدِ: ٢٩/٣، وَمُجِيبُ النَّدَا: ٣٣٤/١.

(٦) - يَنْظُرُ: الْمُقْتَضِبُ: ٣٢٦/٢، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ: ٣٥٦/١، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ: ٢٢٠/١.

ف(قائماً) في الصورة الأولى والثالثة، و(ملثوثاً) في الثانية، أحوال لا تصح أخباراً للمبتدآت المذكورة لأنها لا توصف بالقيام ونحوه^(١)، فكل من (ضربي)، و(شربي)، و(ما يكون) المؤول بالأكوان^(٢)، مصادِرُ عاملة في مفسر ذي الحال، وهو الضمير المستتر فيما يُقدَّر من الخبر المحذوف وجوباً^(٣).

واختلف فيه، فذهب سيبويه^(٤) وجمهور البصريين^(٥) إلى أنه ظرف زمان مضاف إلى فعله والتقدير: ضربي زيدا إذا كان، في الماضي، وإذا كان، في المستقبل، قائماً^(٦)، والخبر عندهم في الحقيقة متعلق بهذا الظرف من فعل أو وصف^(٧)، ف(كان) المقدرة تامة لا ناقصة، وذو الحال الضمير المستتر فيها، وهي العامل في الحال، ومفسر هذا الضمير معمول المصدر ك(زيد) و(السويق) في الأمثلة.

قالوا وإنما لم تُقدَّر (كان) ناقصة والمنصوب خبراً لها لأمرين^(٨):

أحدهما: التزامهم تنكيره فلا يقال: ضربي زيدا^(٩) القائم، ولو كان خبراً لصح فيه ذلك.

الثاني: وقوع الجملة الاسمية موقعه مقرونة بالواو كما في الحديث: (أقرب ما يكون العبد من ربه، وهو ساجد)^(١٠).

(١) - لأن الخبر المفرد هو المبتدأ في المعنى، والقيام في المثال المذكور آنفاً غير المبتدأ. ينظر: الكافي في شرح الهادي: ٤٠٦/١، ومجيب النّدا: ٣٣٥/١.

(٢) - المقصود بقوله: مؤول بالمصدر، أن (ما يكون) في قولهم: أخطب ما يكون الأمير قائماً، ف(ما) والفعل مؤول بمصدر هو (كون). ينظر: شرح المفصل: ٢٢٦/١، وشرح التسهيل: ٢٧٨/١.

(٣) - ف(قائماً) حال من الضمير المستتر في (كان) المحذوفة، ومفسرُه (زيد) الذي هو معمول المصدر. ينظر: التذيل والتكميل: ٢٣٩/٣، أو من الضمير في (ضربه) على ما قدره الأخفش وابن مالك: ضربي زيدا ضربه قائماً. ينظر: شرح التسهيل: ٢٨٠/١.

(٤) - ينظر: كتاب سيبويه: ٤٠٣/١، و٤١٩، والتذيل والتكميل: ٢٩٠/٣، وشرح الألفية للمراي: ١٩٤/١.

(٥) - ينظر: الباب للعبري: ١٤٥/١، وشرح المفصل: ٢٢٦-٢٢٧، والكافي في شرح الهادي: ٤٠٦/١، والمغني في النحو: ٣٥٧/٢، وشرح الرضي: ٢٧٥/١، والتذيل والتكميل: ٢٩٠/٣.

(٦) - ينظر: الأصول في النحو: ٢٣٧/٢، و٣٦٠، والمحصل: ٥٧٩/١، والإقليد: ٣٢٩/١.

(٧) - وهذا المتعلق وجود مطلق مثل: استقر أو مستقر، أو حصل أو حاصل، ونحوها. الإقليد: ٣٢٩/١.

(٨) - ينظر تعليق تمام (كان) المحذوفة هنا في: الباب للعبري: ١٤٦/١، وشرح المفصل: ٢٢٥/١، وشرح التسهيل: ٢٧٨/١، وشرح الألفية للمراي: ١٩٥/١.

(٩) - زيد، والصواب ما أثبتته.

(١٠) - حديث شريف تامة: (فأكثروا الدعاء)، أخرجه أحمد في: مسنده: ٢٧٤/١٥ برقم (٩٤٦١)، ومسلم في: صحيحه: ٣٥٠/١ برقم (٤٨١)، وأبو داود في: سننه: ٢٣١/١ برقم (٨٧٥).

وحذف الخبر الذي هو حاصل أو نحوه للدلالة عليه؛ إذ الإخبار عن الظرف بكونه مقيداً بالقيام مثلاً لا يمكن إلا بعد حصوله، ووجب لسد الحال مسده.

قال الرضي^(١): وفي تقدير الجمهور تكلفات كثيرة من حذف (إذا) مع الجملة المضاف إليها، ولم يثبت في غير هذا المكان، ومن العُدول عن ظاهر (كان) الناقصة إلى التامة، وفي قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له، والذي أوقعهم في هذا التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل دلهم عليه، ولا ضرورة الجأئهم إليه، والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب إليه المالكي^(٢) فتقديره: ضرب زيداً حاصل قائماً، والعامل في الحال (حاصل)، وفي صاحبها (ضربي) وهو الياء أو زيداً، وحذف العامل في الحال لكونه عامّاً شاملاً لجميع الأفعال كما حذف في: زيدٌ عندك، أو في الدار، لمُشابهة الحال للظرف، والحذف في كليهما واجب لقيام الظرف والحال مقام العامل^(٣).

وذهب الأخفش إلى أن الخبر مصدر مضاف إلى ذي الحال والتقدير في: ضرب زيداً قائماً، ضربه قائماً، و(ضربه) خبر (ضربي)^(٤)، واختاره صاحب (التسهيل)^(٥)، والجمهور على منعه لما فيه فيه من حذف المصدر وإبقاء معموله، وهو غير جائز عندهم^(٦). وذهب الكوفيون إلى أن نحو: قائماً، حال من معمول المصدر والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ، وخبر المبتدأ مُقدَّر بعد الحال وجوباً، أي: ضرب زيداً قائماً حاصل^(٧). قال نجم الأئمة: وهو فاسد من جهة المعنى، ومن جهة اللفظ، أمّا الأول فلا تهم اتفقوا على أن معناه: ما ضرب زيداً إلّا قائماً، وهذا المعنى المتفق عليه لا يُستفاد ممّا اعتبروه. وأمّا الثاني فلا تهم ليس في تقدير ما يسد مسد الخبر؛ لأن مقام الخبر/و/٥٥/ عندهم بعد الحال، وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر، والخبر لا يُحذف وجوباً إلّا إذا سد لفظ مسده^(٨).

تنبهات:

- (١) - ينظر: التسهيل: ١١١، وشرح التسهيل: ٣٥٤/٢.
- (٢) - ينظر: شرح الرضي: ٢٧٦-٢٧٧.
- (٣) - ينظر: شرح التسهيل: ٢٨٠/١، وارتشاف الصرب: ١٠٩٣/٣، وشرح الألفية للمراي: ١٩٥/١.
- (٤) - ينظر: التسهيل: ٤٥، وشرح التسهيل: ٢٨٠/١.
- (٥) - ينظر: شرح الرضي: ٢٧٥/١، وشرح التصريح: ٢٢٩/١، وعفو العافية في شرح الكافية: ٢١٢/١.
- (٦) - ينظر مذهب الكوفيين في: المغني في النحو: ٣٥٧/٢، وشرح الرضي: ٢٧٣/١، والتحفة الشافية في شرح شرح الكافية: ١٧٢/١، والتذيل والتكميل: ٣٠٢/٣.
- (٧) - هذا تلخيص رد الرضي، ينظر: شرح الرضي: ٢٧٣-٢٧٤.

الأول: تقييدُ المبتدأِ بكونه مصدرًا أو مُضافًا إليه أو مؤوَّلًا به، يؤخَذُ منه أنَّ المبتدأَ نفسه لا يكونُ مؤوَّلًا بالمصدرِ فلا يجوزُ: أَنْ تضربَ زيدًا قائمًا، خلافًا للكوفيَّين^(١)، وتقييدُ المصدرِ بالعملِ في مُفسِّرِ ضميرِ ذي حالٍ احترازًا من أن يكونَ المصدرُ عاملاً في صاحبِ الحالِ نفسه، فإنَّ الحالَ لا تسدُّ مسدَّ الخبرِ حينئذٍ نحو: ضربي زيدًا^(٢) قائمًا شديدًا، فإنَّ (قائمًا) حالٌ^(٣) من (زيد) والعاملُ فيها هو العاملُ في (زيد) وهو (ضربي) فلا تُغني عن الخبرِ؛ لأنَّها حينئذٍ من صِلته^(٤).

وتقييدُ الحالِ بامتناعِ كونه خبرًا احترازًا من نحو: ضربي زيدًا شديدًا، فالرفعُ واجبٌ لعدمِ امتناعِ كونها خبرًا^(٥)، وشدَّ قولهم لرجلٍ حَكَموه عليهم وأجازوا حكمه: حُكْمَكَ مُسمَّطًا، بتشديدِ الميمِ وطاءٍ مهملةٍ، أي: حُكْمَكَ ثَبَتًا نافذًا^(٦)، وقوله^(٧):

[١٥٥] ما لِلْجَمَالِ مَشِيهًا وَثِيْدًا

الثاني: يجوزُ عندَ الأخفش^(٨) والفراسي^(٩) والمبرد^(١٠) رفعُ الحالِ في الصُّورةِ الثالثةِ نحو: أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائمًا، ومنعَه سيبويه^(١١)، قال الرُّضي: والأولى جوازُه لأنَّك جعلتَ ذلكَ الكونَ أخطبَ مجازًا، فجازَ جعلُه قائمًا أيضًا، بخلافِ المصدرِ الصَّريحِ كما في: ضربي زيدًا قائمًا إذ لا مجازَ في أوَّلِ الكلامِ، ولا شكَّ أنَّ المجازَ يُؤنَسُ بالمجاز^(١٢).

(١) - نسبُه أبو حَيَّان والأزهريُّ إلى بعضِ الكوفيَّين، والسِّيوطيُّ للكوفيَّين مُطلقًا. ينظر: ارتشاف الضرب: ١٠٩٣/٣، وشرح التصريح: ٢٢٨/١، وهمع الهوامع: ٣٩٨/١.

(٢) - زيدٌ، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

(٣) - خال، وهو تصحيْفٌ.

(٤) - ينظر: شرح التَّسهيل: ٢٧٨/١، والتَّذييل والتَّكميل: ٢٨٩/٣، والمقاصد الشَّافية: ١١٥/٢.

(٥) - لعدمِ مباينتهِ للمبتدأِ، إذ لا يُمنَعُ في المعنى أن يكونَ الضَّربُ شديدًا، فهو وصفٌ له. ينظر: أوضح المسالك: ٢٢٢/١، شرح الأشموني: ٢١١/١، وشرح التصريح: ٢٣٠/١.

(٦) - مثلٌ يُضربُ لمن يُطلقُ له في الحكمِ ما يريدُ، والمرادُ: حُكْمَكَ [لَكَ] ثَبَتًا نافذًا. ينظر: الكامل في اللغة والأدب: ٧٠/٢، ومجمع الأمثال: ٢١٢/١.

(٧) - من الرِّجزِ، وهو للزَّبَاءِ في: شرح الجمل لابن عصفور: ١٥٩/١، وشرح عمدة الحافظ: ١٧٩/١، وشرح شواهد المغني: ٩١٢/٢، وخزانة الأدب: ٢٩٥/٧، وللزَّبَاءِ أو للخنساء في: المقاصد النُّحويَّة: ٩٠٩/٢.

والشَّاهدُ فيه: أنَّ (مشيها) مبتدأٌ خُذَفَ خبرُه لصدِّ الحالِ مسدَّه، شذوذًا، والتَّقديرُ: يظهرُ وثيْدًا.

(٨) - ينظر: الأصول في النُّحو: ٣٦٠/٢، والحليَّات: ٢٠٣، وشرح التَّسهيل: ٢٨٠/١، وارتشاف الضرب: ١٠٩٥/٣. ونقلَ هذا الرُّأيَ عن يونس. ينظر: المقاصد الشَّافية: ١١٩/٢.

(٩) - نسبَ أبو حَيَّان هذا الرُّأيَ للفراسيِّ في: التَّذييل والتَّكميل: ٢٩٥/٣، وهو مخالفٌ لما صرَّحَ به من تقبيحِ مذهبِ الأخفشِ هذا. ينظر: الحليَّات: ٢٠٣.

(١٠) - ينظر المقتضب: ٢٥٢/٣، وشرح السِّيرافي: ٢١/٦، والتَّذييل والتَّكميل: ٢٩٥/٣.

(١١) - قال: ((وَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ أَحْسَنُ مَا يَكُونُ قَائِمًا، فَلَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا النَّصَبُ ...)). كتاب سيبويه: ٤٠٢/١.

(١٢) - ينظر: شرح الرُّضي: ٢٧٧/١.

الثَّالِثُ: فِي الْأَصَحِّ جَوَازُ وَقُوعِ هَذِهِ الْحَالِ^(١) فَعَلًا خِلَافًا لِلْفَرَاءِ^(٢) كَقَوْلِهِ^(٣):

[١٥٦] وَرَأَيْ عَيْنِي الْفَتَى أَبَاكَ

يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ

وقوله^(٤):

[١٥٧] عَهْدِي بِهَا فِي الْحَيِّ قَدْ سُرِبْتُ^(٥) بَيُضَاءَ مِثْلِ الْمُهَرَّةِ الضَّامِرِ

وَمِنْ مَوَاضِعِ حَذْفِ الْخَبَرِ وَجُوبًا بَعْدَ وَائِ الْمَصَاحِبَةِ الصَّرِيحَةِ فِيهَا نَحْوُ: كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ، فَكُلُّ مُبْتَدَأٍ، وَضِيعَتُهُ، مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ وَجُوبًا، تَقْدِيرُهُ بَعْدَ الْمَعْطُوفِ: مَقْرُونَانِ، وَإِنَّمَا حُذِفَ لِدَلَالَةِ الْوَائِ وَمَا بَعْدَهَا عَلَى الْمَصَاحِبَةِ وَالْاِقْتِرَانِ، وَوَجِبَ لِقِيَامِ الْوَائِ مَقَامَ (مَعَ)^(٦).

والتَّقْيِيدُ بِالصَّرِيحَةِ فِي الْمَصَاحِبَةِ احْتِرَازٌ عَنِ الْمَحْتَمَلَةِ لَهَا وَلِلْعَطْفِ نَحْوُ: زَيْدٌ وَعُمَرُ، فَلَكَ أَنْ تَأْتِيَ بِالْخَبَرِ وَتَقُولَ: مَقْرُونَانِ، وَأَنْ تَحْذِفَهُ اعْتِمَادًا عَلَى فَهْمِ السَّامِعِ مِنَ الْاِقْتِصَارِ عَلَيْهِمَا مَعْنَى الْمَصَاحِبَةِ وَالْاِقْتِرَانِ^(٧)، وَمَنْ ذَكَرَهُ قَوْلُهُ^(٨):

[١٥٨] وَكُلُّ امْرِئٍ وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ

هَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ وَالْبَصْرِيِّينَ، وَفِيهِ بَحْثٌ، وَهُوَ أَنَّ الْخَبَرَ وَنَحْوَهُ لَا يُحْذَفُ وَجُوبًا إِلَّا لِدَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ وَسَدَّ لَفْظِ مَسَدِّهِ كـ(مَا)، وَلَيْسَ فِي هَذَا الْمَقَامِ مَا يَسُدُّ مَسَدَّ الْخَبَرِ الْمَحْذُوفِ، فَلَا يَكُونُ حَذْفُهُ وَجُوبًا بَلْ جَوَازًا، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: وَجِبَ الْحَذْفُ لِقِيَامِ (الوَائِ) مَقَامَ (مَعَ) فَلَيْسَ بِشَيْءٍ؛ فَإِنَّ الْخَبَرَ لَيْسَ (مَعَ) حَتَّى إِذَا قَامَتِ الْوَائِ مَقَامَهُ وَسَدَّتْ مَسَدَّهُ يَكُونُ الْحَذْفُ وَاجِبًا، وَإِنَّمَا الْخَبَرُ هُوَ قَوْلُنَا: مَقْرُونَانِ، الَّذِي مَحَلُّ تَقْدِيرِهِ بَعْدَ الْمَعْطُوفِ؛ لِأَنَّهُ مُثْنَى وَلَيْسَ بَعْدَ الْمَعْطُوفِ شَيْءٌ يَسُدُّ مَسَدَّهُ، وَمَا قِيلَ مِنْ أَنْ

(١) - الخال، وهو تصحييف، والصواب ما أثبتته.

(٢) - يُنْظَرُ مَذْهَبُ الْفَرَاءِ فِي: شَرْحِ التَّسْهِيلِ: ٢٨٥/١، وَشَرْحِ الرُّضِيِّ: ٢٧٢/١، وَقَدْ نَقَلَ أَبُو حَيَّانٍ عَنِ الْفَرَاءِ قَوْلَيْنِ: هَذَا أَحَدُهُمَا، وَالْآخَرُ الْجَوَازُ. يَنْظُرُ: ارْتِشَافُ الصَّرْبِ: ١٠٩٥/٣، وَتَذَكُّرَةُ النُّحَاةِ: ٦٤٩-٦٥٠.

(٣) - مِنَ الرَّجَزِ، وَهُوَ لِرُؤْيَاةٍ فِي: مَحَلِّ دِيَوَانِهِ: ١٨١، وَكِتَابِ سَيَبُوه: ١٩١/١، وَالْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ: ٥٥٢/١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: جَوَازُ وَقُوعِ الْحَالِ السَّادَةِ مَسَدَّ الْخَبَرِ جُمْلَةً فَعْلِيَّةً وَهِيَ جُمْلَةُ (يُعْطِي الْجَزِيلَ).

(٤) - مِنَ السَّرِيعِ، وَهُوَ لِلْأَعَشَى فِي دِيَوَانِهِ: ١٣٩، وَإِضَاحُ شَوَاهِدِ الْإِضَاحِ: ٥٩٢/٢، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ: ١٨١/٥، ١٨١/٥، ١٢٦/٦، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٩٠٣/٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: وَقُوعُ (قَدْ سُرِبْتُ) فِي مَحَلِّ نَصَبِ حَالٍ مِنَ الضَّمِيرِ فِي (بِهَا).

(٥) - تَسْرِبْتُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ لَا يَسْتَقِيمُ مَعَهُ الْوِزْنُ.

(٦) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبُوه: ٣٠٠/١، وَاللِّبَابُ لِلْعَكْبَرِيِّ: ١٤٦/١، وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ٤٠٨/١.

(٧) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ٣٥٦/١، وَمَغِيثُ النَّدَا شَرْحُ قَطْرِ النَّحْوِ: ٤٢٥/١.

(٨) - عَجَزُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ صَدْرُهُ: تَمَنَّا لِي الْمَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى،

وَهُوَ لِلْفَرَزْدَقِ فِي: الْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ: ٥١٦/١، شَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٢٢٨/١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: ذَكَرَ الْخَبَرَ (يَلْتَقِيَانِ) بَعْدَ الْوَائِ الَّتِي لَيْسَتْ نَصًّا فِي الْمَصَاحِبَةِ.

وُجُوبِ الحذفِ لقيامِ المعطوفِ مقامَهُ ظاهرُ الفسادِ أيضاً؛ لأنَّ المعطوفَ من تَتَمَّةِ المبتدأ فكيف يسدُّ عن الخبرِ فينوبُ عنه مع أنَّه ليسَ في موضعِهِ، فالحقُّ ما ذهبَ إليه العلامةُ نجمُ الأئمَّةِ من أنَّ الحذفَ هنا غالبٌ لا واجبٌ^(١)، فحينئذٍ لا يحتاجُ إلى ما يسدُّ مسدَّهُ بدليلِ قولِ عليٍّ (عليه السَّلامُ) في (نهجِ البلاغة) - وكفاكَ به فصيحاً -: (وَأَنْتُمْ وَالسَّاعَةُ فِي قَرْنٍ)^(٢)، فجمعَ بينَ المعطوفِ والخبرِ في الذِّكْرِ، والقَرْنُ، بالتَّحريكِ، حبلٌ يُقَرَّنُ به البعيرانِ^(٣).

تَنْبِيْهُ:

ذكرَ بعضُهم أنَّ المرادَ بالصَّريحَةِ في قولهم: يُحذفُ الخبرُ بعدَ الواوِ الصَّريحَةِ في المُصاحِبَةِ، أن تكونَ الواوُ نصّاً في المُصاحِبَةِ والمَعِيَّةِ بحيثُ لا تحتلُّ غيرها^(٤)، وهو مُشكِّلٌ، كيفَ ومثالُهم يحتلُّ للعطفِ والمعنى: كلُّ رجلٍ وضيعةُ مخلوقانِ، أو معلومانِ له تعالى، ونحوُ ذلكَ /ظ ٥٥/، فالظاهرُ أنَّ مرادَهُم بالصَّريحِ هنا معنى الظَّاهرِ والمتبادرِ لا معنى النَّصِّ المذكورِ.

(١) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ٢٧٩/١.

(٢) - نهج البلاغة: ٣١٠، الخطبة (١٩٠).

(٣) - ينظر: الصِّحاح: ٢١٨٠/٦ مادة (قرن).

(٤) - أشارَ إلى ذلكَ ابنُ مالكٍ، ونَصَّ عليه ابنُ عقيلٍ. ينظر: شرح الكافية الشَّافِيَّة: ٣٥٦/١، وشرح ابن عقيل:

بَحْثُ النَّوَاسِخِ

أَصْلُ: بَابُ: النَّوَاسِخُ لِحُكْمِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: أَحَدُهَا: (كَانَ)، وَ(أَمْسَى)، وَ(أَصْبَحَ)، وَ(أَضْحَى)، وَ(ظَلَّ)، وَ(بَاتَ)، وَ(صَارَ)، وَ(لَيْسَ)، وَ(مَا زَالَ)، وَ(مَا فَتَى)، وَ(مَا انْفَكَّ)، وَ(مَا بَرِحَ)، وَ(مَا دَامَ).

ش: هذا بابٌ في ذكر ما ينسخُ حُكْمَ المُبتدأ والخبر، وهو من حيثُ العملُ ثلاثة أنواعٍ: أَحَدُهَا: ما يرفعُ المُبتدأ وينصبُ الخبرَ، وهو كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، وما حُمِلَ على لَيْسَ، وَأَفْعَالُ المُقَارِبَةِ. والثَّانِي: عَكْسُهُ، وهو (إِنَّ) وَأَخَوَاتُهَا، وما حُمِلَ على (إِنْ). والثَّالِثُ: ما ينصبُهما معاً، وهو (ظَنَّ) وَأَخَوَاتُهَا.

وسميت نواسخاً لإزالتها حكم المُبتدأ والخبر الثابت لها قبل دخولها، أخذاً من النَّسخ، وهو لغةُ الإزالة^(١)، ومنه: نسخَتِ الشمسُ الظِّلَّ، إذا أزالته. وبدأ بالنوع الأول غير مُتَعَرِّضٍ لأفعال المُقَارِبَةِ قصدَ الاختصارِ، وهو ثلاثة أقسامٍ:

أَحَدُهَا: ما يعملُ هذا العملَ من غير شرطٍ ممَّا سيأتي، من تقدُّمِ نَفْيٍ وشبهه ونحو ذلك، وهو ثمانية^(٢): (كَانَ)، وهي أُمُّ البَابِ؛ لاختصاصِها بأمرٍ دونَ أَخَوَاتِهَا^(٣)، وهي لثبوت خبرها لاسمها فيما مضى، وَ(أَمْسَى)، وَ(أَصْبَحَ)، وَ(أَضْحَى)، وهي لثبوت خبرها لاسمها مساءً، وصباحاً، وَضَحَى، وَ(ظَلَّ)، وَ(بَاتَ)، وهما لثبوت خبرهما لاسمهما في جميع النَّهارِ والليلِ، قال ابنُ الخباز: ورأيت كثيراً يتوهمون دلالة (بات) على النَّومِ، ويُبطِلُهُ قَوْلُهُ تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا﴾ (٦٤) [الفرقان]^(٤).

و(صارَ)، وهي لانتقال اسمها عن صفته التي كان عليها إلى أخرى، إمَّا باعتبارِ العوارضِ نحو: صارَ زيدٌ غنياً، أو الحقائقِ نحو: صارَ الطَّيْنُ حَرَقًا^(٥)، أو المكانِ نحو: صارَ زيدٌ إلى عمرو، أو الزَّمانِ نحو: صارَ زمنٌ قُدومٍ الحاجِّ إلى الشَّتَاءِ^(٦).

(١) - ينظر: الصِّحاح: ٤٣٣/١ مادة (نسخ)، ولسان العرب: ٦١/ مادة (نسخ).

(٢) - ينظر: شرح التَّسهيل: ٣٣٣/١، وشرح الألفيَّة للمراي: ١٩٦/١، وشرح قطر النَّدى: ١٢٧.

(٣) - منها: أَنَّ الكونَ يعمُّ جميعَ مدلولاتِ أَخَوَاتِهَا، ومنها كثرةُ دورها في الكلامِ، ومنها: وجوبُ حذفها مع بقاء اسمها وخبرها بعدَ (أَمَّا)، ومنها: جوازُ حذفها مع اسمها وإبقاء خبرها، وذلك كثيرٌ بعدَ (إِنْ) و(لو) الشرطيتين قليلٌ بعدَ غيرهما، وغيرها. ينظر: الباب للعكبري: ١٦٥-١٦٦، والكافي في شرح الهادي: ٤٦٥/١، وشرح شذور الذهب للجوجري: ٣٦٥/١، وحاشية الصَّبَّان: ٣٣١/١.

(٤) - لم أقف عليه في ما بين يدي من كتب ابن الخباز.

(٥) - ينظر تقسيم الانتقال إلى هذين الاعتبارين في: شرح الوافية نظم الكافية: ٣٦٦، والكنَّاش: ٤١/٢.

(٦) - ينظر: المفصل: ٢٦٦، وهي هنا - أي: في قوله: صارَ زيدٌ إلى عمرو، وصارَ زمنٌ قُدومٍ الحاجِّ إلى الشَّتَاءِ - ليستِ الناقصة بل التامة؛ لأنَّ لو أسقطتها من الكلامِ، لم يجرُ أن تقول: عمرو إلى زيد ... ينظر: علل النَّحو: ٢٥٦، وأسرار العربيَّة: ١١٦، وشرح المفصل: ١٨٩/٧، والإقليد: ١٥٦٩/٣.

و(ليس)، وهي لنفي خبرها عن اسمها حالاً عند الجمهور^(١)، ومطلقاً عند سيبويه^(٢) وابن السراج^(٣).
وَالْحَقَّ ب(صار) أفعالاً بمعناها منها: (أض)^(٤)، كقوله^(٥):

[١٥٩] رَبَّيْنُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا

وَاضَ نَهْدًا كَالْحِصَانِ أَجْرَدَا

ومنها: (رجع)، كقوله (عليه السلام): (لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا)^(٦)، وقول الشاعر^(٧):

[١٦٠] وَيَرْجِعَنَّ مِنْ دَارَيْنِ بُجْرَ الْحَقَائِبِ

ومنها: (عاد)، كقوله^(٨):

[١٦١] وَكَانَ مُضَلِّي^(٩) مَنْ هُدِيتُ بِرُشْدِهِ فَلِلَّهِ مُغَوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ أَمْرًا

ومنها: (استحال)، كقوله^(١٠):

[١٦٢] إِنَّ الْعَدَاوَةَ تَسْتَحِيلُ مَوْدَّةً بَتْدَارِكِ الْهَفَوَاتِ بِالْحَسَنَاتِ

(١) - أجاز المبرد وابن درستويه والصيمري أن يُنْفَى بها المستقبل. ينظر: المقتضب: ٨٧/٤، والتبصرة والتذكرة:

١٨٨/١، وشرح المفصل: ٢٠١/٧، وارتشاف الضرب: ١١٥٧/٣.

وذهب الأكثرون إلى أنها لنفي الحاضر لا غير. ينظر: شرح اللمع للثمانيني: ٣٧٨/١، والمفصل: ٢٦٨،
وتوجيه اللمع: ١٣٥، والبسيط في شرح الكافية: ٤٥٥/٢، اللحة في شرح الملح: ٥٦٩/٢، والكناش: ٤٣/٢.

وذهب الشلوبين إلى أنها لنفي الحال ما لم ترد قرينة تصرفها إلى غيره، فإن كان ثمة قرينة فهي للإطلاق
أو للاستقبال. ينظر: شرح المقدمة الجزوليّة الكبير: ٧٧٢/٢.

(٢) - قال: ((وليس: نفي)). كتاب سيبويه: ٢٣٣/٤.

(٣) - ينظر: الأصول في النحو: ٩٢/١.

(٤) - بمعنى: رجع. ينظر: العين: ٧٦/٧ مادة (أض).

(٥) - من الرجز، تمامه: كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا

وهو للعجاج في: ملحق ديوانه: ٢٨١/٢، وخزانة الأدب: ٤٣٢/٨.

والشاهد فيه: وَرُودُ الْفَعْلِ (أض) ملحقاً بمعنى (صار).

(٦) - مرّ تخريج الحديث الشريف.

(٧) - مرّ تخريج البيت.

والشاهد فيه هنا: وَرُودُ الْفَعْلِ (رجع) ملحقاً بمعنى (صار).

(٨) - من الطويل، وهو لسواد بن قارب في: الدرر اللوامع: ٢٠٩/١.

والشاهد فيه: وَرُودُ الْفَعْلِ (عاد) ملحقاً بمعنى (صار).

(٩) - مصلي، وهو تصحيف.

(١٠) - من الكامل، وهو بلا نسبة في: شرح السهيل: ٣٤٧/١، التذييل والتكميل: ١٦٣/٤، وهمع الهوامع:

٤١٤/١.

والشاهد فيه: وَرُودُ الْفَعْلِ (استحال) ملحقاً بمعنى (صار).

ومنها: (حال)، كقوله^(١):

[١٦٣] وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا كَالشَّهَابِ وَضَوْئِهِ يَحُولُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعٌ

ومنها: (غدا)، وزاح، كقوله (عليه السلام): (تَغْدُو خِمَاصًا وَتَزُوحُ^(٢) بِطَانًا)^(٣).

ومنها: (تحول)، كقوله^(٤):

[١٦٤] لَعَلَّ مَنَايَانَا تَحَوَّلْنَ أَبْوَسَا

ومنها: (ارتد)، كقوله تعالى ﴿فَارْتَدَّ بِصِيرًا (٩٦)﴾ [يوسف]، ومنها: (جاء)، في قولهم: ما جاءَتْ حاجتُك^(٥)، يُروى برفع (حاجتُك) على أَنَّهَا اسْمٌ لـ(جاء) و(ما) استفهاميةٌ نصبٌ على الخبرية لـ(جاء) قَدِمَ لِمَكَانِ الاستفهام، والتقدير: أَيْةٌ حَاجَةٌ صَارَتْ حَاجَتَكَ. ويُروى بنصبها على الخبرية لـ(جاءت)، واسمها ضميرٌ (ما)^(٦).

ومنها: (قعد)، في قولهم: أَرْهَفَ شَفَرَتُهُ حَتَّى قَعَدَتْ كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ، أي: حَتَّى صَارَتْ، ولم يذكرْ سيبويه مِنْ هَذِهِ سَوَى (صار)، و(ما دام)، و(ليس)، ثُمَّ قَالَ: وما كَانَ نَحْوَهُنَّ مِنَ الْفِعْلِ مِمَّا لَا يَسْتَعْنِي عَنْ الْخَبْرِ^(٧).

ثانيها: ما يعملُ هذا العملُ بشرطِ تقدُّمِ نفي بحرفٍ، أو اسمٍ، أو فعلٍ موضوعٍ للنفي، أو عارضٍ فيه بنقلٍ أو استلزامٍ أو نهيٍ أو دُعَاءٍ، وهو أربعةٌ: (زَال) ماضِي (يَزَالُ)، و(فَتَى) بكسرِ العينِ وفتحِها^(٨)،

(١) - من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في: شرح ديوانه: ١٦٩، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٧٣١/٢.

والشاهدُ فيه: وَرُودُ الْفِعْلِ (حَال) ملحقًا بمعنى (صار).

(٢) - تغدوا، وتروحو، والصوابُ ما أثبتُّه.

(٣) - بعضُ حديثٍ شريفٍ تمامُه: (لَوْ أَنَّكُمْ تَتَوَكَّلُونَ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ، لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ، تَغْدُو خِمَاصًا وَتَزُوحُ بِطَانًا). أخرَجَ الْحَدِيثَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي: مسنده: ٣٣٢/١ برقم (٢٠٥)، و٤٣٨/١ برقم (٣٧٠)، و٤٣٩/١، والترمذي في: سننه: ٥٧٣/٤ برقم (٢٣٤٤)، وابن ماجه في: سننه: ١٣٩٤/٢ برقم (٤١٦٤).

(٤) - عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ صَدْرُهُ: وَبُدِّلَتْ قَرَحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ،

وهو لامرئ القيس في: ديوانه: ١٠٧، وشرح التسهيل: ٣٤٧/١، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١٧٨/٥.

والشاهدُ فيه: وَرُودُ الْفِعْلِ (تَحَوَّل) ملحقًا بمعنى (صار).

(٥) - من كلام الخوارج لابن عباس (رضي الله عنه) عِنْدَمَا أَرْسَلَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٌّ (عليه السلام) إِلَيْهِمْ فِي النَّهْرَوَانِ يَدْعُوهُمْ لِلزُّجُوعِ إِلَى الْحَقِّ. ينظر: شرح السيرافي: ٨٣/٣، وشرح المفصل: ١٧٠/٧. ونقل سيبويه سماعها عن العرب، وعن يونس سماعها عن رُؤْبَةَ، ولا تعارض. ينظر: كتاب سيبويه: ٥٠/١-٥١، و٢٤٨/٣.

(٦) - أي الضميرُ المُسْتَتَرُّ بَعْدَ (جاءت) العائدُ على (ما). ينظر: كتاب سيبويه: ٥٠/١-٥١، شرح السيرافي: ٨٢/٣، والتعليقة على كتاب سيبويه: ٨٢/١، وشرح الأشموني: ٢٢٥/١.

(٧) - قَالَ سيبويه: ((وَذَلِكَ قَوْلُكَ: كَانَ وَيَكُونُ، وَصَارَ، وَمَا دَامَ، وَلَيْسَ وَمَا كَانَ نَحْوَهُنَّ مِنَ الْفِعْلِ مِمَّا لَا يَسْتَعْنِي يَسْتَعْنِي عَنِ الْخَبْرِ)). كتاب سيبويه: ٤٥/١.

(٨) - ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٥١٣/٩ مادة (فتأ).

وَيُقَالُ: (أَفْتًا)^(١)، و(انْفَكَّ)، و(بَرَحَ)، وإِنَّمَا اشترطوا فيها ذلك؛ لِأَنَّهُمْ قَصَدُوا ثُبُوتَ خَبَرِهَا لِاسْمِهَا، وَهِيَ بِمَعْنَى النَّفْيِ فَأَوْجِبُوا دَخُولَ النَّفْيِ؛ لِيَكُونَ إِثْبَاتًا، ضَرُورَةٌ أَنَّ نَفْيَ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ^(٢)، فَمَعْنَى مَا زَالَ زَيْدٌ قَائِمًا: هُوَ قَائِمٌ فِيمَا مَضَى، وَالذَّلِيلُ عَلَى انْقِلَابِ النَّفْيِ إِثْبَاتًا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ: مَا زَالَ زَيْدٌ إِلَّا قَائِمًا، كَمَا يَجُوزُ مَا كَانَ زَيْدٌ إِلَّا قَائِمًا^(٣).

وهذه /٥٦/ الأربعة معانيها متفقة بلا خلافٍ لِأَنَّهَا وَضَعَتْ لِاسْتِمْرَارِ ثُبُوتِ خَبَرِهَا لِاسْمِهَا مِنْذُ قَبْلِهِ، أَي: مِنْذُ كَانَ لِلْاسْمِ قَابِلِيَّةُ الْإِتِّصَافِ بِالْخَبَرِ عُرْفًا، مِثَالُهَا بَعْدَ النَّفْيِ بِالْحَرْفِ ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ (١١٨)﴾ [هود]، ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ (٩١)﴾ [طه]، وَمِنْهُ ﴿تَاللَّهِ تَفْتًا تَذْكُرُ يُوسُفَ (٨٥)﴾ [يوسف]، وَقَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ^(٤):

[١٦٥] فَقُلْتُ: يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا

لَأَنَّ النَّفْيَ فِيهِمَا مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: لَا تَفْتًا، وَلَا أَبْرَحُ، وَجَازَ الحذفُ لِعَدَمِ اللَّبْسِ إِذْ قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهَا لَا تَكُونُ نَاقِصَةً إِلَّا مَعَهَا؛ وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ إِثْبَاتًا لَمْ يَكُنْ بُدًّا مِنَ اللامِ وَالنُّونِ، وَالْحذفُ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ كَثِيرٌ لثُبُوتِهِ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ نَحْوُ: وَاللَّهِ أَقَوْمٌ، أَي: لَا أَقَوْمٌ، فَكَيْفَ بِهَا^(٥). وَلَا يَنْقَاسُ الحذفُ الْمَذْكُورُ إِلَّا بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ: كَوْنُ الْفِعْلِ مُضَارِعًا، وَكَوْنُهُ جَوَابَ قَسَمٍ، وَكَوْنُ النَّافِي (لَا)^(٦). وَمِثَالُهَا بَعْدَ النَّفْيِ بِالْاسْمِ قَوْلُهُ^(٧):

[١٦٦] غَيْرُ مُنْفَكِّ أَسِيرَ هَوَى كُلُّ وَانٍ لَيْسَ يَعْتَبِرُ

(١) - قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: ((أَبُو زَيْدٍ: مَا أَفْتَأْتُ أَذْكُرُهُ، وَمَا فَتِنْتُ أَذْكُرُهُ، وَمَا فَتَأْتُ أَذْكُرُهُ)). الصِّحَاح: ٦٢/١ مادة (فَتَأَ).

(٢) - يَنْظُرُ هَذَا التَّعْلِيلُ فِي: عِلَلِ النَّحْوِ: ٢٤٧-٢٤٨، وَالْفَوَائِدُ وَالْقَوَاعِدُ: ٢٠٨-٢٠٩، وَشَرْحُ اللَّعْ لَابِنِ بَرَهَانَ: ٥٤/١، وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ٤٩١/١.

(٣) - يَنْظُرُ: الْخَصَائِصُ: ٢٤٤/٣، وَإِضَاحُ شَوَاهِدِ الْإِضَاحِ: ٧٦٠/٢.

(٤) - صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ عَجْزُهُ: وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي، وَهُوَ لِامْرِئِ الْقَيْسِ فِي: دِيَوَانِهِ: ٣٢، وَكِتَابُ سَيَبُويهِ: ٥٠٤/٣، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ: ٥٤/٢، وَالْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ٤٣٤/١، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ ٥٨٣/٢، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٣٤١/١، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٤٤/١٠. وَالشَّاهِدُ فِيهِ: (أَبْرَحُ قَاعِدًا) إِذْ أَعْمَلَ (أَبْرَحُ) مَعَ حَذْفِ النَّافِي.

(٥) - يَنْظُرُ: الْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ٤٠١/١، وَالْكَشَافُ: ٤٩٨/٢، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ: ٢٠٧/٥-٢٠٨.

(٦) - لَمْ يَذْكُرِ ابْنُ عَصْفُورٍ وَأَبُو حَيَّانٍ إِلَّا الشَّرْطَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، وَذَكَرَ خَالِدُ الْأَزْهَرِيُّ الثَّلَاثَ. يَنْظُرُ: شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٣٨٦/١، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٢٠/٤، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٢٣٥/١.

(٧) - مِنَ الْمَدِيدِ، وَهُوَ بِلَا نَسْبَةٍ فِي: التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١١٩/٤، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٢٣٥/١، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٤١٠/١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: (غَيْرُ مُنْفَكِّ) حَيْثُ نُفِيَ الْفِعْلُ بِاسْمٍ هُوَ (غَيْرُ).

ومثالها بالفعل الموضوع للنفي قوله^(١):

[١٦٧] لَيْسَ يَنْفَكُ ذَا غَنَى وَاعْتِزَّازٍ كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلِّ قَنُوعٍ

ومثالها بالفعل العارض للنفي قوله^(٢):

[١٦٨] قَلَمًا يَبْرُحُ اللَّيْبُ إِلَى مَا يُورِثُ الْحَمْدَ، دَاعِيًا أَوْ مُجِيبًا

فإنَّ (قَلَمًا) نُقِلَ من معنى التَّقْلِيلِ إلى معنى (مَا) النَّافِيَةِ^(٣). ومثالها بالفعل المستلزم للنفي: أَبَيْتُ أَزَالَ أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، أَي: لَا أَزَالُ، قَالَهُ الْفَرَّاءُ^(٤)، وَوَجْهُهُ أَنَّ مِنْ أَبِي شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ، وَالْإِبَاءُ مُسْتَلْزِمٌ لِلنَّفْيِ، وَمِنْ ثَمَّ شَاعَ بَعْدَ (أَبَى) تَقْرِيعُ الْإِسْتِنَاءِ^(٥).

ومثالها بعد النهي قوله^(٦):

[١٦٩] صَاحَ شَمْرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ ت ...

ومثالها بعد الدعاء قوله^(٧):

[١٧٠] وَلَا زَالَ مِنْهُلًا بَجَرَعَاتِكَ الْقَطْرُ

وقد نَزَلَ زَالَ بـ(مَاضِي يَزَالُ) احْتِرَازًا مِنْ (زَالَ) بِمَعْنَى (مَازَ) مَاضِي (يَزِيلُ) بِفَتْحِ الْيَاءِ^(٨)، وَمِنْ (زَالَ) بِمَعْنَى (انْتَقَلَ) مَاضِي (يُزُولُ)، فَإِنَّهُمَا تَامَنَ، الْأَوَّلُ مِنْهُمَا مُتَعَدٍّ إِلَى وَاحِدٍ وَمَصْدَرُهُ^(٩) (الرَّيْلُ) بِفَتْحِ الْيَاءِ، وَالثَّانِي قَاصِرٌ وَمَصْدَرُهُ (الرَّوَالُ)، بِخِلَافِ (زَالَ) النَّاقِصِ فَإِنَّهُ لَا يُوصَفُ بِتَعَدٍّ وَلَا قُصُورٍ،

(١) - من الخفيف، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٣٣٤/١، وشرح ابن الناطم: ٩٣، وتخليص الشواهد: ٢٣٠، والمقاصد النحوية: ٦٢٣/٢.

والشاهد فيه: (لَيْسَ يَنْفَكُ) حَيْثُ نَفَى الْفِعْلُ بِفَعْلٍ.

(٢) - من الخفيف، وهو بلا نسبة في: تذكرة النحاة: ٣٠٤، ومغني اللبيب: ٦٨/٤، وشرح شواهد المغني: ٧١٧/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٤٥/٥.

والشاهد فيه: (قَلَمًا يَبْرُحُ) نَفَى الْفِعْلُ (يَبْرُحُ) بِ(قَلَمًا) الَّذِي نُقِلَ مِنْ مَعْنَى التَّقْلِيلِ إِلَى مَعْنَى (مَا) النَّافِيَةِ.

(٣) - ينظر: شرح التصريح: ٢٣٦/١.

(٤) - لم أقف عليه في معاني القرآن للفرَّاء.

(٥) - نقله الأزهري عن ابن هشام في (الحواشي). ينظر: شرح التصريح: ٢٣٦/١.

(٦) - من الخفيف، تامَّة: فَيَسِيَّانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ،

وهو بلا نسبة في: شرح عمدة الحافظ: ١٩٩/١، وتخليص الشواهد: ٢٣٠، والمقاصد النحوية: ٥٨٤/٢.

والشاهد فيه: (لَا تَزَلْ) سَبَقُ الْفِعْلِ (تَزَالُ) بِ(لَا) النَّاهِيَةِ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ شَبَهُ النَّفْيِ.

(٧) - عجز بيت من الطويل صدره: أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى،

وهو لذي الرُّمَّة في: ديوانه: ٥٥٩، واللامات: ٣٧، وأمالي ابن الشَّجَرِي: ٤٠٩/٢، وتخليص الشواهد:

٢٣١-٢٣٢، والمقاصد النحوية: ٥٨٠/٢، وشرح شواهد المغني: ٦١٧/٢.

والشاهد فيه: سَبَقُ الْفِعْلِ (زَالَ) بِ(لَا) الدَّالَّةِ عَلَى الدُّعَاءِ وَهُوَ شَبَهُ النَّفْيِ.

(٨) - ومنه: زَلْ صَانُكَ مِنْ مِغْرَاكَ. أَي: مَرُّ. ينظر: ديوان الأدب: ٤٠٩/٣ باب (فَعَلَ يَفْعُلُ).

(٩) - ومصدر، والصواب ما أثبتُّه.

وليس له مصدر^(١)، وحكى الفراء له مضارعاً غيرَ (يَزَالُ)، وهو (يَزِيلُ)^(٢)، فيكونُ مُشْتَرَكاً بَيْنَ التَّامِّ والنَّاقِصِ.

ثالثها: ما يعملُ هذا العمل بشرطِ تقدُّمِ (ما) المصدريةِ الظرفيةِ، وهو (دام) خاصةً نحو: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ (٣١) [مريم]، أي: مدَّة دوامي حياً^(٣)، وسُمِّيَتْ (ما) هذه مصدريةٌ؛ لتقديرها بالمصدر، وظرفيةٌ؛ لنيابتها عن الظرف، وهو المدَّة^(٤)، فلو كانتَ مصدريةً غيرَ ظرفيةٍ لم تعمل (دام) بعدها العملَ المذكورَ، ولو فقدَ (ما) فأحرى بعدمَ العملِ، فإن وليَ مرفوعها منصوبٌ فهو حالٌ نحو: يعجبني ممَّا دامَ زيدٌ صحيحًا، أي: من دوامِهِ^(٥).

تنبيه:

قال الفاكهي: اتَّفق النُّحاة على أَنَّ (كانَ) وأخواتها أفعالٌ إلَّا (ليسَ)، فإنَّ الفارسيَّ ومن تبعه ذهب إلى حرفيتها^(٦)، والصَّحيحُ فعليُّتها لا تتصلُ ضمائرُ الرَّفعِ البارزةِ وتاءُ التَّانيثِ الساكنةِ بها^(٧)، انتهى. انتهى. قلتُ: ودعوى الاتِّفاقِ ممنوعةٌ، فقد ذهب الرَّجَّاجُ^(٨) ومن تبعه إلى أَنَّها حرفٌ^(٩)؛ لدلالتهَا على معنى في غيرها؛ حيثُ جاءتْ لتقريرِ الخبرِ على الصِّفةِ^(١٠).

-
- (١) - ينظر: علل النَّحو: ٢٥٠، وأوضح المسالك: ٢٣٢/١، وغفو العافية في شرح الكافية: ١٨٩/٢.
- (٢) - نقلَ الفارسيُّ هذه الحكايةَ عن الفراء، ونقلَهَا ابنُ عصفور وأبو حيَّان عن الكسائي. ينظر: الحليَّات: ٢٧٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٨٤/١، والتَّذييل والتَّكميل: ١٢٢/٤.
- (٣) - ينظر: الدُّر المصون: ٥٩٦/٧.
- (٤) - ينظر: شرح الرُّضي: ٢٠٠/٢، وأوضح المسالك: ٢٣٣/١.
- (٥) - ينظر: المقاصد الشَّافية: ١٤٤/٢، ومجيب النَّدا: ٧/٢، وحاشية الصَّبَّان: ٣٣٦/١.
- (٦) - ينظر: رأيَ الفارسيِّ أَنَّها حرفٌ - وهو أحدُ قوليه - في: الحليَّات: ٢٢٢، والبصريَّات: ٨٣٣/٢، والمسائل المنثورة: ٢٢٠، وإيضاح الشَّعر: ١٠.
- (٧) - ينظر: مجيب النَّدا: ٨/٢.
- (٨) - لم أقف على نسبةِ هذا الرَّأي للرَّجَّاجِ إلَّا عندَ ركنِ الدِّين الاستراباديِّ في: البسيط في شرح الكافية: ٤٤/٢، ٤٤/٢، حيثُ قال: ((وقال الرَّجَّاجُ ومن تابعه من الكوفيِّين: إِنَّها حروفٌ)). وأحسبُه تحريفاً من النَّاسخ، فلم يُعرَف هذا المذهبُ عن الرَّجَّاجِ، بل استفاضَ عن تلميذه الرَّجَّاجيِّ، وهو الرَّاجحُ عندي، وربَّما نقلَ السَّيِّد الشَّارحُ عن الاستراباديِّ فعبارتهما متقاربةٌ جدًّا، والله أعلم.
- (٩) - قال الرَّجَّاجيُّ: ((بابُ الحروفِ التي ترفعُ الأسماءَ وتتصبَّبُ الأخبارُ)) الجمل في النَّحو: ٤١، ودرج على تلقيها بذلك في البابِ كُلِّهِ.
- (١٠) - ينظر تعليلَ شراحِ الجمل وغيرهم تسميةَ أبي القاسمِ هذه الأفعال حروفاً بهذه العلَّةِ، وبعللٍ أخرى هي أَنَّ لفظَ (الحرف) قد يطلقُ ويرادُ به الكلمةُ، فيكونُ قولُ الرَّجَّاجيِّ: ((بابُ الحروفِ التي ...))، بابَ الكلِّم التي ... إلخ، ولأنَّها تغيَّرُ معنى الجملةِ الاسميَّةِ عندَ دخولها عليها كما تغيَّرُ الحروفُ. ينظر: الحل في إصلاح الخلل: ١٥٨-١٥٩، وشرح الجمل لابن خروف: ٤١٥/١، وشرح الجمل لابن الصَّنائع: ١٧٠/١، والمحصل: ٣٨٤/١.

ص: فَيَرْفَعَنَّ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا^(١) لَهُنَّ، وَيَنْصِبَنَّ الْخَبَرَ خَبْرًا لَهُنَّ نَحْوُ ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا (٥٤)﴾ [الفرقان].
قَدِيرًا (٥٤)﴾ [الفرقان].

ش: هذا شروعٌ في بيانِ كَيْفِيَّةِ عَمَلِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ فِي الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ، اعْلَمْ أَنَّ دُخُولَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ حَقُّهَا أَنْ تُنْسَبَ مَعَانِيهَا إِلَى الْمُفْرَدَاتِ لَا إِلَى الْجُمْلِ فَإِنَّ ذَلِكَ لِلْحُرُوفِ، وَلَكِنَّهُمْ تَوَسَّعُوا فِيهَا فَنَسَبُوا مَعَانِيهَا إِلَى الْجُمْلِ^(٢)، وَرَفَعُوا بِهَا الْمُبْتَدَأَ تَشْبِيهًا بِالْفَاعِلِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُحَدَّثٌ عَنْهُ، وَيُسَمَّى اسْمَهَا حَقِيقَةً، وَفَاعِلُهَا مَجَازًا، وَنَصَبُوا بِهَا الْخَبَرَ /ظ٥٦/ تَشْبِيهًا بِالْمَفْعُولِ، وَيُسَمَّى خَبَرَهَا حَقِيقَةً، وَمَفْعُولُهَا مَجَازًا، هَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ^(٣).

وذهب جمهور الكوفيّين إلى أنّها لا تعمل في المرفوع شيئاً، وإنّما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها عليه^(٤)، والصّحيح الأوّل؛ لِاتِّصَالِ الْاسْمِ بِهَا إِذَا كَانَ ضَمِيرًا نَحْوُ ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ (٧٦)﴾ [الزُّخْرَفِ]، وَالضَّمِيرُ بِالِاسْتِقْرَاءِ لَا يَتَّصِلُ إِلَّا بِعَامِلِهِ، وَلِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأَفْعَالُ نَاصِبَةً لَا رَافِعَةً، وَهَذَا لَا يُعْهَدُ فِي الْأَفْعَالِ^(٥).

وَاتَّفَقَ الْفَرِيقَانِ عَلَى نَصْبِهَا الْجُزْءَ الثَّانِي، لَكِنْ اخْتَلَفَا فِي نَصْبِهِ، فَالْفَرَاءُ عَلَى أَنَّهُ تَشْبِيهٌ بِالْحَالِ؛ لِأَنَّهَا شَبِيهَةٌ بِ(قَامَ)^(٦)، وَبَقِيَّةُ الْكُوفِيِّينَ عَلَى أَنَّهُ عَلَى الْحَالِ^(٧)، وَالصَّحِيحُ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ؛ لَوُرُودِهِ مُضْمَرًا، وَمَعْرِفَةً، وَجَامِدًا، وَلَكُونِهِ لَا يَسْتَغْنَى عَنْهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ شَأْنُ الْحَالِ^(٨)، وَعُورِضَ بَوُقُوعِهِ جُمْلَةً وَشَبْهَهَا، وَلَا يَقَعُ الْمَفْعُولُ بِهِ كَذَلِكَ.

(١) - اسم، والصواب ما أثبتّه.

(٢) - ينظر: شرح ابن النّاطم: ٩٢، والتّذييل والتّكميل: ١١٥/٤-١١٦.

(٣) - ينظر: كتاب سيبويه: ٤٥/١-٤٩، والمقتضب: ٨٦/٤، الأصول في النّحو: ٨٢/١، وعلل النّحو: ٢٤٥، واللمع في العربيّة: ٣٦، وشرح عيون الإعراب: ١٠٤، واللباب للعكبري: ١٦٦-١٦٧.

(٤) - ينظر مذهب الكوفيّين في: شرح الجمل لابن عصفور: ٤١٨/١، والتّذييل والتّكميل: ١١٥/٤.

(٥) - ينظر الاستدلال على عملها في الاسم في: شرح الجمل لابن عصفور: ٤١٩/١، والتّذييل والتّكميل: ١١٥/٤، شرح شذور الذهب للجورجي: ٣٦٣/١، وحاشية الخصري: ٢٤٣/١.

(٦) - ينظر مذهب الفراء في: معاني القرآن: ٢٨١/١، وارتشاف الضرب: ١١٤٦/٣.

(٧) - تنظر نسبة هذا الرّأي للكوفيّين في: الإنصاف: ١٢٩ م (١٧)، والتّبيين عن مذاهب النّحويّين: ٢٩٥ م (٤٤)، والمغني في النّحو: ٥١/٣، وارتشاف الضرب: ١١٤٦/٣.

وقد حقّق الدكتور فاضل السّامرائي رأي الكوفيّين في هذه المسألة وخلص إلى أنّه لا يختلف عن مذهب البصريّين في أنّ هذه الأفعال الناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر. ينظر: تحقيقات نحويّة: ٦٥-٧٥.

(٨) - ينظر: المغني في النّحو: ٥١/٣، والمقاصد الشّافية: ١٣٧/٢-١٣٨، والتّذييل والتّكميل: ١١٧/٤.

وأجيب بأنَّ الجملة تقع موقع المفعول كالمحكيّة بالقول نحو ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ (٣٠) [مريم]، وكذلك شبهها نحو: مررتُ بزيد^(١).

إذا عُرِفَ ذلك، فشرطُ المبتدأ الذي تدخل عليه أفعالُ هذا الباب أن لا يكون ممّا يلزم التصدير كَأَسْمَاءِ الشَّرْطِ، والاستفهام^(٢)، و(كَمْ) الخبريّة^(٣)، والمقرون بلام الابتداء، ولا ممّا يلزم الحذف كالمُخْبِر عنه بنعتٍ مقطوع^(٤)، ولا ممّا يلزم الابتدائيّة كقولهم: أَقُلْ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ^(٥)، أو الكلاب على البقر^(٦)، لجريانه كذلك مثلاً، وكذا ما بعد (لولا) الامتناعيّة و(إذا) الفجائيّة.

ولا ممّا لزم عدم التصرف، وهو هنا ما لزم صيغة واحدة بأن لا يُصَغَّرَ، ولا يُثَنَّى، ولا يُجْمَعُ، كـ(أَيْمَن) في القسم، وطوبى للمؤمن، وويلٌ للكافرين، وعلل ذلك الرّضي (رحمته) بأنّه مُشَبَّهٌ للحرف في الجُمُودِ، والنَّاسِخُ لا يدخل على الحرف فكذا ما أشبهه، وفيه نظرٌ ظاهرٌ.

وَأَنْ لَا يُخْبَرَ عَنْهُ بِجُمْلَةٍ طَلِبِيَّةٍ وَلَا إِنشَائِيَّةٍ^(٧)، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ^(٨):

[١٧١] وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكْرِي

فشاذٌ^(٩).

وشرطُ ما تدخل عليه (دَامَ) والمنفِيّ بـ(مَا) من جميع أفعالِ الباب - زيادةً على ما سبق - أن لا يُخْبَرَ عَنْهُ بِمُفْرَدٍ طَلِبِيٍّ؛ لِأَنَّ لَهُ التَّصْدِيرَ^(١) وهذه لا يتقدّم خبرها، فلا يقال: لَا أَكَلِمَكَ كَيْفَ مَا دَامَ زَيْدٌ،

(١) - ينظر هذا الاعتراض وردّه في: شرح التصريح: ٢٣٣/١.

(٢) - وكذا المبتدأ المضاف إلى ما له الصّدارة. ينظر: شرح التسهيل: ٣٣٦/١.

(٣) - أجاز الأخفش دخولها على (كم) الخبريّة؛ لأنّها بمنزلة (كثير)، فلا تلزم الصّدر، ومنعه النّحويون؛ لعدم السّماع. ينظر: تعليق الفرائد: ١٦١/٣.

(٤) - نحو: الحمد لله الحميد، حيثُ يُحذف المبتدأ لزوماً وتقديره (هو). ينظر: شرح التسهيل: ٣٣٦/١، وأوضح المسالك: ٢٨٦/٣.

(٥) - ومن هذه المواضع ممّا لازم الابتداء (ما) التّعجبية، وما بعد (الله) في التّعجب. ينظر: شرح التسهيل: ٣٣٦/١.

(٦) - مثل يُضرب عند تحريش بعض القوم على بعضٍ من غير مُبالاة. ينظر: الأمثال لابن سلام: ٢٨٤، ومجمع الأمثال: ١٤٢/٢.

(٧) - تنظر هذه المواضع في: شرح التسهيل: ٣٣٥-٣٣٧، وشرح الرّضي: ٢١٤-٢١٥، والتّذييل والتّكميل: ١٢٧-١٣٠، وحاشية الخصري: ٢٤٣/١.

(٨) - صدر بيت من الوافر عجزه: وَدَلِّي دَلَّ مَاجِدَةٍ صَنَاعِ،

وهو لبعض بني نهشل في: النوادر في اللغة: ٣٠، ٥٨، وخزانة الأدب: ٢٦٦/٩، ٢٦٧.

والشّاهد فيه: الإخبار عن الفعل الناقص بجُمْلَةٍ طَلِبِيَّةٍ هي (ذكريني) وهو شاذٌّ.

(٩) - وهو خاصٌّ بالشّعير، ينظر: شرح السّيرافي: ١٥٣/٢، والبديع: ٤٧٣/١، وشرح التسهيل: ٣٣٦/١.

زيدٌ، ولا: أين مازال زيدٌ، ولا: أين ما كان زيدٌ^(٢)، خلافاً للكوفيَّين^(٣)، ولا يُشترطُ ذلك في غير المنفيِّ ب(ما) و(لا) في غير المنفيِّ إجماعاً.

وشرطُ ما تدخلُ عليه (صارَ) وما بمعناها، و(مازالَ) وما بعدها - زيادةً على ما سبق - أن لا يُخبرَ عنه بفعلٍ ماضٍ؛ لأنَّها تُفهمُ الدَّوامَ على الفعلِ واتِّصالِهِ بزمَنِ الإخبارِ، والماضي يُفِيدُ الانقطاعَ فتدافعاً، وهذا متفقٌ عليه^(٤)، واختلفَ في بقيَّةِ أفعالِ البابِ، والصَّحيحُ جوازُهُ مطلقاً وفاقاً للبصريَّين؛ لكثرتِهِ في الكلامِ نظماً ونشراً كثرةً تُوجبُ القياسَ^(٥) قال تعالى ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ (٢٥)﴾ [يوسف]، ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ (١١٦)﴾ [المائدة]، ﴿أَوَلَمْ تَكُونُوا أَقْسَمْتُمْ (٤٤)﴾ [إبراهيم]، وقال الشاعر^(٦):

[١٧٢] ثُمَّ أَضْحَوْا لَعِبِ الدَّهْرِ بِهِمْ

وقال^(٧):

[١٧٣] وَقَدْ كَانُوا فَأَمْسَى الْحَيِّ سَارُوا

وحكى الكسائي^(٨): أَصَبَحْتُ نَظَرْتُ إِلَى ذَاتِ التَّنَانِيرِ^(٩).

وشرطُ الكوفيَّين في ذلك اقترانهُ ب(قد) ظاهرةً أو مقدَّرةً^(١٠)، وحجَّتُهُمْ أَنَّ (كانَ) وأخواتها إِنَّمَا دخلتْ على الجُمْلِ لتدلَّ على الزَّمانِ، فإذا كانَ الخبرُ يدلُّ عليه لم يُحتجَّ إليها، ألا ترى أَنَّ المفهومَ

(١) - أي: لا يتقدَّم الخبرُ على (ما) النَّافية ما في حيزها، فهي جارية مجرى حرفِ الاستفهامِ في اقتضائه صدرَ الكلامِ، ولا على ما المصدريَّة في (مادامَ) فلا يتقدَّم على المَصْدَرِ ما في حيزه. ينظر: المقتصد: ٤٠٧/١، وشرح المفصل: ٢٠٤-٢٠٥، والإيضاح في شرح المفصل: ٨١/٢.

(٢) - ينظر: شرح التَّسهيل: ١١/٢، وارتشاف الضَّرْب: ١١٥٠/٣.

(٣) - هو مذهبُ الكوفيَّين إِلَّا الفَرَّاءَ، ووافقهم ابنُ كيسان. ينظر: شرح اللمع لابن برهان: ٥٤/١، والغرَّة المخفيَّة: ٤٢٢/٢، والإنصاف: ١٣٤ م (١٨)، والتَّبيين عن مذاهب النُّحويِّين: ٣٠٢، وشرح المفصل: ٢٠٤/٧، والإيضاح في شرح المفصل: ٨١/٢، والفوائد الصَّيائِيَّة: ٢٩٦/٢.

(٤) - ينظر هذا التعليل في: التَّنْذِيل والتَّكْميل: ١٤٨/٤، وشفاء العليل: ٣٠٩/١، وجمع الهوامع: ٤١٧/١.

(٥) - ينظر: الحل في إصلاح الخلل: ١٦٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٨١-٣٨٢، وارتشاف الضَّرْب: ١١٦٧/٣، وتعليق الفرائد: ١٨٥/٣، وجمع الهوامع: ٤١٧/١.

(٦) - صدرُ بيتٍ من الرَّمْلِ عجزُهُ: وَكَذَلِكَ الدَّهْرُ يُودِي بِالْجِبَالِ،

وهو لعدي بن زيد في: ديوانه: ٨٣. والشَّاهد فيه: الإخبارُ عن (أَضْحَوْا) بالفعلِ الماضي.

(٧) - صدرُ بيتٍ من الوافرِ عجزُهُ: فَأَمْسَى مُقَفَّراً لَا حَيٍّ فِيهِ،

وهو بلا نسبة في: ارتشاف الضَّرْب: ١١٦٧/٣، والتَّنْذِيل والتَّكْميل: ١٥٣/٤، وجمع الهوامع: ٤١٧/١.

والشَّاهد فيه: الإخبارُ عن (أَمْسَى) بالفعلِ الماضي.

(٨) - تنظر حكايةَ الكسائي في: معاني القرآن للكسائي: ١١٨، ومعاني القرآن للفراء: ٢٨٢/١.

(٩) - ذَاتُ التَّنَانِيرِ: عَقَبَةٌ بحذاءِ رُبَالَةٍ وهي من منازلِ البادية، وجعلها ابنُ عصفورٍ وصفاً للنَّاقَةِ. ينظر: تهذيب اللغة: ١٩١/١٤ مادة (تنتر).

من: زيدٌ قامَ، ومن: كانَ زيدٌ قامَ، شيءٌ واحدٌ، واشتراطٌ (قَدْ) لَأَنَّهَا تُقَرِّبُ الْمَاضِي لِلْحَالِ^(٢).

تَنْبِيْهٌ:

أَجَازَ الْجُمْهُورُ رَفَعَ الْأَسْمِينَ بَعْدَ (كَانَ)، وَأَنْكَرَهُ الْفَرَّاءُ^(٣)، وَرَدَّ بِالسَّمَاعِ، قَالَ^(٤):

[١٧٤] إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَأَخَرُ مِثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

وَقَالَ^(٥):

[١٧٥] وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولٌ

ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي تَوْجِيهِ ذَلِكَ، فَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ فِي (كَانَ) ضَمِيرَ الشَّانِ اسْمُهَا، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْخَبَرِ^(٦)، وَعَنْ/و٥٧/ الْكَسَائِي^(٧) أَنَّ (كَانَ) مُلْعَاةٌ، وَوَاقَّهُ ابْنُ الطَّرَاوَةِ^(٨).

ص: وَقَدْ يَتَوَسَّطُ الْخَبَرُ نَحْوُ:

فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالِمٌ وَجَهْلٌ

ش: الْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ تَأْخِيرُ الْخَبَرِ عَنِ الْأِسْمِ، كَمَا فِي الْخَبَرِ الَّذِي فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ، وَقَدْ يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِخِ خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ فِي الْجَمِيعِ، وَمَا احْتَجُّوا بِهِ مِنْ أَنَّ الْخَبَرَ فِيهِ ضَمِيرُ الْأِسْمِ فَلَا يَتَقَدَّمُ

(١) - ينظر نسبة هذا المذهب للكوفيين في: ارتشاف الضرب: ١١٦٧/٣، والمنهل الصافي: ٣٧٢/٢.

(٢) - ينظر تعليل اشتراط (قد) في: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٨٠/١، والتذيل والتكميل: ١٥١/٤، والمنهاج في شرح الجمل لابن عصفور: ٣٨٠/١، والمنهل الصافي: ٣٧٢/٢.

(٣) - تنظر نسبة هذا المذهب للفرّاء في: التذيل والتكميل: ٢٥٠/٤، وهمع الهوامع: ٤٠٩/١.

(٤) - من الطويل، وهو للعجبر السلولي في: كتاب سيبويه: ٧١/١، والنوادر في اللغة: ١٥٦، وتخليص الشواهد: ٢٤٦، والمقاصد النحوية ٦٣١/٢، وخزانة الأدب: ٧٢/٩، ٧٣.

والشاهد فيه: إضمار ضمير الشأن في (كان) اسماً لها، وخبرها الجملة الاسمية (الناس صنفان).

(٥) - عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الْبَسِيطِ صَدْرُهُ: هِيَ الشِّفَاءُ لِدَائِي لَوْ ظَفَرْتُ بِهَا،

وهو لهشام أخى ذي الرمة في: كتاب سيبويه: ٧١/١، ١٤٧، وشرح أبيات سيبويه: ٢٧٩/١، والأزهية:

١٩١، وتوجيه اللمع: ١٤١، والإقليد: ٨٣١/٢، ولهشام بن عتبة في: شرح شواهد المغني: ٧٠٤/٢.

والشاهد فيه: إضمار ضمير الشأن في (ليس) اسماً لها، وخبرها الجملة الاسمية (شفاء الداء مبدول).

(٦) - ينظر: كتاب سيبويه: ٧١/١، واللمع في العربية: ٣٨، وشرح اللمع للثماني: ٣٩٣-٣٩٤، وتوجيه

اللمع: ١٤٠-١٤١، وكشف المشكل: ٣٢٣-٣٢٤، واللمحة في شرح الملحة: ٥٧٨/٢.

(٧) - ينظر مذهب الكسائي: ارتشاف الضرب: ١١٩٥/٣، وهمع الهوامع: ٤١٠/١.

(٨) - ينظر: رسالة الإفصاح لابن الطراوة: ٤٢.

على ما يعودُ عليه إليه^(١) ظاهرُ الفسادِ^(٢)، ولا بُدَّ دُرُسْتَوِيهِ^(٣) في (ليس) وما احتجَّ به من أنَّها شبيهةٌ شبيهةٌ بـ(ما) ساقطٌ بعدَ وَرُودِ السَّماعِ^(٤)، ولا بُدَّ مُعْطِ^(٥) في (دام)^(٦) لِمُخَالَفَتِهِ لِلْقِيَاسِ وَالْإِجْماعِ^(٧)، قالَ الرُّضِّيُّ: وَمَنْعُهُ ذَلِكَ غَلَطٌ لَمْ يَذْكُرْهُ غَيْرُهُ^(٨).

ثُمَّ تَارَةً يَكُونُ التَّوَسُّطُ جَائِزًا^(٩) نَحْوُ ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ (٤٧)﴾ [الرُّوم]، ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ (١٧٧)﴾ [البقرة]، وقولُهُ^(١٠):

(١) - تابع السَّيِّدُ الشَّارِحُ السَّيُّوطِيُّ في إطلاقِ منعِ الكوفيِّينَ توسيطَ أخبارِها، والصَّوابُ مَنْعُ الكوفيِّينَ توسيطَ الخبرِ إذا كانَ مُشْتَقًّا نَحْوُ: كَانَ قائِماً زَيْدًا؛ لِأَنَّ المُشْتَقَّ فِيهِ ضَمِيرُ اسمِ كانَ المؤخَّرِ. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٩٤/١، والتَّذييلُ والتَّكْميلُ: ١٦٩/٤-١٧٠، وجمع الجوامع: ٧٨.

(٢) - وَجْهُ فسادِهِ عِنْدَ البصريِّينَ أَنَّهُمْ يُجِيزُونَ تَقْدِيمَ الضَّمِيرِ عَلَى مَرْجِعِهِ إِذَا كَانَتْ النِّيَّةُ بِهِ التَّأخيرَ عَنِ الظَّاهِرِ. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٩٤/١، والتَّذييلُ والتَّكْميلُ: ١٧٠/٤.

(٣) - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ دُرُسْتَوِيهِ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْقَسَوِيُّ، أَقَامَ بِبَغْدَادَ إِلَى حِينِ وَفَاتِهِ، أَحَدُ النُّحَوِيِّينَ المَشْهُورِينَ، أَخَذَ عَنِ الْمَبْرَدِ، وَابْنِ قَتِيْبَةَ، مِنْ مَوْلاَتَيْهِ: الْإِرشادُ، وَأَسْرارُ النُّحوِ لَمْ يَتِمَّ، وَتَفْسِيرُ كِتَابِ (الْفَرخ) لِلْجَرْمِيِّ، تُوفِّيَ سَنَةَ (٣٤٧هـ). ينظر: تاريخ العلماء النُّحَوِيِّينَ: ٤٦، وَنَزْهَةُ الْأَلْبَاءِ: ٢١٣، وَمَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ: ١٥١٢/٤.

(٤) - نَقَلَ ابْنُ يَعِيْشٍ خِلافَ ابْنِ دُرُسْتَوِيهِ، وَأَبُو حَيَّانٍ رَدًّا عَلَى دَعْوَى ابْنِ مالِكِ الْإِجْماعَ عَلَى تَوْسِيطِ خَبَرِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ كُلِّهَا، وَرَدَّهُ بِالسَّماعِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ ابْنَ دُرُسْتَوِيهِ لَمْ يَخالفْ، بَلْ نَقَلَ الْخِلافَ عَنْ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ. ينظر: شرح المفصل: ٢٠٧/٧، والتَّذييلُ والتَّكْميلُ: ١٧٠/٤، وَارْتِشَافُ الصَّرْبِ: ١١٦٩/٣.

وَقَدْ اسْتَشْهَدُوا لَوُرُودِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ (١٧٧)﴾ [البقرة]، بِنَصَبِ (الْبِرِّ)، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَلَيْسَ سِوَاءَ عَالَمٍ وَجْهٌ

وغيرِها. ينظر: التَّذييلُ والتَّكْميلُ: ١٧٠/٤، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ١٩٨/١.

(٥) - يَحْيَى بْنُ مَعْطٍ بْنِ عَبْدِ النُّورِ، أَبُو الْحَسَنِ الزَّوَاوِيُّ، نَحْوِيٌّ مَبْرَزٌ، مِنْ تَلَامِيذِ الْجَزُولِيِّ، أَقْرَأَ النُّحوَ فِي دِمَشْقَ مَدَّةً وَبِمَصْرَ أُخْرَى، مِنْ مَوْلاَتَيْهِ: أَلْفِيَّتُهُ فِي النُّحوِ، وَحَواشٍ عَلَى أَصُولِ ابْنِ السَّرَّاجِ، وَالْفُصُولِ الْخَمْسُونَ، تُوفِّيَ سَنَةَ (٦٢٨هـ). ينظر: معجم الأدباء: ٢٨٣١/٦، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ: ٣٤٤/٢.

(٦) - مَنْعُ ابْنِ مَعْطٍ تَقْدِيمَ خَبَرِ (مَادَامَ) عَلَى اسْمِهَا. ينظر: الفُصُولُ الْخَمْسُونَ: ١٨١، وَأَلْفِيَّةُ ابْنِ مَعْطِي: ٤٥.

(٧) - أَمَّا الْإِجْماعُ فَيَبِيْنُ إِذْ لَمْ يُنْقَلِ الْخِلافُ إِلَّا عَنْهُ، وَأَمَّا الْقِيَاسُ فَلَأَنَّ تَوْسِيطَ خَبَرِ (لَيْسَ) جَائِزٌ مَعَ أَنَّ فِيهَا مَا فِي (دَامَ) مِنْ عَدَمِ التَّنْصُرِ، وَتَقَوُّفُهَا بِأَنَّ مَنْعَ تَنْصُرُهَا لَازِمٌ، وَمَنْعَ تَنْصُرُفِ (دَامَ) عَارِضٌ، وَتَوْسِيطُ خَبَرِ (لَيْسَ) لَمْ يَمْتَنِعْ، فَأَلَّا يَمْتَنِعَ تَوْسِيطُ خَبَرِ (دَامَ) أَوْلَى، نَاهِيكَ عَنِ السَّماعِ، وَهُوَ قَوْلُ الْمُزَرِّدِ بْنِ ضَرَّارٍ أَخِي الشَّمَّاحِ:

وَأَعَصْرُهَا مَا دَامَ لِلزَّيْتِ عَاصِرٌ وَمَا طَافَ فَوْقَ الْأَرْضِ خَافٍ وَنَاعِلٌ

ينظر: الْغَرَّةُ الْمَخْفِيَّةُ: ٤٢٣/٢، وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ٤٦٧/١، وَالْمَغْنِي فِي النُّحوِ: ٧١/٣، وَالْمَحْصُولُ:

٤٠٨/١-٤٠٩.

(٨) - ينظر: شرح الرُّضِّيِّ: ٢١٢/٥.

(٩) - جَائِزٌ، وَالصَّوابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(١٠) - عَجَزُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ صَدْرُهُ: سَلِي - إِنَّ جَهْلْتَ - النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ،

[١٧٦] وَلَيْسَ سِوَاءَ عَالَمٍ وَجْهٍ
وقوله^(١):

[١٧٧] لَا طِيبَ لِلْعِيشِ مَا دَامَتْ مَنَعَصَةٌ لِدَاثِهِ بِإِكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ
وتارةً يكونُ واجبًا نحو: أَصَحَبَكَ مَا دَامَ فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا، فلا يجوزُ تقديمُ الخبرِ على النَّاسِخِ؛ لأنَّ الحرفَ المصدريَّ لا يجوزُ أَنْ يليه معمولُ الصِّلةِ، ولا يعملُ ما بعده فيما قبله، ولا تأخيرُه عن الاسمِ؛ لأنَّه يلزمُ عودَ الضَّميرِ على مُتَأَخِّرٍ لفظًا ورتبةً^(٢). وتارةً يكونُ مُمتنعًا لمانعٍ كحصرِ الخبرِ نحو ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]؛ لأنَّ المحصورَ فيه يجبُ تأخيرُه عن المحصورِ، وكخفاءِ إعرابيهما نحو: كَانَ مُوسَى صَدِيقِي، فَإِنَّهُ يجبُ تأخيرُه فرارًا من اللَّبسِ، إِلَّا إِذَا قَامَتْ قَرِينَةٌ لفظيَّةٌ أو معنويَّةٌ [...] ^(٣)، وما يأتي تفصيلُه في بابِ الفاعلِ، وكِتَافٍ مرفوعِ الخبرِ نحو: كَانَ زَيْدٌ قائمًا أبوه^(٤)، فَإِنَّهُ لو قيل: كَانَ قائمًا زَيْدٌ أبوه، لزمَ الفصلُ بينَ العاملِ ومعمولِهِ الَّذي هو كجزئِهِ بالأجنبيِّ^(٥).

تنبهان:

الأوَّل: ذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّهُ يجبُ التَّوَسُّطُ في نحو: كَانَ فِي الدَّارِ ساكنُهَا؛ لِاتِّصَالِ الاسمِ بضميرِ الخبرِ، وفي نحو: كَانَ فِي الدَّارِ رَجُلٌ؛ لكونِ الخبرِ ظرفًا مُسوِّغًا لِلابْتِدَاءِ^(٦)، وتوزعَ فيه بآثَمَا لَا

وهو لِلْمَوَالِ فِي: ديوانِهِ: ٩٢، ومصباح الرَّاغِب: ٢٦٥، وخزانة الأدب: ٣٣١/١٠، وله أو لِلجَلَّاحِ الحارثيِّ فِي: تَخْلِيصِ الشَّوَاهِدِ: ٢٣٧، والمقاصد النَّحْوِيَّة: ٦٢٥/٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: تَقْدِيمُ خَبَرٍ (لَيْسَ) عَلَى اسْمِهَا.

(١) - من البسيط، وهو بلا نسبة فِي: شرح عمدة الحافظ: ٢٠٤/١، والتَّذْيِيلُ والتَّكْمِيلُ: ١٧١/١، وتخليص الشَّوَاهِدِ: ٢٤١، والمقاصد النَّحْوِيَّة: ٥٨٩/٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: تَقْدِيمُ خَبَرٍ (مَا دَامَ) عَلَى اسْمِهَا.

(٢) - مَثَلُ ابْنِ مَالِكٍ ب: كَانَ شَرِيكَ هُنْدٍ أَخُوها، على عدم جوازِ تأخيرِهِ لئلا يَتَقَدَّمَ الضَّميرُ على مُفَسِّرِ مُؤَخَّرِ رُتَبَةٍ ولفظًا، وما مَثَلُ بِهِ السَّيِّدُ الشَّارِحُ أَفْضَلُ إِذْ يَمْتَنِعُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَى الْفِعْلِ لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرَها، وَيَأْتِي اعْتِذَارُ السَّيِّدِ الشَّارِحِ عَنْهُ. ينظر: شرح التَّسْهِيلِ: ٣٥٠/١، وارتشاف الضَّرْبِ: ١١٦٩/٣.

(٣) - كلمة غيرُ مقروءة.

(٤) - ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٩٠/١، وشرح التَّسْهِيلِ: ٣٤٩/١، وشرح الرُّضِيِّ: ٢١٢/٥، والتَّذْيِيلُ والتَّكْمِيلُ: ١٧٢/٤.

(٥) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ٢١٨/٥.

(٦) - سَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ عَصْفُورٍ، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٩١/١، وشرح الكافية الشَّافِيَّة: ٤٠١/١، وشرح التَّسْهِيلِ: ٣٥٠/١-٣٥١، والنُّكْتُ لِلْسَّيْوُطِيِّ: ٢٦٨/١.

يقتضيان وجوب التوسط، بل عدم التأخر، ولا يمتنع تقديم الخبر نحو: في الدار كان ساكنها، وفي الدار كان رجل^(١)، والجواب عنه أنه أراد بوجوب التوسط وجوبه عند تأخر الخبر عن العامل. الثاني: قضية إطلاقه جواز توسط الخبر ولو كان فعلاً نحو: كان يقول زيد، على جعل (زيد) اسم كان وهو ما صححه ابن عصفور^(٢) وابن مالك^(٣)، ومنعه بعضهم^(٤) قياساً على المخبر عنه بفعل نحو: زيد قال، فإنه لا يتقدم خبره، قال في (المغني): والأول هو الصحيح إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية^(٥)، انتهى.

ص: وَقَدْ يَتَقَدَّمُ الْخَبَرُ إِلَّا خَبَرَ (لَيْسَ) وَ(مَادَامَ).

ش: قد تقدم أن الأصل تأخير الخبر عن الناسخ والاسم، وقد يتوسط بينهما، وقد تقدم، وقد يتقدم على الناسخ بدليل قول الشاعر^(٦):

[١٧٨] اعلموا أنني لكم حافظ شاهداً ما كنت أو غائباً

وقوله تعالى ﴿أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ (٤٠)﴾ [سبأ]، ﴿وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ (١٧٧)﴾ [الأعراف]، فإن (شاهداً)^(٧) في البيت خبر (كان) وقد تقدم عليها، و(إياكم) و(أنفسهم) معمولان لخبري (كان) وقد تقدمت عليها، وتقديم الم معمول يؤذن بتقديم العامل كما قال ابن مالك في (شرح التسهيل)^(٨) تبعاً للفراسي^(٩) وابن جني^(١٠) وغيرهما من البصريين^(١١).

قال بعضهم: لا دلالة في الآيتين على جواز تقديم الخبر؛ لأننا لا نسلم أن تقديم الم معمول يؤذن بجواز تقديم العامل، كيف وقد أجاز البصريون زياداً عمرو ضرب مع قولهم: لا يتقدم الخبر إذا كان

(١) - قال اللماميني: ((وتمثيلهم - في هذا المقام بنحو: كان في الدار ساكنها - ليس بصحيح؛ إذ ليس ثم ما

يوجب التوسط؛ إذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يمتنع)). تعليق الفرائد: ٢٠١/٣.

(٢) - ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٩١/١-٣٩٢.

(٣) - قال: ((ولا يلزم تأخير الخبر إن كان جملة)). التسهيل: ٥٤، والجملة نعم الاسمية والفعلية.

(٤) - نقل ابن السراج عن قوم من النحويين عدم إجازة تقديم خبر كان على اسمها إذا كان جملة. ينظر:

الأصول في النحو: ٨٨/١.

(٥) - ينظر: مغني اللبيب: ٣٦٢/٦.

(٦) - من المديد، مجهول القائل، أورده العروضيون شاهداً على العروض والضرب المحذوفة (فاعِلُن)، واستشهد

به الفاكهي على تقديم خبر كان على اسمها، ينظر: الجامع في العروض والقوافي: ١٠٤، ومجيب النّدا: ١٢/٢.

(٧) - شاهد، والصواب ما أثبتته.

(٨) - ينظر: شرح التسهيل: ٣٠٣/١.

(٩) - ينظر: الحليّات: ٢٨٠-٢٨١.

(١٠) - ينظر: الخصائص: ٤٠٢/٢.

(١١) - ينظر: الباب للعبري: ١٦٩/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٨٩/١، والتذييل والتكميل: ١٧٤/٤،

وشرح اللوحة البدرية: ١٣/١، وشرح الفارسي: ٤٠٠/١.

فعلًا، وفي التَّنْزِيلِ ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ (٩)﴾ [الضحى]، فتقدّم معمول الفعل مع أنّ الفعل لا يجوز تقديمه لأنّ (أما) لا يليها /ظ ٥٧/ فعل^(١)، انتهى.

وجوابه أنّ المراد يكون تقديم معمول يؤذن بجواز تقديم العامل أنّه يؤذن به في الأغلب بدليل أنّ ابن مالك صرح بذلك في (شرح الكافية) حيث قال: وتقديم معمول يؤذن بتقديم العامل غالباً^(٢)، واحترز به عما ذكره هذا القائل، ولو سلّمنا قلنا: إنّه يؤذن به حيث لا مانع، ومثل: زيداً عمرو ضرب، المانع موجود، وهو خوف التباس المبتدأ بالفاعل، ومثل ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ (٩)﴾ [الضحى]، المانع موجود أيضاً، وهو عدم وقوع الفعل بعد (أما) من جهة الاستعمال.

إذا علّم ذلك فنقول: التقديم تارة يكون جائزاً^(٣)، كما مرّ، وتارة يكون واجباً^(٤)، كأن يكون للخبر الصدر نحو: أين كان زيد، وقد يجب التأخير كما علّم بما قدّمنا من حصر الخبر وخفاء الإعراب وتأخر مرفوع الخبر ونحو ذلك.

وقوله: **إِلَّا خَبَرَ...** إلخ إشارة إلى منع تقديم خبر (ليس) و(دام) من بين هذه الأفعال، وأسقط ممّا يمتنع تقديم خبره عليه ما كان منفياً ب(ما).

أمّا (ليس) فاختلف فيها، فقدماء^(٥) البصريين - ونسبه ابن جني إلى الجمهور^(٦) - والقرءاء^(٧)، وابن برهان^(٨)، والزّمخشري^(٩)، والشّلوبين^(١٠)، وابن عصفور^(١١)، على الجواز فيها.

(١) - نقله الأزهرى عن المصنّف في (الحواشي) ينظر: شرح النصريح: ٢٤٤/١.

(٢) - ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣٩٩/١.

(٣) - جائز، والصواب ما أثبتّه.

(٤) - واجب، والصواب ما أثبتّه.

(٥) - وقداماء، والواو زائدة لا معنى لها.

(٦) - ينظر: الخصائص: ١٨٩/١.

(٧) - يُنظر رأي القرءاء في: شرح المفصل: ٢٠٦/٧، وارتشاف الضرب: ١١٧٢/٣.

(٨) - ينظر: شرح اللمع له: ٥٨/١.

عبد الواحد بن علي بن برهان، أبو القاسم العكبري النحوي، ولد في عُكْبَرَا ونشأ بها، ثمّ رحل إلى بغداد لطلب العلم، من مؤلفاته: شرح اللمع، وأصول اللغة، تُوفي في بغداد سنة (٤٥٦هـ). ينظر: إنباه الرواة: ٢١٣/٢، وبغية الوعاة: ١٢٠/٢.

(٩) - ينظر: المفصل: ٢٦٩.

(١٠) - ينظر: التوطئة: ٢٢٨.

(١١) - ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٨٨-٣٨٩، والمقرب: ٩٥/١.

وجمهور الكوفيَّين^(١)، والمُبرِّد^(٢)، والزَّجَّاج^(٣)، وابنُ السَّرَّاج^(٤)، والفارسي^(٥)، والجرجاني^(٦)، وأكثر المتأخريين^(٧) - منهم ابنُ مالك - على المنع، قياساً على (عسى) و(نعَمْ)، قال ابنُ مالك في (شرح الكافية): والمنع أحبُّ إليَّ لشبهه (ليس) ب(ما) في النفي وعدمِ التصرف؛ ولأنَّ (عسى) لا يتقدَّم خبرها عليها إجمالاً؛ لعدمِ تصرفها مع الاتفاقِ على فعليتها، ف(ليس) أولى بذلك لمساواتها لها في عدمِ التصرف مع الاختلاف في فعليتها^(٨)، انتهى.

وفي حكاية الاتفاقِ نظر^(٩)، وفرَّق ابنُه بينَ (عسى) و(ليس) بأنَّ (عسى) مُتَضَمِّنَةٌ معنى ما له صدرَ الكلام بخلافِ (ليس)^(١٠). قال بعضهم: ويُمنعُ هذا الفرقُ بأنَّ (ليس) أيضاً مُتَضَمِّنَةٌ معنى ما له الصدر^(١١)، انتهى. ويُجابُ بمنعِ تضمينِ (ليس) معنى (ما)؛ لأنَّ (ليس) عندهُ لنفي الحال كما صرَّحَ به^(١٢)، و(ما) لما هو أعمُّ فلم تُضمَّنْ معناها، والنفي وإنْ لزِمَ صدرَ الكلام في (ما) لم يلزمه فيما عداها.

(١) - ينظر مذهب الكوفيَّين في: الحليَّات: ٢٨٠، وشرح اللمع لابن برهان: ٥٨/١، والإنصاف: ١٣٨ م (١٩)، والتبيين عن مذاهب النحويَّين: ٣١٥ م (٤٧)، وارتشاف الضرب: ١١٧١/٣.

(٢) - لم أقف في المقتضبِ على ما يدلُّ على منعه، بل نصَّ على تقديم خبرها على اسمها، فقد قال: ((فليس بمعروفٍ لنا أنَّ نَرُدُّها [...] وليس تقديمُ الخبرِ وتأخيرُهُ فيها سواءً)). المقتضب: ١٩٤/٤، وقال: ((تقول: ما القوم فيها إلَّا زيد؛ لأنَّ فيها مُستقرٌّ وتقديرُهُ: ليس القومُ فيها، إلَّا أنَّه ليس يجوزُ أنْ تنصبَ بها ما بعدَ ((إلَّا)) لأنَّها فعلٌ فتقدِّمُ خبرها وتؤخِّره)). المقتضب: ٤٠٦/٤، فليس في كلامه هذا ما يدلُّ على ما نُسبَ إليه، إلَّا أنْ يكونَ قاله في موضعٍ لم أقف عليه من مؤلفاته، وقد نسب كثيرٌ من النحويَّين هذا الرَّأيَ إليه. ينظر: البغداديات: ٢٥٧، والخصائص: ١/ ١٨٩، وشرح اللمع لابن برهان: ٥٨/١، وشرح المقدمة الجزوليَّة الكبير: ٧٧٤/٢، وشرح التسهيل: ٣٥١/١، والتذيل والتكميل: ١٧٣/٤.

(٣) - ينظر: التذيل والتكميل: ١٧٣/٤، وشرح الألفية للمرادي: ٢٠٠/١، وشرح الأشموني: ٢٣٤/١.

(٤) - ينظر: الأصول في النحو: ٨٩-٩٠.

(٥) - ينظر: البغداديات: ٢٥٧، وقد أجازَه في: الإيضاح: ١١٧، وقال في كلا الموضعين: هو القياس !

(٦) - ينظر: المقتصد: ٤٠٨/١.

(٧) - صرَّح بذلك أبو حيان والأشموني، ينظر: منهج السالك: ٢١١/١، وشرح الأشموني: ٢٣٤/١، ويتَّبَعِي وجذَّتْ أكثر المتأخريين يكتفون بعرض الخلافِ دونَ التَّرجيحِ أو الاختيارِ.

(٨) - شرح الكافية الشافية: ٣٩٧/١.

(٩) - وَجَهُ النَّظَرِ في دعوى الاتفاقِ على فعليةِ (عسى)، والحالُ أنَّ فيها ثلاثة مذاهب: مذهبُ الجمهورِ فعليتها، ومذهبُ الكوفيَّين - ونسبَ للسَّرَّاجِ والفارسيِّ - أنَّها حرفٌ، ومذهبُ منسوبٍ لسيبويه على التَّقصيلِ، فإذا اتَّصلَتْ بضميرِ نصبٍ فهي حرفٌ، وإلَّا ففعلٌ. ينظر: شرح اللوحة البدرية: ٢٠/٢، وشرح ابن عقيل: ٢٦٢/١.

(١٠) - ينظر: شرح ابن النَّاظم: ٩٧.

(١١) - وهو (ما) النَّافِيَةُ، وهو اعتراضُ السيوطي. ينظر: التُّكْتُ للسَّيوطي: ٢٧١/١.

(١٢) - قال: ((ومعنى (ليس) نفي الحال، فإنْ نفَتْ غيرَه فبقريئة)). شرح ابن النَّاظم: ٩٢-٩٣.

ومِمَّا يدلُّ على جواز تقديم خبر (ليس) تفسيرها عاملاً فيما اشتغلت عنه بملايس ضميره كقولهم: أزيذاً لست مثله، حكاة الكوفيون^(١) وسيبويه^(٢)، وما لا يعمل لا يُفسر عاملاً^(٣).
وأما (دام) فحكى جماعة الاتفاق عليها^(٤)؛ لأنَّ شرطها دخول (ما) المصدرية الظرفية، والحرف والحرف المصدرى لا يعمل ما بعده فيما قبله، قال المرادي: ومثل (دام) كلُّ فعلٍ قارنُه حرفٌ مصدرى كيُعجبني أن تكونَ عالماً^(٥).
وأما المنفي بـ(ما) من هذه الأفعال، سواء كان النفي شرطاً^(٦) في عمله أو لا، فمُختلف فيه، فمنع التقديم مذهب البصريين^(٧) والفرّاء^(٨)، وأجازه بقية الكوفيين بناءً على أنَّ (ما) لا يلزم تصديروها^(٩)، وحَصَّ ابنُ كيسان المنع بغير ما النفي شرط في عمله؛ لأنَّ نفيه إيجاب فلا يلزم التّصدير^(١٠)، ورُدَّ بأنَّ ذلك لا يُخرجه عما ثبت له من التّصدير اعتباراً بأصل الوضع^(١١)، فإن كان النفي بغير (ما) جاز التّقديم مطلقاً^(١٢)، خلافاً للفرّاء في إطلاقه المنع^(١٣)، ويردُّه قوله^(١٤):

(١) - لم أقف على حكاية الكوفيين هذا القول.

(٢) - كتاب سيبويه: ١٠٢/١.

(٣) - ذلك أنَّهم قدَّروه: أبانَت زيدا لست مثله. وهذا لا يتخرَّج إلا على مذهب من يُجيز تقديم خبر ليس. ينظر: التّذليل والتّكميل: ٢٩٧/٦، وحاشية الخصري: ٣٩٢/١.

(٤) - ينظر: أسرار العربية: ١١٧، وشرح الألفية للمرادي: ١٩٩/١، وشرح شذور الذهب للجوري: ٤٩٤/٢.

(٥) - النصُّ بنصرفٍ يسير في: شرح ابن النّاطم: ٩٦، ولم أقف عليه في مؤلّفات المرادي.

(٦) - شرط، والصّواب ما أثبتُّه.

(٧) - ينظر: شرح اللمع لابن برهان: ٥٤/١، والإنصاف: ١٣٤ م (١٨)، واللباب للعكبري: ١٦٧/١، وتوجيه اللمع: ١٣٩، وشرح المفصل: ٢٠٤/٧، وانتلاف النّصرة: ١٢٢ م (٨).

(٨) - ينظر مذهب الفرّاء في: الإنصاف: ١٣٤ م (١٨)، واللباب للعكبري: ١٦٧/١، وشرح المفصل: ٢٠٤/٧، وشرح التّسهيل: ٣٥١/١، وارتشاف الضّرب: ١١٧٠/٣، وانتلاف النّصرة: ١٢٢ م (٨).

(٩) - ينظر مذهب الكوفيين في: العرّة المخفية: ٤٢٢/٢ وما سبق من مصادر الهامش السّابق.

(١٠) - وروى هذا المذهب عن الكسائي والأخفش أيضاً. ينظر: الفوائد والقواعد: ٢٠٩/١، وشرح اللمع لابن برهان: ٥٤/١، والإيضاح في شرح المفصل: ٨١/٢، وشرح التّسهيل: ٣٥١/١، والتّذليل والتّكميل: ١٧٦/٤.

(١١) - المراد أنَّ المُعتبرَ لفظُ النّفي الذي وُضع له لا المعنى. ينظر: اللباب للعكبري: ١٦٧/١، والتّذليل والتّكميل: ١٧٦/٤، وشرح التّصريح: ٢٤٥/١.

(١٢) - ينظر: اللباب للعكبري: ١٦٨/١، وشرح المفصل: ٢٠٤/٧، وشرح الكافية الشّافية: ٣٩٨/١، والتّذليل والتّكميل: ١٧٥/٤.

(١٣) - مرّ تخريج رأي الفرّاء آنفاً.

(١٤) - من الطّويل، وهو للمعلوط القرعبي في: المقاصد النّحويّة: ٥٩١/٢، وشرح التّصريح: ٢٤٥-٢٤٦، وشرح شواهد المغني: ٨٥/١، و٧١٦/٢.

والشّاهد فيه: تقديم معمول (لا يزال) وهو (خيّراً) عليها إذ نفّيها بـ(لا) لا (ما).

[١٧٩] وَرَجَّحَ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ
فَقَدَّمَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ عَلَى (لَا) النَّافِيَةِ.

وَأَمَّا تَوْسُطُ الْخَبَرِ بَيْنَ النَّافِيِ وَالْمَنْفِيِ فَجَائِزٌ سِوَاءَ كَانَ النَّفْيُ شَرْطًا فِي الْعَمَلِ أَوْ لَا نَحْوُ: مَا قَائِمًا زَالٌ زَيْدٌ، وَمَا قَائِمًا كَانَ عُمَرُ^(١)، وَحَكَى الرَّضِيُّ الْإِتِّفَاقَ عَلَى مَنْعِهِ فِيمَا النَّفْيُ فِيهِ شَرْطٌ فِي الْعَمَلِ^(٢)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَلَمَّا تَوْسُطُهُ بَيْنَ (مَا) وَ(دَامَ) فَغَيْرُ جَائِزٍ كَمَا جَزَمَ بِهِ صَاحِبُ (الْإِيضَاحِ)^(٣)، (الْإِيضَاحِ)^(٣)، وَالبَدْرُ ابْنُ مَالِكٍ^(٤)، وَالرَّضِيُّ^(٥)، بَلْ ظَاهِرُ كَلَامِ (الْأَلْفِيَّةِ) كـ(الشَّرْحِ) أَنَّ هَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ^(٦).

تَنْبِيْهٌ:

لِلْخَبَرِ مَعَ الْأَسْمِ حَالَاتٌ، فَإِنْ كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ فَالْأَسْمُ هُوَ الْمَعْلُومُ لِلْمُخَاطَبِ مَطْلَقًا، فَإِنَّ عِلْمَهُمَا وَجْهٌ لانتساب أحدهما إلى الآخر فالأسم هو الأعرف على المختار^(٧) ما لم يكن الآخر/٥٨/ اسم إشارة اتصل به هاء التنبية فيتعين للاسمية^(٨)، فإن لم يكن أحدهما أعرف فالتخير. وإن كانا نكرتين ولكلٍ منهما مسوغ فالتخير أيضًا، وإن كان المسوغ لأحدهما فقط فهو الاسم، وإن كانا مختلفين فالمعرفة^(٩) الاسم والنكرة الخبر، ولا يعكس إلا في الضرورة^(١٠)، وجوزة ابن مالك

(١) - ينظر: شرح ابن النّاطم: ٩٦، والتّذليل والتّكميل: ١٧٧/٤، وشرح ابن عقيل: ٢٢٧/١.

(٢) - قال: ((وَأَمَّا تَوْسُطُ الْخَبَرِ بَيْنَ (مَا) النَّافِيَةِ وَالْفِعْلِ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ فَلَمْ يُجَوِّزْهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ، لِأَنَّهَا لَا زَمَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ حَتَّى صَارَتْ كِبَعَصٍ حُرُوفِهَا، فَلَا يَجُوزُ: مَا قَائِمًا زَالٌ زَيْدٌ، كَمَا جَازَ: مَا قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ، إِتِّفَاقًا)). شرح الرّضِيِّ: ٢١٣/٥، وَنَقَلَهُ الشَّاطِبِيُّ عَنْ أَحَدِ مَشَايِخِهِ، يَنْظُرُ: الْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ: ١٦٤/٢.

(٣) - ثَمَّةٌ أَكْثَرُ مِنْ كِتَابٍ تَحْتَ عُنْوَانِ (الْإِيضَاحِ) لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ فِي وَاحِدٍ مِنْهَا.

(٤) - يَنْظُرُ: شرح ابن النّاطم: ٩٦.

(٥) - يَنْظُرُ: شرح الرّضِيِّ: ٢١٣/٥.

(٦) - لَمْ يَتَطَرَّقِ ابْنُ مَالِكٍ لِمَسْأَلَةِ تَوْسِيطِ الْخَبَرِ بَيْنَ (مَا) وَالْفِعْلِ، وَلَعَلَّ الْمَنْعَ فَهَمَّ مِنْ قَوْلِهِ: ((وَلَا يَتَقَدَّمُ خَبَرٌ (دَامَ) إِتِّفَاقًا)). التّسْهِيلُ: ٥٤، وَقَوْلِهِ فِي الْأَلْفِيَّةِ:

... وَكُلُّ سَبْقُهُ (دَامَ) حَظَرٌ

أَي: وَكُلُّ النَّحْوِيِّينَ يَمْنَعُ تَقْدِيمَ الْخَبَرِ عَلَى (مَا دَامَ)، وَمُمْكِنٌ أَنْ يُفْهَمَ مِنْهُ مَنْعُ تَوْسِيطِهِ بَيْنَ (مَا) وَالْفِعْلِ، وَقَدْ صَرَّحَ الشَّاطِبِيُّ بِسُكُوتِ ابْنِ مَالِكٍ فِي (الْأَلْفِيَّةِ) كَمَا سَكَتَ عَنْهَا فِي (التّسْهِيلِ) وَشَرَحَهُ. يَنْظُرُ: الْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ: ١٦٥/٢.

(٧) - يَنْظُرُ: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٠١/١، وَالْمَغْنِي فِي النَّحْوِ: ٥٢-٥٣، وَالتّذليل والتّكميل: ١٨٧/٤، وَمَغْنِي اللَّيْبِ: ٣٦٦-٣٦٧. وَقَوْلُهُ: عَلَى الْمُخْتَارِ، إِشْعَارٌ بِجَوَازِ الْعَكْسِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ عَصْفُورٍ.

(٨) - يَنْظُرُ: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٠٢/١.

(٩) - فَلِلْمَعْرِفَةِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

اختيارًا بشرط الفائدة وكون النكرة غير متمحضة للوصفية^(٢)، ومن وروده قوله^(٣):

[١٨٠] قَفِي قَبْلَ التَّفْرِقِ يَا ضَبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفُكَ مِنَكَ الْوَدَاعَا
وقوله^(٤):

[١٨١] كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسِي يَكُونُ مِرَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

ص: وَتَخْتَصُّ الْخَمْسَةُ الْأَوَّلُ بِمِرَادَفَةٍ (صَارَ).

ش: تختص الخمسة الأولى وهي (كَانَ)، و(أَمْسَى)، و(أَصْبَحَ)، و(أَضْحَى)، و(ظَلَّ) بمِرَادَفَةٍ (صَارَ)^(٥)، يعني أنها تُقيد الانتقال من غير تعرضٍ بالوقت المفهوم منها، فلا تُريدُ بقولك: أَصْبَحَ زَيْدٌ عالمًا، حصول العلم في الصُّباح، بل: صارَ عالمًا، وهكذا البواقي نحو ﴿فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًا (٦) وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا (٧)﴾ [الواقعة]، وقوله^(٦):

[١٨٢] أَمْسَتْ خَلَاءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا اخْتَمَلُوا

وقوله تعالى ﴿فَأَصْبَحْنَا بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا (١٠٣)﴾ [آل عمران]، وقول الشاعر^(٧):

[١٨٣] أَضْحَى يُمَرِّقُ أَثَوَابِي وَيَضْرِبُنِي

وقوله تعالى ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ (٤)﴾ [الشعراء]. وزاد بعضهم^(٨) (بات) كقوله^(٩):

(١) - ينظر: المقتضب: ٩١/٤، والأصول في النحو: ٨٣/١، واللمع في العربية: ٣٧، وتوجيه اللمع: ١٣٦، وضرائر الشعر: ٢٩٥-٢٩٦.

(٢) - أي: ألا تكون صفةً محضةً. ينظر: شرح التسهيل: ٣٥٦/١.

(٣) - من الوافر، وهو للقطامي في: ديوانه: ٣١، وكتاب سيبويه: ٢٤٣/٢، والمقتضب: ٩٤/٤، والأصول في النحو: ٨٣/١، وشرح أبيات سيبويه: ٢٩٨/١، والمقاصد النحوية: ١٧٦٩/٤، وخزانة الأدب: ٣٦٧/٢. والشاهد فيه: جعل اسم (يكُ) معرفةً، وخبرها نكرةً.

(٤) - من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في: ديوانه: ١٧/١، وكتاب سيبويه: ٤٩/١، ومعاني القرآن للفرأ: ٢١٥/٣، والمقتضب: ٩٢/٤، والأصول في النحو: ٨٣/١. والشاهد فيه: جعل اسم (يكونُ) معرفةً، وخبرها نكرةً.

(٥) - ينظر: التسهيل: ٥٣، وارتشاف الضرب: ١١٥٥-١١٥٦/٣، وشرح قطر الندى: ١٣٣-١٣٤.

(٦) - صدر بيت من البسيط عجزه: أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدٍ، وهو للناطقة الذبياني في: ديوانه: ١٦، شرح الجمل لابن عصفور: ٣٨٢/١، وشرح الكافية الشافية: ٣٩٥/١، وخزانة الأدب: ٥/٤، وشرح شواهد قطر الندى: ١٧٢.

والشاهد فيه: ورودُ (أَمْسَى) بمعنى (صَارَ) للدلالة على التحول من حالٍ إلى حالٍ.

(٧) - صدر بيت من البسيط عجزه: أَبْعَدُ سَتِينَ عِنْدِي يَبْنِي الْأَدْبَا،

وهو لامرأة من بني هزان وهم بطن من عنزة يُقال لها: أم ثواب في ابن لها عَقَّها في: الكامل في اللغة والأدب: ٢٩٢/١، وروايته: أَنشَأَ يُخْرِقُ أَثَوَابِي وَيَضْرِبُنِي، ولا شاهد فيها.

والشاهد فيه: ورودُ (أَضْحَى) بمعنى (صَارَ) للدلالة على التحول من حالٍ إلى حالٍ.

[١٨٤] أَيْبُتُ كَأَنِّي أُطَوِّ بِحَبْلِ

وَبَعْضُهُمْ^(٣) لَمَّا لَمْ يَعْثُرْ عَلَى شَاهِدٍ مَنَعَ وَرُودَهَا بِمَعْنَى (صَارَ).

ص: وَغَيْرُ (لَيْسَ) وَ(فَتَى) [و(زَالَ)] بِجَوَازِ التَّمَامِ، أَي: الاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْخَبَرِ نَحْوُ ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ (٢٨٠)﴾ [البقرة]، ﴿[فَسُبْحَانَ اللَّهِ] حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ (١٧)﴾ [الروم]، ﴿[خَالِدِينَ فِيهَا] مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ (١٠٧)﴾ [هود].

ش: أَي وَيَخْتَصُّ مَا عدا (لَيْسَ)، و(فَتَى)، و(زَالَ) بِجَوَازِ اسْتِعْمَالِهَا تَامَّةً، وَمَعْنَى تَامِهَا أَنْ تَسْتَغْنِي بِالْمَرْفُوعِ عَنِ الْمَنْصُوبِ، كَمَا أَنَّ مَعْنَى نُقْصَانِهَا عَدَمُ الاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمُحَقِّقِينَ^(٤).

وَذَهَبَ سَيَبُويهِ^(٥) وَأَكْثَرُ الْبَصَرِيِّينَ^(٦) إِلَى أَنَّ مَعْنَى تَامِهَا دَلَالَتُهَا عَلَى الْحَدِّثِ وَالزَّمَانِ زَعَمًا مِنْهُمْ أَنَّ مَعْنَى نُقْصَانِهَا عَدَمُ دَلَالَتِهَا عَلَى الْحَدِّثِ، قَالَ شَارِحُ (المصباح): إِنَّمَا سُمِّيَتْ نَاقِصَةً لِأَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى الْحَدِّثِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: كَانَ زَيْدٌ، لَمْ يُفْهَمْ مِنْهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَحْدَاثِ مَا لَمْ تَقُلْ: قَائِمًا، أَوْ نَحْوَهُ، وَإِذَا قُلْتَ: قَامَ زَيْدٌ، يُفْهَمْ مِنْهُ الْقِيَامُ وَالزَّمَانُ الْمَاضِي، وَلَا يُفْهَمْ مِنْ كَانَ إِلَّا الزَّمَانُ الْمَاضِي،

(١) - هُوَ الزَّمْخَشَرِيُّ. يَنْظُرُ: الْمَفْصَلُ: ٢٦٧، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ: ١٩٢/٧.

(٢) - عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الْوَافِرِ صَدْرُهُ: أَجَبَنِي كَلَّمَا ذُكِرْتُ قُرَيْمٌ،

وَهُوَ لَعَمْرُؤُ بِنِ قَيْسٍ فِي: شَرْحِ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ: ٨٠١/٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: وَرُودُ (أَيْبُتُ) بِمَعْنَى (صَارَ) لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّحْوِيلِ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ.

(٣) - هُوَ ابْنُ مَالِكٍ، قَالَ: ((وَزَعَمَ الزَّمْخَشَرِيُّ أَنَّ (بَاتَ) قَدْ تَسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى (صَارَ)، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لَعَدَمِ شَاهِدٍ عَلَى ذَلِكَ، مَعَ التَّنْبِيهِ وَالِاسْتِقْرَاءِ...)). شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٣٤٦/١.

(٤) - يَنْظُرُ: تَوْجِيهِ اللَّعْمِ: ١٣٤، وَالتَّسْهِيلُ: ٥٢-٥٣، وَقَوَاعِدُ الْمَطَارِحَةِ: ٥٩، وَشَرْحُ ابْنِ النَّازِمِ: ٩٨، وَالْمَوْشَحُ: ٦٣٤/٢، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ١١٥١، شَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمَرَادِيِّ: ٢٠١/١، وَشَرْحُ قَطْرِ النَّدَى: ١٣٧، وَالْمَنْهَلُ الصَّافِي: ٣٥٧/٢، وَالْفَوَائِدُ الصِّيَائِيَّةُ: ٢٨٦/٢، وَمُنْتَهَى الْمَقَاصِدِ: ٢٥٢.

(٥) - اخْتَلَفُوا فِي فَهْمِ كَلَامِ سَيَبُويهِ وَرَأْيِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ، فَقَدْ جَعَلَ ابْنُ مَالِكٍ ظَاهِرَ قَوْلِهِ: ((تَقُولُ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ أَخَاكَ، فَإِنَّمَا أَرَدْتُ أَنْ تُخْبِرَ عَنِ الْأُخُوَّةِ)). كِتَابُ سَيَبُويهِ: ٤٥/١، مُؤَيِّدًا لِمَذْهَبِهِ فِي أَنَّهَا سَمِّيَتْ نَاقِصَةً لَعَدَمِ اكْتِفَائِهَا بِالْمَرْفُوعِ دُونَ الْمَنْصُوبِ. وَاحْتَجَّ أَبُو حَيَّانَ بِقَوْلِ سَيَبُويهِ: ((وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ: عَبْدُ اللَّهِ الْمَقْتُولُ، وَأَنْتَ تَرِيدُ: كُنْ عَبْدَ اللَّهِ الْمَقْتُولَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِعْلًا يَصِلُ مِنْ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ، وَلَئِنْكَ لَسْتَ تَشِيرُ لَهُ إِلَى أَحَدٍ)). كِتَابُ سَيَبُويهِ: ٢٦٤/١، بِأَنَّ التَّحْوِيلَ فُهُمَا مِنْ ظَاهِرِ كَلَامِهِ هَذَا أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ خُلِعَتْ مِنْهَا الدَّلَالَةُ عَلَى الْحَدِّثِ. يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٣٣/٤.

(٦) - يَنْظُرُ: الْمَقْتَضِبُ: ٣٣/٣، وَ٩٧، وَ٨٦/٤، وَالْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ٨٢/١، وَعِلَلُ النَّحْوِ: ٢٤٨، اللَّعْمُ فِي الْعَرَبِيَّةِ: ٣٦، وَشَرْحُ اللَّعْمِ لِابْنِ بَرَّهَانَ: ٤٩/١، وَالْمَقْتَصِدُ: ٣٨٩/١، وَشَرْحُ اللَّعْمِ لِلْبَاقُولِيِّ: ٣٣٤/١، وَاللِّبَابُ لِلْعَكْبَرِيِّ: ١٦٤/١، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ: ١٦٨/٧، وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ٤٦٣/١.

فَقَوْلُكَ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، بِمَنْزِلَةٍ: قَامَ زَيْدٌ، فَخَبَرُهَا عَوْضٌ عَنِ الْحَدِيثِ الْمَسْلُوبِ فَنَقَصَتْ عَنْ دَرَجَةِ الْأَفْعَالِ^(١)، انْتَهَى

قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ^(٢): وَفِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا يَدُلُّ^(٣) فِيهِ الْكُونُ عَلَى الْحُصُولِ الْمُطْلَقِ، وَخَبَرُهُ يَدُلُّ عَلَى الْكُونِ الْمَخْصُوصِ، وَهُوَ كَوْنُ الْقِيَامِ أَي: حُصُولُهُ فَجِيءَ أَوَّلًا بِلَفْظِ دَالٍّ عَلَى حُصُولِ مَا، ثُمَّ عَيَّنَ الْخَبَرُ ذَلِكَ الْحُصُولَ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: حَصَلَ شَيْءٌ، ثُمَّ قُلْتَ: حَصَلَ الْقِيَامُ، فِيهِ تَفْصِيلٌ بَعْدَ إِجْمَالٍ، وَفَائِدَتُهُ تَعْيِينُ زَمَانِ ذَلِكَ الْحُصُولِ، وَلَوْ قُلْتَ: قَامَ زَيْدٌ لَمْ تَحْصُلْ بِهِ هَاتَانِ الْفَائِدَتَانِ، فَ(كَانَ) تَدُلُّ عَلَى كَوْنِ مُطْلَقٍ يُقَيِّدُهُ الْخَبَرُ، وَالْخَبَرُ دَالٌّ عَلَى حَدَثٍ مُعَيَّنٍ وَقَعَ فِي زَمَانٍ مُطْلَقٍ تَقْيِيدُهُ فِي (كَانَ)، وَالْفَرْقُ بَيْنَ التَّقْيِيدَيْنِ أَنَّ دَلَالَةَ (كَانَ) عَلَى الْحَدِيثِ الْمُطْلَقِ وَضَعِيَّةٌ، وَدَلَالَةُ الْخَبَرِ عَلَى الزَّمَانِ الْمُطْلَقِ عَقْلِيَّةٌ^(٤).

وَأَبْطَلَ ابْنُ مَالِكٍ مَذْهَبَ الْقَائِلِينَ بِعَدَمِ دَلَالَتِهَا عَلَى الْحَدِيثِ بِعَشْرَةِ أُمُورٍ^(٥):
أَحَدُهَا: أَنَّ الْحُكْمَ بِكَوْنِهَا أَفْعَالًا يَسْتَلْزِمُ دَلَالَتَهَا عَلَى الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ جُزْءٌ مَاهِيَّةُ الْفِعْلِ^(٦).
ثَانِيهَا: لَوْ دَلَّتْ عَلَى الزَّمَانِ فَقَطْ لَأَمَكَّنَ تَرْكِيبُ جُمْلَةٍ مِنْ بَعْضِهَا وَمِنْ اسْمٍ مَعْنَى.
ثَالِثُهَا: لَوْ لَمْ تَكُنْ دَالَّةً عَلَى الْحَدِيثِ لَمْ يُمَيِّزْ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ^(٧).
رَابِعُهَا: لَوْ لَمْ تَكُنْ دَالَّةً عَلَيْهِ لَمْ يَدْخُلْهَا (أَنَّ) الْمَصْدَرِيَّةُ نَحْوُ ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكََيْنِ (٢٠)﴾ [الْأَعْرَافِ]، وَلَمْ يُنْطَقْ فِي بَعْضِهَا بِالْمَصْدَرِ^(٨).
خَامِسُهَا: لَوْ لَمْ تَدَلَّ عَلَيْهِ لَمْ يُبَيَّنْ مِنْهَا اسْمٌ فَاعِلٍ لِأَنَّهُ لَا دَلَالَةَ لَهُ عَلَى الزَّمَانِ بَلِ الْحَدِيثِ.
سَادِسُهَا: لَوْ لَمْ تَدَلَّ عَلَيْهِ لَمْ يُبَيَّنْ مِنْهَا أَمْرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُبْنَى مِمَّا لَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى الْحَدِيثِ.
سَابِعُهَا: أَنَّ دَلَالَةَ الْفِعْلِ عَلَى الْحَدِيثِ أَقْوَى مِنْهَا عَلَى الزَّمَانِ؛ لِأَنَّ الْأُولَى لَا تَتَغَيَّرُ بِالْقِرَائِنِ بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ، فَالْأُولَى أَوْلَى بِالْبَقَاءِ.

(١) - لَمْ أَقِفْ عَلَى شَارِحِ الْمَصْبَاحِ مِنْ هُوَ.

(٢) - هُوَ الرَّضِيُّ الْاِسْتِرَابَادِيُّ.

(٣) - بَدَلَ بَدَلٍ، مَكْرَرًا.

(٤) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرَّضِيِّ: ١٩٢/٥.

(٥) - شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٣٣٨/١-٢٤٠، وَقَدْ لَخَّصَهَا السَّيِّدُ الشَّارِحُ دُونَ إِخْلَالٍ.

(٦) - لِأَنَّ الدَّالَّ عَلَى الْحَدِيثِ وَحْدَهُ هُوَ الْمَصْدَرُ، وَالدَّالَّ عَلَى الزَّمَانِ وَحْدَهُ اسْمُ الزَّمَانِ، وَهَذِهِ الْعَوَامِلُ لَيْسَتْ مِنْ إِحْدِ الْقَبِيلَيْنِ، فَبَطَلَ كَوْنُ دَلَالَتِهَا عَلَى أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ.

(٧) - لِأَنَّ الْأَفْعَالَ مَتَسَاوِيَةً بِالنِّسْبَةِ لِلزَّمَنِ، مُخْتَلِفَةٌ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَحْدَاثِ، فَلَوْ زَالَ مَا بِهِ الْاِفْتِرَاقُ وَبَقِيَ مَا بِهِ الْاِتِّفَاقُ لَمْ يَبْقَ ثَمَّةُ فَرْقٍ بَيْنَ قَوْلِنَا: كَانَ زَيْدٌ غَنِيًّا، وَصَارَ زَيْدٌ غَنِيًّا.

(٨) - نَحْوُ: قَوْلِ الشَّاعِرِ: وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ، وَقَوْلُهُمْ: ظَلَلْتُ أَفْعَلُ كَذَا ظَلُولًا.

ثامنها: أَنَّ من جُمَلَتِها (دام)، ومن شرطِ إعمالِها تقدُّمُ (ما) المصدريَّةِ /ظ٥٨/ ومن لوازمِ ذلكِ تقديرُ المصدرِ.

تاسعُها: من جُمَلَتِها (انفكَّ)، ولا بدَّ معها من نافٍ، فلو لم تدلَّ على الحدثِ الَّذي هو الانفكاكُ لزمَ أَنَّ يكونَ معنى: ما انفكَّ زيدٌ غنيًّا، ما زيدٌ غنيًّا في وقتٍ من الأوقاتِ الماضيةِ، وذلكَ نقيضُ المرادِ. عاشِرُها: الأصلُ في كلِّ فعلٍ الدَّلالةُ على الحدثِ فالحُكْمُ بالخروجِ عن الأصلِ لا يُقبلُ إلَّا بِدليلٍ. ولا يخفى ما في بعضها من النَّظرِ، ولكنَّا تركناه خوفًا من الإطنابِ.

وإذا استعملتْ هذه الأفعالُ تامَّةً كانتْ بمعنى فعلٍ لازمٍ في الأغلبِ فكانَ بمعنى (حَصَلَ) نحو ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ (٢٨٠)﴾ [البقرة]، أي: وإنَّ حَصَلَ ذُو عُسْرَةٍ^(١)، و(أَمْسَى)، و(أَصْبَحَ)، بمعنى (دَخَلَ) في المساءِ والصَّباحِ نحو ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ (١٧)﴾ [الروم]، و(أَضْحَى) بمعنى دخلَ في الضُّحَى كقوله^(٢):

[١٨٥] وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنَّنِي حَسَنُ الْقِرَى إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا

و(ظَلَّ) بمعنى: (دام) و(استمرَّ)، نحو: ظَلَّ اليومُ، و(بَاتَ) بمعنى: (عَرَسَ)^(٣) كقولِ عُمَرَ: (أَمَّا رَسُولُ اللَّهِ فَقَدْ بَاتَ يَمْنَى)^(٤)، وتكونُ بمعنى: نَزَلَ لَيْلًا، قالوا: باتَ بالقومِ، و(صارَ) بمعنى: (انتَقَلَ) نحو: صارَ الأمرُ إليك، وبمعنى: (رجعَ) نحو ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ (٥٣)﴾ [الشورى]، و(انفكَّ) بمعنى: (انفصلَ) نحو: فككتُ الخاتمَ فانفكَّ، وتكونُ بمعنى: (خَلَصَ) قالوا: فككتُ الأسيرَ فانفكَّ، و(برَحَ) بمعنى (ذهبَ) نحو ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ (٦٠)﴾ [الكهف]، وبمعنى (ظهرَ) قالوا: برَحَ الخفاءُ.

(١) - أي: بمعنى فعلٍ عامٍ مثل: حصلَ، أو وُجِدَ. ينظر: تفسير الطُّبري: ٢٩/٦، وأسرار العربية: ١١٣.
(٢) - من الطَّويل، وهو لعبدِ الواسعِ بن أسامةٍ في: المفصل: ٢٦٧، وشرح المفصل: ١٩١/٧، والتَّخْمِير: ٢٩٠/٣، والإقليد: ١٥٧٠/٣، ولعبدِ العزيزِ بن أسامةٍ في: ترشيح العلل: ٩٩، وربَّما هو تحريفٌ أو وهمٌ بعدَ نسبتهِ لعبدِ الواسعِ في (التَّخْمِير).

والشَّاهدُ فيه: ورودُ (أَضْحَى) تامَّةً بمعنى دخلَ في الضُّحَى.

(٣) - عَرَسَ الرَّجُلُ بِالْمَكَانِ نَزَلَهُ لَيْلًا ثُمَّ ارْتَحَلَ عَنْهُ. ينظر: جمهرة اللغة: ٧١٦/٢ مادة (عرس).

(٤) - أخرج الحديثَ، من روايةِ عبدِ الله بنِ عُمَرَ وليسَ عُمَرَ، أبو داود في: السُّنن: ١٩٨/٢ برقم (١٩٥٨)، والبيهقيُّ في: السُّنن الصَّغير: ١٩٨/٢ برقم (١٧٢١)، والسُّنن الكبير: ٢٤٩/٥ برقم (٩٦٨٩).

وَأَمَّا (لَيْسَ) وَ(فَتَى) وَ(زَالَ) فَلَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا نَوَاقِصٌ^(١)، وَفِي (التَّسْهِيلِ): (فَتَى) تُسْتَعْمَلُ تَامَّةً بِمَعْنَى: (كَسَرَ) وَ(طَفَأَ)^(٢)، وَحَكَى فِي شَرْحِهِ عَنِ الْفَرَّاءِ: فَتَأْتُهُ عَنِ الْأَمْرِ كَسْرَتُهُ، وَفَتَأَتْ النَّارَ أَطْفَأَتْهَا^(٣).

قَالَ فِي (الْقَامُوسِ): وَهُوَ صَحِيحٌ، وَغَلَطَ أَبُو حَيَّانَ وَغَيْرُهُ^(٤) فِي تَغْلِيظِهِ^(٥). وَحَكَى أَبُو عَلِيٍّ فِي (الْحَلَبِيَّاتِ) وَقَوْعَ (زَالَ) تَامَّةً نَحْوُ: مَا زَالَ زَيْدٌ عَنْ مَكَانِهِ، أَيْ: لَمْ يَنْتَقِلْ^(٦). وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ (لَيْسَ) تَكُونُ عَاطِفَةً لَا اسْمَ لَهَا وَلَا خَبَرَ^(٧) نَحْوُ^(٨):
[١٨٦] إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ

ص: وَتَخْتَصُّ^(٩) (كَانَ) بِجَوَازِ زِيَادَتِهَا مُتَوَسِّطَةً نَحْوُ: مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا.

ش: أَيْ: وَتَخْتَصُّ (كَانَ) دُونَ أَخَوَاتِهَا بِجَوَازِ زِيَادَتِهَا مُتَوَسِّطَةً بَيْنَ شَيْئَيْنِ مُتَلَازِمَيْنِ لَيْسَا جَارًا وَلَا مَجْرُورًا، كَالْمَبْتَدِإِ وَخَبَرِهِ نَحْوُ: زَيْدٌ كَانَ قَائِمًا، وَالْفِعْلُ وَمَرْفُوعُهُ نَحْوُ قَوْلِ بَعْضِهِمْ: لَمْ يُوجَدْ كَانَ

(١) - ينظر: النُّحْفة الشَّافِيَّة فِي شَرْحِ الْكَافِيَّة: ٢٨٩/٢، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّة: ١٨٥/٢، وَشَرْحُ ابْنِ طُولُون:

٢١١/١.

(٢) - ينظر: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٣٤٣/١.

(٣) - ينظر: الْمَصْدَرُ السَّابِقُ، الصَّفْحَةُ نَفْسُهَا.

(٤) - غَلَطَ أَبُو حَيَّانَ ابْنَ مَالِكٍ وَجَعَلَ مَا نَقَلَهُ وَهَمًّا وَتَصْحِيْفًا لِلْكَلِمَةِ (فَتَأً) بِمَعْنَى: كَسَرَ وَسَكَنَ. ينظر: التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٤٤/٤.

(٥) - ينظر: الْقَامُوسُ الْمُحِيط: ٤٨ (فَتَأً).

(٦) - ينظر: الْحَلَبِيَّاتُ: ٢٧٣.

(٧) - نَسِبَهُ ثَعْلَبٌ لِلْفَرَّاءِ، ينظر: مَجَالِسُ ثَعْلَبٍ: ٤٤٧، وَهُوَ لِلْبَغْدَادِيِّينَ فِي: الْحَلَبِيَّاتُ: ٢٦٤، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٢٢٥/١، وَلِلْكُوفِيِّينَ فِي: ارْتِشَافُ الصَّرْبِ: ١١٥٧/٣، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٢٥٠/١.

(٨) - عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الرَّمْلِ صَدْرُهُ: وَإِذَا جُوزِيَتْ قَرْصًا فَاجَزَهُ،

وَهُوَ لِلْبَيْدِ فِي دِيَوَانِهِ: ١٧٩، وَكِتَابُ سَبِيوِيَّة: ٣٣٣/٢، وَالْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ٢٨٦/١، وَ٣٠١/١، وَفِيهَا: غَيْرُ الْجَمَلِ، وَلَا شَاهِدَ فِيهِ، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّة: ١٦٥٩/٤، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٢٩٧/٩.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: كَوْنُ (لَيْسَ) حَرْفَ عَطْفٍ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ.

(٩) - قَوْلُهُ: وَتَخْتَصُّ. لَيْسَتْ فِي مَتْنِ الْقَطْرِ.

مِثْلُهُمْ^(١)، والموصول وصلته نحو: جاء الذي كان ضربته، أو الموصوف وصفته نحو: جاء رجل كان عالم، واطرد زيادتها بين (ما) وفعل التعجب نحو: ما كان أحسن زيدًا.

ومعنى زيادتها أنها لم يؤت بها إلا للدلالة على التأكيد مع الماضي، أو على التأكيد فقط من غير دلالة على الماضي^(٢) نحو ﴿مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم]، وإلا فأين المعجزة^(٣)! و(صبيًّا) على هذا حال.

وأفهم قوله: كَانَ، أنها تُزاد بلفظ الماضي، وأن غيرها من أخواتها لا يُزاد، وهو كذلك، خلافاً للفرء في إجازة زيادتها بلفظ المضارع^(٤)، وقوله^(٥):

[١٨٧] أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدَّ نَبِيلُ

شاذ، وفي إجازة زيادة أفعال سائر هذا الباب^(٦).

وأفهم قوله: متوسطة، أنها لا تُزاد في صدر الكلام وآخره، وهو كذلك، خلافاً للجوهري في إجازة زيادتها في مثل ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (٩٦) [النساء] مع تصديرها^(٧)، وللفرء في إجازة زيادتها

(١) - من كلام العرب: ولدت فاطمة بنت الخزب الكملة من بني عبيس لم يوجد كان مثلهم. والكملة هم: الربيع الكامل، وعامرة الوهاب، وأنس الفوارس، بنو زياد العبيسين. ينظر: مجاز القرآن: ٨/٢، والمقتضب: ١١٦/٤.

(٢) - ينظر: كتاب سيبويه: ٧٣/١، وعلل النحو: ٢٤٨، والكافي في شرح الهادي: ٤٨٥/١، وشرح الرضي: ٢٠٢/٥، والبسيط في شرح الكافية: ٤٤٨/٢.

(٣) - أي: إذا كانت زائدة دالة على الماضي فلا معجزة فيها، ولا اختصاص لها بعيسى (عليه السلام)؛ لأن كل إنسان كان في المهد صبيًّا يومًا ما. ينظر: المقتضب: ١١٧/٤-١١٨، أسرار العريضة: ١١٣.

(٤) - تنتظر نسبة هذا الرأي للفرء في: همع الهوامع: ٤٣٨/١، ولم أقف على هذه النسبة عند غيره، ولعل السيد الشارح قد اعتمد على السيوطي في نسبة هذا الرأي إلى الفرء، واعتمد السيوطي على ابن مالك وأبي حيان في قولهما: ((وشدت زيادة (يكون) في قول أم عقيل بن أبي طالب:

أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدَّ نَبِيلُ إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيلُ

وأجاز الفرء زيادة (تكون) بين (ما) وفعل التعجب، نحو: ما يكون أطول هذا الغلام (...)). شرح التسهيل: ٣٦٢/١، والتذليل والتكميل: ٢١٧/٤، فقولهما: وأجاز الفرء زيادة (تكون) ... كلام مستأنف لا ربط له بما قبله، وهو مصدر وهم السيوطي في هذه النسبة، والله أعلم.

(٥) - من الرجز تمامه: إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيلُ،

للسيدة فاطمة بنت أسد (عليها السلام) ترقص به ولدها عقيلًا في: شرح الكافية الشافية: ٤١٣/١، وشرح الألفية للمردى: ٢٠٣/١، وتخليص الشواهد: ٢٥٢، وخزانة الأدب: ٢٢٥/٩.

والشاهد فيه: زيادة (تكون) بلفظ المضارع شذوذاً.

(٦) - أي: وخلافاً للفرء في إجازة زيادة أفعال سائر هذا الباب. ينظر: شرح التسهيل: ٣٦٢/١، وارتشاف الضرب: ١١٨٦/٣.

(٧) - قال الجوهري: ((وقد تقع زائدة للتوكيد كقولك زيدٌ كان مُنطلقاً، ومعناه زيدٌ منطلق، قال الله تعالى ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (٩٦) [النساء]، وقال الهذلي:

أخيراً نحو: زيدٌ قائمٌ كانَ، قياساً على ألفاظٍ آخر^(١)؛ لأنَّ ما ذُكرَ أولاً يكونُ مُعتنىً بشأنِهِ، وما ذُكرَ آخرًا يكونُ محطَّ الفائدة، فكلهُما مُنافٍ للزيادة.
وشدَّ زيادتها بينَ الجارِ والمجرورِ؛ لشدَّةِ اتصالِهما وكونِهما كالكلمة الواحدة كقوله^(٢):

[١٨٨] على كانَ المُسَوِّمةِ العرابِ
خلاقاً للرَّضِيِّ (تُثْنِ)^(٣)، وابنِ النَّاطِمِ^(٤)، قالَ أبو حَيَّان: ولم يُسمعَ غيرُهُ^(٥).

تنبيه^(٦):

أفهمَ ما ذكرناه من أنَّ (كانَ) الزائدة لم يؤت بها إلاَّ للتأكيد أنَّها لا فاعلَ لها، وهو الصحيحُ وفاقاً للفارسي^(٧). وذهب السِّيرافي^(٨) والصِّمري^(٩) إلى أنَّ فاعلها مصدرها، قالَ الرُّضِّي: وهو هَوَسٌ/و٥٩/ إذ لا معنى لقولك: ثبتَ الثُّبوتُ، وقوله^(١٠):

-
- وكنْتُ إذا جاري دَعَا لِمَصُوفَةٍ أَشْمَرُ حَتَّى يَنْصُفَ السَّاقَ مُثْرِي
وإنَّما يُخبرُ عن حالِهِ، وليس يُخبرُ بـ(كُنْتُ) عمَّا مضى من فعلِهِ)). الصِّحاح: ٢١٩٠/٦ مادة (كون).
(١) - قياساً على إلغاء (ظنَّ) عندما تردُّ آخرًا. ينظر: شرح التَّسهيل: ٣٦١/١، والتَّذليل والتَّكميل: ٢١٥/٤، وتعليق الفرائد: ٢٢٠/٣.
(٢) - عَجَزُ بَيْتٍ من الوافرِ صدرُهُ: سَرَاهُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى، وهو بلا نسبةٍ في: علل النُّحو: ٢٤٩، والفوائد والقواعد: ٢١٨/١، وشرح اللمع لابن بَرَهان: ٥١/١، وضرائر الشِّعر: ٧٨، والمقاصد النُّحويَّة: ٦٠٣/٢، وخزانة الأدب: ٢٠٧/٩.
والشَّاهدُ فيه: زيادةُ (كانَ) بينَ الجارِ والمجرورِ شذوذاً.
(٣) - إذ استشهدَ على زيادةِ (كانَ) بهذا الشَّاهدِ، ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ٢٠١-٢٠٢.
(٤) - ينظر: شرح ابن النَّاطِمِ: ١٠٠.
(٥) - ينظر: التَّذليل والتَّكميل: ٢٢٢/٤.
(٦) - فراغٌ بمقدارِ كلمةٍ قد مُحِيتْ، قد تكونُ كلمةً (تنبيهةً).
(٧) - نسبُ الفارسيِّ هذا الرَّأيَ إلى ابنِ السَّراجِ واختارَهُ واحتجَّ لَهُ. ينظر: البغداديات: ١٦٧.
(٨) - ينظر: شرح السِّيرافي: ٥٩/٣.
(٩) - عبدُ اللهِ بنُ عليٍّ بنِ إِسحاقَ، أبو محمَّدٍ الصِّمريُّ النُّحويُّ، لم يَذكرَ مترجموه شيئاً عن مولدِهِ ونشأتهِ ووفاتهِ سوى أَنَّهُ سَكَنَ مَصَرَ مدَّةً، وكانَ أبو حَيَّانَ يَذكرُ وجودَهُ، من مؤلَّفاتِهِ: التَّبصرة والتَّذكرة. ينظر: إنباهة الرِّوَاة: ١٢٣/٢، وإشارة التعيين: ١٦٨-١٦٩، والوافي بالوفيات: ١٨١/١٧.
وينظر رأيه في: التَّبصرة والتَّذكرة: ١٩٢/١.
(١٠) - عَجَزُ بَيْتٍ من الطَّويلِ صدرُهُ: لَعَلَّكَ والمَوْعُودُ حقٌّ لِقَاؤُهُ، وهو وللشَّماخِ بنِ ضرارٍ في: ملحق ديوانِهِ: ٤٢٧، ولمحمَّدِ بنِ بشيرٍ الخارجيِّ في: ديوانِهِ: ٢٩، وشرح شواهد المغني: ٨١٠/٢، وخزانة الأدب: ٢١٥/٩.
والشَّاهدُ فيه: تأويلُ المصدرِ (بَدَأَ) باسمِ الفاعلِ وصفاً للفاعلِ كما قدَّرَهُ الشَّارِحُ وغيرُهُ.

[١٨٩] بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقُلُوصِ بَدَاءُ

أي: رَأَيْ بَادٍ، فالمصدرُ بمعنى اسمِ فاعِلٍ^(١).

ص: وَحَذَفِ نُونٌ مُضَارِعَهَا لِلْجَزْمِ^(٢) وَضَلًا إِنْ لَمْ يَلْقَهَا سَاكِنٌ وَلَا ضَمِيرٌ نَضْبٌ مُتَّصِلٌ.

ش: أي: وتختصُّ (كانَ) أيضًا بجوازِ حَذَفِ نونِها، وذلكَ بخمسةِ شروطٍ^(٣):

أولُها: أَنْ تكونَ بلفظِ المضارعِ، فلا تُحذفُ من الماضي والأمرِ.

ثانيها: أَنْ تكونَ مجزومةً، لأنَّ الجزمَ يكونُ بحذفِ حرفِ العلةِ أو النونِ أو الحركةِ، والحذفُ يؤنسُ بالحذفِ، والمرادُ بالجزمِ أَنْ يكونَ بالسكونِ؛ إذ هو الأصلُ المُتبادِرُ عندَ الإطلاقِ، فلو كانتِ مرفوعةً أو منصوبةً نحو ﴿مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ (١٣٥)﴾ [الأنعام]، ونحو ﴿وَتَكُونُ لَكُمْ أَلْكِبْرِيَاءُ (٧٨)﴾ [يونس]، لم يجزِ حَذَفُ النونِ لتعاصيها عليه بالحركةِ لقوتِها بها، وكذا لا يجوزُ حَذَفُ النونِ في نحو: لم تكونوا؛ لأنها إنما تُحذفُ لكونِها آخرًا وإيلاؤها المرفوعُ صيرَها وسطًا لأنه كجزءِ الفعلِ.

ثالثُها: أَنْ لا يكونَ موقوفًا عليها، ذكره المصنِّفُ في (الشرح)، وقال: نصَّ عليه ابنُ خروفٍ^(٤)، وهو حسنٌ؛ لأنَّ الفعلَ الموقوفَ عليه إذا دخله الحذفُ حتَّى بقيَ على حرفٍ أو حرفين وجبَ الوقفُ عليه بهاءِ السكتِ كـ(عَه)، و(لم يَعْه)، و(لم يَكْ)، كـ(لم يَعْه)، فالوقفُ بإعادةِ الحرفِ الَّذي كانَ فيه أولى من اجتلابِ حرفٍ لم يكن، لا يُقالُ: يلزمُ مثلهُ في: لم يَعْ، لأنَّ إعادةَ الياءِ تُؤدي إلى إلغاءِ الجازمِ بخلافِ: لم يكن، فإنَّ الجازمَ اقتضى حَذَفَ الضمةِ لا حَذَفَ النونِ^(٥)، انتهى.

وهو مُخالفٌ لما ذكره في (الأوضح) من أَنَّ قولَ الناظمِ: تجبُ هاءُ السكتِ في الفعلِ إذا بقيَ على حرفين أحدهما زائدٌ، مردودٌ بإجماعِ المسلمين على وجوبِ الوقفِ على نحو ﴿وَلَمْ أَكْ﴾ (٢٠) [مريم]، ﴿وَمَنْ تَقِ (٩)﴾ [غافر]، بتركِ الهاءِ^(٦)؛ خوفًا من الالتباسِ بالضميرِ المنصوبِ. رابعُها: أَنْ لا تكونَ مُتَّصِلةً بساكِنٍ، فلا يجوزُ الحذفُ من نحو ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا (١)﴾ [البينة]؛ لتعاصيها عليه بقوتِها بالحركةِ العارضةِ لالتقاءِ الساكنين، وأجازهُ يونسُ^(١) تَمَسُّكًا بقوله^(٢):

(١) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ٢٠٣/٥-٢٠٤.

(٢) - في متنِ القطرِ: المجزومِ.

(٣) - تنظر هذه الشروطُ أو بعضها في: ارتشاف الضَّرْبِ: ١١٩٣/٣-١١٩٤، وشرح شذور الذهب: ٢٤٤،

وشرح قطر الندى: ١٣٨، ومغيث النِّدَا شرح قطر الندى: ٤٤٥/١-٤٤٦.

(٤) - لم أقفُ عليه في مؤلفاتِ ابنِ خروفٍ.

(٥) - ينظر: شرح قطر الندى: ١٣٩/١.

(٦) - ينظر: أوضح المسالك: ٣٥٥/٤.

[١٩٠] لم يَكِ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ

وقوله^(٣):

[١٩١] فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرَاةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً

وقوله^(٤):

[١٩٢] إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَتَى

ووافقه ابن مالك^(٥)، والجمهور على أنه ضرورة^(٦) كقوله^(٧):

[١٩٣] وَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلٍ

فحذف نون (لكن) ضرورة.

خامسها: أن لا تكون مُتَّصِلَةٌ بضمير نصب، فلا تُحذف من نحو: (إِنْ يَكُنْهُ)^(٨)؛ لأنَّ الضَّمائر تردُّ الأشياء المستعملة على غير الأصل إلى أصولها المستعملة، فلا يُحذف معها بعض الأصول^(٩).

(١) - يونس بن حبيب، أبو عبد الرحمن البصري، من أكابر النحويين واللغويين سمع من العرب وأخذ عنه سيبويه، وحكى عنه في كتابه، له مذاهب وأقيسة تفرَّد بها، من مؤلفاته: معاني القرآن، واللغات، والنوادر، تُوفِّي سنة (١٨٢هـ). ينظر: أخبار النحويين البصريين: ٢٨، ونزهة الألباء: ٤٧، ومعجم الأدياء: ٢٨٥٠/٦.

وينظر رأي يونس في: شرح التسهيل: ٣٦٦/١، وشرح ابن النّاطم: ١٠٢، وارتشاف الضرب: ١١٩٤/٣، و٢٤١٢/٥، وهمع الهوامع: ٤٤٥/١، ومجيب النّدا: ٢١/٢.

(٢) - صدر بيت من الرّمل عجزه: رَسْمٌ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَرِ،

وهو لحُسلِ ابنِ عرْفُطَةَ في: النّوادر في اللغة: ٢٩٦، وشرح السّيرافي: ١٨٢/١٤. والشّاهد فيه: حذف نون (يكن) متبوعة بساكن.

(٣) - صدر بيت من الطّويل عجزه: فَقَدْ أَبَدَتْ الْمِرَاةُ جَبْهَةً ضَيَّعَ،

وهو للخنجر بن صخر الأسدي في: سر صناعة الإعراب: ١٩٥/٢، والمقاصد النّحويّة: ٦١٧/٢، وخزانة الأدب: ٣٠٤/٩.

والشّاهد فيه: كسابقه.

(٤) - صدر بيت من الطّويل عجزه: فَلَيْسَ بِمُعْنٍ عَنْهُ عَقْدُ الرّتائم،

وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٣٦٧/١، والتّذيل والتّكميل: ٢٣٨/٤، وتخليص الشّواهد: ٢٦٨. والشّاهد فيه: كسابقه.

(٥) - ينظر: شرح التسهيل: ٣٦٦-٣٦٧.

(٦) - ينظر: ضرائر الشعر: ١١٥-١١٦، وأوضح المسالك: ٢٦٢/١، وهمع الهوامع: ٤٤٦/١.

(٧) - من الطّويل، وهو للنّجاشي الحارثي في: ديوانه: ٥٦، وكتاب سيبويه: ٢٧/١، وشرح شواهد المغني: ١٧٠/٢، وخزانة الأدب: ٤١٩/١٠.

والشّاهد فيه: حذف نون (لكن) ضرورة.

(٨) - بعض من حديث النّبي (ﷺ) لعمر في ابن صياد، وتماؤه: (فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ)، وروي بالفاظٍ مقاربة لهذا اللفظ أيضًا. خرّج الحديث أحمد بن حنبل في: مسنده: ٤٢٩/١٠ برقم

فَإِذَا تَوَفَّرَتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ جَازَ الحَذْفُ نَحْوَ ﴿وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا (٢٠)﴾ [مريم]، أَصْلُهُ (أَكُونُ) حُذِفَتْ الصَّمَّةُ لِلجَازِمِ، وَالْوَاوُ لِلسَّاكِنِينَ، وَالثُّونُ لِلتَّخْفِيفِ، وَالْحَذْفَانِ الْأَوَّلَانِ وَاجِبَانِ، وَالْأَخِيرُ جَائِزٌ، قَالَ أَبُو حَيَّانَ: حَذَفُ هَذِهِ الثُّونِ شَاذٌّ فِي الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ، غَيْرَ أَنَّهُ سَاعَ؛ لِكثَرَةِ الِاسْتِعْمَالِ، وَشَبَّهَ الثُّونَ بِحَرْفِ الْعَلَّةِ^(٢).

تَنْبِيْهُ:

لَا يَخْتَصُّ هَذَا الْحُكْمُ بِمُضَارِعِ (كَانَ) النَّاقِصَةِ، بَلْ يَكُونُ فِي مُضَارِعِ (كَانَ) التَّامَّةِ أَيْضًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا (٤٠)﴾ [النساء]، فَيَمُنْ رَفَعَ (حَسَنَةً)^(٣) إِلَّا أَنَّهُ قَلِيلٌ^(٤).

ص: وَحَذَفَهَا وَحَدَّهَا مُعَوِّضًا عَنْهَا بِ(مَا) فِي مِثْلِ:

أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ

وَمَعَ اسْمِهَا فِي مِثْلِ: (إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ)، وَ(الْتِمَسْ وَلَوْ خَائِمًا مِنْ حَدِيدٍ).

ش: أَي: وَتَخْتَصُّ (كَانَ) بِجَوَازِ حَذْفِهَا وَحَدَّهَا بِدُونِ اسْمِهَا وَخَبَرِهَا، مُعَوِّضًا عَنْهَا بَعْدَ الحَذْفِ الْمَذْكُورِ (مَا) الزَّائِدَةَ^(٥)، وَإِنَّمَا خُصَّتْ [مَا] لَوُرُودِهَا أَيْضًا زَائِدَةً فِي نَحْوِ ﴿قَبِيْمًا رَحْمَةً (١٥٩)﴾ [آل عمران]، وَكَثْرَةِ مُشَابَهَتِهَا بِأَخْتِ (كَانَ) وَهِيَ (لَيْسَ)^(٦)، وَذَلِكَ مُطَرِّدٌ بَعْدَ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ فِي كُلِّ مَحَلٍّ قُصِدَ فِيهِ تَعْلِيلُ فِعْلٍ بِفِعْلٍ كَمَا فِي قَوْلِهِ^(٧):

(٦٣٦٠)، وَالْبَخَارِيُّ فِي: صَحِيحِهِ: ٩٣/٢ بِرَقْم (١٣٥٤)، وَ٧٠/٤ بِرَقْم (٣٠٥٥)، وَمُسْلِمٌ فِي: صَحِيحِهِ:

٢٢٤٤/٤ بِرَقْم (٢٩٣٠)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي: سَنِيهِ: ١٢٠/٤ بِرَقْم (٤٣٢٩).

(١) - عَلَّلَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ بِقَوْلِهِمْ: ((الضَّمَانُ تَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا))، وَتُعَقَّبُ قَوْلُهُمْ بِمِثْلِ: يَدُكَ، وَدِمَاكَ، وَأَجَابَ الشُّمْنِيُّ بِأَنَّهَا تَرُدُّ الْأَشْيَاءَ الْمُسْتَعْمَلَةَ عَلَى غَيْرِ الْأَصْلِ إِلَى أَصُولِهَا الْمُسْتَعْمَلَةِ، أَي: تَرُدُّهَا لِأَصُولِهَا الِاسْتِعْمَالِيَّةِ لَا الْمَرْفُوضَةِ. يَنْظُرُ: الْمَنْصِفُ لِلشُّمْنِيِّ: ١٠١/١.

(٢) - يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٣٦/٤.

(٣) - رَفَعَ (حَسَنَةً) قِرَاءَةً نَافِعَةً، وَابْنُ كَثِيرٍ، وَأَبِي جَعْفَرٍ، وَابْنُ مَحِيصَنٍ، وَالشُّنْبُوذِيُّ، وَالْحَسَنِيُّ، عَلَى جَعْلِ (تَكُّ) تَامَّةً وَ(حَسَنَةً) فَاعِلًا. يَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْقِرَاءَاتِ لِلخَطِيبِ: ٧٣/٢.

(٤) - أَي: حَذَفُ الثُّونِ مِنَ النَّاقِصَةِ وَالتَّامَّةِ، وَلَكِنَّهُ فِي التَّامَّةِ أَقْلٌ. يَنْظُرُ: ارْتِشَافُ الصَّرْبِ: ١١٩٣/٣.

(٥) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبَوِيهِ: ٢٩٤/١، وَالْأَصُولُ فِي النُّحُو: ٢٥٤/٢، وَشَرْحُ ابْنِ النَّاطِمِ: ١٠٢.

(٦) - يَنْظُرُ هَذَا التَّعْلِيلُ فِي: حَاشِيَةِ الْأَلُوسِيِّ: ٣٢٠/١.

(٧) - مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لِعَبَّاسِ بْنِ مُرْدَاسٍ فِي: دِيَوَانِهِ: ١٠٦، وَكِتَابُ سَيَبَوِيهِ: ٢٩٣/١، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ:

٤٩/١، وَالْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ: ٦١٢/٢، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٤٤٥/٤٥.

[١٩٤] أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ يَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

أصله: لا تَقْخَرْ لَأَنْ كُنْتَ ذَا نَفَرٍ، ثُمَّ قُدِّمَتِ الْعَلَّةُ عَلَى الْمَعْلُولِ قَصْدَ الْإِخْتِصَاصِ وَالْإِهْتِمَامِ، ثُمَّ حُذِفَتْ (كَانَ) وَاللَّامُ قَصْدًا لِلْإِخْتِصَاصِ فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ/ظ/٥٩؛ لَعَدَمِ مَا يَتَّصِلُ بِهِ وَصَارَ: أَنْ أَنْتَ ذَا نَفَرٍ، وَزِيدَتْ (مَا) عَوْضًا عَنْ (كَانَ)، وَأُدْغِمَتِ النُّونُ فِي الْمِيمِ لِتَقَارُبِهِمَا فِي الْمَخْرَجِ فَصَارَ: أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ^(١). وَفُهُمَ مِمَّا ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ (مَا) وَ(كَانَ) لِامْتِنَاعِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْمَعْوُضِ، وَأَجَاؤُهُ الْمُبَرَّدُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ (مَا) لَيْسَتْ عَوْضًا^(٢). وَرُدَّ بِإِنَّهُ لَمْ يُسَمَّعْ شَاهِدٌ عَلَى ذَلِكَ^(٣)، وَلَا دَلَالَةٌ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي الشَّرْحِ: مِنْ خَصَائِصِ (كَانَ) جَوَازُ حَذْفِهَا^(٤)، عَلَى مَوَاقِفَتِهِ لِلْمُبَرَّدِ، كَمَا فَهَمَهُ الْفَاكِهِيُّ، تَوْهُمًا مِنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْجَوَازِ مَا يُقَابِلُ الْإِمْتِنَاعَ، فَيَصْدُقُ بِالْوَجُوبِ^(٥)، وَالْقَرِينَةُ تَصْرِيحُهُ بِأَنَّ (مَا) زِيدَتْ عَوْضًا.

وَكُونُ الْمَرْفُوعِ بَعْدَ (مَا) اسْمًا لـ(كَانَ) وَالْمَنْصُوبِ خَبْرًا لَهَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَفِي الْمَسْأَلَةِ أَقْوَالٌ أُخْرَى، فَبَعْضُهُمْ زَعَمَ أَنَّ (كَانَ) الْمَحذُوفَةُ تَامَّةٌ، وَالْمَنْصُوبُ حَالٌ. وَبَعْضُهُمْ زَعَمَ أَنَّ (مَا) هِيَ الرَّافِعَةُ^(٦) النَّاصِبَةُ؛ لَكُونِهَا عَوْضًا عَنِ الْفِعْلِ فَنَابَتْ مَنَابَهُ فِي الْعَمَلِ، وَقَدْ تُحَذَفُ (كَانَ) وَحْدَهَا بِدُونِ (أَنَّ) الْمَصْدَرِيَّةَ كَقَوْلِهِ^(٧):

[١٩٥] أَرْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي لَزِمَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا

قَالَ سَيَبَوِيه: أَرَادَ أَرْمَانَ كَانَ قَوْمِي^(٨)، فَحَذَفَ (كَانَ) التَّامَّةَ وَأَبْقَى فَاعِلَهَا^(٩).

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: فِي قَوْلِهِ: (أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ)، إِذْ حُذِفَتْ (كَانَ) وَعَوَّضَ عَنْهَا (مَا) الرَّائِدَةُ، مَعَ بَقَاءِ اسْمِهَا وَخَبَرِهَا كَمَا بَيَّنَّهُ السَّيِّدُ الشَّارِحُ.

(١) - ينظر: شرح قطر الندى: ١٤٠.

(٢) - تنظر نسبة هذا المذهب إلى المبرِّد في: الانتصار لسيبويه على المبرِّد: ٩٨-١٠٠، والتعليق على كتاب سيبويه: ١٨٧/١، وارتشاف الضرب: ١١٩٢/٣، وقال الفارسي: إِنَّ الْمُبَرِّدَ ذَكَرَهُ فِي كِتَابِ (الرَّدِّ)، ينظر: البغداديات: ٣٠٥.

(٣) - قال الفارسي رادًا على المبرِّد: ((أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ يَجُوزُ فِي الْقِيَاسِ أَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ لَا يَجِيءُ بِهِ الْإِسْتِعْمَالُ، فَإِذَا لَمْ يُسْتَعْمَلْ لَهُ ثَرَكٌ وَإِنْ أَجَاؤُهُ الْقِيَاسُ)). البغداديات: ٣٠٥.

(٤) - شرح قطر الندى: ١٣٩.

(٥) - ينظر: مجيب النِّدَا: ٢٣/٢.

(٦) - الرفع، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته.

(٧) - من الكامل، وهو للرَّاعِي التَّمِيرِي فِي: ديوانه: ٢٣٤، وكتاب سيبويه: ٣٠٥/١، والأزهية: ٧١، والمقاصد النحوية: ٦١٥/٢، وشرح النصريح: ٢٥٨/١، وخزانة الأدب: ١٤٦/٣.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: حَذَفُ (كَانَ) وَحْدَهَا بِدُونِ (أَنَّ) الْمَصْدَرِيَّةَ.

(٨) - ينظر: كتاب سيبويه: ٣٠٥/١.

(٩) - ينظر: شرح النصريح: ٢٥٨/١.

قوله: ومع اسمها، أي: وتختص (كان) أيضًا بجواز حذفها مع اسمها إذا كان ضمير ما علم من حاضر أو غائب^(١)، ويطرُد ذلك بعد (إن) و(لو) الشرطيتين لأنهما من الأدوات المفتقرة إلى فعلين؛ فيطول الكلام فيخفف بالحذف، وخُصَّ بهما لكون (إن) أم الأدوات الجازمة و(لو) أم غير الجازمة، وهُم يتوسَّعون في الأمهات ما لم يتوسَّعوا في غيرها، قاله في (التصريح)^(٢)، مثاله بعد (إن) مع المتكلم قوله^(٣):

[١٩٦] حَدَبْتُ عَلَيَّ بَطُونُ صَبَّةٍ كُلِّهَا إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا

ومع مخاطب قوله^(٤):

[١٩٧] لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنَّ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا

ومع الغائب قولهم: النَّاسُ مَجْزِيُونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ^(٥)، بنصب الأول على الخبرية لـ(كان) المحذوفة، وفي الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف والتقدير: إِنْ كَانَ عَمَلُهُمْ خَيْرًا فَجَزَاؤُهُمْ خَيْرٌ، وَإِنْ كَانَ عَمَلُهُمْ شَرًّا فَجَزَاؤُهُمْ شَرٌّ.

ويجوز نصبهما معًا بتقدير: إِنْ كَانَ عَمَلُهُمْ خَيْرًا فَيُجْزَوْنَ خَيْرًا، وَإِنْ كَانَ عَمَلُهُمْ شَرًّا فَيُجْزَوْنَ شَرًّا، ورفعُهما معًا بتقدير: إِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِمْ خَيْرٌ فَجَزَاؤُهُمْ خَيْرٌ، وَإِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِمْ شَرٌّ فَجَزَاؤُهُمْ شَرٌّ، ورفعُ الأول ونصبُ الثاني بتقدير: إِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِمْ خَيْرٌ فَيُجْزَوْنَ خَيْرًا، وَإِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِمْ شَرٌّ فَيُجْزَوْنَ شَرًّا.

فَعُلِمَ أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ أَرْبَعَةً أَوْجِهَ^(٦)، لَكِنَّ أَوَّلَهَا أَقْوَاهَا، وَأَخِيرُهَا أَضْعَفُهَا، وَالْمُتَوَسِّطَانِ مُتَوَسِّطَانِ^(٧)، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَأَنَّ فِيهِ حَذْفَ (كَانَ) وَاسْمِهَا بَعْدَ (إِنْ)، وَالْمَبْتَدَأُ بَعْدَ فَاءِ الْجَزَاءِ وَكِلَاهُمَا

(١) - كذا في شرح الرضوي: ٢٠٢/٢، ونص الأزهري على حذفها مع اسمها ضميرًا كان أو ظاهرًا. ينظر: شرح التصريح: ٢٥٤/١.

(٢) - ينظر: شرح التصريح: ٢٥٤/١، وينظر: حاشية الألويسي: ٣٢٣/١.

(٣) - من الكامل؛ وهو للناطقة الدُّبَيَانِي فِي: ديوانه: ١٠٣، وكتاب سيبويه: ٢٦٢/١، وشرح السيرافي: ٩١/٥، وتخليص الشواهد: ٢٥٩، والمقاصد النحوية: ٦٣٣/٢.

والشاهد فيه: حذف (كان) واسمها ضمير المتكلم، بعد (إن) وإبقاء الخبر في الموضوعين.

(٤) - من الكامل؛ وهو لليلى الأخيلية في: ديوانها: ١٠٩ - والرواية فيه: لا ظالمًا أبدًا ولا مظلومًا، ولا شاهد فيها - وكتاب سيبويه: ٢٦١/١، والمقاصد النحوية: ٦٠٧/٢، ولحميد بن ثور في: ديوانه: ١٣٠.

والشاهد فيه: حذف (كان) واسمها ضمير المخاطب، بعد (إن) وإبقاء الخبر في الموضوعين.

(٥) - قولٌ يجري مجرى المثل. ينظر: مجمع الأمثال: ٣٤١/٢، والمثل السائر: ٢٤٨/٢.

(٦) - ينظر: كتاب سيبويه: ٢٥٨/١-٢٥٩، و١١٣/٣، و١٤٩/٣، والأصول في النحو: ٢٤٨/٢، وشرح السيرافي: ٨٥/٥، وشرح المفصل: ٢٣٠/٢، والمغني في النحو: ٨٨/٣-٩١، والفوائد الضيائية: ٤٣٣/١.

(٧) - ينظر: كتاب سيبويه: ٢٥٨/١-٢٥٩، وشرح السيرافي: ٨٦/٥-٨٧، وأوضح المسالك: ٢٥٤/١، وشرح التصريح: ٢٥٥/١.

كثيرٌ مطَّردٌ، وأما الأخيرُ فلأنَّ فيه حذفَ (كانَ) وخبرها بعدَ (إنَّ)، وفعلٌ بعدَ فاءِ الجزاءِ وكلاهما قليلٌ غيرُ مطَّردٍ؛ ولذلك لم يذكرهُ سيبويه، وأما المتوسِّطانِ فلاشتمالَ كلِّ منهما على أحدِ الكثيرينِ وأحدِ القليلينِ^(١)، ومثاله بعدَ (لو) مع المتكلمِ قوله^(٢):

[١٩٨] عَلِمْتُكَ مَنَّا فُلَسْتُ بِأَمَلٍ نَدَاكَ، وَلَوْ غَرَّتَانِ ظَمَّانَ عَارِيَا

ومع المخاطبِ [قوله]^(٣):

[١٩٩] انطِقْ بِحَقِّ وَلَوْ مُسْتَخَرَجًا إِحْنًا^(٤) فَإِنَّ ذَا الْحَقِّ غَلَابٌ^(٥) وَإِنْ غُلِبَا

ومع الغائبِ قوله (عليه الصلاة والسلام): (الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ)^(٦)، وقولُ الشاعر^(٧):

[٢٠٠] لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلَكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

تَنْبِيْهُ:

قد تُحذفُ (كانَ) مع اسمها بدونِ (إنَّ) و(لو) كقوله^(٨):

[٢٠١] مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِتْلَائِهَا

قال في (الأوضح): قال سيبويه: مِنْ لَدُ أَنْ كَانَتْ شَوْلًا^(٩)، انتهى.

(١) - نقل أبو حيان عن أبي عليّ الشلوبين أنَّ هذينِ الوجهينِ المتوسِّطينِ مُتكافئانِ قوَّةً، وعن ابنِ عصفورٍ أنَّهما غيرُ متكافئينِ، والأفْضَلُ رفعُهما. ينظر: التَّذييل والتَّكميل: ٢٢٩/٤.

(٢) - من الطَّويلِ، وهو بلا نسبةٍ في: شرح التَّسهيل: ٣٦٣/١، وارتشاف الضَّرْب: ١١٨٨/٣، وشفاء العليل: ٣٢٣/١، وشرح الأشموني: ٣٥٢/١، وجمع الهوامع: ٤٤١/١.

والشَّاهدُ فيه: حذفُ (كانَ) واسمها ضميرِ المتكلمِ، بعدَ (لو) وإبقاءِ الخبرِ.

(٣) - من البسيطِ، وهو بلا نسبةٍ في: شرح التَّسهيل: ٣٦٣/١، والتَّذييل والتَّكميل: ٢٢٣/٤، وشرح النَّصريح: ٢٥٥/١، وجمع الهوامع: ٤٤١/١.

والشَّاهدُ فيه: حذفُ (كانَ) واسمها ضميرِ المخاطبِ، بعدَ (لو) وإبقاءِ الخبرِ.

(٤) - ادِّيًا، وهو تحريفٌ، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ.

(٥) - غلابًا، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ.

(٦) - أخرجه الشَّافعيُّ في: مسنده: ٢٣١، و٢٤٧، وأحمدُ بنُ حنبلٍ في: مسنده: ٤٩٨/٣٧ برقم (٢٢٨٤٩)، والبخاريُّ في: صحيحه: ١٧/٧ برقم (٥١٣٥).

(٧) - من البسيطِ، وهو بلا نسبةٍ في: تَخْلِيصُ الشَّوَاهِدِ: ٢٦٠، والمقاصد النَّحْويَّة: ٦٠٩/٢، وشرح شواهد المغني: المغني: ٦٥٨/٢.

والشَّاهدُ فيه: حذفُ (كانَ) مع اسمها بعدَ (لو) مع الغائبِ.

(٨) - من الرِّجزِ، وهو بلا نسبةٍ في: كتاب سيبويه: ٢٦٤/١، وشرح المفضَّل: ١٦٠/٤، و٦٥/٨، وشرح التَّسهيل: التَّسهيل: ٣٦٥/١، وارتشاف الضَّرْب: ١١٩١، والمقاصد النَّحْويَّة: ٦١٠/٢.

والشَّاهدُ فيه: حذفُ (كانَ) مع اسمها بدونِ (إنَّ) و(لو).

(٩) - كتاب سيبويه: ٢٦٥/١، وينظر: أوضح المسالك: ٢٥٧/١.

وَفِي تَقْدِيرِهِ (أَنَّ) هَاهُنَا إِشْكَالٌ؛ لِلزُّومِ حَذْفِ الْمَوْصُولِ مَعَ صِلَتِهِ وَبَقَاءِ مَعْمُولِهَا، عَلَى أَنَّ سَيَبُويَةَ فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ نَصَّ عَلَى أَنَّ الْمَوْصُولَ الْحَرْفِيُّ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ^(١)، وَلَوْ أَرَادَ تَقْدِيرَ /و ٦٠/ الْمَفْرَدَ بَعْدَ (أَنَّ) لَكَانَ يَقُولُ: مِنْ لَدُنْ كَوْنِهَا، فَإِنَّ إِضَافَتَهَا لِلجُمْلَةِ وَالْمَفْرَدِ وَاحِدٌ^(٢).

وَقَدْ تُحَذَفُ مَعَ مَعْمُولِهَا بَعْدَ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةُ فِي قَوْلِهِمْ: أَفْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا، أَيْ: إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلُ غَيْرَهُ، فـ(مَا) عَوْضٌ مِنْ (كَانَ) وَاسْمِهَا، وَلَا نَافِيَةٌ لِلخَبَرِ الْمَحذُوفِ، وَهِيَ عَوْضٌ مِنْهُ، وَجَوَابُ الشَّرْطِ

مَحذُوفٌ أَيْضًا تَقْدِيرُهُ: فَافْعَلُهُ^(٣)، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الرَّاجِزِ^(٤):

[٢٠٢] أَمْرَعْتَ الْأَرْضَ لَوْ أَنَّ مَا لَا لَوْ أَنَّ نُوْقًا لَكَ أَوْ جَمَالًا

[٢٠٣] أَوْ ثَلَاثَةً^(٥) مِنْ غَنَمٍ إِمَّا لَا

أَيْ: إِنْ كُنْتَ لَا تَجِدُ غَيْرَهَا، وَحَكَى الْكُوفِيُّونَ أَنَّهُ يُقَالُ: لَا تَأْتِ^(٦) الْأَمِيرَ فَإِنَّهُ جَائِرٌ، فَتَقُولُ: أَنَا أَتِيهِ وَإِنْ^(٧)، فَتَحْذَفُ (كَانَ) وَمَعْمُولُهَا مِنْ غَيْرِ تَعْوِضٍ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ^(٨):

[٢٠٤] قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ

كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ: وَإِنْ

كَمَا مَرَّ فِي الْجَوَازِمِ^(٩).

(١) - ينظر: كتاب سيبويه: ٣٣٥/٢.

(٢) - وجه الاعتراض أن تقدير سيبويه: مِنْ لَدُنْ أَنَّ كَانَتْ شَوْلًا، تقديرٌ معنًى لا تقديرٌ إعرابٍ؛ لِأَنَّ الْمَوْصُولَ لَا يُحذفُ وَيَبْقَى بَعْضُ الصِّلَةِ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ تَقْدِيرُ إِعْرَابٍ، فَالتَّقديرُ عِنْدَهُمْ: مِنْ لَدُنْ كَوْنِهَا؛ لِأَنَّ الْمَصَادِرَ تَسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَى الْأَزْمَنِ نَحْوُ: مَقْدَمِ الْحَاجِّ، وَخِلَافَةَ الْمُقْتَدِرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ. ينظر: كتاب سيبويه: ٢٦٥/١، وشرح السيرافي: ٩٧/٥، والتدليل والتكميل: ٢٣١/٤، وخزانة الأدب: ٢٥/٤-٢٦.

(٣) - ينظر: كتاب سيبويه: ٢٩٤/١، والمقتضب: ١٥٠-١٥١/٢، والأصول في النحو: ٢٥٤/٢، والتعليق على كتاب سيبويه: ١٩١/١، وشرح التصريح: ٢٥٩/١.

(٤) - من الرجز، وهو بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية: ٤١٥/١، وتخليص الشواهد: ٣٨١، والمساعد: ٢٧٥/١، وشرح الأشموني: ٢٥٠/١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: قَوْلُهُ: (إِمَّا لَا) حَيْثُ حُذِفَتْ (كَانَ) وَمَعْمُولَاهَا وَعَوْضٌ عَنْهَا (مَا).

(٥) - ثلاثة، وهو تحريفٌ.

(٦) - تَأْتِي، وَالصَّوَابُ مَا أُتْبِئُهُ.

(٧) - تَنْظُرُ حِكَايَةَ الْكُوفِيِّينَ هَذَا الْقَوْلَ فِي: شرح التصريح: ٢٥٩/١.

(٨) - مَرَّ تَخْرِيجُهُ.

(٩) - ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ:

بَحْثُ (مَا) النَّافِيَةِ

ص: وَ (مَا) النَّافِيَةُ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ كَ (لَيْسَ) إِنْ تَقَدَّمَ الْاسْمُ، وَلَا يُسَبِّقُ بِ (إِنْ) وَلَا بِمَعْمُولِ الْخَبَرِ إِلَّا ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا، وَلَا يَقْتَرِنُ الْخَبَرُ بِ (إِلَّا) نَحْوُ ﴿مَا هَذَا بَشَرًا (٣١)﴾ [يوسف].

ش: لَمَّا فَرَّغَ مِنْ ذِكْرِ الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا، أَخَذَ يَتَكَلَّمُ فِي بَيَانِ مَا أَلْحَقَ بِ (لَيْسَ) فِي عَمَلِهَا، وَهُوَ ثَلَاثَةُ حُرُوفٍ (مَا) وَ (لَا) وَ (لَا تَ)، وَقَدْ أَفْرَدَ لِكُلِّ بَابٍ (١) تَخْصُّهَا وَبَدَأَ بِذِكْرِ (مَا).
اعْلَمْ أَنَّ أَصْلَ الْعَمَلِ لِلْأَفْعَالِ بِدَلِيلِ أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ لَا بَدْلَ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ إِلَّا مَا اسْتَعْمَلَ زَائِدًا نَحْوُ: (كَانَ)، أَوْ فِي مَعْنَى الْحَرْفِ نَحْوُ: (قَلَمًا)، أَوْ تَرَكَّبَ مَعَ غَيْرِهِ نَحْوُ: (حَبْدًا)، وَمَا عَمِلَ مِنَ الْأَسْمَاءِ فَلشَبْهِهِ بِالْفِعْلِ، وَأَمَّا الْحَرْفُ فَإِنَّهُ إِنْ اخْتَصَّ بِمَا دَخَلَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَنْزِلْ مِنْهُ مَنْزِلَةً جَزْئِيَّةً عَمَلٍ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ يَخْتَصَّ أَوْ اخْتَصَّ وَلَكِنْ نَزَلَ مَنْزِلَةً الْجُزْءِ لَمْ يَعْمَلْ ضَرُورَةً أَنَّ جُزْءَ الشَّيْءِ لَا يَعْمَلُ فِيهِ، وَ (مَا) النَّافِيَةُ لَمَّا لَمْ تَكُنْ مَخْتَصَّةً بِأَحَدِ الْقَبِيلَيْنِ كَانَ قِيَاسُهَا أَنْ تُهْمَلَ، لَكِنْ أَعْمَلَهَا الْحِجَازِيُّونَ تَشْبِيهًا لَهَا بِ (لَيْسَ) فِي النَّفْيِ وَالْجُمُودِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَرَفَعُوا بِهَا الْاسْمَ وَنَصَبُوا بِهَا الْخَبَرَ، وَبَلَّغَتْهُمْ جَاءَ التَّنْزِيلُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿مَا هَذَا بَشَرًا (٣١)﴾ [يوسف]، ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ (٢)﴾ [المجادلة]، وَأَهْمَلَهَا التَّمِيمِيُّونَ (٣) عَلَى الْقِيَاسِ وَلَمْ يُقْرَأْ عَلَى لُغَتِهِمْ إِلَّا شَادًّا، رَوَى الْمُفَضَّلُ (٤) عَنْ عَاصِمٍ ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ بِالرَّفْعِ (٥). وَلَمَّا كَانَ عَمَلُهَا عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ لَمْ يُعْمَلْهَا الْحِجَازِيُّونَ مُطْلَقًا، بَلْ بِشُرُوطٍ أَرْبَعَةٍ (٦):
أَحَدُهَا: أَنْ يَتَقَدَّمَ اسْمُهَا عَلَى خَبَرِهَا، فَلَوْ تَأَخَّرَ عَنْهُ بَطَلَ الْعَمَلُ؛ لِأَنَّهَا عَامِلٌ ضَعِيفٌ لَا قُوَّةَ لَهَا عَلَى شَيْءٍ مِنَ التَّصْرِيفِ كَقَوْلِهِمْ: مَا مُسِيءٌ مَنْ اعْتَذَرَ (٧)، وَقَوْلِهِ (٨):
[٢٠٥] وَمَا خُذَلَّ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلْعِدَا وَلَكِنْ إِذَا أَدْعَوْهُمْ فَهُمْ هُمْ

(١) - بَاب، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٢) - التَّمِيمُونَ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٣) - الْمُفَضَّلُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَعْلَى الضَّبِّي، أَبُو مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ الْمُقْرِي، مِنْ أَصْحَابِ عَاصِمٍ، قَرَأَ عَلَيْهِ، وَتَصَدَّرَ لِلإِقْرَاءِ، تُوَفِّيَ نَحْوُ (١٦٨ هـ). يَنْظُرُ: الْفَهْرَسْتُ: ٩٤، وَتَارِيخُ بَغْدَادَ: ١٥/١٥١، وَمَعْرِفَةُ الْقُرَّاءِ الْكِبَارِ: ٧٩.

(٤) - تَنْظُرُ الْقُرَّاءَةُ فِي: مَعْجَمِ الْقُرَّاءَاتِ لِلْخَطِيبِ: ٩/٢٦٢.

(٥) - تَنْظُرُ هَذِهِ الشُّرُوطُ فِي: الْفَوَائِدِ وَالْقَوَاعِدِ: ١/٢٢٤-٢٢٥، وَكَشَفُ الْمَشْكِ: ١/٣٤٥، وَالْغَرَّةُ الْمُخْفِيَّةُ: ٢/٤٣٠، وَقَوَاعِدُ الْمَطَارَحَةِ: ٨٧-٨٩، وَرِصْفُ الْمَبَانِي: ٣٧٨، وَشَرْحُ شُذُورِ الذَّهَبِ: ٢٥١.

(٦) - مِثْلُ يُضْرَبُ لِلْمُسِيءِ يَعْتَذَرُ عَنْ إِسَاءَتِهِ فَكَأَنَّهُ لَمْ يُسِئْ، يَنْظُرُ: مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ: ٢/٢٨٨، وَتَنْظُرُ حَكَائِيَّتُهُ فِي: كِتَابِ سَيَبَوِيهِ: ١/٥٩، وَالْمَقْتَضِبُ: ٤/١٩٠، وَفِيهِمَا بَلْفِظٌ: مَا مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ.

(٧) - مِنْ الطَّوِيلِ، وَهُوَ بِلَا نَسْبَةٍ فِي: أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ: ١/٢٧٠، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ٢/٦٣٢، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ: ١/٢٦٤.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إِبْطَالُ عَمَلِ (مَا) لِنَقْدِ الْخَبَرِ (خُذَلَّ) عَلَى اسْمِهَا (قَوْمِي).

وَأَمَّا قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ^(١):

[٢٠٦] فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ
فَقَالَ: سِيبَوِيهٌ شَادُّ^(٢)، وَقِيلَ: إِنَّ الْفَرَزْدَقَ تَمِيمِيٌّ وَقَصْدُ أَنْ يَنْكَلَمَ بِلُغَةِ الْحَجَازِيِّينَ^(٣) وَلَمْ يَعْرِفْ شَرْطَهَا
عِنْدَهُمْ فَعَلَطَ^(٤)، وَقِيلَ: (مِثْلُهُمْ) مَبْتَدَأٌ وَلَكِنَّهُ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ لِإِبْهَامِهِ مَعَ إِضَافَتِهِ لِلْمَبْنِيِّ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ
تَعَالَى ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْتُمْ تَنْطَفُونَ (٢٣)﴾ [الدَّارِيَاتُ]، ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ (٩٤)﴾ [الْأَنْعَامُ]^(٥)، وَقِيلَ:
وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ^(٦).

الثَّانِي: أَنَّ لَا يُسَبَقُ اسْمُهَا بِ(إِنْ) الزَّائِدَةِ، فَلَوْ سُبِقَ بِطَلٍ عَمَلُهَا وَجُوبًا عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ؛ [...] ^(٧) شَبَّهَهَا
عَنْ (لَيْسَ) الْمَحْمُولَةِ عَلَيْهَا؛ لِعَدَمِ زِيَادَتِهَا مَعَهَا قَالَ^(٨):

[٢٠٧] بَنِي غُدَانَةٌ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبٌ وَلَا صَرِيْفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْحَرْفُ

وَأَجَارَهُ الْكُوفِيُّونَ بِنَاءً عَلَى أَنَّهَا نَافِيَةٌ مُؤَكَّدَةٌ^(٩)، وَعَلَيْهِ خُرَجَ رِوَايَةُ ابْنِ السَّكِّيتِ^(١٠): ذَهَبًا وَصَرِيْفًا،
وَصَرِيْفًا،

(١) - من البسيط، وهو للفرزدق في: كتاب سيبويه: ٦٠/١، والمقتضب: ١٩١/٤، ومجالس العلماء: ١١٣،
وشرح أبيات سيبويه: ١١٢/١، والمقتصد: ٤٣٣/١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إِعْمَالُ (مَا) مَعَ تَوَسُّطِ الْخَبَرِ (مِثْلُهُمْ) بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا (بَشَرٌ).

(٢) - قَالَ سِيبَوِيهٌ عَقَبَ إِنْشَادَ الْبَيْتِ: ((وَهَذَا لَا يَكَادُ يُعْرَفُ)). كِتَابُ سِيبَوِيهٍ: ٦٠/١.

(٣) - الْحَجَازِيُّونَ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبُتُهُ.

(٤) - يَنْظُرُ: الْمَقْتَضِبُ: ١٩١/٤، وَالْمَقْتَصِدُ: ٤٣٣/١، وَالْفُصُولُ الْخَمْسُونَ: ٢٠٨، وَتَوْجِيهِهِ اللَّمَعُ: ١٤٦،
وَالْمَغْنِي فِي النَّحْوِ: ١٠٧/٣. وَقَدْ رَدَّ ابْنُ عَصْفُورٍ هَذَا الْوَجْهَ بِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى فُسَادِ لُغَةِ الْعَرَبِيِّ؛ لِإِنَّهُ إِنْ أَمَكَّنَهُ
الْقِيَاسُ عَلَى لُغَةٍ غَيْرِهِ أَمَكَّنَهُ الْقِيَاسُ فِي لُغَتِهِ وَفِي ذَلِكَ فَسَادُهَا. يَنْظُرُ: شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٥٩٣/١.

(٥) - يَنْظُرُ: الْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ٥٠٤-٥٠٥، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٥٩٤/١، الْمَحْصُولُ:
٦٤٦/٢.

(٦) - ذَكَرَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ فِي تَوْجِيهِهِ هَذَا الْبَيْتِ سَبْعَةَ أَقْوَالٍ. يَنْظُرُ: شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٥٩٣/١.

(٧) - كَلِمَةٌ غَيْرُ مَقْرُوءَةٍ.

(٨) - من البسيط، وهو بلا نسبة في: شرح السَّهْلِيلِ: ٣٧٠/١، وَتَخْلِيصُ الشَّوَاهِدِ: ٢٧٧، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ:
٦٣٥/٢، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٨٤/١، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ١١٩/٤.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إِبْطَالُ عَمَلِ (مَا) لَزِيَادَةِ (إِنْ) قَبْلَ اسْمِهَا.

(٩) - أَي: جِيءَ بِهَا تَوْكِيدًا لِمَعْنَى (مَا) وَهُوَ النَّفْيُ. وَيَنْظُرُ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ فِي: شَرْحِ السَّهْلِيلِ: ٣٧١/١، وَشَرْحُ
الرُّضْيِيِّ: ٢٤٨/٢، وَالْمَوْشَحُ: ٢٦٥/١، وَارْتِشَافُ الصُّرْبِ: ١٢٠٠/٣، وَهَمْعُ الْهُوَامِعِ: ٤٥٠/١.

(١٠) - يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ السَّكِّيتِ، وَالسَّكِّيتُ لِقَبِّ أَبِيهِ، كَانَ عَالِمًا بِالْقُرْآنِ وَنَحْوِ الْكُوفِيِّينَ، وَمَنْ
أَعْلَمَ النَّاسَ بِاللُّغَةِ وَالشَّعْرِ، رَاوِيَةً ثَقَةً، مِنْ مُؤَلِّفَاتِهِ: إِصْلَاحُ الْمُنْطَقِ، وَكِتَابُ الْقَلْبِ وَالْإِبْدَالِ، وَكِتَابُ الْأَضْدَادِ،
تُوفِّيَ سَنَةَ (٢٤٤هـ). يَنْظُرُ: نَزْهَةُ الْأَلْبَاءِ: ١٣٨، وَمَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ: ٢٨٤٠/٦، وَإِنْبَاهُ الرُّوَاةِ: ٥٦/٤.

بالنَّصَبِ^(١)، قَالَ السَّيُوطِيُّ: وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْخِلَافُ فِي إِعْمَالِهَا مُرْتَبًا عَلَى هَذَا الْخِلَافِ^(٢). قَالَ الرَّضِيُّ (تَبَيَّنَ) وَرَدَّ عَلَى الْكُوفِيِّينَ^(٣) بَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ حَرْفَيْنِ مُتَقَفَيْنِ إِلَّا مَفْصُولًا بَيْنَهُمَا كَمَا فِي: إِنْ زِيدًا لِقَائِمٍ^(٤).

الثَّالثُ: أَنَّ لَا يُسَبَقَ بِمَعْمُولِ الْخَبَرِ، فَلَوْ سُبِقَ بِهِ بَطْلَ عَمَلُهَا لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الشَّرْطِ الْأَوَّلِ، قَالَ^(٥):

[٢٠٨] وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنِّي أَنَا عَارِفٌ

وَيُسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ الظَّرْفُ وَعَدِيلُهُ^(٦) فَإِنَّهُ يَجُوزُ السَّبْقُ وَلَا يَبْطُلُ الْعَمَلُ؛ لِنُتَوَسَّعِهِمَا مَا لَمْ يَتَوَسَّعُوا فِي سَوَاهُمَا^(٧)، قَالَ^(٨):

[٢٠٩] بِأَهْبَةِ حَزَمٍ لُدٍّ وَإِنْ كُنْتَ آمِنًا فَمَا كُلُّ حِينَ مِنْ تُوَالِي مُوَالِيَا

الرَّابِعُ: أَنَّ لَا يَقْتَرَنَ الْخَبَرُ بِ(إِلَّا)، فَلَوْ اقْتَرَنَ بِهِ بَطْلَ عَمَلُهَا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ لِلنَّفْيِ الَّذِي شَابَهَتْ بِهِ (لَيْسَ) فَكَيْفَ تَعْمَلُ مَعَ زَوَالِ الْمَشَابَهَةِ بَانْتِقَاضِهِ قَالَ تَعَالَى ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ (١٤٤) [آل عمران]، فَأَمَّا قَوْلُهُ^(٩):

[٢١٠] وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبًا /ظ٦٠/

(١) - وتنتظر حكاية النَّصَبِ عن ابنِ السِّكِّيتِ في: الصِّحَاح: ١٣٨٥/٤ مادة (صرف)، ومقاييس اللغة: ٣/٣٤٣

مادة (صرف). وينظر: التَّنْذِيلُ والتَّكْمِيلُ: ٤/٢٥٨، والجَنَى الدَّانِي: ٣٢٧، ومغني اللبيب: ١/١٤٨.

(٢) - ينظر: همع الهوامع: ١/٤٥٠.

(٣) - الكوفيون، والصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٤) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ٢/٢٤٨.

(٥) - عَجَزُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ صَدْرُهُ: وَقَالُوا تَعَرَّفُوا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنَى،

وهو لمزاحمُ بِنِ الْحَارِثِ الْعُقَيْلِيِّ فِي: ديوانه: ١٠٥، وكتاب سيبويه: ١/٧٢، و١/١٤٦، والمقاصد النَّحْوِيَّة:

٢/٦٤٠، وشرح شواهد المغني: ٢/٩٧٠، وخزانة الأدب: ٦/٢٦٨.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إِبْطَالُ عَمَلِ (مَا) لَتَقْدُمَ مَعْمُولَ خَبَرِهَا (عَارِفٌ) وَهُوَ (كُلُّ مَنْ وَافَى مِنِّي) عَلَى اسْمِهَا وَهُوَ (أَنَا).

(٦) - الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ.

(٧) - ينظر: المغني في النَّحْوِ: ٣/١٠٢، وشرح النَّصْرِيح: ١/٢٦٦، والحدائق النَّدِيَّة: ١/٣٩٩.

(٨) - مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي: شرح التَّسْهِيلِ: ١/٣٧٠، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِك: ١/٢٧٣، والمقاصد النَّحْوِيَّة:

٢/٦٤٢، وشرح النَّصْرِيح: ١/٢٦٦.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إِعْمَالُ (مَا) مَعَ تَقْدُمِ مَعْمُولِ خَبَرِهَا (مُوَالِيَا) وَهُوَ (كُلُّ حِينَ) عَلَى اسْمِهَا وَهُوَ (مَنْ) لِأَنَّ مَعْمُولَ الْخَبَرِ الْمُنْتَقِمْ ظَرْفٌ.

(٩) - مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِأَحَدِ بَنِي سَعْدٍ فِي: شرح شواهد المغني: ١/٢٢٠.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: تَوْجِيهُ نَصَبِ (مَنْجَنُونًا) وَ(مُعَذَّبًا) مَعَ أَنَّهَا مُقْتَرَنَةٌ بِ(إِلَّا) الْمَبْطَلَةِ لِعَمَلِ (مَا) بِأَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ نَصَبِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ.

فَمِنْ بَابِ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ الْوَاقِعِ عَامِلُهُ الْمَحذُوفُ خَبَرًا نَحْوُ: مَا زَيْدٌ إِلَّا سِيرًا، وَالتَّقْدِيرُ: وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا يَدُورُ دَوْرَ مَنْجَنُونٍ، وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا يُعَذَّبُ مُعَذَّبًا أَيْ: تَعْذِيْبًا^(١)، مِنْ إِقَامَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ مَقَامَ الْمَصْدَرِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَرْقَنَاهُمْ كُلَّ مُمْرِقٍ (١٩)﴾ [سَبَأ].

وَأَمَّا إِذَا اقْتَرَنَ الْخَبَرُ بِغَيْرِ (إِلَّا) مِمَّا يَنْقُضُ النَّفْيَ فَإِنَّهُ يَجِبُ النَّصْبُ نَحْوُ: مَا زَيْدٌ غَيْرَ قَائِمٍ، خِلَافًا لِلْفَرَاءِ^(٢)؛ لِاسْتِقْرَارِ الْعَمَلِ قَبْلَ الْإِنْتِقَاضِ، هَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، وَذَهَبَ يُونُسُ إِلَى جَوَازِ النَّصْبِ النَّصْبِ مَعَ الْإِنْتِقَاضِ مُطْلَقًا^(٣)، وَالْفَرَاءُ بِشَرْطِ كَوْنِ الْخَبَرِ وَصْفًا^(٤)، وَبَقِيَّةُ الْكُوفِيِّينَ بِشَرْطِ كَوْنِهِ شَبِيهًا شَبِيهًا بِهِ^(٥).

وَلَا شَرَطَ عَدَمَ الْإِنْتِقَاضِ وَجِبَ الرَّفْعُ بَعْدَ (بَلْ) وَ(لَكِنْ) فِي نَحْوِ: مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدٌ، وَ: لَكِنْ قَاعِدٌ، عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، وَلَمْ يَجْزِ النَّصْبُ بِالْعَطْفِ لِكَوْنِهِ مُوجِبًا^(٦)، وَأَجَازَ الْمَبْرِدُ كَوْنَ (بَلْ) وَ(لَكِنْ)^(٧) نَاقِلَةً مَعْنَى النَّفْيِ إِلَى مَا بَعْدَهَا^(٨) فَيَجُوزُ عَلَى قَوْلِهِ النَّصْبُ عَلَى مَعْنَى: بَلْ مَا هُوَ قَاعِدًا^(٩)، وَسَيَأْتِي عَلَيْهِ مَزِيدُ كَلَامٍ فِي بَابِ الْعَطْفِ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) - ينظر: الباب للعكبري: ١٧٦/١، الكافي في شرح الهادي: ٥٠٥/١، والمغني في النحو: ١٠٠/٣، والمحصل: ٦٤٨/٢.

(٢) - أجاز الفراء الرفع، ينظر: ارتشاف الضرب: ١١٩٩/٣، ونسب للأخفش: حاشية الألوسي: ٣٢٩/١.

(٣) - ينظر حكاية مذهب يونس في: شرح التسهيل: ٣٧٣/١، والتذيل والتكميل: ٢٧٠/٤، والموشح: ٢٦٥/١، والجنى الداني: ٣٢٥، والمقاصد الشافعية: ٢٢١/٢.

(٤) - أي: في حال انتقاض النفي بـ(إلا)، وقد مر أنما مذهب الفراء في ما انتقض بغير (إلا). ينظر مذهب الفراء في: التذيل والتكميل: ٢٦٩-٢٧٠، وشرح التصريح: ٢٦٣/١، ولا يظهر ذلك من كلامه في (معاني القرآن) على قوله تعالى ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ (٥٠)﴾ [القمر]. ينظر: معاني القرآن: ١١١/٣.

(٥) - ينظر: التصريح: ٢٦٣/١، وما نقله أبو حيان عن الكوفيين هو كون اسمها هو الأول نحو: ما زيدٌ إلا أخوك، أو منزلٌ منزلته نحو: ما زيدٌ إلا زهير. ينظر: التذيل والتكميل: ٢٦٩-٢٧٠، والنكت الحسان: ٧٤.

(٦) - أي: توجب لما بعدها ما نفي عما قبلها.

(٧) - كلام التحويين الذين نقلوا رأي المبرّد على (بل) وحدها، وصرّح بذلك الشاطبي، أي: باختصاص رأي المبرّد بـ(بل)، ولكنهم حملوا (لكن) عليها اتباعًا لقول الفارسي: ((وقياس (لكن) الخفيفة أن تكون مثل (بل) تقول: ما زيدٌ قائمًا لكن قاعدًا)). الإيضاح: ١٢١، وينظر: منهج السالك: ٢٢٤/١، والمقاصد الشافعية: ٢٣١/٢.

(٨) - تنظر نسبة هذا الرأي للمبرّد في: رصف المباني: ٢٣١، وأوضح المسالك: ٣٤٨/٣، ومغني اللبيب: ١٨٨/٢، ونسبه أيضًا لمحمّد بن الحسين بن عبد الوارث ابن أخت الفارسي، والمقاصد الشافعية: ٢٣١/٢، ولا يفهم هذا من كلام المبرّد على (بل) و(لكن). ينظر: المقتضب: ١٢/١. ونسبه الجرجاني والزنجاني لمحمّد بن الحسين بن عبد الوارث فقط. ينظر: المقتصد: ٩٤٦-٩٤٧، الكافي في شرح الهادي: ٥٠٦/١.

(٩) - قاعد، والصواب ما أثبتّه. وهذا قياس ما نسبوه إليه، ولم أقف في (المقتضب) عليه، بل ظاهر ما مثّل به موافقة الجمهور. ينظر: المقتضب: ١٢/١.

ص: وَكَذَا (لا) النَّافِيَةُ بِالشَّعْرِ بِشَرْطِ تَنْكِيرِ مَعْمُولِيهَا نَحْوُ:

[تَعَزَّ] فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

ش: هذا الحرفُ الثَّانِي من المَلَحَقَاتِ بـ(ليس) في رَفْعِ الاسمِ ونصبِ الخبرِ، وهو (لا) النَّافِيَةُ، وعملهُ فيهِمَا هو الصَّحِيحُ، وزعمَ بعضُهُم أَنَّهَا عامِلَةٌ في الاسمِ، وهما جميعًا في مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالابتداءِ وَلَا عملَ لَهَا في الخبرِ أَصْلًا^(١)، [...]نَهِمُ^(٢) أَنَّهَا لَا عملَ لَهَا مُطْلَقًا^(٣)، وهذانِ القولانِ بعدَ سَمَاعِ نصبِ نصبِ الخبرِ مِمَّا لَا يُلْتَقِئُ لهُمَا، قالَ^(٤):

[٢١١] تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا

وتخصيصُ عملِهَا بالشَّعْرِ هو مذهبُ بعضِهِم^(٥)، بل ظاهِرُ عبارةِ الرُّضِيِّ (تَنْزِيلُ) أَنَّهُ رَأَى جَمِيعَ النُّحَاةِ^(٦)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بل كَثِيرٌ مِنْهُمْ عَلَى إِطْلَاقِهِ، نَعَمْ، إِنَّهُ قَلِيلٌ^(٧)، وَلَمَّا كَانَ عملُهَا عَلَى خِلَافِ القِيَّاسِ لَمْ يُعْمَلُوهَا مُطْلَقًا، بل اشْتَرَطُوا فِيهَا الشُّرُوطَ السَّابِقَةَ فِيمَا سِوَى عَدَمِ سَبْقِ اسْمِهَا بـ(إِنْ) الزَّائِدَةِ فَإِنَّهُ لَا يُحْتَاجُ إِلَى اشْتِرَاطِهِ؛ إِذْ لَا تُزَادُ بعدَ (لا) أَصْلًا، وَيُزَادُ عَلَيْهَا شَرْطَانِ آخَرَانِ:

(١) - هو مذهبُ الرَّجَّاحِ، ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٦٣/٥، وارتشاف الضرب: ١٢٠٨/٣، والجنى الداني:

٢٩٣، وأفسده أبو حيان بأن الخبر قد نصب ولا ناصب. ينظر: التذليل والتكميل: ٢٨٢/٤.

(٢) - طمس بمقدار بعض كلمة، ولعلها (وعنهم) أو (ومنهم).

(٣) - نُسبَ هذا الرَّأْيُ إِلَى الْأَخْفَشِ وَالْمَبْرَدِ، ينظر: التذليل والتكميل: ٢٨١/٤، والجنى الداني: ٢٩٣. ونسبُهُ هَذَا هَذَا الرَّأْيُ لِلْمَبْرَدِ غَيْرُ صَحِيحَةٍ فَقَدْ صَرَّحَ بِعَمَلِهَا عَمَلُ (لَيْسَ) بِقَوْلِهِ: ((وَقَدْ تُجْعَلُ (لا) بِمَنْزِلَةِ (لَيْسَ) لِاجْتِمَاعِهَا فِي الْمَعْنَى وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي التَّكْرَةِ فَنَقُولُ: لَا رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ)). المقتضب: ٣٨٢/٤.

(٤) - من الطويل، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ١٧٦/١، وتخليص الشواهد: ٢٩٤، والمقاصد النحوية ٦٤٤/٢، وشرح شواهد المغني: ٦١٢/٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: عَمَلُ (لا) فِي قَوْلِهِ: (لا شيء باقياً) و(لا وزر واقياً) عَمَلُ (لَيْسَ) فِي الْمَوْضِعَيْنِ، واسمُهَا وخبرُهَا نَكْرَتَانِ.

(٥) - هو مذهبُ ابْنِ الْحَاجِبِ، وَابْنِ فَلَاحِ الْيَمَنِيِّ، وَالْفَاكِهِيَّ، ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٣٦٣/١، وشرح المَقْدِمَةِ الْكَافِيَةِ: ٣٨٦/١، وَالْمَغْنِي فِي النُّحُو: ١١٠/٣، وَمَجِيبُ النِّدَا: ٣٠/٢.

(٦) - قَالَ الرُّضِيُّ: ((قَالُوا: يَجِيءُ فِي الشَّعْرِ فَقَطْ، نَحْوُ: مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ)). شرح الرُّضِيِّ: ٢٩٠/١.

(٧) - قَالَ أَبُو حَيَّانَ: ((وَلَوْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ (لا) هَذَا الْعَمَلُ لَذَهَبَ مَذْهَبًا حَسَنًا؛ إِذْ لَا يُحْفَظُ ذَلِكَ فِي نَثْرِ أَصْلًا، وَلَا فِي نَظْمٍ إِلَّا فِي ذِيكَ الْبَيْتَيْنِ النَّادِرَيْنِ)). التذليل والتكميل: ٢٨٤/٤، وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ: ((إِنَّ عَمَلَهَا قَلِيلٌ حَتَّى أُدْعَى أَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ)). مغني اللبيب: ٢٩٣/٣.

أَحْذُهُمَا: أَنْ يَكُونَ مَعْمُولًا نَكْرَتَيْنِ، فَلَا تَعْمَلُ فِي مَعْرِفَةٍ^(١)، وَأَمَّا قَوْلُ النَّابِغَةِ^(٢):

[٢١٢] وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

فَمِنْ النُّوَادِرِ^(٣).

الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً لِلْوَحْدَةِ فَقَطْ نَحْوُ: لَا رَجُلٌ قَائِمًا بِلِ رَجُلَانِ أَوْ رَجَالٍ، أَوْ لِنَفْيِ الْوَحْدَةِ احْتِمَالًا مَرْجُوحًا وَلِنَفْيِ الْجِنْسِ احْتِمَالًا ظَاهِرًا نَحْوُ: لَا رَجُلٌ قَائِمًا، وَيُقَالُ فِي تَوْكِيدِهِ عَلَى الْأَوَّلِ كَمَا مَرَّ، وَعَلَى الثَّانِي: بِلِ امْرَأَةٍ، قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَغَلَطَ كَثِيرٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ فزَعَمُوا أَنَّ الْعَامِلَةَ عَمَلٌ (لَيْسَ) لَا تَكُونُ إِلَّا نَافِيَةً لِلْوَحْدَةِ، وَيُرَدُّ عَلَيْهِمْ قَوْلُهُ:

تَعَزُّ فَلَا شَيْءَ ... الْبَيْتُ^(٤)، انْتَهَى.

فَإِنْ كَانَتْ لِنَفْيِ الْجِنْسِ نَصًّا كَانَ عَمَلُهَا عَمَلٌ (إِنَّ) كَمَا سَيَأْتِي، وَالْغَالِبُ فِيهَا أَنْ يُحْدَفَ خَبَرُهَا كَقَوْلِهِ^(٥):

[٢١٣] مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخُ

حَتَّى قِيلَ: يَلْزَمُ ذَلِكَ^(٦)، وَالصَّحِيحُ جَوَازُ ذِكْرِهِ.

(١) - أَجَارَ ابْنَا جَنِّي وَالشَّجَرِيَّ دَخُولَهَا عَلَى الْمَعْرِفَةِ. يَنْظُرُ: الْفَسْرُ: ٧٧٧/٣، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٤٣١/١ - ٤٣٢.

(٢) - مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلنَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ فِي: دِيَوَانِهِ: ١٨٦، وَتَخْلِيصُ الشُّوَاهِدِ: ٢٩٤، وَالْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ: ٦٥٦/٢، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٦١٣/٢، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٣٣٧/٣.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: قَوْلُهُ: لَا أَنَا بَاغِيًا، حَيْثُ أَعْمَلْتُ (لَا) فِي الْمَعْرِفَةِ (أَنَا).

(٣) - يَنْظُرُ: التَّسْهِيلُ: ٥٧، وَشَرْحُ شُذُورِ الذَّهَبِ: ٢٥٥-٢٥٦، وَشَرْحُ النَّصْرِیحِ: ٢٦٧/١.

(٤) - يَنْظُرُ: مَغْنِي اللَّيْبِيبِ: ٢٩٧/٣.

(٥) - مِنْ مَجْزُوءِ الْكَامِلِ، وَهُوَ لِسَعْدِ بْنِ مَالِكٍ فِي: كِتَابِ سَيَبُويهِ: ٥٨/١، وَالْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ: ٦٧١/٢، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٦١٢/٢، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٤٦٧/١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إِعْمَالُ (لَا) عَمَلِ (لَيْسَ) فِي قَوْلِهِ: لَا بَرَاخُ، مُحْذُوفًا خَبَرُهَا.

(٦) - يَنْظُرُ: أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ: ٢٧٤/١، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ: ٢٦٦-٢٦٧، وَمَجِيبُ النَّدَا: ٣٠/٢.

بَحْثُ (لَات) النَّافِيَةِ

ص: و(لَات)^(١) لَكُنْ يَكُونُ فِي الْحِينِ^(٢)، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ جِزَيْهَا، وَالْغَالِبُ حَذْفُ الْمَرْفُوعِ نَحْوُ ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(٣) [ص].

ش: هذا الحرفُ الثَّالِثُ مِنَ الْمَلْحَقَاتِ بِـ(لِيسَ) وهو (لَات)، وَأَصْلُهَا (لا) النَّافِيَةُ زِيدَتْ عَلَيْهَا النَّاءُ، قِيلَ: لِتَأْنِيثِ اللَّفْظِ فَتَكُونُ سَاكِنَةً فِي الْأَصْلِ، وَقِيلَ: لِلْمَبَالِغَةِ فِي النَّفْيِ فَتَكُونُ مَتَحَرِّكَةً فِي الْأَصْلِ^(٣)، فَظَهَرَ أَنَّ قَوْلَ بَعْضِهِمْ: إِنَّهَا زِيدَتْ لِلتَّأْنِيثِ وَالْمَبَالِغَةِ مَعًا^(٤)، سَهْوٌ؛ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ حِينَئِذٍ اجْتِمَاعُ وَصْفَيْنِ مُتَنَافِيَيْنِ وَضَعًا وَهُمَا السُّكُونُ وَالتَّحْرُكُ، وَعَلَى الْأَوَّلِ فَتَحْرِيكُهَا لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ بِالْفَتْحِ عَلَى الْمَشْهُورِ لِلتَّخْفِيفِ، وَبِالْكَسْرِ عَلَى أَصْلِ اتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَبِالضَّمِّ جَبْرًا لِمَا لَحَقَهَا مِنَ الْوَهْنِ بِحَذْفِ أَحَدٍ مَعْمُولِيهَا لَزُومًا كَمَا سَيَأْتِي.

واخْتُلِفَ فِي عَمَلِهَا أَيْضًا، فَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ شَيْئًا، وَإِنْ وَلِيَهَا مَرْفُوعٌ فَمُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ خَبْرُهُ، أَوْ مَنْصُوبٌ فَمَفْعُولٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، وَهَذَا أَحَدُ قَوْلِي الْأَخْفَشِ^(٥)، وَعَنْهُ أَيْضًا أَنَّهَا تَعْمَلُ تَعْمَلُ عَمَلُ (إِنَّ)^(٦).

ومذهبُ الجمهورِ أَنَّهَا تَعْمَلُ عَمَلُ أَصْلِهَا^(٧)، إِلَّا أَنَّهَا أَقْوَى /و ٦١/ مِنْهُ، وَمِنْ (مَا)^(٨) أَيْضًا فِي اسْتِحْقَاقِ الْعَمَلِ لِاخْتِصَاصِهَا بِالْإِسْمِ^(٩).

(١) - لِأَنَّ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَهُ

(٢) - الْخَبَرِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَهُ.

(٣) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِيِّ: ٢٥٩/٢، وَالْمَلْحَةُ فِي شَرْحِ الْمَلْحَةِ: ٤٨٦/١، وَشَرْحُ قَطْرِ النَّدَى: ١٤٧، وَشَرْحُ النَّصْرِیحِ: ٢٦٨/١، وَالْحَدَائِقُ النَّدِيَّةُ: ٤٠٢/١، وَحَاشِيَةُ الْأَلُوسِيِّ: ٣٣٥.

(٤) - جَوَّزَ الْأَزْهَرِيُّ وَالسَّيِّدُ عَلِيٌّ خَانَ كَوْنَهَا لَهَا مَعًا. يَنْظُرُ: شَرْحُ النَّصْرِیحِ: ٢٦٨/١، وَالْحَدَائِقُ النَّدِيَّةُ: ٤٠٢/١.

(٥) - تَنْظُرُ نِسْبَةً هَذَا الرَّأْيِ لِلْأَخْفَشِ فِي: الْأُصُولِ فِي النَّحْوِ: ٩٧/١، وَالْكَشَّافُ: ٧١/٤، وَالبَيْدِيعُ: ٥٨٧/١، وَاللِّبَابُ لِلْعَبْرِيِّ: ١٧٩/١، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٩٣/٤، وَمَا فِي (مَعَانِي الْقُرْآنِ) مُخَالَفٌ لِهَذَا الْقَوْلِ، فَقَدْ صَرَّحَ فِيهِ بِأَنَّهُمْ شَبَّهُوا (لَات) بِـ(لِيسَ) وَأَضْمَرُوا فِيهَا اسْمَهَا. يَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ: ٤٩٢/٢.

(٦) - ذَكَرَ هَذِهِ النِّسْبَةَ ابْنُ هِشَامٍ فِي: مَغْنِي اللَّيْبِيبِ: ٣٦٠-٣٦١، وَذَكَرَ الرَّجَاجِيُّ أَنَّ الْأَخْفَشَ يَرَى أَنَّ (لا) هِيَ النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ زِيدَتْ عَلَيْهَا النَّاءُ، فَعَمَلُهَا عَمَلُ (إِنَّ). يَنْظُرُ: الْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ٥١٠/١. وَنُسِبَ هَذَا الْقَوْلُ لِلْكَوْفِيِّينَ أَيْضًا، يَنْظُرُ: الْمَغْنِي فِي النَّحْوِ: ١١٥/٣، وَالْمَحْصُولُ: ٦٦٢/٢.

(٧) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبُويَه: ٥٧/١، وَالْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ٩٥/١، وَشَرْحُ كِتَابِ سَيَبُويَه لِلرُّمَانِيِّ: ٢٣٥/١، وَالْمَغْنِي فِي النَّحْوِ: ١١٥/٣، وَالْمَلْحَةُ فِي شَرْحِ الْمَلْحَةِ: ٤٨٦/١، وَمَغْنِي اللَّيْبِيبِ: ٣٦١/٣.

(٨) - وَمِمَّا، تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَهُ.

(٩) - كَذَا نَسَبَ السَّيِّدُ عَلِيُّ خَانَ الْمَدَنِيَّ لِلْجُمْهُورِ، وَعَلَّلَ بِهِ السَّيُّوطِيُّ تَقْدِيمَ ابْنِ هِشَامٍ لـ(لَات) فِي (شُذُورِ الذَّهَبِ) (الذَّهَبُ) وَتَابَعَهُمَا السَّيِّدُ الشَّارِحُ. يَنْظُرُ: شَرْحُ شُذُورِ الذَّهَبِ: ٢٥١، وَالنُّكْتُ لِلْسَّيُّوطِيِّ: ٢٨١/١، وَالْحَدَائِقُ النَّدِيَّةُ:

واختُلِفَ في معمولِها أيضًا فذهبَ الفراءُ إلى أنَّها لا تعملُ إلَّا في الحينِ خاصَّةً^(١)، وهو ظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ، وصرَّحَ به في (الشَّرح)^(٢)، بل هو ظاهرُ كلامِ سيبويه^(٣)، وعليه الجمهورُ، وذهب جماعةٌ إلى أنَّها تعملُ في الحينِ وما رادِّفُه^(٤)، وهو الأصحُّ، قال^(٥):

[٢١٤] وَذَلِكَ حِينَ لَا تَأْتِي أَوْ لَا حِلْمٍ وَلَكِنْ قَبْلَهَا اجْتَنَبُوا أَذَانِي وَقَالَ^(٦):

[٢١٥] نَدِمَ الْبُعَاةُ وَلَا تَسَاعَةَ مَنْدَمٍ

وَشَدَّ مَجِيءُ غَيْرِ الزَّمَانِ بَعْدَهَا مَرْفُوعًا كَقَوْلِهِ^(٨):

[٢١٦] لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ^(٩) يَبْغِي^(١٠) جَوَارِكَ حِينَ^(١١) لَا تَمُجِرُ

وارتقاؤه على الابتداء أو الفاعلية و(لات) مهملة؛ لأن من شرط عملها الدخول على الزمان.

٤٠٣/١، في نسبة القول بقوتها على (ليس) و(ما) للجمهور نظر، فقد صرح الرُّماني وابنُ فلاح اليميني أنَّها أضعفُ من (ليس) و(ما) في العمل، فهي في المرتبة الثالثة بالنسبة لهما فهي فرع؛ لأنَّها أشبهتُ (ليس) من وجه واحد وهي مغيرةٌ عن أصلها بلحاقِ التاء لها، وهي منقطعةٌ عن (ما) أيضًا بلزومِ العملِ في الحينِ وحذفِ اسمِها. ينظر: شرح كتاب سيبويه للرُّماني: ٢٣٥/١، والمغني في النحو: ١١٩/٣-١٢٠.

(١) - تنظر نسبة هذا الرأي للفراء في: التذييل والتكميل: ٢٩٠/٤، ومغني اللبيب: ٣٦١/٣، وكلامُ الفراء لا يُفهم منه هذا. ينظر: معاني القرآن: ٣٩٧/٢.

(٢) - ينظر: شرح قطر الندى: ١٤٧.

(٣) - ينظر: كتاب سيبويه: ٥٧/١.

(٤) - هو مذهبُ الفارسيِّ وجماعةٍ من النحويين. ينظر: المسائل الشيرازيات: ٤٨٠/٢، والمقرب: ١٠٥/١، وشرح الكافية الشافية: ٤٤٣/١، وشرح التسهيل: ٣٧٧/١، والمساعد: ٢٨٣/١. وحصره ابنُ هشامٍ في ثلاثِ كلمات وهي: الحين بكثرة، والساعة والأوان بقلَّة. ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٥٩.

(٥) - من الوافر، وهو بلا نسبة في: وهمع الهوامع: ١/١٢٦، خزانة الأدب: ١٧٨/٤.

والشَّاهدُ فيه: عملُ (لات) في مرادفِ (حين) وهو (أوان).

(٦) - لات حين، وهو تحريفٌ، والصوابُ ما أثبتُّه.

(٧) - صدر بيت من الكاملِ عجزه: والبغي مرتعٌ مُبتغيه وخيم،

وهو لرجلٍ من طيءٍ في: شرح التسهيل: ٤٨٨/١، ولمحمد بن عيسى بن طلحة، أو للمهلل بن مالك الكناني في: المقاصد النحوية: ٦٦٨/٢، ولأحدهم في: خزانة الأدب: ١٧٥/٤.

والشَّاهدُ فيه: والشَّاهدُ فيه: عملُ (لات) في مرادفِ (حين) وهو (ساعة).

(٨) - من الكامل، وهو للشَّمر دلّ الليثي في: المقاصد النحوية: ٦٤٤/٢، وشرح شواهد المغني: ٩٢٧/٢.

والشَّاهدُ فيه: مجيء لفظٍ غير دالٍّ على زمانٍ بعد (لات) فأُهملت ولم تعمل فيه.

(٩) - خالف، وهو تحريفٌ، والصوابُ ما أثبتُّه.

(١٠) - خالف ينفى، وهو تحريفٌ، والصوابُ ما أثبتُّه.

(١١) - حيث، وهو تصحيفٌ، والصوابُ ما أثبتُّه.

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنَّ يُحْدَفَ أَحَدُ مَعْمُولَيْهَا، وَالْغَالِبُ كَوْنُهُ الْمَرْفُوعَ قَالَ تَعَالَى ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ (٣) [ص]، بِنَصَبِ (حِينَ) فِي الْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُهَا، وَاسْمُهَا مَحْذُوفٌ، أَي: لَيْسَ الْحِينَ حِينَ فَرَارٍ، وَمِنَ الْقَلِيلِ قِرَاءَةُ عَيْسَى بْنِ عَمَرَ بِرَفْعِ الْحِينَ (١) عَلَى أَنَّهُ اسْمُهَا، وَخَبَرُهَا مَحْذُوفٌ، أَي: لَيْسَ حِينَ فَرَارٍ حِينَ لَّهُمْ، قَالَ بَعْضُهُمْ (٢): وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنَّ يَكُونَ هَذَا هُوَ الْغَالِبُ، بَلْ كَانَ يَنْبَغِي يَنْبَغِي أَنَّ حَذْفَ مَرْفُوعِهَا لَا يَجُوزُ أَلْبَتَّةَ؛ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَرْفُوعِ (لَيْسَ) وَهُوَ لَا يُحْدَفُ، فَهَذَا فَرْعٌ تَصَرَّفُوا فِيهِ مَا لَمْ يَتَصَرَّفُوا فِي أَصْلِهِ (٣).

وَزَعَمَ الْفَرَاءُ أَنَّ (لَاتَ) تُسْتَعْمَلُ حَرْفًا جَارًّا لِأَسْمَاءِ الزَّمَانِ خَاصَّةً كَمَا أَنَّ (مُذً) وَ(مُنْذً) كَذَلِكَ، وَأَنْشَدَ (٤):

[٢١٧] طَلَبُوا صُلَحَنَا وَلَاتَ أَوَانَ

بِجَرِّ أَوَانَ (٥). وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْأَصْلَ: لَيْسَ الْأَوَانُ أَوَانَ صُلَحٍ، فُحْدِفَ اسْمُهَا، وَمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ خَبَرُهَا مَقْدَرُ الثَّبُوتِ فَبُنِيَ كَمَا فُعِلَ بِ(قَبْلُ) وَ(بَعْدُ)، غَيْرَ أَنَّ (لَاتَ) لَمَّا كَانَتْ شَبِيهَةً (نَزَالٍ) وَزَنًا بُنِيَ عَلَى الْكسْرِ وَتَوْنٍ اضْطِرَّارًا (٦).

تَنْبِيْهَانِ:

الأَوَّلُ: لَمْ يَتَعَرَّضِ الْمُصَنِّفُ لَذِكْرِ (إِنْ) النَّافِيَةِ؛ لِأَنَّ عَمَلَهَا نَادِرٌ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ (٧)، بَلْ ذَهَبَ ذَهَبَ الْفَرَاءُ، وَأَكْثَرُ الْبَصَرِيِّينَ إِلَى الْمَنْعِ (٨)، وَأَجَازَةُ الْكَسَائِي وَأَكْثَرُ الْكُوفِيِّينَ (٩)، وَإِعْمَالُهَا لُغَةً

(١) - رُوِيَ لِعَيْسَى بْنِ عَمَرَ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ قِرَاءَاتٌ عَدَّةٌ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ مِنْهَا. تَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْقِرَاءَاتِ لِلْخَطِيبِ: ٧٧-٧٦/٨.

(٢) - هُوَ الْأَزْهَرِيُّ فِي (التَّصْرِيحِ).

(٣) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٢٦٩/١.

(٤) - صَدُرَ بَيْتٌ مِنَ الْخَفِيفِ عَجْزُهُ: فَأُجِبْنَا أَنَّ لَيْسَ حِينَ بَقَاءً،

وَهُوَ لِأَبِي زَيْدٍ الطَّائِي فِي: دِيَوَانِهِ: ٣٠، وَتَخْلِيسُ الشَّوَاهِدِ: ٢٩٥، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ٦٧٥/٢، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٦٤٠/٢، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ١٨٩/٤.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: جُرْ (أَوَانَ) بِ(لَاتَ) عَلَى وَفْقِ رَأْيِ الْفَرَاءِ.

(٥) - يَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ: ٣٩٨/٢.

(٦) - يَنْظُرُ فِي هَذَا الْجَوَابِ: الْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ١٤٣/٢، وَسِرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ: ١٦٨/٢، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ: ٤٤٤/١، شَرْحُ شُذُورِ الذَّهَبِ: ٢٦١.

(٧) - قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: ((وَتَلَحُّقُ بِهَا [أَي: مَا] (إِنْ) النَّافِيَةُ قَلِيلًا)). التَّسْهِيلُ: ٥٧.

(٨) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٣٧٥/١، وَارْتِشَافُ الصُّرْبِ: ١٢٠٧/٣، وَالْجَنَى الدَّانِي: ٢٠٩، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ: ٢٦٧/١، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٢٧١/١.

(٩) - تَنْظُرُ: مَصَادِرُ الْهَامِشِ السَّابِقِ.

أَهْلِ الْعَالِيَةِ^(١)، وَيُعْتَبَرُ فِيهَا الشُّرُوطُ الْمَذْكُورَةُ فِي (مَا) سِوَى مَا اسْتُثْنِيَ فِي (لَا) نَحْوُ قَوْلِ بَعْضِهِمْ: إِنْ
 إِنْ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَاقِبَةِ^(٢)، وَإِنْ ذَلِكَ نَافِعَكَ وَلَا ضَارَّكَ^(٣)، وَأَنْشَدَ الْكَسَائِيُّ^(٤):
 [٢١٨] إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أَوْشَكِ الْمَجَانِينِ
 وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي قِرَاءَةِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ^(٥) (إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ)^(٦).
 الثَّانِي: لَا بَأْسَ بِذِكْرِ أَفْعَالِ الْمَقَارِبَةِ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ؛ لِأَنَّ إِهْمَالَهَا بِكُلِّ وَجْهِ لَا يَخْلُو مِنْ إِخْلَالٍ،
 فَنَقُولُ: إِنَّ تَسْمِيَتَهَا بِذَلِكَ مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الْكَلِّ بِاسْمِ الْجَزْءِ؛ لِأَنَّهَا بِاعْتِبَارِ مَعَانِيهَا ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:
 مَا يَدُلُّ عَلَى قُرْبِ الْخَبَرِ وَهُوَ (كَادَ)، وَ(كَرَبَ)، وَ(أَوْشَكَ).
 وَمَا يَدُلُّ عَلَى رَجَائِهِ وَهُوَ (عَسَى)، وَ(حَزَى)، وَ(اخْلَوْلَقَ).
 وَمَا يَدُلُّ عَلَى الشُّرُوعِ فِيهِ وَهُوَ كَثِيرٌ^(٧) مِنْهُ (طَفِقَ)، وَ(أَنْشَأَ)، وَ(جَعَلَ)، وَ(عَلِقَ)، وَ(أَخَذَ).
 وَعَمَلُهُنَّ عَمَلُ (كَانَ) إِلَّا أَنَّ خَبَرَهُنَّ يَجِبُ كَوْنُهُ فِعْلًا مُضَارِعًا رَافِعًا لُضْمِيرِ الْاسْمِ، إِلَّا فِي
 (عَسَى) فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَرْفَعَ السَّبْبِيَّ، مَقْرُونًا بِ(أَنَّ) إِنْ كَانَ (حَزَى)، وَ(اخْلَوْلَقَ)، وَمَجْرَدًا مِنْهَا إِنْ كَانَ
 دَالًّا عَلَى الشُّرُوعِ، وَالْغَالِبُ فِي خَبَرِ (عَسَى) وَ(أَوْشَكَ) الْاِقْتِرَانُ بِهَا، وَفِي (كَادَ) وَ(كَرَبَ) الْعَكْسُ^(٨).

(١) - قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: ((وَالْعَالِيَةُ: مَا فَوْقَ نَجْدٍ إِلَى أَرْضٍ تَهَامَةٌ وَإِلَى مَا وَرَاءَ مَكَّةَ، وَهِيَ الْحِجَازُ وَمَا وَالَاهَا)).
 الصَّحَاحُ: ٢٤٣٦/٦ مادة (علا).

(٢) - كَذَا فِي الْمَخْطُوطِ، وَفِي الْمَصَادِرِ: بِالْعَاقِبَةِ، وَلَعَلَّهُ تَصْحِيفٌ.

(٣) - تَنْظُرُ حِكَايَةُ هَذِهِ الْأَقْوَالِ فِي: ارْتِشَافِ الضَّرْبِ: ١٢٠٨/٣، وَشَرْحِ شَذُورِ الذَّهَبِ: ٢٥٩، وَشَرْحِ النَّصْرِیحِ:
 ٢٧١/١.

(٤) - مَرَّ تَخْرِیجُ الْبَيْتِ.

(٥) - سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنِ هِشَامٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، تَابِعِيٌّ جَلِيلٌ، رَوَى الْقِرَاءَةَ عَنْهُ عَرَضًا الْمَنْهَالُ بْنُ عَمْرِو وَأَبُو عَمْرِو
 عَمْرِو بْنُ الْعَلَاءِ، تُوفِّيَ شَهِيدًا سَنَةَ (٩٥هـ). يَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ: ١٣٦٣/٣، وَوَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ: ٣٧١/٢.

(٦) - سُورَةُ الْأَعْرَافِ، مِنَ الْآيَةِ ١٩٤.

وَتَنْظُرُ الْقِرَاءَةُ وَتَوْجِيهُهَا فِي: الْمَحْتَسَبِ: ٢٧٠/١، وَمَعْجَمُ الْقِرَاءَاتِ لِلْخَطِيبِ: ٢٣٨/٣.

(٧) - أَنَّهَا بَعْضُهُمْ إِلَى نَيْفٍ وَعَشْرِينَ فِعْلًا. يَنْظُرُ: مَنْتَهَى الْمَقَاصِدِ: ٣٠٨.

(٨) - تَنْظُرُ هَذِهِ الْأَحْكَامُ أَوْ بَعْضُهَا فِي: كِتَابِ سَيَبُويه: ١٢/٣، وَ٩٩، وَ١٥٨-١٦٠، وَالْمَقْتَضِبُ: ٦٨/٣،
 وَالْأَصُولُ فِي النَّحْوِ: ٢٠٧-٢٠٨، وَالبَدِيعِ: ٤٧٩/١، وَالْغَرَّةُ الْمَخْفِيَّةُ: ٤٣٦/٢-٤٤٠، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ:
 ١١٥-١٢٧، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ: ٢٩٠/١، وَشَرْحُ النَّصْرِیحِ: ٢٧٧-٢٩٢.

بَحْثُ (إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا

ص: الثَّانِي: (إِنَّ) و(أَنَّ) لِلتَّكْيِيدِ، وَ(لَكَنَّ) لِلِاسْتِدْرَاكِ، وَ(كَأَنَّ) لِلتَّشْبِيهِ أَوْ الظَّنِّ، وَ(لَيْتَ) لِلتَّمْنِي، وَ(لَعَلَّ) لِلتَّرْجِي أَوْ الْإِشْفَاقِ أَوْ التَّعْلِيلِ، فَيَنْصِبْنَ الْمَبْتَدَأَ اسْمًا لَهُنَّ وَيَرْفَعْنَ الْخَبَرَ خَبْرًا لَهُنَّ.

ش: ولَمَّا أَنهى القولَ في ذِكْرِ النَّوعِ الْأَوَّلِ مِنَ النَّوَاسِخِ شَرَعَ في ذِكْرِ النَّوعِ الثَّانِي، وَهِيَ الْحُرُوفُ الْمَشَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ، وَعَدَّهَا سِتَّةً، وَسَيَبُوهِهَ أَسْقَطَ مِنْهَا (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةَ وَعَدَّهَا خَمْسَةً؛ لِأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ فَرَعُ الْمَكْسُورَةِ^(١)، وَأُورِدَ عَلَيْهِ بِأَنَّ قَضِيَّتَهُ أَنَّ لَا تُعَدُّ (كَأَنَّ)؛ فَإِنَّ أَصْلَ: كَانَ زَيْدًا أَسَدًا، إِنَّ زَيْدًا كَأَسَدٍ. وَأُجِيبَ بِأَنَّ أَصْلَ (كَأَنَّ) مَنسُوخٌ؛ لِاسْتِغْنَاءِ الْكَافِ عَنِ مَتَعَلِّقِ^(٢).

وَسَمَّيْتُ مَشَبَّهَةً بِالْفِعْلِ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الشَّبَهَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى، أَمَّا لَفْظًا/ظ ٦١/ فَلِأَنَّ نَسَجَهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا، وَلِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْفَتْحِ، وَهُوَ كَذَلِكَ، وَأَمَّا مَعْنَى فَلِأَنَّ مَعَانِيهَا مَعَانِي الْأَفْعَالِ^(٣)، ف(إِنَّ) و(أَنَّ) - وَتَمِيمٌ يَقُولُونَ: عَنْ، وَتُسَمَّى عَنَعَنَةً تَمِيمٌ^(٤) - مَوْضُوعَانِ لِتَأْكِيدِ الْحُكْمِ وَنَفْيِ وَنَفْيِ الشَّكِّ وَالْإِنْكَارِ عَنْهُ، وَمِنْ ثَمَّ لَا يُؤْتَى بِهِمَا إِلَّا عِنْدَ تَرُدُّدِ السَّامِعِ فِي الْحُكْمِ أَوْ إِنْكَارِهِ، لَا إِذَا كَانَ خَالِي الذَّهْنِ مِنْ إِدْرَاكِ أَنَّ الْحُكْمَ وَاقِعٌ أَوْ غَيْرُ وَاقِعٍ أَوْ مُتَرَدِّدًا فِيهِ.

و(لَكَنَّ) لِلِاسْتِدْرَاكِ، وَهُوَ أَنْ تَنْسَبَ إِلَى مَا بَعْدَهَا حُكْمًا مَخَالِفًا لِمَا قَبْلَهَا، وَمِنْ ثَمَّ التَّزِمُ تَقْدِيمُ كَلَامٍ مُنَاقِضٍ لِمَا بَعْدَهَا عَلَيْهَا نَحْوُ: مَا هَذَا سَاكِنٌ لَكِنْ مَتَحَرِّكٌ، أَوْ ضِدٌّ نَحْوُ: مَا هَذَا أَبْيَضٌ لَكِنْ أَسْوَدٌ، وَخِلَافٌ لَهُ عَلَى الْأَصَحِّ^(٥) نَحْوُ: مَا زَيْدٌ قَائِمٌ لَكِنَّهُ قَاعِدٌ، وَامْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لَهُ بِاتِّفَاقٍ، قَالَهُ قَالَهُ أَبُو حَيَّانٍ فِي (النُّكْتِ الْحَسَانِ)^(٦)، وَقَالَ ابْنُ الْعِلَاجِ^(٧) وَجَمَاعَةٌ: تَكُونُ لِلتَّوَكِيدِ تَارَةً وَلِلِاسْتِدْرَاكِ

(١) - عَدَّهَا سَيَبُوهِهَ خَمْسَةً وَصَدَّرَهَا بِ(أَنَّ) الْمَفْتُوحَةَ، وَهِيَ كَذَلِكَ فِي طَبْعَتِي بُولَاقِ وَالْأُسْتَاذِ هَارُونَ، يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبُوهِهَ (بُولَاق): ٢٨٠، وَ(هَارُونَ): ١٣١/٢.

(٢) - الْمَوْرِدُ وَالْمُحِيبُ ابْنُ مَالِكٍ، يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٦/٢.

(٣) - وَزَادَ الْأَنْبَارِيُّ مِنْ وَجْهِ الشَّبَهَةِ: ((أَنَّهَا تَلَزَمُ الْأَسْمَاءَ، كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ يَلَزِمُ الْأَسْمَاءَ، وَأَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا نَوْهُ الْوَقَايَةِ، كَمَا تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ، نَحْوُ: إِنَّنِي، وَكَأَنَّنِي، وَلَكَنَّنِي)). أَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ: ١٢٢.

(٤) - خَاصَّةً لِهَجِيَّةٍ تَتَمَثَّلُ فِي إِبْدَالِ الْهَمْزَةِ عَيْنًا فِي (أَنَّ) و(أَنَّ) وَنَحْوِهَا. يَنْظُرُ: الْعَيْنُ: ٩١/١ مَادَّةُ (ع، ن)، وَجَمَهْرَةُ اللُّغَةِ: ٢١٦/١ مَادَّةُ (ع ن ع ن).

(٥) - اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ فَقِيلَ: يَجُوزُ نَحْوُ: مَا زَيْدٌ قَائِمًا لَكِنَّهُ شَارِبٌ، وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ. يَنْظُرُ: ارْتِشَافُ الصَّرْبِ: ١٢٣٧/٣، وَالْجَنَى الدَّانِي: ٦١٦، وَمَغْنِي اللَّيْبِ: ٥٤١/٣، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٤٨٥/١.

(٦) - يَنْظُرُ: النُّكْتِ الْحَسَانِ: ٧٩.

(٧) - مُحَمَّدٌ بْنُ عَلِيٍّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْإِشْبِيلِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْعِلَاجِ، مِنْ تَلَامِيذِ أَبِي عَلِيٍّ السَّلُوبِيِّ، أَلَفَ الْبَسِيطَ فِي النَّحْوِ، أَكْثَرَ أَبُو حَيَّانَ النُّقْلَ عَنْهُ، لَمْ تُعْرَفْ سَنَةُ وَفَاتِهِ. يَنْظُرُ: الْبَسِيطُ فِي النَّحْوِ: ٩/١ مَقِيَمَةُ الْمُحَقِّقِ.

أخرى^(١)، وعليه المصنّف في (الأوضح)^(٢).

وفسروا الاستدراك برفع ما يُتوهمُ ثبوته أو نفيه في الكلام السابق، تقول: زيدٌ شجاعٌ، فيوهمُ إثبات الكرم أيضًا له، إذ الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان، وإذا أردت رفع هذا الوهم قلت: لكنّه بخيلٌ، وقس على ذلك النفي والتوكيد نحو: لو جاء زيدٌ أكرمته لكنّه لم يَجِ؛ وذلك لأن امتناع المجيء مفهوم من (لو)؛ لأنها تقتضي امتناع ما يليها، فقولك بعد ذلك: لكنّه لم يَجِ، توكيد لما دلّ عليه الكلام السابق.

و(كأن) للتشبيه، وهي حرف مركّب عند الأكثر^(٣)، حتّى ادّعى بعضهم الإجماع عليه^(٤)، وليس كذلك، بل قد ذهب بعضهم إلى أنّها بسيطة^(٥)، وأطلق الجمهور أنّها للتشبيه، وهو معناها المتفق عليه، وزعم جماعة^(٦) - منهم ابنُ السّيد^(٧)، ووافقه المصنّف هاهنا^(٨) - أنّها لا تكون لذلك إلّا إذا كان خبرها اسمًا جامدًا نحو: كأن زيدًا أسدًا، بخلاف: كأن زيدًا قائمًا، أو يقوم، أو عندك أو في الدار، فإنّها في ذلك وما أشبهه للظن؛ لأنّ الخبر هو الاسم، والشّيء لا يُشبهه بنفسه^(٩).

قال نجم الأنمة: والأولى أن يُقال: هي في ذلك للتشبيه أيضًا، والمعنى: كأن زيدًا هو شخص قائم، حتّى يتغيّر الاسم والخبر حقيقةً فيصح التشبيه، إلّا أنّ الوصف لما قام مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنّه الخبر بعينه صار الضمير من الخبر يعود إلى الاسم، لا إلى الموصوف

(١) - في دلالة (لكن) ثلاثة مذاهب: أنّها للاستدراك، وهو المعنى المشهور منها، وذهب الزجاجي وابنُ خروف وابنُ أبي الرّبيع إلى أنّها ترد للاستدراك وللتوكيد، ونسبهُ أبو حيّان لابنِ العليّ، وذهب ابنُ عصفور إلى أنّها للتوكيد ولم يزد على ذلك شيئًا. ينظر: الجمل في النحو: ٥١، وشرح الجمل لابنِ خروف: ٤٥١/١، والمقرب: ١٠٦/١، والبسيط لابن أبي الرّبيع: ٧٦٦/٢، والتّذيل والتّكميل: ٩/٥-١٠، ومغني اللبيب: ٥٤١-٥٤٣.

(٢) - ينظر: أوضح المسالك: ٣١٤/١.

(٣) - هو مذهب الخليل وسيبويه والأخفش والفرّاء وجمهور البصريّين. ينظر: كتاب سيبويه: ١٧١/٢، و١٥١/٣، و١٥١/٣، والأصول في النحو: ٢٢٠-٢٢١، وسرّ صناعة الإعراب: ٣١٣/١، والمقتصد: ٤٤٥/١، واللباب للعكبري: ٢٠٥/١، والملحة في شرح الملحة: ٥٣٥/٢، وارتشاف الضرب: ١٢٣٧/٣-١٢٣٨.

(٤) - نسب أبو حيّان إلى ابنِ هشام الخضراوي دعوى عدم وجود خلاف في تركيب (كأن)، ورّدّه. ينظر: التّذيل والتّذيل والتّكميل: ١٢/٥.

(٥) - ذهب ابنُ فلاح اليمني والمالقي وأبو حيّان إلى أنّها بسيطة؛ لأنّ التّركيب خلاف الأصل. ينظر: المغني في النحو: ١٢٥/٣، ووصف المباني: ٢٨٥، والتّذيل والتّكميل: ١٢/٥.

(٦) - هو مذهب الكوفيّين والزّجاجي وابنِ الطّراوة وعلاء الدّين الإربليّ. ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٣١٢/٢، حروف المعاني: ٢٨-٢٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٤٨/١، وجواهر الأدب: ٤٨٧.

(٧) - ينظر: شرح أبيات الجمل: ٣٢-٣٣.

(٨) - ينظر: شرح قطر النّدى: ١٤٨.

(٩) - ينظر: شرح أبيات الجمل: ٣٣، وتمهيد القواعد: ١٣٠٠/٣، وشرح المزج: ٦٤.

المقدّر؛ فلذلك تقول: كَأَنِّي أَمْشِي، وكَأَنَّكَ تَمْشِي، والأصلُ كَأَنِّي رجلٌ أَمْشِي، وكَأَنَّكَ رجلٌ^(١) تَمْشِي^(٢)، انتهى.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْقَائِلَ بَأَنَّ (كَأَنَّ) مَرْكَبَةٌ يَقُولُ بِأَنَّهَا لِلتَّشْبِيهِ الْمُؤَكَّدِ؛ لِتَرْكُوبِهَا مِنَ الْكَافِ الْمَفِيدَةِ لِلتَّشْبِيهِ (وَأَنَّ) الْمَفِيدَةِ لِلتَّوَكُّيدِ، فَكَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ، أَصْلُهُ: إِنَّ زَيْدًا كَأَسَدٍ^(٣)، قَدَّمَ فِيهَا الْجَارُ عَلَى (إِنَّ) إِذْنًا بَأَنَّ الْكَلَامَ مَبْنِيٍّ عَلَى التَّشْبِيهِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ، وَفُتِحَتْ هَمْزُهُ (أَنَّ) لِلْجَارِ.

وَأَمَّا الْقَائِلُ بِبَسَاطَتِهَا فَيَلْزِمُهُ أَنْ تَكُونَ لِمُطْلَقِ التَّشْبِيهِ؛ لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لَهُ كَالْكَافِ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِتَرْكُوبِهَا فَالْأَصْحَحُ أَنَّ الْجَارَ لَا يَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ وَفَاقًا لِابْنِ جَنِّي^(٤)، وَاخْتَارَهُ فِي (الْمَغْنِي)^(٥)؛ وَذَلِكَ لِمُفَارَقَةِ لِمُفَارَقَةِ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَتَعَلَّقُ فِيهِ الْاسْتِقْرَارُ، وَلَا يُقَدَّرُ لَهُ عَامِلٌ غَيْرُهُ؛ لِتَمَامِ الْكَلَامِ بِدُونِهِ، وَلَا هُوَ زَائِدٌ؛ لِإِفَادَةِ التَّشْبِيهِ^(٦). وَلَا تَجِيءُ لِلتَّحْقِيقِ خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ^(٧)، وَلَا حِجَّةٌ لَهُمْ فِي قَوْلِهِ^(٨):

[٢١٩] فَأَصْبَحَ بَطْنٌ مَكَّةَ مُقْشَعَرًا كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ

لَأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى التَّشْبِيهِ، فَإِنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ حَقِيقَةً، بَلْ هُوَ مَدْفُونٌ فِيهَا^(٩). وَلَا لِلتَّقْرِيبِ^(١٠) لِلتَّقْرِيبِ^(١٠)

(١) - رجلا، والصواب ما أثبتته.

(٢) - ينظر: شرح الرضي: ٨٩/٦.

(٣) - ينظر: شرح التسهيل: ٦/٢، والجنى الداني: ٥٧٠، وأوضح المسالك: ٣١٥/١.

(٤) - ينظر: سر صناعة الإعراب: ٣١٣/١-٣١٤، والجنى الداني: ٥٦٨-٥٦٩، ومغني اللبيب: ٧٣-٧٢/٣.

(٥) - لم يذهب ابن هشام مذهب ابن جني بل عرضه وعرض مذهب الزجاج وغيرهما ثم قال: ((والمخلص عندي من الإشكال أن يدعى أنها بسيطة، وهو قول بعضهم)). مغني اللبيب: ٧٣/٣.

(٦) - قال ابن جني: ((لأن الكاف الآن لما تقدمت، بطل أن تكون متعلقة بفعل، ولا معنى فعل؛ لأنها فارتقت الموضع الذي يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف، وتقدمت إلى أول الجملة، وزالت عن الموضع الذي كانت فيه متعلقة بخبر (إن) المحذوف، فزال ما كان لها من التعلق بمعاني الأفعال، وليست هاهنا زائدة؛ لأن معنى التشبيه موجود فيها، وإن كانت قد تقدمت، وأزيلت عن مكانها)). سر صناعة الإعراب: ٣١٣/١.

(٧) - نسب للكوفيين والزجاجي، ومعنى البيت عندهم: لأن الأرض ليس بها هشام. ينظر: التذييل والتكميل: ١٣/٥-١٤، والجنى الداني: ٥٧١، ومغني اللبيب: ٧٦/٣، وتعليق الفرائد: ١٠/٤.

(٨) - من الوافر، وهو للحارث بن خالد في ديوانه: ٩٣.

(٩) - هذا توجيه الأزهري، وجهه ابن مالك بأن هشامًا وإن مات فهو باقٍ بقاء من يخلقه بسيرته، أو أن تجعل الكاف من (كأن) في هذا الموضع كاف التعليل المرادفة للام، وجعله الزنجاني والسبوي من باب (تجاهل العارف). ينظر: الكافي في شرح الهادي: ٥١٦/١، وشرح التسهيل: ٧/٢، وشرح التصريح: ٢٩٥/١، وجمع الهوامع: ٤٨٦/١.

(١٠) - نسب هذا القول للكوفيين. ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٣٩/٣، والجنى الداني: ٥٧٣، ومغني اللبيب: ٧٨/٣، ومنتهى المقاصد: ٣٥٠.

في نحو: (كَأَنَّكَ بِالْدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ، وَكَأَنَّكَ بِالْآخِرَةِ لَمْ تَزَلْ)^(١)، خِلَافًا لَهُمْ وَلِأَبِي الْحَسَنِ الْأَنْصَارِيِّ^(٢)، بَلْ هِيَ عَلَى أَصْلِهَا، وَالتَّقْدِيرُ: كَأَنَّكَ تَبْصُرُ الدُّنْيَا، أَيْ: تُشَاهِدُهَا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَبَصُرْتُ بِهَا مِنْ جُنُبٍ (١١)﴾ [القصص]، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَ الْمَجْرُورِ بِالْبَاءِ /و٦٢/ حَالٌ، كَأَنَّكَ تَبْصُرُ بِالْدُّنْيَا وَتُشَاهِدُهَا غَيْرَ كَائِنَةٍ، أَلَّا تَرَى إِلَى قَوْلِهِمْ: كَأَنِّي بِاللَّيْلِ وَقَدْ أَقْبَلْتُ، وَكَأَنِّي بِزَيْدٍ وَهُوَ مَلِكٌ^(٣). وَرَوَايَةُ بَعْضِهِمْ^(٤): وَلَمْ تَكُنْ، وَلَمْ تَزَلْ، بِالْوَاوِ، وَالْوَاوُ لَا تَدْخُلُ الْجُمْلَةَ الَّتِي هِيَ أَخْبَارٌ عَنْ هَذِهِ الْأَحْرُفِ^(٥).

و(لَيْتَ) - وَقَدْ يُقَالُ: (لَيْتَ) بِإِدْغَامِ الْيَاءِ فِي النَّاءِ^(٦)، وَ(لَوْتُ) بِقَلْبِهَا وَآوًا^(٧) - لِلتَّمَنِّي وَهُوَ طَلَبُ طَلْبٍ حُصُولِ أَمْرٍ مُسْتَحِيلٍ، أَوْ مُمَكِّنٍ غَيْرِ مُتَوَقَّعٍ عَلَى سَبِيلِ الْمَحَبَّةِ. وَالْمُرَادُ بِالطَّلَبِ مَيْلُ النَّفْسِ إِلَى حُصُولِ الْمَقْصُودِ سَوَاءً أَمَكَّنَ الْحُصُولُ أَمْ لَا، فَسَقَطَ مَا أوردَهُ بَعْضُ الْفَضَلَاءِ مِنْ أَنَّ التَّمَنِّيَ قَدْ يَكُونُ مُحَالًا مَعْلُومَ الْإِسْتِحَالَةِ، وَالْعَاقِلُ لَا يَطْلُبُ مَا عِلْمُ اسْتِحَالَتِهِ^(٨)، ثُمَّ إِنَّ تَعَلُّقَهُ بِالْأَوَّلِ كَثِيرٌ كَقَوْلِهِ^(٩):

[٢٢٠] فَيَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا

وَبِالنَّانِي قَلِيلٌ نَحْوُ: لَيْتَ زَيْدًا أَحْسَنَ إِلَيَّ مِنْ أَسَاءَ إِلَيْهِ.

وَلَكِنْ يَجِبُ فِي التَّمَنِّي إِذَا كَانَ مُتَعَلِّقُهُ مُمَكَّنًا مِثْلَ هَذَا أَنْ لَا يَكُونَ لَكَ تَوَقُّعٌ وَطَمَاعِيَّةٌ فِي وَقْعِهِ وَإِلَّا صَارَ تَرْجِيًا، وَلَا يَكُونُ فِي الْوَاجِبِ، فَلَا يُقَالُ: لَيْتَ غَدًا يَجِيءُ^(١٠).

(١) - حَدِيثٌ شَرِيفٌ مِنْ كِتَابِ لِلْإِمَامِ الْحُسَيْنِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) إِلَى أَخِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ مِنْ كِرْبَلَاءَ نَصُهُ: ((بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنَ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ وَمَنْ قَبْلَهُ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ: أَمَّا بَعْدُ، فَكَأَنَّ الدُّنْيَا لَمْ تَكُنْ، وَكَأَنَّ الْآخِرَةَ لَمْ تَزَلْ وَالسَّلَامُ)). كَامِلُ الزِّيَارَاتِ: ١٥٨، وَبِحَارُ الْأَنْوَارِ: ٨٧/٤٥، وَاقْتِبَسَهُ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ فِي كِتَابِهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ. يَنْظُرُ فِي: سِيرَةِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: ٩٤. هُوَ فِي كِتَابِ التَّحْوِيلِ عَلَى الصِّيغَةِ الَّتِي فِي الْمَتْنِ. يَنْظُرُ: الْغَرَّةُ فِي شَرْحِ اللَّحْمِ: ١٣/١، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٦/٥، وَالْجَنَى الدَّانِي: ٥٧٣.

(٢) - عُرِفَ جَمَاعَةٌ مِنَ التَّحْوِيلِ بِهَذِهِ الْكُنْيَةِ وَاللَّقَبِ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى نَسَبَةِ هَذَا الرَّأْيِ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ.

(٣) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِيِّ: ٩٠/٦.

(٤) - تَنْظُرُ هَذِهِ الرِّوَايَةُ فِي: مَغْنِيِّ اللَّيْبِ: ٨١/٣، وَالْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ: ٦٥/٧.

(٥) - جَعَلَ الْمُرَادِيَّ وَابْنَ هِشَامٍ مَا بَعْدَ الْوَائِ حَالًا مُتَمَمَّةً لِمَعْنَى الْكَلَامِ؛ أَيْ: فَضْلَةً، وَلَكِنْ لَا يَسْتَعْنِي عَنْهَا الْكَلَامُ، وَجَعَلَ السَّيُوطِيُّ الْوَائِ زَائِدَةً كَمَا جَعَلَهَا الْكُوفِيُّونَ زَائِدَةً فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ (٢٥)﴾ [الحج] وَ(يَصُدُّونَ) بَعْدَهَا الْخَبَرُ. يَنْظُرُ: الْجَنَى الدَّانِي: ٥٧٤، وَمَغْنِيِّ اللَّيْبِ: ٦٦/٣.

(٦) - أَيْ: تُقْلَبُ الْيَاءُ نَاءً وَتَدْغُمُ فِي النَّاءِ. يَنْظُرُ: التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢١/٥.

(٧) - يَنْظُرُ: الْجَنَى الدَّانِي: ٤٩٢.

(٨) - يَنْظُرُ الْإِيرَادُ فِي: حَاشِيَةِ يَس: ٣٣٣/٢.

(٩) - صَدَرَ بَيْتٌ مِنَ الْوَاغِرِ عَجْزُهُ: فَأَخْبَرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ،

وَهُوَ لِأَبِي الْعَتَاهِيَةِ فِي: دِيَوَانِهِ: ٣٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: تَمَنِّي حُصُولِ أَمْرٍ مُسْتَحِيلٍ، أَوْ مُمَكِّنٍ غَيْرِ مُتَوَقَّعٍ.

(١٠) - يَنْظُرُ: الْجَنَى الدَّانِي: ٤٩٢، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ: ٢٩٧/١، شَرْحُ النَّصْرِ: ٢٥٩/١.

و(لَعَلَّ) وليس أصلها (عَلَّ) واللام لأم الابتداء^(١)، خلافاً للمبرِّد على ما حكاه عنه السكاكي^(٢) في (المفتاح)^(٣)، بل (عَلَّ) لغة فيها^(٤)، وهي موضوعة للتوقع، مرجوًا ومحذورًا، نحو: لعلَّ الحبيب واصل، ولعلَّ الرقيب حاصل، قال في (المغني): وتختص بالممكن، وقولُ فرعون ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ (٣٦) أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ (٣٧)﴾ [غافر]، إنما قاله جهلاً أو مخرفةً وإفكاً^(٥)، انتهى. وذهب جماعة منهم الأخفش، والكسائي، إلى أنها تكون للتعليل أيضاً، كاللام، وحملوا عليه قوله تعالى ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى (٤٤)﴾ [طه]^(٦)، قالوا: ولهذا جرَّت بها عُقيل^(٧) كقوله^(٨):

[٢٢١] لَعَلَّ^(٩) أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

وذهب الكوفيون إلى أنها تكون للاستفهام^(١٠)، وتبعهم ابنُ مالك^(١١) وجعل منه قوله تعالى ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي (٣)﴾ [عبس].

(١) - مذهب المبرِّد أنَّ هذه اللام زائدة، ولم يذكر أنها لام الابتداء كما نسب إليه. ينظر: المقتضب: ٧٣/٣، وهذا هو مذهب سيبويه وأبي عليٍّ الفارسي وابنِ جنيّ وعمامة البصريين، وأدعى الرَّجَاجِي فِيهِ الإجماعَ وليس كذلك، فقد ذهب ابنُ السَّراج إلى أنها أصليةٌ وأنَّ (عَلَّ) لغة، ومذهب الكوفيين أنها أصليةٌ. ينظر: كتاب سيبويه: ٣٣٢/٣، والأصول في النحو: ٢٢٠/٢، واللامات: ١٤٦، وإيضاح الشعر: ٨٦، وسرُّ صناعة الإعراب: ٨٢/٢، والإنصاف: ١٧٩ م(٢٧)، وشرح المفصل: ١٥٦/٨، وجواهر الأدب: ٤٩١-٤٩٢.

(٢) - يوسف بنُ أبي بكرٍ بن محمد بن عليٍّ، أبو يعقوب السكاكي الخوارزمي، عالمٌ متضلّعٌ من علوم العربية لاسيما علوم البلاغة، من مؤلفاته: مفتاح العلوم، ورسالة في علم المناظرة، توفّي (٦٢٦هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٣٦٤/٢، وشذرات الذهب: ٢١٥/٧، والأعلام: ٢٢٢/٨.

(٣) - قال السكاكي: ((وعند المبرِّد أنَّ أصله (عَلَّ)، واللام لأم الابتداء)). مفتاح العلوم: ٢٥٩.

(٤) - (عَلَّ) لغةٌ حكاها سيبويه وغيره، ونسبها الكسائي إلى بني تميم الله من ربيعة. ينظر: كتاب سيبويه: ٣٣٢/٣، والأُمالي للقالبي: ١٠٨/١، والتذليل والتكميل: ١٧٦/٥.

(٥) - ينظر: مغني اللبيب: ٥٢٥/٣.

(٦) - ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٤٤٣/٢، والتذليل والتكميل: ٢٣/٥-٢٤، والجنى الداني: ٥٨٠.

(٧) - ينظر: سرُّ صناعة الإعراب: ٨٣/٢، والتذليل والتكميل: ١٨٠/٥، ومغني اللبيب: ٥١٧/٣.

(٨) - عجزُ بيتٍ من الطويلِ صدره: فُقلتُ: ادعُ أخرى وارفع الصوتَ جهرةً،

وهو لكعب بن سعد الغنوي في: شرح أبيات سيبويه: ٢٤١/٢، وأُمالي ابن السَّجَرِي: ٣٦١/١، وإيضاح شواهد الإيضاح: ١٤٧/١، والمقاصد النحويّة: ١١٩٨/٣، وشرح شواهد المغني: ٦٩١/٢.

والشاهد فيه: الجرُّ ب(لَعَلَّ) على لغة عُقيل.

(٩) - حكى أبو زيد أنَّ حركة اللام الثانية من (لَعَلَّ) عند مَنْ يجرُّ بها مكسورةً، وحكى الأخفش أنَّ أبا عبيدة سمعَ لامَ (لَعَلَّ) مفتوحةً في لغةٍ من يجرُّ بها ما بعدها. ينظر: النُّوادر في اللغة: ٢١٨، ومعاني القرآن: ١٣١/١.

(١٠) - ينظر: الأزهية: ٢١٨، والتذليل والتكميل: ٢٤/٥، وشرح التصريح: ٢٩٦/١.

(١١) - ينظر: شرح التسهيل: ٨/٢، والجنى الداني: ٥٨٠.

واعلم أنه قد اضطربت أقوالهم في (لعل) الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة ترقيب غير الموثوق بحصوله عليه فقال قطرب^(١) وأبو علي^(٢): معناها التعليل، فمعنى ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (٧٧) [الحج]، أي: لترحّموا^(٣). ولا يستقيم ذلك في ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ (١٧) [الشورى]، إذ لا معنى للتعليل هنا، وقيل: هي لتحقيق الجملة التي بعدها ولا يطرد في ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ (٤٤) [طه]، إذ لم يحصل من فرعون التذكّر والخشية، وأمّا قوله ﴿أَمَنْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾ (٩٠) [يونس] الآية، فتوبة بأسٍ لا معنى تحتها، ولو كان تذكراً حقيقياً لقبل منه، والحق ما قاله سيبويه^(٤): إنّ الرجاء والإشفاق متعلقان بالمخاطبين، والأصل في الكلمة أن لا تخرج عن معناها بالكليّة (لعل) منه تعالى حمل للمخاطبين على أن يرجوا أو يشفقوا، كما أن الشك في (أو) كذلك^(٥). ولا يجب أن يكون الرجاء والإشفاق من المتكلم بـ(لعل)، بل قد يكون منه، وقد يكون من المخاطب، وقد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد الاستعمال^(٦).

تنبيه:

في (لعل) ست عشرة^(٧) لغة ذكرها في (الهمع) وهي: فتح اللام الثانية وكسرهما، و(عل) بالوجهين، و(لعن) بإبدال اللام نوناً، و(عن) بحذف اللام من هذه، و(لأن) بإبدال العين همزة واللام نوناً، و(أن) بحذف اللام من هذه، و(زغن) بإبدال اللام راء، و(رغن)، و(لغن) بالعين المعجمة فيهما، و(زعل) بالمهملة، و(زعل) بالمعجمة، و(لعا)، و(لون)، و(لعلت)^(٨).

ص: فَيَنْصِبُنِ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا لَهُنَّ، وَيَرْفَعُنَّ الْخَبَرَ خَبَرًا لَهُنَّ.

ش: ولما فرغ من تعداد الحروف المشبهة^(٩) بالفعل وبيان معانيها، شرع في الكلام على كيفية عملهن، فأشار إلى أن هذه الأحرف إذا دخلت على المبتدأ أو الخبر تنصب المبتدأ ويسمى اسماً

(١) - قصر، وهو تحريف.

(٢) - ينظر نسبة هذا الرأي إليهما في: شرح الرضي: ٩١/٦، ومنتهى المقاصد: ٣٦٣.

(٣) - كذا في المخطوط، ولعله تحريف من الناسخ، والصواب: لتفلحوا، كما في شرح الرضي، وهو الأنسب.

(٤) - ينظر: كتاب سيبويه: ٣٣١/١، و٢٣٣/٤.

(٥) - الكلام من بداية الفقرة للرضي مع تصرف يسير، ينظر: شرح الرضي: ٩١/٦.

(٦) - ينظر: حاشية الصبان: ٤٠٠/١ نقلاً عن حاشية الكشاف للتفتازاني.

(٧) - ست عشر، والصواب ما أثبتته.

(٨) - حكى منها السيوطي ثلاث عشرة لغة، وزاد عليها السيّد الشارح: (لعل) و(عل) فتح اللام الثانية وكسرهما،

ينظر: همع الهوامع: ٤٨٨/١-٤٨٩، وتتنظر هذه اللغات متفرقة في: اللامات: ١٣٥، والمفصل: ٣٠٧، والغرة

في شرح للمع: ٢٢/١، والغرة المخفية: ٤٤٢/٢، وشرح الكافية الشافية: ٤٧٠/١، واللمحة في شرح الملحة:

٥٣٨/٢، وبلغت عند محمود التبريزي اثنتين وثلاثين لغة، ينظر: منتهى المقاصد: ٣٦٧-٣٦٨.

(٩) - المشبه، والصواب ما أثبتته.

لها، وترفع الخبر ويسمى خبراً لها، فقد اختار مذهب البصريين حيث نسب رفع هذا الخبر إلى الأحرف المذكورة^(١)، وأما الكوفيون فلا يرون ذلك بل عندهم أنها لم تعمل في الخبر شيئاً، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها^(٢)، ولكل من الفريقين حجة، فحجة البصريين أن لهذه الأحرف الأحرف شبيهها بـ(كان) الناقصة في لزوم الدخول على مبتدأ^(٣) وخبر والاستغناء بهما، فعملن عملها معكوساً؛ ليكون المبتدأ والخبر كمفعول قُدم وفاعل أُخِرَ تنبيهاً على الفرعية^(٤) ظ ٦٢/، وحجة الكوفيين أنه لا يجوز: إن قائم زياداً، ولو كان الخبر معمولاً لها لجاز^(٥).

والأصح مذهب البصريين، وامتناع: إن قائم زياداً؛ لضعف الأحرف المذكورة لكونها فرعاً في العمل فلم يتصرف في معموليها.

ويثبتني على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع على اسم (إن) قبل استكمال الخبر، فمن نسب الرفع لها منع العطف؛ لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد^(٦)، ومن منعه أجاز العطف؛ العطف؛ لانتفاء ذلك^(٧). ورفع الخبر بعد الأحرف المذكورة هو المشهور الذي عليه الجمهور، وأجاز جماعة نصبه على أنه لغة^(٨)، ومن وروده منصوباً قوله (إن) (إن) (إن) قعر جهنم سبعين

(١) - ينظر: كتاب سيبويه: ١٣١/٢، و١٤٨/٢، والمقتضب: ١٠٩/٤، والأصول في النحو: ٩٧/١، و٢٣٠/١،

و٢٣٠/١، وعلل النحو: ٢٣٥، وشرح اللمع لابن برهان: ٦٢-٦٣، والغرة في شرح اللمع: ٣/١.

(٢) - ينظر: معاني القرآن: ٣١٠-٣١١، والأصول في النحو: ٢٣٠/١، ومجالس العلماء: ١٣٢، والإنصاف: ١٥٣ م (٢٣)، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٣٣٣ م (١٥).

(٣) - مبتدأ، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته.

(٤) - ينظر: شرح الأشموني: ٢٩٦/١، وشرح التصريح: ٢٩٣/١.

(٥) - ينظر: شرح التصريح: ٢٩٣/١، ومجيب النداء: ٣٨/٢. وتتنظر احتجاجات الكوفيين والبصريين في: معاني معاني القرآن للفرأ: ٣١٠-٣١٢، والإنصاف: ١٥٣ م (٢٣)، وتوجيه اللمع: ١٤٨-١٤٩، والمغني في النحو: ١٤٨/٣-١٤٩، وقواعد المطارحة: ٧٩، والتذيل والتكميل: ٧-٦/٥.

(٦) - أي: (إن) والابتداء.

(٧) - منع النحويون، غير الكسائي والفرأ وهشام - ونسب للكوفيين بعامة - والأخفش من البصريين، العطف بالرفع على اسم (إن) قبل تمام الخبر، واشترط الفرأ لجواز ذلك عدم تبين الإعراب كالضمير والموصول. ينظر: معاني القرآن للفرأ: ٣١١/١، ومعاني القرآن للأخفش: ٢٨٥/١، والأصول في النحو: ٢٥٦/١، وشرح المفصل: ١٢٣/٨، والتسهيل: ٦٦، والتذيل والتكميل: ١٩٥-١٩٦، والمقاصد الشافية: ٣٧١/٢.

(٨) - أجاز الفرأ نصب الاسم والخبر مع (ليت) خاصة، وباقي الكوفيين في سائر هذه الحروف. ينظر: الغرة في شرح اللمع: ١٧-١٦/١، وشرح الكافية الشافية: ٥١٦-٥١٨، والتذيل والتكميل: ١٦-١٧، والمقاصد الشافية: ٣١١-٣٠٩/٢. ونقل ابن سلام الجُمحي (ت ٢٣٢هـ) أنها لغة رُبّة وقوميه، نقل جماعة من النحويين أنها لغة قوم من العرب. ينظر: طبقات فحول الشعراء: ٧٨-٧٩، وشرح المقامة الجزولية الكبير: ٨٠٤/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٢٤-٤٢٥.

خَرِيفًا^(١)، وَقَوْلُهُ^(٢):

[٢٢٢] إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَأْتِ^(٣) وَلِتَكُنَّ خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدًا
وَقَوْلُهُ^(٤):

[٢٢٣] كَأَنَّ أُذُنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا

قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرِّفًا

وَقَوْلُهُ^(٥):

[٢٢٤] يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا

وحكاية يونس: لَعَلَّ أَبَاكَ مُنْطَلَقًا^(٦).

والجُمُهورُ على إنكارِ ذلكِ وتأويلِ الشَّواهدِ، فالقَعْرُ في الحديثِ مصدرُ (قَعَرْتُ) الشَّيْءَ إِذَا بَلَغْتَ قَعْرَهُ، وَ(سَبْعِينَ) ظَرْفٌ، أَي: إِنَّ مَدَّةَ بُلُوغِ قَعْرِهَا يَكُونُ فِي سَبْعِينَ خَرِيفًا^(٧)، وباقِي المنصوباتِ حالٌ، حالٌ، ومفعولٌ، أَي: تَلَقَّاهُمْ أَسَدًا، ويحكيانِ قادمةً^(٨)، وأَقْبَلَن رَوَّاجِعًا، ويُوجَدُ مُنْطَلَقًا^(٩).

(١) - هو بهذا اللفظِ في: مسندِ البرَّار: ١٥٧/١٧ برقم (٩٧٦٨)، وفي مسندِ أبي يعلى الموصلي: ٧٩/١١ برقم

(٦٢١٦) بلفظِ ((تَسْعِينَ خَرِيفًا)).

(٢) - من الطَّويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٢٤/١، والتَّذييل والتَّكميل: ٢٧٨/٤، و٢٧/٥، وشرح شواهد المغني: ١٢٢/١.

والشَّاهدُ فيه: نَصَبُ (إِنَّ) المبتدأ والخبرَ (حُرَّاسَنَا أَسَدًا).

(٣) - فلتأتني، وهو تحريفٌ، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

(٤) - من الرِّجَزِ، وهو لأبي نخيلة في: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٢٥/١، والتَّذييل والتَّكميل: ٢٧٨/٤، ولمحمَّدٍ ولمحمَّدِ ابنِ ذؤيبِ العُمانِي في: شرح الكافية الشَّافية: ٥١٧/١، وشرح شواهد المغني: ٥١٥/٢، وخزانة الأدب: ٢٣٧/١٠.

والشَّاهدُ فيه: نَصَبُ (كَأَنَّ) المبتدأ والخبرَ (أُذُنِيهِ) وقادمةً.

(٥) - من الرِّجَزِ، وهو للعجاج في: ديوانه ٣٠٦/٢، وشرح شواهد المغني: ٦٩٠/٢، ولرؤبة في: شرح المفصل: ٢٤٢/١.

والشَّاهدُ فيه: نَصَبُ (لَيْتَ) المبتدأ والخبرَ (أَيَّامَ) و(رواجعاً).

(٦) - قال ابنُ هشامٍ: ((وزعمُ يونسُ أَنَّ ذَلِكَ لَعْنَةٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ وَحَكَى: لَعَلَّ أَبَاكَ مُنْطَلَقًا)). مغني اللبيب: ٥١٦-٥١٧/٣.

(٧) - ينظر هذا التَّوجيهُ في: شرح الكافية الشَّافية: ٥١٨، وشرح التَّسهيل: ١٠/٢، ومغني اللبيب: ٢٣٠/١، والمقاصد الشَّافية: ٣١٢/٢، وعفو العافية في شرح الكافية: ٢٦٧/٢.

(٨) - رواه ابنُ جني: قَادِمَتَا أَوْ قَلَمًا مُحَرِّفًا، أرَادَ: قَادِمَتَانِ، أَوْ قَلَمَانِ مُحَرِّفَانِ، وحذفتِ النُّونَ ضرورةً. ينظر: الخصائص: ٤٣٣/٢، وضرائر الشعر: ١٠٨.

(٩) - تنظر توجيه هذه الشَّواهدِ في: شرح التَّسهيل: ١٠/٢، وشرح الرُّضي: ٩٢-٩٣/٦، والمقاصد الشَّافية: ٣١١-٣١٢، وتعليق الفرائد: ١٨-١٩/٤، وشرح الأشموني: ٢٩٤-٢٩٦/١.

ص: إِنَّ لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِنَّ (مَا) الْحَرْفِيَّةُ نَحْوُ ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ (١٧١)﴾ [النساء]، إِلَّا (لَيْتَ) فَيَجُوزُ الْأَمْرَانِ.

ش: أَي: تَنْصَبُ الْأَحْرَفُ الْمَذْكُورَةُ الْمَبْتَدَأَ وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ إِنْ لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِنَّ (مَا) الْحَرْفِيَّةُ الرَّائِدَةُ^(١)، فَلَوْ اقْتَرَنْ بِهِنَّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ (١٧١)﴾، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ (٦)﴾ [الأنفال]، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢):

[٢٢٥] وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ

وَقَوْلِ الْآخِرِ^(٣):

[٢٢٦] ... لَعَلَّمَا أَضَاعَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

بَطَلَ عَمَلُهُنَّ وَجُوبًا لِرَوَالِ اخْتِصَاصِهِنَّ بِالْجَمْلِ الْأَسْمِيَّةِ الَّذِي هُوَ سَبَبُ عَمَلِهِنَّ^(٤)؛ وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ (مَا) (مَا) هَذِهِ (كَافَّةً)، وَإِلَى هَذَا أَلَمَحَ بَعْضُهُمْ حَيْثُ قَالَ^(٥) - وَالْطَّفُّ بِهِ مِنْ قَوْلٍ -:
عَزَلُوكَ لَمَّا قُلْتَ مَا أُعْطِيَ وَوَلَّوْا مَنْ بَدَلَ
أَوْ مَا عَلِمْتَ بَأَنَّ (مَا) حَرَفٌ تَكْفُ عَنْ الْعَمَلِ
وَإِذَا تَلَاهَا الْفِعْلُ سُمِّيَتْ (مُهِيَّةً)؛ لِأَنَّهَا هِيَ أَتْ هَذِهِ الْأَحْرَفُ لِلدُّخُولِ عَلَى الْفِعْلِ^(٦) بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ صَالِحَةً لَهُ.

(١) - وَذَهَبَ ابْنُ دُرَيْسٍ وَيَعْنُ الْكُوفِيُّ إِلَى أَنَّهَا نَكْرَةٌ مُبْهَمَةٌ بِمَنْزِلَةِ ضَمِيرِ الشَّانِ، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ وَمُفَسِّرَةٌ لَهَا كَالَّتِي بَعْدَ ضَمِيرِ الشَّانِ، وَرُدُّ بِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَاسْتَعْمِلَتْ مَعَ جَمِيعِ النَّوَاسِخِ كَضَمِيرِ الشَّانِ. يَنْظُرُ: الْمَغْنِي فِي النَّحْوِ: ٢١١/٣، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٥٢١/١.

(٢) - صَدُرَ بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ عَجْزُهُ: وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلَّ أَمْثَالِي، وَهُوَ لِأَمْرِ الْقَيْسِ فِي: دِيَوَانِهِ: ٣٩، وَشَرَحَ أَبْيَاتُ سَيَبَوِيهِ: ٣٨/١، وَشَرَحَ شَوَاهِدُ الْإِيضَاحِ: ٩٢، وَالْجَنَى الدَّانِي: ٦١٩، وَشَرَحَ شَوَاهِدُ الْمَغْنِي: ٣٤٢/١، ٦٤٢/٢، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٣٢٧/١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إِهْمَالُ (لَكِنَّ) لِدُخُولِ (مَا) الْكَافَّةِ عَلَيْهَا.

(٣) - بَعْضُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ تَمَامُهُ: أَعُدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ،

وَهُوَ لِلْفَرَزْدَقِ فِي: دِيَوَانِهِ: ١٦١، وَالْأَرْهِيَّةُ: ٨٨، وَإِيضَاحُ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ: ١٤٦/١، وَشَرَحَ شَوَاهِدُ الْإِيضَاحِ: ١١٦، وَشَرَحَ شَوَاهِدُ الْمَغْنِي: ٦٩٣.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إِهْمَالُ (لَعَلَّ) لِدُخُولِ (مَا) الْكَافَّةِ عَلَيْهَا.

(٤) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبَوِيهِ: ١٣٨/٢، وَشَرَحَ اللَّمَعُ لِابْنِ بَرَّهَانَ: ٧٤/١، وَشَرَحَ الْمَفْصَلُ: ٩٧/٨، وَالْكَافِي فِي شَرَحِ شَرَحِ الْهَادِي: ٥٦٥/١، وَشَرَحَ الْكَافِيَةُ الشَّافِيَّةُ: ٤٧٩/١.

(٥) - الْبَيْتَانِ لِابْنِ الْوَرْدِيِّ فِي: دِيَوَانِهِ: ٢٦٢.

(٦) - قَالَ أَبُو حَيَّانَ: ((وَعَادَةُ أَصْحَابِنَا الْمُتَأَخِّرِينَ أَنْ يَجْعَلُوا (مَا) فِي هَذِهِ الْحُرُوفِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ (مُهِيَّةً) (مُهِيَّةً) وَ(مُوطِنَةً)؛ لِأَنَّهَا هِيَ أَتْ هَذِهِ الْحُرُوفَ لِلدُّخُولِ عَلَى الْفِعْلِ)). التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٤٨/٥.

ويُستثنى من ذلك (ليت) فإنَّها عند اقتران (ما) بها يجوزُ فيها الإعمال والإهمال، وظاهرُ كلامه استواء الوجهين، وبه صرَّح بعضهم^(١)، وبعضهم رجَّح الإعمال؛ لعدم زوال اختصاصها بالجمل الاسميَّة^(٢)، فلا يُقال: ليت قام زيد، خلافاً لابن أبي الرِّبيع^(٣)، والفرَّاء أوجبَه^(٤)، ومن هذا يُشكَّل على ما قاله ابن مالك من أنَّ جواز الأمرين فيها بإجماع، وروى قول النَّابغة^(٥):

[٢٢٧] قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا

بالوجهين^(٦)، فالرَّفْع على أنَّ (ما) كافَّة، و(ذا) مبتدأ، و(الحمام) بيان، و(لنا) الخبر، قال المصنِّف: ويحتمل أنَّ الرَّفْع على أنَّ (ما) موصولة، والإشارة خبر لـ(هو) محذوف، أي: ليت الذي هو هذا الحمام^(٧)، انتهى. وقيل عليه^(٨) بأنَّ هذا احتمال ضعيف، كيف لا وفيه حذف العائد مُبتدأ^(٩) في صلة غير (أي) مع عدم طول الصِّلة^(١٠).
والجواب بأنَّ عدم الطول ممنوع، بل هي طويلة بالصِّفة^(١١)، وقد صرَّح هو بمثل ذلك في (المغني)^(١٢).

(١) - ينظر: شرح اللمع لابن برهان: ٧٦/١.

(٢) - ينظر: شرح شذور الذهب: ٣٦٣.

(٣) - ينظر: الكافي لابن أبي الرِّبيع: ٩١٠/٣.

(٤) - ينظر نسبة هذا الرأى للفرَّاء في: ارتشاف الصُّرب: ١٢٨٥/٣، وهمع الهوامع: ٥٢١/١.

(٥) - صدر بيت من البسيط عجزه: إِلَى حَمَامَتَا، أَوْ نِصْفُهُ فَقَدْ،

وهو للنَّابغة الذُّبْيَانِي فِي: ديوانه: ٢٤، وكتاب سيبويه: ١٣٧/٢، واللمع في العربيَّة: ٢٣٣، وتخليص الشَّواهد: ٣٦٢، والمقاصد النَّحْوِيَّة: ٧٣٨/٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: رَوَايَةُ الْبَيْتِ بَرَفَعِ (الْحَمَامِ) وَنَصْبِهَا بِإِهْمَالِ (لَيْتَمَا) وَإِعْمَالِهَا.

(٦) - ينظر: شرح التَّسْهِيل: ٣٨/٢.

(٧) - ينظر: شرح اللِّمَّة الْبَدْرِيَّة: ٤٢-٤٣، ومغني اللِّبِّي: ٥١٤/٣، وهو مذهب سيبويه، ينظر: كتاب سيبويه: ١٣٧-١٣٨، وشرح السِّيرافي: ٢٣/٧.

(٨) - كذا في المخطوط: والأصوب: عنه أو فيه.

(٩) - العائد (هو) في تقديرهم: ليت الذي هو هذا الحمام.

(١٠) - أورده ابن هشام في: مغني اللِّبِّي: ٥١٥/٣.

(١١) - هو ردُّ الدَّمَامِيَّة فِي: تحفة الغريب: ق ١/ج ٨٨١، وشرح المزج: ١٧٦.

(١٢) - المراد ما صرَّح به ابن هشام في كلامه على قول امرئ القيس: ولا سيِّما يوم بدارة ججل، من طول الصِّلة بالصِّفة حيث قال: ((وَمَنْ رَفَعَ يَوْمًا) فَالنَّقْدِيرُ: ولا مثل هو (يَوْمًا)، وَحَسَّنَ حَذْفَ الْعَائِدِ طَوْلَ الصِّلَةِ بِصِفَةِ (يَوْمًا)). مغني اللِّبِّي: ١٠٣-١٠٤.

وذهب ابنُ السَّراج^(١)، والزَّجَّاج^(٢)، وتبعَهُم ابنُ مالِك^(٣)، على جوازِ إعمالِ الجميعِ قياسًا على (ليتما)، وسيبويه على منعه^(٤)؛ للسمع المشهور في (ليت) دون ما عداها^(٥).
وخرج بالحرفية الاسمىة كقولهِ^(٦):

[٢٢٨] وَلَكِنْ مَا يُفْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

وبالزائدة المصدرية نحو: إِنَّ مَا^(٧) قُمْتُ حَسَنَ، أَي: قيامك، فإنهما لا يكفان عن العمل، ويحتملها قوله تعالى ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاحِرٌ﴾ (٦٩) [طه]، فيمن رفع ﴿كَيْدٌ﴾؛ ولا يجوز تقدير (ما) كافة في هذه الآية؛ لأن ذلك إنما يتأتى فيمن قرأ (كَيْدٌ)^(٨) بالنصب^(٩).

ص: ك(إن) المكسورة مخففة.

ش: هذا شروع في ذكر ما يُخَفَّفُ من الحروف المذكورة، وبيان ما يجوز إهماله، وما يجب، وما يمتنع، فالأول هو (إن)، واليه أشار بقوله: ك(إن) المكسورة مخففة، يعني وكما يجوز الإهمال والإعمال في (ليت) المتصل بها (ما) كافة، كذلك في (إن) إذا كانت مخففة من الثقيلة بأن يسكن

(١) - لم أفق على رأيه هذا في (الأصول)، ونقل محقق (ارتشاف الضرب) أنه ذهب إلى ذلك في كتابه (الموجز)، ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٨٥/٣ هامش رقم (٧). وتتنظر نسبته إليه في: علل النحو: ٢١٨، وشرح السهيل: ٣٨/٢، والمقاصد الشافية: ٣٦٢/٢.

(٢) - أكثر المصادر نسبت هذا الرأي للزجاج وليس للزجاج، فربما كان هذا تحريفًا من الناسخ، قال الزجاجي: ((ومن العرب من يقول: إنما زيدًا قائم، ولعلما بكرًا مقيم، فيلغي (ما) وينصب ب(إن)، وكذلك سائر أخواتها)).
الجمال في النحو: ٣٠٤، وتتنظر نسبته هذا الرأي للزجاجي في: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٣٣/١، والتذليل والتكميل: ١٤٧/٥، وذهب هذا المذهب المجاشعي والرمخشري، ينظر: شرح عيون الإعراب: ١٠١، والمفصل: ٢٩٧. أما الزجاج فنقلوا عنه القول بجواز الإعمال والإهمال في (ليتما) و(لعلما) و(وكأنما) فقط. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٣٣/١، والتذليل والتكميل: ١٤٧/٥.

(٣) - ينظر: السهيل: ٦٥، وشرح السهيل: ٣٨/٢.

(٤) - ينظر: كتاب سيبويه: ١٣٧/٢-١٣٨، وأمالى ابن السجري: ٥٦١/٢، وشرح السهيل: ٣٨/٢.

(٥) - ينظر: شرح الرضي: ٧٩/٦، والبسيط في شرح الكافية: ٥٥٨/٢.

(٦) - عجز بيت من الطويل: فوالله ما فارقكم قاليًا لكم،

وهو للأفوه الأودي في: الدرر اللوامع: ٢٠٣/٢.

والشاهد فيه: مجيء (ما) الاسمىة الموصولة بعد (لكن) ولم تكفها عن العمل بل هي في محل نصب اسم

لها.

(٧) - إنما، والصواب فصل (ما).

(٨) - قرأ ابن مسعود والربيع بن خثيم وزيد بن علي ومجاهد وحמיד وأبو عمران الجوني (كَيْدٌ) بالنصب، وقرأ الآخرون بالرفع. ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٤٦٠/٥.

(٩) - وجه النصب أن تكون معمولة لـ ﴿صَنَعُوا﴾ و(ما) كافة. ينظر: معاني القرآن للقرآء: ١٠١/١، ومعاني القرآن للأخفش: ٢١٥/١، ومشكل إعراب القرآن: ٢٤/٢، وشرح شذور الذهب: ٢٤.

نونها، ولكن مذهب البصريين أَنَّ الرَّاجِحَ إِمَالُهَا؛ لَزَوَالِ اخْتِصَاصِهَا بِالْأَسْمَاءِ^(١) نَحْوُ ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ (٣٢)﴾ [يس]، فَيَمْنُ خَفَّفَ (لَمَّا)^(٢)، وَيَجُوزُ إِعْمَالُهَا قَلِيلًا اسْتِصْحَابًا لِلْأَصْلِ نَحْوُ ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوقِنَنَّهُمْ (١١١)﴾ [هود]، فَيَمْنُ خَفَّفَ (لَمَّا)^(٣).

وَمَنْعَ الْكُوفِيِّينَ إِعْمَالَهَا، قَالَ الرَّضِيُّ: وَالْآيَةُ رُدُّ عَلَيْهِمْ^(٤)، انْتَهَى. وَلِلْكَوْفِيِّينَ أَنَّ ٦٣/ يقولوا: إِنَّ (إِنْ) نَافِيَةٌ وَ(كُلًّا) مَنْصُوبٌ بِ(أَرَى) الْمَحْذُوفِ، وَاللَّامُ بِمَعْنَى (إِلَّا) عَلَى مَا هُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِهِمْ^(٥)، فَحِينَئِذٍ لَا يَتِمُّ الرَّدُّ عَلَيْهِمْ.

وَمَحَلُّ جَوَازِ الْإِعْمَالِ عِنْدَ مَنْ أَجَازَهُ إِنْ وَلِيَهَا اسْمٌ، فَإِنْ وَلِيَهَا فَعْلٌ فَالْوَاجِبُ إِمَالُهَا^(٦)، وَالْأَكْثَرُ كَوْنُهُ مَاضِيًا نَاسِخًا نَحْوُ ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ (١٤٣)﴾ [البقرة]، ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ (٧٣)﴾ [الإسراء]، ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ (١٠٢)﴾ [الأعراف]، وَدُونُهُ أَنْ يَكُونَ مُضَارِعًا نَاسِخًا نَحْوُ ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ (١٨٦)﴾ [الشعراء]، وَيُقَاسُ عَلَى النَّوْعَيْنِ إِجْمَاعًا، وَقَوْلُ ابْنِ مَالِكٍ: إِنَّ الثَّانِي سَمَاعٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ^(٧)، قَالَ أَبُو حَيَّانٍ: لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَلَا أَعْلَمُ لَهُ مُوَافِقًا^(٨).

وَدُونَ هَذَا أَنْ يَكُونَ مَاضِيًا غَيْرَ نَاسِخٍ كَقَوْلِهِ^(٩):

[٢٢٩] شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا

(١) - ينظر: شرح المفصل: ١٢٨/٨، وشرح التسهيل: ٣٣/٢، وشرح الرضي: ١٢٧/٦، وأوضح المسالك: ٣٥٢/١.

(٢) - هي قراءة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وغير عاصم وحزمة وابن عامر من السبعة، وأبي جعفر وخلف ويعقوب وابن وردان. ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٤٨١/٧.

(٣) - قرأ ابن كثير ونافع وأبو بكر عن عاصم وابن محيصن (وَإِنْ كُلًّا لَمَّا) بِتَخْفِيفِ (إِنْ) وَ(لَمَّا). ينظر: معجم القراءات للخطيب: ١٤٧/٤.

(٤) - ينظر: شرح الرضي: ١٢٧/٦.

(٥) - ذهب الكوفيون إلى أَنَّ (إِنْ) الْمُخَفَّفَةُ هِيَ النَّافِيَةُ، وَاللَّامُ بَعْدَهَا لِلْإِجَابِ بِمَعْنَى (إِلَّا)، وَسَيَذْكَرُ السَّيِّدُ الشَّارِحُ الشَّارْحَ هَذَا الْمَذْهَبَ قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. يَنْظُرُ نِسْبَةً هَذَا الرَّأْيَ لِلْكَوْفِيِّينَ فِي: أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ١٤٧/٣، وَالْإِنْصَافُ: ٥٠٨ م (٩٣)، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ: ١٢٩/٨، وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ٥٦٢/١، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٣٥-٣٤/٢، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ١٢٧٤/٣، وَمَغْنِي اللَّيْبِ: ٢٦١/٣.

(٦) - ينظر: اللامات: ١١٦، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٣٣/٢، وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ: ٥٧٩/٢، وَالْكُنَاشُ: ٩٧/٢.

(٧) - ينظر: شرح التسهيل: ٣٧/٢.

(٨) - ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٧٢-١٢٧٣، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٤٠-١٤١.

(٩) - صدر بيت من الكامل عجزه: حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ،

وهو لعاتكة بنت زيد في: المقاصد النحوية: ٧٥٣/٢، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٧١/١، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ:

٣٧٨/١٠.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: وَقَوْعُ الْمَاضِي غَيْرِ النَّاسِخِ بَعْدَ (إِنْ) الْمُخَفَّفَةِ وَهُوَ أَقْلُ مَنْ كَوْنِهِ نَاسِخًا.

ودونَ هذا أن يكونَ مضارعًا غيرَ ناسخٍ كقولِ بعضهم: **إِنْ تَزِينُكَ لِنَفْسِكَ وَإِنْ تَشِينُكَ لِهَيْه^(١)**. ولا يُقاسُ على التَّوَعِينِ إجماعًا في الثَّاني، وعلى الصَّحِيحِ في الأوَّلِ خلافًا للأخفش^(٢).
ص: فَأَمَّا (لَكِنْ) مُخَفَّفَةٌ فَتُهْمَلُ.

ش: بعدَ أن ذكرَ الحرفَ المخفَّفَ الَّذي يجوزُ إهمالُهُ، شرعَ في ذكرِ الحرفِ الَّذي يجبُ إهمالُهُ، وهو (لَكِنْ)، وإنَّما وجبَ إهمالُها لزوالِ اختصاصِها بالأسماءِ^(٣) قالَ تعالى ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ (٧٦)﴾ [الرَّحْف]، وعن يُونُسَ والأخفشِ جوازُ الإعمالِ قياسًا على (إِنْ)^(٤)، قالَ الرُّضِّيُّ: ولم يَثْبُتَ عليه شاهدٌ^(٥).

ص: وَأَمَّا (أَنْ) فَتَعْمَلُ، وَيَجِبُ - فِي غَيْرِ ضَرُورَةٍ - حَذْفُ اسْمِهَا ضَمِيرَ شَأْنٍ، وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً مَفْصُولَةً إِنْ بُدِئَتْ بِفِعْلِ مُتَصَرِّفٍ غَيْرِ دُعَاءٍ بِ(قَدْ)، أَوْ تَنْفِيسٍ، أَوْ نَفْيٍ، أَوْ (لَوْ).

ش: قد عرفتُ أنَّ ما يُخَفَّفُ من الأحرفِ المذكورةِ ثلاثةُ أقسامٍ: ما يجوزُ إهمالُهُ، وما يجبُ، وقد تقدَّم الكلامُ عليهما، وما يمتنعُ إهمالُهُ، وهو حرفان: أحدهما: (كَأَنَّ) وستأتي، والثَّاني: (أَنْ) المفتوحةُ، وفي إعمالِها ثلاثةُ مذاهبٍ:

أحدها: أنَّها لا عملَ لها أصلًا، لا في ظاهرٍ ولا في مُضْمَرٍ، فتكونُ حرفًا مصدرِيًّا كسائرِ الحروفِ المصدرِيَّةِ، ونُسِبَ إلى سيبويه^(٦) والكوفيَّين^(٧).

الثَّاني: أنَّها تعملُ في المُضْمَرِ والمُظْهَرِ كأصلِها، وعليه جماعةٌ من المغاربةِ^(٨).

(١) - تنظر حكايةَ هذا القولِ في: الأصول في النحو: ٢/٢٦٠، والمفصل: ٣٠٢، والتَّخْمِير: ٤/٦٠، والكافي في شرح الهادي: ١/٥٦٠، وشرح التَّسْهِيل: ٢/٣٧، وارتشاف الضَّرْب: ٣/١٢٧٤.

(٢) - أجازَ الأخفشُ القياسَ على مثل: **إِنْ قَعَدَ لَأَنَا، وَإِنْ صَرَبَ زَيْدًا لَعَمْرُو، كَمَا جازَ ذلكَ في نحو: إِنْ كَانَ صَالِحًا لَزَيْدٍ، وتابعَهُ ابْنُ مالِكٍ.** ينظر: شرح التَّسْهِيل: ٢/٣٧، وارتشاف الضَّرْب: ٣/١٢٧٤.

(٣) - ينظر: رصف المباني: ٣٤٧، والتَّذْيِيل والتَّكْمِيل: ٥/١٤٦، وشرح شذور الذهب: ٣٧٠، وشرح قطر النَّدَى: النَّدَى: ١٥٣، وجعلَ ابْنُ مالِكٍ العِلَّةَ في مابَينَها للأفعالِ بالتَّخْفِيفِ، وابْنُ فلاحٍ اليمَنِيَّ في مشابَهِتها (لَكِنْ) العاطفةَ لفظًا ومعنى. ينظر: شرح التَّسْهِيل: ٢/٣٨، والمغني في النحو: ٣/٢٣٩.

(٤) - ينظر: شرح التَّسْهِيل: ٢/٣٨، والمغني في النحو: ٣/٢٣٩، وشرح الرُّضِّي: ٦/١٣٥، وشرح شذور الذهب: الذهب: ٣٧٠، وما حُكي عن يونسَ من سماعِهِ الإعمالَ فهي حكايةٌ لا تعرفُ. ينظر: التَّذْيِيل والتَّكْمِيل: ٥/١٤٦.

(٥) - قال: ((فَإِذَا خَفِيتُ أَلْعَيْتُ، والأخفشُ ويونسُ، أجازا إعمالَها مخفَّفةً، ولا أعرفُ بهِ شاهدًا)). شرح الرُّضِّي: ٦/١٣٥.

(٦) - ينظر: كتاب سيبويه: ٣/١٦٥، وشرح السِّيرافي: ٩/٢٢٤، والتَّذْيِيل والتَّكْمِيل: ٥/١٦٠.

(٧) - ينظر مذهب الكوفيَّين في: ارتشاف الضَّرْب: ٣/١٢٧٥، والجنى الدَّاني: ٢١٩.

الثَّالِثُ: أَنَّهَا تَعْمَلُ فِي الْمُضْمَرِ فَقَطْ، وَعَلَيْهِ الْجَمْهُورُ^(٢)، قَالُوا: لِأَنَّ الْمَكْسُورَةَ قَدْ عَمَلَتْ مَخْفَفَةً فِي الظَّاهِرِ مَعَ أَنَّ الْمَفْتُوحَةَ أَقْوَى مِنْهَا؛ لِمِشَابَهَةِ فَتْحِ أَوَّلِهَا فَتَحَ أَوَّلِ الْمَاضِي^(٣)، فَلَوْ أَهْمَلَتْ لَزِمَ إِعْمَالُ الْأَدْنَى وَإِهْمَالُ الْأَقْوَى، وَإِنَّمَا عَمَلَتْ تِلْكَ فِي الظَّاهِرِ وَهَذِهِ فِي الْمُضْمَرِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ فَرَعٌ عَنْ تِلْكَ، وَالْمُضْمَرُ فَرَعٌ عَنِ الْمُظْهَرِ الَّذِي يُفَسِّرُهُ، فَأَعْمِلَ الْأَصْلُ فِي الْأَصْلِ وَالْفَرَعُ فِي الْفَرَعِ؛ تَحْصِيلًا لِكَمَالِ الْمُنَاسِبَةِ.

وَلَا بِنِ مَالِكٍ تَعْلِيلٍ آخَرَ لِإِعْمَالِهَا، وَهُوَ أَنَّ سَبَبَهُ الْإِخْتِصَاصُ بِالْإِسْمِ^(٤)، فَمَا دَامَ الْإِخْتِصَاصُ يَنْبَغِي أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّهَا عَامِلَةٌ، وَكَوْنُ الْعَرَبِ تَسْتَقْبِحُ وَقَوْعَ الْفِعْلِ بَعْدَهَا إِلَّا بِفَصْلِ^(٥)، ثُمَّ إِنَّ الْجَمْهُورَ يَلْتَزِمُونَ أَيْضًا أَنَّ ذَلِكَ الضَّمِيرَ ضَمِيرُ شَأْنٍ مَحْذُوفٍ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ، قَالَ فِي (شَرْحِ الْمَفْصَلِ): وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى تَقْدِيرِ ضَمِيرِ شَأْنٍ مَعَ الْمَفْتُوحَةِ وَأَنَّ الْعَرَبَ تَقْصُدُهُ، قَوْلُهُ^(٦):

[٢٣٠] فِي فِتْيَةِ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ هَالِكَ كُلِّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

فَلَوْلَا أَنَّ الضَّمِيرَ مَقْدَّرٌ لَمْ يَسْتَقِمَّ تَقْدِيرُ الْخَبَرِ هَاهُنَا، فَالَّذِي سَوَّغَ التَّقْدِيمَ كَوْنُهُ جُمْلَةً^(٧).

فَإِنْ زَعَمَ زَاعِمٌ أَنَّ التَّقْدِيمَ إِنَّمَا جَازَ لِبُطْلَانِ عَمَلِ (أَنَّ) فَصَارَ مَبْتَدَأً وَخَبَرًا^(٨)، وَالْخَبَرُ يَسُوعُ^(٩) فِيهِ التَّقْدِيمُ، فَهُوَ بَاطِلٌ بَامْتِنَاعٍ: إِنَّ مُنْطَلِقَ لَزِيدٍ^(١٠)، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ يَعْتَبِرُونَ بَعْدَ تَخْفِيفِهَا فِي امْتِنَاعِ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ مَا يَعْتَبِرُونَهُ فِي التَّشْدِيدِ^(١١). وَوَافَقَ ابْنُ مَالِكٍ الْجَمْهُورَ فِي إِعْمَالِهَا فِي الْمُضْمَرِ الْمَحْذُوفِ فَقَطْ،

(١) - قَالَ أَبُو حَيَّانَ: ((وَأُطْلِقَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا جَوَازَ إِعْمَالِهَا مَخْفَفَةً فِي الْإِسْمِ الظَّاهِرِ مِنْ غَيْرِ اضْطِرَارٍ وَلَا ضَعْفٍ)). التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٦١/٥، وَهَامِشُ رَقْمِ (٢) لِلدَّكْتُورِ الْمُحَقِّقِ، وَيَنْظُرُ: الْغَرَّةُ فِي شَرْحِ اللَّمَعِ: ٩٧/١، وَالبِدْعُ: ٥٥٨/١، وَالْمَقْدِّمَةُ الْجَزُولِيَّةُ: ١١٥، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٤٣٦/١، وَالتَّوْطِئَةُ: ٢٣٤.

(٢) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبُويهِ: ٧٣/٣-٧٤، وَ١٣٦/٢-١٣٧، وَالْمَقْتَضِبُ: ٩/٣، وَعِلَلُ النَّحْوِ: ٤٤٨، وَالْمَفْصَلُ: ٣٠٢، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ: ١٣٠/٨، وَالتَّسْهِيلُ: ٦٥، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٤٠/٢، وَشَرْحُ ابْنِ النَّاطِمِ: ١٢٩، وَالْمَغْنِي فِي النَّحْوِ: ٢٢٨/٣، وَالبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ: ٥٨١/٢.

(٣) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ: ٤٩٥/١، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ: ٣٢٠/١، وَحَاشِيَةُ الْحَكِيمِ الْأَحْسَائِيِّ: ٩٨٣/٢.

(٤) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ: ٤٩٥/١، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٤١/٢.

(٥) - الْمَرَادُ: فَصْلُهَا عَنْ خَبَرِهَا الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ بِحَرْفِ نَفْيٍ أَوْ تَنْفِيسٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا سَيَذْكُرُهُ السَّيِّدُ الشَّارِحُ قَرِيبًا.

(٦) - مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لِلْأَعَشَى فِي: دِيَوَانِهِ: ١٠٩، وَكِتَابُ سَيَبُويهِ: ١٣٧/٢، وَ٧٤/٣، ١٦٤، ٤٥٤، وَالْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ٢٣٩/١، وَتَخْلِيصُ الشُّوَاهِدِ: ٣٨٢، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ٧٥٩/٢، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٣٩١/٨.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: تَقْدِيرُ ضَمِيرِ الشَّأْنِ اسْمًا لـ (أَنَّ) الْمَخْفَفَةَ، وَالتَّقْدِيرُ بـ: أَنَّهُ هَالِكٌ؛ وَالْخَبَرُ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ تَقْدِيرُهَا: (كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ هَالِكٌ).

(٧) - يَنْظُرُ: الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ: ١٨١/٢.

(٨) - وَخَبَرٌ، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٩) - يَسُوعٌ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(١٠) - أَيُّ: امْتِنَاعُ تَقْدِيمِ خَبَرِهَا عَلَى اسْمِهَا.

(١١) - يَنْظُرُ: الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ: ١٨١/٢.

وخالفهم في التزام كونه ضمير شأن، فأجاز تقدير غيره^(١)، وما ذهب إليه هو الأصح وعليه سيبويه وجماعة^(٢) فمتى أمكن عودُه إلى حاضرٍ أو غائبٍ معلومٍ كان أولى؛ ولذلك قَدَّرَ سيبويه في ﴿أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ (١٠٤) قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا (١٠٥)﴾ [الصافات]: أَنَّكَ^(٣).

وظاهر كلام المصنّف في (الأوضح) و(الشذور)^(٤) موافقته لابن مالك، وعبارته هاهنا كذلك؛ فإنّ قوله: ضمير شأن، حال/ظ/٦٣/ من المضاف إليه، والتقدير: يجب حذف اسم (أن) حال كونه ضمير شأن، وليس التقدير: ويجب حذف اسم (أن) وكونه ضمير شأن، على تقدير معطوف، وجعل ضمير الشأن في كلام المصنّف خبراً للمعطوف كما صنّعه الفاكهي وبنى عليه أنّ المصنّف قد وافق ابن الحاجب في اشتراط كون المحذوف ضمير شأن^(٥)، وقد علمت أنّه ليس في كلام المصنّف - ظاهراً ولا صريحاً - الموافقة لابن الحاجب، بل ظاهره خلاف ذلك، وإنّما يفهم الموافقة من صنيع الفاكهي، لعمرى إنّهُ صنّيع عجيب؛ إذ لا ضرورة تدعوهُ إلى ما قدّره ولا حاجة تلجئه^(٦) إليه، على أنّه أنّه مخالفٌ لظاهر كلام (الأوضح) و(الشذور).

قوله: وَكُونَ خبرها جملة، أي: ويجب مع كون اسم (أن) ضميراً^(٧) محذوفاً أن يكون خبرها جملة، سواء كانت اسمية أو فعلية؛ وذلك لاشتغالها على المسند والمُسند إليه؛ محافظةً على الأصل حيث لم يُذكر الاسم^(٨)، هذا في غير الضرورة^(٩)، وأمّا في الضرورة فلا يجب شيء ممّا ذكر كقوله^(١٠):

(١) - ينظر: شرح التسهيل: ٤١/٢.

(٢) - ينظر: الجنى الداني: ٢١٨، والمقاصد الشافية: ٣٩٨/٢، وشرح المزج: ١٩٣.

(٣) - قال سيبويه: ((ومثل ذلك: «وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمَ (١٠٤) قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا (١٠٥)﴾ كأنه قال جلّ وعزّ: نَادَيْنَاهُ أَنَّكَ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا يا إبراهيم)). كتاب سيبويه: ١٦٣/٣.

(٤) - ينظر: أوضح المسالك: ٣٥٦/١، وشرح شذور الذهب: ٣٢٣، إذ اشتراط كون اسمها مضمراً دون حصره بضمير الشأن.

(٥) - ينظر: مجيب النّدا: ٤٣/٢.

(٦) - تلجائه، وهو تحريف، والصواب ما أثبتّه.

٧ - ضمير، والصواب ما أثبتّه.

(٨) - ينظر هذا التعليل في: حاشية الألوسي: ٣٤٨/١.

(٩) - ينظر: الأصول في النحو: ٢٣٨-٢٨٩، وشرح التسهيل: ٤٠/٢، وشرح ابن النّاظم: ١٢٩، للمحة في شرح المحة: ٥٥٦/٢، وشرح الألفية للمراذبي: ٢٣١/١، والمساعد: ٣٣٠/١، وحاشية الألوسي: ٣٤٨/١.

(١٠) - من المتقارب، وهو لكعب بن زهير في: الأزهية: ٦٢، وتخليص الشواهد: ٣٨٠، ولجنوب بنت عجلان أخت عمرو ذي الكلب في: المقاصد النّحويّة: ٧٥٥/٢، وخزانة الأدب: ٣٨٣/١٠، ولها، وقيل: اسمها عمرة بنت عجلان، في: شرح أشعار الهذليين: ٥٨٥/٢ - برواية تذهب بموضع الشاهد -، وشرح شواهد المغني: ١٠٦/١.

والشاهد فيه: مجيئ خبر (أن) مفرداً ضرورةً في قوله (بأنك ربيع).

- [٢٣١] بِأَنَّكَ رَبِّعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الشِّمَالَا
وَيَجِبُ فِي الْجُمْلَةِ أَنْ تَكُونَ مَفْصُولَةً مِنْ (أَنْ)، إِنْ كَانَتْ مَبْدُوءَةً بِفِعْلٍ مَتَصَرِّفٍ غَيْرِ دُعَاءٍ، إِمَّا
بِ(قَدْ)، أَوْ بِحَرْفِ تَنْفِيسٍ، أَوْ بِنَفْيٍ، أَوْ بِ(لَوْ) كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَنَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا (١١٣)﴾ [المائدة]،
﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ (٢٠)﴾ [المزمل]، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(١):
[٢٣٢] فَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرِّ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا^(٢) قُدِرَا
وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً (٧١)﴾ [المائدة]، ﴿عَلِمَ أَنَّ لَنْ تُحْصَوْهُ (٢٠)﴾ [المزمل]،
﴿أَيَحْسَبُ أَنَّ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ (٧)﴾ [البلد]، ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ (١٦)﴾ [الجن]، وَزَادَ فِي
(التَّسْهِيلِ) وَ(الشُّذُورِ)^(٣): أَوْ بِأَدَاةِ شَرْطٍ نَحْوُ ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ
(١٤٠)﴾ [النِّسَاء]، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا فِي الْآيَةِ مَفْسَّرَةٌ؛ لِأَنَّ ﴿نَزَّلَ﴾ مُضَمَّنٌ مَعْنَى الْقَوْلِ^(٤)، وَفِي
(التَّسْهِيلِ)^(٥) وَ(الْجَامِعِ)^(٦): أَوْ بِ(رَبِّ) كَقَوْلِهِ^(٧):
[٢٣٣] تَيَقَّنْتُ أَنَّ رَبَّ امْرِئٍ خِيَلٍ خَائِنًا أَمِينًا، وَخَوَّانٌ يُخَالُ أَمِينًا
وَرُبَّمَا جَاءَ ذَلِكَ بِلا فَصْلِ كَقَوْلِهِ^(٨):
[٢٣٤] عَلِمُوا أَنَّ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ
وُخْرِجَ عَلَيْهِ قِرَاءَةٌ ((لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ))^(٩).
وَقَوْلُهُ^(١٠):

(١) - من الكامل، وهو بلا نسبة في: شرح شذور الذهب: ٣٦٦، والمقاصد النحوية: ٧٧٦/٢، وشرح شواهد
المغني: ٢٨٢/٢.

والشاهد فيه: الفصل بين (أَنْ) المخففة وبين جملة الخبر ب(سوف)؛ لأنها جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء.

(٢) - كما، وهو تحريف لا يستقيم به البيت وزنًا ولا معنى.

(٣) - ينظر: التسهيل: ٦٥، وشرح شذور الذهب: ٣٦٥.

(٤) - هذا توجيه الدماميني، ينظر: تعليق الفرائد: ٧٣/٤.

(٥) - ينظر: التسهيل: ٦٥.

(٦) - ينظر: الجامع الصغير في النحو: ٦٤.

(٧) - من الطويل، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٤٢/٢، والتذيل والتكميل: ٢٨٨/١١، وخزانة الأدب:

٥٦٧/٩، وجمع الهوامع: ٥١٥/١.

والشاهد فيه: الفصل بين (أَنْ) المخففة وبين جملة الخبر ب(رُبَّ).

(٨) - من الخفيف، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٤٤/٢، والتذيل والتكميل: ١٦٥/٥، واللمحة في شرح

اللمحة: ٥٥٩/٢، وتخليص الشواهد: ٣٨٣، والمقاصد النحوية: ٧٦٢/٢.

والشاهد فيه: عدم الفصل بين (أَنْ) والجملة الفعلية (يؤملون) وهي جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء.

(٩) - هي قراءة ابن عباس - على رواية - ومجاهد وابن محيصن. ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٣٢١/١.

(١٠) - مرّ تخريج البيت.

[٢٣٥] أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مَنِي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّ الْجُمْلَةَ إِنْ بُدِئَتْ بِاسْمٍ، أَوْ فِعْلٍ جَامِدٍ، أَوْ دَعَاءٍ، لَمْ يُحْتَجْ إِلَى فِصْلٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (أَنْ) نَحْوُ ﴿إِنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٠)﴾ [يونس]، ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى (٣٩)﴾ [النجم]، ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهَا (٩)﴾ [النور]، فِيمَنْ خَفَّفَ (أَنْ) وَكَسَرَ الضَّادَ^(١).

وإنما احتيج للفصل فيما إذا كانت الجملة مبدوءة بفعل متصرف غير دعاء، دون غيره؛ للتمييز بين المصدرية والمُخَفَّفَة، والمصدرية مع الفعل في تأويل المصدر، فلا يفصل بينها وبين ما تؤثر فيه لضعفها، ولما كانت المصدرية لا تقع بعدها الاسمية ولا الفعلية، التي فعلها جامد أو دعاء، لم يحتج مع ذلك إلى فارق آخر^(٢)، فإن قيل: إن التمييز يحصل بالفعل الدال على اليقين فلا احتياج إلى غيره، فالجواب: أن الفعل لما احتمل التأويل احتج إلى غيره.

ص: وَأَمَّا (كَأَنَّ) فَتَعْمَلُ، وَيَقِلُّ ذِكْرُ اسْمِهَا، وَيُفْصَلُ الْفِعْلُ مِنْهَا بِ(قَدْ) أَوْ (لَمْ).
ش: هذا الحرف الثاني من الحرفين الممتنع إعمالهما وهي (كَأَنَّ)^(٣)، ووجوب إعمالها هو ما عليه عليه الجمهور^(٤)، وحجَّتُهُم استصحاب الأصل، والحمل على (أَنْ) المفتوحة^(٥)، لكنْ تُخَالَفُهَا فِي وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ يَجُوزُ ثُبُوتُ اسْمِهَا بِقَلَّةِ كَقَوْلِهِ^(٦):

[٢٣٦] وَيَوْمَ تَلَاقَيْنَا بَوَجْهِ مُقَسَّمٍ كَأَنَّ ظَبِيَّةً نَعْطُو^(٧) إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ يُرَوَى بِنَصْبِ (ظَبِيَّةٍ) عَلَى أَنَّهَا اسْمٌ (كَأَنَّ) وَخَبَرُهَا مَحْذُوفٌ، أَيْ: وَكَأَنَّ مَكَانَهَا ظَبِيَّةً، وَبَرْفَعِهَا عَلَى أَنَّهَا خَبَرٌ (كَأَنَّ) وَاسْمُهَا مَحْذُوفٌ، أَيْ: كَأَنَّهَا ظَبِيَّةً، وَبَجَرُهَا عَلَى زِيَادَةِ (أَنْ) بَيْنَ الْكَافِ وَمَجْرُورِهَا،

(١) - هي قراءة نافع ورؤيس. ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٢٤/٦.

(٢) - ينظر: شرح الرضي: ٣٠/٥-٣١، وشرح الباب للزوزني: ٦٠٧/٢.

(٣) - ذكر جماعة من النحويين أن (كَأَنَّ) تَخَفَّفَ فَتَلْغَى أَوْ يَبْطُلُ عَمَلُهَا، فَمِنْهُمْ مَنْ قَطَعَ بِالْإِلْغَاءِ وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ أَفْصَحَ الْوَجْهَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ وَجَّهَهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِلْغَاءِ وَالْإِبْطَالِ الْمَعْنَى الظَّاهِرِي أَيْ: إِعْمَالُهَا فِي مَضْمَرٍ لَا ظَاهِرٍ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ نَفْيَ الْعَمَلِ أَلْبَتَّةَ. ينظر: المفصل: ٣٠٤، والبديع: ٥٦٢/١، والتخمين: ٧٠/٤، وشرح المفصل: ١٤٩/٨، والكافية في النحو: ٥٣، والبسيط شرح الكافية: ٥٨٦/٢، والموشح: ٧٣٤/٢.

(٤) - ينظر: شرح التسهيل: ٤٥/٢، وشرح ابن النّاطم: ١٣١، وشرح الرضي: ١٣٢/٦، ووصف المباني: ٢٨٦، والجنى الداني: ٥٧٤-٥٧٥، وأوضح المسالك: ٣٦٢/١، والمقاصد الشافية: ٤٠٧/٢، وتعليق الفرائد: ٧٥/٤.

(٥) - ينظر: شرح ابن النّاطم: ١٣١، وشرح الأشموني: ٣٢٥/١، ومحيب الددا: ٤٥/٢.

(٦) - مرّ تخريجُه وبيانُ رواياتِه.

(٧) - تعطى، وهو تحريفٌ، والصواب ما أثبتُّه.

وعلى الأوجه فجملته (تغطو) صفة لـ (ظبية)^(١).

الثاني: أنه يجوز إفراد خبرها كقوله^(٢):

[٢٣٧] كَأَنَّ وَرِيدِيهِ رِشَاءُ خُلْبٍ

وقوله^(٣) /و٦٤/:

[٢٣٨] تُمَشِّي بِهَا الدَّرَمَاءُ تَسْحَبُ قَصْبَهَا كَأَنَّ بَطْنَ حُبْلَى ذَاتِ أُونَيْنِ مَتْنَمٍ

قوله: ويُفصل الفعل، أي: إذا كان خبرها فعلاً يجب فصله منها إمّا بـ (قد) كقوله^(٤):

[٢٣٩] لَا يَهْوَلَنَّكَ اصْطِلَاءُ لَظَى الْحَرِّ بِ فَمَحْدُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا

وإمّا بـ (لم) نحو ﴿كَأَنَّ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ (٢٤)﴾ [يونس]، وذلك للفرق بين (كأن) المخففة من الثقلية وبين (كأن) المركبة من كاف الجرّ و(أن) الناصبة للمضارع، كذا علّوا^(٥)، لكن لم يفصلوا بين كونه دعائياً أو لا، وكان قياس ما مرّ في (أن) ذلك، وأفهم كلامه أن خبرها إذا كان جملة اسمية أو مفرداً لم يحتج إلى فاصل نحو^(٦):

[٢٤٠] كَأَنَّ نَدْيَاهُ حُقَانٍ

ويروى^(٧):

كَأَنَّ نَدْيِيهِ حُقَانٍ

(١) - تنظر هذه التوجيهات في: التعليقة على كتاب سيبويه: ٢٧٣/٢-٢٧٤، واللباب للعكبري: ٢٢٢/١، وشرح

المفصل: ١٥٠/٨، وشرح ابن النّاطم: ١٣٢، وشرح قطر الندى: ١٥٨، وشرح الأشموني: ٣٢٥/١.

(٢) - من الرجز، لرؤبة في: ملحقي ديوانه: ١٦٩، وشرح التصريح: ٣٣٣/١، والمقاصد النحوية: ٧٦٦/٢.

والشاهد فيه: ورود خبر (كأن) مفرداً.

(٣) - من الطويل، وهو لذي الرمة في: ملحقي ديوانه (بتحقيق مجيد طراد): ٦٤٨.

والشاهد فيه: ورود خبر (كأن) مفرداً.

(٤) - من الخفيف، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٤٥/٢، وشرح شذور الذهب: ٣٦٩، والمقاصد النحوية:

٧٧١/٢، وشرح التصريح: ٣٣٥/١.

والشاهد فيه: الفصل بين (كأن) والخبر الجملة الفعلية بـ (قد).

(٥) - بهذا علّل الألوسي. ينظر: حاشية الألوسي: ٣٥٤/١.

(٦) - عجز بيت من الهزج صدره: وَجْهٌ مُشْرِقٌ النَّحْرِ،

وهو بلا نسبة في: كتاب سيبويه: ١٣٥/٢، والأصول في النحو: ٢٤٦/١، وتخليص الشواهد: ٣٨٩،

والمقاصد النحوية: ٧٧٠/٢، وخزانة الأدب: ٣٩٩/١٠.

والشاهد فيه: إهمال (كأن) ووقوع خبرها جملة اسمية بدون فاصل.

(٧) - تنظر رواية إعمال (كأن) في: كتاب سيبويه: ١٤٠/٢، والأصول في النحو: ٢٤٦/١، وجعلها الأنباري

الرواية الأشهر. ينظر: الإنصاف: ١٦٦، وخزانة الأدب: ٤٠٠/١٠.

ص: وَلَا يَتَوَسَّطُ خَبْرَهُنَّ إِلَّا ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا نَحْوُ ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران]،
﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا﴾ [المزمل].

ش: وَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْأَحْرَفُ ضَعِيفَةً فِي الْعَمَلِ لِأَنَّهَا إِنَّمَا عَمِلَتْ بِالْحَمَلِ عَلَى الْفَعْلِ لِمُشَابَهَتِهَا لَهُ
فِيمَا مَرَّ، اِمْتَنَعَ أَنْ يَتَوَسَّطَ خَبْرَهَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَسْمَائِهَا إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا^(١) فَلَا يَمْتَنِعُ
تَوَسُّطُهُ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَوَسَّعُونَ فِيهِمَا مَا لَمْ يَتَوَسَّعُوا فِي غَيْرِهِمَا^(٢)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾ [١٢]،
﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [١٣]، وَمَا أَلْطَفَ قَوْلُ ابْنِ عُثَيْنٍ^(٣) شَاكِيًا تَأَخَّرُهُ^(٤):

كَأَنِّي مِنْ أَخْبَارِ (إِنَّ) وَلَمْ يُجِزْ لَهُ أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَ
عَسَى حَرْفُ جَرٍّ مِنْ نَدَاكَ يَجْرِي إِلَيْكَ فَأَصْبَحَ فِي ذَرَاكَ مُقَدِّمًا

وَقَدْ يَجِبُ تَوَسُّطُ الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ نَحْوُ: إِنَّ عِنْدَ هِنْدٍ عَبْدَهَا، وَإِنَّ فِي الدَّارِ مَالَكُهَا؛ لئَلَّا يَعُودَ
الضَّمِيرُ عَلَى مُتَأَخَّرٍ لَفْظًا وَرُتَبَةً، وَقَدْ يَجِبُ تَأَخُّرُهَا نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ، وَإِنَّ عَمْرًا لَعِنْدَكَ؛ لئَلَّا
يَلِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ (إِنَّ) وَهُوَ مُمْتَنِعٌ^(٥).

وَكَمَا يَمْتَنِعُ تَوَسُّطُ خَبْرَهُنَّ بَيْنَهُنَّ كَذَلِكَ يَمْتَنِعُ تَقْدِيمُهُ وَتَقَدُّمُ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِنَّ، وَلَوْ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا،
وَإِلَّاؤُهُ^(٦) لَهُنَّ إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا^(٧)، كَقَوْلِهِ^(٨):

[٢٤١] فَلَا تَلَحِّنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلُهُ

وَتَوَسُّطُهُ^(٩) بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْخَبْرِ جَائِزٌ مُطْلَقًا نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا طَعَامَكَ أَكَلٌ^(١٠).

(١) - وَمَجْرُور، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبُتُهُ.

(٢) - يَنْظُرُ: الْمَقْتَضِبُ: ١٠٩/٤، وَالْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ٢٣١/١، وَشَرْحُ اللَّعْ لَابِنِ بَرَهَانَ: ٦٢/١، وَشَرْحُ عِيُونِ
الْإِعْرَابِ: ١١٦، وَالْغَرَّةُ فِي شَرْحِ اللَّعْ: ٣٧/١، وَالدِّيْع: ٥٣٩/١، وَالكافي في شرح الهادي: ٥٢٤/١، وَالْمَغْنِي
فِي النَّحْوِ: ١٤٦/٣، وَاللِّمَّةُ فِي شَرْحِ الْمِلَّةِ: ٥٦١/٢.

(٣) - مُحَمَّدٌ بْنُ نَصْرِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُثَيْنٍ الْأَنْصَارِيُّ، أَبُو الْمَحَاسَنِ، شَاعِرٌ مَشْهُورٌ هَجَاءً، طَافَ الْبُلْدَانَ
مَادِحًا الْمُلُوكَ وَالْوُزَرَ، وَهَاجيًا الْأَكَابِرَ، تُوْفِّيَ سَنَةَ (٦٣٠هـ). يَنْظُرُ: وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ: ١٤/٥، وَالْأَعْلَامُ: ١٢٥/٧.

(٤) - مِنَ الطَّوِيلِ، يَنْظُرُ: دِيَوَانُهُ: ٩٢.

(٥) - يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٣٥/٥، وَحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ: ٤٠٢/١.

(٦) - وَالْمُرَادُ: عَدَمُ جَوَازِ إِيلَاءِ هَذِهِ الْحُرُوفِ مَعْمُولِ الْخَبْرِ إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا.

(٧) - يَنْظُرُ: هَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٤٩٤/١، وَمَجِيبُ النَّدَا: ٤٦/٢-٤٧، وَحَاشِيَةُ الْأَلُوسِيِّ: ٣٦٥/١.

(٨) - مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ بِلَا نَسْبَةٍ فِي: كِتَابُ سَبِيوِيَّةٍ: ١٣٣/٢، وَالْمَقَرَّبُ: ١٠٨/١، وَشَرْحُ النَّسْهِيلِ: ٣٤٨/٢،
وَالْتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٣٦/٥، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ٧٧٣/٢، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِي: ٩٦٩/٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إِيلَاءُ (إِنَّ) مَعْمُولِ خَبَرِهَا الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ (بِحُبِّهَا).

(٩) - أَيِ: مَعْمُولِ الْخَبْرِ.

(١٠) - يَنْظُرُ: الْحَدَائِقُ النَّدِيَّةُ: ٣٧٥/١.

فَائِدَةٌ:

إِنَّمَا جَرَتْ عَادَتُهُمْ بِالتَّوَسُّعِ فِي الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنَ الْمُحَدَّثَاتِ ^(١) فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ يَكُونُ فِي زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ، وَصَارَ مَعَ كُلِّ شَيْءٍ كَقَرِيبِهِ، وَلَمْ يَكُنْ أَجْنَبِيًّا مِنْهُ فَدَخَلَ حَيْثُ لَا يَدْخُلُ غَيْرُهُ كَالْمَحَارِمِ تَدْخُلُ حَيْثُ لَا يَدْخُلُ الْأَجْنَبِيُّ ^(٢)، وَأَجْرِي الْجَارُ مَعَ الْمَجْرُورِ مَجْرَاهُ؛ لِكَثْرَتِهِ فِي الْكَلَامِ مِثْلُهُ وَاحْتِيَاجِهِ إِلَى الْفِعْلِ أَوْ مَعْنَاهُ، وَلِمُنَاسَبَتِهِ لَهُ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ فِي الْحَقِيقَةِ جَارٌ وَمَجْرُورٌ؛ لَكُونِهِ بِمَعْنَى (فِي).

تَكْمِيلٌ:

قَدْ يُحَذَفُ كُلُّ مِنْ اسْمِهِنَّ وَخَبْرَهُنَّ، فَيُحَذَفُ الْاسْمُ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ، وَيَكْثُرُ إِذَا كَانَ ضَمِيرَ شَأْنٍ ^(٣) كَقَوْلِهِ ^(٤):

[٢٤٢] إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَاذِرًا وَظَبَاءً

وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ (عليه السلام): (إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ) ^(٥)، أَي: إِنَّ الشَّأْنَ، وَمِنْ حَذْفِهِ غَيْرَ شَأْنٍ حِكَايَةُ الْأَخْفَشِ: إِنَّ بَكَ مَأْخُودٌ أَخَوَاكَ ^(٦)، أَي: إِنَّكَ، وَقَوْلُهُ ^(٧):

[٢٤٣] فَلَيْتَ دَفَعْتَ اللَّهُمَّ عَنِّي سَاعَةً

وَقَوْلُهُ ^(٨):

(١) - المحدثان، والصواب ما أثبتته، أي: الموجودات غير القديم تعالى.

(٢) - ينظر هذا التعليل في: شرح الرضي: ٢٨٦/١، وألمح له قبل الرضي ابن برهان في: شرح اللمع: ٦٢/١.

(٣) - اختار السيّد الشارح مذهب ابن مالك، ونسب ابن مالك لسيبويه، وقد اختلف في حذف اسم (إن) وأخواتها، فقيل: جائز مطلقاً إذا كان ثمة ما يدل عليه، وقيل: ضرورة، وقيل: جائز ما لم يؤدّ إلى أن يلي هذه الحروف فعل أو اسم يحسن عملها فيه، وقيل غير ذلك. ينظر: كتاب سيبويه: ٣٥٧/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٤٢/١، وشرح التسهيل: ١٣/٢، والمنهل الصافي: ٤٤٨/١-٤٤٩، وموصل النبيل: ٣٣٣/١.

(٤) - من الخفيف، وهو للأخطل في: شعره: ٥١١، وشرح شواهد المغني: ٩١٨/٢، وخزانة الأدب: ٤٥٧/١.

والشاهد فيه: حذف اسم (إن) ضمير الشأن، والأصل: إنه من يدخل ...

(٥) - أخرج الحديث الشريف بهذا اللفظ النسائي في: سننه: ٤٦١/٨ برقم (٩٧٠٩)، وبلغظ (إن) من أشد أهل النار، وأحمد في: مسنده: ١٤١/٧ برقم (٤٠٥٠)، ومسلم في: صحيحه: ١٦٧٠/٣ برقم (٢١٠٩).

(٦) - تنظر حكاية الأخفش في: شرح التسهيل: ١٣/٢، وارتشاف الضرب: ١٢٤٦/٣.

(٧) - صدر بيت من الطويل عجزه: فبتنا على ما خلت ناعمي بال،

وهو لعدي بن زيد في: ديوانه: ١٦٢؛ وشرح شواهد المغني: ٦٩٧/٢.

والشاهد فيه: حذف اسم (ليت) وهو غير ضمير الشأن، والأصل: فليتك دفعت، فحذف ضمير المخاطب.

(٨) - من الطويل، وهو للفرزدق في: ديوانه: ٤٨١/٢، كتاب سيبويه: ١٣٥/٢-١٣٦، والأصول في النحو: ٢٤٧/١، وإيضاح شواهد الإيضاح: ١٢٨/١، وخزانة الأدب: ٤٤٤/١٠. والرواية فيها: فلو كنت ضيياً عرفت

قرايتي، وهي الأنسب للمعنى، فلعل (مقالتني) تحريف من التأسخ.

والشاهد فيه: حذف اسم (لكن) وهو غير ضمير الشأن، والأصل: ولكنت زنجي ...

[٢٤٤] فَلَوْ كُنْتَ ضَبِيًّا^(١) عَرَفْتَ مَقَالَتي وَلَكِنْ زَنْجِي عَظِيمُ الْمَشَافِرِ
وَيُحَدِّثُ الْخَبْرَ إِذَا عُلِمَ مَطْلَقًا خِلَافًا لِمَنْ اشْتَرَطَ تَكْيِيدَهُ لِلْأَسْمِ^(٢) قَالَ تَعَالَى ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا
وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ (٢٥)﴾ [الحج]، وَقَالَ ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ (٤١)﴾ [فصلت]،
وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٣):

[٢٤٥] سِوَى أَنْ حَيًّا مِنْ قَرِيشٍ تَقْضَلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الْأَكَارِمَ نَهْشَلَا
أَي: تَقْضَلُوا^(٤).
وَقَالَ الْآخَرُ^(٥):

[٢٤٦] إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًا
وَقَالُوا: إِنَّ مَا لَا وَإِنْ وَلَدًا، أَي: إِنَّ لَنَا^(٦)، وَقَدْ عَقَدَ سَبِيوِيهِ لِهَذَا بَابًا فَقَالَ: (بَابُ إِنَّ مَا لَا وَإِنْ وَلَدًا)^(٧).
وَلَدًا^(٨).

والتَّرْمِ الحذفُ في (لَيْتَ شِعْرِي) مُرَدَّفًا باستفهام كَقَوْلِهِ^(٩):
[٢٤٧] أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبَيْتَنَ لَيْلَةً بَوَادٍ وَحَوْلِي إِذْخِرَّ وَجَلِيلُ
قِيلَ^(١٠): لَسَدَ الاستفهام مَسَدَ الخبر، وجملته /ظ٤٤/ الاستفهام في موضع نصب
بـ(شِعْرِي)^(١١)، واستشكله الرضِيُّ (هَوْنَهُ) بَأَنَّ محلَّ خبر (شِعْرِي) الذي هو مصدرٌ، بعد جميع ذبُولِهِ

(١) - ضبيّا، ببياءين، وهو تصحيّف.

(٢) - ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى عَدَمِ جَوَازِ حَذْفِ الْخَبْرِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْأِسْمُ نَكْرَةً، وَاشْتَرَطَ الْفَرَاءَ لِحَذْفِهِ تَكْرِيرَ (إِنَّ)،
وَذَهَبَ ابْنُ يَعِيشَ إِلَى عَدَمِ جَوَازِ حَذْفِ الْخَبْرِ إِلَّا إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا، وَذَهَبَ السَّيِّدُ الشَّارِحُ مَذْهَبَ
سَبِيوِيهِ وَابْنِ مَالِكٍ الَّذِينَ جَوَّزَا حَذْفَ الْخَبْرِ مَطْلَقًا إِذَا عُلِمَ سِوَاءُ كَانَ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا، أَوْ كَانَ اسْمُهُ نَكْرَةً
أَوْ مَعْرِفَةً. يَنْظُرُ: كِتَابُ سَبِيوِيهِ: ١٤١/٢، وَالْمَقْتَضِبُ: ١٣٠/٤، وَالْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ٢٨٥/١، وَالْغَرَّةُ فِي شَرْحِ
الْمَع: ٣٦-٣٥/١، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ: ٢٤٠-٢٤١، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ١٢٤٩/٣.

(٣) - مِنْ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلْأَخْطَلِ فِي: ذَيْلِ دِيوَانِهِ: ٥٥٩، وَالْمَقْتَضِبُ: ١٣١/٤، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٤٦٢/١٠.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: حَذْفُ خَبَرِ (أَنَّ) فِي قَوْلِهِ: أَنَّ الْأَكَارِمَ نَهْشَلَا، وَتَقْدِيرُهُ: تَقْضَلُوا، كَمَا بَيَّنَّهُ السَّيِّدُ الشَّارِحُ.

(٤) - يَنْظُرُ: الْخَصَائِصُ: ٣٧٦/٢، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٦٣/٢، وَالبديع: ٥٣٩/١.

(٥) - صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الْمُنْسَرَحِ عَجْزُهُ: وَإِنَّ فِي السُّفْرِ إِذْ مَضَى مَهَلًا،

وَهُوَ لِلْأَعَشَى فِي: دِيوَانِهِ: ٢٨٣، وَكِتَابُ سَبِيوِيهِ: ١٤١/٢، وَالْمَقْتَضِبُ: ١٣٠/٤، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٤٦٠/١٠.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: حَذْفُ خَبَرِ (إِنَّ)، وَالتَّقْدِيرُ: إِنَّ مَحَلًّا لَنَا، وَإِنْ مُرْتَحَلًا لَنَا.

(٦) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَبِيوِيهِ: ١٤١/٢، وَالْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ٢٤٧/١، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ: ٢٤٠/١.

(٧) - لَمْ يَتَرَجَّمْ سَبِيوِيهِ الْبَابَ بِهَذِهِ التَّرْجَمَةِ، بَلْ تَرَجَّمَهُ بـ(هَذَا بَابٌ مَا يَحْسُنُ عَلَيْهِ السُّكُوتُ فِي هَذِهِ الْأَحْرَفِ

الْخَمْسَةِ)، وَنَسَبَ الْبَغْدَادِيُّ إِلَى السَّعْدِ التَّقْتَازَانِيِّ هَذَا الْكَلَامَ وَرَدَّهُ بِمَا تَقَدَّمَ. يَنْظُرُ: خَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٤٥٦/١٠.

(٨) - مِنْ الطَّوِيلِ، وَهُوَ بِلا نَسْبَةٍ فِي: شَرْحُ النَّسْهِيلِ: ١٦/٢، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٥٦/٥.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: حَذْفُ الْخَبَرِ بَعْدَ (لَيْتَ شِعْرِي) مِثْلُ مَا بَاسْتِفْهَامٍ، وَالتَّقْدِيرُ: لَيْتَ شِعْرِي مُوجُودٌ أَوْ وَاقِعٌ وَنَحْوُهُ.

مِنْ فاعِلِهِ ومفعولِهِ، فمحلهُ بعدَ الاستفهام فكيف يكونُ الاستفهامُ في مقامِ الخبرِ ومقامُهُ بعدهُ، بل هو خبرٌ وجبَ حذفُهُ بلا سادٍّ مسدِّهٍ لكثرةِ الاستعمالِ^(٣)، انتهى. والشَّعْرُ بمعنى: الفِطْنَةُ، مصدرٌ مِنْ شَعَرْتُ أَشْعُرُ، كَنَصَرْتُ أَنْصُرُ^(٤).

ص: وَتُكْسَرُ (إِنَّ) فِي الْإِبْتِدَاءِ نَحْوُ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ (١)﴾ [القدر]، وَبَعْدَ الْقَسَمِ نَحْوُ ﴿حَم (١)﴾ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ (٢) إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ (٣)﴾ [الدخان]، وَالْقَوْلِ [نَحْوُ] ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ (٣٠)﴾ [مريم]، وَقَبْلَ اللَّامِ نَحْوُ ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ (١)﴾ [المنافقون].

ش: وَإِذْ قَدْ فَرَّغَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى الْأَحْكَامِ الْجَارِيَةِ فِي الْأَحْرُفِ الْمَشَبَّهَةِ شَرَعَ فِي ذِكْرِ الْحُكْمِ الَّذِي يَخْتَصُّ بِهِ هَمْزَةُ (إِنَّ) فاعْلَمَ أَنَّ لَهْمَزَةَ إِنَّ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ: وَجُوبُ الْفَتْحِ، وَجُوبُ الْكَسْرِ، وَجَوَازُ الْأَمْرَيْنِ. فَإِنَّ سَدَّ الْمَصْدَرِ مَسَدَّهَا مَعَ مَعْمُولِيهَا وَجِبَ الْفَتْحِ، وَإِلَّا وَجِبَ الْكَسْرُ، وَإِنْ جَازَ الْأَمْرَانِ جَازَ الْأَمْرَانِ، وَقَدْ اقْتَصَرَ الْمُصَنِّفُ عَلَى بَيَانِ الْحَالَةِ الْوَسْطَى فَذَكَرَ هُنَا مِنْ صَوَرِهَا أَرْبَعَةً:

الأُولَى: إِذَا وَقَعَتْ فِي ابْتِدَاءِ الْكَلَامِ حَقِيقَةً نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَمِنْهُ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ (١)﴾ [القدر]، أَوْ حُكْمًا نَحْوُ ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ (٦٢)﴾ [يونس]، ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ (٦٥)﴾ [يونس].

وَالثَّانِيَةُ: إِذَا وَقَعَتْ جَوَابًا لِقَسَمٍ لَمْ يُذَكَّرْ فِعْلُهُ، أَوْ ذُكِرَ مَعَ اللَّامِ^(٥)، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ ﴿حَم (١)﴾ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ (٢)﴾ وَالثَّانِي نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ؛ لِأَنَّ جَوَابَ الْقَسَمِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً.

(١) - اختلفَ في جُمْلَةِ الاستفهامِ الواقعةِ بعدَ (ليتَ شُعْرِي)، فظاهرُ كلامِ سيبويه أنها في موضعِ رفعٍ خبرِ (ليتَ)، وهو مذهبُ الرَّجَّاحِ، وقيلَ: سَدَّتْ مَسَدَ الخبرِ المحذوفِ وعُلِّقَ عنها المصدرُ (شُعْرِي)، وهو مذهبُ الفارسيِّ وابنِ مالكٍ والرُّضِيِّ وأبي حَيَّانَ، وذهبَ ابنُ هشامٍ إلى أَنَّ (ليتَ شُعْرِي) لا تحتاجُ إلى خبرٍ فهي بمعنى: ليتني أشعرُ، وثَمَّةُ أقوالٍ أُخَرُ. ينظر: كتاب سيبويه: ٢٣٦/١، وشرح السِّيرافي: ٥٤/٥، والتَّعليقة على كتاب سيبويه: ٢٣٦/١، وارتشاف الضَّرْبِ: ١٢٥٠/٣-١٢٥١، ومغني اللبيب: ٦٢/٥.

(٢) - ينظر: أمالي ابن الشَّجَرِيِّ: ٤٦/١، والبدیع: ٥٦٤/١، وشرح المفصل: ٢٤٤/١، وشرح الكافية الشَّافِيَّة: ٤٧٧/١.

(٣) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ١٤٢/٦-١٤٣.

(٤) - ينظر: شرح اللباب للروزنِي: ٦٢٥/١.

(٥) - تابع السَّيِّدُ الشَّارِحُ ابنَ هشامٍ في (أوضح المسالك) في تقييدهِ وجوبِ الكسرِ بعدمِ ذكرِ فعلِ القَسَمِ، أو ذكرِهِ مَعَ اللَّامِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّ وَقَعَتْ بعدَ فعلٍ قَسَمٍ وَلَا لَامَ بعدها جَازَ فِيهَا الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ، وَنَسَبَ الرُّضِيُّ هَذَا الْمَذْهَبَ إِلَى الْمَبْرَدِ وَالْكَوْفِيِّينَ، وَنَسَبَهُ هَذَا الرَّأْيَ لِلْمَبْرَدِ غَيْرَ دَقِيقَةً فِكْلَامُهُ فِي (المقتضب) صَرِيحٌ بِمُوافَقَةِ مَذْهَبِ الْبَصَرِيِّينَ فِي وَجُوبِ كَسْرِ هَمْزَةِ (إِنَّ) بعدَ الْقَسَمِ مَطْلَقًا، إِلَّا إِنْ كَانَ لَهُ رَأْيٌ آخَرُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ. ينظر: المقتضب: ١٠٧/٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٦٠/١-٤٦١، وشرح الرُّضِيِّ: ٩٩/٦، وأوضح المسالك: ٣٣٠/١.

الثالثة: إذا وقعت محكيّة بالقول نحو ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ (٣٠)﴾ [مريم]؛ لأنَّ المحكيّ بالقول لا يكون إلّا جملةً، أو ما يؤدي معناها^(١).

الرابعة: إذا وقعت قبل لام الابتداء نحو ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ (١)﴾ [المنافقون]؛ إذ لو فتحت لزم تسليط العامل عليها، واللام لها الصدارة فيمنع عمل ما قبله فيما بعده^(٢).

الخامسة: إذا وقعت أول الصلة نحو ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَتَوَّء بِالْعُصْبَةِ (٧٦)﴾ [القصص]؛ وذلك لأنَّ صلة غير (أل) يجب أن تكون جملةً.

السادسة^(٣): إذا وقعت أول الصفة نحو: مررتُ برجلٍ إنَّه فاضلٌ؛ إذ الفتح يؤدي إلى وصف أسماء الأعيان بالمصادر.

السابعة: إذا وقعت أول الجملة الحالية نحو ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ (٥)﴾ [الأنفال]، إذ الفتح يؤدي إلى التأويل بالمصدر، والمؤول لا يكون إلّا معرفةً، وشرط الحال التثكير.

الثامنة: إذا وقعت خبرًا عن اسم عينٍ نحو: زيدٌ إنَّه فاضلٌ، إذ لا يُخبر بالمصدر عن أسماء الأعيان.

وذكر المصنّف في بعض كُتبه صورةً تاسعةً، وهي ما إذا وقعت أول الجملة المضاف إليها ما يختصُّ بالجمل كـ(إذ) و(إذا) و(حيثُ) نحو: جلستُ إذا، وإذ، وحيثُ إنَّ زيدًا جالسٌ، قال: وقد أُلغِ الفقهاء وغيرهم بفتح (إنَّ) بعد (حيثُ)، وهو لحنٌ فاحشٌ، فإنَّها لا تُضاف إلّا إلى الجملة، و(إنَّ) ومعمولاها في تأويل المفرد^(٤)، انتهى. وليس ما ذكره بموافقٍ عليه، فقد أوجب جماعةٌ منهم نجم الأئمة^(٥)، والسيدُ ركنُ الدين^(٦)، وصاحبُ (اللباب)^(٧) فتحها نظرًا لأصالة الأفراد في المضاف إليه، إليه،

(١) - ما يؤدي معنى الجملة نحو: قُلْتُ قصيدةً، أو شعرًا، لأنَّ القصيدة والشعر مكونان من جملٍ. ينظر: شرح التسهيل: ٩٤/٢، وشرح شذور الذهب للجوري: ٦٦٣/٢.

(٢) - لأنَّ اللام معلقةٌ للفعل فصار لما بعده حكمُ الابتداء؛ لأنَّها في حكم التقديم، فلذلك وجب الكسر، ولولا اللام لوجب الفتح. ينظر: شرح ألفية ابن معطي للقواس: ٩٢٨/١/٢، وشرح شذور الذهب: ٢٦٧.

(٣) - السادس، والصواب ما أثبتُّه.

(٤) - ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٦٦.

(٥) - لم أقف على هذا الرأي للرّضي في شرح الكافية.

(٦) - أجاز ركنُ الدين الاستراديّ الفتح ولم يوجبهُ. ينظر: البسيط في شرح الكافية: ٥٦٣/٢.

(٧) - المتبادر عند ذكر صاحب اللباب هو تاجُ الدين محمدٌ - وقال الزركلي: محمد بنُ محمّد - بنُ أحمد الإسفراييني، نحويٌّ بارعٌ، من مؤلفاتِهِ: اللباب في علم الإعراب، ولبُّ الإعراب، وفتحة الإعراب في إعراب الفاتحة، تُوفي سنة (٦٨٤هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٢١٩/١، والأعلام: ٣١/٧.

وَأَجَارَ بَعْضُهُمُ الْفَتْحَ وَالْكَسْرَ نَظْرًا إِلَى كِلَا الْوَجْهَيْنِ^(١).

وَأَمَّا وَجُوبُ الْفَتْحِ فِي صُورٍ ثَمَانِيَةٍ:

أَحَدُهَا: إِذَا وَقَعَتْ مَعَ مَعْمُولِهَا فَاعِلَةً نَحْوُ ﴿وَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ (٥١)﴾ [العنكبوت].
الثَّانِيَةُ: إِذَا وَقَعَتْ نَائِبَةً عَنْهُ نَحْوُ ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ (١)﴾ [الجن].
الثَّالِثَةُ: إِذَا وَقَعَتْ مَفْعُولَةً غَيْرَ مُحْكِيَةٍ بِالْقَوْلِ نَحْوُ ﴿وَلَا تَخَافُونْ أَنْكُمُ اشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ (٨١)﴾ [الأنعام]،
وَجِئْتُكَ أَتَيْ أَحْبَبُكَ، وَيُعْجِبُنِي جُلُوسُكَ عِنْدَنَا، وَأَنْتَ تُحَدِّثُنَا.
الرَّابِعَةُ: أَنْ تَقَعَ مُبْتَدَأٌ نَحْوُ ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً (٣٩)﴾ [فصلت]، وَكَانَ عِنْدِي أَنْكَ فَاضِلٌ.

الخَامِسَةُ: إِذَا وَقَعَتْ /٦٥/ خَبَرًا عَنْ اسْمٍ مَعْنَى غَيْرِ قَوْلٍ نَحْوُ: اعْتِقَادِي أَنَّكَ فَاضِلٌ بِخِلَافِ: قَوْلِي: إِنَّهُ فَاضِلٌ؛ فَلَأَنَّهَا وَقَعَتْ حِينَئِذٍ خَبَرًا عَنْ (قَوْلِي)، وَلَا تَحْتَاجُ إِلَى رَابِطٍ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ نَفْسُ الْمُبْتَدَأِ فِي الْمَعْنَى، إِذِ الْمَقْصُودُ بِهَا حِكَايَةُ لَفْظِهَا، وَالتَّعْدِيرُ: قَوْلِي هَذَا اللَّفْظَ، بِخِلَافِ الْأَوَّلَى فَإِنَّهَا لَوْ كُسِرَتْ لَمْ يَكُنْ نَمَّةً رَابِطًا، وَاسْمٌ (إِنَّ) لَا يَعُودُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ.

السَّادِسَةُ: إِذَا وَقَعَتْ مَجْرُورَةً بِالْحَرْفِ نَحْوُ ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ (٦)﴾ [الحج].
السَّابِعَةُ: إِذَا وَقَعَتْ مَجْرُورَةً بِمَا لَا يَخْتَصُّ بِالْجُمْلِ^(٢) نَحْوُ ﴿مِثْلُ مَا أَنْكُمُ تَنْطَفُونَ (٢٣)﴾ [الذاريات].
الثَّامِنَةُ: إِذَا وَقَعَتْ تَابِعَةً لَشَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ، مَعْطُوفَةٌ كَانَتْ نَحْوُ ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ (٤٧)﴾ [البقرة]، أَوْ مُبْدَلَةً نَحْوُ ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ (٧)﴾ [الأنفال]، أَوْ مُؤَكِّدَةً نَحْوُ: يُعْجِبُنِي أَنْكَ قَائِمٌ إِنَّكَ قَائِمٌ.

فهذه الصُّورُ الثَّمَانِيَةُ يَجِبُ فِيهَا فَتْحُ (أَنْ)؛ لِأَنَّهَا مِنْ مَوَاضِعِ الْمَفْرَدَاتِ لَا مِنْ الْجُمْلِ.

وَأَمَّا جَوَازُ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ فِي تِسْعِ^(٣) صُورٍ:

أَحَدُهَا: إِذَا وَقَعَتْ خَبَرًا عَنْ قَوْلٍ، وَخَبَرَهَا قَوْلٌ، وَفَاعِلُ الْقَوْلَيْنِ وَاحِدٌ نَحْوُ: قَوْلِي أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ، فَالْفَتْحُ عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ عَلَى حَقِيقَتِهِ مِنَ الْمَصْدَرِيَّةِ وَالْخَبَرُ مَفْرَدٌ، أَي: قَوْلِي: حَمْدُ اللَّهِ، وَالْكَسْرُ عَلَى أَنَّهُ بِمَعْنَى

وَلَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ فِي (اللباب) وَلَا فِي (ضوء المصباح).

(١) - يجوزُ في قياسٍ من أجازَ إضافةً (حيثُ) إلى المفردِ نحو: أَمَا تَرَى حَيْثُ شَهِيلٌ طَالَعًا ... فِي رَوَايَةِ جَرِّ (شَهِيلٍ)، يَنْظُرُ: الْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ٥٤٨/١، وَالْجَنَى الدَّانِي: ٤٠٧، وَصَحَّحَ فَتَحَهَا بَعْدَ (حَيْثُ) الدَّمَامِينِيُّ، وَقَاسَ الْفَاكُهِيُّ عَلَيْهَا (إِذْ)؛ إِذْ يُؤَيِّدُهُ جَوَازُ الْوَجْهَيْنِ فِي (إِذَا) الْفَجَائِيَّةِ مَعَ اخْتِصَاصِهَا بِالْجُمْلَةِ. يَنْظُرُ: تَعْلِيقُ الْفَرَائِدِ: ٣٥-٣٦، وَمَجِيبُ الْبَدَا: ٥٢/٢.

(٢) - هَكَذَا عَبَّرَ السَّيِّدُ الشَّارِحُ، وَأَكْثَرُ النُّحَوِّيِّينَ عَبَّرُوا عَنْ هَذَا الْمَوْضِعِ بِ-(مَجْرُورَةٍ بِالْإِضَافَةِ)، وَتَعْبِيرُهُ أَدَقُّ لِأَنَّ فِيهِ احْتِرَازًا عَمَّا يُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ ك-(إِذَا) وَ-(إِذْ) وَ-(حَيْثُ)، لِأَنَّ هَمْزَتَهَا تُكْسَرُ حِينَئِذٍ. يَنْظُرُ: الْجَنَى الدَّانِي: ٤٠٩، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكُ: ٣٢٦/١، وَتَعْلِيقُ الْفَرَائِدِ: ٣٧/٤، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ: ٢٩٩/١، وَمَجِيبُ الْبَدَا: ٥٣/٣.

(٣) - تِسْعَةٌ، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

المقول، أي: مقولي: إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ، والخبرُ جملةٌ وهي مستغنيةٌ عن العائد؛ لأنها نفسُ المبتدأ في المعنى^(١). ولو انتفى القولُ الأولُ وجبَ الفتحُ نحو: عملي أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ، أو القولُ الثاني أو اختلفَ القائلُ وجبَ الكسرُ، فالأولُ نحو: قولي: إِنِّي مُؤْمِنٌ، والثاني نحو: قولي: إِنَّ زَيْدًا يَحْمَدُ اللَّهَ^(٢).
الثانية: إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ (إِذَا) الفجائيةِ كقوله^(٣):

[٢٤٨] وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

فالفتحُ على معنى: إِذَا العبوديةُ، أي: حاصلةٌ، كما تقول: خَرَجْتُ إِذَا الْأَسَدُ، والكسرُ على معنى: إِذَا هو عبدٌ^(٤).

الثالثة: إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ فَاءِ الْجَزَاءِ نَحْوُ ﴿مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ (٥٤)﴾ [الأنعام]، فالفتحُ على معنى: الغفرانُ أو الرَّحْمَةُ حاصلٌ، أو: فالحاصلُ الغفرانُ أو الرَّحْمَةُ، والكسرُ^(٥) على معنى: فهو غفورٌ رحيمٌ^(٦).

الرابعة: إِذَا وَقَعَتْ مَوْضِعَ التَّعْلِيلِ نَحْوُ ﴿إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ (٢٨)﴾ [الطُّور]، قرأ نافعٌ والكسائيُّ بالفتح، على تقديرِ لامِ العلةِ، أي: لَأَنَّ، والباقونَ بالكسرِ^(٧)، على أَنَّهُ تعليلٌ مُستأنفٌ. الخامسة: إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ فِعْلِ قَسَمٍ لَا لَامَ بَعْدَهَا كقوله^(٨):

[٢٤٩] أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ
أَنِّي أَبُو ذِيَالِكَ الصَّبِيِّ

فالفتحُ بتقديرِ (على)، والكسرُ على الجوابِ.

(١) - ينظر: كتاب سيبويه: ١٤٣/٣، والأصول في النحو: ٢٧٢/١، والكافي في شرح الهادي: ٥٥٣/١، والمغني في النحو: ١٨٩/٣-١٩٠.

(٢) - ينظر: أوضح المسالك: ٣٣١-٣٣٢، وشرح الأشموني: ٣٠٤/١، وشرح النصريح: ٣٠٧/١.

(٣) - من الطَّوِيلِ، وهو بلا نسبة في: كتاب سيبويه: ١٤٤/٣، والمقتضب: ٣٥١/٢، والأصول في النحو: ٢٦٥/١، والمقاصد النحوية: ٧١٨/٢، وتخليص الشواهد: ٣٤٨.

والشَّاهِدُ فِيهِ: جَوَّازُ فَتْحِ هَمْزَةٍ (أَنَّ) وَكُسْرَهَا بَعْدَ (إِذَا) الْفَجَائِيَّةِ.

(٤) - والأوَّلُ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحَوِّجُ إِلَى تَقْدِيرٍ مَحْذُوفٍ. ينظر: شرح التسهيل: ٢٢/٢، وشرح الرضوي: ١٠١/٦.

(٥) - قرأ عاصمٌ وسهلٌ وابنُ عامرٍ ونافعٌ ويعقوبٌ والحسنُ والشَّيْبَوِيُّ بالفتح، وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمروٌ وحمزةٌ والكسائيُّ وأبو جعفرٌ والأعمشُ وخلفٌ بالكسرِ. ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٤٣٦/٢-٤٣٧.

(٦) - ينظر: كتاب سيبويه: ١٣٤/٣، والمقتضب: ٣٥٧/٢، والجنى الداني: ٤١٢.

(٧) - أي: باقي السبعة، وروى ابنُ جَمَّازٍ عن نافعٍ الكسِرَ كحمزة. ينظر: السبعة في القراءات: ٦١٣.

(٨) - من الرَّجَزِ، وهو لُزُومَةٌ فِي: ملحق ديوانه: ١٩٠، والمقاصد النحوية: ٧٢٣/٢.

والشَّاهِدُ فِيهِ: جَوَّازُ فَتْحِ هَمْزَةٍ (أَنِّي)؛ لِأَنَّهُا وَقَعَتْ بَعْدَ فِعْلِ قَسَمٍ لَا لَامَ بَعْدَهَا.

السادسة: إذا وقعت بعد واو مسبوقه بمفردٍ صالحه للعطف عليه نحو ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرِى (١١٨) وَأَنْتَ لَا تَطْمَأ (١١٩)﴾ [طه] قرأ نافع وأبو بكر^(١) بالكسر، إمّا على الاستثناف، أو العطف على جملة (إِنَّ) الأولى، والباقون بالفتح^(٢)، بالعطف على (أَنْ لَا تَجُوعَ).
السابعة: إذا وقعت بعد حتّى، ويختصّ الفتح بالجارّة والعاطفة نحو: عرفتُ أمورك حتّى أنّك فاضلٌ، والكسر بالإبتدائية نحو: مرض زيد حتّى إنّهم لا يرجونه^(٣).
الثامنة: إذا وقعت بعد (أما) نحو: أما أنّك فاضلٌ، فالفتح على أنّها بمعنى: حقّا أنّك فاضلٌ^(٤)، وهو قليل^(٥)، والكسر على أنّها حرفٌ استفتاحٍ بمنزلة (ألا) الاستفتاحيّة.
التاسعة: إذا وقعت بعد (لا جرّم) والغالب الفتح نحو ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ (٢٣)﴾ [النحل]، فالفتح عند سيبويه على أنّ (جرّم) فعلٌ ماضٍ، و(أَنَّ) وصلتها فاعلٌ، والمعنى: وجب أنّ الله يعلم، و(لا) صلة^(٦)، وعند الفراء على أنّ (لا جرّم) بمنزلة لا رجل، ومعناها: لا بُدَّ، وبعدهما (من) مقدّرة، والكسر على ما حكاه الفراء من أنّ بعضهم يُنزّلها منزلة اليمين ويقول: لا جرّم لآتينك، ولا جرّم أنّك ذاهبٌ، ولا جرّم لقد أحسنت^(٧).

ص: وَيَجُوزُ/ظه ٦/ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى مَا تَأَخَّرَ مِنْ خَبَرٍ (إِنَّ) الْمَكْسُورَةَ أَوْ اسْمَهَا، أَوْ مَا^(٨) تَوَسَّطَ مِنْ مَعْمُولِ الْخَبَرِ أَوْ ضَمِيرِ الْفَصْلِ، وَيَجِبُ مَعَ (إِنَّ) الْمُخَفَّفَةَ إِنْ أَهْمِلْتَ وَلَمْ يَظْهَرِ الْمَعْنَى.

(١) - أبو بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي، كنيته هي اسمه على الأشهر، وقيل: اسمه شعبة، راوي عاصم بن أبي النّجود قرأ القرآن عليه ثلاث مرّات، توفّي سنة (١٩٣هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار: ٨٠. والمراد: أنّها قراءة نافع وقراءة عاصم برواية أبي بكر بن عياش.

(٢) - أي: باقي السبعة. ينظر: السبعة في القراءات: ٦١٣.

(٣) - ينظر: الكافي في شرح الهادي: ٥٤٧/١، وشرح التسهيل: ٢٤/٢، وأوضح المسالك: ٣٣٢/١.

(٤) - الهمزة همزة استفهام، و(ما) بمعنى (حقاً) و(أَنَّ) وصلتها مؤوَّلة بمصدرٍ مبتدأ، و(حقاً) مصدرٌ واقع ظرفاً مخبرٌ به. ينظر: شرح التسهيل: ٢٣/٢، والتّذليل والتّكميل: ٨٦/٥.

(٥) - ينظر: كذا نقل الأزهري عن (حواشي) ابن هشام. ينظر: شرح التّصريح: ٣٠٨/١.

(٦) - قال سيبويه: ((وَأَمَّا قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ (٦٢)﴾ [النحل] فَإِنَّ (جرّم) عملتُ فيها لأنّها فعلٌ، فعلٌ، ومعناها: لقد حقّ أنّ لهم النار. ولقد استحقّ أنّ لهم النار، وقول المفسّرين: معناها: حقّاً أنّ لهم النار، يدلّك أنّها بمنزلة: هذا الفعل إذا مُثِّلَتْ)). كتاب سيبويه: ١٣٨/٣.

(٧) - قال الفراء: ((وقوله: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ (٢٢)﴾ [هود] كلمةٌ كانت في الأصل بمنزلة لا بُدَّ أنّك قائمٌ، ولا محالة أنّك ذاهبٌ، فجرّت على ذلك، وكثّر استعمالهم إيّاها، حتّى صارت بمنزلة (حقاً) ألا ترى أنّ العرب تقول: لا جرّم لآتينك، لا جرّم قد أحسنت، وكذلك فسّرها المفسّرون بمعنى (الحق)). معاني القرآن: ٨/٢.

(٨) - واسمها وما، والصّواب ما أثبتّه من (القطر).

ش: يجوز دخول لام الابتداء بعد (إن) المكسورة، وتُسمَّى اللام المزلحقة والمزحفة، وبنو تميم يقولون: زُحْلُوقَةٌ، بالقاف، وأهل العالية يقولون: زُحْلُوقَةٌ، بالفاء^(١)، وسميت بذلك لأن أصل دخولها قبل (إن) فكريها افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين فزحلقوا اللام دون (إن)؛ لئلا يتقدم معمولها^(٢)، وإنما لم يُدْعَ أن أصل دخولها على اسم (إن)؛ لئلا يحول ما له صدر الكلام بين العامل والمعمول، قاله في (المغني)^(٣).

قال سيبويه: وسميت لام الابتداء لأنها تدخل على المبتدأ^(٤). وتدخل على غيره بعد (إن) لشبهه به على أربعة أشياء:

أحدها: الخبر، وذلك بثلاثة شروط^(٥): الأول: أن يكون مؤخرًا^(٦) عن الاسم. الثاني: أن لا يكون منفياً. الثالث: أن لا يكون ماضياً متصرفاً خالياً من (قد) نحو ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾ (٣٩) إبراهيم، ونحو: إن زيدا لأبوه قائم، ونحو ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ (١٢٤) النحل، ونحو ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ (٤) القلم، ونحو: إن زيدا لعندك، ونحو: إنك لنعم الرجل، ونحو: إن زيدا لقد قام، بخلاف نحو ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾ (١٢) المزمل، ونحو ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ (٤٤) يونس، ونحو ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى﴾ (١٣٢) البقرة.

وإنما دخلت الخبر المفرد؛ لأنه أشبه المبتدأ، وعلى الجملة الاسمية لأنها مبتدأ وخبر، وعلى المضارع لشبهه بالاسم، وعلى الظرف وعدليه؛ لأنهما في حكم الاسم، وعلى الماضي الجامد؛ لأنه كالاسم، وعلى الماضي المقرون بـ(قد)؛ لقرب زمانه من الحال فأشبهه المضارع، والمضارع مشابه للاسم، ومُشابهة المُشابهة للشيء مُشابهة^(٧). ولم تدخل الخبر إذا تقدم لئلا يتوالى حرفاً توكيد، ولا إذا

(١) - والزحالف أو الزحالف: أثر تزلج الصبيان من فوق إلى أسفل، واحذتها زحْلُوقَةٌ في لغة أهل العالية، وزحْلُوقَةٌ في لغة تميم. ينظر: الكنز اللغوي في اللسان العربي: ٦٤، وتهذيب اللغة: ١٩٨/٥ مادة (زحلق).

(٢) - أي: يتقدم معمول (إن) عليها.

(٣) - ينظر: مغني اللبيب: ٢٥٣/٣.

(٤) - هذا مضمون كلام سيبويه، فقد قال: ((هذه اللام لا تلحق أبداً إلا في الابتداء. ألا ترى أنك تقول: أشهد لعبد الله خير من زيد، كأنك قلت: والله لعبد الله خير من زيد، فصارت (إن) مبتدأة حين ذكرت اللام هنا، كما كان عبد الله مبتدأ حين أدخلت فيه اللام. فإذا ذكرت اللام هنا لم تكن إلا مكسورة، كما أن عبد الله لا يجوز هنا إلا مبتدأ)). كتاب سيبويه: ١٤٦/٣-١٤٧، وما ذكره السيد الشارح هو كلام خالد الأزهرى. ينظر: شرح النصريح: ٣١١/١.

(٥) - ينظر: كتاب سيبويه: ١٤/١-١٥، وسر صناعة الإعراب: ٥٢/٢، والكافي في شرح الهادي: ٥٣٢/١، وشرح ابن الناطم: ١٢٢، وأصح المسالك: ٣٣٣/١-٣٣٤، وشرح النصريح: ٣١١/١.

(٦) - مؤخر، والصواب ما أثبتته.

(٧) - ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٣١/١-٤٣٢، والمقاصد الشافية: ٣٥٠/٢، وشرح النصريح: ٣١٢/١.

كَانَ مَنْفَعًا؛ لِئَلَّا يُجْمَعَ بَيْنَ مُتَمَاثِلَيْنِ فِي نَحْوِ: (لَمْ) وَ(لَنْ) وَ(لَمَّا) وَ(لَا)، وَحَمَلُ مَا لَيْسَ فِيهِ اللَّامُ مِنْ أَدَوَاتِ النَّفْيِ عَلَى مَا فِيهِ^(١)، وَلَمْ تَدْخُلِ الْمَاضِي الْمُنْتَصِرِفِ الْخَالِي مِنْ (قَدْ)؛ لِعَدَمِ شَبْهِهِ بِالْأَسْمِ. وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي جَوَازِ دُخُولِ اللَّامِ عَلَى الْخَبَرِ بَيْنَ أَنْ يَتَأَخَّرَ مَعْمُولُهُ، كَمَا مَثَّلْنَا، أَوْ يَتَقَدَّمَ نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا طَعَامَكَ لِأَكْلٍ، وَإِنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ لِقَائِمٌ^(٢)، فَمَا قَالَهُ ابْنُ النَّازِمِ مِنْ شَرْطِ دُخُولِ اللَّامِ عَلَيْهِ تَأَخُّرَ مَعْمُولِهِ^(٣) وَهَمَّ لَوْرُودِهِ فِي التَّنْزِيلِ كَثِيرًا نَحْوُ ﴿إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ (١١) [العاديات]. لَخَبِيرٌ (١١) [العاديات].

الثَّانِي مِمَّا تَدْخُلُ عَلَيْهِ اللَّامُ بَعْدَ (إِنَّ): الْأَسْمُ، بِشَرْطِ وَاحِدٍ وَهُوَ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْخَبَرِ نَحْوُ ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ (١٣) [آل عمران]، أَوْ عَنِ مَعْمُولِهِ إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا نَحْوُ: إِنَّ عِنْدَكَ لَزَيْدًا مُقِيمٌ، وَإِنَّ عِنْدَكَ لَعَمْرًا رَاحِلٌ^(٤).

الثَّالِثُ: مَعْمُولُ الْخَبَرِ وَذَلِكَ بِشَرْطَيْنِ:

الأَوَّلُ: أَنْ يَتَوَسَّطَ بَيْنَ الْخَبَرِ وَالْأَسْمِ، أَوْ بَيْنَ الْأَسْمِ وَغَيْرِهِ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ غَيْرَ حَالٍ نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا لَعَمْرًا^(٥) ضَارِبٌ، وَنَحْوُ: إِنَّ فِي الدَّارِ لَعِنْدَكَ زَيْدًا جَالِسٌ، بِخِلَافِ نَحْوِ: إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ فِي الدَّارِ، وَنَحْوِ: إِنَّ زَيْدًا رَاكِبًا مُنْطَلِقٌ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا^(٦).

أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِئَلَّا يُبْخَسَ حَقُّهَا كُلُّ الْبَخْسِ بِتَأْخِيرِ مَا حَقُّهُ صَدْرُ الْكَلَامِ عَنْ جُزْئِي الْكَلَامِ اللَّذَيْنِ^(٧) هُمَا عَمْدَتَانِ^(٨)، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِعَدَمِ السَّمَاعِ بِهِ، وَإِنْ اقْتَضَاهُ الْقِيَاسُ عَلَى الْمَفْعُولِ^(٩) وَالظَّرْفِ. وَزَادَ فِي (الْأَوْضَحِ) شَرْطًا ثَالِثًا، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ صَالِحًا لِلَّامِ، كَمَا مَثَّلْنَا، فَلَوْ لَمْ يَصْلُحْ لَهَا امْتِنَاعُ دُخُولِهَا عَلَى مَعْمُولِهِ نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا عَمْرًا ضَرْبٌ، لَكُونَهُ فِعْلًا مَاضِيًا^(١٠)، وَاحْتِجَّ لِذَلِكَ بِأَنَّ دُخُولَهَا عَلَى

(١) - ينظر: المقاصد الشَّافِيَّة: ٣٤٩/٢.

(٢) - ينظر: الأصول في النَّحْوِ: ٢٣١/١، واللامات: ١٥٧، والإغفال: ٤٣٥/٢، والكافي في شرح الهادي: ٥٣٣/١، وارتشاف الضَّرْبِ: ١٢٦٥/٣، والمقاصد الشَّافِيَّة: ٣٩٠/٢.

(٣) - قَالَ ابْنُ النَّازِمِ: ((أَمَّا الْخَبَرُ فَتَدْخُلُ عَلَيْهِ اللَّامُ بِشَرْطِ أَلَّا يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُهُ)). شرح ابن النَّازِمِ: ١٢٢.

(٤) - ينظر: اللامات: ٧٧، والمفصل: ٢٩٩، والكافي في شرح الهادي: ٥٣٣/١.

(٥) - لِعَمْرٍ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٦) - ينظر: أَوْضَحِ الْمَسَالِكَ: ٣٣٧/١، وشرح الأَشْمُونِيِّ: ٣١٠/١.

(٧) - الَّذِينَ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٨) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ١١٧/٦، والغَرَّةُ فِي شَرْحِ اللَّعْمِ: ٥٠/١، والمغني في النَّحْوِ: ١٦٨/٣.

(٩) - كَمَا فِي نَحْوِ مَا أَجَازَهُ الْأَخْفَشُ وَالْفَرَّاءُ وَغَيْرُهُ مِنْ مِثْلِ: إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ أَكَلٌ، أَوْ أَكَلٌ. وَمَنْعَهُ أَبُو حَيَّانٍ أَيْضًا بِحُجَّةِ عَدَمِ السَّمَاعِ، وَأَنَّهُ لَا يَقَاسُ عَلَى الظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ؛ لِأَنَّهُمَا يُتَوَسَّعُ فِيهِمَا مَا لَا يُتَوَسَّعُ فِي غَيْرِهِمَا، وَسِيَّاتِي كَلَامِ السَّيِّدِ الشَّارِحِ عَلَى هَذَا وَشَيْكََا. ينظر: سُرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ: ٥٢/٢، وشرح التَّسْهِيلِ: ٢٩/٢، وارتشاف الضَّرْبِ: ١٢٦٥/٣، وشرح قطر الندى: ١٦٤.

على المَعْمُولِ فَرَعُ دَخُولِهَا على العَامِلِ فَكَيْفَ يَتَقَرُّ فَرَعٌ عَنْ غَيْرِ أَصْلٍ^(٢)، وقد أَجَازَ الْأَخْفَشُ والْفَرَّاءُ^(٣) دَخُولَ اللَّامِ على المَعْمُولِ في هذه المسأَلَةِ، وَحَجَّتُهُمَا أَنَّ المَانِعَ إِنَّمَا قَامَ بِالْخَبَرِ لكونِهِ فعلاً ماضِياً، وَأَمَّا المَعْمُولُ فَاسْمٌ^(٤)، وَوَافَقَهُمَا المَصْنُفُ في حواشِيهِ على (الْخُلَاصَةِ) مُسْتَدَلًّا بِإِجَازَةِ البَصْرِيِّينَ: زَيْدًا عَمَرُو ضَرَبَ، مع مَنْعِهِم تَقَدُّمَ الْخَبَرِ إِذَا كَانَ فعلاً، فَأَجَازُوا تَقْدِيمَ المَعْمُولِ وَلَمْ يُجِيزُوا تَقْدِيمَ العَامِلِ؛ لِأَنَّ المَانِعَ /و٦٦/ مِنْ تَقْدِيمِ العَامِلِ الِاتِّبَاسُ، وَذَلِكَ خَاصٌّ بِهِ دُونَ المَعْمُولِ فَكَذَا هُنَا^(٥).

الرَّابِعُ مِمَّا تَدَخَّلَ عَلَيْهِ اللَّامُ بَعْدَ (إِنَّ): الضَّمِيرُ المُسَمَّى عِنْدَ البَصْرِيِّينَ (فَضْلاً)؛ لكونِهِ فَاصِلاً^(٦) بَيْنَ الْخَبَرِ وَالتَّعْبِتِ، وَإِنَّمَا دَخَلَهُ اللَّامُ لكونِهِ مَقْوِياً لِلْخَبَرِ بِرَفْعِهِ تَوْهُمَ السَّامِعِ كَوْنَ الْخَبَرِ تَابِعاً فَتُزَلَّ مَنْزِلَةُ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنَ الْخَبَرِ، أَوْ لكونِهِ نَفْسَ الْاسْمِ فِي الْمَعْنَى.

وَيُسَمَّى عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ (عِمَاداً)؛ لكونِهِ حَافِظاً^(٧) لَمَّا بَعْدَهُ حَتَّى لَا يَسْقُطَ عَنِ الْخَبَرِيَّةِ كَالْعِمَادِ فِي الْبَيْتِ الْحَافِظِ لِلسَّقْفِ مِنَ السَّقُوطِ^(٨)، وَذَلِكَ نَحْوُ ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ (٦٢) [آل عمران]، عَلَى رَأْيِ مَنْ لَمْ يُعَرِّبِ الضَّمِيرَ مُبْتَدَأً، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ (إِنَّ)^(٩)، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ حِينَئِذٍ ضَمِيرَ فَصْلِ؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ الْفَصْلِ لَمَّا كَانَ الْغَرَضُ مِنْ إِتْيَانِهِ مَا ذَكَرْنَا، أَعْنِي رَفْعَ التَّبَاسِ الْخَبَرِ الَّذِي بَعْدَهُ بِالْوَصْفِ، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى الْحَرْفِ، أَعْنِي إِفَادَةَ الْمَعْنَى فِي غَيْرِهِ، صَارَ حَرْفاً وَانْخَلَعَ عَنْهُ لِبَاسُ الْاسْمِيَّةِ^(١٠).

قَوْلُهُ: وَيَجِبُ ... إلخ، أَي: وَيَجِبُ دَخُولُ اللَّامِ مع (إِنَّ) الْمُخَفَّفَةِ الْمَكْسُورَةِ بِشَرْطَيْنِ^(١١):
الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ مَهْمَلَةً.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ قَصْدُ الْإِثْبَاتِ غَيْرَ ظَاهِرٍ؛ وَذَلِكَ لِئَلَّا يُتَوَهَّمَ كَوْنُهَا نَافِيَةً، وَلِذَلِكَ تُسَمَّى اللَّامُ الْفَارِقَةَ^(١٢)، فَلَوْ اخْتَلَّ أَحَدُ الشَّرْطَيْنِ وَجَبَ تَرْكُهَا، وَذَلِكَ بِأَنْ تَكُونَ عَامِلَةً فِي اسْمٍ غَيْرِ مَبْنِيٍّ، أَوْ

(١) - ينظر: أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ: ٣٣٧/١.

(٢) - ينظر هذا الاحتجاج في: الْجَنَى الدَّانِي: ١٣٢، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٣١٤/١.

(٣) - نُسِبَ هَذَا الْمَذْهَبُ لِلْفَرَّاءِ وَحْدَهُ فِي: الْغَرَّةِ فِي شَرْحِ اللَّامِ: ٥٧/١، وَلِلْأَخْفَشِ وَحْدَهُ فِي: شَرْحُ التَّسْهِيلِ:

٢٩/٢، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ١٢٦٥/٣، وَلَهُمَا فِي: التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ: ١١٤/٥، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٣١٣/١.

(٤) - ينظر: شَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٣١٣-٣١٤.

(٥) - ينظر: حَاشِيَةُ ابْنِ هِشَامِ الصُّغَرَى: ١٧٢.

(٦) - فَاصِلٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَهُ.

(٧) - خَافِظاً، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَهُ.

(٨) - هَذَا تَشْبِيهُ الرُّضِيِّ، ينظر: شَرْحُ الرُّضِيِّ: ٢٠٣/٣.

(٩) - ينظر الْوَجْهَانِ الْإِعْرَابِيَّانِ فِي: مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ: ٤٢٤/١، وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ: ٣٨٣/١.

(١٠) - ينظر: شَرْحُ الرُّضِيِّ: ٢٠٨/٣.

(١١) - ينظر: التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٣٣-١٣٤، وَشَرْحُ قَطْرِ النَّدَى: ١٦٤.

(١٢) - سَمَّاهَا الرُّمُخْشَرِيُّ بِذَلِكَ وَتَوَبَّعَ عَلَيْهِ. ينظر: الْمِفْصَلُ: ٣٣٣.

معربٍ غير مقصورٍ، نحو: إن زيدا قائمٌ، أو يكون قصدُ الإثباتِ ظاهراً^(١) لوجودِ قرينةٍ رافعةٍ لاحتمالِ
لاحتمالِ النَّفي، لفظيَّةً، كأن يكون الخبرُ منفيًا كقوله^(٢):

[٢٥٠] إن الحق لا يخفى على ذي بصيرةٍ وإن هو لم يعدم خلاف المعاند

إذ الخبرُ المنفي لا تدخله اللام كما مرَّ، أو معنويَّةً كأن يكون الكلامُ سيقاً للمدح كقوله^(٣):

[٢٥١] أنا ابنُ أبةِ الضَّيمِ من آلِ مالكٍ وإن مالكٌ كانت كرامَ المعادين

فإنَّه لا يصلحُ للنَّفي؛ لكونه مدحاً، وإلا كان هجواً، هذا هو المشهورُ، وذهب ابنُ الحاجبِ إلى أنَّ
اللامَ تُلزمُ مع التَّخفيفِ مُطلقاً، أمَّا مع الإهمالِ فلما ذكرَ، وأمَّا مع الإعمالِ فطردياً^(٤)، قال الرُّضيُّ:
وهو خلافُ مذهبِ سيبويه^(٥) وسائرِ النُّحاةِ^(٦).

واختلفَ في هذه اللامِ هل هي لامُ الابتداءِ أو لامٌ أخرى اجتلبت للفرقِ؟ فذهب سيبويه^(٧) وجماعةٌ
وجماعةٌ

إلى الأولى^(٨)، وأبو عليٍّ^(٩) وأبو الفتحِ إلى الثانيةِ^(١٠)، قال أبو حيان: وتَمَرُّ الخلافِ تظهرُ عندَ

(١) - ظاهر، والصواب ما أثبتُّه.

(٢) - من الطويل، وهو بلا نسبةٍ في: مغني اللبيب: ٢٥٩/٣، وشرح شواهد المغني: ٦٠٤/٢.

والشاهدُ فيه: عدمُ الإتيانِ باللامِ الفارقةِ (إن الحق) و(إن هو) لمجيءِ الخبرِ منفيًا (لا يخفى) و(لم يعدم).

(٣) - من الطويل، وهو للطَّرمَاحِ في: ديوانه: ٢٨٠، وشرح التَّسهيل: ٣٤/٢، والمقاصد النُّحويَّة: ٧٥٢/٢.

والشاهدُ فيه: الاستغناء عن اللامِ الفارقةِ في خبرِ (إن) اعتماداً على القرينةِ المعنويَّة.

(٤) - ينظر: شرح المقدِّمة الكافية: ٩٧١/٣، والإيضاح في شرح المفصل: ١٨٣/٢.

(٥) - صرح سيبويه بلزومِ اللامِ مع المُهملة، قال: ((واعلم أنَّهم يقولون: إن زيدا لذهَّب، وإن عمرو خير منك،

لما خَفَّها جعلها بمنزلةٍ (لكن) حين خَفَّها، وألزمها اللامَ لئلا تلتبسَ ب(إن) التي هي بمنزلةٍ (ما) التي تنفي بها)).

كتاب سيبويه: ١٣٩/٢، ولكنَّه لم يصرِّح بلزومِ اللامِ مع العاملة، قال: ((وحدَّثنا من نثقُ به، أنَّه سمعَ من العربِ

من يقول: إنَّ عمراً لمنطلق. وأهلُ المدينة يقرؤون ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لِيُؤْفِقِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ (١١) [هود]]. كتاب

سيبويه: ١٤٠/٢، وهو رأيُ سائرِ النُّحويِّين، ينظر على سبيلِ المثالِ: المقتضب: ٥٠/١، وشرح التَّسهيل:

٣٤/٢، والمحصول: ٥٩٠/١، والفوائد الصِّيائيَّة: ٣٤٦/٢.

(٦) - ينظر: شرح الرُّضي: ١٢٧/٦.

(٧) - ينظر: كتاب سيبويه: ٢٣٦-٢٣٧، و١٣٩-١٤٠، و١٠٤/٣، ولا يظهرُ من كلامه في هذه المواضعِ

المواضعِ ما نُسبَ لسيبويه ولا خلافه.

(٨) - منهم الأخفشان سعيذ بن مسعدة وعلي بن سليمان وابنُ عصفور وابنُ مالكٍ والشَّاطبي، ينظر: المقرَّب:

١١/١، والتَّسهيل: ٦٥، والتَّذليل والتَّكميل: ١٣٥/٥، والمقاصد الشَّافِيَّة: ٣٨٩/٢.

(٩) - ينظر: البغداديات: ١٧٦-١٧٧.

دخول (عَلِمْتُ) وأخواتها، فَإِنْ كَانَتْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ عَلَّقْتَ الْعَمَلَ، وَإِلَّا لَمْ تُعَلِّقْ^(٢)، فمن ذهب إلى الأولِ كَسَرَ هَمْزَةَ (إِنْ) مِنْ قَوْلِهِ (عَلِمْتُ): (قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَمْؤُمِنًا)^(٣)، ومن ذهب إلى الثاني فتحها^(٤)، وهذا إِنَّمَا يَتَّجِعُ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصَرِيِّينَ، وَأَمَّا مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ فَلَا؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُشَبِّتُونَ (إِنْ) الْمُخَفَّفَةَ أَصْلًا، بَلْ هِيَ عِنْدَهُمْ نَافِيَةٌ، وَاللَّامُ بِمَعْنَى (إِلَّا)^(٥)، فَعَلَى مَذْهَبِهِمْ لَا يَجُوزُ إِلَّا الْكَسْرُ؛ لِأَنَّهَا حَرْفُ نَفْيٍ، فَالْتَّقْدِيرُ: قَدْ عَلِمْنَا مَا كُنْتَ إِلَّا مُؤْمِنًا.

(١) - لم أَقِفْ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ فِي مُؤَلَّفَاتِهِ، وَنَقَلَ عَنْهُ ابْنُ هِشَامٍ قَوْلَهُ: ((قَالَ لِي أَبُو عَلِيٍّ: ظَنَنْتُ أَنَّ فَلَانًا نَحْوِيٍّ مُحَسِّنٌ حَتَّى سَمِعْتُهُ يَقُولُ: إِنَّ اللَّامَ الَّتِي تَصْحَبُ (إِنْ) الْخَفِيفَةَ هِيَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، فَقُلْتُ لَهُ: أَكْثَرُ نَحْوِيٍّ بَغْدَادَ عَلَى هَذَا)). مَغْنِي اللَّيْبِ: ٢٦٠/٣، وَهَذَا وَحْدَهُ لَا يَكْفِي دَلِيلًا عَلَى قَوْلِ أَبِي الْفَتْحِ بِهَذَا الرَّأْيِ.

(٢) - يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٣٨/٥-١٣٩، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ١٢٧٢/٣، وَ ١٦٩٣/٤.

(٣) - بَعْضُ حَدِيثِ شَرِيفٍ فِي فَتْنَةِ الْقَبْرِ فِي: الْمُوطَأُ: ٢٦٣/٢ بِرَقْمِ (٦٤٣)، وَالْمَعْجَمُ الْكَبِيرُ لِلطَّبْرَانِيِّ: ١١٥/٢٤ بِرَقْمِ (٣١٣).

(٤) - لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ لَيْسَتْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ فَلَا يَجِبُ كَسْرُ هَمْزَةِ (إِنْ) مَعَهَا.

(٥) - مَرَّ تَخْرِيجُ هَذَا الرَّأْيِ لِلْكُوفِيِّينَ أَنْفًا.

بَحْثُ (لا) النَّافِيَةِ لِلنَّكَرَةِ

ص: وَمِثْلُ (إِنَّ): (لا) النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ، لَكِنَّ عَمَلَهَا خَاصٌّ بِالنَّكَرَاتِ الْمُتَّصِلَةِ بِهَا نَحْوُ: لَا صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ، وَلَا عِشْرِينَ دِرْهَمًا عِنْدِي، وَإِنْ كَانَ اسْمُهَا غَيْرَ مُضَافٍ وَلَا شَبَهَهُ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ نَحْوُ: لَا رَجُلٌ، وَلَا رِجَالٌ، وَعَلَيْهِ أَوْ^(١) عَلَى الْكَسْرِ فِي نَحْوِ: لَا مُسْلِمَاتٍ، وَعَلَى الْيَاءِ فِي نَحْوِ: لَا رَجُلَيْنِ، وَلَا مُسْلِمِينَ.

ش: لَمَّا أَنْهَى الْكَلَامَ عَلَى ذِكْرِ الْأَحْرَفِ الْمُشَبَّهَةِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنَ الْأَحْكَامِ شَرَعَ فِي ذِكْرِ مَا حُمِلَ عَلَى (إِنَّ) فِي عَمَلِهَا وَهُوَ (لا) النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ، أَي: لْجِنْسِ اسْمِهَا، إِنْ مَفْرَدًا مَفْرَدًا، أَوْ مُثْنًى مُثْنًى، أَوْ جَمْعًا جَمْعًا. وَمَعْنَى نَفْيِ الْجِنْسِ فِي الْمُثْنَى وَالْجَمْعِ، أَي: كُلُّ مُثْنًى، وَكُلُّ جَمْعٍ، فُخِرَجَ بِالنَّافِيَةِ النَّاهِيَةِ، فَإِنَّهَا تَخْتَصُّ بِالْمُضَارِعِ فَتَعْمَلُ فِيهِ الْجَزْمَ، وَالرَّائِدَةَ، فَإِنَّهَا لَا تَعْمَلُ شَيْئًا، وَبِقَوْلِهِ: لِلْجِنْسِ، النَّافِيَةُ لِلْوَحْدَةِ، وَالْمُرَادُ بِنَفْيِ الْجِنْسِ نَفْيُهُ نَصًّا بِقَرِينَةِ الْمَقَامِ، وَذَلِكَ بِحَيْثُ لَا / ٦٦ / يَشْدُ فَرْدٌ مِنْ أَفْرَادِهِ، فُخِرَجَتِ النَّافِيَةُ لَهُ اِحْتِمَالًا أَيْضًا فَإِنَّهُمَا يَعْمَلَانِ عَمَلٍ (لَيْسَ) كَمَا مَرَّ.

وَإِنَّمَا عَمَلَتِ النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ نَصًّا عَمَلِ (إِنَّ)؛ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ لِنَفْيِ الْجِنْسِ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِغْرَاقِ كَانَتْ مَخْتَصَّةً بِالْإِسْمِ، لِأَنَّ قَصْدَ الْاسْتِغْرَاقِ عَلَى سَبِيلِ التَّنْصِصِ يَسْتَلْزِمُ وُجُودَ (مِنْ) لَفْظًا أَوْ مَعْنًى، وَلَا يَلِيقُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْأَسْمَاءِ النَّكَرَاتِ^(٢)، فَوَجِبَ لـ (لا) عِنْدَ ذَلِكَ الْقَصْدِ عَمَلُهَا فِيمَا يَلِيهَا، وَلَمْ يُمَكِّنْ أَنْ يَكُونَ جَزْأً؛ لِئَلَّا يُعْتَقَدَ أَنَّهُ بـ (مِنْ) فَإِنَّهَا فِي حُكْمِ الْمَوْجُودَةِ لظهورها بعض الأحيان^(٣)، وَلَا رَفْعًا؛ لِئَلَّا يُعْتَقَدَ أَنَّهُ بِالْإِبْتِدَاءِ^(٤)، فَتَعَيَّنَ النَّصْبُ^(٥).

وَذَكَرَ أَبُو الْبَقَاءِ^(٦) لِعَمَلِهَا عَمَلِ (إِنَّ) سَبَبًا غَيْرَ هَذَا، وَهُوَ أَنَّهَا شَابَهَتْ (إِنَّ) مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ: أَحَدُهَا: أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَدْخُلُ عَلَى الْإِسْمِيَّةِ.

(١) - و، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ مَتْنِ قَطْرِ النَّدى.

(٢) - وَجُوبُ عَمَلِهَا فِي النَّكَرَاتِ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ، وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ أَنْ تَعْمَلَ فِي الْإِسْمِ الْعَلَمِ نَحْوُ: لَا زَيْدٌ. يَنْظُرُ: الْأَصُولُ فِي النَّحْوِ: ٤٠٦/١، وَالْمَحْصُولُ: ٦٠٠/١، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ١٣٠٦/٣.

(٣) - نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ: وَقَالَ أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ

وَلِأَنَّ عَامِلَ الْجَزْرِ لَا يَسْتَقِلُّ كَلَامًا بِهِ وَبِمَعْمُولِهِ، وَلَا يَسْتَحِقُّ التَّصْدِيرَ، وَ(لا) النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ بِخِلَافِ ذَلِكَ. يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٥٤/٢.

(٤) - قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: ((وَلَأَنَّهَا لَوْ رَفَعَتْ مَا يَلِيهَا عِنْدَ قَصْدِ التَّنْصِصِ عَلَى الْعُمُومِ لَمْ يَحْصِلِ الْغَرَضُ؛ لِأَنَّهَا عَلَى ذَلِكَ التَّقْدِيرِ بِمَنْزِلَةِ الْمَحْمُولَةِ عَلَى (لَيْسَ)، وَهِيَ لَا تَنْصِصُ فِيهَا عَلَى الْعُمُومِ)). شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٥٤/٢.

(٥) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٥٤/٢، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ: ٥٢١/١-٥٢٢، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ: ٣٢٨/١-٣٢٩.

(٦) - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَبُو الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيُّ، عَالِمٌ فِي النَّحْوِ وَاللُّغَةِ وَالْفِقْهِ وَالْكَلامِ، أَخَذَ الْعَرَبِيَّةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ نَجَاحٍ وَابْنِ الْخُشَّابِ حَتَّى مَهَرَ فِيهَا، مِنْ مَوْفَاتِهِ: شَرْحُ الْإِيضَاحِ وَالتَّكْمِلَةِ، وَشَرْحُ اللَّعْمِ، وَاللِّبَابِ، تُوفِّيَ سَنَةَ (٦١٦هـ). يَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ: ١٥١٥/٤، وَبِالْبَلْغَةِ: ١٦٨، وَبِغِيَةِ الْوَعَاةِ: ٣٨/٢.

الثَّانِي: أَنَّ كَلًّا لِلتَّكْثِيرِ (لَا) لِلتَّكْثِيرِ النَّفْيِ، وَ(إِنَّ) لِلتَّكْثِيرِ الْإِثْبَاتِ^(١).
الثَّالِثُ: أَنَّ (لَا) نَقِيضُ (إِنَّ)، وَالشَّيْءُ يُحْمَلُ عَلَى نَقِيضِهِ كَمَا يُحْمَلُ عَلَى نَظِيرِهِ.
الرَّابِعُ: إِنَّ كَلًّا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ^(٢).

وَلَمَّا كَانَتْ (لَا) مَحْمُولَةً عَلَى (إِنَّ) انْحَطَّتْ رَتْبُهَا فَلَا تَعْمَلُ إِلَّا بِشُرُوطٍ:
مِنْهَا: أَنْ لَا يَدْخُلَهَا جَارٌّ، فَلَوْ دَخَلَهَا لَمْ تَعْمَلْ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَسْمَاءِ فَإِذَا دَخَلَهَا لَمْ يَكُنْ مُتَعَلِّقًا
بِهَا بَلْ بِالْأَسْمَاءِ بَعْدَهَا، فَيَكُونُ مَعْمُولًا لِلجَارِّ لَا لَهَا^(٣).
وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا نَكْرَتَيْنِ، فَلَوْ كَانَا مَعْرِفَتَيْنِ بَطَلَ عَمَلُهَا نَحْوُ ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا
أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ (٤٠)﴾ [يس]، أَمَّا الْاسْمُ فَلَأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ (مِنْ) الْاسْتِغْرَاقِيَّةِ،
وَهِيَ مُخْتَصَّةٌ بِالنَّكَرَاتِ، وَأَمَّا الْخَبَرُ فَعَلَى الْأَصْلِ، فَلَا تَعْمَلُ فِي مَعْرِفَةٍ إِلَّا بِتَأْوِيلِهِ بِالنَّكَرَاتِ كَقَوْلِهِ
(رَبِّهِ): (إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ فَلَا قَيْصَرٌ بَعْدَهُ)^(٤)، وَقَوْلِ عُمَرَ: (قَضِيَّةٌ
وَلَا أَبَا حَسَنِ لَهَا)^(٥)، قِيلَ: التَّقْدِيرُ: لَا مِثْلَ كِسْرَى، وَكَذَا الْبَوَاقِي، وَقِيلَ: وَلَا مُسَمًّى هَذَا الْاسْمِ^(٦)، وَقِيلَ
وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ^(٧)، وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ: لَا يُؤَوَّلُ بِتَأْوِيلٍ وَاحِدٍ، بَلْ كُلٌّ بِمَا يَلِيْقُ^(٨).

(١) - رَدُّ أَبُو حَيَّانَ هَذَا الْوَجْهَ مِنَ الشَّيْبَةِ بِأَنَّ (لَا) مُؤَسَّسَةٌ لِلنَّفْيِ لَا مُؤَكِّدَةٌ لَهُ، لِأَنَّهُ لَمْ تَدْخُلْ عَلَى نَفْيِ فُؤَكِدَهُ.
يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٢٣/٥.

(٢) - يَنْظُرُ: الْبَابُ لِلْعَكْبَرِيِّ: ٢٢٦/١. وَزَادَ ابْنُ إِيَازٍ أَنَّ كَلًّا مِنْهُمَا يُتَلَقَّى بِهِ الْقِسْمُ. يَنْظُرُ: الْمَحْصُولُ: ٦٠٠/١،
وَقَوَاعِدُ الْمَطَارِحَةِ: ٨٤.

(٣) - أَيِ: يَتَخَطَّى الْجَارُّ (لَا) فَيَعْمَلُ بِالنَّكَرَةِ بَعْدَهَا نَحْوُ: غَضِبْتُ مِنْ لَا شَيْءٍ، وَجِئْتُ بِلَا زَائِدٍ. يَنْظُرُ: ارْتِشَافُ
الصَّرْبِ: ١٢٩٥/٣، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٣٣٨/١.

(٤) - حَدِيثٌ شَرِيفٌ تَأَمَّنْ فِي: مَسْنَدُ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ: ٣٠٦/٤ بِرَقْمِ (٢٧٠٣)، وَبَعْضُ حَدِيثٍ شَرِيفٍ بِهَذَا اللفظ،
اللفظ، تَمَامُهُ: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَنُنَفِّقَنَّ كُنُوزَهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ). أَخْرَجَهُ الْحُمَيْدِيُّ فِي: مَسْنَدِهِ: ٢٥٨/٢
بِرَقْمِ (١١٢٥)، وَالبُخَارِيُّ فِي: صَحِيحِهِ: ٨٥/٤ بِرَقْمِ (٣١٢٠) وَ(٣١٢١)، وَ٢٠٣/٤ بِرَقْمِ (٣٦١٨).

(٥) - مِنْ كَلَامِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، ثُمَّ جَرَى مَجْرَى الْمَثَلِ فِي الشَّدَائِدِ لَيْسَ لَهَا مِنْ
يَحِلُّهَا. يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبَوِيهِ: ٢٩٧/٢، وَالْمَقْتَضِبُ: ٣٦٣/٤، وَنَخْبَةُ الْمَقَالِ فِي مَنَاصِبِ الْأَمْثَالِ: ٢٦٨/٤.

(٦) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبَوِيهِ: ٢٩٧/٢، وَالْمَقْتَضِبُ: ٣٦٣/٤، وَشَرْحُ اللَّعَلِ لِابْنِ بَرَهَانَ: ٩٦/١، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ:
١٨٧، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ: ٢٤٥/٢، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ٥٣١/١، وَالبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ: ٦٢٣/١.

(٧) - وَجْهُهُ الْمَجَاشِعِيُّ بِأَنَّ الْاسْمَ يُنْكَرُ بَحِيثٌ يُجْعَلُ فِي جَمَاعَةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِثْلُهُ فِي خَصْلَتِهِ الَّتِي اشْتَهَرَ بِهَا،
بِهَا، فَيَكُونُ كَاسْمٍ جَنْسٍ مَوْضُوعٌ لِإِفَادَةِ هَذَا الْمَعْنَى، فَفَيْئُهُ نَفْيٌ لِلْكَلِّ، وَتَابَعُهُ عَلَيْهِ ابْنُ الدَّهَّانِ وَالزَّيْجَانِيُّ وَابْنُ
فَلَاحٍ الْيَمَنِيُّ وَالرُّضَيُّ فِي أَحَدِ وَجْهِهِ ذَكَرُوهَا. يَنْظُرُ: شَرْحُ عَيُونِ الْإِعْرَابِ: ١٢٦، وَالْعَرَّةُ فِي شَرْحِ اللَّعَلِ: ١١١/١،
وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ٥٧٩/١، وَالْمَغْنِي فِي النَّحْوِ: ٢٦٤/٣، وَشَرْحُ الرُّضَيِّ: ٢٢٦/٢.

وَقَدَّرَ ابْنُ مَالِكٍ بـ((لَا شَيْءَ يَصْدُقُ عَلَيْهِ هَذَا الْاسْمُ كَصِدْقِهِ عَلَى الْمَشْهُورِ بِهِ)). شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ٥٣٢/١.

(٨) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٦٨/٢.

ومنها: أَنْ لَا يَفْصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اسْمِهَا فَاصِلٌ، فلو فصلَ بطلَ عملُها؛ لضعفَها في العمل؛ إذ هي فرعٌ عن (إِنَّ)، و(إِنَّ) فرعٌ عن الفعلِ، فهي فرعُ الفرعِ نحو ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ (٤٧) [الصفات]، وأمّا لا كذلك رجلاً، ولا كزيد رجلاً، فاسمُ (لا) محذوفٌ أي: أحد، و(رجلاً) تمييزٌ^(١). فتلخص ممّا مرَّ إلى هنا من الشروطِ سبعةً، أربعةٌ راجعةٌ إلى (لا)، واثنانِ إلى اسمِها، وواحدٌ إلى خبرِها، فإذا توفّرتِ هذه الشروطُ عملتِ وجوباً إن أُفردتِ، وجوازاً إن كرّرتِ. ثمَّ اسمُها إن كان مضافاً نحو: لا صاحبٌ علمٍ ممقوتٌ، أو شبيهها به، وهو ما اتصل به ما يتمم معناه سواءً كان ذلك الشيء مرفوعاً نحو: لا حسناً فعله مذمومٌ، أو منصوباً نحو: لا طالعاً جبلاً حاضراً، أو مجزوراً نحو: لا خيرَ من زيدٍ، ظهرَ وكانَ مُعرباً باتِّفاقٍ^(٢)، والبصريونَ يوجبونَ تنوينَ الشَّبيهِ بالمضافِ، والبغداديونَ يجيزونَ تجريدَه إجراءً له مجرى المضافِ كما أُجرى مجراه في الإعرابِ^(٣)، ويتخرّجُ عليه: (لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ)^(٤)، إنْ غُلِقَ الجارُّ بالاسمِ، وإنْ غُلِقَ بمحذوفٍ كانَ مِنَ المفردِ^(٥).

وإنْ كانَ اسمُ (لا) غيرَ مضافٍ ولا شبيهها به بأنْ كانَ مفرداً، أو مثنيً، أو مجموعاً، بُنيَ على ما يُنصبُ به لو كانَ مُعرباً، فإنْ كانَ يُنصبُ بالفتحة بُنيَ عليها، وذلك إذا كانَ مفرداً لفظاً ومعنى، أو لفظاً فقط، أو جمعٌ تكسيرٍ لمذكرٍ أو مؤنثٍ نحو: لا رجلٌ، ولا قومٌ، ولا رجالٌ، ولا هُنودٌ. وإنْ كانَ يُنصبُ بالكسرة بُنيَ عليها، وذلك إذا كانَ ممّا يُجمعُ بالالفِ وتاءٍ نحو: لا مُسلماتٍ، بدونِ تنوينٍ عندَ الأكثرينَ^(٦)؛ لأنَّه وإنْ لم يكنْ للتمكينِ لكنَّه مشابهٌ له فمُنِعَ دخوله على المبني^(٧)، المبني^(٧).

(١) - ينظر: كتاب سيبويه: ٢/٢٩٤، والأصول في النحو: ١/٤٠٥، وهمع الهوامع: ١/٥٢٦.

(٢) - ينظر: البديع: ١/٥٧٣-٥٧٤، واللباب للعكبري: ١/٢٣١، والكافي في شرح الهادي: ١/٥٧٦، والمغني في النحو: ٣/٢٤٣.

(٣) - في إعرابِ الشَّبيهِ بالمضافِ وتنوينه خلافٌ، فقد ذهبَ جمهورُ البصريينَ إلى وجوبِ تنوينِ الاسمِ الواقعِ بعدَ (لَا) إذا كانَ عاملاً في ما بعده وإعرابه مطلقاً، وذهبَ ابنُ كيسانَ إلى أنَّه يجوزُ فيه التَّنوينُ وتركه وأنَّ التَّركَ أحسنُ إجراءً له مجرى المفردِ في البناءِ؛ لعدمِ الإعتدادِ بالمفعولِ من حيثُ إنَّه لو أسقطَ لصَحَّ الكلامُ، وذهبَ البغداديونَ إلى جوازِ بناءِ إنْ كانَ عاملاً في ظرفٍ أو جارٍ ومجرورٍ، بخلافِ المفعولِ الصَّريحِ، وذهبَ الكوفيونَ إلى جوازِ بناءِ الاسمِ المطوَّلِ نحو: لا قاتلٌ قولاً حسناً. ينظر: همع الهوامع: ١/٥٣١.

(٤) - بعضُ حديثٍ شريفٍ من دعاءِ النَّبِيِّ (ﷺ) عَقِبَ الصَّلَاةِ أخرجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ الصَّنْعَانِيُّ في: المصنَّف: ٢/٢٤٤ برقم (٣٢٢٤)، والحميديُّ في: مسنده: ٢/٢٥ برقم (٧٨٠)، وأحمدُ بنُ حنبلٍ في: مسنده: ٣٠/٧٠ برقم (١٨١٣٩)، والبخاريُّ في: صحيحه: ١/٦٨ برقم (٨٤٤).

(٥) - ينظر: مغني اللبيب: ٦/٥٧-٥٨، وتحفة الغريب: ٢/ج ١١١-١١٢، وحاشية الصَّبَّان: ٨/٢.

(٦) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ٢/٢١٤، والتَّنْذِيلُ والتَّكْمِيلُ: ٥/٢٣٢، والمنهل الصَّافِي: ١/٤٥٢.

(٧) - ينظر هذا التَّعليلُ في: شرح الرُّضِيِّ: ٢/٢١٤.

ومعه^(١) عند ابن مالك^(٢)؛ نظرًا إلى أَنَّهُ للمقابلة^(٣).

وعلى الفتح^(٤) عند الفارسي و/و٦٧/ المازني^(٥)، قالوا: لأنَّ الحركة ليست له، بل لمجموع المركب^(٦)، وهو (لا) والاسم، ورجَّحه الرضيُّ (تتج)^(٧)، والمُصنِّفُ في (المُغني) [و]^(٨) في (الأوضح)^(٩) و(شرح الشواهد)^(١٠)، وعلى الفتح أو الكسر بغير تنوين، وعليه اقتصر هنا^(١١)؛ وهو الحق؛ لثبوته عن العرب، وقد روي بهما قول سلامة بن جندل^(١٢):

[٢٥٢] إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبُهُ فِيهِ يُلْدُ وَلَا لَذَاتٍ^(١٣) لِلشَّيْبِ

فلا وجه بعد هذا للاختلاف، ولذلك قيل: لو وافقوا على السماع لما اختلفوا^(١٤).

وإن كان اسم (لا) منصوبًا بالياء بُني عليها، وذلك إذا كان مثني أو مجموعًا على حده نحو: لا رجلين، ولا مسلمين، قال^(١):

(١) - أي: مع التنوين.

(٢) - صرح بذلك في: سبك المنظوم: ١٨٨، ونُسبَ إلى ابن خروف. ينظر: التذليل والتكميل: ٢٣١/٥.

(٣) - ينظر هذا التعليل في: شرح الرضي: ٢١٤/٢.

(٤) - أي: ما ينصب بالكسرة وهو المجموع بالألف والتاء.

(٥) - ينظر: الحليّات: ٣١١-٣١٣، وقد نقل الفارسي ذلك عن المازني، والخصائص: ٣٠٨/٣.

(٦) - قال الفارسي: ((قال أبو عثمان: (لا مسلمات لك)، إنما فحّث التاء ولم تكسرها وهي نظيرة الهاء في قولك: (لا مسلمة لك)، وإذا كانت الهاء مفتوحة تكون التاء مكسورة، من قبل أنك جعلت (لا) والمسلمات اسمًا واحدًا، هو بناء، ولم تعمل فيه (لا) إنما هو بناء كبناء (خمسَة عشر)...)). الحليّات: ٣١٢-٣١٣.

(٧) - قال: ((وهذا أولى ممّا قبله طردًا للباب على نسقٍ واحد)). شرح الرضي: ٢١٥/٢.

(٨) - زيادة يقتضيها السياق.

(٩) - ينظر: مغني اللبيب: ٢٨٦-٢٨٧، وأوضح المسالك: ٩-٧/٢.

(١٠) - ينظر: تخلص الشواهد: ٣٩٦.

(١١) - أي: اقتصر ابن هشام عليه في القطر.

(١٢) - من البسيط، وهو لسلامة بن جندل في: ديوانه: ٩١، وتخلص الشواهد: ٤٠٠، والمقاصد النحويّة:

٧٨٨/٢، وخزانة الأدب: ٢٧/٤، ولتميم بن مقبل في: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٧٢/٢.

والشاهد فيه: بناء (لذات) على الفتح والكسر، وهما الوجهان اللذان روي بهما البيت.

وسلامة بن جندل بن عبد الرحمن النَّميمي، شاعر جاهلي حجازي من الفرسان، وهو من وصاف الخيل، توفّي نحو سنة (٢٣ هـ). ينظر: طبقات فحول الشعراء: ١٥٥/١، والأعلام: ١٠٦/٣.

(١٣) - للذات، وهو تحريف.

(١٤) - قال أبو حيّان: ((وهو الصحيح إذ ورد به السماع، أعني الكسر والفتح من غير تنوين فيهما، ولو كانوا وقفوا على السماع ما اختلفوا)). التذليل والتكميل: ٢٣٢/٥، وينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٩٧/٣.

[٢٥٣] تَعَزَّ فَلَا إِلْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَعَا وَلَكِنْ لَوَرَادِ الْمَنُونِ تَتَابُعُ
وقال^(٢):

[٢٥٤] يُحْشَرُ النَّاسُ لَا بَنِينَ وَلَا آ بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَتُهُمْ شُؤُونُ
وذهب المبرِّدُ إلى أَنَّ هذا مُعَرَّبٌ؛ لبعده بالتثنية والجمع عن شبه الحرف^(٣)، ورُدَّ بأنَّه لو صحَّ
للزَمَ ذلكَ في يا زيدان، ويا زيدون، ولا قائلَ به^(٤).
واعلم أنَّه قد اختلفَ في علَّةِ بناءِ اسمِ (لا) المفرد، فقيل: تضمُّنه معنى (مِنْ) الاستغراقية^(٥)؛
بدليل ظهورها في قوله^(٦):

[٢٥٥] فَقُلْتُ: أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ
ورُدَّ بأنَّ المتضمَّنَ معنى (مِنْ) إنَّما هو (لا) نفسها^(٧)، لا الاسمُ بعدها، وأنَّ (مِنْ) إذا ظهرتْ يحكمونَ
عليها بأنَّها زائدةٌ مؤكِّدةٌ لتتصيصِ عمومِ النَّفي، ولا يرفعُ هذا إلاَّ دعوى أَنَّ كلاً من (لا) و(مِنْ) نصٌّ
في النَّفي الاستغراقي، فإذا وردتْ (مِنْ) بعدَ (لا) كانتْ زائدةً مؤكِّدةً، فإذا لم تَرِدْ تضمَّنْ اسمُ (لا)
معناها.

(١) - من الطَّويل، وهو بلا نسبة في: شرح التَّسهيل: ٥٥/٢، والتَّذييل والتَّكميل: ٢٢٨/٥، وتخليص الشُّواهد: ٣٩٥، والمقاصد النَّحويَّة: ٧٩٢/٢.

والشَّاهدُ فيه: بناءُ اسمِ (لا) وهو (إِلْفَيْنِ) على ما ينصبُ به وهو الياء؛ لأنَّه مثني.

(٢) - من الخفيف، وهو بلا نسبة في: شرح التَّسهيل: ٥٥/٢، والتَّذييل والتَّكميل: ٢٢٨/٥، وتخليص الشُّواهد: ٣٩٦، والمقاصد النَّحويَّة: ٧٩٣/٢.

والشَّاهدُ فيه: بناءُ اسمِ (لا) وهو (بَنِينَ) على ما ينصبُ به وهو الياء؛ لأنَّه مثني.

(٣) - اعتلَّ المبرِّدُ لرأيه بإعرابِ اسمِ (لا) المثني والمجموع على حدِّه بأنَّ ((الأسماءُ المُثَنَّا والمجموعةُ بالواو والنون لا تكونُ مع ما قبلها اسماً واحداً، لم يُوجدْ ذلكَ كما لم يُوجدِ المُضاف ولا الموصول مع ما قبله بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ)). المقضب: ٣٦٦/٤، ولا يوجدُ في كلامه ما يدلُّ على أَنَّ علَّةَ الإعرابِ هي البعدُ عن شبه الحرف، بل العلَّةُ الَّتِي ذَكَرَهَا هي علَّةُ انعدامِ النَّظيرِ كما ذَكَرَ ذلكَ ابنُ يعيش في: شرح المفصل: ٢٤٨/٢، ورَدَّه ابنُ يعيش بأنَّ انعدامِ النَّظيرِ لا يتوقَّفُ ثبوتُ الحكمِ أو نفيُّه عليه. وما ذَكَرَهُ السَّيِّدُ الشَّارِحُ هو كلامُ ابنِ هشامٍ في (المغني).
(٤) - هذا رَدُّ ابنِ هشامٍ في: مغني اللبيب: ٢٨٦/٣.

(٥) - ينظر: شرح عيون الإعراب: ١٢٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٧١/٢، والمحصل: ٦٠٣/١، وشرح الرُّضَيِّ: ٢١٣/٢، والبسيط في شرح الكافية: ٦١٨/١.

(٦) - عَجَزُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ صَدْرُهُ: قَقَامٌ يَدُوذُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيِّفِهِ،

وهو بلا نسبة في: شرح التَّسهيل: ٥٤/٢، والتَّذييل والتَّكميل: ٢٢٢/٥، وتخليص الشُّواهد: ٣٩٦، والمقاصد النَّحويَّة: ٧٩١/٢. والروايةُ في مصادرِ البيتِ: فقال: أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ، وهو الأنسبُ لصدرِ البيتِ، فلعلَّه تحريفٌ من النَّاسِخِ.

والشَّاهدُ فيه: ظهورُ (مِنْ) بعدَ (لا) فدلَّ ذلكَ على أَنَّ اسمَ (لا) إذا لم تُذكرْ معه (مِنْ) فهو متضمَّنٌ معناها.

(٧) - الرَّأْدُ هو ابنُ الصَّائِحِ، ينظر: شرح الجمل له: ٤٧٠/٣.

وقيل: العلة تركيبه مع (لا) تركيب (خَمْسَةَ عَشَرَ)، وهو رأي سيبويه^(١) والجمهور^(٢)، ويؤيده أنهم إذا فصلوا أعربوا فقالوا: لا فيها رجلٌ ولا امرأةً، ويُبعده أن تركيب الاسم مع الحرف قليلٌ، فإن قيل: لم أعرب اسم (لا) المضاف وشبهه مع صحة اعتبار التضمن فيه لاختصاصها بالاسم؟ قلت: لأن الإضافة ترجح جانب الاسم فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه من الإعراب، وألحق بها شبهها لا سيما وهذا التضمن ليس في أصل الوضع بل عارضٌ.

فإن قيل: لم تكن التثنية والجمع مرجحةً لجانب الاسم مع اختصاصها أيضًا بالأسماء، فيعرب اسم (لا) المثنى والمجموع أيضًا؟ قلت: لما كان بينهما وبين الإضافة فرقٌ، وهو كونها أخص منهما بالاسم؛ وذلك لوجود صورة التثنية والجمع في الفعل - بل قيل: يُجمع الفعل - كانت الإضافة مرجحةً هنا لجانب الاسم دونهما، فليتأمل.

فائدة:

وتسمى (لا) هذه (لا التبرئة)؛ لأنها تنفي الجنس، فكأنها مأخوذة من برئت فلانًا عن كذا، أي: نفيته عنه، فهي بريئة للجنس، أي: نافية له، وإطلاق المصدر عليها قصدًا للمبالغة كما في: زيدٌ عدلٌ^(٣).

تنبيه:

اختلف في عمل (لا) في الخبر مع التركيب^(٤)، فذهب قومٌ إلى أنها لا عمل لها فيه؛ لصعفها عن العمل فيما تباعد عنها، بل النكرة مع (لا) في موضع رفع بالابتداء، والخبر خبر المبتدأ، فهو مرفوعٌ بما كان مرفوعًا به قبل دخولها^(٥).

وقيل: بل هي عاملة في الاسم والخبر معًا، وهو الصحيح، وعليه الجمهور^(٦)، ورجحه ابن مالك مالك قال: لأن (لا) كل ما استحق به العمل من المناسبات باقٍ، فليبق ما ثبت بسببه، ولا يضر مالك قال: لأن (لا) كل ما استحق به العمل من المناسبات باقٍ، فليبق ما ثبت بسببه، ولا يضر

(١) - كتاب سيبويه: ٢٧٤-٢٧٥ و ٢٨٤.

(٢) - ينظر: المقتضب: ٣٥٨/٤، والأصول في النحو: ٤٠٣/١ و ٤٠٤، واللمع في العربية: ٤٤/١، والمساعد: ٣٤٠/١.

(٣) - ينظر: تحفة الغريب: ق ١/٢ ج ٧٧٢.

(٤) - لا خلاف في عمل (لا) الرفع في خبرها إذا لم تُركب مع اسمها، بل الخلاف في حال التركيب فقط. ينظر: شرح التسهيل: ٥٥/٢، ومغني اللبيب: ٢٨٩/٣.

(٥) - هذا مذهب الخليل وسيبويه وابن عصفور. ينظر: كتاب سيبويه: ٢٩٣/٢، و ٢٧٤-٢٧٥، وشرح اللمع للتماني: ٤١٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٧٣/٢، وشرح التسهيل: ٥٥/٢، وارتشاف الضرب: ١٢٩٧/٣.

(٦) - هو مذهب الأخفش والمازني والمبرد والزمخشري، وابن مالك. ينظر: المقتضب: ٣٥٧/٤، والمفصل: ٥٤-٥٥، وشرح التسهيل: ٥٦/٢، والمغني في النحو: ٢٧٨/٣، والمحول: ٦٠٢/١.

التركيب، كما لا يضرُّ (أنَّ) صيرورتها^(١) بفتح الهمزة مع معموليها كشيءٍ واحدٍ، وأيضًا إنَّ عملها في الخبرِ أولى من عملها في الاسم؛ لأنَّ تأثيرها في معناه^(٢) أشدُّ من تأثيرها في معنى الاسم^(٣)، انتهى.

ونُسبَ إلى ظاهرِ مذهبِ سيبويه^(٤)، وصرَّح المصنِّف في (حواشيه على التسهيل) بأنَّ سيبويه سيبويه يرى في: لا رجل، أنَّ (لا) لا عمل لها في الاسم ولا في الخبر؛ لأنَّها صارت جُزءَ كلمة؛ ولهذا جعل النَّصبَ في: لا رجلَ ظرفًا، كالرَّفعِ في: يا زيدُ الفاضلُ، لا على محلِّ الاسم بعدَ (لا)، فتلخَّص في المسألة ثلاثة أقوالٍ /ظ٦٧/:

أحدها^(٥): عملها في الاسم فقط. الثاني: [عملها]^(٦) فيهما جميعًا. الثالث: العكس^(٧)، وتظهرُ جدوى جدوى الخلاف في نحو قوله^(٨):

[٢٥٦] فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْتِيَمٌ فِيهَا

فعلى الأول والثالث، تكونُ (فيها) خبرًا عن المبتدئين، وعلى الثاني، يمتنعُ لاستلزامه توارِدَ عاملين على معمولٍ واحدٍ، فيكونُ (فيها) خبرًا عن أحدِ المبتدئين، وخبرُ الآخرِ محذوفًا دلَّ عليه المذكورُ^(٩).

ص: وَلَكِ فِي نَحْوِ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ، فَتَحُ الْأَوَّلِ، وَفِي الثَّانِي: الْفَتْحُ، وَالنَّصْبُ، وَالرَّفْعُ، كَالصِّفَةِ فِي نَحْوِ: لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ، وَرَفَعُهُ، فَيَمْتَنِعُ النَّصْبُ، وَإِنْ لَمْ تُكْرَرْ (لَا)، أَوْ فُصِّلَتِ الصِّفَةُ، أَوْ كَانَتْ غَيْرَ مُفْرَدَةٍ، اِمْتَنَعَ الْفَتْحُ.

ش: إِذَا كُرِّرَتْ (لَا) عَلَى سَبِيلِ الْعُطْفِ، وَكَانَ عَقِبَ كُلِّ مِنْهُمَا نَكْرَةٌ مُفْرَدَةٌ مُتَّصِلَةٌ نَحْوُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، جَازَ فِي النُّكْرَةِ وَجْهَانِ: الْفَتْحُ عَلَى إِعْمَالِ (لَا) عَمَلِ (إِنَّ)، وَالرَّفْعُ عَلَى إِيغَائِهَا، أَوْ إِعْمَالِهَا عَمَلِ (لَيْسَ)، فَإِنْ فَتَحْتَ جَازَ لَكَ فِي النُّكْرَةِ الثَّانِيَةِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ: أَحَدُهَا: الْفَتْحُ عَلَى إِعْمَالِ (لَا) الثَّانِيَةِ عَمَلِ (إِنَّ) أَيْضًا نَحْوُ ﴿لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ﴾ (٢٥٤) [البقرة]،

(١) - صيرورتها، وهو تحريفٌ، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

(٢) - معناها، وهو تحريفٌ، والصَّوابُ ما أثبتُّه؛ لعودِ الضميرِ على الخبرِ.

(٣) - ينظر: شرح التسهيل: ٥٦/٢.

(٤) - ينظر: كتاب سيبويه: ٢٧٤-٢٧٥.

(٥) - أحدهما، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

(٦) - زيادةٌ يقتضيهما السياقُ.

(٧) - أي: عدمُ العملِ لا في الاسم ولا في الخبرِ.

(٨) - صدرَ بيتٌ من الوافرِ عجزُهُ: وَلَا حَيْنَ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ،

وهو لأمية بن أبي الصِّلَتِ في: ديوانه: ١٢٢، ومعاني القرآن للفرَّاء: ١٢١، وشرح اللمع لابن برهان: ٩٥، وتخليص الشواهد: ٤٠٦، ٤١١، والمقاصد النحوية: ٨٠١/٢.

(٩) - ينظر: الحقائق النَّدِيَّة: ٤١٥/١.

بفتحهما في قراءة ابن كثير^(١) وأبي عمرو^(٢)، وحينئذ فتقدير لكلٍ منهما خبرًا، أي: لا حول موجودٌ لنا لنا ولا قوة موجودةٌ لنا، فالكلام حينئذٍ جملتان، ويجوز أن تُقدَّرَ لهما خبرًا واحدًا أي: لا حول ولا قوة موجودان، أمّا عند سيبويه^(٣)، على ما نقل عنه المصنّف^(٤)، فلأنَّ (لا) لا تعملُ في الخبرِ مع التركيبِ فهي مع اسمها في موضع الرفع، و(لا قوة) مبتدأ معطوفٌ على مبتدأ، والمقدَّرُ مرفوعٌ على أنَّه خبرُ المبتدأ الأول، فالكلام حينئذٍ جملةٌ واحدة^(٥). وأمّا عند الجمهورِ فإنَّهما وإن كانا عاملين في الخبرِ لكنَّهما لتمامتهما^٦ جاز أن يعملَ فيه عملاً واحدًا كما في: إنَّ زيدًا وإنَّ عمرًا قائمان، وإنَّما الممتنع أن يعملَ عاملانِ مختلفانِ في حالةٍ واحدةٍ عملاً واحدًا في معمولٍ واحدٍ قياسًا على امتناع حصولِ أثرٍ واحدٍ من مؤثرين^(٧).

الثاني: النصبُ على الإغاءِ (لا) الثانيةِ وجعلها زائدةً مؤكِّدةً للنفي، وعطفُ الاسمِ بعدها على محلِّ اسمِ (لا) قبلها باعتبارِ محلِّه الَّذي هو النصبُ كقوله^(٨):

[٢٥٧] لا نَسبَ اليومَ ولا خَلَّةً اتَّسَعَ الخَرْقُ على الرَّاقِعِ

بفتح الأول ونصب الثاني، وحينئذٍ فنقدِّرُ لكلٍ منهما خبرًا، أمّا عند سيبويه فواجبٌ؛ لأنَّ خبرَ ما بعدَ (لا) الأولى مرفوعٌ عنده بما كان مرفوعًا به قبلَ دخولِ (لا)، وخبرَ ما بعدَ [لا]^(٩) الثانيةِ مرفوعٌ عنده بـ(لا) الأولى؛ لأنَّ النَّاصِبَةَ عنده عاملةٌ في الخبرِ، فيلزمُ ارتفاعُ الخبرِ بعاملينِ مختلفينِ ولا يجوزُ، فيكونُ الكلامُ حينئذٍ جملتينِ، كذا قرَّره الرُّضِّيُّ^(١٠). وأمّا عندَ غيره فيجوزُ تقديرُ خبرٍ واحدٍ لهما؛ لأنَّ العاملَ عندهم (لا) وحدها وكونَ الكلامِ جملةً واحدةً.

(١) - عبدُ اللهِ بنُ كثيرٍ بنِ عمرو، أبو معبد، تابعيٌّ، إمامُ المكيِّينَ في القراءة، وأحدُ القراء السبعة، تُوفِّيَ سنة (١٢٠هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار: ٤٩، وغاية النهاية: ٤٤٣/١.

(٢) - ينظر: السبعة في القراءات: ١٨٧.

(٣) - أي على مذهب سيبويه في عدمِ عملِ (لا) المبني اسمُها في الخبرِ.

(٤) - نسب السَّيِّد علي خان هذا التَّوجِيهَ إلى ابنِ مالكٍ في: الحقائق النَّدِيَّة: ٤١٧/١.

(٥) - ينظر: شرح الرُّضِّي: ٢٢٧/٢.

(٦) - لتمامهما، وما أثبتُّه أنسبُ للسياق.

(٧) - ينظر هذا القولُ في: شرح الرُّضِّي: ٢٢٧/٢.

(٨) - من السَّريع، وهو لأنس بن العباس في: كتاب سيبويه: ٢٨٥/٢، والأصول في النُّحو: ٤٠٣/١، وله أو لعامرٍ جدِّ العباس بنِ مرداسٍ في: شرح أبيات سيبويه: ٨/٢-٩، والمقاصد النُّحويَّة: ٨٠٤/٢.

والشَّاهدُ فيه: إغاءُ (لا) الثانيةِ وعطفُ الاسمِ بعدها على محلِّ اسمِ (لا) قبلها الَّذي هو النصبُ.

(٩) - زيادة يقتضيها السِّياق.

(١٠) - ينظر: شرح الرُّضِّي: ٢٢٨/٢.

الثَّالِثُ: الرَّفْعُ عَلَى الْإِغَاءِ (لَا) الثَّانِيَةِ، وَعَطْفُ الْأَسْمَاءِ بِهَا عَلَى مَحَلِّ مَا قَبْلَهَا، أَوْ ^(١) إِعْمَالُهَا عَمَلِ (لَيْسَ)، عَلَى التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ، فَعِنْدَ سِبْوَيه يَجُوزُ أَنْ تَقْدَرَ لَهُمَا خَبَرًا وَاحِدًا لَكُونِهِ ^(٢) خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ، وَعِنْدَ غَيْرِهِ لَا بَدَّ مِنْ تَقْدِيرِ خَبَرَيْنِ؛ لَثَلَا يَجْتَمِعُ (لَا) وَالْإِبْتِدَاءُ فِي رَفْعِ الْخَبَرِ.

وَعَلَى التَّقْدِيرِ الثَّانِي ^(٣)، فَعَلَى الْمَذْهَبَيْنِ يَجِبُ تَقْدِيرُ خَبَرَيْنِ، وَحِينَئِذٍ فَيَكُونُ الْكَلَامُ جُمْلَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ، وَلَا يَجُوزُ لَكَ تَقْدِيرُ خَبَرٍ وَاحِدٍ؛ لَثَلَا تَقَعُ فِي مَحْذُورَيْنِ: كَوْنُ الْخَبَرِ مَرْفُوعًا مَنْصُوبًا، وَتَوَارِدُ عَامِلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ ^(٤).

وَأِنْ رَفَعْتَ النُّكْرَةَ الْأُولَى جَازَ لَكَ فِي النُّكْرَةِ الثَّانِيَةِ الْفَتْحُ، وَالرَّفْعُ، وَامْتِنَعَ النَّصْبُ؛ لِعَدَمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا، فَالْفَتْحُ عَلَى إِعْمَالِ (لَا) الثَّانِيَةِ عَمَلٌ (إِنْ) كَقَوْلِهِ ^(٥):

[٢٥٨] فَلَا لَعُوَ وَلَا تَأْتِيْمٌ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

وَحِينَئِذٍ إِنْ جَعَلْتَ رَفْعَ الْأَوَّلِ عَلَى الْإِغَاءِ فَعِنْدَ سِبْوَيه يَجُوزُ تَقْدِيرُ خَبَرٍ وَاحِدٍ، وَ/٦٨/ وَعِنْدَ غَيْرِهِ لَا بَدَّ مِنْ تَقْدِيرِ خَبَرَيْنِ؛ لَثَلَا يَتَوَارَدُ عَامِلَانِ مُخْتَلِفَانِ عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ عَلَى إِعْمَالِ (لَا) الْأُولَى عَمَلٌ (لَيْسَ) وَجِبَ تَقْدِيرُ خَبَرَيْنِ عَلَى كِلَا الْمَذْهَبَيْنِ؛ لَثَلَا تَقَعُ فِي الْمَحْذُورَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ.

وَالرَّفْعُ عَلَى الْإِغَاءِ (لَا) الثَّانِيَةِ، وَعَطْفُ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا، أَوْ إِعْمَالُهَا عَمَلِ (لَيْسَ) نَحْوُ ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ (٢٥٤)﴾ [البقرة] بَرَفْعِهِمَا فِي قِرَاءَةِ غَيْرِ ابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍو ^(٦)، [وَأَوْ] عَلَى التَّقْدِيرِ التَّقْدِيرِ الْأَوَّلِ إِنْ جَعَلْتَ (لَا) الْأُولَى كَذَلِكَ فَمَذْهَبُ سِبْوَيه وَغَيْرِهِ فِي جَوَازِ تَقْدِيرِ خَبَرٍ وَخَبَرَيْنِ، وَعَلَى التَّقْدِيرِ الثَّانِي إِنْ جَعَلْتَ (لَا) الْأُولَى كَذَلِكَ فَمَذْهَبُ سِبْوَيه وَغَيْرِهِ أَيْضًا كَذَلِكَ فِيمَا ذُكِرَ. وَإِنْ جَعَلْتَ (لَا) الْأُولَى كِ (لَيْسَ)، وَالثَّانِيَةَ مَلْغَاءَةً أَوْ بِالْعَكْسِ، وَجِبَ تَقْدِيرُ خَبَرَيْنِ عَلَى كِلَا الْمَذْهَبَيْنِ؛ لَثَلَا تَقَعُ فِي الْمَحْذُورَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ. وَإِنْ لَمْ تُكْرَرْ (لَا) مَعَ الْمَعْطُوفِ وَجِبَ فَتْحُ النُّكْرَةِ الْأُولَى، وَجَازَ فِي الثَّانِيَةِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ كَقَوْلِهِ ^(٧):

(١) - و، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٢) - لَكُونُهُمَا، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ لِأَنَّ الْكَلَامَ عَنِ الْخَبَرِ لَا اللَّاعِنِ.

(٣) - أَيِ: إِعْمَالِ الثَّانِيَةِ عَمَلِ (لَيْسَ).

(٤) - يَنْظُرُ: مَغْنِي اللَّيْبِ: ٢٩٧/٣-٢٩٨.

(٥) - مَرَّ تَخْرِيجِ الْبَيْتِ.

(٦) - يَنْظُرُ: السَّبْعَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ: ١٨٧.

(٧) - صَدُرَ بَيْتٌ مِنَ الطَّوِيلِ عَجْزُهُ: إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَّى وَتَأَزَّرَا،

وَهُوَ لِرَجُلٍ مِنْ عَبْدِ مَنْهَاجِ بْنِ كِنَانَةَ فِي: شَرْحِ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ: ٢٠٧، وَتَخْلِيصِ الشَّوَاهِدِ: ٤١٣، وَالْمَقَاصِدِ النَّحْوِيَّةِ: ٨٠٦/٢، وَخَزَانَةِ الْأَدَبِ: ٦٩/٤، وَلِلْكَامِيَةِ بْنِ مَعْرُوفٍ أَوْ لِلْكَامِيَةِ الْأَسَدِيِّ فِي: إِيضَاحِ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ: ٢٧٤/١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: عَطْفُ (ابْنِ) عَلَى مَحَلِّ (لَا) مَعَ اسْمِهَا، فَإِنَّهُمَا مَعًا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَالرَّوَايَةُ الْأَشْهُرُ فِي الْبَيْتِ هِيَ بِنَصْبِ (ابْنِ) بِالْعَطْفِ عَلَى اسْمِ (لَا).

[٢٥٩]

فَلَا أَبَ وَابْنٌ مِثْلَ مَرَوَانَ وَابْنِهِ

يُروى بالرفع^(١)، عطفاً على محلِّ ما قبلها من الرفع، وبالنصب، عطفاً على محلِّ ما قبلها من النصب^(٢).

وكما يجوز في النكرة المكررة مع (لا) الفتح والنصب والرفع، كذلك إذا كانت مفردة متصلة باسم (لا) المفرد نحو: لا رجل ظريف [عندنا]^(٣)، فالفتح على أنَّ الصِّفة والموصوفَ ركباً تركيب (خَمْسَةَ عَشَرَ) ثُمَّ أُدْخِلَتْ (لا) عليهما، والنصب على إتباع الصِّفة لمحلِّ اسم (لا) مِنَ النصب، والرفع على إتباعها لمحلِّه من الرفع^(٤).

وكالصِّفة في ذلك التوكيد اللفظي المتصل نحو: لا رجل رجل في الدَّارِ^(٥)، وأمَّا المعنوي فلا يتأتى فيه ذلك هنا؛ لامتناع توكيد النكرة له^(٦)؛ كما سيأتي، وأمَّا اللفظي المنفصل فيجوز فيه الرفع والنصب دون الفتح؛ لِمَا مَرَّ^(٧)، وكذلك البدل من النكرة^(٨).
وأمَّا المعرفة فيجب فيه الرفع، وكذلك النسق المعروف^(٩).

ولو كانت الصِّفة غير مفردة بأن كانت مضافاً أو شبهه سواء كان الموصوف مفرداً أم لا نحو: لا رجل مكرم عُمَرَ عندنا، أو كانت منفصلة عن الموصوف نحو: لا رجل فيها كريماً، أو كانت مفردة والموصوف غير مفرد امتنع في الصِّفة الفتح؛ لامتناع التركيب، إذ لم يركبوا ما زاد على كلمتين فيجعلونها كالكلمة الواحدة، وجاز الرفع بالنظر إلى محلِّ المنعوت، والنصب بالنظر إلى لفظه إن كان مُعَرَّباً، وإلا فإلى محلِّه.

(١) - لم أقف عليه مرويّاً برفع (ابنًا)، سوى ما ذكره السيّد عليّ خان المدني في: الحقائق النديّة: ١/٤٢٠، بل اكتفى النحويون بالنصّ على جواز الرفع والنصب في مثله، ولعلّ السيّد الشارح اعتمد على السيّد عليّ خان المدني في هذه الرواية.

(٢) - أي: بالرفع عطفاً على محلِّ (لا) واسمها فإنهما في موضع الابتداء، وبالنصب على محلِّ اسم (لا) فإنَّ موضعه نصب بـ(لا) العاملة عمل (إن). ينظر: شرح قطر الندى: ١٧٠، وشرح التصريح: ١/٣٤٩.

(٣) - زيادة يقتضيها السياق.

(٤) - ينظر: المقتضب: ٣٦٧/٤، والأصول في النحو: ١/٣٨٤-٣٨٥، وشرح اللمع للثمانيني: ١/٤٢٠، وشرح الكافية الشافية: ١/٥٢٦، وشرح الرضي: ٢/٢٣٦-٢٣٧.

(٥) - أي: يجوز في (رجل) الثانية البناء على الفتح، والرفع، والنصب.

(٦) - والأصوب أن يقال: به، لأن ألفاظ التوكيد المعنوي لا تؤكد بها النكرة، ولعله تحريف من الناسخ. ينظر: شرح الرضي: ٢/٢٤٠.

(٧) - لامتناع التركيب مع الفصل. ينظر: مجيب النّدا: ٢/٧٣.

(٨) - أي: كالتوكيد اللفظي المنفصل في جواز النصب والرفع دون البناء على الفتح.

(٩) - أي: كالبديل من المعرفة في وجوب الرفع.

تَنْبِيْهٌ:

يَكْتُرُ حَذْفُ خَبَرٍ (لَا) إِذَا عَلِمَ عِنْدَ الْحَاجِزَيْنِ، وَيَجِبُ عِنْدَ التَّمِيمِيِّينَ وَالطَّائِفِيْنَ^(١)، نَحْوُ ﴿قَالُوا لَا لَا ضَيْرَ (٥٠)﴾ [الشعراء]، أَي: عَلَيْنَا، وَ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (٣٥)﴾ [الصّافات]، أَي: لَنَا، أَوْ مَوْجُودٌ أَوْ نَحْوُهُ، فَإِنْ جُهِلَ وَجِبَ ذِكْرُهُ عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ نَحْوُ: (لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ)^(٢)، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: وَمَنْ نَسَبَ إِلَى تَمِيمٍ الْحَذْفَ مَطْلَقًا فَقَدْ غَلَطَ^(٣).
وَرَبَّمَا أَبْقِيَ الْخَبَرَ وَحَذَفَ الْأِسْمَ نَحْوُ: لَا عَلَيْكَ، أَي: لَا بَأْسَ عَلَيْكَ، وَلَا جُنَاحَ^(٤)، وَلَا يُحَذَفَانِ مَعًا؛ لِئَلَّا يَكُونَ إِجْحَافًا^(٥)، وَأَجَازُهُ بَعْضُ^(٦).

(١) - فَإِنْ جُهِلَ وَجِبَ إِظْهَارُهُ عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ. يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ٥٣٥/١.

(٢) - بَعْضُ حَدِيثٍ شَرِيفٍ تَمَامُهُ: (لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ، وَلِذَلِكَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ، وَلَا شَيْءَ شَيْءٍ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمَدْحُ مِنَ اللَّهِ، وَلِذَلِكَ مَدَحَ نَفْسَهُ). أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي: صَحِيحِهِ: ٥٧/٦ بِرَقْم (٤٦٣٤)، وَمُسْلِمٌ فِي: صَحِيحِهِ: ٢١١٤/٤ بِرَقْم (٢٧٦٠).

(٣) - قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: ((وَلَا يَلْفُظُ بِهِ التَّمِيمِيُّونَ وَلَا الطَّائِفِيُّونَ، بَلِ الْحَذْفُ عِنْدَهُمْ وَاجِبٌ بِشَرْطِ ظَهْرِ الْمَعْنَى، وَمَنْ نَسَبَ إِلَيْهِمُ التَّرَاثُ الْحَذْفَ مَطْلَقًا أَوْ بِشَرْطِ كَوْنِهِ ظَرْفًا فَلَيْسَ بِمُصِيبٍ، وَإِنْ رُزِقَ مِنَ الشُّهْرَةِ أَوْفَرَ نَصِيبٍ)). شَرْحُ النَّسْهِلِ: ٥٦/٢.

(٤) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبَوِيهِ: ٢٢٤/١، وَ٢١٥/٢، وَ٢٩٥/٢، وَالْمَقْتَضِبُ: ١٥١/٢، وَ١٢٩/٤، وَالْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ٤٠٥/١، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ٢٤١/١، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ: ٢٦/٢.

(٥) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِيِّ: ٢٤٥/٢.

(٦) - رَدُّ ابْنِ هِشَامٍ عَلَى قَوْلِ الْكُوفِيِّينَ: إِنَّ لَامَ الْاسْتِعَانَةِ بَقِيَّةُ اسْمٍ هُوَ (آل)، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاعِي الْمُتَوْبُّ قَالَ: يَا لَا

وَأَصْلُهُ: يَا آلَ فُلَانٍ، فَحُذِفَتْ لِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ كَمَا قَالُوا فِي أَيْمَنِ: مُ، بِأَنَّ الْأَصْلَ: لَا فِرَارَ، فَ(لَا) نَافِيَةٌ حُذِفَتْ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا. يَنْظُرُ: مَغْنِي اللَّيْبِيبِ: ١٩٩/٣-٢٠٠.

بَحْثُ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ

ص: الثَّالِثُ (ظَنَّ)، وَ(رَأَى)، وَ(حَسِبَ)، وَ(دَرَى)، وَ(خَالَ)، وَ(زَعَمَ)، وَ(وَجَدَ)، وَ(عَلِمَ) الْقَلْبِيَّاتُ، فَتَنْصِبُهُمَا مَفْعُولَيْنِ نَحْوُ:

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ

ش: بَعْدَ أَنْ فَرَعَ مِنَ الْقَوْلِ فِي النَّوعِ الثَّانِي مِنَ النَّوَاسِخِ شَرَعَ فِي النَّوعِ الثَّالِثِ مِنْهَا، وَهِيَ أَفْعَالُ الْقُلُوبِ، وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَعَانِيهَا قَائِمَةٌ بِالْقَلْبِ، وَتُسَمَّى أَيْضًا أَفْعَالُ الشَّكِّ وَالْيَقِينِ، وَهِيَ كَثِيرَةٌ^(١)، وَالْمُصَنِّفُ قَدْ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِ ثَمَانِيَةٍ مِنْهَا؛ لِشَهْرَتِهَا، وَذَكَرَ أَنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ تَنْصِبُهُمَا، وَيُسَمَّى الْمُبْتَدَأُ مَفْعُولًا أَوَّلًا لَهَا، وَالْخَبَرُ مَفْعُولًا ثَانِيًا لَهَا. وَاعْلَمْ أَنَّ لَيْسَ كُلُّ فِعْلِ قَلْبِيٍّ يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ، بَلْ أَفْعَالُ الْقُلُوبِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ^(٢): مَا لَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ نَحْوُ: فَكَّرَ، وَتَفَكَّرَ.

وَمَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ لَوَاحِدٍ نَحْوُ: عَرَفَ، وَفَهَمَ.

وَمَا يَتَعَدَّى /ظ٦٨/ بِنَفْسِهِ لِاثْنَيْنِ وَهُوَ الْمَقْصُودُ هُنَا، وَهَذَا يَنْقَسِمُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: أَحَدُهَا: مَا يُفِيدُ فِي الْخَبَرِ يَقِينًا، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ: (دَرَى)^(٣) كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٤):

[٢٦٠] دُرَيْتُ الْوَفِيِّ الْعَهْدِ يَا عَرَوْ فَاغْتَبِطُ

وَالْأَكْثَرُ فِيهَا أَنَّ تَتَعَدَّى بِالْبَاءِ نَحْوُ: دُرَيْتُ بَزِيدٍ، وَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا الْهَمْزَةُ تَعَدَّتْ إِلَى آخِرِ بِنَفْسِهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ (١٦)﴾ [يُونُس]^(٥).

و(وَجَدَ) كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ (٢٠)﴾ [الْمَزْمَل].

و(أَلْفَى) كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ (٦٩)﴾ [الصَّافَات].

(١) - تنظر في: المغني في النحو: ٢٩٣/٣، والموشح: ٦٢٠-٦٢٢، والنكت للسيوطي: ٣٢٥/١.

(٢) - تنظر هذه الأقسام في: أوضح المسالك: ٢٨/٢، وشرح التصريح: ٣٥٨/١، وشرح ابن طولون: ٢٨١/١. ومن النحويين من قسمه قسمين: ما يدل على ظنٍّ، وما يدل على يقينٍ، ينظر: شرح ألفية ابن معطي للقواس: ق ١/ج ١/٥٠٤، وشرح الألفية للمرادي: ٢٤٢/١، وشرح ابن عقيل: ٢٨-٢٩.

(٣) - أنكر الكوفيون أن تكون (دَرَى) من هذا الباب، وزعم أبو حيان أن أصحابه الأندلسيين لم يذكروا (دَرَى) من هذا الباب، وما سَمِعَ منه محمودٌ على التضمين، ومن النحويين من جعل نصبها مفعولين لُغِيَّةً، والأكثر فيها أن تَتَعَدَّى بِالْبَاءِ. ينظر: ارتشاف الصُرب: ٢١٠٠/٤.

(٤) - صدر بيت من الطويل عجزه: فَإِنَّ اغْتَبَاطًا بِالْوَقَاءِ حَمِيدٌ، وهو بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية: ٥٤٥/٢، وشرح شذور الذهب: ٤٦٦، والمقاصد الشافية: ٤٥٧/٢، والمقاصد النحوية: ٨٢٤/٢.

والشاهد فيه: نصب (دَرَى) لمفعولين.

(٥) - ينظر: شرح التسهيل: ٧٩/٢.

و(تَعْلَمُ) بمعنى: اعْلَمْ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(١):

[٢٦١] تَعْلَمُ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا

وَالْأَكْثَرُ فِيهَا أَنْ تَقَعَ عَلَى (أَنْ) وَصَلَتْهَا فَتَسَدَّ مَسَدٌ مَفْعُولَيْنِ^(٢) كَقَوْلِ زُهَيْرٍ^(٣):

[٢٦٢] فَقُلْتُ تَعْلَمُ أَنَّ لِلصَّيْدِ غَرَّةً

الثَّانِي: مَا يُفِيدُ فِي الْخَبَرِ رَجَحَانًا وَهُوَ خَمْسَةٌ: (زَعَمَ) كَقَوْلِهِ^(٤):

[٢٦٣] زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدُبُّ دَبِيبًا

وَالْأَكْثَرُ فِيهَا أَنْ تَقَعَ عَلَى (أَنْ) وَ(أَنَّ) وَصَلَتْهُمَا^(٥) نَحْوُ ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ

يُبْعَثُوا﴾^(٧) [التغابن]، وَقَوْلُ كَثِيرٍ عَرَّةً^(٦):

[٢٦٤] وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِي يَاعِزُّ لَا يَتَغَيَّرُ

قَالَ السِّيرَافِيُّ: الزَّعْمُ قَوْلٌ يَقْتَرِنُ بِهِ اعْتِقَادٌ صَحٌّ أَوْ لَمْ يَصَحَّ^(٧)، وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ^(٨): أَكْثَرُ مَا يَقَعُ عَلَى عَلَى الْبَاطِلِ^(٩).

(١) - صدرُ بيتٍ من الطَّوِيلِ عَجْزُهُ: فَبَالِغٌ بَلُطْفٍ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ،

وهو لزياد بن سيارٍ في: المقاصد النحويّة: ٨٢٥/٢، وشرح شواهد المغني: ٩٢٣/٢، وخزانة الأدب: ١٢٩/٩.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: نَصَبُ (تَعْلَمُ) مَفْعُولَيْنِ.

(٢) - ينظر: شرح الكافية الشافية: ٥٤٦/٢، والتذييل والتكميل: ٣١/٦، وأوضح المسالك: ٣٠/٢.

(٣) - صدرُ بيتٍ من الطَّوِيلِ: وَإِلَّا تُضَيِّعْهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهُ،

وهو لزهير بن أبي سلمى في: ديوانه: ١٠٨، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣٨٧/٢، والمقاصد النحويّة: ٨٢٦/٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: دَخُولُ (تَعْلَمُ) عَلَى (أَنْ) وَصَلَتْهَا فَسَدَّتْ مَسَدٌ مَفْعُولَيْنِ.

(٤) - من الخفيف، وهو لأبي أمية أوس الحنفي في: المقاصد النحويّة: ٨٣٢/٢، وشرح شواهد المغني: ٩٢٢/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٢٦١/٧.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: نَصَبُ (زَعَمَ) لِمَفْعُولَيْنِ.

(٥) - هو رأي الخليل في سعة الكلام، ينظر: العين: ٣٦٥/١ مادة (زعم).

(٦) - من الطَّوِيلِ، وهو له في: ديوانه: ٣٢٨، وإيضاح شواهد الإيضاح: ١٠٣/١، وتخليص الشواهد: ٤٢٨، والمقاصد النحويّة: ٨٣٣/٢، وخزانة الأدب: ٣١٤/٥.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: دَخُولُ الْفِعْلِ (زَعَمَ) عَلَى (أَنْ) وَمَدْخُولِهَا.

(٧) - ينظر: شرح السيرافي: ٧٠/٤.

(٨) - محمّد بن الحسن بن دريد الأزدی، ولد في البصرة وقرأ على علمائها، ورحل إلى عُمان، ثم إلى جزيرة ابن عمارة، ثم صار إلى فارس فسكنها مدّة، ثمّ قدّم بغداد فأقام بها إلى أن مات، من أكابر علماء العربيّة مقدّمًا في اللغة وأنساب العرب وأشعارهم، شاعرًا كثير الشعر، من مؤلفاته: جمهرة اللغة، والاشتقاق، والأنواء، توفي سنة (٣٢١هـ). ينظر: نزهة الألباء: ١٩١، ومعجم الأدباء: ٢٤٨٠/٦، وإنباه الرواة: ٩٤/٣.

(٩) - ينظر: جمهرة اللغة: ٨١٦/٢ مادة (زعم).

وفي (الإيضاح): زَعَمَ بمعنى (عَلِمَ) في قولِ سيبويه^(١)، وقالَ غيره: يكونُ بمعنى (أَعْتَقَدُ) فقد يكونُ علماً، وقد يكونُ تقليلاً، وَيَكُونُ أَيْضاً ظَنًّا غالباً، وقيل: يكونُ بمعنى الكذب^(٢).
و(جَعَلَ) نحو ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنِاثًا﴾ [الزخرف].
و(حَجَا) كقوله^(٣):

[٢٦٥] قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلَمَّاتٍ

و(عَدَّ) كقوله^(٤):

[٢٦٦] فَلَا تَعُدُّ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى وَلَكِنَّمَا^(٥) الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعُدْمِ

و(هَبَّ) كقوله^(٦):

[٢٦٧] فَقُلْتُ أَجْزِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهِنِي أَمْرًا هَالِكًا

والغالبُ فيها أَنَّ تتعدَّى إلى صريحِ المفعولين كما في البيت، ووقعها على (أَنَّ) وصلتها نادر^(٧) حتى زعمَ الحريري^(٨) أَنَّ قولَ الخواصِّ: هَبَّ أَنْ زِيدًا قائمٌ، لَحْنٌ^(٩)، قالَ المصنِّفُ: وذهلَ عن قولِ قول

(١) - لم أَقِفْ عليه في أيِّ من الكتبِ الَّتِي تحتَ عنوانِ (الإيضاح)، بل وقفتُ على قولِ أبي حيَّان: ((وفي الإيضاح: و(زَعَمَ) قد قلنا: إِنَّها قد تكونُ بمعنى (عَلِمَ)، وهو قولُ سيبويه)). التَّنْذِيلُ والتَّكْمِيلُ: ٢٥/٦، فقد يكونُ اسمُ الكتابِ محرَّفًا من قبلِ النَّاسِخِ، والدَّلِيلُ على ذلكَ أَنَّ باقيَ الفقرةِ مأخوذةٌ من التَّنْذِيلِ والتَّكْمِيلِ.

(٢) - ينظر: المغني في النحو: ٣٠٧/٣، والبسيط في شرح الكافية: ٤٣٠/٢، والتَّنْذِيلُ والتَّكْمِيلُ: ٢٥/٦.

(٣) - من البسيط، وهو لَتَمِيم بن مقبلٍ في: تَخْلِيصُ الشَّوَاهِدِ: ٤٤٠، وله أو لأبي شنبَلٍ الأعرابيُّ في: المقاصد النُحويَّة: ٨٢٨/٢، وشرح شواهد شرح ابن النَّاظِم: ٤٣١/٢-٤٣٢.

والشَّاهِدُ فيه: نَصَبُ الفِعْلِ (حَجَا) مفعولين.

(٤) - من الطَّوِيلِ، وهو لِلنَّعْمَانِ بنِ بَشِيرٍ في: ديوانه: ١٤٠، وتَخْلِيصُ الشَّوَاهِدِ: ٤٣١، والمقاصد النُحويَّة: ٨٢٩/٢، وشرح شواهد شرح ابن النَّاظِم: ٤٣١/٢.

والشَّاهِدُ فيه: نَصَبُ الفِعْلِ (عَدَّ) لمفعولين.

(٥) - ولكن، ولا يَسْتَقِيمُ الوزُنُ معه، والصَّوابُ ما أثبتَّه من مصادرِ البيتِ.

(٦) - من المتقاربِ، وهو لعَبْدِ اللَّهِ بنِ هَمَامٍ السَّلُولِيِّ في: تَخْلِيصُ الشَّوَاهِدِ: ٤٤٢، والمقاصد النُحويَّة: ٨٣١/٢، وشرح شواهد المغني: ٩٢٣/٢، وخزانة الأدب: ٣٦/٩.

والشَّاهِدُ فيه: نَصَبُ الفِعْلِ (هَبَّ) مفعولين.

(٧) - ينظر: مغني اللبيب: ٢٧٩/٦.

(٨) - القاسمُ بنُ عَلِيٍّ بنِ مُحَمَّدٍ الحريريِّ، أبو مُحَمَّدٍ، ولدَ في المَشَانِ قِربَ البَصْرَةِ، وسَكَنَ في مَحَلَّةِ بني حَرَامٍ، كانَ غايةً في الذِّكَاةِ والفصاحَةِ، من مؤلِّفاتِهِ: ملحَةٌ الإعرابِ، وشرح ملحَةِ الإعرابِ، ودَرَّةُ الغواصِّ في أوْهامِ الخواصِّ، تُوفِّيَ سنةَ (٥١٦هـ). ينظر: نزهة الألباء: ٢٨١، ومعجم الأدباء: ٢٢٠٢/٥، ووفيات الأعيان: ٦٣/٤.

(٩) - قالَ الحريريُّ: ((ويَقُولُونَ: هَبَّ أَتَيْ فَعَلْتُ، وهَبَّ أَنَّهُ فَعَلَ، وَالصَّوابُ إلْحاقُ الصِّمِيرِ الْمُتَّصِلِ بِهِ، فيُقَالُ: هَبَنِي فَعَلْتُ وهَبَهُ فَعَلَ...)). دَرَّةُ الغواصِّ في أوْهامِ الخواصِّ: ١٣١.

القائل: هَبْ أَنْ أَبَانَا كَانَ^(١) حِمَارًا^(٢)، ونحوه.

الثالث: ما يرد بالوجهين، والغالب كونه لليقين وهو اثنان (عَلِمَ)، واليقين فيها كقوله تعالى ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (١٩)﴾ [محمد]، والرجحان كقوله تعالى ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ (١٠)﴾ [المتحنة]، و(رَأَى) كقوله تعالى ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا (٦) وَنَرَاهُ قَرِيبًا (٧)﴾ [المعارج]، الأول للرجحان والثاني لليقين.

الرابع: ما يرد بالوجهين أيضًا، والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة: (ظَنَّ) والرجحان فيها كقوله تعالى ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُتَّقِينَ (٣٢)﴾ [الجاثية]، كقوله^(٣):

[٢٦٨] ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتْ لَظَى الْحَرْبِ صَالِيًا فَعَرَدْتُ فِيمَنْ كَانَ عَنْهَا مُعَرِّدًا

يُقال: عَرَدَ فُلَانٌ عَنِ الْحَرْبِ إِذَا جَبَنَ وَانْهَزَمَ عَنْهَا^(٤). واليقين فيها نحو قوله تعالى ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ (٤٦)﴾ [البقرة]، وقوله تعالى ﴿وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا (٥٢)﴾ [الإسراء]^(٥). و(حَسِبَ) الرجحان فيها كقوله^(٦):

[٢٦٩] وَكُنَّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءٍ شَحْمَةً

واليقين كقول لبيد^(٧):

(١) - كا، وهو تحريف والصواب ما أثبتته.

(٢) - من المسائل الفرضية وهي المعروفة بـ(المسألة الحمارية)، وذلك أَنَّ عمرَ بنَ الخطابِ حُكِّمَ فِي زَوْجٍ وَأُمٍّ وَأَخَوَيْنِ لَأُمٍّ وَأَخَوَيْنِ لَأُمٍّ وَأَبٍ، فَحُكِّمَ بِالنِّصْفِ لِلزَّوْجِ، وَالسُّدُسِ لِلأُمِّ، وَالثُّلُثِ لِلأَخَوَيْنِ لِلأُمِّ، وَلَمْ يَجْعَلْ لِلأَخَوَيْنِ مِنْ أُمٍّ وَأَبٍ شَيْئًا، فَقَالَ الأخوان: هَبْ أَنْ أَبَانَا كَانَ حِمَارًا فَأَشْرِكْنَا بِقَرَابَةِ أُمِّنَا بِالثُّلُثِ، فَأَشْرَكَهُمْ. ينظر: المنصف للشُّمْنَيْ: ٤١١/٢.

(٣) - من الطويل، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٨٠/٢، والمقاصد النحوية: ٣٨١/٢، وشرح ابن طولون: ٢٨٦/١، وشرح الفارسي: ١٠/٢.

والشاهد فيه: مجيء الفعل (ظَنَّ) دالًّا على الرجحان.

(٤) - ينظر: العين: ٣٢/٢ مادة (عرد).

(٥) - أي: تَتَبَّعُونَ أَنَّ لَبِثْتُمْ فِي الدُّنْيَا كَانَ قَلِيلًا مُحْتَقَرًا، وَقَدْ يَكُونُ الْمَعْنَى وَهُمْ هُمُ الَّذِينَ لَمْ يَنْفَصِلُوا عَنْ حَالِ الدُّنْيَا الدُّنْيَا إِلَّا قَلِيلًا لِمَغِيبِ عِلْمِ مَقْدَارِ الزَّمَنِ عَنْهُمْ. ينظر: المحرر الوجيز: ٤٦٣/٣.

(٦) - صدر بيت من الطويل عجزه: عَشِيَّةٌ لَأَقِينَا جُذَامَ وَحَمِيرًا،

وهو لزفر بن حارث الكلابي في: تخلص الشواهد: ٤٣٥، والمقاصد النحوية: ٨٣٥/٢، وشرح شواهد المغني

٩٣٠/٢.

والشاهد فيه: مجيء الفعل (حَسِبَ) دالًّا على الرجحان.

(٧) - من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في: ديوانه: ٢٤٦، والمقاصد النحوية: ٨٣٧/٢، والذرر اللوامع: ٢٤٧/٢.

والشاهد فيه: مجيء الفعل (حَسِبَ) دالًّا على اليقين.

[٢٧٠] حَسِبْتُ النَّقَى والجودَ خيرَ تجارةٍ رِبَاخًا إذا مَا المرءُ أَصْبَحَ ثاقلاً

و(خَالَ) والرجحانُ فيها كقولهِ^(١):

[٢٧١] إِخَالُكَ إِنَّ لَمْ تَغْضُضِ الطَّرْفَ ذَا هَوَى يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ

واليقينُ كقولهِ^(٢):

[٢٧٢] مَا خِلْتَنِي زِلْتُ بَعْدَكُمْ ضَمِنًا أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُمُوءَ الْأَلَمِ

وَقَدْ تَرَدُّ (عَلِمَ) بمعنى: (عَرَفَ)، و(رَأَى) بمعنى: (زَهَبَ) من الرأى، أي: المذهب، و(ظَنَّ) بمعنى: (اتَّهَمَ)، و(حَجَا) بمعنى: (قَصَدَ) فيتعدين لواحدٍ نحو ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ (٧٨) [النحل]، وتقول: رَأَى أَبُو حَنيفَةَ جَلَّ كَذَا، ورَأَى الشَّافِعِيُّ حُرْمَتَهُ، وتقول: فَقَدَ لِي مَالٌ فَظَنَنْتُ زَيْدًا^(٣)، وَمِنْهُ (وَمَا هُوَ عَلَى / ٦٩ / الغَيْبِ بِظَنِّينِ)^(٤)، وتقول: حَجَوْتُ بَيْتَ اللَّهِ، أي: نَوَيْتُهُ وَقَصَدْتُهُ. وَتَرَدُّ (وَجَدَ) بمعنى: (حَزَنَ) و(حَقَّدَ) فَلَا تَتَعَدَّى، وَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَحْتَرِرَ عَنْهَا، وَتَرَدُّ هَذِهِ الْأَفْعَالُ وَبَقِيَّةُ أَفْعَالِ الْبَابِ لِمَعَانِي آخَرَ غَيْرِ قَلْبِيَّةٍ فَلَا تَتَعَدَّى لِمَفْعُولَيْنِ، فَتَرَدُّ (رَأَى) بمعنى: (أَبْصَرَ)، كَرَأَيْتُ الْهَلَالَ، بمعنى: أَبْصَرْتُهُ، و(حَسَبَ) بمعنى: احْمَرَّ لَوْنُهُ فَابْيَضَ، يُقَالُ: حَسَبَ الرَّجُلُ إِذَا احْمَرَّ لَوْنُهُ، وَابْيَضَ كَالْبَرَصِ، و(دَرَى) بمعنى (حَتَلَّ) يُقَالُ: دَرَى الذَّنْبُ الصَّيْدَ إِذَا خَتَلَهُ وَاسْتَخَفَى لِيَفْتَرِسَهُ، و(خَالَ) لِلْعُجْبِ، يُقَالُ: خَالَ الرَّجُلُ، إِذَا تَكَبَّرَ وَأُعْجِبَ بِنَفْسِهِ، وَبِمَعْنَى (ضَلَعَ) يُقَالُ: خَالَ الْفَرَسُ إِذَا ضَلَعَ وَغَمَزَ فِي مَشِيَّتِهِ، وَ(زَعَمَ) بمعنى: (كَفَلَ) نحو: زَعَمْتُ زَيْدًا، وَفِي التَّنْزِيلِ ﴿وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ (٧٢) [يوسف]، وَبِمَعْنَى: (رَأَسَ) نحو: زَعَمَ زَيْدٌ إِذَا رَأَسَ، وَمِنْهُ زَعِيمُ الْقَوْمِ فَلَانٌ، أي: رَئِيسُهُمْ، وَبِمَعْنَى: (سَمِنَ) و(هَزَلَ)، يُقَالُ: زَعَمَتِ الشَّاةُ، أي: سَمِنَتْ وَهَزَلَتْ، وَبِمَعْنَى: (طَمَعَ) يُقَالُ: زَعَمَ فِي غَيْرِ مَزَعَمٍ، أي: طَمَعَ فِي غَيْرِ مَطْمَعٍ، و(وَجَدَ) بمعنى (أَصَابَ) نحو: وَجَدَ زَيْدٌ ضَالَّتَهُ، وَبِمَعْنَى: (اسْتَعْنَى) نحو: وَجَدَ زَيْدٌ، و(عَلِمَ) بمعنى: انشِيقَاقِ الشَّفَةِ الْعُلْيَا، يُقَالُ: عَلِمَتِ الشَّفَةُ، أي: انشَقَّتْ، و(حَجَا) بمعنى: غَلَبَ فِي الْمُحَاجَاةِ، نحو: حَجَا زَيْدٌ عَمْرًا، وَبِمَعْنَى: (رَدَّ) نحو: حَجَوْتُ السَّائِلَ،

(١) - من الطَّوِيلِ، وهو بلا نسبةٍ في: شرح التَّسْهِيلِ: ٨٠/٢، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكِ: ٤١/٢، وَشَرَحَ التَّصْرِيحِ: ٣٦٣/١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: مَجِيءُ الْفِعْلِ (خَالَ) دَالًّا عَلَى الرُّجْحَانِ.

(٢) - من الْمُنْسَرَجِ، وهو بلا نسبةٍ في: شرح التَّسْهِيلِ: ٨١/٢، وَالتَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ: ١٢١/٤، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ٨٤٠/٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: مَجِيءُ الْفِعْلِ (خَالَ) دَالًّا عَلَى الْيَقِينِ.

(٣) - زَيْدٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٤) - سورة التَّكْوِيرِ: ٢٤، وَقِرَاءَةُ (بِظَنِّينِ) هِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَجَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالْقُرَّاءِ. يَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْقُرَّاءَاتِ لِلْخَطِيبِ: ٣٣٠/١٠.

وبمعنى: (ساق) نحو: حَجَوْتُ الإبلَ، وبمعنى (حفظ)^(١)، وبمعنى: (كَتَمَ) نحو: حَجَوْتُ الحديثَ، أي: كَتَمْتُهُ، أو حفظتُهُ، وبمعنى (أَقَامَ) نحو: حَجَا مَكَّةَ، أي: أَقَامَ بها، وبمعنى: (بَخَلَ) نحو: حَجَا زَيْدٌ بِمَالِهِ، أي: بَخَلَ بِهِ، و(عَدَّ) بمعنى (حَسَبَ) بفتح السَّينِ نحو: عَدَدْتُ المالَ، أي: حَسَبْتُهُ، وغير ذلك^(٢). واحترَزَ عن هذه بقوله: القَلْبِيَّاتُ.

ص: وَيُلَغِينَ بُرْجَانٍ إِنْ تَأَخَّرَ نَحْوُ:

الْقَوْمُ فِي إِثْرِي ظَنَنْتُ

والمُسَاوَاةُ إِنْ تَوَسَّطَ نَحْوُ:

وَفِي الْأَرَاغِيزِ خِلْتُ اللَّوْمَ وَالْخَوْرَ

وَإِنْ وَلَيْتَهُنَّ (مَا) أَوْ (لَا) أَوْ (إِنْ) النَّافِيَاتُ أَوْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ بَطَلَ عَمَلُهُنَّ فِي اللَّفْظِ وَجُوبًا، وَيُسَمَّى ذَلِكَ تَعْلِيْقًا نَحْوُ ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزْبَيْنِ أَحْصَى (١٢)﴾ [الكهف].

ش: مِنْ أَحْكَامِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ جَوَازُ الْإِلْغَاءِ وَالتَّعْلِيْقِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا، مَعَ أَنَّهُمَا بِمَعْنَى إِبْطَالِ الْعَمَلِ، أَنَّ الْإِلْغَاءَ إِبْطَالُ الْعَمَلِ لَفْظًا وَمَحَلًّا، وَالتَّعْلِيْقُ إِبْطَالُهُ لَفْظًا فَقَطْ^(٣)، وَالْإِلْغَاءُ تَارَةً يَكُونُ رَاجِعًا، وَتَارَةً يَكُونُ مُسَاوِيًا لَهُ، فَالْأَوَّلُ: إِذَا تَأَخَّرَ الْعَامِلُ عَنِ الْمَفْعُولَيْنِ نَحْوُ قَوْلِهِ^(٤):

[٢٧٣] الْقَوْمُ فِي أَثْرِي ظَنَنْتُ

فَإِنَّهُ يَتَرَجَّحُ الْغَاوَةُ عَلَى إِعْمَالِهِ بِلَا خِلَافٍ^(٥)؛ وَذَلِكَ لضعْفِهِ بِالتَّأْخِيرِ عَنِ الْجَزَائِنِ^(٦).
وَالثَّانِي: إِذَا تَوَسَّطَ بَيْنَهُمَا كَقَوْلِهِ^(٧):

(١) - حفظ، وهو تصحيف.

(٢) - تنظر هذه المعاني وغيرها في: المفصل: ٢٦١-٢٦٢، والتسهيل: ٧٠-٧١، وشرح التسهيل: ٧٦/٢-٨٣، والمغني في النحو: ٢٩٤-٣٠٩، وشرح الألفية للمرادي: ٢٤٢/١-٢٤٥، وشرح التصريح: ٣٥٩/١-٣٦٨، وهمع الهوامع: ٣٤٦/١-٣٥٠.

(٣) - ينظر هذا التفريق بين الإلغاء والتعليق في: الكافي في شرح الهادي: ٦٧٨/٢-٦٨١، والموشح: ٦٢٨/٢، وشرح قطر الندى: ١٧٣-١٧٦.

(٤) - صدر بيت من الكامل تمامه: ... فَإِنْ يَكُنْ مَا قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ ظَفَرْتُ وَخَابُوا،

وهو بلا نسبة في: المغني في النحو: ٣٢١/٣، وتذكرة النحاة: ٦٨٣، والتذيل والتكميل: ٦٣/٦. والشاهد فيه: رجحان الإلغاء؛ لتأخر العامل (ظننت).

(٥) - ينظر: الكافي في شرح الهادي: ٦٨٠/٢، والتذيل والتكميل: ٦٥/٦.

(٦) - ينظر: كتاب سيبويه: ١٢٠/١، وتوجيه اللع: ١٨٣، وشرح المفصل: ١٥٧/٧.

(٧) - من البسيط، وهو للعين المنقري في: كتاب سيبويه: ١١٩/١، وشرح اللع لابن برهان: ١١١/١، وإيضاح شواهد الإيضاح: ١٥٩/١، وتخليص الشواهد: ٤٤٥، والمقاصد النحوية: ٨٥٩/٢، ولجريد في: ملحق ديوانه: ١٠٢٨، وشرح أبيات سيبويه: ٢٦٩/١، والبدیع: ٤٥١/١، والمغني في النحو: ٣٢٠/٣.

[٢٧٤] أبالأراجيز يا ابن اللؤم ثوعدني وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور
فإنه يكون الغاؤه وإعماله على السواء، وذلك لأن ضعف العامل بالتوسط مسوغ مقاومة الابتداء له،
فلكل منهما مرجح^(١)، وقيل: الإعمال أرجح^(٢)؛ لأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي، واختاره في
(الأوضح)^(٣)، هذا إن لم يؤكد العامل المتأخر أو المتوسط بمصدر منصوب، وإلا فلا يحسن
الإلغاء^(٤)، قال نجم الأئمة: وتأكيذ الفعل الملقى بمصدر منصوب قبيح؛ إذ التأكيذ دليل الاعتناء
بحال العامل، والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء به، فبينهما شبه التنافي، وأمّا تأكيذه بالضمير أو
الإشارة المراد بها المصدر فأسهل؛ إذ ليسا صريحين في المصدرية^(٥).
قوله: **وإن وليتهن** **إلخ**، بيان لأنه يجب إبطال عمل هذه الأفعال في اللفظ دون المحل إن
وليتهن واحد من أدوات الصدر وهي ستة:
الأولى، والثانية، والثالثة: (ما) و(لا) و(إن) و(ظ) ٦٩ / النافيات نحو: علمت ما زيد قائم، وعلمت لا زيد
قائم ولا عمر، وعلمت إن زيد قائم.
أمّا (ما) و(إن) فلزوم وقوعهما في صدر الجمل وضعا، وأمّا (لا) النافية الداخلة على الجملة
الاسمية فإنما كانت معلقة؛ لأنها (لا) التبرية المشابهة ل(إن) المكسورة الملازم دخولها على الجمل،
كما قال الرضي^(٦)، وفيه إشعار بتقييد (لا) بالنافية للجنس، وبه صرح شارح (الباب)^(٧)، وكلام
غيرهما شامل لها ولغيرها^(٨).
وذهب بعضهم إلى نفي صدارة (لا) و(إن) النافيتين مطلقا، وعليه المغاربة^(٩)؛ ولذلك لم يذكروها
في المعلقات، وفصل بعضهم^(١٠) فقال: إن وقعتا في جواب قسم ملفوظ أو مقدر كان لهما الصدر؛

والشاهد فيه: إلغاء عمل (خلت)؛ لتوسطها.

(١) - ينظر: التذييل والتكميل: ٦٥/٦، وشرح التصريح: ٣٧٠/١، وحاشية الصبان: ٣٧/٢.

(٢) - ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣١٤/١، وارتشاف الضرب: ٢١٠٩/٤، وشرح التصريح: ٣٧٠/١.

(٣) - ينظر: أوضح المسالك: ٥٠/٢.

(٤) - ينظر: كتاب سيبويه: ١٢٥/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣١٦/١، وشرح التسهيل: ٨٧/٢.

(٥) - ينظر: شرح الرضي: ١٦٨/٥.

(٦) - ينظر: المصدر نفسه: ١٧٠/٥.

(٧) - لم أقف على هذا القول في ما بين يدي من شروح الباب لمحمد بن مسعود الفالي (ت بعد ٧١٢هـ)، ولا
لعبد الله بن محمد الحسيني المعروف بنقرة كار (ت ٧٧٦هـ)، ولا لمحمد بن عثمان الروزي (ت ٧٩٢هـ).

(٨) - ينظر: حاشية يس: ٤٤٧/٢، وحاشية الصبان: ٤١/٢.

(٩) - لم يذكر جماعة من المغاربة (لا) و(إن) في المعلقات، فلم يذكرها ابن معط، ولا أبو علي الشلوبين، ولا
ابن عصفور، وذكرهما منهم ابن مالك وأبو حيّان، وصرح أبو حيّان أن أصحابه (الأندلسيين) لم يذكروا (لا).
ينظر: الفصول الخمسون: ١٧٥، وشرح المقدمة الجزولية الكبير: ٦٩٩/٢، وشرح الجمل لابن عصفور:

٣١٩/١، والتسهيل: ٧٢، وارتشاف الضرب: ٢١١٤/٤.

لحلولهما محلَّ أدواته، وإلا فلا، وعليه جرى في (المغني)^(٢)، و(الأوضح)^(٣)، و(الجامع)^(٤)، و(الشذور)^(٥).

والرابعة: لأم الابتداء نحو: عَلِمْتُ لَزِيدًا قائمٌ ومنه قوله^(٦):

[٢٧٥] وَمَا إِخَالُ لَدُنْيَا مِنْكَ تَتَوَلَّى

وَأَمَّا نحو: عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا لِقَائِي، فقد قال في (شرح الشذور): وذكر جماعة من المغاربة أن من المُعْلَقَاتِ (إِنَّ) الَّتِي فِي خَبَرِهَا اللَّامُ^(٧)، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُعْلَقَ اللَّامُ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ الْخَبَّازِ حَكَى فِي بَعْضِ كُتُبِهِ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي نَحْوِ: عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا^(٨) قائمٌ، بِالْكَسْرِ مَعَ عَدَمِ اللَّامِ، وَأَنَّهُ مَذْهَبُ سِيبَوِيهِ^(٩)، فَعَلَى هَذَا الْمُعْلَقُ (إِنَّ)^(١٠).

الخامسة: لأم القسم الملفوظ نحو: عَلِمْتُ وَاللَّهِ لَزَيْدًا قائمٌ، أَوْ الْمُقَدَّرِ كَقَوْلِهِ^(١١):

[٢٧٦] وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَنَأْتِيَنِي مَنِيَّتِي

أَي: وَاللَّهِ لَنَأْتِيَنِي، وَذَلِكَ إِذَا لَمْ نَقُلْ بِأَنَّ قَوْلَهُ: لَنَأْتِيَنِي، جَوَابٌ لِقَوْلِهِ: عَلِمْتُ، بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ أَفْعَالَ الْقُلُوبِ لِإِفَادَتِهَا التَّحْقِيقَ تَجَابُ بِمَا يُجَابُ بِهِ الْقَسَمُ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي (المغني)^(١)، وَنَحْوِهِ فِي (شرح الكافية) لِلرَّضِيِّ (جَوَلْنَاهُ)^(٢).

(١) - نَسَبَهُ السَّيُّوطِيُّ إِلَى الْكُوفِيِّينَ وَابْنِ عَصْفُورٍ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي مُؤَلَّفَاتِ ابْنِ عَصْفُورٍ. يَنْظُرُ: النُّكْتُ لِلْسَّيُّوطِيِّ: ٣٣٥/١.

(٢) - يَنْظُرُ: مَغْنِي اللَّيْبِ: ١٠٠/٢.

(٣) - يَنْظُرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ: ٥٢/٢.

(٤) - يَنْظُرُ: الْجَامِعُ الصَّغِيرُ فِي النَّحْوِ: ٧٢.

(٥) - يَنْظُرُ: شَذُورُ الذَّهَبِ: ٤٧٣.

(٦) - عَجَزُ بَيْتٍ مِنَ الْبَسِيطِ صَدْرُهُ: أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا،

وَهُوَ لَكَعْبُ بْنُ زَهِيرٍ فِي: دِيَوَانِهِ: ١١١، فِي إِحْدَى رَوَايَتَيْنِ، وَتَوْجِيهِ اللَّمَعِ: ١٨١، وَالْمَوْشَحُ: ٥٧٩/٢، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ: ٤٠٧/٢، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ٨٦٧/٢، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٣١١/١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: تَعْلِيقُ الْفِعْلِ (إِخَالٌ) بِلَامٍ مُقَدَّرَةٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَمَا إِخَالُ لَدُنْيَا ... ، وَهُوَ أَحَدُ ثَلَاثَةِ وَجُوهِ ذِكْرِهَا ابْنُ هِشَامٍ فِي تَوْجِيهِ الْبَيْتِ. تَنْظُرُ فِي: أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ: ٥٩/٢.

(٧) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٣١٩/١، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ٢١١٤/٤.

(٨) - زَيْدٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٩) - ضَعَّفَ سِيبَوِيهِ هَذَا التَّرْكِيبَ. يَنْظُرُ: كِتَابُ سِيبَوِيهِ: ١٥١/٣.

(١٠) - تَنْظُرُ: شَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ: ٤٧٤، لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي مَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنْ مُؤَلَّفَاتِ ابْنِ الْخَبَّازِ.

(١١) - صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الْكَامِلِ عَجَزُهُ: إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا،

وَهُوَ لِلْبَيْدِ فِي: دِيَوَانِهِ: ٣٠٨، وَكِتَابُ سِيبَوِيهِ: ١٠٩/٣، وَشَرْحُ اللَّمَعِ لِابْنِ بَرَهَانَ: ٣٩٦/٢، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ٨٦٠/٢، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ١٦٢/٩، وَرَوَايَتُهُ فِي دِيَوَانِ لَبِيدٍ: صَادَفَنَ مِنْهَا غَرَّةً فَأَصْبَنَهَا إِنَّ الْمَنَايَا ... وَالشَّاهِدُ فِيهِ: تَعْلِيقُ الْفِعْلِ (عَلِمْتُ) لِمَوْقِعِ لَامِ الْقَسَمِ بَعْدَهُ.

السادسة: الاستفهام حرفاً كان نحو ﴿وَإِنْ أَذْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ﴾ (١٠٩) ﴿[الأنبياء]، أو اسماً، سواءً كان عمدةً مبتدأً نحو ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْجَزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا﴾ (١٢) ﴿[الكهف]، أو خبراً^(٣) نحو: عَلِمْتُ متى السَّفَرُ، أو مُضَافاً إِلَيْهِ المبتدأُ نحو: عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ، أو الخبرُ نحو: عَلِمْتُ صَبِيحَةَ أَيِّ يَوْمٍ سَفَرْتُ، أو فضلةً نحو ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ (٢٢٧) ﴿[الشعراء]، فد(أَيِّ) منصوبٌ على المصدرية^(٤) بما بعده، أَي: يَنْقَلِبُونَ أَيَّ انْقِلَابٍ، وليس منصوباً بما قبله؛ لأنَّ الاستفهامَ لَهُ الصَّدْرُ فلا يعملُ فِيهِ ما قبله^(٥).
وزادَ ابنُ مالكٍ على المُعلَّقاتِ (لو)^(٦) كقولهِ^(٧):

[٢٧٧] وَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا أَرَادَ ثَرَاءً^(٨) الْمَالِ كَانَ لَهُ وَفُرْ

والفارسيُّ (لعلَّ)^(٩)، قالَ في (الجامع): وتختصُّ بـ(دری)^(١٠)، نحو ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزْكَى﴾ (٣) ﴿[عبس]، وبعضُهُم^(١١) (كم) الخبرية، نصَّ عليه في (شرح الشذور) قال: وحُمِلَ عليه قوله تعالى ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْنِهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ (٣١) ﴿[يس]﴾^(١٢).
قوله: وَيُسَمَّى ... إلخ، أَي: يُسَمَّى إِبْطَالُ عَمَلِ الْعَامِلِ الْمُتَلَوِّ بِأَدَاةِ الصَّدْرِ تعليقاً؛ لأنَّه إِبْطَالٌ في اللفظ مع تعلُّقِ الْعَامِلِ بِالْمَحَلِّ أَخْذاً من قولِهِم: امرأةٌ مُعلَّقةٌ، أَي: مفقودةُ الزَّوجِ، كالشَّيءِ المُعلَّقِ لا مع الزَّوجِ لِفَقْدَانِهِ، ولا بلا زَوْجٍ لتجويزِها وجودَهُ فلا تقدُّرُ^(١٣) على التَّزْوِيجِ^(١٤)، فالفعلُ المُعلَّقُ ممنوعٌ من العملِ لفظاً عاملاً محلاً؛ بدليلِ صحَّةِ العطفِ بالنَّصْبِ على محلِّ الجملةِ كقولك: عَلِمْتُ لَزِيدٌ

(١) - ينظر: مغني اللبيب: ١١٥/٥، و ١٤٥.

(٢) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ١٧١/٥، وقد سبقهُمَا أَبُو الْبَرَكَاتِ الْأَنْبَارِيُّ فِي: أسرار العربية: ١٢٩.

(٣) - خبر، والصَّوَابُ ما أثبتُّهُ لأنَّه معطوفٌ على (مبتدأً).

(٤) - صفةٌ للمصدر، أَي: يَنْقَلِبُونَ انْقِلَاباً؛ أَيَّ مُنْقَلَبٍ.

(٥) - ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٥٣٠/٢، والتَّيَّيْنِ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ: ١٠٠٢/٢، وشرح شذور الذهب: ١٦٢.

(٦) - ينظر: شرح التَّسْهِيلِ: ٨٩/٢، وارتشاف الضَّرْبِ: ٢١١٥/٤.

(٧) - من الطَّوِيلِ، وهو لحاتم الطَّائِيِّ فِي: ديوانه: ٢١٢، وَأَمَالِي الرَّجَّاجِيِّ: ١٠٩، وخزانة الأدب: ٢١٣/٤.

والشَّاهِدُ فِيهِ: تَعْلِيقُ الْفَعْلِ (عَلِمَ) بـ(لو).

(٨) - ثَرَى، والصَّوَابُ ما أثبتُّهُ.

(٩) - تنظر نسبةُ هذا الرَّأْيِ لِلْفَارِسِيِّ فِي: ارتشاف الضَّرْبِ: ٢١١٦/٤، والجنى الدَّانِي: ٥٨١.

(١٠) - ينظر: الجامع الصَّغِيرُ: ٧٢.

(١١) - هو ابنُ الْحَاجِبِ، تنظر أَمَالِيهِ: ٢٤٣/١.

(١٢) - ينظر: شرح شذور الذهب: ٤٧٤.

(١٣) - تقدُّر، وهو تحريفٌ، والصَّوَابُ ما أثبتُّهُ.

(١٤) - تنظر علَّةُ التَّسْمِيَةِ فِي: المحصول: ٣٣٦/١، وشرح الرُّضِيِّ: ١٦٩/٥.

قائِمٌ^(١) وَعَمْرًا جَالِسًا^(٢)، قَالَ كُنْتُ^(٣):

[٢٧٨] وَمَا كُنْتُ أَدْرِ قَبْلَ عَزَّةٍ مَا الْبُكَاءُ^(٤) وَلَا مُوجَعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّيْتُ

فَعَطَفَ (مُوجَعَاتِ) بِالنَّصْبِ عَلَى مَحَلِّ قَوْلِهِ: مَا الْبُكَاءُ، الَّذِي عُيِّنَ عَنِ الْعَمَلِ فِيهِ قَوْلُهُ: أَدْرِ.

تَنْبِيْهَانِ:

الأوَّلُ: قَدْ يُفْهَمُ مِنْ بَيَانِ الْمُصَنِّفِ اخْتِصَاصُ الْإِلْغَاءِ وَالتَّعْلِيْقِ بِأَفْعَالِ الْقُلُوبِ دُونَ غَيْرِهَا، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْأَوَّلِ^(٥)، وَالسَّبَبُ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ ضَعِيفَةٌ، وَوَجْهٌ ضَعْفُهَا أَنَّ مَعَانِيهَا قَائِمَةٌ بِجَارِحَةٍ ضَعِيفَةٍ وَهِيَ الْقَلْبُ، ثُمَّ يَنْصَبُ إِلَى ذَلِكَ إِمَّا تَأَخُّرُهَا عَنِ الْمَفْعُولِينَ أَوْ تَوَسُّطُهَا بَيْنَهُمَا، وَالْعَامِلُ إِذَا تَأَخَّرَ عَنِ الْمَعْمُولِ وَلَوْ كَانَ قَوِيًّا يَحْصُلُ لَهُ نَوْعٌ وَهْنٍ بِدَلِيلِ: لَزِيدٌ ضَرَبْتُ، وَامْتِنَاعِ: ضَرَبْتُ لَزِيدًا، فَجَارَ الْغَاوُهَا وَلَا كَذَلِكَ غَيْرُهَا مِنَ الْأَفْعَالِ^(٦).

وَأَمَّا الثَّانِي فَكَذَلِكَ عَلَى مَا قَالَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ، قَالَ: لَا يُعْلَقُ فِعْلٌ غَيْرُ (عَلِمَ) وَ(ظَنَّ) حَتَّى يُضْمَنَ /و٧٠/ مَعْنَاهُمَا^(٧)، وَالْأَرْجَحُ عِنْدَ جَمَاعَةٍ خِلَافُهُ، قَالَ فِي (الْجَامِعِ): يُشَارِكُ أَفْعَالُ الْقُلُوبِ فِي التَّعْلِيْقِ بِالِاسْتِفْهَامِ فَقَطْ (نَظَرَ) وَ(أَبْصَرَ) وَ(تَفَكَّرَ) وَ(سَأَلَ) وَشَبَّهُ^(٨). وَفِي (الْهَمْعِ): أُلْحَقَ بِالْأَفْعَالِ

(١) - قائمًا، وهو لحنٌ، والغرض من التمثيل لا يستقيم معه.

(٢) - ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٦٣/٢-٦٤، والمغني في النحو: ٣٢٦/٣، وأوضح المسالك: ٥٤/٢، وهذا مذهب سيبويه والبصريين وابن كيسان، وذهب الكوفيون إلى إضمار القسم بين الفعل وهذه الجملة، فتكون لا موضع لها من الإعراب، وذهب جماعة من المغاربة -على ما حكى عنهم الأزهري- أنها لا محل لها أيضًا، فالأفعال أنفسها ضمنت معنى فعل القسم، فصارت قاصرة لا تتعدى، وصارت الجملة جوابًا لها. تنتظر هذه المذاهب في: ارتشاف الضرب: ٢١١٥/٤، وشرح التصريح: ٣٧٤/١.

(٣) - من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه: ٩٥، ومغني اللبيب: ٤٣٨/٢، والمقاصد النحوية ٨٦٣/٢، وشرح شواهد المغني: ٨١٣/٢، وخزانة الأدب: ١٤٤/٩.

والشاهد فيه: نصب (موجعات) على محل مفعولي الفعل (أدري).

(٤) - البكاء، ولا يستقيم الوزن معها.

(٥) - أي: الإلغاء.

(٦) - ينظر: الحقائق الندية: ٣٨٤/٢.

(٧) - كذا نقل عنه ابن هشام، وظاهر كلام ابن عصفور خلاف ذلك قال: ((ولم يعلق من غير أفعال القلوب إلا لا السؤال والرؤية)). المقرب: ١٢٠/١، وينظر: مغني اللبيب: ١٨٧/٥ هامش محققه رقم (١).

(٨) - ينظر: الجامع الصغير: ٧٣.

بالأفعال المذكورة في التعليق مع الاستفهام خاصة (أَبَصَرَ) نحو ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ (٥) بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ (٦)﴾ [القلم]، و﴿تَفَكَّرْ﴾ كقوله^(١):

[٢٧٩] تَفَكَّرَ آيَاهُ^(٢) يَعْنُونَ أَمْ قَرَدًا^(٣)

و(سَأَلَ) نحو ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ (١٢)﴾ [الذاريات]، وزَادَ ابْنُ خَرُوفٍ (نَظَرَ)^(٤) ووافقه ابنُ عصفورٍ وابنُ مالكٍ نحو ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ (١٧)﴾ [الغاشية]، وزَادَ ابْنُ مَالِكٍ (نَسِيَ)^(٥) كقوله^(٦):

[٢٨٠] وَمَنْ أَنْتُمْ إِنَّا نَسِينَا مَنْ أَنْتُمْ

وما قارب المذكورات من الأفعال التي لها تعلق بفعل القلب نحو: أَمَّا تَرَى أَيَّ بَرَقٍ هَذَا^(٧)، على أَنَّ (رَأَى) بَصَرِيَّةً^(٨)، ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ (٥٣)﴾ [يونس] لِأَنَّ (استنَبَأَ) بمعنى (استعلم)، [وما قاربهنَّ

(١) - عَجَزُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ صَدْرُهُ: حُرُقٌ إِذَا مَا الْقَوْمُ أَبَدُوا فُكَاهَةً،

وهو لجامع بن عمرو في: شرح شواهد الشافية: ٣٤٩.

والشاهد فيه: تعليق الفعل (تَفَكَّرَ) مع الاستفهام خاصة.

(٢) - إِيَّاهُ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ مِنَ الْمَصَادِرِ لِيَسْتَقِيمَ الْوِزْنُ وَالْمَعْنَى.

(٣) - فَرَدًا، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ مِنْ مَصَادِرِ الْبَيْتِ.

(٤) - قَالَ أَبُو حَيَّانَ: ((قَالَ أَسَاتُونَا أَبُو جَعْفَرٍ بْنُ الزَّيْرِ: لَمْ يَذْهَبْ أَحَدٌ إِلَى تَعْلِيْقِ (انْظُرْ) سِوَى ابْنِ خَرُوفٍ،

وَتَبِعَهُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عَصْفُورٍ)). النَّذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٨٨/٦.

(٥) - يَنْظُرُ: التَّسْهِيلُ: ٧٢.

(٦) - صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ عَجْزُهُ: وَرِيحُكَ مِنْ أَيِّ رِيحِ الْأَعَاصِرِ،

وهو لزياد الأعجم في: ديوانه: ٧٣، وتذكرة النُّحاة: ٦٢٠، والمقاصد النُّحوية: ٨٧٨/٢.

والشاهد فيه: تعليق الفعل (نَسِيَ) مع الاستفهام.

(٧) - يَنْظُرُ تَمْثِيلُ سِبْوَيه ب: أَمَّا تَرَى أَيَّ بَرَقٍ هَاهُنَا، وَكَاهُ الْمَازِنِيِّ عَنِ الْعَرَبِ. يَنْظُرُ: كِتَابُ سِبْوَيه: ٢٣٦/١،

٢٣٦/١، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لَابِنِ عَصْفُورٍ: ٣٢٠/١.

(٨) - هُوَ مَذْهَبُ الْمَازِنِيِّ وَتَبِعَهُ ابْنُ مَالِكٍ، يَنْظُرُ: شَرَحَ السِّيرَافِيِّ: ٥٣/٥، وَشَرَحَ الْجَمَلُ لَابِنِ عَصْفُورٍ: ٣٢٠/١،

٣٢٠/١، وَشَرَحَ التَّسْهِيلُ: ٨٩/٢، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٨٨/٦.

نحو^(١) ﴿لِيُبْلِغْكُمْ أَنْفُسَكُمْ أَمَلًا (٧)﴾ [هود]^(٢)، وَنَزَعَهُ أَبُو حَيَّانٍ فِي ذَلِكَ^(٣)، وَأَجَازَ يُونُسُ تَعْلِيْقَ تَعْلِيْقِ كُلِّ فِعْلٍ غَيْرِ مَا ذُكِرَ^(٤)، وَخَرَجَ عَلَى ذَلِكَ ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ (٦٩)﴾ [مريم]^(٥).
الثَّانِي: إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى الْاسْتِفْهَامِ أَحَدُ الْمَفْعُولَيْنِ نَحْوُ: عَلِمْتُ زَيْدًا مِنْ هُوَ، جَازَ نَصْبُهُ اتِّفَاقًا؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ مُسَلِّطًا عَلَيْهِ وَلَا مَانِعَ مِنَ الْعَمَلِ^(٦)، وَاخْتَلَفُوا فِي رَفْعِهِ فَأَجَازَهُ سَيَبَوِيهِ^(٧) مَعَ اخْتِيَارِ النَّصْبِ، وَوُجِّهَ^(٨) بَأَنَّ (زَيْدًا) لَمَّا كَانَ مُسْتَفْهَمًا عَنْهُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى عَوَمَلٍ مُعَامَلَةً مُبَاشِرَةً الْاسْتِفْهَامَ لَفْظًا^(٩)، لَفْظًا^(٩)، وَهَذِهِ صُورَةٌ يَجُوزُ فِيهَا التَّعْلِيْقُ وَلَا يَجِبُ، فَيَنْبَغِي أَنْ نَسْتَنْتِي^(١٠) مِنْ قَوْلِهِمْ: التَّعْلِيْقُ وَاجِبٌ لَا لَا جَائِزٌ.

الثَّالِثُ: لَا يَجُوزُ بِالِاتِّفَاقِ حَذْفُ أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ وَحْدَهُ اقْتِصَارًا، وَأَمَّا [حَذْفُهُ] اخْتِصَارًا فَأَجَازَهُ الْجُمْهُورُ وَمَنْعَهُ طَائِفَةٌ^(١١)، قَالُوا: لِأَنَّ الْمَفْعُولَ فِي هَذَا النَّبَاطِ مُطْلُوبٌ مِنْ جِهَتَيْنِ: مِنْ جِهَةِ الْعَامِلِ فِيهِ، وَمِنْ جِهَةِ كَوْنِهِ أَحَدَ جُزْأَيِ الْجُمْلَةِ، فَلَمَّا تَكَرَّرَ طَلْبُهُ امْتَنَعَ حَذْفُهُ^(١٢). وَانْتَقَضَ بَخْبَرِ (كَانَ) فَإِنَّهُ مُطْلُوبٌ مِنْ جِهَتَيْنِ وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ حَذْفِهِ اخْتِصَارًا^(١٣)، عَلَى أَنَّ السَّمَاعَ قَدْ وَرَدَ بِالْحَذْفِ هُنَا قَالَ تَعَالَى

(١) - زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ، وَهِيَ مِنْ شَرْحِ التَّسْهِيلِ الَّذِي نَقَلَ عَنْهُ السَّيُّوطِيُّ. يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٩٠/٢.

(٢) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٩٠/٢.

(٣) - اعْتَرَضَهُ أَبُو حَيَّانٍ بِأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ التَّعْلِيْقُ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ بَلْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (أَيْكُمْ) مُوَصُولَةً، حُذِفَ صَدْرُ صَدْرُ صَلَاتِهَا، فَبُنِيَتْ، وَهِيَ بَدَلٌ مِنْ كَافِ الْخَطَابِ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: لِيُبْلِغْكُمْ الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ عَمَلًا مِنْكُمْ. يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٩١/٦.

(٤) - أَيِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ. يَنْظُرُ رَأْيُهُ فِي: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٩٠/٢، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ٢١١٨/٤، وَالْمُسَاعَدُ: ٣٦٩/١.

(٥) - إِلَى هُنَا يَنْتَهِي النَّقْلُ عَنِ السَّيُّوطِيِّ بِتَصْرِفٍ، يَنْظُرُ: هَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٥٥٨-٥٥٩/١.

(٦) - يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٩٣/٦، وَتَعْلِيْقُ الْفَرَائِدِ: ١٧٨/٤.

(٧) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبَوِيهِ: ٢٣٧-٢٣٩، وَشَرْحُ السَّرِيفِيِّ: ٦٠/٥، وَمَنْعَةُ ابْنِ كَيْسَانَ. يَنْظُرُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ٢١١٩/٤، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٥٥٨/١.

(٨) - أَيِ: جَوَازُ الرَّفْعِ.

(٩) - يَنْظُرُ: عَلْلُ النَّحْوِ: ٣٥٣، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٣٢٠/١، وَالْمَغْنِي فِي النَّحْوِ: ٣٢٦/٣، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٩٣/٦.

(١٠) - أَيِ: نَسْتَنْتِي هَذِهِ الصُّورَةَ مِنَ الْوُجُوبِ.

(١١) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٣٢٠/١، وَالْمَغْنِي فِي النَّحْوِ: ٣١٢/٣، وَالْمَوْشَحُ: ٦٢٣/٢، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ٢٠٩٨/٤، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ: ٦٢/٢، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ: ٤٩٢/٢، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٣٧٨/١.

(١٢) - يَنْظُرُ هَذَا الْاِحْتِجَاجُ فِي: شَرْحُ ابْنِ النَّاطِمِ: ١٥١، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٣٧٨/١.

(١٣) - يَنْظُرُ: الْمَصْدَرَانِ نَفْسَهُمَا، وَالصَّفَحَتَانِ نَفْسَهُمَا.

﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ (١٨٠)﴾ [آل عمران]، أي: بخلهم هو خيراً لهم^(١)، وقال عنتره^(٢):

[٢٨١] وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَنْظِي غَيْرَهُ مَنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ
أي: فَلَا تَنْظِي غَيْرَهُ واقعاً^(٣). وَأَمَّا حَذْفُهُمَا مَعًا اخْتِصَارًا فَجَائِزٌ بِالْإِجْمَاعِ^(٤) نَحْوُ ﴿أَيْنَ شُرَكَائِي

الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ (٦٢)﴾ [القصص]، وقول الكميته^(٥):

[٢٨٢] بَأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيِّ سُنَّةٍ تَرَى حَبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسِبُ
أي: تَزْعُمُونَهُمْ شُرَكَاءَ، وَتَحْسِبُهُ عَارًا عَلَيَّ.
وَأَمَّا حَذْفُهُمَا اخْتِصَارًا فَفِيهِ أَقْوَالٌ^(٦):

الْمَنْعُ مطلقاً، وعليه جماعة^(٧)؛ لَعَدَمِ الْفَائِدَةِ إِذْ لَا يَخْلُو الْإِنْسَانُ مِنْ عِلْمٍ أَوْ ظَنٍّ مَا، فَأَشْبَهَ قَوْلَكَ:
قَوْلَكَ: النَّارُ حَارَّةٌ^(٨).

وَالْجَوَازُ مطلقاً، وعليه الأكثرُ لِلْسَّمَاعِ^(٩)، قَالَ تَعَالَى ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (٢١٦)﴾ [البقرة]،
تَعْلَمُونَ (٢١٦)﴾ [البقرة]، ﴿أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى (٣٥)﴾ [النجم]، ﴿وَوَضَعْنَاهُ ظَنًّا لِلسَّوءِ

(١) - ينظر: كتاب سيبويه: ٣٩١/٢، ومعاني القرآن للأخفش: ٢٤٠/١، والمقتضب: ١٣٦/٢، والأصول في النحو: ١٧٦/٢.

(٢) - من الكامل، وهو له في ديوانه: ١٩١، والخصائص: ٢١٦/٢، والمقاصد النحوية: ٨٦٣/٢، وشرح شواهد المغني: ٤٨٠/١، وخزانة الأدب: ٢٢٧/٣.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: حَذْفُ ثَانِي مَفْعُولِي (ظَنٍّ) اخْتِصَارًا.

(٣) - ينظر: الصَّفْوَةُ الصَّفِيَّةُ: ٤٣٢/١، وشرح شذور الذهب: ٤٨٧، والمقاصد الشَّافِيَّةُ: ٤٩٥/٢.

(٤) - إِلَّا الْجَرْمِيَّ فَقَدْ ذَهَبَ إِلَى الْمَنْعِ، وَنَقَلَ أَبُو حَيَّانٍ جَوَازَهُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ عَلَى قَلَّةٍ. ينظر: ارتشاف الضَّرْبِ: ٢٠٩٨/٤.

(٥) - من الطَّوِيلِ، وهو له في: شرح هاشمِيَّاتِ الكميته: ٤٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣١٠/١، والمقاصد النحوية: ٨٦٩/٢، وخزانة الأدب: ١٣٧/٩.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: حَذْفُ مَفْعُولِي (تَحْسِبُ) اخْتِصَارًا.

(٦) - تَنْظُرُ فِي: شرح الجمل لابن عصفور: ٣١١/١، وارتشاف الضَّرْبِ: ٢٠٩٧/٤، وجمع الهوامع: ٥٤٩/١.

(٧) - نُسِبَ هَذَا الرَّأْيُ إِلَى الْأَخْفَشِ وَالْجَرْمِيِّ وَنُسِبَهُ ابْنُ مَالِكٍ إِلَى سِيبَوِيهِ وَالْمَحْقِقِينَ مِمَّنْ تَدَبَّرَ كَلَامَهُ كَابَنِي خُرُوفٍ وَطَاهِرٍ وَأَبِي عَلِيٍّ الشَّلُوبِيِّ، ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢٤١/١، والحليَّات: ٧٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣١١/١، وشرح التَّسْهِيلِ: ٧٣-٧٤، وارتشاف الضَّرْبِ: ٢٠٩٧/٤، وأوضح المسالك: ٦٠/٢.

(٨) - ينظر: شرح ألفِيَّةِ ابْنِ مَعْطِيٍّ لِلْقَوَّاسِ: ق ١/ج ٢/٥١٦، وجمع الهوامع: ٥٤١/١.

(٩) - ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣١٢/١، والمغني في النحو: ٣١١/٣.

(١٢) ﴿[الفتح]، وحكى سيبويه: مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ^(١)، وما ذَكَرَ مِنْ عَدَمِ الْفَائِدَةِ مَمْنُوعٌ؛ لِحَصُولِهَا بِالِإِسْنَادِ لِلْفَاعِلِ^(٢).

والجوازُ في أفعالِ الظَّنِّ دونَ أفعالِ العِلْمِ وعليه الأَعْلَمُ^(٣) مستَدَلًّا بِحَصُولِ الْفَائِدَةِ فِي الْأَوَّلِ دونَ الثَّانِي فَإِنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَخْلُو مِنَ الظَّنِّ فَيُعِيدُ قَوْلُهُ: ظَنَنْتُ، أَنَّهُ وَقَعَ مِنْهُ ظَنْ، وَلَا يَخْلُو مِنْ عِلْمٍ إِذْ لَهُ أَشْيَاءُ يَعْلَمُهَا ضَرُورَةً كَعِلْمِهِ أَنَّ الْاِثْنَيْنِ أَكْثَرُ مِنَ الْوَاحِدِ، فَلَمْ يُعِدْ قَوْلُهُ: عَلِمُوا شَيْئًا^(٤). وَرَدَّ بِأَنَّهُ يُعِيدُ يُعِيدُ وَقَوَعَ عِلْمٌ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ^(٥).

وَعَلِمَ أَنَّ الْمُصَنِّفَ ذَكَرَ فِي (الْمَغْنِيِّ) أَنَّهُ جَرَتْ عَادَتُهُمْ أَنَّ يَقُولُوا: يُحذفُ الْمَفْعُولُ اخْتِصَارًا أَوْ اقْتِصَارًا، وَيُرِيدُونَ بِالِاخْتِصَارِ الْحذفَ لِذَلِيلٍ، وَبِالِاقْتِصَارِ الْحذفَ لِغَيْرِ ذَلِيلٍ، وَيُمَثِّلُونَهُ بِنَحْوِ ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا (٦٠)﴾ [البقرة]، أَي: أَوْقِعُوا هَذَيْنِ الْفَعْلَيْنِ، وَيَقُولُ الْعَرَبُ: مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ، أَي: يَقَعُ مِنْهُ خَلِيلَةٌ^(٦).

والتَّحْقِيقُ أَنَّ يُقَالُ: تَارَةً يَتَعَلَّقُ الْغَرَضُ بِالِإِعْلَامِ لِمُجَرَّدِ إِيقَاعِ الْفَاعِلِ لِلْفِعْلِ فَيُقْتَصَرُ عَلَيْهِمَا وَلَا يُذَكَّرُ الْمَفْعُولُ وَلَا يُنَوَّى؛ إِذْ الْمَنَوِيُّ كَالثَّابِتِ وَلَا يُسَمَّى مَحذُوفًا؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يُنَزَّلُ لِهَذَا الْقَصْدِ مَنْزِلَةً مَا لَا مَفْعُولَ لَهُ، وَمِنْهُ ﴿رَبِّي الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ (٢٥٨) [البقرة]، إِذِ الْمَعْنَى: رَبِّي الَّذِي يَفْعَلُ الْإِحْيَاءَ وَالْإِمَاتَةَ، وَتَارَةً يُقَصِّدُ إِسْنَادُ / ٧٠ / الْفِعْلَ إِلَى فَاعِلِهِ وَتَعْلِيقُهُ بِمَفْعُولِهِ فَيُذَكَّرُ أَنَّ نَحْوَ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، وَهَذَا النَّوعُ إِذَا لَمْ يُذَكَّرْ مَفْعُولُهُ قِيلَ: مَحذُوفٌ^(٧).
تَمَّةٌ:

تُجْرِي سُلَيْمُ الْقَوْلِ مَجْرَى الظَّنِّ فَتَنْصِبُ بِهِ الْمُبْتَدَأُ أَوْ الْخَبَرَ مَفْعُولَيْنِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ شَرْطٍ مِمَّا يَأْتِي فَيَقُولُونَ: قُلْتُ زَيْدًا قَائِمًا^(٨)، وَعَلَيْهِ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ^(٩):

(١) - مَثَلٌ يُضْرَبُ فِي ذَمِّ مَخَالَطَةِ النَّاسِ وَمَدْحِ اجْتِنَابِهِمْ. يَنْظُرُ فِي: الْأَمْثَالِ لِلْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ: ٢٩٠، وَجُمُهرَةُ

الْأَمْثَالِ: ٢٦٣/٢، وَمَجْمَعُ الْأَمْثَالِ: ٣٠٠/٢. وَلَمْ أَفَفْ عَلَى حِكَايَةِ سِيْبُوِيهِ لَهُ فِي الْكِتَابِ، وَالَّذِي نَقَلَ حِكَايَةَ سِيْبُوِيهِ الْمَثَلُ هُوَ ابْنُ عَصْفُورٍ. يَنْظُرُ: شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٣١٢/١.

(٢) - يَنْظُرُ: هَمْعُ الْهُوَامِعِ: ٥٤١/١.

(٣) - تَنْظُرُ نِسْبَةً هَذَا الرَّأْيِ لِلْأَعْلَمِ الشَّنْتَمَرِيِّ فِي: شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٣١١/١، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ٢٠٩٧/٤.

(٤) - يَنْظُرُ: هَذَا الْاِحْتِجَاجُ فِي: شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٣١١/١، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٢/٦.

(٥) - يَنْظُرُ هَذَا الرَّدُّ فِي مَصْدَرِي الْهَامِشِ السَّابِقِ.

(٦) - يَنْظُرُ: مَغْنِي اللَّيْبِيبِ: ٣٥٥/٦.

(٧) - يَنْظُرُ هَذَا التَّحْقِيقُ فِي: الْإِيضَاحُ فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ: ١٧٣/٢-١٧٤، وَمَغْنِي اللَّيْبِيبِ: ٣٥٥/٦-٣٥٦.

(٨) - قَالَ سِيْبُوِيهِ: ((زَعَمَ أَبُو الْخَطَّابِ - وَسَأَلْتُهُ عَنْهُ غَيْرَ مَرَّةٍ - أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يُوثِقُ بَعَرِيَّتَيْهِمْ، وَهُمْ بَنُو سُلَيْمٍ، يَجْعَلُونَ بَابَ (قُلْتُ) أَجْمَعَ مِثْلَ (ظَنَنْتُ))). كِتَابُ سِيْبُوِيهِ: ١٢٤/١.

- [٢٨٣] إِذَا مَا جَزَى شَاوِينَ وَابْتَلَّ^(٢) عَطْفُهُ تَقُولُ هَزِيرَ الرُّمَحِ مَرَّتْ بِأَثَابٍ وَهَلْ يُعْمَلُونَهُ بَاقِيًا عَلَى مَعْنَاهُ أَوْ لَا حَتَّى يُضْمِنُونَهُ مَعْنَى الظَّنِّ، قَوْلَانِ: الْأَوَّلُ: لِلْأَعْلَمِ^(٣) وَابْنِ خُرُوفٍ^(٤) وَصَاحِبِ (الْبَسِيطِ)^(٥)، وَاسْتَدْلُوا بِقَوْلِهِ^(٦):
- [٢٨٤] قَالَتْ وَكَنْتُ رَجُلًا فَطِينَا هَذَا وَرَبِّ الْبَيْتِ إِسْرَائِينَا إِذْ لَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى الظَّنِّ، وَالثَّانِي لِلْجُمْهُورِ^(٧).
- وَجُمْهُورُ الْعَرَبِ لَا يُجَوِّزُ هَذَا الْإِلْحَاقَ إِلَّا بِشَرْطِ كَوْنِ الْقَوْلِ مُضَارِعًا لِمُخَاطَبٍ، تَالِيًا لِمُسْتَفْهَمٍ مُتَّصِلٍ بِهِ، أَوْ مُنْفَصِلٍ بِمَعْمُولٍ^(٨) كَقَوْلِهِ^(٩):
- [٢٨٥] مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرُّوَاسِمَا يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا وَحَكَى الْكِسَائِيُّ: أَتَقُولُ لِلْعَمِيَانِ عَقْلًا^(١٠)، وَقَوْلِهِ^(١١):

(١) - من الطَّوِيلِ، وهو لامرئ القيس في ديوانه: ٤٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٤٦٢/١، والتَّذْيِيلُ والتَّكْمِيلُ: ١٣٥/٦، والمقاصد النَّحْوِيَّةُ: ٨٨٩/٢، وشرح النَّصْرِي: ٣٨٠/١.

(٢) - والشَّاهِدُ فِيهِ: إِجْرَاءُ الْقَوْلِ مَجْرَى الظَّنِّ مُطْلَقًا عَلَى لُغَةِ سُلَيْمٍ.

(٣) - وَأَقْبَلُ، وَلَا يَسْتَقِيمُ وَزْنًا وَلَا مَعْنَى، وَالنَّصُوبُ مِنَ الدِّيَوَانِ وَالْمَصَادِرِ.

(٤) - يَنْظُرُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ٢١٢٩/٤، وَشَرْحُ النَّصْرِي: ٣٨٥/١، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٥٦٦/١.

(٥) - تَنْظُرُ نِسْبَةً هَذَا الرَّأْيِ لِابْنِ خُرُوفٍ فِي: شَرْحِ الْجَمْلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٤٦٣/١، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ٢١٢٩/٤، وَلَيْسَ فِي كَلَامِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، يَنْظُرُ: شَرْحُ الْجَمْلِ لِابْنِ خُرُوفٍ: ٤٦٩/١.

(٦) - الْمُرَادُ بِهِ ابْنُ الْعُلَاجِ. يَنْظُرُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ٢١٢٩/٤.

(٧) - مِنَ الرَّجَزِ، وَهُوَ لِبَعْضِ بَنِي ثُمَيْرٍ فِي: مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ: ٣٩١/٢، وَلِأَعْرَابِيٍّ فِي: الْمَقَاصِدِ النَّحْوِيَّةِ: ٨٨٣/٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: نَصَبُ الْفَعْلِ (قَالَتْ) لِمَفْعُولَيْنِ مَعَ عَدَمِ تَضْمِينِهِ مَعْنَى الظَّنِّ.

(٨) - يَنْظُرُ: التَّنْبِيْهُ عَلَى شُرُوحِ مَشْكَلَاتِ الْحَمَاسَةِ: ٧٨-٧٩، وَشَرْحُ الْجَمْلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٤٦٣-٤٦٤، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٤١/٦.

(٩) - تَنْظُرُ هَذِهِ الشَّرُوطُ فِي: اللَّبَابِ لِلْعَكْبَرِيِّ: ٢٥٢/١، وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ٦٨٥/٢، وَشَرْحُ الْجَمْلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٤٦٢/١، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ: ٥٦٨/٢، وَالْمَغْنِي فِي النَّحْوِ: ٣٣٤/٣.

(١٠) - مِنَ الرَّجَزِ، وَهُوَ لِهَدَبَةَ بْنِ الْحَشْرَمِ فِي: شِعْرِهِ: ١٤١-١٤٢، وَتَخْلِيصُ الشَّوَاهِدِ: ٤٥٦، وَالْمَقَاصِدِ النَّحْوِيَّةِ: ٨٨٥/٢، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٣٣٦/٩.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إِجْرَاءُ الْقَوْلِ مَجْرَى الظَّنِّ لِتَحْقُوقِ شَرْطِهِ.

(١١) - تَنْظُرُ حِكَايَةَ قَوْلِ الْكِسَائِيِّ فِي: التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ: ١٣٧-١٣٨، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ: ٦٦/٢، وَشَرْحُ النَّصْرِي: ٣٨٢/١، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٥٦٨/١.

[٢٨٦] أَبْعَدُ بَعْدَ تَقُولِ الدَّارِ جَامِعَةً شَمَلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولِ الْبُعْدَ (٢) مَحْنُومًا وَقَوْلِهِ (٣):

[٢٨٧] أَجْهَلًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ

وزاد في (التسهيل) شرطاً آخر، وهو أن يكون للحال لا الاستقبال (٤)، وأنكره أبو حيَّان (٥) والمرادي (٦) والمصنّف في بعض كتبه (٧)، وقالوا: لا نُعْمِلُهُ لغيره، وزاد المصنّف: بل الظاهر اشتراط الاستفهام أن يكون مستقبلاً (٨)، وتجوز الحكاية مع الشرط مراعاة للأصل (٩) نحو ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ (١٤٠)﴾ [البقرة] الآية، وزوي قوله (١٠):

[٢٨٨] عَلَامَ تَقُولِ الرُّمَحُ يُثْقَلُ عَاتِقِي إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَنْ إِذَا الْحَيْلُ كَرَّتْ (١١)

- (١) - من البسيط، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٩٦/٢، وتخليص الشواهد: ٤٥٧، والمقاصد النحوية: ٨٩٧/٢، وشرح شواهد المغني: ٩٦٩/٢.
- والشاهد فيه: إجراء القول مجرى الظن لتحقق شروطه.
- (٢) - العبد، وهو تحريف، والصواب ما أثبتّه.
- (٣) - من الوافر، وهو للكميّ بن زيد في: ديوانه: ٣٩٥، وكتاب سيبويه: ١٢٣/١، والمقاصد الشافية: ٥٠٠/٢، والمقاصد النحوية: ٨٨٨/٢، وخزانة الأدب: ١٨٣/٩-١٨٤.
- والشاهد فيه: إجراء القول مجرى الظن لتحقق شروطه.
- (٤) - ينظر: التسهيل: ٧٣، وشرح التسهيل: ٩٣/٢-٩٤.
- (٥) - قال أبو حيَّان: ((وقوله [أي: ابن مالك]: الحاضر، يعني أن يكون مقصوداً به الحال، هكذا فسّر المصنّف هذا الشرط، ولم يذكره غيره فيما أعلم، إمّا قالوا: يُشترط فيه المضارع - والمضارع يكون للحال والمستقبل - ولم يقولوا: شرط المضارع أن يكون للحال، بل الظاهر من حيث شرط الاستفهام أنه يكون مستقبلاً، ألا ترى إلى قوله:

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولِ الدَّارَ تَجْمَعُنَا

- فليس المعنى على الاستفهام عن ظنه في الحال أن الدار تجمعه وأحبابه، وإنما هو استفهام عن وقوع ظنه لا استفهام على الظن في الحال)). التذييل والتكميل: ١٣٧/٦، وينظر: ارتشاف الضرب: ٢١٢٨/٤.
- (٦) - ينظر: شرح الألفية للمرادي: ٢٥٥/١.
- (٧) - ينظر: أوضح المسالك: ٦٥/٢.
- (٨) - لم أقف على هذا الكلام في ما بين يدي من كتب ابن هشام، بل هو ما نقلته أنفاً من كلام أبي حيَّان في: التذييل والتكميل: ١٣٧/٦.
- (٩) - ينظر: المقاصد الشافية: ٥٠٦/٢.
- (١٠) - من الطويل، وهو لعمر بن معدى كرب في: ديوانه: ٧٢، وشرح التسهيل: ٩٥/٢، والمقاصد الشافية: ٤٩٧/٢، والمقاصد النحوية: ٨٩٥/٢، وشرح شواهد المغني: ٤١٨/١، وخزانة الأدب: ٤٣٦/٢.
- والشاهد فيه: نصب (الرُمح) على إعمال القول عمل ظن لتوفر شروط الإعمال، ورفعُه على الحكاية.
- (١١) - ينظر: أوضح المسالك: ٦٥-٦٦/٢.

بالرَّفْعِ والنَّصْبِ^(١)، وإذا أُجْرِيَ مجرى الظَّنِّ في ذلك، فهل يجوزُ فيه ما جازَ في الظَّنِّ من الإلغاء والتعليق وغيرهما، قالَ في (النَّهْايَةِ): نَعَمْ^(٢)، وأقرَّه أبو حَيَّان في (الارتشاف)^(٣)، وقالَ الشَّاطِئِيُّ^(٤): لا^(٥).

قالَ في (التَّصْرِيحِ): ولا يبعدُ تخريجُه على القولين، فمن قالَ: إِنَّهُ يجري مجرى الظَّنِّ معنًى وعملاً قالَ بالجوازِ، ومن قالَ: عملاً فقط قالَ بالمنع^(٦).

(١) - ينظر: التَّنْذِيلُ والتَّكْمِيلُ: ١٤٣/٦، وشرح شذور الذهب للجوجري: ٦٦٧/٢، والمقاصد الشَّافِيَّة: ٤٩٧/٢.

(٢) - يريدُ: النَّهْايَةَ في شرح الكفاية لابنِ الخَبَّاز، وقد نقلَ أبو حَيَّان نصَّ ابنِ الخَبَّاز في (النَّهْايَةِ) على جوازِ التعليق والإلغاء في القولِ إذا أُجْرِيَ مجرى الظَّنِّ. ينظر: ارتشاف الضَّرْب: ٢١٢٩/٤.

(٣) - لم يَعْقبُ أبو حَيَّان بشيءٍ على ما نقلَهُ عن ابنِ الخَبَّاز في النَّهْايَةِ، فربَّما كانَ مرادُ السَّيِّدِ الشَّارِحِ أَنَّ سكوتهُ سكوتهُ إقرارُهُ.

(٤) - إبراهيمُ بنُ موسى بنِ مُحَمَّدٍ اللّخْمِيُّ الغرناطِيُّ المعروفُ بالشَّاطِئِيُّ، عالمٌ أُصوليٌّ نحويٌّ، من مؤلِّفاته: أُصول النُّحو، المقاصد الشَّافِيَّة في شرح خلاصة الكافية، الاتِّفاق في علم الاشتقاق، تُوفِّيَ سنة (٧٩٠هـ). ينظر: الأعلام: ٧٥/١.

(٥) - ينظر: المقاصد الشَّافِيَّة: ٥٠٩/٢.

(٦) - ينظر: شرح التَّصْرِيحِ: ٣٨٥/١.

بَحْثُ الْفَاعِلِ

ص: بَابُ: الْفَاعِلُ مَرْفُوعٌ كَقَامَ زَيْدٌ، وَمَاتَ عَمْرُو، لَا يَتَأَخَّرُ عَامِلُهُ [عَنْهُ]، وَلَا تَلَحُّقُهُ عَلَامَةُ تَنْثِيَةٍ وَلَا جَمْعٌ بَلْ يُقَالُ: قَامَ رَجُلَانِ وَرَجَالٌ وَنِسَاءٌ، كَمَا يُقَالُ: قَامَ رَجُلٌ، وَشَذَّ قَوْلُهُ: (يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ)، (أَوْ مُخْرِجِي هُمْ)^(١). وَتَلَحُّقُهُ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ إِنْ كَانَ مُؤَنَّثًا كَقَامَتْ هِنْدٌ، وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَيَجُوزُ الْوَجْهَانِ [فِي] مَجَازِيِ التَّأْنِيثِ الظَّاهِرِ نَحْوُ ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ (٥٧)﴾ [يونس]، وَفِي آيَةٍ أُخْرَى ﴿فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ (١٥٧)﴾ [الأنعام]، وَفِي الْحَقِيقِيِّ الْمُنْفَصِلِ نَحْوُ: حَضَرَتِ الْقَاضِي امْرَأَةٌ، وَالْمُتَّصِلِ فِي بَابِ (نِعَمَ) وَ(بِئْسَ) نَحْوُ: نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ، وَفِي الْجَمْعِ نَحْوُ ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا (١٤)﴾ [الحجرات] إِلَّا جَمْعِي التَّصْحِيحِ فَكُمُفْرَدَيْهِمَا نَحْوُ: قَامَ الزَّيْدُونَ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتُ، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ فِي النَّثْرِ نَحْوُ: مَا قَامَتْ إِلَّا هِنْدٌ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ مُذَكَّرٌ مَحذُوفٌ كَحَذَفِ فِي نَحْوِ ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (١٤) يَتِيمًا (١٥)﴾ [البلد]، ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ (٢١٠)﴾ [البقرة]، وَ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ (٣٨)﴾ [مريم]، وَيَمْتَنِعُ فِي غَيْرِهِنَّ.

ش: هَذَا بَابٌ فِي ذِكْرِ الْفَاعِلِ وَأَحْكَامِهِ، الْفَاعِلُ^(٢) لُغَةً مِنْ أَوْجَدَ الْفِعْلِ، وَاصْطِلَاحًا: اسْمٌ أُسْنَدَ إِلَيْهِ الْعَامِلُ فِيهِ عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ تَامًا. فَخَرَجَ الْمُبْتَدَأُ فِي نَحْوِ: زَيْدٌ، فِي: زَيْدٌ قَامَ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ، وَقَائِمٌ زَيْدٌ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ أُسْنَدَ إِلَيْهِ لَكِنْ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ غَيْرُ عَامِلٍ فِيهِ، وَخَرَجَ نَائِبُ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ أُسْنَدَ إِلَيْهِ الْعَامِلُ فِيهِ لَكِنْ لَيْسَ عَلَى جِهَةِ الْقِيَامِ بِهِ، وَمَرْفُوعٌ [كَانَ]^(٣) نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ^(٤) فِيهِ نَاقِصٌ، وَقَوْلُنَا: عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ، أَيُّ: عَلَى طَرِيقَةِ قِيَامِهِ بِهِ وَشَكْلِهِ سَوَاءً كَانَ قَائِمًا بِهِ نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ، أَوْ لَا نَحْوُ: بَعَدَ زَيْدٌ، وَقَرَبَ عَمْرُو^(٥).

وَلِلْفَاعِلِ أَحْكَامٌ: أَحَدُهَا: الرَّفْعُ، وَسْتَرَى شَرْطَ رَفْعِهِ فِي أَوَّلِ الْمَنْصُوبَاتِ، وَهُوَ إِمَّا حَقِيقَةٌ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا^(٦) كَقَامَ زَيْدٌ، وَجَاءَ الْفَتَى، وَعُمَرُ قَائِمٌ أَبُوهُ وَقَاعِدُ فَتَاهُ، وَإِمَّا حُكْمًا كَالْمَجْرُورِ بِحَرْفٍ جَزٍّ/و٧١/ زَائِدٍ نَحْوُ ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ (١١)﴾ [الحجر]، أَوْ بِإِضَافَةِ الْمَصْدَرِ نَحْوُ ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ (٢٥١)﴾ [البقرة]، وَقَدْ يُنْصَبُ شَذُودًا حَيْثُ يُفْهَمُ الْمَعْنَى، سُمِعَ مِنْ كَلَامِهِمْ: خَرَقَ الثَّوْبُ

(١) - أَوْ مُخْرِجِيهِمْ، مُتَّصِلًا.

(٢) - لِلْفَاعِلِ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَهُ.

(٣) - زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٤) - الْفَاعِلُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَهُ.

(٥) - لِأَنَّ الْبَعْدَ وَالْقُرْبَ مِنَ الْأُمُورِ النَّسَبِيَّةِ غَيْرِ الْقَائِمَةِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَكَذَلِكَ يَدْخُلُ نَحْوُ: مَا ضَرَبَ زَيْدٌ، وَمَاتَ

زَيْدٌ. يَنْظُرُ: شَرْحُ الرِّضِيِّ: ١/١٨٠، وَالبسيط في شرح الكافية: ١/٢٦٦.

(٦) - أَوْ تَقْدِيرٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَهُ.

المسمار^(١)، وكسَرَ الزُّجَاجَ الحَجَرَ، برفع أولهما^(٢) ونصب ثانيهما^(٣)، وجعله ابنُ الطَّراوَةِ قياسًا مطَّردًا^(٤)، واستأنسَ له صاحبُ (اللمع)^(٥) بقراءة عبدِ اللهِ^(٦) ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾ (٣٧) [البقرة]، بنصبِ الأوَّلِ ورفعِ الثَّاني^(٧). وَرُدَّ بإمكانِ حملِهِ على الأصلِ، فإنَّ من تَلَقَّى شيئًا فقد تَلَقَّاهُ الآخرُ^(٨)، غيرَ أَنَّ التَّلَقِّيَ من أَحَدِهِما حقيقةٌ ومن الآخرِ مجازٌ.

وَادَّعى بَعْضُ أَنَّ المرفوعَ في المثالينِ هو الفاعلُ، والمنصوبُ المفعولُ اعتبارًا^(٩) باللفظِ^(١٠)، ويؤيِّدُهُ مَا قِيلَ: إِنَّهُ من بابِ القلبِ، وإنَّ الإعرابَ أَبَدًا على حَسَبِ العلاقةِ الَّتِي تَكُونُ في المُعَرَّبِ أَلَّا تَرى أَنَّ (الْقَرْيَةَ) من ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ (٨٢)﴾ [يوسف] إِنَّمَا تُعَرَّبُ على حَسَبِ حركتها لا على حَسَبِ الأصلِ^(١١).

الثَّاني من أَحكامِهِ: أَنَّ يَتَقَدَّمَ عاملُهُ عليه؛ لِأَنَّهُ كُجِرَ منه؛ ولذلك سَكَّنُوا لَهُ آخِرَهُ إِذَا كَانَ ضَمِيرًا؛ كراهةُ توالي أربعِ حركاتٍ متوالياتٍ، وإنَّما يكرهونَ ذلكَ في الكلمةِ الواحدةِ، ولم يسكنوا مع الضَّميرِ المفعولِ لِأَنَّهُ كالمفصلِ، وجعلوا النُّونَ في الأُمثلةِ الخمسةِ علامةَ رفعِ الفعلِ مع فصلِ الفاعلِ بينهما ولولا أَنَّهُ كجزءٍ من الفعلِ لم يَكُنْ كذلك، وَمَنَعُوا العطفَ على الضَّميرِ المرفوعِ المتَّصلِ بدونِ توكيدٍ؛ لجرَّيانهِ مجرى الجزءِ من الفعلِ واختلاطِهِ بِهِ، وقالوا: أَلْقِيَا^(١٢)، وَقِفَا، مَكَانَ: أَلْقِ أَلْقِ، وَقِفْ وَقِفْ^(١٣)، ولولا أَنَّهُ كجزءٍ من الفعلِ لم يَنبَغِ منابَهُ^(١٤).

(١) - البسمار، وهو تحريفٌ، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ.

(٢) - أولهما، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ.

(٣) - تنظر حكايةُ هذه الأقوالِ عن العربِ في: شرح الكافية الشَّافية: ٦١٢/٢، ورصف المباني: ٤٥٢، وارتشاف الضَّرْب: ٢٣٧٣/٥.

(٤) - تنظر نسبةُ هذا الرَّأيِ لابنِ الطَّراوَةِ في: المقاصد الشَّافية: ٥٤٤/٢، وشرح النَّصريح: ٣٩٥/١.

(٥) - لم أَقِفْ على صاحبِ اللمعِ من هو؟

(٦) - المراد: عبدُ اللهِ بْنُ كَثِيرِ القارئِ، ينظر: السَّبعة في القراءات: ١٥٤.

(٧) - أي: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾.

(٨) - هذا رَدُّ خالِدِ الأزهريِّ استخْلَصَهُ من الفراءِ، ينظر: معاني القرآن للفراءِ: ٢٨/١، وشرح النَّصريح: ٣٩٥/١.

(٩) - اعتبار، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ.

(١٠) - هو مقتضى كلامِ ابنِ الطَّراوَةِ بشرطِ فَهْمِ المعنى. ينظر: المقاصد الشَّافية: ٥٤٢/٢-٥٤٣.

(١١) - ينظر: حاشية يس: ٤٦٤/٢.

(١٢) - لقيا، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ.

(١٣) - وقفا وقفا، وهو تحريفٌ، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ.

(١٤) - هذه أربعةُ أوجهٍ من اثني عشرَ وجهًا ذكرها أبو البقاء العكبريُّ للاستدلالِ على نزولِ الفاعلِ من الفعلِ منزلةَ الجزءِ من الكلمة. ينظر: الباب للعكبريِّ: ١٤٩-١٥٠، والمغني في النُّحو: ١٤٨/٢.

فإنَّ وُجِدَ ما ظاهره أنَّه فاعلٌ مُقدَّمٌ على عاملِهِ وجبَ تقديرُ الفاعلِ ضميراً مستتراً، وجُعِلَ المُقدَّمُ إمَّا مبتدأً كما في: زيدٌ قامَ، وإمَّا فاعلاً لمُحذوفٍ كما في ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (٦) [التوبة]، هذا هو الصَّحيحُ عندَ البصريين^(١).
وَأَمَّا الكوفيونَ فأجازوا تقديمه على عاملِهِ^(٢) تَمَسُّكاً بنحو قولِ الزَّبَّاءِ^(٣):

[٢٨٩] مَا لِلْجَمَالِ مَشِيْهَا^(٤) وَئِيْدَا أَجْنَدَلَا يَحْمِلُنْ أَمْ حَدِيْدَا

والبصريُّ يَحْمِلُهُ على الضَّرورة^(٥)، أَوْ أَنَّ (مَشِيْهَا) مبتدأٌ حُذِفَ خبرُهُ لسدِّ الحالِ مسدَّةً، أي: يظهرُ وئيداً، على حَدِّ قولِهِم: حَكْمُكَ مَسْمُوطاً^(٦)، أَوْ أَنَّهُ بدلٌ من الضَّميرِ في الظَّرْفِ^(٧). وفائدةُ الخلافِ بينَ المِصريِّينَ تَظْهَرُ في التَّنْثِيَةِ والجمعِ، فالكوفيُّ يَقولُ: الزَّيْدانِ قامَ والزَّيْدونَ قامَ، والبصريُّ لا يُجيزُهُ، بل لا بدَّ من الضَّميرِ المُطابقِ في قامَ^(٨).

الثَّالثُ من أَحكامِهِ: أَنَّهُ لا يجوزُ أَنْ يلحقَ عاملُهُ فِعْلاً أَوْ شَبَهَهُ علامةُ تنْثِيَةٍ إِذا كانَ الفاعلُ مثنًى حَقِيقَةً أَوْ حَكْماً، ولا علامةُ جمعٍ إِذا كانَ مجموعاً كذلكَ لِئلا يُتَوَهَّمَنَّ أَنَّ الاسمَ الظَّاهِرَ مبتدأٌ مؤخَّرٌ وما قَبْلَهُ فَعْلٌ وفاعلٌ خبرٌ مُقدَّمٌ، فلا يُقالُ على اللِّغَةِ المشهورةِ: قاما رجلانِ، وقاما رجلٌ ورجلٌ، وقاموا رجالٌ، وقاموا رجلٌ ورجلٌ ورجلٌ، وقُمنَ نساءً، وقُمنَ امرأةً وامرأةً وامرأةً، بل يُقالُ: قامَ رجلانِ، وقامَ الرِّجالُ، وقامَ النِّساءُ، بتجريدِ العاملِ من علامةِ التَّنْثِيَةِ والجمعِ كما يُجرَّدُ مع المفردِ نحو: قامَ رجلٌ، وعلى هذه نَزَلَ التَّنْزِيلُ قالَ اللهُ تَعَالَى ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ (٢٣) [المائدة] ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ﴾ (٨) [الفرقان]

(١) - عندَ أَكثَرِهِم، وخالفَهُم أَبُو عَمَرَ الجَرْمِيُّ فَذهَبَ إِلى أَنَّهُ مَرْتَفَعٌ بِالابتداءِ، ونُسِبَ هذا الرِّأْيُ لِلأَخْفَشِ وَلِيسَ بصوابٍ، فقد صرَّحَ باختيارِ كَوْنِ (أَحَدٌ) فاعلاً لِفعلٍ مُحذوفٍ. ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٥٤/١، والإِنصاف: ٤٩٠ م (٨٨)، وشرح المِفْصَل: ١٨٩/١، والمَحْصول: ٥٢٩/١.

(٢) - ينظر: معاني القرآن للفرَّاء: ٤٢٢/١، والإِنصاف: ٤٩٠ م (٨٨)، واللباب للعكبري: ٥٧/٢، وشرح المِفْصَل: ١٩١/١، وأَوْضَحَ المسالك: ٨٠/٢.

(٣) - مرَّ تَخْرِيجُ الرِّجَزِ.

الرَّبَّاءُ بَنَتْ عَمْرُو بنِ الطَّرِبِ، ملكةٌ جاهليَّةٌ مشهورةٌ ملكَتْ تَدْمَرَ والشَّامَ والجزيرةَ، كانتْ غزيرةَ المعارفِ، تُحَسِّنُ أَكْثَرَ اللِّغَاتِ في عصرِها، جميلةٌ، حازمةٌ، تُوفِّيتْ مُنْتَحَرَةً بالسَّمِّ سنةَ (٣٥٨ ق هـ). ينظر: الأعلام: ٤١/٣.

(٤) - ومشيها، والواوُ زيادةٌ لِبَسْتٍ في مَصادرِ الرِّجَزِ ولا يَسْتَقِيمُ معها الوِزْنُ.

(٥) - ينظر: شرح التَّسْهيل: ١٠٩/١، وأَوْضَحَ المسالك: ٨٢/٢، وشرح الأَشْمُونِي: ٣٨٩/١.

(٦) - ينظر: شرح الكافية الشَّافِيَّة: ٣٥٨/١، والمَوْشَّح: ٥٧/١، والمَقاصد الشَّافِيَّة: ٥٤٨/٢.

(٧) - أي: المُنْتَقَلُ إِلَيْهِ من مُتعلِّقِ الجارِ والمَجْرورِ (لِلْجَمالِ) وهو الاسْتِقْرارُ المُحذوفُ. ينظر: شرح الجمل لابن عَصْفور: ١٦٠/١، والتَّنْذِيلُ والتَّكْميل: ١٧٨/٦، وشرح التَّصْريح: ٣٩٧/١.

(٨) - ينظر: شرح الجمل لابن عَصْفور: ١٦١/١، والتَّنْذِيلُ والتَّكْميل: ١٧٨/٦.

﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ (٣٠)﴾ [يوسف]، ومن العرب من يلحق العاملَ العلامةَ مع كونِ الفاعلِ مثنًى أو جمعًا قال^(١):

[٢٩٠] أَلْفَيْتَا عَيْنَاهُ^(٢) عِنْدَ الْقَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى [لَكَ] ذَا وَاقِيَةٍ

وقال^(٣):

[٢٩١] تَوَلَّى قَتَالَ الْمَارِقِينَ^(٤) بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ

وقال^(٥):

[٢٩٢] يُلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيدِ لِ أَهْلِي وَكُلُّهُمْ يَعْذُلُ^(٦)

وقال^(٧):

[٢٩٣] نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنًا يُلْقَحْنَهَا غُرُ السَّحَائِبِ

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ (عليه السلام): (يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةً بِاللَّيْلِ)^(٨)، وقوله حين قال له وَرَقَّةُ بْنُ نَوْفَلٍ^(٩):

(١) - من السَّريع، وهو لَعَمْرُو بْنُ مَلْقُطٍ فِي: النُّوَادِر فِي اللُّغَةِ: ٢٦٨، وتخليص الشُّواهد: ٤٧٤، والمقاصد النُّحْوِيَّة: ٩٢٠/٢، وشرح شواهد المغني ٣٣١/١، وخزانة الأدب: ٢١/٩.

والشَّاهِدُ فِيهِ: إلْحَاقُ أَلْفِ الاثْنَيْنِ بِالْفِعْلِ (أَلْفِي) مع كونه مُسْنَدًا إِلَى اسمٍ ظَاهِرٍ مثنًى وهو (عَيْنَاهُ).

(٢) - الْفَيْتَا عَيْنَاهُ ... أَوْلَى فَأَوْلَى ذَا وَاقِيَةٍ، وهو تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ مِنْ مَصَادِرِ الْبَيْتِ.

(٣) - مِنْ الطَّوِيلِ، وهو لَعَبِيدُ اللَّهِ بْنِ قَيْسِ الرُّقِيَّاتِ فِي: ديوانه: ١٩٦، وتخليص الشُّواهد: ٤٧٣، والمقاصد النُّحْوِيَّة: ٩٢٥/٢، وشرح النَّصْرِيح: ٤٠٦/١، وشرح شواهد المغني: ٧٨٤/٢، ٧٩٠.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إلْحَاقُ عِلَامَةِ التَّنْثِيَةِ لِلْفِعْلِ مع كونِ الْفَاعِلِ مثنًى مذكورًا.

(٤) - الْمَامِينِ، وَهِيَ تَحْرِيفٌ.

(٥) - مِنْ الْمُتَقَارِبِ، وهو لِأُمَيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ فِي: ديوانه: ٩٩، والمقاصد الشَّافِيَّة: ٥٥٧/٢، وشرح النَّصْرِيح: ٤٠٤/١، وَلأَحِيحَةَ بْنِ الْجَلَّاحِ فِي: ديوانه: ٧١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إلْحَاقُ عِلَامَةِ الْجَمْعِ الْوَائِ بِالْفِعْلِ الْمُسْنَدِ إِلَى الْفَاعِلِ الظَّاهِرِ الْمَجْمُوعِ.

(٦) - يَعْذُلُ، وهو تَصْحِيفٌ.

(٧) - مِنْ مَجْزُوءِ الْكَامِلِ، وهو لِأَبِي فِرَاسٍ الْحَمْدَانِي فِي: ديوانه: ٥٢/٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إلْحَاقُ عِلَامَةِ الْجَمْعِ الثُّنُونِ بِالْفِعْلِ الْمُسْنَدِ إِلَى الْفَاعِلِ الظَّاهِرِ الْمَجْمُوعِ.

(٨) - بَعْضُ حَدِيثٍ شَرِيفٍ تَمَامُهُ: (وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَعْرِجُ الَّذِينَ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ). أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ: ٢٣٨/٢ برقم (٥٩٠)، وَالبخاريُّ فِي صَحِيحِهِ: ١١٥/١ برقم (٥٥٥)، وَ ١٢٦/٩ برقم (٧٤٢٩)، وَ ١٤٢/٩ برقم (٧٤٨٦)، وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ: ٤٣٩/١ برقم (٦٣٢).

(٩) - وَرَقَّةُ بْنُ نَوْفَلٍ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى، ابْنُ عَمِّ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ خَدِجَةَ (عليها السلام)، رَوَى الْمُؤَرِّخُونَ خَبْرَهُ مع النَّبِيِّ (عليه السلام) فِي بَدْءِ الْبَعْثَةِ عِنْدَمَا ذَهَبَتْ بِهِ خَدِجَةُ إِلَيْهِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي اسْتَشْهَدَ بِهِ السَّيِّدُ الشَّارِحُ مِنْهُ، تُوفِّيَ نَحْوَ سَنَةِ (١٢) قَبْلَ الْهَجْرَةِ. يَنْظُرُ: الْمَعَارِف: ٥٩، وَالْأَعْلَام: ١١٤/٨.

(وَدِدْتُ أَنْ أَكُونَ مَعَكَ إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ): (أَوْ مُخْرِجِي هُمْ^(١))، وَأَصْلُهُ: أَوْ مُخْرِجُوِي هُمْ، سَقَطَتْ النُّونُ/ظ ٧١؛ لِلإِضَافَةِ، فَاجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَسَابِقُهُمَا^(٢) سَاكِنٌ، فَقَلِبَتْ يَاءٌ وَادْغَمَتْ فِي الْيَاءِ، وَكَسِرَ مَا قَبْلَهَا بَدَلًا عَنِ الضَّمَّةِ؛ لِلتَّخْفِيفِ كَمَا فُتِحَتِ الْيَاءُ لَهُ فَصَارَ: أَوْ مُخْرِجِي هُمْ.

وهذه اللغة لطي، وقيل: إنها من لغة أزد شَنَوَةٍ^(٤)، وَأَبْهَمَ سِيبَوِيهِ فَقَالَ: أَعْلَمَ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: ضَرِبُونِي قَوْمُكَ، وَضَرِبَانِي أَخَوَاكَ^(٥).

وُتَّسِمَى لُغَةً (أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ)^(٦)، وَالْمُخْتَارُ أَنَّ الْوَاوَ وَالْأَلْفَ وَالنُّونَ عِلَامَاتٌ تَدُلُّ عَلَى التَّنْثِيَةِ وَالْجَمْعِ كَالْتَّاءِ فِي [قَامَتْ]^(٧) هِنْدٌ، وَعَنْهُ يُفَصِّحُ لَفْظَ الْكِتَابِ^(٨)؛ وَذَلِكَ لِنَقْلِ الْأَثْمَةِ أَنَّهَا لُغَةُ قَوْمٍ مَعْيِينٍ^(٩).

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا ضَمَائِرُ، وَاخْتَلَفُوا فَقَالَ قَوْمٌ: مَا بَعْدَهَا بَدَلٌ مِنْهَا، وَقَالَ آخَرُونَ: مَا بَعْدَهَا مُبْتَدَأٌ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ^(١٠)، وَفِيهِمَا نَظَرٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَتَأْتَى الْأَوَّلُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْوَاقِعُ بَعْدَ الْفِعْلِ ضَمِيرًا مُنْفَصِلًا نَحْوُ: مَا قَامَا إِلَّا هُمَا، وَمَا قَامُوا إِلَّا هُمْ، وَمَا فُئِمَ إِلَّا هُنَّ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمُنْفَصِلَ الْمَرْفُوعَ بَعْدَ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ تَوْكِيدٌ بِالْإِجْمَاعِ^(١١)، وَلَا يَتَأْتَى الثَّانِي فِي نَحْوِ قَوْلِهِ^(١٢):

(١) - أَوْمُخْرِجِيهِمْ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٢) - يَنْظُرُ كَلَامُ وَرَقَةٍ وَحَدِيثُ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) فِي: صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ: ٧/١ بِرَقَم (٣)، وَشَرْحُ السُّنَّةِ لِلْبَغَوِيِّ: ٣١٨/١٣، وَجَامِعُ الْأَصُولِ فِي أَحَادِيثِ الرَّسُولِ: ٢٧٥/١١ بِرَقَم (٨٨٤٤).

(٣) - الصَّوَابُ أَنْ يَقُولَ: فَاجْتَمَعَتِ الْوَاوُ سَاكِنَةً وَيَاءٌ؛ لِأَنَّ الْمَسْبُوقَ بِالسُّكُونِ هُوَ الْيَاءُ وَلَيْسَ كِلَيْهِمَا.

(٤) - شَنَوَةٌ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

وُتَّسَبَّ أَيْضًا إِلَى بِلْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ. يَنْظُرُ: النَّهْيَاةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ: ٢٩٧/٣، وَالْجَنَى الدَّانِي: ١٤٩، وَمَغْنِي اللَّيْبِيبِ: ٤٠٣/٤، وَحَاشِيَةُ الْحَفِيدِ عَلَى التَّوْضِيحِ: ٢٣٩. وَنَصَّ أَبُو عُبَيْدَةَ عَلَى أَنَّهُ سَمِعَهَا - أَيْ: أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثَ - مِنْ أَبِي عَمْرٍو فِي مَنْطِقِهِ. يَنْظُرُ: مُجَازُ الْقُرْآنِ: ١٠١/١، وَ١٧٤/١، وَ٣٤/٢.

(٥) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سِيبَوِيهِ: ٤٠/٢.

(٦) - وَسَمَّاها ابْنُ مَالِكٍ لُغَةً (يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةً). يَنْظُرُ: شَرْحُ النَّسْهِيلِ: ٢٧٢/١، وَ٩٩/٣.

(٧) - زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٨) - أَيْ: فِي قَوْلِهِ: ((وَأَعْلَمُ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: ضَرِبُونِي قَوْمُكَ...)). كِتَابُ سِيبَوِيهِ: ٤٠/٢.

(٩) - يَنْظُرُ: شَرْحُ النَّسْهِيلِ: ١١٧/٢، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٠٣/٦، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٥٧٩/١.

(١٠) - يَنْظُرُ الرَّأْيَانُ فِي: شَرْحِ الْجَمْلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ١٦٧/١، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ٧٣٩/٢، وَكَوْنُ مَا بَعْدَ الْفِعْلِ بَدَلًا هُوَ مَذْهَبُ الْفَرَاءِ، يَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ: ٣١٦-٣١٧.

(١١) - يَنْظُرُ: شَرْحُ النَّسْهِيلِ: ٣٠٥/٣، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمَرَادِيِّ: ٥٨٩/١، وَقَدْ رَدَّ الصَّبَّانُ بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا، فَالْإِجْمَاعُ إِنَّمَا هُوَ عَلَى جَوَازِ التَّوَكِيدِ. يَنْظُرُ: حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ: ١٢٣/٣.

(١٢) - مِنَ الْوَافِرِ، وَهُوَ لِعُرْوَةَ بْنِ الْوَرْدِ فِي: دِيَوَانِهِ: ٩١، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ٩٢٧/٢، وَشَرْحُ النَّصْرِيحِ: ٤٠٦/١. وَالشَّاهِدُ فِيهِ: الرَّدُّ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ عِلَامَةَ التَّنْثِيَةِ فِي (كَانَا) ضَمِيرٌ خَبَرُهُ الْجُمْلَةُ قَبْلَهُ بِأَنَّ (إِنَّ) الشَّرْطِيَّةَ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ.

[٢٩٤] وَأَهْوَنُهُمْ وَأَحْقَرُهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ
لَأَنَّ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةَ لَا تَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمِيَّةِ^(١).

ثُمَّ أَنَّ التَّأخِيرَ وَالتَّقْدِيمَ وَالْإِبْدَالَ لَا يَخْتَصَّانِ بِلُغَةٍ قَوْمٍ بِأَعْيَانِهِمْ^(٢)، قَالَ الشَّارْحُ: وَإِنَّمَا كَانَ
الْفَصِيحُ تَرَكَ عِلَامَةَ تَنْثِيَةِ الْفَاعِلِ وَجَمْعِهِ عَكْسَ عِلَامَةِ تَأْنِيثِهِ؛ لِأَنَّ تَنْثِيَتَهُ وَجَمْعَهُ يُعْلَمَانِ مِنَ اللَّفْظِ
دَائِمًا بِخِلَافِ تَأْنِيثِهِ فَإِنَّهُ قَدْ لَا يُعْلَمُ مِنَ لَفْظِهِ بِأَنْ يَكُونَ مَقْدَّرًا [بِهِ]^(٣) التَّأْنِيثُ، مَعَ أَنَّ فِي الْإِلْحَاقِ هُنَا
هَذَا زِيَادَةٌ ثَقُلَ بِخِلَافِهِ نَمَّةً^(٤). هَذَا كَلَامُهُ، وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ هَذِهِ اللَّغَةَ ضَعِيفَةٌ^(٥)، وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:
كَثْرَةُ رُودِ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ ضَعِيفَةٍ^(٦)، انْتَهَى.

قَوْلُهُ: تَنْثِيَتُهُ وَجَمْعُهُ يُعْلَمَانِ مِنَ اللَّفْظِ، مَنَقُوضٌ بِمِثْلِ (مَنْ) الْمَوْصُولَةِ إِذْ لَا يُعْلَمُ مِنَ لَفْظِهِ أَنَّ
الْمَرَادَ بِهِ اثْنَانِ أَوْ جَمْعٌ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُسَمَّى الْمَفْرَدُ بِمِثْنَى أَوْ جَمْعٍ، عَلَى أَنَّ فِي قَوْلِهِ: مَعَ أَنَّ ...
إِلْخَ، تَأْمَلًا^(٧).

قَوْلُهُ: وَتَلَحُّقُهُ ... إِلْخَ، بَيَانٌ لِلْحُكْمِ الرَّابِعِ مِنْ أَحْكَامِ الْفَاعِلِ، أَيِ: إِنَّ عَامِلَ الْفَاعِلِ الْمُؤَنَّثِ -
حَقِيقِيًّا وَهُوَ مَا لَهُ فَرْجٌ، أَوْ مُجَازِيًّا وَهُوَ خِلَافُهُ- تَلَحُّقُهُ عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ فِي آخِرِهِ إِنْ كَانَ مَاضِيًّا لُغَابِيَّةً،
أَوْ وَصْفًا لَا يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكُورُ وَالْمُؤَنَّثُ، وَفِي أَوَّلِهِ إِنْ كَانَ مُضَارِعًا لِغَيْرِ الْمُتَكَلِّمِ كَقَامَتْ هُنْدٌ، وَهَنْدٌ
قَائِمَةٌ، وَتَقَوْمٌ هُنْدٌ، وَطَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَالشَّمْسُ طَالَعَةٌ، وَتَطْلُعُ الشَّمْسُ، وَإِنَّمَا جَارَ ذَلِكَ مَعَ أَنَّ الْمُؤَنَّثَ
هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ دُونَ الْمُسْنَدِ لِلاتِّصَالِ الَّذِي بَيْنَ الْفِعْلِ، وَهُوَ الْأَصْلُ فِي كَوْنِهِ مُسْنَدًا، وَبَيْنَ الْفَاعِلِ مِنْ
جِهَةِ احْتِيَاجِهِ إِلَيْهِ، وَكَوْنِهِ كَجُزءٍ مِنَ الْفَاعِلِ كَمَا مَرَّ، فَتَأْنِيثُ الْفِعْلِ لِأَجْلِ تَأْنِيثِ فَاعِلِهِ مِثْلُ تَنْثِيَةِ
الْفَاعِلِ لِأَجْلِ تَكَرُّرِ الْفِعْلِ مَرَّتَيْنِ كَمَا مَرَّ، ثُمَّ تَارَةً يَكُونُ الْخَافِقُ وَاجِبًا، وَتَارَةً يَكُونُ الْخَافِقُ جَائِزًا،
فَالأَوَّلُ فِي صَوْرَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: أَنَّ يَكُونُ الْعَامِلُ مُسْنَدًا^(٨) إِلَى ظَاهِرٍ، حَقِيقِيًّا التَّأْنِيثِ، مُتَّصِلٍ، مَفْرَدًا كَانَ نَحْوُ: قَامَتْ هُنْدٌ،
هِنْدٌ، أَوْ مُثْنَى نَحْوُ: قَامَتِ الْهِنْدَانِ، أَوْ جَمْعٍ مُؤَنَّثٍ سَالِمًا^(٩) كَمَا سَيَأْتِي؛ وَذَلِكَ لِلدَّلَالَةِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ

(١) - يَنْظُرُ وَجْهَ النَّظَرِ فِي: حَاشِيَةِ الْأَلُوسِيِّ: ٣٩٨/١.

(٢) - يَنْظُرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ: ٩٣/٢.

(٣) - زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ مِنْ مَجِيبِ النَّدَا.

(٤) - يَنْظُرُ: مَجِيبِ النَّدَا: ٩٠/٢.

(٥) - وَهُوَ رَأْيُ جُمْهُورِ النَّحْوِيِّينَ. يَنْظُرُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ٧٣٩/٢.

(٦) - لَمْ أَجِدْهُ بِهَذِهِ الصِّيْغَةِ فِي مَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنْ مُؤَلَّفَاتِ ابْنِ مَالِكٍ، وَلَكِنَّهُ أَكْثَرَ مِنْ إِيرَادِ الشُّوَاهِدِ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ
فِي: شَرْحِ التَّسْهِيلِ: ١١٦-١١٧، وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ٥٨٠-٥٨٣/٢.

(٧) - تَأْمَلُ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

وَيَنْظُرُ: حَاشِيَةِ يَسَ: ٤٧٧/٢-٤٧٨.

(٨) - مُسْنَدٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٩) - سَالِمٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

على أَنَّ الفاعلَ مؤنَّثٌ، وحكى سيبويه عن بعض العرب: قال فلانة^(١)؛ استغناءً بالمؤنَّثِ الظَّاهرِ عن عن علامته^(٢)، فقيل: هو شاذٌّ لا ينقاس^(٣)، وقال الأخفش والرُّماني: ينقاسُ على قلَّةٍ^(٤)، وأنكره المبرِّد^(٥)، قال الرُّضي: ولا وجهَ لإنكارِ ما حكى سيبويه مع أمانته وثقته^(٦):

[٢٩٥] إِذَا قَالَتْ حَدَامٌ فَصَدَّقُوها فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَدَامٌ^(٧)

وَأَمَّا قَوْلُهُ^(٨):

[٢٩٦] تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ

فَحَمَلَهُ ابْنُ مَالِكٍ عَلَى الضَّرُورَةِ^(٩)، ولا ضرورةَ إلى حملِهِ على الضَّرُورَةِ؛ و٧٢/ لجوازِ جعلِهِ مضارعًا مضارعًا حُذِفَ مِنْ أَوَّلِهِ إِحْدَى التَّائِينَ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾ (١٤) [الليل] كما في (المغني)^(١٠).

ثانيها: أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ مُسْنَدًا إِلَى ضَمِيرٍ عَائِدٍ إِلَى غَائِبَةٍ مُؤَنَّثَةٍ، [تَأْنِيثًا]^(١١) حَقِيقِيًّا أَوْ مُجَازِيًّا، كَهَذَا قَامَتْ، وَتَقَوْمُ، وَالشَّمْسُ طَلَعَتْ، وَتَطْلُعُ، وَوَجِبَ إِحْقَاقُ الْعَلَامَةِ هُنَا لِنَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ ثَمَّةَ فَاعِلًا مَذْكَرًا مُنْتَظَرًا، إِذْ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: هَذَا قَامَ أَبُوها، وَالشَّمْسُ طَلَعَ قَرْنُهَا^(١٢)، وَرَبِّمَا جَارَ تَرْكُهَا فِي الشَّعْرِ إِنْ كَانَ الْمُؤَنَّثُ مُجَازِيًّا كَقَوْلِهِ^(١٣):

(١) - ينظر: كتاب سيبويه: ٣٨/٢.

(٢) - ينظر: شرح الرُّضي: ٣٠٢/٤.

(٣) - مذهب المبرِّد. ينظر: المقتضب: ١٤٦/٢-١٤٨، وشرح السِّيرافي: ١٤٤/٦-١٤٥.

(٤) - نسب أبو حيَّان إلى لأخفش والرُّماني القولَ بالجوازِ مطلقًا دونَ قيدِ القلَّةِ، ينظر: ارتشاف الضَّرب: ٧٣٤/٢، وقال ابنُ فلاح: ((قال الرُّماني: التَّذْكِيرُ أَصْلٌ فَالْعَوْدُ إِلَى الْأَصْلِ غَيْرُ مَكْرُوهٍ)). المغني في النحو: ١٥٣/٢.

(٥) - قال المبرِّد: ((فَأَمَّا ضَرْبُ جَارِيَتِكَ زَيْدًا، وَجَاءَ أَمْتُكَ، وَقَامَ هَذَا، فَغَيْرُ جَائِزٍ لِأَنَّ تَأْنِيثَ هَذَا تَأْنِيثٌ حَقِيقِيٌّ، وَلَوْ كَانَ مِنْ غَيْرِ الْحَيَوَانِ لَصَلَحَ وَكَانَ جَيِّدًا)). المقتضب: ١٤٦/٢.

(٦) - ينظر: شرح الرُّضي: ٣٠٢/٤.

(٧) - البيتُ استطرادٌ مِنَ الْمَيْدِ الشَّارِحِ، وَقَدْ مَرَّ تَخْرِيجُهُ.

(٨) - مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلْبَيْدِ بْنِ رَبِيعَةَ فِي: ديوانه: ٢١٣، وشرح شواهد المغني: ٩٠٢/٢، وخزانة الأدب: ٣٤٠/٤.

(٩) - لَمْ يُصَرِّحْ بِالضَّرُورَةِ بَلْ أَوْمَأَ لَهَا، يَنْظُرُ: شرح التَّسْهِيلِ: ٢١١/٢-٢١٢.

(١٠) - ينظر: مغني اللبيب: ١٧٢/٦، وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ أَبُو حَيَّانَ، يَنْظُرُ: التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٩٦/٦.

(١١) - زِيَادَةٌ يَصِحُّ بِهَا السِّيَاقُ.

(١٢) - يَنْظُرُ هَذَا التَّعْلِيلُ فِي: شرح المفصل: ١٦٨/٥، والإقْلِيدُ: ١١٢٢/٣، وشرح التَّصْرِيحِ: ٤٠٧/١.

(١٣) - مِنَ الْمُتَقَارِبِ، وَهُوَ لِعَامِرِ بْنِ جُوَيْنٍ الطَّائِي فِي: شعره: ١٠، وكتاب سيبويه: ٤٦/٢، وشرح شواهد الإيضاح: ٣٣٩، ٤٦٠، والمقاصد النحويَّة: ٩٢٨/٢، وخزانة الأدب: ٥٠/١. والشَّاهِدُ فِيهِ: حَذْفُ عِلَامَةِ التَّائِينَ مِنَ الْفِعْلِ (أَبَقْلَ) ضَرْورَةً.

[٢٩٧] فَلَا مُزْنَةً وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

وَأَجَازَةُ ابْنِ كَيْسَانَ فِي النَّثْرِ أَيْضًا^(١)؛ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ مُجَازِيًّا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُضْمَرِ وَالْمُظْهَرِ، وَاسْتَدَلَّ بِأَنَّ الشَّاعِرَ كَانَ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَقُولَ:

أَبْقَلَتْ إِبْقَالَهَا

بِالنَّقْلِ، وَحَيْثُ عَدَلَ عَنْ ذَلِكَ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ مُخْتَارٌ لَا مُضْطَرٌّ، وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَثْبُتُ مَا ذُكِرَ بَعْدَ ثُبُوتِ أَنَّ الشَّاعِرَ مَمَّنْ يُخَفِّفُ الْهَمْزَةَ بِالنَّقْلِ وَغَيْرِهِ، فَإِنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ لَا يُجَوِّزُ ذَلِكَ، وَقَدْ يُعَارِضُ بِالْمِثْلِ فَيُقَالُ: إِنَّمَا يَثْبُتُ دَعْوَى الصَّرُورَةِ بَعْدَ ثُبُوتِ كَوْنِهِ مَمَّنْ لَا يُخَفِّفُ الْهَمْزَةَ بِالنَّقْلِ^(٢)، وَيُؤَيِّدُهُ مَا قَالَهُ ابْنُ كَيْسَانَ: إِنَّ الْأَعْلَمَ حَكَى فِي (شَرْحِ أَبْيَاتِ سَيَبَوِيهِ) أَنَّهُ رَوَى^(٣):

أَبْقَلَتْ إِبْقَالَهَا

بِتَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ^(٤).

وَالثَّانِي: أَعْنِي جَوَازَ الْإِتْيَانِ بِالْعَلَامَةِ وَعَدَمِهِ، فِي أَرْبَعٍ^(٥) صُورٍ، وَالْإِتْيَانُ أَرْجَحُ فِي جَمِيعِهَا: أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ مَسْنَدًا إِلَى ظَاهِرٍ مُجَازِيٍّ التَّأْنِيثِ، مَتَّصِلًا، كَطَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَتَطَلَّعَ الشَّمْسُ، أَوْ مُنْفَصِلًا، نَحْوُ ﴿قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [يُونُس]، ﴿فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ﴾ [الْأَنْعَام]، بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ عَلَمًا لِمَذْكَرٍ حَقِيقِيٍّ نَحْوُ: طَلْحَةُ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ سِوَى التَّذْكِيرِ خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ^(٦)؛ لِأَنَّهُ يَلِزَمُ مِنْهُ اشْتِبَاهُ الْمَذْكَرِ بِالْمُؤَنَّثِ مَعَ انْتِفَاءِ الْقَرِينَةِ^(٧)، وَهُوَ مُحْذَرٌ، وَإِنَّمَا جَازَ الْأَمْرَانِ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ لَفْظًا لَا مَعْنَى فَجَازَ الْأَمْرَانِ بِاعْتِبَارِ الْوُجْهَيْنِ. ثَانِيهَا: أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ مَسْنَدًا إِلَى الْحَقِيقِيِّ التَّأْنِيثِ الْمُنْفَصِلِ بغير (إِلَّا) نَحْوُ: حَضَرَتِ الْقَاضِي أَمْرًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ [الْمُمْتَحِنَةُ]، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ^(٨):

(١) - ينظر: شرح الكافية الشافية: ٥٩٧/٢، وشرح الألفية للمرادي: ٢٦٧/١، وجمع الهوامع: ٣٣٣/٣.

(٢) - ينظر: شرح التصريح: ٤٠٧/١.

(٣) - روى، والصواب ما أثبتته.

(٤) - ينظر: تحصيل عين الذهب: ٢٥٦، ونقل الرواية قبل الأعلام ابن السيرافي فقال: ((وهذه الرواية من إصلاح بعض الرواة، والذي أنشده الرواة هو الموجود في الكتب القديمة)). شرح أبيات سيبويه: ٣٩٣/١.

(٥) - أربعة، والصواب ما أثبتته.

(٦) - ينظر مذهب الكوفيين في: شرح الرضي: ٣٠٠/٤.

(٧) - ينظر: المغني في النحو: ١٥٢-١٥٣، والحدائق الندية: ٢٩١/١.

(٨) - صدر بيت من البسيط عجزه: بَعْدِي وَبَعْدِكَ فِي الدُّنْيَا لَمَعُورُ،

وهو بلا نسبة في: الخصائص: ٤٥٠/٢، وأمالى ابن الشجري: ٢٦٣/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٤٩٨/١، وشرح المفصل: ١٦٦/٥، وتخليص الشواهد: ٤٨١، والمقاصد النحوية: ٩٤٠/٢.

والشاهد فيه: حذف علامة التأنيث من الفعل (غَرَّ) لطول الكلام بالفصل بين الفعل والفاعل.

[٢٩٨]

إِنَّ امْرَأً غَرَّهُ مِنْكَ وَاحِدَةً

وإنما جاز التأنيث باعتبار أن المسند إليه في الحقيقة مؤنث سواء كان ثمة فصل أو لم يكن، وجاز التذكير باعتبار أن [...] ^(١) طول الكلام بالفصل؛ ليناسبه ترك التاء؛ لأن العامل بعد عن الفاعل المؤنث، وضعت العناية به وصار الفصل كالعوض من التاء ^(٢)، ولم يجر المبرد مع الفصل بغير (إلا) سوى التأنيث ^(٣)، وما ذكره المصنف هو الصحيح.

وخرج بالحققي غيره، فإنه لو فصل ترجح ترك التأنيث نحو: طلع اليوم الشمس؛ إظهاراً لفضل ^(٤) لفضل ^(٤) الحقيقي على غيره، كذا قال الدماميني في (شرح التسهيل) نقلاً عن النحاة ^(٥)، قال: والذي يظهر خلاف ذلك بدليل كثرة في التنزيل وفشوه فيه جداً، وقد وقع فيه من ذلك ما يزيد على مائتي موضع، والوارد فيه بترك العلامة خمسون موضعاً أو نحوها، وأكثرية أحد الاستعمالين دليل على حجيته، فينبغي القول بأن الإتيان بالعلامة في ذلك أرجح وأفصح، وتركها فصيح ^(٦)، انتهى كلامه موافقاً لما في (الشرح).

ثالثها: أن يكون العامل (نعم) و(بئس) ونحوها، والفاعل الحقيقي متصل به نحو: نعمت أو بئست المرأة هند، ونعم، وبئس المرأة هند، فالتأنيث على مقتضى الظاهر، والتذكير على إرادة الجنس ^(٧)، إذ ليس المراد امرأة واحدة، بل المراد الجنس ^(٨)، فمدحوه أو ذموه عموماً ثم خصوا من أرادوا مدحه أو ذمه مبالغة بذكره مرتين ^(٩)، ولا يختص هذا الحكم إلا بالإسناد إلى الظاهر كما قد يتوهم، بل يجوز الوجهان أيضاً / ٧٢ / عند الإسناد إلى الضمير المميز بنكرة مؤنثة نحو: نعم مرأة هند ^(١٠).

رابعها: أن يكون العامل مسنداً إلى ما يدل على جماعة، سواء كان اسم جمع نحو: قالت الأعزب (١٤) [الحجرات]، [وقال نسوة (٣٠)] [يوسف]، أو جمع تكسير نحو: قامت الرجال والهنود، أو اسم

(١) - إشارة لحق على كلام بمقدار أقل من سطر في طرّة المخطوط مطموس.

(٢) - ينظر: المقتضب: ١٤٨/٢، وشرح التصريح: ٤٠٩/١.

(٣) - لم يستثن المبرد (إلا) وإنما كان كلامه عاماً في منع إسقاط علامة التأنيث إلا لضرورة الشعر، ينظر:

المقتضب: ١٤٨/٢، والمغني في النحو: ١٥٣/٢.

(٤) - لفصل، تصحيف، والصواب ما أثبتته؛ لمناسبته السياق.

(٥) - ينظر: شرح الرضي: ٣٠٢/٤، وشرح الباب للروزي: ٤٧٤/١، وحاشية الخصري: ٣٦٩/١.

(٦) - ينظر: تعليق الفرائد: ٢٣٠-٢٣١/٤.

(٧) - بناء على مذهب الجمهور في كون الألف واللام للجنس، أمّا على قول من جعلها للعهد فلا يستقيم هذا التعليل. ينظر: منهج السالك: ١٩/٢-٢٠.

(٨) - ينظر: شرح الكافية الشافية: ٥٩٩/٢، ومنهج السالك: ١٩/٢، والمقاصد الشافية: ٥٩٢/٢.

(٩) - ينظر: مجيب الندا: ٩٣/٢.

(١٠) - اختلف في ذلك فمنع ابن أبي الربيع إلحاق علامة التأنيث استغناء بالمفسر، ونص خطّاب الماردي على جواز الإلحاق وعدمه. ينظر: الملخص لابن أبي الربيع: ٤٤٧/١، والتدليل والتكميل: ١١٤/١٠.

جنسٍ جمعيٍّ^(١) نحو: أَوْرَقَتِ الشَّجَرُ، فالتَّأْنِيثُ في ذلك كُلِّهِ على التَّأْوِيلِ بالجماعة، والتَّذْكِيرُ على التَّأْوِيلِ بالجمع^(٢)، ويُستثنى ممَّا يدلُّ على جماعةٍ جمعُ التَّصْحِيحِ المذْكَرُ والمؤنَّثُ فإنَّ حكمها حكمُ مفردَيها في التَّذْكِيرِ والتَّأْنِيثِ فيجبُ التَّذْكِيرُ في نحو: قامَ الزَّيْدُونَ، كما يجبُ في نحو: قامَ زيدٌ، ويجبُ التَّأْنِيثُ في نحو: قامَتِ الهِنْدَاتُ، كما يجبُ في نحو: قامَتِ هِنْدٌ^(٣)، هذا مذهبُ سيبويه^(٤) والجمهور^(٥) قالوا: لأنَّ سلامةَ نظمٍ واحدٍها تدلُّ على التَّذْكِيرِ والتَّأْنِيثِ، ولم يَسْتثنِ^(٦) الكوفيُّونَ^(٧) ذلكَ بل أجازوا الوجهين في الجمعَيْنِ المذكورينِ أيضًا احتجاجًا بقوله تعالى ﴿إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾ (٩٠) [يونس]، وقوله ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعُنَكَ﴾ (١٢) [المتحنة]، وقوله^(٨):

[٢٩٩] فَبَكَى بَنَاتِي شَجَوَهْنَ وَرَوَّجَتِي^(٩)

وقوله^(١٠):

[٣٠٠] عَشِيَّةَ قَامَ النَّائِحَاتُ وَشَقِقَتْ جنوبٌ بأيدي مَاتَمٍ وَخَدَوْدُ^(١١)

وأُجِيبَ بأنَّ البنينَ والبناتِ خارجٌ عمَّا الكلامُ فيه؛ لأنَّه لم يَسَلَمَ فيهما لفظُ الواحدِ^(١٢)، وبأنَّ التَّذْكِيرَ في ﴿جَاءَكَ﴾ و﴿قَامَ النَّائِحَاتُ﴾؛ لإِسْنَادِهِمَا إلى اسمِ جمعٍ مُقَدَّرٍ، والتَّعْدِيرُ: النِّسَاءُ المؤمَّناتُ، والنِّسَاءُ النَّائِحَاتُ، أو للفصلِ في ﴿جَاءَكَ﴾^(١٣).

(١) - جمع، والصَّوَابُ ما أثْبَتُهُ.

(٢) - ينظر: نتائج الفكر: ١٢٩، وشرح قطر الندى: ١٨٣.

(٣) - إِلَّا في لَعَةٍ من يقول: قامَ فلانُهُ، فيقالُ عندهم: قامَ الهِنْدَاتُ. ينظر: شرح التَّسْهِيلِ: ١١٢/٢.

(٤) - ينظر: كتاب سيبويه: ٥١/١، و٣٧/٢، وشرح التَّصْرِيحِ: ٤١٠/١.

(٥) - ينظر: منهج السَّالِكِ: ١٨/٢، وتعليق الفرائد: ٢٣٢/٤، وشرح التَّصْرِيحِ: ٤١٠/١.

(٦) - يستثنى، والصَّوَابُ ما أثْبَتُهُ.

(٧) - ينظر نسبةُ هذا الرَّأْيِ للكوفيَّينَ في: الملخص لابن أبي الرِّبِيعِ: ٢٨١/١، والتَّذْيِيلُ والتَّكْمِيلُ: ٢٠٠/٦، وأوضح المسالك: ١٠١/٢، وشرح الأَشْمُونِيّ: ٤٠١/١، وذَهَبَ الفارسيُّ إلى جوازِ إثباتِ النَّاءِ وعدمِهِ في جمعِ المؤنَّثِ السَّالِمِ فقط، ينظر: المقاصد الشَّافِيَّةُ: ٥٨٦/٢، وأوضح المسالك: ١٠١/٢.

(٨) - صدرَ بيتٌ من الكاملِ عَجْزُهُ: والأَقْرَبُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا،

وهو لعبدة بن الطَّبَّيبِ في ديوانِهِ: ٥٠، والنَّوَادِرُ في اللغة: ٢٣، ولأبي دُؤَيْبٍ في: المقاصد النَّحْوِيَّةُ: ٧٣/١.

(٩) - وزوجاتي، وهو تحريفٌ لا يستقيم معه الوزنُ، والتَّصْوِيبُ من مصادرِ البيتِ.

(١٠) - من الطَّوِيلِ، وهو لأبي عطاء السِّنْدِيّ في: إيضاح شواهد الإيضاح: ٨٤٦/٢، وخزانة الأدب: ٥٤٠/٩.

(١١) - وحدودٌ، وهو نَصْحِيفٌ، والصَّوَابُ ما أثْبَتُهُ.

(١٢) - لأنَّ الأصلَ (بنو) فَحُذِفَتْ لامُهُ، وزيدٌ عليه واوٌ ونونٌ في التَّذْكِيرِ، وألِفٌ وتاءٌ في التَّأْنِيثِ، فلمَّا لم يسلمَ فيه بناءُ الواحدِ عومَلْ معاملةُ جمعِ التَّكْسِيرِ. ينظر: شرح التَّسْهِيلِ: ١١٣/٢، وشرح التَّصْرِيحِ: ٤١١/١.

(١٣) - ينظر: المقاصد الشَّافِيَّةُ: ٥٨٦/٢، وشرح التَّصْرِيحِ: ٤١١/١.

قوله: إِنَّمَا امْتَنَعَ ... إلخ، جوابُ سؤالٍ مُقَدَّرٍ، كَأَنَّ يُقَالُ: قد مرَّ أَنَّ المؤنَّثَ الحقيقيَّ المنفصلَ يجوزُ في عاملِهِ إلحاقَ العلامةِ وعدمُهُ، فلمَ منعُتمُ إلحاقَهَا في نحو: ما قامَ إِلَّا هُنْدٌ؟ فَأشارَ إلى رَفْعِهِ بأنَّ الامتناعَ في هذا لكونِ الفاعلِ في الحقيقةِ ليسَ ما بعدَ (إِلَّا) وإنما هو منكَرٌ محذوفٌ، والفعلُ مسندٌ إِلَيْهِ، وما بعدَ (إِلَّا) بدلٌ مِنْهُ، والتَّقديرُ: ما قامَ أَحَدٌ إِلَّا هُنْدٌ، ويُفهمُ من كلامِهِ امتناعُ الإلحاقِ في نحو: ما طَلَعَ إِلَّا الشَّمْسُ، بالأولى^(١)، وأفهمَ كلامُهُ جَوازَ التَّأنيثِ في النِّظْمِ دونَ النَّثْرِ وهو مذهبُ الأخفش^(٢)، وأنشدَ قوله^(٣):

[٣٠١] مَا بَرِئْتُ مِنْ رَيْبَةٍ وَدَمٍّ

فِي حَرْبِنَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

ولفظُ (الخلاصة)^(٤) و(التسهيل)^(٥) يُفصحُ عن جوازِهِ في النَّثْرِ أيضًا، ومنهُ قراءةٌ بعضهم ﴿إِنْ كَانَتْ كَانَتْ إِلَّا صَنِحَةً﴾ (٢٩) [يس] بالرفع^(٦)، (فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ)^(٧) بضمِّ التَّاءِ وَرَفْعِ مَسَاكِينِهِمْ^(٨)، وَوجهُ المرادِ بِأَنَّ يُقَدَّرَ المحذوفُ مؤنَّثًا عامًّا للمُسْتثنى وغيرِهِ^(٩). وفي (شرح الشُّذُورِ) أَنَّ جَوازَ التَّأنيثِ هنا اعتبارًا أيضًا بظاهرِ اللفظِ^(١٠).

(١) - لأنَّهُ إِنْ منعَ إلحاقَ علامةِ التَّأنيثِ بالحقيقيِّ نحو: ما قامَ إِلَّا هُنْدٌ، فعدِمَ إلحاقَهَا بالمجازيِّ أولى. ينظر: حاشية يس: ٤٩٨/٢.

(٢) - ينظر: التَّنْذِيلُ والتَّكْمِيلُ: ١٩٩/٦، وشرح التَّسْهِيلِ للمرادِي: ٤٠٤، وأوضح المسالك: ٩٩/٢، ونسبَهُ الأشمونيَّ للجمهور. ينظر: شرح الأشموني: ٣٩٨/١.

(٣) - من الرُّجْزِ بلا نسبةٍ في: شرح التَّسْهِيلِ: ١١٤/٢، والتَّنْذِيلُ والتَّكْمِيلُ: ١٩٩/٦، وشرح شذُورِ الذَّهَبِ: ٢٢٦، ٢٢٦، والمقاصد الشَّافِيَّة: ٥٧٦/٢، والمقاصد النَّحْوِيَّة: ٩٣٤/٢.

والشَّاهدُ فِيهِ: إلحاقُ تاءِ التَّأنيثِ بالفعلِ (برئ)، مع الفصلِ بـ (إِلَّا) والفاعلِ الحقيقيِّ التَّأنيثِ ضرورةً.

(٤) - أي: قولُ ابنِ مالِكٍ في الخلاصة:

وَالْحَذْفُ مَعَ فَضْلٍ بِإِلَّا فَضْلًا كَمَا زَكَ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا

(٥) - قالَ ابنُ مالِكٍ: ((ولحاقُها مع الحقيقيِّ المقيدِ المفصولِ بغيرِ (إِلَّا) أجودُ، وإنْ فُصِّلَ فبالعكس)). التَّسْهِيلُ: ٧٥، وينظر: شرح التَّسْهِيلِ: ١١٤/٢.

(٦) - هي قراءةُ أبي جعفرٍ وشيبةٍ ومعاذِ بنِ الحارثِ والأعرجِ. ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٤٧٧/٧.

(٧) - من الآية ٢٥ من سورة الأحقاف.

(٨) - هي قراءةُ الحِجْدَرِيِّ وأبي عبدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ وجماعةً. ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٥٠٥/٨.

(٩) - صحَّحَ المراديُّ إلحاقَ علامةِ التَّأنيثِ في نحو: ما قامتُ إِلَّا هُنْدٌ، في النَّثْرِ على قَلَّةٍ، أمَّا التَّوجِيهُ المذكورُ فهو توجيهُ يَسُ الْعَلِمِيِّ. ينظر: شرح الألفيَّة للمرادِي: ٢٦٦/١، وحاشية يس: ٤٩٩/٢.

(١٠) - ينظر: شرح شذُورِ الذَّهَبِ: ٢٢٦.

قوله: **كحذفه** ... **إلخ**، لما ذكر موضعاً من المواضع التي يُحذف فيها الفاعل باطراد؛ لمسيس الحاجة إليه^(١)، استطرّد بذكر باقي المواضع، يعني أنّ الفاعل في نحو: ما قام إلا هندٌ، محذوف كحذفه في نحو قوله تعالى ﴿أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (١٤) يَتِيمًا (١٥)﴾ [البلد]، ممّا هو فاعل المصدر، والتقدير: أو إطعمه يتيمًا، بالإضافة إلى الفاعل، فحذف الفاعل ونوّن المصدر عوضاً عنه، وكحذفه في نحو ﴿قُضِيَ الْأَمْرُ (٤١)﴾ [يوسف]، ممّا حُذف فيه الفاعل وأُنِيب عنه المفعول - كما سيأتي في باب النِّيابة - والأصل - والله أعلم - قضى الله الأمر، وكحذفه في نحو ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ (٣٨)﴾ [مريم] ممّا حُذف فيه الفاعل عند وجود ما يدلّ عليه - كما سيأتي في باب التعجب - والتقدير: أسمع بهم وأبصر بهم، فحذف الفاعل وهو (بهم)؛ لأنّه أشبه الفضلات بجره بالباء الزائدة، وهذا بناء على أنّ (أفعل) خبر بصيغة الأمر^(٢)، والأصل (أفعل) بصيغة الماضي وما بعده فاعل، لكنّ لما غيّرت الصيغة قُبِح رفعه الظاهر لكونه على صيغة الأمر فزيدت الباء في فاعله /و٧٣/ إصلاحاً للفظ، وأمّا على ما سيأتي في باب التعجب من أنّه أمرٌ لفظاً ومعنى، فالمحذوف المفعول. فهذه المواضع المذكورة يطرد فيها حذف الفاعل^(٣).

قوله: **ويمتنع في غيرهنّ**، أي: يمتنع حذف الفاعل في غير المواضع الأربعة^(٤) المذكورة؛ وليس كذلك، فإنّه قد يُحذف في غيرها^(٥) كفاعل الفعل المؤكّد بالتّون في نحو: اضربن يا زيدون، واضربن ياهنّاث، وكفاعل الفعل المتّصل آخره بساكن نحو: اضرب القوم يا زيدون، واضرب القوم يا زيدان، واضرب القوم يا هندٌ، بحذف الواو والألف والياء^(٦) للسّاكنين، وكالفاعل إذا قام مقامه حالان نحو^(٧): نحو^(٧):

فَتَلَقَّهَا رَجُلٌ رَجُلٌ [٣٠٢]

(١) - المراد بهذا الموضع هو الاستثناء المفرغ، وردّه الصّبّان بأنّ الفاعل اصطلاحاً هو ما بعد (إلا) كون الأصل: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، هو بالنّظر إلى المعنى، ونظرُ النّحاة إلى الألفاظ. ينظر: حاشية الصّبّان: ٦٣/٢.

(٢) - وهو مذهب الجمهور، وذهب الفراء والزّجاج وآخرون إلى أنّه أمرٌ في المعنى أيضاً. ينظر: الكافي لابن أبي الرّبيع: ٧٢٥/٣، وارتشاف الضّرب: ٢٠٦٦-٢٠٦٧/٤، وشرح قطر النّدى: ١٨٤.

(٣) - ينظر: شرح التّصريح: ٣٩٩/١، ومجيب النّدا: ٩٦/٢-٩٧.

(٤) - الأربعة الأربعة، مكرراً.

(٥) - ينظر مواضع حذف الفاعل في: مجيب النّدا: ٩٧/٢، وحاشية يس: ٥٠١/٢،

(٦) - والياء، وهو تصحيف.

(٧) - عجز بيت من الحبب صدره: كرة حُذِفَتْ بصوالجّة،

وهو بلا نسبة في: حاشية الصّبّان: ٦١/٢، وحاشية الألوسي: ٤٠٣.

لَأَنَّ أَصْلَهُ: تَلَقَّيْهَا النَّاسُ رَجُلًا رَجُلًا؛ لِأَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَتَعَدَّدُ فَلَمَّا حُذِفَ الْفَاعِلُ وَأُقِيمَ الْحَالَانِ مَقَامَهُ وَجُعِلَا كَشْيءٍ وَاحِدٍ وَلَمْ يَتَعَاطَفَا صَارَ رَفْعُهُمَا كَرَفْعِ وَاحِدٍ، فـ(رَجُلٌ رَجُلٌ) بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: النَّاسُ مَفْصَّلِينَ^(١).

وفي سوى ما ذكرنا لا يجوزُ حذفُ الفاعلِ؛ لكونه عمدةً وكالجزء من الكلمة وذلك لا يُحذفُ، بل إنَّ كَانَ ظَاهِرًا فِي اللَّفْظِ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا فَذَلِكَ ظَاهِرٌ، وَإِلَّا فَهُوَ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ عَائِدٌ إِمَّا لِمَذْكُورٍ كَزَيْدٍ^(٢) قَامَ، أَوْ لِمَوْثَبٍ كَهَنْدٌ قَامَتْ، أَوْ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ كَقَوْلِهِ (يَا زَيْنُ) (وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا)^(٣) أَي: وَلَا يَشْرَبُ هُوَ، أَي: الشَّارِبُ، وَحَسَّنَ ذَلِكَ تَقْدُّمُ نَظِيرِهِ فِي قَوْلِهِ: (وَلَا يَزْنِي الزَّانِي)^(٤)، وَلَمَّا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْحَالُ الْمَشَاهِدَةُ نَحْوُ ﴿كَذَا إِذَا بَلَغَتِ الثَّرَاقِي (٢٦)﴾ [الْقِيَامَةُ]، هِيَ، أَي: الرُّوحُ^(٥).

ص: وَالْأَصْلُ أَنَّ يَلِيَّ عَامِلَهُ، وَقَدْ يَتَأَخَّرُ عَنْهُ جَوَازًا نَحْوُ ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ (٤١)﴾ [القمر]،

كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

وَوَجُوبًا فِي نَحْوِ ﴿وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ (١٢٤)﴾ [البقرة]، وَضَرَبَنِي زَيْدٌ، وَقَدْ يَجِبُ تَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ كَضَرَبْتُ زَيْدًا، وَضَرَبَ مُوسَى عِيسَى، بِخِلَافِ نَحْوِ: أَرْضَعَتِ الصَّغْرَى الْكَبْرَى، وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ جَوَازًا نَحْوُ ﴿فَرِيقًا هَدَى (٣٠)﴾ [الأعراف]، وَوَجُوبًا نَحْوُ ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُوا (١١٠)﴾ [الإسراء].

ش: قَدْ مَرَّ أَنَّ الْفِعْلَ وَالْفَاعِلَ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، فَالْأَصْلُ، أَي: الْأَوَّلَى فِي الْفَاعِلِ، أَنَّ يَلِيَّ عَامِلَهُ، أَي: يَقْرُبُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْوَلِيَّ الْقَرِيبَ، وَتَعَيَّنَ الْوَلِيُّ بِالتَّأْخِيرِ يُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ مِنْ اشْتِرَاطِ تَقَدُّمِ الْعَامِلِ عَلَيْهِ، وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنَّ يُفْصَلَ عَنْ عَامِلِهِ وَيَتَأَخَّرُ عَنِ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهُ فَضْلَةٌ، وَقَدْ يُعْدَلُ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ فَيَلِي الْمَفْعُولُ الْعَامِلَ وَيَتَأَخَّرُ الْفَاعِلُ عَنْهُ، وَذَلِكَ ضَرْبَانِ: جَائِزٌ، وَوَاجِبٌ، فَالْأَوَّلُ يَكُونُ حَيْثُ لَا مَانِعَ^(٦) نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ (٤١)﴾ [القمر]، وَقَوْلِ جَرِيرٍ^(٧):

(١) - ينظر: حاشية يس: ٥٠١/٢، وحاشية الصَّبَّان: ٦١/٢.

(٢) - كزيدا قام، ولا وجه له.

(٣) - بعضُ حديثِ شَرِيفٍ تَمَامُهُ (لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ). أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي: صَحِيحِهِ: ١٠٤/٧ برقم (٥٥٧٨)، و٢٦٤/٨ برقم (٦٨١٠)، وَمُسْلِمٌ فِي: صَحِيحِهِ: ٧٦/١ برقم (٥٧)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي: سُنَنِهِ: ٢٢١/٤ برقم (٤٦٨٩).

(٤) - فِي الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ (لَا يَزْنِي ...) بِغَيْرِ الْوَاوِ.

(٥) - ينظر: معاني القرآن للقرطبي: ٢١٢/٣، وتفسير الطبري: ٧٥/٢٤.

(٦) - وَحَيْثُ يَكُونُ ثَمَّةٌ دَافِعٌ مَعْنَوِيٌّ لَتَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ، قَالَ سَيَبَوِيه: ((وَهُوَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ كَثِيرٌ، كَأَنَّهُمْ إِنَّمَا يَقْدِمُونَ الَّذِي بَيَانُهُ أَهْمٌ لَهُمْ وَهُمْ بَيَانُهُ أَعْنَى، وَإِنْ كَانَا جَمِيعًا يُهْمَانِهِمْ وَيَعْنِيَانِهِمْ)). كِتَابُ سَيَبَوِيهِ: ٣٤/١.

[٣٠٣] جَاءَ الْخَلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدْرِ

وَالثَّانِي فِي ثَلَاثَةِ مَسَائِلَ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَتَّصَلَ بِالْفَاعِلِ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى الْمَفْعُولِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ (١٢٤)﴾ [البقرة]، فإِبْرَاهِيمُ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ عَنِ الْفَاعِلِ؛ لِئَلَّا يَعُودَ الضَّمِيرُ عَلَى مُتَأَخَّرٍ لَفْظًا وَرَتَبَةً، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ وَمَوَاضِعَ مَخْصُوصَةٍ مَرَّرَ ذِكْرَهَا فِي بَابِ الْمَضْمَرَاتِ (٢)، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْعَامِلِ نَحْوُ: زَيْدًا ضَرَبَ أَبُوهُ، وَقَدْ عَدَّ فِي (الْأَوْضَحِ) هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وَالْمَسْأَلَةَ الثَّلَاثَةَ الْآتِيَةَ مِنْ مَسَائِلَ وَجُوبِ تَوْسُطِ الْمَفْعُولِ (٣) بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْفَاعِلِ (٤)، وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْعَامِلِ (٥)، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِوَجُوبِ التَّوَسُّطِ امْتِنَاعُ تَأْخِيرِهِ، أَوْ إِذَا تَأَخَّرَ (٦).
الثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ الْمَفْعُولُ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا بِالْعَامِلِ، وَالْفَاعِلُ ظَاهِرٌ نَحْوُ: ضَرَبَنِي زَيْدٌ، فَإِنَّهُ لَوْ قُدِّمَ وَالحَالَةُ هَذِهِ لَوَجِبَ أَنْ يُفْصَلَ الضَّمِيرُ مَعَ إِمْكَانِ اتِّصَالِهِ (٧)، وَهُوَ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِيمَا اسْتُنْتَنِي فِيمَا مَرَّ.
الثَّلَاثَةُ: أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مُحْصُورًا فِيهِ بِ(إِنَّمَا) نَحْوُ: إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدًا عُمَرُ، أَوْ ظ ٧٣/ب (إِلَّا) نَحْوُ: مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا عُمَرُ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ عَنِ الْفَاعِلِ فِيهِمَا؛ لِئَلَّا يَنْقَلِبَ الْحَصْرُ، إِذِ الْقَصْدُ حَصْرُ مَضْرُوبِيَّةِ زَيْدٍ فِي عُمَرٍ، أَيْ لَيْسَ لَزِيدٍ ضَارِبٌ إِلَّا عُمَرُ، وَمَعَ جَوَازِ أَنْ يَكُونَ عُمَرُ ضَارِبًا لَغَيْرِ زَيْدٍ، فَلَوْ أُخِّرَ الْمَفْعُولُ وَالحَالُ هَذِهِ، وَقِيلَ: إِنَّمَا ضَرَبَ عُمَرُ زَيْدًا، وَمَا ضَرَبَ عُمَرُ إِلَّا زَيْدًا، لَكَانَ الْمَعْنَى انْحِصَارَ ضَارِبِيَّةِ عُمَرٍ فِي زَيْدٍ، مَعَ جَوَازِ كَوْنِهِ مَضْرُوبًا لَغَيْرِ عُمَرٍ (٨)، وَهَذَا عَكْسُ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ فَيَنْقَلِبُ الْمَعْنَى، وَأَجَازَةُ الْكَسَائِي فِي الْمُحْصُورِ بِ(إِلَّا) (٩) احْتِجَاجًا بِقَوْلِهِ (١٠):

(١) - من البسيط، وهو له في ديوانه: ٤١٦، والأزهية: ١١٤، والمقاصد النحوية: ٩٤٧/٢، وشرح شواهد المغني: ١٩٦/١، وخزانة الأدب: ٦٩/١١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: تَوْسُطُ الْمَفْعُولِ (رَبُّهُ) بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْفَاعِلِ إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ.

(٢) - ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ :

(٣) - التوسط المفعول، والصواب ما أثبتته.

(٤) - ينظر: أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ: ١٠٩-١١٢.

(٥) - اعترض بهذا الاعتراض ابن هشام حفيد المصنف في: حاشية الحفيد على التوضيح: ٢٤٧.

(٦) - ينظر الرَّدُّ فِي: حاشية يس: ٥٠٥/٢.

(٧) - ينظر: الكافي في شرح الهادي: ٤٣١/١، وشرح قطر الندى: ١٨٥.

(٨) - ينظر: شرح المقامة الكافية: ٣٢٩/١، وشرح الرضي: ١٨٥-١٨٦.

(٩) - تنظر نسبة هذا الرأي للكسائي في: شرح التسهيل: ١٣٤/٢، والتعليقة على المقرَّب: ٨٩، والتذييل والتكميل: ٢٨٧/٦، وأَوْضَحَ الْمَسَالِكِ: ١١٢/٢. وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ وَالْفَرَّاءُ وَابْنُ الْأَنْبَارِيِّ إِلَى أَنَّهُ إِنْ حُصِرَ الْفَاعِلُ وَجِبَ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ، وَإِنْ حُصِرَ الْمَفْعُولُ جَازَ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ وَتَأْخِيرُهُ، وَذَهَبَ الْجُزُولِيُّ وَآخَرُونَ إِلَى وَجُوبِ تَأْخِيرِ مَا حُصِرَ بِ(إِلَّا) وَتَقْدِيمِ مَا لَمْ يُحْصَرْ، سِوَاءَ أَكَانَ فَاعِلًا أَمْ مَفْعُولًا. يَنْظُرُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ مَصَادِرَ.

[٣٠٤] مَا عَابَ إِلَّا لَتَيْمٌ فَعَلَ ذِي كَرَمٍ وَلَا جَفَا قَطُّ إِلَّا جُبًّا بَطَلًا

فَأَخَّرَ المفعول في الموضعين والأصل: ما عاب فعل ذى كرمٍ إلا لتيمٍ، ولا جفا بطلاً إلا جباً^(٢)، وقوله^(٣):

[٣٠٥] نُبَيْتُهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَهُمْ وَهَلْ يُعَذِّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ
وقوله^(٤):

[٣٠٦] فَلَمْ يَدِرْ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامَهَا
وذلك إنما جاز ذلك في (إلا)^(٥) دون (إنما)؛ لأنَّ المحصور بـ(إلا) معلومٌ تقدَّم أو تأخَّر، فإنَّ اقتترانَ الاسمِ بـ(إلا) دليلٌ على الحصرِ فيه بخلافِ (إنما) فإنَّه لا دليلَ معها على المحصورِ فيه إلا تأخيرُهُ^(٦).

وذهب الرَّجَاجِيُّ إلى عدمِ وجوبِ تأخيرِ المحصورِ فيه بـ(إنما) أيضاً، قال: بل يكونُ المتأخَّرُ غيرهَ أيضاً ويُفهمُ بالقرينة، حكاها الشَّيْخُ بهاءُ الدِّينِ السَّبْكِى^(٧) وغيرُهُ^(٨)، فنقلَ المصنِّفُ في (الأوضح) وغيرِهِ^(٩) الاتفاقَ على وجوبِ التأخيرِ معها^(١٠) غيرُ مرضيٍّ.
قوله: وَقَدْ يَجِبُ ... إِلَى آخِرِهِ، أي: وقد يجبُ ذلك الأصلُ الَّذِي هو إيلاءُ الفاعلِ لعاملِهِ وتأخيرُ المفعولِ عنه، وذلك في ثلاثِ مسائلٍ أيضاً:

(١) - من البسيط، وهو بلا نسبة في: التعلُّيق على المقرَّب: ٩٠، وتذكرة النُّحاة: ٣٣٥، وتخليص الشُّواهد: ٤٨٧، والمقاصد النُّحوية: ٩٥٢/٢، وشرح التَّصريح: ٤١٧/١.

والشَّاهدُ فيه: تقديمُ الفاعلِ المحصورِ بـ(إلا) في الموضعينِ (لتيمٍ) و(جباً) على رأيِ الكسائيِّ.
(٢) - ينظر: شرح التَّصريح: ٤١٧/١، وشرح الفارسيِّ: ٨٦/٢.

(٣) - من البسيط، وهو ليزيد بن الطُّرَيْيَّة: ٤١، وفيه: وَمَنْ يُعَذِّبُ غَيْرَ اللَّهِ بِالنَّارِ، ولا شاهدٌ فيه على هذه الرواية.
والشَّاهدُ فيه: تقديمُ الفاعلِ (الله) المحصورِ بـ(إلا) على رأيِ الكسائيِّ.

(٤) - من الطَّوِيل، وهو لذِي الرُّمَّة في ديوانِهِ: ٩٩٩/٢.
والشَّاهدُ فيه: تقديمُ الفاعلِ لفظَ الجلالةِ (الله) المحصورِ بـ(إلا) على رأيِ الكسائيِّ.
(٥) - في لا، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ.

(٦) - ينظر: التَّنْذِيل والتَّكْمِيل: ٢٨٨/٦.

(٧) - أحمدُ بنُ عليِّ بنِ عبدِ الكافي، بهاءُ الدِّينِ السَّبْكِى، عالمٌ بالعربيةِ بعامةٍ وعلومِ البلاغةِ بخاصَّةٍ، من مؤلِّفَاتِهِ: عروسُ الأفراحِ شرح تلخيص المفتاح، تُوفِّيَ مجاوراً بمكةَ المكرَّمة سنة (٧٧٣هـ). ينظر: الدُّرر الكامنة: ٢٤٧/١، والبدر الطَّالع: ٨١/١.

(٨) - نسبةُ الشَّيْخِ بهاءِ الدِّينِ السَّبْكِى إلى الرَّجَّاجِ، ونسبةُ السَّيِّدِ عليِّ خانِ المدنيِّ إلى الرَّجَّاجِيِّ. ينظر: عروسُ الأفراح: ٤٠٥/١، والحدائق النَّدِيَّة: ٣٠١/١.

(٩) - مثلُ ابنِ النَّحَّاسِ والمرادِي. ينظر: التَّعلِيْقَةُ على المقرَّب: ٨٩، وشرح الألفِيَّة للمراديِّ: ٢٧١/١.

(١٠) - لم ينقلِ ابنُ هشامٍ لفظَ الاتِّفَاقِ عليه بل لم يذكرْ فيه خلافاً. ينظر: أَوْضَحُ المسالك: ١١٢/٢.

الأولى: أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ ضَمِيرًا مَتَّصًا بِالْفِعْلِ كضَرَبْتُ زَيْدًا، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَدَّمَ وَالحَالَةُ هَذِهِ لَوَجِبَ فَصْلُ الضَّمِيرِ مَعَ إِمْكَانِ وَصْلِهِ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْعَامِلِ كزَيْدًا ضَرَبْتُ، وَفِي كَلَامِهِ إِيهَامٌ اِمْتِنَاعِ تَقْدِيمِهِ عَلَى الْعَامِلِ أَيْضًا مَعَ أَنَّهُ جَائِزٌ، وَصَرَّحَ بِجَوَازِهِ فِي (الْأَوْضَحِ) ^(١)، وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ هُنَا التَّقْدِيمُ عَلَى الْعَامِلِ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ ضَمِيرَيْنِ مَتَّصِلَيْنِ وَلَا حَصَرَ فِي أَحَدِهِمَا كضَرَبْتُهُ، وَقَدْ اعْتَرَضَ فِي (الْأَوْضَحِ) عَلَى ابْنِ مَالِكٍ بِمِثْلِ مَا ذَكَرْنَا ^(٢)، وَأُجِيبَ بِأَنَّ فِي كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ حَذْفَ الْوَائِ وَمَعْطُوفِهَا، وَالتَّقْدِيرُ: إِنْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ، أَوِ الْمَرَادُ الْوَجُوبُ الْإِضَافِيُّ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُتَوَسِّطِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ، أَوْ يُحْمَلُ كَلَامُهُ عَلَى مَا إِذَا تَأَخَّرَ الْمَفْعُولُ عَنِ الْفِعْلِ، وَبِهَذَيْنِ يُجَابُ عَنِ الْمَصْنُفِ ^(٣).

الثَّانِيَةُ: أَنْ يُخْشَى التَّبَاسُّ أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ لَعَدَمِ قَرِينَةٍ تُمَيِّزُ الْفَاعِلَ عَنِ الْمَفْعُولِ سِوَاءَ كَانَا مَقْصُورَيْنِ نَحْوُ: ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى، أَوْ مَضَافَيْنِ إِلَى الْيَاءِ نَحْوُ: ضَرَبَ غَلَامِي أَبِي، أَوْ مَبْنِيَيْنِ نَحْوُ: ضَرَبَ مَنْ فِي الدَّارِ مِنْ عَلَى الْبَابِ ^(٤)، أَوْ هَذَا ذَاكَ، أَوْ سَيَبُوهِ سَيَبُوهِ، أَوْ مُخْتَلَفَيْنِ بِأَنَّ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مَقْصُورًا وَالْآخَرُ مَضَافًا إِلَى الْيَاءِ، أَوْ مَبْنِيَيْنِ فَيَتَعَيَّنُ كَوْنُ الْأَوَّلِ فَاعِلًا وَالثَّانِي مَفْعُولًا، هَذَا مَذْهَبُ ابْنِ السَّرَّاجِ ^(٥) وَالمَتَأَخِّرِينَ كَالْجَزُولِيِّ ^(٦)، وَابْنِ عَصْفُورٍ ^(٧)، وَابْنِ مَالِكٍ ^(٨).

وخالَفَهُمُ ابْنُ الْحَاجِّ ^(٩) فِي نَقْدِهِ عَلَى (المُقَرَّبِ) لِابْنِ عَصْفُورٍ فَقَالَ: لَا يُوْجَدُ فِي كِتَابِ سَيَبُوهِ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَعْرَاضِ الْوَاهِيَةِ، وَاحْتِجَّ بِأَنَّ الْعَرَبَ تُجِيزُ تَصْغِيرَ (عُمَرُ) وَ(عَمْرُو) عَلَى (عُمَيْرٍ) مَعَ

(١) - قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: ((إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ ضَمِيرَيْنِ وَلَا حَصَرَ فِي أَحَدِهِمَا وَجِبَ تَقْدِيمُ الْفَاعِلِ كضَرَبْتُهُ، وَإِذَا كَانَ الْمُضْمَرُ أَحَدَهُمَا: فَإِنْ كَانَ مَفْعُولًا وَجِبَ وَصْلُهُ وَتَأْخِيرُ الْفَاعِلِ كضَرَبْتَنِي زَيْدًا، وَإِنْ كَانَ فَاعِلًا وَجِبَ وَصْلُهُ وَتَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ أَوْ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ كضَرَبْتُ زَيْدًا، وَزَيْدًا ضَرَبْتُ، وَكَلَامُ النَّاطِمِ يُوْهِمُ اِمْتِنَاعَ التَّقْدِيمِ)).
أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ: ١١٦/٢.

(٢) - يَنْظُرُ الْهَامِشُ السَّابِقُ، وَالْمَرَادُ مَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي الْأَلْفِيَّةِ:

وَأَخَّرَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبِسَ حُذْرًا أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلَ غَيْرَ مُنْحَصَرٍ

(٣) - أَجَابَ بِذَلِكَ يَسُ الْعَلِيمِيُّ، يَنْظُرُ: حَاشِيَةُ يَسُ: ٥٠٨/٢.

(٤) - كَذَا فِي الْمَخْطُوطِ، وَالْمِثَالُ لَا يَنَاسِبُ قَوْلَهُ: أَوْ مَبْنِيَيْنِ، وَتَكَرَّرَهَا بَعْدَ قَلِيلٍ، فَلَعَلَّ سَبَبَ هَذَا الْاضْطِرَابِ وَهْمُ النَّاسِخِ.

(٥) - يَنْظُرُ: الْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ٢٤٥/٢.

(٦) - يَنْظُرُ: الْمَقْدِمَةُ الْجَزُولِيَّةُ: ٥١.

(٧) - يَنْظُرُ: الْمُقَرَّبُ: ٥٣/١.

(٨) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ١٢١/١.

(٩) - فِي الْمَخْطُوطِ: ابْنُ الْحَاجِّ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَتْبَعْتُهُ.

وجود اللبس وبأن الإجمال من مقاصد الفضلاء، وبأنه يجوز أن يقصد ضرب أحدهما الآخر، وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلاً اتفاقاً وشرعاً على الأصح، وبأن الزجاج نقل في معانيه الاتفاق /و٧٤/ على أنه يجوز في نحو ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾ (١٥) [الأنبياء]، كون (تلك) اسم (زال) و(دعواهم) خبرها وبالعكس، هذا كلامه^(١).

وإنه لعجيب من مثله ضرورة أن الاحتجاج بالأوجه الأربعة الأول إنما يتجه لو لم يكن فرق بين اللبس الموجود هنا وهو أن يسبق إلى الفهم خلاف المراد، وبين الإجمال وهو أن يقف ذهن فلا يحكم بشيء، وأما الوجه الخامس فلفظ (التسهيل) يفسح عن خلافه^(٢)، وبتسليمه فليس اللبس محذوراً إذا ما صدق عليه اسم (زال) وخبرها واحد وليس متخالفين بخلاف الفاعل والمفعول^(٣).

قوله: بخلافه ... إلخ، إشارة إلى أنه لو كان ثمة ما يؤمن معه اللبس من قرينة لفظية كالإعراب الظاهر في تابع أحدهما أو كليهما نحو: ضرب موسى عيسى الطريف، أو اتصال علامة تأنيث الفاعل بالفعل نحو: ضربت موسى سعدى، أو اتصال ضمير الثاني بالأول نحو: ضرب فتاه موسى، أو معنوية نحو: أرصعت الصغرى الكبرى، لا يجب ذلك الأصل بل يجوز تقديم المفعول^(٤).

الثالثة: أن يكون المفعول محصوراً فيه ب(إنما) نحو: إنما ضرب زيد عمراً، أو ب(إلا) نحو: ما ضرب زيد إلا عمراً، فإنه لا يجوز تقديم المفعول على الفاعل؛ لئلا ينقلب الحصر كما مر، وأجازه الكسائي^(٥)، ووافقه البصريون والفرّاء وابن الأنباري^(٦)، ولم يوافقوه في إجازة تقديم الفاعل المحصور فيه على المفعول، فارقين بينهما بأن الفاعل إذا تأخر وكان المفعول المحصور فيه متقدماً كان تأخيره في اللفظ فقط؛ لأنه معلوم كونه متقدماً، فإنه عند تقديمه وقع كل من الفاعل والمفعول في

وابن الحاج هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي، أبو العباس الإشبيلي، اشتهر بابن الحاج، مقرئ، أصولي، أديب، محدث، أخذ عن أبي علي السلوبين، وهو أفضل أصحابه، من مؤلفاته: إملأ على كتاب سيبويه، نقد على المقرئ، توفي سنة (٦٤٧هـ) أو (٦٥١هـ). ينظر: البلغة: ٨٣، وبغية الوعاة: ٣٥٩/١.
(١) - ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣٨٦/٣. ونقل أبو حيان نص ابن الحاج في: التذييل والتكميل: ٢٨٣/٦-٢٨٤.

(٢) - المقصود قول ابن مالك: ((يجب وصل الفعل بمرفوعه إن خيف التباسه بالمنصوب)). التسهيل: ٧٨.

(٣) - ينظر: شرح الألفية للمرادي: ٢٧٠/١.

(٤) - ينظر: علل النحو: ٢٧١، وشرح الكافية الشافية: ٥٨٩/٢، ومجيب النداء: ١٠١/٢.

(٥) - ينظر: شرح التسهيل: ١٣٤/٢، وشرح الرضي: ١٨٩-١٩٠، والتعليقة على المقرئ: ٨٩، والتذييل والتكميل: ٢٨٧/٦، وأوضح المسالك: ١١٢/٢. وقد مر.

(٦) - ابن الأنبار، والصواب ما أثبتته. وتنتظر نسبة هذا الرأي للبصريين والفرّاء وابن الأنباري في: شرح الرضي: ١٩٠/١، والتذييل والتكميل: ٢٨٧/٦.

رتبته فلم يحصل حينئذ ما يقتضيه الحال من تقديم غير المحصور لفظاً أو رتبة^(١)، واحتجوا بقول دعلج الخزاعي^(٢):

[٣٠٧] وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جُمَاخًا فَوَادُهُ^(٣)

وقول المجنون^(٤):

[٣٠٨] فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا

وقول زهير بن أبي سلمى^(٥):

[٣٠٩] وَتُغْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ

والمانع يدعي تقدير عامل للمرفوع^(٦).

قال في (التسهيل) - وتبعه في (المغني) -: ولا يعمل ما قبل (إلا) فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى نحو: ما قام إلا زيد، أو مستثنى منه نحو: ما قام إلا زيداً أحد، أو تابعا نحو: ما قام أحد إلا زيداً فاضلاً، وما ظن من غير هذه الثلاثة معمولاً لما قبلها فدر له عامل^(٧).

(١) - ينظر: التذييل والتكميل: ٢٨٩/٦، والحدائق الندية: ٣٠١/١.

(٢) - صدر بيت من الطويل عجزه: ولم يسأل عن ليلى بمال ولا أهل، وهو له في: ديوانه: ٤١٤، والمقاصد النحوية: ٩٤٣/٢، وشرح التصريح: ٤١٣/١، وللحسين بن مطير في: ديوانه: ١٨٢، ولابن الهمينة في: ديوانه: ٩٤، وللمجنون في: ديوانه: ١٨١. والشاهد فيه: تقديم المفعول المحصور بـ(إلا) وهو (جماعاً) على الفاعل. ودعلج هو ابن علي بن رزين بن سليمان، أبو علي الخزاعي، شاعر مطبوع مقلد، عرف بالتنشيع لأهل البيت (عليه السلام) ومدحهم والهجاء لخلفاء بني العباس، توفي سنة (٢٤٦هـ). ينظر: الشعر والشعراء: ٨٣٨/٢، ومعجم الأدباء: ١٢٨٤/٣.

(٣) - فتوده، تحريف، والصواب ما أثبتته.

(٤) - عجز بيت من الطويل صدره: ترودت من ليلى بتكليم ساعة، وهو للمجنون في: شرح ابن النائم: ١٦٥، والمقاصد النحوية: ٩٤٥/٢. والشاهد فيه: تقديم المفعول المحصور بـ(إلا) وهو (ضعف) على الفاعل. والمجنون هو قيس بن الملوح - وقيل: معاذ - بن مزاحم العامري، من أهل نجد، شاعر رقيق الشعر عرف بعشقه لامرأة تدعى ليلى بنت سعد نشأ معها فلما كبرت حببها أبوها عنه فجئ قيس لفراقها وهام في البراري، توفي سنة (٦٨هـ). ينظر: الشعر والشعراء: ٥٤٩/٢، والأعلام: ٢٠٨/٥.

(٥) - عجز بيت من الطويل صدره: وهل يثبت الخطي إلا وشيخه، وهو له في: شرح ديوانه لتعلب: ٩٥، وشرح التسهيل: ١٣٤/٢، والمقاصد النحوية: ٩٤٦/٢.

والشاهد فيه: تقديم (في منابيتها) المحصور بـ(إلا) على نائب الفاعل (النخل).

(٦) - ينظر: التذييل والتكميل: ٢٨٩/٦، وشرح التصريح: ٤١٤/١.

(٧) - ينظر: التسهيل: ١٠٥، ومغني اللبيب: ٩٠/٥.

قوله: وقد يَتَقَدَّم ... إلخ، أي: وقد يَتَقَدَّمُ المفعول على الفعل إمّا جوازاً، وذلك حيث لا مانع نحو قوله تعالى ﴿فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ (٣٠) [الأعراف]، وإمّا وجوباً، وذلك في صورتين: الأولى: أن يكون للمفعول صدرُ الكلام نحو ﴿أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (١١٠) [الإسراء]، فد (أي) اسم شرط مفعول مقدّم لـ (تَدْعُوا). الثانية: أن يكون عامله بعد فاء الجزاء في جواب (أَمّا) الظاهرة أو المقدّرة ولم يحصل فصل بين (أَمّا) والفاء بشيء آخر نحو ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ (٩) [الضحى]، ونحو ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ﴾ (٣) [المدثر]، وإمّا وجب تقديم المفعول هنا حذراً من أن يلي الفاء (أَمّا).

ص: وإن كان الفعل (نعم) و(بئس) فالفاعل إمّا [معرف] بـ (أل) الجنسية نحو ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ (٣٠) [ص]، و﴿بئس الشراب﴾ (٢٩) [الكهف]، وإمّا مضافاً إلى ما هي فيه نحو ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ (٣٠) [النحل]، أو مضمّر مستتر^(١) مفسّر بتمييز مطابق للمخصوص نحو ﴿بئس للظالمين بدلاً﴾ (٥٠) [الكهف].

ش: هذا بيان لمسألة تتعلّق بالفاعل وهي أن الفعل العامل في الفاعل إذا كان (نعم) و(بئس) وما جرى مجراها لا يخلو فاعله إمّا أن يكون ظاهراً، وإمّا أن يكون مضمّراً، فإن كان ظاهراً وجب أن يكون /ظ٧٣/ إمّا معرفاً بـ (أل) الجنسية^(٢) نحو ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ (٣٠) [ص]، و﴿بئس الشراب﴾ (٢٩) [الكهف]، وساء الرجل أبو جهل، وفهم الرجل زيد، وخبت الرجل عمر، وإمّا مضافاً لِمَا (أل) الجنسية فيه نحو ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ (٣٠) [النحل]، و﴿فبئس مثوى المتكبرين﴾ (٧٢) [الزمر]، والمراد بقوله: أو مضافاً لِمَا هي فيه أنّه مضاف له ولو بواسطة فيشمل ما إذا كان مضافاً إلى مضاف لِمَا هي فيه كقوله^(٣):

[٣١٠] فَنِعَمَ ابْنُ اخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذِّبٍ

هذا هو المشهور بين الجمهور^(٤)، وأجاز بعضهم^(١) أن يكون مضافاً إلى ضمير عائد إلى معرف بها بها كقوله^(٢):

(١) - مستتر مستتر، مكرراً.

(٢) - في (أل) الداخلة على فاعل (نعم) و(بئس) وما جرى مجراها خلاف، فذهب الجمهور إلى أنّها جنسية، وذهب جماعة من النحويين إلى أنّها عهديّة. ينظر: البسيط في شرح الكافية: ٥٠٠/٢-٥٠١، والتذيل والتكميل: ٨٤/١-٨٧، وشرح الألفية للمراذبي: ٥٢٦/١، وشرح الأشموني: ٢٨٠/٢.

(٣) - صدر بيت من الطويل عجزه: زهير حسام مفرد من حمائل،

وهو لأبي طالب (عليه السلام) في: المقاصد النحويّة: ١٥٠٥/٤، وشرح النصريح: ٧٧/٢، وخزانة الأدب: ٧٢/٢.

والشاهد فيه: مجيء فاعل (نعم) اسماً مضافاً إلى اسم مضاف إلى اسم مقترن بـ (أل).

(٤) - ينظر: المفصل: ٢٧٣، والبدیع: ٤٨٨/١، وشرح الألفية للمراذبي: ٥٢٤/١.

[٣١١] فَنِعَمَ أَخُو الْهَيْجَا^(٣) وَنِعَمَ شَبَابُهَا
وَالْأَصْحُ أَنَّهُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ؛ لَقَلَّتِهِ^(٤).

وَأَجَازَ الْفَرَاءُ أَنْ يَكُونَ مِضَافًا لِنَكْرَةٍ^(٥) كَقَوْلِهِ^(٦):

[٣١٢] فَنِعَمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ

وَنُقْلَ إِجَازَتِهِ عَنِ الْكُوفِيِّينَ^(٧) وَابْنِ السَّرَّاجِ^(٨)، وَسَائِرُ الْبَصَرِيِّينَ يَخْصُونَهُ بِالضَّرُورَةِ^(٩)، وَزَعَمَ صَاحِبُ
(الْبَسِيطِ) أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ نَكْرَةٌ غَيْرَ مِضَافَةٍ^(١٠)، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ وَرَدَ لَكِنَّهُ أَقْلٌ مِنَ الْمِضَافِ إِلَيْهِ^(١١)
كَقَوْلِهِ^(١٢):

[٣١٣] نِيَافُ^(١) الْقَرْطِ غَرَاءُ الثَّنَائِيَا وَرِيدُ لِلنِّسَاءِ وَنِعَمَ نَيْمُ

(١) - هو ابنُ مالكٍ، ينظر: شرح عمدة الحافظ: ٧٨٨/٢.

(٢) - صدرُ بيتٍ من الطَّوِيلِ عَجْزُهُ: إِذَا الْبَيْضُ تَحَتَّ الْمَشْرِفِيَّاتِ صَلَّتْ،

وهو للكُمَيْتِ فِي: أَنْسَابِ الْأَشْرَافِ: ٤٠٣/٨، وَالتَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ: ١٠٥/١٠ هَامِشُ (٣) لِلْمَحَقِّقِ، وَبِلَا نِسْبَةٍ
فِي: شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ٥٢٤/١، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ: ٢٤٢/٣.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: كَوْنُ فَاعِلٍ (نِعَمَ) مِضَافًا إِلَى ضَمِيرٍ عَائِدٍ إِلَى مَعْرِفَةِ (شَبَابُهَا).

(٣) - الْهَيْجَاءُ، وَلَا يَسْتَقِيمُ مَعَهُ وَزْنُ الْبَيْتِ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ مِنْ مَصَادِرِ الْبَيْتِ.

(٤) - يَنْظُرُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ٢٠٤٨/٤، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ: ٢٧٨/٢، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٢٨/٣.

(٥) - قَالَ الْفَرَاءُ: ((فَإِنْ أَضْفَتِ النَّكْرَةُ إِلَى نَكْرَةٍ رَفَعَتْ وَنَصَبَتْ، كَقَوْلِكَ: نِعَمَ غُلَامٌ سَفَرٍ زَيْدٌ، وَغُلَامٌ سَفَرٍ زَيْدٌ)).
مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ: ٥٧/١، وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ أَنَّهُ يَكُونُ نَكْرَةٌ مُفْرَدَةً، قَالَ: ((لَأَنَّ (نِعَمَ) لَا تَقَعُ إِلَّا عَلَى اسْمٍ فِيهِ
الْأَلْفُ وَاللَّامُ أَوْ نَكْرَةً)). مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ: ٢٦١/١.

(٦) - صدرُ بيتٍ من البَسِيطِ عَجْزُهُ: وَصَاحِبُ الرِّكْبِ عَثْمَانُ بْنُ عَقَّانَا،

وهو لكثيرِ بنِ عبدِ الله النَّهْشَلِيِّ فِي: شَرْحِ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ: ١٠٠، وَإِيضَاحِ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ: ١١٩/١،
وَالْمَقَاصِدِ النَّحْوِيَّةِ: ١٥١٦/٤، وَلَهُ أَوْ لِحَسَّانِ بْنِ ثَابِتٍ فِي: شَرْحِ الْمَفْصَلِ: ٢٣٦-٢٣٧، وَلَكثيرِ أَوْ لَأَوْسِ بْنِ
مِغْرَاءٍ أَوْ لِحَسَّانِ بْنِ ثَابِتٍ فِي: خَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٤١٨/٩.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: مَجِيءُ فَاعِلٍ (نِعَمَ) مِضَافًا لِنَكْرَةٍ.

(٧) - يَنْظُرُ النَّقْلُ عَنِ الْكُوفِيِّينَ فِي: التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ: ١٠٢/١٠، وَشَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ٥٢٤/١.

(٨) - يَنْظُرُ: الْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ١١٩-١٢٠.

(٩) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٦٠٠/١، وَالتَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ: ١٠٢/١٠، وَذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ إِلَى
قَلَّتِهِ وَلَمْ يَحْصُرْهُ فِي الضَّرُورَةِ وَتَابَعَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ. يَنْظُرُ: الْبَصَرِيَّاتِ: ٦٤٠-٦٤١، وَالْمَقْتَصِدُ:
٣٦٥/١، وَالْمُرْتَجَلُ: ١٤١، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ: ٢٣٧/٧.

(١٠) - يَنْظُرُ النَّقْلُ عَنِ ابْنِ الْعِلَاجِ فِي: التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ: ١٠٤/١٠.

(١١) - بِهَذَا حَكَمَ أَبُو حَيَّانٍ رَدًّا عَلَى ابْنِ مَالِكٍ فِي تَسْوِيَّتِهِ بَيْنَهُمَا - أَي: بَيْنَ النِّكْرَةِ الْمُفْرَدَةِ وَالنِّكْرَةِ الْمِضَافَةِ -
بِالْقَلَّةِ. يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٠٤/١٠.

(١٢) - مِنَ الْوَاقِرِ، وَهُوَ لَتَأَبَّطُ شَرًّا فِي: دِيوانه: ٢٠٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: مَجِيءُ فَاعِلٍ (نِعَمَ) نَكْرَةً غَيْرَ مِضَافَةٍ.

وربما وردَ اسمُ إشارةٍ متبوعاً بذِي اللام^(٢)، وعلمًا ومضافًا إلى اسمِ الجلالة^(٣) كَقَوْلِهِ^(٤):

[٣١٤] بئسَ هَذَا الحَيِّ حَيًّا نَاصِرًا

وقول سَهْلِ ابنِ حُنَيْفٍ^(٥): شَهِدْتُ صِغِيرَيْنِ وَبَيْسَتَ صِغُورَ^(٦)، وقول بعضِ العبادلة: بئسَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَا
إِنْ كَانَ كَذَا^(٧)، وقول الشاعر^(٨):

[٣١٥] بئسَ قَوْمُ اللَّهِ قَوْمٌ طُرِفُوا

وكلُّ ذَلِكَ من الشُّذُوحِ بَحِيثٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ.

وقالَ الجُزُولِيُّ^(٩) باطِرَادِ المُضَافِ إلى اسمِ الجلالة^(١٠)، وغيره^(١١) يَتَأَوَّلُ مَا وَرَدَ مِنْهُ وَمِنَ العِلْمِ
عَلَى أَنَّهُ المَخْصُوصُ، والفاعلُ مُضْمَرٌ حُذِفَ مَفْسَرُهُ^(١٢).

(١) - ينافي، وهو تحريفٌ، والصوابُ ما أثبتُّه.

(٢) - أو متبوعاً بالمضافِ إلى مضمَرٍ نحو: نَعَمْ ذَا أَدَبِكَ، وعَلَّاهُ ابْنُ السَّرَّاجِ بَأَنَّ اسمَ الإشارةِ مَبْهَمٌ يَقَعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فجرى مجرى الأجناسِ في العموم. ينظر: الأصول في النحو: ١١٥/١.

(٣) - ينظر: همع الهوامع: ٣٥/٣.

(٤) - صدرُ بيتٍ من الرَّمَلِ عَجْزُهُ: لَيْتَ أَحْيَاءُ هُمْ فَيَمُنُّ هَلَاكَ،

وهو ليزيد بن طُعْمَةَ في: المقاصد الشَّافِيَّة: ٥١٧/٤.

والشَّاهِدُ فِيهِ: مَجِيءُ فاعِلٍ (بئسَ) اسمُ إشارةٍ متبوعاً بذِي اللام.

(٥) - سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ بْنِ وَاهِبٍ، أَبُو سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ الْأَوْسِيُّ، شَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) بَدْرًا وَأُحُدًا وَبَقِيَّةَ مَشَاهِدِهِ، وشَهِدَ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ (عليه السلام) الجَمَلَ وَصَفِينَ، تُوفِّيَ فِي الكُوفَةِ وَصَلَّى عَلَيْهِ عَلِيُّ (عليه السلام) سَنَةَ (٣٨هـ). ينظر: الاستيعاب: ٦٦٢/٢، والإصابة: ١٦٥/٣.

(٦) - نسب ابنُ مالِكٍ والمرادِي هذا الأثرُ إلى الصَّحَابِيِّ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ الْأَنْصَارِيِّ، والصوابُ أَنَّهُ من كلامِ التَّابِعِيِّ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ الْأَسَدِيِّ (ت ٨٢هـ) استرسالاً في جوابٍ من سألَهُ: هَلْ شَهِدْتَ صِغِيرَيْنِ؟ ينظر الأثرُ في: صحيح البخاري: ١٠٠/٩ برقم (٧٣٠٨)، وشرح التَّسْهِيلِ: ١٤/٣، وشرح الألفِيَّةِ للمرادي: ٥٢٥/١.

(٧) - تنظرُ حكايةُ هذا القولِ في: شرح التَّسْهِيلِ: ١٤/٣، وشرح الرُّضِيِّ: ٢٧٢/٥، والمقاصد الشَّافِيَّة: ٥٣١/٤، والمرادُ بالعبادلةِ من اسمِهِ عَبْدُ اللَّهِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وقيل: بل هو مَخْصُوصٌ بَعْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وعبدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍ، وعبدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ. ينظر: المفصل: ٣٧.

(٨) - صدرُ بيتٍ من الرَّمَلِ عَجْزُهُ: فَفَرَوْا جَارَهُمْ لَحْمًا وَجَرًا،

وهو بلا نسبةٍ في: ارتشاف الضَّرْبِ: ٢٠٤٧/٤، وشرح الألفِيَّةِ للمرادي: ٥٢٥/١، والمقاصد النَّحْوِيَّة: ١٥١٨/٤.

والشَّاهِدُ فِيهِ: مَجِيءُ فاعِلٍ (بئسَ) مضافاً إلى لفظِ الجلالة.

(٩) - نسبُ أَبُو حَيَّانَ والمرادِي والفاكهيُّ هذا القولُ إلى أَبِي عُمَرَ الجَرَمِيِّ، فالغالبُ على الظَّنِّ أَنَّ الجُزُولِيَّ هُنَا تحريفُ الجَرَمِيِّ. ينظر: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٢٥/١٠، وشرح الألفِيَّةِ للمرادي: ٥٢٥/١، ومجيب النَّدَا: ١٠٤/٢.

(١٠) - أي: ذَهَبَ إِلَى انْقِيَاسِ نَحْو: نَعَمْ عَبْدُ اللَّهِ فَلَانَّ.

(١١) - أي: غَيْرُهُ مِنَ النَّحْوِيِّينَ.

(١٢) - ينظر: ارتشاف الضَّرْبِ: ٢٠٥٣/٤، والمساعد: ١٣٢/٢-١٣٣، وجمع الجوامع: ٢٢٩.

والقول بأنَّ كلاً من (نعم) و(بئس) يرفعُ فاعلاً مَبْنِيَّ على مذهبِ البصريين^(١) والكسائي^(٢) القائلين بفعليتيها، أمَّا جمهورُ الكوفيَّين القائلين باسميتيها^(٣) فقال ابنُ العَلجِ في (البسيط): ينبغي أن يكونَ المرفوعُ بعدها تابعاً عندهم لـ(نعم) و(بئس) إمَّا بدلاً أو عطفتَ بيان، و(نعم) اسمٌ يُرادُّ به الممدوح، فكأنَّكَ قلتَ: الممدوحُ الرَّجُلُ زَيْدٌ^(٤).

ولا يجوزُ عندَ الجمهورِ الفصلُ بينَ (نعم) وأخواتها وفاعلها بظرفٍ ولا غيره^(٥)، وأجازهُ صاحبُ (البسيط) مطلقاً^(٦)، والكسائيُّ بمعمولِ الفاعلِ^(٧)، قال أبو حيان: وفي الشَّعرِ ما يدلُّ له كقولهِ^(٨):

[٣١٦] وَبِئْسَ مِنَ الْمَلِيحَاتِ الْبَدِيلُ

قال: وورودُ الفصلِ بـ(إذا) وبالقسمِ في قولهِ^(٩):

[٣١٧] لِبِئْسَ^(١٠) إِذْنٍ وَافِي الْمَوَدَّةِ وَالْوَصْلِ

وقولهِ^(١١):

[٣١٨] بئسَ^(١٢) عَمْرُ اللَّهِ قَوْمٌ طُرِفُوا^(١)

(١) - ينظر: كتاب سيبويه: ٢٦٦/٣، والمقتضب: ١٤١/٢، والأصول في النحو: ١١١/١، وعلل النحو: ٢٩٢، وشرح اللمع لابن برهان: ٤١٦/٢، والفوائد والقواعد: ٥٦٣/٢.

(٢) - تنظر نسبةُ هذا الرأي للكسائي في: الإنصاف: ٨٦ م(١٤)، واللباب للعكبري: ١٨٠/١، وشرح التسهيل: ٥/٣، ونسبها المرادي للكسائي والأخفش، ينظر: شرح الألفيَّة للمراي: ٥٢١/١.

(٣) - تنظر نسبةُ هذا الرأي للكوفيَّين أو للفراءِ بخاصَّةٍ في: مجالس العلماء: ٤٩، وأمالي ابن الشَّجري: ٤٠٤/٢، ٤٠٤/٢، والإنصاف: ٨٦ م(١٤)، والنَّبَّيين عن مذاهب التَّحويَّين: ٢٧٤ م(٤٠)، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٩٨/١، وارتشاف الضَّرب: ٢٠٤١/٤، وقد مرَّ بيانُ موقفِ الفراءِ في معاني القرآن.

(٤) - ينظر نقلُ كلامِ ابنِ العَلجِ في: التَّنْذِيل والتَّكْميل: ٧٥-٧٦.

(٥) - ينظر: البديع: ٤٩١/١، والملخص لابن أبي الرَّبيع: ٤٤٦/١، والتَّنْذِيل والتَّكْميل: ١٠٠/١٠.

(٦) - ينظر: النُّقْلُ عن ابنِ العَلجِ في: التَّنْذِيل والتَّكْميل: ١٠١/١٠.

(٧) - ينظر: الأصول في النحو: ١١٩/١، والبصريَّات: ٨٣٤/٢، ارتشاف الضَّرب: ٢٠٤٦/٤.

(٨) - عَجَزُ بَيْتٍ مِنَ الْوَافِرِ صَدْرُهُ: قَبَادَرَنَ الدِّيَارَ يَزِفَنَ فِيهَا،

وهو لرفاعة بن عاصمِ الفقعسيِّ في: التَّنْذِيل والتَّكْميل: ١٠١/١٠، والدُّرر اللوامع: ٢٧٢-٢٧٣.

والشَّاهدُ فيه: الفصلُ بينَ (بئس) وفاعلها بمعمولِ الفاعلِ، والتَّقْدِيرُ: (بئسَ البَدِيلُ من المَلِيحَاتِ).

(٩) - عَجَزُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ صَدْرُهُ: أَرْوَحُ، وَلَمْ أُحْدِثْ لِيَلَى زِيَارَةً،

وهو للمجنونِ في: ديوانهِ: ١٨١.

والشَّاهدُ فيه: الفصلُ بينَ (بئس) وفاعلها بـ(إذن).

(١٠) - بئسَ، ولا يَسْتَقِيمُ مَعَهَا الْوِزْنُ.

(١١) - مرَّ تخريجُ البَيْتِ.

(١٢) - وبئسَ، ولا يَسْتَقِيمُ مَعَهَا الْوِزْنُ وَلَمْ تَرُدَّ فِي مَصَادِرِ الْبَيْتِ.

وإنَّ كَانَ فاعِل (نعم) وأخواتها مضمراً^(٢) وجب أن يكون مستتراً وجوباً، مفسراً^(٣) بتمييز مؤخرٍ عن الفعل مطابقٍ للمخصوص بالمدح والذم في الأفراد والتذكير وفروعهما، عامٌّ في الوجود، قابلٌ لـ(أل)^(٤) كقوله تعالى ﴿بُئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا (٥٠)﴾ [الكهف]، وقول الشاعر^(٥):

[٣١٩] نعمَ امرأ^(٦) هَرَمَ لم تُعَرَّ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعِ بِهَا وَزَرَا

ونعمَ رجلينَ الزَّيْدَانِ، ونعمَ رجالاً الزَّيْدُونَ، وقس على ذلك.

ولا يجوزُ: نعمَ شمسُ هذه الشمسُ؛ لأنَّ الشمسَ مفردٌ في الوجود^(٧)، ولا يجوزُ أن يُفسَّرَ بـ(مثلٍ) و(غيرٍ) وأفعل التفضيل؛ لأنَّ المفسَّرَ خَلَفَ عن فاعلٍ مقرونٍ بـ(أل) فاشتَرَطُوا صلاحيتَهُ لها^(٨).

وقد يُحذفُ المفسَّرُ حيثُ يُفهمُ المعنى كقوله (عليه السلام): (مَنْ تَوَضَّأَ^(٩) يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبَهَا وَنِعِمَّتْ)^(١٠) أي: فبالسُّنَّةِ أَخَذَ وَنِعِمَّتْ سُنَّةٌ، فَأُضْمَرَ الْفَاعِلُ على شريطةِ التفسيرِ وحذفِ المُميزِ للعلمِ به، ونَصَّ سيبويه على لزومِ ذكره^(١١)، وبها وَنِعِمَّتْ شاذٌّ^(١٢)، وممَّنَ أَجَارَ حَذْفُهُ ابْنُ عَصْفُورٍ^(١٣) وابنُ مالِكٍ في (التسهيل)^(١٤) و(الكافية) فقال^(١٥):

(١) - إلى هنا كلامُ أبي حَيَّانٍ بتصرفٍ، ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٤٦/٤-٢٠٤٧، والتذليل والتكميل: ١٠١/١٠.

(٢) - مظم، والصوابُ ما أثبتُّه منصوباً.

(٣) - مفسر، والصوابُ ما أثبتُّه.

(٤) - ينظر: الأصول في النحو: ١١٤/١، واللمع في العربية: ١٤١، والفصول الخمسون: ١٧٨، والمقرب: ٦٦/١، والتسهيل: ١٢٧، والمحصول: ٣٦٠/١، وشرح قطر الندى: ١٨٦.

(٥) - من البسيط، وهو لرُهيرِ بنِ أبي سلمى في: شرح التصريح: ٧٨/٢.

والشاهد فيه: مجيءُ فاعِل (نعم) ضميراً مستتراً و(امراً) تمييزاً له.

(٦) - امرؤ، والصوابُ ما أثبتُّه.

(٧) - ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٤٩/٤، وشرح الألفية للمرادي: ٥٢٩/١، وجمع الهوامع: ٣٠/٣-٣١.

(٨) - ينظر: شرح التسهيل: ١٢/٣-١٣، والتذليل والتكميل: ١١٠/١٠، وشرح الأشموني: ٢٨٥/٢.

(٩) - مرَّ تخريج البيت.

(١٠) - مرَّ تخريج الحديث الشريف.

(١١) - قال سيبويه بعدَ تمثيله ب: نعمَ رجلاً عبدُ الله: ((ولا يجوزُ لك أن تقول: نعم، ولا رَبُّهُ، وتسكت؛ لأنهم إنما بدؤوا بالإضمارِ على شريطةِ التفسيرِ، وإنما هو إضمارٌ مقدَّمٌ قبلَ الاسمِ، والإضمارُ الذي يجوزُ عليه السُّكُوتُ نحو: زيدٌ ضربته، إنما أُضْمِرَ بعدما ذُكِرَ الاسمُ مظهرًا، فالذي تقدَّم من الإضمارِ لازمٌ له التفسيرُ حتَّى يُبيِّنَهُ)).

كتاب سيبويه: ١٧٦/٢.

(١٢) - نسب أبو حَيَّانٍ هذا القولَ إلى بعضِ أصحابهِ المغاربة. ينظر: التذليل والتكميل: ١١٣/١٠.

(١٣) - ينظر: المقرب: ٦٦/١-٦٧.

(١٤) - ينظر: التسهيل: ١٢٨، وشرح التسهيل: ١٤/٣.

(١٥) - شرح الكافية الشافية: ١١٠٤/٢.

والعلم بالتمييز أغنى عنه في: بها ونعمت، فكذا به اكتفى

واعلم أن (نعم) إذا استوفت فاعلها /٧٦/ الظاهر والمضمَر وتُمَيِّزُهُ جيءَ بالمخصوص بالمدح والذم بعدها فقول: نعم الرجل زيد، ونعم رجلاً زيداً، والسر في ذلك أن (نعم) و(بئس) لما كانا للمدح والذم العام الشائعين في كل خصلة محمودية أو مذمومة المستبعد تحقُّقهما سلكوا بهما في الأمر العام طريقي الإجمال والتفصيل قصداً لمزيد التقرير فجاؤوا^(١) بعد الفعل بما يدل على المخصوص بالمدح والذم؛ حتى يتوجه المدح والذم إليه على سبيل التفصيل فيحصل من تقوي الحكم ومزيد التقرير ما يُزيل ذلك الاستبعاد، ذكره بعض الفضلاء^(٢).

واختلف في إعراب المخصوص، فقول: هو مبتدأ والجملة قبله خبره، وقيل: خبر ومبتدؤه محذوف وجوباً، فتقدير نعم الرجل زيد: هو زيد، كأن سامعاً لما سمع: نعم الرجل سأل من الممدوح؛ فقول: هو زيد، والوجهان جائزان عند الجمهور^(٣)، وقال سيبويه^(٤) وابن خروف^(٥) وابن الباذش^(٦): يتعين الأول، وقيل: يتعين الثاني^(٧)، وقيل: هو مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، وإليه ذهب ابن عصفور^(٨)، قال ابن مالك في (شرح التسهيل): وليس بصحيح؛ لأن هذا الحذف لازم، ولا نجد خبراً يلزم حذفه إلا [ومحله]^(٩) مشغول بشيء يسد مسده^(١٠).

(١) - فجاؤ، تحريف، والصواب ما أثبتته.

(٢) - هو ابن النّاطم، ينظر: شرح ابن النّاطم: ٣٣٧.

(٣) - ينظر: الأصول في النحو: ١/١١٢، والإيضاح: ١١١-١١٣، واللمع في العربية: ١٤٠، والمقتصد: ٣٦٧-٣٦٨، والبدیع: ١/٤٨٨، وشرح المفصل: ٧/٢٤١، وشرح ابن النّاطم: ٣٣٧.

(٤) - ينظر: كتاب سيبويه: ٢/١٧٦-١٧٧، وفهم ابن مالك من كلام سيبويه إجازته أن يكون المخصوص خبر مبتدأ واجب الإضمار. ينظر: شرح التسهيل: ٣/١٦.

(٥) - ينظر: شرح الجمل له: ٢/٥٩٤-٥٩٥.

(٦) - علي بن أحمد، أبو الحسن الأنصاري الغرناطي، المعروف بابن الباذش، عالم مشهور في القراءة والنحو والحديث، من مؤلفاته: شرح كتاب سيبويه، شرح أصول ابن السراج، شرح الإيضاح، توفي سنة (٥٢٨هـ). ينظر: إنباه الرواة: ٢/٢٢٧، وبغية الوعاة: ٢/١٤٢.

تنظر نسبة هذا الرأي إلى ابن الباذش في: مغني اللبيب: ٦/٣١٣، وشرح التصريح: ٢/٨٣.

(٧) - نسب أبو حيان اختيار هذا الوجه إلى السيرافي والفارسي والصيمري، وما وقف عليه عند هؤلاء الأعلام الاكتفاء بعرض الوجهين دون اختيار. ينظر: شرح السيرافي: ٧/٩٤، والإيضاح: ١١١-١١٣، والتعليق على كتاب سيبويه: ١/٣٢٠-٣٢٢، والتبصرة والتذكرة: ١/٢٧٥، والتدليل والتكميل: ١٠/١٣١.

(٨) - ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/٦٠٥.

(٩) - زيادة من شرح التسهيل يتم بها السياق.

(١٠) - ينظر: شرح التسهيل: ٣/١٧.

ومن أحكام المخصوص أنه قد يتقدّم على الفعل نحو: زيدٌ نعم الرجل، فيتعيّن كونه مبتدأً والجملة بعده خبره^(١)، وأنه قد يُحذف دليل يدلّ عليه نحو ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ (٣٠) [ص]، أي: أيُّوبُ، ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ (٤٨) [الذاريات]، أي: نحنُ، وقيل: إنّما يُحذف إذا تقدّم ذكره، والأكثر أن على عدم اشتراطه^(٢)، وأنه إذا كان مؤنثاً جاز إلحاق التاء للفعل مع تذكير الفاعل؛ لأنّها في المعنى شيء واحدٌ نحو: نعمت الثواب الجنة، وبُسّست المقام النار، والأجود تجريدُه عنها، قاله في (التسهيل) و(شرحِه)^(٣)، وأمّا إذا كان الفاعل مؤنثاً فقد مرّ الكلام عليه.

(١) - ينظر: المقتضب: ١٤٩/٢، والأصول في النحو: ١١٣/١، والمحصل: ٣٦٦/١.

(٢) - ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٥٣/٤، وهمع الهوامع: ٣٧/٣.

(٣) - ينظر: التسهيل: ١٢٧-١٢٨، وشرح التسهيل: ٢٠/٣.

بَحْثُ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ

ص: بَابُ: يُحْدَفُ الْفَاعِلُ فَيُنُوبُ عَنْهُ فِي أَحْكَامِهِ كُلِّهَا مَفْعُولٌ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فَمَا اخْتَصَّ وَتَصَرَّفَ مِنْ ظَرْفٍ، أَوْ مَجْرُورٍ، أَوْ مَصْدَرٍ.

ش: هذا بابٌ في ذكرِ النَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ وَبَيَانِ أَحْكَامِهِ، وَيُتَرْجَمُ^(١) عَنْهُ الْجُمْهُورُ بِمَفْعُولٍ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ^(٢)، وَالْعِبَارَةُ الْأُولَى لِابْنِ مَالِكٍ^(٣)، قَالَ أَبُو حَيَّانٍ: وَلَمْ أَرَهَا لِغَيْرِهِ^(٤)، قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي (شَرْحِ الشُّذُورِ): هِيَ أُولَى مِنْ عِبَارَةِ الْجُمْهُورِ؛ لَوَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ النَّائِبَ عَنِ الْفَاعِلِ يَكُونُ مَفْعُولًا وَغَيْرُهُ، الثَّانِي: أَنَّ الْمَنْصُوبَ فِي قَوْلِكَ: أُعْطِيَ زَيْدٌ دِينَارًا، يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَفْعُولُ الْفِعْلِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ وَلَيْسَ مَقْصُودًا لَهُمْ^(٥). وَنُوزِعَ بِأَنَّ عِبَارَتَهُمْ صَارَتْ فِي عُرْفِهِمْ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ عَلَى مَا يَقُومُ مَقَامَ الْفَاعِلِ مِنْ مَفْعُولٍ أَوْ مَا فِي حَكْمِهِ، بِحَيْثُ مَتَى أُطْلِقَ فَهُمْ مِنْهُ ذَلِكَ فَلَا يَخْرُجُ عَنْهُ شَيْءٌ وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ غَيْرُهُ^(٦)، وَالْجَوَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالصَّدَقِ الصَّدَقُ عَلَيْهِ فِي بَادِي النَّظَرِ وَذَلِكَ كَافٍ فِي الْأَوَّلِيَّةِ، وَذَكَرَ فِي (الْمَغْنِيِّ) لِبَيَانِ الْأَوَّلِيَّةِ وَجْهَيْنِ غَيْرَ هَذَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّهَا أَخْصَصُ، الثَّانِي: أَنَّهَا أَوْضَحُ، وَالْمَعْرُبُ يَنْبَغِي أَنْ يَخْتَارَ الْأَخْصَصُ وَالْأَوْضَحُ^(٧).

إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَنَقُولُ: النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ عِبَارَةٌ عَمَّا أَقِيمَ مَقَامَ فاعِلِهِ، هَذَا أَحْسَنُ مَا عَرَّفُوهُ بِهِ وَأَخْصَرُ، وَإِنَّمَا يُقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ إِذَا حُذِفَ، وَحُذِفَ إِذَا كَانَ يَكُونُ لْغَرَضٍ مَا، وَقَدْ نَظَّمَهُ بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِهِ^(٨):

وَحُذِفَ لِلْخَوْفِ، وَالْإِبْهَامِ وَالْوِزْنِ، وَالتَّحْقِيرِ، وَالْإِعْظَامِ
وَالْعِلْمِ، وَالْجَهْلِ، وَالْإِخْتِصَارِ وَالسَّجْعِ، وَالْوَقَارِ^(٩) وَالْإِيثَارِ

(١) - وَيُتَرْجَمُ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٢) - تَرْجَمَ لَهُ سَبْيُوِيَهْ بِ(هَذَا بَابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي تَعْدَاهُ فَعْلُهُ إِلَى مَفْعُولٍ)، وَتَرْجَمَ لَهُ الْفَرَاءُ بِ(مَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ)، وَتَابَعَهُ أَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ. يَنْظُرُ: كِتَابُ سَبْيُوِيَهْ: ٤١/١، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ: ١٠٢/١، وَالْمَقْتَضِبُ: ٩٣/١، وَالْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ٧٧/١، وَعِلَالُ النَّحْوِ: ٢٧٧/١، وَاللِّمَعُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ: ٢٤، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ: ٨٥/١.

(٣) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ: ٦٠٢/٢، وَالتَّسْهِيلُ: ٧٧.

(٤) - يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٢٥/٦.

(٥) - يَنْظُرُ: شَرْحُ شُذُورِ الذَّهَبِ: ٢٠٧.

(٦) - يَنْظُرُ الْإِيرَادُ فِي: حَاشِيَةِ يَس: ٥٢٢/٢.

(٧) - قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: ((يَنْبَغِي لِلْمَعْرُبِ أَنْ يَتَخَيَّرَ مِنَ الْعِبَارَاتِ أَوْجَزَهَا وَأَجْمَعَهَا لِلْمَعْنَى الْمُرَادِ فَيَقُولُ فِي نَحْوِ: ضُرِبَ: فَعْلٌ مَاضٍ لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ، وَلَا يَقُولُ: مَبْنِيٌّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ؛ لِطَوْلِ ذَلِكَ وَخَفَائِهِ، وَأَنْ يَقُولَ فِي الْمَرْفُوعِ بِهِ: نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ، وَلَا يَقُولُ: مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ)). مَغْنِي اللَّيْبِ: ٥٨٨/٦.

(٨) - الْبَيْتَيْنِ لِأَبِي حَيَّانٍ الْأَنْدَلُسِيِّ فِي أَرْجُوزَتِهِ (نَهَايَةُ الْإِغْرَابِ فِي عِلْمِي التَّصْرِيفِ وَالْإِعْرَابِ)، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ فِي: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٢٧/٦.

ومعنى القيام مقام الفاعل النّيابة عنه في أحكامه كوجوب الرّفْع، والتأخير عن العامل، واستحقاق الاتّصال به، و/ظ٧٦/ وتأنيث العامل؛ لتأنيثه جوازاً ووجوباً، وامتناع حذفه في غير ما استثنى، وغير ذلك من بقيّة الأحكام للفاعل التي مرّ ذكرها في بابها، وتعبيره هنا^(١) وإن كان أولى من عباراته في (الأوضح)^(٢)؛ لما فيها من الإخلال ببعض الأحكام، لكنّه يردّ عليه أنّه لا يجري مجراه في العمل، فإنّ الفاعل يرتفع باسم الفاعل والظرف والمجرور والجامد الجاري مجرى المشتقّ، ولا يرتفع النّائب إلّا بالفعل واسم المفعول، وأنّه إذا قدّم صار مبتدأ، ولا يلزم ذلك في النّائب؛ لأنّه إذا كان ظرفاً أو عديلة لا يكون مبتدأ إذا قدّم فافهم^(٣).

ويتعيّن للقيام مقام الفاعل المفعول به إذا وُجد في الكلام مع غيره، تقول: ضَرَبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَ الْأَمِيرِ ضَرْبًا شَدِيدًا، فَيَتَعَيَّن (زَيْدٌ) تَعَيَّنَ وَجوبٌ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ^(٤)، قَالَ الْمَصَنَّفُ: لَأَنَّ الْمَفْعُولَ بِهِ قَدْ يَكُونُ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى كَقَوْلِكَ: أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِينَارًا، أَلَا تَرَى أَنَّهُ أَخَذَ، وَضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، أَلَا تَرَى أَنَّ الْفِعْلَ صَارَ مِنْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو، حَتَّى إِنَّ بَعْضَهُمْ جَوَّزَ فِي هَذَا الْمَفْعُولِ أَنْ يَرْفَعَ وَصْفَهُ نَحْوُ: ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا الْجَاهِلُ؛ لِأَنَّهُ نَعَتْ فِي الْمَعْنَى لِمَرْفُوعٍ^(٥)، انتهى.

وخالف الكوفيّون^(٦) والأخفش^(٧) فقالوا: إنّما هو تَعَيَّنَ أَوْلَوِيَّةٌ، لَكِنَّ الْكُوفِيِّينَ أَجَازُوا إِقَامَةَ غَيْرِ الْمَفْعُولِ بِهِ مَطْلَقًا، وَتَبَعَهُمْ ابْنُ مَالِكٍ فِي (سَبْكِ الْمَنْظُومِ)^(٨) كَقِرَاءَةِ أَبِي جَعْفَرٍ^(٩) ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا

(١) - في (التّذييل والتّكميل): والوفاق، بدل الوقار.

(٢) - أي قوله: ((فَيَنْبُؤُ عَنْهُ فِي أَحْكَامِهِ كُلِّهَا)).

(٣) - قوله في الأوضح: ((فَيَنْبُؤُ عَنْهُ فِي رَفْعِهِ، وَعَمْدِيَّتِهِ، وَوَجوبِ التّأخيرِ عَنْ فَعْلِهِ، وَاسْتِحْقَاقِ لِلاتّصالِ بِهِ، وَتَأْنِيثِ الْفِعْلِ لِتَأْنِيثِهِ)). أَوْضَحَ الْمَسْأَلَةَ: ١٢٠/٢.

(٤) - أوردَهُ أَبُو حَيَّانَ فِي: التّذْيِيلِ وَالتّكْمِيلِ: ٢٢٧/٦.

(٥) - ينظر: شرح اللمع لابن برهان: ٤٦/١، والمفصل: ٢٥٩، وتوجيه اللمع: ١٣١-١٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٣٦/١-٥٣٧.

(٦) - ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٠٧-٢٠٨.

(٧) - تنظر نسبة هذا المذهب إلى الكوفيّين في: التّبيين عن مذاهب النّحويّين: ٢٦٨ م (٣٨)، وشرح التّسهيل: ١٢٨/٢، والمغني في النّحو: ٢/٢١٠، والبسيط في شرح الكافية: ٣٠٧/١-٣٠٨، والموشح: ٨٨/١.

(٨) - تنظر نسبة هذا الرّأي للأخفش في: الخصائص: ٣٩٧/١، وشرح التّسهيل: ١٢٨/٢، والمحصل: ٣٤٩/١، والموشح: ٨٨/١، وارتشاف الصّرب: ١٣٣٩/٣، وجمع الجوامع: ١٠٨.

(٩) - لم يوافق ابن مالِكٍ في (سبك المنظوم) الكوفيّين بل وافق مذهب جمهور البصريّين، ووافق الأخفش والكوفيّين في (التّسهيل). ينظر: سبك المنظوم وفك المختوم: ١١٦، والتّسهيل: ٧٧، وشرح التّسهيل: ١٢٨/٢.

(١٠) - يزيد بن القعقاع، أبو جعفر المخزوميّ المدنيّ القارئ، أحد القراء العشرة، تابعي أخذ القراءة عن جماعة من الصّحابة، وأخذ عنه نافع بن أبي نعيم وآخرون، تُوفّي سنة (١٣٢هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار: ٤٠، وغاية النّهاية: ٣٨٢/٢.

كَانُوا يَكْسِبُونَ (١٤) [الجاثية] ^(١)، والأخفش بشرط تقدم النائب على المفعول ^(٢) تمسكاً بالقراءة الشاذة الشاذة ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ (٣٢)﴾ [الفرقان] بالنصب ^(٣)، وبقوله ^(٤):

[٣٢٠] مَا دَامَ مَعْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ

وقوله ^(٥):

[٣٢١] لَمْ يُعَنَّ بِالْعِلْيَاءِ ^(٦) إِلَّا سَيِّدَا

والجميع متأول عند المانعين بما ذكره المصنف في (الشرح) ^(٧).

فإن لم يوجد المفعول به في الكلام جاز أن يقوم مقام الفاعل واحد من ثلاثة: أولها: الظرف زمانياً كان أو مكانياً، بشرط أن يكون مختصاً بوصف أو بإضافة أو علمية أو نحوها، ومتصرفاً بأن يستعمل في الظرفية وغيرها ^(٨) نحو: صيم رمضان، وجلس مكان الأمير بخلاف نحو: زمان ومكان، مما هو غير مختص، وبخلاف الظروف غير المتصرفية ^(٩) كعندي، ومعك، ومن ثم فلا

(١) - قرأ أبو جعفر والجماز والأعرج وشيبة وعاصم على رواية (ليجزي قوماً) ببناء الفعل للمفعول ونصب (قوماً). ينظر معجم القراءات للخطيب: ٤٥٦/٨.

(٢) - نقل أبو حيان هذا الشرط عن بعض أصحابه الأندلسيين، ثم قال: ((ونقل ذلك الشرط عن الأخفش ابن الدهان وقال: هذا طريف جداً من الأخفش)). التذييل والتكميل: ٢٤٥/٦-٢٤٦.

(٣) - أي: نصب كلمة (القرآن) مع بناء الفعل (نزل) للمجهول وجعل (عليه) نائباً للفاعل. ينظر: معجم القراءات للقراءات للخطيب: ٣٤٩/٦.

وقد ذكر الرضي أن الكوفيين استدلوا بهذه القراءة على مذهبهم في أن قيام المفعول مقام الفاعل أولوية لا وجوب. ينظر: شرح الرضي: ٢١٤/١.

(٤) - من الرجز قبله: وإنما يرضي المنيب ربه،

وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ١٢٨/٢، والتذييل والتكميل: ٢٤٤/٦، وتخليص الشواهد: ٤٩٧، والمقاصد الشافية: ٤٤/٣، والمقاصد النحوية: ٩٧١/٢.

والشاهد فيه: إنابة الجار والمجرور (بذكر) عن الفاعل مع وجود المفعول به (قلبه) بعده.

(٥) - من الرجز بعده: ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى،

وهو لرؤية في: ملحق ديوانه: ١٧٣، والمقاصد النحوية: ٩٧٢/٢، وشرح النصريح: ٤٢٩/١.

والشاهد فيه: إنابة الجار والمجرور (بالعلاء) عن الفاعل مع وجود المفعول به (سيدا) بعده.

(٦) - بالعلاء، ولا يستقيم معها الوزن، فالصواب ما أثبتته من مصادر البيت.

(٧) - قال ابن هشام: ((وأجيب عن البيت بأنه ضرورة وعن القراءة بأنها شاذة ويحتمل أن يكون القائم مقام الفاعل ضميراً مستتراً في الفعل عائداً على الغفران المفهوم من قوله تعالى ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا﴾ (١٤) [الجاثية]، أي: ليجزي الغفران قوماً)). شرح قطر الندى: ١٩٠.

(٨) - ينظر: الغرة المخفية: ٣٠٢-٣٠٣، والتسهيل: ٧٧، وشرح التسهيل: ١٢٧/٢، والمحصل: ٣٥٥/١، والثحفة الشافية في شرح الكافية: ١٣٤/١، وشرح قطر الندى: ١٨٩.

(٩) - الغير المنصرفه، والصواب ما أثبتته.

يجوزُ نيابةً شيءٍ منها فلا يُقالُ: صِيَمَ زَمَانٌ، وَجُلِسَ مَكَانٌ، وَضُرِبَ عِنْدَكَ، وَمَعَكَ، وَتَمَّ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلَعْدَمِ الْفَائِدَةِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى إِطْلَاقِ مَطْلَقِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَصَفًا فِي الْأَوَّلِ وَالتَّزَامًا فِي الثَّانِي، فَإِنْ اخْتَصَّا بِوَصْفٍ^(١) مَثَلًا جَارَ نِيَابَتُهُمَا؛ لِحَصُولِ الْفَائِدَةِ بِالِاخْتِصَاصِ بِالْوَصْفِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَدُلُّ عَلَى خُصُوصِ الْوَصْفِ^(٢)، وَأَمَّا الثَّانِي فَلَا مَتَاعَ رَفْعِ الظَّرْفِ غَيْرِ الْمُتَصَرِّفِ^(٣).

ثانيها: المجرورُ، بشرط أن يكونَ مختصًّا بنحوٍ ما ذُكِرَ، ومتصرِّفًا بأن لا يلزمَ الجارُّ له وجهًا في الاستعمالِ نحو ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ (١٤٩)﴾ [الأعراف]، وقولك: سِيرَ بَزِيدٌ، أَوْ بِالرَّجُلِ، بخلافِ نحو: في موضعٍ، ممَّا هو غيرُ مختصٍّ، وبخلافِ المجرورِ بالأحرفِ السَّبعة التي قصرتها العربُ على الظَّاهرِ فلا يجوزُ نيابةً شيءٍ منها^(٤)، وزَادَ في (المُغْنِي) ^(٥) للمجرورِ شرطينِ شرطينِ آخَرَيْنِ: أَنْ لَا يَكُونَ الْجَارُّ مُتَعَلِّقًا بِمَحذُوفٍ حَالًا أَوْ صِفَةً، وَأَنْ لَا يَكُونَ عَلَّةً كَاللَّامِ وَالْبَاءِ وَ(مِنْ)؛ لِأَنَّ الْمَجْرُورَ بِهَا مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ^(٦)، وَسَتَسْمَعُ سَرَّ امْتِنَاعِ نِيَابَتِهِ.

ثالثها: المصدرُ، بشرط أن يكونَ مختصًّا بنحوٍ ما مرَّ، ومتصرِّفًا بأن يُفَارِقَ النَّصْبَ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ نَحْوُ: ضَرَبَ ضَرْبُ الْأَمِيرِ، وَضُرِبَ الضَّرْبُ، أَي: الْمَعْهُودُ، وَسِيرَ سَيْرٌ شَدِيدٌ، بِخِلَافِ: ضَرَبَ ضَرْبٌ، ممَّا هو غيرُ مختصٍّ، وبخلافِ المصدرِ الملازمِ لِلنَّصْبِ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ نَحْوُ: سَبَحَانَ اللَّهِ، وَمَعَادَ اللَّهِ، وَحَنَانِيكَ، وَ٧٦/ فيمتنعُ نيابةً شيءٍ منها^(٧).

وأفهمَ عطفُهُ الظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ وَالْمَصْدَرَ بِ(أَوْ) أَنَّهُ لَا أَوْلَوِيَّةَ لِبَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْوُقُوعِ مَوْقِعَ الْفَاعِلِ فَإِذَا حَذَفْتَ زَيْدًا مِنْ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي دَارِ عُمرَ ضَرْبًا شَدِيدًا،

(١) - نَحْوُ: صِيَمَ زَمَانٌ طَوِيلٌ، وَجُلِسَ مَكَانٌ فَسِيحٌ.

(٢) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٤٢٨/١.

(٣) - الْغَيْرِ الْمُتَصَرِّفِ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

وَيَنْظُرُ: الْمَغْنِي فِي النَّحْوِ: ٢٢٠/٢.

(٤) - وَهِيَ الَّتِي جَمَعَهَا ابْنُ مَالِكٍ فِي قَوْلِهِ:

بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ (مَنْذُ) (مَنْذُ) وَ(حَتَّى) وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَ(رَبُّ) وَالتَّاءَ

الْكَافِيَةُ الشَّافِيَّةُ: ٧٨٩/٢.

(٥) - لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ فِي (مَغْنِي اللَّيْبِ)، بَلْ هُمَا فِي: الْمَغْنِي فِي النَّحْوِ: ٢١٥/٢.

(٦) - ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى اشْتِرَاطِ عَدَمِ كَوْنِ الْجَارِ دَالًّا عَلَى الْعَلَّةِ، وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ. يَنْظُرُ: حَاشِيَةُ

حَاشِيَةُ الْحَكِيمِ الْأَحْسَائِيِّ: ١١٣٤-١١٣٥/٢.

(٧) - يَنْظُرُ: كَشَفُ الْمَشْكِ: ٣٠٦/١، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٥٣٦، وَالْمَحْصُولُ: ٣٥٣-٣٥٤، وَالْمَنْهَلُ

الصَّافِي: ٢٢٤/١، وَمَجِيبُ النَّدَا: ١٠٩/١.

وَأَرَدَتْ إِقَامَةً غَيْرَهُ مَقَامَهُ أَقَمَتْ مَا شَتَّتْ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْجَزُولِيِّ^(١) وَابْنِ الْحَاجِبِ^(٢) وَجَمَاعَةٍ^(٣)، وَرَجَّحَ بَعْضُهُمُ الْمَجْرُورَ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ وَإِنْ كَانَ بِوَاسِطَةٍ^(٤)، وَبَعْضُهُمُ الْمَصْدَرُ وَالظَّرْفَيْنِ؛ لِأَنَّهَا مَفَاعِيلٌ بِلَا وَاسِطَةٍ، وَبَعْضُهُمُ الْمَصْدَرُ لَذَلِكَ، وَلِأَنَّ دَلَالََةَ الْفِعْلِ عَلَيْهَا أَقْوَى^(٥)، وَأَبُو حَيَّانَ ظَرَفَ الْمَكَانِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ لِأَنَّ دَلَالََةَ الْفِعْلِ عَلَيْهِ بِالِاتِّزَامِ بِخِلَافِ الْمَصْدَرِ وَالزَّمَانِ^(٦)، قَالَ نَجْمُ الْأَنْثَمَةِ: وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: كُلُّ مَا كَانَ أَدْخَلَ فِي عَنَايَةِ الْمُتَكَلِّمِ وَاهْتِمَامِهِ بِذِكْرِهِ وَتَخْصِيصِ الْفِعْلِ بِهِ فَهُوَ أَوْلَى بِالنِّيَابَةِ، وَذَلِكَ إِذَنْ مَفُوضٌ إِلَى اخْتِيَارِهِ^(٧)، انْتَهَى.

وَفَهِمَ مِنْ تَخْصِيصِهِ النِّيَابَةَ بِمَا^(٨) ذَكَرَ مَعَ كَوْنِهِ فِي مَقَامِ الْبَيَانِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نِيَابَةُ الْمَفْعُولِ لَهُ وَالْمَفْعُولِ مَعَهُ وَالْحَالِ وَالنَّمْيِيزِ وَالْمُسْتَشْتَى، أَمَّا الْمَفْعُولُ لَهُ فَقَالَ الْخَفَّافُ^(٩): لِأَنَّهُ بُنِيَ عَلَى سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ، فَكَأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةٍ أُخْرَى^(١٠). وَقَالَ الرَّضِيُّ (رحمته الله): النَّائِبُ مَنْابُ الْفَاعِلِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ فِي كَوْنِهِ مِنْ ضَرُورِيَّاتِ الْفِعْلِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، وَلَيْسَ الْمَفْعُولُ لَهُ كَذَلِكَ إِذْ رَبُّ فِعْلِ يُفَعِّلُ بِلَا غَرَضٍ؛ لَكَوْنِهِ عِبْنًا وَلِهَذَا كَانَ كُلُّ مَجْرُورٍ لَيْسَ مِنْ ضَرُورِيَّاتِ الْفِعْلِ لَا يُقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ، فَلَا يُقَالَ: جِيءَ لِلسَّمَنِ، وَبِهَذَا يُعْلَلُ امْتِنَاعُ نِيَابَةِ النَّمْيِيزِ وَالْمُسْتَشْتَى أَيْضًا، وَأَمَّا الْحَالُ فَإِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ مِنْ ضَرُورِيَّاتِ الْفِعْلِ إِلَّا أَنَّ قَلَّةَ مَجِيئِهَا فِي الْكَلَامِ مَنَعَتْهَا عَنِ النِّيَابَةِ عَنِ الْفَاعِلِ الَّذِي لَا بُدَّ لِكُلِّ فِعْلٍ مِنْهُ^(١١).

(١) - ينظر: المقدِّمة الجزوليَّة: ١٤٢.

(٢) - ينظر: الكافية في علم النُّحو: ١٥.

(٣) - هو مؤدَّى كلامِ المبرِّدِ وابنِ السَّرَّاجِ، وابنِ جَنِّي، والجرجاني. ينظر: المقتضب: ١٠٦/٣، والأصول في النُّحو: ٧٩/١، واللمع في العربيَّة: ٣٤، والمقتصد: ٣٥٢/١.

(٤) - هو اختيَارُ ابنِ معطٍ. ينظر: الفصول الخمسون: ١٧٧، والغرَّة المخفيَّة: ٣٠١/١-٣٠٢.

(٥) - هو اختيَارُ ابنِ عصفورٍ اختَارَ إِقَامَةَ الْمَصْدَرِ دُونَ غَيْرِهِ؛ لِمَا ذَكَرَهُ السَّيِّدُ الشَّارِحُ مِنْ عَلَّةٍ. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٥٣٩/١، والمقرب: ١٨/١.

(٦) - ينظر: التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٤٨/٦.

(٧) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ٢١٦/١.

(٨) - مِمَّا، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٩) - أَبُو بَكْرٍ بْنُ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، الْجَذَامِيُّ الْمَالِقِيُّ النَّحْوِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِالْخَفَّافِ، نَحْوِيُّ بَارِعٍ، قَرَأَ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الشَّلُوبِيِّ، وَنَسَخَ بَخْطَهُ كَثِيرًا مِنْ كُتُبِ النُّحُو، مِنْ مَوْلاَتِهِ: شَرْحُ كِتَابِ سَيَبَوِيهِ، وَشَرْحُ إِبْرَاهِيمَ الْفَارَسِيِّ، وَشَرْحُ اللَّمَعِ، تُوَفِّيَ فِي الْقَاهِرَةِ سَنَةَ (٦٥٧هـ)، ينظر: بغية الوعاة: ٤٧٣/١، ومعجم المؤلفين: ٧٧/٣.

(١٠) - تَنْتَظَرُ نَسْبَتُهُ هَذَا الْقَوْلَ لِلْخَفَّافِ فِي: شَرْحِ النَّصْرِیح: ٤٢٨/١.

(١١) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ٣١٣-٣١٣/١.

وَأَمَّا الْمَفْعُولُ مَعَهُ فَلَأَنَّ الْوَاقِعَ فِيهِ تَدَلُّ عَلَى الْمَصَاحِبَةِ فَلَوْ حُذِفَتْ زَالَتْ الدَّلَالَةُ عَلَيْهَا، وَوُجُودُهَا مَانِعٌ مِنَ النَّيَابَةِ؛ لِلزُّومِ الْإِنْفِصَالِ، إِذْ أَصْلُهَا الْعَطْفُ وَهُوَ دَلِيلُ الْإِنْفِصَالِ، وَنَائِبُ الْفَاعِلِ كَالْفَاعِلِ فِي الْإِتِّصَالِ؛ وَلِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ ضَرُورِيَّاتِ الْفِعْلِ^(١).

تَنْبِيْهٌ:

المَجْرُورُ إِنْ جُرَّ بِحَرْفٍ زَائِدٍ، فَهُوَ النَّائِبُ وَحْدَهُ اتِّفَاقًا، وَمَحَلُّهُ رَفْعٌ بِالنِّيَابَةِ^(٢)، وَإِنْ جُرَّ بِغَيْرِهِ^(٣) فَفِيهِ أَقْوَالٌ^(٤):
أَحَدُهَا: أَنَّ النَّائِبَ هُوَ الْمَجْرُورُ وَحْدَهُ كَمَا لَوْ كَانَ الْجَارُ زَائِدًا، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْمَصْنُفِ هُنَا، وَعَلَيْهِ الْجَمْهُورُ.
الثَّانِي: أَنَّهُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَعًا، وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْمَصْنُفِ، وَعَلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ^(٥)، قَالَ أَبُو حَيَّانٍ: وَلَمْ يَلَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ غَيْرُهُ^(٦).
الثَّالِثُ: أَنَّهُ الْجَارُ وَحْدَهُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ، قَالَ الْمَصْنُفُ: وَلَقَدْ أَبْعَدَ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحُرُوفَ لَا حِظَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ لَا لَفْظًا وَلَا مَحَلًّا^(٧).

ص: وَيُضْمُّ أَوَّلَ الْفِعْلِ مُطْلَقًا وَيُشَارِكُهُ ثَانِي نَحْوُ: تُغَلِّمُ، وَثَالِثٌ نَحْوُ: انْطَلِقَ، وَيُفْتَحُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ فِي الْمُضَارِعِ، وَيُكْسَرُ فِي الْمَاضِي، وَلَكَ فِي نَحْوِ: قَالَ، وَبَاعَ، الْكَسْرُ مُخْلَصًا وَمُشْمًا ضَمًّا، وَالضَّمُّ مُخْلَصًا.

ش: إِذَا حُذِفَ الْفَاعِلُ وَأُنْيِبَ شَيْءٌ مِمَّا مَرَّ مِنْهُ وَجِبَ تَغْيِيرُ الْفِعْلِ بِضَمِّ أَوَّلِهِ مُطْلَقًا، أَيْ: سِوَاءَ كَانَ مُضَارِعًا أَوْ مَاضِيًا، ثَلَاثِيًّا أَوْ رِبَاعِيًّا، وَبِفَتْحٍ مَا قَبْلَ آخِرِهِ فِي الْمُضَارِعِ وَبِكَسْرِهِ فِي الْمَاضِي، وَالسِّرُّ فِي ضَمِّ الْأَوَّلِ فِي الْمَاضِي وَكُسْرِ مَا قَبْلَ الْآخِرِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَغْيِيرٍ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ وَبَيْنَ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ، فَغَيَّرُوهُ إِلَى (فُعِلَ) بِضَمِّ الْأَوَّلِ وَكُسْرِ الثَّانِي دُونَ سَائِرِ الْأَوْزَانِ؛ لَكُونَ مَعْنَاهُ غَرِيبًا فِي الْأَفْعَالِ؛ إِذِ الْفِعْلُ مِنْ ضَرُورَةٍ مَعْنَاهُ مَا يَقُومُ بِهِ، فَلَمَّا حُذِفَ مِنْهُ ذَلِكَ خِيفَ أَنْ يُلْحَقَ فِي أَوَّلِ وَهَلَةٍ

(١) - ينظر: البسيط في شرح الكافية: ٣٠٥/١، والمقاصد الشافية: ١١/٣، والفوائد الصيائية: ٢٧٢/١.

(٢) - ينظر: ارتشاف الضرب: ١٣٣٦/٣.

(٣) - لغيره، وهو تحريفٌ، والصواب ما أثبتُّه.

(٤) - تنظر هذه الأقوال ونسبها إلى أصحابها في: التذييل والتكميل: ٢٢٨-٢٣١، وشرح الألفية للمراي: ٢٨٠-٢٨١، والنكت للسيوطي: ٣٦٠/١.

(٥) - قال في التسهيل: ((قد يترك الفاعل لغرض... فينوب عنه جاريًا مجراه في كل ما له مفعول به، أو جازٍ ومجروٍ...)). التسهيل: ٧٧، وعبر بـ(الجار والمجرو) أيضًا في: شرح الكافية الشافية: ٦٠٧/٢.

(٦) - ينظر: التذييل والتكميل: ٢٢٨/٦.

(٧) - ينظر: شرح اللوحة البدرية: ٤٠٠/١.

النَّظَرُ بِالْأَسْمَاءِ فُجِعَ عَلَى وَزْنٍ لَا يَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ^(١)، وَلَوْ كُسِرَ الْأَوَّلُ وَضُمَّ الثَّانِي؛ لَحَصَلَ هَذَا الْغَرَضُ لَكِنَّ الْخُرُوجَ مِنَ الضَّمَّةِ أَوْلَى مِنَ الْعَكْسِ؛ لِأَنَّهُ طَلِبُ الْخَفَّةِ بَعْدَ الثَّقَلِ^(٢)، ثُمَّ حُمِلَ غَيْرُ الثَّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ عَلَيْهِ فِي ضَمِّ الْأَوَّلِ وَكُسِرِ مَا قَبْلَ الْآخِرِ، وَإِنَّمَا ضُمَّ أَوَّلُ الْمُضَارِعِ قِيَاسًا عَلَى الْمَاضِي، وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ وَلَمْ يَضُمَّ أَوْ يُكْسَرْ؛ لِيَعْتَدَلَ الضَّمُّ بِالْفَتْحِ فِي/ظ٧٧/ الْمُضَارِعِ الَّذِي هُوَ أَثْقَلُ مِنَ الْمَاضِي^(٣).

وَيُشَارِكُ أَوَّلَ الْفِعْلِ الْمَاضِي فِي الضَّمِّ ثَانِي الْمَاضِي الْمَبْدُوءُ بِتَاءٍ زَائِدَةٍ لِلْمُضَارَعَةِ أَوْ لِغَيْرِهَا نَحْوُ: تُضَوِّبُ، وَتُعَلِّمُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ بَقِيَ ثَانِيهِ عَلَى فَتْحِهِ لَاتَّبَسَ^(٤) بِالْمُضَارِعِ الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ عِنْدَ الْوَقْفِ^(٥)، وَقَيَّدَ الْمَرَادِيُّ التَّاءَ بِكَوْنِهَا مُعْتَادَةً^(٦)، وَتَبَعَهُ الْأَزْهَرِيُّ^(٧) فَلْيُنْظَرُ مَا مَعْنَى الْإِعْتِيَادِ وَعَدَمِهِ، وَبِالْجُمْلَةِ فَهُوَ احْتِرَازٌ مِنَ الثَّانِي فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ: تَرَمَسَ الشَّيْءُ، بِمَعْنَى رَمَسَهُ^(٨)، فَإِنَّهَا زَائِدَةٌ، وَلَا يُضَمُّ يُضَمُّ ثَانِي فَعْلِهَا؛ لِكَوْنِهَا غَيْرَ مُعْتَادَةٍ.

وَيُشَارِكُهُ أَيْضًا فِي الضَّمِّ ثَالِثُ الْمَبْدُوءِ بِهَمْزَةِ الْوَصْلِ نَحْوُ: انْطَلِقَ، وَاسْتَخْرِجَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ بَقِيَ ثَالِثُهُ عَلَى فَتْحِهِ لَاتَّبَسَ^(٩) بِالْأَمْرِ عِنْدَ الْوَقْفِ وَوَصَلَ الْهَمْزَةُ بِمَا قَبْلَهَا، هَذَا كُلُّهُ فِي الصَّحِيحِ الْعَيْنِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَعْتَلَّ الْعَيْنِ وَهُوَ ثَلَاثِيٌّ نَحْوُ: قَالَ، وَبَاعَ، أَوْ عَلَى وَزْنِ (انْفَعَلَ) وَ(افْتَعَلَ) كَانَقَادَ، وَاخْتَارَ، فَيَجُوزُ لَكَ فِي الْعَيْنِ ثَلَاثُ لَغَاتٍ^(١٠):

الأولى: كُسِرُ مَا قَبْلَهَا مُخْلَصًا نَحْوُ: قِيلَ، وَبِيعَ، وَانْقِيدَ، وَاخْتِيرَ، وَالْأَصْلُ: قُولَ، وَبُيعَ، وَانْقِيدَ وَاخْتِيرَ، اسْتَقْبَلَتِ الْكُسْرُ عَلَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ فَتَقَلَّتْ^(١١) إِلَى مَا قَبْلَهَا بَعْدَ إِسْكَانِهِ؛ لِأَنَّ الْكُسْرَ أَخَفُّ مِنْ حَرَكَةِ مَا

(١) - ينظر: علل النُّحو: ٢٧٨، وأسرار العربية: ٨٧، واللباب للعكبري: ١٥٧/١، وشرح المفصل: ١٢٩/٧.

(٢) - ينظر: اللباب للعكبري: ١٥٧/١، وشرح المفصل: ١٣٠/٧، والمحصل: ٣٤٦/١.

(٣) - ينظر: اللباب للعكبري: ١٥٧-١٥٨، والمغني في النُّحو: ١٩٦/٢.

(٤) - للتبس، وهو تحريفٌ، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

(٥) - ينظر: شرح ابن النَّاظم: ١٦٨.

(٦) - ينظر: شرح الألفيَّة للمرادِي: ٢٧٥/١، وسبقه إليها ابنُ مالكٍ في: التَّسهيل: ١٩٨، وشرح التَّسهيل:

٤٤٨/٣.

(٧) - ينظر: شرح التَّصريح: ٤٣٦/١.

(٨) - أي: سَتَرَهُ أَوْ دَفَنَهُ. ينظر: لسان العرب: ١٠٢/٦ مادة (رَمَسَ).

(٩) - للتبس، وهو تحريفٌ، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

(١٠) - تنظر هذه اللغات في: الأصول في النُّحو: ٢٧٩-٢٨٠، وشرح اللمع لابنِ بَرَهَانَ: ٧٢٨/٢، وشرح

المفصل: ١٢٨-١٢٩، والكافي في شرح الهادي: ٤٤٩-٤٥٠، وارتشاف الضَّرْب: ١٣٤١-١٣٤٢.

(١١) - فقلبت، وهو تحريفٌ بَيِّنٌ، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

قبلها، وقصدُهم التَّخْفِيفُ ما أمكن، فقلبتِ الواو ياءً؛ لسكونها في الواوِي وانكسارِ ما قبلها، وسلمتِ الياءُ في اليائي؛ لسكونها بعدَ حركةٍ تُجانسُها، وهذه لغةُ قريشٍ ومن جاورهم وهي العليا^(١).

الثَّانية: الكسرُ مع إشمَامِ شيءٍ من الضَّمِّ؛ تنبيهًا على أَنَّ الضَّمَّ هو الأصلُ، قال الدَّماميني: ومعنى الإشمَامِ هنا إشرابُ الكسرةِ شيئًا من الضَّمَّةِ^(٢)، ولا تُغَيَّرُ الياءُ، وذكرَ في (التَّصْرِيحِ) له معاني أُخَرِ فليُنظَرُ^(٣)، وهذه لغةُ كثيرٍ من قيسٍ وأكثرِ بني أسدٍ^(٤)، وهي الوسطى، وبها قرأ ابنُ عامرٍ والكسائيُّ في ﴿وَقِيلَ (٤٤)﴾ و﴿وَعِضْ (٤٤)﴾ [هود]^(٥).

الثَّالثُ: الضَّمُّ مُخْلَصًا نحو: قُول، وبُوع، وانثود، واخثور، بحذفِ حركةِ العين؛ لاستثقالها على حرفِ العلةِ فقلبتِ الياءُ في اليائي واوًا؛ لسكونها إثرَ ضَمَّةٍ، وسلمتِ الواو في الواوِي؛ لسكونها بعدَ حركةٍ تُجانسُها، قال رؤبةُ^(٦):

[٣٢٢] لَيْتَ وهل يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ

لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وقال آخرُ^(٧):

(١) - تنظر نسبةُ هذه اللغةِ إلى قريشٍ ومجاورِيهم في: ارتشاف الضرب: ١٣٤١/٣، وشرح التَّصْرِيحِ: ٤٣٧/١.

(٢) - ينظر: تعليق الفرائد: ٢٦٥/٤.

(٣) - نقل الأزهريُّ كلامَ الشَّاطِبيِّ في المذاهبِ في صورةِ الإشمَامِ وكيفيته، قال الشَّاطِبيُّ: ((وفي ذلك ثلاثةُ مذاهبٍ: أحدهما: ضمُّ الشَّفتَيْنِ مع النُّطقِ بالفاءِ، فتكونُ حركتها بينَ حركتي الضَّمِّ والكسرِ نحو: قيل، وبيع. وهذا هو المعروفُ المشهورُ والمقروءُ به. والثَّاني: ضمُّ الشَّفتَيْنِ بعدَ إخلاصِ كسرةِ الفاءِ نحو: قيل، وبيع. والثَّالثُ: ضمُّ الشَّفتَيْنِ قبلَ النُّطقِ بها، لأنَّ أَوَّلَ الكلمةِ مقابلٌ لآخرها فكما أنَّ الإشمَامَ في الأواخرِ بعدَ الفراغِ من إسكانِ الحرفِ، فكذلك يكونُ الإشمَامُ في أَوَّلِها قبلَ النُّطقِ بكسرةِ الحرفِ. والمشهورُ المذهبُ الأوَّلُ)). المقاصد الشَّافِيَّة: ٢١-٢٢، وينظر: شرح التَّصْرِيحِ: ٤٣٧/١.

(٤) - تنظر نسبةُ هذه اللغةِ إلى كثيرٍ من قيسٍ وأكثرِ بني أسدٍ في: ارتشاف الضرب: ١٣٤١/٣، وشرح التَّصْرِيحِ: ٤٣٧/١.

(٥) - قرأ الكسائيُّ وهشامٌ ورويسٌ بإشمامِ كسرةِ القافِ في (قِيلَ) والغينِ في (عِضْ) الضَّمِّ، وقرأ ابنُ عامرٍ في الموضعينِ بإخلاصِ الضَّمِّ فيهما في كلِّ القرآنِ كما نصَّ مجاهدٌ. ولعلَّ مصدرَ السَّيِّدِ الشَّارِحِ ما نقله ابنُ مالكٍ من أنَّ ابنَ عامرٍ قرأ في بعضِ المواضعِ بهذه اللغةِ. ينظر: السَّبعة في القراءات: ١٤٣، وشرح الكافية الشَّافِيَّة: ٦٥/٢، ومعجم القراءات للخطيب: ٦٤-٦٥.

(٦) - من الرِّجَزِ، وهو لرؤبة في: ملحق ديوانه: ١٧١، والمقاصد النَّحْوِيَّة: ٩٧٥/٢، وشرح شواهد المغني: ٨١٩/٢، وشرح التَّصْرِيحِ: ٤٣٨/١، والدُّرر اللوامع: ٥٣٤/٤.

والشَّاهدُ فيه: (بُوعَ) وفق بعضِ لهجاتِ العربِ.

(٧) - من الرِّجَزِ، بلا نسبةٍ في: شرح الكافية الشَّافِيَّة: ٦٠٥/٢، وتخليص الشُّواهد: ٤٩٥، والمقاصد النَّحْوِيَّة: ٩٧٧/٢.

والشَّاهدُ فيه: (خُوكُتْ) وفق بعضِ لهجاتِ العربِ.

[٣٢٣]

حُوكْتُ عَلَى نَوَلَيْنِ إِذْ تُحَاكُ

تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلَا تُشَاكُ

وهذه اللغة ضعيفة وتوجد في كلام هذيل، وتُعزى لفقيس ودبير^(١)، وقال الشاطبي: حُكِيَتْ عن بني ضَبَّة^(٢)، وقال المصنّف: حُكِيَتْ عن بني تميم^(٣).

تنبيهان:

الأول: إذا عرض بالكسر أو الضمّ التباس فعل المفعول بفعل الفاعل وجب اجتناب الكسر في نحو: خِفْتُ، وبعْتُ، والضمّ في عَفْتُ^(٤)، وأصلهنّ قبل بنائهنّ للمفعول: خافني زيد، وباعني عمر، وعافني من كذا، ثمّ بنيتهنّ للمفعول وأبدلت من ياء المتكلم تاءً فوقانيّةً لاشتراكهما في الدلالة على التكلم، فلو قُلْتُ: خِفْتُ وبعْتُ بالكسر، وعَفْتُ، بالضمّ لثوهم أنّهنّ فعلٌ وفاعلٌ وانعكس المراد، فتعيّن الإشمام أو الضمّ في الأولين، والكسر في الثالث^(٥).

الثاني: يجوز في فاء الثلاثي المضاعف ما جاز في فاء المعتلّ من الكسر الخالص، والإشمام، والضمّ الخالص، ومنع الجمهور فيه الكسر^(٦)، ونصّ سيويه على اطّراد^(٧)، وقال المصنّف: إنّه لغة بني ضَبَّة وبعض بني تميم^(٨)، وقُرئ ﴿رُدَّتْ إِلَيْنَا (٦٥)﴾ [يوسف] ﴿وَلَوْ رُدُّوا (٢٨)﴾ [الأنعام]، بالكسر^(٩).

قال في (التصريح): وعلى الكسر يُلغزُ فيقال: ما وجه رفع (الماء) في قولهم: إنّ الماء، بكسر الهمزة؟ وجوابه أنّ أصله: أنّ زيد الماء في الحوض، إذا صبّه، فحذف الفاعل وأنيب عنه المفعول وكسر الهمزة على حدّ ﴿رُدَّتْ إِلَيْنَا (٦٥)﴾ [يوسف]^(١٠).

(١) - وهم من فصحاء بني أسد، ونسبها النحاس وأبو حيان إلى هذيل، وابن جني إلى ضَبَّة. ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ١٨٨/١، والمحتسب: ٣٤٦/١، وشرح اللمع لابن برهان: ٧٢٨/٢، والتدليل والتكميل: ٢٧١/٦.

(٢) - ينظر: المقاصد الشافية: ٢٩/٣.

(٣) - لم أقف على قول المصنّف.

(٤) - عَفْتُ، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتّه كما في (شرح التسهيل).

(٥) - ينظر: شرح التسهيل: ١٣١/٢، وأوضح المسالك: ١٣٦/٢، وشرح التصريح: ٤٣٩/١.

(٦) - مذهب الجمهور أنّه لا يجوز إلا الضمّ، وأجاز الكسر بعض الكوفيين. ينظر: التدليل والتكميل: ٢٧٥/٦.

(٧) - ينظر: كتاب سيويه: ٤٢٢-٤٢٣.

(٨) - ينظر: أوضح المسالك: ١٣٦/٢.

(٩) - قرأ علقمة بن قيس ويحيى بن وثاب والأعمش والحسن (ردّت) بكسر الراء، وقرأ إبراهيم النخعي وابن وثاب والأعمش والمطوعي (ردّوا). ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٤١٣/٢، و٢٩٩/٤.

(١٠) - ينظر: شرح التصريح: ٤٤٠/١.

بَحْثُ الْاِسْتِغَالِ

[ص]: بَابُ الْاِسْتِغَالِ، يَجُوزُ فِي: زَيْدٌ ضَرَبْتُه، أَوْ ضَرَبْتُ أَخَاهُ، أَوْ مَرَرْتُ بِهِ، رَفَعُ (زَيْدٍ) بِالْاِبْتِدَاءِ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبَرٌ، وَنَصْبُهُ بِإِضْمَارٍ: ضَرَبْتُ، وَأَهَنْتُ، وَجَاوَزْتُ، وَاجِبَةُ الْحَذْفِ، فَلَا مَوْضِعَ لِلْجُمْلَةِ بَعْدَهُ. وَيَتَرَجَّحُ النَّصْبُ فِي نَحْوِ: زَيْدًا اضْرِبْهُ، لِلطَّلَبِ، وَنَحْوِ ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا (٣٨)﴾ [المائدة]، مَوْوَلٌ، وَفِي نَحْوِ ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا (٥)﴾ [النحل]؛ لِلتَّنَاسُبِ، وَ﴿أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نُنَبِّئُهُ (٢٤)﴾ [القمر]، وَمَا زَيْدًا رَأَيْتُهُ، لَغَلْبَةِ الْفَعْلِ. وَيَجِبُ ^(١) فِي نَحْوِ: إِنْ زَيْدًا لَقِيتُهُ فَأَكْرِمْتُهُ، فَأَكْرِمْتُهُ، وَهَلَّا زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ؛ لَوْجُوبِهِ، وَيَجِبُ الرَّفْعُ فِي نَحْوِ /و٧٨/: خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو؛ لِامْتِنَاعِهِ، وَيَسْتَوِيَانِ ^(٢) فِي نَحْوِ: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَعَمَرُ أَكْرَمْتُهُ؛ لِلتَّكَافُؤِ، وَلَيْسَ مِنْهُ ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ (٥٢)﴾ [القمر]، وَأَزِيدُ ذُهِبَ بِهِ.

ش: هَذَا بَابُ اِسْتِغَالِ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ، وَضَابِطُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ اسْمٌ عَلَى مَشْغُولٍ عَنِ الْعَمَلِ فِيهِ بِضَمِيرِهِ أَوْ مُتَعَلِّقِهِ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَعَمِلَ هُوَ أَوْ مَنَاسِبُهُ ^(٣) فِيهِ ^(٤)، وَالْمُرَادُ هُنَا بِالْاِسْمِ الْجِنْسُ فَيَشْمَلُ الْوَاحِدَ الْوَاحِدَ وَالْأَكْثَرَ، وَبِالْعَامِلِ أَعْمٌ مِنَ الْفَعْلِ وَالْاِسْمِ، وَهُوَ هُنَا اسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ دُونَ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ وَالْمَصْدَرِ وَنَحْوَهُمَا ^(٥) مِمَّا لَا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ فِي مَا قَبْلَهُ ^(٦).

وَقَوْلُنَا: أَوْ مُتَعَلِّقِهِ، أَي: مُتَعَلِّقُ الضَّمِيرِ، وَضَابِطُ التَّعَلُّقِ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرُ الْمَنْصُوبِ مِنْ تَتَمَّةِ الْمَنْصُوبِ بِالْمُفَسَّرِ كَمَا ذَكَرَهُ الرَّضِيُّ ^(٧)، وَهُوَ يَكُونُ لَوْجُوبِهِ كَثِيرَةً كَكَوْنِ الْاِسْمِ مُضَافًا إِلَى الضَّمِيرِ نَحْوُ: زَيْدٌ ضَرَبْتُ غَلَامَهُ، وَمِنْهُ نَحْوُ: زَيْدٌ ضَرَبْتُ عَمْرًا وَأَخَاهُ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ مُشْتَغِلًا بِالْمُضَافِ لَكِنْ بِوَسَاطَةِ الْعَطْفِ، أَوْ مَوْصُوفًا لِعَامِلِ ذَلِكَ الضَّمِيرِ، أَوْ مَوْصُولًا لَهُ نَحْوُ: زَيْدٌ ضَرَبْتُ رَجُلًا يُحِبُّهُ، وَزَيْدٌ ضَرَبْتُ الَّذِي يُحِبُّهُ، أَوْ مَعْطُوفًا عَلَيْهِ مَوْصُوفٌ عَامِلِ الضَّمِيرِ أَوْ مَوْصُولُهُ نَحْوُ: زَيْدٌ لَقِيتُ عَمْرًا وَرَجُلًا يُحِبُّهُ، وَزَيْدٌ لَقِيتُ عَمْرًا وَالَّذِي يُحِبُّهُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْمُتَعَلِّقَاتِ ^(٨).

(١) - أَي: وَيَجِبُ النَّصْبُ.

(٢) - فَيَسْتَوِيَانِ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ مِنْ مَتْنِ الْقَطْرِ.

(٣) - مَنَاسِبَةٌ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٤) - يَنْظُرُ: مَا حُدِّدَ بِهِ اِلِسْتِغَالُ فِي: الْكَافِيَةِ فِي عِلْمِ النَّحْوِ: ٢١، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٣٦١/١، وَالْمَوْشَحُ: ١٧٥/١، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ: ٤٢٧/١، وَشَرْحُ النَّصْرِيحِ: ٤٤١/١.

(٥) - كَاسْمِ الْمَصْدَرِ وَالْحَرْفِ.

(٦) - يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٩٢/٦، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ٢٨٤/١.

(٧) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرَّضِيِّ: ٤٣٧/١.

(٨) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٣٦١/١، وَشَرْحُ الرَّضِيِّ: ٤٣٧/١، وَشَرْحُ الْفَرُضِيِّ: ١٣٢/٢.

وقلنا: أو مُناسِبُهُ؛ ليشمل نحو: زيدٌ مررتُ به، أو حبستُ^(١) عليه، أو ضربتُ غلامَهُ، ممَّا فيه مانعٌ من تسليطِ العاملِ المذكورِ على الاسمِ لفظيًّا أو معنويًّا فيَقْدَرُ ما يُناسِبُهُ بالتَّرادُفِ أو اللزومِ إذ تسليطُ المذكورِ يقتضي في الأوَّلَيْنِ تعدي القاصرِ بنفسِه، وفي الثَّالثِ خلافُ الواقعِ إذ الضَّرْبُ لم يقع بزيدٍ، فوجبَ أن يُقدَّرَ في الأوَّلِ: جاوزتُ؛ لأنَّ (مررتُ) بعدَ تعديتِه بالباءِ بمعنى جاوزتُ، وفي الثَّاني: لابتستُ؛ فإنَّ حبسَ الشَّيءِ يستلزمُ ملابسةَ المحبوسِ عليه، وفي الثَّالثِ: أهنئتُ؛ فإنَّ ضربَ الغلامِ يستلزمُ إهانةَ سيِّده عادةً^(٢). قال في (المغني): وليس المانعانِ^(٣) مع كلِّ مُتَعَدٍّ بالحرفِ ولا كلِّ سببيٍّ، سببيٍّ، ألا ترى أنَّه لا مانعَ في: زيدٌ شكرتُ له؛ لأنَّ (شكرتُ) يتعدَّى بنفسِه، وبالجارِ، ونحو: يومَ الجمعةِ صممتُ فيه؛ لأنَّ العاملَ لا يتعدَّى إلى ضميرِ الظرفِ بنفسِه مع أنَّه يتعدَّى إلى ظاهرِه بنفسِه، ونحو: زيدًا أهنئتُ أخاه؛ لأنَّ إهانةَ أخيه إهانةٌ له بخلافِ الضَّرْبِ^(٤)، انتهى.

والمراءُ بجوازِ عملِ العاملِ في الاسمِ المتقدِّمِ بحسَبِ ذاته لا مطلقًا؛ ليشملَ مسائلَ وجوبِ الرِّفْعِ الآتي بيانُها، وأمَّا ما ذكره الشَّارحُ من أنَّها تتمَّةٌ؛ لعدمِ صدقِ الضَّابطِ فمبنيٌّ على فهمِ جوازِ العملِ مطلقًا^(٥)، وهو في ذلك تابعٌ للمصنِّفِ في (الأوضح)^(٦).

إذا تقرَّرَ^(٧) ذلك فنقول: يجوزُ في الاسمِ المتقدِّمِ على العاملِ المشغولِ عنه نحو: زيدٌ ضربتُهُ، أو مررتُ به، أو ضربتُ أخاه، أو رجلًا يحبُّه، بحسَبِ الأصلِ وجهانِ^(٨): الرِّفْعُ بالابتداءِ، فتكونُ الجملةُ بعدهُ في موضعِ رفعٍ على أنَّها خبرٌ، والنَّصبُ بإضمارِ عاملٍ واجبِ الحذفِ، لكونِ المذكورِ عوضًا عنه، ولا يُجمَعُ بينَ العوضِ والمُعَوِّضِ عنه^(٩)، هذا هو الصَّحيح.

(١) - حنست، والصَّوابُ ما أثبتُّه كما في: شرح الرُّضِيِّ: ٤٣٤/١.

(٢) - ينظر: الفوائد الصَّيائِيَّة: ٣٥٣-٣٥٤، ومصباح الرَّاغِب: ١٩٤.

(٣) - أي: المانعُ اللفظيُّ (الصِّناعيُّ)، والمانعُ المعنويُّ.

(٤) - ينظر: مغني اللبيب: ٣٣٩/٥.

(٥) - قال الفاكهيُّ: ((وذكره لهذا القسمِ [أي: وجوبُ رفعِ الاسمِ المتقدِّمِ] إفادةً؛ لتمامِ القسمِ، وإنَّ كانَ من غيرِ هذا البابِ؛ لعدمِ صدقِ ضابطِ البابِ عليه، كما قاله في (الأوضح) ((. مجيب النِّدَا: ١٢١/٢.

(٦) - قال ابنُ هشامٍ: ((ليسَ من أقسامِ مسائلِ البابِ ما يَجِبُ فيه الرِّفْعُ، كما في مسألةِ (إذا) الفجائيَّةِ؛ لعدمِ صدقِ ضابطِ البابِ عليها)). أوضح المسالك: ١٤٩/٢. والضَّابطُ المذكورُ هو أنَّ ينصبَ العاملُ الاسمَ السَّابِقَ لو فرَغَ من الضَّميرِ أو السَّببيِّ. ينظر: شرح الجمل لابن الصَّائِع: ١٦٠/١، وشرح التَّصريح: ٤٥٣/١.

(٧) - تقر، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

(٨) - ينظر: كتاب سيبويه: ٨٢-٨٣، والإيضاح: ٩٠، وعلل النَّحْو: ٣١١، والمقتصد: ٢٢٩/١، والبديع:

٢٥٣/٢، وشرح المفصل: ٧٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٣٦٢/١.

(٩) - ينظر: شرح ألفية ابن معطي للقَّوَّاس: ق ٢/ج ١/٨٤٩.

وقال الكسائي: نصبه بالظاهر على كونه ملغى غير عامل في الضمير^(١)، وردَّ بأنَّ الضمير قد لا يُتعدَّى إليه إلا بحرف الجر فكيف يلغى ويُنصبُ الظاهر وهو لا يُتعدَّى إليه أيضًا إلا بحرف الجر؟ وأيضًا لا يمكنُ الإلغاء في السببي؛ لأنَّه مطلوبُ الفعل حقيقةً نحو: زيدٌ ضربتُ رجلًا يُحبُّه^(٢).

وقال الفراء: المذكورُ عملٌ في الاسم والضمير معًا^(٣)، وردَّ بلزوم تعدي المتعدي لواحدٍ لاثنين، وهو خرم^(٤) للقواعد^(٥).

ويجب^(٦) أن يكونَ المقدَّرُ مقدَّمًا على الاسم؛ لئلا يلزم مخالفة الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء/ظ٨٨ في غير موضعه^(٧)، إلا أن يَمنع مانع فيقَدَّرُ مؤخرًا نحو: أيُّهم أشدُّ ضَرْبَتُهُ^(٨)، ضَرْبَتُهُ^(٩)، وقوله تعالى ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ (١٧)﴾ [فصّلت]، في قراءة النَّصب^(٩)، وأن يكونَ موافقًا للمذكور^(١٠) لفظًا ومعنى؛ لكونه دليلًا على المقدَّر فيقَدَّرُ في نحو: زيدًا ضَرْبَتُهُ، ضَرْبَتُ زيدًا ضَرْبَتُهُ، إلا أن يَمنع مانع صناعي كما في نحو: زيدًا مررتُ به، أو معنوي كما في نحو: زيدًا ضَرْبَتُ أخاه، فيقَدَّرُ ما يُناسبه بالتَّرادف أو اللزوم فيقَدَّرُ في الأوَّل: جاورتُ، وفي الثاني: أهنَّت، على نحو ما مرَّ^(١١)، وحيث نُصب الاسم فلا محلَّ للجملة بعده من الإعراب؛ لكونها مفسِّرةً، والجملةُ المفسِّرة لا محلَّ لها كما بيَّنه في (المغني)^(١٢)، ولك أن تقول: إنَّ المفسِّرَ الفعلُ المذكور لا الجملة

(١) - تنظر نسبة هذا الرأي للكسائي في: التذييل والتكميل: ٣١٠/٦، وتمهيد القواعد: ١٦٧٧/٤.

(٢) - ينظر الردين في: التذييل والتكميل: ٣١٠/٦.

(٣) - ينظر: معاني القرآن: ١٤٠-١٤١، والتذييل والتكميل: ٣١١/٦، وتمهيد القواعد: ١٦٧٧/٤.

وقد نقل النحويون الخلاف منسوبًا إلى الكوفيين جملةً بأنَّ العمل للظاهر وإن اشتغل بضميره؛ لأنَّ الضمير هو الاسم الأوَّل في المعنى، دون تفصيل بين رأي الكسائي والفراء. ينظر: الإنصاف: ٧٧ م (١٢)، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢٦٦ م (٣٧)، وشرح المفصل: ٧٤/٢، وشرح الرضي: ٤٣٤/١.

(٤) - جزم، وهو تصحييف، والصواب ما أثبتَّه.

(٥) - ينظر الرَّد في: التذييل والتكميل: ٣١١/٦، وهمع الهوامع: ١٣٦/٣.

(٦) - ويجب ويجب، مكرَّرًا.

(٧) - في غير موضع، ولا يستقيم به السياق.

(٨) - فلا يعمل في الاستفهام ما قبله.

(٩) - قرأ بالنَّصب الحسن والأعمش وابن وثاب وغيرهم بنصب (ثمود) مُنَوَّنًا وغير منوَّن. ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٢٧٢-٢٧٣. وينظر: شرح المفصل: ٨٠، ومغني اللبيب: ٣٦٠-٣٦١.

(١٠) - للمذكر، وهو تحريف، والصواب ما أثبتَّه.

(١١) - ينظر: كتاب سيبويه: ٨٣/١، وشرح السيرافي: ١٨٦-١٨٧، ومغني اللبيب: ٣٣٨/٥.

(١٢) - ينظر: مغني اللبيب: ١٢٣/٥.

بأسرها، ولا يلزم كون الجملة لا محل لها كون جزئها لا محل له، ألا ترى أن نحو: إن قام زيد قام عمرو، الجزم فيه للفعل وحده لا الجملة بأسرها.

إذا عرفت ذلك فاعلم أنه قد يعرض لهذا الاسم المتقدم على العامل المشغول عنه ما يرجح نصبه، وما يوجب رفعه، وما يوجب بين النصب والرفع، وما يرجح رفعه، فيترجح النصب في مسائل:

منها: أن يكون الفعل المشتغل طلبياً، وهو هنا الأمر، والنهي، والدعاء، ولو بصيغة الخبر نحو: زيدا اضربه، أو لا ترحمه، أو غفر الله له، أو لا يعذبه؛ وإنما ترجح النصب في ذلك؛ لأن رفعه بالابتداء يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية، وهو قليل في الاستعمال ومخالف للقياس^(١). وإنما أوجب الرفع في نحو: زيد أحسن به؛ لأن فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً^(٢)، والعجب من الشارح حيث اختار في غير هذا المقام أن نحو: أحسن بزيد، خبر بصورة الطلب^(٣)، ولمّا ذكر في هذا المقام ترجح النصب قبل الطلب وهم أن هذا المثال من هذا الباب، فأجاب عن وجوب رفعه بأن الضمير في محل رفع فليس من باب الاشتغال^(٤)، وعلى مذاقه ليس من هذا الباب؛ إذ الفعل عنده ليس مفيداً للطلب كما يُنادي به جوابه.

فإن قلت: كيف تصنع بقوله تعالى ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا (٣٨)﴾ [المائدة]، فإنه قد أجمع السبع على الرفع فيه^(٥)، فيلزم أن يكون إجماعهم على وجه مرجح، قلت: قد أجاب سيبويه سيبويه بأنه على تقدير حذف الخبر والمضاف وإقامة المضاف إليه مقامه والتقدير: ممّا يتلى عليكم حكم السارق والسارقة^(٦)، ثم استؤنف الحكم وهو قوله ﴿فَاقْطَعُوا﴾، وحينئذ لم تكن من الاشتغال؛ لأن جزء الجملة المستأنفة لا يعمل في جزء جملة أخرى^(٧)، وشرط الاشتغال أن يكون المشغول بالضمير

(١) - ينظر هذا التعليل في: شرح المفصل: ٨٨/٢، وشرح قطر الندى: ١٩٣، والمنهل الصافي: ٣٥٣/١، والفوائد الصيائية: ٣٥٥/١.

(٢) - ينظر: شرح التصريح: ٤٤٥/١.

(٣) - في باب التعجب. ينظر: مجيب النّدا: ٣٤٦.

(٤) - ينظر: مجيب النّدا: ١١٧/٢.

(٥) - قرأ من غير السبعة بالنصب عيسى بن عمر ويحيى بن يعمر وآخرون. ينظر: المحتسب: ١٠٠/٢، والبحر المحيط: ٧/٨.

(٦) - قال سيبويه: ((وكذلك: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ كأنه قال: وفيما فرض عليكم السارق والسارقة، أو السارق والسارقة فيما فرض عليكم)). كتاب سيبويه: ١٤٣/١.

(٧) - ينظر: شرح التسهيل: ١٣٧/٢، والتذليل والتكميل: ٣١٧/٦، وأوضح المسالك: ١٤٣/٢، والمقاصد الشافية: ٦٩/٣.

أو متعلّقه بحيث لو لم يشتغل فيه لعمل في الاسم، وهذا التقدير إنّما ارتكبه سيبويه؛ لأنّه لا يُجيز دخول الفاء في خبر المبتدأ ما لم يكن المبتدأ موصولاً وصلته فعل أو ظرف^(١). وأجاب المبرّد بأنّ الفاء جيء بها لأنّ الموصول فيه معنى الشرط فيجوز دخولها في خبره كما تدخل في جواب الشرط، وهذه الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فليست الآية من باب الاشتغال^(٢)، هذا وقد ذكر السعد أنّه لا يمتنع إجماع القراء على أحد الجائزين، ولو مرجوحاً كقوله تعالى ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ (٩) [القيامة]؛ لأنّ المختار: جمعت الشمس؛ لكون الفاعل مؤنثاً غير حقيقي بلا فصل^(٣).

ومنها: أن يكون الاسم السابق بعد عاطف له على جملة مصدرية بفعل أو صفة ناصبة لمفعول؛ لأنّها^(٤) بمنزلة الفعل كقوله تعالى ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾ (٥) [النحل] بعد قوله ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ (٤) [النحل]، وقولك: مررت / و ٧٩ / برجل ضارب عمراً وهذا يقتلها، وإنّما ترجّح النصب للتناسب بين المعطوف والمعطوف عليه بعطف جملة فعلية على مثلها وهو أولى من التخالف^(٥)، وقيد في (الأوضح) لترجّح النصب هنا أن لا يفصل بين العاطف بـ (أمّا) وإلا ترجّح الرفع نحو: قام زيد وأمّا عمرو فأكرّمته؛ لأنّ (أمّا) تقطع ما بعدها عمّا قبلها^(٦)؛ لكونها من الحروف التي يستأنف بها الكلام، الكلام، وقضية كون الكلام مستأنفاً بعد (أمّا) أنّ الواو الداخلة عليه للاستئناف وحينئذ لا معنى لرعاية المناسبة^(٧).

ومحلّ ترجّح الرفع ما لم يوجد مرّجّح النصب نحو: وأمّا زيد فأكرّمته، وفي حكم (أمّا) (إذا) الفجائية نحو: رأيت عبد الله وإذا زيد يضربه عمرو، فإنّ (إذا) من أدوات الابتداء وهي تقطع ما بعدها عمّا قبلها فلا تطلب المشاكلة بينهما، قال في (المغني): جرّت عادة النّحاة بأنّ يذكرّوا العطف على الفعلية من مرّجّحات النّصب بالنسبة إلى المعطوف في باب الاشتغال لما ذكر، ولم يذكرّوا بالنسبة إلى المعطوف عليها نحو: زيد أكرّمته وضربت عمراً، ولا فرق^(٨).

(١) - ينظر: كتاب سيبويه: ١٣٩/١، والبيدع: ٨٧/١.

(٢) - ينظر: الكامل في اللغة والأدب: ١٩٦/٢، والبيدع: ٨٦/١، وشرح المقدّمة الكافية: ٤٧٤/٢.

(٣) - نقله الصّبّان عن بعضهم عن السعد التّغّازاني. ينظر: حاشية الصّبّان: ١١١/٢.

(٤) - لأنّها لأنّها، مكرّرة.

(٥) - ينظر: شرح المفصل: ٧٧/٢، وشرح الرّضي: ٤٥٦/١، والإقليد: ٤٧٢/١، والبسيط في شرح الكافية:

٤٦٨/١، ومجيب النّدا: ١١٨/٢.

(٦) - ينظر: أوضح المسالك: ١٤٧/٢-١٤٨.

(٧) - ينظر: حاشية يس: ٥٥٥/٢.

(٨) - ينظر: مغني اللبيب: ٥٧٨-٥٧٩.

ومنها: أَنْ يَلِيَ الاسمُ شيئاً، الغالبُ أَنْ يَلِيَهُ فعلٌ وذلكَ كهزمة الاستفهام نحو ﴿أَبَشْرًا مِنَّا وَاحِدًا نَنْبِغُهُ﴾ (٢٤) [القمر]، و(ما) و(لا) و(إن) النَّافِيَاتِ نحو: ما زيداً^(١) رأيتُهُ، ولا زيداً كلمتُهُ، وإن زيداً أعطيتُهُ، و(حيثُ) مجرّدة^(٢) من (ما) نحو: حيثُ زيداً تلقاهُ، وإنما ترجّح النَّصْبُ؛ لأنَّ الغالبَ دخولُ هذه الكلماتِ على الأفعالِ ورفعِ الاسمِ بعدها بالابتداءِ يُؤدِّي إلى دخولها على الأسماءِ، وفُيِّدَ في (الأوضح) ترجّح النَّصْبِ بعدَ الهزمة أَنْ لا تُفصلَ من الاسمِ بعدها كما مثلاً، وإلا فالمختارُ الرَّفْعُ نحو: أ أنتَ زيدٌ ضربتُهُ^(٣)؛ لأنَّ الاستفهامَ حينئذٍ داخلٌ على الاسمِ لا الفعلِ إلا في نحو: أكلَ يومٍ زيدٌ تضربُهُ؛ لأنَّ الفصلَ بالظرفِ كلا فصلٍ^(٤)، وحرفُ الاستفهامِ داخلٌ^(٥) حكماً على الفعلِ.

ومنها: أَنْ يقعَ الاسمُ جوابَ الاستفهامِ منصوباً بما يليه كما إذا قيل: أ رأيتَ أحداً، أو أيّهم، أو غلاماً أيّهم، فنقول: زيداً، أو غلاماً زيدٍ رأيتُهُ، وذلكَ ليطابقَ الجوابُ السؤالَ في الجملةِ الفعليةِ^(٦).

ومنها: أَنْ يُوهمَ رفعُ الاسمِ وصفاً مخرّجاً^(٧)، وذلكَ كما إذا أردتَ أَنْ تخبرَ أَنَّ كلَّ واحدٍ من ممالكِكَ اشتريتهُ بعشرينَ وأَنَّكَ لم تملكْ واحداً^(٨) منهم إلا بشرائكَ بهذا الثمنِ فقلت: كلَّ واحدٍ من ممالكِكَ اشتريتهُ بعشرينَ، فنصبُ (كلَّ) نصٌّ في المعنى المقصود؛ لأنَّ التقديرَ: اشتريتهُ كلَّ واحدٍ، وأمّا إذا رفعتَ فيحتملُ أَنْ يكونَ (اشتريتهُ) خبراً له و(بعشرينَ) متعلّقاً به، أي: كلُّ واحدٍ منهم مُشترى^(٩) بعشرينَ وهو المعنى المقصودُ، ويحتملُ أَنْ يكونَ (اشتريتهُ) صفةً لـ (كلِّ واحدٍ) وبعشرينَ هو هو الخبرُ، أي: كلُّ من اشتريتهُ من الممالكِ فهو بعشرينَ، فلا يقعُ إلا على من اشتريتهُ دونَ من حصلَ منهم بغيرِ الشراءِ من وجوه التملكاتِ كالإرثِ والهبةِ ونحوهما، فرفعُهُ موهمٌ لاحتمالِ غيرِ المقصودِ فيترجّحُ النَّصْبُ لكونِهِ نصّاً في المعنى المقصودِ، قاله بعضهم^(١٠).

ومنها: أَنْ يكونَ الاسمُ نكرةً صرفةً نحو: رجلاً ضربتُهُ، فإنَّهُ لا يجوزُ فيه الرَّفْعُ لامتناعِ التَّنْكِيرِ الصِّرفِ للمبتدأِ، وفيهِ نظرٌ؛ لأنَّهُ ينبغي حينئذٍ أَنْ يُعدَّ ممّا يجبُ فيه النَّصْبُ لا ممّا يترجّحُ، وأيضاً

(١) - ما زيد رأيتُهُ، وهو وهمٌ؛ إذ السّياقُ في التّمثيلِ لرجحانِ النَّصْبِ.

(٢) - مجرّدة، وهو تصحيّفٌ، والصّوابُ ما أثبتُّهُ.

(٣) - هذا الحُكمُ مُختصٌّ بالهزمة على مذهبِ سيبويه وما جاء منه بغيرِ الهزمة ضرورةً، ودَهَبَ الأَخْفَشُ إلى التّسويةِ بينَ الهزمةِ وغيرها من أدواتِ الاستفهامِ في اختيَارِ النَّصْبِ نحو: أيّهم زيداً ضربتُهُ، ومن أمة الله ضربتُها. ينظر: كتاب سيبويه: ١/١٠١، وشرح السّيرافي: ٤/١٨، وارتشاف الضّرْب: ٤/٢١٦٨.

(٤) - ينظر: أوضح المسالك: ٢/١٤٥.

(٥) - داخلاً، والصّوابُ ما أثبتُّهُ.

(٦) - ينظر: شرح الرّضي: ١/٤٦٣، وشرح التّصريح: ١/٣٩٩.

(٧) - أي: عند خوفِ التّباسِ المفسّرِ بالصّفةِ. ينظر: الكافية في علم النّحو: ٢٢، والتّسهيل: ٨١.

(٨) - واحد، والصّوابُ ما أثبتُّهُ.

(٩) - مشترى، والصّوابُ ما أثبتُّهُ.

(١٠) - قاله الرّضي. ينظر: شرح الرّضي: ١/٤٦٢، والمنهل الصّافي: ١/٣٥٥.

فإنَّ الاشتغالَ في مثلِ ذلك لا يجوز؛ لعدمِ شرطه، قال في (المغني): وشرطُ المنصوبِ على الاشتغالِ أن يكونَ قابلاً للابتداء^(١)، وبذلك رَدُّ في موضعٍ آخر من (المغني) قولُ بدرِ الدِّينِ في قولِ قولِ الحماسي^(٢):

[٣٢٤] فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ مُلَحَمًا

أنَّهُ من الاشتغالِ^(٣)، قال: والظاهرُ أَنَّهُ يُنْصَبُ على المدحِ، و(ما) في البيتِ زائدةٌ؛ ولهذا أمكنَ أن يدَّعي أَنَّهُ من الاشتغالِ^(٤).

ومنعَ بعضهم الشرطَ المذكورَ مستدلاً بقراءة ﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا (١)﴾ [النور]، بالنَّصبِ^(٥) على الاشتغالِ^(٦)، فتأمل.

ويجبُ نصبُ الاسمِ المُتَقَدِّمِ على العاملِ المشغولِ عنه إذا /ظ٧٩/ تلا ما لا يتلوهُ إِلَّا فعلٌ كأدواتِ الشرطِ نحوُ: إن زيدا لقيتهُ فأكرمه، ومتى عمراً تلقه فأحسن، وأدواتِ التَّحْضِيضِ نحوُ: هلا زيدا أكرمه، وآلا، ولولا، ولوما زيدا أحسنتِ إليه، وأدواتِ الاستفهامِ غيرِ الهمزةِ نحوُ: هل زيدا رأيتهُ، ومتى عمراً لقيتهُ.

وإنَّما وجبَ النَّصبُ لوجوبِ وقوعِ الفعلِ بعدَ هذهِ الأدواتِ، فلو جازَ الرَّفْعُ على الابتداءِ لخرَجَت هذهِ الأدواتُ عن اختصاصِها بالفعلِ، وصرَّحَ في (الأوضح) بأنَّ أدواتِ الاستفهامِ والشرطِ لا يقعُ الاشتغالُ بعدها إِلَّا في الشَّعرِ، وأمَّا في النَّثرِ فلا يليها إِلَّا صريحُ الفعلِ، فلا يجوزُ: متى عمراً لقيتهُ، وحيثما زيدا لقيتهُ فأكرمه، إِلَّا إذا كانتِ أداةُ الشرطِ (إذا) مطلقاً أو (إن) والفعلُ ماضٍ فيقعُ في النَّثرِ نحوُ: فإذا زيدا^(٧) لقيتهُ أو تلقاهُ فأكرمه، وإن زيدا لقيتهُ فأكرمه، ويمتنعُ في النَّثرِ: إن زيدا تلقه فأكرمه، فأكرمه، ويجوزُ في الشَّعرِ^(٨)، انتهى.

(١) - ينظر: مغني اللبيب: ٣٠٦/٦.

(٢) - صدرُ بيتٍ من الرَّمْلِ عجزُهُ: غيرَ زميلٍ ولا نكسٍ وكل،

وهو لعلمةِ الفحلِ في: ديوانه: ١٣٣، ولامرأةٍ من بني الحارثِ بن كعبٍ في: أمالي ابنِ الشَّجَرِيِّ: ٢٨٨/١، ولأحدهما في: المقاصد النُّحويَّة: ٩٨٦/٢، وشرح شواهد المغني: ٦٦٤/٢.

والشَّاهدُ فيه: نصب (فارساً) بفعلٍ محذوفٍ يفسِّره ما بعده.

(٣) - ينظر: شرح ابنِ النَّاظم: ١٧٥.

(٤) - ينظر: مغني اللبيب: ٢١١-٢١٢/٦.

(٥) - قرأ عيسى بنُ عمرِ النَّقَفيِّ ومجاهدٌ وجماعةٌ بالنَّصبِ على تقدير: أنزلنا سورةً أنزلناها، ونحوه. ينظر: معجم معجم القراءات للخطيب: ٢٢١/٦.

(٦) - ينظر: شرح شذور الذهب: ٥٤٨.

(٧) - زيد، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

(٨) - ينظر: أوضح المسالك: ١٤٢/٢-١٤٣.

ومرادُه بقوله في المتن: **وَيَجِبُ النَّصْبُ**، امتناعُ الرَّفْعِ بالابتداءِ، كما ذكرنا، فلا يُنافي جوازَ رفعه على الفاعليةِ بفعلٍ مُضْمَرٍ مطاوعٍ للظَّاهِرِ إمَّا لفظيًّا، كما في قوله^(١):
 [٣٢٥] لا تَجْزَعِي إِنْ مُنَفْسٌ أَهْلَكْتُهُ
 في روايةٍ رفعِ (مُنَفْسٍ) أي: إِنْ هَلَكَ مُنَفْسٌ^(٢)، أو معنويًّا كما في قوله^(٣):
 [٣٢٦] أَتَجْزَعُ^(٤) إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامُهَا
 أي: إِنْ هَلَكْتَ أو مَاتَتْ نَفْسٌ، إذْ ذَلِكَ لَازِمٌ لِإِتْيَانِهَا حِمَامَهَا.
 ويجبُ رفعُ الاسمِ المتقدمِ على المشغولِ عنه على الابتداءِ في مسائل:
 منها: أَنْ يَتْلُوَ مَا لَا يَتْلُوهُ إِلَّا اسْمٌ كـ(إِذَا) الفجائيةِ نحو: خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو؛ لِأَنَّ (إِذَا) الفجائيةِ لَا يَلِيهَا إِلَّا مَبْتَدَأٌ أو خَبَرٌ فلا يجوزُ النَّصْبُ لامتناعِ وقوعِ الفعلِ بعدها، هذا ما ذكره الرُّضَيُّ^(٥) وابنُ مالكٍ^(٦)، وصَحَّحَهُ المصنِّفُ^(٧)، وفيه قولانِ آخرانِ:
 أحدهما: جوازُ النَّصْبِ مطلقًا، قيل: وهو ظاهرُ كلامِ سيبويه^(٨)، وعليه مشى ابنُ الحاجبِ في

(١) - صدرُ بيتٍ من الكاملِ عجزُهُ: وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي، وهو للنَّمْرِ بْنِ تَوَلَّبٍ في: ديوانه: ٧٢، وكتاب سيبويه: ١٣٤/١، وتخليص الشواهد: ٤٩٩، والمقاصد النحوية: ٩٨٤/٢، وخزانة الأدب: ٣١٦/١.
 والشاهد فيه: رفعُ (مُنَفْسٍ) بإِضْمَارِ فعلٍ دلَّ عليه ما بعده.
 (٢) - ينظر: المقتضب: ٧٨/٢، والبدیع: ١٥٠/١، وشرح الكافية الشافية: ٦٢٧/٢، والرفعُ مذهبُ الكوفيين في: التَّنْذِيلِ والتَّكْمِيلِ: ٣١٤/٦، وخزانة الأدب: ٣١٤/١.
 (٣) - صدرُ بيتٍ من الطَّوِيلِ عجزُهُ: فَهَلَا الَّتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ، وهو لزيد بن رزين في: شرح شواهد المغني ١/٤٣٦، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٣/٣٠٥. والشاهد فيه: رفعُ (نَفْسٍ) بإِضْمَارِ فعلٍ دلَّ عليه معنى ما بعده.
 (٤) - اتجرع، وهو تصحيفُ.
 (٥) - ينظر: شرح الرُّضَيِّ: ٤٥٥/١.
 (٦) - ينظر: شرح التَّسْهِيلِ: ١٣٩/٢، وشرح الكافية الشافية: ٦١٥/٢.
 (٧) - ينظر: أوضح المسالك: ١٤٩/٢، ومغني اللبيب: ٥٤٨/٢، و٢٣٣/٦.
 (٨) - قال سيبويه: ((فَإِنْ قُلْتَ: لَقِيتُ زَيْدًا وَأَمَّا عَمْرُو فَقَدْ مَرَرْتُ بِهِ، وَلَقِيتُ زَيْدًا وَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ يَضْرِبُهُ عَمْرُو، فَالْزَفْعُ، إِلَّا فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ: زَيْدًا رَأَيْتُهُ وَزَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ؛ لِأَنَّ (أَمَّا) و(إِذَا) يُقْطَعُ بِهِمَا الْكَلَامُ، وَهُمَا مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ يَصْرِفَانِ الْكَلَامَ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِمَا مَا يَنْصَبُ، وَلَا يُحْمَلُ بَوَاحِدٍ مِنْهُمَا آخِرٌ عَلَى أَوَّلٍ كَمَا يُحْمَلُ بِثَمٍّ وَالْفَاءِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَرَأُوا ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ (١٧) [فصلت] وَقَبْلَهُ نَصَبٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا تَصْرِفُ الْكَلَامَ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ، إِلَّا أَنْ يُوقَعَ بَعْدَهَا فِعْلٌ، نَحْوُ أَمَّا زَيْدًا فَضَرَبْتُ)). كتاب سيبويه: ٩٥/١، فظاهرُ كلامِ سيبويه جوازُ أَنْ يَلِيَ الْفِعْلُ (إِذَا) الْفَجَائِيَّةَ قِيَاسًا عَلَى (أَمَّا).

(كافيتيه)^(١)، قَالَ فِي (المغني): وَمِنَ الْعَجَبِ أَنَّهُ أَجَازَ ذَلِكَ فِيهَا مَعَ قَوْلِهِ فِي بَحْثِ الظُّرُوفِ^(٢): وَقَدْ تَكُونُ لِلْمَفَاجَأَةِ فَيَلْزَمُ الْمَبْتَدَأُ بَعْدَهَا^(٣).

الثَّانِي: التَّفْصِيلُ، وَهُوَ جَوَازُ النَّصْبِ إِنْ اقْتَرَنَ الْفَعْلُ بِ(قَدْ)، وَمَنْعُهُ إِنْ لَمْ يَقْتَرِنْ بِهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ^(٤) وَتَبِعَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ^(٥)، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَخْفَشَ نَقَلَ عَنِ الْعَرَبِ أَنَّ الْفَعْلَ إِذَا كَانَ مَقْرُونًا بِ(قَدْ) جَازَ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ (إِذَا) الْفَجَائِيَّةِ^(٦)؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ أَجَرَتِ الْمَقْرُونَ بِ(قَدْ) مَجْرَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ فِي دُخُولِ دُخُولِ وَאוِ الْحَالِ عَلَيْهِ^(٧)، وَوَجَّهَهُ فِي (المغني) بَأَنَّ التَّزَامَ الْأَسْمِيَّةَ مَعَ (إِذَا) هَذِهِ إِنَّمَا كَانَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ (إِذَا) الشَّرْطِيَّةِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْفَعْلِيَّةِ، فَإِذَا اقْتَرِنَتْ بِ(قَدْ) حَصَلَ الْفَرْقُ بِذَلِكَ إِذْ لَا تَقْتَرِنُ الشَّرْطِيَّةُ بِهَا^(٨).

وَيَنْقَلِ الْأَخْفَشُ الْمَذْكُورَ خَطَأً أَبُو حَيَّانَ ابْنَ مَالِكٍ فِي تَخْطِئَتِهِ سَبِيوِيهِ فِي تَجْوِيزِهِ الْأَشْتَغَالَ^(٩) فِي نَحْوِ: خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو، قَالَ: بَلْ مُجْمَلٌ كَلَامِهِ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ الْخَاصَّةِ، وَهِيَ مَا إِذَا اقْتَرَنَ الْفَعْلُ بَعْدَهَا بِ(قَدْ)، وَعَلَى ذَلِكَ يُحْمَلُ كَلَامُ ابْنِ الْحَاجِبِ أَيْضًا فِي تَجْوِيزِهِ الْأَشْتَغَالَ بَعْدَهَا، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ فِي بَابِ الظُّرُوفِ: فَيَلْزَمُ الْمَبْتَدَأُ بَعْدَهَا، لِلزُّوْمِ فِيهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَهَا (قَدْ)، وَبِذَلِكَ يَنْدَفِعُ تَعَجُّبُ الْمَصْنُفِ.

ومنها: أَنَّ يَفْصَلَ بَيْنَ الْأَسْمِ وَبَيْنَ الْمَشْغُولِ مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ أَنْ يَعْمَلَ مَا بَعْدَهُ فِي مَا قَبْلَهُ؛ لِمَنَافَةِ ذَلِكَ الصَّدَاةِ، وَذَلِكَ كَالِاسْتِفْهَامِ، وَالشَّرْطِ، وَالْعَرْضِ، وَالتَّحْضِيضِ، وَ(إِنَّ) وَأَخَوَاتِهَا سِوَى (أَنَّ) الْمَفْتُوحَةِ فَلَا صَدَاةَ لَهَا لَكِنْ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيهَا قَبْلَهَا؛ لَكُونِهَا حَرْفًا مَصْدَرِيًّا، وَكَ(أَلَا) لِلتَّمْنِي، وَلَامِ الْإِبْتِدَاءِ، وَ(كَمْ)، وَ(مَا) وَ(إِنْ) النَّافِيَتَيْنِ نَحْوُ: زَيْدٌ هَلْ / وَ ٨٠ / رَأَيْتُهُ، وَزَيْدٌ كَمْ رَأَيْتُهُ، وَزَيْدٌ إِنْ ضَرْبَتُهُ ضَرْبَكَ، وَزَيْدٌ مَنْ ضَرْبُهُ اضْرِبُهُ، وَزَيْدٌ أَلَا تَضْرِبُهُ، وَزَيْدٌ هَلَّا تَضْرِبُهُ، وَزَيْدٌ إِنْ يَضْرِبُهُ، وَزَيْدٌ أَلَا رَجُلٌ يَضْرِبُهُ، وَزَيْدٌ لَعُمْرُ يَضْرِبُهُ، وَزَيْدٌ كَمْ ضَرْبَتُهُ، وَزَيْدٌ مَا ضَرْبَتُهُ، وَزَيْدٌ إِنْ ضَرْبَتُهُ، قَالَ

(١) - ينظر: الكافية في علم النحو: ٢٢.

(٢) - ينظر: المصدر نفسه: ٣٧.

(٣) - ينظر: ومغني اللبيب: ٢٣٣/٦.

(٤) - تنظر نسبة هذا القول للأخفش في: التعلية على المقرَّب: ١٩٠، والتذليل والتكميل: ٣٠٦/٦، ومغني اللبيب: ٥٤٨/٢.

(٥) - ينظر: المقرَّب: ٨٩/١.

(٦) - نقل هذه الحكاية عن الأخفش في (كتابه الكبير) بهاء الدين النحاس في: التعلية على المقرَّب: ١٩٠.

(٧) - ينظر هذا التعليل في: التذليل والتكميل: ٣٠٦/٦، والنكت للسِّيوطي: ٣٦٦/١.

(٨) - ينظر: مغني اللبيب: ٥٤٨/٢.

(٩) - قال ابنُ مالِكٍ عقبَ رَدِّ ظَاهِرِ قَوْلِ سَبِيوِيهِ بِوُرُودِ النَّصْبِ بَعْدَ (إِذَا) الْفَجَائِيَّةِ: ((إِنَّمَا يَلِيهَا أَبَدًا فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ مَنْطُوقٌ بِهِمَا، أَوْ مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ الْخَبَرُ، فَمِنْ أَوَّلَاهَا غَيْرَ ذَلِكَ فَقَدْ خَالَفَ كَلَامَ الْعَرَبِ فَلَا يُلْتَمَسُ إِلَيْهِ وَلَوْ كَانَ سَبِيوِيهِ)). شرح التسهيل: ١٣٩/٢-١٤٠.

ابن مالك: وإجراء التَّحْضِيضِ والعرضِ والتَّمْنِي بِ(ألا) هو مذهبُ المُحَقِّقِينَ العارفينَ بكتابِ سيبويه، وقد عكسَ قومٌ الأمرَ فجعلوا تَوَسُّطَ التَّحْضِيضِ وَأَخَوِيهِ قَرِينَةً يُرَجَّحُ بِهَا نَصْبُ الاسمِ السَّابِقِ، وممَّنْ ذهبَ إلى هذا أبو موسى الجُزُولِيُّ، وهو ضدُّ مذهبِ سيبويه^(١).

ومنها: أَنْ يَكُونَ المَشْغُولُ صِلَةً أَوْ مَشَبَّهًا بِهَا، فالأَوَّلُ نحوُ: زَيْدٌ الَّذِي ضَرَبْتُهُ؛ لِأَنَّ الصِّلَةَ لَا تَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَ المَوْصُولِ، والثَّانِي نحوُ ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ (٥٢)﴾ [القمر]، وزَيْدٌ يَوْمَ تَرَاهُ يَفْرَحُ، فَإِنَّ المَشْغُولَ فِي الأَوَّلِ صِفَةٌ^(٢)، وَفِي الثَّانِي مُضَافٌ^(٣) إِلَيْهِ^(٤)، وَكُلُّ مَنَّهُمَا شَبِيهٌ بِالصِّلَةِ فِي فِي تَتَمِيمِ مَا قَبْلَهُ، فَالصِّفَةُ لَا تَعْمَلُ فِي مَوْصُوفِهَا وَلَا فِيمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَ المُضَافِ، وَمَا لَا يَعْمَلُ لَا يُفَسِّرُ عَامِلًا^(٥).

ومنها: أَنْ يَكُونَ المَشْغُولُ مَسْنَدًا إِلَى ضَمِيرِ الاسمِ المَتَقَدِّمِ المَتَّصِلِ نحوُ: زَيْدٌ ظَنُّهُ نَاجِيًا، بِمَعْنَى: ظَنَّ نَفْسَهُ، فَلَا يَجُوزُ نَصْبُ الاسمِ بِمَقْدَرِ يُفَسِّرُهُ المَشْغُولُ لِعَدَمِ صَحَّةِ عَمَلِهِ فِيهِ؛ إِذْ لَا يُوقَعُ فِعْلٌ عَامِلٌ مُضَمَّرٌ مَتَّصِلٌ عَلَى مَفْسَرِهِ الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ تَفْسِيرُ المَفْعُولِ الفَاعِلِ^(٦)، وَهُوَ مَمْتَنِعٌ فِي جَمِيعِ الأبْوَابِ، أَمَّا لَوْ رُفِعَ فَالتَّرْكِيبُ صَحِيحٌ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا إِيقَاعُ فِعْلِ المَضْمَرِ المَتَّصِلِ عَلَى ضَمِيرِهِ المَتَّصِلِ وَذَلِكَ جَائِزٌ فِي بَابِ (ظَنَّ)، ذَكَرَهُ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ^(٧).

ومنها: أَنْ يَكُونَ المَشْغُولُ تَالِيًا اسْتِثْنَاءً نَحْوُ: مَا زَيْدٌ إِلَّا يَضْرِبُهُ عُمَرُ^(٨).

ومنها: أَنْ يَكُونَ المَشْغُولُ جَامِدًا^(٩) نَحْوُ: زَيْدٌ مَا أَحْسَنُهُ^(١٠).

وَيَسْتَوِي الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ إِذَا تَلَا^(١١) الاسمَ^(١٢) عَاطِفًا، غَيْرَ مَفْصُولٍ بِ(أَمَّا)، مَسْبُوقٌ بِجُمْلَةٍ مُصَدَّرَةٍ بِفِعْلٍ أَوْ اسمٍ فَاعِلٍ نَاصِبٍ لِمَفْعُولٍ، مَخْبَرٌ بِهَا عَنْ اسمٍ قَبْلَهَا نَحْوُ: زَيْدٌ قَامَ وَعُمَرُ أَكْرَمْتُهُ، وَزَيْدٌ

(١) - ينظر: شرح التسهيل: ١٣٩/٢.

(٢) - أي: إِنَّ (فَعَلُوهُ) صِفَةٌ لـ(كُلِّ شَيْءٍ).

(٣) - مضافا، والصواب ما أثبتته فلا وجه للنصب.

(٤) - أي: إِنَّ (تَرَاهُ) فِي مَحَلِّ جَرٍّ مُضَافٌ إِلَيْهِ.

(٥) - ينظر: أوضح المسالك: ١٤٩/٢، والمقاصد الشافية: ٩٠/٣، وشرح التصريح: ٤٥٢/١.

(٦) - أي: يَسْتَلْزَمُ تَفْسِيرَ الفَاعِلِ وَهُوَ عَمْدَةٌ بِالمَفْعُولِ الَّذِي حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ فَضْلَةً. ينظر: شرح التسهيل: ١٣٨/٢.

(٧) - هو ابن عصفور. ينظر: المقرب: ٩١/١.

(٨) - ينظر: شرح التسهيل: ١٣٨/٢، والتذليل والتكميل: ٣٠٠/٦، وشرح الألفية للمرادي: ٢٨٨/١، والمقاصد الشافية: ٩٠/٣.

٩ - جامد، والصواب ما أثبتته.

(١٠) - ينظر: المقاصد الشافية: ٨٩/٣.

(١١) - تلي، والصواب ما أثبتته.

(١٢) - أي: الاسمُ المَشْغُولُ عَنْهُ.

ضاربٍ عمرًا وبكرٌ كلمته، فيجوزُ في (عمرو) و(بكر) الرَّفْعُ والنَّصْبُ للتَّكافؤِ^(١) الحاصلِ على كلِّ تقديرٍ^(٢)؛ لأنَّ الجملةَ الأولى اسميَّةُ الصِّدرِ فعليَّةُ العجزِ، فإنَّ راعيتَ صدرها رفعتَ، وإنَّ راعيتَ عجزها نصبتَ، فالتَّشاكلُ حاصلٌ على كلا التَّقديرينِ فاستوى الوجهانِ^(٣).

واعلم أنَّ مثالَ المُصنِّفِ في هذا المقامِ كمثالِ سيبويه فيه، وهو: زيدٌ قامَ وعُمِرَ كلمته^(٤)، واعتُرِضَ عليه بأنَّه لا يجوزُ فيه العطفُ على الصُّغرى؛ لأنَّها خبرُ المبتدأِ، والمعطوفُ حكمُهُ حكمُ المعطوفِ عليه فيما يجبُ له ويمتنعُ عليه، والواجبُ في الجملةِ التي هي خبرُ المبتدأِ رجوعُ الضميرِ إلى المبتدأِ، وليس في: وعُمِرَ كلمته، ضميرٌ راجعٌ إلى زيدٍ^(٥).

واعتذرَ له السِّيرافيُّ بأنَّ غرضه لم يكنْ تصحيحَ المثالِ بل تبينَ جملةِ اسميَّةِ الصِّدرِ فعليَّةِ العجزِ معطوفٍ عليها أو على الخبرِ منها، وتصحيحُ المثالِ إليك بزيادةِ ضميرٍ فيه نحو: عَمَرُو كلمته لأجله، أو نحو ذلك، وإنَّما سكَّتْ سيبويه عن هذا اعتمادًا على علمِ السَّامعِ بأنَّه لا بدَّ للخبرِ إذا كانَ جملةً من ضميرٍ فيصحَّ المثالُ إذا أرادَ^(٦)، قاله الرُّضِّيُّ وارتضاهُ^(٧)، وبذلك يوجَّهُ^(٨) مثالُ المُصنِّفِ أيضًا.

لكنَّ المنقولَ عن سيبويه^(٩)، وتبعه الفارسيُّ^(١٠) وابنُ مالكٍ^(١١) والمُصنِّفُ في (الجامع)^(١٢) أنَّه لا لا يشرطُ في ذلك وجودُ الرِّابطِ بدليلِ قوله تعالى ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرَنَاهُ مَنَازِلَ (٣٩)﴾ [يس]، قرأ أبو عمرو^(١٣)

(١) - للتكافؤ، والصواب ما أثبتُّه.

(٢) - هذا مذهبُ سيبويه، ومذهبُ الأخفشِ استضعافُ النَّصبِ إلَّا أنَّ تتضمَّنَ الجملةُ الثانيَّةُ ضميرًا يرجعُ إلى (زيد) نحو: زيدٌ قامَ وعَمَرُو أكرمته معه، وخالفهما الفارسيُّ في اختيارِ النَّصبِ. ينظر: كتاب سيبويه: ٩١/١، وشرح السِّيرافيِّ: ٢٠٨/٣، والبصريَّات: ٢١٥-٢١٦، وشرح الجمل لابنِ عصفورٍ: ٣٦٨/١، وشرح التَّسهيل: ١٤٤/٢، والموشح: ١٨١/١.

(٣) - ينظر: شرح السِّيرافيِّ: ٢٠٨/٣، وشرح شذور الذهب: ٥٤٩، وشرح التَّصريح: ٤٥٤/١.

(٤) - مثَّلَ سيبويه ب: عَمَرُو لقيته وزيدٌ كلمته. ينظر: كتاب سيبويه: ٩١/١.

(٥) - نَسَبَ السِّيرافيُّ هذا الاعتراضَ إلى أبي إسحاق الرِّياضيِّ وغيره من النُّحويِّين. ينظر: شرح السِّيرافيِّ: ٢٠٨/٣.

(٦) - كذا قرَّره الرُّضِّيُّ، وما قاله السِّيرافيُّ: ((ألا ترى أنَّك تقول: زيدٌ عَمَرُو كلمته عنده، فتصيرُ الجملةُ خبرًا لـ(زيد)، وأظنُّ سيبويه إنَّما أرادَ ذلك، إذ جعلَ في الجملةِ الثانيَّةِ ضميرًا يعودُ إلى (زيد) واشتغلَ بأنَّ أَرانا جوازَ ردِّ الجملةِ الثانيَّةِ إلى المبتدأِ مرَّةً وإلى المفعولِ مرَّةً ولم يشغلْ بتصحيحِ لفظِ المسألة)). شرح السِّيرافيِّ: ٢٠٩/٣.

(٧) - ينظر: شرح الرُّضِّيِّ: ٤٦٤-٤٦٥، وردَّه ابنُ عصفورٍ بأنَّ هذا التَّوجيةَ باطلٌ، ولو كانَ كذلكَ لَنَبَّهَ سيبويه وغيره من الأئمَّةِ عليه في موضعه من الاشتغال. ينظر: شرح الجمل لابنِ عصفورٍ: ٣٦٧-٣٦٨.

(٨) - بوجه، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتُّه.

(٩) - ينظر: كتاب سيبويه: ٩١/١.

(١٠) - ينظر: البصريَّات: ٢١٣/١.

(١١) - ينظر: شرح التَّسهيل: ١٤٣-١٤٤/٢.

عمرو^(٢) والجرميان^(٣) بالرفع وباقي السبعة بالنصب^(٤) على العطف على الصغرى من قوله ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي (٣٨)﴾ [يس]، وليس في الجملة المعطوفة ضمير يعود إلى الشمس، وأجمع القراء^(٥) على النصب في نحو ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا (٧)﴾ [الرحمن]، بالعطف على ﴿يَسْجُدَانِ (٦)﴾ [الرحمن] من قوله ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ (٦)﴾ [الرحمن]، وليس فيها ضمير يعود إلى (النجم والشجر)^(٦)، فالأولى أن يجاب عنه بأنهم يغتفرون في الثواني/ظ/٨٠ ما لا يغتفر في الأوائل نحو: رَبِّ شَاةٍ وَسَخْلَتِهَا. والسيرافي اعتذر^(٧) على مذهبه من اشتراط الرباط في المسألة تبعاً لأخفش^(٨) فمنع النصب بناءً على العطف على الصغرى لما تقدم، فالرفع عندهما واجب^(٩)، ثم الرباط عند مشترطيه، كالمُصنّف في (الأوضح)^(١٠)، إمّا الضمير كما مرّ، أو وفاء السببية نحو: زيدٌ قامَ فعمرو أكرمته، قال المصنّف: الواو كالفاء في حصول الربط؛ لأنّ فيها معنى الجمعية كما أنّ الفاء فيها معنى السببية بدليل: هذان زيدٌ وعمرٌ، ورُدَّ بأنّها تكون للجمع في المفردات^(١١).

ويترجّح رفع الاسم المشغول عنه العامل على الابتداء على نصبه بعاملٍ مُقدّرٍ يُفسّره المشغول فيما عدا ما ذكر من مرجح النصب وموجبه وموجب الرفع، وتساوي الأمرين لأولوية عدم التقدير بلا مُقتَضٍ نحو: زيدٌ ضربته، ومن ثمة أوجب بعض النحاة ومنع النصب، وليس بشيء؛ فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية عن العرب^(١٢)، قال سيبويه: والنصب عربيٌّ كثيرٌ والرفع أجود^(١٣)، انتهى. وعليه قراءة بعضهم ﴿جَنَاتٌ عَدْنٌ (٣١)﴾ [النحل] بكسر التاء^(١٤).

ثمّ النصب مع كونه مرجوحاً مراتبه مختلفة فهو في نحو: زيداً ضربته، أقوى منه في: زيداً ضربت أخاه، وهو في: زيداً ضربت أخاه، أحسن منه في: زيداً مررت به، وهو في: زيداً مررت به،

(١) - ينظر: الجامع الصغير في النحو: ٨٣.

(٢) - أبو عمر، والصواب ما أثبتّه.

(٣) - أي: ابن كثير المكي ونافع المدني.

(٤) - ينظر: السبعة في القراءات: ٥٤٠.

(٥) - أي: أجمع القراء السبعة، وقرأ أبو السّمّال بالرفع على الابتداء. ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٢٤٧/٩.

(٦) - ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٦٧/١، وشرح السهيل: ١٤٣/٢-١٤٤، والتذيل والتكميل: ٣٣٤/٦.

(٧) - اعتذار، والصواب ما أثبتّه.

(٨) - مرّ تخريج مذهب الأخفش.

(٩) - أي: عند الأخفش والسيرافي.

(١٠) - ينظر: أوضح المسالك: ١٥١/٢.

(١١) - الكلام منسوب إلى هشام الصّرير في: شرح التصريح: ٤٥٦/١.

(١٢) - ينظر: شرح ابن عقيل: ١٤٠/٢.

(١٣) - ينظر: كتاب سيبويه: ٨٢/١.

(١٤) - هي قراءة زيد بن ثابت وأبي عبد الرحمن السلمي. ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٦٢٢/٤.

أَحْسَنُ مِنْهُ فِي: زَيْدًا^(١) مررتُ بأخيه، قاله المرادي^(٢).

وليس من باب الاشتغال قوله تعالى ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ (٥٢)﴾ [القمر]، لعدم صحة تسليط العامل على ما قبله، لأنه لو سُلِّطَ كَانَ التَّقْدِيرُ: فَعَلُوا كُلَّ شَيْءٍ فِي الزُّبُرِ، وهو باطل؛ لأنَّ (في الزُّبُرِ) إِنْ كَانَ مُتَعَلِّقًا بِ(فَعَلُوا) فَسَدَ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ صَحَائِفَ أَعْمَالِهِمْ لَيْسَتْ مَحَلًّا لِأَفْعَالِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ^(٣) يُوقِعُوا فِيهَا فَعَلًا، بَلِ الْكَرَامُ الْكَاتِبُونَ أَوْقَعُوا فِيهَا كِتَابَةً أَفْعَالِهِمْ، وَإِنْ كَانَ صِفَةً لـ(شَيْءٍ)، مَعَ أَنَّهُ خِلَافُ ظَاهِرِ الْآيَةِ، فَسَدَ أَيْضًا الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ كَائِنٌ فِي صُحُفِ أَعْمَالِهِمْ لَيْسَ مَفْعُولًا فَلْيَتَأَمَّلْ، فَرَفَعُ (كُلُّ) وَاجِبٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ فِيمَا مَرَّ، وَجَمَلُهُ (فَعَلُوهُ) فِي مَوْضِعِ رَفْعِ صِفَةٍ (كُلُّ)، أَوْ فِي مَوْضِعِ جَرِّ صِفَةٍ لـ(شَيْءٍ)، وَ(فِي الزُّبُرِ) خَبَرُ (كُلُّ)، وَالْمَعْنَى: وَكُلُّ شَيْءٍ مَفْعُولٌ لَهُمْ كَائِنٌ فِي الزُّبُرِ ثَابِتٌ فِيهَا مُوَافِقًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ (٥٣)﴾ [القمر]^(٤).

وليس من باب الاشتغال أيضًا قولك: زَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ، بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ لِعَدَمِ صِدْقِ ضَابِطِ الْبَابِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَشْغُولَ لَوْ سُلِّطَ عَلَى الْاسْمِ السَّابِقِ لَامْتَنَعَ إِعْمَالُهُ النَّصْبَ فِيهِ لِأَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِ(ذُهِبَ) إِذْ (ذُهِبَ) لَا يَعْمَلُ النَّصْبَ، وَكَذَا مَنَاسِبُهُ وَهُوَ (أُذْهِبَ)، قَالَ الْجَامِي: فَإِنْ قُلْتَ: لَا يَنْحَصِرُ الْمَنَاسِبُ فِي (أُذْهِبَ) فَلْيَقْدَّرْ لَهُ مَنَاسِبٌ آخَرُ يَنْصِبُهُ مِثْلَ (يُلَابِسُ)، أَوْ (أُذْهِبَ) عَلَى صِيغَةِ الْمَعْلُومِ فَيَكُونُ تَقْدِيرُهُ: زَيْدٌ يَلَابِسُهُ الذَّهَابُ، أَوْ يَلَابِسُهُ أَحَدٌ بِالذَّهَابِ، قُلْنَا: الْمَرَادُ بِالْمَنَاسِبِ مَا يُرَادِفُ الْفِعْلَ الْمَذْكُورَ أَوْ يُلَازِمُهُ مَعَ اتِّحَادِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَالِاتِّحَادُ فِيمَا ذَكَرْتَهُ مَفْقُودٌ^(٥)، انْتَهَى. فَرَفَعُ (زَيْدٌ) وَاجِبٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) - زيد، والصواب ما أثبتُّه.

(٢) - ينظر: شرح السَّهِيلِ له: ٤٢١، وسبقه إليه ابنُ عَصْفُورٍ، ينظر: شرح الجمل لابن عَصْفُورٍ: ٣٦٢/١-٣٦٣.

(٣) - لو، والصواب ما أثبتُّه لِيَسْتَقِيمَ الْمَبَاقُ.

(٤) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ٤٦٩/١-٤٧٠، والفوائد الصِّيَائِيَّةُ: ٣٦١/١-٣٦٢.

(٥) - ينظر: الفوائد الصِّيَائِيَّةُ: ٣٦٠/١-٣٦١.

بَحْثُ التَّنَازُعِ

ص: بَابُ التَّنَازُعِ، يَجُوزُ فِي نَحْوِ: ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا، إِعْمَالُ الْأَوَّلِ وَاخْتَارَهُ الْكُوفِيُّونَ فَيُضْمَرُ^(١) فِي الثَّانِي كُلِّ مَا يَحْتَاجُهُ، أَوِ الثَّانِي وَاخْتَارَهُ الْبَصَرِيُّونَ فَيُضْمَرُ فِي الْأَوَّلِ مَرْفُوعٌ فَقَطْ نَحْوُ: جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ وَلَيْسَ مِنْهُ:

وَلَوْ إِنَّمَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ

لَفَسَادِ الْمَعْنَى.

ش: هَذَا بَابُ التَّنَازُعِ، وَالْكُوفِيُّونَ يَسْمُونَهُ (بَابُ الْإِعْمَالِ)^(٢)، وَضَابِطُهُ أَنْ يَتَوَجَّهَ عَامِلَانِ مَتَصَرِّفَانِ إِلَى مَعْمُولٍ بَعْدَهُمَا، فَقَوْلُنَا: عَامِلَانِ، شَامِلٌ لِلْفَعْلَيْنِ نَحْوُ ﴿أَتُونِي أَفْرِغْ/و٨٢/ عَلَيْهِ قَطْرًا (٩٦)﴾ [الكهف]، وَلِلَّاسْمَيْنِ نَحْوُ قَوْلِهِ^(٣):

[٣٢٧] عُهُدْتُ مُغْنِيًا مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ

وَلِلْمُخْتَلَفَيْنِ^(٤) نَحْوُ ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَهٗ (١٩)﴾ [الحاقة]، وَقَوْلِكَ: ضَرَبْتُ وَأَضَارَبُ زَيْدًا.

وَقَيَّدْنَا الْعَامِلَيْنِ بِكَوْنِهِمَا مَتَصَرِّفَيْنِ لِإِخْرَاجِ الْجَامِدِ؛ لِأَنَّهُ^(٥) يَقَعُ فِيهِ الْفَصْلُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَمَعْمُولِهِ، وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ فِي الْجَامِدِ، وَلَمْ نَقُلْ: عَامِلَانِ أَوْ أَكْثَرُ^(٦)، اقْتِصَارًا عَلَى أَقَلِّ مَرَاتِبِ التَّنَازُعِ وَأَكْثَرِهَا فَافْهَمْ، وَلَمْ يُقَيَّدِ الْعَامِلَيْنِ بِأَنْ لَا يَكُونَ أَحَدُهُمَا مُؤَكِّدًا لِلْآخِرِ كَمَا صَنَعَهُ بَعْضُ^(٧)؛ لِإِخْرَاجِ نَحْوِ قَوْلِهِ^(٨):

(١) - فَتَظْمَرُ، بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ وَكَذَلِكَ فِي الَّتِي بَعْدَهَا، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ فِي الْقَطْرِ.

(٢) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٤٧٥/١، وَتَرْجَمَ ابْنُ عَصْفُورٍ الْبَابَ بِهِ، وَمِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ ذَكَرَ التَّسْمِيَتَيْنِ وَلَمْ يَنْسِبِ الثَّانِيَةَ إِلَى الْكُوفِيِّينَ أَوْ غَيْرِهِمْ. يَنْظُرُ: الْمَقْرَبُ: ٢٥٠/١، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٦١٣/١، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٦٤/٧، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ: ١٦٧/٢، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ: ١٦٧/٣.

(٣) - صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ عَجْزُهُ: فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فَنَاءَكَ مَوْئِلًا،

وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ٦٤٢/٢، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ٣٠٣/١، وَتَخْلِيصُ الشَّوَاهِدِ: ٥١٣، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ١٠٠٩/٣.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: كَوْنُ الْعَامِلَيْنِ اسْمَيْنِ هُمَا (مُغْنِيًا)، وَ(مُغْنِيًا).

(٤) - أَي: اسْمٌ وَفَعْلٌ، وَالْإِسْمُ (هَآؤُمْ)، وَالْفَعْلُ (أَقْرَأُوا).

(٥) - لِأَنَّ، وَلَا يَسْتَقِيمُ مَعَهَا الْبَيَاقُ.

(٦) - إِشَارَةٌ إِلَى عِبَارَةِ ابْنِ عَصْفُورٍ: ((أَنْ يَتَقَدَّمَ عَامِلَانِ فَصَاعِدًا)). شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٦١٣/١، وَالْمَقْرَبُ: ٢٥٠/١.

(٧) - هُوَ ابْنُ مَالِكٍ، يَنْظُرُ: التَّسْهِيلُ: ٨٦، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ١٦٥/٢، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٦٨/٧.

(٨) - بَعْضُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ تَمَامُهُ: فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءُ بِبَغْلَتِي أَتَاكَ ... أَحْبَسِي أَحْبَسِي،

[٣٢٨]

أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ

استغناءً عن ذلك بقولنا: أَنَّ يتوجَّه عاملان؛ لِأَنَّ المؤكِّدَ لم يتوجَّه للمعمولِ أصلاً ولم^(١) يطلُبْهُ؛ لِأَنَّهُ لم يُؤْتِ به للإِسنادِ^(٢).

وقولنا: معمولٍ، شاملٌ للواحدِ والأكثرِ لما عرفتُ في أوَّلِ بابِ الاشتغالِ^(٣)، فمثالُ الواحدِ قد مرَّ، ومثالُ الأكثرِ قوله [عَلَيْهِ السَّلَامُ]: (تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتَحْمَدُونَ ذُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ)^(٤). وشاملٌ للظَّاهِرِ والمُضْمَرِ، فالظَّاهِرُ ظاهراً، والمُضْمَرُ قولك: ما ضربتُ وشتمتُ إلَّا إِيَّاكَ، وقمْتُ وقعدتُ بك^(٥)، وقولنا: بعدهما، احترازٌ عما إذا وقعَ المعمولُ قبلَهُما نحو: زيداً ضربتُ وأكرمتُ، أو بينهما نحو: ضربتُ زيداً وأكرمتُ^(٦)، فَإِنَّهُ يتعيَّنُ المعمولُ في الصُّورَتَيْنِ لِلأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَهُ قَبْلَ وجودِ الثَّانِي لكونِهِ طالِباً لَهُ من حيثِ المعنى، ولم يَجِدْ معارِضاً، فإذا جاءَ الثَّانِي لم يُمكنْ به أَنْ يطلُبْ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جاءَ^(٧) بعدَ أَخْذِ غَيْرِهِ لَهُ، فلا يكونُ فيه مجالٌ للتَّنَازُعِ، فيكونُ معمولُ الثَّانِي محذوفاً؛ لدلالةِ الأَوَّلِ عليه. إذا عرفتَ ذلك فنقول: إذا تنازعَ عاملانِ متفقانِ في العملِ كقامَ وقعدَ أخواك، أو مختلفانِ كضربتُ وضربتُ زيداً، جازَ إعمالُ أَيَّهِمَا شئتُ اتِّفَاقاً^(٨)؛ لِأَنَّ إعمالَ كُلِّ منهما مسموعٌ، لكنَّ الخلافَ في المختارِ، هل الأَوَّلُ أو الثَّانِي أو هما على حدِّ سواءٍ؟، أقوالٌ: فالكوفيُّون يختارونَ إعمالَ الأَوَّلِ؛ لكونِهِ أَهَمُّ لَتَقْدُمِهِ، وإعمالَ الأَهمِّ أَوَّلَى، ولسلامتِهِ من الإِضمارِ قبلَ الذِّكْرِ، والبصريُّونَ الثَّانِي؛ لقربِهِ ولسلامتِهِ من الفصلِ بينَ العاملِ ومعمولِهِ بالأجَنبِيِّ في ما لم يكنِ الثَّانِي من متعلِّقاتِ الأَوَّلِ، ولسلامتِهِ من العطفِ على الجملةِ قبلَ تمامِها^(٩).

وهو بلا نسبة في: الخصائص: ١٠٥/٣، و١١١/٣، وأمالى ابن الشَّجَرِي: ٣٧٢/١، وشرح النَّسَّهِيل: ٣٠٢/٣، والتَّذْيِيلُ والتَّكْمِيلُ: ٦٨/٧، وخزانة الأدب: ١٥٨/٥. والشَّاهِدُ فِيهِ: كَوْنُ (أَتَاكَ) الثَّانِيَةَ توكِيداً للأَوَّلَى.

(١) - ولم ولم، مكرراً.

(٢) - لِأَنَّ الثَّانِي جِيءَ بِهِ لِلتَّوَكِيدِ ولم يُقصدْ بِهِ الإِسنادُ.

(٣) - ينظر: النَّصُّ المَحَقَّقُ:

(٤) - أَخْرَجَ الحديثَ الشَّريْفَ مُسلِّمٌ في: صحيحه: ٤١٦/١ برقم (٥٩٥)، والبغويُّ في: شرح السُّنَّة: ٢٢٨/٣ برقم (٧١٨).

(٥) - لِأَنَّ (بَكَ) في محلِّ نصبٍ. ينظر: شرح الرُّضِّي: ١٩٨/١.

(٦) - ذهبَ بعضُ الأندلسِيِّينَ - كما نقلَ عنه أبو حيَّان - إلى جوازِ تَقْدُمِ المعمولِ على العاملِينَ، وذهبَ أبو عليٍّ الفارسيُّ إلى جوازِ تَوَسُّطِهِ بينَ العاملِينَ. ينظر: الإيضاح: ١٥٥، والتَّذْيِيلُ والتَّكْمِيلُ: ٦٩/٧-٧٠.

(٧) - جاءت، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ لعودِ الضَّميرِ على الفاعلِ مذكراً.

(٨) - ينظر: الغرَّةُ المخفية: ٣٢١/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٦١٣/١، وأوضح المسالك: ١٧٤/٢.

(٩) - ينظر الخلافُ والاستدلالُ لكلا المذهبينِ في: الإنصاف: ٧٩ م (١٣)، والبدیع: ١١٠-١١١، والنَّبیین عن مذاهب النُّحويِّين: ٢٥٢ م (٣٤)، والغرَّةُ المخفية: ٣٢١/١-٣٢٤.

وقيل: هما سيَّان؛ لأنَّ لكلِّ مرجَّحًا حكاة ابنِ العِلاجِ في (البسيط)^(١)، والصَّحيحُ المتوسُّطُ؛ لأنَّ^(٢) لإعمالِ الثَّاني أكثرُ من الأوَّلِ كما نصَّ عليه سيبويه^(٣).

وأما الإضمارُ قبلَ الذِّكرِ فإنَّه جائزٌ؛ لوقوعه في غيرِ هذا البابِ كما في بابِ (نِعَم) و(رَبِّه رَجُلًا) وضميرِ الشَّانِ نَظْمًا ونَثْرًا^(٤)، بل وفي هذا البابِ أيضًا كما حكاة سيبويه^(٥)، فهو شائعٌ من غيرِ ضَعْفٍ، فإن قيل: إنَّ سماعَهُ لا يَقِيْدُ اطِّرادَ الجوازِ؛ لإمكانِ كونه سماعيًا والمطلوبُ أَنَّهُ مطرَّدٌ، قلتُ: لو صحَّ هذا لم يَصَحَّ حَكْمٌ من الأحكامِ في العربيَّةِ بورودِ ذلكِ في كلِّ محلٍّ، بل الواجبُ حملُ ما ثبتَ عن العربِ على الاطِّرادِ ما لم يدلَّ دليلٌ على خلافِهِ.

وإذا تنازعَ ثلاثةٌ فالحكمُ كذلكِ بالنَّسبةِ إلى الأوَّلِ والثَّالثِ، قاله المرادي^(٦). قال في (التَّصريح): وسكتوا عن التَّوسُّطِ فهل يُلْحَقُ بالأوَّلِ لسبقِهِ على الثَّالثِ، أو بالثَّاني؛ لقربِهِ من المعمولِ بالنَّسبةِ إلى الأوَّلِ، أو يَسْتَوِي فِيهِ الأمرانِ؟ لم أرَ^(٧) في ذلكِ نَقْلًا له^(٨)، انتهى. وأقولُ قالَ الدِّمامينيُّ في (شرح التَّسهيل): ما أَحَسَّنَ تعبيرَ المصنِّفِ بالأقربِ والأسبقِ؛ لكونِ أفادَ بِهِ الحَكَمَ مشعرًا بشبهةِ كلِّ من أهلِ البلدَيْنِ ولشمولِهِ لما كانَ التَّنَازُعُ بينَ أكثرِ من عاملين^(٩)، انتهى. فانظرُ كلامَهُ فإنَّه يُفصِّحُ عن أَنَّهُ إذا كانَ أكثرُ من عاملينِ فالكوفيُّ يختارُ إعمالَ الأسبقِ فالأصْبَحِيُّ والبصريُّ يختارُ إعمالَ الأقربِ فالأقربِ، وبنحوِ هذا صرَّحَ العِصامُ^(١٠) في (شرح الكافية)^(١١) أيضًا.

(١) - ينظر نَقْلُ حكايةِ ابنِ العِلاجِ في: شرح التَّسهيل للمرادي: ٤٥٢، وشرح التَّصريح: ٤٨٣/١.

(٢) - لأنَّه، ولا تناسبُ السِّياق.

(٣) - قال: ((وإنَّما كانَ الَّذِي يليه أَوْلَى؛ لقُربِ جِوارِهِ وأَنَّهُ لا يَنْقُضُ مَعْنَى، وأنَّ المَخاطَبَ قد عَرَفَ أَنَّ الأوَّلَ قد وقعَ بزيْدٍ، كما كانَ: حَشَّنْتُ بصدْرِه وصدِرَ زَيْدٍ، وجَهِ الكلامِ، حيثُ كانَ الجُرُّ في الأوَّلِ وكانتِ الباءُ أَقربَ إلى الاسمِ من الفعلِ ولا تَنْقُضُ مَعْنَى، سوَّوا بَيْنَهُما في الجُرِّ كما يَسْتَوِيانِ في النِّصْبِ)). كتاب سيبويه: ٧٤/١.

(٤) - نظماً ونثراً، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ.

(٥) - في قولِهِ: ((وكذلكَ تقولُ: ضَرَبوني وضَرَبْتُ قومَكَ، إذا أَعْمَلْتَ الآخِرَ فلا بَدَّ في الأوَّلِ من ضميرِ الفاعلِ لئلا يخلو من فاعلٍ... والوجهُ أَنَّ تقولَ: ضَرَبوني وضَرَبْتُ قومَكَ، فتَحْمَلُهُ على الآخِرِ)). كتاب سيبويه: ٧٩/١.

(٦) - ينظر: شرح التَّسهيل للمرادي: ٤٥٦.

(٧) - ارى، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ.

(٨) - ينظر: شرح التَّصريح: ٤٨١/١.

(٩) - لم أَقِفْ عليه في الأجزاءِ المتوافرةِ لديَّ من (تعليقِ الفرائدِ)، والنَّصُّ نَقْلُهُ يس في حاشيته: ٥٨٦/٢.

(١٠) - العِصامُ، وهو تصحيفٌ.

والعِصامُ لَقَبُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَرِيشاه، عِصامُ الدِّينِ الاسفَرابِينِي، عالِمٌ أديبٌ منطقيٌّ، وهو من تلاميذِ عبدِ الرَّحْمَنِ الجاميِّ، من مؤلِّفاتِهِ: شرح الكافية، والأطولُ شرحُ تلخيصِ المفتاحِ، وتعليقاتُ على الفوائدِ الصَّيانيَّةِ، وغيرها، تُوفِّي سنةَ (٩٤٣هـ) وقيلَ غيرُ ذلكِ. ينظر: ديوان الإسلام: ٢٩٢/٣، والكنى والألقاب: ٤٥٨/٢.

(١١) - ينظر: شرح الكافية للعِصام: ١٢٦.

ثُمَّ إِذَا تَنَازَعَ عَامِلَانِ وَأَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ مِنْهُمَا فِي الْأَسْمِ /ظ ٨٢/ بَعْدَهُمَا وَأَهْمَلْتَ الثَّانِي وَجِبَ أَنْ تُضْمَرَ فِيهِ كُلُّ مَا يَحْتَاجُهُ مِنْ مَرْفُوعٍ أَوْ مَنْصُوبٍ مُطَابِقٍ لِلظَّاهِرِ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّنْكِيرِ وَفُرُوعِهِمَا؛ لِأَنَّهُ يَفْسِرُهُ، وَالْمُطَابَقَةُ بَيْنَ الْمَفْسَرِ وَالْمَفْسُورِ مُلْتَزِمَةٌ، فَنَقُولُ: قَامَ وَقَعَدَ أَخَوَاكَ، وَقَعَدَ وَضَرَبْتُهُمَا أَخَوَاكَ، وَمَضَى وَمَرَرْتُ بِهِمَا أَخَوَاكَ، وَلَا مُحْذَرٍ فِيهِ؛ لِعَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَى مُتَقَدِّمِ رَتَبَةٍ وَإِنْ كَانَ الْمَرْجِعُ مُتَأَخِّرًا^(١) لَفْظًا؛ لَكُونِهِ مَعْمُولًا لِلأَوَّلِ فَحَقُّهُ أَنْ يَلِيَهُ.

وَبَعْضُهُمْ^(٢) يُجِيزُ حَذْفَ غَيْرِ الْمَرْفُوعِ؛ لَكُونِهِ فَضْلَةً مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِ عَاتِكَةَ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ^(٣):

[٣٢٩] بَعَاظُ يُعِشِي النَّاطِرِي نَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شَعَاغَهُ

وَهُوَ ضَرُورَةٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ^(٤)؛ لِأَنَّ فِي الْحَذْفِ تَهْيِئَةَ الْعَامِلِ لِلْعَمَلِ وَقَطْعَهُ بِلَا مَعَارِضٍ^(٥).

وَهَذَا الْإِضْمَارُ إِنَّمَا يَجِبُ إِذَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ، وَإِلَّا وَجِبَ الْإِظْهَارُ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الضَّمِيرُ خَبْرًا عَمَّا يَخَالِفُ الْمَفْسَرِ وَهُوَ الْمُتَنَازِعُ فِيهِ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّنْكِيرِ وَفُرُوعِهِمَا نَحْوُ: حَسْبَنِي وَحَسْبُتُهُمَا مَنْطَلَقَيْنِ الزَّيْدَانِ مَنْطَلَقًا، وَذَلِكَ أَنَّ (حَسْبَنِي) وَ(حَسْبُتُهُمَا) تَنَازَعَا (مَنْطَلَقًا) فَأُعْمِلَ فِيهِ (حَسْبَنِي) فَوَجِبَ إِظْهَارُ الْمَفْعُولِ الثَّانِي لـ (حَسْبُتُهُمَا) وَهُوَ (مَنْطَلَقَيْنِ)؛ لِامْتِنَاعِ إِضْمَارِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أُضْمِرَ مَفْرَدًا قَصْدًا لِتَطَابُقِ مَرْجِعِهِ خَالَفَ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ، وَإِنْ أُضْمِرَ مِثْنَى طَلَبًا لِتَطَابُقِ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ - إِذْ هُمَا مُبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ فِي الْأَصْلِ - خَالَفَ مَرْجِعَهُ، وَلَا يَجُوزُ ارْتِكَابُ الْحَذْفِ فِيهِ؛ لَكُونِهِ ثَانِي مَفْعُولِي (حَسْبُتْ) وَهُوَ مُحْذَرٌ، وَهَذَا مَا هُوَ لِلْمَشْهُورِ^(٦). وَخَالَفَ فِي (الْأَوْضَحِ) فَلَمْ يُسَلِّمْ أَنْ تَكُونَ الْمَسْأَلَةُ مِنْ بَابِ التَّنَازُعِ^(٧)، تَبَعًا

(١) - مُتَأَخِّرٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٢) - نُسِبَ هَذَا الْقَوْلُ لِلْسِيرَافِيِّ، هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ، يَنْظُرُ: شَرْحُ النَّسْهِيلِ: ١٧٢/٢.

(٣) - مِنْ مَجْزُوءِ الْكَامِلِ، وَهُوَ لَهَا فِي: شَرْحِ اللَّحْمَةِ الْبَدْرِيَّةِ: ١١٦/٢، وَالْمَقَاصِدِ النُّحَوِيَّةِ: ١٠١٥/٣، وَشَرْحِ أَبْيَاتِ مَغْنِي اللَّيْلِبِ: ٢٨٣/٧.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: حَذْفُ الضَّمِيرِ الْفَضْلَةَ الْمَعْمُولِ لِلْفِعْلِ (لَمَحُوا)، وَأَصْلُهُ: إِذَا هُمْ لَمَحُوهُ.

(٤) - تَابَعَ الْأَزْهَرِيُّ فِي نِسْبَةِ هَذَا الرَّأْيِ لِلْجُمْهُورِ، وَفِي هَذِهِ النِّسْبَةِ نَظَرٌ، فَقَدْ ذَهَبَ ابْنُ عَصْفُورٍ إِلَى أَنَّ حَذْفَ الضَّمِيرِ هُنَا ضَرُورَةٌ، وَلَمْ يَصْرُحْ بِأَنَّهُ رَأْيُ الْجُمْهُورِ؛ لِذَلِكَ نَسَبَهُ أَبُو حَيَّانٍ إِلَى أَصْحَابِهِ. يَنْظُرُ: شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٦١٦/١، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٩٤/٧، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ: ١٧٤/٢، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٤٨٤/١.

(٥) - يَنْظُرُ: أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ: ١٧٤/٢.

(٦) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ: ٣٤٥/١، وَالتُّحْفَةُ لِابْنِ مَالِكٍ: ١٢٥، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ: ٢٠٥-٢٠٦.

(٧) - نَقَلَ عَبْدُ الْقَادِرِ الْمَكِّيُّ وَخَالِدُ الْأَزْهَرِيُّ قَوْلَ ابْنِ هَشَامٍ: ((وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي فَسَادُ دَعْوَى التَّنَازُعِ فِي (الْأَخْوِينِ)؛ لِأَنَّ (يَظُنُّنِي) لَا يَطْلُبُهُ، لِكَوْنِهِ مِثْنَى وَالْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ مَفْرَدٌ)). شَرْحُ التَّصْرِيحِ: ١٨٠/٢. وَالَّذِي فِي النُّسخِ الْمَطْبُوعَةِ قَوْلُهُ: ((وَلَمْ يَظْهَرُ لِي فَسَادُ دَعْوَى التَّنَازُعِ (...)). وَهُوَ تَحْرِيفٌ وَقَعَ فِيهِ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ مَحْيِي الدِّينِ عَبْدُ الْحَمِيدِ وَتَابَعَهُ عَلَيْهِ الْآخَرُونَ فِي بَقِيَّةِ طَبْعَاتِ الْكِتَابِ، فَقَدْ رَجَعْتُ إِلَى مَجْمُوعَةٍ مِنْ مَخْطُوطَاتٍ أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ، وَمِنْهَا نَسْخَةٌ نُسَخْتُ سَنَةَ (٧٨٠هـ) (مَكْتَبَةُ مَجْلِسِ الشُّرَى بِرَقْمِ (١٦٢٩))، وَالْعِبَارَةُ فِيهَا جَمِيعًا: ((وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي فَسَادُ دَعْوَى التَّنَازُعِ (...)).

تبعاً لجماعةٍ من المحققين^(١)؛ وذلك لأنَّ العاملين لا يتوجَّهان إلى أمرٍ واحدٍ؛ لأنَّ الأولَ يَقْتَضِي مفعولاً مفرداً والثاني مفعولاً مثنيً فانْتَقَى شرطُ التَّنَازُعِ، وهو كَوْنُ المَتَنَازِعِ مطلوباً لكلِّ من العاملين من حيثُ المعنى، فيَنْتَقِي التَّنَازُعُ ضرورةً.

والأولى أَنْ يُقَالَ: إِنَّ التَّنَازُعَ فِيهِ صَحِيحٌ لَكِنْ بِاعْتِبَارِ كَوْنِ (مَنْطَلَقَيْنِ) مثلاً في نحوِ المثالِ المذكورِ مفعولاً ثانيًا مع قطعِ النَّظَرِ عن كونه مفرداً أو مثنيً، وَأَنْتَ لَا تَنْطِقُ بِهِ مفرداً إِلَّا بَعْدَ الْحُكْمِ بِهِ لِلأَوَّلِ، وَلَا مَثْنً إِلَّا بَعْدَ الْحُكْمِ بِهِ لِلثَّانِي، وَإِذَا نَطَقْتَ بِهِ مفرداً بَطَلَ كَوْنُ الثَّانِي يَطْلُبُهُ، وَمِنْ هُنَا ظَهَرَ لِلْمَصْنُفِ فسادُ دعوى التَّنَازُعِ، وَلَوْ نَظَرَ إِلَيْهِ مِنْ جِهَةٍ كَوْنِهِ مفعولاً ثانيًا مع قطعِ النَّظَرِ عَمَّا يَقْتَضِيهِ كُلُّ مِنَ الْعَامِلَيْنِ لَمَا نَزَعَ فِي صَحَّةِ التَّنَازُعِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَامِلَيْنِ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا يَطْلُبُ مَرْفُوعًا، وَالثَّانِي يَطْلُبُ مَنْصُوبًا فَتَنَازَعُ فِيهِ صَحِيحٌ، لَكِنْ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْإِعْرَابِ فَإِنَّكَ إِنْ أَعْرَبْتَهُ بِالرَّفْعِ بَطَلَ كَوْنُ الثَّانِي يَطْلُبُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَطْلُبُ إِلَّا مَنْصُوبًا، وَإِنْ أَعْرَبْتَهُ بِالنَّصْبِ بَطَلَ كَوْنُ الْأَوَّلِ يَطْلُبُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَطْلُبُ إِلَّا مَرْفُوعًا وَذَلِكَ نَحْوُ: أَكْرَمَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا، أَوْ زَيْدًا، وَهَذَا مِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ أَنَّهُ مِنَ التَّنَازُعِ، هَكَذَا قَرَّرَهُ الْمَالِكِيُّ^(٢) فِي (حَاشِيَةِ الْأَوْضَحِ)^(٣)، وَهُوَ جَدِيرٌ بِالْقَبُولِ، وَيُرْشِدُكَ إِلَيْهِ قَوْلُ الْفَاضِلِ الْهِنْدِيِّ^(٤): إِنَّ التَّنَازُعَ فِي الْقَلْبِ، وَأَمَّا بَعْدَ التَّرْكِيبِ فَلَا تَنَازُعَ^(٥).

وَإِنْ أَعْمَلْتَ الثَّانِي مِنَ الْمُتَنَازِعِينَ وَجِبَ أَنْ تُضْمَرَ مَرْفُوعُهُ فَقَطْ فَاعِلًا كَانَ أَوْ نَائِبُهُ مُطَابِقًا لِلظَّاهِرِ فِي الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَفِرْعَوْعِهِمَا^(٦) لَمَّا مَرَّ^(٧) فَتَقُولُ: ضَرْبُونِي وَضَرْبْتُ قَوْمَكَ، هَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ^(٨)، وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيَمْنَعُونَ نَحْوَ الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ؛ لِاسْتِزْلَامِهِ الْإِضْمَارَ قَبْلَ الذِّكْرِ، الذِّكْرُ،

(١) - ينظر: الفوائد الصَّيَانِيَّة: ٢٦٨/١، والحدائق النَّدِيَّة: ٤٠١/٢.

(٢) - عَبْدُ الْقَادِرِ بْنُ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، مَحْيِي الدِّينِ الْأَنْصَارِيُّ السَّعْدِيُّ الْمَالِكِيُّ، عَالِمٌ فَقِيهٌ، مَفْسِّرٌ، نَحْوِيٌّ، وَلَدَ فِي مَكَّةَ الْمَكْرَمَةِ وَنَشَأَ فِيهَا، وَتَصَدَّرَ فِيهَا لِلإِفْتَاءِ وَتَدْرِيسِ الْفِقْهِ وَالتَّفْسِيرِ وَالْعَرَبِيَّةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، مِنْ مَوْثِقَاتِهِ: هَدَايَةُ السَّبِيلِ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ لَمْ يَنْتَمْ، وَحَاشِيَّةٌ عَلَى شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمَكُودِيِّ، وَحَاشِيَّةٌ عَلَى التَّوْضِيحِ، تَوَفِّيَ سَنَةَ (٨٨٠هـ). تنظر: الضَّوءُ اللَّامِعُ لِأَهْلِ الْقُرْنِ الثَّاسِعِ: ٢٨٣/٤، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاة: ١٠٤/٢.

(٣) - ينظر: رَفْعُ السُّتُورِ وَالْأَرَائِكُ عَنْ مَخْبَآتِ أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ: ٢٢٦/١.

(٤) - أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ، شَهَابُ الدِّينِ الزَّوَالِيُّ الْهِنْدِيُّ الدَّوْلَتِ أَبَادِيٌّ، يَلْقَبُ بِمَلِكِ الْعِلْمَاءِ، مَفْسِّرٌ نَحْوِيٌّ بِلَاغِيٍّ، نَشَأَ فِي دَوْلَتِ أَبَادٍ وَوَلِيَ الْقَضَاءَ، مِنْ مَوْثِقَاتِهِ: الْإِرْشَادُ فِي النَّحْوِ، وَالْمَعَاوِيَّةُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَّةِ، وَشَرْحُ قَصِيدَةِ بَانَتِ سَعَادٍ، تَوَفِّيَ فِي جُونَفُورٍ سَنَةَ (٨٤٩هـ). ينظر: الْأَعْلَامُ: ١٨٧/١، وَمَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ: ٢٤٥/١.

(٥) - ينظر: الْمَعَاوِيَّةُ فِي شَرْحِ كَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ: ١٦١.

(٦) - وَفِرْعَوْعُهُمَا، وَالصَّوَابُ مَا أَتْبَعْتُهُ؛ لِأَنَّ فِرْعَ التَّذْكِيرِ التَّأْنِيثُ، وَفِرْعَا الْإِفْرَادِ الْمُثْنَى وَالْجَمْعُ.

(٧) - لِأَنَّ الظَّاهَرَ مَفْسِّرٌ لِلْمُضْمَرِ فَتَجِبُ الْمُطَابَقَةُ، وَقَدْ مَرَّ هَذَا التَّعْلِيلُ آنَفًا.

(٨) - ينظر: كِتَابُ سَيَبَوِيهِ: ٧٩/١، وَشَرْحُ السِّيرَافِيِّ: ١٧٦/٣، وَالْبَابُ لِلْعَكْبَرِيِّ: ١٥٣/١، وَشَرْحُ الْمِفْصَلِ:

١٨٠/١، وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ٤٤١/١.

فالكسائي^(١) وجماعة^(٢) يوجبون /و٨٣/ حذف الفاعل الأول؛ للدلالة عليه تمسكاً بظاهر قوله^(٣):
 [٣٣٠] تَعَقَّقَ بِالْأَرطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رجالٌ فَبَذَتْ^(٤) نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ
 قال الأزهري: ويمكن أن يجاب عنه بأنه أعمل الثاني، ولم يقل: تَعَقَّقُوا، على لفظ الجمع؛ لأنه يجوز
 أن ينوي مفرداً على مذهب البصريين باعتبار تأويله بـ(المذكور)^(٥).
 والفراء يوجب إعمال الأول فراراً من حذف الفاعل ومن الإضمار قبل الذكر^(٦)، وعنه قول آخر
 حكاه في (البسيط) أنه يقتصر في مثل ذلك على السماع ولا يكون قياساً^(٧).
 قال نجم الأئمة: والنقل صحيح عن الفراء في مثل هذا أن الثاني إن طلب أيضاً الفاعلية نحو:
 ضَرَبَ وَأَكْرَمَ زَيْدٌ، جاز أن يعمل العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلاً لفعلين، لكن اجتماع
 المؤثرين التامين على مؤثر واحد مدلول على فسادِه في الأصول، وهم يجرون عوامل النحو
 كالمؤثرات الحقيقية، قال^(٨): وجاز أن يؤتى بفاعل الأول ضميراً بعد المتنازع نحو: ضربتني وأكرمتُ
 زيداً هو، تعين عنده الإتيان بالضمير بعد المتنازع كما رأيت، كل هذا حذراً مما لزم البصريين
 والكسائي من الإضمار قبل الذكر وحذف الفاعل^(٩)، انتهى.
 والصحيح ما ذهب إليه البصريون بشهادة السماع حكى سيبويه: ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ^(١٠)،
 وقال الشاعر^(١):

- (١) - تنظر نسبة هذا الرأي للكسائي في: شرح السيرافي: ١٧٤/٣، والبصريات: ٥٢٧/١، وشرح المفصل:
 ١٨٠/١، والإيضاح في شرح المفصل: ١٣٠/١، والكافي في شرح الهادي: ٤٤١/١.
 (٢) - تابع الكسائي على هذا القول هشام الضرير وابن مضاء والسهيلى. ينظر: الرد على النحاة: ٩٥، والتذييل
 والتكميل: ١٠٣/٧، وأوضح المسالك: ١٧٦/٢.
 (٣) - من الطويل، وهو لعلقة الفحل في: ديوانه: ١٢، والرد على النحاة: ٩٥، والمقاصد الشافية: ١٩٤/٣،
 والمقاصد النحوية: ١٠١٩/٣، وللنابغة في: شرح الجمل لابن عصفور: ٦١٩/١.
 والشاهد فيه: حذف فاعل العامل الأول (تعقق) وجوباً على وفق مذهب الكسائي؛ حذراً من الإضمار قبل
 الذكر، وأعمل العامل الثاني (أرادها) في (رجال).
 (٤) - فبذن، وهو تصحيف.
 (٥) - ينظر: شرح التصريح: ٤٨٥/١.
 (٦) - تنظر نسبة هذا الرأي للفراء في: شرح السيرافي: ١٧٤/٣، وشرح المفصل: ١٨٠/١، والكافي في شرح
 الهادي: ٤٤١/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٦١٧/١، وشرح السهيلى: ١٧٤/٢.
 (٧) - تنظر الحكاية عن ابن العلق في البسيط في: التذييل والتكميل: ١٠٢/٧.
 (٨) - أي: الفراء فيما نقل عنه ابن مالك. ينظر: شرح السهيلى: ١٧٤/٢.
 (٩) - ينظر: شرح الرضي: ٢٠١-٢٠٢/١.
 (١٠) - كتاب سيبويه: ٧٩/١.

[٣٣١] جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ إِنَّنِي لَغَيْرُ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمَلٌ
وَقَالَ الْآخِرُ^(٢):

[٣٣٢] هَوَيْنِي وَهَوَيْتُ الْغَانِيَاتِ إِلَى أَنْ شَبْتُ فَانصَرَفَتْ عَنْهُنَّ أَمَالِي^(٣)
وَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ عَنِ الْعَرَبِ وَجِبَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ.

وَأَفْهَمَ كَلَامُ الْمَصْنُفِ أَنَّهُ يَجِبُ حَذْفُ غَيْرِ الْمَرْفُوعِ^(٤)، وَهُوَ الْمَنْصُوبُ لَفْظًا أَوْ مُحَلًّا، وَهُوَ كَذَلِكَ
إِنْ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ كَضَرَبْتُ وَضَرَبْتَنِي زَيْدٌ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ، وَلَا يَجُوزُ إِضْمَارُهُ؛ لِئَلَّا يَلْزَمَ الْإِضْمَارُ
قَبْلَ الذِّكْرِ، وَذَلِكَ إِنَّمَا ارْتِكَابُهُ لِلضَّرُورَةِ؛ اجْتِنَابًا لِحَذْفِ الْعِمْدَةِ، وَأَمَّا الْمَنْصُوبُ فَهُوَ فَضْلَةٌ يَسْتُغْنَى
عَنْهُ فَيَجِبُ حَذْفُهُ، فَإِنْ لَمْ يُسْتَغْنَ عَنْهُ بِأَنْ أَوْقَعَ حَذْفُهُ فِي لَبْسٍ وَجِبَ إِضْمَارُهُ مُؤَخَّرًا^(٥) فِي نَحْوِ:
رَغِبْتُ وَرَغِبَ فِي زَيْدٍ عَنْهُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْمَتْبَادَ مِنْ (رَغِبْتُ) إِنَّمَا هُوَ رَغِبْتِي فِي زَيْدٍ بِقَرِينَةٍ مَعْمُولِ
الْفِعْلِ الثَّانِي مَعَ أَنَّ الْمَرَادَ رَغِبْتِي عَنْ زَيْدٍ، أَمَّا لَوْ أُريدَ: رَغِبْتُ فِي زَيْدٍ، جَازَ الْحَذْفُ إِذْ لَا لَبْسَ؛ لِأَنَّ
الَّذِي يَتْبَادَرُ حِينَئِذٍ هُوَ الْمَرَادُ. وَيَجِبُ كَذَا إِضْمَارُهُ مُؤَخَّرًا إِنْ كَانَ عِمْدَةً فِي الْأَصْلِ بِأَنْ كَانَ الْعَامِلُ
مِنْ بَابِ (كَانَ) أَوْ (ظَنَّ) نَحْوُ: كُنْتُ وَكَانَ زَيْدٌ صَدِيقًا إِيَّاهُ، وَظَنَنْتِي وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا إِيَّاهُ، لَكِنْ
صَحَّ فِي (الْأَوْضَحِ) جَوَازُ حَذْفِهِ فِي بَابِ (ظَنَّ) دُونَ (كَانَ)^(٦)، قَالَ: لِأَنَّهُ حُذِفَ لِدَلِيلِ^(٧)، وَهُوَ جَائِزٌ
فَلْيَتَأَمَّلْ. وَلَيْسَ^(٨) مِنْ بَابِ التَّنَازُعِ^(٩) قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ^(١٠):

(١) - مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ بِلَا نَسْبَةٍ فِي: شَرْحِ التَّسْهِيلِ: ١/١٦٣، وَ ٢/١٧٠، وَشَرْحِ ابْنِ النَّاطِمِ: ١٨٧، وَتَخْلِيصُ
الشَّوَاهِدِ: ٥١٥، وَالْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ: ٣/١٠١٧، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٢/٨٧٤.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إِعْمَالُ الْعَامِلِ الْأَوَّلِ (جَفَوْنِي) فِي الضَّمِيرِ (وَإِلَى الْجَمَاعَةِ)، لِإِعْمَالِ الثَّانِي (لَمْ أَجِفْ) فِي
الْمَعْمُولِ الْمَتَّأَخِّرِ (الْأَخْلَاءِ).

(٢) - مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ بِلَا نَسْبَةٍ فِي: شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ٢/٦٤٥، وَشَرْحِ ابْنِ النَّاطِمِ: ١٨٧، وَتَخْلِيصُ
الشَّوَاهِدِ: ٥١٥، وَالْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ: ٣/١٠٣٠.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إِعْمَالُ الْعَامِلِ الْأَوَّلِ (هَوَيْنِي) فِي الضَّمِيرِ (نُونَ النِّسْوَةِ)، لِإِعْمَالِ الثَّانِي (وَهَوَيْتُ) فِي الْمَعْمُولِ
الْمَتَّأَخِّرِ (الْغَانِيَاتِ).

(٣) - فِي الْمَخْطُوطِ: هَوَيْنِي وَهَوَيْتُ الْغَالِنَاتِ إِلَى أَنْ شَبْتُ فَانصَرَفَتْ عَنْهُنَّ لَيْلِي
وَفِيهِ تَحْرِيفَاتٌ بَيِّنَةٌ لَا يَسْتَقِيمُ بِهَا مَعْنَى وَلَا وَزْنٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ مِنْ مَصَادِرِ الْبَيْتِ.

(٤) - وَجُوبَ حَذْفِهِ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، وَلَمْ يُوْجِبْهُ ابْنُ مَالِكٍ بَلْ جَعَلَهُ أَوَّلَى. يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٢/١٧٢.

(٥) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٢/١٧٣، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكُ: ٢/١٧٧، وَمَجِيبُ النَّدَا: ٢/١٢٩.

(٦) - ذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ فِي حَالِ كَانِ الْعَامِلِ مِنْ بَابِي (ظَنَّ) وَ(كَانَ) إِضْمَارَ الْمَعْمُولِ مُؤَخَّرًا، أَوْ إِضْمَارَهُ مُقَدَّمًا، أَوْ
إِظْهَارَهُ أَوْ حَذْفَهُ، وَلَمْ يَخْصْ جَوَازَ الْحَذْفِ بِبَابِ (ظَنَّ) دُونَ بَابِ (كَانَ). يَنْظُرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ: ٢/١٧٧.

(٧) - أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ: ٢/١٧٧، وَقَدْ تَابَعَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي هَذَا الْمَذْهَبِ. يَنْظُرُ: شَرْحُ الْجَمَلِ: ١/٦١٧.

(٨) - أَوْ لَيْسَ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٩) - يَنْظُرُ الْكَلَامُ فِي نَقْيِ التَّنَازُعِ عَنِ الْبَيْتِ فِي: كِتَابِ سَيَبُويَه: ١/٧٩، وَالْمَقْتَضِبُ: ٤/٧٦، وَشَرْحُ السِّيرَافِيِّ:
٣/١٧٧، وَاللِّبَابُ لِلْعَبْرِيِّ: ١/١٥٦، وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ١/٤٤٠، وَالْمَوْشَّحُ: ١/٨٤.

[٣٣٣] ولو أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ
لَأَنَّ شَرْطَ هَذَا الْبَابِ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلَانِ مُتَوَجِّهَيْنِ إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ كَمَا قَدَّمْنَا، وَلَوْ وَجَّهْنَا (كَفَانِي وَلَمْ
أَطْلُبْ) لَزِمَ التَّنَاقُضُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ (لَوْ) تَدُلُّ عَلَى انْتِفَاءِ الْجَزَاءِ لَانْتِفَاءِ الشَّرْطِ فَيَلْزِمُ كَوْنَ الْمُثَبَّتِ فِي
سِيَاقِهَا وَسِيَاقِ جَوَابِهَا مَنْفِيًّا وَالنَّفْيُ فِيهَا مُثَبَّتًا ضَرُورَةً أَنَّ انْتِفَاءَ الْإِثْبَاتِ يَسْتَلْزِمُ النَّفْيَ وَانْتِفَاءُ النَّفْيِ
يَسْتَلْزِمُ الْإِثْبَاتَ فَيَكُونُ السَّعْيُ لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ مَنْفِيًّا / ٨٣ / إِذْ هُوَ مُثَبَّتٌ فِي سِيَاقِ (لَوْ)، وَلَوْ وَجَّهَ (وَلَمْ
أَطْلُبْ) إِلَى (قَلِيلٍ) كَانَ أَطْلُبُ الْقَلِيلَ مُثَبَّتًا؛ إِذْ هُوَ مَنْفِيٌّ فِي سِيَاقِ جَوَابِ (لَوْ) وَهَمَّا وَاحِدٌ فِي الْمَعْنَى؛
لَأَنَّ السَّعْيَ هُوَ الطَّلُبُ وَالْأَدْنَى هُوَ الْقَلِيلُ فَيُؤَدِّي إِلَى إِثْبَاتِ الشَّيْءِ وَنَفْيِهِ فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ فِي وَقْتٍ
وَاحِدٍ فَيَتَعَيَّنُ أَنَّ يَكُونُ مَفْعُولُ (أَطْلُبْ) مُحذُوفًا، وَتَقْدِيرُهُ: وَلَمْ أَطْلُبِ الْمَجْدَ وَنَحْوَهُ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ
بَعْدُ:

[٣٣٤] وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلُ أَمَثَالِي
وَلَيْسَ مِنْ بَابِ التَّنَازُعِ أَيْضًا قَوْلُهُ^(٢):

[٣٣٥] مَا صَابَ قَلْبِي وَأَضْنَاهُ وَتَيَّمَهُ إِلَّا كَوَاعِبُ مِنْ ذُهِلَ بِنِ شَيْبَانَا
فَإِنَّ كُلَّ اسْمٍ مَرْفُوعٍ بَعْدَ (إِلَّا) لَا يَصِحُّ فِيهِ التَّنَازُعُ عَلَى الْأَصَحِّ^(٣)؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْهُ لَزِمَ إِخْلَاءُ الْمُلْغَى
مِنَ الْإِيجَابِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِيهِ ضَمِيرٌ رَاجِعٌ إِلَى الْفَاعِلِ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يَنْتَفِي عَنْ الْمَذْكُورِ بَعْدَ
(إِلَّا) وَالْقَصْدُ حَصْرُهُ فِيهِ، وَلَزِمَ فِي: مَا قَامَ وَقَعْدًا إِلَّا أَنَا، إِعَادَةُ ضَمِيرِ غَائِبٍ عَلَى حَاضِرٍ فَيَكُونُ مِمَّا
خُذِفَ فِيهِ الْفَاعِلُ لَفْظًا؛ اِكْتِفَاءً بِقَصْدِهِ وَدَلَالَةِ الْمَعْنَى وَالِاسْتِثْنَاءِ عَلَيْهِ^(٤)، وَتَقْدِيرُهُ: مَا قَامَ أَحَدٌ [وَقَعْدًا]
إِلَّا أَنَا.
تَنْبِيْهُ:

اشْتَرَطَ فِي (الْمُغْنِي) ^(٥) لَصَحَّةِ التَّنَازُعِ كَوْنَ الْمَعْمُولِ غَيْرَ سَبَبِيٍّ مَرْفُوعٍ^(٦)؛ لِيُخْرِجَ نَحْوُ قَوْلِ كُثَيْرٍ^(١):

(١) - من الطَّوِيلِ، وَهُوَ لَهُ فِي: دِيَوَانِهِ: ٣٩، وَكِتَابِ سَبِيئِيهِ: ٧٩/١، وَإِبْصَاحِ شَوَاهِدِ الْإِبْصَاحِ: ١٠٥/١،
وَالْمَقَاصِدِ النَّحْوِيَّةِ: ١٠٣٢/٣، وَشَرْحِ شَوَاهِدِ الْمُغْنِي: ٣٤٢/١، وَ٦٤٢/٢، وَخَزَانَةِ الْأَدَبِ: ٣٢٨/١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: كَوْنُ (كَفَانِي) وَ(لَمْ أَطْلُبْ) لَمْ يَتَنَازَعَا مَعْمُولًا وَاحِدًا.

(٢) - من البسيط، وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي: شَرْحِ التَّسْهِيلِ: ١٧٦/٢، وَالتَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ: ١٠٧/٧، وَالْجَنَى الدَّانِي:
٢٨٧، وَشَرْحِ التَّصْرِيحِ: ٤٨٢/١، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ: ١٢٣/٣.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: كَوْنُ (صَابَ) وَ(أَضْنَاهُ) وَ(تَيَّمَهُ) غَيْرَ عَامِلَةٍ فِي مَا بَعْدَ (إِلَّا) عَلَى مَا بَيَّنَّهُ السَّيِّدُ الشَّارِحُ.

(٣) - وَذَهَبَ بَعْضُ النَّحْوِيِّينَ إِلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّنَازُعِ. يَنْظُرُ: التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلِ: ١٠٧/٧، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ
لِلْمُرَادِيِّ: ٤٥٥، وَحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ: ٢٣٧/٢.

(٤) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ لِلْمُرَادِيِّ: ٤٥٥.

(٥) - لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي مَغْنِي اللَّيْبِ.

(٦) - يَنْظُرُ: التَّسْهِيلُ: ٨٦، وَالتَّعْلِيقَةُ عَلَى الْمُقَرَّبِ: ٣٨٢.

[٣٣٦] قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَاقَى ^(٢) غَرِيمَهُ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مَعْنَى غَرِيمُهَا
لأنَّه لو قُصِدَ فِيهِ إِلَى التَّنَازُعِ لَأُسْنَدُ ^(٣) أَحَدُ الْعَامِلِينَ إِلَى السَّبَبِيِّ الَّذِي هُوَ (غَرِيمُهَا) وَالْآخِرُ إِلَى
ضَمِيرِهِ فَيَلْزَمُ عَدَمُ ارْتِبَاطِ الْمَهْمَلِ بِالْمَبْتَدَأِ؛ لأنَّه لم يرفعْ ضَمِيرُهُ وَلَا مَا التَّبَسُّ بِضَمِيرِهِ فَيَحْمَلُ مِثْلُ ذَلِكَ
عَلَى أَنَّ الْمَتَأَخَّرَ مَبْتَدَأٌ مَخْبَرٌ عَنْهُ بِالْعَامِلِينَ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَفِي كُلِّ مِنْهُمَا ضَمِيرٌ، وَهُمَا وَمَا بَعْدَهُمَا خَبَرٌ
عَنِ الْأَوَّلِ ^(٤).

بِخِلَافِ السَّبَبِيِّ غَيْرِ الْمَرْفُوعِ نَحْوُ: زَيْدٌ ضَرَبَ وَأَكْرَمَ أَخَاهُ، وَاعْتَرِضَ الْأَوَّلُ بِأَنَّ عَوْدَ الضَّمِيرِ
مِنَ الْمَهْمَلِ عَلَى الْأِسْمِ الْمُشْتَمِلِ عَلَى ضَمِيرِ الْمَبْتَدَأِ حَاصِلٌ فِيهِ التَّلَبُّسُ وَالْإِرْتِبَاطُ، وَالثَّانِي بِأَنَّ مَا
عُلِّلَ بِهِ امْتِنَاعُ التَّنَازُعِ فِي الْأَوَّلِ جَارٍ أَيْضًا فِي الثَّانِي نَحْوُ: زَيْدٌ ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ إِيَّاهُ ^(٥)؛ وَلِأَنَّ أَحَدَ
الْعَامِلِينَ يَعْمَلُ فِي السَّبَبِيِّ، وَالْمَهْمَلُ يَعْمَلُ فِي ضَمِيرِهِ فَيَلْزَمُ عَدَمُ ارْتِبَاطِ نَاصِبِ ^(٦) الضَّمِيرِ بِالْمَبْتَدَأِ
فَلَا مَعْنَى لِنَقْيِيدِ السَّبَبِيِّ بِالْمَرْفُوعِ ^(٧)، وَلَمْ يَشْتَرَطْ أَكْثَرُهُمْ هَذَا الشَّرْطَ.

(١) - مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لَهُ فِي: دِيَوَانِهِ: ١٤٣، وَالبَصْرِيَّاتِ: ٥٢٤/١، وَشرح شواهد الإيضاح: ٩٠، وإيضاح
شواهد الإيضاح: ١٠١/١، وَالْمَقَاصِدُ النُّحْوِيَّةُ: ١٠١٠/٣، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٢٢٣/٥.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: عَدَمُ كَوْنِ (مَمْطُولٌ مَعْنَى غَرِيمُهَا) مِنَ التَّنَازُعِ؛ لِأَنَّ الْمَعْمُولَ (غَرِيمُهَا) سَبَبِيٌّ مَرْفُوعٌ.

(٢) - كَذَا فِي الْمَخْطُوطِ، وَفِي مَصَادِرِ الْبَيْتِ: فَوْقَى.

(٣) - لَأُسْنَدًا، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٤) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ١٦٦/٢، وَالْمَوْشَّحُ: ٧١/١، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٧١/٧، وَشرح الألفيَّة للمرادي:
٣٠٦/١.

(٥) - يَنْظُرُ: حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ: ١٤٧/٢.

(٦) - نَائِبٌ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٧) - يَنْظُرُ: شَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ لِلْجَوْجَرِيِّ: ٧٤١/٢، وَشرح التَّصْرِيحِ: ٤٨١/١.

ص باب: المفعول منصوب، وهو خمسة:

ش: هذا باب معقود لذكر المنصوبات وهي ثمانية بالاستقراء، ولما كان الأصل منها هو المفاعيل الخمسة قدّمها على غيرها، وأشار إلى أنّ المفعول حكمه النصب كما أنّ الفاعل حكمه الرفع، والسير في ذلك أنّ الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد بخلاف المفعول فإنه يكون له مفاعيل، والرفع أثقل والنصب أخف فأعطوا الأثقل^(١) الأقل والأكثر الأخف؛ ليكون ثقل^(٢) الرفع معادلاً لقلّة الفاعل، وخفّة النصب معادلاً لكثرة المفعول^(٣)، والضّمي من قوله: وهو، راجع إلى المفعول المراد به الجنس فلذا أخبر عنه بـ(خمسة)، وصحّ الإخبار بالجمع عن المفرد لأنّ المقصود التقسيم فإنّهُ نظير: الكلمة اسم، وفعل، وحرف، فسقط ما توهم من أنّ إرادة الجنس لا تصحّ الإخبار وإلا جاز: الرجل^(٤) ثلاثة، ووجه السقوط أنّ عدم الصّحة هذا لعدم إرادة التقسيم ألا ترى إلى صحّة: الرجل ثلاثة عربي، ورومي، وهندي، لإرادته^(٥)، فليفهم/و٨٤/.

وعدّ المفاعيل خمسة بناءً على المشهور وإلا ففيه مذاهب آخر^(٦) ذكرها المصنّف في الشّرح^(٧).

الشّرح^(٧).

(١) - لاثقل، والصواب ما أثبتّه.

(٢) - ثقلاً، والصواب ما أثبتّه.

(٣) - ينظر هذا التعليل ووجوه آخر في: علل النحو: ٢٩٦، واللباب للعكبري: ١٥٢/١، وشرح المفصل: ١٥٧/١-١٥٨.

(٤) - والا جار الزجل، وهو تصحيف.

(٥) - ينظر: حاشية يس: ٦٠٣/٢.

(٦) - نقص الرّجّاج منها المفعول معه، وجعله مفعول به على تقدير: سرتُ وجاوزتُ النيل، ونقص منها الكوفيون الكوفيون المفعول له وجعلوه من المفعول المطلق، وذكر أبو حيّان أنّ مذهبهم أنّه ليس للفعل إلا مفعول واحد هو المفعول به، وباقيها مشبهة بالمفعول به، وزاد السّيرافي المفعول منه نحو ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ (١٥٥) [الأعراف]؛ لأنّ المعنى: من قومه، وزاد الجوهري مفعولاً دونّه. ينظر: الكافي في شرح الهادي: ٦٠١/٢، وشرح التّسهيل: ٢٤٩/٢، والمحصل: ٣١٩/١، وارتشاف الصّرب: ١٣٥٣/٣.

(٧) - ينظر: شرح قطر النّدى: ٢٠١.

بَحْثُ الْمَفْعُولِ بِهِ

ص: الْمَفْعُولُ بِهِ، وَهُوَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ كَضَرَبْتُ زَيْدًا.

ش: هذا الأول من المفاعيل الخمسة، وهو المفعول به، وقدمه على غيره من المفاعيل؛ لكونه أكثرها استعمالاً وأشهرها وأمكنها في النصب؛ لشدة احتياجه إليه؛ لأنه الذي يلتبس لولا النصب بالفاعل^(١)، وأبهم ناصبه؛ لما مرّ في أول (بحث المضارع)^(٢)، وصرّح في (الأوضح) بأن ناصبه هو الفعل وحده^(٣)، وهو قول البصريين، وأما الكوفيون فاختلّفت أقوالهم فيه، فقال هشام: ناصبه الفاعل^(٤)، وقال وقال الفراء: كلاهما، وقال خلف الأحمر: المفعولية^(٥)، ولكل حجة، فحجة البصريين أن أصل العمل العمل للفعل، وحجة هشام أن ناصبه يدور مع الفاعل وجوداً وعدماً، والدوران يُفيد العلية، وحجة الفراء أن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر، وحجة خلف أن المفعول به صفة قائمة بذات المفعول ولفظ الفعل غير قائم به، وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها^(٦)، وردّ البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره.

وقد ضبط المفعول به بقوله: ما وقع عليه فعل الفاعل، تبعاً لابن الحاجب في (الكافية)^(٧)، وقد أورد عليه بأنه غير جامع لخروج نحو: ما ضربت زيدا^(٨)، ولا تضرب زيدا، وخلق الله العالم، إذ^(٩) الفعل لم يقع فيه على المفعول^(١٠)، وأجيب بأن المراد بوقوع الفعل تعلّقه بشيء بغير واسطة بحيث لا يعقل إلا بعد تعقل ذلك الشيء نفياً أو إثباتاً فيكون شاملاً لما ذكر ضرورة وكذا لنحو: عبدت الله، وشافهت زيدا، وأوجدت ضرباً، وضرب زيد عمراً مع كذبه^(١١)، وصح إطلاق الوقوع وإرادة التعلق لأنه

(١) - ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢١٢/١، والحدائق الندية: ٤٤١/١.

(٢) - لم أقف عليه في أول (بحث المضارع)، بل هو في (بحث النائب عن الفاعل):

(٣) - ينظر: أوضح المسالك: ١٥٧/٢.

(٤) - نسب أبو البركات الأنباري إلى هشام قولاً آخر هو أنك إذا قلت: ظننت زيدا قائماً، فأنت تنصب (زيداً) بالثناء، وتنصب (قائماً) بالظن. ونسب له الخبيصي وأبو حيّان ويحيى العلوي أن ناصبه الفاعل.

(٥) - ينظر الخلاف في: الإنصاف: ٧٢ م (١١)، والموشح: ١٤٥/١، والتذيل والتكميل: ٦/٧، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي: ٣٥٤-٣٥٥، والمقاصد الشافية: ١٣١-١٣٢.

(٦) - تنظر هذه الحجج والردود عليها في مصادر الهامش السابق وفي: شرح التصريح: ٤٦٣/١.

(٧) - الكافية في علم النحو: ١٨.

(٨) - زيد، والصواب ما أثبتّه.

(٩) - إذا، وهو تحريف، والصواب ما أثبتّه؛ ليناسب السياق.

(١٠) - ينظر: شرح الرضي: ٣٣٣/١، والبسيط في شرح الكافية: ٤٠٥-٤٠٦، والئكت للسيوطي: ٣٥٠/١.

(١١) - بهذا أجاب ابن الحاجب. ينظر: شرح المقدمة الكافية: ٤٠٥/٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٢١٢/١.

لا يَنفَكُ عَنْهُ فَكَأَنَّهُ لَازِمٌ لِلْوُقُوعِ، فَأُطْلِقَ الْمَلْزُومُ وَأُرِيدَ اللَّازِمُ، أَوْ يُقَالُ: إِنَّ وَقُوعَ الْفِعْلِ عَلَى الشَّيْءِ فِي عَرَفِ النُّحَاةِ عِبَارَةٌ عَنِ التَّعْلُقِ الْمَذْكُورِ، فَيَكُونُ إِرَادَةُ التَّعْلُقِ مِنَ الْوُقُوعِ حَقِيقَةً عَرَفِيَّةً. وَأُورِدَ أَيْضًا بِأَنَّهُ غَيْرُ مَانِعٍ لِدُخُولِ نَحْوِ: زَيْدٌ ضَرْبُهُ^(١)، وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْمَرَادَ مَا ذُكِرَ لِيَدُلَّ عَلَى مَا وَقَعَ الْفِعْلُ عَلَيْهِ، لَكِنَّهُ اخْتَصَرَ التَّعْرِيفَ لِلْعِلْمِ بِالْمَقْصُودِ، وَلَيْسَ زَيْدٌ - فِيمَا ذُكِرَ - ذُكِرَ لِيَدُلَّ عَلَيْهِ، بَلْ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ الْمَسْنُودُ إِلَيْهِ، فَاتَّقَ أَنْ الْإِسْنَادَ فِعْلٌ وَقَعَ عَلَى مَا هُوَ فِي الْمَعْنَى، فَتَوَهَّمَ أَنَّهُ مِثْلُهُ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَالْهَاءُ مِنْ قَوْلِكَ: زَيْدٌ ضَرْبُهُ، هِيَ الْمَذْكُورَةُ لَذَلِكَ^(٢)، وَهَذَا كَمَا إِذَا قُلْتَ: أَنَا ضَرْبُتُ، كَانَتْ (أَنَا) غَيْرَ مَذْكُورَةٍ لَتَدُلَّ عَلَى مَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ، بَلْ لِمَنْ يُسْنَدُ إِلَيْهِ، وَالتَّاءُ فِي (ضَرْبْتُ) هِيَ الْمَذْكُورَةُ لَتَدُلَّ عَلَى مَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ، وَلَمَّا اتَّقَى أَنَّ التَّاءَ فِي التَّعْلُقِ وَاحِدٌ تَوَهَّمَ أَنَّهَا عَلَى حَدٍّ وَاحِدٍ بِاعْتِبَارِ نِسْبَةِ الْفِعْلِ إِلَيْهِ.

وَالْمَرَادُ بِفِعْلِ الْفَاعِلِ فِعْلٌ^(٣) اعْتَبَرَ إِسْنَادُهُ إِلَى مَا هُوَ فَاعِلٌ حَقِيقَةً أَوْ حَكْمًا، فَخَرَجَ مِثْلُ (زَيْدٌ) فِي: ضَرْبِ زَيْدٍ، عَلَى صِيغَةِ الْمَجْهُولِ فَإِنَّهُ لَمْ يُعْتَبَرِ إِسْنَادُهُ إِلَى فَاعِلٍ، وَدَخَلَ (دَرْهَمًا) فِي: أُعْطِيَ زَيْدٌ دَرْهَمًا؛ لِأَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ فَاعِلُ الْفِعْلِ الْحُكْمِيِّ الْمَعْتَبَرِ إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَيْهِ، فَإِنَّ مَفْعُولَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ فِي حَكْمِ الْفَاعِلِ، وَبِمَا ذَكَّرْنَا تَظْهَرُ فَائِدَةُ ذِكْرِ الْفَاعِلِ، فَلَا يَرُدُّ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، كَانَ أَخْصَرَ^(٤)، عَلَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ ذَلِكَ تَبَادَرَ مِنْهُ الْفِعْلُ الْإِصْطِلَاحِيُّ؛ فَيَلْزَمُ خُرُوجُ مَفْعُولٍ غَيْرِ الْفِعْلِ، وَيَلْزَمُ الْمَسَامَحَةُ فِي إِسْنَادِ الْوُقُوعِ. وَنَقَضَ الرِّضِيُّ هَذَا التَّعْرِيفَ بِصَدَقِهِ عَلَى (عُمَرُ) فِي: اشْتَرَكِ زَيْدٌ وَعُمَرُ^(٥). وَأَشَارَ الصَّفْوِيُّ^(٦) إِلَى رَفْعِهِ بِجَعْلِ (مَا) فِي التَّعْرِيفِ عِبَارَةً عَنْ مَنْصُوبٍ^(٧).

(١) - لِأَنَّ (زَيْدٌ) هُنَا مَبْتَدَأٌ وَقَعَ فِعْلُ الْفَاعِلِ عَلَى ضَمِيرِهِ الْمُتَّصِلِ بِهِ الْفِعْلُ.

(٢) - يَنْظُرُ الرَّدُّ فِي: حَاشِيَةِ يَس: ٦٠٥/٢.

(٣) - الْمَرَادُ بِفِعْلِ الْفَاعِلِ الْمَصْدَرُ، فِي قَوْلِنَا: ضَرْبْتُ عُمَرَا، إِنَّمَا أَوْقَعْنَا (الضَّرْبَ) عَلَيْهِ، وَهَذَا تَفْسِيرُ ابْنِ يَعِيشَ، يَعِيشَ، وَهُوَ أَوْضَحُ وَأَخْصَرُ مِمَّا ذَكَرَهُ السَّيِّدُ الشَّارِحُ مُتَابِعًا فِيهِ ضِيَاءَ الدِّينِ الْجَامِيِّ. يَنْظُرُ: شَرْحُ الْمَفْصَلِ: ٢٩٣/١.

(٤) - يَنْظُرُ: الْفَوَائِدُ الصِّيَائِيَّةُ: ٣٢٠/١.

(٥) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرِّضِيِّ: ٣٣٣/١.

(٦) - عَيْسَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ (عَبِيدِ) اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ، السَّيِّدُ قُطْبُ الدِّينِ الصَّفْوِيُّ، وَصَفَهُ الْغَزِيُّ بِالْعَلَامَةِ الْمُحَقِّقِ الْمَدْقِقِ الْفَهَامَةِ، نَشَأَ فِي الْهِنْدِ وَتَعَلَّمَ بِهَا، ثُمَّ رَحَلَ إِلَى مَكَّةَ الْمَكْرَمَةِ وَجَاوَرَ بِهَا، ثُمَّ رَحَلَ لِبِلَادِ الشَّامِ وَزَارَ بَيْتَ الْمَقْدِسِ، وَرَحَلَ إِلَى تَرْكِيَا، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى مِصْرَ وَاسْتَوَظَنَ فِيهَا، مِنْ مَوْلَانِهِ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ لِابْنِ الْحَاجِبِ، رِسَالَةٌ فِي الْحَمْدَةِ، حَاشِيَةٌ عَلَى شَرْحِ الْجَامِيِّ لِلْكَافِيَةِ، وَغَيْرُهَا، تُوَفِّيَ سَنَةَ (٩٥٣هـ). تَنْظُرُ تَرْجَمَتُهُ فِي: شَذَرَاتُ الذَّهَبِ: ٤٢٧/١، وَالْكَوَاكِبُ السَّائِرَةُ: ٢٣٠/٢، وَمَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ: ٣٢/٨.

(٧) - يَنْظُرُ نَقْلُ رَأْيِ الصَّفْوِيِّ فِي: حَاشِيَةِ يَس: ٦٠٧/٢.

وخرج بقوله: وقع عليه فعل الفاعل، سائر المنصوبات، أمّا بقيّة المفاعيل فلائّه لا يُقال في شيء منها: إنّ الفعل واقع عليه، بل يُقال في المفعول المطلق: إنّّه واقع^(١)، وفي غيره: إنّ الفعل واقع^(٢) له، أو معه، أو فيه^(٣)، وأمّا غيرها فظاهر.

تنبيه/ظ ٨/:

قال الشارح: الضمير في قولهم: المفعول به، وفيه، ومعه، وله، عائذ إلى (أل)، أي: الذي يُفعل به فعل، وهكذا^(٤)، وفيه نظر؛ لأنّ (أل) في الصّفة ليست موصولة، إذ لم يقصد بها الحدث، ولأنّه لو كان كذلك لما جاز حذف (أل) وتكثير المفعول به مع أنّه يُستعمل مفعولاً^(٥) به، وفيه، ومعه، وله، بلا صفة^(٦) وتكثير، فالتحقيق أنّه راجع إلى موصوفٍ محذوف، أي: الشّيء المفعول به، وشيء مفعول به^(٧)، أو يُقال^(٨): إنّ أمثال هذه العبارة صار كالعلم فلا يقتضي الضمير مرجعاً.

(١) - أي: إنّ المفعول المطلق هو الفعل الواقع نفسه.

(٢) - واقعا، والصواب ما أثبتّه.

(٣) - ينظر: الكافي في شرح الهادي: ٦٥٨/٢/٢، والبسيط في شرح الكافية: ٤٠٥/١، والفوائد الصّبيانيّة: ٣٢٠/١.

(٤) - ينظر: مجيب النّدا: ١٣٥/٢.

(٥) - مفعول، والصواب ما أثبتّه.

(٦) - بلا صفة، وهو تصحيّف.

(٧) - ينظر: حاشية يس: ٦٠٤/٢.

(٨) - نسبه يس إلى السيّد الصّفوي. ينظر: حاشية يس: ٦٠٤/٢.

بَحْثُ الْمُنَادَى

ص: وَمِنْهُ الْمُنَادَى.

ش: الأصل في المفعول به أن يكون ناصبُهُ مذكورًا، وقد يُضمَرُ جوارًا لدليلٍ مقالٍ أو حالٍ كقوله تعالى ﴿قَالُوا خَيْرًا (٣٠)﴾ [النحل]، أي: أنزل خيرًا، بدليل ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ (٣٠)﴾ [النحل]، وقوله^(١) للمتأهب لسفر: مَكَّةً، بإضمار: تريدُ، وجوبًا وذلك فيما نُصب على الاشتغال، وقد مرَّ، أو الاختصاص نحو: نحنُ العربُ أقرى الناسِ للضيفِ، بإضمارِ (أخصُّ)، أو التحذير بـ(إيَّاك) نحو: إيَّاكَ والأسدُ، أي: إيَّاكَ باعدُ واحذرِ الأسدَ، أو غيرها شرطَ عطفٍ أو تكرارٍ نحو: رأسكَ والسيفَ، أي: باعدُ رأسكَ واحذرِ السيفَ، والأسدَ الأسدَ، أو على الإغراء بشرطٍ أحدهما نحو: المروءةُ، والنَّجاةُ، وأحَاكَ أخَاكَ، بإضمارِ (الزَّمْ)، أو على النداء، وهذا الذي أشارَ إليه بقوله: وَمِنْهُ الْمُنَادَى، أي: ومن المفعول به المحذوفِ عاملُهُ وجوبًا الاسمُ المنادى عندَ سيبويه^(٢)، وهو المدعو بحرفٍ نائبٍ عن (أنادي) كقولك: يا زيدُ، وأنتَه أصلُهُ: أنادي زيدًا، فحذفتِ الفعلُ وعُوِّضَ منه حرفُ النداءِ؛ تخفيفًا وتنصيصًا للدلالة على الإنشاء على سبيلِ الوجوب؛ لامتناع الجمعِ بينِ العوضِ والمعوِّضِ عنه^(٣).

ص: وَإِنَّمَا يُنْصَبُ مُضَافًا كَيَا عَبْدَ اللَّهِ، أو شَبْهَهُ كَيَا حَسَنًا وَجْهَهُ، وَيَا طَالِعًا جَبَلًا، وَيَا رَفِيقًا بِالْعِبَادِ، أو نَكْرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ كَقَوْلِ الْأَعْمَى: يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي. والمُفْرَدُ المَعْرِفَةُ يُبْنَى على مَا يُرْفَعُ بِهِ كَيَا زَيْدًا، وَيَا زَيْدَانِ، وَيَا زَيْدُونَ، وَيَا رَجُلًا، لِمُعَيَّنٍ.

ش: لَمَّا ذَكَرَ أَنَّ الْمُنَادَى مِنَ الْمَفْعُولِ بِهِ اقْتَضَى ذَلِكَ كَوْنَهُ مَنْصُوبًا، وَلَمَّا كَانَ نَصْبُهُ تَارَةً يَظْهَرُ وَتَارَةً لَا يَظْهَرُ أَخَذَ فِي تَفْصِيلِ مَوَاضِعِ كُلِّ مِنْهُمَا.

اعْلَمْ أَنَّ الْمُنَادَى قِسْمَانِ: مُعَرَّبٌ، وَهُوَ مَا يَظْهَرُ فِيهِ النَّصْبُ، وَمُبْنِيٌّ وَهُوَ مَا بَخْلَفِهِ وَالْأَوَّلُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

أَحَدُهَا: ذُو الْإِضَافَةِ سِوَاءَ كَانَتْ مُحَضَّةً أَوْ غَيْرَهَا كَيَا عَبْدَ اللَّهِ، وَيَا حَسَنَ الْوَجْهِ.

ثَانِيهَا: الشَّبِيهُ بِالْمُضَافِ، وَهُوَ مَا اتَّصَلَ بِهِ مَا يُتَمُّ مَعْنَاهُ مَرْفُوعًا كَانَ كَيَا حَسَنًا وَجْهَهُ، وَيَا مَحْمُودًا فَعَلُهُ، أَوْ مَنْصُوبًا كَيَا طَالِعًا جَبَلًا، أَوْ مَجْرُورًا كَيَا رَفِيقًا بِالْعِبَادِ، أَوْ مَعْطُوفًا قَبْلَ النَّدَاءِ كَيَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ، فِي رَجُلٍ سَمِيئَةً بِذَلِكَ.

ثَالِثُهَا: النُّكْرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ كَقَوْلِ الْأَعْمَى: يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي، وَقَوْلِ الْغَرِيقِ: يَا وَاقِفًا أَنْقِذْنِي.

(١) - أي: قول القائل.

(٢) - ينظر: كتاب سيبويه: ٢٩١/١، و ١٨٢/٢.

(٣) - ينظر: التسهيل: ١٧٩، وشرح التسهيل: ٣٨٥/٣، والتذيل والتكميل: ٢٢٣/١٣-٢٢٤.

والثَّانِي: نوعٌ واحدٌ، وهو المفردُ المعرفةُ، ومعنى المفرد هنا ما ليس مضافاً ولا شبهةً، ومعنى المعرفة كونُ الاسمِ مراداً به معيّنٌ، سواءً كان ذلك قبلَ النِّداءِ وهو العلمُ، أو بعده وهو التَّكرُّرُ المقصودةُ، فإنَّ الاسمَ متى كان كذلك لم يظهر نصبُه بل يكونُ في محلِّهِ، واستحقَّ أن يُبنى على ما يُرفعُ به لو كان معرباً لفظاً أو تقديرًا، فدخل في هذا ما يُرفعُ بالضَّمَّةِ الظَّاهرةُ كـيا زيدُ، ويا رجلُ، أو المقدَّرةُ كـيا فتى، ويا حدَّامَ، ويا سيبويه، ويا برقَ نَحْرُه، وبالألفِ كـيا زيدانِ، وبالواوِ كـيا زيدونَ، وإنَّما استحقَّ البناءُ؛ لمشابهته كافَ (ذلك) في الخطابِ والإفرادِ^(١)، وكان على حركةٍ تنبيهها على أنَّ له حالةَ إعرابٍ، وعلى صورةِ الرَّفعِ؛ إيثاراً له بأقوى الأحوالِ إذ كان في الأصلِ معرباً^(٢).

تنبيهات:

الأوَّل: في قولهم: يا طالعا جبلاً، إشكالٌ مشهورٌ حتَّى قيل: إنَّه من المزالقِ النَّحْوِيَّةِ؛ وذلك أنَّه لا مُعْتَمَدَ لـ(طالعا) حتَّى يعملَ، واسمُ الفاعِلِ لا يعملُ بدونِ اعتمادٍ على ما سيأتي، وتقديرُ الموصوفِ مشكلاً؛ لأنَّه إذا قُدِّرَ موصوفٌ يكونُ موصوفُه /و ٨٥/ مفرداً فلا يكونُ ثَمَّةَ شبهةٍ مُضاف^(٣). على أنَّ الاعتمادَ على الموصوفِ المقَدَّرِ غيرُ معتبرٍ عندَ البصريينَ، ذكره نجمُ الأئمَّةِ في بحثِ الموصولِ من (شرح الكافية)، وجعلَ (طالعا جبلاً) من كلامِ المولدين^(٤).

وقال الفاضلُ الهنديُّ في (الإرشاد)^(٥): أصلُه: يا أيُّها الطَّالِعُ جبلاً، فُحِذِفَ (أيُّ) للاختصارِ، واللامُ هرباً من اجتماعِ ألفي تعريفٍ ثُمَّ نُصِبَ (طالعا)؛ لكونِه مضارعاً للمضاف^(٦)، ويُحتملُ أن يكونَ هذا المثالُ على قولِ الأخفشِ والكوفيَّينَ فإنَّهم لا يشترطونَ الاعتمادَ كما صرَّحَ به نجمُ الأئمَّةِ نفسه^(٧).

(١) - والتَّعْرِيفُ. ينظر: أسرار العربيَّة: ١٧١.

(٢) - تنتظر هذه التَّعليلاتُ في: علل النَّحو: ٣٣٤-٣٣٥، وأسرار العربيَّة: ١٧١-١٧٢، واللباب للعبري: ٣٣١/١، والمحصل: ٦٦٥/٢-٦٦٦.

(٣) - القائلُ هو العصامُ الاسفرايينيُّ، ينظر: حاشية عصام على الجامي: ١١٣.

(٤) - لم يذكر الرُّضِّيُّ أنَّ الاعتمادَ على الموصوفِ المقَدَّرِ غيرُ معتبرٍ عندَ البصريينَ، بل ذكر أنَّ الاعتمادَ غيرُ مشروطٍ عندَ الأخفشِ والكوفيَّينَ سواءً الاعتمادُ على الموصوفِ المقَدَّرِ أم غيره وهو ذو الحالِ، والمبتدأُ، والنَّفْيُ، والاستفهامُ، وهو ما صرَّحَ السيِّدُ الشَّارحُ به بعدَ كلامِه هذا بسطرينَ، أمَّا ما نسبَه للرُّضِّيِّ من أنَّ (طالعا جبلاً) من كلامِ المولدين فلم يقله الرُّضِّيُّ، بل ذكر أنَّها أمثلةٌ للثَّحَوِيِّينَ غيرُ مستندةٍ إلى كلامٍ موثوقٍ به. ينظر: شرح الرُّضِّيِّ: ٢٤٥-٢٤٦.

(٥) - الإرشاد في النَّحو. ينظر: كشف الطُّنون: ٦٨/١.

(٦) - تُنظر الإشارةُ إلى هذا القولِ مختصرةً في: شرح الكافية للعصام: ٢١٠.

(٧) - ينظر: شرح الرُّضِّيِّ: ٢٤٥/٣. وتنتظر نسبةَ هذا الرُّأْيِ للأخفشِ وللكوفيَّينَ في: شرح الجمل لابن عصفور: عصفور: ٥٥٣/١، وشرح ألفية ابن معطي للقَّوَّاس: ج ٢/ق ١/٩٨٠، وارتشاف الضَّرْب: ٢٢٧١/٥.

الثَّانِي: يَمْتَنِعُ إِدْخَالُ (يَا) عَلَى (ثَلَاثَيْنِ) مِنْ نَحْوِ: يَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثَيْنِ^(١)، فَيَمَنُ سَمِيَّتُهُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْعَلَمِ، وَإِنْ نَادَيْتَ جَمَاعَةً هَذِهِ عَدَّتْهَا فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَعْيِنَةٍ نَصَبْتُهَا، وَإِنْ كَانَتْ مَعْيِنَةً ضَمَمْتُ الْأَوَّلَ وَعَرَفْتُ الثَّانِي بِـ(أَل) وَنَصَبْتُهُ أَوْ رَفَعْتُهُ بِالْعَطْفِ عَلَى الْمَحَلِّ أَوْ اللفظِ، إِلَّا إِنْ أَعَدَّتْ مَعَهُ (يَا) فَيَجِبُ ضَمُّهُ؛ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ مَقْصُودَةٌ، وَيَجِبُ حِينَئِذٍ تَجْرِيدُهُ مِنْ (أَل)، قَالَهُ فِي (الْأَوْضَحِ)^(٢).

الثَّالِثُ: مِنْ شَبْهِ الْمُضَافِ نَحْوُ: (يَا لَطِيفًا لَمْ يَزَلْ، وَيَا حَلِيمًا لَا يَعْجَلُ)^(٣)، قَالَ الْمَصْنُفُ: الْجُمْلَةُ فِي فِي مَوْضِعِ الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُضْمَرِّ فِي الْوَصْفِ، وَهُوَ الْمَخَاطَبُ بِالنِّدَاءِ، وَعَامِلُ الْحَالِ هُوَ عَامِلُ صَاحِبِهَا، وَالْمَنَادَى مَنْصُوبٌ كَمَا فِي: يَا طَالِعًا جَبَلًا، وَلَكَ فِي حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ الْيَاءُ وَالتَّاءُ عَلَى حَدِّ: يَا تَمِيمُ كُلُّهُمْ، أَوْ كُلُّكُمْ^(٤)، كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ، وَفِي كَلَامِهِ رَدُّ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ حَيْثُ جَعَلَ الْجُمْلَةَ نَعْتًا^(٥). نَعْتًا^(٥).

الرَّابِعُ: التَّعْبِيرُ بِالْمُضَافِ فِي قَوْلِهِ: وَإِنَّمَا يُنْصَبُ مُضَافًا صَدْقُهُ عَلَى نَحْوِ: عَبْدُ اللَّهِ، غَيْرَ عِلْمٍ خَالٍ عَنْ تَجَوُّزٍ، وَأَمَّا عَلَى نَحْوِ: عَبْدُ اللَّهِ، عَلَمًا فَفِيهِ مُسَامَحَةٌ؛ لِأَنَّ الْمَنَادَى مَجْمُوعُ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ لَا مَجْرَدُ الْمُضَافِ^(٦)، كَمَا لَا يَخْفَى.

الخَامِسُ: إِنْ كَانَ الْمَنَادَى عَلَمًا مُضَافًا إِلَى عِلْمٍ مَوْصُوفًا بِـ(ابْنِ) مُتَّصِلًا بِهِ^(٧) نَحْوُ: يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو، جَازَ فَتَحُهُ عَلَى تَرْكِيبِ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ كَخَمْسَةِ عَشَرَ، وَجَازَ ضَمُّهُ، وَالْأَوَّلُ مَخْتَارُ الْبَصْرِيِّينَ^(٨)، وَالثَّانِي مَخْتَارُ الْمَبْرِدِ^(٩)، وَيَتَعَيَّنُ الضَّمُّ إِذَا كَانَ الْمَنَادَى غَيْرَ عِلْمٍ، أَوْ كَانَ الْإِبْنُ

(١) - يَجِبُ نَصْبُهُمَا لِلطُّوْلِ بِلَا خِلَافٍ، أَمَّا نَصْبُ (ثَلَاثَةً) فَلِأَنَّهُ شَبِيهٌ بِالْمُضَافِ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الثَّانِي مِنْ تَمَامِ الْأَوَّلِ، وَأَمَّا نَصْبُ (ثَلَاثَيْنِ) فَبِالْعَطْفِ عَلَى (ثَلَاثَةً). يَنْظُرُ: شَرْحُ النَّصْرِ: ٢١٤/٢.

(٢) - يَنْظُرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ: ١٦/٤. وَنَصَّ الرَّضِيُّ عَلَى أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ سَيَبَوِيهِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ - فِي وَجُوبِ نَصْبِ الْجَزَائِنِ - فِي مِثْلِ: ثَلَاثَةً وَثَلَاثَيْنِ، بَيْنَ أَنْ يَكُونَ عَلَمًا أَوْ لَا. يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبَوِيهِ: ٢٢٨/٢، وَشَرْحُ الرَّضِيِّ: ٣٥٥/٣.

(٣) - جَعَلَهُ ابْنُ مَالِكٍ مِنْ دَعَاءِ النَّبِيِّ (ﷺ) فِي سَجْدِهِ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ، وَفِي دَعَائِهِ (ﷺ) الْمَعْرُوفِ بِدَعَاءِ الْجَوْشَنِ الْكَبِيرِ: (يَا لَطِيفًا لَا يَرَأُ ... يَا حَلِيمًا لَا يَعْجَلُ). يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٣٩٣/٣، وَالْبَلَدُ الْأَمِينُ وَالذَّرْعُ الْحَصِينُ: ٥٤٤.

(٤) - نَسَبَ الْأَزْهَرِيُّ هَذَا الْكَلَامَ إِلَى ابْنِ هِشَامٍ فِي (الْحَوَاشِي)، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي حَاشِيَتِهِ الْكَبْرَى وَالصُّغْرَى عَلَى عَلَى الْأَلْفِيَّةِ، فَلَعَلَّهُ يَقْصُدُ (حَوَاشِي التَّسْهِيلِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. يَنْظُرُ: شَرْحُ النَّصْرِ: ٢١٦/٢.

(٥) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٣٩٣/٣.

(٦) - يَنْظُرُ: حَاشِيَةُ يَس: ٦١٥/٢.

(٧) - فِي الْمَخْطُوطِ: إِنْ كَانَ الْمَنَادَى عَلَمًا مُضَافًا إِلَى عِلْمٍ مَوْصُوفًا بِابْنٍ مُتَّصِلًا بِهِ. وَهُوَ مُضْطَرَبٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ؛ لَيْسَتْ قِيمَةُ السِّبَاقِ.

(٨) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ١٢٩٧/٣، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٦٤/١٣، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمَرَادِيِّ: ٦٥٣/١.

(٩) - يَنْظُرُ: الْمَقْتَضِبُ: ٢٣١/٤.

مضافاً لغير علم، أو كان الابن غير صفة بأن كان بدلاً أو بياناً أو منادى سقط منه حرف النداء، أو مفعولاً لمحذوف، أو فصل بين العلم بفاصل، أو كان موصوفاً بغير (ابن)، ولم يشترط ذلك الكوفيون^(١).

فصل: وتقول: يا غلام، بالثلاث وبالياء فتحاً وإسكاناً، وبالألف، ويا أبت ويا أمت، ويا ابن أم، ويا ابن عم، بفتح وكسر، وإلحاق الألف أو الياء للأولين فقبيح، ولأخيرين فصعيف^(٢).

ش: هذا فصل معقود لذكر أحكام المنادى المضاف إلى الياء، وإلى المضاف إليها، إذا كان المنادى مضافاً إلى الياء، وكان صحيح الآخر، وليس وصفاً مضارعاً للمضارع، ولا أباً وأمّاً، ففيه ست لغات^(٣):

الأولى: حذف الياء اكتفاءً بالكسرة، قال تعالى ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ (١٦)﴾ [الزمر].
الثانية: إثبات الياء ساكنة، قال تعالى ((يَا عِبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ))^(٤).
الثالثة: إثباتها مفتوحة، قال تعالى ﴿يَا عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا (٥٣)﴾ [الزمر].
الرابعة: قلب الكسرة قبل الياء فتحة، فتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، قال تعالى ﴿يَا أَسْفَى عَلَى يُوسُفَ (٨٤)﴾ [يوسف].

الخامسة: حذف الألف؛ اجتزاءً بالفتحة^(٥)، قال الشاعر^(٦):

[٣٣٧] وَلَمْتُ بَرَجِجٍ مَا قَاتَ مَنِّي بَلْهَفَ وَلَا بَلَيْتَ وَلَا لَوْ أَنِّي

السادسة: ضم الحرف الذي كان مكسوراً للياء، قرأ بعضهم ((قَالَ رَبُّ احْكُم))^(١). ومراتب هذه اللغات اللغات تتفاوت بحسب كثرة الاستعمال وقلتها^(٢)، وقد أتينا بها مرتبة فكل سابقة بالقياس إلى ما بعدها

(١) - الظاهر من كلام ابن مالك وأبي حيّان أنّ ما لم يشترطه الكوفيون هو كون الوصف (ابن) دون غيره، فقولهم: ولم يشترط ذلك الكوفيون، المراد به هذا الشرط دون الشروط الأخرى. ينظر: شرح التسهيل: ٣/٣٩٤، والتذيل والتكميل: ١٣/٢٦٦.

(٢) - في متن القطر: قبيح، ضعيف، بدون الفاء.

(٣) - تنظر في: المقتضب: ٤/٢٤٥-٢٤٧، وشرح التسهيل: ٣/٢٨١، واللمحة في شرح الملحة: ٢/٦١٣.

(٤) - من الآية: ٥٨ من سورة الزخرف. وإثبات الياء في (يا عبادي) قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر وأبي بكر بـ عن عاصم من السبعة. ينظر: السبعة في القراءة: ٥٨٨.

(٥) - أجاز هذا الوجه الأخفش مستنداً بالبيت المذكور، وبأنه كما يجتزأ بالكسرة عن الياء يجتزأ بالفتحة عن الألف. ينظر: معاني القرآن: ١/١٨٠، والتذيل والتكميل: ١٢/١٥٧، و١٣/٣٣٥.

(٦) - من الوافر، وهو بلا نسبة في: معاني القرآن للأخفش: ١/١٨٠، والخصائص: ٣/١٣٧، والمقرب: ١/١٨١، وشرح التسهيل: ٣/٢٨٢، والتذيل والتكميل: ١٢/١٥٢، والمقاصد النحوية: ٤/١٧٢٥.

والشاهد فيه: حذف الألف من (لهفاً) والاجتزاء عنها بالفتحة.

بعدها أكثر استعمالاً^(٣)، وقيدنا المنادى بكونه صحيح الآخر؛ احترازاً من المعتل نحو: يا فتاي، ويا قاضي،/ظ٨٥/ إذ ليس فيه سوى لغة واحدة إثبات الياء مفتوحة، ولا يجوز حذفها؛ فراراً من اللبس، ولا إسكانها؛ هرباً من النقاء الساكنين، ولا تحريكها بالضم أو الكسر رفعاً للثقل^(٤)، وقيدناه بكونه غير وصف مضارع للمضارع احترازاً عن نحو: يا ضاربي ومكرمي^(٥)، إذ ليس فيه سوى لغتين: إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة، وأمّا إذا كان الوصف غير مضارع للمضارع وهو الذي بمعنى الماضي فتجري فيه اللغات الست. وقيدناه بكونه ليس أباً وأمّا احترازاً عن نحو: أبي وأمّي، فإن فيه إحدى عشرة^(٦) لغة، الستة المذكورة وخمسة غيرها^(٧):

أحدها: إبدال الياء تاءً مكسورة وبها قرأ السبعة ما عدا ابن عامر^(٨) في ﴿يَا أَبَتِ (٤)﴾ [يوسف]، وهذه الأكثر في كلامهم.

ثانيها: إبدالها تاءً مفتوحة، وبها قرأ ابن عامر^(٩)، وهذه الأقيس لكون التاء بدلاً ممّا حركتها الفتح فتحريكها بحركة أصلها أصل في القياس^(١٠).

ثالثها: إبدالها تاءً مضمومة، حكى سيبويه عن الخليل أنّه سمع: يا أمة^(١١)، وأجازها الفراء والنحاس^(١٢)، وقرئ بها في الشواذ^(١٣).

رابعها: الجمع بين التاء والياء كقوله^(١):

(١) - من الآية: ١١٢ من سورة الأنبياء. وهي بضم (رب)، وهي قراءة أبي جعفر وابن محيصن وابن كثير في رواية وابن جمار عن نافع. ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٦٩/٦.

(٢) - ربّما يريد: وقتلها في الاستعمال، أو هو من خطأ النّاسخ.

(٣) - اختلف في ترتيب هذه اللغات بحسب الفصاحة، فقد تابع السيّد ابن مالك في هذا التّرتيب، وجعل أبو حيّان قلب الياء ألفاً اللغة الثانية فصاحة، ثمّ إثبات الياء مفتوحة، ثمّ ساكنة، ثمّ قلبها ألفاً، ثمّ أقلّها حذف الياء وضمّ ما قبلها. وجعل المرادي وابن هشام إثبات الياء ساكنة ومفتوحة في مرتبة واحدة. ينظر: شرح الكافية الشّافية: ٣/١٣٢٣، والتّذليل والتّكميل: ١٢/١٥٦، وشرح الألفيّة للمرادي: ١/٦٦٨، وأوضح المسالك: ٤/٢٩-٣٠.

(٤) - للثقل، وهو تصحيف.

(٥) - أي: إذا كنت تريد الحال والاستقبال، فإنّ إضافته إضافة تخفيف، فالياء حينئذٍ في نية الانفصال. ينظر: شرح التّسهيل: ٣/٢٨٢.

(٦) - أحد عشر، والصّواب ما أثبتّه.

(٧) - ينظر: أوضح المسالك: ٤/٣١، ومجيب النّدا: ٢/١٤٤-١٤٥.

(٨) - ينظر: السّبعة في القراءات: ٣٤٤.

(٩) - ينظر: المصدر نفسه، والصّفحة نفسها.

(١٠) - ينظر: شرح التّصريح: ٢/٢٣٤.

(١١) - ينظر: كتاب سيبويه: ٢/٢١١.

(١٢) - ينظر: معاني القرآن: ٢/٣٢، وإعراب القرآن: ٢/٣١٢.

(١٣) - قراءة ابن كثير في رواية، وابن أبي عبلّة. ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٤/١٧٤.

[٣٣٨] يَا أَبَتِي لَا زِلْتُ فِيْنَا قَائِمَا

خامسُها: الجمعُ بينَ التَّاءِ والألفِ كقولهِ^(٢):

[٣٣٩] يَا أَبْنَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ

وهاتانِ اللغتانِ على خلافِ القياسِ لَمَّا فِيهِمَا من الجمعِ بينَ العوضِ والمعوِّضِ^(٣)، قالَ في (الأوضح): وسبيلُهُما الشَّعْرُ^(٤). وظاهرُ لفظِ الرِّضِيِّ عدمُ اختصاصِهما بالشَّعْرِ^(٥)، ويؤيِّدُهُ أَنَّهُ قُرِئَ ((يَا أَبَتِي إِنِّي أَخَافُ))^(٦)، ونقلَ المرادِيُّ عن أَكْثَرِ الكوفيِّينَ جوازَهُما في الكلامِ^(٧)، ونظيرُهُ قراءةُ أَبِي جَعْفَرٍ ((يَا حَسْرَتَايَ))^(٨) فجمعَ بينَ العوضِ والمعوِّضِ.

وَإِذَا كَانَ المندى مضافاً إلى المضافِ إلى الياءِ، وكانَ ابنُ أُمٍّ، أو ابنُ عَمٍّ، أو ابنةُ أُمٍّ أو ابنةُ عَمٍّ، أو بنتُ أُمٍّ أو بنتُ عَمٍّ، ففيهِ أربعُ لغاتٍ^(٩):

الأولى: فتحُ الميمِ على أَنَّهُما رَكِبَا وجعلَا اسماً واحداً مبنياً على الفتحِ.

الثَّانيةُ: كسرُها على حذفِ الياءِ؛ اكتفاءً بالكسرةِ وقد قرأ السَّبعةُ^(١٠) بهما قوله ﴿قَالَ ابْنُ أُمٍّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّوْنِي (١٥٠)﴾ [الأعراف]، ﴿قَالَ يَبْنَؤُمْ لَا تَأْخُذْ بِلِحِيَّتِي (٩٤)﴾ [طه].

(١) - صدرُ بيتٍ من الطَّويلِ عجزُهُ: لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشًا، وهو بلا نسبةٍ في: شرح التَّسهيل: ٤٠٧/٣ وفيه: أَيَا أَبْنَا، والتَّذييل والتَّكميل: ٣٣٧/١٣، وشرح الألفيَّة للمرادِي: ٦٧٤/١، والمقاصد النَّحْوِيَّة: ١٧٢٨/٤، والزَّوايَةُ فيها: أَيَا أَبَتِي لَا زِلْتُ فِيْنَا فَإِنَّمَا والشَّاهدُ فِيهِ: الجمعُ بينَ التَّاءِ والياءِ في (يا أَبَتِي).

(٢) - من الرُّجَزِ، لرُوبَةٍ في: ملحق ديوانهِ: ١٨١، وكتاب سيبويه: ٣٧٤/٢، والمقاصد النَّحْوِيَّة: ١٧٢٩/٤، وشرح شواهد المغني: ٤٣٣/١، وللعجَّاج في: ملحق ديوانهِ: ٣١٠/٢، ولأحدهما في: خزنة الأدب: ٣٦٨/٥. والشَّاهدُ فِيهِ: الجمعُ بينَ التَّاءِ والألفِ في (يا أَبْنَا).

(٣) - منع ذلكَ البصريُّونَ في حالِ الاختيارِ بهذا التَّعليلِ. ينظر: شرح التَّسهيل: ٤٠٦/٣-٤٠٧، والتَّذييل والتَّكميل: ٣٣٨/١٣، وشرح الألفيَّة للمرادِي: ٦٧٤/١-٦٧٥.

(٤) - ينظر: أَوْضَحُ الْمَسَالِك: ٢٣/٤.

(٥) - قالَ: ((وَجَازَ: يَا أَبْنَا وَيَا أُمَّنَا، لِأَنَّهُ جَمْعُ بَيْنَ عَوْضَيْنِ، بِخِلَافِ: يَا أَبَتِي وَيَا أُمَّتِي فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ جَمْعُ بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْمَعْوِضِ مِنْهُ)). ينظر: شرح الرِّضِيِّ: ٣٩٤/١، فلم يذكرِ اختصاصَهُ بالشَّعْرِ.

(٦) - من الآية: ٤٤ من سورة مريم. ولم أَقِفْ على هذهِ القراءةِ.

(٧) - ينظر: شرح الألفيَّة: ٦٧٤/١.

(٨) - من الآية: ٥٦ من سورة الزمر. وقراءةُ أَبِي جَعْفَرٍ بِسُكُونِ الياءِ وفتحِها. ينظر: معجم القراءات للخطيب: ١٧٥/٨.

(٩) - تنظر هذهِ اللغاتُ في: المقتضب: ٢٥١/٤-٢٥٢، وشرح المفصل: ٣١/٢-٣٢، والكافي في شرح الهادي: ٩٣٢/٢-٩٣٣، واللَّحْمَةُ في شرح الملحَة: ٦١٥/٢-٦١٧، وشرح قطر النَّدى: ٢٠٧.

(١٠) - قرأ ابنُ عامرٍ وحمزةُ والكسائيُّ وعاصِمٌ في روايةِ أَبِي بَكْرٍ بِكسرِ الميمِ المُشَدَّدَةِ في الموضعينِ. ينظر: السَّبعةُ في القراءات: ٢٩٥.

الثَّالِثَةُ: إثباتُ الياءِ كقولهِ^(١):

[٣٤٠] يا ابنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي

الرَّابِعَةُ: قلبُ الياءِ أَلْفاً كقولهِ^(٢):

[٣٤١] يا ابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي

وهاتانِ اللغتانِ قليلتانِ لا تكادانِ تُوجدانِ إِلَّا في الضَّرورةِ^(٣).

وَإِذَا^(٤) كَانَ الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى الْمُضَافِ إِلَى الْيَاءِ غَيْرَ مَا ذَكَرْنَا لَمْ يَجْزُ فِيهِ إِلَّا إِثْبَاتُ الْيَاءِ سَاكِنَةً أَوْ مُفْتُوحَةً كقولِكَ: يَا ابْنَ أَخِي، وَيَا ابْنَ خَالِي، وَنَحْوَ ذَلِكَ.

فَصْلٌ: وَيَجْرِي مَا أُفْرِدَ أَوْ أُضِيفَ مَقْرُونًا بـ(أَل) مِنْ نَعْتِ الْمَبْنِيِّ، وَتَأْكِيدِهِ، وَبَيَانِهِ، وَنَسَقِهِ الْمَقْرُونِ بـ(أَل) عَلَى لَفْظِهِ أَوْ مَحَلِّهِ، وَمَا أُضِيفَ مُجَرَّدًا عَلَى مَحَلِّهِ، وَنَعْتُ (أَيِّ) عَلَى لَفْظِهِ، وَالْبَدَلُ وَالنَّسَقُ الْمُجَرَّدُ كَالْمُنَادَى الْمُسْتَقِلِّ مُطْلَقًا.

ش: هَذَا فَصْلٌ مَعْقُودٌ لَذِكْرِ أَحْكَامِ تَوَابِعِ الْمُنَادَى الْمَبْنِيِّ تَعَرَّضَ لَهُ هُنَا كغَيْرِهِ؛ لَمَّا فِيهَا مِنَ الْخُصُوصِيَّةِ الزَّائِدَةِ عَلَى مَطْلَقِ التَّوَابِعِ الْآتِي ذِكْرُهَا.

اعْلَمْ أَنَّ تَوَابِعَ الْمُنَادَى الْمَبْنِيِّ أَرْبَعَةٌ أَقْسَامٌ:

أَحَدُهَا: مَا يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصَبُ؛ مِرَاعَاةً لِلْفِظِ الْمُنَادَى وَمَحَلِّهِ.

ثَانِيهَا: مَا يَجِبُ فِيهِ النَّصَبُ؛ مِرَاعَاةً لِمَحَلِّ الْمُنَادَى.

ثَالِثُهَا: مَا يَجِبُ فِيهِ الرَّفْعُ؛ مِرَاعَاةً لِلْفِظِ.

رَابِعُهَا: مَا يُعْطَى الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ لَوْ كَانَ مُنَادًى مُسْتَقِلًّا.

فَالأَوَّلُ نَوْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: مَا يَكُونُ مُفْرَدًا مِنْ نَعْتٍ أَوْ تَوْكِيدٍ أَوْ عَطْفٍ بَيَانٍ أَوْ نَسَقٍ مَقْرُونٍ بـ(أَل) نَحْوُ:

(١) - صَدُرَ بَيْتٍ مِنَ الْخَفِيفِ عَجْرُهُ: أَنْتَ خَلَيْتَنِي لِذَهْرِ شَدِيدٍ،

وَهُوَ لِأَبِي زَيْدٍ الطَّائِي فِي: دِيَوَانِهِ: ٤٨، وَالرَّوَايَةُ فِيهِ: يَا ابْنَ حَسَنَاءَ... فَلَا شَاهِدَ فِيهِ، وَكِتَابُ سَبِيوِيهِ:

٢١٣/٢، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٢/٢٩٤، وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ٢/٩٣٢، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ٤/١٧٠٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إِثْبَاتُ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ سَاكِنَةً فِي (يَا ابْنَ أُمِّي).

(٢) - مِنَ الرَّجْزِ لِأَبِي النَّجْمِ الْعَجَلِيِّ فِي: دِيَوَانِهِ: ٢٥٩، وَكِتَابُ سَبِيوِيهِ: ٢/٢١٤، وَالنَّوَادِرُ فِي اللُّغَةِ: ١٨٠،

وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ٢/٩٣٣، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ٤/١٧٠٣، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ١/٣٦٤.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: قَلْبُ الْيَاءِ أَلْفاً فِي (عَمَّا) الْمُضَافِ إِلَى الْمُنَادَى.

(٣) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ: ٣/١٣٢٥، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٣/٣٣٦، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٢/٥٣٣.

(٤) - اذْ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

يا زيد^(١) الحسن، والحسن، في النعت، ويا تميم^(٢) أجمعون، وأجمعين، في التوكيد، ويا سعيد كرز، وكرز، في البيان، ويا زيد والضحاك، والضحاك، في النسق، قال تعالى ﴿يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ (١٠)﴾ [سبأ]، قرأ الجميع بالنصب عطفاً على محل (جبال) إلا الأعرج قرأ بالرفع^(٣) / ٨٦/ عطفاً على لفظه، واختلف في المختار في هذا، فالخليل يختار الرفع ووافقه سيبويه^(٤) والمازني^(٥)؛ لما فيه من المشاكلة للمنادى في حركته، ونظراً إلى المعنى؛ لأنه منادى مستقل معني وإن لم يصح مباشرة الحرف له^(٦)، ولكونه الأكثر في استعمالهم، حكاه سيبويه^(٧)، ويونس أستاذ^(٨) سيبويه يختار النصب، ووافقه أبو عمرو [ابن] العلاء وعيسى بن عمر والجرمي^(٩)؛ لأنه لا يجوز أن يلي حرف النداء فينبغي أن لا يجعل لفظه كلفظ ما وليه، وأمّا المبرد فإن كان المعطوف المقرون بـ(أل) علماً كالخليل فهو كالخليل في اختيار الرفع؛ لأن (أل) فيه لم تقذف تعريفاً فأشبه النسق المجرد، وإن كان جنساً كالرجل والطير فهو كيونس حينئذ في اختيار النصب؛ لأنه حينئذ يكون بإحداث (أل) فيه تعريفاً وتركيباً ما مشابهاً للمضاف^(١٠).

النوع الثاني: ما يكون مضافاً مقروناً بـ(أل) من نعت ونسق نحو: يا زيد الحسن الوجه، والحسن الوجه، في النعت، ويا زيد والضارب الرجل، والضارب الرجل، في النسق، وإنما ألحق المضاف المقرون بـ(أل) بالتابع المفرد في جواز الوجهين؛ لأن الإضافة غير محضة فلم يعتد بها^(١١). فهذه

(١) - يا زيدا، والصواب ما أثبتته.

(٢) - ويأتيهم، وهو تحريف، الصواب ما أثبتته.

(٣) - هي قراءة الأعرج والسلمي وآخرين. ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٣٤٠/٧.

(٤) - ينظر: كتاب سيبويه: ١٨٦-١٨٨، والمقتضب: ٢١٢/٤، والأصول في النحو: ٣٣٦/١.

(٥) - تنظر نسبة هذا الرأي للمازني في: المقتضب: ٢١٢/٤، والأصول في النحو: ٣٣٦/١، وشرح المفصل: ٧/٢، والكافي في شرح الهادي: ٩٥٦/٢، وشرح الألفية للمراي: ٦٦٢/١.

(٦) - ينظر هذا التعليل في: شرح الرضي: ٣٦٦/١.

(٧) - أي: حكايته أن الرفع أكثر في استعمالهم فقد قال: ((فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيد والنضر)). كتاب سيبويه: ١٨٦-١٨٧.

(٨) - استاد، والأصوب ما أثبتته.

(٩) - صالح بن إسحاق، أبو عمر الجرمي، نحوي بصري كان رفيقاً للمازني، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش ولقي يونس بن حبيب، من مؤلفاته: الفرخ، وكتاب في التصريف، توفي سنة (٢٢٥هـ). ينظر: أخبار النحويين البصريين: ٥٦، وتاريخ العلماء النحويين: ٧٢، ونزهة الألباء: ١١٤.

وينظر رأيه في: المقتضب: ٢١٢/٤، والأصول في النحو: ٣٣٦/١، وشرح المفصل: ٧/٢، والتسهيل: ١٨٢.

(١٠) - ينظر: المقتضب: ٢١٢/٤، وليس فيه هذا التفصيل، بل ذكر المذهبين المذكورين وعلاهما، وهذا التفصيل ذكره عنه ابن السراج، ونقله النحويون عنه. ينظر: الأصول في النحو: ٣٣٦/١، وشرح المفصل: ٧/٢، وشرح الألفية للمراي: ٦٦٢/١.

(١١) - ينظر: كتاب سيبويه: ١٩١/٢، والمقتضب: ٢٢٢/٤، وشرح الرضي: ٣٥٩/١.

سَتْ صَوْرٍ يَجُوزُ فِيهَا الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ، لَكِنَّ عِبَارَةَ الْمَصْنُفِ تَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ ثَمَانِيَّةً؛ لِأَنَّ (مَنْ) فِي قَوْلِهِ: **مَنْ نَعَتِ الْمَبْنِيَّ** ...، بَيَانٌ لـ(مَا) فِي قَوْلِهِ: **مَا أُفْرِدَ أَوْ أُضِيفَ**، فَيَتَحَصَّلُ مِنْ ضَرْبِ الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي اشْتَمَلَ عَلَيْهَا الْبَيَانُ فِي الْقِسْمَيْنِ الَّذِي اشْتَمَلَ عَلَيْهَا الْمَبْنِيُّ ثَمَانِي صَوْرٍ، وَذَلِكَ مُشْكِلٌ، كَيْفَ وَالتَّكْيِيدُ لَا يَتَأَتَّى فِيهِ أَنْ يَكُونَ مِضَافًا مَقْرُونًا بـ(أَلْ)، وَكَذَا عَطْفُ الْبَيَانِ.

الْقِسْمُ الثَّانِي: مَا اجْتَمَعَ فِيهِ أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ نَعْتًا، أَوْ توكِيدًا، أَوْ بَيَانًا، ثَانِيهِمَا أَنْ يَكُونَ مِضَافًا مَجْرَدًا مِنْ (أَلْ) نَحْوُ: يَا زَيْدُ ضَارِبَ عَمْرٍو، يَا تَمِيمُ كُلَّهُمْ، وَيَا زَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ^(١)، وَإِنَّمَا وَجِبَ فِي هَذَا النَّصْبُ لئَلَّا يُفْضَلَ الْفَرْعُ عَلَى الْأَصْلِ^(٢).

الْقِسْمُ الثَّلَاثُ: تَابِعُ (أَيُّ) وَ(أَيَّةُ) نَحْوُ ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ (٦)﴾ [الْإِنْفِطَارُ]، وَ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ (٢٧)﴾ [الْفَجْرُ]، وَإِنَّمَا وَجِبَ فِيهِ الرَّفْعُ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ بِالنِّدَاءِ فَجَعَلُوا إِعْرَابَهُ بِالْحَرَكَةِ الَّتِي كَانَ يَسْتَحِقُّهَا لَوْ بِأَشْرَهُ حَرْفِ النِّدَاءِ؛ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّهُ الْمُنَادَى^(٣)، وَمِثْلُ ذَلِكَ تَابِعُ اسْمِ الْإِشَارَةِ نَحْوُ: يَا هَذَا الرَّجُلُ، إِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ أَوَّلًا نِدَاءَ الرَّجُلِ، وَإِنَّمَا أَتَى بِاسْمِ الْإِشَارَةِ وَصَلَةً لِنِدَاءِ الرَّجُلِ، وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ نِدَاءَ اسْمِ الْإِشَارَةِ دُونَهُ جَاَزَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ^(٤)، وَأَجَاَزَ الْمَازِنِيُّ نَصْبَ تَابِعِ (أَيُّ) وَ(أَيَّةُ)، وَتَابِعِ اسْمِ الْإِشَارَةِ إِنْ كَانَ مَقْصُودًا بِالنِّدَاءِ دُونَهُ^(٥)، وَقَرِئَ شَاذًا^(٦) ((يَا أَيُّهَا الْكَافِرِينَ))^(٧).

وَلَا تُتَّبَعُ فِي هَذَا الْبَابِ (أَيُّ) إِلَّا بِمَعْرِفٍ بـ(أَلْ)، أَوْ اسْمِ مَوْصُولٍ، أَوْ إِشَارَةٍ عَارٍ مِنْ كَافِ الْخَطَابِ، نَحْوُ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وَيَا أَيُّهَا الَّذِي قَامَ، وَيَا أَيُّهَاذَا الرَّجُلُ^(٨).

الْقِسْمُ الرَّابِعُ: الْبَدَلُ وَالنَّسْقُ الْمَجْرَدُ مِنْ (أَلْ) فَإِنَّ حَكْمَهَا حَكْمُ الْمُنَادَى الْمُسْتَقَلِّ مَطْلَقًا، أَيُّ: سَوَاءٌ كَانَ مَتَّبِعُهُمَا مَبْنِيًّا أَوْ مَعْرَبًا فَيَبْنِيَانِ عَلَى مَا يُرْفَعَانِ بِهِ إِنْ كَانَا مَفْرَدَيْنِ، وَإِلَّا نُصَبَا، وَإِنْ كَانَ مَتَّبِعُهُمَا بِخِلَافِ ذَلِكَ فَتَقُولُ: يَا سَعِيدُ كَرَزُ، وَيَا عَبْدَ اللَّهِ كَرَزُ، وَيَا زَيْدُ أَخَانَا، وَيَا سَعِيدُ وَكَرَزُ^(٩)، وَيَا عَبْدَ اللَّهِ

(١) - ينظر: البديع: ٤٠٥/١، وشرح الألفية للمراي: ٦٥٨/١-٦٥٩.

(٢) - ينظر هذا التعليل في: شرح التسهيل: ٤٠٣/٣، وشرح الألفية للمراي: ٦٥٩/١.

(٣) - ينظر: المقتضب: ٢١٦/٤، والأصول في النحو: ٣٣٧/١، والمحصول: ٦٨٦/٢.

(٤) - ينظر: المقتضب: ٢١٧/٤، وعلل النحو: ٣٤٦، والتذليل والتكميل: ٢٩٥/١٣، وهمع الهوامع: ٤٩/٢.

(٥) - ينظر: علل النحو: ٣٤٥، والمقتصد: ٧٧٨/٢، وأمالى ابن السجري: ٤٤/٣، ونسب الرضي هذا الرأي للزجاج أيضًا، وليس بصحيح، فقد ردَّ الزجاج رأي المازني وعدَّه مطروحًا مردولًا لمخالفته كلام العرب. ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٢٩/١، وشرح الرضي: ٣٧٦/١.

(٦) - شاذ، والصواب ما أثبتته.

(٧) - الآية: ١ من سورة الكافرون. ولم أقف على هذه القراءة.

(٨) - ينظر: اللوحة في شرح الملحة: ٦١٠/٢.

(٩) - خلافًا للمازني والكوفيَّين في تجويزهم نحو: يَا زَيْدُ وَعَمْرًا. ينظر: الأصول في النحو: ٣٧٢/١، والتسهيل:

وكرز، ويا زيد وأخانا، كما تقول: يا كرز، ويا عبد الله، ويا أخانا، والسر في ذلك أن البدل في نية تكرار العامل، والعاطف كالتائب عن العامل^(١).

تنبيهان:

الأول: التقييد بتوابع المبني يخرج توابع المعرب، وهو ذو الإضافة، وشبهه المضاف، والنكرة غير المقصودة، فإنها تعرب إعرابه/ظ ٨٦/ سواء كانت نعتاً، أو تأكيداً، أو بياناً، أو نسقاً مقروناً بـ(أل) نحو: يا عبد الله الطريف، والحسن الوجه، في النعت، ويا بني تميم أجمعين، في التأكيد، ويا عبد الله كرزاً^(٢)، في البيان، ويا عبد الله والحارث، في النسق^(٣).

وأجاز الأخفش في البدل والنسق المقرون بـ(أل) التابعين للمعرب الرفع أيضاً^(٤)، وعلل الأول بكونه في حكم المنادى معني فكأنه باشره حرف النداء والثاني بأن هذا موضع قد اطرّد فيه الرفع^(٥)، قال الرضي: وهو غريب لم يذكره سواه^(٦)، والله أعلم.

الثاني: إذا جيء مع تابع المنادى بضمير جاز أن يأتي به دالاً على الغيبة نظراً^(٧) إلى الأصل، وعلى الحضور نظراً^(٨) إلى أن المنادى مخاطب في المعنى نحو: يا تميم [كلهم]، وكلكم، ويا زيد نفسه^(٩)، ونفسك، ومنع الأخفش الثاني^(١٠)، وتأولاه على أنه منصوب بمقدّر كأنه قيل: دعوت كلكم^(١١).

ص: ولك في: يا زيد زيد اليعملات...، فتحهما، وضّم الأول.

(١) - ينظر: شرح الألفية للمراذبي: ٦٦١/١، وأوضح المسالك: ٢٨/٤، وشرح الأشموني: ٣٣/٣.

(٢) - كرز، والصواب ما أثبتّه.

(٣) - ينظر: الغرّة المخفية: ٥٢٩/٢، ومجيب النّدا: ١٥١/٢،

(٤) - تنظر نسبة هذا الرأي للأخفش في: شرح الرضي: ٣٦٢/١.

(٥) - ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٦) - ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٧) - نظر، والصواب ما أثبتّه.

(٨) - نظر، والصواب ما أثبتّه.

(٩) - ينظر: كتاب سيبويه: ١٨٤/٢، والشّيرازيات: ٤٥٦-٤٥٧، واللمع في العربية: ١١٠، والغرّة المخفية:

٥٢٩/٢، وشرح المفصل: ١٠/٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٢٣٣/١.

(١٠) - أي: منع أن يؤتى بضمير المخاطب. تنظر نسبة هذا الرأي للأخفش في: التّذييل والتّكميل: ٣٣١/١٣،

وشرح التّصريح: ٢٢٧/٢، وهمع الهوامع: ٢٣٦/٣.

(١١) - وأمّا قول العرب: يا تميم كلّم، بالرفع فعلى الابتداء والخبر محذوف، والتّقدير: كلّم مدعو. ينظر:

ارتشاف الصّرب: ٢٢٠٢/٤، وشرح التّصريح: ٢٢٧/٢، وهمع الهوامع: ٢٣٣/٣.

ش: إِذَا تَكَرَّرَ لَفْظُ الْمَنَادَى الْمَبْنِيِّ مِضَافًا كَقَوْلِهِ^(١):

[٣٤٣] يَا زَيْدُ زَيْدُ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبُلِ

تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلْ

جَازَ لَكَ فِي الْأَوَّلِ وَجْهَانِ^(٢): أَحَدُهُمَا: ضَمُّ الْأَوَّلِ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ^(٣)، عَلَى أَنَّهُ مَنَادَى مَفْرَدٌ مَعْرُوفَةٌ، وَفَتْحُ وَفَتْحُ الثَّانِي عَلَى أَنَّهُ عَطْفٌ بَيَانٍ عَلَى الْمَحَلِّ، أَوْ بَدَلٌ^(٤)، أَوْ بِإِضْمَارٍ (أَعْنِي) أَوْ (يَا)^(٥).

ثَانِيَهُمَا: فَتْحُهُ عَلَى أَنَّهُ مِضَافٌ لَمَّا بَعْدَ الثَّانِي عِنْدَ سِيبَوِيهِ^(٦)، فَيَكُونُ الثَّانِي مَقْحَمًا بَيْنَهُمَا وَفَتْحُهُ عَلَى عَلَى التَّأَكِيدِ، وَعِنْدَ الْمَبْرَدِ^(٧) فَتَحُ الْأَوَّلِ عَلَى نِيَّةِ الْإِضَافَةِ لِمِثْلِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ الثَّانِي، وَالْأَصْلُ: يَا زَيْدُ الْيَعْمَلَاتِ زَيْدُ الْيَعْمَلَاتِ، وَلَمْ يَعْوَضِ التَّنْوِينُ عَنِ الْمِضَافِ إِلَيْهِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾ (٨٤) [الأنعام]؛ لِأَنَّ الْقَرِينَةَ الدَّالَّةَ عَلَى الْمَحْذُوفِ مَوْجُودَةٌ هُنَا فَكَأَنَّ الْمِضَافَ إِلَيْهِ الْأَوَّلُ لَمْ يَحْذَفْ بِخِلَافِهَا ثَمَّةً، وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ الثَّانِي تَوْكِيدًا، أَوْ بَيَانًا، أَوْ بَدَلًا، أَوْ بِإِضْمَارٍ (أَعْنِي) أَوْ (يَا)^(٨).

وَضَعَفَ قَوْلُ سِيبَوِيهِ بِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى جَوَازِ إِقْحَامِ الْأَسْمِ، وَأَكْثَرُهُمْ يَأْبَاهُ، وَعَلَى جَوَازِهِ فَفِيهِ فَصْلٌ بَيْنَ الْمِضَافِ وَالْمِضَافِ إِلَيْهِ، وَهُمَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ^(٩).

وَقَوْلُ الْمَبْرَدِ بِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْحَذْفِ مِنَ الْأَوَّلِ؛ لِدَلَالَةِ الثَّانِي عَلَيْهِ، وَهُوَ قَلِيلٌ فِي كَلَامِهِمْ، وَالْأَكْثَرُ الْعَكْسُ^(١٠).

(١) - من الرجز، وهو لعبد الله بن رواحة (رحمته) في: ديوانه: ١٥٢، وشرح أبيات سيبويه: ٤٢/٢، وخزانة الأدب ٣٠٣/٢، ولبعض بني جرير في: كتاب سيبويه: ٢٠٥، والمقاصد النحوية: ١٧٠١/٤.

والشاهد فيه: تَكَرَّرَ لَفْظُ الْمَنَادَى الْمَبْنِيِّ مِضَافًا.

(٢) - ينظر: المقتضب: ٢٢٧/٤، والمفصل: ١٦٥، والبدیع: ٤٠٧/١، وشرح المفصل: ٢٣/٢-٢٤، والموشح: ١٦١/١.

(٣) - جعلها سيبويه لغة جيدة، وجعله المبرد الوجه الأجود. ينظر: كتاب سيبويه: ٢٠٥/٢، والمقتضب: ٢٢٧/٤، و٢٢٩.

(٤) - زاد السيرافي فيه أن يكون نعتًا وتأوله بمشتق، وزاد ابن مالك أنه توكيد، ورده أبو حيان باختلاف جهتي التعريف في الاسمين، فالأول معرف بالعلمية أو بالنداء، والثاني معرف بالإضافة، فلا يصح حينئذ كونه توكيدًا لفظيًا. ينظر: شرح السيرافي: ٩٣/٣، وشرح التسهيل: ٤٠٥/٣، والتذيل والتكميل: ٣٢٨/١٣.

(٥) - ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٤٤/١.

(٦) - ينظر: كتاب سيبويه: ٢٠٦/٢.

(٧) - ينظر: المقتضب: ٢٢٧/٤.

(٨) - ينظر المصادر المذكورة آنفاً.

(٩) - ينظر: البسيط في شرح الكافية: ٤٣٣/١.

(١٠) - ينظر: مغني اللبيب: ٤٧١/٥، وشرح التصريح: ٢٢١/٢.

وقال الفراء: الاسمان مضافان للمذكور، ولا إقحام ولا حذف^(١)، وضُغِفَ بأن فيه تواردَ عاملين على معمولٍ واحدٍ^(٢)، والجوابُ بأنَّ العاملينِ لمَّا اتَّحدا معنى وعملا نُزِلَا منزلةَ العاملِ الواحدِ^(٣). ولا تختصُّ المسألةُ بالعلمِ عند البصريين، بل اسمُ الجنسِ والوصفُ كذلك نحو: يا رجلُ رجلُ القومِ، ويا ضاربُ ضاربِ عمرو^(٤)، أمَّا الكوفيون فيوجبون ضمَّ الأوَّلِ من اسمِ الجنسِ، وضمُّه أو نصبه منوَّناً من الوصفين^(٥).

والتَّقييدُ بالمبنى احترازٌ من نحو: يا زيدَ اليعملاتِ زيدَ اليعملاتِ؛ لتكريرِ المضافِ إليه وهو تأكيدٌ فحكمه حكمُ الأوَّلِ، وبقولنا: مضافاً، احترازٌ من نحو: يا زيدُ زيدَ، فلكَ في الثاني الضَّمُّ على أنَّه منادى ثانٍ^(٦)، أو تأكيدٌ لفظيٌّ، والرفعُ والنَّصبُ على أنَّه عطفٌ بيانٍ على اللفظِ وعلى المحلِّ^(٧).

فصل: يجوزُ ترخيمُ المنادى المعرفة، وهو حذفُ آخره؛ تخفيفاً، فذو التاء مطلقاً كيا طَلَحَ، ويا ثَبَ، وغيره بشرطِ ضمِّه، وعلميَّته، ومجاوزته ثلاثة أحرفٍ، كيا جَعَفَ ضمّاً وفتحاً، ويحذفُ من نحو: سلمانَ، ومنصورٍ، ومسكينٍ، حرفانٍ، ومن نحوِ معدي كربَ، الكلمةُ الثانيةُ.

ش: هذا فصلٌ في ترخيمِ المنادى، والترخيمُ لغةٌ: ترقيقُ الصوتِ وتليينه^(٨)، يُقال: صوتٌ رخيماً، أي: رقيقٌ، واصطلاحاً: حذفُ لبعضِ الكلمةِ اعتباراً جوازاً^(٩)، وهو ثلاثة أنواعٍ: ترخيمُ نداءٍ، وترخيمُ ضرورةٍ، وترخيمُ تصغيرٍ، وقد اقتصرَ هنا على الأوَّلِ، وهو عبارةٌ /و ٨٧/ عن حذفِ آخرِ المنادى تخفيفاً.

وشروطه كونُ الاسمِ معرفةً؛ لأنَّ المعارفَ كثرَ نداؤها فدخلها التَّخفيفُ بحذفِ آخرها، وخصُّوه به؛ لكونه محلاً لطرو^(١٠) التَّغيير^(١١)، فلا يجوزُ ترخيمُ (رجلٍ) في نحو: يا رجلاً خُذْ بيدي؛ لأنَّه

(١) - ينظر: معاني القرآن: ٣٢١-٣٢٢، وارتشاف الضرب: ٢٢٠٦/٤.

(٢) - ينظر: التَّنْذِيلُ والتَّكْمِيلُ: ٣٣٢/١٣، وأوضح المسالك: ٢٢١/٢.

(٣) - المجيبُ هو يس العلميُّ في: حاشية يس: ٦٤٥/٢.

(٤) - ينظر: همع الهوامع: ٥٨/٢، ومجيب النِّدا: ١٥٥/٢.

(٥) - ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٢٠٥/٤، وشرح الألفيَّة للمراي: ٦٦٧/١، وهمع الهوامع: ٥٨/٢.

(٦) - ثاني، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

(٧) - ينظر: شرح الأشموني: ٣٩/٣.

(٨) - ينظر: لسان العرب: ٢٣٤/١٢، مادة (رخم).

(٩) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ٣٩٤/١، واللباب للإسفرابيني: ٩٤، والمنهل الصَّافي: ٣٢٣/١.

(١٠) - لتطرو، والأنسب ما أثبتُّه.

(١١) - ينظر: شرح اللمع لابن برهان: ٢٨٧/١، والغرَّة المخفيَّة: ٥٣٥/٢، والمحصل: ٦٧٠/٢.

نكرةً، وكذا لا يجوزُ ترخيمُ المستغاثِ ولا المندوبِ اتِّفَاقًا، ولا المضافِ خلافًا للكوفيَّين^(١)؛ لأنَّ المضافَ إليه منزَّلٌ من المضافِ منزلةَ التَّنوينِ ممَّا قبله فليسَ بآخرِ المنادى حقيقةً^(٢)، ونَدَرَ قولُه^(٣):

[٣٤٤] أبا عُرُو لا تَبْعُدْ فكلُّ^(٤) ابنِ حُرَّةٍ

ولا يُرَخِّمُ المحكيُّ؛ لأنَّ أصلَه الجملةُ وجزؤها الثاني ليسَ منادى، وجوَّزَه ابنُ مالكٍ في (التَّسهيلِ) و(شرحِه)^(٥) و(الخلاصة)^(٦)، قالَ في (شرح التَّسهيلِ): ونَصَّ سيبويه في بابِ النَّسبِ على أنَّ من العربِ من يُرَخِّمُهُ فيقولُ في تَأَبُّطٍ شَرًّا: يا تَأَبُّطُ^(٧)، انتهى. وهو غيرُ ظاهرٍ في كلامِ سيبويه، بل صرَّحَ في بابِ التَّرخيمِ بمنعِه^(٨)، والحقُّ أنَّ سيبويه لم يَقُلْ بِتَرْخيمِهِ في كتابِه، ولا صرَّحَ به في خطابه، وعبارتُه في (الكتابِ) في (بابِ الإضافةِ إلى الحكايةِ) هكذا: وإذا أَضَفْتَ إلى حكايةٍ حذفتَ الآخرَ، وتركتَ الصِّدْرَ بمنزلةِ عبدِ القيسِ وخمسةَ عَشَرَ حيثُ لزمَه الحذفُ كما لزمها، وذلكَ قولُكَ في تَأَبُّطٍ شَرًّا: تَأَبُّطِي، ويدلُّ على ذلكَ أنَّ من العربِ من يُفَرِّدُ فيقولُ: يا تَأَبُّطُ أَقْبَلْ، فيجعلُ الأوَّلَ مفردًا، فكذلكَ يُفَرِّدُ في الإضافةِ^(٩)، انتهى.

وهذا لا يدلُّ على جوازِ ترخيمِ المركَّبِ من جملةٍ، وإنَّما يدلُّ على أنَّ من العربِ من يُفَرِّدُ مطلقًا منادىً وغيره؛ لطولِه، فقوله في (بابِ التَّرخيمِ): واعلم أنَّ الحكايةَ لا تُرَخِّمُ نحوُ: يا تَأَبُّطُ شَرًّا...، باقٍ على عُمومِه، قالَ أبو حيان: ما نُقِلَ^(١٠) من أنَّ سيبويه أجازَه غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّه لم يَنصَّ على ترخيمِه بل قال: إنَّ من العربِ من يُفَرِّدُ فيقولُ: يا تَأَبُّطُ أَقْبَلْ، فيجعلُ الأوَّلَ مفردًا، وليسَ مناقضًا لما

(١) - نُسِبَ إلى الكوفيَّين عامَّةً تارةً، وإلى الكسائيِّ والفراءِ خاصَّةً تارةً أخرى تجويزُ ترخيمِ ذي الإضافةِ. ينظر: شرح السِّيرافي: ١٠٤/٢، وشرح المِفْصَل: ٤٨/٢، وأوضح المسالك: ٥٢/٤.

(٢) - ينظر: شرح التَّصريح: ٢٥٢/٢.

(٣) - صدرُ بيتٍ من الطَّويلِ عجزُه: سَيَدَعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فيجيبُ،

وهو بلا نسبةٍ في: أسرار العربيَّة: ١٨٠، وشرح المِفْصَل: ٤٨/٢، وشرح عمدة الحافظ: ٣١٣/١، والمقاصد النُّحويَّة: ١٧٦٢/٤، وخزانة الأدب: ٣٣٦-٣٣٧.

والشَّاهدُ فيه: ترخيمُ المضافِ (أبا عُرُو) وهو نادرٌ.

(٤) - لكل، وهو تحريفٌ، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

(٥) - ينظر: التَّسهيل: ١٨٨، وشرح التَّسهيل: ٤٢٢/٣.

(٦) - قال: والعجزُ احذف من مركَّبٍ وقُلْ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وذا عمرو نُقِلْ

(٧) - ينظر: شرح التَّسهيل: ٤٢٢/٣.

(٨) - قال: ((واعلم أنَّ الحكايةَ لا تُرَخِّمُ، لأنَّكَ لا تريدُ أنَّ تُرَخِّمَ غيرَ منادى، وليسَ ممَّا يغيِّرُه النِّداءُ، وذلكَ نحوُ: تَأَبُّطُ شَرًّا وبرَقَ نَحْرُه، وما أشبه ذلك)). كتاب سيبويه: ٢٦٩/٢.

(٩) - ينظر: المصدر نفسه: ٣٧٧/٣.

(١٠) - يريدُ ابنُ مالكٍ.

قَرَرَهُ مِنْ أَنَّ الْمُحَكِّيَّ لَا يُرَخِّمُ، بَلْ أَرَادَ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُفَرِّدُ لَا عَلَى جِهَةِ التَّرْخِيمِ، وَلِذَلِكَ قَالَ: مَنْ يُفَرِّدُ، دُونَ مَنْ يُرَخِّمُ، وَلَا نَعْلَمُ خِلَافًا مِنَ النُّحَاةِ أَنَّ الْمُحَكِّيَّ لَا يُرَخِّمُ^(١)، انْتَهَى.

وَتَرْخِيمُ النَّدَاءِ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ؛ لِأَنَّ الْمُنَادِيَ إِمَّا أَنْ يُحْذَفَ مِنْهُ حَرْفٌ، وَهُوَ الْغَالِبُ، وَإِمَّا حَرْفَانِ، وَإِمَّا كَلِمَةً، وَالْأَوَّلُ ضَرْبَانِ؛ لِأَنَّ الْمُنَادِيَ إِمَّا مَخْتُومٌ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ أَوْ مُجَرَّدٌ^(٢) عَنْهَا، فَإِنْ كَانَ مَخْتُومًا بِهَا جَازَ^(٣) تَرْخِيمُهُ مُطْلَقًا، أَيْ: سَوَاءٌ كَانَ عَلَمًا أَمْ لَا، ثَلَاثِيًّا أَمْ لَا، فَتَقُولُ فِي نِدَاءِ طَلْحَةَ وَثُبَّةَ: يَا طَلْحَ، وَيَا ثُبَّ.

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَخْتُومًا بِهَا لَمْ يُرَخِّمُ إِلَّا بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ مَضْمُومًا، الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عَلَمًا، الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مُتَجَاوِزًا ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ، فَتَقُولُ فِي نِدَاءِ جَعْفَرٍ، وَسَعَادَ: يَا جَعْفَ، وَيَا سَعَا، فَلَا يُرَخِّمُ نَحْوُ: عَبْدُ اللَّهِ، وَشَابَ قَرْنَاهَا؛ لِعَدَمِ ضَمِّهِمَا، وَلَا نَحْوُ: إِنْسَانٌ، مَرَادٌ بِهِ مَعِينٌ؛ لِعَدَمِ عِلْمِيَّتِهِ، وَلَا نَحْوُ: زَيْدٌ، وَهَنْدٌ، وَحَكَمٌ؛ لِعَدَمِ تَجَاوُزِهِ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ، وَأَجَازَ الْفَرَاءُ التَّرْخِيمَ فِي الثَّلَاثَةِ الْمُحَرَّكَ الْوَسْطِ^(٤)، إِجْرَاءً لِحَرْكَةِ الْوَسْطِ مَجْرَى الْحَرْفِ قِيَاسًا عَلَى إِجْرَائِهِمْ نَحْوُ: سَقَرٍ، مَجْرَى (زَيْنَبَ) فِي إِيْجَابِ مَنْعِ الصَّرْفِ لَا مَجْرَى (هَنْدٍ) فِي إِجَازَةِ الصَّرْفِ وَعَدَمِهِ، وَهُوَ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ؛ لِأَنَّ حَرْكَةَ الْوَسْطِ إِنَّمَا اعْتَبِرَتْ ثَمَّةً فِي حَذْفِ حَرْفٍ زَائِدٍ عَلَى الْكَلِمَةِ وَهُوَ التَّنْوِينُ، وَهَاهُنَا فِي حَذْفِ حَرْفٍ أَصْلِيٍّ، وَأَيْضًا لَيْسَ الْحَذْفُ هُنَا وَارِدٌ عَلَى حَرْفٍ بَعِينِهِ فَهُوَ مِظَنَّةُ الْقِيَاسِ^(٥).

الْقِسْمُ الثَّانِي: وَهُوَ مَا يَكُونُ الْمَحْذُوفُ مِنْهُ حَرْفَانِ، كُلُّ اسْمٍ اسْتَكْمَلَ شُرُوطَ التَّرْخِيمِ، وَكَانَ مَعَ ذَلِكَ غَيْرَ مَخْتُومٍ بِالتَّاءِ، وَكَانَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ حَرْفَ عِلَّةٍ سَاكِنًا زَائِدًا مَكْمَلًا أَرْبَعَةً /ظ٨٧/ فِصَاعِدًا، قَبْلَهُ حَرْكَةً تُجَانِسُهُ وَلَوْ تَقْدِيرًا، فَتَقُولُ فِي سَلْمَانَ، وَمَنْصُورٍ، وَمُسْكِينٍ، وَمَصْطَفَوْنَ: يَا سَلَمَ، وَيَا مَنْصُ، وَيَا مِسْكَ، وَيَا مِصْطَفَ، بِخِلَافِ نَحْوِ: عَقَبْنَاةً^(٦)؛ لِاخْتِنَامِهِ بِالتَّاءِ، وَبِخِلَافِ نَحْوِ: سَقَرَجَلٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ حَرْفُ عِلَّةٍ، وَبِخِلَافِ نَحْوِ: هَبَيْخُ، وَقَنُورٌ^(٧)؛ لِتَحْرُكِ حَرْفِ الْعِلَّةِ فِيهَا، وَبِخِلَافِ نَحْوِ:

(١) - يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٣٦-٣٥/١٤.

(٢) - إِمَّا مَخْتُومًا بِتَاءِ التَّأْنِيثِ أَوْ مُجَرَّدًا، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٣) - جَارٍ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٤) - نُسِبَ هَذَا الْقَوْلُ إِلَى الْفَرَاءِ خَاصَّةً، وَإِلَى الْكُوفِيِّينَ عَامَّةً تَارَةً، أَوْ إِلَى الْكُوفِيِّينَ إِلَّا الْكَسَائِيَّ تَارَةً أُخْرَى. يَنْظُرُ: الْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ٣٦٥/١، وَالبَدِيعُ: ٤١٤/١، وَالْإِبْضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ: ٢٦٣/١، وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ٩٨٠/٢، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ١١٤/٢، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ: ١٣٥٧/٣.

(٥) - يَنْظُرُ: حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ: ٢٦٠/٣.

(٦) - يُقَالُ: عَقَابٌ عَقَبْنَاةٌ، أَيْ سَرِيعَةٌ الْخُطْفَةِ. يَنْظُرُ: مَقَابِيسُ اللُّغَةِ: ٨٥/٤ مَادَّةُ (عَقَبَ).

(٧) - وَالهَبَيْخُ: الْوَادِي الْعَظِيمُ، أَوْ التَّهْرُ الْعَظِيمُ، وَالْقَنُورُ: الشَّدِيدُ الصَّخْمُ الرَّأْسِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَكُلُّ قَظٍّ غَلِيظٍ. يَنْظُرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ: ٦٥/٣ مَادَّةُ (هَبِخَ)، وَ ١٢٠/٥ مَادَّةُ (قَنَر).

مختار، ومنقاد؛ لاصالة حرفِ العلةِ فيها، وبخلافِ نحو: عمادٍ، وشمودٍ، وسعيدٍ؛ لأنَّ حرفَ العلةِ فيه ليسَ مكملًا أربعةً بل ثلاثةً، وبخلافِ نحو: فرعونَ، وغرنيقٍ^(١)؛ لأنَّ الحركةَ قبلَ حرفِ العلةِ ليستَ مجانسةً له، فهذه كلها لا يُحذفُ منها عندَ التَّرخيمِ سوى الحرفِ الأخيرِ فقط^(٢).
القسمُ الثالثُ: وهو ما يُحذفُ منه كلمةٌ، كلُّ اسمٍ مركَّبٍ تركيبًا مزجيًّا كـبعلبكَ، ومَعدي كَرَبٍ، وسيبويه، وخمسةَ عشرَ، علما، فنقول: يا بعلَ، يا مَعدي، يا سيبَ، يا خمسةَ.
واعلم أنَّ للعربِ في المرخَّمِ لُعْتَيْنِ:

إحداهما: قطعُ النَّظَرِ عن المحذوفِ للتَّرخيمِ فيُجعلُ الباقي كأنَّه اسمٌ تامٌّ موضوعٌ على تلكِ الصَّيْغَةِ فيُعطى من البناءِ على الضَّمِّ وغيره ما يَسْتَحِقُّه لو لم يُحذفْ منه شيءٌ، وتُسمَّى هذه اللغةُ لغةً من لا ينتظرُ، فنقولُ في جعفرٍ: يا جعْفُ، وفي حارثٍ: يا حارُ، وفي منصورٍ: يا منصُ، بالضَّمِّ فيهنَّ، ونُقَدِّرُ في منصورٍ ضُمَّةً بنائه غيرُ تلكِ الضَّمَّةِ التي كانت قبلَ التَّرخيمِ، ونقولُ في ثمودَ: يا ثَمي، بقلبِ الضَّمَّةِ كسرةً والواوِ ياءً؛ لتطرُّفها بعدَ ضُمَّةٍ^(٣)، ولا يجوزُ بقاؤها؛ لأنَّه يؤدي إلى عدمِ النَّظيرِ، إذ ليسَ في العربيَّةِ اسمٌ معربٌ آخره واوٌ لازمةٌ قبلها ضُمَّةٌ^(٤).

الثَّانيةُ: أنَّ ينوَى^(٥) المحذوفَ فيبقى ما كان قبله على حاله ولا يُغيَّرُ منه شيءٌ، وهذه تُسمَّى لغةً من ينتظرُ، وهي الأكثرُ في كلامهم^(٦)، فنقولُ في جعفرٍ: يا جَعْفَ، وفي بعلبكَ، يا بعلَ، ببقاء فتحة الفاءِ واللامِ، وفي حارثٍ يا حارَ، وفي مسكينٍ: يا مسكِ، ببقاء كسرةِ الرَّاءِ والكافِ، وفي منصورٍ: يا منصُ، ببقاء الضَّمَّةِ الأصليَّةِ، وفي ثمودَ: يا ثَمو، ببقاء الواوِ على صورته من غيرِ إبدالٍ؛ لأنَّها في حشو الكلمة لنيَّةِ المحذوفِ.

وكما يجوزُ ترخيمُ الاسمِ في النِّداءِ يجوزُ ترخيمُهُ في غيرها على اللغتينِ^(٧) بثلاثةِ شروطٍ: أحدها: أخذها: أنَّ يكونَ في الصُّرورةِ، الثَّاني: أنَّ يكونَ صالحًا لمباشرةِ حرفِ النِّداءِ، الثَّالثُ: أنَّ يكونَ مُتجاوزًا ثلاثةَ أحرفٍ، أو مختومًا بتاءِ الثَّانِيثِ، قال امرؤ القيسِ^(٨):

(١) - الغرنيقُ: الذَّكْرُ من طير الماءِ، وفيه لغاتٌ أخرى. ينظر: لسان العرب: ٢٨٧/١٠ مادة (غرنق).

(٢) - ينظر: كتاب سيبويه: ٢٥٩/٢، والأصول في النُّحو: ٣٦٠/١، وشرح المفصل: ٥٥/٢.

(٣) - ينظر: شرح ابن النَّاظم: ٤٢٧، والمقاصد الشَّافية: ٤٥١/٥، وهمع الهوامع: ٩٠/٢.

(٤) - ينظر: شرح الألفيَّة للمرادِي: ٣١-٣٢.

(٥) - ينوَى، وما أثبتَّه أنسبُ للسِّياقِ.

(٦) - ينظر: البديع: ٤١٤/١، واللمحة في شرح الملح: ٦٣٣/٣، وأوضح المسالك: ٥٩/٤.

(٧) - إجماعًا على لغةٍ من لا ينتظرُ، وذهب سيبويه إلى جوازِهِ على لغةٍ من ينتظرُ، ونسبَ ابنُ الشَّجَرِيِّ منعه للمبرِّد. ينظر: كتاب سيبويه: ٢٦٩/٢، وأمالِي ابنِ الشَّجَرِيِّ: ٣١٧/٢، والتَّسهيل: ١٨٩.

(٨) - من الطَّويلِ، وهو له في ديوانِهِ: ١٤٢، وكتاب سيبويه: ٢٥٤/٢، والمقاصد النُّحوية: ١٧٥٦/٤.

والشَّاهدُ فِيهِ: ترخيمُ (مالٍ) في غيرِ النِّداءِ ضرورةً.

[٣٤٥] لَنَعَمْ الْفَتَى تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْحَصْرِ^(١)
وَقَالَ الْأَسُودُ بْنُ يَعْفَرَ^(٢):

[٣٤٦] وَهَذَا رَدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ لَيْسَلْبَتِي حَقِّي أَمَالٍ بْنُ حَنْظَلٍ
أَي: أَمَالِكُ^(٣)، وَابْنُ حَنْظَلَةَ^(٤).

(١) - ضَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْحَصْرِ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٢) - مِنْ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لَهُ فِي: دِيَوَانِهِ: ٥٦، وَكِتَابِ سَيَبَوِيهِ: ٢/٢٤٦، وَالنُّوَادِرُ فِي اللُّغَةِ: ٤٤٧، وَضُرَائِرُ الشُّعْرِ: ١٣٦.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: تَرْخِيمُ (أَمَالٍ) وَ(حَنْظَلٍ) فِي غَيْرِ الدِّاءِ ضَرُورَةً.

وَالْأَسُودُ بْنُ يَعْفَرَ بْنِ عَبْدِ الْأَسُودِ، شَاعِرٌ فَحَلَّ مِنْ بَنِي نَهْشَلٍ بْنِ دَارِمِ التَّمِيمِيِّينَ، تَنَقَّلَ بَيْنَ الْعَرَبِ وَنَادِمَ النُّعْمَانَ، تُوفِّيَ فِي حُدُودِ سَنَةِ (٢٢٢هـ). يَنْظُرُ: طَبَقَاتُ فُحُولِ الشُّعْرَاءِ: ١/١٤٧، وَالْأَعْلَامُ: ١/٣٣٠.

(٣) - ابْنُ مَالِكٍ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٤) - يَنْظُرُ: أُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٢/٣١٦، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ: ٥/٤٥١.

وَمَالِكُ بْنُ حَنْظَلَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ زَيْدٍ مَنَاةَ، مِنْ أَجْدَادِ بَنِي تَمِيمِ الْجَاهِلِيِّينَ. يَنْظُرُ: الْأَعْلَامُ: ٥/٢٦٠.

بَحْثُ الاسْتِغَاثَةِ

ص: وَيَقُولُ الْمُسْتَعِثُّ: يَا لَهِ لِلْمُسْلِمِينَ، يَفْتَحُ لَامَ الْمُسْتَعَاثِ إِلَّا فِي الْمَعْطُوفِ الَّذِي لَمْ تَتَكَرَّرْ [مَعَهُ] (يا)، نَحْوُ^(١): يَا زَيْدًا لِعَمْرٍو، و:

أَلَا يَا قَوْمَ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ

ش: هذا بابٌ في الاستغاثة وأحكامها، وهي نداءٌ مَنْ يَخْلُصُ مِنْ شِدَّةٍ أَوْ يُعِينُ عَلَى دَفْعِ مَشَقَّةٍ^(٢)، وتستلزمُ المستغيثَ، والمستغاثَ لَهُ، والمستغاثَ، ولا يستعملُ معه من أحرفِ النداءِ إِلَّا (يا) خَاصَّةً، ويجبُ ذِكْرُهَا؛ لاستدعاءِ الاستغاثةِ إِطَالَةَ الصَّوْتِ، والحذفُ منافٍ لذلك^(٣). وللمستغاثِ ثلاثةُ استعمالاتٍ:

أَحَدُهَا^(٤): وهو الأكثرُ، أَنْ يُجَرَّ بِلَامٍ وَاجِبَةٍ الْفَتْحِ كَقَوْلِ عُمَرَ: (يَا لَهِ لِلْمُسْلِمِينَ)، علامةٌ للاستغاثةِ، واختيرتْ من دُونِ الحروفِ دلالةً عَلَى أَنَّ الْمُسْتَعَاثَ مَخْصُوصٌ مِنْ بَيْنِ أَمْثَالِهِ بِالنِّدَاءِ؛ لِأَنَّهَا لَامُ التَّخْصِصِ^(٥)، وَوَجِبَ فَتْحُهَا؛ رَفْعًا لِاتِّبَاسِ الْمُسْتَعَاثِ بِالْمُسْتَعَاثِ لَهُ حَيْثُ يُحْذَفُ الْمُسْتَعَاثُ؛ لِأَنَّ لَامَ الْمُسْتَعَاثِ لَهُ مَكْسُورَةٌ غَالِبًا، وَإِنَّمَا لَمْ يُعْكَسْ بِأَنَّ /و/ ٨٨/ يُجْعَلُ لَامُ الْمُسْتَعَاثِ مَكْسُورَةً وَلَا مِ الْمُسْتَعَاثِ لَهُ مَفْتُوحَةً؛ لِأَنَّ الْمُسْتَعَاثَ وَقَعَ مَوْقِعَ الضَّمِيرِ الَّذِي يُفْتَحُ مَعَهُ لَامُ الْجَرِّ بِخِلَافِ الْمُسْتَعَاثِ لَهُ^(٦)، وَهَلْ لَامُ الْمُسْتَعَاثِ زَائِدَةٌ أَوْ لَا؟ الصَّحِيحُ الثَّانِي، وَعَلَيْهِ فَالْأَصَحُّ أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِفِعْلِ النِّدَاءِ الْمَحْذُوفِ^(٧)، وَمَا قِيلَ مِنْ أَنَّهُ مُتَعَدٍّ بِنَفْسِهِ^(٨) أُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ ضَعُفَ بِالتَّرَامِ الْحَذْفِ حَتَّى صَارَ كَالْقَاصِرِ فَعَدِّي بِهَا^(٩).

(١) - و، والصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ مِنَ الْقَطْرِ.

(٢) - ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٣٣٤/٣، والملحة في شرح الملحة: ٦١٩/٢، وشرح الألفية للمرادي: ٥/٢.

(٣) - ينظر هذا التعليل: شرح الجمل لابن عصفور: ١١٠/٢، وشرح النصريح: ٢٤٣/٢.

(٤) - أحدهما، والصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٥) - ينظر: شرح الرضي: ٣٥١/١، والفوائد الصيائية: ٣٢٦/١، وحاشية الصبان: ٢٤١/٣.

(٦) - ينظر: المقتضب: ٢٥٤-٢٥٥، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٠٩-١١٠، والمحصل: ٦٦٨/٢.

(٧) - ذهب ابن جني وابن إياز إلى أَنَّ هَذِهِ اللَّامَ مُتَعَلِّقَةٌ بِحَرْفِ النِّدَاءِ لَمَّا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ، وَذَهَبَ ابْنُ خُرُوفٍ وَأَبُو حَيَّانَ وَابْنُ هِشَامٍ إِلَى أَنَّهَا زَائِدَةٌ، فَلَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، وَرَأَى أَكْثَرُ النُّحَوِّيِّينَ أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِفِعْلِ النِّدَاءِ الْمَحْذُوفِ. ينظر: الخصائص: ١٧٩-١٨١، وشرح الجمل لابن خُرُوف: ٧٤٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ١٠٩/٢، والمحصل: ٦٦٩/٢، والتذيل والتكميل: ٣٥٣-٣٥٤، ومغني اللبيب: ١٩٦-١٩٧.

(٨) - أَخَذَ ابْنُ مَالِكٍ عَلَى النُّحَوِّيِّينَ قَوْلَهُمْ: اسْتَغَاثَ بِهِ فَهُوَ مُسْتَعَاثٌ بِهِ، لِأَنَّ كَلَامَ الْعَرَبِ خِلَافُ ذَلِكَ فَهَمْ يُعْدُونَ الْفِعْلَ (اسْتَغَاثَ) بِنَفْسِهِ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ. ينظر: شرح التسهيل: ٤٠٩/٣.

(٩) - نسب ابن هشام هذا الجواب إلى ابن عصفور وجماعةٍ من النُّحَوِّيِّينَ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي: الْمُقَرَّبِ وَشَرَحِ الْجَمَلِ لَهُ. ينظر: مغني اللبيب: ١٩٨/٣.

وَأَمَّا لَامُ الْمُسْتَغَاثِ لَهُ فَالْأَصَحُّ أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِفَعْلِ النَّدَاءِ أَيْضًا^(١).

ويستثنى من وجوب فتح لامِ المُستغاثِ صورتانِ تُكسَرُ فيهما:

الأولى: أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى مُسْتَغَاثٍ آخَرَ غَيْرِ مُكَرَّرٍ مَعَهُ (يَاء) كَقَوْلِهِ^(٢):

[٣٤٧] يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُعْتَرِبٌ يَا لَلْكَهُولِ وَلِلشُّبَّانِ مِنْ عَجَبٍ^(٣)

لَأَنَّ اللَّبْسَ مَأْمُونٌ؛ إِذْ عَطَفَهُ عَلَى الْمُسْتَغَاثِ يَقْتَضِي أَنَّهُ مُسْتَغَاثٌ أَيْضًا لَا مُسْتَغَاثٌ لَهُ، بخلافِ ما إِذَا كُرِّرَتْ مَعَهُ (يَا) كَقَوْلِهِ^(٤):

[٣٤٨] يَا لَقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي لِأَنَّا عَثُوهُمْ فِي أَرْيَادٍ

فَإِنَّهُ يَجِبُ الْفَتْحُ لَوُجُودِ اللَّبْسِ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَغَاثَ لَهُ قَدْ يَلِي حَرْفَ النَّدَاءِ حَيْثُ يُحذفُ الْمُسْتَغَاثُ^(٥).

الثانية: أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَغَاثُ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ نَحْوُ: يَا لِي، لِلْمُنَاسِبَةِ^(٦).

الاستعمالُ الثاني: أَنْ يُزَادَ فِي آخِرِهِ أَلْفٌ عَوْضًا عَنِ اللَّامِ، وَمِنْ ثَمَّ لَا يَجْتَمَعَانِ كَقَوْلِهِ^(٧):

[٣٤٩] يَا يَزِيدَا لِأَمَلٍ نَيْلٍ عَزٍّ وَغَنًى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانٍ

الثالث: أَنْ يُجَرَّدَ مِنَ اللَّامِ وَالْأَلْفِ، وَحِينَئِذٍ يُعْطَى مَا يَسْتَحِقُّهُ لَوْ كَانَ مُنَادًى كَقَوْلِهِ^(٨):

(١) - ادَّعى ابنُ عصفورِ الإجماعَ على كونِ لَامِ الْمُسْتَغَاثِ لَهُ مُتَعَلِّقَةٌ بِفَعْلِ النَّدَاءِ، والحقُّ أَنَّ فِيهَا خِلَافًا، فقد ذهبَ ابنُ الباذشِ إِلَى تَعَلُّقِهَا بِمَحذُوفِ حَالٍ وَالتَّقْدِيرُ: مَدْعُوًا لِزَيْدٍ، وَقِيلَ: تَتَعَلَّقُ بِفَعْلِ مَحذُوفٍ غَيْرِ فَعْلِ النَّدَاءِ لِاتِّفَاقِ لَفْظِي الْحَرْفَيْنِ، وَقِيلَ: تَتَعَلَّقُ بِ(يَا). ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٠٩/٢، والمحصل: ٦٦٩/٢، وارتشاف الضرب: ٢٢١١/٤.

(٢) - من البسيط، وهو لأبي الأسود الدؤلي، أو لأبي زيد الطائي في: إيضاح شواهد الإيضاح: ٢٦٨/١.

والشاهدُ فِيهِ: كَسْرُ لَامِ (وَلِلشُّبَّانِ) لِأَمَنِ اللَّبْسِ عِنْدَ دَخُولِهَا عَلَى مَعْطُوفٍ مُسْتَغَاثٍ غَيْرِ مُكَرَّرٍ مَعَهُ (يَا).

(٣) - كَذَا فِي الْمَخْطُوطِ: مِنْ عَجَبٍ، وَفِي أَكْثَرِ مَصَادِرِ الْبَيْتِ: لِلْعَجَبِ.

(٤) - من الخفيف، وهو بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية: ١٣٣٥/٣، واللمحة في شرح الملح: ٦٢٢/٢، والمقاصد النحوية: ١٧٣٣/٤.

والشاهدُ فِيهِ: فَتْحُ لَامِ (لَأَمْثَالِ) وَجوبًا لِأَنَّ كَسْرَهَا مَعَ تَكَرُّرِ (يَا) يَلْبِسُ بِلَامِ الْمُسْتَغَاثِ لَهُ.

(٥) - نحو قولهم: يَا لِلضَّعِيفِ وَيَا لِلْمَظْلُومِ، أَي: يَا لِقَوْمٍ لِلضَّعِيفِ. ينظر: شرح التسهيل: ٤١١/٣، وشرح الرضي: ٣٥١/١.

(٦) - ينظر الخلاف في القول بجواز كون الياء مستغاثًا به أو لأجله، والقول بوجوب كونه مستغاثًا به في: الجنى الداني: ١٠٣، ومغني اللبيب: ١٥٠-١٥١.

(٧) - من الخفيف، وهو بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية: ١٣٣٧/٣، وشرح ابن الناطم: ٤١٩، وشرح شواهد المغني: ٧٩١/٢، والمقاصد النحوية: ١٧٣٨/٤.

والشاهدُ فِيهِ: زِيَادَةُ أَلْفٍ بَعْدَ الْمُسْتَغَاثِ عَنِ اللَّامِ فِي (يَا يَزِيدَا).

(٨) - من الوافر، وهو بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية: ١٣٣٨/٣، وشرح الألفية للمرادي: ٥/٢، والمقاصد النحوية: ١٧٣٩/٤.

والشاهدُ فِيهِ: تَجْرِيدُ الْمُسْتَغَاثِ مِنَ اللَّامِ وَمِنِ الْأَلْفِ.

[٣٥٠] أَلَا يَا قَوْمَ الْعَجَبِ الْعَجِيبِ وَلِلْعَفَلَاتِ تَعْرِضُ لِلْأَرِيبِ

تَنْبِيهَانِ:

الأوّل: قَدْ يُجْزُ الْمُسْتَغَاثُ لَهُ بِ(مِنْ)؛ لِأَنَّهَا تَأْتِي لِلتَّعْلِيلِ ^(١) كَقَوْلِهِ ^(٢):

[٣٥١] يَا لِلرِّجَالِ ذَوِي الْأَلْبَابِ مِنْ نَفَرٍ لَا يَبْرَحُ السَّفَهُ الْمُرْدِي لَهُمْ دِينًا

الثّاني: قَدْ يُسْتَغْنَى عَنِ الْمُسْتَغَاثِ لَهُ إِنَّ عُلِمَ سَبَبُ الْإِسْتِغَاثَةِ كَقَوْلِهِمْ ^(٣):

[٣٥٢] فَهَلْ مِنْ خَالِدٍ إِمَّا هَلَكْنَا وَهَلْ بِالْمَوْتِ يَا لِلنَّاسِ عَارُ

أَي: يَا لِلنَّاسِ لِمَنْ شَمَتَ بِنَا ^(٤).

(١) - ينظر: شرح الألفيّة للمرادي: ١٠/٢.

(٢) - من البسيط، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٤١١/٣، وارتشاف الصّرب: ٢٢١١/٤، وشرح الألفيّة للمرادي: ٥/٢، والمقاصد النّحويّة: ١٧٤٥/٤.

والشّاهد فيه: جرّ المستغاث بـ(مِنْ) في (مِنْ نَفَرٍ).

(٣) - من الوافر، وهو لعدّي بن زيد في: ديوانه: ١٣٢، وشرح التسهيل: ٤١١/٣، والتّذييل والتّكميل: ٣٥٩/١٣. والشّاهد فيه: حذف المستغاث له للعلم به.

(٤) - ينظر: التّذييل والتّكميل: ٣٥٨/١٣-٣٥٩.

بَحْثُ الْمُنْدُوبِ

ص: وَالنَّادِبُ: وَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَ زَيْدًا، وَ رَأْسًا^(١)، وَلَكَ إِحْقَاقُ الْهَاءِ وَقْفًا.

ش: هَذَا بَابٌ فِي النَّدْبَةِ وَأَحْكَامِهَا، وَهِيَ اصْطِلَاحًا: نِدَاءُ الْمُتَجَجِّعِ عَلَيْهِ صُورَةً؛ لِقَدَرِهِ حَقِيقَةً، كَقَوْلِ جَرِيرٍ^(٢):

[٣٥٣] وَفُتَّتْ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

أَوْ حُكْمًا كَقَوْلِ عُمَرَ وَقَدْ أُخْبِرَ بِجَدَبٍ شَدِيدٍ أَصَابَ قَوْمًا: وَ أُمَرَاءَهُ، أَوْ الْمُتَوَجَّعِ مِنْهُ^(٣)؛ لَكُونِهِ مَحَلًّا أَلَمٍ كَقَوْلِهِ^(٤):

[٣٥٤] فَوَا كَبَدًا مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي

أَوْ لَكُونِهِ سَبَبٌ أَلَمٍ كَقَوْلِهِ^(٥):

[٣٥٥] تَبْكِيهِمُ الدَّهْمَاءُ مُعَوْلَةً وَتَقُولُ سَلَمَى: وَ رَزِيئَتِهِ^(٦)

لَأَنَّ الرِّزْيَةَ سَبَبُ الْأَلَمِ، وَهِيَ مِنْ كَلَامِ النِّسَاءِ غَالِبًا^(٧)، وَالْغَرَضُ مِنْهَا الْإِعْلَامُ بِعَظَمِ الْمُصَابِ؛ وَمِنْ ثَمَّ لَا يُنْدَبُ إِلَّا الْمَعْرُوفُ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: وَ مَنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَامَهُ، ففِي قُوَّةِ قَوْلِكَ: وَ عَبْدَ الْمُطَّلَبَاءِ، إِذْ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ حَافِرَ بئرِ زَمْزَمٍ هُوَ عَبْدُ الْمُطَّلَبِ^(٨)، وَلَا يَسْتَعْمَلُ مِنْ أَحْرِفِ النِّدَاءِ مَعَ الْمُنْدُوبِ إِلَّا حُرَفَانِ (وَ) وَهِيَ الْغَالِبَةُ فِيهِ وَالْمَخْتَصَّةُ^(٩)، وَ (يَا) إِذَا لَمْ يَلْتَبَسْ بِالْمَنَادَى الْمُحْضِ.

(١) - وَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَ زَيْدًا، وَ رَأْسًا، بِهَاءِ السَّكْتِ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَنَاسَبُ مَعَ قَوْلِهِ: وَلَكَ إِحْقَاقُ الْهَاءِ وَقْفًا، فَضْلًا عَنْ مَخَالَفَتِهِ لِمَتَنِ قَطْرِ النَّدى.

(٢) - عَجَزَ بَيْتٍ مِنَ الْبَسِيطِ صَدْرُهُ: حُمِلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرَتْ لَهُ،

وَهُوَ لَهُ فِي: دِيَوَانِهِ: ٧٣٦، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٤١٣/٣، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٣٦٧/١٣، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٧٩٢/٢، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ١٧٠٨/٤.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: نَدْبَةُ الْمُتَجَجِّعِ عَلَيْهِ صُورَةً فِي قَوْلِهِ: (يَا عُمَرَا).

(٣) - أَي: أَوْ نِدَاءُ الْمُتَوَجَّعِ مِنْهُ.

(٤) - صَدْرَ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ عَجْزُهُ: وَمَنْ عَبَّرَاتٍ مَا لَهْنٌ فَنَاءً،

وَهُوَ لِمَجْنُونٍ لَيْلَى فِي: دِيَوَانِهِ: ٣٥، وَشَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ: ٢٩١/١، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ١٢/٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: نَدْبَةُ الْمُتَجَجِّعِ عَلَيْهِ لَكُونِهِ مَحَلًّا أَلَمٍ فِي قَوْلِهِ: (وَكَبَدًا).

(٥) - مِنَ الْكَامِلِ، وَهُوَ لِعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسِ الرُّقَيَّاتِ فِي: دِيَوَانِهِ: ٩٩، وَكِتَابُ سَيَبَوِيهِ: ٢٢١/٢، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ١٧٤٩/٤.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: نَدْبَةُ الْمُتَجَجِّعِ عَلَيْهِ؛ لَكُونِهِ سَبَبٌ أَلَمٍ فِي قَوْلِهِ: (وَإِرْزِيئَتِهِ).

(٦) - وَارْزَايَتِهِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٧) - تُسَبُّ هَذَا الْقَوْلُ لِلْأَخْفَشِ. يَنْظُرُ: الْأَصُولُ فِي النَّحْوِ: ٣٥٨/١، وَتَوْجِيهِ اللَّمَعِ: ٣٤٤، وَالْمَحْصُولُ:

٦٧٩/٢، وَنَسَبُهُ الْبَاقُولِيُّ لِسَيَبَوِيهِ، وَلَيْسَ لَهُ. يَنْظُرُ: شَرْحُ اللَّمَعِ لِلْبَاقُولِيِّ: ٦٣٣/٢.

(٨) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبَوِيهِ: ٢٢٨/٢، وَالْمَقْتَضِبُ: ٢٧٥/٤، وَ الْأَصُولُ فِي النَّحْوِ: ٣٥٨/١.

(٩) - يَنْظُرُ: الْبَدِيعُ: ٤٢٥/١، وَالْعَرَّةُ الْمَخْفِيَّةُ: ٥٣٠/٢، وَالْمَحْصُولُ: ٦٧٩/٢.

وللمندوب ثلاثة استعمالات:

أَحَدُهَا: وهو الغالب، أَنْ يُخْتَمَ بِالْأَلِفِ؛ إِطَالَةً لِلصَّوْتِ سَوَاءً كَانَ مَفْرَدًا نَحْوُ: وَازِيدًا، أَوْ مُضَافًا لظَاهِرِ نَحْوُ: وَآمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ^(١)، أَوْ مُضَمَّرٍ نَحْوُ: وَرَأْسَهُ، أَوْ شَبِيهًا بِالْمُضَافِ نَحْوُ: وَطَالَعًا جَبَلًا، أَوْ مَرْكَبًا نَحْوُ: وَمَعْدِي كَرِبًا.

وَيَجِبُ أَنْ يُحذفَ لِهَذِهِ الْأَلِفِ مَا قَبْلَهَا مِنْ أَلِفٍ نَحْوُ: وَامُوسَى، أَوْ تَنْوِينٍ فِي صَلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نَحْوُ: وَامِنْ نَصَرَ مُحَمَّدًا، أَوْ أَبَا حَسَنًا، أَوْ ضَمَّةٍ إِعْرَابِيَّةٍ أَوْ بِنَائِيَّةٍ نَحْوُ: وَاقَامَ زَيْدًا، وَامُنْذًا، فَيَمِنْ سَمِيئَةً/ظ٨٩/ بَدِينِكَ، أَوْ كَسْرَةٍ كَذَلِكَ نَحْوُ: وَابْعَدَ الْمَلَكَاةَ، وَابْعَدَامَاهُ^(٢).

فَإِنْ أَوْقَعَ حَذْفُ الضَّمَّةِ أَوْ الْكَسْرَةِ فِي لَبْسٍ أَبْقِيَا وَقَلَبْتَ الْأَلِفُ يَاءً بَعْدَ الْكَسْرِ نَحْوُ: وَابْعَدَ غَلَامَكِي، أَوْ وَأَوْ بَعْدَ الضَّمَّةِ نَحْوُ: وَابْعَدَ غَلَامَهُ، وَابْعَدَ غَلَامَكَ، لِأَنَّكَ لَوْ أَبْقَيْتَ الْأَلِفَ لَأَوْهَمَ الْإِضَافَةَ إِلَى كَافِ الْمَخَاطَبِ وَهَاءِ الْغَائِبَةِ وَالْمُتَنَّى^(٣).

الاستعمال الثاني: أَنْ يُزَادَ فِي الْوَقْفِ بَعْدَ أَحْرِفِ الْمَدِّ هَاءُ السَّكْتِ؛ تَوْصُلًا إِلَى زِيَادَةِ الْمَدِّ نَحْوُ: وَابْعَدَ، وَابْعَدَ غَلَامَكِي، وَابْعَدَ غَلَامَكَ، فَإِنْ وَصَلَتْ حَذْفَتَهَا إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ فَيَجُوزُ إِثْبَاتُهَا^(٤) كَقَوْلِ الْمُتَنَبِّي^(٥):

[٣٥٦] وَاحَرَّ قَلْبَاهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِي

وَلَكَ ضَمُّهَا تَشْبِيهًا بِهَاءِ الضَّمِيرِ وَكُسْرُهَا عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ^(٦).

الثالث: أَنْ يُجَرَّدَ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ الْمُنَادَى فَيُضَمُّ إِنْ كَانَ مَفْرَدًا، وَيَنْصَبُ^(٧) إِنْ كَانَ مُضَافًا أَوْ شَبِيهَهُ نَحْوُ: وَابْعَدَ اللَّهُ، وَابْعَدَ زَيْدًا.

(١) - المؤمنه، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته.

(٢) - ينظر: شرح الألفية للمراي: ١٥-١٤/٢.

(٣) - ينظر: اللباب للعكبري: ٣٤٣/١، والكافي في شرح الهادي: ١٠٠٢/٢، وشرح الألفية للمراي: ١٦/٢.

(٤) - جعله ابن جني من الخطأ عند البصريين. ينظر: الفسر: ٣٦٩/٣، وسر صناعة الإعراب: ٢١٤/٢.

(٥) - صدر بيت من البسيط عجزه: ومن بجسمي وخالي عنده سقم،

وهو له في ديوانه: ٣٢٢.

(٦) - ينظر: شرح التصريح: ٢٤٩/٢.

(٧) - ينصب، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتته.

بَحْثُ الْمَفْعُولِ الْمُطْلَقِ

ص: والمفعول المطلق: هو المصدرُ الفضلةُ المُسلَّطُ عليه عاملٌ من لفظه كضربت ضرباً، أو من معناه كقعدت جلوساً.

ش: هذا الثاني من المفاعيل الخمسة، وهو المفعول المطلق، وسُمِّيَ بذلك؛ لصحة إطلاق لفظ المفعول عليه لغةً من غير تقييدٍ بجارٍ؛ لأنَّه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل^(١)؛ ومن ثمَّ قدَّمه الزمخشري وابن الحاجب على المفعول به بخلاف بقية المفاعيل^(٢)، فإنَّ صدق المفعول عليها مقيدٌ بجارٍ؛ لأنَّها ليست مفعولات حقيقة بل تسمية كلِّ منها مفعولاً إنّما هو باعتبار إصاق الفعل به، أو وقوعه لأجله، أو فيه، أو معه^(٣).

وعرّف المفعول المطلق بأنَّه المصدرُ الفضلةُ المُسلَّطُ عليه عاملٌ من لفظه أو من معناه^(٤)، فالأول كضربت ضرباً، فإنَّ (ضربت) عاملٌ في (ضرباً) وهو من مادة لفظه^(٥)، والثاني كقعدت جلوساً، فإنَّ (قعدت) عاملٌ في (جلوساً)، وليس هو من مادة لفظه بل متحدٌ معه في المعنى، فالتقييدُ بالمصدر يُخرج الجملة فإنَّها لا تقع مفعولاً مُطلقاً، وما قاله ابنُ الحاجب من أنَّ الجملة المحكية بالقول مفعولٌ مطلق^(٦) ردّه في (المغني)^(٧).

ومعنى الفضلة ما يكون جزءاً من الكلام بأن لا يكون مسنداً ولا مسنداً إليه^(٨)، وبها يخرج العُمدَةُ، وهو ما يكون جزءاً من الكلام نحو: (قيامٌ)، من قولك: قيامك قياماً حسناً، و(ضربتان) من قولك: ضربك ضربتان، و(جده) من قولك: جدُّ جده، وبما بعدها يخرج (حديث) من قولك: سمعتُ حديثك، و(إجلالاً) من قولك: قُمتُ إجلالاً لك.

والمراد بالمصدر المصدر الصريح؛ إذ هو المتبادر عند الإطلاق، فيخرج المؤولُ فإنَّه لا يجوز: ضربته أن أضربه؛ لأنَّ (أن) تُخلِص مدخولها للاستقبال، وإنَّما يُؤكِّد بالمصدر المُبهم^(٩).

(١) - ينظر: الأصول في النحو: ١٥٩/١، وتوجيه اللمع: ١٦٥، والمحصل: ٤٢٠/١.

(٢) - قدَّمه ابنُ السَّراج على المنصوبات وحدث طائفة من النحويين حذوه، ينظر: الأصول في النحو: ١٥٩/١، والمفصل: ٥٦، وتوجيه اللمع: ١٦٥، والكافية في النحو: ١٨، والمحرَّر في النحو: ٦٧٥/٢.

(٣) - ينظر: البسيط في شرح الكافية: ٣٧٨/١، وحاشية الحكيم الأحسائي: ١٢١٣/٢، وحاشية الألوسي: ٤٨/٢.

(٤) - ينظر: شرح قطر الندى: ٢٢٤.

(٥) - بعده: بل متحدٌ معه في المعنى. ضرب عليها النَّاسُخُ.

(٦) - ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٤٩/٢.

(٧) - ينظر: مغني اللبيب: ٥٨١/٦.

(٨) - ينظر: حاشية يس: ٦٧٥/٢.

(٩) - ينظر: همع الهوامع: ١٠٠/٢، حاشية يس: ٦٧٥/٢.

لكن يُبطلُ هذا التَّعْرِيفَ منعًا نحو: كَرِهْتُ كَرَاهِيَّتِي، فَإِنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ مَعَ شُمُولِ التَّعْرِيفِ لَهُ^(١)، وَجَمْعًا نَحْوُ ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ (٤٤)﴾ [العنكبوت]، فَإِنَّ (السَّمَاوَاتِ) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ عَلَى مَا اخْتَارَهُ فِي (المغني)^(٢) تَبَعًا لْجَمَاعَةٍ مِنَ الْأَثَمَةِ مِنْهُمْ الشَّيْخُ الْجُرْجَانِيُّ^(٣)، وَالْإِمَامُ الرَّازِيُّ^(٤)، وَالزَّمْخَشَرِيُّ^(٥)، وَالزَّمْخَشَرِيُّ^(٥)، وَابْنُ الْحَاجِبِ^(٦)، وَلَيْسَ بِمَصْدَرٍ، وَحَجَّتُهُمْ أَنَّ الْمَفْعُولَ بِهِ مَا كَانَ مَوْجُودًا قَبْلَ الْفِعْلِ الَّذِي عَمَلَ فِيهِ ثُمَّ أَوْقَعَ الْفَاعِلُ بِهِ فَعَلًا كَضَرَبْتُ زَيْدًا، فَزَيْدًا كَانَ مَوْجُودًا قَبْلَ الضَّرْبِ، وَأَنْتَ فَعَلْتَ بِهِ الضَّرْبَ، وَالْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقُ مَا كَانَ فَعْلُ الْفَاعِلِ فِيهِ هُوَ فَعْلُ إِيجَادِهِ كِ(السَّمَاوَاتِ) فِيمَا مَثَّلْنَا، فَإِنَّهَا لَمْ تَكُنْ مَوْجُودَةً بَلْ عَدَمًا مُحَضًّا وَاللَّهُ أَوْجَدَهَا وَخَلَصَهَا مِنَ الْعَدَمِ فَكَانَتْ مَفْعُولًا مُطْلَقًا لَا مَفْعُولًا بِهِ^(٧)، بِهِ^(٨)، قَالَ فِي (المغني): وَالَّذِي غَرَّ أَكْثَرَ النَّحَاةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُمْ يُمَثِّلُونَ الْمَفْعُولَ الْمَطْلُوقَ بِأَفْعَالِ بِأَفْعَالِ الْعِبَادِ وَهُمْ إِنَّمَا يَجْرِي عَلَى أَيْدِيهِمْ إِنْشَاءُ الْأَفْعَالِ لَا الذَّوَاتِ، فَتَوَهَّمُوا أَنَّ الْمَفْعُولَ الْمَطْلُوقَ لَا يَكُونُ إِلَّا حَدَثًا، وَلَوْ مَثَّلُوا بِأَفْعَالِ اللَّهِ تَعَالَى لَظَهَرَ لَهُمْ أَنَّهَا لَا تَخْتَصُّ بِذَلِكَ / ٨٩؛ لِأَنَّ اللَّهَ مُوجِدٌ لِلْأَفْعَالِ [الذَّوَاتِ]^(٩)، قَالَ: وَكَذَا الْبَحْثُ فِي: أَنْشَأْتُ كِتَابًا^(١٠)، انْتَهَى.

وَقَدْ يَمْنَعُ بَطْلَانُ جَمْعِ الْحَدِّ بِاحْتِمَالِ ذَهَابِهِ هُنَا إِلَى مَا عَلَيْهِ الْجَمْعُ مِنْ أَنَّ (السَّمَاوَاتِ) وَنَحْوَهَا فِيمَا مَثَّلْنَا مَفْعُولٌ بِهِ لَا مُطْلَقٌ، فَإِنَّهُمْ أَجَابُوا عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ الْمَفْعُولَ بِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى فَعْلٍ غَيْرِ الْإِيجَادِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا ثُمَّ أَوْجَدَ الْفَاعِلُ فِيهِ شَيْئًا آخَرَ، فَإِنَّ إِثْبَاتَ صِفَةٍ غَيْرِ الْوُجُودِ تَسْتَدْعِي ثُبُوتَ الْمَوْصُوفِ أَوَّلًا، وَأَمَّا الْمَفْعُولُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْإِيجَادِ فَلَا يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا ثُمَّ أَوْجَدَ الْفَاعِلُ فِيهِ الْوُجُودَ، بَلْ يَقْتَضِي أَنْ لَا يَكُونَ مَوْجُودًا، وَإِلَّا لَزِمَ تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ، وَأَمَّا التَّزَامُ كَوْنِهِ مَوْجُودًا قَبْلَ الْفِعْلِ عَلَى كُلِّ حَالٍ فَدَعَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا^(١١). وَهُوَ جَوَابٌ حَقِيقٌ بِالْقَبُولِ.

(١) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ٢٩٥/١، والمنهل الصَّافِي: ٢٨٥/١، والفوائد الصَّيَانِيَّة: ٣١٠/١.

(٢) - ينظر مغني اللبيب: ٥٧٨-٥٧٩.

(٣) - ينظر: أسرار البلاغة: ٣٦٩.

(٤) - ينظر: تفسير الرَّازِيِّ: ١٥٣/٤.

وَالرَّازِيُّ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِ بْنِ الْحُسَيْنِ، فَخْرُ الدِّينِ الْقُرَشِيُّ، الْعَلَمَةُ الْمُتَبَحِّرُ فِي عُلُومِ زَمَانِهِ، اشتهرت مؤلفاته في حياته وأقبل النَّاسُ عليها، منها: مفاتيح الغيب في التفسير، وشرح سقط الزند، وشرح أسماء الله الحسنى، تُوِّفِيَ فِي هَرَاةَ سَنَةِ (٦٠٦ هـ). ينظر: معجم الأدباء: ٢٥٨٥/٦، والأعلام: ٣١٣/٦.

(٥) - لم أقف عليه في ما تيسر من مؤلفات الزَّمْخَشَرِيِّ. ينظر: شرح التَّصْرِيح: ٨٠/١.

(٦) - ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٧٠٢/٢.

(٧) - ينظر: الكافي في شرح الهادي: ٦٠٩/٢.

(٨) - زيادة من المغني يَتَمُّ بِهَا الْمَعْنَى.

(٩) - ينظر: مغني اللبيب: ٥٧٩-٥٨٠.

(١٠) - نَسَبَ السَّيُوطِيُّ هَذَا الْجَوَابَ إِلَى شَمْسِ الدِّينِ الْأَصْفَهَانِيِّ فِي (شرح الحاجبيَّة). ينظر: الأشباه والنظائر:

وفهم من كلامه في المتن أن انتصاب المصدر المرادف بالفعل المذكور، وهو ظاهر كلام سيبويه^(١)، ومذهب المازني^(٢)، والمبرّد^(٣)، والسيرافي^(٤)، ومرتضى الرضي^(٥) (رحمته)، ونسبه ابن ابن يعيش إلى الأكثرين^(٦)، والمنقول عن الجمهور أن انتصابه بفعلٍ مقدّرٍ بمعناه ولفظه^(٧).

حُجَّةُ الْأَوَّلِ أَنَّ الْمَذْكُورَ لَمَّا كَانَ فِي مَعْنَاهُ وَصَلَ إِلَيْهِ كَمَا وَصَلَ إِلَى مَا هُوَ مِنْ لَفْظِهِ؛ وَلِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّقْدِيرِ بِلَا ضَرُورَةٍ مُلَجَّنَةٍ إِلَيْهِ. وَحُجَّةُ الثَّانِي أَنَّ الْكَثِيرَ كَوْنُ الْمَصْدَرِ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ، وَكَوْنُهُ مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ قَلِيلٌ، فَحُمِلَ الْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ.

ثُمَّ الْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقُ نَوْعَانِ^(٨):

أَحَدُهُمَا: مَا يُسَمَّى مُبْهَمًا^(٩)، وَهُوَ مَا يُجَاءُ بِهِ لِمَجَرَّدِ التَّوَكُّيدِ، وَيَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَا يُفِيدُ تَوْكِيدَ عَامِلِهِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ مَصْدَرًا^(١٠) نَحْوُ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ ضَرْبًا. وَثَانِيهِمَا: مَا يُفِيدُ تَوْكِيدَ الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنْ عَامِلِهِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِعْلًا أَوْ وَصْفًا نَحْوُ: ضَرَبْتُ ضَرْبًا، ﴿وَالصَّافَاتِ صَفًا (١)﴾ [الصَّافَاتِ]، وَأَنْتَ مَطْلُوبٌ طَلَبًا.

(١) - بل ظاهر كلامه أنه منصوب بفعلٍ مقدّرٍ على ما الجمهور عليه، ففي مثال المصنّف: قعدتُ جلوسًا، التّقدير: قعدتُ وجلستُ جلوسًا. ينظر: كتاب سيبويه: ٢٣١/١-٢٣٢، وظاهر كلامه يدل على ما نسبته السيّد الشّارح إليه. ينظر: كتاب سيبويه: ٨١/٤-٨٢، وهذا الرّأي نسبته ابن خروف لسبويه كما نقل عنه أبو حيّان، إلّا أن أكثر النّحويّين نصّوا على أن مذهب سيبويه أنه منصوب بفعلٍ مقدّرٍ. ينظر: البديع: ١٢٦/١، والمحصل: ٤٢٦/١، وشرح الرّضي: ٣٠٠/١، وارتشاف الضّرب: ١٣٥٤/٣.

(٢) - ينظر رأي المازني في: شرح السّيرافي: ٢٢٩/٥ إذ نسب السّيرافي إلى المازني القولين، والبديع: ١٢٦/١، وشرح الرّضي: ٣٠٠/١، وارتشاف الضّرب: ١٣٥٤/٣، ونسب ابن إياز هذا المذهب إلى الخليل. ينظر: المحصول: ٤٢٦/١.

(٣) - كذا نسب ابن يعيش وابن مالك والرّضي إلى لمبرّد، والصّواب أن مذهب المبرّد تقدير فعلٍ ناصبٍ من لفظ لفظ المنصوب. ينظر: المقتضب: ٢٠٤/٣، وشرح المفصل: ٢٦٠/١ وهامش (٧). وشرح التّسهيل: ١٨٣/٢، وشرح الرّضي: ٣٠٠/١.

(٤) - شرح السّيرافي: ٢٣٠/٥.

(٥) - ينظر: شرح الرّضي: ٣٠٠/١.

(٦) - ينظر: شرح المفصل: ٢٦٠/١.

(٧) - ينظر: الكافي في شرح الهادي: ٦١٤/٢، وارتشاف الضّرب: ١٣٥٥/٣.

(٨) - من النّحويّين من جعله ثلاثة أقسامٍ: مُبْهَمٌ، وَغَدَدٌ، وَمُخْتَصٌّ، كَالْجَزُولِيِّ، وَالشَّلُوبِيِّ، وَابْنِ عَصْفُورٍ، وَرَدُّهُ أَبُو حَيَّانَ بِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تَدَاخُلِ الْأَقْسَامِ. ينظر: المقدّمة الجزوليّة: ٨٤، والتّوطئة: ٢٠٨، والمقرّب: ١٤٥/١، والتّذييل والتّكميل: ١٤٨/٧.

(٩) - المراد بالمُبْهَمِ: مَا كَانَ نَكْرَةً غَيْرَ مَحْدُودٍ بِهَاءِ التَّائِيثِ، وَلَا مَوْصُوفٍ، وَلَا مُضَافٍ. ينظر: المحصول: ٤٢٣/١.

(١٠) - مصدر، والصّواب ما أثبتّه.

ثَانِيَهُمَا: مَا يُسَمَّى مُخْتَصًّا^(١)، وَهُوَ خِلَافُ الْمُبْهَمِ، وَيَنْقَسِمُ أَيْضًا قِسْمَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَا يُفِيدُ بَيَانَ نَوْعٍ عَامِلِهِ بِأَنْ يَدُلَّ عَلَى هَيْئَةِ صَدُورِ^(٢) الْفِعْلِ إِمَّا بِاسْمٍ خَاصٍّ نَحْوُ: رَجَعْتُ الْقَهْقَرَى، أَوْ بِإِضَافَةٍ نَحْوُ: ضَرَبْتُ ضَرْبَ الْأَمِيرِ، أَوْ بِوَصْفٍ نَحْوُ: ضَرَبْتُ ضَرْبًا أَلِيمًا، أَوْ بِإِلَامِ الْعَهْدِ نَحْوُ: ضَرَبْتُهُ الضَّرْبَ، أَيْ الضَّرْبَ الْمَعْهُودَ.

الثَّانِي: مَا يُفِيدُ بَيَانَ عَدَدٍ عَامِلِهِ بِأَنْ يَدُلَّ عَلَى وَحْدَتِهِ أَوْ كَثَرَتِهِ نَحْوُ: ضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ، أَوْ ضَرْبَاتٍ. وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى مَنَعِ تَثْنِيَةِ الْمُبْهَمِ وَجَمْعِهِ^(٣)؛ وَالسَّرُّ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا يُجَاءُ بِهِ لِلتَّأَكُّدِ وَهُوَ ذِكْرُ مَا مَا تَضَمَّنَهُ عَامِلُهُ بِلا زِيَادَةٍ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَتَضَمَّنِ الْفِعْلُ سِوَى الْمَاهِيَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ، وَالْقَصْدُ إِلَى الْمَاهِيَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ قَلَّتِهَا وَكَثَرَتِهَا، وَالتَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ لَا يَكُونَانِ إِلَّا مَعَ النَّظَرِ إِلَى كَثَرَتِهَا فَتَقَاضَا^(٤). وَقِيلَ: السَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ تَكْرِيرِ الْفِعْلِ، وَالْفِعْلُ لَا يُثْنَى وَلَا يُجَمَعُ فَكَذَا مَا بِمَنْزِلَتِهِ^(٥)، وَفِيهِ إِشْكَالٌ؛ إِذْ هُوَ تَوْكِيدٌ لِلْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْعَامِلِ كَمَا عَرَفْتُ، وَهُوَ يُثْنَى وَيُجَمَعُ^(٦).

وَأَمَّا الْمُخْتَصُّ فَقَدْ اتَّفَقُوا أَيْضًا عَلَى جَوَازِ تَثْنِيَةِ الْمُبَيِّنِ مِنْهُ لِلْعَدَدِ وَجَمْعِهِ^(٧)؛ لِأَنَّ الْعَدَدَ قَدْ يَكُونُ اثْنَيْنِ وَأَكْثَرَ، وَاخْتَلَفُوا فِي الْمُبَيِّنِ مِنْهُ لِلنَّوْعِ^(٨)، فَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ ذَيْنِكَ قِيَاسًا لِحَصُولِ مَا يَكُونُ مَعَهُ التَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ؛ إِذِ النَّوْعُ الْمُبَيِّنُ إِذَا ضُمَّ إِلَيْهِ نَوْعٌ آخَرُ ثَبَتَ الْأَمْرُ الَّذِي يَكُونُ بِهِ التَّثْنِيَةُ، وَإِذَا ضُمَّ إِلَيْهِ نَوْعَانِ فَصَاعِدًا حَصَلَ مَا يَكُونُ مِنْهُ الْجَمْعُ، وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ ذَيْنِكَ فِي غَيْرِ الْمَسْمُوعِ، وَهُوَ ظَاهِرُ مَذْهَبِ سَبِيوِيهِ^(٩)، وَجَنَحَ إِلَيْهِ الشَّلُوبِيُّ^(١٠)، لَكِنَّ الْأَوَّلَ هُوَ الْمَشْهُورُ.

ثُمَّ نَاصَبُ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ إِمَّا مَصْدَرٌ نَحْوُ: سَيَرَكَ السَّيْرَ الْحَثِيثَ مُتَعَبٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَإِنْ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا (٦٣)﴾ [الْإِسْرَاءُ]، أَوْ مَا اسْتَقْبَلَ مِنْهُ مِنْ فِعْلٍ نَحْوُ ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى

(١) - مَا يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مَحْدُودٍ مَحْصُورٍ بِالْعَدَدِ وَالنَّعْرِيفِ. يَنْظُرُ: الْبَدِيعُ: ١٢٢/١.

(٢) - صَدُو، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٣) - يَنْظُرُ: شَرْحُ النَّصْرِیحِ: ٤٩٧/١، وَمَجِيبُ الْإِدَا: ١٧٠/٢.

(٤) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضْيِ: ٢٩٩/١.

(٥) - عَلَّلَ بِهَذَا التَّعْلِيلِ ابْنُ مَالِكٍ فِي: شَرْحِ التَّسْهِيلِ: ١٨٠/٢.

(٦) - يَنْظُرُ الْإِشْكَالُ فِي: حَاشِيَةِ الصَّبَّانِ: ١٦٨/٢.

(٧) - يَنْظُرُ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ١٣٥٨/٣، وَشَرْحُ النَّصْرِیحِ: ٤٩٧/١.

(٨) - الْمَبْنِي مِنْهُ الْمَنْوَعُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٩) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَبِيوِيهِ: ٦١٩/٣، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٥١/٧.

(١٠) - تَنْظُرُ نَسَبُهُ هَذَا الرَّأْيَ لِلشَّلُوبِيِّ فِي: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ١٣٥٨/٣، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ: ٤٧٢/١، وَشَرْحُ

النَّصْرِیحِ: ٤٩٧/١.

تَكْلِيمًا (١٦٤) ﴿النِّسَاء﴾، أَوْ وَصَفَ^(١) نَحْوُ ﴿وَالصَّافَاتِ صَفًا (١)﴾ [الصَّافَاتِ]، وَنَحْوُ: الْخُبْرُ مَأْكُولٌ أَكْلًا. وَشَرَطُ الْفِعْلِ التَّصَرُّفُ، وَالتَّمَامُ، وَعَدَمُ الْإِلْغَاءِ، فَلَا يُقَالُ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا / ظ ٨٩/ حُسْنًا؛ لِعَدَمِ التَّصَرُّفِ، فَكَانَ كَجَامِدٍ لَا مَصْدَرَ لَهُ^(٢)، وَلَا يُقَالُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا كَوْنًا، عَلَى خِلَافِ فِيهِ، وَلَا زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ ظَنًّا، جَزَمَ بِهِ الْأَزْهَرِيُّ^(٣)، وَشَرَطُ الْوَصْفِ الدَّلَالَةُ عَلَى الْحَدُوثِ، فَلَا يَجُوزُ: زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ حُسْنًا، وَلَا أَقَوْمٌ مِنْكَ قِيَامًا، وَأَمَّا قَوْلُهُ^(٤):

[٣٥٧] أَمَّا الْمُلُوكُ فَأَنْتَ الْيَوْمَ الْأُمُّهُمُ لَوْمًا وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَّاحٍ

فَمَنْصُوبٌ بِمَحْذُوفٍ^(٥).

وَقَدْ يُحْذَفُ نَاصِبُ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ جَوَازًا وَوَجُوبًا، أَمَّا الْجَوَازُ فَفِيمَا إِذَا دَلَّتْ قَرِينَةٌ حَالِيَّةٌ أَوْ مَقَالِيَّةٌ كَقَوْلِكَ لِلْقَادِمِ أَوْ لِمَنْ قَالَ: سَأَقْدِمُ عَلَيْكَ، خَيْرَ مَقْدَمٍ، أَيْ: قَدِمْتَ^(٦)، وَمَنْعَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي الْمُبْهَمِ، قَالَ: لِأَنَّهُ إِنَّمَا جِيءَ بِهِ لِنَقْوَةِ وَتَقْرِيرِ مَعْنَاهُ، وَالْحَذْفُ مُنَافٍ لَهُمَا^(٧)، وَرَدَّهُ ابْنُهُ بِأَنَّهُ قَدْ حُذِفَ فِي نَحْوِ: مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا، وَسَيْرًا سَيْرًا، وَسَقِيًا وَرَعِيًا^(٨).

وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ عَقِيلٍ^(٩)، وَالشَّاطِبِيُّ^(١٠)، وَالسَّيُوطِيُّ^(١١) بِأَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ لَيْسَ مِنَ التَّأَكِيدِ فِي شَيْءٍ، وَإِنَّمَا الْمَصْدَرُ فِيهِ نَائِبٌ عَنْ فِعْلٍ وَوَقَعَ مَوْقَعُهُ وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، وَبِأَنَّ الْمُؤَكَّدَ لَا يَعْمَلُ بِلَا خِلَافٍ، وَالنَّائِبُ عَنِ الْفِعْلِ يَعْمَلُ عَلَى الصَّحِيحِ (زَيْدًا) فِي: ضَرْبًا زَيْدًا، مَنْصُوبٌ بِ(ضَرْبًا)^(١٢). وَلَا يَخْفَى مَا فِي كَلَامِهِمْ، أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّ اعْتِبَارَ النَّيَابَةِ لَا يُنَافِي التَّأَكِيدَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَضْمَرَ مَعَهُ كَانَ نَصًّا فِيهِ فَيُحْمَلُ عَلَيْهِ مَعَ الْحَذْفِ، وَأَمَّا امْتِنَاعُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا فَلِلسَّمَاعِ، أَوْ لَخُصُوصِ هَذَا الْقِسْمِ الَّذِي

(١) - بناءً على مذهب البصريين في أَنَّ الْفِعْلَ وَالْوَصْفَ مُشْتَقَّانِ مِنَ الْفِعْلِ، وَخِلَافًا لِمَا نُسِبَ لِلْفَارِسِيِّ مِنْ أَنَّ الْفِعْلَ أَصْلٌ لِلْوَصْفِ. يَنْظُرُ: الْإِنْصَافُ: ١٩٢ م (٢٩)، وَشَرْحُ النَّصْرِ: ٤٩٢/١.

(٢) - يَنْظُرُ التَّعْلِيلُ فِي: شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلْعَصَامِ: ٥٩٤.

(٣) - يَنْظُرُ: شَرْحُ النَّصْرِ: ٤٩١/١.

(٤) - مِنْ الْبَسِيطِ، وَفِيهِ رَوَايَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ، وَهُوَ لَطَرَفَةُ بْنُ الْعَبْدِ فِي: دِيَوَانِهِ: ١٥٠.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: نَصْبُ (لَوْمًا) بِمَحْذُوفٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْحَدُوثِ.

(٥) - بِمَحْذُوفٍ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٦) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبَوِيهِ: ٢٧٠/١، وَالْمَفْصَلُ: ٥٧، وَابْتَدِيعُ: ١٢٧/١، وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ٦٢٢/٢،

وَالْتَنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٦٠-١٦١/٧، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ: ٢٣٧/٣.

(٧) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ٦٥٧/٢.

(٨) - يَنْظُرُ: شَرْحُ ابْنِ النَّازِمِ: ١٩٣.

(٩) - يَنْظُرُ: شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ: ١٧٥-١٧٦/٢.

(١٠) - يَنْظُرُ: الْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ: ٢٣٧-٢٣٨، وَحَاشِيَةُ الْحَكِيمِ الْأَحْسَائِيِّ: ١٢٢٧/٢.

(١١) - يَنْظُرُ: الْبَهْجَةُ الْمَرْضِيَّةُ: ٢٤٨.

(١٢) - يَنْظُرُ: شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ: ١٧٦/٢.

هو المؤكّد النَّائب، وأما ثانيًا فلأنَّ القولَ بأنَّ المؤكّد لا يعملُ مُسلّمٌ، وأنَّ النَّائبَ عن الفعلِ يعملُ عملَ الصّحيحِ صَحِيحٌ، لكنّه لا يدلُّ على أنّه غيرُه لجوازِ أن يكونَ المُجَوِّزُ استثنى هذا الفردَ من جملةِ المؤكّدِ، وبالجملةِ فالإنصافُ موافقةُ ابنِ النّاطمِ، وممّا يشهدُ له قوله تعالى ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ﴾ (٣٣) [ص]، أي: يمسحُ، فتأمّل.

وأما حذفُ ناصبِ المفعولِ المطلقِ وجوبًا فيما إذا قامَ المفعولُ المطلقُ مقامَ فعلٍ، وهو نوعان: ما لا فعلَ له من لفظه كويلَ زيدٍ، وويحهُ، و^(١):
[٣٥٨] ... بَلَه الْأَكْفَ ...

فيقدّرُ له عاملٌ من معناه.

وما له فعلٌ، وهو قسمان: واقعٌ في الطلبِ^(٢) وهو الواردُ دُعاءً نحو: سَقِيَا، وَرَعِيَا، وَكَبِيَا، وَجَدَعَا، أَوْ أَمَرَا ونهياً نحو: قِيَامًا لا قعودًا، أَوْ مقرونًا باستفهامٍ توبيخيٍّ^(٣) كقوله^(٤):
[٣٥٩] أَلَوْمًا لَا أَبَا لَكَ وَاعْتِرَابًا

وَوَاقِعٌ فِي الْخَبَرِ، وَذَلِكَ فِي خَمْسٍ^(٥) صُورٍ^(٦):

الأولى: مصادرُ مسموعةٌ كثرَ استعمالُها ودلّتِ القرائنُ على عاملِها كقولهم عندَ تذكّرِ نعمةٍ وشدّةٍ: حَمْدًا وَشُكْرًا لا كُفْرًا، وَصَبْرًا لا جَزَعًا، وعندَ ظهورِ أمرٍ مُعْجِبٍ: عَجَبًا، وعندَ خطابٍ مرضيٍّ عليه أو

(١) - بعضُ بيتٍ من الكاملِ تمامه: تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَه الْأَكْفَ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقِ،

وهو لكعبِ بنِ مالكٍ في: ديوانه: ٢٤٥، وشرح المفضل: ٧٧/٤، والإقليد: ٩٢٢/٢، وشرح شواهد المغني: ٣٥٣/١، وخزانة الأدب: ٢١٦/٦.

والشّاهدُ فيه: نَصَبُ (بَلَه) بفعلٍ من معناه.

(٢) - اشترطَ ابنُ عصفورٍ في وجوبِ الحذفِ التّكرارَ في المصدرِ نحو: ضَرَبًا ضَرَبًا. ينظر: شرح الجمل: ٤٠٧/٢.

(٣) - ينظر: شرح التّسهيل: ١٨٧/٢-١٨٨، وشرح ابن النّاطم: ١٩٤-١٩٦، وشرح التّسهيل للمرادي: ٤٦٣-٤٦٤، وأوضح المسالك: ١٨٨/٢-١٩٢، وشرح التصريح: ٤٩٩/١-٥٠٠.

(٤) - عَجَزُ بيتٍ من الوافرِ صدره: أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبًا، وهو لجربِرٍ في: ديوانه: ٦٥٠، وكتاب سيبويه: ٣٣٩/١، وشرح السّيرافي: ٢٠٣/٥، والمقاصد النّحويّة: ١٠٤٣/٣، وخزانة الأدب: ١٨٣/٢.

والشّاهدُ فيه: وقوعُ المصدرينِ (أَلَوْمًا) و(اعْتِرَابًا) في الطلبِ مقرونانِ باستفهامٍ توبيخيٍّ.

(٥) - زَادَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِيهَا مَا وَقَعَ مَثْنً لِلتَّكْثُرِ وَالْمَبَالِغَةِ نَحْوُ (لَيْبِكَ) و(سَعْدِيكَ). ينظر: الكافية في علم النّحو: ١٨، والبسيط في شرح الكافية: ٤٠٢/١.

(٦) - تنظر هذه الصُّورُ في: الكافية في علم النّحو: ١٨، وشرح التّسهيل: ١٨٦/٢-١٩٠، والبسيط في شرح الكافية: ٣٩٤/١-٤٠١، ومنهج السّالك: ١٣٥/٢-١٤٠، وأوضح المسالك: ١٩٣/٢-١٩٤.

مغضوبٍ عليه: أَفْعَلُهُ وَكَرَامَةً وَمَسَرَّةً، وَلَا أَفْعَلُهُ وَلَا كَيْدًا وَلَا هَمًّا^(١).
 الثانية: أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ تَفْصِيلًا لِعَاقِبَةِ مَا قَبْلَهُ فِي طَلَبٍ أَوْ خَبَرٍ، وَنَعْنِي بِعَاقِبَةِ الطَّلَبِ وَالْخَبَرِ
 الْفَوَائِدُ الَّتِي تَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا وَتَأْتِي عَلَى إِثْرِهَا، فَالطَّلَبُ نَحْوُ ﴿فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا
 فِدَاءً﴾ (٤) [محمَّد]، فَإِنَّ طَلَبَ شَدِّ الْوَتَاقِ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ فَوَائِدُ فَصَلَّتْ بِمَا ذُكِرَ مِنَ الْمَصَادِرِ، وَالْخَبَرُ
 كَقَوْلِهِ^(٢):

[٣٦٠] لَأَجْهَدَنَّ فَإِمَّا دَرءٌ وَاقِعَةٌ تُخْشَى وَإِمَّا بُلُوغُ السُّؤْلِ وَالْأَمَلِ

الثالثة: أَنْ يَكُونَ الْمَصْدَرُ مَكْرَرًا، أَوْ مَحْصُورًا، أَوْ مُسْتَقْهَمًا عَنْهُ، وَعَامِلُهُ خَبَرٌ عَنْ اسْمٍ عَيْنٍ نَحْوُ:
 أَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا، وَمَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا، وَإِنَّمَا أَنْتَ سَيْرُ الْبَرِيدِ، وَهَلْ أَنْتَ سَيْرًا؟
 الرابعة: أَنْ يَكُونَ مُؤَكِّدًا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ، فَالْأَوَّلُ هُوَ الْوَاقِعُ بَعْدَ عَلَّةٍ هِيَ نَصٌّ فِي مَعْنَاهُ نَحْوُ: لَهُ عَلَيَّ
 أَلْفٌ عَرَفًا وَاعْتِرَافًا، وَالثَّانِي هُوَ الْوَاقِعُ بَعْدَ جُمْلَةٍ تَحْتَمِلُ مَعْنَاهُ وَغَيْرُهُ نَحْوُ: زَيْدٌ ابْنِي حَقًّا، وَهَذَا زَيْدٌ
 الْحَقُّ لَا الْبَاطِلُ، وَلَا أَفْعَلُ ذَلِكَ أَلْبَتَّةَ.

الخامسة: أَنْ يَكُونَ فِعْلًا عِلَاجِيًّا تَشْبِيهِيًّا وَاقِعًا بَعْدَ جُمْلَةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَيْهِ وَعَلَى صَاحِبِهِ، وَ/٩٠ كَمَرَرْتُ
 بِهِ فَإِذَا لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ، وَبَكَاءٌ بَكَاءِ ثَاكِلَةٍ، وَيَجِبُ الرَّفْعُ نَحْوُ: لَهُ ذِكَاءٌ ذِكَاءُ^(٣) الْحُكَمَاءِ؛ لِأَنَّهُ
 مَعْنَوِيٌّ لَا عِلَاجِيٌّ، وَفِي نَحْوِ: صَوْتُهُ صَوْتُ حَسَنٍ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ تَشْبِيهِيٍّ، وَفِي نَحْوِ: صَوْتُ حِمَارٍ؛
 لِعَدَمِ تَقَدُّمِ الْجُمْلَةِ، وَفِي نَحْوِ: فَإِذَا فِي الدَّارِ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ، وَنَحْوِ فَإِذَا عَلَيْهِ نَوْحٌ نَوْحُ حِمَامٍ؛
 لِعَدَمِ تَقَدُّمِ صَاحِبِهِ^(٤).

ص: وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ غَيْرُهُ كَصَرَبْتُ سَوَاطٍ، ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ (٤) [النُّور]، ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ
 الْمِيلِ﴾ (١٢٩) [النِّسَاء]، ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ﴾ (٤٤) [الْحَاقَّة]، وَلَيْسَ مِنْهُ ﴿وَكَلَّا مِنْهَا
 رَعْدًا﴾ (٣٥) [البَقَرَةُ].

ش: الْأَكْثَرُ فِي الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا، وَهُوَ اسْمُ الْحَدَثِ الْمُشْتَمِلُ عَلَى حُرُوفٍ فِعْلِيَةٍ،
 وَلَيْسَ عَلَمًا، وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْهُ فِي الْإِنْتِصَابِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ الْمَطْلُوقَةِ غَيْرُهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ،
 وَهُوَ أُمُورٌ: مِنْهَا: اسْمُ الْآلَةِ، كَضَرْبَتُهُ سَوَاطٍ، أَيْ: ضَرْبًا بِسَوَاطٍ، فَحُذِفَ الْجَارُ وَالْمَصْدَرُ وَأُقِيمَ مَا بَعْدَهُ

(١) - وَقَدْ سُمِعَ فِي هَذِهِ الْمَصَادِرِ الرَّفْعُ أَيْضًا، وَجَعَلَهُ رُكْنُ الدِّينِ الْإِسْتِرَابَادِيُّ لُغَةً لِبَعْضِ الْعَرَبِ. يَنْظُرُ: كِتَابُ
 سَيَبُوه: ٣١٩/١، وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ: ٣٩٤/١.

(٢) - مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ١٨٨/٢، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٠٤/٧، وَشَرْحُ التَّنْصِيحِ:
 ٥٠٣/١، وَالدَّرُّرُ لِلْوَامِعِ: ٤١٨/١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: مَجِيءُ الْمَصْدَرَيْنِ (دَرءٌ) وَ(بُلُوغٌ) تَفْصِيلًا لِعَاقِبَةِ الْجَهْدِ.

(٣) - ذِكَاءٌ ذِكَاءً، مَكْرَرًا.

(٤) - تَنْظُرُ هَذِهِ الشُّرُوطُ فِي: الْبَسِيطِ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ: ٣٩٧-٣٩٩، وَمَنْهَجُ السَّالِكِ: ١٤١/٢.

مقامه فأعطي ما يستحقه^(١)، ومنها: اسمُ العدَدِ، نحو ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً (٤)﴾ [النور]، ومنها: ما دلَّ على كَلِيَّةٍ مضافاً إلى المصدرِ ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ (١٢٩)﴾ [النساء]، وضربته جميعَ الضَّرْبِ، وعامةُ الضَّرْبِ، ومنها: ما دلَّ على بعضيَّةٍ، نحو ﴿وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ (٤٤)﴾ [الحاقة]، وضربته يسيرَ الضَّرْبِ، ومنها: ضميرُ المصدرِ، نحو: عبدُ الله أَظَنُّهُ جالسًا، ومنه ﴿لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ (١١٥)﴾ [المائدة]، ومنها: ما أُشِيرَ به إليه، نحو: ضربته ذلكَ الضَّرْبِ، وظننتُ ذلكَ، ومنها: ما رادَّفه، نحو: شَنَأْتُهُ بُغْضًا، وفرحتُ جَدًّا، ومنها: اسمُ المصدرِ، نحو: اغتسلَ غُسْلًا، ومنها: اسمُ عينٍ^(٢)، نحو ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا (١٧)﴾ [نوح]، ومنها: مصدرُ فعلٍ آخرَ، نحو ﴿وَتَبَيَّنَ إِلَيْهِ تَبَيُّلًا (٨)﴾ [المزمل]، ومنها: ما دلَّ على نوعٍ من المصدرِ، نحو: قَعَدَ القُرْفَصَاءُ^(٣)، وَرَجَعَ القَهْقَرَى^(٤).

قوله: وَلَيْسَ مِنْهُ ... إلخ، أي: لَيْسَ مِنَ النَّائِبِ عَنِ الْمَصْدَرِ صِفَتُهُ كـ(رَغَدًا) من قوله تعالى ﴿وَكُلًّا مِنْهَا رَغَدًا (٣٥)﴾ [البقرة]، وإنَّما هو حالٌ من ضميرِ مَصْدَرِ الفعلِ، والأصل: فَكَلَاهُ، أي: فَكَلَا الْأَكْلَ حالَ كونه رَغَدًا، قال في (المغني): قيل: هو مذهبُ سيبويه والمُحَقِّقِينَ بدليلِ أَنَّهُمْ يقولون: سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلًا، ولا يقولون: طَوِيلٌ، ولو كانَ نَعْتًا لِلْمَصْدَرِ لَجَازَ، وبدليلِ أَنَّهُ لَا يُحذفُ إِلَّا وَالصِّفَةُ خَاصَّةٌ بجنسِهِ، تقول: رَأَيْتُ كَاتِبًا، ولا تقول: رَأَيْتُ طَوِيلًا؛ لأنَّ الكتابةَ خَاصَّةٌ بجنسِ الإنسانِ بخلافِ الطُّولِ، وعندي فيما احتجُّوا به نظرٌ، أمَّا الأوَّلُ فلجوازُ أَنَّ المانعَ من الرِّفْعِ كراهةُ اجتماعِ مجازينِ حذفِ الموصوفِ وتصييرِ الصِّفَةِ مفعولًا على السَّعَةِ، ولهذا يقولون: دَخَلْتُ الدَّارَ، بحذفِ (في)؛ تَوَسَّعًا، ومنعوا: دَخَلْتُ الأَمْرَ؛ لأنَّ تعليقَ الدُّخُولِ بالمعاني مجازٌ، وإسقاطُ الخافضِ مجازٌ، وتوضيحه أَنَّهُمْ يقولون ذلكَ في صِفَةِ الأَحْيَانِ فيقولون: سِيرَ عَلَيْهِ زَمَنٌ طَوِيلٌ، فإذا حَدَفُوا الزَّمانَ قالوا طَوِيلًا بالنَّصْبِ^(٥)؛ لما ذكرنا. وأمَّا الثَّاني فلأنَّ التَّحْقِيقَ أَنَّ حَذَفَ الموصوفِ إِنَّمَا يَتَوَقَّفُ على وَجَدانِ الدَّلِيلِ لا على الاختصاصِ، بدليلِ ﴿وَأَلَّنَّا لَهُ الْحَدِيدَ (١٠)﴾ [سبا]، أي: دُرُوعًا سَابِغَاتٍ، ومِمَّا يَقْدَحُ في قولهم مجيءُ نحو قولهم: اشْتَمَلَ الصَّمَاءُ، أي: الشَّمْلَةُ الصَّمَاءُ، والحاليَّةُ مُتَعَذِّرَةٌ؛ لتعريفه^(٦).

(١) - ينظر: البديع: ١٢٤/١، وشرح الرُّضِيِّ: ٢٩٨/١.

(٢) - على أَنَّ يَكُونُ هذا الاسمُ ملاقيًا للفعلِ في الاشتقاقِ كما في الآيةِ الكريمةِ. ينظر: شرح الألفيَّة للمرادي: ٣١٤/١.

(٣) - القريضا، وهو تحريفٌ، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

(٤) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ٢٩٦/١-٢٩٩، وشرح الألفيَّة للمرادي: ٣١٤/١-٣١٦، وأوضح المسالك: ١٨٤/٢-١٨٦.

(٥) - ينظر: كتاب سيبويه: ٢٢٧/١، وشرح المفصل: ١٠٢/٢.

(٦) - ينظر: مغني اللبيب: ٥٤٦/٦-٥٤٧.

بَحْثُ الْمَفْعُولِ لَهُ

ص: وَالْمَفْعُولُ لَهُ هُوَ الْمَصْدَرُ الْمُعْلَلُ لِحَدَثٍ شَارَكَهُ وَقْتًا وَفَاعِلًا كَقُمْتُ إِجْلَالًا لَكَ، فَإِنْ فَقَدَ الْمُعْلَلُ شَرْطًا جَرَّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ نَحْوُ: ﴿خَلَقَ لَكُمْ (٢٩)﴾ [البقرة]:

وَإِنِّي لَتَعْرِونِي لِدِكْرَاكِ هِزَّةً

[و]:

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لَنَوْمٍ ثِيَابَهَا

ش: هذا الثالث من المفاعيل، وهو المفعول له، ويُترجم /ظ/ ٩٠/ بالمفعول لأجله، والمفعول من أجله^(١)، وقدمه على المفعول فيه؛ نظرًا إلى أنه أدخل في المفعولية وأقرب إلى المفعول المطلق بكونه مصدرًا^(٢)، وذكره ابن الحاجب بعد المفعول فيه^(٣)؛ ملاحظة أن احتياج الفعل إلى الزمان والمكان أشد منه إلى العلة^(٤).

ورسمه بأنه المصدر المعلى لحدث شاركه وقتًا وفاعلًا، أي: المصدر الواقع علة لحدث شاركه في الزمان والفاعل، ومعنى كون المفعول له معللاً للحدث كونه سبباً حاملاً للفاعل على الفعل سواء كان علة غائية^(٥) للفعل متأخرة عنه كجئت إصلاحاً لك، أو علة مؤثرة موجودة قبله كقعدت عن الحرب جبنًا، والأول يكون علة له بحسب الوجود الخارجي، أما بحسب الوجود الذهني فلا تأثير له فبين الإصلاح والمجيء مرابطة ذهناً وخارجاً، وبين الجبن والقعود مرابطة خارجاً فقط.

ومعنى كون المفعول له مصدرًا مشاركاً للحدث في الزمان كون وقوع الحدث المفهوم من عامله في بعض زمنه كجئت طمعاً، وقعدت عن الحرب جبنًا، أو كون أقل زمان الحدث آخر زمانه كجئتُ خوفاً من فرارك، أو بالعكس كجئتُ إصلاحاً لك^(٦).

ومعنى كونه مشاركاً للحدث في الفاعل كون فاعل الحدث وفاعله واحداً^(٧) كقوله تعالى ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ (١٩)﴾ [البقرة]، فالحذر مفعول له وفاعله وفاعل الجعل واحد، وهم الكفار.

(١) - ينظر: شرح اللوحة البدرية: ٢/٢٠٣، وأوضح المسالك: ٢/١٩٧.

(٢) - ينظر: التذليل والتكميل: ٧/٢٣٢، وشرح الأشموني: ١/٤٨٠، وحاشية الخضري: ١/٤٣٨.

(٣) - ينظر: الكافية في النحو: ٢٣.

(٤) - ينظر: شرح الرضي: ١/٢٩٤.

(٥) - غائية، والصواب ما أثبتته، والعلة الغائية هي العلة التي يكون المعلول لأجلها. ينظر: التعريفات: ١٥٤.

(٦) - ينظر: شرح الرضي: ٣/٢٨، وحاشية يس: ٣/٧.

(٧) - واحد، والصواب ما أثبتته.

وإنما اشترط كون المفعول له مصدرًا^(١) لما عرفت من أنه علّة، والعلل إنما تكون بالمصدر لا بالذوات غالبًا^(٢)، وبه يخرج غير المصدر كما سيأتي، وبالمعلّل يخرج بقيّة المفاعيل إذ لا تعليل فيها^(٣)، وبما بعده يخرج ما اختلف فيه زمان العلّة والمعلول، وما اختلف فيه فاعلهما كما سيأتي. وحاصل ما اشتمل عليه التعريف من الشروط لنصب المفعول له أربعة: كونه مصدرًا، وكونه علّة، وكونه مشاركًا للمعلّل في الزمان، وكونه مشاركًا له في الفاعل.

والأول اشترطه الجمهور ولم يعتبره يونس فأجاز نصب المفعول له وإن كان غير مصدر زاعماً أن قومًا من العرب يقولون: أمّا العبيد فذو عبيد، بنصب (العبيد) الأول على أنه مفعول له^(٤)، والمعنى: مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد^(٥)، وتأوله الزجاج على تقدير: أمّا تملك العبيد^(٦)، أي: مهما يذكر شخص لأجل تملك العبيد فذو عبيد، وهذا كله مراعاة للمصدر، وبعضهم على أنه مفعول به، أي: مهما تذكر العبيد^(٧). والشرط الثاني اشترطه الجميع، والثالث اشترطه الأعلام^(٨) وجماعة من المتأخرين^(٩)، ولم يشترطه سيبويه ولا أحد من المتقدمين، فعلى قولهم يجوز: جئتكم أمس طمعًا الآن في معروفك^(١٠). والرابع اشترطه المتأخرون^(١١) ولم يجز سيبويه والمتقدمون أيضًا كما في (الهمع)^(١٢)، فعلى قولهم يجوز جئتكم تأدبًا معي، ويكون انتصاب (خوفًا) و(طمعًا) من قوله تعالى ﴿يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا (١٢)﴾ [الرعد]، على المفعول له من غير حاجة إلى تكلف تقدير إرادة خوفكم وطمعكم، أو إلى جعل الخوف والطمع بمعنى الإخافة والإطماع، أو جعل

(١) - مصدر، والصواب ما أثبتّه.

(٢) - ينظر: المرتجل: ١٥٩، والغرة المخفية: ٢٨١/١، وقواعد المطارحة: ١٤٥، والتذليل والتكميل: ٢٣٢/٧.

(٣) - فهما، والصواب ما أثبتّه.

(٤) - ينظر: كتاب سيبويه: ٣٨٩/١.

(٥) - ينظر: شرح التسهيل: ٣٣٠/٢، وأوضح المسالك: ١٩٧/٢.

(٦) - ينظر: شرح السيرافي: ٢٨٧/٥، والتذليل والتكميل: ٢٣٢/٧، وشرح النصريح: ٥٠٩/١.

(٧) - نسبة أبو حيان للكوفيين بإضمار فعل على التقدير المذكور. ينظر: ارتشاف الضرب: ١٥٧٣/٣.

(٨) - تنظر نسبة هذا الرأي للأعلام في: أوضح المسالك: ١٩٨/٢، وهمع الهوامع: ١٣٠/٢، وقد سبقه إليه عبد القاهر الجرجاني. ينظر: المقتصد: ٦٦٨/١.

(٩) - ينظر: المفصل: ٧٨، والبديع: ١٧٢/١، والغرة المخفية: ٢٨١/١، وشرح المفصل: ١٣٠-١٣١، والكافي في شرح الهادي: ٧٨٧/٢.

(١٠) - ينظر: ارتشاف الضرب: ١٣٨٣/٣، وشرح النصريح: ٥١٠/١.

(١١) - ينظر: المقتصد: ٦٦٨/١، والمفصل: ٧٨، والبديع: ١٧٢/١، والغرة المخفية: ٢٨١/١، وشرح المفصل:

١٣٠-١٣١، والكافي في شرح الهادي: ٧٨٧/٢.

(١٢) - ينظر: همع الهوامع: ١٣١/٢.

انتصابها على الحال لا على المفعول له^(١)، وارتضى الرضوي رأي المتقدمين قال: وهو الذي يقوى في ظني، وإن كانت الأغلب المشاركة، واستدل بقول المرتضى أمير المؤمنين (عليه السلام) في (نهج البلاغة): (فأعطاه الله النظرة استحقاقاً للسُّخْطَةِ واستتماماً / و ٩١ / لِلْبَلِيَّةِ)^(٢)، والمعطي المنظرة هو الله، والمستحق للسُّخْطَةِ هو إبليس (لع)^(٣)، ومشرط الاتحاد يتأول هذا أيضاً كما يتأول الآية.

وزاد في (الأوضح) تبعاً لابن الحَبَّاز^(٤) وغيره^(٥) شرطاً خامساً، وهو أن يكون المصدر قلبياً كالرغبة في نحو: جئتكَ رغبةً في معروفك^(٦) فلا يجوز: جئتكَ قراءة العلم؛ لأنَّ القراءة من أفعال اللسان، ولم يعتبره الفارسي فأجاز: جئتكَ ضرب زيد، أي: لضربه^(٧)، وارتضاه الرضوي قال: وشرط بعضهم كونه من أفعال القلوب، قال: لأنَّه الحامل على إيجاب الفعل، والحامل على الشيء مُتَقَدِّم عليه، وأفعال الجوارح كالضرب والقتل تتلاشى ولا تبقى حتى تكون حاملةً على الفعل، وأمَّا أفعال الباطن كالعلم والخوف والإرادة فإنَّها تبقى، والجواب أنه إذا أراد وجوب تقدُّم الحامل [وجوداً] فممنوع، وإنَّ أراد وجوب تقدُّمه إمَّا وجوداً أو تصوراً فمسلَّم ولا ينفعه، وينتقض ما قال بجواز نحو: جئتكَ إصلاحاً لأمرِكَ، وضربته تأديباً، اتِّفَاقاً، فإنَّ قال هو بتقدير مضاف أي: إرادة إصلاح وإرادة تأديب، قلنا: فجوز أيضاً جئتكَ إكرامك لي، وجئتكَ اليوم إكراماً لك غداً، بتقدير المضاف المذكور، بل جوز جئتكَ سَمناً ولبناً، فظهر أنَّ المفعول له هو الظاهر لا المُقَدَّر المضاف، فنقول: المفعول له إمَّا أن يتقدَّم وجوده على مضمون عامله نحو: قَعَدَ جبناً، فهو من أفعال القلب كما قالوا، وإمَّا أن يتقدَّم على الفعل تصوراً، أي يكون غرضاً، ولا يلزم كونه فعل القلب نحو: ضربته تقويماً، وجئتُهُ إصلاحاً^(٨).

قوله: فَإِنْ فُقِدَ ... إلخ، أي: فإنَّ الواقع علَّةٌ لحدث عامله شرطاً ممَّا شمله التعريف جرَّ وجوباً بحرف التعليل، وهي اللام ونحوها ممَّا يفهم التعليل وهو (في) و(من) و(الباء) و(عن)، وأمَّا (حتى) و(الكاف) و(كي) فإنَّها وإنَّ كانت ممَّا يفهم التعليل إلَّا أنَّها لا تدخل على المفعول المطلق؛

(١) - تنظر هذه الوجوه في: الكشاف: ٤٧٤/٣، والكافي في شرح الهادي: ٧٨٧/٢، ومغني اللبيب: ١٣٧/٦ - ١٣٨، والمقاصد الشافية: ٢٧٣/٣ - ٢٧٤.

(٢) - نهج البلاغة: ٤٤ خطبة (١).

(٣) - ينظر: شرح الرضوي: ٢٩/٣.

(٤) - ينظر: الغرّة المخفية: ٢٨١/١، وسبقه إليه ابنُ الخشاب. ينظر: المرتجل: ١٥٩.

(٥) - ينظر: الكافي في شرح الهادي: ٧٨٦/٢، وأوضح المسالك: ١٩٧/٢، وهمع الهوامع: ١٣١/٢.

(٦) - معرفك، وهو تحريف.

(٧) - تنظر نسبة هذا القول للفارسي في: ارتشاف الضرب: ١٣٨٣/٣، وحاشية الأشموني: ٤٨١/١، وشرح النصريح: ٥١٠/١.

(٨) - ينظر: شرح الرضوي: ٣٠-٣١.

لأنَّها لا تكونُ للتعليلِ إلَّا مع الفعلِ المقرونِ بالحرفِ المصدرِيّ، قاله المصنّف في (شرح اللّحة)^(١).
ففاقدُ المصدرِيّةِ نحو قولِهِ تعالى ﴿خَلَقَ لَكُمْ (٢٩)﴾ [البقرة]، ومثلهُ قولُهُ (ص): (إنَّ امرأةً دَخَلَتْ
النَّارَ في هَرَّةٍ)^(٢) أي: لأجلِ هَرَّةٍ^(٣).

وفاقدُ المشاركةِ في الزّمانِ نحو قولِ امرئِ القيسِ^(٤):

[٣٦١] فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لَنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إِلَّا لِبَسَةَ الْمُتَقَضِّلِ

فإنَّ زمانَ الخَلعِ سابقٌ على زمانِ النَّومِ، ومثلهُ قولُهُ تعالى ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ
غَمٍّ (٢٢)﴾ [الحج]، أي: لأجلِ غَمٍّ^(٥).

وفاقدُ المشاركةِ في الفاعلِ نحو قولِ أبي صَخِرٍ الهذليّ^(٦):

[٣٦٢] وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لَذِكْرَاكِ هِرَّةٌ كَمَا انْتَقَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ

فإنَّ فاعلَ العروِّ الهِرَّةُ، وفاعلَ الذِّكْرِ المتكلِّمُ، ومثلهُ قولُهُ تعالى ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا
عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ (١٦٠)﴾ [النساء]، أي: لأجلِ ظلمٍ^(٧)، واللهُ أعلمُ.

تَنْبِيْهَانِ:

الأوّلُ: الشُّروطُ المذكورةُ معتبرةٌ لجوازِ النَّصبِ لا لوجوبِهِ، حتّى أنَّ المستوفي لجميعِهَا يَجوزُ جَرُّهُ
بحرفِ التَّعليلِ كما يجوزُ نصبُهُ سواءَ كانَ مجرّداً من (أل) والإضافة، أم مضافاً، أم محلىً بـ(أل)،
لكنَّ الثَّاني أُولَى في الأوّلِ، والأوّلُ أُولَى في الثَّالثِ، والمتوسّطُ متوسّطٌ^(١).

(١) - ينظر: شرح اللّحة البدرية: ٢/٢٠٩.

(٢) - بعضُ حديثٍ شريفٍ تَمَامُهُ: (ربطتُها، فلم تَدعها تُصِيبُ مِنْ حَشَاشِ الْأَرْضِ، ولم تُطْعِمِهَا ولم تُسْقِهَا حتّى
مَاتَتْ). أخرجهُ أحمدُ بنُ حنبلٍ في: مسنده: ١٦/٣٤٤ برقم (١٠٥٨٤)، وأخرجهُ بصيغٍ أُخرٍ من دونِ تَغْيِيرٍ في
موضعِ الشَّاهِدِ البخاريّ في: صحيحه: ٣/١١٢ برقم (٢٣٦٥)، ومسلمٌ في: صحيحه: ٤/١٧٦٠ برقم (٢٢٤٢)،
والنسائيّ في: سننه: ٣/١٣٧ برقم (١٤٨٢).

(٣) - ينظر: شرح التَّسهيل: ٢/١٩٩، والموشح: ١/١٩٣، والمقاصد الشَّافية: ٣/٢٧٨.

(٤) - من الطَّويلِ، وهو لهُ في: ديوانه: ١٤، وشرح التَّسهيل: ٢/٣٧٤، والموشح: ١/١٩٣، والمقاصد النُّحويّة:
١٠٥٤/٣.

والشَّاهدُ فيه: دخولُ اللامِ على (نومٍ)؛ لأنَّه لم يشاركْ نَصَوها ثِيَابها في الزّمانِ.

(٥) - ينظر: مجيب النِّدا: ٢/١٨٦.

(٦) - من الطَّويلِ، وهو لهُ في: شرح أشعار الهذليّين: ٢/٩٥٧ - وصدْرُهُ فيه: إذا ذُكرْتُ يرتاحُ قلبي لِذِكْرِها -
والمقاصد النُّحويّة: ٣/١٠٥٥، وخزانة الأدب: ٣/٢٥٩، وللمجنون في: ديوانه: ١٠٢.

والشَّاهدُ فيه: دخولُ اللامِ على (نكرالك)؛ لعدمِ اتِّحادِ فاعِلٍ (تَعْرُونِي) مع فاعِلِ الذِّكْرِ.

(٧) - ينظر: شرح التَّسهيل: ٢/١٩٩، والموشح: ١/١٩٤، والمقاصد الشَّافية: ٣/٢٧٨، وحاشية الألويسي:
٦٨/٢.

الثاني: الحقُّ أنَّ عاملَ المفعولِ له الفعلُ على تقديرِ لامِ العلةِ وفاقاً لجمهورِ البصريين^(٢)، وخالفَ الزَّجَّاجُ والكوفيونَ فزعموا أنَّه مفعولٌ مُطلقٌ؛ ولذلك لم يُترجموا له؛ استغناءً ببابِ المصدرِ عنه، ثمَّ اختلفوا فقالَ الزَّجَّاجُ: ناصبهُ /ظ ٩١/ فعلٌ مُقدَّرٌ من لفظه، والتقديرُ في جئتُكَ إكرامًا: اكرمْكَ إكرامًا^(٣)، وقالَ الكوفيونَ: ناصبهُ الفعلُ المتقدِّمُ عليه؛ لأنَّه مُلاقٍ له في المعنى وإنَّ خالفه في الاشتقاقِ مثل: قعدتُ جلوسًا^(٤).

الثالثُ: مذهبُ الجمهورِ أنَّ المجرورَ بالحرفِ مفعولٌ بهِ بواسطةِ الحرفِ، وذهبَ ابنُ الحاجبِ إلى أنَّه مفعولٌ له^(٥)، ولا مشاحةَ في الاصطلاحِ.

خاتمة:

يجوزُ تقديمُ المفعولِ له كما في قوله^(٦):

[٣٦٣] فَمَا جَزَعًا وَرَبِّ النَّاسِ أَبْكَى وَلَا حِرْصًا عَلَى الدُّنْيَا اعْتَزَّانِي^(٧)

وقوله^(٨):

[٣٦٤] طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرِبُ

ومحلُّ التَّقديمِ ما لم يكنِ العاملُ معنويًّا، قالَ المُصنِّفُ في (شرحِ الشَّواهدِ) في الكلامِ على قوله^(٩):

(١) - مرادهُ أنَّ الأكثرَ في المجرَّدِ النَّصبِ، وفي المحلِّ بـ(أل) الجرُّ، وفي المضافِ يستوي الوجهانِ. ينظر: شرح ابنِ النَّاطِمِ: ١٩٨-١٩٩، والمقاصدُ الشافية: ٢٧٨-٢٧٩، وذهبَ الجُزولِيُّ إلى أنَّ النُّكْرَةَ لا يجوزُ جرُّها مع استيفاءِ الشُّروطِ. ينظر: المقدِّمةُ الجزوليَّةُ: ٢٦١.

(٢) - ينظر: كتابُ سيبويه: ٣٦٩/١، وأسرارُ العربيَّةِ: ١٤٧، وشرحُ المفصَّلِ: ١٢٨/٢، والتَّسهيلُ: ٩٠، وارتشافُ الضُّربِ: ١٣٨٤/٣، وشرحُ التَّصريحِ: ٥١٤/١.

(٣) - ينظر: معاني القرآنِ وإعرابه: ٩٧/١، و١٧٣.

(٤) - تنظرُ نسبةُ هذا الرأيِ للكوفيَّينَ في: والتَّذْيِيلُ والتَّكْمِيلُ: ٢٣٦/٧، وشرحُ التَّصريحِ: ٥١٤/١.

(٥) - ينظر: الإيضاحُ في شرحِ المفصَّلِ: ١٩١/١.

(٦) - من الوافرِ، نسبهُ أبو حَيَّانَ لجحدَرٍ، ولم يصرِّحْ أنَّه هو جحدَرُ بَنُ مالِكٍ أم جحدَرُ بَنُ معاويةَ، ينظرُ في: التَّذْيِيلُ والتَّكْمِيلُ: ٢٤٦/٧، والدُّرَرُ اللوامعُ: ٤٢٣/١.

والشَّاهدُ فيه: تقديمُ المفعولِ له (جزعًا) على عاملِهِ (أبكي).

(٧) - اغترابي، وهو تصحيفٌ، والصَّوابُ ما أثبتَّهُ من مصدرِ البيتِ.

(٨) - صدرُ بيتٍ من الطَّويلِ عجزُهُ: وَلَا لِعِبَا مَنِّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ،

وهو للكميتِ بنِ زَيْدٍ في: ديوانِهِ: ٥١٢، والهاشمياتُ: ٤٣، والمقاصدُ النَّحويَّةُ: ١٠٨٩/٣، وشرحُ شواهدِ المغني: ٣٤/١، وخزانةُ الأدبِ: ٣١٣/٤.

والشَّاهدُ فيه: تقديمُ المفعولِ له (شَوْقًا) على عاملِهِ (أطربُ).

(٩) - من الرَّجَزِ، وهو لرؤبةَ في: ملحِقِ ديوانِهِ: ١٧٢، والمقاصدُ النَّحويَّةُ: ٣٥١/١، وخزانةُ الأدبِ: ٢٧٧/١.

[٣٦٥]

نُبِئْتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدُ

ظُلُمًا عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدُ

: لا يكونُ (ظلمًا) مفعولًا له للاستقرار^(١)، لأنَّه يلزمُ تقدِيمُ المفعولِ له على عاملِهِ المعنويِّ وهو ممتنعٌ في الحالِ مع شبهها بالظَّرفِ فما الظَّنُّ بالمفعولِ له^(٢).

والشَّاهدُ فيه: استشهدَ به ابنُ هشامٍ على عدمِ جوازِ جعلِ (ظلمًا) مفعولًا له للاستقرارِ المقدرِ في الظَّرفِ (عندنا).

(١) - للاستغراء، وهو تحريفٌ والصَّوابُ ما أثبتُّه.

(٢) - لم أقفْ عليه في (تخليص الشَّواهد وتلخيص الفوائد) فلعلُّه في أحدِ شروحِ الشَّواهدِ الثلاثةِ له التي لم تصلْ إلينا، وهذا الكلامُ منسوبٌ إلى ابنِ هشامٍ في: حاشية يس: ١٨/٣.

بَحْثُ الْمَفْعُولِ فِيهِ

ص: والمفعول فيه، وهو ما سُلِّطَ عليه عاملٌ على معنى (في) من اسم زمانٍ، كصُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ، أو حينًا، أو أسبوعًا، أو اسم مكانٍ مُبْهَمٍ، وهو الجِهَاتُ السِّتُّ كالأمام، واليمين والفوق، وعكسهنَّ، ونحوهنَّ كَعِنْدَ، وَلَدَى، والمقادير كفَرَسَخٍ، وَمَا صِيغَ مِنْ مَصْدَرٍ عَامِلِهِ، كَقَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ.

ش: هذا الرَّابِعُ من المفاعيل، وهو المفعول فيه، المُسَمَّى عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ظَرْفًا، وَالْفَرَّاءُ مُحَلًّا^(١)، وَالْكَسَائِيُّ وَأَصْحَابُهُ ظُرُوفَ صِفَاتٍ^(٢). وَعَرَّفَهُ بِأَنَّهُ مَا سُلِّطَ عَلَيْهِ عَامِلٌ عَلَى مَعْنَى (فِي) مِنْ اسْمِ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ مُبْهَمٍ، فَقَوْلُهُ: مَا سُلِّطَ عَلَيْهِ عَامِلٌ، شَامِلٌ لْجَمِيعِ الْمَفَاعِيلِ، وَقَوْلُهُ: عَلَى مَعْنَى (فِي) يُخْرِجُهَا لِمَا مَرَّ، وَقَوْلُهُ: مِنْ اسْمٍ ... إلخ، يُخْرِجُ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾^(٣) [النساء]، الْمُقَدَّرُ^(٤) بِ(فِي)، لِأَنَّ النِّكَاحَ لَيْسَ بِزَمَانٍ وَلَا مَكَانٍ^(٥).

وَلَمْ يَقُلْ: مَا سُلِّطَ عَلَيْهِ عَامِلٌ عَلَى مَعْنَى (فِي) بِاطِّرَادٍ، كَمَا صَنَعَهُ فِي (الْأَوْضَحِ)^(٦)؛ لِإِخْرَاجِ نَحْوِ: دَخَلْتُ الدَّارَ، فَإِنَّهُ لَا يَتَعَدَّى لَهُ كُلُّ عَامِلٍ، إِذْ لَا يُقَالُ: صَلَّيْتُ الدَّارَ، وَلَا قَرَأْتُهَا، ذَهَابًا إِلَى إِخْرَاجِهِ بِقَوْلِهِ: عَلَى مَعْنَى (فِي)؛ لِأَنَّ الدَّارَ وَنَحْوَهَا لَيْسَ مَنْصُوبًا^(٧) عَلَى مَعْنَاهَا، بَلْ عَلَى التَّوَسُّعِ^(٨). وَالْمُرَادُ بِاسْمِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ مَا دَلَّ عَلَيْهِمَا بِالْوَضْعِ أَوْ بغيرِهِ، حَقِيقَةً أَوْ حَكْمًا، فَإِنَّ أَرْبَابَ هَذِهِ الْفَنُونِ يَتَسَامَحُونَ فِي التَّعَارِيفِ فَلَا يَرُدُّ مَا زَادَ فِي (الْأَوْضَحِ) مِنْ قَوْلِهِ: أَوْ اسْمٍ عَرَضَتْ دَلَالَتُهُ عَلَى أَحَدِهِمَا، أَوْ جَارٍ مَجْرَاهُ^(٩)، نَحْوُ: جِئْتُ قُدُومَ الْحَاجِّ، وَأَحَقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ، أَوْ يُقَالُ: إِنَّهُ تَعْرِيفٌ بِالْأَخْصِ، بِالْأَخْصِ، وَإِنَّ الْمَقْصُودَ تَعْرِيفَ الْمَفْعُولِ فِيهِ أَصَالَةً، وَمَا زَادَهُ فِي (الْأَوْضَحِ) مِنْ قَبِيلِ النَّائِبِ، وَيُؤَافِقُ ذَلِكَ صَنْعُهُ فِي الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ، وَإِلَيْهِ يُرْشَدُ قَوْلُ (الْأَلْفِيَّةِ):

وَقَدْ يَنْوِبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٌ

فَلْيَتَأَمَّلْ.

(١) - ينظر: معاني القرآن للفرَّاء: ١١٩/١، والأصول في النحو: ٢٠٤/١، وحاشية ابن هشام الصُّغْرَى: ٢٦٠.

(٢) - ينظر: الأصول في النحو: ٢٠٤/١، وحاشية ابن هشام الصُّغْرَى: ٢٦١.

(٣) - كلمة: المُقَدَّرُ، طُمِسَتْ فَلَا يُتَبَيَّنُ مِنْهَا إِلَّا الدَّالُّ وَالزَّاءُ، فَتَقْدِيرُهَا بِالْـ(مُقَدَّرِ) هُوَ الْأَنْسَبُ بِالسِّيَاقِ.

(٤) - فِي حَالِ تَقْدِيرِ (فِي) أَي: فِي أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ، وَقَدْ يُقَدَّرُ الْحَرْفُ (عَنْ). ينظر: الكشاف: ٥٧٠/١، وَأَوْضَحَ

المسالك: ٢٠٧/٢.

(٥) - ينظر: أَوْضَحَ المسالك: ٢٠٤/٢.

(٦) - مَنْصُوبٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٧) - ينظر: كِتَابُ سَيَبُويَه: ١٥٩/١، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ: ١٤٤، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكِ: ٢٠٨/٢.

(٨) - أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ: ٣٢/٢.

وأوردوا أَنَّهُ لم يَعتَبَر في تعريفِ الظَّرْفِ كَوْنُهُ منصوبًا، ولا بَدْ منه لِيُخْرِجَ غيرُ المنصوبِ، وحاولَ الشَّارِحُ التَّقْصِي عنه بِأَن جَعَلَ معنى قولِهِ: مَا سُلِّطَ عَلَيْهِ عامِلٌ، ما نصبَهُ عامِلٌ^(١)، ولا يخفى أَنَّهُ لا ضرورةَ إلى مثلِ هذا التَّعْسُفِ بعدَ قولِ المصنِّفِ على معنى (في) فَإِنَّهُ يُخْرِجُ غيرَ المنصوبِ ضرورةً أَنَّهُ ليسَ على معناها بالفعلِ.

إذا عرفتَ ذلكَ فنقولُ: الظَّرْفِ نوعانِ: اسمُ زمانٍ، واسمُ مكانٍ، وكلُّ منهما نوعانِ: مختَصٌّ، ومُبْهَمٌ، فاسمُ الزَّمانِ صالحٌ للنَّصْبِ على المفعولِ فيه مطلقًا^(٢)، واسمُ المكانِ لا يصلحُ منه لهُ سوى المُبْهَمِ، والسِّرُّ في ذلكَ ما ذكرَهُ بعضُ الفضلاءِ^(٣) من أَنَّ أَصْلَ العَوَامِلِ الفعلُ، ودلالَتُهُ على الزَّمانِ أقوى منها على المكانِ؛ إذ دلالَتُهُ على الزَّمانِ ضمناً وعلى المكانِ لزوماً، فلمَّا كانتْ دلالَتُهُ على الزَّمانِ قويةً /و٩٢/ تعدَّى إلى المُبْهَمِ من أَسْمَائِهِ والمختَصِّ، ولمَّا كانتْ دلالَتُهُ على المكانِ ضعيفةً لم يتعدَّ^(٤) إلى كلِّ أَسْمَائِهِ بل إلى المُبْهَمِ منها؛ لأنَّ في الفعلِ دلالةً عليه في الجملة^(٥).

وعني بالمُختَصِّ من اسمِ الزَّمانِ ما دلَّ على قدرٍ منه مُعَيَّنٍ كأَسْمَاءِ الأَيَّامِ كالسَّبْتِ والأَحَدِ، وأَسْمَاءِ الشُّهُورِ كَمُحَرَّمٍ وصَفَرٍ، والصَّيْفِ والشتاءِ، وما اختَصَّ بصيغةٍ أو إضافةٍ أو تحليةٍ باللامِ كَوَقْتٍ باردٍ، ووَقْتِ السَّحَرِ، والوقتِ، وأمَّا العدْدُ كَيَوْمَيْنِ، وأُسْبُوعٍ، وشهرٍ، فمن قبيلِ المختَصِّ لا قسمٍ ثالثٍ، ونعني بالمُبْهَمِ من أَسْمَاءِ الزَّمانِ خلافَ المُختَصِّ كوقتٍ، وحينٍ، ومدةٍ.

ونعني بالمختَصِّ من المكانِ ما اختَصَّ بمكانٍ بَعِيْنِهِ كَمَسْجِدٍ، وَبَيْتٍ، وَدَارٍ، وبالمُبْهَمِ منه خلافةً، وهو ثلاثةُ أَقسامٍ:

أَحَدُهَا: الجِهَاتُ السِّتُّ وَمَا أَشَبَّهَهَا، فَالجِهَاتُ السِّتُّ: أَمَامٌ، وَيَمِينٌ، وَفَوْقٌ، وَوَرَاءُ، وَشَمَالٌ، وَتَحْتُ، والمرادُ بِقَوْلِهِمُ: الجِهَاتُ السِّتُّ، أَسْمَاؤُهَا على حذفِ مُضَافٍ، أو من تَسْمِيَةِ الدَّالِّ بِاسْمِ المدلولِ، والْمُتَّجِهَةُ أَنَّ الجِهَاتِ صَارَتْ حَقِيقَةً في أَسْمَائِهَا، وَسُمِّيَتْ الجِهَاتُ السِّتُّ باعتبارِ الكائِنِ في المكانِ، فَإِنَّ لهُ سِتَّ حالاتٍ، وَأَسْمَاؤُهَا أَكْثَرُ من سِتَّةٍ، إذ منها: قَدَّامٌ، وخَلْفٌ، وذَاتُ اليمينِ، وذَاتُ الشِّمالِ^(٦)، الشِّمالِ^(٦)، ومُشَبِّهُ أَسْمَاءِ الجِهَاتِ كَعِنْدَ، وَلَدَى، وَنَاحِيَةٍ، وَمَكَانٍ.

ثانيها: المَقَادِيرُ، وهي الدَّالَّةُ على مَسَافَةٍ مَعْلُومَةٍ كَفَرَسَخٍ، وَمِيلٍ، وَبَرِيدٍ.

(١) - قال الفاكهي بعد نقل قول ابن هشام: ((وهو ما سُلِّطَ عَلَيْهِ عامِلٌ ... يَنْصِبُهُ من فعلٍ وشبهه)). محيب النِّدَا: ١٨٩/٢.

(٢) - ينظر: المسائل المنثورة: ٢٠ م (١٥)، والكافي في شرح الهادي: ٧٤١/٢-٧٤٢، والموشح: ١٩٠/١.

(٣) - هو بذَرُ الدِّينِ ابنُ النَّاطِمِ.

(٤) - يتعدى، والصَّوَابُ ما أثبتُّهُ.

(٥) - ينظر: شرح ابن النَّاظم: ٢٠٢.

(٦) - ينظر: حاشية يس: ٢٦/٣.

ثالثها: ما اتَّحدَ مع عامله في المادَّة الأصليَّة كقولهِ تعالى ﴿وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ (٩) [الجن]، وقولِكَ: رَمِيتُ مَرَمَى زَيْدٍ، وقمتُ مقامَهُ، وأنا راقِدٌ مَرَقَدُهُ، وسَرَنِي جلوسُكَ مجلسَهُ، فإنَّ لم يَتَّحدْ مع عامله فيما ذُكِرَ تَعَيَّنَ جَرُّهُ بـ(في) أو ما في معناها كقعدتُ في مَرَمَى زَيْدٍ، وشَدَّ قولُهُم: هو مَنِّي مَقْعَدَ القَابِلَةِ (٢)، ومزَجَرَ الكَلْبِ، وَمَنَاطَ الثُّرَيَّا (٣)، إِنْ قُدِّرَ عاملُهُ (استَقَرَّ) أو نحوهُ، وإِنْ قُدِّرَ من مادَّتِهِ لم يَكُنْ ثَمَّةَ شُدُودٍ.

وفُهِمَ من كلامِهِ أَنَّ المفيدَ للمقدارِ قِسْمٌ من المُبْهَمِ، وهو مذهبُ الجمهورِ، وعليه في (الأوضح) (٤)، وبعضُهُم جعلَهُ قَسيماً لَهُ (٥)، وهو ظاهرُ عبارة (الشُّذُورِ)، قالَ المُصَنِّفُ في (شرح الشُّذُورِ): إِنَّ حَقِيقَةَ القولِ فِيهِ أَنَّ فِيهِ إِبْهَامًا من جهةٍ أَنَّهُ لا يَخْتَصُّ بِبَقَعَةٍ بَعِيْنِهَا، واختصاصًا من جهةٍ أَنَّهُ دالٌّ على كَمِيَّةٍ مَعِيْنَةٍ، فَإِذْ يَصِحُّ فِيهِ القولانِ (٦).

وفُهِمَ من كلامِهِ أَيضًا أَنَّ المُتَّحِدَ مع عامله في المادَّة قِسْمٌ من المُبْهَمِ، وجعلَهُ في (الأوضح) و(الجامع) و(الشُّذُورِ) قَسيماً لَهُ (٧)، وهو ظاهرُ كلامِ ابنِ مالِكٍ في (شرح الكافية) وعبارتُهُ فِيهِ: وَأَمَّا المَكَانُ فلا يَكُونُ من أَسمائِهِ ظَرْفًا صَنَاعِيًّا إِلَّا مَا كَانَ مُبْهَمًا أو مُشْتَقًّا من اسمِ الحَدِثِ الَّذِي اشْتَقَّ مِنْهُ عاملُهُ (٨)، انتهى.

ولا يَخْفَى أَنَّ مجلسَ زَيْدٍ، مَثَلًا، وَإِنْ تَعَيَّنَ بِالْإِضَافَةِ لَكُنَّه مُبْهَمٌ من جهةٍ اختلافِ الاعتبارِ، وتفاوتِهِ كِبَرًا وصَغَرًا، أو عدمِ كونه مَحْدُودًا في الواقعِ فيَصِحُّ فِيهِ الاعتبارانِ.

تَنْبِيْهَانِ:

الأوَّلُ: قد يُحْدَفُ نَاصِبُ المفعولِ فِيهِ جَوَازًا لِذَلِيلِ كقولِكَ: يَوْمَ الجُمُعَةِ، لَمَنْ قالَ: مَتَى صُمْتُ؟ ووجوبًا في سِتَّةِ مواضعٍ: الأوَّلُ: أَنْ يَقَعَ صِفَةً، الثَّانِي: حَالًا، الثَّالِثُ: أَنْ يَقَعَ خَبَرًا، الرَّابِعُ: أَنْ يَقَعَ

(١) - أوَّلُ الآيَةِ الكَريمةِ مَطْمُوسٌ.

(٢) - الفاعله، وهو تحريفٌ.

(٣) - ينظر: الكافي في شرح الهادي: ٧٦٢/٢، وشرح الكافية الشَّافِيَّة: ٦٧٦-٦٧٧، وشرح ابنِ النَّاظِمِ:

٢٠١-٢٠٢، والملحة في شرح الملحة: ٤٤٩/١، وأوضح المسالك: ٢١٠/٢.

(٤) - ينظر: أَوَضَحَ المسالك: ٢٠٩/٢.

(٥) - جعلَهُ الجَزْولِيُّ وابْنُ معطٍ والشَّلُوبِيْنِ وابْنُ مالِكٍ قِسمًا برأْسِهِ. ينظر: المَقْدَمَةُ الجَزْولِيَّة: ٨٧، والفصول

الخمسون: ١٨٥، والنَّوْطَنَةُ: ٢١٠-٢١١، والتَّسْهِيلُ: ٩٦، والتَّنْذِيلُ والتَّكْمِيلُ: ٢٥-٢٦.

(٦) - ينظر: شرح شذور الذهب: ٣٠٤.

(٧) - ينظر: أَوَضَحَ المسالك: ٢٠٩/٢، والجامع الصَّغِير: ١١١، وشرح شذور الذهب: ٣٠٤.

(٨) - ينظر: شرح الكافية الشَّافِيَّة: ٦٧٦/٢.

صَلَّة، الخَامِسُ: أَنَّ يَقَعَ مَشْتَغَلًا عَنْهُ، السَّادِسُ: أَنَّ يُسْتَعْمَلَ مُتَعَلِّقُهُ مُحذُوفًا فِي مَثَلٍ أَوْ شَبِيهِهِ^(١) كَقَوْلِهِمْ لِمَنْ ذَكَرَ أَمْرًا قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهُ: حِينَنِيذِ الْآنَ، أَيْ كَانَ ذَلِكَ حِينَنِيذِ وَاسْتَمِعِ الْآنَ^(٢).
الثَّانِي: جَاءَتْ ظُرُوفٌ مِنْ غَيْرِ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ كَقَوْلِهِمْ: أَحَقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ، وَجَهْدَ رَأْيِي أَنَّكَ ذَاهِبٌ، وَالْأَصْلُ: فِي حَقٍّ، وَفِي جَهْدِ رَأْيِي^(٣)، وَقَدْ نُطِقَ بِهَذَا الْأَصْلِ قِيلَ^(٤):
[٣٦٦] أَفِي حَقٍّ مَوَاسَاتِي أَخَاكُمْ

وَهُوَ شَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ^(٥).

(١) - تَنْظُرُ مَوَاضِعُ حَذْفِ الْعَامِلِ فِي الْمَفْعُولِ فِيهِ فِي: الْبَدِيعِ: ١٧٠، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ: ١١٣/٢-١١٤، وَقَوَاعِدُ الْمَطَارِحَةِ: ١٤٥، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ: ٢٠٨/٢، وَشَرْحُ النَّصْرِیحِ: ٥٢١/١-٥٢٢.
(٢) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَبِيوِيَه: ٢٢٤/١، وَالْمَفْصَلِ: ٧٥، وَالْبَدِيعِ: ١٧٠، وَشَرْحُ الرِّضِيِّ: ٢٤/٢.
(٣) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَبِيوِيَه: ١٣٩/٣، وَشَرْحُ الْمَيْرَافِي: ٢٥١/٩، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٢٣/٢.
(٤) - صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الْوَافِرِ عَجْزُهُ: بِمَالِي ثُمَّ يَظْلَمُنِي السَّرِيسُ،
وَهُوَ لِأَبِي زُبَيْدٍ الطَّائِي فِي: دِيَوَانِهِ: ١٠١، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ١٠ / ٢٨٠.
(٥) - يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٥٨/٧، وَحَاشِيَةُ ابْنِ هِشَامٍ الصُّغْرَى: ٢٦١، وَشَرْحُ النَّصْرِیحِ: ٥١٧/١.

بَحْثُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

ص/ظ ٩٢/: والمفعول معه، وهو اسمٌ فضلةٌ بعدَ واوٍ أُريدَ بها التَّنْصِيصُ على المَعْيَةِ مَسْبُوقَةٌ بفعلٍ أو ما فيه حروفُهُ ومَعْنَاهُ كَسِرْتُ والنَّيْلَ، وأنا سائرُ النَّيْلَ، وقد يَجِبُ كَقَوْلِكَ: لا تَنَّهُ عَنِ الْقَبِيحِ وإِتْيَانُهُ، وَمِنْهُ قُمْتُ وَزَيْدًا، وَمَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدًا، على الْأَصَحِّ فِيهِمَا، وَيَتَرَجَّحُ فِي نَحْوِ: كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا^(١) كَالْأَخِ، وَيَضَعُفُ فِي نَحْوِ: قَامَ زَيْدٌ وَعُمَرُ.

ش: هذا الخامسُ من المفاعيلِ، وهو المفعولُ معه، وأَخَرَهُ لِلْخِلَافِ فِي كَوْنِهِ قِيَاسِيًّا دُونَ غَيْرِهِ^(٢)، وَلَوْصُولِ الْفَاعِلِ إِلَيْهِ بِوَسْطَةِ الْوَائِ، وَحَدُّهُ بِأَنَّهُ اسْمٌ فَضْلَةٌ بَعْدَ وَائٍ أُريدَ بها التَّنْصِيصُ على المَعْيَةِ مَسْبُوقَةٌ بفعلٍ أو ما فيه حروفُهُ ومَعْنَاهُ، فَالْأَوَّلُ كَسِرْتُ والنَّيْلَ، وَالثَّانِي كَأَنَا سَائِرُ النَّيْلَ، وَالنَّاقَةُ مَتْرُوكَةٌ وَفَصِيلُهَا. فخرَجَ بِالاسْمِ غَيْرُهُ نَحْوُ^(٣):

[٣٦٧] لا تَنَّهُ عَنِ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ

بَنَصْبِ (تَأْتِي)، وَسِرْتُ وَالشَّمْسُ طَالَعَةٌ، فَإِنَّ الْوَائَ وَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى (مَعَ) فِيهِمَا إِلَّا أَنَّهَا دَاخِلَةٌ عَلَى فَعْلٍ فِي الْأَوَّلِ، وَجُمْلَةٍ فِي الثَّانِي، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهُمَا مَفْعُولًا مَعَهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْاسْمَ الْمُؤَوَّلَ وَالْجُمْلَةَ لَا يُسَمَّى مَفْعُولًا مَعَهُ^(٤). وَخَرَجَ بِقَيْدِ الْفَضْلَةِ الْعَمْدَةُ نَحْوُ: اشْتَرَكْتَ زَيْدٌ وَعُمَرُ، وَبِقَوْلِهِ: بَعْدَ وَائٍ ... إلخ، بَقِيَّةُ الْمَفَاعِيلِ وَمَجْرُورُ (مَعَ) وَبَاءُ الْمَصَاحِبَةِ نَحْوُ: سِرْتُ مَعَ زَيْدٍ، وَبِعْتُ الْعَبْدَ بِلِبَاسِهِ، وَإِنْ أَفَادَ الْمَصَاحِبَةَ نَحْوُ: مَزَجْتُ مَاءً وَعَسَلًا؛ لِأَنَّ الْوَائَ لِلْعَطْفِ وَالْعَلَّةُ إِنَّمَا اسْتَفِيدَتْ مِنَ الْعَامِلِ.

(١) - وزيد، والصواب ما أثبتته.

(٢) - ذهب جماعة منهم الأخفش وأبو عليّ الفارسيّ إلى قِيَاسِيَّةِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى قَصْرِهِ عَلَى السَّمَاعِ. يَنْظُرُ: شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ بَابِشَادٍ: ٧١٩/٢، وَالدَّبِيعُ: ١٧٥/١، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ: ١٢٧/٢.

(٣) - مرّ تخريج البيت.

(٤) - إِيْشَارَةٌ إِلَى رَدِّ مَا نَسَبَهُ ابْنُ هِشَامٍ وَالدَّمَامِينِيُّ وَالسَّيُوطِيُّ وَمَحْمُودُ التَّبرِيزِيُّ إِلَى صَدْرِ الْأَفَاضِلِ الْخَوَارِزْمِيِّ مِنْ جَعْلِهِ الْجُمْلَةَ (وَالشَّمْسُ طَالَعَةٌ) فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ فِي مَحَلِّ نَصْبِ مَفْعُولٍ مُطْلَقٍ، وَمَا ذَكَرُوهُ مِنْ هَذِهِ النِّسْبَةِ لَيْسَ صَحِيحًا، فَقَدْ صَرَّحَ الْخَوَارِزْمِيُّ فِي (التَّخْمِيرِ) أَنَّ هَذِهِ الْوَائِ لِلْمَفْعُولِ فِيهِ وَلَيْسَتْ لِلْحَالِ وَلَمْ يَذْكُرْ شَيْئًا عَنِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ، فَلَعَلَّ هَذَا رَأْيُهُ فِي غَيْرِ (التَّخْمِيرِ)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. يَنْظُرُ: التَّخْمِيرُ: ٤٠٨/١، وَمَغْنِي اللَّيْبِ: ٤٣١/٥ - ٤٣٢، وَالْمَنْهَلُ الصَّافِي: ٣٨٠/١، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٢٤٢/٢، وَمُنْتَهَى الْمَقَاصِدِ: ٤٠٠ وَهَامِشُ (٤) مِنَ الصَّفْحَةِ نَفْسِهَا.

ومعنى المعية المدلول عليها بالواو في هذا الباب مشاركة ما قبلها لما بعدها في العامل في وقت واحد، قاله الرضي^(١)، والنقض بنحو: سر والطريق^(٢)، والقول بالمشاركة اشتراط الأخفش^(٣)، ولم يشترطها سواه^(٤)، بل اعتبروا مطلق المصاحبة، وهو الأظهر.

وخرج بقوله: مسبوقة... إلخ، نحو: كل رجل وضيعته؛ لعدم سبق شيء من ذلك ونحو: هذا لك وأباك، فلا يتكلم به خلافاً لأبي علي^(٥)؛ لعدم حروف الفعل وإن كان فيه معنى: أنه، وأشير، وأستقر، قال الشارح نقلاً عن بعضهم^(٦): وإنما لم يقدروا الفعل فيه كما قدروه في: ما لك وزيداً؟، حيث أوجبوا فيه النصب على المفعول معه لقوة الداعي إلى تقدير الفعل في الثاني بسبب تقدم الاستفهام الذي هو بالفعل أولى وتأخر الظرف لاقتضائه ما يتعلق به وجوباً، بخلاف الأول فليس فيه إلا داع واحد وهو تأخر الظرف فافتراقاً^(٧)، انتهى.

ويرد عليه نحو: ما أنت وزيداً؛ لعدم معاضدة الاستفهام بشيء آخر، قال بعض العلماء^(٨): وإنما وإنما اكتفى الجمهور بتقدير الفعل في: ما^(٩) أنت وزيداً؟، وكيف أنت وزيداً؟، ولم يكتفوا به في: هذا لك وأباك، مع أن الفعل مُقدَّر؛ لأن معنى: هذا لك، هذا استقر لك، المفرق بين التقديرين، فإن تقديره في الثاني على جهة امتناع ذكره، بخلافه في الأول فإنه يجوز ذكره، فنزل جواز ذكره منزلة تقدمه على الواو؛ فلذلك جاز النصب في الأول وامتنع في الثاني^(١٠).

(١) - ينظر: شرح الرضي: ٣٣/٢.

(٢) - بهذا نقض الدماميني كلام الرضي المذكور آنفاً. ينظر: المنهل الصافي: ٣٧٩/١.

(٣) - تنظر نسبة هذا القول للأخفش في: الخصائص: ٣١٤/١، و٣٨٥/٢، وشرح الجمل لابن بابشاذ: ٧١٩/٢، والبيدع: ١٧٥/١، والكافي في شرح الهادي: ٨٠٠/٢.

(٤) - المقصود بالمشاركة التي اشترطها الأخفش مشاركة ما بعد الواو لما قبلها في حكمه، فلا يقال: تكلم زيد والجر؛ لأن الجر لا يتكلم، وقول السيد الشارح: ولم يشترطها سواه، غير دقيق، بل رأي أكثر النحويين اشتراط المشاركة، والمصاحبة المطلقة مذهب بعضهم وليس مذهب الجمهور. ينظر: الغرة المخفية: ٢٨٤/١، والكافي في شرح الهادي: ٨٠٠/٢، والتذليل والتكميل: ١٠٨/٨، والمنهل الصافي: ٣٧٩/١.

(٥) - لم يخالف الفارسي في خصوص هذا المثال، فقد وافق سيبويه على قبح النصب فيه، وعلل ذلك بأن هذا المثال ليس في معنى فعل، ونسب إليه جماعة من النحويين نصب (سريلاً) على المفعول به في قول الشاعر:

لا تحبسنك أتوابي فقد جمعت هذا رداً مطوياً وسريلاً

وعامله (مطوياً)، وأجاز أن يكون عامله (هذا). ينظر: كتاب سيبويه: ٣١٠/١، والتعليق على كتاب سيبويه:

١٩٤/١، وشرح التسهيل: ٢٤٨/٢، وشرح ابن النائم: ٢٠٥، وأوضح المسالك: ٢١٢/٢.

(٦) - هو خالد الأزهرى كما صرح بذلك العليمي في: حاشية يس: ٣٨/٣.

(٧) - ينظر: مجيب الندا: ٢٠٠/٢.

(٨) - هو ابن هشام الحفيد.

(٩) - فيما، والصواب ما أثبتته.

(١٠) - ينظر: حاشية الحفيد على التوضيح: ٣١٦.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ لِلْأَسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ الْوَائِ خَمْسَ حَالَاتٍ:

أَحَدُهَا: وَجُوبُ النَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ لِمَانَعٍ يَمْنَعُ مِنَ الْعَطْفِ مَعْنَوِيًّا كَانَ كَقَوْلِكَ لِمَنْ يَنْهَى عَنِ الْقَبِيحِ وَيَأْتِيهِ: لَا تَنْهَ عَنِ الْقَبِيحِ وَإِتْيَانُهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَطَفَ لَكَانَ الْمَعْنَى لَا تَنْهَ عَنِ الْقَبِيحِ وَعَنِ إِتْيَانِهِ، وَهُوَ خِلَافُ الْمَعْنَى الْمُرَادِ، بَلْ فِيهِ الْأَمْرُ بِتَقْدِيرِ: الْقَبِيحِ وَإِتْيَانِهِ، كَذَا عَلَّلَ الشَّارِحُ امْتِنَاعَ الْعَطْفِ هُنَا^(١)، وَعَلَّلَ الدَّمَامِينِيُّ بَعْدَ الْفَائِدَةِ؛ لِأَنَّ لَا تَنْهَ عَنِ الْقَبِيحِ، مَعْنَاهُ: لَا تَنْهَ عَنِ إِتْيَانِ الْقَبِيحِ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا يَكُونُ عَنِ الْأَفْعَالِ فَيَكُونُ قَوْلُكَ بَعْدَ ذَلِكَ: وَإِتْيَانُهُ، مُسْتَعْنَى^(٢) عَنْهُ، وَهُوَ مِنْ عَطْفِ الشَّيْءِ الشَّيْءَ عَلَى نَفْسِهِ، ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا لَا يَنْهَضُ مَانِعًا بِدَلِيلٍ ﴿فَمَا وَهْنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا﴾ (١٤٦) [آل عمران]^(٣)، انْتَهَى. وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي امْتِنَاعِ الْعَطْفِ: مَاتَ زَيْدٌ وَطُلُوعُ الشَّمْسِ؛ لِأَنَّ لَأَنَّ طُلُوعَ الشَّمْسِ لَا يَقُومُ بِهِ /و٩٣/ الْمَوْتُ، أَوْ صِنَاعِيًّا نَحْوُ: قُتِلَ زَيْدًا، وَمَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ عَطِفَ لِلزَّمِّ فِي الْأَوَّلِ الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ بِدُونِ فَاصِلٍ، وَفِي الثَّانِي الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ بِدُونِ إِعَادَةِ الْجَارِ^(٤)، وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ^(٥).

ثَانِيهَا: رَجَحَانُ النَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ، كَمَا فِي نَحْوِ: كُنْ أَنْتَ وَزَيْدًا كَالْأَخِ، مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى إِذْ لَوْ عَطِفْتَ (زَيْدًا) عَلَى مَا قَبْلَهُ لَكَانَ الْأَمْرُ مُتَوَجِّهًا إِلَيْهِ أَيْضًا، وَأَنْتَ لَا تَرِيدُ أَنْ تَأْمُرَهُ، وَإِنَّمَا تَرِيدُ أَنْ تَأْمُرَ مَخَاطَبَكَ بِأَنْ يَكُونَ مَعَهُ كَالْأَخِ، كَذَا ذَكَرَ فِي (الشَّرْحِ)^(٦).

وَاعْتَرَضَهُ الشَّارِحُ أَخْذًا مِنْ كَلَامِ الدَّمَامِينِيِّ فِي (شَرْحِ التَّسْهِيلِ)^(٧) بِأَنَّ مُقْتَضَى هَذَا التَّعْلِيلِ وَجُوبُ النَّصْبِ لَا رَجَحَانُهُ، وَعَلَى تَقْدِيرِ جَوَازِ الرَّفْعِ بِالْعَطْفِ فَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ مِنْ عَطْفِ الْمَفْرَدَاتِ، وَفِيهِ نَظَرٌ، إِذْ شَرَطُ عَطْفِ الْمَفْرَدِ عَلَى مِثْلِهِ صِلَاةُ الْمَعْطُوفِ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ؛ لِمُبَاشَرَةِ الْعَامِلِ، وَهُوَ هُنَا غَيْرُ صَالِحٍ لَذَلِكَ؛ إِذْ لَوْ بَاشَرَهُ لِلزَّمِّ أَنْ يَكُونَ فَعْلُ الْأَمْرِ رَافِعًا لِلظَّاهِرِ، وَهُوَ مُمْتَنِعٌ^(٨). وَفِيمَا نَظَرَ بِهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُمْ يَغْتَفِرُونَ فِي التَّوَانِي مَا لَا يَغْتَفِرُونَ فِي الْأَوَائِلِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِمْ: رَبِّ شَاةٍ وَسَخِلَتْهَا، وَكُلُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ، وَمَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ^(٩)، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

(١) - ينظر: مجيب النِّدَا: ٢٠٠/٢.

(٢) - مستغن، والصَّوَابُ إثْبَاتُ الْأَلْفِ خَطًّا.

(٣) - لم أَقِفْ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَنْقُولٌ عَنِ الدَّمَامِينِيِّ فِي: حَاشِيَةِ يَس: ٣٩/٣.

(٤) - ينظر: شرح قطر النُّدى: ٢٣٢، وشرح التَّصْرِيح: ٥٣٤/١-٥٣٥.

(٥) - ينظر: الإِنْصَاف: ٣٧١ م (٦٨)، و٣٨٢ م (٦٩).

(٦) - ينظر: شرح قطر النُّدى: ٢٣٢-٢٣٣.

(٧) - لم أَقِفْ عَلَيْهِ فِي الْأَجْزَاءِ الْمَطْبُوعَةِ مِنْ (تَعْلِيقِ الْفَرَانْدِ).

(٨) - ينظر: مجيب النِّدَا: ٢٠١/٢.

(٩) - يَرِيدُ أَنَّهُمْ تَسَامَحُوا بِحَذْفِ الْجَارِ فِي التَّوَانِي، فَالْأَصْلُ: وَرُبَّ سَخِلَتْهَا، وَكُلُّ أَخِيهِ، وَلَمْ يَدْخُلُوا الْبَاءَ عَلَى الضَّمِيرِ الثَّانِي (أَنْتَ). ينظر: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٧٧/٨.

ثالثها: صَعْفُ النَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ، كَمَا فِي نَحْوِ: قَامَ زَيْدٌ وَعُمَرُ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ هُوَ الْأَصْلُ، وَقَدْ أَمَكْنَ بِلَا ضَعْفٍ، وَمِثْلُهُ: مَا أَنْتَ وَزَيْدًا، وَكَيْفَ أَنْتَ وَقِصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ^(١)، وَالنَّصْبُ فِي ذَيْنِ ب(كَانَ) مَضْمُورٌ، وَالْأَصْلُ: مَا تَكُونُ وَزَيْدًا، وَكَيْفَ تَكُونُ وَقِصْعَةً مِنْ ثَرِيدٍ^(٢)، فَلَمَّا حُذِفَ الْفِعْلُ بَرَزَ الضَّمِيرُ وَانْفَصَلَ، وَارْتِفَاعُهُ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ (كَانَ) وَ(مَا) وَ(كَيْفَ) نَصَبٌ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ لَهَا^(٣).
رابعها: وجوبُ العطفِ كما في نَحْوِ: اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعُمَرُ، وَجَاءَ زَيْدٌ وَعُمَرُ قَبْلَهُ، وَكُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ^(٤)، وَضِيعَتُهُ^(٥)، لَمَّا مَرَّ.

خامسها: امتناعُ العطفِ والمفعولِ مَعَهُ كَمَا فِي قَوْلِهِ^(٦):

[٣٦٨] عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

وقوله^(٦):

[٣٦٩] فَرَجَّجَنَ الْحَوَاجِبَ وَالْغُيُونَ

أَمَّا امْتِنَاعُ الْعَطْفِ فِيهِمَا فَلانْتِفَاءُ الْمَشَارِكَةِ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ لَا يُشَارِكُ التِّبْنَ فِي الْعَلْفِ، وَالْغُيُونَ لَا تُشَارِكُ الْحَوَاجِبَ فِي التَّرْجِيجِ، وَأَمَّا امْتِنَاعُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ فِيهِمَا فَلانْتِفَاءُ الْمَعِيَّةِ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ، إِذْ^(٧) الْمَاءُ لَا لَا يُصَاحِبُ التِّبْنَ فِي الْعَلْفِ، وَانْتِفَاءُ فَائِدَةِ الْإِعْلَامِ بِهَا فِي الثَّانِي، إِذْ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْعُيُونَ مُصَاحِبَةٌ

(١) - جعل سيبويه النَّصْبَ لُغَةً قَلِيلَةً لِبَعْضِ الْعَرَبِ. ينظر: كتاب سيبويه: ٣٠٣/١.

(٢) - ينظر: كتاب سيبويه: ٣٠٣/١-٣٠٤، والبدیع: ١٨٠/١، وشرح والكافي في شرح الهادي: ٧٩٩/٢، وشرح الكافية الشافية: ٦٨٩/٢.

(٣) - اختار السَّيِّدُ الشَّارِحُ الْقَوْلَ بِأَنَّ (كَانَ) الْمَقْدَرَةُ هُنَا نَاقِصَةٌ، الْمَرْفُوعُ اسْمُهَا، وَ(مَا) وَ(كَيْفَ) فِي مَحَلِّ نَصْبٍ خَبَرًا لَهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، وَنُقِلَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ - وَنُقِلَ أَبُو حَيَّانٍ عَنِ السُّلُوبِينَ - أَنَّهَا التَّامَّةُ وَ(كَيْفَ) فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ. ينظر: التَّنْبِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٠١/٨-١٠٢، وشرح التَّصْرِيحِ: ٥٠٣/١.

(٤) - وقد انفرد الصَّيْمَرِيُّ بِتَجْوِيزِ نَصْبِهِ عَنْ تَمَامِ الْاسْمِ، مَعَ عَدَمِ وَجُودِ الْفِعْلِ أَوْ مَا شَابَهَهُ، هَذَا إِذَا لَمْ يَذْكَرِ الْخَبَرُ، فَإِنْ ذُكِرَ الْخَبَرُ نَحْوُ: كُلُّ رَجُلٍ مَقْرُونٌ وَضِيعَتُهُ، فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ النَّصْبِ. ينظر: التَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ: ٢٥٧/١.

(٥) - من الرَّجَزِ تَمَامُهُ: حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا،

وهو بلا نسيئة في: الخصائص: ٤٣٣/٢، وأمالى ابن الشَّجَرِيِّ: ٨٢/٣، وشرح المفصل: ١٩/٢، والمقاصد النُّحْوِيَّةُ: ١٠٨١/٣، وشرح شواهد المغني: ٥٨/١، ٩٢٩/٢.

والشَّاهِدُ فِيهِ: انْتِفَاءُ الْعَطْفِ لِعَدَمِ الْمَشَارِكَةِ وَانْتِفَاءُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ لِانْتِفَاءِ الْمَصَاحِبَةِ فَتَعَيَّنَ النَّصْبُ بِتَضْمِينِ الْعَامِلِ الْمَذْكُورِ مَعْنَى عَامِلٍ يَصْحُحُ تَسْلِيْطُهُ عَلَى مَا بَعْدَ الْوَائِ عَلَى مَا اخْتَارَهُ السَّيِّدُ الشَّارِحُ.

(٦) - عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الْوَاقِرِ صَدْرُهُ: إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا،

وهو للرَّاعِي النُّمَيْرِيِّ فِي: دِيَوَانِهِ: ٢٦٩، وشرح شواهد المغني: ٧٧٥/٢، والمقاصد النُّحْوِيَّةُ: ١٦٥٦/٣.

والشَّاهِدُ فِيهِ: انْتِفَاءُ الْعَطْفِ لِعَدَمِ الْمَشَارِكَةِ وَانْتِفَاءُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ لِانْتِفَاءِ الْفَائِدَةِ مِنَ الْإِعْلَامِ فَتَعَيَّنَ النَّصْبُ بِتَضْمِينِ الْعَامِلِ الْمَذْكُورِ مَعْنَى عَامِلٍ يَصْحُحُ تَسْلِيْطُهُ عَلَى مَا بَعْدَ الْوَائِ عَلَى مَا اخْتَارَهُ السَّيِّدُ الشَّارِحُ.

(٧) - إِذَا، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ (إِذْ)؛ لِتَنَاسُبِ السِّيَاقِ.

للحواجب، فيجب في ذلك إضمار فعلٍ ناصبٍ للاسم على أنه مفعولٌ به، أي: وسقيتها ماءً، وكحلن العيون، هكذا ذكر في (الأوضح)^(١) نقلاً عن الفراء^(٢) والفرسي^(٣)، والأصح ما ذهب إليه جماعة^(٤) من أنه لا حذف، وأن ما بعد الواو في البيتين معطوف، وذلك على تضمين العامل المذكور معنى عاملٍ يصح تسليطه على ما بعد الواو فيضمن (علفها) معنى (ألتها)، و(زججن) الحواجب معنى (حسن)^(٥).

تنبيهات:

الأول: أفهم قوله: كالأخ، أن ما بعد المفعول معه يطابق ما قبله فقط، ولا يجوز عدم المطابقة بأن يُعطى حكم ما بعد المعطوف نحو: كن وزيد^(٦) كالأخوين، وهو مذهب ابن كيسان^(٧) وأبي حيان^(٨)، حيان^(٨)، وأجازه بعض؛ نظراً إلى المعنى وإلى أصل الواو^(٩)، قال المصنف: والسماح والقياس لا يرتضيانه^(١٠).

الثاني: لم تأت^(١١) واو المعية في التذييل بيقين، فأما قوله تعالى ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ (٧١) [يونس]، في قراءة السبعة^(١٢) ﴿فَأَجْمِعُوا﴾ بقطع الهمزة، و﴿وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ بالنصب فيحتمل الواو فيه ذلك وأن تكون عاطفة مفرد على مفرد بتقدير مضاف، أي: وأمر شركائكم، أو جملة على جملة بتقدير فعل أي: واجمعوا شركاءكم، بوصل الهمزة^(١٣)، وموجب التقدير في الوجهين أن (أجمع) لا

(١) - ينظر: أوضح المسالك: ٢١٨/٢، وشرح التصريح: ٥٣٥-٥٣٦.

(٢) - ينظر: معاني القرآن: ١٩١-١٩٢/٣، و١٢٣-١٢٤.

(٣) - ينظر: الإيضاح: ١٦٩.

(٤) - هو مذهب أبي عبيدة والمبرد، ونُسب إلى الأصمعي والجرمي والمازني واليزيدي. ينظر: مجاز القرآن: ٦٨/٢، والمقتضب: ٥١/٢، والتذييل والتكميل: ١٣٤/٨، وأوضح المسالك: ٢١٨-٢١٩.

(٥) - ينظر: التذييل والتكميل: ١٣٤/٨، وشرح التصريح: ٥٣٦/١.

(٦) - وزيد، والصواب ما أثبتته اعتماداً على متن (القطر).

(٧) - ينظر مذهبه في: شرح التسهيل: ٢٦٣/٢، وارتشاف الضرب: ١٤٩٥/٣، والمساعد: ٥٤٧/١.

(٨) - ينظر: ارتشاف الضرب: ١٤٩٥/٣، والتذييل والتكميل: ١٤٩/٨.

(٩) - فإن أصلها العطف، وهو مذهب الأخفش واختاره ابن مالك. ينظر: شرح التسهيل: ٢٦٣/٢، وشرح الرضي: ٤٢/٢، والتذييل والتكميل: ١٤٩/٨.

(١٠) - ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣٤.

(١١) - تأتي، والصواب ما أثبتته.

(١٢) - ينظر: السبعة في القراءات: ٣٢٨.

(١٣) - تنظر هذه الوجوه في الآية الكريمة في: التبيان في إعراب القرآن: ٦٨١/٢، وشرح المفصل: ١٢١/٢-١٢٢، والبحر المحيط: ٨٧/٦.

تُعَلِّقُ بِالذَّوَاتِ بِلِ بِالْمَعَانِي كَقَوْلِكَ: أَجْمَعُوا عَلَى كَذَا، بِخِلَافِ (جَمَعَ) /ظ ٩٣/ فَإِنَّهُ مُشْتَرِكٌ بِدَلِيلِ ﴿جَمَعَ كَيْدَهُ (٦٠)﴾ [طه]، ﴿الَّذِي جَمَعَ مَالًا (٢)﴾ [الهمزة]، قَالَهُ فِي (الْمُغْنِي) ^(١)، قَالَ الرَّضِيُّ: الْأَوَّلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ وَهُوَ الْحَقُّ؛ لِلسَّلَامَةِ مِنَ الْإِضْمَارِ، وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ ^(٢).

الثَّالِثُ: لَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْوَاوِ وَالْمَفْعُولِ مَعَهُ وَلَوْ بِظَرْفٍ وَإِنْ جَازَ الْفَصْلُ بِهِ بَيْنَ وَاوٍ وَمَعْطُوفِهَا؛ لِأَنَّ الْوَاوَ هُنَا مَنْزِلَةٌ مَنْزِلَةُ الْمَجْرُورِ مِنَ الْجَارِ فَمَنْعُوا الْفَصْلَ بَيْنَهَا فَلَا يُقَالُ: قَامَ زَيْدٌ وَالْيَوْمَ عَمْرٌ ^(٣).

الرَّابِعُ: مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّ نَاصِبَ الْمَفْعُولِ مَعَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ فَعْلٍ أَوْ مَا فِيهِ مَعْنَاهُ وَحُرُوفُهُ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ وَاسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ ^(٤)، وَقِيلَ: إِنَّهُ فَعْلٌ مَحْذُوفٌ بَعْدَ الْوَاوِ فَإِذَا قُلْتُ: جَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ ^(٥)، فَالتَّقْدِيرُ: وَلَا بَسَ الطَّيَالِسَةُ، وَيُعْزَى لِلرَّجَّاحِ ^(٦)، وَقِيلَ: إِنَّهُ الْمَخَالَفَةُ لِلأَوَّلِ فِي الْإِعْرَابِ، وَيُنْسَبُ لِلْكَوْفِيِّينَ ^(٧)، وَقِيلَ: نَفْسُ الْوَاوِ وَعَلَيْهِ الْجَرْجَانِيُّ ^(٨)، وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ ^(٩)، وَإِبْرَادُنَا لِهَذِهِ الْمَذَاهِبِ الْمَذَاهِبِ وَعَلَيْهَا يَدْعُو إِلَى الْخُرُوجِ عَنْ مَا عَهَدْتُهُ مِنَّا مِنَ الْإِتْيَانِ بِمَا فَانَدَتْهُ وَافِرَةٌ.

الخَامِسُ: لَا يَتَقَدَّمُ الْمَفْعُولُ مَعَهُ عَلَى صَاحِبِهِ، فَلَا يُقَالُ: مَرَرْتُ وَعَمْرًا بِزَيْدٍ، وَلَا عَلَى عَامِلِهِ، فَلَا يُقَالُ: بِزَيْدٍ وَعَمْرًا مَرَرْتُ ^(١٠)، وَأَجَازَهُ الرَّضِيُّ وَقَالَ: وَأَنَا لَا أَرَى مَنْعًا مِنْ تَقْدِيمِهِ إِذَا تَأَخَّرَ عَنِ الصَّاحِبِ كَزَيْدًا وَعَمْرًا لَقِيْتُ ^(١١)، انْتَهَى. وَهُوَ حَقِيقٌ بِالْقَبُولِ لَوْ سَاعَدَهُ الْإِسْتِعْمَالُ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنْ ذَلِكَ

(١) - ينظر: مغني اللبيب: ٣٨٢/٤-٣٨٣.

(٢) - والتقدير عنده: أجمعوا أمركم مع شركائكم. ينظر: شرح الرضي: ٤٢/٢.

(٣) - ينظر: حاشية يس: ٢٨١/١، وحاشية الصبان: ١٩٧/٢.

(٤) - بوساطة الواو، ينظر: كتاب سيويه: ٢٩٧/١، والأصول في النحو: ٢٠٩/١، واللمع في العربية: ٦١، وشرح الجمل لابن بابشاذ: ٧١٩/٢، وشرح عيون الإعراب: ١٨٦، وأسرار العربية: ١٤٥.

(٥) - الطيالس، والصواب ما أثبتته.

(٦) - تنظر نسبة هذا الرأي للرجاج في: الإنصاف: ٢٠٦ م (٣١)، توجيه اللمع: ٢٠٠، وشرح التسهيل: ٢٤٩/٢، ٢٤٩/٢، والمحصل: ٥٢١/١، والموشح: ١٩٧/١.

(٧) - تنظر نسبة هذا الرأي للكوفيين في: الإنصاف: ٢٠٦ م (٣١)، وتوجيه اللمع: ٢٠١، والمحصل: ٥٢١/١، وارتشاف الضرب: ١٤٨٤/٣.

(٨) - هذا مذهب الجرجاني في: العوامل المائة: ٥١، والجمل في النحو: ٢٠، ومذهب البصريين أنه منصوب بالفعل بواسطة الواو في: المقتصد: ٦٥٩/١.

(٩) - نسب الحيدرة إلى الخليل أن المفعول معه منصوب بنزع الخافض، وذهب الأخفش إلى أن انتصابه انتصاب الظرف (مع) ونسبه أبو حيان والدَّماميني إليه وإلى معظم الكوفيين، وذهب صدر الأفاضل إلى أن انتصابه انتصاب الحال. تنظر هذه المذاهب في: الإنصاف: ٢٠٦ م (٣١)، وكشف المشكل: ٤٥١/١، والتخمين: ٤٠٨/١، وارتشاف الضرب: ١٤٨٤/٣، والمنهل الصافي: ٣٨٢/١.

(١٠) - ينظر: الفوائد والقواعد: ٢٩٧/١، وشرح الجمل لابن بابشاذ: ٧١٩/٢، وشرح التسهيل: ٢٤٩/٢.

(١١) - ينظر: شرح الرضي: ٤٢/٢.

ليس إلا أَنَّهُ يستلزم ما يشبه تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وفي نحو ذلك غير لازم، ولا عليهما معاً، فلا يُقال: وعمرًا مررتُ بزيدٍ، والله أعلم.

بَحْثُ الْحَالِ

ص: والحَال، وهو وَصْفٌ فَضْلَةٌ يَقَعُ فِي جَوَابِ (كَيْفَ) [ك-] صَرَبْتُ اللَّصَّ مَكْتُوفاً، وَشَرَطُهَا التَّنْكِيرُ وَصَاحِبُهَا التَّعْرِيفُ، أَوْ التَّخْصِصُ، أَوْ التَّعْمِيمُ، أَوْ التَّأْخِيرُ نَحْوُ ﴿خُشَعَا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ (٧) [القمر]، ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِّلسَّائِلِينَ﴾ (١٠) [فصلت]، ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ (٢٠٨) [الشعراء]،

لَمِيَّةٌ مَوْحِشًا طَلَلٌ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلٌ

ش: لَمَّا أَنهَى الكلامَ على المفاعيلِ الخمسةِ شَرَعَ في الكلامِ على بقيةِ المنصوباتِ بادئاً بالحالِ، فقوله: **والحال** ...، عطفٌ على المفعولِ بهِ أَوْ على المفعولِ معه، والحالُ مشتقةٌ من التَّحَوُّلِ وهو التَّنَقُّلُ، وألفُها منقلبةٌ من واوٍ؛ لقولهم في جمعها: أحوالٌ، وفي تصغيرها: حَوِيلَةٌ^(١)، ويجوزُ تذكيرُها وتأنِيثُها، وهو الأَفْصَحُ^(٢)، يقالُ: حالٌ حَسَنٌ، وحالٌ حَسَنَةٌ، قال^(٣):

[٣٧٠] إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنْ أَمْرِي

وقد يُؤَنَّثُ لفظُها فيقالُ: حالةٌ^(٤):

[٣٧١] عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ بِالْقَوْمِ حَاتِمًا

قال المصنِّفُ في (شرح بانث سعاد): ولم يجعلِ الجوهرُ الحَالِ والحالةَ بمعنى، بل جعلهما من بابِ (تمر) و(تمرّة)، وهو غريبٌ^(٥)، انتهى.

وهي قسمان: مؤكّدة، وهي ما يُستفادُ معناها بدونِ ذكرها، وستأتي، ومؤسّسة، وهي خلافُها^(٦)، وعرفُها بأنّها وصفٌ فَضْلَةٌ يَقَعُ فِي جَوَابِ (كَيْفَ)، فقوله: **وصفٌ**، مخرجٌ لنحو: القَهْقَرَى، من: رجعتُ القَهْقَرَى، والمرادُ بالوصفِ الوصفُ حَقِيقَةً أَوْ حَكْمًا فَيَشْمَلُ الحَالِ الَّتِي هِيَ جَمَلَةٌ؛ لتأوّلِها بالوصفِ، وكذا الجامدةُ المؤوّلَةُ بهِ، وأمّا غيرُ المؤوّلَةُ فلم يُلْتَفِتْ إليها؛ لقلّتها^(٧)، وقوله: **فضلةٌ**، يُخْرِجُ نَحْوَ:

(١) - ينظر: اللباب للعكبري: ٢٨٤/١، وشرح النصريح: ٥٦٩/١، وحاشية الصّبّان: ٢٥٠/٢.

(٢) - أي: التّأنيثُ، وهو أفصحُ في ضميره ووصفه، والأفصحُ في لفظه التّذكيرُ. ينظر: حاشية الخضري: ٤٨١/١.

(٣) - صدر بيت من الطويل عجزه: فدعه وأوكل أمره والليالي،

وهو بلا نسبة في: شرح ابن النّاطم: ٢٠٨، والمقاصد النّحوية: ١٠٧٩/٣.

(٤) - صدر بيت من الطويل عجزه: على جوده لصنّ بالماء حاتم،

وهو للفرزدق في: المقاصد النّحوية: ١٦٧٠/٤.

(٥) - شرح قصيدة بانث سعاد: ١٦٨.

(٦) - أي: الّتي لا يُستفادُ معناها بدونِ ذكرها. ينظر: أوضح المسالك: ٢٨٢/٢.

(٧) - ينظر: شرح النصريح: ٥٧٠/١، والحدائق النّديّة: ٤٩٧/١.

القائم زيدٌ، وزيدٌ قائمٌ، والمراد بالفضلة ما ليس أحد جزئي الكلام^(١)، فيشمل نحو قوله تعالى ﴿قَامُوا كُسَالَى﴾ (١٤٢) [النساء]، وقوله: **يَقَعُ فِي جَوَابٍ (كيف)**، أي: يصحُّ أن يقع في جوابها (كيف)، وذلك بأن يكون مذكوراً لبيان الهيئة، أي: للدلالة على الحال الثابتة للفاعل حين صدور الفعل عنه، وللمفعول حين وقوع الفعل عليه، أو لهما نحو: جاء زيدٌ باكياً، وضربتُ اللصَّ مكتوفاً، ولقيتهُ راكبين. وبهذا القيد يخرج التمييز المشتق نحو: لله دره فارساً، والنعت نحو: رأيت رجلاً راكباً؛ لعدم صلاحيتهما للوقوع في جواب (كيف)؛ لأنهما لم يُذكرَا لبيان الهيئة قصداً، بل لبيان جنس المتعجب منه ولتقييد الموصوف وجاء / ٩٤ / بيان الهيئة ضمناً^(٢). إذا عرفت ذلك فاعلم أن شرط الحال التأكيد؛ لئلا تلتبس بالصفة في حالة النصب أو عند عدم ظهور إعرابها، وطرد الباب في غير ذلك؛ ولأن النكرة أصلٌ والمقصود يحصل بها والتعريف زائدٌ على المقصود^(٣)، وما ورد منها بلفظ المعرفة أول بنكرة نحو: اجتهد وحدك، وادخلوا الأول فالأول، [و]^(٤):

[٣٧٢] وأرسلها العراك ...

أي: منفرداً، ومترتبين، ومعتركة^(٥)، هذا مذهب الجمهور^(٦)، وأجاز يونس والبغداديون^(٧) تعريفها قياساً قياساً على الخبر وعلى ما سُمع منها معرفة^(٨)، وأجازة الكوفيون إن كان فيها معنى الشرط نحو: عبدُ الله المحسن أفضلُ منه المسيء، ف(المحسن) و(المسيء) حالان، وصحَّ تعريفهما؛ لتأويلهما بالشرط، إذ التقدير: عبدُ الله إذا أحسن أفضلُ منه إذا أساء^(٩)، والجمهور قالوا: إن المنصوب بتقدير: إذا كان^(١٠).

(١) - ينظر: مجيب الندا: ٢٠٤/٢، ولم يختَر تعريف الفضلة بأنها ما يستغنى في الكلام عنها؛ ليدخل الآية الكريمة فلا يمكن الاستغناء عن (كسالى).

(٢) - ينظر: شرح ابن الناطم: ٢٢٧، وشرح شذور الذهب: ٣١٨.

(٣) - ينظر: البسيط في شرح الكافية: ٥٢٠/١، والفوائد الصيائية: ٣٨٤/١.

(٤) - بعض بيت من الوافر تمامه: و ... ولم يدها ولم يُشفق على نَعَصِ الدخال، وهو للبيد في: ديوانه: ٨٦، وكتاب سيبويه: ٣٧٢/١، وأمالي ابن الشجري: ٢٠/٣، والمقاصد النحوية: ١١٧٤/٣، وخزانة الأدب: ١٩٢/٣.

والشاهد فيه: ورود الحال معرفة مؤولة بالنكرة.

(٥) - ينظر: شرح السهيل: ٣٢٦/٢، والمحصل: ٤٤٨/١، وارتشاف الضرب: ١٥٦٤/٣.

(٦) - ينظر: كتاب سيبويه: ٤١٠، والتذيل والتكميل: ٢٨/٩، وشرح الألفية للمرادي: ٣٥٨/١.

(٧) - ينظر: كتاب سيبويه: ٣٧٧/١، والتذيل والتكميل: ٧٦/٢، والتكميل: ٢٨/٩، والمساعد: ١١/٢.

(٨) - ينظر: التذيل والتكميل: ٢٨/٩، وجمع الهوامع: ٣٠١/٢.

(٩) - اذ، والصواب ما أثبتته.

(١٠) - ينظر: التذيل والتكميل: ٢٨/٩، وشرح الألفية للمرادي: ٣٥٨/١، وشرح التصريح: ٥٨٠/١.

(١١) - ينظر: ارتشاف الضرب: ١٥٦٣/٣، وجمع الهوامع: ٣٠١/١.

وشرط صاحب الحال التعريف؛ لأنه مبتدأ في المعنى^(١)، وهو لا يكون غالباً إلا معرفة، أو نكرة نكرة بمسوح، وهو إما تخصيصه بوصف أو بإضافة أو بمعمول غير مضاف إليه أو بعطف، وإما تعميمه بأن يتلو نفياً أو نهياً أو استفهاماً، وإما تأخيرُهُ عن الحال^(٢).
فالأول نحو ﴿خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ (٧)﴾ [القمر]، فـ(خُشَعًا) حالٌّ من ضَمير (يَخْرُجُونَ)، وهو معرفة، ويجوز أيضاً أن يكون نعتاً لمفعول محذوف، أي: قوماً خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ^(٣).
والثاني نحو قوله^(٤):

[٣٧٣] يَا رَبِّ نَجَّيْتَ نُوحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلِّكَ مَاخِرٍ فِي النِّمِّ مَشْحُونًا

وقوله تعالى ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِلنَّاسِ لِمَا أَفْعَلْنَا مِنْ قَرْنٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ (٢٠٨)﴾ [الشعراء]، فجملة (لَهَا مُنْذِرُونَ) حالٌّ من قولك: هؤلاء ناسٌ وعبدُ الله منطلقين.

والثالث نحو ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْنٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ (٢٠٨)﴾ [الشعراء]، فجملة (لَهَا مُنْذِرُونَ) حالٌّ من (قَرْنٍ)؛ لوقوعها في سياق النفي، ومثله قوله^(٥):

[٣٧٤] [ك] لَا يَبْغِي أَمْرٌ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهَلًا

وقوله^(٦):

[٣٧٥] يَا صَاحِ هَلْ حَمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا

والرابع كقوله^(٧):

(١) - يريدُ أَنَّهُ محكومٌ عليه في المعنى. ينظر: شرح المفصل: ١٥٢/٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٣٠٧/١، والفوائد الصيائية: ٣٨٤/١.

(٢) - تنظر هذه المسوغات في: المرتجل: ١٦٥، والتسهيل: ١٠٩، وشرح الرضي: ٦١/٢، واللمحة في شرح الملحة: ٣٨٧/١-٣٩١، والتذليل والتكميل: ٦١/٩-٦٣، والمقاصد الشافية: ٤٤٤/٣-٤٤٧.

(٣) - ينظر الوجهان في: التبيان في إعراب القرآن: ٢٢٩٣/٢، وشرح التصريح: ٥٩٤/١.

(٤) - من البسيط، وهو لعمران بن حطّان في: المنكر والمؤنث لأبن الأنباري: ٢٨٠/١.

والشاهد فيه: مجيء الحال (مشحوناً) من النكرة (فُلِّك)؛ لكونه وصفاً بـ(ماخِر).

(٥) - جزء من قول ابن مالك في الألفية:

وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبْنِ

مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مَضَاهِيهِ كَلَّا يَبْغِي أَمْرٌ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهَلًا

(٦) - بعض بيت من البسيط تمامه: فَنَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمْلًا،

وهو لرجل من طييء في: شرح عمدة الحافظ: ٤٢٣/١، والمقاصد النحوية: ١١٢٢/٣، وشرح التصريح:

٥٨٨/١.

والشاهد فيه: وقوع (باقياً) حالاً من النكرة (عَيْشٌ) لوقوع النكرة بعد الاستفهام.

(٧) - من مجزوء الوافر، وهو لكثير عزة في: ديوانه: ٥٠٦، وكتاب سيبويه: ١٢٣، والمقاصد النحوية:

١١٣٠/٣، وشرح شواهد المغني: ٢٤٩/١، وخزانة الأدب: ٢١١/٣.

[٣٧٦]

لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَّ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّ

ف(مُوحِشًا) حَالٌ مِنْ (طَلَّ)، وَسَاغَ مَجِيءُ الْحَالِ مِنْهَا؛ لَتَقْدُمُهُ^(١) عَلَيْهَا^(٢).

وَفِي (الْمَغْنِي) أَنَّ تَقْدِيمَ حَالِ النُّكْرَةِ عَلَيْهَا لَيْسَ لِأَجْلِ التَّسْوِيعِ بَلْ لِنَلَا يَلْتَبَسَ الْحَالُ بِالصِّفَةِ عِنْدَ نَصَبِ صَاحِبِهَا^(٣)، وَفِي الرُّضِيِّ مَا يُوَافِقُهُ^(٤).

وَعَلَى هَذَا فَالْمَسْوُوعُ إِمَّا الْوَصْفُ بِجُمْلَةٍ (يَلُوحُ)، أَوْ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ وَهُوَ (لَمِيَّةٌ)، أَوْ هُمَا، وَمَا ذُكِرَ مِنْ أَنَّهُ حَالٌ مِنَ النُّكْرَةِ هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامَ سَيَبُويهِ^(٥)، وَقِيلَ: مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكْرِ فِي الظَّرْفِ وَهُوَ (لَمِيَّةٌ)، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ مِنْ قَبِيلِ تَأْخِيرِ الْحَالِ عَنْ صَاحِبِهَا^(٦)، وَالْقَوْلَانِ مَبْنِيَّانِ عَلَى جَوَازِ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ عَامِلِ الْحَالِ وَصَاحِبِهَا وَعَدَمِ جَوَازِهِ، وَصَحَّحَ الْأَوَّلَ فِي (الْجَامِعِ)^(٧)، وَالْمَشْهُورُ الثَّانِي^(٨)، وَقَدْ يَقَعُ صَاحِبُهَا نُكْرَةً بَلَا مَسْوُوعٍ وَمُنْهُ الْحَدِيثُ: (وَصَلَّى وَرَأَاهُ رَجُلًا قِيَامًا)^(٩). وَهَلْ يُقَاسُ عَلَيْهِ أَوْ لَا؟ الْأَوَّلُ مَذْهَبُ سَيَبُويهِ^(١٠)، وَالثَّانِي مَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَيُونُسَ^(١١).

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْغَالِبَ فِي الْحَالِ أَنْ تَكُونَ مُنْقَلَةً؛ لِأَنَّهَا مَأْخُذَةٌ مِنَ التَّحْوِيلِ وَهُوَ التَّنْقِيلُ^(١٢) كَجَاءَ زَيْدٌ زَيْدٌ ضَاحِكًا، وَتَقَعُ لَازِمَةً فِي مَسْأَلَتَيْنِ^(١٣):

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: وَقَوْعُ (مُوحِشًا) حَالًا مِنَ النُّكْرَةِ (طَلَّ)؛ لَتَقْدُمِ الْحَالُ عَلَى صَاحِبِهَا.

(١) - تَقْدِمُهُ، وَصَدْرُهَا بِاللَّامِ لَتَسْتَقِيمَ الْعِبَارَةُ: وَسَاغَ مَجِيءُ الْحَالِ مِنْهَا تَقْدِمُهُ عَلَيْهَا.

(٢) - يَنْظُرُ: الْمُرْتَجَلُ: ١٦٦، وَاللِّمَّةُ فِي شَرْحِ الْمَلْحَةِ: ٣٨٧/١-٣٨٨، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكُ: ٢٥٩/٢-٢٦٠، وَشَرَحَ النَّصْرِي: ٥٨٤/١.

(٣) - يَنْظُرُ: مَغْنِي اللَّيْبِ: ٤٠٠/٤.

(٤) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِيِّ: ٦١/٢.

(٥) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبُويهِ: ١٢٢/٢-١٢٣، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٦٤/٩.

(٦) - فَيَكُونُ عَامِلَ الْحَالِ الْاِسْتِقْرَارُ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ الظَّرْفُ، وَعَامِلَ صَاحِبِهَا (طَلَّ) الْاِبْتِدَاءُ. يَنْظُرُ: الْخَصَائِصُ: ٤٩٤/٢، وَشَرَحَ الرُّضِيُّ: ٦٢/٢، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٦٤/٩، وَحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ: ٢٦٩/٢.

(٧) - لَمْ أَقِفْ فِي (الْجَامِعِ الصَّغِيرِ فِي النَّحْوِ) عَلَى مَذْهَبِهِ هَذَا، وَلَعَلَّ السَّيِّدَ الشَّارِحَ تَابَعَ الْفَاكَهِيَّ فِي نَسْبَتِهِ هَذَا الْقَوْلَ إِلَى ابْنِ هِشَامٍ فِي (الْجَامِعِ)، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ رَأَى ابْنَ هِشَامٍ فِي: مَغْنِي اللَّيْبِ: ٥٧١/٦-٥٧٣.

(٨) - أَيْ: عَدَمُ جَوَازِ اِخْتِلَافِ الْعَامِلِ بَيْنَ الْحَالِ وَصَاحِبِهَا.

(٩) - أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي: صَحِيحِهِ: ١٣٩/١ بِرَقْمِ (٦٨٨) وَ٤٧/٢ بِرَقْمِ (١١١٣)، وَالنَّسَائِيُّ فِي: سَنَنِهِ: ١٦٥/١ بِرَقْمِ (٦٠٥).

(١٠) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبُويهِ: ١١٢/٢، وَشَرَحَ الْأَلْفِيَّةَ لِلْمُرَادِيِّ: ٣٦١/١.

(١١) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبُويهِ: ١١٢/٢، وَشَرَحَ الْأَلْفِيَّةَ لِلْمُرَادِيِّ: ٣٦١/١، وَمَجِيبُ النَّدَا: ٢٠٩/٢.

(١٢) - هَذَا تَعْلِيلٌ لِلِاشْتِقَاقِ اللَّغَوِيِّ، وَقَدْ عَلَّلَ بِأَنَّهُ خَبَرٌ فِي الْمَعْنَى، وَالْأَخْبَارُ تَتَجَدَّدُ فَتَتَجَدَّدُ الْحَاجَةُ إِلَى الْإِعْلَامِ بِهِ. يَنْظُرُ: الْبَابُ لِلْعَكْبَرِيِّ: ٢٨٥/١.

(١٣) - يَنْظُرُ: الْبَدِيعُ: ١٩٣/١-١٩٤، وَشَرَحَ ابْنُ النَّاطِمِ: ٢٢٨، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكُ: ٢٥١/٢.

الأولى: أَنْ تَكُونَ مُؤَكَّدَةً نَحْوُ: زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا، ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا (٣٣)﴾ [مريم]، ﴿لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا (٩٩)﴾ [يونس]، فَإِنَّ الْأُبُوءَ مِنْ شَأْنِهَا الْعَطْفُ، وَالبَعْثُ لَازِمُ الْحَيَاةِ، وَالْعَمُومُ مِنْ مَقْتَضِيَاتِهِ الْجَمْعِيَّةِ.

الثَّانِيَةُ: أَنْ يَدُلَّ عَامِلُهَا عَلَى تَجَدُّدِ ذَاتِ صَاحِبِهَا نَحْوُ: خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدِيهَا أَطُولُ مِنْ رَجُلَيْهَا، ف(أَطُولُ) حَالٌ لَازِمَةٌ مِنْ يَدِيهَا، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا (١١٤)﴾ [الأنعام]. وَالْغَالِبُ فِيهَا أَيْضًا أَنْ تَكُونَ مُشْتَقَّةً مِنْ مَصْدَرٍ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَا اتَّصَفَ بِهَا؛ لِأَنَّهَا لَا بَدْ /ظ٩٤/ أَنْ تَدُلَّ عَلَى حَدَثٍ وَصَاحِبِهِ وَإِلَّا لَمْ تُفَدِّ بَيَانَ الْهَيْئَةِ، وَالْأَكْثَرُ فِيمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا. وَتَقَعُ جَامِدَةٌ وَهِيَ ضَرْبَانِ^(١): مُؤَوَّلَةٌ بِالمَشْتَقِّ، وَغَيْرُ مُؤَوَّلَةٍ، فَالْأُولَى: فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ: الْأُولَى: أَنْ تَدُلَّ عَلَى التَّشْبِيهِ كَقَوْلِ أَبِي الطَّيِّبِ^(٢):

[٣٧٧] بَدَتْ قَمْرًا وَمَالَتْ خُوطَ بَانَ وَفَاحَتْ عَنَبَرًا وَرَنْتُ غَزَالًا

أَي: مُنِيرَةٌ وَمَعْتَدِلَةٌ، وَنَحْوُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ مَا اشْتَهَرَ بِمَعْنَى كَالْوَصْفِ الْمُفِيدِ لَذَلِكَ الْمَعْنَى كَقَوْلِهِمْ: لِكُلِّ فِرْعَوْنَ مُوسَى، أَيْ: لِكُلِّ جَبَّارٍ قَهَّارٍ^(٣).

الثَّانِيَةُ: أَنْ تَدُلَّ عَلَى مَفَاعِلَةٍ كَبِعْتُهُ يَدًا بَيَدٍ، أَيْ: مُتَقَابِضِينَ، وَكَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيٍّ، أَيْ: مُتَشَافِهِينَ. الثَّالِثَةُ: أَنْ تَدُلَّ عَلَى تَرْتِيبٍ نَحْوُ: ادْخُلُوا رَجُلًا رَجُلًا، أَيْ: مُتَرَتِّبِينَ، وَعَلِمْتُهُ النَّحْوُ بَابًا بَابًا. وَالثَّانِيَةُ: فِي سَبْعِ مَسَائِلَ: وَهِيَ أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً بِمُبَيِّنٍ لِلْهَيْئَةِ نَحْوُ ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا (٢)﴾ [يوسف]، ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا (١٧)﴾ [مريم]، وَتُسَمَّى حَالًا مُوَطَّنَةً؛ لِأَنَّهَا ذُكِرَتْ تَوَطَّنَةً وَتَهْيئةً لِمَا هُوَ حَالٌ حَقِيقَةٌ مِنَ الْوَصْفِ بَعْدَهُ، أَوْ دَالَّةٌ عَلَى سِعْرِ نَحْوُ: اشْتَرَيْتُ الْبُرَّ قَفِيرًا بِدِرْهَمٍ^(٤)، أَوْ عَدِدٍ نَحْوُ ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً (١٤٢)﴾ [الأعراف]، أَوْ طَوْرٍ وَحَالٍ وَقَعَ فِيهِ تَقْصِيلٌ^(٥) نَحْوُ: هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا، أَوْ تَكُونُ نَوْعًا لِمَا يَصْطَلِحُ بِهَا نَحْوُ: هَذَا مَالِكٌ ذَهَبًا، أَوْ فِرْعَا لُهُ نَحْوُ: هَذَا حَدِيدُكَ خَاتَمًا، ﴿وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا (٧٤)﴾ [الأعراف]، أَوْ أَصْلًا لُهُ نَحْوُ: هَذَا خَاتَمُكَ حَدِيدًا، وَمِنْهُ ﴿الْأَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا (٦١)﴾ [الإسراء].

(١) - تابع السيد الشارح ابن هشام في هذا التقسيم كما سيأتي بيانه وشيكا، وجعل أكثر شراح الألفية إلا الأشموني أن الجميع مؤوّل بالمشتق. ينظر: شرح ابن النّاطم: ٢٢٩-٢٣٠، شرح الألفية للمرادى: ٣٥٦-٣٥٧، وأوضح المسالك: ٢٥٢-٢٥٥، والمقاصد الشّافية: ٤١٩/٣-٤٢٠، وشرح الأشموني: ٦/٢-٧.

(٢) - من الوافر، وهو في ديوانه: ١٢٩.

(٣) - ينظر: شرح الرّضوي: ٧٢-٧٣، وخزانة الأدب: ٢٢٢/٣.

(٤) - جعل الأشموني الدّالّ على السّعر في أقسام ما هو مؤوّل بالمشتق. ينظر: شرح الأشموني: ٦/٢.

(٥) - تقصيل، وهو تصحيف.

قال في (الأوضح)^(١): وإنما قلنا بالتأويل في الثلاث الأول؛ لأن اللفظ مراد به غير معناه الحقيقي فالتأويل فيها واجب. قال: وزعم ابن النّاطم أن الجميع يؤوّل بالمشقّق^(٢)، وهو تكلف. وقال الرّضي تبعاً لابن الحاجب^(٣): والحق أنه لا حاجة إلى هذا التّكلف؛ لأنّ الحال هو المبيّن للهيئة، فكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يتكلف تأويله بالمشقّق^(٤). ثمّ اعلم أنّ للحال مع صاحبها ثلاث حالات:

أحدها: جواز تقديمها عليه نحو ﴿خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ (٧)﴾ [القمر]، وقولك: ضربت مكتوفاً اللّص.

الثانية: وجوب تقديمها عليه، وذلك إذا كان محصوراً نحو: ما جاء راكباً إلا زيد. والثالثة: وجوب تأخيرها عنه، وذلك بأن تكون محصورة نحو ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ (٤٨)﴾ [الأنعام]، أو يكون صاحبها مجزوراً بإضافة^(٥) نحو ﴿أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا (١٢)﴾ [الحجرات]، فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف؛ لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولا قبله؛ لأنّ نسبة المضاف من المضاف إليه نسبة الصلة من الموصول^(٦).

ولا يجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف بعضه كالأية، أو كبعضه في صحة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كما يصح ذلك مع البعض الحقيقي نحو ﴿اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا (١٢٣)﴾ [النحل]^(٧)، أو كان المضاف عاملاً في الحال نحو ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا (٤)﴾ [يونس]، وهذا شارب السّويق ملتوتاً^(٨)؛ وإنما اشترطوا ذلك لئلا تتخرم قاعدتهم وهي اتحاد العامل في الحال وصاحبها.

وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضاً^(٩):

-
- (١) - ينظر: أوضح المسالك: ٢/٢٥٥.
- (٢) - ينظر: شرح ابن النّاطم: ٢٢٩-٢٣٠.
- (٣) - قال: ((وكل ما دلّ على هيئة صحّ أنّ يقع حالاً)). الكافية في علم النحو: ٢٤.
- (٤) - ينظر: شرح الرّضي: ٧٢/٢.
- (٥) - لم يذكر السيّد الشّارح المجزور بالحرف، فلم يجوز البصريون تقدّم الحال على صاحبها المجزور بالحرف ظاهراً أو ضميراً، وجوّزه ابن كيسان والفارسي وابن برهان، وجوّزه الكوفيون إن كان صاحب الحال المجزور ضميراً، أو ظاهراً والحال جملة فعلية. ينظر: كتاب سيبويه: ١٢٤/٢، والمسائل المنثورة: ٣٥، وشرح اللمع لابن برهان: ١٣٧/١-١٣٨، وأمالى ابن الشّجري: ١٥/٣، ومنهج السّالك: ٦٦٢/٢.
- (٦) - ينظر: شرح الكافية الشّافية: ٧٤٤/٢، وشرح ابن النّاطم: ٢٣٥، واللمحة في شرح الملحة: ٣٨٤/١.
- (٧) - ينظر: التّسهيل: ١١٠، وشرح ابن النّاطم: ٢٣٧، ومنهج السّالك: ٦٦٩/٢، وموصل النّيل: ٦٨٠/٢.
- (٨) - ينظر: شرح الكافية الشّافية: ٧٥٠/٢، وشرح ابن النّاطم: ٢٣٧، وشرح الألفيّة للمرادي: ٣٦٥/١.
- (٩) - ينظر: التّسهيل: ١١٠، وشرح التّسهيل: ٣٤٣-٣٤٤، وشرح ابن النّاطم: ٢٣٨-٢٣٩.

أَحْذُهَا: جَوَّازُ تَقْدِيمِهَا عَلَيْهِ^(١) كَرَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ، وَقَوْلِهِمْ: شَتَّى^(٢) تَوَّوبُ الْحَلْبَةِ^(٣).

الثَّانِيَّة: وَجُوبُ تَقْدِيمِهَا عَلَيْهِ، كَمَا إِذَا كَانَ لَهَا الصَّدْرُ نَحْوُ: كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ.

الثَّالِثَةُ: وَجُوبُ تَأْخِيرِهَا عَنْهُ، وَذَلِكَ فِي تِسْعِ مَسَائِلَ وَهِيَ: أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِعْلًا جَامِدًا نَحْوُ: مَا أَحْسَنَهُ مُقْبَلًا، أَوْ صَفَةً تَشْبِهُهُ وَهُوَ اسْمُ التَّفْضِيلِ نَحْوُ: هَذَا أَفْصَحُ النَّاسِ خَطِيبًا، أَوْ مُصَدَّرًا مَقْدَّرًا بِفِعْلِ وَحَرْفٍ^(٤) مُصَدَّرِي نَحْوُ: يُعْجِبُنِي إِيْتَانُكَ ضَاكِحًا، أَوْ صَلَةً لـ(أَل) نَحْوُ: الْمُقْبَلُ ضَاكِحًا زَيْدٌ^(٥)، أَوْ صَلَةً لِحَرْفٍ مُصَدَّرِي نَحْوُ: يُعْجِبُنِي أَنْ جِئْتَ ضَاكِحًا، أَوْ اسْمَ فِعْلٍ نَحْوُ: نَزَلِ مُسْرَعًا، أَوْ لَفْظًا مُضْمَّنًا^(٦) مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ حُرُوفِهِ نَحْوُ ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ (٥٢)﴾ [النمل]، وَقَوْلُهُ^(٧):

[٣٧٨] كَأَنَّ/و٩٥/ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي

وَلَيْتَ هَذَا مُقِيمَةً عِنْدَنَا،

[٣٧٩] يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ^(٨)

أَوْ مَقْرُونًا بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ فِي غَيْرِ بَابٍ (إِنَّ)، أَوْ لَامِ الْقَسَمِ نَحْوُ: لِأَصْبِرَنَّ مُحْتَسِبًا، وَلِأَقُومَنَّ طَائِعًا، وَاحْتَرَزْنَا بِغَيْرِ بَابٍ (إِنَّ) مِنْ نَحْوِ: إِنَّ زَيْدًا^(٩) مُخْلِصًا لِيَعْبُدَ رَبَّهُ.

(١) - إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِعْلًا مُتَصَرِّفًا أَوْ وَصَفًا.

(٢) - شَيْءٌ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٣) - مِثْلُ يُضْرِبُ لِلْقَوْمِ يَجْتَمِعُونَ ثُمَّ يَصِيرُ أَمْرُهُمْ إِلَى افْتِرَاقٍ، وَأَصْلُهُ أَنَّ الرِّعَاءَ يَوْرِدُونَ إِبْلَهُمُ الْمَاءَ مُجْتَمِعِينَ وَيَصْدُرُونَهَا مُتَفَرِّقِينَ؛ لِيَحْلِبَ كُلُّ رَاغٍ مِنْهُمْ عَلَى حِيَالِهِ، فَ(شَتَّى) حَالٌ مُقَدَّمَةٌ عَلَى الْفِعْلِ الْعَامِلِ فِيهَا. يَنْظُرُ: جُمُورَةُ الْأَمْثَالِ: ٥٤١/١.

(٤) - أَوْ حَرْفٍ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ؛ إِذَا الْمَصْدَرُ يُقَدَّرُ بِفِعْلٍ وَحَرْفٍ أَوْ بِفِعْلٍ وَحَدَّةٍ، وَلَا يَقْدَرُ بِحَرْفٍ وَحَدَّةٍ. يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ١٠٢٤/٢.

(٥) - الْمَقْبَلُ ضَاكِحٌ زَيْدًا، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٦) - مُضْمَنٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ

(٧) - مِنْ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لَامَرِي الْقَيْسِ فِي: دِيَوَانِهِ: ٣٨، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ١١٧٢/٣، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٥٩٥/٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: تَأَخَّرَ الْحَالِينَ (رَطْبًا) وَ(يَابِسًا) عَنِ الْعَامِلِ فِيهِمَا وَهُوَ (كَأَنَّ)؛ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْفِعْلِ (أَشْبَهَ) دُونَ حُرُوفِهِ.

(٨) - صَدْرُ بَيْتٍ مِنْ مَجْزُوءِ الْكَامِلِ عَجْزُهُ: بَآنَتْ لِيَحْرُنُنَا عَفَاةُ،

وَهُوَ لِلْأَعَشَى فِي دِيَوَانِهِ: ٣٧١، وَالرِّوَايَةُ فِيهِ: يَا جَارَتِي مَا كُنْتُ جَارَةً....، وَالْمَقْتَصِدُ: ٦٥٨/٢، وَإِبْرَاهِيمُ شَوَاهِدُ الْإِبْرَاهِيمِيِّ: ٢٥٤/١، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ١٣٦٢/٣، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٣٠٨/٣.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: تَأَخَّرَ الْحَالُ (جَارَةً) عَنِ الْعَامِلِ فِيهِمَا؛ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْفِعْلِ (أَتَعْجَبُ) دُونَ حُرُوفِهِ. (٩) - زَيْدٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

خاتمة:

يجوزُ حذفُ الحالِ لدليلِ كقولِكَ لمن قال: من جاءكَ راكبًا: جاءني زيدٌ، إلّا إذا منع مانعٌ فيجبُ ذكرُها كما إذا كانت نائبةً عن غيرها نحو: ضَرَبَنِي زيدٌ قائمًا^(١)، ونحو: أتميمًا مرّةً وقيسيًا أخرى، أو منهيًا عنها نحو ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ (٤٣) [النساء]، أو جوابًا نحو: راكبًا، لمن قال: كيف جئتَ^(٢).

ويجوزُ حذفُ عاملِ الحالِ لدليلِ كقولِكَ لقاصِدِ السَّفَرِ: راشدًا، وللقادمِ من حَجٍّ: مأجورًا، ونحو ﴿بَلَى قَادِرِينَ﴾ (٤) [القيامة]، ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا﴾ (٢٣٩) [البقرة]، بإضمار: تُسافرُ، وَرَجَعْتُ، وَنَجَمْعُهَا، وَصَلُّوا^(٣).

ويجبُ قياسًا في أربعِ صورٍ^(٤):

أحدها: في السّادّةِ مسدّدٍ^(٥) الخبرِ نحو: ضَرَبَنِي زيدًا قائمًا، أي: حاصلٌ.

الثّانية: في المؤكّدةِ نحو: زيدٌ أبوكَ عطوفًا، أي: أحقُّه^(٦).

الثّالثة: المبيّنُ بها ازديادٌ في المقدارِ أو نقصٌ فيه بتدريجٍ كتصدّقَ بدينارٍ فصاعدًا، واشتره بدينارٍ فسافلاً، أي: فذهب، وانحطّ^(٧).

الرّابعة: الواقعةُ بدلًا من اللفظِ بالفعلِ في توبيخٍ نحو: أقائمًا وقد قعدَ النَّاسُ، وأتميمًا مرّةً وقيسيًا أخرى، أي: أتوجدُ، وتحوّلُ.

ويجبُ سماعًا في غيرِ ذلكِ نحو: هنيئًا لك، أي: ثبتَ لك الخيرُ هنيئًا، أو هئًاكَ ذلكَ هنيئًا^(٨).

(١) - فقد نابَتِ الحالُ عن الخبرِ في قولِهِ: ضَرَبَنِي زيدٌ قائمًا، وعن ذكرِ الفعلِ في قولِهِ: أتميمًا مرّةً وقيسيًا أخرى، أي: أتنحَوّلُ تميميًا مرّةً

(٢) - ينظر: شرح الرّضويّ: ٩٥/٢، وجمع الهوامع: ٣٣٤/٢.

(٣) - ينظر: شرح المفصل: ١٦٩/٢-١٧١، وشرح الرّضويّ: ٨٩/٢-٩٠، وشرح ابن النّاطم: ٢٤٩، واللمحة في شرح الملحّة: ٤٠٠/١.

(٤) - تنظر في: شرح الرّضويّ: ٩٠/٢-٩١، وشرح ابن النّاطم: ٢٤٩- وزادَ فيها وجهًا آخرَ هو: إذا جَرَتْ في مثلِ كقولِهِم: حَظَيَيْنِ بَنَاتٍ صُلَفَيْنِ كَنَابٍ. بتقديرٍ: عرفْتُهُم. - وشرح الألفيّة للمرادّي: ٣٧٨/١-٣٧٩، وأوضح المسالك: ٢٩٣/٢-٢٩٤.

(٥) - السّاده مسده، والصّوابُ ما أبْنِئُهُ.

(٦) - أحقُّهُ، بفتحِ الهمزةِ وضَمِّ الحاءِ، مضارع: حَقَّقْتُ الأمرَ، بالتّخفيفِ، بمعنى: تَحَقَّقْتُهُ.

(٧) - أي: فذهب صاعدًا، وانحطّ سافلاً.

(٨) - ينظر: كتاب سيبويه: ٣١٦/١-٣١٧، وشرح ابن النّاطم: ٢٤٩.

بَحْثُ التَّمْيِيزِ

ص: والتَّمْيِيزُ، وهو اسمُ فَضْلَةٍ نَكْرَةٍ جامِدةٌ ^(١) يُفَسِّرُ ما أُبْهِمَ ^(٢) من الذَّوَاتِ، وأكثرُ وقوعِهِ بعدَ المقاديرِ كَجَرِيبٍ نُحْلًا، وصَاعٍ تَمْرًا، وَمَنْوِينَ عَسَلًا، والعَدَدِ وهو مِن ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ ^(٤) [يوسف]، إلى ﴿تَسْعُ وَتِسْعُونَ نَجْعَةً﴾ ^(٢٣) [ص]، ومنهُ تَمْيِيزُ (كَم) الاستِفْهَامِيَّةِ نَحْوُ: كم عبدًا مَلَكْتَ، فأَمَّا تَمْيِيزُ الْخَبْرِيَّةِ فَمَجْرُورٌ مُفْرَدٌ كَتَمْيِيزِ الْمَائَةِ وَمَا فَوْقَهَا، أو مَجْمُوعٌ كَتَمْيِيزِ الْعَشْرَةِ وَمَا ^(٣) دُونَهَا، فَلَكِ فِي تَمْيِيزِ الاستِفْهَامِيَّةِ المَجْرُورَةِ بِالْحَرْفِ جَرٌّ وَنَصْبٌ، وَيَكُونُ التَّمْيِيزُ مُفَسِّرًا لِلنَّسَبَةِ مُحَوَّلًا كـ ﴿وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ ^(٤) [مريم]، و﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ ^(١٢) [القمر]، و﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾ ^(٣٤) [الكهف]، أو غَيْرَ مُحَوَّلٍ نَحْوُ: امْتَلَأَ ^(٤) الْإِنَاءُ مَاءً.

ش: هذا السَّابِعُ من المنصوباتِ، وهو التَّمْيِيزُ، أي: المُمَيِّزُ، من إطلاقِ المصدرِ على اسمِ الفاعِلِ، ويقالُ لَهُ: التَّفْسِيرُ ^(٥)، والتَّنْبِيهُ، والمُفَسِّرُ، والمُبَيِّنُ ^(٦).

وهو لغةً: فصلُ الشَّيْءِ عن غيره، قال ﴿تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾ ^(٨) [الملك]، أي: ينفصلُ بعضُها عن بعضٍ ^(٧)، وعُرفًا: اسمُ فَضْلَةٍ نَكْرَةٍ جامِدةٍ لِيُفَسِّرَ ما أُبْهِمَ من الذَّوَاتِ، فالاسمُ شاملٌ للفضلةِ وغيرها، ومخرجٌ للجملةِ إِنْ قُلْنَا: إِنَّهَا نَكْرَةٌ، وأَمَّا على القولِ بِأَنَّهَا لا تَتَّصِفُ بِتَعْرِيفٍ ولا تَتَكَبَّرُ فقد خَرَجَتْ بِقِيْدِ النِّكَرَةِ، قال الرُّضِّيُّ: الجملةُ لَيْسَتْ مَعْرِفَةٌ ولا نَكْرَةٌ؛ لِأَنَّ التَّعْرِيفَ والتَّنْكِيرَ لا من عوارضِ الذَّاتِ؛ إِذِ التَّعْرِيفُ جَعَلَ الذَّاتِ مَشَارًا بِهَا إِلَى خَارِجِ إِشَارَةٍ وَضَعِيَّةٍ ^(٨)، والتَّنْكِيرُ خِلَافُ ذَلِكَ، فكيف يعرضانِ لَهَا ^(٩)؟

وخرجَ بالفضلةِ العمدةُ نَحْوُ: زَيْدٌ أَسَدٌ، وبالنَّكَرَةِ المَعْرِفَةُ نَحْوُ: زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ، وبالجامدِ النَّعْثُ نَحْوُ: رَأَيْتُ عَيْنًا جَارِيَةً، وبما بعدهُ سائرُ الفضلاتِ كالحالِ فَإِنَّهُ مَبْيَّنٌ لِلْهَيْئَةِ.

(١) - جامده، والصَّوَابُ ما أثْبَتُهُ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لِ(اسم).

(٢) - فِي مَتْنِ الْقَطْرِ: مُفَسِّرٌ ما انْبَهَمَ.

(٣) - ممَّا، وهو تحريفٌ، والصَّوَابُ ما أثْبَتُهُ.

(٤) - امْتَلَأَ، وهو تحريفٌ، والصَّوَابُ ما أثْبَتُهُ.

(٥) - التَّفْسِيرُ مصطَلَحٌ كُوفِيٌّ. ينظر: معاني القرآن للقرطبي: ٧٩/١، والمصطلح النحويُّ للقرطبي: ١٦٤.

(٦) - تنظر هذه الاصطلاحاتُ فِي: المقتضب: ٣٢/٣، واللباب للعكبري: ٢٩٦/١، وشرح السَّهِيل: ٣٧٩/٢، واللمحة فِي شرح الملحَة: ٤٠١/١، والتَّنْذِيلُ والتَّكْمِيلُ: ٢٠٥/٩.

(٧) - ينظر: تفسير الطَّبْرِيِّ: ٥١٠/٢٣، ومعاني القرآن وإعرابه: ١٩٩/٥.

(٨) - وصفية، وهو تصحيفٌ لا يستقيمُ معه المعنى، والنَّصُوبُ من شرح الرُّضِيِّ.

(٩) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ٢٤/٣.

واعلم أنَّ التَّمْيِيزَ والحالَ يجتمعانِ في كونيهما^(١) اسمين، نكرتين، فضلتين، منصوبتين، رافعتين للإبهام، ويفترقان في أنَّ الغالب في الحال كونها مشتقة أو مؤولةً به. والتَّمْيِيزُ الغالبُ فيه كونه جامداً ووقوعه مشتقاً قليلاً نحو: لله درّه فارساً، وفي أنَّ الحالَ لبيانِ الهيئَةِ، والتَّمْيِيزُ تارةً لبيانِ الذاتِ وأخرى لبيانِ النسبةِ، وفي أنَّ الحالَ تقعُ جملةً وظرفاً بخلافه^(٢).

ثمَّ التَّمْيِيزُ ضربانٍ: مبينٌ للمفردِ، ومُبيِّنٌ للنسبةِ، فالأوّلُ يقعُ في أربعةِ مقاماتٍ: الأوّلُ: بعد المقاديرِ، وهي جمعٌ مقدارٍ، بمعنى ما يُعرفُ /ظ ٩٥/ به قدرُ الشيءِ، وهي ثلاثة^(٣) أنواعٍ: أنواع:

الأوّلُ: المساحةُ، كجريبٍ نحلاً، وشبرٍ أرضاً، وذراعٍ مسحاً^(٤). الثاني: الكيلُ، كقفيزٍ بُراً، وصاعٍ تمرّاً. الثَّالثُ: الوزُنُ كزطلٍ زيتاً، ومنوينٍ عسلاً، والمنوين تنثيةً (مناً) بالتخفيفِ والقصرِ ك(عصى)، وهو آلةُ الوزنِ يُعرفُ بها مقاديرُ الموزوناتِ.

الثَّاني: بعد العددِ الصَّريحِ، وهو من أحدَ عَشَرَ إلى تسعةٍ وتسعينَ، بإدخالِ الغايةِ نحو: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا (٤)﴾ [يوسف]، ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا (١٢)﴾ [المائدة]، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً (١٤٢)﴾ [الأعراف]، ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً (٢٣)﴾ [ص].

ومن تمييزِ العددِ (كم)، وإنَّما فصله عما قبله ب(منه)؛ لأنَّ مراده بالعددِ الصَّريحِ كما أشرنا إليه، وهي ليست كذلك بل هي كنايةٌ عن عددٍ مبهمٍ الحقيقةِ والكميَّةِ، وهي على ضربين: استفهاميَّةٌ بمعنى: أيُّ عددٍ، ويستعملُها من يسألُ عن كميَّةِ الشيءِ، وخبريَّةٌ بمعنى: عددٌ كثيرٌ، ويستعملُها من يريدُ الافتخارَ والتَّكثيرَ، فحكمُ تمييزِ الاستفهاميَّةِ النَّصبُ والإفرادُ نحو: كم عبداً ملكتَ، ولا يجوزُ جرُّه ولا جمعه خلافاً للكوفيَّين^(٥) والزَّجاج^(٦)، إلَّا إذا جُرَّتْ (كم) بحرفٍ كما سيأتي بيانه، وحكمُ تمييزِ الخبريَّةِ الخفضُ بإضافةِ (كم) إليه حملاً لها على ما هي مشابهةٌ له من العددِ وهو (مائة)

(١) - كونها، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

(٢) - تنظر وجوهُ الاتِّفاقِ والاختلافِ في: مغني اللبيب: ٤٠٨/٥-٤١٨، وشرح الأشموني: ٥٦/٢.

(٣) - ثلاث، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

(٤) - وشبراً أرضاً، وذراعاً مسحاً، والصَّوابُ الجرُّ عطفاً على (جريبٍ)، كما أثبتُّه.

(٥) - اشترطَ البصريُّونَ إفرادَ مميِّزِ (كم) الاستفهاميَّةِ، وجوَّزَ الكوفيُّونَ جمعه، وجوَّزَهُ الأَخفشُ إذا كانَ السُّؤالُ عن الجماعاتِ نحو: كم غلاماً لك؟ ينظر: كتاب سيبويه: ١٥٩/٣، والأصول في النحو: ٣١٧/١، والبدیع: ٦٥٢/١، والتَّنْذِيلُ والتَّكْمِيلُ: ١٦/١٠.

(٦) - ذهب الزَّجاجُ إلى أنَّ مميِّزَ (كم) الخبريَّةِ يُجرُّ بالإضافةِ له لا بإضمِّارِ (من) كما سيأتي من مذهب البصريِّينَ، وهو مذهبُ ابنِ بابشاذٍ أيضاً. ينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ: ٣١٤/١-٣١٥، وشرح التَّسهيل: ٤٢٠/٢، والتَّنْذِيلُ والتَّكْمِيلُ: ١٤/١٠، وحاشية ابن هشام الصُّغرى: ٦٣٠.

و(عَشْرَةً)^(١) إِلَّا إِذَا فُصِّلَتْ فَيُخْتَارُ النَّصْبُ^(٢) كَقَوْلِهِ^(٣):

[٣٨٠] كَمْ نَالِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمِ

ثُمَّ تَارَةً يَكُونُ مَفْرَدًا كَتَمْيِيزِ الْمَائَةِ فَمَا فَوْقَهَا فَنَقُولُ: كَمْ عَبْدٍ مَلَكَتْ، بِالْجَرِّ وَالْإِفْرَادِ كَمَا نَقُولُ: مَائَةٌ عَبْدٍ وَأَلْفٌ غَلَامٍ مَلَكَتْ، وَيَدْخُلُ فِي الْمَفْرَدِ مَا يُؤَدِّي مَعْنَى الْجَمْعِ نَحْوُ: كَمْ قَوْمٍ صَدَّقُونِي، وَتَارَةً يَكُونُ مَجْمُوعًا كَتَمْيِيزِ الْعَشْرَةِ فَمَا دُونَهَا مِنَ التَّسْعَةِ إِلَى الثَّلَاثَةِ، فَإِنَّهُ مَجْمُوعٌ مَجْرُورٌ إِلَّا إِذَا كَانَ بِلَفْظِ الْمَائَةِ كَعُشْرٍ مَائَةٍ، وَثَلَاثٍ مَائَةٍ رَجُلٍ، فَمَفْرَدٌ مَجْرُورٌ فَنَقُولُ: كَمْ رَجَالٍ مَلَكَتْ، بِالْجَرِّ وَالْجَمْعِ كَمَا نَقُولُ: عَشْرَةُ رَجَالٍ وَثَلَاثَةُ رَجَالٍ جَاءُوكَ^(٤).

وَقَدْ يَكُونُ تَمْيِيزُ الْعَشْرَةِ فَمَا دُونَهَا اسْمَ جِنْسٍ أَوْ اسْمَ جَمْعٍ فَيُجَرُّ بِ(مِنْ) غَالِبًا نَحْوُ: عِنْدِي ثَلَاثَةٌ مِنَ الْغَنَمِ وَعَشْرَةٌ مِنَ الْقَوْمِ، وَقَدْ يُجَرُّ بِالْإِضَافَةِ نَحْوُ ﴿تَسْعَةُ رَهْطٍ﴾ (٤٨) [النمل]، وَ(لَيْسَ فِيمَا دُونَ [خَمْسٍ] دُونَ صَدَقَةٍ)^(٥).

وَيَجُوزُ خَفْضُ تَمْيِيزِ (كَمْ) الِاسْتِفْهَامِيَّةِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا حَرْفُ جَرٍّ نَحْوُ: بِكُمْ، وَالْخَافِضُ (مِنْ) مُضْمَرَةٌ لَا الْإِضَافَةُ خِلَافًا لِلزَّجَاجِ^(٦)؛ لِأَنَّ (كَمْ) بِمَنْزِلَةِ عَدَدٍ مَرْكَبٍ، وَالْعَدَدُ الْمَرْكَبُ لَا يَعْمَلُ الْجَرَّ فِي فِي تَمْيِيزِهِ، فَكَذَا مَا بِمَنْزِلَتِهِ^(٧). وَهَلْ يَجُوزُ إِظْهَارُ (مِنْ) مَعَهَا أَوْ لَا؟ صَرَّحَ بِالْأَوَّلِ فِي (التَّصْرِيحِ)^(٨)، (التَّصْرِيحِ)^(٨)، وَنَصَّ عَلَى الثَّانِي فِي (الْمَغْنِيِّ)^(٩).

(١) - ينظر: المقتضب: ٥٩/٣-٦٠، وشرح الجمل لابن بابشاذ: ٣١٣/١.

(٢) - ينظر: كتاب سيبويه: ١٦٤/٢، والمقتضب: ٦٠/٣، واللمع في العربية: ١٤٧، والمفصل: ١٦٧، وشرح الكافية الشافية: ١٧١٠/٤.

(٣) - صَدَرُ بَيْتٍ مِنَ الْبَسِيطِ عَجْزُهُ: إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ، وَهُوَ لِلْقَطَامِيِّ فِي: دِيَوَانِهِ: ٣٠، وَكِتَابِ سِيبَوِيهِ: ١٦٥/٢، وَاللَّامِعُ فِي الْعَرَبِيَّةِ: ١٤٧، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ: ٣٠٨/٦، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ٢٠٠١/٤، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٤٧٨/٦.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: نَصْبُ (فَضْلاً) عَلَى التَّمْيِيزِ؛ لِلْفَصْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةِ. (٤) - ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٠.

(٥) - بَعْضُ حَدِيثٍ شَرِيفٍ فِي مَقَادِيرِ الصَّدَقَةِ الْوَاجِبَةِ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي: مَسْنَدِهِ: ١٢٨/١٥ بِرَقْمِ (٩٢٣٢) وَالْبَخَارِيُّ فِي: صَحِيحِهِ: ١٠٧/٢ بِرَقْمِ (١٤٠٥)، وَمُسْلِمٌ فِي: صَحِيحِهِ: ٦٧٣/٢ بِرَقْمِ (٩٧٩).

(٦) - مَرَّ تَخْرِيجُ مَذْهَبِ الزَّجَاجِ أَنْفًا.

(٧) - ينظر: شرح ابن النَّاظِمِ: ٥٢٧، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٦٧١/١.

(٨) - ينظر: شرح التَّصْرِيحِ: ٤٧٤/١.

(٩) - ينظر: مغني اللبيب: ٤٦/٣.

واعلم أنَّ الاستفهامية والخبرية يشتركان في الاسمية، والبناء على السكون، والإبهام، ولزوم الصدور والافتقار إلى التمييز، ويفترقان في أنَّ تمييز^(١) الاستفهامية أصله النصب، والخبرية أصله الجر، وأنَّ تمييز الاستفهامية مفرد، وتمييز الخبرية يكون مفردًا ومجموعًا، وأنَّ الفصل بين الاستفهامية ومميزها جانز في السعة، ولا يفصل بين الخبرية ومميزها إلا في الضرورة، وأنَّ الاستفهامية لا تدلُّ على التأكيد، والخبرية تدلُّ عليه، وأنَّ الاستفهامية لا يعطف عليها بـ(لا)، ويجوز في الخبرية [أن] تقول: كم رجل جاءني لا رجل ولا رجلين، وأنَّ الاستفهامية تحتاج إلى جواب بخلاف الخبرية، وأنَّ الاستفهامية لا تختص بالماضي فيجوز: كم عبدًا ما ملكه، بخلاف الخبرية فإنها كـ(رُب)، وأنَّ الاستفهامية لا يتوجه إليها التصديق والتكذيب بخلاف الخبرية، وأنَّ الاستفهامية يقرن المبدل منها بهمة الاستفهام بخلاف الخبرية، وأنَّ الاستفهامية إذا فصل مميزها بالظرف وجب نصبه ومميز الخبرية إذا فصل اختير نصبه، ويجوز جرُّه بالإضافة والحرف^(٢).

المقام الثالث: بعد ما يشبه المقادير/٩٦/ نحو: ما في السماء قدر راحة سحابًا، وشبه الكيل نحو: نحي سمنًا، وشبه الوزن نحو ﴿مِثْقَالُ ذَرَّةٍ خَيْرًا (٧)﴾ [الزلزلة]، أو قولهم: على التمرة مثلها زبدًا^(٣)، يُحتمل شبه الوزن والمساحة، وكانت هذه مشبهة بما ذكر لا عينه؛ لأنها ليست معدة له وإنما تشبهه^(٤).

الرابع: بعد ما هو فرع للتمييز نحو: هذا خاتم حديدًا، فإنَّ الخاتم فرع الحديد، ونحو ذلك باب ساجًا، وجبة خرا^(٥).

الضرب الثاني: وهو المبين للنسبة، وهو ثلاثة أقسام؛ لأنَّه تارة يبين النسبة في الجمل كما سيأتي، وتارة في الوصف إلى مرفوعه نحو: زيد تصبب عرقًا، ومحمد طيب نفسًا، وتارة في الإضافة نحو: أعجبتني قرب الحبيب دارًا.

ثمَّ المبين للنسبة نوعان: محمول وغير محمول، والأول ثلاثة أقسام؛ لأنَّه إمَّا محوّل عن مضاف فاعل نحو ﴿واشتعل الرأس شيبًا (٤)﴾ [مريم]، فإنَّ أصله: اشتعل شيب الرأس، فحوّل الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه، ثمَّ جيء بالمضاف تمييزًا مبالغة وتأكيدًا؛ إذ ذكر الشيء مجملًا ثمَّ مفصلاً أوقع في النفس من كونه مفصلاً من رأس، ومنه: امتلأ الإناء ماءً، فإنَّ أصله ملأ الماء الإناء، ففعل به ما عرفت، وإمَّا محوّل عن مضاف مفعول نحو ﴿وفجّرنا الأرض

(١) - ميز، وهو تحريف.

(٢) - تنظر وجوه الاتفاق والافتراق في: شرح الجمل لابن بابشاذ: ٣١٣/١-٣١٦، وشرح الألفية للمراي:

٢٢٧/٢-٢٣٠، ومعني اللبيب: ٤١/٣-٤٨.

(٣) - زيد، ولا شاهد فيه إذا، والتصويب من مصادره.

(٤) - ينظر: الأصول في النحو: ٣٠٧/١، وشرح ابن النّاطم: ٢٥١، وشرح التسهيل: ٣٨٠/٢.

(٥) - ينظر: شرح الرضي: ١٠٠/٢، وأوضح المسالك: ٢٩٩/٢.

عُيُونًا (١٢) ﴿[القمر]، أصله: وفَجَرْنَا عِيُونَ الْأَرْضِ، فَحَوَّلَ الْمَفْعُولَ وَجَعَلَ تَمْيِيزًا، وَأَوْقَعَ الْفِعْلَ عَلَى الْأَرْضِ، وَإِمَّا عَنْ مُضَافٍ غَيْرِهِمَا كَالْمَحْوَلِ عَنْ مَبْتَدَأٍ وَذَلِكَ بَعْدَ اسْمِ التَّفْضِيلِ الصَّالِحِ لِلإِخْبَارِ بِهِ عَنْهُ نَحْوُ ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَا لَا (٣٤)﴾ [الكهف]، أصله: مَالِي أَكْثَرُ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَأُقِيمَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ مَقَامَهُ فَارْتَفَعَ وَانْفَصَلَ فَصَارَ: أَنَا أَكْثَرُ، فَجِيءَ بِالْمَحذُوفِ تَمْيِيزًا، وَمِثْلُهُ: زَيْدٌ أَكْرَمُ مِنْكَ أَبَا، وَأَجْمَلُ مِنْكَ وَجْهًا^(١).

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: وَهُوَ غَيْرُ الْمُحْوَلِ نَحْوُ: لِلَّهِ دُرَّةٌ فَارِسًا، وَيَالَهُ رَجُلًا، وَيَالَهَا امْرَأَةً، فَإِنَّ مِثْلَ هَذِهِ التَّرَاكِيِبِ وُضِعَتْ ابْتِدَاءً هَكَذَا غَيْرَ مُحْوَلَةٍ، وَهُوَ قَلِيلٌ فِي الْكَلَامِ.

ص: وَقَدْ يُؤَكِّدَانِ نَحْوُ ﴿وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ (٦٠)﴾ [البقرة]، وَقَوْلُهُ:

مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِّيَّةِ دِينًا

وَمِنْهُ:

بِئْسَ^(٢) الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحَلًا ...

خِلَافًا لِسَبِيوِيهِ.

ش: أَي: وَقَدْ يَقَعُ كُلٌّ مِنَ الْحَالِ وَالتَّمْيِيزِ مُؤَكِّدًا^(٣) غَيْرَ مَفِيدٍ بَيَانٍ هَيْئَةً وَلَا ذَاتٍ، فَالْحَالُ الْمُؤَكِّدَةُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ؛ لِأَنَّهَا إِمَّا مُؤَكِّدَةٌ لِعَامِلِهَا لَفْظًا وَمَعْنَى نَحْوُ ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا (٧٩)﴾ [النساء]، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ^(٤):

[٣٨١] أَصْبَحَ مُصِيخًا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ وَالزَّمَّ تَوَقَّى خَلَطَ الْجَدِّ بِاللَّعِبِ

أَوْ مَعْنَى فَقَطْ نَحْوُ ﴿وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ (٦٠)﴾ [البقرة]، فَإِنَّ الْعُثُوَّ هُوَ الْفَسَادُ مَعْنَى^(٥)، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ^(٦):

[٣٨٢] وَتُضِيءُ فِي وَجْهِ الظُّلَامِ مُنِيرَةً كَجُمَانَةِ الْبَحْرِىِّ سُلَّ نِظَامُهَا

(١) - ينظر: شرح قطر الندى: ٢٤٠-٢٤١، ومجيب النِّدَا: ٢٢٠-٢٢١، وشرح التَّصْرِيحِ: ٦٢٠/١.

(٢) - لبئس، واللامُ زيادةٌ لا يستقيمُ معها وزنُ الْبَيْتِ وَالتَّصْوِيبُ مِنْ مَتْنِ قَطْرِ النَّدى وَمَصَادِرِ الْبَيْتِ.

(٣) - مُؤَكِّدِينَ، ثُمَّ ضُرِبَ عَلَى الْيَاءِ وَالنُّونِ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٤) - مِنْ الْبَسِيطِ، وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي: شرح التَّسْهِيلِ: ٣٥٧/٢، وشرح ابنِ النَّاطِمِ: ٢٤٤، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ١١٤٨/٣.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: وَقَوْعُ الْحَالِ (مُصِيخًا) حَالًا مُؤَكِّدَةً لِعَامِلِهَا لَفْظًا وَمَعْنَى.

(٥) - ينظر: جمهرة اللغة: ٤٢٧/١ مادة (عثو).

(٦) - مِنْ الْكَامِلِ، وَهُوَ لِلْبَيْدِ بْنِ رِبْعَةَ فِي: ديوانه: ٣٠٩، وشرح التَّسْهِيلِ: ٣٥٦/٢، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٥٨/٩، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ ١١٤٤/٣.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: وَقَوْعُ الْحَالِ (مُنِيرَةً) حَالًا مُؤَكِّدَةً لِعَامِلِهَا مَعْنَى.

وَأَمَّا مُؤَكِّدَةٌ لِمُصَاحِبِهَا نَحْوُ ﴿لَا مَنَ مَنَ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ (٩٩) [يونس]، ونَحْوُ: جَاءَ النَّاسُ قَاطِبَةً، وَأَمَّا لِمُضْمُونِ جُمْلَةٍ قَبْلَهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ أَسْمَاءٍ مَعْرِفَتَيْنِ جَامِدَيْنِ نَحْوُ: زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا، (فَعَطُوفًا) حَالٌ مُؤَكِّدَةٌ لِمُضْمُونِ (زَيْدٌ أَبُوكَ)، وَعَامِلُهَا مَحْذُوفٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ: أَحَقُّهُ وَأَعْرِفُهُ، إِنْ كَانَ

الْمُبْتَدَأُ غَيْرَ (أَنَا)، وَإِنْ كَانَ (أَنَا) فَتَقْدِيرُهُ: أَحَقَّنِي وَأَعْرِفْنِي^(١)، كَقَوْلِهِ^(٢):

[٣٨٢] أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي

وَالْتَّمِيزُ الْمُؤَكِّدُ نَحْوُ قَوْلِ أَبِي طَالِبٍ عَمَّ النَّبِيُّ (ﷺ) قَالَ^(٣):

[٣٨٣] وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا

وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ (٣٦) [التوبة]، ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ (١٤٢) [الأعراف]، (فَدِينًا) وَ(شَهْرًا) وَ(لَيْلَةً) تَمِيزٌ مُؤَكِّدٌ عَلَى مَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ^(٤)، وَالْجُمْهُورُ مَنَعُوا وَقَوَّعَ التَّمِيزُ مُؤَكِّدًا^(٥) وَأَوَّلُوا مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ، وَوَأَفَقَهُمْ وَوَأَفَقَهُمْ فِي (الْمَغْنِيِّ)^(٦).

وَمِنْ الْمُتَمِيزِ الْمُؤَكِّدِ عَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِ الْجَمْعِ بَيْنَ فَاعِلٍ (نَعَمْ) وَ(بِئْسَ) الظَّاهِرِ وَتَمِيزِهِ قَوْلَ جَرِيرٍ^(٧):

[٣٨٤] وَالنَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحَلًّا، وَأُمُّهُمْ زَلَاءُ مِنْطِيقٍ

(١) - ينظر: شرح التسهيل: ٢٥٥/٢-٢٥٧، وشرح ابن النّاطم: ٢٤٢-٢٤٤، وشرح التصريح: ٦٠٥/١.

(٢) - صدر بيت من البسيط عجزه: وهل بدارة ياللّاس من عار،

وهو لسالم بن دارّة اليربوعي في: كتاب سيبويه: ٧٩/٢، والمقاصد النحويّة: ١١٤٩/٣، خزانة الأدب: ٢٦٥/٣.

والشّاهد فيه: استشهد به على كون العامل في الحال (مَعْرُوفًا) مَحْذُوفًا وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ: أَحَقَّنِي وَأَعْرِفْنِي.

(٣) - من الكامل، وهو لأبي طالبٍ (ﷺ) في: ديوانه: ٨٧ و١٨٩، وشرح عمدة الحافظ: ٧٨٨/٢، والمقاصد النحويّة: ١٥٠٩/٤، وشرح شواهد المغني: ٦٨٧/٢، وخزانة الأدب: ٧٢/٢.

والشّاهد فيه: ورود التّمييز (دِينًا) مُؤَكِّدًا؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ مَفْهُومٌ مِمَّا قَبْلَهُ.

(٤) - ينظر: شرح التسهيل: ١٥/٣، وشرح الكافية الشّافية: ١١٠٧/٢.

(٥) - ظاهر كلام سيبويه منع اجتماع فاعلٍ (نَعَمْ) وَ(بِئْسَ) مع التّمييز المؤكّد، وعليه أكثر النّحويّين، وأجازه المبرّد وابن السّراج والفارسيّ. ينظر: كتاب سيبويه: ١٧٦/٢، والمقتضب: ١٥٠/٢، والأصول في النّحو: ١١٧/١، وشرح السّيرافيّ: ١٨٤/٣، و٩٥/٧، والتّعليقة على كتاب سيبويه: ٣٢٠/١، وعلل النّحو: ٢٩٣.

(٦) - ينظر: مغني اللبيب: ٤٢١/٥-٤٢٢.

(٧) - من البسيط، وهو لجرير يهجو الأخطل في: ديوانه: ١٩٢، وشرح عمدة الحافظ: ٧٨٧/٢، والتّذييل والتّكميل: ١١٥/١٠، والمقاصد النحويّة: ١٥٠٨/٤.

والشّاهد فيه: الجمع بين فاعلٍ (بِئْسَ) وهو (الفحل) والتّمييز وهو (فحلًا).

وقول الآخر^(١):

[٣٨٥] تَرَوْدُ^(٢) مِثْلَ زَادِ أَبْيَكْ فِينَا فَنِعَمَ الزَّادُ زَادُ أَبْيَكْ زَادًا

وصحَّحهُ ابنُ مالكٍ بأنَّ الإجماعَ على جوازِ: لَهُ مِنَ الدَّرَاهِمِ عَشْرُونَ / ٩٦ / درهماً، وفي التَّنْزِيلِ ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ (٣٦)﴾ [التوبة] الآية، وبأنَّهُ قد جاءَ في هذا الباب، واستشهدَ بالبيتين^(٣).

وسيبيويه ومن وافقه يَمْنَعُ ذلك؛ لاستغناء الفاعلِ بظهورِهِ عن التَّمْيِيزِ المَبِينِ لَهُ، ويَحْمِلُ نَحْوُ: فَحَلًّا، على أَنَّهُ حالٌ مُؤَكَّدَةٌ^(٤)، قالَ في (الشَّرح): والشَّواهِدُ على جوازِ المسأَلَةِ كَثِيرَةٌ فلا حاجةَ إلى التَّأْوِيلِ، ودخولُ التَّمْيِيزِ في بابِ (نَعَمْ) و(بِئْسَ) أَكْثَرُ من دخولِ الحالِ^(٥).

تَنْبِيْهَانِ:

الأوَّلُ: يجوزُ في تَمْيِيزِ المَفْرَدِ الجُرِّ بإضافةِ المَفْرَدِ إِلَيْهِ، إِلَّا إِذَا كَانَ المَفْرَدُ عِدَّةً كعشرينَ رجلاً، أو مضافاً ك﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا (٩١)﴾ [آل عمران]، فَيَجِبُ نَصْبُهُ^(٦)، والجُرُّ بـ(مِنْ) المَبِينَةِ لِلجِنْسِ، إِلَّا إِذَا كَانَ المَفْرَدُ عِدَّةً^(٧) فلا يجوزُ جُرُّهُ بـ(مِنْ)؛ لعدمِ صحَّةِ حَمَلِ ما بَعْدَهَا على ما قَبْلَهَا؛ لكونِ العِدَدِ لا يَكُونُ دالًّا إِلَّا على مُتَعَدِّدٍ، والتَّمْيِيزُ مَفْرَدٌ، و(مِنْ) المَبِينَةُ وَضْعُهَا - كما سيأتي - أَنْ يُحْمَلَ ما بَعْدَهَا على ما قَبْلَهَا^(٨).

وأما تَمْيِيزُ النِّسْبَةِ فلا يُجَرُّ بإضافةٍ؛ لأنَّ المضافَ لا يَكُونُ إِلَّا اسْمًا، ويجوزُ جُرُّهُ بـ(مِنْ) إِذَا كَانَ غَيْرَ مَحْوَلٍ نَحْوُ قولِهِم: اللَّهُ دَرَّةٌ فَارِسًا^(٩)، وقولِهِ^(١٠):

(١) - من الوافر، وهو لجريزٍ في: الخصائص: ٨٤/١، وشرح شواهد الإيضاح: ١٠٩، والمقاصد النحويّة:

١٥٢٧/٤، وشرح شواهد المغني: ٥٧/١، وخزانة الأدب: ٣٩٩/٩.

والشَّاهِدُ فِيهِ: الجَمْعُ بَيْنَ فاعِلٍ (نَعَمْ) وَهُوَ (الزَّادُ) والتَّمْيِيزُ وَهُوَ (زَادًا).

(٢) - نزود، وهو تصحيفٌ، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ.

(٣) - ينظر: شرح التَّسهيل: ١٥/٣.

(٤) - ينظر هذا التَّوجِيهَ في: شرح الألفيَّة للمرادِي: ٥٣١/١، وشرح النَّصْرِيح: ٧٩/٢.

(٥) - شرح قطر الندى: ٢٤٣.

(٦) - ينظر: شرح ابن النَّاظِم: ٢٥٢، ومنهج السَّالِك: ٧٦٣-٧٦٤، وأوضح المسالك: ٣٠٠/٢.

(٧) - أو كانَ فاعلاً في المعنى، فلا يُقالُ: طابَ زَيْدٌ من نفسٍ. ينظر: منهج السَّالِك: ٧٦٦/٢، وحاشية ابن هشام هشام الصُّغرى: ٣١٣.

(٨) - ينظر: شرح النَّصْرِيح: ٦٢٧/١.

(٩) - ينظر: مجيب النِّدَا: ٢٢٣/٢.

(١٠) - من الوافر، وهو لأبي بكرٍ بن الأسودِ المعروفِ بابنِ شعوبٍ اللَّيْثِيِّ في: شرح شواهد الإيضاح: ١١٠، والتَّنْذِيلُ والتَّكْمِيلُ: ١١٩/١٠، ولَهُ أو لبجيرِ بنِ عبدِ اللهِ في: المقاصد النُّحويَّة: ١١٨١-١١٨٢.

[٣٨٦] تَخِيرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ فَنِعِمَّ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تُهَامِي

بخلاف المحوّل فإنّه لا يجوز دخول (من) عليه؛ وذلك لأنّ وضع (من) المبيّنة أنّ يُفسّر بها وبمصحوبها^(١) اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه نحو ﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾ (٣١) [الكهف]، والحمل يمتنع في المحوّل؛ لأنّ التّمييز مُفسّر للنّسبة لا للفظ المذكور، وجاز في غيره لأنّ التّمييز نفس المبيّن معنًى^(٢).

الثّاني: أجمّعوا على جواز تقدّم التّمييز على مميّزه إذا كان العامل متقدّمًا نحو: طاب نفسًا زيدٌ، وعلى منع تقدّمه على عامله إذا كان اسمًا كرطلٍ زيتًا، أو فعلًا جامدًا^(٣) نحو: ما أحسنه رجلاً، واختلفوا فيما عامله متصرف فأجازه المازني والمبرد والكسائي^(٤) ووافقه ابن مالك^(٥) وأبو حيّان^(٦) قياسًا على غيره من الفضلات؛ ولكنّ السّماع به، ومنعه سيّويه^(٧) والجمهور، قالوا: لأنّ الغالب في التّمييز المنصوب بفعل متصرف بأن يكون فاعلاً في الأصل وقد حوّل الإسناد عنه إلى غيره فلا يُغيّر عما كان يستحقّه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل، وحملوا ما ورد^(٨) من ذلك على الصّروّة أو ضرب من التّأويل.

خاتمة:

ناصب التّمييز الفعل وشبهه إن كان مفسّرًا للنّسبة، ومفسّرهُ إن كان مفسّرًا للمفرد، وصحّ إعماله مع جموده؛ لشبهه باسم الفاعل؛ لأنّه طالبٌ له في المعنى كعشرين درهمًا، فإنّه شبيهة بضاربين زيدًا، ورطلٍ زيتًا، فإنّه شبيهة بضاربٍ عمرًا، في الاسميّة والطلب المعنويّ ووجود ما به التّمام، وهو التّثوين والتّثؤن، ولذلك قالوا: يجب في الاسم المفرد أن يكون تامًا بأن يكون منونًا، أو مع نون التّثنية والجمع، أو ما يُشبههما، أو مضافًا.

والشّاهد فيه: جرّ التّمييز بـ(من) في (من رجلٍ)، لأنّه وإن كان فاعلاً في المعنى، ولكنّه غير محوّل عن الفاعل فلذلك جاز فيه الجرّ بـ(من).

(١) - ولمضهوفًا، وهو تحريف، والصّواب هو ما أثبتّه من مصدره (شرح التّصريح).

(٢) - ينظر: شرح التّصريح: ٦٢٧/١.

(٣) - جامد، والصّواب ما أثبتّه.

(٤) - تنظر نسبة هذا القول للمازني والمبرد والكسائي في: شرح المفصل: ١٨١/٢، وشرح التّسهيل: ٣٩٠/٢. ونبّه أبو حيّان إلى أنّ مذهب الكسائي في مثل: نفسًا طاب زيدٌ، أنّه مشبّه بالمفعول لا تمييز فحينذٍ يجوز تقديمه عنده. ينظر: التّذييل والتّكميل: ٢٦١/٩.

(٥) - ينظر: شرح التّسهيل: ٣٩٠/٢.

(٦) - ينظر: التّذييل والتّكميل: ٢٦٢/٩.

(٧) - ينظر: كتاب سيّويه: ٢٠٤-٢٠٥.

(٨) - وردوا، والصّواب ما أثبتّه.

بَحْثُ الْمُسْتَنْثَى

ص: والمستثنى بإلا من كلام تامٍّ موجب نحو ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٢٤٩) [البقرة]، فإن فقد الإيجاب ترجح البدل في المتصل نحو ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ (٦٦) [النساء]، والنصب في المنقطع عند تميم، وجب عند الحجازيين نحو ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ (١٥٧) [النساء]، ما لم يتقدم فيهما، فالتصب نحو:

وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبُ الْحَقِّ مَذْهَبٌ

أو فقد التمام على حسب العوامل نحو ﴿وَمَا أَمَرْنَا إِلَّا وَاحِدَةً﴾ (٥٠) [القمر]، ويسمى مفرغاً.

ش: هذا التام من المنصوبات وهو المستثنى، وهو المذكور بعد (إلا) أو أحد أخواتها غير الصفة، فقولنا: المذكور، جنس شامل للمتصل والمنقطع وغيرهما مما يذكر في الكلام، وقولنا: بعد (إلا) فصلٌ مخرج لما عدا المستثنى.

والمستثنى من حيث هو منصوبٌ وغير منصوبٍ، وذكر غير المنصوب معه إنما هو على سبيل الاستطراد استيفاءً لتمام أقسام المستثنى وإن كان الكلام ليس فيه^(١)، وأما الاستثناء فهو إخراج بـ(إلا) أو أحد أخواتها، فقولنا: إخراج، جنس شامل للمحدود وغيره كالإخراج بالبدل وبالصفة وبالشرط /٩٧/ وغير ذلك^(٢)، وقولنا بـ(إلا) ... إلخ، فصلٌ مخرج ما عدا المحدود.

والمشهور أن الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع، لكن قال في (التلويح): مرادهم بذلك صيغ الاستثناء، وأما لفظ الاستثناء فلا نزاع في أنه حقيقة اصطلاحية فيهما^(٣)، انتهى.

فعلى هذا يكون محل الخلاف في صيغ الاستثناء وهو ظاهر كلام العضد^(٤).

وفي هذا المقام إشكال مشهور يرد على الاستثناء المتصل، وهو لزوم التناقض فيه وذلك إذا قلت: قام القوم، مثلاً فقد أثبت القيام للقوم الذين من جملتهم زيدٌ، وقولك بعد ذلك: إلا زيداً، يسلب القيام عن زيد الذي ثبت له في ضمن القوم فيحصل التناقض، وكذلك قولك: اضرب القوم إلا زيداً،

(١) - ينظر: مجيب الندا: ٢/٢٢٤.

(٢) - الإخراج بالبدل نحو: أكلت الرغيف إلا ثلثه، وبالصفة نحو: اعتق رقبة مؤمنة، وبالشرط نحو: اقتلوا المشركين إن حاربوا، وبالغاية نحو: أتم الطريق إلى مكة. ينظر: شرح اللحة البدرية: ٢/٢١١.

(٣) - ينظر: شرح التلويح على التوضيح: ٢/٣٩.

(٤) - عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو الفضل عضد الدين الإيجي، من أهل إيج ببلاد فارس، متبحر بالأصول وعلوم العربية ولا سيما المعاني، ولي القضاء، من مؤلفاته: الرسالة العضدية في علم الوضع، والفوائد الغيائية في المعاني والبيان، والمدخل في علم المعاني والبيان والبدیع، توفي سنة (٧٥٦هـ). ينظر: الدرر الكامنة: ٣/١١٠، وديوان الإسلام: ٣/٢٨٨، والبدر الطالع: ١/٣٢٦.

يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ (زِيدًا) مطلقًا ضربُهُ وَغَيْرَ مطلقٍ، وَهَذَا لَيْسَ بِمَتَعَلِّ فِي كَلَامِ الْعُقَلَاءِ^(١)، وَقَدْ وَرَدَ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ شَيْءٌ كَثِيرٌ قَالَ ﴿قَلَبْتُ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ (١٤) [العنكبوت]، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: لَبِثَ الْخَمْسِينَ فِي جُمْلَةِ الْأَلْفِ وَلَمْ يَلْبِثْهَا، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا، وَاضْطَرَبُوا فِي النَّقْصِ عَنْ ذَلِكَ، فَبَعْضُ قَالَ: يُخْتَارُ أَنَّ الْمُسْتَثْنَى غَيْرُ دَاخِلٍ فِي الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، فَالْقَوْمُ فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ عَامٌّ مَخْصُوصٌ بِمَعْنَى أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ أَرَادَ بِالْقَوْمِ جَمَاعَةً لَيْسَ زَيْدٌ، فِيهِمْ وَالْإِسْتِثْنَاءُ قَرِينَةٌ تَدُلُّ السَّمَاعَ عَلَى مُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ، وَأَنَّهُ أَرَادَ بِالْقَوْمِ غَيْرَ زَيْدٍ وَلَيْسَ بِإِخْرَاجٍ^(٢). وَرَدُّهُ الرِّضِيُّ بِأَنَّ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ إِخْرَاجٌ، وَلَا إِخْرَاجٌ إِلَّا مَعَ الدُّخُولِ، وَأَيْضًا يَمْتَنِعُ مَا ذَكَرَهُ فِي نَحْوِ: لَهُ عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا وَاحِدًا؛ لِأَنَّ (وَاحِدًا)^(٣) دَاخِلٌ فِي الْعَشْرَةِ بِقَصْدِهِ ثُمَّ أُخْرِجَ وَإِلَّا لَكَانَ مُرِيدًا بِالْعَشْرَةِ التَّسْعَةَ، وَهُوَ مُحَالٌ^(٤).

وَبَعْضُ قَالَ: نَخْتَارُ أَنَّ الْمُسْتَثْنَى دَاخِلٌ فِي الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ وَالتَّنَاقُضُ غَيْرُ لَازِمٍ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَلْزَمُ لَوْ كَانَ الْحُكْمُ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ قَبْلَ إِخْرَاجِ الْمُسْتَثْنَى^(٥)، وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ الْإِخْرَاجَ قَبْلَ الْحُكْمِ فَيَكُونُ قَوْلُنَا: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِنَا: الْقَوْمُ الْمَخْرُجُ مِنْهُمْ زَيْدٌ قَامُوا، فَإِذَا لَا تَنَاقُضَ^(٦)، وَارْتَضَى الرِّضِيُّ هَذَا الْجَوَابَ وَقَالَ: إِنَّهُ الصَّحِيحُ الْعَارِي عَنِ الْإِشْكَالِ^(٧).

قَالَ بَعْضُ الْمَدْقِقِينَ: وَكُلُّ ذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى إِخْرَاجِ^(٨) الْمُسْتَثْنَى عَنْ مُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ مِنْ لَفْظِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ كَوْنِ الْمُسْتَثْنَى مَفْهُومًا مِنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ وَبَيْنَ كَوْنِهِ غَيْرَ مُرَادٍ لَهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، وَلِذَلِكَ قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ: إِنَّ الْمُسْتَثْنَى خَارِجٌ عَنِ مَفْهُومِ اسْمٍ تَقَدَّمَهُ لَا مِنْ مُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ؛ لِأَنَّ إِخْرَاجَهُ عَنْ مُرَادِهِ تَنَاقُضٌ^(٩). وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ قَرِينَةٌ لِمُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ الصَّحِيحُ لَوْلَا قَوْلُهُ: لَيْسَ بِإِخْرَاجٍ، نَعَمْ، إِنَّ أَرَادَ أَنَّهُ لَيْسَ بِإِخْرَاجٍ عَنْ مُرَادِهِ فَصَحِيحٌ، وَمَا ارْتَضَاهُ الرِّضِيُّ غَيْرَ مُرَضِيٍّ؛ لِأَنَّا نَقْطَعُ بِالْمُلَازِمَةِ بَيْنَ سَمَاعِ اللَّفْظِ الَّذِي فِيهِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ وَبَيْنَ فَهْمِ النِّسْبَةِ

(١) - يَنْظُرُ الْإِشْكَالُ فِي: الْإِيضَاحِ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ: ٣٢٣/١، وَشَرْحِ الرِّضِيِّ: ١٢٢/٢، وَالْمَنْهَلُ الصَّافِي: ٤١٦-٤١٧.

(٢) - أَلْمَحَ إِلَى هَذَا الْمَذْهَبِ ابْنُ يَعِيشَ، وَاخْتَارَهُ الشَّاطِبِيُّ أَيْضًا، يَنْظُرُ: شَرْحُ الْمَفْصَلِ: ١٨٥/٢، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ: ٣٤٣/٣.

(٣) - وَاحِدٌ فِيهِ وَفِي الَّذِي قَبْلَهُ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٤) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرِّضِيِّ: ١٢٣/٢.

(٥) - الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَالصَّوَابُ: الْمُسْتَثْنَى، كَمَا أَثْبَتُهُ، وَقَدْ تَكُونُ كَلِمَةٌ (مِنْهُ) تَتَبَيَّهَ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ مِنَ السَّيِّدِ الشَّارِحِ؛ وَالْكَلَامُ مِنْ قَوْلِهِ: وَالتَّنَاقُضُ غَيْرُ لَازِمٍ... تَتَمَّةٌ فِي الْحَاشِيَةِ.

(٦) - هُوَ تَوْجِيهُُ ابْنِ الْحَاجِبِ، يَنْظُرُ: الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ: ٣٢٣/١.

(٧) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرِّضِيِّ: ١٢٤/٢.

(٨) - أَنَّ إِخْرَاجَ، وَالصَّوَابُ حَذْفُ (أَنَّ) لِيَسْتَقِيمَ الْمَعْنَى الْمُرَادُ مِنَ الْفَقْرَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٩) - لَمْ أَقِفْ عَلَى الْقَائِلِ.

الحكمية، ولو كان الأمر على ما ذكر من كون الحكم بعد الإخراج لتوقف فهم تلك النسبة إما على تصريح المتكلم بعدم إرادة الاستثناء، أو على سكوتيه زماناً لو استثنى بعده لم يعد مستثنى في العرف، فلتؤخر^(١) النظر في هذا المقام فإنه من مزال الأقدام.

وإذا عرفت ما تلونا عليك فنقول: أدوات الاستثناء على أربعة أقسام: ما ينصب بعده المستثنى دائماً وهو (ليس) و(لا يكون) و(ما خلا) و(ما عدا)، وما يجز بعده دائماً وهو (غير) و(سوى) بلغاتها، وما ينصب بعده تارة ويرفع أخرى وهو (إلا)، وما ينصب بعده تارة ويجز أخرى وهو (خلا) و(عدا) و(حاشا). وأم هذه الأدوات (إلا)، وما سواها فمحمول عليها^(٢)؛ ولذلك ابتدأ المصنف بالمستثنى بها وإن كان الأولى الابتداء بما يتعين نصب المستثنى بعده على كل حال؛ لأنه أنسب بالمقام.

وللمستثنى بـ(إلا) أحوال لأنه إن كان من كلام تام، وهو ما يكون المستثنى منه مذكوراً فيه، وكان موجباً، وهو ما لم يسبق بنفي أو شبهه، وجب نصبه سواء كان الاستثناء / ٩٧ / متصلاً، وهو ما يكون المستثنى بعض المستثنى منه نحو ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٢٤٩) [البقرة]، أم منقطعاً^(٣)، وهو خلافه، وسواء كان المستثنى متأخراً عن المستثنى منه كما مثلنا، أم متقدماً نحو: قام إلا زيداً القوم^(٤). وإن كان من كلام تام متصل غير موجب، وغير مردود به كلام تضمن الاستثناء، وغير متراخ المستثنى عن المستثنى منه، وغير متقدم على المستثنى، ترجح إتيان المستثنى للمستثنى منه في إعرابه على النصب على الاستثناء للمشكلة، وهو على أن المستثنى بدل بعض عند البصريين، وعطف النسق عند الكوفيين^(٥) نحو ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ (٦٦) [النساء]، برفع (قليل) في قراءة السبعة السبعة غير ابن عامر^(٦)، ومثله ﴿وَلَا يَلْتَمِثُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتُكَ﴾ (٨١) [هود]، ﴿وَمَنْ يَفْطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ (٥٦) [الحجر]، فخرج بالتام المتصل المفرغ والمنقطع، وسيأتي حكمهما، وبغير المردود نحو: ما قام القوم إلا زيداً، وبغير التراخي^(٧) نحو: ما جاء أحد حين كنت جالساً إلا زيداً، فإن النصب يختار فيهما على الإتيان.

(١) - فلوفر، وهو تحريف، وربما الصواب ما أثبتته.

(٢) - لأن الاستثناء يلزمها ويفارق غيرها. ينظر: شرح السيرافي: ٧/٨، والبدیع: ٢١٤/١، وشرح المفصل:

١٨٨/٢، والكافي في شرح الهادي: ٨٦٩/٢.

(٣) - نحو: قام القوم إلا حماراً.

(٤) - ينظر: المقتضب: ٣٩٧/٤، واللمع في العربية: ٦٨، وشرح المفصل: ١٩٣/٢، وقواعد المطارحة: ١٧٠.

(٥) - ينظر: كتاب سيبويه: ٣١٤/٢، وشرح السيرافي: ١٣/٨، والتسهيل: ١٠٢، وشرح التسهيل: ٢٨٢/٢،

وارتشاف الضرب: ١٥٠٧-١٥٠٨، وشرح التصريح: ٥٤٢/١.

(٦) - ينظر: السبعة في القراءات: ٢٣٥.

(٧) - التراخ، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته.

أَمَّا الْأَوَّلُ فَلتَحْصِيلِ الْمطَابَقَةِ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلأنَّ الْإِتْبَاعَ إِنَّمَا اخْتِيرَ فِيهِ لِقَصْدِ التَّشَاكُلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَمَعَ تَرَاحِي مَا بَيْنَهُمَا لَا يَبِينُ ذَلِكَ، وَهَذَانِ الْقَيْدَانِ اعْتَبَرَهُمَا الرُّضِيُّ^(١) وَغَيْرُهُ^(٢). وَإِذَا تَعَدَّرَ إِتْبَاعُ الْمُسْتَثْنَى لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ عَلَى الْلفْظِ أَتْبَعَ عَلَى الْمَحَلِّ وَذَلِكَ ثَلَاثُهُ^(٣) مَوَاضِعُ^(٤):

أَحَدُهَا: الْمَجْرُورُ بِ(مِنْ) الْمُؤَكَّدَةِ الْإِسْتِعْرَاقِيَّةِ نَحْوُ: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ، فَ(زَيْدٌ) مَرْفُوعٌ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ مِنْ مَحَلِّ (أَحَدٍ)؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْفَاعِلِيَّةِ لَتَعَدُّرِ الْإِبْدَالِ مِنْ لَفْظِ الْمَجْرُورِ بِ(مِنْ) الْمَذْكُورَةِ؛ لِأَنَّهَا وَضَعَتْ لِنَقْيِ أَنْ النَّفْيِ مُسْتَعْرِقٌ لِجَمِيعِ أَفْرَادِ الْمَجْرُورِ بِهَا، وَ(إِلَّا) الْآتِيَةُ بَعْدَ النَّفْيِ نَاقِضَةٌ لِنَقْيِهِ، وَمَعَ نَقْضِهِ لَا يَتَأْتَى أَنْ يَكُونَ شَامِلًا لِأَفْرَادٍ مَا بَعْدَهَا.

الثَّانِي: الْمَجْرُورُ بِالْبَاءِ الْمُؤَكَّدَةِ نَحْوُ: لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا لَا يُعْبَأُ بِهِ، فَ(شَيْئًا) مَنْصُوبٌ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ مِنْ مَحَلِّ (شَيْءٍ)؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ لَتَعَدُّرِ الْإِبْدَالِ مِنْ لَفْظِ الْمَجْرُورِ بِهَا أَيْضًا لَمَّا عُرِفَتْ.

الثَّلَاثُ: اسْمُ (لَا) النَّبَرِيَّةِ، نَحْوُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَاسْمُ الْجَلَالَةِ مَرْفُوعٌ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ مِنْ مَحَلِّ مَا قَبْلَهُ لَتَعَدُّرِ الْإِبْدَالِ مِنْ لَفْظِ اسْمِ (لَا)؛ لِأَنَّ عَمَلَهَا إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ نَقْيِهَا كَمَا ذَكَرْنَا قَبْلَ وَإِلَّا يَبْطُلُ النَّفْيُ الَّذِي عَمِلَتْ لَهُ فَلَا يَتَأْتَى الْعَمَلُ لِعَدَمِ سَبَبِهِ. وَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ تَامًا مُنْقَطِعًا غَيْرَ مُوجِبٍ وَغَيْرَ مُتَقَدِّمِ الْمُسْتَثْنَى عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فَإِنْ لَمْ يُمَكَّنْ تَسْلِيْطُ الْعَامِلِ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ وَجِبَ النَّصْبُ عِنْدَ الْحَاجَازِيَيْنِ وَالتَّمِيمِيَيْنِ^(٥) نَحْوُ: مَا زَادَ هَذَا الْمَالَ إِلَّا مَا نَقَصَ، وَمَا نَفَعَ إِلَّا مَا ضَرَّ^(٦)، إِذْ لَا يُقَالُ: زَادَ النَّقْصُ، وَنَفَعَ الضَّرُّ، وَإِنْ أُمِكنَ تَسْلِيْطُهُ فَالتَّمِيمِيُّ يَرْجِّحُ النَّصْبَ وَيَجِيزُ^(٧) الْإِتْبَاعَ^(٨) قَالَ الشَّاعِرُ^(٩):

(١) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ١٤٠/٢.

(٢) - ينظر: التَّسْهِيلُ: ١٠٢، وشرح التَّسْهِيلِ: ٢٨٢/٢، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٠٦-٢٠٧، وشرح التَّصْرِيحِ: ٥٤٢/١، وَمنتهى المقاصد: ٥٦٦.

(٣) - ثلاث، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٤) - تنظر هذه المواضع: كتاب سيبويه: ٣١٥-٣١٧/٢، وَالْمَقْتَضِبُ: ٤٢٠-٤٢١، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٢١/٨، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ: ٢٢٨/٢، وَشرح التَّصْرِيحِ: ٥٤٤/١، وَهمع الهوامع: ٢٥٤/٢.

(٥) - ينظر: التَّسْهِيلُ: ١٠٢، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٢٤/٨، وَالْجَنَى الدَّانِي: ٥١٥، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ: ٢٢٩/٢.

(٦) - حكاه سيبويه عن أبي الخطَّاب، ينظر: كتاب سيبويه: ٣٢٦/٢.

(٧) - يجبر، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٨) - نَقَلَ النُّحُوثُونَ إِجَازَةً تَمِيمِ الْإِتْبَاعِ، وَفَهُمْ أَبُو حَيَّانٍ مِنْ قَوْلِهِمْ هَذَا تَرْجِيحُ التَّمِيمِيِّينَ النَّصْبَ. ينظر: التَّسْهِيلُ: التَّسْهِيلُ: ١٠٢، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٢٤/٨، وَشرح الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ٣٣٥/١.

(٩) - مِنْ الرَّجَزِ، وَهُوَ لِحِرَانِ الْعَوْدِ (عَامِرِ بْنِ الْحَرِثِ) فِي: دِيَوَانِهِ: ٥٢، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ١٠٨٦/٣، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ١٧/١٠، وَلَهُ أَوْ لِنَزَّالِ بْنِ غَلَابٍ فِي: شرح أبيات سيبويه: ١٣٦/٢.

[٣٨٧]

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ

إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَلْيَسُ

وَالْحَاجِزِيُّ يُوجِبُ النَّصْبَ^(١)، وَبِهِ قَرَأَ السَّبْعَةُ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ (١٥٧) [النساء]^(٢).

وَإِنْ [كَانَ] الْمُسْتَنْتَى مَقْدَمًا عَلَى الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ وَجِبَ النَّصْبُ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ، سِوَاءَ كَانَ مُتَّصِلًا نَحْوُ: مَا فِيهَا إِلَّا زَيْدًا أَحَدٌ، أَوْ مُنْقَطِعًا نَحْوُ: مَا فِيهَا إِلَّا حِمَارًا أَحَدٌ^(٣)، قَالَ الْكَمِيتُ^(٤):

[٣٨٨]

وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذَهَبَ الْحَقِّ مَذَهَبٌ

وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمُ الْإِتِّبَاعُ؛ لِأَنَّ التَّابِعَ لَا يَقْدَمُ عَلَى الْمَتَّبِعِ، وَأَجَازُهُ الْكُوفِيُّونَ وَالْبَغْدَادِيُّونَ فَيَقُولُونَ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ أَحَدٌ، بِالرَّفْعِ^(٥)، قَالَ سَيَبَوِيهِ: سَمِعَ يُونُسُ بَعْضَ الْعَرَبِ الْمُوثِقِ بِهِمْ يَقُولُ: مَا لِي إِلَّا أَبُوكَ نَاصِرٌ^(٦)، وَقَالَ حَسَّانُ^(٧):

[٣٨٩]

إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ

وَوَجْهُهُ ذَلِكَ بَأَنَّ الْعَامِلَ فَرِغَ لَمَّا بَعَدَ (إِلَّا)، وَأَنَّ الْمُؤَخَّرَ عَامٌّ أُرِيدَ بِهِ خَاصٌّ فَصَحَّ إِبْدَالُهُ مِنَ الْمُسْتَنْتَى بَدَلَ كُلِّ مِنْ كُلِّ^(٨).

وَإِنْ كَانَ /و٩٩/ الْكَلَامُ غَيْرَ تَامٍ وَهُوَ مَا لَا يَكُونُ الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ فِيهِ مَذْكُورًا كَانَ الْأِسْمُ الْوَاقِعُ بَعْدَ (إِلَّا) عَلَى حَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ الْعَامِلُ مِنْ رَفْعٍ وَنَصْبٍ وَجَزٍّ؛ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ، وَيُسَمَّى حِينَئِذٍ الْأِسْتِنْتَاءُ مَفْرَعًا؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَ (إِلَّا) تَفَرَّغَ لِلْعَمَلِ فِيمَا بَعْدَهَا وَإِنْ كَانَ الْمُسْتَنْتَى فِي التَّحْقِيقِ مَقْدَرًا

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: رَفْعُ الْمُسْتَنْتَى (الْيَعْفِيرُ) وَ(الْعَيْسُ) عَلَى الْبَدَلِيَّةِ مِنَ الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ (أَنْيْسُ) وَفَاقًا لِلغَةِ تَمِيمٍ.
(١) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبَوِيهِ: ٣٢١/٢-٣٢٢، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكُ: ٢٢٩/٢-٢٣٠، وَجَعَلَهُ الْمَبْرِدُ وَابْنُ يَعِيشَ مَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ النَّاسِ، يَنْظُرُ: الْمُقْتَضِبُ: ٤/٤١٤، وَشَرَحَ الْمَفْصَلُ: ١٩٦/٢-١٩٧.

(٢) - يَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْقُرَاءَاتِ لِلْخَطِيبِ: ٢/١٩٤.

(٣) - يَنْظُرُ: كِتَابُ الْإِبْضَاحِ لِلْفَارِسِيِّ: ١٧٦، وَاللَّعْمُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ: ٦٨، وَشَرَحَ التَّصْرِيحُ: ١/٥٤٩.

(٤) - مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلْكَمِيتِ فِي: شَرَحَ هَاشِمِيَّاتِ الْكَمِيتِ: ٥٠، وَشَرَحَ أَبْيَاتَ سَيَبَوِيهِ: ١٣٣/٢، وَاللَّعْمُ فِي الْعَرَبِيَّةِ: ٦٨، وَتَخْلِيسُ الشُّوَاهِدِ: ٨٢، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ٣/١٠٨٩، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٩/١٣٨.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: نَصْبُ (آلٍ) وَهُوَ مُسْتَنْتَى لَتَقْدُمِهِ عَلَى الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ: (مَذَهَبٌ) فِي الْعَجَزِ.

(٥) - تَنْظُرُ نَسْبَةً هَذَا الْقَوْلُ إِلَى الْكُوفِيِّينَ وَالْبَغْدَادِيِّينَ: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ٣/١٥١٦، وَشَرَحَ التَّصْرِيحُ: ١/٥٤٩.

(٦) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبَوِيهِ: ٢/٣٣٧.

(٧) - عَجَزُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ صَدْرُهُ: فَإِنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً،

وَهُوَ لِحَسَّانِ بْنِ ثَابِتٍ فِي: دِيَوَانِهِ: ١/٢٦٧، وَشَرَحَ الْكَافِيَةُ الشَّافِيَّةُ: ٢/٧٠٥، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ٣/١٠٩١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: رَفْعُ الْمُسْتَنْتَى (النَّبِيُّونَ) مَعَ تَقْدُمِهِ عَلَى الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ (شَافِعُ).

(٨) - يَنْظُرُ: شَرَحَ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٢٦٣، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكُ: ٢/٢٣٣، وَحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ: ٢/٢١٩.

لجواز: ما قامَ إِلَّا هُنْدٌ، وامتناع: قامَ هُنْدٌ^(١)، وشرطُ صحَّةِ التَّفْرِيعِ كَوْنُ الكلامِ غيرَ موجبٍ بأنَّ يتقدَّمَهُ نَفْيٌ نَحْوُ ﴿مَا أَمَرْنَا إِلَّا وَاحِدَةً (٥٠)﴾ [القمر]، أو نَهْيٌ نَحْوُ ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ (٤٦)﴾ [العنكبوت]، أو استقْهَامٌ إنْكَارِيٌّ نَحْوُ ﴿فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ (٣٥)﴾ [الأحقاف]. وإنْ كَانَ موجبًا لم يصحَّ التَّفْرِيعُ^(٢)؛ لِأَنَّهُ يُوْدِي إِلَى الاستبعادِ؛ وذلك أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا، يلزَمُ أَنَّكَ رَأَيْتَ جميعَ النَّاسِ إِلَّا زَيْدًا^(٣)، وذلك محالٌّ عادةً نظرًا إِلَى الظَّاهِرِ، وجوِّزَ ابنُ الحاجبِ^(٤)، وتبعَهُ الرُّضِيُّ^(٥)، التَّفْرِيعَ فِي الإيجابِ إِذَا استقامَ المعنى نَحْوُ: قرأتُ إِلَّا يَوْمَ الجمعةِ؛ إِذْ لا يبعدُ أَنْ يقرأَ فِي جميعِ الأَيَّامِ إِلَّا يَوْمَ الجمعةِ^(٦).

تَنْبِيْهُ:

اختلفَ فِي ناصِبِ المستثنى بـ(إِلَّا)، فقليل: هو (إِلَّا) لاختصاصِها بالاسمِ وليستَ كالجزءِ فعملتْ كسائرِ الحروفِ الَّتِي هِيَ كذلك، وهو مذهبُ الجمهورِ، وخالفَ ابنُ الحاجبِ الرُّضِيُّ كما سيأتي قريبًا. وابنُ مالكٍ^(١١)، واختارهُ المصنِّفُ^(١٢)، وقيلَ: ما قبلَ (إِلَّا) مستقلًا^(١٣)، وفيه أَنَّهُ لا يقتضيه فكيف

(١) - ينظر: شرح السِّيرافي: ٧/٨، ومجيب النِّدَا: ٢٢٨/٢.

(٢) - هو مذهبُ الجمهورِ، وخالفَ ابنُ الحاجبِ الرُّضِيُّ كما سيأتي قريبًا.

(٣) - ينظر: شرح التَّنْصِيح: ٥٤٠/١.

(٤) - ينظر: شرح المقَدِّمة الكافية: ٥٤٨/٢.

(٥) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ١٥١-١٥٢.

(٦) - ينظر: شرح المقَدِّمة الكافية: ٥٤٨/٢، والفوائد الصِّبْيَانِيَّة: ٤٢٠/١، وحاشية الحكيم الأحسائي: ١٢٩٧/٢-١٢٩٨-١٢٩٧/٢.

(٧) - تابع السَّيِّدُ الشَّارِحُ ابنَ مالِكٍ فِي استظهارِ هَذَا الرَّأْيِ مِنْ كَلَامِ سَيَّبِيهِ إِذْ قَالَ: ((وَقَدْ خَفِيَ كَوْنُ هَذَا مَذْهَبِ سَيَّبِيهِ عَلَى جُمْهُورِ الشَّارِحِ لِكِتَابِهِ)). شرح التَّسْهِيل: ٢٧١/٢، وَفَهْمُ السَّابِقُونَ عَلَيْهِ مِنْ كَلَامِ سَيَّبِيهِ أَنَّ الْعَامِلَ هُوَ مَا قَبْلَ الْمُسْتَثْنَى مِنْ كَلَامٍ. وَيَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَّبِيهِ: ٣١٠/٢، ٣١٩/٢، ٣٣١/٢، وَشرح السِّيرافي: ٢٩/٨-٣٠، وَشرح المِفْصَل: ١٨٦/٢.

(٨) - ينظر: المقتضب: ٣٩٠/٤، وَشرح السِّيرافي: ٣٠-٣١/٨، وَالْإِنْصَاف: ٢٢٥ م (٣٦)، وَالْخَصَائص: ٢٧٨/٢، وَشرح المِفْصَل: ١٨٦/٢.

(٩) - ينظر: شرح السِّيرافي: ٣٠-٣١/٨، وَالْإِنْصَاف: ٢٢٥ م (٣٦)، وَشرح المِفْصَل: ١٨٦/٢.

(١٠) - فِي: الْعَوَامِلُ الْمَائَةِ: ٥٢، وَصَرَّحَ فِي (المقتصد) بِأَنَّ الْعَامِلَ الْفِعْلُ بَوَسَاطَةِ (إِلَّا)، يَنْظُرُ: المقتصد: ٦٩٩/٢.

(١١) - ينظر: التَّسْهِيل: ١٠١، وَشرح التَّسْهِيل: ٢٧١/٢.

(١٢) - ينظر: أَوْضَحُ الْمَسَالِك: ٢٢٢/٢.

(١٣) - هُوَ مَذْهَبُ ابْنِ خُرُوفٍ، وَنَسَبَهُ إِلَى سَيَّبِيهِ. يَنْظُرُ: شرح الجمل لابن خُرُوفٍ: ٩٥٨/٢، وَشرح التَّسْهِيل: ٢٧٧/٢.

يَعْمَلُ فِيهِ؟ وَقِيلَ: هُوَ مَا قَبْلَهَا بَوَسَاطَتِهَا كَمَا فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ^(١)، وَفِيهِ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِالمُسْتَنْتَى
مَعْنَى لَا بِنَفْسِهِ وَلَا بِغَيْرِهِ فَكَيْفَ يَعْمَلُ فِيهِ، وَالْقِيَاسُ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ مَعَ الْفَارِقِ؛ لِأَنَّ لِعَامِلِهِ بِهِ
تَعَلُّقًا^(٢) مَعْنَى، وَقِيلَ: (اسْتَنْتَى) مَقْدَرَةٌ^(٣)، وَفِيهِ أَيْضًا أَنَّهُ إِنْ أُريدَ تَقْدِيرُهُ بَعْدَ (إِلَّا) فَسَدَ الْمَعْنَى ضَرُورَةً،
ضَرُورَةً، وَإِنْ أُريدَ أَنَّ (إِلَّا) وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ (اسْتَنْتَى) لَزِمَ أَنَّ تَسْتَقِلَّ بِالْفَائِدَةِ لِقِيَامِهَا مَقَامَ الْجُمْلَةِ، وَأَيْضًا
إِذَا^(٤) انْفَتَحَ بَابُ التَّقْدِيرِ فَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: فَلَمْ لَا يَكُونُ زَيْدٌ مَرْفُوعًا بِتَقْدِيرِ: اِمْتَنِعْ^(٥)، حُكِيَ فِي التَّارِيخِ
التَّارِيخِ أَنَّ عَضَدَ الدَّوْلَةِ^(٦) قَالَ لِلْفَارِسِيِّ وَهُوَ مَسَايِرُ لَهُ فِي مِيدَانِ شِيرَازَ: لِمَ انْتَصَبَ الْمُسْتَنْتَى؟ فَقَالَ:
فَقَالَ: لِأَنَّهُ بِتَقْدِيرِ: اسْتَنْتَى، فَقَالَ: لَمْ لَا تُقَدِّرُهُ بِ(اِمْتَنِعْ)؟ فَانْقَطَعَ الْفَارِسِيُّ وَقَالَ: هَذَا جَوَابٌ مِيدَانِي^(٧).
وَقِيلَ: (إِنْ) مَقْدَرَةٌ، فَإِذَا قُلْتَ: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، فَتَقْدِيرُهُ: إِلَّا أَنَّ زَيْدًا لَمْ يَقُمْ^(٨)، وَفِيهِ أَيْضًا أَنَّ
الْأَصْلَ عَدَمُ التَّقْدِيرِ، وَأَيْضًا لَمْ يَثْبُتْ عَمَلُ (أَنَّ) مَقْدَرَةٌ فِي غَيْرِ مَحَلِّ السَّمَاعِ^(٩).
وَقِيلَ: تَمَامُ الْكَلَامِ كَمَا فِي: عَشْرِينَ دَرَهْمًا^(١٠)، وَقِيلَ: الْمَخَالَفَةُ^(١١)، وَلَا يَخْفَى ضَعْفُهَا^(١٢)، وَقِيلَ:
غَيْرُ ذَلِكَ^(١)، وَهُوَ خِلَافٌ لَا ثَمَرَةَ فِيهِ، وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ حُكْمٌ نُطْقِيٌّ.

(١) - هُوَ مَذْهَبُ جَمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ وَنُسِبَ لِسَيِّبِيهِ. يَنْظُرُ: الْإِنْصَافُ: ٢٢٥ م (٣٦)، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ: ١٨٦/٢،
وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٢٥٣/٢، وَالْمَحْصُولُ: ٤٧٨/١، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٨٢/٨-١٨٣.

(٢) - تَعَلَّقَ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٣) - هُوَ مَذْهَبُ ابْنِ السَّرَّاجِ، وَنُسِبَ إِلَى الرَّجَّاجِ. يَنْظُرُ: الْأَصُولُ فِي النُّحُو: ٢٨١/١، مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ:
٣٢٧/١، وَاللَّمْحَةُ فِي شَرْحِ الْمَلْحَةِ: ٤٦٤/١، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٨٥/٨، وَشَرْحُ النَّصْرِيحِ: ٥٤١/١.

(٤) - اِذْ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ؛ لَيْسَتْ قِيمَةُ السِّيَاقِ.

(٥) - يَنْظُرُ هَذَا الْإِعْتِرَاضُ فِي: شَرْحِ الرِّضِيِّ: ١٢٧/٢.

(٦) - فَتَّاحُ سُرُو بَنُ الْحَسَنِ الْمَلَقَبُ بِعَضَدِ الدَّوْلَةِ، الْبُوَيْهِيُّ الدَّيْلَمِيُّ، تَوَلَّى مَلِكَ فَارَسَ، ثُمَّ مَلِكَ الْمَوْصِلَ وَبِلَادِ
الْجَزِيرَةِ وَبَغْدَادَ، كَانَ أَدِيبًا عَالِمًا بِالْعَرَبِيَّةِ، صَنَّفَ لَهُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ (الْإِبْضَاحَ) وَ(التَّكْمِلَةَ)، تُوفِّيَ سَنَةَ
(٣٧٢هـ)، وَدُفِنَ فِي النَّجَفِ الْأَشْرَفِ. يَنْظُرُ: وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ: ٥٠/٤، وَسِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ: ٢٤٩/١٦، وَبَغِيَّةُ
الْوَعَاة: ٢٤٧/٢.

(٧) - تَنْظُرُ الْحِكَايَةُ فِي: نَزْهَةِ الْأَلْبَاءِ: ٢٣٣/١، وَمَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ: ٨١٣/٢، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاة: ٤٩٦/١.

(٨) - وَهُوَ مَذْهَبُ الْكَسَائِيِّ. يَنْظُرُ: شَرْحُ الْمَسِيرَافِيِّ: ٣٢/٨، وَالْإِنْصَافُ: ٢٢٥ م (٣٦)، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ:
١٨٨/٢، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٢٧٩/٢.

(٩) - يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٨٧/٨.

(١٠) - وَنُسِبَ هَذَا الْمَذْهَبُ إِلَى سَيِّبِيهِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ: ((وَعَمَلٌ فِيهِ مَا قَبْلَهُ كَمَا عَمَلُ الْعَشْرُونَ فِي الدَّرْهِمِ إِذَا
قُلْتَ: عَشْرُونَ دَرَهْمًا)). كِتَابُ سَيِّبِيهِ: ٣١٩/٢.

(١١) - نُقِلَ عَنِ الْكَسَائِيِّ، يَنْظُرُ: الْجَنَى الدَّانِي: ٥١٧.

(١٢) - وَجْهُ الضَّعْفِ مَا نَقَضَ بِهِ الْفَرَاءُ هَذَا الْقَوْلَ بِأَنَّ الْمَخَالَفَةَ لَوْ كَانَتْ تَوْجِبُ النَّصَبَ لِأَوْجِبَتْهُ فِي نَحْوِ: قَامَ زَيْدٌ
لَا عَمْرُو، وَنَحْوِ: مَا قَامَ زَيْدٌ لَكُنْ عَمْرُو، فَمَا بَعْدَ (لَا) وَ(لَكُنْ) مُخَالَفٌ لِمَا قَبْلَهُمَا. يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ:
١٨٧/٨.

ص: وَيُسْتَنْتَى بِ(غَيْرِ) وَ(سَوَى) خَافِضِينَ مُعَرَّبِينَ بِإِعْرَابِ الْأَسْمِ الَّذِي بَعْدَ (إِلَّا)، وَب(خَلَا) وَ(عَدَا) وَ(حَاشَا) نَوَاصِبَ [وَحَوَافِضَ] وَب(مَا خَلَا) وَ(مَا عَدَا) وَ(لَيْسَ) وَ(لَا يَكُونُ) نَوَاصِبَ.

ش: قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الْأَدَوَاتِ الِاسْتِثْنَائِيَّةَ غَيْرَ (إِلَّا) ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٌ: مَا يَخْفُضُ دَائِمًا، وَمَا يَنْصَبُ تَارَةً وَيَخْفُضُ أُخْرَى، وَمَا يَنْصَبُ دَائِمًا، وَهَذَا الْبَحْثُ مَعْقُودٌ لِبَيَانِ أَحْكَامِهَا، فَالْأَوَّلُ: هُوَ (غَيْرِ) لَكِنَّ الِاسْتِثْنَاءَ بِهَا لَيْسَ بِحَسَبِ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا أَنْ تَكُونَ صِفَةً مَفِيدَةً لِمَغَايِرَةِ مَجْرُورِهَا مَوْصُوفِهَا ذَاتًا نَحْوُ: جَاءَنِي رَجُلٌ غَيْرُ زَيْدٍ، أَوْ صِفَاتٍ نَحْوُ: دَخَلْتُ بَوَاجِهٍ غَيْرِ الَّذِي خَرَجْتُ فِيهِ^(١)، وَقَدْ تَخَرَّجَ عَنِ الصِّفَةِ وَتَضَمَّنَ مَعْنَى (إِلَّا) فَيُسْتَنْتَى بِهَا مَجْرُورًا بِإِضَافَتِهَا كَمَا تَخَرَّجُ (إِلَّا) عَنِ الِاسْتِثْنَاءِ وَتَضَمَّنَ مَعْنَى (غَيْرِ) فَيُوصَفُ بِهَا نَحْوُ ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا (٢٢)﴾ [الْأَنْبِيَاءُ]^(٢).

وَحَيْثُمَا اسْتَنْتَى بِهَا أُعْرِبَتْ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ الْمُسْتَنْتَى بِ(إِلَّا) عَلَى التَّفْصِيلِ السَّابِقِ، فَيَجِبُ نَصْبُهَا فِي نَحْوِ: قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ، وَمَا نَفَعَ غَيْرَ مَا ضَرَّ^(٤)، بِاتِّفَاقٍ، وَفِي نَحْوِ: مَا فِيهَا غَيْرَ حِمَارٍ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَفِي نَحْوِ: مَا فِيهَا غَيْرُ زَيْدٍ أَحَدٌ، عِنْدَ الْأَكْثَرِ، وَيَتَرَجَّحُ عِنْدَ الْكُوفِيِّ وَالْبَغْدَادِيِّ فِي نَحْوِ هَذَا الْمَثَلِ، وَعِنْدَ تَمِيمٍ فِي/ظ ٩٩/ نَحْوِ: مَا فِيهَا غَيْرَ حِمَارٍ، وَيُضَعَفُ فِي نَحْوِ: مَا قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ، وَيَمْتَنِعُ فِي نَحْوِ: مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ^(٥).

وَاخْتَلَفَ فِي نَاصِبِهَا فَقِيلَ: هُوَ مَا قَبْلَهَا، وَقِيلَ: عَلَى الْحَالِ مِنَ الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ وَفِيهَا مَعْنَى الِاسْتِثْنَاءِ، وَصَحَّ ذَلِكَ لِأَنَّهَا لَا تَتَعَرَّفُ بِالِإِضَافَةِ، وَقِيلَ: عَلَى التَّشْبِيهِ بِظَرْفِ الْمَكَانِ بِجَامِعِ الْإِبْهَامِ، وَالْأَوَّلُ مَا اخْتَارَ ابْنُ عَصْفُورٍ^(٦)، وَالتَّانِي ابْنُ مَالِكٍ^(٧)، وَالثَّلَاثُ ابْنُ الْبَازِشِ^(٨). وَحُكِمَ (سَوَى) حُكْمَ (غَيْرِ) فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا عِنْدَ الرَّجَّاجِيِّ^(٩) وَابْنِ مَالِكٍ^(٩)؛ لَوُرُودِهَا فَاعِلًا فِي حِكَايَةِ الْفَرَّاءِ: أَتَانِي

(١) - وَنُسِبَ إِلَى الْفَرَّاءِ وَأَكْثَرِ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ النَّاصِبَ (إِنْ) الْمَكْسُورَةُ الْمَخْفُفَةُ، وَأَنَّ (إِلَّا) مَرْكَبَةٌ مِنْهَا وَمِنْ (لَا).

يَنْظُرُ: الْإِنْصَافُ: ٢٢٥ م (٣٦)، وَالْجَنَى الدَّانِي: ٥١٦-٥١٧.

(٢) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِيِّ: ١٧٩/٢، وَالْمَنْهَلُ الصَّافِي: ٤٣١/١.

(٣) - يَنْظُرُ: الْكَافِيَةُ فِي النَّحْوِ: ٢٦.

(٤) - وَمَا نَفَعَ إِلَّا مَا ضَرَّ، وَهُوَ لَا يَنَاسِبُ السِّيَاقَ، فَالْصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ مِنْ جَعَلَ (غَيْرِ) مَنْصُوبَةً مَكَانَ (إِلَّا).

(٥) - يَنْظُرُ: الْمَحْصُولُ: ٤٩١/١-٤٩٢، وَشَرْحُ ابْنِ النَّاطِمِ: ٢٢٢، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكُ: ٢٣٨-٢٣٩/٢.

(٦) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٢٥٣/٢، وَحَاشِيَةُ الْأَشْمُونِيِّ: ٢٣٢/٢-٢٣٣.

(٧) - وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَارِسِيِّ، يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٢٧٨/٢، وَ ٣١٢/٢.

(٨) - تَنْظُرُ نِسْبَةُ هَذَا الرَّأْيِ لَهُ فِي: التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ: ٣٤٨/٨، وَحَاشِيَةُ الْأَشْمُونِيِّ: ٢٣٣/٢.

(٩) - أَي: فِي إِعْرَابِهَا إِعْرَابَ مَا بَعْدَ (إِلَّا) ك(غَيْرِ) عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ آنفًا، فَهِيَ اسْمٌ مُتَصَرِّفٌ يَقَعُ فَاعِلًا وَمَفْعُولًا ... إلخ، يَنْظُرُ رَأْيَ الرَّجَّاجِيِّ فِي: الْجَمَلِ: ٦١، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ الصَّائِعِ: ١٧٤/١، وَالتَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ: ٣٥٢/٨. وَهَذَا الْمَذْهَبُ هُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ - إِلَّا الْفَرَّاءَ - وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ فِي (سَوَاء). يَنْظُرُ: الْإِنْصَافُ: ٢٥٢ م(٤١)، وَتَوْجِيهِهِ لِلْمَع: ٢٢٤، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ: ١٨٨/٢.

سِوَاكَ^(٢)، ومبتدأ في قوله^(٣):

[٣٩٠] فِسْوَاكَ بَائِعُهَا

واسمًا لـ (ليس) في قوله^(٤):

[٣٩١] أَ أَتْرُكُ^(٥) لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى لَيْلَةٍ إِنِّي إِذْنٌ لَصَبُورٌ

ومجوراً في حديث: (دَعَوْتُ رَبِّي^(٦) أَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيَّ أُمَّتِي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ)^(٧)، ومذهب سيبويه^(٨) والجمهور أَنَّهَا ظَرْفُ مَكَانٍ^(٩)؛ بدليل وصل الموصول بها كجاء الذي سواك، ولو كانت بمعنى (غير) لما دخلت هنا إِلَّا والصَّمِيرُ معها نحو: جاء الذي هو غيرك^(١٠)، قالوا: ولا تخرج عن النَّصْبِ على الظَّرْفِيَّةِ في سِوَى الشَّعْرِ^(١١) كقوله^(١٢):

(١) - ينظر: التَّسْهِيل: ١٠٧، وشرح التَّسْهِيل: ٣١٤/٢، وذهب مذهب سيبويه والجمهور - الآتي ذكره - في: سبك المنظوم: ١٣٤-١٣٥.

(٢) - تنظر الحكاية عن الفراء في: شرح التَّسْهِيل: ٣١٥/٢، وشرح ابن النَّازِم: ٢٢٣، واللمحة في شرح الملح: ٤٧٦/١، وفي الإنصاف: ((وَأَمَّا مَا رَوَاهُ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُ قَالَ: أَتَانِي سِوَاؤُكَ، فَرَوَايَةٌ تَقَرَّدَ بِهَا الْفَرَاءُ عَنْ أَبِي ثَرْوَانَ، وَهِيَ رَوَايَةٌ شَاذَّةٌ غَرِيبَةٌ)). الإنصاف: ٢٥٥ م (٤١).

(٣) - بعض بيت من الكامل تاممه: وَإِذَا ثَبَاغٌ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرِي فِسْوَاكَ بَائِعُهَا، وَأَنْتَ الْمُشْتَرِي وَهُوَ لَابْنُ الْمُؤَلَّى مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيِّ فِي: المقاصد النَّحْوِيَّة: ١٠٩٩/٣. والشَّاهِدُ فِيهِ: وَقَوْعُ (سِوَى) مُبْتَدَأٌ.

(٤) - من الطَّوِيل، وهو لمجنون ليلي في: ديوانه: ١٠٨، ولأبي دهب الجمحي في: ديوانه: ٧٧. والشَّاهِدُ فِيهِ: وَقَوْعُ (سِوَى) اسماً لـ (ليس).

(٥) - اعترتك، وهو تحريفت.

(٦) - ربي ربي، مكرراً.

(٧) - أخرج الحديث الشريف - بألفاظٍ مختلفة وموضع الشَّاهد واحد - أحمدُ في: مسنده: ٧٨/٣٧ برقم (٢٢٣٩٤)، ومسلمٌ في صحيحه: ٢٢١٥/٤ برقم (٢٨٨٩)، وأبو داود في: سننه: ٩٧/٤ برقم (٤٢٥٢)، والحديث الشريف بهذا اللفظ في: التَّنْذِيل والتَّكْمِيل: ٣٥٤/٨.

(٨) - ذكر سيبويه في باب (ما يحتمل الشَّعر) أَنَّ مِنْهُ جَعْلُهُمْ مَا لَا يَجْرِي فِي الْكَلَامِ إِلَّا ظَرْفًا بِمَنْزِلَةِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَمَثَلُ لَهُ (بِسِوَاءِ)، وَأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنِ الظَّرْفِيَّةِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ. ينظر: كتاب سيبويه: ٣١/١، و٤٠٧/١.

(٩) - ينظر: شرح السَّيرافي: ١٨٤/٢، والإنصاف: ٢٥٢ م (٤١)، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٩/٢، وقواعد المطارحة: ١٧٢، والتَّنْذِيل والتَّكْمِيل: ٣٥٢/٨، وشرح الألفيَّة للمراذبي: ٣٤٤/١، ومجيب النِّدَا: ٢٢٩/٢.

(١٠) - ينظر: شرح الألفيَّة للمراذبي: ٣٤٤/١، وشرح النَّصْرِيح: ٥٥٩-٥٦٠.

(١١) - ينظر: كتاب سيبويه: ٤٠٧/١، والبديع: ٢١٩/١، وأوضح المسالك: ٢٤٠/٢.

(١٢) - من الهزج، وهو لشهل بن شيبان المعروف بالفنِّد الزَّمانِي في: شعره: ٢٥، والمقاصد الشَّافِيَّة: ٣٩٥/٣، والمقاصد النَّحْوِيَّة: ١٠٩٧/٣، وشرح شواهد المغني: ٩٤٥/٢، و١٢٢/٢، وخزانة الأدب: ٤٣٤/٣. والشَّاهِدُ فِيهِ: خُرُوجُ (سِوَى) عَنِ الظَّرْفِيَّةِ حَيْثُ وَقَعَتْ فَاعِلاً.

[٣٩٢]

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعَدَا نِ دَنَاهُمْ كَمَا دَانُوا

وقال الرُّمَّانِيُّ^(١) وأبو البقاء: تُستعملُ ظرفًا كثيرًا وكـ(غير) قليلاً^(٢)، واختاره في (الجامع)^(٣) و(الأوضح) قال فيه: وإلى هذا أذهب^(٤)، وأنا أقول كقول المبرِّد: إِنَّهُ أَقْرَبُ^(٥)؛ لَأَنَّ مَا اسْتَدَلُّوا بِهِ لَا يَنْهَضُ حُجَّةً لَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِذْ بَعْضُهُ لَا يُخْرِجُ الظَّرْفَ عَنِ اللِّزُومِ وَهُوَ الْجَرُّ، وَبَعْضُهُ قَابِلٌ لِلتَّأْوِيلِ^(٦).

الثاني: (خلا) و(عدا)^(٧) مجردين عن (ما)، و(حاشا)، وذلك أَنَّهَا تَكُونُ أَفْعَالًا مَاضِيَةً تَارَةً، وَحُرُوفَ جَرٍّ أُخْرَى، فَإِنْ قَدَّرْتَهَا أَفْعَالًا نَصَبْتَ بِهَا الْمُسْتَتْنَى عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ وَالْفَاعِلِ إِذَا مُسْتَتَرٌّ وَجُوبًا؛ لَمَّا مَرَّ فِي بَابِ الضَّمَائِرِ، عَانَدٌ إِلَى الْبَعْضِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْكَلِّ السَّابِقِ، وَالْمَعْنَى فِي نَحْوِ: قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا: جَاوَزَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا^(٨)، وَذَلِكَ نَظِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً (١١)﴾ [النساء]، حَيْثُ أَعَادَ النُّونَ عَلَى الْإِنَاثِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْأَوْلَادِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهُمْ^(٩)، لَا يُقَالُ: الْمَقْصُودُ مِنْ قَوْلِكَ: خَلَا زَيْدًا، مَثَلًا أَنَّ (زَيْدًا)^(١٠) لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ خَلَوْ بَعْضِ الْقَوْمِ مِنْهُ وَمَجَاوِزَةِ الْبَعْضِ إِيَّاهُ خَلَوْ الْكَلِّ وَلَا مَجَاوِزَةَ الْكَلِّ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: إِنَّ الْبَعْضَ مُبْهَمٌ وَمَجَاوِزَتُهُ لَزَيْدٍ مَثَلًا وَخَلَوُهُ مِنْهُ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِمَجَاوِزَةِ الْكَلِّ وَخَلَوِهِ عَنْهُ؛ إِذِ الْبَعْضُ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ يَعْمُ كُلَّ بَعْضٍ^(١١)،

(١) - تُسَبِّحُ هَذَا الْقَوْلَ لِلرُّمَّانِيِّ فِي مَصَادِرَ كَثِيرَةٍ، لَكِنَّ رَأْيَهُ الَّذِي وَقَفْتُ عَلَيْهِ فِي شَرْحِهِ لِكِتَابِ سَبِيوِيهِ يُوَافِقُ مَذْهَبَ سَبِيوِيهِ. يَنْظُرُ: شَرْحُ كِتَابِ سَبِيوِيهِ لِلرُّمَّانِيِّ: ١/١٤٥-١٤٦، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٨/٣٥٢، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ١/٣٤٦، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ: ٢/٢٤١.

(٢) - يَنْظُرُ: الْبَابُ لِلْعَكْبَرِيِّ: ١/٣٠٩.

(٣) - يَنْظُرُ: الْجَامِعُ الصَّغِيرُ فِي النَّحْوِ: ١٣٣.

(٤) - يَنْظُرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ: ٢/٢٤١.

(٥) - مَذْهَبُ الْمَبْرِّدِ مُوَافِقٌ لِمَذْهَبِ سَبِيوِيهِ وَالْجُمْهُورِ فِي لَزُومِ (سِوَى) الظَّرْفِيَّةِ، يَنْظُرُ: الْمُقْتَضِبُ: ٤/٣٤٩، فَلَعَلَّ فَلَعَلَّ قَوْلُهُ: كَقَوْلِ الْمَبْرِّدِ ...، تَحْرِيفٌ، فَكَيْفَ يَعْلَقُ الْمَبْرِّدُ عَلَى قَوْلِ الرُّمَّانِيِّ وَالْعَكْبَرِيِّ بِأَنَّهُ أَقْرَبُ وَهُوَ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِمْ؟!

(٦) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ: ١/٥٢١.

(٧) - وَحَاشَا، وَهِيَ زِيَادَةٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٨) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَبِيوِيهِ: ٢/٣٤٨-٣٤٩، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ: ٢/١٨٩، وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ٢/٨٨٣،

وَشَرْحُ ابْنِ النَّاطِمِ: ٢٢٥، وَحَاشِيَةُ ابْنِ هِشَامِ الصَّغَرِيِّ: ٢٧٩.

(٩) - يَنْظُرُ: شَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ: ٣٣٨.

(١٠) - زَيْدٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(١١) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِيِّ: ٢/١٣٧، وَالْمَنْهَلُ الصَّافِي: ١/٤٢١.

فَتَأَمَّلْ تَقَهُمْ. وقال سيبويه: إِنَّ الفاعلَ عائدٌ إلى اسمِ فاعلٍ مفهومٍ من الفعلِ قبلها، والمعنى في المثال: جاوزَ القائمُ منهم زيداً^(١)، وقال الكوفيون: إِنَّهُ عائدٌ إلى مصدرٍ مصوغٍ من الفعلِ قبلها والمعنى: قامَ القومُ جاوزَ قيامُهم زيداً^(٢)، وفي القولين نظرٌ ذكره في (التصريح)^(٣)، فليراجع.

واختُلفَ في جملة الاستثناء على قولين: الأول: أَنَّها حالٌ على التأويلِ باسمِ الفاعلِ والمعنى: قاموا خالين عن زيدٍ. والثاني: مستأنفة، بمعنى إِنَّها لا تعلقُ لها بما قبلها في الإعرابِ لا في المعنى؛ وذلك لأنَّ هذه الجملة وقعت موقعَ (إلا) فكما أنَّ: إلا زيداً، لا محلَّ له مع تعلُّقه بما قبله فكذا هذه الجملة^(٤).

الثالث: أَنَّها منصوبةٌ على الظرفية والتقدير: قاموا وقتَ مجاوزتهم زيداً^(٥)، وهذا ينبغي أن يُذكر هنا ويُعتمدَ عليه؛ فإنَّه كثيراً ما يُحذفُ اسمُ الزمانِ وينوبُ عنه المصدرُ^(٦).

وإن قَدَرْتَ (خلا) و(عدا) و(حاشا) حروفاً خفِضَتْ بها المستثنى وليس النصبُ والخفضُ فيهنَّ سواءٌ كما يُتوهمُ من عبارة المصنِّف، بل النصبُ في الأوليتين والجرُّ في الأخيرة أغلب؛ حتَّى أنَّ سيبويه لم يحفظْ غيرَ ذلك، فأوجب النصبَ في (خلا) و(عدا)^(٧)، والجرُّ في (حاشا)^(٨)، لكن ثبت

(١) - لم يشترط سيبويه وجمهورُ البصريين كونه على صيغة اسمِ فاعلٍ، والأشهرُ من مذهبِ سيبويه وجمهورِ البصريين أنَّ الفاعلَ مستترٌ وجوباً عائدٌ إلى البعضِ المفهومِ من الكلِّ السابق كما قرَّره السيِّدُ الشَّارحُ آنفاً. ينظر: كتاب سيبويه: ٣٤٨/٢-٣٤٩، وشرح التصريح: ٥٦١/١، وجمع الهوامع: ٢٤٥/١.

(٢) - ضربُ النَّاسِخِ على تنوينِ النَّصبِ وألفِهِ في (زيداً)، والصَّوابُ إثباتُ تنوينِ النَّصبِ. وثمَّة قولانٍ آخرانٍ، فقد ذهبَ الفرَّاءُ إلى أنَّ (حاشا) - ويقالُ في (عدا) و(خلا) بذلك أيضاً - أفعالٌ لا فاعلَ لها والنَّصبُ بالحملِ على (إلا)، ونُسبَ إلى المبرِّدِ أنَّ الضَّميرَ فيها عائدٌ على (من) المفهومِ من معنى الكلامِ، فإذا قلَّت: قامَ القومُ عدا زيداً، فالتقديرُ: عدا هو، أي: عدا من قامَ زيداً. وكلامُهُ في المقتضبِ موافقٌ لسيبويه وجمهورِ البصريين. ينظر: المقتضب: ٤٢٦/٤، وارتشاف الضرب: ١٥٣٦/٣، وجمع الهوامع: ٢٤٥/١.

(٣) - نظرُ الأزهرِيِّ هو ما تقدَّم من كلامٍ للرَّضيِّ والدَّماميني وإجابتهما بأنَّ البعضَ في سياقِ النَّفي يعمُّ كلَّ بعضٍ. ينظر: شرح التصريح: ٥٦٤/١.

(٤) - جوَّزَ السِّيرافيُّ الوجهين، واختارَ ابنُ عصفورٍ الثاني. ينظر: شرح السِّيرافيِّ: ٧١-٧٠/٨، وشرح الجمل لابن عصفورٍ: ٢٦١/٢.

(٥) - زيد، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ. وينظر هذا القولُ في: شرح الألفيَّة للمرادِي: ٣٥١/١.

(٦) - هذا تعليلُ الأزهرِيِّ، ينظر: شرح التصريح: ٥٦٥/١.

(٧) - ليس الكلامُ على إطلاقهِ في (خلا) و(عدا)، بل نَقَلَ سيبويه أنَّ النَّصبَ والجرَّ بـ(خلا)، ولم ينقلِ الجرَّ بـ(عدا)، قال: ((وما فيه ذلك المعنى من حروفِ الإضافة وليس باسمٍ فـ(حاشا) و(خلا) في بعضِ اللغات)). كتاب سيبويه: ٣٠٩/٢.

(٨) - ينظر: كتاب سيبويه: ٣٤٨/٢-٣٤٩.

بصحيح النقل الجزء/ ١٠٠ بـ(خلا) و(عدا)، والنصب بـ(حاشا)، نقل الأول الأخفش^(١)، وعليه قوله^(٢):

[٣٩٣] خلا الله لا أزوج سواك وإنما أعد عيالي شعبة من عيالك

وقوله^(٣):

[٣٩٤] أبجنا حييهم^(٤) قتلاً وأسراً عدا الشمطاء والطفل الصغير

الرواية في الموضعين بالجز فوجب القول بحرفيتيها في هذه الحال.

ونقل الثاني أبو عمرو^(٥)، والأخفش^(٦)، والجرمي^(٧)، والمازني^(٨)، والمبرد^(٩)، والزجاج^(١٠)، وأبو زيد^(١١)، والفراء^(١٢)، بل ذهبوا إلى أن الجر بها حرفاً كثيراً وأن النصب بها فعلاً قليلاً، وسمع: اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ^(١)، وقال الشاعر^(٢):

(١) - أي: الجر بـ(خلا) و(عدا). ينظر نقل الأخفش في: شرح السيرافي: ٧٦/٨، وشرح المفصل: ١٩٠/٢، والمحصل: ٥٠١/١، والتذيل والتكميل: ٣١٨/٨.

(٢) - من الطويل، وهو للأعشى في خزانة الأدب: ٣١٤/٣.

والشاهد فيه: ورود لفظ الجلالة (الله) مجروراً بعد (خلا) على وفق اللغة التي نقلها الأخفش.

(٣) - من الوافر، وهو بلا نسبة في: شرح السهيل: ٣١٠/٢، وشرح ابن الناطم: ٢٢٦، واللمحة في شرح الملح: الملح: ٤٧٢/١، والتذيل والتكميل: ٣١٣/٨، والمقاصد النحوية ١١٠٥/٣.

والشاهد فيه: جر (الشمطاء) بـ(عدا) على وفق اللغة التي نقلها الأخفش.

(٤) - منهم، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته.

(٥) - تنظر نسبة هذا القول إلى أبي عمرو الشيباني في: شرح السيرافي: ٧٥/٨، والمفصل: ٢٩٥، وشرح المفصل: ٢٠٦/٢، والتذيل والتكميل: ٣١٨/٨، وشرح الألفية للمراي: ٣٥٢/١.

(٦) - تنظر نسبة هذا القول إلى الأخفش في: التذيل والتكميل: ٣١٨/٨، وشرح الألفية للمراي: ٣٥٢/١.

(٧) - تنظر نسبة هذا القول إلى أبي عمرو الجرمي في: الأصول في النحو: ٢٨٩/١، والجنى الداني: ٥٦٢، ومغني اللبيب: ٢٥٧/٢، والمنهل الصافي: ٤٢٩/١.

(٨) - تنظر نسبة هذا القول إلى المازني في: مصادر الهامش السابق بصفحاتها، وأبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو: ٢١٦.

(٩) - ينظر: المقتضب: ٣٩١/٤.

(١٠) - تنظر نسبة هذا القول إلى الزجاج في: توجيه اللمع: ٢٢٥، والتذيل والتكميل: ٣١٨/٨، وشرح الألفية للمراي: ٣٥٢/١، والمنهل الصافي: ٤٢٩/١.

(١١) - تنظر نسبة هذا القول إلى أبي زيد الأنصاري في: الغرة في شرح اللمع: ٥٣٣/٢، والتذيل والتكميل: ٣١٨/٨، وشرح السهيل للمراي: ٥٤٥، ومغني اللبيب: ٢٥٧/٢.

(١٢) - مذهب الفراء أن (حاشا) فعل لا فاعل له؛ لأن الأصل: حاشا لزيد، وأسقطوا اللام لكثرة الاستعمال، وخفضوا بها. ينظر: شرح السيرافي: ٧٤/٨، والغرة في شرح اللمع: ٥٥٣/٢، وشرح المفصل: ٢٠٥/٢، وشرح الألفية للمراي: ٣٥٢/١.

[٣٩٥]

حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ قَدِمَ

الثَّالِثُ: (ما خلا) و(ما عدا) متَّصِلَيْنِ بـ(ما)، و(ليس) و(لا يكون) انتصابُ المستثنى بعدَ الأوَّلَيْنِ على أَنَّهما فعلاَنِ متعدَّيَانِ وهو مفعولُهما والفاعلُ مستترٌ، والكلامُ في مرجعه وفي محلِّ الجملةِ قد عرفته فيما مرَّ قريباً، ووجب النَّصبُ لوقوعهما بعدَ (ما) المصدريةِ التي تعيُنهما للفعليَّةِ؛ إذ لا تدخلُ على الحرفِ، فتعيَّن النَّصبُ^(٣).

قال في (التَّصريح)^(٤): والقولُ بأنَّ هذه مصدريةٌ مع جمودِ (خلا) و(عدا) مشكلٌ؛ لأنَّها لا تدخلُ على جامدٍ، نصَّ عليه في (التَّسهيل)^(٥)، انتهى. والجوابُ أنَّ محلَّ امتناعِ وصلها بالجامدِ أصالةً، وهذانِ متصرِّفانِ في الأصلِ.

وجوَّزَ بعضُهُم الجرَّ بهما بتقديرِ (ما) زائدةً^(٦)، قال في (المغني): فإن قالوا: ذلك بالقياسِ ففسدُ؛ لأنَّ (ما) لا تُرَادُّ قبلَ الجارِ بل بعده، وإن قالوا: بالسَّماعِ فهو من الشُّذُوذِ بحيثُ لا يُقاسُ عليه^(٧). وانتصابُ المستثنى بعدَ (ليس) و(لا يكون) على أَنَّهُ خبرٌ لهما واسمُهُما مستترٌ، والكلامُ في مرجعه وفي محلِّ الجملةِ كالکلامِ السَّابِقِ في (خلا) وأختيها.

(١) - حكاه المازنيُّ عن أبي زيدٍ قال: سَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ: اللَّهُمَّ ... وَنَسَبَ الرَّمْخَشِرِيُّ الحِكَايَةَ إِلَى أَبِي عَمْرِو الشَّيْبَانِيِّ. ينظر: الأصول في النُّحو: ٢٨٨/١، والمفصل: ٢٩٥، وشرح المفصل: ٢٠٦/٢.

(٢) - من الكامل، وهو للجميح الأسدي، وهو منقذُ بَنِ الطَّمَّاحِ، في: الغرَّة في شرح اللمع: ٥٣٦/٢، وشرح المفصل: ٨٤/٨-٨٥، والجنى الدَّاني: ٥٦٢، والمقاصد النُّحويَّة: ١١٠٢/٣، وشرح شواهد المغني: ٣٦٨/١، ٤٧. وروايةُ البيتِ في الكتبِ النُّحويَّة: حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ ...، بالجرِّ، وروايةُ النَّصبِ هي روايةُ المفضلِيَّاتِ التي نَبَّهَ عليها أَبُو حَيَّانٍ واستشهدَ بها الأشمونيُّ. ينظر: المفضلِيَّات: ٣٦٦-٣٦٧، والتَّذييل والتَّكميل: ٣١٣/٨، وشرح الأشموني: ٥٢٦/١-٥٢٧.

والشَّاهِدُ فِيهِ: النَّصْبُ بـ(حاشا).

(٣) - ينظر: كتاب سيبويه: ٣٤٩/٢، والأصول في النُّحو: ٢٨٧/١، وشرح السِّيرافي: ٧٣/٨.

(٤) - ينظر: شرح التَّصريح: ٥٦٤/١-٥٦٥.

(٥) - نصَّ على ذلك في (شرح التَّسهيل) وليس في متِّهِ فقال: ((وأيضاً فإنَّ الدليلَ يقتضي ألاَّ توصلَ (ما) وغيرها من الحروفِ الموصولةِ بالأفعالِ إلَّا بفعلٍ له مصدرٌ مستعملٌ حتَّى يُقدَّرَ الحرفُ وصلُّه واقعيْنِ موقعَ ذلك المصدرِ، ومعلومٌ أنَّ أفعالَ هذا البابِ ليس لها مصادرٌ مستعملةٌ، فإذا وُصلَ ببعضها حرفٌ مصدرِيٌّ فهو على خلافِ الأصلِ فلا يُبالَى بانفرادِهِ بذلك)). شرح التَّسهيل: ٣٠٧/٢.

(٦) - تُسَبِّحُ هَذَا الرَّأْيَ لِلْجَرْمِيِّ وَالْكَسَائِيِّ وَالرَّبِيعِيِّ وَالْفَارَسِيِّ وَابْنِ جَنِيٍّ، ينظر: البصريَّات: ٨٧٤/٢، وإيضاح الشُّعر: ٣٣، والتَّذييل والتَّكميل: ٣١٧/٨، ومغني اللبيب: ٣١٥/٢، وشرح التَّصريح: ٥٦٥/١.

(٧) - ينظر: مغني اللبيب: ٣١٦/٢.

وما ذكرنا من أنَّ جواز الوجهين في (خلا) و(عدا) إذا تجردا عن (ما) مفهوم من كلامه؛ لأنَّه لَمَّا ذكرهما بدون (ما) قال: نواصب وخوافض، ولمَّا ذكرهما معها اقتصر على قوله: نواصب، ومفهوم أيضًا من كلامه أنَّ (حاشا) لا تقترن بـ(ما)؛ لأنَّه ذكرها مع غير المقترن لا مع ما يقترن.

تنبيه:

تلخَّص أنَّ أدوات الاستثناء ثمان^(١)، وأنَّها أربعة أنواع: حرف دائم وهو (إلا)، واسم دائم وهو (غير) و(سوى)، وفعل دائم وهو (ليس) و(لا يكون)، ومتَّردّد بين الفعلية والاسمية وهو (خلا) و(عدا) و(حاشا). وكونها ثمان^(٢) هو الأصح، فلا يردُّ عليه (بله) و(لا سيَّما)، لكن يردُّ عليه (لَمَّا)، قال في (الحواشي): من حروف الاستثناء (لَمَّا) كقراءة بعضهم^(٣) ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ (٤) [الطارق]، ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ﴾ (٣٢) [يس]، وقرأ ابن مسعود ((وَإِنْ مِنَّا لَمَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ)) (٤)، وقال الشاعر^(٥):

قَالَتْ لَهُ: بِاللَّهِ يَا ذَا الْبُرْدَيْنِ [٣٩٦]

لَمَّا غَنَنْتَ نَفْسًا أَوْ اثْنَيْنِ^(٦)

وليس منها (بله) خلافاً للكوفيَّين والبغداديين وبعض البصريَّين^(٧)، ولا (لا سيَّما) خلافاً للكوفيَّين وبعض البصريَّين^(٨)؛ لأنَّ ما بعدها داخل فيما قبلها^(٩)، وذكر بعضهم من أدواته (بيد)^(١٠)، وفي

(١) - ثمانية، والصواب ما أثبتُّه.

(٢) - ثمانية، والصواب ما أثبتُّه.

(٣) - قرأ عاصم وابن عامر وحمره (لَمَّا) مشدَّدة، وباقي السبعة (لَمَّا) خفيفة. ينظر: السبعة في القراءات: ٦٧٨.

(٤) - لقوله تعالى ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾ (١٦٤) [الصافات]، تنظر قراءة ابن مسعود في: معاني القرآن للقرءاء: ٣٩٥/٢.

(٥) - من الرجز، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٢٠٧/٣، وشرح شواهد المغني: ٦٨٣/٢.

والشاهد فيه: ورود (لَمَّا) بمعنى (إلا).

(٦) - لم أقف على النص في حاشيتي الألفية الكبرى والصغرى، فلعلَّه يريد حواشي التسهيل أو غيرها.

(٧) - أجاز الكوفيون والبغداديون النصب في ما بعد (بله) على الاستثناء، ومذهب جمهور البصريين أنَّه لا يجوز فيه إلا الجز. ينظر: التذييل والتكميل: ٣٧٤/٨، والجنى الداني: ٤٢٦، وهمع الهوامع: ٢٩٠/٢.

(٨) - عدّها الكوفيون وجماعة من البصريين والمتأخرين من أدوات الاستثناء، ولم يعدّها أكثر البصريين منها. ينظر: منهج السالك: ٦١٨/٢، وشرح التسهيل للمرادى: ٥٥٤، والمساعد: ٥٩٦/١، وهمع الهوامع: ٢٨٥/٢.

(٩) - ينظر: شرح التسهيل: ٣١٨/٢، والتذييل والتكميل: ٣٦٤/٨.

(١٠) - حكى عن أبي زيد الأنصاري أنَّه يرى أنَّ (بيد) بمعنى (غير)، فهي على هذا القول يصحُّ إلحاقها بأدوات الاستثناء. ينظر: الأصول في النحو: ٢٨٥/١، والبدیع: ٢١٥/١، والتسهيل: ١٠٧.

(الصِّحَاح): (بَيَدَ) بمعنى (غَيْرِ)، يقال: إِنَّهُ كَثِيرُ الْمَالِ بَيَدَ أَنَّهُ بَخِيلٌ^(١). وفي (المغني) كلامٌ يَتَعَلَّقُ بـ(لَاسِيَّما) و(بَلَّة) و(بَيَدَ)^(٢) فراجعُهُ إِنْ شِئْتَ.

(١) - ينظر: الصِّحَاح: ٤٥٠/٢ مادة (بيد).

(٢) - ينظر: مغني اللبيب: ١٩٩/٢، و٢٠٤/٢، و٣٠٥/٢.

بَحْثُ حُرُوفِ الْجَرِّ^(١)

ص: بَابٌ: يُخَفِّضُ الْاسْمُ إِمَّا بِحَرْفٍ مُشْتَرِكٍ وَهُوَ (مِنْ) وَ(إِلَى) وَ(عَنْ) وَ(عَلَى) وَ(فِي) وَ(الْإِلَامُ) وَ(الْبَاءُ) لِلْقِسْمِ وَغَيْرِهِ، أَوْ مُخْتَصِّ بِالظَّاهِرِ وَهُوَ (رُبَّ) وَ(مُذْ) وَ(مُنْذُ) وَالْكَافُ وَ(حَتَّى) وَالْوَاوُ وَالْتَاءُ^(٢).

ش: لَمَّا انْقَضَى الْكَلَامُ عَلَى الْمَرْفُوعَاتِ وَالْمَنْصُوبَاتِ شَرَعَ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْمَخْفُوضَاتِ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ: الْأَوَّلُ: مَا يُخَفِّضُ بِالْحَرْفِ، وَالثَّانِي مَا يُخَفِّضُ بِالْمُضَافِ، وَيَرْجِعُ إِلَيْهِمَا الْمَخْفُوضُ مِنَ التَّوَابِعِ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي التَّابِعِ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمَتَّبِعِ عَلَى الْأَصَحِّ كَمَا سَيَأْتِي^(٣)، وَالْمَخْفُوضُ بِالتَّوَهُّمِ كَقَوْلِهِ^(٤):

[٣٩٧] بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مَدْرَكٌ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٌ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

لَأَنَّهُ مَخْفُوضٌ بِالْحَرْفِ الْمُتَوَهُّمِ/ظ. ١٠٠/.

الثَّالِثُ: مَا يُخَفِّضُ بِالْمَجَاوِرَةِ كَقَوْلِهِ^(٥):

[٣٩٨] كَأَنَّ أَبَانَا فِي عَرَانِينَ^(٦) وَبِلَهٍ كَبِيرُ إِنَاسٍ فِي بَجَادٍ مُرْمَلٍ

بَجَرٍ (مُرْمَلٍ)، وَأَسْقَطَهُ؛ لَشُدُودِهِ، وَقَدَّمَ الْأَوَّلَ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ.

وَالْحُرُوفُ الْجَارَةُ عَشْرُونَ، وَالْمَذْكُورُ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ عَشَرَ، وَالْمَتْرُوكُ مِنْهَا سِتَّةٌ، وَهِيَ (خَلَا) وَ(عَدَا) وَ(حَاشَا) وَ(لَعَلَّ) وَ(مَتَى) وَ(كَيْ)، أَمَّا الثَّلَاثَةُ الْأُولَى فَمَتْرُوكَةٌ بِذِكْرِهَا فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ الْآخِرَةُ فَلَشُدُودِهَا، أَمَّا (لَعَلَّ) فَلَا يَجُزُّ بِهَا سِوَى عُقِيلٍ^(٧)، قَالَ شَاعِرُهُمْ^(٨):

(١) - أَثْبَتَ النَّاسُخُ عَنَّا هَذَا الْبَحْثَ بِ(بَحْثِ الْمَجْرُورَةِ) فِي طَرَةِ الصَّفْحَةِ، وَهُوَ غَيْرُ مُنَاسِبٍ لِمَوْضُوعِ هَذَا الْبَحْثِ وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٢) - فِي الْقَطْرِ: وَאוּ الْقِسْمِ وَتَاوُهُ.

(٣) - يَنْظُرُ: النَّصُّ الْمَحَقَّقُ:

(٤) - مِنْ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لَزْهِيرٍ فِي: شَرْحِ شَعْرِهِ: ٢٠٨، وَكِتَابِ سَبِيئِيهِ: ٢٩/٣، وَ٥١، وَ١٠٠، وَالْأُصُولُ فِي النُّحُو: ٢٥٢/١، وَلَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ فِي: دِيَوَانِهِ: ١٦٦، وَلَصْرَمَةُ الْأَنْصَارِيِّ فِي: كِتَابِ سَبِيئِيهِ: ٣٠٦. وَالشَّاهِدُ فِيهِ: جُرٌّ (سَابِقٍ) بِتَوَهُّمِ حَرْفِ الْجَرِّ فِي خَبَرِ (لَيْسَ).

(٥) - مِنْ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لَامِرِيُّ الْقَيْسِ فِي: دِيَوَانِهِ: ٢٥، وَالإِنْخَاب: ٦٤، وَتَذَكُّرَةُ النُّحَاة: ٣٠٨، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٨٨٣/٢، وَخَزَانَةُ الْأَدَب: ٩٩/٥.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: جُرٌّ (مُرْمَلٍ) بِجَوَارِهِ ل(بَجَادٍ) الْمَجْرُورِ.

(٦) - عَرَابِينَ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٧) - يَنْظُرُ: سَرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ: ٨٣/٢، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ: ٧٨٣/٢، وَتَكَرَّرَ الْأَخْفَشُ أَنَّهُمْ - أَيُّ مِنْ جُرٍّ بِهَا - يَكْسِرُونَ اللَّامَ الْأُولَى مِنْهَا، وَأَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ زَعَمَ أَنَّهُمْ يَفْتَحُونَهَا. يَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآن: ١٣٠-١٣١.

(٨) - مِنْ الْوَافِرِ، وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي: شَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٤٢٧/١، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٨١/٥، وَالْمَقَاصِدُ وَالْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ: ١١٩٧/٣، وَخَزَانَةُ الْأَدَب: ١٠/٤٢٢.

[٣٩٩] لَعَلَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ أَنْ أَمَّكُمْ شَرِيحُ

بجَرِّ لفظ الجلالة.

وَأَمَّا (مَتَى) فَلَا يَجُزُّ بِهَا سِوَى هُذَيْلٍ^(١)، وَهِيَ عِنْدَهُمْ بِمَعْنَى (مِنْ) الْإِبْتِدَائِيَّةِ، سُمِعَ مِنْ كَلَامِهِمْ: أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّهِ^(٢)، وَقَالَ^(٣) الْهُذَلِيُّ يَصِفُ السَّحَابَ^(٤):

[٤٠٠] شَرِبْنَ بَمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضِرَ لَهُنَّ نَتِيجُ

وَأَمَّا (كِي) فَعُدُّهَا مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ، قَالُوا: لَا يُجُزُّ بِهَا إِلَّا (مَا) الْاسْتِفْهَامِيَّةُ كَقَوْلِهِمْ فِي السُّؤَالِ عَنْ عَلَّةِ الشَّيْءِ: كَيْمَهُ، بِمَعْنَى: لِمَهُ، وَ(مَا) وَ(أَنْ) الْمَصْدَرِيَّتَانِ^(٥) كَقَوْلِهِ^(٦):

[٤٠١] إِذَا أَنْتَ لَمْ تَتَفَعَّ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يُرْجَى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

وَنَحْوُ: جِئْتُكَ كِي تُكْرِمَنِي، إِذَا قَدَّرْتَ بَعْدَهَا (أَنْ)، وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَقَدْ مَرَّ أَنَّهَا عِنْدَهُمْ نَاصِبَةٌ دَائِمًا^(٧).

وَسَمَّيْتُ هَذِهِ الْحُرُوفَ حُرُوفَ جَرٍّ؛ لِأَنَّهَا تَعْمَلُ إِعْرَابَ الْجَرِّ كَمَا قِيلَ: حُرُوفُ النَّصْبِ، وَحُرُوفُ الْجَزْمِ، وَالْكَوْفِيُّ يُسَمِّيهَا حُرُوفَ الْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّهَا تُصَيِّفُ الْفِعْلَ إِلَى الْاسْمِ، أَيْ: تُوَصِّلُهُ إِلَيْهِ وَتَرْبِطُهُ بِهِ^(٨)، وَحُرُوفُ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّهَا تُحَدِّثُ صِفَةً فِي الْاسْمِ، فَفِي قَوْلِكَ: جَلَسْتُ فِي الدَّارِ، دَلَّتْ عَلَى أَنَّ الدَّارَ وَعَاءٌ لِلْجُلُوسِ^(٩).

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: الْجُرُّ بِ(لَعَلَّ) بِلُغَةٍ عَقِيلٍ.

(١) - ينظر: شرح الكافية الشافية: ٧٨٤/٢، وشرح ابن النّاطم: ٢٥٧، والمقاصد الشافية: ٥٦٣/٣.

(٢) - تنظر الحكاية في: شرح التسهيل: ١٨٦/٣، وشرح ابن النّاطم: ٢٥٧، والتذليل والتكميل: ٣١٣/١١.

(٣) - وقاله، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته.

(٤) - من الطويل، وهو لأبي ذؤيب في: شرح أشعار الهذليين: ١٢٩/١، والمقاصد النحوية: ١١٩٩/٣، وشرح شواهد المغني: ٣١٩/١، وخزانة الأدب: ٩٧/٧.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: الْجُرُّ بِ(مَتَى) بِلُغَةٍ هُذَيْلٍ.

وَالهُذَلِيُّ هُوَ خُوَيْلِدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ مَحْرَبٍ، أَبُو ذُؤَيْبٍ الْهُذَلِيُّ، مِنْ فُحُولِ الشُّعْرَاءِ الْمَخْضَرِّينَ، شَهِدَ فَتَحَ إِفْرِيقِيَّةَ وَمَاتَ عَائِدًا مِنْهُ فِي مَصْرَ نَحْوَ سَنَةِ (٢٧٢هـ). ينظر: طبقات فحول الشعراء: ١٣١/١، والأعلام: ٣٢٥/٢.

(٥) - ينظر: التسهيل: ١٤٥، وشرح التسهيل: ١٤٨/٣-١٤٩، والتذليل والتكميل: ١٨٦/١١.

(٦) - من الطويل، وهو للناطقة الجعدي في: ملحوق ديوانه: ١٠٦، ولقيس بن الخطيم في: ملحوق ديوانه: ٨٠، وللناطقة الذبياني أو الجعدي في: شرح شواهد المغني: ٥٠٧/١، ولأحد الثلاثة: في: المقاصد النحوية: ١١٩٦/٣، وخزانة الأدب: ٤٩٩/٨.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: جُرُّ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ وَصِلَتِهَا بِ(كِي).

(٧) - ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ:

(٨) - ينظر: المفصل: ٢٨٨، والإيضاح في شرح المفصل: ١٣٣/٢، وجمع الهوامع: ٤١٣/٢.

(٩) - ينظر: شرح المفصل: ١٦/٨، والكافي في شرح الهادي: ١٠٠٨/٢، والبسيط لابن أبي الربيع: ٨٣٨/٢، والمساعد: ٢٤٥/٢.

وهذه الأربعة عشر من حروف الجرّ نوعان: ما يجرُّ الظَّاهِرَ والمُضْمَرَ، وما يجرُّ الظَّاهِرَ فقط، والأوّل: سبعة حروفٍ أوّلها: (من)، وقد يُقال: (منا) على زِنَةِ (إلى)^(١)، وقَدَمَها؛ لأنّها أمُّ حروفِ الجرِّ كما قال الحريري^(٢) وغيره^(٣)، وقال ابنُ الدّهانِ في (الغَرّة): (من) أقوى حروفِ الجرِّ؛ ولذلك اختصّت بالدُّخولِ على (عند)^(٤)، انتهى.

ولها ستّة عشر معنى:

أحدها: ابتداءُ الغاية، وهو الغالبُ عليها، حتّى أدعي أنّ سائرَ معانيها راجعةٌ إليها^(٥)، والمرادُ بالغايةِ النّهائية، أي: إنّها لا ابتداءً له نهايةً، فلا تُستعملُ في ابتداءٍ لا نهايةَ له كالأُمُورِ الأبدية، والابتداءُ يكونُ في المكانِ باتِّفاقٍ^(٦) نحو ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (١) [الإسراء]، وفي الزّمانِ عندَ الكوفيين^(٧) بدليلِ قولهِ تعالى ﴿مِنَ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ (١٠٨) [التوبة]، ﴿نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ (٩) [الجمعة]، وقولِ الشّاعر^(٨):

[٤٠٢] لَمَنِ الدَّيَارُ بِقُنَّةِ الْحَجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ شَهْرِ

قال الرّضي: لا أرى في الآيتين معنى الابتداء؛ إذ المقصودُ منه في (من) أن يكونَ المُتَعَدِّيَ بـ(من) الابتدائية شيئاً ممتداً كالسيرِ ونحوه، ويكونَ المجرورُ بها الشَّيْءُ الَّذِي ابتدأَ منه ذلكَ المعدى نحو: سَرْتُ من البصرة، أو يكونَ المعدى بها أصلاً للمعنى الممتدِّ نحو: تَبَرَّأْتُ مِنْ فُلَانٍ إِلَى فُلَانٍ، وليس التّأسيسُ والنّداءُ^(٩) حدّثين مُمتدّين ولا أصلاً للمعنى المُمتدِّ، بل هما حدّثانِ واقعانِ فيما بعدَ (من)، وهذا معنى (في) فـ(من) في الآيتين بمعنى (في)، و(من) في الظُّروفِ كثيراً ما يَقعُ بمعنى (في) نحو: جئتُ مِنْ قَبْلِ زَيْدٍ، وَمِنْ بَعْدِهِ، ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ﴾ (٥) [فصلت]، وكُنْتُ مِنْ قَدَامِكَ، وكذا الإقواءُ لم يبتدئِ مِنَ الحَجَجِ، بل المعنى: مِنْ أَجْلِ مَرُورِ الحَجَجِ وَشَهْرِ. ثُمَّ قَالَ: وَالظَّاهِرُ

(١) - حُكِيتَ عن الفراء، ورأى الكسائي أنّ أصلَ (من) (منا) حذفَ الألفُ وبقيتِ الفتحة. ينظر: إعراب القرآن:

٢٠١/٢، وشرح التّسهيل: ١٣٠/٣.

(٢) - ينظر: شرح ملحّة الإعراب: ٩٨.

(٣) - ينظر: شرح المفصل: ٢١/٨، والملحّة في شرح الملحّة: ٢١٧/١.

(٤) - ينظر: الغرّة في شرح اللّمع: ٥٥٥/٢.

(٥) - هو مذهبُ المبرِّدِ والأخفش الصّغيرِ وابنِ السّراجِ وآخرين كما سيأتي بيانه قريباً إن شاء الله.

(٦) - ينظر: التّذليل والتّكميل: ١١٧/١١، والجنى الدّاني: ٣٠٨، وأوضح المسالك: ١٩/٣.

(٧) - وهو مذهبُ الأخفش أيضاً، ونُسِبَ إلى المبرِّدِ وابنِ درستويه، ولم أقفِ عليه في (المقتضب). ينظر: الإنصاف: ٣١٥ م (٥٦)، والغرّة المخفية: ١٨١/١، وشرح المفصل: ٢٢/٨، وشرح الكافية الشّافية: ٧٩٧/٢، وشرح الألفيّة للمراي: ٣٩٥/١، والمنهل الصّافي: ٤٠٣/٢.

(٨) - من الكامل، وهو لُزْهيري في: شرح شعره: ٧٦، والغرّة المخفية: ١٨١/١، وخزانة الأدب: ٤٤٣/٩.

والشّاهدُ فيه: دخولُ (من) على بدءِ الغايةِ الزّمانية.

(٩) - أي: في الآيتين الكريميتين.

مذهب الكوفيين إذ لا منع من قولك: نمث من أول الليل إلى آخره، وصمت من أول الشهر إلى آخره، وهو كثير في الاستعمال^(١)، انتهى. قال عصام الدين: وتأتي (من) للزمان خلافاً للبصريين، والشواهد عليه كثير، وتأويلها تعسف^(٢)، انتهى.

وعلامته (من) الابتدائية صحة إيراد (إلى) وما يُفيد فائدتها قبالتها نحو: أعود بالله من الشيطان الرجيم؛ لأن معنى (أعود): ألتجئ^(٣) إليه^(٤).

الثاني: التبعيض^(٥)، وعلامتها صحة الاستغناء عنها بـ(بعض) نحو: أخذت من الدراهم. الثالث: بيان الجنس، أي: إظهار/و ١٠١/ المقصود منه نحو ﴿فاجتنبوا الرجس من الأوثان﴾ (٣٠) [الحج]، وعلامتها أن يحسن جعل (الذي في) مكانها^(٦).

الرابع: البدل، نحو ﴿أرضيتُم بالحياة الدنيا من الآخرة﴾ (٣٨) [التوبة]، ﴿لجعلنا منكم ملائكة﴾ (٦٠) [الزخرف]، وأنكره قوم^(٧) فقالوا: التقدير: أرضيتُم بالحياة الدنيا بدلاً من الآخرة، فالمفيد^(٨) فالفيد^(٩) للبدلية متعلقها المحذوف من الابتداء^(٩).

الخامس: التنصيص على العموم، أو توكيد التنصيص عليه، وهي الزائدة، فالأول نحو: ما جاءني من رجل، والثاني نحو: ما جاءني من أحد، ولها ثلاثة شروط: أن يسبقها نفي أو نهي أو استفهام، وأن يكون مجرورها نكرة، وأن يكون فاعلاً، كما مثّلنا، أو مفعولاً نحو ﴿هل تحس منهم من أحد﴾ (٩٨) [مريم]، أو مبتدأ نحو ﴿هل من خالق غير الله﴾ (٣) [فاطر]^(١٠). السادس: التعليل، نحو ﴿مما خطيئاتهم أغرقوا فأدخلوا ناراً﴾ (٢٥) [نوح]. السابع: الظرفية، نحو ﴿إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة﴾ (٩) [الجمعة].

(١) - ينظر: شرح الرضي: ٧/٦-٨.

(٢) - ينظر: حاشية عصام على الجامي: ٢٦٣.

(٣) - التح، وهو تحريف.

(٤) - ينظر: قواعد المطارحة: ١٨١، وشرح الألفية للمراي: ٣٩٤/١.

(٥) - ذهب المبرد والأخفش الصغير وابن السراج وآخرون إلى أن معنى التبعيض راجع إلى ابتداء الغاية، وكذا باقي معانيها، وأثبتها الجمهور. ينظر: المقتضب: ٤٤/١، والأصول في النحو: ٤٠٩-٤١٠، والتذييل والتكميل: ١٢٢-١٢٣، وشرح الألفية للمراي: ٣٩٤/١.

(٦) - قواعد المطارحة: ١٨١، وشرح الألفية للمراي: ٣٩٥/١.

(٧) - نسب أبو حيان إنكار معنى البدلية في (من) إلى أصحابه، فلعل مراده بأصحابه الأندلسيون أو البصريون. البصريون. ينظر: البحر المحيط: ٣/٣٥.

(٨) - فاللفيد، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته.

(٩) - ينظر: مغني اللبيب: ١٥١/٤-١٥٢.

(١٠) - ينظر: الأصول في النحو: ٦٨/١، وشرح التسهيل: ١٣٠/٣، والتذييل والتكميل: ١٣٦/١١، وأوضح المسالك: ٢٢/٣-٢٣.

الثَّامِنُ: الفصل، وهي الدَّاخلَةُ على ثاني المتضادين نحو ﴿يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ (٢٢٠)﴾ [البقرة]، ﴿يُمَيِّزُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ (١٧٩)﴾ [آل عمران]، قاله ابنُ مالك^(١)، قال المصنِّفُ: وفيه نظْرٌ؛ لأنَّ الفصلَ مستفادٌ من العاملِ فإنَّ (مَازَ) و(مَيَّزَ) بمعنى: فَصَلَ، والعِلْمُ صِفَةٌ تُوجِبُ التَّمْيِيزَ، والظَّاهِرُ أَنَّ (مِنَ) في الآيَتَيْنِ للابتداءِ وبمعنى: (عَنَ)^(٢).

التَّاسِعُ: انتهاءُ الغايةِ، وهو قولُ الكوفيَّةِ^(٣)، واختارَهُ ابنُ مالكٍ استدلالاً بصحَّةِ قولِكَ: تَقَرَّبْتُ مِنْهُ، وهو وهو بمعنى: تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ^(٤).

العَاشِرُ: مرادفَةُ (عَنَ)، نحو ﴿قَوْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ (٢٢)﴾ [الزمر]، ﴿يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا (٩٧)﴾ [الأنبياء].

الحَادِي عَشَرَ: مرادفَةُ الباءِ، نحو ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ (٤٥)﴾ [الشورى]، قاله يونس^(٥)، قال المصنِّفُ: والظَّاهِرُ أَنَّهَا للابتداءِ^(٦)، وتَعَقَّبَهُ الدَّمامينيُّ بأنَّه إن أُريدَ كونُ الطَّرْفِ آلَةً لِلنَّظَرِ ف(مِنَ) بمعنى الباءِ، وليس الظَّاهِرُ كونُهَا حينئذٍ للابتداءِ، وإن أُريدَ أَنَّهُ وَقَعَ ابتداءُ النَّظَرِ فِيهِ ف(مِنَ) للابتداءِ الغايةِ، فهما معنيان متغايران موكولان إلى إرادةِ المستعملِ^(٧)، فتأمَّلْهُ.

الثَّانِي عَشَرَ: موافقَةُ (عِنْدَ)، نحو ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا (١٠)﴾ [آل عمران]، قاله أبو عبيدة^(٨)، قيل^(٩): والصَّحِيحُ أَنَّهَا هُنَا لِلْبَدَلِ^(١٠).

الثَّالِثَ عَشَرَ: مرادفَةُ (رَبِّمَا) إِذَا اتَّصَلَتْ بِ(مَا) كقوله^(١١):

[٤٠٣] وَإِنَّا لَمَّا نَضْرِبُ الْكَبِشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الْفَمِ

(١) - ينظر: شرح التَّسهيل: ١٣٧/٣.

(٢) - ينظر: مغني اللبيب: ١٦١/٤.

(٣) - تنظر نسبةُ هذا القولِ للكوفيِّينَ في: التَّذْيِيلُ والتَّكْمِيلُ: ١٣١/١١، والجنى الدَّاني: ٣١٣.

(٤) - ينظر: شرح التَّسهيل: ١٣٦/٣.

(٥) - حكاه عنه الأَخْفَشُ قال: ((وقال يونس: إِنَّ ﴿مِنْ طَرْفٍ﴾ مثْلُ: (بَطْرَفٍ) كما تقولُ العربُ: ضَرْبَتُهُ فِي السَّيْفِ، وبِالسَّيْفِ)). معاني القرآن: ٥١٢/٢.

(٦) - مغني اللبيب: ١٥٦/٤.

(٧) - ينظر: تحفة الغريب: ق ١/٢ ج ٩٦٤.

(٨) - ينظر: مجاز القرآن: ٨٧.

(٩) - قبل، وهو تصحيفٌ، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ.

(١٠) - القائل هو ابنُ هشامٍ، ينظر: مغني اللبيب: ١٤٧/٤، و١٥٨.

(١١) - من الطَّوِيلِ، وهو لأبي حَيَّةَ النَّمِيرِيِّ في: شعره: ١٧٤، وكتاب سيبويه: ١٥٦/٣، وشرح شواهد المغني: ٢١٧/٢، وخزانة الأدب: ٢١٧/١٠.

الشَّاهِدُ فِيهِ: كَوْنُ (مِنَ) مُتَّصِلَةً بِ(مَا) بِمَعْنَى (رَبِّمَا).

قَالَ السَّيرافي وغيره^(١)، وَخَرَجُوا عَلَيْهِ قَوْلَ سيبويه: وَاعْلَمَ أَنَّهُمْ مِمَّا يَحْذِفُونَ^(٢) كَذَا، قَالَ المصنِّفُ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ (مِنْ) فِيهَا لِلابْتِدَاءِ، وَ(مَا) مُصَدِّقَةٌ، وَأَنَّهُمْ جَعَلُوهَا كَأَنَّهُمْ خُلِقُوا مِنَ الضَّرْبِ وَالْحَذْفِ مِثْلُ ﴿خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ (٣٧)﴾ [الأنبياء]^(٣). قَالَ الشُّمْنِي^(٤): وَهُوَ غَيْرُ ظَاهِرٍ قَوْلِ سيبويه عَلَى مَا لَا يَخْفَى^(٥).

الرَّابِعَ عَشَرَ: الاستعلاء، نَحْوُ ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ (٧٧)﴾ [الأنبياء]^(٦)، وَقِيلَ: عَلَى التَّضْمِينِ أَيْ: مَنَعْنَاهُ مِنْهُمْ بِالنَّصْرِ^(٧).

الخَامِسَ عَشَرَ: التَّجْرِيدُ^(٨)، نَحْوُ: لِي مِنْ فُلَانٍ صَدِيقٌ حَمِيمٌ، قِيلَ^(٩): وَالظَّاهِرُ أَنَّ التَّجْرِيدِيَّةَ ابْتِدَائِيَّةً أَوْ ظَرْفِيَّةً^(١٠).

السَّادِسَ عَشَرَ: النِّسْبَةُ، كَقَوْلِهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لَعَلِّي (لَعَلِّي): (أَنْتَ [مِنِّي]^(١١) بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى)^(١٢)، قِيلَ: الظَّاهِرُ أَنَّهَا لِلابْتِدَاءِ؛ إِذِ التَّقْدِيرُ: قَرِيبُكَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، وَحُذِفَ الْمُضَافُ؛ لظُهُورِ الْمَعْنَى^(١٣).

(١) - ينظر: شرح السَّيرافي: ٥٧/٢-٥٨، الجنى الدَّاني: ٣١٥.

(٢) - ينظر: كتاب سيبويه: ٢٤/١، و٣٧١/٣، و٥٠٥/٣.

(٣) - ينظر: مغني اللبيب: ١٥٩/٤.

(٤) - أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَسَنٍ، أَبُو الْعَبَّاسِ الشُّمْنِيُّ نَسَبَهُ إِلَى الشُّمْنَى مِنْ قَرَى الْمَغْرِبِ، عَالِمٌ جَامِعٌ وَنَحْوِيُّ بَارِعٌ، وَلَدَ فِي الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ وَنَشَأَ فِي الْقَاهِرَةِ وَأَخَذَ عَنْ عِلْمَائِهَا، وَأَخَذَ عَنْهُ الْكَثِيرُ مِنْهُمْ السَّيُوطِيُّ، مِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ: الْمَنْصَفُ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى مَغْنَى اللَّيْبِ، وَمَنْهَجُ السَّالِكِ إِلَى الْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ، تُوفِّيَ سَنَةَ (٨٧٢هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٣٧٥/١، والأعلام: ٢٣٠/١.

(٥) - ينظر: المنصف للشُّمْنِيِّ: ٦٣٥/١.

(٦) - هُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ. ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٥١/١، والتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٣٢/١١-١٣٣. ١٣٣.

(٧) - الْقَائِلُ بِالتَّضْمِينِ ابْنُ مَالِكٍ. ينظر: شرح النَّسْهَلِ: ١٣٦/٣-١٣٧، ومغني اللبيب: ١٦٠/٤.

(٨) - التَّجْرِيدُ مَفْهُومٌ بِلَاغِيٌّ، وَهُوَ (أَنْ يُنْتَرَعَ مِنْ أَمْرِ مُتَّصِفٍ بِصِفَةٍ أَمْرٌ آخَرُ مِثْلُهُ فِي تِلْكَ الصِّفَةِ مِبَالِغَةً لِكَمَالِهَا لِكَمَالِهَا فِيهِ، حَتَّى كَأَنَّهُ بَلَغَ مِنَ الْإِتِّصَافِ بِهَا مَبْلَغًا يَصِحُّ أَنْ يُنْتَرَعَ مِنْهُ أَمْرٌ آخَرُ مَوْصُوفٌ بِتِلْكَ الصِّفَةِ)). أَنْوَارُ الرَّبِيعِ فِي أَنْوَاعِ الْبَدِيعِ: ٤٧٠/١، وَالْمَعْنَى الْمَرَادُ مِنَ الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ بَلَغَ حَدًّا مِنَ الصَّدَاقَةِ صَحَّ مَعَهُ أَنْ يُسْتَخْلَصَ مِنْهُ صَدِيقٌ آخَرُ. ينظر: المقاصد النَّحْوِيَّة: ١٦٧٨/٤.

(٩) - قَبْلُ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(١٠) - ينظر: الحقائق النَّدِّيَّة: ٥٨٤/١.

(١١) - زِيَادَةٌ يَتِمُّ بِهَا الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي الْمَخْطُوطِ.

(١٢) - بَعْضُ حَدِيثٍ شَرِيفٍ تَمَامُهُ: (إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي). أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي: صَحِيحِهِ: ٣/٦ بِرَقْمِ (٤٤١٦)، وَمُسْلِمٌ فِي: صَحِيحِهِ: ١٨٧٠/٤ بِرَقْمِ (٢٤٠٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي: سَنَنِهِ: ٦٤٠/٥ بِرَقْمِ (٣٧٣٠).

(١٣) - ينظر: الحقائق النَّدِّيَّة: ٥٨٤/١.

ثانيها: (إلى)، ولها ثمانية معانٍ:

أحدها: انتهاء الغاية المكانية أو الزمانية، نحو ﴿إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى (١)﴾ [الإسراء]، ﴿أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ (١٨٧)﴾ [البقرة]، أو غيرهما نحو: إِلَى هِرَقْلَ مَلِكِ الرُّومِ.

الثاني: المعية، وذلك إذا ضُمَّتْ شَيْئًا إِلَى آخَرَ فِي الْحُكْمِ بِهِ أَوْ عَلَيْهِ أَوْ التَّعْلُقِ نَحْوُ ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ (٥٢)﴾ [آل عمران]، ﴿وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمُرَافِقِ (٦)﴾ [المائدة]، ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ (٢)﴾ [النساء]. قَالَ الرَّضِيُّ (تَبَيَّنَ): وَالتَّحْقِيقُ بِأَنَّهَا لِلانْتِهَاءِ، أَي: مُضَافَةٌ إِلَى الْمُرَافِقِ، وَإِلَى أَمْوَالِكُمْ^(١). وَقَالَ غَيْرُهُ: مَا وَرَدَ مِنْ ذَلِكَ يُؤَوَّلُ عَلَى تَضْمِينِ الْعَامِلِ وَإِبْقَاءِ (إِلَى) عَلَى مَعْنَاهَا، وَالْمَعْنَى وَالْمَعْنَى فِي الْأَوَّلِ: مَنْ يُضِيفُ نُصْرَتَهُ إِلَى نُصْرَةِ اللَّهِ^(٢)، وَهَكَذَا.

الثالث: التَّيْبِينُ، وَهِيَ الْمُتَعَلِّقَةُ فِي تَعْجُبٍ / ظ ١٠١ / أَوْ تَفْضِيلٍ بِحَبٍّ أَوْ بَغْضٍ مَبِينَةٍ^(٣) لِفَاعِلٍ مَصْحُوبٍ نَحْوُ: مَا أَحَبَّ زَيْدًا إِلَيَّ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ (٣٣)﴾ [يوسف].
الرَّابِعُ: مُرَادَفَةُ اللَّامِ نَحْوُ ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ (٣٣)﴾ [النمل]، وَقِيلَ: لَانْتِهَاءِ الْغَايَةِ، أَي: مُنْتَهَى إِلَيْكَ^(٤).
وَالْخَامِسُ: مُرَادَفَةُ (فِي) ذِكْرُهُ جَمَاعَةً^(٥) فِي قَوْلِهِ^(٦):

[٤٠٤] فَلَا تَتْرُكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُ أَجْرُبُ

أَي: فِي النَّاسِ، وَتَأَوَّلَهُ بَعْضٌ عَلَى تَعْلُقِ (إِلَى) بِمَحْذُوفٍ، أَي: يَطْلِيهَا الْقَارُ مُضَافًا إِلَى النَّاسِ، فَحُذِفَ وَقَلْبَ الْكَلَامِ. وَقَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ: هُوَ عَلَى تَضْمِينِ مَعْنَى (مُبَغَّضٍ)، قَالَ: وَلَوْ صَحَّ مَجِيءُ (إِلَى) بِمَعْنَى (فِي) لَجَازَ: زَيْدٌ إِلَى الْكُوفَةِ^(٧).
السَّادِسُ: الْإِبْتِدَاءُ، كَقَوْلِهِ^(٨):

(١) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ١٥/٦.

(٢) - القائل هو الرَّجَّاجُ. ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤١٦/١.

(٣) - بليته، وهو تحريفٌ، والصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٤) - القائل أَبُو حَيَّان. ينظر: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١١/١٦٦.

(٥) - ذَكَرَهُ ابْنُ قَتَيْبَةَ وَتَابَعَهُ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ. ينظر: أدب الكاتب: ٥٠٦، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٦٠٨/٢، وَالْغَرَّةُ فِي شَرْحِ اللَّامِ: ٥٦٦/٢، وَالبديع: ٢٦٨/١، وَالْغَرَّةُ الْمَخْفِيَّةُ: ١٨٣/١، وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ١٠١٦/٢، وَشرح التَّسْهِيلِ: ١٤٣/٣، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١١/١٦٧.

(٦) - مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلنَّابِغَةِ الذُّبْيَانِي فِي: ديوانه: ٧٣، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٦٠٨/٢، وَشرح شواهد المغني: ٢٢٣/١، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٤٦٥/٩.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: وَرُودُ (إِلَى) بِمَعْنَى (فِي).

(٧) - ينظر: ضرائر الشعر: ١٣٥-١٣٨.

(٨) - عَجَزُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ صَدْرُهُ: تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا،

وَهُوَ لِعَمْرِو بْنِ أَحْمَرَ فِي: ديوانه: ٨٤، وَضرائر الشعر: ٢٣٦، وَشرح التَّسْهِيلِ: ١٤٣/٣، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ:

١١/١٦٩، وَالْجَنِي الدَّانِي: ٣٨٨.

[٤٠٥] أَيْسَقَى فَلَا يَرَوِي إِلَيَّ ابْنُ أَحْمَرَ

أي: مني.

السَّابِعُ: موافقةً (عند)، كقوله^(١):

[٤٠٦] أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذَكَرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

الثَّامِنُ: التَّوَكُّيدُ، وَهِيَ الزَّائِدَةُ، أَثْبَتَهُ الْفَرَاءُ بِقِرَاءَةِ ﴿أَفْنَدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ (٣٧)﴾ [إِبْرَاهِيمَ]، بَفَتْحِ الْوَاوِ^(٢)، أَي: تَهَوَّاهُمْ، وَخَرَجَتْ عَلَى تَضْمِينِ (تَهْوَى) مَعْنَى: (تَمِيلُ)^(٣).

ثَالِثُهَا: (عَنْ) وَلَهَا سَبْعَةُ مَعَانٍ:

أَحَدُهَا: الْمَجَاوِزَةُ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ فِيهَا، وَلَمْ يَذْكُرِ الْبَصْرِيُّونَ سِوَاهُ^(٤)، وَالْمَرَادُ بِالْمَجَاوِزَةِ بَعْدُ شَيْءٍ عَنِ الْمَجْرُورِ بِهَا بِسَبَبِ إِيجَادِ مَصْدَرِ الْمُعْدَى بِهَا^(٥) نَحْوُ: سَرْتُ عَنْ الْبَلَدِ، أَي: بَعَدْتُ عَنْهَا بِسَبَبِ السَّيْرِ.

الثَّانِي: الْبَدَلُ، نَحْوُ ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا (٤٨)﴾ [البقرة]، وَفِي الْحَدِيثِ: (صُومِي عَنْ أُمِّكَ)^(٦)، أَي: بَدَلْ نَفْسِي، وَبَدَلْ أُمِّكَ.

الثَّالِثُ: الْاسْتِعْلَاءُ نَحْوُ ﴿فَإِنَّمَا يَبْخُلُ عَنْ نَفْسِهِ (٣٨)﴾ [مُحَمَّدٌ]، أَي: عَلَيْهَا.

الرَّابِعُ: التَّلْعِيلُ، نَحْوُ ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ (٥٣)﴾ [هُودٌ]، أَي: لِأَجْلِهِ.

الخَامِسُ: مُوَافَقَةٌ (بَعْدَ)، نَحْوُ ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ (١٩)﴾ [الانشقاق]، أَي: حَالَةً بَعْدَ حَالَةٍ.

السَّادِسُ: مُرَادِفَةٌ (مِنْ)، نَحْوُ ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ (٢٥)﴾ [الشورى]، بِدَلِيلِ ﴿فَتَقَبَّلَ مِنْ أَخْدِهِمَا وَلَمْ يُقَبَّلْ مِنَ الْآخِرِ (٢٧)﴾ [المائدة].

السَّابِعُ: الْاسْتِعَانَةُ، قَالَهُ ابْنُ مَالِكٍ^(٧) وَمَثَلٌ لَهُ بِ: رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ أَيْضًا: رَمَيْتُ

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: وَرُودُ (إِلَى) بِمَعْنَى (مِنْ) فِي قَوْلِهِ: إِلَيَّ.

(١) - مِنْ الْكَامِلِ، وَهُوَ لِأَبِي كَبِيرٍ الْهُذَلِيِّ فِي: دِيْوَانِ الْهُذَلِيِّينَ: ٨٩/٢، وَشَرَحَ أَشْعَارَ الْهُذَلِيِّينَ: ١٠٦٩/٣، وَالْعَرَّةُ

فِي شَرْحِ اللَّمَعِ: ٥٦٧/٢، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ٣٦٩/١، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْمَغْنِيِّ: ١/٢٢٦.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: وَرُودُ (إِلَى) بِمَعْنَى (عِنْدَ).

(٢) - هِيَ قِرَاءَةُ الْإِمَامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَالْإِمَامِ مُحَمَّدٍ الْبَاقِرِ وَالْإِمَامِ جَعْفَرِ الصَّادِقِ وَزَيْدِ بْنِ

عَلِيٍّ (عليه السلام)، وَمَجَاهِدٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ السُّمَيْفَعِ. يَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْقِرَاءَاتِ لِلْخَطِيبِ: ٥٠١/٤.

(٣) - يَنْظُرُ: الْجَنَى الدَّانِي: ٣٨٩.

(٤) - صَرَّحَ بِذَلِكَ ابْنُ هِشَامٍ. يَنْظُرُ: مَغْنِي اللَّيْبِ: ٣٩٥/٢.

(٥) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِيِّ: ٧٣/٦.

(٦) - أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الشَّرِيفَ الطَّبْرَانِيَّ فِي: الْمَعْجَمِ الصَّغِيرِ: ٥٨/٢ بِرَقْمِ (٧٧٧)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي: السُّنَنِ الصَّغِيرِ:

١٣٥/٢ بِرَقْمِ (١٤٦١).

(٧) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ١٦٠/٣، وَسَبَقَهُ ابْنُ جَنِّي إِلَى ذَلِكَ فِي: الْخَصَائِصِ: ٣٠٩/٢.

بالقوس، حكاها الفراء^(١).

رابعها: (على)، ولها تسعة معانٍ^(٢):

أحدها: الاستعلاء حساً، نحو ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ (٢٢)﴾ [المؤمنون]، أو معنى نحو ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ (٢٥٣)﴾ [البقرة]، ﴿وَلَهُمْ عَلَى ذَنْبٍ (١٤)﴾ [الشعراء].

ثم إنّه قد يكون على مجرورها^(٣) كما مثلنا، وقد يكون على ما يقرب منه نحو ﴿أَوْ أَجِدْ عَلَى النَّارِ هُدًى (١٠)﴾ [طه]. قال الزمخشري: معنى الاستعلاء على النار أن أهل النار يستعلون المكان القريب منها^(٤).

وها هنا بحث نفيس آثرت إيراده لما فيه من الفوائد، وهو منقول من كتاب (مطلع السعدين ومجمع البحرين) وهو تاريخ ألفه عبد الرزاق بن إسحاق السمرقندي^(٥)، وسبب إيراده له أنه ذكر أن الأمير شريف الدين علياً الجرجاني ورد إلى سمرقند^(٦) في سنة تسعين وسبع مائة فأكرمه الأمير تيمور غاية الإكرام، ثم إن السيد ذكر في بعض مجالس درسه كلام الزمخشري على قوله تعالى ﴿عَلَى هُدًى (٥)﴾ [البقرة] ونقل كلام العلامة التفتازاني عليه وابطله، ولم يكن أحد يتجرأ على العلامة بالاعتراض، فشاع ذلك إلى أن بلغ الأمير تيمور فجمع بين العلامة والسيد للمناظرة، واشترط السيد أن لا يتكلم أحد من تلامذة العلامة في أثناء البحث، فلم يتمالك جلال الدين يوسف الأوبهي^(٧) وتكلم في أثناء البحث وكان أرشد تلامذة العلامة، فغضب^(٨) الأمير تيمور من تكلمه فأمر بإخراجه^(٩).

(١) - قال الفراء: ((لأن العرب تقول: رميت عن القوس وبالقوس وعلى القوس، يراد به معنى واحد)). معاني القرآن: ٢٦٧/٢.

(٢) - معاني، والصواب ما أثبتته.

(٣) - محرورها، وهو تصحيف.

(٤) - ينظر: الكشف: ٥٣/٣.

(٥) - عبد الرزاق ابن إسحاق، كمال الدين السمرقندي، مؤرخ الدولة التيمورية في الشرق الإسلامي، ولد في هراة وتعلم فيها، ولي للملك شاهرخ بعض السفارات والأعمال، من مؤلفاته: شرح الرسالة العضدية، مطلع السعدين ومجمع البحرين في التاريخ، توفي في هراة سنة (٨٨٧هـ). ينظر: معجم المؤلفين: ٢١٦/٥، وموجز دائرة المعارف الإسلامية: ١٣٧/٢٣.

(٦) - سمرقندي، والصواب ما أثبتته.

(٧) - لم أقف من ترجمته إلا على أنه المولى جلال الدين يوسف الأوبهي من تلاميذ التفتازاني. ينظر: الشقائق العثمانية من علماء الدولة العثمانية: ١٠١، والبرد الطالع: ٤٩٧/١.

(٨) - فغضب، وهو تصحيف.

(٩) - ينظر نقل هذه القصة عن (مطلع السعدين ومجمع البحرين) في: الحقائق الندية: ٥٨٨/١-٥٨٩.

قال المؤرخ: قال صاحب (الكشاف): معنى الاستعلاء في قوله تعالى ﴿عَلَى هُدًى﴾ مثلَ لَمْكُنْهُمْ واستقرارهم عليه وتمسكهم به شَبِهَتْ حالهم بحال من اعتلى الشيء وركبته^(١).
قال التفنّازي: يعني [أَنَّ] هذه الاستعارة تَبْعِيَّةٌ تَمَثِيلًا، أَمَّا التَّبْعِيَّةُ فَلِجَرَيَانِهَا أَوَّلًا فِي مَتَلَقِ الحرفِ وتبعيتها في الحرفِ، وَأَمَّا التَّمَثِيلُ فَلِكونِ كُلِّ من طَرَفِي التَّشْبِيهِ حَالَةً مَنزَعَةً من عِدَّةِ أُمُورٍ^(٢).
أُمُورٍ^(٢).

واعترض عليه الجرجاني بأنَّ كَوْنَ (على) استعارةً تَبْعِيَّةً يَسْتَلْزِمُ كَوْنَ الاستعلاءِ شَبِيهَا به؛ لِأَنَّهُ معنًى مفردٌ فلا يَجْتَمَعَانِ^(٣).

وأجاب التفنّازي بأنَّ مَبْنًى^(٤) التَّمَثِيلِ على تشبيه صورة منزعّة من عدّة أُمُورٍ بصورةٍ أُخْرَى كذلك، وهذا إِنَّمَا يُوجِبُ اعتَبَارَ التَّعُدُّدِ / ١٠٢ / في المأخِذِ لا فيه نفسه، ولا يُنَافِي كَوْنَهُ مَتَلَقٌ معنًى الحرفِ.

وردّ الجرجاني هذا الجواب في كتبه بأنَّ تلك الصُّورة المنزعّة من عدّة أُمُورٍ لا تُنْتَزَعُ بِتَمَامِهَا من كُلِّ واحدٍ من تلك الأُمُورِ بل يُنْتَزَعُ من كُلِّ واحدٍ من تلك الأُمُورِ بعضٌ منها فيكونُ كُلٌّ من الطَّرَفَيْنِ مَرَكَّبًا بِالضَّرُورَةِ، ومعنى الاستعلاءِ مفردٌ فلا يَكُونُ مَشَبَّهًا به^(٥). الثَّانِي: المصاحبة، نحو ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ (٧٧)﴾ [البقرة]، أي: مع حُبِّهِ.
الثَّالِثُ: المجاوزة، كقوله^(٦):

[٤٠٧] إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ^(٧)

قال في (المغني): يُحْتَمَلُ أَنَّ (رضي) ضَمِنَ معنى: (عَطَفَ)، وعن الكسائي أَنَّهُ حُمِلَ على نَقِيضِهِ وهو (سَخَطَ)^(٨).

الرَّابِعُ: الطَّرْفِيَّةُ، نحو ﴿عَلَى حِينٍ غَفَلَةٍ (١٥)﴾ [القصص]، أي: في حينٍ غَفَلَةٍ.

الخامس: التَّعْلِيلُ، نحو ﴿وَلْيُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ (١٨٥)﴾ [البقرة]، أي: لهدايته، وقوله^(٩):

(١) - ينظر: الكشاف: ٤٤/١.

(٢) - ينظر: حاشية التفنّازي على الكشاف: ١٣٧/٢-١٣٨.

(٣) - ينظر: الحاشية على الكشاف للجرجاني: ٣٦٩.

(٤) - مبني، والصواب ما أثبتّه؛ لِيَسْتَقِيمَ السِّيَاقُ.

(٥) - ينظر: الحاشية على الكشاف للجرجاني: ٣٦٩-٣٧٠.

(٦) - صدر بيت من الوافر عجزه: لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا،

وهو للقحيف العقيلي في: النّوادر في اللغة: ٤٨١، والأزهية: ٢٧٧، والمقاصد النّحوية: ١٢٢٦/٣، وشرح شواهد المغني: ٤١٦/١، وخزانة الأدب: ١٣٧/١٠.

(٧) - شقير، وهو تحريف.

(٨) - ينظر: مغني اللبيب: ٣٧٥/٢، وشرح التّصريح: ٦٥١/١.

(٩) - مرّ تخريجه.

[٤٠٨] عَلامَ تَقُولُ الرُّمَحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي

السَّادِسُ: موافقة (من)، نَحْوُ ﴿إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ (٢) [المطففين]، أي: من النَّاسِ.
السَّابِعُ: مرادفة الباء، نَحْوُ ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ﴾ (١٠٥) [الأعراف]، وقرأ أُبَيُّ ((بأن لا أقول))^(١)،
أَقُولُ))^(١)، وقالوا^(٢): اركب على اسم الله.
الثَّامِنُ: الاستدراك والإضراب، نَحْوُ: فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييأس من رحمة الله.

التَّاسِعُ: أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً لِلتَّعْوِيزِ أَوْ غَيْرِهِ، فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِهِ^(٣):

[٤٠٩] إِنَّ الْكَرِيمَ، وَأَبِيكَ، يَعْتَمِلُ

إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلُ

أي: من يَتَّكِلُ عليه، فحذف (عليه) وزاد (على) تعويضًا، وقيل: إن المراد: لم يجد شيئًا، ثُمَّ ابتدأ مستقهما فقال: على مَنْ يَتَّكِلُ^(٤)؟ والثاني كَقَوْلِهِ^(٥):

[٤١٠] أَبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ سَرَحَهُ مَالِكٌ عَلَى كُلِّ أَفْئَانٍ الْعِضَاهِ تَرُوقُ

قاله ابن مالك^(٦)، قال المصنف: وفيه نظر؛ لأن راقه الشيء، بمعنى: أعجبه، ولا معنى له هاهنا، وإنما المعنى: تَعْلُو وتُرفَعُ^(٧).

خامسها: (في)، ولها عشرة معانٍ:

أحدها: الظرفية حقيقة مكانية أو زمانية، وقد اجتمعتا في قوله تعالى ﴿الْمَ (١) غُلِبَتِ الرُّومُ﴾ (٢) في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون (٢) في بضع سنين (٤) [الروم]، أو مجازًا، إما أن يكون الظرف والمظروف معنيين نحو ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ (١٧٩) [البقرة]، أو الظرف معنى

(١) - وهي أيضًا قراءة عبد الله بن مسعود. ينظر: معجم القراءات للخطيب: ١١٤/٣.

(٢) - أي: العرب، تنظر حكاية هذا القول عنهم في: التذييل والتكميل: ٢٣٨/١١.

(٣) - من الرجز، وهو بلا نسبة في: كتاب سيويه: ٨١/٣، وشرح أبيات سيويه: ١٩٠/٢، والخصائص: ٣٠٧/٢، والجنى الداني: ٤٧٨، وشرح شواهد المغني: ٤١٩/١.

والشاهد فيه: زيادة (على) تعويضًا عن (على) المحذوفة.

(٤) - ينظر: التذييل والتكميل: ٢٢٧/١١.

(٥) - من الطويل، وهو لحميد بن ثور في: ديوانه: ٤١، وشرح التسهيل: ١٦٥/٣، والجنى الداني: ٤٧٩، ومغني ومغني اللبيب: ٣٨١/٢، وشرح شواهد المغني: ٤٢٠/١.

والشاهد فيه: زيادة (على) على الرغم من أن الفعل (تروق) متعدٍ، فهي بمعنى العلو.

(٦) - ينظر: شرح التسهيل: ١٦٥/٣.

(٧) - ينظر: مغني اللبيب: ٣٨١/٢.

والمظروف ذاتاً نحو: أصحاب الجنة في رحمة، أو بالعكس نحو ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (٢١) [الأحزاب] (١).

الثاني: السببية، نحو ﴿لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ﴾ (١٤) [النور]، وفي الحديث: (إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ فِي النَّارِ فِي هَرَّةٍ حَبَسَتْهَا) (٢).

الثالث: المصاحبة، نحو ﴿حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ فِي أُمِّ﴾ (١٨) [الأحقاف].
الرابع: الاستعلاء، نحو ﴿وَأَصْلَبَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾ (٧١) [طه]، أي: على (٣)، و(على) تُفيد الاستعلاء، والأولى أَنْ يُقال: هي بمعناها؛ لتمكّن المصلوب في الجذع تمكّن المظروف في الظرف (٤)، فهي استعارة تَبعية (٥).
الخامس: مرادفة الباء، كقوله (٦):

[٤١١] وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مَنَّا فَوَارِسٌ بَصِيرُونَ (٧) فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكَلَى

السادس: مرادفة (إلى)، نحو ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ﴾ (٩) [إبراهيم].
السابع: مرادفة (من)، نحو ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾ (٨٩) [النحل]، أي: منهم بدليل الآية الأخرى (٨).

الثامن: مرادفة (عن)، نحو ﴿فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾ (٧٢) [الإسراء]، أي: عن محاسنها أعمى.
التاسع: المقايضة، وهي الداخلة بين مفضل سابق وفاضل لاحق نحو ﴿فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ (٣٨) [التوبة].

العاشر: التوكيد، وهي الزائدة نحو ﴿ارْكَبُوا فِيهَا﴾ (٤١) [هود]، أي: اركبوها.
سادسها: اللام، ولها ستة عشر (٩) معنى:

(١) - ينظر: التذييل والتكميل: ٢٠٧/١١، وشرح التصريح: ٦٤٩/١.

(٢) - مرّ تخريج الحديث الشريف.

(٣) - ينظر: المقتضب: ٣١٩/٢، والخصائص: ٣٠٩/٢، والبيدع: ٢٦٧/١، والجنى الداني: ٢٥١.

(٤) - ينظر: المفصل: ٢٩٠، وقواعد المطارحة: ١٨٦، ومغني اللبيب: ١٨٠/٢، وشرح اللباب للروزني: ٥٢٧/٢.

(٥) - الاستعارة التَّبعية: هي ما كَانَ اللفظ المستعار، أو اللفظ الذي جَرَتْ فيه، اسمًا مشتقًا أو فعلًا أو حرفًا، والمرادُ بكونه حرفًا متعلقًا وما يُعبّر عنه عند تفسيره نحو: (من) معناه ابتداء الغاية، و(إلى) معناه انتهاء الغاية.
ينظر: مفتاح العلوم: ٣٨٠.

(٦) - من الطويل، وهو لزيد الخيل في: ديوانه: ٢٧، وضرائر الشعر: ٢٣٤، وخزانة الأدب: ٤٩٣/٩.

والشاهد فيه: وقوع (في) بمعنى الباء، أي: بصيرون بطعن الأباهر والكلّى.

(٧) - يصيرون، وهو تصحيّف، والصواب ما أثبتّه.

(٨) - أي: قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾ (٨٤) [النحل].

(٩) - ست عشر، والصواب ما أثبتّه.

أَحَدُهَا: الاختصاصُ، نحو ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ (١)﴾ [سبأ]، والجلُّ للفرس.

الثَّانِي: التَّمْلِيكُ، نحو: وهبْتُ لزيدٍ دينارًا.

الثَّالِثُ: شبهُ التَّمْلِيكِ، نحو ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا (٧٢)﴾ [النحل].
الرَّابِعُ: التَّعْلِيلُ، نحو قوله^(١):

[٤١٢] وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مِطْيَتِي

ومنها اللامُ الثَّانِيَةُ [في] نحو: يا لزيدٍ لِعَمْرٍو.

الخامسُ: مرادفةُ (إلى) نحو ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ (٢٨)﴾ [الأنعام].

السادسُ: موافقةُ (على) نحو ﴿يَخْرُونَ لَلذَّقَانِ (١٠٧)﴾ [الإسراء]، ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا (٧)﴾ [الإسراء].

السَّابِعُ: مرادفةُ (في)، نحو ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ (٤٧)﴾ [الأنبياء].

الثَّامِنُ: مرادفةُ (من)، نحو قولٍ جرير^(٢):

[٤١٣] وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ

التَّاسِعُ: مرادفةُ (عن) نحو ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا

إِلَيْهِ (١١)﴾ [الأحقاف]، قاله ابنُ الحاجب^(٣)، وقيل: هي للتَّعْلِيلِ^(٤) / ١٠٢ / وقيل: غيرُ ذلك^(٥).

العاشرُ: موافقةُ (عند)، نحو: كتبتُهُ لخمسةِ خلونَ.

الحادي عَشَرَ: موافقةُ (بعد)، نحو ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ (٧٨)﴾ [الإسراء].

الثَّانِي عَشَرَ: التَّبْلِيغُ، وهي الجارَةُ لاسمِ السَّامِعِ لقولٍ أو ما في معناه، نحو: قلتُ له، وأذنتُ له، وفسرتُ له.

الثَّالِثُ عَشَرَ: العاقبةُ والمآلُ، كقول^(٦):

[٤١٤] فَلِلْمَوْتِ تَغْذُو الْوَالِدَاتُ سِخَالَهَا كَمَا لِخَرَابِ الدُّورِ تُبْنِي الْمَسَاكِينُ

(١) - صدرُ بيتٍ من الطَّوِيلِ عجزُهُ: فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحْلِهَا الْمُتَحَمِّلِ،

وهو لامرئٍ القيسِ في: ديوانه: ١١، وشرح التَّصْرِيحِ: ٧٠١/٢، وشرح شواهد المغني: ٥٥٨/٢.

والشَّاهِدُ فيه: ورودُ اللامِ في (لِلْعَذَارَى) لِلتَّعْلِيلِ.

(٢) - عجزُ بيتٍ من الطَّوِيلِ صدرُهُ: لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفَكَ رَاغِمٌ،

وهو له في: ديوانه: ١٤٣، وشرح التَّسْهِيلِ: ١٤٨/٣، والتَّذْيِيلِ والتَّكْمِيلِ: ١٧٦/١١، والجنى الدَّانِي: ١٥٢،

وشرح شواهد المغني: ٣٧٧/١، وخزانة الأدب: ٤٨٠/٩.

والشَّاهِدُ فيه: ورودُ اللامِ في (لَكُمْ) مرادفةً لـ(من).

(٣) - ينظر: شرح المقدِّمة الكافية: ٩٤٧/٣.

(٤) - ينظر: شرح التَّسْهِيلِ: ١٤٥/٣.

(٥) - وقيل: لأمِّ التَّبْلِيغِ، ينظر: مغني اللبيب: ١٧٦/٣.

(٦) - مرَّ تخريجُ البيتِ.

وَقَدْ مَرَّ فِي نَوَاصِبِ الْمَضَارِعِ أَنَّ الْبَصَرَيْنِ أَنْكَرُوها وَرَدَّوها لِلتَّلْعِيلِ.

الرَّابِعَ عَشَرَ: الْقِسْمُ وَالتَّعَجُّبُ مَعًا، وَيَخْتَصُّ بِاسْمِ اللَّهِ تَعَالَى، قَالَ^(١):

[٤١٥] اللَّهُ يَبْقَى^(٢) عَلَى الْإِيَّامِ ذُو حَيْدٍ

الخامسَ عَشَرَ: التَّعَجُّبُ فَقَطْ، وَيُسْتَعْمَلُ فِي الدِّاءِ كَقَوْلِهِمْ: يَا لَمَاءِ وَالْعَشْبِ، إِذَا تَعَجَّبُوا مِنْ كَثَرَتِهِمَا، وَفِي غَيْرِهِ كَقَوْلِهِمْ: اللَّهُ دُرُّهُ فَارِسًا، وَلِلَّهِ أَنْتَ.

السادسَ عَشَرَ: التَّوَكُّيدُ، وَهِيَ الرَّاثِدَةُ، وَهِيَ أَنْوَاعٌ مِنْهَا: الْمَعْتَرِضَةُ بَيْنَ الْفِعْلِ الْمَتَعَدِّيِّ وَمَفْعُولِهِ كَقَوْلِهِ^(٣):

[٤١٦] وَمَنْ يَكْ^(٤) ذَا عَظَمٍ صَلِيبٍ رَجَا بِهِ لِيَكْسَرَ عَظَمَ الدَّهْرِ فَالدَّهْرُ كَاسِرُهُ

ومنها: الْمُسَمَّاءُ بِالْمُقَحَّمَةِ، وَهِيَ الْمَعْتَرِضَةُ بَيْنَ الْمُتَضَايِقِينَ كَقَوْلِهِمْ^(٥):

[٤١٧] يَا بُؤْسَ الْحَرْبِ ...

وَالْأَصْلُ: يَا بُؤْسَ الْحَرْبِ، تَقْوِيَّةٌ لِلِاخْتِصَاصِ^(٦).

ومنها: الْمُسَمَّاءُ^(٧) بِالْمُقَوَّيَّةِ، وَهِيَ الْمَزِيدَةُ لِنَقْوِيَّةِ عَامِلٍ ضَعِيفٍ، إِمَّا بِتَأْخُرِهِ نَحْوُ ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ (٤٣)﴾ [يوسف]^(٨)، أَوْ بِكَوْنِهِ فَرَعًا فِي الْعَمَلِ نَحْوُ ﴿فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ (١٦)﴾ [البروج]، وَنَحْوُ: ضَرْبِي لَزِيدٍ حَسَنٌ، وَأَنَا ضَارِبٌ لَزِيدٍ، وَقَدْ اجْتَمَعَا فِي نَحْوِ ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ (٧٨)﴾ [الأنبياء]^(٩).

(١) - صدرَ بيتٍ من البسيط عَجْزُهُ: بِمَشْمَخٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسْ،

وهو لأُمَيَّةُ بْنُ أَبِي عَائِذٍ فِي: كِتَابِ سَيَبُويهِ: ٤٩٧/٣، وَالْأَصُولُ فِي النَّحْوِ: ٤٣٠/١، وَلَعَبِدِ مَنْاةِ الْهَذَلِيِّ فِي: الْمَفْصَلِ: ٣٦٠، وَلَأَبِي ذُوَيْبِ الْهَذَلِيِّ فِي: شَرْحِ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ: ٥٤٤.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: وَرُودُ اللَّامِ لِلْقِسْمِ وَالتَّعَجُّبِ مُتَّصِلَةً بِاسْمِهِ تَعَالَى.

(٢) - قاله لا يَبْقَى، وَهُوَ تَحْرِيفٌ يَذْهَبُ بِالشَّاهِدِ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ مَصَادِرِ الْبَيْتِ.

(٣) - مِنْ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِنُصِيبٍ فِي: شَرْحِ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٥٧٩/٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: دُخُولُ اللَّامِ عَلَى مَفْعُولٍ (رَجَا)، فَالْقِيَاسُ: رَجَا بِهِ أَنْ يَكْسَرَ عَوْدَ الدَّهْرِ.

(٤) - بِكَ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٥) - بَعْضُ بَيْتٍ مِنْ مَجْزُوءِ الْكَامِلِ تَمَامُهُ: الَّتِي وَصَّعَتْ أَرَاهُطَ فَاسْتَرَاخُوا،

وهو لِسَعْدِ بْنِ مَالِكٍ فِي: كِتَابِ سَيَبُويهِ: ٢٠٧/٢، وَإِيضَاحُ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ: ٢٨٢/١، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٥٨٢، ٦٥٧/٢، خَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٤٦٧/١، ٤٧٣.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إِقْحَامُ لَامٍ بَيْنَ الْمُتَضَايِقِينَ.

(٦) - يَنْظُرُ: مَغْنِي اللَّيْبِ: ١٨٧/٣.

(٧) - الْمَسْمَا، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٨) - يَنْظُرُ: التَّنْبِيهِ عَلَى شَرْحِ مَشْكَلاتِ الْحَمَاسَةِ: ١٨٠، وَرِصْفِ الْمَبَانِي: ٣٢٠، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٩/٧.

(٩) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ: ٨٠٣/٢، وَالْجَنَى الدَّانِي: ١٠٦، وَمَغْنِي اللَّيْبِ: ١٩٠/٣-١٩٣.

السَّابِعَ عَشَرَ: التَّبْيِينُ، وهي ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يُبَيِّنُ المفعولَ من الفاعلِ، وهذه تتعلَّقُ بمذكورٍ، وضابطُها أَنْ تَقَعَ بَعْدَ فَعَلٍ تَعَجُّبٍ، أو اسمِ تَفْضِيلٍ مُفْهِمًا حَبًّا أو بُغْضًا نَقُولُ: ما أَحَبَّنِي، وما أَبْغَضَنِي، فَإِنْ قُلْتَ: لِفُلَانٍ، فَأَنْتَ فاعِلُ الحَبِّ والبغْضِ وهو مفعولُهُما، وإنَّ قُلْتَ: إلى فلانٍ، فالأمرُ بالعكس^(١).

الثَّاني والثَّالثُ: ما يُبَيِّنُ مفعوليَّةً غيرَ ملتبسةٍ بفاعليَّةٍ، وما يُبَيِّنُ فاعليَّةً غيرَ ملتبسةٍ بمفعوليَّةٍ ومصحوبٌ كلٌّ منهما إمَّا غيرُ معلومٍ ممَّا قبلُها أو معلومٌ ولكنَّ استؤْنَفَ بيأنُهُ تقويَّةٌ للبيانِ وتوكيدٌ لَهُ، واللامُ في ذلكَ متعلِّقٌ بمحذوفٍ. مثالُ المبيِّنَةِ للمفعوليَّةِ: سَقِيَا لِرَيْدٍ وَجَدَعًا لَهُ، والمبيِّنَةِ للفاعلِ: تَبَّا لِرَيْدٍ، وَسُحْقًا لَهُ، فَإِنَّهُمَا بِمعْنَى: خَسَرَ وَهَلَكَ^(٢).

سَابِعُهَا: البَاءُ، ولها ثلاثة عَشَرَ معْنَى:

أحدها: الإِلصاقُ، قيل^(٣): وهو معْنَى لا يَفارُقُها^(٤)؛ فلهذا اقتصرَ عليه سيبويه^(٥)، وهو تَعَلُّقُ أَحَدِ المَعْنِيَيْنِ بِالآخرِ [تَعَلُّقًا] حَقِيقِيًّا نَحْوُ: أَمْسَكْتُ بِالْحَبْلِ، أو مجازيًّا نَحْوُ: مررتُ بِرَيْدٍ، أي: أَلصَقْتُ مُروري بِمكانٍ يَقْرُبُ مِنْهُ^(٦).

الثَّاني: التَّعْدِيَّةُ، وهي تَغْيِيرُ معْنَى الفَعْلِ وجعلُهُ متضمِّنًا لِمَعْنَى التَّصْيِيرِ كما في الهمزةِ والتَّضْعِيفِ، وهذا المعْنَى ممَّا انفردَتْ عن سائرِ حروفِ الجَرِّ [به]، وتُطْلَقُ التَّعْدِيَّةُ على معْنَى آخرٍ وهو إِيصالُ معْنَى الفَعْلِ إلى معمولِهِ بواسطةِ حرفِ الجَرِّ، وهو بهذا المعْنَى متحقِّقَةٌ في جميعِ مواردِ حروفِ الجَرِّ^(٧).

الثَّالثُ: الاستعانةُ، وهي الدَّاخِلَةُ على آلةِ الفَعْلِ حَقِيقَةً نَحْوُ: كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ، أو مجازًا نَحْوُ: بتوفيقِ اللَّهِ حَجَجْتُ^(٨)، قيل: ومنهُ بَاءُ البِسْمَلَةِ^(٩)؛ لِأَنَّ الفَعْلَ لا يَتَأَتَّى على الوَجْهِ الأكْمَلِ إِلَّا بِهَا^(١٠).

الرَّابِعُ: السَّبَبِيَّةُ، نَحْوُ ﴿إِنكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلِ (٥٤)﴾ [البقرة]، ومنهُ ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا

(١) - ينظر: شرح الكافية الشافية: ١١٤٤/٢، ومغني اللبيب: ٢٠٦/٣.

(٢) - ينظر: مغني اللبيب: ٢٠٦/٣-٢١٠.

(٣) - قبل، وهو تصحيْفٌ، والصَّوَابُ ما أثْبَتُهُ.

(٤) - نسب أبو حيان هذا القول إلى أصحابه، والمراد بهم الأندلسيون. ينظر: التذيل والتكميل: ١١٠/١١.

(٥) - ينظر: كتاب سيبويه: ٢١٧/٤.

(٦) - ينظر: رصف المباني: ٢٢١-٢٢٢، ومغني اللبيب: ١١٧/٢-١١٨، وشرح التصريح: ٦٤٧/١.

(٧) - ينظر: الحقائق النَّدِيَّة: ٥٩٥/١.

(٨) - تمثِيلُهُ بهذا المثالِ، أي: بتوفيقِ اللَّهِ حَجَجْتُ، غيرُ دقيقٍ هنا، فالأولى أَنْ تكونَ هذه الباءُ سَبَبِيَّةً كما نَبَّهَ عليه أبو حيانَ أَخْذاً على ابنِ مالِكٍ إدراجَ بَاءِ الاستعانةِ في السَّبَبِيَّةِ. ينظر: شرح التَّسْهِيلِ: ١٤٩/٣-١٥٠، والتَّذْيِيلِ والتَّكْمِيلِ: ١٩٢/١١-١٩٣.

(٩) - القائلُ المرادِي. ينظر: الجنى الدَّانِي: ٣٨.

(١٠) - ينظر: مغني اللبيب: ١٢٦/٢.

عِبَادُ اللَّهِ (٦) ﴿[الإنسان]؛ لَأَنَّ الْعَيْنَ فِي اللِّطَافَةِ بَحِيثٌ تَدْعُو النَّظَرَ إِلَى أَنْ يَشْرِبَ مِنْهَا^(١).

الخامس: المصاحبة، نحو: اشْتَرَى الدَّارَ بِآلاتِهَا.

السادس: الظرفية، نحو ﴿نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ (٣٤)﴾ [القمر]، ﴿نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَذْرِ (١٢٣)﴾ [آل عمران].
السابع: البدل، كقول الحماسي^(٢):

[٤١٨] فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكَبُوا شَنُّوا الْإِغَارَةَ فَرَسَانًا وَرُكْبَانًا

أي: بدلهم.

الثامن: المقابلة، وهي الداخلة على الأعراض والأثمان نحو: كافأت الإحسان بضِعْفٍ، واشتريت الفرس بالْفِ.

التاسع: المجاوزة، نحو ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ (١)﴾ [المعارج].

العاشر^(٣): الاستعلاء، نحو ﴿مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَقْنَطَارٍ (٧٥)﴾ [آل عمران]، بدليل ﴿هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ (٦٤)﴾ [يوسف] الآية / ١٠٣.

الحادي عشر: التبعية، كقوله^(٤):

[٤١٩] شَرِبَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ

الثاني عشر: القسم، وهي أصل حروفه؛ ولذلك خُصَّتْ بجواز ذكر الفعل معها، ودخولها على المضمر^(٥)، واستعمالها في القسم الاستعطافي، وهو المؤكّد لجملة طلبية نحو: بالله هل قام زيد^(٦).

الثالث عشر: التوكيد، وهي الزائدة، وزيادتها في ستة مواضع على ما في (المغني)، أحدها: الفاعل، وزيادتها فيه: واجبة، وغالبة، وضرورة، فالواجبة نحو: أحسن بزيد، على قول الجمهور^(٧)، وسيأتي ما ما فيه في باب التعجب إن شاء الله تعالى.

(١) - ما ذكره المفسرون والنحويون أنّ معنى ﴿يَشْرِبُ بِهَا﴾: يشربها، فالباء زائدة، أو يشرب منها، فتكون الباء بمعنى التبعية. ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢١٥/٣، ومشكل إعراب القرآن: ٨٠٧/٢، والتبيان في إعراب القرآن: ١٢٥٨/٢.

(٢) - من البسيط، وهو لقريط بن أنيف في: والمقاصد النحوية: ١٠٥٨/٣، وشرح شواهد المغني: ٦٩/١، وخزانة الأديب: ٢٥٣/٦.

والشاهد فيه: إفادة الباء البدل، والمعنى: ليت لي بدلهم.

(٣) - العاشر، وهو تحريف، والصواب ما أثبتّه.

(٤) - مرّ تخريج البيت، والشاهد فيه: ورود الباء للتبعية، والمعنى: شرب من ماء البحر.

(٥) - نحو: بك لأفعلن.

(٦) - ينظر: الجني الداني: ٤٥، ومغني اللبيب: ١٤٥/٢.

(٧) - فالأصل عندهم: أحسن زيد، ثم غيّرت صيغة الخبر إلى الطلب، وزيدت الباء إصلاحاً للفظ. ينظر: مغني اللبيب: ١٤٧/٢.

والغالبية في فاعل (كَفَى) نحو ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا (٤٣)﴾ [الرعد]، وعن الرَّجَّاحِ أَنَّهَا دَخَلَتْ هَذَا لَتَضْمِينِ (كَفَى) مَعْنَى (اِكْتَفَى) ^(١) أَي: فَهِيَ لِلتَّعْدِيَةِ، قَالَ فِي (الْمَغْنِيِّ): وَهُوَ مِنَ الْحَسَنِ بِمَكَانٍ، وَيَصَحُّهُ قَوْلُهُمْ: اتَّقَى اللَّهُ أَمْرًا فَعَلَ ^(٢) خَيْرًا يُتَنَبَّ عَلَيْهِ، أَي: لِيَتَّقِ وَلِيَفْعَلَ، بِدَلِيلِ جَزْمِ (يُتَنَبَّ)، وَيُوجِبُهُ قَوْلُهُمْ: كَفَى بِهِدٍ، بَتَرَكِ النَّاءِ، فَإِنْ احْتُجَّ بِالْفَاعِلِ فَهُوَ مُجَوِّزٌ لَا مُوجِبٌ بِدَلِيلِ ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ﴾ (٥٩) [الأنعام]، ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثَمَرَاتٍ (٤٧)﴾ [فَصِلَتْ] ^(٣)، انْتَهَى. وَالضَّرُورَةُ كَقَوْلِهِ ^(٤):

[٤٢٠] مَهْمَا لِي اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِيَهْ أَوْدَى بِنَعْلِي وَسِرْبَالِيَهْ
وَالصَّحِيحُ مَا قَالَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ: إِنَّ الْبَاءَ مَعْدِيَّةٌ كَمَا تَقُولُ: ذَهَبَ بِنَعْلِي ^(٥)، وَالْفَاعِلُ حِينَئِذٍ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى اسْمِ فَاعِلٍ مُتَصِدِّ مِنَ الْفِعْلِ، وَالتَّقْدِيرُ: أَوْدَى هُوَ، أَي: مَوَدَّ، أَي: ذَهَبَ ذَاهِبٌ ^(٦).
ثَانِيهَا: الْمَفْعُولُ، نَحْوُ ﴿وَلَا تُلْفُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ (١٩٥)﴾ [البقرة]، ﴿وَهَزَيَ إِلَيْكَ بِجِدْعِ النَّخْلَةِ (٢٥)﴾ [مريم].

الثَّالِثُ: الْمَبْتَدَأُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: بِحَسْبِكَ دَرَهْمٌ، وَخَرَجْتُ فَإِذَا بَزِيدٌ.
الرَّابِعُ: الْخَبَرُ، قَالَ الْمَصْنُفُ فِي (تَذَكُّرَتِهِ) ^(٧): زِيَادَةُ الْبَاءِ فِي الْخَبَرِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: كَثِيرٌ، وَقَلِيلٌ، وَأَقْلٌ، فَالْكَثِيرُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: وَذَلِكَ بَعْدَ (لَيْسَ) وَ(مَا) نَحْوُ ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ (٣٦)﴾ [الزمر]، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ (١٣٢)﴾ [الأنعام]، وَبَعْدَ (أَوَلَمْ يَرَوْا) نَحْوُ ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزِ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ (٣٣)﴾ [الأحقاف]؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى: أَوْ لَيْسَ اللَّهُ بِقَادِرٍ، فَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى فِي الْمَعْنَى.
وَالْقَلِيلُ فِي ثَلَاثَةٍ أَيْضًا: بَعْدَ (كَانَ) وَأَخَوَاتِهَا مَنْفِيَّةً، كَقَوْلِهِ ^(٨):

-
- (١) - يَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ: ٥٧/٢، ٧٤، ١٣٤، وَ ٣٩٤/٣.
(٢) - وَفَعَلَ، وَالْوَاوُ زِيَادَةٌ مِنَ النَّاسِخِ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.
(٣) - مَغْنِي اللَّيْبِ: ١٤٨/٢-١٤٩.
(٤) - مِنَ السَّرِيعِ، وَهُوَ لَعَمْرُؤُا بَنٍ مَلْقُطٍ فِي: النُّوَادِرِ فِي اللُّغَةِ: ٢٦٧، وَضُرَائِرُ الشُّعْرِ: ٦٣، وَالْمَقَاصِدُ النُّحْوِيَّةُ: ٩٠/٢، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٣٣٠/١، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٢١/٩.
وَالشَّاهِدُ فِيهِ: زِيَادَةُ الْبَاءِ فِي (بِنَعْلِي) ضَرُورَةً.
(٥) - يَنْظُرُ: أُمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ: ٦٥٨/٢.
(٦) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْأَبْيَاتِ الْمَشْكَلَةِ الْإِعْرَابِ: ٤٨١، وَمَغْنِي اللَّيْبِ: ١٦٠/٢.
(٧) - التَّذَكُّرُ فِي النَّحْوِ لِابْنِ هِشَامٍ، وَهُوَ شَرْحٌ لِكِتَابِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ، لَمْ يَصِلْ إِلَيْنَا، أَكْثَرَ السِّيَاطِي النَّقْلَ عَنْهُ فِي (الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ)، وَذَكَرَهُ لَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ مُتَرَجِمِيهِ. يَنْظُرُ: الدَّرَرُ الْكَامِنَةُ: ٩٤/٣، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ: ٦٩/٢.
(٨) - مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلشَّنْفَرِيِّ فِي: دِيَوَانِهِ: ٥٩، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ٤٢٤/١، وَتَخْلِيصُ الشَّوَاهِدِ: ٢٨٥، وَالْمَقَاصِدُ النُّحْوِيَّةُ: ١٥٤٥/٤، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٨٩٩/٢، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٣٤٠/٣.
وَالشَّاهِدُ فِيهِ: زِيَادَةُ الْبَاءِ فِي خَبَرِ (كَانَ) الْمَنْفِيَّةِ بِ(لَمْ).

[٤٢١] وَإِنْ مَدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ وَبَعْدَ (ظَنْ) وَأَخَوَاتِهَا مَنْفِيَّةٌ، كَقَوْلِهِ^(١):

[٤٢٢] فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي بِقَعْدٍ

وَبَعْدَ (لَا) الْعَامِلَةِ عَمَلِ (لَيْسَ)، كَقَوْلِهِ^(٢):

[٤٢٣] فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ^(٣) بِنِ قَارِبِ

وَالْأَقْلُ فِي ثَلَاثَةٍ أَيْضًا بَعْدَ (إِنْ)، وَ(لَكِنْ)، وَ(هَلْ)، فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِهِ^(٤):

[٤٢٤] فَإِنَّكَ مِمَّا أَحَدَثْتُ بِالْمُجَرَّبِ

وَالثَّانِي كَقَوْلِهِ^(٥):

[٤٢٥] وَلَكِنْ أَجْرًا لَوْ عَلِمْتَ بِهِيْنِ

وَالثَّالِثُ كَقَوْلِهِ^(٦):

[٤٢٦] أَلَا هَلْ أَحُو عَيْشٍ لَدَيْهِ بِدَائِمِ

(١) - عَجَزُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ صَدْرُهُ: دَعَانِي أَخِي وَالْخَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ،

وهو لدريد بن الصِّمَّة في ديوانه: ٦٢، وتخليص الشواهد: ٢٨٦، والمقاصد النحويَّة: ٦٥٤/٢، وشرح النصريح: ٢٧٣/١، وخزانة الأدب: ٢٧٩/١١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: زِيَادَةُ الْبَاءِ فِي خَبَرِ (وَجَدَ) الْمَنْفِيَّةِ بِ(لَمْ).

(٢) - مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِسَوَادِ بْنِ قَارِبٍ فِي: شرح التسهيل: ٢٥٨/٣، والتذليل والتكميل: ٢٨٢/٤، والجنى الداني: ٥٤، والمقاصد النحويَّة: ٦٥٠/٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: زِيَادَةُ الْبَاءِ بَعْدَ (لَا) الْعَامِلَةِ عَمَلِ (لَيْسَ).

(٣) - سَعَادٌ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٤) - عَجَزُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ صَدْرُهُ: فَإِنْ تَنَأَّ عَنْهَا حَقْبَةً لَا تُثْلِقُهَا،

وهو لامرئ القيس في: ديوانه: ٤٢، وشرح التسهيل: ٣٨٥/١، وتخليص الشواهد: ٢٨٦، والمقاصد النحويَّة: ٦٥٧/٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: زِيَادَةُ الْبَاءِ فِي خَبَرِ (إِنْ).

(٥) - صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ عَجْزُهُ: وَهَلْ يُنْكَرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ،

وهو بلا نسبة في: سر صناعة الإعراب: ١٥٢/١، وشرح المفصل: ٢٥٤/٨، وشرح التسهيل: ٢٨٥/١، والمقاصد النحويَّة: ٦٦٠/٢، وخزانة الأدب: ٥٢٣/٩.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: زِيَادَةُ الْبَاءِ فِي خَبَرِ (لَكِنْ).

(٦) - عَجَزُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ صَدْرُهُ: يَقُولُ إِذَا أَقْلَوَى عَلَيْهَا وَأَقْرَدَتْ،

وهو للفرزدق في: ديوانه: ٨٦٣، والأزهية: ٢١٠، وتخليص الشواهد: ٢٨٦، والمقاصد النحويَّة: ٦٦١/٢، وشرح النصريح: ٢٧٤/١، وشرح شواهد المغني: ٧٧٢/٢، وخزانة الأدب: ١٤٢/٤.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: زِيَادَةُ الْبَاءِ فِي الْخَبَرِ بَعْدَ (هَلْ).

مُسْلِمِينَ (٢) [الحجر]، وقول الشاعر^(١):

[٤٢٨] رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتُ

وإنَّما اختصَّت بالظاهر؛ لاختصاصِها بالنكرة، وستعرف وجهه.

ولها صدرُ الكلام؛ لأنَّها وضعتُ للإنشاءِ مثل (كم)، وكلُّ ما هو كذلك موضعُ الصدر؛ ولأنَّها للتقليلِ الذي هو بمنزلةِ النفي^(٢)، قال الدماميني: واستشكل أبو حيَّان^(٣) وجوب التصديرِ بوقوعِها / ١٠٣ / خبراً ل(إن) في قوله^(٤):

[٤٢٩] أَمَاوِيَّ إِنِّي رَبُّ وَاحِدٍ أُمِّهِ أَجَرْتُ^(٥) فَلَا قَتْلَ عَلَيْهِ وَلَا أَسْرَ

وهذا كما تراه غلطٌ ظاهرٌ، فإنَّ ما في البيت لا يُنافي الصِّدْقَ بدليل: إنَّ زيِّداً ما قام، وزيدٌ لأبوه قائمٌ، وقد تابعه المرادي في (شرح التسهيل)^(٦) على هذا الغلط^(٧).

ولا يُخفَضُ بـ(رَبِّ) إِلَّا نَكْرَةً لفظاً ومعنى، أو معنى فقط نحو: رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ؛ لأنَّها عِلْمُ القِلَّةِ، وإنَّما يُحْتَاجُ للعلامةِ في المحتملِ القِلَّةِ والكثرةِ حتَّى يصيرَ بالعلامةِ نصّاً في أحدِ المحتمَلَيْنِ، والمعرفةِ إمَّا دالَّةً على القِلَّةِ فقط كالمفردِ المعرفةِ، أو الكثرةِ فقط كالمجموعِ، وأمَّا النكرةُ فهي القِلَّةُ والكثرةُ معاً نحو: جاءني رجلٌ، أي: واحدٌ، وما جاءني رجلٌ، أي: هذا الجنس^(٨).

ويغلبُ وصفٌ مخفوضٌ ولا يلزمُ خلافاً لكثيرٍ من النُّحاةِ^(٩)، وحجَّتُهُمْ أَنَّ عاملَها يُحذفُ غالباً؛

(١) - من المديد، وهو لجذيمة الأبرش في: كتاب سيبويه: ٥١٨/٣، والمقاصد النحوية: ١٢٧٣/٣، وشرح شواهد شواهد المغني: ٣٩٣، وخزانة الأدب: ٤٠٤/١١، ولعمرو بن هند في: المفصل: ٣٣٩.

والشاهد فيه: دلالة (ربِّما) على التَّكثِيرِ.

(٢) - ينظر: الأصول في النحو: ٤١٦/١، وأسرار العربية: ١٩٥، واللباب للعكبري: ٣٦٧/١، وشرح المقيدة الكافية: ٩٤٩/٣، وقواعد المطارحة: ١٨٧.

(٣) - ينظر: التذيل والتكميل: ٢٨٨/١١.

(٤) - من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه: ٢١٢، وخزانة الأدب: ٢١٢/٤.

والشاهد فيه: استدلال أبي حيَّان على عدم اشتراطِ تصدُرِ (رَبِّ) بوقوعِها بعدَ (إن) في هذا البيت، وردُّ الدماميني بتأخُّرِ (ما) واللام في (لأبوة) في المثالين مع أنَّ لهما الصدارة.

(٥) - قتلت، وهو تحريفٌ لا يستقيمُ معه المعنى، والصواب ما أثبتُّه من الديوان.

(٦) - ينظر: شرح التسهيل له: ٧٢٠-٧٢١.

(٧) - ينظر: شرح الدماميني: ٤٩٨/١، ولم يصرح باسم المرادي بل قال: ((بعضُ شراح التسهيل)).

(٨) - ينظر: شرح الرضي: ٣٩/٦.

(٩) - نُسب القولُ بلزومِ وصفِ مجرورها إلى المبرد، وهو مذهبُ ابن السَّراجِ والفارسيِّ والعبديِّ وأكثر المتأخِّرين. المتأخِّرين. ينظر: الأصول في النحو: ٤١٨/١، والإيضاح: ٢٠١، وأسرار العربية: ١٩٥، والبديع: ٢٤٩/١، والغرة المخفية: ١٨٨/١، وشرح المقيدة الجزولية الكبير: ٨٢٣-٨٢٥، والكافي في شرح الهادي: ١٠٤٣/٢، والتسهيل: ١٤٨، وشرح الرضي: ٣٩/٦-٤٠، وشرح ابن الناطم: ٢٥٩، والموشح: ٦٩٤/٢.

فجعل التزام الوصف كالعوض^(١)، وما اخترناه هو ظاهر نص سيويه^(٢)، وعليه الأخفش، والفراء، والزجاج، وابن طاهر^(٣)، وابن عصفور^(٤)، وغيرهم^(٥)، لنا أن ما فيها من معنى القلة مغل عن الوصف؛ إذ لا فائدة فيه سوى تقليل الأفراد، وهي بهذا المعنى كافلة لذلك، وأما حيث يراد بها التكثر فالوصف مناف ضرورة تنافي التقليل والتكثر.

ويغلب حذف متعلقها ومضيئه^(٦)، ومن غير الغالب وقوعه مستقبلاً في قول جحدر^(٧):

[٤٣٠] فَإِنْ أَهْلِكَ قُرْبَ قَتَى سَيْبِكِي عَلِيٌّ مُهَذَّبٍ رَخْصِ النَّبَانِ

ووقوعه حالاً كقولك: رَبُّ امْرِئٍ فِي وَقْتِنَا مُسْتَرِيحٌ^(٨).

وقد تحذف هي فيجب بقاء عملها وذلك بعد الفاء كثيراً كقوله^(٩):

[٤٣١] فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعِ

(١) - وهو تعليل العبدى، نقله عنه أبو حيان. ينظر: التذييل والتكميل: ٢٨٨/١١.

(٢) - ينظر: كتاب سيويه: ٥٦-٥٧.

(٣) - محمد بن أحمد بن طاهر، أبو بكر الأنصاري الأشبيلي المعروف بالخدب، أخذ العربية عن ابن الرماك، وأخذ عنه أبو ذر الخشنى وابن خروف، درس في بلاد مختلفة، من مؤلفاته: طُرر على كتاب سيويه، وتعليق على الإيضاح، توفي سنة (٥٨٠هـ). ينظر: إشارة التبيين: ٢٩٥، والوافي بالوفيات: ٨١/٢، والبلغة: ٢٥٣.

(٤) - تنظر نسبة هذا الرأي لهؤلاء الأعلام في: شرح الجمل لابن عصفور: ٥٠٣/١، والمقرب: ١٩٩/١، وارتشاف الضرب: ١٧٤١/٤، والجنى الداني: ٤٥٠.

(٥) - ينظر: شرح السهيل: ١٨٢-١٨٣، والتذييل والتكميل: ٢٩٠-٢٩١، والجنى الداني: ٤٥١، ومجيب النّدا: ٢٤١/٢.

(٦) - اختلف في زمان متعلق (رب)، فهو فعل ماضٍ معنى، ووقيل: يجوز أن يكون دالاً على الحال، وذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز أن يكون دالاً على الاستقبال واختاره ابن مالك. ينظر: الأصول في النحو: ٤١٩-٤٢٠، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٠٦/١، وشرح السهيل: ١٧٣/٣، والتذييل والتكميل: ٢٩٣/١١.

(٧) - من الوافر، وهو لجحدر بن مالك في: شرح السهيل: ١٧٩/٣، والتذييل والتكميل: ٢٩٣/١١، وشرح شواهد شواهد المغني: ٤٠٧/١، وخزانة الأدب: ٢٠٩/١١.

والشاهد فيه: وقوع متعلق (رب) مستقبلاً.

وجحدر هذا هو جحدر بن مالك الحنفي، شاعر أموي فاتك، سجنه الحجاج؛ لقطعه للطريق والفحش على أهل هجر واليمامة، وجوع أسداً وأرسله عليه وأعطى جحدرًا سيفاً فقتله جحدر، فأجازة الحجاج وأدناه. ينظر: أمالي ابن الشجري: ٤٨٦/٢، والأعلام: ١١٣/٢.

(٨) - جواباً لمن قال لك: ما في وقتنا امرؤ مستريح. ينظر: شرح السهيل: ١٧٩/٣.

(٩) - صدر بيت من الطويل: فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحُولٍ،

وهو لامرئ القيس في: ديوانه: ١٢، وكتاب سيويه: ١٦٣/٢، والمقاصد النحوية: ١٢٦٦/٣، وشرح شواهد المغني: ٤٠٢/١، وخزانة الأدب: ٣٣٤/١.

والشاهد فيه: حذف (رب) وبقاء عملها بعد الفاء في (فمِثْلِكَ).

وبعدَ الواوِ كقولِهِ^(١):

[٤٣٢] وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ

وبعدَ (بَل) قليلاً كقولِهِ^(٢):

[٤٣٣] بَلْ مَهْمَهُ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمِهِ

ومَعَ النَّجْرِدِ أَقْلُ كقولِهِ^(٣):

[٤٣٤] رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ

وقد تَجَرَّ ضَمِيرَ الْغَيْبَةِ فِيلِزْمُ إِفْرَادُهُ، وتذكيرُهُ، وتفسيرُهُ بِتَمْيِيزٍ مُطَابِقٍ لِلْمَعْنَى نَحْوُ: رَبُّهُ رَجُلًا، وَرَبُّهُ رَجُلَيْنِ، وَرَبُّهُ رَجَالًا، وَرَبُّهُ امْرَأَةً، وَرَبُّهُ امْرَأَتَيْنِ، وَرَبُّهُ نِسَاءً، وَلَقَلَّةٌ ذَلِكَ وَشَذُوذُهُ لَمْ يَذْكُرْهُ الْمَصْنِفُ فَجَعَلَهَا مِمَّا يَجْرُ الظَّاهِرُ فَقَطْ، وَهَلْ هَذَا الضَّمِيرُ مَعْرِفَةً أَوْ نَكْرَةً؟ مَرَّ الْخِلَافُ فِيهِ فِي بَابِ الْمَضْمَرَاتِ^(٤).

الثَّانِي والثَّالِثُ: مِمَّا يَخْفَضُ الظَّاهِرُ فَقَطْ (مُذ) وَ(مُنْذُ) وَلَا يُخَفَضُ بِهِمَا إِلَّا الزَّمَانُ الْمَعْيُنُ غَيْرُ الْمُسْتَقْبَلِ مِنَ الْمَاضِي وَالْحَالِ، وَأَمَّا الْمُسْتَقْبَلُ فَلَا يُسْتَعْمَلَانِ فِيهِ اتِّفَاقًا، كَمَا قَالَ الرَّضِيُّ (جَلَلَعَنَهُ)^(٥)، وَمَعْنَاهُمَا ابْتِدَاءُ الْغَايَةِ إِنْ كَانَ الزَّمَانُ مَاضِيًا^(٦) كقولِهِ^(٧):

[٤٣٥] أَقْوَيْنَ مُذْ حَجَجَ وَمُذْ دَهَرَ

(١) - صدرُ بيتٍ من الطَّوِيلِ عَجْزُهُ: عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهَمُومِ لَيْتَلِي،

وهو لامرئ القيسِ في: ديوانِهِ: ١٨، وشرح عمدة الحافظ: ٢٧٢/١، والمقاصد النَّحْوِيَّة: ١٢٦٨/٣، وشرح شواهد المغني: ٥٧٤/٢، وخزانة الأدب: ٣٢٦/٢.

والشَّاهِدُ فِيهِ: حَذَفُ (رَبِّ) وَبَقَاءُ عَمَلِهَا بَعْدَ الْوَائِ فِي (وَلَيْلٍ).

(٢) - الرَّجْرُ لِرُؤْيَةِ فِي: ديوانِهِ: ١٦٦، وشرح شواهد الإيضاح: ٣٨٩، وخزانة الأدب: ٥٤٩/٧، وَلَهُ أَوْ لِلْعَجَّاجِ فِي: المقاصد النَّحْوِيَّة: ١٢٧٤/٣.

والشَّاهِدُ فِيهِ: حَذَفُ (رَبِّ) وَبَقَاءُ عَمَلِهَا بَعْدَ (بَل) فِي (بَلْ مَهْمِهِ).

(٣) - صدرُ بيتٍ من الخفيفِ عَجْزُهُ: كَدْتُ أَقْصِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ،

وهو لجميل بثينةَ في: ديوانِهِ: ١٨٩، ومغني اللبيب: ٢٤٦/٢، والمقاصد النَّحْوِيَّة: ١٢٦٩/٣، وشرح شواهد المغني: ٣٩٥/١، وخزانة الأدب: ٢٠/١٠.

والشَّاهِدُ فِيهِ: حَذَفُ (رَبِّ) وَبَقَاءُ عَمَلِهَا فِي (رَسَمِ).

(٤) - يَنْظُرُ: النَّصُّ الْمَحْقُوقُ:

(٥) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرَّضِيِّ: ١٥٢/٤.

(٦) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيُوبِيهِ: ٢٢٦/٤، وَالْمَقْتَضِبُ: ٣١/٣، وَالْغَرَّةُ فِي شَرْحِ اللَّعْمِ: ٦٣٦/٢، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ: ٢٠١، وَالْمَحْصُولُ: ٧٢٢/٢، وَالْجَنَى الدَّانِي: ٥٠٣.

(٧) - مَرَّ تَخْرِيجُ الْبَيْتِ.

وقوله^(١):

[٤٣٦] وَرَبِعَ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَرْمَانَ

أي: من حجج، ومن أزمان.

والظرفية إن كان حاضراً نحو: ما رأيته مُذْ أو منذُ يومنا، ومعنى (من) و(إلى) إن كان معدوداً نحو: ما رأيته مُذْ أو مُنْذُ ثلاثة أيام، أي: من ابتدائها إلى انتهائها^(٢).

الرابع: الكاف، ولها خمسة معانٍ:

أحدها: التشبيه، نحو: زيدٌ كالأسد.

ثانيها: التعليل، أثبتهُ قومٌ^(٣) ومثّلوه بقوله تعالى ﴿وَادْكُرْهُ كَمَا هَذَا كُمْ (١٩٨)﴾ [البقرة]، ونفاهُ الأكثرون وأجابوا بأنَّ في الآية وضعَ الخاصِّ موضعَ العامِّ؛ إذ الذِّكْرُ والهدايةُ يشتركان في أمرٍ وهو الإحسانُ، فهذا في الأصلِ بمنزلةِ ﴿وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ (٧٧)﴾ [القصص]^(٤).

ثالثها: الاستعلاء، ذكرهُ الأخفش والكوفيون^(٥)، قيل لبعضهم: كيف أصبحت؟ فقال: كخير^(٦)، وقيل: وقيل: في كُنْ كما أنت^(٧)، أنَّ المعنى: كُنْ كما أنت عليه، وفيه أعرابٌ ذكرها في حرفِ الكاف من (المغني)^(٨).

(١) - عجزُ بيتٍ من الطَّويلِ صدره: قَفَا نَبِكُ من ذِكرى حَبِيبٍ وعِرفانٍ،

وهو لامرئ القيسِ في: ديوانه: ٨٩، وشرح شواهد المغني: ٣٧٤/١، وشرح التصريح: ٦٥٧/١.

والشاهدُ فيه: دلالةُ (منذُ) على ابتداءِ الغايةِ في الزَّمانِ الماضي.

(٢) - ينظر: أوضح المسالك: ٤٧/٣.

(٣) - اثبتها قوم القوم، وهو تحريفٌ، فالصَّوابُ ما أثبتهُ.

ونقل ابنُ مالكٍ وأبو حَيَّانَ والمرادُ بهذا المعنى عن الأخفش. ينظر: شرح التسهيل: ١٧٣/٣، والتذييل والتكميل: ٢٧٠/٢، والجنى الداني: ٨٤.

(٤) - ينظر: مغني اللبيب: ٩/٣.

(٥) - تنظر نسبةُ هذا الرأْيِ للكوفيَّين والأخفش في: سرِّ صناعة الإعراب: ٣٢٦/١، والجنى الداني: ٨٤، ومغني ومغني اللبيب: ١١/٣.

(٦) - نُسِبت هذه الحكايةُ إلى الفراء، ونُسِبَ القولُ للعجاج ولرؤبة. ينظر: سرِّ صناعة الإعراب: ٣٢٥/١، والتذييل والتكميل: ٢٥٧/١١، والجنى الداني: ٨٦، وشرح التصريح: ٦٥٤/١.

(٧) - حكاها الأخفش. ينظر: سرِّ صناعة الإعراب: ٣٢٦/١.

(٨) - ذكر ابنُ هشامٍ فيه خمسةَ وجوهٍ: الأول: أنَّ (ما) موصولةٌ، و(أنت) مبتدأٌ حذفَ خبرُهُ. والثاني: أنَّها موصولةٌ، و(أنت) خبرٌ محذوفٌ المبتدأ والتقدير: كما هو أنت. الثالث: أنَّ (ما) زائدةٌ ملغاةٌ، والكافُ جارةٌ، و(أنت) أُنِيبَ منابِ ضميرِ الجرِّ. الرابع: أنَّ (ما) كافَّةٌ و(أنت) مبتدأٌ حذفَ خبرُهُ وتقديرُهُ: (عليه) أو (كائنٌ). والخامس: أنَّها كافَّةٌ و(أنت) فاعلٌ ل(كنث) التَّامَّةُ حذفَتْ (كان) فانفصلَ الضَّميرُ. ينظر: مغني اللبيب: ١٢/٣-١٥.

رابعهما: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى قَرَانِ الْفَعْلَيْنِ فِي الْوُجُودِ^(١)، وَذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَتْ بِـ(مَا) نَحْوُ: ادْخُلْ كَمَا تُسَلِّمُ، وَكَمَا قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو.

وخامسها: التَّوَكِيدُ، وَهِيَ الزَّائِدَةُ نَحْوُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (١١) [الشورى]، إِذْ لَوْلَا الْحُكْمُ بزيادةٍ أَحَدِ أَدَاتِي التَّشْبِيهِ لَصَارَ الْمَعْنَى: لَيْسَ شَيْءٌ مِثْلُ مِثْلِهِ فَيَلْزَمُ إِثْبَاتُ الْمِثْلِ لِلَّهِ تَعَالَى وَنَفْيُ الْمِثْلِيَّةِ عَنْ ذَلِكَ الْمِثْلِ، وَهُوَ مُحَالٌ^(٢)، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْحُكْمِ بِزيادةٍ (مِثْلٍ)؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ مَا هُوَ /و١٠٤/ عَلَى حَرْفٍ أُولَى وَلَا سِيَمًا إِذَا كَانَ مِنْ قِسْمِ الْحُرُوفِ؛ لِأَنَّهُ أُولَى بِالزِّيَادَةِ مِنَ الْاسْمِ بَلْ قِيلَ: إِنَّ زِيَادَةَ الْاسْمِ لَمْ تَثْبُتْ^(٣)، تَثْبُتْ^(٣)، فَكَانَتْ الْكَافُ هِيَ الزَّائِدَةُ، وَقِيلَ: الْكَافُ غَيْرُ زَائِدَةٍ بَلْ (مِثْلٍ) زَائِدَةٌ^(٤)، وَلَيْسَ شَيْءٌ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ فَانْظُرِ (الْمَغْنَى)^(٥).

الخامس: (حَتَّى) وَلَهَا ثَلَاثَةٌ^(٦) مَعَانٍ:

أَحَدُهَا: التَّعْلِيلُ.

ثَانِيهَا: مُرَادِفَةٌ (إِلَّا)، وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ النِّوَاصِبِ^(٧).

ثَالِثُهَا: انْتِهَاءُ الْغَايَةِ مَكَانِيَّةً، نَحْوُ: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ^(٨) حَتَّى رَأْسِهَا، أَوْ زَمَانِيَّةً، نَحْوُ ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ (٥) [القدر]، وَيَجِبُ فِي مَخْفُوضِهَا إِذَا كَانَ مَسْبُوقًا بِذِي أَجْزَاءٍ أَنْ يَكُونَ آخِرًا أَوْ مُتَّصِلًا بِآخِرٍ فَلَا يُقَالُ: سَهَرْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى نَصَفِهَا^(٩).

ثُمَّ إِنْ كَانَ مَا بَعْدَهَا اسْمًا غَيْرَ دَاخِلٍ فِيهَا قَبْلَهَا إِمَّا لَكُونِهِ غَيْرِ جُزْءٍ كَالْآيَةِ، أَوْ لَكُونِهِ جُزْءًا^(١٠) لَمْ يَقَعْ الْفِعْلُ عَلَيْهِ نَحْوُ: صَمْتُ حَتَّى يَوْمِ الْعِيدِ، فَالْجُرُّ بِهَا مُتَعَيِّنٌ، وَيَمْتَنِعُ الْعَطْفُ^(١١)، وَإِنْ كَانَ جُزْءًا مِمَّا قَبْلَهَا وَلَمْ يَتَعَدَّرْ دَخُولُهُ نَحْوُ: صَمْتُ الْأَيَّامِ حَتَّى يَوْمِ الثَّلَاثَاءِ، فَالْجُرُّ بِهَا جَائِزٌ وَيَجُوزُ الْعَطْفُ.

(١) - أَطْلَقَ ابْنُ هِشَامٍ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى (الْمُبَادَرَةَ) وَاسْتَعْرَبَهُ. يَنْظُرُ: مَغْنَى اللَّيْبِ: ١٨/٣.

(٢) - يَنْظُرُ: الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ: ١٩/٣.

(٣) - عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَالْقَائِلُ بِزيادةٍ (مِثْلٍ) تَابِعٌ لِرَأْيِ الْكُوفِيِّينَ بِجَوَازِ زِيَادَةِ الْاسْمِ. يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٥٩/١١.

(٤) - الْقَائِلُ بِزيادةٍ (مِثْلٍ) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ الطَّبْرِيُّ، يَنْظُرُ: تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ: ٥٠٨/٢١.

(٥) - يَنْظُرُ: مَغْنَى اللَّيْبِ: ٢٢-١٩/٣.

(٦) - ثَلَاثٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٧) - يَنْظُرُ: النَّصُّ الْمَحْقُوقُ:

(٨) - السَّمَكُ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ لِعَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَيْهَا مُفْرَدَةً مُؤَنَّثَةً.

(٩) - وَمَا كَانَ مُتَّصِلًا بِآخِرٍ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ (٥) [القدر].

(١٠) - جُزْءٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(١١) - يَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ: ١٣٧/١، وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ١٠٢٣/٢، وَالْمَحَرَّرُ فِي النَّحْوِ: ٩٢٣/٢، وَالْجَنَى الدَّانِي: ٥٥٠.

وَلَا يَرُدُّ عَلَى الْمَصْنُفِ جَرُّ الْكَافِ وَ(حَتَّى) الضَّمِيرَ نَحْوُ قَوْلِهِ^(١):

[٤٣٧] وَأَمَّ أَوْعَالَ كَهَا وَأَقْرَبًا^(٢)

وقوله^(٣):

[٤٣٨] أَتَتِ حَتَّاكَ تَقْصُدُ كُلَّ فَجٍّ

لأنَّه ضرورةٌ على الأصح^(٤).

السادس: الواو، وهي للقسَم، وَلَا تَتَعَلَّقُ إِلَّا بِمَحذُوفٍ^(٥) نَحْوُ ﴿وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ (٢)﴾ [يس].

السَّابِع: التَّاء، وهي للقسَم فلا يُجْرُ بها إِلَّا اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى نَحْوُ ﴿وَتَاللَّهِ لَا كِيدَ لَأَئْمَنَ كُمْ (٥٧)﴾ [الأنبياء]، وَحَايَةُ الْأَخْفَشِ: تَرَبَّ الكَعْبَةِ^(٦)، شاذَّةٌ، وَحَايَةُ ابْنِ خَالَوَيْهِ^(٧): تَالرَّحْمَنِ،

(١) - مِنْ الرَّجَزِ لِلْعَجَّاجِ فِي: ملحق ديوانه: ٢/٢٦٩، وكتاب سيبويه: ٢/٣٨٤، وضرائر الشعر: ٣٠٨، والمقاصد النحوية: ٣/، وخزانة الأدب: ١٠/١٩٥.

والشَّاهِدُ فِيهِ: جَرُّ الْكَافِ الضَّمِيرَ فِي (كَهَا) ضَرْوَةٌ.

(٢) - كَذَا: وَأَقْرَبًا، وَفِي مَصَادِرِ الْبَيْتِ: أَوْ أَقْرَبًا.

(٣) - صَدُرَ بَيْتٌ مِنَ الْوَافِرِ عَجْزُهُ: تُرْجَى مِنْكَ أَنَّهَا لَا تَخِيبُ،

وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي: مغني اللبيب: ٢/٢٦١، وشرح التصريح: ١/٦٣٤، وشرح شواهد المغني: ١/٣٧٠.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: جَرُّ (حَتَّى) الضَّمِيرَ فِي (حَتَّاكَ) ضَرْوَةٌ.

(٤) - قَوْلُهُ: عَلَى الْأَصَحِّ، إِشَارَةٌ إِلَى جَوَازِهِ مِنْ غَيْرِ ضَرْوَةٍ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ وَالْفَرَّاءِ وَالْمَبْرَدِ. يَنْظُرُ: شَرْحُ

المفصل: ٨/٣٣، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢/٢٨٥، وَالْجَنَى الدَّانِي: ٣/٥٤٣، وَمَغْنِي الْبَلْبَبِ: ٢/٢٦٠.

(٥) - تَقْدِيرُهُ: أَحْلَفُ، أَوْ أَقْسَمُ، وَذَهَبَ ابْنُ كَيْسَانَ إِلَى جَوَازِ ظَهْوَرِهِ. يَنْظُرُ: التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١١/٣٤٣، وَمَغْنِي

اللبيب: ٤/٣٨٥، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٢/٤٧٩.

(٦) - تَنْظُرُ حَايَةَ الْأَخْفَشِ فِي: المفصل: ٢٩٢، وَالبديع: ١/٢٧١، وَتَوْجِيهِ اللَّمَعِ: ٤٧٧، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ:

الشَّافِيَةِ: ٢/٧٩٢.

(٧) - الْحَسِينُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ خَالَوَيْهِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْهَمْدَانِيُّ النَّحْوِيُّ، إِمَامٌ فِي اللُّغَةِ، وَلَدَ فِي هَمْدَانَ وَانْتَقَلَ إِلَى بَغْدَادَ

بَغْدَادَ سَنَةَ (٣١٤هـ) لِلطَّلَبِ حَتَّى اشْتَهَرَ وَصَارَتْ رَحْلَةُ الطُّلَابِ إِلَيْهِ مِنَ الْآفَاقِ، ثُمَّ سَكَنَ حَلَبَ فِي إِمَارَةِ آلِ

حَمْدَانَ إِلَى آخِرِ عَمْرِهِ، مِنْ مَوْلاَتَيْهِ: الْجَمَلُ فِي النَّحْوِ، وَإِعْرَابُ ثَلَاثِينَ سُورَةَ، وَكُتَابُ لَيْسَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ،

وَالِاشْتِقَاقُ، ثَوَقِي سَنَةَ (٣٧٠هـ). يَنْظُرُ: تَارِيخُ الْعُلَمَاءِ النَّحْوِيِّينَ: ٢٢٧، وَنَزْهَةُ الْأَلْبَاءِ: ٢٣٠، وَإِنْبَاهُ الرِّوَاةِ:

١/٣٥٩.

وَتَحْيَاكَ^(١)، أَشَدُّ، وَلِزْمُهَا التَّعَجُّبُ^(٢)، قَالَ الرَّمَخَشَرِيُّ فِي الْآيَةِ: كَانَ إِبْرَاهِيمَ تَعَجَّبَ مِنْ تَسْهِيلِ الْكَيْدِ عَلَى يَدِهِ وَتَأْتِيهِ مَعَ عَتَوْ نَمْرُودَ وَقَهْرِهِ^(٣).

فائدَتَانِ:

الأولى: متى دَلَّتْ قَرِينَةٌ عَلَى دُخُولِ الْغَايَةِ فِي حُكْمٍ مَا قَبْلَهَا أَوْ عَلَى عَدَمِهِ عَمَلٌ بِهَا، وَإِلَّا فَأَقْوَالٌ: أَصْحُهَا الْحُكْمُ بِالْدُخُولِ مَعَ (حَتَّى) دُونَ (إِلَى) حَمَلًا عَلَى الْغَالِبِ؛ لِأَنَّ الْأَكْثَرَ مَعَ الْقَرِينَةِ عَدَمُ الدُّخُولِ فِي (إِلَى) وَالدُّخُولِ فِي (حَتَّى)، فَإِنْ كَانَتْ (حَتَّى) عَاطِفَةً دَخَلَتْ اتِّفَاقًا؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْوَائِدِ، قَالَهُ فِي (الْمَغْنِيِّ)^(٤).

الثَّانِيَةُ: مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ مَا لَفْظُهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْأَسْمِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ، وَهُوَ سِتَّةٌ: أَحَدُهَا وَثَانِيهَا: (عَنْ) وَ(عَلَى) وَيَقَعَانِ اسْمَيْنِ بِمَعْنَى: جَانِبٍ، وَفَوْقَ، إِذَا دَخَلَتْ (مِنْ) عَلَيْهِمَا قَالَ^(٥):

[٤٣٩] مِنْ عَنِ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

وقال^(٦):

[٤٤٠] غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّوْهَا

ثَالِثُهَا وَرَابِعُهَا: (مُنْذُ) وَ(مُنْذُ) فَيَكُونَانِ اسْمَيْنِ فِي مَوْضِعَيْنِ^(٧):

(١) - لم أَقِفْ عَلَى نَسَبَةِ هَذِهِ الْحِكَايَةِ لِابْنِ خَالَوَيْهِ، وَبَلْ وَقِفْتُ عَلَيْهَا مُحْكِيَةً عَنِ الْأَخْفَشِ. يَنْظُرُ: الشَّوَارِدُ لِلصَّغَانِي: ٢٠٨، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ٣٩١/١.

(٢) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيُوبِيهِ: ٤٩٧/٣، وَالْمَقْتَضِبُ: ١٧٥/٤، وَذَهَبَ الزَّنْجَانِيُّ إِلَى أَنَّهَا قَدْ تُعْرَى مِنَ التَّعَجُّبِ، يَنْظُرُ: الْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ١٠٩٩/٢.

(٣) - يَنْظُرُ: الْكَشَافُ: ١٢٢/٣.

(٤) - يَنْظُرُ: مَغْنِي اللَّيْبِ: ٤٨٠/١-٤٩١، وَ٣٩/٢-٤٠، وَ٢٨٠.

(٥) - عَجَزُ بَيْتٍ مِنَ الْكَامِلِ صَدْرُهُ: وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً،

وَهُوَ لِقَطْرِ بْنِ الْفُجَاءَةِ فِي: شَعْرِهِ: ١١٢ (ضَمَنَ دِيوَانَ شَعْرِ الْخَوَارِجِ)، وَإِبْصَاحُ شَوَاهِدِ الْإِبْصَاحِ: ٥٧٨/٢، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ١٢٤٣/٣، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٤٣٨/١، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ١٦٠/١٠.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: وَرُودُ (عَنْ) اسْمًا لِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ (مِنْ) عَلَيْهَا.

(٦) - صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ عَجْزُهُ: تَصِلُ وَعَنْ قِيصٍ بِرِزَاءٍ مَجْهَلٍ،

وَهُوَ لِمَزَاحِمِ بْنِ الْحَرِثِ الْعُقَيْلِيِّ فِي: شَعْرِهِ: ١٢٠، وَالنَّوَادِرُ فِي اللُّغَةِ: ٤٥٤، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْإِبْصَاحِ: ٢٣٠، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ١٢٤٠/٣، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٤٢٥/١، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ١٥٠/١٠.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: وَرُودُ (عَلَى) اسْمًا لِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ (مِنْ) عَلَيْهَا.

(٧) - لم يَذْكَرِ الْمَوْضِعَ الثَّانِي، وَلَعَلَّ ذَلِكَ غَفْلَةٌ مِنَ النَّاسِخِ أَوْ مِنْ قَبِيلِ انْتِقَالِ النَّظْرِ وَنَحْوِهِ مِمَّا يَعْرِضُ لِلنَّاسِخِ، وَالْمَوْضِعُ الثَّانِي: أَنَّ يَلِيهِمَا جَمَلَةٌ فَعْلِيَّةٌ، وَهُوَ الْغَالِبُ، نَحْوُ: قَرَأْتُ مُذَ رَجُلَ زَيْدٍ، أَوْ اسْمِيَّةٌ نَحْوُ: أَحْبَبْتُ الْكِتَابَ مُذَ أَنَا يَافِعٌ، وَهَمَّا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ ظَرْفَانِ مِضَاقَانِ إِلَى الْجَمَلَةِ، أَوْ مَبْتَدَأَانِ، وَيُقَدَّرُ زَمَانٌ مُضَافٌ إِلَى الْجَمَلَةِ، يَكُونُ خَبْرًا عَنْهُمَا. يَنْظُرُ: الْجَنَى الدَّانِي: ٥٠٤، وَمَغْنِي اللَّيْبِ: ٢٤٩/٤-٢٥١.

أحدهما: أَنْ يَلِيَهَا اسْمٌ مَرْفُوعٌ نَحْوُ: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ، أَوْ مِنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَهِيَ مَبْتَدَأٌ وَمَا بَعْدَهُمَا خَبَرٌ عَنْهُمَا، هَذَا هُوَ الْأَقْرَبُ فِي إِعْرَابِهِمَا، وَعَلَيْهِ الْمَبْرُودُ^(١)، وَابْنُ السَّرَّاجِ^(٢)، وَالْفَارَسِيُّ^(٣)، وَطَائِفَةٌ مِنْ الْكُوفِيِّينَ^(٤) وَابْنُ الْحَاجِبِ^(٥) وَعِزَّاهُ لِلْمَحْقِقِينَ^(٦)، وَسَوَّغَ الْإِبْتِدَاءَ بِهِمَا كَوْنُهُمَا مَعْرِفَتَيْنِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُمَا الْأَمْدُ إِنْ كَانَ الزَّمَانُ حَاضِرًا أَوْ مَعْدُودًا، وَأَوَّلُ الْمَدَّةِ إِنْ كَانَ مَاضِيًا^(٧)، وَفِيهِمَا أَعَارِيبُ أُخْرُ ذَكَرَهَا فِي (الْمَغْنِيِّ)^(٨).

(١) - ينظر: المقتضب: ٣٠/٣.

(٢) - كلام ابن السراج غير صريح في ذلك، قال: ((وَأَمَّا (مُنْذُ) فَإِذَا اسْتَعْمَلْتَ اسْمًا أَنْ يَقَعَ مَا بَعْدَهَا مَرْفُوعًا أَوْ جَمْلَةً نَحْوُ: مَا رَأَيْتُهُ مِنْذُ يَوْمَانِ، وَإِنَّ الْمَعْنَى: بَيْنِي وَبَيْنَ رُؤْيَيْهِ يَوْمَانِ)). الْأَصُولُ فِي النَّحْوِ: ١٣٧/٢. وَقَدْ شَاعَتْ نِسْبَةُ هَذَا الْقَوْلِ لَهُ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ الْمُتَأَخِّرِينَ. يَنْظُرُ: وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٣٣٩/٧، وَالْجَنَى الدَّانِي: ٥٠٢، وَنَسَبَ مُحَقِّقُ (التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ) هَذَا الْقَوْلَ لِابْنِ السَّرَّاجِ فِي كِتَابِ (الْمَوْجِزِ فِي النَّحْوِ)، وَلَمْ أَوْفُقْ لِلْوُقُوفِ عَلَيْهِ.

(٣) - ينظر: الإيضاح: ٢٠٨.

(٤) - ينظر: شرح التصريح: ٦٦١/١.

(٥) - ينظر: شرح المقدمة الكافية: ٧٧٨/٣.

(٦) - هو مذهب جماعة من العلماء، ينظر: المقتصد: ٨٥٥/٢، واللباب للعكبري: ٣٧٠/١، وشرح المفصل:

١٤٩/٤، وقواعد المطارحة: ١٩٦، والبسيط في شرح الكافية: ١٨٧/٢.

(٧) - ينظر: شرح المفصل: ١٤٩/٤، ومغني اللبيب: ٢٤٦/٤.

(٨) - ملخص ما ذكره ابن هشام وغيره في إعراب (مُنْذُ) و(مُنْذُ) اسمين أربعه مذاهب: الأول: أَنَّهَا مَبْتَدَأٌ وَمَا بَعْدَهُمَا خَبَرٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْبَصْرِيِّينَ، وَالثَّانِي: أَنَّهَا ظَرْفَانِ خَبْرَانِ مَقْدَمَانِ وَمَا بَعْدَهُمَا مَبْتَدَأٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَالزَّجَاجِ وَالرَّجَاجِيِّ، وَالثَّالِثُ: أَنَّهَا ظَرْفَانِ وَمَا بَعْدَهُمَا فَاعِلٌ بـ(كَانَ) تَامَّةٌ مَحْذُوفَةٌ، وَالتَّقْدِيرُ: مُذْ كَانَ يَوْمَانِ، وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْكُوفِيِّينَ، وَالرَّابِعُ: أَنَّهَا خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: مِنَ الزَّمَانِ الَّذِي هُوَ يَوْمَانِ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ. يَنْظُرُ: مغني اللبيب: ٢٤٦/٤-٢٤٩.

بَحْثُ الْإِضَافَةِ

ص: أو بِإِضَافَةٍ [إِلَى] اسمٍ عَلَى مَعْنَى اللامِ كُغْلَامِ زَيْدٍ، أو (مِنْ) كَخَاتَمِ حَدِيدٍ، أو (فِي) كـ ﴿مَكْرُ اللَّيْلِ (٣٣)﴾ [سبأ]، وتُسَمَّى مَعْنَوِيَّةً؛ لِأَنَّهَا لِلتَّعْرِيفِ أو التَّخْصِصِ.

ش: لما فَرَعَ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى الْقِسْمِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمَخْفُوضَاتِ وَهُوَ الْمَخْفُوضُ بِالْحَرْفِ شَرَعَ فِي الْقِسْمِ الثَّانِي وَهُوَ الْمَخْفُوضُ بِالْإِضَافَةِ، وَهِيَ لُغَةٌ: الْإِمَالَةُ وَالْإِسْنَادُ^(١)، وَمِنْهُ صَافَتْ الشَّمْسُ إِلَى الْغُرُوبِ، أَي: مَالَتْ، وَأَضْفَتْ ظَهْرِي إِلَى الْحَائِطِ، أَي: أَمَلَتْهُ وَاسْنَدَتْهُ إِلَيْهِ، قَالَ أَمْرُو الْقَيْسِ^(٢):

[٤٤١] فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ^(٣) أَضْفَنَّا ظَهْرَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ^(٤) جَدِيدٍ مُشْطَبٍ

وَاصْطِلَاحًا: ضَمَّ اسْمٍ لِاسْمٍ بِتَنْزِيلِهِ مِنَ الْأَوَّلِ مَنْزِلَةً تَتَوَيْنُهُ أو عَوْضَهُ^(٥)، فَقَوْلُنَا: ضَمَّ اسْمٌ إِلَى اسْمٍ، جَنْسٌ شَامِلٌ لِلْمَحْدُودِ وَغَيْرِهِ مِمَّا ضَمَّ فِيهِ اسْمٌ إِلَى اسْمٍ عَلَى وَجْهِ جُعَلٍ أَحَدُهُمَا حَدِيثًا لِلْآخِرِ أو وَصْفًا لَهُ أو غَيْرَ ذَلِكَ، وَالْمُرَادُ بِالْاسْمِ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ صَرِيحًا أو مَوْوَلًا^(٦)، فَيَشْمَلُ الْإِضَافَةَ إِلَى الْجُمْلَةِ نَحْوُ ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ (١١٩)﴾ [المائدة]؛ لِأَنَّهَا فِي تَأْوِيلِ الْاسْمِ، إِذِ التَّقْدِيرُ: يَوْمَ نَفَعِ الصَّادِقِينَ^(٧)، الصَّادِقِينَ^(٨)، وَوَجْهُ تَنْزِيلِ الْاسْمِ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ مَنْزِلَةُ التَّنْوِينِ أو مَا هُوَ عَوْضٌ عَنْهُ إِجْرَاءُ الْإِعْرَابِ الْإِعْرَابِ عَلَى الْجُزْءِ الْأَوَّلِ^(٩) مِنْ جُزْءِي الْإِضَافَةِ كَمَا جَرَى عَلَى الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ التَّنْوِينِ أو عَوْضَهُ عَوْضَهُ وَجَعَلَ الثَّانِي مَلَاذِمًا لِحَالَةِ^(١٠) ١٠٤/١ وَاحِدَةٍ كَمَا أَنَّ التَّنْوِينَ وَعَوْضَهُ كَذَلِكَ، وَالْمُرَادُ بِالْعَوْضِ بِالْعَوْضِ عَنِ التَّنْوِينِ النَّوْنُ التَّالِيَةُ لِلْإِعْرَابِ، أَعْنِي نَوْنَ الْمُتَنَّى وَالْجَمْعِ وَمُلْحَقَاتِهَا^(١١).

وَإِذْ قَدْ عَرَفْتَ ذَلِكَ فَلنَرْجِعْ إِلَى شَرْحِ كَلَامِ الْمَصْنُفِ فَنَقُولُ: قَوْلُهُ: أو بِإِضَافَةٍ [إِلَى] اسْمٍ، عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: بِحَرْفٍ، أَي: يُخَفِّضُ الْاسْمَ إِمَّا بِحَرْفٍ أو بِإِضَافَةٍ اسْمٍ، وَالبَاءُ فِي قَوْلِهِ: أو بِإِضَافَةٍ، لِلْسَّبَبِيَّةِ، أَي: يُخَفِّضُ الْاسْمَ بِسَبَبِ إِضَافَةِ اسْمٍ، وَلَيْسَتْ لِلْإِسْتِعَانَةِ الَّتِي تَصَحَّبُ آلَةُ الْفِعْلِ كَمَا هُوَ

(١) - ينظر: الصِّاح: ١٣٩٢/٤ مادة (ضيف).

(٢) - من الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِأَمْرِ الْقَيْسِ فِي: دِيَوَانِهِ: ٥٣، وَاللِّبَابِ لِلْعَكْبَرِيِّ: ٣٨٧/١، وَخَزَانَةِ الْأَدَبِ: ٤١٨/٧. وَالشَّاهِدُ فِيهِ: مَعْنَى أَضْفَنَّا ظَهْرَنَا: أَمَلْنَاهَا وَأَسْنَدْنَاهَا.

(٣) - دَخَلْنَاهَا، وَهُوَ تَحْرِيفٌ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ إِلَى بَيْتٍ نَزَلَهُ أَمْرُو الْقَيْسِ بَعْدَ طَرَادِ صَيْدِهِ.

(٤) - جَارِي، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٥) - ينظر: شرح شذور الذهب: ٤٢.

(٦) - مَثُول، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٧) - ينظر: كتاب سيبويه: ١١٧/٣، وَالْمَحْصُولُ: ٧٦٨/٢، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٤٠/١.

(٨) - الْاَوَّلَى، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٩) - لِحَالَةٍ لِحَالَةٍ، مَكْرَرًا.

(١٠) - ينظر: شرح شذور الذهب: ٤١-٤٢.

ظاهر عبارته؛ لأنَّه المناسب^(١) لقوله أوَّلاً: يُخَفِّضُ الاسمَ إمَّا بحرفٍ...؛ لأنَّ العاملَ في المضاف إليه هو المضاف، كما في (الأوضح)^(٢) وغيره، وهو الأصحُّ؛ لاتِّصالِ الضَّميرِ المضافِ إليه به^(٣)، به^(٣)، لا الإضافةَ خلافاً للأخفش^(٤)، ولا الحرفَ المقدَّرَ خلافاً لابنِ الباذش^(٥)؛ ضرورةً أنَّ حذفَ الجارِ وإبقاءَ عمله ضرورةٌ أو نادرٌ كلام^(٦).

ومرادُّه بالاسم ما قابلَ الوصفَ المضافَ لمعموله دليلَ العطفِ الآتي^(٧) الدَّالُّ على المغايرة، ومرادُّه أيضاً بمعمولِ الوصفِ ما يصحُّ أنْ يعملَ فيه الوصفُ رفعاً أو نصباً على كونه مفعولاً به، فيصدق حينئذٍ كلامُه على ثلاثِ صور^(٨):

أحدها: ما ليسَ المضافُ صفَةً، ولا المضافُ إليه معمولاً للمضافِ قبلَ الإضافةِ كغلامِ زيدٍ. الثانية: ما المضافُ فيه صفَةٌ، لكنَّ المضافَ إليه ليسَ معمولاً لها، وذلك كاسمِ التَّفضيلِ نحو: أَفْضَلُ الْقَوْمِ^(٩)، والوصفِ الَّذي لم يُردِّ به الحالُ والاستقبالُ كخالقِ السَّمَاوَاتِ؛ لأنَّه لا يَعْمَلُ في المضافِ إليه الرَّفْعُ والنَّصْبُ؛ فإِضافَتُهُ معنويَّةٌ^(١٠). الثالث: أنْ يَكُونَ المضافُ إليه معمولاً للمضافِ قبلَ الإضافةِ، لكنَّ ليسَ المضافُ وصفًا، وذلك كالمصدرِ المضافِ كضَرْبِ الأميرِ، وأكَلِ الخبزِ^(١١).

(١) - في الحاشية: قوله: لأنَّه المناسبُ، علَّةٌ للظهور، وقوله: لأنَّ العاملَ في المضافِ، علَّةٌ لقوله: ليستَ للاستعانة. منه.

(٢) - ينظر: أوضح المسالك: ٧١/٣.

(٣) - لأنَّ الضَّمائرَ لا تتصلُّ إلَّا بعواملها. ينظر: التَّنْذِيلُ والتَّكْمِيلُ: ٦/١٢.

(٤) - تنظر نسبةُ هذا الرَّأيِ في: همع الهوامع: ٥٠١/٢، ومجيب النِّدا: ٢٤٨/٢.

(٥) - تنظر نسبةُ هذا الرَّأيِ لابنِ الباذشِ في: المقاصد الشَّافية: ١٢/٤، وشرح النَّصْرِيح: ٦٧٤/١. وهو مذهبُ المبرِّدِ والرَّجَّاجِ. ينظر: المقتضب: ١٤٣/٤، ما ينصرف وما لا ينصرف: ١٠، وتوجيه اللمع: ٢٥١.

(٦) - ينظر: شرح الجمل لابنِ عصفور: ٢٢٦/١.

(٧) - أي: قولُ ابنِ هشامٍ في المتن: ((أو بإضافةِ الوصفِ إلى معمولِهِ كـ «بَالِغُ الْكُفْبَةِ» (٩٥) [المائدة]...)).

(٨) - تنظر هذه الصُّورُ في: شرح قطر النَّدَى: ٢٥٣.

(٩) - وفاقاً لمذهبِ سيبويه وأكثرِ البصريِّينَ في أنَّ إضافةَ (أفعل) التَّفضيلِ محضةٌ، وذهبَ الكوفيُّونَ وابنُ السَّرَّاجِ السَّرَّاجِ والفارسيُّ وآخرونَ إلى أنَّها ليستَ بمحضةٍ؛ لأنَّ القولَ بمعنويتها يؤدي إلى وصفِ النُّكْرَةِ بالمعرفةِ في نحو: مررتُ برجلٍ أَفْضَلِ الْقَوْمِ، ومن هؤلاءِ مَنْ قَيَّدَهُ بِتَضَمُّنِهِ معنى (من)، فإنَّ لم يتضمَّنْ معنى (من) فإِضافَتُهُ محضةٌ. ينظر: كتاب سيبويه: ٢٠٤/١، والأصول في النُّحو: ٨/٢، والإيضاح: ٢١٢، والمقتصد: ٨٨٤/٢، وشرح الجمل لابنِ عصفور: ٧١-٧٢، والمحصل: ٧٧٣/٢، وارتشاف الضَّرْبِ: ١٨٠٥/٤.

(١٠) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ٢٨١/٢.

(١١) - وفاقاً لمذهبِ الجمهورِ في أنَّ إضافةَ المصدرِ إلى معمولِهِ محضةٌ، وذهبَ الرِّياشيُّ وابنُ بَرهانٍ وابنُ عطيةَ وابنُ الطَّرَاوَةِ إلى أنَّ إلى أنَّها غيرُ محضةٍ. ينظر: شرح اللمع لابنِ بَرهانٍ: ١٠٣/١، وارتشاف الضَّرْبِ: ١٨٠٥/٤، والنُّكْتُ الحسان: ١١٩، وحاشية ابن هشام الصُّغرى: ٣٧٣، وشرح النَّصْرِيح: ٦٧٩/١.

ثُمَّ هَذِهِ الْإِضَافَةُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (مِنْ) الْمَبْنِيَّةِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ كُلًّا لِلْمُضَافِ وَصَالِحًا لِحَمْلِهِ عَلَيْهِ نَحْوُ: خَاتَمٌ حَدِيدٍ، وَبَابٌ سَاجٍ، فَخَرَجَ نَحْوُ: يَوْمُ الْخَمِيسِ، وَيَدُ زَيْدٍ وَثُوبُهُ.

ثَانِيهَا: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى (فِي) الظَّرْفِيَّةِ^(١)، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ظَرْفًا لِلْمُضَافِ نَحْوُ ﴿مَكْرُ اللَّيْلِ (٣٣)﴾ [سَبَأً]، وَقَتِيلٌ كَرَبَلًا.

ثَالِثُهَا: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى اللَّامِ، وَذَلِكَ فِيمَا بَقِيَ نَحْوُ: يَوْمُ الْخَمِيسِ، وَيَدُ زَيْدٍ، وَثُوبُ عَمْرٍو. لِإِفَادَتِهَا أَمْرًا مَعْنَوِيًّا وَهُوَ تَعْرِيفُ الْمُضَافِ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً كضَارِبِ زَيْدٍ أَمْسٍ، أَوْ تَخْصِيصِهِ إِنْ كَانَ نَكْرَةً كضَارِبِ رَجُلٍ أَمْسٍ^(٢). وَالْمَرَادُ بِالتَّخْصِيصِ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ دَرَجَةَ التَّعْرِيفِ فَإِنَّ: غَلَامَ رَجُلٍ، أَخْصَصَ مِنْ (غَلَامٍ)، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَتَمَيَّزْ بَعِيْنِهِ مِثْلَمَا تَمَيَّزَ فِي: غَلَامِ زَيْدٍ، قَالَهُ فِي (الْمُغْنِي) (٣).

وَيُسْتَنْتَى مِنْ إِفَادَةِ الْإِضَافَةِ التَّعْرِيفِ لِلْمُضَافِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ مُضَافَانِ يَتَخَصَّصَانِ وَلَا يَتَعَرَّفَانِ: أَحَدُهُمَا: مَا لَا يَقْبَلُ التَّعْرِيفَ كـ(غَيْرٍ)، وَ(مِثْلٍ)، وَ(حَسْبٍ)، إِذَا أُريدَ بِهَا مَطْلَقُ الْمَغَايِرَةِ وَالْمُمَاثَلَةِ وَالْكَفَايَةِ كَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ، أَوْ مِثْلِكَ، أَوْ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ؛ وَلِذَلِكَ صَحَّ وَصْفُ النُّكْرَةِ بِهَا، وَاخْتَلَفَ فِي سَبَبِ ذَلِكَ، أَعْنِي عَدَمَ قَبُولِ التَّعْرِيفِ، فَمَذْهَبُ الرَّجَّاجِ^(٤) وَالسِّيْرَافِيِّ^(٥) أَنَّهُ التَّوَعُّلُ فِي الْإِبْهَامِ، وَمَذْهَبُ سَيْبَوِيهِ وَالْمَبْرَدِيِّ^(٦) أَنَّهُ مُشَابَهَتُهَا^(٧) اسْمَ الْفَاعِلِ فإِضَافَتُهَا لِلتَّخْفِيفِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ مِثْلَكَ وَغَيْرَكَ بِمَنْزِلَةِ مُمَازَلِكٍ وَمُغَايِرِكَ، وَمِثْلُ (مِثْلٍ) وَ(غَيْرٍ) وَ(حَسْبٍ) مَا بِمَعْنَاهَا كَشْبِهِ، وَنَحْوُ، وَنَظِيرٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

الثَّانِي: مَا كَانَ وَاقِعًا مَوْقِعَ نَكْرَةٍ لَا يَقْبَلُ التَّعْرِيفَ نَحْوُ: رُبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ، وَكَمْ نَاقَةٍ وَفَصِيلِهَا، وَجَاءَ زَيْدٌ وَحَدَهُ؛ لِأَنَّ (رُبَّ) وَ(كَمْ) لَا يَخْفُضَانِ الْمَعَارِفَ، وَالْحَالُ لَا يَكُونُ مَعْرِفَةً^(٨).

(١) - يَأْتِي كَلَامُ السَّيِّدِ الشَّارِحِ عَلَى الْإِضَافَةِ بِمَعْنَى (فِي).

(٢) - يَنْظُرُ: الْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ١١١٧/٢-١١١٨، وَشَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ: ٤٣٣.

(٣) - يَنْظُرُ: مُغْنِي اللَّيْبِيبِ: ٦٣٦/٥.

(٤) - لَمْ أَقِفْ عَلَى كَلَامٍ صَرِيحٍ لِلرَّجَّاجِ، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ السَّرَّاجِ، وَلَعَلَّ السَّيِّدَ الشَّارِحَ وَهَمَ فَنَسَبَ هَذَا الرَّأْيَ لِلرَّجَّاجِ، لِلرَّجَّاجِ، وَمَنْشَأُ الْوَهْمِ أَنَّ الرُّضْيَ نَسَبَ هَذَا الْقَوْلَ لِابْنِ السَّرَّاجِ مَعْبَرًا عَنْهُ بِـ(ابْنِ السَّرِيِّ) وَهِيَ كُنْيَةُ ابْنِ السَّرَّاجِ وَالرَّجَّاجِ، فَنَسَبَ هَذَا الْقَوْلَ لِلثَّانِي مِنْهُمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. يَنْظُرُ: الْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ١٥٣/١، وَشَرْحُ الرُّضْيِ: ٢٧٣/٢.

(٥) - يَنْظُرُ: شَرْحُ السِّيْرَافِيِّ: ٦٥/٦، وَكَلَامُهُ ثَمَّةٌ غَيْرُ صَرِيحٍ فِي ذَلِكَ، وَتَنْتَظِرُ نَسْبَةَ هَذَا الْقَوْلِ إِلَيْهِ فِي: شَرْحِ الرُّضْيِ: ٢٧٥/٢، وَالْمَسَاعِدِ: ٣٣١/٢.

(٦) - تَنْتَظِرُ نَسْبَةَ هَذَا الْقَوْلِ لِسَيْبَوِيهِ وَالْمَبْرَدِيِّ فِي: شَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٧٢/٢، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٠/١٢، ٢٠/١٢، وَالْمَسَاعِدِ: ٣٣١/٢، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٦٧٨/١.

(٧) - مُشَابَهَتُهُمَا، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٨) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمَرَادِيِّ: ٤٢٤/١.

تَنْبِيْهُ:

هذه الإضافة التي بمعنى (في) أثبتتها المصنف تبعاً لابن الحاجب^(١) وابن مالك، قال ابن مالك: وقد أغفلها أكثر النحويين وهي ثابتة في الفصح بالنقل الصحيح، ولا يصح تقدير غير (في) في شواهدنا إلا بتكلف^(٢).

قال أبو حيان: لا أعلم أحداً ذهب إلى هذه الإضافة غيره، وما استدلل به متأول^(٣)، وما قاله أبو أبو حيان أولاً مردود؛ فقد قال بها عبد / ١٠٥ / القاهر^(٤) وجار الله^(٥)، وصرح بها ابن الحاجب في (كافيتته)^(٦). وخالف ابن مالك ولده محتجاً بأمر:

أحدها: أنه يلزم كثرة الاشتراك في معناها وهو خلاف الأصل.

الثاني: أن حمل ما احتج به على مجيئها بمعنى (في) على معنى لام الاختصاص المجازية ممكن فوجب المصير إليه من وجهين: أحدهما^(٧): أن المصير إلى المجازية خير من المصير إلى^(٨) الاشتراك، والثاني: أن الإضافة لمجاز الملك والاختصاص ثابتة بالاتفاق، والإضافة بمعنى (في) مختلف فيها، والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه.

والثالث: أن الإضافة نحو ﴿مَكَرَ اللَّيْلُ (٣٣)﴾ [سبأ]، إمّا بمعنى اللام على جعل الظرف مفعولاً به على السعة، وإمّا بمعنى (في) على بقاء الظرفية، ولكن الأول حمل على المتفق عليه كما في: صيد عليه يومان، وولد له ستون عاماً، والثاني حمل على المختلف فيه^(٩).

وأجاب الشاطبي عن الأمر الأول^(١٠) بأن الدليل هو المتبع، وقد دلّ على وجود إضافة (في) فلا بد من اتباعه، وعن الوجه الأول من وجهي الأمر الثاني بأنه معارض بعكس القضية وجعل الاشتراك أولى، والمسألة خلافية كما قرّر في الأصول، وعن ثانيهما بأن الدليل دلّ على وجود ما اختلف فيه فترك القول به إهمال الدليل من غير موجب، وعن الأمر الثالث^(١١) باتفاقهم على أن

(١) - ينظر: الكافية في علم النحو: ٢٨، والإيضاح في شرح المفصل: ٣٦٨/١.

(٢) - ينظر: شرح التسهيل: ٢٢١/٣-٢٢٣.

(٣) - ينظر: التذيل والتكميل: ٩/١٢-١٠، ومنهج السالك: ٩٤٠/٣.

(٤) - تنظر نسبة هذا القول للرجاني في: المحصول: ٧٦٩/٢.

(٥) - ينظر: الكشف: ٥٠٨/١.

(٦) - ينظر: الكافية في علم النحو: ٢٨.

(٧) - أحدها، والصواب ما أثبتته مراعاة للمتن.

(٨) - إلى الی، مكرراً.

(٩) - ينظر: شرح ابن النّاطم: ٢٧٣-٢٧٤.

(١٠) - هذا الكلام من الشاطبي ردّاً على الإيراد الأول لابن النّاطم وسيرد على إيراداته الأخرى تبعاً.

(١١) - الثاني، وهو خطأ، والصواب ما أثبتته.

الأصل بالظرف الذي وقع فيه الفعل أن يبقى على ظرفيته كما إذا سبك من المضاف فعل نحو: بل مكرّم الليل^(١)، انتهى. وفي كلام الرضي ما يوافق ابن النّاطم^(٢).

ص: أو بإضافة الوصف إلى معموله كـ ﴿بَالِغُ الْكُفَّةِ (٩٥)﴾ [المائدة]، ومعمور الدار، وحسن الوجه، وتسمى لفظية؛ لأنها لمجرد التخفيف.

ش: أعلم أن الإضافة ثلاثة أنواع: ما يُفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه، وما يُفيد تخصيصه به، وما لا يُفيد شيئاً منهما، والمصنف لما أنهى الكلام على النوعين الأولين شرع في النوع الثاني، فقولُه: أو بإضافة وصف^(٣)، عطفت على قوله: أو بإضافة [إلى] اسم... أي: يُخفّض الاسم بسبب بسبب إضافة [إلى] اسم، أو بسبب إضافة الوصف إلى معموله الذي يصح أن يعمل فيه رفعاً أو نصباً بكونه مفعولاً به، وهذا النوع يشمل ثلاثة صور:

أحدها: أن يكون المضاف اسم فاعل كـ ﴿بَالِغُ الْكُفَّةِ (٩٥)﴾ [المائدة]، وشراب العسل الآن أو غداً.

الثانية: أن يكون اسم مفعول كمعمور الدار الآن أو غداً.

الثالثة: أن يكون صفة مشبهة باسم الفاعل كحسن الوجه، وعظيم الأمل.

وتسمى هذه الإضافة غير محضة؛ لأنها في تقدير الانفصال؛ لأن نحو: ضارب زيد، مثلاً في تقدير: ضارب هو زيداً، فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرًا، ولفظية؛ لإفادتها أمرًا لفظيًا وهو تخفيف اللفظ بحذف التثوين أو ما يقوم مقامه، والدليل على أن هذه الإضافة لا تُفيد تعريفًا وصف النكرة بالمضاف نحو قوله تعالى ﴿هَذَا بَالِغُ الْكُفَّةِ (٩٥)﴾ [المائدة]، ووقوعه حالاً نحو قوله تعالى ﴿ثَانِي عِطْفِهِ (٩)﴾ [الحج]، ودخول (رب) عليه^(٤) كما في قول جرير^(٥):

[٤٤٢] يَارْبُ غَابِطًا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقَى مُبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانًا

والدليل على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولنا: ضارب زيد: ضارب زيداً، فالاختصاص موجود قبل الإضافة^(٦).

(١) - ينظر: المقاصد الشافية: ٩/٤-١١.

(٢) - ينظر: شرح الرضي: ٢٦٠/٢-٢٧٠.

(٣) - تقدّم قول المصنف: أو بإضافة الوصف، فلعله تصرّف أو وهم من الناسخ.

(٤) - ينظر: المقتضب: ١٤٩/٤، والمحصل: ٧٧٢/٢-٧٧٣، وأوضح المسالك: ٧٥/٣-٧٦، وهمع الهوامع: ٥٠٤/٢.

(٥) - من البسيط، وهو له في ديوانه: ١٦٣، وكتاب سيويوه: ٤٢٧/١، والمقتضب: ١٥٠/٤، والمقاصد النحوية: ١٢٩١/٣، وشرح شواهد المغني: ٧١٢/٢.

والشاهد فيه: دخول (رب) على اسم الفاعل (غابط) المضاف إلى الضمير (نا)، وهي لا تدخل إلا على النكرات.

(٦) - ينظر: أوضح المسالك: ٧٨/٣.

تَنْبِيْهَانِ:

الأوّل: ظاهرُ كلامِهِ هنا أَنَّ الإِضَافَةَ اللَّفْظِيَّةَ لَا تُفِيدُ سِوَى التَّخْفِيفِ، وَهُوَ خِلَافُ مَا ذَكَرَهُ فِي (الأَوْضَحِ) وَغَيْرِهِ أَنَّهَا تُفِيدُ التَّخْفِيفَ وَرَفَعَ الْقَبْحَ^(١)، أَمَّا التَّخْفِيفُ فَبِحَذْفِ التَّنْوِينِ مِنْ نَحْوِ: ضَارِبٌ زَيْدٌ، وَحَسَنُ الْوَجْهِ، أَوْ نَوْنِ التَّنْوِينِ وَالْجَمْعِ مِنْ نَحْوِ: ضَارِبًا زَيْدٌ، وَضَارِبُو زَيْدٍ، وَأَمَّا رَفْعُ الْقَبْحِ فَقِي: مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهِ، فَإِنَّ فِي رَفْعِ الْوَجْهِ خَلَوَ الصِّفَةِ عَنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى الْمَوْصُوفِ، وَفِي نَصْبِهِ قَبْحٌ إِجْرَاءُ الْوَصْفِ الْقَاصِرِ مَجْرَى وَصْفِ الْمُتَعَدِّي، وَفِي الْجَرِّ مَخْلَصٌ مِنْهُمَا^(٢).

الثَّانِي: قَضِيَّةُ كَلَامِهِ أَنَّ الإِضَافَةَ الَّتِي عَلَى مَعْنَى الْحَرْفِ إِنَّمَا هِيَ الْمَعْنَوِيَّةُ كَمَا لَا يَخْفَى، ظ/١٠٥/ وعلى هَذَا فَالْلفْظِيَّةُ لَيْسَتْ عَلَى مَعْنَى حَرْفٍ، وَقَضِيَّةُ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ فِي (التَّسْهِيلِ)^(٣) وَ(الْأَلْفِيَّةِ) أَنَّهَا عَلَى مَعْنَى اللَّامِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ أَنْ بَيَّنَّ ضَابِطَ الَّتِي عَلَى مَعْنَى (مِنْ) وَ(فِي) قَالَ: وَاللَّامُ خَذَا^(٤)

لِمَا سِوَى دَيْنِكَ

وَلَا رَيْبَ فِي دُخُولِ اللَّفْظِيَّةِ فِي سِوَى دَيْنِكَ، وَبِمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ ابْنِ مَالِكٍ صَرَّحَ ابْنُ جَنِّي^(٥) وَالشَّلُوبِينَ^(٦)، وَاسْتَدَلَّ الشَّاطِبِيُّ عَلَى ذَلِكَ بِظُهُورِ اللَّامِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ (٩١)﴾ [البقرة]^(٧)، وَيَرُدُّهُ أَنَّ هَذِهِ اللَّامُ هِيَ الْمَسْمُوءَةُ بِالْمَقْوِيَّةِ لَا اللَّامُ الَّتِي الْإِضَافَةُ بِمَعْنَاهَا، ثُمَّ إِنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ اللَّفْظِيَّةَ عَلَى مَعْنَى اللَّامِ لَا يَطْرُقُ فِي نَحْوِ: حَسَنُ الْوَجْهِ، إِذْ لَيْسَ مُضَافًا إِلَى الْوَجْهِ بِتَقْدِيرِ حَرْفٍ بَلْ هُوَ هُوَ^(٨).

(١) - ينظر: مغني اللبيب: ٦٤٢/٥، وأوضح المسالك: ٧٨/٣.

(٢) - ينظر: مغني اللبيب: ٦٤٣/٥-٦٤٤.

(٣) - قال: ((بمعنى (في) إنَّ حَسَنَ تَقْدِيرُهَا وَحَدَّهَا، وَبِمَعْنَى (مِنْ) إِنَّ حَسَنَ تَقْدِيرُهَا مَعَ صَحَّةِ الْإِخْبَارِ عَنِ الْأَوَّلِ بِالثَّانِي، وَبِمَعْنَى اللَّامِ تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا فِيمَا سِوَى دَيْنِكَ)). التَّسْهِيلُ: ١٥٥.

(٤) - خَذَا، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٥) - يَرِيدُ قَوْلَهُ فِي كَلَامِهِ عَلَى بَيْتِ عَبْدِ بَنِ الطَّبِيبِ مِنْ شِعْرَاءِ الْحَمَاسَةِ:

تَحِيَّةً مِنْ غَادِرَتِهِ غَرَضَ الرَّدَى إِذَا زَارَ عَنْ شَحْطِ بِلَادِكَ سَلَمًا

قال: ((وَنَصَبَ (غَرَضَ الرَّدَى) عَلَى الْحَالِ - وَإِنْ كَانَ مُضَافًا إِلَى الْمَعْرِفَةِ - لَمَّا كَانَ مَعْنَى (غَرَضَ) مَعْنَى الصِّفَةِ، أَيْ: مَنْصُوبَ الرَّدَى، وَمَقْصُودَ الرَّدَى، وَتَقْدِيرُهُ: غَرَضًا لِلرَّدَى)). التَّنْبِيْهُ عَلَى شَرْحِ مَشْكَلَاتِ الْحَمَاسَةِ: ٢٥٧.

(٦) - ينظر النُّقْلُ عَنِ الشَّلُوبِينَ فِي: الْمَقَاصِدِ الشَّافِيَّةِ: ١٤/٤.

(٧) - لَمْ يَسْتَدَلَّ الشَّاطِبِيُّ بِالآيَةِ الْكَرِيمَةِ وَلَا غَيْرِهَا، بَلْ اِكْتَفَى بِعَرَضِ مَذْهَبِ النُّحَوِيِّينَ الْمُقْتَضِي لِعَدَمِ تَقْدِيرِ حَرْفٍ فِي الْإِضَافَةِ اللَّفْظِيَّةِ وَقَوْلِ ابْنِ جَنِّي وَالشَّلُوبِينَ الْمَوَافِقَ لَهُ، وَلَكِنْ سَبَقَهُ أَبُو حَيَّانَ فِي نَسْبَةِ هَذَا الْقَوْلِ إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ الْأَنْدَلُسِيِّينَ وَنَقَلَ احْتِجَاجَهُ بِهَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ وَغَيْرِهَا، وَلَمْ يُصَحِّحْ هَذَا الرَّأْيَ لِعَدَمِ اطِّرَادِهِ فِيمَا أُضِيفَ إِضَافَةً لَفْظِيَّةً. ينظر: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٧/١٢-٢٨، وَالْمَقَاصِدِ الشَّافِيَّةِ: ١٢/٤-١٤.

(٨) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ٢٦٥/٢، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٨/١٢، وَحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ: ٣٥٨/٢.

ص: ولا تُجَامِعُ الإِضَافَةُ تَنْوِينًا، ولا نَوْنًا تَالِيَةً لِلْإِعْرَابِ مُطْلَقًا، ولا (أَل) إِلَّا فِي نَحْوِ: الضَّارِبَا زَيْدٍ، والضَّارِبُو زَيْدٍ، والضَّارِبُ الرَّجُلِ، والضَّارِبُ رَأْسِ الرَّجُلِ، والرَّجُلُ الضَّارِبُ غُلَامِهِ.

ش: اَعْلَمْ أَنَّ الإِضَافَةَ لَا تُجَامِعُ تَنْوِينًا وَلَا نَوْنًا تَالِيَةً لِلْإِعْرَابِ، وَهِيَ نَوْنُ الْمُتَنَّى وَالْمَجْمُوعِ وَمُلْحَقَاتِهِمَا؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ قَائِمٌ مَقَامَهُمَا، وَلِأَنَّهُمَا يَدْلَانِ عَلَى الْإِنْفِصَالِ وَالْإِضَافَةُ تَدُلُّ عَلَى الْإِتِّصَالِ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: تَالِيَةً لِلْإِعْرَابِ، عَنْ نُونِي الْمَفْرَدِ وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ كَشَيْطَانٍ وَشَيْاطِينَ، فَإِنَّ الإِضَافَةَ تَجَامِعُهَا؛ لَكُونِهَا غَيْرَ تَالِيَةٍ لِلْإِعْرَابِ بَلْ هُوَ تَالٍ لَهَا أَوْ عَلَيْهَا^(١).

ولا تُجَامِعُ الإِضَافَةُ أَيْضًا مَصْحُوبَ (أَل)؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الإِضَافَةِ إِفَادَةُ التَّعْرِيفِ وَهُوَ حَاصِلٌ لِمَصْحُوبِ (أَل) بِغَيْرِ الإِضَافَةِ فَلَوْ أَضْفَتْهُ لَزِمَ تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ، وَيُسْتَتْنَى مِنْ امْتِنَاعِ اجْتِمَاعِ الإِضَافَةِ وَ(أَل) خَمْسُ صُورٍ^(٢):

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ مُتَنَّى وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْمُولُهُ نَحْوُ: الضَّارِبَا زَيْدٍ.

الثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ مَجْمُوعًا عَلَى حَدِّ الْمُتَنَّى وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مَعْمُولُهُ نَحْوُ: الضَّارِبُو زَيْدٍ.

الثَّالِثَةُ: أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقْرُونًا بـ(أَل) نَحْوُ: الْجَعْدُ الشَّعْرُ، وَالضَّارِبُ الرَّجُلُ.

الرَّابِعَةُ: أَنْ يَكُونَ مُضَافًا لِمَا فِيهِ (أَل) نَحْوُ: الضَّارِبُ رَأْسِ الرَّجُلِ.

الخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ مُضَافًا لِمُضْمِرٍ عَائِدٍ إِلَى مَا فِيهِ (أَل) نَحْوُ: الرَّجُلُ الضَّارِبُ غُلَامِهِ.

فَهَذِهِ الصُّورُ الْخَمْسُ اغْتَفَرَ فِيهَا الْجَمْعُ بَيْنَ (أَل) وَالْإِضَافَةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الإِضَافَةِ اللَّفْظِيَّةِ الَّتِي هَذِهِ الْخَمْسُ مِنْهَا التَّخْفِيفُ أَوْ رَفْعُ الْقَبْحِ كَمَا عُرِفَتْ.

وَذَلِكَ حَاصِلٌ فِي الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ الَّتِي هِيَ الْأَصْلُ فِي ذَلِكَ فَكَانَ عَلَى الْمَصْنُفِ أَنْ يُمَثِّلَ بِهَا كَالْجَعْدِ الشَّعْرِ بِحَذْفِ الضَّمِيرِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ: الْجَعْدُ شَعْرُهُ، فَلَمَّا أُضِيفَ حُذِفَ الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ بِالْإِضَافَةِ فَحَصَلَ التَّخْفِيفُ بِذَلِكَ، وَقُرْنَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بـ(أَل) عَوَضًا عَمَّا فَاتَهُ مِنَ الضَّمِيرِ أَوْ التَّنْوِينِ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ وَ(أَل) يَتَعَايَنَانِ عَلَى الْأَسْمِ، فَوَلِيَ الْمُضَافُ^(٣) كَمَا يَلِيهِ التَّنْوِينُ، وَحُمِلَ عَلَى الصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ نَحْوُ: الضَّارِبُ الرَّجُلِ؛ لِمَشَابَهَتِهَا لَهُ مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْمُضَافَ فِي الصُّورَتَيْنِ وَصِفٌ مَقْرُونٌ بـ(أَل) وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقْرُونٌ بِهَا. وَإِذَا كَانَتْ (أَل) فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ الثَّانِي كَانَتْ كَأَنَّهَا فِي الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ وَالْمُضَافَ إِلَيْهِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَالضَّمِيرُ الْعَائِدُ إِلَى مَا فِيهِ (أَل) مَنْزِلٌ مَنْزِلَةٌ الْأَسْمِ الْمَقْرُونِ بـ(أَل)، وَلَمَّا طَالَ الْوَصْفُ وَالْمَجْمُوعُ وَاحْتَاجَ لِمَزِيدِ التَّخْفِيفِ لَمْ يُحْتَجْ فِيهِ لِإِشْتِرَاطِ (أَل) فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ^(٤).

(١) - ينظر: شرح الألفية للمرادي: ٤١٧/١، ومجيب النِّدَا: ٢٥٢/٢.

(٢) - ينظر: شرح قطر الندى: ٢٥٥.

(٣) - أي: وَلِيَ الْمُضَافُ (أَل).

(٤) - ينظر: شرح التصريح: ٦٨٥/١.

فَوَائِدُ:

الأولى: الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة أحد عشر ذكرها في (المغني)^(١)، أربعة منها علمت من هنا وهي: التعريف، والتخصيص، والتخفيف، ورفع القبح، والخامس: المصدريَّة، نحو ﴿كُلَّ الْمَيْلِ (١٢٩)﴾ [النساء]، وهذا يُعلم من باب المفعول المطلق، والسادس: الظرفيَّة، نحو ﴿تُوْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ (٢٥)﴾ [إبراهيم]، والسابع: تذكير المؤنث كقوله^(٢):

[٤٤٣] إِنْ أَرَأَيْتَ الْعَقْلَ مَكْسُوفٌ بِطَوِّعٍ / وَ ١٠٦ / هَوَى

والثامن: تانيث المذكّر كقوله^(٣):

[٤٤٤] كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

وشرط هذين صلاحيَّة المضاف للاستغناء عنه^(٤)، التاسع: الإعراب نحو: هذه خمسة عشر زيد، فيمن أعربه^(٥)، والأكثر البناء، والعاشر: البناء، وذلك في ثلاثة أبواب: أحدها: أن يكون المضاف مبهمًا كـ (غير)، و (مثل)، و (دون).

والثاني: أن يكون المضاف زمانًا مبهمًا والمضاف إليه (إذ).

الثالث: أن يكون زمانًا مبهمًا، والمضاف إليه فعل مبنيّ بناءً أصليًا.

والحادي عشر: وجوب التصدير، ولهذا وجب تقديم المبتدأ في: غلام من عندك.

وذكر الرضي أن المضاف يكتسب من المضاف إليه التثنية نحو: ما مثل أخيك ولا أبوك يقولان،

(١) - ينظر: مغني اللبيب: ٦٣٦/٥-٦٥٥. ولم يتبع السيّد الشارح ابن هشام في ترتيبها.

(٢) - صدر بيت من البسيط عجزه: وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرًا،

وهو لبعض المولدين في: المقاصد النحويّة: ١٣١٨/٣، وبلا نسبة في: شرح التسهيل: ٢٣٨/٣، ومغني اللبيب: ٦٤٣/٥، وخزانة الأدب: ٢٢٧/٤.

والشاهد فيه: تذكير (إنارة) لأنها أضيفت لمذكّر هو (العقل).

(٣) - عجز بيت من الطويل صدره: وتشرق بالقول قد أدعته،

وهو للأعشى في: ديوانه: ١٢٣، وكتاب سيويه: ٥٢/١، والأصول في النحو: ٤٧٨/٣، وشرح أبيات سيويه: ٤١/١، والمقاصد النحويّة: ١٣٠٣/٣، وخزانة الأدب: ١٠٦/٥.

والشاهد فيه: تانيث (صدر) لأنه مضاف إلى (القناة).

(٤) - فلا يجوز نحو: أمة زيد جاء، ولا غلام هند ذهب؛ لأن المضاف لا يستغنى عنه هنا، فلو حذف لم يُعلم الإسناد أهو للأمة أم لزيد في المثال الأول، وللغلام أو لهند في المثال الثاني. ينظر: مغني اللبيب: ٦٤٨/٥ هامش (٤).

(٥) - وهم الكوفيون إن أضافوا العدد المركّب أعربوا صدره بحسب مقتضى العامل، وجروا العجز بإضافة الصدر إليه فيقولون: هذه خمسة عشر زيد، واقتضى خمسة عشر غيرك، واكففت عن خمسة عشر غيرك. ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٦٨١/٣.

والجمع^(١) كقوله^(٢):

[٤٤٥] فَمَا حُبُّ الدِّيارِ شَغَفَنَ قَلْبِي

وزاد بعضهم أنه يكتسب التَّنْكِير وهو سَلْبُ تعريفِ العلمية^(٣).

الفائدة الثانية: أثبت الجمهور الجر بالمجاورة لمجرور في النعت نحو: هذا جُرْ ضَبِّ حَرْبٍ، والتوكيد كقوله^(٤):

[٤٤٦] يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمْ

وزاد بعض في النسق ممثلاً بقوله تعالى ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلُكُمْ﴾ [المائدة]^(٥)، وضعفه أبو حيَّان فقال: لم يُحفظ من كلامهم والفرق بينه وبين النعت والتوكيد أنهما أشدُّ مجاورة^(٦).

قيل: عَرَضَ^(٧) شخص كراسة من تفسير^(٨) الثعلبي^(٩) أو غيره على المصنّف وهو بجامع مصر مصر وفيها أن (أَرْجُلَكُمْ) في الآية مخفوض بالمجاورة، فنظر فيها وألقاها وقال بحدّة: خذ فأسا واكشط به هذا الكلام وارم به في وجه صاحبه^(١٠).

(١) - ينظر: شرح الرضي: ٣٢٤/٢.

(٢) - صدر بيت من الوافر عجزه: ولكن حُب من سكن الديار،

وهو للمجنون في: ديوانه: ١٣١، وخزانة الأدب: ٢٢٨/٤.

(٣) - نحو: هذا زيد الأمير لا زيد الفقيه، ذكره مهذب الدين مهلب بن حسن المهلب (ت ٥٨٣هـ) في: نظم الفرائد وحصر الشرائد: ٧٨.

(٤) - صدر بيت من البسيط عجزه: أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب،

وهو لأبي الغريب في: خزانة الأدب: ٩٣/٥.

والشاهد فيه: جر (كل) بالمجاورة لـ (الزَّوجَاتِ).

(٥) - على قراءة الخفض في (أَرْجُلَكُمْ)، وهي قراءة جماعة منهم الإمام محمد الباقر (عليه السلام). ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٢٣١/٢.

(٦) - وبين كيف أنهما أشد مجاورة بأن الاسم في باب النعت والتوكيد تابع لما قبله من غير واسطة بخلافهما في العطف فهو مفصول بحرف العطف وربما ظهر العامل في بعض المواضع فزاد الفصل نحو: مررت بزيد وبعمرو. ينظر: التذييل والتكميل: ٢٤٩/١٢.

(٧) - اعرض، وربما يكون تحريفاً من الناسخ، والصواب ما أثبتته.

(٨) - تفسير، وهو تصحيف.

(٩) - أحمد بن محمد بن إبراهيم أبو إسحاق الثعلبي أو الثعالبي، مفسر أديب عالم بوجوه الإعراب والقراءات، من أهل نيسابور، من مؤلفاته: تفسير الكشف والبيان، والعرائس في قصص الأنبياء، توفي سنة (٤٢٧هـ).

ينظر: إنباه الرواة: ١٥٤/١، ووفيات الأعيان: ٧٩/١.

(١٠) - نقلها الدماميني عن الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الختعي المعروف بابن الشارق. ينظر: تحفة الغريب: ٨٠٠/٢/٢.

وَأَنْكَرَ السَّيرَافِيُّ^(١) وَابْنُ جَنِّي^(٢) الْجَرَ بِالْمَجَاوِرَةِ مَطْلَقًا فَتَأَوَّلَ مَا سُمِعَ، وَقَصَرَهُ الْفَرَّاءُ عَلَى السَّمَاعِ^(٣).

الفائدة الثالثة: مُصْطَلَحُ سَيَّبُوِيهِ فِي الْمَرْكَبِ الْإِضَافِيِّ أَنَّ^(٤) الْجُزْءَ الْأَوَّلَ يُسَمَّى مُضَافًا وَالثَّانِي مُضَافٌ إِلَيْهِ^(٥)، وَهُوَ مَا عَبَّرَ بِهِ ابْنُ مَالِكٍ وَأَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَهُوَ الْمَشْهُورُ، وَقِيلَ: عَكْسُهُ، وَقِيلَ: يَجُوزُ فِي كُلِّ كَلٍّ^(٦)، وَاللَّهُ [أَعْلَمُ].

(١) - ينظر: شرح السَّيرَافِيِّ: ٧٨/٦، وَالْأَصْلُ عِنْدَهُ: خَرِبَ الْجُرُّ مِنْهُ، ثُمَّ حُذِفَ (الْجُرُّ) وَتَحَمَّلَ (خَرِبَ) ضَمِيرُهُ.

(٢) - ينظر: الخصائص: ١٩٢/١-١٩٣، وَالْأَصْلُ عِنْدَهُ: خَرِبَ جُحْرُهُ، ثُمَّ حُذِفَ (جُحْرُ) الْمُضَافُ إِلَى الْهَاءِ وَأُقِيمَ الْهَاءُ مَقَامَهُ فَارْتَفَعَ؛ لِأَنَّ (جُحْرُ) الْمَحذُوفَ كَانَ مَرْفُوعًا، ثُمَّ اسْتَتَرَ (خَرِبَ)، فَهُوَ صِفَةٌ لـ(جُحْرٍ) لَا لـ(ضَبٍّ) عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِ الْمُضَافِ.

(٣) - ينظر: معاني القرآن: ٧٤/٢.

(٤) - انَّ ان، مكرراً.

(٥) - ينظر: كتاب سيبويه: ١٩٩/١-٢٠٠.

(٦) - تنظر هذه الوجوه في: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٥/١٢.

بَحْثُ الْأَسْمَاءِ الْعَامِلَةِ عَمَلِ الْفَعْلِ

ص: بَابُ: يَعْمَلُ عَمَلُ فَعْلِهِ سَبْعَةٌ: اسْمُ الْفَعْلِ كَهَيْهَاتِ وَصَه [وَوَيْ]، وَهِيَ بِمَعْنَى: بَعْدَ، وَاسْكُتْ، وَأَعْجَبْ، وَلَا يُحْدَفُ وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنْ مَعْمُولِهِ ﴿كِتَابُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ (٢٤)﴾ [النِّسَاءُ]، مُتَأَوَّلٌ، [وَلَا يَبْزُرُ ضَمِيرُهُ]، وَيُجْزَمُ الْمَضَارِعُ فِي جَوَابِ الطَّلَبِ مِنْهُ نَحْوُ:

مَكَانَكَ تُحَمَّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

وَلَا يُنْصَبُ.

ش: هَذَا بَابٌ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْأَسْمَاءِ الْعَامِلَةِ عَمَلِ أَفْعَالِهَا، وَالْمَذْكُورُ مِنْهَا هَاهُنَا سَبْعَةٌ: اسْمُ الْفَعْلِ، وَالْمَصْدَرُ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ، وَالْمِثَالُ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ، وَالصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ، وَاسْمُ التَّفْضِيلِ، وَأَنْهَاهَا فِي (الشُّذُورِ) ^(١) إِلَى عَشْرَةٍ بَزِيَادَةِ اسْمِ الْمَصْدَرِ، وَالظَّرْفِ وَعَدِيلِهِ الْمُعْتَمَدِينَ عَلَى مَا سَيَأْتِي، إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَالْكَلَامُ الْآنَ فِي الْأَوَّلِ مِنْهَا وَهُوَ اسْمُ الْفَعْلِ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَمَّا نَابَ عَنِ الْفَعْلِ مَعْنَى وَاسْتِعْمَالًا ^(٢)، وَالْمُرَادُ بِالِاسْتِعْمَالِ كَوْنُهُ أَبَدًا عَامِلًا غَيْرَ مَعْمُولٍ لِعَامِلٍ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ اسْمٌ ^(٣)؛ لِقَوْلِهِ بَعْضُ عَلَامَاتِ الْأَسْمَاءِ كَالْتَّنْوِينِ، وَالتَّعْرِيفِ، وَمُخَالَفَةِ أَوْزَانِهِ أَوْزَانَ الْفَعْلِ، وَأَنَّ مَدْلُولَهُ مَدْلُولُ الْفَعْلِ مِنَ الْحَدِيثِ وَالزَّمَانِ، وَقِيلَ: إِنَّ مَدْلُولَهُ لَفْظُ الْفَعْلِ فَ(صَه) مَثَلًا عَلَمٌ لِلْفِظِ: اسْكُتْ ^(٤)، قَالَ نَجْمُ الْأَثَمَةِ: وَهَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْعَرَبِيَّ الْقَحَّ رَبِّمَا يَقُولُ: صَه، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَخْطُرْ بِبَالِهِ لَفْظُ (اسْكُتْ)، وَرَبِّمَا لَمْ يَسْمَعْهُ أَصْلًا ^(٥).

ثُمَّ اسْمُ الْفَعْلِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ:

أَحَدُهَا: مَا بِمَعْنَى الْأَمْرِ، نَحْوُ: صَه، بِمَعْنَى: اسْكُتْ، وَمَهْ، بِمَعْنَى: اكْفُفْ، وَإِيَهْ، بِمَعْنَى: زِدْ فِي الْحَدِيثِ، وَإِيَهَا، بِمَعْنَى: كُفَّ عَنِ الْحَدِيثِ واقْطَعُهُ، وَيُسْتَعْمَلُ لِمُطْلَقِ الرَّجْرِ أَيْضًا ^(٦)، وَدَعَا، وَدَعَدَا ^(٧)، وَلَعَا، بِمَعْنَى: انْتَعَشَ، وَهَيَّا، وَهَلَّا، بِمَعْنَى: أَسْرَعَ ^(٨)، وَقَدَّ، وَقَطَّ، بِمَعْنَى: اقْطَعْ، وَحَيَّ،

(١) - ينظر: شرح شذور الذهب: ٤٩١.

(٢) - ينظر: أوضح المسالك: ٧٨/٤.

(٣) - مذهب جمهور البصريين أنها أسماء، ويسمونها أسماء الأفعال، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال مرادفة لما تفسر به، وذهب ابن صابر إلى أنها قسم رابع لا اسم، ولا فعل، ولا حرف، سمّاه (الخالفة). ينظر: الكافي في الإقصاد عن كتاب الإيضاح: ١١٢٠-١١٢١، وارتشاف الضرب: ٢٢٨٩/٥، وجمع الهوامع: ١٠٤/٣.

(٤) - هو قول ابن يعيش وذكره أبو حيان أيضًا. ينظر: شرح المفصل: ٣٨/٤، والتذليل والتكميل: ٢٧٠/١٤.

(٥) - ينظر: شرح الرضي: ٨/٤.

(٦) - ينظر: شرح الرضي: ١٩/٤.

(٧) - جعل ابن يعيش (دَعَدَا) مصدرًا معربًا كقولهم: سَقِيَا لَكَ، وجعلهُ الرضي من أسماء الأفعال والتكرار فيه للتوكيد. ينظر: شرح المفصل: ٥١/٤، وشرح الرضي: ٢٠/٤.

(٨) - ول(هلا) معنى آخر هو: اسْكُنْ. ينظر: شرح الرضي: ٢٠/٤.

ثُمَّ الاسمُ إِنْ وَضَعَ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ اسماً لِلْفِعْلِ فَمَرْتَجِلٌ كَشَتَّانَ، وَصَهُ، وَمَهُ، وَإِلَّا فَمَنْقُولٌ إِمَّا مِنْ ظَرْفِ الْمَكَانِ كَدُونُكَ، وَمَكَانُكَ، أَوْ مِنْ مَجْرُورٍ بِحَرْفٍ كَعَلَيْكَ وَالْيَا، وَالْغَالِبُ فِي الْمَجْرُورِ مِنْ هَذَيْنِ الْقَسْمَيْنِ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا لِمَخَاطَبٍ كَمَا مَثَّلْنَا، وَقَدْ يَكُونُ لِمَتَكَلِّمٍ كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ: عَلَيَّ، وَقَدْ يَكُونُ لِعَائِبٍ نَحْوُ: عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي^(١)، وَقَدْ يَكُونُ ظَاهِرًا حَكِي الْأَخْفَشُ: عَلَيَّ عَبْدُ اللَّهِ [زَيْدًا]^(٢)، وَهُوَ غَرِيبٌ جَدًّا، وَإِمَّا مِنْ مَصْدَرٍ مُسْتَعْمَلٍ كَرُويْدًا، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: أَرُودُهُ^(٣) إِرْوَادًا، أَيْ: أَمَهْلُهُ إِمَهَالًا، أَوْ غَيْرِهِ غَيْرِهِ كَبَلَةً^(٤).

وَاعْلَمْ أَنَّ اسْمَ الْفِعْلِ يُوَافِقُ فِعْلَهُ فِي الْعَمَلِ فَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ مُطْلَقًا، وَيَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِ بِوَاسِطَةٍ وَغَيْرِهَا، وَيُجْزَمُ الْمَضَارِعُ فِي جَوَابِ الطَّلَبِ مِنْهُ كَقَوْلِهِ^(٥):

[٤٤٧] وَقَوْلِي كُلَّمَا جَشَأْتُ وَجَأْتُ مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

وَيَخَالِفُهُ بِلِزُومِ الْبِنَاءِ وَالتَّجَرُّدِ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ، وَأَنَّ فِيهِ مَا يُنَوِّنُ لَزُومًا كَوَاهَا، وَوَيْهَهَا، وَجَوَازًا كَصِهْ، وَمَهْ، وَأَنَّهُ لَا يُؤَكِّدُ بِالنُّونِ، وَأَنَّهُ لَا يُحَذَفُ، وَمَنْ تَمَّ رَدُّوْا عَلَى ابْنِ مَالِكٍ حَيْثُ جَوَزَ فِي قَوْلِ الْمَازْنِيَّةِ^(٦):

[٤٤٨] [يَا] أَيُّهَا الْمَانُحُ دَلَوِي دُونَكَ

إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

أَنْ يَكُونَ (دَلَوِي) مَنْصُوبًا بِ(دُونِكَ) مُضْمَرَةً مَدْلُورًا عَلَيْهَا بِالْمَلْفُوظَةِ^(٧)، وَأَنَّهُ لَا يَنْصَبُ الْمَضَارِعُ فِي جَوَابِ الطَّلَبِ مِنْهُ فَلَا يَجُوزُ: صَهْ فَنُكْرِمَكَ، عَلَى [مَا] مَرَّ فِي نَوَاصِبِ الْمَضَارِعِ^(٨)، وَأَنَّهُ لَا يَتَأَخَّرُ عَنِ مَعْمُولِهِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ لضعْفِهِ، وَالْكَوْفِيُّونَ يُجِيزُونَ ذَلِكَ اسْتِدْلَالًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ (٢٤)﴾ [النِّسَاءَ]، وَبِقَوْلِ الْمَازْنِيَّةِ^(٩)، وَالْبَصْرِيُّونَ يُؤَوِّلُونَ الْآيَةَ عَلَى أَنَّ (كِتَابَ) مَصْدَرٌ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ مُؤَكِّدٍ لِمُضْمُونِ الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿حَرِّمْتُ عَلَيْكُمْ (٢٣)﴾ [النِّسَاءَ]، فَكَأَنَّهُ قَالَ: كِتَابَ اللَّهِ ذَلِكَ كِتَابًا، وَ(عَلَيْكُمْ) مُتَعَلِّقٌ بِالْمَصْدَرِ أَوْ الْعَامِلِ الْمَحْذُوفِ، وَيُؤَوِّلُونَ الْبَيْتَ عَلَى أَنَّ

(١) - تَنْظُرُ حِكَايَةُ هَذَا الْقَوْلِ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ فِي: كِتَابِ سَبِيوِيَه: ٢٥٠/١.

(٢) - تَنْظُرُ حِكَايَةُ الْأَخْفَشِ فِي: شَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ١٣٩٣/٣، وَشَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمَرَادِيِّ: ٥/٢.

(٣) - رَاوَدَهُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٤) - أَيْ: كَرَبْلَةً فِي أَنَّهَا مِنْ مَصْدَرٍ غَيْرِ مُسْتَعْمَلٍ. يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ٢٦٠/٢.

(٥) - مَرَّ تَخْرِيجُ الْبَيْتِ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ: جَزَمُ الْمَضَارِعِ (تُحْمَدِي) فِي جَوَابِ اسْمِ الْفِعْلِ (مَكَانَكَ).

(٦) - مِنَ الرَّجْزِ، وَهُوَ لَجَارِيَّةٍ مِنْ بَنِي مَازِنٍ فِي: الْمَقَاصِدِ النُّحُوِّيَّةِ: ١٧٨٨/٤، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٢٠٥/٦.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: تَقَدُّمُ مَعْمُولِ (دُونِكَ) وَهُوَ (دَلَوِي) عَلَيْهِ.

(٧) - يَنْظُرُ: شَرْحُ النَّسْهِيلِ: ١٣٧/٢.

(٨) - يَنْظُرُ: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ: ١٨٩.

(٩) - وَنُسِبَ لِلْكَسَائِيِّ بِخَاصَّةٍ، وَوَافَقَ الْفَرَّاءُ الْبَصْرِيِّينَ يَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ: ٢٦٠/١، وَالْإِنْصَافُ: ١٨٧

م(٢٨)، وَاللِّبَابُ لِلْعَكْبَرِيِّ: ٤٦١/١، وَشَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ: ٥٢٢.

(دَوْنَكَ) لَيْسَ بِاسْمِ فِعْلٍ بَلْ هُوَ ظَرْفٌ خَيْرٌ لـ(دَلَوِي) أَي: دَلَوِي دَوْنَكَ فَخَذُّهَا، كَذَا فِي (شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلرَّضِيِّ)^(١).

(١) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ٩/٤-١٠.

بَحْثُ الْمَصْدَرِ

ص: والمَصْدَرُ كضَرْبٍ، وإِكْرَامٍ، إِنْ حَلَّ مَحَلَّهُ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ) أَوْ (مَا)، [و] لَمْ يَكُنْ مُصَغَّرًا، وَلَا مَضْمَرًا، وَلَا مَحْدُودًا، وَلَا مَنَعُوتًا قَبْلَ الْعَمَلِ، وَلَا مَحْذُوفًا، وَلَا مَفْصُولًا مِنَ الْمَعْمُولِ، وَلَا مُؤَخَّرًا عَنْهُ، وَإِعْمَالُهُ مُضَافًا أَكْثَرَ نَحْوُ ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ (٢٥١)﴾ [البقرة]، [وقول الشاعر]:

أَلَا إِنَّ ظُلْمَ نَفْسِهِ الْمَرْءُ بَيِّنٌ

وَمُنُونًا أَقْيَسُ نَحْوُ ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (١٤) يَتِيْمًا (١٥)﴾ [البلد]، وبـ(أَل) شَادُّ نَحْوُ:

[و] كَيْفَ التَّوْقِي ظَهَرَ مَا أَنْتَ رَاكِبُهُ

ش: هذا النَّوعُ الثَّانِي مِنَ الْأَسْمَاءِ الْعَامِلَةِ عَمَلِ الْفِعْلِ وَهُوَ الْمَصْدَرُ، وَهُوَ اسْمٌ مَا اشْتَقَّ مِنْهُ الْفِعْلُ، وَهَذِهِ التَّسْمِيَةُ لَهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا، وَعُلِّلَ ذَلِكَ بِأَنَّ الْفِعْلَ يَصْدُرُ عَنْهُ، وَالْمَصْدَرُ فِي الْأَصْلِ هُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يُصْدَرُ عَنْهُ الْإِبْلُ^(١)، قَالَ الرَّضِيُّ: وَسَيَبُوهُ^(٢) يُسَمِّيهِ فِعْلًا وَحَدَّثًا وَحَدَّثَانًا^(٣)، وَهُوَ مِنْ تَسْمِيَةِ الشَّيْءِ بِلَفْظٍ مَدْلُولِهِ، وَيَعْمَلُ الْمَصْدَرُ عَمَلِ فِعْلِهِ الْمَشْتَقِّ مِنْهُ لِأَنَّهُ أَصْلُ الْفِعْلِ فَرْعٌ، فَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ وَيَتَعَدَّى لِلْمَفْعُولِ بِوَاسِطَةٍ وَبِغَيْرِهَا، وَإِلَى الْمَفْعُولَيْنِ وَأَكْثَرُ^(٤)، لَكِنَّ عَمَلَهُ بِشُرُوطٍ ثَمَانِيَّةٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَصَحَّ إِحْلَالُ فِعْلٍ مَعَ (أَنْ) /و/ ١٠٧ /المصدرية محله إذا كان الزمان ماضياً أو مستقبلاً كعَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا أَمْسٍ أَوْ غَدًا، أَي: مِنْ أَنْ ضَرْبَتُهُ أَمْسٍ، أَوْ مِنْ أَنْ تَضْرِبُهُ غَدًا، أَوْ مَعَ (مَا) أُخْتَهَا فَقَطْ إِذَا كَانَ الزَّمانُ حَاضِرًا كَعَجِبْتُ مِنْ إِكْرَامِكَ زَيْدًا الْآنَ، أَي: مِمَّا تُكْرِمُهُ الْآنَ؛ لَامْتِنَاعِ إِحْلَالِ (أَنْ) إِذَا كَانَ الزَّمانُ حَاضِرًا لِمُنَافَاتِهَا لَهُ لِإِفَادَتِهَا الْإِسْتِقْبَالَ الْمُنَافِي لِلْحَالِ، هَذَا مَعْنَى مَا ذَكَرَهُ فِي (الشَّرْحِ)^(٥)، لَكِنَّ مَسْأَلَةَ إِحْلَالِ (مَا) عَزِيزَةٌ قَلَّ مَنْ ذَكَرَهَا مِنَ النُّحَاةِ، قَالَ الرَّضِيُّ: وَتَقْدِيرُهُمْ لَهُ بِـ(أَنْ) وَالْفِعْلِ لَا يَتِمُّ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْحَالِ؛ لِأَنَّ (أَنْ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَضَارِعِ خَلَصَتْهُ لِلْإِسْتِقْبَالِ بِخِلَافِ مَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَاضِي فَإِنَّهُ يَبْقَى مَعَهَا عَلَى مَعْنَى الْمُضِيِّ، لَكِنَّهُمْ قَدَّرُوهُ بِـ(أَنْ) دُونَ (مَا) وَ(كِي) وَإِنْ كَانَ فِي الْحَالِ أَيْضًا لَكُونِهَا أَشْهَرَ وَأَكْثَرَ اسْتِعْمَالًا، وَبِتَقْدِيرِهِمْ لَهُ بِـ(أَنْ) وَالْفِعْلِ، وَهُمْ بَعْضُهُمْ قَظَنَ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ حَالًا لَتَعْدُرِ تَقْدِيرُهُ إِذَنْ بِـ(أَنْ)^(٦)، انْتَهَى.

(١) - ينظر: شرح السيرافي: ٢٣/١، وعلل النحو: ٣٦٠، وأسرار العريئة: ١٣٧.

(٢) - ينظر: كتاب سيبويه: ٣٤/١، و٢٣٠/١.

(٣) - ينظر: شرح الرضي: ٣٧٢/٤.

(٤) - ينظر: الكافي في شرح الهادي: ١٧٦٩/٣، وتوجيه اللع: ٥١٨.

(٥) - ينظر: شرح قطر الندى: ٢٦٠.

(٦) - ينظر: شرح الرضي: ٣٧٨/٤.

فإن لم يصحَّ أَنْ يَحَلَّ مَحَلُّهُ ذَلِكَ امتنعَ عمله نَحْوُ: ضَرَبًا زَيْدًا، مِمَّا هُوَ نَائِبٌ عَنْ فَعْلِهِ، وَأَجَارَ
عَمَلَ هَذَا صَاحِبِ (التَّسْهِيلِ)^(١)، وَصَحَّحَ المَصْنُفُ فِي (الشَّرْحِ) المَنْعَ^(٢)، وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ المَصْدَرَ هُنَا إِنَّمَا
يَحَلُّ مَحَلَّ الفَعْلِ بَدُونِ (أَنْ) وَ(مَا)، فزَيْدًا فِي نَحْوِ المِثَالِ مَنْصُوبٌ بِالمَصْدَرِ عِنْدَ صَاحِبِ (التَّسْهِيلِ)،
وَبِالفَعْلِ المَحْذُوفِ النَّائِبِ عَنْهُ المَصْدَرُ عِنْدَ المَصْنُفِ. وَمِثْلُ ذَلِكَ: ضَرَبْتُ ضَرَبًا زَيْدًا، مِمَّا هُوَ مُؤَكِّدٌ
لِعَامِلِهِ، فَلَا يَجُوزُ كَوْنُ زَيْدٍ مَنْصُوبًا بِالمَصْدَرِ لَمَّا مَرَّ، وَإِنَّمَا هُوَ مَنْصُوبٌ بِ(ضَرَبْتُ) اتِّفَاقًا^(٣)، قَالَ
المَصْنُفُ فِي (الحَوَاشِي): بَلْ لَوْ قُلْتُ: ضَرَبْتُ ضَرَبًا فِي الدَّارِ، أَوْ عِنْدَكَ، لَمْ يَجْزُ أَنْ يَتَعَلَّقَا بِهِ، وَهَمَّا
مَا هُمَا فِي التَّعَلُّقِ بِكُلِّ غَايَةٍ وَرَائِحَةٍ؛ لِأَنَّ هَذَا المَصْدَرَ لَمْ يَذْكَرْ لِدَلَالَتِهِ كَمَا أَنَّ الفَعْلَ الثَّانِي فِي قَامٍ قَامَ
لَمْ يُؤْتِ [بِهِ] لِلإِسْنَادِ^(٤).

الشَّرْطُ الثَّانِي: أَنْ لَا يَكُونَ مُصَغَّرًا، فَلَا يُقَالُ: أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا، إِجْمَاعًا^(٥)؛ لِأَنَّ صِغَةَ المَصْدَرِ
إِذْ لَيْسَتْ الصِّغَةُ الَّتِي اشْتَقَّ مِنْهَا الفَعْلُ^(٦).
الثَّلَاثُ: أَنْ لَا يَكُونَ مُضْمَرًا فَلَا يُقَالُ: ضَرْبُكَ المُسَيِّءِ حَسَنٌ، وَهُوَ المُحْسَنُ قَبِيحٌ؛ لِعَدَمِ حُرُوفِ الفَعْلِ،
وَأَجَارَهُ الكُوفِيُّونَ^(٧) اسْتِدْلَالًا بِقَوْلِ زَهِيرٍ^(٨):

[٤٤٩] وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَدُقْتُمْ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالحَدِيثِ المُرْجَمِ^(٩)

(١) - ينظر: التَّسْهِيلُ: ١٤٣، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ١٢٥/٣. وَهُوَ مَذْهَبُ سَبِيوِيهِ وَالْأَخْفَشِ وَالْفَرَّاءِ وَالزَّجَّاجِ وَالْفَارَسِيِّ،
وَمَذْهَبُ الْمَبْرُودِ وَالسَّيْرَافِيِّ وَجَمَاعَةٌ أَنَّ الْعَامِلَ هُوَ الْفَعْلُ الْمُضْمَرُ النَّاصِبُ لِلْمَصْدَرِ. يَنْظُرُ: كِتَابُ سَبِيوِيهِ:
١١٥-١١٦، و١٨٩-١٩٤، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ: ٣٢٣/١، وَالْمَقْتَضِبُ: ١٥٧/٤، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ:
٦/٥، وَشَرْحُ السَّيْرَافِيِّ: ٦٠-٦١، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ٢٢٥٥/٥، وَحَاشِيَةُ ابْنِ هِشَامٍ الْكُبَرِيِّ: ٣٤٤.

(٢) - ينظر: شَرْحُ قَطْرِ النَّدى: ٢٢٦٠-٢٦١.

(٣) - ينظر: شَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٤/٢.

(٤) - لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ فِي حَاشِيَتِي الْأَلْفِيَّةِ الصُّغْرَى وَالْكُبْرَى، فَلَعَلَّهُ فِي حَوَاشِي التَّسْهِيلِ.

(٥) - ينظر: شَرْحُ قَطْرِ النَّدى: ٢٦١.

(٦) - ينظر: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ١٠٦-١٠٧، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٥٧/١١-٥٨.

(٧) - ينظر: شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٢٧/٢، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٥٦/١١، وَشَرْحُ قَطْرِ النَّدى: ٢٦٢.

(٨) - مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لَزْهِيرِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ فِي: دِيَوَانِهِ: ٢٦، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ١٠٦/٣، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ:

٥٦/١١، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٣/١٠، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٣٨٤/١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: عَمَلُ الصَّمِيرِ (هُوَ) فِي (عَنْهَا) وَهُوَ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِهِ عَمَلُ المَصْدَرِ الْمُضْمَرِ فِي

الْمَذْهَبِ الْمُنْسُوبِ لِلْكُوفِيِّينَ.

(٩) - الْمُتَرَجِّمُ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

قالوا: ف(عنها) متعلّق بالضمير العائد إلى الحديث المفهوم من السابق^(١)، وتأوّلُهُ البصريون على تعلّق (عنها) بمحذوف، أي: أعني عنها^(٢)، وفيه نظر ظاهر، وأجاز أبو علي^(٣) والرّماني^(٤) وابن جني^(٥) إعماله مضمراً في المجرور، وجماعة في الظرف^(٦)، والرّضيّ فيهما^(٧).
الرّابع: أن لا يكون محدوداً^(٨)، فلا يُقال: أعجبتني ضربتك زيداً؛ لما مرّ في الشرط الثاني^(٩).
الخامس: أن لا يتبع بنعت أو غيره قبل العمل^(١٠)، فلا يُقال: أعجبتني ضربك الشّدِيد زيداً؛ لامتناع الفصل بين الموصول وصلته^(١١)، وأمّا قول الخطيئة^(١٢):
[٤٥٠] أَرَمَعْتُ يَأْسًا بَيِّنًا^(١٣) مِنْ نَوَالِكُمْ وَلَنْ تَرَى طَارِدًا لِلْحَرِّ كَالْيَاسِ^(١٤)
ف(من) متعلّق ب(يئست) محذوفاً لا ب(يأساً). فإن أتبع بعد العمل جاز كقوله^(١٥):

- (١) - ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٨/٢، وشرح الرّضي: ٣٨٠/٤، والمقاصد الشّافية: ٢٢٦/٤.
- (٢) - هذا وجهٌ ممّا ذكره ابن عصفور وغيره في تأويل البيت وذكروا وجهين آخرين أنّه متعلّق ب(المرجم) وتقدّم عليه ضرورة، أو على أن يكون التّقدير: وما هو مرجماً عنها، وحذف (مرجماً) لدلالة الثاني عليه. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٨/٢، والتّذيل والتّكميل: ٥٦/١١.
- (٣) - تنظر نسبة هذا الرّأي للفرسيّ في: الخصائص: ٢٢/٢، والتّذيل والتّكميل: ٥٧/١١.
- (٤) - تنظر نسبة هذا الرّأي والرّمانيّ في: التّذيل والتّكميل: ٥٧/١١، والمساعد: ٢٢٦/٢.
- (٥) - ينظر: الخصائص: ٢١/٢-٢٢.
- (٦) - ينظر: ارتشاف الضّرب: ٥/٢٢٧٥.
- (٧) - ينظر: شرح الرّضي: ٣٨٠/٤.
- (٨) - أي: مقترناً بالتاء الدّالة على الوحدة. ينظر: حاشية الآلوسي: ٢٠٥/٢.
- (٩) - أي: لأنّ صيغة المصدرِ إذن ليست الصّيغة التي اشتقّ منها الفعل.
- (١٠) - خصّه ابن هشام بالصّفة من التّوابع متابعاً ابن مالك، والأولى أن يعمّ جميع التّوابع كما صرح به أبو حيّان الأندلسيّ والسّيّد الشّارح. ينظر: التّسهيل: ١٤١، وشرح التّسهيل: ١٠٨/٣-١٠٩، والتّذيل والتّكميل: ٦١/١١.
- (١١) - يريد أن معمول المصدر يقع منه موقع الصّلة من الموصول في شدّة التلازم. ينظر: شرح التّسهيل: ١٠٨/٣.
- (١٢) - الخطيب، وهو تحريف والصّواب ما أثبتّه.
- والبيت من البسيط، وهو للخطيئة في: ديوانه: ١١٩، والخصائص: ٢٦١/٣، وشرح شواهد المغني: ٩١٦/٢، وخزانة الأدب: ٢٩٢/٣.
- والشّاهد فيه: عدم عمل المصدر للفصل بينه وبين معموله لذلك علقت (من) ب(يئست) مقدّراً لا ب(يأساً).
- (١٣) - كذا: (بيئاً)، وهو في مصادر البيت (مبيئاً)، فربّما يكون وهماً من النّاسخ، ولا يضطرب معه الوزن.
- (١٤) - كالباس، وهو تصحيف، والصّواب ما أثبتّه.
- (١٥) - من الخفيف، وهو بلا نسبة في: شرح التّسهيل: ١٠٩، والتّذيل والتّكميل: ٦١/١١، وشرح قطر النّدى: ٢٦٤، والمقاصد النّحوية: ٣٣٦/٣، وهمع الهوامع: ٥٠٦/٢.
- والشّاهد فيه: عمل المصدر لعدم الفصل بينه وبين معموله بالنّعت بتأخّره.

[٤٥١] إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا فِيكَ مِنْ عَهْدْتُ عَذُولًا
السَّادِسُ: أَنْ لَا يَكُونَ مَحذُوفًا؛ لَمَّا مَرَّ فِي الشَّرْطِ الثَّلَاثِ^(١)، قَالَ فِي (الشَّرْحِ): وَلِهَذَا رَدُّوا عَلَى مَنْ
قَالَ فِي ﴿بِسْمِ اللَّهِ (١)﴾ [الْفَاتِحَةِ]، أَنَّ التَّقْدِيرَ: ابْتِدَائِي بِسْمِ اللَّهِ، فَحُذِفَ الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ وَأَبْقِيَ مَعْمُولُ
الْمَبْتَدَأِ، وَجَعَلُوا مِنَ الضَّرُورَةِ^(٢) قَوْلَهُ^(٣):

[٤٥٢] هَلْ تَذْكُرُونَ إِلَى الدَّارَيْنِ هَجَرَتَكُمْ وَمَسْحَكُمْ صَلْبَكُمْ رَحْمَنُ قُرْبَانَا
لَأَنَّهُ بِتَقْدِيرٍ: وَقَوْلُكُمْ: يَا رَحْمَنُ قُرْبَانَا^(٤)، انْتَهَى. وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقَالَ: إِنَّهُ بِتَقْدِيرٍ: قَائِلِينَ: يَا رَحْمَنُ قُرْبَانَا.
قُرْبَانَا.

السَّابِعُ: أَنْ لَا يَكُونَ مَفْصُولًا مِنْ مَعْمُولٍ بِأَجْنِبِيٍّ؛ لَمَّا مَرَّ فِي الشَّرْطِ الْخَامِسِ^(٥)، قَالَ فِي (الْمَغْنِيِّ):
وَلِهَذَا رَدُّوا عَلَى الزَّمْخَشَرِيِّ قَوْلَهُ: إِنَّ ﴿يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ (٩)﴾ [الطَّارِقِ]، مَعْمُولٌ لـ ﴿رَجِعْهُ
(٨)﴾ [الطَّارِقِ]^(٦)؛ لَأَنَّهُ قَدْ فُصِّلَ بَيْنَهُمَا بِالْخَبَرِ وَهُوَ ﴿لَقَادِرٌ (٨)﴾ [الطَّارِقِ]^(٧).
وَالثَّامِنُ: أَنْ لَا يَتَأَخَّرَ عَنْ مَعْمُولِهِ، فَلَا يُقَالُ: أَعْجَبَنِي زَيْدًا ضَرْبُكَ؛ لِامْتِنَاعِ تَقْدِيمِ الصِّلَةِ عَلَى
الْمَوْصُولِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ^(٨):

[٤٥٣] وَبَعْضُ الْحَلْمِ عِنْدَ الْجَهِّ لِي لِلذَّلَّةِ إِذْعَانُ
فَمَوْوَلٌ عَلَى إِضْمَارٍ فَعِلٍ^(٩)، قَالَ فِي (الشَّرْحِ): وَأَجَارَ السُّهَيْلِيُّ تَقْدِيمَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ وَاسْتَدَلَّ
بِظ/١٠٧/ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَا يَبْغُوتُ عَنْهَا حَوْلًا (١٠٨)﴾ [الْكَهْفِ]، وَقَوْلِهِمْ: اللَّهُمَّ اجْعَلْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا

(١) - أَي: لِعَدَمِ حُرُوفِ الْفَعْلِ، وَعِلْلُهُ الرُّضْيُ بِأَنَّ الْمَصْدَرَ الْعَامِلَ يَكُونُ مَعَ مَعْمُولِهِ كَالْمَوْصُولِ وَصِلَتِهِ، وَلَا
يَجُوزُ حَذْفُ الْمَوْصُولِ مَعَ بَعْضِ صِلَتِهِ دُونَ الْبَعْضِ الْآخِرِ. يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضْيِ: ٣٩/٢.
(٢) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٤٦٧/١، وَشَرْحُ أَبْيَاتِ مَغْنِي اللَّيْبِيبِ: ٣٤٦/٢-٣٤٧.
(٣) - مِنَ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لَجْرِيرٍ فِي: دِيَوَانِهِ: ١٦٧- وَرَوَايَتُهُ فِيهِ: هَلْ تَتَرَكَّنُ إِلَى الْقَسِينِ هَجَرَتَكُمْ وَمَسْحَكُمْ... -
وَضُرَائِرُ الشَّعْرِ: ١٨٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: تَعَلُّقُ (لِلذَّلَّةِ) بِفَعْلٍ مَقْدَرٍ لَا بِ(إِذْعَانِ).

(٤) - يَنْظُرُ: شَرْحُ قَطْرِ النَّدَى: ٢٦٥-٢٦٦.

(٥) - أَي: التَّعْلِيلُ بِأَنَّ مَعْمُولَ الْمَصْدَرِ يَقَعُ مِنْهُ مَوْقِعُ الصِّلَةِ مِنَ الْمَوْصُولِ فِي شِدَّةِ التَّلَازُمِ.

(٦) - يَنْظُرُ: الْكَشَافُ: ٧٣٥/٤.

(٧) - يَنْظُرُ: مَغْنِي اللَّيْبِيبِ: ٥٢/٦-٥٣.

(٨) - مِنَ الْهَزَجِ، وَهُوَ لِسُهَيْلِ بْنِ شَيْبَانَ الْمَعْرُوفِ بِالْفَنَدِ الزَّمَانِيِّ فِي: شَعْرِهِ: ٢٥، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٩٤٤/٢،
وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ١٠٩٧/٣، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٤٣١/٣.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: تَعَلُّقُ اللَّامِ بِفَعْلٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: يُذْعَنُ لِلذَّلَّةِ، لَا بِالْمَصْدَرِ لِتَأَخُّرِهِ عَنْ مَعْمُولِهِ.

(٩) - نَصَّ ابْنُ مَالِكٍ عَلَى أَنَّ مَتَعَلَّقَ اللَّامِ هُنَا مَصْدَرٌ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: إِذْعَانُ لِلذَّلَّةِ إِذْعَانُ، وَتَابَعَهُ النَّحْوِيُّونَ عَلَى
عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، وَقَدَّرَهُ السَّيُوطِيُّ فَعَلًا وَوَافَقَهُ السَّيِّدُ الشَّارِحُ. يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ: ١٠١٩/٢، وَالتَّذْيِيلُ
وَالْتَكْمِيلُ: ١٨٠/٣، وَالْمَسَائِلُ السُّفَرِيَّةُ: ٢٢، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ: ٢١٣/٢، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٥٧/٣.

فرجًا ومخرجًا^(١)، انتهى.

وقال الرضي: وأنا لا أرى منعًا من تقديم معموله عليه إذا كان ظرفًا أو شبهة، قال تعالى ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ (٢)﴾ [النور]، وقال ﴿بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ (١٠٢)﴾ [الصفافات]، وفي نهج البلاغة: (قُلْتُ عَنْكُمْ نَبَوْتُهُ)^(٢)، ومثله في كلامهم كثير، وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما أول به، فلا منع من تأويله بالحرف المصدر من جهة المعنى مع أنه لا يلزمه أحكامه بل^(٣) لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله، والظرف يكفيه رائحة الفعل^(٤)، الفعل^(٥)، حتى أنه يعمل فيه ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ (٢)﴾ [القلم]، فقوله ﴿بِنِعْمَةِ رَبِّكَ﴾ متعلق بمعنى النفي، أي: انتفى بنعمة الله وبحمده منك الجنون، ولا معنى لتعلقه بـ(بمجنون)^(٥).

وظاهر اقتصاره على ما ذكر من الشروط أنه لا يشترط في أعماله أن يكون بمعنى الحال والاستقبال، كما يشترط لاسم الفاعل ذلك، وهو كذلك؛ لما مر من أن عمله لكونه أصل الفعل بخلاف اسم الفاعل^(٦)، وأنه لا يشترط فيه أيضًا أن يكون مفردًا، وقد اشترط بعضهم^(٧) فمنع إعمال المثني والمجموع، وجزم به ابن مالك قال: لأن لفظها مبين للفظ المصدر الذي هو أصل الفعل^(٨)، انتهى. وهو قياس اشتراط أن لا يكون محدودًا ولا مصغرًا.

ثم المصدر يعمل مضافًا، ومنونًا، ومقرونًا بـ(أل)، لكن إعماله مضافًا إلى الفاعل مع ذكر المفعول وحذفه أكثر من إعماله منونًا أو مضافًا للمفعول ومقرونًا بـ(أل) نحو ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ (٢٥١)﴾ [البقرة]، وأمّا إعماله مضافًا للمفعول مع ترك الفاعل فكثير نحو ﴿لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ (٤٩)﴾ [فصلت]، ومع ذكره قليل^(٩)، وليس خاصًا بالشعر كما زعم بعضهم بعضهم

(١) - شرح قطر الندى: ٢٦٦.

(٢) - نهج البلاغة: ٣٧٩ خطبة (٢٢٩).

(٣) - بل، ولا يستقيم المعنى معها، والتصويب من (شرح الرضي).

(٤) - يريد الظرف وأخاه الجار والمجرور، وعبارة الرضي ((والظرف وأخوه تكفيهما رائحة الفعل...)).

(٥) - بمجنون، والأصح ما أثبتته. ينظر: شرح الرضي: ٣٧٩/٤.

(٦) - ينظر: المرتجل: ٢٣٦-٢٣٧.

(٧) - نسبة أبو حيان إلى أبي الحسن بن سيده واختاره. ينظر: ارتشاف الصرب: ٢٢٥٨/٥.

(٨) - ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٠١٥/٢، وأجاز عمل المجموع على قلة شواهد في: شرح التسهيل:

١٠٧/٣.

(٩) - ينظر: ينظر: شرح شذور الذهب: ٤٩١.

بدليل قوله (عليه السلام): (وَجِئُ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) ^(١) أي: وَأَنْ يَحْجَّ الْبَيْتَ الْمُسْتَطْبَعُ ^(٢)، قَالَ فِي فِي (التَّصْرِيح): وَلِلْمَانِعِ أَنْ يُجِيبَ بَأَنَّ الْحَدِيثَ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَرْوًيًا بِالْمَعْنَى فَلَا شَاهِدَ فِيهِ ^(٣)، انْتَهَى. وَهُوَ مِيلٌ لِكَلَامِ أَبِي حَيَّانَ حَيْثُ اعْتَرَضَ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ بِالِاسْتِدْلَالِ بِالْأَحَادِيثِ الشَّرِيفَةِ عَلَى الْأَحْكَامِ النَّحْوِيَّةِ بِاحْتِمَالِهَا الرَّوَايَةَ بِالْمَعْنَى ^(٤)، وَقَدْ أُورِدَ عَلَيْهِ بَأَنَّ الْأَصْلَ الرَّوَايَةُ بِاللَّفْظِ وَإِذَا قُصِدَ الرَّوَايَةُ بِالْمَعْنَى أَشَارَ الرَّاوي إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: قَالَ مَا مَعْنَاهُ، كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْعَارِفِ بِمِصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، وَفَتَحَ هَذَا الْبَابَ يَتَطَرَّقُ إِلَى عَدَمِ الْاسْتِدْلَالِ بِالْأَحَادِيثِ عَلَى الشَّرِيعَةِ وَهَذَا مُخَالَفٌ لِلْإِجْمَاعِ، وَالْمَسْأَلَةُ مَبْسُوطَةٌ فِي شُرُوحِ (الْمَعْنَى).

وإِعْمَالُ الْمَصْدَرِ مَنْوًيًا أَقْبَسُ مِنْ إِعْمَالِهِ مِضَافًا أَوْ مَقْرُونًا بِ(أَلْ)؛ لِأَنَّ التَّنْكِيرَ أَنْسَبُ بِمَعْنَى الْفِعْلِ الَّذِي عَمَلَ بِاعْتِبَارِهِ ^(٥) نَحْوُ ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ (١٤) يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ (١٥)﴾ [الْبَلَد]، وَإِعْمَالُهُ مَقْرُونًا بِ(أَلْ) شَازٌ فِي الْقِيَاسِ قَلِيلٌ فِي الْاسْتِعْمَالِ حَتَّى خَصَّهُ بَعْضُهُم بِالشَّعْرِ، وَمِنْ شَوَاهِدِهِ قَوْلُهُ ^(٦):

[٤٥٤] عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ الْمُسِيءِ إِلَهُهُ الْمَتْرُوكِ بَعْضُ الصَّالِحِينَ فَقِيرًا

وقوله ^(٧):

[٤٥٥] ضَعِيفُ الْنِكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفَرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلَ

وَحَكَى الْمُرَادِيُّ فِي (شَرْحِ التَّسْهِيلِ) فِي إِعْمَالِهِ أَرْبَعَةَ مَذَاهِبٍ: أَحَدُهَا الْجَوَازُ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْخَلِيلِيِّ ^(٨) وَسَيَّبُويهِ، وَالْمَنْعُ وَهُوَ رَأْيُ الْكُوفِيِّينَ وَبَعْضِ الْبَصَرِيِّينَ، وَالْجَوَازُ عَلَى قَبْحٍ وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَارَسِيِّ

(١) - بَعْضُ حَدِيثٍ شَرِيفٍ فِي دَعَائِمِ الْإِسْلَامِ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ الصَّنْعَانِيُّ فِي: الْمَصْنَفِ: ١٢٥/٣ بِرَقْمِ

(٥٠١٢)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ: ٢٩٧/١٣ بِرَقْمِ (١٤٠٧٦).

(٢) - هُوَ رَأْيُ ابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ السَّبْتِيِّ فِي: الْمُلَخَّصِ: ٣١٨-٣١٩،

(٣) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٩/٢.

(٤) - يَنْظُرُ نَقْلَ رَأْيِ أَبِي حَيَّانَ فِي: خَزَانَةِ الْأَدَبِ: ٩/١، وَأَبُو حَيَّانَ النَّحْوِيُّ: ٤٣٠-٤٣٢.

(٥) - يَنْظُرُ: الْبَابُ لِلْعَكْبَرِيِّ: ٤٤٩/١، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ: ٨٩/٦، وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ١٧٧٢/٣، وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ: ٢٧٠/٢.

(٦) - مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي: التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ: ٨٦/١١، وَشَرْحُ قَطْرِ النَّدى: ٢٦٩، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٦/٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ (الرِّزْقِ) - يَفْتَحِ الرَّاءَ وَكُسْرَهَا - مَقْرُونًا بِ(أَلْ).

(٧) - مِنَ الْمُتَقَارِبِ، وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي: كِتَابِ سَيَّبُويهِ: ١٩٢/١، وَالْفَوَائِدُ وَالْقَوَاعِدُ: ٧٣١/٢، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ: ١٣٥، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ١١٦/٣.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ (النِّكَايَةِ) مَقْرُونًا بِ(أَلْ).

(٨) - لَمْ يَذْكَرِ الْمُرَادِيُّ وَغَيْرُهُ مِمَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ مَصَادِرَ أَنَّ هَذَا مَذْهَبُ الْخَلِيلِ إِلَّا الدَّمَامِينِيُّ فِي: الْمَنْهَلِ الصَّافِي: ٢٦٠/٢.

وجماعة من البصريين، والتفصيل بين أن يكون (أل) معاقبة للضمير فيجوز: إِنَّكَ والضرب خالداً لمسيء، أي: إِنَّكَ وضربك خالداً، أو لا يكون معاقبة له فلا يجوز: عَجِبْتُ من الضرب عمراً، وهو مذهب ابن طلحة وابن الطراوة، قال الشيخ أثير الدين: وهذا هو المذهب الصحيح واستدل بأن (أل) في الشواهد التي / ١٠٨ / ذكروها معاقبة للضمير، ومن منع إعماله مطلقاً قدرَ لما يقع بعده من منصوبٍ ناصباً يدلُّ عليه المصدرُ فيقدرُ في قوله:

[٤٥٦] ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ

يُنْكِي^(١) أَعْدَاءَهُ، ولم يُسمَعْ رفعُ الفاعلِ بعدَ المُعرِّفِ بـ(أل) إِلَّا في بيتٍ وهو قوله^(٢):

[٤٥٧] عَجِبْتُ من الرِّزْقِ المُسِيءِ إِلَهُهُ

بَنَصْبِ (المُسيءِ) ورفعِ (الإلهِ)^(٣).

فائدَتَانِ:

الأولى: يجوزُ في تابعِ الفاعلِ المجرورِ بالمصدرِ كعَجِبْتُ من ضَرْبِ زَيْدِ الظَّرِيفِ، الرَّفْعُ حملاً على المحلِّ، والجرُّ حملاً على اللفظِ إذا لم يَمْنَعْ مانعٌ كما في: أَعْجَبَنِي إِكْرَامُكَ وَزَيْدٍ، فَإِنَّ الإِتْبَاعَ هُنَا بِالْجَرِّ يُؤَدِّي إِلَى العُطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ المَخْفُوضِ بِدُونِ إِعَادَةِ الخَافِضِ وهو ممنوعٌ، كذا قيل^(٤)، والحقُّ خلافُه - كما سيأتي في بابِ النَّسَقِ - ويجوزُ في تابعِ المفعولِ كأَعْجَبَنِي أَكْلُ اللَّحْمِ والخُبْزِ، الجرُّ على اللفظِ، والنَّصْبُ على المحلِّ إِنْ قُدِّرَ المصدرُ بحرفٍ مصدرِيٍّ وفعلٍ لفاعلٍ، والرَّفْعُ إِنْ قُدِّرَ بِهِ وبفعلٍ ما لم يُسمَّ فاعله^(٥).

واعلمُ أَنَّ جَوَازَ الإِتْبَاعِ عَلَى المحلِّ عِنْدَ مَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ وَجُودَ المُحَرَّرِ، وهو الطَّالِبُ لَدُنْكَ المحلِّ، وهُمُ الكُوفِيُّونَ وجماعةٌ من البصريين^(٦)، ومن اشترطه أظهرَ عاملاً كما في البابِ الرَّابِعِ من (المغني)^(٧).

(١) - من قولهم: نَكَيْتُ فِي الْعُدُوِّ أَنْكِي نِكَايَةً هَزَمْتُهُ وَغَلِبْتُهُ، أَمَا (نَكَأْتُ) مَهْمُوزٌ فَهُوَ بِمَعْنَى قَشَرَ الْقَرْحِ بَعْدَمَا كَادَ يَبْرَأُ. ينظر: لسان العرب: ١٧٣/١-١٧٤ مادة (نكأ).

(٢) - مرَّ تخريجُ البيتِ.

(٣) - ينظر: شرح التسهيل للمراذبي: ٦٩٠، وتتنظر هذه المذاهبُ أيضاً في: الإفصاح لابن الطراوة: ٥٦، والتذليل والتكميل: ٨٢/١١-٨٥، وشرح الألفية للمراذبي: ٤٥٧/١، وشرح التصريح: ٦/٢.

(٤) - قاله الدماميني في: تعليق الفرائد: ٦/٢ (مخطوط).

(٥) - ينظر: البديع: ٥٢٢-٥٢٣، وشرح التسهيل: ١٢٠/٣، وحاشية الصَّبَّان: ٤٣٨/٢.

(٦) - ينظر التذليل والتكميل: ٩٣/١١، وشرح الألفية للمراذبي: ٤٦٤/١.

(٧) - ينظر: مغني اللبيب: ٤٧٣/٥-٤٧٤.

الثَّانِيَةُ: مذهبُ البصريينَ أَنَّ المصدرَ أصلُ الفعلِ، ومذهبُ الكوفيينَ العكسُ، واحتجَّ البصريُّ من ثلاثةِ أوجهٍ: أحدها: المصدرُ اسمٌ، والاسمُ أولى بالأصلِ، الثاني: أَنَّهُ يدلُّ على الحدثِ، والفعلُ يدلُّ عليه وعلى الزَّمانِ والواحدُ قبلَ الاثنينِ، الثالثُ: أَنَّ كلَّ فرعٍ يوجدُ من أصلٍ ويُصاغُ منه ينبغي أَن يكونَ فيه ما في الأصلِ وزيادةٌ هي الغرضُ من الصَّوغِ كالْبَابِ مِنَ السَّاجِ، والخاتَمُ مِنَ الفُضَّةِ، وهكذا حالُ الفعلِ فيه معنى المصدرِ مع زيادةٍ أحدِ الأزمنةِ التي هي الغرضُ من وضعِ الفعلِ؛ لأنَّه كانَ يحصلُ في قولك: لزيدَ ضَرَبَ، نسبةُ الضَّرْبِ إلى (زيدٍ)، لكنَّهم طَلَبُوا بَيَانَ زَمَانِ الفعلِ على وجهٍ أخصَّ فوضعوا الفعلَ الدَّالَّ بجوهرِ حروفِهِ على المصدرِ وبوزنِهِ على الزَّمانِ.

واجتجَّ الكوفيُّ من ثلاثةِ أوجهٍ أيضًا، الأولُ: أَنَّ الفعلَ يعملُ في المصدرِ، والعاملُ أولى بالأصلِ، ونُقِضَ بالحروفِ فإنَّها تعملُ في الأسماءِ والأفعالِ وليستَ أصولًا لها، الثاني: أَنَّ المصدرَ يُذكرُ تأكيدًا لفعلٍ كَقُمْتُ قيامًا، والمؤكدُ أولى بالأصلِ، ونُقِضَ بنحو: قامَ القومُ أجمعونَ مع أَنَّ أحدهما غيرُ مشتقٍّ من الآخرِ، الثالثُ: أَنَّ المصدرَ يُعلِّلُ بإِعلالِ الفعلِ كقولك: قامَ قيامًا، وصامَ صيامًا، ويصحُّ بصحَّتِهِ كقولك: عاودَ عودًا، والمتبوعُ أولى بالأصلِ، ونُقِضَ بالمضارعِ فإنَّه يُعلِّلُ بإِعلالِ الماضي نحو: قامَ يقومُ، ويصحُّ بصحَّتِهِ نحو: عَوَرَ يَعَوِرُ، وليسَ أحدهما مشتقًّا من الآخرِ^(١).

تكميلٌ:

اسمُ المصدرِ يُطلقُ على ثلاثةِ أمورٍ: ما لا يعملُ باتفاقٍ، وهو ما كانَ من أسماءِ الأحداثِ علمًا كسبحانَ علمًا للتسبيحِ، وفجارٍ وحمادٍ علمينِ للفقرةِ والمحمدةِ، وما اختلفَ فيه، وهو ما كانَ لغيرِ الحدثِ ثُمَّ استعملَ في الحدثِ كالعطاءِ فإنَّه في الأصلِ اسمٌ لما يُعطى، ثُمَّ استعملَ لمعنى الإعطاءِ، والكلامِ فإنَّه في الأصلِ اسمٌ للمفوضِ به من الكلماتِ ثُمَّ نُقِلَ إلى معنى التَّكليمِ^(٢)، فهذا النوعُ ذهبَ الكوفيُّ والبغدادِيُّ^(٣) إلى جوازِ إعمالِهِ احتجاجًا بالسَّماعِ قال^(٤):

[٤٥٨] أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةِ الرِّتَاعَا^(٥)

(١) - ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٥٦-٥٧، والإنصاف: ١٩٢ م (٢٩)، وشرح الرُّضَيِّ: ٣٧٢/٤.

(٢) - ينظر: شرح شذور الذهب: ٥٢٦-٥٢٨.

(٣) - ينظر: أمالي ابن السَّجَرِيِّ: ٣٩٦/٢، والتَّذييل والتَّكميل: ١٠٢/١١، وأوضح المسالك: ١٧٥/٣.

(٤) - من الوافر، وهو للقطامي في: ديوانه: ٣٧، وشرح عمدة الحافظ: ٦٩٥/٢، والتَّذييل والتَّكميل: ٩٩/١١، والمقاصد النَّحْوِيَّة: ١٤٠١/٣، وشرح شواهد المغني: ٨٤٩/٢، وخزانة الأدب: ١٣٦/٨.

والشَّاهدُ فيه: إعمالُ اسمِ المصدرِ (عطاء) حيثُ أُضيفَ إلى فاعله (الكاف) ونصبَ (المائة) مفعولًا ثانيًا.

(٥) - الرقاقا، وهو تحريفٌ، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

وقال^(١):

[٤٥٩] قالوا: كلامك هنذا وهي مُصَغِيَّةٌ يَشْفِيكَ، قُلْتُ: صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا
والبصريُّ يَمْنَعُهُ وَيُقَدِّرُ لِلْمَنْصُوبِ بَعْدَهُ فِعْلاً^(٢)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكْثُرْ بِحَيْثُ يَقْتَضِي أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ، وَمَا يَعْمَلُ
بِاتِّفَاقٍ وَهُوَ مَا بُدِئَ بِمِيمٍ زَائِدَةٍ لَغَيْرِ الْمَفَاعِلَةِ كَمَضْرَبٍ وَمَقْتَلٍ؛ لِأَنَّهُ مُصَدِّرٌ/ظ ١٠٨/ حَقِيقَةٌ وَيُسَمَّى
المَصْدَرُ المِيميُّ^(٣)، وَتُسَمِّيَّتُهُ اسْمَ مُصَدِّرٍ أحياناً تَجُوزُ، قَالَ المَصْنِفُ: وَمِنْ إِعْمَالِهِ قَوْلُهُ^(٤):
[٤٦٠] أَظْلُومٌ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظَلُمُ
فـ(مُصَابٍ) مُصَدِّرٌ مِيميٌّ مَضَافٌ لِفَاعِلِهِ، وَ(رَجُلًا) مَفْعُولُهُ، وَجَمَلُهُ: أَهْدَى السَّلَامَ، نَعَتْ (رَجُلًا)،
وَ(تَحِيَّةً) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ عَلَى حَدٍّ: قَعْدْتُ جُلُوسًا، وَ(ظَلُمُ) خَبَرٌ (إِنَّ)، وَ(ظَلُومٌ) اسْمُ امْرَأَةٍ مُنَادَى^(٥).

(١) - من البسيط؛ وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ١٢٣/٣، والتذليل والتكميل: ١٠٠/١١، وشرح شذور الذهب: ٣٤.

والشاهد فيه: إعمال اسم المصدر (كلام) حيث أضيف إلى فاعله (الكاف) ونصب (هنذا) مفعولاً.

(٢) - ينظر: شرح شذور الذهب: ٥٣٠.

(٣) - مصدر الميمي، والصواب ما أثبتته.

(٤) - من الكامل، وهو لأبي دهب الجُمحي في: شعره: ٦٦، وللحارث بن خالد المخزومي في: ديوانه: ٩١، والمقاصد النحوية: ١٣٩٩/٣، وخزانة الأدب: ٤٥٤/١، وللعرجي في ديوانه: ١٩٣، ومغني اللبيب: ٤٥/٦، وللحارث أو العرجي في: شرح التصريح: ٦/٢-٧، وشرح شواهد المغني: ٨٩٢/٢.

والشاهد فيه: إعمال المصدر الميمي (مصابكم) مضافاً لفاعلِهِ في (رجلاً).

(٥) - ينظر: شرح شذور الذهب: ٥٢٧.

بَحْثُ اسْمِ الْفَاعِلِ

ص: وَاسْمُ الْفَاعِلِ كضاربٍ، ومُكْرِمٍ، فَإِنْ كَانَ بِ(أَل) عَمَلٌ مطلقاً، أو مجرداً فَبَشْرَطَيْنِ: كونهُ حالاً أو استقبلاً، واعتمادهُ على نفى أو استفهامٍ، أو مُخْبِرٍ عنه، أو مَوْصُوفٍ، و﴿بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ (١٨) [الكهف]، على حِكَايَةِ الْحَالِ [خِلافاً لِلْكَسَائِيِّ]، و:

خَبِيرٌ بَنُو لَهَبٍ

على التَّقْدِيمِ والتَّأخِيرِ، وتَقْدِيرُهُ: خَبِيرٌ كظهيرٍ.

ش: هَذَا النَّوعُ الثَّلَاثُ مِمَّا يَعْمَلُ عَمَلُ الْفَاعِلِ وَهُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ، وَهُوَ مَا صِيغَ مِنْ مَصْدَرٍ لَمَّا قَامَ بِهِ فِعْلٌ مُتَجَدِّدٌ، قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: تَسْمِيَّتُهُ بِذَلِكَ؛ لِكَثْرَةِ الثَّلَاثِيَّ وَغَلَبَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ فَلَمْ يَقُولُوا: اسْمُ الْمَفْعِلِ وَلَا اسْمُ الْمُسْتَفْعِلِ، فَجُعِلَ اسْمُ الْفَاعِلِ بِمَعْنَى: اسْمٌ لَهُ مَزِيدٌ اخْتِصَاصٍ بِهَذِهِ الْهَيْئَةِ^(١).

قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ: وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ وَجْهًا مَعْقُولًا لَكُنْ لَنَا شَاهِدٌ عَلَى أَنَّ قَصْدَهُمْ لَيْسَ ذَلِكَ، بَلْ قَصْدُهُمْ بِاسْمِ الْفَاعِلِ إِلَى اسْمٍ مَوْضُوعٍ لِذَاتِ قَامَ بِهِ الْفِعْلُ، وَلَيْسَ الْفِعْلُ وَالْمُسْتَفْعِلُ وَغَيْرُهُمَا بِهَذَا الْمَعْنَى، وَالشَّاهِدُ أَنََّّهُمْ سَمَّوْا إِخْوَةَ اسْمِ الْفَاعِلِ بِالْأَسْمِ الْمُضَافِ إِلَى الْمَدْلُولِ كَأَسْمِ الْآلَةِ، وَاسْمِ الزَّمَانِ، وَاسْمِ الْمَكَانِ، وَاسْمِ التَّقْضِيلِ^(٢)، انْتَهَى.

وَيَعْمَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ؛ لِمِشَابَهَةِ الْمُضَارِعِ فِي الزَّيْنَةِ، وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَالدَّلَالَةِ عَلَى الْحَدَثِ، وَاحْتِمَالِهِ الزَّمَانَ، وَدُخُولِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ^(٣)، ثُمَّ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَقْرُونًا بِ(أَل) أَوْ لَا، فَإِنْ اقْتَرَنَ بِهَا عَمَلُ عَمَلِ الْفِعْلِ مطلقاً، أَيْ سِوَاءَ كَانَ مَاضِيًا أَوْ حَالًا أَوْ اسْتِقْبَالًا، مَعْتَمِدًا عَلَى مَا سِيَأْتِي أَمْ لَا؛ وَذَلِكَ لَوْقُوعِهِ - إِذَنْ - مَوْقِعَ الْفِعْلِ؛ إِذْ حَقَّ الصِّلَةُ أَنْ تَكُونَ فِعْلًا - كَمَا مَرَّ فِي بَابِ الْمَوْصُولَاتِ - فَيَقَعُ مَوْقِعَ (فَعَلٍ) إِنْ أُريدَ بِهِ الْمُضْيِ وَيَفْعَلُ (إِنْ أُريدَ بِهِ الْحَالُ أَوْ الْاسْتِقْبَالُ)^(٤).

وَإِنْ جُرِدَ مِنْ (أَل) لَمْ يَعْمَلْ إِلَّا بِشَرْطَيْنِ: كَوْنُهُ لِلْحَالِ أَوْ الْاسْتِقْبَالِ، وَاعْتِمَادُهُ عَلَى نَفْيٍ بِحَرْفٍ، أَوْ اسْمٍ، أَوْ فِعْلٍ نَحْوُ: مَا، أَوْ لَيْسَ، أَوْ غَيْرِ ضَارِبٍ زَيْدٌ عَمْرًا الْآنَ، أَوْ غَدًا، أَوْ اسْتِفْهَامٍ بِحَرْفٍ أَوْ اسْمٍ نَحْوُ: أَضَارِبُ؟ أَوْ كَيْفَ ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا الْآنَ؟ أَوْ غَدًا، أَوْ عَلَى مُخْبِرٍ عَنْهُ بِهِ نَحْوُ: زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا، أَوْ كَانَ ضَارِبٌ عَمْرًا، أَوْ إِنَّهُ ضَارِبٌ عَمْرًا، أَوْ ظَنَنْتُهُ ضَارِبًا عَمْرًا الْآنَ، أَوْ غَدًا، أَوْ

(١) - ينظر: شرح المقدمة الكافية: ٨٣٠/٣.

(٢) - ينظر: الحقائق النَّدِيَّة: ١٨٩/٢.

(٣) - ينظر: الغرّة المخفية: ٤٧٩/٢-٤٨٠، والكافي في شرح الهادي: ١٧٢٣/٣-١٧٢٤، والمحصل:

٧٣١-٧٣٣، ومجيب النِّدَا: ٢٦٥/٢.

(٤) - ينظر: علل النُّحُو: ٣٠٣، والغرّة المخفية: ٤٨١/٢، والكافي في شرح الهادي: ١٧٣٣/٣، وشرح ابن

النَّاطِم: ٣٠٣.

موصوفاً به نحو: مررتُ برجلٍ ضاربٍ عمراً الآن، أو غداً، أو ذي حالٍ كجاء زيدٌ راكباً فرساً الآن، أو غداً.

والاعتمادُ على المقدّر كالإعتمادِ على الملفوظِ به^(١) نحو: مُهينٌ زيدٌ عمراً أم مُكرِّمُهُ^(٢)، أي: أُمهينٌ ...، ونحو: ضاربٌ عمراً، لمن قال: أضرِبْ زيدٌ عمراً؟ أي: هو، وكقولهِ^(٣):

[٤٦١] كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوْهِنَهَا

أي: كَوَعْلٍ نَاطِحٍ، قيل: ومنهُ: يا طالِعاً جبلاً، أي: يا رجلاً طالِعاً جبلاً^(٤)، ومرَّ ما فيه في بابِ المنادى^(٥)، وليسَ الاعتمادُ في المثالِ على حرفِ النِّداءِ كما يوهُم^(٦) كَلَاْمُ (الْأَلْفِيَّةِ)^(٧)؛ لِأَنَّ حَرْفَ النِّداءِ يُبْعِذُهُ مِنَ الْفِعْلِ؛ لِكُونِهِ لَيْسَ فِي (الْأَلْفِيَّةِ) ادِّعَاءُ كَوْنِ النِّداءِ مَسْوِغاً كَمَا فَهَمَهُ ابْنُ النَّاطِمِ فَأُورِدَ عَلَى أَبِيهِ^(٨)، وَقَالَ الْمَصْنُفُ فِي (الْأَوْضَحِ) تَبَعاً لَهُ فِي وَهْمِهِ: مَا قَالَهُ ابْنُ مَالِكٍ سَهْوً^(٩)، وَبِمَا ذَكَرْنَا ذَكَرْنَا عُلْمٌ أَنَّ لَا سَهْوً فَلْيَتَأَمَّلْ.

فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ اشْتَرَطَ لِعَمَلِ اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَجْرَدِ كَوْنُهُ لِلْحَالِ أَوْ الْاسْتِقْبَالِ؟ وَلِمَ اشْتَرَطَ كَوْنُهُ مَعْتَمِداً عَلَى صَاحِبِهِ مِنْ مُخْبِرٍ عَنْهُ أَوْ مَوْصُوفٍ أَوْ ذِي حَالٍ؟ وَلِمَ اشْتَرَطَ عِنْدَ الْقَدْرِ الْاعْتِمَادَ عَلَى ذَلِكَ اعْتِمَادُهُ عَلَى نَفْيٍ أَوْ اسْتِفْهَامٍ؟

قُلْتُ: أَمَّا الْأُولَى فَلْتَتَمَّ مِشَابَهَتُهُ الْمَضَارِعَ لَفْظاً مِنْ جِهَةٍ مُوَافَقَتِهِ لَهُ فِي الزَّيْنَةِ، وَمَعْنَى مِنْ جِهَةٍ اقْتِرَانِ حَدِيثِهِ بِأَحَدِ الزَّمَانِينَ، وَلَوْ كَانَ حِينْتِئِذٍ لِلْمَاضِي لَمْ تَتَمَّ الْمِشَابَهَةُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى. وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّهُ وَصِفٌ يَقْتَضِي مَوْصُوفاً فَقِيَّاسُهُ أَنْ لَا يَقَعَ إِلَّا مَعَ صَاحِبِهِ، وَذِكْرُهُ بِدُونِهِ يُخْرِجُهُ عَنْ أَصْلِ وَضْعِهِ فَيَلْتَحِقُ بِالْجَوَامِدِ. وَأَمَّا الثَّالِثُ فَلِأَنَّهُمْ قَصَدُوا بِهِ قَصْدَ الْفِعْلِ نَفْسِهِ فَجَرَى مَجْرَاهُ، وَقَدْ عُلِمَ بِالْاسْتِقْرَاءِ/و١٠٩/ أَنَّهُمْ لَا يَسْتَعْمِلُونَ الْوَصْفَ قَائِماً مَقَامَ الْفِعْلِ إِلَّا مَعَ النَّفْيِ أَوْ الْاسْتِفْهَامِ^(١٠).

(١) - ينظر: أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ: ١٨٣/٣-١٨٥، وَحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ: ٤٤٧/٢.

(٢) - مَكْرَهُ، وَقَدْ يَكُونُ خَطَأً مِنَ النَّاسِخِ، وَمَا أَتْبَعَهُ هُوَ الْأَنْسَبُ لِلْمِيقَاتِ.

(٣) - صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الْبَسِيطِ عَجْزُهُ: فَلَمْ يَضْرِبْهَا وَأَوْهَى قَرْزَهُ الْوَعْلُ،

وَهُوَ لِلْأَعْشَى فِي: دِيَوَانِهِ: ٦١، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ١٠٣٠/٢، وَالْمَقَاصِدُ النُّحَوِيَّةُ: ١٤١٧/٣.

(٤) - ينظر: شَرْحُ ابْنِ النَّاطِمِ: ٣٠٢.

(٥) - ينظر: النَّصُّ الْمَحْقُوقُ:

(٦) - تَوْهَمٌ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٧) - فِي قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ: وَوَلِيَّ اسْتِفْهَاماً، أَوْ حَرْفَ نِدَا أَوْ نَفْيًا، أَوْ جَا صَفَةً، أَوْ مُسْتَنَدًا

(٨) - ينظر: شَرْحُ ابْنِ النَّاطِمِ: ٣٠٢.

(٩) - ينظر: أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ: ١٨٤/٣.

(١٠) - ينظر: قَوَاعِدُ الْمَطَارِحَةِ: ٧٢، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ: ٣٩١-٣٩٢، وَالْمَنْهَلُ الصَّافِي: ٢٦٨-٢٦٩، وَالْحَدَائِقُ

النَّدِيَّةُ: ١٩٤/٢.

قوله: وبَاسِطٌ ... إلخ، إشارة إلى الردّ على الكسائي حيث جَوَزَ إعمال اسم الفاعل المجرد لمعنى الماضي احتجاجاً بقوله تعالى ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ (١٨) [الكهف]، فإنَّ (بَاسِطٌ) بمعنى الماضي، وقد عمل في (ذِرَاعَيْهِ) النَّصْبُ^(١)، بأنَّه لا حِجَّةَ له فيه؛ لأنَّه على إرادة حكاية الحال الماضية، والمعنى: يَبْسُطُ ذِرَاعَيْهِ، بدليل أنَّ الواوَ (وَكَلْبُهُمْ) للحال ولهذا قال ﴿وَقَلَّبَهُمْ﴾ (١٨) [الكهف]، ولم يقل: وَقَلَّبْنَاهُمْ^(٢)، قال الأندلسي: معنى حكاية الحال أنَّ تفرض نفسك كأنَّك موجودٌ في ذلك الزَّمانِ، أو تفرض أنَّ ذلك الزَّمانَ كأنَّه موجودٌ الآنَ، ولا يُريدونَ بها أنَّ اللفظَ الَّذي في ذلك الزَّمانِ يُحكى الآنَ على ما لُفِظَ به كما في قوله: دَعْنَا مِنْ ثَمَرَتَيْنِ، بل المقصودُ بها حكاية المعاني الكائنة حينئذٍ لا الألفاظ^(٣).

وقال الزَّمَخْشَرِيُّ: معناها أنَّ تعرضَ ذلك الفعل الماضي واقعاً في حال التَّكَلُّمِ كما في قوله تعالى ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ﴾ (٩١) [البقرة]، وإنَّما يُفعلُ هذا في الماضي المستغرب كأنَّكَ تُحْضِرُهُ للمخاطبِ وتُصَوِّرُهُ له؛ لِيَتَعَجَّبَ مِنْهُ^(٤).

قوله: وَخَبِيرٌ بَنُو لَهَبٍ ... إلخ، تلويحٌ للردّ على الأخفش^(٥) والكوفيَّين^(٦) حيث جَوَّزُوا إعمال اسم الفاعل المجرد بدون اعتمادٍ استدلالاً بقوله^(٧):

[٤٦٢] خَبِيرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكْ مُلْعِيًا

فإنَّ (بنو لهبٍ) فاعلٌ لـ(خبيرٍ) مع أنَّه ليس بمُعْتَمَدٍ^(٨)، بأنَّه على التَّقديمِ والتَّأخيرِ فـ(بنو لهبٍ) مُبْتَدَأٌ و(خبيرٍ) خبره^(٩)، ولَمَّا استشعرَ اعتراضاً بأنَّه يلزمُ على ما ذكرْتُ الإخبارُ بالمفردِ عن الجمعِ أشارَ إلى الجوابِ بأنَّه لا يلزمُ ذلك؛ لأنَّ (خبيرٍ) بوزنِ فَعِيلٍ، وهو يُخْبِرُ به عن المفردِ والمثنى والمجموع، كما في قوله تعالى ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ (٤) [التحریم]، ولا تَجِبُ فيه المطابقةُ؛ لأنَّه لَمَّا كَانَ

(١) - ينظر مذهب الكسائي واحتجاجه في: الغرّة المخفية: ٤٨١/٢، وشرح المفصل: ١١٤/٦، والإيضاح في شرح المفصل: ٦١٤-٦١٥.

(٢) - تنظر مصادر الهامش السابق، وأوضح المسالك: ١٨٢/٣.

(٣) - نقل هذا القول عن الأندلسي الرضي، ينظر: شرح الرضي: ٣٩٥/٤.

(٤) - ينظر: الكشاف: ١٦٢/١، وهو بلفظ شرح الرضي: ٣٩٥/٤، والمنهل الصافي: ٢٦٩/٢.

(٥) - تنظر نسبة هذا الرأي للأخفش في: البغداديات: ٤١٦، وأمالى ابن الشجري: ٢٢٠/٣، وشرح المفصل:

١١٨/٦، وشرح التسهيل: ٢٧٣/١، وقواعد المطارحة: ٧٢، وشرح الرضي: ٣٩١.

(٦) - تنظر نسبة هذا الرأي للكوفيَّين بعامةٍ وللغراء بخاصةٍ في: أمالي ابن الشجري: ٢٢٠/٣، والبديع: ٥٠٧/١،

٥٠٧/١، والإيضاح في شرح المفصل: ٦١٥-٦١٦، والتذليل والتكميل: ٣٢٠/١٠.

(٧) - مرّ تخريج البيت.

(٨) - ينظر: شرح التسهيل: ٢٧٣-٢٧٤، وشرح ابن النّاطم: ٧٥-٧٦، وشرح قطر الندى: ٢٧٣.

(٩) - ينظر: التذليل والتكميل: ٢٧٤/٣، وأوضح المسالك: ١٩٢/١، وشرح النصريح: ١٩٤/١.

على زنة المصادر كصهيل ونهيق، وهي لا تجب فيها المطابقة - لما مر في بحث الكلمة - أعطي حكمها.

واعلم أنه ذكر في (المغني) أن اشتراط أحد الزمانين والاعتماد إنما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليين: أحدهما: أنه يصح: زيد قائم أبوه أمس، الثاني: أنهم لم يشترطوا لصحة: أقائم الزيدان، كون الوصف للحال والاستقبال^(١). ولا يخفى أن ظاهر كلامه هذا أن اشتراط الاعتماد إنما هو لمطلق العمل وإلا لما التزم في:

خَبِيرٌ بَنُو لَهَبٍ ...

أنه على التقديم والتأخير، وما ذلك إلا فرار من عدم اعتماده، وظاهر أن الوصف فيه لم يعمل في منصوب، ولعله في هذا الكتاب يرى أن الاعتماد شرط لعمله مطلقاً وإن حقق في (المغني) خلافه، والله أعلم.

تنبيهان:

الأول: زاد بعضهم لعمل اسم الفاعل شرطين آخرين: أن لا يُصَغَّرَ ولا يُوصَفَ^(٢)، فلا يُقال: جاءني ضویربُ زيدٍ، ولا: رأيتُ ضارباً سَيِّئاً زيداً؛ لمباينته حينئذ الفعل، قال ابن مالك في (سبك المنظوم): لا خلاف في منع عمل المُصَغَّرِ^(٣). وردَّ بأن الكوفيَّين خلا الفراء أجازوه مطلقاً قياساً على المثني والجمع، وحكى الكسائي: أظنني مُرتجلاً وسُوَيِّراً فرسخاً^(٤)، قال المُصَنِّفُ في (حواشي الألفية): فإن قلت: ما بالكم تمنعون إعمال المُصَغَّرِ وقد حُكي: أظنني مُرتجلاً وسُوَيِّراً فرسخاً، قلت: ما أحسن قول أبي الطَّيِّبِ^(٥):

[٤٦٣] وَشَرُّ مَا قَنَصْنُهُ رَاحَتِي قَنَصٌ شُهْبُ الْبُرَّةِ سَوَاءٌ فِيهِ وَالرَّحْمُ

يعني أن الظرف وعديله يستوي العامل القوي والضعيف فيهما، فالمنفي عمل المُصَغَّرِ في غيرهما^(٦).

(١) - ينظر: مغني اللبيب: ٤٥٣/٥ - ٤٥٤.

(٢) - اشترط هذين الشرطين البصريون والفراء، ومذهب الكسائي والكوفيَّين - وأبي جعفر النحاس في مسألة التصغير - أنه يعمل مصغراً موصوفاً قبل أن يستوفي معموله. ينظر: شرح التسهيل: ٧٤/٣، والتذيل والتكميل: ٣٠٤/١ - ٣٠٦، وحاشية ابن هشام الصغرى: ٣٨٤.

(٣) - ينظر: سبك المنظوم وفك المختوم: ١٦٢.

(٤) - تنظر حكاية الكسائي عن العرب في: شرح التسهيل: ٧٤/٣، وشرح ابن الناطم: ٣٠٦، والتذيل والتكميل: ٣٠٤/١. ومغني اللبيب: ٢٧٩/٥.

(٥) - ديوانه: ٣٢٢. ومراده الإشارة إلى أن (فرسخاً) ظرفٌ يكتفي برائحة الفعل فلا عبرة بإعمال اسم الفاعل المُصَغَّرِ به.

(٦) - لم أقف على النص في حاشيتي الألفية الكبرى والصغرى، والنص بتمامه في حاشية يس على مجيب النِّدا النِّدا معزواً إلى حواشي الألفية، فربما نقل السيّد الشارح عنه. ينظر: حاشية يس: ٢٨٥/٣.

وأما الموصوف ففيه ثلاثة مذاهب: المنع مطلقاً، وعليه ابن مالك^(١)، والجواز مطلقاً، وعليه الكسائي^(٢) والكوفيون غير الفراء، والجواز بعد العمل لا قبله، وعليه البصريون والفراء^(٣).
الثاني: وجود الشُّروط لا يُوجب عمله بل يُجوز إضافته إلى المفعول، وقد قرئ بالوجهين ﴿إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ (٣) [الطلاق]^(٤)، ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾ (٣٨) [الزمر]^(٥)، وهل النَّصب أولى، أو الجرُّ، الجرُّ، أو هما سواء، خلاف، الأول هو ظاهر كلام سيبويه^(٦)، وجزم به في / ١٠٩ / (المغني)^(٧)، (المغني)^(٧)، وهو الصحيح لما سيأتي قريباً. والثاني ما اختار أبو^(٨) حيَّان^(٩)، والثالث: رأي الكسائي^(١٠).

الثالث: لك في تابع المجرور باسم الفاعل

كُمُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا مِّنْ نَّهَضٍ^(١١)

الجرُّ، على اللفظ، وهو الوجه، إلا إن منع مانع، نحو: الضَّارِبُ الرَّجُلِ وَزَيْدٍ، كما عُلِمَ من باب الإضافة، وأجاز سيبويه ذلك^(١٢)، وهو الحق؛ لأنَّهم يغتفرون في التَّواني ما لا يغتفرون في الأوائل^(١٣).

والنَّصبُ على المحلِّ عند من لم يشترط في العطف على المحلِّ وجودَ المحرر، ومن اشترط أضمَر عاملاً^(١)، كما مرَّ في باب المصدر.

(١) - لم يتناول ابن مالك هذا التفصيل في: شرح التسهيل: ٧٤-٧٥، ولكن أبا حيَّان فهم منه منع عمل اسم الفاعل الموصوف مطلقاً سواء تأخرت الصِّفة عن معموله أو تقدَّمت، وتابعه النحويون في نسبة ذلك لابن مالك. ينظر: التذيل والتكميل: ٣٠٥/١٠-٣٠٦، وشرح الألفية للمراي: ٤٦٨/١.

(٢) - الكساء، والصواب ما أثبتُّه.

(٣) - ينظر: التذيل والتكميل: ٣٠٥/١٠-٣٠٦.

(٤) - قرأ السبعة (بالغ) بالتَّوِين، وروى حفص والمفضل عن عاصم بإضافته إلى معموله. ينظر: السبعة في القراءات: ٦٣٩.

(٥) - قرأ أبو عمرو وعاصم في رواية الكسائي عن أبي بكر عنه (كاشفات) منوَّناً، وقرأ باقي السبعة بالإضافة. ينظر: السبعة في القراءات: ٥٦٢.

(٦) - ينظر: كتاب سيبويه: ١٦٤-١٦٦.

(٧) - ينظر: مغني اللبيب: ٥٣٣/٥.

(٨) - أبي، والصواب ما أثبتُّه.

(٩) - ينظر: منهج السالك: ١١٨٦/٣، والتذيل والتكميل: ٣٣٩/١٠.

(١٠) - ينظر: التذيل والتكميل: ٣٣٩/١٠، وشرح التسهيل للمراي: ٦٧٢، والمساعد: ٢٠٠/٢.

(١١) - من أبيات الألفية صدره: واجزُرْ أو انصبِّ تابع الذي انحفَضَ

(١٢) - ينظر: كتاب سيبويه: ١٨٢/١، ومنع المبرِّد الجرَّ واختاره ابن السَّراج وابن مالك. ينظر: الأصول في النحو: ٣٠٨/٢، وشرح التسهيل: ٨٧/٣.

(١٣) - يريد أنه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع. ينظر: شرح السيرافي: ١٩٥/٤.

وَأَمَّا تَابِعُ الْمَنْصُوبِ، كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِ الْعَطْفِ، فَلَا يَجُوزُ جَرُّهُ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْإِتْبَاعِ عَلَى الْمَحَلِّ أَنْ يَكُونَ الْمَحَلُّ بِحَقِّ الْأَصَالَةِ^(١)، كَمَا سَيَأْتِي فِي بَابِ الْعَطْفِ، وَالْأَصْلُ فِي الْوَصْفِ الْمُسْتَوْفِي لَشُرُوطِ الْعَمَلِ إِعْمَالُهُ لَا إِضَافَتُهُ لِلْحَاقِقِ بِالْفِعْلِ، وَأَجَازَةُ الْبَغْدَادِيِّونَ تَمَسُّكَ بِقَوْلِهِ^(٢):

[٤٦٤] فَضَلَّ طُهَاهُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضَجٍ صَفِيفٍ^(٤) شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْأَصْلَ: أَوْ طَابِخٍ قَدِيرٍ^(٥)، ثُمَّ حُذِفَ الْمُضَافُ وَأُبْقِيَ جَرُّ الْمُضَافِ إِلَيْهِ كَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ^(٦) ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ (٦٧)﴾ [الأنفال]، بِالْخَفْضِ، أَوْ أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى (صَفِيفٍ)^(٧) لَكِنَّهُ خُفِضَ عَلَى الْجَوَارِ، أَوْ عَلَى تَوْهُمِ جَرِّ (صَفِيفٍ)^(٨) بِالْإِضَافَةِ كَمَا قَالَ^(٩):

وَلَا سَابِقَ شَيْئًا^(١٠)

(١) - ينظر: مغني اللبيب: ٤٧٣/٥ - ٤٧٤.

(٢) - ينظر: المصدر نفسه: ٤٦٧/٥.

(٣) - من الطويل، وهو لامرئ القيس في: ديوانه: ٢٢، ومعاني القرآن: ٣٤٦/١، وإيضاح الشعر: ٣٨٢، والمقاصد النحوية: ١٦٣٣/٤، وشرح شواهد المغني: ٢٥٧/٢، وخزانة الأدب: ٢٤٢/١١. والشاهد فيه: عَطَفَ (قَدِيرٍ) الْمَجْرُورِ عَلَى (صَفِيفٍ) عِنْدَ الْبَغْدَادِيِّينَ، وَبَحَذَفِ الْمُضَافِ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ وَالتَّقْدِيرُ: أَوْ طَابِخٍ قَدِيرٍ.

(٤) - ضعيف، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتته.

(٥) - لأنَّ معنى (قَدِيرٍ) الْمَطْبُوخُ فِي الْقَدْرِ، وَلَيْسَ صِفَةً لِلطَّبَاخِ. ينظر: إيضاح الشعر: ٣٨٢.

(٦) - قرأ سليمان بن جمار المدني شاذًا بجر (الآخرة) بتقدير: يريدُ عرض الآخرة. ينظر: معجم القراءات: ٣٣٠/٣.

(٧) - ضعيف، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتته.

(٨) - ضعيف، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتته.

(٩) - بعض بيت من الطويل تمامه: بدا لي أني لستُ مدرك ما مضى ولا سابق شيئًا إذا كان جانيًا، وقد مرَّ تخريج البيت.

والشاهد فيه: جرَّ (سابقٍ) على تَوْهُمِ الْبَاءِ فِي خَبَرِ (لَيْسَ) وَهُوَ (مَدْرَكٌ).

(١٠) - ينظر: منهج السالك: ١١٩٩/٣، ومغني اللبيب: ٤٠٧/٥.

بَحْثُ أَمْثَلَةِ الْمُبَالَغَةِ

ص: والمثال، ما^(١) حَوْلَ لِلْمُبَالَغَةِ مِنْ فَاعِلٍ إِلَى فَعَالٍ، أَوْ فَعُولٍ^(٢)، أَوْ مِفْعَالٍ بكَثْرَةٍ، أَوْ فَعِيلٍ، أَوْ فَعِلٍ بِقَلَّةٍ، نَحْوُ: أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ.

ش: هذا النوعُ الرَّابِعُ مِمَّا يَعْمَلُ عَمَلُ فَعْلِهِ وَهُوَ الْمَثَالُ، وَهُوَ مَا حَوْلَ لِلْمُبَالَغَةِ وَالتَّكْثِيرِ مِنْ صِيغَةِ (فَاعِلٍ) إِلَى (فَعَالٍ) بَفَتْحِ الْفَاءِ وَتَشْدِيدِ الْعَيْنِ، أَوْ (فَعُولٍ) بَفَتْحِ الْفَاءِ، أَوْ (مِفْعَالٍ) بِكَسْرِ الْمِيمِ، أَوْ (فَعِيلٍ) بَفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ بَعْدَهَا يَاءً، أَوْ (فَعِلٍ) بَفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ بِلَا يَاءٍ، فَتَعْمَلُ عَمَلَهُ بِشَرْطِهِ الْمُنْقَدِّمَةِ عِنْدَ سِبْيُوِيهِ وَأَصْحَابِهِ^(٣) لِلسَّمَاعِ وَالْحَمَلِ عَلَى أَصْلِهَا^(٤)، وَأَكْثَرُهَا اسْتِعْمَالًا (فَعَالٌ) وَ(فَعُولٌ)، قَالَ^(٥):

[٤٦٦] أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جَلَّالَهَا وَلَيْسَ بِوَلَّاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلَا

وَقَالَ^(٦):

[٤٦٧] ضُرُوبٌ بَنَصِلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ

ثُمَّ (مِفْعَالٌ) كَقَوْلِهِمْ: إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بِوَائِكْهَا، حَكَاهُ سِبْيُوِيهِ^(٧).

ثُمَّ (فَعِيلٌ) كَقَوْلِهِمْ: إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ^(٨) دَعَاءٌ مِنْ دَعَائِهِ^(٩)، ثُمَّ (فَعِلٌ) كَقَوْلِهِمْ^(١٠):

[٤٦٨] أَتَانِي أَنَّهُمْ مَرْقُونٌ عِرْضِي جَحَّاشُ الْكَرْمَلَيْنِ لَهَا قَدِيدُ

(١) - فِي الْقَطْرِ: وَهُوَ مَا

(٢) - مَفْعُولٌ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سِبْيُوِيهِ: ١١٠/١، وَشَرْحُ السَّيْرَافِيِّ: ٥٠/٤، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لَابِنِ بَابِشَاد: ٢٢٠/١، وَالْغَرَّةُ الْمَخْفِيَّةُ: ٤٨٥-٤٨٦، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ: ١٠٢/٦-١٠٣.

(٤) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ: ١٦/٢، وَحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ: ٤٤٨/٢.

(٥) - مِنْ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلْقَلَّاحِ بْنِ حَزْنِ النَّمِيمِيِّ فِي: كِتَابِ سِبْيُوِيهِ: ١١١/١، وَشَرْحُ السَّيْرَافِيِّ: ٥٢/٤، وَالْمَقَاصِدُ وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ١٤٢١/٣، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ١٥٧/٨.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إِعْمَالُ (لَبَّاسًا) عَمَلُ الْفَعْلِ فِي (جَلَّالَهَا).

(٦) - مِنْ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِأَبِي طَالِبٍ عَمِّ النَّبِيِّ (ﷺ) فِي: كِتَابِ سِبْيُوِيهِ: ١١١/١، وَشَرْحُ السَّيْرَافِيِّ: ٥٢/٤، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ: ١٠٤/٦، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ١٤٢٣/٣، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٢٤٤/٤.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إِعْمَالُ (ضُرُوبٌ) عَمَلُ الْفَعْلِ فِي (سُوقَ).

(٧) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سِبْيُوِيهِ: ١١٢/١.

(٨) - يَسْمَعُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٩) - قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: ((رَوَاهُ بَعْضُ الثَّقَاتِ)). شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ١٠٣٧/٢.

(١٠) - مِنْ الْوَافِرِ، وَهُوَ لِزَيْدِ الْخَيْلِ فِي: دِيَوَانِهِ: ١٧٦، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ: ١٠٨/٦، وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ١٧٤٢/٣، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ١٤٢٨/٣، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ١٦٩/٨.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إِعْمَالُ (مَرْقُونٌ) وَهُوَ جَمْعُ (مَرْقٍ) عَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ.

قال سيبويه: و(فَعِلٌ) أَقْلٌ من (فَعِيلٍ) بكثير^(١)، ولم يُجزِ الكوفيونَ إعمالَ شيءٍ منها؛ لمخالفتها لأوزانِ لأوزانِ المضارع ولمعناها، ومتى وجدوا بعدَ شيءٍ منها منصوبًا قدَّروا له فعلًا ومنعوا تقديمه عليه^(٢)، وأوردَ عليهم قولُ العربِ: أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ^(٣)، ومنعَ أكثرُ البصريينَ إعمالَ (فَعِيلٍ) و(فَعِلٍ)؛ لقلَّةِ استعمالِها^(٤)، وأجازَ المازنيُّ إعمالَ (فَعِيلٍ) دونَ (فَعِيلٍ)؛ لأنَّه على وزنِ الفعلِ كـ(عَلِمَ) و(فَهِمَ)^(٥)، وأنكره الجرميُّ دونَ (فَعِيلٍ)^(٦)؛ لأنَّه أَقْلٌ وروداً، حتَّى أَنَّهُ لم يُسمَعْ إعمالُه في نثرٍ، وقال أبو حيَّان: لا يَتَعَدَّى فيهما السَّماعُ بخلافِ الثلاثة الأخر فيُقاسُ عليها^(٧).

(١) - كتاب سيبويه: ١١٢/١.

(٢) - ينظر: مجالس ثعلب: ١٩٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٦١/١، والتَّذنيل والتَّكميل: ٣٠٩/١٠، والمساعد: ١٩٣/٢.

(٣) - تنظر حكايتُه عن العربِ في: كتاب سيبويه: ١١١/١.

(٤) - ينظر: الأصول في النُّحو: ١٢٤/١، وشرح السِّيرافي: ٥٥/٤، والكافي في شرح الهادي: ١٧٤٠/٣.

(٥) - ينظر: شرح السِّيرافي: ٥٦/٤.

(٦) - نقل السَّيِّدُ الشَّارِحُ هذا الخلافَ عن المازنيِّ والجرميِّ عن الحقائق النَّديَّةِ للسَّيِّدِ عليِّ خان، وعن السَّيِّوطيِّ في ما يَتعلَّقُ برأيِ الجرميِّ، وما وقفتُ عليه مخالفتُ لما سطره الشَّارِحُ، فقد صرَّحَ أبو حيَّان بأنَّ مذهبَ المازنيِّ موافقٌ لمذهبِ المبرِّدِ وأكثرِ البصريينَ في عدمِ إعمالِ (فَعِيلٍ) و(فَعِلٍ)، وصرَّحَ ابنُ السَّراجِ والسَّيرافيُّ والصَّميرِيُّ وابنُ الأثير وغيرُهم بأنَّ أبا عمرَ الجرميِّ يجيئُ عملَ (فَعِلٍ) دونَ (فَعِيلٍ)، ونقلَ السَّيِّوطيُّ والسَّيِّدُ عليُّ خان عكسَ ذلك، ولم أَقفَ على سلفٍ لهما. ينظر: الأصول في النُّحو: ١٢٥/١، وشرح السِّيرافي: ٥٦/٤، والتبصرة والتَّنكرة: ٢٢٧/١، والبديع: ٥٠٩/١، وشرح التَّسهيل: ٨٢/٣، والبسيط لابن أبي الرَّبيع: ١٠٥٨/٢، والتَّذنيل والتَّكميل: ٣١٠/١٠، وهمع الهوامع: ٧٥/٣، والحدائق النَّديَّة: ٢٠١/٢.

(٧) - ينظر: ارتشاف الضَّرْب: ٢٢٨٣/٥، والتَّذنيل والتَّكميل: ٣١٧/١٠.

بَحْثُ اسْمِ الْمَفْعُولِ^(١)

ص: **وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ كَمَضْرُوبٍ وَمُكْرَمٍ، [وَيَعْمَلُ عَمَلٍ فِعْلِهِ]، وَهُوَ كَأَسْمِ الْفَاعِلِ.**

ش: هذا النوع الخامس مما يعمل عمل فعله وهو اسم المفعول، وهو ما صيغ من مصدر لما وقع عليه فعل، ولفظ المفعول هنا في تقدير المفعول به على الحذف والإيصال؛ لأن المفعول هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به، قاله بعضهم^(٢)، وأما على ما قدمناه في باب اسم الفاعل عن ابن الحاجب من إضافة الاسم إلى الصيغة التي هي أكثر في باب اسم الفاعل، فلا حاجة إلى الحذف والإيصال، وكأنه الذي جرّه على ما قاله^(٣).

ويعمل اسم المفعول عمل فعله المبني للمفعول فيرفع نائب الفاعل تقول: زيد مضرّوب عبده، كما تقول: ضرب عبده، ويشترط لصحة عمله جميع ما اشترط في اسم الفاعل من أنه إذا كان ب(أل) عمل مطلقاً، وإلا فبالشروط المتقدمة /و ١١٠/، لكن قال الرضي: ليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول، لكن المتأخرين كأبي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في اسم الفاعل^(٤).

فائدَتَانِ:

الأولى: لك في اسم المفعول المتعدي لواحد المراد به الثبوت إضافته إلى مرفوعه معنى إذا حوّل الإسناد إلى ضمير موصوف نحو: زيد محمود المقاصد، والأصل: محمود مقاصده، فحوّلت الإسناد ثم أضفته، والتمثيل بنحو: زيد مضرّوب عبده، استشكله المصنف حيث قال في (الحواشي) ناقلاً هذا المثال عن ابن النّاطم^(٥): إنه ينبغي التوقف في مثل هذا فإن ذلك يؤول إلى الإخبار عن زيد بأنه مضرّوب، وذلك بخلاف الواقع، بخلاف تمثيل أبيه^(٦): محمود المقاصد الورع، فإن من حمّدت مقاصده لا يمتنع أن يقال فيه: محمود المقاصد^(٧)، انتهى فتأمل.

(١) - المفعول، وهو تحريف.

(٢) - هو مؤدّى كلام الرضي، وتقديره في المضرّوب: المفعول به الضرب، وحذف حرف الجرّ، فصار الضمير مرفوعاً فاستتر. ينظر: شرح الرضي: ٤٠٧/٤.

(٣) - يريد أن كلام ابن الحاجب - الذي نقله السيّد الشارح في أول بحث اسم الفاعل - هو الذي جرّ الرضي على هذا التقدير. وهذا كلام السيّد عليّ خان المدني. ينظر: الحقائق النديّة: ٢٠١/٢.

(٤) - شرح الرضي: ٤٠٩/٤.

(٥) - ينظر: شرح ابن النّاطم: ٣٠٨.

(٦) - ابن مالك في قوله:

وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع معنى ك(محمود المقاصد الورع)

(٧) - ينظر: حاشية ابن هشام الكبرى: ٣٧٦.

الثَّانِيَةُ: بناءُ اسمِ المفعولِ من الثلاثيِّ المجرَّدِ على مفعولٍ كمضروبٍ، ومن غيره على زنة اسمِ الفاعلِ مفتوحًا ما قبلَ آخرِهِ كمُكْرَمٍ ومُسْتَخْرَجٍ.

ولا يعملُ عملَ الفعلِ المبنيِّ للمفعولِ من الصِّفاتِ غيرُ هذينِ الصَّيغَتَيْنِ وإنَّ دَلَّ على معنَاهُمَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي (النَّسْهِيلِ)^(١)، وَذَلِكَ نَحْوُ: فَعَلٌ، بِكسرِ الفاءِ وسكونِ العَيْنِ كـ(ذَبَحَ) و(طَرَحَ) و(طَحَنَ) بمعنى: مذبوحٍ، ومَطْرُوحٍ، ومَطْحُونٍ، وفَعَلٌ، بفتحِ الفاءِ والعَيْنِ نَحْوُ: عَدَدٌ، وَخَيْطٌ، بمعنى: مَعْدُودٍ^(٢)، وَمَخْيُوطٌ، وفُعْلَةٌ، بضمِّ الفاءِ وسكونِ العَيْنِ كغُرْفَةٍ، ومُضْعَعَةٌ، ولُقْمَةٌ، بمعنى: مَعْرُوفٍ^(٣)، ومَمْضُوعٍ، ومَلْقُومٍ، وفَعِيلٌ، كقَتِيلٍ، وجَرِيحٍ، وصَرِيحٍ، وهو أَكثَرُهَا استِعْمَالًا فِي معنَى المفعولِ^(٤)، فلا يعملُ شيءٌ من هذه الصِّفاتِ، فلا يقالُ: مررتُ برَجُلٍ ذَبَحَ كَبْشَهُ، ولا طَحَنَ بُرَّةً. وهذا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ قَدْ يُشِيرُ إِلَيْهِ اقْتِصَارُ المَصْنُفِ عَلَى التَّمَثِيلِ بِضَارِبٍ، وَمُكْرَمٍ، فليُفْهَمْ.

(١) - ينظر: النَّسْهِيلُ: ١٣٨، وشرح النَّسْهِيلِ: ٨٨/٣.

(٢) - كمعدودٍ، والصَّوَابُ ما أَثْبَتَهُ.

(٣) - مفروق، وهو تصحيفٌ، والصَّوَابُ ما أَثْبَتَهُ.

(٤) - ولكنَّ لَيْسَ مَقْيَسًا خِلَافًا لِمَنْ قَاسَ عَلَى ما سَمِعَ مِنْهُ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَكُونَ مِنْهُ فَعِيلٌ بِمعنَى: فاعِلٍ. ينظر:

النَّسْهِيلُ: ١٣٨، وشرحه: ٨٨/٣، والتَّذْيِيلُ والتَّكْمِيلُ: ٣٦٢/١٠.

بَحْثُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ

ص: والصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الْمُتَعَدِّي لِوَاحِدٍ، وَهِيَ: الصِّفَةُ الْمَصُوعَةُ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ لِإِفَادَةِ الثُّبُوتِ كَحَسَنِ وَظَرِيفٍ وَطَاهِرٍ وَضَامِرٍ، وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهَا، وَلَا يَكُونُ أَجْنَبِيًّا، وَيُرْفَعُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ أَوْ الْإِبْدَالِ، وَيُنْصَبُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَوْ التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، وَالثَّانِي يَتَعَيَّنُ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَيُخَفِّضُ بِالْإِضَافَةِ.

ش: النَّوعُ السَّادِسُ مِمَّا يَعْمَلُ عَمَلُ الْفَعْلِ الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ، وَهِيَ الصِّفَةُ الْمَصُوعَةُ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ لِإِفَادَةِ الثُّبُوتِ، فَبَقُولِنَا: لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ، يَخْرُجُ اسْمُ التَّفْضِيلِ إِنْ قُلْنَا بَأَنَّهُ عَلَى مَعْنَى الثُّبُوتِ، كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَإِلَّا فَيَخْرُجُ بِالْقَيْدِ الْأَخِيرِ أَيْضًا، وَبَقُولِنَا: لِإِفَادَةِ الثُّبُوتِ، اسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فَإِنَّهُمَا لِإِفَادَةِ الْحَدُوثِ كَمَا مَرَّ.

وَلَا يَنْتَقِضُ هَذَا التَّعْرِيفُ مَنْعًا بِمَا كَانَ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ لِلثُّبُوتِ كَالرَّازِقِ وَالْعَالِمِ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الثُّبُوتَ فِيهِمَا لَيْسَ مَدْلُولًا لِلْفِظِ وَإِنَّمَا يُسْتَفَادُ مِنَ الْعِلْمِ بِأَنَّ كُلَّ مَا^(١) كَانَ صِفَةً لِلَّهِ فَهُوَ مُسْتَمَرٌّ لَهُ. نَعَمْ، يَنْتَقِضُ بِنَحْوِ: خَالِدٌ، وَدَائِمٌ، وَثَابِتٌ، وَرَاسِخٌ، وَمُسْتَمِرٌّ، وَنَحْوِهَا مِمَّا^(٢) كَانَ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ دَالًّا عَلَى الدَّوَامِ وَالثُّبُوتِ، وَحَاوِلَ بَعْضُ دَفْعِ ذَلِكَ بِأَنَّ هَذِهِ تَدُلُّ عَلَى حَدُوثِ الْخُلُودِ وَالدَّوَامِ وَالثُّبُوتِ وَالرُّسُوخِ وَالِاسْتِمْرَارِ^(٣)، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ بِالْحَدُوثِ عَدَمُ اسْتِقْرَارِ الْحَدَثِ لِلذَّاتِ بَعْدَمَا حَدَثَ لَهَا، وَبِالثُّبُوتِ مَا يَقَابِلُهُ لَا مَا يَكُونُ مُسَبِّقًا بِالْعَدَمِ، وَيَقَابِلُهُ الْقَدَمُ^(٤) كَمَا هُوَ اصْطِلَاحُ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَذَلِكَ لَا يَخْفَى عَلَى مَنْ اطَّلَعَ عَلَى كَلِمَاتِهِمْ، نَعَمْ، يُمَكِّنُ الْجَوَابُ بِمَا قَالَهُ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ^(٥) مِنْ أَنَّ الثُّبُوتَ وَالدَّوَامَ فِي نَحْوِ ذَلِكَ مَدْلُولُ الْمَادَّةِ لَا الصِّبْغَةِ^(٦)، وَبِمَا يُورَدُ عَلَى مَنْعِ الْحَدِّ الْحَدِّ هَاهُنَا يُورَدُ عَلَى حَدِّ^(٧) اسْمِ الْفَاعِلِ، وَالْجَوَابُ الْجَوَابُ فَلَا تَغْفَلُ.

(١) - كلما، والصواب ما أثبتته.

(٢) - ومما، والواو زائدة لا معنى لها.

(٣) - ينظر: الحقائق النَّدِيَّة: ١٩٠/٢-١٩١.

(٤) - ينظر: معجم مقاليد العلوم: ٧٢.

(٥) - يريدُ به شهاب الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو الزَّوَالِيِّ الْهِنْدِيُّ (ت ٨٤٨هـ) فِي الْمَعَاوِيَةِ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ، وَذَكَرَهُ السَّيِّدُ عَلِيُّ خَانَ بِاسْمِ (القاضي شهاب الدِّينِ). ينظر: الحقائق النَّدِيَّة: ١٩١/٢، وكشف الظنون: ١٧٢٥/٢.

(٦) - قَالَ الْقَاضِي شَهَابُ الدِّينِ: ((وَأَمَّا نَحْوُ: خَالِدٌ وَدَائِمٌ وَثَابِتٌ وَرَاسِخٌ وَمُسْتَمِرٌّ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الدَّوَامِ وَالثُّبُوتِ فَغَيْرُ وَارِدٍ لِدَلَالَتِهِ عَلَى حَدُوثِ الْخُلُودِ وَالدَّوَامِ وَالِاسْتِمْرَارِ)). الْمَعَاوِيَةِ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ: ل ١٦٠، (مخطوط)، وَسَقَطَتْ أَبْوَابُ الْأَسْمَاءِ الْعَامِلَةِ عَمَلُ الْفَعْلِ مِنَ الْمَطْبُوعَةِ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ أَفَادَهُ مِنَ الرِّضِيِّ، يَنْظُرُ: شَرْحُ الرِّضِيِّ: ٤١١/٤.

(٧) - عَلَى جَمْعِ حَدٍّ، وَ(جَمْعٌ) هُنَا زَائِدَةٌ لَا مَعْنَى لَهَا.

وإنما سميت هذه الصفة مشبهة لمشابهتها اسم الفاعل المتعدي لواحدٍ في أنها تُثنى وتُجمع وتؤنثُ ولذلك عملت^(١) /ظ ١١٠ / النصب في المفعول به كما يعملُه اسمُ الفاعل^(٢)، وكان أصلها أن لا تعمل لمباينتها الفعل بدلاتها على الثبوت وصوغها من فعلٍ قاصرٍ، واقتصر في عملها على واحدٍ؛ لأنه أدنى سريّة التعدي.

وليعلم أن ما ذكر من أن الصفة المشبهة موضوعة لإفادة الثبوت هو ما عليه الجمهور^(٣)، وفسر الشارح الثبوت بأنه عبارة عن إثبات الوصف واستمراره في سائر أوقات وجود الموصوف لا أنه يتجدد ويحدث له^(٤)، لكن للمحقق الرضي تحقيق في هذا المقام الاطلاع عليه من جملة المرام، وهو أنه قال: الذي أرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة؛ لأنّ الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيهما عليهما، فليس معنى: حسن، في الوضع إلا ذو حسن سواء كان في بعض الأزمنة أو جميعها، ولا دليل في الصفة على أحد القيدين، فهي حقيقة في القدر المشترك بينهما وهي الاتصاف بالحسن، لكن ما أطلق ذلك ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض، ولم يجز نفيه في جميع الأزمنة؛ لأنك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول: هذا حسن فبح، أو سيصير حسناً، أو هو الآن [حسن] فقط، فظهوره في الاستمرار ليس وضعياً^(٥)، انتهى.

ثم أعلم أن الصفة المشبهة تُشارك اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله، والتذكير، والتذكير، والإفراد، وضدّهما، وشرط الاعتماد عند التجرد من (أل) على واحدٍ ممّا مرّ. وتفرقه في أمور:

منها: أن صوغها من فعلٍ لازمٍ وضعاً أو نقلاً أو قصداً، فالأول كحسنٍ وظريفٍ، فإنّهما من حسنٍ وظرفٍ، وهما لازمان وضعاً، والثاني كرحمنٍ ورحيمٍ، فإنّهما من (رحم) بكسر الحاء بعد نقله إلى (رحم) بضم الحاء أي: صار الرحم طبيعة له، ككرمٍ بمعنى: صار الكرم طبيعة له، والثالث كضاربٍ الأب، ومضروبٍ العبد، فإنّ اسمي الفاعل والمفعول إذا قصدا بهما الثبوت جريا مجرى

(١) - عملت عملت، مكررة.

(٢) - ينظر: ينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ: ٢٢٤/١، والمفصل: ٢٢٥، وشرح الرضي: ٤/١٣، والبسيط في شرح الكافية: ٢/٢٩١، وذكر ابن إياز وجهين آخرين لمساهمة اسم الفاعل هما: أنّهما متوافقان في المعنى، وأنّهما مشتقان من أصلٍ واحدٍ. ينظر: المحصول: ٢/٧٣٨.

(٣) - لم أقف لأحدٍ على خلافٍ في هذا.

(٤) - ينظر: مجيب النّدا: ٢/٢٧١.

(٥) - ينظر: شرح الرضي: ٤/٤١٢.

الصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ كَمَا قَالَهُ فِي (التَّسْهِيلِ)^(١)، واسمُ الْفَاعِلِ يُصَاغُ مِنَ الْقَاصِرِ كَالْقَاصِرِ، وَالْمُتَعَدِّي كَالْمُتَعَدِّي^(٢).

ومنها: أَنَّ (أَل) الدَّاخلَ عَلَيْهَا حَرْفُ تَعْرِيفٍ لَا مُوصُولَةٌ بِخِلَافِ الدَّاخلَةِ عَلَيْهِ عَلَى الْأَصَحِّ، كَمَا مَرَّ فِي الْمَوْصُولَاتِ^(٣)، قَالَ الرُّضْيِيُّ: وَإِنَّمَا لَمْ تُوصَلِ اللَّامُ الْمَوْصُولَةُ بِالصِّفَةِ الْمَشْبَهَةِ مَعَ تَضَمُّنِهَا الْحَكْمَ لِنَقْصَانِ مُشَابَهَتِهَا لِلْفِعْلِ؛ وَكَذَا^(٤) لَمْ تُوصَلْ بِالْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَدَّرُ بِالْفِعْلِ إِلَّا مَعَ ضَمِيمَةٍ (أَنَّ) وَهُوَ مَعَهَا بِتَقْدِيرِ الْمَفْرَدِ، وَالصِّلَةِ لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً^(٥)، انْتَهَى.

ومنها: أَنَّهَا تُخَالَفُ فَعْلَهَا فِي الْعَمَلِ فَتَنْصَبُ الْمَفْعُولَ بِهِ مَعَ قُصُورِ فَعْلِهَا، كَمَا سَيَأْتِي، بِخِلَافِهِ فَإِنَّهُ لَا يَخَالَفُ فَعْلَهُ إِنْ لَازِمًا فَلَازِمٌ وَإِنْ مُتَعَدِّيًا فَمُتَعَدِّ.

ومنها: أَنَّهَا تَكُونُ غَيْرَ مُجَارِيَةٍ لِلْمُضَارِعِ غَالِبًا كَحَسَنٍ وَظَرِيفٍ، وَمُجَارِيَةً لَهُ نَحْوُ: طَاهِرُ الْعَرَضِ، وَمُطَمِّنُ النَّفْسِ، بِخِلَافِهِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا جَارِيًا، وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الزَّمَخْشَرِيُّ^(٦) وَابْنُ الْحَاجِبِ^(٧) وَابْنُ الْعَلَجِ^(٨) أَنَّهَا غَيْرُ مُجَارِيَةٍ دَائِمًا، وَالْأَوَّلُ قَوْلُ الْجُمْهُورِ^(٩) وَرُدُّوا الثَّانِي بِالِاتِّفَاقِ عَلَى أَنَّ مِنْهَا قَوْلُهُ^(١٠):

[٤٦٩] مِنْ صَدِيقٍ أَوْ أَخِي ثَقَّةٍ أَوْ عَدُوٍّ شَاحِطٍ دَارًا^(١١)

قَالَ الْمَرَادِيُّ: وَلِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ طَاهِرًا وَمُطَمِّنًا^(١٢) وَنَحْوَهُمَا أَسْمَاءُ فَاعِلِينَ قُصِدَ مَشَبَّهُةً^(١٣)، انْتَهَى.

(١) - ينظر: التَّسْهِيلُ: ١٤١.

(٢) - ينظر: أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ: ٢١٩/٣.

(٣) - ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ:

(٤) - ولذا، وَفِي شَرْحِ الرُّضْيِيِّ: وَكَذَا، وَهُوَ الْأَنْسَبُ لِلْسِّيَاقِ، فَرِئَمَا هُوَ تَحْرِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(٥) - ينظر: شَرْحِ الرُّضْيِيِّ: ٢٤٨/٣.

(٦) - ينظر: الْمَفْصَلُ: ٢٢٥، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٧/١١.

(٧) - ينظر: الْإِيضَاحُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ: ٦١٩/١، وَشَرْحُ النَّصْرِ: ٤٩/٢.

(٨) - ينظر: نَسَبَةُ هَذَا الرَّأْيِ لِابْنِ الْعَلَجِ فِي: شَرْحِ النَّصْرِ: ٤٩/٢.

(٩) - ينظر: مِنْهَجُ السَّالِكِ: ١٢٦١/٤.

(١٠) - مِنَ الْمَدِيدِ، وَهُوَ لَعْدِيٌّ بَنَ زَيْدٍ فِي: دِيَوَانِهِ: ١٠١، وَكِتَابُ سَيَبُويَه: ١٩٨/١، وَشَرْحُ السِّيَرَايِي: ٢٢١/٤، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ١٤٦٤/٣، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٨٥٨/٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إِعْمَالُ (شَاحِطٍ) وَهِيَ صِفَةٌ مَشَبَّهُةٌ مَعَ جَرِيَانَتِهَا عَلَى الْفِعْلِ (يَشْحُطُ).

(١١) - ينظر: نَقْلُ الْإِتِّفَاقِ عَنِ النَّحْوِيِّينَ فِي: التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٧/١١، وَمَوْصَلُ النَّبِيلِ: ٨٦٨/٣، وَمَغْنِي اللَّيِّيبِ: ٣٩٩/٥.

(١٢) - وَمُطَمِّنٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(١٣) - ينظر: شَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ: ٤٩٧/١.

ومنها: أَنَّ منصوبها لا يسبقها بخلافه فإنه يجوز سبق منصوبه نحو: زيدٌ عمرًا ضاربًا، ولا يقال: زيدٌ وجهه حسنٌ، بنصب (وجهه).

ومنها: أَنَّ معمولها لا يكون إلا سببًا أي: متصلاً بضمير موصوفها نحو: حسنٌ وجهه، أو ما يخلقه نحو: حسنٌ الوجه، فإن (أل) خلفت عن المضاف إليه، كما مر في باب ذي الأداة^(١)، بخلاف اسم الفاعل فإن معموله يكون أجنبياً وسببياً، قال ابن النّاطم: جواز نحو: زيدٌ بك فرحٌ، مُبطلٌ لعموم قولهم: إن معمول الصفة لا يكون إلا سببياً^(٢)، وردّه في (الأوضح) بأن المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه وعملها في الظرف بما فيها من معنى الفعل، وكذا في الحال والتّمييز ونحوهما^(٣).

ومنها: أَنَّهُ لا يُفصل بينها وبين معمولها بظرف عند الجمهور^(٤) بخلافه فيجوز بالاتّفاق^(٥). ومنها: أَنَّها لا تُحذف /و ١١١/ ويبقى معمولهما بخلافه فإنه يحذف كما في الاشتغال [نحو]: زيدا أنا ضاربُهُ.

ومنها: أَنَّها لا تتعرّف بالإضافة مطلقاً بخلافه فإنه يتعرّف بالإضافة إذا كان بمعنى الماضي وأريد به الاستمرار على ما قاله الرّمخسري^(٦)، قال الشّهاب^(٧) في (حواشي الجّامي): وانظر هذا مع قولهم: إن إضافة الصفة المشبهة لفظية، مع تصريحهم بدالاتها على الاستمرار، بل وقع قول (التّوضيح) إن اسم الفاعل إذا أريد به الثبوت والاستمرار كان صفة مشبهة^(٨)، ولا يخفى إشكال الفرق الفرق بينهما بل كون إضافة اسم الفاعل لفظية أولى؛ لأنّه أقرب إلى مشابهة الفعل التي هي سبب

(١) - ينظر: النّص المحقّق:

(٢) - عقّب ابن النّاطم على قول والده:

وسبق ما تعمل فيه مجتنبٌ وكونه ذا سببية وجب

بأن ذلك بالنسبة إلى عملها فيما هو فاعل في المعنى، وأمّا غيره كالجار والمجرور والظرف فإن الصفة المشبهة تعمل فيه متقدماً عليها ومتأخراً عنها وسببياً وغير سببيّ نحو: زيدٌ بك فرحٌ، كما تقول: فرح بك. وما نقله الشّارح تقرير ابن هشام لتعقب ابن النّاطم. ينظر: شرح ابن النّاطم: ٣١٨-٣١٩، وأوضح المسالك: ٢٢١/٣.

(٣) - ينظر: أوضح المسالك: ٢٢١/٣.

(٤) - ينظر: البديع في علم العربية: ٥١٦/١، والتّذيل والتّكميل: ٣٣/١١-٣٤، إذ خالف فيه أبو حيّان فأجاز في حال كان المعمول مرفوعاً أو منصوباً، مع نقله المنع مطلقاً عن الخفاف وابن العليّ. ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٣٥٤/٥، وهمع الهوامع: ٧٩/٣.

(٥) - ينظر: شرح التّصريح: ٥١/٢، والحدائق النّديّة: ٢٠٧/٢.

(٦) - ينظر: الكشاف: ٢٨/١، والحاشية على الكشاف للجرجاني: ١٩٥.

(٧) - أحمد بن قاسم، شهاب الدّين الصّباغ الأزهريّ العبادي، كان بارعاً في العربيّة والبلاغة والتّفسير والكلام، من مؤلفاته: حاشية على المختصر في المعاني والبيان، الآيات البينات وهي حاشية على جمع الجوامع، توفي سنة (٩٩٤هـ). ينظر: شذرات الذهب: ٦٣٦/١٠-٦٣٧، والكواكب السّائرة: ١١١/٣.

(٨) - ينظر: أوضح المسالك: ٢١٤/٣.

في كون الإضافة لفظية؛ لأن دلالتَهُ على الثبوت والاستمرار طارئة بخلاف الصفة المشبهة فدلالتهَا على ذلك أصلية^(١).

ومنها: أَنَّهَا تُؤَنَّثُ بِالْأَلِفِ كَحَمْرَاءَ بخلافه فَإِنَّهُ لَا يُؤَنَّثُ إِلَّا بِالنَّاءِ.

ومنها: أَنَّ منصوبَهَا المعرفة يُشَبَّهُ بالمفعول به ومنصوبُ اسمِ الفاعلِ مفعولٌ به، وقد ذكروا فروقًا أُخَرَ غيرَ هذه لَا نُطَوِّلُ بذكرها وفيما ذكرنا كفايةً.

ولمعمولِ الصِّفَةِ بالنِّسْبَةِ لعمليها فيه ثلاث حالات:

أحدها: الرَّفْعُ بِالْفَاعِلِيَّةِ بِالاتِّفَاقِ، وَحِينَئِذٍ فَالصِّفَةُ خَالِيَةٌ مِنَ الضَّمِيرِ ضُرُورَةً^(٢) نَحْوُ: زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ، وَجْهُهُ، وَعَلَى الْإِبْدَالِ مِنْ ضَمِيرٍ فِي الصِّفَةِ بَدَلِ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، قَالَهُ الْفَارِسِيُّ^(٣)، وَرَدَّهُ الْأَزْهَرِيُّ بِحِكَايَةِ الْفَرَّاءِ: مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ حَسَنِ الْوَجْهِ، وَحِكَايَةِ الْكُوفِيِّينَ: بِامْرَأَةٍ قَوِيمِ الْأَنْفِ^(٤)، وَأَنَّهُ يَجُوزُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُضْرُوبِ الْأَبِّ، بِالرَّفْعِ، وَلَا يَصِحُّ فِي هَذَا أَنْ يَكُونَ بَدَلُ بَعْضٍ وَلَا كُلِّ وَلَا اشْتِمَالٍ. وإيضاحُ الرَّدِّ بِالْأَوَّلِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ (الْوَجْهَ) بَدَلًا مِنْ ضَمِيرٍ فِي (حَسَنٍ) لَوَجِبَ تَأْنِيثُهُ ضُرُورَةً أَنَّ الْمَسْنَدَ إِذَا رَفَعَ ضَمِيرٌ مُؤَنَّثٌ وَجِبَ تَأْنِيثُهُ وَقَسَّ عَلَيْهِ.

الثَّانِيَةُ: النَّصْبُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَوْ التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ إِنْ كَانَ نَكْرَةً كَزَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهًا، أَوْ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ فَقَطْ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً كَزَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا الْمَعْمُولَ الْمَعْرِفَةَ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لَتِلْكَ الصِّفَةِ لِأَنَّهَا مِنْ فَعْلٍ لَازِمٍ، وَلَا تَمْيِيزًا؛ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ، فَحَمَلُوهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِمَفْعُولِ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي نَحْوِ: الضَّارِبُ الرَّجُلَ، بِنَصْبِ (الرَّجُلِ) فَأَعْطَوْهَا حَكْمَهُ فِي نَصْبِ الْمَعْمُولِ كَمَا أَعْطَوْهَا حَكْمَهُ فِي جَرِّ الْمُضَافِ إِلَيْهِ حَيْثُ قَالُوا: الضَّارِبُ الرَّجُلَ، بِالْجَرِّ حَمَلًا عَلَى: الْحَسَنِ الْوَجْهِ^(٥)، كَمَا مَرَّ، وَهَذَا التَّقْصِيلُ جَزَمَ بِهِ هُنَا^(٦) وَفِي (الْجَامِعِ) وَ(شَرْحِ الشُّذُورِ) وَ(شَرْحِ اللَّحْمَةِ)^(٧)، وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ نَصْبَهُ عَلَى التَّمْيِيزِ فَقَطْ إِنْ كَانَ نَكْرَةً وَهُوَ الْحَقُّ^(٨)، لِأَنَّ التَّشْبِيَةَ بِالْمَفْعُولِ بِهِ إِنَّمَا صِيرَ

(١) - ينظر هذا النُّقْلُ فِي: حَاشِيَةِ يَس: ٣١٣/٣.

(٢) - أَي: ضُرُورَةٌ أَنْ لَا يَكُونَ لَهَا فَاعِلَانِ. يَنْظُرُ: شَرْحُ قَطْرِ النَّدى: ٢٨٠.

(٣) - هَذَانِ الْوَجْهَانِ فِي حَالِ كَانِ مَعْمُولِ الصِّفَةِ الْمَشْبُوهَةِ مَقْرُونًا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَقَدْ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ بِهَذَا الْوَجْهِ فِي (الْإِيضَاحِ)، وَجَوَّزَ الْوَجْهَيْنِ فِي (الْبَغْدَادِيَّاتِ). يَنْظُرُ: الْإِيضَاحُ: ١٣٩، وَالْبَغْدَادِيَّاتُ: ١٤٣، وَالْمَقْتَصِدُ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ: ٥٣٩-٥٤٠، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٥٧٠/١، وَالْمَنْهَلُ الصَّافِي: ٢٧٥/٢.

(٤) - تَنْظُرُ حِكَايَةَ الْفَرَّاءِ وَحِكَايَةَ الْكُوفِيِّينَ فِي: التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٧/١١، وَحِكَايَةُ الْفَرَّاءِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ: (مَرَرْتُ عَلَى رَجُلٍ حَسَنَةِ الْعَيْنِ قَبِيحِ الْأَنْفِ)). وَالشَّاهِدُ وَاحِدٌ. مَعَانِي الْقُرْآنِ: ٤٠٨/٢.

(٥) - يَنْظُرُ: الْمَنْهَلُ الصَّافِي: ٢٧٥-٢٧٦.

(٦) - أَي: فِي شَرْحِ قَطْرِ النَّدى: ٢٨٠.

(٧) - يَنْظُرُ: الْجَامِعُ الصَّغِيرُ: ١٥٩-١٦٠، وَشَرْحُ شُذُورِ الذَّهَبِ: ٥١٢، وَشَرْحُ اللَّحْمَةِ الْبَدْرِيَّةِ: ١٥٣/٢.

(٨) - فِي تَوْجِيهِ إِعْرَابِ مَعْمُولِ الصِّفَةِ الْمَشْبُوهَةِ الْمَنْصُوبِ مَذَاهِبُ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ فِي النَّكْرَةِ وَعَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ.

صِيرَ إِلَيْهِ مَعَ الْمَعْرِفَةِ لِلضَّرُورَةِ كَمَا عَرَفْتُ، وَأَمَّا مَعَ النُّكْرَةِ فَلَا ضَرُورَةَ تَدْعُوا إِلَيْهِ مَعَ إِمْكَانِ وَجْهِ جَارٍ عَلَى الْقِيَاسِ وَهُوَ النَّصْبُ عَلَى التَّمْيِيزِ^(١).

الثَّالِثَةُ: الْخَفْضُ عَلَى الْإِضَافَةِ نَحْوُ: زَيْدٌ حَسَنُ الْوَجْهِ.

وَالصِّفَةُ مَعَ كُلِّ مِّنْ هَذِهِ الْحَالَاتِ الثَّلَاثَةِ إِمَّا بِ(أَل) أَوْ بِدُونِ (أَل) فَيَحْصُلُ مِّنْ ضَرْبِ الثَّلَاثَةِ فِي الْاِثْنَيْنِ سِتُّ صُورٍ، وَالْمَعْمُولُ مَعَ كُلِّ مِّنْ هَذِهِ السِّتَّةِ إِمَّا بِ(أَل) كَالْوَجْهِ، أَوْ مُضَافًا لَهَا فِيهِ (أَل) كَوَجْهِ الْأَبِّ، أَوْ الضَّمِيرِ كَوَجْهِهِ، أَوْ لِمُضَافٍ إِلَى الضَّمِيرِ كَوَجْهِ أَبِيهِ، أَوْ مُجَرَّدًا مِّنْ (أَل) وَالْإِضَافَةِ كَوَجْهِهِ، أَوْ مُضَافًا لِلْمَجْرَدِ مِنْهَا كَوَجْهِ أَبٍ، فَيَحْصُلُ مِّنْ ضَرْبِ السِّتَّةِ فِي مِثْلِهَا سِتُّ وَثَلَاثُونَ صُورَةً، وَقَسَمُوهَا إِلَى: حَسَنٍ، وَقَبِيحٍ، وَمُمْتَنِعٍ، وَضَعِيفٍ^(٢).

وَالْحَسَنُ اِثْنَانِ^(٣) وَعَشْرُونَ صُورَةً: وَهُوَ رَفْعُ الصِّفَةِ بِدُونِ (أَل) الْمَعْرَفِ بِ(أَل)، وَالْمُضَافِ إِلَى الْمَعْرَفِ بِهَا، وَالْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ، وَالْمُضَافِ إِلَى الْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِهِ. وَنَصْبُهَا الْمَجْرَدِ مِّنْ (أَل) وَالْإِضَافَةِ، وَالْمُضَافِ إِلَى الْمَجْرَدِ مِنْهُمَا. وَجَرُّهَا الْمَعْرَفِ بِ(أَل)، وَالْمُضَافِ إِلَى الْمَعْرَفِ بِهَا، وَالْمَجْرَدِ مِّنْ (أَل) وَالْإِضَافَةِ، وَالْمُضَافِ إِلَى الْمَجْرَدِ مِنْهُمَا، وَرَفْعُ الصِّفَةِ مَعَ (أَل) الْمَعْرَفِ بِهَا، وَالْمُضَافِ إِلَى الْمَعْرَفِ بِهَا، وَالْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ، وَالْمُضَافِ إِلَى الْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِهِ. وَنَصْبُهَا الْمَعْرَفِ بِ(أَل)، وَالْمُضَافِ إِلَى الْمَعْرَفِ بِهَا، وَالْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِ الْمَوْصُوفِ^(٤)، وَالْمُضَافِ إِلَى الْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِهِ، وَالْمَجْرَدِ مِّنْ (أَل)، وَالْإِضَافَةِ، وَالْمُضَافِ إِلَى الْمَجْرَدِ^(٥) مِنْهَا. وَجَرُّهَا الْمَعْرَفِ بِ(أَل)، وَالْمُضَافِ إِلَى الْمَعْرَفِ بِهَا، فَهَذِهِ اِثْنَانُ وَعَشْرُونَ صُورَةً وَأَمَثَلُهَا لَا تَخْفَى^(٦).

الثَّانِي: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ فِي النُّكْرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ، وَنُسِبَ لِلْفَارِسِيِّ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنُّكْرَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ.

الرَّابِعُ: التَّفْصِيلُ الَّذِي ذَكَرَهُ السَّيِّدُ الشَّارْحُ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ عَصْفُورٍ وَابْنِ هِشَامٍ. يَنْظُرُ: الْمَحْصُولُ فِي شَرْحِ الْفُصُولِ: ٥٠٨/١، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ: ٤٢٤/٤، وَالْمَنْهَلُ الصَّافِي: ٢٧٦/٢.

(١) - يَنْظُرُ: الْمَنْهَلُ الصَّافِي: ٢٧٦/٢، وَالْحَدَائِقُ النَّدِيَّةُ: ٢٠٩/٢.

(٢) - قَسَمَهَا بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ بَدْرُ الدِّينِ ابْنُ النَّازِمِ فِي: شَرْحِ ابْنِ النَّازِمِ: ٣٢٠، وَقُسِّمَتْ عِنْدَ غَيْرِهِ بِحَيْثِيَّاتٍ أُخْرَى مَعَ الْإِشَارَةِ إِلَى الْقَبِيحِ وَالْمُمْتَنِعِ وَمَا فِيهِ خِلَافٌ مِنْهَا، يَنْظُرُ: الْبَدِيعُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ: ٥١٧/١-٥١٨، وَالْغَرَّةُ الْمُخَفِّيَّةُ: ٤٩٠-٤٩٢/٢، وَالْكَافِيَّةُ فِي عِلْمِ النُّحُو: ٤١، وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ١٧٥٢/٣-١٧٦٤.

(٣) - اِثْنَانُ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٤) - الْمَوْفُ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٥) - الْمَجْرُ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٦) - وَهِيَ: حَسَنُ الْوَجْهِ، وَحَسَنُ وَجْهِ الْأَبِّ، وَحَسَنُ وَجْهِهِ، وَحَسَنُ وَجْهِ أَبِيهِ، وَحَسَنُ وَجْهِهَا، وَحَسَنُ وَجْهِ أَبٍ، وَحَسَنُ الْوَجْهِ، وَحَسَنُ وَجْهِ الْأَبِّ، وَحَسَنُ وَجْهِهِ، وَحَسَنُ وَجْهِ أَبٍ، وَالْحَسَنُ الْوَجْهِ، وَالْحَسَنُ وَجْهِ الْأَبِّ، وَالْحَسَنُ وَجْهِهِ، وَالْحَسَنُ وَجْهِ أَبِيهِ، وَالْحَسَنُ الْوَجْهِ، وَالْحَسَنُ وَجْهِ الْأَبِّ، وَالْحَسَنُ وَجْهِهِ، وَالْحَسَنُ وَجْهِ أَبِيهِ، وَالْحَسَنُ وَجْهِهَا،

والقبيح أربع صور: وهو رفع الصفة مطلقاً^(١) النكرة وأمثلةها: حَسَنٌ وَجْهٌ، حَسَنٌ وَجْهٌ أَبٍ، الحَسَنُ وَجْهٌ، الحَسَنُ وَجْهٌ أَبٍ، وهي مع قبحها جائزة الاستعمال؛ لقيام السببية في المعنى مقام وجودها /ظ ١١١/ في اللفظ؛ لأن المراد من الحَسَنِ وَجْهٌ: الحَسَنُ وَجْهٌ لَهُ^(٢)، وأورد أنهم عدوا في أمثلة الحَسَنِ: الحَسَنُ الْوَجْهُ، مع انتفاء السببية في اللفظ فيه، ويُجاب بمنع انتفاء السببية في اللفظ؛ لأنَّ (أل) قائمة مقام الضمير على الأصح، كما مرَّ في ذي الأداة^(٣)، وحكم ابن النّاطم والمصنّف في باب الإضافة بأنَّ كلاً من الرّفْع والنّصْب في: مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهَ، قَبِيحٌ، وأنَّ في الجرِّ تخلصاً من ذلك، مَبْنِيٌّ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ^(٤).

والمُمتنع أربع صور أيضاً: وهي خفض الصفة بـ(أل) المجرد منها ومن الإضافة، والمضاف إلى المجرد منها، والمضاف إلى ضمير الموصوف، والمضاف إلى المضاف إلى ضميره، وأمثلةها: الحَسَنُ وَجْهٌ، الحَسَنُ وَجْهٌ أَبٍ، الحَسَنُ وَجْهَهُ، الحَسَنُ وَجْهَ أَبِيهِ. وإنما امتنع لأنَّ فيها إضافة المعرفة إلى النكرة، وهو عكس ما ينبغي^(٥) في الإضافة، والثّانيتان لعدم التّخفيف^(٦). والقسم الضّعيف ست صور وهي: نصب الصفة النكرة المعرفة مطلقاً، وخفضها صاحب الضمير أو صاحب صاحبه، وأمثلةها: حَسَنُ الْوَجْهَ، حَسَنُ وَجْهَ الْأَبِ، حَسَنُ وَجْهَهُ، حَسَنُ وَجْهَ أَبِيهِ، وَوَجْهُ الضَّعِيفِ فِي النَّصْبِ أَنَّ مِنْهُ إِجْرَاءُ الْوَصْفِ الْقَاصِرِ مَجْرَى الْمُتَعَدِّي وَهَذَا عَبْرَ عَنْهُ الْمَصْنُفُ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ بِالْقَبِيحِ^(٧).

والحَسَنُ وَجْهٌ أَبٍ، والحَسَنُ الْوَجْهَ، والحَسَنُ وَجْهَ الْأَبِ. تنظر في: شرح ابن النّاطم: ٣٢٢-٣٢٤، والتّذييل والتّكميل: ٣١/١١.

- (١) - قوله: مُطْلَقاً، أي: سواء كانت الصفة المشبهة مقترنة بـ(أل) أم لا.
- (٢) - ينظر: شرح ابن النّاطم: ٣٢٠.
- (٣) - ينظر: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ:
- (٤) - ينظر: شرح ابن النّاطم: ٢٧٤، وأوضح المسالك: ٧٨/٣. ووجه قبح الرّفْع خلوّ الصفة من ضمير يعود على الموصوف، لأنَّ الاسم الظاهر وهو (وجه) يصير فاعلاً للصفة بلا تحمّل ضمير، وقبح النّصْب لإجراء الوصف القاصر مجرى المتعدي، فيصار إلى الجرّ تخلصاً من ذلك. ينظر: مغني اللبيب: ٦٤٢/٥-٦٤٣، وشرح النصريح: ٦٨٢/١.

وقوله: ((مَبْنِيٌّ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ))، في عدم جواز نيابة (أل) عن الضمير المضاف إليه، وأجازها الكوفيون وبعض البصريين واختاره السيّد الشّارح، ونفى ابنُ خروف الخلاف في جوازه. ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٠٨/٢، وشرح الجمل لابن خروف: ٥٦٢/١، وتعليق الفرائد: ٣٦١/٢، وجمع الهوامع: ٣١١/١.

- (٥) - ينبغي، والصواب ما أثبتّه.

(٦) - ينظر: الأصول في النّحو: ١٣٤/١، والبدیع في علم العربيّة: ٥١٨/١، والغرّة المخفّية: ٤٩٢/٢، والكافي في شرح الهادي: ١٧٦٢-١٧٦٣، وشرح ابن النّاطم: ٣٢٠، وشرح النصريح: ٥٢/٢.

- (٧) - ينظر: أوضح المسالك: ٧٨/٣.

وقد يُقال: إِنَّ هذا الإجراءَ لازمٌ عُرِفَتِ الصِّفَةُ أو نُكِرَتْ فَلِمَ حَصُوا الضَّعْفَ بكونها نَكْرَةً ؟
ويُجابُ بأنَّ في الصِّفَةِ المعرفةَ اعتمادًا على (أل) وإنْ كانتْ مُعْرِفَةً لا موصولةً؛ لأنَّه قيلَ بأنَّها موصولةٌ فروعِي ذلكَ القولُ، لكنَّه مُنافٍ لما صرَّحَ به المصنِّفُ أوَّلَ بابِ الإضافةِ من قبَحِ الرِّفَعِ والنَّصَبِ في: مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوجهِ، وأنَّ في الإضافةِ تخلصًا منهما^(١)، وفي الجوابِ نظرٌ؛ لأنَّ الاعتمادَ على (أل) لا دخلَ له مع قصورِ الوصفِ كما لا يخفى، وإنَّما يَظهرُ ذلكَ في عملِ الرِّفَعِ إنْ قيلَ: إِنَّ (أل) موصولةٌ لأنَّها حينئذٍ لا تحتاجُ في عملِ الرِّفَعِ إلى اعتمادٍ على غيرها.
وجهُ الضَّعْفِ في الخفضِ^(٢) أنَّ فيه شبهةً إضافةً الشَّيءِ إلى نفسه^(٣)، وأوردَ على ذلكَ أنَّهم عدُّوا عدُّوا من صورِ الحَسَنِ: حَسَنُ الوجهِ، حَسَنُ وجهِ الأبِ، حَسَنُ وجهِ، بالجرِّ، وفي ذلكَ شبهةٌ إضافةً الشَّيءِ إلى نفسه.

ويُمكنُ الجوابُ بأنَّه يُمكنُ في الصُّورتَيْنِ^(٤) هنا العدولُ إلى الرِّفَعِ ولا محذورَ بخلافه في تلكَ الصورِ، لكنَّه يردُّ أنَّه يَمكنُ في الصُّورةِ الأخيرةِ^(٥) العدولُ إلى النَّصَبِ بل وفي الأولى العدولُ إلى الرِّفَعِ بناءً على أنَّ (أل) قائمةٌ مقامَ الضَّميرِ، وبالجملَةِ فالمقامُ لا يخلو عن اضطرابٍ وإشكالٍ.

(١) - ينظر: مغني اللبيب: ٦٤٢/٥-٦٤٣، وشرح النَّصريح: ٦٨٢/١.

(٢) - في نحو: حَسَنُ وجهه، وحَسَنُ وجهِ أبيه.

(٣) - ينظر: شرح ابن النَّاظم: ٣٢٢.

(٤) - أي: قولهم: حَسَنُ وجهه، وحَسَنُ وجهِ أبيه.

(٥) - أي: قولهم: حَسَنُ وجهه.

بَحْثُ اسْمِ التَّفْضِيلِ

ص: بَابُ: واسمُ التَّفْضِيلِ، وهو الصِّفَةُ الدَّالَّةُ على المُشَارَكَةِ والزِّيَادَةِ كَأَكْرَمُ، وَيُسْتَعْمَلُ بـ(مِنْ) وَمُضَافًا لِنَكْرَةٍ فَيُفْرَدُ وَيَذَكَّرُ، [و] بـ(أَل) فَيُطَابِقُ، وَمُضَافًا لِمَعْرِفَةٍ فَوَجْهَانِ.

ش: هذا النُّوعُ السَّابِعُ مِمَّا يَعْمَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ وهو اسْمُ التَّفْضِيلِ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ، لَكِنَّ عِبَارَةَ الْمَصْنُفِ أَوْلَى لشمولِهَا (خَيْرًا) و(شَرًّا)، كَذَا قِيلَ^(١)، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُمَا بَزَنَةٌ (أَفْعَل) فِي الْأَصْلِ إِذْ^(٢) أَصْلُهُمَا: (أَخِيرُ) و(أَشْرُ)، فَحُذِفَتْ لكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ^(٣) بِذَلِكَ ظُهُورُهَا فِي قِرَاءَةِ أَبِي قُلَابَةَ^(٤) ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مِنَ الْكَذَابِ الْأَشْرُ (٢٦)﴾ [القمر]، بَفَتْحِ الشَّيْنِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ^(٥)، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ^(٦):

[٤٧٠] بِلَالٍ خَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخِيرِ

وَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالشُّمُولِ عَلَى وَجْهِ الظُّهُورِ وَهُوَ كَافٍ فِي الْأَوَّلِيَّةِ، وَسَيَبُوهِ بِسَمِيهِ: الصِّفَةُ^(٧)، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنِ الصِّفَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمُشَارَكَةِ وَالزِّيَادَةِ كَأَكْرَمَ وَأَعْلَمَ، وَيَجِبُ صَوْغُهُ بِمَا صِيغَ مِنْهُ فَعْلُ التَّعْجُبِ كَمَا سَيَأْتِي، وَاسْتِعْمَالُهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ مَقْرُونًا بـ(مِنْ) جَارَةً لِلْمَفْضُولِ، وَهِيَ عِنْدَ سَيَبُوهِ وَغَيْرِهِ لِبِتْدَاءِ الِارْتِفَاعِ فِي نَحْوِ: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عُمَرَ، وَابْتِدَاءِ الانْحِطَاطِ فِي نَحْوِ: زَيْدٌ أَشْرُ مِنْ عُمَرَ^(٨)، وَعِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ لِلْمَجَاوِزَةِ كَأَنَّهُ قِيلَ: جَاوَزَ زَيْدٌ عُمَرَ^(٩)، وَهُوَ أَوْلَى؛ إِذْ لَا يَقَعُ بَعْدَهَا (إِلَى)، قَالَ الْمَصْنُفُ: وَقَدْ يُقَالُ: لَوْ كَانَتْ لِلْمَجَاوِزَةِ لَصَحَّ فِي مَوْضِعِهَا (عَنْ)^(١٠)، وَدُفِعَ بِأَنَّ صَحَّةَ وَقَوَعِ الْمُرَادِفِ مَوْضِعَ مُرَادِفِهِ مَا لَمْ يَمْنَعِ

(١) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ٤/٤٢٨، والنُّكْتُ لِلْسَّيُوطِيِّ: ٢/١٢٥، وَحَاشِيَةُ الْأَلُوسِيِّ: ٢/٢٤٠.

(٢) - إِذَا، وَالصَّوَابُ مَا أَتَبْتُهُ.

(٣) - وَعَلَّلَ الْأَخْفَشُ حَذْفَهَا بِأَنَّهُ لِلتَّثْبِيهِ عَلَى أَنَّهُمَا لَمْ يُشْتَقَّا مِنْ فِعْلٍ فَخُولَفَ بِلَفْظِهِمَا. ينظر: الْحَدَائِقُ النَّدِيَّةُ: ٢/٢١٩.

(٤) - مُحَمَّدٌ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي دَارَةَ، أَبُو قُلَابَةَ، أَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ دَاوُدَ النَّقَّارِ وَجَعْفَرِ بْنِ حَمِيدٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَثْمَانَ الْفَسْطَاطِيِّ، وَأَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَنْهُ مِنْصُورُ بْنُ أَحْمَدَ الْعِرَاقِيِّ، وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَبَازِيِّ، لَمْ أَقِفْ عَلَى سَنَةِ وَفَاتِهِ. ينظر: غَايَةُ النِّهَايَةِ: ٢/٦٢.

(٥) - ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٩/٢٣١-٢٣٢.

(٦) - مِنْ الرِّجَزِ، وَهُوَ بِلَا نَسَبَةٍ فِي: شرح التَّسْهِيلِ: ٣/٥٣، وَالتَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ: ١٠/٢٥٣، وَشرح النَّصْرِيحِ: ٢/٩٢، وَهمع الهوامع: ٣/٣١٩.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: وَرُودُ (الْأَخِيرِ) عَلَى صِيغَةِ (أَفْعَل).

(٧) - لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ سَيَبُوهِ، وَتَنْتَظِرُ نَسَبَتُهُ لِسَيَبُوهِ فِي: الْحَدَائِقُ النَّدِيَّةُ: ٢/٢٢٠.

(٨) - ينظر: كِتَابُ سَيَبُوهِ: ٤/٢٢٥، وَشرح المَفْصَلِ: ٦/١٤٦، وَالكافي فِي شرح الهادي: ٤/١٨٧٦.

(٩) - ينظر: شرح التَّسْهِيلِ: ٣/١٣٤-١٣٥.

(١٠) - ينظر: مغني اللبيب: ٤/١٥٤-١٥٥.

مانع، وهاهنا /١١٢/ الاستعمال مانع، فإن اسم التفضيل لا يُصاحب من حروف الجر سوى (من) خاصة^(١).

الثاني: أن يكون معرفًا بـ(أل).

الثالث: أن يكون مضافًا.

وإنما وجب استعماله^(٢) على أحد هذه الأوجه لأن وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بُد من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه، وذلك مع (من) والإضافة ظاهر^(٣)، وأمّا مع (أل) فلائها للعهد يُشار بها إلى مُعَيَّنٍ مُتَلَبِّسٍ بِتَعْيِينِ الْمَفْضَلِ عَلَيْهِ مذكورًا قبله لفظًا أو حكمًا كما إذا قلت: عندي شخص [أفضل] من زيد، ثم قلت: عمرو^(٤) الأفضل، أي: الشخص الذي قلت: إنّه أفضل من زيد، هو عمرو^(٥)، فالمستعمل بـ(من) يجب إفراده وتذكيره دائمًا نحو: زيد أو هند أو الزيدان أو الهندان أو الزيدون أو الهندات أفضل من عمرو، وذلك لمشابهته لفظًا ومعنى (أفعل) التعجب، إمّا لفظًا فظاهر، وإمّا معنى فلأنّه لا يتعجب من الشيء إلّا وهو فاضل؛ ومن ثمّ اشتراطوا فيما يُصاغ هو منه ما اشترطوا في صوغ أفعل التعجب كما سيأتي، فلمّا أجروه مجراه لفظًا ومعنى أفردوه كما أفردوا الفعل^(٦).

وقد تُحذف (من) مع مجرورها إذا علِمَ المفضول نحو: الله أكبر، أي: من كلّ شيء، وقوله ﴿وَلَا آخِرَ أَكْبَرٍ دَرَجَاتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾ (٢١) [الإسراء]، أي: من الدنيا، وقد اجتمع الحذف والإثبات في قوله تعالى ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ (٣٤) [الكهف]^(٧). ويجب أن تلي (من) التفضيلية (أفعل)؛ لأنّها من تمام معناها، أو تلي معموله كقوله^(٨):

(١) - ينظر الرّد في: شرح النصريح: ٩٧/٢.

(٢) - استعمال، والصواب ما أثبتّه.

(٣) - ظاهرة، والصواب ما أثبتّه.

(٤) - عمرو، وهو تحريف، والصواب ما أثبتّه.

(٥) - ينظر: شرح الرّضي: ٤٣٣/٤-٤٣٤.

(٦) - ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٦٢٩/١، والكافي في شرح الهادي: ١٨٧٧/٤، والمنهل الصّافي:

٢٩٠/٢، والحدائق النّديّة: ٢٢٨/٢.

(٧) - حذف المفضول إذا علِمَ جَوْزُهُ البصريّون ومنعه الكوفيّون، وذهب الرُّمانيّ إلى أنّه يُحذف إلّا في الخبر، نحو: الله أكبر، ولا يُحذف في الصّفة نحو: مررتُ برجلٍ أفضلٍ من عمرو. ينظر: كتاب سيبويه: ٣٣/٢، والأصول في النحو: ٣٠/٢، والتّذليل والتّكميل: ٢٦٢/١٠، والمقاصد الشّافية: ٥٧٧-٥٧٨.

(٨) - من الطّويل، وهو لاوس بن جبر في: ديوانه: ١٢١، والحليّات: ١٧٩، وشرح شواهد الإيضاح: ١٦٧،

و٣٥٣، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٥٢٩/١، وخزانة الأدب: ٢٦٤/٨.

والشّاهد فيه: مجيء (من) بعد معمول اسم التّفضيل (أحوَج).

[٤٧١] فَإِنَّا رَأَيْنَا الْعِرْضَ أَحْوَجَ سَاعَةً إِلَى الصَّوْنِ مِنْ رَيْطِ يَمَانٍ ^(١) مُسَهَّمٍ
وقد يُفصلُ بينهما بـ(لو) وفعلها ^(٢) نحو قوله: هي أحسن - لو أنصفت - من الشمس ^(٣).
وقد تتقدم ^(٤) عليه ضرورة ^(٥) كقوله ^(٦):

[٤٧٢] إِذَا سَايَرْتُ أَسْمَاءَ يَوْمًا ظَعِينَةً فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ ^(٧) أَمْلَحُ

ويجب ذلك إن كان المفعول اسم استفهام أو مضافاً إليه نحو: أنت أعلم من أي رجل أنت أكرم ^(٨). والمستعمل معرفاً بـ(أل) يجب مطابقته لموصوفه في الأفراد، والتذكير، وفروعهما، نحو: زيد الأفضل، وهند الفضلى، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، والهندات الفضليات أو الفضل، وذلك لبعده شبهه عن الفعل بدخول اللام التي هي من خواص الأسماء ^(٩)، فحقه وجوب المطابقة كسائر الصفات.

ولا يُجامع في هذه الحالة (من)؛ لأن (من) و(أل) يُغني أحدهما عن الآخر في إفادة ذكر المفعول، فلو اجتمعاً كان ذكر أحدهما لغوا ^(١٠).

والمستعمل مضافاً على ضربين؛ لأنه إما أن يُضاف إلى نكرة أو إلى معرفة، فإن أُضيف إلى نكرة وجب فيه الأفراد والتذكير؛ لموافقة المستعمل بـ(من) في التذكير نحو: زيد أفضل رجل، والزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال، وإن أُضيف إلى معرفة جاز المطابقة وعدمها نحو: الزيدان

(١) - ربط ثمان، وهو تصحيف.

(٢) - أغفل السيد الشارح الفصل بالتمييز، والظرف، والظرفين، والنداء، تنظر مع شواهدا في: شرح عمدة الحافظ: ٧٦٣/٢-٧٦٤، والتذييل والتكميل: ٢٥٧/١٠.

(٣) - ينظر: التسهيل: ١٣٣، وشرح الرضي: ٤/٤٤٠.

(٤) - يتقدم، والصواب ما أثبتته.

(٥) - ينظر: شرح عمدة الحافظ: ٧٦٥/٢، وأوضح المسالك: ٢٦٢/٣.

(٦) - من الطويل، وهو لجري في ديوانه: ٨٣٥، وشرح عمدة الحافظ: ٧٦٦/٢، والمقاصد النحوية: ١٥٤٦/٤.

والشاهد فيه: تقدم (من) على اسم التفضيل (أملح).

(٧) - صعيقة ... الصعيقة، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته.

(٨) - شرح التسهيل: ٥٤/٣، والتذييل والتكميل: ٢٥٦/١٠-٢٥٧.

(٩) - ينظر: الكافي في شرح الهادي: ١٨٨٠/٤، والمحصول: ٧٥٢/٢. والأولى التعبير بـ(يفعل التَّعْجِبُ) لا بالفعل مطلقاً، كما فعل أبو حيَّان، وكما صرح السيد بذلك آنفاً. ينظر: التذييل والتكميل: ٢٦٥/١٠.

(١٠) - ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٦٢٧/١-٦٢٨، وشرح الرضي: ٤/٤٣٧.

أَعْلَمَ النَّاسِ وَأَعْلَمُهُمْ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُوا النَّاسِ وَأَفْضَلُهُمْ^(١). أَمَّا الْمِطَابَقَةُ فَلِمِشَابَهَةِ الْمُعَرَّفِ بِ(أَل) فِي التَّعْرِيفِ، وَأَمَّا عَدَمُهَا فَلِمِشَابَهَةِ الْمُسْتَعْمَلِ بِ(مِنْ) فِي كَوْنِ الْمُفَضَّلِ عَلَيْهِ مَذْكُورًا^(٢).
وَلَيْسَ الْوَجْهَانِ مُتَسَاوِيَيْنِ كَمَا يُوهِمُ كَلَامُ الْمَصْنَفِ^(٣)، بَلْ عَدَمُ الْمِطَابَقَةِ أَوْلَى، قَالَ تَعَالَى ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ (٩٦)﴾ [البقرة]، وَعَنْ ابْنِ السَّرَّاجِ أَنَّهُ أَوْجَبَهُ^(٤)، وَرَدَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَزْأَلْنَا (٢٧)﴾ [هود]، ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكْبَرًا مُجْرِمِيهَا (١٢٣)﴾ [الأنعام]^(٥)، قَالَ فِي (الْأَوْضَحِ): فَإِنْ قَدَّرَ (أَكْبَرًا) مَفْعُولًا ثَانِيًا وَ(مُجْرِمِيهَا) مَفْعُولًا^(٦) لَزِمَ الْمِطَابَقَةُ فِي الْمَجْرَدِ مِنْ (أَل) وَالْإِضَافَةِ^(٧).

تَنْبِيهَاتُ:

الْأَوَّلُ: قَدْ يُسْتَعْمَلُ (أَفْعُلُ) لَغَيْرِ التَّفْضِيلِ فَحِينَئِذٍ تَجِبُ فِيهِ الْمِطَابَقَةُ كَقَوْلِهِمْ: النَّاقِصُ وَالْأَشْجُ^(٨) أَعْدَلَا بَنِي مَرَوَانَ، أَي: عَادِلَاهُم؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَشَارِكُهُمَا أَحَدٌ مِنْ بَنِي مَرَوَانَ فِي الْعَدْلِ^(٩)، وَالنَّاقِصُ يَزِيدُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ مَرَوَانَ^(١٠)؛ لِأَنَّهُ نَقَصَ أَرْزَاقَ الْجَنْدِ، /ظ ١١٢/ وَالْأَشْجُ^(١١) عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ^(١٢)؛ لِأَنَّهُ كَانَ بَجْبِينِهِ أَثَرُ شَجَّةٍ^(١٣) مِنْ دَابَّةٍ صَرَبَتْهُ.

(١) - الزيدان أعلى الناس وأعلمهم، والزيدون أفضل الناس وأفضلهم، وهذا التمثيل لا يطابق مقتضى القاعدة المقررة قبله، فربما كانت تحريفًا من الناسخ، والصواب ما أثبتته.

(٢) - ينظر: شرح التسهيل: ٥٩/٣.

(٣) - أي: في المتن، وقد صرح في الشرح بأن عدم المطابقة أفصح. ينظر: شرح قطر الندى: ٢٨١.

(٤) - أي: أوجب التزام الأفراد. ينظر: الأصول في النحو: ٦/٢، والتسهيل: ١٣٤، والتذيل والتكميل: ٢٧٠/١٠، ٢٧٠/١٠، وشرح شذور الذهب: ٥٣٧.

(٥) - ينظر: التذيل والتكميل: ٢٧١/١٠.

(٦) - في أوضح المسالك: مفعولًا أولًا، بدل (مفعولًا)، وهو الصواب لأنه يناقض قوله: ((لزم المطابقة في المجرد من (أَل) والإضافة))؛ لأنه إذا كان مفعولًا ل(أكبر) كان مضافًا إليه بخلاف عده مفعولًا ثانيًا. فربما كان قوله: (مفعولًا) تحريفًا من الناسخ.

(٧) - ينظر: أوضح المسالك: ٢٦٦/٣.

(٨) - والأشج، وهو تصحيف.

(٩) - ينظر: المفصل: ١٠٤، والكافي لابن أبي الربيع: ١٠٣٨/٣، وشرح ابن الناطم: ٣٤٥، واللمحة في شرح الملحة: ٤٣١/١.

(١٠) - ثار على ابن عمه الوليد بن يزيد بن عبد الملك، لسوء سيرته، وبويع له سنة (١٢٦هـ)، وحكم خمسة أشهر، توفي في السنة نفسها. ينظر: الأعلام: ١٩٠/٨.

(١١) - وو، مكرّرًا.

(١٢) - ولي الخلافة بعد أخيه سليمان سنة (٩٩هـ) فأظهر العدل، وشهدت مدة خلافته استقرارًا، لم تطل أيامه فتوفي مسمومًا سنة (١٠١هـ). ينظر: ٥٠/٥.

الثاني: يجب أن يكون المجزور بـ(من) التفضيلية^(٢) مشاركاً للمفضل في المعنى تحقيقاً نحو: زيدٌ أحسنٌ من عمر، أو تقديرًا^(٣) كقول عليّ (عليه السلام): (لأنَّ أصومَ يوماً من شعبان أحبُّ إليَّ من [أن] أفطرَ يوماً من رمضان)^(٤)؛ لأنَّ إفطارَ يومِ الشَّكِّ الذي يُمكنُ [أن يكون] من رمضان محبوبٌ عندَ المخالفِ فقدَرَهُ (عليه السلام) محبوباً إلى نفسه ثُمَّ فَضَلَ صومَ شعبانَ عليه فكأنَّه قال: إنَّه محبوبٌ عندي أيضاً لكنَّ صومَ يومٍ من شعبانَ أحبُّ منه^(٥). وقال (عليه السلام): (اللَّهُمَّ أبدلني بهم خيراً منهم)، أي: في اعتقادهم، (وأبدلهم بي شراً مِنِّي)^(٦)، أي: في اعتقادهم أيضاً، وإلا لم يكن فيهم خيرٌ، ولا فيه (عليه السلام) شرٌّ. ويقال في التهكم: أنت أعلم من الحمار، فكأنَّك قلت: إنَّ أَمَكْنَ أن يكونَ للحمارِ عِلْمٌ فأنت مثله مع زيادةٍ، وليس المقصودُ بيانَ الزيادةِ بل التشريكَ بينهما في شيءٍ معلومٍ انتفاؤه عن الحمارِ، وأمَّا نحو: قولهم: أنا أكبرُ من الشعرِ، وأنتَ أعقلُ من أن تكونَ كذا، فليس المقصودُ تفضيلُ المتكلمِ على الشعرِ، والمخاطبِ على القولِ، بل بُعدهما عن الشعرِ والقولِ، واسمُ التفضيلِ يُفيدُ بعدَ الفاضلِ عن المفضولِ وتجاوُزه عنه فـ(من) في مثله ليست تفضيليةً بل مثلُ التي في قولك: بنتٌ من زيدٍ، تعلقتُ بـ(أفعل) المستعملِ بمعنى: متجاوزٍ بائنٍ^(٧) بلا تفضيلٍ، فمعنى قولك: أنتَ أعزُّ عليَّ من أن أضربَكَ، بائنٌ^(٨) من أن أضربَكَ؛ لقرط عَزَّتِكَ عليَّ^(٩)، والله أعلم.

الثالث: اختلفَ في إضافة اسمِ التفضيلِ هل لفظيةٌ أم معنويةٌ؟ الأولُ مذهبُ الشَّيخِ عبدِ القاهر^(١٠) والجزولي^(١١) وغيرهما^(١٢)، واحتجوا لذلك بأنَّها لو كانت معنويةً لتعرَّفَ بالإضافةِ لكنَّه لا يتعرَّفُ، تقول: جاءني رجلٌ أفضلُ النَّاسِ، ولو كانَ معرفةً لم يجز^(١٣).

(١) - شحة، وهو تصحيفٌ.

(٢) - التفضيلية، وهو تصحيفٌ.

(٣) - تقدير، والصوابُ ما أثبتُّه.

(٤) - ينظر هذا الحديثُ العلويُّ الشَّريفُ في: مسند أحمد بن حنبل: ٤١/٤٢١، ومن لا يحضره الفقيه: ١٢٦/٢-١٢٧.

(٥) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ٤٣٨/٤.

(٦) - نهج البلاغة: ٧٨، خطبة (٢٥).

(٧) - متجاوز بابين، والصوابُ ما أثبتُّه من شرح الرُّضِيِّ.

(٨) - بابين، والصوابُ ما أثبتُّه من شرح الرُّضِيِّ.

(٩) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ٤٣٨/٤-٤٣٩.

(١٠) - ينظر: المقتصد: ٨٨٤/٢-٨٨٥.

(١١) - ينظر: المقدِّمة الجزولية: ١٣١.

(١٢) - هو مذهبُ الكوفيِّين، وذهب إليه جماعةٌ من البصريِّين ومن المتأخريِّين. ينظر: الأصول في النحو: ٦/٢، والإيضاح في النحو: ٢١٢، والمقرب: ٢٠٩/١، والملخص: ٥٣٠/١.

(١٣) - ينظر: المقتصد: ٨٨٥/٢.

والثاني مذهب بعض^(١) احتجاجاً بأنها تُقيدُ أَنَّ المضاف من جملة المضاف إليه، واللفظية لم تُقدِّم إلا تخفيفاً في اللفظ، فتأمل.

ص: وَلَا يَنْصِبُ الْمَفْعُولَ مُطْلَقًا، وَلَا يَرْفَعُ فِي الْغَالِبِ ظَاهِرًا^(٢) إِلَّا فِي مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ.

ش: لَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ اسْمِ التَّقْضِيلِ وَكَيْفِيَّةِ اسْتِعْمَالِهِ شَرَعَ فِي بَيَانِ إِعْمَالِهِ، أَعْلَمَ أَنَّ اسْمَ التَّقْضِيلِ لَا يَنْصِبُ الْمَفْعُولَ مُطْلَقًا أَي: سِوَاءَ كَانَ مَفْعُولًا بِهِ، أَوْ مُطْلَقًا، أَوْ لَهُ، أَوْ مَعَهُ، فَلَا يُقَالُ: زَيْدٌ^(٣) أَشْرَبَ النَّاسَ عَسَلًا، وَلَا أَحَسَّنَ النَّاسَ حُسْنًا، وَلَا أَضْرَبَ النَّاسَ تَأْدِيًّا، وَلَا أَسِيرَ وَالْيَلَّ؛ وَذَلِكَ لضعفه عن العمل من حيث أَنَّهُ لَا يُتَنَّى وَلَا يُجْمَعُ مَا هُوَ الْأَصْلُ مِنْهُ وَهُوَ الْمُسْتَعْمَلُ بـ(من) فأنحطَّ درجةً عن غيرِهِ مُطْلَقًا^(٤)، قَالَ فِي (الشَّرْحِ): وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْصِبُ الْمَفْعُولَ؛ وَلِهَذَا قَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ (١١٧)﴾ [الأنعام]، إِنَّ (مَنْ) لَيْسَتْ مَنْصُوبَةً بِـ(أَعْلَمُ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْصِبُ الْمَفْعُولَ، وَلَا مُضَافًا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ (أَفْعَلَ) بَعْضُ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: أَعْلَمُ^(٥) الْمَضِلِّينَ، بَلْ مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ مَحذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ (أَعْلَمُ)، أَي: يَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ^(٦)، انْتَهَى.

وَمَا حَكَاهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ حَكَاهُ الرَّضِيُّ فِي (شرح الحاجبية)^(٧) وَابْنُ مَالِكٍ فِي (شرح الكافية)^(٨)، وَذَلِكَ لَا يُنَافِي مَا نَقَلَهُ فِي (حواشي التسهيل) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْعُودٍ^(٩) مِنْ أَنَّهُ أَجَازَ نَصْبَهُ لَهُ مُطْلَقًا^(١٠)، وَمَا فِي (المغني) مِنْ أَنَّ بَعْضَهُمْ أَجَازَهُ إِنْ أُوِّلَ بِمَا لَا تَقْضِيلَ فِيهِ^(١١)؛ لِأَنَّهُمْ نَزَلُوا الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ مَنْزِلَةَ الْعَدَمِ.

(١) - هُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ وَالْأَكْثَرِينَ. يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبَوِيهِ: ٢٠٤/١، وَ ١١٣/٢، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٢٢٨/٣،

والتَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ: ٣١-٣٠/١٢.

(٢) - ظَاهِرٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٣) - زَيْدًا، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٤) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْمَقْدِمَةِ الْكَافِيَةِ: ٨٥٤/٣، وَالْمَحْصُولُ: ٧٥٠/٢، وَالْمَوْشَحُ: ٥٥٩/٢.

(٥) - أَعْظَمُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٦) - يَنْظُرُ: شَرْحُ قَطْرِ النَّدى: ٢٨٢.

(٧) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرَّضِيِّ: ٤٥١/٤.

(٨) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ: ١١٤٨/٢.

(٩) - مُحَمَّدُ بْنُ مَسْعُودٍ الْغَزَنِيُّ، ذَكَرَهُ أَبُو حَيَّانَ، مِنْ مَوْلاَتِهِ: الْبَدِيعِ، فِي النَّحْوِ، تَوَفَّى سَنَةَ (٤٢١هـ). يَنْظُرُ:

بَغِيَةِ الْوَعَاة: ٢٤٥/١، وَمَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ: ١٩/١٢.

(١٠) - يَنْظُرُ التَّنْقُلُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْعُودٍ الْغَزَنِيِّ فِي: ارْتِشَافِ الصَّرْبِ: ٢٣٢٦/٥.

(١١) - يَنْظُرُ: مَغْنِي اللَّيْبِ: ٣٠٢/٢، وَهَذَا الْبَعْضُ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ فَقَدْ قَالَ: ((وَلَا يَنْصِبُ مَفْعُولًا بِهِ، وَقَدْ يَدُلُّ عَلَى

نَاصِبِهِ، وَإِنْ أُوِّلَ بِمَا لَا تَقْضِيلَ فِيهِ جَازَ - عَلَى رَأْيٍ - أَنْ يَنْصَبَهُ)). التَّسْهِيلُ: ١٣٥.

ولا خلاف في جواز نصبه الظرف نحو: زيدٌ أفضلُ الناسِ اليومَ؛ لاكتفائه بأدنى روائح الفعل،
والحال نحو: زيدٌ أحسنُ الناسِ تَبَسُّمًا؛ لأنه بمثابة الظرف، والتَّمييزُ نحو ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَا لَا وَأَعَزُّ
نَفَرًا (٣٤)﴾ [الكهف]؛ لأنه في غاية الضَّعْفِ حتَّى أَنَّهُ يَنْصِبُهُ مَا يَخْلُو مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ أَيْضًا، وما لم
يَشْمَ رائحته كراوِدٍ خَلًّا^(١).

وفي رفعه الضمير المستتر لضعفه^(٢)؛ لأنَّ وجوده خفيٌّ ولا يَخْتَلِفُ لفظُهُ بالتَّكْلُمِ والخطابِ
والغيبَةِ، فالعملُ فيه كلا / ١١٣ / عمل^(٣).

وأما الظاهر، أي: المصرَّحُ به؛ ليشمل الضمير المنفصل أيضًا، فرفعُهُ لَهُ قَلِيلٌ بِلُغَةٍ ضَعِيفَةٍ
حكاها سيبويه^(٤) نحو: رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ مِنْهُ أَبَوْهُ، أَوْ أَنْتَ، بَنَصَبٍ (أَحْسَنَ) عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لـ(رَجُلٍ)،
لـ(رَجُلٍ)، وَرَفَعَ (أَبَوْهُ) أَوْ (أَنْتَ) عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بـ(أَحْسَنَ) عَلَى مَعْنَى: فَاقَهُ فِي الْحُسْنِ أَبَوْهُ أَوْ أَنْتَ،
وَأَكْثَرُ الْعَرَبِ يُوجِبُ رَفَعَ (أَحْسَنَ) فِي ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ، وَ(أَبَوْهُ) أَوْ (أَنْتَ) مُبْتَدَأٌ، وَفَاعِلٌ (أَحْسَنَ)
ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ^(٥)، وَلَا يَرْفَعُونَ بِهِ الظَّاهِرَ لضعفه عن العمل؛ لأنه ليس لِفِعْلٍ بِمَعْنَاهُ فِي الزِّيَادَةِ^(٦)
الزِّيَادَةِ^(٦) حَيْثُ يَعْمَلُ عَمَلُهُ، وَلَا هُوَ مِثْلُهُ لِاسْمِ الْفَاعِلِ حَتَّى يُحْمَلَ عَلَيْهِ كَمَا حُمِلَ الصِّفَةُ الْمِثْبَهُةُ
فِي الْعَمَلِ فِيهِ^(٧).

نعم، يَطَّرِدُ رَفْعُهُ الظَّاهِرَ عِنْدَ جَمِيعِ الْعَرَبِ فِي مَسْأَلَةِ الْكُحْلِ^(٨)، وَضَابِطُهَا أَنْ يَكُونَ اسْمُ
التَّفْضِيلِ صِفَةً لِاسْمِ جِنْسٍ نَالٍ نَفِيًّا وَمَرْفُوعَةً أَجْنَبِيًّا مَفْضَلًا عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارَيْنِ نَحْوُ: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا
أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ، فـ(أَحْسَنَ) صِفَةٌ لـ(رَجُلًا) وَهُوَ اسْمُ جِنْسٍ وَوَاقِعٌ بَعْدَ نَفِيٍّ،
وَ(الْكُحْلُ) فَاعِلُهُ وَهُوَ أَجْنَبِيٌّ مِنَ الْمَوْصُوفِ لكونِهِ لَمْ يُفْصَلْ بِضَمِيرِهِ، وَ(فِي عَيْنِهِ) ظَرْفٌ مُسْتَقَرٌّ حَالٌ
مِنْ (الْكُحْلِ)، وَ(مِنْهُ) لَعَوٌّ مُتَعَلِّقٌ بـ(أَحْسَنَ)، وَ(فِي عَيْنِ زَيْدٍ) مُسْتَقَرٌّ أَيْضًا حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ
بـ(مِنْ)، وَالْمَعْنَى: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ الْكُحْلُ كَانَتْ فِي عَيْنِهِ مِنْهُ، أَي: الْكُحْلُ كَانَتْ فِي عَيْنِ زَيْدٍ،
وَالْكُحْلُ الَّذِي هُوَ مَرْفُوعٌ (أَفْعَلٌ) مَفْضَلٌ^(٩) عَلَى نَفْسِهِ بِاعْتِبَارِ مُحَلِّينَ: إِمَّا كَوْنُهُ مَفْضَلًا بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ

(١) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ٤٥٤/٤، والمنهل الصَّافِي: ٢٩١/٢، والفوائد الصِّيَائِيَّة: ٢١٩/٢.

(٢) - أي: ولا خلاف في جواز رفعه الضمير المستتر ...

(٣) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ٤٥١/٤، والمنهل الصَّافِي: ٢٩١/٢.

(٤) - ينظر: كتاب سيبويه: ٣٤/٢، ووصفها بالرداءة والقلة.

(٥) - ينظر: الأصول في النحو: ٤٢/٢-٤٣، وشرح السِّيرافي: ١٣١-١٣٢.

(٦) - أي: ليس لَهُ فِعْلٌ يَجْرِي عَلَيْهِ فِي حَرَكَاتِهِ وَسَكَنَاتِهِ كحَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي جَرِيَانِهِ عَلَى الْمَضَارِعِ. ينظر:
شرح المقِیمَةِ الْكَافِيَّة: ٨٥٤/٣.

(٧) - ينظر: الفوائد الصِّيَائِيَّة: ٢١٩/٢.

(٨) - ينظر: شرح شذور الذهب: ٥٣٢، والمسائل الملقَّبات: ٨٦.

(٩) - مفضلًا، والصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

كونه في عين زيد، وإما كونه مفضولاً فباعتبار كونه في عين الرجل^(١). ولاشتهار هذا المثال فيما بين النحاة بهذه المسألة عُرفت بمسألة الكحل، وإنما ساع^(٢) لاسم التفضيل هنا ذلك العمل لأنه يُعاقب الفعل على وجه يصح أن يحل محل فعل مُفيد فائدته فيقال: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسبه في عين زيد، هكذا علل ابن مالك^(٣)، ونوقش بأن النفي في صورة اسم التفضيل مُنصب على الزيادة في عين الرجل، ونفي الزيادة فيها يصدق بالمساواة ونقصانها عن عين زيد، وفي صورة الفعل مُنصب على المماثلة وهي تصدق بالزيادة والنقص^(٤)، وأجيب بأن المراد بالاستعمال في الصورة الأولى^(٥) النقصان، وفي الثانية إثبات الزيادة للثاني قضاءً لحق التشبيه^(٦). واعلم أن مسألة الكحل من أعلى مسائل هذا الفن وأشهرها حتى أن الشيخ شمس الدين^(٧) من أجلاء تلامذة أبي حيان أفردها بالتأليف وسمّاه (الوضع الباهر في رفع أفعال الظاهر)^(٨)، والإمام الكافيجي^(٩) حرّرها بمؤلف صغير سمّاه (نزهة الأصحاب)^(١٠)، لكن نحن لما لم يحتمل الإطناب المكان، ولا يسع إرخاء العنان الميدان، وكان الزمان أقصر من أن يُنشر منه^(١١) بساط البيان أضربنا صفحاً عن ذلك، وركبنا أوسط المسالك، وإن رمت تهذيب المسألة وتنقيحها فعليك ب(شرح الحاجبية)

(١) - ينظر: الفوائد الصيائية: ٢/٢١٩، وشرح التصريح: ٢/١٠٤.

(٢) - ساع، وهو تصحيف.

(٣) - ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/١١٤٠، وشرح التسهيل: ٣/٦٧.

(٤) - ينظر فحوى هذا الاعتراض في: التذليل والتكميل: ١٠/٢٨٩.

(٥) - في الحاشية: قوله: وأجيب عن الأولى، أقول: إن الإرادة القائمة بالنفس لا تصرف اللفظ عن ظاهره وإما يحصل ذلك بنصب الأمارات، والتحقيق أن ما ذكر على الأول غير وارد لأن النفي لما تسلط على المعنى الزائد فأزاله بقي أفعال بالنسبة إلى زيد على مقتضاه الأصلي، وأما الثاني فالقرينة القائمة في الأول على ثبوت الأفضلية دالة عند التأويل عليها. عبد الحسين مبارك.

(٦) - نسب يس العلّيمي هذا الرد إلى (ابن الصائغ)، وهو وهم فابن الصائغ توفي سنة (٦٨٠هـ) فكيف يكون هو هو الراد على أبي حيان، فربما هو تصحيف (ابن الصائغ). ينظر: حاشية يس: ٣/٣٣٤.

(٧) - هو محمد بن عبد الرحمن بن عليّ الزمردئي، شمس الدين ابن الصائغ. تقدّمت ترجمته.

(٨) - حقّه وعلّق عليه الدكتور جمال عبد العاطي مخيمر، وطبع في مطبعة حسان، القاهرة، ١٩٨٥م.

(٩) - محمد بن سليمان بن سعد الرومي، محيي الدين الكافيجي، لقّب بالكافيجي (الكافية جي) لكنّه اشتغاله بالكافية، ولد في بلاد الروم واشتهر بمصر، عالم بالمعقول والمنقول، لازمه السيوطي وأثنى عليه، من مؤلفاته: شرح قواعد الإعراب، ونزهة المعرب في النحو، وشرح كلمتي الشهادة، وغيرها كثير أغلبها مختصرات، توفي سنة (٨٧٩هـ). ينظر: بغية الوعاة: ١/١١٧، والأعلام: ٦/١٥٠.

(١٠) - نزهة الأصحاب في مسألة الكحل صدرت ضمن (رسالتان في مسألة الكحل) للكافيجي، حقّقهما ودرسهما عادل محمد بن عبد الرحمن الشنداح، دار العصماء، دمشق، ١٤٣٦هـ-٢٠١٦م.

(١١) - فمنه، والصواب ما أثبتّه.

للفاضل الجامي^(١)، و(شرح الالفية) للإمام بدر [الدين] بن مالك^(٢)، فقد حرّر المسألة بكلام غير مخلٍ
مخلٍ ولا مُملٍ فعليك بمراجعتيه.

تنبهان:

الأول: الأصل في هذه المسألة أن يقع الظاهر بين ضميرين أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما
متلنا، وقد يُحذف الضمير الثاني وتدخل (من) إما على الظاهر أو محله أو ذي المحل فتقول: ما
رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من كحل عين زيد، أو من عين زيد، أو من زيد، فتُحذف مضافاً
أو مضافين، وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء فيقال: ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل، قالوا: ما
أحد أحسن به الجميل من زيد، والأصل: ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد، ثم أضافوا
الجميل إلى زيد لملا بستته له في المعنى، ثم حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه^(٣).

الثاني: قال ابن مالك: لم يرد هذا الكلام المتضمن رفع الظاهر إلا بعد النفي، ولا بأس باستعماله بعد
النهي والاستفهام بمعنى النفي نحو: لا يكن أحد أحب / ١١٣ / إليه الخير منه إليك، وهل رأيت
رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد^(٤). وفي (الشرح) ما يوافقه.

واعترض بعدم^(٥) السماع في ذلك، وليس موضع قياس^(٦)، والجواب أنه قد استقر أن النهي
والاستفهام الإنكاري يجريان مجرى النفي في أخوات كان الأربعة والاستثناء، وتسويغ مجيء الحال
من النكرة في الفصح، فالقول بأنه ليس موضع قياس ممن لا يعرف القياس، هذا ولكن الأولى في
الاتباع ما جاء في السماع.

(١) - ينظر: الفوائد الصيائية: ٢١٩/٢-٢٢٤.

(٢) - ينظر: شرح ابن الناطم: ٣٤٦-٣٤٩.

(٣) - ينظر: أوضح المسالك: ٢٦٧/٣.

(٤) - ينظر: شرح التسهيل: ٦٨/٣.

(٥) - بعدم بعدم، مكرراً.

(٦) - ينظر: حاشية يس: ٣٣٦/٣.

بَحْثُ التَّوَابِعِ

ص: بَابُ التَّوَابِعِ: يَتَّبِعُ مَا قَبْلَهُ فِي إِعْرَابِهِ خَمْسَةً.

ش: هذا بابُ التَّوَابِعِ، وهي ما ثَبَّتَ لها الإعرابُ فرعاً عن غيرها، وهي خَمْسَةٌ كَمَا سَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ، وَاِنْحِصَارُهَا فِيهَا اسْتِقْرَائِيٌّ لَا عَقْلِيٌّ، وَيُمْكِنُ إِبْرَارُهُ فِي صُورَةِ التَّرْدِيدِ بَيْنَ التَّنْفِي وَالْإِثْبَاتِ طَلَبًا لِلضَّبْطِ فَيَقَالُ: إِنَّمَا اِنْحَصَرَ التَّوَابِعُ فِي الْخَمْسَةِ الْمَشْهُورَةِ؛ لِأَنَّ التَّابِعَ إِنْ كَانَ مَقْصُودًا بِالذَّاتِ فَبَدَلٌ إِنْ لَمْ يَتَخَلَّلْ بَيْنَهُمَا عَاطِفٌ، وَعَطْفٌ نَسَقٍ إِنْ تَخَلَّلَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْصُودًا فَنَعَتْ إِنْ دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي مَتْبُوعِهِ، وَتَأَكِيدٌ إِنْ كَانَ إِعَادَةً^(١) لِلأَوَّلِ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى، وَإِلَّا فَعَطْفٌ بَيَانٍ^(٢).

وَالْكَلَامُ فِي عَوَامِلِ التَّوَابِعِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، أَمَّا الصِّفَةُ وَالتَّأَكِيدُ وَعَطْفُ الْبَيَانِ فَفِيهَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: سَبِيوِيَّةُ الْعَامِلِ فِي التَّابِعِ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمَتْبُوعِ، وَالْأَخْفَشُ الْعَامِلُ فِيهَا مَعْنَوِيٌّ كَمَا فِي الْمَبْتَدِ وَالْخَبَرِ وَهُوَ كَوْنُهَا تَابِعَةً، بَعْضُهُمْ: عَامِلُ الثَّانِي مَقْدَّرٌ مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ^(٣)، اِنْتَهَى.

وَقَوْلُ سَبِيوِيَّةِ أُولَى^(٤)؛ لِأَنَّ الْمَنْسُوبَ إِلَى الْمَتْبُوعِ فِي قَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ مَعَ تَابِعِهِ، فَإِنَّ الْمَجِيءَ فِي قَوْلِكَ: جَاءَنِي زَيْدٌ الظَّرِيفُ، لَيْسَ فِي قَصْدِهِ مَنْسُوبٌ لَزَيْدٍ مُطْلَقًا، بَلْ لَزَيْدٍ الْمُقَيَّدِ بِقَيْدِ الظَّرَافَةِ^(٥)، وَكَذَا فِي: جَاءَنِي الْعَالَمُ زَيْدٌ، وَجَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ، فَلَمَّا اِنْسَحَبَ عَلَى التَّابِعِ حَكْمُ الْعَامِلِ الْمَنْسُوبِ مَعْنَى^(٦) حَتَّى صَارَ التَّابِعُ وَالْمَتْبُوعُ كَفَرْدٍ مَنْسُوبٍ إِلَيْهِ، وَكَانَ الْأَوَّلُ هُوَ الثَّانِي فِي الْمَعْنَى كَانَ الْأَوَّلَى^(٧) اِنْسَحَابُ عَمَلِ الْمَنْسُوبِ عَلَيْهِمَا تَطْبِيقًا لِلْفِعْلِ بِالْمَعْنَى، وَجَعَلَ الْعَامِلَ مَعْنَوِيًّا خِلَافَ الظَّاهِرِ؛ إِذِ الْعَامِلُ الْمَعْنَوِيُّ كَالشَّاذِّ النَّادِرِ وَتَقْدِيرُهُ خِلَافُ الْأَصْلِ أَيْضًا فَلَا يُصَارُ إِلَيْهِمَا^(٨).

(١) - إِعَارَةٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٢) - حَدَّ ابْنُ مَالِكٍ التَّابِعَ بِأَنَّهُ ((مَالٌ لَيْسَ خَبَرًا مِنْ مِشَارِكٍ مَا قَبْلَهُ فِي إِعْرَابِهِ وَعَامِلُهُ مُطْلَقًا)). النَّسْهِيلُ: ١٦٣، وَاعْتَرَضَهُ أَبُو حَيَّانَ بِأَنَّ جَمَاهُورَ النُّحَوِيِّينَ لَمْ يَحْدُوا التَّابِعَ لِأَنَّ مَسْتَعِينَ بِالْعَدِّ عَنْ الْحَدِّ. يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٦٩/١٢.

(٣) - هَذِهِ الْأَقْوَالُ ذَكَرَهَا ابْنُ فَلَاحٍ الْيَمْنِيُّ وَالرَّضِيُّ، وَذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ عَنْ ابْنِ الْعَلَجِ أَنَّ مَذْهَبَ الْمَذْهَبِ الْجَمَاهُورِ هُوَ أَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمَتْبُوعِ وَنُسِبَ إِلَى سَبِيوِيَّةٍ، وَمَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَسَبِيوِيَّةِ الْأَخْفَشِ وَالْجَرْمِيِّ أَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا تَبْعِيَّتُهَا لَمَّا جَرَتْ عَلَيْهِ. يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ لِابْنِ فَلَاحٍ: ٨٦٥/٢، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ: ٥-٤/٣، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٧٠/١٢.

(٤) - أَوَّلًا، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ لِأَنَّهُ الْأَنْسَبُ بِالسِّيَاقِ، فَالْمَقْصُودُ بَيَانُ الْأَوَّلِيَّةِ لَا الْأَوَّلِيَّةِ.

(٥) - الطَّرَافَةُ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٦) - يَعِينُ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٧) - الْأَوَّلُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٨) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِيِّ: ٥/٣.

وَأَمَّا الْبَدَلُ فَالْأَخْفَشُ وَأَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ^(١) عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ مَقْدَّرٌ فِيهِ مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ احْتِجَاجًا بِالسَّمَاعِ وَالْقِيَاسِ، أَمَّا السَّمَاعُ فَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سُقْفًا مِنْ فِضَّةٍ﴾ (٣٣) [الزخرف]^(٢) وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآيِ وَالْأَشْعَارِ^(٣). وَأَمَّا الْقِيَاسُ فَلِكُونِهِ مُسْتَقِلًّا وَمَقْصُودًا بِالذِّكْرِ؛ وَلِذَا لَمْ نَشْتَرِطْ مِطَابَقَةَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ تَعْرِيفًا وَتَتَكِيرًا، كَمَا سَيَجِيءُ، قَالَ الْعَلَامَةُ نَجْمُ الْأَثَمَةِ: وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ بِأَنَّ (لِيُوتِيَهُمْ) الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ بَدَلٌ مِنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، وَالْعَامِلُ وَهُوَ (جَعَلْنَا) غَيْرَ مَكْرَرٍ^(٤)، وَعَنِ الثَّانِي أَنَّ اسْتِقْلَالَ الثَّانِي وَكَوْنَهُ مَقْصُودًا يُشْعِرُ بِأَنَّ الْعَامِلَ هُوَ الْأَوَّلُ لَا مَقْدَّرَ آخَرَ؛ لِأَنَّ الْمَتَّبِعَ إِذْنُ كَالسَّاقِطِ فَكَأَنَّ الْعَامِلَ لَمْ يَعْمَلْ فِي الْأَوَّلِ وَلَمْ يُبَاشِرْهُ، بَلْ عَمَلَ فِي الثَّانِي^(٥). وَمَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ^(٦) وَالْمَبْرَدِ^(٧) وَغَيْرِهِمْ^(٨) أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْبَدَلِ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمُبْدَلِ مِنْهُ؛ إِذَا الْمَتَّبِعُ فِي حَكْمِ الطَّرْحِ فَكَأَنَّ عَامِلَ الْأَوَّلِ بَاشَرَ الثَّانِي^(٩). وَأَمَّا عَطْفُ النَّسْقِ فَقَالَ سَيَبَوِيهِ: [الْعَامِلُ] فِي الْمَعْطُوفِ هُوَ الْأَوَّلُ بِوَاسِطَةِ^(١٠) الْحَرْفِ^(١١)، وَقَالَ الْفَارِسِيُّ فِي (الْإِيضَاحِ)^(١٢) وَابْنُ جَنِّي فِي (سَرِّ الصَّنَاعَةِ)^(١٣): عَامِلُ الثَّانِي مَقْدَّرُ^(١٤) مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ. فَالْأَوَّلُ هُوَ الْمُخْتَارُ، وَأَنْتَ لَكَ الْخِيَارُ.

-
- (١) - كَأَبِي عَلِيٍّ وَالرُّمَّانِيُّ. يَنْظُرُ: أَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ: ٢١٨، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ: ١٢٢/٣، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ: ٥/٣.
- (٢) - فَقَدْ ظَهَرَ الْعَامِلُ وَهُوَ اللَّامُ فِي (لِيُوتِيَهُمْ) وَهُوَ بَدَلٌ لِمَنْ يَكْفُرُ. يَنْظُرُ: شَرْحُ الْمَفْصَلِ: ١٢٢/٣-١٢٣،
- (٣) - تَنْظُرُ هَذِهِ الشَّوَاهِدُ فِي: الْغَرَّةِ فِي شَرْحِ اللَّعْمِ: ٨١٧/٢-٨١٩، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٣/٥-٧.
- (٤) - نَكْرَةٌ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَتْبَعْتُهُ.
- (٥) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِيِّ: ٦-٥/٣.
- (٦) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبَوِيهِ: ١٥٠/١، وَ٣٣١/٢.
- (٧) - يَنْظُرُ: الْمَقْتَضِبُ: ٢٩٥/٤.
- (٨) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ: ١٢٨٧/٣، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ: ٦/٣.
- (٩) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِيِّ: ٦/٣.
- (١٠) - فِي الْمَخْطُوطِ: فَقَالَ سَيَبَوِيهِ فِي الْمَعْطُوفِ هُوَ الْأَوَّلُ لَوَاسِقَتِ، وَهُوَ سِيَاقٌ مُضْطَرَّبٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَتْبَعْتُهُ مِنْ شَرْحِ الرُّضِيِّ.
- (١١) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبَوِيهِ: ٤٣٧/١-٤٣٨.
- (١٢) - لَمْ أَقِفْ عَلَى قَوْلِهِ هَذَا فِي (الْإِيضَاحِ) وَلَا فِي (إِيضَاحِ الشَّعْرِ) كَمَا نَسَبَهُ إِلَيْهِ الرُّضِيُّ، وَنَسَبَ ابْنُ بَرَهَانَ إِلَى الْفَارِسِيِّ وَابْنُ جَنِّي قَوْلَهُمَا: إِنَّ الْعَامِلَ هُوَ الْحَرْفُ بِحَكْمِ نِيَابَتِهِ عَنِ الْعَامِلِ الْمَحْذُوفِ. وَنَسَبَهُ كَذَلِكَ ابْنُ يَعِيشَ إِلَى الْفَارِسِيِّ. يَنْظُرُ: شَرْحُ اللَّعْمِ لِابْنِ بَرَهَانَ: ٢٣٧/١، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ: ١٣٧/٣، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ: ٦/٣.
- (١٣) - يَنْظُرُ سَرِّ صُنَاعَةِ الْإِعْرَابِ: ٢٨٢/٢.
- (١٤) - مَقْدَرًا، وَالصَّوَابُ مَا أَتْبَعْتُهُ.

تَنْبِيْهٌ:

أَفْهَمَ قَوْلُهُ: يَتَّبِعُ مَا قَبْلَهُ، وَجُوبُ تَقْدِيمِ الْمَتَّبِعِ عَلَى التَّابِعِ، وَالْكَوْفِيُّ يُجِيزُ تَقْدِيمَ عَطْفِ النَّسَقِ بِشُرُوطٍ: أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ بِالْوَاوِ، وَزَادَ الْمَصْنُفُ^(١): أَوْ الْفَاءِ، أَوْ (ثُمَّ)، أَوْ (أَوْ)، أَوْ (لَا). الثَّانِي: أَنْ لَا يُؤَدِّيَ إِلَى وَقُوعِ الْعَاطِفِ صَدْرًا فَلَا يَجُوزُ: وَعَمَرُو زَيْدًا قَائِمَانِ. الثَّلَاثُ: أَنْ لَا يُؤَدِّيَ إِلَى مَبَاشَرَةِ الْعَاطِفِ عَامِلًا غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ فَلَا يَجُوزُ: إِنَّ زَيْدًا عَمْرًا ذَاهِبَانِ، وَلَا مَا أَحْسَنَ زَيْدًا عَمْرًا. الرَّابِعُ: أَنْ لَا يَكُونَ الْمَعْطُوفُ مَجْرُورًا فَلَا يَجُوزُ: مَرَرْتُ وَعَمَرُو زَيْدًا. الْخَامِسُ^(٢): أَنْ لَا يَكُونَ الْعَامِلُ مِمَّا لَا يَكْتَفِي بِفَاعِلٍ وَاحِدٍ فَلَا يَجُوزُ: اخْتَصَمَ وَعَمَرُو زَيْدًا. وَالْبَصْرِيُّ يَقْصُرُ ذَلِكَ مَعَ اسْتِيفَاءِ هَذِهِ الشُّرُوطِ^(٣) الشُّرُوطِ^(٣) عَلَى الضَّرُورَةِ كَقَوْلِهِ^(٤):

[٤٧٣] أَلَا يَا نَحْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

(١) - قَوْلُهُ: وَزَادَ الْمَصْنُفُ، وَهَمَّ مِنْهُ فَإِنَّ الَّذِي زَادَ هُوَ هِشَامُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الصَّرِيرِ الْكُوفِيُّ كَمَا نَصَّ أَبُو حَيَّانٍ وَالْمُرَادِيُّ، وَمَصْدَرُ وَهْمِهِ هُوَ أَنَّ السَّيِّدَ عَلِيًّا الْمَدَنِيَّ قَدْ نَسَبَ هَذَا الْقَوْلَ لِابْنِ هِشَامٍ. يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٩٦/١٢، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ٥٥٨/١، وَالْحَدَائِقُ النَّدِيَّةُ: ٨٢/٢.

(٢) - زَادَ هِشَامٌ هَذَا الشَّرْطَ، وَجَعَلَهُ أَبُو جَعْفَرٍ النَّخَّاسُ مِنْ شُرُوطِ الْبَصْرِيِّينَ. يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٩٧/١٢. ١٩٧/١٢.

(٣) - هَذِهِ الشُّرُوطُ شُرُوطُ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ إِلَّا أَنَّ الْبَصْرِيِّينَ يُجِيزُونَ تَقْدِيمَ الْمَعْطُوفِ بِهَا فِي الضَّرُورَةِ، وَالْكَوْفِيِّينَ فِي السَّعَةِ. يَنْظُرُ: شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٢٤٥/١، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٩٧/١٢، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ٥٥٨/١.

(٤) - مِنَ الْوَافِرِ، وَهُوَ لِلْأَحْوَصِ فِي: مَجَالِسِ ثَعْلَبٍ: ١٩٨، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٧٧٧/٢، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٤٠١/١. وَلَمْ يَقْطَعْ جَامِعُ دِيَوَانِ الْأَحْوَصِ الدُّكْتُورُ إِبْرَاهِيمُ السَّامِرَائِيُّ بِنِسْبَةِ هَذَا الْبَيْتِ لَهُ تَبَعًا لِتَرَدُّدِ الْعُلَمَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ فِي ذَلِكَ. يَنْظُرُ: شَعْرُ الْأَحْوَصِ الْأَنْصَارِيِّ: ١٨٥ (الهامش).

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: تَقْدِيمُ الْمَعْطُوفِ بِالْوَاوِ (وَرَحْمَةُ اللَّهِ) ضَرُورَةً.

بَحْثُ النَّعْتِ

ص: النَّعْتُ، وهو التَّابِعُ/و ١١٤ / الْمُشْتَقُّ أَوْ الْمُؤَوَّلُ بِهِ الْمُبَايُنُ لِلْفِعْلِ مُتَبَوِّعُهُ.

ش: الْأَوَّلُ مِنَ التَّوَابِعِ النَّعْتُ، وَقَدَّمَهُ عَلَى سَائِرِهَا لِكَوْنِهِ أَكْثَرُهُ؛ لِكَوْنِهِ أَشَدَّ مُتَابَعَةً وَأَوْفَرَ فَائِدَةً، وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يُتَبَعَهُ بِالْبَيَانِ، ثُمَّ التَّوَكُّيدُ، ثُمَّ الْبَدَلُ، ثُمَّ النَّسْقُ؛ لِأَنَّهَا إِذَا اجْتَمَعَتْ فِي التَّبَعِيَّةِ رُبِّتَ كَذَلِكَ نَصٌّ عَلَيْهِ فِي (التَّسْهِيلِ) ^(١).

والتَّعْبِيرُ بِالنَّعْتِ اصطلاحٌ كوفيٌّ، وَرُبَّمَا عَبَّرَ بِهِ الْبَصْرِيُّ، وَالْأَكْثَرُ عِنْدَهُ الْوَصْفُ وَالصِّفَةُ ^(٢)، وَهُوَ التَّابِعُ الْمُشْتَقُّ أَوْ الْمُؤَوَّلُ بِهِ الْمُبَايُنُ لِلْفِعْلِ مُتَبَوِّعُهُ ^(٣)، فَالْمُشْتَقُّ وَالْمُؤَوَّلُ بِهِ يَخْرُجُ غَيْرُ النَّعْتِ مِنَ التَّوَابِعِ مَا عدا التَّأَكُّيدَ اللفظيَّ، وَبِالْمُبَايُنِ ... إلخ، يَخْرُجُ هُوَ ^(٤)، وَالْمَرَادُ هُنَا بِالْمُشْتَقِّ مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ وَصَاحِبِهِ مِنْ اسْمٍ فَاعِلٍ، وَمَفْعُولٍ، وَتَقْضِيلٍ، وَصِفَةٍ مُشَبَّهَةٍ، وَبِالْمُؤَوَّلِ بِهِ مَا أُقِيمَ مَقَامُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ عَنِ الْاِشْتِقَاقِ كَاسْمِ الْإِشَارَةِ غَيْرِ الْمَكَانِيَّةِ، وَ(ذِي) بِمَعْنَى صَاحِبٍ وَفُرُوعِهَا، وَأُولَوِ وَأُولَاتٍ، وَسَائِرِ الْمُوصُولَاتِ الْمَبْدُوءَةِ بِهَمْزَةٍ وَصَلٍ، وَالْمَنْسُوبِ، وَالْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ ^(٥) كَمَرَرْتُ بِهِذَا الرَّجُلِ، وَجَاءَنِي رَجُلٌ ذُو مَالٍ، وَجَاءَنِي الرَّجَالُ أُولُو الْعِلْمِ، وَالنِّسَاءُ أُولَاتُ الْفَضْلِ، وَالرَّجُلُ الَّذِي ضَرَبَ، وَرَجُلٌ قَرَشِيٌّ، وَعَدَلٌ، وَرَجُلٌ ضَرَبَ عَمْرًا، أَي: الْمَشَارُ إِلَيْهِ، وَصَاحِبُ مَالٍ ^(٦)، وَصَاحِبُ ^(٧) عِلْمٍ، وَصَاحِبَاتُ الْفَضْلِ، وَالضَّارِبُ، وَمَنْسُوبٌ إِلَى قَرِيشٍ، وَضَارِبٌ عَمْرًا.

وَالْقَوْلُ بِالتَّزَامِ التَّأْوِيلِ فِي هَذِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ النَّعْتَ لَا يَكُونُ إِلَّا مُشْتَقًّا، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ ^(٨)، وَخَالَفَهُمُ ابْنُ الْحَاجِبِ فَقَالَ: إِنَّ مَعْنَى النَّعْتِ أَنْ يَكُونَ تَابِعًا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي مُتَبَوِّعِهِ، فَإِذَا كَانَتْ دَلَالَتُهُ كَذَلِكَ صَحَّ وَقُوعُهُ نَعْتًا، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا وَغَيْرُهُ، لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْأَكْثَرُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَعْنَى فِي الْمُتَبَوِّعِ هُوَ الْمُشْتَقُّ تَوَهَّمَ كَثِيرٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ أَنَّ الْاِشْتِقَاقَ شَرْطًا حَتَّى تَأُولُوا غَيْرَ

(١) - ينظر: التَّسْهِيلُ: ١٦٣.

(٢) - ينظر: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٣١/١٢، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ: ١٤٥/٣، وَالْمِصْطَلَحُ النُّحَوِيُّ لِلْقُوزِيِّ: ١٦٥-١٦٦.

(٣) - ينظر: شَرْحُ قَطْرِ النَّدَى: ٢٨٣.

(٤) - أَي: التَّأَكُّيدُ اللفظيُّ.

(٥) - ينظر: شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ بَابِشَاد: ٤٩/١-٥٠، وَالكافي في شرح الهادي: ١٢٠٥-١٢٠٦، وَشرح ابن النَّاظِمِ: ٣٥٢-٣٥٣، وَشرح الألفيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ٥٦٤/١.

(٦) - بِال، وَالصَّوَابُ مَا أَتْبَعَهُ.

(٧) - وَصَاحِبُو، وَالصَّوَابُ مَا أَتْبَعَهُ.

(٨) - ينظر: كِتَابُ سَيَبُويَه: ٤٣٤/١، وَالْمَقْتَضِبُ: ٢٦/١، وَشرح اللمع للثَّمَانِينِي: ٥٢٦/١، وَالْفُصُولُ الْخَمْسُونَ:

٢٣٤، وَالْعَرَّةُ الْمُخَفَّفَةُ: ٣٦٣/١، وَالكافي في شرح الهادي: ١٢٠٤/٣، وَشرح الرُّضِيِّ: ١٤/٣.

المشتق بالمشتق^(١)، انتهى. ومذهبه أقلّ تعسفاً^(٢).

واعلم أن الوصف بالجوامد ضربان: قياسي، وسماعي، فمن القياسي ما مرّ، ومنه الوصف بـ(أي) نحو: مررتُ برجلٍ أي رجلٍ، وبالمقادير نحو: عندي رجالٌ ثلاثة، قال (ع): (النَّاسُ كَابِلِ مَائَةٍ لَا تَجْدُ فِيهَا رَاحِلَةً)^(٣)، وتقول: عندي برٌّ قفيزان، وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع وغير ذلك من المقادير^(٤).

والسماعي^(٥) ضربان: إمّا غير شائع نحو: مررتُ برجلٍ أسدٍ، أو حمارٍ، وإمّا شائع كثيرٌ وهو الوصف بالمصدر نحو: جاءني رجلٌ عدلٌ، ورضاً^(٦)، وهو عند الكوفيّين على التأويل بـعادلٍ ومرضيٍّ، وعند البصريّ على تقديرٍ مضافٍ أي: ذو عدلٍ وذو رضاً^(٧)، قال المصنّف في بعض رسائله: والمشهور أن الخلاف مطلق^(٨)، وقال ابنُ عصفورٍ: وهو الظاهرُ إنّما الخلاف حيث لم يُقصَد المبالغة ولا لالتفاق على أنه لا تأويل ولا تقدير^(٩)، انتهى.

قال الإمام عبدُ القاهر في قولِ الخنساء^(١٠):

[٤٧٤] فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ

لم تُردّ بالإقبال والإدبار غيرَ معناهما حتّى يكونَ المجازُ في الكلمة، وإنّما المجازُ في أن جعلتها لكثرة ما تُقبل وتُدبر كأنّها [تجسّمت]^(١١) من الإقبال والإدبار، وليس أيضاً على حذفِ المضاف وإن

(١) - ينظر: شرح المقمّة الكافية: ٦٢٦/٢.

(٢) - تعسف، والصواب ما أثبتّه.

(٣) - أخرج الحديث أحمدُ بنُ حنبلٍ في: مسنده: ١١٠/٨ برقم (٤٥١٦)، ومسلم في: صحيحه: ١٩٧٣/٤ برقم

(٢٥٤٧)، والترمذي في: السنن: ١٥٣/٥ برقم (٢٨٧٢).

(٤) - ينظر: المقرّب: ٢٢٠/١، وشرح الرّضي: ١٦/٣، و٢١.

(٥) - السماع، والصواب ما أثبتّه.

(٦) - ينظر: شرح الرّضي: ٢١/٣.

(٧) - ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٩٨/١، وأوضح المسالك: ٢٨٠/٣.

(٨) - المسائل السّفرية: ١٥.

(٩) - لم أقف عليه في ما بين يديّ من مؤلّفات ابن عصفور، وهو في: المسائل السّفرية: ١٥.

(١٠) - عجز بيت من البسيط صدره: ترنّع ما رتعت حتّى إذا أدكرت،

وهو للخنساء في: ديوانها: ٣٨٣، وكتاب سيويوه: ٣٣٧/١، والمقتضب: ٣٠٥/٤، وخزانة الأدب:

٤٣١/١، ٣٤/٢.

والخنساء هي تماضر بنتُ عمرو بنِ الحارث بنِ الشّريد، الخنساء السّلمية، من أشهر شواعر العرب، أكثرُ عمرها في الجاهليّة وأدركت الإسلام، وأشهرُ شعرها في رثاء أخويها معاوية وصخر، تُوفيت سنة (٢٤هـ). ينظر: الشّعر والشّعراء: ٣٣١/١، والإعلام: ٨٦/٢.

(١١) - فراغٌ بمقدار كلمة، والتّمتّة بين المعقوفتين من دلائل الإعجاز.

ذكروه منه؛ إذ لو قلنا: أريد: إنما هي ذات إقبال وإدبار أفسدنا الشَّعْرَ على أنفسنا وخرجنا إلى شيء مغسول وكلام عاميٍّ مردول لا مساعٍ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابةً للمعاني^(١)، انتهى. ومحل الوصف بالمصدر ما لم يكن في أوله ميم، وإن كان كمسير^(٢) لم يُعْتَبَ به لا باطراد ولا بغيره^(٣).

ص: وفائدته إما تخصيص، أو توضيح، أو مدح، أو ذم، أو ترحم، أو توكيد.

ش: للنعت فوائد: منها: تخصيص منوعته، وذلك إذا كان نكرةً وجاء رجل تاجر، والتخصيص تَقْلِيلُ الاشتراك في التكرات، ومنها: توضيحه، وذلك إذا كان معرفةً نحو: جاء زيد العالم، والتوضيح دفع الاشتراك في المعارف^(٤)، ومنها: مدحه، نحو ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٥) [الفاتحة]، ومنها: ذمُّه نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، ومنها: الترحم عليه، نحو: اللهم / ١١٤ / الطف بعبادك الضعفاء، ومنها: توكيده نحو ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾^(٦) [الحاقة]، ومنها: مُعَمِّمُهُ^(٧)، نحو: إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ عِبَادَهُ الطَّائِعِينَ وَالْعَاصِينَ، ومنها: تفصيله، نحو: مررت برجلين عربيٍّ وروميٍّ، ومنها: إبهامه، تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة^(٨).

ص: وَيَتَّبِعُ مَنَعُوتهُ [في] وَاحِدٍ مِنْ أَوْجِهٍ الْإِعْرَابِ، وَوَاحِدٍ مِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، ثُمَّ إِنْ رَفَعَ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا تَبَعَ فِي وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالتَّنَائِيثِ، وَوَاحِدٍ مِنَ الْإِفْرَادِ وَفَرْعِيهِ، وَإِلَّا فَكَالْفِعْلِ، وَالْأَحْسَنُ: جَاءَنِي [رَجُلٌ] قُعُودٌ غِلْمَانُهُ، ثُمَّ قَاعِدٌ، ثُمَّ قَاعِدُونَ.

ش: اعلم أن النعت يتبع منوعته في اثنين من خمسة، واحد من وجوه الإعراب الثلاثة، وهي الرفع والنصب والجَرُّ، وواحد من التعريف والتنكير، سواء كان رافعاً ضميراً مستتراً عائداً^(٩) إلى المنعوت أو أو اسماً ظاهراً.

ثُمَّ إِنْ رَفَعَ النَّعْتُ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا لِلْمَنَعُوتِ تَبَعَ الْمَنَعُوتُ فِي اثْنَيْنِ أَيْضًا مِنْ خَمْسَةٍ، وَاحِدٌ مِنَ التَّنْكِيرِ وَالتَّنَائِيثِ، وَوَاحِدٌ مِنَ الْإِفْرَادِ وَالتَّنَائِيثِ وَالجَمْعِ، فَيَصِيرُ النَّعْتُ بِهَذِهِ مَعَ مَا قَبْلَهَا مُطَابِقًا لِلْمَنَعُوتِ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشْرَةٍ^(١٠).

(١) - ينظر: دلائل الإعجاز: ٣٠٠-٣٠٣، والسَّيِّدُ الشَّارِحُ نقلها مختصرةً عن خزنة الأدب: ٤٣١-٤٣٢.

(٢) - كمسى، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته.

(٣) - ينظر: شرح الألفية للمرادى: ٥٦٧/١، والحدائق الندية: ٨٨/٢.

(٤) - ينظر: المحرر في النحو: ٩٦١/٢.

(٥) - الأولى أن يقال: تعميمه، ليجري السياق على نسق واحد.

(٦) - ينظر: البسيط لابن أبي الربيع: ٢٩٧/١، والمحرر في النحو: ٩٦١/٢، وشرح التسهيل للمرادى: ٧٨٥.

(٧) - عائد، والصواب ما أثبتته.

(٨) - ينظر: ارتشاف الصرب: ١٩٠٩/٤، وحاشية ابن هشام الكبرى: ٤٩٠-٤٩١، وشرح اللوحة البدرية:

٢٨١-٢٨٢.

وإن لم يرفع ضميراً مستتراً^(١) بل رفع اسماً ظاهراً^(٢) فهو بالنسبة إلى الخمسة الأخيرة^(٣) كالفعل كالفعل الحال محله فيفرد لرفعه ذلك، ويُطابق في التذكير والتأنيث للمرفوع لا المنعوت كمررتُ برجل حسنة جاريته، أو عالية أو عالٍ داره، ولقيتُ امرأتين حسناً عبدهما^(٤)، أو امرأتين قائماً أو قائمة في الدار جاريتهما^(٥)، كما تقول في الفعل الحال محله نحو: حسنتُ جاريته، وعلتُ وعلا داره، وحسنتُ عبدها، وقامتُ وقامت في الدار جاريتهما^(٦).

نعم، إن رفع النعت جمعاً جاز أن يُجمع جمع تكسيرٍ لجريانه مجرى المفرد^(٧)، بل عند بعضٍ يترجح على الأفراد^(٨) فنقول: جاءني رجلٌ قعودٌ غلمانُهُ، بلفظ التَّكْسِيرِ، وقاعدٌ غلمانُهُ، بالأفراد كما هو قياس الفعل؛ لأنك تقول: قعدَ غلمانُهُ، لا قعدوا غلمانُهُ في اللغة الفصحى^(٩)، وقيل^(١٠): إفراده مطلقاً أرجح لجريانه مجرى الفعل^(١١)، وقيل: إن كان النعت تابعاً لجمع فالتكسير أرجح، وإن كان لمفرد أو مثني فالأفراد أرجح^(١٢)، وانفق الجميع على أن الأفراد أفصح من جمع السلامة^(١٣) نحو: جاءني رجلٌ قاعدون غلمانُهُ.

(١) - مستتر، والصواب ما أثبتُّه.

(٢) - أي: ما يعرف بالنعت السببي، وأغفل السَّيِّدُ الشَّارِحُ حالَ رفعه ضميراً بارزاً نحو: جاءني غلامٌ امرأةً ضاربتُهُ ضاربتُهُ هي. فحكمه حكم الذي يرفع اسماً ظاهراً.

(٣) - وهي: التذكير والتأنيث، والأفراد والتثنية والجمع.

(٤) - عبدها، والصواب ما أثبتُّه.

(٥) - جاريتهما، والصواب ما أثبتُّه.

(٦) - ينظر: شرح التسهيل: ١٠٠/٣، والتذليل والتكميل: ٣٨/١١.

(٧) - أي من ناحية اللفظ. ينظر: كتاب سيبويه: ٤٣/٢، وشرح السيرافي: ١٥٢/٦، وشرح شذور الذهب: ٥٥٩. ٥٥٩.

(٨) - ترجيح التَّكْسِيرِ على الأفراد هو مذهب سيبويه ونُسب إلى المبرِّد واختاره الجزولي وابن مالك وابن هشام والفاكهي. ينظر: كتاب سيبويه: ٤٢/٢، وشرح السيرافي: ١٥٢/٦، والمقدمة الجزولية: ١٥٢، وشرح شذور الذهب: ٥٥٩، ومجيب النَّدَا: ٢٨٦/٢.

(٩) - الفصحاء، والصواب ما أثبتُّه.

والمراد بالفصحى ما تقابل غير الفصحى وهي لغة (أكلوني البراغيث). ينظر: شرح المقدمة الجزولية:

٨٨٧/٢، وشرح التسهيل: ١٠٠/٣-١٠١.

(١٠) - وقيل وقيل، مكرراً.

(١١) - هو مذهب الجمهور. ينظر: التَّوْطئة: ٢٦٧، والتذليل والتكميل: ٤١/١١، والمساعد: ٢٢٠/٢.

(١٢) - نسب أبو حيَّان هذا المذهب إلى بعض معاصريه ولم يصريح باسمه. ينظر: التذليل والتكميل: ٤١/١١.

(١٣) - ينظر: كتاب سيبويه: ٤٢/٢، وشرح التصريح: ١١٢/٢، وشرح الألفية للغزي: ٨٨٩/٢.

تَنْبِيْهَانِ:

الأوّل: محلُّ تَبَعِيَّةِ النَّعْتِ مَنْعَوْتُهُ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشْرَةٍ^(١)، حَيْثُ لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ، مِنْهَا كَمَا فِي الْمَلْزُومِ إِفْرَادُهُ وَتَذْكِيرُهُ كَأَفْعَلٍ مِنْ، أَوْ تَذْكِيرُهُ كَفَعُولٍ بِمَعْنَى: فَاعِلٍ، وَقَعِيلٍ بِمَعْنَى: مَفْعُولٍ، كَامْرَأَةٍ صَبُورٍ وَجَرِيحٍ أَوْ تَأْنِيْثُهُ كَرَجُلٍ رُبْعَةٍ، وَهُمَزَةٍ، وَامْرَأَةٍ رُبْعَةٍ وَهُمَزَةٍ^(٢)، وَلَا يَشْكُلُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى إِطْلَاقِ الْمَصْنُفِ؛ لِأَنَّهُ شَادٌّ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: بُرْمَةٌ أَعْشَارٌ وَأَكْسَارٌ، وَثَوْبٌ أَسْمَالٌ، وَنُطْفَةٌ أَمْشَاجٌ (٢) ﴿[الإنسان]، فَلَانَّ (الْبُرْمَةَ) مَجْتَمَعَةٌ مِنَ الْأَكْسَارِ وَالْأَعْشَارِ وَهِيَ قِطْعُهَا، وَالثَّوْبُ مَوْثَقٌ مِنْ قِطْعٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا سَمَلٌ أَيْ: خَلْقٌ، وَالنُّطْفَةُ مَرْكَبَةٌ مِنْ أَشْيَاءٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَشَجٌ^(٣)، فَلَمَّا كَانَ مَجْمُوعُ الْأَجْزَاءِ ذَلِكَ الشَّيْءَ الْمَرْكَبِ مِنْهَا جَازَ وَصْفُهُ بِهَا، وَجَرَّاهُمْ عَلَى ذَلِكَ كَوْنُ (أَفْعَالٍ) جَمْعَ قَلَّةٍ فَحَكَمَهُ حُكْمُ الْوَاحِدِ قَالَ تَعَالَى ﴿نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ (٦٦)﴾ [النحل]، وَالضَّمِيرُ لِلْأَنْعَامِ^(٤)، وَقَالَ سَيَبَوِيه: أَفْعَالٌ وَاحِدٌ لَا جَمْعُ^(٥).
الثَّانِي: لَا يَجُوزُ أَنْ تُتَّبَعَ مَعْرِفَةٌ بِنَكْرَةٍ وَلَا عَكْسُهُ، إِلَّا الْمَعْرُوفُ بِلَامِ الْجِنْسِ فَيَجُوزُ أَنْ يُتَّبَعَ بِنَكْرَةٍ مَخْصُوصَةٍ كَقَوْلِهِمْ: مَا يَنْبَغِي لِلرَّجُلِ مِثْلُكَ أَوْ خَيْرٌ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا؛ لِأَنَّهُ قَرِيبُ الْمَسَافَةِ مِنْهَا^(٦) مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَعْنِي شَيْئًا مِنَ الْأَفْرَادِ، وَإِدْعَاءُ تَنْكِيرِ (الرَّجُلِ) فِي الْمِثَالِ عَلَى زِيَادَةِ اللَّامِ كَمَا يُعْرَى لِلْأَخْفَشِ^(٧)، أَوْ تَعْرِيفِ (خَيْرٍ) عَلَى تَقْدِيرِ اللَّامِ كَمَا يُنسَبُ لِلْخَلِيلِ^(٨)، تَعَسَّفَ.
وَيَجِبُ فِي النَّعْتِ أَنْ يَكُونَ مَسَاوِيًا لِلْمَنْعُوتِ فِي التَّعْرِيفِ أَوْ دُونَهُ كَذَا قَالَ الْجَمْهُورُ^(٩)، قَالَ الْمُرَادِيُّ، وَقِيلَ^(١٠): سَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ الْإِخْتِصَارَ يُؤَثِّرُ عَلَى التَّطْوِيلِ فَوَجِبَ لِذَلِكَ أَنْ يُبْدَأَ بِالْأَخْصِ^(١١)

(١) - عشر، والصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٢) - ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٩٦/١-١٩٧، وشرح اللوحة البدرية: ٢٨٠-٢٨١.

(٣) - شج، تحريفٌ، والصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٤) - أي: عودُ الضَّمِيرِ إِلَى الْأَنْعَامِ -وهو على زِنَةِ (أَفْعَالٍ)- الْمَذْكُورَةِ فِي صَدْرِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ (٦٦)﴾ [النحل].

(٥) - لم يصرح بذلك، بل هو مؤدى كلامه. ينظر: كتاب سيبويه: ٢٠٠-٢٠٢، وشرح الرضي: ٣/٣٤.

(٦) - أي: من المعرفة.

(٧) - تنظر نسبة هذا الرأي للأخفش في: التذليل والتكميل: ٢٣٧/١٢.

(٨) - تنظر نسبة هذا الرأي للخليل في: كتاب سيبويه: ١٣/٢، والتذليل والتكميل: ٢٣٧/١٢.

(٩) - ينظر: كتاب سيبويه: ٧/٢، والتوطئة: ١٩٣، والمقرب: ٢٢١/١، والتذليل والتكميل: ٢٤٢/١٢، وشرح

الألفية للمرادي: ٥٦١/١، وشرح شذور الذهب للجوجري: ٧٧٤/٢.

(١٠) - قبل، وهو تصحييفٌ، والصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(١١) - يالاخص، وهو تصحييفٌ، والصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

لَيَقَعَ^(١) الاكتفاء به، فإنَّ عرض اشتراك لم يُوجد ما يرفعه إلاَّ المساوي^(٢). وفي قوله: لم يُوجد، نظر؛ لأنَّه يقتضي وجوب /و ١١٥/ النعت بالمساوي وكان ينبغي أن يقول: أو الدون، لأنَّه يحصل به رفع الاشتراك، وصحَّح ابن مالك جواز النعت بالأخص^(٣)، ويؤيِّده قول ابن خروف: توصف كل معرفة بكل معرفة كما يوصف كل نكرة بكل نكرة، قال: وما ذهب إليه الجمهور دعوى بلا دليل^(٤).
ص: ويجوز قطع الصفة المعلوم موصوفها حقيقة أو ادعاء، رفعا بتقدير: هو، ونصبا بتقدير: أعني، أو أمدح، أو أذم، أو أترحم.

ش: يجوز قطع الصفة المعلوم موصوفها بدونها حقيقة، أو ادعاء بأن ينزل منزلة المعلوم، سواء كانت الصفة متعدِّدة أو مفردة، خلافاً لمن منعها في الثاني^(٥).

والقطع إمَّا إلى الرفع على الخبرية لمبتدأ مقدَّر تقديره: هو، وذلك في حالة النصب والجر، أو إلى النصب على المفعولية لفعل محذوف تقديره: أعني، في صفة التوضيح، وأمدح، في المدح، وأذم، في الذم، وأترحم في الترحم، وغير ذلك ممَّا يناسب الصفة وذلك في حالة الرفع والجر، ولا يجوز إظهار المقدَّر إلاَّ في نعت التخصيص والتوضيح^(٦)، وقد مرَّ سبب ذلك في باب المبتدأ والخبر^(٧).

وإذا جرت الصفة على مختص به، أو مشار به^(٨)، أو مبني كلام المتكلم على ذكرها، أو مؤكدة مؤكدة أو ملترمة الذكر^(٩) كالجماء الغفير، امتنع قطعها، ولا فرق بين تعدُّدها واتحادها. وأفهم كلامه أنَّه ممتنع قطعها حيثما لم يُعلم موصوفها بدونها، ومنه يُعلم أنَّ الكلام في المنعوت المعرفة فإنَّ صفة النكرة لا يُعلم بدونها، ومن ثمَّ شرط في قطع صفتها تقدُّم صفة أخرى كقول أبي

(١) - ليتبع، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته من شرح التسهيل للمراي.

(٢) - ينظر: شرح التسهيل للمراي: ٧٨٦، وتام قول: ((أو الأعم))، وعليه فلا وجه لاعتراض السيد الشارح بعدم نكر الدون. وكلام المراي هو اختصار لكلام أبي حيان في: التذيل والتكميل: ٢٤٢/١٢-٢٤٣.

(٣) - ينظر: شرح التسهيل: ٣٠٧/٣-٣٠٨.

(٤) - ينظر النقل عن ابن خروف في: ارتشاف الضرب: ١٩١٢/٤، والمساعد: ٤٠٣/٢.

(٥) - هو أبو القاسم الزجاجي، قال ((وإذا تكررَّت النعوت فإنَّ شئت أتبعَتْها الأول، وإنَّ شئت قطعَتْها منه)).
الجمال في النحو: ١٥، وينظر: شرح الرضي: ٥١/٣.

(٦) - ينظر: الملخص: ٥٤٩/١، والتذيل والتكميل: ٢٨٥/١٢، وشرح الألفية للمراي: ٥٧٣/١، وإيضاح السبيل السبيل إلى شرح التسهيل: ٧٢/١.

(٧) - ينظر: النصُّ المحقق:

(٨) - نحو: هذا الرجل عالم.

(٩) - التذكير، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته.

الدَّرْدَاءِ: (نَزَلْنَا عَلَى خَالٍ لَنَا ذُو مَالٍ وَذُو هَمَّةٍ)^(١)، وَإِلَّا لَمْ يَجْزُ الْقَطْعُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ^(٢)، وَيُحْتَمَلُ أَنْ
أَنْ يَكُونَ مِنْهُ قَوْلُهُ^(٣):

[٤٧٥] وَقَبْرُ حَرْبٍ^(٤) فِي مَكَانٍ قَفْرٍ^(٥)

كما في (الْأَطُولِ)^(٦)؛ وَإِنْ أَمَكْنَ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مَجْرُورٌ تَقْدِيرًا؛ لاشتغال الآخر بحركة الرَّوْيِ. ولو
احتاج الموصوف في حال تعدد الصفات إلى بعضها جاز فيما عدا^(٧) ذلك البعض القطع والإتباع
بشرط تقدم المتبع على المقطوع^(٨)، وقيل: يجوز العكس^(٩)؛ لَأَنَّهُ عَارِضٌ لَفْظِيٌّ فَلَا حَكَمَ لَهُ^(١٠) وقد
وقد قال تعالى ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢]، وَقَالَتِ الْخَزْنَةُ^(١١):

[٤٧٦] لَا يَبْعُدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

(١) - الْأَثَرُ مَرْوِيٌّ عَنْ أَبِي ذَرٍّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) فِي: مَصْنُفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: ٣٣٨/٧ برقم (٣٦٥٩٨)، وَمُسْنَدُ أَحْمَدَ:
٤١٣/٣٥ برقم (٢١٥٢٥)، وَهُوَ فِيهِمَا بَلْفَظٌ: ((ذِي مَالٍ وَذِي هِمَّةٍ)) فَلَا شَاهِدَ فِيهِ، وَهُوَ بِاللَّفْظِ الَّذِي فِي الْمَتْنِ
فِي: إِعْرَابِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ: ١٦٤ مَرْوِيًّا عَنْ أَبِي ذَرٍّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، وَفِي: التَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ: ٢٨٦/١٢، مَرْوِيًّا عَنْ أَبِي
الدَّرْدَاءِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

(٢) - التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٨٦/١٢، وَشَرْحُ الْأَلْفَبَةِ لِلْمَرَادِيِّ: ٥٧٣/١، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ: ١٥٣/٣.

(٣) - صَدُرَ بَيْتٌ مِنَ السَّرِيعِ عَجْزُهُ؛ وَلَيْسَ قَرَبُ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ،

وَهُوَ مَنْسُوبٌ لِلْحَجَّيْنِ فِي: شَرْحِ شَوَاهِدِ شَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ: ٤٨٧/٤.

(٤) - وَقَرَحِبُوبٌ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٥) - بَرَفَعَ (قَبْرُ) عَلَى قِطْعِهِ عَنِ الْمَوْصُوفِ. يَنْظُرُ: الْبَلَاغَةُ الْعَرَبِيَّةُ لِحَبَنَكَةَ: ١١٧/١.

(٦) - يَنْظُرُ: الْأَطُولُ شَرْحَ تَلْخِيصِ مِفْتَاحِ الْعُلُومِ: ١٧٢/١.

(٧) - عَدَاهُ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ لِيَسْتَقِيمَ السِّيَاقُ.

(٨) - يَنْظُرُ: الْمَقْرَبُ: ٢٢٤/١، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ: ٥٢/٣، وَحَاشِيَةُ ابْنِ هِشَامِ الصُّغْرَى: ٥٠٧.

(٩) - حَكَى ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ هَذَا الْخِلَافَ وَلَمْ يَسْمَعْ الْقَائِلَ، وَنَقَلَ أَبُو حَيَّانَ نَصَّ ابْنِ الْعَلَجِ فِي الْبَسِيطِ عَلَى تَجْوِيزِهِ
يَنْظُرُ: الْبَسِيطُ لِابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ: ٣١٦-٣١٧، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٩١/١٢.

(١٠) - الْمَرَادُ بِالْعَارِضِ اللَّفْظِيِّ هُوَ الْفَصْلُ بَيْنَ النَّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ بِجُمْلَةٍ. يَنْظُرُ: الْبَسِيطُ لِابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ:
٣١٦/١، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٩٠/١٢، وَالْمَسَاعِدُ: ٤١٧/٢.

(١١) - تَمَامُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ ﴿لَكِنَّ الرَّاكِبِينَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ
وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٦٢].
فَقَطَعَ (وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ) إِلَى النَّصْبِ عَلَى الْمَدْحِ، وَفِيهَا وَجْهٌ آخَرٌ تَنْظُرُ فِي: أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ١٠٢/٢-
١٠٣، وَالتَّبَيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ: ٤٠٧/١-٤٠٨، وَالدُّرُ الْمَصُونُ: ١٥٣/٤-١٥٤.

(١٢) - مِنَ الْكَامِلِ، وَهَمَا لِلْخَزْنَةِ هَنْدُ بِنْتُ بَدْرِ بْنِ هَفَانَ فِي: دِيَوَانِهَا: ٤٣، وَكِتَابُ سَيَبَوِيهِ: ٢٠٢/١، ٥٧/٢-
٥٨، ٦٤/٢، وَالْأَصُولُ فِي النَّحْوِ: ٤٠/٢، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ١٤٥٧/٣، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٥١/٥.

وَالشَّاهِدُ فِيهِمَا: تَقْدِيمُ الْمَقْطُوعِ (النَّازِلِينَ) عَلَى الْمَتَّبِعِ (وَالطَّيِّبُونَ).

روي برفعهما^(١) ونصبهما ونصب الأول ورفع الثاني وعكسه^(٢)، وهذا القول ضعيف؛ لنا: أنه يلزم الفصل بين النعت والمنعوت أو بين النعتين بجملة أجنبية، وأن طباغ العرب تأبى الرجوع إلى الأمر بعد الانصراف عنه ولزوم التسفل بعد التصعد والقصور بعد الكمال؛ لأن القطع أبلغ في المعنى المراد من الإلتباس.

والجواب عن البيت بأن الرفع فيه على رواية نصب الأول وفي الآية على الابتداء^(٣)، والله أعلم.

تنبيهات:

الأول: إذا قطع النعت خرج عن كونه نعتاً، قال المصنف: وإطلاق النعت عليه مجاز من باب إطلاق الشيء على ما كان عليه^(٤).

الثاني: إذا نعت بمفرد فظرف فجملة، قال في (الجامع): فالأرجح أن يبدؤوا^(٥) بالمفرد والظرف فبالجملة^(٦)، قال تعالى ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ (٢٨) [غافر]، ومن خلاف^(٧) هذا الترتيب ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ﴾ (٥٤) [المائدة]، وجعله بدلاً ضعيف^(٨)؛ لأنه مشتق^(٩)، وهذه الآية حجة على ابن عصفور في إيجابه هذا الترتيب^(١٠). وذكر الشارح هذه المسألة في باب التوكيد فليُنظر ما وجهه^(١١).

الثالث: إذا تعددت النعوت لغير واحد فإن اختلف معنى النعت ولفظه وجب العطف بالواو كمررت برجلين كريم وبخيل، وإن اتحد استغنى بالتثنية^(١٢) والجمع عن العطف كمررت برجلين كريمين^(١٣).

(١) - أي: النعتان: (النَّازِلِينَ) و(الطَّيِّبُونَ).

(٢) - ينظر: المحصول: ٥١١/١، واللمحة في شرح الملحة: ٧٣٣/٢، والمساعد: ٤١٧/٢.

(٣) - ينظر: كتاب سيبويه: ٦٤/٢، همع الهوامع: ١٥٤/٣.

(٤) - لم أقف عليه فيما بين يدي من مؤلفات ابن هشام، وقد نقل السيّد عليّ خان المدني هذا القول بنصبه عن ابن هشام فهو مصدر السيّد الشارح. ينظر: والحدائق النديّة: ٩٥/٢، وأصله في: شرح الرضي: ٦٢/٣.

(٥) - يبدؤا، والصواب ما أثبتّه.

(٦) - ينظر: الجامع الصغير: ١٨٥.

(٧) - خلاو، والصواب ما أثبتّه.

(٨) - ضعيفا، والصواب ما أثبتّه.

(٩) - لم أقف على من عدّ (أذلة) بدلاً.

(١٠) - ينظر: المقرّب: ٢٢٦-٢٢٧.

(١١) - اكتفى الفاكهي بنقل ما قاله ابن هشام في (الجامع الصغير) من تقديم النعت المفرد فالظرف فبالجملة، ولم يعقب عليه. ينظر: مجيب النّدا: ٣٠٠/٢.

(١٢) - والتثنية، والصواب ما أثبتّه.

(١٣) - ينظر: شرح الكافية الشافية: ١١٦١/٣، وشرح ابن النّاطم: ٣٥٤. والنكت للسيوطي: ١٤١/٢.

الرَّابِعُ: يجوزُ تعاطفُ النُّعوتِ مُتَبَعَةً كَانَتْ أَوْ مَقْطُوعَةً، وَخَصَّهُ أَبُو حَيَّانٍ بِالْوَاوِ نَحْوُ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى (١) الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى (٢) وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى (٣)﴾ [الأعلى]... إلخ، وَمَنْعَهُ بِالْفَاءِ إِلَّا إِذَا دَلَّتْ عَلَى أَحْدَاثٍ وَقَعَ بَعْضُهَا إِثْرَ بَعْضٍ كَقَوْلِهِ^(١):

[٤٧٧] يَا لَهْفَ زِيَابَةٍ^(٢) لِلْحَارِثِ فَالَ صَابِحٍ فَالْغَانِمِ فَالْأَيْبِ^(٣)

وَقَالَ ابْنُ خَرُوفٍ: إِذَا كَانَتْ النُّعوتُ مَجْمُوعَةً عَلَى الْمَنْعوتِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ إِلَّا بِالْوَاوِ، وَإِلَّا جَازَ بِجَمِيعِ الْعَوَاطِفِ مَا عَدَا (حَتَّى) وَ(أَمْ)^(٤).

خَاتَمَةٌ:

يَجُوزُ حَذْفُ الْمَنْعوتِ بِكَثْرَةٍ إِنْ عِلْمٌ وَكَانَ النَّعْتُ إِمَّا مَفْرَدًا صَالِحًا لِمُبَاشَرَةِ الْعَامِلِ^(٥) نَحْوُ ﴿أَنْ اْعْمَلْ سَابِغَاتٍ (١١)﴾ [سبأ]، أَيْ: دُرُوعًا سَابِغَاتٍ، [وَأَمَّا جُمْلَةً]^(٦) وَبَعْضُ مَا قَبْلَهُ مِنْ مَجْرُورٍ بِ(مِنْ) نَحْوُ: مَنَا ظَعَنَ وَمَنَا أَقَامَ^(٧)، أَيْ: فَرِيقٌ، أَوْ بِ(فِي) نَحْوُ: مَا فِي النَّاسِ إِلَّا شَكَرَ أَوْ كَفَرَ^(٨)، أَيْ: إِلَّا رَجُلًا^(٩).

فَإِنَّ^(١٠) لَمْ يَصْلُحْ لِلْمُبَاشَرَةِ امْتَنَعَ الْحَذْفُ غَالِبًا إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ^(١١)، وَمِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ قَوْلُهُ ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَاِ الْمُرْسَلِينَ (٣٤)﴾ [الأنعام]، عَلَى قَوْلِ^(١٢)، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْضُ مَا قَبْلَهُ مِنْ مَجْرُورٍ

(١) - من السَّريع، وهو لابن زِيَابَةَ فِي: التَّنْبِيهِ عَلَى شُرُوحِ مَشْكَلاتِ الْحَمَاسَةِ: ٧٤، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْمَغْنِيِّ:

٤٦٥/١، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ١٠٧/٥، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْمَغْنِيِّ: ٤٦٥/١.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: الْعَطْفُ بِالْفَاءِ لَتَعَاقُبِ الْأَحْدَاثِ بَعْضُهَا بَعْدَ بَعْضٍ.

(٢) - زِيَابَةُ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٣) - يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٩٢/١٢، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ١٩٢٨/٤.

(٤) - قَامَ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ. يَنْظُرُ: شَرَحَ الْجَمْلَ لَهُ: ٣١٦-٣١٧.

(٥) - أَيْ: لَيْسَ النَّعْتُ ظَرْفًا وَلَا جُمْلَةً، وَمَعَ صَلَاحِهِ لِمُبَاشَرَةِ الْعَامِلِ يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يُعْلَمَ جِنْسُ الْمَنْعوتِ إِمَّا

بِاخْتِصَاصِ النَّعْتِ بِهِ نَحْوُ: مَرِئْتُ بِفَقِيهِ، أَوْ بِمَصَاحَبَةٍ مَا يَعْنِيهِ كَالْأَيَّةِ الْكَرِيمَةِ الْمَذْكُورَةِ. يَنْظُرُ: شَرَحَ الرُّضْيَ:

٥١/٣-٥٢، وَشَرَحَ الْأَلْفِيَّةَ لِلْمُرَادِيِّ: ٥٧٤/١.

(٦) - وَالنَّعْتُ الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ كَذَلِكَ لِكُونِهِمَا مَقْدَرَيْنِ بِجُمْلَةٍ كَمَا عَبَّرَ الرُّضْيُ. يَنْظُرُ: شَرَحَ الرُّضْيَ: ٥٤/٣.

(٧) - مَتَى ضَعْنٌ وَمَتَى أَقَامَ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ. وَتَنْظُرُ حِكَايَةً هَذَا الْقَوْلِ فِي: شَرَحَ الْجَمْلَ لَابْنِ

عَصْفُورٍ: ٥٨٨/٢، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ: ٢٨٧/٣.

(٨) - تَنْظُرُ حِكَايَةً هَذَا الْقَوْلِ فِي: ارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ١٩٤٠/٤.

(٩) - يَنْظُرُ: شَرَحَ التَّسْهِيلِ: ٣٢٣/٣، وَالْمُلَخَّصُ: ٥٦٠-٥٦١/١، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ١٩٣٩/٤-١٩٤٠.

(١٠) - ذَاتٌ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(١١) - يَنْظُرُ: شَرَحَ ابْنُ النَّأْظِمِ: ٣٥٥، وَشَرَحَ الرُّضْيَ: ٥٧/٣.

(١٢) - بِنَاءٌ عَلَى قَوْلٍ مِنْ قَالَ: إِنَّ (مَنْ) لَا تَزَادُ فِي الْإِيجَابِ وَلَا تَدْخُلُ عَلَى مَعْرِفَةٍ،

بـ(من) أو (في) امتنع أيضًا إلا في الضرورة^(١) كقوله^(٢):

[٤٧٨] يَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ

أي: بكفي رجلٍ.

وَيَجُوزُ حَذْفُ النَّعْتِ بَقْلَةٍ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ كَقَوْلِهِ ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ (٧٩) [الكهف]، أي: صَالِحَةٍ، بِدَلِيلِ قِرَاءَتِهَا كَذَلِكَ^(٣) وَأَنَّ تَعْيِيْبَهَا لَا يُخْرِجُهَا عَنْ كَوْنِهَا سَفِينَةً^(٤)، ﴿الآنَ جِئْتُ بِالْحَقِّ﴾ (٧١) [البقرة]، أي: الواضح، ﴿فَلَا تُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا﴾ (١٠٥) [الكهف]، أي: نافعا، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

(١) - ينظر: ضرائر الشعر: ١٧١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢١٩/١، وشرح الرضي: ٥٤-٥٥، وأوضح المسالك: ٣٨٦-٣٨٧.

(٢) - من الرجز، وهو بلا نسبة في: المقتضب: ١٣٩/٢، والأصول في النحو: ١٧٨/٢، وأمالى ابن الشجري: ٤٦/٢، والمقاصد النحوية: ١٥٥٨/٤، وخزانة الأدب: ٦٥/٥.

والشاهد فيه: حذف المنعوت (رجل) ضرورة.

(٣) - قرأ أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود وابن عباس وعثمان بن عفان وابن شنبوذ (سفينه صالحه)، وقرأ أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود وابن عباس وسعيد بن جبير (سفينه صحيحة). ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٢٨٣/٥.

(٤) - ينظر: المنهل الصافي: ٢٤/٢.

بَحْثُ التَّوْكِيدِ اللفْظِيِّ

ص : وَالتَّوْكِيدُ، وَهُوَ إِمَّا لَفْظِيٌّ نَحْوُ :

أَخَاكَ أَخَاكَ [إِنَّ مِنْ لَا أَخَا لَهُ]

وَنَحْوُ :

أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحِقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ

وَنَحْوُ :

لَا لَا أَبُوحُ بِحَبِّ بَثْنَةَ [إِنَّهَا]

وَلَيْسَ مِنْهُ نَحْوُ ﴿دَكَّا دَكَّا﴾ (٢١) [الفجر]، ﴿صَفَا صَفَا﴾ (٢٢) [الفجر].

ش: هذا الثاني من التَّوْبِيعِ وهو التَّوْكِيدُ، أي: المؤكِّدُ، من إطلاقِ المَصْدَرِ مرادًا^(١) به اسمُ الفاعِلِ ضرورةً أنَّ الكلامَ في التَّوْبِيعِ، والمعنى المصدريُّ ليسَ مِنْهَا، ويُقالُ فيه أيضًا: التَّأْكِيدُ، والأوَّلُ أَفْصَحُ^(٢)، وعَرَّفَهُ ابْنُ مالِكٍ في (شرح الكافية) بتابعٍ يُقْصَدُ بِهِ كَوْنُ المَتَّبِعِ على ظاهِرِهِ^(٣)، وَيَنْتَقِضُ بمَثَلِ النَّعْتِ المؤكِّدِ، فتأمَّلْ.

وهو قسمان: معنويٌّ، وسيأتي، ولفظيٌّ، وهو اللفْظُ المعادُ بعينه أو موافقه، ويكونُ في الاسمِ نَحْوُ : جاءَ زَيْدٌ زَيْدٌ، وقوله^(٤):

[٤٧٩] أَخَاكَ أَخَاكَ [إِنَّ] مِنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَّاعٍ إِلَى الهَيْجَا^(٥) بغيرِ سلاحٍ

ومنه قوله^(٦):

[٤٨٠] أَنْتَ بِالْحَقِّ حَقِيقٌ قَمْنُ^(٧)

وفي الفعلِ وحدهُ نَحْوُ: قامَ قامَ زَيْدٌ، ومع فاعلهِ نَحْوُ: قامَ زَيْدٌ قامَ زَيْدٌ، وقد اجتمعَا في قول^(٨):

(١) - مراد، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

(٢) - نصٌّ على ذلك الفيروزآبادي. ينظر: القاموس المحيط: ٣٢٧ مادة (وكد).

(٣) - قال: ((تَابِعٌ يَعْتَضِدُ بِهِ كَوْنُ المَتَّبِعِ على ظاهِرِهِ)). شرح الكافية الشافية: ١١٦٩/٣.

(٤) - من الطَّوِيلِ، وهو لمسكين الدَّارميَّ في: ديوانه: ٢٩، وشرح أبيات سيبويه: ٨٨/١، والمقاصد النَّحْوِيَّةُ:

١٧٨١/٤، وخزانة الأدب: ٦٧/٣، ولإبراهيم بن هرمة في: تحصيل عين الذهب: ١٨١.

والشَّاهِدُ فيه: تَكَرَّرَ الاسمُ (أَخَاكَ أَخَاكَ) بلفْظِهِ توكيدًا لفظيًّا.

(٥) - الهيجاء، والصَّوابُ ما أثبتُّه؛ لِيَسْتَقِيمَ الوزنُ.

(٦) - شَطْرُ بَيْتٍ مِنَ الرَّمْلِ لَمْ أَقِفْ لَهُ على تَتَمَّةٍ، وهو بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية: ١١٨٤/٣، وجمع

الهوامع: ١٧٢/٣.

والشَّاهِدُ فيه: تَكَرَّرَ الاسمُ بِمرادِفِهِ (قَمْنُ) توكيدًا لفظيًّا.

(٧) - قَمْنٌ، وهو تصحيفٌ، وروايتهُ هذا الشَّطْرُ في مَصادِرِهِ: أَنْتَ بِالْخَيْرِ حَقِيقٌ قَمْنُ.

(٨) - عَجَزُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ صَدْرُهُ: فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءُ بِبَغْلَتِي،

[٤٨١] أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسِ أَحْبَسِ

وفي الحرفِ كقولِ كُنْثِرِ عَزَّة^(١):

[٤٨٢] لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثَّةٍ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاتِقًا وَعُهْدًا

ومنه قولُ الآخر^(٢):

[٤٨٣] أَجَلٌ جَيْرٌ، إِنْ كَانَتْ رِوَاءَ^(٣) أَسَافِلُهُ

فَإِنْ كَانَ الْمُؤَكَّدُ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا أَوْ حَرْفًا غَيْرَ جَوَابِيٍّ لَمْ يُعَدِ اخْتِيَارًا إِلَّا مَعَ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ كَقُمْتُ قُمْتُ، وَضَرَبْتُكَ ضَرَبْتُكَ، وَمَرَرْتُ بِهِ بِهِ، وَإِنْ إِنْ زِيدًا قَائِمٌ، وَإِنْ زِيدًا إِنَّهُ قَائِمٌ، أَوْ مَفْصُولًا بِفَاصِلٍ مَا - وَلَوْ حَرْفٌ عَطْفٍ أَوْ وَقْفٍ - كَقَوْلِهِ^(٤):

[٤٨٤] لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تُمْ هَلْ آتَيْتَهُمْ^(٥)

وقوله^(٦):

وهو للكميت في: شفاء العليل للسلسلي: ٧٤٥/٢، وهو بلا نسبة في: الخصائص: ١٠٥/٣، وأمالى ابن السجري: ٣٧٢/١، وتوجيه اللمع: ٢٦٧، وشرح الكافية الشافية: ٦٤٢/٢. والشاهد فيه: التوكيد اللفظي مع الفاعل (أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ) وبلا ذكر الفاعل اسمًا صريحًا بل ضميرًا مستترًا (أحبس أحبس).

(١) - من الكامل، وهو له في ديوانه: ٤٤١، والزواية فيه:

لَا تَغْدِرَنَّ بَوْصِلَ عَزَّةٍ بَعْدَمَا أَخَذَتْ عَلَيْكَ مَوَاتِقًا وَعُهْدًا

وبها يفوت موضعُ الشاهد، وبرواية السيد الشارح لجميل بُيُوتُهُ في: شرح التصريح: ١٤٣/٢، وخزانة الأدب: ١٦٠/٥.

والشاهد فيه: تكرار الحرف (لا) توكيدًا.

(٢) - عَجَزَ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ صَدْرُهُ: وَقُلْنَ عَلَى الْبَرْدِيِّ أَوَّلَ مَشْرَبٍ،

وهو لطفي الغنوي في: ديوانه ٨٤، وشرح الكافية الشافية: ٨٨٤/٢، والجنى الداني: ٤٣٤، وشرح شواهد المغني: ٣٦١/١، وخزانة الأدب: ١٠٧/١٠.

والشاهد فيه: تكرار (أجل) بموافقته معنى (جير) توكيدًا.

(٣) - رَوَا، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٤) - صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الْخَفِيفِ عَجَزُهُ: أَمْ يَحُولَنَّ دُونَ ذَلِكَ حِمَامٌ،

وهو للكميت بن معروف في: ديوانه: ١٩٨، والتذيل والتكميل: ٢٢٣/١٢، والمقاصد النحوية: ١٥٩٦/٤، وشرح شواهد المغني: ٧٧١/٢.

والشاهد فيه: تكرار (هل) دون مدخولها لفصلها ب(ثم).

(٥) - انينهم، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتته.

(٦) - من الرجز، وهو بلا نسبة في: الجنى الداني: ٣٢٨، وتخليص الشواهد: ٢٧٨، وإرشاد السالك: ٦١٢/١، والمقاصد النحوية: ١٥٩٧/٤، وخزانة الأدب: ١٢٠/٤.

والشاهد فيه: تكرار (ما) توكيدًا.

[٤٨٥] لَا يُنْسِكَ الْأَسَى تَأْسِيًّا فَمَا

[مَا] مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا

وَأَمَّا قَوْلُهُ^(١):

[٤٨٦] فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْقَى لَمَّا بِي وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءُ

فَضْرُورَةٌ^(٢)، وَأَجَارَ جَمَاعَةً^(٣) : إِنَّ إِنْ زِيدًا قَائِمٌ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ : وَهُوَ مَرْدُودٌ؛ لَعَدَمِ إِمَامٍ يُسْتَنْدُ إِلَيْهِ، وَلَا سَمَاعٍ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ، وَقَوْلُهُ^(٤):

[٤٨٧] إِنَّ إِنْ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَرَيْنَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ أَضِيمًا

مِنَ الضَّرُورَاتِ فَلَا احتِجَاجَ^(٥) بِهِ^(٦)، انتهى.

أَمَّا أَحْرَفُ الْجَوَابِ فَتَعَادُ وَحْدَهَا نَحْوُ : لَا لَا، نَعَمْ نَعَمْ، وَالْأَجُودُ إِعَادَةُ^(٧) الْجَارِ مَعَ الظَّاهِرِ أَوْ ضَمِيرِهِ نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِزَيْدٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﴿فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ (١٠٨) [هود]، ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (١٠٧) [آل عمران]، وَالْأَكْثَرُ اقْتِرَانُ الْجُمْلَةِ الْمُؤَكِّدَةِ بِعَاطِفٍ، وَاقْتَصَرَ فِي (الارتشافِ) عَلَى (ثُمَّ) وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهَا^(٨)، وَكَذَا فِي (الجامعِ) وَعِبَارَتُهُ فِيهِ : وَالْأَجُودُ الْفَصْلُ ب(ثُمَّ) نَحْوُ ﴿كَأَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ (٤) ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ^(٩) [النبا] (٥)، ﴿أُولَى لَكَ فَأُولَى﴾ (٣٤) ثُمَّ أُولَى لَكَ

(١) - من الوافر، وهو لبعض بني أسدٍ في: معاني القرآن للقرّاء: ٦٨/١، والمقاصد النحويّة: ١٥٨٤/٤، ولمسلم بن معبد الوالبيّ في: شرح شواهد المغني: ٧٧٣/٢، وخزانة الأدب: ٣٠٨/٢.

والشّاهد فيه: تكرار اللام في (لِلِمَا) توكيدًا دون فاصلٍ ضرورةً.

(٢) - ينظر: المقرب: ٢٣٨/١، وشرح الألفيّة للمرادي: ٥٨٧/١، وحاشية ابن هشام الكبرى: ٥٣٥-٥٣٦.

(٣) - منهم الزّمخشريّ، وابنُ الخَبَّاز، وابنُ هشامٍ الخضرانيّ، وابنُ الضّائع، والخبيصيّ. ينظر: المفصل: ١١٥، وتوجيه اللمع: ٢٥٧، وشرح الجمل لابن الضّائع: ٨٢/١، والموشّح: ٣٠٨/١، والتّذييل والتّكميل: ٢٢٥/١٢.

(٤) - من الخفيف، وهو بلا نسبةٍ في: شرح التّسهيل: ٣٠٣/٣، والتّذييل والتّكميل: ٢٢٥/١٢، أوضح المسالك: ٣٠٦/٣، والمقاصد النّحويّة: ١٥٩٤/٤.

والشّاهد فيه: تكرار (إِنَّ) دون مدخولها توكيدًا ضرورةً.

(٥) - احتياج، وهو تحريفٌ، والصّواب ما أثبتّه.

(٦) - ينظر: شرح التّسهيل: ٣٠٣/٣-٣٠٤.

(٧) - اعد، والصّواب ما أثبتّه.

(٨) - ينظر: ارتشاف الضّرب: ١٩٥٩/٤.

(٩) - ينظر: الجامع الصّغير: ١٨٩.

فَأُولَى (٣٥) ﴿القيامة﴾. وتأتي بدون عاطفٍ كقولهِ (عليه السلام) (لَاغْرُونَ فَرِيشًا^(١)) ثلاث مراتٍ، كذا في (التَّوْضِيح)^(٣).

ويجبُ تركُ العاطفِ إنَّ أَوْهَمَ التَّعَدُّدِ نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ زَيْدًا؛ إذ لو جيءَ بِهِ لَتَوَهَّمُ أَنَّ الضَّرْبَ وَجَدَ مَرَّتَيْنِ، وَالْغَرَضُ أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ إِلَّا مَرَّةً^(٤).

واعلم أنَّهم أطلقوا في علم المعاني في بحثِ الفصلِ والوصلِ تركَ العاطفِ في الجملةِ المنزلةِ منزلةَ التَّأَكُّيدِ اللفظيِّ لما قبلها؛ لما بينها من كمالِ الاتِّصالِ، لكنَّهم قالوا في الإطنابِ : إنَّ منه التَّكرارَ لِنُكْتَةٍ كَتَاكَيْدِ الْإِنْذَارِ نَحْوُ ﴿كَأَلَّا سَيَعْلَمُونَ (٤) ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ (٥)﴾ [النَّبَأُ]، وقالوا في الإتيانِ بـ(ثُمَّ) دلالةً على أَنَّ الْإِنْذَارَ الثَّانِي أْبْلَغُ، فِي الْكَلَامَيْنِ تَنَافٍ، وَالْأَوَّلُ مُخَالَفٌ لِكَلَامِ النُّحَاةِ، وَيُجَابُ بِأَنَّ كَلَامَ أَرْبَابِ الْمَعَانِي فِي الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ (ثُمَّ)، أَوْ غَيْرِهَا وَغَيْرِ الْفَاءِ، فَلَا يُنَافِي مَا فِي الْإِطْنَابِ، وَلَا مَا قَالَهُ النُّحَاةُ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ كَلَامَ النُّحَاةِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا لَهُ مَحَلٌّ وَكَلَامُ أَهْلِ الْمَعَانِي فِيمَا لَا مَحَلَّ لَهُ؛ لِأَنَّ النُّحَاةَ مَثَلُوا بِمَا لَا مَحَلَّ لَهُ، وَأَمَّا الْجَوَابُ بِأَنَّ مَا فِي الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ مَفْرُوضٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَنْزِلِ الثَّانِي مَنْزِلَةً غَيْرَهُ لِنُكْتَةٍ يَقْتَضِيهَا الْمَقَامُ فَيُجْعَلُ كَالْمَغَايِرِ لَهُ، وَفِي بَابِ الْإِطْنَابِ لَمَّا قُصِدَ التَّرْقِي كَانَ أْبْلَغَ فَنَزَلَ مَنْزِلَةً الْمَغَايِرَةِ، فَإِنَّمَا يُدْفَعُ التَّخَالُفُ بَيْنَ الْمَقَامَيْنِ فِي الْمَعَانِي فَتَدَبَّرْ.

قَوْلُهُ : وَلَيْسَ ... إلخ، أَي : لَيْسَ مِنَ التَّوَكُّيدِ اللفظيِّ مَا كَرَّرَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿كَأَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا (٢١) وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا (٢٢)﴾ [الفجر]؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْتِ فِيهِمَا لِلتَّوَكُّيدِ إِذْ مَوْدَّاهُ غَيْرُ مَوْدَى الْأَوَّلِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ^(٥)، وَالْمَعْنَى : دَكًّا بَعْدَ دَكٍّ، وَأَنَّ الدَّكَ كُرِّرَ^(٦) عَلَيْهَا حَتَّى صَارَتْ هَبَاءً مَنثورًا، وَأَنَّهُ يُنَزَّلُ مَلَانِكَةً كُلِّ سَمَاءٍ مُصْطَفَيْنَ صَفًّا بَعْدَ صَفٍّ كَمَا جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ^(٧)، وَصَرَّحَ بِذَلِكَ فِي (الشَّرْحِ)^(٨)، وَكَذَا الرَّضِيُّ^(٩) فِي بَحْثِ عَدَمِ تَأَكُّيدِ الْأَسْمِ النُّكْرَةِ، النُّكْرَةُ، وَقِيلَ : إِنَّ

(١) - قرينا، وهو تصحيف.

(٢) - أخرج الحديث عبد الرزاق الصنعاني في: مصنفه: ٣٨٥/٦ برقم (١١٣٠٦)، أبو داود في: سننه: ٢٣١/٣
٢٣١/٣ برقم (٣٢٨٥)، والطبراني في: المعجم الكبير: ٢٨٢/١١ برقم (١١٧٤٢).

(٣) - ينظر: أوضح المسالك: ٣٠١-٣٠٢.

(٤) - ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٥٩/٤.

(٥) - ينظر: مجيب النِّدَا: ٢٩٣/٢، وحاشية يس: ٣٧٩/٣.

(٦) - كرك، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته.

(٧) - ينظر: الكشف: ٧٥١/٤.

(٨) - ينظر: شرح قطر الندى: ٢٩٢.

(٩) - ينظر: شرح الرضي: ١٠٧/٣-١٠٨.

المكرّر فيهما^(١) دُكِرَ توكيداً^(٢)، وعليه كثيرٌ من النُّحاة^(٣).

وليس من توكيد الجملة قول المؤذن : الله أكبرُ اللهُ أكبرُ؛ لأنَّ الثاني إنما أتى به لإنشاء تكبيرٍ ثانٍ بخلاف قوله : قد قامت الصلاةُ قد قامت الصلاةُ، فإنَّ الثانيةَ جيءَ بها لتأكيد الأولى، هكذا ذكر في (الشرح)^(٤) وهو تحكُّمٌ، والله أعلم.

فَوَائِدُ :

الأولى : يجبُ الإتيانُ بالتوكيد اللفظي عند إرادتك دفعَ صَرَرِ غفلةِ السَّامِعِ وظنِّه بك الغلط، ولا يَنْفَعُكَ ها هنا المعنوي؛ لأنَّكَ لو قُلْتَ : ضَرَبَ زَيْدٌ نَفْسَهُ، فربَّما ظَنَّ بك أنَّكَ أَرَدْتَ : ضَرَبَ عُمَرَ، فقلتُ : نفسه، بناءً على أنَّ المذكورَ عُمَرُ، وكذا عند ظنِّكَ به الغفلة عن سَماعِ لفظِ زَيْدٍ، ويجبُ أيضاً عندَ قصدِكَ رَفَعِ ظَنِّ السَّامِعِ بك التَّجَوُّزَ في المنسوبِ نحو : زَيْدٌ قَتِيلٌ [قتيلٌ]، دفعاً لتوهمِ السَّامِعِ أنَّ المرادَ بالقتلِ الضَّرْبُ الشَّدِيدُ، وأمَّا عندَ قصدِكَ دفعِ ظنِّه بك التَّجَوُّزَ في المنسوبِ إليه فيَجُوزُ أنَّ تجيءَ باللفظي كضَرَبَ زَيْدٌ زَيْدٌ، والمعنوي كضَرَبَ زَيْدٌ نَفْسَهُ^(٥).

الثَّانيةُ : إذا قُرِنَ المؤكِّدُ بعاطفٍ فهل يكونُ نَسَقًا أو توكيدًا قولان : الأولُ : قول النُّحويِّين، والثَّاني : قول ابنِ مالِكٍ^(٦)، وهو الصَّوابُ قياسًا على ما ذكروا في النُّعوتِ المتعاطفةِ من أنَّ إطلاقَ العطفِ عليها مجازٌ^(٧).

الثَّالثةُ : قال الشَّيْخُ عَزُّ الدِّينِ^(٨) : اتَّفَقَ الأدباءُ على أنَّ التَّوكِيدَ في لسانِ العربِ إذا وقعَ بالتَّكرارِ لا يَزِيدُ على ثلاثِ مراتٍ، قال : فأما قوله تعالى ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ (١٥)﴾ [المرسلات]، في جميعِ سورةِ المرسلاتِ فليس من التَّوكِيدِ، بل كلُّ آيةٍ قيلَ فيها ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ في هذه السُّورةِ فالمرادُ

(١) - فيما، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

(٢) - توكيد، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

(٣) - ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٦٢/١، وشرح ابن النَّاظم: ٣٦٢، والمحرر في النحو: ٩٨٠/٢، وتحرير الخصاصة: ٢٤٠، والمساعد: ٣٩٦/٢، والمقاصد الشَّافعية: ٢٩/٥.

(٤) - ينظر: شرح قطر النَّدى: ٢٩٢، وقد عدَّ ابنُ جَيِّ القولين توكيدًا، ينظر: الخصائص: ١٠٤/٣، وحاشية ابن هشام الكبرى: ٥٣٢، و٥٣٤.

(٥) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ٨٩-٩٠، والمنهل الصَّافي: ٤٤/٢، والحدائق النديَّة: ١٢٧/٢.

(٦) - ينظر: شرح التَّسهيل: ٣٠٠/٣.

(٧) - مجازًا، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

(٨) - عبدُ العزیز بنُ عبدِ السَّلام بنِ أبي القاسم بنِ الحَسَنِ عَزُّ الدِّينِ السُّلَميِّ الدمشقي، فقيهٌ، مشاركٌ في الأصول والعربيَّة والتَّفسير، وليَّ الخطابة بجامع دمشق، ورحلَ إلى مصرَ، من مؤلِّفاته: التَّفسير الكبير، والاشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز، وقواعد الشَّريعة، تُوفِّي سنة (٦٦٠هـ). ينظر: طبقات الشَّافعية الكبرى للسُّبكي: ٢٠٩/٨، والأعلام: ٢١/٤، ومعجم المؤلِّفين: ٢٤٩/٥.

المَكْذِبُونَ بِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ قُبِيلَ هَذَا الْقَوْلِ فَلَا تَأْكِيدَ، وَكَذَلِكَ ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ (١٣)﴾ [الرَّحْمَنُ]،
فِي سُورَةِ الرَّحْمَنِ^(١).

(١) - لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ فِي مَا تَبَيَّنَ مِنْ مُؤَلَّفَاتِ الْعَزِّ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ، وَالنَّقْلُ فِي: الْحَدَائِقِ النَّدِيَّةِ:
١٣٠/٢-١٣١.

بَحْثُ التَّوَكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ

ص: أَوْ مَعْنَوِيٌّ، وَهُوَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ مُؤَخَّرَةٌ عَنْهَا إِنْ اجْتَمَعَا، وَيُجْمَعَانِ عَلَى (أَفْعُل) مَعَ غَيْرِ الْمَفْرَدِ.

ش: هذا القسمُ الثَّانِي من قِسْمِي التَّوَكِيدِ وهو المَعْنَوِيٌّ، وَأَخَّرَهُ وَإِنْ كَانَ هو المَعْتَدُّ بِهِ /ظ ١١٦/ في التَّوَابِعِ لَطَوِيلِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ، وهو نوعان: الأول: ما يُقَرَّرُ أَمْرَ الْمَتَّبِعِ فِي النِّسْبَةِ بِأَنْ يَرْفَعَ تَوْهُمُ الْإِسْنَادِ لِغَيْرِهِ وهو يَكُونُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ تَقُولُ: قَطَعَ الْأَمِيرُ اللَّصَّ، فَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هو بَاشَرُ قِطْعِهِ وهو الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةُ، وَأَنْ يَكُونَ أَمْرَ بِقِطْعِهِ نُسَبَ إِلَيْهِ لِكُونِهِ سَبَبًا أَمْرًا وهو الْمَعْنَى الْمَجَازِيَّةُ، فَإِذَا قِيلَ: نَفْسُهُ أَوْ عَيْنُهُ، ارْتَفَعَ تَوْهُمُ ذَلِكَ الْإِحْتِمَالِ الْمَجَازِيَّةِ وَتَبَيَّنَ الْحَقِيقِيَّةُ^(١).

قَوْلُهُ: مُؤَخَّرَةٌ^(٢) إلخ، يَعْنِي إِذَا جُمِعَ بَيْنَ النَّفْسِ وَالْعَيْنِ فِي التَّأَكِيدِ وَجَبَ تَأْخِيرُ الْمَتَأَخَّرِ كَمَا مَثَّلْنَا وَلَا يُعَكِّسُ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ هِيَ الذَّاتُ حَقِيقَةً وَالْعَيْنُ مُسْتَعَارَةٌ لَهَا عَنِ الْجَارِحَةِ الْمَخْصُوصَةِ، كَذَا قِيلَ^(٣)، فَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: وَيُجْمَعَانِ ... إلخ، أَي: النَّفْسُ وَالْعَيْنُ فِي التَّوَكِيدِ، جُمِعَ قَلَّةٌ عَلَى (أَفْعُل) بِضَمِّ الْعَيْنِ مَعَ غَيْرِ الْمَفْرَدِ مِنْ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةٍ، لَكِنَّ ذَلِكَ مَعَ الْجَمَاعَةِ وَاجِبٌ، وَمَعَ الْاِثْنَيْنِ رَاجِعٌ وَبِإِلَيْهِ الْإِفْرَادُ، تَقُولُ: جَاءَ الزَّيْدَانِ، وَزَيْدٌ وَعُمَرُ أَنْفُسُهُمَا أَوْ أَعْيُنُهُمَا، وَجَاءَ الزَّيْدُونَ أَوْ زَيْدٌ وَعُمَرُ وَبَكَرٌ أَنْفُسُهُمْ أَوْ أَعْيُنُهُمْ، وَجَاءَ الْهِنْدَاثُ أَوْ هِنْدٌ وَلَيْلَى وَفَاطِمَةُ أَنْفُسُهُنَّ أَوْ أَعْيُنُهُنَّ. وَيَجُوزُ عَلَى مَرْجُوحٍ: جَاءَ الزَّيْدَانِ نَفْسَاهُمَا أَوْ نَفْسُهُمَا^(٤)، قَالَ فِي (الْجَمْعِ) (وَشَرَحَهُ): جَوَزَ ابْنُ مَالِكٍ^(٥) وَوَلَدُهُ^(٦) تَنْثِيَةَ النَّفْسِ وَالْعَيْنِ فِي تَوْكِيدِ الْاِثْنَيْنِ، وَمَنْعَ ذَلِكَ أَبُو حَيَّانَ وَقَالَ: إِنَّهُ غَلَطَ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ النُّحَوِيِّينَ^(٧)، انْتَهَى. وَيُرَدُّ أَنَّ الرُّضِّيَّ نَقَلَ فِي (شَرْحِ الْكَافِيَةِ) جَوَازَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ كَيْسَانَ^(٨)، وَرَدَّهُ الْمُرَادِيُّ أَيْضًا بِأَنَّ ابْنَ إِبَازٍ^(٩) أَجَازَ ذَلِكَ^(١٠).

(١) - ينظر: الغرّة في شرح اللمع: ٧٨٠/٢، وشرح الرّضي: ٩٠/٣-٩١، وشرح ابن النّاطم: ٣٥٧.

(٢) - متؤخّرة، والصّواب ما أثبتّه.

(٣) - القائل الرّضي، ينظر: شرح الرّضي: ١١٠/٣.

(٤) - ينظر: اللّحة في شرح الملحّة: ٧٠٦/٢، وشرح شذور الدّهب: ٥٥٣.

٥ - ينظر: شرح التّسهيل: ٢٨٩/٣، وجعل الجمع أفصح من التّثنية في: سبك المنظوم: ١٦٧، ومنعه في: الشّحفة: ٢٢٥.

(٦) - ينظر: شرح ابن النّاطم: ٣٥٧.

(٧) - ينظر: جمع الجوامع: ٢٥٦، وهمع الهوامع: ١٦٤/٣، وكلام أبي حيّان في: ارتشاف الضّرب: ١٩٤٧/٤.

(٨) - ينظر: شرح الرّضي: ١٠٤/٣، والمنهل الصّافي: ٤٦/٢، وأبو الحسن بن كيسان: ١٣٩-١٤٠.

(٩) - إِبَاز، وهو تصحيفٌ، والصّواب ما أثبتّه.

(١٠) - قال: ((ولو قُلْتُ فِي التّثْنِيَةِ: (نَفْسَاهُمَا) جَازٌ)). المحصول: ٨٧١/٢، وينظر: شرح الألفيّة للمرادي: ٥٧٨/١.

وَتُعَقَّبُ بَأَنَّ أبا حَيَّانَ لَا يَعُدُّهُ مِنَ النَّحْوِيِّينَ، عَلَى أَنَّ ابْنَ إِيَّازٍ^(١) مَتَأَخَّرَ عَنْ ابْنِ النَّازِمِ^(٢). هَذَا وَجَوَّازُ التَّنْثِيَةِ تُوْخِذُ مِمَّا صَرَّحَ بِهِ النُّحَاةُ مِنْ أَنَّ كُلَّ مَثْنَى فِي الْمَعْنَى أَضْيَفُ إِلَى مَتَضَمِّنِهِ يَجُوزُ فِيهِ الْإِفْرَادُ وَالتَّنْثِيَةُ وَالْجَمْعُ، بِالْأَرْجَحِيَّةِ وَالرَّجْحَانِ وَالضَّعْفِ^(٣).

وَأَفْهَمَ تَقْيِيدُهُ جَمْعَ النَّفْسِ وَالْعَيْنِ فِي التَّوَكِيدِ عَلَى (أَفْعُلِ) أَنَّهُ لَا يُؤَكِّدُ بِ(نَفُوسٍ) وَ(عُيُونٍ) مِمَّا هُوَ جَمْعُ كَثْرَةٍ، وَقَضِيَّةُ^(٤) كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا يُؤَكِّدُ بِ(أَعْيَانٍ) مِمَّا هُوَ جَمْعُ قَلَّةٍ، وَهُوَ مَا صَرَّحَ بِهِ الْمُرَادِيُّ فِي (شَرْحِ التَّسْهِيلِ)^(٥)، لَكِنْ نَقَلَ الدَّمَامِينِيُّ عَنْ (شَرْحِ الْعَمْدَةِ) وَ(شَرْحِ الْمَفْصَلِ) وَ(نَهَايَةِ) ابْنِ الْخَبَّازِ جَوَّازُ (أَعْيَانٍ) فِي هَذَا الْبَابِ^(٦).

تَبْيَهَانُ:

الْأَوَّلُ: مَحَلُّ كَوْنِ النَّفْسِ وَالْعَيْنِ مِنَ الْفَاعِلِ التَّوَكِيدِ إِذَا أُريدَ بِهِمَا الْحَقِيقَةُ، فَلَوْ أُريدَ بِالنَّفْسِ الدَّمُ وَبِالْعَيْنِ الْجَارِحَةُ الْمَخْصُوصَةُ نَحْوُ: أَرَقْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ، وَطَرَفْتُ زَيْدًا^(٧) عَيْنَهُ، لَمْ يَكُنَا مِنَ التَّوَكِيدِ بَلْ بَدَلُ بَعْضٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ^(٨).

الثَّانِي: يَجُوزُ أَنْ تُزَادَ الْبَاءُ فِيهِمَا كَجَاءَ زَيْدٌ بِنَفْسِهِ وَبِعَيْنِهِ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي غَيْرِهِمَا مِنْ أَلْفَاظِ التَّوَكِيدِ^(٩)، فَأَمَّا جَاءُوا بِأَجْمَعِهِمْ فَلَيْسَ مِنَ التَّوَكِيدِ لِأَنَّ الْبَاءَ لَازِمَةٌ؛ وَلِأَنَّهُ بِالضَّمِيرِ فَلَوْ كَانَ تَوَكِيدًا

(١) - إِيَّازُ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٢) - الْمَتَعَقَّبُ هُوَ السِّيُوطِيُّ فِي (النُّكْتِ)، وَكَلَامُهُ تَحَامَلٌ وَوَهْمٌ؛ فَإِنَّ ابْنَ إِيَّازٍ مُعَاَصِرٌ لِابْنِ النَّازِمِ وَتَوَفَّى قَبْلَهُ سَنَةَ (٦٨١هـ)، وَهُوَ مِنْ أُمَّةِ الْمَتَأَخِّرِينَ فِي النَّحْوِ كَمَا عَبَّرَ الْفَيْرُوزَابَادِيُّ فِي (الْبَلْغَةِ)، وَوَلِيَ مَشِيخَةَ الْمُسْتَنْصَرِيَّةِ فِي النَّحْوِ، كَمَا مَرَّ فِي تَرْجُمَتِهِ، وَعَبَّرَ عَنْهُ السِّيُوطِيُّ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ أَوْحَدُ زَمَانِهِ فِي النَّحْوِ وَالتَّصْرِيفِ، فَكَيْفَ يَحْتَمَلُ أَنْ لَا يَعُدَّهُ أَبُو حَيَّانَ مِنَ النَّحْوِيِّينَ!، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَقَالَ: إِنَّ أبا حَيَّانَ رَبَّمَا لَمْ يَطَّلُعْ عَلَى رَأْيِهِ أَوْ لَمْ يَعْرِفْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. يَنْظُرُ: النَّكْتُ لِلْسِّيُوطِيِّ: ١٤٦/٢، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ: ٥٣٢/١.

(٣) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِيِّ: ٣٢٥/٤، وَشَرْحُ ابْنِ النَّازِمِ: ٣٥٧، وَالْمَلْحَةُ فِي شَرْحِ الْمَلْحَةِ: ٧٠٦/٢، وَحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ: ١٠٨/٣.

(٤) - فَضِيَّةٌ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٥) - أَخَذَ الْمُرَادِيُّ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ إِطْلَاقَهُ فِي الْقَوْلِ وَعَدَمَ تَقْيِيدِ جَمْعِ الْقَلَّةِ بِ(أَفْعُلِ) فِي جَمْعِ (نَفْسٍ) وَ(عَيْنٍ)، لِدُخُولِ (أَعْيَانٍ) فِي هَذَا الْجَمْعِ وَلَمْ يَسْتَعْمَلْ، وَسَبَقَهُ إِلَى هَذَا النَّقْدِ شَيْخُهُ أَبُو حَيَّانَ. يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٨١/١٢، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِلْمُرَادِيِّ: ٧٧٧، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لَهُ: ٥٧٧/١.

(٦) - يَنْظُرُ: تَعْلِيقُ الْفَرَائِدِ: ج ٢/ ٧٢ (مَخْطُوطٌ)، وَفِيهِ أَنَّ هَذَا الرَّأْيَ فِي (شَرْحِ الْعَمْدَةِ) وَفِي (الْمَفْصَلِ) وَ(كِفَايَةِ) ابْنِ الْخَبَّازِ. وَكَلَامُهُ صَوَابٌ فِي مَا يَتَعَلَّقُ (شَرْحِ الْعَمْدَةِ) وَفِي (الْمَفْصَلِ)، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ فِي (النَّهْيَةِ فِي شَرْحِ الْكِفَايَةِ) لِابْنِ الْخَبَّازِ. يَنْظُرُ: الْمَفْصَلُ: ١١٥، وَشَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ: ٥٦١/١.

(٧) - زَيْدٌ، فِي كَلَا الْمَثَالِينِ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٨) - يَنْظُرُ: الْحَدَائِقُ النَّدِيَّةُ: ١٣١/٢.

(٩) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٢٩٠/٣، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ١٩٤٨/٤.

لَصَحَّ إِسْقَاطُهَا، وَكَانَ وَرُودُهَا غَالِبًا وَبِدُونِ الصَّمِيرِ وَاجِبًا، وَإِنَّمَا هُوَ بَصَمٌ الْمِيمِ لَا بَفَتْحِهَا، وَهُوَ جَمْعٌ لِقَوْلِكَ: جَمْعٌ، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ: فَلَسَ وَأَفْلَسَ^(١)، فَالْمَعْنَى: جَاءُوا بِجَمَاعَتِهِمْ.

ص: وَبِكُلِّ لَغِيرٍ مُنْتَى إِنْ تَجَزَّأَ بِنَفْسِهِ أَوْ عَامِلِهِ، وَبِكُلَّا وَكِلْتَا لَهُ إِنْ صَحَّ وَقُوعُ الْمُفْرَدِ مَوْقِعَهُ، وَاتَّحَدَ مَعْنَى الْمُسْنَدِ، وَيُضَنَّفَنَ لَصَمِيرٍ [الْمُؤَكَّدِ]، وَبِ(أَجْمَعَ) وَ(جَمَعَاءَ) وَجَمْعَهُمَا غَيْرَ مُضَافَةٍ.

ش: هَذَا النَّوعُ الثَّانِي مِنْ نَوْعِي التَّوَكِيدِ الْمَعْنَوِيِّ، وَهُوَ مَا يُقَرَّرُ أَمْرَ الْمَتَّبِعِ فِي الشُّمُولِ بِأَنْ يَرْفَعَ تَوْهُمُ إِرَادَةِ الْخُصُوصِ بِمَا ظَاهِرُهُ الْعُمُومُ، وَهُوَ يَكُونُ بِالْأَلْفَافِ مِنْهَا (كُلٌّ)، وَكَذَا (جَمِيعٌ) وَ(عَامَّةٌ)، وَأَسْقَطَهُمَا لَغَرَابَةِ التَّوَكِيدِ بِهِمَا^(٢).

وَإِنَّمَا يُؤَكَّدُ بِهَا غَيْرُ الْمُتَنَّى، وَهُوَ الْمَفْرَدُ وَالْمَجْمُوعُ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ ذَا أَجْزَاءٍ يَصَحُّ وَقُوعُ بَعْضِهَا مَوْقِعَهُ^(٣)، مَا بِنَفْسِهِ كَجَاءِ الْقَوْمِ كُلُّهُمْ، أَوْ جَمِيعُهُمْ، أَوْ عَامَتُهُمْ، أَوْ بِعَامِلِهِ كَبِعِثَ^(٤) الْعَبْدَ كُلَّهُ، أَوْ جَمِيعَهُ، أَوْ عَامَّتَهُ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَافِ رَفْعُ تَوْهُمِ أَنْ يُرَادَ بِالْمَتَّبِعِ الْخُصُوصُ كَمَا عَرَفْتَ فَاشْتَرَطُوا فِيهِ ذَلِكَ لِيُمْكِنَ تَوْهُمُ إِرَادَةِ الْبَعْضِ بِالْكُلِّ فَيَرْفَعُ بِالتَّوَكِيدِ^(٥).

ومنها /و١١٧/ (كِلا) و(كِلتا)، وَإِنَّمَا يُؤَكَّدُ بِهِمَا الْمُتَنَّى أَوْ مَا بِمَعْنَاهُ، وَيُشْتَرَطُ^(٦) صَحَّةُ وَقُوعِ الْمَفْرَدِ مَوْقِعَ الْمُؤَكَّدِ بِهِمَا لِيُمْكِنَ تَوْهُمُ إِرَادَةِ الْبَعْضِ بِالْكُلِّ نَحْوُ: جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا، وَالْمَرَاتَانِ كِلَتَاهُمَا؛ إِذْ يَصَحُّ وَقُوعُ الْمَفْرَدِ هَا هُنَا، وَيُحْتَمَلُ أَنَّكَ أَطْلَقْتَ الْمُتَنَّى^(٧) وَأَرَدْتَ بِهِ وَاحِدًا^(٨)، وَلَا يَجُوزُ: اخْتَصَمَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا، لِعَدَمِ صَحَّةِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْاِخْتِصَامَ لَا يُتَعَقَّلُ إِلَّا بَيْنَ اثْنَيْنِ، فَلَا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ اخْتِصَامَ أَحَدِ الزَّيْدَيْنِ، فَلَا فَائِدَةَ فِي التَّوَكِيدِ، هَذَا مَذْهَبُ الْفَارِسِيِّ^(٩) وَالْفَرَّاءِ^(١٠) وَهَشَامِ^(١١).

(١) - ينظر: الخصائص: ٨٦/١، والتذليل والتكميل: ١٨٢/١٢، والحدائق الندية: ١٣٣/٢.

(٢) - ينظر: شرح التسهيل: ٢٩٠/٣، وشرح ابن الناطم: ٣٥٨، والتذليل والتكميل: ١٨٤/١٢.

(٣) - ينظر: الأصول في النحو: ٢١/٢، والمفصل: ١١٦، والكافية في علم النحو: ٣١، والكافي في شرح الهادي: ١١٨٢/٢، والموشح: ٣٠٩/١، وشرح الألفية للمراي: ٥٨٧/١.

(٤) - كفت، وهو تصحييف، والصواب ما أثبتته.

(٥) - ينظر: الغرة في شرح اللع: ٧٨٠/٢، والكناش: ٢٣٢/١، ومجيب الندا: ٢٩٦/٢.

(٦) - ويشترط يشتر، مكرراً مع تحريف.

(٧) - المتنى، وهو تصحييف، والصواب ما أثبتته.

(٨) - واحد، والصواب ما أثبتته. واختبار التوكيد بهما بصحة وضع المفرد موضعهما شرط الأخفش. ينظر: شرح شرح التسهيل: ٢٩٠/٣.

(٩) - ينظر: الشيرازيات: ٤٦٦/١.

(١٠) - تنتظر نسبة هذا القول إلى الفراء في: ارتشاف الضرب: ١٩٤٨/٤، والمساعد: ٣٨٦/٢.

(١١) - تنتظر نسبة هذا القول إلى هشام الضري في: ارتشاف الضرب: ١٩٤٨/٤، والمساعد: ٣٨٦/٢، وهو مذهب الرنجانى وابن عصفور. ينظر: الكافي في شرح الهادي: ١١٩٣/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٧٠/١.

ومذهبُ الجمهورِ الجوازُ^(١)، ووافقهم ابنُ مالكٍ في (التَّسهيلِ)^(٢)، وحجَّتهم أنَّ العربَ قد تأتي بالتَّوكيدِ بالتَّوكيدِ حيثُ لا احتمالَ كجاءَ القومُ كُلُّهم أجمعونَ أكتعونَ، فالتَّوكيدُ بـ(أجمعَ) و(أكتعَ) بعدَ (كلِّ) لا يرفعُ احتمالاً لرفعه بـ(كلِّ)، وأجابَ أبو حيَّانَ بأنَّ المعنى إذا كان يُفيدُ اللفظَ حقيقةً فلا حاجةَ للفظِ آخرَ يُؤكِّدُه إلَّا إذا قويَ بالسَّماعِ ولا سَماعَ في ذلك^(٣).

ويُشترطُ أيضًا اتِّحادَ معنى المسندِ إلى المؤكِّدِ فلا يجوزُ: ماتَ زيدٌ وعاشَ عُمَرُ كلاهما، وأفهمَ كلامُهُ جوازَ اختلافِ لفظِهِ فقط نحو: ذهبَ زيدٌ وسارَ عُمَرُ كلاهما، وبذلكَ جزمَ ابنُ مالكٍ تَبَعًا للأخفش^(٤)، قالَ أبو حيَّانَ: ويحتاجُ إلى سَماعٍ حتَّى يصيرَ ذلكَ قانونًا، ومقتضى القواعدِ المنعُ؛ لأنَّه لا يجتمعُ عاملانِ على معمولٍ واحدٍ، فكذا على تابعِهِ^(٥).

قوله: وَيُضَفَّنَ ... إلخ، أي: ويُضافُ جميعُ ألفاظِ التَّوكيدِ المعنويِّ وجوبًا لفظًا لضميرٍ مطابقٍ للمؤكِّدِ في تذكيره وتأنيته^(٦) وإفراده وضديهِ؛ ليرتبطَ به وليدلَّ على مَنْ هو له كجاءَ زيدٌ نفسه، والزيدونَ كُلُّهم، كُلُّهم، والزيدانِ كلاهما، وقد يُستغنى بالإضافةِ لمثلِ المؤكِّدِ بكلِّ عن الإضافةِ لضميرِهِ كقوله^(٧):

[٤٨٨] يا أشبَهَ النَّاسِ كلِّ النَّاسِ بالقَمَرِ

هكذا ذكَرَ في (التَّسهيلِ)^(٨)، ونازعَهُ أبو حيَّانَ بأنَّ (كُلًّا) فيه نَعْتٌ، أي: الكاملينَ في الحُسَنِ، كما في في مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كلِّ الرَّجُلِ^(٩)، وردَّه في (المغني) بأنَّه ليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ الَّتِي يُنَعَّتُ بها دالَّةٌ على الكمالِ لا عمومَ الأفرادِ^(١٠).

والعجبُ من الشَّارحِ كيفَ خالفَ كلامَ المصنِّفِ ها هنا مع شدَّةِ اعتمادِهِ وتقليدِهِ في غالبِ عباراتِهِ، ومن الشَّهابِ القاسميِّ حيثُ أجابَ بأنَّ ما ذكرَهُ أبو حيَّانَ خلافَ المتبادرِ فلا يقدحُ في الاستدلالِ

(١) - ينظر: المقترض: ٢٤٢/٣-١٤٣، وارتشاف الضرب: ١٩٤٨/٤، والمساعد: ٣٨٦/٢، وشرح التصريح:

١٣٥/٢، وحاشية الصَّبَّان: ١١٠/٣.

(٢) - ينظر: التَّسهيل: ١٦٤.

(٣) - ينظر: التَّنْذِيل والتَّكْمِيل: ١٨٣/١٢.

(٤) - ينظر: شرح التَّسهيل: ١٩٦/٣، وشرح الكافية الشَّافية: ١١٧٩/٣.

(٥) - ينظر: التَّنْذِيل والتَّكْمِيل: ٢٠١/١٢-٢٠٢.

(٦) - تأنيته، وهو تصحيْفٌ.

(٧) - عَجَزُ بيتٍ من البسيطِ صدره: كم قد ذكَرْتُكَ لو أُجْزَى بذكركم،

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانِهِ: ١٤٥، وشرح عمدة الحافظ: ٥٥٧/١، وشرح شواهد المغني: ٥١٨/٢،

وخزانة الأدب: ٣٥/٩، ولكثير عزة في ديوانِهِ: ٥٣١، والمقاصد النَحْوِيَّة ١٥٧٧/٤.

والشَّاهدُ فيه: إِضافَةُ (كلِّ) إلى مثلِ المؤكِّدِ (النَّاسِ) لا إلى ضميرِهِ.

(٨) - ينظر: التَّسهيل: ١٦٤.

(٩) - ينظر: التَّنْذِيل والتَّكْمِيل: ١٨٨/١٢، وارتشاف الضرب: ١٩٥٠/٤.

(١٠) - ينظر: مغني اللبيب: ٨٩/٣.

على هذا الأمرِ الظَّنِّي^(١)، انتهى. ولو استحصَرَ كلامَ (المغني) استغنى عن هذا التَّعْسُفِ.
ومن أَلْفَاظِ التَّوَكُّيدِ (أَجَمْعُ)، و(جَمَعَاءُ)، و(جَمَعُهَا) وهو (أَجْمَعُونَ) و(جَمْعُ) ولذا يُوكَّدُ بها غالبًا
بعدَ (كَلِّ)؛ ولهذا كانتَ غيرَ مضافَةٍ لفظاً^(٢) كجاءَ الجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ، والقبيلةُ كُلُّها جَمَعَاءُ، والقومُ
كُلُّهم أَجْمَعُونَ، والنِّسَاءُ كُلُّهنَّ جَمْعُ، ومن غيرِ الغالبِ ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (٨٢)﴾ [ص]، والمرادُ أَنَّهُ
غيرُ غالبٍ بالنِّسبةِ لمجيئِها بعدَ كَلِّ فلا يُنافي أَنَّهُ كثيرٌ في نفسه فيصَحُّ.
تَنْبِيهَاتُ:

الأوَّلُ: قد يُتَّبَعُ عندَ إرادةِ تقريرِ التَّوَكُّيدِ بعدَ (أَجَمْعُ) بـ(أَكْتَعُ) فـ(أَبْصَعُ) فـ(أَبْتَعُ) وبعدَ (جَمَعَاءُ)
بـ(كَتَعَاءُ) فـ(بَصَعَاءُ) فـ(بَتَعَاءُ) فيقالُ: اشترَيْتُ العبدَ كُلَّهُ أَجْمَعُ أَكْتَعُ أَبْتَعُ أَبْصَعُ، والأُمَّةُ كُلُّها جَمَعَاءُ
كَتَعَاءُ بَتَعَاءُ، وقِسْ عليه الجَمْعُ، وتُسَمَّى هذه: تَوابعُ أَجْمَعُ، قالَ المصنِّفُ في (التَّذَكُّرَةِ) نقلاً عن ابنِ
عصفورٍ^(٣): إذا اجتمعت أَلْفَاظُ التَّوَكُّيدِ بُدِئَتْ بالنَّفْسِ، فالعينُ، فكلٌّ، فأَجْمَعُ، فأَبْصَعُ، فأَبْتَعُ، وأَنْتَ
مُخَيَّرٌ بينَ (أَبْصَعُ) و(أَبْتَعُ) [فأَيُّهُمَا شئتَ قَدِّمتهُ]^(٤)، فإنَ حَذَفَتِ النَّفْسُ أَتَيْتَ بِمَا بعدها مرتباً، أو
العينَ فَكَذَلِكَ، أو أَجْمَعُ لم تَأْتِ بـ(أَكْتَعُ)^(٥) وما بعدهُ^(٦). وقالَ الرُّضِّيُّ (رحمتهُ الله): المشهورُ أَنَّكَ إذا
أَرَدْتَ ذَكَرَ أَخَوَاتِ (أَجْمَعُ) وَجَبَ الإِتْيَانُ بـ(أَجْمَعُ)، ثُمَّ تَجِيءُ بِأَخَوَاتِهِ على هذا التَّرتِيبِ، ولا خِلافَ
أَنَّهُ لا يَجوزُ تأخيرُ (أَجْمَعُ) عن أَخَوَاتِهِ^(٧).

الثَّاني: أَفْهَمَ اقْتِصَارُهُ على جَمْعِ (أَجْمَعُ) و(جَمَعَاءُ) أَنَّهُما لا يُثْنِيانِ فلا يَجوزُ: جَاءَ الرِّيدانِ أَجْمَعانِ،
ولا الهندانِ جَمَعَاوانِ استغناءً بـ(كَلَّا) و(كَلَّتَا)، وأجازَ الكوفيُّونَ^(٨) /ظ ١١٧/ والأخفشُ^(٩) ذلكَ قياساً مع
مع

(١) - هذا نَقْلٌ عن يسَ العليميِّ إذ قالَ: ((والعجبُ من الشَّارِحِ كيفَ لم يستحضرهُ مع شغفِهِ بكلامِ المصنِّفِ،
ومن الشَّهابِ القاسميِّ حيثُ أَجابَ بأنَّ الاحتمالَ الذي قالَهُ أبو حَيَّانَ خِلافَ المتبادِرِ فلا يقدُحُ في الاستدلالِ
على هذا الأمرِ الظَّنِّيِّ)). حاشية يس: ٣٩٢/٣. فليُنظرُ تحامُلُ السَّيِّدِ الشَّارِحِ على الفاكهيِّ !

(٢) - ينظر: شرح قطر الندى: ٢٩٤.

(٣) - ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٦٥-٢٦٦.

(٤) - زيادةٌ من (الأشباه والنظائر) يقتضيها السِّياقُ.

(٥) - بماكتع، وهو تحريفٌ، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ.

(٦) - ينظر النُّقْلُ عن تذكرة ابن هشام في: الأشباه والنظائر: ٢٠٨/٣.

(٧) - ينظر: شرح الرُّضِّيِّ: ١١١/٣.

(٨) - تنظر نسبة هذا المذهبِ للمذهبِ للكوفيِّينَ في: الحل في إصلاح الخلل: ١٢٥، وشرح الجمل لابن
عصفور: ٢٦٥/١، والتعليقة على المقرَّب: ٣٦٧-٣٦٨، وشرح الألفيَّة للمرادِي: ٥٨٣/١، والمقاصد الشَّافِيَّة:
٢٥/٥.

(٩) - تنظر نسبة هذا المذهبِ للأخفش: الغرَّة في شرح اللامع: ٧٨٩/٢، والتعليقة على المقرَّب: ٣٦٨، وأوضح
المسالك: ٢٩٨/٣.

اعترافهم بعدم^(١) السماع^(٢).

الثالث: أفهم كلامه أيضاً أن ألفاظ التوكيد ما عدا (أجمع) و(جمعاء) معارف^(٣)، أمّا (أجمع) فصرح في (الشذور) بأنه معرفةً بنيةٍ إضافية، ومثله (جمعاء) وتوابعهما^(٤).

الرابع: المشهور أن التوكيد بـ(أجمع) بعد (كل) توكيد بالمرادف، وذهب الفراء^(٥) والزجاج^(٦) والمازني^(٦) والمبرد^(٧) إلى أن (كلًا) لرفع احتمال التخصيص و(أجمع) لرفع النفرق، فإذا قيل: قام القوم كلهم، احتمل قيامهم مجتمعين ومتفرقين، وإذا قيل: أجمعون، أفاد أن قيامهم في وقت واحد، ورد عليهم الشارح بقوله تعالى ﴿لَا تُغْوِيَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (٨٢) [ص]، فإن الإغواء لا يختص بوقت واحد^(٨)، ولقائل أن يقول: مرادهم أنها ترفع ما ذكر إذا وقعت بعد (كل) لا مطلقاً فلا ردّ إذن بالآية.

ص: ويخالف النعوت فلا يجوز أن تتعاطف المؤكّدات، ولا أن يتبعن نكرة، ونذر:

يَا لَيْتَ عَدَّةٌ حَوْلَ كُلِّهِ رَجَبٌ

ش: قد عرفت أن النعوت إذا تعدّدت جاز فيها العطف وتركه؛ لاختلاف معانيها، وإنّ النعت كما يقع تابعاً لمعرفة يقع لنكرة، والمصنّف أشار إلى هاتين^(٩) المسألتين من مسائل باب النعت ها هنا؛ لأنّ لها مدخلةً بالمقام وطلباً للاختصار، وذكر أن ألفاظ التوكيد مخالفة للنعوت في المسألتين، وذلك أنّها لا تتعاطف إذا اجتمعت لا تحاد معناها؛ لأنّها وإن تعدّدت عين المؤكّد فنزلت منزلة الشيء الواحد^(١٠). ولا تتبع نكرة مطلقاً؛ لأنّها معارف كما مرّ فلا تجري على النكرات، هذا عند جمهور البصريين، وأجاز الكوفيون والأخفش^(١١) تبعيتها لها إن أفادت^(١)، واختاره ابن مالك في جميع

(١) - بعد، والصواب ما أثبتّه.

(٢) - ينظر: شرح الجزوليّة: ٦٧٩/٢، وشرح الألفيّة للمراي: ٥٨٣/١.

(٣) - ينظر: الأصول في النحو: ١٥٨/١، وشرح المفصل: ٨١/٣، والملخص: ٥٤٦/١.

(٤) - ينظر: شرح شذور الذهب: ٥٥٣، وعزاه ابن خروف لسيويه. ينظر: شرح الجمل له: ٣٣٩/١.

(٥) - تنظر نسبة هذا القول للفراء في: شرح التسهيل: ٣٠١/٣، والتذيل والتكميل: ٢٢٠/١٢.

(٦) - لم أقف على نسبة هذا القول للمازني والزجاج.

(٧) - ينظر: المقتضب: ٣٨٠/٣، وارتشاف الصرب: ١٩٥٦/٤.

(٨) - ينظر: مجيب النّدا: ٢٩٨/٢.

(٩) - هذين، والصواب ما أثبتّه.

(١٠) - ينظر: الغرّة المخفّية: ٣٧٧/١، وشرح الألفيّة للمراي: ٥٨٢/١، وشرح قطر الندى: ٢٩٦.

(١١) - ينظر رأي الكوفيّين والأخفش في: الإنصاف: ٣٦٢ م (٦٦)، والتسهيل: ١٦٥، وشرح التسهيل: ٢٩٦/٣، والتذيل والتكميل: ٢٠٢/١٢.

كتبه^(٢)؛ لصحة السماع به؛ ولأن فيه فائدة؛ لأن من قال: صمتُ شهرًا، قد يُريدُ جميعَ الشهرِ وقد يُريدُ أكثره، ففي قوله احتمالٌ يرفعُه التوكيد^(٣)، قال في (الأوضح): وهذا المذهبُ هو الصحيح^(٤). ومما سُمعَ من ذلك قولُ عائشة: (مارأيْتُ رسولَ الله ﷺ صامَ شهرًا كلَّهُ إِلَّا رَمَضانَ)^(٥)، وقولُ الرَّاجزِ^(٦):

[٤٨٩] يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرَضًّا

تَحْمِلُهُ الدَّلْفَاءُ^(٧) حَوْلًا أَكْتَعَا

وقولُ الآخر^(٨):

[٤٩٠] قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

وقولُ الآخر^(٩):

[٤٩١] نَلَبْتُ^(١٠) حَوْلًا كَامِلًا كُلَّهُ

وقولُ الآخر^(١١):

(١) - هذا ليس على إطلاقه، فالأخفش هو من اشترط الإفادة، وأجاز جماعة من الكوفيين توكيد النكرة مطلقًا، وخصته جماعة منهم بالنكرة المحدودة كيومٍ وشهرٍ وفرسخٍ. ينظر: البديع: ٣٣٥/١، وشرح التسهيل: ٢٩٦/٣، والمساعد: ٣٩٢/٢.

(٢) - ينظر: التسهيل: ١٦٥، وشرح التسهيل: ٢٩٦/٣، وشرح الكافية الشافية: ١١٧٤-١١٧٧/٣، وشرح عمدة الحافظ: ٥٦٣/١، واكتفى بعرض الخلاف في: سبك المنظوم: ١٦٧-١٦٨.

(٣) - ينظر: شرح الكافية الشافية: ١١٧٧/٣، واللمحة في شرح الملح: ٧١٠/٢، وهمع الهوامع: ١٧٠/٣.

(٤) - ينظر: أوضح المسالك: ٢٩٨/٣.

(٥) - أخرجه أحمدُ بن حنبلٍ في: مسنده: ٢٣٧/٤٢ برقم (٢٥٣٨٥)، ومسلم في: صحيحه: ٨١٠/٢ برقم (١١٥٦)، والنسائي في: سننه: ١٥٢/٤ برقم (٢١٨٤).

(٦) - من الرجز، وهو بلا نسبة في: البديع: ٣٣٥/١، والمقرب: ٢٤٠/١، والمحصول: ٨٧٤/٢، والمقاصد النحوية: ١٥٨١/٤، وخزانة الأدب: ١٦٩/٥.

والشاهد فيه: توكيد النكرة (حولًا) توكيدًا معنويًا.

(٧) - الدلفاء، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتته.

(٨) - من الرجز بلا نسبة في: أسرار العربية: ٢١٣، واللباب للعكبري: ٣٩٦/١، والمقرب: ٢٤٠/١، والمقاصد النحوية: ١٥٨٣/٤، وخزانة الأدب: ١٨١/١. وعقب عليه ابن جني بأنه شاذٌّ إن لم يكن مصنوعًا. ينظر: التنبيه على شرح مشكلات الحماسة: ٣٣٣.

والشاهد فيه: توكيد النكرة (يومًا) توكيدًا معنويًا.

(٩) - صدر بيت من السريع عجزه: لَا نَلْتَقِي إِلَّا عَلَى مَنْهَجٍ،

وهو للعرجي في: ديوانه: ٢٠، وشرح شواهد المغني: ٥١٩/٢، وخزانة الأدب: ٢٣٥/٥.

والشاهد فيه: توكيد النكرة (حولًا) توكيدًا معنويًا.

(١٠) - نبت، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته.

(١١) - عجز بيت من البسيط صدره: لَكِنَّهُ شَاقٌّ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ،

[٤٩٢]

يَأْلَيْتُ عِدَّةَ حَوْلِي كُلِّهِ رَجُبُ

قال ابن مالك: لو لم^(١) يُنْقَلْ عن العربِ لكانَ جديراً بأنْ يُستعملَ قياساً فكيفَ بهِ واستعمالُهُ ثابتٌ^(٢). والمانعُ مطلقاً يتأوّلُ ما وردَ من ذلكَ على البدليّةِ أو النّعتِ أو الضّرورةِ أو الشّدوذِ^(٣). وممّا يخالفُ التّوكيدُ النّعتَ أنّه لا يجوزُ قطعُهُ إلى الرّفْعِ ولا إلى النّصبِ^(٤)؛ لأنّه يُشبهُ قطعَ الشّيءِ عن نفسهِ لا تّحادِ المؤكّدِ والمؤكّدِ معنًى، بخلافِ النّعتِ فإنّ المقصودَ منه^(٥) المعنى لا الذاتُ، والمعنى مُتغيّرٌ، ومن ثمّ لم يَجْزُ في النّعتِ المؤكّدِ^(٦) القطعُ^(٧)، وأنّه لا يَتَّبِعُ محذوفاً عندَ المتأخّرينَ^(٨) وأجازهُ الخليليُّ وسيبويه^(٩) كما بيّنه في مباحثِ الحذفِ من (المغني)^(١٠).

تنبيهان:

الأوّل: قيل: تحصلُ الفائدةُ بأنْ يكونَ المنكّرُ المؤكّدُ محدوداً، والتّوكيدُ من ألفاظِ الاحاطةِ كالشّواهِدِ المذكورةِ، وقسِ المحدودَ بما كانَ موضوعاً لمدّةٍ لها ابتداءٌ وانتهاءٌ، كيومٍ^(١١)، وأسبوعٍ، ونحوهما^(١٢)، وقيل: تحصّلَ بأنْ يكونَ معلومُ المقدارِ كدينارٍ، ويومٍ، وشهرٍ، ونحوها^(١٣). الثّاني: نقلَ في (الأوضح) الاتفاقَ على امتناعِ توكيدِ النّكرةِ إذا لم تُفدْ^(١٤)، واعتُرِضَ بما حكاه ابنُ مالكٍ في (شرح التّسهيل) من أنّ بعضهم أجازهُ مطلقاً^(١٥)، وقال المصنّفُ في (حاشية التّسهيل): هذا

وهو لعبدِ الله بنِ مسلمٍ الهذليُّ في: شرح أشعارِ الهذليّين: ٩١٠/٢، ومجالس ثعلب: ٤٠٦-٤٠٧. وعلى هذهِ الرّوايةِ فلا شاهدٌ في البيتِ لأنّ (حولي) معرّفٌ بالإضافةِ إلى ياءِ المتكلّمِ وهي الرّوايةُ الصّحيحةُ كما ذكرَ الأتباريُّ وابنُ يعيَشٍ. ينظر: أسرار العربيّة: ٢١٣، وشرح المفضّل: ٨٠/٣-٨١.

(١) - لم لم، وهو تحريفٌ، والصّوابُ ما أثبتُّه.

(٢) - ينظر: شرح الكافية الشّافية: ١١٧٧/٣، وشرح التّسهيل: ٢٩٦/٣.

(٣) - ينظر: الإنصاف: ٣٦٣-٣٦٥ م(٦٦)، وشرح الرّضي: ١٠٩/٣، والتّذليل والتّكميل: ٢٠٤/١٢-٢٠٥.

(٤) - ينظر: الغرّة المخفيّة: ٧٧/١، والمحصل: ٨٧٥/٢، وارتشاف الضّرب: ١٩٥٤/٤، وشرح الألفيّة للمراي: ٥٨٢/١.

(٥) - من، والصّوابُ ما أثبتُّه ليستقيم السّياقُ.

(٦) - النّعتُ المؤكّدُ نحو قولهِ تعالى ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ (٥١)﴾ [النحل].

(٧) - ينظر: همع الهوامع: ١٥٣/٣.

(٨) - بل هو مذهبُ الأخفشِ من المتقدّمينَ وتابعهُ الفارسيُّ وابنُ جنيّ، ومذهبُ ثعلبٍ من الكوفيّين. ينظر: الإغفال: ٤٠٩/٢، والخصائص: ١٢٨/١، وشرح التّسهيل: ٢٩٩/٣، والتّذليل والتّكميل: ٢٠٧/١٢.

(٩) - ينظر: كتاب سيبويه: ٦٠/٢، وشرح التّسهيل: ٢٩٩/٣، والتّذليل والتّكميل: ٢٠٧/١٢.

(١٠) - مغني اللبيب: ٣٣٨/٦-٣٣٩.

(١١) - كانتها، ويومٍ، وهو تحريفٌ، والصّوابُ ما أثبتُّه.

(١٢) - ينظر: أوضح المسالك: ٢٩٨-٢٩٩/٣.

(١٣) - ينظر: التّذليل والتّكميل: ٢٠٢/١٢.

النَّقْلُ عَنْ ابْنِ مَالِكٍ لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ جِهَتِهِ، وَفَهَمْتُ أَنََّّهُ اسْتَنْجَاهُ مِنْ إِعْرَابِ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ
كَلِمَةً (كَلَّ) تَوْكِيدًا^(٣) لـ (عَجَايَا)^(٤) فِي قَوْلِهِ^(٥):

[٤٩٣] عَجَايَا كُلُّهَا إِلَّا قَلِيلًا

وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّ تَوْكِيدَ (عَجَايَا) لَا يُعِيدُ، ثُمَّ كَيْفَ يُجِيزُ عَاقِلٌ التَّكْلُمَ بِشَيْءٍ مَعَ اعْتِرَافِهِ أَنََّّهُ لَا يُعِيدُ، ثُمَّ أَنََّّهُ
قَدْ نَقَلَ فِي (شَرْحِ الْعَمْدَةِ)^(٦) الْإِتِّفَاقَ عَلَى الْمَنْعِ إِذَا لَمْ يُفْعَدْ^(٧)، أَنْتَهَى.

(١) - ينظر: أَوْضَحَ الْمَسَالِك: ٢٩٨/٣.

(٢) - وَهْمُ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ. ينظر: شَرْحُ التَّسْهِيل: ٢٩٦/٣.

(٣) - تَوْكِيدٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٤) - تَنْظُرُ نِسْبَةُ هَذَا الْإِعْرَابِ إِلَى بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ فِي: شَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظ: ٥٦٦/١، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ:
٢٠٦/١٢.

(٥) - عَجَزُ بَيْتٍ مِنَ الْوَافِرِ صَدْرُهُ: عِدَانِي أَنْ أَرْوِّكَ أَنْ بَهْمِي،

وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ شَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ ص ٥٦٦، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٠٦/١٢.

(٦) - ينظر: شَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظ: ٥٦٥/١.

(٧) - ينظر هَذَا النَّقْلُ عَنْ ابْنِ هِشَامٍ فِي: الْحَدَائِقُ النَّدِيَّة: ١٤٤/٢-١٤٥.

بَحْثُ عَطْفِ الْبَيَانِ

ص: وَعَطْفُ الْبَيَانِ، وَهُوَ تَابِعٌ مُوَضِّحٌ، أَوْ مُخَصِّصٌ جَامِدٌ غَيْرُ مُوَوَّلٍ، فَيُؤَافِقُ مَتَّبِعَهُ ك:

أَقَسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ

وَهَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ.

ش: هذا الثالث من التَّوَابِعِ وهو عطفُ البيان، والعطفُ لغة: العودُ إلى الشيء بعد الانصرافِ عنه^(١)، واصطلاحاً ضربان: عطفُ نسقٍ، وسيأتي، وعطفُ بيانٍ، والكلامُ الآن فيه، وسُمِّيَ بذلكَ لأنَّه تَكَرَّرَ^(٢) الأوَّلُ بمُرَادِفِهِ؛ لزيادةِ البيانِ فكأنَّكَ رددتَهُ على نفسه^(٣)، ولم يَحْتَجْ إلى حرفٍ؛ لأنَّه عَيْنُ الأوَّلِ^(٤)، والكوفيُّ يُسمِّيهِ (التَّرجمة)؛ لكونِهِ نفسَ مَتَّبِعِهِ كذا قيل^(٥)، وقال الأَعلَمُ في (شرح الجمل)^(٦): هذا الباب يُرْجَمُ لَهُ البَصْرِيُّ وَلَا يُتَرْجَمُ الكوفيُّ^(٧)، انتهى.

[قوله]: وَهُوَ تَابِعٌ مُوَضِّحٌ، أَوْ مُخَصِّصٌ جَامِدٌ غَيْرُ مُوَوَّلٍ، أَي: رافعٌ للاشتراكِ عن مَتَّبِعِهِ إذا كَانَ مَعْرِفَةً وَمُقَلَّلَةً فِيهِ إذا كَانَ نَكْرَةً، فَالتَّقْيِيدُ بِالْمُوَضِّحِ وَالْمُخَصِّصِ يُخْرِجُ بَقِيَّةَ التَّوَابِعِ غَيْرَ النَّعْتِ، وبِمَا بَعْدَهُ يُخْرِجُهُ^(٨).

قوله: فَيُؤَافِقُ ... إلخ، أَي: لكونِ البيانِ بمنزلةِ النَّعْتِ من حيثِ إِنَّه يُعَيِّدُ ما يُعَيِّدُهُ يَلْزِمُهُ ما يَلْزِمُ النَّعْتِ من المِوَافَقَةِ لِمَتَّبِعِهِ في أَرْبَعَةٍ من عَشْرَةٍ^(٩) وهي أَوْجُهُ الإِعْرَابِ الثَّلَاثَةُ، والإِفْرَادُ والتَّنْكِيرُ، والتَّنْكِيرُ، وفروعُهُنَّ^(١٠) كقولِهِ^(١١):

(١) - ينظر: الصَّحاح: ١٤٠٥/٤ مادة (عطف).

(٢) - لا يكرار، وهو تحريفٌ، والصَّوَابُ ما أثْبَتَهُ.

(٣) - ينظر: التَّنْذِيلُ والتَّكْمِيلُ: ٣٢٧/١٢، وتنتظر حدودُهُ في: الغَرَّةُ المخفِيَّةُ: ٣٧٩/١، والكافي في شرح الهادي: الهادي: ١٢٣١/٣.

(٤) - ينظر: المحصول: ٨٧٧/٢.

(٥) - نقلَهُ أَبُو حَيَّانٍ عن ابنِ كيسانَ، والسَّيَوطِيُّ عن صاحبِ البسيطِ ابنِ العِجِ، والمعروفُ أَنَّ مصطلحَ (التَّرجمة) يُقَابَلُ البَدَلُ عندَ البَصْرِيِّينَ إلى جنبِ مصطلحاتٍ أُخَر. ينظر: التَّنْذِيلُ والتَّكْمِيلُ: ٣٢٨/١٢، وجمعُ الهوامع: ١٥٩/٣، والمصطلحُ النُّحَوِيُّ للقوزي: ١٦٣-١٦٤.

(٦) - من مَوْلَفَاتِهِ المفقودَةِ. ينظر: معجمُ الأَدْبَاءِ: ٢٨٤٨/٦، وتحصيلُ عينِ الذَّهَبِ: ١٦ (مَقْدِمَةُ المحقق).

(٧) - وَتَكَرَّرَ ذَلِكَ أَبُو الْبَرَكَاتِ الْأَنْبَارِيُّ. ينظر: أَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ: ٢١٦.

(٨) - أَي: قولُ المصنِّفِ: جَامِدٌ غَيْرُ مُوَوَّلٍ، يُخْرِجُ النَّعْتِ؛ لِأَنَّ النَّعْتِ يُشْتَرَطُ فِيهِ الاشتِقاقُ كما مرَّ. ينظر: ارتشافُ الصُّرْبِ: ١٩٤٥/٤، ومجيبُ النَّدَا: ٣٠٢/٢.

(٩) - عشر، والصَّوَابُ ما أثْبَتَهُ.

(١٠) - ينظر: أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ: ٣١١/٣.

(١١) - من الرَّجَزِ، وهو لأَعْرَابِيٍّ في: الكافي في شرح الهادي: ١٢٣٢/٣، والمقاصدُ النُّحَوِيَّةُ: ٣٥٥/١، وشرحُ النَّصْرِيحِ: ١٣٣/١-١٣٤، ولأَعْرَابِيٍّ أَوْ لَعَبِدِ اللَّهِ بْنِ كَيْسَبَةَ النَّهْدِيِّ في: خزانةِ الأَدْبِ: ١٥٤/٥، ١٥٦، ولرؤبِةِ

[٤٩٤]

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرٍ

ف(عُمَرُ) عَطَفَ بَيَانٍ لـ(أَبِي حَفْصٍ) ذَكَرَ لِإِضَاحِهِ، وَقَدْ تَبَعَهُ فِي الرَّفْعِ وَهُوَ وَاحِدٌ مِنْ ثَلَاثَةٍ، وَالْإِفْرَادِ وَهُوَ كَذَلِكَ، وَالتَّذْكِيرِ وَهُوَ وَاحِدٌ مِنْ اثْنَتَيْنِ، وَالتَّعْرِيفِ وَهُوَ كَذَلِكَ، وَكَقَوْلِكَ: هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ، ف(حَدِيدٌ) بَيَانٌ لـ(خَاتَمٍ) ذَكَرَ لِتَخْصِيصِهِ وَقَدْ وَافَقَهُ فِي مَا مَرَّ فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى وَفِي التَّنْكِيرِ، فَفُهِمَ مِنْ اشْتِرَاطِهِ تَوَافُقَ الْبَيَانِ وَمَتَبُوعِهِ امْتِنَاعُ تَخَالُفِهِمَا فِي شَيْءٍ مِنْهُ، قَالَ فِي (الْأَوْضَحِ): وَقَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ: إِنَّ ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ (٩٧)﴾ [آل عمران]، عَطَفَ بَيَانٍ عَلَى ﴿آيَاتُ بَيِّنَاتٍ (٩٧)﴾ [آل عمران]^(١)، مُخَالَفٌ لِإِجْمَاعِهِمْ^(٢). وَحُكِمَ عَلَيْهِ بِالسَّهْوِ فِي الْبَابِ الرَّابِعِ مِنَ (الْمَغْنِيِّ)^(٣)، وَاعْتَذَرَ عَنْهُ فِي الْجَهَةِ السَّادِسَةِ مِنَ الْبَابِ الْخَامِسِ مِنْهُ^(٤) بِأَنَّهُ عَبَّرَ عَنِ الْبَدَلِ بِعَطْفِ الْبَيَانِ؛ لِتَأْخِيهِمَا^(٥)، وَلَا يَخْتَلِفُونَ فِي جَوَازِ التَّخَالُفِ فِي الْبَدَلِ، وَهَذَا الْاِعْتِدَارُ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ وَالْمَبْدَلَ مِنْهُ لَا يَخْتَلِفَانِ إِفْرَادًا وَجَمْعًا فِي بَدَلٍ كُلٍّ مِنْ كُلٍّ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ، هَذَا وَلِهَذَا نَصُّوا عَلَى أَنَّ الْمَبْدَلَ مِنْهُ إِذَا تَعَدَّدَ وَكَانَ الْبَدَلُ غَيْرَ وَافٍ بِالْعَدَّةِ تَعَيَّنَ الْقَطْعُ وَحِينَئِذٍ ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ (٩٧)﴾ [آل عمران]، مُبْتَدَأٌ خُذِفَ خَبْرُهُ، أَي: مِنْهَا^(٦). وَالحَاصِلُ أَنَّ فِي الْآيَةِ مَانِعِينَ مِنَ الْبَيَانِ: التَّخَالُفُ تَعْرِيفًا وَتَنْكِيرًا، وَالتَّخَالُفُ إِفْرَادًا وَجَمْعًا؛ لِأَنَّ التَّوَافُقَ فِيهِمَا شَرْطٌ^(٧) فِي الْبَيَانِ كَمَا عَرَفْتَ، وَمَانِعٌ^(٨) مِنَ الْبَدَلِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

وَفُهِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَيْضًا أَنَّ الْبَيَانَ كَمَا يَتَّبِعُ الْمَعَارِفَ لِتَوْضِيحِهَا يَتَّبِعُ النُّكَرَاتِ لِتَخْصِيصِهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ^(١)، وَمَنْعَ جَمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ ذَلِكَ وَخُصُّوهُ بِالْمَعَارِفِ^(٢)، وَخَرَجُوا مَا أَوْهَمَ ذَلِكَ عَلَى

فِي: شَرْحُ الْمَفْصَلِ: ١٢٤/٣، وَهِيَ نِسْبَةٌ غَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ لِأَنَّ رُوْبَةَ تُوفِيِّ سَنَةِ (١٤٥ هـ) فَلَمْ يُدْرِكْ خِلَافَةَ عُمَرَ، نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ الْعَيْنِيُّ وَالبَغْدَادِيُّ.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: وَقَوْعُ (عُمَرُ) عَطَفَ بَيَانٍ لـ(أَبِي حَفْصٍ).

(١) - يَنْظُرُ: الْكَشَافُ: ٣٨٧/١، إِذْ خَالَفَ بَيْنَ التَّابِعِ وَالمَتَّبِعِ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، وَكَذَا فَعَلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْطُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ (٤٦)﴾ [سَبَأ]، إِذْ جَعَلَ (أَنْ تَقُومُوا) عَطَفَ بَيَانٍ لـ(بِوَاحِدَةٍ). يَنْظُرُ: الْكَشَافُ: ٥٨٩/٣، وَحَاشِيَةُ ابْنِ هِشَامِ الصَّغَرِيِّ: ٤٦٣-٤٦٤.

(٢) - يَنْظُرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ: ٣١١/٣-٣١٢.

(٣) - يَنْظُرُ: مَغْنِي اللَّيْبِيبِ: ٣٨٤/٥.

(٤) - مِنْهَا، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٥) - يَنْظُرُ: مَغْنِي اللَّيْبِيبِ: ١٩٦/٦.

(٦) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ: ١٤٩/٢، وَحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ: ١٢٦/٣.

(٧) - شَرَاطُ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٨) - مَانِعَا، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

البديّة وذلك كقولهِ تعالى ﴿مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ (١٦)﴾ [إبراهيم]، ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ (٣٥)﴾ [النور]^(٣)، وحجّتهم أنّ البيان بيان كاسمِهِ، والنكرة مجهولة، والمجهول لا يبين المجهول، ودفع بأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض والأخص يبين غير الأخص^(٤).

وفهم أيضًا من اكتفائه بالموافقة في مطلق التعريف أنّه لا يشترط أن يكون البيان أوضح من متبوعه، وهو كذلك خلافًا لمن اشترط ذلك؛ لأنّ الشّيء قد يوضّح الشّيء عند اجتماعهما وإن كان الأوّل أوضح من الثاني لو افترقا^(٥)، ألا ترى أنّه لو كان جماعة وكان كل واحد مكنّى^(٦) أبا محمّد عبد الله، أوضحت ما كان محتملاً وإن كان (أبو محمّد) أوضح من (عبد الله) لو انفرد^(٧)، قال في (الأوضح): وقول الزّمخشري^(٨) والجرجاني^(٩): يشترط كونه أوضح من متبوعه مخالفت لقول سيبويه: يا هذا ذا الجمّة^(١٠)، إنّ (ذا الجمّة) عطف بيان، مع أنّ الإشارة أوضح من المضاف إلى ذي الأداة^(١١) /ظ/ ١١٨.

وفيه نظر؛ لاحتمال أنّ سيبويه بنى ذلك على أنّ (أل) في الجملة لتعريف الحضور، وهو أعرف من الإشارة على ما نقله في (المغني) في بحث (أل) عن ابن عصفور، وفي الجهة

(١) - وجماعة من المتأخّرين كالفارسيّ والزّمخشريّ وابن عصفور وابن مالك وابنه. ينظر: الحجة للقرّاء السبعة: ٢٥٨/٣، والكشاف: ٥٤٦/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٩٤/١، وشرح التسهيل: ٣٢٦/٣، وشرح ابن النّاطم: ٣٦٧، والمساعد: ٤٢٤/٢، والمنهل الصّافي: ٥٣/٢.

(٢) - اعترض ابن مالك على أن يكون مذهب البصريّين التزام كون التّابع والمتبوع في عطف البيان معرفة، وأنّ هذا ذكره السّلوبيّ ولم يقف عليه من غير جهته. ينظر: حواشي المفصل للسّلوبيين: ٤٠٩، وشرح عمدة الحافظ: ٥٩٤-٥٩٥، وشرح التسهيل: ٣٢٦/٣، ونسبة الأزهرى لجمهور البصريّين، ينظر: شرح التّصريح: ١٤٨/٢.

(٣) - ينظر: البحر المحيط: ٤١٩/٦، والدّر المصون: ٨٠/٧.

(٤) - ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٩٤-٢٩٥، والتّذيل والتّكميل: ٣٢٩/١٢، وموصل التّبيل:

١٠٧٢/٣، وحاشية الخصريّ: ١٣٩-١٤٠.

(٥) - ينظر: المنهل الصّافي: ٥٣/٢.

(٦) - مكن، تحريف، والصّواب ما أثبتّه.

(٧) - ينظر: المقتصد: ٩٢٧/٢.

(٨) - ينظر: الكشاف: ٧١٦/٢، وحاشية ابن هشام الكبرى: ٥٤٢.

(٩) - ينظر: المقتصد: ٩٢٧/٢، وشرح الكافية الشّافية: ١١٩٣/٣، وشرح ابن النّاطم: ٣٦٨، وشرح الألفيّة للمراديّ: ٥٩٢/١، وموصل التّبيل: ١٠٧٣/٣.

(١٠) - قال: ((وإنّما قلّت: يا هذا ذا الجمّة، لأنّ ذا الجمّة لا توصف به الأسماء المبهمة، إنّما يكون بدلاً أو عطفًا على الاسم...)). كتاب سيبويه: ١٨٩-١٩٠.

(١١) - ينظر: أوضح المسالك: ٣١٢/٣، وسبقه إلى الاستدلال بهذا ابن مالك في: شرح التّسهيل: ٣٢٦/٣، وشرح الكافية الشّافية: ١١٩٤/٣.

السادسة^(١)، وأقره وإن كان مخالفاً لإطلاقهم أن الإشارة أعرف من ذي (أل) كما أسلفنا التنبيه عليه في بحث المعارف^(٢).

ص: ويُعَرَّبُ بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ إِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ إِحْلَالُهُ مَحَلَّ الْأَوَّلِ كَقَوْلِهِ:

أَنَا ابْنُ النَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشْرٍ

وقوله:

أَيَا أَخَوَيْنَا^(٣) عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا

ش: يصح في كل اسم حكم عليه بأنه عطف بيان أن يحكم عليه أنه بدل كل من كل؛ لما فيه من البيان، وذلك مطرد في كل موضع لم يمتنع فيه إحلال الثاني محل الأول والاستغناء عنه، فإن امتنع ذلك تعين كونه عطف بيان كقوله^(٤):

[٤٩٥] أنا ابنُ النَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْفُئُهُ وَقُوعًا

ف(بشْرٍ) عطف بيان على (البكري) ولا يصح الحكم بأنه بدل منه؛ لامتناع حلوله محله؛ لاستلزامه إضافة الوصف المفرد المقرون ب(أل) إلى الخالي منها، ومن الإضافة لتاليها وهو غير جائز^(٥)، كما كما مر في باب الإضافة^(٦)، وكقوله^(٧):

[٤٩٦] أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا أَعْيَدُكُمَا بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا

ف(عبد شمس ونوفل) بيان ل(أخوينا) لا بدل، وإلا لكان في تقدير حرف النداء فيلزم إذن ضم (نوفل)؛ لأنه مفرد معرفة^(٨).

ومثل ذلك في امتناع الإحلال قولك: يا زيد الحارث، ويا أيها الرجل زيد، وخالد أفضل الناس النساء والرجال، وهند قام أخوها زيد، أمّا الأول فلامتناع نداء ما فيه (أل) إلا مع (أي)، وأمّا الثاني

(١) - ينظر: مغني اللبيب: ٣٢٣/١، و١٧٤/٦-١٧٥.

(٢) - ينظر: النص المحقق:

(٣) - خوينا، والصواب ما أثبتته.

(٤) - من الوافر، وهو للمرار الأسدي في: شعره: ١٦٩، وكتاب سيبويه: ١٨٢/١، والمفصل: ١٢٤، والمقاصد النحوية: ١٦٠٨/٤، وخزانة الأدب: ٢٨٦/٤.

والشاهد فيه: ذكره السيّد الشارح عقب البيت.

(٥) - ينظر: شرح الكافية الشافية: ١١٩٦/٣، واللمحة في شرح الملحة: ٧٤٢/٢، ومجيب النّدا: ٣٠٤/٢.

(٦) - ينظر: النص المحقق:

(٧) - من الطويل، وهو لأبي طالب (عليه السلام) في ديوانه: ١٨٣، ولطالب بن أبي طالب في: المقاصد النحوية: ١٦٠٦/٤، وشرح التصريح: ١٥٠/٢.

والشاهد فيه: ذكره السيّد الشارح عقب البيت.

(٨) - أي: لتعين بناؤه على الضم. ينظر: شرح المفصل: ١٣٢/٣، وشرح الكافية الشافية: ١١٩٦-١١٩٧، وشرح ابن النّاطم: ٣٦٨، وحاشية ابن هشام الصغرى: ٤٦٨.

فَلَأَنْ تَابِعَ (أَيَّ) يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَقْرُونًا بِ(أَل) وَلِتَنْوِينَ زَيْدٍ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَلَأَنْ اسْمَ التَّفْضِيلِ بَعْضُ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ فَيَلْزَمُ كَوْنُ خَالِدٍ بَعْضَ النِّسَاءِ، وَأَمَّا الرَّابِعُ فَلَأَنَّهُ يَلْزَمُ خَلْوُ الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ خَبْرًا عَنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ لِلْمَبْتَدَأِ^(١).

تَنْبِيْهُ:

تَعَيَّنَ عَطْفُ الْبَيَانِ فِيْمَا ذُكِرَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْبَدَلَ لَا بَدْءَ أَنْ يَكُونَ صَالِحًا لِلِإِحْلَالِ مَحَلَّ الْإَوَّلِ وَالِاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُمْ يَغْتَفِرُونَ فِي الثَّوَانِي مَا لَا يَغْتَفِرُونَ فِي الْأَوَائِلِ، وَقَدْ جَوَّزُوا فِي ﴿إِنَّكَ أَنْتَ (٣٢)﴾ [البقرة]، كَوْنِ (أَنْتَ) تَأْكِيدًا^(٢) وَكَوْنَهُ بَدَلًا، مَعَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ: أَنَا أَنْتَ، قَالَهُ الْمَصْنِفُ الْمَصْنِفُ فِي (حَوَاشِي التَّسْهِيلِ)^(٣)، وَسَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ الْقَوَاسِ^(٤) فِي (شَرْحِ الدُّرَةِ)^(٥). قَالَ ابْنُ النَّحَّاسِ^(٦) فِي (تَعْلِيْقِهِ): إِنَّمَا اغْتَفَرَ فِي الثَّوَانِي مَا لَا يَغْتَفَرُ فِي الْأَوَائِلِ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ ثَانِيًا يَكُونُ يَكُونُ الْأَوَّلُ قَدْ وَفَّى^(٧) الْمَوْضِعَ مَا يَقْتَضِيهِ فَجَارَ التَّوَسُّعُ فِي الثَّانِي، بِخِلَافِ مَا لَوْ أَتَيْنَا بِالتَّوَسُّعِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ فَإِنَّا نَكُونُ^(٨) إِذْنِ غَيْرِ مُعْطِينَ الْمَوْضِعَ شَيْئًا مِمَّا يَسْتَحِقُّهُ^(٩)، انْتَهَى. وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ تُبَيِّنُ عَلَيْهَا كَثِيرٌ مِنَ الْمَسَائِلِ فَاحْفَظْهَا.

(١) - ينظر: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٣٣٤/١٢-٣٣٥، وَالدَّائِقُ النَّدِيَّةُ: ١٦٣/٢.

(٢) - تَأْكِيدٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٣) - ينظر النَّقْلُ عَنْ حَوَاشِي التَّسْهِيلِ فِي: شَرْحِ التَّصْرِيحِ: ١٥١/٢.

(٤) - عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ جَمْعَةَ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَزِيزٍ، عَزَّ الدِّينُ الْقَوَاسُ الْمَوْصِلِيُّ، وَلَدَ فِي الْمَوْصِلِ وَرَحَلَ إِلَى بَغْدَادَ وَعَمَلَ فِي صِنَاعَةِ الْقَسِيٍّ ثُمَّ مَالَ لَطَلِبِ الْعِلْمِ عَلَى كِبَرٍ فَأَخَذَ عَنْ ابْنِ إِيَّازٍ وَنَصِيرِ الدِّينِ الطُّوسِيِّ، رُتِبَ مَعِيْدًا لِلْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ فِي الْمُسْتَصْرِيَّةِ، مِنْ مَوْلاَتِهِ: شَرْحُ الْأُمُودِجِ فِي النَّحْوِ، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ، وَشَرْحُ الدُّرَةِ الْأَلْفِيَّةِ، تُوفِّيَ سَنَةَ (٦٩٦هـ). ينظر: مَجْمَعُ الْأَدَابِ فِي مَعْجَمِ الْأَلْقَابِ: ٢٨٨/١، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ: ٩٩/٢.

(٥) - ينظر: شَرْحُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَعْطِي: ج ١/٢ ق ٨٠٠.

(٦) - النِّجَاسُ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

وَابْنُ النَّحَّاسِ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ نَصْرِ، بِهَاءِ الدِّينِ بْنُ النَّحَّاسِ الْحَلَبِيِّ، نَشَأَ فِي حَلَبَ وَدَرَسَ فِيهَا الْقِرَاءَاتِ وَالْحَدِيثَ وَالْأَدَبَ، وَأَخَذَ النَّحْوَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو، وَاللُّوْقِيَّ، وَابْنَ أَبِي الرَّبِيعِ، ثُمَّ رَحَلَ إِلَى مِصْرَ وَدَرَسَ فِيهَا، مِنْ مَوْلاَتِهِ: التَّعْلِيْقَةُ عَلَى الْمُقَرَّبِ، تُوفِّيَ سَنَةَ (٦٩٨هـ). ينظر: إِشَارَةُ النَّعْيَيْنِ: ٢٨٦، وَالْوَافِي

بِالْوَفَايَاتِ: ١١/٢، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ: ١٣/١.

(٧) - وَفَى، تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٨) - تَكُونُ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٩) - ينظر: التَّعْلِيْقَةُ عَلَى الْمُقَرَّبِ: ٢٩٨.

بَحْثُ عَطْفِ النَّسَقِ

ص: وَعَطْفُ النَّسَقِ.

ش: هذا الرَّابِعُ مِنَ التَّوَابِعِ، وَهُوَ عَطْفُ النَّسَقِ بِفَتْحِ السِّينِ، أَي: العَطْفُ الْوَارِدُ فِي الْكَلَامِ عَلَى نِظَامٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ: تَغَرَّ نَسَقٌ، إِذَا كَانَ الْأَسْنَانُ مُتَسَاوِيَةً، وَوَجْهُ الْمُنَاسِبَةِ أَنَّ تَوْسُطَ الْعَاطِفِ يَجْعَلُ التَّوَابِعَ وَالْمَتَّبِعَ مُسْتَوِيَيْنِ بِاعْتِبَارِ الْإِعْرَابِ وَقَصْدِ النِّسْبَةِ^(١)، وَأَمَّا النَّسَقُ بِإِسْكَانِ السِّينِ، فَهُوَ مُصَدَّرٌ نَسَقَتِ الْكَلَامَ إِذَا عَطَفَتْ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ، كَذَا فِي (الصَّحَاحِ)^(٢).

وهذه العبارة اصطلاح كوفي، وعبارة البصري بابُ الشَّرْكِ، وَهُوَ تَابِعٌ بِوَسْطَةِ أَحَدِ الْحُرُوفِ الْآتِيَةِ^(٣)، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ عَلَى اللَّفْظِ، وَهُوَ الْأَصْلُ، وَشَرْطُهُ إِمْكَانُ تَوَجُّهِ الْعَامِلِ إِلَى الْمَعْطُوفِ فَلَا يَجُوزُ فِي نَحْوِ: مَا جَاءَنِي مِنْ امْرَأَةٍ وَلَا زَيْدٌ، غَيْرُ الرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى الْمَحَلِّ؛ لِأَنَّ (مِنْ) الزَّائِدَةَ لَا تَعْمَلُ فِي الْمَعَارِفِ.

ثَانِيهَا: أَنْ يَكُونَ عَلَى الْمَحَلِّ، وَلَهُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ ثَلَاثَةٌ^(٤) شُرُوطٍ: الْأَوَّلُ: إِنْ كَانَ ظَهَرُ ذَلِكَ الْمَحَلِّ فِي الْفَصِيحِ نَحْوُ: لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ، فَيَجُوزُ أَنْ تُسْقَطَ فَتَنْصَبَ فَلَا يَجُوزُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرًا^(٥)، خِلَافًا لِابْنِ جَنِّي^(٦)؛ لِامْتِنَاعِ: مَرَرْتُ زَيْدًا، وَأَمَّا قَوْلُهُ^(٧):

[٤٩٧] تَمَرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا^(٨)

فَضَرُورَةٌ^(٩). الثَّانِي: كَوْنُ الْمَوْضِعِ لَهُ بِحَقِّ الْأَصَالَةِ فَلَا يَجُوزُ: هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا وَأَخِيهِ؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ

(١) - يَنْظُرُ: الْمَنْهَلُ الصَّافِي: ١٥/١.

(٢) - يَنْظُرُ: الصَّحَاحُ: ١٥٥٨/٤ مَادَّةُ (نَسَق).

(٣) - حُرُوفُ الْآتِيَةِ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَهُ.

(٤) - ثَلَاثٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَهُ.

(٥) - وَعَمْرًا، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَهُ.

(٦) - يَنْظُرُ: سِرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ: ١٤٠/١، وَالْخَصَائِصُ: ١٠٧/١، وَ٣٤٣.

(٧) - صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الْوَافِرِ عَجْزُهُ: كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ،

وَهُوَ لَجْرِيرٍ فِي: دِيَوَانِهِ: ٢٧٨، وَضَرَائِرُ الشَّعْرِ: ١٤٦، وَتَخْلِيصُ الشَّوَاهِدِ: ٥٠٣، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ:

٩٩٨/٢، وَشَرْحُ الشَّوَاهِدِ الْمَغْنِي: ٣١١/١، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ١٢١/٩.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: تَعْدِيَةُ الْفِعْلِ (تَمَرُّونَ) إِلَى (الدِّيَارِ) دُونَ حَرْفِ جَرِّ ضَرُورَةٍ.

(٨) - تَعْرِجُوا، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٩) - يَنْظُرُ: مَغْنِي اللَّيْبِ: ٤٦٥-٤٦٦.

المُستوفي^(١) لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته كما مرّ في باب اسم الفاعل. الثالث: وجود المحرّر، أي: الطالب لذلك المحل^(٢).

ثالثها: أن يكون على التّوهم، وشرطه صحّة دخول ذلك العامل المتّوهم كقوله^(٣):

[٤٩٨] وَمَا كُنْتُ ذَا نِيرِبٍ فِيهِمْ وَلَا مُنْمِشٍ فِيهِمْ مُنْمِلٍ

بجرّ^(٤) (منمشٍ) عطفاً على (ذا) على^(٥) توهم أنه مجرور بالباء؛ لصحّة دخولها على خبر (كان) وإن كان قليلاً^(٦)، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك كقوله^(٧):

[٤٩٩] بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكٌ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٌ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

بجرّ (سابق) عطفاً على (مدرّك)؛ لتوهم أنه مجرور بالباء، ودخولها في خبر (ليس) كثير.

واعلم أنه كما وقع للعطف في المجرور وقع أيضاً في المجزوم والمرفوع اسماً والمنصوب اسماً وفعلًا والمركبات، فانظر الباب الرابع من (المغني)^(٨).

ص: بالواو [وهو] لمطلق الجمع، والفاء للتّرتيب والتّعقيب، و(ثمّ) للتّرتيب والتّراخي، و(حتى) للغاية والتّدرّج لا للتّرتيب، و(أو) لأحد الشّيتين أو الأشياء، مفيدة بعد الطلب التّخيير أو الإباحة وبعد الخبر الشك أو التّشكيك، و(أم) لطلب التّعيين بعد همزة داخلية على أحد المستويين.

ش: اعلم أن المذكور هنا من حروف العطف تسعة، وهي قسمان: ما يقتضي التّشريك لفظاً، وسيأتي، وما يقتضيه لفظاً ومعنى، وهو ستّة:

أولها: الواو، وهي لمطلق الجمع بين المتعاطفين، قال في (المغني): وقول بعضهم: إنّها للجمع المطلق غير سديد؛ لتقييد الجمع بقيد الإطلاق وإنّما هي للجمع بلا قيد^(٩)، انتهى. واعترض بأنّ معنى المطلق هو الجمع بلا تقييد بحالة من معيّة أو غيرها، فالتّقييد بالمطلق إطلاق في المعنى فلا

(١) - المستوف، والصّواب ما أثبتّه.

(٢) - ينظر: مغني اللبيب: ٤٦٧/٥-٤٦٨، وحاشية الصّبان: ١٣١/٣.

(٣) - من المتقارب، وهو بلا نسبة في: التّذييل والتّكميل: ٣١٧/٤، وشرح شواهد المغني: ٨٦٩/٢.

والشّاهد فيه: جرّ (منمشٍ) و(منمّل) على توهم زيادة باء الجرّ في خبر (ما كنْتُ).

(٤) - بجز، وهو تصحيّف، والصّواب ما أثبتّه.

(٥) - علي، وهو تصحيّف، والصّواب ما أثبتّه.

(٦) - ينظر: اللّحة في شرح الملحّة: ٥٨٦/٢، والتّذييل والتّكميل: ٣١٧/٤.

(٧) - مرّ تخريج البيت.

والشّاهد فيه: دخول الباء في خبر (ليس) وهو كثير.

(٨) - ينظر: مغني اللبيب: ٣٧٥/٥-٣٧٨.

(٩) - ينظر: مغني اللبيب: ٥٨٩/٦.

فرق بين العبارتين، ولا يُشبه هذا تفرقة الفقهاء بين مطلق الماء والماء المطلق؛ لأن الماء المطلق غلب في عرف الشرع على شيء خاصٍ اشتهر^(١).

ولا تُقيد الواو الترتيب ولا المعية فنعطف الشيء على صاحبه في الحكم نحو ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ (١٥)﴾ [العنكبوت]، وسابقه ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ (٢٦)﴾ [الحديد]، ولحقه نحو ﴿كَذَلِكَ يُوجِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ (٣)﴾ [الشورى]، فلو قيل: جاء زيد وعمر، احتمل المعاني الثلاثة في الكثرة والقلّة، فمجيئها للمصاحبة أكثر، والترتيب كثير، ولعكس الترتيب قليل، فتكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن للمعية بأرجحية وللتأخر برجحان، وللمتقدم بمرجوحية، هذا مراد (التسهيل)^(٢)، وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث، قاله بعضهم^(٣)، وفيه ردٌ لقول أبي حيان راداً على (التسهيل) من أن هذا لم يقل به كوفي ولا بصري فيجب اطراحه^(٤).

وتتفرّد الواو عن سائر العواطف في أحد وعشرين حكماً ذكرها في (التصريح)، ولا حاجة لنقلها لشهرة (التصريح)^(٥).

ثانيها: الفاء، وهي للجمع في الحكم مع الترتيب والتعقيب، والترتيب نوعان: معنوي، وهو أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه في الوجود نحو ﴿خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ (٧)﴾ [الانفطار]، وذكرى، وهو أن يكون وقوعه بعده بحسب الذكر لفظاً لا أن معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الأول، وأكثر ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل هو في المعنى؛ لأن ذكر التفصيل بعد الإجمال نحو ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي (٤٥)﴾ [هود] الآية، ونحو: تَوْضُأً^(٦) فغسل وجهه ويديه، ومسح رأسه ورجليه، وتقول: أحببته فقلت: لبيك^(٧)، ومن غير الأكثر قوله تعالى ﴿نَتَّبِعُكَ مِنْ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ (٧٤)﴾ [الزمر]، وقوله تعالى ﴿أَبْوَابُ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَلَبِئْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ (٢٩)﴾ [النحل]، فإن ذكر مدح الشيء أو ذمه يصح بعد جري ذكره^(٨).

(١) - ينظر: حاشية يس: ٤١٨/٣، وحاشية الصبّان: ١٣٤/٣.

(٢) - قال ابن مالك: ((وتتفرّد الواو بكون مُتَّبِعِهَا في الحكم محتملاً للمعية برجحان، وللتأخر بكثرة وللتقدم بقلّة)). (التسهيل: ١٧٤. وقد نقد الأزهري واستحسن العبارة التي ذكرها السيّد الشارح، ولهذا قال: ((هذا مراد (التسهيل)). ينظر: موصل النبيل: ١١٠٣/٣، وشرح التصريح: ١٥٧/٢.

(٣) - هو خالد الأزهري كما في مصادر الهامش السابق.

(٤) - ينظر: التذييل والتكميل: ١٢/١٣.

(٥) - ينظر: شرح التصريح: ١٥٧/٢-١٦٠.

(٦) - توضّل، وهو تحريف، والصواب ما أثبتّه.

(٧) - ينظر: شرح الرضي: ١٥٠/٦، وشرح ابن النّاطم: ٣٧٣، ومغني اللبيب: ٤٧٧/٢.

(٨) - ينظر: شرح الرضي: ١٤٩/٦-١٥٠، والمنهل الصافي: ٤٧٥/٢.

والتَّعْقِيبُ عبارة عن وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بلا مهلة وتراخٍ لکنه في كل شيء بحسبه، تقول: تزوج فلان فولد له، إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل مع لحظة الوطئ ومقدّمته، ودخلت البصرة فالكوفة، إذا لم نُقَم في البصرة ولا بين البلدين^(١)، قال الشارح: وأمّا قوله تعالى ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأُسْنَا (٤)﴾ [الأعراف]، فالمعنى: أردنا هلاكها فجاءها بأُسْنَا، وقوله تعالى ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى (٤) فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى (٥)﴾ [الأعلى]، فمعناه: فمضت مدة / ١١٩ ظ / فجعله، أو الفاء بمعنى (ثم)^(٢)، انتهى، ويُريد بذلك دفعاً لإيراد الآية على الترتيب؛ لأنّ مجيء البأس قبل الإهلاك، وإيراد الثانية على التَّعْقِيبِ؛ لأنّ جعله غُثَاءً لا يتصل بإخراجه، ولا يخفى أنّه لا وجه للإيراد بالآية الأولى على الترتيب بعد حملِه على ما يشمل الذكري، وإنّما يتّجه إذا حُصّ بالمعنوي، ويدلّ^(٣) لذلك أنّه لما قال في (المغني): إنّ الفراء احتجّ بالآية على عدم إفادة الترتيب^(٤)، قال: وأجيب بأنّ المعنى: المعنى: أردنا إهلاكها، أو بأنّها للترتيب الذكري، فتدبر^(٥).

وكذا الإيراد بالآية الثانية على^(٦) التَّعْقِيبِ بعد قوله: إنّ التَّعْقِيبَ في كل شيء بحسبه؛ لظهور أنّ الفاء في الآية مثلها في: تزوج فولد له، ويدلّ على ذلك أنّ المصنّف في (المغني) مثّل للتَّعْقِيبِ بعد تفسيره بما ذكره بقوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً (٦٣)﴾ [الحج]، ثمّ قال: وقيل: الفاء في هذه للسببية وهي لا تستلزم التَّعْقِيبَ^(٧). ولا فرق بين هذه الآية والتي أوردّها الشارح، وإنّما تردّ الآية إذا حمل التَّعْقِيبُ على المتبادر، وهو الذي يقتضيه كلام (الأوضح)؛ لأنّه لم يفسره، وأورد ما ذكر^(٨)، ولم ينتبه له شارحه^(٩).

والفاكهية لما كانت عادتُهُ أخذَ العبارات من الكتب من غير أن يُدِقَّ النَّظَرَ فيها؛ ليطلّع على مفاسدها نقل هذه العبارة من (التّوضيح) فوق في وهم صريح.

(١) - ينظر: مغني اللبيب: ٤٧٩/٢-٤٨٠.

(٢) - ينظر: مجيب النّدا: ٣١٠/٢-٣١١.

(٣) - بدل، وهو تصحيّف، والصّواب ما أثبتّه.

(٤) - ينظر: معاني القرآن: ٣٧١/١، ومغني اللبيب: ٤٧٨/٢.

(٥) - ينظر: مغني اللبيب: ٤٧٨/٢.

(٦) - على على، مكرّراً.

(٧) - ينظر: أمالي ابن الحاجب: ١٢٣/١-١٢٤، ومغني اللبيب: ٤٨٠/٢-٤٨١.

(٨) - ينظر: أوضح المسالك: ٣٢٤/٣-٣٢٥.

(٩) - أي: لم ينتبه الأزهري إلى أنّ مراد ابن هشام بالتَّعْقِيبِ هو المعنى المتبادر. ينظر: شرح التّصريح:

هذا وأوردوا أَنَّ تقدير: فمضت مدّة، لا يدفع الاعتراض فإنّ مُضيّ المدّة لا يعقب ما قبله فتأمل، أشار بالتأمّل إلى أنّه يمكن أن يُقال: إنّهُ يكفي أن أوّل أجزاء المُضيّ يعقب الإخراج وإن لم يحصل بتمامه إلا في زمانٍ طويل^(١).

وقد نُعيدُ الفاء تسبّب لاحقها عن سابقها فتُسمّى السببيّة، ويغلب ذلك في العاطفة جملةً أو صفةً^(٢)، فالأوّل نحو قوله تعالى ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ (٦٣) [الحج]، والثاني نحو قوله تعالى ﴿لَاكُلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُفُومٍ (٥٢) فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ (٥٣)﴾ [الواقعة]، وقيل: الفاء في الآية الأولى بمعنى (ثم)؛ لتراخي معطوفها^(٣)، والحق أنّها للسببيّة قال ابن الحاجب: وفاء السببيّة لا تستلزم التعقيب بدليل صحّة قولك: إن يُسلم زيدٌ فهو يدخل الجنّة، ومعلوم ما بينهما من المهلة^(٤).

والتحقيق أنّها مستلزمة التعقيب، وقد مرّ أنّ التعقيب في كلّ شيء بحسبه، وهذا بهذا المعنى متحقّق في الآية، نعم قد تأتي الفاء لمجرد السببيّة والربط لا غير نحو: إن جئتني فأنا أكرمك، وحينئذ لا يلزمها التعقيب، وقال الشارح: وعلى هذا يحمل قول ابن الحاجب إنّ الفاء السببيّة لا تستلزم التعقيب^(٥): غلط في غلط؛ فإنّه إنّما قال ذلك جواباً من الآية حيث نقض بها قولهم: إنّ الفاء العاطفة العاطفة للتعقيب من غير مهلة، فأجاب بأنّ الفاء فيها للسببيّة وهي لا تستلزم التعقيب فكيف يصحّ حمل إطلاقه على ذلك فتدبّر.

وقد تُبنى الفاء السببيّة عن محذوفٍ هو السبب لما بعدها فتُسمّى فصيحّة؛ لإفصاحها عن ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم تكن بذلك الحسن^(٦) نحو ﴿قُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾ (٦٠) [البقرة]، أي: فضرَبَ فانفجرت^(٧).

ثالثها: (ثم)، ويُقال فيها: فم، وثُمّت، بالحاقها تاء ساكنة ومفتوحة^(٨)، وهي للجمع، والترتيب، والمهلة، والمهلة، وهي التراخي في الزمان نحو ﴿ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى (١٢٢)﴾ [طه] وفي كلّ من

(١) - ينظر الإيراد وجوابه في: حاشية يس: ٤٢٥/٣. وفحوى هذا الجواب في: الإيضاح في شرح المفصل: ١٩٧/٢.

(٢) - ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٨٦/٤، والجنى الداني: ٦٤، ومغني اللبيب: ٤٨٥/٢-٤٨٦.

(٣) - هو مذهب قوم من النحويين منهم ابن مالك. ينظر: شرح التسهيل: ٣٥٤/٣، والجنى الداني: ٦٢.

(٤) - ينظر: أمالي ابن الحاجب: ١٢٣/١، والإيضاح في شرح المفصل: ١٩٧/٢.

(٥) - ينظر: مجيب النّدا: ٣١١/٢.

(٦) - ينظر: مفتاح العلوم: ٣٨٩، والحدائق النّديّة: ٦٢٢/٢.

(٧) - ينظر هذا التّقدير في: الخصائص: ٣٦٣/٢، وشرح التّصريح: ١٨٦/٢.

(٨) - ينظر: الكافي في شرح الهادي: ١٢٦٥/٣، والتّسهيل: ١٧٥.

- الثَّلاثِ خِلافَ بُسْطِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ فِي (الْمَغْنِي) ^(١)، فَلَا نُطِيلُ بَذَكَرِهِ.
- رَابِعُهَا: (حَتَّى)، وَهِيَ لِلْجَمْعِ مَعَ الْغَايَةِ وَالتَّدرِجِ، وَمَعْنَى الْغَايَةِ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا غَايَةً لِمَا قَبْلَهَا فِي زِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ، فَيُقْطَعُ الْحُكْمُ عِنْدَهَا ^(٢)، وَقَدْ اجْتَمَعَا ^(٣) فِي قَوْلِهِ ^(٤):
- [٤٩٩] قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةِ وَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرَا
- والتَّدرِجِ أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا يَنْقُضِي ^(٥) شَيْئًا فَشَيْئًا إِلَى أَنْ يَبْلُغَ الْغَايَةَ، وَلِهَذَا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْطُوفُ بِهَا جُزْءًا مِنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ أَوْ كَجُزْئِهِ نَحْوُ: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا، وَأَعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى كَلَامِهَا، فَإِنْ عَطَفْتَ بِهَا مَا يُوهِمُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ أَوَّلَ ذَلِكَ كَقَوْلِهِ ^(٦):
- [٥٠٠] أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كِي يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلُهُ أَلْقَاهَا/و١٢٠/
- أَي: أَلْقَى مَا يُنْقَلُهُ حَتَّى نَعْلُهُ، وَالنَّعْلُ بَعْضُ مَا يُنْقَلُهُ ^(٧)، قَالَ فِي (الْمَغْنِي): وَالَّذِي يَضْبُطُ ذَلِكَ أَنَّهَا تَدْخُلُ حَيْثُ يَصْحُ دُخُولُ الْاسْتِثْنَاءِ، وَتَمْتَنِعُ حَيْثُ يَمْتَنِعُ، وَلِهَذَا لَا يَصْحُ: ضَرَبْتُ الرَّجُلَيْنِ حَتَّى أَفْضَلَهُمَا ^(٨)، انْتَهَى.
- وَلَا يُعْتَبَرُ فِي (حَتَّى) التَّرْتِيبُ الْخَارِجِيُّ كَمَا فِي (ثُمَّ) بَلِ الدَّهْنِيُّ بَأَنْ يَكُونَ أَجْزَاءُ مَا قَبْلَهَا مُتَرْتِبَةً ذَهْنًا مِنَ الْأَقْوَى إِلَى الْأَضْعَفِ أَوْ بِالْعَكْسِ، فَإِنَّ الْمُنَاسِبَ بِحَسَبِ الدَّهْنِ فِي نَحْوِ: مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ، أَنْ يَتَعَلَّقَ الْمَوْتُ أَوَّلًا بِغَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ، وَيَتَعَلَّقَ بَعْدُ بِالْأَنْبِيَاءِ وَإِنْ كَانَ مَوْتُ الْأَنْبِيَاءِ بِحَسَبِ
-
- (١) - مَلَخَّصُ ذَلِكَ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشَ جَوَّزُوا مَجِيئَهَا زَائِدَةً غَيْرَ دَالَّةٍ عَلَى التَّشْرِيكِ، وَفِي التَّرْتِيبِ نُسَبَ إِلَى قَوْمٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ أَنَّهَا كَالْوَاوِ غَيْرَ دَالَّةٍ عَلَى التَّرْتِيبِ، وَفِي الْمَهْلَةِ ذَهَبَ الْفَرَّاءُ إِلَى أَنَّهَا قَدْ تَتَخَلَّفُ فَلَا تَدُلُّ عَلَى التَّرَاخِي. يَنْظُرُ: مَغْنِي اللَّيْبِ: ٢١٩-٢٢٨.
- (٢) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٢٢٨/١، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٣٥٧/٣-٣٥٨، وَشَرْحُ ابْنِ النَّاطِمِ: ٣٧٤، وَرِصْفُ الْمُبَانِي: ٢٥٨.
- (٣) - أَي: الزِّيَادَةُ وَالنَّقْصَانُ. يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٣٥٨/٣، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٩٨/١٣.
- (٤) - مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ بِلَا نَسَبَةٍ فِي: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٣٥٨/٣، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٩٨/١٣، وَاللَّمْحَةُ فِي شَرْحِ الْمَلْحَةِ: ٧٠٢/٢، وَالْجَنَى الدَّانِي: ٥٤٩، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِي: ٣٧٣/١.
- وَالشَّاهِدُ فِيهِ: الْعَطْفُ بِ(حَتَّى) مَا يَكُونُ غَايَةً لِمَا قَبْلَهَا فِي زِيَادَةٍ فِي قَوْلِهِ (حَتَّى الْكُمَاةِ) وَفِي نَقْصٍ (حَتَّى بَنِينَا الْأَصَاغِرَا).
- (٥) - يَقْضُ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.
- (٦) - مِنَ الْكَامِلِ، وَهُوَ لِلْمَتَلَمَّسِ فِي: مَلْحَقِ دِيَوَانِهِ: ٣٢٧، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِي: ٣٧٠/١، وَلَابِنْ - أَوْ أَبِي - مَرْوَانَ النَّحْوِيَّ فِي: كِتَابِ سَبِيحِيهِ: ٩٧/١، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ١٦٢٠/٤، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٢٥/٣.
- وَالشَّاهِدُ فِيهِ: عَطْفُ النَّعْلِ عَلَى مَا قَبْلَ (حَتَّى) وَهُوَ لَيْسَ مِنْهُ بِتَأْوِيلٍ أَنَّهَا مِنْ جُمْلَةٍ مَا يَثْقُلُ الرَّحْلَ.
- (٧) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ١٢١١/٣، وَشَرْحُ قَطْرِ النَّدى: ٣٠٤.
- (٨) - يَنْظُرُ: مَغْنِي اللَّيْبِ: ٢٨١/٢، وَنَقَلَ أَبُو حَيَّانَ هَذَا الصَّابِطَ عَنِ الْفَرَّاءِ، يَنْظُرُ: التَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٩٦/١٣.

الخارج في أثناء سائر الناس، وهكذا المناسب في الذهن تقدّم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم، وإن كان في بعض الأحيان على عكس ذلك، ومع ذلك يصح أن يقال: قديم الحاج حتى المشاة^(١)، وذهب جماعة منهم ابن الحاجب^(٢) والزّمخشري^(٣) إلى أنها تُفيد الترتيب كـ(ثم)، قال ابن مالك: وهي دعوى دعوى بلا دليل، ففي الحديث: (كُلُّ شَيْءٍ بَقْضَاءٍ وَقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيْسُ)^(٤)، وليس في القضاء ترتيب، وإنما الترتيب في ظهور المقتضيات^(٥)، قال الشاعر^(٦):

[٥٠١] لَقُومِي حَتَّى الْأَقْدَمُونَ ...

فعطف (الأقدمون) وهم سابقون^(٧)، قال: وإنما هي لمطلق الجمع كالواو^(٨)، والتحقق أنها تُفيد الترتيب والمهلة، لكن ذهناً لا خارجاً كما بينا، وعليه جماعة من المحققين^(٩)، قال العلامة السعد في (المطوّل): التحقيق أن المعتبر في (حتى) ترتب أجزاء ما قبلها ذهناً من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس، ولا يُعتبر الترتيب الخارجي لجواز أن يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة الأجزاء الآخر نحو: مات كل أب لي حتى آدم، وفي أثنائها نحو: مات الناس حتى الأنبياء، أو في زمان واحد نحو: جاء القوم حتى خالد، إذا جاؤوك جميعهم، ويكون خالد أضعفهم أو أقواهم^(١٠)، انتهى. وهذا القول كالنوسيط بين القولين.

وتختص (حتى) بالاسم الظاهر فلا تعطف المضمر، نقله في (المغني) عن ابن هشام الخضراوي^(١١) وقال: لم أقف عليه لغيره^(١٢).

(١) - ينظر: الفوائد الصيائية: ٣٥٧/٢.

(٢) - ينظر: شرح المقدمة الكافية: ٩٨٠/٣.

(٣) - ينظر: المفصل: ٣٠٨.

(٤) - أخرجه أحمد في: مسنده: ١٣٤/١٠ برقم (٥٨٩٣)، ومسلم في: صحيحه: ٢٠٤٥/٤ برقم (٢٦٥٥).

(٥) - في شرح التسهيل، وشرح الكافية الشافية: المقضيات.

(٦) - بعض بيت من الطويل تمامه: تما لأوا على كل أمر يورث المجد والحمداء،

وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٣٥٩/٣، والتذييل والتكميل: ١٠٥/١٣.

والشاهد فيه: عطف (الأقدمون) على ما قبل (حتى) وهم أسبق زمناً منهم.

(٧) - ينظر: شرح التسهيل: ٣٥٩/٣، وشرح الكافية الشافية: ١٢١١/٣، وشرح عمدة الحافظ: ٦١٦-٦١٧.

(٨) - تنظر مصادر الهامش السابق بصفحاتها.

(٩) - ينظر: المفصل: ٣٠٨، وشرح الرضي: ١٩-٢٠، والمنهل الصافي: ٤٧٨/٢، والفوائد الصيائية:

٣٥٧/٢.

(١٠) - ينظر: المطوّل: ٢٤٧-٢٤٨.

(١١) - محمد بن يحيى بن هشام الأندلسي، أبو عبد الله الخضراوي، كان إماماً في العربية، من مؤلفاته:

الإفصاح بفوائد الإيضاح، والاقتراح في تلخيص الإيضاح، وفصل المقال في تلخيص أبنية الأفعال، توفي سنة

(٦٤٦هـ). ينظر: إشارة التعيين: ٣٤١، والبلغة: ٢٨٦، وبغية الوعاة: ٢٦٧/١.

وفي (شرح اللوحة): هو حَقٌّ ويشهدُ بصحَّتِهِ الاستعمالُ والقياسُ^(٢).
ولا تعطفُ الجملةُ؛ لأنَّها منقولةٌ من الجارَّةِ، وهي مختصةٌ بالأسماءِ الظَّاهِرةِ^(٣)، كما مرَّ في
حروفِ الجرِّ^(٤)، وعلَّلَ في (المغني) عدمَ عطْفِها الجملَ بأنَّ شرطَ معطوفِها أن يكونَ جزءاً ممَّا قبلها
أو كجزءٍ، ولا يتأتَّى ذلكُ إلَّا في المفرداتِ^(٥)، وتعقُّبُهُ الدِّمامينيُّ^(٦) بأنَّه لو قيل: فعلتُ مع زيدٍ ما أقدرُ
عليه حتَّى خدمتهُ بنفسِي، كانَ المعطوفُ بعضاً مع أنَّه جملةٌ، وقد صرَّحَ النُّحاةُ وأهلُ المعاني بأنَّ
الجملةَ تُبدلُ بدلَ بعضٍ من كلِّ نحوٍ ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ (١٣٢) أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ
وَبَنِينَ (١٣٣)﴾ [الشعراء]^(٧). والفعلُ^(٨) يُبدلُ من الفعلِ كذلكُ.
واعلم أنَّه وقعَ في (المطوَّل) في أوَّلِ بابِ الفصلِ والوصلِ ما يقتضي أنَّ (حتَّى) تعطفُ الجملَ؛
لأنَّه لما ذكَّرَ الخطيبُ^(٩) أنَّ شرطَ كونِ عطْفِ الجملةِ مقبُولاً بالواوِ ونحوِه أن يكونَ بينها جهةٌ
جامعةٌ^(١٠)، قال: الظَّاهرُ أنَّه أرادَ بنحوِ الواوِ من حروفِ العطْفِ الدَّالةِ على التَّشريكِ كالفاءِ و(ثمَّ)
و(حتَّى)، لكنَّ صرَّحَ بعدَ ذلكُ بأنَّها لا تعطفُ الجملَ^(١١).
واعلم أنَّه اختلفَ في (حتَّى) إذا عُطِفَ بها على مجرورٍ، فقال ابنُ عصفورٍ: يترجَّحُ حينئذٍ إعادةُ
الجارِّ فرقاً بينها وبينَ الجارَّةِ^(١٢)، وابنُ الخبَّازِ: يجبُ ذلكُ^(١٣)، وفصلَ ابنُ مالكٍ فقال: إن لم يتعيَّنِ

(١) - ينظر: مغني اللبيب: ٢/٢٨٠، وشرح اللوحة البدرية: ٢/٣١٥، وينظر هذا النُّقلُ عن ابنِ هشامٍ الخضرانيِّ
في: التَّنْذِيلِ والتَّكْمِيلِ: ١٣/١٠٠.

(٢) - ينظر: شرح اللوحة البدرية: ٢/٣١٥.

(٣) - ينظر: ارتشاف الصُّرْبِ: ٤/٢٠٠٢، والجنى الدَّاني: ٥٥٧، وحاشية ابنِ هشامٍ الصُّغرى: ٥٥٢.

(٤) - ينظر: النُّصُ المَحَقَّق: ٤/٢٨٣.

(٥) - ينظر: مغني اللبيب: ٢/٢٨٣.

(٦) - الدمامين، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

(٧) - ينظر: تحفة الغريب: ١/ج١/٤٧٥.

(٨) - والفعل والفعل، مكرراً.

(٩) - محمَّدُ بنُ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ عمرَ، أبو المعالي القزوينيُّ، فقيهٌ أديبٌ، ولي قضاءً ناحيةً من نواحي الرُّومِ، وله
من العمرِ دونَ العشرين. ثمَّ قدِمَ دمشق، واشتغلَ بالتَّعلُّمِ حتَّى اتَّقَنَ الأصولَ والعربيَّةَ وعلومَ البلاغةِ، من مؤلَّفاته:
تلخيصُ المفتاح، الإيضاح، والسُّورُ المرجانيِّ من شعر الأرجانيِّ، تُوفِّي سنة (٧٣٩هـ). ينظر: الوافي بالوفيات:
١٩٩/٣، وبغية الوعاة: ١/١٥٦.

(١٠) - ينظر: تلخيص المفتاح: ٦٠.

(١١) - ينظر: المطوَّل: ٤٣٥.

(١٢) - ذكَّرَ ناظرُ الجيشِ أنَّ رأيَ ابنِ عصفورٍ هذا في كتابه (شرح الإيضاح). ينظر: تمهيد القواعد: ٤/٣٤٥٥.

(١٣) - قال ابنُ الخبَّازِ: ((ومن غريبِ مسائلها أنَّكَ تقولُ: مررتُ بالقومِ حتَّى بزيدي، فتعيذُ الباءَ معها؛ لأنَّكَ لو لم
تعُدَّها لالتبسَتْ بالجارَّةِ)). العرَّةُ المخفية: ٢/٣٨٤-٣٨٥، ومثلهُ في: توجيه اللمع: ٢٤٤. فقد أطلقَ ابنُ الخبَّازِ

العطفُ وجِبَ نحوُ: اعتكفتُ في الشهرِ حتَّى في آخرِه، وإلَّا فلا؛ لحصولِ الفرقِ نحوُ: عجتُ من القومِ حتَّى بنِيهم، وقولِه^(١):

[٥٠٢] جودُ يُمنالكِ فاصَّ في الخلقِ حتَّى بئسَ دانَ بالإساءةِ دينًا^(٢)

واستحسنَه في (المغني)^(٣)، وجزمَ به في (الجامع)^(٤)، وردَّه أبو حيَّان بما هو مذكورٌ مع جوابِه في (المغني)^(٥).

[و] ناقشَه^(٦) الدِّماميني^(٧)، وأجابَ عنه الشُّمَّنيُّ^(٨)، فإنَّ شئتَ الاطِّلاعَ فراجع.

خامسُها: (أو)، ولها/ظ ١٢٠/معانٍ، والمذكورُ منها هنا أربعة: أوَّلُها وثانيها: التَّخْيِيرُ والإِبَاحَةُ، وذلك إذا وقعتْ بعدَ صِيغَةِ الطَّلَبِ، فالأوَّلُ نحوُ: تزوَّجَ هذا أو أختها، والثَّاني نحوُ: تعلَّمْ نحوًا أو فقهاً، والفرقُ بينهما أنَّ التَّخْيِيرَ يأبى جوازَ الجمعِ بينَ ما قبلها وما بعدها والإِبَاحَةُ لا تأباه. ثالثُهما

الحكمَ وفهمَ السَّيِّدِ الشَّارحِ منه الوجوبَ، وعبارةُ ابنِ هشامٍ أكثرُ دقَّةً بقولِه: ((ذكرَ ذلكَ ابنُ الخبَّازِ وأطلقَه)). مغني اللبيب: ٢٨٤/٢.

(١) - من الخفيفِ، وهو بلا نسبةٍ في: شرح التَّسهيل: ٣٥٩/٣، والتَّذييل والتَّكميل: ١٠٠/١٣، وشرح شواهد المغني: ٣٧٧/١.

والشَّاهدُ فيه: العطفُ بـ(حتَّى) على مجرورٍ دونَ إعادةِ الجارِ؛ لعدمِ تعيُنِ العطفِ في هذا الموضعِ.

(٢) - ينظر: شرح التَّسهيل: ٣٥٨/٣-٣٥٩.

(٣) - ينظر: مغني اللبيب: ٢٨٤/٢.

(٤) - ينظر: الجامع الصَّغير: ١٩٧-١٩٨.

(٥) - جعلَ أبو حيَّانَ (حتَّى) في مثالِ ابنِ مالِكٍ: عجتُ من القومِ حتَّى بنِيهم، جازَّةً، وعللَ ذلكَ بأنَّ شرطَ العاطفةِ أنْ يكونَ ما بعدها بعضًا ممَّا قبلها ولا يشترطُ ذلكَ في (حتَّى) الجازَّةِ، و(بنِيهم) ليسَ بعضًا من القومِ في هذا المثالِ فتعيَّنَ كونُ (حتَّى) جازَّةً، أمَّا (حتَّى) في البيتِ فهي تحتلُّ العاطفةَ والجازَّةَ. ينظر: التَّذييل والتَّكميل: ١٠٠-٩٩/١٣.

وردَّه ابنُ هشامٍ بأنَّ (حتَّى) الجازَّةَ التَّالِيَةَ ما يُفهمُ الجمعُ يكونُ ما بعدها بعضًا أو كـبعضٍ ممَّا قبلها، وأيضًا فإنَّ (بنِيهم) في المثالِ بعضٌ من القومِ؛ لأنَّ اسمَ (القومِ) يشملُ الأبناءَ.

(٦) - مناقشة، وهو تحريفٌ، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

(٧) - اعترضَ الدِّمامينيُّ ردودَ ابنِ هشامٍ على أبي حيَّانَ، وذكرَ بأنَّ اشتراطَه في (حتَّى) الجازَّةِ إذا كانَ ما قبلها يُفهمُ الجمعُ أنْ يكونَ ما بعدها بعضًا أو كـبعضٍ ممَّا قبلها لو كانَ صحيحًا لذكرَه ابنُ مالِكٍ في التَّسهيلِ فيما ذكرَ من شروطِ حتَّى. وذكرَ بأنَّ (بنِيهم) في المثالِ يشملُها لفظُ القومِ ما لم تكنْ ثَمَّةَ قرينةٌ صارفةٌ لهم، والقرينةُ هنا موجودةٌ وهي إضافةُ البنينِ إلى ضميرِ القومِ، فصَحَّ ما قرَّره أبو حيَّانَ. ينظر: تحفة الغريب: ق ١/ج ١/٤٧٦-٤٧٧.

(٨) - ردَّ الشُّمَّنيُّ على الدِّمامينيِّ بأنَّ ابنَ مالِكٍ لم يهملْ هذا الشرطَ في (حتَّى) الجازَّةِ فقد ذكرَه في بابِ حروفِ الجرِّ، وعن (بنِيهم) بأنَّ الإضافةَ إلى ضميرِ القومِ لا يخرجُه من عمومِ لفظِ (قومٍ)؛ لجوازِ أنْ يكونَ الضَّميرُ أخصَّ ممَّا يرجعُ إليه. ينظر: المنصف للشُّمَّنيِّ: ٢٩١/١-٢٩٢.

ورابعهما: الشك والتشكيك، وذلك بعد الخبر، والفرق بينهما أن الشك من المتكلم^(١) نحو: جاء زيد أو عمر؛ إذا^(٢) لم تعلم الجائي منهما، والتشكيك للسامع ويُعبر عنه بالإبهام نحو: جاء زيد أو عمر، إذا إذا علمت ذلك لكن أبهمت على المخاطب، ومثله قوله تعالى ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (٢٤) [سبأ]، قال في (المغني): الشاهد في الآية في الأولى^(٣)، قال في الدماميني: والأقرب أنه في الثانية فقط؛ لأن الشرط تقدم كلام خبري وهو إنما يتحقق بقوله ﴿لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ للإبهام فيكون الشاهد في الثانية^(٤)، انتهى. لكن قد يقال إن ﴿لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ خبر عن الأول، وحذف خبر الثاني، أو بالعكس، ولا يتعين كونه خبراً عنهما وإن صلح لذلك؛ لأنه جارٌّ ومجرور^(٥).

ومن معانيها التقسيم نحو: الاسم معرفة أو نكرة، ومنه قوله^(٦):

[٥٠٣] وَقَالُوا لَنَا تَتْنَانِ لَا بَدْ مِنْهُمَا صدور رِمَاحٍ أَشْرَعَتْ أَوْ سَلَاسِلُ

والجمع المطلق كالواو نحو قوله^(٧):

[٥٠٤] جَاءَ الْخَلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

ويُحتمل إنها فيه للشك.

والإضراب كـ(بل)، قاله سيبويه بشرط تقدم نفي أو نهي وإعادة العامل^(٨)، وقاله الكوفيون^(٩) وغيرهم^(١٠) مطلقاً، ومنه قوله ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ آلَافٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ (١٤٧) [الصافات]، قال الرضي

(١) - التكلم، والصواب ما أثبتته.

(٢) - اذ، والصواب ما أثبتته.

(٣) - ينظر: مغني اللبيب: ٣٩٩/١.

(٤) - قال: ((ولا أدري لم امتنع كون الشاهد في (أو) الثانية أيضاً، والمعنى: وإن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين...)). تحفة الغريب: ق ١/ج ٣٢٨/١، ولم أقف على ما نقله السيد الشارح في أي من كتب الدماميني التي وقفت عليها.

(٥) - ينظر: حاشية يس: ٤٤٤/٣.

(٦) - من الطويل، وهو لجعفر بن علبة الحارثي في: شعره: ٤٨، إيضاح شواهد الإيضاح: ٥٩/١، وشرح شواهد المغني: ٢٠٣/١.

والشاهد فيه: دلالة (أو) على التقسيم.

(٧) - من البسيط، وهو لجريز في: ديوانه: ٤١٦، وأمالى ابن السجري: ٧٤/٣، والبسيط في النحو: ٣٤٣/٢، والمقاصد النحوية: ٩٤٧/٢، وخزانة الأدب: ٦٩/١١.

والشاهد فيه: دلالة (أو) على الجمع المطلق.

(٨) - ينظر: كتاب سيبويه: ١٨٨/٣، وشرح التبراني: ٦٣/١٠.

(٩) - ينظر: معاني القرآن للفرأء: ٧٢/١، و٢٥٠، و٣٩٣/٢، والبسيط في النحو: ٣٤٤/٢، واللباب للعكبري: ٤٢٤/١، والكافي في شرح الهادي: ١٢٧٩/٣.

(هولاءه): على ما تحرَّرَ النَّاسُ مع كونه تعالى عالماً بأنَّهم يَزِيدُونَ، ثُمَّ أَخَذَ في التَّحْقِيقِ مُضْرِباً عَمَّا يَغْلُطُ فِيهِ غَيْرُهُ، أَي: أَرْسَلَنَاهُ إلى جَمَاعَةٍ تَحَرَّرَ عَنْ النَّاسِ مائَةَ أَلْفٍ وَهُمْ كَانُوا زَائِدِينَ على ذَلِكَ^(٢). وقد أَوَّلَهَا في (المغني) بِأُمُورٍ فَرَاغَهُ^(٣).

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمُتَقَدِّمِينَ [لَمْ يَذْكُرُوا]^(٤) (أَوْ) هَذِهِ الْمَعَانِي، بَلْ قَالُوا: هِيَ لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوْ الْأَشْيَاءِ^(٥)، قَالَ في (المغني): وَهُوَ التَّحْقِيقُ فَقَدْ تَخَرَّجَ إلى مَعْنَى (بَلْ)، وَإِلَى مَعْنَى الْوَائِ، وَأَمَّا بَقِيَّةُ الْمَعَانِي فَمُسْتَفَادَةٌ مِنَ الْقَرَائِنِ^(٦).

ثُمَّ اَعْلَمْ أَنَّهُ ذَكَرَ في (المغني) أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعُطْفُ بِ(أَوْ) بَعْدَ هَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ، وَقَدْ أَوْلَعَ الْفُقَهَاءُ وَغَيْرُهُمْ بِأَنْ يَقُولُوا: سَوَاءٌ كَانَ كَذَا أَوْ كَذَا، وَالصَّوَابُ الْعُطْفُ بِ(أَمْ)، وَفِي (الصَّحَاحِ) تَقُولُ: سَوَاءٌ عَلَيَّ قُمْتُ أَوْ قَعَدْتُ^(٧). وَهُوَ سَهْوٌ، وَفِي (الكَامِلِ) لِلْهَذَلِيِّ^(٨) أَنَّ ابْنَ مُحِيسِنٍ قَرَأَ مِنْ طَرِيقِ الزَّعْفَرَانِيِّ^(٩) (أَوْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ)^(١٠)، وَهُوَ مِنَ الشُّذُوذِ بِمَكَانٍ^(١١)، انْتَهَى. وَإِصْرَارُهُ على ذَلِكَ؛ نَظَرًا لِمُنَافَاةِ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ أَنَّ (أَوْ) تَقْتَضِي أَحَدَ الشَّيْئَيْنِ أَوْ الْأَشْيَاءِ، وَالتَّسْوِيَةُ تَقْتَضِي التَّعَدُّدَ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ التَّسْوِيَةَ مِنَ الْأُمُورِ النَّسَبِيَّةِ الَّتِي لَا تَقُومُ إِلَّا بِاثْنَيْنِ فَصَاعِدًا وَالْعُطْفُ فِيهَا مِمَّا اخْتَصَّ بِهِ الْوَائِ.

(١) - وَهُوَ رَأْيُ ابْنِ بَرَهَانَ، وَنُسِبَ إِلَى أَبِي عَلِيٍّ وَابْنِ جَنِّي. يَنْظُرُ: الْمُحْتَسَبُ: ٩٩/١، وَشَرْحُ اللَّعْمِ لِلثَّامِيْنِي:

٢٤٧/١-٢٤٨، وَشَرْحُ اللَّعْمِ لِابْنِ بَرَهَانَ: ٢٤٧/١، وَالْجَنَى الدَّانِي: ٢٢٩.

(٢) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِيِّ: ١٦٣/٦.

(٣) - وَذَهَبَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ إِلَى أَنَّهَا بِمَعْنَى الْوَائِ، وَذَهَبَ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ إِلَى أَنَّهَا لِلْإِبْهَامِ، وَبَعْضُهُمْ أَنَّهَا لِلتَّخْيِيرِ، أَي: إِذَا رَأَاهُمُ الرَّائِي تَخَيَّرَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ: هُمْ مِئَةُ أَلْفٍ. يَنْظُرُ: مَغْنِي اللَّيْبِيبِ: ٤٢٠/١.

(٤) - زِيَادَةُ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٥) - يَنْظُرُ: الْمُقْتَضَبُ: ٣٠١/٣، وَالْأُصُولُ فِي النُّحُو: ٥٥/٢، وَاللَّعْمُ فِي الْعَرَبِيَّةِ: ٩٢.

(٦) - يَنْظُرُ: مَغْنِي اللَّيْبِيبِ: ٤٣٦/١.

(٧) - الصَّحَاحُ: ٢٣٨٦/٦ مَادَّةُ (سَوَا).

(٨) - يَوْسُفُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ جَبْرَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَبُو الْقَاسِمِ الْهَذَلِيُّ الْمَغْرِبِيُّ، عَالِمٌ بِالْقِرَاءَاتِ وَالْعَرَبِيَّةِ، طَوَّفَ فِي الْبِلَادِ إِلَى أَنْ اسْتَقَرَّ فِي نَيْسَابُورَ وَتُوفِّيَ فِيهَا سَنَةَ (٤٦٥هـ). يَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ: ٢٨٤٩/٦، وَغَايَةُ النِّهَايَةِ: ٣٩٧/٢، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاةِ: ٣٥٩/٢.

(٩) - الزَّعْفَرَانِيُّ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

وَالزَّعْفَرَانِيُّ هَذَا هُوَ الْحُسَيْنُ بْنُ مَالِكٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَقْرِيُّ، قَالَ ابْنُ الْجَزَرِيِّ: ((لَهُ اخْتِيَارٌ فِي الْقِرَاءَةِ رَوَيْنَاهُ مِنْ (الكَامِلِ) وَقَرَأَ اخْتِيَارَ الْعَبَّاسِ بْنِ الْفَضْلِ عَلَى أَبِي سُنْبُلٍ عبيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَاقِدٍ، قَرَأَ عَلَيْهِ أَبُو نَصْرِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ حَاشِدٍ)). غَايَةُ النِّهَايَةِ: ٢٤٩/١، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى تَارِيخِ وَفَاتِهِ.

(١٠) - قِرَاءَةُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ (٦) [البقرة]، يَنْظُرُ: الْكَامِلُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ وَالْأَرْبَعِينَ الرَّائِدَةِ عَلَيْهَا:

٤٨١، وَمَعْجَمُ الْقِرَاءَاتِ لِلْخَطِيبِ: ٣٧/١.

(١١) - يَنْظُرُ: مَغْنِي اللَّيْبِيبِ: ٢٨٠/١-٢٨٢.

وفي (المغني) أَنَّ (أَم) المتَّصِلَةَ تشاركها في ذلك؛ لعطفها في نحو: سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقَمْتُ أَمْ قَعَدْتُ، ممَّا لا يستغنى عنه^(١)، لكنَّهُ قَالَ في (الحواشي): إِنَّ هَذَا الْكَلَامَ مَنْظُورٌ فِيهِ إِلَى حَالَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ، وَالْأَصْلُ: سَوَاءٌ قِيَامُكَ وَقَعُودُكَ، فَالْعَاطِفُ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ إِنَّمَا هُوَ الْوَؤُ، فَتَبَّتْ أَنَّ الْوَؤَ مَخْتَصَّةٌ بِهَذَا الْحُكْمِ لَا تَشَارِكُهَا غَيْرُهَا فِيهِ^(٢).

واعتَرَضَ الدَّمَامِينِيُّ عَلَى الْمَصْنُفِ مُسْتَنَدًا فِي الْإِعْتِرَاضِ إِلَى عِبَارَةِ السَّيْرَافِيِّ^(٣) - وَأَطَالَ الْكَلَامَ - مِمَّا لَا يَخْلُو عَنْ مَنَاقِشَةٍ - إِلَى أَنَّ قَالَ: وَالْعَجَبُ مِنَ الْمَصْنُفِ أَنَّهُ أَوْرَدَ كَلَامَ الْفَقْهَاءِ فِي الْمَعْطُوفِ بَعْدَ هَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ، وَكَذَا مَا فِي (الصَّحَاحِ)، وَالْغَرَضُ أَنَّهُ لَا هَمْزَةَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَكَأَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّهَا لَازِمَةٌ بَعْدَ كَلِمَةٍ (سَوَاءٌ) فِي أَوَّلِ جُمْلَتَيْهَا فَقَدَّرَ الْهَمْزَةَ إِذَا لَمْ تَكُنْ مَذْكُورَةً وَتَوَصَّلَ بِذَلِكَ/ ١٢١/ إِلَى تَخْطِئَةِ الْفَقْهَاءِ وَغَيْرِهِمْ، وَالْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْفَقْهَاءِ لَمْ يَنْشَأْ مِنَ الْهَمْزَةِ وَإِنَّمَا يَنْشَأُ مِنَ التَّسْوِيَةِ لَمَّا عَلِمَتْ مِنْ أَنَّ مَعْنَاهَا مَنَافٍ لِمَعْنَى (أَوْ)، وَمَا وَجَّهَ بِهِ الْعُطْفَ نَقْلًا عَنِ السَّيْرَافِيِّ حِينَئِذٍ مِنْ أَنَّ تَقْدِيرَ^(٤) قَوْلِنَا: سَوَاءٌ قُمْتُ أَوْ قَعَدْتُ: إِنَّ قُمْتُ أَوْ قَعَدْتُ، فَهُمَا عَلَى مَعْنَى سَوَاءٍ مُتَحَاجِّجٌ إِلَيْهِ مَطْلَقًا وَجَدَتْ الْهَمْزَةُ أَوْ لَا، عُطِفَ بِ(أَوْ) أَوْ بِ(أَم) كَمَا تَقَدَّمَ^(٥).

غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ الْمَوْضِعَ سُمِعَ فِيهِ الْعُطْفُ بِ(أَم) وَالْقِيَاسُ بِالْوَؤِ، فَالْأَوَّلَى^(٦) مَا سُمِعَ، وَلَا يُتَجَاوَزُ مُورِدُ السَّمَاعِ وَإِنْ أَمَكْنَ فِيهِ ذَلِكَ، هَذَا وَلَكِ أَنْ تَقُولَ: إِنَّ (أَوْ) تَأْتِي بِمَعْنَى الْوَؤِ، وَحَمَلُوا عَلَى ذَلِكَ مَوَاضِعَ لَا يُغْنِي فِيهَا عَنِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ نَحْوُ^(٧):

[٥٠٥] مَا بَيْنَ مُلْجَمٍ مَهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ^(٨)

(١) - ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٢/١.

(٢) - لم أقف عليه في حاشيتي الألفية الكبرى والصغرى.

(٣) - قَالَ السَّيْرَافِيُّ: ((وَوَسَوَاءٌ إِذَا أَدَخَلْتَ بَعْدَهَا أَلْفَ اسْتِفْهَامٍ لَزِمَتْ (أَم) بَعْدَهَا كَقَوْلِكَ: سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقَمْتُ أَمْ قَعَدْتُ، وَالْأَصْلُ فِي (سَوَاءٍ): أَنَّ يَكُونَ بَعْدَهُ اسْمَانِ فِصَاعِدًا كَقَوْلِكَ: سَوَاءٌ عِنْدِي الزَّيْدَانِ، وَسَوَاءٌ عَلَيَّ الزَّيْدُونَ، وَإِذَا كَانَ أَحَدُ الاسْمَيْنِ مَعْطُوفًا عَلَى الْآخِرِ عُطِفَ بِالْوَؤِ لَا غَيْرُ كَقَوْلِكَ: سَوَاءٌ عَلَيَّ قُمْتُ وَقَعَدْتُ، وَإِذَا كَانَ بَعْدَ (سَوَاءٍ) فِعْلَانِ بَغِيرِ اسْتِفْهَامٍ كَأَنَّ عُطِفَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخِرِ بِ(أَوْ) كَقَوْلِكَ: سَوَاءٌ عَلَيَّ قُمْتُ أَوْ قَعَدْتُ، وَإِذَا كَانَ بَعْدَهُ مَصْدَرَانِ كَانَ لِكَ الْعُطْفَ بِالْوَؤِ وَبِ(أَوْ)، فَالْوَأُ كَقَوْلِكَ: سَوَاءٌ عَلَيَّ قِيَامُكَ وَقَعُودُكَ، وَبِ(أَوْ)، سَوَاءٌ عَلَيَّ قِيَامُكَ أَوْ قَعُودُكَ)). شرح السَّيْرَافِيِّ: ٤٣/١٠-٤٤.

(٤) - تقدر، والصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ لَيْسْتَقِيمُ السِّيَاقِ.

(٥) - ينظر: تحفة الغريب: ق ١/ج ١-٢٨٣-٢٨٤.

(٦) - فالأول، والصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٧) - عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الْكَامِلِ صَدْرُهُ: قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ،

وهو لعمر بن معديكرب في: شعره: ٢٠٦، ولحميد بن ثور في: ديوانه: ١١١، والمقاصد النحوية:

١٦٣٢/٤، وشرح شواهد المغني: ٢٠٠/١.

والشَّاهِدُ فِيهِ: حَمَلُ (أَوْ) عَلَى مَعْنَى الْوَؤِ.

فَهَلَا قِيلَ مِثْلُهُ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ وَقِرَاءَةِ ابْنِ مُحِيسِنٍ.

بَقِيَ هُنَا فَائِدَةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْمَقَامِ يَنْبَغِي ذِكْرُهَا، وَهِيَ أَنَّه إِذَا نَهَى عَنِ الْمَبَاحِ امْتَنَعَ فَعَلُ جَمِيعِ مَا كَانَ مَبَاحًا بِاتِّفَاقِ النُّحَاةِ، وَكَذَا حُكْمُ الْمَخِيرِ فِيهِ عِنْدَ السِّيَرَايِي^(٢)، وَوَافَقَهُ فِي (الْمَغْنِي)^(٣)، وَجَوَّزَ ابْنُ كَيْسَانَ كَوْنَ النَّهْيِ عَنْ وَاحِدٍ وَعَنِ الْجَمِيعِ^(٤)، فَإِذَا قُلْتُ: لَا تَأْخُذْ دِينَارًا أَوْ ثَوْبًا، جَازَ عِنْدَهُ أَنْ يَكُونَ نَهْيًا عَنِ الْجَمِيعِ وَعَنِ أَحَدِهِمَا عَلَى مَقَابَلَةِ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ كَانَ بِأَخْذِ أَحَدِهِمَا، وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ جَارِيَانِ فِيمَا وَقَعَ فِيهِ الْعُطْفُ بـ(أَوْ) بَعْدَ النَّفْيِ نَحْوُ: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عُمَرُ.

سَادِسُهَا: (أَمْ) وَهِيَ قِسْمَانِ: مَتَّصِلَةٌ، وَمَنْقُطَةٌ، فَالْمَتَّصِلَةُ تَقَعُ فِي مَوْضِعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: بَعْدَ هَمْزَةٍ يُطْلَبُ بِهَا وَبـ(أَمْ) تَعْيِينُ أَحَدِ الْمُسْتَوِيَيْنِ فِي الْحُكْمِ فِي ظَنِّ الْمُتَكَلِّمِ نَحْوُ: أ زَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عُمَرُ، إِذَا كُنْتُ عَالِمًا بِأَنَّ أَحَدَهُمَا لَا بَعِيْنَهُ عِنْدَهُ؛ وَلِهَذَا يُجَابُ بِتَعْيِينِ أَحَدِهِمَا لَا بِعِنْدِي أَحَدُهُمَا؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ لِلْسَّامِعِ، وَعِلَامَتُهَا صَحَّةُ الِاسْتِغْنَاءِ عَنْهَا بـ(أَي) مُضَافَةً لُضْمِيرِ الْمُتَعَاظِفَيْنِ^(٥).

الثَّانِي: بَعْدَ هَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ وَهِيَ الدَّخْلَةُ عَلَى جُمْلَةٍ فِي مَحَلِّ الْمَصْدَرِ نَحْوُ: مَا أَدْرِي أَقَمْتُ أَمْ قَعَدْتُ، ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ (١٩٣)﴾ [الأعراف]، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ مَتَّصِلَةً؛ لِأَنَّ^(٦) مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا لَا يُسْتَغْنَى بِأَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ^(٧)، وَتَسْمِيَّتُهَا بِذَلِكَ خَارِجٌ عَنْهَا؛ لِأَنَّ الْإِتِّصَالَ بَيْنَ مُتَعَاظِفِيهَا^(٨)، وَتُسَمَّى أَيْضًا مُعَادِلَةً؛ لِمُعَادِلَتِهَا الْهَمْزَةَ فِي إِفَادَةِ الِاسْتِفْهَامِ وَالتَّسْوِيَةِ^(٩).

وَالْمَنْقُطَةُ، وَهِيَ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ غَيْرِ هَمْزَةِ الِاسْتِفْهَامِ وَالتَّسْوِيَةِ، تَقَعُ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:

أَحَدُهَا: بَعْدَ الْخَبَرِ الْمَحْضِ نَحْوُ ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٢)﴾ أَمْ يَقُولُونَ افْتِرَاءً^(٣) [السجدة].

وَالثَّانِي: بَعْدَ هَمْزَةِ الْإِنْكَارِ نَحْوُ ﴿أَلَمْ أَزْجُلْ يَمَشُونَ بِهَا أَمْ لَمْ أَجِدْ يَنْبُشُونَ بِهَا (١٩٥)﴾ [الأعراف].
وَالثَّلَاثُ: بَعْدَ اسْتِفْهَامٍ بِغَيْرِ الْهَمْزَةِ نَحْوُ ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ (١٦)﴾ [الرعد].

(١) - مَا بَيَّنَّ سَافِعَ مَهْرِهِ أَوْ مُلْجَمٍ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٢) - يَنْظُرُ: شَرْحُ السِّيَرَايِي: ٥٣-٥٢/١٠.

(٣) - يَنْظُرُ: مَغْنِي اللَّيْبِ: ٤٠٣-٤٠٤/١.

(٤) - يَنْظُرُ رَأْيُهُ فِي: شَرْحُ السِّيَرَايِي: ٥٣/١٠، وَارْتِشَافُ الصَّرْبِ: ٤/١٩٩٠، وَالْجَنَى الدَّانِي: ٢٣١.

(٥) - يَنْظُرُ: الْمُقَرَّبُ: ٢٣١/١، وَشَرْحُ الرُّضِيِّ: ١٧٧/٦، وَمَجِيبُ النَّدَا: ٣١٦/٢.

(٦) - لَا، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٧) - يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٠٧/١٣، وَمَغْنِي اللَّيْبِ: ٢٦٧/١.

(٨) - أَوْ لِأَنَّهَا انْصَلَتْ بِالْهَمْزَةِ حَتَّى صَارَتْ فِي إِفَادَةِ الِاسْتِفْهَامِ بِمَثَابَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ.

(٩) - يَنْظُرُ: شَرْحُ قَطْرِ النَّدى: ٣٠٦.

ومعنى المنقطعة الإضراب كـ(بل)، والجمهور على أنه لا يفارقها^(١)، والأكثر اقتضاؤها معه استفهاماً طلبياً كقولهم: إنها لإبل أم شاء، أي: بل هي شاء^(٢)، أو إنكارياً نحو ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبُنُونَ﴾ (٣٩) [الطور]، أي: بل له البنات^(٣)، إذ لو قدرنا للإضراب المحض لزم المحال^(٤)، وعن جميع البصريين أنها أبداً بمعنى (بل) والهمزة جميعاً^(٥)، وسميت منقطعة لانقطاعها عما قبلها^(٦)، وقد ترد محتلة للاتصال والانقطاع نحو ﴿أَتَذُنُّمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (٨٠) [البقرة]، قال الرَّمْشَرِيُّ: يجوز في (أم) أن تكون بمعنى: أي الأمرين كائن، على سبيل التقرير لحصول العلم بكون أحدهما، ويجوز أن تكون منقطعة^(٧).

تنبيه:

صرح جماعة منهم المصنف^(٨) وابن الحاجب^(٩) أنه يجب في المتصلة أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما، ولي الهمزة المعادل الآخر؛ ليفهم السامع من أول الأمر الشيء المطلوب تعيينه، وفي (كتاب سيبويه) ما نصه: هذا باب (أم) إذا كان الكلام بها بمنزلة أيهما أو أيهم، وذلك قولك: أزيد عندك أم عمرو، أزيداً لقيت أم بشراً^(١٠)، قال: واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن؛ لأنك لا تسأل عن اللقاء وإنما/ظ ١٢١/ تسأل عن أحد الاسمين في هذا الحال قيدت

(١) - ينظر: الجنى الداني: ٢٠٥، وشرح التصريح: ١٧١/٢، وفيه خلاف، ينظر في: التذييل والتكميل: ١١٤-١١٥.

(٢) - ينظر: كتاب سيبويه: ١٧٢/٣، واللمع في علم العربية: ٩٤، وشرح اللمع للثماميني: ٥٥٥/١، وشرح الكافية الشافية: ١٢١٩/٣، واللمحة في شرح الملحة: ٦٩٨/٢.

(٣) - في المخطوط: أي: بل له البنات، وهو لا يتسق مع ما ذكره السيد الشارح من استحالة مجيئها للإضراب المحض، أي: بمعنى (بل) وحدها بلا استفهام؛ لأن ذلك يؤدي إلى إثبات البنات له تعالى عن ذلك علواً كبيراً، فربما كان ذلك وهماً من الناس؛ لذلك فالصواب إثبات همزة الاستفهام قبل (بل) في التقدير كما أثبتته. ينظر: أسرار العربية: ٢٢١، وشرح المفصل: ١٧٩/٨.

(٤) - ينظر: مغني اللبيب: ٢٨٩/١.

(٥) - ينظر: المقتضب: ٢٨٨/٣، وأمالى ابن الشجري: ١٠٨/٣، وأسرار العربية: ٢٢١، واللباب للعكبري: ٤٣٠/١، وشرح المفصل: ١٧٨/٨، وشرح التسهيل: ٣٦٢/٣، والجنى الداني: ٢٠٥.

(٦) - ينظر: شرح المفصل: ١٧٨/٨، والتذييل والتكميل: ١١٣/١٣.

(٧) - ينظر: الكشاف: ١٥٨/١.

(٨) - ينظر: مغني اللبيب: ٢٦٨-٢٦٩.

(٩) - ينظر: شرح المقدمة الكافية: ٩٨٢/٣.

(١٠) - إن زيد عندك أم عمرو إن زيدا لقيت أم بشراً، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته من كتاب سيبويه.

بالاسم^(١)؛ لَأَنَّكَ تَقْصِدُ قَصْدَ أَنْ يَبِينَ أَيُّ الاسْمَيْنِ، وجعلت الاسمَ الأخيرَ عديلاً للأوّلِ فصَارَ الَّذِي لَا لَا تَسْأَلُ عَنْهُ بَيْنَهُمَا، وَلَوْ قُلْتَ: أَلْقَيْتَ زَيْدًا أَمَ عُمَرًا، كَانَ جَائِزًا حَسَنًا^(٢).

هذا كَلَامُهُ، وهو نَصٌّ فِي أَنَّ التَّقْدِيمَ فِي مِثْلِهِ أَوْلَوِيٌّ لَا وَاجِبٌ كَمَا قَالُوهُ، وَنَصٌّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي (المَقْرَبِ)^(٣) أَيْضًا، وَكَذَا الرُّضِّيُّ^(٤)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ص: وَلِلرَّدِّ عَلَى الْخَطِ فِي الْحُكْمِ (لَا) بَعْدَ إِيْجَابٍ، وَ(لَكِنْ)، وَ(بَلْ) بَعْدَ نَفْيٍ، وَلِصَرْفِ الْحُكْمِ إِلَى مَا بَعْدَهَا (بَلْ) بَعْدَ إِيْجَابٍ.

ش: هذا الْقِسْمُ الثَّانِي مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ، وهو مَا يَقْتَضِي التَّشْرِيكَ فِي الْفِظِ فَقَطْ، وهو ثَلَاثَةٌ: أَحَدُهَا: (لَا)، وهي لَرَدِّ السَّامِعِ عَنِ الْخَطِ فِي الْحُكْمِ إِلَى الصَّوَابِ بِأَنْ تَنْفِي الْحُكْمَ عَنْ تَالِيهَا وَتَقْصِرُهُ عَلَى مَتَلَوِّهَا، إِمَّا قَصَرَ إِفْرَادٍ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمَخَاطَبُ يَعْتَقِدُ الشَّرْكَهَ نَحْوُ: زَيْدٌ كَاتِبٌ لَا شَاعِرٌ، رَدًّا عَلَى مَنْ اعْتَقَدَ اتِّصَافَ زَيْدٍ بِالشَّعْرِ وَالْكِتَابَةِ، وَإِمَّا قَصَرَ قَلْبٍ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ يَعْتَقِدُ الْعَكْسَ^(٥) نَحْوُ: زَيْدٌ كَاتِبٌ لَا شَاعِرٌ، رَدًّا عَلَى مَنْ اعْتَقَدَ اتِّصَافَهُ بِالشَّعْرِ فَقَطْ^(٦). وَلِلْعَطْفِ بِهَا ثَلَاثَةٌ^(٧) شُرُوطٌ^(٨): أَحَدُهَا: أَنْ يَتَقَدَّمَهَا إِثْبَاتٌ نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عُمَرُ، أَوْ أَمَرَ نَحْوُ: اضْرِبْ خَالِدًا لَا بَشْرًا، أَوْ نِدَاءٌ نَحْوُ: يَا بَنَ أَخِي لَا ابْنَ عَمِّي، وَزَعَمَ بَعْضُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ كَلَامِهِمْ^(٩)، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ لِنَصِّ سِيَبِيهِ فِي (الْكِتَابِ) عَلَيْهِ^(١٠)، وَالظَّنُّ بِهِ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ إِلَّا وهو مَسْمُوعٌ. الثَّانِي: أَنْ لَا يَقْتَرَنَ بِعَاطِفٍ، فَإِذَا قِيلَ: جَاءَ زَيْدٌ لَا بَلْ عُمَرُ، فَالْعَاطِفُ (بَلْ)، وَ(لَا) رَدٌّ لِمَا قَبْلَهَا أَوْ: مَا جَاءَ زَيْدٌ وَلَا عُمَرُ، فَالْعَاطِفُ الْوَاوُ، وَ(لَا) تَوْكِيدٌ لِلنَّفْيِ^(١١).

(١) - قَوْلُهُ: قَيَّدْتُ بِالْإِسْمِ، لَيْسَتْ فِي كِتَابِ سِيَبِيهِ، وَلَا لَهَا مَعْنَى هُنَا فِي مَا أَرَى، فَرُبَّمَا أَفْحَمْتُ خَطَأً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سِيَبِيهِ: ١٦٩/٣ - ١٧٠.

(٣) - يَنْظُرُ: الْمَقْرَبُ: ٢٣١/١.

(٤) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِيِّ: ١٧٧/٦.

(٥) - أَيُّ: إِذَا كَانَ الْمَخَاطَبُ لَا يَعْتَقِدُ الشَّرْكَهَ، وَلَكِنْ يَعْتَقِدُ عَكْسَ الْحُكْمِ الْوَاقِعِ.

(٦) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ٦١٦/١ - ٦١٧.

(٧) - ثَلَاثٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٨) - يَنْظُرُ: الْبَسِيطُ فِي النَّحْوِ: ٣٦٩/٢، وَمَغْنِي اللَّيْبِ: ٣٠١/٣ - ٣٠٣، وَالْمَنْهَلُ الصَّافِي: ٤٨٩/٢ - ٤٩٠.

(٩) - أَيُّ: مَجِيءُ (لَا) الْعَاطِفَةِ بَعْدَ النِّدَاءِ، وَالرَّاعِمُ هُوَ مُحَمَّدٌ بْنُ سَعْدَانَ الْكُوفِيِّ. يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٣٧٠/٣،

٣٧٠/٣، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٦١/١٣، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ٦١٦/١.

(١٠) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سِيَبِيهِ: ١٨٦/٢.

(١١) - يَنْظُرُ: مَغْنِي اللَّيْبِ: ٣٠٢/٣، وَحَاشِيَةُ الصَّبَّانِ: ١٦٤/٣.

الثَّالِثُ: أَنْ يَتَّعَانَدَ متعاطفاها، فلا يجوزُ: جاءَ رجلٌ لا زيدٌ؛ لأنَّه يصدقُ على (زيدٍ) اسمَ (الرَّجُلِ) بخلاف: جاءَ رجلٌ لا امرأةً، نصَّ على هذا السُّهيليُّ في (نتاج الفكر)^(١) والأُبديُّ في (شرح الجزوليَّة)^(٢) والشَّيخُ أبو حيَّان^(٣)، وقال المصنِّفُ: إِنَّهُ حقٌّ^(٤).

ولا يَمْتَنِعُ بها العطفُ على معمولِ الفعلِ الماضي خلافاً للزَّجَّاجِ^(٥) لقولهم: نَعَمَكَ جُدُّكَ لا كدُّكَ^(٦)، وقول امرئ القيسِ^(٧):

[٥٠٦] كَأَنَّ دِثَارًا خَلَقْتُ بِلَبُونِهِ عِقَابٌ تَنَوَّفَى^(٨) لا عِقَابُ الْقَوَاعِلِ

ثانيها: (الكن) وهي لردِّ السَّامِعِ عن الخطأ في الحكمِ إلى الصَّوابِ بأنَّ تَقَرَّرَ حكمٌ متلوِّها وتثبتَ نقيضُهُ لتاليها، وتقصَّره عليه قصرَ قلبٍ نحو: ما جاءَ زيدٌ لكنَّ عُمَرَ، ردًّا على من اعتقدَ أنَّ الجائيَ زيدٌ لا عُمَرَ^(٩).

وللعطفِ بها ثلاثة شروطٍ أيضًا^(١٠):

أحدها: [أَنْ يَتَقَدَّمَها] نفْيٌ أو نَهْيٌ كما مرَّ، فإنَّ قلتَ: قامَ زيدٌ، ثُمَّ جِئْتَ بِـ(لكن) جعلتها حرفَ ابتداءٍ فجِئْتَ بالجملةِ فقلتَ: لكنَّ عُمَرُو لم يَقُمْ^(١١).

الثَّاني: أَنْ لا تَقَرَّنَ بالواوِ، قاله الفارسيُّ^(١٢) وأكثرُ النُّحاةِ^(١٣)، فإنَّ اقترنَتْ نحو: ما قامَ زيدٌ ولكنَّ عُمَرَ، ففيه أربعةُ أقوالٍ:

(١) - ينظر: نتائج الفكر: ٢٠٢.

(٢) - ينظر: شرح الجزوليَّة: ٦٦٥-٦٦٦/٢.

(٣) - ينظر: ارتشاف الضُّرب: ١٩٩٧/٤.

(٤) - ينظر: أوضح المسالك: ٣٤٩/٣.

(٥) - تنظر نسبةُ هذا الرأْيِ للزَّجَّاجِ في: البسيط في النُّحو: ٣٧٠/٢، وشرح الرُّضِيِّ: ١٨٧/٦، وارتشاف الضُّرب: ١٩٩٧/٤، ومنعهُ الزَّجَّاجِيُّ أيضًا. ينظر: حروف المعاني: ٣١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٤٠/١.

(٦) - مثلاً يُضْرَبُ لانتقاعِ المرءِ بالحظِّ أكثرُ من انتقاعِهِ بالسَّعي. ينظر: الأمثال لابن سَلام: ١٩٣، ومجمع الأمثال: ١٧٢/١.

(٧) - من الطَّويل، وهو لامرئ القيسِ في: ديوانهِ: ٩٤، وشرح الكافية الشَّافية: ١٢٣٢/٣، والمقاصد النُّحويَّة: ١٦٤٠/٤، وشرح شواهد المغني: ٦١٦/٢، وخزانة الأدب: ١٧٧/١١.

والشَّاهدُ فيه: عَطْفُ (عِقَابُ العواقلِ) على (عِقَابُ تَنَوَّفَى) وهو فاعلٌ فعلٍ ماضٍ (خَلَقْتُ).

(٨) - تنوفي، وهو تصحييفٌ، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ.

(٩) - ينظر: شرح الرُّضِيِّ: ١٩١-١٩٢/٦، ومجيب النِّدَا: ٣١٨/٢.

(١٠) - ينظر: شرح المفصل: ١٩٣/٨، ومغني اللبيب: ٥٥٠/٣، والمنهل الصَّافي: ٤٩١/٢.

(١١) - ينظر: التَّنْذِيلُ والتَّكْمِيلُ: ١٥٦/١٣، وأوضح المسالك: ٣٤٦/٣.

(١٢) - ينظر: المسائل المنثورة: ٤٣، وارتشاف الضُّرب: ١٩٧٥/٤، والجنى الدَّاني: ٥٨٧.

(١٣) - ينظر: الكافي في شرح الهادي: ١٢٧٤/٣، وشرح الرُّضِيِّ: ١٩٢/٦، والملخص: ٥٧٧/١، وارتشاف الضُّرب: ١٩٧٥/٤، واللمحة في شرح الملحَّة: ٧٠٠/٢، والجنى الدَّاني: ٥٨٧، ومغني اللبيب: ٥٥٠/٣.

- يونسُ أَنَّهَا غَيْرُ عَاطِفَةٍ وَالْوَاوُ عَاطِفَةٌ مَفْرَدًا^(١) عَلَى مَفْرَدٍ^(٢).
- ابْنُ مَالِكٍ: أَنَّهَا كَذَلِكَ وَالْوَاوُ عَاطِفَةٌ جَمْلَةً خُذَفَ بَعْضُهَا عَلَى جَمْلَةٍ صُرِّحَ بِجَمِيعِهَا^(٣).
- ابْنُ عَصْفُورٍ: أَنَّهَا عَاطِفَةٌ وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ لَازِمَةٌ^(٤).
- ابْنُ كَيْسَانَ: أَنَّهَا كَذَلِكَ وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ غَيْرُ لَازِمَةٍ^(٥).
- الثَّالِثُ: أَنَّ يَلِيهَا مَفْرَدٌ، فَإِنْ وَلِيَهَا جَمْلَةٌ فَحَرْفُ ابْتِدَاءٍ لِمَجْرَدِ الاسْتِدْرَاكِ، وَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُهَا بِالْوَاوِ نَحْوُ ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ (٧٦)﴾ [الزخرف]، وَبِدُونِهَا كَقَوْلِ زَهِيرٍ^(٦):
- [٥٠٧] إِنَّ ابْنَ وَرَقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ
- ثَالِثُهَا: (بَل) وَهِيَ ك(لَكِنْ) إِنْ تَلَّتْ^(٧) نَفْيًا أَوْ نَهْيًا نَحْوُ: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عُمَرُ، وَلَا تُهْنُ خَالِدًا بَلْ بَشَرًا، وَإِنْ تَلَّتْ غَيْرَهُمَا كَانَتْ لَصَرْفِ الْحَكْمِ عَنْ مَتْلُوهَا إِلَى تَالِيهَا نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ بَلْ عُمَرُ، وَاضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عُمَرَا، فَتَصْرِفُ الْحَكْمَ عَنِ الْأَوَّلِ بِالْقِيَامِ وَالْأَمْرِ بِالضَّرْبِ عَنْ زَيْدٍ إِلَى عُمَرَ، وَتُصَيِّرُ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ مَسْكُوتًا عَنْهُ فَلَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ كَأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَالَ: أَحْكُمْ عَلَى الثَّانِي وَلَا أَنْتَعِزْ لِلأَوَّلِ^(٨). وَالْحَاصِلُ أَنَّهَا تُعِيدُ مَعَ النَّفْيِ وَالنَّهْيِ أَمْرَيْنِ: تَأْكِيدِيٍّ، وَهُوَ تَقْرِيرُ مَا قَبْلَهَا، وَتَأْسِيسِيٍّ، وَهُوَ إِثْبَاتُ نَقِيضِهِ لَمَّا بَعْدَهَا، وَمَعَ غَيْرِهِمَا^(٩) أَمْرَيْنِ تَأْسِيسِيَيْنِ: صَرْفُ الْحَكْمِ عَمَّا قَبْلَهَا، وَجَعْلُهُ لَمَّا بَعْدَهَا^(١٠).

(١) - مفرد، والصواب ما أثبتته.

(٢) - ينظر رأي يونس في: البسيط في النحو: ٣٧٦/٢، والبديع: ٣٦٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٢٣-٢٢٤، وشرح الكافية الشافية: ١٢٣١/٣، وارتشاف الضرب: ١٩٧٥/٤.

(٣) - ينظر: شرح التسهيل: ٣٤٣/٣.

(٤) - كذا نسب إليه أبو حيان والمرادي وابن هشام، والحق أنه صرح بأن (لكن) عاطفة، ولم يذكر أن الواو زائدة زائدة لازمة، بل ذكر أنها وردت بلا واو في كلام العرب. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٢٢٤/١، وارتشاف الضرب: ١٩٧٥/٤، والجنى الداني: ٥٨٧، ومغني اللبيب: ٥٥٢.

(٥) - تنظر نسبة هذا الرأي لابن كيسان في: ارتشاف الضرب: ١٩٧٥/٤، والجنى الداني: ٥٨٨، ومغني اللبيب: ٥٥٢، وأبو الحسن بن كيسان: ١٨٠.

(٦) - من البسيط، وهو له في: ديوانه: ٢٢٤، والجنى الداني: ٥٨٩، والمقاصد النحوية: ١٦٦٢/٤، وشرح شواهد شواهد المغني: ٧٠٣/٢.

والشاهد فيه: ورود (لكن) حرف ابتداء غير مقترن بالواو.

(٧) - تثب، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته.

(٨) - ينظر: شرح التسهيل: ٣٦٨/٣، وشرح الرضي: ١٨٩-١٩٠، وشرح ابن الناطم: ٣٨٤، والمنهل الصافي: ٤٩٠/٢.

(٩) - المراد: الخبر والأمر.

(١٠) - ينظر: حاشية الصبان: ١٦٦/٣.

وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ أَنَّ (بل) في غير الإيجاب لا تُفِيدُ صرفَ الحكمِ إلى ما بعدها، وجَوَزَهُ المبرّدُ كما في الإيجاب^(١)، وتَبَعَهُ [ابنُ] عبدُ الوارث^(٢)، فعلى قولهما يجوزُ: ما زيدٌ/و ١٢٢/ قائماً بل قاعداً^(٣)، قاعداً^(٣)، بالنَّصْبِ، وما زيدٌ قائماً بل قاعداً^(٤)، بالرَّفْعِ، وَيَخْتَلِفُ المعنى، مع النَّصْبِ يَكُونُ القَعْدُ منفياً منفياً على معنى: بل قاعداً^(٥)، ومع الرَّفْعِ يَكُونُ مثبتاً، أي: بل هو قاعداً^(٦)، قال بعضهم: وما أجازَهُ أجازَهُ مخالفُ الاستعمالِ العرب^(٧).

وقال في (شرح التوضيح): ويلزمهما^(٨) أن لا تعملَ (ما) في (قائماً) شيئاً؛ لأنَّ شرطَ عملها بقاء النَّفْيِ في المعمولِ، وقد انتقلَ عنه^(٩)، انتهى.

وقد يُقالُ: انتقالُهُ بعدَ مضيِّ العملِ لا يضرُّ قياساً على النَّصْبِ بعدَ فاءِ السَّبَبِيَّةِ أو واوِ المعِيَّةِ بعدَ النَّفْيِ المنتقضِ بعدهما^(١٠) نحو^(١١):

[٥٠٨] وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمْ

فيجوزُ في (أذكرهم) النَّصْبُ مع انتقاضِ النَّفْيِ بعده^(١٢). وقد مرَّتِ المسألةُ في بابِ النُّوَصْبِ^(١٣).

(١) - تنظر نسبةُ هذا الرَّأْيِ للمبرّدِ في: الكافي في شرح الهادي: ١٢٧٠/٣، وشرح الرّضي: ١٩٠/٦، والتّذييل والتّكميل: ١٤٩/١٣، والجنى الدّاني: ٢٣٦، ومغني اللبيب: ١٨٨/٢.

وكلامُ المبرّدِ لا يشي بما نُسبَ إليه، وقد نبّه الدّماميني إلى أنّه لا يوجبُ أن تكونَ (بل) ناقلةً للنّهي والنّفي لما بعدها بل يجوزُهُ، والمعنى يختلفُ تبعاً لذلك. ينظر: المقتضب: ١٢/١، و٢٩٨/٤، والمنهل الصّافي: ٤٩١/٢.

(٢) - محمّد بنُ الحسين بنِ محمّد بنِ عبدِ الوارث، أبو الحسين النّحويّ، نحويّ وأديبٌ فاضلٌ، وهو ابنُ اختِ أبي أبي عليّ الفارسيّ، أخذَ عن خاله ولم يأخذَ عن غيره، وتلمذَ له عبدُ القاهر الجرجانيّ، وليسَ له أستاذٌ سواه، من مؤلّفاته: كتابُ الشّعر، وتصانيفٌ في الهجاء، ومراسلات مع الصّاحب بن عبّادٍ، تُوفّي سنة (٤٢١هـ). ينظر: نزهة الألباء: ٢٥١، ومعجم الأدباء: ٢٥٢٣/٦، وبغية الوعاة: ٩٤/١.

وتنظر نسبةُ هذا الرَّأْيِ إليه في: المقتصد: ٩٤٦-٩٤٧/٢، والجنى الدّاني: ٢٣٦، والمساعد: ٤٦/٢.

(٣) - قاعد، والصّوابُ ما أثبتُّهُ.

(٤) - وما زيدٌ قائم بل قاعد، والصّوابُ ما أثبتُّهُ؛ لئِناسَبَ السِّياق.

(٥) - بل هو قاعدا، وهو وهمٌ، والصّوابُ ما أثبتُّهُ.

(٦) - ينظر: الأصول في النّحو: ٩٤/١، وعلل النّحو: ٢٦١، وشرح التّسهيل: ٣٦٨/٣.

(٧) - هو ابنُ مالكٍ، وأبو حيّان، ينظر: شرح التّسهيل: ٣٦٨/٣، والتّذييل والتّكميل: ١٤٩/١٣.

(٨) - بلن مهما، وهو تحريفٌ، والصّوابُ ما أثبتُّهُ من مصدره.

(٩) - شرح التّصريح: ١٧٧/٢.

(١٠) - بعده، والصّوابُ من أثبتُّهُ من مصدره.

(١١) - مرّ تخريجُ البيت.

(١٢) - ينظر: حاشية يس: ٤٦٥/٣.

(١٣) - ينظر: النّصُّ المحقّق:

ويُشْتَرَطُ لِلْعَطْفِ بـ(بَل) أَنْ يَتْلُوها مَفْرَدًا، فَلَوْ تَلَّها جَمْلَةً كَانَتْ حَرْفَ ابْتِدَاءٍ لَا عَاطِفَ^(١)، وَمَعْنَاهَا الْإِضْرَابُ، لَكِنْ مَعَ الْجَمْلِ يَكُونُ مَعْنَى الْإِضْرَابِ إِمَّا الْإِبْطَالَ نَحْوُ ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ (٢٦)﴾ [الأنبياء]، أَيْ: بَلْ هُمْ عِبَادٌ، ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ (٧٠)﴾ [المؤمنون]، أَوْ الْإِنْتِقَالَ مِنْ غَرَضٍ إِلَى آخَرٍ نَحْوُ ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى (١٤)﴾ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى (١٥) بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا (١٦)﴾ [الأعلى]^(٢).

وَذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ فِي (شرح الكافية) أَنَّهَا لَا تَقَعُ فِي التَّنْزِيلِ إِلَّا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ^(٣)، وَهَمَّهُ فِي ذَلِكَ ذَلِكَ جَمَاعَةً بِالْأَيْتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ^(٤)؛ لِأَنَّهَا فِيهِمَا لِلْإِبْطَالِ، قَالَ الدَّمَامِينِيُّ^(٥): وَمَحْمَلُ هَذَا الْكَلَامِ عِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ أَنَّهَا لَا تَقَعُ بَيَقِينٍ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا لِلتَّنْبِيهِ عَلَى انْتِقَاءِ أَمْرِ وَاسْتِنْفَافٍ غَيْرِهِ فَلَا يَتِمُّ تَوْهِيْمُهُ بِتَيْنِكَ الْآيَتَيْنِ إِذْ لَيْسَ الْإِضْرَابُ عَلَى وَجْهِ الْإِبْطَالِ مُتَعَيِّنًا فِي شَيْءٍ مِنْهُمَا؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْإِضْرَابُ فِيهِمَا عَنِ الْقَوْلِ لَا عَنِ الْقَوْلِ الْمُحْكِي وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِخْبَارَ بِصُدُورِ ذَلِكَ مِنْهُمْ ثَابِتٌ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ الْإِبْطَالُ بِوَجْهِهِ، فَيَكُونُ الْإِضْرَابُ فِيهِمَا لِمَجَرَّدِ الْإِنْتِقَالِ مِنْ أَمْرِ إِلَى اسْتِنْفَافٍ آخَرَ^(٦)، انْتَهَى. وَسَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ الصَّائِغِ فِي (حاشية المغني).

تَنْبِيْهُ:

تُرَادُ (لَا) قَبْلَ (بَل) لَتَوْكِيْدِ الْإِضْرَابِ بَعْدَ الْإِيجَابِ كَقَوْلِهِ^(٧):
[٥٠٩] وَجْهَكَ الْبَدْرُ لَا بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أَفُولُ
ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي والنهي كقوله^(٨):

(١) - ينظر: التذليل والتكميل: ١٥٣/١٣.

(٢) - ينظر: مغني اللبيب: ١٨٤/٢.

(٣) - قال: ((وَأَمَّا (بَل) فَلِلْإِضْرَابِ، وَحَالُهَا فِيهِ مُخْتَلَفٌ، فَإِنْ كَانَ الْوَاقِعُ بَعْدَهَا جَمْلَةً فَهِيَ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى انْتِقَاءِ غَرَضٍ وَاسْتِنْفَافٍ غَيْرِهِ، وَلَا تَكُونُ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ)). شرح الكافية الشافية: ١٢٣٣/٣.

(٤) - أَيْ: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ (٢٦)﴾ [الأنبياء]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ (٧٠)﴾ [المؤمنون].

(٥) - الدمامين، والصواب ما أثبتته.

(٦) - ينظر: تحفة الغريب: ق ١/ج ١/٤٣٣.

(٧) - من الخفيف، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٣٧٠/٣، والتذليل والتكميل: ١٥٢/١٣، وشرح أبيات مغني مغني اللبيب: ١٣/١٤-١٤.

والشاهد فيه: زيادة (لَا) قَبْلَ (بَل) لَتَوْكِيْدِ الْإِضْرَابِ بَعْدَ الْإِيجَابِ.

(٨) - من البسيط، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٣٧٠/٣، والتذليل والتكميل: ١٥٢/١٣، وشرح شواهد المغني: ١٣٨/١.

والشاهد فيه: زيادة (لَا) قَبْلَ (بَل)؛ لَتَوْكِيْدِ تَقْرِيرِ مَا قَبْلَهَا بَعْدَ النِّفْيِ وَالنَّهْيِ.

[٥١٠] وَمَا هَجَزْتُكَ لَا بَلْ زَادَنِي شَعْفًا هَجَزْتُ وَبَعْدُ تَرَخَى لَا إِلَى أَجَلٍ وَقَوْلُهُ^(١):

[٥١١] لَا تَمَلَّنْ طَاعَةَ اللَّهِ لَا بَلْ طَاعَةَ اللَّهِ مَا حَيَّيْتُ اسْتَدِيماً^(٢)

قال الرضي: إذا ضَمَمْتَ (لا) إلى (بل) بعد الإيجاب نحو: قام زيد لا بل عمرو، نفيت بـ(لا) القيام عن زيد فاثبتته لعمرو، أو لم تجئ بـ(لا) كان قيام زيد في حكم المسكوت عنه يحتمل أن يثبت وأن لا يثبت، وكذا في: اضرب زيداً لا بل عمراً^(٣)، أي: لا تضرب زيداً بل اضرب عمراً، ولولا المذكور لاحتمل أن يكون أمراً بضرب زيد، وأن لا يكون مع [الأمر]^(٤) بضرب عمرو^(٥). هذا كلامه وهو نص في أن (لا) الواقعة قبل (بل) فيما ذكر ليست بزائدة بل أتت بها لتأسيس معنى لم يكن قبل وجودها، فالقول بزيادتها ليس بشيء.

يجوز عطف الفعل على مثله إن اتحد في الزمان ولا يضر اختلافهما في اللفظ^(٦) نحو ﴿لنُحْيِي﴾ ﴿لنُحْيِي بِهِ بَلْدَةً مَيِّتًا وَنُسْقِيهِ (٤٩)﴾ [الفرقان]، ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ (٩٨)﴾ [هود]، ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا (١٠)﴾ [الفرقان]، قال المصنف: قال بعض الطلبة لا يتصور لعطف الفعل على مثله مثال؛ لأن نحو: قام زيد وقعد عمرو، المعطوف فيه جملة لا الفعل وكذا في: قام وقعد زيد؛ لأن في أحد الفعلين ضميراً^(٧)، فقلت له: فإذا قلت: يُعْجِبُنِي أَنْ تَقُومَ وتخرج فيألفها حجلة وقع فيها^(٨)، انتهى. ووجه ما ذكره في تصوير ذلك أن الفعل المعطوف منصوب أو مجزوم، فلولا أن العطف للفعل لم يتأت نصبه أو جزؤه وقد ظهر النصب في ﴿وَنُسْقِيهِ﴾، والجزم في ﴿وَيَجْعَلُ﴾، ويجوز عطف الفعل على اسم يشبهه نحو ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا (٣) فَأَنْزَلَ بِهِ / ١٢٢ ظَنًّا (٤)﴾ [العاديات]، ﴿صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ (١٩)﴾ [الملك]، وبالعكس كقوله^(٩):

(١) - من الخفيف، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٣/٣٧٠، والتذيل والتكميل: ١٣/١٥٥.

والشاهد فيه: زيادة (لا) قبل (بل)؛ لتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي والنهي.

(٢) - ينظر: شرح التسهيل: ٣/٣٧٠، والتذيل والتكميل: ١٣/١٥٢، ومغني اللبيب: ٢/١٨٩-١٩٠.

(٣) - عمر، والصواب ما أثبتته من شرح الرضي.

(٤) - زيادة يقتضيها السياق، وهي من شرح الرضي.

(٥) - ينظر: شرح الرضي: ٦/١٩٠.

(٦) - ينظر: التسهيل: ١٧٨، وشرح التسهيل: ٣/٣٨٣، والتذيل والتكميل: ١٣/٢١٠.

(٧) - ضمير، والصواب ما أثبتته.

(٨) - ينظر نقل هذا الحكاية عن ابن هشام في: النكت للسيوطي: ٢/١٦٨.

(٩) - من الرجز، وهو بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية: ٣/١٢٧٢، وشرح ابن الناطم: ٣٩١، وشرح الألفية

للمرادي: ١/٦٢٩.

والشاهد فيه: عطف الاسم (دارج) على الفعل (حبا).

[٥١٢] يَا رَبَّ بَيْضَاءَ مِنَ الْعَوَاهِجِ
أُمَّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا وَدَارِجِ

وقوله^(١):

[٥١٣] بَاتَ يُغَشِّيَهَا بَضْرِبَ بَاتِرٍ
يَقْصِدُ فِي أَسْوَاقِهَا وَجَائِرِ^(٢)

وعطفُ الاسمِ على الفعلِ وبالعكس، وذكر في (المغني) في هذا ثلاثة أقوالٍ: الجواز مطلقاً، وهو المفهوم من قول التَّحَوِّيِّينَ في باب الاشتغال في مثل: زَيْدٌ قَامَ وَعَمراً كَلَّمْتُهُ، إِنَّ نَصَبْتَ (عَمراً) رَجَحَ، والمنع مطلقاً^(٣)، والجواز بالواو فقط^(٤). قال: وأضعفُ الثلاثة الثاني، وقد لهج الرَّايزي في تفسيره^(٥).

ولا يَحْسُنُ العطفُ على الضَّميرِ المرفوعِ المتَّصلِ بارزاً أو مستترًا من غيرِ فاصلٍ، فلو فصلتْ حَسَنٌ، وأحسنُ الفصلِ بالتَّوكيدِ بالمنفصلِ نحو ﴿كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ (٥٤)﴾ [الأنبياء]، وأقلُّه بـ(لا) بينَ العاطفِ والمعطوفِ نحو ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا أَبَاؤُنَا (١٤٨)﴾ [الأنعام]؛ وذلك لأنَّه لَمَّا كَانَ كَالجزءِ ممَّا اتصلَ به لفظاً من حيثُ أَنَّهُ متَّصلٌ لَا يَجُوزُ انفصالُهُ، ومعنى من حيثُ أَنَّهُ فاعِلٌ، فلو عطفْتَ عليه كُنْتَ كالعاطفِ على بعضِ حروفِ الكلمة. ومع التَّوكيدِ بالمنفصلِ يَكُونُ كَأَنَّهُ معطوفٌ عليه في الصُّورة، وإنَّ كَانَ في الحقيقةِ على المتَّصلِ، ومع غيره يَطُولُ الكلامُ وبطوله يُسْتَغْنَى عَمَّا هُوَ الواجبُ^(٦) نحو: حَضَرَ القَاضِي امرأَةً، و^(٧):

[٥١٤] الحَافِظُ عَوْرَةَ العَشِيرَةِ^(٨)

(١) - من الرِّجْزِ، وهو بلا نسبة في: معاني القرآن للفراء: ٢١٣/١، وإيضاح الشعر: ٤٦٥، والبسيط في النحو: ٢١٩/٢ والمقاصد النحوية: ١٦٥٧/٤، وخزانة الأدب: ١٤١/٥.
والشَّاهدُ فيه: عطفُ الاسمِ (جائِرٍ) على الفعلِ (يَقْصِدُ).

(٢) - بات يغشها بضرب فاتر يقصد في أسواقها وجائر، والبيت محرف، والصواب ما أثبتته.

(٣) - الجواز مطلقاً، وهو وهم، والصواب ما أثبتته من المغني.

هو مذهب ابن جني، وحكاه ابن هشام عن. ينظر: الخصائص: ٧٣/٢، ومغني اللبيب: ٥١٨/٥.

(٤) - هو مذهب أبي علي الفارسي نقله عنه ابن جني. ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٧٣-٢٧٤.

(٥) - ينظر: ومغني اللبيب: ٥١٨-٥٢٠.

(٦) - ينظر: المنهل الصافي: ١٥-١٦.

(٧) - بعض بيت من المنسرح تمامه: لا يأتيهم من ورائنا نطف،

وهو لقيس بن الخطيم في: ملحق ديوانه: ٨١، ولرجل من الأنصار في: كتاب سيبويه: ١٨٥/١،

والمقتضب: ١٤٥/٤، والإفصاح للفارقي: ٢٩٩، ولعمرو بن امرئ القيس في: شرح شواهد الإيضاح: ١٢٧،

وخزانة الأدب: ٢٧٥/٤، ولأحدهم في: إيضاح شواهد الإيضاح: ١٦٧/١.

(٨) - العشي، تحريف، والصواب ما أثبتته.

بالنَّصَب^(١).

وممَّا لَا يَحْسُنُ مَا سَمِعَ مِنْ قَوْلِهِمْ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ، أَي: مُسْتَوٍ هُوَ وَالْعَدَمُ^(٢)، وَيُعْطَفُ عَلَى الظَّاهِرِ وَالضَّمِيرِ الْمَنْفَصِلِ وَالْمَتَّصِلِ الْمَنْصُوبِ بِلا شَرْطٍ كَقَامَ زَيْدٌ وَعُمَرُ، وَإِيَّاكَ وَالْأَسَدَ، ﴿جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ (٣٨)﴾ [المرسلات]. وَلَا يَجِبُ إِعَادَةُ الْخَافِضِ مَعَ الضَّمِيرِ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِكَ وَبِهِ، وَلَا يَجِبُ إِعَادَتُهُ مَعَ الظَّاهِرِ كَمَا قَالَ ابْنُ مَالِكٍ^(٣) وَجَمَاعَةٌ^(٤) خِلَافَ الْجُمْهُورِ وَالْبَصْرِيِّينَ^(٥) وَالْبَصْرِيِّينَ^(٥) لَكثْرَةِ الشَّوَاهِدِ لَذَلِكَ، قَالَ تَعَالَى ﴿وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ (٢١٧)﴾ [البقرة]، وَقِرَاءَةُ حَمْزَةُ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ^(٦) وَمَجَاهِدٍ^(٧) وَقَتَادَةَ^(٨) وَالنَّخَعِيِّ^(٩) وَالْأَعْمَشِ^(١٠) وَيَحْيَى

(١) - يَرِيدُ أَنَّ الطُّولَ يَكُونُ مَسْوُغًا لِبَعْضِ مَا لَا يَسُوغُ بغيره كحذف تاء التَّأْنِيثِ؛ لَطُولِ الْكَلَامِ بِالْفَصْلِ بِالْمَفْعُولِ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَعَامِلِهِ فِي: حَضَرَ الْقَاضِي امْرَأَةً، وَحَذَفَ التَّوْنُ مِنَ (الْحَافِظُو)؛ لَطُولِ الْاسْمِ. يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبَوِيهِ: ١٨٦/١، وَ ٣٨/٢، وَالْمَقْتَضِبُ: ٣٣٨/٢، وَ ١٤٥/٤.

(٢) - إِنَّمَا قَبِحَ؛ لِأَنَّ بِهِ عَطَفَ (الْعَدَمِ) دُونَ فَصْلٍ، وَدُونَ ضَرْوَةٍ عَلَى ضَمِيرِ الرَّفْعِ الْمُسْتَتِرِ فِي (سَوَاءٍ). يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبَوِيهِ: ٣١/٢، وَالْأَصُولُ فِي النَّحْوِ: ٢٨/٢، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ: ١٢٤٤/٣-١٢٤٥.

(٣) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٣٧٥/٣، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ: ١٢٤٨/٣.

(٤) - مِنْهُمْ أَبُو عَلِيٍّ الشُّلُوبِينُ وَأَبُو حَيَّانَ. يَنْظُرُ: حَوَاشِي الْمَفْصَلِ: ٤١٣/٢، وَالتَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٧٤/١٣.

(٥) - ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى جَوَازِ الْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ دُونَ إِعَادَةِ الْخَافِضِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ يُونُسُ وَالْأَخْفَشُ وَقَطْرِبٌ، وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى مَنْعِهِ وَتَأْوُلُوهُ مَا وَرَدَ مِنْهُ، وَذَهَبَ الْجَرْمِيُّ وَالزِّيَادِيُّ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ إِنْ أُكِّدَ الضَّمِيرُ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ، وَإِنْ لَمْ يُؤَكَّدْ لَمْ يَجْزُ. يَنْظُرُ: الْفَوَائِدُ وَالْقَوَاعِدُ: ٣٩٠/١-٣٩١، وَالْإِنْصَافُ: ٣١٨ م (٦٨)، وَالْبَسِيطُ فِي النَّحْوِ: ٤٣٧/٢-٤٣٨، وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ١٢٩٨/٣، وَتَوْجِيهِ اللَّمَعِ: ٢٩٤، وَشَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٢٤٣/١، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَةِ لِلْمَرَادِيِّ: ٦٢٣/١.

وَيَنْبَغِي أَنْ أَنْبِئَهُ إِلَى أَنَّ إِطْلَاقَ نِسْبَةِ هَذَا الرَّأْيِ لِلْكُوفِيِّينَ غَيْرُ دَقِيقٍ، فَقَدْ ذَهَبَ الْفَرَّاءُ إِلَى قَبْحِ الْعَطْفِ دُونَ إِعَادَةِ الْخَافِضِ وَمَنْعِهِ. يَنْظُرُ: ١٩٧/١، وَ ٢٥٢، وَ ٢٢/٢.

(٦) - الْحَسَنُ بْنُ يَسَارٍ، أَبُو سَعِيدٍ الْبَصْرِيُّ، تَابِعِيٌّ مِنَ الْفُقَهَاءِ الْقُرَّاءِ الْفَصَحَاءِ، تُوفِّيَ سَنَةَ (١١٠ هـ). يَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ: ١٠٢٣/٣، وَمَعْرِفَةُ الْقُرَّاءِ الْكِبَارِ: ٣٦.

(٧) - مُجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ، أَبُو الْحَجَّاجِ الْمَكِّيُّ، تَابِعِيٌّ قَارِئٌ مَفْسِّرٌ، أَخَذَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَرَأَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، مَرَّاتٍ، تُوفِّيَ سَنَةَ (١٠٤ هـ). يَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ: ٢٢٧٢/٥، وَمَعْرِفَةُ الْقُرَّاءِ الْكِبَارِ: ٣٧.

(٨) - قَتَادَةُ بْنُ دَعَامَةَ، أَبُو الْخَطَّابِ السَّدُوسِيُّ، قَارِئٌ مَفْسِّرٌ عَالِمٌ بِالْعَرَبِيَّةِ وَالْأَنْسَابِ وَأَيَّامِ الْعَرَبِ، كَانَ أَكْمَهَا، أَخَذَ أَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَنِ الْحَسَنِ وَابْنِ سِيرِينَ، تُوفِّيَ سَنَةَ (١١٨ هـ). يَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ: ٢٢٣٣/٥، وَغَايَةُ النِّهَايَةِ: ٢٥/٢.

(٩) - إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ قَيْسٍ، أَبُو عِمْرَانَ النَّخَعِيُّ، تَابِعِيٌّ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، قَرَأَ عَلَى الْأَسَدِ بْنِ يَزِيدَ وَعَلَقَمَةَ بْنِ قَيْسٍ، تُوفِّيَ مَتَخَفِيًا مِنَ الْحَجَّاجِ سَنَةَ (٩٦ هـ). يَنْظُرُ: غَايَةُ النِّهَايَةِ: ٢٩/١.

ويحيى بن وثَّاب^(٢) وأبي^(٣) رزين^(٤) ﴿الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ (١)﴾ [النساء]، بخفض (الأَرْحَامِ)^(٥)، وحكى قطرب: ما فيها غيرُهُ وفرسِه^(٦)، بجر (فرسِه)، وأنشد سيويهِ^(٧):

[٥١٥] فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

ويستثنى من هذه القاعدة مسألة لا يجب فيها إعادة^(٨) الجار اتفاقاً في (المنهل): يُمكنُ أَنْ يُجعلَ لغزاً فيقال: أيُّ صورةٍ يجوزُ فيها العطفُ على الضميرِ المخفوضِ بدونِ إعادةِ الخافضِ لفظاً اختيَّاراً بالإجماعِ ومثالها: شجاعهُ زيدٌ عجبْتُ منها وأنَّهُ يبخلُ، إذا حُذِفَ الجارُّ من (أَنْ) وَأَنْ يَطَّرَدَ بلا خلافٍ^(٩)، واللهُ أعلمُ.

(١) - سليمان بنُ مهران، أبو محمَّد الأسديُّ الكوفيُّ الأعمش، قرأ القرآنَ على يحيى بنِ وثَّابٍ، وقيل: إنَّهُ قرأَ على زيد بن وهبٍ وزر بن حبيشٍ وعاصمٍ وغيرهم، تُوفِّيَ سنة (١٤٨هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار: ٥٤، وغاية النهاية: ٣١٥/١.

(٢) - يحيى بنُ وثَّابٍ الكوفيُّ، تابعيٌّ مقرئُ أهلِ الكوفة، تَعَلَّمَ القرآنَ من عبيد بنِ نُضلةَ آيةَ آيةَ وعرضَ عليه، تُوفِّيَ سنة (١٠٣هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار: ٣٣، وغاية النهاية: ٣٨٠/٢.

(٣) - ابن، وهو تحريفٌ، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ.

(٤) - مسعود بنُ مالكٍ، وقيل: اسمُهُ: عبيدُ بنُ مالكٍ، أبو رزينٍ مولى بني أسدٍ، وقيل: مولى عليٍّ (عليه السلام)، شهدَ معه صفينَ، قتلَهُ عبيدُ الله بنُ زيادٍ في البصرةَ بعدَ سنةٍ ستينَ من الهجرة، وقيلَ غيرُ ذلك. ينظر: الإصابة: ١٢٦/٧، وغاية النهاية: ٢٩٦/٢.

(٥) - ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٦-٥/٢.

(٦) - تنظر حكاية قطرب في: شرح الكافية الشافية: ١٢٥٠/٣، وشرح ابنِ النَّاظم: ٣٨٦.

(٧) - من البسيط، وهو لعمر بنِ معديكرب في: ملحِق ديوانه: ١٩٧، وقالَ البغداديُّ: ((والبَيْتُ من أبياتِ سيويهِ الخمسينَ اللَّتي لم يُعرفَ لها قائلٌ)). خزانة الأدب: ١٢٩/٥.

والشَّاهدُ فيه: عطفُ (الأيامِ) على ضميرِ الجرِّ دونِ إعادةِ الجارِ.

(٨) - إغادت، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ.

(٩) - ينظر: المنهل الصَّافي: ٢٢/٢.

بَحْثُ الْبَدَلِ

ص: وَالْبَدَلُ، وَهُوَ تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِالْحُكْمِ بَلَا وَاسْطَةً، وَهُوَ سِتَّةٌ: بَدَلٌ كُلٌّ مِنْ كُلِّ نَحْوٍ ﴿مَفَازًا﴾ (٣١) حَدَائِقَ (٣٢) ﴿النَّبَأُ﴾، وَبَعْضُ نَحْوٍ ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (٩٧) ﴿آلِ عِمْرَانَ﴾، وَاشْتِمَالِ نَحْوٍ ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ (٢١٧) ﴿الْبَقَرَةِ﴾، وَاضْرَابٍ، وَغَلَطٍ، وَنِسْيَانٍ نَحْوُ: تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ دِينَارٍ، بِحَسَبِ قَصْدِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي، أَوِ الثَّانِي، وَسَبَقِ اللِّسَانِ، أَوِ الْأَوَّلِ وَتَبَيَّنَ الْخَطَأُ.

ش: هذا الخامس من التوابع وهو البدل، وهو لغة: العوض، واصطلاحًا: تابع مقصود بالحكم بلا واسطة، أي: بالحكم المنسوب إلى متبوعه نفيًا أو إثباتًا^(١)، فخرج به (مقصود) غيره من نعت وتوكيد وبيان، فإنها متممات^(٢) للمقصود بالحكم لا مقصودات، والمعطوف بـ(لا) وبـ(بل) و(لكن) بعد النفي نحو: جاء زيد لا عمر، وما جاء زيد بل، أو لكن عمر. أما الأول فلأن الحكم السابق وهو إثبات المجيء لزيد منفي عنه، وأما الآخران فلأن الحكم السابق هو نفي المجيء والمقصود به إنما هو الأول دون الثاني، وخرج بنفي الواسطة المقصود بها، وهو المعطوف بـ(بل) بعد الإيجاب، والمعطوف لبقية أحرف العطف. وقضية كون المبدل منه ليس مقصودًا بالحكم أنه في حكم المهدور لفظًا ومعنى، وهو مذهب المازني، حكى المبرد عنه أنه كان يقول: إذا أبدلت من الشيء فقد طرخته من لفظي^(٣).

والحق كما صرح في (التذكرة)^(٤) بأن ما عدا إبدال الغلط ليس في حكم الهدر^(٥).

وفي (المفصل): قولهم: إنه في حكم تحية الأول، إيدان منهم باستقلاله بنفسه، ومفارقته التوكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه / ١٢٣/ يعنون إهدار الأول، ألا ترى أنك [تقول]^(٦): زيد رأيت رأيت غلامه رجلًا صالحًا، ولو ذهبت تُهدر الأول لم يسد كلامك^(٧). لكن خالف في (الكشاف) فجعل

(١) - في الحاشية: قوله: نفيًا أو إثباتًا، أي: إن البدل هو المقصود بالنسبة إلى البدل سواء كانت النسبة منفية نحو: ما قام زيد أخوك، أو مثبتة نحو: قام أخوك زيد، فإن قيل: ما ذكرت منقوص بنحو: ما قام أحد إلا زيد، فإن (زيد) بدل من (أحد) هي نفي القيام، والمنسوب إلى البدل إثبات القيام، فالجواب: إن البدل في المثال المذكور هو مجموع (إلا) ومدخولها، وحينئذ فالنسبة إلى البدل هو نفي القيام، وتوضيحه أن (إلا) في المثال بمنزلة (غير) فمعنى قولك: ما قام أحد إلا زيد، ما قام أحد غير زيد، فالبديل هو (غير)، و[...] المنسوب إليه هو نفي القيام، وقد تقدم في آخر باب المعرب ما يرشدك إلى ما ذكرنا. منه.

(٢) - فإنهما متممان، والصواب ما أثبتته، وكذا هي العبارة في: مجيب النداء: ٣٢١/٢.

(٣) - ينظر: المقتضب: ٣٩٩-٤٠٠.

(٤) - المراد به (التذكرة في النحو) من كتب ابن هشام المفقودة. ينظر: هدية العارفين: ٤٦٥/١.

(٥) - نقل السيد الشارح ما أجمله يس العلمي من كلام ابن هشام الذي ذكر يس أنه نقله من خطه، فما نقله السيد هو كلام يس، وهو معنى ما نقله عن (التذكرة) من نص طويل. ينظر: حاشية يس: ٤٧٧/٣-٤٧٨.

(٦) - تتمه من المفصل يحتاجها السياق.

(٧) - ينظر: المفصل: ١٢٣.

فَجَعَلَ ﴿أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ (١١٧) [المائدة]، عطف بيانٍ من الضمير في ﴿بِهِ﴾ من قوله تعالى ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾ (١١٧) [المائدة]^(١). قال في (المغني): وإِنَّمَا لم يجعله بدلاً تَوْهَمًا أَنَّ ذَلِكَ يُخْلُ بعائِدِ الموصول؛ لِأَنَّ المبدل منه في قُوَّةِ السَّاقِطِ فَبَقِيَ الصِّلَةُ بلا عائدٍ، والعائدُ موجودٌ حسًّا فلا مانع^(٢).

وفي (الارتشاف) عن الفارسي أَنَّ معنى قولهم: المبدل منه في نيّة الطّرحِ أَنْ يُقَدَّرَ لَهُ عاملٌ من جنسِ الأوّلِ يعملُ به، لا أَنَّ الأوّلَ مُطَّرَحٌ أَلْبَنَةُ^(٣).

وفي (شرح الكافية) للرّضويّ (رحمته): لا كلامَ في أَنَّ المبدلَ منه ليسَ في حُكمِ الطّرحِ لفظًا؛ لوجوبِ عَوْدِ الضميرِ إليه في بدليّ البعضِ والاشتغالِ، وفي بدلِ الكلِّ أيضًا إذا كَانَ المبدلُ منه ضميرًا، لا يُستغنى عنه نحو: ضَرَبْتُ الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ أَخِيكَ، وقد يُعْتَبَرُ الأوّلُ في اللفظِ دونَ الثّاني، قال^(٤):

[٥١٦] وَكَأَنَّهُ لَهَقُ السَّرَاةِ^(٥) كَأَنَّهُ مَا حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ

وقال^(٦):

[٥١٧] إِنَّ السُّيُوفَ غَدُوها وَرَوَاحُها تَرَكْتَ فَرَاةَ مِثْلِ قَرْنِ الْأَعْصَبِ

ولو كَانَ في حُكمِ الطّرحِ لفظًا لم يُعْتَبَرِ هُوَ دونَ الثّاني، وليسَ في حُكمِ الطّرحِ معْنَى إِلَّا في بدلِ الغلطِ^(٧).

وقولهم: إِنَّ المقصودَ بالنّسبةِ هو البدلُ دونَ المبدلِ منه، ممنوعٌ إِلَّا في بدلِ الغلطِ؛ لِأَنَّ المبدلَ منه في الأبدالِ الثلاثةِ منسوبٌ إليه في الظّاهرِ، ولا بدُّ أَنْ يكونَ في ذكرهِ فائدةٌ لم تحصلْ لو لم يُذكرْ صَوْنًا لكلامِ الفصحاءِ عن اللغوِ ولا سيّما كلامِهِ تعالى^(٨) [و] كلامِ نَبِيِّهِ (ﷺ)، فادّعاءُ كونهِ غيرِ

(١) - ينظر: الكشاف: ٦٩٦/١.

(٢) - ينظر: مغني اللبيب: ٢٠٣/١-٢٠٤.

(٣) - نقل أبو حيّان هذا الكلامَ عن أبي عليّ الشّلوّيين، ينظر: ارتشاف الصّرب: ١٩٧١/٤.

(٤) - من الكامل، وهو للأعشى في: الدّر اللوامع: ٥٢٩/٢، وبلا نسبة في: كتاب سيبويه: ١٦١/١، والبغداديات: ٣٤٣، وشرح اللمع لابن برهان: ٢٣٠/١، وضرائر الشّعر: ٦٩، وخزانة الأدب: ١٩٧/٥، ١٩٨. والشّاهدُ فيه: مراعاةُ المبدلِ منه لفظًا دونَ البدلِ لذلك قال: (معَيَّنٌ) مفردًا مراعاةً للضميرِ في (كَأَنَّهُ).

(٥) - لحق الصراط، وهو تحريفٌ، والصّوابُ ما أثبتُّه.

(٦) - من الكامل، وهو للأخطل في: شعره: ٧٤، وخزانة الأدب: ١٩٩/٥-٢٠٠.

والشّاهدُ فيه: مراعاةُ المبدلِ منه لفظًا حيثُ أُبدلتْ (غَدُوها) من (السُّيُوف).

(٧) - ينظر: شرح الرّضويّ: ١٢٩/٣.

(٨) - بعد، والصّوابُ ما أثبتُّه كما في شرح الرّضويّ.

مقصود بالنسبة مع كونه منسوباً إليه في الظاهر، واشتماله على فائدة يصح أن ينسب إليه لأجلها دعوى خلاف الظاهر^(١)، انتهى.

وأقسام البديل ستة: أحدها بدل كل من كل، وهو ما كان مصداقه مصداق الأول وإن كان مفهوماهما متغايرين كقوله تعالى ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (٦) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ (٧) ﴿الْفَاتِحَةِ﴾، ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا (٣١) حَدَائِقَ (٣٢)﴾ [النَّبَأُ]، والتعبير ببديل كل من كل للجمهور، وعبر ابن مالك في منظومته: ببديل^(٢) المطابق، وقال في (شرح الكبرى): هو أولى؛ لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى بخلاف العبارة الأخرى فإنها لا تصدق إلا على ذي أجزاء، وذلك غير مشروط للإجماع على صحة البديل في أسمائه تعالى كقراءة^(٣) غير نافع نافع وابن عامر^(٤) ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ (١) اللَّهُ (٢)﴾ [إبراهيم]، وعبر في (شرح التسهيل) بالبديل الموافق^(٥)، وبعض المغاربة يقول: بدل الشيء من الشيء^(٦).

وفي هذا المقام كلام الإطلاع عليه من جملة المرام، وهو أن الرضي قال: أنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل وعطف البيان، بل [لا]^(٧) أرى عطف البيان إلا البديل كما هو ظاهر كلام سيبويه، وما قالوه من أن الفرق أن البديل مقصود بالنسبة بخلاف البيان فإنه بيان، والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الأول، فالجواب: أنا لا نسلّم أن المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط، ولا في سائر الأبدال إلا في الغلط، فإن كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الأول ظاهر^(٨)، انتهى.

قال المحقق الجرجاني: الظاهر أنهم لم يريدوا أنه ليس مقصوداً بالنسبة أصلاً، بل أرادوا أنه ليس مقصوداً، أصلياً، والحاصل أن مثل: جاءني أخوك زيداً، إن قصدت فيه الإسناد إلى الأول وجئت بالثاني تنمة له توضيحاً فالثاني عطف بيان، وإن قصدت الإسناد إلى الثاني وجئت بالأول

(١) - ينظر: شرح الرضي: ١١٤/٣.

(٢) - لبديل، وربما كان تحريفاً.

(٣) - قراءة، وزيادة الكاف من شرح الكافية الشافية؛ ليصح السياق.

(٤) - أي: غير نافع وابن عامر من السبعة، فقد قرأ غيرهما بالجر في (الله) في الوقف والوصل، وقرأ نافع وابن عامر (الله) بالرفع في الوقف والوصل. ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٤٤٨/٤.

(٥) - عبر ابن مالك في التسهيل بـ(بدل كل من كل)، وفي شرحه اختار (بدل موافق من موافق). ينظر: التسهيل: ١٧٢، وشرح التسهيل: ٣٣٣/٣.

(٦) - شاع هذا الاصطلاح عند الأندلسيين. ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ٦٥/١، والمقدمة الجزولية: ٧٦، والنوطنة: ٢٠٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٨١/١، والتذيل والتكميل: ١٧/١٣، وارتشاف الضرب: ١٩٧٣-١٩٦٥/٤/٤.

(٧) - زيادة من شرح الرضي ليتم بها السياق.

(٨) - ينظر: شرح الرضي: ١١٣/٣-١١٤.

تَوَطُّةً مَبَالِغَةً لَهُ فِي الْإِسْنَادِ، فَالْثَّانِي بَدَلٌ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ التَّوْضِيحُ الْحَاصِلُ بِهِ مَقْصُودًا تَبَعًا، وَالْمَقْصُودُ أَصَالَةً هُوَ الْإِسْنَادُ إِلَيْهِ بَعْدَ التَّوَطُّةِ، فَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ كَمَا حَقَّقَهُ الْمَتَأَخَّرُونَ^(١)، انْتَهَى.

ثَانِيهَا: بَدَلٌ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، وَهُوَ مَا كَانَ مُصَادَقُهُ بَعْضُ مُصَادِقِ الْأَوَّلِ سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ الْبَعْضُ قَلِيلًا بِالنِّسْبَةِ لِلْبَاقِي مِنَ الْمَبْدَلِ مِنْهُ أَوْ مَسَاوِيًا لَهُ أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُ، كَأَكْلْتُ / ١٢٣ / الرِّغِيفَ ثَلَاثَةً أَوْ نِصْفَهُ أَوْ ثَلَاثِيهِ، وَذَهَبَ الْكِسَائِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا عَلَى مَا دُونَ النِّصْفِ فَلَا يُسَمَّى: أَكَلْتُ الرِّغِيفَ نِصْفَهُ أَوْ ثَلَاثِيهِ، بَدَلٌ بَعْضٍ عِنْدَهُ^(٢)، قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي (الْحَوَاشِي): لَمَّا لَمْ يَقَعِ الْبَعْضُ فِي عُرْفِ النَّاسِ مُطْلَقًا إِلَّا عَلَى الْأَقَلِّ مِنَ النِّصْفِ خَصَّهُ بِهِ^(٣). وَرَدَّ بِقَوْلِهِ^(٤):

[٥١٨] دَايَنْتُ^(٥) أَرَوَى وَالْأَيُّونُ تُقْضَى

فَمَطَلْتُ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا

وَوَجَدْتُ أَنَا ذَلِكَ فِي التَّنْزِيلِ قَالَ (جَلَّ وَعَلَا) ﴿أَفْتَوْمُنُونِ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ (٨٥)﴾ [البقرة]^(٦).

وَلَا بَدٌّ فِي هَذَا الْبَدَلِ مِنْ اتِّصَالِهِ بِضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى الْمَبْدَلِ مِنْهُ مَذْكُورًا كَمَا مَثَّلْنَا، أَوْ مَقْدَرًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا (٩٧)﴾ [آل عمران]، أَي: مِنْهُمْ. فَ(مَنْ) بَدَلٌ بَعْضٍ مِنَ (النَّاسِ)؛ لِأَنَّ الْمُسْتَطِيعَ بَعْضٌ مِنَ النَّاسِ لَا كُلُّهُمْ، هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ^(٧)، وَقِيلَ: فَاعِلٌ بِالْحَجِّ، أَي: وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَحِجَّ مُسْتَطِيعُهُمْ^(٨)، وَقِيلَ: إِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ مُبْتَدَأٌ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ، أَي: مَنْ اسْتَطَاعَ فَلْيَحِجَّ^(٩)، قَالَ فِي (الشَّرْحِ): وَلَا حَاجَةَ لِدَعْوَى الْحَذْفِ مَعَ تَمَامِ الْكَلَامِ، وَالْوَجْهُ الثَّانِي

(١) - حَاشِيَةُ الشَّرِيفِ الْجِرْجَانِيِّ عَلَى شَرْحِ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ (بِهَامِشِهِ): ٣٣٧/١.

(٢) - تَنْظُرُ نِسْبَةً هَذَا الرَّأْيَ لِلْكَسَائِيِّ وَهَشَامِ الضَّرِيرِ فِي: التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ: ١٧/٢٤، وَشَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ٦٣٢/١، وَالْمُسَاعَدِ: ٤٣٣/٢، وَشَرْحِ التَّصْرِيحِ: ١٩٢/٢.

(٣) - لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي حَاشِيَتِي الْأَلْفِيَّةِ الْكُبْرَى وَالصَّغْرَى، فَلَعَلَّهُ فِي حَوَاشِي النَّسْهِيلِ.

(٤) - مِنْ الرَّجَزِ، وَهُوَ لِرُؤْيَاةٍ فِي: دِيَوَانِهِ: ٧٩، وَالْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ٣٨٩/٢، وَشَرْحُ أَبِياتِ سَيَبَوِيهِ: ٣٠٧/٢. وَالشَّاهِدُ فِيهِ: عَدَمُ ظَهْوَرِ دَلَالَةِ الْبَعْضِ عَلَى الْأَقَلِّ مِنَ النِّصْفِ.

(٥) - رَايْتُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٦) - يَنْظُرُ: حَاشِيَةُ يَس: ٤٨٣-٤٨٤.

(٧) - يَنْظُرُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ: ١٥٥/١، وَالْمَقْتَضِبِ: ٢٧/١، وَالْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ٤٧/٢، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ: الْعَرَبِيَّةِ: ٢١٧، وَالْبَابُ لِلْعَكْبَرِيِّ: ٤١٣/١، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ: ١١٧/٣، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ: ١٩٤/٥.

(٨) - نُسِبَ هَذَا الْقَوْلُ لِابْنِ الْمَيْدِ فِي: مَغْنِي اللَّيْبِيبِ: ٣٥/٦، وَشَرْحِ التَّصْرِيحِ: ١٩٣/٢٢، وَذُكِرَ بِلا نِسْبَةٍ فِي: تَوْجِيهِ الْمَعَ: ٢٧٨، وَالْمَحْصُولُ: ٩١٢/٢.

(٩) - هُوَ رَأْيُ الْكَسَائِيِّ، تَنْظُرُ نِسْبَتُهُ إِلَيْهِ فِي: شَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٢٨٥/١، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ٢٧٥/٣، وَمَغْنِي اللَّيْبِيبِ: ٣٧/٦، وَشَرْحُ قَطْرِ النَّدَى: ٣٠٩، وَشَرْحِ التَّصْرِيحِ: ١٩٣/٢.

يقتضي أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ أَنْ مَسْتَطِيعَهُمْ يَحْجُ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ بِالِاتِّفَاقِ^(١)، انتهى، قَالَ النَّاجُ السَّبْكِ^(٢): وَهُوَ مَمْنُوعٌ^(٣)، وَأَيُّ مَانِعٍ مِنْ ذَلِكَ؟ وَيَكُونُ فِي الْحَجِّ شَيْئَانِ: فَرَضُ كِفَايَةٍ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَحْجَّ مَسْتَطِيعُهُمْ، فَإِنْ لَمْ يَحْجَّ الْمَسْتَطِيعُ أَثِمَ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ، وَفَرَضُ عَيْنٍ عَلَى الْمَسْتَطِيعِ^(٤).

وَأَمَّا عَبَّرَ بِ(كَلٍّ) وَ(بَعْضٍ) دُونَ (الْكَلِّ) وَ(الْبَعْضِ)؛ حَذَرًا مِمَّا قَالَهُ الْجُمْهُورُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِدْخَالُ (أَل) عَلَيْهِمَا؛ لِمَلَازِمَتِهِمَا الْإِضَافَةُ لَفْظًا أَوْ نِيَّةً^(٥)، وَلِهَذَا حَكَى سَبْيُوهِ: مَرَرْتُ بِكَلٍّ قَائِمًا^(٦)، فَلَوْلَا أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ مَا جَازَ نَصْبُ الْحَالِ عَنْهُ، كَذَا قِيلَ^(٧)، وَفِيهِ أَنَّ صَاحِبَ الْحَالِ قَدْ يَكُونُ نَكْرَةً مِنْ غَيْرِ غَيْرِ مُسَوِّغٍ كَمَا مَرَّ فِي بَابِهِ نَحْوُ: عَلَيْهِ مَاءَةٌ بَيْضَاءُ^(٨) فَتَأَمَّلْ، وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ وَالْفَارَسِيُّ إِدْخَالَ (أَل)^(٩)، وَحَكَى الْأَخْفَشُ: مَرَرْتُ بِهِمْ كَلًّا^(١٠)، بِالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى تَنْكِيرِهِ.

ثَالِثًا: بَدَلُ اشْتِمَالٍ، وَهُوَ مَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ مَلَابَسَةٌ، أَيْ: تَعَلُّقٌ، غَيْرُ الْكَلِيَّةِ وَالْجَزْئِيَّةِ، إِمَّا بِاشْتِمَالِ الْأَوَّلِ عَلَى الثَّانِي نَحْوُ: أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، أَوْ بِالْعَكْسِ نَحْوُ: سَلِبَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ، أَوْ بِاشْتِمَالِ الْعَامِلِ عَلَى الثَّانِي بِمَعْنَى تَعَلُّقِهِ بِهِ، وَإِنْ تَعَلَّقَ فِي اللَّفْظِ بغيرِهِ^(١١). وَهَذَا الصَّابِطُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ لِبَدَلِ الْاِشْتِمَالِ لِلْمُصْطَفِ ذِكْرَهُ فِي (الشَّرْحِ)^(١٢)، وَاخْتَرْنَاهُ عَلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ أَعَمُّ مِنَ الْاِقْتِصَارِ فِي بَيَانِ الْاِشْتِمَالِ عَلَى بَعْضِ الْأَوَاجِهِ الْمَذْكُورَةِ كَمَا اقْتَصَرَ فِي (الأَوْضَحِ) عَلَى الْوَجْهِ الثَّلَاثِ^(١٣).

وَأَمْرُ هَذَا الْبَدَلِ فِي الضَّمِيرِ كَمَا مَرَّ فِي بَدَلِ الْبَعْضِ^(١٤)، فَمِثَالُ الضَّمِيرِ الْمَذْكُورِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ (٢١٧)﴾ [البقرة]، وَالْمَقْدَرِ قَوْلُهُ ﴿قَتَلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ (٤)﴾

(١) - ينظر: شرح قطر الندى: ٣٠٩.

(٢) - عبد الوهَّاب بن علي بن عبد الكافي، أبو نصر السَّبْكِ، قاضي القضاة، عالمٌ موسوعيٌّ، نشأ في القاهرة، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى دِمَشْقٍ مَعَ وَالِدِهِ، فَسَكَنَهَا وَتُوفِّيَ فِيهَا بِالطَّاعُونَ سَنَةَ (٧٧١هـ). ينظر: البدر الطالع: ١/٤١٠.

(٣) - ينظر ما أوردَهُ السَّبْكِ فِي: حَاشِيَةِ يَسَ عَلَى التَّصْرِيحِ: ٣/٤٥١.

(٤) - ينظر: المصدر نفسه وَالصَّفْحَةُ نَفْسُهَا.

(٥) - ينظر: شرح الألفيَّة لِلْمُرَادِيِّ: ١/٤٢٩، وَالنَّكَتُ لِلْسَّيُوطِيِّ: ٢/١٦٩، وَحَاشِيَةُ الْآلُوسِيِّ: ٢/٣٠٧.

(٦) - كتاب سَبْيُوهِ: ٢/١١٤.

(٧) - ينظر هَذَا الْقَوْلُ فِي: الْحُلِّ فِي إِصْلَاحِ الْخَلَلِ: ١٢٧-١٢٨.

(٨) - ينظر: كتاب سَبْيُوهِ: ٢/١٨١، وَالْخَصَائِصُ: ٢/٤٩٤، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَّةِ: ٢/٧٤٠.

(٩) - تَنْظُرُ نَسْبَةُ هَذَا الْقَوْلِ لِلْأَخْفَشِ وَالْفَارَسِيِّ وَابْنِ دَرَسْتُوِيهِ وَغَيْرِهِمْ فِي: أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ١/٢٣٤، وَهَمَعَ الْهُوَامِعُ: ٢/٥١٦-٥١٧.

(١٠) - تَنْظُرُ حِكَايَةُ الْأَخْفَشِ فِي: الْأَصُولِ فِي النَّحْوِ: ١/١٦٣، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ١/٢٣٤.

(١١) - ينظر: الْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ: ٢/١٨.

(١٢) - ينظر: قَطْرِ النَّدى: ٣٠٩.

(١٣) - ينظر: أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ: ٣/٣٦٥.

(١٤) - أَيْ: فِي اتِّصَالِهِ بِضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى الْمَبْدَلِ مِنْهُ مَذْكُورًا أَوْ مَقْدَرًا.

النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ (٥) [البروج]، أي: فيه، أو الأصل: نَارُهُ، ثُمَّ نَابَتْ (أل) عن الضمير^(١).
وشرط صحة هذا البديل إمكان فهم معناه عند حذفه، وحسن الكلام بتقدير حذفه، ولهذا جعل نحو: أعجبني زيد أخوه، بدل إضراب؛ إذ لا يمكن فهم المعنى عند حذفه، وامتنع نحو: أَسْرَجْتُ زَيْدًا دَابَّتُهُ؛ لأنه وإن فهم معناه عند حذفه لكن لا يحسن استعماله، بل لا يُستعمل، وبتقدير ورود مثله يُحمل على الغلط^(٢).

رابعها: بدل إضراب، وعرفه في (الأوضح) بما يُقصدُ ذكر متبوعه كما يُقصدُ ذكره مع تباينهما^(٣)، وبعضهم^(٤) يسمي هذا بدل بداء^(٥)، وضبطه بأن تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهّم أنك غلط؛ لكون الثاني مبايناً للأول أجنباً عنه، قال: وهو مُعتمدُ الشَّعرِ كثيراً؛ للمبالغة^(٦) والتفنن في الفصاحة، وشرطه أن يرتقي من الأدنى إلى الأعلى كقولك: حبيبي قمر شمس، كأنك وإن كنت مُعتمداً ذكر القمر توهّم من نفسك الغلط، وترى أنك لم تقصد في الأول إلا تشبيهاً بالشمس^(٧).
وقيل: إنما سمي بدل بداء؛ لأن المتكلم يُخبر بشيء ثم يبدو له أن يُخبر بآخر من [غير]^(٨) إبطالٍ للأول^(٩)، ولا عبرة^(١٠) بمن أنكر هذا البديل فقد ذكره سيبويه^(١١)، ويشهد لصحته قوله (عليه السلام):

(١) - ينظر: الكافي في شرح الهادي: ١٢٤٠/٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٨٥/١، وشرح الرضي: ١٢٥/٣.

(٢) - الغلط، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتته. واشترط هذين الشرطين المرادي في: شرح الألفية: ٦٣٣/١.

(٣) - قال ابن هشام: ((والرابع: البديل المباين، وهو ثلاثة أقسام؛ لأنه لا بد أن يكون مقصوداً كما تقدّم في الحدّ، الحدّ، ...، وإن كان قصد كل واحدٍ منهما صحيحاً؛ فبديل الإضراب، ويُسمى أيضاً بدل البداء)). أوضح المسالك: ٣٦٦-٣٦٧/٣.

(٤) - مؤدّى كلامه أن (بدل البداء) من مسميات الرضي، والحق أنه مسبوقة بالزنجاني وابن عصفور ومالك. ينظر: الكافي في شرح الهادي: ١٢٤١/٣، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٨٣/١، وشرح الكافية الشافية: ١٢٧٧/٣.

(٥) - بد. والصواب ما أثبتته.

(٦) - لمبالغة، والصواب ما أثبتته؛ ليستقيم السياق.

(٧) - ينظر: شرح الرضي: ١٢١/٣.

(٨) - زيادة يقتضيها السياق.

(٩) - القائل هو الفاكهي، ينظر: مجيب الندا: ٣٢٣/٢.

(١٠) - ولا غيره، والصواب ما أثبتته؛ ليستقيم السياق.

(١١) - قال سيبويه: ((والمبدل يُشرك المبدل منه في الجرّ وذلك قولك: مررتُ برجلٍ حمارٍ. فهو على وجهٍ مُحالٍ، وعلى وجهٍ حسنٍ، فأما المحالُ فأُن تعني أن الرجلَ حمارٌ، وأما الذي يحسنُ فهو أن تقول: مررتُ برجلٍ، ثم تبديل الحمار مكان الرجل فتقول: حمارٍ، إما أن تكون غلطت أو نسييت فاستدركت، وإما أن يبدو لك أن

(إِنَّ الرَّجُلَ لِيُصَلِّيَ الصَّلَاةَ / ١٢٤) وَمَا كُتِبَ لَهُ نِصْفُهَا، ثُلُثُهَا) إِلَى (عُشْرُهَا)^(١)، وَمَا قِيلَ مِنْ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى إِضْمَارِ (بَل) عَنْ مَنْهَجِ الصَّوَابِ بِمَعْزَلٍ؛ إِذْ لَمْ يَثْبُتْ حَذْفُهَا^(٢).

خَامِسُهَا: بَدَلُ غَلَطٍ، وَهُوَ مَا لَا يَقْصَدُ مَتَّبِعُهُ، بَلْ سَبَقَ^(٣) إِلَيْهِ اللِّسَانُ نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ الْفَرَسُ، أَرَدْتُ أَنْ تَقُولَ: جَاءَ الْفَرَسُ، فَسَبَقَكَ لِسَانُكَ إِلَى (زَيْدٍ) ثُمَّ تَدَارَكْتَ الْغَلَطَ فَقُلْتَ: الْفَرَسُ، فَمَعْنَى قَوْلِنَا: بَدَلُ غَلَطٍ، أَنَّهُ بَدَلٌ عَنِ اللَّفْظِ الَّذِي هُوَ غَلَطٌ، لَا أَنَّ الْبَدَلَ نَفْسُهُ هُوَ الْغَلَطُ كَمَا قَدْ يُتَوَهَّمُ مِنْ ظَاهِرِ اللَّفْظِ^(٤).

سَادِسُهَا: بَدَلُ نَسْيَانٍ، وَهُوَ أَنْ تَتَعَمَّدَ^(٥) ذَكَرَ مَا هُوَ غَلَطٌ وَلَا يَسْبِقُكَ لِسَانُكَ إِلَى ذِكْرِهِ لَكِنْ تَنْتَسِي الْمَقْصُودَ، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ تَدَارِكُهُ بِذِكْرِ الْمَقْصُودِ^(٦)، فَمَعْنَى قَوْلِنَا: بَدَلُ نَسْيَانٍ، أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ شَيْءٍ ذُكِرَ نَسْيَانًا، وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ الْغَلَطَ مِنْ جِهَةِ اللِّسَانِ، وَالنَّسْيَانَ مِنْ جِهَةِ الْجَنَانِ^(٧)، وَلَا يَقَعُ هَذَا وَمَا قَبْلَهُ مِنْ فَصِيحٍ، وَلَا فِيمَا يَصْدُرُ عَنْ رَوِيَّةٍ^(٨)، وَابْنُ مَالِكٍ وَكَثِيرٌ مِنَ النُّحَاةِ لَمْ يَفَرِّقُوا بَيْنَ النَّوعَيْنِ فَسَمَّوْهَا بَدَلُ غَلَطٍ^(٩).

تَنْبِيهَاتُ:

الْأَوَّلُ: الْأَصَحُّ أَنَّ بَدَلَ الْغَلَطِ يَصِحُّ مُطْلَقًا وَفَاقًا لِسَيَّبُوه^(١٠) وَالْأَكْثَرِينَ، وَقِيلَ: يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ لَوْجُودِهِ فِيهِ دُونَ النَّثْرِ^(١)، وَقِيلَ: بِالْعَكْسِ؛ لِأَنَّ الشَّعَرَ فِي الْغَالِبِ إِنَّمَا يَقَعُ عَنْ تَرَوٍّ وَفَكْرٍ، وَهَذَا نَوْعٌ

تُضَرَّبُ عَنْ مَرُورِكَ بِالرَّجْلِ وَتَجْعَلُ مَكَانَهُ مَرُورَكَ بِالْحِمَارِ بَعْدَ مَا كُنْتَ أَرَدْتَ غَيْرَ ذَلِكَ)). كِتَابُ سَيَّبُوه: ٤٣٩/١.

(١) - أَخْرَجَ الْحَدِيثَ الْبَرَّارُ فِي: مَسْنَدِهِ: ٢٧٤/٦ بِرَقْم (٢٣٠٣)، وَبَغْيَرِ هَذَا اللَّفْظِ فِي مَصَادِرٍ أُخَرَ.

(٢) - حَذَفَهَا، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

وَجَعَلَهُ ابْنُ جَنِّي مِنَ الْعَطْفِ مَعَ حَذْفِ حَرْفِ الْعَطْفِ. يَنْظُرُ: الْخَصَائِصُ: ٢٩١-٢٩٢، وَشَرَحَ الْجَمْلَ

لَابْنِ عَصْفُورٍ: ٢٨٤/١، وَمَجِيبُ النَّدَا: ٣٢٣.

(٣) - سَبَقَ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٤) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِيِّ: ١٢١/٣، وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ: ١٨/٢.

(٥) - تَعْتَمِدُ، وَرَبَّمَا كَانَ تَحْرِيفًا، وَالْأَصُوبُ الْأَنْسَبُ بِالسِّيَاقِ مَا أُثْبِتُهُ.

(٦) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِيِّ: ١٢١/٣.

(٧) - يَنْظُرُ: شَرْحُ اللَّحَةِ الْبَدْرِيَّةِ: ٣٠١/٢، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ: ٣٦٧/٣، وَحَاشِيَةُ الْأَشْمُونِيِّ: ٤/٣.

(٨) - وَلِهَذَا لَمْ يَقَعْ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا كَلَامِ نَبِيِّهِ الْمُصْطَفَى (ﷺ). يَنْظُرُ: الْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ٤٨/٢،

وَالْتَّبَصْرَةُ وَالتَّنْكَرَةُ: ١٥٦/١، وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ١٢٤٢/٣.

(٩) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ: ١٢٧٨/٣، وَشَرَحَ اللَّعْلَمُ لَابْنَ بَرَهَانَ: ٢٣١/١، وَابْدِيعُ: ٣٤٣/١، وَالْإِبْضَاحُ

فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ: ٤٢٦/١، وَالْبَسِيطُ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ: ١٨/٢.

(١٠) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَّبُوه: ٤٢٤/١، وَ٣٤١/٢، وَ٨٧/٣.

غريب^(٢)، ونفاه خطّاب^(٣) مطلقاً، وأدعى أنّه تطلّبهُ فلم يجدهُ وأنّه طالب به من لقيهُ فلم يعرفهُ^(٤)، واستدلّ المُثبتون له بقول ذي الرُّمّة^(٥):

[٥١٩] لَمِيَاءٌ فِي شَفَنِيهَا حُوَّةٌ لَعَسَ وَفِي اللَّثَاتِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنْبُ
فَإِنَّ الْحُوَّةَ السَّوَادَ، وَاللَّعَسَ سَوَادٌ مَشُوبٌ بِحُمْرَةٍ^(٦)، وتُوَوَّلَ على التَّقْدِيمِ والتَّأْخِيرِ، أي: فِي شَفَنِيهَا حُوَّةٌ
وَفِي لَثَاتِهَا لَعَسٌ^(٧)، وَأَيْدُهُ بَعْضُ بَأَنَّ ذَا الرُّمَّةِ يُوْجَدُ فِي شِعْرِهِ التَّقْدِيمُ والتَّأْخِيرُ كَثِيرًا^(٨)، وَيُبْطِلُهُ أَنَّهُ يَلْزُمُ
عَلَيْهِ تَقَدُّمُ مَا فِي حَيْزِ^(٩) الْوَاوِ الْعَاطِفَةِ عَلَيْهَا، وَهُوَ بَاطِلٌ.
الثَّانِي: الْأَحْسَنُ أَنْ يُعْطَفَ الْبَدَلُ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ^(١٠) بـ(بَلْ)، فَيَكُونُ مِنْ عَطْفِ النَّسَقِ^(١١)؛ لِئَلَّا
يُتَوَهَّمَ كَوْنُ الْبَدَلِ صِفَةً لِمَا قَبْلَهَا كَمَا فِي: رَأَيْتُ رَجُلًا حَمَارًا^(١٢)، إِذْ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ أَرَدْتَ بِقَوْلِكَ:
حَمَارًا، جَاهِلًا أَوْ بَلِيدًا، كَذَا ذَكَرَ الشَّارِحُ^(١٣)، وَهُوَ مُنَافٍ لِكَلَامِ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّ ادِّعَاءَ الْغَلَطِ وَإِظْهَارُهُ فِي
بَدَلِ الْإِضْرَابِ أَبْلَغُ فِي الْمَعْنَى مِنَ التَّصْرِيحِ بِكَلِمَةٍ (بَلْ)^(١٤)، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

(١) - ينظر: التَّنْذِيلُ والتَّكْمِيلُ: ٣١/١٣.

(٢) - ينظر: المَقْتَضِبُ: ٢٨/١، و٢٩٧/٤.

(٣) - خَطَّابُ بْنُ يَوْسَفَ بْنِ هَلَالٍ، أَبُو بَكْرٍ الْقُرْطُبِيُّ، الْمَارِئِيُّ أَوْ الْمَازَرِيُّ، مِنْ أَجَلَاءِ التَّحْوِيلِ وَمُحَقِّقِهِمْ،
تَصَدَّرَ لِإِقْرَاءِ الْعَرَبِيَّةِ طَوِيلًا، وَصَنَّفَ فِيهَا، مِنْ مَوْلاَتِهِ: التَّرْشِيحُ فِي النُّحُو، وَمَخْتَصَرُ الزَّاهِرِ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ، تُوفِّيَ
بَعْدَ (٤٥٠هـ). ينظر: إِشَارَةُ التَّعْيِينَ: ١١٢، وَالبَلْغَةُ: ١٣١، وَبَغِيَّةُ الْوَعَاة: ٥٥٣/١.

(٤) - نَقَلَ أَبُو حَيَّانَ كَلَامَ خَطَّابِ الْمَارِئِيِّ. ينظر: التَّنْذِيلُ والتَّكْمِيلُ: ٣١/١٣.

(٥) - مِنْ الْبَسِيطِ، وَهُوَ لَهُ فِي: دِيَوَانِهِ: ٣٢/١، وَالْخَصَائِصُ: ٢٩٤/٣، وَالْمَقَاصِدُ التَّحْوِيلِيَّةُ: ١٦٨٤/٤.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إِبْدَالُ (لَعَسَ) مِنْ (حُوَّةٍ) إِبْدَالٌ غَلَطٌ.

وَذُو الرُّمَّةِ هُوَ غِيلَانُ بْنُ عَقْبَةَ بْنِ نَهْيسَ (أَوْ بَهْيشَ) الْعَدَوِيُّ، أَبُو الْحَارِثِ الْمَلْقُبُ بِذِي الرُّمَّةِ، شَاعِرٌ أُمَوِيٌّ
وَأَحَدُ الْعَشَاقِ مِنَ الشُّعْرَاءِ كَانَ يَتَغَزَّلُ بِمَيَّةَ بِنْتِ مَقَاتِلِ الْمَنْقَرِيَّةِ، تُوفِّيَ سَنَةَ (١١٧هـ). ينظر: الشُّعْرُ والشُّعْرَاءُ:
٥١٥/١، وَالْأَعْلَامُ: ١٢٤/٥.

(٦) - سَوَارٌ مَشُوبٌ بِحُمْرَةٍ، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٧) - نَسَبَ أَبُو حَيَّانَ هَذَا الرَّأْيَ لِلْمَالِقِيِّ. ينظر: التَّنْذِيلُ والتَّكْمِيلُ: ٣٢/١٣.

(٨) - عَلَّقَ بِهِ أَبُو حَيَّانَ عَلَى رَأْيِ الْمَالِقِيِّ الَّذِي ارْتِضَاهُ. ينظر: التَّنْذِيلُ والتَّكْمِيلُ: ٣٢/١٣.

(٩) - خَبَرٌ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالْأَنْسَبُ مَا أَثْبَتُهُ.

(١٠) - أَي: الْإِضْرَابُ، وَالْغَلَطُ، وَالتَّسْيَانُ.

(١١) - ينظر: شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ٢٨٤/١، وَشَرْحُ شُذُورِ الذَّهَبِ: ٥٦٧، وَمَجِيبُ النَّدَا: ٣٢٤/١.

(١٢) - حَرَارًا، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(١٣) - مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ الْفَاكِهِيُّ هُوَ اسْتِحْسَانُ الْعَطْفِ بـ(بَلْ) فِي الْأَبْدَالِ الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ، أَمَّا التَّعْلِيلُ فَلَمْ يَذْكُرْهُ بَلْ
عَلَّلَ بِهِ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي: شَرْحِ الْجَمَلِ: ٢٨٤/١.

(١٤) - ينظر: الْحَاشِيَةُ عَلَى الْمَطْوُولِ: ١٣١.

الثَّالِثُ: الْأَحْسَنُ أَنْ لَا يُفْصَلَ بَيْنَ الْبَدَلِ وَمَتَّبِعِهِ، وَقَدْ يُفْصَلُ بِظَرْفٍ أَوْ صِفَةٍ أَوْ مَعْمُولٍ الْفِعْلِ كَأَكَلْتُ الرَّغِيفَ فِي الْيَوْمِ ثَلَاثَةً، وَقَامَ زَيْدُ الظَّرِيفِ أَخَوَكِ، وَقَالَ تَعَالَى ﴿قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا (٢) نِصْفَهُ (٣)﴾ [الْمَزْمِلُ] (١).

الرَّابِعُ: يَجُوزُ الْبَدَلُ مِنَ الْبَدَلِ، وَاسْتَشْكَلَهُ الْعَلَامَةُ النَّحْرِيُّ (٢) بِأَنْ مُقْتَضَى كَوْنِهِ بَدَلًا أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْحَكْمِ، وَمُقْتَضَى كَوْنِهِ مَبْدَلًا مِنْهُ عَكْسَ ذَلِكَ، وَكَوْنُ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ مَقْصُودًا وَغَيْرَ مَقْصُودٍ مِمَّا لَا يَصُحُّ، وَأَجَابَ بَعْضُ طَلَبَتِهِ ارْتِجَالًا بِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ كَوْنِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ مَقْصُودًا وَغَيْرَ مَقْصُودٍ بِاعْتِبَارَيْنِ (٣). وَيَجُوزُ تَعَدُّ الْأَبْدَالِ عَلَى مَا قَالَ الرَّمُخْشَرِيُّ فِي تَفْسِيرِ (سُورَةِ (٤) غَافِرٍ) فِي الْكَلَامِ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿حَم (١) تَنْزِيلِ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ (٢)﴾ [غَافِرٍ] (٥)، وَاعْتَرَضَهُ (٦) أَبُو أَبِي حَيَّانٍ فَقَالَ: وَقَوْلُهُ بِأَنَّهَا كُلُّهَا أَبْدَالٌ فِيهَا تَكَرُّرُ الْأَبْدَالِ، أَمَّا بَدَلُ الْبَدَلِ فَقَدْ تَكَرَّرَتْ فِيهِ الْأَبْدَالُ، وَأَمَّا غَيْرُهُ (٧) فَلَا نَصَّ فِيهِ عَنْهُمْ أَعْرَفُهُ فِي جَوَازِ التَّكَرُّارِ فِيهَا (٨). وَمَنْعَهُ فِي (الْمَغْنِيِّ) فِي بَحْثِ (إِذْ)، قَالَ: قَالَ: وَلَا يُعْرَفُ أَنَّ الْبَدَلَ يَتَكَرَّرُ إِلَّا فِي بَدَلِ الْإِضْرَابِ (٩). وَنَاقَشَ أَبُو حَيَّانٍ الدَّمَامِينِي (١٠) فِي (شَرْحِ

(١) - ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٧٤/٤، وتمهيد القواعد: ٢٧٠/٧، وحاشية يس: ٥٠٥/٣.

(٢) - قال يس العليمي: ((قال شيخنا العلامة الغنيمي: واستشكله شيخنا العلامة محمد النحيري بأن مقتضى...)). حاشية يس: ٥٠٥/٣.

عرف بالنحيري جماعة أقربهم للشيخ أحمد الغنيمي (ت ١٠٤٤هـ) شيخ الحمصي، هو محمد بن محمد، ولي الدين النحيري، علامة مصري، توفي سنة (٩٠٩هـ)، وعلى هذا لا يصح أن يكون شيخا للغنيمي فربما كان شيخ شيوخ الغنيمي. ينظر: الكواكب السائرة: ١/١٨.

(٣) - نقل يس العليمي هذا الكلام عن شيخه الشهاب الغنيمي، والغنيمي عن شيخه محمد النحيري، وتماثله ((فباعتبار كونه بَدَلًا مَقْصُودًا، وباعتبار كونه مَبْدَلًا غَيْرَ مَقْصُودٍ)). حاشية يس: ٥٠٥/٣.

(٤) - سورة، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته.

(٥) - كان كلام الرَّمُخْشَرِيِّ عَلَى الْآيَاتِ الثَّلَاثِ بِتَمَامِهَا إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَهِي الْمَصِيرُ (٣)﴾. قَالَ: ((وَأَمَّا شَدِيدُ الْعِقَابِ فَأَمْرُهُ مُشْكَلٌ، لِأَنَّهُ فِي تَقْدِيرٍ: شَدِيدٌ عِقَابُهُ لَا يَنْفَكُ مِنْ هَذَا التَّقْدِيرِ، وَقَدْ جَعَلَهُ الرَّجَاجُ بَدَلًا، وَفِي كَوْنِهِ بَدَلًا وَحْدَهُ بَيْنَ الصِّفَاتِ نَبْوٌ ظَاهِرٌ، وَالْوَجْهُ أَنَّ يُقَالَ: لَمَّا صُوِّدَتْ بَيْنَ هَؤُلَاءِ الْمَعَارِفِ هَذِهِ التَّكْرَةُ الْوَاحِدَةُ، فَقَدْ آذَنْتُ بِأَنَّ كُلَّهَا أَبْدَالٌ غَيْرُ أَوْصَافٍ)). الْكَشَافُ: ١٤٩/٤.

(٦) - إلا أنه واعترضه، والعبارة مضطربة.

(٧) - نَصُّ أَبِي حَيَّانَ: ((وَأَمَّا بَدَلٌ مِنْ كُلِّ، وَبَدَلٌ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ، وَبَدَلٌ اشْتِمَالٍ، فَلَا نَصَّ عَنْ أَحَدٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ أَعْرَفُهُ فِي جَوَازِ التَّكَرُّارِ فِيهَا، أَوْ مَنْعِهِ، إِلَّا أَنَّ فِي كَلَامِ بَعْضِ أَصْحَابِنَا مَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبَدَلَ لَا يَتَكَرَّرُ)). الْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ٢/٢٣٣.

(٨) - ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٩) - ينظر: مغني اللبيب: ٣٤/٢.

(١٠) - الدمامين، والصواب ما أثبتته.

الْخَزَجِيَّةُ^(١) بِمَا مِنْ جَمَلَتِهِ: أَنَّ ابْنَ الْحَاجِبِ قَالَ فِي (الْأَمَالِي): وَالْأَحْسَنُ فِي ﴿ذِي الطَّوْلِ﴾ أَنَّهُ بَدَلُ ثَانٍ مِنَ الْبَدَلِ^(٢)، انْتَهَى. وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْبَدَلِ مِنَ الْبَدَلِ لَا عَلَى تَكَرُّرِ تَكَرُّرِ الْبَدَلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: بَدَلُ ثَانٍ مِنَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ، فَتَأَمَّلْ.

الْخَامِسُ: قَالَ بَعْضُ الْأَثَمَةِ^(٣): الْمُخْتَارُ خِلَافًا لِلْجُمْهُورِ^(٤) إِثْبَاتُ بَدَلِ الْكَلِّ مِنَ الْبَعْضِ لَوُرُودِهِ نَحْوُ ﴿يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا﴾ (٦٠) جَنَاتٍ عَدَنِ (٦١) ﴿مَرْيَمَ﴾، فَ﴿جَنَاتٍ﴾ / ظ ١٢٤ / أَعْرَبَتْ بَدَلًا مِنَ ﴿الْجَنَّةِ﴾، وَهُوَ بَدَلُ كُلِّ [مِنْ] بَعْضٍ، وَفَائِدَتُهُ تَقْرِيرُ أَنَّهَا جَنَاتٌ كَثِيرَةٌ لَا جَنَّةٌ وَاحِدَةٌ، وَقَوْلُهُ^(٥):

[٥٢٠] رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانِ طَلْحَةِ الطَّلَحَاتِ

فَ(طَلْحَةٍ) بَدَلٌ مِنْ (أَعْظَمًا)^(٦) وَهِيَ بَعْضُهُ، وَقَوْلُهُ^(٧):

[٥٢١] كَأَنَّ عَدَاةَ النَّبِيِّ يَوْمَ تَرَحَّلُوا

فَ(يَوْمَ) بَدَلٌ مِنَ (الْعَدَاةِ)، وَهِيَ بَعْضُهُ^(٨)، انْتَهَى.

وَالْأَصَحُّ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ؛ لِأَنَّ التَّأْوِيلَ فِيمَا ذَكَرَ ظَاهِرٌ لِأَسِيْمَا الْآيَةِ، فَتَدَبَّرْ.

تَكْمِيلٌ:

يُؤَافِقُ الْبَدَلُ مَتَّبَعَهُ فِي وَاحِدٍ مِنْ أَوْجِهِ الْإِعْرَابِ مُطْلَقًا، وَكَذَا فِي وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكِيرِ وَالْإِفْرَادِ وَضَدِّيهِمَا إِنْ كَانَ بَدَلُ كُلِّ^(٩)، مَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعٌ كَكُونِ أَحَدِهِمَا مَصْدَرًا نَحْوُ ﴿مَقَارًا﴾ (٣١) حَدَائِقُ (٣٢) ﴿[النَّبَأِ]، أَوْ قُصِدَ بِهِ التَّفْصِيلُ كَقَوْلِهِ^(١٠):

(١) - ينظر: العين الغامزة على خبايا الرأمة: ٣٨.

(٢) - ينظر: أمالي ابن الحاجب: ١٥٢/١.

(٣) - المراد ببعض الأئمة السيوطي، أمّا القول بوجود (بَدَلٍ كُلٍّ مِنْ بَعْضٍ) فقد أثبتّه ابنُ العِلج في: البسيط في النحو: ٥٣٦/١.

(٤) - ينظر: ارتشاف الصّرب: ١٩٧٠/٤، وشرح الألفيّة للمرادّي: ٦٣٤/١، وعفو العافية: ٤٦٦/١.

(٥) - من الخفيف، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيّات في: ديوانه: ٢٠، وشرح شواهد الإيضاح: ٢٩٤، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٤١٨/١، وشرح المفصل: ١٠٩/١، وخزانة الأدب: ١٠ / ١٤.

(٦) - أعظم، والصواب ما أثبتّه.

(٧) - صدر بيت من الطويل عجزه: لَدَى سَمَرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفٌ حَنْظَلٌ،

وهو لامرئ القيس في: ديوانه: ٩، والمقاصد النحويّة: ١٦٨٣/٤، وخزانة الأدب: ٣٧٦/٤، ٣٧٧.

(٨) - ينظر: همع الهوامع: ١٧٩/٣.

(٩) - وإن كان غيره من أنواع البدل لم تلزم الموافقة. ينظر: شرح الألفيّة للمرادّي: ٦٣٧/١.

(١٠) - من الطويل، وهو لكثير عزة في: ديوانه: ٩٩، وكتاب سيبويه: ٤٣٢/١، وشرح عيون الإعراب: ٢٣٩، والإفصاح للفارقي: ٢٣٢، والمقاصد النحويّة: ١٦٨٦/٤، وخزانة الأدب: ٢٠٨/٥.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: عَدَمُ مُوَافَقَةِ الْبَدَلِ (رَجُلٍ) الْمُبْدَلِ مِنْهُ (رَجُلَيْنِ) فِي التَّنْثِيَةِ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ قُصِدَ بِهِ التَّفْصِيلُ.

[٥٢٢] وَكُنْتُ كَذِي^(١) رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ
وِيُخَالِفُهُ فِي التَّعْرِيفِ وَالْإِظْهَارِ وَضَدِيهِمَا، فَتُبَدَّلُ الْمَعْرِفَةُ مِنْ مِثْلِهَا، وَمِنْ النُّكْرَةِ، وَالنُّكْرَةُ^(٢) مِنْ مِثْلِهَا،
وَمِنْ الْمَعْرِفَةِ، لَكِنْ إِنْ اتَّحَدَ اللَّفْظُ فِي إِبْدَالِ النُّكْرَةِ مِنْ مِثْلِهَا اشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ مَعَ الثَّانِي زِيَادَةُ بَيَانٍ
كَقِرَاءَةِ يَعْقُوبَ^(٣) ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَانِثَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا (٢٨)﴾ [الْجَانِثَةِ]، بِنَصَبِ (كُلِّ)
الثَّانِيَةِ^(٤)، فَإِنَّهَا قَدْ اتَّصَلَ بِهَا ذِكْرُ سَبَبِ الْجَنُودِ^(٥)، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي إِبْدَالِ النُّكْرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ اتِّحَادُ
الْلَفْظِ، وَلَا أَنْ تَكُونَ النُّكْرَةُ مَوْصُوفَةً^(٦) لِشَهَادَةِ السَّمَاعِ بِخِلَافِهِ كَقَوْلِهِ^(٧):

[٥٢٣] فَلَا وَأَبِيكَ خَيْرٌ مِنْكَ إِنِّي لِيُؤْذِنِي النَّحْمُ وَالصَّهِيلُ

وَيُبَدَّلُ الظَّاهِرُ مِنْ مِثْلِهِ وَمِنْ الْمُضْمَرِ، وَالْمُضْمَرُ مِنْ مِثْلِهِ، وَكَذَا مِنَ الظَّاهِرِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ^(٨)،
وَوَافَقَهُمْ فِي (شرح الشُّذُورِ)^(٩) لَكِنْ خَالَفَهُمْ فِي (الأَوْضَحِ)^(١٠) تَبَعًا لِابْنِ مَالِكٍ^(١١).

وَلَا يَبْدَلُ ظَاهِرٌ مِنْ مُضْمَرٍ حَاضِرٍ بَدَلِ كُلِّ إِذَا أَقَادَ الْإِحَاطَةَ نَحْوُ ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوْلَانَا
وَأَخْرِنَا (١١٤)﴾ [الْمَائِدَةِ]، فَإِنْ لَمْ يَفْذُهَا نَحْوُ: رَأَيْتُكَ زَيْدًا، اِمْتَنَعَ خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ^(١٢)؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَجِيءُ

(١) - كنت كذا، والصواب ما أثبتته.

(٢) - النكرة والنكره، مكرراً.

(٣) - يعقوب بن إسحاق بن يزيد، الحضرمي، أحد القراء العشرة، مقرأ أهل البصرة، أخذ القراءة عن أبي المنذر
والعطارد، ومهدي بن ميمون، وشهاب بن شرقه، وسمع من حمزة الزيات، وأخذ عنه أبو حاتم السجستاني وأبو
عمر الدوري ورويس والتوزي، توفي سنة (٢٠٥هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار: ٩٤، وغاية النهاية: ٣٨٦/٢.

(٤) - قرأ بها يعقوب والأعرج أيضاً. ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٤٧٠/٨.

(٥) - ينظر: المحتسب: ٢٦٢/٢، وشرح التسهيل: ٣٣٢/٣، وارتشاف الضرب: ١٩٦٤-١٩٦٥.

(٦) - اشترط الكوفيون في بدل النكرة من المعرفة اتحاد اللفظ، واشترط الزمخشري أن تكون النكرة موصوفة،
وجوز الرنجان أن تكون غير موصوفة على قبح. ينظر: المفصل: ١٢٣، وشرح المفصل: ١٢٥/٣، والكافي في
شرح الهادي: ١٢٤٤/٣، وشرح التسهيل: ٣٣١/٣.

(٧) - من الوافر، وهو لشمير بن الحارث الضبي في: النوادر في اللغة: ٣٨٢، وخزانة الأدب: ١٧٩/٥.
والشاهد فيه: إبدال (خير) وهو نكرة من (أبيك) وهو معرفة.

(٨) - ينظر: اللمع في العربية: ٨٨، وشرح اللمع للثمانيني: ٥٤٦/١، والمفصل: ١٢٣، والبديع: ٣٤٤/١.

(٩) - احتج ابن هشام على دعوى ابن مالك بعدم السماع بأنه لا يؤكد القوي بالضعيف، وقد قالت العرب: زيد
هو الفاضل، وجوز النحويون في (هو) أن تكون بدلاً. ينظر: شرح شذور الذهب: ٥٧١.

(١٠) - ينظر: أوضح المسالك: ٣٦٨/٣.

(١١) - احتج ابن مالك بعدم السماع، وبأن ما مثل به النحويون نحو: رأيت زيدا إياه، مصنوع لم يقله العرب، ولو
سمع لأعرب توكيداً لا بدلاً. ينظر: شرح التسهيل: ٣٣٢/٣.

(١٢) - جوز الكوفيون والأخفش إبدال الظاهر من المضمرة وإن لم يفد الإحاطة. ينظر: شرح الجمل لابن
عصفور: ٢٩٠/١، وشرح الكافية الشافية: ١٢٨٤/٣، وشرح ابن الناطم: ٦٣٨، والتذييل والتكميل: ٢٠/١٣.

لِلْبَيَانِ، وَضَمِيرُ الْمَتَكَلِّمِ وَالْمَخَاطَبِ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ فِي غَايَةِ الْوُضُوحِ ^(١).
وَيَبْدُلُ الظَّاهِرُ مِنَ الْمُضْمَرِ الْحَاضِرِ بَدَلَ بَعْضٍ وَاشْتِمَالٍ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ نَحْوُ ^(٢):
[٥٢٤] أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ

رجلي ...

وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٢١] ^(٣).
وَيَبْدُلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ نَحْوُ ﴿يُلْقِ أَثَامًا﴾ (٦٨) يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ (٦٩) ﴿[الفرقان: ٣]﴾، وَدَلِيلُ
كَوْنِ الْفِعْلِ هُوَ الْبَدَلُ دُونَ الْجُمْلَةِ يُعْلَمُ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ فِي آخِرِ بَابِ النَّسَقِ، وَبِهِ يَنْفَعُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ إِنَّهُ
بَدَلُ الْجُمْلَةِ ^(٤).

وَاعْلَمْ أَنَّ الصَّفْوِيَّ ^(٥) التَّزَمَ أَنْ لَا يَكُونَ مُضَارِعًا مَرْفُوعًا بِنَبْعِيَّتِهِ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ أَوْ الْعَطْفِ أَوْ
غَيْرِهِمَا لِمُضَارِعِ مَرْفُوعٍ؛ لِأَنَّهُ أَجَابَ عَمَّا أُوْرِدَ عَلَى الْبِيضَاوِيِّ ^(٦) فِي قَوْلِهِ: إِنَّ ﴿يَتَزَكَّى﴾ بَدَلٌ مِنْ
﴿يُؤْتِي﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى﴾ (١٨) ﴿[الليل: ٧]﴾، مِنْ أَنَّ الْبَدَلَ تَابِعٌ، وَالتَّابِعُ كُلُّ ثَانٍ
أُعْرِبَ بِإِعْرَابِ سَابِقِهِ وَ﴿يَتَزَكَّى﴾ لَيْسَ مُعْرَبًا بِإِعْرَابِ سَابِقِهِ وَهُوَ ﴿يُؤْتِي﴾؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْإِعْرَابِ يُؤَثِّرُ
فِيهِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنِ التَّبَعِيَّةِ، وَهُوَ التَّجَرُّدُ فَرَفَعُهُ لِتَجَرُّدِهِ لَا لِكَوْنِهِ تَابِعًا ^(٨)، بِأَنَّ الْمَرَادَ كُلُّ ثَانٍ أُعْرِبَ
أُعْرِبَ إِعْرَابَ سَابِقِهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ مُعْرَبًا بِمُقْتَضَى ^(٩) لِلْإِعْرَابِ غَيْرِ التَّبَعِيَّةِ ^(١)، انْتَهَى.

(١) - ينظر: اللباب للعكبري: ٤١٢/١، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٩٠/١، والتذليل والتكميل: ٢٠/١٣.

(٢) - من الرجز، وتماؤه: فرجلي شتنة المناسم،

وهو للعديل بن الفرخ في: المقاصد النحوية: ١٦٧٣/٤، وخزانة الأدب: ١٩٠/٥.

والشاهد فيه: إبدال الظاهر (رجلي) من الضمير وهو ياء المتكلم في (أوعدني) بدل بعض من كل.

(٣) - ينظر: المقاصد الشافية: ٦٠٩/٤، وتنبيه الطلبة على معاني الألفية: ٨٨٠/٢.

(٤) - ينظر: حاشية يس على التصريح: ٤٦٢/٣.

(٥) - عيسى بن محمد بن عبد (عبيد) الله بن محمد، السيد قطب الدين الصفوي، وصفه الغزي بالعلامة المحقق المدقق الفهامة، نشأ في الهند وتعلم بها، ثم رحل إلى مكة المكرمة والشام وتركيا، ثم مصر واستوطن بها، من مؤلفاته: شرح الكافية لابن الحاجب، رسالة في الحمدة، حاشية على شرح الجامي للكافية، توفي سنة (٩٥٣هـ).

ينظر: شذرات الذهب: ٤٢٧/١٠، والكواكب السائرة: ٢٣٠/٢، ومعجم المؤلفين: ٣٢/٨.

(٦) - عبد الله بن عمر بن محمد بن علي، أبو سعيد الشيرازي البيضاوي، عالم مفسر، ولي قضاء شيراز مدة ثم تركها إلى تبريز وبقي فيها إلى وفاته، من مؤلفاته: لب اللباب في علم الإعراب، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، توفي سنة (٦٨٥هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٥٠/٢، وشذرات الذهب: ٦٨٥/٧، والأعلام: ١١٠/٤.

(٧) - ينظر: تفسير البيضاوي: ٣١٨/٥.

(٨) - لم أقف على المورد.

(٩) - بمقتضى، والصواب ما أثبتته.

ويمكن أن يُقال: لا مانع من كون المضارع عند التبعية مرفوعاً بالتبعية وإن كان فيه مقتضى^(٢) آخر للرفع وهو التجرد^(٣) فليُتأمل.

وتُبدل الجملة من مثلها بدل بعض نحو ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ (١٣٢) أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ (١٣٣)﴾ [الشعراء]، واشتمال كقوله^(٤):

[٥٢٥] أَقُولُ لَهُ: ارْحَلْ، لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا

وَعَلَّطِ نَحْوُ: قُمْ أَقْعُدْ. وَمِنَ الْمَفْرَدِ، وَقِيْدُهُ فِي (النَّصْرِيحِ) بِبَدَلِ كُلِّ^(٥) كَقَوْلِهِ^(٦):

[٥٢٦] إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

وفي (شرح الألفية) للفارسي^(٧) أنه بدل اشتمال^(٨)، قال المصنف في (الحواشي): ينبغي أن يجوز إبدال الفعل من اسم يشبهه^(٩) وبالعكس كما جاز العطف نحو: زيدٌ مُتَّقٍ يخافُ الله، أو يخافُ الله مُتَّقٍ^(١٠).

وأما إبدال المفرد من الجملة فنصَّ أبو حيَّان عليه/و١٢٥/ فقال: ﴿فَيِّمًا (٢)﴾ [الكهف] أُبدل من جملة ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا (١)﴾ [الكهف]؛ لأنها في معنى المفرد، أي: جعله مستقيماً قِيِّمًا^(١١).

(١) - ينظر النقل عن الصَّفْوَى بتمامه في: حاشية يس: ٤٩٦/٣.

(٢) - مقتضى، والصواب ما أثبتُّه.

(٣) - ينظر: حاشية يس: ٤٩٦/٣.

(٤) - صدر بيت من الطويل عجزه: وَإِلَّا فَكُنْ فِي السِّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا،

وهو بلا نسبة في: شرح ابن النّاطم: ٤٠٠، وشرح الألفية للمرادى: ٦٤٠/١، والمقاصد النّحويّة: ١٦٨١/٤، وشرح شواهد المغني: ٨٣٩/٢.

والشاهد فيه: إبدال (لا تُقيمَنَّ) من (ارحل) بدل اشتمال.

(٥) - ينظر: شرح النصريح: ١٢/٣.

(٦) - من الطويل، وهو للفرزدق في: المقاصد النّحويّة: ١٦٨٢/٤، وشرح شواهد المغني: ٥٥٧/٢، وخزانة الأدب: ٢٠٨/٥.

والشاهد فيه: إبدال جملة (كيف يلتقيان) من (حاجة) و(أخرى) وهما مفردان.

(٧) - محمّد الفارسي، شمس الدّين القاهري، فرضي، شاعر، نحوي، من مؤلفاته: شرح الألفية، والمنظومة الفارضية في المواريث، تُوفي نحو سنة (٩٨١هـ). ينظر: الكواكب السّائرة: ٧٥/٣، ومعجم المؤلفين: ١١٤/١١.

(٨) - قال بعد الاستشهاد بالبيت المذكور: ((فالمشهور أن (كيف يلتقيان) بدل اشتمال من (حاجة) و(أخرى) إبدال جملة من مفرد، وإنما جاز ذلك لرجوع الجملة إلى التقدير بمفرد، كما قاله ابن جني، إذ التقدير: (أشكو هاتين الحاجتين تعذّر إلقائهما))) شرح الفارسي على ألفية ابن مالك: ٣٠٧/٣.

(٩) - شبهه، والصواب ما أثبتُّه من المصادر.

(١٠) - لم أقف على هذا الكلام في حاشيتي الألفية الكبرى والصغرى فربما كان في غيرهما. وينظر هذا النقل عن ابن هشام في: خزانة الأدب: ٢٠٨/٥، وحاشية الصّبّان: ١٩٥/٣.

(١١) - وَجْهٌ من جملة وجوه ذكرها في توجيه الآية الكريمة. ينظر: البحر المحيط: ١٣٦/٧.

وَأَمَّا بَدَلُ الْحَرْفِ مِنْ مِثْلِهِ فَعَنْ سَيَبُويهِ أَنَّهُ جَعَلَ مِنْهُ ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ مُخْرَجُونَ﴾ (٣٥) [المؤمنون]، عَلَى أَنَّ (أَنَّ) الثَّانِيَةَ بَدَلٌ مِنَ الْأُولَى^(١)، لَا توكِيدُ كَمَا قَالَ غَيْرُهُ^(٢).
غَيْرُهُ^(٢).

وَيَجُوزُ قَطْعُ الْبَدَلِ، وَيَحْسُنُ مَعَ الْفَصْلِ نَحْوُ ﴿بَشِّرْ مِنْ ذَلِكَ النَّارُ﴾ (٧٢) [الحج]، وَيَجِبُ إِنْ تَبَعَ مُتَعَدِّدًا وَلَمْ يَفِ بِالْعَدَّةِ^(٣) نَحْوُ: (وَاتَّقُوا الْمُؤَبِّقَاتِ الشِّرْكَ وَالسِّحْرَ)^(٤).

(١) - ينظر: كتاب سيبويه: ١٣٢/٣، وخزانة الأدب: ٢٠٩/٥.

(٢) - ينظر: المقتضب: ٣٥٦/٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ١١/٤، وأوضح المسالك: ٣٠٥/٣، وشرح الأشموني: ٣٤٧/٢، وشرح التصريح: ١٤٣/٣.

(٣) - ينظر: الجامع الصغير في النحو: ٢٠١، ومحيب النّدا: ٣٢٦/٢، وهمع الهوامع: ١٨٤/٣.

(٤) - حديث شريف أخرجه البخاري بلفظ: (اجْتَنِبُوا الْمُؤَبِّقَاتِ: الشِّرْكَ بِاللَّهِ، وَالسِّحْرَ). في: صحيحه: ١٣٧/٧ برقم (٥٧٦٤).

بَحْثُ الْعَدَدِ

ص: بَابُ: الْعَدَدُ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى تِسْعَةٍ، يُذَكَّرُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ، وَيُؤَنَّثُ مَعَ الْمُذَكَّرِ نَحْوُ ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ (٧)﴾ [الْحَاقَّةُ]، وَكَذَا الْعَشْرَةُ إِنْ لَمْ تُرَكَّبْ، وَأَمَّا مَا دُونَ الثَّلَاثَةِ، وَفَاعِلٌ كَثَالِثٍ عَلَى الْقِيَاسِ دَائِمًا، فَيُفْرَدُ فَاعِلٌ أَوْ يُضَافُ^(١) لِمَا اسْتَقْبَلَ مِنْهُ، أَوْ لِمَا دُونَهُ، أَوْ يُنْصَبُ مَا دُونَهُ.

ش: هَذَا بَابٌ فِي بَيَانِ أَحْكَامِ أَسْمَاءِ الْعَدَدِ تَذْكِيرًا وَتَأْنِيثًا، وَلِلنُّحَاةِ فِي تَعْرِيفِهَا عِبَارَاتٌ، فَابْنُ الْحَاجِبِ عَرَّفَهَا فِي الْكَافِيَةِ بِمَا وَضَعَ لَكُمِّيَّةَ أَحَادِ الْأَشْيَاءِ^(٢)، وَتَكَلَّمَ عَلَيْهِ الرِّضِيُّ^(٣)، وَابْلَخِيُّ^(٤) فِي (الْوَافِي) بِمَا يَقَعُ جَوَابًا لـ (كَمْ)^(٥). وَذَكَرَ الرِّضِيُّ أَنَّهُ لَا خِلَافَ عِنْدَ النُّحَاةِ أَنَّ لَفْظَ (وَاحِدٌ) وَ(اِثْنَانِ) مِنْ أَسْمَاءِ الْعَدَدِ^(٦)، ثُمَّ أَسْمَاءُ الْعَدَدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

أَحَدُهَا: مَا يَجْرِي عَلَى عَكْسِ الْقِيَاسِ دَائِمًا، وَهُوَ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى التَّسْعَةِ، فَيُذَكَّرُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ وَيُؤَنَّثُ مَعَ الْمُذَكَّرِ سَوَاءً كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا حَقِيقِيًّا كَثَلَاثِ نِسْوَةٍ وَثَلَاثَةِ رِجَالٍ، أَوْ مُجَازِيًّا نَحْوُ ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا (٧)﴾ [الْحَاقَّةُ]، وَسَوَاءً كَانَ اسْمُ الْعَدَدِ مَفْرَدًا^(٧)، كَمَا مَثَلْنَا، أَوْ مُرَكَّبًا مَعَ الْعَشْرَةِ كَسَبْعَ عَشْرَةِ امْرَأَةً [و] لَيْلَةً، وَثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا وَيَوْمًا، فَالْمَبْرُورُ فِي ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ مَسْمُومًا جَمُوعٌ فَحَقُّهَا أَنْ تُؤَنَّثَ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ الْجَمُوعَ غَلَبَ عَلَيْهَا التَّأْنِيثُ، لَكِنْهُمْ أَرَادُوا التَّفْرِيقَ بَيْنَ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ فَجَاوَزُوا بَعْدَ الْمُذَكَّرِ لِكُونِهِ أَصْلًا مُؤَنَّثًا وَبَعْدَ الْمُؤَنَّثِ لِكُونِهِ فَرْعًا مُذَكَّرًا إِعْطَاءَ الْأَصْلِ لِلْأَصْلِ وَالْفَرْعِ لِلْفَرْعِ؛ تَحْصِيلًا لِكَمَالِ الْمُنَاسَبَةِ^(٨).

ثَانِيهَا: مَا لَهُ حَالَتَانِ وَهُوَ الْعَشْرَةُ، فَإِنْ اسْتَعْمَلْتَ مَفْرَدَةً جَرَتْ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ كَأَخَوَاتِهَا فَتُذَكَّرُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ وَتُؤَنَّثُ مَعَ الْمُذَكَّرِ كَعَشْرِ نِسْوَةٍ وَلَيَالٍ، وَعَشْرَةِ رِجَالٍ وَأَيَّامٍ، وَإِنْ رَكَّبْتَ جَرَتْ عَلَى الْقِيَاسِ فَتُذَكَّرُ مَعَ الْمُذَكَّرِ وَتُؤَنَّثُ مَعَ الْمُؤَنَّثِ كَثَلَاثَةِ عَشَرَ رَجُلًا وَيَوْمًا، وَثَلَاثَ عَشْرَةِ امْرَأَةً وَلَيْلَةً، أَمَّا حَالَةُ

(١) - فِي الْمَخْطُوطِ: فَاعِلُ الْمُضَافِ أَوْ يُضَافُ، وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ، وَمَا أَثْبَتَهُ مِنَ (الْقَطْرِ).

(٢) - الْكَافِيَةُ فِي عِلْمِ النَّحْوِ: ٣٨.

(٣) - اعْتَرَضَ الرِّضِيُّ عَلَى حَدِّ ابْنِ الْحَاجِبِ فِي اسْتِعْمَالِهِ كَلِمَةَ (أَحَادٍ) جَمْعَ (أَحَدٍ)؛ لِأَنَّ الْحَدَّ حِينَئِذٍ لَا يَشْمَلُ (وَاحِدًا) وَ(اِثْنَيْنِ)، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهُمَا مِنْ أَسْمَاءِ الْأَعْدَادِ. يَنْظُرُ: شَرْحُ الرِّضِيِّ: ٢٣٣/٤.

(٤) - مُحَمَّدُ بْنُ عَثْمَانَ بْنِ عَمْرِو جَمَالَ الدِّينِ الْبَلْخِيُّ، نَحْوِيٌّ، وَلَهُ مِشَارَكَةٌ فِي الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ، مِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ: الْوَافِي مَخْتَصَرٌ فِي النَّحْوِ شَرَحَهُ الدَّمَامِينِيُّ، تُوفِّيَ فِي حُدُودِ سَنَةِ (٨٣٠ هـ). يَنْظُرُ: هَدِيَّةُ الْعَارِفِينَ: ١٨٧/٢، وَمَعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ: ٢٨٤/١٠.

(٥) - يَنْظُرُ: الْمَنْهَلُ الصَّافِي: ٢١٤/٢.

(٦) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرِّضِيِّ: ٢٣٣/٤-٢٣٤.

(٧) - مَفْرَدٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٨) - يَنْظُرُ: الْعَدَدُ فِي الْعَرَبِيَّةِ: ٢٣، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ: ١٦٧، وَاللِّبَابُ لِلْعَكْبَرِيِّ: ٣٢٠/١، وَالْمَحْصُولُ: ٩١٨/٢، وَاللِّمَّةُ فِي شَرْحِ الْمِلْحَةِ: ٨٠٢/٢.

الإفرادِ فتعليلها عُلِمَ ممَّا قبلها، وأمَّا حالة التركيب فلم يؤثرتوها^(١) مع المذكرِ كراهة الجمع بين علامتين بلفظ واحدٍ فيما هو كالشيء الواحد، ولم يُذكرها مع المؤنث تحرُّراً عن إخلاء المؤنث من علامة لا محذورٍ في لحاقها^(٢).

ثالثها: ما يجري على القياس دائماً وهو الواحد والاثنتان، وما كان على وزن (فاعل) كـ(ثان)^(٣)، وثالث، إلى عاشرٍ، فتدكرُ مع المذكرِ وتؤنثُ مع المؤنث سواءً كان العدد مفرداً^(٤) كـ(رجل واحد)، ورجلان اثنان، والجزء الثاني، والثالث، وامرأة واحدة، وامرأتان اثنتان، والمقالة الثانية والثالثة، أو مركباً كـ(الجزء الثالث عشر)، والرابع عشر، والسادس والعشرون، والمقالة الثانية عشر، والخامسة عشر، والسابعة والعشرون.

وإنما كان هذا جارياً على القياس؛ لكون مسماه ليس جمعاً، أمَّا الواحد والاثنتان فظاهراً، وأمَّا (فاعل) فسيُتضح أيضاً ممَّا سيأتي من بيان معناه، فلمَّا لم يكن مسمى^(٥) هذا النوع جمعاً لم يسلك به به سبيل ما كان مسماه جمعاً؛ تجنباً عن مخالفة القياس لدونٍ داعٍ.

قوله: **فَيُفْرَدُ ... إلخ**، بيانٌ لأنَّ لاسم العدد المصوغ على وزن (فاعل) من الاثنتين إلى العشرة ثلاث حالات:

أحدها: أن يستعمل مفرداً كـ(ثان) وثالث، إلى عاشرٍ، فيكون حينئذٍ معناه واحداً موصوفاً بكونه ثانياً أو ثالثاً ... إلخ.

الثانية: أن يُضاف إلى ما صيغ منه كثنائي اثنتين، وثالث ثلاثية، فيكون /١٢٥/ معناه أن الموصوفة^(٦) به بعض تلك العدد، فمعنى^(٧) قولك: رابع أربعة: واحدٌ من أربعة^(٨)، وهذه الإضافة -

(١) - يؤنثونها، والصواب ما أثبتته.

(٢) - ينظر: شرح ابن الناطم: ٥ ٢١.

(٣) - كثنائي، والصواب ما أثبتته.

(٤) - مفرد، والصواب ما أثبتته.

(٥) - سمى، وهو تحريفٌ، والصواب ما أثبتته.

(٦) - معناه مع أنَّ الموصوفة، وفيها اضطرابٌ، والأنسب ما أثبتته بحذف (مع).

(٧) - فمعناه، والصواب ما أثبتته؛ ليستقيم السياق.

(٨) - ينظر: العدد في اللغة: ٣٩.

- أعني: إضافة (فاعلٍ) إلى أصله - واجبةٌ عند الجمهور^(١)، ولا يجوزُ العكسُ، فلا يُقالُ: اثني^(٢).

الثالثة: أن يُستعمل مع ما دونهُ من العددِ كالثلاثِ اثنين، ورابعِ ثلاثة، فيكونُ معناهُ إذنِ التَّصْيِيرِ والتَّحْوِيلِ فمعنى قولك: هذا رابعُ خمسةٍ، هذا جاعِلُ الأربعةِ بنفسِه خمسةً، قال تعالى ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ (٧)﴾ [المجادلة]، وهذا يجبُ إضافتهُ إلى ما دونهُ إن كانَ بمعنى الماضي، وإلا جازَ تنوينُهُ والنَّصْبُ به^(٣)؛ لأنَّهُ بمعنى (جاعِلٍ) فعملٌ معاملَةٌ ما هو بمعناه؛ ولأنَّهُ اسمُ فاعِلٍ حقيقةً فإنَّهُ يُقالُ: ثَلَّثَ الرَّجُلَيْنِ، إذا انضَمَّتْ إليهما فصَرُتْما ثلاثةً، وكذا: رَبَّعْتُ الثَّلَاثَةَ، إلى عشرةٍ، ففاعلُ هذا مساوٍ لـ (جاعِلٍ) معنًى وتقرُّباً على فعلٍ فجرى مجراهُ في العملِ إذا استوفى شروطُهُ الَّتِي مَرَّتْ في بابِ اسمِ الفاعِلِ، بخلافِ (فاعلٍ) المرادُ بهِ واحدٌ ممَّا أُضيفَ إليه فإنَّهُ ليسَ في معنى [جعل] ولا مُفَرَّعاً عن فعلٍ فالتَّرَمَّتْ إضافتهُ، ويُستثنى من إطلاقهِ (ثانٍ) فلا يجوزُ إضافتهُ لما دونهُ ولا إعماله^(٤).

تنبيه:

محلٌ ما ذكرناه في الثلاثة والعشرة وما بيَّنها إذا لم يُحذفِ المعدودُ، فإنْ حُذِفَ جازَ في الفصحِ حذفُ التَّأْنِيثِ مع المذكورِ نحو ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا (٢٣٤)﴾ [البقرة]، أي: عشرة أيامٍ^(٥)، وفي الحديث: (مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَاتَّبَعَهُ بِسِتٍّ^(٦) مِنْ شَوَالٍ)^(١)، وحكى الكسائي: صُمْنَا مِنَ الشَّهْرِ خَمْسًا^(٢).

(١) - ونُسبَ إلى الكسائي وقطربٍ وثعلبٍ والأخفش أنَّ العددَ المصوغَ على زنةِ فاعِلٍ يجوزُ أنْ ينصبَ أصله فيقالُ: ثالثُ ثلاثةً، واختارَ ابنُ مالكٍ أنَّه ينصبُهُ إذا كانَ (ثانياً) دونَ غيره، وعلى هذينِ القولينِ تجوزُ الإضافةُ ولا تجبُ. ينظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٢/٢٥٠، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/٤٠، وشرح التسهيل: ٢/٤١٢، والتذليل والتكميل: ٩/٣٦٠-٣٦١، وشرح الألفية للمراي: ٢/٢١٧.

(٢) - اثني^(١) ثمانية، وهو تحريفٌ والصوابُ ما أثبتهُ.

وينظر: حاشية يس: ٣/٥١٣.

(٣) - ينظر: المقتضب: ٢/١٨١، والبدیع: ٢/٣٠٨، والكافي في شرح الهادي: ٤/٢٠٥٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/٤٠-٤١، وشرح التسهيل: ٤/٤١٤.

(٤) - فلا يُقالُ: ثاني واحدٍ، ولا ثانٍ واحدًا، نصَّ على ذلك سيبويه، وحكاها الكسائي عن بعض العرب، وحكى الجوهري: ثانٍ واحدًا، والمعنى: ثنًى واحدًا. ينظر: كتاب سيبويه: ٣/٥٥٩، والصَّاح: ٦/٢٢٩٥ مادة (ثنى)، وارتشاف الضرب: ٢/٧٧٠، ومجيب النِّدَا: ٢/٣٣٠.

(٥) - ينظر: معاني القرآن للقرءاء: ١/١٥١، والعدد في اللغة: ٤٩، والبحر المحيط: ٢/٢٦٧، و٥١٦.

(٦) - بستت، وهو تحريفٌ، والصوابُ ما أثبتهُ.

بَحْثُ مَوَانِعِ الصَّرْفِ

ص: بَابُ مَوَانِعِ صَرْفِ الْأَسْمِ تِسْعَةٌ يَجْمَعُهَا:

وَزْنُ الْمُرَكَّبِ عَجْمَةٌ تَعْرِيفًا عَدْلٌ وَوَصْفٌ [الْجَمْعُ] زِدْ تَأْنِيثًا

كَأَحْمَدَ، وَأَحْمَرَ، وَبَعْلَبَكَّ، وَإِبْرَاهِيمَ، وَعُمَرَ، وَأَخَرَ، وَأَحَادَ، وَمَوْحَدَ، إِلَى الْأَرْبَعَةِ، وَمَسَاجِدَ، وَدَنَانِيرَ، وَسَلْمَانَ، وَسَكَرَانَ، وَقَاطِمَةَ، وَطَلْحَةَ، وَزَيْنَبَ، وَسَلَمَى، وَصَحْرَاءَ. فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ، وَالْجَمْعُ الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْأَحَادِ كُلِّ مِنْهُمَا كَافٍ فَيُؤَيِّرُ الْمَنْعَ^(٣)، وَالْبَاقِي لِأَبَدٍ مِنْ مُجَامَعَةٍ كُلِّ عِلَّةٍ مِنْهُنَّ لِلصِّفَةِ أَوْ الْعِلْمِيَّةِ.

وَتَتَعَيَّنُ الْعِلْمِيَّةُ مَعَ التَّرْكِيْبِ، وَالتَّأْنِيثِ، وَالْعُجْمَةِ. وَيُشْتَرَطُ فِي الْعُجْمَةِ عِلْمِيَّةٌ فِي الْعَجْمِيَّةِ، وَزِيَادَةٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ، وَالصِّفَةِ^(٤) أَصَالَتُهَا وَعَدَمُ قَبُولِ النَّاءِ، فَعُرْيَانُ، وَأَرْمَلٌ، وَصَفْوَانٌ، وَأَرْبَبٌ - بِمَعْنَى قَاسٍ^(٥) وَذَلِيلٌ - مُنْصَرَفَةٌ، وَيَجُوزُ فِي هِنْدٍ وَجَهَانَ بِخِلَافِ سَقَرٍ، وَزَيْنَبَ، [وَبَلْعُ] وَكَعْمَرٍ، عِنْدَ تَمِيمٍ بَابُ حَذَامٍ - إِنْ لَمْ يُخْتَمَ بِرَاءٍ كَسَفَارٍ - وَأَمْسٍ لِمُعَيَّنٍ إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَشْتَرَطْ فِيهِمَا، وَسَحَرَ عِنْدَ الْجَمْعِ إِنْ كَانَ ظَرْفًا مُعَيَّنًا.

ش: هَذَا بَابٌ فِي بَيَانِ مَوَانِعِ الصَّرْفِ وَقَدْ عَلِمْتَ الْخِلَافَ فِي مَعْنَى مَنَعَ الصَّرْفِ فِيمَا مَرَّ^(٦)، وَعَلِمَ أَيْضًا أَنَّ الْأَسْمَ إِنْ أَشْبَهَ الْحَرْفَ بُنِيَ وَسُمِّيَ غَيْرَ مَتَمَكِّنٍ وَإِلَّا أُعْرِبَ وَسُمِّيَ مَتَمَكِّنًا، ثُمَّ التَّمَكُّنُ إِنْ لَمْ يُشَبَّهِ الْفِعْلَ صُرِفَ وَسُمِّيَ أَمَكَّنَ، وَإِلَّا مُنَعَ مِنَ الصَّرْفِ وَسُمِّيَ غَيْرَ مُنْصَرَفٍ وَغَيْرَ أَمَكَّنَ، ثُمَّ الْمَعْتَبَرُ فِي مَنَعَ صَرْفِ الْأَسْمِ لَشَبَّهِ الْفِعْلِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ عِلَّتَانِ فَرْعِيَّتَانِ مِنْ تِسْعٍ: إِحْدَاهُمَا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، وَالْأُخْرَى مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، أَوْ فَرْعِيَّةٌ وَاحِدَةٌ تَقُومُ مَقَامَهُمَا كَمَا أَنَّ فِي الْفِعْلِ فَرْعِيَّتَيْنِ عَنِ الْأَسْمِ أَحْدَاهُمَا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، وَهِيَ عَلَى مَذْهَبِ النَّصْرِيِّ اشْتِقَاقُهُ مِنَ الْمَصْدَرِ، وَعَلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّ تَرْكِيبُهُ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ كَالْمَفْرَدِ لِبَسَاطَةِ^(٧) مَدْلُولِهِ، وَالْفِعْلُ كَالْمُرَكَّبِ لِتَرْكِيبِ مَدْلُولِهِ، أَعْنِي: الْحَدَثَ وَالْوَقْتَ، وَالْأُخْرَى مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَهِيَ افْتِقَارُهُ إِلَى الْأَسْمِ الَّذِي بِهِ يَكُونُ كَلَامًا، وَحَيْثُمَا أَشْبَهَ الْأَسْمُ الْفِعْلَ بِالْإِعْتِبَارِ الْمَذْكُورِ كَانَ مِثْلُهُ فِي امْتِنَاعٍ مَا يَمْتَنِعُ فِيهِ مِنَ الْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ.

(١) - بعض حديث شريف تمامه: (مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَاتَّبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ سُؤَالٍ كَانَ كَصَوْمِ الدَّهْرِ)، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ

فِي: سننه: ٣٢٤/٢ برقم (٢٤٣٣)، والطَّبْرَانِيُّ فِي: المعجم الكبير: ١٣٤/٤ برقم (٣٩٠٣).

(٢) - تنظر حكاية الكسائي فِي: التَّنْذِيلَ وَالتَّكْمِيلَ: ٢٩٩/٩، وَشَرْحَ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ٢٠٤/٢.

(٣) - فِي الْقَطْرِ: كُلُّ مِنْهُمَا يَسْتَأْثِرُ بِالْمَنْعِ، وَلَا فَرْقَ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ.

(٤) - جَرَّهَا عَطْفًا عَلَى (الْعُجْمَةِ) فِي قَوْلِهِ: وَيُشْتَرَطُ فِي الْعُجْمَةِ.

(٥) - فَا، وَهُوَ تَصْحِيفٌ وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَهُ.

(٦) - يَنْظُرُ: النَّصُّ الْمَحْقُوقُ:

(٧) - لِبَسَاطَةِ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَهُ.

ثُمَّ مَوَانِعُ الصَّرْفِ، وَتُسَمَّى عَلًّا وَأَسْبَابًا، تَسَعَةً اسْتِقْرَاءً، وَهُوَ وَزْنُ الْفِعْلِ، وَهُوَ فَرْعُ وَزْنِ الْأِسْمِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ نَوْعٍ أَنْ لَا يَكُونَ فِيهِ الْوِزْنُ الْمُخْتَصُّ بِنَوْعٍ آخَرَ، فَإِذَا وُجِدَ فِيهِ ذَلِكَ كَانَ فَرْعًا لَوِزْنِهِ، وَالتَّرْكِيبُ، وَهُوَ فَرْعُ الْإِفْرَادِ، وَالْعُجْمَةُ، وَهِيَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ فَرْعُ الْعَرَبِيَّةِ /و١٢٦/؛ إِذِ الْأَصْلُ فِي كُلِّ كَلَامٍ أَنْ لَا يُخَالِطَهُ لِسَانٌ آخَرُ، وَالتَّعْرِيفُ، وَهُوَ فَرْعُ التَّنْكِيرِ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: رَجُلٌ، ثُمَّ الرَّجُلُ، وَالْعَدْلُ، وَهُوَ فَرْعُ الْمَعْدُولِ^(١) عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْأِسْمِ عَلَى حَالِهِ، وَالْوَصْفُ، وَهُوَ فَرْعُ الْمُوصُوفِ، وَالْجَمْعُ، وَهُوَ فَرْعُ الْوَاحِدِ، وَزِيَادَةُ الْأَلْفِ وَالتَّوْنِ، وَهِيَ فَرْعُ الْمَزِيدِ عَلَيْهِ، وَالتَّأْنِيثُ، وَهُوَ فَرْعُ التَّنْكِيرِ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: قَائِمٌ، ثُمَّ قَائِمَةٌ.

قَالَ بَعْضُهُمْ^(٢): وَتُسَمِّيهِمْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْفُرُوعِ الْمَذْكُورَةِ مَانِعًا وَسَبَبًا وَعَلَّةً مُجَازًا؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا جُزْءٌ عِلَّةٌ لَا عِلَّةٌ تَامَّةٌ، إِذْ بِاجْتِمَاعِ اثْنَيْنِ مِنْهَا يَحْصُلُ الْحُكْمُ^(٣)، فَالْعِلَّةُ التَّامَّةُ إِذْنُ مَجْمُوعُ الْعَلَتَيْنِ أَوْ وَاحِدَةٌ مِنْهَا تَقُومُ مَقَامَهَا^(٤). قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ^(٥): وَفِيهِ أَنْ يُطْلَقَ الْعِلَّةُ عَلَى الْعِلَّةِ النَّاقِصَةِ حَقِيقَةً، بَلِ التَّحْقِيقُ أَنَّهَا الْعِلَّةُ وَإِطْلَاقُ الْعِلَّةِ عَلَى مَجْمُوعِ الْاِثْنَيْنِ هُوَ التَّجَوُّزُ^(٦)، انْتَهَى. وَقِيلَ: وَوَجْهُهُ أَنَّ النَّاءَ فِي الْعِلَّةِ لِلْوَحْدَةِ، وَلَا وَحْدَةَ فِي الْاِثْنَيْنِ^(٧). وَقَدْ جَمَعَ الشَّيْخُ بَهَاءُ الدِّينِ بَنُ النَّحَّاسِ هَذِهِ التَّسْعَةَ فِي بَيْتٍ وَهُوَ قَوْلُهُ^(٨):

وَزْنُ الْمُرَكَّبِ عُجْمَةٌ تَعْرِيفًا عَدَلٌ وَوَصَفُ الْجَمْعِ زِدٌ تَأْنِيثًا^(٩)

فَقَالَ الشَّيْخُ بَهَاءُ الدِّينِ الْعَامِلِيُّ^(١٠) (رحمته الله):

مَوَانِعُ صَرْفِ الْأِسْمِ تِسْعٌ فَعُجْمَةٌ^(١) وَجَمْعٌ وَتَأْنِيثٌ وَعَدَلٌ وَمَعْرِفَةٌ

(١) - العَدْلُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٢) - هُوَ الرِّضْيُ.

(٣) - بِالْحُكْمِ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ مِنْ مَصْدَرِهِ؛ لَيْسَتْ قِيمَةُ السِّيَاقِ.

(٤) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرِّضْيِ: ٨٨/١.

(٥) - هُوَ الْعَصَامُ الْإِسْفَرَايِينِيُّ.

(٦) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلْعَصَامِ: ٧٣.

(٧) - لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ.

(٨) - قَالَ السِّيُوطِيُّ: ((نَقَلْتُ مِنْ خَطِّ الْإِمَامِ أَبِي حَيَّانَ قَالَ: أَنْشَدَنَا شَيْخُنَا الْإِمَامُ بَهَاءُ الدِّينِ بَنُ النَّحَّاسِ فِي

(مَوَانِعِ الصَّرْفِ) لِنَفْسِهِ: وَزْنُ الْمُرَكَّبِ عُجْمَةٌ (...)). الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ: ٦١/٣.

(٩) - تَعْرِيفُهَا، تَأْنِيثُهَا، وَهُوَ تَحْرِيفٌ وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ لِطَبَاقٍ مَا سَطَّرَهُ الْمَصْنُفُ فِي مَتْنِ الْقَطْرِ.

(١٠) - الْفَوَائِدُ الصَّمَدِيَّةُ: ٣٦.

وَبَهَاءُ الدِّينِ الْعَامِلِيُّ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ الْحَارِثِيِّ الْهَمْدَانِيُّ الْعَامِلِيُّ، بَهَاءُ الدِّينِ الْمَعْرُوفُ بِالشَّيْخِ الْبَهَائِيِّ، عَالِمٌ مُتَبَحَّرٌ، وَلَدَ فِي بَعْلَبَكْ، ثُمَّ رَحَلَ مَعَ وَالِدِهِ إِلَى إِيرَانَ وَنَشَأَ بِهَا حَتَّى وَلِيَ فِيهَا مَشِيخَةَ الْإِسْلَامِ، مِنْ مَوْفَاتِهِ: الْفَوَائِدُ الصَّمَدِيَّةُ فِي النَّحْوِ، وَالتَّهْذِيبُ فِي النَّحْوِ، وَتَشْرِيحُ الْأَفْلَاكِ، تُوفِّيَ فِي أَصْفَهَانَ سَنَةَ (١٠٣٠) وَدُفِنَ فِي حَضْرَةِ الْإِمَامِ الرِّضَا (ع). يَنْظُرُ: أَمَلُ الْأَمَلِ: ١٥٥/١، وَأَعْيَانُ الشَّيْعَةِ: ٢٣٤/٩.

وزائدتا فعلان ثم تركب
وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم^(٢):

إذا رمت إحصاء الموانع للصرف
فعدل وتعريف مع الوزن والوصف
وجمع وتركيب وتأنيت صيغة
وأحسن ما جمعت فيه قول بعضهم^(٤):

[جمع و] وزن وعدل وصف معرفة
تركيب عجمة تأنيت زيادتها

لذكر الموانع كلها بصرائح أسمائها من غير اشتقاق مع اختصار.

ثم ما ذكره من انحصار الموانع في التسعة مذهب الجمهور وقيل^(٥): المانع اثنان: الحكاية والتركيب، أمّا الحكاية ففي وزن الفعل مع الوصف أو العلمية كأعلم، ويزيد، فإن امتناعهما بطريق الحكاية الفعلية، يعني: كما لا يدخلها التثوين والكسر قبل النقل كذلك بعده، وأمّا التركيب ففي البواقي كتركيب الألف والنون، وأمّا مع العلمية أو الوصفية وتركيب الجمع فإنه بمنزلة جمعين^(٦).
وقيل: إنها عشرة، والرائد شبيه ألف التأنيت كأرطاة^(٧)، وقيل أحد عشر، والرائد مراعاة الأصل في نحو: أحمر، إذا نُكِرَ^(٨) بعد العلمية، وقيل: ثلاثة عشر، والرائدان لزوم التأنيت [و] لزوم الجمع^(٩).

وردّ الأول بأن الحكاية لا تشارك نحو: أفكّل^(١٠)، وأحمر؛ لعدم نقلهما من فعل، وبأن ما ذكره من معنى التركيب ليس بتركيب، إذ^(١١) المعتبر في منع الصرف تركيب الكلمتين، وما ذكره ليس

(١) - تسعة معجمة، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته.

(٢) - نقلها عنه السيوطي في: الأشباه والنظائر: ٦٢/٣.

(٣) - الجملة، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته.

وابن مكتوم هو أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم، أبو محمد القيسي التحوي، عالم بالتحو واللغة والفقه والتراجم، أخذ عن ابن النحاس ولازم أبا حيّان، من مؤلفاته: شرح كافية ابن الحاجب، وشرح شافيته، وشرح الفصيح، توفي بالطاعون سنة (٧٤٩هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٣٢٦، والأعلام: ١٥٣/١.

(٤) - هو شمس الدين محمد بن عبد المنعم الجوزي، ينظر: شرح شذور الذهب له: ٤٣/١، و٨٢٧/٢.

(٥) - القائل هو صدر الأفاضل الخوارزمي.

(٦) - ينظر: التخمير: ٢٠٩-٢١١.

(٧) - القائل هو السيرافي. ينظر: شرح السيرافي: ٩٩/١٠-١٠٠، والمحصل: ٨٦/١.

(٨) - ذكر، وهو تحريف، إذ المراد التسمية بـ(أحمر) ثم تتكبر بعد العلمية.

(٩) - وذهب عبد القاهر الجرجاني إلى أنها ثمانية بحذف الألف والنون الزائدتين وإلحاقهما بألفي التأنيت. ينظر:

المقتصد: ٩٦٥/٢، وينظر أيضًا: المحصول: ٨٦/١، والبسيط في شرح الكافية: ١٨٤-١٨٥.

(١٠) - الأفكّل: الرعدة، أخذه أفكّل، إذا ارتعد من برد أو خوف. ينظر: الصحاح: ١٧٩٢/٥ مادة (فكل).

(١١) - إذا، والصواب ما أثبتته.

كذلك، نعم، صحيح في بعلبك، لكن يُبطله جعل مجرّد التركيب سبباً لمنع الصرف، وهو يقتضي منعه في حال التثنية أيضاً وهو باطل، وردّ البواقي بأن شبه الشيء منجذب إليه وأدخل في عدايه، ومراعاة الأصل في نحو: أحمر، مُندرج في الوصف، ولزوم التأنيث داخل في التأنيث، وكذا لزوم الجمع، فالحق أنها تسعة^(١).

إذا تقرّر ذلك فلنرجع إلى بيان الموانع على الترتيب الذي ذكره المصنّف فنقول:
المانع الأول: وزن الفعل، أي أن يكون الاسم على وزن الفعل، وشرط تأثيره اختصاصه بالفعل، أو كونه بالفعل أولى، مع كونه لازماً باقياً على حاله وذلك كشمر، وضرب، وأحمد، والمراد بالوزن الخاص بالفعل ما لا يوجد دون دور في غير فعل أو علم أو أعجمي، فالنادر نحو: دُئِلُ^(٢)، لدوية، لدوية، وتُبشّر، لطائر^(٣)، والعلم نحو: خَصَمُ^(٤)، لرجل، وشمر، لفرس، والأعجمي نحو: بَقْم، لصبيغ لصبيغ معروف، وشلم^(٥)، لبنت المقدس، فلا يقدح وجود هذه الأمثلة في اختصاص أوزانها^(٦) بالفعل؛ لأن النادر والعجمي لا حكم لهما، والعلم منقول بطريق العارية من فعل، فلاختصاص باقي^(٧).

والمراد بكونه بالفعل أولى أنه /ظ ١٢٦/ إما غالب فيه كإثمد^(٨)، وإصبع، وأبلم^(٩)، فإن أوزانها تقل في الاسم وتكثر في أمر الثلاثي، أو كونه مبدوءاً^(١٠) بزيادة، تدل على معنى في الفعل ولا تدل

(١) - تنظر هذه الردود في: الحقائق النُدوية: ٢٠٢/٢.

(٢) - دويل، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته.

(٣) - كذا ضبطه ابن السراج: ((ووجدت بخط ثعلب (تُبشّر) وهو اسم طائر)). الأصول في النحو: ٢٠٧/٣.

(٤) - خصم، وهو تصحيف والصواب ما أثبتته.

وخصم، هو اسم العنبر بن عمرو بن تميم، وقيل: ابن كلاب بن تميم، وقد غلب على القبيلة؛ لأنهم يزعمون أنهم سُموا بذلك لكثرة الخصم، وهو المضغ. ينظر: كتاب سيبويه: ٢٠٨/٣، والصاح: ١٩١٤/٥ مادة (خصم)، والكافي في شرح الهادي: ١٣١٨/٣.

(٥) - تشلم، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته.

(٦) - وزانها، تحريف، والصواب ما أثبتته.

(٧) - ينظر: المحصول: ١٠٧/١-١٠٨، والبسيط في شرح الكافية: ٢٤٧/١-٢٤٨، وشرح ابن النّاطم: ٤٦٣-٤٦٤.

(٨) - الإثمد: حجر يُكتحل به. ينظر: الصّاح: ٤٥١/٢ مادة (ثمد).

(٩) - الأبلم: خوص المقل، وفيه ثلاث لغات: أبلم، وأبلم، وإبلم، والواحدة: أبلمة. ينظر: الصّاح: ١٨٧٤/٥ مادة (بلم).

(١٠) - مبدوءة، وهو تحريف، والصواب ما أثبتته.

في الاسم كَأَحْمَدَ، وَأَشْكَلَ، فَإِنَّ الهمزة فِيهِمَا لا تَدُلُّ على معْنَى وهي في موازنة الفعل نحو: أَذْهَبُ، مضارع: ذَهَبْتُ، تَدُلُّ على التَّكْلُمِ، والدَّالُّ أَصْلٌ لغير الدَّالِّ^(١).

واشترطنا كونه لازماً ليخرج نحو: امْرُؤٌ، وابنُ^(٢)، علمين، فإنَّهما على لغة الإِتباع في الرَّفْعِ نظيرُ (اكتُبْ)، وفي النَّصْبِ نظيرُ (اذْهَبْ)، وفي الجرِّ نظيرُ (ضَرْبِ)، فلم يَبْقِيا على حالة واحدة فهما - وإن لم يخرجاً بذلك عن وزن الفعل - مخالفان له في الاستعمال؛ إذ الفعل لا إِتباع فيه فلا يُعْتَبَرُ فيهما^(٣) الموازنة ولم يجر فيها إلا الصَّرف^(٤).

واشترطنا كونه باقياً على حالة؛ ليخرج نحو: رُدُّ، وقِيلَ، وبيِعَ، أَعْلَمًا فَإِنَّ أَصْلَهَا بضمِّ الفاء وكسرِ العينِ ثُمَّ دخلها الإدغام والإِعْلَالُ، فالإِدْغَامُ في (رُدُّ)، والإِعْلَالُ بالنَّقْلِ والقلبِ في (قِيلَ)، وبالنَّقْلِ في (بيِعَ) فصارَ (رُدُّ) بمنزلة (قِيلَ) بضمِّ القافِ وسكونِ الفاءِ، و(قِيلَ) و(بيِعَ) بمنزلة (ديك) بكسرِ الدَّالِ وسكونِ الياءِ، فوجب صرفُها^(٥).

الْمَانِعُ الثَّانِي: التَّرْكِيبُ، والمرادُ بِهِ التَّرْكِيبُ المَزْجِيُّ المختومُ بغيرِ (ويه) كَبَعْلَبَكْ، وَحَضَرَمَوْتَ، وَمَعْدِي كَرِبَ؛ لأنَّ المختومَ بـ(ويه) مَبْنِيٌّ، والصَّرفُ وَمَنْعُهُ إِنَّمَا هو في المعربِ كما عرفت؛ ولأنَّ الإضافيَّ فِيهِ الإِضافةُ، وهي تُخْرِجُ المُضَافَ إلى الإنصافِ أو حكمِهِ، وكذا الإسناديُّ فَإِنَّهُ مَبْنِيٌّ، هكذا قيل^(٦)، وأما على ما اخترنا من أَنَّهُ مُعَرَّبٌ تَقْدِيرًا، فَيُمنَعُ صرفُهُ تَقْدِيرًا أَيْضًا.

الْمَانِعُ الثَّالِثُ: العُجْمَةُ، وهي كَوْنُ الكلمة من أَوْضَاعٍ غيرِ المعربِ، وشرطُ تأثيرها أَمْرانِ^(٧):

أَحَدُهُما^(٨): أَنْ يَكُونَ قَبْلَ استعمالِ العربِ لها عِلْمًا في لغة العجمِ كإِبْرَاهِيمَ، وأما ما نُقِلَ من لسانِهِمْ نَكْرَةً فلا أَثَرَ للعُجْمَةِ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا عَجْمِيَّةٌ جَنْسِيَّةٌ^(٩) فَالْحَقُّ بِالْأَمْثَلَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَذَلِكَ كَلْجَامٍ، وَدِيْبَاجٍ،

(١) - ينظر: الكافي في شرح الهادي: ١٣١٩/٣-١٣٢٠، وشرح الكافية الشافية: ١٤٦١/٣-١٤٦٢، وشرح ابن النّاطم: ٤٦٤، والملحة في شرح الملحة: ٧٦٢/٢-٧٦٣، وشرح شذور الذهب: ٥٩٤-٥٩٥.

(٢) - وابن، وهو تحريفٌ، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

(٣) - فيها، والصَّوابُ ما أثبتُّه؛ ليستقيمَ السِّياقُ.

(٤) - ينظر: كتاب سيبويه: ١٩٩/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف: ١٨، وشرح ابن النّاطم: ٤٦٤، والتَّنْذِيلُ والتَّكْمِيلُ: ٢٦/١٥.

(٥) - ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٤٦٣/٣، والملحة في شرح الملحة: ٧٦٤/٢، وحاشية ابن هشام الصُّغرى: ٥٦٩.

(٦) - حَكَمُ الْأَزْهَرِيِّ ببائِهِ. ينظر: شرح التَّصْرِيحِ: ١٢٩/١.

(٧) - ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف: ٤٥، والأصول في النّحو: ٩٢/٢، والجمل في النّحو: ٢٢٠، والفوائد والقواعد: ٦٣٨/٢، وشرح الجمل لابن بابشاذ: ٤٧٤/٢، والفصول الخمسون: ١٥٦.

(٨) - أحدها، وهو تحريفٌ، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

(٩) - في قِبَالِ العُجْمَةِ الشَّخْصِيَّةِ، وهي ما كَانَ عِلْمًا في اللُّغَةِ الَّتِي نُقِلَ مِنْهَا. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: عصفور: ٢٠٨/٢، وارتشاف الصُّرْبِ: ٨٧٥/٢.

ونحوهما من أسماء الأجناس، وكذا كل ما^(١) كان نكرة ثم نُقِلَ في أول أحواله علماً كما إذا سُمِّيَ بلجامٍ لحدوث علميته، فإن كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمة منع كصنجة^(٢) علماً لمؤنث، لمؤنث، وهذا الشرط ذكرناه تبعاً للمصنّف^(٣) وهو مذهب أبي الحسن الدبّاج^(٤)، ونُقِلَ عن ظاهر مذهب سيبويه^(٥)، والمشهور على خلافه كما نقله في (الهمع)^(٦) عن أبي حيّان^(٧)، ويُبَيَّن^(٨) على الخلاف صرف نحو: قالون، وبندار، على الأول؛ لأنه لم يكن علماً في لغة العجم^(٩)، دون الثاني؛ لأنه لم يكن في لسان العرب قبل أن يُسمّى به. وتُعرف العجمة بأمور:

أحدها: النقل، بأن ينقل ذلك بعض الأئمة.

الثاني: خروجه عن أوزان أسماء العربية كإبراهيم.

الشرط الثاني: زيادتها على ثلاثة أحرف بخلاف الثلاثي فيُصرف؛ لضعف فرعية اللفظ فيه لمجيئه على أصل ما يُبنى عليه الأحاد العربية.

الثالث: أن يكون أوله نوناً^(١٠) ثم راء كنزجس، فإنه لا يكون في كلمة عربية.

الرابع: أن يكون آخره زايّاً^(١١) بعد دالٍ كْمَهْنَدَز.

(١) - كلما، والصواب ما أثبتّه.

(٢) - صيحه، وهو تصحيّف، والصواب ما أثبتّه.

والصنجة: كفه الميزان، فارسيّ معرّبة. ينظر: لسان العرب: ٣١١/٢ مادة (صنج).

(٣) - ينظر: شرح قطر الندى: ٣١٣.

(٤) - علي بن جابر بن علي، أبو الحسن الدبّاج اللخمي، عالم بالعربية والقراءات، أخذ عن أبي ذر الخشنّي وابن خروف، وأقام يدرّس العربية والقرآن نحواً من خمسين سنة، تُوفي سنة (٦٤٦هـ) أسفاً على سقوط بلديّه إشبيلية بأيدي المسيحيّين. ينظر: إشارة التّعيين: ٢١٢، والبلغة: ٢٠٤، وبغية الوعاة: ١٥٣/٢.

(٥) - ينظر: كتاب سيبويه: ٢٣٤-٢٣٥/٣.

(٦) - ينظر: همع الهوامع: ١١٨/١.

(٧) - ينظر كلام أبي حيّان في: التذليل والتكميل: ٦٢/١٥، وارتشاف الضرب: ٨٧٥/٢، وتصريح أبي حيّان بعدم شهرة اشتراط كونه علماً في لغته الأولى لمنع صرفه غير دقيق في ما أحسب، فقد ذكرت مجموعة من المصادر التي اشترطت هذا الشرط تصريحاً أو إشارة في هامشي على عبارة (وشرط تأثيرها أمران)، وهي نماذج ولو أثبت كل المصادر لطال الأمر، فلو عبّر أبو حيّان بأن الأول أشهر لكان أكثر دقّة. والله تعالى أعلم.

(٨) - يبتني، وربما كان تصحيفاً، والأصوب ما أثبتّه.

(٩) - لأن قالون كلمة روميّة معرّبة، وهي في الروميّة بمعنى: (أصبّت) أو (أحسنّت)، والبندار فارسيّة معرّبة بمعنى: التاجر الذي يلزم (يخزن) المعادن، وأصل معناه: صاحب الأساس. ينظر: المعرب من الكلام الأعجمي: ٢٧٧، والألفاظ الفارسية المعرّبة لأدي شير: ٢٨.

(١٠) - نون، والصواب ما أثبتّه.

(١١) - ناء، والصواب ما أثبتّه.

الخامس: أَنْ يَجْتَمَعَ فِيهِ الصَّادُ وَالْجِيمُ كَصَوْلَجَانٍ، وَجُصٍّ.

السادس: أَنْ يَكُونَ فِيهِ الْجِيمُ وَالْقَافُ كَمُنْجَنِيْقٍ^(١).

السَّابع: أَنْ يَكُونَ خُمَاسِيًّا أَوْ رِبَاعِيًّا عَارِيًّا مِنْ حُرُوفِ الذَّلَاقَةِ وَهِيَ: الْيَاءُ، وَالزَّاءُ، وَالْفَاءُ، وَاللَّامُ، وَالْمِيمُ، وَالنُّونُ، فَإِنَّهُ مَتَى كَانَ عَرَبِيًّا فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْهَا كَسَفَرَجَلٍ، وَقُدْعَمِلٍ، وَقِرْطُغَبٍ، وَجَحْمَرِشٍ^(٢). هَذَا مَا جَمَعَهُ أَبُو حَيَّانٍ فِي (شَرْحِ التَّسْهِيلِ)^(٣).

قالوا: وَجَمِيعُ أَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ (ﷺ) لَا تَنْصَرِفُ إِلَّا مُحَمَّدًا^(٤) (ﷺ) وَصَالِحًا وَشُعَيْبًا وَهُودًا^(٥)؛ لِعَرَبِيَّتِهَا، وَنُوحًا وَلُوطًا وَشَيْثًا^(٦)؛ لِانْتِفَاءِ شَرْطِ الْعَجْمَةِ، وَيَجْمَعُهَا^(٧):

تَذَكَّرُ شُعَيْبًا ثُمَّ نُوحًا وَصَالِحًا وَهُودًا^(٨) وَلُوطًا ثُمَّ شَيْثًا مُحَمَّدًا

الْمَانِعُ الرَّابِعُ: التَّعْرِيفُ، وَشَرْطُ تَأْثِيرِهِ الْعِلْمِيَّةُ؛ لِأَنَّ الْمُبْهَمَاتِ وَالْمُضْمَرَاتِ لَا تُوجَدُ إِلَّا فِي الْمَبْنِيَّاتِ، وَمَنْعُ الصَّرْفِ مِنْ أَحْكَامِ الْمُعْرِبَاتِ، وَالتَّعْرِيفُ بِاللَّامِ وَالْإِضَافَةُ يُخْرِجُ غَيْرَ الْمَنْصَرَفِ إِلَى الْإِنْصِرَافِ أَوْ حَكْمِهِ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا التَّعْرِيفُ الْعِلْمِيُّ^(٩)، وَإِنَّمَا /و١٢٧/ جُعِلَ التَّعْرِيفُ سَبَبًا دُونَ الْعِلْمِيَّةِ^(١٠)؛ لِأَنَّ فِرْعِيَّةَ التَّعْرِيفِ لِلتَّنْكِيرِ أَظْهَرَ مِنْ فِرْعِيَّةِ الْعِلْمِيَّةِ لَهُ^(١١).

[الْمَانِعُ] الْخَامِسُ: الْعَدْلُ، وَهُوَ تَحْوِيلُ الْأِسْمِ مِنْ صِيغَتِهِ^(١٢) الْأَصْلِيَّةِ إِلَى أُخْرَى مَعَ اتِّحَادِ الْمَعْنَى لَا لِلِلَّاحِقِ وَلَا إِعْلَالٍ وَلَا تَرْخِيمٍ وَلَا قَلْبٍ^(١٣)، وَهُوَ ضَرْبَانِ: وَاقِعٌ فِي الصِّفَاتِ، وَوَاقِعٌ فِي الْمَعَارِفِ، وَالوَاقِعُ فِي الصِّفَاتِ نَوْعَانِ: وَاقِعٌ فِي الْعَدَدِ، وَوَاقِعٌ فِي غَيْرِهِ، فَالوَاقِعُ فِي الْعَدَدِ يَأْتِي عَلَى صِيغَتَيْنِ

(١) - إِنْ كَانَتْ الْجِيمُ وَالْقَافُ مُتَتَالِيَتَيْنِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي كَلِمَةٍ عَرَبِيَّةٍ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا حَاجِزٌ فَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِي الْكَلِمَاتِ الْأَعْجَمِيَّةِ. يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٦٥/١٥.

(٢) - الْقِرْطُغَبُ: قِطْعَةُ خِرْقَةٍ، وَالْجَحْمَرِشُ: الْعَجُوزُ الْكَبِيرَةُ، وَالْقُدْعَمِلُ: الْقَصِيرُ الضَّخْمُ مِنَ الْإِبِلِ. يَنْظُرُ: لِسَانِ الْعَرَبِ: ٦٧١/١، مَادَّةُ (قَرَبَ)، وَ٢٧٢/٦ مَادَّةُ (جَحَشَ)، وَ٥٥٤/١١ مَادَّةُ (قَذَلَ).

(٣) - يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٦٥-٦٤/١٥.

(٤) - مُحَمَّدٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٥) - وَشُعَيْبٌ وَهُودٌ، ... وَنُوحٌ وَلُوطٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ نَصَبًا.

(٦) - الْبَيْثُ فِي: الْفَوَائِدِ الصِّبَايَةِ: ٢٣٠/١، وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْهُمْ شَيْئًا (ﷺ).

(٧) - مِنَ الطَّوِيلِ، لَمْ أَقِفْ عَلَى قَائِلِهِ.

(٨) - وَهُودٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ.

(٩) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْمَقْدَمَةِ الْكَافِيَةِ: ٢٨٧/١، وَالبسيط في شرح الكافية: ٢٢٣/١.

(١٠) - إِشَارَةٌ إِلَى عَدَمِ ارْتِضَائِهِ تَعْبِيرَ الرَّمَحْشَرِيِّ بِالْعِلْمِيَّةِ بَدَلِ التَّعْرِيفِ، وَكَلَامُهُ بَعْدُ تَعْلِيلٌ لَذَلِكَ. يَنْظُرُ:

المفصل: ٤١.

(١١) - يَنْظُرُ: الْفَوَائِدِ الصِّبَايَةِ: ٢٢٨/١، وَحَاشِيَةُ مُحَرَّمِ أَفَنْدِي: ٢١٩/١.

(١٢) - صِيغَتِهَا، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُهُ؛ لَيْسَتْ قِيمَةُ الْبَيْتِاقِ.

(١٣) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِيِّ: ١٠٢/١، وَالْمَنْهَلُ الصَّافِي: ١٤٧/١-١٤٨.

(فُعَال) بضمّ الفاء، و(مَفْعَل) بفتح^(١) الميم وذلك (أَحَاد) و(مَوْحَد)، فَإِنَّهُمَا معدولان عن (واحدٍ واحدٍ) بدليل أَنَّ في معناهما تكرارًا دونَ لفظيهما، والأصلُ فيما إذا كانَ المعنى مكرّرًا أَنْ يكونَ اللفظُ أيضًا مكرّرًا، فَعِلِمَ أَنَّ أَصْلَهُمَا لفظٌ مُكرّرٌ وهو (وَاحِدٌ وَاحِدٌ)، وهكذا الحالُ في (تُثَاء) و(مَثْنَى) و(ثَلَاث) و(مَثَلث) و(رُبَاع) و(مَرَبَع)، والجميعُ متَقَقٌ عليه، وفي ما وراءها إلى (عُشَار) و(مَعَشَر) خلاف^(٢)، قالَ أبو حَيَّان: والصَّحِيحُ مجيئُهُ؛ لسماعِ ذلكَ عن العربِ فتقول: مَوْحَدٌ وَأَحَادٌ، إلى مَعَشَرٍ وَعُشَارٍ، وحكى الثَّانِي أَبُو عمرو الشَّيبَانِي^(٣)، قالَ المصنِّفُ: ولا يُعَارَضُ بقولِ أَبِي عبيدة^(٤) والبخاريّ في (صحيحه)^(٥): إِنَّ العربَ لا تتجاوزُ الأربعةَ، لأنَّ غيرَهُمَا سَمِعَ ما لم يسمَعَا، ونقلَ السَّخَاوِيُّ^(٦) أَنَّهُ يُعَدَّلُ أيضًا على (فُعْلَان) بضمّ الفاء من الواحدِ إلى العشرة، قالَ^(٧):

[٥٢٧] طَارُوا إِلَيْهِ زَرَاقَاتٍ وَوُحْدَانًا^(٨)

ووجهُ اعتبارِ الصِّفَةِ في المذكوراتِ مع عدمِ اعتبارِها في أصولِها؛ كونُها متَّصلةً فيها لكونِها^(٩) مُعتبرةً في موضوعِها بخلافِها في تلكَ؛ لعروضِها في الاستعمالِ؛ ومن ثَمَّ لم تُستعملْ إِلَّا صفةً نحو ﴿أُولِي أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ (١)﴾ [فاطر]، أو حالًا نحو ﴿فَانْكُحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ

(١) - بضم، وهو خطأ، والأرجح أَنَّهُ وَهَمٌ من النَّاسِخ، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ.

(٢) - اُختلفَ في هذينِ البناءينِ أَيْقَنَصْرُ على المسموعِ منهما أم يُقَاسُ عليهما غيرُهما ؟ والمسموعُ منها عندَ الكوفيِّينَ والبصريِّينَ: أَحَادٌ وَمَوْحَدٌ، وَثُثَاءٌ وَمَثْنَى، وَثُلَاثٌ وَمَثَلثٌ، وَرُبَاعٌ وَمَرَبَعٌ، وَخُمَاسٌ وَمَخَمَسٌ، وَعُشَارٌ وَمَعَشَرٌ، فذهبَ الكوفيُّونَ والزَّجَّاجُ إلى قياسِ ما لم يُسمَعْ على ما سَمِعَ وهي: سُدَّاسٌ وَمَسَدَسٌ، وَثُمَانٌ وَمَثْمُنٌ، وَثُسَاعٌ وَمَثْسَعٌ، واقتصرَ البصريُّونَ على موردِ السَّماعِ ورفضوا القياسَ، وذهبَ بعضُ النُّحويِّينَ إلى أَنَّهُ يُقَاسُ على (فُعَال) لكثرتِهِ، ولا يُقَاسُ على (مَفْعَل) لقلَّتِهِ. ينظر: ما ينصرفُ وما لا ينصرفُ: ٤٤، والكافي في شرح الهادي: ١٣٥٧/٣، وشرح الكافية الشَّافِيَّة: ١٤٤٧/٣-١٤٤٨، وشرح ابن النَّاظِم: ٤٥٥، وارتشاف الصُّرْب: ٨٧٤/٢.

(٣) - ينظر: التَّنْذِيلُ والتَّكْمِيلُ: ١٢٧/١٥، وارتشاف الصُّرْب: ٨٧٤/٢.

(٤) - ينظر: مجاز القرآن: ١١٦/١.

(٥) - ينظر: صحيح البخاريّ: ٤٢/٦.

(٦) - السَّخَاوِيُّ، وهو تصحيْفٌ، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ.

والسَّخَاوِيُّ هو عليُّ بنُ محمَّد بنِ عبدِ الصَّمَدِ، أَبُو الحَسَنِ الهمدانيُّ، عالمٌ بالقراءاتِ واللُّغةِ والأصولِ والتَّفسيرِ، وهو مصريُّ الأصلِ انتقلَ إلى دمشقَ واستوطنَها حتَّى وفاتِهِ، من مؤلَّفَاتِهِ: المفصَّل، وشرح المفصَّل، وسفر السَّعادة وسفير الإفادة، توفِّيَ سنةَ (٦٤٣هـ). ينظر: إنباه الرِّوَاة: ٣١١/٢، وبغية الوعاة: ١٩٢/٢.

(٧) - عَجَزَ بَيْتٌ من البسيطِ صدرُهُ: قومٌ إذا الشَّرُّ أبْدَى نَاجِدِيَهُ لَهُم،

وهو لُقْرِيطُ بنِ أنَيْفٍ العنبريِّ في: المقاصد النُّحويَّة: ١٠٥٩/٣، وخزانة الأدب: ٤٤١/٧.

(٨) - ينظر النُّقْلُ عن السَّخَاوِيِّ في: شرح التَّصريح: ٣٢٦/٢.

(٩) - لكونه، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ؛ ليستقيمَ السِّياقُ.

مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ (٣) [النساء]، أو خبراً^(١) نحو: (صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى)^(٢)، والحال والخبر والخبر

صفة في المعنى، و(مَثْنَى) الثاني في الحديث توكيد لا تكرير^(٣).

والواقع في غير العدد (أَخَرُ) بضمّ الهمزة وفتح الخاء، في نحو: مررتُ بنسوةٍ أحرَ، فإنّها جمعُ (أُخْرَى) مُؤَنَّثُ (أَخَرٍ) بفتح الخاء، بمعنى (مُغَايِرٍ) وهو من بابِ التّفضيلِ فحَقُّهُ أَنْ لَا يُنْتَى وَلَا يُجْمَعُ وَلَا يُؤَنَّثُ إِلَّا مع (أَلٍ) والإضافة، لكنهم عدلوا في تجرّدهِ منهُما واستعماله لغير الواحدِ المذكّر عن لفظِ (أَخَرٍ) إلى لفظِ التّثنية والجمع والتّأنيث بحسبِ مَا يُرَادُ من المعنى فقالوا: آخِرَانِ، وآخِرُونَ، وأُخْرَى، وَأُخَرُ، قال تعالى ﴿فَآخِرَانِ يُقِيمَانِ مَقَامَهُمَا﴾ (١٠٧) [المائدة]، ﴿وَأَخْرُونَ اعْتَرَفُوا﴾ (١٠٢) [التوبة]، ﴿فَتَذَكَّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾ (٢٨٢) [البقرة]، ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (١٨٤) [البقرة]، فكلٌّ من هذا صفةٌ معدولةٌ عن (أَخَرٍ) إِلَّا أَنَّهُ لم يظهر أثرُ الوصفية والعدلِ إِلَّا في (أَخَرٍ)؛ لأنَّهُ مُعَرَّبٌ بالحركات بخلافِ (آخِرَانِ) و(آخِرُونَ)؛ لأنَّ إعرابَهُما بالحروفِ ولا مدخلَ لَهُ في هذا البابِ، وليسَ فيه ما يمنعُ من^(٤) الصّرفِ غيرُهُما بخلافِ (أُخْرَى)؛ لأنَّ فيها ألفَ التّأنيثِ، وهي أوضحُ من العدلِ^(٥).

وإنْ كانتِ (أُخْرَى) بمعنى (آخِرَةٍ) بكسرِ الخاءِ، وهي المقابلةُ للأولى نحو ﴿قَالَتْ أَخْرَاهُمُ الْأُولَاهُمْ﴾ (٣٨) [الأعراف]، جُمِعَتْ على (أَخَرٍ) مصروفًا؛ لأنَّهُ غيرُ معدولٍ؛ لأنَّ مذكّرها (أَخِرٍ) بالكسر، فليست من بابِ التّفضيلِ^(٦).

واعلمَ أَنَّ ما ذكرناه من أَنَّ (أَخَرَ) من بابِ التّفضيلِ صريحُ كلامِ (التّوضيح)^(٧) وغيره^(٨)، لكن استشكله صاحبُ (التّصريح) بأنَّهُ لا يدلُّ على المشاركة والزيادة في المغايرة^(٩)، ومن ثمَّ قال المصنّف في (الحواشي): إِنَّ (أَخَرَ) مشابهةٌ لـ(أَفْضَلٍ) من جهاتٍ ثلاثٍ: الوصف، والزيادة، وأنَّهُ لا يقومُ معناه إِلَّا باثنين: مُغَايِرٍ ومُغَايِرٍ، كما أَنَّ (أَفْضَلًا) لا يقومُ إِلَّا بمُفْضَلٍ ومُفْضَلٍ عليه، فلمَّا شابههُ

(١) - خيرا، وهو تصحيّف، والصّوابُ ما أثبتُّه.

(٢) - بعضُ حديثِ شريفٍ تمامُهُ: (فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمُ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً وَاحِدَةً تُؤْتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى). أخرجه البخاريُّ في: صحيحه: ٢٤/٢ برقم (٩٩٠)، ومسلمٌ في: صحيحه: ٥١٦/١ برقم (٧٤٩)، وأبو داود في: السّنن: ٣٦/٢ برقم (١٣٢٦).

(٣) - ينظر: شرح قطر النّدى: ٣١٦.

(٤) - نع، وهو تحريف، والصّوابُ ما أثبتُّه.

(٥) - ينظر: شرح ابن النّاظم: ٤٥٧.

(٦) - ينظر: شرح الكافية الشّافية: ١٤٤٨/٣، وحاشية ابن هشام الصّغرى: ٥٦٢.

(٧) - ينظر: أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ (عبد الحميد): ١٢٣/٤.

(٨) - ينظر: المرتجل: ٨٢، واللباب للعكبري: ٥١٥/١، وتوجيه اللمع: ٤٢٣، وشرح المفصل: ١٥٤/٦-١٥٥،

وشرح الرّضي: ١٠٨/١، وشرح النّسهيل: ٦٤/٣، والتّعليقة على المقرّب: ٣٩٤.

(٩) - سبقهُ إلى هذا الإشكال ومناقشته الدّماميني في: المنهل الصّافي: ١٥٠/١-١٥١.

استحقَّ أحكامه في جميع تصاريفه، وعلى هذا فكان ينبغي أن لا يُستعمل تصاريفه مع التَّنْكِيرِ بل مع (أل) أو (الإضافة) لمعرفة، فلما خولف بها عن ذلك كان عدلاً عما استحقَّه بمقتضى المشابهة، فعلى هذا إذا قيل: [مَرَرْتُ] بنسوةٍ أُخْرَ، كان معدولاً عن (أَخْرَ) بالفتح، ولا نقول: عن الآخر؛ لأنَّه نكرةٌ؛ لجريه على نكرةٍ نعتاً، ولا عن (أَخْرَ مِنْ) ^(١) لما بينا من انتقاء حقيقة التَّضْيِيلِ في هذه الكلمة، الكلمة، وكثير غلط في المسألة ^(٢).

والواقع في المعارف خمسة أشياء:

أحدها: (فَعْلٌ) بضمّ الفاء وفتح العين/ظ ١٢٧/ وذلك في التَّوَكِيدِ، وهي (جُمْعٌ) وأخواتها، فإنَّها ممنوعاتٌ للعدل من (فَعْلَاوَاتٍ) فإنَّ مفرداتها: جَمْعَاءُ، وَكُتْعَاءُ، وَبَصْعَاءُ، وَبَنْعَاءُ، وَقِيَّاسٌ (فَعْلَاءٌ) لو كان اسماً أن يُجمع على (فَعْلَاوَاتٍ) كصحراء وصحراوات ^(٣)، وللتعريف إما بنية الإضافة لضمير المؤكِّد، كما هو ظاهر كلام سيبويه ^(٤)، أو بالعلمية على الإحاطة لما تتبَّعُه كما هو مذهب بعض ^(٥).

الثاني: (فَعْلٌ) بضمّ الفاء وفتح العين على المذكَّر إذا سُمِعَ ممنوع الصَّرف وليس فيه علَّة ظاهرة سوى العلمية، والمحموظ من ذلك: عُمُرٌ، وَمُضَرٌ، وَزُقَرٌ، وَقُتْمٌ، وَزُحْلٌ، وَجُشْمٌ، وَجُمَحٌ، وَقُرْحٌ، وَعُصْمٌ، وَحُجَا، وَدُلْفٌ، وَهْدَلٌ، وَبُلْعٌ، وَثُعْلٌ ^(٦)، فهذا الوزن معدولٌ عن فاعلٍ لا لقياسٍ دلَّ عليه بل لما رأوه ممنوعاً وليس فيه بحسب الظاهر سوى سببٍ واحدٍ وهو العلمية، ولا تستقلُّ بالمنع إجماعاً، احتاجوا إلى تقدير سببٍ آخر ولم يُمكن غير العدل فقدروه كيلاً تُخرَم القاعدة المعلومة بالاستقراء من

(١) - آخرين، وهو تحريفٌ، والصواب ما أثبتُّه.

(٢) - ينظر: شرح التصريح: ٣٢٨/٢، ولم أقف على كلام ابن هشام في حاشيتي الألفية الكبرى والصغرى، فربما فربما هو في حواشي التسهيل له.

(٣) - ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرَضِيِّ: ٣٠/١.

(٤) - قال: ((وسألته [أي: الخليل] عن جُمْعٍ وَكُتْعٍ فقال: هما معرفةٌ بمنزلة (كُلْهُم)، وهما معدولتان عن جمع جَمْعَاءُ، وجمع كُتْعَاءُ، وهما منصرفان في النكرة)). كتاب سيبويه: ٢٢٤/٣. وينظر: شرح الجمل لابن خروف: ٣٣٩/١.

(٥) - هو مذهب أبي سليمان داود بن يزيد الغرناطي السَّعْدِي (ت ٥٧٣هـ)، واختاره أبو حيَّان. ينظر: التذييل والتكميل: ١٩٠/١٢-١٩١.

(٦) - شله، وهو تحريفٌ، والصواب ما أثبتُّه.

ومنها (هُبْلٌ) فتَمَّتْ هذه المسموعاتُ خمسة عشرَ علماً. ينظر: التذييل والتكميل: ٥٧/١٥، وحاشية الصَّبَّان: ٣٨٨/٣.

كلامهم^(١). فَمَا سُمِعَ مُنْصَرِفًا فَلَيْسَ مَعْدُولًا ك(لَبَدٍ)^(٢)، وَلَوْ سُمِعَ مَمْنُوعًا وَفِيهِ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ سَبَبٌ آخَرُ فَكَذَلِكَ ك(طَوَى) فَيَمْنُ مَنَعُهُ، فَإِنَّ فِيهِ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ التَّأْنِيثَ الْمَعْنَوِيَّ بِاعْتِبَارِ الْبَقْعَةِ فَلَا وَجْهَ لِلْعَدُولِ إِلَى الْعَدْلِ^(٣).

الثَّالِثُ: (فَعَالٍ) بَفَتْحِ الْفَاءِ، عَلَمًا لِمُؤْنِثٍ لَيْسَ فِي آخِرِهِ رَاءٌ كَحَذَامٍ وَقَطَامٍ فِي لُغَةٍ تَمِيمٍ فَإِنَّهُمْ يَمْنَعُونَ صَرْفَهُ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعَدْلِ عَنْ (فَاعِلَةٍ) عِنْدَ سَيَبُويهِ^(٤)، وَرُجِّحَ بِأَغْلَبِيَّةِ نَقْلِ الْأَعْلَامِ^(٥)، وَالتَّأْنِيثِ عِنْدَ الْمَبْرَدِ^(٦)، وَرُجِّحَ بِأَنَّهُمْ لَمْ يَدْعُوا الْعَدْلَ فِي نَحْوِ: طَوَى، كَمَا مَرَّ، فَإِنْ خِثِمَ بَرَاءٌ ك(سَفَارٍ) وَ(وَبَارٍ) بَنُوهُ عَلَى الْكُسْرِ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ، وَأَمَّا الْحَاجِزِيُّ فَيُبْنِي الْبَابَ كُلَّهُ عَلَى الْكُسْرِ قَالَ سُحَيْمٌ^(٧):

[٥٢٨] إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ ... الْبَيْتُ

الرَّابِعُ: أَمْسُ، وَقَدْ أَشْبَعْنَا الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي صَدْرِ الْكِتَابِ فَلَا نُعِيدُهُ.

الخَامِسُ: سَحَرَ، إِذَا أُريدَ بِهِ سَحَرَ يَوْمٍ بَعِيْنِهِ، وَاسْتَعْمَلَ ظَرْفًا مَجَرَّدًا عَنْ (أَلٍ) وَالْإِضَافَةِ كَجِئْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ سَحَرَ، فَإِنَّهُ إِذَا يُمْنَعُ الصَّرْفُ لِلتَّعْرِيفِ وَالْعَدْلِ عَنْ (السَّحَرِ)؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أُريدَ بِهِ مَعِيْنٌ كَانَ الْأَصْلُ أَنْ يُذَكَّرَ مَعْرَفًا لَكِنْ عَدَلُوا عَنِ اللفظِ ب(أَلٍ) وَقَصَدُوا بِهِ التَّعْرِيفَ فَمَنْعُوهُ^(٨)، وَقَالَ صَدْرُ الْأَفَاضِلِ^(٩): مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لِتَضْمُنِهِ مَعْنَى (أَلٍ)^(١٠)، وَرَدَّهُ ابْنُ النَّاطِمِ بِمَا لَا يَخْلُو مِنْ شَيْءٍ^(١١)،

(١) - ينظر: الكافي في شرح الهادي: ١٣٥٢/٣-١٣٥٣، والبسيط في شرح الكافية: ٢١٠/١، والمنهل الصافي: ١٥٤/١.

(٢) - ككبد، وهو تحريف والصواب ما أثبتته، و(لَبَدٌ) آخر نسور لقمان بن عاد السبعة، ينظر لُبْدٌ وحكايته في: الصحاح: ٥٣٤/٢ مادة (لبد)، والمنهل الصافي: ١٥٤/١-١٥٥.

(٣) - لأنَّ التَّأْنِيثَ فِي اللُّغَةِ أَكْثَرُ مِنَ الْعَدْلِ فَالْأَوَّلَى الْمَصِيرُ إِلَيْهِ. ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٤٧٤/٣، والتذيل والتكميل: ٥٨/١٥.

(٤) - ينظر: كتاب سيبويه: ٢٧٧/٣.

(٥) - ينظر: التذيل والتكميل: ١٤١/١٥.

(٦) - ينظر: المقتضب: ٣٧٥/٣.

(٧) - مَرَّ تَخْرِيجُ الْبَيْتِ.

(٨) - ينظر: المقتضب: ٣٧٨/٣.

(٩) - القاسمُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْخَوَارِزْمِيُّ الْمَعْرُوفُ بِصَدْرِ الْأَفَاضِلِ، تَرَجَّمَ لَهُ يَاقُوتُ الْحَمَوِيُّ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثَنَاءً حَسَنًا، مِنْ مَوْلايَتِهِ: الْمَجْمَعَةُ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ، وَشَرْحُ الْأَنْمُودَجِ، وَشَرْحُ الْأَحَاكِ لِحَاكِ اللَّهِ، تُوفِّيَ شَهِيدًا عَلَى يَدِ التَّنَّارِ بَعْدَ اجْتِيَاحِهِمْ لَخَوَارِزَمَ سَنَةَ (٦١٧هـ). ينظر: معجم الأدباء: ٢١٩١/٥، والبلغة: ٢٣٦.

(١٠) - ينظر: التخمير: ٤٠٠/١، وَقَدْ وَهَمَ الْأَزْهَرِيُّ بِنَسْبَةِ هَذَا الرَّأْيِ لِلْمَطْرِزِيِّ لِاشْتِرَاكِهِمَا بِلِقَبِ (صَدْرُ الْأَفَاضِلِ). ينظر: شرح النصريح: ٣٤٢/٢.

(١١) - مَا رَدَّ بِهِ ابْنُ النَّاطِمِ هُوَ عَيْنُ مَا رَدَّ بِهِ وَالْدُّهُ وَهُوَ ((وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مَرْدُودٌ بِثَلَاثَةِ أَوْجَةٍ: أَحَدُهَا: أَنَّ مَا ادَّعَاهُ مُمْكِنٌ، وَمَا ادَّعِيَاهُ مُمْكِنٌ، لَكِنْ مَا ادَّعِيَاهُ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ خَرُجٌ عَنِ الْأَصْلِ بِوَجْهِ دُونَ وَجْهِ؛ لِأَنَّ الْمَمْنُوعَ مِنَ الصَّرْفِ بَاقٍ عَلَى الْإِعْرَابِ، بِخِلَافِ مَا ادَّعَاهُ؛ لِأَنَّهُ خَرُجٌ عَنِ الْأَصْلِ بِكُلِّ وَجْهِ.

فَإِنْ كَانَ (سَحَرَ) غَيْرَ مَعْيِنٍ صُرِفَ إِجْمَاعًا نَحْوُ ﴿نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ (٣٤)﴾ [القمر]، وَلَوْ كَانَ مَعْيِنًا لَكُنْ غَيْرَ ظَرْفٍ فَإِنَّهُ يَجِبُ تَعْرِيفُهُ بِ(أَل) وَإِلِإِضَافَةِ كَطَابِ السَّحَرِ سَحَرٌ لَيْلَتِنَا، وَلَوْ عُرِفَ بِ(أَل) وَأُضِيفَ صُرِفَ أَيْضًا.

الْمَانِعُ السَّادِسُ: الْوَصْفُ، كَأَحْمَرَ، وَأَفْضَلَ، وَسَكَزَانَ، وَشَرَطُ تَأْثِيرِهِ أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: الْأَصَالَةُ، بَأَنْ تَكُونَ الْكَلِمَةُ بِحَسَبِ الْوَضْعِ صِفَةً، فَلَوْ كَانَتْ اسْمًا ثُمَّ طَرَأَتْ عَلَيْهَا الْوَصْفِيَّةُ لَمْ يُعْتَدَ بِهَا^(١) كَمَا إِذَا خَرَجَتْ صَفَوَانًا وَأَرْنَبًا عَنْ مَعْنَاهُمَا الْأَصْلِيَّ، وَهُوَ الْحَجَرُ الْأَمْلَسُ وَالْحَيَوَانُ الْمَعْرُوفُ، فَاسْتَعْمَلْتَهُمَا^(٢) بِمَعْنَى: قَاسٍ، وَذَلِيلٍ، فَقُلْتُ: هَذَا قَلْبٌ صَفَوَانٌ، وَرَجُلٌ أَرْنَبٌ^(٣)، لَمْ يَكُنْ لَمَّا طَرَأَ الْوَصْفُ عَلَيْهِمَا أَثَرٌ كَمَا لَا أَثَرَ لَمَّا طَرَأَ^(٤) مِنَ الْأَسْمِيَّةِ فِي (أَدَهَمَ) لِلْقَيْدِ مِنَ الْحَدِيدِ، وَ(أَسَوَدَ) لِلْحَيَّةِ السَّوْدَاءِ، وَ(أَرْقَمَ) لِلْحَيَّةِ الَّتِي فِيهَا نَقْطٌ سَوْدٌ وَبَيْضٌ^(٥).

الثَّانِي: عَدَمُ قَبُولِهَا النَّاءَ، إِمَّا لِأَنَّهَا لَا مُؤَنَّثَ لَهَا كـ(أَكْمَرَ) لِعَظِيمِ الْكَمَرَةِ، مُحَرَّكَةً، وَهِيَ رَأْسُ الذَّكْرِ، وَ(لَحْيَانٍ) لِكَبِيرِ اللَّحْيَةِ، أَوْ لِأَنَّ مُؤَنَّثَهَا عَلَى (فَعْلَى) بَفَتْحِ الْفَاءِ وَالْأَلِفِ الْمَقْصُورَةِ كَسَكَرَانَ وَسَكَرَى، أَوْ بِضَمِّهَا كَذَلِكَ كَأَفْضَلَ وَفُضِّلَى، أَوْ بِفَتْحِهَا مَعَ الْأَلِفِ الْمَمْدُودَةِ كَأَحْمَرَ وَحَمَرَاءَ، فَيُصْرَفُ نَحْوُ: عُرْيَانٌ، وَأَرْمَلٌ؛ لِقَوْلِهِمْ فِي الْمُؤَنَّثِ: عُرْيَانَةٌ، وَأَرْمَلَةٌ^(٦)، وَإِنَّمَا اشْتَرِطَ عَدَمُ قَبُولِ النَّاءِ؛ لِيَقْوَى الشَّبَهُ بِالْفِعْلِ مِنْ حَيْثُ هُوَ لَا يَقْبَلُهَا فَيَنْهَضُ لِلْسَّبَبِيَّةِ.

وَجَمِيعُ أَبْنِيَةِ (فَعْلَانٍ) مُؤَنَّثَاتُهَا عَلَى (فَعْلَى) إِلَّا أَرْبَعَ عَشْرَةَ^(٧) جَاءَتْ مُؤَنَّثَاتُهَا عَلَى (فَعْلَانَةٍ) فَتُصْرَفُ، وَقَدْ جَمَعَ ابْنُ مَالِكٍ مِنْهَا اثْنَتَا عَشْرَةَ فِي قَوْلِهِ^(٨):

الثَّانِي: أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَبْنِيًّا لَكَانَ غَيْرُ الْفَتْحَةِ بِهِ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ، فَيَجِبُ اجْتِنَابُ الْفَتْحَةِ؛ لِئَلَّا يُتَوَهَّمُ الْإِعْرَابُ، كَمَا اجْتَنِبَتْ فِي (قَبْلٍ) وَ(بَعْدٍ) وَالْمَنَادَى الْمَبْنِيَّ.

الثَّالِثُ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَبْنِيًّا لَكَانَ جَائِزَ الْإِعْرَابِ جَوَازَ إِعْرَابِ (حِينَ) فِي قَوْلِهِ:
عَلَى حِينَ عَانَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا

لِتَسَاوِيَهُمَا فِي ضَعْفِ سَبَبِ الْبِنَاءِ بِكَوْنِهِ عَارِضًا)). شرح الكافية الشَّافِيَّة: ١٤٧٩/٣-١٤٨٠، وَيَنْظُرُ: شرح ابن النَّازِمِ: ٤٦٧.

(١) - أَي: صُرِفَتْ وَلَمْ يُعْتَدَ بِهَا مَانِعًا.

(٢) - اسْتَعْمَلْتَهُمَا، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٣) - يَنْظُرُ: شرح الكافية الشَّافِيَّة: ١٤٥١/٣، وَشرح قَطْرِ النَّدَى: ٣١٧-٣١٨.

(٤) - جَيِطْرُهُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٥) - فَإِنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَخْتَلَفْ فِي مَنَعِهَا مِنَ الصَّرْفِ اعْتِبَارًا لِأَصْلِ الصِّفَةِ. يَنْظُرُ: كِتَابُ سَيَبَوِيهِ: ٢٠١/٣، وَالْكَافِي فِي شرح الهادي: ١٣٢٧/٣، وَشرح الكافية الشَّافِيَّة: ١٤٥١/٣.

(٦) - يَنْظُرُ: الْمُقْتَضِبُ: ٣٤١/٣.

(٧) - أَرْبَعَةُ عَشْرَةَ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

أَجِرْ فَعَلَى لَفْعَانَا إِذَا اسْتَنْتَيْتَ حَبْلَانَا^(٢)
وَدَجْنَانَا وَسَخْنَانَا وَسَيْفَانَا^(٣) وَصَحْنَانَا
وَصَوْحَانَا وَعَلَانَا وَقَشَوَانَا وَمَصَانَا
وَمَوْتَانَا وَنَدَمَانَا وَأَتْبَعْنَنَ نَضْرَانَا

وذيل عليه / ١٢٨ / المرادي الباقيتين فقال:

وَزِدْ فِيهِنَّ خَمَصَانَا عَلَى لُغَةٍ، وَالْيَانَا

الحَبْلَانُ، بحاءٍ مُهملةٍ ومُوَحَّدَةٍ، الْعَظِيمُ الْبَطْنُ، وقيل: الْمُمْتَلِئُ غِيظًا^(٤)، والدَّجْنَانُ، بدالٍ مُهملةٍ وجيمٍ،
اليَوْمُ الْمُظْلَمُ^(٥)، والسَّخْنَانُ، بسينٍ مُهملةٍ وخاءٍ مُعجمةٍ، اليومُ الْحَارُّ، والسَّيْفَانُ، بسينٍ مُهملةٍ وبعدهُ
الياءُ الْمُثَنَّةُ من تحتُ، [و] فاءُ، الرَّجُلُ الطَّوِيلُ^(٦)، والضَّحْيَانُ، بضادٍ مُعجمةٍ وحاءٍ مُهملةٍ ومثناةٍ
تحتيةٍ، الرَّجُلُ الَّذِي يَأْكُلُ فِي الضُّحَى، كذا في (القاموس)^(٧)، وقيل: هو اليومُ الَّذِي لَا غِيَمَ فِيهِ،
وضبطه آخِرُ بِالصَّادِ الْمُهملةِ، والصَّوْحَانُ، بضادٍ وحاءٍ مهملتين، البعيرُ الْيَابِسُ الظَّهَرُ^(٨)، والعَلَانُ،
بعينٍ مُهملةٍ وتشديدِ اللامِ، الرَّجُلُ الْكَثِيرُ النَّسِيَانُ، وقيل: الْحَقِيرُ، والقَشَوَانُ، بقافٍ وشينٍ مُعجمةٍ،
الرَّقِيقُ السَّاقِينِ^(٩)، والمَصَانُ، بميمٍ وصادٍ مُهملةٍ، اللَّئِيمُ^(١٠)، والمَوْتَانُ، البليدُ المَيِّتُ الْقَلْبُ، والنَّدَمَانُ
الْمَنَادِمُ^(١١) فِي الشَّرَابِ، والنَّضْرَانُ وَاحِدُ النَّصَارَى، والخَمَصَانُ، بفتحِ الخاءِ الْمُعجمةِ وبعْدَ الميمِ صَادٌ
مُهملةٌ، الضَّامِرُ الْبَطْنُ، وهي لُغَةٌ فِي خُمَصَانُ، بضمِّ الخاءِ، ولهذا قَالَ: عَلَى لُغَةٍ^(١٢)، وَالْأَلْيَانُ،
الْكَبِيرُ الْأَلْيَةِ^(١٣)، فهذه كُلُّهَا مصروفةٌ لِمَا مَرَّ.

(١) - الأبيات من مجزوء الهزج، وتنتظر منسوبة لابن مالك في: التذيل والتكميل: ٢٤/١٥، وهي وتتم المرادي
في: شرح الألفية للمرادي: ٧٦-٧٧.

(٢) - حيلانا، وهو تصحيّف، والصَّوَابُ ما أثبتّه.

(٣) - وسحنانا وصيفانا، وهو تحريف، والصَّوَابُ ما أثبتّه من مصادر الأبيات.

(٤) - ينظر: لسان العرب: ١١/١٣٩ مادة (حبل).

(٥) - لم أقف عليه في ما بين يدي من معاجم وأحسبّه تصحيّفًا، والصَّوَابُ: دَخْنَانًا، كما في مصادر الأبيات،
بمعنى: اليومِ الْحَارِّ كَسَخْنَانٍ. ينظر: لسان العرب: ١٣/١٥٠ مادة (دخن).

(٦) - ينظر: الصَّحاح: ٤/١٣٧٩ مادة (سيف).

(٧) - ينظر: القاموس المحيط: ١٣٠٥ مادة (ضحو).

(٨) - لم أقف على هذا المعنى للصَّوْحَانِ، بل هو الصَّوْجَانُ. ينظر: لسان العرب: ٢/٣١٢ مادة (صوج).

(٩) - ينظر: القاموس المحيط: ١٢٢٥ مادة (قشن).

(١٠) - ينظر: المصدرُ نفسه: ٦٣١ مادة (مصص).

(١١) - النادم، وهو تحريف، والصَّوَابُ ما أثبتّه.

(١٢) - ينظر: لسان العرب: ٧/٢٩ مادة (خمص).

(١٣) - ينظر: الصَّحاح: ٦/٢٢٧١ مادة (ألا).

الْمَانِعُ السَّابِعُ: الْجَمْعُ، وشرطُ تأثيره أَنْ يَكُونَ عَلَى صِيغَةٍ لَا نَظِيرَ لَهَا فِي الْأَحَادِ الْعَرَبِيَّةِ، أَعْنِي مَفْرَدَاتِ الْأَفَاطِيمِ، وَهُوَ مَا أَوَّلُهُ مَفْتُوحٌ وَثَالِثُهُ أَلِفٌ غَيْرُ عَوْضٍ بَعْدَهَا حَرْفَانِ، أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْسَطُهَا سَاكِنٌ وَمَا يَلِي الْأَلِفَ مَكْسُورٌ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا إِلَّا لِعَارِضٍ، وَذَلِكَ كَمَصَابِيحٍ، وَمَسَاجِدَ، وَذَوَابٍ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ مَتَى كَانَ بِهَذِهِ الصِّيغَةِ خَرَجَ عَنْ صِيغِ الْأَحَادِ الْعَرَبِيَّةِ؛ بِدَلِيلِ أَنَّكَ لَا تَجِدُ مَفْرَدًا ثَالِثُهُ أَلِفٌ بَعْدَهَا حَرْفَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ إِلَّا أَوَّلُهُ مَضْمُومٌ كَعُذَافِرٍ، لِلْجَمْلِ الشَّدِيدِ^(١)، أَوِ الْأَلِفُ عَوْضٌ عَنْ أَحَدِ يَأْيِ النَّسَبِ تَحْقِيقًا كَيْمَانٍ، وَشَامٍ، أَصْلُهَا: يَمْنِي وَشَامِي، أَوْ تَقْدِيرًا كَتَهَامٍ، فَإِنَّ الْأَلِفَ فِي (تَهَامَةٍ) مَوْجُودَةٌ قَبْلَ النَّسَبِ فَهِيَ كَالْعَوْضِ، وَكَأَنَّهُ نُسِبَ إِلَى (فَعَلٍ) ك(شَامٍ) بِسُكُونِ الْعَيْنِ، أَوْ (فَعَلٍ) ك(يَمْنٍ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ، أَوْ مَا يَلِي الْأَلِفَ سَاكِنٌ ك(عَبَالٍ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ، جَمْعُ عَبَالَةٍ، وَهِيَ الثَّقْلُ^(٢)، أَوْ مَفْتُوحٌ ك(بِرَاكَاءٍ)^(٣) بِفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَالرَّاءِ، وَهُوَ الثَّبَاتُ فِي الْحَرْبِ^(٤)، أَوْ مَضْمُومٌ ك(تَذَارُكِ) ك(تَذَارُكِ) مَصْدَرُ (تَذَارُكِ)، أَوْ عَارِضُ الْكُسْرِ لِأَجْلِ اعْتِلَالِ الْآخِرِ كَتَوَانٍ، وَتَذَانٍ، أَصْلُهُمَا: تَذَانِي، وَتَوَانِي، بَضَمِ النُّونِ فِيهِمَا، فَلَبِتِ الضَّمَّةُ كُسْرَةً وَأَعْلًا إِعْلَالُ قَاضٍ، أَوْ ثَانِي الثَّلَاثَةِ مُحَرَّكٌ كَطَوَاعِيَةٍ^(٥)، وَكَرَاهِيَةٍ، مَصْدَرَيْنِ، أَوِ الثَّانِي أَوِ الثَّلَاثُ عَارِضَانِ لِلنَّسَبِ مِنْوِيٌّ بِهِمَا الْإِنْفِصَالُ، وَضَابِطُهُ أَنْ لَا يَسْبِقَا الْأَلِفَ فِي الْوُجُودِ سِوَاءَ كَانَا مَسْبُوقَيْنِ بِالْأَلِفِ كظَفَارِيٍّ وَوَبَارِيٍّ نِسْبَةً إِلَى ظَفَارٍ، وَوَبَارٍ، قَبِيلَتَيْنِ، أَوْ غَيْرَ مَنْفَكَيْنِ عَنِ الْأَلِفِ كَحَوَارِيٍّ، وَهُوَ النَّاصِرُ، وَحَوَالِيٍّ، وَهُوَ الْمُحْتَالُ^(٦)، بِخِلَافِ بِخِلَافِ نَحْوِ: قَمَارِيٍّ، وَكَرَاسِيٍّ، فَإِنَّ الْيَاءَيْنِ فِيهِمَا مَوْجُودَتَانِ فِي الْمَفْرَدِ فَلَيْسَتْ الْيَاءَانِ عَارِضَتَيْنِ فِي الْجَمْعِ فَقَمَارِيٍّ وَنَحْوُهُ بِمَنْزِلَةِ مَصَابِيحٍ^(٧).

وَإِنَّمَا مَنَعَ هَذَا الْجَمْعُ الصَّرْفَ؛ لِقِيَامِهِ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ؛ لِأَنَّ فِيهِ فَرْعِيَّةً لَهَا جِهَتَانِ: جِهَةٌ رَاجِعَةٌ لِلْفِظِ وَهِيَ الْجَمْعُ، وَجِهَةٌ رَاجِعَةٌ لِلْمَعْنَى وَهُوَ عَدَمُ النَّظِيرِ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ الصِّفَةَ الَّتِي يَصِيرُ بِهَا الْمَوْصُوفُ عَدِيمَ النَّظِيرِ، وَالْمَعْتَبَرُ فِي مَنَعِ الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ أَنْ يَكُونَ مَوْضُوعًا فِي الْأَصْلِ لِلْجَمْعِ فَلَا يَضُرُّ زَوَالُ الْجَمْعِ بِالْعِلْمِيَّةِ؛ إِذِ الْأَصْلُ لَا يَعْتَدُ بِالْعَارِضِ^(٨)، وَمَا أَلْطَفَ مَا أَنْشَدَ أَبُو حَيَّانَ لِنَفْسِهِ^(٩):

(١) - ينظر: المصدر نفسه: ٧٤٢/٢ مادة (عذر).

(٢) - ينظر: لسان العرب: ٤٢١/١١ مادة (عبل).

(٣) - البراكاء: مباحثة القتال، أي: الجد فيه. ينظر: المصدر نفسه: ٩/٢ مادة (بحت).

(٤) - ينظر: الصحاح: ١٥٧٥/٤ مادة (برك).

(٥) - طواغيه، وهو تصحيفٌ، والصواب ما أثبتناه.

(٦) - ينظر: المعجم الوسيط: ٢٠٩ مادة (حول).

(٧) - ينظر المقتضب: ٢٢٨/٣، وشرح الكافية الشافية: ١٤٤٢/٣-١٤٤٣، والتأنيل والتكميل: ١٥-٧/١٠.

(٨) - ينظر: شرح الرضي: ١٤٠/١-١٤١، وشرح الباب للروزي: ٤١١/١، والفوائد الصبائية: ٢٣٣/١.

(٩) - من السريخ، والبيتان في: ديوانه: ٢٥٢.

رَاضٍ حَبِيبِي عَارِضٌ قَدْ بَدَا يَا حُسْنَهُ مِنْ عَارِضٍ رَائِضٍ^(١)
فَظَنَّ قَوْمٌ أَنَّ قَلْبِي سَلَا وَالْأَصْلُ لَا يَعْتَدُ بِالْعَارِضِ

فَإِنْ لَوْ سَمَّيْتُ بِهَذَا الْجَمْعِ مَنَعْتُهُ؛ نَظَرًا لِأَصْلِهِ كَحَضَاجِرٍ، فَإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ جَمْعٌ (حَضَجِرٍ) بِمَعْنَى: عَظِيمِ الْبَطْنِ^(٢)، ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ الضُّبُعُ مَبَالِغَةً فِي عَظَمِ بَطْنِهَا كَأَنَّ كُلَّ فَرْدٍ مِنْهَا جَمَاعَةٌ^(٣)، وَكَذَا يُمْنَعُ لَوْ طَرَأَ عَلَيْهِ التَّنْكِيرُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ لِذَلِكَ.

وَاخْتَلَفَ /ظ ١٢٨/ فِي مَنَعِ (سِرَاوِيلٍ) وَهُوَ اسْمُ جَنْسٍ لَا جَمْعِيَّةَ فِيهِ حَالًا وَلَا أَصْلًا؛ فَقِيلَ: لِأَنَّهُ عَجْمِيٌّ مَعْرَبٌ لَكِنَّهُ أَشَبَّهَ مِنْ كَلَامِهِمْ مَا لَا يَنْصَرِفُ قِطْعًا^(٤) كـ(قَنَادِيلٍ) فَحُمِلَ عَلَى مَا يُنَاسِبُهُ فَمُنْعٌ، فَعَلِيهِ لَيْسَ فِيهِ مِنَ الْأَسْبَابِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ الْعُجْمَةَ شَرْطُهَا الْعِلْمِيَّةُ، وَالتَّانِيثُ الْمَعْنَوِيُّ مَشْرُوطٌ بِهَا أَيْضًا، وَأَمَّا صِيغَةُ الْجَمْعِ فَلَيْسَتْ سَبَبًا بَلْ شَرْطٌ لِلْجَمْعِيَّةِ فَيَلْزِمُ الْمَنْعُ بِمَجَرَّدِ مُوَازَنَةِ غَيْرِ الْمَنْصَرَفِ، وَهُوَ مُشْكَلٌ.

وَذَهَبَ الْمَبْرَدُ إِلَى أَنَّهُ مَنَقُولٌ عَنْ جَمْعِ (سِرْوَالَةٍ)^(٥) سُمِّيَ بِهِ الْمَفْرَدُ الْجَنْسِيُّ، وَاخْتَلَفَ فِي سَمَاعِ (سِرْوَالَةٍ) فَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: إِنَّهَا مَسْمُوعَةٌ وَأَنْشَدَ^(٦):

عَلَيْهِ مِنَ اللَّوْمِ سِرْوَالَةٌ [٥٢٨]

وَقِيلَ: لَمْ يُسَمَّعْ، وَالبَيْتُ مَصْنُوعٌ^(٧)، وَالصَّحِيحُ قَوْلُ أَبِي الْعَبَّاسِ فَقَدْ حَكَاهُ الْأَخْفَشُ أَيْضًا^(٨).
الْمَانِعُ الثَّامِنُ: الزِّيَادَةُ، وَالْمُرَادُ بِهَا الْأَلْفُ وَالتَّوْنُ الْمَزِيدَتَانِ كَعُثْمَانَ، وَسَكَرَانَ، وَتَسْمِيَتُهُمَا بِالزَّائِدَتَيْنِ؛ لِزِيَادَتِهِمَا، وَيُسَمَّيَانِ بِالْمُضَارَعَتَيْنِ أَيْضًا؛ لِمُضَارَعَتِهَا أَلْفِي التَّانِيثِ فِي كَوْنِهِمَا مَزِيدَتَيْنِ، وَعِلَامَةُ زِيَادَتِهِمَا أَنْ يَكُونَ قَبْلَهُمَا أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَهُمَا حَرْفَانِ وَكَانَ الثَّانِي مُضَعَّفًا^(٩) فَفِيهِ اعْتِبَارَانِ: إِنْ قُدِّرَ أَصَالَةُ التَّضْعِيفِ فزائدتانِ، أَوْ زِيَادَتُهُ فَالتَّوْنُ أَصْلِيَّةٌ كَحَسَّانَ إِنْ جَعَلْتُهُ مِنَ الْحُسْنِ

(١) - رابض، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتته من الديوان.

(٢) - ينظر: لسان العرب: ٢٠٢/٤ مادة (حضر).

(٣) - ينظر: الفوائد الصيائية: ٢٣٣/١.

(٤) - قوله: قطعاً، أي: لا يُصَرَّفُ مَعْرِفَةً وَلَا نَكْرَةً. ينظر: كتاب سيويه: ٢٢٩/٣، والتذييل والتكميل: ١٣/١٥.

(٥) - سرولة، والصواب ما أثبتته، وكذلك في ما بعدها من مواضع.

(٦) - صدر بيت من المقارب عجزه: فليس يرق لمستعطف،

وهو بلا نسبة في: المقتضب: ٣/٤٦٦، والكافي في شرح الهادي: ٣/١٣٧٤، والمقاصد التحويلية: ١٨٣٠/٤، وخزانة الأدب: ٢٣٣/١.

ورود كلمة (سرولة) على أنها مفرد (سراويل) عند من أثبتها.

(٧) - ينظر: شرح ابن الناطم: ٤٦١، واللمحة في شرح الملحة: ٧٥٧/٢، وشرح الألفية للمرادي: ٨٩/٢.

(٨) - تنظر حكاية الأخفش في: التذييل والتكميل: ١٤/١٥، وشرح الألفية للمرادي: ٨٩/٢.

(٩) - مضعف، والصواب ما أثبتته.

فوزنُهُ (فَعْلَانُ) فلا ينصرفُ، أو من الحِسِّ فوزنُهُ (فَعَالٌ) فينصرفُ، وكذا (حَيَّانُ) هل هو من الحياة أو الحين^(١).

لَطِيفَةٌ:

لَقِيَ بعضُ الملوكِ حَيَّانَ النَّحْوِيِّ^(٢) فقال: أحيانُ منصرفٌ ؟ فقال: إن حباهُ الملكُ فغيرُ منصرفٍ وإلا فينصرفُ.

المانعُ التاسعُ: التَّأْنِيثُ، وهو ثلاثة أقسام: تأنيثُ بالألفِ مقصورةً كسَكْرَى وحُبْلَى أو ممدودةً كصَحْرَاءَ وكَحَمْرَاءَ وَزَكْرِيَاءَ، وبالتَّاءِ لفظاً كطَلْحَةَ، وبها تقديرًا كزَيْنَبَ وسُعَادَ.

فالأوَّلُ منهما يستقلُّ بالمنع؛ لقيامه مقامَ عِلَّتَيْنِ؛ لأنَّ فيه فرعِيَّةً لها جِهَتَانِ: جهةٌ راجعةٌ للفظِ وهي دلالتُهُ على التَّأْنِيثِ، وجهةٌ للمعنى، وهي لزومُ الزِّيَادَةِ؛ لأنَّهُ يُشَبِّهُ لَزُومَ العِلْمِ مدلولُهُ^(٣).

والثَّانِي مشروطٌ بالعلمِيَّةِ؛ لأنَّ التَّاءَ لَيْسَتْ لازِمَةً لما هي فيه بل مقدِّرةُ الانفصالِ غالبًا.

الثَّالِثُ كذلك^(٤)، لكنَّهُ تَارَةً يُؤَثِّرُ تَحْتُمُ منعَ الصَّرْفِ، وتَارَةً جَوَازَهُ، فالأوَّلُ مشروطٌ بوجودِ أحدِ أمورٍ، فهو بَأَن يَكُونَ إمَّا زَائِدًا على ثلاثة أَحرفٍ كسُعَادَ، نَزَلَ الحَرْفُ الرَّابِعُ مَنْزِلَةَ حَرْفِ التَّأْنِيثِ، أو ثَلَاثِيًّا محرَّكٌ الوَسْطِ كسَقَرٍ؛ لأنَّهُ أُقِيمَ فِيهِ حَرْكَةُ الوَسْطِ مقامَ الحَرْفِ الرَّابِعِ، أو ثَلَاثِيًّا ساكِنٌ^(٥) الوَسْطِ، وهو أَعْجَمِيٌّ كَمَاهَ وَجُورَ، اسْمِي بَلَدَيْنِ من بلادِ الْعَجَمِ، أو مذكَّرُ الْأَصْلِ كزَيْدَ، اسمُ امْرَأَةٍ؛ لأنَّهُ حَصَلَ لَهُ بِنَقْلِهِ من التَّنْكِيرِ إِلَى التَّأْنِيثِ ثَقُلَ عَادِلَ خَفَّةِ اللَّفْظِ، وعندَ بعضهم أَنَّ المذكرَ الْأَصْلَ ذو وجهين^(٦).

والثَّانِي الثَّلَاثِيُّ المُسَكَّنُ الوَسْطِ غيرَ أَعْجَمِيٍّ ولا مذكَّرُ الْأَصْلِ كَهِنْدَ، ودَعْدَ، فَمَنْ صَرَفَهُ نَظَرَ إِلَى خَفَّةِ اللَّفْظِ، وَأَنَّهَا قد قاومتْ أَحَدَ السَّبَبَيْنِ، وَمَنْ مَنَعَهُ نَظَرَ إِلَى وجودِ السَّبَبَيْنِ، وقد اجتمعَا في قوله^(٧):

قوله^(٧):

(١) - ينظر: الكافي في شرح الهادي: ١٣٤٨/٣-١٣٤٩، والتذليل والتكميل: ٤٨/١٥-٥١.

(٢) - لم أقف في النحويين على من اسمه (حيان) إلا حيَّان بن عبد الله بن محمَّد المعروف بابن فرحون المتوفى سنة (٦٠٩هـ)، فما أدري إن كان هو المراد أم لا.

(٣) - ينظر: الكافي في شرح الهادي: ١٣٣٠/٣-١٣٣١، والمحصول: ١٢٦/١-١٢٧، والمنهل الصافي: ١٤٧/١.

(٤) - أي: مشروطٌ بالعلمية أيضًا.

(٥) - سكن، والصواب ما أثبتُّه.

(٦) - يُسَبِّ إلى عيسى بن عمر والجرمي والمبرد القول إنه يجوز فيه الصرف ومنعه. ينظر: شرح ابن الناطم: ٤٦٢.

(٧) - من المنسرح، وهو لجري في: ملحق ديوانه: ١٠٢١، وتحصيل عين الذهب: ٤٥٧، وشرح المفصل:

١٦٤/١، ولعبيد الله بن قيس الرقيات في: زيادات ديوانه: ١٧٨.

والشاهد فيه: ورود (دعد) مصروفة مرةً وممنوعةً أخرى.

[٥٢٩] لَمْ تَتَلَفَعْ بِفَضْلِ مُتَرِّهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدٌ فِي الْعُلْبِ
هذه خلاصة القول في بيان الموانع، وقد أوضحناها بما لا يخل ولا يمل، ثم أعلم أنها على
ثلاثة أقسام:
ما يستقل بالمنع ولا يحتاج إلى علّة أخرى وهو التأنيث بالآلف كصحراء، وجرحى، وحلبى،
وزكريا، والجمع الأقصى كدارهم، ودنانير.
وما يحتاج إلى وجود العلميّة وهو ثلاثة أشياء: التأنيث بغير الآلف كطلحة، وزينب، والتركيب
كعلبك، والعجمة كإبراهيم.
وما يحتاج إلى أحد أمرين: العلميّة أو الوصف، وهو ثلاثة أيضًا: العدل كعمر، وثلاث، والوزن
كأحمد، وأحمر، والزيادة كسلمان وسكران.

بَحْثُ التَّعْجُبِ

ص: بَابُ التَّعْجُبِ وَلَهُ صِيغَتَانِ: مَا أَفْعَلَ زَيْدًا! وَإِعْرَابُهُ (مَا) مَبْتَدَأٌ بِمَعْنَى: شَيْءٌ، وَ(أَفْعَلَ) فِعْلٌ مَاضٍ وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ (مَا)، وَ(زَيْدًا)^(١) مَفْعُولٌ بِهِ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ (مَا). وَأَفْعَلَ بِهِ، وَهُوَ بِمَعْنَى: مَا أَفْعَلُهُ، وَ/و ١٢٩/ وَأَصْلُهُ (أَفْعَلَ)، أَيُّ: صَارَ ذَا كَذَا، كَأَعَدَّ الْبَعِيرُ، أَيُّ: صَارَ ذَا غَدَّةٍ، فَغَيَّرَ اللَّفْظَ، وَزِيدَتِ الْبَاءُ فِي الْفَاعِلِ؛ لِإِصْلَاحِ اللَّفْظِ^(٢)، فَمِنْ ثَمَّ لَزِمَتْ هُنَا بَخْلَافُهَا فِي فَاعِلٍ (كَمَى).

ش: هَذَا بَابٌ فِي الْكَلَامِ عَلَى صِيغَتَيِ التَّعْجُبِ، وَهُوَ كَمَا قَالَ الرَّضِيُّ: انْفِعَالٌ يَحْدُثُ فِي النَّفْسِ عِنْدَ الشُّعُورِ بِأَمْرٍ خَفِيَ سَبَبُهُ، وَخَرَجَ عَنْ نَظَائِرِهِ، أَوْ قَلَّتْ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ: إِذَا ظَهَرَ السَّبَبُ بَطَلَ الْعَجَبُ، وَلَا يُقَالُ عَلَى اللَّهِ أَنَّهُ مُتَعَجَّبٌ؛ لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ لَا تَخْفَى عَلَيْهِ خَافِيَةٌ^(٣). وَمَا وَرَدَ فِي كَلَامِهِ مِنْهُ فِي كَلَامِهِ الْعَزِيزِ كَقَوْلِهِ ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ (١٧٥)﴾ [البقرة]، مَصْرُوفٌ لِلْمَخَاطَبِ، أَيُّ: يَجِبُ أَنْ يَتَعَجَّبَ الْعِبَادُ مِنْهُ^(٤).

وَلِلتَّعْجُبِ صِيغٌ كَثِيرَةٌ تَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْهَا مَا هُوَ بِالْقَرِينَةِ نَحْوُ ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ (٢٨)﴾ [البقرة]، وَ(سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ)^(٥)، وَنَاهِيكَ بِهِ، وَلِلَّهِ دَرَّةٌ، وَوَاهَا لَهُ، وَيَا لَهُ رَجُلًا، وَلَا شُلَّ عَشْرُهُ^(٦). عَشْرُهُ^(٦). وَمِنْهَا مَا هُوَ بِالْوَضْعِ، هُوَ صِيغَتَانِ وَضِعَتَا لَانْشَائِهِ أَحَدُهُمَا: مَا أَفْعَلَ زَيْدًا، كَمَا أَحْسَنَ زَيْدًا، وَإِعْرَابُهُ: (مَا) اسْمٌ مَبْتَدَأٌ؛ لَعَوْدِ الضَّمِيرِ مِنْ (أَفْعَلَ) عَلَيْهَا، وَالضَّمِيرُ بِالِاسْتِقْرَاءِ لَا يَعُودُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ^(٧)، وَلِتَجَرُّدِهَا عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ لِلِإِسْنَادِ إِلَيْهَا^(٨)، وَاخْتَلَفَ فِي مَعْنَاهَا فَقَالَ سَيَبَوِيه: نَكْرَةً تَامَةً بِمَعْنَى (شَيْءٍ)، وَسَوَّغَ الْإِبْتِدَاءَ بِهَا تَضْمِينُهَا التَّعْجُبَ وَالِابْهَامَ^(٩)، وَعَلَيْهِ فَالْجَمَلُ بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ خَبَرٍ لَهَا وَالتَّقْدِيرُ: شَيْءٌ عَجِيبٌ أَحْسَنَ زَيْدًا.

(١) - زيد، والصواب ما أثبتته.

(٢) - لان صلاحه، وهو تحريف والصواب ما أثبتته.

(٣) - ينظر: شرح الرضي: ٢٤٣/٥-٢٤٤.

(٤) - ينظر: معاني القرآن وإعراجه: ٢٨٥/٥، والإنصاف: ٣٧٥، ومجيب الندا: ٣٤٤/٢.

(٥) - أخرج الحديث الشريف أبو بكر بن أبي شيبة في: المصنف: ١٥٩/١ برقم (١٨٢٥)، وأحمد بن حنبل في: في: مسنده: ٤٥/١٢ برقم (٧٢١١)، ومسلم في: صحيحه: ٢٨٢/١ برقم (٣٧١).

(٦) - ينظر: البديع: ٤٩٧/١، وشرح الرضي: ٢٤٣/٥، واللمحة في شرح الملحة: ٥٠٣/١-٥٠٤، وشرح الألفية الألفية للمراي: ٥٠٤/١.

(٧) - هذا تعليل للقول باسميتها، وما بعده - أي: قوله: ((ولتجردها عن العوامل اللفظية للإسناد إليها))، تعليل للقول بابتدائها.

(٨) - ينظر: شرح اللمع لابن برهان: ٤١١/٢، والكافي في شرح الهادي: ١٨٩٢/٤، والتذليل والتكميل: ١٧٨/١، وشرح الألفية للمراي: ٥٠٥/١.

(٩) - ينظر: كتاب سيبويه: ٧٣/١، والبديع: ٤٩٧/١، وتوجيه اللمع: ٣٨٢، والمحصل: ٣٧٦/١-٣٧٧.

وَقَالَ الْأَخْفَشُ: معرفة ناقصة بمعنى (الذي)، والجملة بعدها صلة لها، وله قول آخر: أنها نكرة ناقصة بمعنى شيء، والجملة صفة لها، وعليها فالخبر محذوف وجوباً، والتقدير: شيء عظيم^(١)، وردَّ قولاهُ بأنَّ فيهما التزام حذف الخبر بلا سادٍ مسدِّه^(٢).

وقال الفراء وابنُ درستويه^(٣): استفهامية دخلها معنى التعجب، وما بعدها خبر (ما)، وردَّ بأنَّ مثل ذلك لا يليه غالباً إلا الأسماء نحو ﴿مَا أَصْحَابُ الْمِيمَنَةِ (٨)﴾ [الواقعة]، و(ما) هذه ملازمة للفعل^(٤). ونقل ابنُ مالك هذا القول عن الكوفيين^(٥)، وهو موافق لقولهم باسمية (أفعل).

والأصح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنَّ قصدَ التعجب الإعلام بأنَّ المتعجب منه ذو مزية وإدراكها جلي، وسبب الاختصاص بها^(٦) خفي، فاستحققت الجملة المعبر بها عن ذلك أنْ تُفتَح بنكرة غير مختصة؛ ليحصل بذلك إبهامٌ متلو بإفهام، ولا ريب أنَّ الإفهام حاصلٌ بإيقاع (أفعل) على المتعجب منه، إذ لا يكون إلا مختصاً كما ستسمع فتعين كون الباقي وهو (ما) مقتضياً للإبهام^(٧).

واختلف في (أفعل) أيضاً، فقال البصريون والكسائي: فعلٌ ماضٍ؛ للزوم مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو: ما أفقرني إلى رحمة الله، وبقية الكوفيين اسمٌ لما رأوا من مشابهته (أفعل) التفضيل في الوزن والأصل الذي يُبنى منه وشرائط بنائه وتعديته بما يتعدى^(٨)، وقوى وهمهم تصغيرهم إيَّاه نحو^(٩):

[٥٣٠] يَا [مَا] أَمِيلِحْ غِرْلَانَا شَدَنَ لَنَا

(١) - ونُسبَ له موافقة سيبويه والجمهور، تنتظر نسبة هذه الآراء أو بعضها للأخفش في: الأصول في النحو: ١٠٠/١، والبدیع: ٤٩٨/١، وارتشاف الضرب: ٢٠٦٥/٤.

(٢) - ينظر الرد في: الأصول في النحو: ١٠٠/١، وشرح المفصل: ٢٦٩/٧، واللمحة في شرح الملحة: ٥٠٨/١.

(٣) - ينظر رأيهما في: شرح المفصل: ٢٧٠/٧، وارتشاف الضرب: ٢٠٦٥/٤.

(٤) - ينظر: همع الهوامع: ٤٧/٣، والحدائق الندية: ٣٦٠/٢.

(٥) - ينظر: شرح التسهيل: ٣٢/٣.

(٦) - بهما، والصواب ما أثبتته؛ لعود الضمير على (مزية)، وهو كذلك في مأخذه شرح التسهيل.

(٧) - ينظر: شرح التسهيل: ٣١/٣.

(٨) - ينظر الخلاف في (أفعل) والاستدلال عليها في: الإنصاف: ١٠٥ م (١٥)، واللباب للعكبري: ١٩٧/١ - ١٩٨، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢٨٥ م (١٥)، وتوجيه اللمع: ٣٨٢-٣٨٣، والمحصول: ٣٧٨/١.

(٩) - صدر بيت من البسيط عجزه: مِنْ هَوْلَانِكُنَّ الصَّالِ وَالسَّمْرِ،

وهو للمجنون في ديوانه: ١٣٠، وله أو للعرجي، أو لبديوي اسمه كامل الثقفي، أو لذي الرمة، أو للحسين بن عبد الله، أو لعلي بن محمد العريني أو لغيره في: خزنة الأدب: ٩٧/١، ٩٨، ولكامل الثقفي أو للعرجي في:

شرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٢؛ وللعرجي في: المقاصد النحوية: ٣٨٠/١.

والشاهد فيه: استدلال الكوفيين على اسمية (أفعل) بتصغير (أميلح).

قال بعضهم: فلولا انفتاح (أَفْعَل) التَّعَجُّبِ وانتصاب المتعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديراً بأن يُنصر^(١).

الصَّيْغَةُ الثَّانِيَةُ: أَفْعَلُ بِهِ، كَأَحْسَنُ بِهِ، وَلَا خِلَافَ^(٢) فِي فَعْلَيْتِهِ^(٣)؛ لِأَنَّهُ عَلَى صِيغَةٍ لَا تَكُونُ لغير الفعل^(٤)، لَكِنَّ الْخِلَافَ فِي حَقِيقَتِهِ فَقَالَ سِيبَوِيهٌ^(٥) وَجَمْهُورُ الْبَصَرِيِّينَ^(٦): لَفْظُهُ لَفْظُ الْأَمْرِ، وَمَعْنَاهُ الْخَبَرُ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ فَعْلٌ مَاضٍ عَلَى صِيغَةِ (أَفْعَل) بَفَتْحِ الْعَيْنِ بِمَعْنَى صَارَ ذَا كَذَا، كَمَا قَالُوا: أَوْرَقَ الشَّجَرُ، وَأَزْهَرَ النَّبَاتُ، وَأَعَدَّ الْبَعِيرُ، بِمَعْنَى صَارَتْ ذَاتُ وَرَقٍ، وَذَاتُ زَهْوٍ، وَذَاتُ^(٧) غَدَّةٍ، ثُمَّ غَيَّرَتِ الصَّيْغَةُ الْمَاضِيَّةُ إِلَى صِيغَةِ الْأَمْرِ فَقَبَحَ إِسْنَادُ صِيغَةِ الْأَسْمِ إِلَى الْأَسْمِ الظَّاهِرِ فزِيدَتِ الْبَاءُ، فِي الْفَاعِلِ؛ لِإِصْلَاحِ اللَّفْظِ بِصِيرُورَتِهِ عَلَى صُورَةِ الْمَفْعُولِ بِهِ الْمَجْرُورِ بِالْبَاءِ كَامِرٌ بِزَيْدٍ^(٨)، ظ ١٢٩/١ وَلِذَلِكَ التَّزِمَتْ زِيَادَتُهَا بِخِلَافِهَا فِي فَاعِلٍ (كَفَى) نَحْوُ: كَفَى بِاللَّهِ، فَيَجُوزُ تَرْكُهَا؛ لِعَدَمِ لَعْدَمِ الْقَبْحِ، وَرُدُّ ذَلِكَ بِوُجُوهٍ مَرَّ مِنْهَا فِي بَابِ الْأَمْرِ^(٩)، وَمَرَّ أَيْضًا فِي بَابِ حُرُوفِ الْجَرِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْبَاءِ مِنْ نَحْوِ: كَفَى بِاللَّهِ^(١٠).

وَعِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنْ مُحَقِّقِي الْبَصَرِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ وَالْمَتَأَخِّرِينَ^(١١) أَنَّ الْمَجْرُورَ بِالْبَاءِ بَعْدَ (أَفْعَل) مَفْعُولٌ بِهِ، وَهِيَ لِلتَّعْدِيَةِ أَوْ زَائِدَةٍ فَعْلَى هَذَا [هُوَ] فَعْلٌ أَمْرٌ حَقِيقَةٌ لَا بِمَعْنَى الْمَاضِي، وَفِيهِ ضَمِيرٌ كَمَا فِي كُلِّ مِثَالٍ أَمْرٍ، وَاخْتُلِفَ فِي مَرْجِعِهِ، فَقَالَ ابْنُ كَيْسَانَ: الضَّمِيرُ لِلْحُسْنِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِ(أَحْسَن)

(١) - هُوَ الرُّضْيُ، يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضْيِ: ٢٤٦/٥.

(٢) - نَقَلَ أَبُو حَيَّانِ الْإِتْفَاقَ عَلَى فَعْلَيْتِهِ (أَفْعَل)، وَذَهَبَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ إِلَى اسْمِيَّتِهَا. يَنْظُرُ ارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ٢٠٦٦/٤، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٦٠/٢، وَهَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٤٧/٣.

(٣) - تَحَتَّ السَّطَرُ بِقَلَمٍ خَفِيفٍ: فِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ ذَهَبَ ابْنُ جَنِّي إِلَى أَنَّهُ اسْمٌ.

(٤) - فِي الْحَاشِيَةِ: قَوْلُهُ: عَلَى صِيغَةٍ لَا تَكُونُ لِغَيْرِ الْفِعْلِ فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّا قَدْ وَجَدْنَا أَنَّهَا صِيغَةٌ فِيهَا مِنْ ضَمْنِهَا (أَفْعَل) مَعَ أَنَّهَا صِيغَةُ اسْمٍ مِنْهُ.

(٥) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سِيبَوِيهِ: ٣٥٠/٤، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ: ٢٦٧/٧، وَمَجِيبُ النِّدَا: ٣٤٦/٢.

(٦) - يَنْظُرُ: الْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ١٨٩٦/٤، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٣٣/٣، وَالْكَافِي لِابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ: ٧٢٦/٣، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٨٠/١٠، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ: ٢٢٣/٣.

(٧) - وَذَاتُ ذَاتٍ، مَكْرَرًا.

(٨) - يَنْظُرُ: شَرْحُ الْمَفْصَلِ: ٢٦٥/٧، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ: ٢٢٧/٣-٢٢٨، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ: ٢٦٤/٢، وَمَجِيبُ النِّدَا: ٣٤٦/٢.

(٩) - يَنْظُرُ: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ:

(١٠) - يَنْظُرُ: النَّصُّ الْمُحَقَّقُ:

(١١) - نُسِبَ هَذَا الرَّأْيُ إِلَى الْفَرَّاءِ وَابْنِ كَيْسَانَ وَالزَّجَّاجِ وَالزَّمْخَشَرِيِّ وَابْنِ خُرُوفٍ، وَنَسَبَهُ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ لِعُمُومِ الْكَوْفِيِّينَ. يَنْظُرُ: الْمَفْصَلُ: ٢٧٧، وَالْبَابُ لِلْعَكْبَرِيِّ: ٢٠٣/١، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ: ٢٦٧/٧، وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ١٨٩٧/٤، وَالْكَافِي لِابْنِ أَبِي الرَّبِيعِ: ٧٢٥-٧٣١ أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ: ٢٢٩/٣.

كَأَنَّهُ قِيلَ: أَحْسَنُ يَاحْسُنُ بَزِيدٍ، أَي: دُمُ بِهِ وَالزَّمَهُ، وَلِذَلِكَ كَانَ الضَّمِيرُ مَفْرُودًا مَذْكَرًا عَلَى كُلِّ حَالٍ^(١)، قَالَ نَجْمُ الْأَنَّمَةِ: وَفِيهِ تَكْلُفٌ وَسِمَاجَةٌ^(٢).

وَقَالَ بَعْضُ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ وَالْمَتَأَخِّرِينَ^(٣): الضَّمِيرُ لِلْمَخَاطَبِ، أَي: أَمْرٌ لِكُلِّ أَحَدٍ بِأَنْ يَجْعَلَ يَجْعَلُ زَيْدًا أَحْسَنَ، أَي: يَصِفُهُ بِالْحُسْنِ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: صِفْهُ بِالْحُسْنِ كَيْفَ شِئْتَ فَإِنَّ فِيهِ مِنْهُ كُلُّ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ فِي شَخْصٍ كَمَا قَالَ^(٤):

[٥٣١] وَقَدْ وَجَدْتَ مَكَانَ الْقَوْلِ ذَا سَعَةٍ فَإِنْ وَجَدْتَ لِسَانًا قَائِلًا فَقُلْ

قَالَهُ رَأْسُ الْمُحَقِّقِينَ نَجْمُ الْأَنَّمَةِ^(٥)، وَهَذَا مَعْنَى مُنَاسِبٍ لِلتَّعَجُّبِ بِخِلَافِ تَقْدِيرِ سَيَبَوِيهِ^(٦)، وَإِنَّمَا التَّزَمَ إِفْرَادُ الضَّمِيرِ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ؛ لِأَنَّهُ كَلَامٌ جَرَى مَجْرَى الْأَمْثَالِ، وَالْأَمْثَالُ لَا تُغَيَّرُ^(٧).

تَنْبِيهَاتٌ:

الْأَوَّلُ: يَجُوزُ حَذْفُ الْبَاءِ بَعْدَ (أَفْعِلْ) إِنْ كَانَ الْمُتَعَجِّبُ مِنْهُ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةَ وَصَلَتْهَا، قَالَ^(٨):

[٥٣٢] وَأَحِبُّ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدِّمًا

دُونَ الْمَشْدَدَةِ؛ لِعَدَمِ السَّمَاعِ، فَهَذَا حُكْمٌ اخْتَصَّتْ بِهِ (أَنْ) عَنْ (أَنَّ)، وَنَظِيرُهُ: عَسَى أَنْ يَقُومَ، قَالَهُ الْمَصْنِفُ فِي (حَوَاشِي التَّسْهِيلِ)^(٩)، وَفِي (النِّهَايَةِ): لَا يَجُوزُ حَذْفُهَا مَطْلَقًا، وَفِي شَعْرِ الرُّضِيِّ الْمَوْسَوِيِّ^(١٠) حَذْفُهَا قَالَ^(١١):

(١) - ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٦٧/٤، وشرح التصريح: ٦١/٢، ونسبه الرضي للزجاج، ينظر: شرح الرضي: الرضي: ٢٥٢/٥.

(٢) - ينظر: شرح الرضي: ٢٥٢/٥.

(٣) - الفراء والزَّمَخَشَرِيُّ وَابْنُ خَرُوفٍ فِي نَقْلِ الرُّضِيِّ.

(٤) - من البسيط، وهو لأبي الطيب المتنبّي في: ديوانه: ٣٣٠، وخزانة الأدب: ٣٧٤/٩.

(٥) - ينظر: شرح الرضي: ٢٥١/٥.

(٦) - تَتَمَّةُ كَلَامِ الرُّضِيِّ.

(٧) - ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٦٧/٤، وأوضح المسالك: ٢٢٩/٣، وشرح الأشموني: ٢٦٦/٢.

(٨) - عجز بيت من الطويل صدره: وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا،

وهو لعبّاس بن مرداس في ديوانه: ١٤٢، والمقاصد النحويّة: ٢١٣٢/٤.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: حَذْفُ الْبَاءِ بَعْدَ (أَفْعِلْ) لِأَنَّ الْمُتَعَجِّبَ مِنْهُ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةَ وَصَلَتْهَا.

(٩) - ينظر: شرح التصريح: ٦٢/٢.

(١٠) - مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدٍ، الشَّرِيفُ الرُّضِيُّ، الْعَالِمُ الْجَلِيلُ وَالشَّاعِرُ الْمَجِيدُ، وَلَدَ فِي بَغْدَادَ وَنَشَأَ فِيهَا، وَوَلِيَ نِقَابَةَ الطَّالِبِيِّينَ مِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ: الْمَجَازَاتُ النَّبَوِيَّةُ، تَلْخِيسُ الْبَيَانِ عَنْ مَجَازِ الْقُرْآنِ، وَالْحُسْنُ مِنْ شَعْرِ الْحُسَيْنِ، تُوْفِيَ سَنَةَ (٤٠٦هـ). ينظر: وفيات الأعيان: ٤١٤/٤، والأعلام: ٩٩/٦.

(١١) - من الكامل، وهو في ديوانه: ٦٥٤/٢.

[٥٣٣] أَهْوَنُ عَلَيَّ إِذَا امْتَلَأَتْ مِنَ الْكَرَى أَتَيْ أَبَيْتُ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ^(١)

انتهى.

الثاني: لا يُتَعَجَّبُ إِلَّا مِنْ مَعْرِفَةٍ أَوْ نَكْرَةٍ مُخْتَصَّةٍ؛ لِأَنَّ الْمُتَعَجَّبَ مِنْهُ مُخْبَرٌ عَنْهُ فِي الْمَعْنَى فَلَا يُقَالُ: مَا أَسْعَدَ رَجُلًا؛ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ^(٢).

الثالث: يَجُوزُ حَذْفُ الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ فِي مِثْلِ: مَا أَحْسَنَهُ؛ لِذَلِكَ كَقَوْلِ عَلِيٍّ (عليه السلام)^(٣):

[٥٣٤] جَزَى اللَّهُ عَنِّي وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ رِبْعَةً خَيْرًا مَّا أَعَفَّ وَأَكْرَمًا

أَي: مَا أَعْفَا وَأَكْرَمَهَا^(٤)، وَفِي: أَحْسَنَ بِهِ، إِنْ كَانَ (أَفْعَلُ) مَعْطُوفًا عَلَى آخِرِ مَذْكُورٍ قَبْلَهُ مَعَهُ مِثْلُ ذَلِكَ الْمَحذُوفِ^(٥) نَحْوُ ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ (٣٨)﴾ [مريم]، وَقَوْلُهُ^(٦):

[٥٣٥] أَعَفَّفَ بَنًا وَاكْتَفَى إِنْ دُعِينَا

وَأَمَّا قَوْلُهُ^(٧):

[٥٣٦] فَذَلِكَ إِنْ يَلِقَ الْمَنِيَّةَ يَلْقَاهَا حَمِيدًا^(٨) وَإِنْ يَسْتَعْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرِ

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: حَذْفُ الْبَاءِ بَعْدَ (أَفْعَلُ) وَالْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ (أَنْ) وَمَدْخُولِهَا.

(١) - يَنْظُرُ النَّقْلُ عَنِ النَّهْجِ لِابْنِ الْخَبَّازِ فِي: ارْتِشَافِ الضَّرْبِ: ٢٠٦٦/٤.

(٢) - يَنْظُرُ: الْمَقْتَضِبُ: ١٨٦/٤، وَالْأُصُولُ فِي النَّحْوِ: ١٠٧/١، وَالْبَدِيعُ: ٥٠٠/١، وَالْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ١٨٩٨/٤، وَشَرْحُ الْفَارُصِيِّ: ٩٥/٣.

(٣) - مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِلْإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ (عليه السلام) فِي دِيْوَانِهِ: ١٢٧، وَالرَّوَايَةُ فِيهِ:

جَزَى اللَّهُ قَوْمًا قَاتَلُوا فِي لِقَائِهِمْ لَدَى الْمَوْتِ قَدَمًا مَّا أَعَزَّ وَأَكْرَمًا
رِبْعَةً أَعْنِي إِنَّهُمْ أَهْلُ نَجْدَةٍ وَبَأْسٍ إِذَا لَاقُوا خَمِيْسًا عَزَمَرَمَا

وَشَرْحُ ابْنِ النَّاطِمِ: ٣٢٨، وَتَخْلِيصُ الشُّوَاهِدِ: ٤٩١، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ١٤٦٣/٣، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٦٩/٢.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: حَذْفُ الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ فِي قَوْلِهِ: مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمًا.

(٤) - يَنْظُرُ: الْكَافِي فِي شَرْحِ الْهَادِي: ١٨٩٩/٤، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ٥٠٨/١، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ: ٢٦٧/٢، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٦٣/٢.

(٥) - يَنْظُرُ: مَصَادِرُ الْهَامِشِ السَّابِقِ.

(٦) - مِنَ الرَّجَزِ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ بَلْ وَقَفْتُ عَلَيْهِ بِرَوَايَةٍ:

أَعَزَّ بَنًا وَأَكْفَى إِنْ دُعِينَا

يَوْمًا إِلَى نَصْرَةٍ مِنْ يَلِينَا

فِي: شَرْحِ التَّسْهِيلِ: ٣٧/٣، وَالتَّنْذِيلِ وَالتَّكْمِيلِ: ١٩٨/١٠، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٦٣/٢.

(٧) - مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِعُرْوَةَ بْنِ الْوَرْدِ فِي دِيْوَانِهِ: ٧٣، وَشَرْحُ عَمْدَةِ الْحَافِظِ: ٧٥٥/٢، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةُ: ١٤٧٨/٣، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ١٣/١٠.

وَالشَّاهِدُ فِيهِ: حَذْفُ الْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ مَعَ الْبَاءِ مِنْ غَيْرِ مَسْوُوعٍ مِنْ عَطْفٍ عَلَى صِيغَةٍ أُخْرَى مَعَهَا مَعْمُولُهَا، وَهَذَا هُوَ وَجْهُ الشُّذُودِ.

(٨) - جَمِيدًا، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

فشاذ^(١).

الرَّابِعُ: لا يجوزُ تقدُّمُهُ على الفعل؛ لعدم تصرُّفه^(٢)، ولا الفصلُ بينهما بغيرِ ظرفٍ متعلِّقٍ بالفعل^(٣).
الخامسُ: زادَ بعضُهم في التَّعْجُبِ صيغةً ثالثةً وهي (فَعَلَ)^(٤) بضمِّ العينِ نحو ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾^(٥) [الكهف]، وزادَ الكوفيُّونَ رابعةً وهي (أَفْعَلَ) بغيرِ (ما) فأجازوا تحويلَ الثَّلَاثِيِّ إلى صيغةِ (أَفْعَلَ) فتقولُ: أَحَسَنْتَ رجلاً، بمعنى: ما أَحَسَّنَكَ، وزادَ بعضُهم^(٥) (أَفْعَلَ) التَّفْضِيلَ متمسِّكاً بقولِ سيبويه: إِنَّ (أَفْعَلَ) و(ما أَفْعَلَ) و(أَفْعَلَ) به في معنى واحدٍ^(٦).

ص: وإِنَّمَا يُبْنَى فعلُ التَّعْجُبِ واسمُ التَّفْضِيلِ من فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ، مُثَبَّتٍ، مُتَفَاوِتٍ، تَامٍ، مَبْنِيٍّ لِلْفَاعِلِ، لَيْسَ اسْمُ فاعِلِهِ على (أَفْعَلَ).

ش: لَمَّا كَانَ (أَفْعَلَ) التَّفْضِيلُ مُشَارِكاً لفعلِ التَّعْجُبِ فيما يُبْنِيانِ مِنْهُ ضَمُّهُ إِلَيْهِ حَفْظاً؛ للاختصارِ فاعْلَمَ إِنَّمَا يُبْنِيانِ مِمَّا اجْتَمَعَتْ فِيهِ ثَمَانِيَةُ شُرُوطٍ:
أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ فَعْلاً فَلَا يُبْنِيانِ مِنْ نَحْوِ: الجلفِ والحمارِ، فلا يُقَالُ: ما أَجْلَفُهُ وَأَحْمَرُهُ، وشَذَّ: ما أَقْمَنَهُ^(٧)، وما أَجْدَرَهُ^(٨).

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ ثَلَاثِيًّا فَلَا يُبْنِيانِ مِنْ نَحْوِ: دَحْرَجَ، وضارَبَ، واستخرَجَ؛ لِأَنَّهُ مَعَ المحافظةِ على حروفِها مُتَعَدِّرٌ، وبدونها مُخْرِجٌ لِلْفِظِ عن صورِتهِ ومعناهِ ضرورةً، ويجوزُ بناؤها قياساً من نحو:

(١) - حكم ابنِ عقيلٍ والأشْمُونِيَّ بشذوذِهِ، وتردَّدَ الأزْهَرِيُّ بَيْنَ الشُّذُودِ وَالْقَلَّةِ، وَقَالَ الصَّبَّانُ: ((الْأَوْجَهُ عِنْدِي أَنَّهُ لَيْسَ بِشَاذٍ وَأَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ هَذَا الشَّرْطُ، بَلِ الْمَدَارُ عَلَى وَجُودِ دَلِيلِ الْمَحْذُوفِ)). حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ: ٢٩/٣، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ وَأَبِي حَيَّانٍ. يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٣٧/٣، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ١٠/١٩٣، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ: ٣/١٥٢، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ: ٢/٢٦٧، وَشَرْحُ النَّصْرِيحِ: ٢/٦٤.

(٢) - لِأَنَّهُ جَرَى عِنْدَهُمْ مَجْرَى الْمُثَلِّ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمُبَالَغَةِ، وَالْأَمْثَالِ لَا تُغَيَّرُ عَنْ وَضْعِهَا. يَنْظُرُ: كِتَابُ سِيبَوَيْهِ: ١/٧٣، وَالبَدِيعُ: ١/٤٩٨، وَتَوْجِيهِ اللَّمَعِ: ٣٨٥.

(٣) - الْخِلَافُ فِي الظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ الْمُتَعَلِّقِينَ بِالْفِعْلِ، وَلَيْسَ فِي الظَّرْفِ وَحْدَهُ، فَذَهَبَ الْفَرَّاءُ وَالْجَرْمِيُّ وَالْأَخْفَشُ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ وَجَمَاعَةٌ آخَرُونَ إِلَى الْجَوَازِ، وَذَهَبَ الْمَبْرَدُ وَالْأَخْفَشُ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ وَأَكْثَرُ الْبَصْرِيِّينَ إِلَى الْمَنْعِ. يَنْظُرُ: الْمُقْتَضَبُ: ٤/١٧٨، وَالبَغْدَادِيَّاتُ: ٢٥٦، وَالتَّبَصُّرَةُ وَالتَّنْكَرَةُ: ١/٢٦٨-٢٦٩، وَالبَدِيعُ: ١/٤٩٩، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٣/٤٢، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ٤/٢٠٧١-٢٠٧٢.

(٤) - زَادَهَا ابْنُ عَصْفُورٍ بِصِيغَةِ (أَفْعَلَ). يَنْظُرُ: شَرْحُ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ: ١/٥٧٩.

(٥) - يَنْظُرُ: شَرْحُ النَّصْرِيحِ: ٢/٦٢.

(٦) - يَنْظُرُ: كِتَابُ سِيبَوَيْهِ: ٤/٩٧.

(٧) - مِنْ قَوْلِهِمْ: هُوَ قَمِيٌّ بِكَذَا، أَيْ: حَقِيقٌ بِهِ. يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٣/٤٨.

(٨) - يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٣/٤٨، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ: ٤/٢٠٧٧، وَشَرْحُ قَطْرِ النَّدى: ٣٢٤.

أعطى، على الأقوى^(١)، وعن المُبَرِّد جوازُه مطلقاً^(٢)، وليس بشيء؛ لعدم السَّماع.
 الثالث: أن يكون متصرفاً، فلا يُبنى من نحو: (نعم) و(بئس).
 الرابع: أن يكون مُثَبِّتاً، فلا يُبنى من نحو: ما ضَرَبَ / و ١٣٠ / زيد، وما عاج بالدَّواء^(٣)، أي: ما انتفع؛ لئلا يلتبس المنفي بالمتبَت.
 الخامس: أن يكون متفاوتاً في المعنى، أي قابلاً للتفاضل فلا يُبنى من نحو: مات، وفنى؛ لأنَّه لا مزيَّة لبعض فاعليه على بعض^(٤).
 السادس: أن يكون تاماً، فلا يُبنيان من نحو: كان، إذ هما صفتان لموصوفٍ ومحمولان عليه، والنَّواقض إنما وضعت لتقرير الموصوفِ على صفةٍ، فلا تكون محمولةً على الموصوفِ.
 السابع: أن يكون مبنياً للفاعل فلا يُبنيان من نحو: ضُرب، خوف الالتباس بالفاعل^(٥).
 الثامن: أن يكون اسمُ فاعله على وزن (أفعل)^(٦)، وبعضهم يعيِّر عن هذا بأن لا يدلَّ على عيبٍ أو لونٍ^(٧)، ولنعم ما عبَّر به المصنِّف؛ لشموله ما دلَّ على حليةٍ فلا يُبنيان من نحو: عرج، من العيوب، العيوب، وخضر، من الألوان، ودعج^(٨)، ولمي^(٩)، من الحلي؛ لئلا يلتبس اسمُ التَّفضيل باسمِ الفاعل، الفاعل، وقس عليه فعلي^(١٠) التَّعجب؛ لتساويهما معنى ووزناً، وجريانهما مجرى واحداً في أمورٍ كثيرة^(١١).

(١) - نقل السيرافي أنه مقيس عند سيبويه، قال: ((والذي يذكره كثير من النحويين أن ما زاد من الفعل على ثلاثة أحرف فليس الباب أن يتعجب به، وجعلوا قولهم: ما أعطاه، وما أولاه على غير قياس، وظاهر كلام سيبويه يدل على أن التعجب بما فعله (أفعل) كثير مستمر)). شرح السيرافي: ٢٢٧/١٣، وينظر: البديع: ٥٠٠/١.
 (٢) - ينظر: المقتضب: ١٧٨-١٧٩، ونسب أبو حيان له المنع ويردُّه ما في المقتضب. ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٧٨/٤.

(٣) - والمثال الأول غير ملازم للنفي، والمثال الثاني - أي: قوله: ما عاج بالدَّواء - لملازم النفي. ينظر: وأوضح المسالك: ٢٣٧/٣.

(٤) - ينظر: ذكر أبو حيان أنه اشترطه الفراء، وصحَّحه، ينظر: التذييل والتكميل: ٢٢٩/١٠.

(٥) - فلا يقال: ما أضربه، والمراد ما وقع عليه من الضرب.

(٦) - الذي مؤنثه (فعلاء).

(٧) - كذا عبَّر عنه الفاكهي. ينظر: مجيب النِّدا: ٣٤٨.

(٨) - الدَّعج: سواد العين وسعتها. ينظر: القاموس المحيط: ١٨٩ مادة (دعج).

(٩) - اللَّمي: شمرَّة أو سواد في الشَّفة، وهي من الصِّفات المحبَّبة. ينظر: القاموس المحيط: ١٨٩ مادة (دعج).

(١٠) - الأدقُّ أن يُقال: فعل التَّعجب، كما في مجيب النِّدا؛ لأنَّ ما يوافق اسمَ التَّفضيل وزناً ومعنى هو (أفعل) دون (أفعل).

(١١) - ينظر: شرح التَّسهيل: ٤٥/٣، ومجيب النِّدا: ٣٤٨/٢.

تَنْبِيْهَانِ:

الأوّل: قال الرّضّي: يزيدُ فعلُ التّعجبِ على اسمِ التّفضيلِ بشرطٍ، وهو أنّه لا يُبنى إلّا ممّا وقعَ واستمرَّ بخلافِ التّفضيلِ فإنّكَ تقولُ: أنا أَضْرَبُ مِنْكَ غداً^(١)، ولا يُتَعَجَّبُ إلّا ممّا حصلَ في الماضي الماضي واستمرَّ حتّى يَسْتَحَقَّ أَنْ يُتَعَجَّبَ مِنْهُ، أمّا الحالُ الَّذي لم يَتَكاملْ بَعْدُ، والمستقبلُ الَّذي لم يَدْخُلْ في الوجودِ، والماضي الَّذي لم يَسْتَمِرَّ فلا يَسْتَحَقُّ التّعجبُ منها^(٢).

الثّاني: إذا أَرَدْتَ التّعجبُ أو التّفضيلَ من فعلٍ فقدَ بعضُ الشُّروطِ المذكورةِ فتوصّلْ إليه بـ(أَشَدَّ) أو (أَشَدُّ) أو شبيههما، واجعلْ مصدرَ الفاقدِ^(٣) منصوباً بَعْدَ (أَشَدَّ) ونحوه فيهما، ومجروراً بالباءِ بَعْدَ (أَشَدُّ) ونحوه تقولُ: زيدٌ أَشَدُّ بياضاً، وما أَشَدُّ بياضُهُ، وأَشَدُّ ببياضِهِ، وما أَكْثَرُ أَنْ لا يقومَ، وما أَعْظَمَ ما ضَرَبَ^(٤).

(١) - غداً، والصّوابُ ما أثبتُّهُ.

(٢) - ينظر: شرح الرّضّي: ٢٤٤/٥.

(٣) - أي: مصدرُ الفعلِ الفاقدِ لبعضِ الشُّروطِ.

(٤) - ينظر: الأصولُ في النّحو: ١٠٤/١، وشرح ابن النّاظم: ٣٣٠، وأوضح المسالك: ٢٣٨/٣، وشرح الأشموني: ٢٧٠/٢.

بَحْثُ الْوَقْفِ

ص: بَابُ: الْوَقْفُ فِي الْأَفْصَحِ^(١) عَلَى نَحْوِ: رَحْمَةٍ، بِالْهَاءِ، وَمُسْلِمَاتٍ^(٢) بِالتَّاءِ، وَقَاضٍ رَفْعًا وَجَرًّا بِالْحَذْفِ، وَالْقَاضِي فِيهِمَا بِالْإِثْبَاتِ، وَقَدْ يُعَكَّسُ فِيهِنَّ، وَلَيْسَ فِي نَصْبِ قَاضٍ وَالْقَاضِي إِلَّا الْيَاءُ.

ش: هذا بَابٌ فِي الْوَقْفِ وَبَعْضِ مَسَائِلِ الْخَطِّ، وَالْوَقْفُ عِبَارَةٌ عَنْ قَطْعِ النَّطْقِ عِنْدَ إِخْرَاجِ آخِرِ اللَّفْظِ، وَفِيهِ وَجُوهٌ مُخْتَلِفَةٌ فِي الْحُسْنِ وَالْمَحَلِّ^(٣)، وَهِيَ أَحَدُ عَشَرَ بِالِاسْتِقْرَاءِ: أَحَدُهَا: الْإِسْكَانُ الْمُجَرَّدُ^(٤)، الثَّانِي: الرَّوْمُ، وَهُوَ إِخْفَاءُ الصَّوْتِ بِالْحَرَكَةِ^(٥)، الثَّالِثُ: الْإِشْمَامُ، وَهُوَ خَاصٌّ بِالْمُضْمُومِ، وَحَقِيقَتُهُ الْإِشَارَةُ بِالشَّفَتَيْنِ إِلَى الْحَرَكَةِ بَعْدَ الْإِسْكَانِ مِنْ غَيْرِ تَصْوِيتٍ^(٦)، الرَّابِعُ: إِبْدَالُ تَاءِ الثَّانِيَةِ الْأَسْمِيَّةِ هَاءً، الْخَامِسُ: زِيَادَةُ الْأَلْفِ، السَّادِسُ: إِحَاقُ هَاءِ السَّكْتِ، السَّابِعُ: إِثْبَاتُ الْيَاءِ وَالْوَاوِ، الثَّامِنُ: حَذْفُهُمَا، الثَّاسِعُ: إِبْدَالُ الْهَمْزَةِ أَلْفًا، الْعَاشِرُ: النَّضْعُفُ، الْحَادِي عَشَرَ: نَقْلُ الْحَرَكَةِ^(٧).

ولطول الكلام على تفاصيلها لم يتعرَّضِ الْمُصَنِّفُ لَهَا فِي هَذَا الْمَخْتَصَرِ، فَاقْتَصَرَ عَلَى أَكْثَرِهَا اهْتِمَامًا وَأَشَدَّهَا احتياجًا، فَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا أَرَدْتَ الْوَقْفَ عَلَى الْأِسْمِ الَّذِي آخِرُهُ تَاءُ الثَّانِيَةِ الْمُحَرَّكُ مَا قَبْلَهَا لَفْظًا كَرَحْمَةٍ، وَفَاطِمَةٍ، أَوْ تَقْدِيرًا كَحَيَاةٍ وَفَتَاةٍ، فَإِنَّ أَصْلَ هَذِهِ الْأَلْفِ حَرْفٌ عَلَّةٌ مُتَحَرِّكٌ انْقَلَبَتْ عَنْهُ، وَجَبَ فِي الْأَفْصَحِ إِبْدَالُ التَّاءِ هَاءً؛ فَرَقًا بَيْنَ التَّاءِ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفَعْلِيَّةِ وَلَمْ يُعَكَّسْ لِأَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا فِي ضَرْبَتِ: ضَرْبِهِ، لَالْتَبَسَ بِالضَّمِيرِ الْمَفْعُولِ، وَحُمِلَ مَا لَا لِبْسَ فِيهِ عَلَى مَا فِيهِ^(٨).

فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ التَّاءِ سَاكِنًا صَحِيحًا كَأُخْتٍ، وَبُنْتُ، وَجَبَ الْوَقْفُ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِ إِبْدَالٍ، وَكَذَا عَلَى اللَّاحِقَةِ لِلْحَرْفِ كَرُبْتُ، وَتَمَّتْ؛ خَوْفَ اللَّبْسِ بِالضَّمِيرِ مِنْ قَوْلِكَ: رُبُّهُ، وَطُرِدَ فِيمَا لَا لِبْسَ فِيهِ، وَكَذَا عَلَى اللَّاحِقَةِ لَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ؛ لِدَلَالَتِهَا عَلَى الثَّانِيَةِ وَالْجَمْعِيَّةِ، وَكَرِهُوا إِبْطَالَ صَوْرَتِهَا، وَكَذَا عَلَى اللَّاحِقَةِ لِمَا أَشْبَهَهُ، وَهُوَ اسْمُ الْجَمْعِ كَأُولَاتٍ، وَمَا سُمِّيَ بِهِ مِنْهُ كَعَرَفَاتٍ، وَهِيَاهُ^(٩).

وَإِذَا أَرَدْتَ الْوَقْفَ عَلَى الْأِسْمِ الْمَنْقُوصِ الْمُنَوَّنِ /ظ/ ١٣٠/غَيْرِ الْمَحذُوفِ الْعَيْنِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ وَجَبَ أَنْ تُحْذَفَ الْيَاءُ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ الْمُوجِبَ لِلْحَذْفِ بَاقٍ تَقْدِيرًا فَنَقُولُ: هَذَا قَاضٍ، وَمَرَرْتُ

(١) - الْأَصْح، تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَهُ مِنَ الْقَطْرِ .

(٢) - مُسْلِمَان، تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَهُ.

(٣) - يَنْظُر: شَرْحُ شَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ لِلرُّضِيِّ: ٢٧١/٢.

(٤) - أَي: عَدَمُ الْحَرَكَةِ.

(٥) - يَنْظُر: كِتَابُ سَيُوبِيهِ: ١٦٨/٤، وَشَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِلْمُرَادِيِّ: ٤٠٤/٢.

(٦) - يَنْظُر: الْمَصْدَرَانِ نَفْسَاهُمَا.

(٧) - يَنْظُر: شَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٦١٥/٢، وَمَجِيبُ النَّدَا: ٣٥١-٣٥٠/٢.

(٨) - يَنْظُر: شَرْحُ التَّصْرِيحِ: ٦٢٩/٢.

(٩) - يَنْظُر: مَجِيبُ النَّدَا: ٣٥٢/٢.

بقاض، فإن كان المنقوص محذوف العين نحو: مُر^(١)، اسم فاعل (أرى)^(٢) أصله (مُرئي) فأعلَّ
إِعلال قاضٍ، حُذِفَتْ عَيْنُهُ وهي الهمزة بعد إلقاء حركتها^(٣)، وجب الوقف عليه بردّ الياء^(٤)؛ لأنها لو
لو حُذِفَتْ لَزِمَ بقاء الاسم على أصل واحدٍ، وذلك إجحافٌ بالكلمة.

وإذا أُرِدَتْ الوقف على المنقوص المقرون بـ(أل) وجب إثبات الياء إذ لا موجب لحذفها فإن
الوقف يقتضي السكون وذلك حاصلٌ مع إثباتها.

قوله: وقد يُعَكَّسُ فِيهِنَّ، أي: وقد يُعَكَّسُ الأمرُ في نحو: رحمةً، ومسلماتٌ، وقاضٍ، والقاضي،
فيُوقَفُ في غير الأَفْصح على نحو: رحمةً، بالنَّاء، فيقال: رحمةً، وبذا قرأ بعض السَّبعة^(٥) ﴿إِنَّ
رَحِمَتَ اللَّهِ (٥٦)﴾ [الأعراف]، و﴿إِنَّ شَجَرَتِ الرَّقُومِ (٤٣)﴾ [الدُّخان]^(٦)، وعلى نحو: مسلماتٌ، بالهاء،
بالحاء، وسَمِعَ: دَفَنُ البَنَاءِ من المكرماة^(٧)، وكيفَ البنونَ من البَنَاءِ، وكيفَ الإخوةُ والأخوة^(٨)، وعلى
نحو: قاضٍ، رفعًا وجرًّا بإثبات الياء؛ نظرًا إلى زوال موجب حذفها، وهو التَّنوينُ في الوقف، وبذلك
وقف ابن كثيرٍ وورش^(٩) في ﴿هَادٍ (٧)﴾ [الرعد]^(١٠)، و﴿وَاقٍ (٣٧)﴾ [الرعد]^(١١)، و﴿وَالِ
(١١)﴾ [الرعد]^(١٢)، وعلى نحو: القاضي، رفعًا وجرًّا بالحذف؛ فرقًا بين الوقف والوصل، وبذلك قرأ
غير ابن كثير^(١٣) ﴿الْمُنْعَالِ (٩)﴾ [الرعد]، ﴿التَّلَاقِ (١٥)﴾ [غافر].

(١) - ر، وهو تحريفٌ، والصوابُ ما أثبتُّه.

(٢) - باعتبار أن أصل (أرى) (أَرَى)، ولو قال السيد الشارح (أَرَى) لكان أفضل كما فعل المرادي. ينظر: شرح
الألفية للمرادي: ٤٠١/٢.

(٣) - أي: بعد إلقاء حركة الهمزة، وهي الكسرة، على الرَّاء.

(٤) - ينظر: شرح ابن عقيل: ٤/، وحاشية الخصري: ٤٠٠/٢.

(٥) - وهم غير ابن كثيرٍ وأبي عمرو والكسائي من السَّبعة. ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٧٥/٣.

(٦) - وهم غير ابن كثيرٍ وأبي عمرو والكسائي من السَّبعة. ينظر: المصدر نفسه: ٤٣٥/٨.

(٧) - حكاة قطرب عن طيء، ينظر: ارتشاف الضرب: ٨١٨/٢، وشرح النصريح: ٦٣٠/٢، وأخرج الطبراني
الحديث المنسوب للنَّبِيِّ (ﷺ) عندما غُزِيَ بوفاء ابنته رقية (ﷺ) فقال (ﷺ): (الْحَمْدُ لِلَّهِ دَفَنُ الْبَنَاتِ مِنَ
الْمَكْرُمَاتِ). المعجم الأوسط: ٣٧٢/٢ برقم (٢٢٦٣).

(٨) - هي حكاية قطرب عن الطائيتين: كيف البنون من البَنَاءِ، وكيف الأخوة والأخوة. تنظر في: سر صناعة
الإعراب: ٢١٥/٢، والمفصل: ٣٨٨.

(٩) - عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو بن سليمان، أبو سعيد الملقب بورشٍ قرأ القرآن وجوَّده على نافع عدَّة
عدَّة ختماتٍ، وهو لقبُ بورشٍ، توفِّي سنة (١٩٧هـ). ينظر: معرفة القراء الكبار: ٩١، وغاية النهاية: ٥٠٢/١.

(١٠) - ينظر: معجم القراءات للخطيب: ٣٨٨/٤.

(١١) - ينظر: المصدر نفسه: ٤٣٣/٤.

(١٢) - ينظر: المصدر نفسه: ٣٩٦/٤، وقف ابن كثيرٍ في هذه المواضع على الياء، وقراءة ورش التَّخْيِيرُ في
المواضع الثلاثة بين الوقف على الياء أو عدمه.

(١٣) - يريد غير ابن كثير من السَّبعة في الموضعين، ينظر: السَّبعة في القراءات: ٣٥٨، و٥٦٨.

وَإِذَا أَرَدْتَ الْوَقْفَ عَلَى الْمَنْقُوصِ وَجِبَ إِثْبَاتُ الْيَاءِ، فَإِنْ كَانَ مَنْوًى أَبْدَلْتَ تَتْوِينَهُ أَلْفاً نَحْوُ ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا (١٩٣)﴾ [آل عمران]، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَنْوًى وَقِفْتَ عَلَى الْيَاءِ نَحْوُ ﴿كَأَلَا إِذَا بَلَغَتِ النَّزَاقِي (٢٦)﴾ [القيامة].

ص: وَيُوقَفُ عَلَى (إِذَا) [و] نَحْوُ: ﴿لَنَسْفَعًا (١٥)﴾ [العلق]، وَرَأَيْتُ زَيْدًا، بِالْأَلِفِ.

ش: يَجِبُ قَلْبُ الثَّوْنِ أَلْفاً عِنْدَ الْوَقْفِ فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ:

أَحَدُهَا: (إِذَنْ)، وَقَدْ اسْتَوْفِينَا الْكَلَامَ عَلَيْهَا فِي نَوَاصِبِ الْمَضَارِعِ.

الثَّانِيَةُ: نَوْنُ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ الْفَتْحَةِ نَحْوُ ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ (١٥)﴾ [العلق]، ﴿وَلْيَكُونَا (٣٢)﴾ [يوسف].

الثَّلَاثَةُ: تَتْوِينُ الْمَنْصُوبِ بِالْفَتْحَةِ الْمَجْرَدِ مِنَ الثَّاءِ نَحْوُ: رَأَيْتُ زَيْدًا؛ لِأَنَّ حَرْفَ التَّتْوِينِ جِيءَ بِهِ دَالًّا عَلَى الْأَمْكِنِيَّةِ وَلَيْسَ فِي إِبْدَالِهِ ^(١) أَلْفاً ثَقُلَ بِخِلَافِ تَتْوِينِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ، فَلَا يُبَدَّلُ فِي الْأَوَّلِ وَلَوْ لَا فِي الثَّانِي يَاءً، بَلْ يُحْذَفُ؛ لِثَقُلِ الْوَاوِ وَالتَّبَاسِ الْيَاءِ بِيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَلَغَةُ بَعْضِ إِبْدَالِهِ حُرُوفَ مَدٍّ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ كَجَاءَ زِيدُو، رَأَيْتُ زَيْدًا، وَمَرَرْتُ بِزَيْدِي ^(٢)، وَلَغَةُ بَعْضِ الْحَذْفِ فِي الثَّلَاثَةِ مِنْ دُونِ إِبْدَالِ كَجَاءَ زَيْدُ، وَرَأَيْتُ زَيْدُ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدُ ^(٣)، قَالَ شَاعِرُهُمْ ^(٤):

[٥٣٧] أَلَا حَبْدًا غَنَمٌ وَحُسْنُ حَدِيثِهَا لَقَدْ تَرَكْتُ قَلْبِي بِهَا هَائِمًا دَنِفَ

ص: وَكَذَا ^(٥) يُكْتَبْنَ.

ش: لَمَّا ذَكَرَ مَسْأَلَةَ الْوَقْفِ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ اسْتَطَرَدَ الْكَلَامَ عَلَى بَيَانِ كَيْفِيَّةِ رَسْمِهَا فِي الْخَطِّ، فَأَشَارَ إِلَى أَنَّ الثَّوْنَ تُكْتَبُ فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثَةِ أَلْفاً عَلَى حَسَبِ الْوَقْفِ، وَقَدْ مَرَّ الْخِلَافُ فِي تَصْوِيرِ ثَوْنِ (إِذَا) ^(٦).

(١) - ابدله، والصواب ما أثبتته؛ ليستقيم السياق.

(٢) - هي لغة أزد السراة نقلها عنهم أبو الخطاب كما نص على ذلك سيبويه. ينظر: كتاب سيبويه: ١٦٧/٤.

(٣) - حكاهم الأخفش وقطرب وأبو عبيد والكوفيون عن ربيعة. ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٩٨٠/٤، وشرح الألفية للمراذبي: ٣٩٥/٢، والمساعد: ٣٠٢/٤.

(٤) - من الطويل، وهو بلا نسبة في: شرح ابن الناطم: ٥٧٣، وشرح قطر الندى: ٣٢٨، والمقاصد النحوية: ٢٠٦١/٤.

والشاهد: الوقوف على (دنف) بالحذف.

(٥) - في القطر: كما يكتب.

(٦) - ينظر: النص المحقق:

تَنْبِيْهُ:

محلُّ كتابَةِ النُّونِ الخفيفةِ أَلْفًا عندَ عدمِ اللبسِ، أمَّا إذا حصلَ لبسٌ نحوُ: لا تَضْرِبَنَّ زَيْدًا، واضْرِبَنَّ عَمْرًا، فَتُكْتَبُ بالنُّونِ لئلا يَلْتَبِسَ أمرُ الواحدِ أو نَهْيُهُ بأمرِ الاثنينِ أو نَهْيُهُما^(١) في الخطِّ.

ص: وَتُكْتَبُ الْأَلِفُ^(٢) بَعْدَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ كـ(قَالُوا) دُونَ الْأَصْلِيَّةِ كَزَيْدٌ يَدْعُو.

ش: إذا انَّصَلَتْ بالماضي والأمرِ والمضارعِ وَاوُ الجماعةِ، وكانتْ متطرِّفةً كـ(قالوا)، وقولوا، ولم يقولوا، رُسِمَ بعدها أَلْفٌ، وإذا كانتِ الواوُ أصليَّةً كَزَيْدٌ يدعو، ويغزو^(٣)، لم تُرسمَ بعدها أَلْفٌ، قال الجاربردي^(٤): رُسِمَتْ هناكَ فرقًا بينها وبينَ وَاوِ العطفِ، فَإِنَّهُ وَإِنْ لم يحصلِ التباسٌ في نحوِ ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ (١٨٧) [البقرة]؛ لِأَنَّ وَاوَهُ تُكْتَبُ متَّصلةً وَاوُ العطفِ لا تُكْتَبُ متَّصلةً لكنَّ قد يجيءُ من الأفعالِ ما لا يَنْصَلُّ بِهِ الواوُ نحوُ: جَادُوا وسادوا، فيحصلُ الالتباسُ، فَجَعَلُوا البابَ كُلَّهُ واحدًا؛ إطرادًا للبابِ، وهذا بخلافِ يدعو، ويغزو^(٥)، فَإِنَّهُ لا يَلْتَبِسُ /و١٣١/ وَإِنْ قُدِّرَ الانفصالُ؛ لِأَنَّ المفردَ ليس يَدْعُ ويغزُ، وكذا لا تُكْتَبُ أَلْفًا بَعْدَ وَاوِ الجماعةِ غيرِ المتطرِّفةِ نحوُ: ضربوكَ، وضربوهم؛ لِأَنَّهُ لا يَلْتَبِسُ بواوِ العطفِ الَّذي يجيءُ بَعْدَ تمامِ الكلامِ، وَإِنْ أَعْرَبْتَ (هُم) توكيدًا لواوِ الجمعِ كتبتَ بعدها أَلْفًا؛ لِأَنَّ الواوَ متطرِّفةٌ؛ لِأَنَّ المؤكَّدَ ليسَ كالجزءِ ممَّا قبلَهُ مع أَنَّهُ ضميرٌ مُنفصلٌ.

وَأَمَّا الواوُ المتَّصلةُ بالاسمِ كضاربو زَيْدٍ، فمَنْهُمْ مَنْ يَكْتُبُ بعدها أَلْفًا كما في الفعلِ، والأكثرُ يَحذفونها لِقَلَّةِ اتصالِ وَاوِ الجماعةِ بالاسمِ فلم يُبَالِ فِيهِ بالْتباسِ إِنْ وَقَعَ، وَمِنْهُمْ مَنْ حَذَفَ الْأَلِفَ فِي الفعلِ والاسمِ وَإِنْ لَزِمَ الالتباسُ؛ لندوره وزواله بالقرائن^(٦).

ص: وَتُرْسَمُ الْأَلِفُ يَاءً إِنْ تَجَاوَزَتِ الثَّلَاثَةَ كَاسْتَدْعَى والمُصْطَفَى، أَوْ كَانَ أَصْلُهَا يَاءً كَرَمَى والْفَتَى، وَأَلْفًا فِي غَيْرِهِ^(٧). وَيُنْكَشِفُ أَمْرُ الفِعْلِ بِالتَّاءِ كَرَمَيْتُ وَعَفَوْتُ، وَالاسْمُ بِالتَّنْثِيَةِ كَعَصَوَيْنِ، وَفَتَيْنِ^(٨).

(١) - أو نحوها نهيتها، وهو تحريفٌ، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

(٢) - أَلْفًا، والصَّوابُ ما أثبتُّه من القطرِ.

(٣) - يغزوا، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

(٤) - أحمدُ بنُ الحسنِ بنِ يوسفَ، فخرُ الدِّينِ الجاربرديُّ، عالمٌ مؤلِّفٌ، نزيلُ تبريزَ، من مؤلِّفَاتِهِ: حاشية على الكشاف، شرح شافية ابن الحاجب، حاشية على شرح المفصل لابن الحاجب، تُوفِّي سنة (٧٤٦هـ). ينظر: البدر الطالع: ٤٧/١، ومعجم المؤلفين: ١٩٨/١.

(٥) - يدعوا ويغزوا، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

(٦) - شرح الجاربرديُّ على الشافية: ٤١٣.

(٧) - في القطرِ بعده: كعفا والعصا.

(٨) - فتين، وهو تحريفٌ، والصَّوابُ ما أثبتُّه.

ش: الألفاء المتطرّفة ضربان: ما يُرسم ياءً، وما يُرسم أَلْفاً، فإن كانت الألف متجاوزةً ثلاثة أحرف ولم يكن ما قبلها ياءً رُسِمَتْ عند الجمهور ياءً سواءً كان ما هي فيه فعلاً كاستدعى، أو اسماً كالمُصطفى، فإن كانت^(١) الألف منقلبةً عن ياءٍ رُسِمَتْ ياءً سواءً كان في فعلٍ كَرَضِي، وهَدَى، أم اسمٍ كالرَّحَى، والفتى، وإن كانت ثالثةً منقلبةً عن واوٍ رُسِمَتْ أَلْفاً نحو: دَعَا، والعَصَا، وإن كان ما قبلها ياءً رُسِمَتْ أَلْفاً كِيَحْيَا، ودُنْيَا، وأَحْيَا، كراهة اجتماع ياءين في الخطِّ إِلَّا يَحْيَى، ورِيى^(٢)، عَلَمَيْنِ فِيرسمانِ ياءً؛ فرقاً بينهما عَلَمَيْنِ وبينهما فعلاً وصفةً، ولم يعكسوا؛ لثقل الفعل والصفة، وكون الألف أخف^(٣). وحكى ابنُ عصفورٍ عن الفارسيّ أَنَّهُ زعم أَن جميع ما مرَّ يُكتب أَلْفاً كما أَنَّ الهمزة المنقلبة المنقلبة عن ياءٍ أو واوٍ في مثل كسائ^(٤)، تُكتب على صورتها لا على أصلها^(٥).

ورَدَّه بأنَّ الألف ترجع إلى أصلها في بعض الأحوال كَرَحِيانٍ، ورَمِيَتْ، فجعلوا الخطَّ في سائر المواضع على ذلك، والهمزة لا تعود إلى أصلها في موضع من المواضع^(٦).

وقال ابنُ الصَّائغ: هذه الحكاية بعيدة عن الفارسيّ، وإنَّما مرَّادُه أَنَّهُ القياس، وله أن يقول: إن كانت العلة الرجوع إلى الياء فلنكتب المنقلبة عن الواو واوًا^(٧)، وإن كانت العلة التفريق لزم الاعتراض الاعتراض بالهمزة، بل الأولى أن يقال للفارسيّ: فرقت العرب بين هذين الألفين بالإمالة، فحلَّ الخطُّ فيها على ذلك ولم يُفرِّق بين الهمزتين^(٨).

قوله: وَيَنكشِفُ ... إلخ، لما كان ما ذكره يتوقف على قانونٍ يُميِّزُ به الواويُّ من اليائيِّ ذكرَ له ذلك، وهو أَنَّ الفعلَ إنَّ أشكلَ أمرُه فصلُّه بالتاء للمتكلم أو المخاطب فمهما ظهر فهو أصلُّه، فتقول في رَمَى وَعَفَى: رَمِيَتْ وَعَفَوْتُ، فتعلم أَنَّ أَلْفَ (رَمَى) منقلبة عن ياءٍ، وأَلْفَ (عَفَى) عن واوٍ. ويُميِّزُ أيضًا بالمضارع كيرمي، ويعفو؛ لأنَّ الناقص اليائيَّ مكسور العين، والواويَّ مضمومها، ويكون الفاء واوًا كوعى؛ لأنَّ اللام حينئذٍ ياءٌ لا واوٌ، إذ ليس في كلامهم ما فاؤه ولاؤه واوان، [و] يكون العين واوًا كشوى، لأنَّ اللام حينئذٍ ياءٌ لا واوٌ، إذ ليس في كلامهم ما عينه ولاؤه واوٌ، وشذَّ نحو: القوى، والصوى^(٩).

(١) - كان، والأصوب ما أثبتُّه.

(٢) - ربي، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتُّه.

(٣) - ينظر: اللباب للعكبري: ٤٨٤/٢، وشرح شافية ابن الحاجب: ٣٣٢-٣٣٣، ومجيب النِّدا: ٣٥٧/٢.

(٤) - كساورة، وهو تحريف، والصواب ما أثبتُّه.

(٥) - ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤٥/٢.

(٦) - ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٧) - واو، هو تحريف، والصواب ما أثبتُّه.

(٨) - لم أقف على هذا الكلام في (شرح الجمل) له؛ لأنَّه خلَّو من الأبواب الأخيرة ومنه بابُ الهجاء. وينظر:

مع الهوامع: ٥٢٥-٥٢٦.

(٩) - الفزى، وهو تحريف، والصواب ما أثبتُّه.

وينظر: مجيب النِّدا: ٣٥٧/٢-٣٥٨.

وَإِذَا أَشْكَلَ أَمْرُ الْأِسْمِ مُيَّزَ بِالتَّنْثِيَةِ فَهَمَّا ظَهَرَ فَهُوَ أَصْلُهُ، فَتَقُولُ فِي الْعَصَا، وَالْفَتَى: الْعَصَوَانِ، وَالْفَتَيَانِ، فَنَعْلَمُ أَنَّ الْأَوَّلَ مُنْقَلِبٌ عَنِ الْوَاوِ، وَالثَّانِي عَنْ يَاءٍ، وَيُمَيِّزُ أَيْضًا بَكُونِ الْفَاءِ أَوِ الْعَيْنِ وَآوًا لِمَا مَرَّ، فَإِنْ جُهِلَ حَالُ الْأَلِفِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنِ الْوَاوِ أَوْ يَاءٍ بَأَنَّ لَمْ يَكُنْ فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْعِلَامَاتِ الْمَذْكُورَةِ، فَإِنْ أُمِلَتْ كَتَبَتْ بِالْيَاءِ وَالْأَلِفِ الْمُنْقَلِبَةِ، وَإِنَّمَا كَتَبُوا أَلِفَ (لَدَى) يَاءً؛ لِانْقِلَابِهِ /ظ ١٣١/ مَعَ الضَّمِيرِ فِي (لَدَيْكَ) يَاءً، وَكَتَبُوا (كَلَّا) بِالْأَلِفِ إِذَا لَمْ يُضَفْ^(١) لِمُضْمَرٍ؛ لِأَنَّ أَلِفَهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الْوَاوِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ^(٢)، الْبَصْرِيِّينَ^(٣)، وَكَذَا (كَلَّتَا) أَخْطَا حَمَلًا عَلَيْهَا، وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ تُكْتَبَ بِالْيَاءِ؛ لِأَنَّ أَلِفَهَا رَابِعَةٌ. وَأَمَّا الْحُرُوفُ فَلَمْ يُكْتَبْ مِنْهَا بِالْيَاءِ غَيْرُ (بَلَى)؛ لِإِمَالَةِ أَلِفِهِ وَ(إِلَى) وَ(عَلَى)؛ لِانْقِلَابِ أَلِفِهِمَا يَاءً مَعَ الضَّمِيرِ فِي (إِلَيْكَ) وَ(عَلَيْكَ)، وَ(حَتَّى) حَمَلًا عَلَى (إِلَى)؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَاهَا، وَمَحَلُّ كِتَابَةِ (إِلَى) وَ(عَلَى) وَ(حَتَّى) بِالْيَاءِ مَا لَمْ تَتَّصِلْ بِ(مَا) الْاسْتِفْهَامِيَّةِ، وَالْأَلِفُ كَتَبَتْ أَلِفًا لَوْ قَوَّعَهَا وَسَطًا نَحْوُ: الْإِمَامِ، وَعَلَامٍ، وَحَتَّامٍ.

ص: فَصَلٌ: هَمْزَةٌ (اسْمٌ) - بَكْسَرٍ وَضَمٍّ - وَ(اسْتِ) وَ(ابْنِ) وَ(ابْنُمِ) وَ(ابْنَةٍ) وَ(امْرِئِ) وَ(امْرَأَةٍ) وَتَنْثِيَتَهُنَّ، وَ(اثنَيْنِ) وَ(اثنَيْنِ) وَ(الْعَلَامِ) وَ(الْيَمَنِ) فِي الْقَسَمِ - بَفَتْحِهِمَا، أَوْ بَكْسَرٍ فِي (ايمَنِ) - هَمْزَةٌ وَصَلٍ، [أَي: تَثْبُتُ ابْتِدَاءً وَتُحْذَفُ وَصَلًا]، وَكَذَا هَمْزَةُ الْمَاضِي الْمَتَجَاوِزِ أَرْبَعَةٌ كَ(اسْتَخْرَجَ) وَأَمْرِهِ، وَمَصْدَرِهِ، وَأَمْرِ الثَّلَاثِي كَ(اقْتُلْ) وَ(اغْزُ) وَ(اغْزِي)^(٣) بَضْمَهُنَّ، وَ(اضْرِبْ) وَ(امْشُوا) وَ(ادْهَبْ) وَ(ادْهَبْ) بَكْسَرٍ كَالْبَوَاقِي.

ش: هَذَا فَصَلٌ فِي بَيَانِ مَوَاضِعِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ، وَهِيَ كَمَا قَالَ فِي (الْأَوْضَحِ): هَمْزَةٌ سَابِقَةٌ مَوْجُودَةٌ فِي الْإِبْتِدَاءِ مَقْفُودَةٌ فِي الدَّرَجِ^(٤)، وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى النُّطْقِ بِالسَّكَنِ، كَمَا قَالَ الشُّلُوبِينَ^(٥) الشُّلُوبِينَ^(٥) وَقَالَ تَلْمِيذُهُ ابْنُ الصَّائِحِ: لِسُقُوطِهَا عِنْدَ وَصْلِ الْكَلِمَةِ بِمَا قَبْلَهَا^(٦).

(١) - يَضِيفُ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٢) - يَنْظُرُ: هَمْعُ الْهَوَامِعِ: ٥٢٦/٣.

(٣) - وَاعْرَقَ وَاعْرَى، وَهُوَ تَحْرِيفٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُهُ.

(٤) - أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ: ٣٦٧/٤ (بِتَحْقِيقِ عَبْدِ الْحَمِيدِ).

(٥) - لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ الشُّلُوبِينَ، وَهَذَا الْقَوْلُ نَسَبُهُ إِلَيْهِ الْأَزْهَرِيُّ، وَنَسَبَ الشَّاطِبِيُّ إِلَى الشُّلُوبِينَ أَنَّهُ أَنْكَرَ هَذَا الْمَعْنَى، وَجَعَلَ الْعَلَّةَ فِي تَسْمِيَّتِهَا بِ(هَمْزَةِ الْوَصْلِ) هُوَ أَنَّهَا وَصَلَتْ بِأَوَّلِ الْكَلِمَةِ، وَجَعَلَ التَّعْلِيلَ بِأَنَّهَا يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى النُّطْقِ بِالسَّكَنِ خَطَأً؛ لِأَنَّ مَصْدَرَ وَصَلَتْ بِكَذَا إِلَى كَذَا هُوَ الْوَصُولُ لَا الْوُضْلُ، فَالْوُضْلُ مَصْدَرٌ وَصَلَتْ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ وَصَلًا. يَنْظُرُ: الْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ: ٤٧٧/٨، وَشَرَحَ التَّصْرِيحُ: ٦٨٢/٢.

(٦) - لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الْجَمْلِ لَهُ؛ لِأَنَّ الْأَبْوَابَ الْأَخِيرَةَ مِنَ الْكِتَابِ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي النُّسخَةِ الْمُحَقَّقَةِ، يَنْظُرُ هَذَا النُّقْلُ عَنْهُ فِي الْمَصْدَرَيْنِ السَّابِقَيْنِ بِصَفْحَاتِهِمَا.

واختُلفَ في أصلها هل السُّكُونُ أو الحركةُ ؟ فالأوَّلُ مذهبُ الفارسيِّ^(١)، واختارَهُ الشُّلُوبِينُ^(٢)، والثَّانِي مذهبُ سيبويه^(٣)، قيل: وهو الظَّاهرُ؛ لوجوبِ التَّحريكِ في كلِّ كلامٍ ابتداءً بها^(٤). إذا عَرَفْتَ ذلكَ فنقول: معلومٌ أنَّ الكلمةَ إمَّا اسمٌ، أو فعلٌ، أو حرفٌ، فأما الاسمُ فلا تكونُ همزُتهُ وصليَّةً إلَّا في نوعين: أحدهما: أسماءٌ غيرُ مصادرٍ، والمحموظُ عشرةً: أحدها: اسمٌ، وأصلُهُ عندَ الكوفيِّ (وَسَمٌ) بفتحِ الواوِ، وقد مرَّ ما فيه في صدرِ الكتابِ^(٥)، وعندَ البصريِّ (سَمُو) ك(قَنُو)^(٦) حُذِفَتْ لَامُهُ؛ لِلثَّقَلِ، ثُمَّ جِيءَ بِهِمْزَةُ الوصلِ في أوَّلِهِ بعدَ إسكانِهِ^(٧). ثانيها: اسْمٌ، وهي الدُّبُرُ، وأصلُهُ (سَنَّةٌ) بفتحِ أوَّلِهِ وثانيهِ، حُذِفَتْ لَامُهُ وهي الهاءُ؛ تشبيهاً بحرفِ العَلَّةِ، وجيءَ بالهمزةِ في أوَّلِهِ بعدَ إسكانِهِ، وفيهِ لغتانِ أخريانِ: (سَهٌ) بحذفِ العينِ فوزنُهُ (قُلٌّ) و(سَتْ) بحذفِ اللامِ فوزنُهُ (فَعٌ)^(٨). ثالثُها: ابنٌ، وأصلُهُ (بَنُو) بفتحِ أوَّلِهِ وثانيهِ أَيْضًا لقولِهِم: بنونَ وأبناء، حُذِفَتْ لَامُهُ؛ تخفيفًا، ثُمَّ جِيءَ بالهمزةِ في أوَّلِهِ^(٩). رابعُها: ابْنَمٌ، وهو (ابنٌ) زِيدَتْ فِيهِ مِيمٌ مبالغَةً وتأكيدًا^(١٠). خامسُها: ابنةٌ، وأصلُها (بَنَوَةٌ) ك(شَجَرَةٍ)؛ لِأَنَّهَا مُؤَنَّثٌ (ابنٍ) والثَّاءُ لِلتَّأْنِيثِ^(١١). سادسُها وسابعُها: (امرؤٌ) و(امرأةٌ)، وأصلُها (مَرءٌ) و(مَرأةٌ)^(١٢) زِيدَتْ فِي أوَّلِهَا الهمزةُ.

(١) - كلامُهُ في التَّكْمِلَةِ يشعرُ بذلك، ولم أَقِفْ على رأيٍ صريحٍ لَهُ في ذلك، ينظر: التَّكْمِلَةُ: ١٦. وقد نَسَبَ الشَّاطِطِيُّ هذا القولَ لابنِ جَنِّي، وهو صحيحٌ، فقد قال ابنُ جَنِّي: ((وهذه الهمزةُ إِنَّمَا حُرِّكَتْ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ مَا بَعْدَهَا، وهي في الأصلِ زائدةٌ ساكنةٌ)). المنصف: ٥٣.

(٢) - ينظر نسبتهُ إِلَيْهِ في: المقاصد الشَّافِيَّة: ٤٧٨/٨-٤٧٩، وشرح التَّصْرِيح: ٦٨٤/٢.

(٣) - قال سيبويه: ((بابٌ ما يَتَقَدَّمُ أوَّلُ الحروفِ، وهي زائدةٌ قَدِمَتْ لِإِسْكَانِ أوَّلِ الحروفِ، فَلَمْ تَصِلْ إِلَى أَنْ تَبْتَدِيَ بِسَاكِنٍ، فَقَدِمَتْ الزِّيَادَةُ مَتَحَرِّكَةً؛ لِتَصِلَ إِلَى التَّكْمِلِ، والزِّيَادَةُ ههنا الألفُ الموصولةُ، وأكثرُ ما تكونُ في الأفعالِ)). كتاب سيبويه: ١٤٤/٤.

(٤) - ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرَّضِيِّ: ٢٦٢/٢.

(٥) - أخريتان، تحريفٌ، والصَّوابُ ما أثبتُّهُ.

(٦) - القَنُو: العنقُ، وَجَمْعُهُ: القَنُونُ، والأقْناءُ. ينظر: الصَّحاح: ٢٤٦٨/٦ مادة (قنا).

(٧) - ينظر: الإِنْصَاف: ٦ م (١).

(٨) - ينظر: الكافي في شرح الهادي: ٢٢٩٥/٤، والكنَّاش: ١٩٦/٢، وشرح الألفِيَّة للمرادي: ٤٩٦/٢.

(٩) - ينظر: الكافي في شرح الهادي: ٢٢٩٣/٤.

(١٠) - وقيل: عوضٌ عن لَامِهِ وهي الواوُ من (بَنُو). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرَّضِيِّ: ٢٥٢/٢.

(١١) - ينظر: كتاب سيبويه: ١٤٩/٤.

(١٢) - ينظر: كتاب سيبويه: ١٩٩/٣، والمقتضب: ٢٢٨/١، وأسرار العربيَّة: ٢٧٥، وشرح شافية ابن الحاجب للرَّضِيِّ: ٥١٣/١، وقيل: مرءٌ ومرأةٌ، لغةٌ في امرؤٍ وامرأةٍ. ينظر: الكافي في شرح الهادي: ٢٢٩٤/٤.

ثَالِثُهُ فِي الْأَصْلِ كَاكْتُبُ، وَقَتْلُ؛ كَرَاهَةِ الْخُرُوجِ مِنَ الْكَسْرِ إِلَى الضَّمِّ وَالْحَاجِزُ السَّاكُنُ غَيْرُ حَصِينٍ^(١). وَشَمَلَ التَّقْيِيدُ بِالْأَصَالَةِ نَحْوَ قَوْلِكَ: اغْزِي يَا هَذَا؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ (اغْزُوي) بضم الزَّاي وكسر الواو، فَسَكَنْتِ الْوَائِ؛ لِلِاسْتِقَالِ ثُمَّ حُذِفَتْ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَكُسِرَتِ الزَّاي؛ لِتَنَاسُبِ الْيَاءِ، وَأُخْرِجَ نَحْوَ: (امْشُوا)؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ (امْشُوا) بكسر الشَّينِ وَضَمِّ الْيَاءِ فَأُسْكِنَتِ الْيَاءُ؛ لِلِاسْتِقَالِ فَحُذِفَتْ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ثُمَّ ضُمَّتِ الشَّيْنُ؛ لِتَنَاسُبِ الْوَائِ وَلِتَسْلَمَ مِنَ الْقَلْبِ يَاءٌ^(٢).

الخَامِسَةُ^(٣): جَوَازُ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ وَالْإِشْمَامِ، وَذَلِكَ فِي نَحْوِ: اخْتِيرَ، وَانْقِيدَ، مَبْنِيَّيْنِ لِلْمَفْعُولِ^(٤). السَّادِسُ: وَجُوبُ الْكَسْرِ فِي مَا بَقِيَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْعَشْرَةِ وَالْمَصَادِرِ وَالْأَفْعَالِ، وَذَلِكَ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْهَمْزَةِ^(٥).

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ الْمَفْتُوحَةِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ؛ لِئَلَّا يَلْتَبَسَ الْاسْتِفْهَامُ بِالْخَبَرِ؛ وَلَا يَجُوزُ تَحْقِيقُهَا لِأَنَّ هَمْزَةَ الْوَصْلِ لَا تَثْبُتُ فِي دَرَجِ الْكَلَامِ، بَلِ الْأَفْصَحُ أَنْ تُبَدَلَ أَلْفًا وَقَدْ تُسَهَّلَ مَعَ الْقَصْرِ، تَقُولُ: الْحَسَنُ عِنْدَكَ، وَآيْمُنُ اللَّهِ يَمِينُكَ، بِالْمَدِّ رَاجِعًا، وَبِالتَّسْهِيلِ مَرْجُوحًا^(٦)، وَقَدْ قَرَأَ بِهِمَا مَعَ السَّبْعِ ﴿الذَّكْرَيْنِ (١٤٣)﴾ [الأنعام].

وَإِذَا دَخَلَتْ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ عَلَى هَمْزَةِ الْوَصْلِ الْمَسْكُورَةِ أَوْ الْمَضْمُومَةِ حُذِفَتْ؛ لِاسْتِغْنَاءِ عَنْهَا بِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ، فَالْأُولَى كَقِرَاءَةِ غَيْرِ أَبِي عَمْرٍو^(٧) وَالْأَخَوَيْنِ^(٨) ﴿أَتَّخَذْنَاكُمْ سِخْرِيًّا (٦٣)﴾ [ص]^(٩)، (٦٣) [ص]^(٩)، وَقِرَاءَةِ الْجَمِيعِ^(١٠) ﴿أَسْتَغْفِرْتُ لَهُمْ (٦)﴾ [المنافقون]، وَالْأَصْلُ: أَتَّخَذْنَاكُمْ، بِهَمْزَةٍ مَفْتُوحَةٍ لِلِاسْتِفْهَامِ، فَمَكْسُورَةٍ لِلْوَصْلِ، فَحُذِفَتْ هَمْزَةُ الْوَصْلِ لِاسْتِغْنَاءِ الْكَلَامِ عَنْهَا، وَالثَّانِيَةُ نَحْوُ قَوْلِكَ:

(١) - ينظر: شرح الميراثي: ١٧٦/١٥، والكافي في شرح الهادي: ٢٢٩٨-٢٢٩٩.

(٢) - ينظر: المنصف لابن جني: ٥٥، وشرح قطر الندى: ٣٣٣.

(٣) - الخامس، وهو تحريف، والصواب ما أثبتُّه؛ لنقد التعداد الأولى إلى الرابعة، وحتى لا يلبس بتداخل التعدادات، وكذلك الحال في النقطة السادسة وقد صوبناها.

(٤) - ينظر: المفصل: ٣٩٨.

(٥) - ينظر: شرح الرضي: ١٨٩/٤.

(٦) - ينظر: شرح المفصل: ٢٦٥-٢٦٦، وشرح ابن الناطم: ٥٩٢، وشرح الألفية للمرادي: ٥٠٠-٥٠١.

(٧) - عمر، والصواب ما أثبتُّه.

(٨) - المراد بهما: حمزة بن حبيب الزيات والكسائي.

(٩) - أي: غير هؤلاء من السبعة، وقراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي ﴿الْأَشْرَارِ (٦٢)﴾ أَتَّخَذْنَاكُمْ [ص]، بقطع همزة ﴿أَتَّخَذْنَاكُمْ﴾، والباقون بألف موصولة. ينظر: السبعة في القراءات: ٥٥٦.

(١٠) - ينظر: معجم القراءات: ٤٧٣/٩.

أَكْمَلَ الشَّرْحُ ؟ وَالْأَصْلُ (أَكْمَلَ)^(١) بهمزة مضمومة فلمَّا دَخَلَتْ همزة الاستفهام تُرِكَتْ همزة الوصل؛ لاستغناء الكلام عنها وكمالُه بتركها، جعلنا الله وإياكم من الكاملين، وبطاعته من العاملين.

هذا ما أَرَدْنَا جَمْعَهُ من الفوائد، ونَظَمَهُ من الفرائد، وقد جاء بحمد الله شرحاً كاملاً، وبإبراز مخدّرات المعاني والفوائد كافلاً، مع تَوَزُّعِ البَالِ وكثرة الهَمِّ واللبالِ وشَتّتِ الأحوال، وكوني في زمانٍ قَرِبتُ فيه شُمُوسُ الفضلِ للغروبِ بل غَرِبتُ، وَبَعَدَتْ نجومُ الجهلِ عن الأفولِ بل أَزْهَرْتُ، وكَسَدَ فيه سوقُ العلمِ وطلابه، وقامت دُولُ الجهلِ وأَحْزَابُهُ، [...] ^(٢) من العلمِ إِلَّا الاسمُ، ولم يَبْقَ إِلَّا الرِّسْمُ، لكنَّ اللهَ جَلَّتْ حُكْمَتُهُ وَفَقَّنا لِلإِتِمَامِ والفوزِ بهذا المرامِ، و[...] ^(٣) بَرَكَاتِ الْجَنَابِ الْمُقَدَّسِ الْغُرُوبِيِّ (صلواتُ الله على مشرِّفه) لا تَفَاقِهِ فيه وَإِنْ كَانَ واضِعُهُ قَاصِراً فيمَا يَنْتَحِيهِ، /ظ ١٣٢/ فالْمَأْمُولُ من كَافَّةِ الْعُلَمَاءِ الْأَعْلَامِ والفضلاءِ الْكِرَامِ أَنْ يَغْتَفِرُوا ما يَعْثُرُونَ عَلَيْهِ من ذلِكَ وَيَسْتَرُوا ما يَرُونَهُ من خللٍ، وَيَصْرِفُوا هَمَّهُم على إِصْلَاحِهِ بَعْدَ التَّامُّلِ الْأَكْمَلِ؛ لِيَكُونُوا مِمَّنْ يَدْفَعُ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ، فَلَطالَما أَسْهَرْتُ عَيْنِي في تَحْقِيقِ مَسائِلِهِ وَأَتَعَبْتُ بَدَنِي في تَنْقِيحِ دَلالَتِهِ، فَاللهُ أَسْأَلُ أَنْ يَجْعَلَهُ خالِصاً لَوَجْهِهِ^(٤) لَوَجْهِهِ^(٤) الْكَرِيمِ وَسَبَباً لِلْفَوْزِ بِجَنَّاتِ النِّعَمِ إِنَّهُ الْوَهَّابُ الْكَرِيمُ، صَلَّى اللهُ على مُحَمَّدٍ وآلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ وَسَلَّمْ تَسْلِيماً كَثِيراً إلى يَوْمِ الدِّينِ كُلِّما ذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ وَغَفَلَ عن ذِكْرِهِ الْغَافِلُونَ.

وكانَ الْفَرَاغُ مِنْهُ صَبِيحَةَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ لِسِتِّ وَعَشْرِينَ خَلَوْنَ مِنْ رَبِيعِ الْأَوَّلِ أَحَدِ

شَهْرٍ سَنَةِ أَرْبَعَةٍ وَسِتِّينَ بَعْدَ الْمائَتَيْنِ وَالْأَلْفِ أَحْسَنَ اللهُ خَتامَها

وَأَكْمَلَ على أَحْسَنِ النَّسَقِ نِظامَها وَذلِكَ بِالذِّيارِ الْغُرُوبِيَّةِ

صَلَّى اللهُ على مُشْرِفِها أَلْفَ أَلْفِ تَحِيَّةٍ.

تَمَّ الْكِتَابُ الْمُسْتَطَابُ بِعَوْنِ اللهِ الْمَلِكِ

الْوَهَّابِ على يَدِ الْحَقِيرِ الْفَقِيرِ

عليَّ الْمُرَّةِ الشُّرُوقِيِّ

رَحِمَ اللهُ مَنْ يَقْرَأُ لِأَبِيهِ

الْفَاتِحَةِ.

(١) - التمثيلُ هنا بالفعلِ الرباعيِّ (أَكْمَلَ) غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّهُ يبدأُ بهمزة قطعٍ، والصَّوابُ أَنْ يُمَثَّلَ بِماضي

الخماسيِّ المبني للمجهولِ نحو: أَتَّخَذَ، أو أَضْطَرَّ، فتكونُ همزةُ الاستفهامِ قد دَخَلَتْ على همزة وصلٍ مضمومةٍ.

(٢) - خَرَمٌ بِمَقْدَارِ كَلِمَةٍ.

(٣) - خَرَمٌ بِمَقْدَارِ كَلِمَةٍ.

(٤) - لَوَجْهِهِ، والصَّوابُ ما أثْبَتُهُ.

ثَبَتُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ

ثَبَتُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ

* القرآن الكريم.

أَوَّلًا: المخطوطات:

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، مكتبة مجلس الشورى الإيراني برقم (١٦٢٩).
- دليل الهدى شرح قطر الندى، محمد بن علي بن أحمد الحريري الحرفوشي (ت ١٠٥٩هـ)، مكتبة مجلس الشورى الإيراني برقم (٦٤٩٣).
- زينة السالك في شرح خلاصة ابن مالك، محسن بن محمد طاهر القزويني (ت ١٢هـ)، مكتبة مجلس الشورى الإيراني برقم (١٢٤٤٢).

ثانيًا: الكتب:

الهمة

- ائتلاف النُصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف أبو بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢هـ)، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- الأحاد والمثاني، أبو بكر أحمد بن أبي عاصم الشيباني (ت ٢٨٧هـ)، تحقيق الدكتور باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، ط ١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع للإمام الشاطبي (ت ٥٩٠هـ)، عبد الرحمن ابن إسماعيل المعروف بابي شامة (ت ٦٦٥هـ)، تحقيق وتقديم إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي، الدكتور علي فودة نيل، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، ط ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة، علي مزهر الياسري، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٩م.
- وأبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو، الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، ط ١، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
- الإتيان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- الإجماع دراسة في أصول النحو العربي، الدكتور محمد إسماعيل المشهداني، دار غيداء، عمان، ط ١، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

- الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالاته، الدكتور محمد حسن حسين حبل، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت.

- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البُستي (ت ٣٥٤هـ)، ترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- أحسن الوديعه في تراجم مشاهير مجتهدى الشيعة أو الباقيات الصالحات في تميم روضات الجنات، السيد محمد مهدي الموسوي الأصفهاني الكاظمي (ت ١٣٩١هـ)، تحقيق مؤسسة تراث الشيعة، قدّم له وعلق عليه العلامة عبد الستار الحسني، مطبعة زيتون، قم المقدسة، ط ١، ١٤٣٧هـ.

- أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٧٣هـ - ١٩٦٦م.

- أدب الكاتب، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨١م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة د. رجب عثمان رجب، ود. رمضان عبد الثواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨.

- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، الشيخ يحيى بن محمد أبو زكريا الشاوي المغربي (ت ١٠٩٦هـ)، تحقيق د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار، الرمادي، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين إبراهيم بن محمد ابن قيم الجوزية (ت ٧٦٧هـ)، تحقيق الدكتور محمد بن عوض بن محمد السهلي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.

- إرشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين، المقداد بن عبد الله السيوري الحلبي (ت ٨٢٦هـ)، تحقيق السيد مهدي الرجائي، باهتمام السيد محمود المرعشي، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، د.ت.

- الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي (ت نحو ٤١٥هـ)، تحقيق عبد المعين الملوح، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ) تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- إشارة التّعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت ٧٤٣هـ)، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
- اشتقاق أسماء الله، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.
- الإصباح في شرح الاقتراح، الدكتور محمود فجّال، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكّيت (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق أحمد محمد شاکر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، القاهرة، د.ت.
- الأصول، دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السّراج البغدادي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، الدكتور محمد سالم صالح، دار السلام، القاهرة، ط ٢، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- أصول النحو العربي، الدكتور محمد خير الحلواني، مطبعة إفريقية - الشرق، الدار البيضاء، د.ت.
- الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، إبراهيم بن محمد بن عريشاه عصام الدين الإسفراييني (ت ٩٤٣هـ)، حققه وعلّق عليه الدكتور عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- اعتراض الشرط على الشرط، عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق عبد الفتاح الحموز، دار عمار، عمان، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- إعراب الحديث النبوي، أملاه أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

- إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس (٣٣٨هـ)، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد هندايي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- الأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- أعيان الشيعة، السيد محسن الأمين (ت١٣٧١هـ)، تحقيق حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- أعيان العصر وأعوان النصر، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق الدكتور علي أبو زيد، وآخرون، قدم له مازن عبد القادر المبارك، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الإغفال وهو المسائل المصلحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه) لأبي إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي (٤٨٧هـ)، حققه وقدم له سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي، ط٢، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي (ت٩١١م)، قرأه وعلّق عليه الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م.
- الإقليد شرح المفصل، تاج الدين أحمد بن محمود الجندي (ت٧٠٠هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور محمود أحمد علي أبو كته الدراويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- أَلغاز ابن هشام في النَّحو، ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق أسعد خضير، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.
- الألفاظ الفارسية المعربة، أدي شير، دار العرب للبستاني، القاهرة، ط٢، ١٩٨٨م.
- أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت٥٤٢هـ)، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- أمالي الزجاجي، أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

- الأمثال، أبو عُبَيْد القاسم بن سَلَام الهروي البغدادي (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط ١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- الأمثال، المنسوب لزيد بن رفاعه الهاشمي (ت نحو ٣٧٣هـ)، تحقيق الدكتور علي إبراهيم كردي، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ١٤٢٣-٢٠٠٣م.
- أمثال العرب، المفصل بن محمد الضبي (ت ١٧١هـ)، قدّم له وعلّق عليه إحسان عباس، ط ١، دار الرائد العربي بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- أمثلة الجزولية، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الشلوبين (ت ٦٤٥هـ)، تحقيق الدكتور تركي بن سهو بن نزال العتيبي، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- أمل الآمل، الشيخ محمد بن الحسن الحرّ العاملي (ت ١١٠٤هـ)، تحقيق السيد أحمد الحسيني، مؤسسة الوفاء، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- إنباء الغمر بأنباء العمر، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق الدكتور حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب، علي بن عدلان بن حماد بن علي الربيعي الموصلي (ت ٦٦٦هـ) تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور جودة مبروك محمد مبروك، راجعه الدكتور رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الأولى، د. ت.
- الأنموذج في النحو، محمود بن عمر الرّمخري (ت ٥٣٨هـ)، اعتنى به سامي بن حمد المنصور، د. م، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- أنوار الربيع في أنواع البديع، السيد علي خان المدني (ت ١١٢٠هـ)، تحقيق شاكِر هادي شكر، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ط ١، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، دمشق، د. ت.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، د. ت.

- الإيضاح، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق كاظم بحر المرجان، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل، الشيخ أحمد بن يوسف السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق الدكتور نواف بن أحمد بن عثمان الحكي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م.
- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط ٢، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت في القرن ٦هـ) دراسة وتحقيق الدكتور محمد بن حمود الدّعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزّجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط ٥، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- الباء**
- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، الشيخ محمد باقر المجلسي (ت ١١١٠هـ)، طبعة جديدة محققة ومصححة بإشراف لجنة من العلماء، دار على إحياء التراث، بيروت، د.ت.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، شيخ الإسلام محمد بن علي بن محمد الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، د.ت.
- البديع في علم العربية، المبارك بن محمد الشيباني الجزري (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق الدكتور فتحي أحمد علي الدين، منشورات جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٢١هـ.
- البسيط في شرح الكافية، ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه الإسترابادي (ت ٧١٥هـ)، تحقيق الدكتور حازم سليمان الحلبي، المكتبة الأدبية المتخصصة، قم المقدسة، ط ١، ١٤٢٧هـ.
- البسيط في النحو، ضياء الدين محمد بن علي بن العليّ الشبلي (ت ٧٠٠هـ)، تحقيق صالح بن حسين العايد، ١٤٤٢هـ-٢٠٢١م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، ط ١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- البلاغة العربيّة، عبد الرحمن بن حسن حَبَّكَة الدمشقي (ت ١٤٢٥هـ)، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

- البلد الأمين والدرع الحصين، إبراهيم بن عليّ العامليّ الكفعميّ (ت ٩٠٠هـ)، قدم له وعلّق عليه علاء الدين الأعلميّ، مؤسسة الأعلميّ، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- البلغة في تراجم أئمة النّحو واللغة، محمد بن يعقوب الفيروزآباديّ (ت ٨١٧هـ)، تحقيق محمد المصريّ، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب، الشّيخ زكريا الأنصاريّ (ت ٩٢٦هـ)، الدكتور خلف عودة القيسيّ، دار يافا، عمّان، ٢٠١٠م.
- البهجة المرضيّة شرح السيوطيّ على ألفيّة ابن مالك، جلال الدّين السيوطيّ (ت ٩١١هـ)، دار السّلام، القاهرة، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- البيان في شرح اللمع، الشريف عمر بن إبراهيم الكوفيّ (ت ٥٣٩هـ)، تحقيق الدكتور علاء الدين حمويّة، دار عمار، عمّان، ط ١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، القاهرة، ط ١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

التّاء

- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزّبيديّ (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق مجموعة من المحقّقين، مطبعة حكومة الكويت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبيّ (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق عمر عبد السلام التدمريّ، الطبعة الثّانية، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغداديّ (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- تاريخ العلماء النّحويّين من البصريّين والكوفيّين وغيرهم، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخيّ المعريّ (ت ٤٤٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الطّلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- تاريخ الكاظميّة، الشّيخ راضي آل ياسين (ت ١٣٧١هـ)، جمع وتحقيق الدكتور عبد الكريم الدّبّاغ، دار الكفيل للطباعة والنشر، كربلاء المقدّسة، ط ١، ١٤٣٧-٢٠١٦م.
- التبصرة في أصول الفقه، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- التبصرة والتذكرة، عبد الله بن علي بن إسحاق الصّيمريّ (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق الدكتور فتحى أحمد مصطفى عليّ الدين، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث، بيروت، (د.ت).
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الدار اللبنانية، بيروت، ط ١، ١٤٣٣هـ - ٢٠١١م.
- تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، زين الدين عمر بن المظفر بن الوردی (ت ٧٤٩هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور محمد مزعل خلاطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، يوسف بن سليمان بن عيسى الأعمى الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٥ - ١٩٩٤م.
- تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، بدر الدين الدماميني (ت)، تحقيق الدكتور محمد بن مختار اللوحي، عالم الكتب الحديث، إربد، ط ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- تحقیقات نحویة، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، عمان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت ٧٦٢هـ)، تحقيق عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط ١، ١٤١٤هـ.
- تراثا الاصطلاحی أسسه وعلاقاته وإشكالياته، بحوث في المصطلح اللغوي، الدكتور محمد ذنون يونس الفتحي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م.
- تراجم الرجال، السيد أحمد الحسيني، نكارش، قم، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور حسن هنداي، دار القلم دمشق، ط ١، د.ت.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق، محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، صلاح الدين الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق السيد الشرقاوي، مراجعة الدكتور رمضان عبد الثواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- التفسير المنسوب إلى الإمام أبي محمد الحسن بن علي العسكري (عليه السلام)، تحقيق مؤسسة الإمام المهدي (عليه السلام)، اعتماد، قم المقدسة، ط ٢، ١٤٣٣هـ.
- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- التعليقة على المقرب، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بهاء الدين ابن النحاس (ت ٦٩٨هـ)، تحقيق الدكتور جميل عبد الله عويضة، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- التعليل النحوي عند ابن إياز (ت ٦٨١هـ)، حسين صالح عبيد، مراجعة الدكتور محسن حسين علي، الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.
- تفسير أسماء الله الحسنى، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- تفسير الطبري جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- تقويم الفكر النحوي، الدكتور علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- تكملة أمل الآمل، السيد حسن الصدر (ت ١٣٥٤هـ)، تحقيق الدكتور حسين علي محفوظ وعبد الكريم الدبّاغ وعدنان الدبّاغ، دار المؤرخ العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣م.
- التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، طبع جامعة الرياض، ط ١، ١٩٨١م.
- التلخيص في علوم البلاغة، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني (ت ٧٣٩هـ)، ضبطه وشرحه الأديب الكبير الأستاذ عبد الرحمن البرقوقي، دار الفكر العربي، ط ١، بيروت، ١٩٠٤م.
- تلخيص المفتاح، جلال الدين القزويني (ت ٧٣٩هـ)، دار البشري، كراتشي، ط ١، ١٤٣١هـ - ٢٠٢٠م.
- الثمام في تفسير أشعار هذيل مما أهمله أبو سعيد السكري، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق وتقديم أحمد ناجي القيسي وخديجة الحديثي، وأحمد مطلوب، راجعه الدكتور مصطفى جواد، مطبعة العاني، بغداد، ط ١، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.
- تنبيه الطلبة على معاني الألفية، سعيد بن سليمان الكرامي السملالي السوسي (ت ٨٨٢هـ)، تحقيق الدكتور خالد بن سعود بن فارس العصيمي، دار التدمرية، الرياض، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- التنبيه والإيقاظ لما في ذيول تذكرة الحفاظ، أحمد رافع بن محمد الحسيني القاسمي الطهطاوي (ت ١٣٥٥هـ)، مطبعة الترقى، دمشق، ١٣٤٨هـ.

- التَّنْبِيهِ عَلَى شَرْحِ مَشْكَلاتِ الْحَمَاسَةِ، أَبُو الْفَتْحِ عَثْمَانُ بْنُ جَنِي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق الأستاذ الدكتور حسن محمود هندراوي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط ١، ١٤٣٠-٢٠٠٩م.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.
- توجيه اللع، أحمد بن الحسين بن الخباز (ت ٦٢٨هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- التيسير في القراءات السبعة،

الجيم

- جامع الأصول في أحاديث الرسول، أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق عبد القادر الأرنبوط، مكتبة الحلواني، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- جامع بيان العلم وفضله، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الرياض، ط ١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- جامع الشروح والحواشي معجم شامل لأسماء الكتب المشروحة في التراث العربي وبيان شروحها، عبد الله محمد الحبشي، المجمع الثقافي، أبو ظبي، ٢٠٠٤م.
- الجامع الصغير في النحو، ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق أحمد محمود الهرمل، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٨٠م.
- الجامع في العروض والقوافي، أبو الحسن أحمد بن محمد العروضي، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد والأستاذ هلال ناجي، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- جعفر بن علبة الحارثي سيرته وما تبقى من شعره، جمع وتحقيق ودراسة الدكتور عباس هاني الجراخ، مؤسسة أروقة للدراسات والترجمة والنشر، القاهرة، ط ١، ٢٠١٥م.
- جمع الجوامع في النحو، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١م)، تحقيق نصر أحمد إبراهيم عبد العال، تقديم الأستاذ الدكتور صبري إبراهيم السيد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- الجمل، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

- جمهرة الأمثال، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ)، دار الفكر، بيروت، د.ت.
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، تحقيق الدكتور حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

الحاء

- حاشية الآلوسي على شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري، العلامة أبو التثاء محمود شهاب الدين الآلوسي الأكبر (ت ١٢٧٠هـ)، ضبطه وعلّق عليه نسيم بلعيد الجزائري، دار نور الصباح، تركيا، ط١، ٢٠١٦م.
- حاشية ابن هشام الصغرى على ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق وتعليق حمزة مصطفى أبو توهة، دار السّمان، اسطنبول، ط١، ١٤٤١-٢٠٢٠م.
- حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق وتعليق حمزة مصطفى أبو توهة، دار السّمان، اسطنبول، ط١، ١٤٤١-٢٠٢٠م.
- حاشية أبي العباس سيد أحمد بن محمد بن حمدون بن الحاج على شرح المكوّدي، إشراف مركز البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- حاشية الحكيم الأحسائي على شرح الألفية للسيوطي في علم النحو، الشيخ محمد صالح بن إبراهيم بن حسين الأحسائي (ت ١٠٨٣هـ)، تحقيق الدكتور أحمد العرفج، دار النور المبين للنشر والنّوزيع، عمان، ط١، ٢٠١٧م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد بن مصطفى بن حسن الخضري (ت ١٢٨٧هـ)، شرحها وعلّق عليها تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط٤، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- حاشية الدسوقي على مختصر السعد شرح تلخيص المفتاح، الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ)، تحقيق الدكتور خليل إبراهيم خليل، دار الكتب العلميّة، بيروت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ)، ضبط وتصحيح عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلميّة، بيروت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

- حاشية سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩١هـ) على عضد الدين عبد الرحمن الإيجي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- حاشية الشريف الجرجاني على شرح الكافية في النحو للرضي (بهامشه)، المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، د.ت.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- الحاشية على الكشف للزمخشري، أبو الحسن السيّد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تحقيق الدكتور رشيد بن عمر أعرضي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.
- حاشية الفيشي على شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، يوسف بن محمّد الفيشي المالكي (١٠٦١هـ)، تحقيق د. محمد ذنون يونس وم. هيمن رائق يونس، دار الرياحين، بيروت، ط ١، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.
- حاشية الفيشي على شرح قطر الندى وبلّ الصدى، يوسف بن عبد الله الفيشي (ت ١٠٦١هـ)، تحقيق الدكتور محمد ذنون يونس فتحي الراشدي، عالم الكتب الحديث، عمّان، ط ١، ٢٠١٢م.
- حاشية عصام على الجامي، عصام الدين الإسفراييني (ت ٩٤٣هـ)، المطبعة العثمانية، ١٣٠٩هـ.
- حاشية محرم أفندي على شرح ملا جامي على الكافية المسمى بالفوائد الصيائية، محرم أفندي (ت بعد ١٢٥٦هـ)، اعتنى به يوسف نوح أحمد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ٢٠١٩م.
- حاشية يس على شرح قطر الندى وبلّ الصدى، العلامة يس بن زين الدين العليمي الحمصي (ت ١٠٦١هـ)، تحقيق كريم حبيب الكمولي، المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي، بيروت، ط ١، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.
- الحجة للقراء السبعة، أبو عليّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، راجعه ودقّقه عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١، ١٤٠٧-١٩٨٧م.
- الحقائق النذية في شرح الفوائد الصمدية، السيّد علي خان المدني (ت ١١٢٠هـ)، تحقيق السيّد حسين الخاتمي والسيّد عليّ الخاتمي، مؤسسة دار الهجرة، قم المقدّسة، ط ١، ١٤٣١هـ.
- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحويّة، الدكتور محمّد ضاري حمادي، الدار العربيّة للموسوعات، بيروت، ط ١، ٢٠٠٩م.
- حروف المعاني، أبو القاسم الرّجّاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية القاهرة، ط ١، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، أبو محمد ابن السيد البطلوسي (ت ٥٢١هـ)، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، د.ت.

الخاء

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ط ٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط ٤، ١٩٩٩م.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي (ت ١١١١هـ)، دار صادر، بيروت، د.ت.
- الخلاف بين النحويين دراسة، تحليل، تقويم، الدكتور السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الخلاف النحوي في المنصوبات، منصور صالح محمد علي الوليدي، جدارا للكتاب العالمي، عمان، ط ١، ٢٠٠٦م.

الدال

- الدرة الألفية، ألفية ابن معطي في النحو والصرف والخط، يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي (ت ٦٢٨هـ)، ضبطها وقدم لها سليمان إبراهيم البلكي، دار الفضيلة، القاهرة، ط ١، ٢٠١٠م.
- درة الغواص في أوهام الخواص، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري (ت ٥١٦هـ)، تحقيق عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر اباد، الهند، ط ٢، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، أحمد أمين الشنقيطي، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمي، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت.

- دستور العلماء جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت ق ١٢هـ)، عرب عباراته الفارسية حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ديوان ابن الدمينه، صنعة أبي العباس ثعلبٍ ومحمد بن حبيب، تحقيق أحمد راتب النفاخ، مكتبة دار العروبة، القاهرة، د.ت.
- ديوان ابن غنين، تحقيق خليل مردم بك، دار صادر، بيروت، ط٢، د.ت.
- ديوان ابن مقل، عن بتحقيقه عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- ديوان ابن الوردِي، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الآفاق العربيّة، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- ديوان أبي الأسود الدؤليّ، صنعة أبي سعيد الحسن السُّكَّرِيّ (ت ٢٩٠هـ)، تحقيق الشَّيخ محمّد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- ديوان أبي حيّان الأندلسي، تحقيق الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٨٨هـ-١٩٦٩م.
- ديوان أبي دهب الجُمحيّ، رواية أبي عمرو الشَّيباني، تحقيق عبد العظيم عبد المحسن، مطبعة القضاء، النّجف الأشرف، ط١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- ديوان أبي طالب بن عبد المطلب، صنعة أبي هفان المهزَميّ البصريّ (ت ٢٥٧هـ) وصنعة عليّ بن حمزة البصريّ التَّميميّ (ت ٣٧٥هـ)، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ديوان أبي الطَّيِّب المتنبّي، صحَّحه وقارن نسخه وجمع تعليقاته الدكتور عبد الوهاب عزام، مطبعة لجنة التّأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٤٤م.
- ديوان أبي فراس الحمدانيّ رواية أبي عبد الله الحسين بن خالويه (ت ٣٧٠)، غنيّ بجمعه ونشره وتعليق حواشيه ووضّع فهرسه سامي الدّهّان، المعهد الإفرنسيّ بدمشق للدراسات العربيّة، د.ط، ١٣٦٣هـ-١٩٤٤م.
- ديوان أبي محجن الثَّقفيّ (ضمن مجموع ديوان الشَّعر العربيّ)، جمع وتحقيق ودراسة دكتور محمد سالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- ديوان أبي النّجم الفضل بن قدامة (ت ١٣٠هـ)، جمعه وشرحه وحققه الدكتور محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- ديوان أحيحة بن الجلاح الأوسيّ الجاهليّ، دراسة وجمع وتحقيق الدكتور حسن محمد باجودة، من مطبوعات نادي الطائف الأدبيّ، د.ت.

- ديوان الأدب، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت ٣٥٠هـ)، تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر، مراجعة دكتور إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ديوان الإسلام، محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (ت ١٦٧هـ)، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ديوان الأسود بن يعفر، صنعة الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة الجمهورية، ط ١، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق الدكتور م. محمد حسين، المطبعة النموذجية، القاهرة، د.ت.
- ديوان الأفوه الأودي، شرح وتحقيق الدكتور محمد التونجي، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م.
- ديوان الإمام علي (عليه السلام)، تحقيق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، دار ابن زيدون، القاهرة، د.ت.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ٥، ١٩٩٠م.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه وحققه وشرحه الدكتور سميع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٨.
- ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ديوان تأبط شراً وأخباره، جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاکر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ديوان جران العود النُميري رواية أبي سعيد السكري، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط ١، ١٣٥٠هـ - ١٩٣١.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٦م.
- ديوان جميل بثينة، جمع وصنعة بشير يموت، المطبعة الوطنية، بيروت، ١٣٥٢هـ - ١٩٣٥م.
- ديوان حسان بن ثابت، حققه وعلق عليه الدكتور وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٦م.
- ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت (١٨٦-٢٤٦هـ)، دراسة وتبويب د. مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ديوان حميد بن ثور الهلالي، صنعة الأستاذ عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، ١٣٧١هـ - ١٩٥١م.

- ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان أخت طرفة بن العبد رواية أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)، تحقيق يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٩٠م.
- ديوان الخنساء شرحه ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى بن سيار الشَّيبَانِي النَّحْوِي (ت ٢٩١هـ)، حَقَّقَهُ الدكتور أنور أبو سويلم، دار عمار، ط ١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- ديوان دريد بن الصِّمَّة، تحقيق الدكتور عمر عبد الرَّسُول، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥م.
- ديوان ذي الرُّمَّة شرح الخطيب التَّبْرِيْزِي (ت ٥٠٢هـ)، كتب مقدمته وهوامشه وفهرسه مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ديوان ذي الرُّمَّة غيلان بن عقبة العدوي (ت ١١٧هـ) شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي، رواية الإمام أبي العباس ثعلب، حَقَّقَهُ وَقَدَّمَ لَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط ١، ١٤٠٢ - ١٩٨٢م.
- ديوان رُؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار قتيبة للطباعة، الكويت، د.ت.
- ديوان الراعي النُّمَيْرِي، جمعه وحققه راينهت فايبيرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ط ١، ١٤٠١ - ١٩٨٠م.
- ديوان ربعة بن مقروم الضُّبِّي، جمع وتحقيق تماضر عبد القادر فياض حروفش، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٩م.
- ديوان سلامة بن جندل، صنعة محمد بن الحسن الأحول، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ديوان الشَّافعي المسمى الجوهر النفيس في شعر الإمام محمد بن إدريس، إعداد وتعليق وتقديم محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا، القاهرة، ١٩٨٨م.
- ديوان الشَّريف الرُّضَيِّ (ت ٤٠٦هـ)، صنعة أبي حكيم الخبري (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، الجمهورية العراقية، وزارة الإعلام، ط ١، د.ت.
- ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره، صنعة يحيى بن مدرك الطائي، رواية هشام بن محمد الكلبي، دراسة وتحقيق الدكتور عادل سليمان جمال، مطبعة المدني، القاهرة، د.ت.
- ديوان شعر الخوارج، جميع وتقديم الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٤م.
- ديوان شعر المتلمس الضُّبْعِي، رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه حسن كامل الصَّيرَفِي، معهد المخطوطات العربيَّة، مطابع الشركة المصرية للطباعة والنَّشر، القاهرة، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.

- ديوان الشَّماخ بن ضرار الدَّبَّياني، حَقَّقَهُ وشرَّحَهُ صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م.
- ديوان الشَّنْفَرى عمرو بن مالك، جمعه وحققه وشرحه الدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- ديوان الشَّيخ جابر الكاظمي (ت١٣١٢هـ)، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، منشورات المكتبة العلميَّة، بغداد، ط١، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
- ديوان الشَّيخ كاظم آل نوح، بغداد، ١٣٦٨هـ.
- ديوان الفرزدق، شرَّحَهُ وضبطَهُ وقَدَّمَ لَهُ الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ديوان الفرزدق، عني بجمعه وطبعه والتعليق عليه عبد الله الصَّاوِي، مطبعة الصَّاوِي، ط١، ١٣٥٤هـ.
- ديوان طرفة بن العبد شرح الأَعلَم الشَّنْتَمَرِي (ت٤٧٦هـ) وتليه طائفة من الشعر المنسوب إلى طرفة، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، المؤسسة العربيَّة للدراسات والنشر، بيروت، ط٢، ٢٠٠٠م.
- ديوان الطَّرَمَّاح، عني بتحقيقه الدكتور عَزَّة حسن، دار الشرق العربي، حلب، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- ديوان عامر بن الطفيل رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن أبي العبَّاس أحمد بن يحيى ثعلب، دار صادر، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ديوان العبَّاس بن الأَحنَف، شرح وتحقيق الدكتور عاتكة الخزرجي، مطبعة دار الكتب المصريَّة، القاهرة، ط١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
- ديوان عبد الله بن رواحة ودراسة في سيرته وشعره، د. وليد القَصَّاب، دار العلوم، القاهرة، ط١، ١٤٠١-١٩٨١م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرُّقَيَّات، تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، د.ت.
- ديوان عبيد بن الأبرص، شرح الدكتور حسين نصَّار، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، حَقَّقَهُ وجمعه محمد جَبَّار المعبيد، شركة دار الجمهوريَّة للنشر والطبع، بغداد، ١٩٦٥م.

- ديوان العرجي، رواية أبي الفتح الشيخ عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، شرحه وحققه خضر الطائي ورشيد العبيدي، الشركة الإسلامية للطباعة والنشر المحدودة، بغداد، ط ١٣٧٥هـ، ١٩٥٦م.
- ديوان عروة بن الورد شرح ابن السكيت يعقوب بن إسحاق (٢٤٤هـ)، تحقيق عبد المعين الملوح، مطابع وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ط ١، ١٩٦٦م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة شاعر الحب والجمال، شرح وتحقيق وتعليق الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي والدكتور عبد العزيز شرف، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، د.ت.
- ديوان عنتر، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، المكتبة الإسلامية، القاهرة، د.ت.
- ديوان القطامي، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط ١، ١٩٦٠م.
- ديوان قيس بن الخطيم، حققه الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور أحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، ط ١، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م.
- ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
- ديوان كعب بن زهير، صنعة الإمام أبي سعيد السكري، شرح ودراسة الدكتور سعيد قمiche، دار الشواف للطباعة والنشر، الرياض، ط ١، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، دراسة وتحقيق سامي مكي العاني، مكتبة النهضة، بغداد، ط ١، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
- ديوان الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق الدكتور محمد نبيل الطريفي، دار صادر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- ديوان ليلي الأخيلية، تحقيق خليل إبراهيم العطية وجيل العطية، دار الجمهورية، بغداد، ط ١، ١٣٨٦هـ-١٩٦٧م.
- ديوان مجنون ليلي، جمع وتحقيق وشرح عبد الستار أحمد فراج، مار مصر للطباعة، القاهرة، د.ت.
- ديوان محمد بن بشير الخارجي، تحقيق محمد خير البقاعي، دار قتيبة للطباعة والنشر، دمشق، د.ت.
- ديوان محمد بن سلمان نوح الكعبي (ت ١٣٢٥هـ) (اختبار العارف ونهل الغارف)، تحقيق الدكتور مضر سليمان الحلبي، مؤسسة الرافد للطباعة، بغداد، ط ١، ٢٠١٤م.
- ديوان مسكين الدارمي (٨٩هـ)، جمعه وحققه عبد الله الجبوري و خليل إبراهيم العطية، مطبعة دار البصري، بغداد، ط ١، ١٣٨٩هـ-١٩٧٠م.

- ديوان النَّابِغَةِ الجَعْدِيِّ، جمعه وحققه وشرحه الدكتور واضح الصَّمَد، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٨ م.

- ديوان النَّابِغَةِ الذُّبْيَانِيِّ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٥ م.
- ديوان النَّجَاشِيِّ الحَارِثِيِّ قيس بن عمرو، صنعة وتحقيق صالح البكاري، والطبيب العشاش، وسعد غراب، مؤسسة المواهب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ١٤١٩-١٩٩٩ م.
- ديوان يزيد بن مفرِّغ الحميري (ت ٦٩ هـ)، جمعه وحققه الدكتور عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٣٩٥ هـ-١٩٧٥ م.

الذَّال

- الذَّرِيعَةُ إِلَى تصانيف الشَّيْعَةِ، الشَّيْخ آغا بزرك الطَّهراني (ت ١٣٨٩ هـ)، دار الأضواء، بيروت، ط ٢، د.ت.

الراء

- الرَّدُّ عَلَى النَّحَاة، ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ١، ١٩٨٢ م.

- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، ابن الطَّراوة النَّحْوِيِّ (ت ٥٢٨ هـ)، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤١٦ هـ-١٩٩٦ م.

- الرِّشَاد فِي شرح الإرشاد، لابن الشريف الجرجاني نور الدين محمد بن علي (ت ٨٣٨ هـ)، دراسة وتحقيق د. محمد عبد الغني أحمد شعلان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٤١ هـ-٢٠٢٠ م.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥ م.

- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألويسي (ت ١٢٧٠ هـ)، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ.

- روضات الجنَّات في أحوال العلماء والسادات، الميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري الأصبهاني (ت ١٣١٣ هـ)، تحقيق أسد الله إسماعيليان، مكتبة إسماعيليان، طهران، ١٣٩٢ هـ.

- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠ هـ)، مؤسسة الريان، بيروت، ط ٢، ١٤٢٣ هـ-٢٠٠٢ م.

- الرُّوضُ الدَّانِي (المعجم الصَّغِير)، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الطبراني (ت ٣٦٠ هـ)، المحقق محمد شكور محمود الحاج أمير، دار عمار، عمان، ط ١، ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥ م.

الزَّاي

- الزَّاهِر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق الدكتور حاتم الضَّامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

السِّين

- السَّبْعَة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٠هـ.

- سبك المنظوم وفك المختوم، ابن مالك (٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عدنان محمد سلمان والدكتور فاخر جبر مطر، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط ١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

- سفر السعادة وسفير الإفادة، علم الدين أبو الحسن علي بن محمد السَّخَاوِيُّ (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، تقديم الدكتور شاكِر الفَحَّام، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

- سفينة البحار ومدينة الحكم والآثار مع تطبيق التُّصُوص الواردة فيها على بحار الأنوار، الشيخ عباس القمي (ت)، دار الأسوة للطباعة والنشر، قم، ط ٢، ١٤١٦هـ.

- سقط الزند، أبو العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ)، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م.

- سلافة العصر في محاسن أهل العصر، السَّيد علي صدر الدين بن معصوم المدني (ت ١١٢٠هـ)، تحقيق الدكتور محمود خلف البادي، دار كنان للنشر والتوزيع، دمشق، ط ١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

- سنن ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني المعروف بابن ماجه (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٥٢م.

- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي السَّجِسْتَانِي (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، د.ت.

- السُّنن الصَّغِير للبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُشْرُوْجَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، ط ١، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

- السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النَّسَائِي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

- سير أعلام النبلاء، شمس الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- سيرة عمر بن عبد العزيز على ما رواه الإمام مالك بن أنس وأصحابه، أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم بن أعين المصري (ت ٢١٤هـ)، تحقيق أحمد عبيد، عالم الكتب، بيروت، ط ٦، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

الشَّيْن

- الشَّاهِدُ وَأَصُولُ النَّحْوِ فِي كِتَابِ سَيَبُويهِ، الدكتور خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد (ت ١٠٨٩هـ)، تحقيق محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل الهاشمي (ت ٧٦٩هـ)، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، شركة بهجة المعرفة، بغداد، ط ٢، ٢٠١٠م.
- شرح ابن النَّاظِمِ على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الثانية، ٢٠١٠م.
- شرح أبيات الجمل، أبو محمد ابن السيد البطليوسي (٥٢١هـ)، دراسة وتحقيق عبد الله الناصير، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ط ١، ٢٠٠٠م.
- شرح أبيات سيبويه، يوسف بن الحسن بن عبد الله بن المرزبان السَّيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق الدكتور محمد علي الرياح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- شرح الأبيات المشككة الإعراب المسمى (إيضاح الشعر)، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق الدكتور حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ٢، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٨م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد الأشموني (ت ٩٠٠هـ)، ومعه كتاب واضح المسالك لتحقيق منهج السالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، قدم له وأكمل تحقيقه عادل عبد المنعم أبو العباس، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠١٤م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

- شرح ألفية ابن مالك، أبو البركات بدر الدين العزّي (ت ٩٨٤هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور أحمد عنتر أمين الصاوي زنتوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م.
- شرح الألفية لابن مالك، الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار مكتبة المعارف للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- شرح ألفية ابن معطي، تحقيق الدكتور علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شرح التسهيل، ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠.
- شرح التسهيل، الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح التصريف، عمر بن ثابت الثماني (ت ٤٤٢هـ)، تحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- شرح التصريف العزّي، الإمام سعد الدين بن مسعود بن عمر التفازاني (ت ٧٩٢هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور محمد ذنون يونس الفتحي، دار الفتح للدراسات والنشر، عمان، ط ١، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م.
- شرح الجاربردي على الشافية في الصرف، خر الدين أحمد بن حسين الجاربردي (ت ٧٤٦هـ)، تحقيق الدكتور جميل عبد الله عويضة، عالم الكتب الحديث، عمان، ط ١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- شرح جمل الزجاجي، ابن الضائع النحوي الأندلسي (ت ٦٨٠هـ)، تحقيق الدكتور يحيى علوان حسون، دار أمل الجديدة، دمشق، ط ١، ٢٠١٦م.
- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ)، تحقيق الدكتور علي بن توفيق الحمد، عالم الكتب الحديث، عمان، ط ١، ٢٠١٦م.
- شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت ٦٠٩هـ)، تحقيق ودراسة من الأول حتى باب المخاطبة، تحقيق الدكتورة سلوى محمد عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٨م.

- شرح جمل الزَّجَّاجِي (الشَّرح الكبير)، ابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح الدَّمَامِينِي على مغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدَّمَامِينِي (ت ٨٢٨هـ)، صححه وعلّق عليه أحمد عزو عناية، مؤسسة التَّارِيخ العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- شرح الدَّمَامِينِي على مغني اللبيب المسمّى المزج، بدر الدين محمد بن أبي بكر الدَّمَامِينِي (ت ٨٢٨هـ) وعليه تعليقات الإمام تقي الدين الشُّمَّيْ (ت ٨٧٢هـ)، تحقيق محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠١٧م.
- شرح ديوان علقمة الفحل، السَّيِّد أحمد صقر، المطبعة المحموديّة في القاهرة، ط ١، ١٣٥٣هـ - ١٩٣٥م.
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري، حققه وقدم له الدكتور إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، ط ١، الكويت، ١٩٦٢.
- شرح الرُّضِّي على كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- شرح السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد له عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، الرضي الاسترأبادي، (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزَّفَاز ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- شرح شذور الذهب، محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوَّزِي (ت ٨٨٩هـ)، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٤م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، د.ت.
- شرح شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة أبي العباس ثعلب (ت ٢٩١هـ) تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة هارون الرشيد للتوزيع، دمشق، ط ٣، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، عبد الله بن بري (ت ٥٨٢هـ)، تقديم تحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش، مراجعة الدكتور محمد مهدي علّام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- شرح شواهد شرح ابن النّاطم على الألفيّة، السيد محمد بن علي بن محيي الدين الموسوي العاملي (ق ١١١هـ)، تحقيق الدكتور محمد علي هوبي الربيعي، مجمع الإمام الحسين العلمي لتحقيق تراث أهل البيت، كربلاء المقدسة، ط ١، ١٤٤٠هـ-٢٠١٩م.
- شرح شواهد قطر النّدى، السّيد صادق الفخّام الأعرجي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق الدكتور ناصر عبد الإله دوش، مراجعة وضبط مركز تراث الحلة، دار الكفيل للطباعة والنشر، كربلاء المقدسة، ط ١، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.
- شرح شواهد المغني، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، اعتنى به أحمد ظافر كوجان، تذييل وتعليق الشيخ محمد محمود الشنقيطي، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.
- شرح صحيح البخاري لابن بطلال، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك ابن بطّال (ت ٤٤٩هـ)، تحقيق أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط ٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- شرح العصام على كافية ابن الحاجب، عصام الدين الإسفراييني (ت ٩٤٣هـ)، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.
- شرح عيون الإعراب، أبو الحسن عليّ بن فضال المجاشعي (ت ٤٧٩هـ)، حقّقه وقدم له الدكتور حنا بن جميل حداد، دار اليازوري، عمّان، ط ١، ٢٠١١م.
- شرح الفارضيّ على ألفيّة ابن مالك، شمس الدين محمّد الفارضيّ (ت ٩٨٠هـ)، حقّقه وعلّق عليه أبو الكميّ محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ٢٠١٨م.
- شرح القصائد السّبع الطّوال الجاهليات، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق وتعليق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٥، ١٩٩٣م.
- شرح قصيدة بانّت سعاد، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق عبد الله عبد القادر الطويل، المكتبة الإسلاميّة، القاهرة، ط ١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- شرح قطر النّدى وبل الصّدى، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق قطر النّدى لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط ١، ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.
- شرح الكافية الشّافية، ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- شرح كتاب الحدود في النّحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السّيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعي، شركة القدس للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، د.ت.

- شرح كتاب سيبويه، عليّ بن عيسى الرمانيّ (٣٨٤هـ) بتتمة العلامة صالح بن محمد الهسكوريّ (ت ٥٦٩هـ)، إعداد وتحقيق الدكتور عثمان غزال، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.
- شرح كتاب سيبويه المسمى تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، أبو الحسن ابن خروف (ت ٦٠٩هـ)، دراسة وتحقيق خليفة محمد خليفة بديريّ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، ط١، ١٩٩٥م.
- شرح اللباب، شمس الدّين محمد بن عثمان بن محمد الزوزنيّ (ت ٧٩٢هـ)، تحقيق أبو الكميت محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.
- شرح لب الألباب في علم الإعراب، محمد بن بير علي البركليّ (ت ٩٨١هـ)، تحقيق الدكتور حمدي الجبالي، دار المأمون، عمّان، ط١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١٢م.
- شرح اللّحة البدرية في علم اللغة العربيّة، ابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ)، تحقيق الدكتور هادي نهر، دار اليازوري، عمّان، ٢٠٠٧م.
- شرح اللمع، ابن برهان العكبريّ (ت ٤٥٦هـ)، حقّقه الدكتور فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- شرح اللمع للأصفهانيّ، أبو الحسن عليّ بن الحسين الباقوليّ (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق الدكتور إبراهيم بن محمد أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- شرح اللمع، أبو القاسم عمر بن ثابت الثّمانينيّ (ت ٤٤٢هـ)، تحقيق الدكتور فتحي علي حسانين، دار الحرم للتراث، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.
- شرح ما يقع فيه التّصحيف والتّحريف، أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكريّ (ت ٣٨٢هـ)، تحقيق عبد العزيز أحمد، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبيّ، القاهرة، ط١، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.
- شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المعروف بالطحاويّ (ت ٣٢١هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ - ١٤٩٤م.
- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النّحويّ (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق الدكتور إبراهيم محمّد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- شرح المقاصد في علم الكلام، سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التّفتازانيّ (ت ٧٩٣هـ)، دار المعارف النعمانية، باكستان، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير، أبو عليّ الشّلوطين (ت ٦٥٤هـ)، تحقيق الدكتور تركي بن سهو بن نزال العتيبيّ، مكتبة الرّشد، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- شرح هاشميات الكميت بن زيد الأسدي، بتفسير أبي رياش أحمد بن إبراهيم القيسي (ت ٣٣٩هـ)، تحقيق الدكتور داود سلوم والدكتور نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، دراسة تحقيق الدكتور موسى بناي علوان العليي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شعراء أمويون، الدكتور نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي (ت ١٧٦هـ)، تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ت.
- شعر ابن ميادة الرماح بن أبرد المري، جمع وتحقيق محمد نايف الدليمي، مطبعة الجمهورية، الموصل، ١٩٧٠م.
- شعر أبي حية النُميري، جمعه وحققه الدكتور يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٥م.
- شعر أبي زبيد الطائي، جمعه وحققه الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٧م.
- شعر الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ط ١، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٩م.
- شعر الأخطل أبي مالك غياث بن غوث التغلبي، صنعة السُّكَّري، روايته عن أبي جعفر محمد بن حبيب، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ط ٤، ١٩٩٦م.
- شعر الحارث بن خالد المخزومي، الدكتور يحيى الجبوري، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ط ١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- شعر الخوارج، جمع وتقديم الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٤م.
- شعر دعبل بن علي الخزاعي (ت ٢٤٦هـ)، صنعة الدكتور عبد الكريم الأستر، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- شعر زياد الأعجم، جمع وتحقيق ودراسة الدكتور يوسف حسين بكار، دار المسيرة، عمان، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- شعر عبدة بن الطبيب، صنعة الدكتور يحيى الجبوري، دار التربية، بغداد، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- شعر عبد الرحمن بن حسان الأنصاري، جمع وتحقيق الدكتور سامي مكي العاني، مطبعة المعارف، بغداد، ط ١، ١٩٧١م.

- شعر عمرو بن أحمر الباهلي، جمعه وحققه حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية في دمشق، د.ت.
- شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، جمعه ونسقه مطاوع الطرايشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- شعر قيس بن زهير، عادل جاسم البياتي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ط ١، ١٩٧١م.
- شعر المقنع الكندي، جمع وتحقيق ودراسة الأستاذ الدكتور أحمد سامي زكي منصور، حوليات كلية الآداب، الحولية الثانية والثلاثون، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- شعر نصيب بن رباح، جمع وتقديم الدكتور داود سلوم، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٧م.
- شعر النعمان بن بشير الأنصاري، حققه وقدم له الدكتور يحيى
- شعر النمر بن تولب، صنعة نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، د.ت.
- شعر هذبة بن الخشرم العذري، الدكتور يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، ط ٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- الشعر والشعراء، ابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ.
- شعر يزيد بن الطثرية، صنعة الدكتور حاتم صالح الضامن، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٧٣م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسلي (٧١٥-٧٧٠هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٦-١٩٨٦م.
- الشوارد أو ما تفرّد به بعض أئمة اللغة، الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت ٦٥٠هـ)، تحقيق مصطفى حجازي والدكتور محمد مهدي علّام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط ١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- شواهد التوضيح والتصحیح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط ٢، ١٤١٣هـ.

الصّاد

- الصّاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهريّ الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- صحيح البخاريّ الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله (ﷺ) وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل البخاريّ (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، جدة، ط ١، ١٤٢٢هـ.

- الصُّمَّة بن عبد الله القشيري حياته وشعره، جمع وتحقيق الدكتور خالد عبد الله الجبر، دار المناهج، عمّان، ٢٠٠٣م.

الضّاد

- ضرائر الشَّعر، ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، القاهرة، ط١، ١٩٨٠م.

- الضُّروريّ في النُّحو، القاضي أبو الوليد بن رشد (ت ٥٩٥هـ)، تحقيق الدكتور منصور علي عبد السميع، الصّحوة للنشر والتّوزيع، القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السّخاوي (ت ٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.

الطاء

- طبقات أعلام الشيعة (الكرام البررة في القرن الثالث بعد العشرة)، الشَّيخ آغا بزرك الطَّهراني (ت ١٣٨٩هـ)، دار إحياء التُّراث العربيّ، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ.

- طبقات أعلام الشيعة (نقباء البشر في القرن الرابع عشر)، الشَّيخ آغا بزرك الطَّهراني (ت ١٣٨٩هـ)، دار إحياء التُّراث العربيّ، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ.

- طبقات الشّافعية الكبرى، تاج الدِّين السُّبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ.

- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله (ت ٢٣٢هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني - جدة

- طبقات الفقهاء، أبو إسحاق الشَّيرازي الشّافعيّ (ت ٤٧٦هـ)، هذبه محمد بن مكرم ابن منظور (ت ٧١١هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ط١، ١٩٧٠م.

- طبقات النّحويين واللّغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيديّ الأندلسيّ (ت ٣٧٩هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨٤م.

- الطراز الأوّل والكناز لما عليه من لغة العرب المعوّل، السيد علي خان المدني (ت ١١١٩هـ)، مؤسسة آل البيت لإحياء التُّراث، ط١، ١٤٢٦هـ.

- الطيوريات، صدر الدين، أبو طاهر السِّلَفِيّ الأصبهانيّ (ت ٥٧٦هـ) من أصول أبي الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفيّ الطيوريّ (ت ٥٠٠هـ)، دراسة وتحقيق دسمان يحيى معالي، وعباس صخر الحسن، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

العين

- العدد في اللغة، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسى (ت ٤٥٨هـ) تحقيق عبد الله بن الحسين الناصر وعدنان بن محمد الظاهر، دار الفكر العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
 - عفو العافية في شرح الكافية، المولى الفاضل أبو تراب عارف الشيرازي (ت ق ١٠)، تحقيق أبو الكميّ محمد مصطفى الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٢٠م.
 - علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس ابن الورّاق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
 - علي بن السيّد عطيفة الحسنيّ الكاظميّ (ت ١٣٠٦هـ)، الدكتور جمال الدباغ، مكتبة الجوادين (عليه السلام)، د.ت.
 - عمدة الكتاب، أبو جعفر النّحاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، ط ١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.
 - العوامل المائة، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانيّ (ت ٤٧٤هـ) عني به أنور بن أبي بكر الشيعي الداغستاني، دار المنهاج، بيروت، ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
 - العيون الغامرة على خبايا الرامزة، بدر الدين محمد بن أبي بكر الدمامينيّ (ت ٨٢٧هـ)، تحقيق الحساني حسن عبد الله، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
 - العين، أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق الدكتور مهدي المخزوميّ والدكتور إبراهيم السّامرائيّ، دار ومكتبة الهلال، د.ت.
- الغين**
- غاية النّهاية في طبقات القراء، شمس الدّين أبو الخير ابن الجزريّ (ت ٨٣٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، صورة عن طبعة برجستراسر عام ١٣٥١هـ.
 - الغرة في شرح اللّمع، أبو محمّد سعيد بن المبارك بن الدهان (ت ٥٦٩هـ)، تحقيق الدكتورة فريدة عبد العزيز الزامل السليم، دار التدمريّة، الرياض، ط ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
 - الغرة المخفيّة في شرح الدّرة الألفيّة، أحمد بن الحسين بن الخبّاز (ت ٦٢٨هـ)، تحقيق حامد محمّد العبدليّ، دار الأنبار، بغداد، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
 - غلط الضعفاء من الفقهاء، عبد الله بن برّي المقدسيّ ابن أبي الوحش (ت ٥٨٢هـ)، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضّامن، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
 - غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، مصطفى رمزي بن الحاج حسن الأنطاكيّ (١١٠٠هـ)، تحقيق الأستاذ حسين صالح الدّبوس وآخرون، عالم الكتب الحديث، إربد، ط ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

- غنية الملتبس إيضاح الملتبس، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق الدكتور يحيى بن عبد الله البكري الشَّهري، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

الفاء

- الفسر شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق الدكتور رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، ط ١، ٢٠٠٤م.
- الفصول الخمسون، يحيى بن عبد المعطي المغربي (ت ٦٢٨هـ)، تحقيق الدكتور محمود محمد الطَّنَاحي، مطبعة عيسى البابي وشركاه، ط ١، ١٩٧٧م.
- الفصول الغروية في الأصول الفقهية، الشيخ محمد حسين بن عبد الرحيم الطَّهراني الحائري، دار إحياء العلوم الإسلامية، ١٣٦٣هـ.
- الفكر النَّحوي عند العرب أصوله ومناهجه، الدكتور علي مزهر الياسري، الدار العربية للموسوعات، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م. - فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة السعادة، ط ١، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- فنخا، فهرستان نسخه خطي هاي ايران، مصطفى درايي، سازمران إسناد وكتابخانه ملي جمهوري إسلامي ايران، ط ١، ١٣٩٠هـ.
- فهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق المعروف بابن النديم (ت ٤٣٨هـ)، تحقيق إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت، ط ٢، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- الفوائد الصمدية مع هوامش المؤلف والتعليق، الشيخ بهاء الدين محمد بن الحسين العاملي (ت ١٣٠هـ)، دراسة وتحقيق السيد علي الخاتمي، نور معارف، قم المقدسة، ط ١، ١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م.
- الفوائد الصَّيَانِيَّة شرح كافية ابن الحاجب، نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور أسامة طه الرِّفَاعِي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- الفوائد والقواعد، عمر بن ثابت الثَّمانيني (ت ٤٤٢هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، العلامة عبد العلي محمد بن نظام الدين محمد السهالوي الأنصاري اللنكوي (ت ١٢٢٥هـ)، ضبطه وصحَّحه عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- في اللهجات العربية، الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢م.

القاف

- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٨، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- القراءة خلف الإمام، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت ٢٥٦هـ)، حققه وعلق عليه الأستاذ فضل الرحمن الثوري، راجعه الأستاذ محمد عطا الله خليف الفوحباني، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- قواعد المطارحة في النحو، جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز البغدادي (ت ٦٨١هـ)، تقديم وتحقيق الدكتور يس أبو الهيجاء والدكتور شريف عبد الكريم النجار والدكتور علي توفيق الحمد، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، طبعة مزيّدة ومنقّحة، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- القوافي للأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥هـ)، تحقيق أحمد راتب النّفاخ، دار الأمانة، ط ١، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- القياس في اللغة العربيّة، محمد الخضر حسين، المطبعة السلفيّة ومكتبتها، القاهرة، ط ١، ١٣٥٣هـ.

الكاف

- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، ابن أبي الربيع السّبتيّ الأندلسيّ (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق ودراسة د. فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الكافي في شرح الهادي، أبو المعالي عبد الوهاب بن إبراهيم الخرجيّ الزّنجانيّ (ت ٦٥٥هـ)، دراسة تحقيق الأستاذ الدكتور محمود بن يوسف فجال، دار النور المبين، عمّان، ط ١، ٢٠٢٠م.
- الكافية في علم النّحو، والشّافية في علمي النّصريف والخطّ، ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، الدكتور صالح عبد العظيم الشّاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، د.ت.
- كامل الرّيانات، أبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه القميّ (٣٦٨هـ)، تحقيق الشيخ جواد القيوميّ، مؤسسة النشر الإسلاميّ، قم المقدسة، ط ١، ١٤١٧هـ.
- الكامل في القراءات العشر والأربعين الرّائدة عليها، أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل الهذليّ المغربيّ (ت ٤٦٥هـ)، تحقيق جمال بن السيد بن رفاعي الشّايب، مؤسسة سما للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- الكامل في اللغة والأدب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ط ٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- الكبائر، المنسوب لشمس الدّين الذهبيّ (ت ٧٤٨هـ)، دار الندوة الجديدة، بيروت، د.ت.

- كتاب الحروف، أبو نصر الفارابي (ت ٣٥٠هـ)، تحقيق وتقديم وتعليق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، د.ت.
- كتاب ترشيح العلل في شرح الجمل، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ)، تحقيق عامر محسن العميري، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- الكتاب، عبد الله بن جعفر بن درستويه (ت ٣٤٧هـ)، تحقيق إبراهيم السامرائي وعبد الحسين الفلطي، مؤسسة دار الكتب الثقافية، الكويت، ط ١، ١٩٧٧م.
- الكتاب كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- الكتاب المصنّف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٠٩هـ.
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ.
- كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان الحيدرة اليميني (ت ٥٩٩هـ)، تحقيق هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط ١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت ٤٢٧هـ)، تحقيق الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- الكُنَاش في فَنِّي النَّحو والصَّرْف، الملك المؤيد إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بصاحب حماة (ت ٧٣٢هـ)، تحقيق الدكتور رياض بن حسن الخوّام، المكتبة العصرية، صيدا، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي بن حسام الدين الشَّهير بالمتقي الهندي (ت ٩٧٥هـ)، تحقيق بكري حياني، صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، ط ٥، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- الكواكب السَّائرة بأعيان المئة العاشرة، نجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت ١٠٦١هـ)، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

- كواكب مشهد الكاظمين في القرنين الأخيرين والقرن الحالي، المهندس عبد الكريم الدبّاغ، منشورات الشؤون الفكرية والثقافية في العتبة الكاظمية المقدسة، دار المرتضى، بيروت، ط ١، ١٤٣١هـ.

اللام

- اللامات، أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- لسان العرب، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي ابن منظور الأنصاري (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.
- اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف بمصر، القاهرة، ط ١، ١٩٦٦م.
- لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الدكتور علي الوردي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٩٦م.
- اللوحة في شرح الملح، محمد بن الحسن الصايغ (ت ٧٢٠هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط ٢، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

الميم

- ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق هدى محمود قراعة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- متن الألفية، ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، المكتبة الشعبوية، بيروت، د.ت.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين نصر الله بن محمد ابن الأثير (ت ٦٣٧هـ)، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت ٢٠٩هـ)، تحقيق محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٣٨١هـ.
- مجالس العلماء، أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- مجمع الآداب في معجم الألقاب، كمال الدين أبو الفضل عبد الرزاق بن أحمد المعروف بابن الفوطي (ت ٧٢٣هـ)، تحقيق محمد الكاظم، مؤسسة الطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران، ط ١، ١٤١٦هـ.

- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت ٥١٨هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- مجيب النّدا إلى شرح قطر النّدا، جمال الدين عبد الله بن أحمد بن عليّ بن محمد الفاكهيّ (٨٩٩-٩٧٢هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور المتولي علي الأشرم، دار الغد الجديد، القاهرة، ط ١، ١٤٣٥هـ، ٢٠١٥م.
- المحاجاة بالمسائل النّحوية، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق بهيجة باقر الحسني، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٧٣م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جنيّ (ت ٣٩٢هـ) تحقيق علي النّجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف المصريّة، المجلس الأعلى للشئون الإسلاميّة، ط ٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- المحرر في النّحو، عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرميّ (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور منصو علي محمد عبد السميع، دار السلام، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- المحصول، فخر الدّين الله محمد بن عمر بن الحسن الرّازيّ (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق الدكتور طه جابر فياض العلواني، ط ٣، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- المحصول في شرح الفصول، الحسين بن بدر بن إياز البغداديّ (ت ٦٨١هـ)، وتحقيق د. شريف عبد الكريم النّجار، دار عمار، عمّان، ط الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده المرسّي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه (ت ٣٧٠)، تحقيق آرثر جفري، مكتبة المتنبّي، القاهرة، د.ت.
- المختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق الدكتور نذير حمادو، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- المدارس النّحويّة، الدكتورة خديجة الحديثي، دار الأمل، إربد، ط ٣، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- المدارس النّحوية، الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٦، د.ت.
- مدرسة البصرة النّحويّة نشأتها وتطوّرها، الدكتور عبد الرّحمن السيّد، دار المعارف بمصر، القاهرة، ط ١، ١٩٦٨م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو، الدكتور مهدي المخزوميّ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبيّ وأولاده بمصر، ط ٢، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.

- المذكر والمؤنث، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، حققه وعلق عليه محمد عبد الخالق عزيمة، راجعه وصنع فهرسه الدكتور رمضان عبد التّواب، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- مراتب النّحويّين، أبو الطّيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي (ت ٣٥١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر القاهرة، د.ت.
- المرتجل في شرح الجمل، عبد الله بن أحمد بن أحمد ابن الخشّاب (ت ٥٦٧هـ)، تحقيق علي حيدر، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ١، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- المسائل البصريّات، أبو عليّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيّات، صنعة أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تقديم وتحقيق الدكتور حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- مسائل خلافة في النّحو، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- المسائل السّفريّة في النّحو، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضّامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- المسائل الشيرازيات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق د. حسن بن محمود هنداي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- المسائل العسكريات في النحو العربي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت ٣٧٧هـ)، دراسة وتحقيق د. علي جابر المنصوري، دار الثقافة، عمّان، ٢٠٠٢م.
- المسائل العضديات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات، أبو عليّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق صلاح الدين عبد الله الشيكاي، مطبعة العاني، بغداد، د.ت.
- المسائل الملقبات في علم النّحو، محمد بن طولون الدمشقي (ت ٩٥٣هـ)، حققه وعلق عليه د. عبد الفتّاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- المسائل المنثورة، أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور شريف عبد الكريم النّجار، دار عمار للنشر والتوزيع، عمّان، د.ت.
- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهاشمي (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

- مستخرج أبي عوانة، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم (ت ٣١٦هـ)، تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- المستقصى في أمثال العرب، أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧م.
- المستوفى في النحو، علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفرخان، تحقيق الدكتور محمد بدوي المختون، دار الثقافة العربيّة، القاهرة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي (ت ٢٠٤هـ)، تحقيق الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- مسند أبي يعلى الموصلي، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت ٣٠٧هـ)، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- مسند أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- مسند البزار المشهور باسم البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ١، ١٩٨٨م - ٢٠٠٩م.
- مسند الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى الأسدي الحميدي المكي (ت ٢١٩هـ)، حقق نصوصه وخرّج أحاديثه حسن سليم أسد الداراني، دار السقا، دمشق، ط ١، ١٩٩٦م.
- مسند السراج، أبو العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران السراج (ت ٣١٣هـ)، تحقيق الأستاذ إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- مسند الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٤٠هـ.
- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- مصباح الرّاغب ومفتاح حقائق المآرب شرح على مقدّمة ابن الحاجب، محمد بن عز الدين بن صلاح بن الحسن بن علي بن المؤيد (ت ٩٧٣هـ)، تحقيق الدكتورة أمة السلام علي حميد الشامي، دار النور المبين للنشر والتوزيع، عمّان، ط ١، ٢٠١٩م.
- المصباح في علم النحو، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد المطرزي (ت ٦١٠هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد طلب، مكتبة الشباب، القاهرة، ط ١، د.ت.

- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.
- المصطلح النحويّ نشأته وتطوره حتّى أواخر الثالث الهجريّ، عوض أحمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٩٤٣هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
- المعارف، أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق الدكتور ثروت عكاشة، دار المعارف، القاهرة، ط ٤، د.ت.
- المعافية شرح كافية ابن الحاجب، شهاب الدين أحمد بن عمر الدّولت آبادي الزاولي (ت ٨٤٩هـ)، تحقيق الدكتورة هدى صلاح رشيد، ألفا للوثائق، عمان، ط ١، ٢٠٢١م.
- معالم العلماء في فهرست كتب الشيعة وأسماء المصنفين منهم قديماً وحديثاً، محمد بن علي بن شهر آشوب المازندراني (ت ٥٨٨هـ)، تقديم السيّد محمد صادق آل بحر العلوم، منشورات المطبعة الحيدرية، النّجف الأشرف، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.
- معاني القرآن، أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الطبعة الثالثة، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الرّجّاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق عبد الجليل عبّده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت بن عبد الله الروميّ الحمويّ (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- معجم الأدباء من العصر الجاهليّ حتّى ٢٠٠٢م، الدكتور كامل الجبوريّ، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير الطبرانيّ (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، د.ت.
- معجم البلدان، ياقوت بن عبد الله الروميّ الحمويّ (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٥م.
- معجم الصحابة، أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغويّ (ت ٣١٧هـ)، تحقيق محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- معجم الصّحابة، أبو الحسين عبد الباقي بن قانع البغداديّ (ت ٣٥١هـ)، تحقيق صلاح بن سالم المصراطيّ، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٨هـ.

- معجم القراءات، الدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ٢، د.ت.
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣هـ.
- معجم مؤلفي الكاظمية، الدكتور محمد المنصور، دار الكتاب العربي، بغداد، ط ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة (ت ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس القزويني الرّازي (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد القادر ومحمد النجار، دار الدعوة، القاهرة، د.ت.
- المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت ٥٤٠هـ)، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٣، ١٩٩٥م.
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- المغني في النحو، أبو الخير منصور بن فلاح اليميني النّحوي (ت ٦٨٠هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ١، ١٩٩٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق وشرح الدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار زين العابدين، قم، ط ١، ٢٠١٨م.
- مغيث النّدا شرح قطر النّدى، محمد بن أحمد الخطيب الشّربيني (ت ٩٧٧هـ)، تحقيق سيد بن شلتوت الشّافعي، دار الصّياء، الكويت، د.ت.
- مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن محمّد بن عليّ السّكاكي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- مفتاح الفلاح في عمل اليوم والليلة، الشيخ بهاء الدين محمد بن الحسين الحارثي العاملي (ت ١٠٣٠هـ)، تحقيق السيّد مهدي الرّجائي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط ٤، ١٤٣٢هـ.

- المفتاح في الصّرف أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن الجرجانيّ (ت ٤٧١هـ)، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمّد، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المفصّل في علم العربيّة، أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشرّي (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدّين قدّارة، دار عمّار، عمّان، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- المفضليّات، المفضل بن محمد بن يعلى الضّبيّ (ت نحو ١٦٨هـ)، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٦، د.ت.
- المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشّاطبيّ (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة المشهور بشرح الشواهد الكبرى، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العينيّ (ت ٨٥٥هـ)، تحقيق الدكتور على محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- المقام الأسنى في تفسير الأسماء الحسنی، الشيخ تقي الدين إبراهيم الكفعميّ (ت)، تحقيق الشيخ فارس الحسون، دار الهادي، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- مقباس الهداية في علم الدّراية، الشّیخ عبد الله المامقانيّ (ت ١٣٥١هـ)، تحقيق الشيخ محمد رضا المامقانيّ، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم المقدّسة، ط ١، ١٤١١هـ.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجانيّ (ت ٤٧١هـ)، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة النّقافة والإعلام، الجمهوريّة العراقيّة، ١٩٨٢م.
- المقتصر من شرح المختصر، الشيخ أحمد بن محمد بن فهد الحلّي (ت ٨٤١هـ)، تحقيق السّید مهدي الرّجائي، مطبعة سيد الشهداء (ع)، قم المقدّسة، ط ١، ١٤١٠هـ.
- المقتضب، أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- المقدّمة الجزولية في النّحو، تصنيف أبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزوليّ (ت ٦٠٧هـ)، تحقيق الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه الدكتور حامد أحمد نيل والدكتور فتحي محمد أبو جمعة، مطبعة أم القرى، ١٩٨٨م.
- المقرّب، ابن عصفور الإشبيليّ (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق أحمد عبد الستار الجوّاريّ وعبد الله الجبوريّ، ط ١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- مكارم الآثار (فارسي)، ميرزا محمد علي المعلّم الحبيب آبادي (ت ١٣٩٦هـ)، نفائس مخطوطات، إصفهان، ط ١، ١٣٩٧هـ.

- الممتع الكبير في التّصريف، ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدّين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط٨، ١٩٩٦م.
- مناهج التّأليف النّحويّ، الدكتور كريم حسين ناصح الخالديّ، دار صفاء، عمّان، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م.
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، محمد بن محمد بن الجزريّ، تحقيق الدكتور عبد الحي الفرماويّ، مكتبة جمهورية مصر، القاهرة، ط١، ١٣٩٧هـ-٢٩٧٧م.
- المنصف، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العموميّة، القاهرة، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، تقي الدين أحمد بن محمد الشّمّنيّ (ت ٨٧٢هـ)، تحقيق محمد السيّد عثمان، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ٢٠١٢م.
- منهج السالك في الكلام على ألفيّة ابن مالك، أبو حيّان الأنديسيّ (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور شريف عبد الكريم النّجار والدكتور يس أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديث، إربد، ط١، ٢٠١٥هـ.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النّوويّ (ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.
- المنهاج في شرح جمل الرّجّاجيّ، الإمام يحيى بن حمزة العلويّ (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق الدكتور هادي عبد الله ناجي، إشراف الدكتور حاتم صالح الضّامن، مكتبة الرّشد، الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- المنهل الصّافي في شرح الوافي، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمامينيّ (ت ٨٢٨هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور فاخر جبر مطر، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط٨، ٢٠٠٨م.
- المنهل الصّافي والمستوفى بعد الوافي، يوسف بن تغري بردي الأتابكيّ (ت ٨٧٤هـ)، تحقيق الدكتور محمد أمين والدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٨٤م.
- موجز دائرة المعارف الإسلاميّة، م.ت. هوتسما وآخرون، تحقيق وترجمة إبراهيم زكي خورشيد وآخرون، مركز الشارقة للإبداع الفكري، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- الموجز في المنطق بثوبه الجديد، السيّد صادق الحسيني الشيرازيّ، كمبيوتر نور، قم المقدّسة، ط١، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.
- موضح أسرار النّحو، محمد بن الحسن المشهور بالفاضل الهندي (ت ١١٣٥هـ)، دراسة وتحقيق علي موسى الكعبي، مجمع الإمام الحسين (عليه السلام) العلمي لتحقيق تراث أهل البيت، كربلاء المقدّسة، ط٢، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.
- موسوعة الشّعراء الكاظميّين، المهندس عبد الكريم الدّبّاغ، العتبة الكاظميّة المقدّسة، د.ت.

- موسوعة طبقات الفقهاء، اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام)، بإشراف الشيخ جعفر سبحاني، مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام)، قم المقدسة، د.ت.
- موسوعة علماء الكاظمية المقدسة وأعلامها، المهندس عبد الكريم الدبّاغ، الكاظمية للتأليف والنشر، ط ١، ٢٠٢١م.
- الموشح على كافية ابن الحاجب، شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي بكر بن محرز الخبيصي (ت ٧٣١هـ)، تحقيق الدكتور شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عمان، ط ١، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.
- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد بن عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق الدكتور عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، ط ١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- الموطأ، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت ١٧٩هـ)، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي، ط ١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

الواو

- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- الوضع الباهر في رفع أفعال الظاهر، محمد بن عبد الرحمن بن علي الزمردى، شمس الدين ابن الصائغ (ت ٧٧٦هـ)، حققه وعلق عليه الدكتور جمال عبد العاطي مخيمر، مطبعة حسان، القاهرة، ١٩٨٥م.
- الوفيات، أبو العباس أحمد بن حسن بن الخطيب الشهير بابن قنفذ القسنطيني (ت ٨١٠هـ)، تحقيق عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٤، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- الوفيات، تقي الدين محمد بن هجرس بن رافع السلمي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق صالح مهدي عباس والدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٢هـ.
- وفيات الأعلام، السيد محمد صادق آل بحر العلوم (ت ١٣٩٩هـ)، تحقيق مركز إحياء التراث التابع لدار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة، دار الكفيل، كربلاء المقدسة، ط ١، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤م.

النون

- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، محمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي (ت ١٠٤٦هـ)، تحقيق الدكتور مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة، بنغازي، د.ت.

- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٣م.
- نخبة المقال في منتخب الأمثال، ملا حبيب الله الشريف الكاشاني (ت ١٣٤٠هـ)، تحقيق مؤسسة آل البيت (عليه السلام) لإحياء التراث، قم المقدسة، ط ١، ٢٠١٥م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- النشر في القراءات العشر: محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.
- النظرية النقدية في دراسة المصطلح النحوي حواشي شرح القطر أنموذجاً، الدكتور نحمد ذنون يونس الفتحي، دار الفتح، عمان، ط ١، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.
- نظم العقيان في أعيان الأعيان جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق فيليب حتي، المكتبة العلمية، بيروت،
- نظم الفرائد وحصر الشرائد، مهذب الدين مهلب بن حسن بن بركات المهلب (ت ٥٨٣هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- التفحات القدسية في تراجم أعلام الكاظمية المقدسة، السيد عادل العلوي، المؤسسة الإسلامية العامة للتبليغ والإرشاد، قم المقدسة، ط ١، ١٤١٩هـ.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، أحمد بن محمد المقرئ التلمساني (ت ١٠٤١هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٦٨م.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- النكت على الألفيّة والكافية والشافية والشذور والنزهة، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق الدكتور فاخر جبر مطر، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، الأعلام الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، دراسة وتحقيق الأستاذ رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- النّهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السّعادات المبارك بن محمد بن محمد ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق طاهر أحمد الزّاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- نهج البلاغة المختار من كلام أمير المؤمنين (عليه السلام)، لجامعه الشريف الرضي محمد بن الحسين بن موسى (ت ٤٠٦هـ)، تحقيق السيد هاشم الميلاني، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط ٦، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

- النّوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

- النّور السّافر عن أخبار القرن العاشر، عبد القادر بن شيخ بن عبد الله العيدروس (ت ١٠٣٨هـ)، تحقيق الدكتور أحمد حالي وآخرين، دار صادر، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.

الهاء

- هدية العارفين أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليّة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست دار إحياء التراث العربي بيروت، د.ت.

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق الحميد هندوي، المكتبة النّوفاقيّة، د.ت.

ثالثاً : الرّسائل الجامعيّة :

- الأُبْذَي (ت ٦٨٠هـ) ومنهجه في النّحو مع تحقيق السفر الأوّل من شرحه على الجزوليّة، رسالة دكتوراه، سعد حمدان محمد الغامدي، بإشراف الدكتور محمد إبراهيم البنا، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ.

- أبو عبد الله الفخار وجهوده في الدراسات النّحويّة مع تحقيق كتابه شرح الجمل، رسالة دكتوراه، حماد بن محمد حامد النّمالي، بإشراف الدكتور محمود محمد الطّناحي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٠هـ.

- الثّحفة نفد وتعليق على كافية ابن الحاجب، أملاه ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، جمعه بدر الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت ٧٣٣هـ)، دراسة وتحقيق أحمد علي قائد المصباحي، بإشراف الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كليّة اللغة العربيّة، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

- تحقيق الجزء الأوّل من حاشية العلامة سعد النّقّازاني على الكشّاف للزمخشري، رسالة دكتوراه، عبد الفتّاح عيسى البربري، بإشراف الدكتور كامل إمام الخولي، جامعة الأزهر، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

- توضيح التّوضيح شرح اوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت ٩١٨هـ تقريباً) من بداية الكتاب الى نهاية باب أفعل التّفضّل دراسة وتحقيق، رسالة دكتوراه،

أنور راکان شلال أحمد العصيبي، بإشراف الدكتور عادل شحاذة علي الخزرجي، الجامعة العراقية، بغداد، ٢٠١٨م.

- حاشية الحفيد على التوضيح، تحقيق ودراسة من أول الكتاب إلى نهاية باب التمييز، شهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٨٣٥هـ)، محمد فال الشيخ زيدان، بإشراف الدكتور فتحي أحمد مصطفى علي الدين، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤١٦هـ ١٩٩٦م.

- حواشي المفصل من كلام الأستاذ أبي علي الشلوبين (ت ٦٤٥هـ)، تحقيق ودراسة حماد بن محمد الثمالي، بإشراف الدكتور يوسف عبد الرحمن الضبع، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.

- رفع الستور والأرائك عن مخبات أوضح المسالك، محيي الدين عبد القادر المكي الأنصاري (ت ٨٨٠هـ)، رسالة ماجستير، أحمد حسن أحمد نصر، بإشراف الدكتور عبد الرحمن شاهين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

- شرح التسهيل لأحمد بن محمد بن عطاء الله التنسي (ت ٨٠١هـ) تحقيق ودراسة إلى باب الفاعل، رسالة دكتوراه، فريدة حسن محمد معاجيني، بإشراف الاستاذ الدكتور محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

- شرح الكافية في النحو، منصور بن فلاح اليمني (ت ٦٨٠هـ) تحقيقاً ودراسةً، رسالة دكتوراه، نصار بن محمد بن حسين حميد الدين، بإشراف الدكتور محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ.

- شرح منظومة العروة الوثقى في النحو، السيد علي بن عطيفة الكاظمي (ت ١٣٠٦هـ)، رسالة ماجستير، تحرير عبد الحسين بكر، بإشراف الدكتور ناصر عبد الإله دوش، جامعة الكوفة، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.

- منتهى المقاصد، محمود بن علي أصغر الطباطبائي التبريزي (ت ١٣١٠هـ) دراسة وتحقيق مقدم محمد جاسم البياتي، جامعة بابل - كلية التربية للعلوم الإنسانية، دكتوراه، ١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م.

- موصل النبيل إلى نحو التسهيل، خالد بن عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥هـ)، رسالة دكتوراه، تحقيق ودراسة ثريا عبد السميع إسماعيل، بإشراف الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، جامعة أم القرى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

رابعاً الدوريات :

- الحدود في علم النحو، أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبْدِيُّ (ت ٨٦٠هـ)، تحقيق نجاة حسن عبد الله نولي، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٢، لسنة ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- خطيب الكاظمية الشيخ سلمان آل نوح ١٢٦٥-١٣٠٨هـ، الأستاذ جمال عبد الرسول الدِّبَاغ، مجلة البلاغ، ع ٥، السنة السابعة، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
- شعر الحسين بن مُطَيِّرِ الأَسَدِيِّ، جمعه وقَدَّمَ لَهُ الدكتور حسين عطوان، مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة. مج ١٥، ج ١، ع مايو ١٩٦٥م.
- شعر مزاحم العُقَيْلِيِّ، تحقيق الدكتور نوري حمودي القيسيّ والدكتور حاتم الضَّامِن، مجلة المخطوطات- مجلة معهد المخطوطات العربيّة، مج ٢٢، ج ١، ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.
- عامر بن جوين الطَّائِيّ وما تبقى من شعره، الدكتور محمود محمد العامودي، مجلة جرش للبحوث والدراسات، مج ١، ع ١، ١٩٩٦م.
- عمرو بنُ الإِطْنَابَةِ الخَزَرْجِيُّ حياته وما تبقى من شعره، صنعة حميد آدم ثويني، مجلة المورد، مج ١٤، ع ٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- المرار بن سعد الفقعسيّ : حياته وما بقي من شعره، المورد، ع ٢، س ١٩٧٣م.
- الموقفيّ في النُّحو، أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت ٢٩٩هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتليّ والدكتور هاشم طه شلاش، المورد، مج ٤، ع ٢، س ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- نظرة في النُّحو أصوله ونظامه، القسم الأول، الدكتور أسامة طه الرفاعيّ، مجلة آداب المستنصرية، ع ٢٠ و ٢١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

Ebstract

This thesis is an investigation and study of the book (Nahj al-Huda fi Sharh Qatr al-Nada) by a great scholar of the holy city of Kadhimiya, Mr. Ali bin Atifa al-Hasani al-Kazimi, who died in the year (1306 AH). I've found it , a grammatical book , full of scientific material . It was found in the guide of scrolls of the general Qashif Al-Giraa foundation in Najaf.

The goal is for this book to be available to scholars, taking its proper place among the books of Arabic, for all these reasons, in addition to the scientific value of this book. Likewise, this book gives a clear picture of the scientific activity in the Islamic metropolis in the later ages, especially in Najaf and Kadhimiya, the two cities in which the author lived.

My work necessitated dividing it into two parts: the study and the verified text. The study was in four chapters.

The first chapter is in two sections. The second chapter dealt with the reason for composing the commentary, its method, its sources, and its position from the comic compiler and commentator.

I divided it into three chapters, the third chapter into two sections , and the fourth chapter into two sections.

The first dealt with the manuscript (Nahj al-Huda fi Sharh Qatr al-Nada), when I spoke about the realization of the book's title and its lineage.

And the description of the manuscript, and the second dealt with my methodology in the investigation, then proved the most important results of the study.

I included pictures of the manuscript, and I attached the text firmly by the sources and references that I benefited from.

As for the verified text, I ran on it according to the well-known rules of verification, seeking as much as I could that the text came out according to what its author had placed on it.

I made the only copy of the manuscript using modern orthography, and completed my work according to the scientific method in verifying manuscripts, and praise be to God, Lord of the Worlds.

**The Republic of Iraq
The Ministry of Higher Education and Scientific Research
Babylon University / College of Education
Department of Arabic Language / Graduate Studies**



Nahj Al-Huda fi Sharh Qatr Al-Nada

By

Alsayd Ali bin Utifa AL-Hasani Al-Kadhimi

(1306AH)

A Study and Investigaion

**A thesis submitted to the council of the faculty of
education university of Babylon a partial fulfillment of the
requirements of the PHD. Degree in Arabic**

By

Hussein Saleh Obaid Nasir

**Supervised By
Prof. Dr.**

Mohsen Hussein Ali

2022 AD

1443 AH